

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبي الرحمة الأمين، وعلى آله وصحبه الأكرمين الطيبين الطاهرين، وبعد:

فإن الله عز وجل شرف هذه الأمة، وامتن عليها بأن خصها بعلوم السنة النبوية، المتضمنة أصول الرواية وحفظ الآثار وقواعد نقد الأسانيد والمتون. فكان هذا العلم الشريف المبارك منقبة لأمة محمد ﷺ دون غيرها؛ إذ لم يوجد لهذا الفن نظير لدى سائر الأمم السالفة، التي أعياها حفظ الكتب المتزلة عليها، في حين يسر الرحمن لهذه الأمة حفظ كتاب ربها، وسنن نبيها ﷺ، بل وآثار صحابته وتابعيهم رضي الله عنهم.

ولئن حق لأهل الإسلام المفاخرة بعلم الرواية فإن أهل السنة خاصة أحق طوائف المسلمين بهذا الفخر، لكثرة اشتغالهم بالحديث وظهور عنايتهم به، حتى غدا فن روايته ودرايته علماً عليهم، وشعاراً ملازماً لهم؛ إذ من أشهر وأشرف أوصافهم وألقابهم التي عرفوا بها، لقب (أهل الحديث).

وليس في المتفلسفة، ولا المتكلمة، ولا في سائر أهل الأهواء المتنازعة من عرف بهذا اللقب البديع والشرف الرفيع؛ إذ كان أئمة أهل السنة أحق به وأهله، لما صرفوا هممتهم، وسخرُوا طاقاتهم في سبيل تتبع السنن وحفظ الأخبار، وتدوين الآثار، ونقد الروايات، والتفقه فيها. حيث لم يرضوا لأنفسهم طلب الهدى والنور من غير مشكاته، فكان غاية مطلبهم جمع ما تفرق من آثار النبوة، والتدقيق فيما تناقلته الرواة من أقوال المصطفى ﷺ وأفعاله، وآدابه، وأوصافه، وأخباره.

فلأجل الحديث أسهرُوا ليلهم، وأشغلُوا نهارهم، فذرَعُوا البلادَ طولاً وعرضاً، ونقبُوا عن أحوال الثقلة، فجرَّحُوا وعدَّلُوا، ونقلُوا ونقدُوا، ودوَّنُوا وصنَّفُوا، حتى قهياً لهم إقامة بنيان هذا العلم المبارك وتأسيس قواعده على غير مثال سابق. فلذلك صارت الطوائف المخالفة تفتقر إليهم، وهم لا يفتقرون لغيرهم. فكل مخالف لأهل الحديث ليس له غنى عن النظر في نقلهم ونقدهم، إن أراد إقامة رأيه على سنن المصطفى ﷺ وأصحابه من بعده.

والدارسُ لمصنّفاتِ الفرقِ الإسلامية لا يجدُ طائفةً تقوى على الرّغم -بصدق-: أن لها طريقاً ومنهجاً متكاملًا لمعرفة وتمييز سنن الرسول ﷺ بمَعزَلٍ عن طريقِ أئمةِ السُّنة من أهلِ الحديث. فلا سبيلَ للوقوفِ على الآثارِ النبويّةِ إلا بالنّظرِ في دواوينِ أولئك الأكابر، ولا طريقَ لتمييزِ الرواةِ ومعرفةِ منازلهم إلا بالرجوعِ لأقاويلهم في الجرح والتعديل وما أثبتوه في تواريخهم من كلامٍ كثيرٍ في بيانِ مراتبِ نقلةِ الأخبارِ وأحوالهم وسيرهم.

غيرَ أن طائفةَ الشيعةِ الإماميّةِ الاثني عشرية، وحدها دونَ غيرها، وُجِدَ بأيدي علمائها مصنّفاتٌ في (روايةِ الحديث)، و(نقدِ الرجال)، و(علومِ الحديث)، وضعها مصنّفوها لتكونَ أصلاً يُسندونَ إليه، ومَرَجِعاً يعتمدونَ عليه، دونَ المصادرِ السُّنيّةِ، وإن كانَ في تلكِ المصنّفاتِ ما يدلُّ على اعتمادِ أصحابها على ما قَعَدَهُ أئمةُ الحديثِ من أهلِ السُّنة.

ورغبةً في تمحيصِ تلكِ المصنّفاتِ ومعرفةِ قيمتها العلميّةِ، ودراسةِ تاريخها وبدايةِ وغرضِ تصنيفها، فقد أثرتُ أن تكونَ أطروحتي للدرجّةِ العالميّةِ العاليية (الدكتوراه) بعنوان:

((أصولُ الحديث، وعِلْمُ الرّجالِ عندَ الإماميّة))

-عَرَضُ وَنَقْدُ-

سائلاً الكريمَ الرحمنَ أن يباركَ في هذا العملِ، ويجعلَ لصاحبه نيةً خالصةً لوجهه ﷻ .

• أسباب اختيار الموضوع :

كان لاختياري هذا الموضوعَ أسبابٌ عدّة، منها:

١-أني رأيتُ بعضَ محدّثي أهلِ السُّنة -كالحافظِ الدّارقطنيّ والذهبيّ وابنِ حجرٍ- ينقلونَ في بعضِ تصانيفهم نُتفاً من كُتبِ الرّجالِ الإماميّةِ، فأردتُ الوقوفَ على القيمةِ العلميّةِ لتلكِ المصنّفاتِ، ومدى إمكانيةِ الوثوقِ بما فيها، وهل كانَ نقلُ الأئمةِ عنها نقلَ اعتمادٍ أو نقلَ استِشهادٍ واعتِضادٍ.

٢-أني رأيتُ أئمةَ أهلِ السُّنة مع تنصيبِ كثيرٍ منهم على قبُولِ روايةِ البدعيّ المعروف بالصدّق والضبط، إلا أنهم لم يعتَمِدُوا كُتبَ الروايةِ الإماميّةِ المُسندة مع تقدّمها النَّسبيّ، مثل كتابِ (الكافي) لأبي جعفرِ الكلينيّ (٣٢٨هـ)، وكتاب (من لا يحضره الفقيه) لأبي جعفر ابنِ بابويّه (٣٨١هـ) وغيرهما. ولستُ أعني بالاعتمادِ هنا الوثوقَ بجميعِ ما فيها، وإنما أقصدُ

اعتبارها في جملة كتب الرواية التي جمعت الصحيح والضعيف. فمحدثو أهل السنة -رحمهم الله- أعرضوا عن تلك التصانيف إعراضاً من لا يثق بشيء مما فيها، فلم يتشاغلوا بنقلها، ولا حتى بالكلام عن تضعيف أخبارها.

٣- أن بعض أولئك المصنفين مكثرون من الرواية، وفي مصنفاتهم مرويات من طرق أهل السنة، ومع ذلك فلم أر لأئمة الجرح والتعديل المعاصرين لهم، أو القرييين من زمانهم كلاماً كثيراً فيهم. بل لم أجد لهم تراجعاً مستوفاهً تناسب شهرتهم لدى أصحابهم. وفي هذا كله ما يحتاج إلى دراسة وإيضاح، ولعل في هذه الأطروحة ما يجيب عن هذا ويفسره.

٤- أن كثيراً ممن كتبوا في نقد مذهب الشيعة الإمامية يعتمدون في نقدهم على استنكار مرويات وأباطيل تحفل بها أصول كتب الرواية الإمامية، وكثيراً ما يدفع الإماميون بأن تلك المرويات المنكرة غير مقبولة عندهم وإن كانت مروية في كتبهم؛ وأنه ما كل ما يسنده محدثوهم يكون صحيحاً ومحتجاً به لدى الطائفة، فمن هنا تظهر الحاجة إلى دراسة علم الرجال وقوانين الرواية عندهم.

٥- أن الكتب والبحوث العلمية السنية التي تناولت المذهب الإمامي من جهة تاريخه وأصوله العقديّة كثيرة وافرة. أما ما يتعلق بمنهجهم في الرواية ونقد الأخبار فإن هذا الجانب لا يزال غير مستوفى -على التفصيل- لدى أهل السنة.

● أهداف الموضوع:

أولاً: بيان حقيقة علم أصول الحديث عند الإمامية، ودراسة ظروف نشأته، وبيان علاقته بنظيره الأقدم عند أهل السنة.

ثانياً: إبراز مواضع الاتفاق والاختلاف بين منهجي أهل السنة والإمامية، وبيان أثر القواعد المذهبية في إحداث الفروق بين المسلكين.

ثالثاً: تحرير موقف علماء الإمامية من المرويات المدونة في أصولهم المعتمدة، والتي كثرت الشناعة عليهم بسببها، لما اشتملت عليه من أباطيل ومنكرات.

رابعاً: التعريف بأشهر كتب الرواية الإمامية المسندة، وبيان منزلتها لدى الطائفة، وتحليل مادتها، ودراسة منهج مؤلفيها في كتابتها.

خامساً: دراسة تاريخ علم الرجال الإمامي، وظروف نشأته وأشهر المصنّفات فيه.
سادساً: بحث الأسباب التي لأجلها أعرض محدثو أهل السنة عن مُصنّفات مشاهير محدثي الإمامية المسندة.

• الدراسات السابقة:

بعد بحثٍ وسؤالٍ لم أقف على دراسةٍ سُنِّيَّةٍ لأصول وقواعد نقد الرجال والمرويات عند الإمامية، لكنني وجدتُ بعضَ الدراسات التي عالجت منهجهم في التعامل مع مرويات في مسائلٍ مخصوصةٍ، فمن ذلك:

- كتاب (المهدي المنتظر في روايات أهل السنة والشيعة) لعِدَّابِ الحِمَش.
- (توثيقُ السُّنَّةِ بين الشيعة الإمامية وأهل السنة في أحكام الإمامة ونكاح المتعة)، لأحمد حارس سُحَيْمِي. وهي رسالة ماجستير مقدّمة لكلية دار العلوم، بجامعة القاهرة.
- كتاب (الإمامة والنّص) لفيصل نور.
- كتاب (الإمامة وأثرها في رواية الحديث عند الشيعة) لحسن عبد الناظر.
- كتاب (الكافي، عرضٌ ونقدٌ)، لعبدالرحمن دمشقية.
- وفي المراحل الأخيرة من العمل في هذه الأطروحة صدرَ كتابان أكثرُ صلةً بهما، وهما:
- كتاب (الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية، عرضٌ ونقدٌ، دراسة تطبيقية على ابن المطهر الحلي، وأبي القاسم الخوئي)، وهي رسالة ماجستير بالجامعة الأردنية، للباحث سعد بن راشد الشنفا.
- (نقد الحديث عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية) للدكتور مجدي الجارحي.

وهذه الدراساتُ جميعاً مع ما فيها من علمٍ وخيرٍ كثيرٍ، ومع إفادتي من بعضها في إعدادِ مادّة هذا البحث، إلا أنها لم تتوجّه لكثيرٍ من المباحث التي قصدتُ تحريرها في أطروحتي هذه، وبخاصة ما يتعلّق بالدراسة التحليلية المفصّلة لأصول الحديث، ومصادر الرواية، وعلم الرجال عند الإمامية، وتاريخ نشأة هذه الفنون عندهم.

● خطة البحث

وضعتُ لبحثي هذا خطةً تتضمَّن: مُقدِّمةً، وتمهيداً، وبايين، وخاتمةً، ثم الفهارس.

-المقدمة :

وتشتملُ على:

- ١-أهمية الموضوع.
- ٢-أسباب اختياره.
- ٣-أهداف الدراسة.
- ٤-الدراسات السابقة.
- ٥-خطة البحث.
- ٦-منهج العمل.

-التمهيد:

و فيه التعريفُ بمفرداتِ العُنْوان.

-البابُ الأول: أصولُ الروايةِ عندَ الإماميةِ.

وفيه فصلان:

-الفصلُ الأول: قواعدُ الإماميةِ في أصولِ الروايةِ.

وفيه أربعةٌ مباحث:

- المبحثُ الأول: تعريفُ علمِ أصولِ الحديثِ، ونشأته، وأشهرُ المصنِّفاتِ فيه.
- المبحثُ الثاني: شُرُوطُ قَبُولِ الحديثِ عندَ الإماميةِ.
- المبحثُ الثالث: أثرُ المذهبِ في منهجِ التعاملِ مع المروياتِ عندَ الإماميةِ.
- المبحثُ الرابع: موقفُ الإماميةِ من المروياتِ السُّنَّيةِ.

-الفصلُ الثاني: دراسةُ أشهرِ جوامعِ الحديثِ عندَ الإماميةِ.

وفيه أربعةُ مباحث:

- المبحثُ الأولُ: كتابُ (الكافي) لأبي جعفرٍ محمد بنِ يَعْقُوبَ الكَلِينيِّ.
- المبحثُ الثاني: كتابُ (من لا يحضره الفقيه) لمحمد بن عليّ ابنِ بابويه.
- المبحثُ الثالث: كتابُ (تهذيب الأحكام) لمحمد بن الحسن الطُّوسِيِّ.
- المبحثُ الرابع: كتابُ (الاستبصار) لمحمد بن الحسن الطُّوسِيِّ.

-البابُ الثاني: علمُ الرجالِ عندَ الإماميةِ.

وفيه فصلان:

-الفصلُ الأولُ: قواعدُ علمِ الرجالِ عندَ الإماميةِ.

وفيه خمسةُ مباحث:

- المبحثُ الأولُ: تعريفُ علمِ الرجالِ عندَ الإماميةِ ونشأته.
- المبحثُ الثاني: طُرُقُ تعديلِ الرواةِ وتجريحهم عندَ الإماميةِ.
- المبحثُ الثالث: أسبابُ جَرَحِ الرواةِ عندَ الإماميةِ.
- المبحثُ الرابع: ألفاظُ الجَرَحِ والتعديلِ عندَ الإماميةِ.
- المبحثُ الخامس: أثرُ النِّزَعَةِ المذهبيةِ في التجريحِ والتعديلِ.

-الفصلُ الثاني: دراسةُ لأشهرِ كُتُبِ الرجالِ عندَ الإماميةِ.

وفيه خمسةُ مباحث:

- المبحثُ الأوَّلُ: كتابُ (رجال الكشيِّ) لمحمد بن عبدالعزيز الكشيِّ.
- المبحثُ الثاني: كتابُ (رجال النجاشيِّ) لأحمد بن العباسِ النجاشيِّ.
- المبحثُ الثالث: كتابُ (الفهرست) لمحمد بن الحسن الطُّوسِيِّ.
- المبحثُ الرابع: كتابُ (رجال الطُّوسِيِّ) لمحمد بن الحسن الطُّوسِيِّ.
- المبحثُ الخامس: كتابُ (الرجال) لابن الغضائريِّ.

-الخاتمة:

-ثم الفهارس المتنوعة.

• منهج العمل في البحث:

سوف أسيرُ في هذا البحث -بإذن الله تعالى- وفق المنهج الآتي:

-أولاً: أسلكُ المنهج الوصفيّ ثم التحليليّ التّقديّ، عند الكلام عن نشأة هذا الفنّ عند الإماميّة، وأعرضُ بالتفصيل الخلاف القديم بين فرقتي (الأخبارية)، و(الأصولية) الإماميتين حول صحّة الاحتجاج بأخبار الآحاد، وأدرُسُ اختلافهم في جدوى الرجوع لقواعد علمي (الدّارية) و(الرجال) لتمييز صحيح الرويات من ضعيفها.

-ثانياً: أقارنُ قواعد الجرح والتعديل وأصول الرواية عند الإماميّة بنظيراتها عند أهل السّنة، من أجل الخروج بموازنة موضوعيّة بين المنهجين.

ثالثاً: ألتزمُ نقل آراء علماء ومُحدثي الإماميّة أنفسهم، معتمداً مصنّفات محقّقهم. وعند وجود خلافات في شيء من تفاصيل المسائل أعرضُ أقوال المختلفين، ثم أوازنُ بينها. رابعاً: أعرضُ التطبيق العمليّ على التقعيد النَّظريّ لمباحث علم الرواية والجرح والتعديل التي يقرّها الإماميّة.

خامساً: عند دراسة المصنّفات في علم (الدّارية) أو (الرجال) أبدأُ بالتعريف بالمؤلف، وبيان مكانته العلميّة، ثم أستعرضُ المسائل التي تناولها في كتابه.

سادساً: عند دراسة جوامع الحديث الإماميّة ألتزمُ -أولاً- التعريف بالمصنّف، ثم التعريف بأشهر شيوخه الذين يُكثرُ من الرواية عنهم في كتابه، وأبيّنُ مكانتهم عند الإماميّة وعند أهل السّنة، إن وجدتُ لهم ترجمة سنيّة.

سابعاً: عند دراسة الجوامع الحديثيّة الإماميّة أحرصُ على المقارنة بين عناية مصنّفها بأحاديث النبي ﷺ المرفوعة، وبين عنايتهم بأقوال الأئمة الاثني عشر.

ثامناً: عند دراسة كتب الرجال الإماميّة ألتزمُ -أيضاً- التعريف بمؤلف الكتاب، ومكانة كتابه، وأبرزُ أهم ما يميّزُ به الكتاب، وما يؤخذُ عليه.

تاسعاً: أترجمُ للأعلامِ غيرِ المشهورينَ الذينَ يَرِدُ ذِكْرُهُم في ثنَايا البَحْثِ، وخاصَّةً الإماميَّةَ منهم، وأهمُّ التعريفِ بالمشاهيرِ، كأعلامِ الصَّحَابَةِ، وأعيانِ العُلَمَاءِ من أهلِ السُّنَةِ. وحيثُ تكثرُ في هذا البَحْثِ الأسماءُ والنِّسَبُ الأعْجَمِيَّةُ فقد حَرِصْتُ على ضَبْطِهَا بالشَّكْلِ ما أمكنَ، وما تركتهُ غُفْلاً، فهو مما لم أَقِفْ على ضَبْطِهِ. ومن سَبَقَتْ اسمُهُ من عُلَمَاءِ الإماميَّةِ بلقبِ (المرجعِ) فأعني به من حازَ درجةَ الاجتهادِ، واستحقَّ أن يُقَلَّدَ، وهو الذي تُطْلَقُ عليه الإماميَّةُ لقبَ (آيةِ الله العظمى!).

هذا، وأسألُ الكريمَ المَنَّانَ، الواسعَ الفضلِ، أن يَمُنَّ على كاتبِ هذه الكلماتِ بعَفْوِهِ وسِتْرِهِ، وأن يرزقَهُ حسنَ النِّيَّةِ والمَقْصَدِ، وأن يجزيَ عنه كلَّ من أسْهَمَ معه في إعدادِ هذا البَحْثِ بمَشُورَةٍ، أو فائدةٍ، أو مَرْجِعٍ علميٍّ، أو دعوةٍ صالحةٍ. وأخصُّ بالشُّكْرِ والثناءِ والدُّعَى -مَتَّعَ اللَّهُ بِهَا- وأهلَ بيْتِي جزاهمُ الرحمنُ عني خَيْرَ الجزاءِ وأوفاه، لما تحمَّلُوهُ معيَ من عناءٍ اتَّصلَ بضَعِّ سنواتٍ، تخلَّلَها الكثيرُ من النَّصَبِ والتَّرحالِ. وأذكرُ بالثناءِ والامتنانِ أستاذي الكريمَ المشرفَ على هذا البَحْثِ/أ.د. الشيخَ عاصمَ ابنِ عبدِالله الخليليِّ، كتبَ اللهُ له أَجْرَ تَجْمُلُهُ ومُعُونَتِهِ الممزوجةَ بكرِيمِ الخُلُقِ وسَمَاحَةِ النَّفْسِ. ولا أنسى الشيخَ الفاضلَ صالحَ بنَ عبدِالله الدُّرُوشِ، إذ أتاحَ لي الإِفَادَةَ من مَكْتَبَتِهِ الخاصَّةِ لَيْلاً ونهاراً. وأذكرُ معه في هذا المقامِ الشيخَ محمداً مَالِ اللهِ -رحمَهُ اللهُ رَحْمَةً واسعةً وأَسْكَنَهُ فِرْدَوْسَ جَنَانِهِ-، فأنا وإن لم أَشْرُفْ بِلِقَائِهِ ومَعْرِفَتِهِ، غيرَ أَنِّي أفدْتُ كَثِيراً من مَكْتَبَتِهِ الموقوفةِ بِمَكَّةِ المَكْرَمَةِ، فأسألُ الرحمنَ أن يرفعَ درجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، وأن يباركَ له في وَقْفِهِ، ويكتبَ له به عَظِيمَ الأَجْرِ والثَّوَابِ.

كما أَزْجِي شُكْرِي مَوْفُوراً لإِدَارَةِ كَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ مِثْلَةً في عَمِيدِهَا الشيخِ المفضالِ الأستاذِ الدكتور/عبد العزيز بن عبد الله الهليل، ورئيسيَ قِسمِ السُّنَةِ وعلومِهَا: الشيخَ الدكتور/عبد العزيز بن محمد السعيد، ومن بعده الشيخَ الدكتور/عادل بن محمد السُّبَيْعِيَّ. فلهؤلاءُ جميعاً يَدٌ وفضلٌ على كاتبِ هذه الكلماتِ، بما بذَلُوهُ في سَبِيلِ تَذْيِيلِ عَقَبَاتِ كِبَارٍ واجهتِ البَاحِثَ، فكادتِ تَعَوُّقُهُ عن إِنْجَازِ عَمَلِهِ.

فلجميعِ من ذَكَرْتُ، ولجميعِ من لم أذكرَهُ ممن أفادَ وأعانَ، لهم وافِرُ الشُّكْرِ وصالحُ الدَّعَوَاتِ. والحمدُ لله أولاً وآخراً، عليه توكلْتُ وإليه متاب.

التعريف بمفرداته العنوان

(الأصول): جمع أصل، وهو في اللغة أسفل الشيء، وقاعدته، وأساسه^(١).
وأصل كل شيء: ما يستند وجود ذلك الشيء إليه^(٢). وقيل في تعريفه: هو ما بُنِيَ عليه غيره^(٣). ومنه: أصل الحائط، وأصل الشجرة. ومنه في اصطلاحات العلوم: (أصول الدين)، و(أصول الفقه)، و(الأصول) في علم النسب وأبواب الموارث.
أما (الحديث): فهو في اللغة فهو ضد القديم^(٤). ويطلق على الخبر^(٥)، فيكون اسماً من التحديث بمعنى الإخبار^(٦)، يصدق على قليل الكلام وكثيره^(٧). ويُجمع على أحاديث، وهو جمع شاذ على غير قياس^(٨).
أما في الاصطلاح فالحديث عند أهل السنة: ما أُضيفَ إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة^(٩). وهناك من يُطلقه على كل خبر سواء أُضيفَ إلى النبي ﷺ أو إلى غيره^(١٠).
أما (علم الرجال): فاصطلاح شائع عند علماء الحديث من السنة والشيعة. فأما أئمتنا من أهل السنة، فمع كثرة دوران المصطلح على ألسنتهم، إلا أني لم أقف لهم على تعريف لهذا

(١) ينظر: تهذيب اللغة (٢٤٠/١٢)، معجم مقاييس اللغة (١٠٩/١)، القاموس المحيط (ص١٢٤٢)، لسان العرب (١٦/١١)، تاج العروس (١١/١٤).

(٢) المصباح المنير (١٦/١)، تاج العروس (١١/١٤).

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي (٦٩).

(٤) الصحاح (٢٧٨/١)، لسان العرب (١٣١/٢)، تاج العروس (١٩٠/٣).

(٥) تاج العروس (١٨٩/٣).

(٦) الكليات (٣٧٠).

(٧) الصحاح (٢٧٨/١)، لسان العرب (١٣٢/٢).

(٨) القاموس المحيط (٢١٤)، الصحاح (٢٧٨/١).

(٩) شرح العراقي على ألفيته (٧/١)، فتح المغيث (٨/١)، ألفية السيوطي (ص٣)، قواعد التحديث (ص٦١).

(١٠) نزهة النظر (ص٥٢)، شرح ألفية العراقي (٧/١).

الاصطلاح على طريقة أصحاب الحدود. ذلك أن الاصطلاح الأشهر عندهم اصطلاح علم (الجرح والتعديل)، والذي عرّف بأنه "علمٌ يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظٍ مخصوصةٍ، وعن مراتب تلك الألفاظ"^(١).

وقد ذكر صاحب (كشف الظنون) أن علم الجرح والتعديل فرعٌ من فروع علم الرجال^(٢). وهذا ظاهرٌ باعتبار أن علم الرجال يدخل فيه مباحثٌ زائدة على مجرد التجريح والتعديل، من النظر في تاريخ الراوي من حيث: مولده، ونشأته، وطبقته، وبلده، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه، وتصانيفه، وقدر مروياته، ومناقبه، وتاريخ ومكان وفاته. وهذه الجوانب كلها من العلوم المساعدة في معرفة حال الراوي. لهذا عرّف بعض المعاصرين علم الرجال، فقال: "هو العلم الذي يُعنى بمعرفة الرواة من حيث أحوالهم عدالةً وجرحاً، ويُعنى أيضاً - بما يخدم ذلك ويحققه، كمعرفة أسمائهم، وأنسابهم، وكناهم، وألقابهم، ومواليدهم، ووفياتهم، وطبقاتهم، مما يعين على التمييز بينهم"^(٣).

أما (الإمامية): فأشهر وأكبر فرق الشيعة اليوم ومنذ قرون. وهم كما يقول الشهرستاني (٥٤٨هـ): "القائلون بإمامة عليٍّ عليه السلام بعد النبي ﷺ، نصّاً ظاهراً وتعييناً صادقاً، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين"^(٤).

تلك أحصى مقالات الإمامية التي تميزهم عن سائر فرق الشيعة، فهم يعتقدون أن النبي ﷺ أخذ العهد والميثاق على أصحابه بنصٍّ ظاهرٍ جليٍّ على أن عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام الإمام المفترض الطاعة من بعده. فلم يكتفِ ﷺ في ذكره بالوصف، ولا بنصٍّ يحتمل التأويل، بل سمّاهم، ونصَّ صراحةً على نصبه إماماً من بعده.

(١) كشف الظنون (٥٨٢/١)، أجمد العلوم (ص٣٥٧). وانظر قريباً من هذا التعريف في: بحوث في تاريخ السنة المشرفة

(ص٨٣)، علم الرجال نشأته وتطوره (ص١٠٠)، لحة في أصول الحديث (ص٧٦).

(٢) كشف الظنون (٥٨٢/١). وانظر -أيضاً- أجمد العلوم (ص٣٥٧).

(٣) عناية العلماء بالإسناد، وعلم الجرح والتعديل، للدكتور عبدالعزيز محمد فارح (ص٨).

(٤) الملل والنحل (ص١٦٢). وانظر: مقالات الإسلاميين (ص١٧-١٨)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/١٣٧)،

منهاج السنة النبوية (٥٠٠/١).

وهم بهذا المعتقد يفترون عن (الزَيْدِيَّة) القائلين مثلهم بإمامة عليٍّ عليه السلام لكن لا يعتقدون بالنصِّ الظاهرِ الجليِّ؛ فالغالية منهم يقولون: إن النبيَّ صلى الله عليه وآله نصبه من بعده بالوصف لا بالنصِّ والتعيين، ثم يبنون على ذلك الوقعة في الشيخين عليه السلام ^(١). والمقتصدون منهم يرون علياً عليه السلام أحقَّ بالخلافة لأفضليته، لكن يصحِّحون خلافة الشيخين، ويمسكون عنهما. وأما عثمان رضي الله عنه، فمنهم من يبرأ منه، ومنهم من يتوقف فيه عليه السلام ^(٢).

هذا ما قرَّره وشرحه أكثر المتكلمين في الفرق والمذاهب، غير أن أبا الحسين المَلْطِيَّ ^(٣) (٣٧٧هـ) أدخل الزيدية في فرق الشيعة الإمامية وعدَّهم منهم. فكأنه جعل اسم الإمامية لقباً لكل من قال بتفضيل علي بن أبي طالب عليه السلام وأحقَّيته بالإمامة ^(٤). وهذا خلاف ما عليه جمهور المصنِّفين في العقائد وتاريخ الفرق كأبي الحسن الأشعري وعبد القاهر البغدادي وأبي محمد ابن حزم، والشَّهْرَسْتَانِي، وأبي عبد الله الرازي، وأبي العباس ابن تيمية، وعَضُدِ الدين الإيجي، والشَّريف الجرجاني، وابن خلدون، والتقيِّ المقرئ، وغيرهم ^(٥). كل هؤلاء وغيرهم كثيرون لا يدخلون الزيدية في اسم (الإمامية). وقد ذكر المسعودي أنه شرح الخلاف بين الزيدية والإمامية، وبيَّن الفروق بينهما في كتاب له عنوانه: (المقالات في أصول الديانات) ^(٦).

(١) وهو قول فرقة الجارودية أتباع أبي الجارود زياد بن أبي زياد. انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٦٦-٦٧)، والفرق بين الفرق (ص ٢٢ - ٢٣)، اعتقادات فرق المسلمين والمشرِّكين (ص ٧٧)، منهاج السنة النبوية (١٠/٣).

(٢) ينظر مقالات الإسلاميين (ص ٦٦-٦٩)، الملل والنحل (١٥٧-١٦٢).

(٣) بفتح الميم واللام، منسوب إلى مَلْطِيَّة، ذكر السمعاني أنها من بلاد الروم مما يلي أذربيجان (الأنساب ٣٧٩/٥). وهو الفقيه المقرئ محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين المَلْطِي الشافعي، نزيل عسقلان. أخذ عن خيثمة ابن سليمان، وأبي بكر بن مجاهد وغيرهما. وروى عنه إسماعيل بن رجاء وأحمد بن عمر الواسطي. وكان صاحب تصانيف. توفي سنة (٣٧٧هـ).

ينظر: الأنساب (٣٧٩/٥)، معرفة القراء الكبار (ص ٣٤٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٧٧/٣).

(٤) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص ٤٥).

(٥) ينظر كلام هؤلاء مرتبين في: مقالات الإسلاميين (ص ١٦-٦٥)، الفرق بين الفرق (ص ١٧)، أصول الدين (٢٧٨)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/١٣٧)، الملل والنحل (ص ١٦٢)، اعتقادات فرق المسلمين والمشرِّكين (ص ٨٤)، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (ص ٥٧٥)، منهاج السنة النبوية (١/٥٠٠، ٩/٣)، شرح المواقف (٣/٦٧٨)، المواعظ والاعتبار (٢/٣٥١)، مقدمة ابن خلدون (ص ١٧٦)، تاريخ ابن خلدون (٣/٣٦٠).

(٦) مروج الذهب (٢/٣٢٢).

ومن نصٍّ على إخراج الزيدية عن فرق الإمامية -أيضاً- أبو المظفر الإسفراييني^(١)، وزاد على ذلك فذكر أن بين الفريقين عداوةً وتكفيراً قائمين^(٢).

وإخراج الزيدية عن مسمى الإمامية هو ما يقرره الإمامية والزيدية أنفسهم^(٣). فمن ذلك قول شيخ الإمامية في زمانه محمد بن محمد بن النعمان (٤١٣هـ) -الملقب عند الطائفة بالشيخ المفيد^(٤)-: "الشيعَةُ رجالان: إماميٌّ، وزيديٌّ"^(٥). ويقول: "الإمامية هم القائلون بوجوب الإمامة والعصمة ووجوب النصِّ. وإنما حصل لها هذا الاسم في الأصل لجمعها في المقالة هذه الأصول. فكلُّ من جمعها فهو إماميٌّ، وإن ضمَّ إليها حقاً في المذهب كان أم باطلاً"^(٦). ويقول: "اتفقت الإمامية على أن الأئمة بعد الرسول ﷺ اثنا عشر إماماً، وخالفهم في ذلك من

(١) شهنشور أو شاهفور بن طاهر بن محمد، أبو المظفر الإسفراييني، فقيه أصولي مفسرٌ من أئمة أهل السنة الشافعية ببلاد العجم. له تفسير كبير بالفارسية، وله كتاب (التبصير في الدين). توفي سنة (٤٧١هـ).

ينظر: طبقات الشافعية (٢٤٥/١) طبقات الشافعية الكبرى (١١/٥)، سير أعلام النبلاء (٤٠١/١٨).

(٢) التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية (ص ٤١).

(٣) أستثنى من ذلك المعاصر محسن الأمين في كتابه (أعيان الشيعة ٢٠/١) فإنه أراد التكثر بالزيدية والإسماعيلية فحشرهم من جملة فرق الإمامية، مع ما اشتهر من أقوال أئمة المذهب الإمامي في تضليلهم وتبديعهم.

(٤) أبو عبدالله، محمد بن محمد بن عبدالسلام بن جابر بن النعمان بن سعيد بن جبير. هكذا ساق نسبه تلميذه النجاشي فرفعه إلى سعيد بن جبير -رحمه الله-. مولده سنة (٣٣٨هـ)، وقيل (٣٣٦هـ) بـعُكْبَرَى؛ بلدة قرب بغداد، ثم تحوّل مع أبيه إلى بغداد. وزعم ابن شهر آشوب أن صاحب الزمان الإمام الغائب هو الذي لقّبه بالشيخ المفيد! وقيل إن الذي سماه بذلك شيخه علي بن عيسى الرماني. ويُعرف -أيضاً- بابن المعلم لأنه أباه كان معلماً بواسط. وكان المفيد مناظراً صاحب جدل وكلام. نال حظوة عند ملوك بني بويه. وتلمذ عليه أعيان الإمامية في وقتهم: المرتضى وأخوه الرضي، وأبو جعفر الطوسي، والنجاشي، والكرّاجي، وغيرهم. له تصانيف كثيرة قيل إنها تبلغ المئتين. منها: (المقنعة) في الفقه، و(أحكام أهل الجمل)، و(العيون والحاسن)، و(أوائل المقالات)، و(الإرشاد)، و(إيمان أبي طالب). وغيرها. توفي سنة (٤١٣هـ).

ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد (٢٣١/٣)، المنتظم (١٥٧/١٥)، لسان الميزان (٣٦٨/٥)، سير أعلام النبلاء (٣٤٤/١٧)، الكامل (١٣٨/٨)، النجوم الزاهرة (٢٥٨/٤).

وفي المصادر الإمامية ينظر: رجال النجاشي (ص ٣٩٩)، الفهرست (٢٣٨)، مستطرف السرائر (ص ٦٤٨)، خلاصة الأقوال (ص ٢٤٨)، معالم العلماء (ص ١٤٨)، أعيان الشيعة (٤٢٠/٩).

(٥) الإرشاد (١٩٥).

(٦) نقله عنه الشريف المرتضى في الفصول المختارة (ص ٢٩٦).

عداؤهم من أهل الملة"^(١). بل إنه في مطلع كتابه (أوائل المقالات) أبي أن يُعدَّ أكثرَ الزيدية من فرق الشيعة أصلاً، ولم يستثن من ذلك سوى الزيدية الجارودية^(٢)، باعتبار مشاركتها للإمامية في رفض إمامة الشيخين وفي البراءة منهما^(٣). وله رسالة بعنوان (المسائل الجارودية) خصصها لمناقشة الخلاف بين الإمامية والزيدية الجارودية. ولأبي جعفر ابن بابويه^(٤) (٣٨١هـ) -الملقب لدى الطائفة بالشيخ الصدوق-، بحثٌ ومناقشاتٌ لبعض اعتراضات الزيدية على الإمامية أدرجها في كتابه (إكمال الدين)^(٥).

أما ابن المطهر الحلي^(٦) (٧٢٦هـ) -المشهور عند الإمامية بلقب العلامة- فيقول: "ذهبت

(١) أوائل المقالات (ص ٤١).

(٢) هم أتباع أبي الجارود زياد بن المنذر الكوفي (١٥٠هـ)، أو (١٦٠هـ). كانوا يذهبون إلى أن إمامة علي عليه السلام ثابتة بالوصف، لكنَّ الناس بعده قصَّروا ولم يطلبوا الموصوف، فنصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا. الملل والنحل (ص)، الفصل (٧٦/٤)، الفرق بين الفرق (ص ٢٢)، ميزان الاعتدال (٩٣/٢).

(٣) أوائل المقالات (ص ٣٧).

(٤) أبو جعفر محمد بن أبي الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمي. ولد بقم وأخذ -أولاً- عن أبيه وعن شيوخ بلده. ثم تحوَّل إلى الري. وجال بلاد فارس وما وراء النهر فسمع من علماء المذهب. وصفه النجاشي بأنه "وجه الطائفة بخراسان". ورَدَ بغداد سنة (٣٥٥هـ)، وسمع منه شيوخ المذهب. قال الخطيب "حدَّثَ عن أبيه، وكان من شيوخ الشيعة ومشهور الرافضة". وقال الذهبي: "صاحب التصانيف السائرة، يضرب المثل بحفظه". قيل إن تصانيفه نحو ثلاثمئة، منها: (الاعتقادات)، (من لا يحضره الفقيه)، (علل الشرائع)، (الخصال)، وغيرها. توفي بالري سنة (٣٨١هـ). ويأتي بحثٌ مفصَّلٌ عنه في الفصل الثاني عند الحديث عن كتابه (من لا يحضره الفقيه).

ينظر: تاريخ بغداد : (٨٩/٣)، سير أعلام النبلاء (٣٠٣/١٦)، منهاج السنة (٥٣/٧)، الأعلام (٢٧٤/٦). وفي المصادر الإمامية: الفهرست (ص ١٥٦)، رجال النجاشي (ص ٣٨٨)، رجال بحر العلوم (٢٩٢/٣)، أعيان الشيعة (٢٤/١٠)، روضات الجنات (٢٣٢/٦)، مصفى المقال (ص ١٤)، مقتبس الأثر (٩٤/١).

(٥) ينظر كمال الدين وتمام النعمة (ص ٦٩) وما بعدها.

(٦) أبو منصور جمال الدين، الحسن بن يوسف بن علي بن مُطهر الحلي. من أعيان الإمامية ووجههم في القرن السابع، ولد سنة (٦٤٨هـ) بالحلة بين الكوفة وبغداد. وبها نشأ وتفقَّه. أخذ عن والده، وعن خاله المعروف بالحقِّ الحلي، وعن النصير الطوسي، وابن طاووس وغيرهم. وفي سنة (٧٠٢هـ) تحوَّل إلى بغداد. وأقام بها ملازماً للسلطان خُدا بَنَداه، فلما توفي السلطان سنة (٧١٦هـ) عاد للحلة وبقي فيها إلى أن توفي سنة (٧٢٦هـ). من مصنفاته: (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال)، (مبادئ الوصول إلى علم الأصول)، (إيضاح الاشتباه في أسماء الرجال)، (نهاية الإحكام في معرفة الأحكام)، و(منهاج الكرامة في الإمامة)، وغيرها.

ينظر في المصادر السنية: الوافي بالوفيات (٥٤/١٣)، الدرر الكامنة (١٨٨/٢)، النجوم الزاهرة (٢٦٧/٩).

الإمامية خاصةً إلى أن الإمام يجب أن يكون منصوباً عليه"^(١). فأخرج بهذا جميع من لا يقول بالنص عن استحقاق لقب الإمامية.

وأما المصادر الزيدية فتُمييزها بين مذهبها ومذهب الإمامية كثيرٌ مستفيض^(٢). فمن قُدماء أئمتهم يحيى بن الحسين الملقب بالإمام الهادي إلى الحق^(٣) (٢٩٨هـ) له مُصنّفٌ عنوانه (الرد على الإمامية). وفي كتابه (الأحكام) وصّف الإمامية بأشنع الأوصاف وأشدّها، ورماهم بالكفر والفسوق ومناقضة مذهب أهل البيت^(٤).

ونقل الشوكاني (١٢٥٠هـ) المبالغة في ذم الإمامية عن رأس الزيدية في وقته المؤيد بالله أبي الحسين أحمد بن الحسين الهاروني^(٥) (٤١١هـ)، وذكر أنه في مواضع من كتابه (الإفادة)،

وفي المصادر الشيعية : روضات الجنات (٢/٢٧٠)، أمل الآمل (٢/٨١)، الفوائد الرجالية (٢/٢٥٧).

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (١/٤٩٥).

(٢) ينظر: المعالم الدينية في العقائد الإلهية (١٢٨-١٣١)، الزيدية، نشأتها ومعتقداتها (ص ٨٠، ١٢).

(٣) أبو الحسين يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب. المولود بالمدينة سنة (٢٤٥). أخذ عن أبي القاسم البلخي المعتزلي وغيره. وهو مؤسس دولة الزيدية باليمن. له مصنفات تنيف على السبعين منها: (الأحكام)، و(كتاب التوحيد)، (المسترشد)، و(الرد على الإمامية)، و(المتزلة بين المتزتين)، وغيرها. توفي بصعدة سنة (٢٩٨).

ينظر: الحقائق الوردية (٢/١٣)، حكام اليمن المؤلفون المجتهدون (ص ١٣).

(٤) فمما قاله هناك: "هؤلاء الإمامية الذين عطلوا الجهاد وأظهروا المنكر في البلاد والعباد، وأمّنوا الظالمين من التغيير عليهم، ومكّنوهم من الحكم فيهم، وصاروا لهم خولاً، وجعلوا أموال الله بينهم دولاً، وكفّروا من جاهدتهم، وعلى ارتكاب المنكر ناصبهم. وقول هذا الحزب الضّالّ مما لا يلتفت إليه من المقال لما هم عليه من الكفر والإيغال، والقول بالكذب والفسوق والمحال. فهم على الله ورسوله في كلّ أمرٍ كاذبون، ولهما في كلّ أفعالهم مخالفون، قد جاهرهما بالعصيان، وتمردوا عليهما بالبغي والطغيان، وأظهروا المنكر والفجور، وأباحوا علانية الفواحش والشُرور، وناصروا الأمرين بالحسنات المنكرين للمنكر والشرارات الأئمة الهادين من أهل بيت الرسول المطهرين". الأحكام (١/٤٥٤).

(٥) أحمد بن الحسين بن هارون بن الحسين الحسني العلوي. من ولد زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام. أحد أئمة الزيدية من أهل طبرستان. بويع له ببلاد الديلم سنة (٣٨٠هـ)، وتلقب بلقب (المؤيد بالله). له مصنفات على طريقة أصحابه الزيدية، منها كتاب (التجريد) في الفقه وشرحه، وكتاب (الأمال)، و(الآداب في علم الكلام)، و(النقض على ابن قبة الإمامي)، وغيرها. وقد نقل الطوسي عن شيخه المفيد أن المترجم كان يقول بقول الإمامية، ثم رجع عنه لما اختلفت عليه الأخبار. توفي سنة (٤١١هـ).

وكتابه الآخر (شرح التجريد) يصرّح بعدم قبول روايتهم^(١). ولعبدالله بن حمزة^(٢) (٦١٤هـ) المشهور بلقب المنصور بالله (الرسالة النافعة بالأدلة القاطعة) في شرح مذهب أصحابه الزيدية والرد على مخالفينهم من الإمامية والباطنية، ومما قاله فيها: "الإمامية من فرق الإسلام، وقد أخطأوا عندنا في الإمامة وفي ذم الصحابة وسبهم"^(٣). وقال صالح المقبلي^(٤) (١١٠٨هـ): "مذهب الإمامية تكفير من لم يكن على مذهبهم، كُفراً صريحاً لا تأويلاً. قالوا: لأن الأمة أنكرت ما علم من الدين ضرورةً من النص على علي وعلى أئمتهم. والزيدية عندهم من جملة الكفار". ومن الشائع في كتب فروع الفقه الزيدي نصب الخلاف بين الزيدية والإمامية في مسائل ومواضع يعسر حصرها.

وليس المقصود من هذه النقول التمييز بين الطائفتين، فذاك أمر ظاهر لا يحتاج إلى تطويل. وإنما المقصود تحرير الاصطلاح، وبيان أن لقب الإمامية مما لا تدخل الزيدية تحته، وأن صنيع الملطي بإدخالهم مخالف للمشهور لدى علماء الفرق والمقالات من أهل السنة، ومن أهل المذهبين كليهما^(٥). على أن الذي يتأمل صنيع الملطي يراه سار على اصطلاح خاص به،

ينظر: تهذيب الأحكام (٣/١)، الحقائق الوردية (٦٥/٢)، الأعلام (١١٦/١).

(١) إرشاد الغي إلى مذهب أهل البيت في أصحاب النبي ﷺ (ص ٧٦).

(٢) عبدالله بن حمزة بن سليمان بن حمزة الحسني، من ولد المثنى؛ الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. ولد سنة (٥٦١هـ). دعا لنفسه باليمن سنة (٥٩٣هـ)، وبُيع في جامع صعدة. واستولى على صنعاء وذمار. فقامت له دولة حكم فيها قرابة العشرين عاماً. وكانت وفاته سنة (٦١٤هـ). له كتاب (الشافى)، و(حديقة الحكمة)، و(الكاشفة للإشكال، في الفرق بين التشيع والاعتزال). توفي سنة (٦١٤هـ).

ينظر: الحقائق الوردية (١٣٢/٢)، الأعلام (٨٣/٤)، حكام اليمن المؤلفون المجتهدون (ص ٨٢).

(٣) الرسالة النافعة بالأدلة الواقعة (ص ٧٩).

(٤) صالح بن مهدي بن علي المقبلي. مولده بقرية المقبل باليمن سنة (١٠٤٧هـ)، نشأ على المذهب الزيدي، وتفقه حتى برع في علوم الكتاب والسنة والعربية. فترك التقليد وسلك سبيل الاجتهاد. فنبذه بعض علماء المذهب، فخرج إلى مكة وأقام بها إلى أن توفي سنة (١١٠٨هـ). له من المصنفات: (العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ)، و(الأبحاث المسددة في مسائل متعددة)، و(الإتحاف لطلبة الكشاف)، و(المنار على البحر الزخار).

ينظر: البدر الطالع (٢٨٨/١)، الأعلام (١٩٧/٢).

(٥) مما يستطرف هنا ما ذكره الصفدي في الوافي (٢٣٢/٢٠): "قال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: دخلت على ألكيا أبي الحسين يحيى بن الحسين العلوي الزيدي، -وكان من نُبلاء أهل البيت، ومن الحمودين في صناعة الحديث

فهو لم يقتصر على إدخال الزيدية في مسمى الإمامية، بل أدخل معهم فرق الشيعة الباطنية الغالية من الإسماعيلية^(١) والقرامطة^(٢) ونحوهم. فمن الجائز أنه رحمته سار على اصطلاح قديم واسع قبل أن تستقل الاثنا عشرية بلقب الإمامية، على ما سيأتي شرحه.

ثم إن الإمامية - بعد قولهم بالنص على إمامة علي عليه السلام - اتفقوا على أن الإمام بعده ابنه

وغيره من الأصول والفروع - فذكر بين يديه يوماً الإمامية، فذكرهم أقبح ذكر وقال: لو كانوا من اللّوَابِّ لكانوا الحمير، ولو كانوا من الطُّبُور لكانوا الرُّحَم، وأطرب في ذمهم. وبعد مدّة دخلت على المرتضى، وجرى ذكر الزيدية والصّاحية أيهما خير، فقال يا أبا الفضل تقول أيهما خير، ولا تقول أيهما شر؟! فتعجبت من إمامي الشيعة في وقتهما، ومن قول كل واحدٍ منهما في مذهب الآخر، فقلت: قد كفيتم أهل السنة الوقعة فيكما".

(١) هم القائلون بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق من بعد أبيه جعفر، خلافاً للإمامية الاثني عشرية الذين نقلوها إلى أخيه موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام ثم جعلوها في ذريته. وهم معدودون في كتب المقالات من فرق الباطنية الغالية الملحدة. فالتوحيد عندهم النفي المطلق للصفات عن الله - سبحانه -، حتى صفة الوجود ينفونها عنه. وصفات الله التي يؤمن بها أهل الإسلام نقلتها الإسماعيلية إلى ما يسمونه بـ "العقل الكلي" أو "النفس الكلية"، ثم أجروها بعد ذلك على أئمتهم باعتبارهم مثلاً أرضية للعقل الكلي وللحدود الروحانية العلوية. والقرآن عندهم من تأليف النبي عليه السلام بعدما فاضت عليه معارف روحانية بواسطة جبريل. ولهم في تفسير النبوة والمعاد والحشر والجنة والنار تفسيرات فلسفية باطنية مؤدّاها إبطال حقائقها الشرعية المتفق عليها لدى أهل الإسلام. ومن أشهر عقائدهم القول بتناسخ الأرواح، والتفسير الباطني للعبادات.

ينظر: فضائح الباطنية (ص ١٦)، الملل والنحل (ص ١٩١)، الفرق بين الفرق (١/٢٦٥)، اعتقادات فرق المسلمين

(١١٧)، شرح المواقف في علم الكلام (٣/٦٧٥)، دراسات منهجية لبعض فرق الرافضة والباطنية (ص ٨٣).

(٢) من المصنفين في المقالات من يعدّ القرامطة أحد ألقاب الطائفة الإسماعيلية، ومنهم من يجعلهم فرقة من فرقها. وهم منسوبون إلى حمدان بن الأشعث الملقب بقرمط (٢٩٣هـ)، دخل الدعوة الإسماعيلية على يد مؤسسها عبدالله بن ميمون القداح. ثم قام بأمر الدعوة بالعراق، ومن بعده جاء تلميذه أبو سعيد الجنابي (٣٠١هـ)، فنشر دعوته بالبحرين وهاجر وأجزاء من العراق والشام واستقل بها. ثم استفحل أمرهم حتى دخلوا مكة (٣١٧هـ)، وقتلوا الحجاج بالمطاف وألقوا أجسادهم في بئر زمزم، واقتلعوا باب الكعبة، وأخذوا الحجر الأسود معهم إلى البحرين. ولهم مع أهل الإسلام أيام المعتضد والمكتفي والمقتدر حروبٌ ووقائعٌ معروفةٌ ساقها ابن الأثير مفصلاً في تاريخه والمقريري في (اتعاظ الحنفاء)، وهم من الطوائف القائلة بالإباحة كالخرمية والحشاشين وغيرهم.

ينظر: مقالات الإسلاميين (ص ٢٦)، الملل والنحل (ص ١٩٢)، الفرق بين الفرق (٢٦٧)، الكامل في التاريخ

(٦/٣٥٦ وما بعدها)، وفيات الأعيان (٢/١٤٧)، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، أسرار الباطنية

وأخبار القرامطة. وفي كلية الآداب بالدمام رسالة ماجستير بعنوان: (مبادئ القرامطة ومصادر فكرهم)، إعداد

فرحة بنت جوهر الدوسري، مسجلة سنة (١٤٠٩هـ).

الحسن، ومن بعد الحسن أخوه الحسين عليه السلام، ثم بدأ تفرقهم بعد ذلك إلى أوزاع شتى أوصلها الأشعريُّ إلى أربع وعشرين فرقة^(١)، وذكر المسعوديُّ (٣٤٦هـ) أن العلماء عدّوا لهم ثلاثاً وثلاثين فرقة^(٢). فكلما مات لهم إمام تفرّقوا في تعيين الإمام المنصوص عليه من بعده نصّاً ظاهراً جلياً^(٣)! قال الشَّهْرَسْتَانِيُّ (٥٤٨هـ): "لهم في تَعْدِيَةِ الإمام كلامٌ وخلافٌ كثيرٌ، وعند

(١) مقالات الإسلاميين (ص ١٦-٦٤).

(٢) مروج الذهب (١٩٩/٤).

(٣) بعد وفاة الحسين بن علي عليه السلام ذهب طائفة إلى القول بإمامة أخيه محمد بن الحنفية، ويقال لهؤلاء: (الكيسانية)، وطائفة أخرى ذهب إلى إمامة ابنه زين العابدين علي بن الحسين.

ثم بعد وفاة علي بن الحسين زين العابدين انقسم القائلون بإمامته إلى طائفتين: فطائفة قالت بإمامة زيد بن علي، وأخرى قالت بإمامة أبي جعفر محمد بن علي الباقر.

ثم بعد وفاة الباقر اختلفوا: فمنهم من قال بإمامة ابن عمه محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وآخرون ذهبوا إلى إمامة أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق.

ثم بعد وفاة الصادق افرق متحلوه إلى طوائف: فمنهم من أنكر موته أصلاً! وذكروا أنه لن يموت حتى يلي الأمر، وأنه هو المهدي. وفرقة أخرى زعمت أن الإمام من بعده ابنه إسماعيل بن جعفر، وهم (الإسماعيلية)، وآخرون قالوا بإمامة محمد بن إسماعيل، ومنهم من قال بإمامة محمد بن جعفر، ومنهم من قال بإمامة عبد الله بن جعفر. وطائفة أخرى قالوا: إن الإمام من بعد جعفر ابنه موسى بن جعفر الكاظم.

ثم بعد وفاة الكاظم انقسم القائلون بإمامته من جديد: فطائفة أنكرت موته وقالت هو المهدي المنتظر. ولا بد أن يعود ليملك المشرق والمغرب. ومنهم طائفة أثبتت موته، لكن قالت لا بد أن يعود كما يعود عيسى بن مريم. وفرقة توقفت فقالوا: لا ندري مات أو لا. وطائفة قطعت بموته، وجعلت الإمام من بعده ابنه أحمد بن موسى. وطائفة ذهب إلى القول بإمامة ابنه الآخر علي بن موسى الرضى.

ثم بعد موت الرضى انقسم القائلون بإمامته أيضاً: فرقة رجعت عن القول بإمامته أصلاً. وآخرون عادوا لإمامة أخيه أحمد بن موسى. وطائفة أخرى ذهب إلى القول بإمامة ابنه محمد بن علي الجواد.

ثم بعد وفاة الجواد: ذهب طائفة إلى إمامة ابنه موسى بن محمد، وذهب الأكثر إلى إمامة علي بن محمد الهادي.

ثم بعد وفاة الهادي: ذهب طائفة إلى إمامة ابنه محمد بن علي الذي توفي في حياة أبيه، فقالوا: إنه حي لم يموت! وآخرون ذهبوا إلى إمامة جعفر بن علي. والأكثر اختاروا إمامة الحسن بن علي العسكري.

ومن بعد العسكري اختلفوا: فأنكرت طائفة موته، وقالوا هو المهدي المنتظر ولا بد أن يعود. وطائفة أثبتت موته وقالوا: لا إمام من بعده. وطائفة أخرى جعلت الإمامة من بعده لأخيه جعفر. وطائفة أخرى زعمت أنه وُلد للعسكري ولدٌ بعد وفاته بثمانية أشهر، وأنه هو الإمام من بعده. لكنه غائبٌ مستترٌ. ومنهم من قال: بل كان للعسكري ولدٌ في حياته اسمه محمد وهو المهدي الغائب الحجة المنتظر.

وتحت هذه الطوائف طوائف أخرى متشعبة عنها.

كلّ تعدية وتوقفٍ مقالةً ومذهبٌ وخبطٌ^(١). وقال ابنُ تيمية (٧٢٨هـ): "هم في أنفسهم أكثرُ اختلافاً من جميع فرقِ الأمة، حتى يقال إنهم ثنتان وسبعون فرقة"^(٢). وقال عضدُ الدين الإيجي^(٣) (٧٥٦هـ): "هم اثنتان وعشرون فرقةً، يكفرُ بعضهم بعضاً"^(٤). وفي بيان كثرة تفرقهم واختلافهم يقول أبو عثمان الجاحظ (٢٥٥هـ): "الشيعة رجالان: زيديٌّ، ورافضيٌّ. وبقيتهم بددٌ لا نظامَ لهم"^(٥). وقال النصيرُ الطوسي^(٦) (٦٧٢هـ): "كان لهم في سياقِ الإمامة اختلافاتٌ كثيرة"^(٧). وقد استدللَّ الرازي (٦٠٦هـ) بكثرة اختلافهم في تعيين الأئمة على عدم

ينظر في سياق اختلافهم وتفصيله: المحصل (ص ٥٧٥)، وكتاب الإمامة والنص.

وقد ساق الشيعي الحسن بن موسى النونجي هذه الاختلافات والانشقاقات وشرحها في كتابه (فرق الشيعة). وكذلك المفيد فيما نقله عنه تلميذه الشريف المرتضى في (الفصول المختارة ٣٠٥-٣٢٧)، والنصير الطوسي في (تلخيص المحصل ص ٤٦٠-٤٦١)، وللمزيد ينظر كتاب: (نشأة الشيعة الإمامية) لبيلة عبد المنعم فؤاد.

(١) الملل والنحل (١٤٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/٣٦٨).

(٣) عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل الإيجي الشيرازي. منسوبٌ إلى بلدة (إيج) بأرض فارس. عالم بالأصول والكلام والعربية والمعاني. له كتاب (المواقف) وهو أشهر مصنفاته، وله أيضاً: (الفوائد الغياثية)، و(الرسالة العضدية)، وله شرحٌ على مختصر ابن الجاحظ، قال عنه الشوكاني: "هو من أحسن شروح المختصر، من تدبره عرّف طول باع مؤلفه". توفي مسجوناً سنة (٧٥٦هـ).

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤٦/١٠)، الدرر الكامنة (٤٢٩/٢)، بغية الوعاة (٤٦/٢)، البدر الطالع (٣٢٦/١)، الأعلام (٣/٢٩٥).

(٤) المواقف في علم الكلام (٣/٦٧١).

(٥) استحقاق الإمامة، ضمن مجموع رسائل الجاحظ (ص ١٧٩).

(٦) أبو جعفر، محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، المتلقّب بنصير الدين. ولد بطوس سنة (٥٩٧هـ)، وبرع في الفلسفة والفلك والرياضيات. وكانت له حُظوةٌ وقربٌ من هولاكو ملك التتار. فكان يأخذ بمشورته ويمدّه بالمال. وقد بنى لنفسه بطوس مكتبةً عامرةً، قيل إنها اشتملت على نحو أربعمئة ألف مجلدٍ من الكتب التي انتهت من بغداد والشام والجزيرة. له تصانيفٌ عدة، منها: (تجريد العقائد) -والشيعة تعتمده في عقائدها-، و(آداب المتعلّمين)، و(تحرير المطالع)، و(تلخيص المحصل)، وله شرحٌ على إشارات ابن سينا. توفي سنة (٦٧٢هـ).

ينظر: الوافي بالوفيات (١/١٧٩)، فوات الوفيات (٢/١٤٩)، إغاثة اللهفان (٢/٢٦٧)، البداية والنهاية (١٧/٥١٤)، الأعلام (٧/٣٠).

(٧) قواعد العقائد، طبعة ملحقة بتلخيص المحصل (ص ٤٦١).

ما يدَّعونَه من النَّصِّ الظاهر الجليّ، فقال: "هذا الاختلافُ العظيمُ من أجلِّ الدلائل على عدم النَّصِّ الجليّ المتواتر على هؤلاء الاثني عشر"^(١).

والرَّازيُّ بكلامه هذا يشيرُ لواحدةٍ من أكبر المعضلاتِ الواردةٍ على أصولِ المذهبِ الإماميِّ، ففي حين يذكُرُ علماء المذهبِ -في مقامِ تقريرِ أصوله- أنَّ إمامةَ كلِّ من الاثني عشرٍ مما ثبتَ بالضرورةِ التي لا يُعذرُ أحدٌ بإنكارها، بل يُضللُّ ويحكمُ عليه بالخروجِ من الإيمانِ، إلَّا أنَّنا نجدُهم بالمقابلِ يتفقون على وقوعِ خلافاتٍ واسعةٍ بعد وفاةِ كلِّ إمامٍ في تعيينِ الإمامِ التالي الذي ثبتت إمامته بالضرورةِ التي لا يعذرُ أحدٌ بجهلها!

و من أشهرِ الاختلافاتِ الواسعةِ التي نقلها مؤرِّخو المذهبِ تلك التي وقعت بُعيدَ وفاةِ جعفرِ الصادقِ عليه السلام، حيث اختلفوا هل يكونُ الإمامُ بعده ابنه الأكبر (عبد الله بن جعفر) الملقَّبُ بالأفطح^(٢)، أو الابن الآخر الأصغر (موسى الكاظم)، حتى قال الكشيُّ -وهو يذكُرُ الأفطحَ -: "الذين قالوا بإمامته عامةُ مشايخِ العصابة، وفقهاؤها مالوا إلى هذه المقالة، فدخلت عليهم الشبهةُ لما روي عنهم -عليهم السلام- أنهم قالوا: (الإمامةُ في الأكبرِ من ولد الإمامِ إذا مَضَى). ثم منهم من رَجَعَ عن القولِ بإمامته لما امتحنه بمسائل من الحلالِ والحرامِ لم يكن عنده فيها جوابٌ، ولما ظهرَ منه من الأشياءِ التي لا ينبغي أن يظهرَ (كذا) من الإمام"^(٣). ففي هذا النَّصِّ من الكشيِّ أنَّ عامةَ مشايخِ الطائفةِ لم يكنْ عندهم نصٌّ يعيِّنُ الإمامَ التالي، فعمدوا إلى اختيار عبد الله. ثم إنهم عدلوا عنه -بعد ذلك- إلى موسى الكاظم، ليس بسببِ نصٍّ ظهر لهم كانوا يجهلونَه. بل لجرَّد أنهم لم يروا أخاه أهلاً للإمامة^(٤).

فمثلُ هذا الاختلافِ وما شابهه هو الذي عناه الرّازيُّ حين ذكر أن اختلافهم أظهرُ دليلٍ على عدمِ النَّصِّ المدَّعى. فمن أين جاء اليقِينُ لتأخري الإماميةِ بتسميةِ الأئمةِ وتعيينهم، إن كان أوائلهم المعاصرونَ للأئمةِ يتشكَّكونَ ويختلفون بهذه الطريقة؟!

(١) محصل أقوال المتقدمين والمتأخرين (ص ٥٨٧).

(٢) قيل: سمي بذلك لكونه أفطحَ الرِّجلين، أي عريضهما، وقيل لأنه كان أفطحَ الرأس، وأتباعه يقال لهم (الفطحية).

مقالات الإسلاميين (ص ٢٨)، فرق الشيعة (٧٨/١)، منهاج السنة (٤٨٢/٣)، اختيار معرفة الرجال (٥٢٥/٢).

(٣) اختيار معرفة الرجال (٥٢٥/٢).

(٤) انظر الخبر المروي في سؤلهم له وامتحنهم إياه في كمال الدين وتمام النعمة (ص ٤٧٦).

لكن مع تشعب مذهب الإمامية، وكثرة الفرق المنضوية تحته المتفرعة عنه، إلا أن اسم الإمامية منذ أزمان صار لقباً خاصاً بالطائفة الاثني عشرية دون سواهم؛ وهم القائلون بإمامة أحد عشر إماماً بعد عليٍّ عليه السلام، آخرهم محمد بن الحسن العسكري؛ مهدي الطائفة المنتظر. وهؤلاء الأحد عشر هم:

- الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٤٩هـ).
- الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٦١هـ).
- علي بن الحسين، زين العابدين عليه السلام (٩٥هـ).
- محمد بن علي الباقر، أبو جعفر عليه السلام (١١٤هـ).
- جعفر بن محمد الصادق، أبو عبد الله عليه السلام (١٤٨هـ).
- موسى بن جعفر الكاظم، أبو الحسن الأول عليه السلام (١٨٣هـ).
- علي بن موسى الرضا، أبو الحسن الثاني عليه السلام (٢٠٣هـ).
- محمد بن علي الجواد، أبو جعفر الثاني عليه السلام (٢٢٠هـ).
- علي بن محمد الهادي، أبو الحسن الثالث عليه السلام (٢٥٤هـ).
- الحسن بن علي العسكري، أبو محمد عليه السلام (٢٦٠هـ).
- محمد بن الحسن العسكري، مهدي الإمامية المنتظر، ويلقبونه بالقائم، والحجة والغائب، وصاحب الزمان، وصاحب الأمر.

وفيما عدا الثاني عشر الأخير، فإن سائر أولئك الأحد عشر عليه السلام معروفون مشهورون عند أهل الإسلام. غير أن أهل السنة لا يُسلمون للإمامية انتسابها إليهم، وانتحالها إمامتهم. أما الثاني عشر، فلا يُسلمون وجوده أصلاً، بل يقولون إن الحسن بن علي العسكري عليه السلام مات من غير أن يُعقب سنة (٢٦٠هـ). لكن الإمامية تنكر هذا، وتقول: إن العسكري له ولدٌ غائبٌ محتفٍ هو المهدي المنتظر خروجه، وهو الإمام المعصوم الثاني عشر. ولأجل غيبته عن الأنظار سُمّت الإمامية ما بعد سنة (٢٦٠هـ): زمن (الغيبة).

ثم قسّمت الإمامية غيبة إمامها المنتظر إلى قسمين: (غيبة صغرى)، و(غيبة كبرى). فأما (الصغرى)، فهي التي يقولون إنه وجد فيها سفراء يتصلون بذلك الإمام الغائب، ويلبسون الشيعة أقواله وجواباته عن مسائلهم، ويقولون: إنه تتابع على وظيفة السفارة هذه أربعة هم

حَسَبَ تَرْتِيبِهِمُ الرَّمْيُ:

- (١) أبو عمرو عثمان بن سعيد العُمريُّ (لا تُعرف سنة وفاته!).
- (٢) ابنه أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العُمريُّ (٣٠٤ أو ٣٠٥ هـ).
- (٣) أبو القاسم الحسين بن رَوَحِ الثُّوبَخْتِيَّ (٣٢٦ هـ).
- (٤) أبو الحسن علي بن محمد السَّمريُّ (٣٢٩ هـ) ^(١).

وقد شرح ابنُ المُطَهَّرِ الحَلِّيُّ (٧٢٦ هـ) تَسْلُسُلَ هؤلاء، فقال: "...وُلِدَ المهديُّ محمد ابن الحسنِ عليه السلام، يومَ الجمعة لثمانِ خَلَوْنَ من شعبان، سنة سِتِّ وخمسين ومائتين... ووَكِيلُهُ عثمانُ بنُ سَعِيدِ العُمريُّ؛ أبو عمرو، وهو أوَّلُ من نَصَبَهُ العَسْكَريُّ عليه السلام، ثم نصَّ أبو عمرو على ابنه أبي جَعْفَرٍ محمد بن عثمان، ونصَّ -أيضاً- الإمامُ العَسْكَريُّ عليه". ثم ذكرَ أنه لما حضرت أبا جعفر الوفاة، قال: "هذا أبو القاسم الحسين بن رَوَحِ بن أبي بحرِ الثُّوبَخْتِيَّ القائمُ مَقامي، والسَّفيرُ بينكم وبينَ صاحبِ الأمرِ، والوكيلُ والثَّقةُ الأمينُ، فارجعوا إليه في أموركم، وعولوا في مُهمَّاتكم عليه، فبذلك أُمِرتُ، وقد بَلَّغتُ. ثم أوصى أبو القاسم بن رَوَحِ إلى أبي الحسنِ علي بن محمد السَّمريِّ، فلما حضرته الوفاة سئل أن يوصي، فقال: لله أمرٌ هو بالعه. ومات رحمه الله سنة تسع وعشرين وثلاثمائة" ^(٢) اهـ.

وتعتقِدُ الإماميةُ أنه بوفاة ذاك السَّفيرِ الرابع سنة (٣٢٩ هـ)، انتهى زمنُ السَّفارةِ والغيبةِ الصَّغرى، ليبدأ بعدها عصرُ (الغيبةِ الكُبرى)، حيثُ لا سفيرَ يتوسَّطُ بين الشيعة وإمامها.

وتفصيلُ مذهبِ الإماميةِ وأقوالها محلُّه بحوثُ العقائد والفرق ^(٣). وإنما المقصودُ هنا

(١) ينظر: الغيبة للطوسي (٣٥٣-٣٦٧)، والإرشاد (٣٤٠/٢)، وكشف الغطاء (١٢/١). وينظر في كتابات المعاصرين: أعيان الشيعة (٤٦/٢-٤٨)، الشيعة في الميزان (ص ٢٥٢)، تاريخ الشيعة (٧٠-٧٤)، أضواء على عقائد الشيعة الإمامية (ص ٢٢٣)، تطور الفكر السياسي الشيعي (٢٠٥-٢٠٩). وأوسع من بسط الكلام منهم على الغيبتين الصغرى والكبرى المرجع المعاصر محمد صادق الصدر في (موسوعة الإمام المهدي) في الجزأين الخاصين بالغيتين (تاريخ الغيبة الصغرى)، و(تاريخ الغيبة الكبرى).

(٢) خلاصة الأقوال (ص ٤٣٢).

(٣) قد كُتِبَ في ذلك الكثير من البحوث العلمية المختصة، وأشهر وأجمع البحوث المعاصرة في هذا الباب: كتاب

التعريف الموجز، وتمييز الفرقة عما عداها من فرق الشيعة.

فالذين يسوقون الإمامة في أولئك الاثني عشر هم "جمهور الشيعة" منذ قرون^(١)، ولم يبق اليوم من فرق الإمامية القديمة غيرهم. فكما يقول المفيد (٤١٣ هـ) -بعدما شرح تفرق الطائفة وتشعبها-: "ليس من هؤلاء الفرق التي ذكرناها فرقة موجودة في زماننا هذا"^(٢) -وهو من سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة- إلا الإمامية الاثنا عشرية القائلة بإمامة ابن الحسن المسمى باسم رسول الله ﷺ، القاطعة على حياته وبقائه إلى وقت قيامه بالسيف... ومن سواهم منقرضون، لا يعلم أحد -من جملة الأربع عشرة فرقة التي قدمنا ذكرها- ظاهراً بمقالة، ولا موجوداً على هذا الوصف من ديانتهم. وإنما الحاصل منهم حكاية عمّن سلف وأراجيف بوجود قوم منهم لا تثبت"^(٣). وفي موضع آخر قرر فيه المفيد شمول اسم الإمامية لكل من قال بالنص، ثم عاد فذكر أنه قد غلب في الاستعمال تخصيص الاثني عشرية بهذا الاسم، دون غيرهم^(٤). لأجل هذا فإن ابن إدريس الحلبي^(٥) (٥٩٨ هـ) كان يقول إن من وقف وقفاً على الإمامية، فإنه يكون للاثني عشرية دون غيرهم^(٦).

الشيخ الدكتور ناصر بن عبد الله القفاري (أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية). وللمزيد ينظر -أيضاً-: (أصول الشيعة الاثنا عشرية)، و(عصمة الأئمة في الفقه السياسي الشيعي) كلاهما للدكتور حافظ موسى عامر. وكتاب (دراسات منهجية لفرق الرافضة والباطنية) للدكتور عبدالقادر بن محمد عطا صوفي، وكتاب (الشيعة الاثنا عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم) للدكتور/محمد بن إبراهيم العسال.

(١) ذكر ذلك أبو الحسن الأشعري في المقالات (٩٠/١)، وابن حزم في الفصل (١٣٨/٤)، والمسعودي في مروج الذهب (١٩٩/٤)، وذكر نحوه من ذلك ابن خلدون في تاريخه (٣٨/٤) لكن في موضع آخر (١٧٢/٣) أفاد أن شيعة محمد بن الحنفية القائلين بإمامته في زمانه كانوا أكثر الشيعة.

(٢) وذكر نحوه من ذلك الطوسي في الغيبة (ص ١٣٧).

(٣) نقله عن المفيد -المرتضى في كتابه الفصول المختارة (ص ٣٢١).

(٤) أوائل المقالات (ص ٣٨).

(٥) أبو جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي. قال عنه ابن داود الحلبي: "كان شيخ الفقهاء بالحلة، متقناً للعلوم كثير التصانيف". وقد اشتهر له كتاب (السرائر) في الفقه، و(الحاوي لتحرير الفتاوي). وله (تعليقات) على (التبيان) للطوسي. توفي سنة (٥٩٨ هـ).

ينظر: رجال ابن داود (ص ٢٦٩)، نقد الرجال (٢٩١)، أمل الآمل (٢٤٣/١)، أعيان الشيعة (١٢٠/٩).

(٦) السرائر (١٦٢/٣).

و يذكر أبو عبدالله الرّازيُّ (٦٠٦هـ) أن الإماميّة في زمانه هم هؤلاء الاثنا عشرية أصحاب عقيدة الانتظار الذين يسوقون الإمامة والعصمة في ولد الحسين بن عليٍّ عليه السلام إلى مهدي الطائفة المنتظر، محمد بن الحسن العسكري^(١). وذكر أن هذا "الذي استقرّ عليه رأيهم"^(٢) بعد خلافات وانقسامات وقعت لهم.

غير أن مما يتعيّن التنبيه له أن جملة من أعيان تلك الفرق الفانية كانت لهم يدٌ طولى في بناء المذهب الإمامي، وفي نقل المرويات الشيعيّة الإماميّة. لذا تشيع أقوالهم ومروياتهم في تراث الإماميّة. بل إن كثيراً من مصنفاتهم مما اعتمدته الطائفة وقبلته. وفي تقرير هذه الحقيقة يقول أبو جعفر الطوسي^(٣) (٤٦٠هـ): "إن كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة"^(٤). لذا فإن من غير الممكن الفصل بين تراث تلك الفرق الإماميّة البائدة، وبين علوم ومرويات الفرقة الاثني عشرية الباقية اليوم.

(١) اعتقادات فرق المسلمين (ص ٨٤).

(٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (ص ٥٧٥).

(٣) يلقب عند الإمامية بشيخ الطائفة، وهو أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي. ورد بغداد سنة (٤٠٨هـ)، فأدرك خمس سنين من حياة المفيد، قرأ عليه فيها مصنفاته وتلمذ عليه. ثم أخذ من بعده عن الشريف المرتضى. كما قرأ على جماعة من محدثي أهل السنة: كابن بشار، وابن أبي الفوارس. قال الذهبي: "أعرض عنه الحفاظ لبدعته... كان يعدّ من الأذكياء لا الأزكياء". قيل: كان أول أمره يتفقّه على مذهب الشافعية، ويأخذ علم الكلام عن المفيد، ثم ترفّض بعد ذلك، فصار يصنّف على طريقة الإماميّة في ظلّ دولة بني بويه الشيعية. وبعد قيام دولة السلاجقة السنية، كُيسر داره، وأحرقت كتبه ببغداد، ففرّ إلى النجف سنة (٤٤٨هـ). وبقي هناك يدرّس ويصنّف إلى أن توفي سنة (٤٦٠هـ).

من مصنفاته: (البيان في تفسير القرآن)، (تهذيب الأحكام)، (العدة في الأصول)، (الاستبصار)، (الأمالي)، (الفهرست)، (الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد)، وغيرها كثير. وتأتي له ترجمة مفصلة (ص ٦٨٠) في الفصل الثاني عند الحديث عن كتابه (تهذيب الأحكام).

تنظر ترجمته في المصادر السنية: المنتظم (٣٤٨/١٥)، (٨/١٦، ١١٠)، سير أعلام النبلاء (٣٣٥/١٨)، تاريخ الإسلام (٤٩٠/٣٠)، طبقات الشافعية الكبرى (١٢٦/٤)، لسان الميزان (١٣٥/٥)، الكامل في التاريخ (٣٣٩/٨، ٣٨٢)، طبقات المفسرين للسيوطي (ص ٨٠).

وقد ترجم الطوسي لنفسه في الفهرست (ص ٢٤٠)، وانظر للمزيد في المصادر الإمامية: رجال النجاشي (ص ٤٠٣)، خلاصة الأقوال (ص ٢٤٩)، لؤلؤة البحرين (ص ٢٩٣). وانظر مجلة علوم الحديث، العدد (٦).

(٤) الفهرست (ص ٣٢).

المبحث الأول:

تعريف علم أصول الحديث عند الإمامية، ونشأته.

وأشهر المصنفات فيه.

• أولاً: تعريف علم (أصول الحديث) عند الإمامية.

تقدّم أن أهل السنة يُعرّفون الحديث بأنه: "ما أُضيفَ إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ". وأما الشيعة الإمامية فقد اتخذوا لأنفسهم تعريفاً للحديث وللسنة يتفق مع عقيدة (الإمامة) التي تُشكّل قاعدة مذهبهم، والتي تجعل أقوال الأئمة الاثني عشر وأفعالهم بمنزلة أقوال النبي ﷺ وأفعاله في الاحتجاج والعصمة. فلأجل ذلك عرّفوا الحديث، فقالوا: هو "قول المعصوم أو فعله أو تقريره"^(١). ومنهم من يطلق الحديث على أعم من ذلك، فيجعله لقباً لكل خير، سواء روي عن المعصوم أو عن غيره^(٢). لكن قال البهائي^(٣) (١٠٣٠هـ): "إطلاقه عندنا على ما ورد عن غير المعصوم تجوز"^(٤).

(١) الفصول العروية في الأصول الفقهية (ص ٢٦٦)، دراية الحديث (ص ٤٣)، علم الدراية (ص ٦٥)، الوجيزة في الدراية

(ص ٤١١)، شرح البداية في علم الدراية (ص ٧)، أصول علم الحديث (ص ٣٣).

(٢) الرعاية في علم الدراية (ص ٥٠)، الرواشح السماوية (ص ٦٧)، شرح البداية في علم الدراية (ص ٧).

(٣) بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي. يُعرف بالشيخ البهائي، وصفه صاحب كشف الظنون برئيس علماء الشيعة بأصبهان. ولد بمدينة بعلبك بלבنا سنة (٩٥٣هـ)، ثم انتقل مع والده إلى إيران وتلمذ عليه وعلى عبدالله بن الحسين اليزيدي وغيرهما. وبرع في الحساب وعلوم الهيئة، وله مصنفات في الفقه والأصول والحديث والنحو. تلمذ عليه محمد تقي المجلسي، والفيض الكاشاني، ومصطفى التفرشي، ومحمد صالح المازندراني، وغيرهم. وقد كان له حظوة ومكانة لدى شاه عباس الكبير السلطان الصفوي، فكان يصحبه في حضره وسفره. وتولى في عهده منصب مشيخة الإسلام. توفي سنة (١٠٣٠هـ).

من أشهر مصنفاته: (الحبل المتين في أحكام أحكام الدين)، و(شرح الأربعين حديثاً)، و(العروة الوثقى) في التفسير، و(مشرق الشمس) في تفسير آيات الأحكام.

ينظر: أعيان الشيعة (٩/٢٣٤)، نقد الرجال (٣٥٣)، هدية العارفين (٢/٢٧٣).

(٤) الوجيزة في علم الدراية (ص ٤١١).

ويذكر محمد باقر الأسترابادي^(١) (١٠٤١هـ) أن من الشيعة من يُطلق الحديث على ما يأتي عن النبي ﷺ، والأثر على ما جاء عن الإمام أو الصحابي^(٢). لكن الظاهر من استعمالهم أن هذا اصطلاح غير شائع.

هذا معنى الحديث عند الإمامية. وأما مرادهم بأصول الحديث، فهو العلم الذي يُعنى بدراسة قواعد قبول المرويّات وردّها. و(دراية الحديث) هي التسمية الغالبة عندهم لهذا الفن، وقد يسمونه (قواعد الحديث)، أو (مصطلح الحديث)^(٣).

وأقدم تعريف لهذا الفن في مصنفات الإمامية التي وصلت إلينا ما أورده زين الدين العاملي - المعروف عند الطائفة بلقب الشهيد الثاني^(٤) (٩٦٥هـ) - حيث قال: "هو علم يُبحثُ

(١) محمد باقر بن شمس الدين محمد الحسيني الأسترابادي الأصفهاني. يعرف لدى الشيعة بلقب (الداماد) - وتعني (الختن) بالفارسي، وهو اسمٌ ورثه عن أبيه الذي كان زوجَ ابنة عليّ بن عبد العالي الكركي -. ويسمونه -أيضاً- "المعلم الثالث"، نظراً لكثرة اشتغاله بالفلسفة والعلوم العقلية، على اعتبار أن أرسطو المعلم الأول، والفارابي المعلم الثاني. له مصنفات عدة، أشهرها كتاب "القبسات" في الفلسفة. وكتابه "الرواشح السماوية"، وهو مقدمة لشرح لم يتمه على كتاب الكافي للكليني. توفي سنة (١٠٤١هـ).

ينظر: روضات الجنات (٦١/٢)، والذريعة (٣٢/٢٦).

(٢) الرواشح السماوية (ص ٦٧).

(٣) أصول الحديث (ص ٩). وقد أشار هناك إلى أن (مصطلح الحديث) أحص من علم (دراية الحديث). لكنهم أطلقوه عليه على سبيل التحوُّز.

(٤) زين الدين علي بن أحمد الجُبعي العاملي. من فقهاء الإمامية المشاهير ولد سنة (٩١١هـ)، وأخذ -أولاً- عن أبيه علي بن أحمد المعروف بابن الحاجّة، وعن زوج خالته علي بن عبد العالي الميسي، ثم أخذ عن غيره من علماء الطائفة. وقرأ -أيضاً- على جملة من علماء أهل السنة بالشام ومصر. له مصنفات كثيرة من أشهرها: (الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية)، (مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام)، (منية المريد في آداب المفيد والمستفيد)، (حقائق الإيمان)، و(شرح الإرشاد)، وغير ذلك.

طلبه السلطان التركي إثر شكوى كتبها قاضي صيدا، فحُمِلَ إلى الآستانة من مكة، لكنه قتل في الطريق قبل أن يصل الآستانة سنة (٩٦٥هـ)، فلقبته الإمامية بالشهيد الثاني، وقيل إن مبعوث السلطان هو الذي قتله. فالله أعلم. وتلميذه محمد بن علي العُودي العاملي ترجمة له سماها (بغية المريد في الكشف عن أحوال الشيخ زين الدين الشهيد). لكن أكثر هذه الترجمة مفقود. والمتبقي منها جزء نقله حفيد المترجم في كتابه (الدر المنثور).

ينظر: أمل الآمل (٨٥/١)، روضات الجنات (٣٣٧/٣)، تنقيح المقال (٤٧٢/١)، لؤلؤة البحرين (ص ٢٨)، أعيان الشيعة (٣٧٢/٧)، مصفى المقال (ص ١٨٣).

فيه عن مَتَنِ الحديثِ وطَرُقِهِ؛ من صَحِيحِهَا وَسَقِيمِهَا وَعَلِيلِهَا، وما يُحْتَاجُ إليه من شرائطِ القَبُولِ والرَّدِّ، يُعرَفُ المقبولُ منه والمردودُ^(١). ثم جاء بعده البهائيُّ (١٠٣٠هـ) فعَرَفَهُ بأنه: "عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن سَنَدِ الحديثِ ومَتْنِهِ، وكَيْفِيَّةِ تَحْمُلِهِ، وآدَابِ نَقْلِهِ"^(٢). فأضافَ في تعريفه آدَابَ الرِّوَايَةِ وطَرُقَ تَحْمُلِهَا. وعَرَفَهُ المعاصرُ الدكتور عبدالهادي الفضليُّ، فقال: "عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن نَوْعِيَّةِ السَّنَدِ، ومستوى اعتباره"^(٣).

والحاصلُ من هذه العباراتِ أن عِلْمَ أَصُولِ الحديثِ عند الإمامية يُقصدُ به: الفنُّ الذي يُعنى بدراسة قواعدِ نقلٍ ونَقْدِ المروياتِ الحديثيةِ، لمعرفة ما يقبلُ منها وما يرد.

● نشأة علم (أصول الحديث) عند الإمامية.

مع مَطْلَعِ القرنِ العاشرِ الهجريِّ تفجَّرَ خلافٌ شهيرٌ داخلَ صفوفِ الطائفةِ الإماميةِ بين فريقين كبيرين، حملَ أحدهما اسمَ (الأخباريين)، وحملَ الآخرُ لقبَ (الأصوليين). وكان لُبُّ هذا الخلافِ يرجعُ إلى انتقاداتٍ واتهاماتٍ وجهَّها (الأخباريون) إلى (الأصوليين)، بأنهم أقحموا في المذهبِ الإماميِّ طائفةً من علومِ أهلِ السُّنَّةِ وأدواتهم في الاجتهادِ. وكانَ من جُمْلَةِ تلكَ العلومِ المعترضِ على دُخُولِهَا: عِلْمُ (دراية الحديث)؛ إذ كان الأخباريون -على ما سيأتي شرحه- يروونَ هذا العِلْمَ سُنِّيَّ المصدَرِ، ويرونَ: أن الإماميةَ لم تكن تعرفه، وأن كتبها غنيةٌ عنه على اعتبارِ صِحَّتِهَا المطلقةِ وثبوتِ مُتُونِهَا بقطعِ النظرِ عن أحوالِ الأسانيدِ. وقد اجتهدَ (الأخباريون) في إثباتِ غُرْبَةِ هذا الفنِّ وحادثةِ دخوله في علومِ الإماميةِ، في حينَ كانَ (الأصوليون) يجهدونَ في مدافعتهم، وينكرونَ أن تكونَ جميعُ أخبارِ المذهبِ ومروياته صحيحةً مقبولةً، ولربَّما تحدَّثوا عن أصالةِ علمِ الدِّرَايَةِ في التاريخِ الإماميِّ، بل أطلقَ بعضهم دعوى أن الطائفةَ هي من أسَّسَ هذا الفنَّ أصلاً^(٤)!

(١) البداية شرح البداية في علم الدراية (ص ٥)

(٢) نهاية الدراية في شرح الوجيزة (ص ٧٩).

(٣) أصول الحديث (ص ١٣).

(٤) ينظر مثلاً كتاب (الشيعة وفنون الإسلام) لحسن الصدر (ص ٥٥)، وكتاب (رجال الشيعة في أسانيد السنة) لحمد

جعفر الطبسي (ص ١٢). وينظرُ كلامُ مشابهُ في (الفوائد الطوسية) للحر العاملي (ص ٢٦٠)،

والدارس لتاريخ التصنيف في علم الدراية الإمامي لا يجد بين يديه مصنفات ترتفع إلى أبعد من القرن العاشر. فبداية التصنيف في هذا الباب كانت على يدي زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) حين كتب متناً موجزاً بعنوان (بداية الدراية)، ثم شرحه شرحاً متوسطاً في رسالة بعنوان (الرعاية في شرح البداية)، وقد ذكر بخاتمته أنه فرغ منه سنة (٩٥٩هـ) ^(١).

لكن حين نقول إن هذا الكتاب هو الأقدم في علم الدراية الإمامي، فلا يعني هذا أن مباحث هذا الفن كانت معدومة تماماً قبل ذلك الأوان. فقد وجدت قبله آثار يسيرة مفرقة، غير أن هذه الآثار لم تكن سوى نثف مبثورة لا تكفي لرسم صورة متكاملة لمنهج واضح المعالم في التعامل مع الرويات. وقد ظهرت البوادر الأولى لهذا الفن في مسائل ذكرها الطوسي (٤٦٠هـ) عرضاً في كتابه (عدة الأصول)، حين كان يناقش حجاج أصحابه المانعين من الأخذ بأخبار الآحاد، حيث تكلم عن القرائن الخارجة التي يعرف بها ثبوت خبر الواحد، وبحث حكم رواية المخالفين للمذهب، وتكلم عما يقبل من الرويات عند تعارضها ^(٢).

ثم كانت الخطوة الأهم حين صنف ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) كتابه في فروع الفقه (منتهى المطلب في تحقيق المذهب)، حيث طرح بمقدمته تقسيماً جديداً للأسانيد لم تكن الطائفة تعهده من قبل؛ إذ قال وهو يشرح اصطلاحاته في الكتاب: "قد يأتي في بعض الأخبار أنه: (في الصحيح)، ونعني به ما كان رواته ثقات عدولاً. وفي بعضها: (في الحسن)، ونريد به: ما كان بعض رواته قد أثني عليه الأصحاب، وإن لم يصرحوا بلفظ التوثيق له. وفي بعضها: (في الموثق)، ونعني به: ما كان بعض رواته من غير الإمامية كالفطحية ^(٣)، والواقفية ^(٤)، وغيرهم، إلا أن الأصحاب شهدوا بالتوثيق له" ^(١).

(١) الرعاية شرح البداية (ص ٤٠٤).

(٢) عدة الأصول (١/١٢٦/١٥٨).

(٣) إحدى فرق الشيعة الإمامية، وهم القائلون بإمامة عبدالله بن جعفر الصادق الملقب بـ (الأفطح) بعد أبيه جعفر.

انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٢٨)، فرق الشيعة (٧٨/١)، منهاج السنة (٣/٤٨٢).

(٤) هي -أيضاً- من فرق الشيعة الإمامية، وهم الذين وقفوا على موسى بن جعفر الكاظم، وقالوا: إنه لم يمت، أو مات ولكن سيعود. فهم لا يقولون بإمامة أحد بعد موسى بن جعفر -رحمه الله-. والشيعة يطلقون عليهم لقب "الكلاب الممطورة". لأن يونس بن عبدالرحمن القمي ناظرهم، فقال: أنتم أهون علي من الكلاب الممطورة فلزمهم هذا اللقب. وقد تطلق الشيعة لقب الواقعة على من وقف على أي واحد من الأئمة. لكن الأصل عندهم

هذه الاصطلاحات الثلاثة (الصَّحِيحُ، الحَسَنُ، المَوْثِقُ) لم تكن الطائفة تستعملها قبل أن يطرحها الحلِّيُّ في مقدِّمة كتاب (المنتهى)، فهو -على ما يظهر- أول من اخترعها، ووضع حدودها، ثم استعملها في كلامه عن الأسانيد، ثم سارَ عليها من جاء بعده. وكان حاله وأستاذه أبو القاسم الحلِّيُّ (٦٧٦هـ) أشارَ إلى وجود اتجاه في وقته يميلُ إلى النَّظَرِ في الأسانيد، فيقتصرُ على ما صحَّ منها^(٢). لكنَّه ذكرَ هذا في مَعْرِضِ الذِّمِّ والنَّقْدِ، دون أن يسمِّيَ أحداً ممن سلك هذا السَّبِيلَ، كما أنه لم يشرَحَ طريقة من عناهم في اعتبار الإسنادِ ميزاناً لصِحَّةِ الخبرِ.

ومما يلحظه المتأمل في نصِّ ابنِ المطهرِ الحلِّيِّ (٧٢٦هـ) المنقولِ آنفاً ثلاثة أمور:

أولاً: أنَّ الحلِّيَّ نصَّ على ثلاثة أقسامٍ (الصَّحِيحُ، الحَسَنُ، المَوْثِقُ)، والظاهرُ أنه اقتصرَ على ذكرِ الأنواعِ المعبَّرةِ عنده، لكنَّ شرحه لحدودِ هذه الأقسامِ يفيدُ ضمناً وجودَ قسمٍ رابعٍ هو الحديث (الضَّعِيفُ) الذي لم يتحقَّق فيه شيءٌ من شرائطِ تلك التسميات. فلأجل ذلك اصطلح العلماء بعده على تقسيمٍ رباعيٍّ يذكرُ (الضَّعِيفُ) إلى جوارِ تلك الأقسامِ الثلاثة.

ثانياً: يُلحَظُ أنَّ هذا النصَّ وردَ في مُقدِّمة كتابٍ في فروعِ الفقه، فالحلِّيُّ لم يكن بصَدَدٍ تقريرِ قواعدٍ في علم الدِّراية، وإنما كان يشرِّحُ اصطلاحاتٍ ينوي استعمالها في كتابه ذاك.

ثالثاً: سياقُ كلامه يُشعرُ أنه إنما يتحدَّثُ عن اصطلاحٍ خاصٍّ به، لا أنه يحكي اصطلاحاً معروفاً مستعملاً عند أصحابه. وهذا ما يقوِّي الظنَّ بكونه مُخترِعَ هذه الاصطلاحات.

إطلاق اللفظة على من وقف على الكاظم، ولا تطلق على غيرهم إلا بقرينة.

ينظر: فرق الشيعة (ص ٨١)، الفرق بين الفرق (ص ٥٣)، مقالات الإسلاميين (ص ٢٨)، منهاج السنة (٣/٤٨٣).
وتعليقة البهبهاني على منهج المقال (ص ٤٠)، تلخيص المحصل (ص ٤١٠)، ومنتهى المقال (١/٨١). وانظر -أيضاً- كتاب (الواقعية-دراسة تحليلية) لرياض محمد حبيب الناصري، من منشورات المؤتمر العالمي للإمام الرضى بمشهد.

(١) منتهى المطلب (١/٩-١٠).

(٢) المعتبر (١/٢٩).

وأيّاً ما كان الأمر، فإن هذا التنويع للأخبار المبني على النظر في حال رجال السند مما لم تعهده الثقافة الشيعية من قبل^(١)، كما عبّر بعض الباحثين من الإمامية المعاصرين^(٢). وهذه حقيقة شهد بها غير واحد من أكابر علماء المذهب، وخاصة الأخباريين منهم. حيث كانوا يقرّرون أن القدماء لم يكونوا يبنون قبولهم للخبر على حال سلسلة إسناده، وإنما كانوا يعتمدون قرائن وأمارات أخرى كانت تدلّهم على ما يعتمدونه من مرويات. ومن أشهر وأقدم من رأيه قرّر هذا المعنى الشيخ حسن بن زين الدين العاملي^(٣) (١٠١١هـ)، فهو بعدما تحدّث عن تقسيمات الحلّي قال: "القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعاً، لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن الدالة على صدق الخبر، وإن اشتمل طريقه على ضعف... فلم يكن للصحيح كثير مزية توجب له التمييز باصطلاح أو غيره. فلما اندرست تلك الآثار واستقلت الأسانيد بالأخبار، اضطرّ المتأخرون إلى تمييز الخالي من الريب وتعيين البعيد عن الشك، فاصطلحوا على ما قدّمنا بيانه". ثم يضيف: "ولا يكاد يُعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلامة (الحلي) (٧٢٦هـ)، إلا من السيّد جمال الدين ابن طاووس^(٤) (٦٧٣هـ) رحمه الله".

(١) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي (ص ١٨١).

(٢) أبو منصور الحسن بن زين الدين بن علي بن أحمد العاملي الجبّعي، من مشاهير فقهاء الإمامية ومحققهم في القرن العاشر. مولده سنة (٩٥٩هـ) بقرية جُبّع من قرى جبل عامل بלבnan، وفيها كانت وفاته سنة (١٠١١هـ). له من المصنفات (معالم الدين وملاذ المجتهدين) وقد اشتهر بهذا الكتاب، حتى صار علماً عليه، فغلب عليه اسم (صاحب المعالم). وله أيضاً: (منتقى الجمال في الأحاديث الصحاح والحسان)، و(التحرير الطاووسي)، و(مشكاة القول السديد، في معنى الاجتهاد والتقليد)، وغيرها.

ينظر: أمل الآمل (٥٧/١)، وروضات الجنات (٢٨٩/٢)، طبقات أعلام الشيعة (١٤٦/٥).

وانظر في المصادر السنّية: خلاصة الأثر (٢١/٢)، الأعلام (١٩٢/٢).

(٣) يُعرف بجمال الدين، ويكنى أبا الفضائل، أحمد بن موسى بن جعفر بن محمد الداوودي الحسيني الحلّي. من بيت آل طاووس الذي تخرج منه جماعة من أعيان المذهب. والمترجم مذكور في فقهاءهم ومحققهم في الأصول والفقه والحديث. ذكر تلميذه ابن داود الحلّي أن تواليفه بلغت اثنين وثلاثين مصنفاً. منها (ملاذ علماء الإمامية)، و(بشرى الحقيقين) كلاهما في الفقه، و(الفوائد العدة) في أصول الفقه، و(الروح) - وهو ردّ على ابن أبي الحديد-، و(شواهد القرآن)، وغير ذلك. وكانت وفاته سنة (٦٧٣هـ). ويأتي المزيد في التعريف به (ص ٣٥).

تنظر ترجمته في: رجال ابن داود (ص ٤٥)، روضات الجنات (ص ١٩)، أمل الآمل (٢٩/٢)، خاتمة مستدرک

الوسائل (٤٣٧/٢)، توضيح المقال في علم الرجال (ص ٢٩٠).

(٤) منتقى الجمال في الأحاديث الصحاح والحسان (١٤/١).

ويقول الشيخُ البهائيُّ (١٠٣٠هـ): "أولُّ من سلك هذا الطريقَ من علمائنا المتأخِّرين: شيخنا جمالُ الحقِّ والدِّين، الحسنُ بن يوسفَ الحلِّي"^(١). وذكرَ حسينُ العامليُّ^(٢) (١٠٧٦هـ) أن الحلِّيَّ إنما أخذَ التقسيمَ من شيخه جمالِ الدِّين ابنِ طاووس^(٣). ويقولُ الأخباريُّ محمدُ أمينُ الأستراباديُّ^(٤) (١٠٣٣هـ): "أولُّ من قسَّم أحاديثَ أصولِ أصحابنا -التي كانت مرجعهم في عقائدهم وأعمالهم في زمن الأئمة عليهم السلام، وكانوا مُجمِّعينَ على صحَّة نقلها كُلِّها عنهم- عليهم السلام- إلى الأقسامِ الأربعة المشهُورة بين المتأخِّرين: العلامةُ الحلِّيُّ، أو رجلٌ آخرٌ قريبٌ منه. ثم مَن جاء بعده وافقه..."^(٥). ويقولُ الفيضُ الكاشانيُّ^(٦) (١٠٩١هـ) مقرِّراً المعنى نفسه: "أولُّ من اصطَلَح على ذلك وسلكَ هذا المسلكَ العلامةُ الحلِّيُّ"^(١).

(١) مشرق الشمسيين (١/٢٧٠).

(٢) حسين بن شهاب الدين بن حسين بن محمد العاملي الكركي. قال عنه الحر العاملي: "كان عالماً، فاضلاً، ماهراً، أديباً شاعراً، منشئاً". تصدى لنصرة طريقة الأخباريين في كتابه الأشهر (هداية الأبرار). وله سواه تصانيف، منها: (شرح نهج البلاغة)، و(كتاب الاعتساف)، و(مختصر الأغاني)، وغيرها. توفي بجيدر آباد، سنة (١٠٧٦هـ).

ينظر: أمل الآمل (١/٧٠)، خاتمة مستدرك الوسائل (٣/٢٠٧)، أعيان الشيعة (٦/٣٦).

(٣) هداية الأبرار (ص ٩٦).

(٤) المولى محمد أمين بن محمد شريف الأسترابادي. من رؤوس الفرقة الإخبارية الإمامية التي كانت تعارض نقد المرويات الإمامية وفحص أسانيدها، وتدعو لقبولها والتسليم بها. وكتب في ذلك كتابه الشهير (الفوائد المدنية). وفي ترجمته أن له -أيضاً- شروحاً على المصنفات الحديثية الكبرى لدى الطائفة، كالكافي، وتهذيب الأحكام، والاستبصار. توفي قريباً من سنة (١٠٣٣هـ).

ينظر: لؤلؤة البحرين (ص ١١٧)، روضات الجنات (ص ٣٣)، أمل الآمل (٢/٢٤٦)، أعيان الشيعة (٩/١٣٧)، الموسوعة الفقهية الميسرة (٢/٤٦٧).

(٥) الفوائد المدنية (ص ١٧٣).

(٦) محمد بن مرتضى، المعروف بالمولى محسن بن مرتضى بن فيض الله محمود الكاشاني. ولد سنة (١٠٠٧هـ)، بمدينة قم. ونشأ بها ثم تحوَّل إلى كاشان، ثم رحل إلى شيراز ليأخذ عن الشيخ ماجد بن علي البحراني، وعن صدر الدين الشيرازي، وتزوج ابنة الأخير. وقرأ مؤلفات أبي حامد الغزالي وتأثر بها. ثم عاد إلى كاشان واستوطنها وصار مرجعاً للفتيا فيها. وأقام بها إلى أن توفي سنة (١٠٩١هـ) عن أربع وثمانين عاماً.

له من المصنفات: (تفسير الصافي)، و(معتصم الشيعة)، و(الحجة البيضاء في تهذيب الإحياء)، و(منهاج النجاة)، و(مفاتيح الشرائع) في الفقه، وغير ذلك من المصنفات التي قيل إنها تزيد على الثمانين.

ويقول الحرُّ العامليُّ^(٢) (١٠٤هـ): "الاصطلاحُ الجديدُ مُوافقٌ لاعتقادِ العامَّةِ واصطلاحهم، بل هو مأخوذٌ من كتبهم، كما هو ظاهرٌ بالتَّبَعِ"^(٣). ويقول: "هذا الاصطلاحُ مُستحدثٌ في زمانِ العلامةِ (الحليِّ)، أو شيخه أحمدُ ابنِ طاووسٍ كما هو معلومٌ"^(٤). ويقول يوسفُ البحرانيُّ^(٥) (١١٨٦هـ): "قد صرحَ جملةٌ من أصحابنا المتأخِّرين بأنَّ الأصلَ في تنويع الحديثِ إلى الأنواعِ المشهورةِ هو العلامةُ (الحليُّ)، أو شيخه جمالُ الدين بن طاووس -نورُ الله قبريُهما-. وأما المتقدمون فالصَّحيحُ عندهم هو ما اعتضدَ بما يوجبُ الاعتمادَ عليه، من القرائنِ والأماراتِ التي ذكرها الشيخُ (الطُّوسيُّ) -قدَّس سره- في كتابِ العِدَّةِ"^(٦). ويقول الخوانساريُّ^(٧) (١٣١٣هـ) -في ترجمته لابنِ طاووسٍ -: "اخترعَ تنويعَ الأخبارِ إلى أقسامِها المشهورةِ، بعدما كان المدارُّ عندهم في الصَّحَّةِ والضَّعْفِ على القرائنِ الخارجةِ والدَّاخلَةِ لا غير"^(٨).

ينظر: أمل الآمل (٣٠٥/٢)، روضات الجنات (٧٩/٦)، الأعلام (٢٩٠/٥).

(١) الوافي (٢٢/١).

(٢) محمد بن الحسن بن علي بن الحسين، الحرُّ العاملي. من مشاهير مُصنفي الإمامية ومؤرخيهم. ولد سنة (١٠٣٣هـ) بإحدى قرى جبل عامل، ثم انتقل إلى (جُبَّع)، ومنها إلى العراق. ثم تحوَّلَ إلى طُوس وأقام بها، وتولَّى فيها منصبَ قاضي القضاة وشيخ الإسلام. توفي سنة (١١٠٤هـ). له تصانيف منها: (أمل الآمل في تراجم علماء جبل عامل)، و(تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة)، و(الجواهر السنية في الأحاديث القدسية)، و(هداية الأمة إلى أحكام الأئمة)، و(رسالة في تزييه المعصوم عن السهو والنسيان).

ينظر: وسائل الشيعة (٤١٢/١٣)، روضات الجنات (٩٢/٧)، الذريعة (٣٥٠/٢)، الأعلام للزركلي (٩٠/٦).

(٣) وسائل الشيعة (٢٥٩/٣٠).

(٤) المرجع السابق (٢٦٢/٣٠).

(٥) يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني. من أشهر أعيان المذهب في القرن الثاني عشر من الطائفة الأخبارية. كان من أهل البحرين، ثم تنقَّلَ حتى استقرَّ به المقامُ بـكربلاء، وتوفي بها. اشتهر بكتابه (الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة)، حتى صاروا يسمونه (صاحب الحقائق). له -أيضاً-: (لؤلؤة البحرين)، و(سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد)، و(الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب)، وغير ذلك. وكانت وفاته سنة (١١٨٦هـ).

ينظر: لؤلؤة البحرين (ص ٤٤٢)، روضات الجنات: (١٨٦/٨)، تنقيح المقال (٣٣٤/٣)، طرائف المقال (٦٣/١)، مصفى المقال (ص ٥٠٥).

(٦) الحقائق الناضرة (١٤/١)، ومقصوده بالشيخ: أبو جعفر الطُّوسي.

(٧) محمد باقر الموسوي الأصبهاني. ولد سنة (١٢٢٦هـ). نشأ في حجر أبيه وجده وأخذ عنهما، ثم تتلمذ لصدر الدِّين

ويقول حسنُ الصِّدْرُ (١٣٥٤هـ) عن ابن طاووسٍ -أيضاً-: "هو واضعُ الاصطلاح الجديد للإمامية" (٢).

ويقول محسنُ الأمين (١٣٧١هـ): "أولُ من استعملَ ذلك الاصطلاح العلامة الحلِّيُّ... وتبعه من بعده إلى اليوم" (٣).

فهؤلاء عشرةٌ من علماء المذهب وأعيانه يقرُّون أن ذاك التقسيمَ الرباعيَّ المعتمدَ اليومَ في كتب المذهب لم يكن للطائفة عهدٌ به قبل القرن السابع. وهناك الكثيرُ غيرُهم ممن شهدَ بهذا أيضاً. وحين يقول هؤلاء: إن الطائفة لم تكن تعرف هذا التقسيمَ، فهم يتحدثون عن عدمه نظرياً وعملياً قبل المئة السابعة. بمعنى أن من ابتكرَ التقسيمَ لم يقصد بوضعه بيانَ واستنباطَ اصطلاحات علماء الرواية المتقدمين قبله. بل مقصوده اقتراحُ منهجٍ جديدٍ في التعامل مع المرويات عبر تلك الأقسام الأربعة المستحدثة التي شاعت واعتمدت لاحقاً. فالتعبيرُ هنا بلفظ (اصطلاح) تعبيرٌ يحمل الكثيرَ من التحوُّز، فنحنُ أمامَ منهجٍ مُستحدثٍ في التعامل مع الأخبار، وليست المسألة مجردَ اصطلاحٍ جديدٍ وحسب.

وهذا واحدٌ من أهم الفروق بين (علوم الحديث) السُّنِّيَّة، و(علم الدراية) الإماميِّ. فابن الصِّلاح رحمه الله وسائرُ من كتبَ قبله أو بعده في علوم الحديث السُّنِّيَّة بعدَ عصرِ الرواية لم يكونوا -في الأصل- يؤسِّسونَ علماً جديداً لا عهداً لأهل السنة به. بل كانوا يدرِّسون اصطلاحات علماء الحديث طيلة عصرِ الرواية، ويجمعون القواعد المنهجية التي أتبعها المحدثون في ضبط المرويات وتمييز ما يصحُّ منها مما لا يصحُّ. أما من طرحَ للإمامية ذاك التقسيمَ الرباعيَّ، فإنما أراد التأسيسَ لمنهجٍ جديدٍ مُختَرَعٍ لم تكن الطائفة تعرفه من قبل.

العاملي، ومحمد تقي الرازي، ومحمد باقر الشُّفُتِي، وغيرهما. ثم ارتحل إلى النجف، وأخذ عن علمائها. له مصنفاتٌ عدة منها: أرجوزة في أصول الفقه، ورسالة في الخمس، و(قرة العين وسرور النشأتين) وهي منظومة في أصول العقائد. وأشهر مصنفاته على الإطلاق كتابه (روضات الجنات). توفي سنة (١٣١٣هـ).

ينظر: ترجمته لنفسه في روضات الجنات (١٠٢/٢)، والذريعة (٢٨٠/١١)، وأعيان الشيعة (١٧٨/٩).

(١) روضات الجنات (٦٦/١).

(٢) الشيعة وفنون الإسلام (ص ٥٦).

(٣) أعيان الشيعة (٤٠١/٥).

و بما أن عبارات علماء المذهب تتردّد في نسبة اختراع هذا التّهج الجديد لابن طاووس (٦٧٣هـ)، أو لتلميذه ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ)، فلا بدّ لنا من وقفةٍ مع كلّ منهما، لتحليّة الظرف التاريخي والعلمي الذي نشأ فيه هذا الاصطلاح.

أما أولهما فهو:

جمال الدين أحمد بن موسى بن جعفر، ابن طاووس الحسني الحلي (٦٧٣هـ).
من أسرة علميّة مُقدّمة في الوسط الشيعي الإمامي، وليّ غير واحدٍ منها نقابة الطالبين ببغداد^(١). وأبوه موسى بن جعفر كان من أهل الرواية والإجازات^(٢).
وجده من جهة أمّ أبيه شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي^(٣) (٤٦٠هـ).
وجده لأمّه ورّام بن أبي فراس النخعي^(٤) كان "عارفاً بأصول الدين، وأصول الفقه، والفقه"^(٥). كما يقول حفيده رضي الدين^(٥).

أما جمال الدين نفسه فلا يوجد في مصادر ترجمته الكثير. لكن وصفه تلميذه ابن داود الحلي^(١)، فقال: "مُصنّفٌ مجتهد"، وسمّى بعض تواليفه التي بلغت اثنين وثمانين مجلداً في الفقه

(١) انظر: عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب (ص ١٩٠).

(٢) له مرويات حديثة جمعها ولده علي في أربع مجلدات سماها (فرحة الناظر وبهجة الخواطر). ذكرها المجلسي في بحار الأنوار (٣٩/١٠٤). وقد أشار حفيده علي بن موسى إلى أخذه عنه في كتابه كشف المحجة (ص ١٠٩).

(٣) له مصنّف عنوانه (تنبيه الخواطر) نقل عنه النوري الطبرسي في مستدرک الوسائل (٢٢٢/٥). وقد ذكره ابن الأثير في الكامل (٣٤٧/١٠)، وأرخ وفاته سنة (٦٠٥هـ).

(٤) فرج المهموم (ص ١٤٦).

(٥) علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن أحمد بن طاووس. ولد بالحلّة (٥٨٩هـ)، وتعلّم بها، وأخذ عن أبيه، وعن جده لأمّه ورّام. ثمّ تنقل بين بغداد والتنجف وكربلاء. ثمّ استقرّ به المقام في بغداد. وكان مقرباً من الخليفة المستنصر. وقد ولي نقابة الطالبين سنة (٦٦١هـ). وتوفي سنة (٦٦٤هـ). له من المصنّفات (أسرار الصلاة)، (الأمان من أخطار الأسفار)، (إقبال الأعمال الحسنة فيما يعمل مرة في السنة)، (السعادات بالعبادات)، (شفاء العقول من داء الفضول)، وغير ذلك.

ترجم لنفسه في كتابه (كشف المحجة لثمرّة المهجة). وانظر ترجمته أيضاً في: أمل الآمل (٢٠٧/٢)، أعيان الشيعة (٣٥٨/٨)، مصفى المقال في مصنفى علم الرجال (ص ٧١)، الأعلام (٢٦/٥).

والأصول والتفسير والرجال، وغير ذلك^(٢). غير أن هذه التصانيف كما قال الميرزا النوري^(٣) الطبرسي^(٤١٣٢٠هـ): "لم يبقَ منها أثر... سوى بعض الرسائل: كـ(عين العبرة في غبن العترة)... و(كتاب المقالة العلوية في نقض الرسالة العثمانية)"^(٤).

ويُلاحظُ في هاتين الرسالتين -مع قصرهما- كثرة التّقلُّبِ عن المصادر السّنية^(٥). وبقطع النظر عن كونه يورّدُ ما في تلك المصادر على سبيل الإلزام في مقام الجدَل والمخاصمة، فإنّ صنيعه هذا يعطي تصوّراً عن صلته بالمصادر العلميّة السّنية. وقد كان أعيانُ أسرة آل طاووس

(١) أبو محمد الحسن بن علي بن داود الحلبي. ينسبُ كثيراً لجدّه فيقال: (الحسن بن داود). ولد سنة (٥٦٤٧هـ)، كما في ترجمته لنفسه في رجاله (ص٧٥). تتلمذَ على جمال الدين ابن طاووس، وهو أشهر شيوخه. قال عنه في رجاله (ص٤٦): "رباني وعلمي وأحسن إلي". وقرأ عليه كتبه ونسخ بعضها بيده. وأخذ -أيضاً- عن نجم الدين الحلبي. ذكر لنفسه أكثر من ثلاثين مصنفاً في اللغة والأدب والمنطق والفقه والأصول والرجال. لكن أشهر كتبه على الإطلاق كتابه في الرجال المعروف بـ (رجال ابن داود).

لم تعرف سنة وفاته على، غير أن الطهراني ذكر أنه فرغ من كتاب الرجال سنة (٥٧٠٧هـ).
ينظر: رجال ابن داود (ص٤٣٩)، نقد الرجال (٩٣)، مصفى المقال (ص١٢٦)، أعيان الشيعة (١٨٩/٥).

(٢) رجال ابن داود (ص٤٥).

(٣) هو الميرزا حسين بن محمد تقى، بن علي محمد النوري الطبرسي. من مشاهير محدثي الإمامية المتأخرين، وأحد رؤوس المذهب المعروفين، صاحب الموسوعة الحديثية المشهورة (مستدرك الوسائل) التي تعد أحد أشهر ثمانية جوامع حديثية إمامية. وقد كتب في خاتمة ترجمته لنفسه. ولد بقرية (بالو) في طبرستان سنة (١٢٥٤هـ)، ونشأ بها يتيماً، ثم ارتحل إلى طهران، وبقي متردداً بين إيران والعراق، إلى أن توفي بالنجف سنة (١٣٢٠هـ). ومن أشهر شيوخه الميرزا محمد حسن الشيرازي. وتلمذ على يديه عباس القمي، وأغا بزرك الطهراني. وهو صاحب كتاب السوء (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب).

ينظر: الكنى والألقاب (٢/٤٤٥)، مصفى المقال (ص١٥٩)، أعيان الشيعة (٦/١٤٣)، الأعلام (٢/٢٨٢). وقد كتبَ تلميذه الطهراني له ترجمةً مستوفاة، طبعت في مقدمة كتابه مستدرك الوسائل (١/٤١).

(٤) خاتمة مستدرك الوسائل (٢/٧٣٣).

(٥) انظر مثلاً في كتابه (بناء المقالة الفاطمية ص٧٥) نقولاً عن فضائل علي للإمام أحمد بن حنبل (وهو جزء من كتابه فضائل الصحابة). وعن كشف البيان للثعلبي (ص٨٢) (ص٩٣)، وأسباب التزول للواحدي (ص٨٤)، وعن كتاب (المناقب) لابن مرّذويه (ص١٢٧) (ص١٩٨)، وتفسير وتاريخ الطبري (ص٣٠٠)، والمجروحين لابن حبان (ص٣٣٨). والاستيعاب لابن عبد البر (ص٥٨)، (٥٩)، (١٣٣)، (٢١٧). وغير ذلك كثير. وقد ذكر في مقدمة كتابه (عين العبرة في غبن العترة) اعتماده على (كشف البيان) للثعلبي، و(الوسيط) للواحدي. وأورد فيه نقولاً عن أحمد (ص٢٧) (٣٢)، وعن السدي (٢٨)، وتاريخ بغداد (ص٥٠).

يترددون ما بين الحِلَّة^(١) وبغداد دار الخلافة العباسية في أواخر أيامها، وهو ما فرضَ عليهم مخالطةَ علماء أهل السنة في دار الخلافة.

وتصرفُ جمال الدين ابن طاووس في كتابه (بناء المقالة الفاطمية) -الذي كتبه لنقضِ الرسالة (عثمانية)^(٢) للجاحظ- يوضحُ طبيعةَ الوَسَط الذي كان يعيشُ فيه، ويتعاملُ معه. فقد رأيتُه في هذا الكتاب يتترسُّ بالتقية عند حديثه عن الصحابة رضي الله عنهم. حيث أكثرَ من الدُّعاء والترضي عنهم^(٣)، بلغة لا تناسبُ -في ظاهرها- المشربَ الإماميَّ. ورأيتُه حين يريدُ نقضَ شيءٍ من كلام الجاحظ بكلامٍ قبيحٍ مُستشنعٍ، فإنه يورده على لسانِ الفرقة الجارودية، وقد يتّقي فيتبعُ ذلك براءته من قولهم^(٤). وفي مواضعٍ عدّةٍ رأيتُه يذكرُ وجوبَ احترامِ الصحابة والإمساكِ عن الوقعة فيهم، إلا أنه يقيّدُ عباراته بصفاتٍ تقتضي الاستثناءَ وتخصيصَ كلامه ببعضِ الصحابة دونَ بعضٍ. وهذه نماذجٌ من عباراته أسوقها لتوضيح هذا المعنى:

يقول: "أما أنا فأرى التّباعَدَ عن قذفِ خُلصاءِ الصحابة، والتنازُحَ عن التعرُّضِ للقرابة"^(٥). ويلحظُ كيفَ أطلقَ القولَ في القرابة، وقَيّدهُ في الصحابة بوصفِ الخُلصاء. ويقول في موضعٍ آخر: "لا أرى التعرُّضَ بخُلصاءِ الصحابة"^(٦). ويقول في موضعٍ ثالثٍ: "الكفُّ عن أصحابِ رسول الله صلّى الله عليه وآله الأخيار مُتعيّنٌ واجبٌ رضي الله عنهم وقُدّسهم"^(٧).

(١) الحِلَّة: بالكسر ثم التشديد. مدينةٌ كبيرةٌ غربي الفرات بين الكوفة وبغداد. وهي حِلَّةُ بني مزيد. نسبةً لبانيها صدقة ابن منصور بن دُبَيْس بن علي بن مزيد الأسدي. معجم البلدان (٢/٢٩٤).

(٢) رسالة كتبها في بيان أدلة العثمانيين على العلويين، في تفضيل عثمان وأحقّيته بالخلافة.

(٣) انظر أمثلة لذلك في الكتاب: (ص ٩٥)، (ص ١٢٦)، (ص ٢١٢)، (ص ٢٥٤)، (ص ٣١٥)، (ص ٤٠٧).

(٤) انظر المرجع السابق: (ص ٨٦)، (ص ٩٠)، (ص ٩٣)، (ص ١٥١)، (ص ١٥٩)، (ص ٢٢٤)، (ص ٢٧٤)، (ص ٣٣٥)، (ص ٣٨٣). والجارودية من فرق الزيدية الغالية، تقدم التعريف بها (ص ١٥).

(٥) بناء المقالة الفاطمية (ص ٧٧).

(٦) المرجع السابق (ص ٢٢٤).

(٧) المرجع السابق (ص ٤٠٧).

وفي موضع آخر يقول: "جرى لهما يوم أحد - أعني طلحة والزبير رضي الله عنهما - ما رواه السديُّ مما لا أرى حكايته. إذ متعينٌ على الإنسان قطع لسانه عن القَدَحِ فيمن يجب تعظيمه، ولا تحلُّ مسبته" ^(١).

فهذه القيودُ في كلام ابنِ طاووسٍ لم تأتِ اتفاقاً، بل هي تحرُّزاتٌ معروفةٌ في نهج علماء الطائفة حين يتحدثون بين أهل السنة. والذي لا يعرفُ نهجَ التَّقِيَّةِ الإمامية حين يقرأ هذه العبارات يحسبُ الكلامَ على ظاهره وإطلاقه، ويظنُّ القيودَ المذكورة صفاتٍ بيانية لا يُقصَدُ منها التقييدُ، أو أن المراد استثناء بعض من كان مطعوناً في صحة إسلامه ممن اشتهر نفاقهم في عهد النبوة. لكنَّ العارفَ بالتقية الإمامية يدركُ أن المقصودَ بمثل تلك العبارات التحرُّزُ من أن يشملَ الكلامُ أعيانَ الصحابة الذين تدينُ الإمامية ببغضهم والبراءة منهم ^(٢).

وإنما اعتبرتُ هذا كله تقيةً، لأن ابنَ طاووسٍ في كتابه الآخر (عين العبرة في غبن العترة) ^(٣) أوردَ الكثيرَ من القبائح والشنائع في حقِّ خيار الصحابة وكُبرائهم، من الصديق والفاروق وعثمان، فمن دونهم ^(٤) - رضوان الله عليهم أجمعين -. وإنما تجرأ في كتابه هذا على الوقعة في أولئك الأكابر، لأنه لم ينسب الكتابَ لنفسه، ولا وضع اسمه عليه. بل ابتدأه بعبارة: (قال عبد الله بنُ إسماعيل). وكلُّما أراد أن يوردَ في ثناياه طعنًا على أحدٍ من الصحابة الكرام سبقَ كلامه بعبارة: (قال عبد الله بنُ إسماعيل) ^(٥).

والكتابُ لابنِ طاووسٍ بغيرِ خلافٍ عندَ الإمامية، فقد نسبَه له تلميذه ابنُ داودَ، وذكره في جملة مصنفاته التي أجازَه بها، وقرأ عليه أكثرها ^(٦). وقد قال الخوانساري (١٣١٣هـ) مُفسراً صنيعَ ابنِ طاووسٍ في كتمِ اسمه: "الوجهُ فيه ملاحظةُ التقية. وعندنا منه نسخةٌ طريفة،

(١) المرجع السابق (ص ٩٢).

(٢) ولفهم معنى تعبيرهم (مُخلصاء الصحابة) انظر ما كتبه والد البهائي في: وصول الأخيار (ص ١٦٣).

(٣) ذكره له تلميذه ابنُ داود الحلبي في ترجمته (ص ٤٦).

(٤) انظر أمثلةً لذلك: (ص ٧، ٩، ١٥، ١٦، ٤٤، ٤٧).

(٥) انظر أمثلةً ذلك في الكتاب: (ص ٢، ٤، ٧، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٧).

(٦) رجال ابن داود (ص ٤٥).

كلها بخط شيخنا زين الدين العاملي -أعلى الله مقامه-، وعلى ظهر الكتاب بخطه الشريف ما هذا صورته: (كتاب عَيْن الْعَبْرَةِ فِي غَبْنِ الْعِتْرَةِ) تأليف عبد الله بن إسماعيل -سامحه الله-. وجدت بخط شيخنا الشهيد الأول^(١) (٧٨٦هـ)، على ظهر الكتاب ما هذا صورته: من تصانيف السيد السعيد العلامة جمال الدين أبي الفضائل أحمد بن موسى بن جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد الطاووس الحسيني. وانتسابه إلى (عبد الله بن إسماعيل) لأن كل العالم عباد الله، ولأنه من ولد إسماعيل الذبيح". ثم يضيف الخوانساري مبيناً شيوع هذا المسلك في بيت آل طاووس، فيقول: "هذه التعمية جارية عند آل طاووس. فقد استعملها أخوه رضي الدين علي ابن طاووس (٦٦٤هـ) في كتابه (الطرائف)، وسمى نفسه (عبد المحمود بن داود الذمي). أما تسميته بعبد المحمود فكما تقدم في أخيه السيد أحمد من تسميته عبد الله. وأما النسبة إلى داود فهو إشارة إلى جدّه داود بن الحسن المشي^(٢).

وكتاب (الطرائف) الذي عناه الخوانساري موضوعه المفاضلة بين المذاهب الأربعة السنية، وبين مذهب الشيعة الإمامية، كتبه رضي الدين علي ابن طاووس، أخو جمال الدين، وجعل عنوانه (الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف). وقد أورد فيه الكثير من الشناعات في حق الصحابة الكرام عليهم السلام، لكنه لم يسم نفسه في الكتاب، بل ساق مباحثه على لسان ذمي

(١) محمد بن جمال الدين مكي بن محمد بن حامد العاملي الجزيني. ولد بجزين من قرى جبل عامل ببلدان سنة (٧٣٤هـ)، فأخذ عن علماء بلده أولاً، ثم ارتحل إلى الحلة فتلمذ على فخر الدين محمد، ابن ابن المطهر الحلي، وقرأ على عميد الدين الحلي، وضياء الدين الحلي، وعلى غيرهم من علماء المذهب بالحلة. كما قرأ بمصر والشام والحجاز على جمع من علماء أهل السنة، منهم عز الدين ابن جماعة، وبرهان الدين ابن جماعة. وبرع في الأصول والعربية والفقه على طريقة أصحاب الإمامية.

له مصنفات منها في الفقه: (اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية)، (ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة)، و(البيان)، (الدروس الشرعية في فقه الإمامية)، و(الألفية)، وغير ذلك.

وقد قُتل بدمشق زمن السلطان برقوق سنة (٧٨٦هـ) بحكم من القاضيين المالكي والشافعي، بعدما شهد عليه بمذهب التصيرية، واستباحة الحرم. والإمامية لذلك تسميه الشهيد الأول.

ينظر في المصادر السنية: إنباء الغمر بأنباء العمر (٣١١/١)، شذرات الذهب (٣٩٤/٦)، ذيل تذكرة الحفاظ (١٦٨/١)، الأعلام (١٠٩/٧). وفي مصادر الإمامية: أمل الآمل (١٨١/١)، لؤلؤة البحرين (١٤٣)، نقد الرجال (٣٠١/٤)، روضات الجنات (٥/٧)، أعيان الشيعة (٥٩/١٠).

(٢) روضات الجنات (٦٧/١).

اسمه (عبد الحمود بن داود) جاء يسأل عن دين الإسلام وعن مذهبيه، ثم انتهى إلى اختيار مذهب الإمامية، لأنه لم يجد في "فرق الإسلام أقرب إلى لزوم الأدب مع الله - تعالى - وأنبيائه - عليهم السلام - وخاصته، والتعظيم لنبئهم وأهل بيته - عليهم السلام - وخواص أصحابه من الفرقة الشيعية، فإنها تنكر الأحاديث الكاذبة الباطلة! والأقوال الآفكة!، وتنفر منها، وتره نبئها وأهل بيته - عليهم السلام - وصحابته عنها"^(١) اهـ. وقد علق على ذلك بعض الإمامية المعاصرين، فذكر أن ذاك الكتاب الموضوع على لسان الذمي "موضوع لغرض صحيح"^(٢)!

والمقصود من نقل هذا الكلام كله أن جمال الدين ابن طاووس الذي يُنسب له مبدأ تقسيم الحديث إلى أنواعه الأربعة كان يعيش في وسط سني لدرجة اضطراره وأخيه لاستعمال التقيّة في مصنفاتهما. ونُقولُه في كتابيه الباقيين يدلان على كثرة نظره في المصادر السنية. فإن كان هو من اخترع ذاك التقسيم لأصحابه، ولم يكن علماء المذهب قبله يستعملونه ولا كانوا يُعولون على النظر في أسانيد كتبهم التي يقررون احتفافها بقرائن الصحة والثبوت، فالنتيجة التي لا مناص عنها ولا محيد أنه إنما ابتكر ذاك التقسيم محاكاة لأهل السنة الذين سبقوا بقرون إلى تنويع الأحاديث باعتبار أسانيدها.

هذا إن قبلنا أن ابن طاووس مُخترع التقسيم. وإلا فإنه لم يصل إلينا من مصنفاته إلا القليل. وليس في ذلك القليل أدنى إشارة لتلك القسمة الرباعية. والذين نسبوا له تنويع الأحاديث لم ينقلوا عباراته، ولم يبينوا في أي مصنف ذكره. وقد تقدّم عن غير واحد من علماء المذهب نسبة التقسيم لتلميذه ابن المطهر الحلي^(٣) (٧٢٦هـ).

والذي رأيته في كلام ابن طاووس - مما يميّز به عمّن سبقه من علماء المذهب - تعليقاته على أسانيد المرويات في جرح الرواة وتعديلهم الواردة في كتاب (اختيار معرفة الرجال) لأبي عمرو الكشي^(٤). فابن طاووس له كتاب أسماء (حل الإشكال في معرفة الرجال)، أدرج فيه مرويات الكشي المسندة في تعديل الرواة وتجريحهم، وحرص على التعليق على تلك الأسانيد

(١) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف (ص ٥٥٤).

(٢) ذكره الميرزا أبو الحسن الشعراني في تعليقه على شرح أصول الكافي للمازندراني (١٣٩/٢).

(٣) تأتي له ترجمة مفصلة في الباب الثاني عند الحديث عن كتابه في الرجال إن شاء الله.

وبيان ثبوتها من عدمه. وقد ذكر في المقدمة أنه لم يسبقه أحد من علماء المذهب إلى فحص أسانيد مرويات الجرح والتعديل على "مرّ الدهر، وسالف العصر"^(١). فلذلك قال عنه الميرزا الثوري الطبرسي (١٣٢٠هـ): "هو رحمته أول من نظر في الرجال، وتعرض لكلمات أربابها في الجرح والتعديل، وما فيها من التعارض، وكيفية الجمع في بعضها، ورد بعضها وقبول الأخرى في بعضها، وفتح هذا الباب لمن تلاه من الأصحاب"^(٢). ورأته في كتابه (بناء المقالة الفاطمية) ذكر ما يشبه أن يكون تعريفاً للخبر الصحيح، حيث ذكر أن ما يُتَّفق به من الروايات إنما هو "ما ثبتت عدالة رواته، أو كان المخبرون به متواترين"^(٣). لكن لم أر له أدنى إشارة لتلك الأقسام الأربعة التي شاعت لاحقاً بين علماء الطائفة^(٤)، والتي تُسبب إليه ابتداؤها.

هذا ما يتعلّق بابن طاووس الذي تُسبب إليه اختراع التقسيم الرباعي للأحاديث. فالجزم بهذا أو نفيه لا سبيل إليه مع قلة كتبه التي وصلت إلينا. ويبقى بعد هذا النظر في كتابات الآخر الذي تُسبب إليه -أيضاً- اختراع الاصطلاح الجديد، وهو تلميذه:

جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف الحلبي (٧٢٦هـ):

والكلام عنه هنا يستدعي بعض البسط والتطويل، وذلك لأثره البالغ في تغيير مسلك الإمامية في تعاملها مع المرويات. فالرجل كانت له مكانة مقدّمة، ومترلة عالية لدى الطائفة، وتصانيفه في كل فن من أشهر ما تعتمده الإمامية. وقد عُرف بينهم بلقب العلامة، فحيث تطلق هذه الكلمة عند الإمامية فلا يقصد بها غيره. أما أهل السنة فقد شهر بينهم باسم ابن المطهر الحلبي، إثر ردّ ابن تيمية رحمته عليه بكتاب (منهاج السنة النبوية).

(١) التحرير الطاووسي (ص ٥).

(٢) خاتمة مستدرک الوسائل (٢/٤٣٧).

(٣) بناء المقالة الفاطمية (ص ٢٩٢).

(٤) من عجيب ما رأته له في (بناء المقالة ص ٢٩٣) أنه يرى أنه لا تُشترط الصحة عند الاحتجاج على أهل السنة بمروياتهم، لأن التهمة -في رأيه- منتفية في رواية الخصم ما ينقض مذهبه! لذا تراه يحتج على أهل السنة بما يجده في مصنفات مثل أسباب النزول للواحدي، أو في تفسير الثعلبي، أو كتب ابن مردويه!

وخلافاً لأستاذه ابن طاووس، فإن النظر في الأسانيد والتعليق عليها منهجٌ حاصرٌ في مُصنّفات الحلّي المطوّلة في الفروع خاصّةً. يتضح ذلك لمن ينظر في كتبه (مُنتهى المطلب)، و(مختلِف الشيعة)، و(تذكرة الفقهاء). وفي أوّل كتابه (المنتهى) قدّم يتّسع مُقدّمات، ذكّر في الثامنة منها تقسيم الأسانيد وتنويعها في نصّه الذي نقلته آنفاً^(١). وهو التقسيم الذي سرى إلى كتاب زين الدّين العامليّ (٩٦٥هـ)، ومن بعده إلى سائر المصنّفات في علم الدّراية. غير أن المتتبع لتصرّفات الحلّي وتطبيقه العمليّ لتقسيماته النّظرية للأسانيد الإمامية، يلمسُ التنافر والاضطراب الشّديد الذي يشهد على تلك القسمة بالارتجال والافتقار للنّضج. فهو في كثيرٍ من أحكامه على الأسانيد لا يلتزم اصطلاحاته التي ذكرها، بل إنه يتناقض كثيراً في الحكم على السّنَد الواحد إذا تكرر في أكثر من موضع.

وفيما يأتي أمثلة توضّح ذلك :

المثال الأول :

في كتاب (من لا يحضره الفقيه) يروي أبو جعفر ابن بابويه القميّ (٣٨١هـ) أحاديث كثيرة عن جعفر الصادق من طريق: (أحمد بن الحسن بن فضال، عن عمرو بن سعيد، عن مُصدّق بن صدقة، عن عمّار بن موسى السّاباطي)، عن جعفر الصادق. وقد وصّف الحلّي هذا الطريق فقال: "قوي". فيه أحمد بن الحسن بن فضال وهو فاسدُ المذهب ثقة، وكذا عمرو بن سعيد. وأما مُصدّق بن صدقة فإنه فاسدُ المذهب فطحي. لكنّه ثقة عالم^(٢).

وبناءً على التقسيم الذي وضعه الحلّي، فمن المفترض أن يكون الحديث المروي بهذا السّنَد مندرجاً تحت قسم (الموثق)، الذي يُعرّف بأنه رواية من نصّوا على توثيقه، مع طعنهم في مذهبه، وقد حكم الحلّي بذلك في عدّة مواضع^(٣). لكنه لم يطرد في عمله، بل اضطرب،

(١) انظر ما تقدم (ص ٢٩).

(٢) خلاصة الأقوال (ص ٤٣٧).

(٣) انظر مثلاً : منتهى المطلب (١٧١/٣)، (٢٣٧/٣)، (٢٥٧/٣)، (٣٢٠/٣)، (٣١١/٤)، (٤١٦/٤).

اضطراباً شديداً في تعامله مع هذا الإسناد الذي يتكرر كثيراً في كُتُبِ الرواية الإمامية، بل في كتب الحلّي نفسه.

فتراه مرةً يحتجُّ بهذا السند فيروي به حديثاً، ثم يعلق عليه: "عمارٌ وإن كان فَطَحِيّاً، إلا أنه ثقةٌ اعتمد الشيخ^(١) على روايته في مواضع". وفي موضعٍ ثانٍ يقول: "عمارٌ فَطَحِيٌّ، لكنّ الأصحابَ قبلوا روايته، وشهدوا له بالثقة"^(٢).

ثم تراه بعد ذلك يورد حديثاً بسلسلة الإسناد نفسها التي سبق أن قوّاها، ثم يعلق ناقضاً ما قرّره، فيقول عن الرواية: "ضعيفةٌ... رواها أحمد بن الحسن بن فضال عن عمرو بن سعيد، عن مُصَدِّق بن صدقة، عن عمار السَّاباطي. وهؤلاء فَطَحِيَّةٌ"^(٣)!

فرجع إلى تضعيف روايتهم لكونهم من الفَطَحِيَّةِ، بعدما نصَّ على قبولها مع علمه بمذاهبهم. وقد يقال: إن هذا ذُهوٌّ لو أن الإشكالَ اقتصرَ على موضعٍ واحدٍ، لكني أحصيتُ مواضعَ كثيرةً يوردُ فيها أحاديثَ بهذه السلسلة، ويضعفها بالعلّة نفسها: (رواها فَطَحِيَّةٌ)^(٤).

المثال الثاني :

من الأسانيد التي تتكرر في كتب الإمامية: (علي بن فضال^(٥))، عن علي بن أسباط. وقد رأيتُ الحلّي غيرَ مرةٍ يردُّ روايتيهما مع كونهما ثقتين بحجة أنهما فَطَحِيَّان. فكثيراً ما تقرُّأ له:

(١) يعني أبا جعفر الطوسي.

(٢) منتهى المطلب (١/٩٨).

(٣) المرجع السابق (١/١٦٣). وكلامه كان عن رواية أوردها مختصرةً، وهي بطولها في تهذيب الأحكام (١/٢٨٤).

(٤) انظر مثلاً ما رواه الطوسي بالسند نفسه في تهذيب الأحكام: (٢/٢٣١)، (٢/٢٧٧)، (٢/٣٥٧)، (٢/٢٢٥). ثم

طالع تضعيف الحلّي تلك المرويات في منتهى المطلب (٤/٣٠٦)، (٤/٤١٥)، (٤/٢٦٣)، (٣/١٣٢).

(٥) منسوبٌ لجدّه. واسمه: علي بن الحسن بن فضال. معدودٌ عند الطائفة في أصحاب الإمامين الهادي والعسكري.

انظر ترجمته في: معجم رجال الحديث (١١/٣٣١).

"في الطريق عليُّ بنُ فضَّالٍ، وهو فَطَحِيٌّ"^(١). "في طريقه عليُّ بنُ أسباط، وهو فَطَحِيٌّ"^(٢). "في طريقها عليُّ بنُ أسباط، وفيه قولٌ"^(٣). ويكرَّر ذلك في مواضع عدة^(٤).

ثم يرجعُ لِنِاقِضِ هذا كَلِّهِ فتراه يحتجُّ براويةٍ من الطريقِ نفسه، ثم يعلقُ: "في طريقها عليُّ بنُ فضَّالٍ، وهو فَطَحِيٌّ. وعليُّ بنُ أسباطٍ وإن كان فَطَحِيًّا، إلا أن الأصحابَ شهدوا لهما بالثقة والصدق!" بل يزيدُ على هذا فينقلُ عن النجاشيِّ قوله: "عليُّ بنُ الحسنِ بنِ فضَّالٍ، فقيهُ أصحابنا بالكوفة، ووجهُهم، وثقتهم، وعارفُهم بالحديث، والمسموعُ قوله فيه. سُمِعَ منه كثيراً فلم يُعثر له على زلَّةٍ فيه. وقلَّما روى عن ضعيفٍ. وكان فَطَحِيًّا"^(٥).

المثال الثالث :

رأيت الحلِّيَّ يحتجُّ بروايةٍ عن الفضلِ بنِ يونس، ثم يقول بعدها: "الفضلُ وإن كان واقفياً، إلا أن النجاشيَّ حكم بتوثيقه"^(٦).
ثم في الكتاب نفسه يوردُ خبراً من رواية الفضل، ويقول عَقِبَهُ: "الفضلُ بنُ يونس قال الشيخ^(٧): إنه واقفيٌّ. فلا تعويلَ على روايته"^(٨)!

المثال الرابع :

في كتابه (مختلِف الشيعة) أراد الحلِّيُّ ردَّ حديثٍ فقال: "في طريقه الحسنُ بنُ عليٍّ، فإن كان ابنُ فضَّالٍ، ففيه قولٌ". ثم قال: "وفي طريقه -أيضاً- أحمدُ بنُ هلال، وهو من العُلالة، وذمَّه مولانا أبو محمدٍ العسكريُّ عليه السلام وقد ذكرنا حاله في كتابي (الرجال)"^(٩).

(١) منتهى المطلب (٢/١٥٢).

(٢) مختلِف الشيعة (٣/١٠٠).

(٣) منتهى المطلب (٢/٣٩٨).

(٤) انظر مثلاً : المرجع السابق (٢/٢٢٢)، (٢/٣٨٩)، (٢/٤١٦).

(٥) منتهى المطلب (٢/٣٦٨).

(٦) المرجع السابق (٢/٣٧٢).

(٧) يعني أبا جعفر الطوسي.

(٨) منتهى المطلب (٤/٤٩).

(٩) مختلِف الشيعة (١/٢٣٧).

وبالرُّجوع لكتابه في الرجالِ نراه ذكره في موضعين، فقال عنه في الموضع الأول: "هو عندي ضَعِيفٌ"^(١). وفي الموضع الثاني قال: "عندي أن روايته غيرُ مقبولة"^(٢).

لكن الحلبي لما احتاج لهذا الحديث في كتابٍ آخر، نسي تضعيفه له، ونسي أن راويه أحمد بن هلالٍ ضعيفٌ وغيرُ مقبولٍ الرواية عنده. بل نسي أن الإمام المعصوم ذمه. فعادَ ليستدل بالحديث نفسه في مسألة ثانية، غير المسألة الأولى التي ضعَّف الحديث عندها^(٣). فالحديث هو هو، والسند هو هو. لكنه حُجَّةٌ في مسألة، مردودٌ في مسألة!

المثال الخامس :

ذكر الحلبي أن طريق ابن بابويه في كتاب (من لا يحضره الفقيه) إلى راوٍ يُكنى أبا بصيرٍ ضَعِيفٌ^(٤). ثم تراه في أكثر من موضعٍ يقول: "قد روي في كتاب (من لا يحضره الفقيه) حديث أبي بصيرٍ الصحيح ..."^(٥).

المثال السادس :

في كتابه (خلاصة الأقوال)، وفي ترجمة راوٍ يقال له: (أحمد بن إسماعيل بن سَمَكَة) قال الحلبي: "لم يُنصَّ علماؤنا عليه بتعديلٍ، ولم يُرو فيه جَرَحٌ. فالأقوى قبولُ روايته، مع سلامتها من المعارض"^(٦). مع أن التقسيم الذي وضعه الحلبي للأخبار يقتضي ردَّ رواية هذا، وإدراجها في قسم الضَّعِيف.

المثال السابع :

-
- (١) خلاصة الأقوال (ص ٢١٤).
 - (٢) المرجع السابق (ص ٣٢٠).
 - (٣) منتهى المطلب (١/٢٣٧).
 - (٤) خلاصة الأقوال (ص ٤٣٨).
 - (٥) مختلف الشيعة (٤/١٤٠)، (٤/٩٨).
 - (٦) خلاصة الأقوال (ص ٦٦).

ذكر الحليُّ أن طريقَ الطُّوسِيّ في (تَهذِيبِ الأحكام) "عن الحسنِ بن محمدِ بن سَمَاعَةَ قويُّ؛ إذ في طريقه حميدُ بن زيادٍ، وكان ثقةً إلا أنه واقفيُّ. والحسنُ -أيضاً- كان واقفياً إلا أنه كان ثقةً"^(١).

وقال في مَوْضِعٍ: "واقفيُّ المذهبِ، إلا أنه جيّدُ التصانيفِ، نقيُّ الفقه، حسنُ الانتقادِ، كثيرُ الحديثِ، فقيهٌ، ثقةٌ. وكان من شيوخِ الواقفيةِ، يعاندُ في الوقفِ ويتعصّبُ"^(٢).
فمثلُ هذا الرَّأْيِ حسبَ تقسيمِ الحليِّ من المفترَضِ أن يكونَ حديثه مندرجاً في القسمِ الثالثِ (الموثَّق). غيرَ أنه سارَ -في مواضعَ- على تضعيفِ مروياته. بل على تضعيفِهِ هو!
فقد ذكر خبراً من طريقِهِ مرةً ثم قال: "واقفيُّ. لم يُوثِّقه علماؤنا"^(٣)!!
وقال عن حديثٍ: "في سنده الحسنُ بن محمدِ بن سَمَاعَةَ، وهو ضَعِيفٌ"^(٤).
وقال في مَوْضِعٍ: "الروايةُ ضعيفةُ السَّنَدِ. لأن في طريقها الحسن بن محمد بن سَمَاعَةَ، ليس منا"^(٥). وتكرَّرَ ذلك منه في عدَّةِ مواضعٍ من كتبه^(٦).

المثال الثامن :

من الرُّوَاةِ الذين يُكثِرُ مُصَنِّفُو الإِمَامِيَّةِ عنهم: عبدُ اللهِ بُكَيْرٌ بنُ أعينَ^(٧). وهم يوثِّقونه، لكن ينسبونه -أيضاً- لمذهبِ الفَطَحِيَّةِ. وقد كان من المفترَضِ أن يُدرَجَ الحليُّ حديثه في قسمِ الحديثِ (الموثَّق). غيرَ أنه لم يثبُت فيه على رأيٍ واحدٍ.
ففي مواضعٍ كثيرةٍ وضع حديثه حيثُ يجبُ أن يكونَ في درجةِ (الموثَّق)^(٨).

(١) خلاصة الأقوال (٤٣٦).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٣٣). والغريب أن الحليُّ ذكر هذه العباراتِ الصريحةَ في توثيق ابن سَمَاعَةَ في القسم الثاني من كتابه (الخلاصة) الذي خصَّصه للرواة الذين يتوقف في حديثهم أو يرده! والعبارة التي استعملها بحرفها من كلام النجاشي في رجاله (ص ٤٠/رقم ٨٤).

(٣) مختلف الشيعة (٢٦/٧).

(٤) المرجع السابق (٢٠٧/٥).

(٥) تذكرة الفقهاء (٢٥٨/١٢).

(٦) مختلف الشيعة (٢٥٥/٥)، (١٠٤/٩). منتهى المطلب (٢٠٤/١).

(٧) انظر ترجمته مفصلةً في معجم رجال الحديث (١٢٩/١١).

(٨) انظر أمثلةً لذلك في: مختلف الشيعة (٤٥٣/١)، (٧٦/٢)، (٣٣٨/٢)، (٥٧/٣)، (٢١٨/٧). وكذلك في منتهى

وفي مواضع أخرى، وكثيرة -أيضاً- ردّ حديثه وضعفه بمذهبه. فتراه يكرّر:

"الرواية ضعيفة، فإن عبد الله بن بكير فطحي" (١).

"الرواية ضعيفة السند؛ إذ في طريقها ابن بكير، وهو فطحي" (٢).

"عبد الله بن بكير هذا فطحي" (٣).

"في طريق الرواية عبد الله بن بكير، وفيه قول" (٤).

"فطحي المذهب، وإن كان ثقة" (٥).

"عبد الله بن بكير وإن كان ثقة إلا أنه فطحي" (٦).

بل صرّح في موضع باحتمال كذبه في رواية أسندها عن جعفر الصادق عليه السلام (٧).

ثم بعد هذا كله تراه في موضع آخر يحتج بروايته، ويقول بعدها: "في طريقها ابن بكير، وإن كان فيه قول، إلا أن أصحابنا شهدوا له بالثقة" (٨)!

بل رأيت في غير موضع يعترض ويردّ على من يطعن في روايات ابن بكير بفطحيته، وينقل إجماع الإمامية على تصحيح رواياته! فقد أورد مرةً حديثاً من طريقه، ثم قال عقبه: "لا يقال: في طريق الرواية ابن بكير، فكيف جعلتم الرواية في الصحيح؟ لأننا نقول: قال الكشي: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن ابن بكير" (٩)!

المطلب (٣/٣٦١)، (٤/٢٠٨)، (٤/٢٧٥).

(١) انتهى المطلب (٢/٣٠٦).

(٢) المرجع السابق (٣/٦٣).

(٣) مختلف الشيعة (٢/١١٥)، (٣/٢٩).

(٤) المرجع السابق (٢/١٥٣).

(٥) المرجع السابق (٣/١٠٠).

(٦) المرجع السابق (٢/٩٧).

(٧) الاستبصار (٣/٢٧٦).

(٨) انتهى المطلب (١/٢٠٤).

(٩) مختلف الشيعة (٧/٥١). وهذا الإجماع لم يسلم به المحقق الحلي كما في (معارج الأصول ص ١٤٩).

و قال في موضع آخر: "لا يقال: عبدالله بن بكير فطحي... لأننا نقول: عبدالله بن بكير وإن كان فطحياً، إلا أن المشايخ وثقوه. قال الكشي^(١) عن العياشي: عبدالله بن بكير ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وأقرؤا له بالفقه"^(٢)!

المثال التاسع:

ذكر الحلبي رواية في باب الطهارة، من طريق غياث بن إبراهيم، ثم علق عليها قائلاً: ضعيفة السند، فإن غياثاً بترى^(٣)، فلا تعويل على روايته^(٤). ثم في موضع آخر استشهد برواية أخرى للراوي نفسه وقال: "لا يقال: إن غياث بن إبراهيم بترى... لأننا نقول: إن غياثاً وإن كان بترياً، إلا أن أصحابنا وثقوه"^(٥)!

المثال العاشر:

في كتابه (مختلف الشيعة) احتج الحلبي بخبر. ثم قال عقبه: "هذا الحديث وإن كان في طريقه الحسين بن المختار وهو واقفي. إلا أن ابن عقدة وثقه"^(٦). مع أنه عندما ترجم للحسين بن المختار في الرجال^(٧) طعن فيه بالوقف. ثم ذكر توثيق ابن عقدة. وقال بعده: "الاعتماد عندي على الأول"، يعني أن الطعن فيه بالوقف مقدم على توثيق ابن عقدة^(٨)!

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/٦٧٣).

(٢) مختلف الشيعة (٣/٧١).

(٣) منسوب إلى (البترية)، فرقة من فرق الزيدية، ويقال لها أيضاً: (الصالحية)، نسبة للحسن بن صالح بن حي. كانوا يفضلون علياً، لكن يصححون خلافة الشيخين، ويتوقفون في عثمان وفي قتلته. وكانوا ينكرون القول بالرجعة. وكان ابن حزم ينكر أن يكون الحسن بن صالح على طريقتهم.

ينظر: مقالات الإسلاميين (ص ٦٨)، الفرق بين الفرق (ص ٩)، الفصل (٢/٨٩)، الملل والنحل (١/١٦١).

(٤) منتهى المطلب (١/٢٦١).

(٥) مختلف الشيعة (٥/٩٤).

(٦) المرجع السابق (١/٣٠٤).

(٧) خلاصة الأفعال (ص ٣٣٧).

(٨) على أن استشهاد الحلبي بتوثيق ابن عقدة محل إشكال، فابن عقدة غير مقبول الرواية عنده، لأنه زيدي، وليس

تلك أمثلة أردت منها بيان اضطراب الحلّي في عمّله بالتقسيم الذي نُسب له ابتداءً. ومثل هذا الاضطراب يشهد بأن تلك الاصطلاحات لم تكن محرّرة عنده، أو أنه وجد في الالتزام بها ما يضيّق ويفسد عليه بناء أدلته على مسائل الفقه. وقد رأيت الخواجوي^(١) (١١٧٣هـ) يعجب من تناقض أقوال الحلّي وتنظيراته في كتبه الأصولية مع تطبيقاته في كتبه الفقهية فيما يتعلّق بالموقف من رواية المخالفين للإمامية. قال: "من الغريب أن العلامة (الحلّي) مع اشتراطه الإيمان في قبول الرواية والعمل بها في كتبه الأصولية، أكثر في الخلاصة من ترجيح قبول روايات فاسدي المذاهب"^(٢).

وقد يقول قائل إن ذلك الاضطراب والتناقض الذي ظهر في تعامل الحلّي مع الرواة مما يمكن تفسيره بتغيّر اجتهاده في الراوي حين يصحّح خبره في موضع، ويردّه في موضع. لكنّ هذا الاعتذار لا يصمد لأربعة أسباب:

- ١- أن كثيراً من تلك التناقضات وقعت في كتاب واحد، وفي مواضع متقاربة.
- ٢- أن تلك التناقضات تتعدّد وتكرّر بصورة يبعد معها الحمل على اختلاف الاجتهاد.
- ٣- أن الإشكال في الأمثلة التي أوردتها ليس محصوراً في التناقض والاضطراب. بل في مخالفتها للتقسيم الذي قرّره الحلّي. فحين يصحّح أو يضعّف رواية، مع تنصيبه في الموضع

إمامياً. لذا ذكره في كتابه (الخلاصة ص ٣٢١) في القسم الثاني الخاص بالرواة الذين يرد حديثهم أو يتوقف فيهم. ومع ذلك اعتمد على أقواله كثيراً في توثيق الرواة وتضعيفهم. وقد قال زين الدين العاملي عن ابن عقدة: في (حاشيته على الخلاصة): "زيد المذهب لا يُعتمد على توثيقه". مجموع رسائل الشهيد الثاني (١٩٤/٢).

(١) محمد إسماعيل بن محمد حسين، بن محمد رضا المازندراني، الأصفهاني، الخواجوي، منسوب إلى خاجو محلة بأصبهان. يعرف بالمولى إسماعيل الخواجوي. موصوف بالمهارة في الكلام والفقه والتفسير. وكان معظماً عند السلطان نادر شاه. له مؤلفات لم تشتهر، منها (شرح الأربعين)، و(الفوائد الرجالية)، و(جامع الشتات)، و(شرح المدارك)، وغيرها. توفي سنة (١١٧٣هـ)، وقيل (١١٧٧هـ).

ينظر: خاتمة مستدرك الوسائل (١٠٧/٢)، أعيان الشيعة (٤٠٢/٣)، معجم المؤلفين (٢٩١/٢).

(٢) الفوائد الرجالية (ص ٢٣٦). والخواجوي يشير بهذا إلى ما اتفقت عليه الإمامية من أن الإيمان لا يصح ولا يثبت حكمه لأحد، ما لم يقل بالإمامة والعصمة، على ما سيأتي بيانه.

نفسه على أن راويها ثقة وأنه فَطَحِيٌّ أو واقفيٌّ. فهذا مسلكٌ لا يتفق مع التقسيم الذي يجعل هذا النوع من قبيل (الموثق).

٤- أن أكثر هذه التناقضات التي وَقَعَتْ للحليّ تتعلق برواية مشاهير عند الطائفة، وحالهم معروفة معلومة. بمعنى أن الحليّ لم يجدْ عنده شيءٌ يوجبُ تغيير رأيه. فترجمة الراوي الذي اضطرب فيه الحليّ ليس فيها تطويلٌ، ولا تتضمن سوى أنه ثقةٌ وأنه مخالفٌ للإمامية، إما بكونه فَطَحِيًّا أو واقفياً. فالإشكال ليس في تصوّر حال الراوي، وإنما في غياب المنهجية المطردة في التعامل مع مروياته.

فالراوي الواحد إذا أراد الحليّ قبول خبره قال: هو وإن كان فَطَحِيًّا، إلا أنه ثقةٌ. وإذا أراد ردّ روايته قال: هو وإن كان ثقةً، إلا أنه فَطَحِيٌّ!

وهذا لا يعدُّ أن يكون عبثاً لفظياً، وإلا فإن مؤدّي العبارتين واحدٌ لو وُجِدَ منهجٌ علميٌّ ثابتٌ يبيّن عليه الحليّ أحكامه، وهو الشيء الذي لم أرَ له أثراً. ولربّما خرج المدقق في مسلكه ونهجه بأن السند لم تكن له أهميةٌ حقيقيةٌ في قبول الخبر أو رفضه. بل المدار على الميل للأخذ بمضمون الرواية أو رفضه. وقد رأيت في موضع ذكر خبراً بسندٍ ضعيفٍ، ثم قال: "حديث أبي بصير وعمار وإن كانا ضعيفين -لأن في الأوّل عليّ بن أبي حمزة، وهو واقفيٌّ. وعمار فَطَحِيٌّ- إلا أنه مناسبٌ للمذهب"^(١)!!

هذا المنهج لدى الحليّ يؤكّدُ أمراً ذكره الأخباريُّ محمد أمين الأسترابادي (١٠٣٣هـ)، وأكّده الحرّ العاملي (١١٠٤هـ)، حيث قرّرا أن مُصنّفِي كُتُبِ الرواية القُدماء إنما كانوا يُوردون طرقَ الروايات في كتبهم ليس لأجل البناء عليها أو التّطرّف في قوتها وضعفها. وإنما يفعلون ذلك فقط لأجل دفع تعيير العامة (أهل السّنة) لهم بأن مروياتهم ليس لها أسانيد^(٢). فمن المحتمل أن صنيع الحليّ لا يخرج عن هذا المقصد الذي سلكه قُدماءُ المُحدّثين، وبخاصّةٍ أنه في كتابيه اللذين أكثرَ فيهما من التصحيح والتضعيف (منتهى المطلب)، و(مختلف الشيعة)^(٣)

(١) منتهى المطلب (١/١٥٧).

(٢) انظر كلام العاملي في وسائل الشيعة (٢٥٨/٣٠)، ومحمد أمين الأسترابادي في الفوائد المدنية (ص ١١٨).

(٣) كتاب (منتهى المطلب) أراد مؤلفه الحليّ أن يسلك طريقة الفقه المقارن، فيورد أقوال أهل السنة والشيعة، ويذكر

كَانَ يَقَابِلُ بَيْنَ أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَقْوَالِ الْإِمَامِيَّةِ. فَكَانَ يَعْزِضُ الْآرَاءَ فِي الْفَرْعِ الْفَقْهِيِّ، وَيُورِدُ الْأَقَاوِيلَ السُّنِّيَّةَ مِنْ مَذَاهِبِ الْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ بِجَوَارِ قَوْلِ أَصْحَابِهِ الْإِمَامِيَّةِ. وَفِي كِتَابِهِ (مُنْتَهَى الْمَطْلَبِ) الَّذِي أَعْلَنَ فِيهِ تِلْكَ التَّقْسِيمَاتِ، كَانَ يَذْكُرُ أَقْوَالَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَيُورِدُ أَدْلَتَهُمُ الَّتِي يَحْتَجُّونَ بِهَا، فَيُنَاقِشُهَا أحياناً مِنْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ وَأحياناً مِنْ جِهَةِ الصَّحَّةِ وَالثُبُوتِ^(١)، فَإِذَا جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ لِنَقْلِ أَقْوَالِ الْإِمَامِيَّةِ اسْتَمَرَّ عَلَى الْمَسْلَكِ نَفْسِهِ، فَتَكَلَّمَ عَنْ أَسَانِيدِهَا كَمَا تَكَلَّمَ عَنْ أَسَانِيدِ الْمُرَوِّياتِ السُّنِّيَّةِ، لَكِنْ بِطَرِيقَتِهِ الْمُضْطَّرِبَةِ الَّتِي سَبَقَ شَرَحُهَا.

وَعِلَاقَةُ الْحَلِيِّ بِعُلُومِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمُصَنَّفَاتِهِمْ أَظْهَرَ وَأَشْهَرُ مِنْ عِلَاقَةِ أَسْتَاذِهِ ابْنِ طَاوُوسٍ، فَرِيزَادَةً عَلَى مَا ذَكَرَهُ مُتَرَجِّمُوهُ مِنْ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ^(٢)، فَإِنَّ تَصَانِيفَهُ الْكَثِيرَةَ -أَيْضاً- تَشْهَدُ بِقُوَّةِ صِلَتِهِ بِالْعُلُومِ السُّنِّيَّةِ. فَمِنْ أَشْهَرِ مُصَنَّفَاتِهِ شَرْحُ وَضْعِهِ عَلَى مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمَالِكِيِّ^(٣) (٦٢٣هـ) فِي أَصُولِ الْفَقْهِ. وَهُوَ الشَّرْحُ الَّذِي وَقَفَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ (٨٥٢هـ)، وَقَالَ عَنْهُ: "فِي غَايَةِ الْحُسْنِ فِي حَلِّ أَلْفَاظِهِ وَتَقْرِيبِ مَعَانِيهِ"^(٤). وَقَدْ اشتهر -حَسَبَ مَا يَذْكُرُهُ الْأَخْبَارِيُّ حُسَيْنُ الْكَرْكِيُّ الْعَامِلِيُّ (١٠٧٦هـ)^(٥)- أَنْ كِتَابَ الْحَلِيِّ

=
أدلة كل قول. وأما كتاب (مختلف الشيعة) فهو للخلاف داخل المذهب الإمامي. لكنه يذكر فيه أقوال أهل السنة، من غير أن يورد أدلتها، أو يتعرض لمناقشتها إلا نادراً.

(١) انظر -مثلاً- في منتهى المطلب: (٢٠١/١)، (٢١٦/١)، (٣٠٥/١)، (٣٠/٢)، (٩٨/٢)، (٩٤/٣)، (١٥٥/٤).

(٢) انظر أعيان الشيعة (٤٠١/٥)، أمل الآمل (٨١/٢).

(٣) جمال الدين، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي، أبو عمر الإسوي. فقيه أصولي مقرر مفسر. كان أبوه حاجباً لبعض الأمراء، فاشتهر بلقب ابن الحاجب. قال الذهبي: "كان من أذكى العالم، رأساً في العربية وعلم النظر". له سوى مختصره (الأمالي)، و(شرح المفصل)، و(التصريف)، وغير ذلك. توفي سنة (٦٤٦هـ).

ينظر: وفيات الأعيان (٢٤٨/٣)، سير أعلام النبلاء (٢٦٤/١٣)، البداية والنهاية (٣٠٠/١٧).

(٤) الدرر الكامنة (١٨٨/٢). وهذا الشرح له نسخ بمكتبات إيران ذكرها فارس حسون في مقدمة تحقيقه لكتاب (إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان) للحلي.

(٥) هداية الأبرار (ص ٢٢١).

(قواعد الأحكام) مأخوذٌ وملخصٌ من كتاب (فتح العزيز) للرافعي الشافعي^(١). وذكر مثل ذلك حسين آل عصفور (١٢١٦هـ)^(٢).

وللجليّ مصنفٌ آخرٌ في شرح (غاية الوصول إلى علم الأصول) لأبي حامد الغزاليّ (٥٠٥هـ)^(٣). وله رسالة موجزةٌ عنوانها (مبادئ الوصول إلى علم الأصول)، فيها مباحثٌ واستدلالاتٌ ذات صبغةٍ سنّيةٍ واضحةٍ مختلطةٍ بالإشارات القليلة التي تدلُّ على مذهب مؤلفها. فتراهُ في موضعٍ يستدلُّ بفعلٍ عموم الصحابة ﷺ^(٤)، وفي موضعٍ استدلُّ بفعل الصديقين أبي بكرٍ وعمر^(٥)، مع أنه رماهما بالشنائع والقبايح، وبالكفر والفسوق في مصنفاته العقديّة، وبخاصّةٍ كتابه الأسود (منهاج الكرامة). ومهما قيلَ عن نظرته للشّيوخ، فإن من المقطوع به أن أقوالهما ليست حجةً عنده ولا عند أحدٍ من الإماميّة. غير أنه يوردُ أقوالهما في مقام الاحتجاجِ مُجَاراةً لأهل السنّة، أو تقليداً لما يجده في مصنفاتهم^(٦).

وقد ذكر محمد أمين الأسترآبادي (١٠٣٣هـ) أن تقسيم الحليّ للأخبار جاء بسبب "ألفة ذهنه بما في كتب العامّة". قال: "والسبب في الألفة أنه لما كانت أربابُ الدُّول من أهل الضلالة^(٧)، وكانت المدرّسون في المدارسٍ مظهري طُرُق الضلال، انحصرت طُرُقُ الإفادة والاستفادة في كتب العامّة، فإذا أراد أحدٌ تحصيل الفضيلة لم يكن له بدٌّ من قراءة كتب العامّة

(١) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، فقيهٌ من كبار الشافعية، ينتسب للصحابي رافع ابن خديج ط له (التدوين في أخبار قزوين)، و(الإيجاز في أخطار الحجاز)، و(شرح مسند الشافعي)، و(فتح العزيز) شرح على (الوجيز) للغزالي، وغير ذلك. توفي سنة (٦٢٣هـ)، أو (٦٢٤هـ).

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٢/٢٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٢٨١/٨)، طبقات الشافعية (٧٥/٢).

(٢) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية (ص ١٩).

(٣) ذكره صاحب (كشف الظنون ١٩٤/٢)، والطهراني في (الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٣٧٥/١٣).

(٤) مبادئ الوصول إلى علم الأصول (ص ٢٠٧).

(٥) المرجع السابق (ص ٢١٥).

(٦) وقد أنكر عليه مرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ) احتجاجه بـ "الهمج الرعا ع الذين يصعُونَ إلى كلّ ناعق"، يعني الصحابة الكرام ﷺ، قال: لأن "من المقطوع به عدم كشف عملهم عن رضا الإمام عليّ عليه السلام، لعدم ارتداعهم برده في ذلك اليوم" اهـ. فرائد الأصول (٣٤٨/١).

(٧) يعني بذلك أهل السنة رحمهم الله.

على مُدرّسيها^(١). فصنّع الحليّ في التعليق على أسانيد المرويات يأتي في هذا السياق. فالمقصود به -فيما يظهر- مجردُ المجازاة لأهل السنة ولدفع النقيصة عن المذهب. ومما ذكره الأخباريُّ حسينُ الكركيُّ العامليُّ (١٠٧٦هـ) أن ابنَ المطهر: "أكثرَ البحثِ مع العامّة، واشتغلَ بمطالعةِ كتبهم، ورأى فيها من التدقيقاتِ الغريبة، والمباحثِ العجيبة على ما تولّده الأفكارُ وترجّحه الأنظارُ، مما تستحسنه العقولُ، وتميلُ إليه الطّبائعُ، فأعجبه ذلك الطريقُ، وألّفَ الكتبَ في الفروع والأصولِ على ذلك النّمطِ"^(٢). وذكرَ أنه "كان كثيرَ البحثِ مع العامّة، ملازماً للنظرِ في كتبهم والردِّ عليهم في الأصول والفروع... فأحسنَ الظنَّ بهم، ومالَ إلى ذلك الطريقِ، لا عن عمدٍ، بل عن غفلةٍ أوجبها كثرةُ ممارسةِ كُتبِ العامّة والبحثِ معهم"^(٣). وذكرَ نحوه من ذلك الباحثُ الإماميُّ المعاصرُ حيدرُ حبُّ الله^(٤).

ومما يستوقفُ الناظرَ في تواليفِ الحليّ أن عنايته بالتعليق على أسانيد الأخبارِ حاضرةٌ فقط في مُصنّفاتهِ في فروعِ الفقه الإماميِّ التي يقابلُ بها فروعَ الفقه السنيِّ. أما في مُصنّفاتهِ العقديّة، فهو حينَ يتحدّثُ عن الإمامة وما يتفرّعُ عنها، فيأخذُ في سردِ المروياتِ الحديثيّة والتاريخيّة، تراه يخبّطُ خبّطَ عشواءٍ، ويحشو الكلامَ حشواً، ويحشدُ كلَّ ما يمرُّ به مما يتأيدُ به قوله، بقطعِ النظرِ عن حالِ الإسناد.

فأخبارُ كتبه الموضوعيّة لتثبيتِ الإمامة، مثل (منهاجِ الكرامة)، أو (نهجِ الحق)، أو (كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين)، أشبهُ بأخبارِ القصّاص، فهو يسردُ المروياتِ والعجائبَ من كُتبِ مذهبه ومن كُتبِ أهلِ السنة، ولا يعلّقُ عليها بشيءٍ. خلافاً لمُصنّفاتهِ في الفروع مثل (اختلاف الشيعة)، أو (تذكرة الفقهاء)، أو (منتهى المطلب) حيثُ يُكثرُ فيها من التعليقِ على درجةِ الإسناد، مع ما في تعليقاته تلك من تناقضٍ واضطرابٍ.

(١) الفوائد المدنية (ص ١٧٣).

(٢) هداية الأبرار (ص ٩٦).

(٣) المرجع نفسه (ص ٢٢١).

(٤) انظر مقالته (مرجعية السنة في العقل الأخباري الشيعي) منشورة بمجلة المنهاج العدد (٣٧).

و قد رأيته في مواضع كثيرة من كتبه في الإمامة ينقل عن كتب الرواية الشيعية، ويُغفل حتى مجرد عزو الرواية لمخرجها^(١)، بينما في مُصنّفاته في الفروع يحرص على عزو الأخبار لمخرجيها، والتعليق على إسنادها. أما حين ينقل من المصادر السنية فهو يمزج في احتجاجه بين المرويات في الصحاح المشاهير، وبين ما يرويّه المصنّفون في المناقب والفضائل والأخبار الذين عُرف عنهم التساهل والجمع دون تمييز، من أمثال أخطب خوارزم^(٢) في كتابه (مناقب علي)، وابن المغازلي^(٣) في (المناقب)، وأبي نعيم في (الحلية)^(٤)، والثعلبي^(٥) في تفسيره، وابن مردويه^(٦)

- (١) انظر مثلاً الأخبار التي سردها في كتاب كشف اليقين (ص ٧٥) تحت عنوان : إخبار علي ﷺ بالمغيّبات!
- (٢) انظر نقله عنه في: كشف اليقين: (ص ٢، ٤، ٦، ٧، ٥١).
- وفي منهاج الكرامة: (ص ٨٨، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٤).
- وفي نهج الحق: (ص ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٥٨).
- وأخطب خوارزم هو: أبو المؤيد موفق بن أحمد المكي. أديبٌ فصيحٌ مفعو. له كتابٌ مطبوعٌ في مناقب علي. وهو الذي ينقل منه الحلبي. قال عنه ابن تيمية: "من أروى الناس للمكذوبات"، وقال: "ليس هو من علماء الحديث، ولا ممن يرجع إليه بهذا الشأن ألبته". وقال الذهبي: "له مصنّف في فضائل علي. رأيته، وفيه واهياتٌ كثيرة". توفي سنة (٥٦٨هـ). انظر: منهاج السنة (٣٥٥/٧)، (٤٢/٥) تاريخ الإسلام (٣٢٧/٣٩).
- (٣) انظر نقله عنه في: كشف اليقين: (ص ١٦٦، ٢٠٦، ٢٠٩).
- وابن المغازلي هو: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن الطيب الجلاي الواسطي. قال عنه السمعاني: "كان فاضلاً عارفاً برجالات واسطٍ وحديثهم. وكان حريصاً على سماع الحديث وطلبه... غرق ببغداد في الدجلة في صفر سنة ٤٨٣هـ، وحمل ميتاً إلى واسط فدفن بها". (الأنساب ٤٤٦/٣).
- (٤) انظر نقله عنه في: منهاج الكرامة (ص ١٠٢، ١١٧، ١١٨، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١).
- وقد قال شيخ الإسلام -رحمه الله- في منهاج السنة النبوية (١٠/٤): "ما يرويّه أبو نعيم في (الحلية)، أو في (فضائل الخلفاء)، قد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن فيه كثيراً من الكذب الموضوع. ومجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث".
- (٥) انظر نقوله عنه في: كشف اليقين (ص ٣٦، ٤٤، ٩٢، ٩٨، ١٠٣، ٤٣١).
- وفي منهاج الكرامة: (ص ١١٦، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٠، ١٣١، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٠).
- والثعلبي هو أبو إسحاق، أحمد بن محمد بن إبراهيم. كان من أوعية العلم، صاحب وعظ، بصيراً بالعربية. غير أنه لم يكن يميز في مروياته بين الصحيح وغيره. قال ابن الجوزي عن تفسيره: "ليس فيه ما يُعاب به إلا ما ضمّنه من الأحاديث الواهية التي هي في الضعف متناهية". وقال ابن تيمية: "هو في نفسه كان فيه خيرٌ ودينٌ. وكان حاطباً ليلٍ ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع". توفي الثعلبي سنة (٤٢٧هـ).
- ينظر: النجوم الزاهرة، (٢٨٣/٤) مجموع الفتاوى (٣٥٤/١٣)، سير الأعلام (٤٣٥/١٧).

-أيضاً- في (المناقب)، والدَّيْلَمِيَّ في (الفردوس)^(٢). مع أنَّ أهلَ العلمِ من أهلِ السُّنة -رحمهم الله- نَبَّهوا على أن أمثال هؤلاء من المصنِّفين في الفضائل والمناقب لا يتحرَّون الصَّحَّةَ فيما يوردونه من أخبار، بل قد لا يتحاشى بعضهم عن التَّكثُّرِ بِسَرْدِ الأكاذيب والموضوعات، إما رَغْبَةً في الإغراب، أو لَعْدَمِ القُدْرَةِ أصلاً على التمييز بين الصِّدْق والكذب فيما يُروى^(٣). والحليُّ في بحثه عن أدلةٍ تؤيِّد عقيدة إمامة عليٍّ عليه السلام بمعناها الشَّيعيَّة الإماميَّة ينقلُ الأكاذيب من هذه المصادر دون تمييز. وقد يزيِّدُ في السُّوءِ فيسوقُ مناكيرَ وأباطيلَ من مثل تلك المصادر النازلة، ثم يعزوها -خطأً أو عمدًا- لمثل مسند أحمد أو غيره^(٤). بل ربما أوردَها مسبوقَةً بعباراتٍ مثل: "رواه الجمهورُ بأجمعهم"، "رواه الجمهورُ كافةً"^(٥)! لذا أكثرَ ابنُ تيمية رحمته من تقريره على هذا المسلك، وشنَّعَ عليه اعتماده على مثل ابنِ المغازلي وأخطبِ خوارزم لأنَّ كلاً "منهما يروي فيما جمعه من الأكاذيب الموضوعة ما لا يخفى أنه كذبٌ على أقلِّ علماء الثَّقَلِ والحديث"^(٦). واعتمادُ الحليِّ على مثل هذه المرويات في مقامِ الاحتجاج قد يكونُ سببهُ الجهلُ بقواعدِ الثَّقَلِ ونقدِ المرويات، وعجزه عن التمييز بين ما يُحتجُّ به وما لا يصلحُ للاحتجاج، وبين ما يُعتمدُ عليه من المصادر، وما ليس كذلك. وقد يكونُ السَّبَبُ قناعته برأي شيخه ابنِ طاووسٍ الذي كان يرى الخصمَ مُلزماً بجميع ما يأتي من جهته، صحَّ عنده أو لم يصحَّ^(٧)!

واختلافُ مسلكِ الحليِّ في كتبه المؤلَّفة في الفروع، عنه مسلكه في كتبه العقديَّة، مما يمكنُ تفسيره بأحدِ ثلاثة أمور:

(١) انظر النقول عنه في: كشف اليقين (ص ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٩١، ٣٥٥، ٤٠٥، ٤٠٨).

وفي نهج الحق: (ص ٢١٤، ٢٢٥، ٢٥٤، ٢٣٠، ٢٥٨، ٣٦٠، ٣٩٥).

(٢) انظر النقول عنه في: كشف اليقين: (ص ٢٢٥، ٣٢٨).

وفي منهاج الكرامة: (ص ٩٧، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٦، ١٤٦).

(٣) انظر في ذلك مثلاً: منهاج السنة النبوية (٣١٢/٧)، (٩٧/٤).

(٤) انظر مثلاً: منهاج الكرامة (ص ١٢٢)، وانظر تعقب ابن تيمية في منهاج السنة (٩٥/٧).

(٥) انظر مثلاً: منهاج الكرامة (ص ٧١، ١٥١-١٥٢-١٥٣).

(٦) منهاج السنة النبوية (٦٢/٧).

(٧) انظر ما تقدم (ص ٤١).

الأمر الأول: ما تقدّم ذكره من أنه حين يعلّق على الأسانيد في مسائل الفروع، إنما يفعل ذلك مجارةً لطريقة أهل السنة، حين يقابل بين أدلتهم وأدلة الإمامية.

الأمر الثاني: أن رواة أخبار العقائد والتواريخ مما لم يعتن به علماء المذهب قبله، فلم يكن بإمكانه التعليق على أسانيدها. وتلك حقيقة شهد بها غير واحد، منهم: المرجع المعاصر محمد صادق الصدر (١٤١٩هـ)، حيث ذكر أن المصنّفين من علماء المذهب في تراجم رواة الحديث اقتصروا في كتبهم على رواة "الأحاديث الفقهية التشريعية... لكنهم أهملوا إهمالاً يكاد يكون تاماً ذكر حال الرجال الذين وجدت لهم روايات في حقول أخرى من المعارف الإسلامية؛ كالعقائد والتاريخ والملاحم وغيرها، ممن قد يربوا عددهم على رواة الروايات الفقهية. فإن صادف من حسن حظ الراوي أن روى في التاريخ والفقه معاً، وجدنا له ذكراً في كتبهم. أما إذا لم يرو شيئاً في الفقه، فإنه يكون مجهولاً. وإن كان من خير خلق الله علماً وعملاً" (١).

قلت: وقد يكون -أيضاً- من شر خلق الله علماً وعملاً. ومادام مجهولاً فلا سبيل لمعرفة حاله. وما ذكره صادق الصدر، ذكر مثله باحث آخر معاصر، وهو مرتضى العسكري (١٤٢٩هـ)، حيث قال: "لم يُعن العلماء بتحقيق غير روايات الأحكام والمحافظة عليها، وذهب بسبب الفتن والإهمال كثير من تراثنا العلمي في السير والتواريخ والتراجم ونظائرها، وحل محلها الزائف من غيرها" (٢). وذكر مثل ذلك هاشم معروف الحسني (١٤٠٣هـ)، لكنه لما لم تكن له معرفة بعلوم الحديث السنية، فقد عمم القول، فذكر أن علماء السنة والشيعة "اهتموا بأحاديث الأحكام، وتركوا غيرها مما هو مروى في مختلف المواضيع، ودونوها في مجاميعهم من غير تعديل أو تمحيص" (٣).

والمقصود أنه من المحتمل أن تكون غلبة الجهالة في رواة أخبار العقائد والتاريخ هي التي حملت الحلّي على ترك التعليق على الأخبار التي يحتج بها في مصنّفاته العقدية.

(١) تاريخ الغيبة الصغرى (ص ٤٤-٤٥).

(٢) عبدالله بن سبأ، وأساطير أخرى (٢٠٨/٢).

(٣) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ٨٧).

الأمر الثالث: أن الحليّ في كتبه التي وضعها لتثبيت الإمامة، كان يكتبُ بَعَرَضِ الشَّناعةِ والطَّعنِ على أهلِ السنة. وهو في هذا لا يلتزمُ منهجاً علمياً، بقدرٍ ما يحرصُ إيرادِ كلِّ ما يرى فيه متكافئاً للشَّناعةِ والطَّعنِ. وبخاصّةٍ أن أشهرَ كتبه المشتملة على الأباطيلِ لم تُكتبْ لأهلِ العلمِ والبصيرة، وإنما صنَّفها لبعضِ جهلةِ ملوكِ التتارِ الذين تغلَّبوا آنذاك على أجزاء واسعةٍ من بلادِ الإسلامِ تمتدُّ من أقصى المشرقِ، إلى أطرافِ بلادِ الشامِ، وكانوا قد أخضعوا لسلطانهم دارَ الخلافةِ بغدادَ، فأهَّموا بذلك ملكَ بني العباسِ. وكان الحليّ آنذاك بالعراقِ مُقدِّماً عند سلطانهم محمد بن أرغون، المعروف بـ (ألجائتو خُدايُنْداه)^(١)، فكان يكتبُ مؤلفاته في الطَّعنِ على الصَّحابةِ وأهلِ السُّنة ويهديها له. وقد صرَّحَ بذلك في مُقدِّماتِ كتبه الثلاثة التي مُلئت بتلك المرويات الواهية المكذوبة: (منهاج الكرامة)، (كشف اليقين)، (فُج الحق)، ففي مُقدِّمة كلِّ واحدٍ من هذه الكتبِ التصريحُ بأنه إنما كتبه للسلطانِ المغوليِّ خُدايُنْداه^(٢). وأتَّى لمثلِ ذاك السلطانِ أن يفقه أو يميِّزَ بين صحيحِ المروياتِ ومكذُوبها. لذا كان الحليّ يحشُو تلك الأباطيلَ والأكاذيبَ ليستميلَ قلبَ ذاك السُّلطانِ الأعجميِّ إلى الرِّفضِ، وهو ما تحقَّقَ له حين ترفَّضَ السُّلطان، وأوقفَ التَّرضي والدعاءَ للخلفاءِ الثلاثةِ ﷺ على المنابرِ في سَلْطنته كما هو مذكورٌ في مصادر ترجمته.

(١) خدابنده تعني: عبد الله. وهو ابن أرغون بن أبغا بن هولاكو. ملك العراق وخراسان وأذربيجان بعد أخيه غازان. قال ابن حجر: "كان حسن الإسلام، لكن لعبت بعقله الإمامية، فترفض، وأسقط من الخطبة في بلاده ذكر الأئمة إلا علياً. وكان جواداً، سمحاً، يؤثر اللعب، ويحب العمارة". وقال ابن كثير: "أقام سنةً على السنة، ثم تحوَّل إلى الرِّفضِ، فأقام شعائره ببلاده. حظيَ عنده الشيخُ جمال الدين ابن مطهر الحليّ، تلميذ نصير الدين الطوسي، وأقطعهُ عدة بلادٍ. ولم يزل على هذا المذهب الفاسد إلى أن مات". وقيل إنه رجع عن الرِّفضِ ومات على السنة، فالله أعلم. وقد كانت وفاته سنة (٧١٦هـ).

ينظر: الشعور بالعمور (١/١٠٦)، البداية والنهاية (١٨/١٥٣)، الدرر الكامنة (٥/١١٣)، أعيان الشيعة (٩/١٢٠)، رحلة ابن بطوطة (١/٢٢٤).

(٢) ينظر: منهاج الكرامة (ص ٢٧)، كشف اليقين (ص ٢)، فُج الحق (ص ٣٨). وانظر ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (١/٧).

حاصل ما تقدّم أن الحلّي لم يكن ينهَج مسلكاً علمياً منضبطاً في التعامل مع المرويّات. بل كان يقرّر الشيء في موضع، ويأخذ بنقيضه في موضع ثانٍ قريب منه. وهناك من علماء المذهب — من الأخباريين خاصة — من تحدّث عن كثرة اضطرابه في آرائه عموماً، وليس في التعامل مع المرويّات وحسب. فقد ذكرَ عبد الله بن صالح السّمَاهيجي^(١) (١١٣٥هـ) أن "من وقفَ على كُتُب استدلاله، وعرفَ حقيقة تفصيله وإجماله، وغاصَ في بحارِ مقالته، وقفَ على العجبِ من كثرة الاختلافِ في أقواله، وعدمِ الثبُتِ في الاستدلالِ حقّ الثبُتِ، وعدمِ الفحصِ في الأحاديثِ حقّ التفحصِ"^(٢). وذكر يوسفُ البحراني^(٣) (١١٨٦هـ): أن الحلّي كان "لاستعجاله في التصنيفِ وكثرة مؤلفاته يرسمُ كلما ترجّحَ عنده وقتَ التأليفِ، ولا يراجع ما سبقَ له، فيقع منه تخالفٌ بين الفتاوى"^(٤). وبالغَ نعمةُ الله الجزائري^(٥) (١١١٢هـ) فذكر أنه: "قلما ذهبَ في كتابين إلى اجتهدٍ واحدٍ. بل له في كتابٍ واحدٍ اجتهاداتٌ مختلفة"^(٦).

وعلى أيّ حال، فإن من جاءوا بعدَ الحلّي قبلوا تقسيماته للأسانيد واعتمدوها وساروا عليها. وكما يقولُ عليُّ بن عبد العالي الكرّكي^(٧) (٩٤٠هـ): "مَن تأخّر عنه كلُّهم اعتمدوا على

(١) عبد الله بن صالح بن جمعة بن علي السّمَاهيجي من مشاهير علماء الشيعة بالبحرين. كان إخبارياً صرفاً كثيرَ التشنيع على الأصوليين. له تصانيف كثيرة منها: (جواهر البحرين في أحكام الثقلين)، (المسائل المحمدية فيما لا بد منه من المسائل الدينية)، (الصحيفة العلوية والتحفة المرتضوية)، (عيون المسائل الخافية)، وغير ذلك. توفي سنة (١١٣٥هـ). ينظر: لؤلؤة البحرين (ص ٢٢٧)، أنوار البدرين (ص ١٧٠)، الذريعة (٢٣/٢١٠).

(٢) نقل ذلك المامقاني في تنقيح المقال (٣١٥/١) عن السّمَاهيجي.

(٣) لؤلؤة البحرين، نقلاً عن أعيان الشيعة (٤٠٣/٥).

(٤) الأنوار النعمانية (٥٢/٣).

(٥) أبو الحسن نور الدين علي بن حسين بن عبد العالي العاملي الكرّكي. يعرف بين الطائفة بلقب (الحقّق الثاني)، تمييزاً عن الحقّق الأول أبي القاسم الحلّي، ويسمونه أيضاً — (مروّج المذهب) — لنشره مذهب الإمامية وتسليطه على أهل السنة أيام السلطان طهماسب، الذي كان يجله ويعظمه، حتى كتب لعماله أن "معزول الشيخ لا يستخدم، ومنصوبه لا يعزل". وكان يتجاهر، فلا يسير إلا وأمامه من يشتم الشيخين — رضي الله عنهما —. له تصانيف منها: (شرح القواعد)، ورسالة في (الرضاع)، و(نفحات اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت) يعني الشيخين — رضي الله

هذا الطريق" ^(١). وأول من تبعه على ذلك محمد بن مكي العاملي (٧٨٦هـ)، المعروف لدى الإمامية بلقب (الشهيد الأول)، حيث أعاد ذكر تقسيمات الحلبي في مطلع كتابه في فروع الفقه (ذكرى الشيعة)، وأضاف تعريفات مقتضبة لاصطلاحات حديثية قليلة ^(٢).

ثم جاء بعد ذلك زين الدين العاملي (٩٦٥هـ)، فوضع للطائفة أول كتاب مفرد في علم (دراية الحديث). وبعدها كانت تقسيمات الحلبي تذكر في مقدمات مصنفات في الفقه، أدرجها العاملي في كتاب الدراية الإمامي الأول، ثم أتبعها بجملة واسعة من الاصطلاحات الحديثية التي لم تكن الإمامية تعرفها، ولا كان علماء المذهب يستعملونها. فكان عمله هذا بداية انطلاق علم الدراية الإمامي.

غير أن الدارس المتأمل حين ينظر في كتابي العاملي (بداية الدراية) وشرحه (الرعاية) لا يتعب كثيراً حتى يدرك أن مؤلفه أفرغ فيه تقارير الحافظ أبي عمرو ابن الصلاح رحمته (٦٤٣هـ) في كتابه (علوم الحديث) على ما سيأتي شرحه وتفصيله - ^(٣). فمع أنه أدخل إضافات وتعديلات تناسب المشرب الإمامي، إلا أن جلّ مباحث كتابه جاءت مسلوخة من كتاب ابن الصلاح، بما في ذلك الأمثلة السنية التي استعملها لشرح الاصطلاحات الحديثية. ذلك أن العاملي كان يُورد في كتابه اصطلاحات سنية غير مستعملة عند الإمامية أصلاً، فكان يعوزُه المثال الإمامي فلا يجدُه، فيضطرُّ لنقل المثال السني الذي أورده ابن الصلاح من كتب الحديث السنية. وقد لمح ذلك ابنه الشيخ حسن (١٠١١هـ) فذكر أن كثيراً مما ذكره والده، لما كان منقولاً من كتب السنة ولا وجود له في كلام الإمامية، فقد بقي على "محض

عنهما - هلك سنة (٩٤٠هـ).

ينظر: أمل الآمل (١٢١/١)، لؤلؤة البحرين (ص ١٥١)، روضات الجنات (٣٦٠/٤)، أعيان الشيعة (٢٠٨/٨)،
نحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (٦٠/١).

(١) رسائل استنطاق الأحكام، ضمن مجموع رسائل الكركي (٤٦/٣).

(٢) ذكرى الشيعة (٤٨/١).

(٣) انظر ما سيأتي (ص ٣٨٢).

الفَرَضِ"^(١). لكن مع ذلك، فإن كتابَ العَامِلِيِّ صارَ الأساسَ الذي بُنِيَ عليه علمُ الدَّرَايَةِ، ومن خلاله شاعت الاصطلاحات السُّنِّيَّةُ في جميع كُتُبِ الدَّرَايَةِ التي جاءت بعده.

والناظرُ في ترجمةَ زينِ الدينِ العَامِلِيِّ (٩٦٥هـ) يستطيعُ -دُونَ عناءٍ- أن يفهمَ كيفَ صارَ الرجلُ القَنْطَرَةَ التي عَبَرَتْ من خلالها علومُ الحديثِ السُّنِّيَّةُ إلى السَّاحَةِ الإِمَامِيَّةِ. فقد جاء في ترجمته أنه رحَلَ إلى مصرَ سنةَ (٩٤٢هـ) لتحصيلِ ما أمكنَ من العلومِ، وأنه قرأَ هناك على ستةَ عشرَ عالماً من أكابرِ علماءِ أهلِ السُّنَّةِ بمصرَ، في علومِ الحديثِ والفقهِ والأصولِ وغيرِ ذلك^(٢). بل جاءَ في أخبارِهِ أنه كان -بعد ذلك- يُدرِّسُ مصَنَّفَاتِ أهلِ السُّنَّةِ^(٣)، ويفتيهِم بمذاهبِهِم حينَ كانَ مُقيماً بِعَلَبَكَّ. حتى قالَ نعمةُ الله الجزائريُّ^(٤) (١١٢هـ): "حكى لي عالمٌ من ولدِ شيخنا الشَّهيدِ الثاني -طاب ثراه- أن بعضَ الناسِ كانَ يَتَّهَمُ الشَّيْخَ في زمنِ حياته بالتسَنَّ. لأنه كانَ يُدرِّسُ في بَعْلَبَكَّ وغيرها من بلادِ المخالفينَ على المذاهبِ الأربعةِ نهاراً، ويُدرِّسُ على مذهبِ الإِمَامِيَّةِ ليلاً"^(٥). وذكرَ عنه حسينُ العَامِلِيُّ (١٠٧٦هـ) أنه وقعَ في الحيرةَ وردَّ الأخبارِ والإعراضِ عنها بتأثيرٍ مما "ألَّفَه العامةُ في الأصولِ والفروعِ"^(٦). ويذكرُ حُسَيْنُ آلِ عَصْفُورٍ^(٧) (١٢١٦هـ) أن زينَ الدينِ العَامِلِيَّ في كتابه (تمهيد القواعدِ) سلكَ مسلكَ الإسْنَوِي الشافعيِّ^(٨) (٧٧٢هـ) في كتابه (الكوكب الدرِّي)^(٩).

(١) منتقى الجمال (١٠/١).

(٢) أمل الآمل (٨٩/١).

(٣) ذكر ذلك تلميذه ومرافقه في رحلاته محمد بن علي العوديِّ العَامِلِيُّ في مصنفه الذي سماه (بغية المريد في الكشف عن أحوال الشيخ زين الدين الشهيد)، كما في (روضات الجنات ٣/٣٥٦).

(٤) نعمة الله بن عبد الله بن محمد الحسيني الموسوي الجزائري. من أعيان الطائفة الإخبارية. منسوب لصباغية الجزائر بلدة جنوبي البصرة بالقرب من شط العرب. وكان مولده فيها سنة (١٠٥٠هـ)، أخذ عن السَّبَّزَوَّاري، والحر العاملي، والنائيني، والكاشاني، وأكثر الملازمة للمجلسي الثاني. له تصانيف كثيرة تزيد الخمسين، منها: (الأنوار النعمانية)، و(زهر الربيع)، و(منتهى المطلب)، وغيرها. توفي سنة (١١١٢هـ).

ينظر: أمل الآمل (٣٣٦/٢)، روضات الجنات (١٣٨/٨)، ومصفى المقال (ص ٤٨٤).

(٥) الجواهر الغوالي في شرح عوالي اللآلي (١٠/١-١١)، نقلاً عن مقدمة كتاب منية المريد (ص ٤٧).

(٦) هداية الأبرار (ص ١٢٧).

(٧) حسين بن محمد بن أحمد بن إبراهيم آل عصفور الدَّرَازِي البحراني. من أعيان الأخباريين الشيعة في البحرين. تتلمذ

فترجمة الرجل وسيرته تشهد بكثرة مخالطته علماء أهل السنة، وقراءته عليهم، وممارسته علومهم ومصنفاتهم. فمن هنا تعلم اصطلاحاتهم الحديثية، ثم حاول إدخالها على الإمامية وخلطها بعلومهم، ليبدأ بصنيعه هذا تدوين علم (دراية الحديث) الإمامي. ولأن كتابه المصنف الأقدم في علم الدراية الإمامي، فقد سرى مسلكه إلى من جاء بعده من الإمامية الذين كتبوا في (علم الدراية)، حيث تبعوه في تعاريفه وأمثله السنية الصرفة. فجاءت مباحث علم الدراية الإمامي نسخة هجينة ملفقة من علوم الحديث التي وضعها أهل السنة.

وقد رأيت الإمامي المعاصر الدكتور عبد الهادي الفضلي يشرح ذلك ويفسره فقال: "من المعروف -تاريخياً- أن المتأخر يستفيد من تجارب المتقدم منهجياً وفنياً. وهذا ما لحظناه في كتاب (الدراية) للشهيد الثاني -و هو أقدم كتاب في دراية الحديث وصل إلينا- فقد تأثر من ناحية منهجية وفنية بمؤلفات علماء السنة في علم الحديث. وهذا التأثير أدى إلى أن يذكر من أقسام الحديث ما لا مصاديق له في حديثنا، أمثال بعض أقسام الضعيف... وسار على خطته كل من جاء بعده"^(٣).

وإثبات الفضلي إفادة العامل من المصادر السنية موقف منصف، غير أنه اقتصد في عبارته كثيراً حين تحدث عن مجرد (تأثر من ناحية فنية ومنهجية)؛ إذ إن هذه العبارة لا تفني بوصف الحال. فالعالم انتحل تقارير أهل السنة بصورة جلية، وأكثر الاصطلاحات التي

على عمه يوسف البحراني، صاحب (اللؤلؤة) و(الحقائق)، وبرز في الفقه والحديث. قال عنه محسن الأمين: "كان متبحراً في الفقه والحديث طويل الباع كثير الاطلاع، انتهت إليه الرئاسة والتدريس". له تصانيف منها: (الرواشح الربانية في شرح الكفاية الخراسانية)، (سداد العباد ورشاد العباد)، (الجنة الواقية في أحكام التقية)، وغيرها. توفي سنة (١٢١٦هـ).

ينظر: أنوار البدرين (ص ٢٠٧)، الذريعة (١٢٧/٢٠)، أعيان الشيعة (١٤٠/٦).

(١) عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد جمال الدين: فقيه أصولي، عالم بالعربية. انتهت إليه رئاسة الشافعية في مصر، فولي الحسبة ووكالة بيت المال. له تصانيف كثيرة منها: (المبهمات على الروضة)، و(الهداية إلى أوهام الكفاية)، و(الأشباه والنظائر)، وغيرها. توفي سنة (٧٧٢هـ).

ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهاب (٩٨/٣)، الدرر الكامنة (١٤٧/٣)، الأعلام (٣٤٤/٣).

(٢) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية (ص ٢٠).

(٣) أصول الحديث (ص ٩٦).

أوردَها في كتابه على أنها اصطلاحاتٌ حديثَّةٌ شيعيَّةٌ، ينطبقُ عليها ما أشارَ إليه الفضليُّ حين تحدَّثَ عن وجودِ أقسامٍ واصطلاحاتٍ لا مصاديقَ لها في كتبِ الشيعة. والذي يعيننا من عبارة الفضليِّ ما تضمَّنَتْه من إقرارٍ ذكره -هو وغيره- بتأخُّرِ نشأةِ علمِ الدرايةِ لدى الإماميَّةِ، ومقتضى ذلك أن الطائفةَ لم تتوجَّهْ لبناءِ علمٍ توزنُ به الأسانيدُ، إلا في مرحلةٍ متأخِّرةٍ للغاية في القرنِ العاشرِ الهجريِّ وما تلاه، في حين كانت المروياتُ قبلَ ذلك تُتداولُ بأيدي عُلماءِ الطائفةِ، ويُنسبُ إليها ما يُقالُ: إنه مذهبُ آلِ البيت. فمن هنا كانَ لا بُدَّ من وقفةٍ مع ما ذكره الإماميونَ في تفسيرِ تأخُّرِ نشأةِ هذا الفنِّ مع قيامِ الحاجةِ إليه في وقتٍ مبكِّرٍ.

● سبب تأخُّرِ الكتابةِ الإماميَّةِ في علمِ الدراية:

تبَيَّنَ مما تقدَّم أن التصنيفَ في علمِ درايةِ الحديثِ عند الإماميَّةِ تأخَّرَ إلى القرنِ العاشرِ الهجريِّ. ومعنى هذا أنه كان ثمةَ فجوةٌ زمنيَّةٌ واسعةٌ بين عَصْرِ الروايةِ، وبين وَضْعِ قواعدِ التعاملِ مع المروياتِ. وقد رأيتُ الباحثَ الإماميَّ المعاصرَ أبو الفضلِ حافظيانَ يحاولُ تفسيرَ ذلك، فقال: "يمتازُ علمُ (الدرايةِ) لدى السُّنَّةِ بالقدَمِ والوضوحِ عمَّا عليه الشيعةُ. وكان مُتداولاً بين عُلمائهم منذ عهدٍ مديدٍ، وقد أَلْفُوا في هذا المضمارِ كتباً عديدةً جداً. أما بالنسبةِ إلى الشيعةِ الاثني عشريةِ، فلم يشعروا بالحاجةِ إلى عِلْمِ (الدرايةِ). وذلك بسببِ وُجُودِ الأئمةِ بين ظَهْرانيهم؛ إذ كانوا ينهلونَ عنهم الأحكامَ والأحاديثَ، وهم في مأمنٍ من خطرِ تسرُّبِ الوَضْعِ والتحريفِ أو الكذبِ إليها"^(١).

و في كلامٍ قريبٍ مما ذكره حافظيانَ، يقولُ الفضليُّ: "أهلُ السُّنَّةِ كانوا أسبقَ تاريخياً في تدوينِ عِلْمِ الحديثِ. وسببُ هذا أن أهلَ السُّنَّةِ يعتمدونَ -كما هو معلومٌ- على الحديثِ المرويِّ عن طريقِ الصحابةِ. ولأن الصحابةَ انتهى آخرُ أجيالهم بانتهاءِ القرنِ الأوَّلِ الهجريِّ،

(١) رسائل في دراية الحديث (ص ١٣-١٤).

وانتهى من بعدهم التابعون وتابعو التابعين بانتهاء القرن الثالث الهجري. وبانتهاء هؤلاء اختفت القرائن التي كانوا يعتمدون عليها في الوثوق من صحة الحديث، فأتجهوا إلى تحقيق هذا في بدايات القرن الرابع الهجري. ولأن اتصال الشيعة بالأئمة لم ينته إلا في أواخر القرن الرابع الهجري، فاعتمدوا حينها على مدونات الحديث التي كتبت في عهد الأئمة. واستمرت هذه المدونات موجودة بما صاحبها من قرائن الوثوق حتى عصر المحقق الحلي^(١) المتوفى سنة (٦٧٦هـ)، حيث اختفت قرائن الوثوق، فأصبحت الحاجة ماسة لوضع علم الحديث^(٢) اهـ.

ونحن إذا تجاوزنا عن الخلل الظاهر في شرح الفضلي لمبدأ علوم الحديث عند أهل السنة^(٣)، فإن تعليقه لتأخر بدايتها عند الشيعة الإمامية ترد عليه إشكالات كبرى تجعله لا يصمد أمام النقد.

(١) نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى الهذلي الحلي، أبو القاسم، المشهور عند الإمامية بلقب المحقق الحلي، والمحقق الأول. مولده سنة (٦٠٢هـ). وبرع في الفقه والأصول. قال عنه تلميذه وابن أخته ابن المطهر الحلي: "كان أفضل أهل عصره في الفقه". وقال عنه تلميذه ابن داود: "كان ألسن أهل زمانه وأقومهم بالحجة وأسرعهم استحضاراً". له (شرائع الإسلام)، و(النافع)، و(المعتبر في شرح المختصر)، (المسائل العزمية)، و(المسلك في أصول الدين)، وغيرها. توفي سنة (٦٧٦هـ).

ينظر: رجال ابن داود (ص ٦٢)، أعيان الشيعة (١/١٤٥)، بحار الأنوار (١٠٤/٦٣).

(٢) أصول الحديث (ص ٩٥).

(٣) الفضلي نظر إلى علوم الحديث السنية، من خلال تصوراته لعلم الدراية الإمامي، فجعل بداية التصنيف المنفرد في علوم الحديث، هي نفسها بداية علم نقد الأسانيد. وقد تقدم حكاية عبارات الإمامية التي تذكر أن تمييز الأخبار وتقسيمها حسب أحوال أسانيدها منهج حادث بدأت بذورته أواخر القرن السابع، وأن واضعي (علم الدراية) عندهم لم يكونوا يشرحون منهج واصطلاحات أسلافهم، وإنما كانوا يبحثون عن منهج جديد مختلف في التعامل مع الأخبار، عوضاً عن منهج القدماء. أما المصنفون في علوم الحديث السنية فكانوا يستقروون ويشرحون صنيع ومنهج الحديث في نقد المرويات منذ القرن الأول، كي يستمر من بعدهم في اتباعه والعمل به. لأجل هذا فإن الكتابات المبكرة في علوم الحديث السنية كانت تقوم في الأصل على جمع قواعد الرواية المنقولة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من حفاظ الحديث ونقاد الأخبار، كما يظهر ذلك من مسائل الرواية المشروحة في مقدمة صحيح مسلم^(٢٦١هـ)، وكما في كتاب العلل الصغير للترمذي^(٢٧٩هـ)، وكما في الكتابات التي جاءت بعد هؤلاء، ككتاب الخدث الفاصل للرامهرمزي^(٣٦٠هـ)، وكتاب علوم الحديث للحاكم النيسابوري^(٤٠٥هـ)، وكتابات الخطيب البغدادي^(٤٦٣هـ) الكثيرة، ثم جاءت بعد ذلك كتابات ابن الصلاح^(٦٤٣هـ) ومن بعده لتشرح ما جمعه هؤلاء، لا لتؤسس منهجاً جديداً على أهل السنة.

فالفضليُّ يريدُ أن يقولَ: إن سببَ تأخُّرِ الإماميةِ في وَضْعِ قواعدِ نقدِ المروياتِ يعودُ إلى عَدمِ حاجَتِهِم لذلكُ أثناءَ وجودِ الأئمةِ الاثني عشرَ، حيث كانوا يأخذونَ عنهم الدينَ مباشرةً ودونَ واسطةٍ. ثم بعدَ وفاةِ الأئمةِ كانت هناكُ بأيدي الطائفةِ مدوّناتٌ كُتِبَتْ في زمانِهِم. وهذه المدوّناتُ احتفَّتْ بها قرائنُ وأماراتُ أوجِبَتْ الوثوقَ بها، فأغنتَ بذلكَ عن البحثِ في الأسانيدِ أو وَضْعِ قواعدٍ للنَّقدِ والتمييزِ. ثم لما تطاولَ الزمانُ اختفَّتْ تلكَ القرائنُ والأماراتُ، فضَعُفَ الوثوقُ بتلكَ المدوّناتِ، فاحتاجَ الشيعةُ حينئذٍ لَوْضْعِ قواعدِ نقدِ المروياتِ وفَحْصِ الأسانيدِ في القرنِ السابعِ الهجريِّ؛ عصرِ المحقِّقِ الحليِّ.

ويمكنُ تلخيصُ مواضعِ الخللِ في هذا الكلامِ في ثمانِ نقاطٍ:

أولاً: وجودُ الأئمةِ الاثني عشرَ بينَ ظهرايِ الشيعةِ لا يغني عن وُجودِ قواعدٍ لنقدِ المروياتِ المنسوبةِ إليهم؛ إذ من المعلومِ أن الشيعةَ في عَصْرِ الأئمةِ كانوا متفرِّقين في بلادٍ مُتباينةٍ مُتباعدةٍ، وكانت الأخبارُ تصلُهم عن الأئمةِ بالوسائطِ، فلا بدَّ لهم من قواعدٍ يعرفونَ بها ما يُقبَلُ وما يُردُّ مما يروى عن الإمامِ، حتى وهو حيٌّ. وكما يقولُ الحرُّ العامليُّ (١٠٤هـ) فإنَّ "أكثرَ الشيعةِ في ذلكَ الوقتِ لم يقدروا على سؤالِهِم -عليهم السلام- عن شيءٍ"^(١). فحالُ أمثالِ هؤلاءِ لا يختلفُ عن حالِ من لم يدركَ عصرَ الأئمةِ.

ولا يمكنُ مقارنةَ حالِ الشيعةِ في عَصْرِ الأئمةِ بحالِ الصحابةِ ﷺ في عَصْرِ النبوةِ؛ إذ كان الصحابةُ يعيشونَ مع النبيِّ ﷺ في مجتمعِ المدينةِ الصَّغيرِ المحصُورِ، ولم يتفرَّقوا وينتَشِروا في الأمصارِ إلا بعدَ وفاته ﷺ. ومع قُرْبِهِم منه ﷺ لم يكونوا بحاجةٍ لعلمٍ واسعٍ توزنُ به المروياتُ عنه وهو حيٌّ موجودٌ بينَ ظهرائِهِم. وأما المجتمعاتُ الصَّغيرةُ الأخرى خارجَ المدينةِ، فقد كانَ ﷺ يبعثُ لهم الولاةَ والقضاةَ من أصحابِهِ، ليعلمُوهم ويقضُوا بينهم. ومثلُ هؤلاءِ لا مجالُ للتشكيكِ في نقلِهِم مع قلتهِ وندرتهِ. كما أنه لم يظهر في عصرِ النبوةِ تلكَ الانشقاقاتُ والتمزُّقاتُ التي أثمرتَ ظاهرةَ الكذبِ والوَضْعِ. فلما توفي النبيُّ ﷺ، وبدأ التفرُّقُ والاختلافُ،

(١) الفوائد الطوسية (ص ٤٤٠).

وانتشرت الصحابة في الأمصار، بدأ التأسيس تدريجياً لعلم الدراية الشني، من أجل تمييز المرويات التي تصل إلى الناس في مختلف الأمصار. ومما يُجَلِّي الفرق بين الصورتين، أن النبي ﷺ كان إمام الناس ورئيسهم في وقته، وكانت أقواله وأوامره ونواهيته ظاهرة معلنة تجعل الكذب عليه مخاطرة مكشوفة، في حين أن الإمامية تقول: إن غالب الأئمة الاثني عشر، كانوا يُدارون أعداءهم، ويلجأون للتقية في حديثهم مع الناس. فإذا لم تكن هناك قواعد يُعرف بها صحيح قول الإمام من مكذوبه، فكيف يستطيع الإمامي أن يميز صدق ما يصله عن الإمام؟

فمقارنة الرواية عن النبي ﷺ في حياته وحياته أصحابه، برواية الشيعة عن الأئمة الاثني عشر في حياتهم لا تستقيم بحال، وقد أشار لهذا الفرق بين الصورتين محمد بن مكي (٧٨٦هـ) في بعض كلامه^(١). فقد كانت هناك الآلاف من المرويات تُنسب للأئمة في حياتهم، وتتحرق الآفاق، ويتداولها الناس في الأمصار البعيدة عن مواطنهم. ومثل هذا الحال يجعل الحاجة قائمة لعلم توزن به الروايات حتى في حياة الأئمة ﷺ.

و يكفي فقط أن نتأمل في كون أكثر مرويات الإمامية في مصنفاتهم إنما هي عن جعفر الصادق وأبيه الباقر عليه السلام، وقد كان مسكنهما بالمدينة، في حين كان أكثر الرواة عنهما من الكوفيين الذين أكثروا من النقل عنهما ونسبة الأخبار إليهما.

ثانياً: وجود الإمام المتأخر لا يغني عن ضرورة وجود قواعد لنقد المرويات التي تُنسب لمن قبله من الأئمة. فالشيعة الذي يعيش عصر الكاظم أو الرضا مثلاً، لا يستغني عن قواعد يميز بها بين الصحيح من المكذوب من المرويات التي تصله منسوبة للأئمة المتقدمين عن زمانه كعلي أو الحسن أو الحسين أو زين العابدين أو الباقر أو جعفر الصادق ﷺ. ولا يمكن الخلو من هذا بدعوى أن الإمام الحاضر (المعصوم!) كان يبين للشيعة صحيح ذلك من كذبه؛ إذ ليس كل الشيعة يصلون لإمامهم الحاضر كما تقدم.

(١) ذكرى الشيعة (١/٦٠).

ثالثاً: التعليل الذي ذكره حافظيانُ والفضليُّ يفترضُ أن الشيعةَ في عصرِ الأئمةِ بسببِ تلكِ المدوناتِ الموثوقةِ التي كانت بأيديهم، كانوا على كلمةٍ سواءٍ، يعرفونَ ما يصحُّ وما لا يصحُّ عن الأئمةِ من أحكامٍ وقواعدِ الدينِ. والحقائقُ التاريخيةُ تأبى هذهَ التصوُّرَ وترفضه. فمن المعلومِ أن وجودَ الأئمةِ لم يمنع من وقوعِ اختلافاتٍ وتمزقاتٍ بين الشيعةِ أنفسهم في معرفةِ مذهبهم. وهذا الخلافُ لم يكن مقصوداً على الفروعِ وحسب، بل امتدَّ ليشملَ أصلَ المذهبِ وقاعدته: عقيدةَ (الإمامة). فمُذَمِّقُ الحُسينِ (عليه السلام)، والشيعةُ كلما ماتَ إمامٌ، اختلفوا في تعيينِ الإمامِ بعده^(١). وقد ترتَّبَ على ذلكِ تفرُّقُ الطائفةِ وتشعُّبها إلى فرقٍ إثرَ وفاةِ كلِّ إمامٍ. وكانت كلُّ طائفةٍ وفرقةٍ تنسبُ للإمامِ المتوفى نصوباً تثبتُ الإمامةَ لفلانٍ أو فلانٍ من أبنائه أو إخوته. ومثلُ هذهِ الخلافاتِ تدلُّ على أن الحاجةَ لتمييزِ الرواياتِ كانت قائمةً منذ ذلك الوقت. وفي هذا المعنى يقولُ الوحيدُ البهبهانيُّ^(٢) (١٢٠٥هـ): "لو تأملتَ وجَدْتَ أن أكثرَ الفرقِ الهالكَةِ من الشيعةِ كانت ضاللتهم بسببِ الأخبارِ الموضوعَةِ أو المحرَّفةِ من الفسقةِ"^(٣).

وإذا كانَ هذا الاختلافُ يقعُ ويتكرَّرُ في مسألةٍ هي أصلُ المذهبِ وقاعدته، فما الظنُّ بما سوى ذلك من عقائدٍ وأحكامٍ وأخبارٍ تُنسبُ لأولئكِ الأئمة. وبخاصَّةٍ أن تصانيفَ الشيعةِ لا تعللُ تلكَ الانشقاقاتِ بمجرَّدِ الهوى والمكابرة. بل منها ما ينصُّ على أن سببَ التفرُّقِ الحيرةُ بعد وفاةِ كلِّ إمامٍ^(٤). يقولُ ابنُ قِبَةَ الرازيُّ^(٥) متكلِّمٌ الإماميةَ في وقته: "إن اختلافَ الإماميةِ

(١) ينظر ما تقدَّم (ص ١٩).

(٢) محمد باقر بن المولى محمد أكمل بن محمد، الوحيد البهبهانيُّ. قيل إنه من ذرية الشيخ المفيد. كان رأس الطائفة الأصولية في وقته، وله مع يوسف البحراني رأس الإخبارية منازلات ومجادلات. وكان بارعاً في الفقه والأصول والكلام. له قريبٌ من الستين مؤلفاً في الفقه والأصول والكلام والحديث. منها: (الرد على شبهات الأخباريين)، و(الفوائد الرجالية)، (رسالة في كفر النواصب والخوارج)، وغير ذلك كثير. توفي سنة (١٢٠٥هـ).

ينظر: منتهى المقال (١٧٧/٦)، تنقيح المقال (٨٥/٣)، أعيان الشيعة (١٨٢/٩).

(٣) الرسائل الأصولية (ص ٢٠٧).

(٤) ينظر مثلاً ما ذكره المرتضى في الفصول المختارة (ص ٢٩٧هـ). وما أشار إليه قبله عليُّ ابنُ بابويه القمي في الكتاب المنسوب إليه: الإمامة والتبصرة (ص ١٠).

(٥) محمد بن عبد الرحمن بن قِبَةَ، أبو جعفر الرازي. قال الطوسيُّ: "من متكلِّمي الإمامية وحذاقهم. وكان أول الأمر معترلياً، ثم انتقل إلى القول بالإمامة". قال ابن النديم: "من متكلِّمي الشيعة وحذاقهم". وقال الحلي: "كان حاذقاً شيخ الإمامية في عصره". له (التعريف في مذهب الإمامية، وفساد مذهب الزيدية)، و(الإنصاف في الإمامة)،

إنما هو من قِبَلِ كَذَّابِينَ دَلَّسُوا أَنْفُسَهُمْ فِيهِمْ فِي الْوَقْتِ بَعْدَ الْوَقْتِ، وَالزَّمَانِ بَعْدَ الزَّمَانِ، حَتَّى عَظُمَ الْبَلَاءُ. وَكَانَ أَسْلَافُهُمْ يَرْجِعُونَ إِلَى وَرَعٍ وَاجْتِهَادٍ وَسَلَامَةٍ نَاحِيَةٍ، وَلَمْ يَكُونُوا أَصْحَابَ نَظَرٍ وَتَمْيِيزٍ، فَكَانُوا إِذَا رَأَوْا رَجُلًا مُسْتَوْرًا يَرُوي خَبْرًا أَحْسَنُوا الظَّنَّ بِهِ، وَقَبِلُوهُ، فَلَمَّا كَثُرَ هَذَا وَظَهَرَ، شَكُّوا إِلَى أُنْمَتِهِمْ، فَأَمَرَهُمُ الْأَئِمَّةُ -عَلَيْهِمُ السَّلَام- بِأَنْ يَأْخُذُوا بِمَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَفْعَلُوا، وَجَرَّوْا عَلَى عَادَتِهِمْ، فَكَانَتِ الْخِيَانَةُ مِنْ قَبْلِهِمْ، لَا مِنْ قِبَلِ أُنْمَتِهِمْ"^(١).

و يَقُولُ مَرْتَضَى الْأَنْصَارِيُّ^(٢) (١٢٨١هـ): "إِنْ تَمَكَّنَ أَصْحَابُ الْأَئِمَّةِ -عَلَيْهِمُ السَّلَام- مِنْ أَخْذِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ بِطَرِيقِ الْيَقِينِ دَعَايَ مُنَوَّعَةً وَاضِحَةً الْمَنْعِ. وَأَقْلُ مَا يَشْهَدُ عَلَيْهَا: مَا عَلِمَ بِالْعَيْنِ وَالْأَثَرِ مِنْ اخْتِلَافِ أَصْحَابِهِمْ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ"^(٣). وَقَدِيمًا ذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّوسِيُّ (٤٦٠هـ) أَنَّهُ وَجَدَ عُلَمَاءَ الطَّائِفَةِ: "مُخْتَلِفَةَ الْمَذَاهِبِ فِي الْأَحْكَامِ، يَفْتِي أَحَدُهُمْ بِمَا لَا يُفْتِي بِهِ صَاحِبُهُ فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْفَقْهِ مِنَ الطَّهَّارَةِ إِلَى أَبْوَابِ الدِّيَاتِ، مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَالْأَحْكَامِ، وَالْمَعَامَلَاتِ، وَالْفَرَائِضِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ... قَالَ: حَتَّى إِنَّكَ لَوْ تَأَمَّلْتَ اخْتِلَافَهُمْ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَجَدْتَهُ يَزِيدُ عَلَى اخْتِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ وَمَالِكٍ"^(٤). وَذَكَرَ أَنَّ اخْتِلَافَهُمْ هَذَا رَاجِعٌ إِلَى أَخْذِهِمْ بِالْأَخْبَارِ.

وكتاب (المستثبت في الإمامة)، وغير ذلك. لم تذكر سنة وفاته. لكن كانت له ردودٌ وبحوثٌ في الإمامة مع أبي القاسم البلخي المعتزلي المتوفى سنة (٣١٧هـ)، وفي ترجمته ما يدل على أنه توفي قبله. ينظر: فهرست ابن النديم (ص ٢٢٥)، فهرست الطوسي (ص ٢٠٧)، خلاصة الأقوال (ص ٢٤٣)، معالم العلماء (ص ١٣٠)، طبقات أعلام الشيعة (١/٢٧٧).

(١) نقله عنه ابن بابويه في كتابه كمال الدين وتمام النعمة (ص ١٠٩-١١٠).
(٢) مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى الأنصاري. يرفع مترجوه نسبته إلى جابر بن عبد الله عليه السلام. ولد في بلدة دزفول جنوب غربي إيران سنة (١٢١٤هـ)، وأخذ عن علمائها، ثم ارتحل إلى كربلاء وهو في العشرين، وأقام بها أربع سنوات، ثم عاد إلى بلده وأقام بها سنتين، وارتحل ثانية إلى النجف، ثم عاد إلى إيران، وتنقل بين مدنها، قبل أن يعود للنجف ويجلس للتدريس بها، حيث انتهت إليه رئاسة المذهب. برع في الفقه والأصول. ومن أشهر مصنّفاته كتاب (المكاسب)، و(فرائد الأصول)، و(الطهارة)، ورسالة في (التقية). توفي سنة (١٢٨١هـ).

ينظر: أعيان الشيعة (١٠/١١٧)، روضات الجنات (١/٩٨)، مقتبس الأثر (٢٧/١٩٩)، الأعلام (٧/٢٠١).

(٣) فرائد الأصول (١/٣٢٦).

(٤) عدة الأصول (١/١٣٨).

فمع هذا الاختلاف العظيم، كيف يصحُّ الزعمُ بأنَّ الإماميةَ كانت لديهم قرائنٌ تغني عن التفتيش في أسانيد المرويات عن أئمتهم؟!

رابعاً: من المعلوم المقرّر عند الإمامية أنفسهم أن آخر الأئمة وفاةً كان الإمام الحادي عشر الحسن بن عليّ العسكريّ، وقد توفي سنة (٢٦٠هـ). ومن بعده انتقلت الإمامة - في رأي الطائفة - لابنه محمد بن الحسن العسكريّ الغائب المستتر. فإذا كان لدى الإمامية مدوّنات ومصنّفات موثّقة كتبت في عصر الأئمة، احتفت بها قرائن الصّحة، واعتمدتها الشيعة منذ ذلك الوقت إلى القرن السّابع، وكانت هذه المصنّفات الموثوقة ذات القرائن تغنيهم عن البحث في الأسانيد والتفتيش في ثبوت المرويات. إذا كان الأمر هكذا، فالسؤال البدهيّ الذي يردُّ هنا: ما الذي أسقط الثقة بتلك المدوّنات بعد القرن السّابع فأحوج الإمامية بعد ذلك للتفتيش وفحص الأسانيد؟!

فإذا كانت تلك القرائن والأمارات امتدّت من القرن الثالث إلى القرن السّابع، فمن المفترض أن تكون تلك المصنّفات على مدى هذه القرون محلّ اهتمام الشيعة وعنايتهم، فلا يزيد لها الوقت إلا قوة وانتشاراً وتواتراً. فكيف انقلب الأمر، فانتهت قرائن الصّحة، ولم يعد لها وجود؟! وكيف دخل الشكُّ والريبة على تلك المصنّفات المكتوبة في عصر الأئمة، بعدما استطاعت اختراق أربعة قرونٍ من الثقة والاعتماد؟!

هذا إذا كنّا نتحدّث عما يُروى منسوباً للعسكريّ المتوفى سنة (٢٦٠هـ). أما استحضّرنا أن جُلَّ المرويات الشيعية الإمامية إنما هي عن جعفر الصادق المتوفى سنة (١٤٨هـ)، وعن أبيه محمد بن عليّ الباقر المتوفى سنة (١١٤هـ)، فإن الزمان يتطاوّل جداً، ويصبح من العسير - بل المحال - القول بوجود قرائن صحّة اعتمد عليها حتى القرن السّابع، ثم اختفت بعد ذلك فجأةً، واندرَس أثرها ليحلَّ محلّها علم الدراية بقواعده واصطلاحاته الجديدة.

وكان الحرّ العامليّ (١١٠٤هـ) يعجب من مثل هذا التبرير، ويقول: "ليت شعري كيف حصلَ هذا الاندراَسُ وهذا الاختلاطُ في زمن العلامة (الحليّ) وشيخه أحمد ابن طاووسٍ

الَّذِينَ أَحَدَثُوا هَذَا الاصْطِلَاحَ^(١)... ولم يحصلْ قبله بساعةٍ، أو يومٍ، أو شهرٍ، أو سنةٍ؟... هذا معلومُ البطْلانِ عادةً^(٢). والحرُّ العامليُّ كان من رأيه تركُ التفتيشِ في الأسانيدِ، واعتمادِ المروياتِ المودعةِ في كُتُبِ الروايةِ كما كان الأوائلُ يفعلونَ. وتلك طريقةُ الأخباريين الذين لم يقنعوا بعلمِ الدرايةِ الطارئِ على الطائفةِ.

خامساً: مما يقرُّ ويشهدُ به علماءُ الإماميةِ أن الكذبَ على الأئمةِ واختلاقَ المروياتِ عنهم بدأ في حياتهم. بل إن الطائفةَ تروي أن الكذبَ وصلَ إلى المدوناتِ التي يُقالُ إنها كتبت في زمنِ الأئمةِ. والشواهدُ على ذلك كثيرةٌ، أوضحُها ما يذكرونه دائماً في ترجمةِ أحدِ رُواةِ المذهبِ، واسمه المغيرةُ بنُ سعيد^(٣)، حيث رووا عن جعفرِ الصادقِ عليه السلام أنه كان يقول: "لعنَ الله المغيرةَ بنَ سعيدٍ كان يكذبُ على أبي". "دسَّ في كُتُبِ أصحابِ أبي أحاديثَ لم يحدث بها أبي". "كان يتعمدُ الكذبَ على أبي. ويأخذُ كُتُبَ أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحابِ أبي يأخذونَ الكُتُبَ من أصحابِ أبي، فيدفعونها إلى المغيرةِ، فكان يدسُّ فيها الكفرَ والزندقةَ، ويسندُها إلى أبي. ثم يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن يثبتوها في الشيعة". ورووا عن عليِّ بنِ موسى الرضِيِّ عليه السلام أنه كان يقول: "كان المغيرةُ بنُ سعيدٍ يكذبُ على أبي جعفرٍ، فأذاقه الله حرَّ الحديد". ورووا عنه -أيضاً- أنه قال: "لعنَ الله أبا الخطاب^(٤)، وكذلك أصحابَ أبي الخطابِ، يدسُّونَ هذه الأحاديثَ إلى يومنا هذا في كُتُبِ أصحابِ أبي عبد الله^(٥)". بل رووا عن الصادقِ عليه السلام أنه كان يقول: "لا نخلو من كذابٍ يكذبُ علينا، فيسقطُ صدقنا بكذبه علينا عند الناس"^(٦).

(١) يعني الاصطلاحَ على تقسيم الأخبار إلى صحيحٍ، وحسنٍ، وموثقٍ، وضعيفٍ.

(٢) وسائل الشيعة (٢٠٣/٣٠).

(٣) تنظر ترجمته في تنقيح المقال (١٧٤/١).

(٤) اسمه محمد بن أبي زينب البراد. وإليه تنسب الفرقة الخطابية. مترجم في معجم رجال الحديث (٢٥٦/١٥).

(٥) اختيار معرفة الرجال (٤٨٩/٢-٤٩١).

(٦) المرجع السابق (٥٩٣/٢).

وبسبب تلك الروايات رأيتُ الحرَّ العامليَّ (١٠٤هـ) يخصَّص وقوعَ الوضْع والكذبِ بزمانِ الأئمةِ دونَ غيره، فقال: "بالتَّبَعِ والنَّقْلِ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ التَّسَامُحُ فِي نَقْلِ الْحَدِيثِ فِي زَمَانِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، بَلْ وَضَعُوا أَحَادِيثَ. وَلَمْ يَقَعْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ زَمَنِ الْعَيْبَةِ"^(١). ومما ذكره هاشم معروف الحسني (١٤٠٣هـ) أن "من أخطر الدُّخلاء على التشيع جماعةٌ تظاهروا بالولاء لأهل البيت، واندسوا بين الرُّوَاةِ وأصحابِ الأئمةِ - عليهم السلام - مدَّةً من الزمانِ استطاعوا خلالها أن يتقرَّبوا من الإمامين الباقر والصَّادق، واطمأنَّ إليهم جمعٌ من الرُّوَاةِ، فوضَّعوا مجموعةً كبيرةً من الأحاديث، ودسُّوها بين أحاديثِ الأئمةِ، وفي أصولِ كُتُبِ الحديث... ولم ينكشف حالهم إلا بعد أن امتلأت أصولُ كُتُبِ الحديثِ الأولى بمروياتهم..."^(٢).

والروايات في إثباتِ حُصُولِ الكذبِ والوضْعِ على الأئمةِ في زمانهم كثيرةٌ مُستفيضةٌ في المصادرِ الإماميةِ. فكانَ من المفترَضِ - إذن - وجودُ قواعدٍ وأصولٍ يُتوصَّلُ بها إلى نفي هذا الكذب الذي اتفقوا على وجوده.

سادساً: ما تقدَّم كلُّه مبنيٌّ على التسليم بأن الإماميةَ في تلك الحِقْبَةِ المنتهيةِ بالقرنِ السابعِ كان اعتمادُهم كلُّه على مُصَنَّفَاتٍ دوَّنت في عصرِ الأئمةِ وبعلمهم. وهذه دعوى مجرَّدةٌ عن البرهان، ودون إثباتها خرطُ القتاد. وأقربُ دليلٍ ينقضُها ما قدَّمناه من كثرةِ خلافهم في تلك الحِقْبَةِ في كثيرٍ من مسائلِ الأصولِ والفروعِ المرويةِ عن الأئمةِ.

سابعاً: تلك القرائنُ التي يقولون إن الأوائلَ كانوا يعتمدون عليها في قبولِ الرواياتِ من المفترَضِ أن ينتجَ عنها علمٌ قائمٌ يستحقُّ أن يدوَّنَ وتحرَّرَ مسائله. فهذه القرائنُ المفترضةُ كان يُبنى عليها إثباتُ النصوصِ عن الأئمةِ المعصومين ونفيها. فكيف بقيتْ مهمةٌ طيلة هذه القرون؟! وكيف لم يحاول أحدٌ إفرادَ الكتابةِ فيها، أو جمعها، أو تحريرها، أو بيانَ ما يقبلُ

(١) الفوائد الطوسية (ص ٢٣٣). ومرآة بزمن العيبة زمن غياب الإمام المعصوم الثاني عشر.

(٢) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ١٤٨-١٤٩).

منها وما يُردُّ؟ فتلك القرائنُ المدَّعاةُ وظيفتها عينُ وظيفة علم الدراية. فلايُّ شيءٍ لم نجد أيَّ مصنّفٍ شيعيٍّ يعتني بها ويشرّحها مع أهميتها الكبرى؟! وهل المقصودُ بعلم دراية الحديث المتأخّر إلا وضع قواعد وقرائن لمعرفة ما يصحُّ مما لا يصحُّ؟!

ثامناً -وهو الأهم-: أننا لو سلّمنا -جداً- بما ذكره الفضليُّ وحافظيان، وقبّلنا دعوى أن الإمامية قبل القرن السابع كانوا مستغنيين بمدوّناتهم المكتوبة عن علم الدراية الذي اضطربوا إليه لاحقاً. فإن لهذا التقرير نتيجة خطيرة غفلَ عنها من ذكره؛ إذ مؤدّى هذا القول هدم علم الدراية الذي نشأ متأخراً وإهداره. لأن قواعد رواية الحديث ونقله ونقده من المفترض أن تكون نشأتها مصاحبة لعصر الرواية ومقترنة به كي تفي بحاجاته وتسُدَّ ثغراته. والقول باضطرار الإمامية في القرن السابع إلى وضع قواعد لنقل المرويات ونقدها معناها أن هذه القواعد تخلفت عن عصر الرواية زمناً طويلاً. فمن البدهيّ أن تكون بالتالي قاصرة وعاجزة عن الوفاء بمقصودها، لأنها تتعامل مع أمر قد فرغ منه.

فإذا اصطالح الإمامية المتأخرون -مثلاً- على ضرورة اتصال السند، وكان الأوائل لا يلتفتون لمثل هذا ثقة بمدوّناتهم. فمن البدهيّ أن المتأخّر لن يجد في المصادر المتقدمة ما يعينه على تمييز الأسانيد المنقطعة من الأسانيد المتصلة، ولن يجد مادة غنية تسعفه لمعرفة تواريخ الرواة وسيّ وفياتهم، ومن لقوا من الشيوخ، ومن سمعوا منهم بواسطة.

وإذا اشترط المتأخّر في السند المقبول عدالة الراوي، وكان الأوائل في عصر الرواية لا يعتنون بذلك اعتماداً على تلك القرائن المفترضة، فمن البدهيّ أن المتأخّر سوف يفتقر لمصادر تُعنى بتعديل الرواة المتقدمين وبيان أحوالهم. وبخاصة أن الوصف بالجهالة هو أكثر ما يوجد في كتب الرجال الإمامية. وقد أقرّ الحرّ العامليُّ (١٠٤هـ) بأن تنصيب الأوائل على عدالة الرواة نادرٌ جداً. ورَتَّبَ على ذلك خطأ من يشترطها، لأن ذلك يُفضي إلى ضَعْفِ الأحاديث كلّها^(١). وهذا الكلام من الحرّ العامليّ سبق أن نبّه عليه قديماً الشريف المرتضى^(٢) (٤٣٦هـ)

(١) وسائل الشيعة (٢٦٠/٣٠).

(٢) أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى العلويّ الحسيّ البغداديّ. من ولد موسى الكاظم عليه السلام، نقيب العلويين، إماميّ، معتزليّ. تتلمذ على المفيد وغيره. له (الشافي) في الإمامة، و(الذخيرة) في الأصول، و(التريه) في إبطال

حين قرّر أن أسانيد الإمامية لن تخلو من مطعون فيه بما يوجب ردّ خبره (٤٣٦هـ)^(١). ويذكر الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ): أن طائفة من الرواة المكثرين "ليسوا بمذكورين في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح"^(٢). فكيف يستطيع المتأخّر أن يفتش ويدقق في أحوال أسانيد متقدمة أهمل الأوائل الكلام عنها لاستغنائهم بغيرها؟

ثم إن هذا الاختلاف المنهجي بين القدماء الذين اعتمدوا القرائن، والمتأخّرين الذين اعتمدوا فحص الأسانيد، سوف يترتب عليه ولا بدّ اختلاف كبير في العقائد والأحكام والشرائع التي يقبلها كل فريق. فالأسانيد الضعيفة والساقطة التي كان الأوّل يقبلها اكتفاءً بالقرائن، سوف يضطرّ المتأخّر لرفضها وإسقاطها. لأن القرائن ذهبت واندرست، والسند المتبقي قد لا يجوز قبوله والبناء عليه. وقد رأيت حسناً الكرّكي العاملي (١٠٧٦هـ) يقرّر أن كثيراً من "الأخبار الحسنة والموثقة والضّعاف... كانت عند القدماء أقوى من رواية الثقة الإمامي المجردة؛ لإفادة تلك عندهم العلم بما انضم إليها من القرائن القويّة"^(٣)! فالسؤال البدهي الذي سوف يرّد هنا: ما حال تلك الأخبار القويّة المقبولة لدى الأوائل، إذا نُزلت عليها القواعد المتأخّرة؟!

القياس. قال الخطيب: "كان شاعراً، كثير الشعر، متكلماً، له تصانيف على مذاهب الشيعة". وقال الذهبي: "كان من الأذكياء الأولياء، المتبحرين في الكلام والاعتزال والأدب والشعر. لكنه إمامي جلد نساءل الله العفو... وفي تواليفه سب أصحاب رسول الله ﷺ فنعوذ بالله من علم لا ينفع". توفي سنة (٤٣٦هـ).
انظر: تاريخ بغداد (٤٠٢/١١)، المنتظم (٢٩٤/١٥)، الوافي بالوفيات (٧/٢١)، سير أعلام النبلاء (٥٩٠/١٧)، ميزان الاعتدال (١٢٤/٣)، لسان الميزان (٢٢٣/٤)، الأعلام (٢٧٨/٤).
وانظر في مصادر الإمامية: الفهرست (ص ١٦٤)، رجال النجاشي (ص ٢٧٠)، معالم العلماء (ص ١٠٤)، روضات الجنات (٢٨٤/٤)، أمل الآمل (١٨٢/٢).
(١) رسالة في خبر الآحاد، ضمن مجموع رسائل المرتضى (ص ٣٠٩ - ٣١٠). ويأتي نقل كلامه بطوله عند الحديث عن موقف الطائفة من خبر الآحاد.

(٢) الوافي (٢٥/١).

(٣) هداية الأبرار (ص ١١٢).

بهذا كله تتبين لنا الإشكالات الكبرى في كلام حافظيان والفضلي في تعليلهما تأخر نشأة علم الدراية الإمامي. على أن ما ذكره لم يكن استنباطاً واجتهاداً منهما، بل هو مما تتابع على ذكره طائفة من علماء المذهب واضطروا للقول به من أجل تفسير غياب منهج واضح في التعامل مع الرويات لدى أوائلهم. وقد تقدّم نقل طرف من كلامهم في هذا المعنى. لكن بما أن هؤلاء يعينون القرن السابع مبدأً للتغيير الذي طرأ على نهج الطائفة في التعامل مع الرويات، فلا بُدّ من العودة إلى الوراء لدراسة كيف كانت الطائفة تتعامل مع رواياتها قبل أن تظهر فيها تقاسيم الحلّي المبنية على حال الإسناد.

• حال الرواية لدى الإمامية قبل تقسيمات الحلّي.

الدارس لحال الإمامية في تعاملهم مع الرويات خلال الحقبة الزمنية المنتهية بأواخر القرن السابع يجد نفسه مضطراً للتمييز بين مرحلتين يتوسطهما الشيخ المفيد المتوفى سنة (٤١٣هـ). وذلك باعتبار المفيد الاسم الأبرز، والمؤسس الرئيس لمدرسة المتكلمين في المذهب الإمامي^(١)، وهي المدرسة التي أثّرت كثيراً في علم (دراية الحديث). بل إن رحم هذه المدرسة هو الذي أنجب البذرة الأولى لذلك العلم الذي توسّع لاحقاً، وكثرت مباحثه، وأُفردت له المصنّفات. فالتمييز بين مرحلة ما قبل المفيد وما بعده، يستند إلى تحول كبير طرأ على المذهب الإمامي حين نشأت ببغداد مدرسة الكلام الإمامية التي ابتدأت البحث النظري في منهج التعامل مع الرويات من خلال طرحها مسألة حكم العمل بأخبار الآحاد، وهي المسألة التي تُعدُّ نقطة انطلاق مباحث علم (دراية الحديث) الإمامي.

والموقف النظري لمدرسة بغداد الكلامية من أخبار الآحاد، وإن كان -في مجمله- موقفاً مُتشدداً رافضاً للأخذ بها، إلا أن الذي يُحفظ لتلك المدرسة أنها من خلال هذه المسألة ابتدأت البحث في طريق التعامل مع الأخبار المروية في مصنّفات الطائفة.

(١) ينظر بحث "الكلام عند الإمامية" ل محمد رضا الجعفري. مجلة تراثنا، العدد (٣٠) - (٣١). ورسالة (حياة الطوسي)

لواعظ زادة الخراساني، المطبوعة ضمن مجموع الرسائل العشر (ص ١٧).

وسوف أرجئ الكلام الآن عن تفصيل حال الرواية في الحقبة المتقدمة على عصر المفيد، وأبدأ أولاً بالبحث في المدة الزمنية المحصورة بين زمن المفيد (٤١٣هـ) والحلي (٧٢٦هـ)؛ إذ إن هذه الحقبة شهدت ظهور منهج جديد في النظر والاستدلال لم تكن الإمامية تعهده. وقد كان لتبدل الحال السياسية أثر ظاهر في بروز المنهج الكلامي وغلبته على المدرسة البغدادية.

فقبل تأسيس مدرسة بغداد الكلامية، كان مركز التشيع وثقله العلمي ببلدة (قم) بأرض فارس، رغم أن نشأة المذهب في الأصل كانت بأرض العراق، وفي الكوفة تحديداً، إلا أن ثقل المذهب السياسي والعلمي تحول لاحقاً إلى بلاد فارس، بعد نجاح بني أمية في إخماد كثير من ثورات الشيعة ضدّهم بالعراق.

و مما ذكره المؤرخون أن بلدة (قم) -التي خرج منها قدماء محدثي الإمامية- إنما أسسها إخوة كانوا ممن شارك مع ابن الأشعث^(١) في ثورته على بني أمية، فلما كسّرهم الحجاج في وقعة الجماميم سنة ثلاث وثمانين^(٢)، فرّ ابن الأشعث إلى بلاد (كابل)، وتفرقت جموعه، فاستوطن أولئك الإخوة بعده ناحية ببلاد الجبل كان بها سبع مجلات متقاربة، فترلوا قريباً منها، وتجمع معهم بعض قراباتهم، فبنوا بلدة (قم)، وأدخلوا فيها تلك المجلات السبع بعدما قتلوا رؤساءها. وكان لمقدم أولئك الإخوة ولد على مذهب الإمامية، اسمه عبدالله بن سعد بن مالك بن عامر الأشعري^(٣)، وهو الذي نشر التشيع هناك^(٤).

(١) عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي. كان من قادة بني أمية، تحت إمرة الحجاج. غزا لهم سجستان وما وراءها، ثم انقلب عليهم، وبايعه الناس، فعاد إلى العراق ليخلع الحجاج. فكان له الظفر أول الأمر في عدة مواقع، وتم له الملك في سجستان وكرمان والبصرة وفارس. ثم تملك الكوفة، فغزا الحجاج والتقى بدير الجماميم، واستمر قتالهم أكثر من ثلاثة أشهر. ثم كانت الغلبة للحجاج، وتفرق عن ابن الأشعث أصحابه، فلجأ إلى ملك العجم رتبيل، فقتله وبعث برأسه إلى الحجاج سنة (٨٥هـ).

تاريخ الرسل والملوك (٦٢٩/٣)، تاريخ ابن خلدون (٤٧/٣-٥٠)، الأعلام (٣٢٢/٣).

(٢) انظر في خبر ابن الأشعث ووقعة الجماميم: تاريخ الرسل والملوك (٦٣٠/٣)، المنتظم (٢٣٢/٦)، الكامل في التاريخ (٢٠٤/٤)، البداية والنهاية (٣١٨/١٢، ٣٣٧).

(٣) لم أظفر له بترجمة. وذكر النجاشي أن والدّه سعداً أول من سكن قم من الأشعريين (رجال النجاشي ص ٨١).

(٤) ينظر: الأنساب (٥٤٣/٤)، معجم البلدان (٣٩٨/٤).

وبلدة (قَمِّ) تدخل في الإقليم الواسع جنوبي بحر قزوين الذي كان يُسمَّى بلاد الجبال أو الجبل، ويشمل بلدات مشهورة مثل أصبَهان، وهَمْدان، والدَّيْنَوَر، وغيرها^(١). ولشُهرة بلدة (قَمِّ) بالتشيع، ولكونها مركزاً له، وَضَعَ بعضُ رُواةِ الإمامية أخباراً في فضائلها، حتى عَقَدَ المجلسيُّ^(٢) (١١١١هـ) فصلاً في ذلك، أوردَ فيه عن جعفر الصادق عليه السلام: "ستخلو كوفة من المؤمنين، ويأرِزُ^(٣) عنها العلمُ كما تأرِزُ الحيةُ في جحرها، ثم يظهرُ العلمُ ببلدةٍ يقال لها (قَمِّ)، تصيرُ معدناً للعلم والفضل... فيجعلُ الله (قَمِّ) وأهله قائمين مقامَ الحجة". وأوردَ خبراً آخرَ فيه: "أهلُ خراسانَ أعلاُمنا، وأهلُ قَمِّ أنصارُنا، وأهلُ كوفةٍ أوتادُنا". وأوردَ عن الهادي عليه السلام: "إنما سُمِّيَ (قَمِّ) به لأنه لما وصَلَتِ السَّفينةُ إليه في طوفان نوح عليه السلام قامت. وهو قطعة من بيت المقدس"^(٤). بل رَوَوْا أن النبي صلى الله عليه وآله لما أُسْريَ به رأى قُبَّةً من لؤلؤ لها أربعة أركان، وأربعة أبواب، كلها من إستبرق أخضر. وأنه سأل جبريلَ: "ما هذه القُبَّة التي لم أرَ في السماء الرابعة أحسنَ منها؟" فقال جبريلُ: "حبيبي محمد. هذه صورةُ مدينةٍ يُقالُ لها (قَمِّ)، يجتمعُ فيها عبادُ الله المؤمنون ينتظرونَ محمداً وشفاعته..."^(٥).

وإنما افْتُعِلَت مثلُ هذه الأخبارِ في فضائل (قَمِّ)، لأنها كانت المركزَ الأشهرَ للتشيع

-
- (١) ينظر: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (٢/٦٧٢)، (٢/٦٨٣)، أحسن التقاسيم (ص٣٨٤)، (ص٤٨٨).
- (٢) محمد باقر بن المولى محمد تقي المجلسي. يُعرف بالمجلسي الثاني، تمييزاً له عن والده المجلسي الأول. رأس محدثي الإمامية في عصره، ومرجع مروياتهم وإجازاتهم، وهو الذي نشر أحاديث الإمامية في بلاد العجم وترجمها للفارسية. وكي منصب مشيخة الإسلام في أصفهان أيام الدولة الصفوية، وكانت له فيها صولة وسلطة نافذة. له الموسوعة الحديثية الضخمة المسماة: (بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار)، وله —أيضاً— (ملاذ الأخبار، في شرح تهذيب الأخبار)، وشرحٌ على الكافي عنوانه (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول)، وغير ذلك. وكثيرٌ من مصنفاته بالفارسية. توفي سنة (١١١١هـ)، وقيل (١١١٠هـ).
- تنظر ترجمته في: أمل الآمل (٢/٢٤٢)، لؤلؤة البحرين (ص٥٥)، أعيان الشيعة (١/٤٦١).
- (٣) يَأْرِزُ: أي ينضمُّ ويجتمع بعضه إلى بعض. النهاية في غريب الحديث (١/٣٨)، لسان العرب (٢/٤٠٤).
- (٤) هكذا أوردتها بالتذكير.
- (٥) بحار الأنوار (٥٧/٢١٣). وقد صَنَّفَ غير واحدٍ من متأخري الإمامية في جمع أخبار فضائل قم، انظرها في الذريعة (١١/٥١)، (١٦/٢٦٣).
- (٦) الاختصاص (ص١٠١).

الإمامي، وقديماً وُضِعَ مثلُها في الكوفةِ المركزِ الأقدم^(١). حتى صَنَّفَ أبو القاسم سعد بن عبدالله الأشعري^(٢) (٣٠١هـ) كتاباً في (فضائل قم والكوفة)^(٣). غير أن الكوفة وإن شُهِرت بكثرة التشيع بها، إلا أن السنة -مع ذلك- كانت ظاهرة فيها لقربها من دار الخلافة ومواطن العلم السنيّة، بخلاف (قم) التي تمحّضت للتشيع بُعيد تأسيسها في عصر الرواية وإلى يومنا هذا، حتى قال عنها ياقوت^(٤) (٦٢٦هـ): "أهلها كلّهم شيعة... لا يُوجد بها سنيّ قط"^(٥). وقال ابن البشاري المقدسي^(٦): "أهل (قم) شيعةٌ غالية، قد تركوا الجماعات، وعطّلوا الجامع، إلى أن ألزمهم ركن الدولة^(٧) عمارته ولزومه"^(٨). وقديماً كان أبو الحسن الأشعري يقول: "التشيع

(١) انظر: بحار الأنوار (٢٠٩/٥٧).

(٢) سعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري، أبو القاسم القمي. قال عنه النجاشي: "شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها". روى عن جماعة من أهل السنة، منهم أبو حاتم الرازي، والحسن بن عرفة، وغيرهما. له تصانيف، منها: (كتاب الرحمة)، و(بصائر الدرجات)، و(فرق الشيعة)، وغيرها كثير. وتوفي سنة (٣٠١هـ)، وقيل (٢٩٩هـ). ينظر: رجال النجاشي (ص ١٧٨)، فهرست الطوسي (ص ١٣٥)، رجال الطوسي (ص ٣٩٩)، خلاصة الأقوال (ص ١٥٦)، الذريعة (٢٨٣/١).

(٣) الذريعة (٢٧٢/١٦).

(٤) شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، نحوي، أديب، إخباري، مؤرّخ. أعتقه موله، فكان ينسخ بالأجرة. تكلم في بعض الصحابة، فأهين وهرب إلى حلب، ثم إلى خراسان. فلما خرج التتار عاد هارباً إلى حلب. قال الذهبي: "توالمه حاكمه له بالبالغة". له: (معجم البلدان)، و(أخبار المتني)، وغير ذلك. وله -أيضاً- (معجم الأدباء)، قال الزركلي: "في النسخة المطبوعة نقص استدرك بتراجم ملفقة دُست فيه". توفي ببغداد سنة (٦٢٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان (١٢٧/٦)، سير النبلاء (٣١٢/٢٢)، شذرات الذهب (١٢١/٥)، الأعلام (١٣١/٨).

(٥) معجم البلدان (٣٩٨-٣٩٩).

(٦) شمس الدين، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء. رحالة ولد ببيت المقدس. فتعاوى التجارة، وتجنّس أسفاراً تتبع فيها أحوال البلاد. توفي قريباً من سنة (٣٨٠هـ). ينظر: هدية العارفين (٦٢/٢)، الأعلام (٣١٢/٥).

(٧) أبو علي، الحسن بن بويه بن فناخسرو الديلمي، ركن الدولة ابن بويه. ملك أصفهان والري وبلاد العجم. ودام ملكه خمساً وأربعين سنة. كان له أخوان اثنان: (عماد الدولة، ومعز الدولة)، وبهم ابتداء ملك بني بويه. وبقيت ولاية ركن الدولة على أصفهان ونواحيها خمساً وأربعين سنة، قسّم في آخرها سنة (٣٦٥هـ) مملكته بين أولاده الثلاثة: (عضد الدولة، ومؤيد الدولة، وفخر الدولة). ثم توفي سنة (٣٦٦هـ) وعمره ثمانون عاماً.

ينظر: وفيات الأعيان (١١٨/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٦)، العبر في خبر من غبر (٣٤١/٢)، البداية والنهاية

(٣٦٩/١٥)، النجوم الزاهرة (٢٤٥/٣)، شذرات الذهب (٥٥/٣).

(٨) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (ص ٣٩٥).

غالبٌ على أهلِ (قَمٍّ) ^(١). ولما كان الحدّثُ السُّنِّيُّ يعقوب بن عبد الله بن سعدٍ الأشعريُّ (١٧٤هـ) غريباً فيها كان بعضُ أئمةِ أهلِ السُّنَّةِ يُسمِّيهِ "مؤمنَ آلِ فرعون" ^(٢).

فمع تحوُّلِ (قَمٍّ) إلى مركزٍ شيعيٍّ إماميٍّ صِرَفٍ في عصرِ الروايةِ، صار لأهلها إسهامٌ ظاهرٌ في روايةِ أخبارِ الطائفةِ والتصنيفِ فيها. وقد برزت في كتبِ التراجمِ الإماميةِ أسماءُ كثيرةٌ مشهورةٌ من أهلِ (قَمٍّ)، كان لها ثقلٌ في ميدانِ روايةِ أخبارِ المذهبِ، مثل أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ^(٣)، وإبراهيم بن هاشم القمّي ^(٤)، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، ومحمد بن أحمد بن عمران الأشعري ^(٥)، ومحمد بن الحسن الصفار ^(٦)، وأبي القاسم ابنِ قولويه ^(٧)، وأبي الحسن ابنِ بابويه القمّي، وغيرهم كثيرٌ.

ومحمد بن يعقوب الكليني (٣٢٨هـ) محدّثُ الطائفةِ الأشهرِ — وإن استوطن بغداد ومات

(١) مقالات الإسلاميين (ص ١٣٦).

(٢) طبقات الحديثين بأصبهان والواردين عليها (٣٥/٢)، تاريخ الإسلام (٤٠٧/١١).

(٣) قال عنه النجاشي: "شيخ القميين، ووجههم، وفقههم غير مدافع. وكان —أيضاً— الرئيس الذي يلقي السلطان بما".

ينظر: رجال النجاشي (ص ٨١/رقم ١٩٨)، رجال الطوسي (ص ٣٥١/رقم ٥١٩٧)، (ص ٣٧٣/رقم ٥٥١٩)،

(الفهرست ص ٦٨/رقم ٧٥). تنقيح المقال (٩٠/١)، ومعجم رجال الحديث (٨٦/٣).

(٤) قال النجاشي (ص ١٦): "أصحابنا يقولون: أول من نشرَ حديث الكوفيين بقم هو".

(٥) قال الطوسي في (الفهرست ص ٢٢١): "جليل القدر، كثير الرواية". وكذا وثقه النجاشي في رجاله

(ص ٣٤٨/رقم ٩٣٩)، لكن ذكر أنهم عابوا عليه الرواية عن الضعفاء. وانظر ما سيأتي (ص ٣٤٥).

(٦) محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، مولى عيسى بن موسى بن الأشعري. قال النجاشي: "كان وَجْهاً في أصحابنا

القميين. ثقةٌ، عظيم القدر، راجحاً قليل السقط في الرواية". له تصانيف، منها: كتاب الرد على الغلاة، وفضل

القرآن، وكتاب ما روي في فضل شعبان، وغيرها. توفي بقم سنة (٢٩٠هـ).

ينظر: رجال النجاشي (ص ٣٥٤)، فهرست الطوسي (ص ٢٢٠)، معالم العلماء (ص ١٣٧)

(٧) أبو القاسم، جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه. أخذ عن أبيه وأخيه، وروى عن الكليني كتابه، وعليه

تفقَّه الشيخ المفيد، والغضائري، والتلعكبري وغيرهم. قال عنه النجاشي: "من ثقات أصحابنا وأجلاتهم". له

مصنفاتٌ منها: (مداواة الجسد)، وكتاب (تاريخ الشهور والحوادث فيها)، وكتاب (النوادر). توفي سنة (٣٦٨هـ).

ينظر: رجال النجاشي (ص ١٢٣)، الفهرست (ص ٩٢)، رجال الطوسي (ص ٤١٨)، معالم العلماء (ص ٦٦). وله

ترجمة في الوافي بالوفيات (١١٦/١)، ولسان الميزان (١٢٥/٢).

بها-، إلا أن نشأته كانت بالرِّيِّ، القريبة من (قَمٍّ)^(١)، وأكثرُ شيوخه الذين يروي عنهم في كتابه (الكافي) من أهل (قَمٍّ). ومثله في هذا الشيخُ أبو جعفر ابن بابويه الملقَّب بالصدوق (٣٨١هـ)، صاحبُ المصنَّفاتِ الكثيرة التي عوَّلت عليها الطائفةُ، فهو من أهلِ (قَمٍّ)، وأكثرُ شيوخه منها، أو من بلدة الرِّيِّ التي استوطنها لاحقاً وتوفي بها -وكان التشيُّع قد فشا بالرِّيِّ بعد سنة (٢٧٥هـ)-^(٢). وهناك آخرونَ كثيرٌ غيرُ هؤلاء من أهلِ قَمٍّ، ممن عُرفوا بالرواية ونقل الأخبار^(٣)، حتى جعلوا من بلدة (قَمٍّ) وما جاورها بأرضِ فارسٍ مركزَ المروياتِ الإمامية.

وقد كانَ منهمُ علماء (قَمٍّ) نُقلِيّاً صرفاً؛ إذ كان الغالبُ عليهم رواية الأخبارِ وجمعُها في المصنَّفاتِ. فلا يكادُ يوجدُ منهم من له مشاركةٌ تذكرُ فيما عدا ذلك، وبخاصةً في المباحثِ العقلية، سواءً المتعلِّقُ منها بعلمِ الكلام، أو بما له مدخلٌ في أصولِ الفقه. بل إن التوسُّعَ في التفرعاتِ الفقهية غيرِ المنصوِّصة لم يكنْ فحجاً مسلوفاً عند علماءِ مدرسة (قَمٍّ). وكما يقولُ محمد تقي الأصفهاني^(٤) (١٢٤٨هـ): "لم تكنْ طريقتُهم التعديُّ عن مضامينِ الرواياتِ ومواردِ النصوصِ. بل كانوا يُفتون -غالباً- على طَبَقِ ما يروون، ويحكمون على وفقِ متونِ الأخبارِ في المسائلِ المتعلِّقة بالفروع والأصول. ولم يكنْ كثيرٌ منهم من أهلِ النظرِ والتعمُّقِ في المسائلِ العلمية ممن له سعةُ باعٍ في الاقتدارِ على الاستدلالِ في المسائلِ الكلامية والفروع الفقهية، وإن تصدَّوا لذلك -أحياناً- عند مسيسِ الحاجة"^(٥). ومصنَّفاتُ هؤلاء لا يكادُ يوجدُ بها أكثرُ من

(١) ينظر: معجم البلدان (٣٩٨/٤).

(٢) المرجع السابق (١٢١/٣).

(٣) ينظر في تسمية طائفة منهم بحث بعنوان (تزيه القميين) نشرته مجلة (تراثنا) في عددها رقم (٥٢). وانظر مبحثاً مشاهراً في كتاب (تدوين الحديث والفقه) للحاج حسين الشاكري (ص ٦٥).

(٤) محمد تقي، بن محمد رحيم بن محمد قاسم الإيوانكي، الرازي، الأصفهاني، النجفي. فقيهٌ أصوليٌّ، من بيتِ علمٍ إماميٍّ معروفٍ بأصفهان. ولدَ بها ثم تحولَ إلى النجف حيث نشأ وتعلم، ثم عاد إلى أصفهان وبها كانت وفاته سنة (١٢٤٨هـ). اشتهر بكتابه (هداية المسترشدين)، وهو حاشية على (معالم العلماء). له -أيضاً-: (كتاب الطهارة)، و(حجية المظنة). وغير ذلك.

ينظر: روضات الجنات (١٢٤/٢)، خاتمة مستدرك الوسائل (١٢٥/٢)، الذريعة (٢٠٥/٦-٢٧٧). (١٨٤/١٥).

(٥) هداية المسترشدين (٦٨٧/٣).

الأخبار المسندة المجرّدة، وقد يوجد في بعضها عناوين وتبويّات، أو مقدّمة موجزة تشرح سبب التصنيف وغايته، كما وقع في مقدّمة (الكافي) للكليني، و(من لا يحضره الفقيه) لأبي جعفر ابن بابويه، وكما في (الإمامة والتبصرة) لأبي الحسن ابن بابويه. كما لم يوجد في كتب الحديث التي أنتجتها مدرسة (قُم) بحث يُذكر فيما يتعلق بمنهج نقد المرويات، ومعرفة ما يؤخذ منها مما يُرد. وقد وصف يوسف البحراي (١٨٦هـ) مؤلّفات تلك الحقبة فقال: "إنما اشتملت على جمع الأخبار وتأليفها. وإن كان بعضها قد اشتمل على مذهب أو اختيار في المسألة، فإنما يُشار إليه في عنوان الأبواب، ويُنقل ما يخصه من الأخبار، كما لا يخفى على من لاحظ (الكافي) و(الفقيه) ونحوهما من كتب الصدوق وغيره. وكذلك -أيضاً- فتاويهم المحفوظة عنهم، لا تخرج عن موارد الأخبار"^(١).

لكن هذه الصورة بدأت تتغيّر مع تبدّل حصل في الحال السياسيّة للإمامية بعد توسّع نفوذ دولة البويهيين الشيعة غرباً نحو العراق^(٢)، ودخولهم دار الخلافة، وضمّ بغداد للملكهم، واستبدالهم بشؤون الخليفة العبّاسي. حيثُ تحوّل مركز الشيعة العلميّ من (قُم) إلى (بغداد). وكان شيعة بغداد يختلفون عن شيعة (قُم)، ويتميّزون عنهم بدخولهم ميدان علم الكلام ومخالطتهم علماء العراق بشق طوائفهم المنتسبة للسنة، وبخاصة المعتزلة منهم، فسرت في المذهب الإمامي عندئذ نزعة عقلية كان لها أثر ظاهر في تغيّر فهمهم في التعامل مع المرويات، بل كان لها أثر حتى في الأصول العقديّة للطائفة.

وكان دخول البويهيين بغداد سنة (٣٣٤هـ)^(٣)، حيث عاد التشيع الإمامي لينشط بقوة في أرض العراق، وفي بغداد خاصة. وكانت ملوك بني بويه يرعون ذلك ويشجعونه، وكانوا يحثون على إظهار شعائر التشيع الغالي من سبّ للصحابّة (عليهم السلام)، ومجاهرة بالاحتفالات الشيعة المخترعة، كيوم عاشوراء ويوم العدير، فكان يقع بسبب ذلك فتن ومنازعات ودماء بين سنة

(١) الحقائق الناضرة (٤٠/١). وانظر: مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين (ص ٣٥).

(٢) انظر أخبار البويهيين، وقصة نشأة دولتهم في: الكامل في التاريخ (٨٨/٧)، البداية والنهاية (٦٩/١٥).

(٣) الكامل في التاريخ (٢٠٧/٧)، أحسن التقاسيم (ص ٣٩٩)، تاريخ الإسلام (١٣٥/٢٦)، البداية والنهاية

(١٦٧/١٥)، تاريخ ابن خلدون (٥٢٢/٣).

بغدادَ وشيَعَتِهَا^(١)، وبخاصة أيام أحمد ابن بُويّه الملقَّب بمُعِزِّ الدَّوْلَةِ^(٢) (٣٥٦هـ)، أول من دخل بغدادَ من ملوك بني بُويّه، حيثُ دامَ ملكه فيها ثنتين وعشرين سنةً. ثم امتدَّتْ تسلُّطُ البُوِيهيِّينَ من بعده على العراق لما يزيدُ على الثمانين عاماً.

يقولُ المقرِّيزي رحمه الله: "لما قامت دولة بني بُويّه ببغدادَ، في سنة أربعٍ وثلاثين وثلاثمئة، واستمرُّوا إلى سنة سبعٍ وثلاثين وأربعمئة، وأظهروا مذهبَ التشيُّع، قوَّيتَ بهم الشيعةُ، وكتبوا على أبواب المساجدِ في سنة إحدى وخمسين وثلاثمئة: لعنَ اللهُ معاويةَ بنَ أبي سُفيانَ، ولعنَ من أغضبَ فاطمةَ، ومن منعَ الحسنَ أن يُدفنَ عند جدِّه، ومن نفى أبا ذرَّ الغفاريَّ، ومن أخرجَ العباسَ من الشُّورى"^(٣).

يعنُون بمن أغضبَ فاطمةَ: أبا بكرٍ رضي الله عنه.

وبمن منعَ الحسنَ: مروانَ بنَ الحكم.

و من نفى أبا ذرَّ: عثمانَ بنَ عثمان رضي الله عنه.

ومن أخرجَ العباسَ: عمرَ بنَ الخطاب رضي الله عنه^(٤).

ومع تزايدِ سلطانِ الشيعةِ الإماميةِ ببغدادَ، بدأ التحوُّلُ التدريجيُّ لمركزِ الإماميةِ العلميِّ من (قَمٍّ) إليها. وبيئةُ (بغداد) والعراقِ عموماً تختلفُ عن بيئةِ (قَمٍّ) المعزولة عن الوسطِ السُّنيِّ. فمع أن السُّلطةَ ببغدادَ وقَّعتْ بيدَ بني بُويّه المتشيِّعينَ، إلى أن البلدَ كانتَ بلدًا سُنِّيَّةً مليئةً بعُلماءِ السُّنةِ على اختلافِ مشاربهم، خلافاً لما كان عليه الحالُ في (قَمٍّ).

فقد كان في بغدادَ الحَدِّثونَ، والفقهاءُ من أئمةِ المذاهبِ، والأصُوليون، وأهلُ الأدبِ واللغةِ، والمتكلِّمون من الأشعريةِ والمعتزلةِ وغيرهم. فبغدادُ آنذاك لم تزلْ مركزاً رئيساً لعلومِ الإسلامِ، حتى مع وقوعِها تحت سلطانِ البُوِيهيِّينَ. وفي هذه البيئةِ المختلطة، تهيأتُ الفرصةُ لأن

(١) انظر أمثلة لتلك الوقائع في البداية والنهاية: (٢٣١/١٥)، (٢٣٧/١٥)، (٢٥٥/١٥)، (٢٦١/١٥)، (٢٦٤/١٥)، (٢٨٣/١٥)، (٥٠٠/١٥)، (٥١٩/١٥)، (٥٣٤/١٥)، (٢٦٣/١٥).

(٢) انظر ترجمته في: المنتظم (١٨٣/١٤)، البداية والنهاية (٣٠٥/١٥)، سير أعلام النبلاء (١٨٩/١٦).

(٣) المواعظ والاعتبار (٣٥٦/٢-٣٥٧).

(٤) البداية والنهاية (٢٥٥/١٥).

تفتح الإمامية على مصنفات أهل السنة الأوسع والأكثر تنوعاً. وبسبب هذه المخالطة شاعت في تلك الحقبة المناظرات المباشرة والمكتوبة التي كانت تجمع الإمامية بأطراف سنية مختلفة المشارب، وفي كتاب (الفصول المختارة) للمرتضى أمثلة لتلك المناظرات.

لكن بما أن علم الرواية السني مما لا يتلاءم مع الأصول الإمامية القائمة على إكفار المخالفين، وإسقاط عدالتهم، وهذر مروياتهم - بدءاً من الصحابة فمن دونهم-، فإن العلوم السنية التي اجتذبت الإمامية أول الأمر، فدخلوا ميدانها ونظروا فيها، كانت العلوم العقلية، والتي كان يحمل لواءها ببغداد آنذاك طائفة من متكلمي الأشعرية والمعتزلة. وكان دخول البويهيين ببغداد بعيد وفاة أبي الحسن الأشعري^(١) (٣٢٤هـ) . حيث لم تزل الخصومات الكلامية بين أصحابه وبين المعتزلة على أشدها.

ومع أن سلطان المعتزلة السياسي أخذ بالتراجع والانحسار منذ عصر الخليفة المتوكل^(٢) (٢٤٧هـ)، إلا أن أصولهم وعقائدهم لم تزل آنذاك حاضرة في كل من بغداد والبصرة. وكانت هذه الأصول أكثر جذبا للإمامية من أصول الأشعرية البعيدين عن

(١) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري. من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، مولده سنة (٢٦٠هـ)، وقيل (٢٧٠هـ). أخذ عن أبي خليفة الجمحي، وأبي علي الجبائي المعتزلي، وزكريا الساجي وجماعة. قال الذهبي: "كان عجباً في الذكاء وقوة الفهم". نشأ أول أمره على طريقة المعتزلة، ثم عاد مناقضاً لهم راداً عليهم، وقيل إنه أعلن توبته من مذهبهم على منبر الجامع بالبصرة. قال أبو بكر الصيرفي: "كانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم، حتى نشأ الأشعري فحجرهم في أقماع السمسمة". ومذهبه الأخير أقرب إلى أهل السنة والحديث. وقد توفي رحمه الله - سنة (٣٢٤هـ).

تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٣٤٦/١١)، تبين كذب المفترى، لابن عساكر (١٦٧/٥٧)، المنتظم (٣٣٢/٦)، وفيات الأعيان (٢٨٤/٣)، سير النبلاء (٨٥/١٥)، طبقات الشافعية (٣٤٧/٣)، البداية والنهاية (١٠١/١٥).

(٢) أبو الفضل، جعفر بن المعتصم بالله محمد بن الرشيد هارون بن المهدي بن المنصور، القرشي العباسي البغدادي. ولد سنة خمس ومئتين. وبويع له بعد موت أخيه الواثق في ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين، وله من العمر اثنان وثلاثون عاماً. وعلى يديه كانت نهاية محنة خلق القرآن. قال خليفة بن خياط: "استخلف المتوكل، فأظهر السنة، وتكلم بها في مجلسه، وكتب إلى الآفاق برفع الحنة، وبسط السنة، ونصر أهلها". وكانت وفاته سنة (٢٤٧هـ).

ينظر: تاريخ بغداد (١٦٥/١٢)، وفيات الأعيان (٣٥٠/١)، سير أعلام النبلاء (٣٠/١٢)، وفيات الأعيان (٣٥٠/١)، البداية والنهاية (٤٥١/١٤).

التصورات الإمامية. ذلك أن متكلمي الأشعرية في موقفهم من الصحابة، كانوا - ولم يزالوا - على جادة أهل السنة والحديث. وكذلك كانت آراؤهم في باب (الإمامة) الذي يُشكل قاعدة المذهب الإمامي. فقد كانوا على تفضيل الخلفاء الثلاثة عليه السلام، وكانوا يردون على الإمامية تفضيلهم علياً عليه السلام. والأشعري نفسه عقد فصلاً في خاتمة (الإبانة) نقل فيه إجماع الصحابة على تصحيح إمامة أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان عليه السلام. ثم ذكر ولاية علي عليه السلام، فصَحَّحها، واعتذر عمن نازعه من أهل الجمل؛ عائشة وطلحة والزبير عليه السلام، وذكر بعدهم معاوية عليه السلام. ونصَّ على أن هؤلاء جميعاً - مع خطئهم في قتال علي -، كانوا متأولين مجتهدين. ثم قال: "وُتَّبِدْنَا بتوقيعهم، وتعظيمهم، وموالاتهم. والتبري من كل من ينقص أحداً منهم عليه السلام" (١).

هكذا كان مذهب أبي الحسن الأشعري رحمته الله، وعليه جرى أصحابه من بعده. أما المعتزلة فلم يكونوا كذلك. بل كان فيهم نزوعٌ قديم نحو التشيع. فهم مع تصحيحهم ولاية أبي بكر الصديق عليه السلام، إلا أن البغداديين منهم كانوا على تفضيل علي عليه السلام. وكان بين معتزلة البصرة خلافٌ في أيهما الأفضل. وقد نقل ابن أبي الحديد المعتزلي (٢) (٦٥٦هـ) خلاف البصريين في التفضيل، ثم قال: "وقال البغداديون قاطبة؛ قدامؤهم ومتأخروهم:... إن علياً أفضل من أبي بكر عليه السلام" (٣). وقال ابن شهر آشوب (٤) (٥٨٨هـ): "قالت البغداديون وأكثر البصريين من

(١) الإبانة عن أصول الديانة (١٤٥/١٤٩). وانظر: تبين كذب المفتري (ص ١٦١).

(٢) عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين، أبو حامد ابن أبي الحديد المعتزلي. متكلم أديب له معرفةٌ بالتاريخ. ولد بالمدائن، ثم تحوّل إلى بغداد. وخدم لدى السلاطين، وبرع في الإنشاء. له: (شرح نهج البلاغة)، و(الفلک الدائر)، و(العقري الحسان)، وغير ذلك. توفي ببغداد سنة (٦٥٥هـ).

ينظر: الوافي بالوفيات (٤٦/١٨)، فوات الوفيات (٢٥٩/١)، الأعلام (٢٨٩/٣).

(٣) شرح نهج البلاغة (٧/١)، (٢١٥/١٣).

(٤) رشيد الدين، أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب بن أبي نصر المازندراني. ضبط اسمه الصلاح الصفدي هكذا: (ابن شهراسوب) -بالسين في الثانية-، والمعروف في المصادر الشيعية بالشين في الموضعين. من علماء المذهب المتقدمين في الفقه والنحو والأدب والحديث وعلوم القرآن. أخذ عن الطبرسيين؛ أبي منصور صاحب (الاحتجاج)، وأبي علي صاحب (مجمع البيان)، وعن القطب الراوندي، وقرأ على الرّمحشيري. له مصنفات منها: (معالم العلماء)، (مناقب آل أبي طالب)، و(متشابه القرآن)، و(مثالب النواصب) وغيرها. توفي سنة (٥٨٨هـ).

ينظر في المصادر السننية: الوافي بالوفيات (١١٨/٤)، لسان الميزان (٣١٠/٥)، طبقات المفسرين (٢٠٤/١).

وفي مصادر الإمامية: مستدرك الوسائل (٥٨٤/٣)، أمل الآمل (٢٨٥/٢)، أعيان الشيعة (١٧/١٠).

المعتزلة: أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب عليه السلام ^(١). وللمفيد (٤١٣هـ) رسالة بعنوان: (الرسالة المقنعة في وفاق البغداديين من المعتزلة لما روي عن الأئمة) ^(٢). لهذا لما كتب أبو عثمان الجاحظ ^(٣) (٢٥٥هـ) -وهو من معتزلة البصرة- رسالته (العثمانية)، التي نقض فيها أدلة القائلين بتفضيل علي عليه السلام، انبرى للرد عليه أبو جعفر الإسكافي ^(٤) (٢٤٠هـ) -من معتزلة بغداد-، فكتب رسالة في (نقض العثمانية) ^(٥)، وتابعه على ذلك غير واحد من أهل الاعتزال، فكتبوا ردودهم على الجاحظ ^(٦). على أن الجاحظ نفسه كانت له آراء أخرى توافق الهوى الإمامي، فقد كان من رآيه أن معاوية عليه السلام قد كفر حين حوّل الخلافة إلى ملك "وأن كثيراً من أهل ذلك العصر قد كفروا بترك إكفاره" ^(٧)!

وفي إشارة توضّح مدى القرب بين المعتزلة والشيعة، يقول ابن أبي الحديد (٦٥٦هـ): "أما

(١) مناقب آل أبي طالب (٢/٢٦٥).

(٢) الذريعة (٢٠/٣٩٤).

(٣) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناي الليثي البصري، المعتزلي، كان صاحب ذكاء وبيان وأدب، تتلمذ على أبي إسحاق النظام المعتزلي. وإليه تنسب فرقة (الجاحظية) من المعتزلة. قال ابن حزم: "كان أحد المجان الضلال، غلب عليه الهزل، ومع ذلك فإننا ما رأينا في كتبه تعمّد كذبة يوردها مثبتاً لها، وإن كان كثير الإيراد لكذب غيره". له كتاب (الحيوان)، و(البيان والتبيين)، والرسالة (العثمانية) وله غيرها كثير، حتى قال المسعودي: "لا يعلم أحد من الرواة وأهل العلم أكثر كتباً منه". توفي بالبصرة سنة (٢٥٥هـ).

ينظر: مروج الذهب (٤/١٩٥)، تاريخ بغداد (١٢/٢١٢)، وفيات الأعيان (٣/٤٧٠)، ميزان الاعتدال (٣/٢٤٧)، لسان الميزان (٤/٣٥٥)، البداية والنهاية (١٤/٥١٤)، طبقات المعتزلة (ص ٢٧٥).

(٤) محمد بن عبد الله السمرقندي ثم الإسكافي المتكلم. موصوف بالذكاء والنباهة، مع الديانة والتصوّن. تخرّج على جعفر بن حرب المتكلم حتى أتقن صنعة الكلام. وكان الخليفة المعتصم يقرّبه ويعجب من بيانه وذكائه وفصاحته. له (الرد على من أنكر خلق القرآن)، و(رسالة في تفضيل علي)، وغير ذلك. توفي سنة (٢٤٠هـ).

ينظر: تاريخ بغداد (٥/٤١٦)، الأنساب (١/١٥١)، الوافي بالوفيات (٣/٣٣٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/٥٥١)، لسان الميزان (٥/٢٢١).

(٥) شرح نهج البلاغة (٧/٤٦).

(٦) انظر أسماء من تصدّى للرد على رسالة الجاحظ من المعتزلة والإمامية بحثاً في مجلة (تراثنا)، بعنوان (موقف الشيعة من هجمات الخصوم)، العدد (٦)، (ص ٣٤).

(٧) رسالة النابتة، ضمن مجموع رسائل الجاحظ (ص ٢٤٢).

أصحابُ الجمل، فهم عند أصحابنا هالكون كلهم، إلا عائشة وطلحة والزبير، فإنهم تأبوا. ولولا التوبة لحكم لهم بالنار لإصرارهم على البغي. وأما عسكر الشام بصفين، فإنهم هالكون كلهم عند أصحابنا، لا يحكم لأحد منهم إلا بالنار، لإصرارهم على البغي وموتهم عليه، رؤساؤهم والأتباع جميعاً^(١). فليقارن هذا بموقف أبي الحسن الأشعري المشروح آنفاً.

وقد نُقلَ عن رأس الاعتزال أبي إسحاق النّظام^(٢) (٢٣١هـ) أنه كان يقع في كبار الصحابة رضي الله عنهم، وأنه كان يقول: "لا إمامة إلا بالنص والتعيين ظاهراً مكشوفاً، وقد نصّ النبي ﷺ على عليّ ﷺ في مواضع، وأظهره إظهاراً لم يشتهه على الجماعة، إلا أن عمرَ كتم ذلك، وهو الذي تولّى بيعة أبي بكر يوم السقيفة"^(٣)، فإن صحّ هذا عنه، فقد جاوز حدود التشيع إلى الرّفص. ويقرب من هذا ما زعمه المعتزلي أبو جعفر الإسكافي (٢٤٠هـ) من أن معاوية رضي الله عنه نصب جماعة من الصحابة والتابعين لوضع أحاديث في ذمّ عليّ رضي الله عنه، وأنه جعل لهم على ذلك جُعلاً. وعدّ منهم أبا هريرة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم^(٤).

هذه الآراء التي كانت تشيع في صفوف معتزلة بغداد والبصرة رشحتهم ليكونوا الأقرب نسبياً إلى التصورات الإمامية من سائر الطوائف المنتسبة للسنة. وبخاصة أن الظاهر من حال شيعة بغداد أنهم كانوا قد دخلوا في شيء من مسائل الاعتزال حتى قبل مقدّم البويهيين. فترجمة إسماعيل بن عليّ الثوبختي^(٥) (٣١١هـ)، شيخ المفيد، تفيد أنه جمع بين التشيع والاعتزال،

(١) شرح نهج البلاغة (٩/١).

(٢) إبراهيم بن سيار بن هانئ النّظام البصري. تنسب إليه الفرقة (النّظامية) من المعتزلة، وله مذاهب وشذوذات ساقها الشهرستاني في الملل. قال عنه الذهبي: "لم يكن النّظام ممن نفعه العلم والفهم، وقد كفره جماعة". له مصنّفات منها: كتاب (الطّفرة)، و(الجواهر والأعراض)، و(حركات أهل الجنة)، و(الوعيد) وغيرها. وقد ذكر القاضي عبد الجبار أنه كان أمياً لا يكتب! توفي سنة بضع عشرين ومئتين.

ينظر: تاريخ بغداد (٩٧/٦)، الوافي بالوفيات (١٤/٦)، سير أعلام النبلاء (٥٤١/١٠)، لسان الميزان (٦٧/١)، طبقات المعتزلة (ص ٢٦٤).

(٣) نقله عنه الشهرستاني في الملل والنحل (ص ٥٧). وقد حكى ابن أبي الحديد (٧/١) عنه تفضيل أبي بكر رضي الله عنه. وذكر ابن تيمية (المنهاج ٢٧/١) أنه ليس في المعتزلة من يطعن في خلافة الثلاثة، فالله أعلم بصحة ما نقله الشهرستاني.

(٤) شرح نهج البلاغة (٦٣/٤).

(٥) أبو سهل، إسماعيل بن عليّ بن ثوبخت. شاعر، كاتب، متكلم. قال الذهبي: "بغداديّ من غلاة الشيعة، وكبار

كما تدلُّ على ذلك عناوينُ كتبه في تقرير الإمامة، وفي الردِّ على مثبتي الصفات والقائلين بإثبات القدر^(١). وفي نُقولِ المفيد عن بني نُوبختٍ -أعيان الإمامية ببغداد^(٢)- ما يشهدُ بدخولهم في بعضِ مسائل الاعتزال^(٣). وأيضاً فإن أبا الحسنِ الأشعريَّ رحمته الله المتوفى ببغداد سنة (٣٢٤هـ) نصَّ في (المقالات) على أن متأخري الشيعة خالفوا قداماءهم، فقلَّدوا المعتزلة والخوارج في باب الصفات، في حين كان أوائلهم يقولون بالتشبيه^(٤). وأبواب كتاب التوحيد في كتاب (الكافي) للكليني البغدادي (٣٢٤هـ) تشهدُ بذلك^(٥).

مصنّفهم". وقال الطوسي: "كان شيخ المتكلمين من أصحابنا ببغداد ووجههم". له كتابُ (الرد على الغلاة)، وكتاب (الإمامة)، و(الرد على أصحاب الصفات)، (الرد على المجبرة)، وغير ذلك. توفي سنة (٣١١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٢٨/١٥)، لسان الميزان (٤٢٤/١)، الوافي بالوفيات (١٧١/٩). وفي المصادر الإمامية: رجال النجاشي (ص٣٢)، فهرست الطوسي (ص٤٩)، معجم رجال الحديث (١٥٤/٣). (١) ومع تشييعه، إلا أنه كان يخالف الإمامية ويقول: إن المهدي الغائب مات في غيبته. حكى ذلك عنه ابنُ النديم (ص٢٥١). والظاهر أن هناك غيره من آل نُوبختٍ الشيعة كانوا قد تعاطوا علمَ الكلام وكتبوا فيه على طريقة المعتزلة قبيل دخول البويهيين ببغداد. منهم: منهم أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي. (الذريعة ٣٤/١، ٣٥٧)، (٣٢٤/٢، ٤٥٥/٤، ٤٥٨)، وكذلك أبو إسحاق إبراهيم بن نوبخت (الذريعة ٦٢/١، ٤٤٥/٢). ومما يتعين التنبيه له أن هؤلاء كلهم من متكلمي الإمامية البغداديين المتأخرين بعد القرن الثالث. وحالهم يختلف عن مُتكلمي الشيعة الأقدم في القرن الثاني الهجري الذين كان أكثرهم بالكوفة، من أمثال: هشام بن الحكم، وهشام ابن سالم الجواليقي، وشيطان الطاق، وغيرهم. فكتب المقالات تشيرُ إلى أن أولئك القدماء كانوا أقربَ لمذاهب التجسيم والتشبيه منهم إلى مذهب المعتزلة النفاة. وجلُّ مباحثهم الكلامية تدور حول مسألة الإمامة وما يتعلق بها. ومن توسّع منهم فإن آراءه بقيت خاصةً به، لم تأخذ طابع الذبوع والانتشار. ينظر: تأويل مختلف الحديث (ص٤٨)، اعتقاد فرق المسلمين والمشرّكين (ص٦٥)، التبصير في الدين (ص٤١)، الفرق بين الفرق (ص٤٩)، منهاج السنة (٧٤/١)، (٣١٢/١)، (٢١٨/٢)، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (٢٥٢/١). وانظر في المصادر الإمامية: الكافي (١٠١/١، ١٠٧)، أوائل المقالات (ص٣٨)، (ص٥٥)، وانظر: ما نقله الكراكي عن المفيد في كثر الفوائد (ص١٩٨)، والشافي في الإمامة (٨٤/١). وانظر -كذلك- الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية (ص١٩٥).

(٢) بذلك وصفهم ابنُ طاووس، كما في فرج المهموم (ص٤١). وانظر: أعيان الشيعة (١٣٤/١)، (٩٣/٢).

(٣) انظر مثلاً: أوائل المقالات (ص٨٣)، (٨٤)، (ص٩٧).

(٤) مقالات الإسلاميين (ص٣٥).

(٥) الكافي (١٢٥/١).

ومن الجهة الأخرى فإن آراء المعتزلة كانت قد بدأت في السريان إلى الإمامية في بلاد فارس عن طريق زيدية بلاد الجليل والدَّيْلَم^(١)، المتاخمة لمركز التشيع الإمامي بمدينة (قم). وكان أهل تلك النواحي قد دخلوا الإسلام على يد إمام الزيدية الحسن بن علي بن الحسن بن علي ابن عمر الحسيني، الملقب بالناصر للحق الأطروش. وكانوا قبله على دين الجوس، فأقام فيهم الناصر أربعة عشر عاماً يدعوهم للإسلام ويرغبهم فيه حتى أسلموا، ثم دعا لنفسه بالإمامة سنة (٢٨٤هـ)، وتملك تلك النواحي إلى أن توفي سنة (٣٠٤هـ)^(٢). وهو جد الشريف المرتضى من جهة أمه. ولم يزل الملك في بنيه، إلى مبدأ قيام بني بويه، حيث تغلبوا على تلك البلاد، ثم توسعوا غرباً إلى العراق، حاملين معهم التشيع الزيدي والإمامي معاً.

والزيدية كانت أعرق في الاعتزال من الإمامية؛ إذ دخلوا فيه مع نشأته ونشأتهم. وقد عزى الشهرستاني (٥٤٨هـ) ذلك إلى تتلمذ زيد بن علي^(٣) (١٢٢هـ) على رأس الاعتزال واصل بن عطاء^(٤)، فذكر أنه "اقتبس منه الاعتزال، وصارت أصحابه كلهم معتزلة"^(١). وقال

(١) بلاد الجليل، -ويقال لها جيلان بالكسر- وبلاد الديلم: إقليمان واسعان يمتدان غربي بحر قزوين وجنوبه. وبحر قزوين نفسه كان يسمى قديماً (بحر الديلم).

ينظر: (أحسن التقاسيم ص ٣٥٣-٣٥٥)، معجم البلدان (٣٤٤/١)، (٢٠٣/٢)، نزهة المشتاق (٦٨٦/٢).

(٢) ينظر في ترجمته وأخباره: الكامل في التاريخ (٤٦٠/٣)، (٤٨١/٦-٤٨٢)، الملل والنحل (ص ١٥٦)، شرح نهج البلاغة (٢٨٥/١٥)، تاريخ الإسلام (١٥/٢٣)، السلوك لمعرفة دول الملوك (١٢٩/١)، تاريخ ابن خلدون (٤٥٧/٣)، (٤٧٥/٣)، (٤٨٩/٣)، (٥٢٢/٣)، (٥٢٧/٣)، (٥٥٤/٤)، مقدمة ابن خلدون (٢٠١/١)، سبط النجوم العوالي (١٣٨/٤)، (١٨٨/٤)، المسائل الناصريات (ص ٦٣)، رجال النجاشي (١٣٥). وانظر أيضاً:- كتاب: الطريقة الصفوية ورواسبها في العراق المعاصر، للدكتور مصطفى كامل الشبي (ص ٣٥).

(٣) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. إليه تنتسب الزيدية. وكان من أهل العلم والفضل. خرج على هشام بن عبد الملك، فغلب، وقتل، وصُلب -رحمه الله- سنة (١٢٢هـ). قال الذهبي: "كان ذا علم وجمالة وصلاح، هفا، وخرج، فاستشهد".

ينظر: الطبقات الكبرى (٣٢٥/٥)، طبقات خليفة بن خياط (ص ٢٥٨)، وفيات الأعيان (١٢٢/٥)، مقاتل

الطالبيين (ص ١٢٧)، تهذيب التهذيب (٤٢٠/٣)، تاريخ الإسلام (٧٤/٥)، البداية والنهاية (١٠٦/١٣).

(٤) واصل بن عطاء البصري العزالي المتكلم. كان خطيباً بليغاً مفوهاً رأساً في الاعتزال. قال المسعودي: "هو قديم

عن أتباعه: "أما في الأصول فيرون رأي المعتزلة حذو القذة بالقذة، ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت" (٢).

لكن غير الشَّهْرَسْتَانِي ينفي هذا عن زيد ويتره عنه (٣). وأياً كان الأمر، فإن تعظيم الزيدية لأئمة الاعتزال وأخذهم عنهم مما تواتر واشتهر. حتى إن أحد أعيانهم، الهادي بن إبراهيم، ابن الوزير (٨٢٢هـ) لما وضع منظومة في تعداد أئمة الزيدية، بدأ -أولاً- بعلماء المعتزلة، وقال: "رأيت تقديمهم على الزيدية لأهم سادتها وعلمائها" (٤). وعلق على قوله هذا المقلبي (١١٠٨هـ) فقال: "هذا الذي قاله هو حقيقة الأمر في اتحاد الفرقتين.. هذه كتبهم شاهدة بذلك" (٥). وقال: "هم معتزلة في كل الموارد، إلا في شيء من مسائل الإمامة. وإنما بعضهم يوافق هذا، وبعضهم يوافق ذاك... وعلى الجملة، فهذا أمر أوضح من أن يُشرح، حتى قال بعض الأشاعرة -وقد عدّد الفرق-: وأما الزيدية فلا ينبغي أن يعدّوا فرقة مستقلة، وإنما هم مقلدون للمعتزلة في الأصول، وللحنفية في الفروع" (٦).

لأجل هذا، فإنه لما شاع المذهب الزيدي ببلاد الجبل والديلم، شاعت معه مذاهب الاعتزال في تلك النواحي وما جاورها. وبلدة (قم) الإمامية كانت قريبة من ذلك كله، وأهلها كانوا شيعة إمامية، إلا أنهم كانوا أهل رواية ونقل، ولم يشتهر منهم أحد يتعاطى

المعتزلة وشيخها، وأول من أظهر القول بالمزلة بين المزلتين.

ينظر: ميزان الاعتدال (٣٢٩/٤)، سير الأعلام (٤٦٤/٥)، وفيات الأعيان (٧/٦)، شذرات الذهب (١٨٢/١).

(١) الملل والنحل (ص ١٥٥).

(٢) المرجع نفسه (ص ١٦٢).

(٣) العواصم والقواصم (٣٠٦/٥).

(٤) أخ لابن الوزير صاحب العواصم. اسمه: الهادي بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الحسيني الصنعائي. قال الشوكاني: "هو من أكابر علماء الزيدية، وله نظم في غاية الحسن". له تصانيف منها: رد على ابن عربي، وكتاب (كفاية القانع في معرفة الصانع)، و(الطرازين المعلمين في فضائل الحرمين). توفي يوم عرفة سنة (٨٢٢هـ).

ينظر: الضوء اللامع (٢٠٦/١٠)، البدر الطالع (٣١٦/٢).

(٥) ذكر ذلك في منظومته (رياض الأبصار)، كما نقله عنه صاحب العلم الشامخ (ص ٧).

(٦) العلم الشامخ (ص ٨).

(٧) المرجع نفسه (ص ٧).

الكلام أو الاعتزال. غير أنه ظهر لاحقاً في بعض كتابات أبي جعفر ابن بابويه؛ الملقب بالصدوق (٣٨١هـ) ما يشير إلى سرّيان بعض مفاهيم المعتزلة في باب الصفات والقدر إليه، كما يتبيّن من كتابه (التوحيد)، حيث ذكر فيه تقارير اعتزالية واضحة، ونصّ بأوله على أن الذي دعاه لتأليفه أن بعض المخالفين كان ينسب الإمامية إلى الجبر والتشبيه^(١). وفي مقدّمته التي استفتح بها كتابه (الاعتقادات)، ذكر موجزاً في تأويل الصفات على طريقة المعتزلة، ثم قعدَ لرفض المرويات المخالفة لما ذهب إليه، فقال: "كلُّ خبر يخالف ما ذكرتُ في التوحيد فهو موضوعٌ مختَرَعٌ، وكلُّ حديثٍ لا يوافق كتابَ الله فهو باطلٌ، وإن وُجدَ في كتب علمائنا فهو مُدَلَّسٌ"^(٢). وهو بهذا يكون قد خرجَ عن الطريق الذي كان عليه أسلافه من أهل (قَم) الذين كانوا يأخذون بظواهر الأخبار المروية في كتب علمائهم، حتى ما تعلقَ منها بالصفات، كما يدلُّ على ذلك قولُ المرتضى (٤٣٦هـ): "وإنَّ القميينَ كلَّهم من غير استثناءٍ لأحدٍ منهم، إلا أبا جعفرِ ابنِ بابويه رحمته الله بالأمس كانوا مشبهةً مُجبرةً"^(٣). وكتبهم وتصانيفهم تشهدُ بذلك، وتنطقُ به"^(٤).

و ما نسبهُ المرتضى (٤٣٦هـ) هنا لأهل (قَم) من التشبيه حكاؤه قديماً الجاحظُ (٢٥٥هـ) عن جميع إمامية عصره، فقد قال في كتابه (الحجج في النبوة)^(٥): "ليس على ظهرها رافضيٌ إلا وهو يزعم أن ربّه مثله". يؤيّد هذا ملحظُ أبداهُ أبو العباس ابن تيمية رحمته الله ذكرَ فيه أن المصنّفين الأوائلَ في المقالات كالأشعري وغيره "لا يذكرونَ عن أحدٍ من الشيعة أنه وافقَ المعتزلةَ في توحيدهم وعدلهم، إلا عن بعض متأخريهم. وإنما يذكرونَ عن بعض قدامائهم التّجسيم وإثبات القدر وغيره"^(٦).

فإذا كانَ هذا حالُ قُدماءِ الإمامية أجمع، وإذا كانَ هذا حالُ أهلِ (قَم) إلى قريبٍ من

(١) التوحيد (ص ١٧).

(٢) الاعتقادات (ص ٢٢).

(٣) ومرادُ المرتضى بكونهم مُجبرةً أنهم كانوا يشبّهون القدرَ خلافاً للمعتزلة الذين قلّدَهم بعضُ الإمامية لاحقاً في نفيه.

(٤) رسالة إبطال العمل بأخبار الآحاد، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٣/٣١٠).

(٥) منهاج السنة النبوية (١/٧٣).

(٦) المرجع نفسه (١/٧٢).

وقت المرتضى. فإن النفس الاعتزالي الذي أبداه ابن بابويه في مقدمة كتابه، يشير إلى تغيير بدأ يطرأ على المذهب حتى في معقله ببلاد فارس على يد أحد أشهر شخصياته العلمية. وهذا ما هيأ لمزيد من التمازج بين آراء الفريقين مع تحول مركز الإمامية إلى بغداد.

وفي مقابل اعتزال الإمامية زادت جذوة التشيع لدى أفراد من المعتزلة، حتى تحول بعضهم للمذهب الإمامي، كما وقع هذا لأبي جعفر ابن قبة الرازي^(١)، ومحمد بن عبد الله بن مملك الأصبهاني^(٢)، ومحمد بن عبد الملك التبان^(٣)، وعلي بن محمد بن محمد بن فسانجس^(٤). ووقع نزاع في الحسن بن موسى النوبختي، صاحب (فرق الشيعة). قال ابن النديم: "كانت المعتزلة تدعيه، والشيعة تدعيه، ولكن إلى حيز الشيعة ما هو"^(٥).

ولكثرة التداخل بين آراء الإمامية والمعتزلة، ظهرت كتابات غرضها إبراز الفروق بين الطائفتين. فكتب المفيد كتابه (تصحيح اعتقادات الإمامية)، وذكر في مقدمته أن مقصوده إثبات "فرق ما بين الشيعة والمعتزلة، وفصل ما بين العدلية^(٦) من الشيعة، ومن ذهب إلى العدل من المعتزلة، والفرق ما بينهم من بعد وبين الإمامية فيما اتفقوا عليه من خلافهم فيه من الأصول"^(٧). وعقد في كتابه هذا عناوين مثل: (باب القول في الفرق بين الشيعة والمعتزلة فيما استحققت به اسم الاعتزال)، و(باب فيما اتفقت الإمامية فيه على خلاف المعتزلة مما أجمعوا عليه من القول في الإمامة)^(٨). ولا زال المعاصرون من الإمامية إلى اليوم يكتبون في التفريق بين عقائد الإمامية وعقائد المعتزلة^(٩).

(١) فهرست الطوسي (ص ٢٠٧)، رجال ابن داود (ص ١٧٧).

(٢) رجال النجاشي (رقم ٦٢٥)، خلاصة الأقوال (ص ٢٠٥)، رجال ابن داود (ص ١٧٧).

(٣) رجال النجاشي (ص ٤٠٣)، خلاصة الأقوال (ص ٢٧٠).

(٤) رجال النجاشي (ص ٢٦٩)، خلاصة الأقوال (ص ١٨٨)، رجال ابن داود (ص ١٤١).

(٥) الفهرست (ص ٢٢٥).

(٦) العدلية لقب تسمى به نفاة القدر. مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٤٨/٥).

(٧) أوائل المقالات (ص ٣٤).

(٨) المرجع السابق (ص ٣٨)، (ص ٣٩).

(٩) انظر -مثلاً- الفصل الذي عقده جعفر السبحاني بعنوان: (الفوارق الفكرية بين الشيعة والمعتزلة). في كتابه المطبوع

بعنوان رسائل ومقالات (ص ٣٦٧).

و حين يحتاجُ العالمُ الإماميُّ للكتابة في التمييز بين آراء أصحابه الشيعة وآراء المعتزلة، فإن هذا يعطي صورةً عن التداخل والتقارب الحاصل بين آراء الطائفتين. وكان علماء الشيعة الزيدية قد احتاجوا لهذا النوع من الكتابات لما فشّت فيهم آراء المعتزلة، فصنّف إمامهم المنصور بالله (٦١٤هـ) كتابه: (الكاشفة للإشكال، في الفرق بين التشيع والاعتزال)^(١).

وكما كتبَ هذان في تمييز آراء أصحابهما عن آراء المعتزلة، جاء عليُّ ابنُ طاووسٍ (٦٦٤هـ)، نقيبُ الإمامية ببغداد، بعد ذلك بقرنين حين عُجِن التشيع بالاعتزال، فكتب يوصي ولده ويحذّره من مسالك المعتزلة، مُذكراً إياه بأن المفيد وتلميذه المرتضى حين دخلا هذا الباب اختلفا في خمسٍ وتسعين مسألةً من مسائل الأصول^(٢). فكان يقول لولده: "إياك وما عقدت المعتزلة ومن تابَعَهُم على طريقتهم البعيدة من اليقين. فإني قرأتها فوجدتها كثيرة الاحتمال لشبهات المعترضين، إلا قليلاً منها سلكه أهل الدين"^(٣).

فالحاصلُ من هذا كله أن تقارباً نسبياً في الآراء كان قد وُجدَ بين الشيعة والمعتزلة أواخر القرن الثالث، وهو ما ساعدَ على مزيدٍ من التداخل بينهما مع تحوُّل مركز التشيع من قم إلى بغداد في القرن الرابع، حيثُ وُجدت الإمامية في المعتزلة الطائفة الأقرب إليها من بين سائر الطوائف المنتسبة للسنة، فتعاظَم التأثير المتبادل بينهما، ودخلت جملةً من مسائل الاعتزال في صلب المذهب الإمامي. حتى قال النصير الطوسي (٦٧٢هـ) عن الإمامية: "هُم في أكثرِ أصولِ مذهبهم يوافقون المعتزلة، ولهم في الفروع فقهٌ منسوبٌ إلى أهل البيت"^(٤).

(١) ذكره مجد الدين المؤيدي في مطلع كتابه الشافي (ص ٩).

(٢) كشف المحجة لثمرة المهجة (ص ٢٠).

(٣) المرجع السابق (ص ٩).

(٤) قواعد العقائد، طبعة ملحقة بتلخيص المحصل (ص ٤٦١).

لأجل هذا كله قال الذهبي (٧٤٨هـ) رحمه الله: "من حدود سبعين وثلاثمائة، إلى زماننا هذا تصادق الرّفْضُ والاعتزالُ وتَوَاحِيَا"^(١). يعلّقُ على هذا الحافظُ ابنُ حجرٍ (٨٥٢هـ)، فيقول: "ليس كما قال. بل لم يزالا متَوَاحِيَيْنِ من زمن المأمون"^(٢).

أقول: أما تشييعُ المعتزلةِ المقتَصِرُ على التفضيلِ فقد سَمِعْتُ مُذْ عَهْدِ المأمونِ كما قاله ابنُ حجرٍ. فمع أن أئمةَ المذهبِ المَعْتَزِلِيَّ أَوَّلَ نشأته كانوا منحرفين عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وكانَ فيهِم من يُفسِّقه^(٣)، إلا أَنهم دخلوا لاحقاً في التشييعِ أواخرَ القرنِ الثاني. فكانَ بشرُ بنُ المعتمر^(٤) (٢١٠هـ) -رأسُ معتزلةِ بغداد- يفضِّلُ عليّاً على الشَّيْخَيْنِ رضي الله عنهما. قال ابنُ أبي الحديدِ المَعْتَزِلِيُّ (٦٥٦هـ): "منه سَرَى القولُ بالتفضيلِ إلى أصحابنا البغداديين"^(٥).

وأما دخولُ الشَّيْعَةِ في الاعتزال، فلم يبرزُ بوضوحٍ إلا في القرنِ الرابعِ الهجريِّ. ثم مع تحوُّلِ الثُّقَلِ الشَّيْعِيِّ إلى بغداد، حصلَ تواخيُ الفرقَتَيْنِ الذي تحدَّثَ عنه الحافظُ الذهبيُّ^(٦). يقولُ ابنُ تيميةَ (٧٢٨هـ) رحمه الله بعدما ذكرَ عقائدَ الشَّيْعَةِ في الصِّفَاتِ والقَدَرِ: "قُدَمَاءُ الشَّيْعَةِ كانوا مخالفين للمعتزلة في ذلك. فأما متأخروهم من عهدِ بني بُويّه ونحوهم -من أوائلِ المئةِ الرابعةِ ونحو ذلك-، فإنهم صارَ فيهِم من يوافقُ المعتزلةَ في توحيدِهِم وعَدْلِهِم. والمعتزلةُ شيوخُ هؤلاء، فما يوجدُ في كلامِ ابنِ النُّعمانِ المفيدِ وصاحبيه -أبي جعفرِ الطُّوسِيِّ، والملقبُ بالمرْتَضَى- ونحوهم، هو من كلامِ المعتزلة"^(٧).

(١) ميزان الاعتدال (١٤٩/٣). ويذكر المستشرق آدم متر في كتابه (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري) أن الشيعة هم ورثة المعتزلة من حيث العقيدة والمذهب. وإنه لم يكن لهم حتى القرن الرابع مذهب كلامي خاص بهم، بل إنهم اقتبسوا من المعتزلة أصول الكلام وأساليبه. (ص ١٥٧).

(٢) لسان الميزان (٢٤٨/٢).

(٣) ينظر الملل والنحل (ص ٤٩)، بيان تلبس الجهمية (٢٩٢/١). وينظر ما حكاها المرْتَضَى في الشافي (٩٣/١).

(٤) أبو سهلٍ بشر بن المعتمر الكوفي، ثم البغدادي، شيخُ معتزلةِ بغداد. أخباري، شاعرٌ، متكلمٌ، موصوفٌ بالفطنة والذكاء. له (تأويل المتشابه)، و(الرد على الجهال)، و(العدل)، وغير ذلك. توفي سنة (٢١٠هـ).

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٠)، لسان الميزان (٣٣/٢)، الوافي بالوفيات (١٥٥/١٠).

(٥) شرح نهج البلاغة (٢٨٨/٣).

(٦) وانظر لبيان تبني بعض شيوخ الإمامية آراء المعتزلة ما ذكره البهبهاني في تعليقه على منهج المقال (ص ١٤٩).

(٧) بيان تلبس الجهمية (٢٩٠/١-٢٩١).

ويقول: "في أواخر المئة الثالثة دخل من دخل من الشيعة في أقوال المعتزلة كابن التوبختي"^(١)
 -صاحب كتاب الآراء والديانات- وأمثاله، وجاء بعد هؤلاء المفيد ابن النعمان وأتباعه"^(٢).
 ويقول: "جميع ما يذكره هؤلاء الإمامية المتأخرون في مسائل التوحيد والعدل كابن
 النعمان، والموسوي -الملقب بالمرتضى-، وأبي جعفر الطوسي وغيرهم، هو مأخوذ من كتب
 المعتزلة. بل كثير منه منقول نقل المسطرة، وبعضه قد تصرفوا فيه. وكذلك ما يذكرونه من
 تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك، هو منقول من تفاسير المعتزلة... لا يُنقل
 عن قداماء الإمامية من هذا حرف واحد، لا في الأصول العقلية ولا في تفسير القرآن"^(٣).
 ويقول: "لما كان بعد زمن البخاري من عهد بني بويه الديلم، فشا في الرافضة السجهم
 وأكثر أصول المعتزلة"^(٤).

وفي موافقة لهذه الرصد التاريخي يقول الباحث الإمامي المعاصر جواد علي: "عُرف علم
 الكلام في الإسلام عن طريق المعتزلة، فتحديده ومنهجه من اختراعهم. وكان بعض المعتزلة
 قريين جداً من الشيعة؛ كانوا يحترمون علياً احتراماً كبيراً"^(٥). حتى إنه ليصعب أحياناً التفريق
 بين هؤلاء الناس وبين الشيعة. ولما كانت هناك في الأوساط الشيعية آراء مشابهة لآراء المعتزلة،
 بدأوا يتبعون نفس الاتجاهات والميول، فقد كانت آراء الشيعة في ميدان علم الكلام تزداد
 اقتراباً بصورة مستمرة من آراء المعتزلة إلى أن أصبحت معظم تعاليم الشيعة المتصلة بعلم
 الكلام في عصر التوبختي والمفيد المرتضى مشابهة تماماً لآراء المعتزلة. لذلك يمكننا القول بأن
 المذهب المعتزلي كان يعيش في المذهب الشيعي"^(٦).

(١) هو الحسن بن موسى الذي تقدم عن ابن النديم تنازع الإمامية والمعتزلة فيه. انظر (ص ٨٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (٧٣/١).

(٣) المرجع السابق (٨-٥/٣).

(٤) الفتاوى الكبرى (٤٧/٥). وانظر نصوصاً أخرى مشابهة في: منهاج السنة (٧٠/١)، (١٠١/٢)، (٢٤٣/٢)،
 مقدمة التفسير (٦٩/١).

(٥) مقصوده بالاحترام التشيع الذي يبدأ بتفضيل علي على الثلاثة أو أحدهم -رضوان الله عليهم أجمعين-.

(٦) المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية (ص ١٩٠). وفي النص ركازة في التركيب، بسبب أن الكتاب في أصله
 مكتوب باللغة الألمانية، ثم ترجم للعربية.

ويقول الباحث الإمامي حيدر حبّ الله: "التقاربُ الشيعيُّ الاعتزاليُّ كان واضحاً في القرنين الرابع والخامس الهجريين. وكانَ هذا التقاربُ مسموحاً به حتى مقدارٍ معيّنٍ انطلاقاً التعاطفِ الاعتزاليِّ النَّسبيِّ مع الشيعة في مسألة الإمامة"^(١).

ويقول باحثٌ إماميٌّ آخرٌ، وهو علي حسن الجابريُّ: "ما إن قاربَ القرنُ الرابعُ على الانتهاء حتى فترَ الميلُ للحديث في العراق، وأخذت تنهضُ بدله مدرسةٌ عقليةٌ كلاميةٌ متفتحةٌ، حاولتُ وضعَ المبادئ والعقائد والفقه الاثنا عشريِّ على أُسسٍ منطقيّةٍ"^(٢).

و حينَ شرحَ ابنُ المطهرِ الحلبيُّ (٧٢٦هـ) طرفاً من عقائد الإمامية^(٣)، علّقَ على كلامه الدكتور علي سامي النشار، قائلاً: "هذا التعبيرُ الدقيقُ عن أصولِ الشيعة الاثني عشرية، يجعلُ بينه وبين الأئمة الأوائلِ هُوّةً من أعمقِ الهوآتِ في مسألتين من أهم المسائل: وهما التوحيدُ والعدل. ففي هذين الأصلين لجأ الشيعة إلى المعتزلة، واعتنقوا المذهبَ المعتزليَّ كاملاً"^(٤).

وبعضُ الباحثين الشيعة المعاصرين يُعدُّ كتاب (أوائل المقالات) للمفيد ممثلاً للمرحلة "المعتزلية في عقائد الشيعة"^(٥). لكن تقدّم أن بَوادِرَ ذلك ظهرت أولَ ما ظهرت في كتابات أبي جعفر ابن بابويه (٣٨١هـ)، بل وفي كتاب الكليني (٣٢٨هـ). غيرَ أن المفيدَ وأصحابه ببغدادَ هم الذين رسّخُوا تلك الظاهرةَ ووسّعوها.

لأجلِ هذا كلّه قلتُ إن الباحثَ في تاريخ المذهب الإماميِّ يضطرُّ للتمييزِ بين حِقْبَةٍ ما قبلَ المفيدِ وما بعده. وذلك بسبب أثرِ المفيدِ القويِّ في التأسيسِ لمدرسةِ الكلام الإمامية التي استبطنَت جُملةً من آراء المعتزلة.

لكنْ إذا كانَ هذا التمازُجُ والتداخلُ بين آراء الطائفتين وقعَ في بعضِ مسائل الاعتقاد، فما علاقةُ هذا بعلمِ درايةِ الحديث؟ وهل تغيّرُ نهجُ الإمامية في التعامل مع الروايات مع دخولِ الاعتزالِ عليهم؟ هذا ما سيتبيّنُ في المبحث الآتي:

(١) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي (ص ٢٢٧).

(٢) الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية (ص ٢١٠).

(٣) منهاج الكرامة (ص ٣١).

(٤) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام (٢/ ٢٢٠).

(٥) المرجع السابق (٢/ ١٢١).

● أثر المعتزلة في نشأة (علم الدراية) الإمامي.

لم يقتصر أثر المعتزلة على مُتَكَلِّمي الإمامية في باب الصفات والقدر ونحوها من المباحث العقديّة، بل إن تأثر الإمامية بالمعتزلة في هذين البابين يرجع إلى ظاهرة منهجية أشمل تتعلق بطريقة النظر والاستدلال. ذلك أن المعتزلة أدخلوا على الإمامية علم الكلام والنظر العقلي ليكون منهجاً مقدّماً يُبنى عليه، بعدما كان الأصل عندهم الاعتماد على مرويات منصوبة عن الأئمة يتداولونها بينهم في الفروع والأصول. ولم يكن لدى الإمامية - قبل ذلك - ميل ولا رغبة في المباحث الكلامية، ولا حتى في التفرعات الفقهية غير المنصوص عليها. لأجل ذلك تردّد الطوسي (٤٦٠هـ) قبل أن يُقدّم على كتابة أوّل مصنفٍ إماميٍّ في الاستدلال على الفروع الفقهية. وذكر أن سبب تردّده في الكتابة في هذا الباب يرجع إلى "قلة رغبة هذه الطائفة فيه، وترك عنايتهم به، لأنهم ألفوا الأخبار وما رووه من صريح الألفاظ، حتى إن مسألة لو غير لفظها، وعبر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لهم، لعجبوا منها، وقصر فهمهم عنها"^(١). هذا الكلام يقوله الطوسي بعدما دخلت العلوم العقلية على الطائفة بزمان. وقد كان الأمر قبل ذلك أشدّ. لكنّ الحال تغير بعد رسوخ نهج مدرسة المتكلمين، فصار للنظر العقليّ منزلة لدى علماء الطائفة، كما صار البحث في التفرعات الفقهية وأدلتها مسلّكاً مقبولاً لديهم. وهذا ما سيفتح باباً لنقد جملة من المرويات التي لن تتفق مع النظر العقليّ ولا مع منهج الاستدلال الجديد.

وكانت آثار ذلك التحوّل الطارئ قد ظهرت في بعض كتابات المفيد (٤١٣هـ) والمرتضى (٤٣٦هـ) الناقدة لمنهج المحدثين الشيعة الذين كانوا يعولون على المرويات ويعتمدون عليها اعتماداً كلياً دون نظر عقليّ في مضامينها. ومقصودهم بالنظر العقليّ قواعد الكلام التي أخذوها عن أهل الاعتزال. وهذا النقد لم يسلم منه مثل ابن بابويه القميّ (٣٨١هـ)، رغم جلالته ومكانته بين علماء المذهب. ففي مسألة ذكرها في كتابه (الاعتقادات)^(٢) علّق المفيد

(١) المبسوط (٢/١).

(٢) الاعتقادات في دين الإمامية (ص ٣٠).

عليها قائلاً: "الذي ذكره أبو جعفر في هذا الباب لا يتحصّل، ومعانيه تختلف وتتناقض. والسبب في ذلك أنه عمِلَ على ظواهر الأحاديث المختلفة، ولم يكن ممن يرى النّظر فيميّز بين الحقّ منها والباطل، ويعمل على ما يوجب الحجّة. ومن عوّل في مذهبه على الأقاويل المختلفة وتقليد الرواة كانت حاله في الضّعف ما وصفناه"^(١).

و في موضع آخر، قال المفيد (٤١٣هـ) -معلقاً على كلام آخر لابن بابويه (٣٨١هـ)-: "إنما روى أبو جعفر رحمته ما سمع، ونقل ما حفظ، ولم يضمن العهدة في ذلك. وأصحاب الحديث ينقلون الغثّ والسّمين، ولا يقتصرون في النّقل على المعلوم. وليسوا بأصحاب نظر وتفتيش ولا فكر فيما يروونه وتمييز. فأخبارهم مختلطة، لا يميّز منها الصحيح من السّقيم، إلا بنظر في الأصول، واعتماد على النّظر الذي يوصل إلى العلم بصحّة المنقول". ثم ذكر أن فيما نقلوه "ما هو معلوم، وإن لم يميّز لهم. ذلك لعدولهم عن طريق النّظر فيه، وتعويلهم على النّقل خاصة، والسماع من الرجال، والتقليد دون النّظر والاعتبار"^(٢).

وفي موضع ذكر المفيد (٤١٣هـ) ما جاءت به الأخبار من إخراج ذريّة آدم من صلبه واستنطاقهم وأخذ الميثاق عليهم، فذكر أن هذا "مما رواه أهل التناسخ والحشوية والعامّة"^(٣). مع أن هذه الأخبار التي يقول إنها مما رواه أهل التناسخ والحشوية، قد أخرجها كبار محدّثي الطائفة القدماء، من أمثال الكليني وابن بابويه^(٤). وقد عقد لها لاحقاً الحرّ العاملي (١٠٤هـ) فصلاً، أورد فيه بعض تلك الأحاديث، ثم قال: "روى الصدوق في كتبه هذه الأحاديث وأمثالها. وكذا الصّغار، والبرقي، والحيمري، وغيرهم". وقال: "الأحاديث في ذلك كثيرة جداً. قد تجاوزت حدّ التواتر، تزيد على ألف حديث موجودة في جميع كتب الحديث. وربما ينكرها بعض المتكلمين من أصحابنا لدليل ضعيف ظني غير تام، يظهر من الأحاديث جوابه، بل لا تعجز عن جوابه الأطفال، فلا يقاوم الآيات القرآنية والروايات المتواترة"^(٥). وسواء

(١) المرجع السابق (ص ٤٩).

(٢) المسائل السّروية (ص ٧٣).

(٣) المرجع السابق (ص ٤٩).

(٤) ينظر: الكافي (١٢/٢)، (١٢/٦)، علل الشرائع (٤٢٦/٢).

(٥) الفصول المهمة (٤٢٥/١).

قصدَ العامليِّ المفيدَ بكلامِهِ هذا، أو قصدَ غيرَه، فكلامُهُ يشرحُ التباينَ الكبيرَ بينَ طريقةِ المفيدِ الجديدة، وبينَ طريقةِ مُحدثي الطائفةِ القدماءِ التي استمسكَ بها الحرُّ العامليُّ.

و في موضعٍ آخر قالَ المفيدُ: "أصحابُنا المتعلِّقون بالأخبارِ أصحابُ سَلَامَةٍ، وبعْدَ ذهنٍ، وَقَلَّةِ فِطْنَةٍ، يَمْرُونُ عَلَى وُجُوهِهِمْ فيما سَمِعُوهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَلَا يَنْظُرُونَ فِي سَنَدِهَا، وَلَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ حَقِّهَا وَبَاطِلِهَا، وَلَا يَفْهَمُونَ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ فِي إِثْبَاتِهَا، وَلَا يَحْصِلُونَ مَعَانِي مَا يَطْلُقُونَهُ مِنْهَا"^(١). وهذا الكلامُ -أيضاً- موجَّهٌ لابنِ بابويه رأسِ مُحدثي الطائفةِ.

أما المُرتَضَى (٤٣٦هـ)، فجاءتْ عباراتُهُ في نقدِ المُحدثينَ أشدَّ من عباراتِ شيخهِ المفيدِ، وذلك حين قالَ -و هو يردُّ على من جَوَزَ البناءَ على أخبارِ الآحاد-: "يقالُ لمن اعتمدَ ذلك عَرَفْنَا فِي أَيِّ كِتَابٍ رَأَيْتَ مِنْ كُتُبِنَا أَوْ كُتُبِ أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُحَقِّقِينَ الْاعْتِمَادَ عَلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ... وَدَعْنَا مِنْ مُصَنَّفَاتِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنْ أَصْحَابِنَا، فَمَا فِي أَوْلَئِكَ مُحْتَجٌّ، وَلَا مِنْ يَعْرِفُ الْحُجَّةَ، وَلَا كُتُبُهُمْ مَوْضُوعَةٌ لِلْاِحْتِجَاجَاتِ"^(٢).

وقالَ: "ما لأصحابِ الحديثِ -الذين لم يَعْرِفُوا الْحَقَّ فِي الْأَصُولِ وَلَا اعْتَقَدُوا بِحُجَّةٍ وَلَا نَظَرَ بَلْ هُمْ مَقْلَدُونَ فِيهَا- وَالْكَلامُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَلَيْسُوا بِأَهْلِ نَظَرٍ فِيهَا وَلَا اجْتِهَادٍ، وَلَا وَصُولٍ إِلَى الْحَقِّ بِحُجَّةٍ. وَإِنَّمَا تَعْوِيلُهُمْ عَلَى التَّقْلِيدِ وَالتَّسْلِيمِ وَالتَّفْوِيضِ"^(٣).

وقال في موضعٍ: "ألا ترى أن هؤلاءِ بأعيانِهِمْ قد يَحْتَجُّونَ فِي أَصُولِ الدِّينِ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ وَالنُّبُوَّةِ وَالْإِمَامَةِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ؟! وَمَعْلُومٌ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ أَنَّهُمَا لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ فِي ذَلِكَ. وَرَبَّمَا ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْجَبْرِ وَإِلَى التَّشْبِيهِ، اغْتِرَارًا بِأَخْبَارِ الْآحَادِ الْمَرْوِيَّةِ"^(٤).

وقال في موضعٍ: "اعلم أنه لا يَجِبُ الْإِقْرَارُ بِمَا تَضَمَّنَهُ الرِّوَايَاتُ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْمَرْوِيَّ فِي كُتُبِ الشَّيْعَةِ وَكُتُبِ جَمِيعِ مَخَالِفِنَا، يَتَضَمَّنُ ضَرْوبًا مِنَ الْخَطَأِ وَصُنُوفَ الْبَاطِلِ؛ مِنْ مُحَالٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يُتَصَوَّرَ، وَمِنْ بَاطِلٍ قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى بَطْلَانِهِ وَفَسَادِهِ، كَالْتَّشْبِيهِ وَالْجَبْرِ وَالرُّؤْيَا

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية (ص ٨٨).

(٢) جواب المسائل التباينية، ضمن مجموع رسائل المُرتَضَى (٢٧/١).

(٣) مسألة في المنامات، ضمن مجموع رسائل المُرتَضَى (١٨/٢).

(٤) جوابات المسائل الموصليات الثالثة، ضمن مجموع رسائل المُرتَضَى (٢١١/١-٢١٢).

والقول بالصفات القديمة"^(١).

مثل هذه الانتقادات من هذين المؤسسين لمدرسة متكلمي الإمامية البغداديين ما هي إلا ثمرة للتغير الذي طرأ على المذهب بعد تزايد احتكاكه بالمعتزلة، حيث أضحت قيمة المرويات في مرتبة أقل مما كانت عليه لدى مدرسة محدثي (قَم) من جهة الاعتماد والقبول، وأصبح النظر العقلي حاكماً على الروايات، مانعاً من قبول كثير منها.

وإذا كان مبدأ ذلك التغير جاء بتأثير من مخالطة الإمامية للمعتزلة، فإن مما ينبغي التنبيه له هنا أن المعتزلة وإن كانوا فرقة عقديّة خارجة عن قاعدة أهل السنة في أبواب العقائد، غير أنهم كانوا من أتباع المذاهب الأربعة في مسائل الفروع، ولهم مشاركة قوية في علم أصول الفقه السني، فأكثرهم كانوا إما حنفية أو شافعية. وهم كما نقلوا للشيعة الإمامية مسائل الاعتزال، فإنهم فتحوا لهم أبواب علم (أصول الفقه) السني، من خلال المناظرات والمجادلات التي كانت تدور بينهم في مسائل أصولية شتى. يتضح هذا بالنظر في كتاب (الذريعة إلى أصول الشريعة) للمرئضي (٤٣٦هـ)، الذي يعدّ من أقدم آثار الإمامية في أصول الفقه. حيث ترد في الكتاب بحوث تدل على جدل إمامي معتزلي حول مسائل أصولية مثل: مناقشة لشبهة البلخي^(٢) في قوله إن العلم الحاصل من الأخبار لا يجوز أن يكون ضرورياً^(٣)، مناقشة مع النظام فيما يفيد خبر الواحد^(٤). ومناقشات لأبي علي الجبائي^(٥) في مبحث العموم والخصوص^(١)، وفي عمله

(١) أجوبة المسائل الطرابلسيات، ضمن رسائل المرئضي (٤٠٨/١).

(٢) عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي، أبو القاسم الكعبي. من أعيان المعتزلة، من نظراء الجبائي. له تصانيف منها: كتاب (الجدل)، و(المقالات)، و(التفسير الكبير)، وغير ذلك. توفي سنة (٣٢٧هـ).

ينظر: تاريخ بغداد (٣٨٤/٩)، وفيات الأعيان (٤٥/٣)، سير أعلام النبلاء (٣١٣/١٤)، (٢٥٥/١٥)، لسان الميزان (٢٥٦/٣)، شذرات الذهب (٢٨١/٢).

(٣) الذريعة إلى أصول الشريعة (٤٩٦/٢).

(٤) المرجع نفسه (٥١٧/٢-٥٢٩).

(٥) محمد بن عبد الوهاب البصري، أبو علي الجبائي، شيخ المعتزلة. عليه تخرّج أبو الحسن الأشعري في علم الكلام. ثم نابذه وتسنّن. موصوف بالذكاء وسعة العلم. له تصانيف كثيرة منها: كتاب (الأسماء والصفات)، و(الاجتهاد)،

بخير الاثنين دون الواحد^(٢). ومناقشات مع الجبائين^(٣)، ومع أبي عبد الله البصري^(٤) في الحمل والميين^(٥)، وفي النسخ^(٦)، وغير ذلك من المسائل الأصولية. ومثل هذه المباحثات في تلك المسائل الجديدة على المذهب ما كنت لتحصل في مثل بيئة (قم) حيث كانت الطائفة منغلقة على نفسها، جامدة على مروياتها الخاصة.

وعلم أصول الفقه - في الجملة - مما لا عهد للطائفة به. وقد حكى عبد الله بن صالح السماهيجي (١١٣٥هـ) "اتفاق الكل على أن أول من اخترع أصول الفقه العامة"^(٧). وذكر الحر العاملي (١١٠٤هـ) أن الحلبي (٧٢٦هـ) وغيره من المصنفين في أصول الفقه نقلوا في كتبهم آراء علماء أهل السنة ولم ينقلوا عن أحد من علماء الإمامية في شيء من مسائل الأصول سوى المرتضى (٤٣٦هـ) والطوسي (٤٦٠هـ)^(٨). يشير بهذا إلى أن العلم لم يكن معروفاً لدى الطائفة قبلهما. فهما صاحباً أقدم كتابين وصلاً إلينا في أصول الفقه: (الذريعة في أصول الشريعة) للأول، و(عدة الأصول) للثاني. وقد ذكر الاثنين في مقدمتي كتابيهما^(٩) أنه

(واللهي عن المنكر)، و(الرد على ابن كلاب)، وغير ذلك. توفي سنة (٣٠٣هـ).

ينظر: وفيات الأعيان (٢٦٩/٤)، سير أعلام النبلاء (١٨٣/١٤)، الوافي بالوفيات (٧٥/٤).

(١) الذريعة إلى أصول الشريعة (٢٠٠/١)، (٢٨٤/١).

(٢) المرجع السابق: (٥٢٩/٢).

(٣) الجبائيان هما: أبو علي المذكور آنفاً، وابنه أبو هاشم عبد السلام بن محمد الذي تُنسبُ إليه (البهشمية) من المعتزلة.

له تصانيف منها: (الجامع الكبير)، و(العرض)، و(المسائل العسكرية). توفي سنة (٣٢١هـ).

ينظر: تاريخ بغداد (٥٥/١١)، وفيات الأعيان (١٨٣/٣)، البداية والنهاية (٧٥/١٥).

(٤) الحسين بن علي البصري، أبو عبد الله الجعل. فقيه، متكلم، معتزلي، داعية. وكان من فقهاء الحنفية. تفقه على أبي

الحسن الكرخي الحنفي. له تصانيف منها: (نقض كلام ابن الراوندي)، وكتاب في (الكلام)، وكتاب (الإيمان)،

وكتاب (الإقرار)، وغير ذلك. توفي سنة (٣٦٩هـ)، وصلى عليه أبو علي الفارسي.

ينظر: تاريخ بغداد (٧٣/٨)، الوافي بالوفيات (١٧/١٣)، سير النبلاء (٢٢٤/١٦)، لسان الميزان (٣٠٣/٢).

(٥) الذريعة إلى أصول الشريعة (٣٢٩/١)، وانظر في الكتاب نفسه: (٣٩٢/١).

(٦) المرجع السابق: (٤٤٣/١).

(٧) منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين. مخطوط (ل/٤٢ب).

(٨) الفوائد الطوسية (ص ٢٣٥).

(٩) الذريعة في أصول الشريعة (١/١)، عدة الأصول (١/١).

لم يكتب أحدٌ من الإمامية في الأصول قبل شيخيهما المفيد (٤١٣هـ)، الذي صنّف كتاب (التذكرة في أصول الفقه). وهذا الكتاب لم يصل إلينا منه سوى مختصره الذي أدرجه تلميذه أبو الفتح الكراكي^(١) (٤٤٩هـ) في كتابه (كتر الفوائد).

فهؤلاء الثلاثة هم من أسس علم أصول الفقه الإمامي: المفيد، ثم المرتضى، وبعدهما الطوسي. والثلاثة كلهم من مدرسة المتكلمين الجديدة. وسيأتي بعدهم — من المدرسة نفسها — ابن المطهر الحلبي (٧٢٦هـ) — وهو أكثر الأربعة إسهاماً في تأسيس علم أصول الفقه الإمامي — سيأتي ليكون أكثر وضوحاً في اعتماد علم أصول الفقه السني. فاثنان من مصنفاته في هذا الفن كانا شرحين لمصنّفين سنيين: أحدهما شرح على مختصر ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، والآخر شرح على (غاية الأصول) للغزالي (٥٠٥هـ)^(٢).

وقد ظهر أثر مسلك الحلبي هذا على من جاء بعده. فقد ذكر حسين آل عصفور (١٢١٦هـ) أن مباحث كتاب (زبدة الأصول) للبهائي (١٠٣٠هـ) تطابق مباحث مختصر ابن الحاجب المالكي^(٣). ولما أراد زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) أن يرشد طالب العلم الإمامي إلى مختصر مفيد في علم أصول الفقه، لم يجد كتاباً يقرّحه أفضل من مختصر ابن الحاجب^(٤). وقد اشتهر هذا المختصر لاحقاً بين علماء الطائفة، فتتابعوا على كتابة الشروح والحواشي عليه^(٥)، حتى إن حسيناً الكرّكي العاملي (١٠٧٦هـ) كان يشكو من الحال الذي انتهى إليه علماء الطائفة بعد الحلبي (٧٢٦هـ)، حيث أصبحوا لا يعدّون من لم يقرأ شرح العضد^(٦) على مختصر

(١) أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراكي. من متكلمي الإمامية وفقهائهم، مع معرفة بالغة والطب والتنجيم. أخذ عن المفيد، وتلمذ على المرتضى والطوسي، وروى عنهما. له تصانيف منها: (كتر الفوائد)، (الاستنصار في النص على الأئمة الأطهار)، و(الإبانة عن المماثلة)، وغير ذلك. توفي سنة (٤٤٩هـ).

ينظر: لسان الميزان (٣٠٠/٥)، الوافي بالوفيات (٢٥١/٢٤)، شذرات الذهب (٢٨٣/٣).

وانظر في المصادر الإمامية: أمل الآمل (٢٨٧/٢)، رجال بحر العلوم (٣٠٢/٣)، أعيان الشيعة (٤٠٠/٩).

(٢) انظر ماتقدم (ص ٥١).

(٣) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية (ص ٢٠).

(٤) شرح اللمعة الدمشقية (٦٥/٣).

(٥) انظر بعضاً من هذه الشروح والحواشي في: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١٢٩/٦).

(٦) يعني شرح عضد الدين الإيجي على مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه المعروف بـ (مختصر المنتهى)، وهو في

ابن الحاجب أصولياً^(١). وذكر نحواً من ذلك حسين آل عصفور (١٢١٦هـ)^(٢).

ويقول الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ) ناقداً مخالطة الشيعة علماء السنة، ومطالعتهم كتب أصول الفقه السنّي: "أدّاهم ذلك إلى أن صنّفوا في ذلك العلم كتباً إبراماً ونقضاً، وتكلّموا فيما تكلّم العامة (أهل السنة) فيه من الأشياء التي لم يأت بها الرسول ﷺ، ولا الأئمة المعصومون... فلما كثرت تصانيف أصحابنا في ذلك، وتكلّموا في أصول الفقه وفروعه باصطلاحات العامة اشتبهت أصول الطائفتين واصطلاحات بعضهم ببعض"^(٣).

والمقصود من هذا كله أن البحث الأصولي كان أحد ثمار مخالطة المفيد وأصحابه البغداديين للأصوليين والمتكلمين من أهل السنة في بغداد، وأما قبل ذلك، فلم يكن للإمامية مشاركة تذكر في هذا العلم. وفي تقرير هذا يقول الباحث الشيعي حيدر حُبّ الله: "يدرك المطلع على تاريخ علم أصول الفقه الشيعي، أن مقولات هذا العلم لم تعد نظريات مدوّنة ذات طابع تخصّصي إلا في مرحلة متأخرة. وأن علم أصول الفقه كان قد أخذ نفوذه في الوسط السنّي قبل أن يلقي رواجاً أو مرجعية في الأوساط الشيعية"^(٤).

وقد رأيت الأخباري محمد أمين الأسترآبادي (١٠٣٣هـ) تحدّث بكلام مبسوط عن دخول علم الكلام وأصول الفقه على الإمامية، فأرجع مبدأ ذلك إلى شيخين اثنين أقدم من المفيد، أحدهما: ابن الجنيد الإسكافي، والآخر ابن أبي عقيل العماني. يقول الأسترآبادي: "لما نشأ ابن الجنيد وابن أبي عقيل في أوائل العيبة الكبرى، طالعا كتب الكلام وأصول الفقه للمعتزلة، ونسجوا في الأكثر على منوالهم. ثم أظهر الشيخ المفيد

الأصل اختصار لكتابه الكبير: (منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل). وقد كتبت عليه حواشٍ وشروح كثيرة، انظرها في كشف الظنون (١٨٥٣/٢). وأما شرح العضد، فقد قال عنه الشوكاني: "هو من أحسن شروح المختصر، من تدبره عرف طول باع مؤلفه". البدر الطالع (٣٢٦/١).

(١) هداية الأبرار (ص ٩٥).

(٢) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية (ص ١٩).

(٣) الوافي (١٥/١).

(٤) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي (ص ٣٥).

حُسْنَ الظَّنِّ بهما عند تلامذته - كالسيد الأجلُّ المرتضى ورئيس الطائفة^(١) - فشاعت القواعدُ الكلاميةُ، والقواعدُ الأصوليةُ، المبنيةُ على الأفكارِ العقليةِ بين متأخري أصحابنا. حتى وصلتِ النوبةُ إلى العلامةِ (الحلي) ومن وافقه من متأخري أصحابنا الأصوليين، فطالعوا كتبَ العامةِ لإرادتهم التَّبَحُّرَ في العلومِ أو غيره من الأغراضِ الصحيحةِ، وأعجبَتْهم كثيرٌ من قواعدهم الكلاميةِ والأصوليةِ والتقسيماتِ والاصطلاحاتِ المتعلقةِ بالأمورِ الشرعيةِ، فأوردوها في كتبهم لا لضرورةٍ دعت إليه... بل لغفلتهم عن أن تلك القواعدُ والتقسيماتِ والاصطلاحاتِ لا تتَّجهُ على مذهبنا، ولغفلتهم عن استغناء علمائنا عن سلوكِ تلك الطرقِ بالأعلامِ المنصوبةِ من الله تعالى والآثارِ المنتشرةِ عن أئمةِ الهدى - صلوات الله عليهم -^(٢).

هذا النَّصُّ من الأستِراباديِّ يؤيِّد جميعَ ما تقدَّم بيانهُ في كيفيةِ سريانِ علمِ أصولِ الفقهِ السُّنيِّ إلى الإماميةِ عبرَ المعتزلةِ. غيرَ أن الجديدَ هنا ذاك الاسمان اللذان نسب لهما الأستِراباديُّ مبدأَ التَّغْيِيرِ والتَّحَوُّلِ لدى مدرسةِ المفيد: ابنُ الجُنَيْدِ، وابنُ أَبِي عَقِيلٍ العمانيُّ. ومصادرُ التَّراجِمِ الإماميةِ لا تُسَعِّفُ بالكثيرِ عن الاثنينِ.

فأما ابنُ الجُنَيْدِ، فهو: أبو عليٍّ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ الجُنَيْدِ الإسكافيِّ، يعرفُ بالجُنَيْديِّ. يردُّ ذكره كثيراً في كتبِ الخلافِ الفقهيِّ داخلِ المذهبِ الإماميِّ^(٣). وظاهرُ ترجمتهِ عند الطُّوسِيِّ أنه من شيوخِ المفيد (٤١٣هـ)^(٤). وهو -على أيِّ حالٍ- من طبقةِ شيوخه، فقد وردَ في (المسائلِ الصَّاغانيةِ) للمفيدِ ما يدلُّ على أن ابنَ الجُنَيْدِ من أهلِ بغدادَ، وأنه كان حياً سنة (٣٤٠هـ)^(٥). وذكرَ النَّجاشيُّ في عدادِ تصانيفه أجوبةَ مسائلَ لمُعزِّ الدولة البُوَيْهيِّ المتوفى سنة (٣٥٦هـ)^(٦). والطُّوسِيُّ يروي عنه بتوسطِ شيخه أحمدِ بنِ عَبْدِونِ الحاشِرِ^(١)، المتوفى سنة

(١) يعني أبا جعفر الطُّوسِيِّ.

(٢) الفوائد المدنية (ص ١٢٣-١٢٤).

(٣) ينظر مثلاً: مجموع رسائل المرتضى (١/١٧٨، ١٩٨)، السرائر (١/٤٣٠، ٤٤٥)، (٢/١٣٥، ٢٥٥، ٢٨٢)، المعتبر (١/٣٣، ٤٥، ١١١، ١١٣، ١١٦، ١٢٢، ١٤٧، ١٩٩، ٢٢٣).

(٤) الفهرست (ص ٢١٠).

(٥) انظر المسائل الصاغانية (ص ٥٦).

(٦) رجال النجاشي (ص ٣٨٨).

(٢٣هـ) (٢). فكل هذه الدلالات تشهد أنه من طبقة شيوخ المفيد. وأما تلقيه بالإسكافي، فالظاهر أنها نسبة لمحلة ببغداد لبني الجنيدي يقال لها: إسكاف الجنيديين (٣).

و قائمة مصنفات ابن الجنيدي التي أوردتها النجاشي تشهد بعنايته بعلم الكلام (٤). والظاهر أنه شهر -أيضاً- بالعباية بمصنفات أهل السنة وتقليدهم في بعض أصولهم. فقد ذكر الخوانساري عنه أنه "أحسن الظن بأصول المخالفين"، وأنه "أفرط في متابعة هذه الآراء الفاسدة، وتعدى وزاد في الطنبور نعمة أخرى، فعمل صريحاً بالقياسات الحنفية" (٥). ويقول حسين الكركي العاملي (١٠٧٦هـ): "جاء ابن الجنيدي، فنظر في أصول العامة وفروعهم، وألف الكتب على ذلك المنوال، حتى أنه عمل بالقياس، فلذلك أعرض القدماء عن كتبه" (٦).

وقد نقل المفيد عن ابن الجنيدي مسألتين عرّف بهما تخالفان ما عليه سائر الإمامية: المسألة الأولى: قوله إن الأئمة ربما أفتوا بالاجتهاد والرأي. قال ذلك لما رأى اختلاف الروايات وتضاربها. وهذا القول يتناقض مع ما اتفقت عليه الإمامية من القول بالعصمة (٧). وأما المسألة الثانية: فهي استعماله "المذهب المخالفين في القياس الرذل" حسب تعبير المفيد (٨). فابن الجنيدي كان يقيس في الفروع الفقهية، بل إنه صنف في ذلك كتاباً عنوانه:

(١) قال ابن ماكولا: "من شيوخ الشيعة"، وذكر أن له فهرستاً، وأنه كان حياً سنة (٤١٤هـ). وهو من شيوخ أبي جعفر الطوسي الذي أُرُخ وفاته سنة (٤٢٣هـ).

ينظر: الإكمال (٢/٢٩٣)، رجال الطوسي (ص٤١٣)، رجال النجاشي (ص٨٧)، رجال ابن داود (ص٣٩).

(٢) انظر: الفهرست (ص٧٣/رقم ٨٦).

(٣) الأنساب (١/١٤٩-١٥٠)، اللباب في تهذيب الأنساب (١/٥٧). وانظر فهرست الطوسي (ص٨٣/رقم ١٠٧).

(٤) رجال النجاشي (ص٣٨٨).

(٥) روضات الجنات (٣/٧٨).

(٦) هداية الأبرار (ص٢٣٣).

(٧) المسائل السروية (ص٧٥).

(٨) المرجع السابق (ص٧٣).

(كشف التمويه والإلباس على أغمار الشيعة في أمر القياس)^(١). والقياسُ طريقةٌ سنّيةٌ تأبأها الإمامية؛ ذلك أن كلمةَ علماء الطائفة تكادُ تتفقُ على ردِّه والمبالغة في رفضه، ورووا في ذمّه أخباراً كثيرةً عن الأئمة^(٢)، حتى ذكر المرتضى أن المنع من القياس من ضروريات المذهب الإمامي^(٣). وقال: إن "اعتقاد صحّة القياس في الشريعة كفرٌ لا تثبت معه عدالة"^(٤). وذكر المفيد^(٥) والطوسيُّ أن تعاطي ابن الجنيد للقياس كان سببَ إسقاط كتبه وإهمالها^(٦). مع أن ثمة من دافع عنه فعدّد آخرين غيره أخذوا بالقياس قبله^(٧). وعلى أيِّ حال فإن من الواضح أن مشكلة ابن الجنيد الكبرى وجنابته العظمى التي أوجبت إهمال مصنفاته، ترجع إلى إحسانه الظنّ بأصول المخالفين، وبعبارة أوضح: إفادته من قواعد أهل السنة في الاستدلال.

أما الاسم الآخر الذي نسب له الأستربادي مبدأ التغيّر فهو: ابن أبي عقيل العماني. وما يُعرف عن هذا أقلُّ مما يُعرف عن ابن الجنيد.

فقد اختلفوا في اسمه، فقليل: (الحسن بن علي)، وقيل: (الحسن بن عيسى). وقيل بكليهما، وأنه مرةً يُنسب لأبيه، ومرةً لجدّه. واختلفوا في كنيته، فقليل: (أبو محمد)، وقيل: (أبو علي).

(١) رجال النجاشي (ص ٣٨٧).

(٢) ينظر ما أورده الكليني في الكافي - باب: البدع والرأي والمقاييس (٥٧/١).

(٣) جوابات المسائل الموصليات الثالثة، ضمن رسائل المرتضى (٢٠٣/١-٢٠٤).

(٤) رسالة في خبر الآحاد، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٣١١/٣).

(٥) المسائل الصاغانية (ص ٥٨).

(٦) الفهرست (ص ٢٠٩).

(٧) انظر: الفوائد الرجالية، لبحر العلوم (٢١٥/٣).

وقد ذكر الباحث الشيعي د. عبدالرزاق محيي الدين في كتابه (أدب المرتضى ص ٧٥) أن السبب في إعراض الإمامية الأوائل عن القياس يرجع لكون الاجتهاد ممنوعاً على فقهاءهم مع حضور أئمتهم الذين يعتقدون عصمتهم، فكانوا أثناء حياة الأئمة يقتصرون على الأقوال المروية عنهم، ولا يجاوزون ذلك إلى تفرعات لم ينصوا عليها. ومعنى هذا الكلام أن القدماء من علماء المذهب، كانوا مجردةً نقلاً ورواةً للأخبار، لأجل ذلك لم يحفظ عنهم مذاهب واختيارات فقهية تُذكر، وكتب الفروع إنما تحكي الأقاويل والاختيارات عن علماء القرن الرابع وما بعده.

واختلفوا في نسبته فقيل: (العُمانيُّ) بضمّ العين -وهو الأشهر-، وقيل (العَمانيُّ) بفتحها وتشديد الميم، وقيل: (العمافي) بالفاء^(١).

وقد وصفه النجاشيُّ، فذكرَ أنه "فقيهٌ، مُتَكَلِّمٌ، ثقةٌ، له كتابٌ في الفقه والكلام"^(٢). ونقلَ عن شيخه المفيدِ كثرةَ الثناءِ عليه. ومن أشهرِ تواليفه (التمسُّكُ بحبلِ آلِ الرسول ﷺ) في الفقه. غيرَ أن طبقةَ ابنِ أبي عَقيْلٍ غيرُ معروفةٍ، فليس في ترجمته تاريخُ وفاةٍ، ولا أسماءُ شيوخ. لكن أسندَ النَّجَاشِيُّ عن ابنِ قُؤْلُويَه (٣٦٨هـ) شيخِ المفيدِ، أن ابنَ أبي عَقيْلٍ كتبَ إليه يجيزه بكتابه (التمسُّكُ)، فيكون الاحتمالُ الأقربُ على هذا أنه من طبقةِ شيوخِ شيوخِ المفيدِ، ويكون ثناءُ المفيدِ عليه بناءً على ما رآه في كتابه، مع أن احتمالَ كونه من طبقةِ شيوخه واردٌ، فالإجازات بين الأقران ليست مما يعزُّ وجوده.

ولم أجد في ترجمةِ هذا العُمانيِّ ما يبرِّرُ نسبةَ مبدأ التحوُّلِ الإماميِّ إليه، اللهمَّ إلا وفرةَ نقولِ الحلِّيِّ عنه في (مخْتَلَفِ الشَّيْعةِ)، والتي تدلُّ على إكثاره من التفريع والاجتهاد وإيراد المسائل، وهذا مسلكٌ لم تكن الطائفةُ قد عرفته آنذاك، إذ كان علماءُها يقتصرون على الأخذ بالروايات المنصوصة. وقد ذكر باحثٌ إماميٌّ مُعاصر -وهو محمد بن عليّ الأنصاري- أن التغييرَ الذي أحدثه ابنُ أبي عَقيْلٍ في نهج علماء الطائفة كان: "تكثرِ الفروع وتفرعها، وذكر الأقوال فيها، ثم الاستدلالُ عليها، أو مناقشتها"^(٣).

ويبدو من بعضِ عباراتِ مُترجميه أن له مسلكاً في الفقه يُشبهُ مسلكَ ابنِ الجُنيدِ، فهو كما وصفه بحرُ العلوم (١٢١٢هـ): "أولُ من هذَّبَ الفقهَ، واستعملَ النَّظَرَ، وفتقَ البحثَ عن الأصولِ والفروع... وبعده الشيخُ الفاضلُ ابنُ الجُنيدِ"^(٤). ويقولُ عنه الخوانساريُّ: "هذا الشيخُ هو الذي يُنسَبُ إليه إبداعُ أساسِ النَّظَرِ في الأدلة، وطريقِ الجمعِ بين مداركِ الأحكامِ

(١) ينظر في ترجمته: رجال النجاشي (ص ٤٨)، الفهرست (ص ١٠٦)، رجال الطوسي (ص ٤٢٥)، معالم العلماء (ص ٧٣)، أمل الآمل (٦١/٢).

(٢) رجال النجاشي (ص ٤٨).

(٣) الموسوعة الفقهية الميسرة (٤٤/١).

(٤) الفوائد الرجالية (٢٢٠/٢).

بالاجتهاد الصحيح^(١).

و يقول المعاصر جعفر السبحاني: "هذا اللون من الفقه - وإن كان سائداً بين فقهاء العامة-، لكنه كان مبنياً على أسس وقواعد زائفة، كالعمل بالقياس...و أول من فتح هذا الباب بمصراعيه في وجه الأمة، هو شيخ الشيعة الأجل...الحسن بن علي بن أبي عقيل^(٢)."

وحسب ما يقوله الأسترابادي فإن إعجاب المفيد بابن أبي عقيل وابن الجنيّد، وثناءه عليهما، كان له أثرٌ على تلاميذه من بعده حيث قلّدوا هذين في منهج النظر والاستدلال والتفريع الفقهيّ. غير أنه لم يُحفظ عن ذينك الرجلين شيءٌ يتعلّق بعلم (دراية الحديث). لكنّ اقتحامهم علم أصول الفقه السنّي سوف يمهّد الطريق لمن يأتي بعدهما للكلام عن الأخبار. فالمفيد وأصحابه لما توسّعوا في علم الكلام، ثم ولجّوا ميدان أصول الفقه السنّي وجدّوا أمامهم مبحث أدلة الأحكام، وتحتة مسائل تتعلّق بأخبار الآحاد، وما يُقبل منها وما يُردُّ. وهي المسائل التي توسّعت شيئاً فشيئاً، حتى استقلت لاحقاً تحت عنوان (دراية الحديث). فالبحث في حكم الآحاد كان بداية مسيرة طويلة بطيئة تحركت أوائل القرن الخامس، ثم انتهت في القرن العاشر، مُشكّلةً ذاك الفنّ الجديد على الطائفة. ومع أن المفيد وأصحابه غلبَ عليهم القول برفض الاحتجاج بالآحاد، إلا أنهم لما طرّحوا المسألة للبحث، فتحوا باب الكلام عن الأخبار. وكما يقول حسن الصدر (١٣٥٤هـ) فإن البحث في الآحاد "إنما وقّع بين من تكلم في أصول الفقه كالشيخ المفيد والسيد (المُرْتَضَى) ومن بعدهما. وأما من تقدّم هؤلاء ممن عاصر الأئمة أو تأخّر عنهم؛ كالكليني والصدوقين^(٣)، فإن طريقتهم في أصولهم وتحويلهم في أعمالهم

(١) روضات الجنات (٢/١٨٧).

(٢) تطور الفقه عند الشيعة الإمامية. مطبوع في مقدمة كتاب (المذهب) لابن البرّاج (١/٢٣).

(٣) يعني أبا جعفر عليّ ابن بابويه (تقدم التعريف به)، والده أبا الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، "شيخ القميين في عصره ومتقدّمهم، وفقههم، وثقتهم" كما يقول النجاشي. من شيوخ الكليني، أكثر من الرواية عنه في الكافي، ويلقب عند الطائفة بالصدوق الأول. موصوفٌ عندهم بالثقة وصحة المذهب. له مصنفات منها: كتاب (التوحيد)، وكتاب (الصلاة)، و(النوادر)، وغيرها. توفي سنة (٣٢٩هـ).

تنظر ترجمته في: رجال النجاشي (ص ٢٦١)، فهرست الطوسي (ص ١٥٧)، رجال الطوسي (ص ٤٣٢)، معالم العلماء (ص ١٠٠)، خلاصة الأقوال (ص ١٧٨).

وفتاواهم ليس إلا على أخبار الآحاد المروية فيهم^(١). والصدور يُشِيرُ بهذا إلا أن قدماء محدثي الإمامية، وإن لم يتكلموا في حكم الآحاد، إلا أنهم عملياً كانوا يروونها ويعملون بها. ثم لما جاء المفيد وأصحابه طرَحُوا المسألة للبحث النظري.

فإذا جئنا للمفيد (٤١٣هـ) في تذكرته -وهي الأثر الإمامي الأقدم في أصول الفقه-، نجد أنه يستفتح بقوله: "اعلم أن أصول أحكام الشريعة ثلاثة أشياء: كتاب الله -سبحانه-، وسنة نبيه ﷺ، وأقوال الأئمة الطاهرين من بعده". ثم يشرع بعد ذلك في تفصيل المصدرين الآخرين، ويقول: "الأخبار الموصلة للعلم ثلاثة أخبار: خبر متواتر، وخبر واحد معه قرينة تشهد بصدقه، وخبر مُرْسَل في الإسناد يعمل به أهل الحق"^(٢). ثم يقول في موضع آخر: "كل خبر لا يُوصَلُ بالاعتبار إلى صحة مخبره، فليس بحجة في الدين، ولا يلزم عمل به. والأخبار التي يجب العلم بالنظر فيها على ضربين: أحدهما: التواتر المستحيل وروده بالكذب من غير تواطؤ على ذلك، أو ما يقوم مقامه في الاتفاق. والثاني: خبر واحد يقترن إليه ما يقوم مقام التواتر في البرهان على صحة مخبره، وارتفاع الباطل منه والفساد"^(٣).

ثم إذا جئنا للكتاب الثاني في أصول الفقه الإمامي، وهو كتاب (الذريعة) للمرتضى (٤٣٦هـ) سنجد فيه مباحث أخرى مشابهة:

(فصل في صفة العلم الواقع عند الأخبار)

(شروط الخبر الذي يحصل به العلم).

(فصل فيما يُعلم كذبه من الأخبار باضطرار أو اكتساب).

(فصل في أن خبر الواحد لا يوجب العلم)^(٤).

إضافة لمباحث تتعلق بالمسألة الأشهر: حكم التعبد بخبر الآحاد^(٥).

(١) نهاية الدراية (ص ٢٧٧).

(٢) نقله عنه الكراخي في كثر الفوائد (ص ١٨٦).

(٣) المرجع السابق (ص ١٩٣).

(٤) انظر هذه العناوين في: الذريعة في أصول الشريعة: (٤٨٤-٤٩٨-٥١١-٥١٧).

(٥) المرجع السابق (٥١٩/٢).

فوجود مثل هذه المباحث يعني أنه قد بدأ التنظير لمنهج التعامل مع الأخبار ولو على نطاق ضيق، وذلك بعد سريان علم أصول الفقه في شرايين متكلمي الطائفة، ليضاف هذا إلى أثر علم الكلام الذي سبق ونتج عنه رفض مرويات لم توافق النظر العقلي. وفي بيان أثر هذين العاملين في (علم الدراية) الشيعي يقول الإمامي المعاصر علي أكبر الغفاري: "مما تجدر الإشارة إليه بعد مقارنة بين آثار الشيعة والسنة هو أن الأصول السائدة في تدوين (علم الدراية) عند الشيعة تأثرت بصورة رئيسة بوجهات النظر الأصولية في الفقه والأصول والأسس العقدية لديهم. واستلهمت من التعابير الموجودة في السنة والعرة النبوية الشريفة"^(١).

ولأن المرتضى كان من أوائل المتأثرين بالاعتزال وبأصول الفقه السني، رأيتُ باحثاً إمامياً آخر معاصراً درس سيرته، ثم خرج بأنه "أول من نادى من الإمامية برفض شطر كبير من الحديث... وبخاصة ما كان منه خبر الآحاد"^(٢)، وأنه هو من "أدخل الاجتهاد وحق النظر فيما ورد من أحاديث الفقه الإمامي. وأسّس له أصولاً لفظية وعقلية يُعتمد عليها في فهم النصوص. وهي أصول سبق لأئمة أهل السنة أن حرروها وبحوثها"^(٣).

أقول: قد تقدّمت انتقادات المفيد (٤١٣هـ)؛ لابن بابويه (٣٨١هـ) ولحدّثي الطائفة عموماً، ومعارضته لهم في قبول أخبار الآحاد دون إعمال للنظر العقلي، فهو الذي أسّس لهذا المسلك الجديد، ثم تابعه عليه المرتضى. وهذا ما نتج عنه تباين منهجي شديد بين مدرسة (قم) الروائية القديمة، وبين مدرسة (بغداد) الكلامية الجديدة. وقد برز أثر هذا التباين المنهجي في مسائل عقدية وفقهية تحوّل فيها المذهب الإمامي من قول إلى نقيضه.

ومن أجل إعطاء صورة عن التغير الحاد الذي دخل على المذهب، أسوق هنا مسألتين اثنتين اشتهر الكلام فيهما عند الطائفة، إحداهما تتعلق بفرع فقهي، والأخرى تتعلق بأصل الإمامة والعصمة. وفي كل منهما ما يصلح أن يكون أنموذجاً يشرح مقدار التحول الذي طرأ على تصورات علماء المذهب:

(١) من تقديمه لتلخيص مقباس الهداية (ص ٤).

(٢) ذكر ذلك الدكتور عبدالرزاق محيي الدين في كتابه أدب المرتضى (ص ٣٨).

(٣) المرجع السابق (ص ٥٧-٥٨).

المسألة الأولى: تتعلقُ بِعَدَدِ أَيَّامِ شَهْرِ رَمَضَانَ. وهي مسألة تُرَدُّ كَثِيرًا فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ، حَيْثُ يَبْحَثُ عُلَمَاءُ الطَّائِفَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: هَلْ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا يَجْرِي عَلَى سَائِرِ الشُّهُورِ مِنَ النِّقْصِ، فَيَكُونُ مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ يَوْمًا. أَوْ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ نَقْصٌ قَطُّ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا ثَلَاثِينَ يَوْمًا؟

قُدِّمَاءُ الطَّائِفَةِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ حَفِظَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَسْأَلَةِ كَانَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَى أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا ثَلَاثِينَ يَوْمًا. وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ أَخْبَارٌ يَتِمَسَّكُونَ بِهَا. وَمَعَ وَجُودِ أَخْبَارٍ أُخْرَى مُعَارِضَةٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهَا صَدَرَتْ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَى سَبِيلِ التَّقْيَةِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْأَئِمَّةَ كَانُوا يَفْتَوْنَ بِخِلَافِ مَا يَعْتَقِدُونَ تَقِيَّةً وَمَدَارَاةً لِلْعَامَّةِ (أَهْلِ السُّنَّةِ).

وَقَدْ كَتَبَ ابْنُ قَوْلَوَيْهِ (٣٦٨هـ) مُصَنِّفًا فِي ذَلِكَ^(١)، لَكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا. وَأَقْدَمُ كَلَامٍ مُحْفُوظٍ فِي الْمَسْأَلَةِ لِأَبِي جَعْفَرِ ابْنِ بَابُوَيْهِ (٣٨١هـ) الَّذِي تَنَاوَلَهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ. وَكَانَ كَلَامُهُ فِيهَا فَصْلًا لَا يَدْعُ مَجَالًا لَوْجُودِ رَأْيٍ آخَرَ. بَلْ كَانَ مِنْ رَأْيِهِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَوْ خَالَفَ فِيهَا أَحَدٌ مِنَ الشَّيْعَةِ، فَإِنَّهُ يُعَامَلُ بِالتَّقْيَةِ كَمَا يُعَامَلُ الْمُخَالَفُونَ. فَمِمَّا قَالَهُ: "مَذْهَبُ خَوَاصِّ الشَّيْعَةِ وَأَهْلِ الْإِسْتِبْصَارِ مِنْهُمْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَبَدًا، وَالْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ مُوَافِقَةٌ لِلْكِتَابِ، وَمُخَالَفَةٌ لِلْعَامَّةِ، فَمَنْ ذَهَبَ مِنْ ضَعْفَةِ الشَّيْعَةِ إِلَى الْأَخْبَارِ الَّتِي وَرَدَتْ لِلتَّقْيَةِ فِي أَنَّهُ يَنْقُصُ، وَيَصِيْبُهُ مَا يَصِيْبُ الشُّهُورَ مِنَ النُّقْصَانِ وَالتَّمَامِ، اتَّقِيَ كَمَا تُتَّقَى الْعَامَّةُ، وَلَمْ يَكَلِّمْ إِلَّا بِمَا يَكَلِّمُ بِهِ الْعَامَّةُ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ"^(٢).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بَعْدَمَا ذَكَرَ الْأَخْبَارَ الْمُؤَيَّدَةَ لِهَذَا الْقَوْلِ: "مَنْ خَالَفَ هَذِهِ الْأَخْبَارَ، وَذَهَبَ إِلَى الْأَخْبَارِ الْمُوَافِقَةِ لِلْعَامَّةِ فِي ضِدِّهَا، اتَّقِيَ كَمَا يُتَّقَى الْعَامَّةُ، وَلَا يَكَلِّمْ إِلَّا بِالتَّقْيَةِ كَائِنًا مَنْ كَانَ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَرَشِدًا فِيرْشَدُ، وَيَبِينُ لَهُ، فَإِنَّ الْبِدْعَةَ إِنَّمَا تَمَاتُ وَتَبْطُلُ بِتَرْكِ ذِكْرِهَا، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ"^(٣).

وَهَذَا الرَّأْيُ الَّذِي يَقُومُ عَلَى أَخْبَارٍ مَنْسُوبَةٍ لِلْأَئِمَّةِ، يَخَالَفُ التَّنْظَرَ وَيُعَارِضُهُ، ذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ

(١) ذَكَرَهُ ابْنُ طَاوُوسٍ فِي إِقْبَالِ الْأَعْمَالِ (٣٤/١).

(٢) الْخِصَالُ (ص ٨٣٢).

(٣) مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهَ (١٧١/٢).

الهيئة لا يرونَ فرقاً في شهر رمضانَ يميّزه عن غيره. فهم يرونَ بأعينهم هلالَ شَوَّالٍ يظهرُ لتسعٍ وعشرين، كما يظهر لثلاثين. لكنَّ ابنَ بابويه وغيره من محدّثي الطائفة تمسّكوا بالأخبار، ولم يتوقّفوا عند ذلك. حتى خرجَ بينهم شيخٌ يقال له: محمد بن أحمد بن داود القمّي^(١) (٣٦٨هـ)، وكان من أهلِ (قمّ) غير أنه خرجَ منها، واستوطنَ بغدادَ، فمالَ إلى خلافِ ما ذكره ابنُ قولويه وابنُ بابويه، وكتبَ ردّاً على كتابِ ابنِ قولويه، أبطلَ فيه القولَ بعدمِ نقصانِ شهرِ رمضان^(٢)، وتمسّك بالأخبار الأخرى التي كان ابنُ بابويه والآخرون يحملونها على التقيّة.

وكان المفيدُ حينها في أولِ عمره^(٣)، وكانَ على رأيِ شيخه: ابنِ قولويه، وابنِ بابويه. فكتبَ سنةَ (٣٦٣هـ) رسالةً سمّاها (لمح البرهان)، في عدمِ نقصانِ شهرِ رَمَضَانَ، انتصرَ فيها لقولِ شيخه ابنِ قولويه، وردّ فيه على محمد بن أحمد القمّي. غير أن هذه الرسالة -أيضاً- لم تصل إلينا، لكن نقلَ ابن طائوس^(٤) (٦٦٤هـ) بعضاً مما فيها. وأبرز ما نقله حكايةُ المفيدِ إجماعَ فقهاءِ عصره على أن شهرَ رمضانَ لا ينقصُ عن ثلاثين. فمما قاله: "فقهاءُ عصرنا هذا، وهو سنة ثلاثٍ وستين وثلاثمئة، ورواياته وفضلاؤه -وإن كانوا أقلَّ عدداً منهم في كلِّ عصرٍ- مُجمِعُونَ عليه، ويتدبّنون به، ويُفتنون بصحّته، وداعون إلى صوابه"^(٥). ثم سَمّى جماعةً من مشاهيرِ المحدّثين، فيهم -مع ابنِ بابويه وابنِ قولويه- المحدّثُ هارونُ بن موسى التلعكبريُّ (٣٨٥هـ) الذي قالَ عنه النجاشيُّ: "كانَ وَجْهاً من وجوهِ أصحابنا، ثقةً، معتمداً، لا يُطعنُ عليه"^(٦). وقالَ عنه الطوسيُّ: "جليلُ القدر، عظيمُ المترلة، واسعُ الرواية، عديمُ التّظير، ثقةً"^(٧).

غير أن المفيدَ بعدما كُبرَ ونَضَجَ، تأمَّلَ في مخالفةِ هذا القولِ للتّظير، فرجعَ عنه ونَبَذَهُ وكتبَ -من جديدٍ- كتاباً سمّاه: (مصاييحُ الثّور، في علاماتِ أوائلِ الشُّهور)، وكتبَ رسالةً

(١) تنظر ترجمته في: رجال النجاشي (ص ٣٨٤)، الفهرست (ص ٢١١)، رجال الطوسي (٤١٣)، خلاصة الأقوال (ص ٢٦٧)، رجال ابن داود (ص ١٦٢).

(٢) رجال النجاشي (ص ٣٨٤)، إقبال الأعمال (٣٤/١).

(٣) الذريعة (٢٠٩/١١).

(٤) نقله ابن طائوس في إقبال الأعمال (٣٣/١).

(٥) رجال النجاشي (ص ٤٣٩).

(٦) رجال الطوسي (ص ٤٤٩).

أخرى عرفت باسم (الرسالة العدديّة)، أو (جوابات أهل الموصل في العدديّة والرؤية) ^(١). وهذه الأخيرة هي التي وصلت إلينا من جميع ما كتبه في المسألة. وما ذكره فيها يدلُّ على تحوُّلٍ حادٍّ في الرأي. فمما قاله عن المانعين من نُقصانِ شهرِ رمضان: "خالقوا نصَّ القرآن ولُغة العرب، وفارقوا بمذاهبهم فيه كافةً علّماء الإسلام، وباينوا أصحاب علم التَّحجُّم فلم يصيروا إلى قول المسلمين في ذلك، ولا إلى قول المنجِّمين الذين اعتمدوا الرِّصد والحساب. وادَّعوا علم الهيئة، فصاروا مُدبذِّبين لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، وأحدثوا مذهباً غير معقول، ولا له أصلٌ يستقرُّ على الحجاج" ^(٢).

ويلحظُ هنا حديثه عن كونِ هذا المذهب (غير معقول)، وأنه مخالفٌ لقول (المنجِّمين). وفي هذا دلالةٌ واضحةٌ على التَّزعة العَقليّة في النظر والاستدلال. فالمفيدُ هنا يكرّر مأخذَه على المحدثين الذين يأخذون بالأخبار من غير إعمالٍ للنَّظر.

لكنَّ العجيبَ أنه بعدما كان قديماً يحكي إجماعَ فقهاء عصره على أن الشهر لا ينقصُ، عاد هنا، فذكر أن ذاك القول "موافقٌ لأهل البدع من الشيعة الغلاة" ^(٣)، وأنه مخالفٌ لإجماع أصحاب الأئمة: الباقر والصَّادق والكاظم والرِّضى والجواد والهادي والعسكري. فهؤلاء "كلُّهم قد أجمعوا نقلاً وعملاً على أن شهرَ رمضان يكون تسعةً وعشرين" ^(٤)!

و قد وقع تلميذُ المفيد أبو الفتح الكراكجيُّ (٤٤٩ هـ) في عينِ ما وقع فيه أستاذه، فكتب أولاً رسالةً في الانتصار لقول القدماء بالمنع من نُقصانِ شهرِ رمضان، أسماها: (مختصر البيان عن دلالة شهر رمضان)، ثم عادَ وكتبَ (جوابُ الرسالة الخوارزمية) في إبطال ذلك ^(٥).

و بعدَ هذا تطوَّر الحالُ، حتى رأينا رسالةً تُردُّ إلى المرتضى (٤٣٦ هـ) فيها سؤالٌ عن

(١) انظر: جوابات أهل الموصل (ص ٢٥)، والذريعة (٢٠٩/١١).

(٢) جوابات أهل الموصل (ص ٤٧).

(٣) المرجع السابق (ص ٤٧).

(٤) المرجع السابق (ص ٢٥).

(٥) إقبال الأعمال (٣٥/١)، الذريعة (٢٠٩/١١).

تكفير من يرى أن شهرَ رَمَضَانَ كغيره يجوزُ أن يكون تسعةً وعشرين يوماً^(١)! فقابل المرتضى السؤالَ بالتشديدِ على من منع من التَّقْصَانِ، وَقَلَّلَ من شأنهم، فقالَ بعدما قَرَّرَ جوازَ نَقْصِ شهرِ رمضان: "لم يقلْ بخلافِ ذلكَ من أصحابنا إلا شَذَاذٌ خالفوا الأصولَ، وَقَلَّدُوا قوماً من العُلَاةِ"^(٢). وفي موضعٍ آخر، قَرَّرَ -بلغه جازمة- أن القولَ بالتَّقْصَانِ "إليه يذهبُ جميعُ أصحابنا، إلا شَذَاذاً لا اعتبارَ بقولهم. وهو مذهبُ جميعِ الفقهاء. ومن خالفَ في هذه المسألة فقد سبقه الإجماعُ"^(٣).

وللمرتضى رسالةٌ مُفْرَدَةٌ في المسألة ذكرَ فيها أن "الخلافَ إنما ظهرَ من نفرٍ من أصحاب الحديثِ المنتمينَ إلى أصحابنا"^(٤). وقال: "لا اعتبارَ بهذا الخلافِ، سالفاً كانَ أم حادثاً، لأنَّ الخلافَ إنما يفيدُ إذا وقعَ ممن يمثله اعتبارٌ في الإجماعِ من أهلِ العلمِ والفضلِ والتحصيلِ. والذين خالفوا من أصحابنا في هذه المسألة عددٌ يسيرٌ ممن ليس قولُه بحجةٍ في الأصولِ ولا في الفروعِ، وليس ممن كُلفَ النظرَ في هذه المسألة، ولا في ما هو أجلي منها، لقصورِ فهمه، وتقصانِ فطنه. وما لأصحابِ الحديثِ الذين لم يعرفوا الحقَّ في الأصولِ، ولا اعتقدوها بحجةٍ ولا نَظَرٍ -بل هم مقلِّدونَ فيها- والكلامِ في هذه المسائلِ، وليسوا بأهلِ نظرٍ فيها، ولا اجتهادٍ، ولا وصولٍ إلى الحقِّ بالحجة. وإنما تعويلهم على التقليدِ والتسليمِ والتفويضِ"^(٥).

ويظهرُ هنا في كلامِ المرتضى السَّمةُ عينُها التي ظهرتْ في كلامِ أستاذه المفيدِ، وهي التنقُّصُ بأصحابِ القولِ الآخرِ من المحدثينَ الذين -في رأيه- لم يعرفوا الأصولَ بالحجةِ والنَّظَرِ. فمثلُ هذه الإشاراتُ تحملُ دلالةً واضحةً على مسلكِ المدرسةِ البغداديةِ الكلاميةِ، ومقدارِ اختلافها منهجياً عن مدرسة (قَمِّ) التَّقْلِيَةِ. ومما يُلحِظُ أن المرتضى تحدَّثَ عن عدمِ اعتبارِ المخالفين، وأن مخالفتهم لا تضرُّ بالإجماعِ، مع أن فيهم مثلَ ابنِ بابويه، وابنِ قُلوَيِّه،

(١) جوابات المسائل الطبرية. ضمن رسائل المرتضى (١/١٥٧).

(٢) المرجع السابق.

(٣) الناصريات (ص ٢٩٢).

(٤) رسالة الرد على أصحاب العدد، ضمن رسائل المرتضى (٢/١٧-١٨).

(٥) المرجع السابق (٢/١٨).

والتَّلْعُكْبَرِيَّ^(١)، وهم أعيانُ مُحدِّثي الطائفة، فضلاً عن الإجماع القديم الذي حكاَهُ المفيدُ عن فقهاء عصرِهِ سنة (٣٦٣هـ). فكلُّ هؤلاء لا اعتبارَ بخلافهم حسبَ أصولِ المدرسةِ الجديدة. ولاحقاً جاء ابنُ طاووسٍ (٦٦٤هـ) ليقول: إن الأصحابَ كانوا قبلَ الآنَ مختلفين، وأما الآنَ فلمَ أجدُ ممنَ شاهدته، أو سمعتُ به في زماننا - وإن كنتُ ما رأيته - أنهم يذهبونَ إلى أن شهرَ رمضانَ لا يصحُّ عليه التَّقْصَانُ^(٢). وهذا معناه أن قولَ المُحدِّثين الأوائلِ قد انقرضَ مع تمكُّنِ مدرسةِ بغداد.

ثم جاء أبو القاسمِ الحلبيُّ (٦٧٦هـ) - بعد ذلك - فنسبَ ذاك القولَ القديمَ إلى "قومٍ من الحشوية"^(٣). وأما ابنُ المطهرِ فنسبهُ إلى "قومٍ من حشوية الحديث"^(٤). ثم يأتي الحرُّ العامليُّ (١١٠٤هـ) ليعلنَ أنَّ هذا المذهبَ لم يأخذ به إلا "شذاذٌ لا يُعتدُّ بقولهم"^(٥). ثم اختفى القولُ بعد ذلك، فلا يذكرُ في الكتبِ إلا لِنُكْرٍ، ولِيُعدَّ من الشذوذاتِ الفقهية!

فالذي يتَّبَعُ تطوُّرَ الخلافِ في تلك المسألة، يرى كيف انقلبَ موقفُ علماءِ المذهبِ مع غلبةِ نزعةِ النَّظَرِ العقليِّ. فابنُ بابويه كان يقرُّ أن القولَ بالنقصانِ من مذاهبِ العامة، وأن من يقولُ به يجب أن يُعاملَ بالتقية، ثم يكتبُ المفيدُ لينقلَ إجماعَ فقهاء عصرِهِ على هذا القول. ثم يتراجعُ بعد نُضْجِهِ العلميِّ، ويشدُّ النكيرَ على الآخذين بقوله القديم، ثم يجري معه في هذا أحدُ أشهرِ تلاميذه أبو الفتح الكراكيُّ فيتركُ القولَ القديمَ، ويكتبُ في الردِّ عليه. ثم يأتي المرتضى ليحكى الإجماعَ على القولِ الجديدِ غيرَ متوقِّفٍ عند خلافِ رؤوسِ مُحدِّثي المذهبِ الذي أخذَ قولهم في الاضمحلالِ حتى انقرضَ بعدما كان الإجماعُ يُحكى على صحته.

(١) هارون بن موسى بن أحمد بن سعيد التَّلْعُكْبَرِي، أبو محمد. من مشاهير الرواة عن الكليني. أخذ عنه المفيد وابن الغضائري، وغيرهما. قال عنه النجاشي: "كان وجهاً في أصحابنا ثقةً معتمداً، لا يُطعنُ عليه". وقال الطوسي: "جليل القدر، عظيم المتزلة، واسع الرواية، عديم النظر، ثقة، روى جميع الأصول والمصنّفات". ينظر: رجال النجاشي (ص ٤٣٩)، رجال الطوسي (ص ٤٤٩)، خلاصة الأقوال (ص ٢٩٠).

(٢) إقبال الأعمال (٣٣/١).

(٣) المعتبر (٦٨٨/٢).

(٤) منتهى المطلب (طبعة حجرية ٥٩١/٢)، وانظر تذكرة الفقهاء (١٣٨/٦).

(٥) الفوائد الطوسية (ص ٣٨٢).

ووقوع الخلاف في مثل هذا المسألة مما يصعب تفسيره، ذلك أنه يتعلق بشعيرة عملية من شعائر الإسلام التي يمارسها المسلمون كافة بانتظام. فوقوع الخلاف في مثلها غريب للغاية، فهو أشبه بما لو اختلف العلماء في تعداد الصلوات الخمس المفروضة، أو في عدد ركعات واحدة منها. وقد رأيت المرتضى يعتضد بمثل هذا، ويقول: "قد علمنا ضرورة أن المسلمين من لدن النبي ﷺ إلى وقتنا هذا يفرعون ويلجأون في أوائل الشهور والعلم بها على التحقيق إلى الرؤية، ويخرجون إلى الصحاري والمواضع المنكشفة، خروجا منكشفا ظاهرا معلنا شائعا ذائعا، حتى إنهم يتأهبون لذلك، ويتزينون له، ويتجملون بضروب التجملات، لا يخالف في ذلك منهم مخالف، ولا يعارض منهم معارض، ولا ينكر منهم منكر، حتى جرى ذلك مجرى الأعياد والجمع في الظهور والانتشار"^(١). وهذا كلام متين في إنكار القول، لكنه لا يفسر موقف القائلين به من قدماء محدثي الطائفة.

أما المسألة الثانية التي سنأخذها مثالا يشرح مقدار التغير الذي طرأ على المذهب بعد تحول مركزه إلى بغداد، فهي مسألة تجويز وقوع السهو من النبي ﷺ والأئمة. وهي من متعلقات القول بالإمامة والعصمة. وقد برزت بقوة في ساحة الخلاف بين مدرستي (قم) و(بغداد). لكن الخلاف فيها اختفى أو كاد بعد غلبة المدرسة الكلامية البغدادية، بالطريقة نفسها التي اختفى فيها الخلاف في شهر رمضان.

فالبغاديون أحالوا وقوع السهو من النبي ﷺ وسائر الأئمة الاثني عشر. قالوا هذا بعدما أدأهم نظرهم العقلي إلى أن من مقتضى الإمامة والعصمة عدم السهو. فكانوا -لأجل هذا- يعدون القول بخلاف ذلك تقصيرا في حق الأئمة. أما القدماء من القميين فكانوا على التقيض من ذلك، إذ كانوا يرمون بالعلو من ينفي عن الأئمة السهو، ويشددون عليه، معتمدين على أخبار كثيرة أثبتت وقوع السهو من النبي ﷺ والأئمة. وكان شيخ القميين محمد بن الحسن بن

(١) رسالة الرد على أصحاب العدد، ضمن رسائل المرتضى (١٩/٢).

الوليد يقول: "أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي ﷺ" (١). ولما شرع ابن بابويه (هـ ٣٨١) في كتابه (الفقيه) في شرح أحكام سجود السهو، ختمه بهذه المسألة، وقال: "إن العلّة والمفوضة" (٢) - لعنهم الله - ينكرون سهو النبي ﷺ... ولو جاز أن تُردّ الأخبار الواردة في هذا المعنى لجاز أن تُردّ جميع الأخبار. وفي ردّها إبطال الدين والشرعة" (٣). وذكر أنه ينوي تصنيف كتاب مُنفرد في الرد على المنكرين. ثم في كتابه (الاعتقادات) عقد (باب الاعتقاد في نفي الغلو والتفويض)، حكم في مطلعه بكفر العلّة. ثم قال بآخره: "وعلامّة المفوضة والعلّة وأصنافهم، نسبتهم مشايخ (قُم) وعلماءهم إلى القول بالتقصير" (٤).

هذا التقرير الذي ذكره ابن بابويه تصدّى لمعارضته الشيخ المفيد (هـ ٤١٣)، فأثبت على القميين وصف التقصير في حق الأئمة حين جوزوا السهو عليهم، وقال: "ليس في نسبة هؤلاء القوم إلى التقصير علامة على غلو الناس؛ إذ في جملة المشار إليهم بالشيخوخة والعلم من كان مُقَصِّراً. وإنما يجب الحكم بالغلو على من نسب المحققين إلى التقصير، سواء كانوا من أهل (قُم) أو غيرها من البلاد وسائر الناس. وقد سمعنا حكاية ظاهرة عن أبي جعفر محمد بن الحسن بن الوليد رحمه الله لم نجد لها دافعاً في التقصير. وهي ما حكي عنه أن قال: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي ﷺ والإمام عليهما السلام. فإن صحت هذه الحكاية عنه، فهو مُقَصِّرٌ مع أنه من علماء القميين ومشيختهم. وقد وجدنا جماعة وردوا إلينا من (قُم) يقصرون تقصيراً ظاهراً في الدين، ويترلون الأئمة -عليهم السلام- عن مراتبهم، ويزعمون أنهم كانوا لا يعرفون كثيراً من الأحكام الدينية حتى يُنكَت في قلوبهم، ورأينا من يقول: إنهم كانوا يلتجئون في الشريعة إلى الظنون، ويدعون مع ذلك أنهم من العلماء. هذا هو التقصير الذي لا شبهة

(١) نقله عنه ابن بابويه في (من لا يحضره الفقيه ١/٣٦٠). ومما يذكر هنا أن النجاشي (ص ٧٤)، ذكر عن بعض

الشيوخ الذين أدركهم بالكوفة، وهو إسحاق بن الحسن العقرائي، أنه وضع كتاباً في نفي السهو.

(٢) المفوضة عند الإمامية: هم الذي يقولون: إن الله فوّض للنبي ﷺ ولعليّ ﷺ بعض خصائص ربوبيته، كالخلق

والرزق وغير ذلك. (رسائل المرتضى ٤/٢١). هذا هو المشهور. وله معانٍ أخرى ذكرها أبو علي الحائري في

كتابه (منتهى المقال ١/٧٨).

(٣) من لا يحضره الفقيه (١/٣٥٩-٣٦٠).

(٤) الاعتقادات في دين الإمامية (ص ٩٧-١٠١).

فيه^(١). وقال في موضع آخر: "محققو أهل النظر من الإمامية ذهبوا إلى نفي وقوع السهو في أمور الدين عنهم"^(٢).

ويلاحظ هنا أن ابن بابويه يتحدث عن أخبار لا يجوز ردها، في حين أن المفيد يتحدث عن رأي محقق (أهل النظر). وهذا ما يشير إلى أثر الوافد الجديد (علم الكلام)، في تبدل تعامل الإمامية مع المرويات.

وتوجد رسالة مستقلة في الرد على ابن بابويه في هذه المسألة نقلها المجلسي في بحاره، وتردد -هو والبهبهاني^(٣)- في نسبتها للمفيد أو المرتضى^(٤)، ومما جاء فيها أن ابن بابويه بإثباته السهو: "أبدى بذلك عن نقصه في العلم وعجزه. ولو كان ممن وفق لرشده لما تعرض لما لا يحسنه، ولا هو من صناعته، ولا يهتدي لمعرفته. لكن الهوى مُرد لصاحبه، نعوذ بالله من سلب التوفيق". ثم قرّر أن خبر السهو إنما روته الناصبة والمقلدة من الشيعة^(٥)!

تلك الحملة من المفيد على من يجوز السهو على الأئمة آتت أكلها فيمن بعده، فقد أصبح هذا القول هو الشائع بين الطائفة، وقد ترتب عليه رد الأخبار المتضمنة سهو النبي ﷺ، بما فيها سهوه في صلاته. وسرى ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) لاحقاً يقول عن خبر نوم النبي ﷺ عن صلاة الصبح^(٦): "باطل، لاستحالة صدور ذلك من النبي ﷺ"^(٧).

وسياقي بعده محمد بن مكي العاملي (٧٨٦هـ) -الملقب بالشهيد الأول- ليقول: "خبر

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية (ص ١٣٥-١٣٦).

(٢) أوائل المقالات (ص ١٧٧).

(٣) الاجتهاد والأخبار، ضمن مجموع الرسائل الأصولية (ص ١٨٤).

(٤) بحار الأنوار (١٧/١٢٢).

(٥) المرجع السابق (٧/١٢٣).

(٦) هو حديث عمران بن الحصين في صحيح مسلم -كتاب الصلاة- باب قضاء الصلاة الفائتة (١/٤٧٤/ح ٦٨٢) قال: كنت مع النبي ﷺ في مسير له، فأدلجنا ليلتنا، حتى إذا كنا في وجه الصبح عرّسنا فغلبتنا أعيننا، حتى بزغت الشمس... الحديث.

(٧) منتهى المطلب (٤/١٤٧).

ذي الـيدين^(١) متروكٌ بين الإمامية لقيام الدليل العقلي على عصمة النبي ﷺ عن السهو". ثم يشير إلى مذهب ابن بابويه وشيخه ابن الوليد، ويقول: "هذا حقيقٌ بالإعراض عنه، لأن الأخبار معارضةٌ بمثلها، فيُرجعُ إلى قضية العقل. ولو صحَّ النقل وجب تأويله"^(٢).

هذا التغير من فكرة إلى نقيضها في مثل هذه المسألة يعطي تصوُّراً لحجم التحول المنهجي الذي أدخلته مدرسة المتكلمين البغدادية على المذهب. وهذه المسألة خاصة سيكون لها أثرٌ بالغٌ في علم (الدراية) لعلاقتها المباشرة بتجريح الرواة وتعديلهم، فحين كانت قمٌ مركز الإمامية الرئيس، تصدَّى محدثوها للكلام عن الرواة قبل غيرهم، وكانوا قد طعنوا في جماعات منهم بالغلو، ونسبوا للضلال، وأسقطوا مروياتهم، بل رمَوْهم بالكذب أيضاً. وحيثُ تغيرت مقاييسُ الغلو لدى الطائفة، فإن الأخذَ بجرح القميين صار -بعد ذلك- محلَّ إشكالٍ وترددٍ، كما سيأتي بسطُ ذلك عند الحديث عن أسباب جرح الرواة عند الإمامية^(٣).

ومما يلمسه الدارس لتأريخ تلك الخصومة حول تجويز السهو على النبي ﷺ والأئمة من بعده أن المفيد وابن المطهر وابن مكي العاملي وسائر الذين نفوا السهو عن النبي ﷺ والأئمة كانوا يُقابلون بين الأخبار التي أثبتت وقوع السهو منهم، وبين النظر العقلي الذي رأوه يقضي بالتلازم بين إثبات العصمة ونفي السهو. وكما تقدَّم، فهذه إحدى أهمِّ معالم المنهج الجديد الذي قلَّل من مكانة الأخبار المنقولة، وعظَّم من شأن النظر العقلي.

لكن مما يُلاحظُ في هذه المسألة وما شابهها أن هذا النهج الجديد الذي قلَّل من مكانة الأخبار، لم يتشأغل بالتفتيش في أسانيدِها من أجل ردِّ ما لا يثبت منها. ذلك أن أصحابه كانوا أهلَ كلامٍ ونظرٍ عقليٍّ، ولم يكونوا أهلَ روايةٍ ونقلٍ كما كان القميون. لأجل ذلك انطلقوا في نقدِهم للأخبار من خلال النقد العقلي لمضامينها. حتى إن بعضهم قلَّ تعويله على

(١) خبرُ ذي الـيدين في سهو النبي ﷺ كما ثبت في المصادر السنية، فقد أخرجه -من الإمامية- ابنُ بابويه في: (من لا يحضره الفقيه ١/٣٥٨ ح ١٠٣١)، والطوسي في (تهذيب الأحكام ٢/٣٤٥ ح ١٤٣٣). وقال محمد بن مكي العاملي في (ذكرى الشيعة ٤/١٩): "راوه العامة، ورواه الأصحاب أيضاً".

(٢) ذكرى الشيعة (٤/١٠).

(٣) انظر ما سيأتي (ص ٧٦٢)، و(ص ٧٩٧).

الاستدلال بالأخبار بالكليّة لما رأى معارضةً كثيرٍ منها للنّظر. وهذا ما رصده يوسفُ البحرانيّ (١١٨٦هـ) على اثنينٍ من أعلام تلك المدرسة الجديدة، حين قال: "من شأن السيّد المرتضى (ابن إدريس الاعتمادُ على الأدلة العقلية بزعمهما، وعدم مراجعة الأدلة السمعية كما لا يخفى على المتتبّع لكلامهما، ولاسيما المرتضى رحمته الله كما تصفحتُ جملةً من كتبه، فإنه في مقام الاستدلال على الأحكام التي يذكرها إنما يورد أدلةً عقليةً، ولا يلم بالأخبار بالكلية"^(١).

وإنما كان المرتضى يسلكُ هذا السبيل بسبب عدم ثقته في أخبار الآحاد أصلاً. فقد كان وطائفة من أقطاب مدرسة بغداد يُصرّحون بأنّ الآحاد لا يُبنى عليها، لأنها لا توجبُ علماً ولا عملاً. وهذه المسألة (حكم خبر الآحاد) كانت من أبرز المسائل التي كثُر الكلامُ عنها من علماء الطائفة زمن المفيد وما تلاه. وكما أسلفتُ فإن البحث فيها كان البداية الأولى لمسائل علم الدراية الإمامي. ونظراً لأهميتها البالغة، فسوفُ أفردُ لها المبحث الآتي، لبيان متى بدأ الكلامُ فيها، وأين انتهى.

• موقف مدرسة بغداد الكلامية من أخبار الآحاد.

مما شاعَ في كتابات علماء المدرسة الجديدة كثرة الطعن في الأخبار ورَفْض الاستناد إليها، بحجة كونها أخباراً آحاداً لا تُوجبُ -في رأيهم- علماً ولا عملاً، بقطع النظر عن أحوال رواها، ثقاتٌ كانوا أم ضعفاء، إماميةً كانوا أو غير إمامية. وهذا مسلكٌ لم يكن له أثرٌ عند القميين الذين كان العملُ بالأخبار أصلَ مذهبهم.

وإذا أردنا تتبعَ مبدأ طرح المسألة والتعرض لها في كتب الإمامية، فإننا لا نجدُ فيما وصل إلينا من المصنّفات السابقة على زمن الشيخ المفيد بحثاً في حكم التعبد بخبر الواحد^(٢). اللهم إلا

(١) الحقائق الناضرة (٣٩٧/٧).

(٢) ذكر الفاضل التوحي في كتابه (الوافية في أصول الفقه ص ١٥٨) أن ظاهر كلام ابن بابويه (٣٨١هـ) في كتابه (الغيبة) نفى حجية خبر الواحد. لكن هذا الكتاب لم يصل إلينا. وعبارة التوحي رخوة غير جازمة في نسبة القول لابن بابويه. والمتأخرون من علماء المذهب ينسبون له خلاف ما ذكره عنه التوحي.

ما تحكيه بعضُ المصادر عن أبي جعفر بن قبة الرازي أنه كان يمنعُ من التعبد بالآحاد عقلاً. وقد ردَّ قوله هذا متكلمو الطائفة بعده وأنكروه عليه. حيث رأى جلهم أن العقل لا يحيلُ التعبد بخبر الواحد، غير أكثرهم قالوا بالمنع من ذلك شرعاً^(١).

و قد ذكر النجاشي (٤٥٠هـ) في ترجمة الحسن بن موسى التوبختي^(٢) -صاحب كتاب (فرق الشيعة)- أن له كتاباً في (خبر الواحد والعمل به). لكن الباحث الإمامي حيدر حب الله^(٣) استظهر أن يكون موضوع الكتاب في المسألة نفسها التي نازع فيها ابن قبة الرازي، واشتهرت عنه، وهي المنع من التعبد بالآحاد عقلاً. وقد كان التوبختي معاصراً لابن قبة الرازي، وكان بين الاثنين مجاذبات في مسائل أخرى^(٤). وعلى أي الحالين، فإن هذا الكتاب لا يُعرف عنه شيء، ولم يُنقل عن مؤلفه -مع شهرته- رأي في المسألة.

فإذا تجاوزنا هذا النقل المبهم عن التوبختي، سنرى شيوخ الإمامية منذ عصر المفيد يبحثون حكم التعبد بخبر الواحد شرعاً، بعدما اتفقت كلمتهم على تجويزه عقلاً. وقد كان أغلبهم يرفضون نظرياً العمل بالآحاد. بل قد حكى بعضهم الإجماع على ذلك.

ولم أجد لأحد قولاً واضحاً بقبول الآحاد منذ زمن المفيد (٤١٣هـ) -حيث بدأ طرح المسألة- وإلى زمن ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ)، إلا كلمتين جاءتا عَرَضاً لاثنين ليس لهما وزن علمي يعادل الأسماء الرافضة للعمل بالآحاد؛ إذ كان جمهور علماء المذهب الذي خاضوا في المسألة ينعون الأخذ بخبر الواحد. وفيما يأتي تفصيل ذلك^(٥):

القائلون بقبول الآحاد:

(١) ينظر: جوابات المسائل الموصليات، ضمن مجموع رسال المرتضى (٢٠٢/١)، معارج الأصول (ص ١٤١)، معالم الدين وملاذ المجتهدين (ص ١٨٩)، فرائد الأصول (١٠٥/١).

(٢) رجال النجاشي (ص ٦٣).

(٣) نظرية السنة في الفكر الإمامي (ص ٤٨).

(٤) انظر: رجال النجاشي (ص ٦٣).

(٥) ينظر للمزيد حول هذا المبحث كتاب (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي)، للباحث الشيعي حيدر حب الله، وكتاب (خبر الواحد مستنده وحجته) لحمد رضا رضوان طلب.

أولاً: أبو الحسن محمد بن الحسين، الملقَّب بالشرِيف الرِّضِيِّ^(١) (٤٠٦هـ).

هو الأخُ الأكبرُ للمرْتَضَى، وقد قالَ في كلمةٍ عابرةٍ علَّقَ بها على حديثٍ في رؤية الباري ﷻ: "هذا الخبرُ من أخبارِ الآحاد... وإنما نعملُ بأخبارِ الآحادِ في فُرُوعِ الدِّينِ، وما يصحُّ أن يتَّبَعَ العملُ به غالبَ الظَّنِّ"^(٢). ولم أجد له أكثرَ من هذه الإشارةِ المقتضبة، وظاهرُها أنه يأخذُ بخبر الواحدِ المفيدِ للظنِّ الغالبِ في فروع الدين.

والرِّضِيُّ ممن تتلمذَ على المفيدِ، وأخذَ عنه الفقهَ والكلامَ، غير أن مقامه في المذهبِ ومكانته العلمية، ليست مثلَ مكانةِ أخيه المرْتَضَى؛ إذ غلبَ عليه الأدبُ والشعرُ والتشاغلُ بالولايات^(٣). وبعض المؤرِّخين ينسبُه لمذهبِ الزيديةِ لا الإمامية^(٤)، فالله أعلم.

(١) أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى بن محمد الموسوي. شاعرٌ أديبٌ فقيهٌ، ولد ونشأ ببغداد (٣٥٩هـ). وكان والده نقيب الطالبين فيها، مقدِّماً لدى البُوَيَّهِيِّين. ولي المترجمَ النقابة بعد أبيه، وولي -أيضاً- ديوان المظالم، وإمارة الحج. وكان قد أخذَ عن المفيدِ الفقه والكلامَ، وأخذ النحو عن ابن المرزبان وأبي علي الفارسي. وأخذ عن غيرهم من علماء بغداد. له ديوان شعر، وتواليف أخرى منها: (خصائص أمير المؤمنين)، (معاني القرآن)، و(تلخيص البيان)، و(مجازات الآثار النبوية) وغيرها. توفي سنة (٤٠٦هـ).

ينظر: وفيات الأعيان (٥/٢)، تاريخ بغداد (٢٤٦/٢)، المنتظم (٢٧٩/٧)، شذرات الذهب (١٨٢/٣). وفي المصادر الإمامية: رجال النجاشي (ص٣٩٨)، معالم العلماء (ص٨٦)، روضات الجنات (١٧٧/٦)، الذريعة (٣٥٢/٢/٩).

(٢) المجازات النبوية (ص٤٨).

(٣) في معهد الدراسات الشرقية بجامعة (القديس يوسف) بيروت أطروحة دكتوراه عنوانها (الشرِيف الرضي، دراسة في عصره وأدبه) لحسن محمود أبو عليوي. ومما خلص إليه الباحث أن "جمهور الرضي كان من أهل الأدب بشكل عام. بينما كان جمهور المرْتَضَى من أهل العلم". وذكر أن المرْتَضَى انصرف "لِلْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ وَالْفَقْهِيَّةِ حَتَّى بَرَعَ فِيهَا جَمِيعاً، وَنَالَ شَهْرَةً عَظِيمَةً" بينما "كان الرضي يطمح في الوصولِ إلى أعلى المراكز السياسية، وينشدُ المجدَ والمعاليَ بِهَمَّةٍ عَالِيَةٍ وَانْدِفَاعٍ شَدِيدٍ". (ص٨٨-٨٩).

(٤) قال ابن عنبه في عمدة الطالب (ص٢٠٩): "وجدتُ في بعض الكتب أن الرضيَّ كان زيديَّ المذهب". وأقول: جدُّ الرضيِّ وأخيه المرْتَضَى من جهةٍ أمهما الحسن بن علي، المعروف بالناصر الأُطُرُوش ملك بلاد الديلم، من أئمة الزيدية (٣٠٤هـ). وإن صحَّ أن الرضيَّ جامعٌ كتاب (نهج البلاغة) ففيما أوردَه من خُطْبٍ فيها ثناءً على أبي بكرٍ، أو اعتذار عليٍّ عن تولي الخلافة ما يؤيد كونه (زيدياً)، وليس (إمامياً) معتقداً للنص. ويمكنُ أن يُعَصَّدَ هذا بأن الطوسيَّ أغفله ولم يدخله في كتابه (الفهرست) المُختَصُّ بذكر المصنِّفين. ومن المستبعد جداً أن يغفلَ عن ذكره مع شرفه عند الطائفة، وعلوِّ مكانته، وقرب عهده به.

و من الجائز أن يكون للرضيِّ حالان، وأنه تحوَّل من مذهبٍ إلى مذهبٍ. وله قصيدة ذكر فيها الأئمة الاثني عشر

ثانياً: رضي الدين علي بن موسى، ابن طاووس (٦٦٤هـ):

فقد قال في إشارة واضحة لا لبس فيها: "خير الواحد حجة عند المسلمين إلا من شذ منهم" (١). فابن طاووس يعد رفض الآحاد شذوذاً وخروجاً عن مذاهب المسلمين. وهو بهذا يزدري ويغفل القول الشائع بين علماء المذهب في وقته - كما سيأتي نقل مذاهبهم -.

وذكر في موضع مذهب المرتضى (٤٣٦هـ) في رفض الآحاد، ثم قال: "لا يكاد تعجبي ينقضي، كيف اشتبه عليه أن الشيعة لا تعمل بأخبار الآحاد في الأمور الشرعية. ومن أطلع على التواريخ والأخبار، وشاهد عمل ذوي الاعتبار، وجد المسلمين والمرتضى وعلماء الشيعة الماضين عاملين بأخبار الآحاد بغير شبهة عند العارفين" (٢).

قال: "وقد ذكرنا في كتاب (غياث سلطان الوري لسكان الثرى) (٣) صحة العمل بأخبار الآحاد، وأوضحنا العمل به في سائر البلاد، وبين كافة العباد" (٤).

والذي يطالع مصنفات ابن طاووس لن يتعب كثيراً في تفسير موقفه المناقض لما شاع بين علماء الطائفة في عصره وبلده، فهو مع كونه عراقياً من أهل الحلة - وارثة مدرسة بغداد الكلامية - إلا أنه كان صاحب أخبار رافضاً علم الكلام الذي استغرق فيه علماء الطائفة في وقته. وقد تقدم نقل نصيحته لولده بالمباعدة عن طريقة المتكلمين التي دخل فيها أمثال المفيد

مطلعها (كربلاء لا زلت كرباً وبلاً*** ما لقي عندك آل المصطفى)، غير أن في نسبة القصيدة إليه بحثاً يطول. (ينظر ما كتبه الدكتور عبدالفتاح الحلو في كتابه: الشريف الرضي، حياته ودراسة شعره ١٦/٢، ٢٥-٢٨. وينظر في مناقشة كلامه بحث لبعض الإمامية المعاصرين في مجلة تراثنا ١٠/٢١. وينظر -أيضاً- في اعتراض الإمامية على نسبة الرضي للزيدية مقالة كتبها محمد هادي الأميني في مجلة تراثنا، العدد الخامس).

(١) بناء المقالة الفاطمية (ص ٣٢٣).

(٢) فرج المهموم (ص ٤٢).

(٣) هو كتاب في مشروعية قضاء ما فات من الصلوات عن الأموات (الذريعة ٧٣/١٦). والموجود من الكتاب قطعة ذكرها محمد بن مكي (٧٨٦هـ) في كتابه (ذكرى الشيعة). وقد طبعت مفردة بعنوان (قبس من كتاب غياث سلطان الوري لسكان الثرى). وليس فيها بحث في خبر الآحاد.

(٤) فرج المهموم (ص ٤٢).

والمُرْتَضَى. والرجُلُ في تواليهِ جارٍ على طريقة مُحدّثي الطائفةِ القُدَماءِ في تعظيمِ المرويّاتِ والتوسُّعِ في قبولِها والبناءِ عليها. وقد رأيتُه في مصنّفاتِه يعتمدُ رواياتٍ عن الأئمةِ ينقلُها عن مَصَادِرٍ لا يَعْرِفُ مؤلِّفِها ولا يدري كيف وصلت إليه. فتراهُ مثلاً يكرّر عباراتٍ من جنس: "رأيتُ في كتابٍ أعتقدُ أنه من تأليفِ أبي محمدٍ بنِ جعفرٍ بنِ أحمدِ القمّيّ، عن الصّادقِ العليّ (عليه السلام): (من اغتسل أولَ ليلةٍ من شهرِ رمضان...)".^(١)

"رأيتُ في أصلٍ من كُتُبِ أصحابنا قال: سمعتُ أبا جعفرٍ العليّ (عليه السلام) يقول...".^(٢)
"وجدنا في أصلٍ عتيقٍ اسمه كتاب (التجمل)، تاريخُ مقابلته سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين: قال أبو أحمد عن حفص بن البختري -وقد ذكر النجاشي أنه ثقة- قال: ذُكرت النجومُ عند أبي عبد الله... فساق خبراً عن جعفر الصّادق (عليه السلام)".^(٣)

"وجدناه في كتاب عتيقٍ بدعواتٍ من طُرُقِ أصحابنا، كأنه من أصولهم -رحمهم الله- قال: إذا رأيتَ الهلالَ تقول: الله أكبر، الله أكبر... ثم سرّدَ دعاءً طويلاً".^(٤)

و في موضعٍ قال: "رأيتُ بخطي على (المصباح)"^(٥)، وما أذكرُ الآن من رواه لي، ولا من أين نقلته". ثم ذكر خبراً عن المهديّ الغائب في صِفَةِ الاستخارة.^(٦)

و ذكرَ خبراً، ثم قال عَقِبَه: "رأيتُ بعد هذا الحديثِ المذكورِ في الأصلِ الذي رويتُ منه -وهو أصلُ عتيقٍ مأثورٌ- دعاءً، وما أدري هل هو مُتَصِلٌ بالحديثِ وأنه منه، أو هو زيادةٌ عليه وخارجٌ عنه... ثم ساق الخبر".^(٧)

ونقلَ في موضعٍ روايةً تضمّنت دعاءً قاله عليُّ بن الحسين زين العابدين (عليه السلام) مرةً واحدةً في غرة شهر رجب، ثم علّق عليه قائلاً: "اعلمُ أن هذا الدعاء قد ذكره جدّي أبو جعفر

(١) إقبال الأعمال (١/٥٦).

(٢) إقبال الأعمال (١/١٩٥).

(٣) فرج المهموم (ص ١٠٠).

(٤) إقبال الأعمال (١/٦٧).

(٥) يعني كتاب (مصباح المتجهد) لأبي جعفر الطوسي.

(٦) فتح الأبواب (ص ٢٦٥).

(٧) المرجع السابق (ص ١٤٨).

الطُّوسِيُّ فِي أَدْعِيَةِ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ رَجَبٍ. وَهُوَ عَارِفٌ بِطُرُقِ الرِّوَايَاتِ، فَيَكُونُ قَدْ رَوِيَ بِطَرِيقٍ غَيْرِ هَذِهِ أَنَّهُ يُدْعَى بِهِ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ رَجَبٍ. فَادَّعَى بِهِ كُلُّ يَوْمٍ مِنْهُ" (١)!

هَكَذَا كَانَتْ طَرِيقَةُ ابْنِ طَاوُوسٍ، فَالرَّجُلُ كَانَ عَلَى مَنَهِجِ قُدَمَاءِ الْقُمِّيِّينَ، مُسْتَعْرِفًا فِي الْأَخْبَارِ، نَابِذًا عِلْمَ الْكَلَامِ، فَلَيْسَ مِنَ الْغَرِيبِ بَعْدَ هَذَا أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى رَفْضِ الْآحَادِ.

القائلون برفض الآحاد:

وهؤلاء هم الأكثر والأشهر داخل المذهب:

أولاً: محمد بن محمد بن النُّعْمَانِ، المعروف بالشَّيْخِ الْمَفِيدِ (١٣٤ هـ):

عَالِمُ الْإِمَامِيَّةِ وَرَأْسُهُمُ الْمَقْدَّمُ فِيهِمُ الَّذِي "انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْإِمَامِيَّةِ فِي وَقْتِهِ"، كَمَا يَقُولُهُ تَلْمِيزُهُ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّوسِيُّ (٢). وَهُوَ أَقْدَمُ مِنْ رَأْيَتِهِ مِنْهُمْ تَكَلَّمَ عَنْ مَوْقِفِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ. وَقَدْ عَرَضَ الْمَسْأَلَةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ. وَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ الْحُجَّةَ عِنْدَهُ مِنَ الرِّوَايَاتِ مَا كَانَ مِنْهَا مُتَوَاتِرًا، أَوْ كَانَ آحَادًا اقْتَرَنَ بِمَا يَرْتَقِي بِهِ إِلَى إِفَادَةِ الْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ. وَأَمَّا خَبَرُ الْآحَادِ الْمَجْرَدِ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُ، لِأَنَّهُ "لَا يَفِيدُ عِلْمًا وَلَا عَمَلًا" (٣). "وَمَتَى خَلَا خَبَرُ الْوَاحِدِ مِنْ دِلَالَةٍ يُقْطَعُ بِهَا عَلَى صِحَّةٍ مَخْبَرَةٍ، فَإِنَّهُ... لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَلَا مُوجِبَ عِلْمٍ وَلَا عَمَلٍ عَلَى كُلِّ وَجْهِ" (٤). وَيُؤَكِّدُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَيَقُولُ: "لَا يَجِبُ الْعِلْمُ وَلَا الْعَمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْطَعَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الدِّينِ، إِلَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ رَاوِيهِ عَلَى الْبَيَانِ. وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الشَّيْعَةِ... وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الْعَامَّةُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ" (٥). وَفِي مَوْضِعٍ رَأَيْتُهُ يَرُدُّ خَبَرَ تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لِلْإِمَامَةِ بِالنَّاسِ أَثْنَاءَ مَرَضِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِأَنَّهُ مِنْ "أَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي لَا تُوجِبُ عِلْمًا وَلَا عَمَلًا". وَمَا كَانَ هَذَا سَبِيلَهُ لَمْ تَثْبُتْ بِهِ حُجَّةٌ فِي الدِّينِ" (٦). وَفِي إِحْدَى مَنَظَرَاتِهِ لَمَّا احْتَجَّ عَلَيْهِ بِخَبَرِ آحَادٍ قَالَ لِحُصْمِهِ: "أَنَا أُسَلِّمُ

(١) إقبال الأعمال (٣/٢٠٩).

(٢) الفهرست (ص ٢٣٨).

(٣) انظر: التذكرة بأصول الفقه (ص ٣٨).

(٤) المرجع السابق (ص ٤٣).

(٥) أوائل المقالات (ص ١٢٢).

(٦) المسائل العكبرية (ص ٥٢).

لك العمل بأخبار الآحاد تسليمَ نظرٍ، وإن كنتُ لا أعتقدُ ذلك" (١).
 هذا موقفُ المفيد من خبر الواحد. وهو واضحٌ لا خفاءَ فيه. فبصرفِ النظر عن مقصوده
 بالقرينة العاضدة لخبر الواحد، فإن حاصلَ كلامه أن الآحادَ المجردَ العاريَ عن القرائن التي
 ترفعه لدرجة القطع ليس بحجة، ولا يفيدُ علماً ولا عملاً.

ثانياً: أبو القاسم الموسوي، المعروف بـ "الشريف المرتضى" (٤٣٦هـ) :

وهو تلميذُ الشيخ المفيد، يلقبُ عند أصحابه بعلم الهدى، وقد آلت إليه رئاسة الطائفة
 ببغداد من بعد شيخه. وكان موقفه من خبر الواحد أكثرَ وضوحاً وصراحةً. حيثُ أفردَ رسالةً
 في (إبطال العمل بأخبار الآحاد) (٢)، حكى فيها الإجماعَ على رفضه، وملاً مُصنفاًه بالتشنيع
 على من يخالفُ في ذلك.

فمما قاله في ذلك: "أصحابنا كلُّهم، سلفهم وخلفهم، مُتقدِّمهم ومُتأخِّرهم، يمنعونَ من
 العمل بأخبار الآحاد، ومن القياس في الشريعة، ويعيرونَ أشدَّ عيبِ الذهابِ إليهما والمتعلِّقَ في
 الشريعةِ بهما. حتى صارَ هذا المذهبُ لظهوره وانتشاره معلوماً ضرورةً منهم، وغيرَ مشكوكٍ
 فيه من المذهب" (٣).

وفي رأيه أن نسبة العمل بالآحاد لعلماء الإمامية: "من أفتح المناقضة وأفحشها.. وإن كان
 في أصحاب الحديث من يحتجُّ في حكم شرعيٍّ بحديثٍ غيرِ مقطوعٍ على صحته، فقد زلَّ
 وزور... بل لا يقعُ مثلُ ذلك من عاقل، وربما كانَ غيرَ مُكلَّفٍ!" (٤).

ومما قاله -أيضاً-: "إنا نعلمُ علماً ضرورياً -لا يدخلُ في مثله ريبٌ ولا شكٌ- أن علماء
 الشيعة الإمامية يذهبونَ إلى أن أخبارَ الآحاد لا يجوزُ العملُ بها في الشريعة، ولا التعويلُ عليها.
 وأنها ليست بحجةٍ ولا دلالةٍ. وقد ملأوا الطوامير" (٥)، وسَطَّروا الأساطير (٦) في الاحتجاج على

(١) رسالة المسح على الرجلين (ص ١٨).

(٢) مطبوعة ضمن مجموع رسائله (٣/٣٠٧).

(٣) جوابات المسائل الموصليات الثالثة، ضمن مجموع رسائل المرتضى (١/٢٠٣).

(٤) المرجع السابق (١/٢١١-٢١٢).

(٥) جمع (طومار) و(طامور)، وهي الصحف. القاموس المحيط (ص ٥٥٤)، تاج العروس (١٢/٤٣٤).

(٦) يعني كتبوا الكتب. يقال: سَطَّرَ وسَطَّرَ سطرًا؛ أي: كتب. تاج العروس (١٢/٢٥).

ذلك، والنَّقْضُ على مخالفيهم^(١). "ولا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَحْكِيَ عَنْهُمْ فِي كِتَابِهِ وَلَا غَيْرِهِ خِلَافَ مَا ذَكَرْنَاهُ"^(٢). ثم يَزِيدُ فِي التَّكْيِيدِ، فَيُعْلَنُ أَنَّ مَوْقِفَ الْإِمَامِيَّةِ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ مِنَ الْوَضُوحِ بِمَكَانٍ، حَتَّى إِنَّ مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَنْسِبَ لِلطَّائِفَةِ الْعَمَلَ بِهِ، فَهُوَ كَمَنْ يَنْسِبُ لَهَا أَهْلًا "لَا تَعْتَقِدُ النَّصَّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ"^(٣). وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ أَنَّ مَا يَوْجَدُ فِي كَلَامِهِ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ بِالْآحَادِ، فَإِنَّمَا يُوْرِدُهُ فِي مَقَامِ الْمَخَاصِمَةِ وَالْإِلْزَامِ لِلْمُخَالَفِ^(٤).

وَمَعَ هَذَا الْمَوْقِفِ الصَّارِمِ الْمُتَشَدِّدِ مِنْ خَبَرِ الْآحَادِ، فَقَدْ لَفَتْ نَظْرِي رِسَالَةً طُبِعَتْ ضَمْنَ مَجْمُوعِ رِسَائِلِهِ بِعَنْوَانٍ: (عَدَمُ تَخْطِئَةِ الْعَامِلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ)^(٥). لَكِنْ بَعْدَ قِرَاءَةِ مَضْمُونِ الرِّسَالَةِ وَجَدْتُهُ يَنَاقِضُ عَنْوَانَهَا تَمَامَ الْمُنَاقِضَةِ. فَالرِّسَالَةُ تَبْحَثُ فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ الْعَامِلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ فِي عَدَمِ تَخْطِئَتِهِ! فَهِيَ -إِذَنْ- تَتَّفَقُ مَعَ مَوْقِفِ الْمُرتَضَى الْوَاضِحِ. فَتَخْطِئَةُ الْعَامِلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مَعْلُومَةٌ عِنْدَهُ بِالضَّرُورَةِ، حَتَّى أَصْبَحَ الْبَحْثُ فِي كُفْرِ الْمَخَالَفِ أَوْ عَدَمِ كُفْرِهِ!

ثَالِثًا: أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ الْبَرَّاجِ الطَّرَابُلْسِيُّ^(٦) (٥٤٨١هـ):

-
- (١) جَوَابُ الْمَسَائِلِ التَّبَانِيَاةِ، ضَمْنَ مَجْمُوعِ رِسَائِلِ الْمُرتَضَى (٢٤/١).
 - (٢) جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الْمُوصَلِيَّاتِ الثَّلَاثَةِ، ضَمْنَ مَجْمُوعِ رِسَائِلِ الْمُرتَضَى (٢١١/١).
 - (٣) جَوَابُ الْمَسَائِلِ التَّبَانِيَاةِ، ضَمْنَ مَجْمُوعِ رِسَائِلِ الْمُرتَضَى (٢٥/١).
 - (٤) رِسَالَةٌ فِي مَنَازِرَةِ الْخُصُومِ وَكَيْفِيَةِ الْاسْتِدْلَالِ عَلَيْهِمْ، ضَمْنَ مَجْمُوعِ رِسَائِلِ الْمُرتَضَى (١١٩/٢).
 - (٥) رِسَالَةٌ فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ، ضَمْنَ مَجْمُوعِ رِسَائِلِ الْمُرتَضَى (٢٦٧/٣).
 - (٦) سَعْدُ الدِّينِ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ نَحْرِيرٍ (وَقِيلَ ابْنُ بَحْرٍ) ابْنُ الْبَرَّاجِ الطَّرَابُلْسِيُّ، أَخَذَ عَنِ الشَّرِيفِ الْمُرتَضَى، وَوَلِيَ الْقَضَاءَ بِطَرَابُلُسٍ. قَالَ عَنْهُ مُنْتَجَبُ الدِّينِ: "وَجْهَ الْأَصْحَابِ وَفَقِيهِهِمْ". وَذَكَرَ لَهُ مُصَنَّفَاتٍ مِنْهَا: (الْمَهْدَبُ، وَ(الْمَعْتَمِدُ)، وَ(الرَّوْضَةُ)، وَ(الْجَوَاهِرُ)، (عِمَادُ الْمُحْتَاجِ فِي مَنَاسِكِ الْحَاجِّ). تَوَفَّى سَنَةَ (٥٤٨١هـ).
انْظُرْ: فَهْرَسْتُ مُنْتَجَبِ الدِّينِ (ص ٧٥)، مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ (ص ٨٠)، أَعْيَانُ الشَّيْعَةِ (١٨/٨).

وهو تلميذُ المُرتَضَى، وقد سار على خطا شيخه في المسألة. ففي باب (آداب القاضي) من كتابه (المهذب)، ذكرَ أن علي القاضي مَعْرِفَةً "المتواتر والآحاد، ليعملَ بالمتواتر دون الآحاد"^(١). وفي كتابه (جواهر الفقه)، في مبحث (أيُّ الأعمال أفضل)، رأيته يقول: "ليس يَعْلَمُ أيُّ الأعمال أكثرُ ثواباً من غيره على التحقيق، إلا علامُ الغُيوب -تعالى-، أو مَنْ أطلَعَهُ على ذلك. وما يُروى في ذلك من أخبارِ الآحاد لا يُعَوَّلُ عليه"^(٢).

رابعاً: أبو عليّ الفضلُ بن الحسن الطُّبرسيُّ^(٣) (ق ٥٦٦) :

صاحبُ (مجمع البيان في تفسير القرآن)، وهو من أشهرِ تفاسيرِ الإمامية، وقد تعرَّضَ للمسألة عند تفسير قوله -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ﴾ [الحجرات: ٦] فقال: "في هذا دلالةٌ على أن خبرَ الواحد لا يوجبُ العلمَ ولا العملَ"^(٤). وفي موضعٍ آخرَ ذكرَ أن أصحابه بيَّنوا في كُتُبهم أن "الحكمَ بالظنِّ والاجتهادِ والقياس... لم يُتَعَبَّدْ بها في الشرع إلا في مواضعٍ مخصوصةٍ وردَ النصُّ بجواز ذلك فيها، نحو قِيمِ المُتَلَفَاتِ، وأُروشِ الجُنَايَاتِ، وجَزَاءِ الصَّيْدِ، والقِبَلَةِ، وما جرى هذا المجرى"^(٥). وظاهرُ كلامه هذا أن الحكمَ المبنيَّ على خبرٍ ظنيٍّ لم يُتَعَبَّدْ به في الشرع.

(١) المهذب (٢/٥٩٧).

(٢) جواهر الفقه (ص ٢٦٧).

(٣) يعرفُ عند الطائفةِ بأمين الإسلام، أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطُّبرسي الطُّوسي. فقيهٌ مصَنِّفٌ. أخذ عن أبي علي ابن الشيخ أبي جعفر الطُّوسي وغيره. وتلمذ عليه ابنُ شهرآشوب صاحب (معالم العلماء)، ومنتجب الدين صاحب (الفهرست)، والقطبُ الراوندي، وغيرهم. له مصنفات منها : (مجمع البيان) اختصر فيه كتاب الطُّوسي (البيان في تفسير القرآن)، وله -أيضاً- (الوسيط) في التفسير، و(الوجيزة)، و(جامع الجوامع)، و(إعلام الوري بأعلام الهدى)، وغيرها. وكانت وفاته منتصف القرن السادس، قيل (٥٤٨هـ)، وقيل (٥٦١هـ).

فهرست منتجب الدين (ص ٩٦)، نقد الرجال (ص ٢٦٦)، روضات الجنات (٥/٣٥٧)، لؤلؤة البحرين (٣٤٦).

(٤) مجمع البيان في تفسير القرآن (٩/٢٢١).

(٥) المرجع السابق (٧/١٠٣).

خامساً: ابنُ زهرة الحلي^(١) (٥٥٨٥هـ):

وقد رأيته يعترضُ على استدلالِ أهلِ السُّنة في مسائلٍ من باب الطَّهارة بالقياسِ وخبرِ الواحدِ، فقال: "لم يردِ العملُ بهما في الشريعة"^(٢). وفي مسألةٍ ثانيةٍ في باب الصَّلَاةِ ردَّ خبراً بحجةٍ كونه آحاداً، ثم قال: "قد بينا أنه لم يردِ التعبدُ بالعملِ به في الشرعيات"^(٣).

سادساً: محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني^(٤) (٥٥٨٨هـ):

تلميذُ ابنِ زهرة. ذكرَ أن قوله -تعالى-: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]: "يدلُّ على فسَادِ العملِ بخبرِ الواحدِ. لأنَّ العَامِلَ به في الشرع يكونُ عامِلاً على الظنِّ من غيرِ علمٍ بصِدْقِ الراوي". وعند تفسير قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] قال: "دلَّ على أنه لا يجوزُ العملُ بالقياسِ وبالخبرِ الواحدِ أيضاً، لأنهما لا يُوجبانِ العلمَ"^(٥).

سابعاً: محمد بن إدريس الحلي^(٦) (٥٥٩٨هـ):

وقد أكَّدَ على رَفْضِ الآحادِ بلغةٍ حاسمةٍ قاطعةٍ، تشبهُ لُغةَ المُرتَضَى في الجُزْمِ والقَطْعِ والتَّشديدِ على المخالِفِ. ففي مقدِّمة كتابه (السرائر) حصرَ طُرُقَ الوُصولِ للحقِّ في أربعة: القرآن، والسنة المتواترة، والإجماع، ودليل العقل^(٧). ثم سرَّدَ نصّاً مطوّلاً عن المُرتَضَى في إنكارِ العملِ بالآحادِ. ثم قال: "فعلى الأدلّة المتقدِّمة أعملُ، وبها آخذُ وأفتي وأدينُ الله تعالى... ولا

(١) أبو المكارم حمزة بن علي بن أبي الحسن زهرة، الحسيني الحلي. من بني زهرة أعيان الشيعة بحلب فيما يذكرُ الزبيدي، وهم من ذرية جعفر الصادق. فقيه متكلم له كتاب (غنية التروع في الأصول والفروع)، و(قبس الأنوار في نصرة العترة الأخيار)، ورسالة في نفي الرؤية، وغير ذلك. توفي سنة (٥٥٨٥هـ).
 بغية الطلب (٢٩٤٦/٦)، تاج العروس (٤٧٤/٤)، معالم العلماء (ص ٤٥)، أمل الآمل (١٠٥/٢).

(٢) غنية التروع - قسم الفروع (ص ٣٥).

(٣) المرجع السابق (ص ٧٦).

(٤) متشابه القرآن (١٥٣/٢)، نقلاً عن نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي (ص ٨٨).

(٥) السرائر (٤٦/١). وأشهر أدلة العقل عندهم (البراءة الأصلية)، و(الاستصحاب). ينظر: الحقائق الناضرة (٤١/١).

أُعْرِجُ إِلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ، فَهَلْ هَدَمَ الْإِسْلَامَ إِلَّا هِيَ؟! ^(١).

وقال في موضع: "من المعلوم الذي يكادُ يحصلُ ضرورةً أن مذهبَ أصحابنا تركَ العملَ بأخبارِ الآحادِ، ما خالفَ فيه أحدٌ منهم، ولا شدَّ" ^(٢). فهو "مذهبُ أصحابنا فقهاءِ أهلِ البيتِ، سلفُهم وخلفُهم في أخبارِ الآحادِ"، فهم "مجمعون على تركِ العملِ بها" ^(٣). وقال في موضع: "هو الحقُّ اليقِينُ الذي إطباقُ الطائفةِ عليه خلفاً وسلفاً، يعيُونُ الذاهِبِينَ إلى خلافِهِ أشدَّ العيبِ" ^(٤). "حتى إن المخالفينَ من أصحابِ المقالاتِ يذكرونَ في كتبهم ومقالاتِ أهلِ الآراءِ والمذاهبِ، أن الشيعةَ الإماميةَ لا ترى العملَ في الشرعياتِ بأخبارِ الآحادِ. وشيخنا المفيدُ ذكرَ ذلك -أيضاً- في كتابِ المقالاتِ ^(٥) الذي صنَّفه" ^(٦). وقال -أيضاً-: "الأخبارُ وإن كانت رواتها عدولاً، فمذهبُ أصحابنا لا يجوزُ العملَ بها، ولا يسوغُهُ. بل معلومٌ من مذهبهم تركُ العملِ بها، لأن العملَ تابعٌ للعلمِ، وأخبارُ الآحادِ لا تثمرُ علماً ولا عملاً. وهذا يكادُ يعلمُ من مذهبنا ضرورةً" ^(٧). وقال: "أخبارُ الآحادِ لا يُعملُ بها، ولو رواها العدلُ" ^(٨). و"لا يجوزُ العملُ بها على كلِّ حالٍ في الشرعياتِ" ^(٩).

وفي موضعٍ حكى قولَ المفيدِ والمرتضى في رفضِ خبرِ الواحدِ، ثم قال: "وما أظنُّ خفيَ على هذينِ السيِّدينِ الأَوْحَدَيْنِ العالِمَيْنِ مقالةَ أهلِ مذهبِهما. بل ربما لم يكنْ لأصحابنا في المتقدمينَ والمتأخرينَ أقومُ منهما بمعرفةِ المقالاتِ وتحقيقِ أصولِ المذهبِ ومعرفةِ الرجالِ. وخصوصاً شيخنا المفيدُ محمدُ بنُ محمدٍ بنِ التُّعمانِ، فإنه خريْتُ هذه الصَّناعةَ" ^(١٠).

(١) السرائر (٥١/١).

(٢) المرجع السابق (٨٢/١).

(٣) المرجع السابق (٣٣٠/١).

(٤) المرجع السابق (٢٤٩/١).

(٥) يعني كتابَ أوائلِ المقالاتِ. وقد تقدم نقلُ كلامه في ذلك (ص ١٢١).

(٦) السرائر (٢٨٩/٣).

(٧) المرجع السابق (١٢٦/١).

(٨) المرجع السابق (٥٢٠/٢).

(٩) مستطربات السرائر (ص ٥٧٤).

(١٠) المرجع السابق (٢٨٩/٣).

وقد سار ابن إدريس في كتابه (السرائر) على هذا النهج، فأكثر فيه من رد الاستدلال بأخبار الآحاد^(١)، حتى ادعى عليه بعض مترجميه أنه "رد أخبار أهل البيت بالكلية"^(٢).

ثامناً: أبو القاسم جعفر بن الحسن الحلي، المعروف بالحق الحلي (٥٦٧٦هـ):

وقد سلك السبيل نفسه في رفض خبر الواحد، لكن بلهجة أخف وأقل حدة. ففي كتابه (معارج الأصول) انتصر لقول المرتضى، وتناول أدلة القائلين بحجية خبر الواحد بالتفنيد والرد^(٣). غير أنه إنما يرفض الأخذ بخبر الواحد المجرد عن القرائن، المفيد للظن، أما مع قبول الطائفة للخبر، فإنه يأخذ به، ويرى أنه مع "عدم الوقوف على الطاعن والمخالف له، يُتيقن أنه حق لاستحالة تمالي الأصحاب على القول الباطل، وخفاء الحق بينهم"^(٤). فهو يعتبر عدم الوقوف على طاعن في خبر الآحاد قرينة ترفعه لدرجة إفادة العلم! وقد أكد هذا في موضع آخر استعرض فيه الأقوال في المسألة، ثم قال: "كل هذه الأقوال منحرفة عن السنن. والتوسط أصوب؛ فما قبله الأصحاب أو دلت القرائن على صحته عمل به، وما أعرض الأصحاب عنه، أو شذ، يجب أطراحه"^(٥). وفي تعليق له على إحدى الروايات قال: "الخبر المذكور وإن كان غير متواتر، لكنه مُتَلَقًى بالقبول؛ إذ لا نعلم له منكرًا إلا مُعَانِدًا، ومع ثبوت قبوله، يخرج عن حكم الآحاد"^(٦). وقال في موضع آخر: "نسبة الفتوى إلى الأئمة -عليهم السلام- باشتهارها بين ناقلي مذهبهم، كما يُعلم أقوال أرباب المذاهب بنقل أتباعهم مذهبهم، وإن استندت في الأصل إلى الآحاد من الضعفاء والمجاهيل"^(٧).

والحاصل من هذا كله أن خبر الآحاد المجرد ليس بحجة عنده، بل لا بد أن يقترب به شهرة

(١) انظر أمثلة لذلك في (السرائر): (١٤٢/١)، (٢٤٩/١)، (٣٣٤/١)، (٣٨٢/١)، (٤٤٧/١)، (٥٨/٢)، (٩٦/٢)،

(١٤٠/٢)، (١٤٥/٢)، (٢٥٤/٢)، (٣٢٢/٢)، (٣٨١/٣)، (٤٣٤/٣)، (٤٦٥/٣)، (٤٦٨/٣).

(٢) رجال ابن داود الحلي (ص ٢٦٩).

(٣) معارج الأصول (ص ١٤٢، ١٤٧).

(٤) المعتبر (١/٣٠).

(٥) المرجع السابق (١/٢٩).

(٦) المسلك في أصول الدين (ص ١٢٨).

(٧) المعتبر (٢/٦٨١).

عند ناقلي المذهب، أو عملهم به، مع عدم المعارض. على أن كلامه في المسألة لم يخل من تناقض واضطراب، فقد رأيت في موضع يقول: "يجوز تخصيص العموم المقطوع به بخبر الواحد"^(١). وفي موضع آخر ذكر أن الإجماع منعقد على وجوب العمل بخبر الواحد فيما لم يرِدْ عليه دلالة. وحيث وجدت الدلالة القرآنية سقط وجوب العمل بالآحاد^(٢).

وفي جوابه عن (المسائل العزبية)^(٣) حكى عن بعض مخالفيه، فقال: "قوله: خبر الواحد لا يخص القرآن. قلنا: لا نسلم ذلك، فما الدليل عليه؟"^(٤). لكنّه عاد في الرسالة نفسها، ليردّ رواية متعللاً بكونها مخصصة للعموم ظاهر القرآن، فيجب أن تكون مطروحة لما تقرّر في الأصول من أن خبر الواحد لا يخصّ عموم الكتاب العزيز^(٥)!

والتناقض بين الكلامين ظاهر. لكن يظهر لي أنه في كلا الموضعين المتناقضين، وفي سائر المواضع التي اعتبر فيها خبر الواحد، إنما أراد خبر الواحد بالصفة التي ذكرها، وليس كل خبر. فهو على أي حال لا يقبل الآحاد إلا مقترناً بما يجعله مفيداً للعلم.

هذا إذا أردنا التوفيق بين كلامه في هذه المواضع. أما إذا سلكنا سبيل الترجيح فقد ذكر حسين العاملي (١٠٧٦ هـ) عنه أنه مال أول أمره للقول بقبول الآحاد حين كتب في الأصول، ثم رجع عن ذلك في كتابه (المعتبر) الذي ألفه بآخر عمره^(٦).

هؤلاء هم أعيان الطائفة الذين بحثوا حكم الآحاد. فباستثناء الشريف الرضي ورضي الدين ابن طاووس، فإن كلمة علماء الطائفة تكاد تتفق على رفض العمل بخبر الواحد المفيد للظن، بدءاً من المفيد، فالمرتضى، ثم ابن البراج، ومن بعدهم أبو علي الطبرسي، ثم ابن زهرة، فابن شهر آشوب، ثم ابن إدريس، وبعده المحقق الحلي. كلهم كانوا لا يعتبرون خبر الواحد

(١) معارج الأصول (ص ٩٦).

(٢) المرجع السابق

(٣) هي مسائل وجهت إليه من بعض الكبراء، سماه بالأمر: (عز الدين عبدالعزيز).

(٤) المسائل العزبية، ضمن مجموع الرسائل التسع (ص ١١٦).

(٥) المرجع السابق (ص ١٧١).

(٦) هداية الأبرار (ص ٩٥).

المجرّد موجباً للعمل، وإن كانت عبارة الأخير منهم أخفّ وألين.

يبقى -سوى هؤلاء- اسمٌ كبيرٌ في المذهبِ تعمّدت تأخيرَه، لخروجه عن الخطّ الذي درجَ عليه الآخرون، ومنازعتَه في كثيرٍ مما ذكرُوهُ، أعني شيخ الطائفة أبا جعفرٍ محمد بن الحسن الطوسي^(١) (٤٦٠هـ)، تلميذ الشيخ المفيد والمرتضى.

وحين أقول: إنه خرّجَ عن الخطّ الذي درجَ عليه هؤلاء، فلست أعني أنه تبنّى القولَ بحجّةِ خبر الواحدِ الثقةِ العدلِ بصورةٍ واضحةٍ كما استقرَّ عليه الأمرُ اليومَ. بل مقصودي أنه اضطربَ في ذلك اضطراباً شديداً، فلم يكن موقفه بوضوحٍ موقفَ باقي علماء المذهبِ في تلك الحِقبةِ التي اشتهرَ فيها القولُ بترك الآحاد.

وقد ذكرَ هو أن له رسالةً في (خبر الآحاد)^(١)، ومع أن هذه الرسالة مفقودةٌ -فيما أعلم- إلا أن كلامه في المسألة في سائرِ مصنّفاته كثيرٌ مُستفيضٌ، مما يدلُّ على شدّةِ عنايته بها. إلا أن هذا الكلامَ الكثيرَ يُصادمُ بعضُه بعضاً بصورةٍ غريبةٍ، وهو ما يستدعي وقفةً طويلةً لتحريّرِ موقفه وبيانِ مذهبه:

• موقف الطوسي^(٢) (٤٦٠هـ) من خبر الآحاد.

في مواضعٍ عدّةٍ من كتبه رأيته يُكرّرُ القولَ بأن "خبر الواحد لا يُوجبُ علماً، ولا عملاً"^(٢). وقد ملأ مصنّفاته برّدَ أخبارٍ كثيرةٍ بحجّةٍ كونهما آحاداً^(٣).

و في تفسيره (التيان) اعترضَ على من يستدلُّ لحجّةِ الآحادِ بآيةِ الحُجرات: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]. بل إنه زادَ فجعلَ الآيةَ دليلاً على أن الآحادَ لا توجبُ علماً ولا عملاً^(٤)!

(١) الفهرست (ص ٢٤١).

(٢) تهذيب الأحكام (٥/١)، (١٦٩/٤)، (١٧٢)، (١٧٦)، الاستبصار (٦٩/٢)، (٧٢/٢)، (٧٦/٢)، التبيان (٣/١).

(٣) انظر أمثلة لذلك في: الغيبة (ص ٥٦)، (ص ٢٢٤)، التبيان (١٥٣/١)، (٣١٠/١)، (١٢١/٣)، (١٣٠/٣)، (١٦٦/٣)، (٢٦٨/٥)، (٥١٠/٨). الخلاف (٣٧٩/٤)، المسائل الحائريات (ص ٣١٧).

(٤) التبيان في تفسير القرآن (٣٤٣/٩).

و في (تهديب الأحكام) رأيته يُضَعَّفُ خيراً مُتَعَلِّلاً بكونه "خبر واحد لا يُوجبُ علماً ولا عملاً"^(١). مع أنه لم يكن بحاجة للتعلُّقِ بمثل هذا، لأن الخبرَ من رواية (سهل بن زياد الأدمي)، وقد قال عنه الطُّوسِيُّ نفسه: "ضعيفٌ جداً عند نُقَادِ الأخبار"^(٢). وهذا التَّصَرُّفُ يُوحي أن الطُّوسِيَّ لم يَنْظُرْ في السَّنَدِ، مُسْتَعْنِياً عن ذلك بكونه آحاداً لا يُوجبُ علماً ولا عملاً سواءً كان راويه ثقةً أو غير ثقة.

وفي مُقَدِّمَةِ كتابه (المبسوط) رأيته يقرُّ أن جميعَ مَسَائِلِ الفُرُوعِ في المذهبِ الإماميِّ ثابتةٌ بطريقٍ يُوجبُ العلمَ؛ باستصحابِ الأصلِ وبرائةِ الدِّمَةِ، أو غير ذلك^(٣). ومعنى هذا أنه لا يبيِّنُ تلكَ الفُرُوعَ على أخبارِ الآحادِ المفيدةِ للظَّنِّ. فحيثُ وَجَدَ النَّصَّ اليَقِينِيَّ أو الإجماعَ المفيدَ للعلمِ، وإلا تَمَسَّكَ بأصلِ البراءةِ، وهو ما يسمُّونه بالدَّلِيلِ العَقْلِيِّ. وتلك كانت طريقةَ علماءِ المذهبِ الرَّافِضِيْنَ لخبرِ الواحدِ^(٤).

لكنْ مقابلَ هذا كلِّهِ نراه في مُقَدِّمَةِ كتابهِ (الاستبصار) يوجبُ العَمَلَ بخبرِ الواحدِ العَرِيٍّ عن القَرِينَةِ المفيدةِ للعلمِ بشرطٍ ألا يعارضهُ خبرٌ آخرٌ، ولا تخالفهُ فتاوى الطائفةِ^(٥).

وهذا يتناقضُ مع ما سبق. فإذا كان خبرُ الواحدِ لا يوجبُ العلمَ ولا العَمَلَ عنده، فكيفَ أوجبَ العملَ به عندَ عَدَمِ الخبرِ أو الفتيا المعارضة؟! فالذي يُسْقِطُ وجوبَ العملِ بالآحادِ أصلاً من المفترضِ ألا يبحَثَ في وجودِ المعارِضِ، كما أن الذي يقبلُ الآحادَ مع عدمِ

(١) تهديب الأحكام (١٧٢/٤).

(٢) هذا ما قاله في الاستبصار (٢٦١/٣) رقم (٩٣٥). والرجل قد ضَعَّفَهُ النجاشيُّ، وغير واحدٍ. وذكر الخوئي في المعجم (٣٥٥/٩) أن الطُّوسِيَّ قال عنه في موضعٍ من رجاله: "ضعيف". وفي موضعٍ آخر قال عنه: "ثقة". وقد استظهر الخوئي أن التوثيق خطأ من النُّسَاحِ. والذي رأيته في النسخة المطبوعة التوثيق فقط (ص ٣٨٧/رقم ٥٦٩٩). وأما الموضع الآخر، فقد ذكر زياداً باسمه وسكت عنه.

(٣) المبسوط (٢/١).

(٤) انظر ذلك في رسالة (خبر الآحاد) للمرتضى، ضمن مجموع رسائله (٣١٣/٣)، والسرائر (٤٦/١).

(٥) الاستبصار (٤/١). والطُّوسِيُّ يعلل رأيه هذا بأن عدم وجودِ الخبرِ المعارِضِ يعني الإجماعَ على نقله. ولا يخفى ما في هذا التقرير من مجازفة. فهو كلامٌ مبنيٌّ على أن كلَّ خبرٍ يروونه لا يقابله خبرٌ معارضٌ، فلا بدَّ أن الطائفة كلها اطَّلعتْ عليه ورضيتْ نقله. وهذه دعوى لا سبيلَ لإثباتها. ثم لو فُرِضَ صحة هذه الدعوى، فلا بُدَّ من معنى جعلِ الطُّوسِيَّ الفتيا بخلافِ مضمونِ الخبرِ ملغيةً للإجماعِ على نقله. وليس يجوزُ أن يكون المفتون بخلافِ ما يفهم من الخبرِ، قد تأولوه على غير وجهه؟!

المعارض، لا يسوغ له إطلاق القول بأن خبر الواحد "لا يوجبُ علماً ولا عملاً"!(١). وبخاصة أن الطوسي هو القائل عن أحاديث الإمامية: "لا يكادُ يتفقُ خبرٌ إلا وبإزائه ما يضادُّه، ولا يسلمُ حديثٌ إلا وفي مقابلته ما يُنافيه"(٢).

أما كتابه (النهاية)، فإن أكثر مسائله تستند لأخبار الآحاد، كما ذكر ذلك محمد تقي التستري (١٤١٥هـ)(٣).

وإذا جئنا لكتاب (عدة الأصول) نرى الصورة هناك أوضح في نقض ما قرره من أن خبر الواحد لا يوجب العمل. فقد عقد هناك باباً في العمل بخبر الواحد المجرّد عن القرائن، تناول فيه أدلة المانعين بالردّ والنقض. وكما حكى المرتضى إجماع الطائفة على أطراح الآحاد، حكى الطوسي الإجماع على العمل بها(٤)! وذكر أن من الآحاد الظنية: "ما يجبُ العملُ به شرعاً كالشهادات، والأخبار الواردة في فروع الدين، إذا كانت من طرقٍ مخصوصة، ورواها من له صفةٌ مخصوصة"(٥). وفي هذا النصّ إيجابُ العمل بالآحاد الواردة من طرقٍ مخصوصة، من غير تقييد بشرط الخلوّ من المعارض. لكنه لم يلبث أن نقل كلامه من الوجوب إلى الجواز فقال: "الذي أذهبُ إليه أن خبر الواحد لا يوجبُ العلم، وأنه كان يجوزُ أن تردّ العبادة بالعمل به عقلاً. وقد وردَ جوازُ العمل به في الشرع، إلا أن ذلك موقوفٌ على طريقٍ مخصوص، وهو ما يرويه مَنْ كان من الطائفة المحقة ويختصُّ بروايته. ويكونُ على صفةٍ يجوزُ معها قبولُ خبره من

(١) وهناك فرقٌ بين كلام الطوسي هذا، وبين كلام أبي القاسم الحلّي المتقدم عند عرض مذهبه في الآحاد. فالحلي كان يذهبُ إلى أن خبر الواحد غير المعارض يفيد القطع واليقين. فأمكن بذلك الجمعُ بين قوله: إن الآحاد لا توجبُ علماً ولا عملاً، وبين إيجابه العمل بها عند عدم المعارض، فصار هذا التقييد شارحاً لذلك الإطلاق. أما الطوسي فخيرُ الواحد العري عن القرينة يفيد عند الظنّ حتى مع عدم المعارض. وله كلامٌ كثيرٌ في إيجاب العمل بالآحاد المعارضة بغيرها، كما يظهر ذلك من الفصل الذي عقده في كتابه العدة (١٤٣/١-١٥٥) لشرح طرق الجمع بين أخبار الآحاد المتعارضة. وانظر للمزيد: نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي (ص ٩٨).

(٢) تهذيب الأحكام (٢/١).

(٣) قاموس الرجال (٤٠٤/١٢).

(٤) عدة الأصول (١٢٧/١).

(٥) المرجع السابق (٦٨/١).

العدالة وغيرها" (١).

وهذا النص يخالف سابقه مخالفةً كبرى. فهو في الموضع الأول جعل خبر الآحاد المروي من طريق مخصوصة مما "يجب العمل به شرعاً". وفي هذا الموضع صار يتحدث عن "جواز العمل به في الشرع". وهناك فرق معلوم بين الوجوب والجواز الشرعي.

وقد رأيت - بعد ذلك - يؤكد أن مراده مجرد الجواز، ويقول: "إن غرضنا بما اخترناه من المذهب هو هذا، وأن من عمل بهذه الأخبار لا يكون فاسقاً مستحقاً للعقاب" (٢). وكان قد ذكر قبل ذلك كثرة اختلاف الطائفة في مسائل الفروع، ثم قال: "وجدتم مع هذا الاختلاف العظيم لم يقطع أحد منهم موالاة صاحبه، ولم ينته إلى تضليله وتفسيقه والبراءة من مخالفته. فلولا أن العمل بهذه الأخبار كان جائزاً لما جاز ذلك، وكان يكون من عمل بخبر عنده أنه صحيح يكون مخالفه مخطئاً مرتكباً للقبیح يستحق التفسيق بذلك. وفي تركهم ذلك والعدول عنه دليل على جواز العمل بما عملوا به من الأخبار" (٣).

وهذا السياق يفهم منه أنه لم يقصد أن الأخذ بالآحاد واجب متعين، بل مراده مجرد الجواز، وأن العامل به لا يعاب ولا يفسق. وقوله هذا يدل على سطوة القول الآخر الذي يجهد في زحزحته، فهو يريد أن يثبت فقط أن العامل بالآحاد لا يجوز تفسيقه وتضليله.

وكما نرى الآن، فقد تحصل لنا من شيخ الطائفة أربعة مذاهب:

فخبر الآحاد مرة لا يوجب العمل.

ومرة يوجب العمل حيث لا يوجد خبر ولا فتيا تعارضه.

ومرة يوجب العمل إذا جاء من طرق مخصوصة، ورواه من له صفة مخصوصة.

وفي مرة رابعة لا يجب، لكن يجوز العمل به، إذا جاء من تلك الطرق المخصوصة.

على أن اضطراب الطوسي لم يتوقف عند هذا. فكما أنه اضطرب في كتاب واحد بين

(١) المرجع السابق (١/٩٩).

(٢) المرجع السابق (١/١٤٠).

(٣) المرجع السابق (١/١٣٨).

القول بوجوب أو جواز العمل بخبر الواحد إذا جاء من طريق مخصوص. فقد تناقض في الكتاب نفسه في بيان مراده بهذا الطريق المخصوص.

فمرة يقول إن مقصوده ما كان مروياً "من طريق أصحابنا القائلين بالإمامة"^(١). ويؤكد ذلك ثانية، فيذكر أن جواز العمل بخبر الواحد "موقوف على طريق مخصوص، وهو ما يرويه من كان من الطائفة المحقة"^(٢).

ثم يزيد في الإيضاح، فيورد على نفسه اعتراضاً مفترضاً ويقول: "فإن قيل: إذا كان العقل يجوز العمل بخبر الواحد، والشرع قد ورد به، ما الذي حملكم على الفرق بين ما ترويه الطائفة المحقة، وبين ما يرويه أصحاب الحديث من العامة عن النبي ﷺ؟ وهلا عملتم بالجميع، أو منعتم الكل؟"

قيل: العمل بخبر الواحد إذا كان دليلاً شرعياً، فينبغي أن نستعمله حيث قررت الشريعة. والشرع يرى العمل بما يرويه طائفة مخصوصة. فليس لنا أن نتعدى إلى غيرها. كما أنه ليس لنا أن نتعدى من رواية العدل إلى رواية الفاسق، وإن كان العقل مجوزاً ذلك أجمع.

ثم يضيف مؤكداً: "من شرط العمل بخبر الواحد أن يكون راويه عدلاً بلا خلاف. وكل من أسند إليه ممن خالف الحق لم تثبت عدالته، بل ثبت فسقه. فلاجل ذلك لم يجوز العمل بخبره"^(٣). وهذا تقرير واضح وصريح في رفض رواية من لم يكن من الطائفة^(٤).

لكن بعد بضع صفحات نفاجأ به ينقض هذا ويقول: "فإن قيل: كيف تعولون على هذه الأخبار، وأكثر رواها المجبرة، والمقلدة، والغلاة، والواقفة، والفطحية، وغير هؤلاء من فرق الشيعة المخالف اعتقادهم للاعتقاد الصحيح، ومن شرط خبر الواحد أن يكون راويه عدلاً عند من أوجب العمل به، وهذا مفقود في هؤلاء". ثم قال في الجواب: "أما الفرق الذين أشاروا إليهم من الواقفة والفطحية وغير ذلك، فعن ذلك جوابان:

أحدهما: أن ما يرويه هؤلاء يجوز العمل به إذا كانوا ثقات في النقل - وإن كانوا مخطئين

(١) المرجع السابق (١/٢٦).

(٢) المرجع السابق (١/٩٩).

(٣) المرجع السابق (١/٢٩).

(٤) وقد ضعف خبراً في التهذيب (٦/١٦٨) من رواية زيد بن علي عن آبائه بقوله: "طريقه رجال الزيدية".

في الاعتقاد من القول بالوقف - إذا عُلِمَ من اعتقادهم تمسُّكهم بالدين، وتحرُّجهم من الكذب ووضع الأحاديث... - فإذا عُلِمنا أن هؤلاء الذين أشرنا إليهم، وإن كانوا مخطئين في الاعتقاد من القول بالوقف وغير ذلك، كانوا ثقات في النقل، فما يكون طريقه هؤلاء جاز العمل به. والجواب الثاني: أن جميع ما يرويه هؤلاء إذا اختصوا بروايته لا يُعمل به، وإنما يُعمل به إذا انضاف إلى روايتهم من هو على الطريقة المستقيمة والاعتقاد الصحيح، فحينئذ يجوز العمل به. فأما إذا انفرد، فلا يجوز ذلك فيه على حال^(١) اهـ.

هكذا ذكر هذين الجوابين ولم يُرجح أو يردَّ أيًّا منهما. لكنه أسقط لاحقاً الجواب الثاني حين شرع في شرح العدالة المشترطة في الراوي، فلم يبقَ إلا الجواب الأول، وهو ما لا يستقيم بحال مع دعواه أن الشريعة إنما جاءت بجواز العمل بأخبار "الطائفة المحقة" دون سواها! فقد قال في شرحه لشروط العدالة: "أن يكون الراوي معتقداً للحق، مُستبصراً ثقةً في دينه، مُتحرّجاً من الكذب، غير مُتهمٍ فيما يرويه. فأما إذا كان مُخالفًا في الاعتقاد لأصل المذهب، وروى مع ذلك عن الأئمة -عليهم السلام- نُظِرَ فيما يرويه. فإن كان هناك من طُرُق الموثوق بهم ما يخالفه وجب اطراح خبره. وإن لم يكن هناك ما يوجب اطراح خبره ويكون هناك ما يوافقه وجب العمل به. وإن لم يكن من الفرقة المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه، ولا يُعرف لهم قول فيه، وجب -أيضاً- العمل به"^(٢) اهـ. وذكر أن هذا سبب قبول الطائفة لمرويات إسماعيل بن أبي زياد السكوني^(٣)، وغيره من "العامة".

وفي موضع من كتابه (التهذيب) رأيتُه يتحدث عن مسألة في الفروع^(٤)، فذكر للإمامية

(١) عدة الأصول (١٣٣/١-١٣٤).

(٢) المرجع السابق (١٤٩/١).

(٣) له ترجمة عندهم في الفهرست (ص ٥٠)، خلاصة الأقوال (ص ٣١٦)، معجم رجال الحديث (٢١/٤).

وأما في المصادر السنية فالرجل موصوفٌ بالضعف الشديد، بل مُتهم بالكذب! قال عنه أبوزرعة الرازي: "روى أحاديث مُفتعلة". وقال الدارقطني: "متروك"، يضع الحديث". وقال ابن حبان: "شبه دجال، لا يحلُّ ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح".

ينظر: تهذيب الكمال (٩٧/٣)، التهذيب (٢٦١/١)، ميزان الاعتدال (٣٨٧/١)، لسان الميزان (٤٠٦/١).

(٤) تهذيب الأحكام (٣٦٤/٩). والمسألة هي: حكم توريث المجوسي إذا نكح أمه أو ابنته، هل يورث من جهة واحدة وهي الأمومة والبنوة، أو يضاف لذلك ميراثه بصفته زوجاً.

فيها قولين اثنين، ثم اختار لنفسه رأياً ثالثاً جديداً، مُعْتَمِداً على خبر يرويه إسماعيل السَّكُونِيُّ هذا. مع أن مضمون ذلك الخبر لم يرد خبر آخر يوافقه من رواية الطائفة، كما لم يقل بمضمونه أحد من علماء المذهب، بل قالوا بخلافه كما يظهر من سياق عَرْضِهِ للأقوال. وقد طال تعجبُ ابنِ إدريسَ الحليِّ من إحداثِ الطُّوسِيِّ قولاً جديداً في المذهبِ مُعْتَمِداً على رواية السَّكُونِيِّ، فقال: "هو عاميُّ المذهبِ، ليسَ من جُمْلَةِ الطائفةِ، وهو غيرُ عدلٍ عنده، بل كافرٌ. فكيفَ اعتمدَ على روايته؟! "^(١).

فلاضطرابُ في تقريراتِ الطُّوسِيِّ في مسألتنا ظاهرٌ. فهو مرةً يقرُّ أن خبرَ الآحادِ الذي يجوزُ العملُ به ما كانَ مروياً من طريقِ الطائفةِ الإماميةِ المحقِّقة فقط، وأن الشرعَ إنما جاءَ بالعملِ بروايةِ تلكِ الطائفةِ المخصوصةِ، فليسَ لأحدٍ أن يتعدَّى لروايةٍ غيرها. ثم في موضعٍ آخر يقرُّ قبولَ روايةِ المخالفينَ للطائفةِ إذا جاءَ من طريقِ الطائفةِ ما يوافقها. ثم في موضعٍ آخر يقرُّ قبولَ روايةِ المخالفِ بشرطِ عدمِ ورودِ ما يخالفها!

وهذه تناقضاتٌ من العسيرِ التوفيقُ بينها. ولست أجدُ لها تفسيراً سوى عدمِ وضوحِ الرؤيةِ لديه، وعدمِ نُضْجِ المنهجِ الذي يريدُ تقريرَه في التعاملِ مع الأخبارِ. يشهدُ لهذا أن تناقضاته لم تقتصرْ على رأيه في أصلِ حُكْمِ خبر الواحد، أو في الموقفِ من روايةِ المخالف. بل إنها امتدت لتشملَ مسائلَ أخرى ذات صلةٍ.

فمن ذلك أنه في كتابه (تهذيب الأحكام) تحدَّثَ عن منهجِ الترجيحِ بين الآحادِ المتعارضةِ فقال: "إذا اتفقَ الخبرانِ على وجهٍ لا ترجيحَ لأحدهما على الآخرِ، بيَّنتُ أنَّ العملَ يجبُ أن يكونَ بما يوافقُ دلالةَ الأصلِ، وتركِ العملِ بما يخالفه"^(٢). ومعنى هذا أنه عند تعارضِ الخبرين وتعدُّرِ الترجيحِ بينهما، فإن الواجبَ التمسُّكُ بما وافقَ الأصلَ، وطرحُ ما عارضه^(٣). لكنَّه في

(١) السرائر (٣/٢٩٠).

(٢) تهذيب الأحكام (٣/١).

(٣) تنبيه: ليس مقصوده بالأصل هنا: (براءة الذمة)، بل مقصوده ما تسميه الإمامية في أصول فقهاها (دليل العقل). وبين الأصوليين من الإمامية خلافٌ في تحديدِ مقتضى دليل العقل. فمنهم من يذهب إلى أن العقلَ يدلُّ على أن الأصلَ الحظر، ومنهم من يذهب إلى أن العقلَ يقتضي بأصالة الإباحة. ومنهم من يذهب إلى أن دليلَ العقلِ يقتضي الوقف في الأشياء، فليست هي على الحظر ولا على الإباحة. بل الواجبُ التوقفُ مع عدمِ ورودِ النصِّ. والطُّوسِيُّ ممن يختار هذا القول الأخير، كما في العدة (١/١٤٣).

كتاب (الاستبصار) يقول: "إذا لم يمكن العملُ بواحدٍ من الخبرين إلا بعد طرح الآخرِ جُملةً، لتضادّهما وُبُعدِ التأويلِ بينهما، كانَ العاملُ -أيضاً- مخيراً في العملِ بأيّهما شاء" (١)؛ ففي الموضعِ الأوّلِ أوجِبَ العملُ بالخبرِ الموافقِ للأصلِ، وطرحَ الخبرِ الناقلِ عنه. لكن في كتابه الثاني جعلَ المكلفَ مخيراً في الأخذِ بأيّ الخبرين المتعارضين!

ومن العجائبِ قوله -بعد ذلك-: "إذا وردَ الخبرانِ المتعارضانِ، وليسَ بين الطائفتينِ إجماعٌ على صحّةِ أحدِ الخبرين، ولا على إبطالِ الخبرِ الآخرِ، فكأنه إجماعٌ على صحّةِ الخبرين. وإذا كان الإجماعُ على صحّتهما كان العملُ بهما جائزاً سائغاً" (٢). هذا ما قاله شيخُ الطائفةِ، ولا أدري كيفَ قاله! فقد قرأتُ هذا الكلامَ وقلّبتُهُ مراراً، فأعياني فهمُ كَيْفِيَّةِ استنباطِ الإجماعِ على صحّةِ الخبرين كليهما، من انتفاء الإجماعِ على صحّةِ أحدهما أو بطلانِ الآخر!

وهناك في كلامِ الطُّوسِيّ تناقضٌ آخرٌ أكبرُ وأفحشُ، يزيدُ على جميعِ ما سبقَ، ففي سياقِ اندفاعِهِ لِنَقْضِ حُجَجٍ من يَمْنَعُ الاحتجاجَ بخبرِ الواحدِ العَرِيّ عن القَرِينَةِ الموجِبَةِ للعلمِ، ذكرَ أن المسائلَ التي يُستدلُّ فيها بالآحادِ "أكثرُ من أن تحصى... ومن قالَ عند ذلك: (إني متى عَدِمْتُ شيئاً من القرائنِ حَكَمْتُ بما كانَ يقتضيه العقلُ) يلزمُهُ أن يتركَ أكثرَ الأخبارِ وأكثرَ الأحكامِ، ولا يحكمَ فيها بشيءٍ وَرَدَ الشَّرْعُ به. وهذا حدُّ يَرغبُ أهلُ العلمِ عنه، ومن صارَ إليه لا يحسنُ مكالمتهُ، لأنه يكونُ معوّلاً على ما يُعلمُ ضرورةً من الشَّرْعِ خِلافَهُ" (٣) اهـ.

هذا الحدُّ الذي يقولُ الطُّوسِيّ إنه لا تُحسُنُ مكالمَةُ من انتهى إليه، انتهى إليه الطُّوسِيّ نفسه في مقدّمةِ كتابه (المبسوط)، حينَ قرّرَ هناك أنه ما من فرعٍ إلا وله مخرجٌ في مذهبهم بطريقةٍ توجبُ العلمَ، باستصحابِ الأصلِ وبراءةِ الذمّةِ، أو غيرِ ذلك (٤).

(١) الاستبصار (٤/١).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) عدة الأصول (١/١٣٦).

(٤) المبسوط (٢/١).

مثل هذه التناقضات الكبار تدلُّ على أن الطوسيَّ لم يكن يملك تصوُّراً واضحاً مُكتملاً لحكم خبر الآحاد، ولم تكن عنده منهجيةً مطَّردةً في التعاطي معه. فكأنه رأى أصحابه على رأيٍ واحدٍ لم يناسبه، فأراد الخروجَ عنه، لكن لم يجد طريقاً سالماً من الإشكالات. فلأجل هذا كله كان عدنان البحرائي^(١) يقولُ إن كلام الطوسيَّ "في هذا المقام في غاية التشويش والاضطراب"^(٢). وقديماً كان ابنُ إدريسَ (٥٩٨هـ) يقول: "إن وُجدَ له في بعض كتبه كلامٌ يدلُّ على أنه يعملُ بأخبار الآحاد، فقد يوجَدُ له في معظم كتبه وتصنيفه كلامٌ يدلُّ على أنه غيرُ عاملٍ بأخبار الآحاد..^(٣)".

وقد كان من الممكن أن يُقالَ إن هذه التناقضات سببها تحوُّلٌ وتبدُّلٌ في رأيه، وأنه كان لا يرى حُجَّةَ الآحاد، ثم تبَّنى القولَ بالحجَّةِ، أو العكس. لكنَّ الترتيبَ الزمَّنيَّ لكتبه لا يُساعدُ على هذا التفسير. ذلك أنه نفى وجوبَ العملِ بالآحاد في كتابه (تهذيب الأحكام)، و(الاستبصار)، ثم أثبتَه في (عِدَّة الأصول)، المتأخَّرَ عنهما. ثم عاد في تفسير (التيان) ليقرِّرَ دلالةَ آيةِ الحجرات على النفي، وردَّ فيه أكثرَ من خبرٍ مُتعللاً بكونها آحاداً^(٤)! فضلاً عن التناقض الذي وقعَ منه في كتاب (العدة) نفسه، واضطرابه في حدودِ العدالةِ المشترطةِ في الراوي، وتردُّده في الكتابِ نفسه بين القولِ بوجوبٍ أو جوازِ العملِ بخبر الواحد^(٥).

يبقى بعد هذا التنبيه إلى أمرٍ تبيَّن لي من تتبعِ تصرفاتِ أبي جعفر الطوسيَّ في التعامل مع المروياتِ تصحيحاً وتضعيفاً. فهو في تعاطيه مع أخبار الآحاد، حين يردُّ بعضها ويطعنُ في بعضها الآخر، لم يكن يعوِّلُ كثيراً على النظرِ في الأسانيد، كما قد يظنُّ من يقرأ كلامه لأوَّلِ وهلةٍ. بل إنَّ النَّظَرَ في الإسنادِ والتدقيقَ فيه لم يكن الأصلَ عنده، فهو لا يلتفتُ للإسنادِ إلا

(١) مشارق الشموس الدرية (ص ٢٤٠).

(٢) السرائر (٢/٢٦٣).

(٣) انظر مثلاً في التبيان (١/١٥٣) (١/٣١٠) (٣/٤٠٩).

(٤) هذا الترتيب الزمَّني لمصنفاته مبنيٌّ على إحالاته داخلها. فهو في العدة أحال على (التهذيب) و(الاستبصار)، كما في

(١٣٧/١). وفي (التيان) أحال على (عدة الأصول) في أكثر من موضع، كما في (١/١٣)، (١/١٦٨)،

(٣/٣٠٣)، (١/٣٩٤)، (٣/١٥٧)، (٣/٢٣٧).

مُضْطَرّاً، حينَ يَحتاجُ إلى ردِّ خَبرٍ يَراه خِلافَ مشهورِ الطائفةِ عنده، أو لحلِّ تعارضٍ بينَ خَبرينِ لم يَجد سَبِيلاً للتوفيقِ بينهما. وأما حيثُ لا يَوجد شيءٌ من ذلك، فالأصلُ عنده قبولُ الخَبرِ مادامَ مُثَبَّتاً في مُصَنَّفَاتِ الطائفةِ، ولم يَوجد له مُعارضٌ.

و الناظرُ في مبحثِ خَبرِ الآحادِ في كتاب (عِدَّةُ الْأُصُولِ) يَراه بعدما فرغَ من بحثِ أصلِ حُجِّيَةِ خَبرِ الآحادِ، لم يَتوقَّفَ كثيراً لِلْبَحْثِ في أحوالِ السَّنَدِ المَقْبُولِ وما يَجبُ أن يَتَصِفَ به، بل صرفَ كلامه إلى قرائنَ خارجةٍ تُعرَفُ بِها صِحَّةُ الخَبرِ، مثل عَدَمِ المَعارضِ، أو تَلَقِّي الطائفةِ للخَبرِ بالقَبولِ، أو وجودِ دليلٍ آخَرَ يوافقُ مضمونَ الخَبرِ، سواءً من نصِّ القرآنِ أو السُّنةِ المتواترةِ أو دليلِ العقلِ. وأما أحوالِ السَّنَدِ نَفْسِهِ، وأوصافُ ما يُقبَلُ منه وما يَرُدُّ فلم يُخَضَّرْ فيها الطُّوسِيُّ قَصْداً، وما ذَكَرَهُ من ذلك، فإنما جاء عَرَضاً ضمنَ مباحثٍ أُخرى، كما فَعَلَ عَندَ حَدِيثِهِ عَمَّا يُقَدَّمُ مِنَ الْأَخْبَارِ عَندَ التَّعَارُضِ^(١).

وسببُ تَحَاشِي الطُّوسِيِّ النَظَرَ في سَنَدِ الرِوَايَاتِ يَتَضَحُّ بِالرُّجُوعِ إلى الْأَسَاسِ الَّذِي أَقَامَ عَلَيْهِ مَذْهَبُهُ فِي الْعَمَلِ بِالْآحَادِ. فَإِذَا كَانَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ يَسْتَدِلُّونَ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِخَبرِ الْوَاحِدِ بِأَدْلَةٍ مِنَ الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ، فَإِنَّ الطُّوسِيَّ كَانَ يَرْفُضُ تِلْكَ الْأَدْلَةَ جَمِيعاً، وَيَجَادِلُ مَنْ يَحْتَجُّ بِهَا، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ احْتِجَاجَهُ^(٢)، وَيَذْكُرُ أَنَّهُ "لَيْسَ فِي السَّمْعِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِخَبرِ الْوَاحِدِ"^(٣). ثُمَّ انْتَهَى إِلَى أَنَّ الْوَجُوبَ (أَوِ الْجَوَازَ) ثَابِتٌ بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ فَقَطْ، وَهُوَ: "إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْحَقَّةِ"^(٤). قَالَ: "فَإِنِّي وَجَدْتُهَا مُجْمِعَةً عَلَى الْعَمَلِ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَوْهَا فِي تَصَانِيفِهِمْ، وَدَوَّنَوْهَا فِي أَصُولِهِمْ، لَا يَتَنَازَرُونَ ذَلِكَ، وَلَا يَتِدَافِعُونَهُ، حَتَّى إِنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ إِذَا أَفْتَى بِشَيْءٍ لَا يَعْرِفُونَهُ سَأَلُوهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ هَذَا؟ فَإِذَا أَحَالَهُمْ عَلَى كِتَابٍ مَعْرُوفٍ، أَوْ أَصْلٍ مَشْهُورٍ، وَكَانَ رَاوِيهِ ثِقَةً لَا يُنْكَرُ حَدِيثُهُ، سَكَتُوا وَسَلَّمُوا الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ وَقَبِلُوا قَوْلَهُ"^(٥).

(١) عِدَّةُ الْأُصُولِ (١/١٤٧).

(٢) المَرْجِعُ نَفْسُهُ (١/١٠٨-١٢٥).

(٣) المَرْجِعُ نَفْسُهُ (١/١٠٨).

(٤) المَرْجِعُ نَفْسُهُ (١/١٢٦).

(٥) المَرْجِعُ نَفْسُهُ (١/١٢٦).

فهو لما جعلَ دليلاً إجماعَ الطائفةِ على الاحتجاجِ بالأخبارِ المدوَّنةِ في تصانيفها، كانَ يتحاشى - ما أمكنَ - تضعيفَ شيءٍ من تلك الأخبارِ؛ إذ الأصلُ عنده قبولُها والبناءُ عليها، استناداً إلى ذاك الإجماعِ المدَّعى. ومع أنه قيَّدَ كلامه هنا بشرطِ ثقةِ الراوي وهو يحكي إجماعَ الطائفةِ، إلا أنه لم يلتزم ذلك، بل لم يفتش في السندِ إلا مُضطراً. على أن ظاهر كلامه أن الثقةَ مشترطةً في راوي الكتاب، وليس في سند الخبر المحتجُّ به.

ومما يؤكِّد عدمَ تعويلِ الطُّوسيِّ على النظر في الأسانيدِ تصريحُهُ ألا فرقَ عنده بين (الخبرِ المسندِ) و(الخبرِ المرسلِ) في القبولِ والاحتجاجِ ما لم يتعارضاً. قال: "دليلنا على ذلك: الأدلةُ التي قدَّمناها على جوازِ العملِ بأخبارِ الآحادِ. فإن الطائفةَ كما عَمِلَتْ بالمسَانيدِ عَمِلَتْ بالمراسيلِ، فما يَطْعُنُ في واحدٍ منهما، يَطْعُنُ في الآخر. وما أجازَ أحدهما أجازَ الآخر. فلا فرقَ بينهما على حالٍ!"^(١). فحيثُ قَبِلَتْ الطائفةُ تلك الأحاديثَ المدوَّنةَ في تصانيفها، فلا معنى للتفريقِ بين المسندِ منها والمرسلِ؛ إذ المعوَّلُ على الإجماعِ، وليس على السندِ. علماً أن المرسلَ عند الطُّوسيِّ يشملُ المنقطعَ الإسنادِ، وما كانَ فيه راوٍ مُبْهَمٌ^(٢). فإذا قَبِلَ الطُّوسيُّ الإسنادَ المنقطعَ، وقَبِلَ روايةً من لم يُسَمَّ، لم يُعَدَّ هناك معنى لقيِّدِ ثقةِ الراوي الذي ذكره في حكايته للإجماعِ.

وتزدادُ الصُّورةُ وضوحاً حينَ نرى الطُّوسيَّ يذكرُ أنه عند تعارضِ الخبرين، فإنه يُعْمَلُ بروايةِ العدلِ، وتتركُ روايةُ غيرِ العدلِ^(٣)، وفي موضعٍ آخر قرَّرَ تقديمَ روايةِ الراوي المعروفِ على روايةِ المجهولِ عند تعارضِهما^(٤). وظاهرُ هذا أن روايةَ غيرِ العدلِ والمجهولِ مقبولتان عنده

(١) المرجع نفسه (١٥٥/١).

(٢) فقد استخدم المرسل فيما سقط منه الراوي عن الإمام، كما في الاستبصار (٧٦/١).

واستخدامه - أيضاً - فيما سقط منه الراوي دون طبقة أصحاب الإمام، كما في الاستبصار (١٠٧/١)، وتهذيب

الأحكام (٤٣/١)، (١٦٨/٦)، (٣٢٦/٧)، (٢٥٧/٨).

واستخدامه في مواضع كثيرة فيما أهم راويه ولم يسمَّ، كما في الاستبصار (١٠/١)، (٤٠/١)، (١٠١/١)،

(١٦١/١)، (٧٦/٣)، (١٤٣/٣)، (١٥٦/٣)، (٢٠٢/٣)، (٢٧/٤)، تهذيب الأحكام (٣٥/١) (٣٠/٧).

(٣) عدة الأصول (١٤٧/١).

(٤) المرجع السابق (١٥٤/١).

إذا عُدِمَ المعارضُ. وإلا لم يكنْ هناك معنى للحديث عن تقديم رواية العدل والمعروف عند التعارض. بل نقلَ عنه أبو القاسم الحلبي (٦٧٦هـ) نصًّا يفيدُ قبولَه المراسيلَ، حتى وإن كان راويها ممن عُرِفَ عنه الرواية عن غير الثقات بشرط سلامتها من المعارض^(١).

وفي كتابه (عدة الأصول) أوردَ على نفسه اعتراضاً بأنَّ الرواة الذين نقلوا أخبارَ الآحادِ نقلوا منها ما يتضمَّنُ التشبيهَ والجبرَ والغلوَّ، فكيف يُعتمدُ مع ذلك على نقلِهِم. ثم أجابَ عن الاعتراض بقوله: "نحن لم نَعتمدَ على مجردِ نقلِهِم. وإنما اعتمدنا على العملِ الصَّادرِ من جهتهم وارتفاعِ النزاعِ بينهم. فأما مجردُ الرواية فلا حُجَّةَ فيه على حالٍ"^(٢). وهذا صريحٌ في أنَّ الأصلَ عنده قبولُ الطائفةِ وعملُها بمضمونِ الرواية، بقطعِ النَّظرِ عن حالِ إسنادِها. يؤكدُ هذا أنه في موضعٍ ذكرَ (محمد بن أبي عُميرٍ)، أحدَ مشاهيرِ رُواةِ أخبارِ المذهبِ، فقرَّرَ أنَّ الطائفةَ تسوِّي بين مراسيلِهِ ومُسنداته، لأنَّه لا يُرسِلُ إلا عن ثقةٍ، فلا يُرجِّحُ مرسله على ما يُسندُه غيره^(٣). ثم إنه في موضعٍ آخرَ ذكرَ خبرين متعارضين، كلاهما من رواية ابن أبي عُميرٍ، وكلاهما مرسلٌ. فقبلَ أحدهما، ثم طعنَ في الآخرِ بأنَّه "مرسلٌ غيرُ مسندٍ"، ثم قال: "ومع ذلك مضادٌّ للأحاديثِ التي رويناهَا. ومع هذا لم يعملَ عليه أحدٌ من فقهاءنا"^(٤). وقد علَّقَ على هذا الميرزا النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ)، فقال: "لو كان الإرسالُ عنده -سيِّما من ابن أبي عُميرٍ- مانعاً عن الحُجَّةِ التي لا تكونُ إلا في الصَّحيحِ، فما وجهُ الاعتمادِ على الخبرِ الأولِ، ولم يذكر في البابِ غيره، وهما مشتركان في هذا الموهن؟"^(٥).

وللطوسي تصرُّفاتٌ أخرى من هذا الجنسِ فتراهُ يقبلُ السَّنَدَ الواحدَ في موضعٍ، ويضعُّه في موضعٍ آخرَ إذا احتاجَ لذلك، وربما وقعَ منه هذا في كتابٍ واحدٍ. وسيأتي تفصيلُ ذلك

(١) معارج الأصول (ص ١٥١).

(٢) عدة الأصول (١/١٣١).

(٣) المرجع السابق (١/١٥٤).

(٤) تهذيب الأحكام (١/٤١١/١)، (١١٣)، (١/٤٣/١/١١٩).

(٥) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٥٠٠).

عند دراسة كتابيه (تهديب الأحكام)، و(الاستبصار)^(١). وقد لخص الشيخ محمد تقي التستري (١٤١٥هـ) مسلك الطوسي في سطرٍ واحدٍ، فقال: "الغريب أنه في (المبسوط) و(الخلاف) أصوليٌ بحثٌ. وفي (النهاية) أخباريٌ صرفٌ"^(٢). يعني أنه في كتابيه الأولين سلك مسلك الفرقة (الأصولية) التي ترى النظر في أسانيد المرويات، وفي كتابه (النهاية) سلك مسلك الفرقة (الأخبارية) التي تقبل كل مروي في مصنفات الطائفة. وإنما كان هذا حاله لأنه في الكتابين الأولين يقابل بين الأقوال، فيلجأ -من أجل النقض على مخالفه- إلى النظر في إسناد دليله. وأما كتاب (النهاية)، فهو مختصر في الفقه يورد فيه مسائل المذهب، فلا يجد نفسه مضطراً للخوض في ثبوت مستنداتها.

يقتي التنبيه إلى أن الطوسي -مع اضطرابه وتباين أقواله في حكم خبر الآحاد- فإنه في المواضع التي كان يحتج فيها لقبوله لم يكن يسوق القول على أنه رأي له، بل كان يحكي إجماع علماء المذهب على قوله. وهذا الإجماع يناقض تماماً الإجماع الذي حكاه قبله شيخه المرتضى وابن إدريس على إسقاط أخبار الآحاد عن رتبة الاحتجاج!

فما حقيقة مذهب الطائفة إذن؟

وهل أجمعوا على شيء في المسألة؟

• خبر الآحاد بين إجماع المرتضى، وإجماع الطوسي.

ربما يعجب الناظر -لأول وهلة- حين يقف على دعوى المرتضى (٤٣٦هـ) إجماع الطائفة على أطراح الآحاد، وتقريره أن هذا من ضروريات المذهب، ثم يرى تلميذه الطوسي (٤٦٠هـ) يحكي إجماعاً مناقضاً على قبولها والاحتجاج بها. مع أن كلا من الرجلين كان رأس المذهب في وقته، وكانا في بلدٍ واحدٍ، ومن مدرسة واحدة. غير أن العارف بحال الإجماعات المنقولة في كتب الطائفة، يدرك أن هذا الأمر مما اعتاده أهل المذهب ونبه عليه علماءه. فالتهور والمجازفة في دعاوى إجماعات لا حقيقة لها مما يألّفه دارس التراث الإمامي. وكثيراً ما يقع مثل هذا التناقض والتضاد بين إجماعات متقابلة لا يمكن الجمع بينها بحال. وقد أقر بهذا

(١) انظر ما سيأتي (ص ٧٢٠).

(٢) قاموس الرجال (١٢/٤٠٦).

وشكى منه غير واحدٍ من رؤساء المذهبِ وأعيانه.

يقولُ مرتضى الأنصاريُّ (١٢٨١هـ) -وهو يتحدثُ عن التناقضِ بين إجماعِ المرتضى وإجماعِ الطوسيِّ في حكم خبر الآحاد-: "لا يبعدُ وقوعُ مثلِ هذا التدافعِ بين دعوى السيّد ودعوى الشيخ -مع كونهما مُعاصرينِ خبيرينِ بمذهبِ الأصحاب- في العملِ بخبر الواحدِ، فكم من مسألةٍ فرعيةٍ وقعَ فيها الاختلافُ بينهما في دعوى الإجماعِ فيها"^(١)!

ويقول الميرزا النوريُّ الطبرسيُّ (١٣٢٠هـ): "ربما يدّعي الشيخُ والسيّدُ إجماعَ الإماميّةِ على أمرٍ وإن لم يظهر له قائلٌ"^(٢)!

وعندما حكى المرتضى (٤٣٦هـ) الإجماعَ على قولٍ اختاره في باب الهبة^(٣)، علّق على دعواه زين الدين العاملي (٩٦٥هـ)، وقال: "العجبُ أنه ادّعى إجماعَ الإماميّةِ عليه، مع ظهورِ الإجماعِ على خلافه"^(٤).

وذكر أبو القاسمِ الحلّيُّ (٦٧٦هـ) أن من عُلماءِ المذهبِ من "يتحكّمُ فيدّعي الإجماعَ باتفاقِ الخمسةِ أو العشرةِ من الأصحابِ مع جهالةِ قولِ الباقيين"^(٥).

وقال يوسفُ البحرانيُّ (١١٨٦هـ): "الإجماعُ وإن ذكره الأصحابُ في الكتبِ الأصوليةِ، واستسلفوه في الكتبِ الفروعيةِ، إلا أنك تراهم في مقامِ التحقيقِ يناقشونَ في ثبوتهِ وحصوله، وينازعونَ في تحقّقهِ وعدمِ وجودِ مدلوله، حتى يضمحلَّ أثره بالكُلّيّةِ"^(٦).

وكان البحرانيُّ -كسائر الأخباريين- لا يرى الاحتجاجَ بالإجماعِ، وكان يقول: "إن أساطينَ الإجماعِ كالشيخ^(٧) والمرتضى وابنِ إدريسَ وأضرابهم، قد كفّونا مؤونةِ القدحِ فيه وإبطاله، بمناقضتهم بعضهم بعضاً في دعواه، بل مُناقضةِ الواحدِ منهم نفسه في ذلك، كما لا

(١) فرائد الأصول (١/٣٢٩).

(٢) فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب (ص ٣٤). ومراده بالشيخ والسيّد: الطوسيُّ والمرتضى.

(٣) الانتصار (ص ٤٦٢-٤٦٣).

(٤) مسالك الأفهام (٦/٣٠).

(٥) المعتبر (١/٣١).

(٦) الكشكول (٢/٣٨٧).

(٧) يعني الطوسي.

يُخْفَى عَلَى الْمُتَّبِعِ الْبَصِيرِ، وَلَا يَنْبُتُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ. ولقد كان عندي رسالةً الظاهرُ أنها لشيخنا زين الدين العاملي، كتبها في الإجماعات التي ناقضَ الشيخُ فيها نفسه! ^(١) اهـ.

وهذه الرسالة التي يشير إليها البحرانيُّ بآخر كلامه مطبوعةٌ اليومَ ضمنَ مجموعِ رسائلِ زين الدين العاملي (٩٦٥هـ)، وقد أحصى فيها ستاً وثلاثين مسألةً ادَّعى فيها الطُّوسِيُّ الإجماعَ في موضعٍ، ثم قرَّرَ خلافها في موضعٍ آخر! ومما قاله في مطلعها: "هذه رسالةٌ تشتملُ على مسائلٍ ادَّعى فيها الشيخُ الإجماعَ، مع أنه نفسه خالفَ في حكمٍ ما ادَّعى الإجماعَ فيه، أفردناها للتنبيه على أن لا يَغْتَرَّ الفقيهُ بدعوى الإجماع. فقد وَقَعَ فيه الخطأُ والمجازفةُ كثيراً من كلِّ واحدٍ من الفقهاء، سيَّما من الشيخِ والمُرْتَضَى" ^(٢). وقد أشارَ أبو المعالي الكلَّاسِيُّ (١٣١٦هـ) إلى هذه الرسالة وقال: إنها "تكشِفُ عن عدمِ انضباطِ أمرِ الطُّوسِيِّ في بابِ نقلِ الإجماعِ، أو في غير هذا البابِ -أيضاً- في الجملة" ^(٣).

ويذكرُ محمد باقر المجلسيُّ (١١١١هـ) عن علماء المذهب أنهم "ادَّعوا الإجماعَ في أكثرِ المسائلِ، سواءً ظهر الاختلافُ فيها أم لا؟ وافقَ الرواياتِ المنقولةَ فيها أم لا؟! حتى إن السَّيِّدَ (المُرْتَضَى) عليه السلام وأضرابه كثيراً ما يدَّعونَ الإجماعَ فيما يتفردونَ في القولِ به! أو يوافقهم عليه قليلٌ من أتباعهم. وقد يختارُ هذا المدَّعي للإجماع قولاً آخرَ في كتابه الآخر! وكثيراً ما يدَّعي أحدثهم الإجماعَ على مسألةٍ، ويدَّعي غيره الإجماعَ على خلافه" ^(٤).

ويقولُ حسينُ العامليُّ (١٠٧٦هـ): "قد تحيَّرَ المتأخرونَ في الإجماعاتِ الواقعةِ في كلامِ بعضِ القُدَماءِ كالْمُرْتَضَى والشيخِ. لأنهم ربما نقلوا الإجماعَ على الشَّيءِ وعلى ضِدِّه في مكانٍ

(١) الحقائق الناضرة (٣٧/١-٣٨).

(٢) مخالفة الشيخ الطُّوسِيِّ لإجماع نفسه. ضمنَ مجموعِ رسائلِ زين الدين العاملي (٨٤٧/٢).

الغريب أن العامليَّ -مع تحذيره هنا من الاغترار بإجماعاتِ الطُّوسِيِّ والمُرْتَضَى- ذكر في كتابه (روض الجنان ص ١١٢) مسألةً قرَّرها الطُّوسِيُّ دون دليلٍ سوى دعوى الإجماع. ثم قال: "لم نقف لها على نصٍّ. لكن نقلُ الإجماع من الشيخِ كافٍ في ثبوت الحكم، بل ربما كان أقوى من النص!!". وقد نقلَ كلامه هذا حفيده محمد بن علي العامليُّ في كتابه مدارك الأحكام (٧٤/٢)، وعلقَ عليه قائلاً: "هو منافٍ لما صرَّحَ به في مواضعٍ من التشنيع على مثل هذا الإجماع، والمبالغة في إنكاره".

(٣) الرسائل الرجالية (٣٣١/٢).

(٤) بحار الأنوار (٢٢٢/٨٦).

آخر!!^(١). وكان العامليُّ قبلَ هذا قد أسقطَ أكثرَ إجماعاتِ الإماميةِ في الفُروع حينَ أعلنَ أن إجماعَ الإماميةِ "قلَّ أن يتحقَّقَ في غيرِ ضرُورياتِ الدِّينِ أو ضرُورياتِ المذهب"^(٢).

ويذكرُ محمدُ بنُ مكيِّ العامليُّ (٧٨٦هـ) أن أكثرَ إجماعاتِ المذهبِ محكِيةٌ في كتابي (الغيبة)، و(الخلاف) للطُّوسيِّ، وكتابِ (الانتصار) للمرْتَضَى، وكتابِ (السَّرائر) لابنِ إدريس. قال: "مع ظُهورِ المخالفِ في بعضها، حتى من الناقلِ نفسه!"^(٣).

ويذكرُ الحرُّ العامليُّ (١١٠٤هـ) أنه قد كثُرتِ دعاوى الإجماعِ في محلِّ النزاع. قال: "ولا يخفى بُعْدُ تحقُّقه واستحالةُ الاطِّلاعِ عليه الآنَ وكذا زمانَ الذين ادَّعوه في كتبهم. وكثيراً ما يُريدونَ به الشهرةَ، ولا دليلَ على حُجِّيَّتها"^(٤).

ويذكرُ فخرُ الدِّين الطُّريحيُّ^(٥) (١٠٨١هـ) أن الشيخَ ابنَ بابويَّه -أيضاً- (٣٨١هـ) كان "يدَّعي الإجماعَ في مسألةٍ، ويدَّعي إجماعاً آخرَ على خلافها. وهو كثير"^(٦).

لهذا قالَ الباحثُ الإماميُّ المعاصرُ محيي الدِّين الغُريفيُّ: "إن التسامُحَ في دعوى الإجماعِ، واستعمالَ لفظه في غيرِ ما وُضِعَ له حَدَثَ كثيراً في كلامِ القدماء"^(٧).

ويقولُ الشيخُ محمدُ واعظُ زاده الخراسانيُّ: "قد توجَّدَ دعوى الإجماعِ على حكمٍ وضدِّهِ من قَبْلِ فقيهيْن. بل من قَبْلِ فقيهٍ واحدٍ في كتابيه! ومن أجل ذلك لا يُعدُّ الإجماعُ عندهم إلا مؤيِّداً لغيره من الأدلَّةِ، إلا في قليلٍ من المسائل"^(٨).

(١) هداية الأبرار (ص ٢٦٠).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٥٩).

(٣) ذكرى الشيعة (١/٥٠).

(٤) الفوائد الطُّوسية (ص ٦٦٤).

(٥) فخر الدين بن محمد علي بن أحمد الطُّريحي الميسلمى النجفي. فقيه، لغوي، شاعر، معرّف. ولد بالنجف سنة (٩٧٩هـ)، ونشأ بها وأخذ عن علمائها. وقد وُصف في ترجمته بالزهد والتعبُد. له من المصنّفات (شفاء السائل) في مواقيت الصلاة، و(غريب القرآن)، و(اللمعة الوافية) في الأصول، (عواطف الاستبصار)، وغيرها. توفي في بلدة الرماحية قرب النجف (١٠٨٥هـ).

أمل الآمل (٢/٢١٤)، روضات الجنات (٥/٣٣٤)، أعيان الشيعة (٨/٣٩٤)، طبقات أعلام الشيعة (٥/٤٣٤).

(٦) جامع المقال فيما يتعلّق بأحوال الحديث والرجال (ص ١٥). نقلاً عن رواية الأخبار عن الأئمة الأطهار (ص ٥٨).

(٧) قواعد الحديث (ص ٥٢).

(٨) من بحثٍ له منشورٍ في العدد (٢٦) من مجلة (رسالة التقريب)، من إصدارات المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب

وأما النائي^(١) (١٣٥٥هـ) فقد ألغى إجماعات الأوائل كلّها وقال: "إن كان الحاكّي للإجماع من المتقدمين على العلامة والمحقّق والشهيد -رحمهم الله-، فلا عبرة بحكايتهم. لأنّ الغالب فيهم حكاية الإجماع على كلّ ما ينطبق على أصل أو قاعدة في نظرهم"^(٢).

وهذه الظاهرة في المذهب الإمامي سبق أن رصدها ابن تيمية رحمته، حين ذكر أن علماء الإمامية "ينقلون أحاديث وحكايات، ويذكرون مذاهب ومقالات، وإذا طلبتهم بمن قال ذلك ونقله، لم يكن لهم عصمة يرجعون إليها، ولم يُسمّوا أحداً معروفاً بالصدق في نقله، ولا بالعلم في قوله. بل غاية ما يعتمدون عليه: أن يقولوا: أجمعت الطائفة الحقّة. وهم عند أنفسهم الطائفة الحقّة الذين هم عند أنفسهم المؤمنون، وسائر الأمة سواهم كفار"^(٣).

و قد انتقد الشيخ محمد جواد مغيّة (١٤٠٠هـ) تساهل فقهاء الطائفة في حكاية إجماعات بمجرد الظنّ والتخمين. قال: "رأيت كثيراً من الفقهاء يسألهم السائل عن حكم قضية هي من صميم الحياة تتصل بالدماء والأموال والأعراض، فيرجعون إلى كتاب من كتب فروع الفقه التي ذكرت الفرع من غير أصله، ولم يُسند المؤلف إلى دليله، ثم يحكم بقول صاحب الكتاب، كأنه كتاب الله المنزل، أو سنة نبيه المرسل. وإذا سألته عن الدليل اكتفى بدعوى الإجماع". قال: "و الذي يظهر للمتتبع أن هذه الطريقة مألوفة عند المتقدمين -أيضاً-

الإسلامية. ومحمد واعظ هو الأمين العام السابق للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

(١) الميرزا محمد حسين بن عبدالرحيم النائي. فقيه، أصولي، أديب. كان هو وأبو الحسن الأصفهاني أشهر مراجع الإمامية في وقتها. مولده سنة (١٢٧٣هـ). واشتهر بتنظيراته السياسية حول الدولة الدستورية التي عرضها في كتابه (تنبيه الأمة، وتزويه الملة)، والتي قرّر فيها ضرورة وضع دستور يقيّد سلطة الشاه الإيراني. غير أنه رجّع عن آرائه تلك بعد تصديده لل مرجعية، وجمع ما استطاع من نسخ كتابه وأحرقها. له تصانيف، منها: حواشٍ على (العروة الوثقى)، وله تقارير بعنوان (أجود التقارير في الأصول)، ورسالة في (أحكام الخلل في الصلاة)، وغير ذلك. توفي بالنجف سنة (١٣٥٥هـ).

ينظر: أعلام الشيعة (٥٤/٦)، الأعلام (٢٤٠/٢)، والمشروطة والمستبدة (ص ٢٠٧-٢٣٢).

(٢) فوائد الأصول. تقارير محمد علي الكاظمي (١٥٢/٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٤٥١/٢٧).

فقد طعن العلماء على إجماعات ابن إدريس وابن زهرة، والشيخ الطوسي، وغيرهم^(١). ثم ينتهي جواد مُعْنِيَةً إلى قاعدة مُطْلَقَةٍ قال فيها: "الخلاصة أن الإجماع المنقول بلسان أحد العلماء لا يكون دليلاً لحكم شرعي، وإن كان الناقل شيخ الأولين والآخرين". وكان قد ذكر في موضع آخر أن القدماء "غَالُوا في الاعتماد على الإجماع، حتى كادُوا يجعلونه دليلاً على كل أصل وفرع"^(٢).

وهذه الإجماعات التي ينتقدها المتأخرون على المتقدمين، ليست قليلة في كلام الأوائل. بل هي كثيرة، وشائعة في تصانيفهم ورسائلهم. وقد أحصيت للمرّضى (٤٣٦هـ) في كتاب (المسائل الناصريات) -مع صِغَرِه- أكثر من مئة وخمسين موضعاً حكى فيه الإجماع!

ولأجل تفسير هذه الفوضى الظاهرة في إرسال دعاوى الإجماع صار بعض متأخري الطائفة يعتذر بأن القدماء من علماء المذهب كانوا يطلقون الإجماع على قول كل فئة -قلت أو كثرت- إذا ثبت موافقة المعصوم لها، لأن المخالف حينئذ لا عبرة به!! ومن نص ذلك مرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ)، فقد ذكر أن علماء الطائفة "تسامحوا في إطلاق الإجماع على اتفاق الجماعة التي عُلِمَ دخول الإمام فيها، لوجود مناط الحجية فيه، وكون وجود المخالف غير مؤثر شيئاً"^(٣).

والضعف في هذا التعليل ظاهر؛ فإذا كان وجود المخالف لقول المعصوم غير مؤثر في الاحتجاج، فإن هذا لا يبيح دعوى إجماع لا حقيقة له. ثم إنه إذا كان وجود مخالف قول المعصوم غير مؤثر، فإن وجود الموافق لقوله -أيضاً- غير مؤثر. فالعبرة في الحالين بقول المعصوم، فلا معنى حينئذ لإثبات شيء اسمه (الإجماع) إذا كان هذا المقصود منه.

على أن عبارات ناقلي الإجماع من قدماء الطائفة في كثير من المسائل لا تقبل مثل هذا التأويل، فهي صريحة في أن مقصودهم اتفاق علماء الطائفة ونفي وجود المخالف. وأقرب

(١) الشيعة في الميزان (ص ٣٢٣).

(٢) أصول الفقه للشيعة الإمامية بين القديم والحديث. بحث بمجلة رسالة الإسلام. السنة الثانية - العدد الثالث: (ص ٢٨٤-٢٨٦)، نقلاً عن (رواة الأخبار عن الأئمة الأطهار ص ٥٤).

(٣) فرائد الأصول (١/١٨٧). وذكر نحوه من كلامه الشيخ حسن بن زين الدين العاملي في معالم الدين (ص ١٧٤).

مثال على ذلك مسألتنا هذه: (حكم خبر الواحد)، حيث تضارب فيها إجماعان نقلهما كلُّ من المرتضى وابن إدريس من جهة، وأبي جعفر الطوسي من جهة ثانية. وعباراتهم التي سبق نقلها لا يمكن أن يفهم منها إلا نفي وجود المخالف أصلاً.

فالمرتضى يقول: "أصحابنا كلُّهم، سلفهم وخلفهم، متقدمهم ومتأخرهم، يمنعون من العمل بأخبار الآحاد... حتى صار هذا المذهب لظهوره وانتشاره معلوماً ضرورةً منهم، وغير مشكوك فيه من المذهب"^(١). ويقول: إن "العلم الضروري حاصل لكل مخالف الإمامية أو موافق بأنهم لا يعملون في الشريعة بخبر لا يوجب العلم، وأن ذلك صار شعاراً لهم يعرفون به"^(٢). وأنهم "قد ملأوا الطوامير وسطروا الأساطير في الاحتجاج على ذلك، والنقض على مخالفهم"^(٣). "ولا يقدر أحد أن يحكي عنهم في كتابه ولا غيره خلاف ما ذكرناه"^(٤). وأن من ينسب للإمامية تجويز العمل بخبر الواحد فهو كمن ينسب لها أنها "لا تعتقد النص على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة"^(٥).

وأوضح من هذا كله قوله معترضاً على من ينسب للإمامية الاحتجاج بخبر الواحد: "يقال لمن اعتمد ذلك عرفنا في أي كتاب رأيت من كتبنا أو كتب أصحابنا المتكلمين المحققين الاعتماد على أخبار الآحاد"^(٦).

فمثل هذه العبارات لا يمكن أن يكون المقصود منها اتفاق جماعة معينة ثبت لدى المرتضى دخول المعصوم فيها. بل مراده كما هو ظاهر أن علماء الطائفة كلهم متفقون على أطراح الآحاد والمنع من الأخذ بها. ولأجل وضوح عبارات المرتضى وصرامتها، وما ذكره عن الطوامير والأساطير التي ملأها علماء المذهب وسطروها في نفي حجية خبر الواحد، لأجل ذلك كله ذكر حسين العاملي (١٠٧٦هـ) أن ردَّ قوله في هذه المسألة ومخالفته في نقله

(١) جوابات المسائل الموصليات الثالثة، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٢٠٣/١).

(٢) رسالة (إبطال العمل بخبر الواحد)، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٣٠٩/٣).

(٣) جواب المسائل التباينات، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٢٤/١).

(٤) جوابات المسائل الموصليات الثالثة، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٢١١/١).

(٥) جواب المسائل التباينات، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٢٥/١).

(٦) المرجع السابق (٢٧/١).

الإجماع، لا يستلزم تخطئته فحسب، بل لازم ذلك تكذيبه في نقله عن علماء المذهب^(١).
و مثل ذلك يقال في كلام ابن إدريس فهو يقول: "من المعلوم الذي يكاد يحصل ضرورة
أن مذهب أصحابنا ترك العمل بأخبار الآحاد، ما خالف فيه أحد منهم، ولا شد^(٢)". فهو
"مذهب أصحابنا فقهاء أهل البيت، سلفهم وخلفهم". فهم "مجمعون على ترك العمل بها"^(٣).
وهذا "هو الحق اليقين الذي إطباق الطائفة عليه خلفاً وسلفاً"^(٤).
فهذه العبارات واضحة في نفي وجود مخالف في المسألة أصلاً.

فإذا جئنا للإجماع المقابل المناقض الذي نقله الطوسي فهو -أيضاً- مما لا يمكن حمله على
اتفاق طائفة معينة وافق قولها قول المعصوم، فالطوسي قبل نقل الإجماع نفى وجود دليل
سمعي ثبت به حجية خبر الواحد، وأعلن أنه "ليس في السمع دليل على وجوب العمل بخبر
الواحد"^(٥). وفند جميع الأدلة السمعية التي احتج بها القائلون بالحجية^(٦). ثم بعد ذلك جعل
دليله الوحيد "إجماع الفرقة المحقة"^(٧). ومعنى هذا أنه ليس لديه نقل يعرف به قول المعصوم،
ولو كان عنده ما يعرف به قول المعصوم لما نفى وجود دليل سمعي في المسألة. فثبت بهذا أن
مقصوده بالإجماع الذي حكاؤه واستدل به اتفاق جميع علماء الطائفة على العمل بأخبار
الآحاد المنقولة في مصنفاتهم.

فالحاصل أن التناقض بين الإجماعين ظاهر، لا يمكن تأويله بمثل ما ذكره الأنصاري.
وتزداد حدة هذا التناقض وغرابته إذا تذكرنا أن المرتضى وأبا جعفر الطوسي كانا في عصر

(١) هداية الأبرار (ص ٩٨).

(٢) السرائر (١/٨٢).

(٣) المرجع السابق (١/٣٣٠).

(٤) المرجع السابق (١/٢٤٩).

(٥) عدة الأصول (١/١٠٨). وقد رأيت الرازي في الحصول (٢/٥٠٨) ينسب للطوسي إثبات التعبد بخبر الواحد
بطريق السمع. والطوسي إنما أقام مذهبه على ما سماه "إجماع الفرقة المحقة"، وهذا الإجماع في محصله دليل سمعي إذا
قُصد بالسمع ما يقابل دليل العقل. والطوسي حين نفى الدليل السمعي حجية الآحاد، إنما أراد نفي النص من
القرآن أو السنة. فلا تعارض حقيقياً بين نقل الرازي وحقيقة مذهب الطوسي.

(٦) عدة الأصول (١/١٠٨-١٢٥).

(٧) المرجع نفسه (١/١٢٦).

واحد، وفي بلدٍ واحدٍ، وكان كلُّ منهما رأسَ الطائفة في وقته. والثاني منهما تلميذٌ للأوّل الذي لم يقتصر على إطلاقِ دعوى الإجماع، بل زاد فجعلَ طرحَ خبر الواحدٍ من ضروريات المذهب! ومع ذلك لم يجد تلميذه وشيخُ الطائفة من بعده غضاظةً في نقلِ الإجماع على نقيض ما زعمَ شيخه أنه من ضروريات المذهب!

ويتعاضمُ الإشكالُ حينَ تتابعُ موقفَ علماءِ الطائفة بعدهما من هذين الإجماعين المتناقضين، فترى نزاعهم يطولُ ويمتدُّ في تعيينِ الأصوبِ منهما، وعلى أيّهما كان اتفاقُ (الفرقة الحقة)! فطائفةٌ منهم تؤكِّدُ إجماعَ المرتضى، وطائفةٌ أخرى تنتصرُ لإجماعِ الطوسي. وكلُّ من الفريقين كانَ يجهدُ في تقليلِ المخالف، ورميه بالشذوذ، وكأَنَّهُم مع هذا الاضطراب والاختلافِ العريضِ يتحدثونَ عن مسألةٍ فرعيةٍ مما يمكنُ أن يخفى فيها عملُ علماءِ الطائفة، وليس في مسألةٍ منهجيةٍ كبرى يُفترضُ أن يكونَ موقفُ علماءِ المذهب فيها ظاهراً لا خفائاً فيه؛ إذ من المعلومِ أن بناءَ أكثرِ الفروعِ الفقهيةِ على الآحاد، لا على الأخبارِ المتواترة.

فأحمد بنُ طاووسٍ (٦٧٣هـ) كانَ يقولُ: "خبرُ الواحدِ حُجَّةٌ عندَ المسلمين إلا من شذَّ منهم" ^(١). وأخوه عليٌّ (٦٦٤هـ) كانَ يعجبُ من قولِ المرتضى، ويقول: "لا يكادُ تعجُّبي ينقضني كيفَ اشتبهَ عليه أن الشيعةَ لا تعملُ بأخبارِ الآحادِ في الأمورِ الشرعية؟ ومن اطلعَ على التواريخ والأخبارِ، وشاهدَ عملَ ذوي الاعتبارِ، وجدَ المسلمين والمرتضى ^(٢) وعلماءَ الشيعةِ الماضينَ عاملينَ بأخبارِ الآحادِ بغيرِ شبهةٍ عندَ العارفينَ" ^(٣).

لكن قبلَ هذين بيسيرٍ كانَ ابنُ إدريسَ (٥٩٨هـ) ينتصرُ لإجماعِ المرتضى، ويؤكدُ أن "من المعلومِ الذي يكادُ يحصلُ ضرورةً أن مذهبَ أصحابنا تركَ العملَ بأخبارِ الآحادِ، ما خالفَ فيه أحدٌ منهم، ولا شذَّ" ^(٤).

وعلى الضدِّ من ذلك جاءَ ابنُ المطهرِ الحليُّ (٧٢٦هـ) في كتابه (نهاية الوُصول) ليُقرَّرَ أن

(١) بناء المقالة الفاطمية (ص ٣٢٣).

(٢) ذكر المرتضى هنا مشكلاً. إلا أن يكون مقصود ابن طاووسٍ رميه بالتناقض.

(٣) فرج المهموم (ص ٤٢).

(٤) السرائر (١/٨٢).

الأخباريين والأصوليين من الإمامية متفقون على الأخذ بالآحاد. ثم يضيف: "ولم ينكره سوى المرتضى وأتباعه، لشبهة حصلت لهم"^(١).

وفي حين كان محمد بن مكي العاملي (٧٨٦هـ) يقول: "جلُّ الأصحاب أنكروا خبر الواحد"^(٢)، كان زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) يضطرب ويتردّد، فتراه يعلن مرةً أن العمل بخبر الواحد قول "الأكثر"^(٣)، ومرةً يذكر أن إهداره "قاعدة أكثر المتقدمين"^(٤).

ثم جاء ابنه الشيخ حسن (١٠١١هـ)، ليؤكد نقل المرتضى عن علماء الطائفة أطراح خبر الواحد المجرد. بل إنه زاد فذكر أنه لم يتضح له أصلاً من كلام الطوسي مخالفة ما ذكره المرتضى، وأنها جميعاً لم يعتمدوا خبر الواحد المجرد من القرائن^(٥). ثم قال: "بقي الكلام في التدافع الواقع بين ما عزاه المرتضى إلى الأصحاب، وبين ما حكيناه عن العلامة (الحلي) في النهاية، فإنه عجيب"^(٦). وانتهى إلى التشكيك في صحة نقل الحلي وفهمه لتصرفات الأوائل.

أما المجلسي (١١١١هـ) فذكر أن "عمل أصحاب الأئمة -عليهم السلام- على أخبار الآحاد التي لا تفيّد العلم في أعصارهم متواتر بالمعنى، لا يمكن إنكاره"^(٧). بل ادّعى في موضع حصول العلم بجواز العمل بالآحاد^(٨). بينما كان عصره حسين العاملي الكرّكي (١٠٧٦هـ) يقرّر الإجماع على طرح خبر الواحد^(٩)، وقد ملأ كتابه (هداية الأبرار) بالنكير على من يزعم أن علماء الطائفة كانت تعمل به، ولام ابن إدريس لأنه نسب للطوسي مثل هذا القول، ففي

(١) نهاية الوصول إلى علم الأصول، نقلاً عن معالم الدين (ص ١٩١)، وفرائد الأصول (١/٣٣٣). وانظر نقد حسين

العاملي لكلامه في هداية الأبرار (ص ٩٩).

(٢) ذكرى الشيعة (١/٤٩).

(٣) الرعاية في علم الدراية (ص ٩٢)، (ص ٧١).

(٤) رسالة في الحجة وأحكامها، ضمن مجموع رسائل الشهيد الثاني (١/٥١٩).

(٥) معالم الدين (ص ١٩٧-١٩٨).

(٦) المرجع السابق (ص ١٩٧).

(٧) بحار الأنوار (٢/٢٤٥).

(٨) مرآة العقول (١/١٨٣).

(٩) هداية الأبرار (ص ٨).

رأيه أنه لا الطُّوسِيُّ ولا غيرُهُ من القُدَماءِ كان يعوِّلُ على خبرِ الواحدِ^(١).
يقابلُ هذا معاصراً ثالثاً لهما، وهو الشيخُ البهائيُّ (١٠٣٠هـ)، الذي نسبَ القولَ بحجية
الآحادِ للمتأخِّرين، ثم قال: "و رَدَّهَا الْمُرتَضَى وابنُ زَهْرَةَ وابنُ البرَّاج وابنُ إدريس، وأكثر
قدمائنا رضي الله عنهم"^(٢). وكرَّرَ هذه العبارةَ بحرفها صاحبُ (فائق المقال)^(٣).
ثم يأتي حسنُ الصِّدر (١٣٥٤هـ) ليعجبَ من البهائيِّ، ويقولُ: "قولُ المصنِّف (وأكثر
قدمائنا رضي الله عنهم) غريبٌ، لعدمِ معرفةٍ من رَدَّها سوى هؤلاء بأسمائهم... وأما من تقدَّم
هؤلاءِ ممن عاصرَ الأئمةَ أو تأخَّرَ عنهم؛ كالكلينيِّ والصدوقين^(٤)، فإنَّ طريقتهم في أصولهم
وتعويلهم في أعمالهم وفتاواهم ليس إلا على أخبارِ الآحادِ المرويةِ فيهم"^(٥).
أما الفاضلُ التونيُّ^(٦) (١٠٧١هـ) فقد نفى -أيضاً- أن يكونَ الطُّوسِيُّ قائلًا بحجِّيةِ
الآحادِ، وقال: إنَّ عَدَمَ حجِّيتها هو اختيارُ "الأكثر من علمائنا الباحثين في الأصول"^(٧)، وزادَ
أنه لم يجدْ قائلًا صريحاً بالحجِّيةِ قبل ابنِ المطهرِ الحليِّ^(٨). لكنه رجَّعَ ليقول: "إنَّا نقطعُ بعَمَلِ
أصحابِ الأئمةِ -عليهم السلام- وغيرهم ممن عاصَرَهُم بأخبارِ الآحادِ، بحيثُ لم يبقَ للمتتبعِ
شكٌّ في ذلك. ونقطعُ بعلمِ الأئمةِ عليهم السَّلامِ بذلك"^(٩).

(١) المرجع السابق (ص ٩٤).

(٢) الوجيزة في الدراية، مطبوع في عدد (٣٣) من مجلة تراثنا (ص ٤٢٢).

(٣) فائق المقال (ص ٢٥). والمؤلف هو: أحمد عبدالرَضَى البصري. من تلاميذ الحر العاملي. ترجم له حسنُ الأمين في
مستدرك أعيان الشيعة (٨٨/٥)، وعدَّ له مصنفاتٍ في الفقه والأصول والرجال. ولم تذكر سنة وفاته. لكنه كان
حيّاً سنة (١٠٨٦هـ).

(٤) يعني أبا جعفرِ ابنِ بابويه الملقَّب بالصدوق، ووالده علي بن بابويه.

(٥) نهاية الدراية (ص ٢٧٧).

(٦) عبدالله بن محمد التوني البشروي الرضوي الخراساني. فقيه، إماميٌّ، أصوليٌّ. اشتهر بلقب (الفاضل التوني). من
أشهر تواليفه (الوافي) في أصول الفقه. وله -أيضاً- (الإرشاد) في الفقه، وحاشية على معالم الدين، ورسالة في
الجمعة. توفي بكرمانشاه سنة (١٠٧١هـ).

ينظر: أمل الآمل (١٦٣/٢)، أعيان الشيعة (٧٠/٨).

(٧) الوافية (ص ١٦٠).

(٨) المرجع السابق (ص ١٥٨).

(٩) المرجع السابق (ص ١٥٩).

وكان مرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ) -رأس الطائفة في وقته- ينتصر لإجماع الطوسي^(١) ويقرر أن القول بالحجية "كاد يكون إجماعاً"^(٢). وأن الأخذ بالآحاد غير العلمي قول "مُعْظَم الأصحاب. بل كلهم -عدا السيد^(٣) وأتباعه- من زمان الصدوق إلى زماننا هذا". وقال: "لم يحصل في مسألة -يُدعى فيها الإجماع- من الإجماعات المنقولة، والشهرة العظيمة، والأمارات الكثيرة الدالة على العمل، ما حصل في هذه المسألة. فالشاك في تحقق الإجماع في هذه المسألة لا أراه يحصل له الإجماع في مسألة من المسائل الفقهية. اللهم إلا في ضروريات المذهب"^(٤). ولأجل هذه التناقضات والدعاوى المتعارضة انتهى الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ) إلى أن الخلاف في حجية خبر الواحد على الإطلاق: "لم يتحرر محل النزاع فيه، ولن يتحرر"^(٥)!

فالحاصل من هذا كله أن هناك اضطراباً ظاهراً بين علماء الطائفة امتدَّ على مدى قرونٍ متطاولة. وهذا الاضطراب لم يكن في الاختيار بين القولين فحسب، بل في معرفة موقف أسلافها من أخبار الآحاد. وقد اجتهد غير واحدٍ منهم في نفي هذا الاضطراب، فلجأوا لنوع من التأويلات البعيدة المتكلفة. وأغرب ما رأيته من ذلك ما زعمه الأنصاري (١٢٨١هـ)، حين أراد الاعتذار عن المرتضى ومن وافقه في دعواهم إجماع الطائفة على ترك الآحاد، فزعم أنهم إنما قصدوا ردَّ مرويات أهل السنة فقط لسقوط عدالتهم، لكنهم احتالوا فأطلقوا القول برَدِّ خبر الآحاد على سبيل التقية، لعجزهم عن التصريح بنفي عدالة السني^(٦)، ووافق على هذا التأويل بعض المراجع المعاصرين^(٧). وهذا معناه أن أئمة المذهب إنما بنوا هذا الأصل الكبير في نفي خبر الواحد، فكتبوا، واحتجوا، ودلُّوا، ومهدوا الطريق لردِّ نصوص (المعصومين!)، فقط على سبيل التقية والاحتياط لا أكثر!

ومع ظهور ضعف هذا التأويل، فإن قائله لم يتنبه إلى أن أكثر كلام النافين لحجية خبر

(١) فرائد الأصول (١/٢٣٧).

(٢) يعني المرتضى.

(٣) فرائد الأصول (١/٣٤٠-٣٤١).

(٤) الحق المبين (ص ٥).

(٥) فرائد الأصول (١/٣٣٠).

(٦) انظر: مقالات الأصول (٨٣/٢) للمرجع آغا ضياء العراقي (١٣٦١هـ).

الواحد إنما يَرُدُّ في مقامِ الحاجةِ والمخاصمةِ لأصحابهم في مسائل في الفروع لا علاقة لأهل السنة بها. وقد تقدّم نقل أقوالهم في ذلك.

وأوضح من هذا وأظهر أن المرتضى؛ رأسَ الرافضين لأخبار الآحاد، لم يكن في حال يضطرُّ معه إلى التقيّة، فقد كان في ظلّ دولة البويهيين الشيعة، وكانت له حظوة ومكانة عندهم، وكتبه مليئةً بتقرير الشناعات في حقّ الصحابة الكرام ﷺ دون تقيّة أو مداراة. بل رأيت في رسالته (إبطال العمل بأخبار الآحاد) يصرّح بكفر مُنكر الإمامة، وينقل إجماع الطائفة على ذلك^(١). فهل سيصرّح بكفر المخالف، ثم يتقي في إسقاط عدالته وردّ روايته؟! المرتضى -دون ريب- كان يكتب رأيه الذي يعتقده مذهب الطائفة، بل ضروريّ مذهبها. ومثله ابن إدريس وجلّ علماء المذهب في تلك الحقبة الممتدة من عصر الشيخ المفيد (٤١٣هـ) -حيثُ ابتدأ البحثُ في المسألة- وحتى نهاية عصر أبي القاسم الحلّي (٦٧٦هـ)، حيثُ بدأت كفة القول الآخر ترجح.

وقد رأيتُ بعضاً من علماء الطائفة المانعين من الأخذ بالآحاد يعتضدّون بتنصيب علماء أهل السنة على نسبة ذلك القول للإمامية، ليؤكّدوا بذلك شهرة مذهبهم حتى لدى المخالفين. فعل ذلك ابن إدريس^(٢) (٥٩٨هـ)، والفيض الكاشاني^(٣) (١٠٩١هـ).

لكنّ المصادر السنية في أصول الفقه، وإن كانت تنسب للإمامية عدم الاحتجاج بالآحاد^(٤)، إلا أن من المتعين التنبّه إلى أن اعتماد هذه المصادر إنما كان على المصنّفات الأصولية التي وضعها متكلمو الإمامية في القرن الرابع وما تلاه. فهم الذين طرحوا البحث

(١) قال: "قد قامت الدلالة، واجتمعت الفرقة المحقة على كفر مخالفها في الأصول؛ كالتوحيد والعدل والنبوة والإمامة". رسائل المرتضى (٢٧١/٣). وفي موضع ثانٍ (٣١١/٣) كفر القائلين بالقياس.

(٢) السرائر (٢٨٩/٣).

(٣) الوافي (١٤/١).

(٤) ذكره عنهم الشيرازي في التبصرة (ص٣٠٣)، وفي المعونة في الجدل (ص٤٨)، وأبو المظفر السمعاني في قواطع الأدلة (٣٣٥/٢)، والغزالي في المنحول (ص٢٥٣)، والنووي في شرح مسلم (١٣١/١-١٣٢)، والتفتازاني في حاشية مختصر ابن الحاجب (٥٨/٢)، والسبكي في الإلهاج (ص٣٠٣)، وابن النجار في شرح الكوكب المنير (٣٦٥/٢)، وعلاء الدين البخاري في كشف الأسرار (٤٤٢/٢)، والشوكاني في إرشاد الفحول (٩٣/١).

النظريّ في حُكم خبر الآحاد. وأما قبلَ ذلك فلم تكن المسألة مطروحةً للبحثِ النَّظريّ في مصنّفات الطائفة. وظاهرُ عملِ محدّثي الطائفة في عصر الرواية يخالف ما يقرّره متكلّموها وتنقله عنهم كتبُ أصولِ الفقه السُّننية. وقد أبدى الباحثُ الإماميُّ حيدر حبّ الله ملحظاً رآه في كلامِ أبي المعالي الجوينيّ (٤٧٨هـ)؛ إذ كانت عبارته وهو ينقل مذهبَ الإماميّة مختلفةً عن عباراتِ سائر الأصوليين من أهل السنة الذين أطلقوا القول، ونسبوا للإماميّة طرحَ الآحاد؛ فقد استخدمَ صيغةً تدلُّ على وجودِ قولٍ آخر عند الإماميّة فقال: "ذهبَ مُعظَمُ الرّوافضِ ومن تبعَهُم من أهل المذاهب، إلى أن خبرَ الواحدٍ لا يقتضي العلمَ، ولا يوجب العملَ"^(١). وقال في موضعٍ آخر: "ذهب طوائفُ من الرّوافضِ إلى أن خبرَ الواحد لا يُنَاط به وجوبُ العملَ"^(٢). فلعلَّ الجوينيّ كان ينظر في كلامه هذا لمخالفةِ الطُّوسيّ المعاصرِ له، أو أنه كان على اطلاعٍ بحالِ محدّثي الطائفة المخالف لما ينقله متكلّموها.

حاصلُ ما تقدّم أن من العسير جداً إثباتُ إجماعِ الإماميّة على شيءٍ في حُكم خبر الواحد، وبخاصّةٍ إن أخذنا في الاعتبارِ موقفَ قُدَماءِ محدّثي الطائفة في حقبةٍ ما قبلَ المفيد (٤١٣هـ)، إذ ظاهرُ حالهم ليس الأخذُ بالآحادِ وحسب، بل التوسُّعُ في ذلك، على ما سيأتي شرحه بإذن الله^(٣).

• ن للآحاد بين النظرية والتطبيق.

الباحثُ في الحقبةِ التي تغلّبت فيها المدرّسة الكلاميّة فيما بينَ زمنِ المفيد (٤١٣هـ)، وزمنِ الحلّي (٧٢٦هـ) حينَ يرى ذاكَ الموقفَ النَّظريّ الحاسمَ في رَفَضِ الآحادِ، فإن الذي يسبقُ لذهنه أن الميزانَ عندَ عُلماءِ تلكَ الحقبةِ سيكون صارماً، فلن يصفوا لهم من الأخبارِ إلا أقلُّ القليلِ مما تعدّدت طرقُه أو تضافرت قرائنه، فارتفعَ عن رُتبةِ غلبةِ الظنِّ. لكن حالُ هذه المدرّسة لم يكن كذلك قطُّ، فكلامُهم النَّظريُّ وإن كان مناقضاً لطريقةِ محدّثي الطائفة الأوّلِ،

(١) التلخيص في أصول الفقه (٣٢٦/٢).

(٢) البرهان في أصول الفقه (٣٨٨/١).

(٣) انظر الكلام عن حقبة ما قبل المفيد (ص ٢٧١) وما بعدها.

إلا أنهم في المحصل لم يختلفوا عنهم كثيراً في تعاملهم مع الرويات بلا منهج واضح. فهم مع موقفهم الراض للآحاد إلا أنهم أبقوا بابها مفتوحاً يدخلونه متى شاءوا.

فالمفيد -مثلاً- بعدما أعلن أن الآحاد لا يوجبُ علماً ولا عملاً، استثنى ما سَمَّاهُ "خبر الواحد القاطع للعدر"، ثم وصفه بأنه "الذي يقترنُ إليه دليلٌ يفضي بالناظر فيه إلى العلم بصحةٍ مَخْبَرِهِ". قال: "وربما كان الدليلُ حُجَّةً من عقلٍ، وربما كان شاهداً من عُرْفٍ. وربما كان إجماعاً بغير خُلْفٍ"^(١). وقال في موضعٍ: "للشيعة أخبارٌ في شرائعٍ جمَعَ عليها بين عصابة الحق، وأخبارٌ مختلفٌ فيها. فينبغي للعاقل المتدبر أن يأخذ بالجمع عليه... ويقف في المختلف فيه، ما لم يعلم حجةً في أحد الشئيين منه، ويردّه إلى من هو أعلم منه"^(٢). وفي موضعٍ آخر تحدّث عن الخبر المكذوب، فزعم أنه "لا ينتشر بكثرة الأسانيد انتشار الصحيح المصدوق على الأئمة". وقال: "لم تجمع العصابة على شيءٍ فيه تقيّة، ولا دُلس فيه ووُضِع مُتَحَرِّصاً عليهم، وكُذِبَ في إضافته إليهم، فإذا وجدنا أحد الحديثين متفقاً على العمل به دون الآخر علمنا أن الذي اتفق على العمل به هو الحق في ظاهره وباطنه". ثم يقول -في عبارة أوضح وأصرح-: "إذا وجدنا حديثاً رواه شيوخ العصابة ولم يرووا على أنفسهم خلافة علمنا أنه ثابت"^(٣). وفي كتابه (التذكرة في أصول الفقه) تحدّث عن الأخبار الموصلة للعلم، فذكر أنها ثلاثة: "خبر متواتر، وخبر واحدٌ معه قرينةٌ تشهدُ بصدقه، وخبرٌ مرسلٌ في الإسناد يعمل به أهل الحق على الاتفاق"^(٤).

فالمُتأملُ في مثل هذه النصوص يجد المفيد وأصحابه حين أقاموا تلك المعركة ضد أخبار الآحاد، كانوا يدركون ألا غنى لهم عنها، لأجل هذا نراهم عند التطبيق يعودون للطريق نفسه الذي سار عليه محدثو الطائفة قبلهم. فالخبر الذي يشيع وتتناقله الطائفة مقبولٌ أياً كان راويه. غير أنهم بتنظيرهم لرفض الآحاد، لم يزدوا على فتح بابٍ لردّ ما لا يتفق مع أنظارهم من الأخبار. فهم إذا أرادوا ردّ خبرٍ غمزوه بكونه آحاداً، لكن إن أرادوا قبوله تحدّثوا بدعوى

(١) كثر الفوائد (ص ٤٤).

(٢) المسائل السروية (ص ٧٤).

(٣) تصحيح اعتقادات الإمامية (ص ١٤٨).

(٤) التذكرة في أصول الفقه (ص ٢٨).

مرسلة عن تواتره وإجماع الثقلة عليه.

فالمفيد (٤١٣هـ) - مثلاً - تراه ينكر خبر تزويج أم كلثوم - ابنة علي بن أبي طالب عليه السلام - عمر بن الخطاب عليه السلام، بحجة أنه لم يروه سوى الزبير بن بكار، مع أن الخبر بذلك مما استفاضت طرقه واشتهر نقله في المصادر السنية^(١) والإمامية^(٢). وبالمقابل حين يُسأل عن الاستدلال في تفضيل علي عليه السلام وإمامته بحديث الطبر المشهور بالضعف^(٣)، تراه يقول: "هذا الخبر وإن كان من أخبار الآحاد على ما ذكرت من أن أنس بن مالك رواه وحده، فإن الأمة بأجمعها قد تلقتة بالقبول. ولم يرووا أن أحداً رده على أنس، ولا أنكر صحته عند روايته، فصار الإجماع عليه هو الحجة في صوابه"^(٤).

(١) خبر تزويجها أخرجه عبد الرزاق في المصنف بسندين صحيحين عن نافع مولى ابن عمر (٤٦٦/٣ ح/٦٣٣٧)، وعن عكرمة مولى ابن عباس (١٦٤/٦ ح/١٠٣٥٤). وأخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن محمد بن علي الباقر (١٠٨/١ ح/٢٤٠)، وعن الحسن البصري (٣٦١/١ ح/١٣٥٠). ورواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤٦٣/٨)، وابن أبي شيبة (٤٩٥/٣).

(٢) عقد الكليني في الكافي (٣٤٦/٥) في كتاب النكاح، باباً بعنوان (تزويج أم كلثوم)، وأورد فيه عن جعفر الصادق أنه قال في تزويج أم كلثوم: (ذاك فرج غصينه). وانظر للمزيد: كتاب الاستغاثة (٨٠/١)، إعلام الوري (٣٩٧/١)، الشافي في الإمامة (٢٧٢/٣)، تنزيه الأنبياء (ص ١٩١)، مناقب آل أبي طالب (٨٩/٣)، بحار الأنوار (٩٣/٤٢)، مرآة العقول (٤٢/٢٠)، مستدرک الوسائل (٤٤٣/١٤)، تنقيح المقال (٧٣/٣).

(٣) هو حديث طويل يروي عن أنس رضي الله عنه فيه أن النبي ﷺ أهدي له طير مشوي، فقال: "اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطائر"، فجاءه علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه الترمذي في كتاب المناقب - باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٣٧٢١ ح/٦٣٦/٥) - ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٢٢٦/١) -، والنسائي في سننه الكبرى - كتاب الخصائص - باب منزلة علي بن أبي طالب من الله - عز وجل - (٨٣٩٨/١٠٧/٥)، من طريق إسماعيل السدي عن أنس بن مالك. قال ابن الجوزي: "هذا لا يصح، لأن إسماعيل السدي قد ضعفه ابن مهدي وابن معين". وأخرج الحديث أيضاً - الحاكم في المستدرک (١٣٠/٣) - من طريق أخرى عن أنس، لكن في سندها أحمد بن عياض الفريضي. قال الذهبي في الميزان (٤٦٥/٣): "لا أعرفه". وللحديث طرق أخرى أضعف من هذه. وقد صنف الذهبي فيه طرقاً جزئاً مفرداً نقل طرفاً منه ابن كثير في البداية والنهاية (٧٥/١١)، وقال ابن كثير بعد سرده طرق الخبر عن أنس: "هذه طرق متعددة عن أنس بن مالك، وكل منها فيه ضعف ومقال". وقد حكم غير واحد على الخبر بالكذب والوضع. ينظر منهاج السنة (٢٠٢/٧)، والرسالة العثمانية (ص ١٤٩).

(٤) الفصول المختارة (ص ٩٧). وقد تابعه في الحكم بشهرة الخبر والاتفاق على قبوله، كل من المرتضى في الشافي (١٠٠/٣)، وأبي القاسم الحلبي في المسلك في أصول الدين (ص ٢٦٦)، وغيرهما.

أقول: أما أن الأمة كلها تلقته بالقبول فلا، فكلام أهل السنة في تضعيفه كثير. إلا أن تكون الأمة عندهم الإمامية وحدهم. لكن -مع ذلك- فليس هذا موضع الاعتراض. بل الاعتراض هنا على إثباته الخبر -مع كونه آحاداً- بناءً على أن أحداً لم ينكره على أنس عليه السلام حين حدث به. فالمفيد لم يبين من أين له أن أنساً حدث بالخبر أصلاً. فلا سبيل له لمعرفة ذلك إلا عن طريق الآحاد التي يأبأها ويشدد في رفضها. مع أن هذا الخبر الذي يقول المفيد إن الأمة تلقته بالقبول، لا وجود له عن أنس في شيء من المصنفات الحديثية المشهورة للطائفة، مع كثرة ما كتبه في الإمامة وتفضيل علي عليه السلام، وإنما ورد الخبر عندهم مسنداً عن أنس في اثنين من كتب الأمالي وحسب^(١). وقد أقر المرجع محمد آصف الحسيني بأنه لا وجود لرواية معتبرة للخبر في مصادر الطائفة^(٢).

ولو قدر وجوده عندهم عن أنس عليه السلام فما وزن خبر يرويه مثل أنس عند الطائفة حتى تتلقاه بالقبول؟! لأجل هذا عجب الجاحظ (٢٥٥هـ) من استشهاد الإمامية بهذا الخبر وقال: "إن أولى الناس ألا يحتج بخبر أنس عليه السلام أنتم معاشر الشيعة. لأن أنساً عندكم كافر كذاب. ولقد بلغ من سوء قولكم فيه أنكم زعمتم أنه كذب علي علي عليه السلام كذبة وبهته بأمر، فدعا عليه، ثم بصق في وجهه فبرص من قرنه إلى قدمه^(٣)... وإنما احتججنا عليكم في أنس عليه السلام بالذي سمعتم، لأننا وجدناكم تكفرونه، حتى إذا جرى سبب يؤكّد ما تقولون جعلتم كفره إيماناً، وكذبه تصديقاً، وعداوته ولاية^(٤)". وقد روى أبو جعفر ابن بابويه (٣٨١هـ) عن الصادق عليه السلام أنه قال: "ثلاثة يكذبون على رسول الله صلى الله عليه وآله". وذكر منهم أنساً عليه السلام^(٥).
فالحاصل أن منهج المفيد في قبول مثل هذا الخبر لا يختلف عن نهج محدثي الطائفة قبله.

(١) أخرجه أبو جعفر ابن بابويه في الأمالي (ص ٧٥٣)، والطوسي أيضاً في الأمالي (ص ٢٥٣).

(٢) مشرعة بحار الأنوار (١٠٤/٢).

(٣) خبر دعاء علي عليه السلام على أنس -رضي الله عنهما-، وإصابة أنس بالبرص أخرجه الكشي (٢٤٦/١). وذكره ابن جرير الشيعي في كتابه المسترشد (ص ٦٧٤). وقد رواه البلاذري في أنساب الأشراف (ص ١٥٦) من طريق طريق هشام بن السائب الكلبي المتهم (الميزان ١٩٦/٦)، ورواه أبو نعيم في الحلية (٢٦/٥) بسند غريب، ضعيف، فيه أحمد بن إبراهيم بن كيسان، عن إسماعيل بن عمرو بن نجيّد. وفي كليهما ضعف (اللسان ٤٢٥/١، ١٣٢).

(٤) الرسالة العثمانية (١٥٠-١٥٢).

(٥) الخصال (ص ١٩٠).

فهو إنما يتكئ على قاعدة رفض الآحاد لإسقاط ما لا يناسب نظره من الأخبار، كما فعل حين تحدّث عن خبر استخلاف النبي ﷺ أبا بكر ﷺ ليصلي بالناس، فإنه قال عنه: هو من "أخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، وما كان هذا سبيله لم تثبت به حجة في الدين"^(١). ففي مثل هذا المقام يتحدّث المفيد عن عدم حجية الآحاد. أما في غير ذلك، فإنه لا يرى بأساً من الاستشهاد بها والاعتماد عليها.

ففي موضع تراه يصحّح خبراً فيه أن آدم ﷺ رأى على العرش أشباحاً يلمع نورها، فسأل الله -تعالى- عنها، فأوحى إليه: "إنها أشباح رسول الله ﷺ، وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين -صلوات الله عليهم-، وأنه لولا الأشباح التي رآها ما خلقه الله، ولا خلق سماء ولا أرضاً"^(٢). هذا الخبر بهذا اللفظ لم أجده مسنداً في شيء من مصنفات الإمامية^(٣). ولو قدّر وجوده في شيء لم أقف عليه، فسوف يبقى في حيز الآحاد قطعاً. ومع ذلك فقد صحّحه المفيد وقبله.

وأعجب من هذا خبر ذكره في (الإرشاد) فيه أن ماء الفرات طغى حتى أشفق أهل الكوفة من الغرق، ففرعوا إلى علي بن أبي طالب ﷺ، فركب علي بغلة النبي ﷺ، وخرج حتى أتى شاطئ الفرات، فتزل عليه، وأسبغ الوضوء، وصلى منفرداً بنفسه والناس يرونه، ثم دعا الله بدعوات سمعها أكثرهم، ثم تقدّم إلى الفرات متوكّماً على قضيب بيده، حتى ضرب به صفحة الماء، وقال: "انقص بإذن الله ومشيتته"، فغاض الماء حتى بدت الحيتان من قعر البحر، فنطق كثير منها بالسلام عليه بإمرة المؤمنين، ولم ينطق منها أصناف من السموك^(٤): الجري، والزمار، والمارماهي^(٥). فتعجب الناس لذلك، وسألوه عن علّة نطق ما نطق وصموت ما

(١) المسائل العكبرية (ص ٥٢).

(٢) المسائل السروية (ص ٣٩).

(٣) الخبر باللفظ الذي صحّحه المفيد ذكره -دون سند- القاضي النعمان المغربي الإسماعيلي في كتابه شرح الأخبار (٥٠٠/٢)، (٦/٣)، وجاء نحوه في التفسير المنسوب للعسكري، لكن بلفظ مختلف (ص ٢٢٠). ونقله ابن الراوندي في قصص الأنبياء (ص ٤٧) عن ابن بابويه بسنده. ولم أقف عليه في شيء من كتب ابن بابويه.

(٤) السمك تجمّع على سيماك وسموك. مختار الصحاح (٣٣٦/١).

(٥) المارماهي: هي حية السمك. مركبة من كلمتين (مار) أي حية، و(هي): أي سمك. والجري كذلك: سمك يشبه

صمت. فقال: "أنطق الله لي ما طهر من السُّمُوك، وأصمت عني ما حرَّمه ونجَّسه وبعَّده"^(١). هذا الخبرُ الأعجوبةُ وما فيه من خبرِ طُغيانِ الفراتِ على أهلِ الكوفةِ، ثم جفافه حتى رُويَتِ الحيتانُ في قعره، ثم نُطقها بإمرةِ عليٍّ عليه السلام، وما فيه من خبرِ تلكِ البغلةِ المعمرةِ التي ركبها النبيُّ صلى الله عليه وآله، ثم طالَ عمرُها حتى بقيت تُركبُ زمنَ عليٍّ عليه السلام، كلُّ هذا يوردهُ المفيدُ بلا سندٍ، ثم يقول عقبه: "هذا خبرٌ مستفيضٌ، شهرتهُ بالنقلِ والروايةِ كشهرةِ كلامِ الذئبِ^(٢) للنبيِّ صلى الله عليه وآله، وتسبيحِ الحصى بكفه، وحنينِ الجذعِ إليه، وإطعامه الخلقَ الكثيرَ من الطَّعامِ القليلِ. ومن رامَ طعناً فيه فهو لا يجدُ من الشُّبهةِ في ذلكِ إلا ما يتعلَّقُ به الطاعنونَ فيما عدَّدناه من معجزاتِ النبيِّ صلى الله عليه وآله"^(٣).

هذه الاستفاضةُ والشُّهرةُ التي يتحدَّث عنها المفيدُ (٤١٣هـ) شيءٌ لا حقيقةَ له، إذ لا وجودَ لهذا الخبرِ في شيءٍ من المصادرِ المتقدِّمةِ على كتابه -حسب ما رأيتُ- وهو لم يذكرْ للخبرِ سنداً، ولا عزاه لمصدرٍ أقدمَ. وكلُّ من جاء بعدهُ فإنما ينقلُ منه. وقد تابعه الطَّبْرسيُّ^(٤)، وابنُ شهر آشوب^(٥) (٥٨٨هـ) في دعوى الاستفاضة. واستشهد بالخبرِ -أيضاً- الشريفُ الرُّضيُّ (٤٠٦هـ) -تلميذهُ وعصره-، ومن بعده الراونديُّ^(٦)، ثم ابنُ المطهرِ الحلِّيُّ^(١) (٧٢٦هـ).

الحيتان. ويقال له -أيضاً- (الجريث). و(الزَّمَّار)، أو (الزَّيمِر): سمكةٌ جسمها ممدودٌ شديد الانضغاط من الجانبين، مقدمها طويلٌ أحدبٌ، وجسمها أملسٌ لا تغطيه القشور. ينظر: معجم ألفاظ الفقه الجعفري (ص ٣٦٣)، حياة الحيوان (٢٧٦/١)، المعجم الوسيط (٣٩٩/١).

(١) الإرشاد (٣٤٧/١-٣٤٨).

(٢) لم أفهم مقصوده بكلامِ الذئبِ للنبيِّ صلى الله عليه وآله. والظاهر أنها قصةٌ كقصة نطقِ الحيتانِ لعليٍّ عليه السلام!

(٣) الإرشاد (٣٤٧/١-٣٤٨).

(٤) إعلام الوري (٣٥٣/١).

(٥) مناقب آل أبي طالب (١٥٥/٢).

(٦) أبو الحسين سعيد بن عبد الله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن الراوندي. قال الخوانساري: "فقيه، عين، ثقة". وقال صاحب رياض العلماء "فقيه، متحدث، متكلم". له مصنفاتٌ كثيرةٌ منها: (خلاصة التفاسير)، و(المغني في شرح النهاية) شرح فيه كتاب النهاية للطوسي، و(منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة)، و(الإغراب في الإغراب)، وغير ذلك. ذكر الطهرانيُّ (١٣٥١هـ) أن وفاته كان سنة (٥٧٣هـ)، ولم أعرف مستنده في ذلك. فليس في ترجمته تعيينٌ سنة وفاته، لكن عدَّه ابن شهر آشوب المتوفى سنة (٥٨٨هـ) من شيوخه.

ينظر: معالم العلماء (ص ٩٠)، أمل الآمل (١٢٥/٢)، روضات الجنات (٧/٤)، منتهى المقال (٣٤٨/٣)، أعيان

كل هؤلاء تتابعوا بعد المفيد في نقل الخبر والاستشهاد به، مع تبأين مذاهبهم -نظرياً- في الأخذ بالآحاد. والغريب أن كتبَ الفقه الإمامي تبحث تحريم أو كراهة تلك الأنواع من السمك المذكورة في الخبر، ولا تذكر هذه القصة قط. بل تعلل الحكم بكون هذه الأصناف مما لا ينطبق عليه اسم السمك، أو تذكر أخباراً أخرى في التحريم هي في حيز الآحاد. وقد نصَّ ابن إدريس (٥٩٨هـ) على أن العُمدَة في تحريم هذه الأصناف الإجماع لا غير^(٢).

و قد كان المفترض في مثل المفيد، ذي النزعة العقلية الكلامية، أن يتأمل في استحالة وقوع مثل تلك القصة العجيبة التي سيعرف بها -لو وقعت- أهل الكوفة أجمع، ثم لا تشتهر ولا ينقلها أحد مع توفر الدواعي لذلك. لكن الذي رأيته لدى كبراء الطائفة -ومنهم المفيد- أن علم الكلام والنظر العقلي لم يفلح في زعزعة شغف العقل الإمامي بنسبة الخوارق لعلي بن أبي طالب عليه السلام. فعند الحديث عن خوارق علي وسائر الأئمة الاثني عشر، فإن النظر العقلي، وقواعد نقد الأخبار كثيراً ما يتم تعطيلها وإلغاؤها. وقد بلغ الأمر بالمفيد -مع نزعة العقلية- تقرير أن الطب علم توقيفي، وأنه يؤخذ عن الأنبياء والأئمة المعصومين وحسب، وأدخل هذا الرأي في اعتقادات الإمامية، فقال: "الطب صحيح، والعلم به ثابت، وطريقه الوحي. وإنما أخذَه العلماء به عن الأنبياء -عليهم السلام-، وذلك أنه لا طريق إلى علم حقيقة الدواء إلا السمع، ولا سبيل إلى معرفة الدواء إلا بالتوقيف. فثبت أن طريق ذلك هو السمع عن العالم بالخفيات تعالى. والأخبار الواردة عن الصادقين -عليهم السلام- مفسرة بقول أمير المؤمنين عليه السلام (المعدة بيت الأدواء، والحمة رأس الدواء)، (عود كل بدن ما اعتاد)^(٣).

هذا ما قاله المفيد عن الطب، وهو رأي يبلغ الغاية في العجب، وبخاصة حين يصدر ممن يوصف بأنه متكلم ذو فطنة وذكاء ونزوع نحو التعقل. وقد رأيته في موضع يتذمر من سُخرية

الشيعة (٢٣٩/٧)، الذريعة (١٢/١٥).

(١) خصائص الأئمة للرضي (ص ٥٨)، الخرائج والجرائح، لابن الراوندي (٨٢٤/٢)، منهاج الكرامة، لابن المطهر الحلي (ص ٣٦٣)، كشف اليقين، له -أيضاً- (ص ١١٤).

(٢) السرائر (٩٩/٣). وانظر المسألة في: الخلاف للطوسي (٢٩/٦)، النهاية (ص ٥٧٦)، مختلف الشيعة (٢٣٢/٨)، كشف اللثام (٢٤٦/٩)، جامع المدارك (١٣٦/٥).

(٣) تصحيح اعتقادات الإمامية (ص ١٤٤).

المخالفين به، وضحكهم منه، بل واستحماقهم إياه، وهو يوردُ مثلَ هذه الأساطير، ثم ذكر أنهم يفعلون هذا بدافع من عداوتهم لعلِّي ﷺ، وحرصهم على جحد مناقبه^(١)!

مثلُ هذه المواقف تجعلُ المفيدَ في المحصلِ قريباً من نهجِ مُحدثي الطائفةِ الأوائلِ الغارقين في تلك المرويات التي شُحنتُ بها كتبُ الروايةِ دونَ تمييزٍ. ونزوعه نحو النظرِ العقليِّ ورَفْضِ الآحادِ نظرياً، لم يجعله -في التعامل مع المرويات- بعيداً عن نهجِ مُحدثي الطائفةِ في قبولِ مثل تلك الأخبارِ على عواهنها. وبخاصَّةٍ أن منهجَ ردِّ الآحادِ بالكليةِ منهجٌ غيرُ عمليٍّ، وغيرُ قابلٍ للتطبيق؛ إذ غالبُ المروياتِ إنما هي أخبارُ آحادٍ، فعلى أيِّ شيءٍ سيبني من يرفضُها؟ فكما يقولُ هاشمٌ معروف الحسنيُّ (١٤٠٣هـ): هذا المنهجُ "يؤدِّي إلى ضياعِ أكثرِ الأحكامِ الشرعيَّةِ"^(٢). لأجل ذلك، فإن الذي يرفضُ الآحادَ لا بدَّ أن يتناقضَ ويضطرب. فلذلك كان المفيدُ في مختصره (المقنعة) -الذي يعدُّ أقدمَ متنٍ فقهيٍّ للطائفةِ-، يذكرُ أحكاماً مفصَّلةً وتدقيقاتٍ في مسائلِ الفروع، من المحالِ أن تكونَ كُلُّها مستندةً لأخبارٍ متواترةٍ. فتراهُ يوجبُ ويستحبُّ ويحلُّ ويحرمُ، من غير أن يوردَ مستندهُ في ذلك إلا نادراً. وإن ذكر شيئاً من ذلك استخدمَ عباراتٍ من جنس: "رُويَ عن الصادق"، "رُويَ عن الصادقين"، "قالَ الصادق"، "قالَ عليه السَّلام". "رُويَ عنه عليه السَّلام"، "رُويَ عن أمير المؤمنين"، "سألَ رجلٌ موسى بن جعفر"، "سُئِلَ عليه السَّلام"، "رُويَ عن الباقر"^(٣)، ونحو ذلك من العبارات. وهو في ذلك كلِّه يبيِّن على الآحادِ، ويقيمُ عليها الأحكامَ دون توقُّفٍ عند صحتِّها، فضلاً عن تواترها.

ومن طريقةِ المفيدِ حين يريدُ الأخذَ بشيءٍ من الآحادِ، تعمُّدُ تفخيمه والتهويلِ في بيان شهرته، أو تواتره، أو إجماعِ الرواةِ عليه. فمن ذلك حديثه عمَّا يُعرفُ عندهم بحديثِ الدَّارِ، الذي فيه أن النبيَّ ﷺ أولَ مبعثه جمعُ أربعينَ من بني عبدالمطلب، وأمرَ أن يُصنَعَ لهم فخذٌ من شاةٍ مع مُدٍّ من بُرٍّ وصاعٍ من اللبنِ، وكان الواحدُ من هؤلاء الأربعينَ يأكلُ الجذعةَ ويشرب

(١) الإرشاد (١/٣٤٤).

(٢) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص٧٣).

(٣) انظر أمثلةً لذلك في المقنعة: (ص٨٣، ١٧٧، ١١٩، ١٢٠، ١٣٦، ١٤٠، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٦١، ١٦٣).

الفرق^(١) من الشراب، فلما جأؤا، أطعمهم حتى شبعوا وارتووا من فخذ شاة وصاع لبن. ثم قال لهم: "يا بني عبدالمطلب، إن الله بعثني إلى الخلق كافة، وبعثني إليكم خاصة... فمن يجيئني إلى هذا الأمر، ويؤازرني عليه وعلى القيام به، يكن أخي ووصيي ووزير ووارثي وخليفتي من بعدي". فلم يحب منهم أحد غير علي^{عليه السلام}. ثم أعاد عليهم ثلاثاً، فلم يجبه غير علي. فقال له النبي^{صلى الله عليه وآله}: "اجلس". فأنت أخي ووصيي ووزير ووارثي وخليفتي من بعدي"^(٢).

هذا الخبر لا وجود له في شيء من مصادر الإمامية المسندة سوى كتاب (علل الشرائع) لابن بابويه (٣٨١هـ)^(٣)، فقد أورده بسندين عن شيخ واحد، ضعفهما المرجع محمد آصف الحسيني^(٤). وللخبر طريق أخرى أخرجه الطوسي في الأمالي بسند سني لا اعتبار به عند الإمامية^(٥). ومع ذلك، فإن المفيد حين أراد تفخيم أمر هذا الخبر قال: "حديث الدار الذي أجمع على صحته نقاد الآثار!"^(٦).

وللمفيد من مثل هذا نظائر يورد فيها أخبار آحاد منكرة يصدرها بعبارات من مثل: "رواه أهل السير، واشتهر الخبر به عند العامة والخاصة". "رواه ثقات أهل النقل عند العامة والخاصة"، "أجمع عليه أهل السيرة"^(٧)، ونحو ذلك من العبارات التهويلية التي احتاج إليها حين اختار لنفسه رفض الآحاد، فاضطرّ لتبرير احتجاجه بها بمثل هذه التفخيمات.

وقد يلجأ المفيد أيضاً - إلى هذا المسلك المبني على الادعاء والتهويل في كلامه على الرواة إذا احتاج إلى قبول روايتهم أو إسقاطها. فمن ذلك أنه لما أراد إسقاط خبر يرويه رجل

(١) الفرق: مكيال يسع ثلاثة أصع. القاموس المحيط (ص ١١٨٣).

(٢) الإرشاد (٤٩/١).

(٣) علل الشرائع (١٧٠/١).

(٤) مشرعة بحار الأنوار (٣٢٨/١).

(٥) الأمالي (ص ٥٨١). وهو عنده من طريق ابن جرير الطبري. ذلك أن ابن جرير روى الخبر في تفسيره (١٢١/١٩)

من طريق عبد الغفار بن القاسم المتهم (ميزان الاعتدال ٦٤٠/٢). وقد تعرض لمناقشة الخبر وتكذيبه ابن تيمية في

منهاج السنة (١٦٣/٧). وانظر: تفسير ابن كثير (٣٥٢/٣)، والبداية والنهاية (١٠٢/٤).

(٦) الإرشاد (٤٩/١).

(٧) المرجع السابق: (٦١/١)، (٢٣١/١)، (٣٣٤/١).

يقالُ له: (محمد بن سنان) قال: "هو مطعون فيه، لا تختلفُ العصابةُ في تهمته وضعفه"^(١). ثم لم يكذ مدادُ قلمه يجفُّ، حتى استدلَّ في الكتابِ نفسه بخبرٍ آخر يؤيِّدُ مذهبه من رواية محمد بن سنانٍ هذا^(٢). وأعجبُ من ذلك أنه في كتابٍ آخر، قال: "فصلُ فيمن روى النصَّ على الرضّى عليّ بن موسى -عليهما السلام- بالإمامة من أبيه، والأشارة إليه بذلك من خاصّته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقهِ من شيعته"، ثم عدّدَ جماعةً منهم محمد بن سنانٍ هذا!^(٣). فالاضطرابُ في المنهج واضحٌ في تصرُّفات المفيد، الاسم الأبرز في مدرسة بغداد الكلاميّة.

فإذا تركنا المفيد وطبّه التوقيفيّ وأسمائه الناطقة ثم جئنا لتلميذه المرتضى (هـ ٤٣٦) الذي شنَّ حملةً شديدة الوطأة على مُحدّثي الطائفة، وعلى من يحتجُّ منهم بأخبار الآحاد، والذي جعلَ من ضروريات المذهب ردَّ الآحاد وعدم اعتبارها. إذا جئنا لدراسة نهجه ومسلّكه في التعامل مع المرويات فإننا نجدُه أغربَ من مسلّك أستاذه. حتى ذكرَ بعضُ الباحثين الإماميّة المعاصرين أن منهجه "اتصفَ بشائبة رافقته طيلة حياته"^(٤).

فهو مع رفضه القاطع للأخذ بالآحاد، كانَ من رأيهِ أن أكثرَ الأخبارِ المرويّة في كتب أصحابه المتكلِّمين لها حكمُ الخبرِ المتواترِ الموجبِ للعلم! فمما قاله في ذلك: "ليس كلُّ ما رواه أصحابنا من الأخبارِ وأودّعوه في كتبهم -وإن كان مُستنداً إلى رواية معدودين من الآحاد- معدوداً في الحكم من أخبار الآحاد، بل أكثرُ هذه الأخبارِ متواترٌ مُوجبٌ للعلم"^(٥). وقال: "اعلم أن معظمَ الفقهِ نعلمُ ضرورةً مذاهبَ أئمتنا فيه بالأخبارِ المتواترة"^(٦).

لكن مع هذه الدعوى العريضة فإن المرتضى كانَ من الناحية العمليّة قليلَ الوثوق والتعويلِ على الأخبارِ في مسائل الفروع. وهو ما أشارَ له يوسف البحراني (هـ ١١٨٦) حين

(١) جوابات أهل الموصل (ص ٢٠).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٠).

(٣) الإرشاد (٢/٢٤٧).

(٤) الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية (ص ٢١٢).

(٥) جواب المسائل التباينات، ضمن مجموع رسائل المرتضى (١/٢٦).

(٦) رسالة في إبطال العمل بخبر الآحاد، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٣/٣١٢).

قَيَّدَ ملحظاً ذكر فيه أن المرتضى لا يستند -غالباً- في مسائله على الأدلة السمعية، بل كثيراً ما يعوّل على أدلة العقل^(١). ويمكن أن يضاف لهذا أنه كثيراً ما يلجأ لإسناد رأيه بدعاوى إجماع الطائفة، وقد تقدّم آنفاً بسط الكلام عن نهجه في ذلك وبيان استسهاله ادعاء الإجماع حتى مع ثبوت الخلاف وشهرته. والظاهر أن الذي أوقعه في ذلك جمعه بين التقرير النظري لرفض الآحاد، مع دعواه تواتر أخبار المذهب. فالذي يرفض الآحاد سوف يفتقر للأدلة المتواترة، وإن ادّعى تواتر أخباره -كما فعل المرتضى-، فسوف تصادفه عقبة كثرة تعارضاتها. فمع الحكم بتواترها جميعاً كيف يمكن تقديم بعضها على بعض عند التعارض؟! فلعلّه لأجل ذلك اضطرّ للتعليق بدعاوى الإجماع في تقرير المسائل.

و مما لحظه بعض الباحثين من الإمامية المعاصرين أن ظاهرة التوسّع في دعاوى الإجماع والتساهل في نقله، إنما جاءت مترافقة مع نشأة مدرسة بغداد الكلامية^(٢). ولن يحتاج الدارس لكثير عناء حتى يربط بين هذه الظاهرة، وبين منهج رفض الآحاد الذي ترك فراغاً وفقراً في الأدلة احتاج معه رؤوس تلك المدرسة إلى التعويل على أوهام الإجماع.

غير أن المرتضى حين يرغب في الاحتجاج بالآحاد، فإن طريقته تشبه طريقة أستاذه المفيد في التهويل والتفخيم. فمن ذلك أنه لما أراد أن يشنّع على ذي النورين عثمان بن عفان عليه السلام ادّعى أن عمار بن ياسر عليه السلام كان يكفره. وحتى يريح نفسه من عناء إثبات ذلك سبق كلامه بدعوى عريضة قال فيها: "قد روي من طرق مختلفة وبأسانيد كثيرة أن عمار كان يقول: ثلاثة يشهدون على عثمان بالكفر، وأنا الرابع"^(٣). وهذه الطرق المختلفة والأسانيد الكثيرة لهذا الخبر مما لم أقف عليه في شيء من كتب الطائفة المسندة. بل إنني لم أجد أحداً ذكر هذه الرواية قبل المرتضى!

وعندما ذكر أن فاطمة عليها السلام أوصت ألا يصلي عليها أبو بكر وعمر عليهما السلام، زعم

(١) الحقائق الناضرة (٣٩٧/٧).

(٢) ذكر ذلك محمد مهدي الآصفي في بحثه (تاريخ فقه أهل البيت) المنشور في مقدّمة كتاب (رياض المسائل) لعلي

الطباطبائي (٤٨/١).

(٣) الشافي (٢٩١/٤).

المُرْتَضَى أن هذا "ما وَرَدَتْ به الرواياتُ المستفيضَةُ الظاهرةُ التي هي كالمُتواتِرِ: أنها أوصتْ أن تُدفنَ ليلاً، حتى لا يُصَلِّيَ عليها الرجلان، وصَرَّحتْ بذلك وَعَهَدَتْ فيه عهداً، بعد أن كانا استأذنا عليها في مَرَضِها ليعوداها، فأبَتْ أن تأذنَ لهما، فلما طالَ عليهما المدافعةُ رغبا إلى أميرِ المؤمنين عليه السلام في أن يستأذِنَ لهما، وجعلاهما حاجةً إليه. فكَلَّمها أميرُ المؤمنين عليه السلام في ذلك، وألحَّ عليها، فأذِنَتْ لهما في الدُخُولِ، ثم أعرَضَتْ عنهما عند دخولهما. فلما خرَّجا قالت لأَميرِ المؤمنين عليه السلام: أليسَ قد صنعتُ ما أردتُ؟ قال: نعم. قالت: فهل أنت صانعٌ ما أمرك؟ قال: نعم. قالت: فإني أنشدُك اللهَ ألاَّ يصلياً على جنازتي، ولا يقوما على قبري" ^(١).

هذه الروايةُ التي يقولُ المُرْتَضَى إنها كالمُتواتِرَةِ، إنما يتناقلها محدِّثو الإمامية الذين سبقَ أن قال هو عنهم إنه ليس فيهم "محتجٌ، ولا من يَعْرِفُ الحِجَّةَ، ولا كتبُهُم مَوْضُوعَةٌ للاحتجاجات" ^(٢). وأصلُ هذا التواترِ المدَّعى لهذه القصةِ خبرانُ أوردهما ابنُ بابويه ^(٣) بسندين واهيينِ ضَعَفهما المرجعُ محمد آصف الحسيني ^(٤). لكن لما تناقل الخبرَ مَنْ بعدَ ابنِ بابويه، أعلنَ المُرْتَضَى أن القصةَ كالمُتواتراتِ!

فطريقةُ رُواةِ الأخبارِ من الإمامية لم تختلف كثيراً عن طريقةِ المفيد وتلميذه المُرْتَضَى. فالجميعُ يصلُّ إلى النتيجة التي يريدُها، لكنَّهم يختلفون في الطريق. وقد سارَ على التَّهَجِ نفسه سائرُ الرافضين للآحاد، فمتى أرادوا دفعَ خبرٍ قالوا: هو آحادٌ. وإن أرادوا الاستنادَ إليه أطلقوا دعاوى عن تواتره، أو استفاضته، أو الإجماع عليه.

فالطَّبْرَسِيُّ ^(٥)—مثلاً— في مقدِّمة كتابه (الاحتجاج) المشحون بعجائبِ المرويات، ذكر أنه

(١) الشافعي (١١٥/٤).

(٢) جواب المسائل التباينات، ضمن مجموع رسائل المُرْتَضَى (٢٧/١).

(٣) علل الشرائع (١٨٥/١-١٨٩)، وجاء قريبٌ منه في كتاب سليم بن قيس (٨٧٠/٢).

(٤) مشرعة بحار الانوار (١٣٩/٢).

(٥) أحمد بن علي بن أبي طالب الطَّبْرَسِيُّ. يُعرَّفُ بصاحب الاحتجاج نسبة لكتابه (الاحتجاج على أهل اللجاج)، وذلك تمييزاً له عن أبي علي الطبرسي صاحب التفسير، حيث يكثر الخلطُ بينهما. قال عنه الخوانساري عنه: "من جملة أجلاء أصحابنا المتقدمين". وقال البروجردي: "عالمٌ، فاضلٌ، محدثٌ، ثقةٌ". له من التصانيف: (الكافي) في الفقه، و(مفاخر الطالبيه)، و(تاريخ الأئمة)، و(فضائل الزهراء). توفي قريباً من سنة (٥٦٢٠هـ).

لن يوردَ إسنَادَ أيِّ خبرٍ يذكرُهُ عن غيرِ العَسْكَرِيِّ. قال: "لوجودِ الإجماعِ عليه، أو موافقته لما دَلَّتْ العقولُ إليه، أو لاشتهاره في السَّيرِ والكتُبِ بين المخالفِ والمؤلفِ"^(١).

وابنُ إدريسَ (٥٩٨هـ) الذي كان يقرِّعُ الطُّوسِيَّ حين يدَّعي إجماعاً وتواتراً لا حقيقةَ له، رأيته في مسألةٍ في الفروعِ يحتجُّ "بالأخبارِ المتواترةِ عن الأئمةِ الطاهرينِ"^(٢)، من غير أن يذكرَ خبراً واحداً من تلك المتواتراتِ. فيأتي بعده ابنُ المطهرِ الحلِّيُّ ليقول: "ما أدري الأخبارَ المتواترةَ التي ادَّعاهَا.. من أين نقلَهَا. فإن كتبَ علمائنا خاليةً عما ادَّعى تواتره. ولم يُبلغنا خبرٌ في كتابٍ ولا مذاكرةٍ تدلُّ على دعواه"^(٣).

ولابنُ إدريسَ تهويلاتٌ كثيرةٌ من جنسِ تهويلاتِ المفيدِ والمرْتَضَى عندما يريدُ الاحتجاجَ بالآحادِ. فقد ذكرَ حديثاً: "من نامَ عن صلاةٍ أو نسيَهَا، فوقَّتْها حين يذكرُهَا"^(٤)، وقال عنه: "الخبرُ المجمعُ عليه عندَ جميعِ الأمةِ"^(٥). وهذا الخبرُ الذي يقولُ إنه الأمةُ مجمعةٌ عليه، ليس له سندٌ واحدٌ عند الإماميَّةِ، بل قد نصَّ الحلِّيُّ أنه مما "رواه الجمهورُ"^(٦)، يعني أهلَ السُّنَّةِ، مع أن ابنَ إدريسَ هو الذي شَدَّدَ وبالغَ في تشديده على من يحتجُّ بالآحادِ، وكان يذكرُ إن الدِّينَ لم يفسده إلا أخبارُ الآحادِ، وهو الذي طالما عابَ الطُّوسِيَّ في قبوله أسانيدَ شيعيَّةٍ فيها رُواةٌ من

ينظر: معالم العلماء (ص ٦١)، أمل الآمل (١٧/٢)، روضات الجنات (٧٤/١)، طرائف المقال (١١٦/١)، إيضاح المكنون (٣١/١)، معجم المؤلفين (١٠/٢).

(١) الاحتجاج (٥/١).

(٢) السرائر (٧٩/١). وانظر اعتراض ابن إدريسَ على الطوسي حين ادعى الإجماع فيما يأتي (ص ٦٩٥).

(٣) مختلف الشيعة (٢٠٨/١).

(٤) أخرجه بقریب من اللفظ المذكور الدارقطني في السنن (١/٤٢٣/ح ١)، والبيهقي في الكبرى (٢/٢١٩) بلفظ: "من نسي صلاةً فوقَّتْها إذا ذكرها". ولم يذكر فيه النومَ. قال ابنُ عبد الهادي في (الحرر ١/١٥٧): "إسنَادٌ لا يثبت". وأخرجه بنحوه مسلمٌ في صحيحه، كتاب الصلاة-باب قضاء الصلاة الفائتة (١/٤٧٧/ح ٦٨٤) من حديث أنسٍ رضي الله عنه بلفظ: "إذا رقدَ أحدكم عن الصلاة أو غفلَ عنها، فليُصَلِّها إذا ذكرها".

(٥) السرائر (٣٢١/١).

(٦) منتهى المطلب (٤/١٤٦).

فرق مخالفة داخل الدائرة الشيعية، كان يراهم كفاراً لا تقبل روايتهم. ثم هو الآن يحتج بخبر آحاد سني خالص. لكنه غطى حال سنده بتفخيم العبارة.

وقد كرر القصة نفسها عندما استدلل بحديث: "لا يغلّق الرهن من صاحبه"^(١)، فوصفه بالخبر "المجمّع عليه"^(٢)، مع أنه لا سند له في كتب الإمامية قط، بل إن الحلبي وغيره ذكروا أنه مما روته العامة^(٣). وهو على أي حال من أخبار الآحاد يقيناً.

وثمة نظائر أخرى كثيرة من جنس هذه يحتج فيها ابن إدريس بأخبار آحاد، لكن يضفي عليها مثل تلك التفخيمات بإطلاق دعوى الإجماع على ثبوتها، وربما ادّعى إجماع المخالف والمؤلف على قبولها^(٤).

وقد رأيته في موضع يستنبط تواتر الخبر بطريقة غريبة تفسر حقيقة تلك الإجماعات التي ينثرها دون حساب. فعندما بحث الطوسي تعيين ميراث الخنثى المشكل، إذا كان يول من المخرّجين كليهما قال: "إن اتفقا"^(٥): روى أصحابنا أنه تُعدّ أضلاعه، فإن تساوى ورث ميراث النساء، وإن نقص أحدهما ورث ميراث الرجال!^(٦). وكان الطوسي قد خالف هذا الرأي في موضع آخر، فعلق على ذلك ابن إدريس وقال: "قد أقرّ على نفسه أن أصحابه -يعني الشيعة- رَوَوْا ذلك من غير خلاف بينهم في الرواية، بل تلقّاها جميعهم بالقبول، فدلّ على أن الرواية متواترة. وما هذا حكمه يجب العمل به، ولا يجوز العدول عنه"^(٧). هكذا استنبط ابن إدريس

(١) أخرجه الدارقطني في السنن (٣/٣٢)، والحاكم في المستدرک (٢/٥١) من حديث زياد بن سعد، عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. وأخرجه أبو داود في المراسيل (ص ٢١) من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري به مرسلًا. وكذا رواه غير واحد من أصحاب الزهري. قال ابن عبد الهادي في (التنقيح ٣/١٧): "هو الصحيح".

(٢) السرائر (٢/٤٢٧).

(٣) تذكرة الفقهاء (١٣٢٤٧)، غنية التزوع (ص ٢٤٥).

(٤) انظر أمثلة لذلك في السرائر: (١/٦٣)، (١/١٤٨)، (١/١٩٥)، (١/٣٨٠)، (٢/٢٥٣)، (٢/٤٣١)، (٣/١٨)، (٣/٢٥٣)، (٣/٢٦٣)، (٣/٣٢٠)، (٣/٣٢٤)، (٣/٤٤٦)، (٣/٤٦١).

(٥) يعني اتفق المخرّجان في سرعة خروج البول منهما.

(٦) الخلاف (٤/١٠٦). وهذا القول مشهور في فقه الإمامية، ويستندون لخبر يروونه عن علي رضي الله عنه فيه أنه قضى بذلك لأجل أن حواء خلقت من ضلع آدم الأيسر، فصارت أضلاعه تنقص من جهة اليسار واحداً. قالوا: فأضلاع الرجل ليست متساوية خلافاً للمرأة. فبهذا يفرقون بينهما. ينظر (شرح اللمعة ٨/٩٢).

(٧) السرائر (٣/٢٨١).

التوآثر من كلمة عابرة للطوسي لا تفيد ذلك. وهو بهذا يعود إلى ما كان عليه محدثو الطائفة الذين كانوا يقبلون الخبر متى رأوه متداولاً في كتب أسلافهم. فحديثه وتشديده في العمل بالآحاد ألقاه لمثل هذا المسلك العجيب في استنباط التوآثر والإجماع.

وحيث لا يجد ابن إدريس خبراً يحكي الإجماع عليه، فإنه يبادر بحكاية الإجماع على الفرع الفقهي نفسه، وقد شحن كتابه (السرائر) بدعاوى الإجماع في مسائل كثيرة جداً يعسر تتبعها^(١). وهذا كله مما اضطره إليه رفضه النظري للآحاد.

فإذا جئنا -بعد ذلك- لأبي القاسم الحلبي (٦٧٦هـ) وجدنا حاله لا يختلف، فهو وإن حكى أن خبر الواحد لا يوجب العلم ولا العمل، غير أنه يصرح أن ما قبلته الطائفة وجب العمل به، وأن عدم الوقوف على المخالف يجعل خبر الواحد يرتقي لدرجة اليقين! وقد رأيت في مسألة يحتج بخبرين أحدهما مرسلاً والآخر من رواية مجهول، ثم يقول عقبيهما: "ربما طعنوا في الأولى من الروايتين بجهالة الراوي، وفي الثانية بإرسالها. والذي ينبغي العمل به اتباع ما نقله الأصحاب وأفتى به الفضلاء... وإذا سلم النقل من المعارض ومن المنكر لم يقدح إرسال الرواية الموافقة لفتواهم"^(٢). فالحصل في النهاية شبيه بما كان عليه المحدثون الآخذون بالآحاد. ودعوى أن عدم الوقوف على الطاعن في الخبر مما يرتقي به لدرجة اليقين دعوى ظاهرة البطلان، وبخاصة أنه لم توجد للإمامية كتب تبحث في صحة المرويات وبطلانها، ولم يعرف من محدثيهم القدماء أحد تصدى لتمييز المرويات، ولا يوجد لدى الدارس للمرويات الإمامية كلام كثير في تصحيح الأخبار ونقدها، فمن أين يتحقق الناظر عدم وجود الطاعن. فغاية ما هنالك أخبار تتداولها الطائفة وتعمل بها.

وقد انتقد زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) من يأخذ بالخبر الضعيف الإسناد لمجرد شهرته، وذكر أن كثيراً من الأخبار الضعاف إنما اشتهرت في وقت متأخر بعد عمل الطوسي

(١) ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر: (٧٣/١)، (٨٠/١)، (٨٩/١)، (٩١/١)، (٩٨/١)، (١٠٣/١)، (١٥٣/١)، (١٦٧/١)، (١٧٦/١)، (٢٠٣/١)، (٢١٢/١)، (٢٦٦/١)، (٢٧١/١)، (٣٠٣/١)، (٣٣٥/١)، (٣٣٨/١).

(٢) المعبر (٦٣٩/٢).

(٤٦٠هـ) بها في مصنفاته الفقهية، فأتبعه من بعده تقليداً له إلا من شذَّ، فظنَّ المتأخرون أن تلك الأخبار كانت مشهورةً متداولةً بين أوائلهم. قال: "جاء المتأخرون -بعد ذلك- ووجدوا الشيخَ ومن تبعه قد عملوا بمضمون ذلك الخبر الضعيف... فحسبوا العملَ بها مشهوراً، وجعلوا هذه الشهرة جابرةً لضعفه. ولو تأملَ المنصفُ وحرَّرَ المنقبُ لوجدَ مرجعَ ذلك كله إلى الشيخ. ومثلُ هذه الشهرة لا تكفي لجبرِ الضعيف" (١).

و لو قُبِلت -جدلاً- دعوى صحَّة الخبر لمجرَّد عدم الوقوفِ على طاعنٍ في صحَّته، فإن الذي لا يمكنُ قبوله بحالٍ دعوى إفادةٍ مثل ذلك الخبرَ لليقينِ كما زعمَ أبو القاسم الحلبيُّ. وهو إنما اضطرَّ للقول بهذا -كما اضطرَّ المرتضى من قبلُ لدعوى قطعية أخبار الطائفة كلها أو جلَّها- بعدما سدَّ على نفسه الانتفاعَ بأخبار الآحاد المفيدة لغلبة الظنِّ. فإنكارُ الآحاد لا بدَّ أن ينتهي لهذا، فإما أن تبقى المسائلُ دونَ أحكامٍ، أو أن يضطرَّ القائلُ إلى إصدارِ دعاوى القطع واليقين والتواتر والإجماع لأخبارٍ في حيزِ الآحاد.

ومع كثرة ادعاء مُتقدِّمي الطائفة الاتفاقَ على العملِ بجملةٍ من الأخبار، فإن واحداً من أشهر محقِّقي المذهب المتأخرين، وهو مرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ) ذكر أن الخبرَ الذي يُعلمُ اتفاقُ الطائفةِ على العملِ به "ليس يُوجدُ إلا نادراً" (٢). وقديماً قال الكليني (٣٢٨هـ) عن الخبرِ المجمعِ عليه: "لا نعرف من جميع ذلك إلا أقله" (٣).

فإذا تركنا أبا القاسم الحلبيَّ (٦٧٦هـ)، وعُدنا إلى أبي جعفر الطوسي (٤٦٠هـ) شيخ الطائفة، الذي تقدَّم شرحُ موقفه من الآحاد، وكيف أنه لم يجزمُ بردها كما فعلَ من قبله، لكنَّه -أيضاً- لم يقبلها بوضوحٍ واطرادٍ، فجاءَ موقفه متذبذباً لا إلى هؤلاء ولا إلى أولئك. فإذا نظرنا في عمله وجدناه مُضطرباً في عمله كما اضطربَ في تنظيره. ففي الوقت الذي ملأَ مصنفاته في الفروع بالاستدلالِ بالآحاد، نجدُ له مواضعَ يلجأُ فيها لردِّ الخبرِ بحجة كونه

(١) الرعاية في علم الدراية (ص ٩٢).

(٢) فرائد الأصول (٣٤٩/١).

(٣) الكافي (٩/١).

آحاداً. ونراه -أيضاً- في مواضع يضطربُ عملياً كما اضطربَ نظرياً في الموقفِ من أخبارِ الفرقِ الشيعيةِ المخالفةِ للإماميةِ الاثني عشرية^(١).

وللطوسيِّ تصرُّفاتٌ في بعضِ المواضعِ شبيهةٌ بتهويلاتِ مُنكري الآحادِ إذا أرادوا الاستشهادَ بها. فمن ذلك أنه في مسألةٍ في بابِ الموارِيثِ من كتابه (النهاية) ذكرَ قولاً ثم علّقَ عليه: "هذا القولُ عندي هو المعتمدُ، وبه تشهدُ الرواياتُ"^(٢). ثم بعدَ ذلك ييسرُ، وفي الموضعِ نفسه ذكرَ أن مُستندَ المسألةِ روايةٌ واحدةٌ لا غير! قال ابنُ إدريسَ: "كانت جماعةُ رواياتٍ، وبالأخيرِ روايةٌ واحدةٌ فحَسَبَ. ثم هذه الرواياتُ التي قالَ عنها في أوّلِ كلامه وادّعاها: أين أُودِعَتْ؟ وفي أيِّ تصنيفٍ ذُكرَتْ؟"^(٣).

و عند تعدّده ما يوجبُ القضاءَ والكفّارةَ على الصّائمِ قال الطوسيُّ: "والارتماسُ في الماءِ على أظهرِ الرواياتِ"^(٤). مع أنه لا تُوجدُ روايةٌ واحدةٌ توجبُ ذلك، كما نصَّ عليه الطوسيُّ نفسه حين ذكر المسألةَ في كتابٍ آخرٍ فقال: "لستُ أعرفُ حديثاً في إيجابِ القضاءِ والكفّارةِ، أو إيجابِ أحدهما على من ارتمسَ في الماءِ"^(٥).

يقول ابنُ إدريسَ معلقاً على قوله (على أظهرِ الرواياتِ): "ينبغي للعاقلِ أن يتعجّبَ من اختلافِ قوله... فإذا لم يعرفْ حديثاً بهما، أيُّ رواياتٍ تبقى، حتى تكونَ ظاهرةً"^(٦).

وفي مسألةٍ ببابِ الدِّيّاتِ ادّعى الطوسيُّ فيها الإجماعَ وتواترَ الأخبارِ^(٧)، في حين نصَّ ابنُ إدريسَ أنه ليس فيها خبرٌ واحدٌ ولا قالَ بها أحدٌ غيرَ الطوسيِّ!^(٨).

(١) انظر ما سيأتي (ص ٧٢١).

(٢) النهاية (ص ٦٨٣).

(٣) السرائر (٢٨٩/٣).

(٤) المبسوط (٢٧٠/١).

(٥) الاستبصار (٨٥/٢).

(٦) السرائر (٣٧٦/١).

(٧) الخلاف (٢٠٤/٥).

(٨) السرائر (٣٨٧/٣).

على أن الاضطراب المنهجي لدى الطوسي (٤٦٠هـ) لم يقتصر على باب الآحاد، بل شمل منهجه العام في التعامل مع الأدلة. فقد أشار ابن إدريس (٥٩٨هـ) لشيء من اضطرابه في استعمال (دليل العقل)^(١). وقال باحث شيعي معاصر: "لم يتخلص الطوسي من الشائبة في المنهج التي وجدناها عند المرتضى من قبل"^(٢). وذلك بسبب ما تقدم شرحه من اجتهاده في المزاوجة بين التصورات الإمامية، وبين ما تعلمه من أصول أهل السنة في النظر والاستدلال، إن صح ما قيل عن نشأته السنية^(٣). وفي الجملة فإن موقفه في التعامل مع الأخبار يأتي في سياق اضطراب أوسع وأكبر^(٤).

فالحاصل مما تقدم أن مدرسة بغداد الكلامية كلها وقعت في ازدواج ظاهر في التعاطي مع الأخبار. ذلك أنها لا تستطيع التزام رفضها أو قبولها بالكلية، كما أنها عاجزة عن التعامل معها بمنهج موضوعي لافتقارها الواضح لأدوات عملية لنقد الأخبار، وتمييز رواها. وفيما يأتي بسط وتفسير لهذا الاضطراب والموقف المزدوج.

● تفسير موقف مدرسة بغداد الكلامية من أخبار الآحاد.

أولاً : موقف الرافضين لخبر الآحاد نظرياً.

المواقف الحادة لا بد أن يكون لها مبررات ودوافع ظاهرة أنتجتها. وحين ترتفع أصوات

(١) المرجع السابق (١٩٤/٣).

(٢) الفكر السلفي عن الشيعة الاثنا عشرية (ص ٢١٨).

(٣) يأتي بحث ذلك في ترجمته المفصلة عن الكلام عن كتابه (تهذيب الأحكام).

(٤) بعض الباحثين من الإمامية يفرق بين نهج الطوسي أثناء إقامته ببغداد، وبين نهجه حين تحول للنجف بعد سقوط دولة بني بويه. ولم أجد لهذا التفريق مستنداً أو استقراءً يعضده. انظر: الفقيه والدولة (ص ٧٨).

أعيانِ مدرّسة بغداد الكلاميّة برّفضِ الآحادِ والإلحاحِ على تركِ الاستنادِ إليها، فلا بدّ أن ثمة أسباباً أثّرت مثل هذا الموقفِ العنيفِ. وحين يقالُ إن النزعة العقلية الجديدة هي السببُ في ذلك، فإن هذا قد يكونُ كافياً لتفسيرِ رفضِهِم لأخبارِ بعينِها لا تتفقُ والنظرِ العقليّ. أما رفضُ الآحادِ كلّها، فهذا ما يحتاجُ لمزيدٍ من التفسيرِ والتأملِ. فلماذا لجأت تلك المدرسة إلى تلك الطريقةِ الحادّةِ في الرّفضِ النَّظريّ الشاملِ القاطع؟ ولأيّ شيءٍ لم يسلكوا مسلكَ الفحصِ والتمييزِ كما هي طريقةُ محدّثي أهلِ السُّنة التي لا بدّ أن يكونوا وقفوا عليها مع بحثهم في مسائلِ أصولِ الفقهِ السُّنيّ؟

الجوابُ عن هذا يتّضح بالنظرِ في أمرين اثنين:

الأمرُ الأول: أن المعتزلة كانوا أولَ وأكثرَ فئةٍ خالطتها الإماميّة ببغداد، والمعتزلة لم يكونوا أهلَ روايةٍ، ولا كان عندهم تعظيمٌ للمرويات. بل الغالبُ عليهم إهمالها والإقبالُ على المباحثِ الكلاميّة، التي يورثُ الاستغراقُ فيها الجهلَ بالمنقولات، وربما انتهوا إلى ازدرائها والاستخفافِ بأهلها. وقد ظهرَ هذا في مسلكِ المفيدِ والمُرْتَضَى اللذين غلبَ عليهما علمُ الكلام، فقلّت عندهما منزلةُ المروياتِ بالنسبة لمن قبلهم، فاستخفّوا بأهلِ الرواية، ورموهم بالجهلِ وضعفِ النَّظرِ، واستسهلوا ردّ ما كان يعسرُ على محدّثي الطائفةِ ردّه. ومع الفارقِ الكبيرِ بين حفاظِ الحديثِ من أهلِ السُّنة وبين نقلةِ الأخبارِ من الإماميّة، فإن عباراتِ المفيدِ والمُرْتَضَى في نقدِ محدّثي الإماميّة ونبرةِ الاستخفافِ التي استعملوها في الحديثِ عنهم، تُذكرُ بطريقةِ المعتزلة في استخفافِهِم بأئمةِ الحديثِ من أهلِ السُّنة^(١). والفرقُ بين الموقفين أن استخفافَ مُتَكَلِّمي الإماميّة بمحدّثيهم وافقَ محلّه، فأثّرَ لاحقاً علمَ (دراية الحديث) الإمامي. في حين أن استخفافَ المعتزلة بمحدّثي أهلِ السُّنة اصطدمَ بعلمِ درايةِ ناضحٍ مكتملِ البنيان، فلم يؤثّر فيه شيئاً.

الأمرُ الثاني: أن محدّثي الإماميّة لم يقدّموا للمتكلّمينَ منهجاً ناضحاً مُقنعاً في التعاملِ مع

(١) ينظر في استخفافِ المعتزلة بالسُّنن ما أورده ابنُ قتيبة في مطلع كتابه تأويل مختلف الحديث (ص ١٧) وما بعدها.

المرويات، بحيث يمكن لتلك المدرسة الكلامية الأخذ به. فمدرسة بغداد لم تجد أمامها سوى أكوام من المرويات المتناقضة المختلط صحتها بسقيمها، مروية من طريق نقلة تغلب عليهم الجهالة. والطريق السالم من الجهالة لا يسلم - غالباً - من راوٍ مطعون في دينه عندهم بمخالفته طريق الإمامية التي من قواعدها إكفار المخالفين.

وقد رأيت المرتضى (٤٣٦هـ) - في كلام طويل له - ينبه على أن هذا الإشكال خاصة أكبر معضلة تعترض طريق من يريد من أهل المذهب الأخذ بأخبار الآحاد معولاً على النظر في الأسانيد وأحوال الرواة لمعرفة ما يصح منها مما لا يصح، فمما قاله المرتضى: "لا خلاف بين كل من ذهب إلى وجوب العمل بخبر الواحد في الشريعة أنه لا بد من كون مخبره عدلاً. والعدالة عندنا تقتضي أن يكون معتقداً للحق في الأصول والفروع، وغير ذاهب إلى مذهب قد دلت الأدلة على بطلانه. وأن يكون غير متظاهر بشيء من المعاصي والقبايح. وهذه الجملة تقتضي تعذر العمل بشيء من الأخبار التي رواها الواقفية^(١) على موسى بن جعفر، الذاهبة إلى أنه المهدي وتكذيب كل من بعده من الأئمة، وهذا كفرٌ بغير شبهة وردة، كالطاطري^(٢) وابن سماعة^(٣) وفلان وفلان ومن لا يحصى كثرة. فإن معظم الفقه وجمهوره، بل جميعه لا يخلو مستنده ممن يذهب مذهب الواقفة - إما أن يكون أصلاً في الخبر أو فرعاً راوياً عن غيره ومروياً عنه - وإلى غلاة وخطائبة ومجسم وأصحاب حلول - كفلان وفلان ومن لا يحصى كثرة - وإلى قمي مشبه مجبر... فليت شعري أي رواية تخلص وتسلم من أن يكون في أصلها وفرعها واقف أو غال أو قمي مشبه مجبر. والاختبار بيننا وبينهم التفتيش.

ثم لو سلم خبر أحدهم من هذه الأمور، ولم يكن راويه إلا مقلدٌ بحتٌ معتقدٌ لمذهبه بغير حجة ودليل. ومن كانت هذه صفته عند الشيعة جاهلٌ بالله - تعالى -، لا يجوز أن يكون عدلاً، ولا ممن تقبل أخباره في الشريعة....

(١) تقدم (ص ٢٩) أن الواقفية، هم الذين وقفوا على الإمام السابع موسى الكاظم، فلم يثبتوا الإمامة لمن بعده.
(٢) يعني علي بن الحسن الطاطري. أبا الحسن الجرمي. قال الطوسي: "كان واقفياً شديد العناد في مذهبه، صعب العصبية على من خالفه من الإمامية. وله كتب كثيرة في نصرته مذهبه". (الفهرست ص ١٥٦).
(٣) يعني الحسن بن محمد بن سماعة، أبا محمد الكندي الصيرفي. قال عنه النجاشي: "من شيوخ الواقفة. كثير الحديث، فقيه، ثقة، وكان يعاند في الوقف ويتعصب". رجال النجاشي (ص ٤١).

وفي رواتنا ونقلاً أحاديثنا من يقول بالقياس، ويذهب إليه في الشريعة كالفضل بن شاذان ويونس وجماعة معروفين. ولا شبهة في أن اعتقاد صحة القياس في الشريعة كفر لا تثبت معه عدالة. فمن أين صح لنا خبر واحد يروونه ممن يجوز أن يكون عدلاً مع هذه الأقسام التي ذكرناها حتى ندعي أنا تعبدنا بقوله^(١).

فالمرضى -إذن- كان مدركاً عدم جدوى التعويل على الأسانيد لتمييز الروايات، ومعرفة الثابت منها مما لم يثبت. فلأجل هذا لجأ هو وأستاذه من قبل إلى قاعدة شاملة تؤدي إلى نسف الأحاد كلها، وإسقاطها عن الاعتبار، وتابعهم الآخرون على هذا. لأن ذلك كان الخيار الوحيد المتاح أمامهم. فهم إن رفضوا رواية مخالفهم، فليس في رواية الموافقين ما يغني، وإن قبلوا ما يسندُه المخالف، ناقضوا مذهبهم في إكفار منكر الإمامة وإسقاط عدالته. بل يلزمهم على هذا قبول مرويات أهل السنة. ومما ذكره الإمامي المعاصر محمد باقر البهبودي أن المفيد حينما أطلق المنع من الأخذ بالآحاد، إنما أراد يزيح الموضوعات ويسقطها "بضربة واحدة بتارة". قال: "أراد-قدس الله سره- أن يطرح بهذه القاعدة كل خبر موضوع، ويقبل كل خبر صحيح سالم. ولكن هذه المكافحة والمقابلة لم تكن لتنتهي بالنجاح. حيث كانت دعوى المفيد ساقطة من أصلها، محجوجة بسيرة العقلاء وإجماع المحدثين على قبول خبر الواحد إذا لم يكن رواته مطعونين. ولذا انقضت هذه الدعوى رأساً"^(٢).

أقول: لم تسقط الدعوى رأساً. بل سار عليها من جاء بعد المفيد (٤١٣هـ)، وتمسك بها رؤوس الطائفة على مدى ثلاثة قرون ساد فيها القول برفض الآحاد، حتى كادت تطبق كلمة الطائفة على ذلك، إلى أن جاء ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) فنقل الطائفة إلى المذهب المناقض بعدما ثبت سقوط دعوى المفيد والمرضى ومن وافقهما. ذلك أن إسقاط الآحاد عن رتبة الاحتجاج إن كان سيحل معضلة الأخبار الموضوعية، فإن سيثمر معضلة أخرى، تتعلق بالفراغ الكبير والعوز في أدلة الفروع الفقهية التي تعتمد أكثر ما تعتمد على أخبار الآحاد.

(١) رسالة في خبر الآحاد، ضمن مجموع رسائل المرضى (٣/٣٠٩ - ٣١٠).

(٢) مقدمة صحيح الكافي (ط-ي).

لكن بما أن موقف الرافضين للاحاد كان موقفاً نظرياً، تخالفه تطبيقاتهم، فإن نظريتهم لم تصمد مع مرور الوقت. ذلك أنهم إنما يلجأون لإنكار الاحاد عند دفع قول مخالفهم من أهل المذهب أو من خارجيه، أما عند التقرير فكلهم يأخذ في الجملة - بالاحاد ويبي عليها، حتى وإن حاول التعلق بدعاوى تواتر لا حقيقة له؛ إذ من المعلوم بداهة أن الفقيه الذي يفرغ المسائل ويستدل عليها بالنقل، لا يمكن بحال أن يستغني عن أخبار الاحاد. وقد كان هذا الخلل أكبر اعتراض أورده الطوسي على منكري الاحاد، حين احتج عليهم بأن مسلكهم هذا يفضي إلى أن تبقى المسائل بلا أحكام^(١). فلأجل هذه المعضلة وقع منكرو الاحاد في منهج مضطرب يجمع بين التقيضين.

وبسبب هذا الاضطراب المنهجي بين النظرية والتطبيق، رأينا كتب أصول الفقه السنية تحكي عن الإمامية رفض الاحاد بناءً على ما اشتهر عنهم في تقريراتهم النظرية، في حين كان من خبر المذهب أو دخل في مناظرة علمائه يعيب عليهم ضعف معرفتهم بالآثار، ويذكر سعة مذهبهم في قبول الروايات دون تمييز بين الصدق والكذب.

يقول الجاحظ (٢٥٥هـ) - وهو يرد عليهم بعض استدلالاتهم -: "أنتم ليس لكم علم بالآثر ولا بالخبر. وكيف يعرف الآثار والأخبار من يكفر الأسلاف، ويرأ من التابعين، ويحد كل ما لم يوافق هواه، ويدعي ما يوافق هواه وإن كان باطلاً. بل لا يرضى حتى يتقول الزور، ويؤكد الباطل"^(٢). وقد رأيت الجاحظ بعدما نقض أدلة الإمامية من القرآن والإجماع في إثبات النص على إمامة علي عليه السلام، رأيه يكرر ويؤكد عيبهم بضعف معرفتهم بالأخبار ويقول: "إن كانت إمامة علي لا تثبت عندهم إلا من طريق الرواية، فقد أفلح خصم الرافضة واستراح من كد المنازعة"^(٣).

و في كلام مشابه يذكر عبد القاهر التميمي (٤٢٩هـ) عن الإمامية أنهم: "ليست لهم معرفة بشروط الأخبار، ولا روايتهم ثقات"^(٤).

(١) عدة الأصول (١/١٣٦).

(٢) الرسالة العثمانية (ص ١٦٠).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٧٧).

(٤) أصول الدين (ص ٢٨٠).

وأما ابنُ تيميةَ (٧٢٨هـ) فكلامه في هذا المعنى أشهر، فقد أكثر من نقد الإمامية في ضعف درايته بالمرويات، وكثرة قبولهم للمكذوبات. فكان يقول: "الرأفة لا خيرَ لهم بالأسانيد والتَّمييز بين الثقات وغيرهم. بل هم في ذلك من أشباه أهل الكتاب، كلُّ ما يجدونه في الكتب منقولاً عن أسلافهم قبلوه"^(١).

ويذكرُ أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار، والتَّمييز بين صحيحها وضعيفها. وإنما عُمِدَهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد"^(٢).

ويقولُ: "عُمِدَهم في الشرعيات ما نُقل لهم عن بعض أهل البيت. وذلك النقلُ منه ما هو صدق، ومنه ما هو كذبٌ عَمْدًا أو خطأ. وليسوا أهلَ معرفةٍ بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث"^(٣).

ويقولُ أيضاً: "أصل دينهم في الشريعة هي مسائلُ ينقلونها عن بعض علماء أهل البيت، كعلي بن الحسين، وابنه أبي جعفر محمد، وابنه جعفر بن محمد. وهؤلاء عليه السلام من أئمة الدين وسادة المسلمين. لكن لا ينظرون في الإسناد إليهم: هل ثبت النقل إليهم أم لا. فإنه لا معرفة لهم بصناعة الحديث والإسناد"^(٤).

ويقولُ: إنهم "ينقلون أحاديث وحكايات، ويذكرون مذاهب ومقالات. وإذا طالبتهم عن قال ذلك ونقله؟ لم يكن لهم عصمة يرجعون إليها. ولم يسموا أحداً معروفاً بالصدق في نقله، ولا بالعلم في قوله. بل غاية ما يعتمدون عليه أن يقولوا: أجمعت الطائفة الحق. وهم عند أنفسهم الطائفة الحق. الذين هم عند أنفسهم مؤمنون، وسائر الأمة كفار"^(٥).

هذه التقاريرُ تتناقضُ تماماً مع ما ينقله الأصوليون من أهل السنة عن أصولي الإمامية من رفضهم الآحاد، وعدم احتجاجهم بها. وابنُ تيمية رحمته الله لم يكن يخفي عليه ذلك، فقد

(١) منهاج السنة النبوية (١٦٣/٥).

(٢) المرجع السابق (٥٨/١).

(٣) المرجع السابق (٦٩/١).

(٤) المرجع السابق (٣٨٠/٦).

(٥) رأس الحسين (ص ١٥٤).

حكى هو عنهم ما حكاه سائر الأصوليين من رفضهم للآحاد^(١). غير أنه رآهم في عملهم وتطبيقهم يناقضون نظيرهم تمام المناقضة، فلا ينظرون في صحة ما يحتجون به، فضلاً عن أن يبحثوا في تواتره. بل عمدتهم في قبول الأخبار شيوعها بين علمائهم.

لكن موقف المفيد وأصحابه الرافضين للآحاد، حتى وإن كان موقفاً نظرياً تخالفه تطبيقاتهم العملية، إلا أنه تسبب في إغلاق الباب دون المضي في تأسيس قواعد منهجية للتعامل مع الأخبار. لكن مع مرور الوقت بدأت الإمامية تستشعر عبثية هذا الموقف المتصلب نظرياً، والفوضوي عملياً. فلما وصلت الثوبة لابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ)، وكان -كالطوسي- كثير المطالعة والأخذ عن علماء ومصنفات أهل السنة، نبذ قول المفيد ومتابعيه، وتبنى جانباً من تقارير الطوسي في قبول الآحاد، ثم شرع في تقسيمها إلى الأقسام الأربعة المشهورة اليوم، والتي استقر عليها عمل الطائفة.

• ثانياً: تفسير موقف الطوسي من أخبار الآحاد.

مع أن الطوسي (٥٤٦٠هـ) ينتمي لمدرسة بغداد الكلامية، ومع تتلمذه على أستاذه الأكبرين المفيد والمُرْتَضَى، إلا أن رأيه -مع اضطرابه- كان في مجمله مخالفاً لما درجوا عليه. بل إن كثيراً من مناقشات الطوسي في كتابه (عدة الأصول) تكاد تكون تتبعاً كاملاً لأدلة أستاذه المُرْتَضَى التي احتج بها في رفض الآحاد. فما الأسباب التي دفعت بالطوسي للخروج عن طريقة أستاذه في رفضهما النظري الحاسم لأخبار الآحاد؟

الذي ظهر لي أن نزوع الطوسي وميله -في أكثر كلامه- إلى تجويز العمل بخبر الواحد والاحتجاج به، يرجع إلى أربعة أسباب رئيسية:

السبب الأول: أنه أول من بسط منهم الكتابة في الفروع الفقهية بأدلتها، وذلك في كتابه (المبسوط في فقه الإمامية). وقد ذكر غير واحد أنه لم يكن لدى الطائفة قبله كتاب

(١) منهاج السنة (٤٥٦/٣).

يسُطُّ الفُروعَ بأدلتها. فلم يكنْ عندهم سوى مختصراتٍ فقهيةٍ على غرار (المُنعة) للمفيد، أو مؤلفاتٍ حديثةٍ تقتصرُ على سردِ المروياتِ بألفاظها. وهذه الحقيقةُ التاريخيةُ يؤكدها قولُ الطُّوسِيِّ في مقدِّمةِ كتابه (المبسوط) بعدما شرحَ منهجه في إيرادِ المسائلِ بأدلتها وتفريعاتها: "أما أصحابنا، فليسَ لهم في هذا المعنى ما يُشارُ إليه". وذكرَ أن أهلَ مذهبه كانوا يستوحشونَ من التفريعاتِ الفقهيةِ غيرِ المنصوِّصة، ويرغبونَ عنها. قال: "لأنهم ألقوا الأخبارَ وما رَوَوْا من صريحِ الألفاظِ، حتى إنَّ مسألةً لو غيِّرَ لفظُها، وعُبِّرَ عن معناها بغيرِ اللفظِ المعتادِ لعجبوا منها، وقصُرَ فهمُهم عنها". وذكرَ أنه لما صَنَّفَ كتابه (النهاية)، لم يتعرَّضَ للتفريعِ على المسائلِ، وتعَمَّدَ الاقتصارَ على الألفاظِ المنقولةِ، حتى لا يستوحشَ الأصحابُ من كتابه.

وفي شرحه لسببِ تأليفِ كتابه يقول: "أما بعدُ: فإنِّي لا أزالُ أسمعُ معاشَرَ مخالفينا من المتفقهةِ والمنتسبينَ إلى علمِ الفُروعِ يستحقِّرونَ فقهَ أصحابنا الإماميةِ، ويستترُّونه^(١)، وينسبونهم إلى قلةِ الفُروعِ، وقلةِ المسائلِ"^(٢).

فمن الواضحِ من كلامه أن الطائفةَ كانت تفتقرُ لمصنَّفٍ شاملٍ في الفُروعِ الفقهيةِ يعتمدُ التفريعَ والاستدلالَ ويلتزمُه. وقد أشارَ لذلكِ المرتضى (٤٣٦هـ) شيخُ الطُّوسِيِّ؛ فقال: "ولا رأيتُ أحداً من مُصنِّفي أصحابنا المتكلمينَ ذكرَ وجوهَ جميعِ مذاهبه في أحكامِ الشريعةِ، كما فعلَ كثيرٌ من مخالفينا من الفقهاء"^(٣).

وذكرَ يوسفُ البحرانيُّ (١١٨٦هـ) أن مَبْدَأَ التفريعِ والاستنباطِ في الأحكامِ كان في عصرِ المرتضى والطُّوسِيِّ، وأن كُتُبَ من تقدَّمهم إنما اشتملتَ على جمعِ الأخبارِ مع إشاراتٍ لاختياراتِ المؤلِّفِ في عنواناتِ الأبوابِ، بل حتى الفتاوى لم تكن تتجاوزُ موردَ الخبرِ^(٤).

وذكرَ مثلَ ذلكِ حسينُ الكركيُّ (١٠٧٦هـ) العامليُّ فقال: "أما القُدماءُ من الإماميةِ فلم يخرجوا عن النَّصِّ، وكانوا إذا سئلوا عما ليسَ عندهم فيه شيءٌ أمسكوا، وإن اضطرُّوا إلى

(١) أي يستقلونه. والنَّزَرُ: القليل من كل شيء. (لسان العرب ٢٠٣/٥).

(٢) انظر ذلك كله في مقدمة الميسوط (٣-٢/١).

(٣) جواب المسائل التباينات، ضمن رسائل المرتضى (٢٧/١).

(٤) الحقائق الناضرة (٤٠/١).

العمل بشيء من ذلك احتاطوا"^(١). وقال المجلسي (١١١١هـ): "كان مدارهم على نقل الأخبار، وكانت تصانيفهم مقصورة على جمع الأخبار وتدوينها"^(٢).

ويذكر المرجع محمد باقر الصدر (١٤٠٠هـ) أن "البحث الفقهي الذي سبق الشيخ الطوسي... كان يقتصر في الغالب على استعراض المعطيات المباشرة للأحاديث والنصوص"^(٣). وفي تقرير هذا يقول الباحث الإمامي المعاصر حيدر حب الله: "تكاد القراءات التاريخية للفقهاء الشيعي تجمع على أن كتاب (المبسوط في فقه الإمامية) للشيخ أبي جعفر الطوسي هو أقدم كتاب فقهي شيعي وصلنا يعتمد المنهج الاستدلالي والتفريعي في تعاطيه مع المادة الفقهية. فالكتب الفقهية التي ألفت قبل الطوسي ووصلتنا كانت كتباً روائية. بمعنى أن نص الفتوى، أو الموقف الفقهي لذلك الفقيه أو ذاك، كان مطابقاً حرفياً أو شبه مطابق لنص الرواية التي كان الفقيه يستند إليه في اجتهاده"^(٤).

ويقول باحث آخر معاصر، وهو محيي الدين العريفي الموسوي: "أقدم كتاب استدلال وصل إلينا هو (المبسوط) للشيخ الطوسي. بل تشير مقدمته إلى أنه أول كتاب ألف لهذا الغرض"^(٥). ويقول معاصر آخر، وهو محمد مهدي الآصفي: "إن الشيخ الطوسي كان أول من قام بهذه التجربة في كتابه (المبسوط)"^(٦).

وقد يوجد في كتب التراجم ذكر لبعض المؤلفات التي بحثت في الفروع، مثل كتاب ابن أبي عقيل العماني (التمسك بحبل آل الرسول ﷺ)^(٧)، وكتاب (تهذيب الشيعة لأحكام الشريعة) لابن الجنيد^(٨). لكن هذه الكتب لم تصل إلينا، ولا يُعرف شيء عن مضمونها ونهج مؤلفيها، ولا ذكر شيء عن مدى شمولها في تناول الفروع. كما أن الذين تحدثوا عن هذين

(١) هداية الأبرار (ص ١٣٥).

(٢) مرآة العقول (١/٢٤).

(٣) المعالم الجديدة للأصول (ص ٦٠).

(٤) نظرية السنة في الفقه الإمامي الشيعي (ص ٤٢)، وانظر أيضاً- الكتاب نفسه (ص ٦٣).

(٥) قواعد الحديث (ص ١١٦).

(٦) من تقديمه لكتاب (رياض المسائل) لعلي الطبطبائي (١/٤٧).

(٧) رجال الجاشي (ص ٤٨)، الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١٧/٢٨٠).

(٨) رجال النجاشي (ص ٣٨٥)، الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢٠/١٧٧).

الكتابين خاصة لم يذكر أن مؤلفيهما كانا يلتزمان الاستدلال على الفروع بالمرويات، بل المنقول أنهما اعتمدا الاجتهاد والنظر كما تقدم بيان ذلك^(١). وعبارات الطوسي في مقدمة (المبسوط) تدل على أنه لم يسبقه أحد للكتابة الشاملة في أدلة الفروع الفقهية.

فالذين قبل الطوسي كانوا يذكرون الفرع الفقهي المنصوص في مشهور الروايات بينهم. وحين جاء الطوسي حاول بسط الفقه الإمامي، واجتهد في استيفاء الفروع وتبويبها، فاضطر للتوسع في التفنيش عن المرويات الأقل شهرة، التي قد لا تكون ضرورة نصاً في المسألة. فكان لا بد له من التوسع والتخفيف في قبول الآحاد، وعسر عليه ادعاء التواتر أو إفادة العلم في جميع ما يستدل به. فلأجل ذلك شرع في التقييد والتنظير لحجية خبر الواحد. ومن المعلوم أن الحاجة لخبر الواحد إنما تظهر عند الخوض في أدلة فروع الفقه حيث تبنى أكثر المسائل هناك على الآحاد. أما مباحث الاعتقاد، فمسائلها مما يسهل ادعاء تواتر أدلته؛ إذ إن ادعاء تواتر الأخبار في مسائل الاعتقاد المحصورة أيسر من ادعائه في الفروع الفقهية المتكاثرة التي يشيع فيها الخلاف داخل المذهب، وتظهر فيها حاجة المستدل لخبر الواحد الذي قد لا يوافق المخالفون على ثبوته. ثم إن المستدل في مسائل الاعتقاد إذا لم يقو على دعوى التواتر، فمن الممكن -أيضاً- أن يبني قضيته على الدليل الكلامي، أو حتى على دعوى الإجماع. غير أن هذه المسالك جميعاً لا تكفي الفقيه الإمامي حين يبحث في مسائل الفروع. فقبول الآحاد في مسائل الفروع ضرورة لا بد منها، حتى وإن أنكر بعض كبراء المذهب أن تكون فروعه منبئة عليها. فتلك دعوى عريضة يأبأها شاهد الحال. فلذلك قال الفاضل التوحي^(٢) (١٠٧١هـ): "من أنكر ذلك، فإنما ينكر باللسان، وقلبه مطمئن بالإيمان"^(٣).

والطوسي إنما تحرر في أكثر كلامه من منهج إهدار الآحاد، بعدما أقر بصعوبة ادعاء التواتر في جميع أدلة مسائل الفروع، وأنكر على من زعم من أصحابه أن علماء الطائفة لم يكونوا يحتجون إلا بالنص المتواتر، أو المستند للإجماع، أو المقترن بالقرائن التي ترفعه لدرجة

(١) انظر (ص ١٠١-١٠٥).

(٢) الوافية (ص ١٥٩).

المتواتر. قال: "نحن نعلم أنه ليس في جميع المسائل التي استعملوا فيها أخبار الآحاد ذلك. لأنها أكثر من أن تُحصى، موجودة في كتبهم وتصانيفهم وفتاواهم. لأنه ليس في جميعها يمكن الاستدلال بالقرآن لعدم ذكر ذلك في صريحه وفحواه، أو دليله ومعناه. ولا في السنة المتواترة لعدم ذلك في أكثر الأحكام. بل لوجودها في مسائل معدودة. ولا في الإجماع لوجود الاختلاف في ذلك. فعلم أن ادعاء القرائن في جميع هذه المسائل دعوى محالة. ومن ادعى القرائن في جميع ما ذكرناه، كان السبّر بيننا وبينه، بل كان معولاً على ما يُعلم ضرورة خلافه، مدافعاً عما يعلم من نفسه ضده ونقيضه" (١).

وقد رأيت بعض الباحثين الإماميين المعاصرين يلفت النظر إلى أن ابن إدريس (٥٩٨هـ) حين وضع كتابه (السرائر) في الاستدلال على الفروع الفقهية، جاء حجم كتابه أقل من كتاب الطوسي المتقدم عليه، وذلك بسبب قبول الطوسي للآحاد، ورفض ابن إدريس لها، مما نتج عنه قدرة الطوسي على تناول فروع لا يستطيع ابن إدريس ذكرها والاستدلال عليها بالروايات (٢). ويمكن أن يُضاف إلى هذا أن ابن إدريس حتى في المسائل التي تعرض لها، فإن استشهاده بالأخبار أقل، فهو كثيراً ما يسند أقواله إلى دعاوى الإجماع، أو الأخذ بالمشهور لدى الطائفة. أما الطوسي فكان الغالب عليه الاستناد للأخبار المنقولة. وربما خرج لأجلها عن مشهور قول الطائفة، وربما اعتمد أخباراً لم يكن غيره يبيّن عليها. حتى ذكر الخوانساري (١٣١٣هـ) أن فقهاء الشيعة لم يكن بينهم خلاف كثير قبل الطوسي، لأن مدار عملهم كان على أحاديث كتاب (الكافي)، قال: "ولما صنف الشيخ مصنفات كثيرة، اجترأ الإمامية على الاختلاف" (٣).

فالحاصل أن الطوسي لما خاض غمار الكتابة في التفريعات الفقهية واجتهد في الاستدلال لها، أدرك مدى الحاجة للاستناد لخبر الواحد، في حين كان من قبله يرسلون دعوى أنهم لا يبنون إلا على خبر مفيد للعلم، كما وجد ذلك في كلام المرتضى وابن إدريس.

(١) عدة الأصول (١/١٣٤).

(٢) نظرية السنة (ص ٦٣).

(٣) روضات الجنات (٤/٢١٤).

غير أنَّ الطوسيَّ حين فتح بابَ الأخذِ بالآحادِ، كانَ كمن يزرعُ بذرةً في غيرِ أرضِها. فمحاوَلته هذه جاءت متأخِّرةً جداً عن وقتِها المفترَضِ. ذلك أن التقعيدَ والتنظيرَ لقبولِ خبرِ الواحدِ، والبحثَ فيما يُقبلُ منه وما يُردُّ يُفترَضُ أن تتابعَ عليه جهودُ علماءِ النُّقلِ والرِّوايةِ في حينها، لا أن يضطَّلَعَ به واحدٌ بعد مُضيِّ عصرِ الرِّوايةِ وتصرُّمِهِ. فلأجلِ ذلك جاءَ كلامُ الطُّوسيِّ في المسألةِ مضطرباً غيرَ واضحٍ المعالمِ. ولأجلِ ذلك -أيضاً- كانَ تعويلُهُ على شيوخِ الرِّوايةِ بين أصحابِهِ أكثرَ من تعويلِهِ على النَّظَرِ في إسنادِها كما تقدَّم. ولو لم يفعلِ ذلك، لسقطتْ أكثرُ الرواياتِ التي اعتمدها وبنى عليها.

أما السببُ الثاني لميلِ الطُّوسيِّ إلى قبولِ أخبارِ الآحادِ، فيرجعُ لتصديهِ لبابِ آخرَ من التصنيفِ لا يستطيعُ معه ادعاءَ تواترِ مروياتِ المذهبِ كما فعلَ غيره. فكما أن الطُّوسيَّ أولُ من كتبَ في أدلَّةِ الفُروعِ، فإنه -أيضاً- أولُ من نهَضَ بعملٍ شاملٍ لحلِّ مُعضلةِ التعارضاتِ الواقعةِ في أخبارِ الطائفةِ. وهي المُعضلةُ التي أقرَّ الكلينيُّ من قبلُ بعجزِهِ عن حلِّها^(١)، وكانت الرسائلُ تردُّ إلى المفيدِ من الإماميةِ في الأمصارِ، تستشكِلُ كثرةَ التعارضاتِ في أخبارِ المذهبِ^(٢). وقریباً كان الوحيدُ البهبهانيُّ (١٢٠٥هـ) يذكرُ أن خبرَ الواحدِ "قلَّما يتحقَّقُ منه بغيرِ معارضةٍ خبرٍ أو آيةٍ أو إجماعٍ ظنيٍّ أو غيرِ ذلك. وقلَّما ينتهي علاجُ تعارضِهِ إلى حدِّ القطعِ"^(٣). لأجلِ هذا حاولَ الطُّوسيُّ معالجةَ تعارضِ الأخبارِ في كتابيهِ (تهذيب الأحكام)، و(الاستبصار). وقد نصَّ في مقدِّمةِ الأوَّلِ منهما على أن سببَ تصنيفِهِ سؤالُ جاءَهُ عن كثرةِ الاختلافِ والتضادِّ والتباينِ بين أخبارِ المذهبِ، "حتى لا يكادُ يتفقُ خبرٌ إلا وبإزائه ما يضادُّه، ولا يسلَّمُ حديثٌ، إلا وفي مقابلته ما ينافيه"، وذكرَ أن بعضَ أعيانِ الإماميةِ تركَ المذهبَ ودانَ بغيرِهِ لما أشكَلَتْ عليه كثرةُ التناقضاتِ فيما يُروى عن الأئمةِ من الأخبارِ^(٤). ولما تحدَّثَ عن تصديهِ لحلِّ تلكِ التعارضاتِ قال: "لم يسبقُ إلى هذا المعنى أحدٌ من شيوخِ أصحابنا المصنِّفينَ

(١) الكافي (١/٨-٩).

(٢) انظر: المسائل السروية (ص ٧٣-٧٤).

(٣) الفوائد الحائرية (ص ١١٩-١٢٠).

(٤) تهذيب الأحكام (٢/١).

في الأخبار والفقه في الحلال والحرام" (١).

والتصديّ لحل التعارض بين الروايات، معناه الاضطرارُ لردّ بعضها عند العجز عن التوفيق بينها. فلأجل هذا لم يكن بإمكان الطوسي أن يدّعي - كما مرّتضى - أن أخبار الطائفة كلّها أو أكثرها لها حكم التواتر. فلو قال هذا لما استطاع إسقاط شيء منها. كما لم يكن بإمكانه ادّعاء تواتر بعض دون بعض مع تساوي أسانيدّها في هذا المعنى. فلم يكن أمامه سوى الإقرار بكونها آحاداً، ثم التعامل معها قبولاً أو رفضاً حسب أحوال الأسانيد.

أما السبب الثالث لتروع أبي جعفر الطوسي (٤٦٠هـ) إلى قبول خبر الواحد فيرجع لصلته وتأثره الأقوى بنهج أهل السنة وعلومهم ومصنّفاتهم، شأنه في ذلك شأن من جاء بعده ممن ساروا على طريقته كابن المطهر الحلبي، وزين الدين العاملي، وغيرهما. فمع أن المتقدّمين عليه كالمفيد والمرّضى سبقوه إلى الدخول في بعض علوم أهل السنة على يد متكلّمي المعتزلة وأصوليّهم، إلا أن الصورة بالنسبة للطوسي كانت أكثر وضوحاً. بل ذكر طائفة من مترجميه من أهل السنة أنه كان أول أمره شافعي المذهب، قبل أن يتحوّل إلى مذهب الإمامية. وسيأتي لذلك مزيد بسطٍ وبيان عند التعريف بكتابه (تهذيب الأحكام) (٢).

أما السبب الرابع الذي لأجله مال الطوسي للأخذ بالآحاد، فيرجع لكونه ألصق بعلم الرواية وكتب الأخبار من شيخه المفيد والمرّضى اللذين غلب عليهما علم الكلام. فالأول منهما وصفه الطوسي نفسه (٤٦٠هـ) فقال: "كان من جملة متكلّمي الإمامية... كان مقدّماً في العلم وصناعة الكلام" (٣). وقال معاصره ابن النديم: "في عصرنا انتهت رئاسة متكلّمي الشيعة إليه. مقدّم في صناعة الكلام على مذهب أصحابه" (٤). وقال ابن داود الحلبي: "شيخ متكلّمي الإمامية وفقهائها" (٥). وكلام الإمامية في ذكر عنايته بعلم الكلام وغلبته عليه كثير جداً. وبمثل

(١) الاستبصار (٣/١).

(٢) انظر ما سيأتي (ص ٧٨٦).

(٣) الفهرست (ص ٢٣٨).

(٤) المرجع السابق (ص ٢٥٢).

(٥) رجال ابن داود (ص ١٨٣).

ذلك وصفه مؤرخو أهل السنة، فقال عنه الحافظ الذهبي: "كان صاحب فنون وبحوث وكلام، واعتزال وأدب"^(١). وكان المفيد قد تتلمذ أول أمره على أشهر شيوخ الاعتزال ببغداد أبي الحسن علي بن عيسى الرُماني^(٢) (٣٨٤هـ)، فغلبت عليه صنعة الكلام وانصرف إليها. ومع مشاركته وإتقانه لفنون أخرى إلا أن علم الكلام كان الغالب عليه. وفي هذا يقول الباحث الإمامي المعاصر حيدر حب الله: "يُحسب المفيد على مدرسة العقل والكلام في الثقافة الشيعية، إلا أنه -مع ذلك- امتاز بجهود في علم التاريخ برزت في بعض كتاباته. سيما كتاب (الإرشاد). ورغم شخصيته الفقهية التي تجلّت في رسائله الفقهية، وفي كتابه (المقنعة) إلا أن شخصيته الكلامية كانت أوضح بكثير"^(٣). ولأجل هذا فإن كلامه في توثيق الرجال وتضعيفهم لم يكن محلّ قبول بين علماء المذهب، ولم يكن كلامه بوزن كلام تلميذه الطوسي. بل قد اشتهر بين الطائفة عدم اعتماد توثيقاته^(٤). وقد عابوا عليه توثيق جماعة ممن اتفق على ضعفهم^(٥)، حتى قال الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) عن تلك التوثيقات: إن "استفادة

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/٣٤٤).

(٢) كان عالماً بالعربية، رأساً في الاعتزال. وفي ترجمته ما يفيد تشيُّعه. بل قال عنه الذهبي في الميزان: "معتزلي رافضي". غير أن مصطلح (الرافضي) في لسان الأئمة لا يطلق على الإمامي وحده. بل كانوا يطلقونه على مبغض الشيخين ب حتى وإن اعتقد صحة إمامتهما كما بين ذلك الحافظ ابن حجر في (هدي الساري ص ٤٥٦). وهذا ما جرى عليه الذهبي نفسه كما في (سير أعلام النبلاء ١٦/٤٥٧). بل ربما أطلق السلف لقب (الرافضي) على من يفضل علياً على الشيخين كما جاء ذلك عن أحمد - رحمه الله - (انظر: السنة للخلال ٢/٤٨٩).

ومقصودي من هذا كله أن ترجمة الرُماني ليس فيها ما يفيد أنه كان على مذهب الإمامية. والمذكور عنه أنه كان يفضل علياً على الشيخين عليه السلام. وهذا مذهب جماعة من المعتزلة (منهاج السنة ١/٧٠). لكن نقل ابن حجر في اللسان (٤/٢٤٨) عن فهرست ابن النديم: "أن مُصنّفات علي بن عيسى الرُماني التي صنّفها في التشيع لم يكن يقول بها، وإنما صنّفها تقيّة لأجل انتشار مذهب التشيع في ذلك الوقت". ولم أف على ذلك في كتاب ابن النديم. وفي النسخ المطبوعة من كتابه سقط عند ذكر مُصنّفات الرُماني في علم الكلام. ومما يدل على مخالفة الرُماني للإمامية أن الطوسي ذكر في فهرسته (ص ٢٣٩) أن للمفيد كتاباً عنوانه: (النقض على علي بن عيسى في الإمامة). وللمزيد ينظر: فهرست ابن النديم (ص ٢٤٦)، تاريخ بغداد (١٢/١٦)، الأنساب (٦/١٦٠)، المنتظم (٧/١٧٦)، البداية والنهاية (١٥/٤٥٠)، معجم الأدباء (١٤/٧٣)، ميزان الاعتدال (٣/١٤٩)، لسان الميزان (٤/٢٤٨).

(٣) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي (ص ٧٣).

(٤) أعيان الشيعة (٦/١٧٠).

(٥) الرسائل الرجالية (١/٢١٤).

العدالة منها لا يخلو عن تأمل^(١). ومما ذكره محمد آصف الحسيني أن المفيد وثق أكثر من أربعة آلاف راوٍ، قال: "فهو وثق أكثر من كلِّ رجالي وثق، لكننا... لم نستفيد منه شيئاً، فهو -مع جلالته وعلمه وتحقيقه وقداسته وعدالته- لم يتكلم -حسب رأبي الناقص- في الرجال عن دقة وتحقيق. بل عن حسن نظرٍ مفردٍ والله العالم"^(٢).

فإذا جئنا -بعد هذا- للمرئضى (٤٣٦هـ) تلميذ المفيد، وجدنا حاله كحال شيخه، وربما أشدَّ، فقد كانت ميوله الكلامية والاعتزالية أظهر وأجلى. فلذلك قال عنه الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ): "كان شاعراً كثير الشعر، متكلماً"^(٣). وقال ابن الجوزي (٥٩٧هـ): "كان يميل للاعتزال"^(٤). وقال ابن خلكان (٦٨١هـ): "كان إماماً في علم الكلام"^(٥). وقال الصفدي (٧٦٤هـ): "كان رأساً في الاعتزال. كثير الاطلاع والجدل"^(٦). وبمثل هذا وصفه أصحابه وأهل مذهبه، فهم -وإن ذكروه بالتفنن في العلوم-، إلا أن أظهر ما يذكرونه عنه عنايته بعلم الكلام. فقد وصفه تلميذه أبو جعفر الطوسي (٤٦٠هـ) فقال: "متكلم فقيه جامع العلوم كلها". وقال عنه تلميذه الآخر أبو العباس النجاشي (٤٥٠هـ): "سمع من الحديث فأكثر، وكان متكلماً شاعراً أديباً، عظيم المزية".

أما الطوسي فحاله يختلف بعض الشيء عن هذين، وتكوينه العلمي يبين في بعض جوانبه تكوين شيخه المفيد والمرئضى، تشهد بذلك مصنفاته الكثيرة في الحديث، الرجال والأخبار، وأدلة الفروع الفقهية، مما لم يوجد مثله لشيخه. فهو في إكثاره من الرواية وجمع الأخبار يذكر إلى جنب رؤوس محدثي الطائفة من أمثال الكليني (٣٢٨هـ) وابن بابويه (٣٨١هـ). فهو مع هذين أشهر ناقلي أخبار المذهب على الإطلاق. فليس من الغريب أن يكون اعتبار الأخبار عنده أكثر مما هو عند شيخه الذين غلبت عليهما صناعة الكلام.

(١) تعليقة على منهج المقال (ص ٢٩).

(٢) بحوث في علم الرجال (ص ٢٥٥).

(٣) تاريخ بغداد (١١/٤٠٢).

(٤) المنتظم (١٥/٢٩٤).

(٥) وفيات الأعيان (٣/٣١٣).

(٦) الوافي بالوفيات (٧/٢١).

وقد أشار الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (١٠١١هـ) إلى أثر اختلاف الميول والتركيب العلمي بين الطوسي المرتضى في موقفهما المتباين من الآحاد، فقال: "يمكن أن يُقال إنَّ اعتماد المرتضى فيما ذكره، على ما عهده من كلام أوائل المتكلمين... وتعويل العلامة (الحلي) على ما ظهر له من حال الشيخ (الطوسي) وأمثاله من علمائنا المعتمدين بالفقه والحديث، حيث أوردوا الأخبار في كتبهم واستراحوا إليها في المسائل الفقهية"^(١).

ولست أعني بهذا أن الطوسي كان محدثاً صرفاً، فهو - في الجملة - محسوبٌ على مدرسة الكلام البغدادية، ومن تواليفه (مقدمة في المدخل إلى علم الكلام)^(٢)، ذكرها لنفسه في فهرسته، وقال: "لم يُعمل مثلها"^(٣)، وله عليها شرحٌ بعنوان (رياضة العقول)^(٤). وله - أيضاً - مُختصرٌ بعنوان (ما لا يسعُ المكلف الإخلالُ به)، وكتاب (ما يُعَلَّل وما لا يُعَلَّل) وكلاهما في علم الكلام^(٥). وذكر له ابن شهر آشوب (٥٩٨هـ) كتابَ (الكافي في الكلام)^(٦). وقد نُقلت عنه بعضُ مسائل الاعتزال، فكان يقولُ بمذهب المعتزلة في الوعيد وخلود أهل الكبائر في النار، ثم رجع عن ذلك وتركه^(٧). لكنَّه مع ذلك كله لم يكن مستغرقاً في العلوم العقلية كالمُرتضى والمفيد، ومقارنةً عناوين مصنفاتهما بمصنفاته تثبتُ هذا. وفي رأي الباحث الإمامي علي حسن الجابري، فإن الطوسي كان "يسعى بكلِّ الوسائل للتقليل من الانعطاف الحاد الذي أحدثه المرتضى في المسار الفكري للاثنا عشرية... بوضع مُستلزمات العمل بالأخبار على أسسٍ معقولة، ومن ثمَّ العودة إلى كثيرٍ من مرفوضات المرتضى"^(٨).

فالطوسي كان محدثاً ذا ميولٍ كلاميةٍ تميّزه عن محدثي (قَم)، ويمكن أن يقال: إنه متكلمٌ

(١) معالم الدين (ص ١٩٧).

(٢) طبعت ضمن مجموع رسائله العشر.

(٣) الفهرست (ص ٢٤١).

(٤) رجال النجاشي (ص ٤٠٣)، معالم العلماء (ص ١٤٩).

(٥) ذكر العنوانين في ترجمته لنفسه في الفهرست (ص ٢٤١)، وذكرهما كذلك النجاشي في ترجمته (ص ٤٠٣). ونصَّ

الطهراني على أنهما في علم الكلام كما في ترجمته للطوسي المطبوعة بمقدمة تفسير التبيان (٢٧/١).

(٦) معالم العلماء (ص ١٥٠).

(٧) خلاصة الأقوال (ص ٢٤٩).

(٨) الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية (ص ٢١٦).

ذو ميولٍ حديثيةٍ تميّزه عن مُتكلّمي بغداد. وبهذا التكوين العلمي استطاع أن يزرع بذرة الأخذ بالآحاد في مدرسة أصحابه المتكلّمين. وهي البذرة التي سيرعاها لاحقاً من هو أَعرقُ منه في علم الكلام وأصول الفقه؛ ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ)، ليولدَ بعد ذلك (علم دراية الحديث)، من رَحِمِ المدرسة الكلامية، وليس من رَحِمِ مدرسة الحديث التي كانت أولى بالتصدي لذلك من غيرها.

هذه الصورة في تاريخ المذهب الإمامي تخالف الصورة الأقدم لدى أهل السنة. فعلماء الحديث لدى أهل السنة هم الذين حملوا راية التأسيس والتنظير والممارسة لمنهج التعامل مع المرويات. فكأنوا يقومون بوظيفتين في آنٍ واحدٍ: وظيفة الرواية والنقل، مع وظيفة الفحص والتّقدّر والشرح. ومشاركة الأصوليين والمتكلّمين من أهل السنة في التنظير لقواعد الرواية جاءت متأخرة بعدما تمّ ببيان علم الرواية واستوى على سوقه. بل يمكن القطع بأن أصول علم الرواية ونقد الأخبار كانت قد اكتملت لدى أهل السنة قبل أن يرد علم الكلام على فنون أهل الإسلام مع التوسّع في حركة الترجمة أواخر القرن الثاني. لأجل هذا كانت أقوال علماء الحديث وحفاظه في هذا المجال أثقل وزناً من كلام من جاء بعدهم من الأصوليين والمتكلّمين. فعلماء الحديث كانوا يتحدثون في فنهم، بعدما مارسوا، وخبروا وعرفوا من أين يدخل الخلل على المرويات، وكيف يتطرق الوهم إلى الرواة، في حين كان الأصوليون والمتكلّمون الذين دخلوا الميدان لاحقاً يتحدثون -في الأغلب- بناءً على نظر عقليٍّ مجرد لم تحصه الممارسة. لأجل هذا جاء ببيان علم الحديث لدى أهل السنة مُتماسكاً مُتجانساً؛ إذ كانت تأصيلات علماء نتاج تطبيق وممارسة عملية، ولم يوجد عندهم قطُّ مثل ذلك الاضطراب والتناقض الحاد الذي رأيناه في موقف علماء الإمامية في مسألة رئيسية مثل حكم الأخذ بأخبار الآحاد. فالأخذ بالآحاد والبناء عليها -بعد فحصها ونقدها- كان أصلاً مفروغاً منه، ولم يكن محلّ نزاع لدى علماء الحديث من أهل السنة، فقد كانوا يدركون استحالة الاقتصار على الخبر المتواتر لقلته وندرته، فصرفوا همّهم لبناء منهج علميٍّ في التعامل مع خبر الواحد، وتمييز ما يُقبلُ منه وما يردُّ. وقد شرّعوا في ذلك، وانتهوا منه، والإمامية لم تزل تجادل نفسها، تأخذ به أو تدعه. وحين أبدى الطوسيُّ بعض الميل للأخذ بالآحاد، ثار أستاذه ومعاصره المرتضى ومن بعده ابن إدريس، فكتبوا منكرين ومُشدّدين، فكاد يُدفن قول الطوسي في مهده، ولم يكتب له

قبول على مدى أكثر من قرنين من الزمان، ظل فيها علماء الطائفة مصرّين على رفض خبر الواحد، حتى مع انتشار تفرّعات الطوسي واختياراته بل ومنهجه العملي في الاستدلال بالآحاد. لكن بقي التنظير لرفض الآحاد سائداً بين علماء الطائفة، فكان هذا حائلاً دون الشروع في التأسيس لأصول علم (دراية الحديث).

و لربما كان اضطراب موقف الطوسي وعدم وضوح رأيه مانعاً من انتشار مذهبه. وربما كان -أيضاً- للتقلبات السياسية التي حدثت في وقته أثر في الحد من الحركة العلمية التي عاشها المذهب الإمامي في ظل دولة البويهيين. فالبينة التي قامت في بغداد في ظل حكم بني بويه كانت بيئة مناسبة لرعاية دخول العلوم السنية إلى المذهب الإمامي. فقد كان الحكم بيد الشيعة في بلد يغلب على أهلها التسنن، ويشيع فيها العلم والعلماء من أهل السنة على تبأين مشاربهم. لكن مع حلول سنة (٤٤٧هـ) انتهى ملك بني بويه بدخول السلاجقة الأتراك السنة بغداد^(١). فانحسر بذلك سلطان الشيعة ودولتهم. فلربما كان لهذه التغيرات في الوضع السياسي أثر في عودة انكفاء الإمامية على أنفسهم، وإبطاء نشاطهم في نقل العلوم السنية.

• أثر موقف الطوسي في نشأة علم الدراية الإمامي.

بذرة الطوسي -المتملة في موقفه من الآحاد- وإن بقيت أول الأمر مدفونة في كُتبه، إلا أنها لم تُمّت أبداً، فتقله العلمي، ونشاطه في التأليف، كانا سببين لعكوف من بعده على توافيه، وتقليده في آرائه. فهم وإن لم يقلدوه في قبول الآحاد نظرياً، إلا أنهم اعتمدوا كتاباته في الفروع، التي بناها على الآحاد. ولم يظهر له مخالف أو ناقد سوى ابن إدريس (٥٩٨هـ) الذي أكثر من الاعتراض على مسلكه في الاستدلال على الفروع^(٢). وهي الانتقادات التي لم تؤثر شيئاً في مكانة وثقل آراء الطوسي في الوسط الإمامي. وفي بيان هذا يقول الطهراني (١٣٨٩هـ): "مضت على علماء الشيعة سنون متطاولة وأجيال متعاقبة، ولم يكن من الهين

(١) المنتظم (٣٤٨/١٥)، تاريخ الإسلام (٢١/٣٠)، البداية والنهاية (٧٢٩/١٥).

(٢) انظر ما سيأتي (ص ٦٩١).

على أحدٍ منهم أن يعدّوا نظريات شيخ الطائفة في الفتاوى. وكانوا يعدّون أحاديثه أصلاً مُسلّماً، ويكتفون بها، ويعدّون التأليف في قبالتها، وإصدار الفتاوى مع وجودها تجاسراً على الشيخ، وإهانةً له. واستمرت الحال على ذلك حتى عصر الشيخ ابن إدريس، فكان -أعلى الله مقامه- يسميهم بالقلّة، وهو أول من خالف بعض آراء الشيخ وفتاواه، وفتح باب الردّ على نظرياته. ومع ذلك بقوا على تلك الحال. حتى إن المحقّق وابن أخته العلامة الحليّ ومن عاصرها بقوا لا يعدّون رأي شيخ الطائفة^(١).

إذن فقد أصبح لآراء أبي جعفر الطوسي رواجٌ بين علماء الطائفة. لكن هذا الرواج والانتشار لآرائه لم يشمل -أول الأمر- موقفه النظريّ من الأحاد. فقد ظلّ علماء الطائفة بعده يمتنعون -في تنظيراتهم- من الأخذ بالآحاد الظنيّة. وجاء سقوط دولة بني بويه في حياة الطوسي ليكون سبباً في تباطؤ النشاط العلميّ الإماميّ كما أسلفنا. وقد استمرّ هذا الوضع إلى أن تقوّضت الخلافة العباسيّة ببغداد، فعاد النشاط من جديد للإماميّة، بعد تزايد نفوذهم السياسيّ على يد وزير التتار النصير الطوسيّ (٦٧٢هـ).

وكان النصير الطوسيّ فيلسوفاً يشجّع المتعلّمين على العناية بالفلسفة والعلوم العقليّة، ويُرهِدُهم في علوم التّقلّ والرواية، حتى إنه لما أقام مدرسة للمتعلّمين وملاها بالكتب، رتّبَ لمتعلّمي الفلسفة ثلاثة دراهم، ولدارسي الطبّ درهمين، ولدارس الفقه درهماً، ولطلاب الحديث نصف درهم^(٢)! فأنعش بمسلكه هذا العلوم العقليّة في الوسط الإماميّ، وأما ما كان باقياً من تلك المدرسة القديمة التي كانت تعظّم شأن المرويّات.

وكما شجّع النصير الطوسيّ (٦٧٢هـ) علوم الفلسفة والكلام في الوسط الإماميّ عن طريق الجرايات، فإنه وضع لهم كتابه (تجريد الاعتقاد) المليء بالمباحث الكلاميّة، وهو الكتاب الذي يوصف اليوم بأنه "أجلّ كتاب في معرفة عقائد الإماميّة"^(٣). هذا التوجّه نحو البحث العقليّ لا بُدّ أن يكون له أثره في ضعف التمسك بالمرويّات، حتى في المباحث الفرعيّة، وهو

(١) ذكر الطهرانيّ هذا في تقديمه لكتاب التبيان للطوسي (٨/١). ولزين الدين العاملي كلام قريب من هذا في كتابه

(الرعاية في علم الدراية ص ٩٣).

(٢) البداية والنهاية (٣٨٧/١٧).

(٣) الذريعة (٣٥٢/٣).

الباب الذي سبق أن أشرعهُ المفيدُ والمرتضى حينَ فتحَا بابَ نقدِ المحدثينَ وازدراءِ فهمِهم.

ومما توقَّفَ عنده بعضُ الدارسينَ الإماميَّةُ أنه في تلك الحِقْبَةِ حلَّ كتابُ (شرائع الإسلام) لأبي القاسمِ الحلِّيِّ (٦٧٦هـ)، مكانَ كتابِ (النهاية) لأبي جعفرِ الطُّوسِيِّ (٤٦٠هـ) في حِلَقِ العلمِ الفقهيَّةِ الإماميَّةِ، واستمرَّ الحالُ على ذلك إلى اليوم^(١)، فأصبحَ كتابُ (الشرائع) في صَدَارَةِ كُتُبِ الطائفةِ الدِّرَاسِيَّةِ "بعد أن كانَ كتابُ (النهاية) هو المَحَوْرُ"^(٢). وكتابُ (النهاية) كتابٌ يَعْتَمِدُ الأخبارَ، ويذكرُ أَصُولَ المسائلِ المرويَّةِ دونَ إكثارٍ من التفریع. وقد نصَّ الطُّوسِيُّ على تعمُّده هذا المسلكَ بسببِ أن الإماميَّةَ آنذاك كانت تستوحِشُ من التفریعاتِ غيرِ المنصوِّصة^(٣)، فأرادَ أن يروِّجَ كتابه بمسایرَهم فيما اعتادوه، وقد تحقَّقَ له ما أرادَ، فراجَ الكتابُ بينَ الطائفةِ، "فكانَ بحثُهم وتدریسُهم وشروحُهم غالباً فيه وعليه" كما يقوله الميرزا النوريُّ الطُّبرسيُّ (١٣٢٠هـ)^(٤). لكن لما تبدَّلَ مزاجُ عُلماءِ الطائفةِ، لم يُعدْ كتابُ (النهاية) يفي بحاجَّتِهِم، فأحلُّوا محلَّه (شرائع الإسلام) المملوءَ بالتفریعاتِ الفقهيَّةِ، والذي يكادُ يخلو من النصوصِ الحديثيَّةِ المرويَّةِ. ومؤلفه ينتمي لمدرسةِ الحِلَّةِ الناشئةِ التي ورثت النحْفَ وبغدادَ، وأصبحتَ المركزَ العلميَّ الجديدَ للشيعةِ، بمتَّرعٍ عقليٍّ وكلاميٍّ ظاهرٍ^(٥).

يقولُ المرجعُ محمدٌ باقرُ الصِّدِّرِ (١٤٠٠هـ): "هذا التحوُّلُ من (النهاية) إلى (الشَّرايع) يرمُزُ إلى تطویرٍ كبيرٍ في مُستوى العِلْمِ"^(٦). ويقولُ باحثٌ إماميٌّ معاصرٌ: "كتابُ (النهاية) للطُّوسِيِّ... كانَ يَضُمُّ جملةَ أخبارٍ بنصِّوصِها، فإزاحتُه من الحلقاتِ الدِّرَاسِيَّةِ يعني فتحَ الطَّرِيقِ واسعاً أمامَ الفكرِ المجدِّدِ من جرَّاءِ الدِّرَاسةِ المستفيضةِ للأخبارِ والأحاديثِ، لا من أجلِ تنقيحِها فقط، بل من أجلِ الانتقالِ إلى المرحلةِ الثانيةِ من التطوُّرِ العقليِّ، وذلك بتعريضِها

(١) المرجع السابق (٤٧/١٣).

(٢) ينظر مقدمة الطهراني على التبيان للطوسي (٨/١).

(٣) ذكر ذلك في مقدمة كتابه المبسوط (٣/١).

(٤) خاتمة مستدرک الوسائل (١٦٩/٣).

(٥) ينظر: الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية (ص ٢٣١).

(٦) المعالم الجديدة للأصول (ص ٧٥).

للسَّكِّ لِرَفْضِ الْمُظُنُونِ مِنْهَا"^(١).

فإِزَاحَةُ كِتَابِ (النِّهَايَةِ) إِشَارَةٌ لِبَحْثِ الْإِمَامِيَّةِ عَنْ مَجَالٍ أَرْحَبَ فِي التَّفَقُّهِ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى أَصُولِ الْمَسَائِلِ الْمَنْصُوصَةِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عِنْدَ حَدُودِهَا. وَهُوَ مَا يَعْنِي ضَرُورَةَ التَّأْسِيسِ لِمَنْهَجٍ عِلْمِيٍّ فِي اسْتِنْبَاطِ أَحْكَامِ الْمَسَائِلِ غَيْرِ الْمَنْصُوصَةِ، وَبِالتَّالِي سَتَتَأَكَّدُ الْحَاجَةُ مِنْ جَدِيدٍ لِعِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، الْبَوَابَةِ الَّتِي وَلَجَ مِنْهَا عِلْمُ الدَّرَايَةِ إِلَى السَّاحَةِ الْإِمَامِيَّةِ.

و ثَمَّةُ إِشَارَةٍ أُخْرَى مِثَالِيَّةٌ تَشْهَدُ بِمَزِيدٍ مِنَ التَّحَوُّلِ وَجَدْتُهَا فِي كَلَامِ ابْنِ الْمُطَهَّرِ الْحَلِّيِّ (٧٢٦هـ) وَهُوَ يَبَالِغُ فِي الثَّنَاءِ عَلَى مَخْتَصَرِ كِتَابِ (تَهْذِيبِ الشَّيْخَةِ لِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ) لِابْنِ الْجُنَيْدِ؛ حَيْثُ قَالَ عَنْهُ: "هُوَ كِتَابٌ جَيِّدٌ يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ هَذَا الرَّجُلِ وَكَمَالِهِ وَبَلُوغِهِ الْغَايَةَ الْقُصْوَى فِي الْفِقْهِ وَجُودَةِ نَظَرِهِ"^(٢). وَدَلَالَةُ هَذَا الثَّنَاءِ تَتَّضِحُ إِذَا تَذَكَّرْنَا أَنَّ ابْنَ الْجُنَيْدِ هُوَ مَنْ نَقَلَ الطُّوسِيُّ (٤٦٠هـ) فِي تَرْجُمَتِهِ أَنَّ عُلَمَاءَ الْمَذْهَبِ تَرَكُوا كُتُبَهُ وَلَمْ يَعُولُوا عَلَيْهَا بِسَبَبِ أَخْذِهِ بِالْقِيَاسِ، وَهُوَ نَفْسُهُ الَّذِي كَانَ الْمَفِيدُ (٤١٣هـ) يَذُمُّ طَرِيقَتَهُ، وَيَذَكِّرُ أَنَّهُ أَخَذَ بِمَذْهَبِ الْمُخَالَفِينَ فِي "الْقِيَاسِ الرَّذَلِ". إِذَا قَارَنَّا ذَلِكَ الْمَوْقِفَ الْقَدِيمَ بِنِشَاءِ الْحَلِّيِّ عَلَى فَقْهِ ابْنِ الْجُنَيْدِ وَجُودَةِ نَظَرِهِ سَيَتَّضِحُ لَنَا أَنَّ مَذْهَبَ الْحَلِّيِّ أَحْرَزَ الْمَزِيدَ مِنَ التَّقَدُّمِ فِي الْإِنْفِتَاحِ عَلَى أَصُولِ الْفِقْهِ السَّنِّيِّ، فَأَخَذَ ابْنُ الْجُنَيْدِ بِالْقِيَاسِ -الَّذِي كَانَ الْمُتَكَلِّمُونَ الْبَغْدَادِيُّونَ يَرْفُضُونَهُ، وَالَّذِي كَانَ الْمُرْتَضَى يَعُدُّهُ كُفْرًا^(٣)- لَمْ يُعِدِّ قَضِيَّةً ذَاتَ بَالٍ عِنْدَ الْحَلِّيِّ، بَلْ إِنَّ الْحَلِّيَّ نَفْسَهُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِهِ أَثَبَّتَ حُجَّةَ قِيَاسِ الْأَوَّلَوِيَّةِ وَالْقِيَاسِ الْمَنْصُوصِ عَلَى عِلَّتِهِ^(٤)، لَكِنْ رَفَضَ تَسْمِيَتَهُ قِيَاسًا^(٥). وَهُوَ الْمَسْلُوكُ الَّذِي كَانَ يَرْفُضُهُ خَالَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْحَلِّيُّ (٦٧٦هـ) إِلَى وَقْتٍ قَرِيبٍ^(٦).

(١) الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية (ص ٢٣٨).

(٢) إيضاح الاشتباه (ص ٢٩٢).

(٣) انظر ما تقدم (ص ١٠٢).

(٤) مبادئ الوصول إلى علم الأصول (ص ٢١٦).

(٥) المرجع السابق (ص ٢١٨).

(٦) انظر: المعتبر (٣١/١-٣٢).

هذا التطور الذي ظهر في موقف ابن المطهر الحلي جاء ثمرة لعاملين رئيسين:

الأول: ميله الواضح نحو النظر العقلي، فهو من أبناء مدرسة الحلة، وارثة مدرستي التحف وبغداد. وكان خاله أبرز علمائها الأصوليين، كما كان والده -أيضاً- معنياً بعلم الكلام وبأصول الفقه^(١). فجاء الابن وزاد في العناية بتلك العلوم، فأخذ عن أبيه وعن خاله علم الأصول والكلام، ثم تتلمذ للتصير الطوسي^(٢) (٦٧٢هـ) المتفلسف^(٣).

و كان الحلي شديداً التعظيم والإعجاب بأستاذه التصير الطوسي، حتى نقل ابن تيمية (٧٢٨هـ) أن بعض معاصريه من الإمامية كانوا يذمونه على ذلك^(٤). والحلي هو الذي أبرز للطائفة كتاب (تجريد الاعتقاد) للطوسي، حين شرح فلسفاته، وقرب ألفاظه في كتابه (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد)، حتى قال بعض علماء المذهب: "لولا (كشف المراد)، لما فهمنا مراد (تجريد الاعتقاد)"^(٥)، فمن بعد الحلي اعتنى علماء الطائفة بالتجريد فكتبوا عليه شروحاً، وجعلوه الكتاب المقدّم في معرفة العقائد^(٦).

العامل الثاني: أن الحلي زاد عمّن سبقه في الإقبال على علم أصول الفقه السني. فأكثر من النظر فيه، وقرأ على أصوليين من أهل السنة، وكتب شروحاً على أشهر كتبهم في هذا الفن^(٧). وعلى يديه انتقلت إلى الإمامية المزيد من القواعد السنية، والتي منها: الاحتجاج بالآحاد، فطرح المسألة بوضوح لم نجده من قبل عند مدرسة البغداديين. ففي حين يخرج الناظر في كلام أكثر علماء مدرسة المفيد الأوائل بأن قبول الآحاد شذوذ وخروج عما جرت عليه الإمامية، فإن القارئ لتقارير الحلي يخرج بنتيجة معاكسة تماماً، حيث أصبح الشذوذ في عدم العمل بأخبار الآحاد، لا في الأخذ بها. فمما قاله الحلي في بيان مذهب الطائفة: "أما

(١) انظر ما جاء في إجازة الحلي لبني زهرة في بحار الأنوار (١٠٤/٦٤).

(٢) بحار الأنوار (١٠٦/١٢).

(٣) منهاج السنة (٦/٤٣٨).

(٤) مقدمة كشف المراد (١/٥).

(٥) الذريعة (٣/٣٥٢).

(٦) انظر ما تقدم (ص ٥١).

الإمامية؛ فالأخباريون منهم لم يعولوا في أصول الدين وفروعه إلا على أخبار الآحاد المروية عن الأئمة عليهم السلام. والأصوليون منهم كأبي جعفر الطوسي رحمته الله وغيره وافقوا على قبول خبر الواحد. ثم قال: "ولم ينكره سوى المرتضى وأتباعه لشبهة حصلت لهم"^(١). ويلحظ في كلامه هنا استدعاؤه لموقف الطوسي واستناده إليه بصفته الاسم الأبرز - إن لم يكن الوحيد - الذي مال إلى القبول بالآحاد من بين سائر أقطاب مدرسة الكلام الإمامية.

و مما قاله الحلّي في المعنى نفسه: "خبر الواحد هو ما يُفيد الظن، وإن تعدّد المخبر. وهو حجة في الشرع، خلافاً للسيد المرتضى وجماعة"^(٢). وفي موضع عدّ من الجهل الادعاء بأن "خبر الواحد لا يوجب العمل"^(٣). وقال: "الأدلة لا تنحصر في الكتاب والسنة المتواترة والإجماع، فإن أخبار الآحاد معمولة عليها"^(٤). وكلامه في هذا المعنى كثير يطول تتبعه.

وبعدما انتحل الحلّي رأي الطوسي في قبول الآحاد، شرع في اقتراح تقسيمها وتنويعها إلى (صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف). ثم توسّع فيما كان الطوسي بدأه، فأكثر من الكتابة والتصنيف في الاستدلال على الفروع الفقهية، بانياً مصنّفاته على تلك التقسيمات المقترحة. غير أنه لم يكتب بتوسّع في تقرير قواعد مفصلة للتعامل مع المرويات.

فلما جاء بعد ذلك زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) واستفتح الكتابة في (دراية الحديث)، أدرج تقسيمات الحلّي في كتابه (الرعاية)، وألغى ما بقي من حواجز حين عمّد - صراحةً - إلى نقل علوم الحديث السنية، وأدخلها على الطائفة بانتحاله تقارير ابن الصلاح، ليصبح كتابه - بعد ذلك - الأصل الذي بُنيت عليه تصانيف الطائفة في هذا الفن الجديد، والذي اصطالحوا على تسميته بعلم (دراية الحديث). فالطوسي (٤٦٠هـ) إذن أول من حرّك الباب، والحلي (٧٢٦هـ) أول من أشرعه، والعاملي (٩٦٥هـ) سحب الطائفة للدخول.

يقول حيدر حبّ الله: "لقد أدّت تجربة العلامة إلى تجارب مماثلة في الانفتاح على الفكر

(١) نهاية الوصول إلى علم الأصول (ص ٢٩٦)، نقلاً معاً من الدين (ص ١٩١)، وفرائد الأصول (١/٣٣٣).

(٢) مبادئ الوصول (ص ٢٠٣).

(٣) مختلف الشيعة (٧/١٤٥).

(٤) المرجع السابق (٩/٢١٣).

السُّنِّيَّ، ظهرتْ مع الشَّهيدَيْنِ الأول والثاني^(١)، إلى حَدِّ جَلْبِ الشَّهيدِ الثاني عِلْمَ الحديثِ من أهلِ السُّنَّةِ، ولم يكنْ معروفًا على حالتهِ هذه من قَبْلُ^(٢).

لكنَّ مما يتعيَّنُ التنبُّهُ له هنا: أن هذا الحديثَ عن أثر تصانيف أهلِ السُّنَّةِ على أبي جعفرٍ الطُّوسِيِّ، أو الحلِّيِّ، أو زين الدينِ العامليِّ، إنما هو حديثٌ عن قَدَرٍ زائدٍ عما لدى الآخرينَ من علماء الطائفةِ. فمتابعةُ أهلِ السُّنَّةِ في علومهم، والإفادةُ من مصَنَّفاتهم، ليس مما اختصَّ به هؤلاء من بين علماء الطائفةِ، بل هي ظاهرةٌ شائعةٌ في تصانيفِ الكثيرينَ منهم. ذلك أن المذهبَ الإماميَّ في أصلِ نشأتهِ كانَ انشقاقًا عن مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ. ولم يكنْ لُعلماءِ الإماميةِ قبل ذلك استقلالٌ في العلوم. وجلُّ تصانيفهم المتقدِّمة كانت تدورُ حول المسألةِ الكبرى التي خالفوا فيها، وهي (الإمامةُ والعِصمةُ) وما تفرَّعَ عنها، ولم يكنْ لهم عنايةٌ ظاهرةٌ بالكتابةِ فيما عدا ذلك من الأصولِ، ولا بالكتابةِ في الفروعِ الفقهيَّةِ، أو في أصولِ الفقه، أو علومِ الحديثِ، أو التفسيرِ، أو حتى في علومِ العربيَّةِ. وأكثرُ نتائجهم في هذه العلوم جاء متأخرًا، فكأنوا فيها عيالًا على مصَنِّفاتِ أهلِ السُّنَّةِ، الذين سبقوا لهذه الميادين. بل حتى مباحثُ الكلامِ عندهم، هم فيها عيالٌ على المعتزلةِ وغيرهم من متكلِّمي أهلِ السُّنَّةِ، كما تقدَّم بيانُ ذلك.

و في تقريرِ هذا المعنى يقول الأخباريُّ حسينُ الكركيُّ العامليُّ (١٠٧٦هـ) -وهو ينتقدُ مسلكَ متأخري علماء المذهبِ الآخذين بخبر الواحد-: "اختلفت آراؤهم في العملِ بالأخبارِ، وخلطوا المعقولَ بالمنقولَ لكثرةِ اختلاطهم بالعامَّةِ (أهلِ السُّنَّةِ)، وقراءةِ كُتُبهم ودراسَتِها للتقيَّةِ. لأن المدرِّسينَ المشهورينَ في ذلك الوقتِ كانوا منهم، والرئاسةُ لهم، والمدارسُ في أيديهم، والكتبُ المتداولةُ من تصانيفهم. بل ولغيرِ التقيَّةِ -أيضًا- نحو إرادةِ التبحُّرِ في العلومِ، وغير ذلك، كما نُشاهدُه الآن في بلادِ العجمِ التي هي مقرُّ الشيعةِ ومعدنُ الإيمانِ، لا يعدُّونَ من لم يقرأ (العضديَّ)^(٣) ومُتعلِّقاته أصوليًّا، ولا من لم يقرأ تفسير (البيضاوي)، و(الكشاف) مُفسِّرًا، ولا من لم يصرفِ عمره فيما ألَّفَه الدَّوَانِيُّ وأضرابه من الكُتُبِ الحُكْمِيَّةِ والكلامِيَّةِ

(١) تقدَّم أن (الشَّهيدَ الأول) لقبُّ لُحمد بن مكيِّ العامليِّ (٧٨٦هـ)، والثاني لقبُّ لُزين الدينِ العامليِّ (٩٦٥هـ).

(٢) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي (ص ٢٢٨).

(٣) انظر ما تقدَّم (ص ٩٨).

حكيماً ولا مُتَكَلِّماً. حتى كَادَ الْحَقُّ أَنْ يَخْفَى لاختلاطِ الْأَصُولِ الْحَقَّةِ بِالْبَاطِلَةِ. هذا كُلُّهُ مَعَ ارتفاعِ التَّقِيَّةِ بِبِرْكَةِ الدَّوْلَةِ الصَّفَوِيَّةِ^(١) -أدامَ اللهُ أَيْامَهَا ونَشَرَ في الخَافِقِينَ أَعْلَامَهَا- فكيفَ بذلكَ الزمانِ مَعَ شِدَّةِ الخَوْفِ مِنَ المَخَالِفِينَ، والطَّبَاعُ تَسْرِقُ، والمَعاشِرَةُ تُؤَثِّرُ...".

ثم يضيفُ حَسِينُ العَامِلِيُّ فيتحدَّثُ عَنِ إِهْمَالِ المتأخِّرينَ مِنْ عُلَمَاءِ الطائِفَةِ لَكُتَاتَيْنِ فِي الْأَصُولِ أَحَدُهُمَا لِلْمُرْتَضَى وَالْآخَرُ لِلطُّوسِي، فيقولُ: "قُلَّ أَنْ تَحُلُوا عَنْهُمَا خَزَانَةُ كُتُبِ أَحَدٍ مِنْهُمَا. مَعَ ذَلِكَ فربما تَمُضِي عَلَيْهِمُ الشُّهُورُ وَالْأَعْوَامُ لَا يَنْظُرُونَ فِيهِمَا مَسْأَلَةً وَاحِدَةً. بَلْ مَدَارُهُمْ عَلَى مُرَاجَعَةِ مَا أَلْفَهُ الْعَامَّةُ مِنْ كُتُبِ الْأَصُولِيِّينَ، فَإِنْ جَاوَزُوا ذَلِكَ فإِلَى مَا أَلْفَهُ المتأخِّرونَ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى ذَلِكَ التَّمَطِّ"^(٢).

ويقولُ الفَيضُ الكَاشَانِيُّ (١٠٩١هـ) مُؤَكِّداً المَعْنَى نَفْسَهُ: "لَمَّا انقَضَتْ مُدَّةُ ظُهُورِ الْأَئِمَّةِ المَعصُومِينَ -صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ- وَانقَطَعَتْ السُّفَرَاءُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ شِيعَتِهِمْ، وَطَالَتِ الْغِيَّةُ وَاشْتَدَّتْ الْفُرْقَةُ، وَامْتَدَّتْ دَوْلَةُ الْبَاطِلِ، وَخَالَطَتِ الشَّيْعَةُ بِمُخَالَفَتِهِمْ، وَأَلْفَتْ فِي صِغَرِ سَنَّتِهِمْ بِكُتُبِهِمْ؛ إِذْ كَانَتْ هِيَ الْمُتَعَارَفُ تَعْلِيمُهَا فِي الْمَدَارِسِ وَالْمَسَاجِدِ وَغَيْرِهَا. لِأَنَّ الْمُلُوكَ وَأَرْبَابَ الدُّوَلِ كَانُوا مِنْهُمْ، وَالنَّاسُ إِنَّمَا يَكُونُونَ مَعَ الْمُلُوكِ وَأَرْبَابِ الدُّوَلِ. فَعَاشَرَتْ مَعَهُمْ فِي مَدَارِسَةِ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ، وَطَالَعُوا كُتُبَهُم الَّتِي صَنَّفُوهَا فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، الَّتِي دَوَّنُوهَا لِتَسْهِيلِ اجْتِهَادِهِم الَّتِي عَلَيْهَا مَدَارُ أَحْكَامِهِمْ. فَاسْتَحْسَنُوا بَعْضاً، وَاسْتَهْجَنُوا بَعْضاً، أَدَّاهُمْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ صَنَّفُوا فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ كُتُباً إِبْرَاماً وَنَقْضاً، وَتَكَلَّمُوا فِيهَا تَكَلَّمَ الْعَامَّةُ فِيهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَمْ يَأْتِ بِهَا الرَّسُولُ ﷺ وَلَا الْأَئِمَّةُ المَعصُومُونَ -صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ- وَكَثَرُوا بِهَا الْمَسَائِلَ، وَلَبَسُوا عَلَى النَّاسِ طُرُقَ الدَّلَائِلِ... ثُمَّ لَمَّا كَثُرَتْ تَصَانِيفُ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ، وَتَكَلَّمُوا فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَفُرُوعِهِ بِاصْطِلَاحَاتِ الْعَامَّةِ اشْتَبَهَتْ أَصُولُ الطَّائِفَتَيْنِ وَاصْطِلَاحَاتُهُمَا بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَانْجَرَّ

(١) تنسب الدولة للشيخ صفي الدين الأردبيلي. الذي أسس حركة صوفية سنية، تحولت لاحقاً إلى الرِّفَضِ. ثم نجح أتباعها في إقامة دولة لهم ببلاد فارس سنة (٩٠٥هـ)، وظلت تتوسع شرقاً وغرباً، واستولت على أجزاء من العراق، وكانت لها وقائع مع العثمانيين الأتراك، وقد امتدَّ عمرُها أكثر من قرنٍ، إلى أن سقطت سنة (١١٣٥هـ). انظر في تاريخها كتاب (الصفويون والدولة العثمانية). (والطريقة الصفوية ورواسبها في العراق المعاصر ٣٣-٣٦).

(٢) هداية الأبرار (ص ٩٥-٩٦).

ذلك إلى أن التبس الأمر على طائفة منهم^(١).

وقد تنبّه الأخباري الحرّ العاملي (١٠٤ هـ) للتحوّل في التصوّرات الذي طرأ على علماء الطائفة جرّاء دراستهم علوم أهل السنة. فقال بعد حديثه عن تتلمذ زين الدين العاملي على علماء (العامة): "كذلك فعل الشهيد الأوّل (محمد بن مكي)، والعلامة (ابن المطهر). ولا شك أن غرضهم كان صحيحاً، ولكن ترتّب على ذلك ما يظهر لمن تأمل وتتبع كتب الأصول وكتب الاستدلال وكتب الحديث^(٢).

والقبول بأخبار الآحاد، وتقسيمها إلى الصحيح وغيره، من أبرز المسائل التي سرت إلى الإمامية، ونقلها الحلّي ومن بعده عن أهل السنة. وبعض الباحثين يفسّر تصرف الحلّي، فيذكر أنه بتأثير وضغط من انتقادات ابن تيمية له ولطائفه، شرع في التأسيس لعملية نقد الأخبار، وتقسيمها إلى الصحيح وغيره^(٣). غير أن في مثل هذا التفسير نظراً وتأملاً. ذلك أن كتاب (منهاج السنة النبوية) إنما كتبه ابن تيمية نقضاً لكتاب الحلّي (منهاج الكرامة) الذي فرغ منه -حسب ما ذكر بخاتمته- سنة تسع وسبعمئة (٧٠٩ هـ)^(٤). وأما تقسيم أخبار الطائفة إلى تلك الأقسام الأربعة، فقد نصّ عليه الحلّي في مقدمة كتابه الأقدم (منتهى المطلب). وقد ذكر هو في (خلاصة الأقوال) أنه في سنة ثلاث وتسعين وستمئة (٦٩٣ هـ) كان قد أنجز من (المنتهى) سبع مجلدات^(٥). فعلى هذا تكون تقسيماته سابقة لانتقادات ابن تيمية رحمه الله.

غير أن هذا لا ينفي أثر الضغط السني الذي أثمر تلك التقسيمات، فابن تيمية لم يكن أول من عيّر الإمامية بضعف علومهم، فهم منذ خالطوا أهل السنة ببغداد لم يزلوا يصنّفون كتباً من أجل دفع تعيير أهل السنة لهم بالفقر العلمي.

(١) الوافي (١/١٤-١٥).

(٢) أمل الآمل (١/٨٩).

(٣) أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (١/٤٦٦-٤٦٧)، توثيق السنة بين الشيعة الإمامية وأهل السنة في أحكام الإمامة ونكاح المتعة (ص ١٥٧).

(٤) منهاج الكرامة (ص ١٨٨).

(٥) خلاصة الأقوال (ص ١٠٩).

فالطُّوسِيُّ (٤٦٠هـ) حين شرَّعَ في كتابه (تهذيب الأحكام) -الذي خصَّصه لحلِّ تعارضِ مروياتِ الطائفةِ في الفروع- ذكر في مقدِّمته أن الذي دفعه لذلك تغييرُ أهلِ السُّنةِ للإماميةِ بكثرةِ اختلافِهم فيما يروونه عن أئمتِّهم^(١).

وحين كتبَ (المبسوط) في فروعِ الفقهِ قال في مقدِّمته: "أما بعدُ، فإنِّي لم أزلُ أسمعُ معاشَرَ مخالفينا من المتفكِّهَةِ والمنتسبين إلى عِلْمِ الفروعِ، يستحقِّرونَ فقهَ أصحابنا الإماميةِ، ويستترُّونه، وينسبونهم إلى قِلَّةِ الفروعِ، وقِلَّةِ المسائلِ، ويقولون: إنهم أهلُ حشوٍ ومناقضةٍ"^(٢). والرضيُّ (٤٠٦هـ) حين كتبَ (خصائصَ الأئمة) نصَّ في مطلعِه أن سببَ تأليفِه تغييرُ بعضِ الناسِ عليهم بعدمِ وجودِ تأليفٍ لهم في هذا المعنى^(٣).

والنحاشيُّ (٤٥٠هـ) لما وُضِعَ كتابه في (الرجال) قال في مُقدِّمته: "أما بعدُ فإنِّي وقفتُ على ما ذكره السيّدُ الشَّريفُ -أطالَ اللهُ بقاءه، وأدامَ توفيقه- من تغييرِ قومٍ من مخالفينا أنه لا سلفَ لكم ولا مُصنِّف..."^(٤).

أما الحرُّ العامليُّ (١١٠٤هـ)، فإنه يذكُرُ أن الإماميةَ حين يوردون أسانيدَ أخبارهم، فإنما يقصِّدون "دفعَ تغييرِ العامةِ الشَّيعةَ بأن أحاديثهم غيرُ معنَّعةٍ (يعني مُسنَّدة)"^(٥).

وذكرَ نحواً من ذلك محمد أمين الأسترآباديُّ (١٠٣٣هـ)^(٦)، وزادَ فقالَ في موضعٍ آخر: "سمعتُ من بعضِ المشايخ أنه لما عيَّرتُ جماعةً من عُلماءِ العامةِ أصحابنا بأنه ليس لكم فنُّ كلامٍ مدوّنٍ، ولا أصولُ فقهٍ كذلك، ولا فقهٌ مستنبطٌ، وليس عندكم إلا الرواياتُ المنقولةُ عن أئمَّتكم، تصدَّى جماعةٌ من متأخري أصحابنا لرفعِ ذلك، فصنَّفوا الفنونَ الثلاثةَ على الوجهِ المشاهدِ"^(٧).

(١) تهذيب الأحكام (٢/١).

(٢) المبسوط (١/١).

(٣) ذكره صاحب الذريعة (١٦٤/٧).

(٤) رجال النحاشي (ص٢).

(٥) وسائل الشيعة (٢٥٨/٣٠).

(٦) الفوائد المدنية (ص١١٨).

(٧) المرجع السابق (ص٧٧).

كلُّ هذا مما يظهرُ أنَّ المذهبَ الإماميَّ كان يتعرَّضُ لانتقاداتٍ شديدةٍ تتعلَّقُ بضعفِ بناءه العلميِّ. وقد أثمرتْ هذه الانتقاداتُ تحولاً كبيراً في آراءِ علمائه ومناهجهم في النَّظَر والاستدلالِ. وتقسيمُ الحليِّ للأخبارِ جاء في هذا السياق العامِّ الذي فرضَ تعديلاتٍ واضحةً في نهجِ علماء الطائفة. ولستُ أجدُ دليلاً على ربطِ تقسيماتِ الحليِّ بانتقاداتِ شيخ الإسلام ابن تيميةَ خاصةً؛ بل الظاهرُ أنَّ السَّببَ يرجعُ لانتقاداتِ أَشْمَلٍ وأقدمَ ظَلَّتْ موجهةً للمذهب لم يكن ابنُ تيميةَ رحمته أولَ من أثارها. وبسببِ تلك الانتقاداتِ، وبسببِ سريانِ العلومِ السُّنِّيَّةِ إلى رؤساء الطائفة، تقلَّبَ المذهبُ -في منهجِ تعامله مع الأخبار- بين النقيضين. فكان علماء المذهب كما يقول زين الدين العامليُّ (٩٦٥هـ): "ما بين مانعٍ من خبر الواحدٍ مطلقاً -كالسيد المرتضى والأكثرِ على ما نقله جماعة-، وبين جامعٍ للأحاديثِ من غير التفاتٍ إلى تصحيح ما يصحُّ، وردِّ ما يُردُّ"^(١). ففي حين كان المحدثون يتوسَّعون في قبول ما يجدونه في كتب أسلافهم دونَ نظرٍ في أسانيدِها، جاءت مدرسة المتكلمين لتنقلَ المذهبَ نقلةً عنيفةً إلى القولِ المناقضِ، فشرعت في التنظيرِ لقاعدة رَفَضِ أخبار الآحاد. لكنَّ هذا القولَ المجازفَ ما كان ليصمدَ أبداً، كما أنَّ منهجَ القبولِ الفوضويِّ لم يكن ليصمدَ هو الآخر. وبعدما جرَّبت الطائفةُ هذين المسلكين المتناقضين وظهرَ ضعفُهما، تمهَّدَ الطريقُ لطرحِ الطريقِ الثالثِ الأكثر اتزاناً، منهجِ التمييزِ بين الآحادِ حسبَ أسانيدِها، كما هي الطريقةُ السُّنِّيَّةُ.

غيرَ أنَّ هذا المنهجَ لم يكْدِ يقف على قدميه، حتى لاحَ جلياً أنَّ المروياتِ الإماميةَ لا تحتمله ولا تُطيقه، إذ سترتبُ عليه إهدارُ أكثرها وإسقاطه عن رتبة الاحتجاج. وحين أدرك ذلك طائفةٌ من علماء الطائفة في القرنِ العاشرِ، تفجَّرَ خلافٌ طويلٌ الأذيالِ، تحزَّبت على إثره الإماميةُ إلى (أخباريين) معارضين لهذا المسلكِ الجديدِ، و(أصوليين) ينافحون عنه. وقد ظَلَّتْ تناقضاتُ الأوائلِ واضطراباتُهم المادة التي غدَّت ذلك الخلافَ خلالَ القرونِ اللاحقة.

(١) الرعاية شرح البداية (ص ٢٩).

• خلافُ الأصوليين والأخباريين

هذا الخلافُ يُعدُّ أوسع انشقاقٍ وقع في صفوفِ الطائفة بعد استقرارِ رأيها على القولِ باثني عشرَ إماماً، آخرهم الغائب المنتظر. ونظراً لتشعب الكلام في شرح هذا الخلاف، فسوف أقسمه إلى ثلاثِ نقاطٍ رئيسة:

- ١- أسباب انقسامِ الطائفةِ إلى أصوليين وأخباريين.
- ٢- العرضُ التاريخيُّ للانقسامِ الأصوليِّ الأخباريِّ.
- ٣- تفسيرُ الخلافِ بينَ الأصوليين والأخباريين.

أولاً: أسباب الانقسام.

حينَ نرجعُ لكلامِ المرتضى (٤٣٦هـ) الذي قرَّر فيه أن أسانيدَ الإمامية قلَّ أن تسلمَ من قاذح^(١)، ندركُ -دونَ عناءٍ- أن النهجَ الذي اقترحه الحليُّ في تقسيمِ الأسانيدِ ما كانَ ليُمرَّ بسلامٍ أبداً. وبخاصَّةٍ إذا ما تذكرنا أن طائفةً كبيرةً من الرواة المذكورين في سلاسلِ الأسانيدِ لم يَكُونُوا -أصلاً- من الإمامية الاثني عشرية، بل كانوا من فرقٍ شيعيةٍ أخرى محكومٍ عليها بالضلالِ وسقوطِ العدالة، وربما الكُفر، لمنازعتها وعدمِ تصديقها بإمامة بعضِ الأئمة الاثني عشر، من أمثال الرواة المنسوين للفرقة الفطحية القائلين بإمامة عبدالله بن الإمام جعفر الصادق دونَ أخيه موسى الكاظم، أو المنسوين لفرقة الواقفة القائلين بتوقفِ سلسلة الإمامة بعد الكاظم، وغير هؤلاء من المنتمين للفرق التي ظهرت قبل استقرار العقيدة الاثني عشرية في صورتها الأخيرة. فإذا كانت مروياتُ الصحابة عليهم السلام تم إسقاطها وإهدارها من البداية بناءً على عدمِ إيمانهم بإمامة علي عليه السلام حسبَ معناها الإمامي، فكيفَ ستُقبلُ -بعد ذلك- روايةٌ من لا يؤمن بإمامة الصادق أو الباقر أو الكاظم أو الرضى، أو حتى المهديِّ الغائب المنتظر؟

والحالُ هنا يختلفُ عن قبولِ أئمة الحديثِ من أهلِ السنة رواياتِ الموصوفين عندهم بالابتداع؛ إذ المشهورُ من أصولِ المذهبِ الإماميِّ الحكمُ بنفي الإيمانِ عمَّن لا يؤمنُ بالإمامة

(١) انظر ما تقدم (ص ١٧٢).

والعصمة، وإسقاط عدالته. وقد تعرّض المرتضى (٤٣٦هـ) لشرح هذا الإشكال فقال: "مثل الذي ذكرناه لا يُعترض به على مذهب مخالفينا إلى العمل بأخبار الآحاد. لأنهم لا يُراعون في صفة الناقلين كل الذي تُراعيه، ولا يُكفرون بما نُكفر به من الخلاف في كل أصل وفرع... فالأمر عليهم أوسع منه علينا"^(١). يشير المرتضى بهذا إلى أن أهل السنة يستطيعون قبول رواية مخالفهم؛ لأن أصولهم تقبل ذلك. أما الإمامية فأصولهم تأباه.

وزيادة على هذا الإشكال الكبير، فإن ثمة إشكالا آخر أكبر يزيد الأمر تعقيدا. ذلك أن تراجم رُواة أخبار المذهب عموماً تعاني قصوراً ظاهراً، وعوزاً شديداً. فكثير من رُواة أحاديث الطائفة لا يُعرف شيء عن عدالتهم وضبطهم، فضلاً عن اتصال أسانيدهم إلى من فوقهم في سلسلة الإسناد. فرجال أسانيد الطائفة -في الغالب- إما مجهول، أو مطعون في دينه، أو لا يُعرف ضبطه وإتقانه، حتى مع معرفة عينه. وقد أشار الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) إلى هذه المعضلة فقال: "لا يكاد يسلم راوٍ منهم عن قدح، أو يوجد جليل بغير طعن. بل كثير من كثيري الرواية فيهم ذموم كثيرة بلا نهاية"^(٢).

إذن، فالتعويل على النظر في الأسانيد سوف تعرّضه عقبات كبرى، تجعل مرويات المذهب في مهبّ الريح. فلذلك صار الفقيه الإمامي بين خيارين اثنين لا ثالث لهما: فإما أن يعتمد ذاك الميزان الجديد في نقد الأخبار، ويسلّطه على المرويات التي بنى عليها الأوائل واعتمدها، ويجعل النظر في الإسناد الأصل في تمييز الأخبار. وحينئذ تسقط أكثر الروايات التي كانت محلّ قبول لدى الأوائل، وتسقط معها المسائل التي بُنيت عليها. وإما أن يرفض هذا التهجّج الجديد ويبقى متمسكاً بطريقة القدماء، فيقبل الأحاديث التي قبلوها وبنوا عليها. وعندئذ يصبح (علم الدراية) الجديد لغواً لا فائدة منه. بل يصبح انحرافاً يهدّد قواعد المذهب.

(١) إبطال العمل بأخبار الآحاد، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٣/٣١٢).

(٢) رسالة الاجتهاد والأخبار، ضمن مجموع الرسائل الأصولية (ص ١١٦).

وأمام هذين الخيارين تمحّض أكبر انشقاق عرفته الطائفة بعد استقرار قولها باثني عشر إماماً. فصار هناك (أصوليون) -ويسمّون أيضاً (مجتهدين)-، وهم الذين أخذوا بخيار فحّص الأسانيد. وقابل هؤلاء (الأخباريون) الذين رفضوا البناء على حال السند، واختاروا قبول روايات المذهب كما هي، "وشجّبوا تنويع الأحاديث، وعدّوه من البدع التي يحرم العمل بها، وبسطوا البحث في إبطاله"^(١).

لكن لا بُدّ من الإشارة هنا إلى أن الخلاف بين الفريقين، لم يكن مقصوداً على نهج التعامل مع الأخبار تصحيحاً وتضعيفاً. بل هو خلاف أعمق من ذلك بكثير. وهو في مجمله خلاف حول التغيرات التي بدأت مع نشأة مدرسة المتكلمين البغدادية، ثم تعاظمت لاحقاً وتوسّعت مع شيوع آراء الحلبي (٧٢٦هـ) الأصولية.

فالتيار الأخباري -في الجملة- كان أقرب في تصوّراته إلى طريقة الحديث القدماء، في حين كان التيار الأصولي يتمثل في مواقفه آراء المدرسة الجديدة. فتسمية الطائفتين تعبّر عن منهجهما إلى حد كبير. ففي حين أوغل الأصوليون في علم أصول الفقه، وأفادوا من أدواته في استنباط الأحكام، فإن الأخباريين رفضوا أكثر مباحث هذا الفن، وظلّوا متمسكين بنصوص الأخبار المروية، ورأوا أنه ما من حكم شرعي، إلا وقد جاء به نص عن الأئمة^(٢)، وحرّموا مجاوزتها أو البناء على غيرها. فرفضوا الاستدلال بالإجماع^(٣). بل رفضوا الاستدلال بظواهر القرآن الكريم؛ مستندين إلى مرويات تقرّر أن الأئمة هم المخاطبون به فلا يفهمه غيرهم، ولا يمكن تفسيره إلا بالمروي عنهم^(٤). كما رفضوا الأدلة التي تندرج تحت ما اصطُلح على تسميته دليل العقل، ومن فروعِهِ دليل الاستصحاب^(٥)، والبراءة الأصلية^(٦)،

(١) قواعد الحديث (ص ١٧).

(٢) المحاسن النفسانية في الأجوبة الخراسانية (ص ١١).

(٣) منية الممارسين (ل ٣٩/ب)، الدرر النحفية (ص ١٧٩)، الحقائق الناضرة (١٦٨/١).

(٤) الفوائد المدنية (ص ٣٣٦)، (ص ٤٨٢)، منية الممارسين (ل ٣٤/أ)، هداية الأبرار (ص ١٥٥)، الحقائق الناضرة

(١/٢٧)، الفوائد الطوسية (ص ١٨٦)، (ص ٣٢٥).

(٥) الفوائد المدنية (ص ٢٨٤)، منية الممارسين (ل ٤٠/أ).

(٦) الفوائد المدنية (ص ٢٧٦)، ومنية الممارسين (ل ٣٩/أ).

وقياس الأولى، والقياس المنصوص على علته^(١). وأوجبوا الاحتياط فيما لم يرد فيه نص، وحرّموا الاجتهاد فيه^(٢). وبناءً على ذلك منعوا تقليد المجتهدين في غير ما نصّ الأئمة عليه^(٣). بل قد غالى بعضهم في رفض قاعدة البراءة الأصلية حتى ذهب إلى مقاطعة كل ما لم يوجد في عصر الأئمة من لباسٍ ومأكَلٍ ومشربٍ^(٤).

وقد تعرّض الأخباريُّ عبدالله بن صالح السّمّاهنجيُّ (١١٣٥هـ) لتعداد مسائل الخلاف بين الفريقين، فأوصلها إلى أربعين مسألة، وذكر أن هناك مسائل أخرى غيرها أهمّها، ولم يذكرها طلباً للاختصار^(٥). ورفعها الميرزا محمد الأخباريُّ^(٦) (١٢٣٢هـ) إلى تسع وخمسين مسألة^(٧). في حين أوصلها غيرهما إلى ست وثمانين^(٨). وأما الخوانساريُّ (١٣١٣هـ)، فعدها تسعة وعشرين فرقاً فقط. في حين أنقصها الحرّ العامليُّ (١١٠٤هـ) إلى أربعة وعشرين^(٩). ولخصّها نعمة الله الجزائريُّ (١١١٢هـ) في أحد عشر. ثم لجأ يوسف البحرايُّ (١١٨٦هـ) في

(١) الفوائد المدنية (ص ٢٦٩)، منبع الحياة (ص ٤٥٥).

(٢) الفوائد المدنية (ص ٤٨٧)، منية الممارسين (ل ٣٢/أ).

(٣) الفوائد المدنية (ص ٩٢).

(٤) نقل ذلك نعمة الله الجزائري في منبع الحياة (ص ٥٩).

(٥) منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين. مخطوط (ل ٣٢/أ - ل ٤٠/ب).

(٦) أبو أحمد محمد بن عبد النبي! بن عبد الصانع النيسابوري الهندي. اشتهر بلقب الميرزا الأخباري. عالم متفنّن، عُرف بصلايته في الرد على الأصوليين، مع أنه تتلمذ -أول أمره- على رأسهم الوحيد البهبهاني. له كتبٌ في فنون شتى، منها (تسليّة القلوب الحزينة)، و(المبين في إثبات إمامة الطاهرين)، و(الشهاب الثاقب)، وله -أيضاً- ردودٌ ومناقشات، منها ردٌّ على (التحفة الاثني عشرية) للدهلوي أسماه (السيف المسلول على مخربي دين الرسول). أما ردوده على الأصوليين فكثيرة: وذكر الزركلي أنه رأى له مجموع رسائل في مشهد. قتل سنة (١٢٣٢هـ).

ينظر: مصفى المقال (٤٢٨)، كشف الحجب والأستار (ص ٣١٤)، أعيان الشيعة (١٧٣/٩)، روضات الجنات (١٢٧/٧)، معجم المؤلفين (٢٦١/١٠)، هدية العارفين (٣٦٢/٢)، الأعلام (٢٥١/٦).

(٧) ذكر في ذلك في كتابه (الطهر الفاضل)، ونقله عنه محمد مهدي الآصفي في بحثه المعنون بتاريخ فقه أهل البيت. والذي طبع ليكون مقدمةً لكتاب (رياض المسائل) لعلي الطبطبائي (١٠٥/١).

(٨) نقله صاحب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٩٥/١٦) عن الدزفولي في كتابه (فاروق الحق).

(٩) الفوائد الطوسية (ص ٤٤٧).

آخر الأمر إلى تهوين الخلاف وتصغيره، فحصره في ثمان مسائل أرجع إليها جميع الفروق التي شَعَبها الآخرون. وكان منهج التعامل مع المرويات من أهم مسائل الخلاف بين الفريقين.

وكما أسلفْتُ فقد كان وقودُ هذه الاختلافات وسببها الرئيس تلك التناقضات المنهجية الكبرى التي زخر بها تاريخ الطائفة الفقهي والحديثي، حيث تقلب مسلكُ علمائها بين طريقة محدثي (قم) الروائية، وطريقة متكلمي بغداد المتأخرة ذات الرعة العقلية الكلامية التي طورها الحلبي. تلك التناقضات وقعت - في الأصل - بين هاتين المدرستين، ثم وقع مثلها داخل المدرسة الواحدة، بل وفي قرارات العالم نفسه. وقد تقدّم أن المرتضى (٤٣٦هـ) كان يقول: إن أهل (قم) كلهم - حاشا ابن بابويه - كانوا مجبرةً مُشبهة. وتقدم شرح خلاف الطائفة الحاد في الموقف من خبر الواحد. وتقدم اختلافهم الشديد فيما يعتبر غلوًّا في الأئمة مما هو إقرار بخصائصهم. وتقدم أن المفيد (٤١٣هـ) كان يلوم شيخه ابن الجنيد على موافقته المخالفين في الأخذ بالقياس وفي قوله إن الأئمة كانوا يجتهدون ويقولون بالرأي. وللمرتضى (٤٣٦هـ) كلامٌ مشابه يطعن فيه على ابن شاذان في أخذه بالقياس^(١)، ومما ذكره أن اعتقاد صحة القياس كفرٌ لا تثبت معه عدالة. وتقدم قول الراوندي إن المفيد المرتضى اختلفا في أكثر من خمس وتسعين مسألة من مسائل الأصول، وأن ابن طاووس (٦٦٤هـ) كان يعظ ولده في متابعتها في اقتحام علم الكلام^(٢). وتقدم شرح الانتقادات الحادة التي وجهها المفيد المرتضى لطريقة ابن بابويه وأمثاله من محدثي الطائفة. كما تقدم - أيضاً - اختلاف نظريات المفيد المرتضى وابن إدريس مع تطبيقاتهم في العمل بالآحاد. وأشد من هذا اختلاف نظريات الطوسي نفسه وتردده في الأخذ بها أو رفضها، علاوة على موقف شديد الغموض والتناقض في التعامل مع الرواة من الفرق المخالفة، والتي تمتلئ بها مصادر المذهب الحديثية. كما تقدمت اتهامات ابن إدريس للطوسي بمتابعته أهل السنة وتقليدهم في كثير من تفريعاتهم الفقهية.

تلك التناقضات لم تكن مسائل خلاف عادية ناشئة عن اجتهادات تنطلق من أصول واحدة. بل أكثرها خلافات تعود لتباين منهجي في طريق النظر والاستدلال. وقد ابتدأت هذه

(١) رسالة في خبر الآحاد، ضمن رسائل المرتضى (٣/٣١١).

(٢) كشف المحجة لثمرة المهجة (ص ٢٠).

التناقضات مع نشأة المدرسة البغدادية، ثم ظلت تتزايد بحدوء مع مرور الوقت، وكان ميدانها الأكبر علم أصول الفقه، الذي كانت تدرج تحته مبادئ دراية الحديث.

ثانياً: العرض التاريخي للخلاف الأصولي الأخباري.

كانت تطورات المذهب إلى أواخر القرن العاشر تسير لصالح تيار (الأصوليين) الذي انخرط فيه أكثر علماء الطائفة بتأثير من مصنفات الحلي الكثيرة في الفقه وأصوله. وكان المركز العلمي الإمامي قد تحول لبلدة الحلة القريبة من بغداد، وهي المدرسة التي توسعت أكثر في العلوم العقلية، وتوجه علماءها للعناية بعلم الكلام وأصول الفقه^(١).

لكن مع مطلع القرن الحادي عشر بدأت الصورة تتغير؛ إذ ظهر بقوة تيار واضح المعالم أبدى معارضته الشديدة لمظاهر التهيج الجديد الذي يروونه مخالفاً لطريقة المحدثين القدماء. وهو التيار الذي حاز أصحابه لقب (الأخباريين).

و قد كان لقيام دولة الصفويين أثر غير مباشر في بروز ذلك الخلاف وتصعيده، حين رفع ملوكها راية التشيع الإمامي ليكون شعاراً لهم، فاجتذبوا إليهم علماء من مدارس شيعية مختلفة المشارب، متباعدة الأقطار.

والدولة الصفوية لم يكن حالها كحال دولة البويهيين. فبنو بويه كانوا في الأصل ساسة وملوكاً، إلا أنهم يتشيعون وينصرون التشيع، منهم المقل في ذلك ومنهم المستكبر^(٢). وكانوا -مع ذلك- يحكمون باسم دولة العباسيين السنية. ولعل بعضهم لم يدخل في التشيع الإمامي أصلاً^(٣). وكانت علاقة علماء الإمامية بهم علاقة مصلحة صرفة باعتبار التوافق المذهبي. وللشريف المرتضى (٤٣٦هـ) رسالة في حكم الدخول في العمل مع السلطان، يفهم من سياقها أن دخوله كان بغرض تحقيق المصلحة الدينية^(٤). لكن حال الإمامية مع دولة

(١) الفكر السلفي عن الشيعة الاثنا عشرية (ص ٢٣١).

(٢) قال ابن تيمية بردي: "قد تكلم في بني بويه أنهم كانوا يميلون إلى هذا المذهب الخبيث، ولهذا نفرت القلوب منهم، وزال ملكهم بعد تشييده". النجوم الزاهرة (٤/ ٢٥٨).

(٣) بعض الباحثين ينسبهم للمذهب الزيدي. انظر كتاب: العالم الإسلامي في العصر العباسي (ص ٥٢٢).

(٤) مسألة في العمل مع السلطان، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٢/ ٨٧).

الصفويين يختلف عن ذلك. فالصفويون، رفعوا من البداية راية التشيع الإمامي ليكون دين دولتهم، وشعارها، وثارها، ونصبوا أنفسهم ممثلين لدولة الشيعة المنتظرة التي كانت الإمامية تحرّم قيامها قبل خروج الإمام الثاني عشر الغائب.

فالشاه إسماعيل الصفوي^(١) (٩٣٠هـ) مؤسس الدولة الصفوية ادعى -أولاً- أنه من ذرية موسى الكاظم عليه السلام، ثم ادعى لنفسه العصمة. وكان يزعم أنه إنما ظهر تصديقاً لما جاء في الأخبار أن رجلاً من نسل محمد عليه السلام سيخرج من خراسان. وكان يدعي أنه شاهد علياً عليه السلام في المنام فحثه على القيام وإعلان دولة الشيعة، وكان يزعم أنه يسمع هواتف تناديه، وأنه لا يتحرك إلا بتوجيه من الأئمة الاثني عشر، وأنه هو المقصود بقوله: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾ [مرم: ٥٤]. بل زعم بعض أتباعه أنه رأى في طريقة إلى مكة الإمام المهدي الغائب وهو يلبس الشاه تاجاً أحمر، ويعلق له سيفه، ويقول له: "اذهب فقد أذنت لك"^(٢). وادعى الشاه نفسه أنه لقي المهدي في كهف، وأنه قال له: "لقد حان وقت الخروج"^(٣).

فالشاه إسماعيل كان يريد التأسيس لدولة الإمامة الغائبة. وفي رأي الدكتور علي الوردي (١٤١٥هـ) أنه "حين قام بفرض التشيع على الإيرانيين كان واثقاً بأنه مكلف بذلك من قبل قوة روحية علياً"^(٤). وبقطع النظر عن كونه معتقداً مثل هذه الدعاوى، أو أنه كان يركب

(١) إسماعيل بن حيدر بن جنيد بن صفى الدين. مولده سنة (٨٩٢هـ). أول ملوك الصفويين، ومؤسس دولتهم. ينحدر من أسرة صوفية سنية. ثم أظهر التشيع وفرضه، وجعله شعار دولته، وفتك بأهل السنة وعلمائهم، وأحرق كتبهم وآثارهم. وقد امتد ملكه من بلاد الأفغان إلى العراق. وأدخل بغداد في ملكه سنة (٩١٤هـ)، وجرت له مع العثمانيين حروب ووقائع. هلك في تبريز سنة (٩٣٠هـ).

ينظر: البدر الطالع (٢٧٠/١)، أعيان الشيعة (٣٢١/٣)، الشيعة في الميزان (ص ١٧٥)، الطريقة الصفوية ورواسبها في العراق المعاصر (ص ٢٨)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (٥٦/١).

(٢) الطريقة الصفوية ورواسبها في شمال العراق (ص ٣٠-٣٣). وانظر: الفقيه والدولة (ص ١٣٢).

(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي (ص ٢٥).

(٤) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (٥٧/١). ومما نقله الوردي عن بعض الباحثين الغربيين أن الشاه إسماعيل حين دخل تبريز وأراد فرض التشيع على أهلها بالقوة نصحه بعض مستشاريه ألا يفعل، لأن ثلثي سكان البلدة من السنة، ولن يصبروا على شتم الصحابة على المنابر. فأجاب الشاه: "أنا مكلف بذلك، وإن الله والأئمة المعصومين معي، وإني لا أخاف أحداً، فإذا وجدت من الناس كلمة اعتراض شهرت سيفي بعون الله فيهم، فلا أبقى منهم أحداً حياً!"

التشيّع ليقيمَ لنفسه دولةً في مُواجهةِ العُثمانيّين السُّنة، فإن رايته ومبدأه المعلن إقامة دولة الإمامة الموعودة.

فلما مات الشاه إسماعيل سنة (٩٣٠هـ) خلفه ابنه الشاه طهماسب^(١) (٩٨٤هـ)، فلم يعد كثيراً عن سيرة والده، غير أنه لم يشأ أن يباشر بنفسه النيابة عن الإمام العائب، فكتب إلى الشيخ علي بن عبد العالي الكرّكي (٩٤٠هـ) كي يقدم إليه من النّجف، ليكون هو النائب عن الإمام العائب، فلما قدّم عليه، قال له: "أنت أحق بالملك، لأنك النائب عن الإمام، وإنما أكون من عمّالك، أقوم بأوامرك ونواهيك"^(٢). وكتب إلى عمّاله كتاباً جاء فيه أن الشيخ "إذا حكم بحكم، فمن لم يقبله منه، فإنما بحكم الله استخفّ، وعلينا ردّ، وهو رادّ على الله، وهو على حدّ الشرك"^(٣). ومنذ ذلك الوقت أصبح لعلماء الإمامية حضورٌ قويٌّ ومؤثّرٌ في سياسات الدّول الشيعيّة المتعاقبة.

هذا المسلك الذي اتخذه الصفويّون عند نشأة دولتهم يتناقضُ بداهةً مع تصوّر الإماميّ القديم، الذي ظلّ طوال التاريخ يتمسك بعقيدة الانتظار، فلا يؤمن بأيّ شرعيّة لغير دولة يكون على رأسها أحد الأئمة المعصومين. فمع اختفاء آخر أولئك الأئمة صار واجب الإمامية انتظاره كي يخرج ليقيم الولاية الشرعيّة المفقودة، ويُنهى حكم الغاصبين لها من أهلها. وحسب هذا التّصوّر، فإن كلّ ولاية تقوم قبل خروجه تكون ولاية ظالمة مغتصبة لحق الإمام. ولهم في ذلك أخبارٌ يذكرونها، منها ما رواه الكليني عن الصادق عليه السلام: "كلّ راية تُرفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت"^(٤). يقول المازندراني (١٠٨١هـ) شارحاً: "وإن كان رافعها يدعو إلى

(١) لم أجد ضبطاً لاسمه. وهو ابن الشاه إسماعيل المذكور آنفاً. مولده سنة (٩١٩هـ). تولى بعد وفاة أبيه سنة (٩٣٠هـ)، ووُضع أول الأمر تحت الوصاية لصغر سنّه. ثم استقل بالملك، وسار على خطا والده في نشر التشيّع بالقوة. وكانت وفاته سنة (٩٨٤هـ)، فكانت مدة ملكه أربعاً وخمسين سنة.

الشيعية في الميزان (ص ١٧٧)، الطريقة الصفوية ورواسبها في العراق (ص ٣٤).

(٢) نقله يوسف البحراني في (لؤلؤة البحرين ص ١٥٣) عن نعمة الله الجزائري. وانظر (الطريقة الصفوية ورواسبها في العراق المعاصر)، للدكتور مصطفى كامل الشبيبي (ص ٣٣-٣٤).

(٣) روضات الجنات (٣٦٢/٤).

(٤) الكافي-باب الفن والملاحم (٢٥٨/٨).

الحق^(١). وقد كان ابن طاووس (٦٦٤هـ) - قديماً - يذكر أنه لا يجد "عُذراً صحيحاً" للرّضيّ (٤٠٦هـ)، وأخيه المرتضى (٤٣٦هـ)، في عملهم مع دولة بني بُويه ودخولهم في ولاياتهم^(٢). يقول هذا، مع أن دولة البويهيين دولة شيعية، إلا أنها ليست دولة المعصوم المنتظر!!

فلأجل ذلك الاعتقاد الإمامي القديم برزت - مع خروج الصّفيّين - مسائل عدّة في ساحة الخلاف بين علماء الطائفة، تتعلّق بشرعية تلك الدولة، وحكم الدخول في ولاياتها، وحققها في جباية أموال الشيعة وأخماسهم، ونحو ذلك من المسائل التي تصدّى لُنصرتها والكتابة فيها عليّ الكرّكيّ (٩٤٠هـ) في مؤلفاته، فنارت بسببها خصومة عنيفة داخل المذهب، فانتصر له أناسٌ وعارضه آخرون. يقول عليّ الورديّ (١٤١٥هـ): "إن هذا المسلك الذي سلكه الشيخ عليّ الكرّكيّ في دخوله في خدمة الدولة الصّفيّة، وتولّيهِ المنصب الأكبر فيها، أثار عليه نقمة الكثيرين من علماء الشيعة المعاصرين له. فهؤلاء كانوا يعتقدون على طريقة أسلافهم القدامى أن أية حكومة لا يتولاها الإمام هي ظالمة، يحرم الدخول في خدمتها، وأن الخراج الذي تجبيه تلك الحكومة من الناس يُعتبر غصباً لا يجوز للفقيه أن يأخذ منه شيئاً"^(٣).

و كان أشهر من تصدّى للردّ والتّقص على الكرّكيّ عَصْرِيهِ الشيخ إبراهيم القطيفي^(٤)، الذي لم يدع مسألة كتب فيها الكرّكيّ، إلا وصنّف في الردّ عليه فيها^(٥).

و قد أدّت تلك الردود والمناقضات إلى "انقسام علماء الشيعة في حينه إلى فريقين

(١) شرح أصول الكافي (٤١١/١٢). وانظر: وسائل الشيعة (٣٧/١١)، وقد روى النصّ نفسه النعمانيّ في الغيبة (ص ١١٥) منسوباً للباقر.

(٢) كشف المحجة لثمرة المهجة (ص ١١٢). وانظر: فرج المهموم (ص ٤١).

(٣) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (٦١/١).

(٤) أبو إسماعيل إبراهيم بن سليمان القطيفي، الخطّي، البحراني. وصفه الحرّ العامليّ فقال: "عالم، فاضل، محدّث". وقال المجلسي: "كان في غاية الفضل". قدّم من القطيفيّ، وسكن النجف سنة (٩١٣هـ)، إلى أن توفي بها، له مصنفات منها: (تحقيق الفرق الناجية)، (الرسالة الحائرية)، (نوادير الأخبار الطريفة)، وغير ذلك. لا تعرف سنة وفاته. لكنه بقي حياً إلى سنة (٩٤٤هـ).

ينظر: أمل الآمل (٨/٢)، لؤلؤة البحرين (ص ١٦١)، بحار الأنوار (٤٦/١)، رياض العلماء (١٦/١)، أعيان الشيعة (٢٠٩/٨)، (١٤١/٢).

(٥) ينظر: أعيان الشيعة (١٤١/٢)، (٢٠٩/٨)، ولمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (٦٢/١).

متنازعين. لكن هذا الانقسام لم يدم طويلاً، حيث انتهى أخيراً بانتصار الكركي وأتباعه^(١) المؤيدين بقوة الدولة وسلطانها. وغدت كتابات علي الكركي مادة أفادت منها الإمامية في العصور المتأخرة في تقرير نظريتهم السياسية المبنية على حق الفقيه في النيابة عن الإمام الغائب، فيما عُرف - لاحقاً - بنظرية ولاية الفقيه^(٢).

ذلك الانقسام وما نتج عنه من مؤلفات للفريقين، برز فيه طرف من ذاك الازدواج القديم الذي سبق زرعُه في فقه الإمامية وفهجه في التعامل مع المرويات، سواءً من جهة ثبوتها، أو من جهة تفسيرها والاجتهاد في الاستنباط منها. حيث ظهر التردد والاضطراب في التعويل مرةً على الإسناد (الطريقة الجديدة)، ومرةً على شهرة الخبر في مصنفات المذهب (طريقة المحدثين القدماء). ومع أن الكركي والقטיפي كانا ينتميان للمدرسة الأصولية، إلا أن الثاني منهما كان أكثر التزاماً بالأخبار المروية من الأول الذي كان أكثر جرأةً في تجاوز النص ونقده^(٣). وقد ظهر في تصرف الكركي ذلك التناقض الذي رأيناه من قبل في كتابات المدرسة الكلامية. فكان مرةً يطعن في سند الخبر المشهور إذا أراد رفضه، ومرةً يتعلّق بشهرته وقبول الأصحاب له حتى مع ضعف سنده. ففي موضع نراه يستشهد بخبر مُرسل، ثم يقول عقبه: "هذه الحديث وإن كان من المراسيل، إلا أن الأصحاب تلقّوه بالقبول، ولم نجد له راداً، وقد عملوا بمضمونه، واحتجّ به - على ما تضمن من مسائل هذا الباب - العلامة في (المنتهى). وما هذا شأنه فهو حجة بين الأصحاب، فإن ما فيه من الضعف ينجرّ بهذا القدر من الشهرة"^(٤). يُعلّق القטיפي على هذا، فيقول: "ما ذكره لا غبار عليه، إلا أنه سُورِد ما هو أبلغ شهرةً منه، مع أنه ردّه بردّ ليس بشيء، ومنه أنه مُرسل، فكلامه هنا يكون حجةً عليه هناك، فذكرنا هذا للتنبيه على اختلاف قوليه، وعدم ضبطه للقانون، وعدم وقوفه بحسب مقتضى الدليل"^(٥). والقטיפي في كلامه هذا يشير إلى تناقض الكركي في تعامله مع الأخبار. فهو في كلامه

(١) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (٦٣/١).

(٢) يراجع في تفصيل ذلك: كتاب ولاية الفقيه عند الشيعة الاثني عشرية، وموقف الإسلام منها (ص ١٣٤).

(٣) الفقيه والدولة (ص ١٥١). وانظر الفكر السلفي عند الشيعة الاثني عشرية (ص ٢٦٣).

(٤) قاطعة الحاج (ص ٤٨).

(٥) السراج الوهاج (ص ١٥٠).

السَّابِقِ عَضِدَ الْمُرْسَلِ بِالشُّهْرَةِ وَعَمِلَ الْأَصْحَابُ لِمَا أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ. وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي الْكِتَابِ نَفْسِهِ رَدَّ رَوَايَةً مَشْهُورَةً مَعْمُولًا بِهَا مَتَعَلَّلًا بِإِرْسَالِهَا، فَقَالَ: "مُضْمُونُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مَشْهُورٌ بَيْنَ الْأَصْحَابِ، مَعَ كَوْنِهَا مُرْسَلَةً وَجَهَالَةً بَعْضِ رِجَالِ إِسْنَادِهَا، وَعَدَمُ إِمْكَانِ التَّمَسُّكِ بِظَاهِرِهَا"^(١). وَفِي مَوْضِعٍ رَدَّ رَوَايَةً أُخْرَى بِقَوْلِهِ: "ضَعِيفَةُ الْإِسْنَادِ وَمُرْسَلَةٌ"^(٢). فَعَلَّقَ عَلَى كَلَامِهِ الْقَطِيفِي: "هَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى رَدٍّ، بَعْدَ مَا أَثْبَتْنَاهُ وَحَقَّقْنَاهُ مِنْ أَنَّهَا مَعْتَصِدَةٌ بِعَمَلِ الْأَصْحَابِ"^(٣). وَهَذِهِ التَّنَاقُضَاتُ فِي نَهْجِ الْكَرْكِيِّ تَذَكِّرُنَا بِتَنَاقُضَاتِ الطُّوسِيِّ وَالْحَلِيِّ الَّتِي سَبَقَ شَرْحُهَا فِي التَّعَامُلِ مَعَ الْمُرَوِّياتِ.

تلك الردود بين الكرّكيّ والقطيفيّ لم يطل أمدها كثيراً. ورغم دخول أسماء أخرى تنتصر لأحدهما على الآخر، إلا أنه سرعان ما خبت نار تلك المعركة وحُسم الأمر لصالح الكرّكيّ، لكن بقيت أخبار تيك الخصومة محفوظة في ترجمة الرّجلين، وفي ثنايا كتب الفروع اللاحقة؛ إذ زاد التركيز فيها على المسائل التي اختلفا فيها، بعدما كانت تُذكر عَرَضاً^(٤). كما تتابعت منذ ذلك الحين كتابات في تحقيق طبيعة النظام السياسيّ حسب التصوّر الإماميّ الجديد، والتي كان آخرها كتاب (الحكومة الإسلامية) الذي صنّفه الحُمينيّ (١٤٠٩ هـ)^(٥).

كان خلاف الكرّكيّ والعامليّ يدور بين طرفين أحدهما قادم من بلدة القطيف التي يشيع فيها وفي البحرين النهج الأخباريّ الأكثر التزاماً بالمرويات الشيعيّة، وبين الكرّكيّ القادم من جبل عامل^(٦) بلبنان، حيث المدرسة الشيعيّة المختلفة تماماً في توسّعها وإقبالها على العلوم السنيّة. ولعلّ صغر هذه المدرسة، ووقوعها في محيط سنيّ، وبعدها النسبيّ عن مراكز الإماميّة

(١) قاطعة الحاج (ص ٥٦).

(٢) المرجع السابق (ص ٦٧).

(٣) السراج الوهاج (ص ١٨١).

(٤) الفقيه والدولة (ص ١٥٢).

(٥) ينظر لمعرفة التدرج في التغيرات التي طرأت على النظرية السياسية الإمامية: كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) لأحمد الكاتب، وكتاب (الفقيه والدولة) لعادل رؤوف، وكتاب (العمامة والصولجان) لخليل علي حيدر.

(٦) منسوب إلى عاملة بنت مالك بن وديعة، أمّ جاهلية من قضاة، نزل بعضُ بنينا ذلك الجبل بلبنان، فنسب إليهم.

(معجم قبائل العرب ٧١٤/٢، الأعلام ٢٥٦/٣).

الكبرى^(١)، هو ما فرضَ على علمائها مخالطةً أكثرَ لأهلِ السُّنة. وكان عليّ الكركيُّ، قد رحلَ أولَ أمره منها إلى مصر^(٢)، وتعلَّم هناك، ثم رحلَ بعد ذلك إلى النجفِ بالعراق، ومنها إلى إيران. فمن هنا يمكنُ فهمُ اختلافِ التكوينِ العلميِّ لكلِّ من قُطبي الخلافِ في تلك المسائل، كما يمكنُ فهمُ المناخِ الذي أوجدهُ قيامُ الدولة الصفّوية حين اجتذبت إلى فلكها علماء من مدارس متباينة في مشاربها، ليختلِفُوا —بعد ذلك— في مدى شرعيةِ الدولة وشرعيةِ الدخولِ في ولاياتها. وهذا ما جعلَ بعضَ الباحثينَ يعزو مبادئ الخلافِ الأصوليِّ الأخباريِّ، إلى قيام تلك الدولة^(٣). بل ذهبَ بعضُ الباحثينَ من الإمامية إلى أن للدولة الصفّوية يداً مباشرةً في إثارة هذا الخلافِ وتصعيده، وذلك بغرضِ الحدِّ من نفوذِ الأصوليين الذي تضخّمَ منذ عهد الشاه طهماسب^(٤). لكن ليس ثمة ما يثبتُ هذه الدعوى.

لم يكدّ خلافُ القطيفيِّ والكركيِّ يهدأ حتى خرجَ للوجودِ أولُ كتابٍ إماميٍّ في علم (دراية الحديث)، لعالمٍ آخرَ من جبلِ عامل، وهو زين الدين العامليُّ (٩٦٥هـ)، الذي سبقَ أن رحلَ —هو الآخر— إلى مصر، ودرسَ على علمائها في أصولِ الفقه وعلم الحديث. فلمّا وضعَ كتابه في علمِ الدراية نقلَ فيه جُلَّ ما ذكره ابنُ الصّلاح في (علوم الحديث)، وطعّمه ببعضِ كلامِ الطُّوسيّ والحليِّ ومن جاءَ بعدهما ممن تكلمَ عن الأخبار. فكانَ هذا الكتابُ أوضحَ إشارةً على ارتباطِ (علمِ الدراية) الإماميِّ بأصلهِ السُّنيِّ.

ومع خروجِ هذا الكتابِ برزتِ المخاوفُ نفسها التي سبقَ أن أبداهَا المرتضى، حين ذكرَ أن الأخذَ بالآحادِ محالٌّ بالنسبةِ للإمامية، لأن أسانيدهم لا تكادُ تخلو من مجهولٍ أو مطعونٍ عليه. فتلك الكلماتُ التي ذكرها المرتضى —قديمًا—، رأيناها تتكرّرُ على لسانِ علماء الطائفةِ (الأخبارية) الذين ارتفعتْ أصواتهم بإنكارِ علمِ (دراية الحديث) إشفاقاً من ثمة هذه العلم التي ستؤدي لإلغاء جُلِّ مرويات المذهب.

(١) كان محسن الأمين يسمّي جبلِ عامل: "مضيعة العلماء". أعيان الشيعة (١٣/٤٩٧).

(٢) أعيان الشيعة (٨/٢٠٩).

(٣) انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي. للدكتور أحمد الكاتب (ص ٢٧).

(٤) ذهب إلى هذا جودت القزويني في بحثه (الحركة الأخبارية، وحقيقة الصراع الأصولي الأخباري) منشورٌ بالعدد

الأول من مجلة الفكر الجديد. إصدار دار الإسلام —لندن. وفؤاد إبراهيم في: الفقيه والدولة (ص ١٦٨).

ويكفي -للدلالة على حجم النتائج والآثار المتوقعة لقواعد الدِّرَاية الجديدة على المرويات الإمامية- أن نعلم أن المجلسي (١١١١هـ) حين درَسَ أسانيدَ كتاب (الكافي) -أعلى كُتُب المذهب وأشهرها- حَكَمَ بالضَّعْفِ على أسانيد تسعة آلاف وأربعمئة وخمسة وثمانين حديثاً (٩٤٨٥) من أصل ستة عشر ألف ومئة وتسع وتسعين (١٦١٩٩) حديثاً رواها الكليني، مع أنه سلك مسلكاً مُتساهلاً في التصحيح لا يُوافقه غيره عليه، وقد نازعه في كثير من ذلك بعضُ المعاصرين ممن اعتنوا بدراسة أسانيد الكتاب^(١).

وكان الشيخ حسن العاملي (١٠١١هـ) قد نظر -أيضاً- في أسانيد (الكافي)، فلم يصحَّ له منها سوى قُرابة الألف وخمسمئة رواية^(٢). فمثل هذه النتائج المتوقعة هي التي أفرغت الأخباريين، ودفعت لرفع أصواتهم برفض فحص أسانيد مرويات المذهب. وقد علّق البحراي (١١٨٦هـ) على صنيع الشيخ حسن، فقال: "قد بلغ في الضيق إلى مبلغٍ سحيق. وأنت خيرُّ بآنا في عويلٍ من أصل هذا الاصطلاح الذي هو إلى الفساد أقرب من الصلاح، حيث إن اللازم منه لو وقفَ عليه أصحابه فسادُ الشريعة"^(٣).

يقول الباحثُ الإمامي حيدرُ حبُّ الله: "كانت عملية نقد النصوص سندياً وإقصاءً الواحدٍ منها تلو الآخرٍ مُخيفةً لتياراتٍ عدّةٍ في الدّاخل الشيعي. كان حسابُ هذه العملية أكبر مما يُتصوّر"، حيثُ ستؤدي هذه العملية إلى "الإطاحة -ودفعةً واحدةً- بالآلافِ المؤلفة من النصوص، مما سترك آثاراً بالغةً على مُجملِ الصورة الفكرية عند الشيعة"^(٤).

وقد تتبعتُ مبدأ الانتقادات التي وُجّهت للمسلَك الجديد، فوجدتُ أولَ ذلك في إشاراتٍ عابرةٍ يُطلقها بعضُ علماء الطائفة هنا أو هناك، يُبدون فيها بعضَ التردّد في قبول بعضِ المباحث الأصولية الحادثة، وقد يتجاوزون فيتناولون بالتّقدِ طريقة الحلي ومن نحا نحوه.

(١) انظر مثلاً: (صحيح الكافي) للبهودي.

(٢) مقدمة (صحيح الكافي) للبهودي (١/كب).

(٣) نقله عن البحراي محسن الأمين في أعيان الشيعة (٩٤/٥).

(٤) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي (ص ٢٣٣). ومع الموافقة على صحة هذا الكلام إلا أن حديث صاحبه عن (الآلافِ المؤلفة من النصوص) مبالغة ظاهرة، إذ إن مرويات الإمامية كلّها لا تبلغُ آلافاً مؤلفة.

فأحمد الأردبيلي^(١) (٩٩٣هـ) - مثلاً - كان في تدريسه لأصول الفقه لا يسمح بأن تُقرأ عليه جميع مسائل هذا العلم، بل كان يأمر بتجاوز مباحث كان يرى ألا مدخل لها في الدين. وكان أول أمره قد درس العقليات على علماء شيراز، ثم أعرض عن ذلك لما تحول إلى النجف، واقتصر على دراسة الثقليات وحدها^(٢).

أما تلميذ الأردبيلي الأشهر الشيخ حسن العاملي^(٣) (١٠١١هـ)، فمع كونه أصولياً، ومع قبوله منهج تقسيم الأخبار الذي أخذ به والده تبعاً للحلي^(٤)، إلا أنه أبدى بعض الاعتراض على نقل الاصطلاحات السنية التي لا وجود لها في كتب الإمامية^(٥)، كما أنه حرص على إبراز الفرق بين الصحيح الاصطلاحي الجديد، وبين الصحيح المقبول لدى القدماء. وكان يتكلم عن علم الحديث ويقول: "لقد كانت حاله مع السلف الأولين على طرف النقيض مما هو فيه مع الخلف الآخرين. فأكثروا لذلك فيه المصنفات، وتوسعوا في طرق الروايات، وأوردوا في كتبهم ما اقتضى رأيهم إيراد، من غير التفات إلى التفرقة بين صحيح الطريق وضعيفه، ولا تعرض للتمييز بين سليم الإسناد وسقيم. اعتماداً منهم - في الغالب - على القرائن المقتضية لقبول ما دخل الضعف طريقه، وتعويلاً على الأمارات الملحقة لمنحط الرتبة بما فوقه"^(٦). ويبدو أنه كان عزوفاً عن منهج أهل عصره في تفريع المسائل التي لم يرد بها نص، فقد قال في معرض حديثه عن النية في الحج: "طال في بيائها كلام المتأخرين، وخلا منها حديث أهل البيت - عليهم السلام - رأساً. وكذلك قدماء فقهاءهم الذين لم يتجاوزوا المأثور

(١) المولى أحمد بن محمد الأردبيلي. منسوب إلى أردبيل (بوزن زنجيل) بلدة بأذربيجان. اشتهر في الطائفة بلقب (المقدس الأردبيلي) لما ذكر من تعبدته وتزهده. وكان معظماً مقبول الكلمة لدى ملوك الصفويين. درس الكلام، وبرز في الفقه والرجال. له تصانيف منها: (تفسير آيات الأحكام)، و(حديقة الشيعة)، و(شرح الإرشاد). توفي بالنجف سنة (٩٩٣هـ).

ينظر: أمل الآمل (٢٣/٢)، نقد الرجال (١٥١/١)، الكنى والألقاب (٢٠٠/٣)، أعيان الشيعة (٨٠/٣).

(٢) مقدمة تحقيق رسالتين في الخراج للأردبيلي. نقلاً عن (رياض العلماء ٥٦/١).

(٣) معالم الدين (ص ٢١٥).

(٤) منتقى الجمان (١٠/١).

(٥) المرجع السابق (٢/١).

عنهم. فهم فيما دونوه من الأحكام الشرعية لم ينجحوا إلى مضاهاة أهل الخلاف في توليد المسائل^(١).

وكان الشيخ حسن يؤكد أن القدماء لا علم لهم بالاصطلاح الجديد في تقسيم الأخبار باعتبار سندها. لكنه كان يعتذر عن نفسه وعن الحلبي ومن جاء بعده بأنهم اضطروا للنظر في الأسانيد بعدما فقدوا القرائن التي كانت متاحة بأيدي القدماء، والتي كانوا يعتمدون عليها في تمييز صحيح الأخبار^(٢). غير أنه لم يوافق الحلبي في دعوته أن القدماء كانوا يعملون بأخبار الآحاد المفيدة للظن^(٣).

والأخباريون يزعمون أن الشيخ حسناً تنبه للخلل الذي وقع فيه المتأخرون، لكنهم يقولون: إنه لم يجسر على إعلان المخالفة صراحة^(٤). ويبدو أن مكانته العلمية جعلت الفريقين يتحاذبان. فقد عمّد بعض الأصوليين من بعده إلى أفراد مقدماته الأصولية لكتابه (معالم الدين وملاذ المجتهدين)، فنسخوها وتداولوها. فقابلهم بعض الأخباريين بنسخ مقدماته الحديثية على كتابه (منتقى الجمان) فأفردوها، ونشروها لما تضمنت من بيان لطريقة قدماء محدثي الطائفة^(٥). والذي يظهر من ترجمته أنه كان غير راضٍ عن طريقة والده وطريقة الحلبي في دراستهم على علماء أهل السنة وعكوفهم على مصنفاتهم^(٦). وكان سبطه زين الدين بن محمد^(٧) (١٠٦٤هـ) يوافق في إنكار ذلك على جده. فقد نُقِلَ عنه أنه كان "يتعجب من جده الشهيد الثاني (زين الدين العاملي)، ومن الشهيد الأول (محمد بن مكي)، ومن العلامة (الحلي) في كثرة قراءتهم على علماء العامة، وكثرة تتبع كتبهم في الفقه والحديث والأصولين، وقراءتها

(١) نقله عنه محسن الأمين في أعيان الشيعة (٩٣/٥).

(٢) منتقى الجمان (١٤/١).

(٣) معالم الدين (ص ١٩٧).

(٤) انظر: هداية الأبرار (ص ١٠٠)، (ص ٢٢١)، والخاصة النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية (ص ٢١).

(٥) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٦/٢٣)، (٦/٢٠٤).

(٦) أمل الآمل (٩٠/١).

(٧) زين الدين بن محمد بن الحسن بن زين الدين العاملي الجبعي. عظم شأنه تلميذه الحر العاملي ووصفه بالتبحر في العلوم النقلية والعقلية. أخذ عن أبيه، وعن البهائي، وعن محمد أمين الأسترآبادي. لم يؤلف شيئاً، بل كان يعيب كثرة التأليف لدى المتأخرين من أهل المذهب. توفي بمكة (سنة ١٠٦٤هـ). أمل الآمل (٩٢/١).

عندهم. وكان يُنكرُ عليهم. وكان يقول: قد ترتَّبَ على ذلك ما ترتَّبَ" (١).
ثم جاء البهائيُّ (١٠٣٠هـ)، فذكرَ مثلَ ما ذكره الشيخُ حسنٌ، وقرَّرَ أن اصطلاحَ الحليِّ
وتقسيمه الأخبارَ بناءً على أسانيدِها لم يكن معروفاً لدى القدماء، وأن كثيراً من الأخبارِ التي
كان يُصحِّحُها أمثالُ ابنِ بابويه (٣٨١هـ) صارتَ تندرجُ عند المتأخِّرينَ في "سلكِ الحسانِ، بل
الموثَّقاتِ، بل الضَّعافِ". وذكرَ أن طولَ الزَّمانِ، و"اندراسَ بعضِ الأصولِ المعتمَدة"، والتباسَ
"الأحاديثِ المأخوذة من الأصولِ المعتمَدة بالمأخوذة من غيرِ المعتمَدة" أحوَجَ المتأخِّرينَ إلى
"قانونٍ تميِّزُ به الأحاديثُ المعتمَدة عن غيرها". وأن هذا ما أدَّى إلى "العدولِ عن مُتعارَفِ
القدماءِ، ووَضْعِ الاصطلاحِ الجديدِ" (٢).

هذه الإشاراتُ اليَسيرةُ لم ترتقِ إلى مُستوى الاعتراضِ الواضحِ الصَّريحِ، بل إن أصحابها
كانوا أقربَ للتبريرِ والموافقةِ على مُجملِ التغيُّراتِ التي دَخَلتْ على المذهبِ. غيرَ أن إشاراتهم
العابرةُ تلك كانت مُستنداً ومُتَكِّفاً للمعارضةِ الواضحةِ الصَّريحةِ التي برزتَ بعد ذلك.

ففي العامِ (١٠٣١هـ) ظهرتْ أقوى مَظاهرِ الاحتجاجِ على المسلكِ الجديدِ، حين أخرجَ
المولى محمد أمين الأستِراباديُّ (١٠٣٣هـ) كتابه الأشهرَ (الفتوحاتِ المدنيَّة)، وبَسَطَ فيه الكلامَ
وفَصَّلَه في نقدِ طَريقةِ الحليِّ ومن تابَعَه من مُتأخِّري الإماميةِ، سواءً في منَهجِ الاستدلالِ
الأصوليِّ، أو في منَهجِ التعاملِ مع المرويَّاتِ. وقد أكثرَ في كتابه من لَوْمٍ من سَمَّاهم بالتأخِّرينَ
يعني بهم الحليِّ ومن جاءَ بعده. بل إنَّ انتقاداته شملتْ من هو أقدمُ من الحليِّ، كابنِ الجُنَيْدِ
وابنِ أبي عَقِيلٍ والمفيدِ (٤١٣هـ) والمُرْتَضَى (٤٣٦هـ) (٣). لكنَّ جُلَّ كلامه ونَقْدَه كان مُوجَّهاً
للحليِّ (٧٢٨هـ) ومُتابعيه، من أمثالِ محمد بنِ مكيٍّ (٧٨٦هـ)، وعليٍّ بن عبدِ العاليِ الكركيِّ
(٩٤٠هـ)، وزين الدِّينِ العامليِّ (٩٦٥هـ). فكان يُكثِرُ من وَصْفِ هؤلاء بالغفلةِ عن طَريقةِ
القدماءِ، ومُتَابَعَةِ العامَّةِ (أهل السنة) في عُلُومٍ لا تجري على أصولِ الإماميةِ. بما في ذلك علمُ
درايةِ الحديثِ، بما تضمَّنَه من تقسيمِ الأخبارِ إلى الأنواعِ الأربعةِ المعروفةِ. فقد كانَ من رأيه

(١) أمل الآمل (٩٣/١).

(٢) مشرق الشمسين (ص ٢٧٠).

(٣) الفوائد المدنية (ص ٧٨).

أن جميع الأخبار المدونة في تصانيف الإمامية المعتبرة صحيحة يقينية الثبوت لا يجوز اعتبارها من قبيل أخبار الآحاد الظنية التي يتوقف الأخذ بها على النظر في أسانيدها!

وكان المولى الأسترآبادي (١٠٣٣هـ)، قد درس على الشيخ حسن (١٠١١هـ)، فلا يُعَد أن يكون أخذ عنه انتقاداته للحليّ ولتأخري علماء الطائفة في دراستهم وأخذهم عن علماء أهل السنة. لكن الأثر الأكبر على المولى الأسترآبادي جاء من شيخ آخر له كان معنياً بعلم الحديث والرجال، وكان المولى الأسترآبادي قد تزوج ابنته، ولازمه بمكة عشر سنين^(١). أعني بذلك الرجالي الشهير الميرزا محمد عليّ الأسترآبادي^(٢) (١٠٢٨هـ). فقد ذكر المولى الأسترآبادي (١٠٣٣هـ) صاحب (الفوائد المدنية) أنه حين قرأ على ذلك الشيخ في الحديث والرجال، أشار عليه بأن يظهر طريقة المحدثين وينصرها، وقال له: "أحي طريقة الأخباريين، وارفَع الشُّبُهَاتِ المَعَارِضَةَ لها. لأنَّ هذا المعنى يدور في خاطري. لكن قدَّر الله أن يكون ذلك على يدك"^(٣). وقد امتثل التلميذ مشورة أستاذه، فوضع هذا الكتاب، وشرح فيه ما رآه مخالفة من متأخري الإمامية لأصول المذهب الإمامي الأولى، ولامهم على تقليدِهم أهل السنة في مباحثهم الأصولية والحديثية.

وقد ذكر المؤلف أنه بعدما فرغ من الكتاب عرضَه على شيخه الميرزا فاستحسنه وأثنى عليه بالجميل^(٤). لكن بعضُ معاصريه من الأصوليين شكَّ في ذلك واستبعدَه، وقال: "الذي فهم من بعض من صاحب الميرزا رحمه الله وخالف ما ادَّعاه عنه، وأنه أزرى عليه

(١) المرجع السابق (ص ٦١).

(٢) محمد علي بن إبراهيم الأسترآبادي. محقق في علم الحديث والرجال. سكن النجف، ثم جاور بمكة. وتوفي بها سنة (١٠٢٨هـ). اشتهر بكتابه (منهج المقال) في تراجم رجال الحديث الذي قال عنه الحر العاملي: "ما صنف في الرجال أحسن من تصنيفه ولا أجمع". وله سواه كتابان في الرجال. وله -أيضاً-: (شرح آيات الأحكام)، و(حاشية التهذيب)، وغير ذلك.

ينظر: منتهى المقال (١٣٠/٦)، أمل الآمل (٢٨١/٢)، نقد الرجال (٢٧٩/٤)، لؤلؤة البحرين (ص ١١٩).

(٣) هذا النص ذكره المؤلف في كتاب له بالفارسية عنوانه (دانشنامه شاهي). وقد نقله بالفارسية، ثم ترجمه للعربية مقدّم كتاب الفوائد المدنية (ص ١٢)، ونقله -أيضاً- جعفر السبحاني في كتابه تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره (ص ٣٨٦). ومحمد علي الأنصاري في الموسوعة الفقهية الميسرة (٥٥٩/١).

(٤) المرجع نفسه.

وتكلم... وما أظنه جسر على إظهار هذه الأمور الشنيعة في زمانه" (١). ومما يؤيد هذا التّقي أن مؤلّف (الفوائد المدنية)، ذكر في كتابه وفاة شيخه (٢)، فلا يمكن -والحال هذه- أن يكون قد أطلعه على الكتاب بعد فراغه منه. كما أنه نصّ بآخر الكتاب على فراغه من تأليفه سنة (١٠٣١هـ) (٣)، وكان الميرزا توفي سنة (١٠٢٨هـ). إلا أن يكون مقصوده أنه عرض عليه مسودات الكتاب قبل أن يتمه، أو أنه عرض عليه التصورات التي أزمع تضمينها الكتاب فأقرّها ووافق عليها. ويشهد لهذا التوجيه قوله في أحد المواضع: "عرّضت عليه ما سنذكره من اختيار طريقة القدماء، وردّ طريقة المتأخرين فاستحسنه وأثنى علي" (٤).

وعلى أيّ حال، فإن كان الشيخ أراد من تلميذه إحياء الطريقة الأخباريّة، فقد كان له ما أراد. فكان كتاب (الفوائد المدنية) سبباً لإحياء تلك الطريقة في صفوف الطائفة، حتى نسب الأصوليون إلى مؤلّفه تأسيسها واختراعها. في حين كان الأخباريون يرون طريقتهم الأصل الذي فارقه الأصوليون بنهجهم المحدث.

كان كتاب (الفوائد المدنية) الشرارة التي أوقدت الخلاف، وأظهرت النقائص المترامية، وتسببت في بروز انشقاق كبير داخل المذهب. فالمؤلف يطرح بصراحة ووضوح انقسام الإماميّة إلى فريقين: أصوليين وأخباريين. وقد بسط الكلام في ذلك واستوفى الاستدلال عليه، حتى استحق أن يصفه يوسف البحراي (١١٨٦هـ) بأنه "المجدد لمذهب الأخباريين في الزمان الأخير" (٥)، وأنه "أول من فتح باب الطعن على المجتهدين، وتقسيم الفرقة الناجية إلى أخباري ومجتهد" (٦). ولعلّ مما ساعد على شهرة الكتاب -علاوة على أسبقيته- أن مؤلّفه كان صاحب اطلاع وتحقيق وذكاء (٧)، كما أن انتقاداته كانت شاملة ومنهجية. وقد ذكر في

(١) الشواهد المكية (ص ٦٠).

(٢) الفوائد المدنية (ص ٥٩).

(٣) المرجع السابق (ص ٥٤٤).

(٤) المرجع السابق (ص ٦٠).

(٥) الحقائق الناضرة (١/ ١٦٩).

(٦) لؤلؤة البحرين (ص ١١٧).

(٧) ممن وصفه بذلك من المعاصرين المرجع مرتضى مطهري. انظر مقدمة أبي أحمد آل عصفور للفوائد المدنية (ص ٨).

مُفْتَتَحِ الْكِتَابِ أَنَّهُ تَوَصَّلَ لنتائجه بعد دراساتٍ ومُقارناتٍ استغرقت منه "دهراً طويلاً"^(١). وإذا كان غيرُ الأُسْتَرَّابَادِيِّ -ممن لحظَ مخالفةَ المتأخِّرينَ للقدماءِ- سلكَ مسلكَ الإشارةِ والتلميحِ، فإنَّ الأُسْتَرَّابَادِيَّ أَفْصَحَ عن رأيه بأوضحِ العباراتِ وأقواها، فاستفتحَ الكتابَ بمقدِّمةٍ (في ذِكرِ ما أحدثهُ الحليُّ وموافقوه، خلافاً لمُعْظَمِ الإماميةِ أصحابِ الأئمةِ). ثم ذَكَرَ أهمَّ خالفوا المذهبَ في مسألتينِ كبيرتينِ:

المسألة الأولى: تقسيمُ الأخبارِ إلى الأنواعِ الأربعةِ، والزعمُ بأنَّ أكثرَ مروياتِ المذهبِ مُندرجةٌ تحتِ قسمِ الضَّعِيفِ.

المسألة الثانية: القولُ بأنَّ ما عدا ضروريَّاتِ المذهبِ ليسَ عليها دليلٌ قطعيُّ، وأنَّ من الجائزِ العملَ فيها بالاجتهاداتِ الظنِّيةِ. وقد ترتَّبَ على ذلك التزامُ القواعدِ الأصوليةِ التي عليها العامَّةُ (يعني أهل السنة)^(٢).

ثم عقدَ فصولاً لبيانِ ما أجمَلُهُ في المقدِّمة. وخصَّصَ الفصلَ التاسعَ لبيانِ صحَّةِ أحاديثِ كُتُبِ المذهبِ، وأنها جميعاً يقينيةُ الثبوتِ مَقْطُوعٌ بصحَّتِها^(٣). وأكثرَ من لَوْمِ الحليِّ لزعمه أنَّ المحدثينَ القدماءَ كانوا يعملونَ بخبرِ الواحدِ الظنيِّ^(٤)، وذكرَ أنَّ الصَّحِيحَ في عُرفِ الأوائلِ معناه "ما علِمَ قطعياً ورُودُه عن المعصومِ"^(٥).

و مع أنَّ انتقاداتِ الأُسْتَرَّابَادِيِّ شملتْ جُلَّ المتأخِّرينَ من عُلماءِ المذهبِ، إلا أنَّ الحليَّ خاصَّةً نالهُ التَّصِيبُ الأكبرُ من النَّقْدِ، على اعتبارِ أنه أوَّلُ من أشاعَ القولَ بِمُحْجِيَّةِ خبرِ الواحدِ صراحةً. كما أنه أوَّلُ من قسَّمِ الأخبارَ حَسَبَ ظواهرِ أسانيدِها. أيضاً، فإنَّ مُصنِّفاتِه الكثيرةَ هي التي أشاعتْ علماً أصولِ الفقهِ السُّنِّيِّ بينَ الإماميةِ بصورةٍ أوسعَ من ذي قبل. فلذلك كانَ أكثرُ نقدِ الأخباريينَ موجَّهاً إليه، حتى قالَ المامقانيُّ (١٣٥١هـ) في ترجمةِ الحليِّ "كانَ على

(١) الفوائد المدنية (ص ٢٨).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٠).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٧١).

(٤) المرجع السابق (ص ١٠٧)، (ص ١٣٦).

(٥) المرجع السابق (ص ١٠٩).

قلب الأخبارية - سيما محمد أمين الأسترآبادي - أثقل من الصخر^(١)، وكان تنويع الأخبار إلى الأربعة أقسام من أكبر جنایات الحلّي عندهم.

أخرج المولى الأسترآبادي كتابه، وظهر من عباراته أنه كان ينتظر ردة فعل عفيفة من علماء الطائفة، وبخاصة الأصوليين منهم. فقد ذكر بأول الكتاب أنه لما تبين له ما تبين شرع في إشهاره، ولم تأخذه في الله لومة لائم^(٢)، وقال في موضع: "لو لم يكن إظهار هذا المعنى واجبا عليّ لما أظهرته، لكن قطعت بوجوبه، والله مطلع على سرائر عباده"^(٣).

والذي يقرأ كتاب الأسترآبادي يراه في بدايته يجتهد في تهذيب عباراته وتخفيفها عندما يذكر الحلّي ومتابعيه، فكان يُراعي مكانتهم في المذهب، ويعتذر عنهم فيما يراهم أخطأوا فيه، ويذكر أنهم أتوا من شبهة وعجلة أو غفلة عن حقيقة مذهب المتقدمين^(٤). ومما قاله في أحد المواضع التي خطأ فيها الحلّي: "ليس قصدي من هذا الكلام القدح في فضله رحمته أو في تقواه. لكن قصدي تنبيه من لا تحقيق له من الأفاضل. فإنهم يحسبون أن كل من زاد تبحره زاد تحقيقه، فيقلّدون العلامة في الأصول والفروع"^(٥).

غير أنه في مواضع أخرى - حين يستطرد في مناقشة ما يراه خطأ عند المتأخرين - يطلق عبارات شديدة لم يحتملها منه أكثر علماء الطائفة، مثل وصفه لبعضهم بأنه "لم تكن لهم بضاعة في العلوم الدقيقة"^(٦). وله مواضع يبرز فيها فخره عليهم بأنه أوتي فهما ليس عندهم، كقوله بعد نقل طرف من أقوال بعض علماء المذهب المتأخرين: "من المعلوم أنه إذا تصدّى لتحقيق غوامض المباحث الدينية من لم تكن له بضاعة عظيمة في العلوم الدقيقة، ولم يكن

(١) تنقيح المقال (٣١٤/١).

(٢) الفوائد المدنية (ص ٣١).

(٣) المرجع السابق (ص ١٣٦).

(٤) ينظر أمثلة ذلك في الكتاب (ص ٣٧، ٤١، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ١٠٧، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٦، ١٧٣، ٢٥٢، ٣٢٣).

(٥) الفوائد المدنية (ص ١٣٦).

(٦) المرجع السابق (ص ٤٧٩).

متفطناً بما وَرَدَ في الأصولين من أصحاب العِصْمَةِ، أوقع نفسه في الهلكة^(١). وفي موضع فصل رأيه في مسألة، ثم قال: "هكذا ينبغي أن تُحقَّقَ هذه المباحثُ. وللعلم رجالٌ، وللثريد رجالٌ، وكلُّ مُيسَّرٍ لما خُلِقَ له"^(٢). وذكرَ في موضع أن الحليّ "لفق بين طريقة العامة (أهل السنة)، وبين طريقة أصحاب العِصْمَةِ". ثم قال: "فالتبست طريقة الحق بالباطل واشتبهت واستصعبت، بعد أن كانت مُنفصلة عنه ممتازة في زمن الأخباريين من أصحابنا. ثم -بعد ذلك- وفق الله رجلاً (يعني نفسه) فخلص نيته، ووفقه لأخذ العلوم اللفظية والعقلية والنقلية كلها من مُعظم أصحابها. ثم ألهمه بطلان طريقة المتأخرين، وبالسعي في التفحص عما كانت عليه الأولون من أصحابنا، وأوقع في قلبه غوامض المباحث المتروكة المندرسية، حتى ظهرت منه هذه الآثار المشاهدة"^(٣).

ومن أشدَّ عبارات الأسترآبادي التي ثقلت على من بعده وصفه -في أكثر من موضع- طريقة المتأخرين بأنها "تخريبٌ للدين"^(٤). بل قال في أحد المواضع: "وقع تخريب الدين مرتين: مرةً يوم توفي النبي ﷺ، ومرةً يوم أُجريت القواعد الأصولية والاصطلاحات -التي ذكرتها العامة في الكتب الأصولية وفي كتب دراية الحديث- في أحكامنا وأحاديثنا"^(٥). وقد كانت هذه العبارة خاصة محل انتقاد يوسف البحراني (١١٨٦هـ) مع أنه من أعيان الأخباريين وكُبرائهم، إلا أنه رأى فيها تشنيعاً لا مُوجبَ له^(٦). وقد ذكر الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ) أنه بسبب مثل تلك الألفاظ التي أطلقها الأسترآبادي: "اشمأزت قلوب مُقلِّدة الفقهاء عن سماع

(١) المرجع السابق (ص ٤٨٩).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٩٢).

(٣) المرجع السابق (ص ٤٩٨).

(٤) انظر مثلاً: (ص ١٣١، ٣٢٠، ٣٦٨، ٤٩٨).

(٥) يشير بذلك إلى بيعة أبي بكر الصديق -رضوان الله عليه-.

(٦) الفوائد المدنية (ص ٣٦٨). ويبدو أن هذه العبارة قد شاعت بعد الأسترآبادي. فقد نقل محسن الأمين في (أعيان

الشيعة ٤٠١/٥) عن بعض متعصبي الأخبارية أنه كان يرددها بصيغة أصرح، فيقول فيها: (يوم ولد الحلي)، بدل

(يوم أُجريت القواعد الأصولية).

(٧) لؤلؤة البحرين (ص ١١٧).

كلامه، ولم يُقبلوا عليه ليدركوا كُنْهَ مَرامِهِ. فَأُنْكَرُوا بِشَرِّهِمْ مِنْ دُونِ أَنْ يَتَأَمَّلُوا فِيمَا قَالَ، وَشَرَعُوا فِي تَزْيِيفِ قَوْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَعْرِفُوا كَيْفِيَّةَ الْحَالِ. فَذَهَبَ حَقُّهُ بِبَاطِلِهِ، وَحَالُهُ بِعَاطِلِهِ" (١).

و قد جاءَ أَوَّلُ رَدِّ عَلَى الْكِتَابِ مِنْ مُعَاصِرٍ لِمُؤَلِّفِهِ، اسْمُهُ نَوْرُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ الْمَوْسَوِيِّ (٢) (١٠٨٦هـ)، كَتَبَ رَدًّا أَسْمَاهُ: (الشواهدُ المكيَّةُ في مَدَاحِصِ حُجَجِ الْخِيَالَاتِ الْمَدِينَةِ)، أَتَمَّ فِي مَطْلَعِهِ الْأُسْتَرَابَادِيَّ بِالْغُرُورِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ "أَسَاءَ الْأَدَبَ وَأَفْحَشَ فِي حَقِّ الْعُلَمَاءِ الْأَجَلَاءِ، وَعُمِدَةِ الْفُضَلَاءِ" (٣). ثُمَّ أَطَالَ فِي مُنَاقَشَةِ حُجَجِهِ وَتَفْنِيدِهَا. غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ الرَّدَّ لَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا فِي إِيقَافِ الْأَفْكَارِ الَّتِي طَرَحَهَا الْأُسْتَرَابَادِيُّ. وَكَمَا يَقُولُ بَاحِثُ إِمَامِيٍّ مُعَاصِرٌ، فَإِنَّ كِتَابَ نَوْرِ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ "لَمْ يَطْفِئْ لَهَبَ الْأُزْمَةِ، وَلَمْ يَتِمَكَّنْ مِنَ السَّيْطَرَةِ عَلَى التَّيَّارِ الْعَامِّ الْأَخْبَارِيِّ الَّذِي امْتَدَّ فِي مُعْظَمِ الْمَنَاطِقِ الْعِلْمِيَّةِ الشَّيْعِيَّةِ الْمَتَمَكِّنَةِ فِي إِيرَانَ وَالْعِرَاقِ وَمَنْطَقَةِ الْحِجَازِ" (٤). فِيمَا أَخَذَ "الْخَطُّ الْأَصُولِيُّ فِي الْإِنْخِسَارِ تَدْرِيجِيًّا، خِلَالَ الْقَرْنَيْنِ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ الْهَجْرِيَّيْنِ" (٥). حَيْثُ أُصِيبَ عِلْمُ أَصُولِ الْفَقْهِ الْإِمَامِيِّ "بَصَدْمَةٍ عَارِضَتْ نَمُوَّهُ وَعَرَضَتْهُ لَحْمَلَةٌ شَدِيدَةٌ" (٦). وَذَلِكَ بَعْدَمَا لَقِيَ كِتَابُ الْأُسْتَرَابَادِيِّ قَبُولًا بَيْنَ شَرِيحَةٍ وَاسِعَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ، وَقَدْ تَحَدَّثَ عَنْهُ أَحَدُ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ وَرُؤَسَائِهِ آنَذَاكَ، وَهُوَ مُحَمَّدُ تَقِيِّ الْمَجْلِسِيِّ الْكَبِيرِ (٧)

(١) الحق المبين في تحقيق كيفية التفقه في الدين (ص ١٢).

(٢) علي بن علي بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي العاملي، ثم المكي. وصفه الحر العاملي بالفضل والعلم. قرأ علي أبيه وعلى أخويه: الشيخ حسن بن زين الدين، ومحمد صاحب مدارك الأحكام. له كتاب (شرح المختصر النافع)، و(شرح الاثني عشرية)، و(حاشية على الكافي). توفي سنة (١٠٦٨هـ).

ينظر: أمل الآمل (١/١٢٤)، أعيان الشيعة (٨/٢٢٧).

(٣) الشواهد المكيَّة (ص ٢٧).

(٤) من مقالة للباحث الإمامي جودت القزويني بعنوان: (الحركة الأخبارية، وحقيقة الصراع الأصولي الأخباري) منشورة بالعدد الأول من مجلة الفكر الجديد. إصدار دار الإسلام - لندن.

(٥) الفقيه والدولة (ص ١٩٧).

(٦) المعالم الجديدة لأصول الفقه (ص ٧٦).

(٧) محمد تقي بن مقصود علي المجلسي، يُعرف بالمجلسي الأول، والمجلسي الكبير، تمييزاً عن ولده محمد باقر المجلسي الثاني. يرفع نسبه إلى الحافظ الحدّث أبي نعيم الأصبهاني. أخذ عن جماعة من علماء المذهب المشاهير، كالحق

(١٠٧٠هـ)، فذكر أن أكثر ما فيه حقٌّ. ونَقَلَ أن مؤلِّفه أَرْسَلَ نُسخًا من كتابه إلى البلاد، وأن أهل النَّجَفِ اسْتَحْسَنُوهُ، فكان سببًا لرجوعهم إلى الأخبار^(١).

والفيض الكاشاني (١٠٩١هـ) مع أنه انتقد الأستريادي في شدة عباراته تجاه المتأخرين من علماء المذهب، إلا أنه كان يذهب إلى نحو ما ذهب إليه من تخطئتهم في اعتماد قواعد الدراية وعلم أصول الفقه الشُّنِّي^(٢)، وكان يقول -مشيرًا للأستريادي-: "قد اهتدى لبعض ما اهتديت له بعض أصحابنا من أهل أسترآباد، كان يسكن مكة -شرفها الله-، وقد أدركت صحبته بها، فإنه كان يقول بوجوب العمل بالأخبار، وأطراح طريقة الاجتهاد والقول بالآراء المبتدعة، وترك استعمال الأصول الفقهية المخترعة. ولعمري إنه قد أصاب في ذلك. وهو الفاتح لنا هذا الباب، وهاديننا فيه إلى سبيل الصواب"^(٣). وكان يقول: "ليس لمن انتسب إلى أهل البيت -عليهم السلام- وتسمّى بالشيعة والإمامي والاثني عشري إلا الأخذ بذلك. فإن خرج عن هذا الطريق إلى شيء من طرق المخالفين من غير عُذرٍ، فقد خرج عن صديق هذا الانتساب وهذه التسمية على وجهه، وإن لم يشعر بذلك"^(٤).

ثم في سنة (١٠٧٣هـ)^(٥) أخرج حسين بن شهاب الدين الكركي العاملي (١٠٧٦هـ) كتابه (هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار)، وقرّر فيه الأفكار نفسها التي ذكرها

التستري، ومحمد باقر الحسيني الشهير بلقب (الداماد)، وبهاء الدين العاملي. وُصف في ترجمته بالمعرفة بالفقه والحديث والكلام، ونسبه بعض مترجميه للزهد والتصوّف. له شرحان بالعربية والفارسية على (من لا يحضره الفقيه)، وشرح على (تهذيب الأحكام)، وغير ذلك. توفي سنة (١٠٧٠هـ).

ينظر: لؤلؤة البحرين (ص ٦٠)، أمل الآمل (٢/٢٥)، أعيان الشيعة (١٠١/٥).

(١) هذا النص ذكره المجلسي الكبير بالفارسية في كتابه (روضة المتقين)، ونقله ثم ترجمه أبو أحمد آل عصفور في تقديمه لكتاب الفوائد المدنية (ص ٦).

(٢) الحق المبين (ص ٣)، (ص ٤)، (ص ٧)، (ص ٨).

(٣) المرجع السابق (ص ١٢).

(٤) المرجع السابق (ص ٧).

(٥) انظر خاتمة هداية الأبرار (ص ٣١٢).

الأسترآباديُّ -من قبل- وأفاد من تقريراته واستدلالاته، لكن كان كلامُ الكركيِّ أمتنَ وأهدأ وأكثرَ إحكاماً. غيرَ أن الأسترآباديَّ فازَ بالسَّبْقِ فاشتَهَرَ.

وقد وردتْ إشارةٌ في بدايةِ كتابِ الكركيِّ تدلُّ على أن الخلافَ بين الفريقين كان قد تصعَّدَ وارتفعَ غبارُهُ. حيثُ ذكر المؤلفُ أن إبليسَ قد أوقعَ بين النَّاسِ "الفِتنةَ في أمرِ الاجتهادِ والتَّقليدِ. وبالغَ كلِّ في تخطئةٍ من خالفه في الفريقين". قال: "فجرَّدتُ العزمَ في هذه الفتنةِ لإيضاحِ سبيلِ الهدى، ولا أبالي بمن مالَ عنه عناداً أو اهتدى. فألفتُ هذه الرِّسالةَ في بيانِ طريقةِ المتقدمين"^(١). ثم قدَّم بمقدِّمةٍ لبيان "أصلِ الاختلافِ وتحريرِ محلِّ التَّراع". ثم استفتحَ ببابٍ جعلَ عنوانه: "بيانُ طريقةِ القدماءِ والمتأخِّرينَ. وإثباتُ صحَّةِ أحاديثنا الموجودةِ الآن". ثم ذكرَ باباً في "علمِ الدِّرايةِ وبيانِ ما يجري منه في أخبارنا وما لا يجري. وأن فائدته عندنا قليلةٌ"، ثم باباً في "أن له -سبحانه- في كُلِّ واقعةٍ حكماً معيَّناً، وعليه دليلٌ قطعيٌّ عند الأئمةِ، ونحن مطلوبون بطَّلبه من جهتهم". وسار على هذا المنوالِ حتى أتمَّ ثمانيةَ أبوابٍ تشرحُ الخلافَ بين الفريقين. وكان من رأيه أن مباحثَ علمِ الدِّرايةِ "فَعَاقُعُ أَوَقَعَتْ... في الحيرةِ والشكِّ في الأخبارِ الصَّحيحةِ وطمَّةِ القدماءِ بَعْدَ الضُّبطِ" وأنها أوصَلَتْ إلى "الإعراضِ عن النَّصِّ الصَّريحِ والعملِ بالقواعدِ المتزلزلةِ"^(٢). وكان من رأيه وجوبُ العملِ بالأخبارِ وحدها، مع التوقُّفِ في الحديثِ الذي يُشكُّ فيه فلا يُعلمُ ثبوته. لكنَّه يرى أنه لا يكادُ يُوجدُ في هذا الزَّمانِ عشرونَ حديثاً بهذه الصِّفةِ! ولو وُجدَ شيءٌ من ذلك، فلن يكونَ مما "يتعلَّقُ به حُكمٌ ضروريٌّ. بل هو واردٌ في قضِيَّةٍ لا ينفعُ علمُها، ولا يضرُّ جهلُها"^(٣).

وكان حسينُ الكركيُّ (١٠٧٦هـ) في جميعِ مباحثه يتابعُ الأسترآباديَّ في توجيهِ الانتقاداتِ للحليِّ أكثرَ من غيره؛ إذ كان يرى أن جميعَ من جاء بعده تبعَ له في طريقته الأصوليَّةِ ومنهجِهِ في التعاطي مع الأخبارِ^(٤). غيرَ أن حُسَيْناً الكركيَّ كان يُنكِرُ الإغلاظَ والتشديدَ في العباراتِ، وكأنه عني الأسترآباديَّ حينَ ذكرَ أن بعضَ الأخباريينَ "بالغَ في

(١) هداية الأبرار (ص ٣).

(٢) المرجع السابق (ص ١١٤).

(٣) المرجع السابق (ص ١٠١).

(٤) المرجع السابق (ص ٢٢٠).

الإنكار على المتأخرين... ولو جادل بالتي هي أحسن، ودفع الشبهة بما لا يوجب عناد الخصم، لكان أدعى لقبول الحق منه. مع أنه اعترف بأن ما صدر عن المتأخرين من مخالفة القدماء كان عن غفلة، والغافل لا يُلام، إلا إذا نبه فلم يقبل الحق بعد ظهوره له... والعلامة (الحلي) وأتباعه ليسوا مؤاخذين بهذه الغفلة. بل لهم أجر في السعي في حفظ تصانيف القدماء وأقوالهم وكتب الحديث وآثار الأئمة حتى وصلت إلينا^(١).

وأقول: إن هذا الكلام الذي ساقه حسين الكركي في الاعتذار عن الحلي ومتابعيه مما لا يتفق مع رأي أصحابه الأخباريين في واحدة من أهم مسائل الخلاف بين الفريقين. فالأخباريون يرون أن جميع أحكام الدين ثابتة بطريق القطع. وعليه فإن المخالف المخطئ فيها آثم وفاسق^(٢). وقد قرر الكركي نفسه هذه المسألة في مطلع كتابه وجعلها من أهم المواطن التي أخطأ فيها المتأخرون حين قالوا: إن المجتهد المخطئ لا يأثم^(٣). وقد رأيت بعض الأخباريين الذين جاءوا بعده يحاول الجواب عن هذا الإشكال، فأقر - أولاً - بأن التشنيع الجاري في كلام الأخباريين تجاه الأصوليين له مأخذ لائح في الآيات والروايات التي جاءت بدم المعرضين عن طريقة الأئمة، والشهادة عليهم "بالكفر والشرك، فضلاً عن الفسوق". ثم عاد واعتذر بأن الحلي وأضرابه من علماء الطائفة قد ثبتت عدالتهم، وكانوا مجتهدين فيما ذهبوا إليه، فوجب إحسان الظن بهم، والكف عن الطعن عليهم، ولولا ذلك "لوجب الشهادة بكفرهم وشركهم، لإعلان الآيات والروايات التي قدمناها بذلك". ثم قال: "أما ما جاء في الأخبار... من عدم معذورية المخطئ، وأن وزر من عمل بفتياه في عنقه إلى يوم القيامة، وأنه مشرك وفاسق، إلى غير ذلك من المطاعن، فقد عرفت أنها متوجهة إلى علماء العامة الآخذين بالرأي والاستنباطات الظنية الاجتهادية"^(٤).

ثم جاء بعد الكركي أحد رؤساء الأخباريين، وهو الحر العاملي (١٠٤هـ)، فكتب

(١) المرجع السابق (ص ٢٢٢).

(٢) الفوائد المدنية (ص ٧٥).

(٣) هداية الأبرار (ص ٦).

(٤) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية (ص ٤١-٤٣).

منتصراً لتقريرات الأسترآبادي. وكان يُثني عليه ويقولُ إنه: "رَجَّحَ طريقةَ القدماءِ على طريقةِ المتأخرين بالنصوصِ المتواترة، وذكرَ أن القواعدَ الأصوليةَ التي تضمَّنتها كتبُ العامةِ غيرُ موافقةٍ لأحاديثِ الأئمةِ -عليهم السَّلام-. وقد أثبتَ تلكَ الدعوى بما لا مزيدَ عليه. ومن أنصفَ لم يقدر أن يطعنَ على أصلِ مطلبه، ولا أن يأتيَ بدليلٍ تامٍّ على خلافِ ما ادَّعاه"^(١). ويبدو أنه قد ظهرَ زمنَ الحرِّ العامليِّ من حَاولَ أن يُقاربَ بينَ الفريقينِ، ويجعلَ الخلافَ بينهما صُورياً لفظياً، فعَدَّ الحرُّ هذا القولَ تعصُّباً للطائفةِ الأصوليةِ. وكان يقولُ: "اعلمَ أنه كثيراً ما يقولُ من يتعصَّبُ للأصوليينَ إن التزاعَ بينهم وبينَ الأخباريينَ لفظيٌّ. وذلكَ عندَ العجزِ عن الاستدلالِ. وبعضُهم يقولُ ذلكَ جهلاً منه بمحلِّ التزاعِ"^(٢). والصَّرامةُ ظاهرةٌ في هذه العباراتِ التي ترفضُ المساومةَ وتأبى المقاربةَ. وقد بلغَ من صلابَةِ الحرِّ العامليِّ ونُفرتِهِ من مباحثِ الأصوليينَ أنه كان يردُّ شهادةً من يقرأُ في كتاب (زُبدة الأصول) للبهائي^(٣).

وفي تلكَ الفترةِ نفسها برزتَ كتاباتُ الأخباريِّ محمد باقر المجلسيِّ (١١١١هـ). وكتبَ نعمةُ الله الجزائريُّ (١١١٢هـ)، رسالته (منبع الحياة) وعدَّدَ فيها الاختلافاتِ بينَ الفريقينِ. غيرَ أن عباراتِ هذينِ كانت هادئةً ومُخفِّفةً.

والظاهرُ أن البحرينَ كانت أشدَّ البلادِ تأثراً واستجابةً للحركةِ الأخباريةِ. فقد أصبحتُ الطَّريقةُ الأخباريةُ -كما يقولُ محسنُ الأمين (١٣٧١هـ)- طريقةً أكثرَ علمائِها^(٤) حيثُ مالوا للأخبارِ والاهتمامِ بها، ولم يتوجَّهْ أكثرُهم لِعِلْمِ الأصولِ المتأخَّر. وقد جاءَ في ترجمةِ الشَّيخِ علي بن سُلَيْمانَ البَحْرانيِّ^(٥) (١٠٦٤هـ) أنه "أولُ من نَشَرَ عِلْمَ الحديثِ فيها. وقد كانَ قبلَه لا

(١) الفوائد الطُوسية (ص ٤٤٢).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٤٧).

(٣) روضات الجنات (١٠٤/٧)، وعنه: أعيان الشيعة (١٦٨/٩).

(٤) أعيان الشيعة (٤٧٠/٥).

(٥) علي بن سليمان بن حسن بن سليمان بن درويش القُدَمي، زين الدين البَحْراني. كان رأسَ علماء البحرينِ في وقته. له حواشٍ على كتابي التهذيب والاستبصار. وله رسالة في الصلاة، ورسالة في جواز التقليد، وغير ذلك. رحلَ إلى إيران، وأخذ الحديثَ عن الشَّيخِ البهائي. ثم عادَ ودَرَّسَ بالبحرينِ إلى أن توفي سنة (١٠٦٤هـ).

ينظر: لؤلؤة البحرين (ص ١٤)، طرائف المقال (٧٣/١)، أعيان الشيعة (٢٤٧/٨)، معجم المؤلفين (١٠٣/٧).

أثر له ولا عين"، "ولشدة ملازمته للحديث وممارسته له اشتهر في بلاد العجم (إيران) بأم الحديث"^(١). وكذلك قيل عن ماجد بن هاشم البحراني (١٠٢٨هـ) إنه "أول من نشر علم الحديث في شيراز"^(٢)، وذلك لما ولي فيها القضاء. وقد كان له مؤلف بعنوان: (سلاسل الحديد في تقييد أهل التقليد)، وهو ردُّ على الأصوليين في إيجابهم تقليد المجتهدين^(٣).

ثم كان من بعد هذين الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني^(٤) (١١٢١هـ) وكان مُتَفَنًّا واسع العلم. وقد ذكر يوسف البحراني (١١٨٦هـ) أنه كان جاريًا على طريقة الأصوليين أول الأمر، ثم في آخر تصانيفه مال إلى الطريقة الأخبارية^(٥).

وجاء بعده تلميذه عبد الله بن صالح السماهيجي (١١٣٥هـ)، وكان "أخباريًا صِرَفًا، كثير الطعن على المجتهدين" كما قيل في ترجمته^(٦). وكان ينكر على من يقول إن الخلاف بين الفريقين لفظي. وكان من رأيه أن الفرق بين الطائفتين "ظاهر عند الإنصاف وتجنب طريق العصبية والاعتساف، من وجوه متعددة وأمور متبددة لا يُنازع فيها من خلع ربة التقليد، ولا يرتاب فيها من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد". وكتب في بيان هذه الفروق وشرحها حتى بلغ بها أربعين فرقاً^(٧).

ثم جاءت النوبة إلى خاتمة محققي الأخباريين في القرن الحادي عشر، يوسف بن أحمد البحراني (١١٨٦هـ)، وكان تتلمذ أول أمره على والده الذي كان أصوليًا كثير التشنيع على

(١) لؤلؤة البحرين (ص ١١).

(٢) المرجع السابق (ص ١٣٦). وانظر في ترجمته —أيضاً—: أنوار البدرين (ص ٨٥).

(٣) المرجع السابق.

(٤) سليمان بن عبد الله بن علي بن حسن بن أحمد البحراني السراوي. ولد سنة (١٠٧٥هـ). وكان عالماً بالمذهب خطيباً شاعراً مفوهاً، برع في العلوم حتى صارت إليه الرئاسة في البحرين. وبرز في علم الرجال والحديث والتواريخ. له كتاب (أزهار الرياض)، ومراثٍ للحسين —رضي الله عنه—. توفي سنة (١١٢١هـ).

ينظر: لؤلؤة البحرين (ص ١١)، أنوار البدرين (ص ١٥٠).

(٥) لؤلؤة البحرين (ص ١١-١٢).

(٦) طرائف المقال (٧٠/١).

(٧) منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين. مخطوط (ل ٣٤/أ).

الأخباريين كما وصفه يوسف نفسه^(١)، ثم بعد وفاة والده أخذ عن الشيخ حسين الماحوزي^(٢)، وكان هو الآخر أصولياً كثير الطعن على الأخباريين^(٣).

ورغم أخذه عن هذين، إلا أن البيئة العامة في البحرين غلبت عليه، فخرج يوسف البحراني^(٤) (١١٨٦هـ) أول أمره أخبارياً متصلاً في مذهبه. وكان يُكثرُ الثناء على مهارة المولى الأسترآبادي وعلمه وتحقيقه^(٥)، ويكثر من نقل آرائه ومناقشتها^(٦). في حين كان يذم طريقة الأصوليين في ردّهم لكثير من مرويات المذهب. وكان يقول: "الواجب إما الأخذ بهذه الأخبار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشرعية أخرى غير هذه الشرعية لتقصاها وعدم تمامها، لعدم الدليل على جُملة أحكامها. ولا أراهم يلتزمون شيئاً من الأمرين، مع أنه لا ثالث لهما في البين"^(٧). وقد كتب رسالة في الردّ على الأصوليين بعنوان (أجوبة المسائل الشيرازية في الدفاع عن الطريقة الأخبارية)، فرغ من تأليفها سنة (١١٤٩هـ)^(٨). وكان البحراني قد خرج من البحرين إلى إيران، قبل أن يعود ليقم بكرة بلاء، حيث صار له هناك شهرة وتلاميذ، وكان النهج الأخباري شائعاً في العراق كلها، وفي كربلاء خاصة. وكما يقول أبو علي الحائري^(٩) (١٢١٦هـ) -وهو يصف حال العراق آنذاك-: "كانت بلدان العراق -سيما المشهدين الشريفين- مملوءة... من معاشر الأخباريين، بل ومن جاهليهم القاصرين. حتى إن الرجل منهم كان إذا أراد حمل كتاب من كتب فقهاءنا عليه السلام

(١) لؤلؤة البحرين (ص ٩٣)، (ص ٩٨).

(٢) حسين بن محمد بن جعفر البحراني الماحوزي. أقدم شيوخ يوسف البحراني. ذكر أنه عمّر حتى قارب التسعين، لكن لم تكن له ملكة التصنيف، فلم يبرز له أثر. لكن ذكر غيره أنه خلف أجوبة على مسائل لم يطّلع عليها يوسف البحراني. ينظر: لؤلؤة البحرين (ص ٥٦). أنوار البدرين (ص ١٧٦).

(٣) منتهى المقال (٧/٧٥)، أنوار البدرين (ص ١٩٥).

(٤) لؤلؤة البحرين (ص ١١٧).

(٥) انظر مثلاً: في الجزء الأول فقط من كتابه الحقائق الناضرة: (ص ٥٥، ١٠١، ١٠٧، ١٢٢، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٧، ١٥٣، ١٦٩، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٤٠، ٢٤٨، ٣٠٦، ٣٢٣، ٤٣١، ٤٧١، ٤٨٠، ٥١٤).

(٦) لؤلؤة البحرين (ص ٤٧).

(٧) الذريعة (٢٠/٣٥٣)، وأعيان الشيعة (١٠/٣١٧). وقد ذكر البحراني نفسه هذه الرسالة في كتابه الدرر النحفية (ص ٢٥٣)، وفي الحقائق الناضرة (١/١٦٧).

حَمَلَهُ مَعَ مَنَدِيلٍ^(١) تَحْرُزاً مِنْ نَجَاسَتِهِ^(٢)!

غير أن الحال في كربلاء أخذ في التغير بعد قدوم أحد كبار الأصوليين إليها، وهو الوحيد البهبهاني^(٣) (١٢٠٥هـ)، وكان أول أمره - فيما قيل - على الطريقة الأخبارية. فتناظر هو وأحد شيوخه الأصوليين، ففنع كل منهما برأي صاحبه، فتحوّل الشيخ أخبارياً، فيما تحوّل البهبهاني أصولياً عنيفاً على الأخباريين^(٤).

وإذا كانت شدة الأسترابادي^(٥) (١٠٣٣هـ) وعنفه تسبباً في بعث الحركة الأخبارية، فإن شدة البهبهاني^(٦) (١٢٠٥هـ) - بعد ذلك - كانت مبدأ انحسار المدّ الأخباري الطاغي. ذلك أن المواقف الحاسمة الصارمة الصريحة وإن لم تكن قوية في بنائها، إلا أنها - كثيراً - ما تفرض نفسها على العقول، فتتسبب في تغيير مسار الأفكار والقناعات.

يذكر المامقاني^(٧) (١٣٥١هـ) أنه سمع من ثقات مشايخه أن البهبهاني لما قدّم كربلاء، حضر يوماً درس يوسف البحراني. ثم جاء يوماً ووقف في صحن المسجد المقام على القبر المنسوب للحسين، ونادى بأعلى صوته: "أنا حجة الله عليكم". فاجتمع الناس عليه وسألوه عما يريد، فقال: "أريد أن الشيخ يوسف يمكنني من منبره، أو يأمر^(٨) تلاميذه أن يحضروا تحت منبري". ويزعم المامقاني - بعد هذا - أن البحراني كان قد عدل عن مذهب الأخباريين. إلا أنه كان خائفاً من إظهار ذلك. فطابت نفسه أن يجيب مطلب البهبهاني، فنصب له منبر، وباحته البحراني ثلاثة أيام، رجع بعدها ثلث الطلاب عن مذهب الأخباريين وصاروا أصوليين^(٩).

وعندي في هذا الكلام الأخير نظر. فإن يوسف البحراني لم يرجع قط عن طريقة الأخباريين. فكتبه - قديمها وحديثها - مليئة بتقرير طريقتهم والانتصار لها، وليس فيها أدنى إشارة لتراجعها إلى نهج الأصوليين. لكن الذي رجّع عنه هو المبالغة وإطالة البحث في النزاع

(١) انتهى المقال (١٧٨/٦). وانظر مقدمة رضا المظفر على جامع السعادات (٨/١).

(٢) مقدمة جامع السعادات، نقلاً عن (الشيخية) لحسن آل طالقاني (ص ٣٩).

(٣) ذكر ذلك جودت القزويني في مقالته (الحركة الأخبارية، وحقيقة الصراع الأصولي الأخباري)، المنشور بالعدد الأول من مجلة الفكر الجديد. إصدار دار الإسلام - لندن.

(٤) في الأصل (ويأمر)، وقد عدلت العبارة بما يناسب السياق.

(٥) تنقيح المقال (٨٥/٢).

بين الفريقين، بعدما رأى الانشقاق العميق الذي دخل على المذهب الإمامي جرأً ذلك. فاختار لنفسه التسهيل في أمر هذا الخلاف، والإعراض عن توسيع الكلام فيه. وقد صرح بهذا في غير موضع من تصانيفه. من ذلك أنه في كتابه (الدرر النحفية) ذكر الفروق التي ساقها السماهيجي بين الأصوليين والأخباريين. ثم قال: "كنت في أول الأمر من الجارين على هذه الطريقة، وقد أكثرت البحث في ذلك مع بعض مشايخنا المعاصرين من المجتهدين. وقد أودعت كتابي الموسوم بالمسائل الشيرازية مقالة مبسوطة مُشتملة على جملة من الأبحاث الشافية والأخبار الكافية المتعلقة بذلك والمؤيدة لما هنالك. إلا أن الذي ظهر لي - بعد إعطاء التأمل حقه في المقام وإمعان النظر في تلك الفروق التي ذكرها أولئك الأعلام - هو سدُّ هذا الباب وإرخاء السترِ دونه والحجاب، وإن كان فتحه أقواماً وأوسعوا فيه دائرة النقض والإبرام". ثم ذكر أن الذي حمّله على مثل هذا الرأي أن البحث في المسألة يستلزم "القدح في علماء الطرفين، والإضرار بفضلاء الجانبين، كما قد طعن كل من علماء الطرفين على الآخر. وربما انجرَّ إلى القدح في الدين. ولا سيما من الخصوم المعاندين". وذكر أن هذه المسألة فتحت الباب للطعن في مذهب الشيعة بعين ما كانت الشيعة تطعن به على أهل السنة في انقسامهم بين المذاهب الأربعة. وهون من أمر الفروق التي ذكرت بين الفريقين، وذكر أنها لا توجب التمايز بينهما، واستدل بأن العصر الأول كان مملوءاً بالمجتهدين والمحدثين، ومع ذلك لم يرتفع بين الفريقين خلاف حتى جاء المولى الأسترآبادي، فأذاعه ورفع الصوت به^(١).

هكذا كان رأي البحرائي الذي رجع إليه أخيراً. فقد كان يريد ردّ الخلاف بين الفريقين والكف عن توسيعه وإشاعته. لكن البههائي لم يقبل منه ذلك. فكان يكتب الرسائل تلوي الرسائل في نقض طريقة الأخباريين وتفنيد حججهم في أكثر الأبواب التي نازعوا فيها، فكتب رسائل في (الإجماع)، وفي (الاستصحاب)، وفي (البراءة الأصلية)، وفي (الاجتهاد)، وفي (القياس)، وفي (أخبار الآحاد)^(٢). بل كتب رسالة مفردة في (نقض شبهات الأخباريين)^(٣).

(١) الدرر النحفية (ص ٢٥٣)، وانظر نحو ذلك في الحقائق الناضرة (١/١٦٧)، وفي الكشكول (٢/٢٩٧).

(٢) طبعت هذه الرسائل جميعاً في مجلد بعنوان (الرسائل الأصولية).

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١٠/٢٠١).

وفي بعض هذه الرسائل مناقشات لأقوال المولى الأسترآبادي نفسه التي طرَحَها في كتابه (الفوائد المدنيّة)^(١). كما ملأ البهّهباني كتابه (الفوائد الحائريّة) بمناقشة آراء الأخباريين. وله في تلك المناقشات عبارات شديدة، وانتقادات عنيفة ينسبهم فيها للجهل والجُرأة على الأعاضيم^(٢). ومما قاله في مُقدّمة تلك الفوائد: "إنه لما بُعد العهد عن زمان الأئمة -عليهم السلام-، وخفيت أماراتُ الفقه والأدلة على ما كان المقرّر عند الفقهاء، والمعهود بينهم بلا خفاء بانقراضهم وخُلُوّ الديار عنهم، إلى أن انطمس أكثر آثارهم... توهّم متوهّم أن شيخنا المفيد رحمته ومن بعده من فقهاءنا الآن مجتمعين على الضلالة، مُبدعين بدعاً كثيرة غير عديده، ضالّين مُضِلّين، مُتابعين العامّة، مخالفين لطريقة الأئمة -عليهم السلام-"^(٣). والظاهر أن حرص البهّهباني على النّقض على الأخباريين كان قديماً قبل أن يستوطن كربلاء. فرسالته (الاجتهاد والأخبار) فرغ من تأليفها سنة (١١٥٥هـ) كما يظهر من خاتمتها^(٤). مما يعني أنه قضى أكثر من خمسين عاماً في مواجهة الأخباريين قبل أن يُتوفى بكرّلاء سنة (١٢٠٥هـ).

لم يقتصر عمل البهّهباني على الكتابة والتصنيف. بل جمع مع ذلك فحجاً عملياً في مُحاصرة الأخباريين، ففي حين كان مسجّده مقابلاً لمسجد يوسف البحراني، كان يُفتي بِبطلان الصلّاة وراءه^(٥)، ويشدّد على من يحضّر درسه، حتى كان ابن أخته عليّ الطّباطبائي يُحضّر عند البحراني ليلاً، ويقرأ عنده سراً، فرقاً من أن يعلم خاله بذلك^(٦). وقد أتى ذلك المنهج المتشدّد أكله، فأخذ الاتجاه الأخباري في الانحسار، حتى قال أبو عليّ الحائريّ (١٢١٦هـ) -مُسْتَبْشِراً بما جرى للأخباريين على يد البهّهباني-: "قد أحلى الله البلاد منهم ببركة قدومه، واهتدى المتحيّرة في الأحكام بأنوار علومه"، بل وصف البهّهبانيّ بأنه "مؤسّس

(١) انظر -مثلاً- رسالة (الاجتهاد والأخبار) المطبوعة ضمن رسائله الأصولية (ص ١١٢) وما بعدها.

(٢) انظر: المرجع السابق (ص ٢١٦-٢١٧).

(٣) الفوائد الحائرية (ص ٨٩).

(٤) الرسائل الأصولية (ص ٢٢٩).

(٥) تنقيح المقال (٢/٨٥)، (٣/٣٣٥).

(٦) أنوار البدرين (ص ١٤٤)، (ص ١٩٤).

مِلَّةٌ سَيِّدَ الْبَشَرِ فِي الْمِلَّةِ الثَّانِيَةِ عَشَرَ^(١). ويقولُ الخوانساريُّ (١٣١٣هـ): "ارتفعت بميامنِ تَأْيِيدَاتِهِ الْمُتَيْنَةِ، أَغْبَرَةُ آرَاءِ الْأَخْبَارِيَّةِ الْمُدْرَجَةِ فِي أَهْوَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُخْرَى"^(٢).

وَمِنْ شُيُوخِ الْأَخْبَارِيِّينَ الْمَعَاصِرِينَ مَنْ يَنْقُلُ أَنَّ الْبَهْبَهَائِيَّ لَجَأَ إِلَى اسْتِعْدَاءِ حَاكِمِ كَرْبَلَاءَ عَلَى يَوْسُفَ الْبَحْرَانِيِّ مِنْ أَجْلِ مَنْعِهِ مِنَ التَّدْرِيسِ وَمَنْعِ النَّاسِ مِنَ الْحُضُورِ عِنْدَهُ. حَتَّى اضْطُرَّ الْبَحْرَانِيُّ لِلخُرُوجِ مِنْ كَرْبَلَاءَ، إِلَى بَلَدَةِ قَرِيْبَةٍ مِنْهَا، حَيْثُ بَقِيَ فِيهَا إِلَى أَنْ تُوْفِيَ^(٣).

فَمَعَ مَسَلِّكِ الْبَهْبَهَائِيِّ الْمَتَصَلِّبِ فِي مَنَازِلَةِ الْأَخْبَارِيِّينَ، وَمَعَ سَعَةِ عُلُومِهِ وَمَهَارَتِهِ فِي الْمَحَاجَّةِ وَالْجَدَلِ، وَمَعَ مِيلِ غَرِيمِهِ الْبَحْرَانِيِّ إِلَى الْمَسَالِمَةِ وَالْكَفِّ^(٤). مَعَ هَذَا كُلِّهِ كَانَ لَا بُدَّ لِلطَّرِيقَةِ الْأَخْبَارِيَّةِ أَنْ تَتَرَاوَجَ. ثُمَّ جَاءَتْ وَفَاةُ الْبَحْرَانِيِّ سَنَةَ (١١٨٦هـ) لِيَفْقِدَ الْأَخْبَارِيُّونَ أَهَمَّ وَأَعْلَمَ زُعَامَتِهِمْ، حَيْثُ انْفَرَدَ الْبَهْبَهَائِيُّ (١٢٠٥هـ) بِالرَّئَاسَةِ الْعِلْمِيَّةِ بِكَرْبَلَاءَ، وَعَاشَ بَعْدَ الْبَحْرَانِيِّ قُرَابَةَ الْعِشْرِينَ عَامًا نَجَحَ خِلَالُهَا فِي تَأْسِيسِ مَدْرَسَةِ أَصُولِيَّةٍ مُتَكَامِلَةٍ حَمَلَتْ عَلَى عَاتِقِهَا مُقَاوَمَةَ التَّهْجِ الْأَخْبَارِيِّ.

وَكَانَ الْبَهْبَهَائِيُّ قَبْلَ وَفَاتِهِ لَجَأَ إِلَى تَوْزِيعِ طُلَابِهِ لِيَتَوَلَّى بَعْضُهُمُ التَّدْرِيسَ فِي النَّجَفِ، وَبَعْضُهُمْ فِي كَرْبَلَاءَ^(٥). وَقَدْ بَرَزَ مِنْ هَؤُلَاءِ أَسْمَاءٌ كَبِيرَةٌ وَاصَلَتْ مَسِيرَةَ اسْتِزْهَابِ الْأَصُولِيَّةِ، مِنْ أَمْثَالِ مُحَمَّدٍ مَهْدِيِّ بَحْرِ الْعُلُومِ (١٢١٢هـ)، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْقُمِّيِّ^(٦) (١٢٣١هـ)، وَأَحْمَدَ النَّرَاقِيِّ

(١) منتهى المقال (١٧٧/١-١٧٨).

(٢) روضات الجنات (٩٤/٢).

(٣) ذكر ذلك الشيخ محسن آل عصفور في كتاب له لم يطبع بعنوان (المقدمة الفاخرة لكتاب الحقائق الناضرة). وقد نقلَ طرفاً مما احتواه كتابه هذا في حوارٍ أجرته معه جريدة الوقت البحرينية في عددها رقم (٦٤٧)، بتاريخ ١٩/١١/١٤٢٨هـ، الموافق ٢٩/١١/٢٠٠٧م. وحوار آخر في الجريدة نفسها العدد رقم (٦٦٩)، الصادر يوم الجمعة ١١ ذي الحجة ١٤٢٨هـ، الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠٠٧م.

(٤) ومما حُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَفْتِي بِصَحَّةِ الصَّلَاةِ وَرَاءَ الْوَحِيدِ الْبَهْبَهَائِيِّ، حَتَّى بَعْدَمَا أَفْتَى الْبَهْبَهَائِيُّ بِبَطْلَانِ الصَّلَاةِ وَرَاءَهُ. انظر: تنقيح المقال (٣٣٤/٣).

(٥) تنقيح المقال (٨٥/٢).

(٦) أَبُو الْقَاسِمِ بْنِ الْمَوْلَى مُحَمَّدٍ حَسَنِ بْنِ نَظَرٍ عَلِيِّ الْجِيلَانِيِّ. يَلْقَبُ بِالْحَقِّ الْقُمِّيِّ، وَبِالْفَاضِلِ الْقُمِّيِّ. عَالِمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، مَبْرُورٌ فِي الْفَقْهِ وَالْأَصُولِ. مِنْ تَوَالِيفِهِ: (القوانين الحَكَمَةُ) فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، وَبِهِ يَعْرِفُ فَيُقَالُ لَهُ: (صَاحِبُ الْقَوَانِينِ). وَلَهُ

(١٢٤٤هـ)، ومحسن الأعرجي^(١) (١٢٢٧هـ) الذي كتب رسالةً في نقض مُقدّمات كتاب (الحدائق الناضرة)^(٢) التي كان يوسف البحرائي شرحَ فيها ما يراه طريقة الإمامية القدماء. وكما يقول محمد باقر الصدر (١٤٠٠هـ): "نصبت هذه المدرسة نفسها لمقاومة الحركة الأخبارية والانتصار لعلم أصول الفقه، حتى تضاعف الاتجاه الأخباري ومُنِيَ بالهزيمة"^(٣). لكن يبدو أن الأثر المباشر لتلك الهزيمة ظهرَ في مراكز الشيعة بالعراق. أما في إيران فقد بقيَ النهجُ الأخباري شائعاً فيها. فلما خرج -بعد ذلك- الميرزا محمد الأخباري (١٣٢٣هـ)، وحاولَ التصدي -من جديدٍ- لنشر مذهب الأخباريين، اضطرَّ لمغادرة العراق إلى إيران، حيثُ حظيَ هناك بالقبول^(٤)، فحاولَ استمالة السلطان فتح علي شاه القاجاري^(٥) (١٢٥٠هـ) إلى جانبه، وصار يُصنّفُ له الرسائل، ويُهدِيها إليه. وكادت جهوده في ذلك تفلح^(٦). لولا أن أحد أشهر تلاميذ الوحيد البهبهاني، الشيخ جعفرًا كاشف الغطاء^(٧) (١٢٢٨هـ) سمع بصنيعه،

أيضاً: (مرشد العوام)، و(مناهج الأحكام)، وغيرها. توفي سنة (١٢٣١هـ).

ينظر: روضات الجنات (٣٥٤/٥)، خاتمة المستدرک (١٢٤/٢)، أعيان الشيعة (٤١١/٢).

(١) محسن بن حسن بن مرتضى بن شرف الدين الحسيني الأعرجي، المعروف بالحق الكاظمي البغدادي. مولده سنة (١١٣٠هـ). تتلمذ على الوحيد البهبهاني، وبحر العلوم، وجعفر كاشف الغطاء. كان من أعيان الإمامية في عصره، برع في الفقه والأصول. وتخرج على يديه جماعة من المشاهير، له تصانيف منها: (شرح الاستبصار)، و(المحصل في علم الأصول)، و(عدة الرجال)، وغيرها. توفي سنة (١٢٢٧هـ)، أو (١٢٢٨هـ).

ينظر: روضات الجنات (١٠٤/٦)، أعيان الشيعة (٤٦/٩)، الكنى والألقاب (١٥٦/٣)، مصفى المقال (ص ٣٨٧)، الذريعة (١١٥/٢)، الأعلام (٢٨٦/٥).

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢٢٥/١٠).

(٣) المعالم الجديدة لأصول الفقه (ص ٨٥).

(٤) أعيان الشيعة (١٠١/٤).

(٥) مترجم -بإيجاز- في هدية العارفين (٨١٥/٢)، إيضاح المكنون (٥٢١/١).

(٦) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (٧٨/١).

(٧) جعفر بن خضر بن يحيى المالكي الجناحي النجفي. فقيهٌ أصوليٌّ. انتهت إليه رئاسة الإمامية بالنجف، بعد وفاة شيخه محمد مهدي بحر العلوم. واشتهر بلقب كاشف الغطاء، بسبب تأليفه كتاب (كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء)، وله تصانيف غيره كثيرة، منها: (العقائد الجعفرية)، و(شرح الهداية)، و(مناسك الحج)، وغير ذلك. وقد تخرج عليه طائفة من أعيان علماء المذهب. توفي سنة (١٢٢٨هـ).

ينظر: أعيان الشيعة (٩٩/٤) طبقات أعلام الشيعة (٢٤٨/٢)، الكنى والألقاب (٨٧/٣)، روضات الجنات

فخرَجَ من النَّحْفِ إلى إيرانَ لمطارَدَتِه في بلاطِ الشَّاهِ فَتَحَ علي شاه^(١)، وكان لكاشِفِ الغِطاءِ صِلَةً بذاك السُّلطان، وكانَ في مُصَنَّفاته يبالغُ في مَدْحِه والثناءِ عليه^(٢)، فاجتهدَ في صَرْفِه عن الميرزا الأخباريِّ، وأهدى له رسالةً كتبها بعنوان: (كاشِفُ الغِطاءِ عن مَعايِبِ ميرزا محمد عدوِّ العلماء). وقد وَصَفَ مضمُونُ هذه الرِّسالةِ محسنُ الأمين (١٣٧١هـ)، فقال: "أبانَ فيها قبائحَ ذلك الرجلِ واعتقاداته الكُفْريَّة"^(٣). وكانَ كاشِفُ الغِطاءِ قد كتبَ قبلَ ذلك رسالةً بعنوان: (الحقُّ المبين في تصويبِ المجتهدين وتخطئةِ جُهَّالِ الأخباريين)^(٤).

غيرَ أن الميرزا الأخباريَّ لم يكن في لِينِ يوسفَ البحرانيِّ ومسالمةِ للأصوليين. بل كانَ صلباً شديداً في الدِّفاعِ عن الطَّريقةِ الأخباريَّةِ، مَعْنياً للغاية بمناقضةِ خصومِها والردَّ عليهم. فكتبَ في الردِّ على كاشِفِ الغِطاءِ رسالةً بعنوان: (الصَّيْحَةُ بالحقِّ على من أَلحدَ وترنَّدق)^(٥). وكتبَ رسالةً أخرى بعنوان: (دَفْعُ اعتراضاتِ المجتهدين على الأخباريين)^(٦). ورسالةً ثالثةً بعنوان: (قَبَسَةُ العَجُولِ في الأخبارِ والأصُولِ)، نقضَ فيها أكثرَ مطالبِ علمِ أصولِ الفقه الذي يتمسَّكُ به الأصوليون. فردَّ عليه أبو القاسمِ القُميُّ (١٢٣١هـ) -تلميذُ البهبهانيِّ- برسالةً جعلَ عنوانها: (إنسانُ العَيْنِ)، فقابلَه الميرزا برسالةٍ (عَيْنُ العَيْنِ)^(٧). ولما كتبَ بعضُ الأصوليين رسالةً في الردِّ على كتابِ (الفوائد المدنيَّة) للأستِراباديِّ وسماها (أساسُ الأصولِ)، انبرى الميرزا للردِّ عليه بكتابٍ أسماه: (مَعَاوِلُ العقولِ في قَلْعِ أساسِ الأصولِ). وقد صرَّحَ في هذا الكتابِ بتكفيرِ

(١٥٢/١)، مستدرك الوسائل (٣/٣٩٧).

(١) أعيان الشيعة (١٠١/٤).

(٢) انظر مبالغته في الثناء عليه في مقدمته لكتاب كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء: (٢/١).

(٣) الذريعة (٣٧/٧)، أعيان الشيعة (١٠٤/٤).

(٤) المرجع السابق.

(٥) ذكره الطهراني في أكثر من موضع بهذا العنوان (الذريعة ٣٧/٧، ١٠٤/١٥). وذكره في موضعٍ ثالثٍ (٢٢١/١٢)

بعنوان (السلم المروني فيمن تكفَّر وترنَّدق)، وقال: "ولأجل تأليفه هذا الكتاب قتل بالكاظمية سنة (١٢٣٢هـ)"، فلا أدري هل هما كتابان، أو هو كتابٌ واحدٌ.

(٦) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢٢٨/٨).

(٧) المرجع السابق (٣٥/١٧).

كاشِف الغِطاءِ رئيسِ الأصوليين ومُقدِّمهم^(١). وفي تلك الحِقْبَةِ كَتَبَ أبو عليّ الحائريُّ كتاباً في الردِّ على الأخباريين أسماه (عَقْدُ اللَّالِي البهيَّة، في ردِّ الطائفةِ الغبيَّة)^(٢).

ثم لم تَزَلْ شُقَّةُ الخلافِ بينَ الفريقينِ تتسعُ، وباتت تَتَّخِذُ صِفَةَ الشَّدَّةِ والحدَّةِ وتبادلِ التكفيرِ، و"القدحِ والطَّعنِ، والسَّبِّ واللَّعنِ"^(٣)، و"التنازُرِ بالألقابِ وتبادلِ الشَّتِيمةِ المَقْدِعةِ"^(٤)، والطَّعنِ في النسبِ^(٥). حتى قيلَ إن الميرزا الأخباريَّ لما بلغه موتُ كاشِفِ الغِطاءِ بمرَضِ الخنازيرِ، قال: "مات الخنزيرُ بالخنازيرِ"^(٦). وكان بعضُ الأخباريينَ يَكُتُبُ لَعْنَ الأصوليينَ على الجُدرانِ في أَصْفَهانَ^(٧). وكان التهاجُرُ يَقَعُ بينَ العامَّةِ والعُلَماءِ بسببِ انتماءِ أحدهم لهذا الطَّرَفِ أو ذاك^(٨).

ولما تعاظَمَ أمرُ الميرزا الأخباريِّ، وتصدَّعَ خلافةُ معِ الأصوليينَ، أصدرَ بعضُ علمائهم فتياً بقتله، فخرَجَ هذا الأخيرُ من إيرانَ إلى بغدادَ، وهناك هَجَمَ على بيته جماعةٌ فقتلوه هو وولده وأحدُ تلاميذه، وأحرقوا داره سنة (١٢٣٢هـ)^(٩). وفرَّ سائرُ أبنائه من العراقِ^(١٠). وكان

(١) المرجع السابق (١٧/١٦٦)، (٢١/٢٠٧).

(٢) المرجع السابق (١٥/٢٩٥).

(٣) مشارق الشموس الدرية في أحقية مذهب الأخبارية (ص ٢٨٢).

(٤) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (٣/٧٨).

(٥) انظر: أعيان الشيعة (٤/١٠١-١٠٢).

(٦) نقله محمد حسن آل طالقاني في كتابه (الشيخة ص ٤٢)، عن كتاب (لباب الألقاب ص ٨٧).

(٧) أعيان الشيعة (٤/١٠٢).

(٨) نقل محسن الأمين في (أعيان الشيعة ٤/٢٠٨) أن الأصوليين هجروا محمد جواد سياه بوش، لميوله الأخبارية.

(٩) الذي أفتى بقتله هو محمد المجاهد، ابن علي الطباطبائي صاحب كتاب (رياض المسائل)، ووافقه آخرون على ذلك.

وانظر في خبر مقتله: روضات الجنات (٢/١٢٩)، أعيان الشيعة (٩/١٧٣)، نظرية السنة (ص ٢٢٣)، مقالة

الحركة الأخبارية، لجودت القزويني في العدد الأول من مجلة الفكر الجديد. إصدار دار الإسلام - لندن.

(١٠) ذكر محسن الأمين (٩/١٧٣) أن أحد أولاد الميرزا الأخباريِّ فرَّ إلى طهران، وذريته موجودون إلى اليوم،

بلقب (فاميل أخباري)، أي (عائلة الأخباري). وذكر أن من ذريته -أيضاً- عائلة (آل جمال الدين) الموجودين

اليوم في طهران وفي خوزستان جنوبي إيران. ومن أشهر العوائل الأخبارية الباقية إلى اليوم، عائلة آل عصفور في

قد قُتِلَ قبلَه أكبرُ علماء الأخبارية في البحرين، وهو الشيخ حسين آل عصفور (١٢١٦هـ)^(١)، -ابن أخي يوسف البحراني-، وموت هذين تسيّد الأصوليون المراكز الإمامية، و"ضعفت الحركة الأخبارية بمقتل زعيمها، وصارت تذوي وتتضاءل بمرور الزمن، حتى لم يبق لها الآن من الأتباع إلا قليلون. وهم متفرقون هنا وهناك في بعض نواحي العراق وإيران. أما الحركة الأصولية، فقد سادت وشملت مختلف أقطار العالم الشيعي"^(٢). وقد بقيت آثار ذلك الصراع العنيف في البحرين -بلد الأخباريين- إلى وقت قريب، حيث كانوا يترددون في السلام على من يسلك طريقة الأصوليين. وكان من المعتاد عندهم أن يُسأل الخاطب قبل تزويجه ما إذا كان أصولياً أو أخبارياً^(٣).

ومع تسيّد الأصوليين المراكز الإمامية العلمية الكبرى، صار نهج المعتمد في الحوزات العلمية. وصار طالب العلم الأخباري إذا أراد أن يواصل دراسته الشرعية، وأن يُعترف بأهليته العلمية، يضطر للذهاب إلى تلك الحوزات في قم والنجف، ويدرس هناك (أصول الفقه)، وسائر العلوم التي لا تتفق مع مشربته^(٤). وهذا ما ساعد على المزيد من الانحسار والتراجع للطريقة الأخبارية. وقد كان لمرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ) أثرٌ ظاهرٌ في ترسيخ الآراء الأصولية وتثبيتها بصورة نهائية، من خلال كتابه (فرائد الأصول) الذي اشتهر واعتمده علماء الطائفة بعده. وقد آل الأمر اليوم إلى أن الأخباريين بعدما كان مذهبهم الغالب والمسيطر، تحوّل الحال حتى صار المرجع المعاصر حسين البروجردي (١٣٨٠هـ) يشير إلى الأخباريين، بصيغة "الطائفة المنتحلة للإمامية"^(٥).

البحرين. وهي الأسرة التي خرج منها يوسف البحراني، وابن أخته الشيخ حسين آل عصفور. ومنهم حالياً الشيخ محسن آل عصفور قاضي محكمة الاستئناف في البحرين. وله جهودٌ ومحاولاتٌ لإحياء الطريقة الأخبارية من خلال

لقاءاته وموقعه على الشبكة العالمية. <http://www.al-asfoor.org/index.php>

(١) أنوار البدرين (ص ٢١١)، الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية (ص ٣٩٩).

(٢) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (٧٩/٣).

(٣) مرجع سابق.

(٤) ذكر ذلك الشيخ حميد آل مبارك في لقاءٍ معه أجرته صحيفة الوقت البحرينية. العدد (٦٤٠)، الصادر يوم الخميس

١٢ ذي القعدة (١٤٢٨هـ)، الموافق ٢٢ نوفمبر (٢٠٠٧م).

(٥) تقريرات في أصول الفقه (ص ٢٥٤).

ومما يُلحَظُه الدارسُ لتاريخِ هذا الصِّراعِ الدَّامي أنه في فترةِ انتعاشِ التوجُّهِ الأخباريِّ، خرَّجَتْ للوجودِ أشهرُ ثلاثِ موسوعاتٍ حديثيَّةٍ لدى الإماميَّةِ المتأخِّرينَ، ومؤلَّفوها كلُّهم من المنتمِينَ للفريقِ الأخباريِّ: كتاب (الوافي) للفيضِ الكاشاني (١٠٩١هـ)، و(وسائل الشَّيعة) للحرِّ العامليِّ، و(بحار الأنوار) لمحمد باقر المجلسيِّ (١١١١هـ). كما ظَهَرَتْ في تلكِ الحِقْبَةِ كثيرٌ من الشُّروحِ والتعليقاتِ على الكُتُبِ الحديثيَّةِ، ولم أجد -فيما رأيته- شرحاً على كتابٍ حديثيٍّ كُتِبَ قبلَ الحِقْبَةِ الأخباريَّةِ. ثم لما انحسَرَ المدُّ الأخباريُّ كَثُرَ التصنيفُ في عِلْمِ أصولِ الفقه، فتلاميذُ الوحيدِ البهبهانيِّ -كما يقوله محمد مهدي الآصفي- "هم أعلامُ الأصوليِّينَ المتأخِّرينَ... وكتبهم من خيرٍ ما كُتِبَ في عِلْمِ الأصولِ"^(١). وباعتبارِ العلاقةِ الوثيقةِ بينِ أصولِ الفقه وعلمِ درايةِ الحديث، فقد كانَ تغلُّبُ مدرَّسةِ الأصوليِّينَ مؤذِناً بَعودَةِ النشاطِ إلى علمِ الدرايةِ الذي لم يكنِ الأخباريُّونَ يؤمنونَ بجداواه^(٢).

غيرَ أن مما يتعيَّنُ التنبيهُ له في خاتمةِ هذا العَرَضِ التاريخيِّ أن أكثرَه مأخوذٌ مما دوَّنه الأصوليُّونَ خاصَّةً، وقد تكونُ هناكُ جوانبٌ معيَّنةٌ لهذا الصِّراعِ لم يُكشَف عنها. وبخاصَّةٍ أنَّ من الأخباريِّينَ المعاصرينَ من يشكو حصاراً يُمارَسُ على كُتُبِ أسلافهم، مما ترتَّبَ عليه الحيلولةُ دونَ طبعها إلى اليوم. وكتابُ (الفوائد المدنيَّة) -مثلاً-، ظلَّ ممنوعاً تداوله طيلةَ القُرُونِ الماضيةِ في الحوزاتِ العلميَّةِ في التَّجَفِّ وقُمٍّ. وكذلك الحالُ بالنَّسبةِ لمصنَّفاتٍ أخرى مشهُورةٍ لعُلماءِ الأخباريِّين^(٣).

(١) من مقدمته لكتاب (أصول الفقه) لمحمد رضا المظفر (١٨/١).

(٢) انظر مقدمة رضا المظفر لجامع السعادات (١٠/١).

(٣) ذكر ذلك الأخباري حسين آل عصفور، كما نقلته عنه جريدة الحياة الدولية - الطبعة السعودية -، في عددها الصادر يوم الجمعة ١٤ ربيع الثاني، (١٤٢٧هـ)، الموافق الجمعة ١٢ مايو (٢٠٠٦ م). وفي لقاءٍ آخرٍ معه أجرتَه جريدة الوقت البحرينية، ذكر أن بعضَ قراباته من الأخباريِّين طبعوا كتاب (الفوائد المدنية) ووزَّعوه سرّاً. فأعيدَ طبعُه بقمٍّ مع ملحَقٍ في الردِّ عليه. ثم لم يُسمح بإعادة طبعه ثانيةً. انظر: جريدة الوقت. العدد (٦٥٥)، الصادر يوم الجمعة ٢٧ ذي القعدة (١٤٢٨هـ)، الموافق ٧ ديسمبر (٢٠٠٧ م). وذكر محسن آل عصفور في لقاءٍ ثالثٍ معه أنه لما أرادَ طبعَ كتابه (المقدمة الفاخرة لكتاب الحقائق الناضرة)، حيث شرح فيه جوانبَ من حياة يوسف البحراني، اشترطَ عليه -كي يُفسَّحَ الكتاب- أن يحذفَ مواضعَ منه "تثير الحساسية". جريدة الوقت البحرينية. العدد (٦٤٧)، الصادر يوم الخميس ١٩ ذي القعدة (١٤٢٨هـ)، الموافق ٢٩ نوفمبر (٢٠٠٧ م).

ثالثاً: تفسير الخلاف بين الأصوليين والأخباريين.

الدارسُ حين يريدُ تحليلَ وتفسيرَ ذاك الصِّراع الكبير الدَّامي الذي ثارَ بينَ الفريقين، يجدُ الأخباريينَ يحملونَ تصوُّراً واضحاً، مفادُه أن تغيُّراتٍ دخلت على المذهبِ يتعيَّن رَفْضُها وتَنْقِيَةُ علومِ الطائفةِ منها. وأكثرُهم يُرجِعُ السَّبَبَ في تلك التغيُّراتِ لابنِ المطهَّر الحلي^(١). وقد يشيرُ بعضهم إلى أسماءٍ أقدم، مثل المفيدِ والمرتضى والطوسي^(٢). وربما اعتذروا عن هؤلاء، فذكروا أنهم إنما كانوا يتكلمون مع أهلِ السُّنة بقواعيدهم على سبيلِ المخاصمة والإلزام، وليسَ على سبيلِ التقريرِ كما فعل الحليُّ ومن جاء بعده^(٣).

أما الأصوليون، فيرفضونَ أيَّ تمييزٍ بينَ طريقتي الحليِّ وطريقة السابقين عليه، ويرونهم جميعاً سائرينَ على طريقٍ واحدة. وفي رأيهم أن ما بين علماء الطائفة من اختلافاتٍ لا يوجبُ التمييزَ بينهم أو تقسيمهم إلى فريقين^(٤). وتكادُ تتفقُ كلمةُ الأصوليين على أن المولى محمد أمين الأسترآبادي (١٠٣٣هـ) أولُ من اخترعَ تقسيمَ الإمامية إلى أصوليين وأخباريين^(٥). وهو الشيء الذي يرفضه الأخباريون ولا يقبلونه. إذ من رأيهم أن الأخبارية هم "أصلُ التشيع"^(٦)، وأنهم يمثلون "الفكرَ الإماميَّ الاثني عشريَّ الأصيل". قبل أن تتدخلَ فيه الأهواء، أو تتجاذبه الرياحُ العواصف^(٧). وأن عُمدةَ المذهبِ وأكثرَ علمائه أخباريون^(٨). بل ذكر الحُرُّ

(١) انظر: الفوائد المدنية: (ص٧٨)، (ص١٢٣)، منية الممارسين (ل٤٣/ب).

(٢) مشارق الشموس (ص٢٤٤).

(٣) انظر المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية (ص١٦-١٩)، هداية الأبرار (ص١٣٥)، (ص٢٣٣)، الفوائد الطوسية (ص٢٣٥).

(٤) مشارق الشموس الدرية (ص٢٨٩)، هداية المسترشدين (٣/٦٨٦).

(٥) انظر: هداية المسترشدين (٣/٦٨٧)، المعالم الجديدة لأصول الفقه (ص٧٠، ٤٢)، الإسلام ومتطلبات العصر (ص١١٧).

(٦) رؤوف جمال الدين. في تقديمه لكتاب (كشف القناع)، ونقله صاحب الفكر السلفي عند الشيعة (ص٤١٣).

(٧) المرجع السابق.

(٨) الفوائد المدنية (ص٤٧٩).

العالمي (١١٠٤هـ) أن "رئيس الأخباريين هو النبي ﷺ، ثم الأئمة" (١).

وبقطع النظر عن صحة هذه الدعوى العريضة، فإن الرصد التاريخي يثبت وجود انقسام قديم ذي صلة في صفوف الطائفة قبل أن يُخلَق الأسترآبادي بقرون. فالشهرستاني (٥٤٨هـ) في القرن السادس ذكر انقسام الإمامية في باب العقائد إلى فرقتين: أخبارية وكلامية. وأشار إلى أن سبب هذا الانقسام يرجع إلى اختلاف الروايات التي ينقلونها عن الأئمة. فمما قاله في هذا المعنى: "كانوا في الأول على مذهب أئمتهم في الأصول، ثم لما اختلفت الروايات عن أئمتهم، وتمادى الزمان، اختارت كل فرقة منهم طريقة، فصارت الإمامية بعضها معتزلة: إما وعيدية، وإما تفضيلية" (٢). وبعضها إخبارية؛ إما مشبهة، وإما سلفية" (٣). وقال: "بين الأخبارية منهم والكلامية سيف وتكفير" (٤). وذكر نحواً من هذا الكلام عضد الدين الإيجي (٧٥٦هـ) في المواقف (٥). ومن الواضح أن الانقسام الذي يتحدث عنه الشهرستاني ذو مأخذ عقدي. غير أن ثمة نصاً آخر لأبي عبد الله الرازي (٦٠٦هـ) قرّر فيه بوضوح انقسام الطائفة إلى: أصوليين

(١) الفوائد الطوسية (ص ٤٤٦). وانظر مشارق الشمس الدرية (ص ٢٤٤).

(٢) هكذا فيما رأيته من طبعات (الملل والنحل)، والذي يغلب على الظن -بعد بحثٍ وسؤال- أنه تصحيف، وأن الصواب (تفضلية)، وليس (تفضيلية). والتفضلية: هم القائلون بأن الله أن يتفضل على العاصي فيسقط عنه العقوبة. وهم يبتلون التحايط بين الحسنات والسيئات. فلا يرون أن السيئات تبطل بالحسنات. ولا الحسنات تسقط بالسيئات، فيجوز إسقاط العقوبة عن العاصي على سبيل التفضل فقط. وهذا مذهب نحا إليه جماعة من المعتزلة وغيرهم. يقابلهم المعتزلة الوعيدية: وهم القائلون بوجوب إنفاذ الوعيد في صاحب الكبيرة، وهؤلاء هم جمهور أهل الاعتزال. انظر: (شرح الأصول الخمسة ص ٦٧٠)، (تلخيص المحصل ص ٤٦٣، ٤٧٦).

وظاهر نص الشهرستاني أن من الإمامية من قال بالوعيد كجمهور المعتزلة، وأشار لمثل هذا ابن تيمية في المنهاج (٧٣/١). والمفيد وإن نسب هذا القول لشواذ الإمامية في (المسائل السروية ص ٩٨). إلا أنه نقله في (أوائل المقالات) عن بني توبخت، أعيان شيعة بغداد. غير أن الأكثر من الإمامية اختاروا مذهب التفضلية. وقد قرّر المرتضى (مجموع رسائله ١٦/٣-١٧) إبطال القول بالتحايط بعدما ذكر أن: "العقاب يحسن التفضل بإسقاطه". وقال أبو جعفر الطوسي في (الاقتصاد ص ١١٧): "العقاب إذا ثبت استحقيقه عندنا، فلا يزيله شيء من الأشياء عندنا إلا التفضل". ثم أطل في إبطال مذهب القائلين بالتحايط بين الحسنات والسيئات. وانظر في المسألة: كشف المراد للحلي (ص ٢٨٣)، (ص ٤٤٣)، (ص ٥٦٥)، بحار الأنوار (٦٢/٨).

(٣) الملل والنحل (ص ١٦٥).

(٤) المرجع السابق (ص ١٧٢).

(٥) المواقف في علم الكلام (٣/٦٧٨).

وأخباريين، في معرض حديثه عن حكم خبر الآحاد، فقال: "أما الإمامية، فالأخباريون منهم -مع أن كثرة الشيعة في قديم الزمان ما كانت إلا منهم-، فهم لا يعولون في أصول الدين وفروعه إلا على الأخبار التي يروونها عن أئمتهم. وأما الأصوليون، فأبو جعفر الطوسي وافقنا على ذلك"^(١). وهذا النص يتعلق بخلاف في مسألة منهجية أصولية، وليس في مسألة عقدية كما في نص الشهرستاني. وقد تكلم ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) بعبارة تكاد تطابق نص الرازي هذا، بحيث يغلب على الظن أنه أخذها منه، حيث قال وهو يحتج للأخذ بالآحاد: "أما الإمامية، فالأخباريون منهم لم يعولوا في أصول الدين وفروعه إلى على الآحاد المروية عن الأئمة -عليهم السلام-. والأصوليون منهم كأبي جعفر الطوسي رحمته وغيره وافقوا على قبول خبر الواحد"^(٢). فلأجل هذا كله قال الحر العاملي (١١٠٤هـ): "اعلم أن انقسام الإمامية إلى الأصوليين والأخباريين مشهور بين العامة والخاصة، مذكور في نهاية العلامة (الحلي) في بحث العمل بالخبر الواحد وفي الملل والنحل وفي شرح المواقف في آخره وغيرها"^(٣).

وبناءً على هذا فإن دعوى الأصوليين أن الأستريادي (١٠٣٣هـ) مبتكر ذلك التقسيم لا تستقيم أبداً. فالأستريادي إنما حاول إبراز خلاف قديم بين مدرستين كادت إحداها تبلغ الأخرى، بينما كان الأصوليون يجهدون في نفي هذا الخلاف رغم وضوحه.

وحين أقول إن الأستريادي (١٠٣٣هـ) كان يحاول إبراز خلاف بين مدرستين، فلست أعني أنه وفق في تحريره لهذا الخلاف. بل مقصودي أن الرجل أدرك أن ثمة تحولات طرأت على المذهب. غير أنه لم يصب في كثير من النتائج التي توصل إليها، وبخاصة في توصيفه طريقة محدثي الطائفة القدماء.

فلو تركنا سائر المسائل الأصولية التي تخصم فيها الفريقان، وصرفنا البحث إلى ما يعنينا، وهي مسائل علم (دراية الحديث)، فسوف نرى الأستريادي جاء بفكرة هي -عند التأمل- مزيج ملفق من طريقة المحدثين الأوائل وطريقة المفيد والمرتضى ومن تابعهما من متكلمي

(١) الحصول في علم الأصول (٣٨٤/٤).

(٢) ذكر ذلك في كتابه (نهاية الوصول إلى علم الأصول)، وعنه نقله صاحب معالم الدين (ص ١٩١)، ومرتضى

الأنصاري في فرائد الأصول (٣٣٣/١).

(٣) الفوائد الطوسية (ص ٣٧١). وقد تكلم بنحو هذا الأستريادي في الفوائد المدنية (ص ٩٧).

الطائفة المانعين من الاحتجاج بالآحاد.

فالأسترابادي انتهى إلى أن جميع الأخبار المروية في كتب الإمامية المشهورة صحيحة مقطوع بصحتها، لأنها إما متواترة، أو لها حكم المتواتر بما احتف بها من القرائن، لأن أحاديثها منقولة من أصول مجمع عليها كتبت في عصر الأئمة، فهي -إذن- مفيدة للعلم، بقطع النظر عن حال سلسلة الإسناد، وقد بسط الكلام في إثبات ذلك والاستدلال عليه^(١). ووافقه على رأيه من جاء بعده من الأخباريين. وكلامهم في هذا المعنى كثير. وقد عبر عن مذهبهم يوسف البحراني (١١٨٦هـ) حين قال: "جميع أخبارنا المنقولة عن أئمتنا -صلوات الله عليهم- في هذه الكتب التي بأيدينا من الكتب الأربعة وغيرها، كلها معلومة الانتساب إليهم -عليهم السلام-، مقطوع على صحتها إلا ما شذ مما نبهوا عليه وأوضحوه"^(٢). وذكر أن "هذه الأحاديث التي بين أيدينا إنما وصلت إلينا بعد أن سهرت العيون في تصحيحها، وذابت الأبدان في تنقيحها"^(٣). ففي رأي الأخباريين أن الأحاديث المدونة في كتب المذهب "مأخوذة من الأصول المجمع على صحتها، والكتب التي أمر الأئمة بالعمل بها"^(٤). بل قد غالى بعضهم فعده تلك الأحاديث أقوى في ثبوتها من نص القرآن الكريم^(٥). وهم في كلامهم هذا يطلقون القول، ولا يحصرونه بكتب معينة. وإن كان بعضهم قد يقتصر على الكتب الأربعة المشهورة،

(١) الفوائد المدنية (ص ٤٦)، وكذلك (ص ٩٢)، وما بعدها. وانظر في الكتاب نفسه: (ص ١٢٨، ١٣٦، ٣٧٣).

(٢) الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب (ص ٢٦٨). وانظر: هداية الأبرار (ص ٧)، (ص ١٦-١٧)، (ص ٨٢)، وسائل الشيعة (٢٤٩/٣٠)، (٢٦٤/٣٠)، الوافي (١/ص ١٤-١٥)، مرآة العقول (٢١/١)، الحقائق الناضرة (٨/١)، (٢٥/١)، أجوبة المسائل البهبائية (ص ٩٥). وبعضهم قد يخص التصحيح بالكتب الأربعة المشهورة فقط دون سواها. وقد يستنون من ذلك ما نص الأوائل على ضعفه. انظر: منية الممارسين (ل ٤٠/أ). وانظر: رسالة في علم الدراية، ضمن مجموع رسائل في دراية الحديث (٢/٢٢٣).

(٣) الحقائق الناضرة (٨/١-٩).

(٤) وسائل الشيعة (٢٥٦/٣٠).

(٥) قال عدنان البحراني: "ما بأيدينا من الأخبار مما لا ريب في صدورها عن المعصومين -عليهم السلام-. بل الأمر فيها أظهر مما بأيدينا من الآيات، لاحتمال النقص والتغيير والتبديل". (مشارك الشموس الدرية في أحقية مذهب الأخبارية، ص ٢٥٩). ومع ما في هذا القول من نكارة، إلا أنه مقتضى القول بقطعية مرويات المذهب، لأن الكثير منها يصرح بوقوع النقص والتحريف في القرآن. وقد قرّر تواتر تلك المرويات وقطعيتها الأخباري الآخر النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ) في كتابه الأسود (فصل الخطاب في إثبات تحريف كلام رب الأرباب).

غير أن أكثرهم يأبى ذلك الحصر^(١). وقد سَمَّى الحُرَّ العامليُّ من كُتُبِ المذهبِ المعْتَبَرَةِ مئةً وثمانينَ كتاباً. ثم عقدَ فصلاً لإثباتِ صِحَّةِ أخبارِها وتواترها^(٢).

ولو فَتَّشنا عن الطَّرِيقِ التي سَلَكَها الأُسْتَرَابَادِيُّ ومتابعُوهُ فأوصَلَتْهُمُ لهذه التَّيْجَةِ، لوجدناها طَرِيقاً مُرَكَّبَةً من مَنَهَجَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فلا هُم الذين أَخَذُوا بما عليه محدِّثو الطَّائِفَةِ الأوائلُ، ولا هُم الذين وافقُوا ما قرَّره متكلِّمُوها اللاحقونَ. ولتوضيحِ ذلك المعنى وتقريبه، ألخِصُّ طَرِيقَةَ تَرْكِيبِ قَوْلِ الْأَخْبَارِيِّينَ في أربعِ نقاطٍ:

أولاً: كانَ المحدِّثونَ من الإمامِيَّةِ الأوائلِ يتداولونَ بينهم نُسَخاً حَدِيثَةً مُخْتَلَفَةً المضامين^(٣). ولم يَكُنْ لديهم مَنَهَجٌ واضحٌ فيما يَقْبَلُونَهُ وما يَرُدُّونَهُ من تلك النُّسخِ. بل كانَ الغالبُ عليهم اعتمادُ كلِّ منهم على ما يراه شائعاً مقبولاً عند شيوخِهِ. ولم يَتَطَرَّقْ أَحَدٌ منهم للبحثِ في حكمِ خَبَرِ الواحدِ، فَضْلاً عن أن يَحْكُمَ بِرَدِّهِ ورفضِهِ. فلا وجودَ لهذه المَبْهَاجَةِ مطلقاً فيما كتبه هؤلاء. بل ظاهرُ حالِهِمُ والمشهورُ من عملِهِمُ الأخذُ بالآحادِ والبناءُ عليها.

ثانياً: جاءت -بعد ذلك- مدرسةُ بَغْدَادِ الكَلَامِيَّةِ، وكانَ من مَنَهَجِ عُلَمَائِهَا النَّظَرِيِّ أَنَّهُ لا يجوزُ البناءُ على غيرِ العِلْمِ والقَطْعِ في الأحكامِ الشرعيَّةِ كُلِّهَا أَصُولُهَا وفُرُوعِهَا. فالْمُرْتَضَى (٤٣٦هـ) -مثلاً- كانَ يَقَرُّرُ أَنَّهُ لا سَبِيلَ إلى مَعْرِفَةِ صِدْقِ إِضَافَةِ الْخُطَابِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إلا بِالْمُشَافَهَةِ بالنِّسْبَةِ لِمَنْ عَاصَرَهُ وَحَضَرَهُ. أما من نَأَى عَنْهُ، أو جَاءَ بَعْدَهُ، فليسَ لَهُ سَبِيلٌ سِوَى الْخَيْرِ الْمُتَوَاتِرِ الْمُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ الْمَزِيلِ لِلشَّكِّ وَالرَّيْبِ^(٤). وكانَ يَقُولُ: "لا بُدَّ لَنَا فيما نَثْبِتُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ فيما نَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنْ ضُرُوبِ الْعِبَادَاتِ مِنْ طَرِيقِ تَوْجِبِ الْعِلْمِ، وَتَقْتَضِي الْيَقِينِ. وَطَرِيقُ الْعِلْمِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ هِيَ الْأَقْوَالُ الَّتِي قَدْ قَطَعَ الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّتِهَا، وَأَمِنَ الْعَقْلُ مِنْ

(١) أحوبة المسائل البهبهانية (ص ٩٥)، الحقائق الناضرة (٢٥/١).

(٢) وسائل الشيعة (١٩١/٣٠). وانظر: رسائل في دراية الحديث (٢٢٣/٢).

(٣) يأتي بسط ذلك عند بحث علم الدراية في الحقة المتقدمة على زمن المفيد (ص ٢٧١).

(٤) جوابات المسائل الموصليات، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٢٠٤/١).

وقوعها على شيءٍ من جهات القبح كلها^(١).

ثالثاً: لما عرّض متكلّموا بغداد -الأوّل مرة- البحثَ النظريّ في حكم العمل بالآحاد، طردوا أصلهم، فحكموا بعدم جواز البناء على الآحاد، لأنها غير مفيدة للعلم اليقيني. وقرّروا أنه لا يجوز العمل بأيّ خيرٍ ما لم يبلغ حدّ التواتر، أو يكون في حكم التواتر بما احتفّ به من قرائن. هكذا كان موقف سائر علماء هذا المدرسة، عدا الطوسي الذي كان موقفه مضطرباً، على ما تقدّم شرحه وبيانه^(٢).

رابعاً: جاء الأسترآبادي (١٠٣٣هـ) فرأى المحدثين القدماء يعملون بالأخبار التي دوّنوها في مصنفاتهم ويعتمدونها، ثم رأى متكلّمي الطائفة يمنعون من العمل بالآحاد الظنية، فمزج بين القولين، وحكم بأن الأخبار التي بنى عليها المحدثون القدماء وأخذوا بها وعملوا بمقتضاها، لا بُدَّ وأن تكون عندهم متواترة مفيدة للعلم واليقين. ولو لم تكن كذلك لما استحلّوا البناء عليها مع إفادتها الظن. لأنهم -فيما توهّمه- لا يجوزون البناء إلا على العلم واليقين. ثم خلّص إلى أن جميع الأخبار التي دوّنها هؤلاء في كتب المذهب التي وصّلنا، أخبار متواترة، أو لها حكم التواتر، فهي صحيحة معتمدة ثابتة، بل قطعية الثبوت، حتى وإن كانت أسانيدُها المثبتة في الكتب آحاداً، أو حتى ضعيفة.

هكذا ركّب الأسترآبادي قوله. مع أن المتأمل في كلام المفيد وأصحابه الذين أسسوا لفكرة رفض الآحاد، يجد فيما تفرّق من كلامهم نقداً لطريقة المحدثين السابقين عليهم، وإقراراً بأنهم كانوا يعولون على أخبار الآحاد غير المفيدة للعلم، بل كانوا ينسبونهم للغفلة وعدم التمييز بين ما يصح وما لا يصح من الأخبار. وقد تقدّم نقل عبارات المفيد التي كان يصف فيها المحدثين بأنهم أهل تقليد يعملون على ظواهر الأحاديث، وأنهم ليسوا أهل نظر وفطنة، وأنهم ينقلون الغث والسمين، ولا يقتصرون في الثقل على المعلوم من الأخبار، وأن أخبارهم

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر ما تقدم (ص ١٢٩).

مختلطة لا يتميز صحيحها من سقيمها. كما تقدّم نحو هذه العبارات وأشد منها عن المرتضى. وكان بعض هذا الكلام موجّهاً لمثل أبي جعفر ابن بابويه (٣٨١هـ) رأس محدثي الطائفة، والمقدّم فيهم^(١). فمن هنا نفهم أن الذين قرّروا إسقاط الأحاد لم يكونوا راضين عن طريقة المحدثين الأوائل، كما أن المحدثين الأوائل لم يكن تخطّر ببالهم طريقة المتكلمين الراضين لأخبار الأحاد. فجاء الأخباريون فلفقوا بين هذين القولين، وجعلوا الجميع رافضين للأحاد مقتصرين في عملهم ورواياتهم على ما ثبت بطريق القطع واليقين. ثم خرجوا بعد هذا بحكم عامّ جزموا فيه بأن جميع الأخبار المدونة في كتب الحديث كانت متواترة عند مصنفيها، وأنه لم يكن التعويل عندهم على ظواهر الأسانيد المذكورة فيها.

وكان من أشد ما أشكل على الأخباريين نصُّ للمرتضى فهموا منه أنه كان مثلهم يرى صحة جميع مرويات المذهب. فهو في بعض رسائله بعدما قرّر رفض العمل بالأحاد، ونقل إجماع الطائفة على ذلك، أورد على نفسه اعتراضاً يتعلق بكثرة أخبار الأحاد الموجودة في كتب أصحابه في سياق الاحتجاج. ثم أجاب عن ذلك، وقال: "ليس كل ما رواه أصحابنا من الأخبار وأودعوه في كتبهم - وإن كان مستنداً إلى رواة معدودين من الأحاد - معدوداً في الحكم من أخبار الأحاد، بل أكثر هذه الأخبار متواترٌ موجبٌ للعلم"^(٢).

فقد يفهم من هذه العبارة أن رأي المرتضى قريبٌ من رأي الأخباريين، وأنه كان يحكم بتواتر أكثر الأخبار المدونة في كتب الرواية. وقد استشهد الأسترآبادي وغيره بهذا النص لتأييد مذهب الأخبارية، وإثبات أن المرتضى كان على مثل طريقته^(٣). لكن الناظر في سياق كلام المرتضى وسبقه يفهم - دون عناء - أنه لم يعن بقوله: (ما رواه أصحابنا) جميع مصنفي الإمامية، بل كلامه خاصٌ بالمتكلمين منهم دون غيرهم، فهو يتحدث عن الأخبار التي يحتج بها المتكلمون من الإمامية لا المحدثون. يدلُّ لذلك قوله وهو يورد الاعتراض: "يقال لمتكلمي طائفتنا ومحققي علمائنا... إنكم تتناقضون، لأنكم تذهبون بلا شك ولا ريب أن أخبار

(١) انظر ما تقدم (ص ٩٣-٩٤).

(٢) جوابات المسائل التباينات، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٢٥/١).

(٣) الفوائد المدنية (ص ١٠٩)، هداية الأبرار (ص ٢٣).

الآحاد ليست بحجة... ثم تعولون في كتبكم ومُصنّفاتكم على أخبار الآحاد^(١). ثم قال بعد ذلك في الجواب: "يقال لمن اعتمد ذلك: عرفنا في أيّ كتاب رأيت من كتبنا أو كتب أصحابنا المتكلمين المحققين الاعتماد على أخبار الآحاد... ودعنا من مُصنّفات أصحاب الحديث من أصحابنا، فما في أولئك محتج، ولا من يعرف الحجة، ولا كتبهم موضوعة للاحتجاجات"^(٢). فالمرتضى -إذن- لم يكن يعني بكلامه محدثي الطائفة، بل ظاهر كلامه رفض نهجهم في رواية الأخبار، فلا معنى -إذن- لتمسك الأسترآبادي به^(٣). وقد وقفت له على كلام يصرح فيه بتحريم رجوع العالم أو العامي لمثل كتاب (الكافي) لتحصيل الحكم الشرعي، لأن الرجوع لتلك الكتب بمجرد لا يفيد في تحصيل العلم^(٤).

على أن المرتضى (٤٣٦هـ) وشيخه المفيد (٤١٣هـ) وسائر أعيان المدرسة الكلامية، وإن لم يطابق قولهم قول الأخباريين، إلا أن هذا لا يعني أن طريقتهم كانت موافقة للطريقة التي اختارها الأصوليون بعدهم. ويكفي في ذلك خلافهم في اعتبار الآحاد المفيدة لغلبة الظن، فبعد أن كان المفيد (٤١٣هـ) يؤكد رفض الآحاد، وبعدما كان المرتضى يحكي الإجماع على ردّها ويقول إن من احتج بها "فقد زلّ وزور... بل لا يقع مثل ذلك من عاقل، وربما كان غير مكلف"^(٥)، وبعدما كان ابن إدريس يقول: "هل هدم الإسلام إلا هي"^(٦). بعد هذا كله تحوّل الحال لدى الأصوليين مُد عصر الحليّ (٧٢٦هـ) إلى النقيض، فانفتحت كلمتهم على قبول الآحاد المفيدة للظن والعمل بها، وتخلّوا عن اشتراط إفادة الخبر للعلم واليقين، وقد شاع هذا المسلك بينهم حتى صار شبيهاً بالمسلّمات. وبناءً عليه شرّعوا في بناء علم دراية الحديث.

(١) جوابات المسائل التباينات، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٢٥/١).

(٢) المرجع السابق (٢٦/١).

(٣) على أن ظاهر كلام الأسترآبادي أنه لم يطلّع على كلام المرتضى بنفسه، فهو ينقله بواسطة الشيخ حسن في كتابه (منتقى الجمان)، والشيخ حسن لم ينقل النص بتمامه ولا بلفظه. بل أوردّه بمعناه مختصراً، فأخذّه عنه الأسترآبادي، وأخطأ فهمه، وحسبه موافقاً لتقريراته. منتقى الجمان (٣-٢/١).

(٤) جوابات المسائل الرسية الأولى. ضمن مجموع رسائل المرتضى (٣٣٢/٢).

(٥) جوابات المسائل الموصليات الثالثة، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٢١١/١-٢١٢).

(٦) السرائر (٥١/١). وانظر ما تقدم (١٢٣)، وما بعدها.

بعدما كان من المحالِ التأسيس لهذا العلم في ظلِّ موقفٍ رافضٍ للآحادِ كلّها.

وحتى يخلص الأصوليون من وطأة ذلك الموقف المتشدد لأسلافهم من خير الآحاد، لجأوا إلى ما عُرف لاحقاً في علم أصول الفقه الإماميِّ — (دليل الانسداد). ويعنون به أن الأصلَ وجوبُ طلبِ الدليلِ المفيدِ للعلم، وحيثُ انسَدَّ بابُ تحصيلِ مثلِ هذا الدليل، فإنه يجوزُ للمجتهدِ العُدولُ إلى الدليلِ الظنّيِّ. وأوّلُ من رأته استندَ لدليلِ الانسدادِ، الشيخُ حسن بنُ زين الدين العامليِّ (١٠١١هـ)، حيث قال -وهو يقرّرُ حُجّةَ الآحادِ-: "بابُ العلمِ القطعيِّ بالأحكامِ الشرعيةِ التي لم تُعلم بالضرورة من الدين، أو من مذهب أهل البيت -عليهم السلام- في نحو زماننا هذا مُنسدٌّ قطعاً؛ إذ الموجودُ من أدلتها لا يُفيدُ غيرَ الظنِّ... وإذا تحقّقَ انسدادُ بابِ العلمِ في حُكمٍ شرعيٍّ، كان التكليفُ فيه بالظنِّ قطعاً"^(١). وقال: "التكليفُ بالمحالِ ليس بجائزٍ عندنا، ومعلومٌ أن تحصيلَ العلمِ القطعيِّ بالحُكمِ الشرعيِّ في محلِّ الحاجةِ إلى العملِ بخبر الواحدِ الآن مستحيلٌ عادةً. وإمكانه في عصره (يعني المرتضى) وما قبله من أزمنة ظهور الأئمة -عليهم السلام- لا يُجدي بالنسبةِ إلى زمانٍ عدَمَ الإمكانِ. ولعلَّ الوجهَ في مخالفةِ الإماميةِ لغيرهم في هذا الأصلِ، تمكّنهم في تلك الأوقات من تحصيلِ العلمِ بالرجوعِ إلى أئمتهم المعصومين -عليهم السلام- فلم يحتاجوا إلى اتباعِ الظنِّ الحاصلِ من خبر الواحدِ كما صنعَ مخالفوهم، ولم يؤثروه على العلم"^(٢). فمن هذه العبارة للشيخ حسن، بدأ التعلُّقُ في المسألةِ بدليلِ الانسدادِ، ثم تتابعَ الأصوليون من بعده في مناقشةِ تفاصيلِ هذا الدليلِ^(٣).

غيرَ أن مثلَ هذا الدليلِ -الذي أرادَ به الأصوليون تعزيزَ موقفهم- يهدمُ أصلاً كبيراً بناه مُتكلِّمو الطائفةِ وهم يشيّدون دليلهم العقليَّ لتصحيحِ عقيدةِ الإمامةِ والعصمةِ. فالمفيدُ وأصحابه حينَ اشتَرطُوا في الأخبارِ أن تكونَ مُفيدةً للعلمِ والقطع، لم يفعلوا ذلك عبثاً. بل

(١) معالم الدين (ص ١٩٢).

(٢) المرجع السابق (ص ١٩٦).

(٣) انظر: عوائد الأيام (ص ٣٥٩)، نهاية الدراية في شرح الكفاية (٢/٢٥٣)، فرائد الأصول (١/٣٨٣)، فوائد الأصول

(٢٩٦/٣)، تسديد الأصول (٢/١٠٩)، رسائل في دراية الحديث (٢/٢٣٠).

الذي أُلْجِأَهُمْ لذلك أنهم في لَجَّةٍ مَخَاصِمَاتِهِمْ لِلْمُعْتَزِلَةِ، اسْتَعْمَلُوا قَاعِدَةً (وجوب اللُّطْف) على الله ﷻ، وهي قاعدةُ أَصْلَتِهَا الْمُعْتَزِلَةُ، ثُمَّ سَرَتْ مِنْهُمْ إِلَى مُتَكَلِّمِي الْإِمَامِيَّةِ، فَاسْتَعْمَلُوهَا لِإِثْبَاتِ عَقِيدَةِ الْإِمَامَةِ وَالْعِصْمَةِ. وبموجبِ هذه القاعدةِ فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ وَالْإِمَامِيَّةَ يُوجِبُونَ عَلَى اللَّهِ ﷻ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَقْرِبُ الْعِبَادَ إِلَى الصَّلَاحِ، وَيُبْعِدُهُمْ عَنِ الْفَسَادِ. وقد عَرَّفَ الْمَفِيدُ اللَّطْفَ فَقَالَ: "مَا أَفَادَ هَيْئَةً مُقَرَّبَةً إِلَى الطَّاعَةِ مَبْعُدَةً عَنِ الْمَعْصِيَةِ"^(١)، وَعَرَّفَهُ الْمُرْتَضَى فَقَالَ: "اللُّطْفُ: مَا عِنْدَهُ يَخْتَارُ الْمَكْلَفُ الطَّاعَةَ، أَوْ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى اخْتِيَارِهَا"^(٢).

وقد لجأ مُتَكَلِّمُو الْإِمَامِيَّةِ لقاعدةِ اللَّطْفِ مِنْ أَجْلِ إِثْبَاتِ مَذْهَبِهِمْ فِي الْإِمَامَةِ بِطَرِيقِ الْعَقْلِ. فَاْلْمَفِيدُ (٤١٣هـ) يَقُولُ فِي مَعْرِضِ اسْتِدْلَالِهِ عَلَى الْإِمَامَةِ: "إِنْ قِيلَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ وَاجِبَةٌ فِي الْحِكْمَةِ؟ فَالْجَوَابُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا لُطْفٌ. وَاللُّطْفُ وَاجِبٌ فِي الْحِكْمَةِ عَلَى اللَّهِ -تَعَالَى-. فَالْإِمَامَةُ وَاجِبَةٌ فِي الْحِكْمَةِ"^(٣). وَقَالَ النَّصِيرُ الطُّوسِيُّ (٧٦٢هـ): "الْإِمَامِيَّةُ يَقُولُونَ: نَصَبُ الْإِمَامِ لُطْفٌ مِنَ اللَّهِ. لِأَنَّهُ مُقَرَّبٌ مِنَ الطَّاعَةِ، وَمُبْعَدٌ عَنِ الْمَعْصِيَةِ. وَاللُّطْفُ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ"^(٤). وَقَالَ: "كُلُّ مَا يُقَرِّبُ الْمَكْلَفِينَ إِلَى الطَّاعَاتِ وَيُبْعِدُهُمْ عَنِ الْمَعَاصِي، فَقَدْ يُسَمَّى لُطْفًا اصْطِلَاحًا. فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ كَوْنَ الْإِمَامِ مَنْصُوبًا مُمْكِنًا لُطْفٌ فِي التَّكَالِيفِ الْوَاجِبَةِ"^(٥). وَقَدْ لَهَجَ الْمُرْتَضَى خَاصَةً بِذِكْرِ هَذَا الدَّلِيلِ وَأَكْثَرَ مِنْ بَيَانِ اعْتِضَادِ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ^(٦). وَيُمْكِنُ تَلْخِيصُ وَتَرْتِيبُ طَرِيقَةِ اسْتِدْلَالِهِمْ بِهِ مِنْ كَلَامِهِ كَمَا يَأْتِي:

قَالُوا: الْإِمَامَةُ وَالْعِصْمَةُ لُطْفٌ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ، لِأَنَّ حَالَ النَّاسِ لَا يَصْلُحُ إِلَّا بِهِمَا، فَلَا بُدَّ لَهُمْ فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ إِمَامٍ مَعْصُومٍ، لِأَنَّ وَجُودَ الْإِمَامِ أَمَانٌ مِنْ وَقُوعِ السَّهْوِ وَالْخَطَأِ^(٧)،

(١) أوائل المقالات (ص ١٦١).

(٢) رسالة الحقوق والحقائق، ضمن مجموع رسائل المُرتَضَى (٢/٢٨٠).

(٣) النكت الاعتقادية (ص ٣٥).

(٤) تلخيص المحصل (ص ٤٠٧).

(٥) رسالة الإمامة، ملحقة بطبعة تلخيص المحصل (ص ٤٢٦).

(٦) انظر: رسالة في إبطال العمل بأخبار الآحاد، ضمن مجموع رسائل المُرتَضَى (٣/٣٢٥)، الفصول المختارة

(ص ١١٤)، المقنع في الغيبة (ص ٦٤)، (ص ٨٣)، الشافي في الإمامة (١/٤٥-٤٧).

(٧) الشافي في الإمامة (١/١٠١).

ولأنَّ الناسَ يَخْتَلِفُونَ في معرفة حُكْمِ الله، "فلا بُدَّ من حُجَّةٍ يقطعُ هذا الخلافَ" ^(١) ليأخذوا عنه دينهم. فإنهم متى أخذوه عن غير معصومٍ لم يؤمنَ عليهم الخطأ والزَّلَل ^(٢). والحكمُ ما لم تتواتر به الأخبارُ عن النبي ﷺ، فإن "الحاجة إلى الإمامٍ فيه ظاهرة، لأن الخلافَ إذا وقع فيه، لم يكن لنا مَفزَعٌ إلا إلى قوله وبيانه، فكان حُجَّةً في قطع الخلاف" ^(٣).

قالوا: و"الظنُّ لا مجال له في الشريعة" ^(٤). فإذا "كنا مكلفين للعلم بالشريعة والعمل بها، وَجَبَ أن يكونَ لنا مَفزَعٌ نصلُ من جهته إلى ما اختلفت أقوال الأمة فيه" ^(٥).

هكذا كان متكلمو الإمامية يسوقون حجَّتَهم في وجه المعتزلة لإثبات الإمامة. وأصلُ القول بوجوب اللطفِ على الله — كما يقول ابن تيمية —: "إنما أخذوه من المعتزلة، وليس هو من طريقة شيوخهم القدماء" ^(٦). ذلك أن القدماء منهم كانت عُمَدُهم في تثبيت الإمامة المرويات وحدها. وقد عقدَ لذلك الكُتَيْبِيُّ فصلاً بعنوان: (بابُ الاضطرار إلى الحجة) ^(٧)، واقتصر فيه على سردِ المرويات. أما الاستدلالُ باللطفِ، فإنما لجأ إليه المتكلمون من الإمامية لما خالطوا المعتزلة الذين لا يسلّمون لهم بصحّة مروياتهم، فضلاً عن تواترها. وحتى لو أرادوا الاحتجاجَ عليهم بالمرويات السنية على سبيل الإلزام، فإن من العسير على الإمامي إقامة دعواه بوجود نصٍّ متواترٍ في كلِّ إمام. لأجل ذلك، فإن الفخر الرازي (٦٠٦ هـ)، لما قرَّرَ أن عُمدة الإمامية في وجوب الإمامة دليلُ اللطف، قال: "وأما رواية ^(٨) النصِّ الجليِّ فالأذكىاء منهم مُعترفون بأنه لا يجوزُ ادعاءُ التواتر فيها، حتى إن الشريف المرتضى — وهو أجلُّ الإمامية قدراً، وأكثرهم علماً، وأغوصهم فكراً ونظراً — روى في كتاب (الشافي) عن أبي جعفر ابن قبة أن

(١) المرجع السابق (١/١٦٨).

(٢) المرجع السابق (١/١٠١).

(٣) المرجع السابق (١/١٠٢).

(٤) المرجع السابق (١/١٦٩).

(٥) المرجع السابق (١/١٦٩).

(٦) منهاج السنة النبوية (١/١٠١).

(٧) الكافي (١/١٦٨).

(٨) في الأصل (رواية النص الجلي)، والتصحيح من تلخيص المحصل، للطوسي: (ص ٤١٩).

السَّامِعِينَ لِهَذَا النَّصِّ كَانُوا قَلِيلِينَ^(١).

لأجل هذا اضطرُّ متكلِّمو الطَّائِفَةِ لِلْمُحَاجَّةِ بِدَلِيلِ اللَّطْفِ الْعُقْلِيِّ الَّذِي يُوْجِبُ -بِرَأْيِهِمْ- عَلَى اللَّهِ ﷻ أَنْ يَنْصِبَ لِلْأُمَّةِ -فِي كُلِّ وَقْتٍ- إِمَاماً مَعْصُوماً حَتَّى لَا تَخْتَلِفَ فِي أَمْرِ دِينِهَا، وَحَتَّى تَتَلَقَّى الشَّرِيعَةَ عَنْهُ بِطَرِيقِ الْيَقِينِ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ فِي الْأُمَّةِ مَعْصُومٌ فَسَوْفَ تَتَّبِعُ الظَّنَّ وَتَخْتَلِفُ فِي أَمْرِ دِينِهَا. هَكَذَا اسْتَدَلَّ مَتَكَلِّمُو الْإِمَامِيَّةِ. وَمِنَ الْبَدْهِيِّ أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ الَّذِي يُثْبِتُونَ بِهِ الْحَاجَةَ إِلَى وُجُودِ الْإِمَامِ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَصْمُدَ بَعْدَ غِيَابِ الْإِمَامِ الثَّانِي عَشَرَ، فَكَانَ لَا مَنَاصَ لَهُمْ مِنَ الْادِّعَاءِ بِأَنَّهُمْ -حَتَّى مَعَ غِيَابِ الْإِمَامِ- لَا يَعْمَلُونَ بِنَقْلِ ظَنِّيٍّ يُوْجِبُ الْاِخْتِلَافَ، وَأَنْ عَمَلَهُمْ إِنَّمَا هُوَ بِأَخْبَارٍ يَقِينِيَّةٍ مُسْنَدَةٍ عَنِ الْأُئِمَّةِ الْمَعْصُومِينَ.

هَذَا مَا أَلْجَأَ الْمَفِيدَ وَالْمُرْتَضَى وَالْآخَرِينَ إِلَى إِهْدَارِ الْآحَادِ، وَاشْتِرَاطِ إِفَادَةِ الْعِلْمِ فِي الْأَخْبَارِ. ثُمَّ صَارُوا بَعْدَ ذَلِكَ يَعْيِّرُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ بِأَنَّهُمْ يَعْتَمِدُونَ الظُّنُونَ فِي دِينِهِمْ، وَاشْتَدَّ قَوْلُهُمْ فِي إنْكَارِ الْقِيَاسِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ أَدَوَاتِ الْاجْتِهَادِ الَّتِي لَا تَفِيدُ عِلْماً قَطْعِيًّا^(٢). فَمِنْ جَاءَ بَعْدَ هَؤُلَاءِ، وَادَّعَى جَوَازَ الْعَمَلِ بِالْآحَادِ الظَّنِّيَّةِ، فَقَدْ أَبْطَلَ دَلِيلَهُمُ الْعُقْلِيَّ الْمَثْبُتَ لِلْإِمَامَةِ. وَقَدْ أَشَارَ الْأُسْتَرَّابَادِيُّ (١٠٣٣هـ) إِلَى الْعَلَاqَةِ بَيْنَ عَقِيدَةِ الْإِمَامَةِ وَالْعِصْمَةِ، وَبَيْنَ رَفْضِ الْبِنَاءِ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ فِي الْأَحْكَامِ، فَقَالَ: "خُلَاصَةٌ مَا اسْتَدَلَّتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى وَجُوبِ عِصْمَةِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، هُوَ أَنَّهُ: لَوْلَا ذَلِكَ، لَزِمَ أَمْرُ -تَعَالَى- عِبَادَهُ بِاتِّبَاعِ الْخَطَا، وَذَلِكَ قَبِيحٌ عَقْلاً"^(٣). وَذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ حُسَيْنُ آلِ عَصْفُورٍ (١٢١٦هـ) فَقَالَ -وَهُوَ يَذُمُّ الْعَمَلَ بِالظُّنُونِ-: "إِنَّ ذَلِكَ هُوَ خُلَاصَةُ مَا يَسْتَدَلُّ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ فِي الْعِصْمَةِ. فَلَوْلَا الْإِمَامُ الْمَعْصُومُ، لَلَزِمَ اتِّبَاعُ مَنْ يَجُوزُ خَطْؤُهُ"^(٤).

فَاسْتَنَادَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ لِدَلِيلِ اللَّطْفِ، قَادَهُمْ لِإِبْطَالِ الْعَمَلِ بِالْآحَادِ أَوَّلًا. ثُمَّ قَادَ الْأَخْبَارِيِّينَ لِاحْتِقَاقِ إِلَى الْقَوْلِ بِقَطْعِيَّةِ الْأَخْبَارِ الْمَدُونَةِ فِي كُتُبِ الرِّوَايَةِ. فَالْأَخْبَارِيُّونَ رَأَوْا

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (ص ٢٤٨).

(٢) انظر: المسائل السروية للمفيد (ص ٧٣)، المسائل الصاغانية (٩٦، ١١١)، الانتصار (ص ٤٧٠)، (ص ٥٧٣، ٥٩٥)، الناصريات (ص ٤٤٦)، جوابات المسائل الموصليات، وجوابات المسائل الطرابلسيات، كلاهما ضمن مجموع رسائل

المرتضى (٢٠٢/٢-٢٠٣)، (٣١٩/١)، السرائر (٤٦/١، ١٣٠)، (١٧١/٢).

(٣) الفوائد المدنية (ص ١٨٦).

(٤) المحاسن النفسانية (ص ٣٢).

مُعْظَمِهِمْ يَظُنُّونَ الْاِحْتِجَاجَ بِالظَّنِّ فِي الْأَحْكَامِ، وَيَطْعَنُونَ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فِي اعْتِمَادِهِمْ عَلَيْهِ. ثُمَّ رَأَوْا مُحَدِّثِيهِمْ يَسْتَنْدُونَ لِلْمَرْوِيَّاتِ الْمَدُونَةِ فِي تَصَانِيفِ الطَّائِفَةِ، فَرْتَّبُوا عَلَى هَاتَيْنِ الْمَقْدَمَتَيْنِ الْحُكْمَ بِقِطْعِيَّةِ أَخْبَارِ الْمَذْهَبِ. وَقَدْ ظَهَرَ هَذَا فِي كَلَامِ لِلْأَخْبَارِيِّ حُسَيْنِ الْكَرْكِيِّ (١٠٧٦هـ) حِينَ قَالَ: "كَيْفَ يُظَنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ يُلَفِّقُونَ الْأَخْبَارَ، وَيَخْلِطُونَ السَّلِيمَ بِالسَّقِيمِ فِي الْكُتُبِ الَّتِي أَلْفَوْهَا لِيَعْمَلَ بِهَا مَنْ بَعْدَهُمْ، وَلَا يَفَرِّقُونَ بَيْنَ مَا صَحَّ وَمَا لَمْ يَصَحَّ. مَعَ تَصْرِيحِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَكْبَارِ الْقُدَمَاءِ - كَالْمَفِيدِ وَالْمُرْتَضَى وَالشَّيْخِ الطُّوسِيِّ وَابْنِ إِدْرِيسَ وَابْنِ الْبَرَّاجِ وَأَبِي الْمَكَارِمِ ابْنِ زَهْرَةَ وَغَيْرِهِمْ وَمَنْ تَقَدَّمَهُمْ - [بَأَنَّهُمْ] ^(١) لَا يَعْمَلُونَ بِخَيْرٍ إِلَّا إِذَا تَوَاتَرَ أَوْ اقْتَرَنَ بِمَا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِصَحَّتِهِ، أَوْ قَبْلَهُ الْأَصْحَابُ وَعَمِلُوا بِهِ" ^(٢).

وَيُشَبِّهُ هَذَا قَوْلَ الْحُرِّ الْعَامِلِيِّ (١١٠٤هـ) حِينَ اسْتَشْهَدَ بِأَنَّ الطُّوسِيَّ يُحَرِّمُ الْعَمَلَ بِالظُّنِّ فِي الشَّرِيعَةِ، ثُمَّ هُوَ يَعْمَلُ بِالْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَاهَا فِي كِتَابِهِ (تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ). قَالَ: "فَعُلِمَ أَنَّ كُلَّ خَيْرٍ عَمِلَ بِهِ فَهُوَ مُحْفُوفٌ بِقَرَائِنَ تَفِيدُ الْعِلْمَ أَوْ تَوْجِبُ الْعَمَلَ" ^(٣).

وَمَا زَادَ فِي الْإِشْكَالِ عِنْدَ الْأَخْبَارِيِّينَ أَنَّهُمْ رَأَوْا رُؤُسَاءَ الطَّائِفَةِ يَسْتَنْدُونَ لِأَخْبَارِ أَسَانِيدُهَا ظَاهِرَةَ الضَّعْفِ وَالسُّقُوطِ. فَأَخَذُوا مِنْ هَذَا أَنَّ التَّعْوِيلَ لَمْ يَكُنْ عَلَى حَالِ الْإِسْنَادِ، بَلْ عَلَى ثُبُوتِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ بِطَرِيقٍ أُخْرَى: إِمَّا بِتَحَقُّقِ التَّوَاتُرِ، وَإِمَّا بِوُجُودِ الْقَرَائِنِ الْمَفِيدَةِ لِلْعِلْمِ، أَوْ لَكَوْنِهَا مَنْقُولَةً مِنْ أَصُولٍ صَحِيحَةٍ كَانَتْ مَحَلَّ اتِّفَاقٍ وَإِجْمَاعٍ. وَقَدْ ذَكَرَ الْحُرُّ الْعَامِلِيُّ "رَوَايَةَ الثَّقَاتِ الْأَجْلَاءِ... عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَالْمَجَاهِيلِ، حَيْثُ يَعْلَمُونَ حَالَهُمْ، وَيَرَوُونَ عَنْهُمْ، وَيَعْمَلُونَ بِحَدِيثِهِمْ، وَيَشْهَدُونَ بِصَحَّتِهِ". قَالَ: "فَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِ فَعْلِهِمْ وَشَهَادَتِهِمْ بِالصَّحَّةِ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ لَا يَتَطَرَّقُ بِهِ الطَّعْنُ إِلَيْهِمْ، وَإِلَّا لَزِمَ ضَعْفُ جَمِيعِ رَوَايَاتِهِمْ، لظُهُورِ ضَعْفِهِمْ وَكَذِبِهِمْ" ^(٤). وَكَانَ مِمَّا اسْتَنْدَ إِلَيْهِ الْأُسْتَرَّابَادِيُّ (١٠٣٣هـ) فِي مَذْهَبِهِ أَنَّ الْأَوَائِلَ احْتَجُّوا بِتِلْكَ الْأَخْبَارِ وَنَقَلُوهَا لِمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنَبَّهَ أَحَدٌ مِنْهُمْ لِقَاعِدَةٍ تَمَيَّزَ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ. مِمَّا يَعْنِي

(١) غير موجودة في النسخة المطبوعة، والسياق يقتضيها.

(٢) هداية الأبرار (ص ٧٤).

(٣) وسائل الشيعة (١٩٨/٣٠).

(٤) المرجع السابق (٢٠٦/٣٠).

أنها جميعاً كانت صحيحة عندهم، وأنها مأخوذة من أصول كانت محل إجماعهم^(١).

و مما تسبّب -أيضاً- في المزيد من اللبس لدى الأخباريين تلك التناقضات التي سبق شرحها في مسلك متكلمي الطائفة أنفسهم عند تعاملهم مع الأخبار، حين يقررون رفض الآحاد الظنية نظرياً، ثم يأخذون بها عملياً تحت دعاوى التواتر والاستفاضة. مما جعل الأخباريين يجزمون بأن ثبوت تلك الأخبار مفروغ منه عندهم، فلم يقدح فيها مجيئها بطريق الآحاد، بل حتى لو كانت آحاداً ضعيفة. وقد ذكر الباحث الإمامي حسين حيدر أن تناقضات مدرسة المتكلمين البغداديين كان سبباً في مُعانة الأخباريين بعدهم^(٢).

فالاسترآبادي (١٠٣٣هـ) -مثلاً- قال وهو يحتج لصحة مرويات المذهب وقطعيتها: "كثيراً ما يعتمد رئيس الطائفة (الطوسي) على طرق ضعيفة، مع تمكنه من طرق صحيحة". وقال: "إن رئيس الطائفة صرح في كتاب (العدة)، وفي أول (الاستبصار) بأن كل حديث عمل به مأخوذ من الأصول المجمع على صحة نقلها، ونحن نقطع بأنه ما كذب"^(٣). وقال حسين الكركي (١٠٧٦هـ): "قد نص الأئمة الثلاثة على صحة ما عملوا به في كتبهم لذلك، مع أن أكثره مروي عن المجروحين والمجهولين"^(٤). وبمثل ذلك احتج الحر العاملي (١١٠٤هـ) فقال: "إن رئيس الطائفة -في كتابي الأخبار- وغيره من علمائنا إلى وقت حدوث الاصطلاح الجديد- بل بعده- كثيراً ما يطرحون الأحاديث الصحيحة عند المتأخرين، ويعملون بأحاديث ضعيفة على اصطلاحهم... وكثيراً ما يعتمدون على طرق ضعيفة مع تمكنهم من طرق أخرى صحيحة... وذلك ظاهر في صحة تلك الأحاديث بوجه آخر من غير اعتبار الأسانيد"^(٥).

والأصوليون حين يُقابلهم مثل هذه المعضلة، مُعضلة احتجاج الأوائل بأخبار أسانيدُها ظاهرة الضعف، يُعوذون لتقرير عين ما يقوله الأخباريون، فيقولون إن الأوائل كانت لديهم

(١) انظر: الفوائد المدنية (١٢٨-١٣٠).

(٢) الفكر السلفي عند الشيعة الاثني عشرية (ص ٢٢٠).

(٣) الفوائد المدنية (ص ٣٧٦).

(٤) هداية الأبرار (ص ٩٧).

(٥) وسائل الشيعة (٢٥٦/٣٠).

قرائنُ أوجبت لهم الوثوقَ بتلك المروياتِ ضَعِيفَةِ الإسنادِ^(١)! فمن الواضح أن اضطرابَ مُتَكَلِّمِي الطائفةِ ومناقضةَ تطبيقاتِهِمَ لتنظيرَاتِهِمَ، مما أربك الأَخْبَارِيَّينَ والأُصُولِيَّينَ معاً.

فمحمد بن مكي^(٢) (٧٨٦هـ) مع كونه أُصُولِيًّا، إلا أنه لم يستطع تفسيرَ موقفِ المفيدِ وأصحابِهِ، إلا بمثلِ ما فسَّره به الأَخْبَارِيُّونَ. فقد نقلَ موقفَهُمَ النَّظَرِيَّ الرَّافِضَ لِلْأَحَادِ، ثم قال: "كأنهم يرون أن ما بأيديهم مُتَوَاتِرٌ، أو مُجْمَعٌ على مَضْمُونِهِ، وإن كان في حيزِ الآحاد"^(٣).

ومما يشبه ذلك موقفُ الشيخ حسن (١٠١١هـ)، فقد قال وهو يفسِّرُ احتجاجَ الأوائلِ بِالْأَحَادِ: "كانت أخبارُ الأصحابِ يومئذٍ قَرِيبَةً الْعَهْدِ بزمانٍ لِقَاءِ الْمُعْصُومِينَ -عليهم السلام- واستفادةِ الأحكامِ منهم. وكانت القرائنُ العاضدةُ لها مَتِيسَّرَةً"^(٤). ثم قال -وهو يتحدثُ عن تقسيمِ الحليِّ للأخبارِ -: "القدماءُ لا علمَ لهم بهذا الاصطلاحِ قطعاً، لاستغنائهم عنه في الغالبِ بكثرةِ القرائنِ الدالةِ على صدقِ الخبرِ، وإن اشتملَ طريقُهُ على ضَعْفٍ... فلم يكن للصحيحِ كثيرُ مزيةٍ توجبُ له التمييزَ باصطلاحٍ أو غيره. فلما اندرست تلك الآثارُ، واستقلتُ الأسانيدُ بالأخبارِ، اضطرَّ المتأخرونَ إلى تمييزِ الخالي من الرِّيبِ، وتعيينِ البعيدِ عن الشكِّ، فاصطلحوا على ما قدَّمناه"^(٥). وذكرَ البهائيُّ (١٠٣٠هـ) نحواً من هذا الكلامِ في نصِّه المنقولِ قريباً^(٦).

وقد أقرَّ الوحيدُ البهبهانيُّ (١٢٠٥هـ) رأسُ الأُصُولِيَّينَ في وقته، بأنَّ "عملَ الشيعةِ بأخبارِ غيرِ العُدُولِ، أضعافُ عملِهِمَ بأخبارِ العُدُولِ"^(٧)! وقال: إن "ذكرَ المشايخِ الإسنادَ ليس لإظهارِ أن اعتمادَهُمَ من جهتها. بل لأجلِ التبرُّكِ، أو غيرِ ذلك. خصوصاً بعد الإطلاعِ على اختلافَاتِهِمَ واضطرابَاتِهِمَ وغفلاتِهِمَ، والمطاعينِ الشيعةِ على أكثرِ هؤلاءِ الرُّوَاةِ، بل لا يكادُ يسلمُ واحدٌ منهم عن قَدَحٍ، أو يوجد جليلٌ بغيرِ طعنٍ"^(٨). وقديماً قال أبو القاسمِ الحليُّ

(١) انظر: قواعد الحديث (ص ١٩)، (ص ٥٩).

(٢) ذكرى الشيعة (١/٤٩).

(٣) معالم الدين (ص ١٩٧).

(٤) منتقى الجمان (١/١٤).

(٥) انظر ما تقدم (ص ٢١٣).

(٦) الفوائد الحائرية (ص ١٤٢-١٤٣). وانظر حول منهج القدماء في التصحيح: قواعد الحديث (ص ١٩، ٥٩).

(٧) رسالة الاجتهاد والأخبار، ضمن مجموع الرسائل الأصولية (ص ١١٦).

(٦٧٦هـ): "لا مُصَنَّفَ إلا وهو يعملُ بخبرِ المجرُوحِ، كما يعملُ بخبرِ الواحدِ العَدَلِ"^(١)!

فمثلُ هذه التَّوجيهاَتِ والتَّعليلاَتِ التي اضطرَّ إليها الأصوليون، أوجبت استطالة الأخباريين عليهم^(٢). فهم يقولون: إذا كان الأصوليون يعلمون أن تلك الأخبار التي عمل بها الأوائل كانت عندهم محتفة بقرائن ترتقي بها إلى درجة العلم، ولم يكن المَعولُ عندهم فيها على ظواهر الأسانيد، فكيف يمكن اطراح شهادتهم بعلمية تلك الأخبار، ثم يعول بعد هذا على ظواهر الأسانيد المفيدة للظن. وبخاصة أن الأصوليين يعتمدون شهادة الأوائل في توثيق رِوَاة الأخبار، فلذلك قال الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ): "إن كانوا لا يعتمدون شهادتهم بصحة كتبهم، فلا يعتمدوا على شهادتهم وشهادة أمثالهم في الجرح والتعديل أيضاً. وأيُّ فرق بين الأمرين"^(٣). واحتجَّ بمثل هذا يوسف البحراني (١١٨٦هـ)^(٤).

والأصوليون في هذا المقام يجيبون بأن صحة تلك الأخبار عند الأوائل، أو حتى إفادتها العلم عندهم لا تعني أنها تُفيد الشيء نفسه لمن جاء بعدهم. فهي اليوم لا تفيد العلم، ولا يمكن الحكم بصحتها بناءً على قرائن مفقودة، فاجتهاد الأوائل في تحصيل تلك القرائن، "لا يكون حجة في حق غيرهم"^(٥). وفي هذا يقول الشيخ حسن (١٠١١هـ): "غير خاف أنه لم يبق لنا من سبيل إلى الاطلاع على الجهات التي عرفوا منها ما ذكروا، حيث حظوا بالعين وأصبح حظنا الأثر، وفازوا بالعيان، وعوضنا عنه بالخبر. فلا جرم انسَدَ عنا باب الاعتماد على ما كانت لهم أبوابه مُشرعةً، وضاعت علينا مذاهب كانت المسالك لهم فيها متسعة"^(٦).

ومما استند إليه الأخباريون في هذا المقام حديثُ علماء الطائفة المبالغ فيه عما يُسمونه

(١) المعتبر (ص ٢٩).

(٢) انظر: وسائل الشيعة (٢٠٦/٣٠).

(٣) الوافي (٢٤/١). وانظر نحوه في: الحقائق الناضرة (١٥/١)، الدرر النجفية (ص ١٦٦)، وسائل الشيعة (٣٦١/٣٠).

(٤) الدرر النجفية (ص ١٦٦)، الحقائق الناضرة (١٦/١).

(٥) بحوث في علم الرجال (ص ٣١٦)، (ص ٣٤٣، حاشية ٣). وانظر: معجم رجال الحديث (٨٨/١).

(٦) منتقى الجمان (٣/١). وانظر: رسائل في دراية الحديث (٢٢٧/٢)، (٢٥٦/٢).

الأصول الأربعمئة، وهي كتبٌ يقولون إنها صُنِّفت في عصر الأئمة، وأنها كانت مشهورةً بين الشيعة، وكان عليها اعتمادهم إلى نهاية عصر أبي القاسم الحلبي (٦٧٦هـ)، حيث ضاع أكثرها بعدما ضُمَّت أخبارها في الكتب الجامعة الموجودة اليوم^(١). فالأسترآبادي وغيره من الأخباريين لم يُسيغوا أطراح أخبار كتب صنفها محدثون موثقون كانت بين أيديهم أصول مشهورة معتمدة، صُنِّفت في عصر الأئمة المعصومين^(٢). فإذا كانت تلك الأصول العالية بأيدي الأوائل، وكانت - كما يصفها البهائي (١٠٣٠هـ) -: "متداولةً لديهم، مشتهرةً فيما بينهم، اشتهار الشمس في رابعة النهار"^(٣). فمن المفترض أنهم آمنون من التباس الصحاح بالضعاف. إذ الوثوق بتلك الأصول القديمة، يوجب الوثوق في المصنفات التي اعتمدت عليها، ونقلت مضامينها. وكما يقول يوسف البحراني (١١٨٦هـ)، فإن "الطاعن في هذه، كالطاعن في تلك"^(٤). فكيف يصح أن تُنبذ أخبار عملت عليها الطائفة واعتمدتها على مدى سبعمئة عام، ثم يؤخذ بطريقة الأصوليين الظنية الجديدة؟! هكذا كان يحتج الأخباريون^(٥).

و مما عزز موقفهم، وجعلهم يتشدّدون في مواجهة اصطلاحات الدراية التي أحدثها الحلبي، ما تقدّم شرحه من أن تعويل الأصوليين على ظواهر الأسانيد سوف يتسبّب في إسقاط جُلّ مرويات المذهب. لأن أكثرها مما يندرج مع الضعاف حسب الاصطلاح الجديد، بما في ذلك تلك الأخبار التي كان الأوائل يعتمدونها، وقيمونها عليها بنیان المذهب. فلأجل هذا قال يوسف البحراني (١١٨٦هـ) -معتزلاً على طريقة الأصوليين-: "لو تمّ ما ذكره، وصحّ ما قرّره، للزم فساد الشريعة وإبطال الدين. لأنه متى اقتصرنا في العمل على هذا القسم الصحيح -أو مع الحسن خاصة، وبالوثق أيضاً-، ورُمي بقسم الضعيف باصطلاحهم من البين، والحال أن جُلّ الأخبار من هذا القسم، كما لا يخفى على من طالع كتاب الكافي أصولاً وفروعاً،

(١) انظر الكلام عن الأصول الأربعمئة، فيما يأتي (ص ٣٦١).

(٢) الفوائد المدنية (ص ١٣١).

(٣) مشرق الشمسين (ص ٢٦٩).

(٤) الحقائق الناضرة (١/١٨).

(٥) وسائل الشيعة (٢٥٩/٣٠).

وكذا غيره من ساير كتب الأخبار، وسائر الكتب الخالية من الأسانيد، لزم ما ذكرناه، وتوجه الطعن به علينا من العامة، بأن جُلَّ أحاديثنا مكذوبة مُزورة^(١). وذكر نحواً من كلام البحرائي الحر العاملي (١١٠٤هـ) فقال: إن نهج المتأخرين "يستلزم ضعف أكثر الأحاديث التي قد علم نقلها من الأصول المجمع عليها. لأجل ضعف بعض رواتها أو جهالتهم، أو عدم توثيقهم. فيكون تدوينها عبثاً، بل محرماً، وشهادتهم بصحتها زوراً وكذباً"^(٢)هـ. بل ذكر الحر العاملي —بعد هذا— أن الاصطلاح الجديد يستلزم ضعف جميع أحاديث المذهب، وليس أكثرها وحسب، واستند في ذلك إلى ندرة تنصيب الأوائل على التوثيق^(٣).

ولما ذكر حسين الكركي (١٠٧٦هـ) كبار محدثي الطائفة من أمثال الكليني (٣٢٨هـ) وابن بابويه (٣٨١هـ) والطوسي (٤٦٠هـ) قال: إن "أكثر ما نقلوه في كتبهم من الأخبار ضعيف ساقط عند المتأخرين —خصوصاً عند من لا يعمل إلا بخبر الثقة الإمامي—. ويلزمك من العمل بهذا الاصطلاح الحادث أن تجعل قداماء الفرقة الناجية من جملة الحشوية والكذابين. لأن كلامهم فيما شهدوا به عن صحة ما نقلوه وعملوا به، وحكايتهم عن عمل الطائفة بالأخبار مع إصرارهم على ذلك وتكراره في أكثر مؤلفاتهم بعيد عن مواقع الشبهة والعفلة". ثم أضاف: "مع أننا لا نحتاج في ذلك إلى الجدال والمناظرة، فإن مخالفة المتأخرين لطريق القدماء وانحرافهم عنه، قد ظهر واشتهر، بحيث لا يمكن إنكاره، واعترف به من لا ينكر فضله وعمله وتقواه من المتأخرين"^(٤).

ولأجل مثل هذه الاعتراضات الأخبارية صار الأصوليون يجهدون في نفي اتفاق الأوائل على صحة ما عملوا به من أخبار، وصاروا ينكرون أن يكون اعتمادهم في جميع ما صنفوه على أصول متفق على صحتها بينهم^(٥). واعتضدوا في هذا المقام بأدلة قوية في إثبات مطلوبهم. من ذلك أنهم احتجوا بأن تلك الأخبار التي تقول الأخبارية بصحتها وقطعيتها،

(١) الدرر النحفية (ص ١٦٨).

(٢) وسائل الشيعة (٢٥٩/٣٠).

(٣) المرجع السابق (٢٦٠/٣٠).

(٤) هداية الأبرار (ص ١٠٠).

(٥) بحوث في علم الرجال. حاشية (ص ٣٤٤).

بينها من التناقض والتعارض ما يمنع من قبولها كلها ويُحيل العمل بكل واحد منها، فقديمًا كان الطوسي (٤٦٠هـ) يشهد بأنه "لا يكاد يتفق خبرٌ إلا وبإزائه ما يضادّه، ولا يسلم حديثٌ إلا وفي مقابلته ما ينافيه"^(١). وقريباً كان البهبهاني (١٢٠٥هـ) يقول: "جُلُّ الأخبار -بل كاد يكون كلها- متعارضة، أو معارضةٌ لدليلٍ آخر"^(٢). فإذا كان هذا حال أخبار المذهب، فكيف يمكن أن يقال بصحتها كلها، فضلاً عن قطعيتها؟!

غير أن الأخباريين في مثل هذا المضيق يلجأون إلى أشهر وأوسع المخارج في المذهب الإمامي، باب الحمل على التقيّة، فيرجحون أحد الأخبار المتعارضة، ثم يحملون ما عداه على صدورهِ من الأئمة على سبيل التقيّة. وقد قال الأخباريُّ حسين آل عصفور (١٢١٦هـ) إنَّ التقيّة: "هي أوسع أبواب المحامل والتأويلات المعصومية"^(٣). بل كان يوسف البحراني (١١٨٦هـ) يقول: "إنَّ جُلَّ الاختلاف الواقع في أخبارنا -بل كلّهُ عند التأمل والتحقيق-، إنما نشأ من التقيّة"^(٤)، "لا من دسّ الأخبار المكذوبة"^(٥). قال: "فمن هنا دخلت الشبهة على جمهور متأخري أصحابنا عليهم السلام، فظنوا أن هذا الاختلاف إنما نشأ من دسّ أخبار الكذب في أخبارنا، فوضعوا هذا الاصطلاح ليميزوا به صحيحها عن سقيمها، وغثها من سمينها"^(٦)!

وحتى يتسّع باب التقيّة لجميع صور التعارض والاختلاف بين الأخبار، فإن البحراني (١١٨٦هـ) ذهب إلى أنه ليس من شرط حمل الخبر على التقيّة أن يكون مضمونه موافقاً لقول المخالفين (أهل السنة). ففي رأيه أن الأئمة كانوا يستعملون التقيّة حتى مع شيعتهم، فكانوا يتعمّدون إعطاءهم فتاوى متناقضة، حتى لا تجتمع كلمتهم فيتسلط عليهم خصومهم. قال: "لعلَّ السرّ في ذلك أن الشيعة إذا خرجوا عنهم مختلفين، كلُّ ينقل عن إمامه خلاف ما ينقله

(١) تهذيب الأحكام (٢/١).

(٢) رسالة الاجتهاد والأخبار، ضمن مجموع الرسائل الأصولية (ص ٣٢).

(٣) المحاسن النفسانية (ص ١٥).

(٤) الحقائق الناضرة (٨/١).

(٥) الدرر النجفية (ص ١٦٦).

(٦) الحقائق الناضرة (٨/١).

الآخر، سَخَفَ مذهبهم في نظر العامة، وكذبوهم في نقلهم، ونسبواهم إلى الجهل وعدم الدين. وهأثوا في نظرهم. بخلاف ما إذا اتفقت كلمتهم، وتعاضدت مقالاتهم، فإنهم يصدفونهم، ويشتد بغضهم لهم وإمامهم ومذهبهم، ويصير ذلك سبباً لثوران العداوة"^(١)!

ومما اعتضد به الأصوليون -أيضاً- في حجاجهم للأخباريين نصوص كثيرة عن الأوائل تثبت أنهم كانوا يختلفون في تصحيح الأخبار، فيرد بعضهم ما عمل به الآخر. فابن بابويه كان يضعف أخباراً رواها الكليني، والطوسي يرد أخباراً رواها ابن بابويه، وابن إدريس أسقط أخباراً كثيرة عمل بها الطوسي. وكذلك فعل المفيد والمرتضى، فأنكروا أخباراً كثيرة أخذ بها الكليني وابن بابويه^(٢). بل وصدر منهما تشديد عليه وتعنيف في العبارة، واتهام له ولسائر المحدثين بالعفلة وعدم التمييز بين ما يصح وما لا يصح^(٣). بل ذكر نور الدين الموسوي (١٠٨٦هـ) أن أكثر أقوال المرتضى تخالف ما في كتاب (الكافي)^(٤). فكيف يستقيم مع هذا دعوى إجماع الأوائل على أن أخبارهم كلها صحيحة فضلاً عن إفادتها العلم.

وهذا الاعتراض وإن كان كافياً في إسقاط دعوى الأخبارية اتفاق القدماء على صحة أخبار المذهب، إلا أنه لا يجيب عن الإشكال الأهم الذي يكرره الأخباريون، وهو أن إسقاط دعوى الاتفاق على صحة تلك الأخبار، ومن ثم التعويل على النظر في أحوال أسانيدها، سوف يلزم منه إهدار جل مرويَّات المذهب لا محالة. إذ إنَّ الأسانيد السالمة من الطعن قليلة. وقد ظهر هذا جلياً في محاولات بعض من اجتهدوا في فحص الأسانيد وفتشوا في أحوال رواها. فحين جاء صاحب (مدارك الأحكام)^(٥) (١٠٠٩هـ) وأراد الاختصار على ما تحققت فيه

(١) الحقائق الناضرة (٦/١). وانظر اعتراض الأنصاري على كلامه في (فوائد الأصول ٤/١٢٨).

(٢) انظر: رسالة الاجتهاد والأخبار، ضمن رسائله الأصولية: (١٧٤-١٩٢)، أعيان الشيعة (٥/٩٥)، بحوث في علم الرجال (٣٤٩)، ورسائل في علم الدراية (٢/٢٢٦)، (٢/٢٥٦)، معجم رجال الحديث (١/٨٥). وانظر مناقشة هذا الاعتراض في وسائل الشيعة (٣٠/٢١٥)، (٣٠/٢٧٤).

(٣) انظر ما تقدم (ص ٩٣-٩٥).

(٤) الشواهد المكية (ص ١١٠).

(٥) محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي العاملي الجبعي. اشتهر بصاحب المدارك، نسبة لكتابه الأشهر (مدارك الأحكام، في شرح شرائع الإسلام). ولد سنة (٩٤٦هـ) في أسرة علمية. فهو ابن بنت زين الدين العاملي،

شُرُوطُ الصَّحَّةِ وَالْحُسْنِ، فلم يقبلْ سوى خبرِ الإماميِّ الاثني عَشْرِي العَدَلِ^(١)، أسقطَ من الاعتبارِ طائفةً واسعةً من الأخبارِ التي كانت معتمدةً قبله. ومع أن كتابه لم يتمَّ، إذ لم يجاوزْ به أبوابَ الحجِّ، إلا أن من الواضح أن منهجه كان سترتبُ عليه "طرحُ الآلافِ الكثيرة من النصوصِ"^(٢). فلأجل ذلك انتقدَ صنيعةَ المرجعِ المعاصرِ حسينَ البروجرديِّ (١٣٨٠هـ) وقال: "إن الأخذَ بنظرية (صاحبِ المدارك)، يُساوي القولَ بعدمِ حُجِّيَّةِ شيءٍ من أخبارِ الآحادِ الموجودةِ بأيدينا اليوم"^(٣). مع أن يوسفَ البحرانيَّ (١١٨٦هـ) كان يؤكِّدُ أن صاحبَ (المدارك) هذا لم يستطعَ—أيضاً—الالتزامَ بشرطه، فتناقضَ في منهجه ولم يطَّرد، وصارَ له "في بعضِ الرواياتِ اضطرابٌ عظيمٌ، فيما بينَ أن يَصِفَ أخبارَهم بالصَّحَّةِ تارةً، وبالحسنِ تارةً أخرى، وبين أن يطعنَ فيها ويردِّها. يدورُ في ذلك مدارُ غرضه في المقام"^(٤). والمتتبعُ لتصرفاتِ صاحبِ (المدارك) يلمسُ صحَّةَ ما ادَّعاه عليه البحرانيُّ^(٥). ذلك أنه كان كثيراً ما يُراعي شهرةَ

وابنُ أختِ الشيخِ حسن (صاحبِ المعالم)، وكانا شريكين في التعلم عند أحمد الأردبيلي. وله سوى (المدارك) كتابُ (المختصر النافع)، وحواشٍ على (الاستبصار) و(تهذيب الأحكام) و(الخلاصة) للحلي، و(مسالك الأفهام). توفي سنة (١٠٠٩هـ).

ينظر: أمل الآمل (١/١٦٨)، نقد الرجال (ص ٣٢١)، أعيان الشيعة (١٠/٦).

(١) انظر أمثلةً لإسقاطه مرويات غير الإمامية في مدارك الأحكام: (١/٤٩، ٨٢، ١٠٣، ١٠٧)، (٢/٨٥، ١٧٤، ٢٤١، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٩٦، ٣٩٧)، (٣/٣٤٥)، (٤/٢٥٦، ٣٨٩، ٤٤٣)، (٦/٥٧، ٨٠، ٢٠٨)، (٧/١٠٧)، (٤٢٤، ١٨٧/٨، ٤٤٢، ٤٤٧).

(٢) نظرية السنة (ص ٢١٠).

(٣) نقله عنه حيدرُ حب الله في نظرية السنة: (ص ٢١١)، وعزاه لكتابه نهاية التقرير (ص ٣١١/٢).

(٤) لؤلؤة البحرين (ص ٤٤).

(٥) فقد قال—مثلاً—في المدارك (٥/٦٨) عن إبراهيم بن هاشم: "الظاهر الاعتمادُ على ما يرويه". وحكم بحسن روايته في موضعٍ آخر (٧/٤١٣). ثم في موضعٍ ثالثٍ (٢/٥٣) قال: "يمكن المناقشةُ في هذه الرواية من حيث السندِ بإبراهيم بن هاشم، حيث لم ينصَّ أحدٌ على توثيقه".

كما صحَّح في أكثر من موضعٍ روايةَ مِسْمَعٍ بن عبد الملك أبي سيار: (٣/٣٩٠)، (٧/٢٢٢)، (٧/٣٩٧)، (٨/٣٤٦)، (٨/٣٩٦). ثم في موضعٍ (٧/٤٢٤) قال: "راويها مِسْمَعٌ غير موثَّق، فيشكل التعويل على روايته". وفي موضعٍ آخر (٨/٩٥) ذكر روايةً ثم قال: "راويها مِسْمَعٌ غير موثَّق".

كما نصَّ على تضعيفِ ما ينفردُ به عمارُ الساباطيُّ (٢/٣٩٦)، وأكثر من ردِّ رواياته (١/٦٧، ١٥٤)، (٢/٢٤١، ٣٦٢، ٣٩٧، ٣٩١). مع أنه اعتمدها واستدلَّ بها في غير موضعٍ: (١/١٨١)، (٣/٢٤٨، ٢٦٩)،

الخبر وعمل الطائفة به، فيجعل ذلك جابراً لضعف سنده، فتراه يقبل السند في موضع، ثم يردُّ مثله في موضع آخر، وقد صرح هو غير مرة بمراعاته عمل الطائفة ببعض الأخبار الضعيفة التي اعتمدها^(١). وبمثل هذا أجاب محسن الأمين (١٣٧١هـ) عن اعتراض يوسف البحراني، لكن البحراني كان يدرك هذا الجواب وما يماثله، وكان يقول إن الأصوليين إنما يلجأون لمثل هذه التعليقات بسبب "ضييق الخناق"^(٢).

وأشدُّ مما قام به صاحب (المدارك)، ما فعله خاله الشيخ حسن العاملي (١٠١١هـ)، لما أراد الاقتصار على الأخبار الصحاح والحسان في كتابه (منتقى الجمان)، وكان من مذهبه عدم الاكتفاء بمعدّل واحد، بل لا بدّ في كلِّ راوٍ من اثنين يعدّله قياساً على الشهادة^(٣). وفي هذا المذهب من الضيق ما لا تحتمله تراجم رواة أخبار المذهب الفقيرة، فلذلك لم يصحَّ عنده من أخبار (الكافي) سوى قرابة الألف وخمسمئة خبر، من أصل أكثر من ستة عشر ألفاً رواها الكليني^(٤). فما الظنُّ بما سوى (الكافي) من مصنفات؟! لأجل ذلك قال البحراني إن مسلك الشيخ حسن "بلغ في الضيق إلى مبلغٍ سحيق". ثم قال في كلمة ذات دلالة: "وأنت خيرٌ بآناً في عويلٍ من أصل هذا الاصطلاح"^(٥) الذي هو إلى الفساد أقرب من الصلاح، حيث إن اللازم منه -لو وقف عليه أصحابه- فساد الشريعة. وربما انجرَّ إلى البدع الفظيعة. فإنه متى كان الضعيف باصطلاحهم مع إضافة الموثق إليه -كما جرى عليه في المدارك- ليس بدليل شرعي. بل هو كذبٌ وبهتانٌ -مع أن ما عداهما من الصحيح والحسن لا يفيان لهما إلا بالقليل-، فالآم يرجعون في باقي الأحكام الشرعية... فإذا كان الحال هذه في أصل هذا الاصطلاح، فكيف الحال في اصطلاح صاحب (المنتقى)، وتخصيصه الصحيح بما ذكره. ما هذه إلا غفلة

(١) (٧١/٣، ٢٣٠، ٢٤٨، ٤٦٣)، (٤/٢٨٤، ٢٨٥).

(٢) انظر في مدارك الأحكام: (٤٧/١)، (٧٥/١)، (١٣٨/١)، (١٠٤/٢)، (١٧٦/٤)، (٨٣/٥).

(٣) لؤلؤة البحرين (ص ٤٥).

(٤) معالم الدين (ص ٢٠٤).

(٥) مقدمة صحيح الكافي، للبهودي (١/ك).

(٥) يعني تقسيم الأخبار إلى: صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف.

ظاهرة. والواجب إما الأخذ بهذه الأخبار كما هو عليه مُتَقَدِّمُو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشرعية أخرى غير هذه الشريعة، لنقصانها، وعدم تمامها، لعدم الدليل على جُمْلَةٍ من أحكامها^(١).

وقد كتب بعض معاصري الشيخ حسن وابن أخيه كتاباً بعنوان (جامع الأخبار)، جمع فيها جملة مما أسقطاه. وقال في أوله: "عمدت فيه إلى إثبات ما طرحه بعض مشايخنا المتأخرين من الضعيف بل الموثق بحسب الاصطلاح الجديد، فهدموا بذلك أكثر من نصف أحاديث الكتب الأربعة"^(٢).

وعندما يورد الأخباريون مثل هذا الاعتراض القوي لا يملك الأصوليون سوى تقديم المزيد من التنازل والتراجع. فكما أقرُّوا بأن الأوائل كانوا يبنون على قرائن توافرت عندهم لا على أحوال الأسانيد، فإنهم يرجعون هنا، فيجوزون لأنفسهم غرض الطرف عن الخلل الداخل على الإسناد، والاعتماد في تصحيح الخبر على شهرته في تصانيف الطائفة^(٣). وقد جعل البحرائي (١١٨٦هـ) موقفهم هذا دليلاً عليهم، حيث "خالفوا أنفسهم فيما قرَّروه من ذلك الاصطلاح، فحكموا بصحة أحاديث هي باصطلاحهم ضعيفة"^(٤). وقال الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ): "التأخرون ربما يسلكون طريقة القدماء، فيصفون بعض الأحاديث التي في سندها من يعتقدون أنه فطحي، أو ناووسي^(٥) بالصحة... على هذا جرى العلامة (الحلي)، والشهيد (زين الدين العاملي)، مع أنهما الأصل في الاصطلاح الجديد"^(٦).

وحيث وصل الأصوليون إلى هذا الحد، فقد ضاق الخلاف بينهم وبين الأخباريين، فمن المفترض أنه لم يعد ثمة مبرر لمخاوف الأخباريين من الاصطلاح الجديد؛ إذ ليس بالضرورة أن يتسبب في إلغاء أكثر أخبار المذهب، ما دام باب قبول المشهور مُشرعاً، وهو باب لا ضابط

(١) لؤلؤة البحرين (ص ٤٤).

(٢) الذريعة (٣٨/٥).

(٣) انظر تفاصيل كلامهم فيما سيأتي (ص ٤٠٦).

(٤) الحقائق الناضرة (٢٣/١).

(٥) الناووسية يسوقون الإمامة إلى الصادق. ثم يقولون إنه لم يمت، وأنه المهدي المنتظر الذي سيخرج آخر الزمان.

انظر: فرق الشيعة (ص ٦٧)، التبصير في الدين (ص ٣٧)، الملل والنحل (١/١٦٦)، تلخيص المحصل (ص ٤٠٩).

(٦) الوافي (١/١١).

له، وبخاصّةٍ بعدما علّم من أن الأصل في شهرة أخبار المذهب مُصنّفات الطوسي التي حوت جُلَّ الأخبار التي يستدلُّ بها علماء الطائفة. فبقي الخلاف الرئيس بين الفريقين خلافًا شكليًا فيما تفيده تلك الأخبار المشتهرة التي قبلوها وعملوا بها: أهو العلم أو غلبة الظن؟! وحول تبرير ترك العمل بالخبر، فالأصولي إما أن يطعن في إسناده، أو يرميه لمخالفته المشهور، والأخباري يأخذ بالمشهور أيضًا، ويترك ما خالفه بحجة صدوره على سبيل التقيّة.

ولأن دعوى (استفادة العلم من كلِّ خبر مرويٍّ في كتب المذهب) دعوى عريضة يعسر، بل يستحيل إثباتها^(١)، فإن الناظر في كلام الأخباريين يلحظ تراخيًّا في موقفهم يشبه تراخي الأصوليين حين رجّعوا إلى البناء على الشهرة. وبخاصّةٍ أنهم لا يملكون حجةً للإلزام بتلك الأخبار سوى دعوى إجماع الأوائل عليها، مع أن أصل الاستدلال بالإجماع من أشهر المسائل التي تعيها الأخبارية وتنكرها على الأصوليين. فكيف سيتأتى لهم الإلزام بما يروونه إجماعاً من الأوائل على صحّة وقطعية تلك الأخبار المدوّنة في كتب المذهب^(٢).

وقد ظهر التراخي في موقف بعض الأخباريين، حين خرج فيهم من لا يرى بأساً في التفتيش عن أحوال الأسانيد. لكنهم يقولون إنهم لا يفعلون هذا بقصد تمييز الصحيح من غيره -إذ الكلُّ عندهم ثابتٌ وصحيحٌ- ولكن لأجل ترجيح ما يُعملُ به عند التعارض. يقول المجلسي (١١١١هـ) -: "وجود الخبر في أمثال تلك الأصول المعتبرة مما يورث جواز العمل بها. لكن لا بُدَّ من الرجوع إلى الأسانيد لترجيح بعضها على بعض عند التعارض. فإنَّ كون جميعها معتبراً لا ينافي كون بعضها أقوى من بعض"^(٣). وقال في موضع آخر: "ما ذكرناه في كتب الرجال من التوثيق والتضعيف، فإنما يعملون به عند التعارض؛ إذ العمل بالأقوى أولى"^(٤). ويقول الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ): "إذا تعارض الخبران المعتمد عليهما على طريقة القدماء، فاحتجنا إلى الترجيح بينهما، فعلياً أن نرجع إلى حال رواقهما في الجرح والتعديل

(١) انظر مناقشتها والرد عليها في: فرائد الأصول (٣٢٧/١).

(٢) انظر اعتراض الوحيد البهبهاني عليهم بهذا في رسال الاجتهاد والأخبار (ص ١٢٠).

(٣) مرآة العقول (٢١/١).

(٤) ملاذ الأخبار (٢٧/١).

المنقولين عن المشايخ فيهم، ونبني الحكم في ذلك"^(١).

وفي هذا الكلام من الخلل: أنه إذا كان الأخباريون يزعمون أن تلك الأخبار كلها ثابتة مفيدة للعلم بقرائن غير معروفة لهم كانت وافرة عند الأوائل، فإن من التناقض البين أن يُصار -بعد هذا- إلى الترجيح بينها بناءً على ظاهر السند الذي لم يكن له أثر في ثبوت الخبر عند الأخباريين المتأخرين! ويبدو أن الحرّ العاملي (١٠٤١هـ) تنبّه لهذا الخلل في طريقة أصحابه الأخباريين، فقال: "لا يخفى أن الترجيح باعتبار ثقة الراوي، إنما هو عند الشك في ثبوت الخبر. فلا يمكن في الخبر المتواتر، ولا المخوف بالقرائن الكثيرة"^(٢).

لكن مع ذلك فإن موافقة طائفة من الأخباريين على النظر في الأسانيد لأجل الترجيح بين المتعارضات، مما يقربهم كثيراً لطريقة الأصوليين. وبخاصة إذا تذكرنا مقولة الطوسي: "لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مُقابلته ما يُنافيه"^(٣). فالأخباري الآن مع إيمانه بصحة الأخبار، إلا أنه سوف يفتش في أسانيدّها بحثاً عن الأقوى ليعتمده ويطرح ما عارضه. ويبقى الفرق بينه وبين الأصولي أن الأصولي قد يحكم بضعف الخبر المطروح، في حين أن الأخباري حكم بصحته ثم رماه وراءه ظهرياً. فصار خلافهم فيما يفيد خبراً لن يعمل به على أي حال.

مع أن الأخباريين حين يشرحون مقصودهم بالعلم المستفاد من مرويات المذهب، فإنهم يفسرونه بما يُفرغه من معناه، ويرجع به إلى معنى غلبة الظن. وقد ظهر هذا في موضع من كتاب الأسترآبادي (١٠٣٣هـ) نفسه، حين قال: "خبر الثقة في الرواية فرد من أفراد الخبر المخوف بالقرينة الموجبة للعلم والقطع"^(٤)!

ثم جاء بعده حسين الكركي (١٠٧٦هـ) ليشرح ويفصل فذكر أن العلم "يطلق على الاعتقاد الجازم المطابق للواقع...ويطلق أيضاً -على ما تسكن إليه النفس، وتقضي العادة

(١) الوافي (٢٥/١).

(٢) وسائل الشيعة (١٢٤/٢٧).

(٣) تهذيب الأحكام (٢/١).

(٤) الفوائد المدنية (ص ١٠٧).

بصدقه". قال: "وهذا يُسمَّى العلمَ العاديَّ. ويحصلُ بخبرِ الثقةِ الضَّابطِ المتحرِّزِ عن الكذبِ، بل وغيرِ الثقةِ إذا عُلِمَ من حاله أنه لا يكذبُ، أو دَلَّتِ القرائنُ على صدقه... وليسَ له ضابطٌ يحصره، بل مداره على ما يحصلُ به التصديقُ والجزمُ". ثم قال: "ومراتبه مُتفاوتةٌ، فربما أفادَ اليقينَ عند قومٍ. وما تسكُنُ إليه النَّفسُ عند آخرين، وما يقربُ من الظَّنِّ الغالبِ عند آخرين، بحسَبِ القرائنِ والأحوالِ، وهذا هو الذي اعتبره الشَّارِعُ، واكتفى به في ثبوتِ الأحكامِ... فإن شئتَ سمَّهَ علماً، وإن شئتَ سمَّهَ ظنّاً، فلا مُشاحَّةَ في الاصطلاح" (١).

وجاء بعدهما الحرُّ العامليُّ (١٠٤هـ)، فشرحَ القرائنَ التي تدلُّ على ثبوتِ الخبرِ عنده، وتخرجه عن حيزِ الظَّنِّ، فذكر منها: "كونَ الرَّاوي ثقةً يؤمنُ منه الكذبُ" (٢).

فقولُ هؤلاء قد آلَ إلى مُوافقةِ الأصوليينَ في جوازِ البناءِ على خبرِ الواحدِ الثقةِ. لكنَّ الأصوليينَ لم يُكابرُوا، فأقرُّوا بإفادةٍ مثلِ هذا الخبرِ غلبةَ الظَّنِّ، وأنَّ الأخذَ به مما يخالفُ طريقةَ المفيدِ والمرتضى ومن تابعهما في رَفْضِ الآحادِ الظَّنِّيةِ. في حين يُصِرُّ الأخباريونَ على أنَّهم مُتمسِّكونَ بطريقةِ أولئك، من خلالِ الادِّعاء بأنَّ خبرَ الثقةِ يفيدُ (العلمَ العاديَّ). وهي الدَّعوى التي لا يمكنُ لعَاقِلٍ التسليمُ بها (٣). أما إطلاقُ القولِ بإفادته القطعَ فأبعدُ وأبعدُ، لذا قالَ بعضُ المعاصرينَ: "دعوى قَطْعِيَّةٍ جميعِ أخبارِ الكُتُبِ الأربعةِ، ليست إلا عن غرضٍ ولِحَاجٍ، أو غباوةٍ وغفلةٍ" (٤).

ومما يُشبهُ هذا قولُ الأخباريِّ حسينِ آلِ عُصفورٍ (١٢١٦هـ) —وهو يشرحُ مقصودَ

(١) هداية الأبرار (ص ١٣-١٤).

(٢) وسائل الشيعة (٢٤٣/٣٠).

(٣) العلمُ العادي في لسان أهل المنطق يقصد به ما يمتنع ثبوت نقيضه بحكم العادة، وإن كان العقلُ يجوزُ انخرامَ هذه العادةِ باحتمالٍ بعيدٍ لا يَلْتَفِتُ لمثله العقلاء. وقد مثلوا لذلك فقالوا: كعلمنا بأنَّ الجبلَ الذي شاهدناه فيما مضى كان حجراً، فهو في حال غيبتنا لم يزل حجراً، ولم ينقلبَ ذهباً. فالعادةُ هنا تثبت مثل هذا الحكم، وتمنعُ ثبوتَ نقيضه. لكن العقلَ يجوزُ انخرامَ العادةِ باحتمالات بعيدة؛ إذ يجوزُ عقلاً أن يكونَ الجبلُ قد انقلبَ ذهباً كرامةً لوليٍّ، أو معجزةً لنبِيٍّ، أو لغير ذلك. انظر: التقرير والتحجير (١٠٩/١-١١١)، وانظر في كتب الإمامية: مجمع الفائدة (٣٢/١٢)، الفوائد الخاتمة (ص ٣٣).

(٤) رسالة في دراية الحديث، لرفيع الدين الجيلاني. ضمن: رسائل في دراية الحديث (٢٥٥/٢).

أصحابه الأخباريين بالتواتر المدعى لمرويات المذهب:- "يمكن أن يُراد بالتواتر المدعى في أخبارنا غير التواتر المشهور. بل هو أعمُّ مما دلت القرائن على ثبوته. وإن كان في نفسه من أخبار الآحاد. فإنهم كثيراً ما يُطلقون التواتر على مثله لمساواة هذا الفرد المتواتر الاصطلاحي في وجوب العمل"^(١). ومعنى هذا أن الأخبار التي يدعي الأخباريون تواترها، من الممكن أن تكون عندهم آحاداً، لكنهم سموها متواترات، لمساواتها المتواتر في إيجاب العمل! وهذا الرأي يعود -أيضاً- إلى عين موقف الأصوليين.

وقريب من هذا صنيع الحر العاملي (١١٠٤هـ) حين تدرج في كلامه، وهو يعدد القرائن التي ترتقي بالآحاد إلى إفادة العلم، فقال: "منها: موافقته لإجماع المسلمين. ومنها موافقته لإجماع الإمامية... ومنها موافقته للمشهور بين الإمامية. ومنها موافقته لفتوى جماعة من علمائهم"^(٢). فقد تدرج من موافقة الخبر لإجماع المسلمين، ثم نزل إلى إجماع الإمامية وحدهم، ثم للمشهور بين الإمامية وإن لم يكن إجماعاً، ثم انتهى إلى الاكتفاء بموافقة الخبر لفتوى جماعة من الإمامية فقط! فمثل هذا الخبر مما يفيد عنده العلم، ويكون في معنى المتواتر! والأخباري الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ) بعدما قرّر أن الخبر الذي يجوز العمل به ليس له ضابطة يمكن التعويل عليها، ذكر أن "أكثر الأخبار الأحكامية ليست في القوة بأقل من أخبار الإمامية متناً وسنداً". إلا أنه عاد ليفتح باب رفض بعضها، فقال: "فكل ما اطمأنت إليه النفس من الأخبار تعمل به. وكل ما لم تسكن إليه النفس فذرّه في سبيله"^(٣).

فلأجل مثل هذه المواقف الأخبارية وما شابهها، ذكر كبير الأصوليين الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) أن "بعض متأخري الأخباريين لما رأوا فساد مذهبهم، وشناعته الواضحة، رجعوا القهقري، وادّعوا أن مرادنا من العلم واليقين ما هو الظن. ونزاعنا لفظي مع المجتهدين"^(٤). وعبارة البهبهاني هذه تشبه كثيراً عبارة غريمه الأخباري يوسف البحراني (١١٨٦هـ) حين

(١) المحاسن النفسانية (ص ٣٦).

(٢) وسائل الشيعة (٢٤٧/٣٠).

(٣) الحق المبين (٧-٨).

(٤) الفوائد الحائرية (ص ١٢٨).

أشارَ إلى أن تراجعَات الأصوليين عن بعض مواقفهم سببها "ضيقُ الخناق".

فقد ظهرَ الآن أن الفروقَ العمليَّةَ بين الجماعتين كادت تذوبُ فيما يتعلَّقُ بنَهجِ التعاطي مع الأخبار؛ إذ انتهى كلُّ منهما إلى قَريبٍ من موقفٍ الآخَرِ. وأصبحَ العالمُ الإماميُّ -أخباريًّا كان أم أصوليًّا- مُخيَّرًا في أن يأخذَ من الأخبارِ ما يشاءُ ويدعُ.

فالأخباريُّ يأخذُ ما شاءَ من الأخبارِ المدوَّنةِ في كُتبِ الطائفةِ بعدما انتهى إلى ثبوتها وإفادتها العِلْمَ. وإن أرادَ أن يردَّ شيئاً منها، فبإمكانه أن يعارضها بما هو أقوى سنداً، فيطرحها عندئذٍ غيرَ مُلتفتٍ للعاديِّ المتحقِّقِ عنده منها. وإن لم يجدْ مُعارضاً أقوى، فبإمكانه -إن أرادَ- الأخذَ بالمعارضِ الأضعفِ سنداً، ليرميَ بالأقوى المفيدَ للعِلْمِ غيرَ "أوسعِ أبوابِ المحاملِ والتأويلاتِ المعصومية"^(١) بابِ الحَمَلِ على التقيَّةِ. وهو بابٌ يستوعبُ الآحادَ والمتواتراتِ، والظُنونَ والقطعيَّاتِ على حدٍّ سواءِ.

وأما الأصوليُّ، فإنه إن أرادَ ردَّ خبرٍ فلن يُعَدِّمَ مَطْعناً في سنده؛ إذ قلَّ من الأسانيدِ ما يسلمُ من قدحٍ عندهم كما تقدَّم. أما إن أرادَ قبُولَ خبرٍ ضَعِيفِ الإسنادِ، فبإمكانه الاستنادُ لدعوى الشهرةِ بين الأصحابِ. وهي دعوى لا ضابطَ لها في تصرفاتِ علماءِ الطائفةِ. وقد تقدَّم شرحُ تساهلهم البالغِ في إطلاقِ دعاوى الإجماعِ والتواترِ، فدعاوى الشهرةِ -يقيناً- ستكونَ أخفَّ وأيسرَ. وهو ما شهد به زينُ الدين العامليُّ قريباً^(٢).

ولعلَّ تقاربَ القولينِ بهذه الصُّورة، هو ما حداً بالبحرانيِّ إلى الرُّجوعِ عن التشديدِ في الخلافِ بين الفريقينِ، حين قال: "إن الذي بدا لي بعد إعطاءِ التأملِ حقَّه في المقامِ، وإمعانِ النظرِ في كلامِ علمائنا الأعلامِ، هو الإغماضُ عن هذا البابِ، وإرخاءِ السِّترِ دونه والحجاب". ثم لما عدَّدَ مبرراتِ موقفه الجديدِ، قال: "لأن ما ذكرُوه في وجوهِ الفرقِ بينهما جُلُّه -بل كلُّه عند التأملِ- لا يثمرُ فرقاً في المقامِ"^(٣). فلأجلِ هذا كله لم يُعدَّ هناك معنى لأن يطُلَّبَ البحرانيُّ

(١) المحاسن النفسانية (ص ١٥).

(٢) انظر ما تقدم (ص ١٦٨).

(٣) الكشكول (٣٨٧/٢)، الحقائق الناضرة (١/١٦٧).

من الأصوليين أن يأخذوا بالأخبار كما وصلتْهم، أو يطلبوا ديناً غير هذا الدين، وشريعة غير هذه الشريعة كما كان يقول أول الأمر.

والدارس المتأمل لنشأة هذا الخلاف ومآله ينتهي إلى أن الإشكال الرئيس الذي أوجب الخصومة بين الفريقين يرجع لمأزق كبير كانا يواجهانه معاً، ويبحثان عن مخرج للخلاص منه. وسبب هذا المأزق يرجع لتلك الفوضى التي ورثها القدماء من بعدهم في منهج التعاطي مع المرويات. وقد رأيتُ كلمتين لاثنتين من علماء المذهب تلخصان حقيقة الإشكال الذي كان يواجهه كل من الفريقين:

فمأزق الأخباريين لخصته كلمة لزين الدين العاملي (٩٦٥هـ)، قالها وهو يشرح حال الطائفة مع الأخبار قبل عصر الطوسي (٤٦٠هـ)، حيث ذكر أن علماء الطائفة قبله: "كانوا بين مانع من خبر الواحد مطلقاً - كالمُرْتَضَى والأكثر على ما نقله جماعة -، وبين جامع للأحاديث، من غير التفات إلى تصحيح ما يصح، ورد ما يُردُّ"^(١). ومقتضى هذه العبارة أنه لم يكن هناك منهج مستقر في التعامل مع المرويات. وهذا ما أوجب الحيرة والاضطراب لمن جاء بعدهم. فأهل الرواية حشدوا للطائفة أخباراً متكاثرة، دون أن يقدموا منهجاً تُوزَنُ به. ثم جاء المفيد (٤١٣هـ) والمُرْتَضَى (٤٣٦هـ)، فأطلقا القول برفض الأحاد الظنية، ولم يتشاعلاً كثيراً بمناقشة تفاصيل أدلة الفروع الفقهية التي مبنها على هذا النوع من الأخبار. فلما جاء أبو جعفر الطوسي (٤٦٠هـ)، وشرع في وضع كتبه الجامعة لأدلة الفروع، ووضع الأخبار قبالة بعض، برزت أمامه مشكلة تعارضها وتناقضها، فكان يجتهد في التوفيق بينها كي لا يُردَّ شيئاً منها ما أمكنه ذلك. غير أنه حين تضيق عليه مسالك الجمع يضطر إلى رد الخبر، متعللاً تارة بكونه آحاداً، ومتعللاً أخرى بخلل في إسناده. فكان النظر في الإسناد آخر الدوائ عندّه، وحيث لا يحتاج للدواء، فإنه يقبل الخبر بقطع النظر عن حال سنده^(٢)؛ إذ كان همه وشغله حل التعارضات بين المرويات وحسب، ولم يكن معنياً بتأسيس منهج شامل للنظر في أسانيد الأخبار. فلذلك لم يترتب على طريقته إهدار مرويات المذهب، ولم يحرك صنيعه مخاوف أحد

(١) الرعاية في شرح البداية (ص ٩٢).

(٢) انظر ما تقدم (ص ١٣٧).

من علماء الطائفة. بل كان ابن إدريس (٥٩٨هـ) يعيبُ تساهله ويذكرُ أنه روى في كتبه "كلَّ غثٍّ وسمين" (١).

لكنَّ الحالَ اختلفَ حينَ جاءَ الحليُّ (٧٢٦هـ)، وأطلقَ تقسيماته الشاملةً للأحاديثِ حسبَ حالِ أسانيدِها. فمثلُ هذا المنهج -لو تمَّ تطبيقه- فسوفُ يسقطُ جُلُّ ما بأيدي الطائفةِ من مرويَّاتٍ. ولعلَّ الحليُّ -لأجلِ ذلك- لم يطرُدْ في العملِ بتقسيماته (٢). فلما جاء زينُ الدِّينِ العامليُّ (٩٦٥هـ)، ووضعَ كتابه الأوَّلَ في علمِ دراية الحديث، وأدخلَ فيه تلكَ التقسيماتِ، شاعَ استعمالُها بينَ علماء الطائفةِ، فأخذَ بها ابنُه الشَّيخُ حسنُ (١٠١١هـ) وبنى عليها، في كتابه (مُنْتَقَى الْجُمَانِ)، وكذلك فعلَ سبطُه مُحَمَّدُ بنُ عليٍّ في كتابه (مَدَارِكُ الْأَحْكَامِ)، فأسقطا عن الاعتبارِ طائفةً واسعةً من مرويَّاتِ المذهبِ. وحيثُ بدأَ يشيعُ هذا المسلكُ، ظهرتِ الثورةُ الأخباريَّةُ الكبرى علي يدِ الأسترآباديِّ (١٠٣٣هـ)، محاولةً الحفاظَ على تراثِ الطائفةِ الذي يُهدِّدهُ هذا المنهجُ الجديدُ. غيرَ أن تلكَ الثورةَ لم تجدْ شيئاً تستندُ إليه، بسببِ الفوضى التي كانَ عليها القُدماءُ في تعاملهم مع الرواياتِ، وهي الفوضى التي عبَّرت عنها كلمةُ زينِ الدِّينِ العامليِّ (٩٦٥هـ) المنقولةُ آنفاً. وحيثُ افتقرَ الأخباريونَ لمستندٍ يخاصمونَ به الأصوليونَ، صارَ رأسُ مالِهِم دَعَاوَى عَرِيضَةً يعسُرُ إثباتُها -بل يستحيلُ- حولَ ثبوتِ جميعِ أخبارِ المذهبِ وقطعيتها. وهي الدَّعاوى التي لم تقوَ أبداً على الثَّباتِ؛ إذ الشواهدُ كُلُّها تحيلُ أن يكونَ جميعُ ما في مُصَنَّفَاتِ الطائفةِ صحيحاً، فضلاً عن أن يكونَ قطعيَّ الثبوتِ.

وأما مَأْزِقُ الْأَصُولِيِّينَ، فقد عبَّرَ عنه آقا رضا الهمدانيُّ (١٣٢٢هـ) (٣)، حينَ قالَ: "لا يكادُ

(١) السرائر (٢٨٩/٣).

(٢) انظر ما تقدم (ص ٤٢).

(٣) يعرفُ لدى الطائفة بلقب: (الحقق الهمداني). واسمه آقا رضا بن محمد هادي الهمداني النحفي. فقيهٌ أصوليٌّ. أخذَ عن الميرزا محمد حسن الشيرازي، والميرزا محمد تقي الشيرازي وغيرهما. وتشاغل بالتدريس والتأليف، وتخرَّجَ عليه جماعة من المشاهير. وكان يؤثر العزلة والانكفاء عن الناس. له من التصانيف: مصباح الفقيه، والعوائد الرضوية، وحاشية الرياض، وغيرها. وكانت وفاته بسامراء سنة (١٣٢٢هـ).

ينظر: أعيان الشيعة (١٩/٧)، الأعلام (٢٦/٣).

يوجد روايةٌ يمكننا إثبات عدالة رواتها على سبيل التحقيق، لولا البناء على المسامحة في طريقها، والعمل بظنونٍ غير ثابتة الحجة^(١).

فمثل هذه الكلمة توضح العقبة الكؤود التي تعكّر على الفقيه الأصولي منهجه في البناء على أحوال الأسانيد، فلأجل ذلك صار الأصوليون يتمسكون بقاعدة شهرة الخبر في مصنّفات الطائفة لسد هذه الثغرة، ولتعويض افتقارهم للأسانيد الصحاح. ولذلك رأينا الهمداني يقول بعد كلامه المنقول آنفاً: "لأجل ما تقدّمت الإشارة إليه جرت سيرتي على ترك الفحص عن حال الرجال، والاكتفاء في توصيف الرواية بالصحة كونها موصوفة به في السنة مشايخنا المتقدمين"^(٢). وقال في موضع: "نحن في حجة الأخبار مقلدون للمحقق الحلي في قوله: ما قبله الأصحاب قبلناه، وما ردّوه ردّدناه"^(٣).

وقد اجتمع مع هذين المأزقين، تناقضات واضطرابات واسعة في تصرفات متكلمي الطائفة، أوجبت الحيرة لمن بعدهم. فلهذا كان الشيخ محمد تقي التستري (١٤١٥ هـ) يلوم الطوسي، ويذكر أن تناقضاته في كتبه هي التي تسببت في نشأة كل من طريقي الأخباريين والأصوليين؛ حيث أخذ كل من الفريقين بأحد قوليه المتناقضين. قال التستري: "تأليفاته واختلاف مسلكه فيها، أدّت إلى خلط الروايات السليمة والسقيمة، وخلط فقه الخاصة بالعامّة، والفتاوى المشتهرة بالنادرة، حتى انتهت إلى إحداث طريقة المتأخرين في الحديث والفقه"^(٤). ثم يشرح التستري، ويذكر أن مسلك الطوسي في كتابيه (المبسوط، والخلاف) "صار سبباً لفتح باب طرح الآثار، والعمل بضروب الاعتبار"^(٥). مع أنه "في نهايته"^(٦) لعمله فيه بكل خير، أحدث سيرة جمع صاروا في الأعصار المتأخرة معروفين بالأخباريين"^(٧).

(١) مصباح الفقيه (١٢/٢).

(٢) المرجع السابق.

(٣) نقله عنه تلميذه محسن الأمين في أعيان الشيعة (٢٠/٧).

(٤) قاموس الرجال (٤٠٦/١٢).

(٥) المرجع السابق (٤١١/١٢).

(٦) يعني كتاب (النهاية في مجرد الفقه والفتاوى).

(٧) قاموس الرجال (٤١١/١٢).

فتلك التناقضات وما شابهها في تصرفات المفيد والمرتضى والطوسي وغيرهم، كانت وقود الخلاف بين فريقَي الأصولية والأخبارية. وقد تأملت المناقضات والمعارضات التي ثارت بين الفريقين، فرأيتُ كلاً منهما يُحسِنُ هدمَ حُجَّةِ الآخر. لكنه لا يقوى أبداً على بناءٍ منهجٍ مقبولٍ في التعامل مع الأخبار. فلأجل ذلك انتهوا إلى رأيين مُتقاربين كادا أن يتطابقا من الناحية العملية، بعدما عجز كلُّ منهما عن الثبات على موقفه، فلا الأصوليون ثبتوا على رفض الأخبار ساقطة الأسانيد، ولا الأخباريون ثبتوا على دعوى قطعية أخبارهم.

و مما يشرح تقاربَ موقفَي الفريقين أن مخاوف الأخباريين من طرح جُلِّ أخبار المذهب لم تتحقق أبداً، رغم تغلب الأصوليين وفشوِّ نهجهم، فمع إقرار الجميع بقلَّة الأسانيد الجامعة شروط الصحة، إلا أن مرويات المذهب بعد تغلب الأصوليين لا زالت كما هي حين كان مذهب الأخباريين مُتغلباً. فعلى أيِّ شيء كانت تلك الخصومة الواسعة إذن؟! وكما يقول الباحث الشيعة الدكتور أحمد الكاتب: "بالرغم من حَسَم العلماء الأصوليين للمعركة نظرياً لصالحهم في القرن التاسع عشر على يدي مرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ)، إلا أن كثيراً من العلماء الأصوليين ظلُّوا يمارسون عملياً نهجاً قريباً من الأخباريين في تقبل الكثير من الروايات والحكايات التاريخية دون تمحيص"^(١).

وقد رأيتُ أحدَ الأصوليين ممن يوصفُ بالتشدُّد في موقفه من الأخباريين، وهو الفاضل الدربندي^(٢) (١٢٨٥هـ)، رأيتُه يصرِّحُ بقبول أخبار الكتب الأربعة كلها، بل ما هو أكثرُ منها، حيث قال: "إن الأمر قد آل إلى أن ما في الكتب الأربعة من جملة الأخبار المعتمدة الكائنة من الصحاح، أو الحسان، أو الموثقات، أو في حكمها - أي في صحة الاعتماد

(١) من مقالة له بعنوان: (الشيрази وأصول الاجتهاد) منشورة بموقعه على الشبكة العالمية:

<http://www.alkatib.co.uk/sh19.htm>

(٢) ملا آقا بن عابد بن رمضان علي بن زاهد الشرواني، الحائري، الدربندي. المولود سنة (١٢٠٨هـ). وصفه عباس القمي، فقال: "فقيه، متكلم، محقق مدقق، جامع المعقول والمنقول، عارف بالفقه والأصول". له تصانيف منها: (الخزائن)، و(أسرار الشهادة)، و(السعادة الناصرية). وغيرها. توفي بطهران، ودفن بكربلاء سنة (١٢٨٥هـ).
ينظر: الكنى والألقاب (٢/٢٢٩)، الأعلام (١/٢٥)، موسوعة مؤلفي الإمامية (١/٨٣)، مجلة تراثنا، العدد (٤٢)، (ص ١٥٨).

والتَّعْوِيلِ عَلَيْهَا-، إِلَّا مَا ضَعَّفَهُ مُصَنِّفُهَا". ثم زاد وقال: "بل إن من أمعن النَّظَرَ فيما أسلفنا من الأصول والقواعد، علم أن مُعْظَمَ أخبارِ (بحار الأنوار) للعلامة المجلسي -قُدَّسَ سرُّه-، وهكذا مُعْظَمُ أخبارِ (الوسائل) للشيخ الحرِّ العاملي -قُدَّسَ سرُّه-، من الأخبارِ المعتبرة الواجدة وصفَ الصَّحَّةِ أو الموثقيَّة والحُسنِ، أو حكمها؛ لأنَّ كلَّ ذلك قد أخذَه من الأصولِ المعتمدة والكتبِ المعتبرة التي ادَّعى الشيخُ إجماعَ الطائفةِ المحقِّقة على العملِ بها"^(١). وهذا الكلامُ الذي جاوزَ تصحيحَ أخبارِ الكتبِ الأربعةِ إلى أخبارِ (البحار) و(الوسائل)، ينتهي -عملياً- إلى قولِ الأخباريينَ، إذ إن تلكَ الموسوعاتِ حوتْ -أو كادتْ- جميعَ مروياتِ المذهبِ، فالقولُ بصحَّةِ مضامينها لا يختلفُ كثيراً عن قولٍ من ذهبَ إلى تصحيحِ جميعِ أخبارِ المذهبِ.

لأجل ذلك لازلنا نقرأ لطائفةٍ من علماء الأصوليين المعاصرين من يُطلقُ القولَ بصحَّةِ مروياتِ المذهبِ بقطعِ النَّظرِ عن أحوالِ السندِ. غيرَ أنهم حَصَرُوا حديثهم في الكتبِ الأربعةِ المشهورة (من لا يحضره الفقيه-الكافي-تهذيب الأحكام-الاستبصار). فقد كان المرجعُ اللبنانيُّ المعاصرُ عبدُ الحسين شرفِ الدين (١٣٧٧هـ) يقرِّرُ أن أخبارَ الكتبِ الأربعةِ "مقطوعٌ بصحَّتها"^(٢). ومثله المرجعُ المعاصرُ محمد صادق الصدر (١٤١٩هـ) الذي ذَكَرَ أن الشيعةَ "مُجمعةٌ على اعتبارِ الكتبِ الأربعةِ، وقائلةٌ بصحَّةِ جميعِ ما فيها من رواياتٍ"^(٣). وإلى ذلك ذهبَ المرجعُ الآخرُ محمد بن مَهديِّ الحُسَيْنِيِّ الشِّيرَازِيِّ (١٤٢٢هـ)، حيثُ نقلَ عنه المعاصرُ حسنُ الصِّقَارُ أنه "في منهجه يقتربُ من منهجِ المحدثين. حيثُ يميلُ إلى القبولِ بكلِّ ما وردَ في الكتبِ الأربعةِ. ومن النادرِ جداً أن يردَّ روايةً من الرواياتِ"^(٤). بل نقلَ عنه تلميذه أحمدُ الكاتبُ أنه كان يقبلُ مروياتِ الجُنِّ^(٥)! وكان الشِّيرَازِيُّ قد نقلَ عن والده، عن الثُّوريِّ الطَّبْرَسِيِّ (١٣٢٠هـ)، أنه كان مُنْعَزِلاً في غُرْفَةٍ يَكْتُبُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ في غَدِيرِ خُمٍّ، فدَخَلَ

(١) قواميس الدراية والرجال. ضمن مجموع : رسائل في دراية الحديث (١٤٣/٢).

(٢) المراجعات (ص ٤١٩).

(٣) الشيعة (ص ١٢٧)، نقله عنه د. ناصر القفاري في أصول الشيعة (٢٢/١).

(٤) الإمام الشيرازي، ملامح الشخصية وسمات الفكر (ص ٢٥).

(٥) حول السنة المطهرة (ص ٢١).

عليه اثنان من الجن، وصححا بعض فقرات الخطبة، حسبما سمعها من رسول الله ﷺ؛ حيث كانا حاضرين في غدير خم^(١). وكان هذا المرجع يرى أن اتصاف أحد الرواة في مثل كتاب (الكافي) بالجهالة لا يضر بالرواية. لأن جهالته عندنا، لا يلزم منها جهالته عن الكليني!

وينقل المرجع أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) عن شيخه المرجع الشهير ميرزا محمد حسين النائيني (١٣٥٥هـ) أنه كان يقول: "إن المناقشة في إسناد روايات الكافي حرفة العاجز"^(٢). وعقد المعاصر علي التمازي الشاهرودي (١٤٠٥هـ) فصلاً لإثبات صحة مضامين تلك الكتب، ومما قاله في هذا الفصل: "شهد أركان العلماء الكرام، وأعلام الفقهاء العظام، من المتقدمين والمتأخرين بصحة روايات الكتب الأربعة، وشهادتهم صحيحة فوق البيّنات"^(٣). وله رسالة مستقلة بعنوان (الأعلام الهادية، في اعتبار الكتب الأربعة)^(٤).

ويصف مرجع آخر، وهو محمد آصف الحسيني حال الطائفة مع الأخبار، فيذكر أنهم ما بين "مفرط ومفرط". قال: "وأظن أن الأولين -أي المائلين إلى الإفراط، الحاكمين بحجية كل كتاب حديثي، وبحجية كل حديث منسوب إلى النبي ﷺ الأكرم، أو الإمام عليّ عليه السلام- هم الأكثرون؛ إما للسداجة، أو لقلّة العلم، أو لشدة الاعتقاد والمحبة والإخلاص بمن ينتهي إليه سند الحديث من الرسول الأعظم وأوصيائه -صلى الله عليه وعليهم-، فيصعب عليه تضعيفه وردّه، لحصول الاطمئنان بصدور الخبر من النبي أو الإمام من أسباب لا يحصل منها لغيرهم من المحققين"^(٥).

وذكر باحث آخر -وهو حسين الرّاضي- أن هناك أصواتاً في الأوساط العلمية الإمامية تردّد إلى اليوم صحة جميع الأحاديث المروية في الكتب الأربعة، بل في الموسوعات الكبيرة المتأخرة كالبهار والوسائل والوافي وكتب ابن بابويه والمفيد وغيرها. قال: "ربما يقول البعض:

(١) العلماء أسوة وقدوة (ص ٣١).

(٢) معجم رجال الحديث (٨١/١).

(٣) مستدركات علم الرجال (ص ٣٢).

(٤) ذكرها المؤلف نفسه في كتابه مستدركات في علم الرجال (٣٦/١). وانظر المقدمتين اللتين كتبهما ابن المصنف

على كتابيه: مستدرك سفينة النجاة (١٥/١)، ومستدركات علم الرجال (١١/١).

(٥) مشرعة بحار الأنوار (٢٢/١).

إن ممارسة الحوزة في الجانب الفقهي خلاف ذلك تماماً. نقول: هذا صحيح بالنسبة إلى الجانب الفقهي. ولكن في غير قضايا الفقه، الممارسة العملية قائمة على هذه الدعاوى. لذلك ترى أن كل من يُناقش رواية تاريخية، أو رواية في الدعاء، أو الزيارة قد استأنست أذهان العوام بها، قامت عليه عاصفة وسلقوه بالسنة حداد. وهكذا في بقية الروايات في الأدعية أو الزيارات أو الفضائل أو بقية الموارد^(١).

وأعجب من ذلك كله، إطباق علماء الطائفة -القدماء منهم والمتأخرين والمعاصرين- على تصحيح وقبول أخبار وخطب كتاب (نهج البلاغة) المنسوبة لعلي بن أبي طالب عليه السلام. واتفاقهم على قبول الكتاب، هو ما حدا بالمقبلي (١١٠٨هـ) للمبالغة حين قال إن نهج البلاغة "صار عند الشيعة عدل كتاب الله"^(٢). مع أن الكتاب خال من الأسانيد، ومع اتفاق الطائفة على أنه إنما جُمع في نهاية القرن الرابع على يدي الشريف الرضي (٤٠٦هـ)^(٣)، ومع اشتماله على خطب كثيرة منسوبة لعلي عليه السلام لا توجد في مصدر آخر مُتقدم عليه، ومع ما فيه من ألفاظ مؤلدة وتراكيب متأخرة للغاية يبعد أن يتكلم بها علي عليه السلام! مع هذا كله، لم يتشكك أحد منهم في الكتاب، بل قبلوه وصححو مضمينه. حتى قال بعض معاصريهم: "إن الشيعة على كثرة فرقتهم واختلافها، مُتسالمون على أن ما في (نهج البلاغة) هو من كلام أمير المؤمنين عليه السلام اعتماداً على رواية الشريف ودرايته وثاقته... حتى كاد أن يكون إنكار نسبته إليه عليه السلام من إنكار الضروريات، وجحد البدهيات، إلا شاذاً منهم"^(٤). بل عدَّ محسن الأمين (١٣٧١هـ)

(١) المؤامرة الكبرى (ص ٧).

(٢) العلم الشامخ (ص ٣٦٤).

(٣) أكثر المؤرخين من أهل السنة ينسبون وضع الكتاب لأخيه الشريف المرتضى، ومنهم من يتهم به الأخوين كليهما. وقد ورد في القطعة المطبوعة من كتاب (حقائق التأويل ص ١٦٧) للرضي قوله بعد ثنائه على فصاحة علي عليه السلام وبلاغته: "من أراد أن يعلم برهان ما أشرنا إليه من ذلك، فليُنعَم النظر في كتابنا الذي ألفناه ووسمناه بنهج البلاغة". وانظر حول الكتاب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٦١/٢)، وفيات الأعيان (٣١٣/٣)، منهاج السنة النبوية (٨٦/٧)، (٥٥/٨)، ميزان الاعتدال (١٢٤/٣)، البداية والنهاية (٥٦/١٢)، ميزان الاعتدال (٢٢٣/٤)، مختصر التحفة الاثني عشرية (ص ٣٦)، أجد العلوم (٦٧/٣).

(٤) قال ذلك هادي كاشف الغطاء، في كتابه (مدارك نهج البلاغة ص ١٩٠)، كما نقله عنه د. ناصر القفاري في أصول الشيعة الإمامية (٤٧٢/١).

تضعيف أخبار الكتاب تحاملاً على عليٍّ عليه السلام ^(١)! وقال مفسراً سبب قبولهم له رغم خلوه من الإسناد: "لما كان (جامعه) من العلماء الثقات الخيِّرين، وجب قبول قوله في أنه أخذ ما جمعه من كتب العلماء المعتبرة" ^(٢). فقد صار المعول في إثبات أخبار الكتاب، الثقة في مؤلفه وجامعه. وهذا عين مذهب الأخباريين، وتلك عين حجَّتهم التي استندوا إليها في تصحيح جميع الأخبار المدونة في كتب الطائفة.

فمن هذا كله نرى أن الأصوليين لم يتعدوا كثيراً عن الطريقة الأخبارية في التعامل مع المرويات، اللهم إلا أنهم لم يقولوا بإفادتها العلم والقطع. أما من جهة القبول والتصحيح، فالفرق بين الطائفتين ليس لها أثر عملي ذو بال. ومع أن النهج الأصولي هو الذي تغلب وشاع في المراكز العلمية الإمامية، إلا أن المدرسة الأخبارية لازالت حاضرة باعتراضاتها التي زرعته وأشعلت الأصوليين بتفنيدها ومناقشتها إلى اليوم. فتلک الاعتراضات تكشف للدارس، الكثير من الثغرات الكبار في علم الدراية المعتمد اليوم لدى الطائفة. وكما يقول باحث إمامي معاصر فإن المدرسة الأخبارية "تركت وراءها إشكاليات مفتوحة، لن ينهض منها الأصولي" ^(٣). وبسبب هذه الإشكالات، أيقن الأصولي أن من المتعذر اطراح جميع الأخبار ضعيفة الإسناد، وصار يعول على شهرة الخبر أكثر من تعويله على قوة إسناده. وهو المسلك الذي فتح على الطائفة باباً واسعاً من إشكالات أخرى لا تنتهي ^(٤).

(١) أعيان الشيعة (٧٧/١).

(٢) المرجع السابق (٥٤٠/١)، وقد أطل في الدفاع عن الكتاب، ورد القوادح فيه بما لا طائل من ورائه.

(٣) من مقالة بعنوان (أطيف محمد أمين الأسترآبادي) لإدريس هاني. صحيفة الوقت البحرينية. العدد (٦٤٠)، يوم

الخميس ١٢ ذي القعدة ١٤٢٨ هـ - ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧ م.

(٤) انظر بسط الكلام عن إشكالات الاعتماد على الشهرة في إثبات الخبر (ص ٤٠٦).

علم دراية الحديث قبل عصر المفيد (٤١٣هـ)

• أولاً: إشكال توثيق المصنّفات.

الحِقْبَةُ الزَّمَنِيَّةُ الَّتِي سَبَقَتْ عَصْرَ الْمَفِيدِ -المتوفى سنة (٤١٣هـ)-، هي الحِقْبَةُ الَّتِي عَاشَ فِي أُولَها الأئمةُ الاثنا عشرَ الذين تَنَحَّلَها الطَّائِفَةُ الإِمَامِيَّةُ. فَأَخِرُ أَوْلَئِكَ الأئمةِ وَفاةً كان الإمامُ الحادي عشرَ الحَسَنَ بنَ عَلِيِّ العَسْكَرِيِّ رحمته، المتوفى سنة (٢٦٠هـ)، وهو الذي تقولُ الإِمَامِيَّةُ إنَّ لَهُ وَلِداً غائِباً مَهْديّاً مُنْتَظَراً.

وَلِلخُرُوجِ بِتَصَوُّرٍ وَاضِحٍ عَنِ حَالِ الرِّوَايَةِ وَالِدِّرَايَةِ آنَذاك، لا بُدَّ لِلدَّارِسِ مِنَ النَّظَرِ فِيمَا

وَصَلَ إلَيْنَا مِنَ الْكُتُبِ الْحَدِيثِيَّةِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي تِلْكَ الْمَرْحَلَةِ التَّارِيخِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، مِنْ أَجْلِ الْوُقُوفِ عَلَى الْمَنْهَجِ الْمَتَّبَعِ آنَذَاكَ لَدَى عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ فِي التَّعَاظِي مَعَ الْمُرُويَّاتِ.

غَيْرَ أَنَّ ثَمَّةَ إِشْكَالًا كَبِيرًا يَعْتَرِضُ طَرِيقَ الْبَاحِثِ هَهُنَا؛ فَأَكْثَرُ الْمَصْنُفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ الَّتِي تُعَوِّدُ لِدَاكِ الزَّمَنِ لَمْ يَصِلْ إلَيْنَا مِنْهَا سِوَى عَنَاوِينَهَا الْمَذْكُورَةِ فِي فِهْرِسْتِ الطُّوسِيِّ (٤٦٠هـ) وَرِجَالِ النَّجَاشِيِّ (٤٥٠هـ). وَأَمَّا نُسْخُ تِلْكَ الْكُتُبِ فَقَدْ انْقَطَعَ خَبَرُ أَكْثَرِهَا بُعِيدَ زَمَنِ تَأْلِيفِهَا بِسِيرٍ. وَمَا وَصَلَ إلَيْنَا مِنْ تِلْكَ الْمَصْنُفَاتِ -مَعَ قَلَّتِهِ- فَإِنْ نُسْخَ أَكْثَرِهِ لَمْ تَتَّصِلْ بِطَرِيقٍ يُمْكِنُ مَعَهُ الْإِطْمِئْنَانُ إِلَى صِحَّةِ نِسْبَةِ مَضَامِينِهِ لِمُؤَلِّفِهَا. وَهَذَا مَا يَجْعَلُ الْعُمُوضَ يَكْتَنِفُ وَاقِعَ الرِّوَايَةِ لَدَى الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ الْأَوَائِلِ وَمَنْهَجِهِمْ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الْمُرُويَّاتِ فِي تِلْكَ الْحِقْبَةِ الَّتِي تَعْطِي زَمَنَ الْأَثَمَةِ الْإِثْنِي عَشَرَ، وَتَمْتَدُّ بَعْدَهُمْ لِأَكْثَرِ مِنْ قَرْنٍ مِنَ الزَّمَانِ.

وَأَشْهُرُ مَا وَصَلْنَا مِنْ نَتَاجِ تِلْكَ الْحِقْبَةِ: كِتَابُ (الْكَافِي) لِلْكَلِينِيِّ (٣٢٩هـ)، وَبَعْضُ مُصْنُفَاتِ ابْنِ بَابَوَيْهِ -الْمُلَقَّبِ عِنْدَ الطَّائِفَةِ بِالصَّدُوقِ (٣٨١هـ)- إِضَافَةً لِمَصْنُفَاتٍ أُخْرَى قَلِيلَةٌ يَخْتَلِفُ عُلَمَاءُ الطَّائِفَةِ فِي اعْتِبَارِ وَاعْتِمَادِ مَا وَصَلَ إلَيْنَا مِنْ نُسْخِهَا.

وَإِذَا اسْتَشْنَيْنَا كِتَابَ (الْكَافِي) لِلْكَلِينِيِّ، وَكِتَابَ (مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه) لِابْنِ بَابَوَيْهِ، سَنَجِدُ أَنَّ أَكْثَرَ اعْتِمَادِ الطَّائِفَةِ الْيَوْمَ وَمُنْذُ قُرُونٍ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مُصْنُفَاتِ الطُّوسِيِّ (٤٦٠هـ) الْحَدِيثِيَّةِ الْمَتَأَخَّرَةِ عَنْ تِلْكَ الْحِقْبَةِ الَّتِي نَتَحَدَّثُ عَنْهَا. وَبِخَاصَّةٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَدَلَّةِ الْأَحْكَامِ، فَكِتَابُ (التَّهْذِيبِ) لِلطُّوسِيِّ بَاتَ أَكْثَرَ شُهْرَةً مِنْ جَمِيعِ الْكُتُبِ الَّتِي سَبَقَتْهُ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ صَارَ يَعْزُو سَبَبَ ضِيَاعِ الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِلَى شُهْرَةِ كُتُبِ الطُّوسِيِّ الْمَتَأَخَّرَةِ وَاسْتِغْنَاءِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ بِهَا عَمَّا تَقَدَّمَهَا.

يَذْكُرُ مُحَمَّدُ تَقِيُّ التُّسْتَرِيُّ (١٤١٥هـ) -وَهُوَ يَشْرَحُ سَبَبَ ضِيَاعِ مُصْنُفَاتِ الطَّائِفَةِ الْأَقْدَمِ- أَنَّ الطُّوسِيَّ بَعْدَمَا وَضَعَ مُصْنُفَاتِهِ "أَكْبَّ" مِنْ جَاءَ بَعْدَهُ عَلَيْهَا، وَهَجَرُوا الْكُتُبَ الْمُتَقَدِّمَةَ لِكُونِهَا غَيْرَ مُرْتَبَةِ -وَأِنْ كَانَتْ أَحْسَنَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى- فَضَاعَتِ، وَبِضْيَاعِهَا اخْتَفَى كَثِيرٌ مِنَ الْحَقَائِقِ"^(١). وَيَزِيدُ التُّسْتَرِيُّ فِي الْبَيَانِ، فَيَذْكُرُ أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ ضِيَاعِ تِلْكَ الْكُتُبِ قَوْلُ

(١) قَامُوسُ الرِّجَالِ (٣٩٣/١٢).

الطُّوسِيّ "في آخر استبصاره: إِنَّ كُتُبَهُ الثَّلَاثَةَ -تَهْذِيبَهُ، وَاسْتَبْصَارَهُ، وَنَهَايَتَهُ^(١)- مُغْنِيَةٌ عَنْ جَمِيعِ الْأُصُولِ وَالْمُصَنَّفَاتِ. فَاغْتَرَّ بِهِ الْمُتَأَخَّرُونَ عَنْهُ، فَاقْتَصَرُوا عَلَيْهَا، وَتَرَكَوا مُصَنَّفَاتِ الْقُدَمَاءِ وَأُصُولَهُمْ، مَعَ خُلُوعِ تَهْذِيبِهِ وَاسْتَبْصَارِهِ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحْكَامِ. وَمَعَ نَقْلِ (الوسائل)^(٢) لَهَا مِنْ شُذَازٍ مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ مِنْ كُتُبِهِمْ بَقِيَ كَثِيرٌ مِنْهَا بِلَا مُسْتَنَدٍ، وَإِنْ كَانَ اتِّفَاقُ الْقُدَمَاءِ عَلَى مَسْأَلَةٍ مُغْنِيًا عَنِ النَّصِّ، لِأَنَّهُمْ لَا يَتَّفِقُونَ عَنْ غَيْرِ نَصٍّ فِيمَا خَالَفَ الْأَصْلَ قَطْعًا"^(٣).

هَذَا النَّقْلُ يَفِيدُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْكَامِ فِي الْمَذْهَبِ الْإِمَامِيِّ ضَاعَتْ أَدْلَتُهَا بِضَيَاعِ مَصَادِرِهَا، فَصَارَ الْمَعُولُ فِيهَا -عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ- عَلَى اتِّفَاقِ الْأَوَائِلِ وَإِجْمَاعِهِمْ عَوَضًا عَنْ تِلْكَ الْأَدْلَةِ الْمَرْوِيَّةِ الْمَفْقُودَةِ. وَسَوْفَ يُشْكَلُ عَلَى هَذَا مَا تَقَدَّمَ بَيَّأَنُهُ مِنْ شَهَادَةِ كِبَارِ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ الْمُشْكِكَةِ فِي حَقِيقَةِ الْإِجْمَاعِ وَالْإِجْمَاعَاتِ الْمَحْكِيَّةِ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ، وَتَنْصِصُ بَعْضُهُمْ عَلَى صُعُوبَةِ تَحْقِيقِ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ فِي غَيْرِ الضَّرُورِيَّاتِ^(٤). وَلَا يَبْعُدُ أَنْ الْإِعْوَازَ إِلَى الدَّلِيلِ الْمَنْصُوصِ كَانَ السَّبَبَ وَرَاءَ التَّوَسُّعِ الْحَاصِلِ فِي دَعَاوَى الْإِجْمَاعِ.

وَالَّذِي يَعْنِينَا هُنَا مِنْ كَلَامِ التُّسْتَرِيّ أَنَّ الدَّارِسَ لِتَارِيخِ الْمُصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ لَدَى الْإِمَامِيَّةِ لَا تَخْطِئُ عَيْنُهُ فَجْوَ زَمَنِيَّةٍ وَاسِعَةٍ شَاسِعَةٍ تَفْصِلُ بَيْنَ زَمَنِ الْأَئِمَّةِ، وَبَيْنَ زَمَنِ الْمُصَنَّفَاتِ الَّتِي تَرَوِي عَنْهُمْ. وَهَذَا الْأَمْرُ قَدْ يَكُونُ مَفْهُومًا لَوْ أَنَّهُ وَقَعَ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ أَوْ بَعْدَهُ بَيَسِيرٍ حِينَ لَمْ يَكُنِ الْمُسْلِمُونَ آنَ ذَاكَ يَعْرِفُونَ تَصْنِيفَ الْكُتُبِ. لَكِنَّ الْإِشْكَالَ الَّذِي يَحْتَاجُ تَفْسِيرًا أَنَّ أَكْثَرَ الْأَئِمَّةِ الْإِثْنِي عَشَرَ عليه السلام عَاشُوا فِي الْوَقْتِ الَّذِي اقْتَحَمَ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ مِيدَانَ التَّصْنِيفِ بِقُوَّةٍ، حَيْثُ نَشِطَ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ فِي كِتَابَةِ تَوَالِيْفِهِمْ، فَأَوْدَعُوا مَا سَمِعُوهُ وَحَفِظُوهُ فِي كُتُبٍ لَا زَالَ كَثِيرٌ مِنْهَا مُحْفُوظًا إِلَى الْيَوْمِ؛ إِذْ كَانَ ذَاكَ الزَّمَانُ الْعَصْرَ الذَّهَبِيَّ لِكِتَابَةِ الْمُؤَلَّفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ السُّنِّيَّةِ. فَمَوْطَأُ الْإِمَامِ مَالِكٍ عليه السلام (١٧٩هـ) الَّذِي نَقَرُوهُ الْيَوْمَ كُتِبَ فِي وَقْتٍ مُقَارِبٍ لِحَيَاةِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ عليه السلام (١٤٨هـ)، الْإِمَامِ السَّادِسِ الَّذِي تُنْسَبُ لَهُ جُلُّ رَوَايَاتِ الْإِمَامِيَّةِ. وَقَدْ جَاءَ بَعْدَ الصَّادِقِ عليه السلام خَمْسَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ -سِوَى الْغَائِبِ الْمُسْتَتِرِ الْمُنْتَظَرِ- وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُحْفَظْ تَصْنِيفُ إِمَامِيٍّ وَاحِدٍ

(١) يَعْنِي كُتُبَهُ الْمَشْهُورَةَ (الاستبصار)، (تهذيب الأحكام)، (النهاية).

(٢) يَعْنِي كِتَابَ (وسائل الشيعة) للحر العاملي المتوفى سنة (١١٠٤هـ).

(٣) قَامُوسُ الرِّجَالِ (٤٠٤/١٢).

(٤) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ (ص ١٤٣).

مُعْتَمَدٌ، يَرْجِعُ لَتِلْكَ الْحِقْبَةِ الْمُنْتَهِيَةِ بِسَنَةِ (٢٦٠هـ)، وَهِيَ الْحِقْبَةُ الَّتِي كُتِبَ فِيهَا الصَّحِيحَانِ، صَحِيحُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ (٢٥٦هـ)، وَصَحِيحُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ (٢٦١هـ). وَقَبْلَهُمَا مَسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٢٤١هـ)، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَمْهَاتِ الرِّوَايَةِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي يَعْسُرُ حَصْرُهَا.

بَلْ لَوْ نَزَلْنَا فَتَجَاوَزْنَا ذَاكَ الزَّمَانَ، وَمَدَدْنَا النَّظَرَ إِلَى رِجَالِ الْإِمَامِيَّةِ الَّذِينَ يُنْسَبُونَ إِلَى صُحْبَةِ الْأَئِمَّةِ، فَهَؤُلَاءِ -أَيْضًا- مَعَ تَأَخُّرِ زَمَانِهِمْ، إِلَّا أَنَا لَا نَجِدُ الْيَوْمَ مُصَنِّفًا وَاحِدًا مُعْتَمَدًا يُنْسَبُ لِأَيٍّ مِنْهُمْ. وَحَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِلسُّفَرَاءِ الْأَرْبَعَةِ -الَّذِينَ تَقُولُ الْإِمَامِيَّةُ إِنَّهُمْ كَانُوا أَبْوَابًا يُتَوَصَّلُ مِنْ طَرِيقِهِمْ إِلَى سُؤَالِ الْإِمَامِ الْغَائِبِ، وَالَّذِينَ مَاتَ آخِرُهُمْ سَنَةَ (٣٢٩هـ)-، فَهَؤُلَاءِ -أَيْضًا- لَا نَجِدُ الْيَوْمَ بَيْنَ أَيْدِينَا تَصْنِيفًا وَاحِدًا يُنْسَبُ لِأَيٍّ مِنْهُمْ، أَوْ حَتَّى لِأَحَدٍ مِنْ صَحْبِهِمْ فَرَوَى عَنْهُمْ. مَعَ أَنَّ تِلْكَ الْحِقْبَةَ -كَمَا أَسْلَفْتُ- كَانَتْ قِمَّةَ عَصْرِ الْكِتَابَةِ وَالتَّصْنِيفِ فِي السُّنَّةِ وَفِي غَيْرِهَا، فَفِيهَا أُفْرِدَتِ الْمَصَنَّفَاتُ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَقْوَالِ وَأَخْبَارِ أَصْحَابِهِ ﷺ، وَآثَارِ التَّابِعِينَ أَيْضًا. بَلْ قَدْ وَصَلَتْنَا مُصَنَّفَاتٌ لِبَعْضِ تَلَامِيذِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، جَمَعُوا فِيهَا مَا سَمِعُوهُ مِنْ أَئِمَّتِهِمْ مِنْ فَتَاوَى وَأَقْوَالٍ. وَلَمْ يَكُنِ الْمُحَدِّثُونَ وَحَدَّثَهُمُ الَّذِينَ كَتَبُوا تَوَالِيْفَهُمْ فِي تِلْكَ الْحِقْبَةِ، بَلْ كَانَ أَرْبَابُ الْفُنُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ كُلُّهُمْ آنَ ذَاكَ يَكْتُبُونَ وَيُؤَلِّفُونَ أَصُولًا بَقِيَتْ مُحْفُوظَةً إِلَى زَمَانِنَا، فِي الْحَدِيثِ، وَفِي التَّفْسِيرِ، وَالْفِقْهِ وَأَصُولِهِ، وَاللُّغَةِ وَالْأَدَبِ، وَالتَّارِيخِ وَالتَّرَاجِمِ.

فَحِينَ يَوْجَدُ -فِي مِثْلِ تِلْكَ الْبَيْئَةِ النَّشِيطَةِ فِي التَّصْنِيفِ- أئِمَّةٌ مَعْصُومُونَ، كَلَامُهُمْ بِمِثْلِ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحُجِّيَّةِ وَالْعِصْمَةِ، وَبِأَقْوَالِهِمْ -حَسَبَ مَا تَقُولُهُ الْإِمَامِيَّةُ- تَسْلَمُ الْأُمَّةُ مِنَ الْخَطَا وَالضَّلَالِ فِي أَمْرِ دِينِهَا. حِينَ يَكُونُ الْحَالُ كَذَلِكَ، يُصْبِحُ مِنَ الْعَسِيرِ عَلَى الْإِمَامِيَّةِ أَنْ تَفْسِّرَ كَيْفَ لَمْ يَحْفَظْ لَنَا عُُلَمَاؤُهَا مُصَنَّفَاتٍ، أَوْ حَتَّى مُصَنِّفًا وَاحِدًا كُتِبَ تَحْتَ سَمْعٍ وَبَصَرٍ الْمَعْصُومِينَ، أَوْ سُفَرَاءِهِمْ، أَوْ حَتَّى مَنْ يَنْسَبُونَ أَنْفُسَهُمْ لِلتَّلَمُّذِ عَلَيْهِمْ^(١). وَالْجَوَابُ الَّذِي يُذَكِّرُ هُنَا -عَادَةً- لَا يَخْرُجُ عَمَّا قَالَهُ التُّسْتَرِيُّ مِنْ أَنَّ الْكُتُبَ الْمَتَأَخَّرَةَ أَغْنَتْ عَنِ الْمَتَقَدِّمَةِ، فَأَهْمَلْتُهَا الطَّائِفَةُ، فَكَانَ هَذَا سَبَبَ ضَيَاعِهَا.

(١) وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا كِتَابُ تَفْسِيرِ الْعَسْكَرِيِّ، أَوِ الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ، فَفِي ثُبُوتِ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ بَحْثٌ يَأْتِي قَرِيبًا.

نعم، هناك بضعُ مُصنَّفاتٍ وصلَّتنا لأناسٍ أدركوا آخرَ زمنِ الأئمةِ، لكن ليسَ فيهِم من يروي عنهم، أو عن السُّفراءِ الأربعةِ. بل جميعُ تلكَ المصنَّفاتِ إنما تروي عنهم بالوسائطِ. ومع ذلك فالذي وصلنا من ذلك قليلٌ، ومن النادرِ أن يوجدَ في ذلك القليلِ كتابٌ مرويٌّ بطريقةٍ متقنةٍ تضمن سلامته من التَّحريفِ المتعمَّدِ وغير المتعمَّدِ.

فمن المعلوم أن ثبوتَ النُّسخِ وكتبِ الروايةِ إما أن يكونَ عن طريقِ تلقيها بسندٍ صحيحٍ متَّصلٍ إلى مؤلِّفيها، أو عن طريقِ مقابلتها بأصولٍ صحيحةٍ مُتقنةٍ، أو أن يحصلَ -على الأقل- لِنسخِ الكتابِ شهرةٌ وانتشارٌ يُستغنى بهما عن السَّندِ المفردِ. وأكثرُ مُصنَّفاتِ الإماميةِ المتقدِّمةِ في حقبةٍ ما قبلَ المفيدِ لم يتحقَّقَ فيها شيءٌ من ذلك. فلو صحَّت دعوى الشهرةِ في مثلِ كتابِ (الكافي) للكُلينيِّ (٣٢٩هـ)، وبعضِ مُصنَّفاتِ ابنِ بابويه (٣٨١هـ)، فإن تحقيقَ ذلك في سائرِ مُصنَّفاتِ الطائفةِ الحديثيةِ المتقدِّمةِ عسيرٌ جداً^(١). ذلك أن أكثرَ هذه المصنَّفاتِ لو لم يذكرها الطُّوسِيُّ (٤٦٠هـ) في كتابه (الفهرست) لانقطعت أسانيدُها. فالطُّوسِيُّ يُعدُّ حلقةَ الوصلِ بين علماء الإماميةِ ومُصنَّفاتهم المتقدِّمةِ، كما نصَّ على ذلك المرجعانِ أبو القاسمِ الخوئيُّ (١٤١٣هـ)^(٢)، ومحمدُ آصفُ الحسينيُّ^(٣). وقبلهما قال ابنُ شهر آشوبَ (٥٨٨هـ): "أما أسانيدُ كتبنا، فأكثرُها عن الشيخِ أبي جعفرِ الطُّوسِيِّ"^(٤). وكان زين الدِّين العامليُّ (٩٦٥هـ) يقولُ: "إن أصولَ المذهبِ كلُّها ترجعُ إلى كتبه ورواياته"^(٥). وذكر نحواً من هذا المجلسيُّ (١١١١هـ) فقال: "إن رواياتِ مَنْ تقدَّم من أصحابِ النبيِّ ﷺ، والأئمةِ المعصومين، وسائرِ رُواةِ الحديث، من سلفنا الصَّالحين، وعُلمائنا المجتهدين، تنتهي بأجمعها إلى هذا الشيخِ ﷺ، فهي داخلةٌ في عُمومِ مروياته"^(٦). ذلك أن الطُّوسِيَّ (٤٦٠هـ) حينَ عملَ كتابه (الفهرستَ)

(١) وقد قمت بمراسلة بعض مراجع الإمامية المعاصرين بسؤالٍ عما إذا كانوا يعتمدون في معرفة فروع الفقه على مصادر حديثية سوى الكتب الأربعة المشهورة (الكافي، الفقيه، الاستبصار، تهذيب الأحكام)، فجاءني جوابٌ من المرجع محمد حسين فضل الله، ذكر فيه أنه لا يعتمدُ على غير هذه الأربعة.

(٢) معجم رجال الحديث (٤٣/١).

(٣) بحوث في علم الرجال (ص ٤٩٠).

(٤) مناقب آل أبي طالب (١٣/١).

(٥) بحار الأنوار (١٠٥/١٦٣).

(٦) بحار الأنوار (٧/١٠٦).

اجتهد فيه كي يجمع أسماء المصنّفين من علماء الإمامية، وذكر في التراجم أسانيدَهُ إلى أولئك المصنّفين. فصارت تلك الأسانيدُ عمدةً مَنْ بعده في الاتصالِ بكتبِ علماء الطائفة المتقدّمين عليه. فصاروا كلما وقعت بأيديهم نسخة لكتابٍ متقدّم، اعتمدوا في الوثوقِ بها على أن الطوسيَّ ساقَ إسناده إلى ذلك الكتابِ في (الفهرست).

و لم أرَ أحداً من علماء الإمامية دقّقَ في حقيقة الأسانيدِ المذكورة في فهرستِ الطوسيِّ أكثرَ مما فعلَ المرجعُ المعاصرُ آصفُ المحسني. وقد انتهى إلى أن تلك الأسانيدَ إنما هي إجازاتٌ مجردةٌ من السَّماعِ والقراءة، بل حتّى من المناولة. بمعنى أن ذكرَ الطوسيِّ سنده إلى كتابٍ ما، لا يعني أنه وقَفَ على ذلك الكتابِ، وإن كان وقَفَ عليه، فلا يعني ذلك أنه وقَفَ على نسخةٍ صحيحةٍ مُتصلةٍ إلى مؤلّفه. فالأصلُ فيما يذكّره إنما هو كتبٌ يُجيزُهُ شيوخُه بعُنواناتها، ثم قد تقعُ له نُسخُ تلك الكتبِ بالشراء أو غيره^(١). ولم يستثنِ المحسنيُّ من هذا إلا المواضع التي ينصُّ فيها الطوسيُّ على خلافِ ذلك. وسوف يأتي - في المبحثِ المخصّصِ لدراسة كتاب الطوسي - شواهدٌ كثيرةٌ تؤكّدُ هذا وتؤيّدُهُ.

والإشكالُ هنا يقعُ حين يأتي مَنْ بعدَ الطوسيِّ من علماء المذهب، فيجدونَ نسخةً متأخّرةً غيرَ موثّقةٍ، لكتابٍ يطابقُ عنوانه عنواناً ذكره الطوسيُّ، فيأخذونها ويبنونَ على ما فيها، مُعتمدينَ على كونِ الطوسيِّ ذكرَ هذا الكتابِ بأسانيدِهِ إلى مؤلّفه.

هذه الطريقةُ في نقلِ كتبِ الرواية لا يجوزُ التعويلُ عليها، ولا الرُّكونُ إليها. فالإجازاتُ المجردةُ بعنوانينِ الكتبِ لا تستلزمُ صحّةَ ما يجده المتأخّرُ من نُسخٍ غيرِ موثّقةٍ. وليست هذه الإجازة التي سهّلَ في الرواية بها طائفةٌ من محدّثي أهلِ السُّنة، فمن شرطِ الرواية بالإجازة عند هؤلاء أن تكونَ من أصلٍ صحيحٍ مُعارضٍ بأصلِ الشَّيخِ المُجيزِ، أو بأصلٍ موثوقٍ مُتفرّعٍ عنه^(٢). وأما التّقلُّ من أصولٍ لم يحصلِ الوثوقُ بمطابقتها لأصلِ الشَّيخِ المُجيزِ فلا اعتبارَ به؛ إذ كثيراً ما يقعُ العبثُ والتّزويرُ في النُّسخِ، فضلاً عن التّصحيفاتِ والتّحريفاتِ غيرِ المقصودة التي

(١) ينظر : بحث في علم الرجال (ص ٣٦١) وما بعدها. وانظر بسط الكلام في ذلك فيما سيأتي (ص ٩١٩).

(٢) ينظر : الإلماع (٩٥)، وفتح المغيث (ص ١٠٧).

يكثر وقوعها من النسخ.

يقول آصف المحسني منبهاً لخطورة الرواية بهذه الطريقة الشائعة بين علماء الطائفة: "يكفي لصحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه إخبار الشيخ (الطوسي)، أو النجاشي، أو غيره من الثقات به بسند معتبر. لكن هذا لا يكفي للحكم باعتبار روايات الكتاب المروية بسند معتبر، حتى يحصل الأمن من الدس والجعل والتزوير في روايات الكتاب. فإن الطباعة الرائجة اليوم لم تحدث في تلك الأزمان، ونسخ الكتب كلها كانت مخطوطة باليد، يمكن فيها الزيادة والنقصنة بسهولة، فمجرد صحة طريق الشيخ (الطوسي) -مثلاً- إلى صاحب كتاب، وصحة سند المجلسي (١١١١هـ) وغيره من طريق الإجازات إلى الشيخ أمر، ووصول نسخة الكتاب بسند معتبر أمر آخر، ولا ملازمة بينهما. ولا شك أن أكثر أسانيد الشيخ في الفهرست والإجازات الصادرة من العلماء بعد الشيخ خالية عن مناولة النسخ... والغفلة عن هذا الأمر أوجبت إدخال الروايات الكثيرة المجهولة في حريم الأحاديث المعتبرة"^(١).

هذا النص الناقد من آصف المحسني يتضمن التنبية على ثلاثة أمور:

- ١- أن من شرط ثبوت الكتاب واعتماد مضامينه اتصال سند نسخته.
- ٢- أن أكثر أسانيد الطوسي وغيره من أصحاب الإجازات لم يتحقق فيه ذلك.
- ٣- أن الغفلة عن هذا أوجبت دخول روايات مجهولة في حريم الأحاديث المعتبرة.

لكن المحسني في مواضع يشير إلى أن شهرة الكتاب متى تحققت، فإنها تُغني عن النظر في إسناد نسخته، غير أن الشأن دائماً في تحقق مثل هذه الشهرة^(٢). وحيث لم يتحقق فلا بُدَّ لثبوت الكتاب عنده من أمرين اثنين:

- ثبوت وصول نسخة صحيحة معتبرة إلى الطوسي.
- وثبوت أن ما وصل للمتأخرين موافق لما وصل الطوسي.

(١) بحوث في علم الرجال (ص ٤٩١).

(٢) ينظر مثلاً: بحوث في علم الرجال (ص ٤٩٧)، (ص ٥٠٤)، (ص ٥٠٦)، (٥١٠).

وتحقيق هذين الشرطين اليوم فيما بين أيدينا من كتب الرواية المتقدمة عسير للغاية في ظل المنهج الذي اتبعه علماء الطائفة في تداول كتبها. وقد تقدم نقل الكشي عن جعفر الصادق عليه السلام أنه كان يقول عن المغيرة بن سعيد: "كان أصحابه -المستترون بأصحاب أبي- يأخذون الكتب من أصحاب أبي، فيدفعونها إلى المغيرة، فكان يدس فيها الكفر والزندقة، ويسندها إلى أبي. ثم يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن يثبتوها في الشيعة" (١). وعن علي الرضا عليه السلام أنه قال: "لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب، يدسون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله" (٢). وفي لفظ عن الصادق أنه قال عن المغيرة: "دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي" (٣). يقول الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) -معلقاً على الرواية الأخيرة-: "فيه دلالة على أن الأصول المعتمدة كانت بحيث لا مانع من أن يدس فيها الأحاديث الموضوعة. فتدبر" (٤).

ومع وجود هذه النصوص التي تشهد بوجود الوضع والدس في كتب أصحاب الأئمة والرواة عنهم، فقد أخرج الكليني خبراً منسوباً للإمام التاسع أبي جعفر محمد بن علي الجواد (٢٢٠هـ) أنه قيل له: "إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام وكانت التقية شديدة، فكتبوا كتبهم، فلم ترو عنهم. فلما ماتوا صارت الكتب إلينا؟". فقال الجواد: "حدثوا بها، فإنها حق" (٥).

يقول المولى محمد صالح المازندراني (١٠٨١هـ) شارحاً قوله (فلم ترو عنهم): "يعني لم ترو كتبهم وأحاديثهم عنهم، ولم تبلغ روايتها إلينا سماعاً، أو قراءة، أو إجازة، أو منالة، أو غير ذلك من طرق تحمل الحديث" (١).

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/٤٩٠).

(٢) المرجع السابق (٢/٤٩١).

(٣) المرجع السابق (٢/٤٨٩).

(٤) الرسائل الأصولية (ص ١٩١).

(٥) الكافي (١/٥٣).

(١) شرح أصول الكافي (٢/٢٢٧). وقد حكى خلافاً في ضبط كلمة: (فلم ترو)، وذكر فيها تحويرات بعيدة.

ويُلحَظ في هذا الخبر المنسوب للجواد عليه السلام أن السؤال لم يكن عن كُتُب مشهُورة متداولة، بحيث يمكن أن يُتفَطَّن لما قد يُدْخِلُهَا من تصحيفٍ وخطأ، أو من عبثٍ وتحريفٍ، بل هو سؤال عن كُتُب يُزعم أن أصحابها كَتَمُوهَا، ولم يروها أحدٌ عنهم، ولا عُرِفَ شيءٌ عن مَضَامِينِهَا، ثم بعد موتهم أُخْرِجَت للناس، وصارَ هناك من يحدث بها عن أصحاب جعفر وأبيه الباقر عليه السلام.

وقديماً كان المرتضى (٤٣٦هـ) يصفُ نَجَ أهل الرواية العاملين بأخبار الآحاد، فيذكر أن الواحد من هؤلاء "يحتجُ بالخبر الذي ما رواه، ولا حدث به، ولا سمعه من ناقله فيعرفه بعدالة أو غيرها، حتى لو قيل له في بعض الأحكام: من أين أثبتته وذهبت إليه؟ كان جوابه: لأني وجدته في الكتاب الفلاني، ومنسوباً إلى رواية فلان بن فلان" ^(١). وجزم الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) "أن القدماء كثيراً ما كانت رواياتهم مُعَنَّةً غير متصلةٍ إليهم يداً عن يد" ^(٢). ومراده بكونها مُعَنَّةً أي مُنْقَطَعَةً الإسناد.

و من المعلوم أن الثقل بهذه الطريقة، من نسخٍ غير مسموعةٍ ولا مشهورةٍ، مما يُسهِّلُ الدسَّ والتزوير. لأجل هذا بقي المعاصرُ آصفُ المحسنيَّ عيِّدُ، ويكرِّر، ويؤكد أن وجودَ عنوانٍ لكتابٍ حديثيٍّ يذكر الطوسيُّ سندهُ إليه في فهرسته لا يكفي للوثوق بصحة النسخة المكتوبة التي تقع له أو لمن بعده، بل غاية ما يفيدُه سندُ الطوسيِّ -لو صحَّ- أن فلاناً صنَّفَ كتاباً بهذا العنوان. وأما صحةُ النسخ، فذاك بابٌ آخر لا بُدَّ فيه من اتصاها بطريقٍ موثوقٍ. وهذا ما لا سبيلَ إليه بالنسبة لأكثرِ كُتُب الإمامية المتقدمة.

و كان المحسنيُّ شرعاً في تصنيفِ كتابٍ بعنوان (مُجمَع الأحاديثِ المعتمدة)، اجتهد فيه كي يجمعَ الأحاديثَ المعتمدةَ سنداً، لكنْ أثناءَ عمله في الكتاب تبَّه للإشكال في صحة النسخ الواصلةٍ إليه، فعرضَ له الشكُّ في جوازِ نسبةِ مَضَامِينِ جُمْلَةٍ من الكُتُب التي كان ينقلُ منها إلى مؤلفيها ^(١)، فأمسك عن إخراج كتابه لهذه العلة. ثم كتب لاحقاً عدَّة مباحث انتهت فيها إلى إسقاط كثيرٍ من كُتُب الرواية التي لم يحصل لها شُيُوعٌ وانتشارٌ يُجبرُ ضَعْفَ أسانيدِها، مثلُ

(١) جواب المسائل الموصليات الثالثة. ضمن رسائل المرتضى (١/٢١٢).

(٢) الفوائد الحائرية (ص ١٢٣).

(١) بحوث في علم الرجال (ص ٤٨٩).

كتاب (علي بن جعفر)^(١)، وكتاب (الحسين بن سعيد)^(٢)، وكتاب (الحسين) للبرقي، و(قرب الإسناد) للحميري، و(التوادر) لأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، و(تفسير القمي)، و(قصص الأنبياء)، و(الخرايج والجرايح) كلاهما للراوندي، وكتاب (الاختصاص) و(المجالس) كلاهما للمفيد، و(بصائر الدرجات) للصفار، و(أمالي الطوسي)، و(الغيبة) للنعماني^(٣). كل هذه المصنفات ومصنفات أخرى غيرها انتهت آصف الحسيني إلى إسقاطها عن الاعتبار، بسبب أن نسخها لم تصل بطريق يمكن الاطمئنان إليه والتعويل عليه. ويذكر الحسيني أنه عرّض هذا الإشكال على "جماعة من علماء الحوزة العلمية بقم المشرقة، شفاهاً وكتباً، فذكروا أجوبة غير لائقة بالنقل والرد"^(٤). ثم نقل عن أحد المراجع في التجف من وصفه بالمهارة في علم الرجال موافقته على أن ما انتهى إليه "صحيح في الجملة"^(٥).

وقد رأيت المحدث الحرّ العاملي (١١٠٤هـ) في كتابه الضخم (وسائل الشيعة) يعدّ أصول الكتب الحديثية المعتمدة عنده، التي نقل منها في كتابه الموسوعي، فذكر ثمانية وسبعين ومئة كتاب (١٧٨). منها ستة وتسعون (٩٦) صرح أنه لم تصل إليه نسخة منها، وإنما نقل عنها بالواسطة. والذي وصل إليه من ذلك اثنان وثمانون كتاباً (٨٢)^(١). وقد نظرت في الكتب التي يقول إنها وصلت إليه، فوجدت منها سبعة وعشرين (٢٧) فقط ترجع لما قبل

(١) هو كتاب ينسب لعلي بن الإمام جعفر الصادق، فيه جوابات من أبيه لمسائل في الفقه.

(٢) الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد الأهوازي. وثقه الطوسي وذكر أنه من موالى علي بن الحسين عليه السلام. أصله من الكوفة، ثم انتقل إلى الأهواز، ثم استوطن قم وتوفي بها. له في كتب الطائفة روايات عن علي الرضى، وعن محمد الجواد، وعن علي الهادي عليه السلام.

انظر: رجال الطوسي (ص ٣٥٥)، معجم رجال الحديث (٢٦٦/٦).

(٣) انظر بحوث الحسيني في صحة هذه المصنفات في كتابه (بحوث في علم الرجال ٤٩٢-٥١٤)، وانظر أيضاً- كتابه (مشرعة بحار الأنوار) في الصفحات (١٤/١)، (٢٦/١)، (٣٠/١)، (٤٩/١)، (٥٤/١)، (٥٥/١)، (٦٣/١)، (٩٩/١)، (٤٤٣/١)، (٢٣/٢)، (٤٢/٢)، (١٩٢/٢).

(٤) بحوث في علم الرجال (ص ٣٦٧).

(٥) المرجع السابق (٣٦٩).

(١) وسائل الشيعة (١٦٠/٣٠)، وهذا الرقم الذي ذكره تقريبي، لأنه ذكر أنه نقل أيضاً- عن كتب أخرى، وسماها عند النقل منها، كما ذكر بآخر كلامه أنه أهمل كتباً لأنها لم تشتمل على أحكام فقيه ذات بال.

عصر المفيد (٤١٣هـ). وإذا استثنينا كتاب (الكافي)، ومُصنَّفات ابن بابويه -مع خلافٍ في ثبوت بعضها^(١)-، لم يبقَ إلا اثنا عشر كتاباً (١٢) فقط، هي:

- ١ -قطعةٌ من كتاب (الحاسن) لأحمد بن محمد البرقي.
- ٢ -بصائر الدرجات، لمحمد بن الحسن الصفار.
- ٣ -كتاب علي بن جعفر.
- ٤ -قرب الإسناد، لعبد الله بن جعفر الحميري.
- ٥ -كتاب الزهد للحسين بن سعيد.
- ٦ -كامل الزيارات، لأبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه.
- ٧ -كتاب الغيبة، لمحمد بن إبراهيم النعماني.
- ٨ -كتاب التفسير المنسوب للإمام الحادي عشر الحسن بن علي العسكري.
- ٩ -بعض كتاب (نَوَادِر الحِكْمَةِ) لمحمد بن أحمد بن عمران الأشعري.
- ١٠ -كتاب سليم بن قيس الهلالي.
- ١١ -كتاب (الكفاية في التَّصَوُّص على عَدَدِ الأئمة)، لعلي بن محمد الحزّاز.
- ١٢ -كتاب (إِزَاحَةُ الْعِلَّةِ فِي مَعْرِفَةِ الْقِبْلَةِ)، للفضل بن شاذان.

و العشرة الأولى من هذه الاثني عشرَ مما ضَعَفَ أسانيدَه محمدٌ آصَفُ الحسيني. والكتاب الحادي عشرَ لا يُعرَفُ تاريخُ وفاته مؤلِّفه، لكن أسماءَ شيوخِه تدلُّ على أنه مُتَأَخَّرٌ من طَبَقَةِ الشَّيْخِ المفيد (٤١٣هـ)، حتى إنَّ بعضَ علماء المذهبِ نسبوا الكتابَ للمفيد نفسه^(٢). وعليه فلا يمكنُ تصنيفُ هذا الكتابِ ضمنَ الكُتُبِ المتقدِّمة.

أما الكتابُ الأخيرُ (إِزَاحَةُ الْعِلَّةِ فِي مَعْرِفَةِ الْقِبْلَةِ)، فالإشكالُ فيه أشدُّ، فهو مُتَأَخَّرٌ جدًّا، غيرَ أنَّ العامليَّ أخطأ في اسم مؤلِّفه، فنسبَه للفضل بن شاذان المتوفى حُدُودَ سنة (٢٦٠هـ)^(٣)،

(١) ينظر: بحار الانوار (٢٦/١)، مشرعة بحار الأنوار (١٤/١).

(٢) ينظر: تعلية على منهاج المقال، للبهاني (ص ٢٥٩).

(٣) قال عنه النَّجاشي: "كان ثقةً، أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلمين، وله جلالَةٌ في هذه الطائفة، وهو في قدره أشهر من أن نصفه". وقال الطُّوسِي: "فقيهٌ، متكلمٌ، جليل القدر". وعده أبو جعفر في رجاله من أصحاب الهادي، لكنه

وإنما هو لأبي الفضل شاذان بن جبرائيل القُمي^(١)، وهذا متأخر عن ذاك بكثير، من طبقة ابن إدريس الحلي^(٢) (٥٩٨ هـ) أو دونها. وقد ذكر الكتاب له غير واحد^(٣)، بل ذكره له الحر العاملي نفسه في كتابه (أمل الآمل)^(٤)!. يقول الثوري الطبرسي معلقاً على خطأ العاملي في نسبة ذلك الكتاب: "هذا من العثرات التي لا تكاد تنجبر"^(٥).

وحجم الفجوة الزمنية بين المؤلفين اللذين خلط بينهما العاملي مما يُعطي صورة للمعضلة التي تعانيتها الإمامية في توثيق الكتب المتقدمة، والتثبت من نسخها. فالعاملي محدث مشهور عند الطائفة، بل لعله - مع المجلسي - أشهر محدثي زمانهما. ومن أسهل الأمور على المحدث معرفة طبقة مؤلف كتاب حديثي تكرر فيه أسماء الشيوخ الذين يروي عنهم أحاديث الكتاب. ومع ذلك وقع من العاملي هذا الخطأ العجيب في نسبة الكتاب، إلى مؤلف يبعد عن المؤلف الحقيقي أكثر من ثلاثة قرون^(٦)!

عاد فذكره - أيضاً - في أصحاب العسكري. وروى ابن بابويه في (علل الشرائع) ما يدل على صحبته لعللي الرضى. قيل إن له كتباً ومصنفات تبلغ مئة وستين، منها كتاب (الإيضاح) في الإمامة، و(الأعراض والجواهر)، و(الوعد والوعيد)، وغيرها.

تنظر ترجمته في: رجال النجاشي (ص ٣٠٦)، الفهرست (ص ١٩٧)، رجال الطوسي (ص ٣٩٠) (ص ٤٠١)، معجم رجال الحديث (٣٠٩/١٤).

(١) قال عنه زين الدين العاملي: "من أجلاء فقهاءنا". وقال الحر العاملي: "كان عالماً، فاضلاً، فقيهاً، عظيم الشأن، جليل القدر". وأثنى عليه كل من ترجم له من علماء الطائفة بالفقه والعلم.

ذكرى الشيعة (١٦٤/٣)، أمل الآمل (١٣٠/٢)، روضات الجنات (٢٣/٤)، مستدرک الوسائل (٣٣/٣).

(٢) انظر: ذكرى الشيعة (١٦٤/٣)، بحار الأنوار (١٨/١) (٣٦/١)، خاتمة مستدرک الوسائل (٣٦٣/١)، روضات الجنات (٢٣/٤)، الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٤٠/١٧). وانظر - أيضاً - ما كتبه المعلق على كتاب شاذان بن جبرائيل (فضائل أمير المؤمنين ص ١٠).

(٣) أمل الآمل (١٣٠/٢).

(٤) مستدرک الوسائل (١٨١/٣)، وقد أشار لخطأ العاملي - أيضاً - المجلسي في البحار (٧٢/٨١).

(٥) مما يشبه هذا أن المجلسي ذكر أن من أهل المذهب من يخطئ فينسب كتاب (جامع الأخبار) للصدوق، مع أن مؤلف الكتاب يروي عنه بخمس وسائط. (بحار الأنوار ١/١٣).

فإذا أسقطنا هذا الكتابَ من قائمةِ الكتبِ المتقدمةِ التي تحصلت لدى الحرِّ العامليِّ، وتشكَّكنا في الكتبِ التي اعترضَ عليها محمد آصف المحسنيُّ، فلن يصفوَ -بعدَ ذلك- شيءٌ سالمٌ من التَّقدِّ والاعتراضِ، إلا كتاب (الكافي) وبعضُ مصنَّفات ابن بابويِّه.

و مما يستوقفُ الباحثَ هنا كثرةُ اختلافِ علماءِ المذهبِ في تعيينِ مؤلِّفي جملةٍ من كتبِ الروايةِ والرجالِ رُغمَ قلَّتْها. فقد اختلفوا في (رجالِ ابنِ العَصَائِرِيَّ) أهُوَ لِلْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، أو لابنِه أحمد^(١)، واختلفوا في (رجالِ البرقيِّ)، هل هو لأحمدَ بنِ أبي عبد الله البرقيِّ، أو لأبيه محمد بنِ خالدٍ، أو لعبدِ الله بن أحمد البرقيِّ^(٢). واختلفوا في كتاب (التعبير) أهُوَ من تأليفِ الكلينيِّ أو غيره^(٣). ونازعَ بعضهم في القسمِ الثالثِ من كتاب (الكافي) المسمَّى بالروضةِ، هل تصحُّ نسبتهُ للكلينيِّ، أو هو مما ألحقه بعضُ المتأخِّرينَ بالكتاب^(٤). واختلفوا في (تفسير القميِّ) إن كان له، أو لبعضِ تلاميذه^(٥). واختلفوا أيضاً- في كتاب (التَّمحيص)، هل هو من تصنيفِ ابنِ شُعْبَةَ الحَرَّانِيَّ، أو لمحمد بنِ هَمَّامِ الإسكافي^(٦). واختلفوا في كتاب (الاستغاثة)، أهُوَ لأبي القاسمِ الكوفيِّ، المتوفى منتصفَ القرنِ الرابعِ، أو لميثمَ البَحْرانيِّ المتوفى سنة (٦٧٩هـ)^(٧). واختلفوا في كتاب (المئة منقبة) أهُوَ لابنِ بابويِّه أو لآخرَ غيره^(٨). واختلفوا في (الاختصاص) هل هو للمفيدِ أو لغيره^(٩). وكذا كتاب (روضةِ الواعظين) نسبتهُ بعضهم للمفيدِ ونفاهُ

(١) ينظر: الرواشح السماوية (ص ١٨٠)، وبحار الأنوار (٢٢/١)، بحوث في فقه الرجال (ص ٢٩). وسيأتي بحثُ ذلك الخلاف عند الكلام عن الكتاب في الباب الثاني، بإذن الله.

(٢) انظر قواعد الحديث (ص ١٩٦)، وتاريخ علم الرجال، لحسين الراضي (ص ٢).

(٣) انظر معالم العلماء (ص ٥٤). ويأتي بسطُ ذلك عند الكلام عن كتاب الكافي، في الفصل الثاني بإذن الله.

(٤) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٥٣٥). ويأتي الكلام عن هذا أيضاً- عند الحديث عن كتاب (الكافي).

(٥) بحوث في علم الرجال (ص ٧٧-٨٠)، (ص ٥٠٤-٥٠٥). وقد نُحَا إلى نفي الكتابِ عن القميِّ الباحث فتح الله محمدی صاحب کتاب (سلامة القرآن من التحريف ص ٣٣٣).

(٦) ينظر: بحار الأنوار (١٧/١)، روضات الجنات (٦/١٥١)، خاتمة مستدرک الوسائل (١/١٨٦)، الذريعة (١٧٧/١٦)، أعيان الشيعة (٥/١٨٦).

(٧) ينظر: خاتمة مستدرک الوسائل (١/١٦٨)، الذريعة (٢/٢٨).

(٨) ينظر مجلة تراثنا، عدد (٢٨) ص (٢٣٦).

(٩) معجم رجال الحديث (١١/٣٦٢). وانظر أيضاً: بحار الأنوار (١/٢٧).

آخرون^(١). وكتابُ (كفاية الأثر)، بعضهم ينسبه لمحمد بن عليّ الخزّاز، وبعضهم جعله من مؤلّفات المفيد^(٢). واختلفوا في كتاب (قرب الإسناد)، أهو لأبي العباس، عبد الله بن جعفر الحميري^(٣)، أو هو لابنه محمد^(٤).

واختلفوا في (الاحتجاج) أهو لأبي عليّ، أو لأبي منصور الطبرسي^(٥). واختلفوا في كتاب (قصص الأنبياء)، أهو للراونديّ أو لغيره^(٦). وكتاب (دعائم الإسلام) اشتهر أنه للقاضي النعمان بن محمد، وبعضهم ينسبه لابن بابويه^(٧). وكتاب (مصاييح الأنوار) نسبه بعضهم للطوسي، وهو لآخر غيره^(٨). وهناك خلافات أخرى غير هذه يطول تتبعها.

تلك الاختلافات لا تتعلق بكتبٍ فقهية، أو أصولية، أو بكتبٍ في التاريخ، أو العربية، أو بدواوين شعرٍ منسوبةٍ لأحدٍ من أفناء الناس. بل غالبها كتبٌ تتضمن أقوالاً وأخباراً عمّن تعتقد الإمامية عصمتهم وحجية أقوالهم وأفعالهم. والأصل في مروياتها أنها أفراد لا توجد في مصادر أخرى إلا ما ندر؛ إذ إنّ تعدّد الطرق والشواهد للخبر الواحد نادرٌ في كتب الرواية المتقدمة. فمثل هذه الخلافات في تعيين أصحاب تلك المصنّفات مما يُضعف الثقة بصحة النسخ الواصلة إلينا منها؛ إذ لو كانت مسموعةً منقولةً بالأسانيد المتصلة إلى مؤلّفيها، لما كثر

(١) بحار الأنوار (٨/١).

(٢) ينظر: تعلية على منهاج المقال، للبهباني (ص ٢٥٩).

(٣) عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري، أبو العباس القمي. قال عنه النجاشي: "شيخ أصحابنا القميين ووجههم". له: كتاب الإمامة، والدلائل، والعظمة، وفضل العرب، وغير ذلك. لم تذكر سنة وفاته. لكن كان حياً سنة بضع وتسعين ومائتين.

ينظر: رجال النجاشي (ص ٢٢٠)، الفهرست (ص ١٦٧)، معجم رجال الحديث (٤٦١/١١).

(٤) محمد بن عبد الله بن الحسين بن جامع بن مالك الحميري. أبو جعفر القمي. قال النجاشي: "كان ثقةً، وجهاً". له تصانيف منها: كتاب الحقوق، وكتاب الأوائل، وكتاب الاحتجاج. وغيرها.

ينظر: رجال النجاشي (ص ٣٥٤)، الفهرست (ص ٢٣٦)، رجال الطوسي (ص ٤٣٩)، (ص ٤٤٥).

(٥) بحار الأنوار (٩/١).

(٦) المرجع السابق (١٢/١).

(٧) المرجع السابق (٢٠/١)، (٣٨/١).

(٨) المرجع السابق (٢١/١).

اختلاف الطائفة في نسبتها لفلان أو فلان.

نعم، قد حَفِظَتْ مُصَنَّفَاتُ الطُّوسِيِّ (٤٦٠هـ) المتأخِّرةُ جملةً من مَضَامِينِ كُتُبِ الرِّوَايَةِ المتقدِّمةِ لَمَّا رَوَى الأخبارَ من طريقها. غيرَ أن نقلَ المرويَّاتِ لا يُعْطِي تَصَوُّراً عن حالِ تلك المصنَّفاتِ الأولى، ولا يُفِيدُ في مَعْرِفَةِ مناهِجِ مؤلِّفيها، وهل كانوا يتحرَّونَ في انتقاء الأخبارِ التي أدرجوها في كُتُبِهِمْ. والإشكالُ الآخرُ الأكبرُ أنا لا نملكُ تَصَوُّراً عن صِحَّةِ النُّسخِ التي كان الطُّوسِيُّ ينقلُ منها، ولا ندري هل وقعت تلك النُّسخُ له بالسَّماعِ المتَّصِلِ إلى مؤلِّفيها، أو أنه كان - كالمُتأخِّرينَ - لا يرى بأساً في النُّقلِ بالوِجَادَاتِ غيرِ المتَّصِلَةِ^(١).

وليس في الطَّائِفَةِ من يُمْكِنُ أن يقارِبَ الطُّوسِيَّ في روايةِ الكُتُبِ المتقدِّمةِ بالإِسْنَادِ، إلا أن يكونَ قَرِينَهُ أبا العباسِ النَّجَاشِيَّ (٤٥٠هـ) في كتابه (الرجال)، فإنه ساقَ أَسَانِيدَهُ لجملةٍ كثيرةٍ من كُتُبِ المذهبِ. لكنَّ روايةَ المُتأخِّرينَ من طَرِيقِ الطُّوسِيِّ أَكْثَرُ من روايتِهِمْ من طَرِيقِ النَّجَاشِيِّ، بل لا مُقَارَنَةً بين الاثنينِ في ذلك. ومع هذا، فما قِيلَ في أَسَانِيدِ الطُّوسِيِّ يُقَالُ في أَسَانِيدِ النَّجَاشِيِّ. يقولُ أَصْفُ الحَسَنِيِّ: "اعلم أنَّ ما قلنا في معنى طُرُقِ الفَهْرِستِ^(٢) إلى أربابِ الأُصُولِ المصنَّفاتِ، جارٍ في طُرُقِ النَّجَاشِيِّ"^(٣). يعني بهذا أنَّ النَّجَاشِيَّ في أَسَانِيدِهِ كالطُّوسِيِّ، فهو يأخذُ من شيوخِهِ إجازاتٍ بِعُنوانَاتِ الكُتُبِ، ولا يَلْزَمُ من هذا وقوفه عليها، فضلاً عن أن يكونَ قَرَأَهَا أو سَمِعَهَا أو أَخَذَهَا مُنَاوَلَةً من الشُّيوخِ. وفي كتابِ النَّجَاشِيِّ مَوَاضِعٌ كثيرةٌ تشهدُ بما ذكره الحَسَنِيُّ. وسيأتي لذلك مزيدُ بسطٍ وبيانٍ بالأمثلة، في المبحثِ المخصَّصِ لكتابِ النَّجَاشِيِّ في البابِ الثاني بإذن الله^(٤).

يبقى بعد هذا الوقوفُ مع الإشكالِ الآخرِ الذي طَرَحَهُ الحَسَنِيُّ، وهو ضَرُورَةُ التَّحَقُّقِ من

(١) انظر ما سيأتي (ص ٧٣٢).

(٢) يعني فهرست الطُّوسِيِّ.

(٣) بحوث في علم الرجال (ص ٣٧٤).

(٤) انظر ما سيأتي (ص ٩٠١).

الكتب والنسخ التي وقعت بأيدي الإمامية بعد عصر الطوسي، وهل هي متصلة إليه بالسماع أو القراءة أو المناولة، أو أي من طرق التوثيق، أم أنها عريضة عن ذلك.

وأشهر من عني من المتأخرين بجمع تصانيف الإمامية المتقدمة وذكر أسانيد محمد باقر المجلسي (١١١١هـ)، والحر العاملي (١١٠٤هـ). وكلاهما متأخر للغاية عن زمن الشيخ الطوسي، وطريقتهما في تثبيت الكتب مبنية على جميع النسخ التي تصل إليها أيديهما من غير تدقيق في مدى ثبوتها عن مؤلفيها. وفي هذا يقول محمد آصف المحسن: "إن التأمل في كلام العلامة المجلسي رحمته في الفصل الأول والثاني من مقدمة بحاره يدرك بسهولة أن نسخ مصادر كتابه لم تصل إليه من مؤلفيها بأسانيد متصلة معتبرة، وإلا لم يقع الكلام في تعيين مؤلف بعضها كما صرح به، ولم يتردد هو في تعيين مؤلف بعضها الآخر. وإن شئت فقل: إن المجلسي رحمته لم ينقل عنها بالمناولة، بل ينقل بالوجداء. أي أنه وقف على المؤلفات في الأسواق وعند الأشخاص، كما يظهر من كلامه. ولعله لم يصل إليه نسخة كتاب واحد من مؤلفه بالمناولة المعتبرة بتوسط الثقات والصادقين، كما هو كذلك في مصادر وسائل الشيعة للحر العاملي رحمته على ما يظهر من آخر الوسائل. وعليه فلا مجال للحكم بصحة الكتب بمجرد حدس بعض العلماء وبقطع النظر عن إقامة دليل وشواهد على صحة النسخة الواصلة إلى المجلسي والحر العاملي -رحمهما الله-، حتى وإن فرض شهرة الكتاب وصحة طريقتيها إليه، فإن شهرة الكتاب أمر، وصحة النسخة المخصوصة المخطوطة الواصلة إليهما في عصر فقدان المطابع وانحصار الاستنساخ بكتابة اليد التي يمكن وقوع الزيادة والنقيصة فيها عمداً أو سهواً أمر آخر" (١).

هذا الكلام معناه وجود فجوة أخرى أكبر فيما يتعلق باتصال الكثير من تصانيف الإمامية المتقدمة الواصلة إلينا، تمنع من الوثوق بمضامينها. فمن البدهي أن فقد شرط الاتصال هنا سيؤدي لفتح الباب أمام المزيد من التحريفات والتصحيفات، فضلاً عن الدس والتزوير. وهذا ما وقع في أشهر المصنفات التي تناقلتها الطائفة بعد الطوسي، بما في ذلك كتب الطوسي

(١) مشرعة بحار الأنوار (٢٣/١).

نفسها التي يُفترض أنه قد حصل لها من العناية ما لم يحصل لما سواها^(١). حتى ذكر المجلسي الثاني (١١١١هـ) أنه بسبب شيوخ التحريف والتصنيف في كتب الرواية "ذهب جماعة إلى طرح الأخبار بالكلية"^(٢). ولأجل كثرة تلك الأغلاط والتحريفات في كتب الرواية جرى المرجع أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) في كتابه (معجم رجال الحديث) على تتبع الأخطاء الواقعة في أحاديث كل راوٍ حسب طاقته، وأفرد هذه الأخطاء تحت عنوان (اختلاف الكتب) في خاتمة أكثر من ثلاثمائة وخمسين ترجمة. وقد أحصيت هذه الأخطاء والتصنيفات، فوجدتها تزيد على الألفين، مع أن الخوئي إنما كان يدقق في مضامين أربعة كتب فقط، وهي التي اشتهرت عند الطائفة باسم (الجوامع الأربعة).

ومما يزيد الأمر إشكالاً فوق إشكاله، أن جلّ التنبهات والاستدراكات على أخطاء وتصنيفات في كتب الطائفة إنما جاءت في وقت متأخر جداً عن زمن تأليفها، في القرن العاشر وما بعده. وبسبب هذا التأخر، فإن الطريقة التي يسلكها علماء الطائفة للوقوف على التصنيفات وتصويبها طريقة لا تعتمد - في الأصل - على إحراز نسخ متقنة، أو متصلة بالسماح إلى المؤلف. بل الأغلب عندهم مقارنة نسخ خطية قريبة متباعدة كتبت في عصور متأخرة كثيراً عن زمن تصنيف الكتب. فالشروح والحواشي المتاحة اليوم كلها مما كتبت في القرن الحادي عشر أو قبله بيسير، ولا يوجد لدى الطائفة شرح متقدم يضبط نصوص تلك المصنفات الحديثية يرتقي لما قبل القرن الحادي عشر^(٣). فالطائفة لم تلتفت إلى ضبط أصولها الحديثية إلا في هذه القرون المتأخرة.

و يندرج في هذا المعنى عمل الخوئي المشار إليه آنفاً في كتابه (معجم رجال الحديث) في تصحيح ما تبين له من تلك التصنيفات والتحريفات، فعمله - مع ضخامته - إلا أنه لم يكن يعتمد فيه على تحصيل أصول مصححة موثقة، بل كان أكثر اعتماده على شروح متأخرة

(١) سيأتي بحث في التحريفات الشائعة في مصنفات الطوسي عند الحديث عن كتابه (تهذيب الأحكام).

(٢) بحار الأنوار (٧٧/١٠٧).

(٣) ينظر: الكليني وكتابه الكافي (ص ١٦٠-١٦٨). وزعم محسن الأمين في (أعيان الشيعة ١/١٤٥) أن للنصير الطوسي (٦٧٣هـ) شرحاً على أصول الكافي. لكن هذا الشرح لا يُعرف عنه شيء، ولم أر من ذكره قبل محسن الأمين. والطوسي صنعت الكلام والفلسفة، وليست الرواية من شأنه.

للغاية، أو على مصادر حديثية أخرى مطبوعة تروى من طريق الكليني أو الطوسي، أو تلتقي معهما في بعض الإسناد. وقد يكون في هذه المصادر من الخلل نظير ما في تلك أو أشد. وبخاصة أن الإماميين إلى اليوم متأخرون جداً فيما يتعلق بفن تحقيق الكتب وضبط نصوصها على الأصول الخطية. وقد تشكى من هذا وشهد به غير واحد من المعاصرين. فمعايير القائمين على نشر الكتب في انتقاء الأصول الخطية، وطريقتهم في التعامل معها والتصرف في متونها تُشبه معايير أوائلهم في التعامل مع النسخ والأصول الحديثية. يقول محمد جواد مغنية: "الشيء الذي يؤسف له هذا الداء الساري في جميع كتبنا -نحن الإمامية- من رداءة الطباعة، وسوء الإخراج، وعدم الترتيب والتبويب"^(١).

ويقول علي أكبر الغفاري -أحد المعنيين بتصحيح كتب المذهب، وهو يتحدث عما وصل إلينا من من مصنفات ابن بابويه-: "هذه البقية غار نجمها في ستر سخافة الطبع، من كثرة الأغلاط والسقطات والتحريفات، ونشرت على صورة مشوهة لا يرضى عنها العلم ولا العلماء، لأنه طبع أكثرها بأيدي الذين لم يعرفوا قيمة العلم ولا قيمة الكتاب، ولا خبرة لهم بالفن". ثم يوسع حديثه عن سائر كتب المذهب، فيذكر أن: "أكثرها طبعت ونشرت على صورة سخيفة مشوهة. وسوى ما فيها من نقص وتحريف أو خطأ وتصحيف، لم يعرف فيها أصولها، ومن أين أخذت نُسختها، ومن هو الذي صححها وقابلها... نعم، في غمار هذا اللجج ودياجير هذا الدّامس تُضيء قلة من الكتب صححها أعلام من العلماء وجماعة من الفضلاء -آجرهم الله عن الإسلام-، وهي التي يُعتمد عليها من المطبوعات، فحسب. وأما الكتبيون فهم جماعة أكثرهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى، يجترحون جرائم يُسمونها كتباً، ينشرونها في الأسواق، تتناولها أيدي الناس بإعظام وإكبار، يحسبونها صحيحة، وينتقون بها، ويطمئنون إليها ويخضعون لها، وما فيها صحيح إلا قليلاً".

ويضيف الغفاري: "وقد كان دأب بعض الأفاضل أو المصححين التسامح في تحقيق بعض الألفاظ المصحفة في كتب الحديث، فطفقوا يفسرونه بما يبدو لهم من قرائن الحال، وما تسوق إليه أدلة الظن دون الرجوع في ذلك إلى الأصول واستثباته من نصوصها، وكان ذلك

(١) قال في ذلك في تقديمه لكتاب الشافي في الإمامة (٢٠/١).

مَدْرَجَةً لِلزَّلَلِ فِي مَقَامِ الْأَخْذِ وَالِاسْتِشْهَادِ، فَضْلاً عَمَّا يَقَعُ فِي مِثْلِ هَذَا الشَّطْطِ فِي تَحْمُلِ الْحَدِيثِ وَرَوَايَتِهِ. وَكَثِيراً مَا سَقَطَ حَرْفٌ أَوْ كَلِمَةٌ، فَيَقْلِبُ الْمَعْنَى، وَانْعَكَسَ عَلَى ضِدِّ الْمَرَادِ، وَيَقَعُ الْقَارِئُ فِي وَحَلَةٍ لَا يَكَادُ يَخْرُجُ مِنْهَا^(١).

وَالْغَرِيبُ أَنَّ الْغَفَارِيَّ ذَكَرَ تَذَمُّرَهُ وَشِكْوَاهُ فِي تَقْدِيمِهِ لِكِتَابِ (كَمَالِ الدِّينِ وَتَمَامِ النِّعْمَةِ)، لِابْنِ بَابَوَيْهِ (٣٨١هـ)، مَعَ أَنَّ عَمَلَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ يُدْخِلُهُ فِي تِلْكَ الظَّاهِرَةِ الَّتِي يَشْكُو مِنْهَا، فَقَدْ رَأَيْتُهُ حِينَ جَاءَ يَشْرَحُ النُّسْخَ الَّتِي اعْتَمَدَهَا فِي تَحْقِيقِهِ لِلْكِتَابِ، ذَكَرَ أَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى سَبْعِ نُسَخٍ وَصَفَ بَعْضَهَا بِـ (النَّفِيسَةِ)، وَبَعْضَهَا بِـ (الثَّمِينَةِ)، وَبَعْضَهَا الْآخَرَ بِـ (الْعَتِيقَةِ). مَعَ أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ النُّسَخِ السَّبْعِ مُتَأَخَّرَةٌ جَدًّا، لَيْسَ فِيهَا مَا يَسْتَحِقُّ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ. فَسُتُّ مِنْ هَذِهِ السَّبْعِ تَرْجِعُ لِلنِّصْفِ الثَّانِي مِنَ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ، وَالنُّسْخَةُ السَّابِعَةُ لَيْسَ عَلَيْهَا تَارِيخٌ وَلَا اسْمٌ لِنَاسِخِهَا!

وَحِينَ يَكُونُ الْكَلَامُ عَنِ كِتَابِ حَدِيثِيٍّ مُسْنَدٍ، فَإِنْ تَأَخَّرَ تَارِيخُ نَسْخِهِ، مَعَ خُلُوهُ مِنَ السَّمَاعَاتِ وَقِرَاءَاتِ الْعُلَمَاءِ مِمَّا يُفْقِدُهُ قِيَمَتَهُ، وَيَجْعَلُهُ غَيْرَ جَدِيرٍ بِأَوْصَافِ النَّفَاسَةِ وَالْعِتَاقَةِ. ثُمَّ إِنَّ الْغَفَارِيَّ فِي عَمَلِهِ لَمْ يَمَيِّزْ بَيْنَ نُسَخِ الْكِتَابِ عِنْدَ الْإِشَارَةِ لِاخْتِلَافَاتِهَا. بَلْ اِكْتَفَى فِي الْحَوَاشِي بِتَكَرُّرِ عِبَارَةٍ: (فِي بَعْضِ النُّسَخِ كَذَا، وَفِي بَعْضِهَا كَذَا). هَذَا مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ مَعْرُوفٌ مُبَرَّرٌ فِي تَحْقِيقٍ وَإِخْرَاجِ كُتُبِ الطَّائِفَةِ. فَلَأَجْلِ ذَلِكَ وَأَمْثَالِهِ قُلْتُ إِنَّ الْإِمَامِيَّةَ مُتَأَخَّرُونَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِفَنِّ تَحْقِيقِ الْكُتُبِ وَإِتْقَانِ إِخْرَاجِهَا. فَطَابَعُوا كُتُبَ الطَّائِفَةِ وَالْمُتَصَدِّقُونَ لِإِخْرَاجِهَا لَدَيْهِمْ ضَعْفٌ ظَاهِرٌ فِي تَقْيِيمِ الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ وَانْتِقَاءِ مَا يُعْتَمَدُ مِنْهَا. وَقَدْ رَأَيْتُ أَحَدَ أَفْضَلِ تَحْقِيقَاتِهِمُ الْمَعْمُولَةِ عَلَى كِتَابِ (سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ) الْمُنْسُوبِ لِمَوْلَفٍ يُفْتَرَضُ أَنَّهُ تُوُفِيَ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الْهَجْرِيِّ، فَإِذَا بِالْقَائِمِ عَلَى التَّحْقِيقِ يَفْخَرُ بِنُسَخَتَيْنِ خَطِيئَتَيْنِ ظَهَرَتَا فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ أَطْلَقَ عَلَيْهِمَا لِقَبَّ "الْكَثْرَ الْقِيَمِ"، وَذَلِكَ لِاشْتِمَالِهِمَا عَلَى أَخْبَارٍ لَا تُوجَدُ فِي سَائِرِ النُّسَخِ، بَلْ لَا وَجُودَ لَهَا فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الرِّوَايَةِ^(٢)!

(١) من مقدمة كتاب كمال الدين وتمام النعمة (١١-١٤).

(٢) كتاب سليم بن قيس. مقدمة التحقيق (١/٣٢٣).

وقد تأملت أشهر كتب الإمامية الحديثية، فوجدتها مطبوعة عن أصول خطية ترجع للقرن العاشر وما بعده. ولم أر كتاباً واحداً مُسنداً طُبِعَ عن نسخة أقدم من ذلك^(١).

فالنسخة المطبوعة من كتاب الطوسي (تهذيب الأحكام) اعتمدت في تحقيقها على أربع نسخ، ثلاث منها كُتبت في القرن الحادي عشر، وواحدة ليس عليها تاريخ النسخ. وكتاب (الكافي) للكليني (٣٢٩هـ) طُبِعَ على عشر نسخ خطية، أقدمها كُتبت سنة (١٠٧٥هـ)^(٢)، وفيها نسختان كُتبتا في القرن الرابع عشر الهجري.

وكتاب (من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه (٣٨١هـ) مطبوع عن أربع عشرة نسخة خطية، واحدة منها بلا تاريخ، والبقية ترجع للقرن الحادي عشر وما بعده^(٣).

وكتاب (الاستبصار) للطوسي (٤٦٠هـ) ذكرَ محققه أن الذي دفعه لتحقيقه وقوفه على نسخ قيمة، أولها نسخة يقول إنها "عتيقة جداً" مكتوبة في القرن العاشر! إضافة لنسختين كُتبتا في القرن الحادي عشر^(٤).

وكتاب سليم بن قيس الهلالي -الذي يُقال إن مؤلفه وُلِدَ قبل الهجرة بسنتين- اعتمدَ محققه على اثنتين وعشرين نسخة، كُتبت كلها في القرن الحادي عشر وما بعده^(٥).

وكتاب (قرب الإسناد) للحميري المتوفى في القرن الثالث، طُبِعَ على نسختين؛ إحداهما منسوخة في القرن العاشر، والثانية في الحادي عشر^(٦).

وكتاب (الإمامة والتبصرة) المنسوب لعلي ابن بابويه القمي، المتوفى سنة (٣٢٩هـ)، طُبِعَ على نسختين كُتبتا في القرن الحادي عشر^(٧).

و(كامل الزيارات) لابن قولويه (٣٦٨هـ)، مطبوع عن نسختين؛ إحداهما بلا تاريخ،

(١) ذكر محقق كتاب (كامل الزيارات) في مقدمته (ص ١٥) أنه اعتمد على نسخة مطبوعة، نشرت عن أصل خطي كتب سنة (٥٧٧هـ)، لكنه لم يسم هذا الطبعة، ولا ذكر عنها شيئاً.

(٢) مقدمة طبعة دار الكتب الإسلامية (٤٤/١).

(٣) مقدمة طبعة مؤسسة النشر الإسلامي، بتحقيق علي أكبر الغفاري (١٩/١).

(٤) مقدمة طبعة دار الكتب الإسلامية، بتحقيق حسن الموسوي (٤/١).

(٥) مقدمة كتاب سليم بن قيس (٤٠٣/١-٤٠٤).

(٦) مقدمة طبعة مؤسسة آل البيت (ص ٢٩).

(٧) مقدمة طبعة مدرسة الإمام المهدي (ص ١٥).

والأخرى منسوخة سنة (١٠٩٣هـ)، وقد وصفها محقق الكتاب بالنسخة (الخطية العتيقة)^(١)! وكتاب (التوحيد) لأبي جعفر ابن بابويه (٣٨١هـ)، طبع عن خمس نسخ تعود كلها للقرن الحادي عشر^(٢).

وكتاب (كفاية الأثر) لمحمد بن علي الخزاز - من أهل القرن الرابع -، ذكر محققه أنه اعتمد نسخة (نفيضة)، كتبت سنة (٩٣١هـ)، وأخرى (قديمة مصححة) نسخت سنة (١٠٨٦هـ)، إضافة لنسخة زعم ناسخها أنه كتبها سنة (١١٨٠هـ)، بطلب من الميرزا النوري الطبرسي (١٢٨٠هـ) الذي لم يكن قد خلق حينها^(٣)!.

وهذه كلها كتب رواية تحتاج نسخها إلى ضبط وإتقان، وإلى سلسلة إسناد متصلة إلى المؤلف، أو على الأقل يكون عليها ما يدل على مقابلة بنسخ موثوقة، قام بها عالم معروف، أو ناسخ محل ثقة واعتماد. غير أن هذه المعاني عادة ليس لها حضور لدى القائمين على إخراج كتب الطائفة التي يعتمد عليها علماءها.

وقلة المعرفة بقيمة الأصول الخطية قد يكون سبباً في اعتماد أصول متأخرة غير موثقة، إلا أن ثمة أمراً آخر أحوج القائمين على طبع الكتب إلى هذا الحال. فالنسخة القديمة الموثقة المسندة مما يعزّ وجوده بالنسبة لكتب الرواية الإمامية المتقدمة. فالغالب الأعم من مصنفات الطائفة الحديثية المتقدمة من النادر أن توجد له نسخ ترجع لما قبل القرن العاشر، فضلاً عن أن تقترب من زمن مؤلفيها. ولم أجد تفسيراً لتزول تواريخ أكثر نسخ كتب الحديث الإمامية إلى تلك الحقب المتأخرة، سوى تميزها بحدّين لهما أهمية في تاريخ الطائفة:

الحدث الأول: قيام الدولة الصفوية، التي عرفت بتبنيها للتشيع الإمامي الغالي، كما عرفت بسعيها القوي في فرض التشيع بالقوة في مناطق نفوذها. فكما يقول علي الوردي (١٤٠٥هـ): "كان لظهور الدولة الصفوية في إيران تأثير كبير جداً من التواحي السياسية

(١) مقدمة جواد القيومي لطبعة مؤسسة النشر الإسلامي (ص ٢٩).

(٢) مقدمة طبعة كتاب التوحيد (ص ٩).

(٣) مقدمة كفاية الأثر (ص ١٩).

والاجتماعية والدينية^(١). وقد كان من أبرز الأعمال التي تصدَّى لها الصَّفَوِيُّونَ السَّعِيُّ الحَيْثُ في نشرِ مُصَنَّفَاتِ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ، فقد كَثُرَ أيامَ تلكِ الدَّوْلَةِ نَسْخُ كُتُبِ الإِمَامِيَّةِ ونَشَرُهَا بين الناسِ، برعايةٍ ودَعَمٍ من ملوكِ الصَّفَوِيِّينَ، حتى إنَّ المجلِسِيَّ (١١١١هـ) لما وضعَ كتابه الضَّخَمَ (بحار الأنوار) -المطبوع اليوم في مئةٍ وعشرِ مجلداتٍ- أوقفَ الشَّاهُ الصَّفَوِيُّ بعضَ أملاكه الخاصَّةِ عليه، من أجلِ نسخِهِ للطلَّبةِ وتوفيرِهِ لهم. ولما احتاجَ المؤلِّفُ أثناءَ تصنيفِهِ إلى كتابٍ ببلادِ اليَمَنِ، أرسلَ الشَّاهُ سَفِيرًا إلى ملكِ اليَمَنِ بهدايا كثيرةٍ لِيَجْلِبَ الكتابَ المطلوبَ^(٢).

فهذا الدَّعْمُ والتأييدُ من الدَّوْلَةِ الصَّفَوِيَّةِ لا بُدَّ أن يكونَ له أثرُهُ في تنشيطِ الحركَةِ العلميَّةِ لدى الطائفةِ، وحينَ تنشَطُ الحركَةُ العلميَّةُ فمنَ المتوقَّعِ أن يصاحِبَ ذلكَ توسُّعٌ في نَسْخِ واستنساخِ كُتُبِ المذهبِ، سواءً بأيدي علمائه، أو بأيدي تجارِ الكتبِ. فلذلكَ كَثُرَتِ النسخُ الخطيَّةُ المكتوبةُ في تلكِ الحِقْبَةِ.

ويبدو أن رواجَ تجارةِ الكتبِ شَجَّعَ -مع مرورِ الوقتِ- على نشأةِ نشاطٍ مُوازٍ في تزييفِ المخطوطاتِ وافتعالها، وهي الظاهرةُ التي امتدَّتْ إلى وقتٍ قريبٍ، كما شهدَ بذلكَ الدكتورُ عبد الرَّحْمَنِ بَدَوِي (١٤٢٣هـ) في مذكراته حينَ تحدَّثَ عن إقامتهِ بإيرانَ مطلعَ التسعيناتِ الهجريَّةِ من القرنِ المنصرَمِ. فقد ذَكَرَ أنَّ تجارَ المخطوطاتِ كانوا يلجأونَ إلى "استكتابِ نَسَاحِينَ مُحْتَرِفِينَ لمخطوطاتٍ قَدِيمَةٍ موجودَةٍ في إحدى المكتباتِ العامَّةِ، أو لمصوِّراتٍ عن مخطوطاتٍ في مكتباتِ تركيا أو سائرِ بلادِ أوربا. حتى صارتَ توجدُ في طهرانَ ورشٌ تتولَّى إنتاجَ هذا النوعِ من المخطوطاتِ وتسويقَها عن طريقِ التجارِ. وتفنَّنتَ هذه الورشُ في التزييفِ للإيهامِ بأنَّ المخطوطَ قَدِيمٌ. وذلكَ بأنَّ يُكْتَبَ المخطوطُ على ورقٍ نباتيٍّ أو كَتَانِيٍّ يُحْمَصُ في أفرانٍ أو يُعَرَّضُ لِلشَّمْسِ، حتى يَسْمَارَ لَوْنُهُ، وتظهرُ فيه بُقَعٌ حمراءُ داكنةٌ أو مُسَوَّادَةٌ. ويسعى النَّاسُ إلى اتِّخَاذِ قَاعِدَةٍ قَدِيمَةٍ لِلخَطِّ والإملاءِ، حتى يزدادَ الإيهامُ والتخييلُ". وذكرَ مثلاً لذلكَ كتاباً لِحُئَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ^(٣) بمكتبةِ جامِعَةِ طَهْرَانَ، كُتِبَ عليه أنه

(١) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (٥٦/١).

(٢) المرجع السابق (٧٧/١).

(٣) أبو زيد، حُئَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ العبَّادي، طبيبٌ، شاعرٌ، فصيحٌ، عالمٌ بالعربية. ولد سنة (١٩٤هـ)، أخذ العربية عن الخليل بن أحمد بالبصرة، ثم تحول إلى بغداد، فاشتغل هناك بصناعة الطب، ولأجلها تعلم السريانية واليونانية

بَحْطُهُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ -بعد ذلك- أنه لم يَمُضِ عليه أكثر من ثلاثين سنةً. ومما ذكره بدويُّ أنه زار تاجرَ مخطوطاتٍ يملكُ أكثرَ من ألفِ مخطوطٍ، فتبيَّنَ له أنَّ مُعْظَمَ هذه المخطوطاتِ صادرٌ من "ورْشِ طهرانَ لتزييفِ المخطوطاتِ"^(١).

ومن الملحوظاتِ التي أبدأها الشَّيْعِيُّ عليُّ الوَرْدِيُّ (١٤٠٥هـ) أنَّ كتابَ (الكَشْكُولِ) للشَّيْخِ البَهَائِيِّ (١٠٣٠هـ) طُبِعَ طَبْعَتَيْنِ إحداهُما بِمَصْرَ والأُخرى بِإيرانَ، قالَ: "وتُوجَدُ في النُّسخةِ الإيرانيَّةِ إضافاتٌ ثلاثٌ مُزاجُ الدَّولةِ الصَّفَوِيَّةِ والعقائدِ التي استحدثتها. ولا نَدري هل كانَ ذلكَ من فِعْلِ المُؤَلِّفِ، أم أنَّه من فِعْلِ النُّساخِ"^(٢).

أما الحدثُ الثاني الذي شجَّعَ على كثرةِ الأصولِ الحديثيةِ المنسوخةِ في القرنِ العاشرِ وما تلاه، فهو بُرُوزُ الحركةِ الأخباريةِ بِقُوَّةٍ في ذلكَ الوقتِ، وهي الحركةُ التي عُرِفَ عنها التمسُّكُ الشَّدِيدُ بالمرُويَّاتِ، والعنايةُ الكاملةُ بكتبِ الحديثِ، والانصرافُ عما عداها من كُتُبِ الأصولِ العقليةِ والأقيسةِ الفقهيةِ. فبرزتَ في ذلكَ الوقتِ "نزعةُ الاهتمامِ بالحديثِ وشُروحه"^(٣)، وكتبتَ فيها أشهرُ موسوعاتِ الحديثِ الإماميةِ المتأخِّرة: (بحار الأنوار) للمجلسيِّ، و(الوافي) للفيض الكاشانيِّ، و(وسائل الشيعة) للحرِّ العامليِّ.

وكانَ للمُحدثِ الأخباريِّ محمد باقرِ المجلسيِّ (١١١١هـ) إسهامٌ كبيرٌ في جمعِ أصولِ الطائفةِ، مُعْتَمِداً على ما كانَ يَتَمَتَّعُ به من ثراءٍ ونفوذٍ واسعٍ في بلاطِ الدَّولةِ الصَّفَوِيَّةِ التي

والفارسية. وكان مقرَّباً من الخليفة المأمون، ترجمَ له جملةٌ من كتب اليونان. له تصانيف كثيرةٌ منها: كتاب (المسائل)، و(الترياق)، و(الأغذية)، وغير ذلك. توفي سنة (٢٦٠هـ)

ينظر: فهرست ابن النديم (ص ٤٠٩)، وفيات الأعيان (٢/٢١٨)، المنتظم (٥/٢٤)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء (ص ٢٥٧)، سير أعلام النبلاء (٢٣/٤٩٠)، الأعلام (٢/٢٨٧).

(١) سيرة حباتي (٢/٢٦٥-٢٦٦).

(٢) لحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (١/٧٣). ومما يجدرُ التنبيه له هنا أن ثمة من كان ينسب البهائي لأهل السنة وليس للشيعة، وهو ما تنكره الإمامية أشد الإنكار. انظر أعيان الشيعة (٩/٢٤٢).

(٣) من مقالة (الحركة الأخبارية، وحقيقة الصراع الأصولي الأخباري) لجودت القزويني، منشورة بمجلة الفكر الجديد، العدد الأول.

تولّى فيها مَنْصِبَ (شيخ الإسلام)، وَمَنْصِبَ (الملا باشي) -أي رئيس العلماء^(١)-، وقد أدرَج ما عثرَ عليه من مُصَنَّفَاتِ علماء المذهبِ في كتابه الموسوعي الضَّخْم (بحار الأنوار)، الذي اشتهرَ بعده، وبالغَ جَمْعُ من علماء المذهبِ في الثناء على ما أودَّعه فيه من أخبارٍ كانت مندرِجَةً، بل صارَ الكتابُ مدارَ أسانيدِ النُّسخِ الحديثيةِ بعدَ زمنٍ مؤلِّفه. حتى قال الطَّهرانيُّ (١٣٨٩هـ) في وصفه: "هو الجامعُ الذي لم يُكْتَبْ قبلَه ولا بعده جامعٌ مثله"^(٢). وقبلَ ذلك قالَ يوسفُ البحرانيُّ (١١٨٦هـ): "لقد وفَّقَ اللهُ -تعالى- شيخنا غَوَّاصَ (بحار الأنوار) إلى استخراجِ كنوزِ تلك الآثارِ، فجمَّعها في جامعهِ المشهورِ بـ (البحار)، بعدَ التقاطِها من جميعِ الأقطارِ"^(٣). فالعملُ الذي قامَ به المجلسيُّ (١١١١هـ) في القرنِ الحادي عشر، يُشبه ما قامَ به الطُّوسيُّ (٤٦٠هـ) في القرنِ الخامس، فقد غَدَت موسوعةُ المجلسيِّ وأسانيدُهُ وإجازاته ومنسوخاته من أشهر ما يعوَّلُ عليه علماء الطائفةِ الذين جاءوا من بعده.

وثمة في مقدِّمة الكتاب ما يبيِّنُ نهجَ المجلسيِّ في جمعِ الأصولِ الحديثيةِ لُعلماء المذهبِ، حيثُ قال: "بعدَ الإحاطةِ بالكتبِ المتداوِلةِ المشهورة، تتبَّعتُ الأصولَ المعتمدةَ المهجورةَ التي تُركت في الأعصارِ المتطاوِلةِ والأزمانِ المتماذية؛ إما لاستيلاء سلاطينِ المخالفينَ وأئمة الضلالِ، أو لرواجِ العلومِ الباطلةِ بين الجهَّالِ المدَّعينِ للفضلِ والكمالِ، أو لقلَّةِ اعتناء جماعةٍ من المتأخِّرينَ بها، اكتفاءً بما اشتهرَ منها، لكونها أجمعَ وأكفَى وأكملَ وأشفَى من كُلِّ واحدٍ منها. فطَفِّقتُ أسألُ عنها في شرقِ البلادِ وغربها حيناً، وألحُّ في الطَّلَبِ لدى كلِّ من أظنُّ عنده شيئاً من ذلك وإن كان به ضئيلاً. ولقد ساعدني على ذلك جماعةٌ من الإخوان، ضربوا في البلادِ لتحصيلها، وطلبوها في الأصقاعِ والأقطارِ طلباً حثيثاً، حتى اجتمعَ عندي بفضلِ ربي كثيرٌ من الأصولِ المعتمدةِ التي كانَ عليها مُعوِّلُ العلماءِ في الأعصارِ الماضيةِ، وإليها رُجوعُ الأفاضلِ في القرونِ الخالية. فألفيتها مُشمِلةً على فوائدِ جمَّةٍ خَلَّت عنها الكتبُ المشهورةُ المتداوِلةُ، واطَّلعتُ على مدارِكِ كثيرٍ من الأحكامِ اعترفَ الأكثرونَ بخلوِّ كلِّ منها عمَّا يصلحُ

(١) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (٧٦/١).

(٢) الذريعة (١٦/٣).

(٣) الحقائق الناضرة (٢٥/١).

أن يكون مأخذاً له. فَبَذَلْتُ غَايَةَ جَهْدِي فِي تَرْوِيجِهَا وَتَصْحِيحِهَا وَتَنْقِيحِهَا"^(١).
هذا النَّصُّ من رَأْسِ مُحَدَّثِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ، يَوْضَحُ إِسْهَامَهُ الْأَبْرَزَ فِي تَرْوِيجِ تِلْكَ النُّسخِ
الَّتِي خَرَجَتْ لِلوُجُودِ فِي زَمَنِهِ بَعْدَ مَا انْقَطَعَ خَبَرُهَا عَلَى مَدَى قُرُونٍ مُتَطَوِّلَةٍ. وَقَدْ أَكَّدَ هَذَا
الْمَعْنَى يَوْسُفُ الْبَحْرَانِيُّ (١١٨٦هـ) فَقَالَ: "قَدْ جَمَعَ فِيهِ أَخْبَاراً جَمَّةً مِنَ الْأَصُولِ الْمُنْدَرِسَةِ،
وَأَظْهَرَ كُنُوزاً كَانَتْ بِمَرُورِ الْأَيَّامِ مَنْطَمِسَةً"^(٢).

لَكِنْ مُقَابِلَ ذَلِكَ الثَّنَاءِ عَلَى مَوْسُوعَةِ الْمَجْلِسِيِّ، فَإِنْ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ أَشَارُوا إِلَى
تَوْسُّعِهِ الْمُفْرِطِ فِي قَبُولِ النُّسخِ، حَتَّى قَالَ مُحَسِّنُ الْأَعْرَجِيُّ الْكَاطِمِيُّ (١٢٢٧هـ): "مَا نَقَلَهُ
الْمَجْلِسِيُّ فِي (الْبَحَارِ) مِنَ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ الَّتِي ظَفَرَ بِهَا، فَإِنَّ أَقْصَاهُ الْوِجَادَةُ، وَلَيْسَ مِنَ الرَّوَايَةِ فِي
شَيْءٍ، وَإِنَّمَا يَصْلُحُ مُؤَيِّداً"^(٣). وَيَقُولُ مُحَمَّدٌ آصَفُ الْحُسَيْنِيُّ: "لَيَعْلَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْمُتَوَسِّطُونَ أَنَّ فِي
بَحَارِ الْعِلْمِ الْمَجْلِسِيِّ ﷺ - مَعَ كَوْنِهَا بِحَارَ الْأَنْوَارِ - جَرَائِمٌ مُضِرَّةٌ لِشَارِبِهَا، وَمَوَادٌّ غَيْرُ صَحِيحَةٍ
لَا بَدَّ مِنَ الْاجْتِنَابِ عَنْهُمَا، وَأَشْيَاءٌ مَشْكُوكَةٌ وَمَشْتَبِهَةٌ وَجَبَ التَّوَقُّفُ فِيهَا"^(٤). وَيَقُولُ عَلِيُّ
الْوَرْدِيُّ (١٤٠٥هـ): "فِي رَأْيِ بَعْضِ الْبَاحِثِينَ أَنَّ الْمَجْلِسِيَّ أَسَاءَ إِلَى التَّشْيِيعِ بِهَذَا الْكِتَابِ أَكْثَرَ
مِمَّا نَفَعَهُ. فَهُوَ قَدْ جَمَعَ فِيهِ كُلَّ مَا عَثَرَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْقَصَصِ وَالْأَسَاطِيرِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ
الْعَثِّ وَالسَّمِّ مِنْهَا، ثُمَّ وَضَعَهَا فِي مُتَنَاوِلٍ كُلِّ مَنْ يَرِيدُ الْإِغْتِرَافَ مِنْهَا"^(٥).

أَقُولُ: وَمَعَ هَذِهِ الْإِتْقَادَاتِ لَطَرِيقَةِ الْمَجْلِسِيِّ، إِلَّا أَنَّ كِتَابَهُ صَارَ ثَامَنَ ثَمَانِيَةِ كُتُبٍ تُسَمَّى
عِنْدَ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ (الْجَوَامِعِ الثَّمَانِيَةِ)، الَّتِي تُعْتَبَرُ الْأَصُولَ الْأَشْهَرَ عِنْدَهُمْ (الْكَافِي) - مَنْ لَا يَحْضُرُهُ
الْفَقِيهَ - تَهْذِيبَ الْأَحْكَامِ - الْإِسْتَبْصَارَ - بَحَارَ الْأَنْوَارِ - وَسَائِلَ الشَّيْعَةِ - مُسْتَدْرَكَ الْوَسَائِلِ - الْوَاقِفِي).
و(بَحَارُ الْأَنْوَارِ) كَانَ الْأَكْبَرَ وَالْأَضْحَمَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَصَادِرِ الْحَدِيثِيَّةِ. وَلَمْ يُضَخِّمْهُ سِوَى تَسْمِيحِ
مُؤَلِّفِهِ فِي اعْتِمَادِ مَا تَصِلُ إِلَيْهِ يَدُهُ مِنْ نُسَخِ حَدِيثِيَّةٍ مَجْهُولَةِ الْمَصْدَرِ.

(١) بحار الأنوار (١/٣-٤).

(٢) الحقائق الناضرة (١/٢٥).

(٣) ذكره في كتابه المخطوط (شرح مقدمات حقائق الأنوار)، كما في خاتمة مستدرک الوسائل (١/٢٣٨).

(٤) مشرعة بحار الأنوار (١/١١).

(٥) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (١/٧٧).

ومع ما اشتهر من تساهله في قبول النسخ، وحشد الأخبار إلا أن الفاضل الدربندي (١٢٨٥هـ) لم يجد حرجاً في القول بأن: "من أمعن النظر.. علم أن معظم أخبار (بحار الأنوار) للعلامة المجلسي -قدس سره-... من الأخبار المعتمدة الواجدة وصف الصحة أو الموثقية والحسن، أو حكمهما؛ لأن كل ذلك مأخوذ من الأصول المعتمدة والكتب المعتمدة التي ادعى الشيخ إجماع الطائفة المحقة على العمل بها"^(١).

والتساهل في قبول النسخ غير الموثقة لم يكن مسلكاً مخترعاً، ولا هجاً خاصاً بالمجلسي. بل هو طريق قديم جرى عليه أئمة المذهب. وتوجد اليوم بأيدي الطائفة مصنفات بأكملها، تتداولها أيدي علمائهم، ويعتمدونها، ويستشهدون بمضامينها، وعند التدقيق في أصلها، وكيف خرجت للناس، لا يجد الباحث ما يمكن أن يبرر وثوقهم بها. وقد توجد أصوات ناقدة ومعارضة، لكن غالباً ما يكون صوت غيرها أقوى وأكثر.

وفي المبحث الآتي نماذج تشرح كيف كان علماء المذهب يتعاملون مع ما يخرج لهم من مصنفات تُنسب لمتقدميهم، بل للأئمة الاثني عشر:

• ثانياً: نماذج تشرح إشكال توثيق المصنفات.

١ - الصحيفة السجادية:

وتسمى أيضاً: (الصحيفة الكاملة)، و(زبور آل الرسول ﷺ) و(إنجيل آل البيت)، و(أخت القرآن)^(٢). وهي نسخة منسوبة للإمام الرابع، زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام (٩٥هـ)، تشتمل على بضعة وخمسين دعاءً مسجعةً مطوّلاً، لكل دعاء مناسبة أو حال يُقال فيها. وفي مطلع الصحيفة قصة طويلة خلاصتها: أن هذه الأدعية ما كان يدعو به الإمام الرابع زين العابدين، وأنه أملاها على ابنه الإمام الخامس محمد الباقر، ثم أملاها الباقر على ابنه الإمام

(١) قواميس الدراية والرجال. ضمن مجموع: رسائل في دراية الحديث (١٤٣/٢).

(٢) انظر: بحار الأنوار (٤٥/١٠٧)، الذريعة (١٨/١٥).

السادس جعفر الصادق عليه السلام، فكتبها الصادق بخط يده، ثم أملاها على راويها المتوكل بن هارون^(١). وعنه تلقاها علماء الطائفة، وصارت عندهم أشهر من نار على علم.

وللصحيفة مقدمة توثيقية كتبها محمد علي البيرجندي (١٤٠٠هـ) - ويلقب المشكاة - وقد نشرت تلك المقدمة في مجلة (علوم الحديث). ومما جاء فيها أن صدور الصحيفة عن المعصوم "مُتَيَقَّنٌ معلوم"^(٢)، وأنها "إمام للكتب الإسلامية، تال للقرآن الكريم"، و"أن كلاً من العقل والنقل مُستَقِلٌّ بشهادة صدورهما عن قائلها الإمام الرابع عليه السلام"، وأنه "لا سبيل بوجه للتردد في أمرها؛ إذ لو أمكن لأحد التوقف في مثلها، لكان له أن يتوقف في سائر المسائل التاريخية، والضروريات الدينية"^(٣).

وقبله كان الحر العاملي (١٠٤هـ) يقول: إنها "مشهورة متواترة"^(٤). ويذكر الطهراني (١٣٨٩هـ) أنها "من المتواترات عند الأصحاب"^(٥). أما المجلسي (١١١هـ) فيقول: إن هذه الصحيفة من جهة الإسناد كالقرآن المجيد. وذكر أن له إليها ستة وخمسين ألف إسناد ومئة إسناد! بل نقل عن أبيه المجلسي الأول (١٠٧٠هـ) أن أسانيدها تبلغ ألف ألف إسناد^(٦)! وذكر عنه أنه أخذها منأولة عن الإمام المهدي صاحب الزمان بين المنام واليقظة^(٧).

فقد أربت الصحيفة بهذا على كتاب الله جل جلاله في الصحة والثبوت! وقد رأيت في بعض إجازات المجلسي الأب إجازة لبعض أصحابه برواية الصحيفة عنه،

(١) الصحيفة السجادية (ص ٢٦).

(٢) مجلة علوم الحديث. العدد الثالث. السنة الثانية (ص ٢٦).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٥).

(٤) الفوائد الطوسية (ص ٢٤٦).

(٥) الذريعة (١٨/١٥).

(٦) بحار الأنوار (٥٠/١١٠).

(٧) المرجع السابق (٤٣/١٠٧).

عن خَلِيفَةِ الرَّحْمَنِ وَصَاحِبِ الزَّمَانِ^(١)!! ومما ذكره الأبُّ أنه في وقته كان كلُّ بيتٍ في إيران فيه مُصَحَّفٌ، فقلَّ أن يخلو من نسخةٍ أو نُسخَتَيْنِ من هذه الصَّحيفةِ!^(٢).

أقول: مع هذه التَّفَخِيْمَاتِ الكِبَارِ، والدَّعَاوَى الضَّخَامِ، والأسانيد المؤلَّفة، فإن شُهْرَةَ الصَّحيفةِ إنما كانت في طبقاتٍ متأخِّرةٍ، وإلا فإن مدار سندها على رَجُلٍ مَجْهُولٍ يُقالُ له: عُمَيْرُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ بْنِ هَارُونَ، يرويها عن أبيه المَجْهُولِ^(٣)—أيضاً—الذي زَعَمَ أنه أخذها مُنَاوَلَةً من يَحْيَى بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بعدما أخبره أنها من إِمْلَاءِ جَدِّهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، وبخطِّ أبيه زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ.

ويُضَيَّفُ عُمَيْرُ المَجْهُولُ، عن أبيه المَجْهُولِ، فيزعمُ أنه بعدما أخذ الصَّحيفةَ من يَحْيَى بْنِ

(١) المرجع السابق (٨٣/١٠٧).

(٢) روضة المتقين (٤٢١/١٤)، نقلاً عن مجلة علوم الحديث، العدد الثالث، السنة الثانية (ص ٢٨). ومما يشبه هذا ما رواه نعمة الله الجزائري في الأنوار النعمانية (٧/٢) قال: "حدثني أوثق مشايخي السيد هاشم الأحسائي، عن شيخه العادل الثقة الورع الشيخ محمد الحرفوشي (عالم، أديب، لغوي توفي سنة ١٠٥٩هـ)، أنه دخل مسجداً مهجوراً من مساجد الشام، بعيداً عن العمران. ثم ذكر قصة فيها أنه لقي في المسجد رجلاً حسن الهيئة اسمه معمر أبو الدنيا أخبره أنه أخذ العلم عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام وعن الأئمة من ولده، وأنه أخذ الفنون عن أربابها، وسمع الكتب من مصنفيها. قال: فاستجازه الشيخ في كتب الأحاديث الأصول وغيرها، وفي كتب العربية والأصول، فأجازه. وقرأ عليه بعض الأخبار في المسجد توثيقاً للإجازة. ثم ذكر الجزائري أنه يروي الكتب الأصول بهذا الطريق العالي!! وهذه القصة متداولة في كتب الرجال، وفي أسانيد الإجازات عند الإمامية، فقد نقلها المجلسي في البحار (٢٧٨/٥٣)، وذكرها أبو علي الحائري في كتابه (منتهى المقال ٤٣/٥)، وذكرها علي البروجردي (١٣١٣هـ) في كتابه (طرائف المقال ٤٠٩/٢)، وافتخر بأن لديه سنداً يتصل إلى أبي الدنيا هذا بواسطتين. قال: "فما يكون طريق أعلى وأقصر منه. بل ولا أصح!!" وذكر حسن الصدر (١٣٥٤هـ) طريقه إلى هذه القصة، وقال: "هو من الطرق العالية التي رزقناها. وهذا مما يتنافس عليه أهل العلم بالحديث في علوم الإسناد". (تكملة أمل الآمل ص ٢٣٢). وقد ترجم الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) أبا الدنيا هذا في تعليقه على (منهج المقال ص ٢٥٦) وقال: "يظهر من الأخبار حسن حاله". ويظهر أن تلك الخرافة قديمة للغاية، فقد عقد ابن بابويه (٣٨١هـ) في كتابه (كمال الدين ص ٥٣٩) باباً عن هذا المعمر. وروى بسنده عن رجلين رآياه بمكة سنة (٣٠٩هـ)، وأنه أخبرهم أنه بلغته وفاة النبي ﷺ وعمره ثلاثون سنة، ثم إنه قدم المدينة زمن عثمان، فلازم علياً وشهد معه صفين... فذكر خيراً طويلاً فيه أباطيل. فإما أن الأكذوبة التي حكاها الجزائري عن الحرفوشي بنيت على هذا الخبر. أو أن الخبر دُسَّ في نسخة كتاب ابن بابويه لتصديق الأكذوبة المتأخرة. وقد استنكر الخوئي قصة الحرفوشي. لكن لم يكذبه. بل رماه بالغفلة والسذاجة حين صدق دعوى ذلك الرجل. (المعجم ٩٨/١٣).

(٣) ينظر: معجم رجال الحديث (١٨٥/١٥).

زيد، ارتحل إلى جعفر الصادق عليه السلام - بعد موت يحيى - فعرض عليه الصحيفة، فبكى جعفر وقال: "هذا - والله - خط عمي زيد، ودعاء جدي علي بن الحسين". ثم يذكر أن جعفرًا دعا -أيضاً- بصحيفة كانت عنده، وقال: "هذا خط أبي وإملاء جدي عليه السلام بمشهد مني". ثم يضيف المتوكل فيزعم أنه عارض صحيفة يحيى بن زيد التي يرويها عن أبيه، بالصحيفة التي أخرجها جعفر بخط أبيه، فلم يجد "حرفاً منها يخالف ما في الصحيفة الأخرى"^(١). ثم يشرع في ذكر الأدعية، بعدما ينص في مطلعها على أن جعفرًا أملاها عليه^(٢).

هذا خبر الصحيفة حسب المذكور في صدرها. وكما أسلفت فإن راوي الصحيفة وقصتها عمير بن المتوكل مجهول لا يعرف، وكذا أبوه، فمن أين جاء وثوق الطائفة بها؟! وكيف صار ثبوتهما متيقناً مقطوعاً به؟! وكيف أمكن أن يتفرد مجهولان برواية صحيفة يملها إمام معصوم، ويكتبها عنه إمامان معصومان؟!

ومن الغرائب أن الشيخ البيرجندي لما رأى جهالة راويها، عمد إلى تقوية إسنادها بسند متأخر تفرد به رجل توفي سنة (١٠٨٧هـ) يرويه بالإجازة عن أبيه عن عمه، عن أبيه، عن أبيه، مُسلسلاً بالأباء إلى زين العابدين. يقول البيرجندي: "هذا طريقٌ بدیعٌ ليس فيه ذكرٌ من عمير، والمتوكل"^(٣)!

فمن أين جاء هذا الإسناد في القرن الحادي عشر؟!

وأين كان علماء الطائفة عنه طيلة هذه القرون؟!

وهل لا يزال الباب مفتوحاً لظهور أسانيد أخرى جديدة؟!

أما المجلسي الكبير (١٠٧٠هـ) فإنه اجتهد في جبر جهالة راوي الصحيفة، فتحدث عن علو بلاغتها وقوة بياها الذي لا يمكن أن يصدر إلا من معصوم. ففي رأيه أن: "عبارة الصحيفة دالة على أنها ليست من البشر". وأن: "الوجدان الخالي عن التعصب يجزم بأنها فوق

(١) الصحيفة السجادية الكاملة (ص ٢-١٢).

(٢) المرجع السابق (ص ٢١).

(٣) مجلة علوم الحديث، العدد الثالث، السنة الثانية (ص ٢٩).

كلام المخلوق، ويمكن أن تكون من كلام الله -تعالى- بأن تكون منقولة عن النبي ﷺ^(١). وقبل المجلسي زعم ابن شهر آشوب المازندراني (٥٨٨هـ)، أن الصحيفة "ذكرت فصاحتها عند بليغ في البصرة، فقال: خذوا عني حتى أُملي عليكم مثلها، وأخذ القلم، وأطرق رأسه، فما رفعه حتى مات"^(٢).

أقول: إن كانت البلاغة في التسخيع المتكلف، فقد بلغت الصحيفة الغاية في ذلك. وإن مقام زين العابدين عليه السلام في البلاغة والبيان أعلى وأرفع من أن يتكلم بمثل: "لكنك بكرمك جازيته على المدة القصيرة الفانية بالمدّة الطويلة الخالدة... فمتى كان يستحق شيئاً من ثوابك؟ لا! متى؟! من أكرم يا إلهي منك؟! ومن أشقى ممن هلك عليك؟! لا! من؟..."^(٣).

ومحل زين العابدين عليه السلام في العلم أعلى من أن يخاطب الهلال بمثل: "أيها الخلق المطيع، الدائب السريع، المتردد في منازل التقدير، المتصرف في فلك التدبير، آمنت به من نور بك الظلم، وأوضح بك البهم، وجعلك آية من آيات ملكه، وعلامة من علامات سلطانه، وامتهنك بالزيادة والنقصان، والإنارة والكسوف، في كل ذلك أنت له مطيع، وإلى إرادته سريع..."^(٤).

فهذه السياقات الركيكة، والتراكيب المتكلفة، مما تنفر منه الأسماع، ويرفع عن مثله أهل البيان، وإنما يهش ويضطرب لها من فسد ذوقه وطبعه، واستعجم لسانه وسمعه، فلم يميز بين بيان البلغاء، وعي المتكلفين. فالأمر كما قال شيخ الإسلام رحمه الله: "الأدعية المأثورة في صحيفة علي بن الحسين أكثرها كذب على علي بن الحسين"^(٥).

على أن تلك الصحيفة التي قيل ما قيل عن أسانيد المؤلف، وأنها "فوق كلام المخلوقين"، وأنها "أخت القرآن"، قد تباينت نسخها، واختلفت ألفاظ أدعيتها حسب أذواق

(١) شرح مشيخة الفقيه، نقلاً عن الرسائل الرجالية (٢/٦٨٩).

(٢) مناقب آل أبي طالب (٣/٢٧٩).

(٣) الصحيفة السجادية الكاملة (ص ١٨٧).

(٤) المرجع السابق (ص ٢١٠).

(٥) منهاج السنة النبوية (٦/٣٠٦).

نُسَّخِهَا ونَقَلَتْهَا. حتى قَالَ المَحْدِّثُ نِعْمَةُ اللَّهِ الجَزَائِرِيُّ (١١٢هـ) -وهو يتحدَّثُ عن أثرِ النُّسَاحِ والرُّوَاةِ مِنَ المَحْدِّثِينَ، فِي شُيُوعِ الأَخْطَاءِ وَالتَّصْحِيفَاتِ فِي النُّسْخِ الحَدِيثِيَّةِ-: "إِنَّ أَرَدْتَ الكَشْفَ عَن حَقِيقَةِ الحَالِ، فَانْظُرْ لَصَحِيفَةِ مَوْلَانَا زَيْنِ العَابِدِينَ عليه السلام، وَمَا وَقَعَ فِيهَا مِنَ الاختِلَافِ فِي تَرْتِيبِ الأَدْعِيَةِ وَفِي اخْتِلَافِ أَلْفَظِهَا الاختِلَافَ الكَثِيرَ المَوْجِبَ لاختِلَافِ المعْنَى. فَإِنَّكَ لَا تَرَى نُسخَتَيْنِ مُتَوَافِقَتَيْنِ مَعَ تَوْفُرِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهَا فِي جَمِيعِ الأعْصَارِ".

ثُمَّ يَضِيفُ الجَزَائِرِيُّ: "وَأَعْظَمُ أسبابِ الاختِلَافِ الواقعِ فِيهَا أَنَّ النُّسْخَ الَّتِي وَقَعَتْ إِلَى عِلْمَانِنَا عليه السلام مِنْهَا كَانَتْ غَيْرَ مُنْقَطَةٍ وَلَا مُعَرَّبَةٍ. فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَعْرَبَ نُسخَتَهُ وَنَقَطَهَا عَلَى مَا أَدَّاهُ إِلَيْهِ فَهَمُّهُ وَوَصَلَتْ إِلَيْهِ قَرِيبَتُهُ وَالمُطَابَقَةُ لِقَوَانِينِ العَرَبِيَّةِ وَمَسَائِلِ الاشتِقَاقِ. وَرَبَّمَا كَانَ النَّاسُ فِي العُصُورِ المَاضِيَةِ يَرَوُونَ أَدْعِيَتَهَا وَيَقْرَؤُونَهَا مِنْ حِفْظِ الصُّدُورِ، وَرَبَّمَا دُونَتْ فِي الصَّحَافِ مِنْ ذَلِكَ الحِفْظِ. فَدَخَلَ عَلَيْهِ الاختِلَافُ مِنْ هَذِهِ الجِهَةِ أَيْضاً" ^(١) هـ.

فَصَحِيفَةٌ يَمْلِكُهَا مَعْصُومٌ، وَيَكْتُبُهَا عَنْهُ مَعْصُومَانِ، كَيْفَ أَهْمَلَتْهَا الطَّائِفَةُ حَتَّى دَاخَلَهَا مِثْلُ هَذَا الخِلَالِ الكَبِيرِ، بَحِثْ لَا يَكَادُ يَتَّفَقُ مِنْهَا نُسخَتَانِ؟! وَمَا جَدَوَى أَلْفُ أَلْفِ إِسْنَادٍ إِذَا كَانَ الرُّوَاةُ وَالنُّسَاحُ هُمْ الَّذِينَ يَضْبِطُونَ نَصَّهَا حَسَبَ أَذْوَاقِهِمْ؟!

وَزِيَادَةً عَلَى هَذِهِ التَّبَايُنَاتِ وَالاختِلَافَاتِ فِي نُسخِ الصَّحِيفَةِ، فَقَدْ رَأَيْتُ فِيهَا مَوْضِعَيْنِ مُشْكَلَيْنِ يَحِيلَانِ صُدُورَهَا مِنْ مَعْصُومٍ لَوْ كَانَ ثَمَّةَ مَعْصُومٍ بَعْدَ الأنْبِيَاءِ. لَكِنِّي لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ عِلْمَاءِ الطَّائِفَةِ تَعَرَّضَ لَهُمَا، أَوْ تَوَقَّفَ عَنْهُمَا.

المَوْضِعُ الأوَّلُ: يَتَعَلَّقُ بِدُعَاءٍ جَاءَ فِي الصَّحِيفَةِ أَنَّ زَيْنَ العَابِدِينَ كَانَ يَدْعُو بِهِ لِأَبَوَيْهِ، وَمَا جَاءَ فِيهِ: "اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي أَهَابُهَا هَيْبَةَ السُّلْطَانِ العَسُوفِ، وَأَبْرُهُمَا بَرَّ الأُمِّ الرُّؤُوفِ، وَاجْعَلْ طَاعَتِي لَوَالِدِي وَبَرِّي بِمَا أَقَرَّ لِعَيْنِي مِنْ رَقْدَةِ الوَسْنَانِ، وَأَثْلَجَ لَصَدْرِي مِنْ شَرِّبَةِ الظَّمَانِ، حَتَّى أُؤَثِّرَ عَلَى هَوَايَ هَوَاهُمَا، وَأَقْدِمَ عَلَى رِضَايَ رِضَاهُمَا، وَأَسْتَكْثَرَ بَرَّهُمَا بِي وَإِنْ قَلَّ، وَأَسْتَثْلَ بَرِّي بِمَا وَإِنْ كَثُرَ. اللَّهُمَّ خَفِّضْ لَهُمَا صَوْتِي، وَأَطْبِ لَهُمَا كَلَامِي، وَأَلِنْ لَهُمَا عَرِيكَتِي، وَاعْطِفْ عَلَيْهِمَا قَلْبِي، وَصَيِّرْنِي بِمَا رَفِيقًا، وَعَلَيْهِمَا شَفِيقًا..." ^(١).

(١) منبع الحياة (ص ٦٦).

(١) الصحيفة السجادية الكاملة (ص ١٢٩).

و ألفاظ هذا الدعاء تدلُّ على أن زين العابدين كان يدعو به لأبوين حيين، فهو يسألُ الله أن يرزقه هبتهما، وبرهما، والرفق بهما، وحسن معاملتهما. ومن المتواتر المتفق عليه أن والد زين العابدين، الحسين بن عليٍّ عليه السلام كان قد قتل شهيداً بكر بلاء سنة (٦١هـ). فيشكلُ على هذا ما ورد في مطلع الصحيفة، حيث ورد فيها أن جعفرًا قال لما أخرجها: "هذا خطُّ أبي وإملاءُ جدِّي عليه السلام بمشهدٍ مني"^(١). أي أن زين العابدين عليه السلام أملاها بعد سنة ثمانين تاريخ مولد جعفر الصادق عليه السلام^(٢)، أي بعد وفاة الحسين بعقدَيْن من الزمان. إلا أن يقال إن زين العابدين كان يُملي على ابنه دعاء دعا به لأبويه قبل أكثر من عشرين عاماً. وفي هذا بُعد لا يتفق مع سياق أدعية الكتاب.

أما الموضع الثاني: فهو أشدُّ إشكالاً -على الإمامية- من سابقه. فتلك الصحيفة التي تسألت الطائفة على قبولها وتصحيحها، وردت فيها أدعية على لسان زين العابدين عليه السلام تناقض صراحةً أصل معتقد الإمامية في عصمة الأئمة.

فمن ذلك ما جاء في دعائه لطلب العفو: "اللهم إني أعتذرُ إليك من مظلوم ظلم بحضرتي فلم أنصره، ومن معروف أسدي إلي فلم أشكره... ومن كلِّ إثمٍ عرض فلم أهجره... فصل على محمد وآله، واجعل ندامتي على ما وقعت فيه من الزلات، وعزمي على ترك ما يعرض لي من السيئات، توبةً توجب لي محبتك، يا محبَّ التوايين"^(٣).

ومن ذلك ما جاء في دعائه لطلب السر والوقاية: "ولا تُقاصِّني بما اجتَرَحْتُ، ولا تُناقِشني بما اكتسبتُ، ولا تُبرز مكتومي، ولا تكشف مستوري، ولا تحمل على ميزان الإنصاف عملي، ولا تُعلن على غيبيون الملاء خبري. أخف عنهم ما يكون نشره عليَّ عاراً، واطو عنهم ما يلحقني عندك شتاراً..."^(٤).

(١) المرجع السابق (ص ١٢).

(٢) المصادر السنية تؤرخ مولده سنة (٨٠هـ). أما المصادر الإمامية فتؤرخ ذلك بسنة (٨٣هـ).

ينظر: التاريخ الكبير (١٩٨/٢)، الثقات (١٣١/٦)، تهذيب الكمال (٩٧/٥)، وفيات الأعيان (٣٢٧/١). وفي

كتب الإمامية ينظر: الكافي (٤٧٢/١)، تهذيب الأحكام (٧٧/٦)، الإرشاد (١٧٩/٢)، المفنعة (ص ٤٧٣).

(٣) الصحيفة السجادية الكاملة (ص ١٨٩).

(٤) المرجع السابق (١٩٧).

ومن ذاك ما جاء في دعائه عند الرّهبة: "فيا سَوَاتنا مّا أَحصاه عليّ كتابُك، فلولّا المواقِفُ التي أوْمَلُ من عَفوكَ الذي شَمَلَ كلَّ شيءٍ لأَلقيتُ بيدي، ولو أنّ أحداً استطاعَ الهربَ من ربِّه، لَكنتُ أنا أحقُّ بالهربِ منك..."^(١).

ومن ذاك ما جاء في دُعائه عند الإلحاح: "اللّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحُ وَأُمْسِي مُسْتَقِيلاً لِعَمَلِي، مُعْتَرِفاً بِذَنْبِي، مُقَرِّراً بِخَطَايَايَ. أنا بِإِسْرَافِي على نَفْسِي ذَلِيلٌ؛ عَمَلِي أَهْلَكَنِي، وَهَوَايَ أَرْدَانِي، وَشَهَوَاتِي حَرَمَتْنِي، فَأَسْأَلُكَ يَا مَوْلَايَ سُؤَالَ مَنْ نَفْسُهُ لَاهِيَةٌ لَطُولُ أَمَلِهِ، وَبَدْنُهُ غَافِلٌ لِسُكُونِ عُرْوَقِهِ، وَقَلْبُهُ مَفْتُونٌ بِكَثْرَةِ النِّعَمِ عَلَيْهِ، وَفِكْرُهُ قَلِيلٌ لِمَا هُوَ صَائِرٌ إِلَيْهِ، وَاسْتَمَكَّتْ مِنْهُ الدُّنْيَا، وَأَظْلَمَ الْأَجَلُ. سُؤَالَ مَنْ اسْتَكْثَرَ ذُنُوبَهُ، وَاعْتَرَفَ بِخَطِيئَتِهِ..."^(٢).

ومثله ما جاء في دُعائه عن التذلّل: "رَبِّ أَفْحَمْتَنِي ذُنُوبِي، وَانْقَطَعَتْ مَقَالَتِي، فَلَا حُجَّةَ لِي، فَأَنَا الْأَسِيرُ بِبَلِيَّتِي، الْمَرْهُنُ بِعَمَلِي، الْمُرْتَدُّ فِي خَطِيئَتِي، الْمُنْتَحِيرُ عَنْ قَصْدِي، الْمُنْقَطِعُ بِي. قَدْ أَوْقَفْتُ نَفْسِي مَوْقِفَ الْأَذْلَاءِ الْمَذْنِبِينَ، مَوْقِفَ الْأَشْقِيَاءِ الْمُتَجَرِّينَ عَلَيْكَ، الْمُسْتَخْفِينَ بِوَعْدِكَ. سُبْحَانَكَ! أَيُّ جُرْأَةٍ اجْتَرَأْتُ عَلَيْكَ؟! وَأَيُّ تَغْرِيرٍ غَرَرْتُ بِنَفْسِي؟! مَوْلَايَ. ارْحَمْ كَبُوبِي لِحَرٍّ وَجْهِي، وَزَلَّةَ قَدَمِي، وَعُدَّ بِجَلْمِكَ عَلَى جَهْلِي، وَبِإِحْسَانِكَ عَلَى إِسَاءَتِي، فَأَنَا الْمُقَرَّبُ بِذَنْبِي، الْمُعْتَرِفُ بِخَطِيئَتِي..."^(٣).

وهناك مواضع أخرى مشابهةٌ كُلُّها تتضمّن إقراراً بالذنب، واعترافاً بالمعصية، وطلباً للصّفح والمغفرة. وهذا ما لا يَتَّفِقُ وَالْعِصْمَةَ الْمُطْلَقَةَ الَّتِي تَعْتَقِدُهَا الْإِمَامِيَّةُ فِي الْأَئِمَّةِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ). وَقَدْ يُقَالُ هُنَا: إِنَّ تِلْكَ الْأَدْعِيَةَ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَإِنَّمَا قَصَدَ بِهَا زَيْنُ الْعَابِدِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) التَّوَضُّعَ لِلَّهِ، وَإِظْهَارَ الْفَاقَةِ وَالْمُسْكَنَةِ. فَإِنْ أُجِيبَ بِهَذَا —مَعَ مَا فِيهِ—، فَسَوْفَ يُشْكَلُ دَعَاءُ آخَرُ جَاءَ عَلَى لِسَانِهِ يُنَافِي عِصْمَةَ وَالِدِهِ الْحُسَيْنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ). فَمِمَّا جَاءَ فِي دُعَائِهِ لَوَالِدِيهِ: "اللّهُمَّ وَمَا تَعَدَّيَا عَلَيَّ فِيهِ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ أَسْرَفَا عَلَيَّ فِيهِ مِنْ فِعْلٍ، أَوْ ضَيَّعَا لِي مِنْ حَقٍّ، أَوْ قَصَّرَا بِي عَنْهُ مِنْ وَاجِبٍ، فَقَدْ وَهَبْتَهُ لَهِمَا، وَجَدْتُ بِهِ عَلَيْهِمَا، وَرَغَبْتُ إِلَيْكَ فِي وَضْعِ تَبِعَتِهِ عَنْهُمَا..."^(١).

(١) المرجع السابق (ص ٢٩٤).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٠٥).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٠٦).

(١) المرجع السابق (ص ١٣٠).

فهذا كله مما لا يستقيم مع أصل الإمامية في عدم تجويز صدور الذنب والخطأ، وحتى السهو من الإمام. ومع ذلك، فإني لم أرَ أحداً منهم توقف عند هذا، أو نظر فيه.

٢- كتاب (فقه الرضى):

وهو كتابٌ تنسبه الإمامية للإمام الثامن عليّ بن موسى الرضى عليه السلام (٢٠٣هـ)، وقد يُسمونه: (الفقه الرضوي)، وهو كتابٌ يشتملُ أحكاماً في الفروع الفقهية يقولون إنه من تأليف الإمام الرضى نفسه!

هذا الكتابُ لم يذكره أو يشير إليه أحدٌ من الأوائل قطُّ إلى نهاية القرن العاشر^(١). وإنما ظهرت نسخةٌ منه بقمٍّ على يد أناسٍ مجهولين في القرن الحادي عشرَ زمنَ المحدث المجلسيِّ الأوَّل (١٠٧٠هـ). ومع هذا فقد قبلَ الكتابُ طائفةً كبيرةً من رؤساء المذهب، وزعمَ جماعةٌ منهم أن خطَّ الإمام المعصومِ موجودٌ على تلك النسخة التي ظهرت بغتة! مع أن العقلَ يحيلُ أن يكونَ لدى الطائفةِ كتابٌ بخطِّ إمامٍ معصومٍ، ثم يختفي تسعةَ قرونٍ، ولا يكونَ له ذكرٌ ولو بالاسم، إلى أن تظهرَ نسخته الأصيلُ في القرن الحادي عشرَ.

وقصةُ الكتابِ تدلُّ على أن نسخته خرجت للوجودِ على أيدي أناسٍ مجاهيلٍ قدموا بها من قمٍّ إلى مكة، فاستنسخها منهم رجلٌ يقالُ له (أميرُ حسين)^(٢)، ثم أتى بنسخته للمجلسيِّ الأوَّل، فقبلها منه، واستنسخها عنه، ثم شاعَ الكتابُ -بعد ذلك- بين علماء الطائفة.

يقول المجلسيُّ الثاني (١١١هـ) حاكياً قصةَ ظهورِ الكتابِ: "أخبرني به السيّدُ الفاضلُ المحدثُ القاضي أميرُ حسين -طابَ ثراه- بعدما وردَ أصفهانَ قال: قد اتفقَ في بعضِ سنيِّ مجاورتي بيتَ الله الحرامَ أن أتاني جماعةٌ من أهلِ قمٍّ حاجين، وكان معهم كتابٌ قدّمَ يوافقُ تاريخه عصرَ الرضى عليه السلام، وسمعتُ الوالدَ رحمته (يعني المجلسي الأوَّل) أنه قال: سمعتُ السيّدَ

(١) ممن نص على ذلك أحمد بن محمد مهدي الرافعي في عوائد الأيام (ص ٧١٧)، والأنصاري في المكاسب (٥٠/١)، ومحمد هاشم الخوانساري في رسالته التي كتبها في تحقيق حال الكتاب، ومحمد حسين الحائري في كتابه (الفصول الغروية في الأصول الفقهية ص ٣١٢).

(٢) قال صاحب رياض العلماء (٣٠/٢): "فاضلٌ عالمٌ حليلٌ نبيلٌ". ووصفه محمد باقر المجلسي -في شرحه الفارسيِّ على (من لا يحضره الفقيه)- بالثقة العدل كما نقله صاحب خاتمة مستدرک الوسائل (١/٢٣٢).

يقول: كَانَ عَلَيْهِ خَطُّهُ عليه السلام، وَكَانَ عَلَيْهِ إِجَازَاتُ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْفُضَلَاءِ. وَقَالَ السَّيِّدُ: حَصَلَ لِي الْعِلْمُ بِتِلْكَ الْقَرَائِنِ أَنَّهُ تَأَلَّفَ الْإِمَامُ عليه السلام!، فَأَخَذْتُ الْكِتَابَ، وَكُتِبَتْهُ، وَصَحَّحْتُهُ. فَأَخَذَ وَالِدِي -قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ- هَذَا الْكِتَابَ مِنَ السَّيِّدِ، وَاسْتَنْسَخَهُ، وَصَحَّحَهُ^(١). اهـ

وهذا (السَّيِّدُ) الَّذِي ظَهَرَ الْكِتَابُ عَلَى يَدَيْهِ، لَمْ يَبَيِّنْ كَيْفَ اسْتَطَاعَ مَعْرِفَةَ خَطِّ الْإِمَامِ الرُّضِيِّ، وَكَيْفَ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِصَحَّةِ نُسخَةٍ وَجَدَهَا مَعَ حُجَّاجٍ مِنْ أَهْلِ قُمْ فِي الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ، تَنْسَبُ لِلْإِمَامِ الْمُعْصُومِ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي!

وَالْغَرِيبُ أَنَّ هَذَا النُّسخَةَ الْيَتِيمَةَ الَّتِي وُلِدَتْ فِي الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ، لَمْ تَلَبَثْ يَسِيرًا حَتَّى خَرَجَ لَهَا أَخَوَاتٌ. فَالْمَجْلِسِيُّ الْأَبُ كَانَ يَتَحَدَّثُ عَنْ نُسخَةٍ وَاحِدَةٍ فَرِيدَةٍ، وَيَذْكُرُ أَنَّهُ اسْتَنْسَخَهَا مِنْ ذَلِكَ السَّيِّدِ الَّذِي تَلَقَّفَهَا مِنْ بَعْضِ حُجَّاجِ قُمْ. أَمَّا الْمَجْلِسِيُّ الْإِبْنُ فَصَارَ يَتَحَدَّثُ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ نُسخٍ لِلْكِتَابِ وَلَيْسَ عَنْ نُسخَةٍ وَاحِدَةٍ وَحَسْبُ. فَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَوْضِعٍ مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ فِي كِتَابِهِ (بَحَارُ الْأَنْوَارِ) يَقُولُ: "وَجَدْتُ فِي بَعْضِ نُسخِ الْفَقْهِ الرَّضَوِيِّ عليه السلام فَصُولًا فِي بَيَانِ أَفْعَالِ الْحَجِّ وَأَحْكَامِهِ. وَلَمْ يَكُنْ فِيمَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنَ النُّسخَةِ الْمَصَحَّحَةِ الَّتِي أوردنا ذكرها في صدر الكتاب"^(٢).

ثُمَّ يَتَطَوَّرُ الْأَمْرُ حَتَّى يَنْقُلَ الطَّهْرَانِيُّ (١٣٨٩هـ) عَنْ بَعْضِ شُيُوخِ الْمَذْهَبِ مِنْ أَصْحَابِ الْإِجَازَاتِ أَنَّ كِتَابَ (فَقْهُ الرُّضِيِّ) مِنَ الْمَتَوَاتِرَاتِ^(٣)!

وَيَبْقَى الْحَالُ عَلَى هَذَا طِيلَةً قَرْنَيْنِ مِنَ الزَّمَانِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ مُحَمَّدٌ حَسِينُ الْحَائِرِيِّ^(٤) (١٢٥٤هـ) فَيُنْكِرُ نِسْبَةَ الْكِتَابِ لِلرُّضِيِّ عليه السلام، مُعْتَمِدًا عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ الْأَوَائِلِ لَهُ^(١)، عِلَاوَةً عَلَى اشْتِمَالِهِ عَلَى أَخْبَارٍ مُتَعَارِضَةٍ.

(١) بحار الأنوار (١/١١).

(٢) المرجع السابق (٣٣٣/٩٩). وانظر -أيضاً- (١٥٩/١٠٠).

(٣) الذريعة (١/١٩٥).

(٤) محمد حسين بن عبد الرحيم الأصفهاني الحائري الإيوانكي، نسبة لـ (إيوان كيف) حيث ولد. فقيه أصولي. تلقى العلم أولاً في طهران، وأخذ عن أخيه محمد تقي الأصفهاني صاحب (هداية المسترشدين). ثم هاجر إلى العراق، وسكن كربلاء. واشتهر بكتابه (الفصول الغروية). توفي سنة (١٢٥٤هـ) تقريباً.

الذريعة (٢٤١/١٦)، معجم المؤلفين (٢٥٦/٩)، طبقات أعلام الشيعة (٣٩٠/٢)، أعيان الشيعة (٢٣٣/٩).

(١) ينظر الفصول الغروية (٣١٢/١-٣١٣).

ثم يأتي النوري الطبرسي فيذكر أنه رأى على ظهر نسخة من (فقه الرضى) إنكار ثبوته بخط باقر الشنقي^(١) (١٢٦٠هـ)^(٢). ويتابع الشنقي على الإنكار تلميذه محمد باقر الخوانساري^(٣) (١٣١٣هـ)، ويزيد فيلمز المجلسي الأول بأنه أيقظ فتنة نائمة بإشاعته الكتاب^(٤). ثم يجيء أخوه محمد هاشم الخوانساري^(٥) (١٣١٨هـ) ليكتب رسالة في تحقيق حال الكتاب، ويذكر في مطلعها أن علماء المذهب اختلفوا فيه "اختلافاً شديداً"! وأن "الكلام في اعتباره وعدمه موقوف على بسط وتحقيق، وتطويل وتدقيق، وتأمل عميق"! وبعد حكاية الأقوال والخلاف انتهى الخوانساري إلى تضعيف نسبة الكتاب للرضي عليه السلام، واستظهر أنه من تصنيف بعض القدماء من الرواة. لكنه يضيف، فيقرر أن هذا لا يمنع من الانتفاع به في مقام تعارض الأخبار! ولأجل هذا جعل عنوان رسالته: (رسالة في تحقيق حال فقه الرضى، وإثبات أنه صالح لتقوية أحد المتعارضين)^(٥).

وفي منتصف القرن الرابع عشر كتب حسن الصدر^(٦) (١٣٥٤هـ) رسالة بعنوان (فصل القضا في الكتاب المشتهر بفقه الرضى)، ذكر في مقدمتها أن الكتاب "صار معركة للآراء بين أولي الألباب، وكتبوا في تحقيقه الكتابات، مختصرات ومطولات، منفردات

(١) منسوب إلى (شفقت) قرية من قرى جيلان. وهو محمد باقر بن محمد تقي الحسيني الموسوي. فقيه محدث. أخذ عن بحر العلوم، وعن محسن الكاظمي، والميرزا أبي القاسم القمي. اشتهر بلقب صاحب (مطالع الأنوار)، وهو كتاب له في الفقه لم يكتمل، وله -أيضاً- رسالة في (الأوقاف)، وأخرى في (حكم إقامة الحدود زمن الغيبة)، ورسالة في (مناسك الحج)، وله تعليقات على ألفية السيوطي في النحو، ورسائل أخرى كثيرة في الفقه والرجال. توفي بأصفهان سنة (١٢٦٠هـ).

ينظر: روضات الجنات (٩٦/٢)، أعيان الشيعة (١٨٨/٩)، الذريعة (١٤٢/٢١).

(٢) خاتمة مستدرک الوسائل (٣٢١/١).

(٣) روضات الجنات (٣٢٠/٢-٣٢٨).

(٤) الميرزا محمد هاشم بن الميرزا زين العابدين بن أبي القاسم، الموسوي الخوانساري الأصفهاني. يُعرف بجهار سوقي. ولد ونشأ في خوانسار، وانتقل إلى أصفهان. قال الطهراني: "كان طويل الباع في الفقه والأصول وغيرهما، وكان علامة في الرجال". له تصانيف، منها: (مباني الأصول)، و(أصول آل الرسول عليه السلام)، و(تنبيه الحكماء الأبرار)، و(الأربعون حديثاً)، وغير ذلك. توفي بالنجف في طريق إلى الحج، في رمضان سنة (١٣١٨هـ).

ينظر: المصنف (ص ٤٩٠)، معجم المؤلفين (٨٦/١٢)، الأعلام (١٢٩/٧).

(٥) الذريعة (١٣٩/١١).

وَمُنْضَمَّاتٍ...^(١). وبعد مُقَارَنَاتٍ أَجْرَاهَا لِمُضْمُونِ الْكِتَابِ انْتَهَى إِلَى أَنَّهُ عَيْنُ كِتَابِ (التَكْلِيفِ) لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الشَّلْمَغَانِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبِي الْعَزَاقِرِ (٣٢٣هـ)، الَّذِي يَنْقُلُونَ أَنَّ الْإِمَامَ الْمُهَدِيَّ الْغَائِبَ ذَمَّهُ، وَلَعَنَهُ، وَحَكَّمَ بَارْتِدَائِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ^(٢)! وَقَدْ جَوَّزَ الْمَعَاصِرُ مُحَمَّدَ تَقِيَّ التَّسْتَرِيِّ (١٤١٥هـ) هَذَا الْإِحْتِمَالَ، وَلَمْ يَجْزِمْ بِهِ^(٣).

ثُمَّ مَعَ مُرُورِ الْوَقْتِ بَدَأَتْ تَتَزَايَدُ الْأَسْمَاءُ الْمُرْتَدَّةُ فِي إِثْبَاتِ الْكِتَابِ عَنِ الْإِمَامِ الرِّضِيِّ، وَقَدْ يَجْزِمُ بَعْضُهُمْ بَنَفِيهِ وَإِنْكَارِهِ^(٤). لَكِنَّ هَذَا التَّرَدُّدَ وَالْإِنْكَارَ -مَعَ قَلَّتِهِ- جَاءَ مُتَأَخِّرًا بَعْدَمَا أَخَذَ الْكِتَابُ مَكَانَهُ فِي الْمَكْتَبَةِ الْإِمَامِيَّةِ، وَبَعْدَمَا شَاعَ الْإِسْتِدْلَالُ وَالنَّقْلُ عَنْهُ فِي مُصَنَّفَاتِ عُلَمَائِهَا. ذَلِكَ أَنَّهُ عِنْدَ خُرُوجِهِ حَظِيَّ بِتَأْيِيدِ وَقَبُولِ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ وَرُؤُسَائِهِ، وَقَدْ وَافَقَ ذَلِكَ وَقْتُ ازْدِهَارِ حَرَكَةِ التَّأْلِيفِ فِي صُفُوفِ الْإِمَامِيَّةِ فِي ظِلِّ دَوْلَةِ الصَّفَوِيِّينَ، فَقَدْ صَحَّحَ الْكِتَابَ وَاعْتَمَدَهُ الْمَجْلِسِيُّ الْأَوَّلُ (١٠٧٠هـ)، وَابْنَهُ الْمَجْلِسِيُّ الثَّانِي (١١١١هـ)، وَالْحَدَّثُ نِعْمَةُ اللَّهِ الْجَزَائِرِيُّ^(٥) (١١١٢هـ)، وَالْمِيرْزَا عَبْدُ اللَّهِ الْأَفَنْدِي^(٦) (١١٣٠هـ)، وَيُوسُفُ

(١) فصل القضا في الكتاب المشتهر بفقهِ الرضی (ص ٨٦). مطبوع ضمن مجموع بعنوان (الرسائل الأربعة عشرة) بتحقيق رضا الاستادي.

(٢) مترجم في الفهرست (ص ٢٢٤/رقم ٦٢٧)، ومعجم رجال الحديث (٥٠/١٨). ووَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَتَلَ عَلَى الزُّنْدَقَةِ كَمَا قَتَلَ الْحَلَّاجَ. (البداية والنهاية ١٥/٢٠٨).

(٣) قاموس الرجال (٤٤٨/٩).

(٤) وَالْأَكْثَرُونَ الْيَوْمَ لَا يَجْزِمُونَ بِإِثْبَاتِ الْكِتَابِ وَلَا نَفِيهِ. وَكَثِيرٌ مِنْ مُصَنِّفِيهِمْ فِي الْفَقْهِ يوردون نصوصه على سبيل الاستشهاد من غير جزمٍ بنسبته للرضی. وَأَحْسَنُ مِنْ رَأْيِهِ بَسْطُ الْكَلَامِ عَلَى نَفِيهِ وَنَقْضِهِ بِلُغَةٍ جَازِمَةٍ حَازِمَةٍ رَفِيعُ الدِّينِ الْجِيلَانِي، شَرِيعْتِمَدَارٌ، فِي رِسَالَتِهِ فِي عِلْمِ الدِّرَايَةِ (ضمن مجموع رسائل في دراية الحديث ٣٣٣/٢). وَمِنْ يَصْرَحُ -أَيْضًا- بِإِنْكَارِهِ وَنَفِيهِ أَبُو الْقَاسِمِ الْخَوْثِيُّ كَمَا فِي مُصْبَاحِ الْفَقَاهَةِ (٣٦/١-٣٨). يُقَابَلُ هَذَيْنِ الْمَرْجِعِ مُحَمَّدُ ابْنُ مُهَدِيٍّ الشَّيرَازِيِّ الْحُسَيْنِيِّ (١٤٢٢هـ)، فَقَدْ أَكْثَرَ مِنَ النِّقْلِ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ (الفقه). ينظر مثلاً: (١٠/١١٠)، (١٩٧/٢٠-١٩٨-٣٨٥-٣٨٨-٤١١)، (١٠٦/٢٨-١٩٨-٣٩٤)، (٢٠٩/٤٦-٢١٨-٣٣٢).

(٥) فِي مَقْدَمَتِهِ عَلَى شَرْحِ (تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ)، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ صَاحِبُ خَاتَمَةِ مُسْتَدْرَكِ الْوَسَائِلِ (٣٥١/١).

(٦) رِيَاضُ الْعُلَمَاءِ، نَقْلًا عَنْ خَاتَمَةِ مُسْتَدْرَكِ الْوَسَائِلِ (٢٤٢/١). وَعَبْدُ اللَّهِ الْأَفَنْدِي هُوَ: الْمِيرْزَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيْسَى الْأَصْفَهَانِي. مَعْرُوفٌ بِكِتَابِهِ (رِيَاضُ الْعُلَمَاءِ) الَّذِي تَرْجَمُ فِيهِ لِعُلَمَاءِ السَّنَةِ وَالشَّيْخَةِ إِلَى زَمَانِهِ. وَصَفَهُ الْخَوَانَسَارِيُّ بِالْمَعْرِفَةِ التَّامَةِ وَالْبَصِيرَةِ "بِحَقِيقَةِ أَحْوَالِ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ". أَخَذَ عَنِ السَّبْزَوَارِيِّ، وَالْحَقِّقِ الْخَوَانَسَارِيِّ، وَالْمَوْلَى مِيرْزَا الشَّيْرَوَانِي. وَكَانَ كَثِيرُ الْمَلَاظِمَةِ لِلْمَجْلِسِيِّ الثَّانِي، بَلْ كَانَ خَازِنَ كِتَابِهِ. تَوَفَّى فِي حُدُودِ سَنَةِ (١١٣٠هـ).

البحراني^(١) (١١٨٦هـ)، والوحيد البهبهاني^(٢) (١٢٠٥هـ)، وعلي الطباطبائي^(٣) (١٢٣١هـ) صاحب (رياض المسائل)^(٤)، والميرزا أبو القاسم القمي^(٥) (١٢٣١هـ)، والمولى أحمد التراقي^(٦) (١٢٤٤هـ)، والميرزا النوري الطبرسي^(٧) (١٣٢٠هـ)، والفاضل الهندي^(٨) (١٣٣٧هـ)، وآخرون غير هؤلاء. ومن الكبار الذين أثبتوا الكتاب محمد مهدي بحر العلوم^(٩) (١٢١٢هـ) في

ينظر: روضات الجنات (٢٤٩/٤)، أعيان الشيعة (٦٤/٨)، الذريعة (٣٣٣١/١١)، مصفى المقال (ص ٢٤٠).

(١) الحقائق الناضرة (٢٦/١). وذكر الطبرسي أنه "كان يصر" على صحة الكتاب. (خاتمة المستدرك ١/٢٣٤).

(٢) خاتمة مستدرك الوسائل (٢٣٤/١). لكنه رجح أن الكتاب من تأليف بعض الآل، بأمر من الرضى.

(٣) علي بن محمد بن علي بن أبي المعالي الطباطبائي الأصفهاني الحائري. فقيه أصولي، أخذ عن الوحيد البهبهاني، وقيل عن يوسف البحراني أيضاً. وعنه أبو علي الحائري، والذرفولي، ومحمد باقر الشفيعي، وجماعة. له من المصنفات: (رياض المسائل في بيان أحكام الشرع بالدلائل) وهو أشهرها، وحاشية على (معالم الدين)، ورسالة في (الإجماع والاستصحاب)، وأخرى في (حجية مفهوم الموافقة)، وغير ذلك. توفي سنة (١٢٣١هـ).

ينظر: روضات الجنات (٣٨٣/٤)، منتهى المقال (٦٣/٥)، الذريعة (٣٣٦/١١).

(٤) اعتمد عليه في مواضع من كتابه (رياض المسائل)، انظر مثلاً: (١٣٤/١، ١٤٩، ١٢٥، ١٦٠، ٢٣٩).

(٥) اعتمد الكتاب ونقل عنه في مواضع كثيرة من كتابه (غنائم الأيام). منها: (٨٧/١، ٨٨، ٢١٩، ٢٥٧، ٢٥٩).

(٦) عوائد الأيام (٧٣٢-٧١٧). وهو أحمد بن مهدي بن أبي ذر الكاشاني، التراقي. يُعرف بـ (الفاضل التراقي). موصوفٌ عندهم بالتحقيق والإتقان في الفقه والأصول، وعلم الحساب، والنجوم. له (تجريد الأصول)، و(مفتاح الأحكام)، و(جامع السعادات)، و(مشكلات العلوم)، وغيرها. توفي سنة (١٢٤٤هـ).

ينظر: روضات الجنات (١٠٣/١)، أعيان الشيعة (١٨٣/٣)، والذريعة (٣٥٤/١٥).

(٧) عقد لإثبات صحة الكتاب بحثاً مطولاً في كتابه خاتمة مستدرك الوسائل (٢٣٠-٢٢٢).

(٨) نقل منه في مواضع من كتابه (كشف اللثام) كما في الصفحات: (١٢٥/١، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١). والفاضل الهندي هو: بهاء الدين محمد بن الحسن بن محمد الأصفهاني. أصله ونشأته ببلاد الهند. له مصنفات في الأصول والفروع، منها كتابه الكبير في الفقه (كشف اللثام عن قواعد الأحكام)، و(تلخيص الشفاء)، و(شرح العينية الحميرية)، و(المناهج السوية في شرح الروضة البهية)، وغيرها. توفي سنة (١٣٣٧هـ).

ينظر: روضات الجنات (١١٦/٧)، الذريعة (٥٦/١٨).

(٩) محمد مهدي بن المرتضى بن محمد بن عبد الكريم الحسيني. من أعيان علماء الطائفة في الفقه والأصول والحديث. ولد بـ كربلاء (١١٥٥هـ)، وأخذ عن والده، ثم عن يوسف البحراني، والوحيد البهبهاني، وغيرهم. ثم تحول للنجف وأقام بها. له من المصنفات: (المصابيح) في الفقه، (الفوائد الأصولية)، و(تحفة الكرام في تاريخ مكة والبيت الحرام)، ورسالة في الفرق والملل، وغير ذلك. توفي سنة (١٢١٢هـ).

ينظر: تنقيح المقال (٢٦/٣)، منتهى المقال (٣٥٩/٦)، مصفى المقال (٤٦٧).

فوائده الرجالية، وقال: "على ذلك جرى جماعة من مشايخنا الأعلام"^(١). وله رسالة بعنوان (الفوائد الأصولية) أفرد مبحثاً بآخرها لإثبات الكتاب^(٢).

وهؤلاء هم مشاهير الطائفة وأعيانها وقت خروج الكتاب، ولم أجد مُعيناً أنكره وقت ظهوره. اللهم إلا موقفاً رخواً اتخذهُ الحرُّ العامليُّ (١٠٤هـ)؛ إذ كان يقولُ إن الكتاب في "سَنَدِه تأمُّلٌ...! فإذا كان فيه مسألة ليس لها دليلٌ في غيره ينبغي التوقف فيها"^(٣)! وإن من العجيب أن يقع التأملُ أو الترددُ في مثل هذا الكتاب المنسوب لمن تعتقدُ الطائفةُ إمامته وعصمته وحجية أقواله وأفعاله، مع أن ظهوره جاء على أيدي أناسٍ مجاهيلٍ بعد وفاة الإمام بتسعة قرونٍ! فلو أن عالماً معروفاً موثقاً في أي فنٍّ من الفنون، نسبَ لعالمٍ آخرٍ متقدِّمٍ عنه بقرونٍ كتاباً لم يذكره أحدٌ في ترجمته، ولا أشارَ إليه أحدٌ من أصحابه وأهلِ زمانه، لكان حريّاً بالردِّ والتشكيك، فكيف بكتابٍ يُنفردُ به مجاهيلٌ، وينسبونه لمن قوله وفعله في الاحتجاج والعصمة بمثالة قول الرسول ﷺ؟!

هذا المنهج المتساهل لدى الطائفة الإمامية في توثيق المصنفات يقابله منهجٌ متشدّدٌ وحازمٌ عند محدثي أهل السنة الذين كانوا يجعلون الأسانيد الغرائب المتأخّرة من أظهر علامات الخطأ أو الكذب في الروايات المنفردة، فضلاً عن كُتبٍ بأكملها. وقد ذكر المؤرّخون أن بغداد ارتجت لما أخطأ الحافظ الثقة المتقنُ يحيى بنُ صاعدٍ^(١) (٣١٨هـ)، فحدّث بحديثٍ ماله عن نافع

(١) نقله عنه المجلسي في شرحه الفارسي على (من لا يحضره الفقيه)، كما في خاتمة مستدرک الوسائل (١/٢٣٣). لكن لم أعر على النص في النسخة التي بين يدي من الفوائد الرجالية.

(٢) مجلة تراثنا، العدد (٥١)، (ص ٣٧٣).

(٣) نقله عنه محمد هاشم الخوانساري في رسالته التي كتبها في تحقيق نسبة الكتاب لعلي الرضى عليه السلام. وهذه الرسالة لم أستطع الحصول على نسختها المطبوعة، ولم يتيسر لي سوى نسخة (إلكترونية). وقد نقل مقتطفاتٍ منها النوري الطبرسي في خاتمة المستدرک (١/٢٣٠-٣٢٢).

(١) يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب البغدادي، أبو محمد الهاشمي، محدّث العراق، واسع الرواية والحفظ. قال الخليلي: "ثقة، إمام، يفوق في الحفظ أهل زمانه، ارتحل إلى مصر والشام والحجاز والعراق. منهم من يقدمه في الحفظ على أقرانه؛ منهم الدارقطني". وقال أبو علي النيسابوري: "لم يكن بالعراق في أقران أبي محمد بن صاعدٍ أحدٌ في فهمه". توفي سنة (٣١٨هـ).

عن ابنِ عُمَرَ: (لا طلاقَ قبلَ نِكَاحٍ). ذلك أن الحديثَ إنما يُعرَفُ من روايةِ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ عن أبيهِ عن جَدِّهِ، وليس له أصلٌ من طريقِ مالكٍ عن نافعٍ^(١). فتكلَّم أهلُ بغدادَ في ابنِ صَاعِدٍ -مع جلالته- بسببِ هذا الخطأ في حديثٍ واحدٍ تفرَّدَ بسنِّهِ، مع أن متنه معروفٌ من طريقٍ أخرى. فليُقَارَن هذا بقبولٍ، أو حتى اختلافِ الإماميةِ في قبولِ كتابٍ يُنسَب للمعصوم، يولدُ في القرنِ الحادي عشرَ بَعْتَةً.

فالتساهلُ في قبولِ الكتبِ والنسخِ عند الإماميةِ مسلكٌ ظاهرٌ، يتنافى مع ما يُفترضُ من الحذرِ والتحريِّ عند نسبةِ الأقوالِ لمن تعتقِدُ الطائفةُ عصمتهم. ومن الغرائبِ التي تُذكرُ هنا -والتي يصعبُ رؤيتها عند غيرِ الإماميةِ- ما نقله نعمة الله الجزائريُّ (١١١٢هـ) عن شيخه المحدثِ عبدِ عليٍّ الحُويزيِّ^(٢) أنه كان يقولُ: "يجوزُ أن يكونَ هذه الأقوالُ المنقولةُ في كتبِ الفقهاءِ التي لا يُعلمُ قائلُها قولاً للإمامِ ألقاها بين أقوالِ العلماءِ حتى لا يُجمعُوا على الخطأ". قالَ الجزائريُّ: "وكانَ -قدَّسَ اللهُ ضريحه- يذهبُ إلى اعتبارِ تلكِ الأقوالِ المجهولةِ القائلِ"^(٣).

٣- تفسير الإمام العسكريِّ:

وهو تفسيرٌ يُنسَبُ للإمامِ الحادي عشرِ الحسنِ بنِ عليٍّ العسكريِّ (٢٦٠هـ). وحالُه قريبٌ من حالِ (فقه الرضی)، فهو وإن كانَ قديمَ الظهورِ بأيدي علماءِ الطائفةِ، إلا أنَّ طريقةَ ظُهورِهِ لا تختلفُ كثيراً عن طريقةِ ظُهورِ (فقه الرضويِّ)، مما يؤكِّدُ تطابقَ مسلكِ قداماءِ الطائفةِ مع مسلكِ المتأخِّرينَ منهم في التساهلِ في قبولِ النسخِ. فالكتابُ يرويه للإماميةِ ابنُ بابويه القميُّ (٣٨١هـ)، عن مجهولٍ اسمه محمدٌ بنُ القاسمِ

ينظر: تاريخ بغداد (٢٣١/١٤)، تاريخ دمشق (٣٥٦/٦٤)، تذكرة الحفاظ (٧٧٦/٢).

(١) تاريخ دمشق ٣٦٣/٦٤.

(٢) اسمه عبد عليٍّ بن جمعة العروسي الحُويزي، ثم الشيرازي. صاحب تفسير (نور الثقلين). وصفه معاصره الحرُّ العامليُّ فقال: "كان عالماً، فاضلاً، فقيهاً، محدثاً، ثقةً، ورعاً، شاعراً، أدبياً، جامعاً للعلوم". له سوى التفسير، ديوان شعرٍ، وشرحٌ على (لامية العجم). وظاهر كلام الحر العاملي أنه مات في حياته قبل سنة (١١٠٤هـ).

ينظر: أمل الآمل (١٥٤/٢)، أعيان الشيعة (٢٩/٨)، تنقيح المقال (١٥٨/٢)، الذريعة (٦٩٠/٣ ص/٩)،

(٣٦٤/٢٤)، معجم المؤلفين (٢٦٥/٥).

(٣) منبع الحياة (ص ٢٥).

الأستَرَّابَادِيُّ، عن رَاوِيَيْنِ مَجْهُولَيْنِ زَعَمَا أَنَّ الْإِمَامَ الْعَسْكَرِيَّ أَمَلَى هَذَا التَّفْسِيرَ عَلَيْهِمَا. وَلِلْكِتَابِ قِصَّةٌ مَذْكُورَةٌ فِي مَطْلَعِهِ، يَحْكِي فِيهَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ رَجُلَيْنِ مَجْهُولَيْنِ (أَبِي يَعْقُوبَ يَوْسُفَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ، وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَيَّارٍ) أَنَّ الْوَلَدَيْنِ كَانَا مِنَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ بِأَسْتَرَّابَادٍ^(١)، وَكَانَتِ الزَّيْدِيَّةُ مُتَغَلِّبِينَ عَلَيْهَا، وَكَانَ إِمَامُهُمْ يَأْخُذُ النَّاسَ بِالْوَشَايَةِ، فَفَرَّ الْوَالِدَانِ بِأَهْلِيهِمَا إِلَى الْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ بِالْعِرَاقِ، فَأَمَرَهُمُ الْإِمَامُ بِالرُّجُوعِ، وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّهُمْ آمِنُونَ، وَلَنْ يَصِيبَهُمْ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ أَذًى. لَكِنَّهُ أَمَرَهُمَا أَنْ يَتْرُكََا وَلَدَيْهِمَا عِنْدَهُ لِيُفِيدَهُمَا الْعِلْمَ، فَرَجَعَ الْأَهْلُونَ، وَبَقِيَ الْوَلَدَانِ عِنْدَ الْعَسْكَرِيِّ سَبْعَ سِنِينَ أَمَلَى عَلَيْهِمَا فِيهَا تَفْسِيرَهُ كُلَّ يَوْمٍ حَسَبَ نَشَاطِهِ حَتَّى أَمَّتْهُ.

هَكَذَا حَدَّثَ الْمَجْهُولُ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بِقِصَّةِ هَذَا التَّفْسِيرِ، ثُمَّ تَلَقَّفَهُ عَنْهُ ابْنُ بَابُوَيْهٍ، وَمِنْ بَعْدِهِ تَدَاوَلَتْهُ أَيْدِي الْإِمَامِيَّةِ. مَعَ أَنَّ فِي كِتَابِ (الضُّعْفَاءِ) الْمُنْسُوبِ لِابْنِ الْغَضَائِرِيِّ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْقَاسِمِ هَذَا "ضَعِيفٌ كَذَّابٌ"، وَأَنَّ تَفْسِيرَهُ "مَوْضُوعٌ"، وَأَنَّ الرَّجُلَيْنِ الَّذِينَ سَمَّاهُمَا مَجْهُولَانِ لَا يُعْرَفَانِ. يَقُولُ الطَّهْرَانِيُّ (١٣٨٩هـ): "لَيْسَ لِهَذَا الْمَفْسَّرِ تَرْجُمَةٌ مُفَصَّلَةٌ فِي الْأُصُولِ الْأَرْبَعَةِ الرَّجَالِيَّةِ الْمُحَقَّقَةِ الثَّابِتَةِ النَّسَبَةِ إِلَى مُؤَلِّفِيهَا مِنْ أُمَّةِ الرَّجَالِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ أَحَدٌ مِنْ قُدَمَاءِ الْأَصْحَابِ لَا بِالْمَدْحِ وَلَا بِالْقَدْحِ. وَإِنَّمَا وَجِدَتْ تَرْجُمَتُهُ الْمُخْتَصَرَّةُ فِي كِتَابِ (الضُّعْفَاءِ) الْمُنْسُوبِ لِابْنِ الْغَضَائِرِيِّ"^(٢).

لَكِنَّ الطَّهْرَانِيَّ -بَعْدَمَا قَالَ هَذَا- تَعَلَّقَ فِي سَبِيلِ إِثْبَاتِ التَّفْسِيرِ، بَعْدَمِ صِحَّةِ كِتَابِ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ^(٣)، وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ أَنَّ تَضْعِيفَهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ لَا قِيَمَةَ لَهُ. مَعَ أَنَّ الْمَنَازَعَةَ فِي مِثْلِ هَذَا لَنْ تَجْدِيَ فِي صِحَّةِ التَّفْسِيرِ شَيْئًا. فَلَوْ سَقَطَ تَكْذِيبُ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ لِرَاوِيِهِ فَسَوْفَ يَبْقَى الْإِشْكَالُ فِي جَهَالَتِهِ، وَلَوْ رُفِعَتْ هَذِهِ الْجَهَالَةُ، فَسَتَبْقَى جَهَالَةُ شَيْخِيهِ الرَّاوِيَيْنِ عَنِ الْعَسْكَرِيِّ. وَهَذِهِ الْجَهَالَةُ الْمَرْكَبَةُ لَا تَحْتَمِلُ التَّفَرُّدَ بِرَوَايَةِ تَفْسِيرٍ ظَلَّ الْإِمَامُ يَمْلِكُهُ سَبْعَ سِنِينَ، وَلَمْ يَعْرِفْ عَنْهُ أَحَدٌ شَيْئًا سِوَى أَوْلَئِكَ الْجَاهِلِ.

(١) وَيُقَالُ فِيهَا -أَيْضًا-: (إِسْتَرَابَاد)، بِالذَّاءِ الْمُعْجَمَةِ. قَالَ يَاقُوتُ: "بَلَدَةٌ كَبِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ أُخْرِجَتْ خَلْقًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي كُلِّ فَنٍ. وَهِيَ مِنْ أَعْمَالِ طَبْرِسْتَانَ". مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ (١/١٧٤).

(٢) الذَّرِيعَةُ (٤/٢٨٨).

(٣) فِي نِسْبَةِ الْكِتَابِ لَهُ خِلَافٌ طَوِيلٌ. وَقَدْ خَصَّصْتُ لِلْكِتَابِ وَمُؤَلِّفِهِ الْمُبْحَثَ الْخَامِسَ مِنَ الْفَصْلِ الثَّانِي بِإِذْنِ اللَّهِ.

وقد كَانَ الْعَقْلُ وَالْعَدْلُ يَقْتَضِي أَنْ يُدَقَّقَ الطَّهْرَانِيُّ فِي نِسْبَةِ التَّفْسِيرِ لِلْعَسْكَرِيِّ، بِالطَّرِيقَةِ نَفْسِهَا الَّتِي دَقَّقَ بِهَا فِي نِسْبَةِ كِتَابِ ابْنِ الْعَضَائِرِيِّ لِمُؤَلَّفِهِ. بَلْ إِنَّ التَّدْقِيقَ فِيمَا يَنْسَبُ لِمَنْ يَرَى عَصَمَتَهُ وَحُجِّيَّةَ قَوْلِهِ أَوَّلَى وَآكَدُ. فَالْكِتَابُ إِنَّمَا أَخْرَجَهُ لِلْإِمَامِيَّةِ ذَاكَ الرَّجُلُ الْمَجْهُولُ^(١)، وَرَوَاهُ لِلطَّائِفَةِ عَنْ رَجُلَيْنِ مَجْهُولَيْنِ آخَرَيْنِ زَعَمَ أَنَّ الْإِمَامَ بَقِيَ يَمْلِي عَلَيْهِمَا تَفْسِيرَهُ سَبْعَ سِنِينَ، مَنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ أَحَدٌ بِذَلِكَ. وَهَذَانِ الرَّجُلَانِ بَعْدَمَا كَتَبَا التَّفْسِيرَ لَمْ يَحْدِثَا بِهِ أَحَدًا سِوَاهُ، وَبَعْدَمَا حَدَّثَاهُ لَمْ يُعْرِفْ أَحَدٌ عَنْهُمَا وَلَا عَنْ تَفْسِيرِهِمَا شَيْئًا، وَلَمْ يَرِدْ لِهَمَا ذِكْرٌ قَطُّ، لَا عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ، وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِمْ! فَهَلْ هُنَاكَ أَمَارَةٌ عَلَى الْكَذِبِ وَالْوَضْعِ أَوْضَحُ مِنْ هَذِهِ التَّرَكِيبَةِ الْعَجِيبَةِ؟!

لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ فَقَدْ قَبِلَ طَائِفَةٌ كَبِيرَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ هَذَا التَّفْسِيرَ. بَلْ إِنَّ الَّذِينَ قَبِلُوهُ وَاعْتَمَدُوهُ أَكْثَرُ وَأَجَلُّ مِنَ الَّذِينَ ضَعَّفُوهُ، حَتَّى قَالَ الْمَجْلِسِيُّ (١١١١هـ): "قَدْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ غَيْرِ غَمَزٍ فِيهِ"^(٢). وَلِبَعْضِ الْإِمَامِيَّةِ الْمَعَاصِرِينَ بَحْثٌ نَقَلَ فِيهِ مَا وَقَفَ عَلَيْهِ مِنْ آرَاءِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ حَوْلَ هَذَا التَّفْسِيرِ، فَحَكَى تَضَعِيفَهُ عَنْ اثْنَيْ عَشَرَ عَالِمًا، أَشْهَرُهُمْ ابْنُ الْمُطَهَّرِ الْحَلِيِّ (٧٢٦هـ)، وَمُحَمَّدُ بَاقِرُ الْأَسْتَرَّابَادِيِّ (١٠٤١هـ)، وَمِنْ الْمَعَاصِرِينَ أَبُو الْقَاسِمِ الْخَوَّيُّ (١٤١٣هـ). ثُمَّ نَقَلَ -بَعْدَ ذَلِكَ- تَثْبِيتَ التَّفْسِيرِ وَاعْتِمَادَهُ عَنْ ثَلَاثِينَ عَالِمًا، جُلُّهُمْ مِنْ كِبَارِ وَأَعْيَانِ الْمَذْهَبِ، مِنْهُمْ: ابْنُ بَابُويَّةَ الْقُمِّيُّ (٣٨١هـ) -نَاقِلُ التَّفْسِيرِ عَنْ رَاوِيهِ الْمَجْهُولِ-، وَأَبُو مَنْصُورِ الطَّبْرَسِيِّ صَاحِبُ (الاحتجاج)، وَالْقُطْبُ الرَّائِدِيُّ، وَتَلْمِيزُهُ ابْنُ شَهْرَآشُوبِ (٥٨٨هـ)، وَزَيْنُ الدِّينِ الْعَامِلِيُّ (٩٦٥هـ)، وَالْمَجْلِسِيُّ الْأَوَّلُ (١٠٧٠هـ)، وَالثَّانِي (١١١١هـ)، وَالْفَيْضُ الْكَاشَانِيُّ (١٠٩١هـ)، وَالْحَرُّ الْعَامِلِيُّ (١١٠٤هـ)، وَنِعْمَةُ اللَّهِ الْجَزَائِرِيُّ (١١١٢هـ)، وَالْوَحِيدُ الْبَهْبَهَائِيُّ (١٢٠٦هـ)، وَمُرْتَضَى الْأَنْصَارِيِّ (١٢٨١هـ)، وَالْمِيرْزَا التُّورِيُّ الطَّبْرَسِيُّ (١٣٢٠هـ)، وَالْمَرْجِعُ حُسَيْنُ الْبُرُوجَرْدِيِّ (١٣٨٠هـ)، وَالطَّهْرَانِيُّ (١٣٨٩هـ)^(١). وَمِمَّنْ أَثْبَتَ الْكِتَابَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ هَذَا الْبَاحِثُ الْمَرْجِعُ الْمَعَاصِرُ مُحَمَّدُ بْنُ مُهْدِيٍّ الشَّيرَازِيِّ (١٤٢٢هـ)، فَقَدْ

(١) مترجمٌ في معجم رجال الحديث (١٦١/١٨).

(٢) بحار الأنوار (٢٨/١).

(١) رسالة حول التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري. ضمن مجموع الرسائل الأربعة عشر (١٩٤-١٠٧). وفي

المجموع رسالة أخرى لمحمد جواد البلاغي.

رأيتُه في كتابه (الفقه) يقول: "الأقوى صحة نسبة التفسير إلى الإمام" ^(١). والكتابُ على ما في سنده من خللٍ ظاهر، فإن متنه تضمن أخطاءً تاريخيةً تُحيلُ صدوره من معصومٍ لو كان. فمن ذلك أن واضعه ذكرَ قصَّةَ عَجِيبَةٍ طَريفةً فيها أن الحجاجَ ابنَ يوسفَ أمرَ بقتلِ المختارِ بنِ أبي عبيدٍ، لكنَّ غلمانَ الحجاجِ لم يجدوا مفتاحَ الخزانةِ حيثُ يضعونَ السيفَ، فأمرَ الحجاجُ بعضَ حُجَّابه أن يُعطيَ سيفه للسيافِ، فلما جاء السيفُ ليقُتلَ المختارَ، تعرَّضَ وسقطَ ووقعَ السيفُ في بطنه فشقه ومات! ثم جيءَ بسيافٍ آخرَ، فلما أراد أن يضربَ عنقَ المختارِ، لدغَتِ السيفَ عقربُ فمات... إلى آخرِ قصَّةٍ طويلةٍ تضمَّنت خُرُوباتٍ وأباطيلَ ^(٢). وواضعُ هذه القصَّةِ لم يتنبَّه إلى أن الحجاجَ إنما وليَ العراقَ سنة (٧٥هـ) ^(٣)، وكان المختارُ قد قُتلَ قبلَ ذلك سنة (٦٧هـ) ^(٤)!

ومما وردَ في التفسيرِ -أيضاً- على لسانِ عليِّ الهاديِّ الإمامِ العاشرِ أنَّه ذكرَ مُعْجَراتٍ وخوارقَ وقَّعت لعلِّيٍّ عليه السلام، وهو عائدٌ من صِفِّينَ، فلما رآها المنافقونَ قالوا: "انظروا إلى هذا العَجَبِ! من هذه آياته ومُعْجَراته يعجزُ عن مُعاويةَ وعَمروَ ويزيد!" ^(٥). هكذا جاء في التفسيرِ المنسوبِ للإمامِ، مع أن يزيدَ بنَ مُعاويةَ ليسَ له ذكرٌ في حُرُوبِ عليٍّ ومُعاويةَ عليهما السلام. وقد كانَ عمرُه يومَ صِفِّينَ عشرَ سنينَ أو أقلَّ ^(٦).

ومما وردَ في ذلك التفسيرِ -أيضاً- ذكرُ غَزاةٍ خَرَجَ فيها عبدُ اللهِ بنُ رَواحةَ، وزيدُ بنُ حارثةَ، وقيسُ بنُ عاصمِ المنقريِّ عليه السلام، وفيها أن رجلاً من المنافقينَ فَضَّلَ زيدَ بنَ حارثةَ على عليٍّ عليه السلام، فزجره زيدٌ، فلما لقيهم العدوُّ خَرَجَ من فَمِ زيدٍ ضوؤٌ أعشى أعينَ العدوِّ حتى

(١) الفقه (١/١٣٢).

(٢) التفسير المنسوب للعسكري (ص ٥٤٧-٥٥٤).

(٣) تاريخ الرسل والملوك (٣/٥٤٧)، المنتظم (٦/١٤٩).

(٤) تاريخ الرسل والملوك (٣/٤٨٣)، المنتظم (٦/٦٨)، البداية والنهاية (١٢/٥١٢).

(٥) التفسير المنسوب للعسكري (ص ١٦٧).

(٦) تاريخ الرسل والملوك (٣/٣٦٢)، البداية والنهاية (١١/٦٣٧).

تَمَكَّنَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ^(١). وقيسُ بنُ عاصِمٍ المِنَقَرِيُّ إنما أسلم في السنة التاسعة، حين قدم مع وفدٍ تميمٍ على النبي ﷺ^(٢)، وكان زيد بن حارثة وعبدالله بن رواحة قد استشهدا قبل ذلك بمؤتة في السنة الثامنة^(٣).

ومما وردَ في هذا التفسيرِ قِصَّةُ استشهادِ عاصِمٍ بنِ ثابتِ بنِ الأفلح^(٤) ﷺ يومَ الرَّجِيعِ، لما أقسَمَت امرأةٌ من المشركين أن تشربَ الخمرَ في قِحفٍ^(٥) رأسه إن تمكَّنت منه، فلمَّا قَتَلَهُ المشركُونَ وأرادُوا جزَّ رأسه جاءَ سَيْلٌ عَظِيمٌ حَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ. والقِصَّةُ معروفةٌ مشهُورةٌ في السِّيرِ^(٦)، غيرَ أن اسمَ الصَّحَابِيِّ تَحَوَّلَ إِلَى (ثابت بن الأفلح)^(٧) على لسانِ المعصوم!

ومما وردَ في ذاك التفسير -أيضاً- قِصَّةُ اليهوديةِ التي أهدتُ للنبي ﷺ ذِرَاعاً مَسْمُومَةً، وفي القِصَّةِ أَنَّ البراءَ بنَ معرُورٍ مدَّ يده لِيَأْكُلَ، فنهأهُ عليٌّ ﷺ، فلم يسمع منه وأكَل، فسَقَطَ البراءُ مَيِّتاً^(٨). والثابتُ في السِّيرِ^(٩)، وحتى في المصَادِرِ الإِمَامِيَّةِ^(١٠) أَنَّ البراءَ بنَ معرُورٍ تُوِفِّي قَبْلَ مَقْدَمِ النبي ﷺ المدينةَ بشَهْرٍ. والذي أَكَلَ مِنَ الذَّرَاعِ فماتَ إنما هو ابنُه بشرُ بنُ البراءِ^(١١).

(١) التفسير المنسوب للعسكري (ص ٦٤١-٦٤٧).

(٢) تاريخ الرسل والملوك (١٨٨/٢)، الإصابة (٢٥٣/٣).

(٣) تاريخ الرسل والملوك (١٤٩/٢).

(٤) مترجم في الإصابة (٢٤٤/٢).

(٥) القحف: العظم الذي فوق الدماغ، كما في (لسان العرب ٢٧٥/٩).

(٦) ينظر: سيرة ابن هشام (١٧١/٣).

(٧) التفسير المنسوب للعسكري (ص ٤١٣).

(٨) المرجع السابق (ص ١٧٧).

(٩) الإصابة (١٤٤/١).

(١٠) انظر: الكافي (٢٥٤/٣) (١٠/٧)، الخصال (ص ١٩٢)، علل الشرائع (٣٠١/١)، من لا يحضره الفقيه

(١٨٦/٤)، تهذيب الأحكام (١٩٢/٩)، المبسوط للطوسي (٤/٤)، رجال الطوسي (٧٤)، ذكرى الشيعة

(٧/٢).

(١) تاريخ الرسل والملوك (١٣٨/٢)، سيرة ابن هشام (٣٣٧/٢).

وفي الكتاب زيادةً على هذه الأخطاءِ مُجازفاتٍ وخوارقٍ وعجائبٍ^(١) منسوبةٌ لعليٍّ عليه السلام، وهو بما شرفه الله من الفضائلِ الصَّحِيحَةِ في غِنَى عن تلك الأباطيلِ. وقد رأيتُ الخوئيَّ (١٤١٣هـ) يستدلُّ بمضمونِ الكتابِ على بُطلانه، ويقولُ: "الناظرُ في هذا التفسيرِ لا يشكُّ في أنه موضوعٌ. وجلَّ مقامُ عالمٍ محققٍ أن يكتبَ مثلَ هذا التفسيرِ، فكيفَ بالإمامِ عليه السلام"^(٢). لكن بالطريقةِ نفسها كانَ المجلسيُّ الأولُ (١٠٧٠هـ) يستعينُ بمضمونِ الكتابِ لِيثبتَ صحَّته، فيقولُ: "مَنْ كانَ مُرتبطاً بكلامِ الأئمةِ -عليهم السَّلام- يَعْلَمُ أَنَّهُ من كلامِهِمْ"^(٣)!

والكتابُ في مجمله ليسَ مقصودُهُ تفسيرَ القرآن، وإنما هو توسُّلٌ باسمِ التفسيرِ إلى تقريرِ إمامةِ عليٍّ عليه السلام، وكُفِّرَ مُنكَرُهَا، وتنقَّصَ كبارُ الصَّحَابَةِ، وتكفِّرَهم، ورميهم بالنِّفاقِ، وتقريرِ التَّقِيَّةِ، ونسبةِ الخوارقِ المكذوبةِ لآلِ البيتِ، وتَعْظِيمِ حَقِّ الشَّيْعَةِ، وذمِّ من سِوَاهُمْ، وقد أطلَّ الدكتورُ محمدُ حسينُ الذهبيُّ رحمته الله في عَرَضِ مَضَامِينِ هذا التفسيرِ ونَقَدِهَا^(٤).

و مما يستدعي النَّظَرَ والتأمُّلَ أنَّ الذي أخرجَ الكتابَ للطائفةِ، وأشاعَهُ بينهم، ورواه عن ذاك الشيخِ المجهولِ: رأسُ محدِّثِهِمْ، وأشهرُ مُصنِّفِيهِمْ، محمدُ بنُ عليٍّ، ابنُ بابُوَيْهِ القُمِّيُّ (٣٨١هـ)، المعروفُ لدى الطائفةِ بالصدوقِ. فالكتابُ لا يُعرَفُ إلا من طريقِهِ. وهذا ما يؤكِّدُ قولَ ابنِ تيميةَ رحمته الله عنه حينَ ذكرَ جملةً من مُصنِّفي الإماميةِ، ثم قالَ: "هؤلاءِ معَ كَثَرَةِ الكَذِبِ فيما يروونه، فَهُمُ أمثلُ حالاً من أبي جَعْفَرٍ محمدِ بنِ عليٍّ الذي صَنَّفَ لَهُمُ وأمثالِهِ؛ فَإِنَّ هؤلاءِ يروُونَ من الأكاذيبِ ما لا يُخْفَى إلا على من هو أَجْهَلُ الناسِ"^(١). وهذا التفسيرُ -تفسيرُ العسْكَريِّ- ينطبِقُ عليه ما ذكرَهُ ابنُ تيميةَ، فَإِنَّ حالَهُ مما لا يُخْفَى إلا على من كانَ جاهلاً قليلاً المعرفةِ بالتواريخِ.

(١) ينظر مثلاً في الكتاب: (ص ٦٨) (٧٣) (٨٤) (١٠٤) (١٠٨) (١١٥) (١٦١) (١٧٠).

(٢) معجم رجال الحديث (١٣/١٥٧).

(٣) تعليقه على منهج المقال (ص ٣٢٦).

(٤) التفسير والمفسرون (٢/٥٨).

(١) منهاج السنة النبوية (٢٤/٢٧).

٤- كتاب (قرب الإسناد إلى الإمام الرضّى):

و هو كتابٌ منسوبٌ لعبدِ الله بن جعفر الحِميريِّ القُميِّ، من رُواةِ الإماميّةِ في القرنِ الثالثِ الهجريِّ. وكتابُهُ مشهُورٌ مُعتمدٌ لدى عُلماءِ الطائفةِ. والإشكالُ في هذا الكتابِ أن النُّسخةَ الباقيةَ منه داخلها الخللُ والاضطرابُ في وقتٍ مُبكرٍ. يدلُّ على ذلك أن المجلسيَّ (١١١١هـ) حين ذكره قال: "كتبناه من نُسخةٍ قديمةٍ مأخوذةٍ من خطِّ الشَّيخِ ابنِ إدريسٍ. وكانَ عليها صورةٌ خطّه هكذا:

(الأصل الذي نقلتُ منه كان فيه لحنٌ صريحٌ وكلامٌ مضطربٌ، فَصَوَّرْتُهُ على ما وجدتهُ خوفاً من التَّغييرِ والتَّبديلِ)"^(١).

هذا ما شَهِدَ به ابنُ إدريسَ المتوفى سنة (٥٩٨هـ)، ونَقَلَهُ عنه المجلسيُّ المتوفى سنة (١١١١هـ). لكنَّ النُّسخةَ المطبوعةَ اليومَ خاليةٌ من ذلك اللحنِ والاضطرابِ الذي ذكره ابنُ إدريسٍ، مع أنها مطبوعةٌ عن أصليْنِ خطَّيْنِ مُتفرَّعَيْنِ من نُسختهِ، وقد نصَّ مُحققو الكتابِ على ذلك في إحدى النُّسختينِ، وسكَّتوا عن الثانيةِ^(٢). لكنَّ نصَّ ابنِ إدريسَ المنقولَ آنفاً مثبتٌ في الورقةِ الأخيرةِ من الأصليْنِ المخطوطينِ كليهما، كما يظهرُ من الصُّورِ المثبتةِ بمقدمةِ الطبعةِ^(٣). ومع ذلك فإنَّ مُحققي الكتابِ ذكروا أنهم لم يَقِفُوا "على اضطرابٍ في قربِ الإسنادِ غيرِ ما في سائرِ كُتبِ أحاديثِ الأصحابِ من اختلافِ الرواياتِ في بعضِ الأحكامِ"^(٤). ونتيجةُ هذا الكلامِ أن النُّسختينِ المعتمدَ عليهما لم يُنقَلَا بأمانةٍ من نُسخةِ ابنِ إدريسٍ، وأن ثمةَ من عدَّلَ فيهما وغيرَ، فأزالَ منهما اللحنَ والاضطرابَ.

وثمةُ إشكالٍ آخرُ في الكتابِ يزيدُ "بلَّةً في الطَّينِ" كما عبَّرَ المرجعُ محمدُ آصفُ المحسنيُّ^(١). فالنَّجاشيُّ في ترجمتهِ لمؤلِّفِ الكتابِ أبي العباسِ الحِميريِّ ذَكَرَ له ثلاثةَ مصنَّفاتٍ

(١) بحار الأنوار (٢٧/١).

(٢) مقدمة قرب الإسناد (ص ٢٨).

(٣) انظر الملحق (أ)، والملحق (ب)، بآخرِ البحثِ.

(٤) مقدمة قرب الإسناد (ص ١٨).

(١) مشرعة بحار الأنوار (ص ٢٧).

تحمّل عنوان (قرب الإسناد)، ذكر له:

(قرب الإسناد إلى الإمام الرضى).

(قرب الإسناد إلى أبي جعفر ابن الرضى، الجواد).

و(قرب الإسناد إلى صاحب الأمر عليه السلام)^(١).

فأما الجواد، وصاحب الأمر (!)، فليس لهما رواية في الكتاب المطبوع اليوم.

وأما عليّ الرضى عليه السلام، فإن عدّد أحاديثه في الكتاب لا يتناسب وعنوانه؛ فعدّد أحاديث

الكتاب المطبوع (١٣٨٨) حديثاً:

منها (٦٤٥) خبراً مسرودةً أول الكتاب بلا رابطٍ يجمع بينها، وجُلّها عن جعفر

الصّادق، وقليلٌ منها عن الباقر، وأقلُّ من ذلك عن عليّ عليه السلام.

وبعد ذلك يأتي قرابة (٦٠٣) أخبارٍ عن موسى الكاظم مَبَوَّبةً على كتبِ الفقه (!).

ثم في ختام الكتاب يأتي (١٤٠) حديثاً فقط عن عليّ الرضى.

فكيف يصلح أن يسمّى (قرب الإسناد إلى الرضى) وأحاديث الرضى أقلُّ ما فيه؟!

ولو تجاوزنا عن عدم المطابقة بين عنوان الكتاب ومضمونه، فإن نصّ ابن إدريس المثبت

على الأصل الخطي يشهد بأنه لم يتلقَ الكتاب بطريق السماع ولا القراءة ولا المناولة، وإنما

هي نسخة مضطربة وقعت له دُون سندٍ، فاستنسخها، ونقلها من بعده عنه، ثم شاعت بين

علماء الطائفة. وقام بعضهم بالتصرف في مضامينها، فأزال ما فيها من الخلل والاضطراب

الذي تحدّث عنه ابن إدريس. وهذا ما يعيدنا لإشكال منهجية نقل الكتب والنسخ الحديثية

عند علماء الطائفة. وقد كان المرجع المعاصر حسين البروجرديّ (١٣٨٠هـ) يميل إلى اعتبار

أخبار هذا الكتاب مؤيدةً وليست أدلةً مستقلةً^(١).

(١) رجال النحاشي (ص ٢٢٠). وقرب الإسناد تعني علوه.

(١) ينظر: بحوث في علم الرجال (ص ٥٠٤).

٥- كتابُ (الإمامة والتَّبَصُّرة من الحيرة)

لعلي بن الحسين، ابن بابويه القمي (٣٢٩هـ). وقد نسب الكتاب له غير واحد، كالنجاشي (٤٥٠هـ)، والطوسي (٤٦٠هـ)، وابن شهر آشوب (٥٨٨هـ). لكن الكتاب لم يشتهر نقله بعد عصر مؤلفه، وانقطع خبره طيلة قرون، حتى عثر المجلسي (١١١هـ) على نسخة في القرن الحادي عشر، فأدخلها في كتابه الموسوعي (بحار الأنوار). غير أنه تبين لاحقاً أن في النسخة روايات متأخرة، يبعد أن تكون من رواية ابن بابويه.

يقول الميرزا الثوري الطبرسي (١٣٢٠هـ): "نحن لم نعثر على هذا الكتاب. ونقلنا منه جملة من الأخبار بتوسط (البحار)، ونسبناه إلى أبي الحسن علي، تبعاً للعلامة المجلسي. ولكن في النفس منه شيء. فإنه وإن عدَّ النجاشي والشيخ وابن شهر آشوب من مؤلفاته كتاب (الإمامة والتَّبَصُّرة من الحيرة)، إلا أن في كون ما كان عنده (يعني المجلسي) هو الذي عدَّ من مؤلفاته نظراً. فإنه يروي في الكتاب عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري (٣٨٥هـ)، الذي هو من مشايخ المفيد والسيد (١)". ثم عدَّ الطبرسي جملة من الشيوخ المتأخرين الذين يروي عنهم صاحب الكتاب، وقال: "إلى غير ذلك مما ينافي طبقته. وإن أمكن التكلّف في بعضها، إلا أن ملاحظة الجميع تُورث الظن القوي بعدم كونه منه" (٢).

وقال الطهراني (١٣٨٩هـ): "بالرجوع إلى سند روايات هذا الكتاب التي نقلها العلامة المجلسي عنه في (البحار) يحصل الجزم بأنه ليس هذا الكتاب لوالد الصدوق" (٣). ثم طبع الكتاب سنة (١٤٠٤هـ)، وذكر طابعوه أنهم اعتمدوا نسخة المجلسي المخطوطة، وأهم اكتشفوا أن أمر النسخة التبس على المجلسي، فأدخل كتاباً في آخر. حيث وجدوا بمتصف الكتاب عبارة: "تم كتاب (الإمامة) بحسن الله وتوفيقه" (١)، وما بعد ذلك كتاب آخر لا علاقة له بابن بابويه!

أقول: لم يكن هذا الموضوع خافياً على المجلسي، فهو في مقدمة (البحار) قال -وهو يعدد

(١) يعني الرضي والمرضى.

(٢) خاتمة مستدرک الوسائل (٢٨٤/٣).

(٣) الذريعة (٣٤١/٢).

(١) مقدمة طبعة مدرسة الإمام المهدي، لكتاب الإمامة والتبصرة من الحيرة (ص ١٦).

مَصادِرُهُ الَّتِي نَقَلَ مِنْهَا: "كِتَابُ (الإمامة والتَّصْوِرَة من الحيرة) لِلشَّيْخِ الْأَجَلِّ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى بْنِ بَابَوَيْهِ، وَالِدِ الصَّدُوقِ -طَيْبَ اللَّهُ تَرْبَتَهُمَا-، وَأَصْلُ آخَرُ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْقَدَمَاءِ الْمَعَاصِرِينَ لَهُ، وَيُظْهِرُ مِنْ بَعْضِ الْقَرَّائِنِ أَنَّهُ تَأْلِيفُ الشَّيْخِ الثَّقَةِ الْجَلِيلِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى التَّلْعُكَبَرِيِّ"^(١). وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "كِتَابُ (الإمامة) مُؤَلَّفُهُ مِنْ أَعْظَمِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ... وَوَصَلَ إِلَيْنَا مِنْهُ نُسخَةٌ قَدِيمَةٌ مُصَحَّحَةٌ. وَالْأَصْلُ الْآخَرُ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَخْبَارٍ شَرِيفَةٍ مَتِينَةٍ مُعْتَبَرَةٍ الْأَسَانِيدِ، وَيُظْهِرُ مِنْهَا جَلَالَةُ مُؤَلَّفِهِ"^(٢). فَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمَجْلِسِيَّ نَفْسَهُ كَانَ لَا يَجْزُمُ بِنِسْبَةِ جَمِيعِ مَا فِي النُّسخَةِ لِابْنِ بَابَوَيْهِ. وَأَيًّا مَا كَانَ الْأَمْرُ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ أَصْلَ الْكِتَابِ لَمْ يَقَعْ لِلطَّائِفَةِ بِطَرِيقٍ مُوثُوقٍ، وَأَنَّهُ بَعْدَ انْقِطَاعِ قُرُونٍ خَرَجَتْ نُسخَةٌ مُلْتَبِسَةٌ، فَاعْتَمَدَهَا الْمَجْلِسِيُّ كَمَا هِيَ، فَأَشْكَلَ أَمْرُهَا عَلَى مَنْ بَعْدَهُ.

٦- كِتَابُ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسِ الْهَلَالِيِّ الْعَامَرِيِّ^(٣).

وَهُوَ جُزْءٌ صَغِيرٌ مَنْسُوبٌ لِمُؤَلِّفٍ تَقُولُ الْإِمَامِيَّةُ إِنَّهُ عَاصِرَ كِبَارِ الصَّحَابَةِ. وَهَذَا الْجُزْءُ يَتَضَمَّنُ أَخْبَارًا تَارِيخِيَّةً مُتَقَدِّمَةً جَدًّا تَدُورُ حَوْلَ إِمَامَةِ عَلِيٍّ ﷺ وَالْأَحَدَ عَشَرَ مِنْ وَلَدِهِ ﷺ. وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ مِمَّا شَهِدَهُ سُلَيْمٌ بِنَفْسِهِ، أَوْ مِمَّا عَاصَرَهُ فَرَوَاهُ عَنْ سَمْعِهِ وَرَأَاهُ مِنْ أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ ﷺ كَسَلْمَانَ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَعَمَّارٍ، وَالْمُقَدَّادِ، وَنَحْوِهِمْ مِنَ النَّفَرِ الْقَلِيلِ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ لَا تَتَدَيَّنُ الْإِمَامِيَّةُ بِبُغْضِهِمْ.

وَقَدْ تَضَمَّنَتْ أَخْبَارُ الْكِتَابِ وَقَائِعَ وَأَقْوَالَ شَنِيعَةً مُسْتَقْبَحَةً عَلَى لِسَانِ عَلِيٍّ وَبَنِيهِ ﷺ فِيهَا

(١) بحار الأنوار (٧/١).

(٢) المرجع السابق (٢٦/١).

(٣) وليس في المصادر التاريخية السنية ما يفيد شيئاً حول شخصية سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ وَعَدَالَتِهِ، وَقَدْ أورد اسمه ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (٢١٤/٤). ووجدتُ له ذكراً في سند روايتين موقوفتين؛ إحداهما عن سحيم بن نوفل، عن ابن مسعودٍ عند ابن أبي شيبَةَ (٤٨٧/٧). والأخرى عن أبي مسعودٍ البدرِي في (ذم الكلام) للهِرَوِيِّ (٨٧/٤-٨٩). وثمة رواية ثالثة عند عبد الرزاق (٣٦٠/١١)، ومن طريقه الحاكم (٤٩٨/٤) عن سليم، عن عمر ابن الخطاب، لكن وقع فيها: (سُلَيْمِ بْنِ قَيْسِ الْخَنْظَلِيِّ)، فلا أدري من يكون.

وأما في المصادر الإمامية، فهو مترجمٌ في: رجال النَّحَّاشِيِّ (ص ٨)، اختيار معرفة الرجال (٣٢١/١)، رجال الطُّوسِيِّ (ص ١١٤)، الفهرست (ص ٤٣١)، معجم رجال الحديث (٢٢٦/٩).

ذُمُّ الخلفاء الثلاثة وغيرهم من خيار الصحابة ومقدميهم عليهم السلام، وإظهارهم في صورة الكفار المنافقين المتآمرين على نكث عهد النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام. بل جاء في بعض طرق الكتاب على لسان راويه أبان بن أبي عياش، أنه أول ما قرأ أخبار الكتاب استعظمها واستنصعها، لأن "فيها هلاك جميع أمة محمد صلى الله عليه وآله، من المهاجرين والأنصار والتابعين، غير علي بن أبي طالب وأهل بيته -صلوات الله عليهم- وشيعته". لكن الراوي يذكر بعد هذا أنه رحل بالكتاب إلى الإمام زين العابدين، فسأله عنه، وقرأه عليه، فأقره وصحح مافيه ^(١)!

والحديث عن كتاب سليم حديث ذو شجون، فالسواد الأعظم من علماء الإمامية يفخرون به باعتباره أقدم مصدر حديثي مسند باق إلى اليوم. فكما يقول ابن النديم: "أول كتاب ظهر للشيعة كتاب سليم بن قيس، رواه أبان بن أبي عياش. لم يروه غيره" ^(٢). وقال عباس القمي ^(٣) (١٣٥٤هـ): "هو أول كتاب ظهر للشيعة. معروف بين الحديثين" ^(٤). بل قال الخوانساري ^(٥) (١٣١٣هـ): "هو أول ما صنف ودون في الإسلام" ^(٦). وذكر كثيرون مثل هذا الكلام أو قريباً منه ^(٧). وعد محمد علي الأبطحي -من المعاصرين- كتاب سليم مثلاً للكتب التي عرّضت على أحد الأئمة المعصومين، فمدحوها وصححوها، أو رخصوا في العمل بها، أو أمروا بذلك ^(٨).

و سليم بن قيس معدود -عند الإمامية- في أصحاب علي بن أبي طالب عليه السلام وأوليائه. وفي أخبار كتابه -لو صح- ما يدل على أن مولده كان قبل الهجرة بسنتين ^(٩)، مع أن لغة الكتاب لا يمكن أن تنتمي لذاك الزمان المتقدم، ولا لقريب منه.

(١) كتاب سليم بن قيس (٥٥٨/٢).

(٢) الفهرست (٢٧٥).

(٣) الكنى والألقاب (٢٤٣/٣).

(٤) روضات الجنات (٣٠٧).

(٥) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١٥٣/١)، تأسيس الشيعة لفنون الإسلام (ص ٢٧٢).

(٦) تهذيب المقال (٨٤/١).

(٧) ورد فيه (ص ٣٣٤) أن سليماً شهد (الحرير) وعمره أربعون عاماً. و(الحرير) إحدى مواقع صفين سنة (٥٣٨هـ).

و في بعض طرق الكتاب قصة يرويها أبان بن أبي عيَّاش، فيها أن الحجاج بن يوسف الثقفي لما قدم العراق طلب سليم بن قيس، فهرب منه إلى الثوبندجان^(١)، واختبأ عند أبان، فلما حضرته الوفاة دفع لأبان كتابه، وأوصاه ألا يحدث به إلا من يثق به^(٢).

وقد ترجم لسليم كل من الكشي^(٣) (٣٨٥هـ)، والنجاشي^(٤) (٤٥٠هـ) والطوسي^(٥) (٤٦٠هـ)، ولم يذكر أحد منهم في ترجمته ما يفيد توثيقه. غاية ما في ترجمته خبران أسندهما الكشي عن زين العابدين وعن محمد الباقر عليه السلام في الشئ عليه وتصحيح كتابه. لكن هذان الخبران مرويان من الطريق نفسه الذي يروى به الكتاب: (أبان بن أبي عيَّاش عن سليم)، وقد أشار لهذين الخبرين الحلبي^(٦) (٧٢٦هـ) في رجاله، وقال: "في الطريق قول"^(٧).

نعم، نقل الحلبي عن (رجال البرقي) أن سليماً كان من أولياء علي^{عليه السلام}^(٨). والغالب أن هذا مأخوذ من أخبار كتاب سليم نفسه. وصريح ما في رجال ابن الغضائري^(٩) — إن صح^(١٠) — أن سليماً مجهول لا يعرف عند علماء الطائفة^(١١)، وهذا ما يتفق مع صنيع النجاشي والطوسي حيث لم يذكر أحد منهما ما يفيد توثيقه. على أن في اعتبار كتاب (رجال البرقي) نظير ما في غيره من كتب الطائفة المتقدمة، فقد اختلف في تعيين مؤلفه اختلافاً شديداً^(١٢). وهو في الأصل

(١) قال ياقوت: "مدينة من أرض فارس من كورة قرية من شعب بوان". معجم البلدان (٣٠٧/٥).

(٢) كتاب سليم بن قيس (٥٥٧/١). والقصة من طريق العقيقي، وهو ضعيف عند الطائفة. وقد أورد الخوئي هذا الخبر خاصة، وقال: "باطل جزماً". (٢٣٤/٩).

(٣) اختيار معرفة الرجال (ص ٣٢٢)، رجال النجاشي (ص ٨)، رجال الطوسي (ص ٦٦)، (٩٤)، (١٠١)، (١١٤)، (١٣٦)، الفهرست (ص ٤٣١٤).

(٤) خلاصة الأقوال (ص ١٦١).

(٥) خلاصة الأقوال (ص ٣٠٧)، وانظر رجال البرقي (ص ٤).

(٦) يأتي بحث في ثبوت كتاب ابن الغضائري في الباب الثاني من هذه الأطروحة.

(٧) رجال ابن الغضائري (ص ٦٣).

(٨) قال حسين الرازي: "قد شكك بعض المحققين في كتاب (الرجال) المشهور، هل هو له؟ أم لأبيه المتقدم؟ أم لعبد الله بن أحمد البرقي الذي يروي عنه الكليني؟ أم لأحمد بن عبد الله البرقي الذي يروي عنه الشيخ الصدوق؟". تاريخ علم الرجال (ص ٢). وانظر للمزيد: كليات في علم الرجال، للسبحاني (ص ٧١)، قواعد الحديث (ص ١٩٤-١٩٦)، مجلة تراثنا (٢٣٧/٥٣).

جزء من كتاب (الحاسن) الذي سبق نقلُ تضعيفِ سندهِ نُسخته عن آصف المحسني^(١).
ولو ثبتت ثقة سليم بن قيس، فسبق في الإشكال في الراوي عنه أبان بن أبي عيَّاش، فهو -زيادةً على ضعفه الشديد عند محدثي أهل السنة^(٢)-، فقد جاء في كتاب الرجال المنسوب لابن الغضائري: "ضعيف"، لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه^(٣). وقال عنه الطوسي (٤٦٠هـ): "تابعي، ضعيف"^(٤). لكن الطوسي مع تضعيفه لراوي الكتاب، إلا أنه لم يتعرض للحديث عن الكتاب نفسه كما فعل ابن الغضائري، بل قد روى بسنده من كتاب سليم في أكثر من موضع من (تهذيب الأحكام)^(٥)، وكذلك فعل ابن بابويه في (من لا يحضره الفقيه)^(٦).

وعبارة كتاب ابن الغضائري المنقولة آنفاً، تعتبر أقدم وأشدّ نقدٍ موجّه لكتاب سليم. وقد وافق عليها ابن داود، فقال عن كتاب سليم: "لم يروه عنه إلا أبان. وفي الكتاب مناكيرٌ مشتهرة، وما أظنه إلا موضوعاً"^(١).

وفي موضع آخر من (رجال ابن الغضائري) زيادة بيان وتفصيل، حيث ورد فيه: أن "الكتاب موضوعٌ لا مزية فيه... وعلى ذلك علاماتٌ فيه تدلُّ على ما ذكرناه. منها: أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند موته. ومنها: أن الأئمة الثلاثة عشر"^(٢).

ففي هذا النص استدلالٌ على وضع الكتاب ببعض مضامينه، حيث ورد فيه موضعان: أحدهما يتضمن خطأً تاريخياً، والآخر يتضمن ما يخالف دين الإمامية.

(١) انظر مشرعة بحار الأنوار (٥٤/١).

(٢) قال عنه أحمد وابن معين والنسائي: "متروك"، وبهذا حكم عليه في (التقريب). وأما شعبة فكان يشدد في أمره، ويتهمه بالكذب، بل قال عنه: "لأن أشرب من بول حمار حتى أروى، أحب إلي من أن أقول: حدثني أبان". ينظر: تهذيب الكمال (١٩/٢)، ميزان الاعتدال (١٠/١)، تهذيب التهذيب (٨٥/١)، التقريب (رقم ١٤٢).

(٣) رجال ابن الغضائري (ص ٣٦).

(٤) رجال الطوسي (ص ١٢٦/رقم ١٢٦٤).

(٥) تهذيب الأحكام: (١٢٦/٤)، (٣٢٨/٦)، (١٧٦/٩).

(٦) من لا يحضره الفقيه (١٨٩/٤).

(١) رجال ابن داود (ص ٢٤٩).

(٢) رجال ابن الغضائري (ص ٦٣).

أما الخطأ التاريخي: فهو وعظ محمد بن أبي بكر الصديق لوالده عند وفاته. فمن المتفق عليه تاريخياً أن محمد بن أبي بكر إنما وُلد بذي الحليفة في حجة الوداع، وكان عمره عند وفاة أبيه الصديق ﷺ سنتين وبضعة أشهر، فلا يُتصور أن يعظ أباه وهو في هذا السن^(١). وقصة وعظ محمد بن أبي بكر لأبيه ﷺ وردت في الكتاب في ثنايا خبر طويل إمامي النكهة، يرويه سليم عن محمد بن أبي بكر، وفيه أن محمداً قال لأبيه الصديق ﷺ عند موته: "يا أبة. قل: لا إله إلا الله". فقال الصديق -وحاشاه-: "لا أقولها أبداً، ولا أقدر عليها حتى أَرِدَ النارَ فأدخلَ التابوت". قال محمد: "فلما ذكرَ التابوتَ ظننتُ أنه يَهْجُرُ". فقلتُ له: "أيُّ تابوتٍ؟". فقال: "تابوتٌ من نارٍ مُقفلٌ بقفلٍ من نارٍ. فيه اثنا عشرَ رجلاً. أنا وصاحبي هذا". قلتُ: "عمرُ؟". قال: "نعم. فمن أعني؟! وعشرةٌ في جُبٍّ في جهنمَ عليه صخرةٌ إذا أرادَ الله أن يُسعرَ جهنمَ رَفَعَ الصخرةَ"^(٢).

وأما الدليل الآخر الذي استشهد به ابنُ الغضائريِّ على وضع الكتاب، فهو ما جاء في موضعٍ منه أن عددَ الأئمةِ ثلاثة عشرَ. يعني بذلك ما وردَ في الكتابِ مروياً عن النبي ﷺ: "ألا وإنَّ اللهَ نظرَ إلى أهلِ الأرضِ نظرةً فاختارَ منهم رجُلين: أحدهما أنا، فبعثني رسولاً ونبيّاً. والآخرَ عليُّ بنُ أبي طالب، وأوحى إليَّ أن اتَّخِذَهُ أَحاً، وخليلاً، ووزيراً، ووصياً، وخليفةً... ألا وإنَّ اللهَ نظرَ نظرةً ثانيةً فاختارَ بعدنا اثني عشرَ وصياً من أهلِ بيتي، فجعلَهم خيارَ أمتي واحداً بعدَ واحدٍ..."^(٣).

(١) خبرُ ولادته بحجة الوداع معروفٌ مشهورٌ، أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحج-باب حجة النبي ﷺ (٨٨٦/٢ ح ١٢١٨). ورواه -من الإمامية- الكليني في الكافي (٤/٤٤٩)، والطوسي في تهذيب الأحكام (١٧٩/١)، (٣٩٩/١)، وذكر ذلك في رجاله (ص ٢٤٩). وحكى الاتفاق على ذلك التستري في قاموس الرجال (١٩/٩). وانظر: الاستيعاب (٣/١٣٦٦)، الإصابة (٦/٢٤٥)، أسد الغابة (٥/١٠٥).

(٢) كتاب سليم بن قيس بتحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني (٢/٨٢٢). والنص بنحوه موجودٌ -أيضاً- في طبعة دار الإرشاد الإسلامي (ص ٢٠٨). والكتابُ كله مليءٌ بمثل هذه الشناعات في حق أعيان الصحابة وكبارهم، رضي الله عنهم وأرضاهم.

(٣) كتاب سليم بن قيس (٢/٨٥٧).

فظاهرُ هذا الخبرِ أن عَدَدَ الأئمةِ بعدَ عليٍّ عليه السلام اثنا عشر، فمع أيهم عليٌّ يكونُ مجموعُ الأئمةِ ثلاثةَ عشر، وهذا ينقضُ أصلَ مذهبِ الإماميةِ الاثني عشريةِ. وقد نقلَ النَّجاشيُّ (٤٥٠هـ) في ترجمة رجلٍ اسمه أبو نصر، هبةُ الله بن أحمد بن محمد الكاتب، أنه صَنَّفَ كتاباً للزَّيديةِ احتجَّ فيه بهذا الخبرِ على الإماميةِ لُثِّبَتِ إمامةُ زيد بن عليٍّ - رحمه الله -^(١).

وكتابُ ابنِ الغضائريِّ زيادةً على ما فيه من نقدٍ لمتنِ الكتابِ، واعتراضٍ على هذينِ الموضعينِ، فقد تَضَمَّنَ -أيضاً- حديثاً عن اضطرابٍ وقعَ في سندهِ. فقد جاء فيه: أن "أسانيدَ هذا الكتابِ تختلفُ؛ تارةً بروايةِ عُمَرَ بنِ أَدِينَةَ، عن إبراهيم بن عُمَرَ الصَّنْعَانِيِّ، عن أُبَانَ بنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عن سُلَيْمٍ. وتارةً يُروى عن عمر، عن أُبَانَ، بلا واسطةٍ"^(٢) اهـ.

وباستثناءِ ابنِ داودَ الحليِّ فإنَّ هذا النَّقْدَ القويَّ الواردَ في كتابِ (رجال ابن الغضائريِّ) لم يحضَ بتأييدٍ يُذكرُ من علماءِ الطائفةِ بعده، اللهم إلا ما كانَ من زينِ الدِّينِ العامليِّ (٩٦٥هـ)، فإنه ضَعَّفَ سندَ الكتابِ ومؤلفه، حينَ رأى ابنَ المطهرِ الحليِّ (٧٢٦هـ) يتلَجَّلُ ويقولُ في ترجمةِ سُلَيْمِ بنِ قيسٍ: "الوجهُ عندي الحكمُ بتعديلِ المشارِ إليه، والتوقُّفُ في الفاسدِ من كتابه"^(٣)، فتعقبه زينُ الدِّينِ قائلاً: "لا وَجْهَ لتوقُّفه في الفاسدِ، بل في الكتابِ، لضعفِ السَّنَدِ. وأما حُكْمُهُ بتعديله فلا يظهرُ له وجهٌ أصلاً، ولا وافقه عليه غيره"^(١) اهـ.

أما المفيدُ (٤١٣هـ)، فلم يَضَعِفْ أصلَ الكتابِ كما فعلَ هؤلاءِ الثلاثةُ، بل علَّقَ الخللَ الواقعَ فيه على تحريفٍ لاحقٍ وقعَ في نُسَخِهِ، فقال: "الكتابُ غيرُ موثوقٍ به، ولا يجوزُ العملُ على أكثره، وقد حَصَلَ فيه تَخْلِيطٌ وتَدْلِيسٌ، فينبغي للمتدِّينَ أن يَحْتَنِبَ العملَ بكلِّ ما فيه، ولا يُعَوِّلَ على جُمْلَتِهِ والتَّقليدِ لرواياته، وليَفْرَغْ إلى العلماءِ فيما تَضَمَّنَهُ من الأحاديثِ لِيُوقِفُوهُ على الصَّحيحِ منها والفاقدِ"^(٢). ولم يشرح كيفَ يكونُ التمييزُ بين الصَّحيحِ والفاقدِ من الكتابِ.

(١) رجال النَّجاشي (ص ٤٤٠).

(٢) رجال ابن الغضائري (ص ٦٣).

(٣) خلاصة الأقوال (ص ١٦٢).

(١) ذكره في تعليقه عن (خلاصة الأقوال)، كما نقله الحائري في منتهى المقال (٣/٣٧٦).

(٢) تصحيح اعتقادات الإمامية (ص ١٤٩).

وقد رأيته يحتجُ بنصٍّ منقولٍ منه في كتابه (المقنعة) في الحُمسِ وبيانِ مُستحقِّيه^(١).

وأما أكثرُ علماءِ الطائفةِ سوى هؤلاءِ فقد تمسَّكوا بكتابِ سُليمٍ، ودافعوا عنه بشِدَّةٍ، وبالعُتُوِّ في الثَّناءِ عليه وتَصحيحِهِ، وتوجيهِ ما فيه من خَلَلٍ، حتى جاء في كتاب (الغيبة) المنسوبِ للنُّعماني^(٢): "ليسَ بينَ جميعِ الشَّيعةِ ممن حَمَلَ العِلْمَ وروَّاهُ عن الأئمَّةِ -عليهم السلام- خلافٌ في أنَّ كتابَ سُليمِ بنِ قيسِ الهلاليِّ من أكبرِ كُتبِ الأصولِ التي رواها أهلُ العلمِ، ومن حَمَلَةِ حَدِيثِ أهلِ البَيْتِ -عليهم السلام-، وأقدمِها"^(٣).

أقول: لا عَجَبَ أنَ تتمسَّكَ الطَّائفةُ بالكتابِ مع ضَعْفِ سَنَدِهِ، فالذي يقرُّهُ يُدركُ مباشرةً سَبَبَ ذلكِ الدِّفاعِ الشَّدِيدِ عنه والحرصِ البالغِ على تَصحيحِهِ وتثبَّتِهِ. فالكتابُ منسوبٌ لشخصيَّةٍ يُفترضُ أنَّها شيعيَّةٌ عاشتْ في زمنٍ مُتقدِّمٍ جدًّا، فعاصرتْ أهمَّ الأحداثِ التي تَبَنَّى عليها الإماميَّةُ تصوُّراتها العقديَّةَ والتاريخيَّةَ. فسُليمٌ يُفترضُ أنَّه عاصرَ بيعةَ أبي بكرٍ وعمرَ وعُثمانَ، ثم بيعةَ عليٍّ وحرَّبه في الجَمَلِ، ثم حرَّبه بصِفَّينَ، فهو يسرُّدُ في كتابه طَرَفًا من تلكَ الوقائعِ مُفصَّلةً حسبَ الرُّؤيةِ الإماميَّةِ المناقضةِ لما في سائرِ المصادرِ التاريخيَّةِ.

وقد امتدَّ عُمُرُ سُليمٍ بعد ذلكِ لِيُدرِكَ الحَسَنَ والحُسَيْنَ وزينَ العابدينَ ومحمدَ بنَ عليٍّ الباقرِ عليه السلام، فحكى شكوهم من ظُلمِ الأئمَّةِ لهم، وتأمَّرها عليهم. وحيثُ لا يمكنُ أنَ تمتدَّ حياةُ سُليمٍ لِيُدرِكَ باقيَ الأئمَّةِ الاثني عشرَ، فإنه يروي في كتابه خبرًا عن عليٍّ عليه السلام، يذكُرُ فيه عن النبيِّ صلى الله عليه وآله خطبةً خطبها في الصَّحابةِ بآخرِ عُمُرِهِ، ذكرَ فيها الأئمَّةَ الاثني عشرَ كلَّهم بأسمائهم

(١) المقنعة (ص ٢٧٧).

(٢) أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب. يُعرَفُ بابن أبي زينب. يروي عن ابنِ عقدة والكَليني. قال عنه النَّجاشي: "شيخٌ من أصحابنا، عظيمُ القَدَر، شريفُ المَزلَّة، صحيحُ العقيدة، كثيرُ الحديث". اشتهر بكتابه (الغيبة)، وله سواه: كتاب التفسير، وكتاب الفرائض، والرد على الإسماعيلية، وغيرها. وكانت وفاته بالشَّام. ولم تذكُر سنة وفاته تحديدًا. لكنه فرغ من كتابه الغيبة، سنة (٣٤٢ هـ).

ينظر: رجال النَّجاشي (ص ٣٨٣)، معالم العلماء (ص ١٥٣)، خلاصة الأقوال (ص ١٦٧)، رجال ابن داود (ص ١٦٠)، أمل الآمل (٢/٢٣٢)، خاتمة المستدرک (٣/٢٦٥)، الذريعة (١٦/٧٩)، أعيان الشَّيعة (٩/٦٠).

(٣) الغيبة (ص ١٠٣).

واحداً بعد الآخر^(١). وبهذا يكون كتاب سليم - لو صحَّ - أقدم مصدراً وردت فيه أسماء الأئمة. فمن هنا جاءت قيمة الكتاب وأهميته لدى الطائفة.

ولأجل مضامين الكتاب الموافقة للذوق الإمامي قال المجلسي الأول (١٠٧٠هـ): "متنه دليل صحته"^(٢). وقال الثاني: "اعتمد عليه الكليني والصدوق وغيرهما من القدماء. وأكثر أخباره مطابقة لما روي بالأسانيد الصحيحة في الأصول المعتبرة"^(٣). وقال التفرشي: "الصدق مبين في وجه أحاديث هذا الكتاب"^(٤). وعده الحر العاملي (١١٠٤هـ) في جملة الكتب التي "قامت القرائن على ثبوتها، وتواترت عن مؤلفيها، أو علمت صحة نسبتها إليهم، بحيث لم يبق فيها شك ولا ريب"^(٥). وقال هاشم البحراني (١١٠٧هـ): "هو كتاب مشهور معتمد، نقل عنه المصنفون في كتبهم"^(٦). وقال الميرزا النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ): "كتاب مشهور، معروف نقل عنه أجلة العلماء"^(٧). وقال المامقاني (١٣٨٩هـ): "كتاب سليم بن قيس في غاية الاعتبار"^(٨). بل زاد المرجع المرعشي (١٤١١هـ)، فحشر علماء السنة فيمن يقبل الكتاب ويعتبر مافيه، فقال: "هو كتاب معروف مطبوع منتشر في الأقطار، مُعتمد عليه عند أصحابنا وأكثر القوم، ممدوح من ساداتنا الأئمة المعصومين عليهم السلام"^(٩).

وقد طبع الكتاب طبعة فاخرة عام (١٤١٥هـ)، وقُدِّم له بدارسة واسعة، استغرقت المجلد الأول من مجلداته الثلاثة، رغم أن مرويات الكتاب لا تبلغ الخمسين خيراً. وقد أحصى محقق الطبعة محمد باقر الزنجاني الأنصاري قرابة مئة وثلاثين عالماً من علماء الإمامية، كلهم اعتمد

(١) كتاب سليم بن قيس (٧٦٣/٢).

(٢) نقله صاحب تنقيح المقال (٥٣/٢).

(٣) بحار الأنوار (٣٢/١).

(٤) ذكر ذلك في تعليق له بحاشية كتابه (نقد الرجال ص ١٥٩).

(٥) وسائل الشيعة (١٥٣/٣٠).

(٦) غاية المرام (٣١٣/٥).

(٧) نفس الرحمن في فضائل سلمان (ص ٢٣٥).

(٨) تنقيح لمقال (٥٤/١).

(٩) هامش إحقاق الحق (٤٢١/٢).

كتاب سليم واعتبره، فرواه أو نقل عنه^(١).

وأما تضعيف ابن الغضائري واعتراضاته، فقد اجتهدوا في مناقشتها ومناقضتها. فتحدث بعضهم عن عدم ثبوت كتاب ابن الغضائري عن مؤلفه^(٢). وبعضهم تكلف الجواب عما اعترض به على متن الكتاب:

فأما وعظ محمد بن أبي بكر لوالده ﷺ، وعمره سنتان وأشهر، فقد احتمل المجلسي الأول (١٠٧٠هـ)^(٣) والمامقاني^(٤) أن يكون ذلك بتلقي من أم محمد أسماء بنت عُميس رضي الله عنها! مع أن في الرواية عن محمد: "فقلت له لما خلوت به: "يا أبه! قل: لا إله إلا الله..."^(٥).

وأما المجلسي الثاني (١١١١هـ)، وأبو القاسم الخوئي (١٤١٢هـ) فقد جوزا وقوع تلك الموعظة من محمد بن أبي بكر مع صغر سنه، على سبيل الكرامة وخرق العادة^(٦)! وقد ذهب بعض الإمامية المعاصرين إلى أبعد من هذا، حيث عمد للتشكيك والمغالطة فيما اتفق عليه من كون ولادة محمد بن أبي بكر كانت عام حجة الوداع^(١)، مع أن هذا مما اتفقت عليه المصادر السنية والإمامية^(٢).

وأما الخبر الذي فيه أن الأئمة اثنا عشر من ولد علي رضي الله عنه، فقد تأولهُ المجلسي الأول

(١) ينظر مقدمة الكتاب (١٢٢/١-١٤٦).

(٢) معجم رجال الحديث (٢٣٠/٩).

(٣) نقله عنه حفيده الوحيد البهبهاني في تعليقه على منهج المقال (ص ١٩١).

(٤) تنقيح المقال (٥٢/٢).

(٥) كتاب سليم بن قيس (٨٢٢/٢).

(٦) بحار الأنوار (١٣٣/٣٠)، معجم رجال الحديث (٢٣٤/٩).

(١) نقل محقق كتاب سليم بن قيس (١٩٣/١) عن فخر الدين الدهلوي أن ولادة محمد بن أبي بكر كانت إما عام حجة الوداع، أو بالشجرة سنة ثمان، ونسب ذلك لمصادر منها: (الاستيعاب)، و(تهذيب الكمال). ومع أن بيعة الشجرة كانت في السنة السادسة، وليس الثامنة، إلا أن النقل عن الكتابين المذكورين محرف، فالخلاف المذكور فيهما، إنما هو في مكان ولادة محمد بن أبي بكر، وليس في سنته. ونص العبارة عندهما: "ولد عام حجة الوداع، في عقب ذي القعدة، بذي الحليفة، أو بالشجرة". الاستيعاب (١٣٦٦/٣)، تهذيب الكمال (٥٤١/٢٤).

(٢) أخرج ذلك الكليني في الكافي (٤٤٩/٤)، والطوسي في تهذيب الأحكام (١٧٩/١)، (٣٩٩/١)، وذكر ذلك في رجاله (ص ٢٤٩). وحكى الاتفاق على تاريخ مولده التستري في قاموس الرجال (١٩/٩).

(١٠٧٠هـ) بأنه جاء على سبيل "التغليب" ^(١)! ولم أفهم وجه التغليب في مثل هذا المقام! و تأولّه محقق الكتاب بأن المقصود به إدخال فاطمة في جملتهم، باعتبار اصطفايتها وعصمتها وأنها صاحبة ولاية إلهية، وإن لم تكن من جملة الأئمة الاثني عشر ^(٢). لكن متن الرواية لا يقبل مثل هذا التأويل، فالخبر فيه عن النبي ﷺ أنه قال لعلي: "ألا وإن الله نظر نظرة ثانية فاختار بعدنا اثني عشر وصياً من أهل بيتي، فجعلهم خيار أمتي واحداً بعد واحد... ^(٣)". فهو ﷺ يذكر عدد الأوصياء بعد علي. وفاطمة توفيت قبل علي باتفاق، وكانت وفاتها بعيد وفاة النبي ﷺ ^(٤)، وهذا مثبت في موضع من كتاب سليم نفسه ^(٥).

و مع ضعف مثل هذه التأويلات، ومن أجل تفنيد ما ذكره ابن الغضائري، لجأ بعض علماء الطائفة إلى التشكيك فيما نقله عن كتاب قيس، فنفوا وجود دينك النصين فيه! فقال الحر العاملي ^(٤١٠٤هـ): "الذي وصل إلينا من نسخة ليس فيه شيء فاسد، ولا شيء مما استدلل به على الوضع. ولعل الموضوع الفاسد غيره. ولذلك لم يشتهر، ولم يصل إلينا" ^(١). وقال المجلسي ^(١١١١هـ): "لعله مما صحف فيه النساخ أو الرواة" ^(٢). وقال الوحيد البهبهاني ^(١٢٠٥هـ): "لعل نسخة الغضائري كانت سقيمة" ^(٣). وقال أبو علي الحائري ^(١٢١٦هـ): "أما كون الأئمة ثلاثة عشر، فإني تصفحت الكتاب من أوله إلى آخره، فلم أجده فيه. بل في مواضع عديدة منه أهم اثنا عشر، وأحد عشر من

(١) نقله عنه حفيده الوحيد البهبهاني في تعليقه على منهج المقال (ص ١٩١).

(٢) مقدمة كتاب سليم بن قيس (١/١٨١).

(٣) كتاب سليم بن قيس (٢/٨٥٧).

(٤) في صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير — باب حكم الفيء (٤/١٣٨٠/ح ١٧٥٩)، أنها توفيت بعد النبي ﷺ بستة أشهر، فدفنها عليٌّ رضي الله عنه وصلى عليها. وذكر الواقدي أن وفاتها كانت بعد النبي ﷺ بثلاثة أشهر. وقيل أربعة، وقيل غير ذلك (الإصابة ٥٧/٨). وأكثر ما قيل في وفاتها عند الشيعة أنها كانت بعد النبي ﷺ بأربعة أشهر. ينظر: مصباح المتجعد (ص ٧٩٣)، مقاتل الطالبين (ص ٣١).

(٥) كتاب سليم بن قيس (٢/٨٧٠).

(١) وسائل الشيعة (٣٠/٣٨٥).

(٢) بحار الانوار (٣٠/١٣٣).

(٣) تعليقه على منهج المقال (ص ١٩١).

وَلَدِ عَلِيٍّ عليه السلام ^(١). وَذَكَرَ نَحْوًا مِنْ ذَلِكَ مُحَمَّدٌ تَقِيُّ التَّسْتَرِي ^(٢).

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْخَوْثِيُّ (١٤١٣ هـ): "يُظْهَرُ أَنَّ مَا نَسَبَهُ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ إِلَى كِتَابِ سُلَيْمِ ابْنِ قَيْسٍ مِنْ رِوَايَةِ أَنَّ الْأَئِمَّةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ لَا صِحَّةَ لَهُ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ النُّسَخَةَ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْهِ كَانَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى ذَلِكَ" ^(٣).

وَقَالَ التَّفَرِشِيُّ: "قَالَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ: رَأَيْتُ فِيمَا وَصَلَ إِلَيَّ مِنْ نُسخَةِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَعَظَّ أَبَاهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَأَنَّ الْأَئِمَّةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْأَئِمَّةِ الْاِثْنِي عَشَرَ، وَلَا مَحْذُورَ فِي أَحَدٍ هَذَيْنِ". ثُمَّ قَالَ التَّفَرِشِيُّ مُعَلِّقًا: "وَإِنِّي لَمْ أَجِدْ فِي جَمِيعِ مَا وَصَلَ إِلَيَّ مِنْ نُسخِ هَذَا الْكِتَابِ، إِلَّا كَمَا ذَكَرَهُ هَذَا الْفَاضِلُ" ^(٤) اهـ.

وَأَقُولُ: ذَكَرُ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةَ عَشَرَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ عليه السلام موجودٌ فِي النُّسخَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا الْيَوْمَ ^(٥)، لَكِنْ فِي خَبَرٍ آخَرَ، يَخْتَلِفُ عَنِ الْخَبَرِ مَوْضِعِ النَّقْدِ، وَالَّذِي فِيهِ أَهْمُ اثْنَا عَشَرَ مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ عليه السلام ^(١). وَكَذَلِكَ وَعَظَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لِأَبِيهِ عليه السلام، مَذْكُورٌ -أَيْضًا- فِي خَبَرٍ آخَرَ، يَخْتَلِفُ عَنِ الْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ وَعَظَّ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ لِأَبِيهِ ^(٢) -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ-. فَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَا حَكَاهُ التَّفَرِشِيُّ عَنْ (بَعْضِ الْأَفَاضِلِ) لَا طَائِلَ مِنْ وَرَائِهِ. عَلَى أَنَّ مُنَازَعَتَهُ هُوَ وَالْآخَرِينَ فِي ثُبُوتِ ذَيْنِكَ النَّصِّينِ فِي كِتَابِ سُلَيْمٍ يُعِيدُنَا لِإِشْكَالِ ضَبْطِ النُّسخِ الْحَدِيثِيَّةِ وَتَوْثِيقِهَا عِنْدَ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ. فَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ عَنْ كِتَابِ سُلَيْمٍ نَقَلَهُ عَنْهُ كُلٌّ مِنْ ابْنِ الْمُطَهَّرِ الْحَلِيِّ ^(٣) وَابْنِ دَاوُدَ ^(٤) فِي مَطْلَعِ الْقَرْنِ الثَّامِنِ. وَطِيلَةُ قُرُونٍ لَمْ يَعْتَرِضْ أَحَدٌ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ مَعْرُوضًا لِكِتَابِ قَيْسٍ. وَيُسْنَدُ هَذَا التَّقْلِيدَ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنْ رِوَايَةِ النَّجَاشِيِّ عَنْ هَبَةِ اللَّهِ

(١) منتهى المقال (٣/٣٧٩).

(٢) قاموس الرجال (١٠/٤٩٩).

(٣) معجم رجال الحديث (٩/٢٣٤).

(٤) ذكر ذلك في تعليقٍ له بحاشية كتابه (نقد الرجال ص ١٥٩).

(٥) كتاب سليم بن قيس (٢/٧٠٦).

(١) المرجع السابق (٢/٨٢٢).

(٢) المرجع السابق (٢/٦٥٢).

(٣) خلاصة الأقوال (ص ١٦٢).

(٤) رجال ابن داود (ص ٢٤٩).

بن أحمد الكاتب أنه احتج على إمامة زيد بن علي عليه السلام بما في كتاب سليم بن قيس من كون الأئمة اثني عشر إماماً من ولد علي عليه السلام، وكان ذلك في حدود سنة الأربعمئة^(١). بل إن المسعودي المتوفى سنة (٣٤٦هـ) ذكر أن في "كتاب سليم الذي رواه عنه أبان بن أبي عيَّاش: أن النبي ﷺ قال لأمر المؤمنين عليه السلام: أنت واثنا عشر من ولدك أئمة الحق"^(٢). فهذا الموضع قديم في كتاب سليم، وليس سببه نسخة محرّفة وقعت لابن الغضائري وحده فحكم بموجبها على الكتاب بالوضع.

على أن معضلة تضارب نسخ الكتاب لا زالت قائمة إلى اليوم، فهي كما يقول: محمد تقي الشستري: "مختلفة بالزيادة والنقصان شديداً"^(٣). وهذا التضارب الشديد مما يندُر وقوعه في كتاب صغير لا تبلغ أحاديثه الخمسين. فالنسخة المطبوعة اليوم، أشار محققها إلى الاختلاف الواسع في أصولها الخطية، فذكر أن منها مجموعة نسخ تشتمل على واحد وأربعين خبراً، ومجموعة نسخ أخرى تنقص عنها بتسعة عشر خبراً. وهناك مجموعة ثالثة تتضمن تسعة وثلاثين خبراً، تشترك مع المجموعة الأولى في سبعة عشر خبراً فقط^(٤)!

فمع هذا الاضطراب القديم والمستمر إلى اليوم، كيف يسوغ لأحد أن يعتمد على نسخة من الكتاب وقعت له في القرن العاشر أو بعده، لينسب على ذلك الحكم بخطاً نسخ من سبقوه بقرون، فهذا مسلك معكوس مقلوب. بل الغالب أن النسخ المتأخرة الخالية مما ذكره المتقدمون هي التي وقع فيه النقص. ولعل بعض النساخ تعمّد حذف ذينك الموضعين اللذين استشكلهما بعض علماء الطائفة. فهذا التفسير أقرب من قول من يجعل نسخته المتأخرة حجة على جميع من سبقه. وبخاصة أن الموضعين المنتقدين موجودان في طائفة من النسخ التي وصلت إلينا اليوم^(٥).

(١) رجال النجاشي (ص ٤٤٠).

(٢) التنبيه والإشراف (ص ١٩٨).

(٣) قاموس الرجال (١٠/٤٩٩).

(٤) مقدمة كتاب سليم بن قيس (١/٤٠١).

(٥) المرجع السابق (١/١٩٠).

ومع ذلك، فإذا كان بعضُ علماء المذهبِ استشكلوا خطأً تاريخياً واحداً في كتابِ سليم بن قيسٍ، فإنني رأيتُ فيه -مع صِغَرِه- خمسةَ أخطاءٍ تاريخيةٍ أخرى:

الخطأ الأول:

يتعلّق بروايةٍ طويلةٍ وردّت في الكتابِ عن عليٍّ عليه السلام، فيها أن خمسةً من الصحابة تأمروا وكتبوا صحيفةً في الكعبة في حجة الوداع تعاهدوا فيها على أنَّهُ إن قتلَ اللهُ محمداً صلى الله عليه وآله أو مات، أن يتوازرّوا ويتظاهروا على عليٍّ فلا يصلُّ للخلافة^(١).

والخمسَةُ هم (أبو بكر، وعُمَرُ، وأبو عُبَيْدَةَ، وسالمُ مولى حُذَيْفَةَ، ومعاذُ بن جبلٍ رضي الله عنه)، وقد تكرر ذكرُ هذه المؤامرة في موضعين من الكتاب^(٢). وجاء في خبرٍ آخر أن أولئك الخمسة كانوا أول من بايع الصديق في سقيفة بني ساعدة^(٣).

و الخطأ التاريخي الذي لم يتنبّه له صاحبُ هذه القصة أن معاذَ بن جبلٍ رضي الله عنه -أحد أولئك الخمسة-، لم يشهد حجة الوداع، ولا شهد بيعة أبي بكرٍ رضي الله عنه؛ إذ كان النبي صلى الله عليه وآله بعثه إلى اليمن في السنة التاسعة، فلم يرجع منها إلا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله في خلافة أبي بكرٍ رضي الله عنه^(٤). وقد أشار لهذا الإشكال المعاصرُ محمدُ باقر البهبودي^(٥).

الخطأ الثاني:

جاء في الكتابِ على لسانِ سليم بن قيسٍ أن معاويةَ بن أبي سُفْيَانَ -وهو بصفين- دعا أبا الدرداء وأبا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، فقال لهما: انطلقا إلى عليٍّ فأقرّاه مني السلام... فذكر خبراً طويلاً فيه مراسلات بين عليٍّ ومعاوية^(٦).

(١) كتاب سليم بن قيس (٢/٦٥٠).

(٢) المرجع السابق (٢/٦٥٠)، (٢/٨١٨).

(٣) المرجع السابق (٢/٥٧٨).

(٤) الطبقات الكبرى (٣/٥٨٥)، تاريخ الرسل والملوك (٢/٣٠٦)، معرفة الصحابة (٥/٢٤٣٢)، الاستيعاب (٣/١٤٠٤)، الإصابة (٦/١٣٧)، أسد الغابة (٥/٢٠٦).

(٥) معرفة الحديث (ص ٢٥٧).

(٦) كتاب سليم بن قيس (٢/٧٤٨).

وأبو الدرداء رضي الله عنه لم يدرك صفين، فإنه توفي في خلافة عثمان سنة رضي الله عنه اثنتين أو إحدى وثلاثين^(١)، وكانت بداية حروب صفين أول سنة سبع وثلاثين^(٢).

الخطأ الثالث:

جاء في الكتاب عن علي رضي الله عنه، وهو يذكر موقعة الجمل: "سرت إليهم في اثني عشر ألفاً، وهم نيف على عشرين ومئة ألف، فنصرني الله عليهم، وقتلهم بأيدينا..."^(٣). وفي موضع آخر يقول سليم بن قيس: "شهدت يوم الجمل علياً، وكنا اثني عشر ألفاً، وكان أصحاب الجمل زيادة على عشرين ومئة ألف"^(٤).
و من المقطوع به أن أهل البصرة يوم الجمل لم يبلغوا هذا العدد ولا قريباً منه. وأكثر ما قيل في عددهم أنهم كانوا قريباً من الثلاثين ألفاً، أو أقل من ذلك. هذا ما تذكره المصادر التاريخية السنية^(١)، بل هو ما رأيته في مصادر الإمامية أيضاً^(٢).

الخطأ الرابع:

جاء في الكتاب ذكر مناظرة أيام معاوية جرت بينه وبين عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بحضرة الحسن والحسين وعبد الله بن عباس وأخيه الفضل رضي الله عنه^(٣). والفضل بن عباس رضي الله عنه لم يدرك خلافة معاوية؛ إذ كانت وفاته سنة ثلاث أو خمس عشرة^(٤)، وخلافة معاوية ابتدأت

(١) الطبقات الكبرى (٣٩٣/٧)، دلائل النبوة، للبيهقي (٤٠٤/٦)، تاريخ دمشق (١٠٣/٤٧-١٩٩-٢٠٠)، المنتظم (١٩/٥)، البداية والنهاية (٢٠٩/٦).

(٢) تاريخ خليفة بن خياط (١٩٢/١)، تاريخ الرسل والملوك (٧٣/٣)، بغية الطلب (٣١٠/١)، المنتظم (١٠٠/٥)، البداية والنهاية (٢٥٩/٧)، تاريخ الإسلام (٥٣٨/٣)،

(٣) كتاب سليم بن قيس (٦٦٧/٢).

(٤) المرجع السابق (٧٩٦/٢).

(١) تاريخ الرسل والملوك (٤٠/٣)، الفتوح لابن أعثم (٢٨٧/٢)، أنساب الأشراف (ص ٢٦٥)، المنتظم (٨٧/٥).

(٢) مناقب آل أبي طالب (٣٤٦/٢)، كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين (ص ١٥٦)، كشف الغمة في معرفة الأئمة (٢٤٣/١)، الدر النظيم (ص ٣٥٨)، بحار الأنوار (١٩١/٣٢)، أعيان الشيعة (٤٥٦/١).

(٣) كتاب سليم بن قيس (٨٣٤/٢).

(٤) انظر: التاريخ الصغير (٧٧/١)، طبقات خليفة بن خياط (٥٧٤/١)، وتاريخه (٨٠/١)، الطبقات الكبرى

عام الجماعة سنة إحدى وأربعين^(١).

وقد أشار محقق الطبعة إلى سقوط اسم الفضل من بعض النسخ. ورأيت بعض المصادر المتقدمة تروي الخبر من طريق سليم، فتذكر أسامة بن زيد مكان الفضل^(٢). لكن يبدو أن هذا اضطراب آخر قديم، فقد روي الخبر -أيضاً- بذكر الفضل من طريق سليم في مصادر أخرى متقدمة أيضاً^(٣).

الخطأ الخامس:

جاء في الكتاب أن عمر رضي الله عنه حين استخلف شرع في جمع القرآن، وأن طلحة سمعه يقول حينها: "إنه قد قتل يوم اليمامة رجال كانوا يقرأون قرآنًا لا يقرؤه غيرهم، فذهب"، وأنه سأل علياً رضي الله عنه أن يبعث إليه ما عنده من القرآن فأبى^(١).

وفي هذا الخبر من الخلل أن جمع الصحابة للقرآن وقع في خلافة عمر رضي الله عنه، بعدما قتل القراء باليمامة. وهذا خلاف النقل المتواتر المعروف أن الجمع وقع في عهد الصديق رضي الله عنه. واليمامة كانت بعيدة وفاة النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة حين ارتد أهل اليمامة فحاربهم الصديق رضي الله عنه، فقتل في حربهم الكثير من القراء، فأشار عمر على الصديق بجمع القرآن^(٢).

هذه الأخطاء الواضحة في التواريخ مما يعسر على الإمامي أن يتنبه له لو أنه اقتصر على تصانيف الطائفة. ذلك أن الإمامية لا يملكون كتباً مسندة في التواريخ والسير تُعنى بذكر تفاصيل حياة الصحابة رضي الله عنهم، وما يتعلق بأخبارهم، وسيرهم، وسنيهم، وما شهدوه أو غابوا عنه من الوقائع. بل حتى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأيامه وغزواته، ليس للطائفة كتاب مسند

(٤/٥٤)، تاريخ دمشق (٤٨/٣٢٧)، التنبيه والإشراف (ص ٢٢٩).

(١) تاريخ خليفة بن خياط (١/٢٠٤)، تاريخ الرسل والملوك (٣/٢٦٢)، المنتظم (٥/١٨٥).

(٢) الكافي (١/٥٢٩)، عيون أخبار الرضا (١/٥٢)، الغيبة للنعماني (ص ٩٦)، تقريب المعارف (ص ٤٢٠)، إعلام الوري (٢/١٧٩)، الاستنصار للكراچكي (ص ٩)، المعتبر (ص ٢٤/١)، كشف الغمة (٣/٣١٣).

(٣) الاحتجاج (٢/٣)، العدد القوية (ص ٤٦).

(١) كتاب سليم بن قيس (٢/٦٥٦).

(٢) والخبر بذلك أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير - باب جمع القرآن (الفتح ٩/١٢/ح ٤٧٠١).

مُتَقَدِّمٌ يَنْقُلُ تَفَاصِيلَهَا وَمَا جَرَى فِيهَا، وَمَنْ شَهِدَهَا أَوْ غَابَ عَنْهَا، وَمَنْ قُتِلَ فِيهَا أَوْ عَاشَ بَعْدَهَا. وَالْحَقُّقُ مِنْ عُلَمَائِهِمْ عُمْدَتُهُ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ الْمَصَادِرُ السُّنِّيَّةُ.

لهذا لما كَتَبَ عَلِيٌّ شَرِيعَتِي (١٣٩٧هـ) بِجَوْتِهِ وَدِرَاسَاتِهِ التَّارِيخِيَّةَ وَعَاطَمَدَ فِيهَا الْمَصَادِرَ السُّنِّيَّةَ، عَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بَنُو طَائِفَتِهِ، فَكَانَ مِنْ جَوَابِهِ أَنَّ الْمَصَادِرَ التَّارِيخِيَّةَ الشَّيْعِيَّةَ مُتَأَخَّرَةٌ، لِأَجْلِ ذَلِكَ آثَرَ الْاعْتِمَادَ عَلَى الْمَصَادِرِ السُّنِّيَّةِ الْأَقْدَمِ^(١).

أَقُولُ: وَتَوَارِيخُ الْإِمَامِيَّةِ مَعَ تَأْخُرِهَا الزَّمَنِيِّ، فَإِنَّ مَا فِيهَا لَا يُغْنِي شَيْئاً حَوْلَ سِيرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَغَازِيهِ وَأَيَامِهِ وَسُنَنِه وَآدَابِهِ وَأَحْكَامِهِ وَسِيرَةِ أَصْحَابِهِ ﷺ. وَجُلُّ مَا لَدَى الْإِمَامِيَّةِ مِنْ ذَلِكَ أَخْبَارٌ تَدُورُ حَوْلَ تَثْبِيْتِ وَلَايَةِ عَلِيٍّ وَالْأَحَدَ عَشَرَ مِنْ وَلَدِهِ ﷺ، وَبَيَانِ مَنْ نَاصَرَهُ مِمَّنْ قَعَدَ عَنْهُ أَوْ نَافَرَهُ. وَإِنْ وَجَدَ خَبَرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ وَرَدَ ذِكْرٌ لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَصَنَّفَاتِ، فَلَأَجْلِ ذِمَّتِهِ أَوْ مَدْحِهِ حَسَبَ مَوْقِفِهِ مِنْ عَلِيٍّ ﷺ، أَوْ لِأَجْلِ وَرُودِ اسْمِهِ فِي خَبَرٍ يَخْصُ عَلِيّاً أَوْ أَحَدًا مِنْ آلِهِ ﷺ، مَعَ مَا فِي تِلْكَ الْأَخْبَارِ مِنْ مَنَاقِيرَ وَأَبَاطِيلَ.

بَلْ إِنْ ثَمَّةَ أَخْبَاراً فِي السَّيْرَةِ يَكْثُرُ اسْتِشْهَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهَا فِي تَقْرِيرِ الْإِمَامَةِ وَتَثْبِيْتِهَا، فَإِذَا فَتَشَّتْ عَنْ أَصْلِهَا، لَمْ تَجِدْ لَهَا إِسْنَاداً عَنْدهُمْ، وَوَجَدَتْ مَصْدَرَهَا التَّصَانِيفَ السُّنِّيَّةَ. فَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي قِصَّةِ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: "هَلُمُّوا اكْتُبْ لَكُمْ كِتَاباً لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا". فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ"^(١).

فَهَذَا الْخَبَرُ تَفْسِيرُهُ الْإِمَامِيَّةُ أَسْوَأَ تَفْسِيرٍ، فَيَذْكُرُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرِيدُ أَنْ يُوصِيَّ لِعَلِيٍّ ﷺ، وَأَنَّ عُمَرَ ﷺ كَرِهَ ذَلِكَ فَقَالَ مَا قَالَ، ثُمَّ يَجْعَلُونَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ أُدْلَتِهِمْ عَلَى الْإِمَامَةِ، وَمِنْ أَعْظَمِ مَطَاعِنِهِمْ فِي الْفَارُوقِ ﷺ. وَمَعَ كَثْرَةِ اسْتِشْهَادِهِمْ بِهَذَا الْخَبَرِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ لَهُ سَنَدًا فِي مَصَنَّفَاتِهِمْ. حَتَّى قَالَ مُحَمَّدُ آصَفُ الْحُسَيْنِيُّ: "مِنْ عَجِيبِ الْحَالِ أَنَّهُ لَا رَوَايَةَ عِنْدَ الشَّيْعَةِ -وَلَوْ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ- تَرْوِي مَا قَالَهُ عُمَرُ وَمَنْ تَبِعَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ بَعْدَ رَدِّ أَمْرِهِ بِإِتْيَانِ الْقِرْطَاسِ وَالذَّوَاةِ"^(٢).

(١) دين ضد الدين (ص ١٦٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب العلم-باب كتابة العلم-الفتح ١/٢٠٨/ح ١١٤)، ومسلم في صحيحه (كتاب الوصية-باب ترك الوصية لمن ليس له شيء ٣/١٢٥٨/ح ١٦٣٧).

(٢) مشرعة بحار الأنوار (١/٤٠٢).

أقول: وليس هذا الموقف وحده الذي لم تروه الإمامية، فالسيرة وتفصيلها ليست مما توليه الإمامية عنايتها. فالذي يطالع ما لديهم من سيرة النبي ﷺ يحسب أن الله لم يبعث محمداً ﷺ، إلا ليخبر الناس بإمامة عليٍّ وفضائله. فالرواية عنه ﷺ - في غير هذا المعنى - قليلة جداً في مصنفاتهم. فلا عجب أن يجهلوا تفاصيل سيرته، فضلاً عن أحوال أصحابه.

لأجل ذلك، فإنه ليس مما يستغرب أن يخلط مثل الطوسي (شيخ الطائفة)، فيعدّ التابعي ثابثاً البناي في الصحابة الذين شهدوا بدرًا، أو يذكر أنه قتل بصفين مع عليٍّ ﷺ^(١)، وهو المولود في خلافة معاوية^(٢) ﷺ. ثم يأتي بعده ابن المطهر الحلي فيتابعه على ذلك ويقلده^(٣).

كما لا يتعجب حين يأتي الكشي - أحد أشهر المصنفين في الرجال - فيعدّ في أصحاب عليٍّ ﷺ أبا مخنف لوط بن يحيى الأخباري الشهير^(٤) المتوفى في منتصف القرن الثاني^(٥). أو ينقل عن أبي جعفر الباقر أن التابعي سعيد بن المسيب كان آخر أصحاب النبي ﷺ. ثم يأتي (شيخ الطائفة) الطوسي ليلخص كتاب الكشي، فينقل ذلك مُقرّاً له^(٦).

كما لا يستغرب حين يأتي مثل ابن المطهر فيقول إن النبي ﷺ، إنما استبقى أبا بكر ﷺ معه في العريش يوم بدر، لأنه لم يُرد أن يأمره بالقتال، بعدما "هرب عدّة مرات في غزواته"^(٧). مع أن من المعلوم المقطوع به أن بدرًا كانت أول معازي النبي ﷺ التي وقع فيها قتال^(٨)، فمن أين للحلي تلك الغزوات التي هرب فيها أبو بكر ﷺ؟!

كما لا يتعجب حين يزعم الحلي أن النبي ﷺ قام يوماً يخطب فأخذ معاوية بيد ابنه يزيد

(١) رجال الطوسي (ص ٥٩).

(٢) التاريخ الكبير (١٥٩/٢)، العبر (١٥٧/١)، تهذيب الكمال (٣٤٨/٤).

(٣) خلاصة الأقوال (ص ٨٥).

(٤) نقله عنه -وتعقبه- الطوسي في الفهرست (ص ٢٠٤). وذكر أن والده هو من كان صاحباً لعليٍّ، فتعقبه التستري في قاموس الرجال (٣٩٦/١٢)، وذكر أن جده (مخنف بن سليم) هو صاحب عليٍّ، وليس والده.

(٥) ميزان الاعتدال (٤٢٠/٣)، فوات الوفيات (٢٥٥/٣).

(٦) اختيار معرفة الرجال (٣٣٩/١).

(٧) منهاج الكرامة (ص ١٨٧).

(٨) منهاج السنة النبوية (٥٣٥/٨).

وخرَجَ، فلَعَنَهُ النَّبِيُّ ﷺ^(١)، فيزِيدُ باتِّفَاقِ أَهْلِ التَّوَارِيخِ وَالسِّيَرِ لَيْسَ لَهُ صُحْبَةٌ وَلَمْ يَدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ، فَهُوَ إِنَّمَا وُلِدَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢). وَمِثْلُ هَذَا خَبَرٌ ذَكَرَهُ احْتِجَّ بِهِ ابْنُ الْمُطَهَّرِ ذَكَرَ فِيهِ أَنَّ سَائِلًا مِنْ أَوْلَادِ الْمُهَاجِرِينَ وَقَفَ بِيَابِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ، وَقَالَ: "يَتِيمٌ مِنْ أَوْلَادِ الْمُهَاجِرِينَ اسْتُشْهِدَ أَبِي يَوْمَ الْعَقَبَةِ"^(٣). وَالْعَقَبَةُ بَيْعَةٌ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَنْصَارِ بِمَكَّةَ، وَلَيْسَتْ غَزَاةً حَتَّى يُسْتَشْهِدَ فِيهَا أَحَدٌ.

نعم، قد يتفطنُ العالمُ الإماميُّ للخطأ التاريخيِّ في مثلِ خبرِ موعظةِ محمد بنِ أبي بكرٍ لأبيه الصديق ﷺ، فمحمدٌ كان ربيبَ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكانَ أَحَدَ قُوَّادِهِ أَيَّامَ الْفِتْنَةِ، فَلَأَجْلِ ذَلِكَ صَارَ لَدَى الْإِمَامِيَّةِ طَرَفٌ مِنْ أَخْبَارِهِ، فَتَبَّهَ مِنْ تَبَّهَ مِنْهُمْ لَصِغَرِ سَنِّهِ عِنْدَ مَوْتِ أَبِيهِ، وَاسْتِحَالَةِ أَنْ تَصْدُرَ مِنْهُ مَوْعِظَةٌ فِي مِثْلِ ذَلِكَ السَّنِّ. لَكِنْ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَخْطَاءِ التَّارِيخِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي كِتَابِ سُلَيْمٍ أَوْ غَيْرِهِ فَمِنَ الْعَسِيرِ عَلَى الْإِمَامِيِّ التَّفَطُّنُ لَهُ فِي ظِلِّ شُحِّ الْمَعْلُومَاتِ التَّارِيخِيَّةِ الْمُتَحَصِّلَةِ عِنْدَهُ. بَلْ فِي ظِلِّ مَعْلُومَاتٍ مُشَوَّهَةٍ، وَنَقُولُ مَبْعَثَرَةٍ، لَمْ تَطَّالُهَا يَدُ النُّقْدِ وَالتَّمْحِيصِ، مَعَ تَضَمُّنِهَا مَا يَخَالِفُ الضَّرُورَاتِ التَّارِيخِيَّةَ.

وكتابُ سُلَيْمٍ بنِ قَيْسٍ الَّذِي قَبْلَهُ أَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ خَيْرٌ شَاهِدٍ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ حَوَى مِنْ إِسْنَادِ الشُّرُورِ لِأَوَّلَتِكَ الصَّحْبِ الْكَرَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا يَنَاقِضُ التَّقْلِيدَ التَّارِيخِيَّ الْقَطْعِيَّ الْمُسْتَفِيزَ الْمُتَوَاتِرَ. فَالصَّدِيقُ وَالْفَارُوقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذَا الْكِتَابِ: كَذَابَانِ، مُتَأَمِّرَانِ، كَافِرَانِ، مُنَافِقَانِ، كَانَا يُعْبَدَانِ الْأَصْنَامَ بِالْمَدِينَةِ خُفِيَّةً^(١)، وَكَانَا يَعْتَقِدَانِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَاحِرٌ^(٢). وَفِي الْكِتَابِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ إِبْلِيسَ جَاءَ يَوْمَ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ فِي صُورَةِ شَيْخٍ كَبِيرٍ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَصَاهُ، فَصَعَدَ الْمُنْبَرَ وَقَالَ لِلصَّدِيقِ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَمْتَنِي حَتَّى رَأَيْتُكَ فِي هَذَا الْمَكَانِ"، فَكَانَ إِبْلِيسُ أَوَّلَ مَنْ بَايَعَ

(١) منهاج الكرامة (ص ٧٩).

و يبدو أن محقق الكتاب تفتن لهذا الإشكال، فقال من عنده: "الأصوب: (أخذ بيد أخيه يزيد)!"

(٢) ينظر منهاج السنة النبوية (٤/٤٤٧).

(٣) منهاج الكرامة (ص ١٣٣).

(١) كتاب سليم بن قيس (٢/٧٠١).

(٢) المرجع السابق (٢/٨٢١).

الصديق بالمسجد، ثم قال بعدما بايع: "يومٌ كيومِ آدم" ^(١). وفي الكتاب -أيضاً- قدحٌ في نسبِ الفاروقِ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه ^(٢)، وأن عذابه في جهنم أشدُّ من عذابِ إبليس ^(٣)، وأن الشيخين ومعهما عثمانُ وسائرُ أصحابِ الشورى، كلُّهم رضي الله عنهم في تابوتٍ من نارٍ إذا أراد الله أن يُحمي نارَ جهنم على أهلها فتحَ عليهم ذلك التابوت ^(٤).

وأسوأ من هذا كله أن كتابَ سليمٍ يعدُّ أقدمَ مصدرٍ إمامي نصَّ صراحةً على وقوعِ نقصٍ وتحريفٍ مُتعمَّدٍ في القرآنِ عندما جمعه الصحابة رضي الله عنهم. فقد جاء فيه عن قيسِ بن سعدِ بنِ عبادة، أنه قال لمعاوية رضي الله عنه في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]. قال: "والله لقد نزلت: (وعليُّ لكلِّ قومٍ هادٍ)، فأسقطتم ذلك" ^(١). وجاء في موضعٍ آخر أن علياً وحده رضي الله عنه الذي جمع القرآن كله، وأن القرآنَ عنده بخطه وإملاءِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه أبي أن يبعثَ بذلك إلى عمر رضي الله عنه، لما أراد جمع القرآن ^(٢).

هذا بعضُ ما في كتابِ سليمٍ الذي يجهدُ كبارُ علماء الطائفة في الانتصار لصحته وثبوته. بل ويقولُ بعضهم إن "متنه دليلُ صحته"، وأن "الصديق مُبينٌ في وجهِ أحاديثه"!

والكتابُ مع شهرته وقدمه، فإن نُسخَه الخطيَّة الموجدودة اليوم متأخرة جداً، شأنه في ذلك شأنُ سائرِ مُصنَّفات الطائفة. وقد اجتهدَ محققُ الكتاب في جمعِ نُسخه وتبويبها، فتحصَّلت عنده ثنتانِ وعشرونَ نسخةً. لكن هذه النسخُ كلها، ليس فيها واحدةٌ ترجع لأبعد من القرن الحادي عشر، بل إن أكثرها يرجعُ إلى القرن الثاني أو الثالث عشر ^(٣)!

(١) المرجع السابق (٥٧٩/٢).

(٢) كتاب سليم بن قيس (٧٩٤/٢).

(٣) المرجع السابق (٦٠٠/٢).

(٤) المرجع السابق (٨٢٢/٢).

(١) المرجع السابق (٧٨١/٢).

(٢) المرجع السابق (٦٥٧/٢).

(٣) المرجع السابق (٤٠٣/١-٤٠٤).

ومن نواذر الكذب ما جاء في مُقدِّمة التَّحْقِيقِ من حَسْرَةٍ وَحُزْنٍ^(١) على "نُسخةٍ عتيقةٍ يرجعُ تاريخُها إلى أكثرَ من اثني عشرَ قرناً"، كانت محفوظةً في مكتبةِ شيخٍ مُعاصرٍ وصفَه المحقِّقُ بـ "حُجَّةِ الإسلامِ والمُسلمينَ الشَّيخَ يَعْقُوبَ المَنْصُورِيَّ"^(٢).

هذا الشَّيخُ المُعاصرُ يزعمُ أنه من ذُرِّيَّةِ أُختِ سُلَيْمِ بنِ قَيْسٍ!، ويدَّعي أنه كانت عنده نسخةٌ من الكتابِ تلقَّاهَا عن آبائه ترجعُ للقرنِ الثاني الهجريٍّ، ثمَّ نسخُها من أصلِ أبان بنِ أَبِي عِيَّاشٍ نفسه راوي كتابِ سُلَيْمٍ^(٣)! ويقول هذا الشَّيخُ: إنه كان في هامشِ النُّسخةِ شيءٌ من تاريخِ حياةِ سُلَيْمٍ ووفاته، وشيءٌ من مَسِيرَةِ كتابه عبر القُرونِ^(٤). فقد عرفَ هذا الشَّيخُ عن سُلَيْمٍ ما لم يعرفه الطُّوسِيُّ ولا النَّجَاشِيُّ ولا سائرُ عُلماءِ المذهبِ طيلةَ القُرونِ الماضيةِ! ويصفُ الشَّيخُ نُسخته العتيقةَ، فيذكرُ أنها كُتِبَتْ بَخطٍ كوفيٍّ على جلدِ غزالٍ، وأنها كانت محفوظةً في صُنْدُوقٍ من الأَبْنُوسِ^(١) توارثه آبَاؤه جيلاً بعدَ جيلٍ، وقد تلقَّاهَا هو عنهم أباً عن جدٍّ، لكنَّها فُقدتْ منه في الحربِ العراقيَّةِ الإيرانيَّةِ بعدَ سنة (١٤٠٠ هـ)^(٢)!

و مما زعمه هذا الشَّيخُ أنَّ "الكثيرَ من المؤرِّخين" أكدوا أنَّ الصحابيَّ سَهْلَ بنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ رضي الله عنه كان قد تزوَّجَ أُختاً لسُلَيْمِ بنِ قَيْسٍ اسمها (جُمَانَة)، فأُنْجَبَتْ جَدُّهم الأعلى عَفَّانَ بنَ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ الذي تنتسبُ له الأسرةُ مالِكةُ تلكِ النُّسخةِ العتيقةِ^(٣)! وقد نقلَ محقِّقُ كتابِ سُلَيْمٍ عن أحدِ المَعَمَّرِينَ من الأسرة -واسمه (الحاج ياسين)- أنهم ورثوا نُسختهم عن جَدِّهم سُلَيْمٍ. وكان ذلك الشَّيخُ يفخرُ بكونه من ذريةِ سهلٍ السَّاعِدِيَّ، وأن (حَلِيمَةَ السَّاعِدِيَّة!) مُرضعةَ رسولِ الله صلَّى الله عليه وآله منهم^(٤).

(١) المرجع السابق (٣٨٠/١).

(٢) مقدمة كتاب سُلَيْمِ بنِ قَيْسٍ (٣٧٩/١).

(٣) المرجع السابق (٣٩٠/١).

(٤) المرجع السابق (٣٩٠/١).

(١) شجر ينبت في الحبيشة والهند. وخشبه أسود صلب تصنع منه الأواني والأدوات والأثاث. (المعجم الوسيط ٢/١).

(٢) مقدمة كتاب سُلَيْمِ بنِ قَيْسٍ (٣٨٢/١).

(٣) المرجع السابق (٣٨٥-٣٨٦/١).

(٤) المرجع السابق (٣٨٧/١).

و هذا من الجهل والكذب البين، فحليمة سَعْدِيَّةٌ وليست سَاعِدِيَّةٌ، وهي من بني سعد ابن بكر، من هوازن العَدَنَانِيَّةِ^(١). وبنو سَاعِدَةَ -الذين ينتسب إليهم سهل بن سعد- من الخَزَرَجِ القحطَانِيَّةِ، وإليهم تُنسب سقيفة بني سَاعِدَةَ^(٢).

و مما نقله محقق الكتاب عن أحد الذين اطلعوا على تلك النسخة المدَّعاة أنه كان مكتوباً بآخرها: "هذا ما خطّه بيده أبان عن سليم بن قيس: إن القوم -وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، وأنس، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف^{رضي الله عنه}- شهدوا على أنفسهم عند مماتهم أنهم ماتوا على ما مات عليه آبائهم في الجاهلية"^(٣).

هذا النص القصير من المفترض أنه المتبقي من تلك النسخة (الفريدة!) التي يتحدث عنها محقق الكتاب، ويتحسر على فقدانها. وفيه من الخلل ما يكفي لإسقاطه. فسليم هنا يحكي أن أولئك الصحب الكرام^{رضي الله عنهم} شهدوا على أنفسهم عند موتهم أنهم يموتون على الجاهلية، وقد ذكر معهم أنس بن مالك^{رضي الله عنه} المتوفى سنة تسعين أو بعدها^(١)، أي بعد وفاة سليم المفترضة بحوالي خمسة عشر عاماً^(٢)، فكيف أمكن لسليم أن يحكي شيئاً عن وفاة من مات بعده؟!

وقد كان يكفي في رفض مضامين كتاب قيس أن يتأمل الإمامي في استحالة وجود كتاب يؤلفه رجل صاحب أول الأئمة المعصومين وأربعة بعده، فيحكي عنهم تلك الحوادث المتقدمة عن خبر ومُعَايَنَةٍ، بل ويذكر في الأئمة الاثني عشر، بأسمائهم، وألقابهم، وترتيبهم، ويحكي أحداث بيعة أبي بكر، وبيعة عمر، وبيعة عثمان، وبيعة علي^{رضي الله عنه}، ويتحدث عن موقعة الجمل وموقعة صفين، وأمثال ذلك من الأحداث الكبرى الخطيرة، التي يحكيها مؤلف الكتاب

(١) ينظر الاستيعاب (١٨١٢/٤)، الإصابة (٥٨٥/٧).

(٢) ينظر: الاستيعاب (٦٦٤/٢)، الإصابة (٢٠٠/٣)،

(٣) مقدمة كتاب سليم بن قيس (٣٨٩/١).

(١) انظر: الاستيعاب (١١٠/١)، الإصابة (١٢٧/١).

(٢) حسب ما يذكره أبان بن أبي عياش في مطلع الكتاب (٥٥٧/٢)، فإن وفاة سليم كانت إثر مقدم الحجاج بن يوسف العراق سنة (٧٥هـ). وقد جاء في الكتاب (٥٥٩/٢) عن أبان أنه أتى المدينة بعد وفاة سليم، فلقي عمر ابن أبي سلمة^{رضي الله عنه}، وعمر توفي سنة (٨٣هـ)، كما في الاستيعاب (١١٦٠/٣)، والإصابة (٥٩٢/٤). وعليه فإن وفاة سليم تكون قبل وفاة أنس لا محالة. وقد خلص محقق الكتاب إلى تقدير وفاته بحدود سنة (٧٦هـ).

عن مُعَايِنَةٍ، أو نَقْلًا عَمَّنْ عَايَنَهَا مِنْ أَعْلَامٍ مَشَاهِيرَ مِثْلِ سَلْمَانَ وَالمَقْدَادِ وَأَبِي ذَرٍّ عليه السلام.
فمِثْلُ هَذِهِ المَادَّةِ الغَنِيَّةِ المَوْثِقَةِ العَالِيَةِ الإسْنَادِ مِنَ المَفْتَرَضِ -لَوْ وُجِدَتْ- أَنْ تَحْظَى
بِالشُّهُرَةِ وَالتَّوَاتُرِ وَالعُنَايَةِ التَّامَّةِ مِنْ قِبَلِ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ. وَبِخَاصَّةٍ أَنْ أَبَانَ بَنَ أَبِي عِيَّاشٍ يَذْكُرُ فِي
رَوَايَتِهِ لِلْكِتَابِ أَنَّهُ قَرَأَ مَا فِيهِ عَلَى الإِمَامِ الرَّابِعِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ؛ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، وَكَانَ بِمَجْلِسِهِ
الصَّحَابِيَّانِ أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ، وَعَمْرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عليه السلام، فَشَهِدَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ بِصَحَّةِ مَا
فِيهِ، وَقَالَ: "صَدَقَ سُلَيْمٌ عليه السلام هَذَا حَدِيثُنَا نَعْرِفُهُ" ^(١)، وَأَمَّا عَمْرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ وَأَبُو الطُّفَيْلِ
عليه السلام فَقَالَا: "مَا فِيهِ حَدِيثٌ إِلَّا وَقَدْ سَمِعْنَاهُ مِنْ عَلِيِّ عليه السلام، وَمِنْ سَلْمَانَ، وَمِنْ أَبِي ذَرٍّ،
وَمِنْ المَقْدَادِ" ^(٢).

فَكِتَابٌ بِهَذِهِ المَثَابَةِ، كَيْفَ أَضَاعَتْهُ الطَّائِفَةُ، فَلَمْ يَحْصُلْ نَقْلُهُ بِالتَّوَاتُرِ القَاطِعِ لِلشُّكُوكِ؟!
وَكَيْفَ دَخَلَ الخَلَلَ عَلَى نُسخِهِ مَعَ صِغَرِ حَجْمِهِ، وَسُهُولَةِ حِفْظِهِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ؟! وَكَيْفَ
جُهِلَ حَالُ مُؤَلِّفِهِ، فَلَمْ يُعْرَفْ شَيْءٌ عَنْ حَيَاتِهِ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ عَلِيِّ عليه السلام؟! بَلْ كَيْفَ وَقَعَ
الخِلَافُ بَيْنَ الشَّيْعَةِ بَعْدَ مَوْتِ كُلِّ إِمَامٍ فِي تَعْيِينِ الإِمَامِ اللاحِقِ، مَعَ أَنَّ أَسْمَاءَ الأئِمَّةِ مَذْكُورَةٌ
فِي كِتَابٍ قَدِيمٍ عَتِيقٍ مَقْرُوءٍ عَلَى الإِمَامِ الرَّابِعِ؟!

مِثْلُ هَذِهِ التَّسْأُولَاتِ البَدْهِيَّةِ كَانَ مِنَ المَفْتَرَضِ أَنْ تَبْرُزَ عِنْدَ ظَهْوَرِ أَيِّ كِتَابٍ مُتَقَدِّمٍ بِمِثَابَةِ
كِتَابِ سُلَيْمٍ، لَكِنْ حَالُ الإِمَامِيَّةِ وَطَرِيقَتُهُمُ الَّتِي اعْتَادُوهَا فِي قَبُولِ مَا يُخْرِجُ لَهُمْ مِنْ كُتُبٍ
مَنْسُوبَةٍ لِلْقَدَمَاءِ مِمَّا يُلْغِي مِثْلَ هَذِهِ التَّسْأُولَاتِ. فَقَبُولُ مُحَقِّقِ كِتَابِ سُلَيْمٍ لِدَعَاوِي ذَاكَ الشَّيْخِ
عَنْ نُسخَتِهِ العَتِيقَةِ، يَشْبَهُ قَبُولَ المَجْلِسِيِّ الأَوَّلِ (١٠٧٠هـ) وَجَمَاعَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ بَعْدَهُ
لِكِتَابِ (فَقْه الرِّضَى) الَّذِي خَرَجَ فِي القَرْنِ الحَادِي عَشَرَ مَنْسُوبًا لِلإِمَامِ (المَعْصُومِ!) بَعْدَ تِسْعَةِ
قُرُونٍ مِنْ وَفَاتِهِ. وَهَذَانِ المَوْقِفَانِ يُشْبِهَانِ قَبُولَ جُمْلَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ المَذْهَبِ لَذَاكَ التَفْسِيرِ القَدِيمِ
الَّذِي أَمْلَاهُ العَسْكَرِيُّ -فِيمَا يُزَعَم- عَلَى رَجُلَيْنِ مَجْهُولَيْنِ لَا يَعْرِفُ أَحَدٌ عَنْهُمَا شَيْئًا. بَلْ إِنَّ
هَذِهِ المَوَاقِفَ الثَّلَاثَةَ تَشْبَهُ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ سُلَيْمٍ نَفْسِهِ مِنْ قِصَّةِ كِتَابٍ آخَرَ مَكْتُوبٍ بِخَطِّ
عَلِيِّ وَإِمْلَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ تَفْصِيلٌ كُلِّ شَيْءٍ.

(١) كِتَابُ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ (٥٥٩/٢).

(٢) المَرْجِعُ السَّابِقُ (٥٦٠/٢).

ففي كتاب سليم عن عليٍّ أنه قال لطلحة عليه السلام: "إن كل آية أنزلها الله في كتابه على محمد عليه السلام عندي بإملاء رسول الله عليه السلام وخطي بيدي، وتأويل كل آية أنزلها الله على محمد عليه السلام، وكل حلال، أو حرام، أو حكم، أو أي شيء تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة عندي مكتوب بإملاء رسول الله عليه السلام وخط يدي حتى أرش الحديث".

وفي آخر الخبر أن طلحة عليه السلام سأله: "أخبرني عما في يدك من القرآن وتأويله وعلم الحلال والحرام، إلى من تدفعه، ومن صاحبه بعدك؟ قال: إلى الذي أمرني رسول الله عليه السلام أن أدفعه إليه. قال طلحة: من هو؟ قال: وصيي وأولى الناس بالناس بعدي، ابني الحسن، ثم يدفعه ابني الحسن عند موته إلى ابني هذا الحسين، ثم يصير إلى واحد واحد بعد الحسين، حتى يرد آخرهم على رسول الله عليه السلام وآله الخوض" ^(١).

فمثل هذا الكتاب النفيس الذي يشتمل على كل شيء، ما فائدته إذا كان كل إمام سيكتمه، ويدفعه للإمام الذي بعده، من غير أن ينشره للأمة لتعرف أحكام دينها؟! مثل هذه الروايات هي التي تجعل العقل الإمامي قابلاً لتصديق ما يخرج له من كتب تنسب للأئمة، فلذلك سهل رواج تلك الكتب المجهولة المصدر بين علماء الطائفة.

و مما يشبه هذا خبر آخر في كتاب سليم -أيضاً-، فيه أن علياً عليه السلام لما انصرف من صفين مرّ بدير نصرائي، فخرج عليه "شيخ كبير جميل حسن الهيئة والسمت"، اسمه "شمعون ابن حمون"، وكان في يده كتاب. وفي الخبر أن ذلك الشيخ من نسل "أفضل حواربي عيسى بن مريم عليه السلام الاثني عشر، وأحبهم إليه، وآثرهم عنده". وأن عيسى عليه السلام كان قد دفع له كتبه وعلمه وحكمته، وأن تلك الكتب لم تزل تنقل في ذرية ذاك الحواربي، حتى وصلت لشمعون بن حمون، وهي بخط جدّه الحواربي، وإملاء عيسى بن مريم عليه السلام!!

و مما ذكره ذلك النصرائي أن هذه الكتب فيها "كل شيء يفعل الناس من بعد عيسى، ملك ملك، وكم يملك، وما يكون في زمان كل ملك منهم، حتى يبعث الله رجلاً من العرب من ولد إسماعيل بن إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام من أرض تدعى قمامة، من قرية يقال لها مكة،

(١) المرجع السابق (٢/٦٥٧-٦٦٠).

يقال له: (أحمد)، الأنجلُ العَيْنين، المقرونُ الحاجبين، صاحبُ النَّاقَةِ والحمارِ والقَضِيبِ والتاجِ —يعني العِمَامَةِ—، له اثنا عشر اسماً. ثم ذكرَ مبعثه ومولده وهجرته، ومن يقَاتله ومن ينصُره ومن يعاديه، وكم يعيشُ، وما تلقى أمته من بعده من الفرقة والاختلاف، وفيه تسمية كلِّ إمام هُدى وإمام ضلالة، إلى أن يتزلَّ عيسى بنُ مريمَ عليه السلام من السماء. فذكرَ في الكتابِ ثلاثة عشر رجلاً من ولدِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ خليلِ الله، هم خيرٌ من خلقِ الله، وأحبُّ من خلقِ الله إلى الله. وأن الله وليُّ من والاهم، وعدوُّ من عاداهم. من أطاعهم اهتدى، ومن عصاهم ضلَّ. طاعتهم لله طاعةً، ومعصيتهم لله معصيةً. مكتوبةٌ فيه أسماءُهم وأنسابُهم ونعتُهم، وكم يعيشُ كلُّ رجلٍ منهم، واحداً بعدَ واحدٍ، وكم رجلٌ منهم يستسرُّ بدينه ويكتمه من قومه، ومن يظهرُ منهم على آخرهم، فيصليَّ عيسى خلفه... "إلى آخر كلامٍ طويلٍ تلوحُ عليه علائمُ الافتعال والاختلاق.

وبآخر الخبر أن النصرانيَّ دَفَعَ لعلِّي كتابَ جدِّه الحواريِّ الذي أملاه عليه عيسى بنُ مريمَ عليه السلام، وأن عليّاً عليه السلام دعا بترجمانٍ كي ينسخَ الكتابَ بالعربية. فلماء جيء بالكتابِ العربيِّ دعا عليٌّ عليه السلام ابنه الحسنَ، وقال: يا بنيَّ إئتني بالكتابِ الذي دَفَعْتُهُ إِلَيْكَ بِخَطِّي وإملاءِ رسولِ الله صلى الله عليه وآله. فأتاه الحسنُ بكتابٍ عنده، ثم قرأَ كتابُ عليٍّ مع كتابِ النصرانيِّ، "فما خالفَ فيه حرفاً واحداً، ليسَ فيه تقدُّمٌ ولا تأخيرٌ، كأنه إملاءُ رجلٍ واحدٍ على رجلينِ" ^(١)!!

فمن سوى الإمامية حين يقرأون مثلَ هذا الخبرِ العجيبِ يتساءلون عن كتابِ ذلك النصرانيِّ الذي يشبهُ اللوحَ المحفوظَ بما فيه من تفاصيلٍ كلِّ شيءٍ، مكتوبةً بخطِّ أفضلِ الحواريين، وإملاءِ عيسى بنِ مريمَ عليه السلام نفسه! فكيف بقيَ ذلك الكتابُ محفوظاً من زمنِ عيسى عليه السلام، إلى وقتِ عليٍّ عليه السلام، من غيرِ أن يعرفَ عنه أحدٌ شيئاً؟! وأين ذهبَ الكتابُ بعدَ ذلك عن سائرِ الأمة، بل عن سائرِ البشرِ. وماذا —أيضاً— عن كتابِ عليٍّ الذي كتبه بيده، بإملاءِ رسولِ الله صلى الله عليه وآله، ثم قرأه الحسنُ بمحضَرٍ من جيشِ صفين؟! فأين ذهبَ الكتابُ؟ وكيف

(١) المرجع السابق (٧٠٩/٢-٧١١).

اختفى؟ بل كيف لم يذكره أحدٌ غير سُلَيْمٍ هذا؟!

هذه التساؤلاتُ البدهيةُ الكبرى لم تخطرُ ببالِ أحدٍ من علماء الطائفة، وهم يتحدّثون عن كتاب سُلَيْمٍ، فلا يستشكّلون منه إلا كون الأئمة ثلاثة عشر، أو موعظة محمد بن أبي بكرٍ لأبيه، ثم يتعلّلون باحتمال وقوع خللٍ في نسخة ابن الغضائري!

● ثالثاً: صناعة الدراية في المصنفات الإمامية قبل عصر المفيد

إذا تجاوزنا عن مُعضلة ثبوت النسخ في كتب الطائفة المتقدمة على عصر المفيد (٤١٣هـ)، وسَلَّمنا صحّة وسلامة تلك المصنّفات التي بين أيدينا اليوم، من كتب الرواية العائدة إلى تلك الحِقبة، فإن الناظر فيها يراها -مع قِلَّتِها-، تكادُ تخلو من صناعة الدراية والتفتيش عن ثبوت الأخبار والبحث في تمييز ما يصحُّ مما لا يصحُّ من المرويّات. فهي كتبُ رواية صِرفة، تعتمدُ سرّد الأخبار بأسانيدٍ مُجرّدة من أيِّ بحثٍ في ثبوّتها وصحّتها.

فكتاب (الحاسن) للبرقيّ (٢٧٤ أو ٢٨٠هـ) وصل إلينا جزءٌ منه وفقد أكثره، والواصل منه ليس فيه أدنى أثرٍ لصنعة نقد الأسانيد وتمييز الأحاديث. ومثله كتاب (قرب الإسناد) لأبي العباس الحِميريّ، وكتاب (بصائر الدُرّجات) لمحمد بن الحسن الصّفار (٢٩٠هـ)، وكتاب (الإمامة والتبصرة) لعليّ ابن بابويه القميّ (٣٢٩هـ)، وكذلك تفسير العياشي^(١) فالذي وصل إلينا منه جزءٌ من مختصره، وليس فيه ما يدلُّ على عناية بالتّصحيح أو التّضعيف. ومثل ذلك كتاب (الاستغاثة) لأبي القاسم الكوفيّ، و(دلائل الإمامة) لابن جرير، وكذا كتاب (العبية)

(١) محمد بن مسعود بن محمد السُّلَمي السَّمَرقندي، أبو النضر العياشي. قال ابن النديم: "من فقهاء الشيعة الإمامية، أُوحد دهره وزمانه في غزارة العلم". ووصفه النّجاشي بجلالة القدر، وعده من عيون الطائفة، وذكر أنه كان واسع الأخبار، بصيراً بالروايات، مطلعاً عليها. وذكر أنه كان أول أمره عامياً (سنيّاً)، ثم تبصر! وذكر ابن النديم أن له أكثر من مائتين وثمانية كتب. لكن لم يبق من هذه الكتب سوى نسخة مختصرة وناقصة من تفسيره المعروف باسمه. لا تعرف سنة وفاته، لكن النجاشي (٤٥٠هـ) يروي عنه بتوسط رجلٍ، ورجح الطهراني أنه في طبقة الكلبيّ، واستظهر البغدادي وفاته في حدود سنة (٣٢٠هـ) تقريباً.

ينظر: فهرست ابن النديم (ص ٢٧٤)، رجال النجاشي (ص ٣٥٠)، معالم العلماء (ص ١٣٤)، خلاصة الأقوال (ص ٢٤٦)، رجال ابن داود (ص ١٨٤)، هدية العارفين (١/٤٦٠)، الأعلام (٧/٩٥).

للثعمانى، و(كفاية الأثر) للخزاز، وسائر مصنفات أبي جعفر ابن بابويه (٣٨١هـ)، عدا كتابه (الفقيه)، وفيه بحث يأتي^(١).

فالذي يفتش في هذه المصادر وأمثالها بحثاً عن آثار لنقد الأخبار، أو أي عمل منهجي آخر يهدف لفرز الرويات وتمييز ما يثبت منها مما لا يثبت، لن يجد لذلك أثراً يذكر. بل لن يجد سوى أخبار مسرودة دون تمييز. نعم، وجدت آثار لبعض الاجتهادات المحدودة، لكن تلك الاجتهادات لم ترق لمستوى العمل المنهجي الشامل. وفي تقرير هذه الحقيقة يقول الباحث الإمامي عبد الله فياض: "من الجدير بالذكر أنه لم تجر عملية تهذيب وتشذيب شاملة لكتب الحديث عند الشيعة الإمامية، على غرار العملية التي أجراها المحدثون عند أهل السنة، والتي تمخض عنها ظهور الصحاح الستة المعروفة". ثم ذكر أن من نتائج ذلك بقاء الأحاديث الضعيفة بجانب الأحاديث المعتبرة^(٢). ويقول الباحث الإمامي الآخر، حيدر حب الله: "الحياة الشيعية عموماً لم تكن تشعر بتحدٍ حقيقي في هذا الموضوع، كما لم تظهر فيها قراءات نقدية أو تحديد نظري بالحجم والتأثير اللذين شاهدناهما مع الوضع السني"^(٣).

وما ذكره هذان ظاهر لا يحتاج إلى التطويل في التدليل عليه. بل لا مجال للمقارنة أصلاً بين جهود محدثي أئمة أهل السنة، ومنهج التقلد من الإمامية في ضبط الرويات، وتمييز أحوال الرواة وتواريخهم، وفرز الأخبار، وبيان عللها، وسائر فروع هذا الفن.

غير أن الحديث عن نفي وجود عملية تنقيح شاملة مُشابهة لما قام به علماء السنة، لا ينفي وجود اجتهادات قليلة محدودة لم تتخذ صفة الشمول. ذلك أن العقل يأبى بداهة منهج قبول الأخبار أيّاً كان مصدرها. كما أن الطائفة الإمامية لم تكن معزولة تماماً عن البيئة السنية الكبرى التي كان نقد الأخبار وفحصها شغل علمائها الشاغل في تلك الحقبة. كما كان للانشقاقات العميقة داخل المذهب الإمامي أثر في التشكك في مرويات المختلفين عقدياً، فكان ما وجد من تكذيب وطعن في الرواة يستند - في غالبه - إلى مذاهبهم.

(١) انظر (ص ٦١٨).

(٢) الإجازات العلمية عند المسلمين (ص ٩٨).

(٣) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي (ص ١٠).

كما أن مُعضِلةَ كَثْرَةِ تعارضِ المرويَّاتِ عَنِ الأئمَّةِ أوجِبَت هي الأخرى حيرةً وشكوكاً فيما يؤخَذُ منها وما يُتْرَكُ. وقد برَزَت هذه المعضِلةُ جليَّةً في مُقدِّمة كتاب (الكافي) للكُلَيْنِيِّ (٣٢٨هـ)، حيث وردَ فيها أن سَبَبَ تأليفِ الكتابِ شكوى أبدأها أحدُ أصحابِه من اختلافِ الرواياتِ عن الأئمَّةِ، فالتَمَسَ من الكُلَيْنِيِّ وَضَعَ "كتابَ كافٍ يَجْمَعُ فيه من جميعِ فنونِ علمِ الدِّينِ، ما يَكْتَفِي به المتعلِّمُ، ويرجعُ إليه المسترشدُّ، ويأخذُ منه من يريدُ عِلْمَ الدِّينِ والعملَ به بالآثارِ الصَّحِيحَةِ عن الصَّادِقِينَ -عليهم السَّلامُ-"^(١). ومُشكِلةُ تعارضِ المرويَّاتِ هي التي دَفَعَت -أيضاً- بالطُّوسِيِّ بعدَ الكُلَيْنِيِّ ليضعَ البِذْرَةَ الأولى لعمليَّةٍ أوسَعٍ في نقدِ الأخبارِ عبر كتابه الأشهرِ (تهذيب الأحكام) الذي أفرَدَهُ لعلاجِ اختلافِ الأخبارِ.

والمقصودُ من هذا كله أنه كانت هناك دَواعٍ ظاهرةٌ لقيامِ حَرَكةٍ تَهْدَفُ إلى فَرْزِ الأخبارِ وتمييزِ ما يؤخَذُ منها وما يُتْرَكُ. وقد اجتهدتُ في تَتَبُّعِ أيِّ أثرٍ لما يَمَكِنُ أن يوصَفَ بأنه عمليَّةٌ نقدٍ وتمييزٍ بين الأخبارِ في تلكَ الحِقْبَةِ المتقدِّمةِ المنتهيةِ بعصرِ المفيدِ (٤١٣هـ)، فوجدتُ آثاراً محدودةً يَمَكِنُ تقسيمُها إلى أربعةِ أقسامٍ:

- ١ عملية انتخاب وانتقاء قامَ بها أحدُ شيوخِ ابنِ بابويه (٣٨١هـ) لكتابِ مَفْقُودِ اليومِ، وهو كتاب (نَوَادِرِ الحِكْمَةِ) لِحَمْدِ بنِ أحمدَ بنِ أبي يحيى الأشعري^(١).
- ٢ نصوصٌ قَلِيلَةٌ عن المتقدِّمينَ في جَرَحِ بعضِ الرُّوَاةِ وتَعْدِيلِهِم، والتنصيصُ على ثِقَةِ بعضهم، والطَّعنُ في بعضهم الآخرِ.
- ٣ بَضْعُ مُصَنَّفَاتٍ حَدِيثِيَّةٍ وَجِدَ في مقدِّماتها ما يُشيرُ إلى أن مُصَنِّفَهَا انتَقَوْا أخبارَهَا، ولم يُدرِجُوا فيها إلا ما ثَبَتَ عندهم.
- ٤ جماعةٌ من الرُّوَاةِ نَقَلَ الكَشَّيُّ إِجْمَاعَ الطَّائِفَةِ على قَبُولِ جَمِيعِ ما يروونه.

وفيما يأتي تَفْصِيلُ هذه الأقسامِ الأربعةِ:

(١) الكافي (٨/١).

(١) قال الطُّوسِيُّ في (الفهرست ص ٢٢١): "جليل القدر، كثير الرواية".

القسم الأول:

وهو المتعلقُ ببقايا عمليّة نقدٍ وتمحيصٍ أجراها أحدُ شيوخِ ابنِ بابويه لمروياتِ كتابٍ كبيرٍ لم يصل إلينا، وهو كتابُ (نَوَادِرِ الْحِكْمَةِ)^(١) لِمَحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي يَحْيَى الْأَشْعَرِيِّ. وهو مُصَنَّفٌ يَشْتَمِلُ مَرْوِيَّاتٍ فِي الْفَقْهِ وَالْأَخْلَاقِ^(٢). وَكَانَ مُؤَلِّفُهُ -فِيمَا يَقُولُ النَّجَاشِيُّ-: "يُرْوَى عَنِ الضُّعَفَاءِ، وَيَعْتَمِدُ الْمَرَاثِيلَ، وَلَا يُبَالِي عَمَّنْ أَخَذَ"^(٣). لِأَجْلِ هَذَا قَامَ أَحَدُ شُيُوخِ ابْنِ بَابَوَيْهِ -وهو مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ^(٤)- بِعَمَلِيَّةٍ فَرَزَ لِأَخْبَارِ الْكِتَابِ، فَأَسْقَطَ مِنْهُ -حِينَ حَدَّثَ بِهِ- مَرْوِيَّاتٍ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ شَيْخًا مِنْ شُيُوخِ الْمُؤَلِّفِ، إِضَافَةً لِلْأَخْبَارِ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا: (عَنْ رَجُلٍ)، أَوْ (عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا)، أَوْ (وَجَدْتُ فِي كِتَابٍ وَلَمْ أَرَوْهُ)^(٥). غَيْرَ أَنَّ كِتَابَ (نَوَادِرِ الْحِكْمَةِ) لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا، وَلَا مَا يُفْتَرَضُ أَنَّهُ اخْتَصَارٌ وَاتِّخَابٌ لِأَخْبَارِهِ. وَكُلُّ الَّذِي تَبَقَّى مِنْهُ قَائِمَةٌ نَقَلَهَا الْكُتُبُ بِأَسْمَاءِ الشُّيُوخِ الَّذِينَ أَسْقَطَ ابْنُ الْوَلِيدِ مَرْوِيَّاتِهِمْ. وَقَدْ اسْتَفَادَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ ذَلِكَ تَضَعِيفَ جَمِيعِ مَا يَنْقَلُ مِنْ طَرِيقِهِمْ.

وَالسُّؤَالُ الَّذِي سِيرَدُ هُنَا سَيَكُونُ عَنْ سَبَبِ إِسْقَاطِ ابْنِ الْوَلِيدِ أَخْبَارَ أُولَئِكَ الشُّيُوخِ؟ أَهُوَ لَضَعْفٍ فِي ضَبْطِهِمْ وَإِتْقَانِهِمْ؟ أَوْ هُوَ لِأَجْلِ الْمَخَالَفَةِ فِي الْمَذْهَبِ؟

الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْإِحْتِمَالَ الثَّانِي أَقْرَبُ. ذَلِكَ أَنَّ مِمَّا اشْتَهَرَ لَدَى عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ أَنَّ أَهْلَ (قُمَّ) فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ -وَمِنْهُمْ ابْنُ الْوَلِيدِ- كَانَ لَهُمْ مَوْقِفٌ مُتَصَلِّبٌ مِنَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ كَانُوا يَصِفُونَهُمْ بِالْغُلُوِّ وَالتَّخْلِيْطِ، بِسَبَبِ نَقْلِهِمْ وَأَخْذِهِمْ بِأَخْبَارٍ تَضَمَّنَتْ مَا كَانَ يُعَدُّ آنَذَاكَ مَغَالَاةً

(١) ذَكَرَ الْخَوَاسِرِيُّ أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْكِتَابِ، لَكِنَّ النُّورِيَّ الطَّبْرَسِيَّ شَكَّكَ فِي ذَلِكَ، وَاسْتَبْعَدَ أَنْ يَكُونَ مَا وَقَفَ عَلَيْهِ الْخَوَاسِرِيُّ جُزْءًا مِنْ كِتَابِ النُّوَادِرِ. (خاتمة مستدرک الوسائل ١/٢٩٥).

(٢) الذريعة (٣٤٦/٢٤).

(٣) رجال النجاشي (ص ٣٤٨).

(٤) قَالَ عَنْهُ النَّجَاشِيُّ: "شَيْخُ الْقَمِيَّينَ، وَفَقِيهِهِمْ، وَمُقَدِّمُهُمْ، وَوَجْهُهُمْ.. ثَقَّةٌ، ثَقَّةٌ، عَيْنٌ، مَسْكُونٌ إِلَيْهِ". وَقَالَ الطُّوسِيُّ: "جَلِيلُ الْقَدْرِ، عَارِفٌ بِالرِّجَالِ، مُوثِقٌ بِهِ".

يَنْظُرُ: رِجَالُ النَّجَاشِيِّ (ص ٣٨٣)، فَهْرَسْتُ الطُّوسِيِّ (ص ٢٣٧)، مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ (١٦/٢١٩).

(٥) نَقَلَ ذَلِكَ النَّجَاشِيُّ فِي رِجَالِهِ (ص ٣٤٨).

زائدة في الأئمة وخروجاً عن حدود المذهب. مع أن ما كان يُعدُّ غلوًّا وتخليطاً في ذلك الحين لم يُعد كذلك في وقتٍ لاحقٍ - كما سيأتي لذلك مزيدٌ بسطٍ وتوضيح^(١) -. فالذي يظهر أن إسقاط ابن الوليد مرويات أولئك الشيوخ كان لأجل هذا المعنى، بقرينة ما قاله ابن بابويه (٣٨١هـ) حين ذكر نصَّ إجازة ابن الوليد له بكتاب (نوادير الحكمة)، حيث أجازته برواية جميع أخبار الكتاب، ثم قال: "إلا ما كان فيها من غلوٍّ أو تخليطٍ، وهو الذي يكون طريقه محمد بن موسى الهمداني، أو يرويه عن رجلٍ، أو عن بعض أصحابنا، أو يقول: (وروي)، أو يرويه عن محمد بن يحيى.... ثم سرد أسماء الرواة الذين استثناهم ابن الوليد"^(٢). فالظاهر أن إسقاط ابن الوليد أخبار أولئك الرواة من كتاب (النوادر) يرجع لخلافٍ في المذهب أو جبّ اهتمامهم بالغلو.

وبقطع النظر عن تفسير موقف ابن الوليد، فإن صنيعه هذا يُعدُّ أقدمَ عملٍ وصلتنا آثاره يهدف إلى فرز المرويات وتمييزها. لكن مع ضياع الكتاب فمن الصعب معرفة حجم هذا العمل وأثره، فكتاب (النوادر) وإن وصفه النجاشي بالكبير^(٣)، إلا أننا لا نعرف مبلغ ما فيه من مرويات ولو على وجه التقريب؛ إذ الكبر والصغر من الأوصاف النسبية. ثم إننا بعد هذا لا نعرف مقدار المتبقي من الكتاب بعد إسقاط مرويات أربعة وعشرين من شيوخ مؤلفه.

القسم الثاني :

وهو المتعلق بنصوص قليلة في الكلام عن الرواة نقلها الكشي، والنجاشي (٤٥٠هـ)، والطوسي (٤٦٠هـ) عن بعض علماء تلك الحقبة السابقة على زمن المفيد. وسيأتي - بعون الله - بحث تفاصيل ذلك عند الحديث عن كتب أولئك الثلاثة. لكن الذي يعيننا الآن أن تلك النصوص المنقولة تدلُّ على وجود نشاطٍ في توثيق الرواة وتضعيفهم، غير أن قلة هذه المنقولات تدلُّ على أنه كان نشاطاً محدوداً لم يتخذ صفة الشمول والعمل المنهجي. وأكثر الموجود في كتب الطائفة من كلام في الرواة إنما هو من إنشاء النجاشي والطوسي، وليس من

(١) انظر ما سيأتي (ص ٧٦٢)، و(ص ٧٩٧).

(٢) فهرست الطوسي (ص ٢٢٢).

(٣) رجال النجاشي (٣٤٨).

نقلهما. كما أن أغلب ما ينقلانه عن الأوائل من تجريح أو تعديل فهو - في الغالب - مما يدور حول مذهب الراوي، ومدى موافقته أو مخالفته لمذهب الإمامية. ومن النادر وجود نصوص تتحدث بوضوح عن ضبط الراوي وإتقانه لمروياته.

القسم الثالث:

وهو المتعلق بمصنفات وجد في مقدماتها ما يدل على أن مؤلفيها مارسوا عملية انتقاء وانتخاب لأحاديثها، على تفاوت في صراحة عباراتهم ووضوحها. والذي وقفت عليه من ذلك ثلاثة كتب:

١ - كتاب (من لا يحضره الفقيه) لأبي جعفر ابن بابويه القمي (٣٨١هـ):

فقد قال مؤلفه في المقدمة شارحاً منهجه في الكتاب: "لم أقصد فيه قصد المصنفين إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما أفني به، وأحكم بصحته، وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي"^(١).

هذا النص يدل على أن ابن بابويه لم يدخل في كتابه إلا ما صح وثبت عنده. لكن ليس في عبارته بيان الطريقة التي اعتمدها في التمييز بين الصحيح وغيره. وبقيّة كلامه تُشعر أن اعتماده كان على وجود هذه الأحاديث في المصادر المشهورة لدى الطائفة. فقد قال بعد كلامه السابق مباشرة: "وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعول، وإليها المرجع، مثل كتاب حريز بن عبد الله السجستاني، وكتاب عبيد الله بن علي... إلخ"^(٢). يقول الباحث الإمامي حيدر حب الله: "معنى ذلك أن ما يأخذ به الصدوق هو ما كان موجوداً في المصادر المشهورة المعتمدة عليها عند الشيعة"^(٣).

فإن كان هذا مقصود ابن بابويه - وهو الظاهر -، فمعنى ذلك أنه لم يمارس فحصاً وفرزاً مستقلاً للأحاديث التي اختارها، بل كان اعتماده على كتب سابقة اشتهرت بين علماء

(١) من لا يحضره الفقيه (٢/١-٣).

(٢) المرجع السابق (١-٣-٤).

(٣) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي (ص ٧٢).

الطائفة، فكانت هذه الشهرة مُغنيةً عنده عن البحث في مضامينها، أو التدقيق في أسانيد ما اشتملت عليه من أخبار. وقد نبّه البهائي (١٠٣١هـ) على أن كثيراً من الأخبار التي أخرجها ابن بابويه في كتابه "بمعزل عن الاندراج في الصحيح على مصطلح المتأخرين ومنحرف في سلك الحسان والموثقات، بل الضعاف" (١). يعني أن انتقاءه لم يكن مبنياً على نظرٍ وتدقيقٍ في الأسانيد، بل على تصرفات من قبله من علماء الطائفة، وقبولهم تلك الأخبار التي انتقاها واختارها بقطع النظر عن حال أسانيدها. يؤكد هذا قول المفيد (٤١٣هـ)، حين قرّر صراحةً أن ابن بابويه لم يكن يميز بين ما يقبل وما يرد من الرويات. وأنه كان يعمل بظواهر الأخبار "ولم يكن ممن يرى النظر فيميز بين الحق منها والباطل، ويعمل على ما يوجب الحجة" (٢).

٢- كتاب (تفسير القمي)، المنسوب لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي (١):

قال المؤلف في مقدّمته: "ونحن ذاكرون ومُخبرون بما ينتهي إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم، وأوجب ولايتهم، ولا يقبل الله عملاً إلا بهم" (٢). اهـ. والظاهر أن المعنى الأقرب لهذه العبارة عين المعنى الذي قصده ابن بابويه في كلامه المنقول آنفاً، فالظاهر أن القمي إنما قصد بكلامه أنه سيقصر على ذكر الرويات التي أخرجها ثقات المشايخ قبله واعتمدها، أو أنه سيروي ما وقع له من رواية شيوخه الثقات عنده، بقطع النظر

(١) مشرق الشمسين (ص ٢٦٩).

(٢) تصحيح اعتقادات الإمامية (ص ٤٩). ويأتي مزيد بسط وبيان لطريقة ابن بابويه (ص ٦٣٤).

(١) أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي. وصفه النجاشي بالثقة والتثبت. وهو من شيوخ الكليني، أكثر من الرواية عنه في كتابه الكافي. وجل مرويات القمي إنما هي عن أبيه إبراهيم بن هاشم. ذكروا في ترجمته أنه أضر بأواسط عمره، وعدوا له مصنفات منها: تفسيره المشهور بتفسير القمي، وكتاب (الناسخ والمنسوخ)، و(قرب الإسناد)، و(فضائل أمير المؤمنين)، وكتاب (المناقب)، وغير ذلك. وكان حياً إلى سنة (٣٠٧هـ) على ما استظهره الطهراني في طبقات أعلام الشيعة.

ينظر في ترجمته: فهرست الطوسي (ص ١٥٢)، ورجاله (ص ٢٦٠)، خلاصة الأقوال (ص ١٨٧)، رجال ابن داود (ص ١٣٥)، طبقات أعلام الشيعة (١/ ١٦٦).

(٢) تفسير القمي (٤/١).

عن حال مَنْ فَوْقَهُمْ^(١).

غيرَ أَنَّ بعضَ علماءِ الطَّائِفَةِ المتأخِّرينَ بعدَ القرنِ الحادي عشرِ استنبطُوا من عبارةِ القُمِّيِّ أَنَّهُ مَارَسَ عَمَلِيَّةَ نَقْدٍ وانتقاءٍ لِأَسَانِيدِ أَخْبَارِ كتابِهِ بعدما التَزَمَ صِحَّتُهَا وَثِقَةُ رُؤَاتِهَا، فلم يَخْرُجْ إِلَّا ما كانَ سَنَدُهُ مُسَلَّسًا بِالثَّقَاتِ. مع أَنَّ هَذِهِ الجُمْلَةَ المَثْبُتَةَ فِي مُقَدِّمَةِ التفسيرِ لم تَسْتَوْقِفْ قُدَمَاءَ الإِمَامِيَّةِ المتكَلِّمينَ فِي الرِّجَالِ، فلم يَسْتَنْبِطْ مِنْهَا أَحَدٌ صِحَّةَ أَخْبَارِ الكتابِ بِإِطْلَاقٍ، وَلَا أَخَذُوا مِنْهَا ثِقَةَ الرُّوَاةِ الواقِعِينَ فِي أَسَانِيدِهِ. فَالطُّوسِيُّ (٤٦٠هـ) والنَّجَاشِيُّ (٤٥٠هـ)، وَسائِرُ المتكَلِّمينَ فِي الرِّجَالِ مِنَ الإِمَامِيَّةِ، حَتَّى مِنْ تَأَخَّرَ إِلَى زَمَنِ الحليِّ (٧٢٦هـ)، وَكَذا زَيْنُ الدِّينِ العامليِّ (٩٦٥هـ)، وابْنُ الشَّيْخِ حَسَنُ صَاحِبُ المعالمِ (١٠١١هـ)، كُلُّ هَؤُلَاءِ لم يَذْكُرُوا قَطُّ تَوْثِيقًا لِرَاوٍ بِنَاءً عَلَى تِلْكَ الكَلِمَةِ العَابِرَةِ الوَارِدَةِ فِي مُقَدِّمَةِ تَفْسِيرِ القُمِّيِّ. وَلَمْ تَكْتَسِبْ تِلْكَ العبارةُ وَزْنَاً إِلَّا بَعْدَ اسْتِقْرَارِ عِلْمِ الدِّرَايَةِ المتأخَّرِ واشْتِهارِهِ.

فَبَعْدَما أَدخَلَ المتأخِّرونَ عُلُومَ الحديثِ السُّنِّيَّةِ عَلَى الطَّائِفَةِ، افْتَقَرُوا إِلَى نِصُوصٍ فِي تَوْثِيقِ رُوَاةِ الْأَخْبَارِ الَّذِينَ تَغَلَّبَ عَلَيْهِمُ الجَهَالَةُ، فَصَارُوا يَتَلَمَّسُونَ مِثْلَ تِلْكَ التَّوْثِيقَاتِ العامَّةِ الجُمْلَةِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً لَدَى أَوَائِلِهِمْ.

وَأَوَّلُ مَنْ رَأَيْتُهُ تَوَقَّفَ عَرَضاً عِنْدَ عِبَارَةِ القُمِّيِّ هَذِهِ: الحُرُّ العامليُّ (١١٠٤هـ)، فَإِنَّهُ اسْتَنْبَطَ مِنْهَا -فِي إِشَارَةٍ عَابِرَةٍ- تَوْثِيقَ رَاوٍ وَاحِدٍ أَكْثَرَ عَنْهُ القُمِّيُّ، وَهُوَ والدُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ^(١). ثُمَّ تَتَابَعَ بَعْدَ ذَلِكَ جُمْلَةٌ مِنَ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ، فَوَسَّعُوا دِلَالَةَ تِلْكَ الكَلِمَةِ المَقْتَضِبَةِ، وَجَعَلُوهَا قَاعِدَةً يُسْتَنْبَطُ مِنْهَا التَّوْثِيقُ، مَعَ أَنَّ الكتابَ مَمْلُوءٌ بِمِروياتٍ لَأَناسٍ قَدْ اشْتَهَرَ عِنْدَ الطَّائِفَةِ ضَعْفُهُمْ وَكَذِبُهُمْ^(٢).

وَقَدْ أَخَذَ المَرْجِعُ أَبُو القَاسِمِ الخُوئيُّ (١٤١٣هـ) بِتِلْكَ القَاعِدَةِ المتأخَّرَةِ فِي التَّوْثِيقِ فِي كِتَابِهِ (مُعْجَمَ رِجَالِ الحديثِ)، فَحَكَّمَ بِثِقَةِ جَمِيعِ الرُّوَاةِ الَّذِينَ أَخْرَجَ لَهُمُ القُمِّيُّ أَخْبَاراً عَنْ

(١) ينظر: القضاء في الفقه الإسلامي. لكاظم الحائري (ص ٤٤٦).

(١) وسائل الشيعة (٣٠٢/٣٠).

(٢) ينظر أمثلة لذلك في (بحوث في فقه الرجال ص ١٠٩).

الأئمة^(١). لكنّه لم يلتزم قَبُولَ ما في الكتابِ من أخبارٍ. وكان تلميذه المرجع الحالي محمدُ آصفُ الحسيني يقولُ بهذا أيضاً، ثم رَجَعَ عنه، ولم يرَ في عبارة القُمِّيِّ ما يفيدُ ثقةَ رواةِ كتابه. بل إنّه استظهرَ أن ذلكَ التفسيرَ -أصلاً- ليس للقُمِّيِّ، وإنما هو كتابُ جمعه تلميذُ مجهولٌ من أصحابه، لفقه من مَرَوِيَّاتِ شَيْخِهِ ومَرَوِيَّاتٍ غيره، فاشتَهَرَ الكتابُ بعدَ ذلكَ منسوباً للقُمِّيِّ. وبنى الحسينيُّ على ذلكَ أن العبارةَ المثبتةَ بمقدّمة التفسيرِ لا يُعرفُ قائلُها، وعليه فلا يمكنُ اعتمادُها في توثيقِ الرواةِ، وقد نقلَ مثلَ هذا الرأيِ عن المرجع الحالي عليِّ السَّيِّستاني^(٢)، ورأيتُ بعضَ الباحثينَ المعاصرينَ يُوافقُهما على ذلكَ^(٣). وهذا يعيدُنا لمعضلةِ ضبطِ الطائفةِ لمصنّفاتِ أوائلِها، وكثرةِ اختلافِهم في تعيينِ مؤلِّفيها.

٣- كتاب (كامل الزيارات) لأبي القاسم ابن قولويه (٣٦٨هـ):

قالَ في مقدّمة كتابه: "و لم أُخْرِجْ فيه حَدِيثاً رُوِيَ عن غيرِهِم (يعني الأئمة)، إذ كانَ فيما رَوَيْنَا عَنْهُمْ كفايةً عن حديثِ غيرِهِم. وقد عَلِمْنَا أَنَا لَا نُحِيطُ بِجَمِيعِ ما رُوِيَ عَنْهُمْ في هذا المعنى ولا في غيره. لكن ما وَقَعَ لَنَا من جِهَةِ الثقاتِ من أصحابِنَا -رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ-. ولا أَخْرَجْتُ فيه حَدِيثاً رُوِيَ عن الشُّذَّاذِ من الرِّجَالِ، يُوَثِّرُ ذلكَ عَنْهُمْ عن المذكورينَ غيرَ المعروفينَ بالروايةِ المشهورينَ بالحديثِ والعِلْمِ"^(١).

هذا النَّصُّ -كسابقه- لم يَلْتَفِتْ إليه أحدٌ مذ تكلّم به ابنُ قولويه في القرنِ الرابع، لكن بعدَ نشأةِ علمِ الدرايةِ في القرنِ العاشرِ، اكتسبت تلكَ الكلماتُ أهميةً لدى علماء الطائفةِ المتعطّشينَ للتوثيقات، فأخذوا كلمةَ ابنِ قولويه هذه، وجعلوا منها أصلاً في توثيقِ الرواةِ

(١) معجم رجال الحديث (٤٩/١). وانظر مثلاً على تطبيقه لذلك في (٩٧/٤).

(٢) بحوث في علم الرجال (ص ٧٧-٨٠)، (ص ٥٠٤-٥٠٥). وقد نحا إلى هذا الباحثُ فتحُ الله محمدي صاحب كتاب (سلامة القرآن من التحريف ص ٣٣٣). وقد قدّر آصف محسني عدد الرواة الذين سيفيدهم هذا التوثيق العام بحوالي (٢٦٠) راوياً، سينقلون من حيز الجهالة، إلى حيز الثقة والاعتماد بكلمة القُمِّيِّ تلك!

(٣) ينظر كتاب: سلامة القرآن من التحريف (ص ٣٣٣).

(١) كامل الزيارات (ص ٣٧). ولم يتبين لي مقصوده بآخر جملة في كلامه. وقد رأيت المرجع محمد آصف محسني يستشكلها ويذكر أن في معناها غموضاً. (بحوث في علم الرجال ص ٦٤).

الواقعين في أسانيد كتابه. وسوف يستفيد من هذا التوثيق العام (٣٨٨) راوياً سيخرجون بتلك الكلمة العابرة من حيز الجهالة إلى الثقة والاعتبار^(١).

يقول الميرزا النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ): "تراه رحمته نصّ على توثيق كل من روى عنه فيه، بل كونه من المشهورين بالحديث والعلم، ولا فرق في التوثيق بين النصّ على أحد بخصوصه، أو توثيق جمع محصورين بعنوان خاص. وكفى بمثل هذا الشيخ مزيكاً ومعدلاً"^(٢).

لكن النوري جعل كلام ابن قولويه دليلاً على توثيق مشايخه الذين روى عنهم مباشرة، دون من فوقهم من رجال الإسناد. وعدة شيوخه في الكتاب واحد وثلاثون راوياً. أما الحرّ العاملي (١١٠٤هـ) فكانت خطوته أوسع؛ إذ أخذ من تلك الكلمة توثيق جميع رجال الكتاب، بل وتصحيح أخباره^(٣). وقد جرى المرجع الخوئي (١٤١٣هـ) في الطبقات الأولى من (معجم رجال الحديث) على توثيق جميع الرواة الذين أخرج لهم ابن قولويه، ونصّ على ذلك صراحة في مقدمة الكتاب، فذكر أن عبارة ابن قولويه "واضحة الدلالة على أنه لا يروي في كتابه رواية عن المعصوم، إلا وقد وصلت إليه من جهة الثقات". قال: "فيحكم بوثاقه من شهد.. جعفر بن محمد بن قولويه بوثاقته، اللهم إلا أن يتلى بمعارض"^(٤). لكن في طبعة الكتاب الخامسة رجع إلى تخصيص كلام ابن قولويه بشيوخه دون من فوقهم^(٥).

وأما المراجع المعاصرون: علي الفاني الأصفهاني، ومحمد آصف الحسيني، وعلي السيستاني، فلم يفتنوا بدلالة كلام ابن قولويه على صحة أخباره، ولا على ثقة روايته^(٦). وقد ساق الأولان منهم أسماء جماعة من الضعفاء الذين أخرج لهم ابن قولويه^(٧).

وما قيل عن (تفسير القمي) يُقال هنا. فالأوائل من المتكلمين في الرجال لم تستوقفهم

(١) بحوث في علم الرجال (ص ٦٩).

(٢) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٢٥٢).

(٣) وسائل الشيعة (٢٠٢/٣٠).

(٤) معجم رجال الحديث (١/٥٠).

(٥) مقدمة الطبعة الخامسة من المعجم (١/ف).

(٦) انظر: تقارير بحث السيستاني على قاعدة (لا ضرر ولا ضرار ص ٢١)، وبحوث في علم الرجال (ص ٦٩).

(٧) بحوث في علم الرجال (ص ٦٧)، وبحوث في فقه الرجال (ص ١٠٣-١٠٦).

كلمة ابن قولويه هذه. ولم يبنوا عليها توثيق أحد من الرواة الذين أخرج لهم في كتابه. وإنما عظم قدر كلمة ابن قولويه بعدما نشأ عند الطائفة علم دراية الحديث، فأعوزهم ذلك إلى نصوص في توثيق رواة الأخبار، فعول بعضهم على مثل ذلك التوثيق العام. مع أن الكتاب مشحون بالرواية عمن اشتهر عند الطائفة تضعيفهم وتكذيبهم^(١).

فالحاصل من هذا كله أنه بقطع النظر عن قيمة تلك التوثيقات والتصحيحات الجملة الصادرة من ابن بابويه والقمي وابن قولويه في مقدمات تلك الكتب الثلاثة، فإن الذي يعيننا من ذلك أنه كانت هناك عملية انتخاب وانتقاء للأحاديث عند أولئك المصنفين. لكن لم يوجد في كلامهم تععيد أو تأصيل منهجي لكيفية انتقائهم الأخبار وتمييزها. وعباراتهم كلها تشي بأنهم إنما كانوا يأخذون بما اشتهر بين الطائفة وما وصل إليهم من كتب أسلافهم التي يثقون بها، وليس فيهم من مارس نقداً مستقلاً لأسانيد الأخبار التي اعتمدها وأدخلها في كتابه. وهذا ما جعل المتأخرين يقرؤون أن الأوائل من محدثيهم لم يكونوا ينظرون في الأسانيد، بل كانوا يعتمدون كتباً يقال إنه قد احتفت بها قرائن الصحة والثبت.

القسم الرابع:

وهو المتعلق بإجماعات نقلها الكشي تفيد قبول علماء الطائفة لرويات أفراد معينين اصطلاحاً لاحقاً على تسميتهم بـ (أصحاب الإجماع). وعدة هؤلاء ثمانية عشر روياء. ستة منهم من أصحاب محمد الباقر وجعفر الصادق. وستة من أصحاب جعفر الصادق وحده، وستة آخرون من أصحاب موسى الكاظم وابنه علي الرضا رضي الله عنهم أجمعين. وقد نقل الكشي هذه الإجماعات في ثلاثة مواضع من كتابه في الرجال.

فتحت عنوان: (تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام) قال: "اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، وأصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة:

(١) ينظر أمثلة ذلك في (بحوث في فقه الرجال ص ١٠٤).

زُرَّارَةُ (يعني ابنَ أُعَيْنَ).

ومَعْرُوفُ بْنُ خُرَّبُوذٍ.

وَبُرَيْدٌ (يعني ابنَ مُعاويةَ العِجْلِيِّ).

وَأَبُو بَصِيرٍ الْأَسَدِيِّ.

وَالْفُضَيْلُ بْنُ يَسَّارٍ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيِّ.

قالوا: وَأَفَقَهُ السُّتَّةُ زُرَّارَةُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَكَانَ أَبِي بَصِيرٍ الْأَسَدِيِّ: أَبُو بَصِيرٍ الْمُرَادِيُّ، وَهُوَ لَيْثُ بْنُ الْبُخْتَرِيِّ^(١).

وَتَحْتَ عُنْوَانٍ: (تَسْمِيَةُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام) قَالَ: "أَجْمَعَتِ الْعِصَابَةُ عَلَى تَصْحِيحِ مَا يَصْحُ عَنْ هَؤُلَاءِ وَتَصْدِيقِهِمْ لَمَا يَقُولُونَ، وَأَقْرَأُوا لَهُمْ بِالْفَقْهِ - مِنْ دُونِ أَوْلَيْكَ السُّتَّةِ الَّذِينَ عَدَدْنَاهُمْ وَتَمَيَّنَاهُمْ - سِتَّةُ نَفَرٍ:

جَمِيلُ بْنُ دَرَّاجٍ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مِسْكَانٍ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ.

وَحَمَّادُ بْنُ عَيْسَى.

وَحَمَّادُ بْنُ عُثْمَانَ.

وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ.

قالوا: وَزَعَمَ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَقِيهَ - يَعْنِي ثَعْلَبَةَ بْنَ مَيْمُونٍ - أَنَّ أَفَقَهُ هَؤُلَاءِ جَمِيلُ بْنُ دَرَّاجٍ، وَهُمْ أَحْدَاثُ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^(١).

وَتَحْتَ عُنْوَانٍ: (تَسْمِيَةُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَأَبِي الْحَسَنِ الرَّضِيِّ عليه السلام)

(١) اختيار معرفة الرجال (٥٠٧/٢).

(١) المرجع السابق (٦٧٣/٢).

قال: "أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم، وأقرُّوا لهم بالفقه والعلم. وهم ستة نفرٍ آخرُ دون الستة نفرٍ الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام:

منهم يونسُ بن عبد الرحمن.

وصفوان بن يحيى بياح السَّابري^(١).

ومحمد بن أبي عمير.

وعبد الله بن المغيرة.

والحسن بن محبوب.

وأحمد بن محمد بن أبي نصر.

وقال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب: الحسن بن علي بن فضال، وفضالة بن أيوب.

وقال بعضهم مكان ابن فضال: عثمان بن عيسى.

وأفقه هؤلاء يونسُ بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى^(٢).

وقد اختلف علماء الطائفة في فهم مراد الكشي بهذا الإجماع الذي نقله: فهل هو إجماع على قبول جميع ما يصح عن هؤلاء بقطع النظر عن فوقهم في سند الرواية، وسواء أسندوا أو أرسلوا، رَوَوْا عن ثقة أو عن ضعيف، معروف أو مجهول. أو أن المقصود تصحيح ما يروونه بسند معتبر، فيكون محصل كلام الكشي الإجماع على توثيق هؤلاء^(١).

وأياً كان مقصوده، فقد تقدّم خلاف الطائفة في اعتبار أخبار الآحاد كلّها، فكيف سيصحّ منهم إجماع على قبول جميع مرويات هؤلاء؟! وهل يُعقل أن تكون أخبار هؤلاء الثمانية عشر كلّها متواترة، أو في حكم المتواترة؟! وقد أحال المرجع الحُميني (١٤٠٩ هـ) أن يكون كل علماء الطائفة قد اطلعوا على كل خبر يرويه واحد من هؤلاء، فأوا أنه قد احتفت

(١) السابري نوع من الثياب رقيق. (لسان العرب ٤/٣٤٢).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/٨٣٠).

(١) ينظر: الفوائد الرجالية (ص ٢٨)، الفصول الغروية (ص ٣٠٣)، عدة الرجال (١/١٩٧)، منتهى المقال (١/٥٠)،

الرواشح السماوية (ص ٧٩)، مقباس الهداية (ص ١٠٦، ١٠٨).

به قرائنُ الثبوت^(١)!

فما نقله الكشّيُّ يندرجُ تحت ما تقدّم بيّنه من تساهلِ علماء الطائفةِ في نقلِ الإجماعِ وكثرة تناقضهم في دعواه. وبخاصّةٍ أن بعضَ هذه الأسماءِ التي نقلَ الكشّيُّ الإجماعَ على قبولِ ما يصحُّ عنها، قد ذكرَ هو نفسه في تراجعهم ما يناقضُ ذلك!

ففي ترجمته للحسن بن محبوبٍ نقلَ عن نصر بن الصباح أنه قال: "أصحابنا يتهمون ابنَ محبوبٍ في روايته عن ابنِ أبي حمزة"^(٢). ونقلَ في موضعٍ آخرَ أن أحمد بن محمد بن عيسى كان لا يروي عن ابنِ محبوبٍ لأجلِ ذلك، ثم رجّع فروى عنه^(٣).

وفي ترجمة أبي بصيرٍ المراديّ نقلَ عن ابنِ فضالٍ قوله عنه: "كان مُخلطاً"^(٤). ومما ذكره المعاصرُ هاشم معروف الحسنيّ (١٤٠٣هـ) أن "الذين يُكنونَ بأبي بصيرٍ أربعةٌ لا غير.. وكلهم من المتهمين.."^(١).

و في ترجمة يونس بن عبد الرحمن نقلَ الكشّيُّ رواياتٍ عن محدثي قم في ذمه. منها ما رواه عن جعفر بن معروف أنه قال: سمعتُ يعقوب بن يزيدَ يَقعُ في يونس، ويقول: "كان يروي الأحاديثَ من غيرِ سماعٍ"^(٢). وعن عليّ بن حديد أنه كان ينهى عن الصلاة وراءَ يونس وأصحابه^(٣). وروى عن عليّ الحجّال قال: كنتُ عند أبي الحسن الرضّى عليه السلام، إذ وردَ عليه كتابٌ يقرؤه، فقرأه ثم ضربَ به الأرضَ، وقال: "هذا كتابُ ابنِ زانٍ لزانية، هذا كتابُ زنديقٍ لغيرِ رُشدِهِ". فنظرتُ إليه فإذا كتابُ يونس^(٤). وذكر الكشّيُّ نصوصاً أخرى مشابهاً، غير أنه نازع في ثبوتها وقال: إنها "لا تصحُّ في العقل"^(٥). لكنّ الخوئيّ أوردَ روايتين أُخريين

(١) كتاب الطهارة (٢٤٩/٣).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٨٥١/٢).

(٣) المرجع السابق (٧٩٩/٢).

(٤) المرجع السابق (٧٧٤/٢).

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ٢٣٣).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٧٨٦/٢).

(٣) المرجع السابق (٧٨٧/٢).

(٤) المرجع السابق (٧٨٨/٢).

(٥) المرجع السابق.

من مصادر أخرى في ذمّ يونس، وصحّح سندهما: إحداهما عن الإمام الثامن علي بن موسى الرضّي، أنه قال عن يونس: "هو -والله- أولى بأن يعبد الله على حرف"، والرواية الأخرى عن الإمام التاسع محمد بن علي الجواد هي فيها عن الصلاة خلف يونس^(١). فهاتان روايتان عمّن يُفترض أنهما إمامان معصومان، فلا مجال للاجتهاد فيهما.

و كما أورد الكشي تلك الأخبار في ذمّ يونس، فقد أورد -أيضاً- روايات عن جعفر الصادق في لعن زُرارة بن أعين، وبريد بن معاوية^(٢)، ومحمد بن مسلم الطائفي^(٣). وهؤلاء كلهم ممن نقل هو الإجماع على تصحيح مروياتهم.

وعبد الله بن بكير الذي نقل الكشي الإجماع على تصحيح ما يصح عنه، أوشك الطوسي شيخ الطائفة على اتهامه بالكذب في رواية ذكرها عن جعفر الصادق^(٤).

كل هذا مما يوهن ذاك الإجماع المدّعى الذي توسّع المتأخرون كثيراً في التعويل عليه. وقد رأيتُ الخميني يبحث هذا الإجماع، ويشكك في صدقه، مُعتزداً بإعراض النجاشي عن ذكره في كتابه (الرجال) مع وقوفه على كتاب الكشي.

يقول الخميني: "وأما النجاشي الذي هو أبو عُذرة هذا الفن، وسابقُ حلبته، ومُقدّم على الكلّ فيه، فلم تُر منه إشارة ما إلى هذا الإجماع، ولم يظهر منه أدنى اتكال عليه، مع شدة حرصه بتوضيح أحوال الرجال، والفحص عن وثاقتهم، وعنايته بنقل توثيقات الثقات. ولو كان هذا الإجماع صالحاً للاتكال عليه، لما غفل عنه، بل لما خفي عليه إجماعهم مع تضلعه وكثرة اطلاعه، وتقدمه عليه (يعني على الكشي) في سعة الباع والإحاطة وقرب عهده منه. فلو ثبت عنده ما ثبت عند الكشي، أو كان نقله معتمداً عنده لما صحّ منه التوقف في أحد من الجماعة ورجالهم... فعدم التعرّض لهذا الإجماع، وعدم توثيق بعض أصحابه كأبان بن عثمان، وعبد الله بن بكير... كاشفٌ قطعي عن عدم ثبوت الإجماع عنده، وعدم اعتنايه بنقل

(١) معجم رجال الحديث (٢١/٢٢٦).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/٥٠٩).

(٣) المرجع السابق (١/٢٩٤).

(٤) الاستبصار (٣/٢٧٦).

الكشِّي... وكان كتابه موجوداً عنده" (١).

يضيفُ الحُمَيْيُّ: "وكذا لم يظهر من ابنِ العَصَائِرِيّ المعاصرِ لشيخِ الطَّائِفَةِ -بل له نحو شيخوخةٍ وتقدُّمٍ عليه- أدنى اعتمادٍ على ذلك الإجماع... وكذا المفيدُ وغيره ممن هو في عصرِ الكشِّيِّ أو قريبٌ منه. وقد ضَعَّفَ القُمِّيُّونَ يونسَ بنَ عبدِ الرحمنِ وطعنوا فيه" (٢).

ثم نقل الحُمَيْيُّ عن المحقِّقِ الحلِّيِّ (٦٧٦هـ) قوله: "إن في أبان بن عثمان ضعفاً". ونقل عن ابنِ طاووسٍ (٦٧٣هـ) وجماعةٍ تضعيفَ ابنِ بُكَيْرٍ. وكلاهما ممن حكى الكشِّيُّ الإجماعَ على قبولِ ما يصحُّ عنهم. يضيفُ الحُمَيْيُّ: "ويظهر من ابنِ طاووسٍ نحو تردُّدٍ في جميل بن درَّاجٍ. والاختلافُ في الأسديِّ والمراديِّ معروفٌ. ولم يتعرَّضَ النَّجَاشِيُّ لمعروفِ بنِ خُربُوذٍ، ولم يوثِّقه الشَّيْخُ (الطُّوسِي) والعلامةُ (الحلي)" (٣). كلُّ هذا مما يفيدُ عدمَ تسليمِ هؤلاء بالإجماع الذي حكاه الكشِّيُّ.

فدعوى الإجماع على توثيق أولئك الرواة، أو قبول جميع ما يروونه مما يعسرُ تحقُّقه. وقد قالَ الوحيدُ البَهِهَّايُّ (١٢٠٥هـ) -مُعلِّقاً على إجماعِ الكشِّيِّ-: "إن أردتَ اتفاقَ جميعِ العَصَابَةِ، فلم يوجَدَ إلا في مثلِ سلمانٍ (الفارسي)، ممَّن هو عدالتهُ ضروريةٌ لا تحتاجُ إلى الإظهارِ، وأما غيرُهم فلا يكادُ يوجَدُ ثقةٌ جليلٌ سالماً عن قدحٍ، فضلاً عن أن يتحقَّقَ اتفاقُهم على سلامتهِ منه، فضلاً عن أن يثبَّتَ عندك. فتأمَّل" (١).

و يقولُ أبو عليٍّ الحائريُّ (١٢١٦هـ): "لم نقفْ على من وافقَ الكشِّيَّ في ذلك من مُعاصِرِيهِ والمتقدِّمِينَ عليه والمتأخِّرينَ عنه، إلى زمانِ العلامةِ رحمته، أو ما قاربه. نعم قد يوجَدُ ذكْرٌ لهذا الإجماعِ في كلامِ النَّجَاشِيِّ فقط من المتقدِّمينَ، وذلك بعُنوانِ النَّقْلِ عن الكشِّيِّ" (٢). أقولُ: لم يذكر النَّجَاشِيُّ شيئاً عن هذا الإجماعِ، ولو على سبيلِ النَّقْلِ عن الكشِّيِّ، وقد

(١) كتاب الطهارة (٢٥٤/٣).

(٢) كتاب الطهارة (٢٥٦/٣).

(٣) كتاب الطهارة (٢٥٧/٣).

(١) الفوائد الرجالية (ص ٢٩).

(٢) منتهى المقال (٥٧/١).

تقدّم تأكيدُ الحمينيّ على ذلك. وأقدم من رأيتُه استعمله في التصحيح ابنُ المطهرِ الحلّيُّ (٧٢٦هـ)^(١). والذين عملوا بذلك الإجماع المدّعى كانوا يعلّلونه بأن أولئك الرواة المجمع على قبول أخبارهم كانوا لا يروون إلا عن الثقات. وهي الدّعى التي أبطلها الحمينيّ، وذكر ما يدلُّ على أن من أولئك الرواة من كان يروي عن الكذّابين والضّعفاء^(٢).

فقد تبين أن هذا الإجماع المدّعى تردُّ عليه إشكالات كثيرة. ولو سلّم من تلك الإشكالات، فيبقى أن الأصل في نقله الكشّيّ وحده، حتى وإن بالغ بعضهم في سرد أسماء من وافقه^(٣)، فالذين ذكرّوه إنما يعتمدون على نقل الكشّيّ، وليس فيهم من يحكيه عن استقراء أو تتبع^(٤)، وكيف يمكن لأحد أن يثبت إجماع الطائفة على قبول أخبار هؤلاء، مع عدم وجود مصنفات خاصة تبحث ما يُقبل وما يردُّ من المرويّات، أو مصنفات غنيّة بالتُّقول تبحث في أحوال أولئك الرواة وتورايخهم وسيرهم.

وكتاب الكشّيّ الذي ورد فيه نقل هذا الإجماع نسخته مفقودة منذ القدم، بُعيد عصر مؤلّفه بيسير، والموجود منه ملخص للطوسيّ أسماء (اختيار معرفة الرجال)، وأما أصل الكتاب، فلم يقف عليه أحدٌ بعد عصر الطوسيّ (٤٦٠هـ). والنسخة التي وقعت للطوسيّ (٤٦٠هـ) ولعصره النجاشي (٤٥٠هـ) القريين من عصر المؤلّف كانت مليئة بالأخطاء والتحريفات^(٥)، كما سيأتي تفصيل ذلك. ويكفي هنا أن نعلم أن الحقّ التّستريّ (١٤١٥هـ) بعدما خبر الكتاب وفحصه كان لا يعول على ما فيه ما لم يقم معه شاهد^(٦)، وكان يقول: إن

(١) انظر: مختلف الشيعة (٢/٢٠٨)، (٣/٧١)، (٣/١٤٥)، (٣/٥٢).

(٢) كتاب الطهارة (٣/٢٤٩).

(٣) مقباس الهداية (ص ١٠٦).

(٤) قواعد الحديث (ص ٤٢).

(٥) انظر رجال النجاشي (ص ٣٧٢)، وقاموس الرجال (١٢/٣٩٥، ٤١٨، ٤٨٧). وانظر ما سيأتي (ص ٨٧٢).

(٦) قاموس الرجال (١١/٤٥٩).

نسخة الكتاب فيها "تحريفاتٌ عظيمةٌ"^(١)، ويذكر أنها "مشحونةٌ من التصحيف، وتخليط العناوين والأخبار، حتى قلما تسلم ترجمةٌ منه من ذلك"^(٢). وهذا يعيدنا من جديد لمعضلة الإمامية في ضبط كتب قدمائها وإتقانها.

فالحاصل أنه إذا كان هذا حال كتاب الكشي، فإن من العسير جداً التّعويل عليه في إثبات مثل هذا الإجماع الكبير الأثر الذي تفرّد بنقله دون من قبله أو من عاصره، أو حتى من جاء بعده إلى زمن الحلي الذي أخذ به وأشاعه، وبنى عليه، وقلده الكثير من جاء بعده.

هذا ما وقفت عليه من آثارٍ محدودةٍ لعمليات انتقاء وفرز للأخبار قام بها بعض علماء الطائفة في حقبة ما قبل المفيد (٤١٣هـ). وليس في شيء مما ذكر ما يتضمن عملاً منهجياً ذا أصول واضحة يمكن تدوينها واعتبارها علماً قائماً يتم بموجبه التعامل مع الأخبار، كما هو الحال في علم الدراية الإمامي اللاحق الذي اقتبسهُ المتأخرون عن أهل السنة. لهذا لم يوجد قط لدى الإمامية أيُّ كتابةٍ مفصّلةٍ عن قواعد علمية متبعة في التعامل مع المرويات أو تقسيمات واضحة للأخبار المنقولة، في ذلك العصر وما قاربه.

● رابعاً: منهج اعتماد المرويات قبل زمن المفيد.

الذين تكلموا عن نشأة علم الدراية المتأخّر تتفق كلمتهم على أن هذا العلم لا علاقة له بطريقة القدماء في التعامل مع الأخبار. فهم يُقرّون بوجود تبائن منهجي بينهم وبين أسلافهم في طريق التعاطي مع الأخبار؛ إذ يذكرون أن الأوائل كانت لديهم قرائن وأمارات أغنتهم عن النظر في الأسانيد، فكانوا يعملون بأخبار هي بميزان المتأخّرين ضعيفة الإسناد، ثم لما اندرست تلك القرائن وخفيت على المتأخّرين، لجأوا للنظر في الأسانيد والكلام عليها. ولهذا لما تعرّض

(١) المرجع السابق (٤٣٣/١٠).

(٢) المرجع السابق (٤٨٧/١٢).

الشيخ البهائي (١٠٣١هـ) لشرح بعض اصطلاحات علم الدراية قال: "هذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدمائنا -قدس الله أرواحهم-، كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم. بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه"^(١). وقد ذكر هذه العبارة بحرفها الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ) أيضاً^(٢). ويشبه ما ذكره قول الشيخ حسن صاحب المعالم (١٠١١هـ): "القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعاً، لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن الدالة على صدق الخبر، وإن اشتمل طريقه على ضعف... فلم يكن للصحيح كثير مزية توجب له التمييز باصطلاح أو غيره. فلما اندرست تلك الآثار واستقلت الأسانيد بالأخبار، اضطر المتأخرون إلى تمييز الخالي من الريب وتعيين البعيد عن الشك، فاصطلحوا على ما قدمنا ببيانته"^(٣). ويقول في موضع آخر -وهو يتحدث عن القرائن التي كانت متاحة للأولين-: "غير خاف أنه لم يبق لنا سبيل إلى الاطلاع على الجهات التي عرفوا منها ما ذكروا حيث حظوا بالعين وأصبح حظنا الأثر، وفازوا بالعيان، وغوضنا عنه بالخبر، فلا جرم انسَدَ عنا باب الاعتماد على ما كانت لهم أبوابه مُشرعةً، وضائق علينا مذاهب كانت المسالك لهم فيها متسعة"^(٤).

ويؤكد يوسف البحرائي (١٠٨٦هـ) هذا المعنى فيقول: "أما المتقدمون: فالصحيح عندهم هو ما اعتضد بما يوجب الاعتماد عليه، من القرائن والأمارات"^(٥). ويقول المامقاني (١٣٥١هـ): "قيل: إن الذي أُلجأ المتأخرين إلى العُدول عن طريقة القدماء، ووضع هذا الاصطلاح، تطاول الأزمنة بينهم وبين الصدر الأول، واندراس بعض الأصول المعتمدة، لتسلط الجائرين والظلمة وأهل الضلال، والخوف من إظهارها وانتساخها، والتباس المأخوذ من الأصول المعتمدة بغيرها... فإن ذلك كله ألجأهم إلى قانون يتميز به الأحاديث المتبعة عن

(١) مشرق الشمسين (ص ٢٦٩).

(٢) الوافي (١/٢٢).

(٣) منتقى الجمال في الأحاديث الصحاح والحسان (١/١٤).

(٤) المرجع نفسه (١/٣).

(٥) الحدائق الناضرة (١/١٤)، ومقصوده بالشيخ: أبو جعفر الطوسي.

غيرها، فقرروا هذا الاصطلاح^(١).

ويقول الباحث محيي الدين العريفي: "القدماء -لقرب عهدهم بالأئمة الأطهار عليهم السلام- كان من السهل عليهم تحصيل القطع بصدور الأحاديث عنهم -عليهم السلام-، لكثرة القرائن الدالة على ذلك، فلا تبقى حاجة إلى التفتيش عن رجال السند كي يضطروا لهذا التنويع. أما المتأخرون فقد خفيت عليهم تلك القرائن لتطاؤل العهد وقدم الزمن"^(٢). ويقول باحث آخر معاصر، وهو هاشم معروف الحسني (١٤٠٣هـ): "الصحيح في عرف المتقدمين يختلف أشد الاختلاف عن عرف المتأخرين"^(٣).

وتأكيد هذا الأمر شائع في كلام علماء المذهب، وعباراتهم في هذا مما يطول تتبعه^(٤). فهم يصرحون بأن مستند قدمائهم يباين مستند المتأخرين في عصر الحلي وما تلاه في قبول ورفض المرويّات. وثمرة مثل هذا التباين ما أشار له حسين العاملي (١٠٧٦هـ) حين قرّر أن كثيراً من "الأخبار الحسنة والموثقة والضّعاف... كانت عند القدماء أقوى من رواية الثقة الإمامي المجردة؛ لإفادة تلك عندهم العلم بما انضم إليها من القرائن القوية"^(٥)! وهذا المعنى قد سبق في التنبيه عليه الشيخ البهائي (١٠٣١هـ) حين قال عن الأخبار التي قبلها المتقدمون: "كثير من تلك الأحاديث بمعزل عن الاندراج في الصحيح على مصطلح المتأخرين ومنخرط في سلك الحسان والموثقات، بل الضّعاف"^(٦).

ورغم خطورة هذه النتيجة، فإني لم أرهم يتوقفون عندها كثيراً، بل يقرّرونها بمثل هذا الكلام العابر، دون نظر في دلالته، بل منهم من يسهّل في أمرها ولا يرى فيها ما يستدعي أن

(١) تلخيص مقباس الهداية (ص ٢٦).

(٢) قواعد الحديث (ص ١٨).

(٣) دراسات في الحديث والمحدثين (ص ١٣٣).

(٤) ينظر: الرسائل الرجالية (٢٤٧/١)، الفوائد الحائرية (ص ١٤٣)، خاتمة مسدرك الوسائل (٤٨١/٣)، تعليقة على منهج المقال (ص ١٥)، رسائل في دراية الحديث (٣١/٢)، مستدركات في علم الرجال (ص ٤٨)، قواعد الحديث (ص ١٩، ٥٩)، كليات في علم الرجال (ص ٣٥٨)، حول السنة المطهرة (ص ٤١). وانظر -أيضاً- ما تقدم نقله (ص ٣١-٣٤).

(١) هداية الأبرار (ص ١١٢).

(٢) مشرق الشمسين (ص ٢٦٩).

"تَنَارَ الصَّحَّةُ مِنْ أَجْلِهِ"^(١)، اللَّهُمَّ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الْفِرْقَةِ الْإِخْبَارِيَّةِ الَّذِينَ تَنَبَّهُوا لِهَذَا الْإِشْكَالِ فَأَشْعَلُوا مَعْرَكَتَهُمْ ضِدَّ عِلْمِ الدَّرَايَةِ الْحَادِثِ. أَمَّا الْأَصُولِيُّونَ فَلَمْ يَجِدُوا غَضَابَةً فِي مِثْلِ هَذَا التَّبَايِنِ الْمُنْهَجِيِّ، فَظَلُّوا يُؤَكِّدُونَ أَنَّ الْأَوَائِلَ كَانَتْ عِنْدَهُمْ أَمَارَاتٌ وَقَرَائِنٌ لَمْ تَتَوَفَّرْ لَهُمْ، وَأَنَّهُمْ لِأَجْلِ فَقْدِ تِلْكَ الْقَرَائِنِ اضْطَرُّوا لِلنَّظَرِ فِي الْأَسَانِيدِ.

وَالَّذِي يَنْظُرُ فِي مَقْصُودِ هَؤُلَاءِ بِالْقَرَائِنِ وَالْأَمَارَاتِ الَّتِي يُقَالُ: إِنَّ الْقَدَمَاءَ اعْتَمَدُوا عَلَيْهَا، يَجِدُهَا عَلَى نَوَعَيْنِ:

النوع الأول: قَرَائِنٌ خَارِجَةٌ تَتَعَلَّقُ بِمُوَافَقَةِ مَضْمُونِ الْخَبَرِ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ، أَوْ السُّنَّةِ الْمَتَوَاتِرَةِ، أَوْ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْعَقْلِ. وَمِثْلُ هَذِهِ الْقَرَائِنِ قَدْ صَرَّحَ الطُّوسِيُّ أَنَّهُا تُفِيدُ فِي صِحَّةِ مَضْمُونِ الْخَبَرِ، وَلَيْسَ فِي إِثْبَاتِ صُدُورِهِ عَنِ الْمَعْصُومِ^(٢)؛ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ سَلَامَةَ النَّصِّ وَمُوَافَقَتَهُ لِلْأَصُولِ، مِمَّا لَا يَسْتَلْزِمُ ثَبُوتَهُ وَصِحَّةَ نَسْبَتِهِ لِلْإِمَامِ.

النوع الثاني: مَجْمُوعَةٌ قَرَائِنٌ تَتَعَدَّدُ أَلْفَاظُهُمْ فِي التَّعْبِيرِ عَنْهَا، وَهِيَ تَرْجِعُ فِي مُحَصَّلِهَا إِلَى شُهْرَةِ الْخَبَرِ فِي مُصَنَّفَاتِ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ، وَكَثْرَةِ تَدْوُلِهِمْ لَهُ. وَقَدْ تَعَرَّضَ لشرحِ ذَلِكَ الْبَهَائِيُّ (١٠٣١هـ) فِي كَلِمَةٍ جَامِعَةٍ شَائِعَةٍ نَقَلَهَا عَنْهُ الْكَثِيرُونَ بَعْدَهُ، حِينَ قَالَ -وَهُوَ يَعِدُّ الْقَرَائِنَ الَّتِي كَانِ الْأَوَّلُونَ يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا فِي إِثْبَاتِ الْأَخْبَارِ-:

"مِنْهَا وَجُودُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي نَقَلُوهَا عَنْ مَشَائِخِهِمْ بِطُرُقِهِمُ الْمُتَّصِلَةِ بِأَصْحَابِ الْعَصْمَةِ -سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ-، وَكَانَتْ مُتَدَاوِلَةً لَدَيْهِمْ فِي تِلْكَ الْأَعْصَارِ مُشْتَهَرَةً فِيمَا بَيْنَهُمْ اِشْتِهَارَ الشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ".

"وَمِنْهَا تَكَرُّرُهُ فِي أَصْلِ أَوْ أَصْلَيْنِ مِنْهَا فَصَاعِدًا بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ وَأَسَانِيدَ عَدِيدَةٍ مُعْتَبَرَةٍ".
 "وَمِنْهَا وَجُودُهُ فِي أَصْلِ مَعْرُوفٍ الْإِتْسَابِ إِلَى أَحَدِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ أَجْمَعُوا عَلَى تَصْدِيقِهِمْ".

(١) انظر قواعد الحديث (ص ٢٢).

(٢) عدة الأصول (١/١٤٥).

"ومنها اندراجُه في أحدِ الكُتُبِ التي عُرضَت على أحدِ الأئمةِ -عليهم السلام- فأنثوا على مؤلفها".

"ومنها أخذُه من أحدِ الكُتُبِ التي شاعَ بين سلفِهم الوثوقُ بها، والاعتمادُ عليها، سواءً كان مؤلفوها من الفرقةِ النَّاجيةِ الإمامية... أو من غيرِ الإمامية"^(١).

فهذه المعاني وما يُشابهها هي التي يعنونها حين يذكرون مُستندَ الأوائلِ في قبولِ الأخبارِ. ويُلاحظُ في مطلعِ كلامِ البهائيِّ إشارتهُ لما يُسمَّى عند الطائفةِ بـ (الأصول الأربعة). ويعنون بها أربعمئةٍ مُصنَّفٍ يقولون إنها مما كتبه وصنَّفه أصحابُ الأئمةِ وأصحابُ أصحابهم، ويذكرون أنها كانت مشهورةً مُتداولةً بأيدي علماء الطائفةِ، وعليها اعتمدَ الكلينيُّ (٣٢٨هـ)، وابنُ بابويه (٣٨١هـ)، والطوسيُّ (٤٦٠هـ) ونظراؤهم في تواليهم المشهورة. وقد بقيت هذه الأصولُ محفوظةً مُتداولةً إلى حدودِ القرنِ السابعِ حيثُ كانت -فيما يقولون- لدى ابنِ إدريس (٥٩٨هـ)، ورَضِيَّ الدينِ ابنِ طاووسٍ (٦٦٤هـ)^(٢)، لكنَّها انقرضت بعد ذلك، لما استُغنيَ عنها بالمصنَّفاتِ الجامعةِ المرتبةِ.

ولعلماءِ المذهبِ كلامٌ طویلٌ في بيان معنى مصطلح: (أصل)، فمنهم من يقول: إنَّ معناه الكتابُ المسندُ الذي يجمعُ مُصنَّفه أقوالَ الأئمةِ مشافهةً من غيرِ أن يروي من طريقِ كتابٍ آخرٍ أقدم، ومنهم من ذهبَ إلى أن الأصولَ هي كتبُ الأخبارِ مُطلقاً، مقابلَ الفروعِ المشتَملةِ على ما يُستنبطُ منها مثلُ الكُتُبِ الفقهيَّةِ، ومنهم من يُعدُّ أصلاً كلَّ كتابٍ يصنَّفه من في طبقةِ أصحابِ الأئمةِ، أو الطبقةِ التي تليها. والقولُ الأخيرُ هو الأشهرُ عند متأخريهم، وهو ظاهرُ كلامِ المفيدِ الآتي^(١). مع أن الحُمينيَّ أبدى ملحوظةً تتعلَّقُ بندرةِ إطلاقِ (الأصل) على

(١) مشرق الشمسين (ص ٢٦٩). لمزيد من البيان للقرائن المقصودة في كلامهم، انظر: وسائل الشيعة (٢٤١/٣٠).

(٢) الحقائق الناضرة (١٩/١).

(١) ينظر: الرواشح السماوية (ص ١٦٠)، وتعليقة البهائي على منهج المقال (ص ٣٣)، الرسائل الرجالية (١١٧/٤)، مقباس الهداية (ص ١٤٥/٢)، تنقيح المقال (٩٩/٣)، طرائف المقال (ص ٣٦٠)، الذريعة (١٢٥/٢)، كتاب الطهارة للحميني (٢٥٨/٣-٢٦٨)، كليات في علم الرجال (ص ٤٧٥)، الموسوعة الفقهية الميسرة (٤٠٩/٣).

و قد أكثرَ علماء الطائفة في تفخيم تلك (الأصول الأربعة) الضائعة، وبالغوا في التمدُّح بها، وأكّدوا على مكانتها لدى المتقدّمين، ودورها في حفظِ نصوصِ الأئمة، وجعلوها أبرزَ معالمِ عنايةِ أوائلهم بضبطِ الأخبارِ وتدوينها وتأديتها لمن بعدهم.

وعند التفتيشِ عن أقدمِ ذكرٍ لتلك الأصولِ وتعدادها، نجدُ بدايةً ذلك في إشارةٍ عابرةٍ نقلها ابنُ شهر آشوبَ (٥٨٨هـ) عن المفيدِ (٤١٣هـ) قال فيها: "صنّف الإمامية من عهدِ أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام إلى عهدِ أبي محمدٍ العسكري عليه السلام أربعمئة كتاب تُسمّى الأصول"^(٢). ولم ينقل ابنُ شهر آشوبَ عن المفيدِ أكثرَ من ذلك، ولا يبيّن من أين نقلَ كلامه. وعن هذا السّطر المختصر تناقلت الطائفة خبرَ تلك الأصول الأربعة.

وفي حين يفيدُ لفظُ المفيدِ أن تلك الأصولَ مما صنّفه علماء الطائفة على مدى أكثرَ من قرنين، بدءاً من وقت عليّ بن أبي طالب عليه السلام (٤٠هـ)، إلى زمنِ العسكري (٢٦٠هـ) رحمه الله، نجدُ أبا القاسم الحلّي (٦٧٦هـ) يجعلُ هذه الأصولَ مسائلَ مرويةً عن جعفر الصادق وحده، فيقول: "كُتِبَ من أجوبةِ مسائله أربعمئة مُصنّفٍ سمّوها أصولاً"^(١). وتابعه على هذا عصره أبو علي الطبرسي، فقال: "روى عن الصادق عليه السلام في أبوابه من مشهورِ أهل العلم أربعة آلاف إنسانٍ، وصنّف من جواباته في المسائل أربعمئة كتاب هي معروفةٌ بكتبِ الأصول"^(٢). وذكرَ مثلَ هذا محمدُ بنُ مكيٍّ العاملي (٧٨٦هـ)، فقال عن جعفر الصادق عليه السلام: "كُتِبَتْ من أجوبةِ مسائله أربعمئة مُصنّفٍ لأربعمئة مُصنّفٍ"^(٣). وقال محمدُ باقرُ الحسيني الميرداماد (١٠٤١هـ): "المشهورُ أنَّ الأصولَ أربعمئة مُصنّفٍ، لأربعمئة مُصنّفٍ من رجالِ أبي عبد الله

(١) ذكر ذلك في كتاب الطهارة (٢٥٩/٣). وقد رأيتُ البهبهاني يحار في تفسير معنى الأصل عندهم، فيقول: "لم يظهر بعدُ أن الأصلَ ماذا؟ وكذا الكتابُ، والمصنّف، والنوادر... ولم يظهر أن صاحبَ الأصل من هو؟ وكذا صاحبُ الكتاب وغيره". رسالة الاجتهاد والأخبار، ضمن مجموع الرسائل الأصولية (ص ١٢٣).

(٢) معالم العلماء (ص ٣٩).

(٣) المعتبر (٢٦/١).

(٢) إعلام الوري بأعلام الهدى (٢٠٠/٢).

(٣) ذكرى الشيعة (٥٩/١).

الصَّادِق" ^(١). وجاءت عبارة والدِ البهائي ^(٢) (٩٨٤هـ) أكثر صراحةً من هؤلاء جميعاً حين قال: "قد كُتِبَتْ من أجوبةِ مسائلِ الإمامِ الصَّادِقِ عليه السلام فقط، أربعمئة مُصَنَّفٍ، لأربعمئة مُصَنَّفٍ تُسمَّى أصولاً" ^(٣). ونقل ذلك عنه وأكدّه محمد أمين الأسترآبادي ^(٤) (١٠٣٣هـ)، وذكر أن علماء الطائفة صَنَّفُوا أصولاً أخرى غيرها ^(٥). ثم جاء يوسف البحرائي ليعلن أن "اشتহার تلك الأصول لا ينكره إلا مُعاندٌ أو جَهِولٌ" ^(٦).

فالتباينُ بين عبارة المفيد (٤١٣هـ) -التي هي الأصلُ في ذكرِ هذه الأربعمئة- وعباراتٍ من بعده ظاهرٌ. لكن إن كانَ هذا التباينُ في تحديدِ مضمونِ هذه الأصول، فإن ثمةَ نقلةً أخرى طرأت على تلك العبارة في أواخر القرنِ العاشرِ، وهي نقلةٌ أكبرُ وأشدُّ أثراً. فبعد أن كانَ الكلامُ لا يعدُّو تعدادَ هذه الأصولِ وحسبُ، جاءَ البهائيُّ (١٠٣١هـ) فقفزَ بمضامينها إلى مرتبةِ الوثوقِ والاعتمادِ، فجعلَ تكرارَ الخبرِ في بعضِ هذه الأصولِ موجِباً لصِحَّتِهِ -كما تقدَّمَ النقلُ عنه آنفاً-، مع أن عبارة المفيدِ والآخرينَ لا تفيدهُ شيئاً من هذا.

وقد تابعَ البهائيُّ على ذلك كثيرٌ من علماء الطائفة بعده، فنقلوا كلامه مستشهدين به، كما فعلَ محمد أمين الأسترآبادي ^(١) (١٠٣٣هـ)، ومحمد باقر الحسيني ^(٢) (١٠٤١هـ) المعروف بالدماد ^(٣)، والحرُّ العاملي ^(٤) (١١٠٤هـ)، وأبو المعالي الكلّباسي ^(٥) (١٣١٥هـ) ^(٦)، والميرزا

(١) الرواشح السماوية (ص ١٦٠).

(٢) عز الدين، الحسين بن عبد الصمد بن محمد الحارثي الهمداني العاملي. وصفه الحر العاملي بالعلم التحقيق، وجلالة القدر. وهو من أشهر تلاميذ زين الدين العاملي. أقام بهراة مدة، وتولى فيها منصب (شيخ الإسلام)، ثم تحول إلى البحرين، وتوفي بها سنة (٩٨٤هـ)، وعمره ستة وستون عاماً. له تصانيف منها: (كتاب الأربعين)، و(العقد الحسيني)، حاشية على (الإرشاد)، وله أيضاً ديوان شعر.

ينظر: أمل الآمل (١/٧٤)، لؤلؤة البحرين (ص ١٨٧)، تنقيح المقال (١/٣٣٢)، أعيان الشيعة (٦/٥٦)، الأعلام (٢/٢٤١).

(٣) وصولُ الأخيار، إلى أصولِ الأخبار (ص ٦٠).

(٤) الفوائد المدنية (ص ١٣٠).

(٥) الدرر النجفية (ص ١٦٧).

(٦) الفوائد المدنية (ص ١٢٠).

(٢) الرواشح السماوية (ص ١٦١).

(٣) وسائل الشيعة (٣٠/١٩٨).

النوريُّ الطَّبْرَسِيُّ^(٢) (١٣٢٠هـ). وقال أحمدُ بنُ عبدِ الرِّضَى البصريُّ (١٠٨٥هـ): "اعلم أن الأمورَ التي كانت تقتضي اعتمادَ القدماءِ التَّحارِيرِ الكُرماءِ عليها في إطلاقِ الصَّحيحِ على الحديثِ، وسبب وثوقهم به خمسة: أحدها: ورودُه في كثيرٍ من الأصولِ الأربعمئة المشهورة المتداولة المبرورة"^(٣).

وقال المرجعُ المعاصرُ محمد بنُ مهديِّ الشَّيرازيِّ (١٤٢٢هـ): "القدماءُ كانوا يطلِّقون الصَّحيحَ على كلِّ حديثٍ اعتضدَ بما يقتضي اعتمادهم عليه من القرائن، كتكرُّره في أصلٍ أو وجوده في أصلين أو أكثر"^(٤).

ويقولُ عليُّ أكبرُ الغفاريُّ: "كانوا يطلِّقون الصَّحيحَ على كلِّ حديثٍ اعتضدَ بما يقتضي اعتمادهم عليه، مثل وجوده في كثيرٍ من الأصولِ الأربعمئة"^(٥). وذكر نحواً من ذلك هاشمُ معروفُ الحسنيِّ (١٤٠٣هـ)^(٦).

و أما محمدُ تقيُّ المجلسيِّ (١٠٧٠هـ)، فقد قالَ عن هذه الأصولِ: "أجمع الأصحابُ على صحتها، وعلى العملِ بها"^(٧). وجاءَ ابنُه محمدٌ باقرُ المجلسيِّ (١١١١هـ) ليعلنَ أن صحة تلك الأصولِ كانت عند الأوائلِ "أظهرُ من الشَّمْسِ في رابعةِ النَّهار"^(٨). وتابعَ هؤلاءِ على تصحيح تلك الأصولِ يوسفُ البحرانيُّ (١١٨٦هـ)^(٩). وأبعدَ آخرونَ فجعلوا من علاماتِ ثقةِ الرَّاي أن يُنصَّ في ترجمته على أنه له أصلاً يُروى^(١٠).

(١) الرسائل الرجالية (٢/٢٤٧).

(٢) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٤٨١).

(٣) فائق المقال في الحديث والرجال (ص ٢٨).

(٤) حول السنة المطهرة (ص ٤١).

(٥) دراسات في علم الدراية (ص ٢٥).

(١) دراسات في الحديث والمحدثين (ص ٤٢)، وانظر له -أيضاً-: الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ٣٨).

(٢) روضة المتقين (٤٠/١٤)، نقلاً عن (كليات في علم الرجال ص ٤٨٥).

(٣) نقله عنه الكلبي في رسائله الرجالية (٤/٣٨٩).

(٤) الحقائق الناضرة (٩/١).

(٥) ينظر بحثُ ذلك في: الفوائد الرجالية (ص ٣٦)، الرسائل الأصولية (ص ١٢٦)، وسائل الشيعة (١١٥/٢٠)، الرسائل

الرجالية (١١٧/٤)، (٢٨٩/٣٠)، طرائف المقال (١/٤٢٦)، كليات في علم الرجال (ص ٤٨٦)،

فما نحا إليه هؤلاء جميعاً من تعويل الأوائل في تصحيح الأخبار على ثبوتها في تلك الأصول مما لا يتفق مع عبارة المفيد. فهو إنما كان يذكر عدد المصنفات دون تعرض لصحة مضامينها أو ثقة مؤلفيها. وليس في كلامه ما يشعر بتثبيت جميع تلك الأصول والاعتماد عليها، فضلاً عن أن يكون هناك إجماع على ذلك. وقد رأيت ابن إدريس (٥٩٨هـ) يذكر كتاباً ويقول: إنه "يعد في الأصول"، ثم ضعفه، ولام الطوسي على احتجاجه بخبر فيه^(١).

لكن مما يلحظ في عبارات هؤلاء جميعاً -حاشا المجلسي- تعبيرهم بكلمة: (وجوده في كثير من الأصول) مما يعني أن ثبوت الخبر في أصل واحد لا يكفي عندهم. وهو ملحظ نبه عليه الخميني^(٢). لكن يشكل عليه أن تكرار الخبر في أكثر من واحد من المصنفات في تلك الطبقة المتقدمة -طبقة أصحاب الأئمة- مما يعزُّ وجوده. فمضمون تلك المصنفات فتاوى ومسائل مروية عن الأئمة (الباقر والصادق غالباً)، يرويها أصحابهم أو أصحاب أصحابهم، والتوافق بينها في الروايات قليل لا يكاد يذكر. يُعرف هذا من خلال مصنفات طبقة الكليني (٣٢٩هـ)، وابن بابويه (٣٨١هـ) ومن بعدهما الذين رَوَوْا من طريق تلك الأصول. فمن النادر فيها ورود خبر واحد يروى من طريق أصليين مختلفين. نعم، يوجد توافق وتوارد على حكم واحد، لكن الذي يقل وجوده خبر واحد يروى من طريق أصليين مختلفين.

لأجل هذا فإن (اعتبار) الأسانيد، والتفتيش عن (المتابعات) لا وجود له حقيقةً لدى علماء المذهب، اللهم إلا في نظرياتهم في كتب (الدراية) المتأخرة التي سرت إليهم من المصنفات السنية، وهي نظريات تفتقر للمثال العملي. وإلا فإن زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) -أول من صنف منهم في علم الدراية- لم يشر لهذا الباب من العلم في كتابه (الرعاية)، لكن جاء بعده تلميذه والد البهائي (٩٨٤هـ) فعقد لشرح معنى المتابعات عنواناً، وذكر لها مثلاً مفترضاً، فقال: "أن يروي (علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام)، فيعتبر الناظر هل روى هذا

(١) السرائر (٢٨٩/٣).

(٢) كتاب الطهارة (٢٦١/٣).

الحديث ثقةً آخرُ غيرُ عليٍّ عن أبيه، فإن لم يُوجدَ ثقةٌ عن غيرِ أبيه عن عبدِ الرحمن، فإن لم يوجدَ ثقةٌ غيرُ عبدِ الرحمن عن عاصمٍ، فإن لم يوجدَ ثقةٌ غيرُ عاصمٍ عن محمد بن قيسٍ، فإن لم يوجدَ ثقةٌ غيرُ محمد عن أبي جعفرٍ عليه السلام. فأَيُّ ذلك وُجدَ كان متابعهً، وازدادَ به الحديثُ قوةً واعتباراً^(١).

وهذا المثالُ المفترضُ مما لا وجودَ له في كُتبِ الرواية. لذا فإنَّ الذينَ جاءوا بعدَ والدِ البهائيِّ لما لم يجدوا مثلاً حقيقياً يُترلُون عليه هذا المعنى، تركوا مثاله، ولجأوا لنقلِ المثالِ السُّنيِّ، كما فعلَ الفاضلُ الدَّرَبَنْدِيُّ (١٢٨٥هـ)، وحسنُ الصَّدْرُ (١٣٥٤هـ) حينَ عقداً فصلاً لشرحِ معنى المتابعةِ، فضربا مثلاً برواية (حمادٍ، عن أيوبَ، عن ابنِ سيرينَ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ صلى الله عليه وآله). قال حسنُ الصَّدْرُ: "المتابعةُ أن يرويه عن أيوبَ غيرُ حمادِ بنِ سلمةَ، وهي المتابعةُ التامةُ، أو عن ابنِ سيرينَ غيرُ أيوبَ، أو عن أبي هريرةَ غيرُ ابنِ سيرينَ، أو عن النبيِّ صلى الله عليه وآله صحابيٍّ آخرُ، فكلُّ هذا يُسمَّى مُتَابَعَةً"^(٢). وهذا المثالُ سنيُّ الأبِ والجدِّ، ولا علاقةَ له بمصنَّفاتِ الإماميةِ الحديثيةِ الأولى المشحونة بالأفرادِ والغرائبِ.

لأجلِ هذا فإنَّ من غيرِ المقبولِ دَعْوَى أن الأوائلَ كانوا يَعْتَمِدُونَ في قبولِ الخبرِ على تكراره في كثيرٍ من تلك (الأصول الأربعة) التي يقالُ إن انقراضها في العصورِ المتأخرة، هو ما أحوجَ علماءِ الطائفةِ للتفتيشِ في الأسانيدِ.

على أن الحديثَ عن أربعمئة أصلٍ تتداولها الطائفةُ منذُ عصرِ الأئمةِ، إلى حدودِ القرنِ السابعِ، ثم تحتفي بعد ذلك بَعْتَةً مما يصعبُ على العقلِ قبوله. وبخاصةٍ مع كثرةِ ثنائهم على هذه الأصولِ وإلحاحهم على عنايةِ أسلافهم بها، حتى قال الطهرانيُّ (١٣٨٩هـ): "إن المزايا التي توجدُ في الأصولِ ومؤلفيها دَعَتْ أصحابنا إلى الاهتمامِ التامِّ بشأنها قراءةً وروايةً وحفظاً وتصحيحاً، والعنايةِ الزائدةِ بها وتفضيلها على غيرها من المصنَّفات"^(١).

والطهرانيُّ (١٣٨٩هـ) بعد حديثه هذا عن عنايةِ الطائفةِ بتلك الأصولِ الأربعمئة، اجتهد

(١) وصول الأخبار، إلى أصول الأخبار (ص ١٧٧).

(٢) نهاية الدراية (ص ١٧٤)، رسائل في دراية الحديث (٢/١٣٠).

(١) الذريعة (٢/١٢٨).

في عدِّ أسماء من قيلَ في ترجمته إنَّ له أصلاً، فلم يُلغوا المئة والثلاثين، فيهم الثقة وفيهم المضعف والمكذب^(١). والطوسيُّ -مع سعة اطلاعه على كتب المذهب- فإنه في فهرسته الذي خصَّصه لذكر المصنِّفين من الشيعة لم يذكر سوى قرابة المائتي مُصنِّفٍ ممن قيلَ إنَّ لهم أصلاً، وذلك حسب ما يقوله محمدٌ تقيُّ المجلسيُّ (١٠٧٠هـ)^(٢)، وأظنُّهم أقلَّ من ذلك بكثيرٍ، فكتابُ الطوسيِّ هو أحدُ أهمِّ مصادِر الطهرانيِّ التي ينقلُ منها.

وقد طُبِعَ بإيرانَ سنة (١٣٧١هـ.ش) كتابٌ بعنوان (الأصول الستة عشر)، ذكرَ ناشِرُوه أنهم اعتمدوا على نُسخةٍ وحيدةٍ تضمَّنت هذه الأصول، لكن لم يذكروا أيَّ معلوماتٍ عن هذه النسخة. وقد رأيتُ المحدث الإماميَّ نعمة الله الجزائريَّ (١١١٢هـ)، يعلِّلُ سببَ ضياع تلك الأصول، فيقول: "بقيت الكتب والأصول على هذا الحال إلى زمن ابن إدريس (٥٩٨هـ) رحمه الله، فلما كان زمانه حصل الضياع في الأصول والكتب بأسبابٍ مختلفة؛ منها أن بعضها دخلَ خزائن الملوك فلم يخرج منها. ومنها أن بعض سلاطين الجور وأئمتهم أحرقوا بعضها. ومنها أن الشيعة لما رأوا هذه الأصول الأربعة مدونةً، وهي مُرتبةٌ وأسهلُ تناوُلًا من تلك الأصول والكتب أهملوا استعمالها ونسخها الباعث لاستمرارها، حتى انتهى الحال إلينا، فلم نجد في هذا العصر إلا ثلاثين أصلاً تقريباً. فصار الاعتمادُ كُلُّه على أخبار الآحاد"^(٣).

ويقربُ من هذا قولُ الطهرانيِّ (١٣٨٩هـ): "كان أكثرُ تلك الأصول باقياً بالصورة الأولى إلى عصر محمد بن إدريس الحلي (٥٩٨هـ)، وقد استخرجَ من جملةٍ منها ما جعله مُستطرفات السرائر، وحصلت جملةٌ منها عند السيِّد رضي الدين علي بن طاووس المتوفى سنة (٦٦٤هـ)، كما ذكرها في (كشف المحجّة) وينقلُ عنها في تصانيفه، ثم تدرَّج التلفُ وتقليلُ النسخ في أعيان هذه الأصول إلى ما نراه في عصرنا هذا. ولعله يُوجد منها في أطراف الدنيا ما لم نطلع عليها"^(٤). وذكر نحواً من هذا الباحث محمدٌ رضا الجلالی^(٥).

(١) المرجع السابق (١٣٥/٢-١٦٧).

(٢) روضة المتقين (٣٤٢/١٤)، نقلاً عن (كليات في علم الرجال ص ٤٨٣).

(٣) الأنوار النعمانية (٣٦/٤).

(٤) الذريعة (١٣٤/٢).

ويلحظُ في هذين النصَّينِ التأكيدُ على أن تلك (الأصولَ الأربعمئة) بقيت إلى القرنِ السابع. إلى عصرِ ابنِ إدريسَ الحلبيِّ (٥٩٨هـ) ورَضِيَّ الدينِ ابنِ طاووسٍ (٦٦٤هـ)، مع أن أحداً من هذين لم يدَّعِ ذلك، ولا أشارَ إليه.

فأما ابنُ إدريسَ فإنه أوردَ في خاتمة كتابه (السرائر) فصلاً سماه (المستطرفات)، أوردَ فيها مختاراتٍ من الأخبارِ وقَعَت له من بعضِ الأصولِ الحديثية القديمة. وعلى هذا اعتمدَ من زعم أن (الأصولَ الأربعمئة) كانت موجودةً عنده، مع أن مجموعَ مصادره في ذلك المبحث لا تتجاوزُ العشرين، ونصفها مما لا ينطبقُ عليه وَصْفُ (الأصل). بمعناه المشهور، بل هي مُصَنَّفَات متأخرةٌ لأمثال أبي العباسِ الحميريِّ، وابنِ قولَوَيْه، وابنِ بابَوَيْه، والمفيد، والطوسيِّ. فكيفَ أمكنَ البناءُ على هذا في إطلاقِ دَعْوَى أن (الأصولَ الأربعمئة) أو أكثرها كانت عنده؟! هذا إذا سلَّمنا بصحَّة تلك الأصولِ المعدودة التي وقفَ عليها، وقد تقدَّم قريباً بيانُ طريقةِ نقله لكتاب (قرب الإسناد) لأبي العباسِ الحميريِّ، وكيفَ أنه اعتمدَ على نسخةٍ محرَّفةٍ وقَعَت له، فاستنسخها، ثم تداولها بعده علماء الطائفة.

وأما بالنسبة لابنِ طاووسٍ، فإنَّ الذين ذكروا أن تلك (الأصولَ الأربعمئة) كانت موجودةً عنده اعتمدوا على نُقولِ يسيرةٍ أوردَها في كتابه (كشف المحجَّة لثمرَةِ المهجَّة). والكتابُ في أصله نصيحةٌ أو وصيةٌ كتبها ابنُ طاووسٍ لابنه. وقد نظرتُ في الكتاب، فوجدتُ ما ذكره مما يمكنُ أن يُسمَّى أصلاً لا يتجاوزُ الخمسةَ أو الستةَ عناوين^(١)، وقد تقعُ المنازعةُ في تسمية بعضها أصولاً. ولابنِ طاووسٍ في كتبه الأخرى نُقولٌ عن مَصادِر مُتقدِّمة، لكنْ هذه التُّقُولُ لا تنهضُ لإثباتِ دَعْوَى أن (الأصولَ الأربعمئة) أو أكثرها كانت عنده؛ إذ من المحالِ أن ينفردَ بهذا العددِ الضَّخَمِ من المَصادِرِ العاليةِ المكتوبةِ في عصرِ الأئمَّة، ثم تختفي بعد زمانه مباشرةً، ولا تعرفُ الطائفةُ عنها شيئاً.

(١) تدوين السنة الشريفة (ص ١٨٨).

(١) هذه الكتب هي: كتاب الفضل بن عمر (ص ٩)، وكتاب الإهليلجة الذي يقولون إنه من إملاء الصادق (ص ٩)، وكتاب عبدالله بن حماد الأنصاري (ص ١٨)، وكتاب إبراهيم بن محمد الأشعري (ص ١٢٥)، وكتاب عبدالله بن بكير (ص ١٢٥)، وقد ذكر كتباً أخرى متأخرةً لا ينطبق عليها اسم (الأصل).

على أن ابن طاووس (٦٦٤هـ) هذا كانت له طريقةٌ عجيبَةٌ في قبولِ النسخِ والكتبِ غيرِ الموثقةِ والاعتمادِ على ما فيها. فقد رأيتُه في سائرِ مُصنَّفاته ينقلُ رواياتٍ عن الأئمةِ الاثني عشرَ من مصادِرَ لا يَعْرِفُ مؤلِّفِها ولا يدري كيفَ وَصَلَتْ إليه. فتراهُ مثلاً يكرِّرُ عباراتٍ من جنسٍ:

"رأيتُ في كتابٍ اعتقدُ أنه من تأليفِ أبي محمدٍ بنِ جعفرٍ بنِ أحمدَ القمِّيِّ، عن الصادقِ عليه السلام: (من اغتسلَ أولَ ليلةٍ من شهرِ رَمَضانَ...)".^(١)

"رأيتُ في أصلٍ من كتبِ أصحابنا قال: سمعتُ أبا جعفرٍ عليه السلام يقولُ: (إن الكذبَ يُفطِرُ الصائمَ...)".^(٢)

"وجدنا في أصلٍ عتيقٍ اسمه كتابُ (التجمل) تاريخُ مقابلته سنة ثمانٍ وثلاثينَ ومائتين: قال أبو أحمدَ عن حفصِ بنِ البُخْتريِّ -وقد ذكر النجاشيُّ أنه ثقةٌ- قال: ذُكِرتِ النجومُ عند أبي عبدِ الله... فساقَ خبراً عن جعفرِ الصادقِ عليه السلام".^(٣)

وفي موضعٍ ذَكَرَ خبراً فيما يُقالُ عند رؤيةِ الهلالِ، فقال: "وجدناه في كتابٍ عتيقٍ بدعواتٍ من طرقِ أصحابنا، كأنه من أصولهم -رحمهم الله- قال (يعني الإمام): إذا رأيتَ الهلالَ تقولُ: الله أكبرُ، الله أكبرُ... ثم سَرَدَ دعاءً طويلاً".^(١)

وفي موضعٍ قال: "رأيتُ بخطي على (المصباح)^(٢)، وما أذكرُ الآنَ مَنْ رواه لي، ولا مَنْ أينَ نقلته... ثم ذكرَ خبراً عن المهديِّ الغائبِ في صِفَةِ الاستخارة"^(٣).

وفي موضعٍ آخرَ ذكرَ خبراً ثم قال عقبه: "رأيتُ بعدَ هذا الحديثِ المذكورِ في الأصلِ الذي رَوَيْتُ منه -وهو أصلُ عتيقٍ مأثورٌ- دعاءً، وما أدري هل هو مُتَّصِلٌ بالحديثِ وأنه منه،

(١) إقبال الأعمال (١/٥٦).

(٢) المرجع السابق (١/١٩٥).

(٣) فرج المهموم (ص ١٠٠).

(١) إقبال الأعمال (١/٦٧).

(٢) يعني كتاب (مصباح المتعبد) لأبي جعفر الطوسي.

(٣) فتح الأبواب (ص ٢٦٥).

أو هو زيادةٌ عليه وخارجٌ عنه... ثم ساق الخبر^(١).

هكذا كانت طريقة ابن طاووس في التعامل مع المرويَّات ومع النسخ الحديثية التي تقع له. فإذا كان هذا حاله فما قيمة أصولٍ توجدُ عنده وحده دون من سواه من أهل زمانه؟!

فمما تقدّم يُعلّم أن تلك الأصول المذكورة لو صحَّ وجودها قديماً، فإن من العسير معرفة مضامينها، فضلاً عن الجزم باحتفافها بقرائن أوجبت الوثوق بها. وكما تقدّم فإن مبدأ ذكرها إشارةٌ عابرةٌ منسوبةٌ للمفيد، لا تفيد شيئاً مما بناه عليها من جاء بعده.

وأشدُّ من رأيته ينتقد تلك التهويلات حول هذه الأصول —مع إيمانه بوجودها لدى الأوائل— عبدُ عليّ البحراني^(٢) (١٧٧هـ) في نصٍّ طويلٍ قال فيه: "كتابةُ أربعمئةٍ مُصنَّفٍ من كلامِ إمامٍ واحدٍ لا ريبَ فيه، ولا مَرِيَّةَ تعتريه... لكنَّهُ لا يدلُّ على صحَّةٍ ما تضمَّنهُ ولا يقتضيه. والكلامُ إنما هو في صحَّتِها، كيفَ وبعضُ نقلَتها مشكوكٌ في صدقه، بل مقطوعٌ بكذبه وفِسقه. وبعضُهم معروفٌ بسوءِ حفظه وفهمه، ومعلومٌ بفسادِ مذهبه وسُقمه".

ثم يضيفُ عباراتٍ أصرَحَ: "ومع تسليمِ صحَّةٍ ما تضمَّنته تلك الأصول، فهي لم تَبَقَ بأعيانها إلى وقتِ المشايخِ الثلاثةِ الفحول^(٣). بل قد عرَفَت تلفَ كثيرٍ منها، وما بقيَ لم يصل

(١) المرجع السابق (ص ١٤٨).

(٢) هو أخُ ليوسف البحراني صاحب (الحدائق الناضرة). واسمه: عبد عليّ بن أحمد بن إبراهيم الدَّرازي البَحرانيّ. موصوف بالفقه والمعرفة بالحديث. له كتاب (إحياء معالم الشيعة) في الفقه، وله رسالةٌ في الإرث، وأسئلة وأجوبة في مسائل فقهية. ذكر الطهراني أنه توفي بكَربلاء قبل سنة (١١٨٢هـ)، وأما صاحب أعيان الشيعة فأرخ وفاته سنة (١١٢٧هـ)، وفيه بعد. ذلك أن أخاه الأكبر يوسف ولد سنة (١١٠٧هـ)، كما ذكر عن نفسه في (لؤلؤة البحرين)، وظاهر كلامه أن لهم أخاً ثالثاً اسمه محمد أكبر من المترجم ولد سنة (١١١٢هـ)، فيكون مولد عبد علي بعد ذلك التاريخ، فيبعد —مع هذا— أن تكون وفاته سنة (١١٢٧هـ). وقد نقلَ محقق (الحدائق) عن كتاب (الدرر البهية في علماء الإمامية) —و لم أقف عليه— أن وفاة عبد علي كانت سنة (١١٧٧هـ)، فلعل ما في (أعيان الشيعة) تصحيفٌ في الطبعة، أو هو وهمٌ من المؤلف.

ينظر: روضات الجنات (٢١٦/٤)، خاتمة مستدرك الوسائل (١٢٢/٢)، الذريعة (٣٠٩/١، ٤٤٥)، وأعيان

الشيعة (٣١/٨)، مقدمة تحقيق الحدائق الناضرة (٤٠/١)، لؤلؤة البحرين (٤٤٦/٤٤٢).

(١) يعني الكليني، وابن بابويه، والطوسي.

إليهم إلا من مخالفٍ أو فاسقٍ، أو اختلفَ راويه فيه كما هو المنقول. وحينئذٍ يظهرُ لك بُطلانُ ما فرَّعه^(١) عليه من الدَّعاوى الواهية، والالتزامات المتواهية. فإننا لا نَعْلَمُ كثرةَ الصَّحيح في أخبارنا، ولا وُجُودَ الأصولِ الصَّحيحة، فضلاً عن كثرتها وإجماعهم على صحتها. وإنما الموجودُ أخبارٌ مختلفةُ المتون، مُتناقضةُ المضمون، أكثرُ رواها فسقةٌ لا يتحرَّجون عن الكذب. ومع ذلك اختلفوا في صحتها. فكلُّ يُصحِّح ما في يده، ويَطْعَنُ فيما بيد الآخر. وهذا شأنهم حتى في وقتِ أئمتهم، كما نَطَقَ به الخبرُ، وشهدَ به تتبُّعُ الأثر^(٢). ثم يضيفُ بعدَ ذلك: "وأما الأئمةُ الثلاثة -رضوانُ الله عليهم- فوجدوا أخباراً مختلفةً وآثاراً غيرَ مؤتلفةٍ، قد أشرفتُ على الضياع، وتفرَّقت في الأصقاع، فلخصَّوها من جميع الجهات، وألفوها حذراً من الشتات، وكلُّ منهم صحَّح ما صحَّ لديه، وضعَّف ما لا يعتمدُ عليه. كلُّ ذلك حسبَ ما قامت به القرينة"^(٣).

هذا النصُّ من عبدِ عليِّ البَحْرانيِّ يلخصُ حقيقةَ حالِ الرواية في حِقْبةٍ ما قبلَ المفيد، فالشَّواهدُ كُلُّها تدلُّ على أنه لم يكن هناك سوى نُسخِ حَدِيثِيَّةٍ يتناقلها علماء الطائفة فيما بينهم، تَضَمَّنَتْ أخباراً مختلفةً مُتناقضةً المضامين، فكان كلُّ منهم يقبلُ بعضاً من تلك النسخ، ويردُّ بعضاً دونَ فُحْجِ موضوعيٍّ، أو قواعدَ عِلْمِيَّةٍ واضحةٍ المعالم. بل كان المعتمدُ عندهم والمعوَّلُ عليه بينهم، قبولُ أعيانهم ومُعْظَمِهم لتلك النسخ، وعملهم بما فيها، بقطعِ النَّظَرِ عن أسانيدِ الأخبارِ المرويةِ داخلها. فالنُّسخةُ نفسها إما أن تُقبلَ كُلُّها أو تُردُّ، والمتأخَّرُ منهم في هذا يقلدُ المتقدم، حتى إنهم ربما قبلوا أقوالاً مجردةً لِبَعْضٍ من يثقون به من الأسلاف، وبنوا عليها نسبةَ الأحكامِ للأئمة، وإن لم تستند تلك الأقوالُ إلى خيرٍ منقولٍ عن الإمام. وقد بحثَ محمدُ بنُ مكيِّ العامليُّ (٧٨٦هـ) -المعروفُ عند الطائفة بلقب (الشَّهيدِ الأوَّل)- بَحْثَ حُكْمِ القولِ إذا أفتى به "جماعةٌ من الأصحاب"، ولم يبلغ حدَّ الإجماع، ولا وُجِدَ معه حُجَّةٌ عَقْلِيَّةٌ ولا نَقْلِيَّةٌ تؤيِّده، فذكرَ أن الظاهرَ حُجِّيَّةٌ مثلُ هذا القول. قال: "لأن عدالتهم تمنعُ من الاقتحامِ على الإفتاءِ بغيرِ علمٍ، ولا يلزمُ من عَدَمِ الظَّفَرِ بالدليلِ عدمُ الدليل... وقد كان الأصحابُ

(١) يعني أبا القاسم الحلِّيَّ في المعتمد.

(٢) إحياء معالم الشيعة، بأخبار الشريعة (٧٧/١).

(٣) المرجع نفسه (٧٩/١).

يَتَمَسَّكُونَ بِمَا يَجِدُونَ فِي شَرَائِعِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ ابْنِ بَابُويَّة^(١) - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ - عِنْدَ إِعْوَازِ النَّصُوصِ، لِحُسْنِ ظَنِّهِمْ بِهِ، وَأَنَّ فَتَوَاهُ كَرَوَاتِهِ. وَبِالْجُمْلَةِ تَتَرَلُّ فَتَاوِيهِمْ مِثْلَةَ رَوَايَاتِهِمْ^(٢).

مِثْلُ هَذَا النَّصِّ تَظْهَرُ فِيهِ نَزْعَةُ التَّبَعِيَّةِ وَالتَّقْلِيدِ الْحُضِّ وَالتَّسَاهُلِ فِي نِسْبَةِ الْأَحْكَامِ لِلْأُثْمَةِ الْمُفْتَرَضَةِ عِصْمَتِهِمْ، لِدَرَجَةِ تَتَرِيلِ فَتَاوِي عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ بِمِثْلَةِ النَّصُوصِ الْمَرْوِيَّةِ عَنْهُمْ. فَمِنْ هَذَا نُدْرِكُ حَقِيقَةَ الْقَرَائِنِ الَّتِي يُقَالُ إِنَّ الْأَوَائِلَ كَانُوا يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا فِي قَبُولِ الْمَرْوِيَّاتِ. فَالْقَرَائِنُ الْمُقْصُودَةُ مَا هِيَ إِلَّا شُيُوعُ النُّسخَةِ بِأَيْدِي الطَّائِفَةِ، أَوْ قَبُولُ بَعْضِ الْأَعْيَانِ لَهَا. وَسَيَأْتِي أَنَّ ابْنَ بَابُويَّةَ (٣٨١هـ) - مَعَ عُلُوِّ مَقَامِهِ فِي الْمَذْهَبِ - لَمْ يَكُنْ يَمَارِسُ نَقْدًا مُسْتَقِلًّا لِلْأَخْبَارِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا اعْتَمَدَ فِي انْتِقَاءِ أَحَادِيثِ كِتَابِهِ (الْفَقِيهِ) عَلَى "كُتُبٍ مَشْهُورَةٍ عَلَيْهَا الْمُعَوَّلُ، وَإِلَيْهَا الْمَرْجِعُ"^(٣). وَسَيَأْتِي إِقْرَارُ الْكُلَيْنِيِّ (٣٢٩هـ) بِعَجْزِهِ عَنْ تَمْيِيزِ مَا يُؤْخَذُ بِهِ وَمَا يَتْرَكُ مِنَ الْمَرْوِيَّاتِ، وَهَذَانِ الْاِثْنَانِ هُمَا رَأْسُ مُحَدَّثِي الْإِمَامِيَّةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَلَيْسَ فِي طَبَقَةِ أَيِّ مِنْهُمَا مِنْ يَنَافِسُهُ فِي الشُّهُرَةِ بِالرُّوَايَةِ وَالنَّقْلِ. فَغَيْرُهُمَا سَيَكُونُ أُخْرَى وَأَجْدَرُ بِالْعَجْزِ عَنِ الْقِيَامِ بِعَمَلٍ مِنْهَجِيٍّ يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ الْمَرْدُودِ وَالْمَقْبُولِ مِنَ الْمَرْوِيَّاتِ.

وَحِينَ أَقُولُ إِنَّ مُعَوَّلَهُمْ كَانَ عَلَى مَا يَشْتَهَرُ بِأَيْدِي عُلَمَائِهِمْ، فَلَسْتُ أَعْنِي أَنَّهُمْ يَعْتَمِدُونَ إِجْمَاعَاتٍ ثَابِتَةً بَيْنَهُمْ يَنْتَوِنَ عَلَيْهَا قَبُولَ نُسخَةِ فَلَانٍ أَوْ رَفْضَهَا. فَالْإِجْمَاعُ لَدَى الطَّائِفَةِ مِمَّا يَعْسُرُ تَحْقِيقَهُ كَمَا تَقَدَّمَتْ بِذَلِكَ شَهَادَةُ كِبَرَاءِ الْمَذْهَبِ. بَلِ الْمَقْصُودُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ كَانَ يَنْظُرُ فِي صَنِيعِ شُيُوحِهِ وَأَهْلِ بَلَدِهِ فَيَتَّبِعُهُمْ وَيَقْلُدُهُمْ فِيمَا يَقْبَلُونَ مِنَ النُّسخِ الدَائِرَةِ بَيْنَهُمْ. وَقَدْ عَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَامْقَانِيُّ (١٣٥١هـ) وَهُوَ يَذْكُرُ أَسْبَابَ قَبُولِ الْأَوَائِلِ لِلْخَبَرِ، فَذَكَرَ مِنْهَا: "كَوْنَهُ مَأْخُودًا مِنْ أَحَدِ الْكُتُبِ الَّتِي شَاعَ بَيْنَ سَلَفِهِمُ الْوَثُوقُ بِهَا وَالاعْتِمَادُ عَلَيْهَا"^(١).

(١) يعني بشرائع ابن بابويه كتاب (الشرائع) الذي صنفه أبو الحسن ابن بابويه لابنه أبي جعفر.

(٢) ذكرى الشيعة (٥١/١).

(٣) من لا يحضره الفقيه (٤-٣/١). وانظر ما سيأتي (٦٣٤) وما بعدها.

(١) مقباس الهداية (ص ٣٢).

أشهر مصنفات الإمامية في علم الدراية.

حين كانت بلدة (قم) المركز العلمي للإمامية، لم يكن توجهه علمائها قابلاً للبحث الموسع في فنّ دراية الحديث، إذ كانوا - كما أسلفت - يتداولون بينهم نسخاً يثقون بمضامينها، ويعملون بما فيها من أخبار دون بحث في أسانيدھا. لذا لم يكن ينتظر منهم أن يلتفتوا للبحث في علم دراية الحديث، فضلاً عن أن يُصنّفوا فيه. وعملیات التّقدّ المحدودة التي وُجدت آثارها في تلك المدرسة، لم تكن كافية لأن يؤسّس عليها علمٌ تكتب فيه المصنّفات.

وحين تحوّل المركز العلمي الإمامي في القرن الرابع إلى بغداد، وحصلت مخالطة علمية أوسع لأهل السنة وعلومهم، وابتدأ البحث الأصولي لدى الطائفة، كان من الممكن أن تُثار مسائل دراية الحديث بين الإمامية، وأن يتوجه علماء المذهب للكتابة فيها. غير أن شيوع القول بعدم حجّية خبر الآحاد حال دون ذلك. إذ إنّ جُلّ مباحث الدراية إنما تتعلق بأخبار الآحاد، فموضوع الدراية ومقصودها الأساس تمييز ما يُقبل وما يردُّ من الآحاد. فكما أن الذي يقبل ما يجده في مُصنّفات أسلافه، لن يحتاج لوضع قواعد لنقد المرويّات. فكَذلك الذي لا يقبل خبر الواحد، لن يحتاج للخوض في صفة ما يُقبل وما يردُّ من أخبار الآحاد. فأكثر مباحث وألقاب دراية الحديث التي اصطُلحَ عليها لاحقاً من مثل: (الصّحيح، والحسن،

والضعيف، والموثق، والمنقطع، والمرسل، والغريب، والمتصل، والمدلس...)، كل هذه الألقاب محلها ومجالها الأساس خبر الآحاد. فإذا لم يكن الآحاد حجة ولا العمل به مقبولا، فإن هذه الألقاب والاصطلاحات تفقد قيمتها، ولا تعود لها أي فائدة عملية. وقد تنبه لهذا المعنى المرتضى (٤٣٦هـ)؛ رأس الرافضين لخبر الواحد، فقرر بوضوح أن إسقاط الاحتجاج بالآحاد يفضي ولا بد إلى سقوط أكثر مسائل علم الدراية. قال المرتضى: "اعلم أننا إذا كنا قد دللنا على أن خبر الواحد غير مقبول في الأحكام الشرعية، فلا وجه لكلامنا في فروع هذا الأصل الذي دللنا على بطلانه. لأن الفرع تابع لأصله. فلا حاجة بنا إلى الكلام على أن المراسيل مقبولة أو مردودة، ولا على وجه ترجيح بعض الأخبار على بعض، وفيما يرد له الخبر أو لا يرد في تعارض الأخبار. فذلك كله شغل قد سقط عنا بإبطالنا ما هو أصل لهذه الفروع. وإنما يتكلف الكلام على هذه الفروع من ذهب إلى صحة أصلها. وهو العمل بخبر الواحد". ثم ذكر المرتضى أن الذي يقبل خبر الآحاد، هو الذي يبحث "في صفة المخبر في عدالته وأمانته". وأما من يقتصر على الخبر المفيد للعلم ويدع الآحاد الظنية، فإنه "لا فرق عنده بين أن يكون الراوي مؤمنا أو كافرا أو فاسقا"^(١).

وقريب من هذا قول عبد الله المامقاني (١٣٥١هـ): "من أنكر في علم الأصول حجة الخبر الواحد، وقصر العمل بالتواتر أو المحفوف بالقرائن القطعية، في فسخة من مراجعة الرجال. إلا في مقام الترجيح"^(٢).

فهذه الكلمات تشرح سبب انصراف المتكلمين المشترطين للتواتر عن الكتابة في دراية الحديث. وأكثر ما يوجد في كلامهم عن الأخبار، إنما هو في نفي حجة الآحاد، أو في كيفية الجمع بين الأخبار المتعارضة، أو في القرائن التي ترفع الآحاد عن رتبة الظن، ونحو ذلك من المباحث التي يذكرونها في بحوثهم الأصولية^(٣). أما تفاصيل أحكام الروايات وأحوال أسانيدها، وما يقبل منها وما يرد، فذاك باب بقي مغلقا بقفل رفض الآحاد.

لأجل هذا، فإنه لما بدأت في القرن العاشر الكتابة المستقلة في علم دراية الحديث،

(١) الذريعة إلى أصول الشريعة (٥٥٥/٢-٥٥٦).

(٢) تلخيص مقباس الهداية (ص ٣٥).

(٣) انظر مثلاً: الاعتقادات (ص ١١٧)، وتصحيح الاعتقادات (ص ١٤٦)، معارج الأصول (ص ١٣٥)، وما بعدها.

واشتهر بين الإمامية تقسيم الأخبار حسب أسانيدِها إلى الصحيح وغيره، كان المعترضون على ذلك الأخباريين الذي ورثوا عن المتكلمين الرِّفْضَ النَّظْرِيَّ لِلآحَادِ الظَّنِّيَّةِ، وجمعوا مع ذلك ما ورثوه عن المحدِّثين من قبولهم الأخبار دون تفتيشٍ في أسانيدِها.

يقول الأخباريُّ حُسينُ الكركيِّ العامليُّ (١٠٧٦هـ) عن علمِ دراية الحديث: "اعلم أنَّ هذا العلم عندنا قليل الجدوى، بعدما ظهر لك ما بيننا من صحَّةِ أحاديثنا^(١)، وبُطلانِ العملِ بالاصطلاح الجديد فيها. وأما غيرُ ذلك من مقاصده، فإنما هو كلامٌ مُزخرفٌ، نسبته إلى المحدِّث الماهرِ كنسبة العَرُوضِ إلى الشاعرِ المستقيمِ الطَّبْعِ في عَدَمِ احتياجه إليه"^(٢). وذكر أنَّ جُلَّ مسائلِ علمِ الدراية "أساطيرٌ مُلفَّقةٌ، وزخارفٌ مزبقةٌ، تُزَيَّنُ بها مجالسُ الجدَلِ والمناظرة، ولا نفعَ لها في الدنيا والآخرة"^(٣). وذكر أنَّ قُدماءَ الإمامية "لم يكن لهم حاجةٌ إلى مُزخرفاتِ العامة وتلييساتهم... فلما طال الأمدُ اشتبه الأمرُ على المتأخرين بسببِ مُطالعةِ كتبِ العامة وما فيها من التدقيقاتِ المبنية على الأنظارِ العقليَّةِ والتدبيراتِ السياسيَّةِ، ورأوا في أحاديثنا ما ظاهره الموافقةُ لِبعضِها، فأجروا بعضَ قواعدِ الدراية في أخبارنا، وتوهَّموا أنَّها كلّها أخبارُ آحادٍ، فحكّموا بصحَّةِ بعضها وضعفَ البعض، نظراً إلى السند... ولم يكن للإمامية تأليفٌ في الدراية، لعدَمِ احتياجهم إليها، ومخالفةِ عُمدةِ مقاصدها لطريقِ القُدماء"^(٤).

وقال محمدُ أمينُ الأسترآباديُّ (١٠٣٣هـ): "إنما ينفعُ تقسيمُ الخبرِ الواحدِ الخالي عن القرائن وهذه الاصطلاحات، إن ظهرت دلالةٌ على جوازِ التمسُّكِ ببعضِ أفرادِ خبرِ الواحدِ الخالي عن القرائن. ولم تظهر"^(٥).

فمنهجُ رفضِ الآحادِ يُفضي إلى إضاعةِ الجدوى من علمِ درايةِ الحديث. لأجلِ هذا لم يكن ثمةَ مجالٍ لأن يكتبَ أحدٌ من الإمامية في هذا الفنِّ، حتى بدأت فكرةُ نبذِ الآحادِ تتزخَّزحُ

(١) حسن العاملي كان ممن يرى أن الأحاديث المروية في المصنفات الشيعية المعتمدة كلها صحيحة ثابتة، لكنها ليست من قبيل الآحاد صحيحة السند، بل هي عنده إما متواترة، أو آحاداً احتفت بها قرائن ترفعها إلى مرتبة إفادة العلم.

انظر (هداية الأبرار ص ٩٤).

(٢) هداية الأبرار (ص ١٠١-١٠٢).

(١) المرجع السابق (ص ١٣٣).

(٢) المرجع السابق (ص ١٠٣-١٠٤).

(٣) الفوائد المدنية (ص ١٢٢).

على يد الطوسي (٤٦٠هـ) أولاً، لتتهاوى لاحقاً على يد الحلي (٧٢٦هـ).

فالطوسي لما لم يتخذ موقفاً حازماً في رفض الآحاد - كما هو الشائع بين أصحابه - ظهرت في كتابه (عدة الأصول) مباحث يسيرة تتعلق بحكم رواية المخالفين، وما ينبغي أن يُقدّم من الأخبار عند التعارض. لكن هذه المباحث لم تكن مبسوطة، لأنها إنما جاءت عرضاً ضمن حديثه عن حجية خبر الآحاد ودفع الاعتراضات الواردة على العمل به. ولأن الغالب على الطوسي قبول الآحاد التي ليس لها معارض دون تفتيش في أسانيد^(١)، فإن باب علم الدراية الواسع لم يفتح له.

وبعد الطوسي كان هناك أبو الحسين قطب الدين الراوندي من علماء الطائفة في القرن السادس. نسب له محمد أمين الأسترآبادي (١٠٣٣هـ)^(١)، وحسين الكركي (١٠٧٦هـ)^(٢) رسالة في تصحيح أخبار المذهب. وقال الحر العاملي (١١٠٤هـ): "رأيت له... رسالة في أحوال أحاديثنا وإثبات صحتها"^(٣). ولم أر لهذه الرسالة ذكراً قبل هؤلاء في القرن الحادي عشر. وقد ترجم للراوندي تلميذه ابن شهر آشوب (٥٨٨هـ) وذكر بعض تصانيفه، ولم يُشر لهذه الرسالة. ففي نسبتها إليه عندي بحث ونظر. وما نقله الثلاثة عنها مجرد مرويات عن الأئمة في مسالك الجمع بين الأخبار المتعارضة. وقد نقل عنها المجلسي (١١١١هـ) - أيضاً - لكنه سماها (رسالة الفقهاء)^(٤)، وظاهر كلامه أنه لم يقف عليها، وإنما ينقل منها بالواسطة. مع أن عنوان الرسالة الذي ذكره الأسترآبادي والآخرين يدل على أن مضمونها تقرير صحة مرويات المذهب، مما يعني أن غرضها لم يكن البحث في قواعد نقد المرويات.

فلما جاء بعد ذلك ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ)، ونصر القول بحجية الآحاد، انفتح أمامه

(١) انظر ما تقدم (ص ١٣٠)، (ص ١٣٧).

(١) الفوائد المدنية (ص ٣٢٦)، (ص ٣٨١).

(٢) هداية الأبرار (ص ١٧٣).

(٣) أمل الآمل (١٢٧/٢).

(٤) بحار الأنوار (٢/٢٣٥).

الباب الذي كان مُغلَقاً في وَجِهٍ مَن سَبَقَهُ، فابتدأ تقسيم الأخبار إلى الأقسام الأربعة المعروفة اليوم، وأثبتها في مُقدِّمة كتابه الفقهِيّ (مُنْتَهَى الْمَطْلَبِ)^(١). غير أنه اقتصر على ذلك، ولم يتوجَّه للتوسُّع في تحرير قواعد التعامل مع المرويَّات.

ثم جاء بعده محمد بن مكيّ العامليّ (٧٨٦هـ) الملقَّب -عند الطائفة- بالشَّهيد الأول، فذكر في مطلع كتابه (ذكرى الشيعة) الأقسام الأربعة التي قرَّرها الحليُّ من قبل، وأشار بعدها -بإيجاز شديد- إلى بعض الاصطلاحات الحديثية الأخرى، كالمستفيض، والمشهور، والمرسل، والموقوف، والشاذ^(٢).

ثم جاء بعد ذلك زين الدين العامليّ (٩٦٥هـ)، ليضع المصنَّف الإماميَّ الأشهر والأقدم في دراية الحديث، فكتب -أولاً- مختصراً بعنوان (بداية الدراية)، ثم شرحه شرحاً مزجياً أسماه (الرعاية في شرح البداية)، فأصبح هذا الكتاب الأصل والمعتمد لدى الطائفة، وكلُّ من كتب بعده في الدراية فإنما يعول عليه، فيشرح، أو يضيف، أو يستدرك. فلأجل ذلك كانت دراسة هذا الكتاب مفتاح الدُّخول لتاريخ علم الدراية الإماميِّ. وفيما يأتي عرضُ لكتاب (الرعاية)، وأشهر كتب الدراية التي جاءت بعده:

• كتاب (الرعاية في شرح البداية).

ذكر غير واحدٍ من علماء المذهب أن كتاب (الرعاية) يعدُّ أقدم أثرٍ مُفردٍ للإمامية في علم (دراية الحديث). لكن قد يُشكَّل على هذا ثلاثة أمور:

الأمر الأول: ذكر الطَّهرانيّ (١٣٨٩هـ) أنه وقفَ على مجموعٍ مُشتملٍ على رسالةٍ بعنوان: (دراية الحديث) منسوبةٍ لشيخ الدولة الصفويَّة، نور الدين عليّ بن عبد العالي الكركيِّ، المعاصر لزين الدين العامليِّ، المتوفى سنة (٩٤٠هـ)^(١). فإن صحَّ هذا، فإن في تحديد

(١) منتهى المطلب (١/٩-١٠).

(٢) ذكرى الشيعة (١/٤٨).

(١) الذريعة (٨/٥٤).

السَّابِقِ مِنْهُمَا عُسْرًا. فزَيْنُ الدِّينِ الْعَامِلِيُّ وَإِنْ كَانَ تَأَخَّرَ فِي كِتَابَةِ شَرْحِهِ عَلَى (البداية) إِلَى سَنَةِ (٩٥٩هـ) كَمَا أُثْبِتَ ذَلِكَ فِي خَاتَمَتِهِ^(١)؛ أَيْ بَعْدَ وَفَاةِ الْكَرْكِيِّ، إِلَّا أَنَّ تَارِيخَ كِتَابَتِهِ لِمَتَنِ (البداية) غَيْرُ مَعْرُوفٍ. وَعَلَى أَيْ حَالٍ، فَإِنَّ كِتَابَ الْكَرْكِيِّ لَمْ يَشْتَهَرْ، وَلَا أَعْرِفُ أَنَّهُ مَوْجُودٌ الْيَوْمَ. وَقَدْ اشْتَهَرَ أَنَّ كِتَابَ زَيْنِ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ أَوَّلُ مُصَنَّفٍ لَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ.

الأمرُ الثاني: ذَكَرَ الطَّهْرَانِيُّ (١٣٨٩هـ) -أَيْضًا- أَنَّهُ رَأَى نُسخَةً مِنْ كِتَابِ (كَاشِفَةِ الْحَالِ عَنْ أَحْوَالِ الْإِسْتِدْلَالِ)، مِنْ تَصْنِيفِ ابْنِ أَبِي الْجُمُهورِ الْأَحْسَائِيِّ^(٢) -وَقَدْ فَرَّغَ مِنْهُ سَنَةَ (٨٨٨هـ)-، وَجَاءَ فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ مِنْهُ بَحْثٌ فِي أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَحْوَالِهِ. وَبَآخِرِهِ قَالَ الْأَحْسَائِيُّ: "مَنْ أَرَادَ الْإِسْتِقْصَاءَ مَعَ ذِكْرِ الْأَمْثَلَةِ، فَعَلَيْهِ بَكْتَابُنَا (تُحْفَةُ الْقَاصِدِينَ فِي مَعْرِفَةِ اصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ)"^(٣).

وَكِتَابُ (كَاشِفَةِ الْحَالِ) لَمْ يَتَيَسَّرْ لِي الْوُقُوفُ عَلَيْهِ. لَكِنِّي رَأَيْتُ الْبَاحِثَ أَبُو الْفَضْلِ حَافِظِيانَ، يُعَلِّقُ عَلَى مَا نَقَلَهُ الطَّهْرَانِيُّ، وَيَقُولُ: "مَنْ يُرَاجِعُ كِتَابَ (كَاشِفَةِ الْحَالِ)، لَمْ يَعُثِرْ عَلَى مَا نَسَبَهُ الطَّهْرَانِيُّ لِلْأَحْسَائِيِّ"^(٢). وَالْعِبَارَةُ الَّتِي نَسَبَهَا الطَّهْرَانِيُّ لِلْأَحْسَائِيِّ رَأَيْتُهَا بَنَصِّهَا مِنْ كَلَامِ زَيْنِ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ فِي خَاتَمَةِ كِتَابِهِ (الرَّعَايَةِ)، لَكِنَّهُ قَالَ: (غُنْيَةُ الْقَاصِدِينَ)، بَدَلِ (تُحْفَةِ الْقَاصِدِينَ)^(٣). فَلَا أَدْرِي هَلْ وَهَمَ الطَّهْرَانِيُّ فِي كَلَامِهِ، أَوْ أَنَّ فِي النُّسخَةِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا مِنْ كِتَابِ الْأَحْسَائِيِّ خِلَافًا، أَوْ أَنَّهُ تَوَافَقَ مُحَضُّ غَرِيبٌ بَيْنَ عِبَارَتَيْنِ وَاسْمَيْنِ لِكِتَابَيْنِ، أَحَدُهُمَا لِلْأَحْسَائِيِّ، وَالْآخَرُ لَزَيْنِ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ. وَعِبَارَةُ الْعَامِلِيِّ تَفِيدُ أَنَّ لَهُ كِتَابًا آخَرَ مَوْسَعًا فِي دِرَايَةِ الْحَدِيثِ، لَكِن يَبْدُو أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ اكْتَمَلَ آنَذَاكَ. حَيْثُ قَالَ بَعْدَمَا ذَكَرَهُ: "وَفَّقَ اللَّهُ

(١) الرعاية شرح البداية (ص ١٤٢).

(٢) شمس الدين، محمد بن علي بن إبراهيم بن الحسن بن أبي الجمهور الأحسائي. فقيه، إمامي، متكلم، شاعر، متصوِّف. ولد بالأحساء، وتعلم فيها، ثم ارتحل إلى العراق. له تصانيف منها: (غوالي اللآلئ)، و(معين الفكر)، و(أسرار الحج)، وغيرها. وكانت وفاته أوائل القرن العاشر.

ينظر: لؤلؤة البحرين (ص ١٦٦)، روضات الجنات (٢٦/٧)، أعيان الشيعة (٩/٤٣٤)، الأعلام (٦/٢٨٨).

(١) الذريعة (١٨/٣٠٠).

(٢) رسائل في دراية الحديث (١/٣٤).

(٣) الرعاية في شرح البداية (ص ٤٠٤)، وظاهر عبارته أن ذلك الكتاب لم يكتمل.

الأمر الثالث: ذكر حسن الصدر (١٣٥٤هـ) كتاباً بعنوان: (شرح أصول الدراية)^(٢)، ونسبه لعلّي بن عبد الحميد الحسيني، وذكر أنه من تلاميذ الحلّي. ولم أعرف من هو. ولم أرَ أحداً ذكرَ هذا الكتابَ قبلَ الصدر. فلا أدري من أين نقل، ولا على أيّ شيءٍ اعتمد. وقد تابعه الطهراني (١٣٨٩هـ) فذكر الكتاب، لكنّه قالَ في اسم مؤلفه: عليُّ بن عبد الكريم بن عبد الحميد النجفي النيلي، وأحالَ إحالةً مُجملةً على مصادرِ ترجمة مؤلفه^(٣). وقد راجعتُ ما بين يديّ منها، فلم أرَ فيها ذكراً للكتاب. وعليُّ بن عبد الكريم النيليُّ ليسَ من تلاميذ الحلّي بل من تلاميذ ابنه محمد^(١). ومع ذلك، فلم أجِد من نسبَ له كتاباً في دراية الحديث. وقد أطالَ الخوانساري (١٣١٣هـ) في ترجمته، وعدّدَ مُصنّفاتِه، فلم يذكرْ ما نسبُه له الصدر. والطهرانيُّ نفسه ترجمَ للنيليِّ في اثنينٍ من كتبه، ولم يُشير -أيضاً- للكتاب^(٢). فالله أعلم.

وعلى أيّ حالٍ فتلك الكتبُ لا يُعلمُ وجودُها اليومَ. وقد نصَّ غيرُ واحدٍ من علماء المذهبِ على أن زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) أولُ من أفرد كتاباً لعلم دراية الحديث. قال حسين بن شهاب الدين الكرّكي العاملي (١٠٧٦هـ): "أولُ من ألّف في (الدراية) من أصحابنا الشّهيدُ الثاني"^(٣). وقال الحرّ العاملي (١١٠٤هـ): "هو أولُ من صنّف من الإماميّة في دراية

(١) المرجع السابق.

(٢) الشيعة وفنون الإسلام (ص ٥٦).

(٣) الذريعة (٩٤/١٣).

(١) انظر: الكنى والألقاب (١٠٦/٢)، الذريعة (٣٩٧/٢)، (١٥٧/١٠). وفي مصادر ترجمته التباسٌ شديدٌ، قد يرجعُ

لخطأ في سياق اسمه، أو للاشتراك مع غيره في الاسم. انظر ما ذكره مقدمو كتابه (الأنوار المضئئة ص ١٤).

وانظر في ترجمته: روضات الجنات (٣٣٤/٤)، أعيان الشيعة (٢٦٦/٨)، طبقات أعلام الشيعة (١٠٨/٣)،

(١٤٢/٣)، مصفى المقال (٢٨٥)، الأعلام (٣٠٢/٤)، معجم المؤلفين (١٢٨/٧).

(٢) انظر: طبقات أعلام الشيعة (١٤٢/٣)، ومصفى المقال (ص ٢٨٥).

(٣) هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار (ص ١٠٤).

الحديث". ثم يضيف: "لكنه نُقِلَ الاصطلاحات من كُتُبِ العَامَّةِ^(١)، كما ذكره ولده وغيره"^(٢). وقالَ عبدُاللهُ الأفنديُّ (١٣٠ هـ): "اعلم أن الشيخَ زينَ الدِّينِ هذا، هو أولُ من نُقِلَ عِلْمُ الدَّرَايَةِ من كُتُبِ العَامَّةِ وطريقَتِهِم، إلى كُتُبِ الخاصَّةِ، وألَّفَ فيه الرِّسَالَةَ المشهُورَةَ، ثم شَرَحَهَا، كما صرَّحَ به جماعةٌ ممن تأخَّرَ عنه"^(٣). ويقولُ الخوانساريُّ (١٣١٣ هـ): "هذا العِلْمُ لم يسبقه أحدٌ من عُلمائنا إلى التَّصنيفِ فيه"^(٤). وقالَ محسنُ الأَمِينِ (١٣٧١ هـ): "زينُ الدِّينِ بنُ عليٍّ العامليُّ الجُبَعيُّ أولُ من صَنَّفَ فيه من أَصْحَابنا على الطَّرَازِ المألُوفِ"^(٥). بل قالَ المعاصرُ محمدُ حسينُ الأعلميُّ الحائريُّ: "من المَعْلُومَاتِ التي لا يشكُّ فيها أحدٌ أنه لم يُصنَّفَ في عِلْمِ دِرَايَةِ الحديثِ من عُلمائنا قبلَ الشَّهيدِ الثاني. وإنما هو من عُلُومِ العَامَّةِ التي اخترعوها مُوافِقاً لما اتَّفَقَ في أَحَادِيثِهِم"^(٦).

وإذا كانَ الحائريُّ ومن قبله الحرُّ العامليُّ يَقُولَانِ: إن زينَ الدِّينِ العامليَّ، نُقِلَ هذا الفنُّ من كُتُبِ العَامَّةِ، فإن حُسَيْنًا الكَرَكِيَّ (١٠٧٦ هـ) يحدِّدُ مَصْدَرَ التَّنْقِيلِ، فيذكرُ إنَّ زينَ الدِّينِ العامليَّ إنما "اختَصَرَ دِرَايَةَ ابنِ الصَّلَاحِ الشَّافعيِّ (٦٤٣ هـ) في رسالته، ثم شَرَحَهَا". ويؤكدُ هذا حسينُ آلُ عُصفورٍ (١٢١٦ هـ)، فيقولُ: "كتابُهُ في عِلْمِ الدَّرَايَةِ قد سَلَكَ فيه طَرِيقَةَ ابنِ الصَّلَاحِ من العَامَّةِ في دِرَايَتِهِ"^(٧).

وعندَ فَحصِ كتابِ (الرَّعَايَةُ شرحُ البداية)، ومُقارنتِهِ بكتابِ (عُلُومِ الحديثِ) لِلْحَافِظِ ابنِ الصَّلَاحِ نجدُ ما ذكرَهُ حُسَيْنُ الكَرَكِيُّ وَاضِحاً وَضُوحَ الشَّمْسِ، فالمختَصَرُ وشرحه يمثِّلانِ سَرِقَةً عِلْمِيَّةً وَاضِحَةً لكتابِ أَبِي عَمْرٍو ابنِ الصَّلَاحِ (٦٤٣ هـ) ^{مؤلفه}. والمؤلَّفُ في جميعِ الكتابِ

(١) العامة، والجمهور، والمخالفون. من الأسماء التي يطلقها الإمامية على أهل السنة والجماعة.

(٢) أمل الآمل (١/٨٦).

(٣) رياض العلماء. نقلاً عن مقدمة: وصول الأخيار (ص٧).

(٤) روضات الجنات (٣/٣٥٨).

(٥) أعيان الشيعة (١/١٤٩).

(١) مقتبس الأثر (٣/٧٣).

(٢) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية (ص٢٠).

لم يشير لابن الصَّلَاح إلا في مَوْضِعٍ واحدٍ فقط في مَبَحَثِ الخَبَرِ المتواتر^(١). ولو أنه لم يذكره في هذا الموضع واستمرَّ على تجاهُّله لكان أليق. لأن تسميته في هذا الموضع خاصَّةً يُفهمُ منها أن سائرَ الكتاب لا علاقةَ له بابن الصَّلَاح، وإنما هو ثمرةُ جُهدِ كاتبه، في حين أن بناءَ الكتاب كَلَّه قائمٌ على تقريرات ابن الصَّلَاح، مع بعضِ الإضافاتِ والتَّعديلاتِ التي اقتضاها تبأينِ المشرِّين^(٢). ولتوضيحِ هذه الحقيقةِ أسوقُ نماذجَ من الكتَّابين لبيانِ طَريقَةِ العَامِلِيَّ في النَّقْلِ عن ابن الصَّلَاح:

١- قال ابن الصَّلَاح في تعريفِ الحديثِ الصَّحيح: "هو الحديثُ المسندُ الذي يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًا وَلَا مَعْلَلًا"^(٣). فجاءَ زَيْنُ الدِّينِ الْعَامِلِيُّ لِيَأْخُذَ التَّعْرِيفَ وَيَجْرِي عَلَيْهِ تَغْيِيرًا يَنَاسِبُ الْمَذْهَبَ، فَقَالَ مُعَرِّفًا الصَّحِيحَ: "مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ إِلَى الْمَعْصُومِ بِنَقْلِ الْإِمَامِيِّ الْعَدْلِ عَنْ مِثْلِهِ فِي جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ"^(٤). ولما كَانَ يَكْتُبُ التَّعْرِيفَ وَعَيْنُهُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ، فَقَدْ نَبَّهَ فِي نَهَايَةِ التَّعْرِيفِ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ انْتِفَاءِ الشُّذُوزِ وَالْعِلَّةِ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلِمَ (عَلَّلَ الْحَدِيثَ) مِمَّا لَا وَجُودَ لَهُ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ.

٢- عِنْدَ التَّمَثِيلِ لِلْحَدِيثِ (الْمَشْهُورِ الضَّعِيفِ) نَجَدَ ابْنُ الصَّلَاحِ يَحْكِي قَوْلَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله: "أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ تَدُورُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَسْوَاقِ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ: (مَنْ بَشَّرَنِي بِخُرُوجِ آذَارَ بَشَرْتِهِ بِالْجَنَّةِ)، وَ(مَنْ آذَى ذِمِّيًّا فَأَنَا خَصْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)، وَ(نَحْرُكُمْ يَوْمَ صَوْمِكُمْ)، وَ(لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ)"^(٥).

فَلَمَّا جَاءَ الْعَامِلِيُّ لِيَتَحَدَّثَ عَنِ الْمَصْطَلَحِ نَفْسِهِ (الْمَشْهُورِ الضَّعِيفِ) لَمْ يَجِدْ مِثَالًا إِلَّا مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الَّذِي نَقَلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، غَيْرَ أَنَّهُ أَهْمَ اسْمَهُ وَلَمْ يَصْرِّحْ بِهِ فَقَالَ: "قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ تَدُورُ عَلَى الْأَلْسُنِ وَلَيْسَ لَهَا أَصْلٌ: (مَنْ بَشَّرَنِي بِخُرُوجِ آذَارَ بَشَرْتِهِ

(١) الرعاية بشرح البداية (ص ٦٨).

(٢) ينظر مثلاً: مبحث عدالة الصحابة في الرعاية شرح البداية (ص ١٥٧).

(٣) علوم الحديث (١١-١٢).

(٤) الرعاية شرح البداية (ص ٧٧).

(٥) علوم الحديث (ص ٢٦٥). وقول أحمد بن حنبل - رحمه الله - نقله ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٢٣٦) عن خط

القاضي أبي يعلى بسنده إلى أبي بكر المروزي.

بالجنة)...^(١). وتعميةُ أسماءِ علماءِ أهلِ السُّنةِ وإِهمُّها مَسْلُكُ شائعٍ في الكتاب؛ فمَتى اسْتَحْدَمَ المؤلِّفُ صيغةَ: (قالَ بعضُهُم) أو (قالَ بعضُ العُلَماءِ)، فهو يَنْقُلُ نَصًّا لِعالمٍ سُنِّيٍّ حَكَى قولَه ابنُ الصَّلَاحِ أو غيرُه من شُراحِ كتابه، فجاءَ زينُ الدِّينِ العامليُّ لِيَنْقُلَ النِّصَّ مُبَهِّمًا قائلَه. وفي باقي الأمثلةِ ما يوضِّحُ ذلك.

٣- عندَ كلامِه عن إعرابِ الحديثِ، تَراه يَنْقُلُ عن (بعضِ العُلَماءِ) أَنه قالَ: "جاءت هذه الأحاديثُ عن الأصلِ مُعرَبةً"، ثم نَقَلَ عن (آخر) قولَه: "أخوفُ ما أخافُ على طالبِ الحديثِ إذا لم يَعْرِفِ النَّحوَ أن يَدْخُلَ في جُملةِ قولِ النَّبيِّ ﷺ: (من كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّدًا فليتبوَّأْ مقعده من النار)". وبالْعَوْدَةِ لكتابِ ابنِ الصَّلَاحِ نَجِدُ النِّصَّ الأوَّلَ مَنْسُوبًا لِلنَّضَرِ بنِ شَمِيلٍ، والثاني مَنْسُوبًا لِلأَصَمِيِّ^(١).

٤- في مَبْحَثِ (من تُقْبَلُ روايَتُهُ ومن تُرَدُّ)، اسْتَفْتَحَ زينُ الدِّينِ العامليُّ بِالحديثِ عن جَوَازِ جَرَحِ الضُّعْفَاءِ مِنَ الرُّوَاةِ وَالطَّعْنِ عَلَيْهِمُ، وَبَيَّانِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْغِيَةِ الْحَرَمَةِ، ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِنَصِّينِ لِعَالَمَيْنِ مُبْهَمَيْنِ، فَقَالَ: "قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ قِيلَ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ: أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ خُصْمَاءَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: لِأَنْ يَكُونُوا خُصْمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَصْمِي؛ يَقُولُ لِي: لَمْ تَذُبْ الْكَذِبَ عَنْ حَدِيثِي. وَرُوِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ: يَا شَيْخُ! لَا يُغْتَابُ الْعُلَمَاءُ. فَقَالَ لَهُ: وَيْحَكَ! هَذِهِ نَصِيحَةٌ لَيْسَ هَذَا غِيَةً"^(٢).

وهذه النُّصُوصُ الَّتِي عَمَّى العامليُّ أَسْمَاءَ قَائِلِيهَا، ذَكَرَهَا ابنُ الصَّلَاحِ مَنْسُوبَةً لِأَصْحَابِهَا، فَقَالَ: "رَوَيْتُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بنِ خَلَادٍ قَالَ: قُلْتُ لِيحْيَى بنِ سَعِيدٍ: أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ خُصْمَاءَكَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: لِأَنْ يَكُونُوا خُصْمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْصِمُنِي يَقُولُ لِي: لَمْ تَذُبْ الْكَذِبَ عَنْ حَدِيثِي. وَرَوَيْنَا أَوْ

(١) الرعاية شرح البداية (ص ١٠٥)

(١) ينظر : الرعاية شرح البداية (ص ١٨٧)، ويقارن بعلوم الحديث (ص ٢١٧).

(٢) الرعاية شرح البداية (ص ١٧٥).

بلغنا أن أبا ثراب التَّخَشِيَّ الزَّاهِدَ سَمِعَ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ: يَا شَيْخُ لَا تَغْتَابَ^(١) الْعُلَمَاءَ. فَقَالَ لَهُ: وَيْحَكَ! هَذَا نَصِيحَةٌ لَيْسَ غِيبةً^(٢).

فَالْتَّصُّ هُوَ هُوَ، لَكِنَّ الْعَامِلِيَّ عَمَدَ إِلَى التَّعَمِّيَّةِ عَنِ الْأَسْمَاءِ، فَلَمْ يَذْكُرْ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ وَلَا اسْمَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْإِسْتِشْهَادِ بِكُلَا مَهُمَا لَدَى عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ.

٥ - تَكَرَّرَ الْقِصَّةُ نَفْسُهَا عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنِ (المقلوب)، فَجَدُّ ابْنِ الصَّلَاحِ يَذْكُرُ لِلتَّمْثِيلِ عَلَى هَذَا النَّوعِ قِصَّةَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ الْمَشْهُورَةِ مَعَ أَهْلِ بَغْدَادَ حِينَ قَلَبُوا عَلَيْهِ الْأَحَادِيثَ بِقَصْدِ امْتِحَانِ حِفْظِهِ^(١). فَيَأْتِي زَيْنُ الدِّينِ الْعَامِلِيُّ لِيُمَثِّلَ بِالْقِصَّةِ نَفْسَهَا مَعَ إِهْمَامِ اسْمِ الْبُخَارِيِّ،

(١) كَذَا فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ. فِيمَا أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ (يُغْتَابُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُورِ، أَوْ (لَا تَغْتَابُ) بِالْجَزْمِ.

(٢) عُلُومُ الْحَدِيثِ (ص ٣٨٩).

(١) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ (ص ١٠١). وَالْقِصَّةُ الْمَذْكُورَةُ أَخْرَجَهَا ابْنُ عَدِي فِي (تَسْمِيَةِ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ الْبُخَارِيُّ ص ٥٢)، وَمِنْ طَرِيقَةِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ فِي تَارِيخِهِ (٢/٢٠) قَالَ: "سَمِعْتُ عِدَّةَ مَشَايِخَ يَحْكُونُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَدِمَ بَغْدَادَ، فَسَمِعَ بِهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، فَاجْتَمَعُوا وَعَمَدُوا إِلَى مِثَّةِ حَدِيثٍ فَقَلَبُوا مَتْنَهَا وَأَسَانِيدَهَا، وَجَعَلُوا مَتْنَ هَذَا الْإِسْنَادِ لِإِسْنَادٍ آخَرَ وَإِسْنَادَ هَذَا الْمَتْنِ لِمَتْنٍ آخَرَ، وَدَفَعُوها إِلَى عَشْرَةِ أَنْفُسٍ؛ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ عَشْرَةَ أَحَادِيثَ، وَأَمَرُوهُمْ إِذَا حَضَرُوا الْمَجْلِسَ أَنْ يَلْقُوا ذَلِكَ عَلَى الْبُخَارِيِّ، وَأَخَذُوا الْمَوْعِدَ لِلْمَجْلِسِ، فَحَضَرَ الْمَجْلِسَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنَ الْغُرَبَاءِ مِنْ أَهْلِ خِرَاسَانَ وَغَيْرِهَا وَمِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ، فَلَمَّا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ بِأَهْلِهِ، انْتَدَبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْعَشْرَةِ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمَقْلُوبَةِ، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا أَعْرِفُهُ. فَسَأَلَهُ عَنْ آخَرَ، فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ. ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ آخَرَ، فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ. فَمَا زَالَ يَلْقِي عَلَيْهِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ عَشْرَتِهِ، وَالْبُخَارِيُّ يَقُولُ: لَا أَعْرِفُهُ. فَكَانَ الْفَقَهَاءُ مِمَّنْ حَضَرَ الْمَجْلِسَ يَلْتَفِتُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ وَيَقُولُ: الرَّجُلُ فَهَمٌ. وَمِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمْ يَقْضِي عَلَى الْبُخَارِيِّ بِالْعِزِّ وَالتَّقْصِيرِ وَقِلَّةِ الْفَهْمِ. ثُمَّ انْتَدَبَ رَجُلٌ آخَرَ مِنَ الْعَشْرَةِ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمَقْلُوبَةِ، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا أَعْرِفُهُ. وَسَأَلَهُ عَنْ آخَرَ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ. وَسَأَلَهُ عَنْ آخَرَ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ. فَلَمَّا يَزَلْ يَلْقِي عَلَيْهِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ عَشْرَتِهِ، وَالْبُخَارِيُّ يَقُولُ: لَا أَعْرِفُهُ. ثُمَّ انْتَدَبَ إِلَيْهِ الثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ إِلَى تَمَامِ الْعَشْرَةِ، حَتَّى فَرَّغُوا كُلَّهُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَقْلُوبَةِ، وَالْبُخَارِيُّ لَا يَزِيدُهُمْ عَلَى لَا أَعْرِفُهُ. فَلَمَّا عَلِمَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُمْ قَدْ فَرَّغُوا، التَفَتَ إِلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمْ فَقَالَ: أَمَّا حَدِيثُكَ الْأَوَّلُ فَهُوَ كَذَا، وَحَدِيثُكَ الثَّانِي فَهُوَ كَذَا، وَالثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ عَلَى الْوَلَاءِ، حَتَّى أَتَى عَلَى تَمَامِ الْعَشْرَةِ، فَرَدَّ كُلَّ مَتْنٍ إِلَى إِسْنَادِهِ وَكُلَّ إِسْنَادٍ إِلَى مَتْنِهِ، وَفَعَلَ بِالْآخَرِينَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَرَدَّ مَتُونَ الْأَحَادِيثِ كُلِّهَا إِلَى أَسَانِيدِهَا وَأَسَانِيدِهَا إِلَى مَتُونِهَا. فَأَقَرَّ لَهُ النَّاسُ بِالْحِفْظِ وَالْعِلْمِ وَأَذَعَنُوا لَهُ بِالْفَضْلِ.

فيقول: "قد يقع ذلك القلب من العلماء بعضهم لبعضٍ للامتحان؛ أي امتحان حفظهم. كما اتَّفَقَ ذلك لبعض العلماء ببغداد"^(١).

٦ - عند حديثه عن (التدليس) ترى العاملِيَّ يحكي أنواع التدليس، ويذكر ذمَّ العلماء له، فيقول ابن الصَّلاح في نقل عبارة: "التدليس أخو الكذب". لكن ابن الصَّلاح نسبها لقائلها الإمام الشَّافعي^(٢)، في حين أنَّ العاملِيَّ أهمَّ القائل فاستخدم صيغة (قال بعضهم)^(٣).

٧ - يواصل العاملِيُّ النقل عن ابن الصَّلاح في مبحث التدليس، فيذكر خلاف العلماء في قبول أو ردِّ رواية المدلس. فينتهي إلى ترجيح التفصيل بين ما يُصرَّح فيه المدلس بالسماع دون ما يُعنعنه، فيقبل الأوَّل ويردُّ الثاني^(٤). كلُّ هذا يفعله تبعاً لابن الصَّلاح. وحين نُفتش في مُصنَّفات الإمامية بحثاً عن تطبيق عمليِّ لهذا التفصيل لا نجدُ لذلك أدنى أثر. بل لو بحثنا في كتب الإمامية الرَّجالية عن راوٍ وصفوه بالتدليس، كي يُترَلَّ عليه هذا التفصيل لما وجدنا؛ إذ البابُ كُلُّه أجنبيٌّ عن علوم الإمامية، ولا علاقة له بنهجهم في التعاطي مع المرويَّات^(٥).

٨ - عند مبحث الحديث (الغريب) قسَّمه ابن الصَّلاح إلى غريب (متناً وإسناداً)، وغريب (إسناداً لا متناً). ثم قال: "ولا يُوجد ما هو غريب متناً وليس غريباً إسناداً، إلا إذا اشتهر الحديث الفرْدُ عمَّن تفرَّد به فرواهُ عنه عددٌ كثيرٌ، فإنه يصيرُ غريباً مشهوراً، وغريباً

(١) الرعاية شرح البداية (ص ١٥٠).

(٢) علوم الحديث (ص ٧٤).

(٣) الرعاية شرح البداية (ص ١٤٥).

(٤) المرجع السابق.

(٥) رأيت جمال الدِّين ابن طاووس (٦٧٣هـ) استخدم لفظة مدلس، في مطارحاته مع الجاحظ، لكن في سياقٍ يوحي بأنها عنده بمعنى الكذاب. (بناء المقالة الفاطمية ص ٢٩٣). وقبله استخدم الطُّوسي في العدة (١٥٤/١) مصطلح (التدليس) وقصد به تدليس أسماء الشيوخ. ورأيت مثل هذا في موضع من رجال النَّجاشي (ص ٢٩٣). أما تدليس الإسناد الذي هو موضع البحث، فلم أجد له أثراً عند متقدميهم من المتكلمين في الرجال.

مَتَنًا وَغَيْرَ غَرِيبٍ إِسْنَادًا، لَكِنْ بِالنَّظَرِ إِلَى أَحَدِ طَرَفِي الْإِسْنَادِ، فَإِنَّ إِسْنَادَهُ مُتَّصِفٌ بِالْغَرَابَةِ فِي طَرَفِهِ الْأَوَّلِ، مُتَّصِفٌ بِالشُّهُرَةِ فِي طَرَفِهِ الْآخِرِ، كَحَدِيثِ (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ) ^(١).

فَإِذَا انْتَقَلْنَا إِلَى كِتَابِ زَيْنِ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ نَجِدُهُ يَتَابِعُ ابْنَ الصَّلَاحِ، فَيَذْكُرُ تَقْسِيمَ الْحَدِيثِ إِلَى غَرِيبٍ (إِسْنَادًا وَمَتْنًا)، وَغَرِيبٍ (إِسْنَادًا خَاصَّةً)، ثُمَّ يَقُولُ: "أَوْ غَرِيبٌ مَتْنًا لَا إِسْنَادًا، بِالنَّسَبَةِ إِلَى أَحَدِ طَرَفِي الْإِسْنَادِ، فَإِنَّ إِسْنَادَهُ مُتَّصِفٌ بِالْغَرَابَةِ فِي طَرَفِهِ الْأَوَّلِ، وَبِالشُّهُرَةِ فِي طَرَفِهِ الْآخِرِ" ^(٢).

وَلَأَنَّ الْمُبْحَثَ كُلَّهُ أَجْنَبِيٌّ عَنِ الْمَصَادِرِ الْإِمَامِيَّةِ، فَقَدْ أَعْجَزَهُ الْإِتْيَانُ بِمِثَالٍ عَلَى كَلَامِهِ، فَاضْطُرَّ مِنْ جَدِيدٍ لِنَقْلِ مِثَالِ ابْنِ الصَّلَاحِ نَفْسِهِ، حَدِيثِ (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)، فَقَالَ: "وَحَدِيثُ (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ) مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّهُ غَرِيبٌ فِي طَرَفِهِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ عُمَرُ... ثُمَّ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ عُلُقَمَةُ، ثُمَّ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ عُلُقَمَةَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ تَفَرَّدَ بِهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ" ^(٣).

هَذَا الْمِثَالُ يَتَنَافَرُ تَمَامًا مَعَ التَّهَجِّجِ الشَّيْعِيِّ الْإِمَامِيِّ الَّذِي لَا يُقِيمُ لِمُرَوِّاتِ الْفَارُوقِ عليه السلام أَدْنَى وَزَنِ، فَضْلًا عَمَّنْ دَوْنَهُ فِي السَّنَدِ مِنْ رُؤَاةِ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ لَا ذِكْرَ لَهُمْ وَلَا لِمُرَوِّاتِهِمْ فِي الْمَصَادِرِ الْإِمَامِيَّةِ. وَيَزِيدُ التَّنَافُرُ وَضُوحًا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْحَدِيثَ يَجِبُ أَلَّا يَكُونَ غَرِيبًا عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ، لِأَنَّهُ مَرُويٌّ عَنْهُمْ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ عُمَرُ عليه السلام ^(٤)! فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ دُونَ سَائِرِ الصَّحَابَةِ مِنَ الْمَفْتَرَضِ أَلَّا يَصِحَّ عَنْهُمْ. لَكِنْ لَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ يَنْقُلُ دُونَ تَمْيِيزٍ، فَقَدْ تَابَعَ ابْنَ الصَّلَاحِ فِي مِثَالِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَنَبَّهُ لِمِثْلِ هَذَا الْإِشْكَالِ.

٩ - عِنْدَ بَحْثِهِ فِي الْحَدِيثِ (الْمَوْضُوعِ) رَأَيْتُهُ يَسُوقُ تَعْرِيفَهُ طَبَقًا لِتَعْرِيفِ ابْنِ الصَّلَاحِ، ثُمَّ يَوْرِدُ الْأَمْثِلَةَ عَيْنَهَا الَّتِي مِثْلُهَا ابْنُ الصَّلَاحِ، وَيَتَحَدَّثُ عَنْ طُرُقِ مَعْرِفَةِ الْمَوْضُوعِ وَدَوَافِعِ

(١) علوم الحديث (ص ٢٧١).

(٢) الرعاية شرح البداية (ص ١٠٧).

(٣) المرجع السابق.

(٤) أخرجه الطُّوسِيُّ فِي الْأَمَالِي (ص ٨٨٣)، وَالْحَرَّ الْعَامِلِيُّ فِي (وَسَائِلِ الشَّيْعَةِ ٤٩/١) مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله.

الوضّاعين التي عدّها ابن الصّلاح. ثم لما جاء للكُتُب المصنّفة في (الموضوعات) لم يجد مُصنّفًا شيعيًا يمثّل به؛ إذ لا يوجد بين الشيعة من عُني بتبّع الأخبار الموضوعيّة. لذا رأيناه مرّةً أخرى يُتابع ابن الصّلاح حتى على التّمثيل بكتاب (الموضوعات) لابن الجوزي! بل إنه بالغ في التقليد والانتحال، حين أراد نقد الكتاب، فذكر أن ابن الجوزي: "ذكر فيه كثيرًا من الأحاديث التي ادّعى وضعها، ولا دليل على كونها موضوعة، وإلحاقها بالضعيف أولى"^(١). وهذا الكلام في أصله لابن الصّلاح، ونصّه: "لقد أكثر الذي جَمَعَ في هذا العصر (الموضوعات)، في نحو مجلّدين، فأودع فيها كثيرًا مما لا دليل على وضعه، وإنما حقّه أن يُذكر في مُطلق الأحاديث الضّعيفة"^(١).

١٠- في مبحث رواية الأعمى، استدللّ العاملي لصحّتها بأن السلف كانوا "يسمعون من أزواج النبي ﷺ وغيرهنّ من وراء حجاب ويروون عنهنّ اعتماداً على الصّوت"^(٢). وهذا الاستشهاد منقول من (علوم الحديث)^(٣). لكن إن صحّ لابن الصّلاح الاستشهاد برواية السلف عن أمّهات المؤمنين، فلن يستقيم مثل هذا المثال للعاملي الذي لا يأخذ هو لا سائر أهل المذهب الإمامي بمرويات أمّهات المؤمنين، ولا يجوزون الاستدلال بصنيع السلف في قبول مروياتهنّ من وراء حجاب.

١١- من أغرب ما رأيته في كلام العاملي ما ذكره في شرحه للحديث المقطوع، حيث رأى ابن الصّلاح يُعرفه بأنه: "ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم"^(٤). فحاول العاملي المزاحجة بين هذا التعريف وبين التصوّرات الإماميّة فقال: "المقطوع ما جاء عن التابعين ومن في حكمهم، وهو تابع مُصاحب الإمام -أيضاً- فإنّه في معنى التابع لمصاحب

(١) الرعاية شرح البداية (ص ١٦٤).

(١) علوم الحديث (ص ٩٩).

(٢) الرعاية شرح البداية (ص ١٥٤).

(٣) علوم الحديث (ص ١٤٩).

(٤) علوم الحديث (ص ٤٧).

النبي ﷺ عندنا" (١). وحين تُفتش في مُصنَّفات الإمامية قبل العامليِّ بحثاً عن إطلاق لقب (المقطوع) على ما يُروى عن تابع مُصاحب الإمام لا تجدُ لذلك أثراً. والذي رأيتُه عندهم استخدام لفظة المقطوع بمعنى المنقطع (٢). أما إطلاقه على رواية تابع مُصاحب الإمام، فذاك شيء لا وجود له حسب ما رأيتُه في مصنَّفات الطائفة.

وهكذا فإن الكتاب يسيرُ على هذا المنوال في أكثر أمثله. فالمؤلف حينَ يندفعُ في انتحالِ تَقريراتِ ابنِ الصَّلاح يذكُرُ اصطلاحاتٍ حديثيةً سنيةً غيرَ مُستعملةٍ عندَ الإمامية، وحين يأتي للتمثيل يجدُ نفسه بين خيارين: إما ذكرُ المثالِ السُّنيِّ، أو إبقاء تلك المصطلحاتِ فرضياتٍ محضةً. وقد تردَّد في كتابه بين هذينِ المسلكين، فكان مرَّةً ينقلُ المثالَ السُّنيَّ، ومَرَّةً يتركُ المصطلحَ فرضاً محضاً دونَ مثالٍ واقعٍ، وهو المسلكُ الذي عابه عليه ولده (٣). والنماذجُ التي ذكرتها ليست سوى أمثلةٍ يُعرفُ بها ما وراءها، وإلا فإن التشابه بين الكتائين ظاهرٌ لا يحتاجُ لسياقٍ المزيدٍ من البراهين. والعامليُّ في نقله وانتحالِه لم يقتصرِ على كتاب الحافظِ ابنِ الصَّلاح وحده، بل نقلَ -أيضاً- عن الشُّروح والاستدراكاتِ التي كتبها علماءُ أهلِ السُّنة على كتابِ ابنِ الصَّلاح، كما يظهرُ ذلك من عدَّةِ مواضعٍ في كتابه (٤).

• وصول الأخيار، إلى أصول الأخبار.

- (١) الرعاية شرح البداية (ص ١٣٥).
- (٢) ينظر: تهذيب الأحكام (٢٥٣/٧)، والأمان من الأخطار في الأسفار (ص ٩٥).
- (٣) انظر ما تقدم (ص ٥٩)، (٢١٢).
- (٤) فمن ذلك مثلاً أنه في كلامه عن المصنَّفات في الحديث الموضوع (ص ٦٢) ذكر كتاب الصغاني (الملتقط في تبين الغلط)، وهو مثالٌ ذكره الشريف الجرجاني في كتابه (المختصر في أصول الحديث). وفي (ص ٦١) ذكر تأويل بعضِ الموضوعين لحديث (من كذب عليّ) بأن المقصود به الزعم بأنه ساحرٌ أو مجنون. وهذا الكلام مما ذكره العراقي في شرح ألفيته (٢٧٣/١).
- وكذا ذكر في (ص ٦١) مقولة (ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث)، وهي من كلام سفيان الثوري، حكاها العراقي -أيضاً- في شرح ألفيته (٢٦٧/١).
- وفي موضعٍ آخر (ص ٩٨) تحدث عن أصل اشتقاق لفظة (الإجازة)، فجاء بكلامٍ منقولٍ من كتاب (فتح المغيث) للحافظ السخاوي (٢١٤/٢).

ومؤلفه عز الدين حسين بن عبد الصمد بن محمد الجبعي، العاملي، الحارثي، الهمداني، المتوفى سنة (٩٨٤هـ)، وهو تلميذ زين الدين العاملي، ويعرف بوالد البهائي، نسبة لابنه بهاء الدين محمد (١٠٣٠هـ) صاحب كتاب (مشرق الشمسين). ومع أن شيخه أول من كتب في دراية الحديث، إلا أن والد البهائي اشتكى في مقدمة كتابه من اندراس هذا العلم وذهابه، وذكر أن الأوائل "وإن لم يُفردوا له كتاباً بالتأليف، لكنهم ضَمَنُوا كتبهم الفقهية والأصولية وكتب الحديث والرجال كثيراً من ذلك"^(١).

وخلافاً لزين الدين العاملي، فإن والد البهائي في كتابه هذا، لم يشرع مباشرة في الكلام عن اصطلاحات علم الدراية. بل استفتح بكلام مطوّل في تقرير عقيدة الإمامة، ضمّنه شائع ساقها في حق أعيان الصحابة أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة عليهم السلام. وقد استغرق ذلك منه ما يقرب من نصف الكتاب. وحين جاء لشرح اصطلاحات الدراية جاء كلامه أكثر إيجازاً من كلام أستاذه زين الدين العاملي. ومع أنه سلك مسلكه في ذكر اصطلاحات لا وجود لها في كتب الإمامية، إلا أنه في بعض المواضع كان يحذف الأمثلة السنية التي نقلها شيخه عن ابن الصلاح، كما فعل عند شرحه لمعنى الحديث المقلوب، وعند تعداد أنواع الوضّاعين، وعند تمثيله لمختلف الحديث^(١). لكنّه في مواضع أخرى فعل العكس، فأضاف أمثلة ساقها ابن الصلاح، وأعرض عنها زين الدين العاملي في (الرعاية)، كما فعل في مبحث التصحيف^(٢). وقد رأيت أنه أدخل في كتابه مبحث الاعتبار بالشواهد والمتابعات الذي أهمله العاملي ولم يذكره. وهذا المبحث مما لا يناسب أخبار الإمامية أبداً؛ إذ غالبها أفراد وغرائب، ينذر أن توجد فيها المتابعات، وبخاصة المتابعات التامة. اللهم إلا ما يقع في الطبقات المتأخرة، طبقة أصحاب المصنّفات المشهورة في القرن الرابع.

ومما يلفت النظر في كتاب والد البهائي أنه حكّم على الأسانيد المعلقة التي ساقها الطوسي ناقصة في كتابه (تهذيب الأحكام) بعين ما حكّم به أهل السنة على مُعلقات الإمام البخاري، فقرّر أن ما ساقه الطوسي بصيغة الجزم (مثل: قال، روى، فعل...)، فهو صحيح

(١) وصول الأخبار (ص ٢٩).

(١) المرجع السابق (ص ١١٣)، (ص ١١٥)، (ص ١١٧).

(٢) المرجع السابق (ص ١١٩).

عنده، وما ساقه بصيغة التَّمْرِيضِ، مثل: (قِيلَ، رُوِيَ، حُكِيَ...) فهو من الضَّعِيفِ^(١). بل أطلقَ هذا الحكمَ في أيِّ راوٍ يُجْزَمُ بروايته، ولا يذكُرُها بصيغة التَّمْرِيضِ. وتابعه على هذا من المعاصرين هاشمٌ معروفٌ الحسنيُّ (١٤٠٣هـ)^(٢).

وقد ظهر أثرُ اختلافِ الوَسَطِ الذي كانَ يَعِيشُ فيه والدُ البهائيِّ، عن الوَسَطِ الذي كانَ يَعِيشُ فيه شيخُه زينُ الدِّينِ العامليُّ. فوالدُ البهائيِّ لما كانَ في وَسَطِ إماميٍّ خالِصٍ في إيرانَ ثمَّ البَحْرَيْنِ، جَاءَتْ تَقَرِيرَاتُه المَذْهَبِيَّةُ واضِحَةً صَارِحَةً، سواءً في المَقْدَمَةِ التي اسْتَفْتَحَ بِهَا كِتَابَه حَوْلَ عَقِيدَةِ الإِمَامَةِ، أو في مَبْحَثِ عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ الذي ذَكَرَهُ بآخرِ الكِتَابِ، حيثُ قَرَّرَ فيه رَدَّ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ عليهم السلام، وأنَّ الذينَ مِنْهُمْ "ثَبَّتُوا عَلَى الاستِقَامَةِ بعدَ الرُّسُولِ كانوا قَلِيلِينَ"^(٣). أما العامليُّ الذي كانَ يَعِيشُ في مُحِيطٍ سُنِّيٍّ غَالِبٍ، فقد تَحَرَّزَ في عِبَارَتِهِ كَثِيرًا، ولم يَزِدْ على قَوْلِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ: "حُكْمُهُمْ عِنْدَنَا فِي الْعَدَالَةِ حُكْمُ غَيْرِهِمْ"^(٤).

• كِتَابَا (مَعَالِمِ الدِّينِ) وَ(مَنْتَقَى الْجَمَانِ).

كِلَاهُمَا لِلشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ زَيْنِ الدِّينِ العامليِّ (١٠١١هـ). وَمَعَ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ لَمْ يَخْصُصْ أَيًّا مِنْ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ لِمَبَاحِثِ عِلْمِ الدَّرَايَةِ، إِلَّا أَنَّهُ ضَمَّنَهُمَا مَبَاحِثَ مَتِينَةٍ ذَاتِ عِلَاقَةٍ بِمَا قَرَّرَهُ وَالِدُهُ فِي (الرَّعَايَةِ). فَالْكِتَابُ الْأَوَّلُ -وَأَسْمُهُ الْكَامِلُ (مَعَالِمُ الدِّينِ وَمِلَازُ الْمُجْتَهِدِينَ)- هُوَ فِي أَصْلِهِ كِتَابٌ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، إِلَّا أَنَّ الْمُؤَلِّفَ خَصَّصَ فِيهِ مَبْحَثًا كَامِلًا عَنِ (الأَخْبَارِ)^(٥)، تَنَاولَ فِيهِ حُكْمَ الْآحَادِ، وَصِفَاتِ الرَّاويِ مُقْبُولِ الرَّوَايَةِ، وَأَقْسَامَ الْخَبَرِ بِاعْتِبَارِ سَنَدِهِ، وَأَحْكَامَ الْمَرَايِلِ، وَأَشَارَ فِي الْكِتَابِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ إِلَى قَاعِدَةِ الْإِسْدَادِ الَّتِي سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا^(٦)، وَالَّتِي عَوَّلَ عَلَيْهَا بَعْدَهُ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ فِي قَبُولِ الْأَدَلَّةِ الظَّنِّيَّةِ.

(١) المرجع السابق (ص ٩٥).

(٢) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ٥٢).

(٣) وصول الأخبار (ص ١٦٢-١٦٤).

(٤) الرعاية في شرح البداية (ص ٣٤٣).

(٥) معالم الدين وملاذ المجتهدين (ص ١٨٤) وما بعدها.

(٦) انظر ما تقدم (ص ٢٤٢).

وأما الكتابُ الآخرُ، واسمُه الكاملُ: (منتقى الجمان في الأحاديثِ الصَّحاحِ والحسانِ)، فهو كتابٌ قصَدَ مؤلِّفه أن يجمَعَ فيه الأحاديثَ التي ينطبقُ عليها وَصْفُ الصَّحَّةِ والحسنِ. إلا أنه وَضَعَ مُقدِّمةً للكتابِ تناولَ فيها بعضَ مسائلِ عِلْمِ الدِّرايةِ.

وقد جاءت آراؤه في الكتَّابين -مع قِلَّتِها- أكثرَ تحريراً من كتاباتِ والدِه. وأبرزُ ما في كلامه تأكيدُه على الفرقِ بين طَريقةِ القُدَماءِ التي يَقُولُ إنها مَبْنِيَّةٌ على القرائنِ التي تَحْتَفُّ بالخبرِ، وليسَ على ظاهرِ إسناده، وبين طَريقةِ الحَلِيِّ التي تابَعَه فيها والدُه في بناءِ صَحَّةِ الخبرِ على ظاهرِ الإسنادِ، حيثُ ذَكَرَ الشَّيْخُ حَسَنُ أَهْمِ اضْطُرُّوا لذلك، بعدما غابَت عَنْهُمُ القرائنُ التي كانت لدى الأوائلِ^(١). ومع اعتذارِه عَنْهُمِ بمثلِ هذا، إلا أنه وَجَّهَ نَقْدًا لطريقةِ والدِه ومن قَلَّدَه في نقلِهِم المباحثَ والاصطلاحاتِ السُّنِّيَّةِ الأجنبيَّةَ عن كُتُبِ الرِّوايةِ الإماميَّةِ. فمن ذلك أنه نَقَلَ أقوالاً ذَكَرَها أبوه في حُكْمِ قَبُولِ الجرحِ والتَّعْدِيلِ غَيْرَ مُفَسِّرِينَ، ثم عُلِّقَ عَلَيْهَا بقوله: "لا أَعْلَمُ في الأصحابِ قائلًا بشيءٍ منها، إذ المتعرِّضُ مِنْهُمُ لِلْبَحْثِ في هذا الأصلِ قليلٌ، على ما وَصَلَ إلينا"^(٢). وذَكَرَ في مَوْضِعٍ أن أكثرَ أنواعِ الحديثِ التي يَذْكُرُها والدُه وغيرُه إنما هي مُستخرَجةٌ من كُتُبِ العامَّةِ "بعد وُقُوعِ معانيها في حديثِهِم. فذَكَرُوها بِصُورَةٍ ما وَقَعَ". قال: "واقْتَفَى جماعةٌ من أَصْحَابِنَا أثرَهُم. واستخرَجُوا من أخبارنا في بعضِ الأنواعِ ما يَناسِبُ مُصْطَلَحَهُم. وبقيَ مِنْهَا كثيرٌ على محضِ الفرضِ". وقالَ -في مَوْضِعٍ-: "البَحْثُ عَمَّا ليسَ بواقِعٍ، واتباعُهُم (يعني أهلَ السُّنَّةِ) في إثباتِ الاصطلاحِ له، قَلِيلٌ الجِدْوَى، بعيدٌ عن الاعتبارِ، ومَظَنَّةٌ لِلإِهْمالِ"^(٣).

ومن المسائلِ التي اشْتُهِرَ بِها الشَّيْخُ حَسَنُ عَدَمِ اكتفائه بِمُعَدِّلٍ واحدٍ لِرَاوِي الخبرِ، حيثُ قاسَ تَرْكِيةَ الرَّاوي على الشَّهادَةِ، فاشتَرَطَ لِقَبُولِها اثْنين. ذَكَرَ ذلكَ في كتابِه (مَعالمُ الدِّينِ). ثم التزمَه حينَ عَمَلَ كتابَه (منتقى الجمان في الأحاديثِ الصَّحاحِ والحسانِ)، فكانَ يَرْمِزُ لِلصَّحِيحِ عِنْدَهُ بِرَمَزٍ (صحي)، ويَرْمِزُ لِلصَّحِيحِ عِنْدَ غَيْرِهِ بِرَمَزٍ (صحر). وشرَطَه هذا تَرْتَبَ عَلَيْهِ تَضْيِيقُ

(١) انظر ما تقدم نقله من كلامه (ص ٣١).

(٢) معالم الدِّينِ وملاذ المجتهدين (ص ٢٠٦).

(٣) منتقى الجمان (١/١٠).

مجال قبول الأخبار، كما تقدّم تفصيل ذلك^(١).

● الوجيزة في الدراية. وشرحها : نهاية الدراية.

لبهاء الدّين محمد بن الحسين بن عبد الصّمد العامليّ (١٠٣٠هـ)، المشهور بلقب (البهائيّ). وهو ابن صاحب كتاب (وُصُولُ الْأَخْيَارِ) المذكور آنفاً. وكان هذا قد همّ بوضع كتاب يجمع الأحاديث المعتمدة سمّاه (الحبل المتين في أحكام الدين)^(٢)، فكتب -قبل ذلك- رسالته (وجيزة في علم الدّراية)، وقال بأولها: "هذه رسالة عزيزة موسومة بالوجيزة، تتضمن خلاصة علم الدّراية، وتشتمل على زبدة ما يحتاج إليه أهل الرواية، جعلتها كالمقدمة لكتاب (الحبل المتين)"^(٣). وقد فرغ منها سنة (١٠٠٧هـ)^(٤).

وهذه الرسالة كاسمها، فهي وجيزة للغاية، كتبها مؤلفها على طريقة المتون العلميّة، وليس فيها سوى عناوين تحتها تعاريف مختصرة للغاية خالية من الشّرح والتمثيل. لكن قيمتها فقط في تقدّمها النسبيّ. وإلا فليس لها قيمة علميّة تعادل شهرتها.

وقد تولى شرح الوجيزة حسن الصّدر (١٣٥٤هـ) في كتابه (نهاية الدّراية)، حيث وصف الوجيزة في أوّله، وقال: "حيث كانت تلويحات وإشارات من تلك الاصطلاحات، لا تفيد المبتدئ، ولا تغني المنتهي، أحببت أن أكشف حجابها، وأرفع نقابها، وأضيف لها ما يتعلّق بهذا الفنّ من الفوائد والتّنبهات"^(٥). غير أن الصّدر لم يقتصر على شرح كلام البهائيّ في الوجيزة، بل تعرّض في مواضع كثيرة لشرح تقارير والده في (وُصُولُ الْأَخْيَارِ)^(٦). والكتاب

(١) انظر ما تقدم (ص ٢٥٥).

(٢) الذريعة (٦/٢٤٠)، (٥١/٢٥). والكتاب لم يكمله مؤلفه، وقد طبع بعضه بإيران سنة (١٣٢١هـ).

(٣) الوجيزة في الدراية، مطبوع في العدد (٣٣) من مجلة تراثنا (ص ٤١١).

(٤) الذريعة (٦/٢٠٤).

(٥) نهاية الدراية (ص ٦٥).

(٦) انظر مثلاً في نهاية الدراية (ص ٨٥، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٨٨، ١٩٨، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠،

٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٤٠). وغير ذلك.

مملوء بالتقول عن كتب مصطلح الحديث السنية. ففي مواضع ينقل منها دون عزو، وفي مواضع أخرى يسمي من نقل عنه، وفي بعض هذه المواضع ينقل على سبيل التقرير مرة، ومرة ينقل ليعترض وينقد^(١). بل رأيت في مبحث التدليس، لما أراد التمثيل لرؤاة وُصفوا بالتدليس، قال: "كالذين ذكرهم الحلبي^(٢) من علماء الجمهور في (التبيين في أسماء المدلسين)"^(٣). وذلك لما قدمته من أنه لا يوجد في مصادر الرجال الإمامية رؤاة موصوفون بالتدليس بمعناه الاصطلاحي المعروف.

ومن أهم ما في كتاب الصدر مبحث مطول عقده لمناقشة يوسف البحراني^(٤) (١١٨٦هـ) في اعتراضه على التقسيم المتأخر للأخبار^(٥).

وفي آخر الكتاب عقد المؤلف مبحثاً للطعن في مصنفات أهل السنة الحديثية. ذكر فيه أشهر كتب السنة: الصحيحين والسُنن ومُسند أحمد وغيرها، ثم قال: "يؤمر بمراجعة كتب هؤلاء للإلزام والإفحام. ولا يُنبؤك مثل خبر بأنها كتب ضلال وغواية". ثم كتب تشكيكات لا طائل من ورائها حول صحيح الإمام البخاري^(٦).

• الرواشح السماوية في أحاديث الإمامية.

محمد باقر بن شمس الدين محمد الحسيني الأسترآبادي^(٧) (١٠٤١هـ). وهي مقدمة وضعها لشرح أراد كتابته على (الكافي) ولم يكمله^(٨). وقد ابتدأ بشرح مفصل لألفاظ خطبة الكليني. ثم عقد بعدها تسعاً وثلاثين مبحثاً لا رابط بينها، سمي كل واحد منها راشحة: (الراشحة الأولى: في اصطلاحات علم الدراية)، (الراشحة الثانية: في تعريف الحديث الصحيح)،

(١) انظر مثلاً نقوله عن ابن الصلاح: (ص ٩٨، ٩٩، ١٦٩، ٢٠٥، ٢١٥، ٢٢٢، ٣٦٩، ٤٩٩)، وعن النووي:

(ص ١١٦، ١٦١، ٢٢٢، ٣٣٢)، وعن الذهبي: (ص ٢٩٨، ٤٠٣، ٥٠٢)، وعن العراقي: (١٨٣، ٤٠٣)، وعن

ابن حجر: (٩٨، ١٦٦، ١٦٨، ٢٨٥، ٣١١، ٣٥٣، ٤٠٣، ٥٠٠، ٥٠٣).

(٢) يعني بذلك الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (١٨٤١هـ).

(١) نهاية الدراية (ص ٢٩٦).

(٢) المرجع السابق (١١١-١٥٤).

(٣) المرجع السابق (ص ٤٩٨).

(٤) الذريعة (١١/٢٥٧).

(الراشحة الثالثة: في طبقات أصحاب الإجماع)... وهكذا. وجميع هذه الروايات تتعلق إما بعلم الدراية، أو بعلم الرجال. عدا الراشحة التاسعة والثلاثين، التي عقدها لشرح بعض الاصطلاحات الأصولية.

والكتاب أشبه بالتنكيات والفوائد المتفرقة، وفيه تنبيهات حسنة ودقيقة. قال الطهراني (١٣٨٩هـ): "هو كتاب جيد نافع في بابه"^(١). ومع متابعة المؤلف لمن قبله في استعمال الاصطلاحات والأمثلة السنية، بل وزيادته عليهم، إلا أنه خلط معها - في مواضع - أمثلة إمامية لم يذكرها المتقدمون عليه^(٢). وقد كان لمؤلف الكتاب نزعة صوفية فلسفية ظهرت في ثنايا كتابه ومقدمته^(٣).

● مقباس الهداية في علم الدراية.

لعبد الله بن محمد حسن بن عبد الله المامقاني (١٣٥١هـ)، وهو كتاب مبسوط مطوّل. ولعله أوسع كتب الدراية في المذهب. وقد وُصف بأنه "أحسن ما كتب في الدراية عند الشيعة، وأجمعها، وأغزرها مادة"^(٣). طبع الكتاب - أولاً - طبعة حجرية، مع كتاب آخر للمؤلف هو (تنقيح المقال في أسماء الرجال). ثم طبع مفرداً بتحقيق حفيد المؤلف محمد رضا المامقاني. وقد قام باختصاره علي أكبر الغفاري، في كتاب أسماه (تلخيص مقباس الهداية)، من منشورات جامعة الإمام الصادق بإيران.

● معرفة الحديث.

لمؤلفه المعاصر، محمد باقر البهبودي. وهذا الكتاب رُغم تأخره، إلا أنه يمثل في منهجه ظاهرة جديدة في المذهب الإمامي، حيث طرَح المؤلف فيه مشروعا نظرياً يتناول مرويات المذهب بنقد منهجي، لا يتوقف عند النظر في ظواهر الأسانيد، بل يجاوز ذلك إلى التدقيق في

(١) المرجع السابق (٢٥٧/١١).

(١) انظر مثلاً الأمثلة التي أوردها في الراشحة السابعة والثلاثين (ص ١٩٣).

(٢) انظر مثلاً: (ص ٥٧)، (ص ٦١)، (ص ١٩٦).

(٣) مجلة تراثنا. العدد الثامن. (ص ٣٩٩).

المتن ومُلابسات الرواية^(١).

وكان البهّوديُّ قد حاولَ تطبيقَ هذا المنهجِ عملياً، فابتدأ بدراسةَ أحاديثِ كتابِ (الكافي)، ثم استخلصَ منه مُختصراً باسم (صحيح الكافي)، لم يذكر فيه سوى قرابةِ رُبُعِ أحاديثِ الكتابِ. فمن أصلِ (١٦١٩٩) روايةً أوردها الكلينيُّ، لم يصحّح البهّوديُّ سوى (٤٤٢٨) روايةً فقط. وقد لقيَ مشروعه مُعارضةً شديدةً، فحُورِبَ كتابه، وسُعيَ في منعه، فلم يُكتبَ له الاستمرارُ^(٢).

تلك أهمُّ الكتاباتِ في علمِ الدراية لدى الإمامية، وهناك كتاباتٌ أخرى كثيرة، ذاتُ قيمةٍ علميةٍ أقلّ، وإن لم تخلُ من إضافةٍ وتحقيق. منها:

- كتابُ قواعدِ الحديث، لمحبي الدين الموسوي العُرفي. طُبِعَ أولَ مرّةٍ بالنجف سنة (١٣٨٨هـ) بتقريضٍ وتقديمِ المرجعِ أبو القاسمِ الخوئي (١٤١٣هـ).
- دراسات في الحديث والمحدثين. لهاشم معروف الحسني.
- دراية الحديث، لمحمد حسين الحسيني الجلاي.
- أصول الحديث، لعبد الهادي الفضلي.
- أصول الحديث وأحكامه، لجعفر السبحاني.
- رسائل في دراية الحديث، لأبو الفضل حافظيان البابلي.
- دراسات في علمِ الدراية، لعلي أكبر الغفاري^(١).

(١) انظر : معرفة الحديث (٢-٤).

(٢) انظر تفصيل ذلك في: نظرية السنة (ص ٥٦٤).

(١) وللقوف على المزيد من عناوين كتب دراية الحديث الإمامية ينظر: الذريعة للطهراني (٥٤/٨)، والمقدمة التي كتبها أبو الفضل حافظيان للمجموع المطبوع بعنوان (رسائل في دراية الحديث).

المبحث الثاني.

شروط قبول الحديث عند الإمامية.

حين نتحدث عن شروط قبول الحديث عند الإمامية، فسيكون أمامنا —من خلال ما تقدم— أربع فئات من علماء المذهب، تختلف مواقفهم من الأخبار:

الفئة الأولى: وهم قداماء محدثي الطائفة قبل زمن المفيد. وهؤلاء لم يكن لهم منهج واضح المعالم فيما يقبل وما يرد من الأخبار. والمتأخرون من علماء المذهب يزعمون أن أولئك المحدثين كانت لديهم قرائن أغنتهم عن النظر والتفتيش في الأسانيد، ويجعلون هذه الدعوى مفسرة لعملهم بأخبار الضعفاء والمتهمين.

الفئة الثانية: فئة علماء مدرسة بغداد الكلامية؛ مدرسة المفيد (٤١٣هـ) والمرتضى (٤٣٦هـ)، ومن تابعهما في رفض أخبار الآحاد المفيدة لعلبة الظن. فهؤلاء يزعمون —نظرياً— أنهم لا يقبلون إلا المتواتر، أو ما في حكمه مما احتفت به قرائن ترتقي به لإفادة العلم، في حين أن تطبيقاتهم لا تصدق تلك الدعوى.

وقد شرح زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) موقف هاتين الفئتين، في نصّه الذي ذكر فيه أن علماء المذهب قبل الطوسي (٤٦٠هـ): "كأنوا بين مانع من خبر الواحد مطلقاً —كالمرتضى

والأكثر على ما نقله جماعة-، وبينَ جامعٍ للأحاديثِ، من غيرِ التفاتٍ إلى تصحيح ما يصحُّ، وردَّ ما يُردُّ^(١).

الفئةُ الثالثةُ: وهم الأخباريون المتأخرون في القرنِ العاشرِ وما بعده، وهؤلاءِ يُصحِّحونَ جميعَ المرويَّاتِ المدونةِ في مُصنَّفاتِ المذهبِ الحديثيةِ المشهورةِ. فلذلك لم يكنْ لهم شروطُ مُفصَّلةٌ لقبولِ الأخبارِ؛ إذ جميعُ ما في كتبِ المذهبِ المعتمدةِ صحيحٌ ومقبولٌ عندهم. وإن اختلفوا في شيءٍ، ففي تحديدِ ما هو مُعتمدٌ من المصادرِ.

الفئةُ الرابعةُ: وهي الأهمُّ، لأنَّ طريقتها هي الشائعةُ اليومَ. وهي فئةُ المدرسةِ الأصوليةِ، التي تبنَّت منهجَ ابنِ المطهرِ الحليِّ (٧٢٦هـ) في تقسيمِ الأخبارِ حسبَ أسانيدِها، ثم شجَّعتِ البحثَ في علمِ درايةِ الحديثِ. وتلك الفئةُ هي التي سنتناولُ بالدراسةِ شرائطَها لقبولِ الخبرِ.

فالحليُّ (٧٢٦هـ) نفسه كانَ قد عدَّدَ شروطَ راويِ الخبرِ المقبولِ، فقال: "يُشترطُ كونُ الراوي: بالغاً، عاقلاً، مسلماً، عدلاً، ضابطاً"^(١). وحينَ استفتحَ تنويعَ الأخبارِ حسبَ حالِ أسانيدِها، قسَّم ما عدا الضعيفَ إلى ثلاثةِ أنواعٍ: أولُها الصحيحُ: وعرفه بأنه "ما كانَ رُوَّاهُ ثقاتٍ عُدولاً".

وثانيها الحسنُ: وهو "ما كانَ بعضُ رُوَّاهُ قد أثنى عليه الأصحابُ. وإن لم يُصرِّحوا بلفظِ التوثيقِ له".

وثالثها الموثَّقُ: وهو "ما كانَ بعضُ رُوَّاهُ من غيرِ الإماميةِ كالفتحيةِ والواقفيةِ وغيرهم، إلا أنَّ الأصحابَ شهدوا بالتوثيقِ له"^(٢).

هكذا ذكر الحليُّ أقسامَ الأخبارِ عنده، في مطلعِ كتابه الفقهيِّ (منتهى المطلب)، ويُلحظُ

(١) الرعاية في شرح البداية (ص ٩٢).

(١) مبادئ الوصول (ص ٢٠٦).

(٢) منتهى المطلب (١/٩-١٠).

في تقسيماته هذه أمران اثنان:

أولاً: لم يتطرق في تعريفاته الثلاثة إلى شرط اتصال السند، بل أدار التّقسيم على صفة الراوي وحسب. لكن تصرفه هذا لا يعني أنه لا يشترط الاتصال، بل الظاهر أنه غفل عن ذكره، فلم يجرّ التعريف كما ينبغي؛ وإلا فقد صرح هو في كتبه الأخرى بأن المرسل غير مقبول^(١)، كما أن التعليل بالانقطاع والإرسال موجود في تصرفاته^(٢). غير أنه لم يكن يُعنى بالتحقق من اتصال الأسانيد عندما يحكم على الأخبار. وقد عاب عليه الشيخ حسن (١٠١١هـ) أخذه بظواهر الأسانيد، دون نظر في اتصالها^(٣).

ثانياً: في تعريفه للصحيح لم يشترط الحلي في روايه أن يكون إمامياً، والظاهر أنه اكتفى عن ذلك باشتراط العدالة؛ إذ من مقتضى العدالة عنده الإيمان بالإمامة، فمن لا يؤمن بالإمامة، فهو عنده ساقط العدالة^(٤). وفي تقسيمه ما يدل على هذا المعنى، وذلك حين عزّل ما يرويه الثقة من غير الإمامية عن قسمي الصحيح والحسن، وأفرد له رتبة (الموثق). وسيأتي في المبحث الثالث كلام الطائفة في أن غير الإمامي لا يكون عدلاً^(٥).

بعد الحلي جاء محمد بن مكي العاملي (٧٨٦هـ) فزاد في تحرير العبارة، ونص في تعريف الصحيح على شرط العدالة واتصال السند، فقال: "هو ما اتصلت روايته إلى المعصوم بعدل إمامي". ثم إنه عرّف الحسن بأنه: "ما رواه الممدوح من غير نص على عدالته". والموثق: "ما رواه من نص على توثيقه مع فساد عقيدته"^(٦). هكذا ذكر التعريفات ولم يفيض في شرحها، ولا في أحكامها. بل قال بعدما ذكرها: "قد كفانا السلف -رحمهم الله- مؤنة نقد

(١) انظر: مبادئ الأصول (ص ٢٠٩).

(٢) انظر: منتهى المطلب: (٦٧/١)، (١٨٥/٢)، (٣٨٩/٢)، (٢٥٣/٣)، (٢٣٢/٤)، (٣٤٢/٤)، (٣١٥/٣).

(٣) منتقى الجمان (٣٢/٣).

(٤) انظر: تحرير الأحكام (٢٤٦-٢٤٨).

(٥) انظر ما سيأتي (ص ٤٦٥).

(٦) ذكرى الشيعة (٤٨/١).

الأحاديث، وبيان هذه الوجوه^(١).

ثم جاء زين الدين العاملي (٩٦٥هـ)، فكرر تعريفات محمد بن مكي، إلا أنه نبه في تعريفه للصحيح إلى أنه لا يشترط فيه انتفاء الشذوذ كما هي الطريقة السنية. فقال في تعريفه: "هو ما اتصل سنده إلى المعصوم، بنقل العدل الإمامي عن مثله، في جميع الطبقات، حيث تكون متعددة، وإن اعتراه شذوذ"^(١).

ويلحظ في تعريف محمد بن مكي وزين الدين العاملي للصحيح، أنهما حين أدخلَا شرط العدالة، أهملَا شرط الضبط فلم يذكرهما، ولا ذكرا ما يُغني عنه كشرط (الثقة) الذي ذكره الحلبي. وقد برّر العاملي ذلك، فقال: "اعتبار العدالة يُغني عن هذا. لأن العدل لا يُجازف برواية ما ليس بمضبوط على الوجه المعتبر"^(٢). قال ابنه الشيخ حسن: "في هذا الكلام نظر ظاهر. فإن منع العدالة من المجازفة التي ذكرها لا ريب فيه. وليس المطلوب بشرط الضبط الأمن منها. بل المقصود منه السلامة من غلبة السهو والغفلة الموجبة لوقوع الخلل على سبيل الخطأ"^(٣). وذكر البهائي (١٠٣٠هـ) نحو هذا الكلام^(٤).

ومن أعجب ما رأيته ههنا كلام لعبد عليّ البحراني (١١٧٧هـ) يُفاخر فيه أهل السنة بأن الإمامية ليسوا مثلهم، فلا يشترطون في الراوي المؤمن أن يكون ضابطاً. قال: "أنت خير بأن اشتراط غلبة الحفظ على النسيان -مع كونه لا دليل عليه ولا برهان، بل إطلاق الآية والرواية ينفيه- لا يناسب قواعدنا. وإنما هو من مخترعات العامة". ثم يضيف: "عذر العامة في ذلك واضح. لأنه لما لم يدلّ عندهم دليل على قبول خبر آحادهم، وكان مدارهم في جميع أحكامهم على اتباع ظنهم واجتهادهم. لا جرم اشتراطوا في الراوي ذلك، حسب استحسان

(١) المرجع السابق (١/٤٩).

(١) الرعاية في شرح البداية (ص ٧٧).

(٢) المرجع السابق (ص ١٨٦).

(٣) منتقى الجمان (١/٦).

(٤) مشرق الشمسيين (ص ٢٧٠).

رأيهم واعتقادهم. ونحن لما قام عندنا الدليل القطعي على عدم جواز تجاوز السنة والكتاب، وحرمة العمل بالرأي في جميع الأبواب، وكان -بحمد الله- الدليل على العمل بخبر الواحد الثقة قائماً، وليس فيه ما يدل على اشتراط الضبط، وجب علينا قبوله من غير التفات إلى ضبطه وعدمه. إذ لا يتفاوت الحال عندنا بين كون الراوي الثقة ضابطاً مع وجود الأمر بالأخذ بقوله من غير قيد...^(١)!

وإذا كان الحلي ومحمد بن مكي اقتصرّا على تعريف الأقسام الثلاثة، فإن زين الدين العاملي بحث في حكم كل منها. فحكى خلافاً في العمل بالخبر (الحسن)، وذكر أن هناك من قبله، وأن الأكثرين ذهبوا إلى رده مطلقاً، ومنهم من فصل ففرّق بين ما اشتهر بين الطائفة وما لم يشتهر. ثم ذكر أنهم اختلفوا في (الموثق) نظير اختلافهم في (الحسن)^(٢). ذكر هذا في شرح تعريفاته للأقسام الأربعة. لكن لما عقد عنواناً لصفة الراوي مقبول الرواية، قال: "المشهور بين أصحابنا اشتراط إيمانه... بمعنى كونه إمامياً"^(٣). ومما ذكره أن قبول أهل السنة رواية الثقة المخالف هو سبب كثرة أحاديثهم الصحيحة مقارنةً بأحاديث الشيعة^(٤).

بعد زين الدين العاملي جاء والد البهائي (٩٨٤هـ)، فعرف الصحيح بأنه "ما اتصل سنده بالعدل الإمامي الضابط عن مثله من غير شذوذ ولا علة"^(٥). فاستعمل في التعريف شرط (الضبط). وهذا الوصف وإن ذكره الأصوليون وهم يتحدثون عن أخبار الآحاد المقبولة^(٦)، إلا أن والد البهائي أول من أدخله في سياق تعريف الخبر الصحيح.

كما يلحظ في تعريف والد البهائي أنه ضمن تعريفه شرط انتفاء الشذوذ والعلّة. والظاهر -أيضاً- أنه أول من أدخل ذلك في حدّ الصحيح. فقد قال بعد ذلك: "من رأينا كلامه من

(١) أحياء معالم الشيعة (٩٤/١-٩٥).

(٢) الرعاية في شرح البداية (ص ٩٠-٩١).

(٣) المرجع السابق (ص ١٨٩).

(٤) المرجع السابق (ص ٧٧).

(٥) وصول الأخبار إلى أصول الأخبار (ص ٩٣).

(٦) ذكره أبو القاسم الحلي في معارج الأصول (ص ١٥٢)، وابن المطهر في مبادئ الوصول (٢٠٦).

أصحابنا لم يعتبر هذين القيدَين. وقد اعتبرهما أكثرُ محدّثي العامّة^(١). ومع أنه أدخل القيدَين في التعريف إلا أنه عادَ فرجّح اشتراطَ انتفاءِ العِلّةِ، دون الشُّدُوذ!

ثم جاءَ بعدَ هؤلاء كلّهم الشيخُ حسنٌ (١٠١١هـ)، فدقّقَ فيما ذكرُوهُ، وخرّجَ بتعريفٍ محرّرٍ ذكره في كتابه (منتقى الجمّان)، فقالَ في حدِّ الصّحيح: "هو مُتَّصِلُ السَّنَدِ بِلا عِلَّةٍ إلى المعصومِ بروايةِ العدلِ الضَّابطِ، عن مثله في جميعِ المراتب"^(٢). وهذا تعريفٌ يكادُ يُطابقُ تعريفَ الصّحيح عندَ أهلِ السُّنّةِ الذي ذكره ابنُ الصلاح وغيره.

وفي موضعٍ آخرَ عقَدَ الشيخُ حسنٌ عنواناً: (شروطُ العملِ بخبر الواحد)، قالَ فيه: "للعملِ بخبر الواحدِ شرائطٌ كلّها يتعلّقُ بالراوي". ثم ذكرَ هذه الشروطَ، وهي: التكليفُ، والإسلامُ، والإيمانُ، والعدالةُ، والضَّبْطُ^(٣). ولم يتعرّضَ في هذا الموضعِ لشروطِ الاتصالِ. لكنّه عقَدَ -بعد ذلك- فصلاً ناقشَ فيه خلافَ الطائفةِ في قبولِ المراسيلِ، وانتهى إلى القولِ بعدمِ حُجَّتِها^(٤).

فمن هذا العرضِ لتطوُّرِ شرائطِ قبولِ الروايةِ لدى الإماميّة، نجدُهم انتهوا ظاهرياً إلى قريبٍ من الشروطِ نفسها التي اشترطَها من قبلُ علماءُ أهلِ السُّنّةِ الذين كتبوا في مُصطلحِ الحديثِ. غيرَ أن ثمةَ فرقاً كبيراً -سبقت الإشارةُ إليه^(٥)- في القاعِدةِ التي بنى عليها كُلٌّ من الفريقَينِ شروطَها. فالعالمُ السُّنّيُّ استخلصَ تلكَ الشروطَ من تصرُّفاتِ أسلافِهِ من حُفَاطِ الحديثِ ونُقّادِهِ. فهو في تطبيقِهِ لتلكَ الشروطِ والقواعدِ لا يُعاني تنافراً بين طريقتِهِ وطريقةِ سلفِهِ الذين نقلوا له الأخبارَ، ونقلوا له معها أدواتِ الفحصِ والنّقْدِ، من الكلامِ في الأسانيدِ تصحيحاً وتضعيفاً، واتصلاً وانقطاعاً، والكلامِ الوافي في الرواةِ تجريحاً وتعليلاً، مع تحريرِ

(١) وصول الأخبار (ص ٩٨).

(٢) منتقى الجمّان (١/١٢).

(٣) معالم الدّين (ص ١٩٩-٢٠٣).

(٤) المرجع السابق (ص ٢١٣).

(٥) انظر ما تقدم (ص ٣٤).

أسمائهم وألقابهم، وبيان بلدانهم وشيوخهم وتلاميذهم، وسنيّ وفياتهم، ومراتبهم في الثقة والضعف، ومن يُقدّم منهم عند الاختلاف، ومن عُرف منهم بالتدليس، ومن اختلط أو تغيّر بعد إتيانه، ومتى كان اختلاطه، ومن وثق في بعض الشيوخ دون بعض، أو في بعض البلاد دون بعض، إلى غير ذلك من المعلومات المفصلة التي صنّف فيها من الكتب ما لا يحصى كثرة. فالحدث السني المتأخّر يستعمل في نقد الأخبار هذه الأدوات التي تركها له أسلافه، ويسير على المنهج نفسه الذي كانوا يسرون عليه.

أما الفقيه الإمامي فهو حين يأخذ بالحدود والتعريفات المذكورة في كتب الدراية، فهو يدرك أنه يستخدم منهجاً استحدث له في القرن السابع، وأن طريقة أسلافه في التعامل مع الأخبار تخالف الطريقة التي اضطرّ هو لأن يسير عليها. فهو يؤمن أن الأوائل كانت عندهم قرائن أغنتهم عن الاعتماد على ظواهر الأسانيد. أما هو فقد ذهب عنه تلك القرائن، فلم يعد أمامه سوى ظاهر الإسناد، فلا خيار أمامه سوى البناء عليه. فالفقيه الإمامي -مثلاً- يشترط في السند المقبول: (اتصاله، وعدالة رواته، وضبطهم)، مع اعتقاده أن الأوائل -بناءً على قرائن عندهم- كانوا يصحّحون المنقطعات، ويقبلون الخبر المشتغل إسناداً على الفسقة والكذابين. ونتيجة هذا أن الإمامي المتأخّر حين يقرأ كتب أسلافه، لن يعرف لأي شيء ردّوا ذاك الخبر صحيح الإسناد، ولا لأي شيء قبلوا تلك الرواية المنقولة بسندٍ ساقط، فهم -في نظره- إنما بنوا أحكامهم على قرائن انقرضت، ولم يعد بالإمكان تحصيلها. فحين يعتمد الكليتي (٣٢٩هـ) أو ابن بابويه (٣٨١هـ)، أو حتى الطوسي (٤٦٠هـ) خبراً أو يحتجون به، فلن يستطيع المتأخّر أن يفهم سبب قبولهم، بل ولن يستطيع الحكم: هل أصابوا في ذلك أو أخطأوا. وحين يختلف الأوائل في تصحيح خبر أو تضعيفه، فإن القواعد التي بين يدي الإمامي المتأخّر لا تُفيده في الترجيح بين أقوالهم، لأن ما أخذهم خافية عليه، ولم يكن مبنى أحكامهم الإسناد الظاهر بين يديه. وحسب هذا التصوّر فإن تصرفات القدماء تحوّلت إلى الغاز عصى على الفهم. وقد ذكر الشيخ حسن (١٠١١هـ) أن الأوائل لما كانت أحوال الأخبار عندهم ظاهرة "لم يفرّقوا بين طريق وطريق... وما ظنّوا أن الأمر ينتهي إلى ما انتهى إليه، ليتحرّزوا عن

مثل ذلك" (١).

ثم إن الإماميَّ اليومَ لن يجدَ في كلامِ أسلافه مادةً علميَّةً يستطيعُ أن يَبيِّنَ عليها أحكامه على الأسانيدِ التي لم يكنْ الأوَّلُ يعتمدُ عليها في القَبولِ والرَّدِّ. فإذا كانت لدى المحدثِ في القُرُونِ المتقدِّمةِ قرائنُ أغنته عن النَّظَرِ في الأسانيدِ، فسيكونُ كلامه في التَّعْدِيلِ والتَّجْريحِ قَلِيلاً. وأقلُّ منه كلامه عن سَماعِ الرواةِ بعضهم من بعضٍ، فضلاً عما يتبعُ ذلك من تفاصيلٍ؛ إذ هو في غنى عن ذلك كلِّه. فلا فَرْقَ عنده بين خبرِ مَوْصُولِ الإسنادِ، وآخرٍ مُتَّصِلٍ. ولا فَرْقَ عنده بين خبرِ الصَّادِقِ وخبرِ الكاذبِ؛ إذ المفترضُ أنَّ التعويلَ عنده على القرائنِ. وعليه فلن يكونَ معنياً بضبطِ وشرحِ أحوالِ الرواةِ كما ينبغي. وثمرةُ هذا افتقارُ الإماميِّ المتأخِّرِ لأدواتِ الحُكمِ على الأسانيدِ التي فاتَ أو أنْ جمعها وتدوينها.

لأجلِ هذا، فإنَّ تصرُّفاتِ علماء الطائفةِ وأقوالهم في شرائطِ قبولِ الأخبارِ شديدةُ الاضطرابِ، حتى إن كلمتهم لم تتَّفِقْ على شرطٍ واحدٍ. ففي حين يُنصُّون على اشتراطِ اتصالِ السَّنَدِ، تراهم يتسالمون على قبولِ جميعِ أخبارِ كتابِ (نهج البلاغة)، وإن لم يكنْ لها أسانيدُ، مع اتفاقهم على أنَّها من جَمعِ الشريفِ الرُّضيِّ (٤٠٦هـ) في القرنِ الرابعِ. بل رأيتُ عليَّ بنَ عبدِ العاليِ الكركيِّ (٩٤٠هـ) يُنصُّ على قبولِ مراسيلِ ابنِ المطهرِ الحليِّ (٧٢٦هـ) ومراسيلِ ولدهِ محمدٍ (٧٧١هـ)، بل نصَّ على قبولِ مراسيلِ المقدادِ السُّيوريِّ (٨٢٦هـ) وأحمدَ بنِ فهدٍ

(١) متقى الجمان (٤١/١).

(١) أبو طالب محمد بن الحسين بن يوسف الحلِّي، الملقَّب لدى الإمامية بفخر المحققين. من فقهاء الطائفة المقدمين فيهم. زعم عباسُ القميُّ أنه بلغ رتبة الاجتهاد في سن العاشرة (!). له (غاية السؤل في شرح تهذيب الأصول)، و(الكافية الوافية في علم الكلام)، و(إيضاح الفوائد)، وغيرها. توفي سنة (٧٧١هـ).

ينظر: نقد الرجال (١٨٣/٤)، جامع الرواة (٩٦/٢)، الذريعة (١٣/١٦)، الكنى والألقاب (١٦/٣).

(٢) جمال الدين، أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد السُّيوري الحلِّي الأسدي، يعرفُ بالفاضل السُّيوري، فقيهٌ أصوليٌّ متكلمٌ، من تلمذَ على محمد بن مكِّيِّ العاملي. له من المصنفات: (كتر العرفان في فقه القرآن)، و(المسترشد في أصول الدين)، و(تجويد البراعة في شرح نهج البلاغة)، وغير ذلك. توفي سنة (٨٢٦هـ).

ينظر: أمل الآمل (٣٢٥/٢)، أعيان الشيعة (١٣٤/١٠)، الأعلام (٢٨٢/٧)، معجم المؤلفين (٣١٨/١٢).

الحلي^(١) (٨٤١هـ)، من أهل القرن الثامن والتاسع^(٢)!

ومع اشتراطهم العدالة والإيمان في الراوي، فإنهم - كما يقول الحر العاملي (١١٠٤هـ) - "يُوثَّقُونَ مَنْ يَعْتَقِدُونَ فِسْقَهُ وَكُفْرَهُ وَفَسَادَ مَذْهَبِهِ"^(٣). ونقل الكشي في تَرْجَمَةِ عَوْفِ الْعُقَيْلِيِّ أنه "كَانَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ، وَكَانَ خَمَّارًا، وَلَكِنَّهُ يُؤَدِّي الْحَدِيثَ كَمَا سَمِعَ"^(٤). ورأيتُ الخوئي^(٥) (١٤١٣هـ) يُصَرِّحُ بِقَبُولِهِ رَوَايَةَ الْكَافِرِ. ففي مَوْضِعِ ذَكَرَ فِيهِ رَاوِيًا مُضَعَّفًا، ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الْكَشِيِّ قَوْلَهُ عَنْهُ: "عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، فَلَقَدْ كَانَ مِنَ الْعَلَيَّائَةِ"^(٦) الَّذِينَ يَقْعُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ". ثم قال الخوئي مُعَلِّقًا: "لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيِّنِ تَضَعِيفٌ، لَأَمَكَّنَا الْحُكْمُ بَوثَاقَتَهُ مَعَ فَسَادِ عَقِيدَتِهِ، بَلْ مَعَ كُفْرِهِ"^(٧). ولأجلِ هذا الاضطراب الشديد قال محسنُ الأعرجي الكاظمي^(٨) (١٢٢٧هـ): "كَلَامُهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ مُضْطَرِبٌ عَلَى الظَّاهِرِ، وَخَاصَّةً الشَّيْخَ (الطُّوسِيَّ)، فَإِنَّهُ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ، مَعَ أَنَّهُ حَكَى عَنِ الطَّائِفَةِ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ هَؤُلَاءِ الْفِرَقِ عَلَى وَجْهِ يُوْذِنُ بِدَعْوَى الْإِجْمَاعِ"^(٩).

بل حتى شَرَطُ الصِّدْقِ فِي الرَّاوي، رُغْمَ كَوْنِهِ بَدْهِيًّا، إِلَّا أَنَّ الْإِمَامِيَّةَ لَمْ تَتَّفِقْ عَلَيْهِ. فقد تقدَّم النقلُ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْحَلِيِّ (٦٧٦هـ) اعْتِرَاضَهُ عَلَى مَنْ يَقْتَصِرُ فِي الْعَمَلِ عَلَى الْخَبَرِ سَلِيمِ الْإِسْنَادِ مُحْتَجًّا بِأَنَّ "الْكَاذِبَ قَدْ يَصْدُقُ"^(١٠). وفي المعنى نفسه يقولُ هَاشِمٌ مَعْرُوفٌ الْحَسَنِيُّ

(١) جمال الدين أحمد بن محمد بن فهد الحلبي الأسدي. فقيه إمامي متصوِّف. مولده سنة (٧٥٧هـ)، أخذَ عن محمد بن مكِّي، وعن المقداد السيوري. له تصانيفُ منها: (المهذب البارِع) في الفقه، و(عدة الداعي)، و(الدر الفريد)، وغيرها. توفي سنة (٨٤١هـ).

ينظر: أمل الآمل (٢/٢١)، الذريعة (٢/٢١)، (٢/٤٧)، أعيان الشَّيْبَةِ (٣/١٤٧).

(٢) رسالة استنباط الأحكام، ضمن مجموع رسائل الكركي (٣/٤٦).

(٣) وسائل الشَّيْبَةِ (٣٠/٢٦٠).

(٤) اختيار معرفة الرجال (١/٣١١).

(٥) فرقة باطنية غالية، كانت تقولُ بِالْوَهْبَةِ عَلَى ﷺ، وَكَانُوا يَطْعَنُونَ فِي النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّ عَلِيًّا ﷺ - بِزَعْمِهِمْ - بَعَثَهُ إِلَى النَّاسِ لِيَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ، فَدَعَاهُمْ إِلَى نَفْسِهِ. انظر: الملل والنحل (١/١٧٣)، اختيار معرفة الرجال (٢/٧٠٢).

(٦) معجم رجال الحديث (٦/٢٥). وانظر اعتراض محمد آصف الحسيني في كتابه بحوث في علم الرجال (ص ٦٨).

(٧) عدة الرجال (١/١٠١).

(٨) المعتبر (١/٢٩).

(١٤٠٣هـ): "ليس من الحقّ إذا كذبَ الرَّاوي أحياناً، أو كان مجهولَ الحال، أو كان متّصفاً بما أوجبَ عَدَمَ الوثوق به، أن تُسقطَ جميعُ مروياته مهما كانَ حالُها، ما دامَ احتمالُ صدقِه في مروياته أحياناً كثيرةً قائماً"^(١).

فالحاصلُ من هذا كلّهُ أن الاشتراطاتِ التي يذكرُها المصنّفون الإماميونَ في علمِ الدّرايةِ، كانتَ كلّها ولم تزلَ محلّاً أخذٍ وردٍّ، فلم يتفقوا منها على شيءٍ. فالفاسقُ، والكافرُ، والكاذبُ، كلّ هؤلاءٍ من الممكنِ أن تُقبَلَ أخبارُهم. بل من الممكنِ أن تُقبَلَ أخبارُ ليس لها أسانيدُ أصلاً. وما كانَ لمثلِ هذا الاضطرابِ أن يقعَ لولا أن بُنيانَ كُتبِ الرّوايةِ لا يحتمِلُ ميزانَ علمِ الدرايةِ الأجنبيِّ عنه. فكانَ لا بُدَّ من التخفّفِ من تلكَ الاشتراطاتِ كي تسلمَ مروياتُ المذهبِ من السقوطِ.

لأجلِ هذا فإن علماء الطائفةِ بعدما كُتِبوا وبحثوا في علمِ الدّرايةِ، وبعدما تحدّثوا عن شرائطِ قبولِ الأخبارِ، فإنهم شرّعوا -مع ذلك- لأنفسهم طريقاً مُوازياً يتوصّلون به إلى إقامةِ أوْدِ الخبرِ ساقطِ الإسنادِ كي يصحَّ لهم العملُ به، فصاروا يتحدّثونَ عن تصحيحِ الرّوايةِ بالشُّهرة. وهم لا يعنونَ بالشُّهرة هنا تعدُّدَ أسانيدِ الخبرِ الواحدِ، بل يقصدونَ تكراره في كُتبِ الرّواية ولو بالسندِ نفسه. فمع كتاباتِ المتأخّرينَ الكثيرةِ ومناقشاتهم الطويلةِ لأوصافِ السندِ المقبولِ، إلا أنهم يرجعونَ -في النهاية- ليقرّروا أن شُهرةَ الخبرِ وتكراره في المصنّفاتِ مما يُغني عن تحقّقِ شرائطِ الصّحة في إسنادِهِ. كما أنهم بالمقابلِ أبقوا البابَ مُشرعاً لرفضِ الأخبارِ -أيضاً- بناءً على مخالفتها لما اشتهرَ بين الطائفةِ. فعادوا بصنيعهم هذا للطريقةِ الفوضويةِ نفسها التي كانَ عليها المحدثونَ القدماءُ، الذين كانوا يعولّونَ على ما يجدونه مُدوّنًا في نسخٍ كانت شائعةً بينهم^(١).

واعتمادُ علماء الطائفةِ على الخبرِ ساقطِ الإسنادِ بناءً على الشُّهرة، ليس استثناءً محدّوداً، أو خروجاً عن الأصلِ في مواضعٍ مخصوصةٍ. بل هو منهجٌ شاملٌ شائعٌ غالبٌ في كتبِ

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ٤٠).

(١) انظر ما تقدم شرحه عند الكلام عن علم الدراية قبل عصر المفيد (ص ٢٧١).

المذهب، حتى قال الوحيد البهبائي (١٢٠٥هـ): "اتَّفَقَ المتقدمون والمتأخرون من القائلين بـجُحِّيَّةِ خبر الواحد، على أن الخبر الضَّعِيفَ المنجبر بالشُّهرة وأمثالها حُجَّةٌ. بل استنادهم إلى الضَّعَافِ أضعافُ استنادهم إلى الصَّحاح. بل الضَّعِيفُ المنجبرُ صحيحٌ عند القدماء، من دون تفاوتٍ بينه وبين الصَّحيح... وجميعُ تأليفاتِ الفقهاء مبنيةٌ على ذلك. بل ضعافهم أضعافُ الصَّحاح، إلا النادر من المتأخرين. بل النادر -أيضاً- في كثيرٍ من المواضع عملٌ بالمنجبر، مُصرِّحاً بأنه وإن كان ضعيفاً، إلا أنه عملٌ به الأصحاب"^(١). وقال في موضعٍ آخر: "الخبر المنجبرُ بعملِ الأصحاب أقوى من الصَّحيح من حيث هو صحيحٌ بمراتبٍ شتى وبالقبولِ أحرى. وبناءُ الفقهاء في الأعصارِ والأمصارِ كان كذلك إلى زمانٍ (صاحبِ المدارك)"^(٢). ومما ذكره والدُ البهائي (٩٨٤هـ) أن من طرائقِ مَعْرِفَةِ صِحَّةِ خبر الواحد "أن يكونَ مقبُولاً بين الأصحاب"^(٣). وقال الميردامادُ محمدُ باقرِ الأسترآبادي (١٠٤١هـ): "إذا كانَ للحديثِ طرقٌ عديدةٌ وأسانيدٌ مُتْلَوَةٌ، فسنةُ أصحابِ الحديثِ أهم لا يهتمُّون بتصحیح السَّنَدِ والتعمُّق في حالِ رجاله، فإن هذا يُلحَقُ عندهم بالمتواترات"^(٤).

وقديماً كان أبو القاسمِ الحليُّ (٦٧٦هـ) يلومُ من لا يعتبرُ الشُّهرةَ ويقصُرُ اعتمادَه على حالِ السَّنَدِ، وكان يعدُّ هذا المسلكَ طعنًا وقَدْحًا في علماءِ المذهبِ الذي عوَّلوا على الشُّهرة أكثرَ من تعويلهم على الإسناد. فبعدَ كلامٍ له انتقدَ فيه من أفرطَ في قبولِ كلِّ خبر، قال: "واقتصرَ بعضٌ عن هذا الإفراط، فقال: كلُّ سليمِ السندِ يُعملُ به. وما عَلِمَ أن الكاذبَ قد يصدُقُ"^(٥) والفاسق قد يصدُقُ. ولم يتنبَّه إلى أن ذلك طعنٌ في علماءِ الشيعة، وقَدْحٌ في المذهب؛ إذا لا مُصنَّفَ إلا وهو يعملُ بخبرِ المجرَّوح، كما يعملُ بخبرِ الواحدِ المعدَّل... قال: والتوسطُ أصوبُ. فما قبله الأصحابُ أو دلتِ القرائنُ على صِحَّتِهِ عَمِلَ به، وما أعرضَ

(١) الفوائد الحائرية (٤٨٧-٤٨٨).

(٢) المرجع السابق (ص١٤٣).

(٣) وصول الأخبار إلى أصول الأخبار (ص٩٤-٩٥).

(٤) الرواشح السماوية (ص١٩٣).

(٥) وقع في الطبعة هنا: (قد يلصق)، بدل (قد يصدُق)، وهو تحريف لا يستقيم مع السياق. وقد صحَّحتُ العبارةَ بناءً على ما في مصادر أخرى نقلتها. انظر: الفوائد المدنية (ص٥٥)، الأصول الأصيلية (ص٦٢)، الحقائق الناضرة (٣٣٨/٢٣)، الفصول الغروية (ص٢٩٤)، نهاية الدراية (ص١٣٩).

الأصحاب عنه أو شدَّ يجبُ اطِّراحُه" (١).

وابنُ المطهرِ الحليُّ (٧٢٦هـ) الذي اخترعَ تقسيمَ الأخبارِ، والذي اشترطَ إيمانَ الرَّاوي وعدالته، نراهُ في كتبه كثيراً ما يخالفُ ذلك ولا يلتزمه، وقد مرَّ معنا استنكارُ الخواجويِّ (١١٧٣هـ) صنيعةً وتعجبهً من تناقضه (٢). وقد فسَّرَ صنيعةً بعضُ المعاصرين، وهو هاشم معروفُ الحسنيُّ (١٤٠٣هـ)، فقال -بعدما شرحَ تقسيمه للأخبار-: "لا يعني ذلك أن الحليَّ كان يتنكَّرُ للقرائنِ ولغيرها من الملابس التي تؤكِّدُ صدورَ الحديثِ المنسوبِ إلى النبيِّ ﷺ أو الإمامِ عليه السلام. ولكنه يرى أن ذلك لا يجعله من قسمِ الصحيح، وإن جازَ الأخذُ به والعملُ بمقتضاهُ من غيرِ ناحيةِ السندِ" (٣). ثم قال: "لذا، فإن الفقهاء في كثيرٍ من المناسبات، يتركون الصحيحَ أو الموثقَ، ويأخذون بالضعيفِ المعارضِ لهما، اعتماداً على القرائنِ الخارجة من الحديث، أو شهرةِ العملِ به" (٤). وقال في موضعٍ آخر: "قد نصَّ أكثرُ الفقهاء أن الرواية الضعيفة إذا اشتهرَ العملُ بها والاعتمادُ عليها، تصبحُ كغيرها من الروايات الصحيحة، وربما ترجَّحُ عليها في مقامِ التعارضِ" (٥).

وأما محمدُ بنُ مكيٍّ (٧٨٦هـ)، الذي يعدُّ أقدمَ من تابعَ الحليَّ في تقسيماته، فإن كتبه مملوءةٌ بالاستنادِ إلى الأخبارِ واهيةِ الإسنادِ تحتَ دعوى شهرتها بين علماء الطائفة، فهو كثيراً ما ينصُّ على ضعفِ إسنادِ الخبر، ثم يرجعُ ليستندَ إلى شهرته (٦). ومن كلامه في هذا المعنى: "ضعفُ السندِ لا يضرُّ مع الشهرة في العملِ والتلقي في القبولِ" (٧). و"لو عارضَ الشهرة المستندة إلى حديثٍ ضعيفٍ، حديثٌ قويٌّ، فالظاهرُ ترجيحُ الشهرة" (٨).

(١) المعتبر (٢٩/١).

(٢) انظر ما تقدم (ص ٤٩).

(٣) دراسات في الحديث والمحدثين (ص ٤٢).

(٤) المرجع السابق (ص ٤٧).

(٥) المرجع السابق (ص ١٣٧).

(٦) انظر أمثلة ذلك في ذكرى الشيعة (٢٧١/١، ٢٧٢، ٣٢٨، ٣٢٨، (٢/٢٨٦)، (٣/١٨٤)، (٤٤٢).

(٧) ذكرى الشيعة (٣/٢٣٠).

(٨) ذكرى الشيعة (١/٥١).

وكان المولى أحمد التراقي (١٢٤٤هـ) يذهب إلى أن الأصل حجية الأخبار المروية عن الأئمة، إلا ما استثناه الدليل^(١)، وكان يذهب إلى "جواز العمل بكل خبر من الأخبار، الذي لم يعلم بطلانه، ولم يقد دليل علمي ولا ظني على عدم حجته"^(٢).

ومرتضى الانصاري (١٢٨١هـ) مع معارضته طريقة الأخباريين القائلين بقطعية مرويات المذهب، إلا أنه يرى أن الظن حاصل "بصدور جميعها إلا قليلاً في غاية القلة"^(٣).

وقد علل محمد بن مكي منهج الاعتماد على الشهرة، فقال: "لأن نسبة الفتوى إلى الأئمة -عليهم السلام- باشتهاها بين ناقلي مذهبهم، كما يعلم قول أرباب المذاهب بنقل أتباعهم مذهبهم، وإن أسندت في الأصل إلى الضعفاء والمجاهيل"^(١). ومع أن أتباع المذاهب لا يعتمدون في النقل عن أئمتهم على شهرة أصلها رواية المجاهيل والضعفاء، إلا أن ثمة فرقا ظاهرا بين نسبة قول لأحد أئمة المذاهب المتبوعة، وبين نسبة قول لمن تعتقد الطائفة عصمته وحجية قوله. فالتقل هنا تجب مقارنته بالنقل عن النبي ﷺ، وليس بالنقل عن أرباب المذاهب. ولا أحد يقول بجواز نسبة أي قول للنبي ﷺ لمجرد شهرته.

وهؤلاء كما يقبلون الخبر ساقط الإسناد إذا اشتهر، فإنهم يردون صحيح الإسناد إذا خالف قول الأكثرين، كما نص على ذلك غير واحد منهم والد البهائي^(٢) (٩٨٤هـ). وهذا المسلك هو المتبع اليوم في الوسط الإمامي، حتى ذكر المرجع حسين البروجردي (١٣٨٠هـ) أن الخبر المخالف لمشهور الطائفة: "كلما ازداد قوة، كلما ازداد ضعفا"^(٣). وقال محسن الأمين (١٣٧١هـ): "الصحيح المخالف للمشهور ليس بحجة. والضعيف الموافق له

(١) عوائد الأيام (ص ٤٧٦).

(٢) عوائد الأيام (ص ٤٥٣).

(٣) ذكر ذلك في رسالته "التعادل" كما نقله عنه الميرزا الطبرسي في خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٤٩٧).

(١) المعتبر (٢/٦٨٢).

(٢) وصول الأخبار إلى أصول الأخبار (ص ٩٤).

(٣) مجلة علوم الحديث. العدد الثالث (ص ١٢). وانظر تصرف محمد بن مكي في الذكرى (٣/٢٧٢).

حُجَّةٌ"^(١). وذكرَ عليُّ النَّمَازِيُّ الشَّاهِرُودِيَّ (١٤٠٥هـ) أن عُلَمَاءَ الطَّائِفَةِ: "يَحْكُمُونَ بِضَعْفِ
الرُّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَى صَحَّتِهَا فِي عِلْمِ الرِّجَالِ، عِنْدَ مَخَالَفَتِهَا لِلْمَشْهُورِ، أَوْ
لِلْإِجْمَاعَاتِ الْمُنْقُولَةِ"^(٢). وقال محيي الدِّين الغَرِيفِيُّ: "اشْتَهَرَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ الْخَبَرَ
الضَّعِيفَ السَّنَدِ يَنْجَبِرُ بِشُهْرَةِ الْعَمَلِ بِهِ. أَيُ بُفْتِيَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ بِمَضْمُونِهِ... كَمَا اشْتَهَرَ أَنَّ الْخَبَرَ
الصَّحِيحَ السَّنَدِ يَوْهَنُ بِشُهْرَةِ الْإِعْرَاضِ عَنْهُ. أَيُ بَاعِرَاضٍ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ وَهَجَرَهُمْ لَهُ بِالْفَتْوَى
عَلَى خِلَافِهِ"^(٣).

وقد رأيتُ عبارةً صريحةً مُفَصَّلَةً للفاضل التويني (١٣٧١هـ) تلخِّصُ المنهجَ المتَّبَعَ لدى كثيرٍ
من عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ، حيث قال: "لِلْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي هَذَا الزَّمَانِ شَرَايِطُ يَجْمَعُهَا: وَجُودُ الْخَبَرِ
فِي الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ لِلشَّيْعَةِ، كَالْكَافِي وَالْفَقِيهِ وَالتَّهْذِيبِ وَنَحْوِهَا، مَعَ عَمَلٍ جَمَعَ مِنْهُمْ بِهِ، مِنْ
غَيْرِ رَدٍّ ظَاهِرٍ، وَلَا مُعَارَضَةٍ لِمَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ. سِوَاءُ كَانَ الرَّأْيُ عَدْلًا أَمْ لَا. وَسِوَاءُ كَانَتْ
الرُّوَايَةُ مُسَنَدَةً صَحِيحَةً، أَوْ حَسَنَةً، أَوْ مُوثَقَةً، أَوْ ضَعِيفَةً بِحَسَبِ الْإِصْطِلَاحِ، أَوْ مُرْسَلَةً، أَوْ
مَنْقُطَةً، أَوْ مُعْضَلَةً، أَوْ مُعْنَعَةً، أَوْ مُنْكَرَةً، أَوْ مُعَلَّلَةً، أَوْ مُضْطَرِبَةً، أَوْ مُدْرَجَةً، أَوْ مُعَلَّقَةً، أَوْ
مَشْهُورَةً، أَوْ غَرِيبَةً، أَوْ عَزِيزَةً، أَوْ مُسَلْسَلَةً، أَوْ مَقْطُوعَةً، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِصْطِلَاحَاتِ.
وَالْقُوَّةُ تَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ، وَالْوَرَعِ، وَالشُّهُرَةِ، وَعَمَلِ الْأَكْثَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ"^(١). فهذه العبارة
تَوْجِزُ مَا عَلَيْهِ عَمَلُ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ، إِلَّا مَا نَدَرَ. وَقَدْ يُوجَدُ مِنْهُمْ مَنْ يَنْكُرُ نَظْرِيًّا الْإِسْتِنَادَ عَلَى
الشُّهُرَةِ"^(٢)، لَكِنَّ الْوَاقِعَ الْعَمَلِيَّ لِعُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ يَخَالِفُ هَذَا.

وَبَسَبَبِ مَنَهِجِ الْإِعْتِمَادِ فِي تَصْحِيحِ الْخَبَرِ عَلَى شُهْرَتِهِ وَعَلَى أَخْذِ جُمْلَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ
بِمَضْمُونِهِ، فَإِنَّ مُصْطَفَى الْخَمِينِيَّ (١٣٩٨هـ) انْتَهَى إِلَى أَنَّ الْبَحْثَ فِي الْخِلَافِ الْقَدِيمِ حَوْلَ

(١) أَعْيَانُ الشَّيْعَةِ (٩٤/٥).

(٢) مُسْتَدْرَكَاتُ عِلْمِ الرِّجَالِ (٣٤/١).

(٣) قَوَاعِدُ الْحَدِيثِ (ص ٢٢).

(١) الْوَافِيَةُ (ص ١٦٦).

(٢) انْظُرْ: الْفَوَائِدُ الرَّجَالِيَّةُ، لِمَهْدِي الْكُجُورِيِّ (ص ١٨٩).

حُجَّةٌ أَخْبَارِ الْآحَادِ "قليلُ الجدوى"! باعتبارِ أن الجميعَ مُتَّفِقُونَ على قَبُولِ خَيْرِ الْوَاحِدِ المشهورِ المفتى به. ولأنَّ من النادرِ أن يُوجَدَ في أخبارِ الكُتُبِ الأربعةِ ما لا يتحقَّقُ فيه هذا الشرطُ! قال: "من الواضح أن الراجعَ في الفقه لا يجدُ في الفقه إلا وفي كلِّ مسألةٍ خبرانِ أو أكثر. وتكونُ تلك الأخبارُ مَوْرَدَ الإفتاء، إلا شاذًّا ونادرًا. وما هو المُعرَضُ عنه من الأخبارِ ليس بِحُجَّةٍ كما عرَفْتَ، سواءً كان الخبرُ الواحدُ حُجَّةً أو لم يكن. وبالجُملة تحصَّلَ: أن الخبرَ الواحدَ الذي هو مَوْرَدُ الخلافِ بيننا ليس مُطْلَقَ الخبرِ الواحدِ، وما هو مَوْرَدُ الخلافِ بيننا قليلُ الوجودِ"^(١). وقال: "مسألةُ حُجَّةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ الموجودِ في الكُتُبِ الأربعةِ المفتى به إجمالاً في الكُتُبِ الاستدلالية، أمرٌ مفروغٌ منه في الفقه، ولا تحتاجُ إلى زيادةٍ استدلالٍ وإقامة البرهان. ولا سيَّما بعد اعتضادِ الشهرةِ القديمةِ بالشُّهراتِ، بل والإجماعاتِ في العصورِ المتتاليةِ إلى عصرنا. وقد أَصْبَحَتِ المسألةُ كالنارِ على المنارِ، وكالشَّمْسِ في رابعةِ النَّهارِ"^(٢). ومعنى هذا أن الخبرَ غيرَ المحتجِّ به في الكُتُبِ الأربعةِ قليلُ الوجودِ. وهذا يكادُ يطابقُ قولَ الأخباريينِ في قَبُولِ أخبارِ الكُتُبِ الأربعةِ.

أما المرجعُ المعاصرُ محمدُ آصفُ المحسنيُّ فمع أنه ممن عُرفَ بكثرةِ التدقيقِ في الأسانيدِ، إلا أني رأيته في تعليقاته على (بحار الأنوار) كثيراً ما يأتي على البابِ الذي عقده المجلسيُّ (١١١١هـ)، فيضعُّ أخبارَه كُلَّها، ثم يرجعُ ليقرِّرَ أن كثرةَ هذه الأخبارِ مع اختلافِ مصادرها توجبُ إثباتَ القدرِ المشتركِ بينها. وهو في هذا لا يفرِّقُ بين أن تكونَ تلك الأخبارُ من طريقِ الصَّادِقِينَ الضُّعَفَاءِ في ضَبْطِهِمْ، أو من طريقِ من عُرفُوا بالكذبِ والاختلاقِ. فالقاعدةُ عنده أن كثرةَ المرويَّاتِ تُورِثُ اطمئناناً بثبوتِ المعنى المشتركِ بينها، بقطعِ النَّظَرِ عن أحوالِ أسانيدِها. وقد نصَّ على ذلك صراحةً في مُقَدِّمَةِ كتابه، فقال: "إذا كانَ لِمَتْنٍ واحدٍ ثلاثةُ أسانيدٍ - كما في جملةٍ من رواياتِ الصَّدوقِ في العيون^(٣) -، فلا يبعدُ الاعتمادُ عليه لُبْدِ تَوَاطُؤِ رجالٍ كُلٍّ من الأسانيدِ الثلاثةِ على كَذِبِ مَطْلَبٍ بعبارةٍ واحدةٍ. وأما إذا اختلفت

(١) تحريات في الأصول (٤١٣/٦).

(١) المرجع السابق (٤١٥/٦).

(٢) يعني كتاب (عيون أخبار الرضى).

المتون، فالاعتمادُ على مدلولِ رواياتٍ غيرِ معتبرةٍ، موقوفٌ على إيجابِ كثرةِ الإسنادِ للاطمينانِ بصِدْقِ المدلولِ المشتركِ والمتفقِ عليه بينها^(١). وقد عَمِلَ المحسنيُّ بهذا المنهجِ كثيراً، فكان يقبلُ المعنى المجرَّدَ كثرةً تَكَرَّره في الرواياتِ. فتراهُ -مثلاً- يأتي للبابِ الذي عقده المجلسيُّ لذكر أخبارٍ من رأوا المهديَّ الغائبَ، فيعلقُ عليه، ويقولُ: "فيه قَصَصٌ كثيرةٌ، ورواياتٌ دالةٌ على رؤيته -عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَه الشريفَ-، وتدلُّ على وجوده وإمامته دلالةٌ قاطعةٌ؛ إذ لا يُحتملُ كذبُ الجميعِ. ولأجلِ حصولِ المقصودِ من مجموعِها، لم نَمَيِّزِ المعتبرةَ منها من غيرها"^(٢). وفي البابِ الذي عقده المجلسيُّ لفضائلِ الشيعة، قال: "اعلمُ أن رواياتِ البابِ أكثرُ من (١٤٠) روايةً. وعدمُ اعتبارِ أسانيدِها أو مصادِرِها، لا يمنعُ من حصولِ العلمِ العاديِّ بصُدُورِ جملةٍ منها"^(٣). وللمحسنيِّ الكثيرُ من جنسِ هذا الكلامِ في مواضعٍ يطولُ تبُّعُها^(٤). فهو متى كثرت الرواياتُ عنده استغنى بالكثرة عن فحصِ الأسانيدِ. وتصرفه هذا لا يشبهُ تصرفَ محدِّثي أهلِ السُّنة حينَ يجبرونَ ضعفَ الخبرِ بالشواهدِ؛ إذ من أهمِّ شروطِ الاعتبارِ بالشواهدِ أن يكونَ ضعفُ الإسنادِ يسيراً محتملاً، وألا يكونَ منقولاً من طريقِ الكذابينِ والمتروكينِ؛ إذ أخبارُ هؤلاء لا تتقوى مهما كثرت^(٥). فالاعتبارُ بالشواهدِ عملٌ أساسه فحصُ الإسنادِ وليس الإغماضُ عنه، وذلك لمعرفةِ قبوله للتقويِّ والانبجاءِ. ذلك أن العقلَ يستبعدُ توافقَ الضعفاءِ من أهلِ الصِّدْقِ على الخطأِ نفسه. لكنه لا يُبعدُ توافقَ الكذبةِ في الاختلاقِ والإفكِ. فليس من المحالِ مثلاً، بل ولا من النادرِ -أن تأتي عشراتُ الأخبارِ المكذوبةِ التي يدَّعي أصحابُها رؤيةَ مهديِّ الإماميةِ الغائبِ. فالاعتمادُ على كثرةِ المرويَّاتِ في هذا المقامِ دونَ نَظَرٍ في حالِ نقلِها منهجٌ ضعيفٌ يأباه العقلُ. وأضعفُ منه الاعتمادُ على شهرةِ خبرٍ واحدٍ وتكراره في مُصنَّفاتٍ لم يشترطَ أصحابُها الصِّحةَ فيما ينقلونَ، بل قد عُرِفَ عنهم نقلُ ما لا

(١) مشرعة بحار الأنوار (١/١٣). وظاهرُ كلامه الاكتفاء بتعددِ الرواياتِ، حتى لو كان مصدرُها كتاباً واحداً. غير أنه

في موضعٍ آخرَ قرَّرَ خلافَ هذا، فاشترطَ أن تكونَ الرواياتُ من كتبٍ مختلفة. انظر (١/٤٤١).

(١) المرجع السابق (٢/٢٢٠).

(٢) المرجع السابق (٢/٣٤٠).

(٣) انظر أمثلةً في المشرعة: (١٦٨/٢)، (١٩٩/٢)، (٢٠٢/٢)، (٢٠٤/٢)، (٢٣٩/٢).

(٤) راجع: الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات (ص ٤٣).

يثبت.

ومما يلحظ هنا أن علماء الإمامية حين يذكرون الشهرة، فليس مقصودهم إجماع الطائفة على قبول الخبر. بل مرادهم انتشاره وشيوعه في مُصَنَّفَاتِ الطائفة، أو فُتْيَا جماعة من علماء المذهب به. لهذا فإن أبا القاسم الحلي (٦٧٦هـ) لما جاء لحكم يستند لخبرين وصفهما بعضهم بالشذوذ قال: "هو مذهب جماعة من فقهاء المتقدمين والمتأخرين... وكيف يقال ذلك، وقد ذكرهما الحسين بن سعيد، والكلي، والطوسي... والشيخ أبو جعفر ابن بابويه..."^(١). وقد شرح زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) مرادهم بشهرة الرواية فقال: "أن يكثر تدوينها وروايتها بلفظ واحد، أو ألفاظ متغايرة متقاربة المعنى، أو فتوى بمضمونها في كتب الفقه..."^(٢)، وقال محمد بن مكي (٧٨٦هـ): "الحق بعضهم المشهور بالجمع عليه. فإن أراد في الإجماع فهو ممنوع. وإن أراد في الحجة فقريب". ثم شرح فقال: "سواء كان اشتهاً في الرواية - بأن يكثر تدوينها أو ورودها بلفظ واحد أو ألفاظ متغايرة - أو الفتوى"^(٣).

لأجل هذا لما جاء عبد الله شبر^(٣) (١٢٤٢هـ) لشرح ما يُسمّى بالزيارة الجامعة، وهي دعاء مطوّل يُقال عند زيارة قبور الأئمة، مروى عن علي الهادي عليه السلام، بإسنادٍ مظلم فيه من لا يُعرف حاله^(٤). قال: "اعلم أن هذه الزيارة قد رواها جملة من أساطين الدين وحملة علوم الأئمة الطاهرين. وقد اشتهرت بين الشيعة الأبرار اشتهار الشمس في رابعة النهار". ثم ذكر كلاماً عن بلاغة ألفاظها الدالة على ثبوتها^(٥).

(١) المسائل العزبية، ضمن مجموع الرسائل التسع (ص ١٢١).

(١) الرعاية في علم الدراية (ص ٩٢).

(٢) ذكرى الشيعة (٥١/١).

(٣) عبد الله بن محمد رضا آل شبر، الحسيني الكاظمي، النجفي. مولده بالنجف سنة (١١٩٢هـ). وأسرته آل شبر من الأسر العلمية الإمامية العراقية. مكث من التصنيف في مختلف الفنون، حتى سُمي لإكثاره بالمجلسي الثاني. له: (جامع الأحكام)، و(الجواهر المضيئة في الفقه)، و(رسالة في النجوم)، وغير ذلك. توفي سنة (١٢٤٢هـ).

ينظر: أعيان الشيعة (٨٢/٢)، معجم المؤلفين (١١٨/٦).

(٤) وقد شهد بجهالة رواها المجلسي في ملاذ الأخيار (٢٤٧/٩)، لكنه ذكر أن الزيارة تشهد لنفسها بالصحة!!

(٥) الأنوار اللامعة في شرح الزيارة الجامعة (ص ٣١).

مع أن زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) نَبّه إلى إشكالٍ كبيرٍ يعترضُ مسلكَ التعويلِ على شهرةِ الخبرِ بين علماء الطائفة. حيث ذكرَ أن من الممتنع تمييزَ المشهور من غيره لدى الأوائل؛ إذ إن الشهرة إنما تحققت لكثيرٍ من الأخبارِ بعد عصرِ أبي جعفر الطوسي (٤٦٠هـ)، بسببِ تواليهِ الجامعة التي اعتمدَ عليها من بعده تقليداً له. ولا يُوجدُ سبيلٌ للتحققِ من شهرةِ خبرٍ قبل ذلك الأوان. فإذا كان الطوسيُّ هو الأصلُ في تلك الشهرة، فهي -إذن- شهرةٌ غيرُ حقيقيّة، فلا يمكنُ الاستنادُ إليها في تصحيحِ الأخبار^(١). وقد وافقَ زين الدين العامليُّ على قوله هذا ابنُه الشَّيْخُ حسنُ (١٠١١هـ) صاحبُ (معالم الدين)، حيث ذكرَ أن "أكثرَ ما يُوجدُ مشهوراً في كلامهم حدثٌ بعدَ زمانِ الشَّيْخِ (الطوسي)". ثم شرح ذلك، فقال: "أكثرُ الفقهاء الذين نشأوا بعدَ الشَّيْخِ كانوا يتَّبِعُونَه في الفتوى تقليداً له، لكثرةِ اعتقادهم فيه، وحُسنِ ظَنِّهم به. فلما جاء المتأخرونَ وجدوا أحكاماً مشهورةً قد عملَ بها الشَّيْخُ ومتابعوه، فحَسِبوها شهرةً بين العلماء، وما درَوا أن مرجعها إلى الشَّيْخِ، وأنَّ الشهرةَ حصَلتْ بمتابعته"^(٢). وذكرَ مثلَ ذلكَ محمدُ حسينُ الأصفهانيُّ (١٣٦١هـ) حيث قال: "الغالبُ في تحقُّقِ الشهرةِ تبعيَّةُ المتأخِّرِ للمتقدِّمِ في الاستنادِ إلى ما استندَ إليه لحسنِ ظَنِّه به"^(٣). وأشارَ لنحو هذا المعنى - أيضاً - محمدُ تقيُّ التُّسْتَرِيُّ^(٤) (١٤١٥هـ).

غيرَ أن الأكثرينَ من علماء المذهبِ لم يبالوا بذلك، فجعلوا تلك الشهرةَ المتأخِّرةَ جابرةً لضعفِ الإسناد. لكنَّهم -وإنْ أكثرُوا من الأخذِ بهذا التَّهَجُّجِ-، إلا أنَّهم لم يستطيعوا طَرْدَه والتزامه في كلِّ موضعٍ، كما أنَّهم من قبلُ لم يستطيعوا الالتزامَ بمنهجِ فَحصِ الأسانيدِ. ذلك أن معيارَ الشهرةِ لا ضابطَ له، والتعارضُ بين الأخبارِ المشهورةِ كثيرٌ. ويوجدُ في جملةٍ من المسائلِ التي يُنكرها علماء المذهبِ أخباراً كثيرةً مشهورةً في مصنَّفات الطائفة.

فمن ذلك تلك المسألة التي سَبَقَ تفصيلُها، مسألةُ تجويزِ وقوعِ السَّهْوِ من النبيِّ ﷺ، أو من

(١) الرعاية في شرح البداية (ص ٩٢).

(٢) معالم الدين (ص ١٧٦).

(٣) نهاية الدراية (٤٠١/٢).

(٤) قاموس الرجال (٤١١/١٢).

الأئمة. ففي تجويز ذلك أخبار كثيرة مُستفيضة مروية في مصادر المذهب المشهورة، وقال موجبها أبو جعفر ابن بابويه (٣٨١هـ) وغيره، بل إنه نسب القول بخلافها لأهل الغلو، وقال: "لو جاز أن تُردّ الأخبار الواردة في هذا المعنى لجاز أن تُردّ جميع الأخبار. وفي ردّها إبطال الدّين والشرّيعه" (١). وإلى نحو هذا كان يذهب نعمة الله الجزائري (١١٢هـ)، فكان يذكر أن سهو النبي ﷺ وحده "روى بما يقارب عشرين سندا" (٢). ومحمد باقر المجلسي (١١١هـ) مع رفضه تجويز السهو على الأئمة، ومع أنه أفرد لذلك باباً كاد يحكي فيه إجماع الطائفة على ذلك، إلا أنه في النهاية قال: "المسألة في غاية الإشكال، لدلالة كثير من الأخبار والآيات على صدور السهو عنهم -عليهم السلام-". (٣). وقد أشار لنحو من هذا المرجع المعاصر محمد آصف الحسيني، حيث ذكر أن نفي السهو عن الأئمة: مما "يشكل إثباته بدليل قاطع، وبعض الروايات المعتبرة -أيضاً- على خلافه" (٤).

فقد كان من المفترض -بناءً على منهج الاعتماد على الشهرة- أن يقبل علماء الطائفة تلك الأخبار، فيقولوا بجواز السهو على الأئمة. لكنهم لم يفعلوا. فمذ أنكر ذلك المفيد (٤١٣هـ)، وعلماء المذهب يتابعونه على رأيه، ويردّون على ابن بابويه والآخرين قولهم. وحيث كانت الروايات لا تساعد، فقد عوّلوا على دليل العقل لمعارضة الشهرة، فحكموا على تلك الأخبار بمعارضة العقل، ثم أهدروا شهرتها وردّوها. كما تقدّم تفصيل ذلك (٥).

وأكبر وأخطر من مسألة السهو، قضية القول بتحريف القرآن الكريم، والقول بوقوع النقصان فيه. فالأخبار التي رويت في هذا المعنى في كتب المذهب كثيرة مشهورة. يشهد بكثرتها وشهرتها كبار علماء الطائفة، حتى من لم يقل منهم. بموجب تلك الأخبار.

(١) من لا يحضره الفقيه (١/٣٥٩-٣٦٠).

(٢) بحار الأنوار (٤/٣٥-٣٦).

(٣) المرجع السابق (٢٥/٣٥١).

(٤) مشرعة بحار الأنوار (١/٤٦٢).

(٥) انظر ما سبق شرحه (ص ١١٣) وما بعدها.

والكلام في هذه المسألة مما يستدعي بعض البسط والتفصيل؛ إذ هي خير ما يمكن التمثيل به لبيان الإشكالات واللوازم الخطيرة لمنهج الاعتماد على مجرد شهرة الأخبار وكثرتها في كتب الرواية.

● موقف الطائفة من شهرة مرويات تحريف القرآن.

لابدّ أولاً من التنبيه إلى أن المقصود هنا ليس استيعاب أطراف المسألة وبيان حجج وأقوال علماء الطائفة في نفي المقولة أو إثباتها. فالمسألة على أي حال مما اختلفت فيه أقوالهم، فكان القول بالتحريف يشيع وينحسر بينهم حسب التطورات والتقلبات التي مر بها المذهب. فكلما كان تمسك الطائفة بالمرويات أكثر كلما شاع فيهم القول بالتحريف. وكلما خفت ثقتهم بالمنقولات ومالوا لنقدها وعرضها على النظر العقلي، كلما كثر فيهم من ينكر ذلك، أو يتردد في قبوله. وقد كان لعامل العزلة والاختلاط بأهل السنة أثرهما الظاهر في شيوع مقولة التحريف أو انحصارها. يوضح هذا أن أقدم النصوص الإمامية النافية لنقص القرآن، إنما ترجع لعلماء الطائفة الذين دخل عليهم الاعتزال، بدءاً من ابن بابويه، ثم المرتضى، وبعدهما الطوسي. وأما قبل ذلك، فلم يوجد أثر لمعارضة مقولة التحريف، رغم حضورها القوي في كتب الرواية الإمامية.

وقد رأيت في كلام أبي الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رحمه الله ما يؤيد اقتران دخول الاعتزال على الإمامية بنفي بعضهم مقولة التحريف، فقد قال رحمه الله: "اختلف الروافض في القرآن: هل زيد فيه أو نقص منه. وهم ثلاث فرق.... قال: والفرقة الثالثة منهم، وهم القائلون بالاعتزال

والإمامة، يزعمون أن القرآن ما نُقِصَ منه ولا زيدَ فيه، وأنه على ما أنزلَ اللهُ تعالى على نبيِّه ﷺ، لم يُغَيَّر، ولم يُبدَل، ولا زالَ عما كان عليه^(١).

وفي كلامِ المفيد (٤١٣هـ) ما يشيرُ إلى مناظراتٍ جرَّتَ بينه وبين المعتزلة وغيرهم في المسألة، حيثُ كان يبحثُ معهم فيما إذا كان القولُ بنقصِ القرآنِ مما يتنافى مع العقلِ أو لا. فقد قالَ في كتابه (أوائلُ المقالات): "إن الأخبارَ قد جاءتْ مُستفيضةً عن أئمةِ الهدى من آلِ محمد ﷺ باختلافِ القرآن، وما أحدثه بعضُ الظالمينَ فيه من الحذفِ والنقصان... قال: وأما النقصانُ فإنَّ العقولَ لا تحيله ولا تمنعُ من وقوعه. وقد امتحنتُ مقالةً من ادِّعائه، وكَلِّمتُ المعتزلةَ وغيرهم طويلاً، فلم أظفرُ منهم بحُجَّةٍ أَعْتَمِدُها في فسادِهِ"^(٢). فهذا النصُّ من المفيد يؤكِّد ما تقدَّم شرحه وبيَّانه، من أثرِ المعتزلة في تحريكِ منهجِ التَّقدِّمِ لمضامينِ الرواياتِ لدى الإمامية. فالظاهرُ أنَّ المعتزلةَ في مُباحثاتهم مع الإمامية، كانوا يَعْيُونَ عليهم القولَ بنقصِ القرآن، فكانَ المفيدُ يبحثُ عندهم عن حُجَّةٍ عَقْلِيَّةٍ تمنعُ من القولِ به. ومما يشهدُ بذلك نصُّ آخرَ لرَضِيِّ الدِّينِ ابنِ طاووسٍ (٦٦٤هـ)، كان يردُّ فيه على أبي عليٍّ الجُبَّائِيِّ المعتزليِّ (٣٠٣هـ)، لما عابَ الطَّائِفَةَ بِمَقُولَةِ التَّحْرِيفِ، فكانَ ابنُ طاووسٍ يردُّ عليه ويُلزِمُه بِنِسْبَةِ التَّحْرِيفِ لِعِثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لما جمعَ النَّاسَ على مُصْحَفٍ واحدٍ، وحرَّقَ ما سِوَاهُ^(٣).

و لمعرفة أثرِ مَروِّياتِ تحريفِ القرآنِ في تصوُّراتِ علماءِ الطَّائِفَةِ، لأبَدٍّ أولاً من شرحِ حَجَمِ المَقُولَةِ داخلِ المذهبِ الإماميِّ. ذلك أنَّ هناكَ كتاباتٍ اشتمَلَت على مُبالَغَةٍ في تعميمِ المقالةِ على جَمِيعِ الطَّائِفَةِ، تقابلها كتاباتُ إماميةٍ في الجهةِ الأخرى تُبالغُ في نَفِيقِها عن المذهبِ، وتجتهدُ في تقليلِ القائلينَ بها. بل ربما نَقَلَ بعضهم إجماعَ الطَّائِفَةِ كُلِّها على عَدَمِ وقوعِ أيِّ تحريفٍ في القرآنِ الكريمِ^(٤).

(١) مقالات الإسلاميين (١/٤٧).

(٢) أوائل المقالات (ص ٨١).

(٣) سعد السعود (ص ١٤٤).

(٤) انظر مثلاً: الغدير، لعبد الحسين الأميني (١/١٠١)، وأجوبة مسائل جارا الله، لعبد الحسين شرف الدين (ص ٣٤).

والذي يتأمل مضامين مرويات تحريف القرآن، يدرك -دون عناء- أن عقيدة الإمامة كانت الدافع الرئيس لاختلافها. إذ إنَّ جُلَّ النَّقْصِ المدَّعى، إنما يتعلق بإمامة عليٍّ وآله عليهم السلام. فقد كان من الواضح أن مُخْتَرِعي تلك المرويات كانوا يُواجهون إشكالَ خُلُوِّ القرآن الكريم من ذكر الإمامة، مع كونها أصلاً دينياً كبيراً لا يصحُّ الإيمانُ إلا به، ومع كونها الفيصل الذي انقسمت الأمة بموجبه إلى طائفة حقّة وطائفة ضلال. فمن ذلك المعدن صُنعت مروياتُ التحريف التي حاول واضعوها إقحام النصّ على الإمامة في كتاب الله عزّ وجلّ. وكما يقولُ الباحثُ الشيعيُّ المعاصرُ موسى الموسوي: "المتَّبَعُ المنصِفُ لا يشكُّ أبداً أن السببَ الذي حدا بالحدّثين أن يذهبوا إلى تحريف الكتاب، هو الاستدلالُ بآياتٍ منصُوصةٍ في إمامة عليٍّ عليه السلام، كانت مذكورةً في السُورِ والآياتِ المحرّفةِ على حدِّ زعمهم"^(١). فهذا -إذن- سببُ اختلاق أخبار التحريف. ومع غيابٍ منهجٍ ذي جدوى في نقد المرويات وتمحيصها، فقد اتخذت تلك الأكاذيبُ طريقها إلى مُصنِّفاتِ الحدّثين الأوائلِ بكلِّ يسرٍ وسهولة. فالنَّاطِرُ في كُتُبِ قَدَمَاءِ الحدّثين الإمامية، يرى أصحابها ينقلون مرويات التحريف نقلَ المقرِّ لها، الموافق عليها^(٢). فالكُلينيُّ (٣٢٩هـ) -مثلاً- أقحمَ في كتابه روايات كثيرةً مُلصَّقةً بجعفر الصادق، وأبيه الباقر عليهم السلام، تضمّنت تعديلاتٍ في النصّ القرآني، يُقالُ إنها هي ما نزلَ به جبرئيلُ على النبيِّ صلّى الله عليه وآله بدلَ النصّ الذي عليه أهلُ الإسلام!

فقرأه -مثلاً- يروي عن الصادق عليه السلام أنه قال: "نزلَ جبرئيلُ عليه السلام على محمدٍ صلّى الله عليه وآله بهذه

(١) الشيعة والتصحيح (ص ١٤٤).

(٢) يلحظُ هنا أن كتبَ التراجم الإمامية ذكرت مصنفاتٍ قديمةً حملت عناوين قد يُفهم منها أنها تتحدث عن تحريف القرآن. لكن هذه المصنفات مفقودة، فلا يمكنُ الجزمُ بحقيقة مضامينها إلا على سبيل الاحتمال. فمن ذلك: كتاب (التزويل والتغيير) لـ محمد بن خالد البرقي، وكتاب (التحريف) لابنه أحمد، و(التزويل من القرآن والتحريف) لعلي بن الحسن بن فضال، و(إيضاح خطأ من شنع على الشيعة في أمر القرآن) لابن الجنيد الإسكافي، و(التبديل والتحريف) لـ محمد بن الحسن الصيرفي. انظر ذكر هذه المصنفات على الترتيب في (رجال النجاشي ص: ٣٣٥، ٧٦، ٢٥٨، ٣٨٨، ٢٦٥). ومن هذا الباب -أيضاً- كتاب (قراءة أهل البيت) لابن الحجاج، ذكره الطوسي في الفهرست (ص ٢٣٠).

الآية هكذا: (يا أيُّها الذين أُوتُوا الكتابَ آمَنُوا بما نَزَّلْنَا [في عليٍّ نُوراً مُبيناً])^(١).
ويروي عنه " (من يُطعِ اللهَ ورسولَه [في ولايةِ عليٍّ وولايةِ الأئمةِ من بعده] فقد فازَ فوزاً عظيماً) هكذا نَزَلَتْ"^(٢).

وعنه: (ولقد عَهِدْنَا إلى آدمَ من قَبْلُ [كَلِمَاتٍ في مُحَمَّدٍ وعليٍّ وفاطمةَ والحسنِ والحسينِ، والأئمةِ —عليهم السَّلام— من ذرِّيَتِهِمْ]، فَسَيِّ). هكذا —والله— نَزَلَتْ على مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عليه وآله"^(٣).

كما ينقلُ الكلينيُّ عن الباقرِ عليه السلام رواياتٍ أخرى مماثلةً، يقولُ فيها: "هكذا نَزَلَتْ هذه الآية: (ولو أنَّهُم فَعَلُوا ما يُوعِظُونَ به [في عليٍّ] لكانَ خيراً لَهُم)"^(١).

وعنه: "نَزَلَ جِبْرِيلُ عليه السلام بهذه الآية هكذا: (إِنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا [آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ] لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ، وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً، إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً). ثم قالَ: (يا أيُّها النَّاسُ قد جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ [في ولايةِ عليٍّ]، فَأَمِنُوا خيراً لَكُمْ، وَإِنْ تَكْفُرُوا [بولايةِ عليٍّ]، فَإِنَّ لِلَّهِ ما في السَّمَوَاتِ وما في الأَرْضِ)"^(٢).

وعنه: "نَزَلَ جِبْرِيلُ عليه السلام بهذه الآية هكذا: (فأبى أَكْثَرُ النَّاسِ [بولايةِ عليٍّ] إِلَّا كُفُوراً). قالَ: وَنَزَلَ جِبْرِيلُ بهذه الآية هكذا: (وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فِي [ولايةِ عليٍّ]، فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ. وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ. إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ [آلَ مُحَمَّدٍ] ناراً)"^(٣).

وعنه: "نَزَلَ جِبْرِيلُ عليه السلام بهذه الآية هكذا: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا به أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بما أُنْزَلَ اللهُ [في عليٍّ] بَغْياً)"^(٤).

وعنه: "نَزَلَ جِبْرِيلُ عليه السلام بهذه الآية على مُحَمَّدٍ هكذا: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا

(١) الكافي (٤١٧/١).

(٢) المرجع السابق (٤١٤/١).

(٣) المرجع السابق (٤١٦/١).

(١) المرجع السابق (٤٢٤/١).

(٢) الكافي (٤٢٤/١). والخبر عند العياشي —أيضاً— في تفسيره (٢٨٥/١).

(٣) الكافي (٤٢٥/١). وهو في تفسير العياشي (٣٢٦/٢)، وتفسير القمي (٣٥/٢).

(٤) الكافي (٤١٦/١). وهو —أيضاً— في تفسير فرات الكوفي (ص ٦٠).

على عَبْدِنَا [فِي عَلِيٍّ]، فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ" (١).

وعنه: "نَزَلَ جِبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مُحَمَّدٍ هَكَذَا: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا [آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ]. فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا [آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ] رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ، بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ)" (٢).

فهذه المروياتُ وأخرى تُشابهها (٣) كان الكلينيُّ يسوقها في كتابه دُونَ تَرْدُدٍ. وإكثاره منها هو ما حَدَا بِالْفَيْضِ الْكَاشَانِيِّ (١٠٩١هـ) إِلَى أَنْ يَنْسَبَ لَهُ الْقَوْلَ بِمَقْتَضَاهَا، حَيْثُ قَالَ: "الظَاهِرُ مِنْ ثِقَةِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيِّ -طَابَ ثَرَاهُ-، أَنَّهُ كَانَ يَعْتَقِدُ التَّحْرِيفَ وَالتَّنْقِصَانَ فِي الْقُرْآنِ، لِأَنَّهُ رَوَى رَوَايَاتٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى فِي كِتَابِهِ الْكَافِي، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِقَدْحِ فِيهَا، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ أَنَّهُ كَانَ يَثِقُ بِمَا رَوَاهُ فِيهِ" (١). وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الْمِيرْزَا الْقُمِّيُّ (١٢٣١هـ) أَنَّ الْقَوْلَ بِوُقُوعِ الزِّيَادَةِ وَالتَّنْقِصَانِ "هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الْكَلِينِيِّ" (٢).

وقد شاركَ الْكَلِينِيُّ فِي نَقْلِ تِلْكَ الْمَرْوِيَّاتِ غَيْرُهُ مِنْ قُدَمَاءِ الْمُحَدِّثِينَ، وَبِخَاصَّةِ الَّذِينَ كَتَبُوا فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِالْأَخْبَارِ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ أوردَ رَوَايَاتٍ أُخْرَى كَثِيرَةً لَمْ يَذْكُرْهَا الْكَلِينِيُّ. فَالْعِيَّاشِيُّ، وَالْقُمِّيُّ -شَيْخُ الْكَلِينِيِّ- يَرْوِيَانِ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: "نَزَلَ جِبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذِهِ الْآيَةِ هَكَذَا: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رُبُّكُمْ [فِي عَلِيٍّ] قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ)" (٣). وَإِنْ صَحَّ أَنَّ مُقَدِّمَةَ تَفْسِيرِ الْقُمِّيِّ مِنْ صُنْعِ مُؤَلِّفِهِ (٤) -كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ-، فَفِيهَا تَصْرِيحُهُ بِأَنَّ مَنْ

(١) الْكَافِي (٤١٧/١).

(٢) الْكَافِي (٤٢٣/١). وَهُوَ عِنْدَ الْعِيَّاشِيِّ (٤٥/١).

(٣) انظر: الْكَافِي (٣٨/٢)، (٣٨١/٢)، (٢٨٣/٢)، (٦٣١/٢)، (٤٥٦/٤).

(١) التفسير الصافي (٥٢/١).

(٢) قوانين الأصول (ص ٤٠٣).

(٣) تفسير العياشي (٢٥٧/٢)، تفسير القمي (٣٨٣/١).

(٤) تقدم (ص ٣٤٨) أَنَّ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ مَنْ يَشْكُكُ فِي ذَلِكَ، وَيَرَى أَنَّ الْكِتَابَ مِنْ جَمْعِ بَعْضِ تَلَامِيذِ الْقُمِيِّ. لَكِنْ يَبْقَى الْإِشْكَالُ فِي كَوْنِ الْكِتَابِ بِمَقْدَمَتِهِ بَقِيَ مُتَدَاوِلًا دُونَ نَكِيرٍ بِأَيْدِي الطَّائِفَةِ طِيلَةَ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ.

آيات القرآن ما هو على خلاف ما أنزله الله^(١)!

وروى العياشي أن رجلاً سأل الباقر عن قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآءَاتَيْتُكُمْ مِّنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ....﴾ [آل عمران: ٨١]، فقال الباقر عليه السلام: "إنَّ القرآنَ قد طُرِحَ منه آيٌ كثيرةٌ، ولم يُزَدْ فيه إلا حُرُوفٌ أخطأت بها الكتبة وتوهَّمَتها الرِّجالُ، وهذا وهمٌ، فاقْرَأُهَا: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ [أُمَمٍ] النَّبِيِّينَ لَمَآءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ، ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ، لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ) هكذا أنزلت يا حبيب"^(٢).

وفرات الكوفي ومعه القميُّ يرويان عن الباقر عليه السلام أنه قال: "نزل جبرئيلُ على رسولِ الله صلَّى الله عليه وآله هكذا (وقال الظَّالمونَ [لآلِ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ] إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا)"^(٣).
والقميُّ يروي عن الباقر عليه السلام أنه قال: "نزل جبرئيلُ عليه السلام على مُحَمَّدٍ بهذه الآية هكذا: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ [فِي عَلِيٍّ] -إِلَّا أَنَّهُ كُشِطَ الْأِسْمُ- فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ)"^(١).
وفرات الكوفي^(٢) ينقل عن الباقر عليه السلام: "نزل جبرئيلُ عليه السلام على مُحَمَّدٍ صلَّى الله عليه وآله بهذه الآية هكذا: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آوَتْوا الْكِتَابَ آمَنُوا بِمَا نَزَّلْنَا [فِي عَلِيٍّ] مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ)"^(٣).
بل نقل العياشي عن جعفر الصادق عليه السلام أنه قال: "لو قد قرئ القرآن كما أنزل لرأيتنا فيه مُسَمَّينَ". "ولولا أنه زيد في كتاب الله ونُقِصَ منه، ما خَفِيَ حَقُّنا على ذي حِجَى"^(٤).

وفي كتاب (الاستغاثة) لأبي القاسم الكوفي (٣٥٢هـ) أن الصديق لما أراد "أن يجمع ما

(١) تفسير القمي (٥/١).

(٢) تفسير العياشي (١٨٠/١).

(٣) تفسير فرات الكوفي (ص ٢٩١)، وتفسير القمي (١١١/٢).

(١) تفسير القمي (٣٠٢/٢).

(٢) فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي. يقال إنه من أصحاب علي الرضى. يروي عنه ابن بابويه بواسطة رجلٍ.

ينظر: بحار الأنوار (٣٧/١)، الذريعة (٢٩٨/٤)، أعيان الشيعة (٣٩٦/٨).

(٣) تفسير فرات الكوفي (ص ١٠٥).

(٤) تفسير العياشي (ص ١٠٥).

تَهِياً لَهُ مِنَ الْقُرْآنِ، صَرَخَ مُنَادِيهِ فِي الْمَدِينَةِ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَلْيَأْتِنَا بِهِ. ثُمَّ قَالَ: لَا تَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ شَيْئاً إِلَّا بِشَاهِدَيَّ عَدْلٍ. وَإِنَّمَا أَرَادَ هَذَا الْحَالَ لثَلَا يَقْبَلُوا مَا أَلْفَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ كَانَ أَلْفَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ جَمِيعَ الْقُرْآنِ بَتَمَامِهِ وَكَمَالِهِ، مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَى خَاتَمَتِهِ، عَلَى نَسْقٍ تَتَرْتِيلُهُ. فَلَمْ يُقْبَلْ ذَلِكَ مِنْهُ، خَوْفاً أَنْ يَظْهَرَ مَا فِيهِ فَيُفْسِدَ عَلَيْهِمْ أَمْرَهُمْ. فَلذَلِكَ قَالُوا: لَا تَقْبَلِ الْقُرْآنَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِشَاهِدَيَّ عَدْلٍ"^(١).

وَرَوَى الثُّعْمَانِيُّ -تَلْمِيزُ الْكَلْبِيِّ- بِسَنَدِهِ عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ قَالَ: "سَمِعْتُ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: كَأَنِّي بِالْعَجَمِ، فَسَاطِطُهُمْ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ يَعْلَمُونَ النَّاسَ الْقُرْآنَ كَمَا أُنْزِلَ. قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَوَلَيْسَ هُوَ كَمَا أُنْزِلَ؟ قَالَ: لَا. مُحْيِي مِنْهُ سَبْعُونَ مِنْ قُرَيْشٍ بِأَسْمَائِهِمْ، وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ. وَمَا تُرِكَ أَبُو لَهَبٍ إِلَّا إِزْرَاءً عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ عَمَّهُ"^(٢). وَلِلثُّعْمَانِيِّ تَفْسِيرٌ لِلْقُرْآنِ، لَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا مُقَدِّمَتُهُ الَّتِي أَفْرَدَهَا الْمُرْتَضَى، تُعْرَفُ بِاسْمِ (الْحَكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ)^(١)، وَقَدْ طُبِعَتْ بِاسْمِ (الْآيَاتُ النَّاسِخَةُ وَالْمَنْسُوخَةُ)، قَرَّرَ فِيهَا -عَلَى لِسَانِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ- وَقُوعَ التَّحْرِيفِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، حَيْثُ أوردَ رِوَايَةً مُطَوَّلَةً عَنْهُ فِيهَا أَنَّ الْقُرْآنَ فِيهِ "...عِزَائِمٌ وَرُخَصٌ، وَحَلَالٌ وَحَرَامٌ... وَحَرْفٌ مَكَانُ حَرْفٍ... وَمِنْهُ مَا هُوَ بَاقٍ مُحَرَّفٌ عَنْ جِهَتِهِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ عَلَى خِلَافٍ تَتَرْتِيلُهُ"^(٢). ثُمَّ سَاقَ تَفْصِيلَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَ: "وَأَمَّا مَا حُرِّفَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَقَوْلُهُ: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ) أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ، تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَحُرِّفَتْ إِلَى (خَيْرِ أُمَّةٍ)، وَمِنْهُمْ الزُّنَاةُ وَاللَّاطَةُ وَالسُّرَاقُ وَقُطَّاعُ الطَّرِيقِ وَالظَّالِمَةُ وَشُرَّابُ الْخَمْرِ... وَمِنْهُ قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ (أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ) هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ، فَجَعَلُوهَا (أُمَّةً)...". ثُمَّ سَاقَ آيَاتٍ أُخْرَى بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي تَقْرِيرِ وَقُوعِ التَّحْرِيفِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ"^(٣).

(١) الاستغاثة (ص ٢٠).

(٢) الغيبة (ص ٣٣٣).

(١) الذريعة (٣٠٢/٤). وقد ساقها المجلسي كاملةً في بحار الأنوار (٢٦/٩٠).

(٢) الآيات الناسخة والمنسوخة (ص ٥٠).

(٣) المرجع السابق (٩٥-٩٧).

ونحو ذلك ما رواه الكشي عن جعفر الصادق عليه السلام قال: "أنزل الله في قريش سبعة بأسمائهم، فمحت قريش ستة، وتركوا أبا لهب" ^(١).

وفي (بصائر الدرجات) لمحمد بن الحسن الصفار (باب: في أن الأئمة عندهم جميع القرآن الذي أنزل على رسول الله ﷺ). وهو تبويب عقد مثله الكليني في (الكافي)، فقال: (باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، وأنهم يعلمون علمه كله) ^(٢). وقد أورد الاثنان تحت هذين البابين أخباراً في تقرير أن القرآن لم يوجد بأكمله إلا عند علي عليه السلام والأئمة من بعده دون سائر الناس ^(٣).

وفي موضع آخر روى الصفار خبراً قال فيه: حدثنا أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر البزنطي قصة فيها أن علياً الرضى عليه السلام دفع له مصحفاً، قال: "فتحت المصحف لأقرأ فيه، فلما نشرته، نظرت في (لم يكن) ^(١)، فإذا فيها أكثر مما في أيدينا أضعافه، فقدمت على قراءتها، فلم أعرف منها شيئاً..." ^(٢).

والعجيب أن هذا السند مُسلسلٌ بأسماء أكابر علماء الإمامية وأعيانهم المشاهير. فالصفار: قال عنه النجاشي: "كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية" ^(٣). وقال عن شيخه أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري: "شيخ القميين، ووجههم، وفقههم غير مدافع" ^(٤). وأما ابن أبي نصر الراوي عن الرضى، فهو أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي. قال الطوسي: "كوفي، ثقة، لقي الرضى، وكان عظيم

(١) اختيار معرفة الرجال (٥٧٧/٢).

(٢) الكافي (٢٢٨/١).

(٣) بصائر الدرجات (ص ٢١٣).

(١) يعني سورة البينة.

(٢) بصائر الدرجات (ص ٢٦٦). وقد أورد هذه الرواية غير واحد من القدماء والمتأخرين، فذكرها الكشي في رجاله

(٨٥٣/٢)، وابن حريز الطبري الإمامي في دلائل الإمامة (٣٦٩)، والراوندي في الخرائج والجرائع (٧١٩/٢)،

والمجلسي في بحار الأنوار (٤٦/٤٩)، والبحراني في مدينة المعاجز (٤٧/٧).

(٣) رجال النجاشي (ص ٣٥٤). وانظر: معجم رجال الحديث (٢٦٥/١٦).

(٤) رجال النجاشي (ص ٨٢). وانظر: فهرست الطوسي (ص ٦٩).

المتزلة عنده^(١). وهو أحد أصحاب الإجماع، الذين حكى الكشي إجماع الطائفة على تصحيح ما يصح عنهم^(٢).

وثمة رسالة منسوبة -أيضاً- لأحد أعيان علماء الإمامية بقم، وهو سعد بن عبد الله الأشعري^(٣) (٣٠١هـ)، ينقل منها المجلسي في (بحار الأنوار)، وقد عقد مؤلفها باباً بعنوان: "باب التحريف في الآيات التي هي خلاف ما أنزل الله عز وجل" مما رواه مشايخنا -رحمهم الله- عن العلماء من آل محمد عليهم السلام والبركة^(٤). ثم ساق تحت هذا العنوان جملة من مرويات التحريف.

ولعل أقدم أثر باق اليوم من المصنفات التي نقلت مرويات التحريف، ذاك الكتاب المنسوب لسليم بن قيس الهلالي. كتاب الطائفة الأقدم الذي يشبه أكثر علماء المذهب^(٥).

والبحث في هذا المقام عن ثبوت نسبة جميع تلك المصنفات لأصحابها لا مناسبة له؛ إذ المقصود هنا أن تلك الكتب بما تضمنت من مرويات التحريف كانت متداولة بأيدي الطائفة، وكانوا ينقلون منها دون تكثير. فلم يحفظ عن أحد من علماء المذهب إلى أواخر القرن الرابع إنكار شيء من تلك المرويات. ولم أر في كتب تراجم رجال المذهب، ولا في مصنفات الطائفة العقديّة، طعناً في راو، أو قدحاً في عالم، أو غمراً في كتاب نقل مثل تلك الأخبار، مع أنهم يقدحون في الرواة وفي الكتب بأقل من ذلك. وقد تقدّم أنهم طرّحوا كتب ابن الجنيّد لجرّد أخذه بالقياس الفقهي^(٦)، وطعنهم على من يتردّد في إمامة وعصمة واحد من الأئمة الاثني عشر كثير مشهور. أما مسألة نقص القرآن وتحريفه، فلم تكن مما يعقد عليه علماء المذهب خصوصاً منهم. وقد حكى المفيد (٤١٣هـ) خلافاً في المسألة بينهم، ونقل عن بني

(١) الفهرست (ص ٦١). وانظر: رجال النجاشي (ص ٧٥).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٦٧٣/٢).

(٣) بحار الأنوار (٦٠/٨٩).

(٤) انظر الكلام عنه فيما تقدم (ص ٣١٨).

(٥) انظر ما تقدم (ص ١٠١).

تُوبِخَتْ - أعيان شيعية بغداد - القولُ بوقوع الزيادة والنقصان في القرآن^(١).

وأقدم نصٍّ - رأيته - في إنكار القول بالتحريف، جاء في كلام أبي جعفر ابن بابويه (٣٨١هـ) حين ذكر أن القرآن المتزل "هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك". قال: "ومن نسب إلينا أنا نقول إنه أكثر من ذلك، فهو كاذب"^(٢). غير أنه لم يتعرض لتضعيف أو توجيه المرويَّات التي تنصُّ على وقوع النقصان في القرآن، مع أنه أخرج واحدةً منها في كتابه (ثواب الأعمال) حيث روى عن جعفر الصادق عليه السلام أنه قال عن سورة الأحزاب: "كانت أطول من سورة البقرة، ولكن نقصوها وحرفوها"^(٣).

وبعد ابن بابويه جاء المفيد (٤١٣هـ)، فرأى أمامه أخباراً يقول إنها "مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام باختلاف القرآن، وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان". فلم يكن بوسعِه أن يتجاهل تلك الأخبار المستفيضة أو أن يطعن في نقلها. فلجأ إلى عرضها على العقل. لكنَّه وجدَّ العقل لا يحيلُ وقوع النقص بإطلاق، إذ إنَّ النقص الذي يمنع منه العقل إنما هو ما يترتب عليه ضياعُ شيءٍ من الشرع. فلذلك قال: "أما النقصان فإن العقول لا تحيله ولا تمنع من وقوعه. وقد امتحنت مقالة من ادَّعاه، وكلَّمت المعتزلة وغيرهم طويلاً، فلم أظفر منهم بحجةٍ أعتمدها في فساده"^(١).

ومع استفاضة الروايات عند المفيد، ومع إيمانه بأنَّ العقل لا يُبطلُها، إلا أنه - في هذا الموضع - لم يقوَ على القول بالنقصان، بل مال - ولم يجزم - إلى أن القرآن لم يقع فيه نقص.

(١) أوائل المقالات (ص ٨٢)

(٢) الاعتقادات في دين الإمامية (ص ٨٤).

(٣) ثواب الأعمال (ص ١١٠). وكون سورة الأحزاب كانت تعدل البقرة في الطول، مما ثبت في المصادر السنية، كما روى ذلك النسائي في الكبرى (٢٧١/٤)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢٧٤/١٠)، والبيهقي في سننه الكبرى (٢١١/٨). غير أن تلك المرويَّات السنية تتحدث عن آياتٍ نُسخت من سورة الأحزاب، وليس عن تحريفٍ وحذفٍ وعبثٍ بالقرآن الكريم.

(١) أوائل المقالات (ص ٨١).

وذكر أن من الإمامية من كان يرى أن ما ذهب من القرآن إنما هو تفسيرات كانت مثبتة في مصحف علي عليه السلام. وتلك التفسيرات منزلة من عند الله، لكنها ليست من القرآن المعجز! وبعدها حكى المفيد هذا القول قال: "إليه أميل، والله أسأل توفيقه" (١).

وبعدما فرغ من الحديث عن نقص القرآن، تحدّث عن الزيادة فيه، فجزم بعدم إمكان وقوع "زيادة مقدار سورة فيه على حدّ يلتبس به عند الفصحاء". لكنّه جوّز "أن يزداد فيه الكلمة والكلمات، والحرف والحرفان، وما أشبه ذلك مما لا يبلغ حدّ الإعجاز... غير أنه لا بدّ متى وقع ذلك من أن يدلّ الله عليه، ويوضّح لعباده الحقّ فيه". لكنّه مرة أخرى عاد ليقول: "ولست أقطع على كون ذلك. بل أميل إلى عدمه وسلامة القرآن منه" (٢).

هذه الكلمات من المفيد تشرح تردّده وحيرته في المسألة بعدما وجد بين يديه مرويات مستفيضة في كتب المذهب، لم يجد لها دافعاً من العقل الذي كان يعولّ عليه في نقد الأخبار. غير أنه في موضع آخر، غلبه زخم مرويات التحريف، فلم يتردّد وحسم أمره وجزم بوقوع التقصان في كتاب الله عزّ وجلّ. ففي (المسائل السروية) ورد إليه سؤال عن القرآن: "أهو ما بين الدفتين الذي في أيدي الناس. أم هل ضاع مما أنزل الله - تعالى - على نبيه ﷺ منه شيء، أم لا؟". فأجاب: "لا شك أن الذي بين الدفتين من القرآن، جميعه كلام الله - تعالى - وتزيله، وليس فيه شيء من كلام البشر". ثم قال: "وهو جمهور المتزل. والباقي مما أنزله الله - تعالى - عند المستحفظ للشرعية، والمستودع للأحكام، لم يظهر منه شيء" (٣). يعني أن ما بين أيدينا هو كلام الله، لكنّه ليس جميع المتزل، بل أكثره. حيث بقي منه شيء محفوظ عند الإمام المهدي الغائب المنتظر. لكن المفيد استدرك وذكر أن الأئمة "أمرؤا بقراءة ما بين الدفتين، وألا يتعدّاه إلى زيادة فيه ولا نقصان، حتى يقوم القائم عليه السلام، فيقرأ للناس القرآن على ما أنزله الله - تعالى -، وجمعه أمير المؤمنين عليه السلام" (٤).

ولم يتبيّن لي أيّ قولي المفيد الأقدم. فهل كان متردّداً في القول بالتقصان، ثم حسم أمره؟

(١) المرجع السابق (ص ٨١).

(٢) المرجع السابق (ص ٨١).

(١) المسائل السروية (ص ٧٨).

(٢) المرجع السابق (٨١).

أو أنه كان جازماً بوقوعه ثم وَقَعَ له بعد ذلك التردُّد؟ ذلك ما لم أجد فيه مرجحاً.

بعد المفيدُ جاء المرتضى (٤٣٦هـ)، وكان أقلَّ علماء مدرسة بغداد الكلامية تعويلاً على الأخبار؛ إذ كان قليل الثقة فيما ينقله محدثو الطائفة كثير الانتقاد لهم^(١). فجاء موقفه أوضح من موقف أستاذه المفيد، حيثُ حزم بنفي الزيادة والنقص. فكان يقول: "إنَّ العلم بصحة نقل القرآن، كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة". وقال: "إنَّ من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية لا يُعتدُّ بخلافهم. فإنَّ الخلاف في ذلك مُضافٌ إلى قومٍ من أصحاب الحديث، نقلوا أخباراً ضعيفةً ظنُّوا صحتها، لا يرجعُ بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته"^(٢). فقد حكم المرتضى على مرويات التحريف كلها حكماً عاماً غير مُفصل. وسياق كلامه يدلُّ على أنَّه لم يتشاغل بفحص حال نقلتها؛ إذ لم يكن هذا مسلكه، فهو إنما اكتفى بمعارضة تلك المرويات للنقل المتواتر الضروري لكتاب الله العزيز، وهو النقل الذي جعله بمنزلة النقل المتواتر للبلدان والحوادث الكبار.

ولو صحَّ ما نقله ابن حزم (٤٥٦هـ)، فإنَّ موقف المرتضى كان شذوذاً عما عليه أكثرُ علماء الطائفة، بل جميعهم. فقد حكى في (الفصل) أن الإمامية كلها كانت تقول بوقوع الزيادة والتقصان في كتاب الله، حاشاً المرتضى وبعض أصحابه^(٣). ويمكن أن يؤخذ من هذا شيوع القول بالتحريف بين الإمامية آنذاك، وإلا فقد تقدَّم التبري من القول به عن ابن بابويه (٣٨١هـ) قبل المرتضى (٤٣٦هـ). كما تقدَّم من كلام أبي الحسن الأشعري (٣٢٤هـ)، والمفيد (٤١٣هـ) ما يدلُّ على أنَّ المسألة مما اختلفت فيه أقوال علماء المذهب.

و مما نقله ابن حزم (٤٥٦هـ) عن المرتضى (٤٣٦هـ) أنه كان يحكم بكفر من يقول بوقوع الزيادة والتقصان في كتاب الله^(٤). لكنَّ ابن حزم لم ينقل نصَّ عبارة المرتضى، ولم أقف له على كلام في هذا المعنى، لا في كتبه، ولا فيما ينقله عنه علماء المذهب. والذي يغلبُ على

(١) انظر ما تقدم (ص ٩٥).

(٢) نقل هذا النص الطبرسي في مجمع البيان (٤٣/١) عن (جواب المسائل الطرابلسيات) للمرتضى، ولم أجد في المطبوع من هذه الأجوبة ضمن مجموع رسائل المرتضى.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (١٣٩/٤).

(٤) المرجع السابق.

ظنيّ أنه حكمه بالكفر لن يتناول القائلين بالتقصان. بل سيكون موجهاً للقائلين بوقوع الزيادة أو التغيير؛ وهو القول المفضي إلى التشكيك في صحة وتواتر ما بين الدفتين. أما تكفير القائل بوقوع التقصان، فمن العسير صدوره عن أحد من الإمامية. وبخاصةً أني رأيت للمرتضى ما يشبه الاعتذار عن القائلين به. فقد قال في كتابه (الشافي): "أما القول بأن في القرآن زيادة كتبت ولم تُنقل، فلم يتعدّ الداهبون إليه ما تناصرت به الروايات، وأجمع عليه الرواة من نقل أي وألفاظ كثيرة، شهد جماعة من الصحابة أنها كانت تُقرأ في جملة القرآن، وهي غير موجودة فيما تضمنه مصحفنا". ثم قال: "وليس يلزم من هذا التجويز ما لا يزال يقوله لنا مخالفونا، من إلزام التجويز لأن يكون في جملة ما لم يتصل بنا من القرآن فرائض وسنن وأحكام. لأننا نأمن من ذلك بالوجه الذي ذكرناه وعولنا عليه بالثقة بوصول جميع الشرع إلينا"^(١). وحين أفرد المرتضى مقدمة تفسير النعماني، نقل ما فيها من مرويات التحريف الصريحة، ولم يعلق عليها بشيء.

وبعد المرتضى جاء أبو جعفر الطوسي (٤٦٠هـ) فتعرض لمرويات التحريف في مقدمة تفسيره، وقال: "الزيادة فيه مجمع على بطلانها. والتقصان منه فالظاهر -أيضاً- من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، وهو الذي نصره المرتضى، وهو الظاهر في الروايات". ثم قال: "غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصة والعامة"^(٢) بنقصان كثير من أي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً. والأولى الإعراض عنها، وترك التشاغل بها. لأنه يمكن تأويلها. ولو صحّت لما كان ذلك طعنًا على ماهو بين الدفتين. فإن ذلك معلوم صحته، لا يتعرض أحد من الأمة ولا يدفعه..."^(٣). لكنّه حين هذب كتاب (رجال الكشي)، وأسقط بعض مروياته، لم يسقط منه رواية ذكرها الكشي عن الصادق عليه السلام تقول: "أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم، فمحت

(١) الشافي في الإمامة (٢٨٦/١-٢٨٧).

(١) الزعم بوجود مرويات نقص القرآن في المصادر السنية، مما يتكرّر في كلام الإمامية عند مناقشة المسألة، فتراهم يكرّرون أن روايات التحريف جاءت في مصادر الفريقين. وهم يعنون بهذا الروايات التي تشير إلى بعض أوجه القراءات، أو المرويات التي تتحدث عن آيات منسوخة. وهذا شيء لا علاقة له بالتحريف الذي هو محل البحث.

(٢) التبيان (٣/١).

قُرَيْشُ سِتَّةً وَتَرَكُوا أَبَا هَبٍ" (١).

وفي كتابه (تهذيب الأحكام) استدلل في مسألة برواية ساقها عن الصادق عليه السلام - أيضاً - فيها أنه سُئِلَ عن قوله - تعالى -: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] ، فقال: "ليس هكذا أُنزِلَتْ. إنما هي: (فاغسلوا وُجُوهكم وأيديكم من المرافق)، ثم أمرَّ يده من مرفقه إلى أصابعه" (٢). لكنّه ذكر هذه الرواية على أنها قراءة.

ثم جاء بعد ذلك أبو علي الطبرسي (ق ٥٦هـ)، فذكر قريباً من كلام الطوسي، وحكى الإجماع على نفي الزيادة. ثم قال: "وأما التّقصانُ منه: فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أنّ في القرآن تغييراً أو نقصاناً. والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه" (٣).

ومما يُلحَظُ في كلام كلٍّ من المفيد والطوسي والطبرسي أنّ المسألة لم تكن محسومةً عندهم حتى وهم يقرّرون نفي وقوع النقص. فالمفيد يتحدّث عما يميل إليه، ولا يقطعُ به. والطوسي يتحدّث عن الأليق بالصحيح من المذهب، ويذكر أنّ الأولى الإعراض عن مرويات نقص القرآن وترك التشاغل بها، لأنها - لو صحّت! - لما كان فيها طعنٌ فيما بين الدفتين. والطبرسي يتحدّث - أيضاً - عن الصحيح من مذهب أصحابه. فمثل هذه العبارات الرّخوة تبيّن أنّ كثرة أخبار التحريف تسبّبت في زعزعة يقين هؤلاء بسلامة النصّ القرآني من النقص والسقط، حتى مع ميلهم للقول بخلاف ذلك. وتلك نتيجة متوقّعة وأثرٌ مباشرٌ، لمنهج الاعتماد في قبول الأخبار على الشهرة المجرّدة.

ولأجل هذا الموقف اللين المتراخي، فإن مرويات التحريف بقيت صامدةً، وظلت تتردّد في مُصنّفات علماء الطائفة. وبخاصّة من كان منهم ميّالاً للمنقولات ولم يستغرق كثيراً في العلوم العقليّة. ففي حين كان أبو علي الطبرسي يذكر أنّ الصحيح من مذهب الأصحاب

(١) اختيار معرفة الرجال (٢٥٧٧).

(٢) تهذيب الأحكام (٥٧/١).

(٣) مجمع البيان في تفسير القرآن (٤٢/١-٤٣).

عدم وقوع النَّقْصِ في القرآن، كان عَصْرِيهِ وبلدِيهِ أبو منصور الطَّبْرَسِيُّ، ينقلُ أن علياً عليه السلام جمع القرآن بعد وفاة النبي ﷺ، ثم أتى به إلى أبي بكر الصديق عليه السلام، ففتحَ أبو بكر، فإذا فيه فضائِحُ المهاجرين والأنصار. فوثبَ عمرُ عليه السلام، وقال: لا حاجةَ لنا فيه. وينقلُ الطَّبْرَسِيُّ أن الصحابة لما أمروا زيد بن ثابتٍ عليه السلام بجمع القرآن، قال له عمرُ عليه السلام: "إنَّ علياً جاءَ بالقرآن، وفيه فضائِحُ المهاجرين والأنصار، وقد رأينا أن نؤلف القرآن، ونسقطَ منه ما كان فيه فضيحةٌ وهتكٌ للمهاجرين والأنصار. فأجابه زيدٌ لذلك" (١).

ولم يتوقف أبو منصور الطَّبْرَسِيُّ عند سرد المرويَّات كما فعل الآخرون، بل كان يقرِّر بنفسه أنَّ أهلَ النِّفاقِ (يعني الصحابة رضي الله عنهم) أسقطوا الكثيرَ من آي القرآن. بل زعمَ أنه أسقطَ من موضعٍ واحدٍ فقط في سورة النساءِ ما يعدلُ ثلثَ القرآن! قال: "ولو شَرَحْتُ لك كلَّ ما أسقطَ وحُرِّفَ وبُدِّلَ مما يجري هذا المجرى لَطالَ، وظهرَ ما تخطرُ التَّفَيُّهُ إظهاره من مناقبِ الأولياءِ، ومثالبِ الأعداءِ" (٢).

ثم جاءَ تلميذه ابنُ شهر آشوب المازندراني (٥٨٨هـ)، فأخذَ مرويَّاتِ التَّحريفِ التي أخرجها الكليني في (الكافي)، وأوردَها في معرضِ تعدادِه مناقبَ عليٍّ عليه السلام (١)، وكأنَّه يريدُ استدراكَ ما يرى أنَّ الصحابة رضي الله عنهم أسقطوه. ومما ذكره في كتابه (المثالب) -على ما حكاه الطَّبْرَسِيُّ- سورة قال إنَّ الصحابة رضي الله عنهم أسقطوها من القرآن (٢).

ثم جاءَ تلميذه ابنُ البطريق الحلي (٦٠٠هـ)، ونقلَ واحدةً من مرويَّاتِ التَّحريفِ في

(١) الاحتجاج (٢٢٨/١).

(٢) المرجع السابق (٣٧٨/١).

(١) مناقب آل أبي طالب (٣٠١/٢-٣٠٢). وانظر: (١٠٢/٢)، (١٧/٣).

(٢) فصل الخطاب (١٥٦-١٥٧).

(٣) أبو الحسين، يحيى بن الحسن بن الحسين بن علي الأسدي الحلي. من فقهاء الإمامية بالعراق. أصله من الحلة، ثم سكن بغداد، وواسط. له: (مناقب الإمام علي بن أبي طالب)، و(صحيح الأثر في إمامة الأئمة الاثني عشر)، و(الرد على أهل النظر في تصفح أدلة القضاء والقدر). توفي سنة (٦٠٠هـ).

ينظر: أمل الآمل (٤٥/٢)، روضات الجنات (٢٩٦/٨)، خاتمة المستدرک (٣٦٣/١)، مصفى المقال (ص ٥٠٢).

كتابه العُمدة^(١). وبعدهما جاء شاذان بن جبرئيل القمي -المتوفى بعد الستمئة- فأورد رواية فيها أن جبرئيل عليه السلام نزل بآية تقول: (ألم نشرح لك صدرك. ووضعنا عنك وزرك الذي أنقض ظهرك. ورفعنا لك ذكرك. بعلي بن أبي طالب صهرك)^(٢).

لكن بعد تمكن النزعة العقلية والكلامية زمن الحلي (٧٢٦هـ) وما تلاه، قلّ نقل علماء الطائفة لمثل تلك الأخبار، وإن لم ينقطعوا عنها^(٣). وكثر فيهم من يرجح نفي النقص والتحريف عن القرآن. بل رأينا الحلي يقول: "الحق أنه لا تبديل، ولا تأخير، ولا تقديم فيه. وأنه لم يزد ولم ينقص. ونعوذ بالله من أن يُعتقد مثل ذلك وأمثال ذلك. فإنه يوجب التطرُّق إلى معجزة الرسول ﷺ المنقولة بالتواتر"^(٤). وقيل إن نور الدين علي بن عبد العالي الكركي (٩٤٠هـ) كتب رسالة في (نفي النقيصة عن القرآن)^(٥).

ويلاحظ جلياً في كلام الحلي المترع العقلي في نفي التحريف، فمأخذه في النفي ليس ثقته في الناقلين، بل لأن القول به يُفضي إلى تطرُّق التشكيك في معجزة النبي ﷺ. ومع أن للقائلين بالتحريف جواباً عن مثل هذا المأخذ، إلا أن الذي يعيننا الآن أن غلبة النزعة العقلية وتمكنها زمن الحلي، أدت إلى إعراض نسبي مؤقت عن الأخذ بمرويات نقص القرآن.

وقد ترجم له ابن حجر في الميزان (٢٤٧/٦)، والزركلي في الأعلام (١٤١/٨).

(١) عمدة عيون صحاح الأخبار (ص ٩٩).

(٢) الفضائل (ص ١٥١).

(٣) انظر مثلاً (الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم) لعلي بن يونس العاملي النباطي البياضي (٨٧٧هـ)، حيث أورد

(٥/٣)، قصة عمر بن الخطاب مع زيد بن ثابت المتقدمة آنفاً. مع أنه له كلاماً آخر في نفي التحريف (٤٥/١).

(١) أجوبة المسائل المهنوية (ص ١٢١)، نقلاً عن: التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف (ص ٢١).

(٢) لم أحد أهداً ذكرها في ترجمته. لكن بعض من بحث المسألة من المعاصرين يذكرون أن كاظم بن محسن الأعرجي

البغدادي (١٢٤٦هـ) نقل فقرات من تلك الرسالة في كتابه المخطوط (شرح الوافية في أصول الفقه). من ذكر

ذلك جواد البلاغي في مقدمة تفسيره (آلاء الرحمن)، والخوانساري في (البيان في تفسير القرآن ص ٢٣٤)، والميلاني في

(التحقيق في نفي التحريف ص ٢١).

وقد ظلَّ الحالُّ على هذا إلى أن قامت الدولة الصفوية، وبرزت في ظلها الحركة الأخبارية المتمسكة بالمنقولات، فعادت المسألة جذعة كما بدأت. فأكد الأخباريون -دون مؤاربة- أن القرآن الكريم تعرض للعبث والثقصان، وأكثرُوا من الكتابة في تقرير ذلك. ظهر هذا في كتابات الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ)، وهاشم البحراني (١١٠٧هـ)، والمجلسي (١١١١هـ)، ونعمة الله الجزائري (١١١٢هـ)، ويوسف البحراني (١١٨٦هـ)، وغيرهم. وشاركهم في هذا طائفة من كبار علماء الفريق الأصولي.

ومرة أخرى: كان عمدة هؤلاء وأصل شبهتهم كثرة أخبار التحريف في كتب المذهب، وشهرتها، واستفاضتها، بل ذهب طائفة منهم إلى الحكم بتواترها.

فالمجلسي (١١١١هـ) -مثلاً- كان يقول: "الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره. وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى. وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً. بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا تقصر^(١) عن أخبار الإمامة. فكيف يثبتونها بالخبر؟!"^(٢). يعني كيف ثبتت الإمامة بالأخبار، ثم يُردُّ القول بنقص القرآن مع تساوي رتبة المرويات في الجهتين؟

وذكر نعمه الله الجزائري (١١١٢هـ) أن الأخبار استفاضت بأن القرآن لم يجمعه كله سوى عليٍّ عليه السلام، قال: "وفي ذلك القرآن -يعني مصحف عليٍّ- زيادات كثيرة. وهو خالٍ من التحريف"^(٣). بل وصل الأمر بالجزائري إلى الاستدلال بمرويات تحريف القرآن على بطلان تواتر القراءات السبع. قال: "إن تسليم تواترها عن الوحي الإلهي، وكون الكل قد نزل به الروح الأمين، يُفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة، بل المتواترة، الدالة بصريحتها على وقوع التحريف في القرآن، كلاماً ومادة، وإعراباً. مع أن أصحابنا عليهم السلام قد أطبقوا على صحتها

(١) في الأصل: (لا يقصر)، وقد صححته بما يقتضيه سياق الكلام. والكتاب مملوءة من مثل تلك الأخطاء. ولا أدري هل هي أخطاء في الطبعة، أو هي عجمة من المؤلف.

(١) مرآة العقول (١٢/٥٢٥).

(٢) الأنوار النعمانية (٢/٣٦٢).

والتَّصْدِيقِ بِهَا"^(١).

وقال الجزائريُّ في شَرْحِهِ على (التَّوْحِيدِ) لابنِ بَابُوَيْهٍ: "قد رَوَى أصحابُنا ومشايخُنا في كُتُبِ الْأَصُولِ من الحديثِ وغيرها أخباراً كثيرةً بلغت حدَّ التَّوَاتُرِ، في أن القرآنَ قد عَرَضَ له التَّحْرِيفُ، وكثيرٌ من التَّقْصَانِ، وبعضُ الزِّيَادَةِ". ثم ذكرَ بعضَ هذه الأخبارِ وقال: "إلى غيرِ ذلك من الأخبارِ التي لو أُحصيت لكانت كتاباً كبيرَ الحجم. وقد نقلها قُدماءُ أصحابنا في كُتُبِهِم من غيرِ تعرُّضٍ لتأويلِها. بل ظاهرُهم العَمَلُ بمضمونها". ثم ذكرَ قولَ مُنْكَرِي التَّحْرِيفِ، وقرَّرَ أَنَّهُم إنما أنكَرُوهُ تحرُّزاً من فَتْحِ بابِ طَعْنِ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ"^(٢)!

وكانَ يوسُفُ البَحْرَانِيُّ (١١٨٦هـ) يقولُ: "لو تطرَّقَ الطَّعْنُ إلى هذه الأخبارِ على كثرتها وانتشارها، لأمكنَ الطَّعْنُ إلى أخبارِ الشَّرِيعَةِ كما لا يخفى؛ إذ الْأَصُولُ واحدةٌ، وكذلك الطَّرُقُ والرُّوَاةُ والمشايخُ والنُّقَلَةُ"^(٣).

وكذلك كانَ الميرزا محمدُ الأَخْبَارِيُّ (١٢٣٢هـ)، يقرِّرُ تواترَ أخبارِ التَّحْرِيفِ"^(١).
وبعدَما كانت المسألةُ تُذكرُ عَرَضاً وبإيجازٍ في ثنَايا مسائلٍ أخرى، صارت تُفردُ لها العناوينُ الصَّرِيحَةُ في بعضِ المصنِّفاتِ التي كُتِبَتْ أثناءَ فَوْرَةِ الحَرَكَةِ الْأَخْبَارِيَّةِ. فمن ذلك أن الفَيْضَ الكاشانيَّ (١٠٩١هـ) عَقَدَ عُنْواناً في مُقَدِّمَةِ تَفْسِيرِهِ لِإثباتِ وَقُوعِ التَّحْرِيفِ، فقال: "مُقَدِّمَةٌ في بُدْءِ مَا جَاءَ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ وَتَحْرِيفِهِ وَزِيَادَتِهِ وَنَقْصِهِ، وَتَأْوِيلِ ذَلِكَ"^(٢). وساقَ تحتَ هذا العُنْوانِ طائفةً من أخبارِ التَّحْرِيفِ. ثم قالَ بعدها: "المستفادُ من مجموعِ هذه الأخبارِ وغيرها من الرُّوَاياتِ من طريقِ أَهْلِ الْبَيْتِ —عليهم السَّلامُ— أنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي بَيْنَ أَظْهُرِنا ليس

(١) المرجع السابق (٣٥٧/٢).

(٢) نور البراهين (٥٢٦/١-٥٢٧).

(٣) الدرر النجفية (٢٩٨/٢). وانظر الحقائق الناضرة (١٠/٨).

(١) نقله عنه موسى بن جعفر، المعروف بالحقق التبريزي في: أوثق الوسائل في شرح الرسائل (ص ٩١)، ونسب النقلَ

لكتابٍ للأخباري باللغة الفارسية اسمه: تحفة جهان باني.

(٢) التفسير الصافي (٤٠/١).

بتمامه كما أنزل على محمد ﷺ - منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مُعَيَّرٌ ومُحَرَّفٌ-، وأنه قد حُذِفَ منه أشياء كثيرة^(١).

وكذلك فعل المجلسي (١١١١هـ)، فقد عقد أبواباً لتقرير تحريف الكتاب، منها: (باب ما جاء في جمع القرآن، وما يدل على تغييره)، و(باب التحريف في الآيات التي هي خلاف ما أنزل الله ﷻ مما رواه مشايخنا -رحمة الله عليهم- عن العلماء من آل محمد صلوات الله عليه وعليهم)، و(باب في تأليف القرآن، وأنه على غير ما أنزل الله ﷻ)^(٢).

ولما كتب رضي الدين الحسيني الأصفهاني^(٣) (١١١٢هـ) تفسيره (نور الأنوار، ومصباح الأسرار)، عقد بأوله أربع مقدمات، جعل الرابعة منها "في إثبات تنقيص القرآن بيد الثلاثة، وخاصة عثمان" ﷺ. قال الطهراني (١٣٨٩هـ): "أجاب فيها على أدلة الصدوق والطوسي والطبرسي وغيرهم ممن أنكروها مجارةً للمذهب الحكومي والخلفاء"^(٤)!

و في سنة (١١٠٨هـ) كتب محمد أمين بن رضا قلبي^(٥) كتابه (كشف الأذهان في تأديب الإخوان)، فقسّمه لأربعة فصول. وجعل الرابع منها: (في وقوع التحريف في القرآن)^(٦).

(١) المرجع السابق (٤٩/١).

(٢) بحار الأنوار (٤٠/٨٩)، (٦٠/٨٩)، (٦٦/٨٩).

(٣) رضي الدين، محمد بن محمد تقي الحسيني، يُعرف برضي الدين الحسيني، النجفي أصلاً، والشيرازي منشأً، والأصفهاني مسكناً. قال محسن الأمين: "كان عالماً، فاضلاً، محدثاً". له هذا التفسير (نور الأنوار، ومصباح الأسرار)، و(جامع الأحكام في مسائل الحلال والحرام). لم تذكر سنة وفاته. وكان حياً سنة (١١٠٦هـ). وقد ترجم محسن الأمين في موضع آخر لرضي الدين بن محمد الحسيني الشيرازي. وذكر أن له تفسيراً كبيراً، وأنه توفي بأصفهان سنة (١١١٢هـ). وأظنه الأول، وأن الأمين أخطأ حين جعلهما اثنين.

ينظر: الذريعة (٢٤٦/٢٦)، أعيان الشيعة (٢٩/٧)، (٤٠٤/٩)، معجم المؤلفين (١٦٧/٤).

(١) الذريعة (٣٦٢-٣٦١/٢٤).

(٢) لم أظفر له بترجمة في المصادر العربية.

(٣) الذريعة (٩/١٨).

ثم تجاوز الأمر أفراد العناوين، إلى أفراد الرسائل، فكتب محمد بن سليمان بن زوير السليمانى^(١) كتاباً بعنوان: (كشف النقاب والحجاب في وجه تحريف الكتاب)، قال فيه: "استوفينا فيه جملة من الأخبار ما يزيد على مئتين وخمسين خبراً. وعقبنا ذلك بذكر كلام المثبتين وبعض النافين"^(٢).

وفي الجملة، فإن كلام الأخباريين في تقرير نقص القرآن وتحريفه كثير يطول تتبعه. وهو الثمرة المباشرة لإيمانهم بصحة وثبوت جميع مرويات مصنفات الطائفة المعتبرة. فأخبار التحريف - كما تقدم - مدونة مشهورة في أعلى مصادر المذهب على الإطلاق؛ كتاب (الكافي)، فضلاً عن سائر المصادر الأخرى.

ومع كثرة ما سوده الأخباريون في تقرير وقوع النقص في كتاب الله جلالة، إلا أن المسألة لم تستوجب نزاعاً بين علماء الطائفة، ولم ينعقد قط حولها خصومة وشقاق إلى نهاية القرن الثالث عشر. ورغم اتساع شقة المنازعة بين الأخباريين والأصوليين على مدى ثلاثة قرون، إلا أن مسألة تحريف القرآن، لم ترتق لتكون ضمن أصول أو مسببات ذاك النزاع. فالذين عدّوا مسائل الخلاف بين الفرقتين أغفلوا مسألة التحريف، ولم يدرجوها في قضايا الخلاف الرئيسية بينهما، إلا من وسّع منهم الكلام وعمد إلى تشقيق الفروق وتفصيلها، فقد استطرّد، فيذكر المسألة تبعاً، كما فعل جعفر كاشف الغطاء (١٢٢٨هـ) في كتابه (الحق المبين)، في تصويب المجتهدين وتخطئة جهال الأخباريين^(٣)، فإنه أسهب كثيراً في ذكر الفروق حتى أوصلها إلى ثمانين فرقا، ذكر منها: تحريم شرب القهوة، وتحريم شرب الدخان، وبعض أحكام التجويد، ونحو ذلك من التفرعات اليسيرة التي كثر بها الفروق. وجاء ضمن ما ذكره قول الأخباريين بتحريف القرآن. وأما من عداه ممن عرضوا قضايا الخلاف الكبرى، فلم يتطرقوا

(١) محمد بن سليمان بن زوير الخطي السليمانى البحراني. من تلاميذ أبي الحسن الشريف العاملي المتوفى سنة (١١٣٨هـ). له (جامع الأحكام والسنن)، و(سرور الموالى)، و(نزهة الناظر). لم تذكر سنة وفاته.

ينظر: أعيان الشيعة (٣٦٢/٩)، الذريعة (٣٣/٥)، (١٧٦/١٢). أنوار البدرين (ص ٢٩٥).

(٢) الذريعة (٢٧/١٨). وانظر: (٢٣٢/١٦).

(٣) مصادر الاستنباط (ص ٦٦).

قطُّ لمُقولةِ التحريفِ رُغمَ خُطورتِها، إلى أن كَتَبَ الميرزا الطبرسيُّ (١٣٢٠هـ) لاحقاً كتابه (فصلُ الخطاب) وخصَّصه بأكمله لتقريرِ وقُوعِ التَّحريفِ في كتابِ الله، فَمِنْ حينِها صَارَ بعضُ عُلَماءِ الطَّائفةِ يُدرِجُ المسألةَ ضمنَ خلافاً للأصوليين والأخباريين^(١)، فاشتَهرَ بعدَ ذلك أن القولَ بالتَّحريفِ مذهبُ الأخباريين وَحدَهُم. وأما قبلَ ذلك، فلم يكنْ للمسألةِ حُضورٌ يذكُرُ في الكتاباتِ التي عرَضَت خلافاً للفريقين، مع أنهم كانوا يذكرون مسائلَ أقلَّ أهميةً، كحُجَّةِ الإجماع والاستصحاب والبراءة الأصلية.

ولعلَّ سببَ إغفالِ ذكرِ المسألةِ ضمنَ الفروقِ بين التياراتِ أن سَلَامَةَ القرآنِ من التَّقْصَانِ والتَّحريفِ لم تُكُنْ مسألةَ اتفاقٍ بين الأصوليين أنفُسَهُم. فالمُقولةُ وإن شَاعَت بين الأخباريين وغَلَبَت عليهم، إلا إن الفريقَ الأصوليَّ لم يكنْ بمعزِلٍ عنها؛ إذ قالَ بِنَقْصِ القرآنِ طائفةٌ من أعيانِ الأصوليين، ممن جَرَفَهُم تيارُ مَروياتِ التحريفِ المتكَاثِرةِ، فعولُّوا على اشتِهارِها، ومالُوا إلى القولِ بموجِبِها.

ومن أبرَز من رأيته يميلُ لذلك الأصوليُّ الشهيرُ، مرتَضَى الأنصاريُّ (١٢٨١هـ) رأسُ الطَّائفةِ في وقته، وأحدُ أهمِّ المحرِّرينَ لمسائلِ أصولِ الفقهِ الإماميِّ، فقد كانَ من مَذْهَبِهِ تَقْوِيَةُ القولِ بوقُوعِ نقصٍ غيرِ معيَّنٍ من كتابِ الله ﷻ^(١).

وإلى نحوِ هذا ذهبَ أحدُ أبرَز تلاميذه، المرجعُ محمدُ كاظمُ الخراسانيُّ^(٢) (١٣٢٩هـ)، صاحبُ كتابِ (كِفايَةُ الأُصول)، الذي عَليه العُمْدَةُ اليَوْمَ في الحوزاتِ العِلْمِيَّةِ الإمامِيَّةِ. فقد

(١) ممن ذكرها في مسائل التزاع من المعاصرين المرجع شهاب الدين المرعشي (١٤١١هـ)، في رسالته النقود والردود (ص ٤٥)، والتي جعلها مقدمة لكتاب عوالي الآلي لابن أبي جمهور.

(١) نقله عنه تلميذه محمد حسن الآشتياني. الذريعة (٧٨/١٠).

(٢) محمد كاظم الخراساني الهروي. يُعرف بالآخوند الخراساني، والآخوند تعني القارئ. مولده بمشهد سنة (١٢٥٥هـ)، حيث نشأ، ثم أخذ في سبزوَّارٍ عن محمد هادي السبزواري. ثم تحوَّل إلى النجف سنة (١٢٧٨هـ) ودرس على مرتضى الأنصاري، والميرزا الشيرازي، وغيرهما. ثم تصدَّى للمرجعية والتدريس. له مصنفاتٌ منها: (روح الحياة)، و(ذخيرة العباد في يوم المعاد)، وتعليقة على المكاسب. توفي سنة (١٣٢٩هـ).
ينظر: أعيان الشيعة (٥/٩)، الأعلام (١١/٧)، معجم المؤلفين (١٥٥/١١).

نقلَ عنه القولَ بوقوعِ النقصانِ في القرآنِ تلميذه الطَّهرانيُّ (١٣٨٩هـ)^(١). وهو نفسه حينَ تعرَّضَ لقولِ الأخباريينَ بَعْدَ حُجَّةِ ظواهرِ القرآنِ، ذكرَ احتجاجَهُم بِمِروياتِ التَّحْرِيفِ، ثم قالَ: "دَعَوَى الْعِلْمِ الْإِجْمَالِيِّ بِوُقُوعِ التَّحْرِيفِ فِيهِ بَنَحُو: إِمَّا بِإِسْقَاطٍ أَوْ تَصْحِيفٍ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ بَعِيدَةٍ - كَمَا يَشْهَدُ بِهِ بَعْضُ الْأَخْبَارِ وَيُسَاعِدُهُ الْإِعْتِبَارُ - إِلَّا أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ عَنْ حُجَّةِ الظَّوَاهِرِ، لَعَدَمِ وَقُوعِ خَلَلٍ فِيهَا بِذَلِكَ"^(٢). يَعْنِي أَنَّ حُصُولَ النُّقْصَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَبْعَدٍ، فَإِنَّهُ لَا يَقْدَحُ فِي الِاسْتِدْلَالِ بِمَا بَقِيَ مِنْهُ. وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى قَرِيبٍ مِنْ هَذِهِ الْمَقُولَةِ آخَرُونَ كِبَارٌ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ، يَأْتِي نَقْلُ أَقْوَالِهِمْ.

وَمِنْ مَشَاهِيرِ الْأُصُولِيِّينَ الْقَائِلِينَ بِالتَّحْرِيفِ الْمَوْلَى أَحْمَدُ النَّرَاقِيُّ (١٢٤٤هـ)، الْمَعْرُوفُ بِلَقَبِ (الْحَقِّقِ النَّرَاقِيِّ)، وَكَانَ مِنْ تَلَامِيذِ الْوَحِيدِ الْبَهْبَهَائِيِّ (١٢٠٦هـ) الَّذِينَ تَصَدَّقُوا لِلْمَدِّ الْأَخْبَارِيِّ. كَانَ يُقَرِّرُ نَقْصَ الْقُرْآنِ بِعِبَارَاتٍ وَاضِحَاتٍ. فَقَدْ قَالَ بَعْدَمَا عَرَّضَ الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ: "التَّحْقِيقُ أَنَّ النِّقْصَ وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ مَوْضِعُهُ بِخُصُوصِهِ، لِدَّلَالَةِ الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ وَالْقُرَّائِنِ الْكَثِيرَةِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ مَعَارِضٍ". قَالَ: "وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا عِلْمَ بِوُقُوعِهَا، بَلْ وَلَا ظَنًّا. بَلْ يُمْكِنُ دَعْوَى الْعِلْمِ عَلَى عَدَمِ زِيَادَةٍ مِثْلَ آيَةٍ أَوْ آيَتَيْنِ فَصَاعِدًا. وَأَمَّا التَّغْيِيرُ وَالتَّحْرِيفُ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ -عَمْدًا أَوْ سَهْوًا- فَلَا يُمْكِنُ نَفْيُهُ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ عِلْمًا"^(٣).

وَمِنْ الْأُصُولِيِّينَ الْقَائِلِينَ بِالتَّحْرِيفِ: الْمِيرْزَا أَبُو الْقَاسِمِ الْقُمِّيُّ (١٢٣١هـ)، وَهُوَ -أَيْضًا- تَلْمِيذٌ لِلْوَحِيدِ الْبَهْبَهَائِيِّ، وَأَحَدُ أَمْزَجِ الْمُنَافِحِينَ عَنِ الطَّرِيقَةِ الْأُصُولِيَّةِ. فَقَدْ رَأَيْتُهُ تَعَرَّضَ لِمَقُولَةِ التَّحْرِيفِ، وَحَكَّى فِيهَا قَوْلَيْنِ فِي الْمَذْهَبِ. ثُمَّ مَالَ إِلَى رَأْيِ الْقَائِلِينَ بِوُقُوعِ الزِّيَادَةِ وَالتَّنْقِصَانِ. وَاسْتَشْهَدَ بِنَصِّ طَوِيلٍ نَقَلَهُ عَنِ الْأَخْبَارِيِّ نِعْمَةَ اللَّهِ الْجَزَائِرِيِّ فِي إِثْبَاتِ التَّحْرِيفِ. وَمِمَّا ذَكَرَهُ الْقُمِّيُّ أَنَّ وَقُوعَ الزِّيَادَةِ وَالتَّنْقِصِ فِي الْقُرْآنِ، لَنْ يَكُونَ أَعْظَمَ مِنْ غِيَابِ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ. وَذَكَرَ

(١) الذريعة (٨٠/١٠)، (١٠٥/٢٤).

(٢) كفاية الأصول (ص ٢٨٤). وقد نقلَ كَلَامَهُ هَذَا مَقْرَأً لَهُ، الْمَرْجِعُ الْمَعَاوِرُ مُحَمَّدٌ صَادِقُ الرُّوحَانِي فِي تَقْرِيرَاتِهِ عَلَى

(كفاية الأصول)، الْمَسْمُومَةُ مُنْتَقَى الْأُصُولِ (٢١٩/٤).

(٣) مَنَاهِجُ الْأَحْكَامِ. نَقْلًا عَنْ: التَّحْقِيقِ فِي نَفْيِ التَّحْرِيفِ (ص ١٢٦).

قول من تأوّل -كابن بابويه- أخبار النقص على معنى سقوط تفسيرات كانت في مصحف علي عليه السلام، وليست من القرآن، فضعّف هذا التأويل، وقال: "هو بعيد"^(١).

ومن الأصوليين الداهيين للتحريف محمد باقر الحسيني الأسترآبادي (١٠٤١هـ)، المشهور بلقب (الدّاماد)، فإنه ذكر قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ثم قال: "الحفوظ من طرقنا وطرقهم -يعني أهل السنة- أنه كان التّزيل: (إنما أنت مُنذِرٌ للعباد، وعليّ لكلّ قوم هادٍ)^(٢). والأسترآبادي مُعاصرٌ لصاحب (الفوائد المدنيّة)، فليس لكلامه علاقة بالتيار الأخباري الذي تصاعد بعده.

وإلى التحريف ذهب محمد صالح المازندراني (١٠٨١هـ)، أشهرُ شراح كتاب (الكافي)، فقد أخرج الكليني روايةً وردّ فيها ذكرُ مصحف دفعه عليّ الرضّى عليه السلام لبعض أصحابه، فقال المازندراني: "هذا المصحف المدفوع إليه هو الذي جمعه أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله، وأخرجه وقال: (هذا هو القرآن الذي أنزله الله سبحانه)، وردّه قومه ولم يقبلوه، وهو الموجود عند المعصوم من ذريته، كما دلّت عليه الأخبار. وفي هذا الخبر دلالة على وجود مصحف غير هذا المشهور بين الناس. وعلى وجود التحريف والتغيير والحذف فيما أنزله الله -تعالى- من القرآن على محمد صلى الله عليه وآله. ورفعّه لا يضُرُّ، لاعتضاده بأخبارٍ أُخرَ من طرقنا. وهي كثيرةٌ مذكورةٌ في كتاب (الروضة) وغيره..."^(٣).

ومن الأصوليين المُثبتين -أيضاً- لنقص القرآن، عليّ الطّباطبائي الحائري (١٢٣١هـ)، صاحبُ كتاب (رياض المسائل). له رسالة بعنوان (حُجّة ظواهر الكتاب)، قال فيها: "الظاهر من كثير من النصوص من طرق الأصحاب، بل والمخالف -أيضاً- على ما يظهر للمتتبع تحقّق النقص في القرآن. والبحث فيه لا طائل تحته، بعد تحقّق الإجماع عن الكلِّ بما في أيدينا،

(١) انظر قوانين الأصول (٤٠٣-٤٠٥).

(٢) نقله عنه الطبرسي في فصل الخطاب (ص ٢٩١)، وعزاه البلاغي لكتابه القبسات. (الوجيز ص ٨٧).

(٣) شرح أصول الكافي (١١/٨٣).

وأنه لا يمنع احتمال النقص من الاحتجاج به^(١).

وأصرح من هؤلاء جميعاً عبد الله شبر (١٢٤٢هـ) الذي جاء لقول الله -تعالى-: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ﴾ [النساء: ٣]، فقال: "أسقط المنافقون بين القول في اليتامى، وبين نكاح النساء من الخطاب والقصاص أكثر من ثلث القرآن"^(٢). وأورد شبر في أكثر من موضع من تفسيره مضامين مرويات التحريف على أنها قراءة للأئمة المعصومين. فتراه يذكر الآية، ثم يقول: وفي قراءتهم -عليهم السلام- كذا^(٣).

ومن القائلين بالتحريف -أيضاً- أبو الحسن الشَّريف بن محمد طاهر الفتوي العاملي^(٤) (١١٣٨هـ)، له تفسير بعنوان: (مرآة الأنوار، ومشكاة الأسرار). وضع له ثلاث مقدمات خصص الثانية منها للحديث عن (تنقيص القرآن)، وذكر في تلك المقدمة أربعة فصول^(١). ومما قاله فيها: "اعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها، أن هذا الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله ﷺ شيء من التغيرات، وأسقط الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات والآيات. وأن القرآن المحفوظ عما ذكر، الموافق لما أنزله الله -تعالى- ما جمعه علي عليه السلام، وحفظه إلى أن وصل إلى ابنه الحسن عليه السلام، وهكذا إلى أن انتهى إلى

(١) نقله عنه الطهراني في الذريعة (٢٧٤/٦).

(٢) تفسير شبر (ص ١٠٨).

(٣) انظر أمثلة لذلك في تفسيره (ص ٦١، ٢١٢، ٢١٣، ٢٥٢، ٢٥٣).

(٤) المولى أبو الحسن الشَّريف بن محمد طاهر بن عبد الحميد بن موسى الفتوي، النباطي، العاملي، الأصبهاني، الغروي. من أسرة علمية. ترجمه الطبرسي، فقال: "أفقه المحدثين، وأكمل الربانيين.. جليل القدر، عظيم الشأن، أفضل أهل عصره، وأطولهم باعاً". له مصنفات، منها: تفسيره (مرآة الأنوار)، و(ضياء العالمين) في الإمامة، و(الفوائد الغروية)، توفي سنة (١١٣٨هـ)، وقيل (١١٣٩هـ).

ينظر: الفيض القدسي في ترجمة العلامة المجلسي، (ضمن بحار الأنوار ١٠٢/٨٦)، تكملة أمل الآمل (ص ٤٤٣)،

أعيان الشيعة (٣٤٢/٧)،

(١) الذريعة (٢٠/٢٦٤-٢٦٥).

القائم عليه، وهو اليوم عنده...^(١). وقد خصَّصَ الفصلَ الرابعَ من المقدمة لتزيفِ قولِ مُنكري التحريفِ، قالَ فيه: "عندي في وضوحِ صِحَّةِ هذا القولِ، بعدَ تتبُّعِ الأخبارِ وتفحصِ الآثارِ، بحيثُ يمكنُ الحكمُ بكونه من ضرورياتِ مذهبِ التشيعِ"^(٢).

إذن فالقولُ بوقوعِ التحريفِ في القرآنِ، وإن شاعَ بين الأخباريينَ وغلبَ عليهم بسببِ قبولهم جميعِ الأخبارِ المدونةِ في كتبِ الروايةِ، إلا أن الأصوليينَ -أيضاً- لم يسلّموا من تلكِ المقولةِ، وذلك بسببِ تعويلهم على الشهرةِ في تصحيحِ الأخبارِ. وقد تقدّمَ أن منهم من كانَ يوافقُ الأخباريينَ في تصحيحِ جميعِ مروياتِ كتابِ (الكافي). فمثلُ هؤلاءِ ما لم يتكلّفوا تأويلَ مروياته الكثيرةِ في مسألةِ التحريفِ، وإلا فهُم أقربُ للأخذِ بظواهرها.

ومُذْ برزتِ الحركةُ الأخباريةُ أوائلَ القرنِ الحادي عشرَ، وإلى مطلعِ القرنِ الرابعِ عشرَ والقولُ بوقوعِ التّقصانِ في القرآنِ الكريمِ يُبحثُ في كتبِ المذهبِ -غالباً- كما تُبحثُ مسائلُ الخلافِ المقبولِ، بمعنى أن من لم يقل من علماء الطائفةِ بظواهرِ رواياتِ التحريفِ، فإنهم كانوا -في الغالبِ- يعرضون المسألةَ في سياقِ الرَّاجحِ والمرجوحِ، وليسَ في سياقِ الهدى والضلالِ، في مسلكٍ يطابقُ مسلكَ المفيدِ والطوسيِّ وأبي عليِّ الطبرسيِّ المتقدمِ شرحه. فالفاضلُ التّوئي (١٠٧١هـ) -مثلاً- حينَ تعرّضَ للمسألةِ قالَ: "قد وقعَ الخلافُ في تغييره، فقليل: إن فيه زيادةً ونقصاً، وبه رواياتٌ كثيرةٌ رواها الكلينيُّ، وعليُّ بنُ إبراهيمَ في تفسيره. والمشهورُ أنه محفوظٌ ومضبوطٌ كما أنزل. لم يتبدّل ولم يتغيّر... والحقُّ أنه لا أثرَ لهذا الاختلافِ؛ إذ الظاهرُ تحقُّقُ الإجماعِ على العملِ بما في أيدينا، سواءً كانَ مُغيّراً أو لا"^(٣). والبّهائيُّ (١٠٣٠هـ) كانَ يقولُ: "اختلفوا في وقوعِ الزيادةِ والتّقصانِ في القرآنِ، والصّحيحُ أن القرآنَ العظيمَ محفوظٌ عن ذلكِ زيادةً أو نقصاناً. ويدلُّ عليه قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. وما اشتهرَ بين الناسِ

(١) تفسير مرآة الأنوار (ص ٢٥). وقد طُبِعَ الكتابُ منسوباً للمولى عبداللطيف الكازراني، وهو خطأ من ناشري الكتابِ كما نبه على ذلك الطهراني في الذريعة (٢٠/٢٦٤)، ومحسن الأمين في أعيان الشيعة (٣٤٣/٧).

(٢) مرآة الأنوار، ومشكاة الأسرار (ص ٣٤).

(٣) الوافية (ص ١٤٨).

من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في بعض المواضع، فهو غير معتبر عند العلماء^(١).
هكذا كانت تُعرض المسألة. ومن بالغ منهم في التّفي، فإنه يجتهد في وصف المخالفين
بالقلة والشّدوذ، أو يذكر أن أخبار التّحريف مما أعرض عنه علماء الطائفة ولم يقولوا
بظاهره^(٢). وكان كلام علماء الطائفة في مسألة مثل مسألة تجويز السّهو على الأئمة، أقوى
وأشدّ من كلامهم فيمن يجوز وقوع النقص في القرآن الكريم.

وفي حين كان الأخباريون وغير الأخباريين يشهرون القول بنقصان القرآن، ويشيعون
مرويات التّحريف، ويقرّرون تواترها واستفاضتها، لم أجد من أفرد مصنفًا في الردّ على أحد
منهم. بل لم أر رسالة أفردت لتقرير كمال القرآن، وتقنيده مرويات التّحريف. اللهم إلا رسالة
غير مطبوعة ولا مشهورة، ذكر الطهراني أنه وقف على نسختها، لحمد علي بن كاظم
الأعرجي^(٣)، عنوانها: (حجية ظواهر الكتاب، وعدم تحريفه بالزيادة والنقصان)^(٤). وفيما عدا
تلك الرسالة المهملة، فإن المسألة بقيت تُذكر عرضاً في مقدّمات بعض التفاسير، أو في كتب
شروح الحديث، أو في مبحث (حجية ظواهر القرآن) في كتب أصول الفقه. مع أن الأصوليين
أفردوا رسائل في الردّ على الأخباريين في أهون مقولاتهم وأصغرها. حتى أفردوا رسائل في الردّ
عليهم لما قالوا بتحريم شرب الدّخان^(٥)! ولست أفهم من هذا إلا أن مقولة التّحريف لم تكن
خاصةً بالأخباريين وحدهم كما أسلفت، أو أن جلّ علماء الطائفة كانوا يسهّلون في أمرها،
ولا يشدّدون على المخالف فيها، باعتبار أن القائل بالتّحريف له مأخذه في تلك المرويات
المزبورة في مصادر المذهب.

وقد بقي الحال هكذا، إلى أن بلغت الرّيعة ذروتها سنة (١٢٩٢هـ) حين أخرج الميرزا

(١) نقله محمد جواد البلاغي في مقدمة تفسيره آلاء الرحمن. انظر: الوجيز في معرفة الكتاب العزيز (ص ٨١).

(٢) انظر -مثلاً- ما ذكره جعفر كاشف الغطاء (١٢٢٨هـ) في كتابه (كشف الغطاء ٢/٢٩٩).

(٣) محمد علي بن كاظم بن محسن الأعرجي الكاظمي. حفيد محسن الأعرجي، وصاحب (وسائل الشيعة إلى أحكام
الشرعية)، كان يقوم مقام جدّه في التدريس والقضاء. توفي في حياة أبيه بلا عقب. وكان أبوه توفي سنة
(١٢٤٦هـ). أعيان الشيعة (٩/٤٢٧). الذريعة (١/٢٩٨).

(٤) الذريعة (٦/٢٧٤).

(٥) انظر: الذريعة (١١/١٤٠)، (١٦/٢٢٩)، أعيان الشيعة (٢/١٧٤)، أنوار البدرين (ص ١٤٨).

التُّورِيُّ الطَّبْرَسِيُّ (١٣٢٠هـ) كتابه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كلام ربِّ الأرباب)، فجمع فيه ما تفرَّق من كلام الأوائل ومروياتهم في نقص القرآن، فتحصَّل له أكثر من ألف وستُمئة رواية إمامية تدلُّ -حسب رأيه- على وقوع التحريف في القرآن^(١). وقد عضدَّ كلامه بطائفة من مرويات أهل السنة المتعلقة بالنسخ واختلاف القراءات، فحشَرها في جملة أدلة التحريف. وانتهى في كلامه إلى إثبات وقوع نقص آيات وسور من القرآن الكريم. وأما الزيادة فمَنع من وقوع زيادة سورة أو آية كاملة، لكنّه جَوَز وقوع الزيادة بالحرف والكلمة، أو تبديلهما^(٢). وقد كان كتاب (فصل الخطاب)، وما تبعه من ردود أفعال سنية سبباً لتحوُّل كامل في طريقة تعاظمي علماء المذهب مع المسألة. مع أنَّ الكتاب لم يتضمَّن رأياً جديداً؛ إذ ليس فيه سوى جمع ما تفرَّق في كتابات كثيرة مُتقدِّمة عليه، غير أنه مع ذلك أحدث ضجة ودويّاً لأسباب عدَّة منها:

أولاً: أنه أوَّل مُصنَّف منشور يُفرد لتقرير تحريف القرآن، في حين كانت المسألة قبله تذكر في بطون الكتب، فلا يطلُّ عليها -غالباً- إلا علماء المذهب خاصَّة. وقد وافق كتاب الطَّبْرَسِيِّ بداية ازدهار الطباعة والنشر في العالم الإسلامي، فتحوَّل كتابه إلى سبِّة يعيِّر بها المذهب في مقام الجدل العقدي مع أهل السنة.

ثانياً: أن المؤلف اعتمد مسلك حشد المرويات وتكثيرها، ولو بالتكرار أحياناً. وهو المسلك الذي طالما كان له تأثيره القوي في بناء تصوُّرات الطائفة التي ظلَّ علماءها يعتمدون الكثرة والشهرة طريقاً للحكم بصحة الأخبار.

ثالثاً: أن مؤلَّف الكتاب، لم يقتصر على ذكر رأيه، بل اجتهد في إثبات إجماع الطائفة على القول بالتحريف، وحمل الأقوال المخالفة على محمل التقيّة والمداراة^(٣).

رابعاً: مكانة مؤلَّف الكتاب. فالرجل لم يكن من الأسماء المغمورة، بل كان من مشاهير علماء المذهب وأعيانه. وهو صاحب كتاب (مستدرك الوسائل)، الذي يُعدُّ مع ثلاثة كتب

(١) انظر: سلامة القرآن من التحريف، لفتح الله الحمدي (ص ١١٨).

(٢) انظر: فصل الخطاب في تحريف كلام رب الأرباب (٢٤-٣٥).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٤).

أخرى، أشهر الكتب الحديثية بعد عصر الطوسي (٤٦٠هـ). فالطائفة اليوم لديها ثمانية كتب يسمونها بالمجاميع الثمانية. أربعة منها متقدمة، هي: (الكافي، والفقهاء، والاستبصار، وتهذيب الأحكام)، وأربعة متأخرة، هي: (بحار الأنوار، والوافي، ووسائل الشيعة، ومستدرك الوسائل). والأخير منها للطبرسي، فهو كما قال عنه الطهراني (١٣٨٩هـ): "هو رابع المجاميع الأخيرة المعتمدة المعول عليها في هذه الأعصار"^(١).

فلأجل هذه الأسباب شهر كتاب (فصل الخطاب) دون غيره من تواليف أخرى مشابهة تنصير لمقولة التحريف، حتى ظن الكثيرون أن الكتاب منفرد في بابهِ.

ومن اللافت للنظر أن النوري الطبرسي كتب كتابه سنة (١٢٩٢هـ)، وهو مقيم بالنجف المركز الإمامي الأشهر^(٢)، ثم طبعه بإيران سنة (١٢٩٨هـ). وكانت العراق آنذاك مملوءة بأسماء كبيرة، ومراجع علمية شهيرة، ومع ذلك لم يحفظ عن أي منهم أنه كتب ردّاً عليه، أو أصدر فتياً حوله. فقد خرج الكتاب في حياة جمع من المراجع الكبار، منهم: الميرزا محمد حسن الشيرازي^(٣) (١٣١٢هـ) - شيخ الميرزا الطبرسي -، ومحمد كاظم الخراساني (١٣٢٩هـ) - وكان رأيه قريباً من رأي الطبرسي كما تقدم -، ومحمد كاظم اليزدي^(٤) (١٣٣٦هـ)، وحسين

(١) الذريعة (٨/٢١). ويلحظ هنا أن الطبرسي كتب (مستدرك الوسائل) سنة (١٣١٩هـ)، أي بعد نشره كتاب (فصل الخطاب) بحوالي عشرين عاماً. وقبول الطائفة لكتابه (المستدرك) يدل على أن الرجل لم يفقد احترامه وقبوله في الأوساط الإمامية، بعد طعنه في كمال النص القرآني.

(٢) نقل ذلك عنه، تلميذه الطهراني في تقديمه لمستدرك الوسائل (٥٠/١).

(٣) الميرزا حسن بن الميرزا محمود بن الميرزا إسماعيل، أبو محمد الحسيني الشيرازي. نزيل النجف ثم سامراء. أشهر علماء الإمامية في خاتمة القرن الثالث عشر. يعرف بلقب المجدد الشيرازي. انتهت إليه الرئاسة العامة للمذهب، فكثرت مقلدوه من كل مكان من شيعه العرب والفرس والترك والهند. كان منزله بالنجف، ثم تحول منها سنة (١٢٩١هـ) إلى سامراء، حيث أقام بها إلى أن توفي سنة (١٣١٢هـ). وكان قد تشاغل بالتدريس، ولم يؤلف كثيراً. له رسالة في الرضاع، ورسالة في اجتماع الأمر والنهي، وغير ذلك.

ينظر: أعيان الشيعة (٣٠٤/٥)، معجم المؤلفين (٢٢٠/٩).

(٤) محمد كاظم بن عبد العظيم اليزدي الطباطبائي الحسني. مولده سنة (١٢٤٧هـ). من فقهاء المذهب وأصوليه المحققين. عارف باللغة، ينظم الشعر بالعربية والفارسية. ترأس، حتى صارت إليه مرجعية السواد الأعظم من الإمامية، وجببت إليه أموال كثيرة لم يتفق مثلها لغيره. له: (العروة الوثقى) في الفقه، وحاشية على (المكاسب)،

الكُوهُكَمَرِيُّ^(١) (١٢٩٩هـ)، والحقَّق آقا رضا الهمداني^(٢) (١٣٢٢هـ). وهؤلاء كلُّهم من مراجع التقليد في وقتهم. وكان هناك سواهم طائفة من علماء المذهب المشاهير، من أمثال: محمد باقر الإيرواني النجفي^(٣) (١٣٠٦هـ)، وحبيب الله الرشتي^(٤) (١٣١٢هـ)، ومحمد حسن الآشتياني^(٥) (١٣١٩هـ)، وحسن المامقاني^(٦) (١٣٢٣هـ)، ومحمد طه نجف التبريزي^(٧) (١٣٢٣هـ)، وغير

وكتاب (التعادل والترجيح). توفي سنة (١٣٣٧هـ).

ينظر: أعيان الشيعة (٤٢/١٠)، الأعلام (١٢/٧).

(١) حسين بن محمد بن حسن بن حيدر الحسيني الكُوهُكَمَرِيُّ. نزيل النجف. يعرف بحسين الترك، لأنه كان مرجع التقليد للشيعة في بلاد الترك: قفقاسيا، وتركستان، وأذربيجان. وكان مع ذلك من رؤساء المذهب بالنجف. له رسالة في الاستصحاب، وشرح القواعد، وكتاب المتاجر، وغيرها. توفي سنة (١٢٩٩هـ)، ولم يعقب.

ينظر: أعيان الشيعة (١٤٦/٦)، معجم المؤلفين (٤٧/٤).

(٢) ملا محمد باقر بن محمد باقر الإيرواني. يعرف بالفاضل الإيرواني. منسوب إلى إيراوان بلدة بتركستان. هاجر إلى العراق، واستوطن النجف. وبرع في الفقه والعلوم العقلية. وانتهت إليه رئاسة المذهب وصار مرجع التقليد لأهل بلاده بعد وفاة شيخه حسين الكُوهُكَمَرِيُّ. له رسالة في التعادل والترجيح، ورسالة في مقدمة الواجب، وحاشية على تفسير البيضاوي. توفي سنة (١٣٠٦هـ).

ينظر: أعيان الشيعة (١٨٠/٩)، معجم المؤلفين (٩٠/٩).

(٣) الميرزا حبيب الله بن الميرزا محمد بن علي خان الكيلاني الرشتي. فقيه أصولي من أعيان تلاميذ مرتضى الأنصاري، وهو الذي خلفه في التدريس بالنجف. تخرج على يديه الكثير. وله تصانيف منها: كتاب (التجارة)، و(البديع) في الأصول، و(صلاة المسافر)، وغيرها. توفي بالنجف سنة (١٣١٢هـ).

ينظر: أعيان الشيعة (٥٥٩/٤)، الأعلام (١٦٧/٢)، معجم المؤلفين (١٨٨/٣).

(٤) حسن بن جعفر الآشتياني. من أشهر تلاميذ الأصولي مرتضى الأنصاري. له (بحر الفوائد)، (أحكام الأواني)، (إزاحة الشكوك)، وغيرها. توفي بطهران، ودفن بالنجف سنة (١٣١٩هـ).

ينظر: أعيان الشيعة (٣٧/٥)، الأعلام (١٨٦/٢)، معجم المؤلفين (٢١٣/٣).

(١) حسن بن عبد الله بن محمد باقر، المامقاني النجفي. من مشاهير علماء المذهب بالنجف. مولده سنة (١٢٣٨هـ)، برع في الفقه والأصول. له (بشرى الوصول إلى أسرار علم الأصول)، حاشية على كتاب (المكاسب) لشيخه الأنصاري، و(ذرائع الأحلام، في شرح شرائع الإسلام). توفي سنة (١٣٢٣هـ).

ينظر: أعيان الشيعة (١٥٠/٥)، الأعلام (٩٣/٦)، معجم المؤلفين (٢٤١/٣).

(٢) محمد طه بن مهدي بن محمد رضا آل نجف التبريزي النجفي. فقيه عارف بالرجال من أهل النجف. له: (الإنصاف في مسائل الخلاف)، و(إتقان المقال في أحوال الرجال)، و(حاشية على المعالم)، وغير ذلك. كف بصره آخر عمره، وتوفي سنة (١٣٢٣هـ).

هؤلاء من علماء الطائفة وأعيانها الذين كانت التَّحَفُّ وكربلاء مملوءة بهم عندما صدرَ كتابُ (فصل الخطاب)، ومع ذلك، لم يُحفظ عن أحدٍ منهم كتابةٌ أو فتياً أو تعليقٌ في الاعتراضِ عليه. مع أن لبعضهم كلاماً في نفي التحريف. لكنهم لم يكتبوا شيئاً في نقض ما قرَّره الطَّبْرسيُّ رُغمَ شهرته. بل إنَّ الطَّبْرسيَّ بعد نشره كتابه، ظلَّ مُلازماً لرئيس الطائفة آنذاك الميرزا محمد حسن الشيرازيَّ إلى أن توفي سنة (١٣١٢هـ). وسيأتي أن اثنين آخرين من أصحاب الشيرازيَّ كتبوا -أيضاً- في إثبات التحريف.

وقد وافق الطَّبْرسيُّ على رأيه أحدُ شيوخه المعمرين بالتَّحَفِّ، وهو الميرزا محمد هاشم الخوانساريُّ (١٣١٨هـ)، فإنه في معرض مناقشاته لثبوت كتاب (فقه الرضى)، ذكر أنه لا يصلح الاعتراض بأن الكتاب لو كان صحيحاً لُنقل إلينا بالتواتر، لأن هذا الاعتراض ينتقض "بما يشاهد من عدم تواتر جملة كثيرة من نظائره، كالصحيفة السَّجَّادِيَّة، والفقرات المسقطه من كتاب الله بالنصوصِ المعتبرة البالغة حدَّ التواتر المعنويِّ، وكثير من معجزات النبي والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين..."^(١).

وأثناء التفتيش عن رُدودٍ على كتاب (فصل الخطاب) صادفتني إشارة لرسالة كتبت في الردِّ على الأخباريين، عنوانها -أيضاً- (فصل الخطاب)، ومؤلفها مُعاصرٌ للطبرسيِّ، وقد كتبت باللغتين العربيَّة والفارسيَّة. فظننتها -أول الأمر- تتناول بالردِّ قول الطَّبْرسيِّ والأخباريين بتحريف القرآن. ثم تبَّين لي أنها ردُّ عليهم، لكن في تحريمهم شرب التَّنِّ^(١)!

وبعدَ بحثٍ وتفتيشٍ عما كتَبَ آنذاك في مُعارضة الطَّبْرسيِّ في مقولة التحريف، لم أجد

ينظر: أعيان الشيعة (١/١٤٧، ١٥٣)، الأعلام (٦/١٧٦).

(١) ذكر ذلك في رسالته (تحقيق حال كتاب فقه الرضى)، ونقله عنه الطبرسيُّ في خاتمة المستدرک (١/٢٧١). وعندي من الكتاب نسخة (إلكترونية) حصلت عليها من الشبكة العالمية، لكن هذا النصَّ حُرِّفَ فيها، وحُذِفَ منه عبارة: "والفقرات المسقطه من كتاب الله بالنصوصِ المعتبرة البالغة حدَّ التواتر المعنويِّ".

(١) الرسالة لعلِّي محمد دلدار النقوي، المتوفى سنة (١٣١٢هـ). ذكرها الطهراني في الذريعة (١٦/٢٢٩)، (٧/١٨١) بعنوان (فصل الخطاب في حلبة شرب التَّنِّ). و(التن) هو الدخان بلغة الترك. انظر: الذريعة (٤/٤٣٦).

سوى رسالتين مهملتين، لمؤلفين لم تكن لهما شهرة تُعادل شهرة الأعيان الذين كانت التَّجْفُ وكربلاءُ تمتلئُ بهم:

الرسالة الأولى: (كشف الارتياب عن تحريف الكتاب)^(١).

كُتِبَتْ باللغة الفارسيَّة، وبقيت مخطوطةً لم تُنشر. ومؤلفها محمود بن أبي القاسم، المعرب الطَّهراني^(٢). كتبها بعد نشر (فصل الخطاب) بأربع سنوات، سنة (١٣٠٢هـ)، ثم بعث بها إلى المرجع الأكبر آنذاك الميرزا محمد حسن الشَّيرازيَّ -أستاذ النُّوري الطُّبرسيِّ-، فأخذ الشيرازيُّ الرسالة، ودفعها للطُّبرسيِّ، الذي كتب (الرَّد على كَشَفِ الارتياب)^(٣)، بالفارسيَّة -أيضاً-. وقد شَرَحَ في رَدِّه مُرادَه بالتحريف الواقع في القرآن، فذكر أن مقصوده "خصوصُ التَّنْقِصِ إجمالاً في غير آيات الأحكام". وأما الزيادة فحكى اتفاق "جميع أهل القبلة على عدم زيادة كلمة واحدة في جميع القرآن، بحيث لا نعرف مكانها"^(٤).

وقد يُفهم من هذا رجوعه عن القول بجواز زيادة الحرف والكلمة وتبديلهما كما كان قرَّره في (فصل الخطاب)، إلا أن الظاهر أنه قصَدَ المنع من وقوع زيادة لم ترد الروايات ببيان موضعها، كما يدلُّ عليه القيد الأخير في كلامه. وقد كان الطُّبرسيُّ يوصي بضمِّ رَدِّه على (كَشَفِ الارتياب)، مع كتابه الأصل: (فصل الخطاب)، وكان يقول: "لا أرضى عمَّن يُطالعُ (فصل الخطاب)، ويترك ما في تلك الرسالة"^(١). لأنها "بمترلة المتَّمات له"^(٢). ويبدو مما نقله عنه تلميذه الطَّهرانيُّ أنه كان يتمنَّى لو أنه استعملَ في عنوان كتابه كلمة (الإسقاط)، بدل

(١) الذريعة (٢٢١/١٠)، (٢٣١/١٦).

(٢) ترجم له محسن الأمين في (أعيان الشَّيعة ١٠/١٠١)، فلم يذكر سوى اسمه وكتابه في الرد على (فصل الخطاب)، وذكره الطَّهرانيُّ (الذريعة ٩/١٨)، ووصفه بالشَّيخ الفقيه، وذكر أنه يعرف بلقب (المعرب الطَّهراني)، وأنه توفي

أوائل العَشر الثاني بعد الثلاثمائة. وفي موضع (الذريعة ٥٢/٢١) عرَّفه بأنه: إمام مسجد الحاجِّ أبي الحسن العَمَّار.

(٣) ذكر ذلك الطَّهرانيُّ تلميذ النوري الطُّبرسي في ترجمة شيخه التي طبعت بمقدمة مستدرك الوسائل (١/٥٠).

(٤) الذريعة (٢٢١/١٠).

(١) المرجع السابق (٢٣١/١٦).

(٢) المرجع السابق (٩/١٨).

كلمة (التَّحْرِيفِ). لأن لفظة التَّحْرِيفِ فُهِمَ منها تشكيكه في سلامة ما بين الدفتين^(١). فقد يؤخذ من هذه الأمانة أنه كانت هناك معارضة لكتابه في خصوص هذا الجانب، دون الجانب الآخر المتعلق بإثبات حصول النقص والإسقاط من النصِّ القرآني.

الرسالة الثانية: حفظ الكتاب الشريف عن شبهة القول بالتَّحْرِيفِ^(٢).

للميرزا محمد حسين الشهرستاني^(٣) (١٣١٥هـ)، ذكرها الطَّهراني في تصانيف الشيعة. لكن لم يذكر شيئاً عن مضمونها، ولم يبين هل هي في الرد على الطبرسي خاصة، أو أن مؤلفها كتبها بمعزل عن كتاب (فصل الخطاب)، وإن كانت المعاصرة ترجح الاحتمال الأول. وللمؤلف ولدٌ معاصرٌ اسمه هبة الدين الشهرستاني^(٤) (١٣٨٦هـ). صنَّف رسالة مفردة بعنوان: (نزاهة المصحف الشريف عن النسخ والتقص والتَّحْرِيف)^(٥). وهذه الرسالة المتأخرة مضمونها واضحٌ من العنوان. بخلاف رسالة والده، ورسالة (كشف الارتباب) المذكورة قبله، فإنَّ عنواني تلك الرسالتين لا يدلان بوضوح على معنى التَّحْرِيف الذي قصدا نفيه^(٦). إذ كان

(١) المرجع السابق (٢٣١/١٦).

(٢) المرجع السابق (١٧٦/١١).

(٣) محمد حسين بن محمد علي بن محمد حسين الحسيني الشهرستاني الحائري. مولده سنة (١٢٥٦هـ). وكان أديباً مشاركاً في عدة فنون وغلبت عليه العناية بالفلك والهيئة والعلوم العصرية. له: (سبل الرشاد)، و(الإعلام في شرح شرائع الإسلام)، و(غاية المسؤول) في الأصول. توفي بكرلاء سنة (١٣١٥هـ).
ينظر: أعيان الشيعة (٢٣٢/٩)، معجم المؤلفين (٢١٨/٩). وانظر ترجمة مفصلة له في كتاب (المشروطة والمستبدة ص ١٩٨-٢٠٤).

(٤) مترجم في أعيان الشيعة (٢٦١/١٠).

(٥) الذريعة (١٠٥/٢٤).

(٦) هاتان الرسالتان لا يعرف عن أيٍّ منهما سوى العنوان الذي يدلُّ على إنكار وقوع التَّحْرِيف، لكنه لا يشرح المقصود بالتَّحْرِيف الذي هو محلُّ الإنكار. فهل كان المؤلفان ينكران التَّحْرِيف بجميع صورهِ، سواء كان زيادةً، أو نقصاً، أو تغييراً؟ أو أنهما كانا ينكران فقط حصول الزيادة والتغيير المفضي للتشكيك فيما هو محفوظ بين الدفتين. ذلك أن الطبرسي كان يذكر أن الذين أنكروا عليه، فهموا من كلامه المعنى الثاني، في حين كان مراده المعنى الأول. فقد نقل الطهراني طرفاً من رسالة أستاذه الميرزا الطبرسي التي ردَّ بها على اعتراضات صاحب (كشف الارتباب)، ومما قاله الطبرسي: إن "الاعتراض مبني على المغالطة في لفظ (التَّحْرِيف)". فإنه ليس مرادي من

هناك من يُنكرُ التحريفَ، ويقصدُ به خصوصَ الزيادةِ أو التبدلِ في النصِّ القرآنيِّ، من غير أن يشملَ إنكاره حصولَ النقصانِ.

ومقابلَ هاتينِ الرّسالتينِ القريبتينِ من عصرِ الطّبرسيِّ، كانت هناك مجموعةُ رسائلَ تنصّرُ للقولِ بتحريفِ القرآنِ، وتبني على المرويّاتِ الواردةِ في إثباته. من ذلك:

١- النّقدُ اللطيفُ في نفي التحريفِ عن القرآنِ الشّريفِ.

للاغا بزرك الطهراني (١٣٨٩هـ)، تلميذِ الثّوريِّ الطّبرسيِّ. كتبها سنة (١٣٥٣هـ). وعنوانُ الرّسالةِ ليسَ على ظاهره؛ إذ مضمونها إثباتُ التحريفِ (بمعنى النّقص)، وليسَ نفيه. والمنفيُّ فيها فقط وقوعُ التحريفِ بمعنى التبدلِ والتّغيير. فالطهرانيُّ إنما كتبها انتصاراً لكتابِ أستاذه (فصلُ الخطاب)، كما شرحَ ذلك في أكثرَ من موضعٍ. من ذلك قوله: "كتبتُ أنا في تأييدِ الثّوريِّ (النّقدُ اللطيفُ في نفي التحريفِ)، ردّدتُ فيه الاتهاماتِ التي أوردَها مؤلّفُ (كشفُ الارتبابِ) وغيره"^(١). وكان يؤكّد ما أشارَ له أستاذه الطّبرسيُّ، وينصحُ باستخدامَ كلمةِ (التّقصيص) بدّلَ لفظةِ (التّحريف)^(٢).

التحريفُ التّغييرُ والتبدلُ. بل خصوصُ (الإسقاط) لبعضِ المتّزَلِ المحفوظِ عند أهله". يعني عند الأئمة الاثني عشر. ومما نقله الطهرانيُّ أن أستاذه الطّبرسيِّ كان نادماً على استخدام لفظة (التحريف) في عنوان كتابه، وكان يتمنى لو أنه استخدم كلمة (الإسقاط)، فكان يقول: "تسميته بهذا الاسم الذي يحمله الناسُ على خلافٍ مرادي خطأً في التسمية. لكنني لم أرَ ما يحملوه (كذا) عليه. بل مرادي إسقاطُ بعضِ الوحي المتّزَلِ الإلهي. وإن شئتَ فسمّه (القول الفاصل، في إسقاطِ بعضِ الوحي النازل)". الذريعة (٢٣١/١٦). ولأجل ذلك فإن الطهراني حين كتب رسالةً في الانتصار لرأي أستاذه الطبرسي، جعل عنوانها (النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف)، مع أن مضمون تلك الرسالة في إثبات وقوع النقصان.

(١) الذريعة (١٨٨/١١). وانظر: (١١/٢٠)، (٢٧٨/٢٤)، (٧٨/١٠) حاشية).

(١) انظر: الذريعة (٣١١/٣) حاشية). ومع شرح الطهراني لمضمون رسالته، ومقصوده منها، فقد عدّ المرجع المعاصر جعفر السبحاني تلك الرسالة في جملة ما كُتِبَ في صيانة القرآن من التحريف. انظر: (مفاهيم القرآن-العدل والإمامة ٤٤٣/١٠).

٢- نُورُ الضِّيَاءِ الْكَاشِفُ عَنِ الْخِيَانَةِ وَالْإِخْفَاءِ.

للمَرْجِعِ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مُحَمَّدٍ تَقِيٍّ الْأَوْرَدَبَادِيِّ^(١) (١٣٣٣هـ). ذَكَرَ الطَّهْرَانِيُّ أَنَّ مَوْضُوعَهَا: "إِثْبَاتُ تَحْرِيفِ الْكِتَابِ بِيَدِ عُثْمَانَ"^(٢) رحمته. وَأَشَارَ لَذَلِكَ مُحَسِّنُ الْأَمِينِ^(٣).

٣- مُبْرَمُ الْبُرْهَانِ فِي تَحْرِيفِ الْقُرْآنِ وَفَضَائِحِ أَهْلِ الْعُدْوَانِ^(٤).

لِمُحَمَّدٍ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَهْدِيِّ، السُّلْطَانِ آبَادِيِّ^(٥) (١٣١٤هـ)، مِنْ أَقْرَانِ التُّورِيِّ الطَّبْرَسِيِّ فِي التَّلْمُذِ عَلَى مَرْجِعِ الطَّائِفَةِ الْأَشْهَرِ الْمِيرْزَا مُحَمَّدٍ حَسَنِ الشَّيرَازِيِّ.

٤- هِدَايَةُ الْمُرْتَابِ فِي تَحْرِيفِ الْكِتَابِ.

لِلْحَاجِّ مَوْلَى بَاقِرِ الْوَاعِظِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْكُجُورِيِّ^(١) (١٣١٣هـ). كَتَبَهُ تَأْيِيداً لِمَا قَرَّرَهُ

(١) الْمِيرْزَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مُحَمَّدٍ تَقِيٍّ، بْنُ مُحَمَّدٍ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْأَوْرَدَبَادِيِّ النَّجْفِيِّ. فَفَقِيهٌ، أَصُولِيٌّ، مُتَكَلِّمٌ. مَوْلَدُهُ بِتَبْرِيزِ سَنَةِ (١٢٧٤هـ)، وَبِهَا نَشَأَ. ثُمَّ تَحَوَّلَ لِلْعِرَاقِ وَتَعَلَّمَ بِهَا، ثُمَّ عَادَ إِلَى تَبْرِيزٍ مُعَلِّماً وَمُفْتِياً. ثُمَّ فِي سَنَةِ (١٣١٥هـ) عَادَ إِلَى النَّجْفِ وَاسْتَوَظَنَهَا. وَكَانَ أَحَدَ مَرَاجِعِ التَّقْلِيدِ لِشَيْعَةِ آذَرْبَيْجَانِ وَقَفْقَاسِيَا. لَهُ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ. مِنْهَا: (النَّجْمُ الثَّاقِبُ فِي نَفَائِسِ الْمَنَاقِبِ)، وَ(السَّهَامُ النَّافِذَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْبَابِيَّةِ، وَ(الْقَبَسَاتُ فِي أَصُولِ الدِّينِ)، وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ. تَوَفَّى بِهَمْدَانَ وَهُوَ فِي طَرِيقِهِ إِلَى مَشْهَدٍ. فَنُقِلَ إِلَى النَّجْفِ، وَدُفِنَ بِهَا سَنَةَ (١٣٣٣هـ).
يَنْظُرُ: أَعْيَانُ الشَّيْعَةِ (٤١٠/٢)، الذَّرِيعَةُ (٧٠/٢٤)، مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ (١١٦/٨).

(٢) الذَّرِيعَةُ (٣٧٠/٢٤).

(٣) أَعْيَانُ الشَّيْعَةِ (٤١٠/٢).

(٤) الذَّرِيعَةُ (٥٣/١٩).

(٥) مُحَمَّدٌ حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ مَهْدِيٍّ الْكَرْهُرُودِيِّ السُّلْطَانِ آبَادِيِّ. مِنْ تَلَامِيذِ مُحَمَّدِ حَسَنِ الشَّيرَازِيِّ. قَالَ مُحَسِّنُ الْأَمِينِ: "كَانَ عَالِماً، فَاضِلاً، مُحَقِّقاً، مُحَدِّثاً، خَبِيراً، بَصِيراً، خُصُوصاً فِي كِتَابِ حَدِيثِ أَهْلِ السَّنَةِ، وَكُتُبِ الْكَلَامِ وَالْمَنَاطِرَةِ، طَوِيلِ الْبَاعِ وَالْإِطْلَاقِ". لَهُ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: (الْفَلَكَ الْمَشْحُونِ)، وَ(الْبَحْرُ الْخَيْطُ)، وَ(تَلْبِيسُ إِبْلِيسَ)، وَغَيْرُهَا. تَوَفَّى بِالكَازِمِيَّةِ سَنَةَ (١٣١٤هـ). أَعْيَانُ الشَّيْعَةِ (٢٥٤/٩).

(١) مَوْلَى بَاقِرِ بْنِ الْمَوْلَى إِسْمَاعِيلِ بْنِ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بَاقِرِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ. الْكُجُورِيِّ نَزِيلِ طَهْرَانَ. مَوْلَدُهُ سَنَةَ (١٢٥٥هـ). اشتهر بلقب الواعظ. ووصفه الطهراني بالشيخ المتكلم. له تصانيف منها: (الخصائص الفاطمية)، و(جنة النعيم)، و(إراءة الطريق لمن يؤم البيت العتيق)، وغيرها توفي زائراً في مشهد سنة (١٣١٣هـ).
يَنْظُرُ: أَعْيَانُ الشَّيْعَةِ (٥٣٠/٣)، الذَّرِيعَةُ (٤٠٦/١)، (٣٨/٢)، (٥٠٤/٢)، (٩٤/٣)، (٩٨)، (١٢/٥)، (٢٠٧/٧)، (١٢٢/١/٩)، (٢٦٠/١٥).

التُّورِيُّ الطَّبْرَسِيُّ في (فصل الخطاب) ^(١).

٥- جَوْهَرَةُ الْبَيَانِ فِي الْقَوْلِ فِي تَحْرِيفِ بَعْضِ آيِ الْقُرْآنِ ^(٢).

لِمَحَمَّدِ جَوَادِ بْنِ مُوسَى بْنِ مُحْفُوظِ الْعَامِلِيِّ ^(٣) (١٣٥٨هـ).

٦، ٧- رِسَالَتَانِ بِاللُّغَةِ الْأَوْرَدِيَّةِ بِعُنْوَانِ (تَحْرِيفُ الْقُرْآنِ).

وَكِلْتَاهُمَا لِمُؤَلِّفَيْنِ مُعَاَصِرَيْنِ مِنْ إِمَامِيَّةِ الْهِنْدِ. أَحَدُهُمَا: رَاحَتِ حُسَيْنِ بْنِ ظَاهِرِ حُسَيْنِ، الْكُوَيْطَالِ بِوَرِي، الْمَوْلُودُ سَنَةَ (١٢٩٧هـ). وَالْآخَرُ: عَلِيُّ نَقِيِّ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ النَّقْوِيِّ اللَّكْهَنَوِيِّ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ (١٣٢٣هـ) ^(٤).

(٨)- الْفَيْصَلُ فِي أَمْرِ تَحْرِيفِ الْكِتَابِ ^(٥).

لِلْمِيرْزَا عَبْدِ الرَّزَاقِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ الْخَائِرِيُّ ^(٦) (١٣٨٣هـ).
وَالرِّسَالَتَانِ الثَّلَاثُ الْأَخِيرَةُ ذَكَرَهَا الطَّهْرَانِيُّ، وَلَمْ يَذْكُرْ شَيْئاً عَنْ مَضْمُونِهِمَا، وَلَا بَيْنَ هَلِ
هُمَا فِي تَقْرِيرِ التَّحْرِيفِ - كَمَا هُوَ الْمَتَبَادِرُ مِنَ الْعُنْوَانِ -، أَوْ فِي نَفْيِهِ.

(١) الذريعة (٢٣٢/١٦)، (١٩١/٢٥).

(٢) المرجع السابق (٢٦٥/٢٦).

(٣) محمد جواد بن محمد موسى بن حسين بن علي آل محفوظ الوشاحي الأسدي، الكاظمي، نزيل الهرمل ببلدان. فقيه، أصولي، محدث، مؤرخ، نحوي، أديب وشاعر. مولده بالكاظمية سنة (١٢٨١هـ)، وصفه الطهراني بالعالم الثقة. له (جوهرة البيان)، و(الشهاب الثاقب، في الرد على ابن حجر والنواصب)، و(غرر الأقوال في الصلاة على محمد وآل)، وغير ذلك. توفي بهرملة سنة (١٣٥٨هـ).

ينظر: معجم المؤلفين (١٦٦/٩)، الذريعة (١٤٠/٢٣)، (١٨٠/٢٤)، (١٧٥/٨).

(٤) الذريعة (٣٩٤/٣).

(٥) المرجع السابق (٤٠٥/١٦).

(٦) عبد الرزاق بن علي رضي بن عبد الحسين بن أبي طالب الخائري، الأصفهاني، الهمداني. يعرف بالواعظ، وبالحدث الخائري، والحدث الأصفهاني. مولده بأصفهان سنة (١٢٩١هـ)، ثم تحول مع والده إلى كربلاء. حيث تعلم بها. له تصانيف، منها: (ذريعة المعاد)، (الرد على الشيعة)، (هداية الطالبين)، وغيرها. توفي سنة (١٣٨٣هـ). انظر ترجمته مفصلة في مقدمة رسالته الوجيزة في علم دراية الحديث، ضمن (رسائل في دراية الحديث ٥١٣/٢).

تلك رسائل مُفردة، ظهرت بعد كتاب (فصل الخطاب). ويمكن أن يُضاف لها كتبٌ صنفت في تلك الحقبة، تضمنت فصولاً وعناوين خاصة لتقرير حصول التحريف. فمن ذلك:

٩- كتابُ محجة العلماء.

وهو كتابٌ في أصول الفقه، لهادي بن المولى محمد أمين الطهراني^(١) (١٣٢١هـ). ذكر آغا بزرك أنه طبع سنة (١٣١٨هـ)، وأن مؤلفه أورد فيه محصل ما في (فصل الخطاب). قال: "وإن أُضربَ عليه أخيراً، دفعاً لما يُوهّمه ظواهرُ الكلماتِ والعُنوانات"^(٢). والمؤلف -أيضاً- من أصحاب المرجع الأشهر الميرزا محمد حسن الشيرازي.

١٠- رجاء الغفران في مهمات القرآن.

للمولى محمد رضا بن أسد الله الشيرازي. كتبه بالفارسية، وفرغ منه سنة (١٣٣١هـ)، وخصّص فصله الثالث للحديث عن النقص في القرآن، وقرّر فيه "أن النقص المعلوم بالإجمال مُستفاد من التواتر المعنوي في الأخبار، بعد طرح جميع خصوصياتها لكونها أخباراً آحاداً. ويبقى ما هو مدلول كل واحدٍ منها -وهو نقص ما- معلوماً، لتواتر تلك الأخبار"^(١). يعني أن أخبار النقص تفيد تواتراً معنوياً بوقوعه إجمالاً.

١١- بيان السعادة في مقامات العبادة.

وهو كتابٌ في التفسير لسُلطان محمد بن حيدر محمد الخراساني^(٢) (١٣٢٧هـ)، فرغ منه

(١) هادي بن الحاج ملا محمد أمين الواعظ الطهراني النحفي. يُعرف بالشيخ هادي الطهراني. مولده سنة (١٢٥٣هـ). تعلم أولاً في أصفهان، ثم انتقل للنجف. وكان له ذكاءٌ وتحقيق. ولما تصدى للتدريس قُفّلت عليه الطلاب، وغلوا في تعظيمه وتفضيله على غيره. قيل إنه كان يقع بلسانه في أعيان المذهب، فامتحن لأجل ذلك، وهُجر. له تصانيف كثيرة، منها (الحق اليقين) في علم الكلام، و(محجة العلماء) في الأصول، و(ودائع النبوة)، وغيرها. وكانت وفاته بالنجف سنة (١٣٢١هـ).

ينظر: أعيان الشيعة (٢٣٣/١٠)، الذريعة (٣٩/٧)، (١٤٦/٢٠)، الأعلام (١٢٧/٧)، معجم المؤلفين (٨٤/١٢).

(٢) الذريعة (٢٣٢/١٦).

(١) المرجع السابق (٧٨/١٠).

(٢) سلطان محمد بن حيدر محمد الكنابادي الخراساني. مولده سنة (١٢٥١هـ). عرف بتفسيره (بيان السعادة). توفي

مؤلفه سنة (١٣١١هـ). ثم طبع بطهران سنة (١٣١٤هـ). وقد عقد المؤلف فصله الثالث عشر: "في وقوع الزيادة والتقيصة، والتقديم والتأخير، والتحريف والتغيير في القرآن الذي بين أظهرنا، والذي أمرنا بتلاوته وامتنال أوامره ونواهيه". وقال في أول ذلك الفصل: "اعلم أنه قد استفاضت الأخبار عن الأئمة الأطهار بوقوع الزيادة والتقيصة والتحريف والتغيير فيه، بحيث لا يكاد يقع شك في صدور بعضها منهم". وقد أنكر على من حاولوا تأويل أخبار التحريف، وصرفها إلى غير ظاهرها^(١).

تلك بعض الكتابات التي انتصرت لمقولة التحريف، بعد صدور كتاب الميرزا الطبرسي. وقد كان من ثمارها المرة ما قصه مرتضى مطهرى (١٣٩٩هـ) عن واقعة خطيرة ذات دلالة، أقدم عليها الأخباريون في حياة المرجع حسين البروجردى (١٣٨٠هـ). ففي معرض حديثه عن الأخباريين، قال مطهرى: "كانوا يتلاعبون بالقرآن تحريفاً وتبديلاً، حتى اكتمل عندهم قرآن خاص يلتقي وتوجهاتهم، فصمموا على طبعه قبل بضع سنين، وبدأوا فعلاً بالطبع. عندها علم المرحوم السيد البروجردى، فبادر فوراً إلى إيقاف طبعه، وأمر بمصادرته، ورميه في البحر"^(٢).

والبروجردى (١٣٨٠هـ) من علماء الطائفة المعاصرين الذين شاع بينهم وغلب عليهم القول بنفي التحريف عن القرآن^(٣). وهو ما تبعه عليه تلاميذه من المراجع المعاصرين، أمثال:

سنة (١٣٢٧هـ). ينظر: الذريعة (١٨١/٣)، أعيان الشيعة (٢٧٢/٩)، معجم المؤلفين (٢٧٥/٩).

وقد استظهر الطهراني أن في نسبة الكتاب إليه خطأ، معتمداً في ذلك على وجود تطابق بين مباحث إعرابية ذكرها المصنف في أوله، ومباحث أخرى مشابهة في كتاب آخر متقدم لمؤلف توفي سنة (٨٣٥هـ). وعندي أن هذا لا يوجب التشكيك في نسبة الكتاب للمؤلف، بل الظاهر أنه انتحل تلك المباحث ولم يسبها لصاحبها. ذلك أن الكتاب - كما يذكر الطهراني - طبع في حياة المؤلف، قبل وفاته بثلاثة عشر عاماً، والذين أشرفوا على الطبع هم طلابه، فيبعد مع هذا أن تكون نسبة الكتاب إليه خاطئة.

(١) تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة (١٢/١)، نقلاً عن كتاب (الشيعة الاثنا عشرية، ومنهجهم في تفسير القرآن

الكريم)، للدكتور محمد إبراهيم العسال (ص ٢٨٥). (ص ٢٨٩).

(١) الإسلام ومتطلبات العصر (ص ١٢٢).

(٢) انظر: تقريرات في أصول الفقه (ص ٢٥٦).

رَوْحُ اللَّهِ الْحُمَيْنِيِّ^(١) (١٤٠٩هـ)، ومحمّد رضا الكلبيكاني^(٢) (١٤١٤هـ)، ومحمّد فاضل اللّنگراني^(٣) (١٤٢٨هـ)، وعليّ السيستاني^(٤)، وجعفر السّبّاحي^(٥). وهو -أيضاً- قول المرجع الخوئي^(٦) (١٤١٣هـ)، والمرجع محمد بن مهدي الشيرازي الحسيني^(٧) (١٤٢٢هـ)، والمرجع محمد حسين فضل الله^(٨)، وآخرين غيرهم. وفي كلام اللّنگراني ما يُشير إلى أن القول بالتحريف لم يزل له أنصار^(٩). ومن المعاصرين اللاهجين بفرية التحريف، المتشيع صالح الورداني، فقد كتب في إثباته قبل أن يعلن رجوعه عن التشيع^(١٠). ومن يجوز وقوع التحريف ولا يصرّح بوقوعه عليّ الكوراني العاملي، فإنه ذكر الروايات التي تتحدّث عن آيات أسقطت، وقال: "قد تكون تفسيراً، وقد تكون آيات مُترلة"^(١١).

والبرّوجرديّ، وإن كان قائلاً بنفي النقص عن القرآن، إلا أنه كان ليّناً في هذا النفي. فقد رأيتُه يقول في أبحاثه التي نقلها تلميذه المرجع المعاصر حسين منتظري (١٤٣١هـ): "ربما يُتوهم عدم حجّية الكتاب من جهة وقوع التحريف فيه استناداً إلى الأخبار الكثيرة الدالة عليه. ويردّ على ذلك: أنه لو سلّم وقوع التحريف، فإنما هو في غير آيات الأحكام، كما تدلّ عليه الأخبار، فلا يضرّ بحجّية آياتها. فإن وقوع الزيادة في القرآن معلوم عدم بلا شبهة وريب، ويظهر ذلك لمن كان خبيراً بنظم القرآن وأسلوبه. ووقوع النقص أو التبديل -لو

(١) أنوار الهداية (٢٤٦/١).

(٢) له رسالة مطبوعة في عدم تحريف القرآن. كما في ترجمته الملحقه بأبحاثه المسماة بالدر المنضود (٤٢٥/٢).

(٣) عقد لذلك مبحثاً مطوّلاً في كتابه مدخل التفسير: (ص ٢٠١).

(٤) استفتاءات عليّ السيستاني (ص ١٣١)، فتوى رقم (٤٨٩).

(٥) مفاهيم القرآن-العدل والإمامة (٤٣٩/١٠).

(٦) البيان في تفسير القرآن (ص ١٩٥) وما بعدها.

(٧) حول السنة المطهرة (ص ٧١).

(٨) في لقاء له مع ملحق الدّين والحياة، بجريدة عكاظ السعودية، العدد رقم (٢٤٦١)، بتاريخ (٥/٣/١٤٢٩هـ)، الموافق

(١٣/٣/٢٠٠٨م).

(٩) مدخل التفسير (ص ٢٠٤).

(١٠) انظر كتابه الخدعة: (١٩٤-٢٠٥).

(١١) تدوين القرآن (ص ٥٢).

سُلم - فإنما هو فيما كان مربوطاً بمناقب أهل البيت، ومثالب أعدائهم^(١).

وقد رأيت قريباً من هذا القول المتراخي لدى اثنين آخرين من المراجع الكبار المعاصرين لحسين البروجردي. أولهما أبو الحسن الأصفهاني (١٣٦٥هـ)، الذي جاء في كلامه أن "أصل وقوع التحريف في القرآن مسألة خلافية". وبعدما نقل أقوال من أثبت ومن نفى، قال: "وعلى تقدير وقوع التحريف فيه - كما يشهد به بعض الأخبار، ويساعده الاعتبار -، نمنع كونه مانعاً من حجية ظواهره، لعدم العلم بوقوع خلل بذلك. وعلى تقدير تسليمه، فنمنع عن وقوعه في آيات الأحكام التي هي محل الكلام، لعدم الداعي إلى تحريفها. وإنما وقع في الآيات المتعلقة بمدائح أهل البيت ومثالب أعدائهم، لوجود الداعي بالنسبة إليها"^(٢).

وأما المرجع الآخر، فهو عبد الكريم الحائري (١٣٥٥هـ)، الذي قال: "أما العلم الإجمالي بوقوع التحريف بعد تسليمه، يمكن أن يقال إنه في غير آيات الأحكام من الموارد التي يكون التحريف فيها مطابقاً لأغراضهم الفاسدة"^(٣) يعني الصحابة عليهم السلام.

ومما يلحظه الدارس أن الكتابات المؤيدة لوقوع النقصان كانت كثيرة وقت الطبرسي، ولو قيل إنها الأكثر والأغلب لما أبعد القائل عن الصواب. رغم أن النهج الأصولي كان المتغلب حينها. ثم مع تأخر الوقت بدأت تكثر وتشيع الكتابات النافية للنقصان عن كتاب الله عجل^(١). وإن كان غالب تلك الكتابات المتأخرة - إن لم تكن جميعاً -، لم تُصنف بغرض الرد على الطبرسي أو غيره من علماء المذهب القائلين بالتحريف. بل كان مقصودها الأساس

(١) نهاية الأصول (ص ٤٨٢).

(٢) وسيلة الوصول إلى حقائق الأصول (ص ٤٨٤).

(٣) درر الفوائد (٣٦٧).

(١) من أشهر تلك الكتابات: (مقدمة تفسر آلاء الرحمن) لمحمد جواد البلاغي (١٣٥٢هـ)، وقد طبعت مفردة بعنوان (الوجيز في معرفة الكتاب العزيز). ومبحث مطول في كتاب (البيان في تفسير القرآن، ص ١٩٥ وما بعدها) للمرجع المعاصر أبو القاسم الخوئي. وسبعة فصول عقدها الطباطبائي في (تفسير الميزان ١٢/١٠٤) للرد على القائلين بالتحريف. إضافة لمصنفات أخرى أفردت لمناقشة المسألة، مثل: رسالة (القرآن مصون عن التحريف) للطيف الله الصافي. و(القرآن الكريم، وروايات المدرستين)، لمرتضى العسكري. و(صيانة القرآن عن التحريف)، ل محمد هادي معرفة. و(التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف). لعلي الحسيني الميلاني. و(سلامة القرآن من التحريف)، لفتح الله المحمدي.

معارضة الانتقادات الموجهة للمذهب، والتي تزايدت بعد كتاب (فصل الخطاب) وجعلت القول بالتحريف من أعظم الانحرافات التي يُدان بها المذهب الإمامي^(١). فكتاب الطبرسي نقل المسألة من خلافٍ داخليٍّ مستورٍ، إلى جدلٍ خارجيٍّ مستمرٍّ إلى اليوم.

والقول بالتحريف، وإن قلّ الداهبون إليه مؤخرًا، إلا أن بابه لم يُسدّ، ولا يمكن أن يُسدّ من خلال المنهج المتبع لدى الطائفة في التعامل مع الرويات. فمادام البناء على شهرة الأخبار أو كثرتها في مصادر الرواية مسلوكًا مقبولًا، فإنّ من المحال أن يتمكن أحدٌ من دفن تلك الرويات المستفيضة بإثبات التحريف. وقد رأيتُ بعضُ نُفاة التحريف المعاصرين إذا عرّضوا المسألة تشاغلو بالبحث في أسانيد مروياتها، غافلين عن حقيقة أن الآخذين بتلك الأخبار، لم يعتمدوا فقط على صحة الأسانيد. بل كان اعتمادهم في الأساس على كثرة تلك الأخبار واستفاضتها المغنية عن النظر في أسانيد أحاديها. وهو منهج مقبول ومتبع لدى عامة علماء المذهب. وقد شهد المفيد قديمًا باستفاضة أخبار التحريف وشهرتها. لأجل هذا كان الثوري الطبرسي يقول عن روايات التحريف: "إنّ ملاحظة السند في تلك الأخبار الكثيرة، يوجب سدّ باب التواتر المعنوي فيها. بل هو أشبه بالوسواس الذي ينبغي الاستعاذة منه"^(٢). وتقدّمت عبارات أخرى مشابهة للجزائري والبحراني وغيرهما.

فتاريخ مقولة التحريف في كتب الطائفة يؤكّد أن منهج التعاطي مع الرويات المتبع داخل المذهب ظلّ عاجزاً عن حسم المسألة والفصل فيها. بل إنه كان مرجحاً لجانب القائلين بالتحريف. فسواء عوّل العالم الإمامي على دراسة الإسناد، أو عوّل على شهرة الخبر، فإنّ النتيجة التي يصل إليها تُسند القول بوقوع النقص في القرآن الكريم. فلذلك صار أكثر المنكرين للتحريف يميلون إلى تأويل الأخبار، بعدما انسدّ أمامهم باب إبطالها بالكلية.

(١) يأتي في طليعة الكتب التي أثارت المعاصرين للكتابة في نفي التحريف: كتاب (الخطوط العريضة) لحب الدين الخطيب، و(الشّيعَة والقرآن)، لإحسان إلهي ظهير، وكتاب (أصول مذهب الشّيعَة) للدكتور ناصر القفاري.

(٢) فصل الخطاب (ص ١٢٤).

وقد رأيتُ المرجعَ أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) اجتهدَ في تَضْعِيفِ بعضِ أخبارِ التحريفِ، ثم استدركَ وقالَ: "إلا أنَّ كثرةَ الرواياتِ ثورثُ القَطْعِ بصدورِ بعضها عن المعصومين، ولا أقلَّ من الاطمئنانِ بذلك. وفيها ما رُوِيَ بطريقٍ مُعتبرٍ، فلا حاجةَ لنا إلى التكلُّمِ في سَنَدِ كُلِّ روايةٍ بِمُحْصِصِها"^(١). ثم انتقلَ -بعد ذلك- من مسلكِ التَضْعِيفِ، إلى مسلكِ التأويلِ، فذكرَ تخريجاتٍ مُتَكَلِّفَةً ثنائي صِرَاحَةً أخبارِ التحريفِ. ومن مخارجِ التأويلِ التي سَلَكَها القولُ بِوُجُودِ وَحْيٍ آخَرَ مُنْزَلٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وليسَ هو من القرآنِ الكريمِ. وذلك الوحيُّ الآخَرُ كانَ مُثَبَّتاً في مُصْحَفِ عَلِيِّ عليه السلام، ثم ذهبَ عَنَّا^(٢). وقد شرحَ هذا التَخْرِيجَ في موضعٍ وقالَ: "إنَّ وُجُودَ مُصْحَفِ لَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُغَايِرُ القرآنَ الموجودَ في ترتيبِ السُّورِ مما لا يَنْبَغِي الشكُّ فيه. وتسالمُ العُلَمَاءُ على وُجُودِهِ أَغْنَانَا عن التكلُّفِ لإثباته. كما أنَّ اشتمالَ قرآنِهِ عليه السلام على زياداتٍ لَيْسَتْ في القرآنِ الموجودِ، وإن كانَ صَحِيحاً، إلا أَنَّهُ لا دَلَالَةَ في ذلك على أَنَّ هذه الزياداتِ كانت من القرآنِ، وقد أُسْقِطَتْ مِنْهُ بِالتَّحْرِيفِ. بل الصَّحِيحُ أَنَّ تلكَ الزياداتِ كانت تَفْسِيراً بِعُنوانِ التأويلِ وما يُؤوِّلُ إليه الكلامُ، أو بِعُنوانِ التَّزْيِيلِ مِنْ اللَّهِ شَرْحاً لِلْمُرَادِ"^(٣). وإلى نَحْوِ هذا ذهبَ تَلْمِيزُهُ الْمَرْجِعَ مُحَمَّدَ أَصْفَ الْحَسَنِيِّ، الَّذِي قَالَ -وهو يعلِّقُ على مَرْوِيَّاتِ التَّحْرِيفِ-: "كُلُّ قُرْآنٍ مِثْلُ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ -تعالى-. ولكن ليسَ كُلُّ مِثْلٍ بِقُرْآنٍ... فالرواياتُ الدَّالَّةُ على إنزالِ كَلِمَاتٍ في ضَمَنِ آيَاتٍ، لا تدلُّ على نَقْصِ القرآنِ، لاحتمالِ أَنَّ الكَلِمَاتِ المذكورةَ مُنْزَلَةٌ غَيْرُ قُرْآنِيَّةٍ"^(٤).

وقد عَجِبَ المعاصِرُ موسى الموسويُّ من هذا التأويلِ، فتساءلَ: "هل للقرآنِ شَرْحٌ إلهيٌّ صادرٌ مِنْ اللَّهِ -تعالى-، ولكنه ليسَ جُزْءاً مِنَ الْقُرْآنِ؟! فيكونُ القرآنُ المِثْلُ مِنَ اللَّهِ مُؤَلَّفاً مِنْ مَتْنٍ وَشَرْحٍ. متْنُهُ في يَدِ الْجَمِيعِ، وَشَرْحُهُ عِنْدَ الْإِمَامِ عَلِيِّ فَقَطْ؟!"^(٥).

(١) البيان في تفسير القرآن (ص ٢٢٦). وانظر بعضاً من تأويلات المعاصرين لمرويات التحريف في كتاب: سلامة

القرآن من التحريف، فتح الله محمدي، وفي البحث المنشور مجلة تراثنا (٢٣٤/٨).

(٢) البيان في تفسير القرآن (ص ٢٣٠). وقد تقدَّم (ص ٤٢٥) أنَّ المفيدَ نقلَ مثل هذا عن بعض الإمامية.

(٣) المرجع السابق (ص ٢٢٤).

(٤) مشرعة بحار الأنوار (٨٤/٢).

(٥) الشيعة والتصحيح (ص ١٤٧).

أما جعفر كاشف الغطاء (١٢٢٨هـ)، فقد كان له مسلكٌ في توجيه مرويات التحريف أغرب من مسلك الخوئي. فمَعَ نفيه القاطع وقوع النقص في القرآن. إلا أن محاولاته لتأويل أخبار التحريف انتهت به إلى أن الله أنزل على نبيه قرآنًا مُكوّنًا من قسمين: قسم بلغه ﷺ للأئمة وحصل به الإعجاز، وقسم آخر غير مخصّص للبلاغ، فاحتفظ به النبي ﷺ عنده، وأخفاه عن الناس، ثم تناقله عليٌّ والأئمة بعده، وهو الآن محفوظٌ عند الإمام الغائب. وقد قرّر هذا الكلام العجيب في اثنين من مُصنّفاته. ففي كتابه (الحق المبين)، قال بعدما انتهى إلى ضرورة تأويل أخبار نقص القرآن: "الذي يقوى في نظري القاصر: التزليل على أن النقص بعد النزول إلى الأرض. فيكون القرآن قسمين: قسم قرأه النبي ﷺ على الناس، وكتبوه، وظهر بينهم، وقام به الإعجاز. وقسم أخفاه، ولم يظهر عليه أحد سوى أمير المؤمنين عليه السلام. ثم منه إلى باقي الأئمة الطاهرين عليهم السلام، وهو الآن محفوظٌ عند صاحب الزمان جعلتُ فداه" (١). وقال في كتابه الآخر (كشف الغطاء): "الذي اختاره أن المتزل من الأصل ناقصٌ في الرسم. وما نقص منه محفوظٌ عند النبي ﷺ، وآله عليهم السلام. وأما ما كان للإعجاز الذي في الحجاز وغير الحجاز، فهو مقصودٌ على ما اشتهر بين الناس، لم يغيّرهُ شيءٌ من النقصان، من زمن النبي ﷺ إلى هذا الزمان. وكلُّ ما خطب أو خاطب به النبي ﷺ على المنبر لم يتبدّل ولم يتغيّر" (١).

مثل هذه التأويلات المتكلفة تشرح المازق الذي تسببت فيه هشاشة بُنيان علم الدراية الإمامي، وتبيّن عجز قواعد هذا العلم عن الوفاء بمقصدها في نفي الكذب والتلفيق على الأئمة ﷺ. فمرويات التحريف قد تحقّق فيها وصف الشهرة والاستفاضة، بل بعض أسانيدِها مما تحقّقت فيه شرائط الصحة. وقد قال بموجب تلك المرويات طائفة من القدماء، فلا يمكن ادعاء شدوذها وإعراض علماء المذهب عنها. فعلى أي شيء يمكن أن يعتمد من يريد حسم هذا الخلاف، وإبطال مقولة التحريف؟ فلو ترجّح للفقيه الإمامي عدم وقوع تحريف في القرآن الكريم، فلن يكون لديه ما يعتمد عليه في الحكم بضلال من أخذ بتلك المرويات وحكم

(١) الحق المبين (ص ٢٩٩).

(١) كشف الغطاء (٢/٢٩٩).

موجبها. وستبقى المسألة في دائرة الرَّاجح والمرجوح لا غير. إذ لا يُوجد لدى الطائفة في المسألة إجماعٌ يُعتمدُ عليه، ولا عقلٌ قاطعٌ يُركنُ إليه، ولا نقلٌ جازمٌ يُعولُ عليه.

أما الإجماعُ فلا سبيلَ إليه بعدما ثبتَ خلافُ القدماءِ، فلو تركنا طريقةَ المحدثينَ الذين حشدوا مروياتَ التحريفِ في مصنفاتهم، فهناك المفيدُ ومن جاء بعده ممن قالوا بالتقصير. والذين لم يقولوا به، جلهم يُقرُّ بوجودِ الخلافِ داخلِ المذهب.

أما دليلُ العقلِ، فقد تقدّمتْ شهادةُ المفيدِ بأنَّ العقلَ لا يحيلُ وقوعَ نقصٍ لا يضيعُ معه شيءٌ من التشريع. وإذا جوّزت الطائفةُ غيابَ إمامِ الزمانِ المعصومِ عن الأنظارِ، فما المانعُ العقليُّ من أن يغيبَ معه شيءٌ من القرآن؟!

وأما الاستدلالُ بآية: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فإن تأويلَ هذه الآيةِ أسهلُ بكثيرٍ من تأويلِ مئاتِ الرواياتِ المصرّحةِ بثبوتِ النقصانِ. فالقائلُ بالنقصانِ يستطيعُ حملَ الآيةِ على حفظِ القرآنِ من أن يدخلَ فيه ما ليسَ منه. بل حتى القائلُ بحصولِ الزيادةِ يستطيعُ حملَ الآيةِ على أنَّ الذكرَ محفوظٌ بكماله عندَ الأئمةِ. ولهذا لما ذكرَ الفيضُ الكاشانيُّ (١٠٩١هـ) قولَ من يحتجُّ في نفي التحريفِ بالتَّصَوُّصِ الواردةِ في التمسُّكِ بالقرآنِ، وأنَّ هذه التَّصَوُّصَ تقتضي أن يكونَ القرآنُ بكماله موجوداً محفوظاً من التحريفِ. قال الكاشانيُّ مُجيباً: "يكفي في وجوده في كلِّ عصرٍ، وجوده جميعاً كما أنزله الله محفوظاً عندَ أهلِهِ -يعني الأئمةِ-، ووجودُ ما احتجنا إليه منه عندنا، وإن لم نقدر على الباقي، كما أنَّ الإمامَ كذلك، فإن الثقلينَ سيَّان في ذلك" (١).

والمسلِكُ الوحيدُ الناجعُ لإبطالِ مقولةِ التحريفِ، يكونُ بالاستنادِ إلى ما تواترَ واشتهرَ حتى بلغَ حدَّ الضرورةِ من عنايةِ الصحابةِ ﷺ بجمعِ القرآنِ، وضبطِ حروفِهِ وألفاظِهِ، مع ما ثبتَ من علمِهِم وديانتِهِم وعدالتِهِم، وتوافُرِ همَمِهِم لضبطِ القرآنِ وحراستِهِ، ثم تواترِ الأئمةِ

(١) تفسير الصافي (٥٥/١).

بعدهم في النقل عنهم. لكن هذا الباب لا يتسع لمن يؤمن بأن أولئك الأصحاب تماثلوا على جحد إمامة عليٍّ عليه السلام، وتأمروا على كتمان النص على ولايته، التي هي من أهم قواعد الدين وأصوله. فالذي يؤمن بمثل هذا الرأي، فإن إثبات مقولة التحريف أقرب إليه من نفيها. وهذا ما أشار له يوسف البحراني (١١٨٦هـ) حين قال: "لعمري إن القول بعدم التغيير والتبديل، لا يخرج عن حسن الظن بأئمة الجور، وأنهم لم يخونوا الأمانة الكبرى، مع ظهور خيانتهم في الأمانة الأخرى التي هي أشد ضرراً على الدين" (١). وقريب من هذا قول الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ): "لقاتل أن يقول: كما أن الدواعي كانت متوفرة على نقل القرآن وحراسته من المؤمنين، كذلك كانت متوفرة على تغييره من المنافقين المبدلين للوصية المغيرين للخلافة، لتضمنه ما يضاد رأيهم وهواهم" (٢).

فتلك النظرة السوداء التي ينظر بها الإمامية للصحاب الكرام عليه السلام، تشرع أمامهم باب قبول مرويات التحريف على مصراعيه. فهم يتفقون على أن المصحف الموجود اليوم، ليس هو مصحف عليٍّ، وإنما هو مصحف عثمان عليه السلام. فعثمان هو الذي جمعه بمحض من الصحابة الكرام عليه السلام، ثم أحرق ما عداه من المصاحف الخاصة. والذي يُعظم هؤلاء ويجلهم، ويحسن الظن بهم، فإنه يفهم تصرف عثمان عليه السلام في حرق المصاحف على أنه من تمام حرصه وحذره من أن يكون في تلك المصاحف ما ليس من القرآن، فيدخل في كتاب الله ما ليس منه. وأما من يُسيء الظن، وينظر بعين الريبة، فلن يفهم من تصرف عثمان عليه السلام إلا رغبته في إخفاء نص قرآني يكره أن يطلع عليه الناس، كما صرح بذلك كثيرون من علماء الإمامية (٣). فالذين وضعوا مرويات التحريف، انطلقوا من التصور الإمامي التاريخي، المبني على وجود علاقة صراع عقدي متوهم بين الصحابة الكرام وبين عليٍّ وآله عليه السلام. والذي يحمل مثل هذا التصور،

(١) الدرر النجفية (ص ٢٩٨).

(٢) التفسير الصافي (٤٥/١).

(٣) عدل المجلسي حرق المصاحف من بدع عثمان عليه السلام ومثالبه. (بحار الأنوار ٢٠٦/٣١). وانظر: الشافي في الإمامة

(٢٨٥/٤)، الأنوار النعمانية (٣٦١/٢)، أوثق الوسائل في شرح الرسائل (ص ٩١). وانظر ما سوده المعاصر صالح

الورداني في كتابه (الخدعة ص ١٩٢-٢٠٥).

فإن قلبه وعقله يكون مهياً لقبول مرويات العتب بالقرآن الكريم. ومن أراد من علماء المذهب أن يستند - في نقض تلك المرويات - على إجماع الصحابة واتفاقهم على سلامة وكمال مصحف عثمان رضي الله عنه، فإنه يقع في تناقض ظاهر. فالتأمل لا يجد صعوبة في إدراك أن أصول المذهب الإمامي لا تتنافر مع مقولة التحريف، لأجل هذا وجدنا كثيراً من الذين لم يقولوا بها، يُلِينُونَ الكلام، ولا يتشدّدون فيها تشدّدهم فيما دونها، نظراً لغياب الدليل الحاسم عندهم. وقد رأيت بعض المعاصرين من الثافين للتحريف، يُسندُ رأيه بأن علياً رضي الله عنه والأئمة بعده أقرّوا مصحف عثمان رضي الله عنه وعملوا به، مما يدلُّ على صحته وكماله. وهذا الاستدلال وإن كان مُجدياً في نفي الزيادة والتحريف، إلا أنه لا ينفع أبداً في نفي وقوع نقصان بينته المرويات المستفيضة عن الأئمة كما يقرّره القائلون بحصول التحريف.

لأجل هذا كله فإن القول بوقوع النقصان - مع ظهور بطلانه -، إلا أنه أقرب لأصول المذهب الإمامي من القول بخلافه. وهذا ما عنيته حين قلت: إن باب مقولة التحريف مما لا تستطيع الإمامية سدّه أبداً من خلال قواعد المذهب. وأضعف طريق يسلكونه لحسم المسألة طريق علم الدراية، الذي عجزَ عن الحسم طيلة القرون الماضية.

المبحث الثالث

أثر المذهب في منهج التعامل مع المرويات.

معتقد الإمامة والعصمة كان حاضراً بقوة في أهم مسائل علم الدراية الإمامي، بدءاً من تعريف الإمامية للحديث والسنة، وانتهاءً بطريقة الحكم على الرواية صحةً وضعفاً، وما يتبع ذلك من طعون فيمن لا يؤمن بالإمامة من الرواة، وعلى رأسهم الصحب الكرام عليهم السلام. ويمكن تلخيص أثر المذهب والتصورات الإمامية على منهج تعامل الطائفة مع المرويات في خمس مطالب كبرى، هي:

أولاً: أثر المذهب في تعريف الإمامية للسنة.

ثانياً: حكم الراوي المخالف لعقيدة الإمامة.

ثالثاً: موقف الإمامية من مرويات الصحابة عليهم السلام.

رابعاً: أثر مذهب التقيّة في تعامل الإمامية مع الأخبار.

خامساً: أثر المذهب في إضعاف ملكة نقد المتون.

• أولاً: أثر المذهب في تعريف الإمامية للسنة.

حين يضع الباحث بين يديه (صحيح الإمام البخاري) مثلاً، ويضع إلى جانبه واحداً من كتب الرواية الإمامية ككتاب الكافي (مثلاً)، فإن أوّل فرق يلحظه المتخصّص وغيره أن موضوعي الكتّابين مختلفان تماماً. فموضوع (صحيح البخاري) - كأكثر الأصول الحديثية السنية - أحاديث النبي صلى الله عليه وآله، وإن ورد في الكتاب شيء عن غير النبي صلى الله عليه وآله فهو يردّ تبعاً. وأما كتاب (الكافي)، فموضوعه - كسائر كتب الرواية الإمامية - مرويات تُنسب للأئمة الاثني عشر. وأكثر ما يأتي في تلك الروايات نصوص عن جعفر الصادق، أو لأبيه الباقر، أو لابنه موسى الكاظم، أو لعلي بن موسى الرضا - رضوان الله عليهم أجمعين -. وما يوجد فيها عن النبي صلى الله عليه وآله، فهو يأتي تبعاً لا قصداً. وهذا القليل الذي يأتي تبعاً، موضوعه - أيضاً - فضائل علي وذرّيته، وخوارقهم ومُعجزاتهم، وذم أعدائهم الجاحدين إمامتهم. ومن النادر أن يوجد خبر

عن النبي ﷺ في غير هذا المعنى في مصنفات الطائفة الحديثية. فجمع أخبار النبي ﷺ وتفاصيل سيرته، وما تكلم به من عقائد وتشريعات، وأوامر ونواه، وأخبار ومغيبات، وآداب وشمائل. كل هذا لم يكن من مقاصد مؤلفي كتب الرواية الإمامية. وحتى كتب الاستدلال على الفروع الفقهية، فإن من النادر فيها الاستدلال بشيء من كلامه ﷺ. لهذا يقول ابن تيمية رحمه الله عن الإمامية: "أما شرعياتهم، فعمدتهم فيها على ما يُنقل عن بعض أهل البيت، مثل أبي جعفر الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، وغيرهما. ولا ريب أن هؤلاء من سادات المسلمين وأئمة الدين، ولأقوالهم من الحرمة ما يستحقه أمثالهم. لكن كثير مما يُنقل عنهم كذب" (١).

لأجل هذا فإن الذين ابتدأوا الكتابة في (علم الدراية) الإمامي انطلقوا في تعريفهم للسنة من خلال واقع مصنفات الطائفة المشحونة بالمرويات عن الباقر والصادق وسائر الأئمة الذين تعتقد الطائفة عصمتهم. فعرفوا الحديث، وعرفوا السنة بأئمتها: "قول المعصوم أو فعله أو تقريره" (٢). وقد ربط المعاصر محمد رضا المظفر (١٣٨١هـ) بين تعريف السنة لدى الطائفة، وبين إيمانها بعقيدة الإمامة، فقال: "أما فقهاء الإمامية بالخصوص، فلما ثبت لديهم أن المعصوم من آل البيت يجري قوله مجرى قول النبي ﷺ من كونه حجة على العباد، واجب الاتباع، فقد توسعوا في اصطلاح السنة، إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين، أو فعله، أو تقريره" (١). ولفظة (المعصوم)، وإن كانت شاملة للنبي ﷺ، إلا أن النقل عنه في كتب الرواية قليل للغاية، وبخاصة إذا ما قورن بالمرويات عن الأئمة الاثني عشر.

فالإمامية حين آمنت بعصمة الاثني عشر، لم تعد ترى فرقاً بين كلام الأنبياء وكلام الأئمة. فمعتقدوها في الأئمة - كما يشرحه أبو جعفر الطوسي (٤٦٠هـ) - أن "قولهم في الحجة يجري مجرى قول النبي ﷺ" (٢). وأصرح منه وأوضح قول أبي جعفر ابن بابويه (٣٨١هـ):

(١) منهاج السنة النبوية (١٦٣/٥).

(٢) انظر ما تقدّم في تعريف السنة لدى الإمامية (ص ٢٦).

(١) أصول الفقه (٥٧/٢).

(٢) المبسوط (٢/١).

"نعتقدُ فيهم أنهم جاءوا بالحق من عند الحق، وأن قولهم قولُ الله تعالى، وأمرهم أمرُ الله تعالى، وطاعتهم طاعةُ الله تعالى، ومعصيتهم معصيةُ الله تعالى. وأنهم -عليهم السَّلام- لم ينطقوا إلا عن الله تعالى، وعن وحيه"^(١).

وقد صرَّحَ مُحَمَّدُ رِضَا المَظْفَرُ (١٣٨١هـ) بأنَّ "الإمامةَ استمرارٌ للنبوَّة"^(٢)! بل ذكرَ آخرونَ غيرَه من المعاصرينَ أن مَنَصِبَ الإمامةِ أعلى وأشرفُ من مَنَصِبِ النبوَّةِ والرَّسالةِ^(٣)! وقديماً ذكرَ الحلِّيُّ أن إنكارَ الإمامةِ أشدُّ من إنكارِ النبوَّةِ^(٤).

وقد أعبى علماء الطائفة إيجادَ فرقٍ ظاهرٍ بين خصائصِ النبيِّ وخصائصِ الإمام، فلم يأتوا بشيءٍ ذي بال. فألف الطوسيُّ في ذلك رسالةً كاملةً لم يأت فيها بشيءٍ^(٥). في حين أقرَّ المرتضى (٤٣٦هـ) بأنَّ الإماميةَ "إذا أفرغوا وسعهم وبلغوا غايتهم، انتهوا بالإمام في العصمة والكمال والفضل والعلم إلى مرتبة النبي"^(١). والكُلينيُّ في أصول الكافي عقداً باباً بعنوان: (الفرق بين الرسول والنبي والمحدث)^(٢)، وحيث أوردَ تحت هذا العنوانِ مَروياتٍ لا طائلَ من ورائها في التفريق بين الأئمة والرُّسل، فإن المجلسيَّ (١١١١هـ) حين جاء لشرح تلك المرويات قال: "اعلم أن تحقيقَ الفرق بين النبي والإمام واستنباطه من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال". ثم قال عن الأئمة: "لا بُدَّ من الإذعانِ بعدمِ كونهم أنبياء، وأنهم أفضلُ وأشرفُ من جميع الأنبياء سوى نبيِّنا -صلواتُ الله وسلامُه عليه وعليهم-... ولا نعلمُ سبباً لعدمِ اتصافهم بالنبوَّةِ إلا رعايةَ جلالَةِ خاتمِ الأنبياء ﷺ. ولا يصلُ^(٣) عقولنا إلى فرقٍ بين النبوَّة والإمامة. وما دلتْ

(١) الاعتقادات في دين الإمامية (ص ٩٢).

(٢) عقائد الإمامية (ص ٦٥).

(٣) صرح بذلك علي البهبهاني (١٣٥٠هـ) في كتابه (مصباح الهداية في إثبات الولاية ص ١٢٩، ص ١٣٤)، وجعفر السبحاني في كتابه (أضواء على عقائد الشيعة الإمامية ص ٣٩٥)، و(محاضرات في الإلهيات ص ٣٧١).

(٤) الألفين (ص ٢٣).

(٥) عنوانها (الفرق بين النبي والإمام) مطبوعة ضمن مجموع له بعنوان (الرسائل العشر).

(١) الشافي في الإمامة (٤١/١).

(٢) يعني بالمحدث الإمام.

(٣) هكذا في الأصل المطبوع (يصل عقولنا). وفي النسخة الكثير من مثل هذه التعابير الأعجمية. فلا أدري أي أخطاء

عليه الأخبارُ فقد عرفته. والله يعلمُ حقائقَ أحوالهم صلواتُ الله عليهم^(١). وقد رأيتُ لأحدٍ مراجع الطائفةِ المعاصرينَ، وهو محمدُ بنُ مهديِّ الحُسَيْنِيِّ الشَّيرَازِيِّ (١٤٢٢ هـ) كلاماً ذهبَ فيه إلى حُجِّيَةِ أقوالِ أولادِ الأئمةِ^(٢)!

فالإماميةُ حينَ تحدَّثت عن إمامةِ عليٍّ عليه السلام وعن تعيينه بالنَّصِّ وأحقِّيته بالإمامة، أو عن إمامةِ الأحدَ عشرَ من ذُرِّيَّتِهِ، فهم لا يتحدَّثونَ عن إمامةٍ أو خِلافةٍ كالتِّي يتحدَّثُ عنها أهلُ السُّنَّةِ، والتي تعني مُجرَّدَ الولايةِ أو الإمارةِ. وإنما يعنونَ مقاماً ومنصباً شرعياً يستلزمُ العصمةَ من الخطأ والذنبِ، وبالتالي حُجِّيَةَ الأقوالِ والأفعالِ وحتى المناماتِ، وجريانَ المعجزاتِ على أيديهم^(٣)، والحكمَ بنفي الإيمانِ عن جاحِدِ إمامتهم وعِصمتهم. فعقيدةُ الإمامةِ لم يقتصر أثرها على تصوُّراتٍ خاصَّةٍ بحقبةٍ تاريخيَّةٍ منتهيةٍ تتعلَّقُ بأيَّهم الأولى والأحقُّ بالخِلافةِ: أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ، أو هو عليُّ بنُ أبي طالبٍ -رضوانُ اللهَ عليهم أجمعينَ-. بل الأمرُ أبعدُ من ذلك بكثيرٍ. فالإمامةُ قاعدةٌ تمسُّ مقامَ النبوةِ ومصادرَ التشريعِ. فعمومُ المسلمينَ يعتمدونَ الكتابَ والسُّنةَ النبويَّةَ مَصَدَرًا لِلتَّلَقِّي، في حين تُضيفُ الإماميةُ لذلكَ نصوصاً تُنسبُ لاثني عشرَ إماماً، أقوالهم في العِصْمَةِ والحُجِّيَةِ بمِثْلَةِ كلامِ اللهِ ورُسُولِهِ صلواتُ الله عليهم^(٤).

لكن إن كانَ إيمانُ الطَّائِفَةِ بعقيدةِ الإمامةِ سبباً لانصرافهم إلى جمعِ ما يُنسبُ للأئمةِ من مَروياتٍ. فإن ذلك لا يفسِّرُ اقتصرَهم على ذلك وانصرافهم عن جمعِ أخبارِ سيرةِ النبيِّ صلواتُ الله عليه وأقواله وأفعاله. فالإماميةُ كما تؤمنُ بالإمامةِ، فهي -أيضاً- تُصدِّقُ بالنبوةِ. فمن المفترضِ أن تكونَ كتبُ الطَّائِفَةِ مَعْنِيَةً بالمروياتِ عن النبيِّ صلواتُ الله عليه، كما هي مَعْنِيَةً بالمروياتِ عن الأئمةِ. غيرَ

في الطباعة. أو هي عُجْمَةٌ في لسانِ المؤلِّفِ وقلمه.

(١) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (٢٨٩/٢ - ٢٩٠).

(٢) حول السنة المطهرة (ص ٥٩).

(٣) ينظر أوائل المقالات (٦٨-٧٠).

(٤) انظر -للمزيد حولَ هذا الموضوع- رسالة الدكتوراه بكلية العلوم بجامعة بغداد، بعنوان (العصمة في الفكر الإسلامي) للدكتور/حسن حميد عبيد الغرابوي.

أن واقع مصادِر الطائفة الحديثية لا يتفق مع هذا.

وعُلماء الطائفة يُجيبون عن هذا الإشكال بأن أقوال الأئمة هي عينها أقوال النبي ﷺ، وهذه الدعوى قديمة عندهم أشار لها شيخ الإسلام ابن تيمية في (المنهاج)^(١). وهم يحتجون في هذا برواية أخرجهما الكليني منسوبةً لجعفر الصادق عليه السلام يقول فيها: "حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين علي عليه السلام، حديث رسول الله ﷺ، وحديث رسول الله ﷺ قول الله عز وجل"^(٢).

وقد علّق على هذا المازندراني (١٠٨١ هـ) فقال: "إن قلت: فعلى هذا يجوز لمن سمع حديثاً عن أبي عبد الله عليه السلام أن يرويه عن أبيه، أو عن أحد من أجداده. بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى؟ قلت: هذا حكم آخر غير مُستفاد من هذا الحديث. نعم يُستفاد مما ذكر سابقاً من رواية أبي بصير ورواية جميل عن أبي عبد الله جواز ذلك. بل أولويته"^(١). وكان الكليني قد روى قبل ذلك عن أبي بصير -أحد الرواة عن الصادق- قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الحديث أسمعته منك، أرويه عن أبيك؟ أو أسمعته من أبيك أرويه عنك؟ قال: "سواء. إلا أنك ترويه عن أبي أحب إلي". قال: وقال أبو عبد الله عليه السلام لجميل بن دراج: "ما سمعت مني فاروه عن أبي"^(٢).

بمثل هذه الروايات والتخریجات يُفسر علماء المذهب قلة الأحاديث عن النبي ﷺ في كتب الرواية عندهم. فإن كان المقصود بهذا أن كل ما يتكلم واحد من الأئمة، فقد تكلم به سائرهم وتكلم النبي ﷺ، فهذا قول ظاهر البطلان. أما إن كان المقصود أن معنى ما يتكلم به الإمام المتأخر مما يوافق عليه الإمام المتقدم، ومما يوافق عليه -أيضاً- النبي ﷺ، ومما يرتضيه الله عز وجل لعباده، فإن هذا لا يفي بالجواب عن أصل الإشكال. فالنبي ﷺ بقي حياً ثلاثاً وعشرين

(١) منهاج السنة النبوية (١٦٤/٥).

(٢) أخرجه الكليني في الكافي -كتاب فضل العلم- باب التقليد (٣/٥٣/١٣).

(١) شرح المازندراني على أصول الكافي (٢/٢٢٦).

(٢) الكافي -كتاب فضل العلم- باب التقليد (٣/٥٣/٤).

سَنَةً، كَانَ يَسْتَقْبِلُ فِيهَا الْوَحْيَ مِنَ السَّمَاءِ، وَكَانَ خَلَالَهَا يَأْمُرُ وَيَنْهَى، وَيَخْطُبُ وَيُشَرِّعُ، وَيُصَلِّي وَيُصُومُ، وَيَحُجُّ وَيَعْتَمِرُ، وَيُجَاهِدُ وَيَغْزُو، وَيَقْضِي بَيْنَ النَّاسِ، وَيَقِيمُ فِيهِمُ الْحُدُودَ وَالْأَحْكَامَ. فَأَيْنَ ذَهَبَ هَذَا كُلُّهُ عَنْ مُحَدَّثِي الطَّائِفَةِ؟ وَلَآيَ شَيْءٍ لَمْ يَبْقَ إِلَّا حَدِيثُهُ عَنْ فَضَائِلِ وَمُعْجَزَاتِ عَلِيِّ وَآلِهِ عليه السلام؟

وَإِذَا كَانَتْ الْمُرُويَاتُ عَنِ الْأُئِمَّةِ أَغْنَتْ عَنْ تَتَبُعِ أَخْبَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَقْلِهَا، فَلِمَاذَا لَمْ تُغْنِ بَعْضُ أَخْبَارِ الْأُئِمَّةِ عَنْ بَعْضِهَا الْآخَرِ؟
لِمَاذَا لَمْ تُغْنِ أَخْبَارُ الْعَسْكَرِيِّ عَنْ نَقْلِ أَخْبَارِ الرُّضِيِّ؟
وَلِمَاذَا لَمْ تُغْنِ أَخْبَارُ الرُّضِيِّ عَنْ نَقْلِ أَخْبَارِ الْكَاطِمِ؟
وَلِمَاذَا لَمْ تُغْنِ أَخْبَارُ الْكَاطِمِ عَنْ نَقْلِ أَخْبَارِ أَبِيهِ الصَّادِقِ؟
وَلِمَاذَا لَمْ تُغْنِ أَخْبَارُ الصَّادِقِ عَنْ نَقْلِ أَخْبَارِ أَبِيهِ الْبَاقِرِ؟

مِثْلُ هَذِهِ التَّسْأُولَاتِ مِمَّا لَا يَجْدُ لَهُ الْبَاحِثُ جَوَاباً صَالِحاً فِي كَلَامِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ. وَالتَّفْسِيرُ الْمَقْبُولُ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَيْهِ الدَّارَسُ يَكْمُنُ فِي الْمُبْحَثِينَ الْآتِيَيْنِ، وَالْمَتَعَلِّقِينَ بِمَوْقِفِ الطَّائِفَةِ مِمَّنْ لَا يُوَافِقُهَا فِي الْإِيمَانِ بِعَقِيدَةِ الْإِمَامَةِ وَالْعَصْمَةِ، سِوَاءٍ مِنْ عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ لَا يَتَمُّ نَقْلُ أَخْبَارِهِ إِلَّا بِوَاسِطَتِهِمْ.

• ثانياً حكم الراوي المخالف لعقيدة الإمامة.

الناظرُ في أقوالِ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ الْقُدَمَاءِ الَّذِينَ حَفِظَ لَهُمْ كَلَامٌ فِي أَحْوَالِ الرِّوَاةِ، يَرَى أَنَّ جُلَّ قَدَحِهِمْ وَمَدَحِهِمْ يَدُورُ مَعَ مَوْقِفِ الرَّاوي مِنْ عَقِيدَةِ الْإِمَامَةِ الْاِثْنِي عَشْرِيَّةٍ. فَأَكْثَرُ الْجَرَحِ الْمَوْجُودِ فِي الْمَصْنَفَاتِ الرَّجَالِيَّةِ مَرَجْعُهُ الْمَخَالَفَةُ فِي عَقِيدَةِ الْإِمَامَةِ، وَقَلَّمَا يَوْجَدُ فِي كَلَامِهِمْ جَرَحٌ لِإِمَامِيٍّ غَيْرِ مُتَّهَمٍ فِي مَذْهَبِهِ اسْتِنَاداً لَضَعْفِ ضَبْطِهِ وَإِتْقَانِهِ لِمُرُويَاتِهِ^(١).

(١) يأتي بسطُ ذلك عند الحديث في الفصل الثاني عن أسباب جرح الرواة.

وحينَ ابتدأ الحليُّ (٧٢٦هـ) تقسيمَ الأخبارِ حسبَ أحوالِ أسانيدِها كانَ مذهبُ الرَّاوي -أيضاً- المؤثّرَ الرئيسَ في تلكَ التقسيماتِ. فالقسمُ الصّحيحُ عنده: "ما كانَ رُواته ثقاتٍ عدولاً". يليه قسمُ الحسَنِ وهو "ما كانَ بعضُ رُواته قد أثنى عليه الأصحابُ، وإن لم يصرّحوا بلفظِ التوثيقِ له". ثم بعد هذينِ القسمينِ يأتي الموثّق، وهو "ما كانَ بعضُ رُواته من غيرِ الإماميّة كالفطحية، والواقفية، وغيرهم، إلا أن الأصحابَ شَهِدُوا بالتوثيقِ له"^(١).

هذا الترتيبُ لأقسامِ المروياتِ يدلُّ -بوضوحٍ- على أن توثيقَ الرَّاوي كانَ الشرطَ الأقلَّ أهميةً، بحيثُ جاء في مرتبةٍ متأخّرةٍ عن الشرطِ الأهمِّ؛ شرطِ الإيمانِ بالإمامةِ الذي كانَ قطبَ الرّحا في تقييمِ الرواةِ ووزنِ مروياتهم. فالخيرُ لا يستحقُّ اسمَ (الصّحيح) حتى يكونَ راويه الثقةَ عدلاً أي إمامياً غيرَ فاسقٍ. والحديثُ (الحسن) لا بُدَّ أن يثبتَ ثناءُ الأصحابِ على راويه، حتى وإن لم يصرّحوا بكونه ثقةً في الروايةِ. والأصحابُ لن يُثنوا على غيرِ الإماميّ غالباً. أما إن ثبتَ أن الراوي ثقةٌ في روايته، لكنه غيرُ إماميّ، فإن حديثه يترلُّ للمرتبةِ الأدنى المختلفِ في قبولها، وهي مرتبة (الموثّق). ونتيجةُ هذا الترتيبِ أن الراوي الإماميّ، وإن لم يوثّق في الرواية، إلا أن مذهبه يرفعه فوق رتبة الثقة من غيرِ الإماميّة.

والحليُّ وإن أخرَّ روايةَ الثقة غيرِ الإماميّ، وأفردَها بقسمٍ خاصٍّ متأخّرٍ الرتبة، إلا أنه لم يذكرْ حكمَ هذا القسمِ الأخيرِ عنده، ولا بيّن هل هو مما يُحتجُّ به أو لا. وقد تقدّم بيانُ اضطرابه الشديدِ في الحكمِ على الأسانيدِ المشتملة على رُاوةٍ من الفرقِ الشيعيّةِ المخالفةِ للاثني عشريةِ في عقيدةِ الإمامة، كالواقفةِ والفطحيةِ وأضرابهم. فكتبه في الفروعِ مشحونةً بالاحتجاجِ بأخبارِ هؤلاء^(٢)، ومشحونةً -أيضاً- برّدّها والتّنصيصِ على ضَعْفها. وقد ظهرَ اضطرابه في هذه المسألة حينَ وضعَ كتابه (خُلَاصَةُ الأقوالِ في معرفة الرّجال)، فجعله قسمينِ،

(١) منتهى المطلب (٩/١-١٠).

(٢) انظر احتجاجة بالموثقات في منتهى المطلب : (٢/٢٣٢، ٣٧٦، ٤١٩، ٤٢٧)، (٣/١٧٧، ٢٠٢، ٢٣٧)،

(٤/٩٤)، وهناك مواضعٌ كثيرةٌ غيرها، في المنتهى وفي غيره. وانظر ما تقدم في هذا البحث (ص ٤٢).

خَصَّصَ الأوَّلَ منهما للرُّوَاةِ الذينَ يَعْتَمِدُهُم، والقسمَ الثانيَ لمن يَتَوَقَّفُ في رِوَايَاتِهِمْ^(١). وقد أَدخَلَ جَمَلَةً من الثَّقَاتِ من غيرِ الإِمَامِيَّةِ في القسمِ الأوَّلَ، ونَصَّ في مواضعَ على قَبُولِ رِوَايَتِهِم باعتبارِهِم ثَقَاتٌ حَتَّى مَعَ مَخَالَفَتِهِم في المَذْهَبِ^(٢)، كما أَدخَلَ آخَرِينَ مِثْلَهُم في القسمِ الثاني، ونَصَّ على رَدِّ رِوَايَاتِهِم من أَجْلِ المَذْهَبِ، حَتَّى وَإِنْ كَانُوا ثَقَاتٍ^(٣). وقد أَشارَ الميرزا أَبُو القاسمِ القُمِّيُّ (١٢٣١هـ) إلى كَثْرَةِ تَنَاقُضِ الحَلِّيِّ واختلافِ قولِهِ في الموقِفِ من مَروِيَّاتِ المخالِفِينَ^(٤).

مع التنبية إلى أن الحديث هنا كله عن الرواة من الفرقِ الشيعيةِ المخالفةِ لِلاثني عشريةِ، مَن قالوا بِإِمَامَةِ بعضِ الاثني عشر، وتوقَّفُوا أو خالفُوا في بعضهم الآخر. فأما الرواةُ من أهلِ السُّنَّةِ، فالظاهرُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ ما يَنْقُلُونَهُ مُطْلَقاً، وَلَا يُدْخِلُ مَروِيَّاتِهِم في قِسمِ (الموثَّق)، فَضْلاً عَنِ الصَّحِيحِ والحَسَنِ. ومن أَلْفَاظِ الجرحِ المُستَعْمَلَةِ عِنْدَهُ وَصَفُ الرَّاوي بِكَوْنِهِ (عامياً) أو من (العامَّة). وقد ضَعَّفَ طائِفَةٌ من رُوَاةِ أَهْلِ السُّنَّةِ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَأَدخَلَهُم في القسمِ الثاني من كتابِهِ (خُلَاصَةُ الْأَقْوَالِ)^(١).

هذا الموقِفُ المُتَشَدِّدُ من غيرِ الإِمَامِيَّةِ يَقَابِلُهُ موقِفٌ مُتساهِلٌ لِلْغَايَةِ مع الراوي الإِمَامِيِّ. فبَعْدَ اسْتِقْرَاءِ لَتَصَرُّفَاتِ الحَلِّيِّ، قال الخوئيُّ (١٤٢٢هـ): "ظَهَرَ لَنَا -بَعْدَ التَّبَعِ في كَلِمَاتِهِ- أَنَّهُ كَانَ يَصَحِّحُ رِوَايَةَ كُلِّ شِيعِيٍّ لَمْ يَرِدْ فِيهِ قَدَحٌ"^(٢). ومعنى هذا أَنَّ الحَلِّيَّ كَانَ يَجْعَلُ الْأَصْلَ في الإِمَامِيِّ تَصْحِيحَ رِوَايَتِهِ وَقَبُولَهَا، ما لم يَثْبِتْ خِلَافُ ذَلِكَ. في حينَ كان يَتَرَدَّدُ في قَبُولِ رِوَايَةِ غيرِ الإِمَامِيِّ حَتَّى لو ثَبِتَ تَوْثِيقُهُ.

(١) انظر: خلاصة الأقوال (ص ٤٤)، (ص ٣١٣).

(٢) انظر -مثلاً- المرجع السابق: (ص ٧٤)، (ص ١٧٣)، (ص ١٩٥)، (ص ٢٧٤).

(٣) المرجع السابق (ص ٣١٣)، (ص ٣١٦)، (ص ٣١٩)، (ص ٣٣٠)، (ص ٣٣٣)، (ص ٣١٤)، (ص ٣٨٢).

(٤) قوانين الأصول (ص ٤٥٨). وانظر ما تقدم (ص ٤٢)، وما بعدها.

(١) انظر أمثلة في خلاصة الأقوال: (ص ٣١٨)، (ص ٣٤١)، (ص ٣٤٤)، (ص ٣٧٥)، (ص ٤٠٠).

(٢) كتاب الصلاة (٧١/١)، وهي تقريراتٌ للخوئي على مستند العروة الوثقى، جمعها علي الغروي التبريزي. وانظر

نحواً من ذلك في معجم رجال الحديث (٢٧٨/١).

وما استقرأه الخوئي (١٤٢٢هـ) من تصرفات ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) قرره صراحةً أبو القاسم الحلي (٦٧٦هـ) بقوله: "إذا قال (الراوي) أخبرني بعض أصحابنا، وعنى الإمامية، يُقبل وإن لم يصفه بالعدالة إذا لم يصفه بالفسق، لأن إخباره بمذهبه شهادة بأنه من أهل الإمامة، ولم يُعلم منه الفسوق المانع من القبول"^(١). ومع هذا المذهب الواسع المتساهل في قبول رواية الإمامي الذي لم يوثق، إلا أن أبا القاسم الحلي كان -كابن المطهر- يتردد في قبول رواية الثقة من غير الإمامية. فتراه مرةً يذكر خبراً من رواية إسماعيل السكوني، ثم يقول: "السكوني عامي لكنه ثقة، ولا معارض لروايته"^(٢). وفي موضع آخر قال: "هو وإن كان عامياً، فهو من الثقات، وقال شيخنا أبو جعفر (الطوسي) رحمه الله في مواضع من كتبه: إن الإمامية مجمعة على العمل بما يرويه السكوني وعمار (وهو فطحي) ومن ماثلهما من الثقات، ولم يُقدح بالمذهب في الرواية مع اشتهار الصدق. وكتب جماعة مملوءة من الفتاوى المستندة إلى نقله"^(٣). فهو في هذين الموضعين يقبل رواية العامي (أي السني) والفطحي الثقة. وفي الموضع الآخر اعتضد بكلام للطوسي حكى فيه الإجماع على قبول روايات هؤلاء. لكن الباحث يُفاجأ حين يرى أبا القاسم الحلي في مباحثه الأصولية يرفض قول الطوسي الذي استند إليه هنا. ففي كتابه (معارض الأصول) قال: "الإيمان معتبر في الراوي". ثم نقل كلام الطوسي في قبول روايات المخالفين، وردّه واستدل لإبطاله^(٤).

وقد برز اضطرابه في كتابه (المعتبر)، فكان إذا أراد قبول رواية السكوني وأمثاله، استدعى عبارة الطوسي، وإذا أراد رفضها تعلل بمذهبه، وربما استدعى عبارة لابن بابويه، وقال: "الرواية ضعيفة. قال أبو جعفر ابن بابويه: لا أعمل بما يتفرّد به السكوني"^(٥).

فالحليان: أبو القاسم (٦٧٦هـ) وابن المطهر (٧٢٦هـ)، كلاهما مضطرب في هذا الباب. واضطرابهما أهون وأخف من اضطراب شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي (٤٦٠هـ) الذي سبق

(١) معارج الأصول (ص ١٥١).

(٢) المعتبر (١/٢٥٢).

(٣) الرسالة العزية، ضمن مجموع الرسائل التسع (ص ٦٤).

(٤) معارج الأصول (ص ١٤٩).

(٥) المعتبر (١/٣٩٩).

تفصيل موقوفه عند الحديث عن مذهبه في أخبار الآحاد^(١).

وقد رأيت محمد إسماعيل الخواجوي^(١٧٣هـ) يشرح ويعجب من كثرة تناقض هؤلاء الثلاثة في المسألة، فيقول: "أمثال هذا التناقض والاضطراب في كلامهم -رحمهم الله- أكثر من أن يُحصى، فاتباعهم في كل ما آتونا من ذلك مُشكِلٌ.." ^(٢).

تلك الاضطرابات والتناقضات تأتي في سياقِ التقلباتِ الأوسع التي مرّت بها الطائفة، والتي رافقها تحولٌ شاملٌ في المنهج النظري في التعامل مع الأخبار. فمحدثو الطائفة القُدماء كان أكثر قَدَحهم في الرواة يرجع للمخالفة في المذهب. وقد وصف نَجَهم البهائي^(١٠٣٠هـ)، فقال: "المستفاد من كُتبِ علَمائنا المؤلّفة في السير والجرح والتعديل، أن أصحابنا الإمامية عليهم السلام كان اجتنابهم عن مخالطة من كان من الشيعة على الحقّ أولاً، ثم أنكر إمامة بعض الأئمة -عليهم السلام- في أقصى المراتب، وكانوا يحترزون عن مجالستهم والتكلم معهم، فضلاً عن أخذ الحديث عنهم. بل كان تظاهرهم لهم بالعداوة أشدّ من تظاهرهم بها للعامة. فإنهم كانوا يلاقون العامة ويمجالسونهم وينقلون عنهم ويظهرون لهم أنهم منهم خوفاً من شوكتهم، لأن حُكَّام الضلال منهم. وأما هؤلاء المخذولون فلم يكن لأصحابنا الإمامية ضرورة داعية إلى أن يسلكوا معهم على ذلك المنوال. وسيما الواقفية، فإن الإمامية كانوا في غاية الاجتناب لهم والتباعد منهم، حتى إنهم كانوا يسمّونهم الكلاب الممطورة؛ أي التي أصابها المطر. وأئمتنا -عليهم السلام- لم يزالوا ينهون شيعتهم عن مخالطتهم ومجالستهم، ويأمرونهم بالدعاء عليهم في الصلاة، ويقولون إنهم كفارٌ مُشركون زنادقة، وأنهم شرٌّ من النواصب، وأن من خالطهم وجالسهم فهو منهم. وكتب أصحابنا مملوءةً بذلك كما يظهر لمن تصفح كتاب الكشي وغيره" ^(١). وقال المجلسي: "كتب أخبارنا مشحونة بالأخبار الدالة على كفر الزيدية وأمثالهم، من الفطحية، والواقفة، وغيرهم من الفرق المضلة المبتدعة" ^(٢).

(١) انظر ما تقدم (ص ١٢٩).

(٢) الفوائد الرجالية (ص ٢٣٧).

(١) مشرق الشمسيين (ص ٢٧٤).

(٢) بحار الأنوار (٣٧/٣٤).

هذا الموقف الذي يشرحه البهائي (١٠٣٠هـ) والمجلسي (١١١١هـ) ينسجم تماماً مع الموقف العقدي الذي يقرره علماء الطائفة عند حديثهم عن حكم منكر الإمامة. فالمشهور في كلامهم نفي الإيمان عنه، بل هناك من نقل الاتفاق على ذلك. ثم قد يختلفون في حكمه في الدنيا، فمنهم من يجري عليه أحكام الكافر، ومنهم من يعطيه حكم المنافق الذي تجري عليه أحكام الإسلام في الدنيا، ثم مآله في الآخرة مآل الكفار.

يقول أبو جعفر ابن بابويه (٣٨١هـ): "اعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والأئمة من بعده -عليهم السلام- أنه بمترلة من جحد نبوة جميع الأنبياء. واعتقادنا فيمن أقر بأمر المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمترلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة محمد صلى الله عليه وآله" (١).

ويقول ابن توبخت: "أما دافع النص، فقد ذهب أكثر أصحابنا إلى تكفيرهم، ومن أصحابنا من يحكم بفسقهم، ثم اختلفوا في حكمهم في الآخرة..." (٢).

وذكر النعماني النفاق المؤدي للدرك الأسفل من النار، ثم قال: "وهذه -رحمكم الله- حال كل من عدل عن واحد من الأئمة الذين اختارهم الله تعالى، وجحد إمامته، وأقام غيره مقامه، وادعى الحق لسواه. إذ كان أمر الوصية والإمامة بعهد من الله -تعالى- وباختياره، لا من خلقه ولا باختيارهم، فمن اختار غير مختار الله، وخالف أمر الله -سبحانه-، ورد مورد الظالمين والمنافقين الحاليين في ناره، بحيث وصفهم الله تعالى" (٣).

و يقول المفيد (٤١٣هـ): "اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة، وجحد ما أوجبه الله -تعالى- من فرض الطاعة، فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار" (٤).

(١) الاعتقادات في دين الإمامية (ص ١٠٤).

(٢) نقله صاحب بحار الأنوار (٣٦٥/٨)، وصاحب الحقائق الناضرة (١٧٥/٥)، وجواهر الكلام (٦٢/٦) عن كتاب (فصل الباقوت)، وقد ترددت عبارات علماء المذهب فيق نسبة هذا الكتاب بين اثنين من بني نوبخت، فمنهم من نسبته لإسماعيل بن إسحاق بن أبي سهل (الذريعة ٢٥/٢٧١، الشيعة وفنون الإسلام ص ٧٠)، ومنهم من نسبته لإبراهيم بن إسحاق بن أبي سهل (أعيان الشيعة ١١٠/٢، الكنى والألقاب ٩٤/١).

(٣) الغيبة (ص ٦٤).

(٤) أوائل المقالات (ص ٤٤).

وقال: "لا يجوز لأحدٍ من أهل الإيمان أن يُعَسَّلَ مخالفاً للحقِّ في الولاية ولا يُصَلِّيَ عليه. إلا أن تدعوهُ ضرورةً إلى ذلك من جهة التقيّة. فيَغْسِلَهُ تغسيلَ أهل الخلاف... وإذا صلى عليه لعنه في صلاته ولم يدعُ له"^(١).

وذكر مثل ذلك تلميذه المرتضى (٤٣٦هـ)، فقال: "الذي يدلُّ على أن المعرفة بإمامة من ذكرناهم -عليهم السلام- من جملة الإيمان، وأن الإخلالَ بها كفرٌ ورُجوعٌ عن الإيمان، إجماعُ الشيعة الإمامية على ذلك. فإنهم لا يختلفون فيه"^(٢).

وقال أبو جعفر الطوسي (٤٦٠هـ): "الجهلُ بالإمام كفرٌ"^(٣). ونقل في كتابه (التهذيب) قولَ المفيد بتحریم تغسيل الميت المخالف للإمامية، ثم قال: "الوجهُ فيه أن المخالفَ لأهل الحقِّ كافرٌ، فيجبُ أن يكونَ حكمُه حكمَ الكفار، إلا ما خرجَ بالدليل... وأما الصلاةُ عليه فيكونُ على حدِّ ما كان يُصلي النبي ﷺ على المنافقين"^(٤).

وقال ابنُ إدريس (٥٩٨هـ): "المخالفُ للحقِّ كافرٌ بلا خلافٍ بيننا"^(٥). وقال النصير الطوسي (٦٧٢هـ): "قالت الشيعة: أصولُ الإيمان ثلاثة: التصديقُ بوحدة الله -تعالى- في ذاته، والعدلُ في أفعاله، والتصديقُ بنبوّة الأنبياء، والتصديقُ بإمامة الأئمة المعصومين من بعد الأنبياء"^(٦).

وإلى مثل هذا كان يذهبُ ابنُ المطهر الحلي (٧٢٦هـ)، فإنه قال في شرحه لكلمة ابن نُوبختَ المنقولة آنفاً: "أما دافعُ النصِّ على أمير المؤمنين عليه السلام، بالإمامة فقد ذهبَ أكثرُ أصحابنا إلى تكفيرهم، لأن النصَّ معلومٌ بالتواتر من دين محمد ﷺ، فيكونُ ضرورياً، أي معلوماً من دينه ضرورةً، فيكونُ جاحدهُ كمن يحدُّ وجوبَ الصلاة وصومَ شهر رمضان"^(٧).

(١) المقنعة (ص ٨٥).

(٢) الرسالة الباهرة في العترة الطاهرة، ضمن مجموع رسائله (٢٥٢/٢).

(٣) المسائل الحائريات، ضمن مجموع الرسائل العشر (ص ٣١٧).

(٤) تهذيب الأحكام (٣٣٥/١).

(٥) السرائر (٣٥٦/١).

(٦) قواعد العقائد. طبعة ملحقة بتلخيص المحصل (ص ٤٦٦).

(٧) نقله البحراني في الحقائق الناضرة (١٧٥/٥)، عن كتاب الحلي: أنوار الباقوت في شرح الباقوت.

ولما تعرّض الحليّ لاشتراط الإمامة في مستحقّ الزكاة قال: "الإمامة رُكنٌ من أركان الدين وأصوله. وقد علم ثبوّتها من النبيّ ﷺ ضرورةً، فالجأُدها، لا يكون مُصدّقاً للرّسول ﷺ في جميع ما جاء به، فيكون كافراً، فلا يستحقّ الزكاة"^(١).

ويلحظُ في نصوص هؤلاء أن منهم من يحكي الاتفاق على كفر مُنكر الإمامة، ومنهم من يجعله قول الأكثر. وقد حقّق زين الدين العامليّ (٩٦٥هـ) أن القائلين من الطائفة بإسلام المخالفين إنما قصدوا: "صحة جريان أكثر أحكام المسلمين عليهم في الظاهر، لا أنهم مُسلمون في نفس الأمر". قال: "لذا نقلوا الإجماع على دخولهم النار"^(٢).

و نَبّه بهاء الدين الأصفهانيّ الملقّب بالفاضل الهنديّ (١٣٣٧هـ) على علّة إجراء الأحكام الظاهرة على المخالفين، فقال: لأنهم "منافقون أُجريَ عليهم أحكام المسلمين استهزاء بهم، ودفعاً للحرّج عن المؤمنين"^(١). يعني أن في إجراء أحكام الكفر الظاهر على مُخالفِي الإمامية حرّجاً وضرراً على الإمامية أنفسهم. وقد كرّر هذا المعنى مرّتين الأنصاريّ (١٢٨١هـ)، حين قرّر طهارة المخالفين، وقال: "لا يُتوهّم من الحكم بطهارتهم الحكم بثبوت مزية لهم من حيث الرتبة على سائر الكفار كما توهّمه بعضُ فطعن على المتأخّرين بما طعن. وإنما نحكم بذلك - كما ذكره كاشفُ اللثام^(٢) - استهزاء بهم، ودفعاً للحرّج عن المؤمنين"^(٣).

وكلامُ المتأخّرين من علماء الطائفة في مثل هذا المعنى كثيرٌ يطولُ تتبّعه، وبخاصّة في الحِقبة التي تلت قيامَ دولة الصّفويّين حيث حصّلت الشوكة والقوّة، فشاع التصريحُ بإكفار المخالف في الإمامة. فقد كان عالم الدولة الصّفوية الأكبر عليّ بن عبدِ العالي الكرّكيّ (٩٤٠هـ) يقول: "يجبُ على المكلف - حرٌّ وعبدٌ، ذكرٌ وأنثى -: أن يعرفَ الأصولَ الخمسة التي هي أركانُ الإيمان - وهي: التوحيدُ، والعدلُ، والثبوتُ، والإمامة، والمعادُ - بالدليل لا بالتقليد. ومن جهلَ

(١) منتهى المطلب. الطبعة الحجرية: (٥٢٢/١).

(٢) حقائق الإيمان (ص ١٣٢).

(٣) كشف اللثام (١/٤١٠).

(٢) يعني الفاضل الهندي المذكور آنفاً، وهو صاحب كتاب (كشف اللثام).

(٣) كتاب الطهارة. (٣٥٣/٢).

شيئاً من ذلك لم ينتظم في سلك المؤمنين، واستحقَّ العذاب الدائم مع الكافرين"^(١). وساق بعد هذا الكلام قبائح في حقَّ الخلفاء الثلاثة عليهم السلام، ينقلُ على قلب المؤمن نقلها، ثم حكم بكفرهم بدعوى منازعتهم علياً عليه السلام في الإمامة، ثم قال: "فعلَيْهِمْ وعلى مُحِبِّهِمْ لعنةُ الله والملائكةِ والناسِ أجمعين"^(٢).

وكان أبو الحسن الشَّريفُ الفتويَّ العامليُّ (١١٣٨هـ) يذكرُ أن الأخبارَ بكفرِ المخالفين "تعدَّت عن حكم التواتر". وكان يقول: "عندي أن كُفرَ هؤلاء من أوضح الواضحات في مذهب أهل البيت -عليهم السلام-"، "وليت شعري أيُّ فرقٍ بين من كفرَ بالله -تعالى- ورسوله، ومن كفرَ بالأئمة -عليهم السلام-، مع أن كلَّ ذلك من أصول الدين"^(١).

مثلُ هذا التكفيرِ الشاملِ لجميع من لا يؤمنُ بالإمامة سيكون له أثره في الروايات التي

(١) الرسالة النجمية، ضمن مجموع رسائل الكركي (٥٩/١).

(٢) المرجع السابق (٦٢/١).

وللمعاصرين من علماء ومراجع الإمامية كلماتٌ كثيرةٌ في نفي الإيمانِ عمن لا يؤمنُ بالإمامة. من ذلك قول محمد رضا المظفر (١٣٨١هـ) في كتابه (عقائد الإمامية ص ٦٥): "نعتقدُ أن الإمامة أصلٌ من أصول الدين لا يتمُّ الإيمانُ إلا بالاعتقادِ بها". ويقولُ المرجعُ أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ)، في حديثه عن حرمة غيبة المؤمن: "المراد من المؤمن هنا من آمن بالله، ورسوله، وبالمعاد، وبالأئمة الاثني عشر". ثم يضيف: "ثبت في الروايات والأدعية والزيارات جوازُ لعن المخالفين، ووجوبُ البراءة منهم، وإكثارُ السبِّ عليهم، واتهامهم، والوقعةُ فيهم -أي غيبتهم- لأهم من أهل البدع والريب، بل لا شبهة في كفرهم، لأن إنكارَ الولاية والأئمة حتى الواحد منهم، والاعتقاد بخلافه غيرهم، وبالعقائد الخرافية، كالجبر ونحوه يوجبُ الكفر والزندقة". (مصباح الفقاهة ١/٥٤٤). ومن هذا ما ذكره المرجعُ عبدالحسين شرف الدين (١٣٧٧هـ)، حين تحدَّث عن نصوصِ نجاة الموحدين يومَ القيامة، ثم ذكر أن الأخبارَ الإماميةَ تخصُّ "تلك العمومات المتكاثرة بولاية آل الرسول صلى الله عليه وآله وعترته الطاهرين"، قال: "ولا غرو فإن ولايتهم من أصول الدين". (الفصول المهمة ص ٣٢). ومثل ذلك قولُ المرجع الآخر روح الله الخميني: "الإيمان لا يحصلُ إلا بواسطة ولاية عليٍّ وأوصيائه من المعصومين الطاهرين -عليهم السلام- بل لا يُقبلُ الإيمان بالله ورسوله من دون الولاية". الأربعون (ص ٥١١). وقال: "الإمامة إحدى أصول الدين الإسلامي". (كشف الأسرار ص ١٤٩). وذكر أن الأخبارَ الدالة على كفر المخالف مستفيضة (الطهارة ٣/٣١٦). لكنه ذكرَ في موضعٍ آخر أن نفي الإيمان عن المخالفين يجبُ ألا يشملَ الحكمَ الدينيَّ. قال: "ولو من بابِ المصالح العليا وعدمِ التفرقة بين جماعات المسلمين!" (كتاب الطهارة ٣/٣٢٣).

(١) نقله عنه صاحب الحقائق الناضرة (١٧٦-١٧٧هـ).

ينقلها غير الإمامي، لأن الكفر لا يجامع شرط العدالة المذكور في حدّ الخبر الصحيح. وهذا المعنى هو ما نبّه عليه المرتضى (٤٣٦هـ)، حين ذكر أن الإمامية لا يستطيعون العمل برواية مخالفهم، ثم قال: "مثل الذي ذكرناه لا يُعترض به على مذهب مُخالفينا إلى العمل بأخبار الآحاد. لأنهم لا يُراعون في صفة التّأقلين كلّ الذي تُراعيه، ولا يُكفّرون بما تُكفّر به من الخلاف في كلّ أصل وفرع... فالأمر عليهم أوسع منه علينا"^(١).

لأجل هذا لما سئل الحلّي (٧٢٦هـ) عن أبان بن عثمان - وكان من الشيعة النّووسية^(٢)، غير أنه من أصحاب الإجماع الذين نقل الكشيّ الاتفاق على قبول ما يصحّ عنهم -، فأجاب الحلّي: "الأقرب عندي عدم قبول روايته، لقوله - تعالى -: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] . ولا فسق أعظم من عدم الإيمان"^(٣).

وحين ترجم ابن داود الحلّي لرجل كان يؤمن بإمامة الاثني عشر ويضيف معهم زيد بن عليّ، قال: "بمذه العقيدة الحقّته بالضّعفاء"^(٤). ولما شرح زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) صفات الرّاوي مقبول الرواية قال: "المشهور بين أصحابنا اشتراط إيمانه... بمعنى كونه إمامياً"^(٥). وكان يذكر أن قبول أهل السنة مرويات مخالفهم، هو سبب كثرة الأخبار الصّحاح عندهم، مقارنةً بأحاديث الشيعة^(٦). وذكر نحواً ذلك محمد باقر الأسترآبادي^(٧). ومهديّ الكجوريّ الشيرازي (١٢٩٣هـ)^(٨).

(١) رسالة إبطال العمل بأخبار الآحاد، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٣١٢/٣).

(٢) النّووسية هم الذين يسوّقون الإمامة إلى جعفر الصادق، ثم يتوقّفون، ويقولون إنه لم يمّت، وأنه المهدي الذي سيخرج آخر الزمان. انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٢٥)، وانظر عند الإمامية: توضيح المقال (ص ٢٢٢).

(٣) معالم الدين (ص ٢٠٠).

(٤) رجال ابن داود (ص ٢٠٠).

(٥) الرعاية في شرح البداية (ص ١٨٩).

(٦) المرجع السابق (ص ٧٧).

(٧) الرواشح السماوية (ص ٧٥).

(٨) الفوائد الرجالية (ص ١٨٤).

لأجل هذا كان الشيخ حسن بن زين الدين (١٠١١هـ) يعيبُ على والده وغيره ممن جمَعُوا في تعريفِ الصَّحيح بين شرطِ العَدالةِ وشرطِ الإيمانِ بالإمامةِ. قال: "لأنَّ قَيْدَ العَدالةِ مُغْنٍ عن التَّقْيِيدِ بالإماميِّ. لأنَّ فاسدَ المذهبِ لا يَتَصِفُ بِالْعَدَالَةِ حَقِيقَةً. كيفَ والعَدَالَةُ حَقِيقَةٌ عُرْفِيَّةٌ في معنىٍّ معروفٍ، لا يَجَامَعُ فسادَ العَقِيدَةِ قطعاً"^(١).

لكنَّ هذه التقريراتِ في إهدارِ روايةِ المخالفِ واجهَت عقبةً كأداءً، جعلتُ العملَ بها مُتَعَذِّراً، إذ إنَّ طائفةً من مشاهيرِ نَقْلَةِ أخبارِ المذهبِ عاشُوا في زمنٍ كانت عقيدةُ الإمامةِ فيه لم تزلْ مُتَقَلِّبةً غيرَ مستقرَّةٍ، فكانَ في أعيانِ الشيعةِ من يتوقَّفُ أو ينكِرُ إمامةَ بعضِ الاثني عشر، بسببِ الخلافاتِ التي كانت تنشأُ عقبَ موتِ كلِّ إمامٍ. وكانَ هؤلاء جميعاً يندرجون تحت اسمِ الشيعةِ الإماميةِ قبلَ أن تستقلَّ الاثنا عشريةُ بالاسمِ. فمُذْ وَفَاةِ الحُسَيْنِ عليه السلام ابتدأتْ خلافاتُ الشيعةِ في تحديدِ الأئمةِ، فقال أكثرُهم^(١) بإمامةِ أخيه محمد بنِ الحنفيةِ، وقال آخرونَ بإمامةِ ابنه زين العابدين. ثم لم تزلْ الاختلافاتُ تتكرَّرُ وتَتَسَّعُ مع موتِ كلِّ إمامٍ. وقد تقدَّم عن الكشيِّ أن عامةَ مشايخِ الطائفةِ بعد موتِ جعفرِ الصادقِ قالوا -أولَ الأمرِ- بإمامةِ ولده عبدِ الله الأفطَح، ولم يذهبوا إلى إمامةِ ابنه موسى الكاظم. وهؤلاء هم الفطحية، ثم منهم من رجعَ عن ذلك، ومنهم من بقيَ عليه^(٢). والذين قالوا بإمامةِ الكاظم، اختلفوا بعدَ موته، فتوقَّفَ بعضهم عنده ولم يسقِ الإمامةَ في عقبه، فسُمُّوا بالواقفةِ، وقال آخرونَ بإمامةِ ابنه عليِّ بنِ موسى. وهناكْ خلافاتٌ أخرى كثيرةٌ متشعبةٌ تقدَّمت الإشارةُ لها عندَ التعريفِ بالطائفةِ الإماميةِ.

تلك التقلباتُ والاختلافاتُ وقعتْ في الحُقبةِ التي عاشَ فيها نَقْلَةُ الأخبارِ عن الأئمةِ، فتلبَّسَ كثيرٌ منهم ببعضِ تلكِ المقولاتِ. فلو أُهدرتْ مروياتُ هؤلاء لما بقيَ للإماميةِ من أخبارِها إلا القليلُ. لأجلِ ذلك لم يجدْ علماءُ الطائفةِ بُدّاً من العملِ بمروياتِ طائفةٍ منهم ممن شاعتْ مروياتُهم في كُتُبِ المذهبِ، مع أن كُتُبَ الرجالِ مملوءةٌ بالطَّعنِ فيهم. وقد عدَّ

(١) منتقى الجمان (٥/١).

(١) انظر: تاريخ ابن خلدون (١٧٢/٣).

(٢) انظر ما تقدم (ص ٢١).

العياشيُّ جملةً من أسماء الفطحية، ثم قال: "هم فقهاء أصحابنا"^(١). وكان أبو جعفر الطوسيُّ (٤٦٠هـ) يقول: "إن كثيراً من مُصنّفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم مُعتمدة"^(٢).

وقال الدّاماد (١٠٤١هـ): "إن غير واحدٍ من الواقفية والزيدية ليسوا من عداد جماعةٍ قد انعقد إجماع العصابة على تصحيح ما يصحُّ عنهم، ومع ذلك، فإننا نرى الأصحاب يركنون إليهم، ويعتمدون على روايتهم، ويترلون أحاديثهم منزلة الصّحاح، لما قد لاح لهم من فقههم وثقتهم وجلالة أمرهم وأمانتهم في الحديث"^(٣).

وقد حاول المامقاني (١٣٥١هـ) توجية رواية علماء الطائفة عن المنسوبين لمذهب الواقفة، فقال: "إن كثرة الدُّموم الواردة عن الأئمة عليهم السلام - في حق الواقفة حتى سموهم كفّاراً مشركين زنادقة ملعونين شراً من النّصاب، وتجنّب أصحابنا الإمامية من لقائهم ومخالطتهم ومجالستهم بإلزام من أئمتهم عليهم السلام -، تكشف عن أن ما رووه عنهم: إما كان لإحرازهم كذب نسبة الوقف إلى من رووا عنهم، أو لتحقيق كونها رواياتٍ حال استقامتهم عندهم، أو أنّهم أخذوها من أصولهم التي أحرزوا كون تأليفها في حال الاستقامة واشتهارها ومعروفيّتها بين الإمامية قبل وقف مصنّفيها"^(١).

فمن الواضح أن المذهب الإمامي كان يُعاني حرجاً في هذه المسألة. فقد كانت هناك مرويات عن الأئمة الاثني عشر -الذين تعتقد الإمامية عصمتهم- فيها لعنٌ وقدحٌ شديدٌ في المخالفين، بل فيها لعنهم ورميهم بالكفر والنفاق والتّجاسة، ومع ذلك لم يكن بالإمكان الاستغناء عن مرويات أولئك الملعونين المكفرين، فمن هنا ظهر الاضطراب والتناقض في موقف علماء المذهب من رواية المخالف. لأجل هذا، فإن الطوسي لما فتح باب الكتابة في أدلة فروع الفقه، تحيّر واضطرب في الاختيار بين رفض أو قبول روايات المخالفين الكثيرة التي لا

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/٦٣٥).

(٢) الفهرست (ص٣٢).

(٣) الرواشح السماوية (ص١٧٨).

(١) ذكر ذلك في الفائدة التاسعة بخاتمة كتابه تنقيح المقال (٣/٩٩).

قياماً لفروع المذهب إلا بها. فكان مرةً يتمسكُ بالأصل فيُنصُّ على الرفض ويحكي الاتفاق على ذلك، ثم في مواضع أخرى يستدلُّ على قبول تيك المرويات والعمل بها. بل ويكادُ يحكي الاتفاق على ذلك أيضاً^(١). وفي المواضع التي كان يقبلُ فيها أخبار المخالفين كان ابنُ إدريس (٥٩٨هـ) يتعقبه ويُقرِّعه ويُنكرُ عليه خروجه عن الأصل. وربما شدَّد في نقده والاعتراض عليه. من ذلك موضعٌ احتجَّ فيه الطُّوسِيُّ برواية الفطحيِّ عمار السَّباطيِّ، فقال ابنُ إدريس: "عمارٌ هذا فطحيٌّ، كافرٌ، ملعونٌ"^(٢). وفي موضعٍ آخر استدلَّ الطُّوسِيُّ برواية الفطحيِّ الآخر سماعة بن مهران، فقال ابنُ إدريس: "الراوي فطحيٌّ المذهب، غيرُ معتقدٍ للحقِّ، بل مُعانِدٌ كافرٌ"^(٣). وعندما استدلَّ الطُّوسِيُّ بخبرٍ من رواية السَّكُونيِّ، قال ابنُ إدريس: "هو عاميٌّ المذهب، ليسَ من جُملة الطائفة، وهو غيرُ عدلٍ عنده، بل كافرٌ. فكيف اعتمدَ على روايته؟!"^(٤). وفي موضعٍ رابعٍ استدلَّ فيه الطُّوسِيُّ برواية للحسن بن فضالٍ، وهو -أيضاً- فطحيٌّ، فقال ابنُ إدريس: "فطحيٌّ المذهب، كافرٌ ملعونٌ... وبنو فضالٍ كلُّهم فطحيةٌ، والحسنُ رأسُهم في الضلال"^(٥).

فابنُ إدريس كان يسيِّر على القاعدة النظرية المستمرة لدى علماء الطائفة، ويحاسبُ الطُّوسِيَّ اعتماداً على ما تقرَّرَ عنده من كُفرِ المخالف وسقوطِ عدالته. وهو ما قرَّره الطُّوسِيُّ نفسه في مواضع من كلامه في (عدة الأصول).

لكن مع التوسُّع الذي حصل في ميدان الاستدلال على الفروع الفقهيَّة، كان موقفُ ابنِ إدريس المتصلِّب غيرَ قابلٍ للاستمرار. فكان لا بدَّ أن تميلَ الكفة لصالح الأخذ بمرويات المخالفين. فلذلك رأينا عليَّ ابنَ طاووس (٦٦٤هـ) يعترضُ على ابنِ إدريس في بعض كلامه المتقدم، ويقول: "ليس كلُّ أخبار الفطحية وُفرِّق الشيعة باطلة بالكلية. بل فيهم من يُعرفُ منه الثقة في الروايات، وقد اعتمدَ شيوخُ أصحابنا على رواية جماعةٍ منهم في كثيرٍ من الأحكام

(١) انظر ما تقدم (ص ١٢٩).

(٢) السرائر (١/٢٦٧).

(٣) المرجع السابق (١/٢٦٧).

(٤) المرجع السابق (٣/٢٩٠).

(٥) المرجع السابق (١/٤٩٥).

الواجبات والمندوبات، وهذا واضحٌ بين أهلِ المعارفِ، فلا يحتاجُ إلى زيادةٍ قولِ كاشفٍ^(١). فلما جاءَ بعد ذلك ابنُ المطهرِ الحلِّيِّ (٧٢٦هـ)، مشى -نظرياً- على الأصلِ الأوَّلِ، وقرَّرَ رفضَ روايةٍ غيرِ الإماميةِ باعتبارهم كفاراً غيرَ عُدُولٍ. لكنَّه لم يستطع التزامَ ذلك، فوقَّعت في كلامه التناقضاتُ، كما وقَّعت من قبلُ في كلامِ الطوسيِّ. لكن صنيعَ الحلِّيِّ حينَ خصَّصَ لأخبارِ المخالفينَ عنواناً مُستقلاً، وجعلَ روايتهم تحت اسمِ (الموثق)، وأفردها عن قسمي الصَّحيح والحسن، ترتَّب عليه إبرازُ المسألةِ ووضوحُ البحثِ فيها بعده.

فلما جاءَ محمدُ بن مكيٍّ (٧٨٦هـ)، وزينُ الدِّينِ العامليُّ (٩٦٥هـ) نقلاً تقسيماتِ الحلِّيِّ وأخذاً بتنظيره في رفضِ مروياتِ المخالفينَ، فأدخلَا شرطَ الإيمانِ بالإمامةِ ضمنَ شرائطِ قبولِ الخبرِ^(١). لكنَّ والدَ البهائيِّ (٩٨٤هـ) بعدهما مالَ إلى خلافِ ذلك، فأظهرَ بعضَ الاستعدادِ لقبولِ أخبارِ الفرقِ الشيعيةِ المخالفةِ. لكنه مع ذلك فرَّقَ بين الراوي الإماميِّ وغيرِ الإماميِّ إذا مدَّحَهُما علماءُ الطائفةِ بغيرِ لفظِ التوثيق. فجعلَ الأوَّلَ من قبيلِ الحسنِ، والثاني من قبيلِ الضَّعيفِ^(٢).

ثم جاءَ عقبه الشيخُ حسنُ العامليُّ (١٠١١هـ)، وابنُ أخته محمدٌ صاحب (المدارك) (١٠٠٩هـ)، فعملًا بما قرَّره والُدُّهما زينُ الدِّينِ العامليُّ، وأسقطا مروياتِ المخالفينَ، فلم يَصِفْ لهم من الأخبارِ إلا القليلُ^(٣). فكانَ صنيعُهُما أحدَ أسبابِ نِقْمَةِ الأخباريينَ الذين استشعروا خطورةَ قواعدِ فحصِ الأسانيدِ، وأدرَكُوا عدمَ مناسبتها لحالِ مروياتِ الطائفةِ المنقولِ أكثرها بواسطةٍ من لم تثبَّت عدالته عندهم.

ويبدو أن ثورةَ الأخباريينَ على علمِ الدرايةِ الذي سُسِقَتْ مروياتُ المذهبِ، دفعَتْ بالأصوليينَ إلى التمهيدِ لاقتلاعِ العوائقِ التي تحولُ دُونَ قبولِ أخبارِ الفرقِ الشيعيةِ المخالفةِ، فبدأ يكثرُ في كلامهم التنازُلُ عن اشتراطِ العدالةِ في الراوي أو التخفيفُ في معنى العدالةِ

(١) فتح الأبواب (ص ٢٩٢).

(١) انظر ما تقدم (ص ٣٩٩).

(٢) وصول الأخبار إلى أصول الأخبار (ص ٩٦).

(٣) انظر ما تقدم (ص ٢٥٣-٢٥٥).

وحدّها حتى تشمل المخالفين في المذهب. وساعدتهم في ذلك تلك الاضطرابات في آراء الطوسي، فكانوا كثيراً ما يُعولون على بعض كلامه الذي قبل فيه مرويات المخالفين ويغضون الطرف عن قوله الآخر المخالف، كما يظهر ذلك في كلام البهائي (١٠٣٠هـ)^(١)، والميرز أبو القاسم القمي (١٢٣١هـ)^(٢)، ومرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ)^(٣)، وغيرهم. وبوب الحر العاملي -مع ميوّله الأخبارية- في كتابه (الفصول المهمة): "باب جواز العمل بما روته العامة عن عليّ عليه السلام في حادثة لا نصّ فيها من طريق الشيعة خاصة"^(٤).

ومن تنازل عن شرط العدالة من المعاصرين المرجع الآقا ضيا العراقي (١٣٦١هـ)، حيث قال: "يمكن دعوى عدم اعتبار وصف العدالة في الراوي في حجية روايته، وأن مدار الحجية إنما كان على حيث الوثوق في نقل الرواية بنحو يضعف فيه احتمال الكذب.." ^(١).

أما حسن الصدر (١٣٥٤هـ)، فإنه نفى الخلاف في المسألة أصلاً، وقال: "لم يدّع أحد أن العدالة شرط ينتفي الحديث بانتفائه. بل نقل شيخ الطائفة إجماع الطائفة على أخبار الفطحية والناووسية ونحوهما من الفرق الفاسدة"^(٢).

ومن قال بإسقاط شرط العدالة المرجع المعاصر عليّ الفاني الأصفهاني الذي قال: "لم يتم دليل على اعتبار العدالة كشرط في جواز الأخذ برواية الراوي"^(٣).

ويقول محي الدين العريفي بعدما ذكر راوياً منسوباً لفرقة الواقفة، ورويت فوق ذلك عن الأئمة نصوصاً بلعنه: "إن محض اتصاف الراوي بالوقف، وصدور اللعن عن أهل البيت -عليهم السلام- لذلك، لا يسقط حديثه عن الاعتبار لو كان ثقة في نفسه، لا يكذب في قوله. حيث لا يشترط في اعتبار الراوي العدالة ولا الإيمان، وإن اعتبرهما جماعة"^(٤).

(١) زبدة الأصول (ص ٩٤).

(٢) قوانين الأصول (ص ٤٥٨).

(٣) فرائد الأصول (١/٣٠٥-٣٢٠).

(٤) الفصول المهمة (١/٥٧٤).

(١) نهاية الأفكار (٣/١٣٤).

(٢) نهاية الدراية (ص ٤٢٤).

(٣) بحوث في فقه الرجال (ص ٦٢).

(٤) قواعد الحديث (ص ٨٥).

وذهبَ إلى مثل ذلك المرجعُ أبو القاسم الخوئي^(١) (١٤١٣ هـ)، فإنه علّقَ على تصحيح الطُّوسِيّ إحدى رواياتِ المخالفين، فقال: "يظهرُ منه -قدّس سرّه- أن ما يُعتَبَرُ في العملِ بالروايةِ إنما هو الوثاقَةُ لا العَدَالَةُ، وأن فسقَ الجوارحِ والمخالفةَ في الاعتقادِ لا يضرُّ بحُجِّيَةِ الخبر"^(٢). وقد تقدّمَ قريباً تصرُّحُهُ بقبولِ روايةِ الكافرِ.

وقد بقيَ آخرونَ كثيرٌ من علماءِ الطائفةِ على اشتراطِ العَدَالَةِ والإيمانِ في الراوي، وثبُّوا على رَفْضِ رواياتِ المخالفين^(٣)، غيرَ أن الأكثرَ لم يثبُّوا على ذلك.

و مما يلحظه الدارسُ في كلامٍ كثيرٍ ممن سهَّلوا في روايةِ المخالفينَ من المتأخِّرينَ أهمُّ حينٍ يشرعونَ في تقريرِ مذهبهم في المسألةِ يتركونَ كلامَ القدماءِ كلّهُ، ثم ينطلقونَ للطُّوسِيّ، فيعضونَ كلامَهُ المضطربَ، ويأخذونَ منه ما قرَّرَ فيه قبولَ روايةِ المخالفِ، ويتركونَ كلامَهُ الكثيرَ المناقضَ^(٤)، كقوله في (عدَّةُ الأصول): "مِنْ شَرَطِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ أَنْ يَكُونَ رَاوِيَهُ عَدْلًا بِلَا خُلْفٍ. وَكُلُّ مَنْ أُسْنِدَ إِلَيْهِ مِنْ خَالَفَ الْحَقَّ لَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُهُ، بَلْ ثَبَتَ فَسْقُهُ. فَلَأَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يُجْزَ الْعَمَلُ بِخَبَرِهِ"^(٥). ومثلُ ذلكِ قولُهُ: إن من حالِ الطائفةِ "الذي لا يُنكَرُ ولا يُدْفَعُ أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الَّذِي يَرَوِيهِ مُخَالَفُهُمْ فِي الْإِعْتِقَادِ، وَيَخْتَصُّونَ بِطَرِيقِهِ"^(٦).

هذه العبارةُ وأمثالها مما يُغفله هؤلاء في تقريرِهِم قبولَ خبرِ المخالفِ. مع أن كلامَ الطُّوسِيّ هذا مُوافقٌ لما عليه جُلُّ علماءِ الطائفةِ الأوائلِ. وهو ما قرَّرَهُ بوضوحِ المرتضَى (٤٣٦ هـ) حينَ قال: "لا خلافَ بين كُلِّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الشَّرِيعَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ مَخْبِرِهِ عَدْلًا. وَالْعَدَالَةُ عِنْدَنَا تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُعْتَقِدًا لِلْحَقِّ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَغَيْرَ ذَاهِبٍ إِلَى مَذْهَبٍ قَدْ دَلَّتِ الْأَدْلَةُ عَلَى بُطْلَانِهِ..."^(٧).

(١) معجم رجال الحديث (٢٢/٤).

(٢) انظر: فائق المقال (ص ٣٠)، قاموس الرجال (١٢/٤٠٣).

(٣) انظر -مثلاً- بحوث في فقه الرجال (ص ٦٢).

(٤) عدَّةُ الأصول (١/١٢٩).

(٥) المرجع السابق (١/١٢٦).

(٦) إبطال العمل بأخبار الآحاد، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٣/٣١٠).

وأعجب من تبعض المتأخرين كلام الطوسي، استنادهم لبعض تصرفات الحديث القدماء، حيث يذكرون أنهم قبلوا خبر فلان أو فلان من الفرق المخالفة للاثني عشرية، فيستنبطون من ذلك عدم اشتراطهم عدالة الراوي. مع أن هؤلاء المتأخرين يقررون في مواضع أخرى أن طريقة الأوائل في قبول الأخبار لم تكن مبنية على ظواهر الأسانيد، وأنهم كانوا يعتمدون قرائن بنوا عليها قبول الأخبار ضعيفة الإسناد. لكنهم مع هذا حين يشرعون في الاستدلال لقبول خبر المخالف يستدعون بعض تصرفات الأوائل ويستشهدون بتصحیحهم أخباراً في أسانيدها من لم تثبت عدالته! حتى إن البهائي (١٠٣٠ هـ) ذكر أن قبول الأوائل لرواية أحد من الرواة المخالفين للإمامية يدل على أنه رجع عن قوله، أو أن السماع منه وقع قبل مخالفته للطائفة، أو أن له كتاباً شاع ونُقِلَ عنه قبل مخالفته^(١).

وهذه إحدى آثار التباين المنهجي بين الأوائل والمتأخرين بعد نشأة علم الدراية. وهو التباين الذي يجعل المتأخر مبتوت الصلة عن تصرفات أسلافه، فلا يستطيع أن يفهم لأي شيء صحّحوا ذاك الخبر، ولا لأي شيء رفضوا تلك الرواية.

● ثالثاً: موقف الإمامية من مرويات الصحابة

الكلام تحت هذا العنوان فرغ عن الكلام في العنوان قبله. وإنما أفردته هنا لأن الإمامية حين ألانت مضطرةً - موقفها من الراوي المخالف لمعتقداتها في الإمامة، لم تطرُد ذلك فيما يتعلق بصحابة النبي ﷺ. بل بقي موقف علمائها من رواية الصحابة ﷺ كما هو.

فالصحابة الكرام ﷺ حسب التصورات والعقيدة الإمامية، يعدّون في طليعة من جحد حقّ أوّل الأئمة عليّ بن أبي طالب ﷺ، فحكمهم - على الأقل - سيكون حكم أهل الخلاف من جهة الكفر والخلود في النار، وكذلك من جهة التعامل من المرويات. وهذا يجري على جميع الأصحاب الذين عاشوا بعد النبي ﷺ، وارتضوا بيعة أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ، ولا تستثني الإمامية من ذلك سوى نفر قليل ممن يرون أنهم كانوا من شيعة عليّ ﷺ وأنصاره،

(١) مشرق الشمسين (ص ٢٧٤).

كعمار بن ياسر، وسلمان الفارسي، والمقداد، وأبي ذر رضي الله عنهم.

وليس المقصود هنا الإطالة بنقل وشرح تفاصيل نظرة الإمامية لخيار الصحابة وأكابرهم كأبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم، فلقد ما هم والمتأخرين منهم والمعاصرين في هذا الباب شناعاً كثيرةً يثقل على قلب المؤمن حكايتها. لكن ما أريدُ بيانه هنا أن الإمامية تنظر لأولئك الأكابر على أنهم جحدوا قاعدةً من أهم قواعد الإسلام، وكتبوا أصلاً من أعظم ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله، وذلك حين ناصبوا الإمام المعصوم العداء دون شبهة، بل عن علم وعناد، فتآمرُوا عليه، ونكثُوا عهد النبي صلى الله عليه وآله وميثاقه الذي أخذه عليهم لما أخذ البيعة منهم لعلي رضي الله عنه، فتسببوا في ضياع واغتصاب حقوق أهل البيت على مر الأزمان. فمن هنا صارت الإمامية تنظر لهؤلاء كما تنظر لأهل النفاق المتلاعين بالدين، الذين يُطِنون الكفر ويظهرون الإسلام، فهم يوم القيامة من المخلدين في النار.

وهناك أكوام من أقاويل علماء المذهب في لعن صحابة النبي صلى الله عليه وآله، والتبري منهم ورميهم بالشرك والنفاق والطعن في أعراضهم وأنسابهم ووصفهم بأقبح الأوصاف وأخسها^(١)، منهم المقل من ذلك والمستكثر، ومنهم المجاهر الصريح، والعامل بالتقية. وبقى الأصل الجامع لهم كلهم اتهام الصحابة بالخيانة والغدر وجحود وصية النبي صلى الله عليه وآله ومعاداة علي وآل بيته، حتى زعم ابن طاووس (٦٦٤هـ) أن العداوة بين علي والشيخين "كانت ظاهرة متواترة"^(٢)!

وسأكتفي هنا بنقل قول المفيد رئيس الإمامية في وقته (٤١٣هـ) حيث قال: "اتفقت الإمامية على أن رسول الله صلى الله عليه وآله استخلف أمير المؤمنين في حياته ونص عليه بالإمامة بعد وفاته، وأن من دفع ذلك، فقد دفع فرضاً من الدين... واتفقت الإمامية وكثير من الزيدية على أن المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام ضلال فاسقون، وأنهم بتأخيرهم أمير المؤمنين عليه السلام عن مقام رسول الله صلى الله عليه وآله عصاة ظالمون، وفي النار بظلمهم مخلدون"^(٣) اهـ.

وإنما اخترت هذا النص خاصة، لأنه فيه حكاية الاتفاق من رئيس الإمامية في زمنه. وسوف أقصر عليه؛ إذ ليس التطويل في ذلك من مقاصد هذا المبحث، وإنما المقصود هنا بيان

(١) انظر طرفاً من تلك الأقاويل في: موقف الشيعة الإمامية من باقي فرق المسلمين (ص ٤٣).

(٢) كشف المحجة لثمره المهجة (ص ٧٣).

(٣) أوائل المقالات (٤٠-٤٢).

أثر هذه النظرة في علم الدراية الإمامي؛ إذ إن هذا المعتقد في الصحابة الكرام عليهم السلام، ترتب عليه إسقاط جميع ما يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله من أحاديث. فقديمًا نقل أبو الحسين الملقب (هـ ٣٧٧) عن هشام بن الحكم تكفيره للصحابة بتقديمهم أبا بكرٍ على عليٍّ عليه السلام، ثم نقل عنه قوله: "إن السنة لا تثبت بنقلهم؛ إذ هم كفار"^(١). وقال عبد القاهر البغدادي (هـ ٤٢٩): "هم بأجمعهم لا يقبلون شيئاً مما روي عن الصحابة عليهم السلام في أحكام الشريعة"^(٢). لهذا لما سئل الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله عن الصلاة وراء أهل البدع قال: "...أما الرافضة الذين يردون الحديث فلا"^(٣).

ورفض مرويات الصحابة عليهم السلام من مقتضى اشتراط الإيمان في الراوي. ومن لم يشترط الإيمان منهم، فإنه يشترط الأمانة والديانة، وهذا مما لا يتفق مع اتهامهم للصحابة بالتأمر على كتمان النص على عليٍّ عليه السلام. فسواء دانت الإمامية بكفرهم أو لم تفعل، فهم في النهاية ليسوا أهلاً لأن يروى عنهم، أو يؤثق بنقلهم عليهم السلام.

لأجل ذلك فإن كتب الرواية تكاد تخلو من مرويات أمثال الصديق والفاروق وعثمان وطلحة والزبير وعائشة وحفصة وأبي هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو، فضلاً عن دون هؤلاء في الفضل أو كثرة الرواية. ولأن جُلَّ ما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله إنما هو من طريق هؤلاء ومن هو مثلهم في نظر الإمامية، فإن مرويات النبي صلى الله عليه وآله قليلة للغاية في كتبهم. وقد اعتاضوا عنها بمرويات أكثرها ينتهي إلى الباقير أو الصادق أو الكاظم أو الرضى عليهم السلام.

فلو أخذنا -مثالاً- قسم (أصول الكافي)، الذي يُعطي المجلدين الأولين من الكتاب، لوجدنا فيه ما مجموعه (٣٧٩١) رواية، منها (٢١) رواية فقط عن النبي صلى الله عليه وآله! فتلك ثمرة إسقاط عدالة الصحابة عليهم السلام. وهذا ما عناه أبو زرعة الرازي (هـ ٢٦٤) رحمته الله حين قال عمّن يطعن في الصحابة عليهم السلام: "إنما أدّى إلينا هذا القرآن والسُنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبتلوا الكتاب والسنة..."^(٤).

(١) التنبيه والرد (ص ٣٧).

(٢) الفرق بين الفرق (ص ٣٠٨).

(٣) طبقات الخنابلة (١/١٦٨).

(٤) أخرجه عنه الخطيب في الكفاية (ص ٤٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨/٣٣).

وقد التزمت الإمامية هذا الطريق طيلة تاريخها، فسارت على إهدار مرويات الصحابة إلا القليل منهم. حيث تسالموا على إسقاط عدالتهم، والطعن في أمانتهم، حتى أصبح هذا الأصل من المسلمات التي لا يتكلفون ذكرها في مباحث الرواية أصلاً. بل يذكرونها في كتب العقائد في مقام إثبات ولاية علي عليه السلام وبيان فضائله ومثالب من يروهم أعداء له وخصوماً جحدوا حقه، كما فعل أبو الصلاح الحلي^(١) (٤٤٧هـ) حين عقد مبحثاً مطوّلاً في الطعن على الخلفاء الثلاثة عليه السلام، وأطال الكلام في إثبات ما يقول إنه قدح في عدالتهم عليه السلام^(٢). وقد رأيت الطوسي^(٣) (٤٦٠هـ) في موضع احتاج لأن يستشهد فيه بكلام مسدد يروى عن عمر بن الخطاب عليه السلام في رسالته المشهورة في آداب القضاء^(٤)، فأغفل اسمه وأهمه، وقال: "كتب بعض الصحابة إلى قاضيه كتاباً طويلاً..."^(٥).

وحتى بعدما وضع المتأخرون من الإمامية علم دراية الحديث، المنقول عن أصله السني، فإنهم إذا جاءوا عند مبحث عدالة الصحابة، أثبتوا مخالفتهم للطريقة السنية القاضية بعدالتهم عليه السلام. فحين وضع زين الدين العاملي^(٦) (٩٦٥هـ) كتابه في الدراية، وجاء للحديث عن عدالة الصحابة قال: "حكمهم عندنا في العدالة حكم غيرهم"^(٧). وحين جاء بعده والد البهائي

(١) تقي بن نجم، أبو الصلاح الحلي. هكذا ورد اسمه في مصادر الشيعة. وفي لسان الميزان: تقي بن عمر بن عبيد الله ابن عبد الله بن محمد الحلي. من تلاميذ المرتضى والطوسي. له: كتاب (البداية)، و(الكافي)، كلاهما في الفقه، وشرح الذخيرة للمرتضى. توفي بحلب سنة (٤٤٧هـ).

ينظر: رجال الطوسي (ص ٤١٧)، الفهرست للطوسي (ص ١٣)، معالم العلماء (ص ٦٥)، خلاصة الأقوال (ص ٨٤)، رجال ابن داود (ص ٥٨)، لسان الميزان (٧١/٢).

(١) تقريب المعارف (ص ٢٣٧).

(٢) هو خطاب مطوّل أخرجه الدارقطني في السنن (٢٠٦/٤)، والبيهقي في الكبرى (١٥٥/١٠)، وفيه أن عمر كتب إلى أبي موسى الأشعري ب: "أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة... إلخ". وفي سنده مقال أطال بحثه ابن القيم / في إعلام الموقعين (٩٤/١).

(٣) المبسوط (١٤٩/٨).

(٤) الرعاية في علم الدراية (ص ٣٤٣).

(٩٨٤هـ) وكتبَ في دراية الحديث، عقدَ فصولاً في بيان فضائل عليٍّ وآله عليه السلام، ثم أتبع ذلك بقوله: "أصل: وقیحٌ بذی العقل أن یترک أحادیثَ أهلِ بیتِ نبیِّه عليه السلام ودينهم، بعدما تلوناهُ من شأنهم... ویأخذَ معالمَ دينه عن جماعةٍ ظهرَ منهمُ الفسقُ والكفرُ"^(١). ورُغمَ أن مباحثَ كتابه مختصرةً، إلا أنه في هذا الموضعِ أطالَ في إثباتِ الكُفرِ والفِسقِ على صحابةِ المصطفى عليه السلام، لينتهيَ إلى إسقاطِ عدالتهم، ورَفَضِ مروياتهم. وبعده كان الحرُّ العامليُّ (١١٠٤هـ) يزعمُ قلةَ المروياتِ عن النبي عليه السلام في مصادرِ أهلِ السُّنة، ثم یعلِّلُ ویقولُ: "لأن قُدماءَ العامَّةِ لم یکن لهم اهتمامٌ تامٌّ بنقلِ الحديثِ وتدوينه! خصوصاً أحادیثَ الأحكامِ الفقهيَّةِ، لقلةِ المؤمنینِ جداً، وكثرةِ المنافقینِ"^(٢).

وفي هذا المعنى يقولُ هاشمٌ معروفُ الحسنيِّ (١٤٠٣هـ): "الصَّحابةُ الذینَ كانوا المرجعَ المفضَّلَ لكلِّ من جاءَ بعدهم، لم یكونوا في المستوى الذي یوفِّرُ لمروياتهم أسبابَ الطُمأنينةِ والثُّوقِ بها. وحسبنا شاهداً على ذلك بعضُ الآياتِ التي وصفتهم بالنِّفاقِ والتمردِ على الرُّسولِ عليه السلام ورسالته... بالإضافةِ إلى المروياتِ الكثيرةِ التي وصفتهم بالارتدادِ عن الدِّینِ والتَّنكُّرِ لمبادئه وقيمه. هؤلاء وغيرُهم وضعوا بين المروياتِ الصَّحيحةِ مئآتِ المروياتِ في الحلالِ والحرامِ وغيرهما... ولو أردنا إحصاءَ الجرائمِ والمخالفاتِ التي دوَّنها التاريخُ لمن هم في الطَّلِيعَةِ بين الصَّحابةِ لخرَجنا من ذلك مُجلِّدٍ من أضخمِ المُجلَّداتِ وأغناها بالحقائقِ والوثائقِ التي لا تقبلُ المراجعةَ"^(٣). ثم ينتقدُ بعدَ هذا القولَ بعدالةَ الصَّحابةِ، ویقولُ: إنَّ هذه الفكرةَ "أصبحتْ عَقيدةً لمئاتِ الملايينِ من المسلمين المتدفِّقةَ عبرَ التاريخِ، وعلى أساسِها درَسَ العُلَماءُ الحديثَ ووضَعوا أصولَه وقواعدهَ وخرَجوا بتلكِ النتائجِ المروَّعةِ التي شوَّهت معالمَ السُّنةِ وأمدَّتِ الخصومَ الألداءَ بأسلحةِ الهدمِ والتَّخريبِ". ثم يتحدَّثُ بكلامٍ يُبرِزُ أثرَ عَقيدةِ الإمامَةِ في التشكيكِ في عدالةِ الصَّحابةِ، فيقولُ: "هذا بالإضافةِ إلى أن السِّياسيينَ وغيرَهم یعلِّمونَ أن التشكيكَ بالصَّحابةِ ومحاکمتهم کغيرِهم یؤدِّي بالنتيجةِ إلى التشكيكِ بالخلافةِ الإسلاميَّةِ

(١) وصول الأخبار بأصول الأخبار (ص ٥١-٦٢).

(٢) المرجع السابق (ص ٦٤).

(١) الفوائد الطوسية (ص ٢٥٩).

(٢) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ٢٤).

بالنحو الذي سارت عليه، لأن عدالتهم وعدم اجتماعهم على ضلال - كما يزعمون - من أوفر الأدلة حظاً على شرعيتها. فإذا التزموا بأنهم كغيرهم من سائر الناس، ووضعواهم في قفص الاتهام، كان ذلك انتصاراً للحزب المعارض لخلافة الثلاثة...^(١).

ومن اتقى وتلطف في كلامه من علماء الطائفة، فإنه يقرر أن "الصحابة كسائر الرواة، فيهم العدول وغير العدول. وأن كون الرجل صحابياً لا يكفي في الحكم بالعدالة. بل يجب تتبع أحواله، حتى يقف على وثاقته" كما يقوله المرجع جعفر السبحاني^(٢). وربما فخر بعضهم بأنهم لا يفرقون بين الصحابة عليهم السلام، وبين غيرهم في عرض الجميع على محك النقد والميزان العلمي^(٣)، ليعرف عدلهم من فاسقهم وصادقهم من كاذبهم. ومع أن هذا عين ما صنعه أهل السنة فيمن ينسب إلى صحبة النبي صلى الله عليه وآله، حيث قدموا تعديل الله عز وجل وتعديل رسوله صلى الله عليه وآله على جرح الجارحين، واستثنوا من ذاك التعديل العالي والثناء السامي من ثبت نفاقه ممن أظهر الإسلام وأبطن الكفر، فلم ينقلوا عن أحد من هؤلاء حديثاً نبوياً، ولا شرعاً يتدين به. إلا أن واقع مصنفات الإمامية لا يصدق أبداً دعواهم أنهم لا يفرقون في النقد بين الصحابة ومن عداهم، فهم يعاملون صحابة المصطفى صلى الله عليه وآله أسوأ من معاملتهم لغيرهم. إذ يجعلون الأصل فيهم النفاق والتهمة إلا ما استثنى، ويترلون على عامتهم نصوص دَم النفاق والمنافقين، ولا يخرجون من ذلك إلا نفراً يسيراً ممن رأت الطائفة أنهم كانوا من شيعة علي عليه السلام، أو من مات من الصحابة في عهد النبوة فلم يدرك خلافة الصديق ومن بعده. ويكفي للدلالة على هذا أن كتب الطائفة في الرجال المشتبهة على تجريح الرواة وتعديلهم، يندر أن يرد فيها ذكر لصحابي، ولو لأجل تجريجه^(٤)، وذلك لأن جرحهم وإسقاط عدالتهم هو الأصل، فاستغنوا

(١) المرجع السابق (ص ٢٥-٢٦).

(٢) محاضرات في الإلهيات (ص ٤٨٧). وانظر كلام علماء المذهب في عدالة الصحابة في: سماء المقال (١/١٢)، أعيان الشيعة (١/١١٣)، معالم المدرستين (١/١٠٥)، أضواء على عقائد الشيعة (ص ٥١٣). وانظر: كتاب الصحابة لعلّي الميلاني.

(٣) الموضوعات في الآثار والأخبار (٣٣-٣٤).

(٤) ولا يرد على هذا صنيع الطوسي في رجاله، حين ذكر جملة من صحابة النبي صلى الله عليه وآله، فإنه سرد أسماءهم سرداً مجرداً، ولم يتعرض لهم بجرح أو تعديل، إلا في القليل النادر. وانظر تفصيل ذلك في المبحث المخصص لدراسة كتابه في

بذلك عن تجريحهم واحداً واحداً. وقد ذكر الباحث المعاصر محي الدين العُرفيُّ أن الطوسيَّ في رجاله، لم يوثق أحداً من أصحاب النبي ﷺ^(١).

ولهذا لما عقد هاشم معروف الحسنيُّ (١٤٠٣هـ) فصلاً لبحث عدالة الصحابة رضي الله عنهم، أورد فيه نُصوصَ ذمِّ المنافقين في القرآن وفي السنة، ثم قال: "يستفاد من مجموع ذلك أن النفاق كان متفشياً بين الصحابة"^(٢). وكان حديثه عن أمثال الصديق والفاروق وذي النورين وطلحة والزبير وأبي هريرة وعائشة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. وفي موضع آخر قال: "إذا كانوا بهذا المستوى الذي وصفهم به الله ورسوله ﷺ، كما تنصُّ على ذلك الروايات التي أثبتتها الشيخان في صحيحيهما، فلماذا نستبعدُ عليهم أن يكذبوا على الرسول ﷺ، ويضعوا مئات الأحاديث ليدعموا بها فريقاً أو رأياً، أو ليشوشوا على الإسلام ومبادئه..."^(٣). وقال: "لا شك أن الكذب في الحديث قد شاع بين الحجازيين منذ عصر الصحابة، ولم يعد حديثهم محلاً للوثوق والاطمئنان، مما دعا فقهاء الأمصار إلى الانكماش عنه، وعدم الاطمئنان إليه"^(٤).

وحين عقد محسن الأعرجيُّ (١٢٢٧هـ) مبحثاً في تعداد من وصفهم بأنهم "بعضُ أكابر الصحابة"، حرص في مطلعته على التذكير بقاعدة "أن الصُّحبة لا تقتضي العدالة"، لكنه -مع ذلك- حين شرع في تعدادهم، ابتدأهم بأبي طالب عم النبي ﷺ، وأسقط من عدتهم العشرة المبشرين بالجنة، وأمّهات المؤمنين ﷺ^(٥)، وأدخل فيهم اثنين من الشيعة المتأخرين: عدي بن ثابت -الذي تتفق المصادر التاريخية السنية على أنه من طبقة التابعين^(٦)، في حين لم تترجم له مصادر الرجال الإمامية- وعبد الغفار بن القاسم^(٦) المعدود في طبقة أتباع التابعين باتفاق

الباب الثاني من هذه الأطروحة.

(١) قواعد الحديث (ص ١٦٤).

(٢) دراسات في الحديث والمحدثين (ص ٨١)، (٨٩-٩٢).

(٣) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ١٠٥).

(٤) المرجع السابق (ص ١٤٤).

(٥) عدة الرجال (٧/٢).

(٦) انظر: التاريخ الكبير (٤٤/٧)، الجرح والتعديل (٢/٧)، ميزان الاعتدال (٦١/٣)، تهذيب التهذيب (١٤٩/٧).

(٦) لم يذكره أحد في الصحابة رضي الله عنهم. فأما مصادر أئمة أهل السنة، فتعدّه في طبقة أتباع التابعين، وتورخ وفاته بعد شعبة

الفريقين، والمتوفى بعد سنة (١٦٠هـ)، ومع ذلك عدّ هذين من جملة الصحابة!

وقد رأيتُ المرجع المعاصر محمد بن مهدي الحسيني الشيرازي (١٤٢٢هـ)، يبحثُ في رواية مجهول الحال، فيحكي خلافاً بين الطائفة في المسألة، ثم يميلُ إلى عدم قبولها بلغة مترددة^(١). وذكر في موضع آخر أن الأصل في الإنسان الضبط وعدم السهو، قال: "فلو شككنا في شخص أنه ضابط أم لا، كان الأصل أنه كذلك"^(٢). ثم لما جاء للحديث عن الصحابة أشار لآيات ذم المنافقين، ثم قال جازماً: "على هذا، فلا يمكن الاعتماد على الصحابي، إلا إذا ثبت وثاقته"^(٣). وفي موضع أورد الشيرازي خبرين عن جعفر الصادق عليه السلام فيهما تعديل الصحابة وتصديقهم. وفي أحدهما أن سائلاً قال له: أخبرني عن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله، صدقوا على محمد أو كذبوا؟ قال: بل صدقوا. قال السائل: فما بالهم اختلفوا؟ قال: "إن الرجل كان يأتي رسول الله صلى الله عليه وآله، فيسأله المسألة، فيجيبه بالجواب. ثم يجيئه بعد ذلك ما ينسخ ذلك الجواب، فنسخت الأحاديث بعضها بعضاً". ففي هذا الخبر عن الصادق عليه السلام تعديل الصحابة عليه السلام، وأن اختلافهم كان بسبب النسخ، وليس بسبب التهمة. لكن الشيرازي لم يرتضِ كلام الصادق، وعلق عليه قائلاً: "لا يخفى احتمال هذين الحديثين للتقية، حيث لم يتمكن الإمام من تكذيبهم، فتذرّع بذلك لإسقاط روايتهم"^(٤).

ورأيتُ المرجع المعاصر محمداً آصف الحسيني في موضع آخر بأن النبي صلى الله عليه وآله كان يحب عائشة رضي الله عنها. لكنه قال: "كان يحبها لشبابها وجمالها!" ثم ذكر أن تضعيفها "مسلم عند الشيعة، فإنهم

المتوفى سنة (١٦٠هـ). (تعجيل المنفعة ١/٨٢٥، لسان الميزان ٤/٤٢٢). وأما في مصادر الإمامية، فقد ذكره النجاشي (ص ٢٤٧) في أصحاب الصادق والباقر. وعده البرقي في أصحاب الصادق الذين أدركوا الباقر (معجم رجال الحديث ١١/٦٠). وأما الطوسي فأغرب وذكره في أصحابهما، وعده أيضاً في أصحاب زين العابدين (رجال الطوسي ١١٨، ١٤٠، ٢٤١). والجميع يتفق على ألا صحبة له.

(١) حول السنة المطهرة (ص ٢٠).

(٢) المرجع السابق (ص ٢١).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٧).

(٤) المرجع السابق (ص ١٠٦).

لايعتمدون على روايات عائشة، وحُقَّ لهم ذلك^(١).

وأما محمد تقي التستري^(٢) (١٤١٥ هـ)، فقد لام الطوسي لأنه عدَّ "المخالفين والمنافقين" في أصحاب المعصومين، وذكر مثلاً لذلك: أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمرو بن العاص وعائشة وحفصة^(٣)، فكان يعيب ذكرهم -رضوان الله عليهم- في أصحاب النبي ﷺ^(١).

ومن عجيب آراء الإمامية أنهم يستكثرون من أهل السنة الحكم بعدالة صحابة النبي ﷺ، حتى وإن كانوا ممن ثبت جهادهم ونصرتهم له ﷺ، ويقولون: إن حكم هؤلاء كحكم غيرهم، فلا بُدَّ من إثبات ثقتهم وعدالتهم. ثم هم في المقابل يُثبتون الثقة والعدالة لكل من ناصر علياً ﷺ في حروبه، ولا يشترطون البحث في عدالته أو التنصيص على توثيقه. فجعلوا نُصرة علي^(٤) أبلغ من نُصرة رسول الله ﷺ! وقد ترجم الكشي لعبد الله بن عباس^(٥)، وأورد أخباراً في ذمّه^(٦). فتعقبه الحلي وقال: "من أصحاب رسول الله ﷺ، وكان مُحِبّاً لعلي^(٧) عليه السلام وتلميذه. حاله في الجلالة والإخلاص لأمر المؤمنين أشهر من أن يخفى. وقد ذكر الكشي أحاديث تتضمن قدحاً فيه. وهو أجل من ذلك.."^(٨). فجعل موقفه مع علي^(٩) هو الموجب لتعديله، دون صحبته وتصديقه وقربه من النبي ﷺ.

ونقل زين الدين العاملي^(١٠) (٩٦٥ هـ)، كلام الحلي، ثم قال: "جملة ما ذكره الكشي من الطعن فيه خمسة أحاديث، كلها ضعيفة السند جداً. والله أعلم بحاله". فكانه يتوقف في حال خبر الأمة^(١١). وهذا التردد والاختلاف في الموقف من ابن عباس لا يجري مع غيره من الأكابر والأعيان ممن هم أجلُّ منه وأفضل. والذي يظهر أن الذي أوجب اختلاف وتردد الطائفة في ابن عباس^(١٢) اجتماع موجب مدحه مع موجب قدحه عندهم. فهو وإن كان أقرب إلى علي^(١٣) أيام الفتنة. إلا أن الإمامية لا تغفل عن كونه جدّ خلفاء بني العباس الذين تُكثّر الإمامية من عيبتهم والطعن عليهم، وبعض ما أخرجه الكشي في ذمّه^(١٤) فيه إشارة لذلك. فقد روى

(١) مشرعة بحار الأنوار (١/٣٩٢).

(١) قاموس الرجال (١٢/٤٠٥).

(٢) اختيار معرفة الرجال (١/٢٧٣).

(٣) خلاصة الأقوال (ص ١٩١).

عن زين العابدين عليه السلام أنه قال: "أما إنَّ في صُلبه ودِيعَةً قد ذُرْتُ لنارِ جهنَّم، سيُخرِجونَ أقواماً من دينِ الله كما دخلُوا فيه..."^(١).

والمقصودُ أن تصلبَ الطائفةِ تجاهَ مروياتِ الصحابةِ عليهم السلام ظاهرٌ لا خفاءَ فيه. ومع أنَّ المتأخِّرينَ من علماء المذهبِ شاعَ فيهم التسهيلُ في قبولِ رواياتِ المخالفينَ المنكرينَ لإمامةِ بعضِ الاثني عشر، إلا أنَّ الموقفَ من مروياتِ الصحابةِ خاصةً لم يتغيَّر قطُّ. ولعلَّ هذا الأصلَ من المسائلِ القليلةِ التي اتفقَ عليها الأوائلُ والأواخرُ منهم في بابِ الروايةِ.

وقد رأيتُ في كلامِ بعضِ أئمةِ المذهبِ ما يدلُّ على أنَّهم يرونَ أنَّ المخالفَ من غيرِ الصحابةِ أولى بالإعذارِ من الصحابةِ عليهم السلام. ذلك أنَّ الأمرَ -بزعمهم- بالنسبةِ للصحابةِ كانَ واضحاً، ولم تكنْ لهم شبهةٌ يُعذرونَ بها. بل كانَ إنكارُهم عن عمدٍ وعنادٍ! وممن قرَّرَ هذا محمدُ حسنُ الجواهريُّ^(١) (١٢٦٦هـ)، فقد قالَ في تعليقه على تكفيرِ ابنِ ثوبختٍ لمن يدفعُ النصَّ على عليٍّ عليه السلام: "علَّ مرادَ الشيخِ الكفرَ بالمعنى الأوَّل الذي ذكرناه (يعني كُفر النفاق)، أو خصوصَ الطبقةِ الأولى من دافعي النصِّ، لإنكارهم ما علَّم لهم من الدين" ^(٢).

وقال بمثلِ هذا المرجعُ المعاصرُ محمد رضا الكلبيكاني (١٤١٤هـ)، حين أتى على قولِ الحليِّ بتكفيرِ جاحدي نصِّ الإمامة: "يُحتملُ أن يكونَ المرادُ كُفرَ خصوصِ الطبقةِ الأولى من المسلمين الذين سمِعُوا النصَّ من النبيِّ صلى الله عليه وآله ثم أنكرُوهُ" ^(٣).

ومثلِ هذا -أيضاً- أشارَ المرجعُ المعاصرُ روحُ الله الخمينيُّ (١٤٠٩هـ) لما قالَ: "يمكنُ أن يُقالَ: إنَّ أصلَ الإمامةِ كانَ في الصدرِ الأوَّل من ضرورياتِ الإسلام، والطبقةُ الأولى المنكرينَ

(١) اختيار معرفة الرجال (٢٧٥/١).

(١) محمد حسن بن باقر بن عبدالرحيم بن آغا الجواهري النجفي. فقيه، إمامي، من أسرة علمية بالنجف. له تصانيف منها: (نُجاة العباد)، و(هداية الناسكين)، ورسائل مفرقة. توفي سنة (١٢٦٦هـ).

ينظر: الكنى والألقاب (١٧٥/٢)، الذريعة (٢٧٥/٥)، أعيان الشيعة (١٤٦/١). وانظر مقدمة رضا المظفر لكتابه جواهر الكلام.

(٢) جواهر الكلام (٦١/٦).

(٣) كتاب الطهارة الأول (ص ٣١٤).

لإمامة أمير المؤمنين عليه السلام، ولنص رسول الله ﷺ على خلافته ووزارته كأثوا منكرين للضروري من غير شبهة مقبولة من نوعهم، سيما أصحاب الحل والعقد.. ثم وقعت الشبهة للطبقات المتأخرة لشدة وثوقهم بالطبقة الأولى..^(١).

وقد ظهر أثر هذه النظرة في كلام المرجع محمد آصف الحسيني بعدما قرّر كفر من يجارب علياً عليه السلام، ثم قال: "أما زعماء حرب الجمل وصفيين، فالظاهر أنهم من المحاريين والمفسدين. فإن خروجهم على الإمام أوجب قتل الآلاف من المسلمين، ولا ينكره إلا من سلب إنصافه وضميمه". ثم لما جاء -بعد هذا- لذكر الخوارج جعل أمرهم أخف، وقال: "ولا يعلم أن زعماء حرب النهروان من المحاريين المفسدين المذكورين، والمتيقن أنهم من البغاة"^(٢). وكان جعفر كاشف الغطاء (١٢٢٨هـ) يعلن أن الشيخين عليه السلام لم يكن عندهما مثقال ذرة من الإسلام^(٣)!

ولأجل تلك النظرة المنحرفة لصحابة النبي ﷺ، فإن مرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ) قرّر وجوب إتلاف الكتب المشتملة على ذكر فضائل الخلفاء عليه السلام، إلا ما اقتني منها بقصد معرفة مطالب المخالفين للرد والتقص، أو لأجل التقيّة^(٤).

● رابعاً: أثر مذهب التقيّة في تعامل الإمامية مع الأخبار.

التقيّة الإمامية تعني أن يظهر الإمامي خلاف ما يعتقده لرغبة أو رهبة. وهي عند الإمامية -كما قال ابن بابويه (٣٨١هـ)-: "واجبة من تركها كان بمترلة من ترك الصلاة"^(٥). والإشكال الأكبر الذي أوجب ذكر التقيّة ههنا أن الإمامية يجوزون صدورها من الأئمة الذين تُفترض فيهم العصمة. فيجوز عندهم أن يصدر من الإمام المعصوم أقوال وتشريعات مخالفة للحق على سبيل التقيّة.

(١) كتاب الطهارة (٣/٣٢٩).

(٢) مشرعة بحار الأنوار (٥٣/٢).

(٣) كشف الغطاء (١/١٨).

(٤) المكاسب (٢/٣٨٦).

(٥) الاعتقادات في دين الإمامية (ص ١٠٧).

وقد ظهر أثر إيمان الإمامية بهذا في ثلاث مسائل ذات علاقة برواية الأخبار:

المسألة الأولى: في حلّ التعارض بين المرويات.

المسألة الثانية: في حلّ التعارض بين أقوال الأئمة في ذمّ أو مدح بعض الرواة عنهم.

المسألة الثالثة: في تغطية ما ورد في كتب المذهب من مرويات في سب الصحابة عليهم السلام.

أما المسألة الأولى: فإنّ الإمامية جعلت الحمل على التقيّة أوسع الأبواب التي تُعالج بها معضلة تعارض الأخبار المنسوبة للأئمة. وهي المعضلة القديمة التي لأجلها وضع الطوسي كتابه (التهذيب)، وبسببها أيضاً - ورد سؤال للكليني ترتّب عليه تأليف كتابه (الكافي).

وتعارض الأخبار كان من الممكن أن يكون كاشفاً لكثير من الكذب والاختلاق والخطأ في نسبة الأقوال للأئمة. وبخاصّة مع اعتقاد الإمامية عصمتهم. بل كان من الممكن أن يجعل مثل هذا الاختلاف باباً لتمييز أهل الصدق من أهل الكذب في الرواية. فمتى نسب راوٍ لأحد الأئمة ما يخالف الشرع، أو حتى ما يخالف المعروف عن ذلك الإمام كان هذا مظنةً للثبته والريية. غير أن قاعدة الحمل على التقيّة أوصدت هذا الباب على علماء الطائفة، فلم ينتفعوا به في معرفة ما قاله الإمام مما لم يقله. إذ من الجائز عندهم أن يصدر عن الإمام المعصوم قولان متناقضان، حتى وإن تعلّق بهما تشريع. وقد كان هذا الأصل الذي تتفق عليه الإمامية من أكبر ما استند له الأخباريون في تصحيح جميع مرويات المذهب. فكان يوسف البحراني (١١٨٦هـ) يقول: "إن جُلَّ الاختلاف الواقع في أخبارنا - بل كلّه عند التأمل والتحقيق -، إنما نشأ من التقيّة"^(١)، "لا من دسّ الأخبار المكذوبة"^(٢). وتقدّم قول الأخباري حسين آل عصفور (١٢١٦هـ) إنّ التقيّة: "هي أوسع أبواب المحاميل والتأويلات المعصومية"^(٣). وقد أكثر الطوسي (٤٦٠هـ) من التّعويل على مخرج التقيّة في كتابه (تهذيب الأحكام) الذي وضعه لحلّ تعارض مرويات المذهب^(٤).

(١) الحقائق الناضرة (٨/١).

(٢) الدرر النجفية (ص ١٦٦).

(٣) المحاسن النفسانية (ص ١٥).

(٤) انظر هذه المواضع في الصفحات من الجزء الأول فقط: (٣٢)، (٥٩)، (٦٢)، (٦٦)، (٩١)، (٩٢)، (٩٣)،

وبناءً على قاعدة الحمل على التقيّة، فإن فقهاء الإماميّة جعلوا الأخذ بالأخبار المخالفة لما عليه أهل السنّة من أشهر مسالك الترجيح بين الأخبار المتعارضة. فمتى تعارض خبران أو أكثر عندهم. فإن من مسالك الترجيح المشهورة لدى علماء الطائفة الأخذ بالخبر المخالف لما عليه أهل السنّة، وحمل الخبر الموافق على معنى التقيّة. وقد رَوَوْا في ذلك أخباراً عن الأئمة، منها ما نقلوا عن الصادق عليه السلام أنه قال لبعض أصحابه: "ما سمعته مني يُشبه قول الناس فيه التقيّة. وما سمعت مني لا يُشبه قول الناس فلا تقيّة فيه" (١).

ومنها ما رَوَوْا عنه -أيضاً- أنه قال: "ما خالف العامّة ففيه الرّشاد" (٢).

وعنه: "إذا وردَ عليكم حديثانِ مُختلفانِ، فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه، فإن لم تجدوهما في كتاب الله فاعرضوهما على أخبار العامّة، فما وافق أخبارهم فذرّوه، وما خالف أخبارهم فخذوه" (٣).

بل روى الكليني خبراً طويلاً فيه أن الصادق عليه السلام قيل له: "إن وافقهما الخبران جميعاً؟ قال: يُنظرُ إلى ما هم إليه أميل؛ حكاهم وقضائهم، فيترك، ويؤخذ بالآخر". قيل له: "فإن وافق حكاهم الخبرين جميعاً؟ قال: إذا كان ذلك، فارجه حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خيرٌ من الاقتحام فيها" (٤).

وقد عملت الطائفة بموجب هذه الأخبار، فعُدّت الأخذ بخلاف ما عليه أهل السنّة من طرق الترجيح بين الأخبار المتعارضة. وإن كان المرتضى (٤٣٦هـ) لم يقنع بهذا المسلك. حيث مشى هنا على أصله في رفض الآحاد، وأبى الأخذ بالمرويات الواردة في الباب (٥).

(١٧٨)، (٢٧٩)، (٢٨٠)، (٢٨١)، (٢٩٥)، (٣٣٥)، (٣٦٢)، (٤٠٨)، (٤١٥)، (٤٤٦)، (٤٦٤).

(١) تهذيب الأحكام (٩٨/٨)، وسائل الشيعة (٢٨٥/٢٢).

(٢) الكافي (٦٨/١)، تهذيب الأحكام (٣٠٢/٦).

(٣) وسائل الشيعة (١١٨/٢٧).

(٤) الكافي (٦٨/١).

(٥) انظر جوابات المسائل الموصليات الثالثة، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٢١٢/١).

وأما أستاذهُ المفيدُ (٤١٣هـ)، فقيلَ تلك الأخبار، لكنّه خصّها بما رُويَ عن الأئمّة "في مدائح أعداء الله، والترحم على خصماء الدين، ومخالفِي الإيمان". يعني بذلك أهل السنة وأسلافهم وعلى رأسهم الصحابة رضي الله عنهم. قال: "لأن التقية تدعوهم بالضرورة إلى مظاهرة العامة بما يذهبون إليه من أئمتهم وولاة أمرهم، حقناً لدمائهم، وستراً على شيعتهم" (١).

أما من سوى هذين من أعيان الطائفة، فقد وسَّعوا العملَ بتلك الأخبار، وجعلوا الأخذ بما خالف أهل السنة أقرب مخرج حلّ التعارضات، حتى امتلأت كتب الأصول بتقرير هذا الأصل، وكتب الفروع الفقهية بالعمل به. قال روح الله الخميني (١٤٠٩هـ): "لا يخفى وضوح هذه الأخبار على أن مخالفة العامة مرجحة في الخبرين المتعارضين". ثم أضاف: "بل هذا المرجح هو المتداولُ الشائع في جميع أبواب الفقه والسنة الفقهاء" (٢).

وقال المرجعُ حسينُ البروجردي (١٣٨٠هـ): "في بعض أحاديث أبواب التقية... ما يظهر منه أن اختلاف بعض الأحاديث الواردة عنهم -عليهم السلام- كانت لأجل التقية، فيستفاد منه لزوم العمل بما خالفهم، وردّ ما وافقهم" (٣).

وقال الحر العاملي (١١٠٤هـ): "هو أقوى المرجحات المنصوصة، والأحاديث في الترجيح به قد تجاوزت حدّ التواتر" (٤). وقد عقدَ باباً قال فيه: "باب عدم جواز العمل بما يوافق العامة وطريقتهم، ولو من أحاديث الأئمّة -عليهم السلام- مع المعارض..."، ومما ذكره: "أن الأحاديث في ذلك متواترة" (٥).

وقد ذكر بعض علماء المذهب تعليقاتٍ أخرى لمسلك الأخذ بخلاف ما عليه أهل السنة، غير الحمل على التقية (٦). وجميع هذه التعليقات ترجعُ لأثر التصوّرات المذهبية التي تؤسّس في قلوب أتباعه الثفرة من لا يؤمن بالإمامة. من ذلك ما قاله محمد حسين العروبي (١٢٥٠هـ)

(١) جوابات أهل الموصل (ص ٤٧).

(٢) الرسائل (٨٢/٢).

(٣) جامع أحاديث الشيعة (١/٢٦٩).

(٤) الفصول المهمة (١/٥٧٨).

(٥) المرجع السابق (٥/٥٧٦-٥٧٧).

(٦) انظر فرائد الأصول (٤/١٢١-١٢٤).

بعدما أشار لمرويات الباب: "ما وَرَدَ في بعضها من التَّعْلِيلِ بأنَّ الرُّشْدَ في خلافِهم يدلُّ على أن للأخذِ بخلافِهم وَجْهاً آخرَ غيرَ وُرُودِ الموافِقِ على سَبِيلِ التَّقِيَّةِ، وهو أن المخالفين للحقِّ لذواتهم المنكوسة، وقُلُوبِهم المعكوسة، لا يَرْتَضُونَ غالباً إلا الباطلَ. فالروايةُ التي تخالفُ قولَهم أقربُ إلى الصَّحَّةِ والصَّوابِ" (١).

ومن هذا الباب ما رواه ابنُ بابويه (٣٨١هـ) عن الصادق عليه السلام أنه قال لبعض أصحابه: "أتدري لم أُمرَتم بالأخذِ بخلافِ ما تقولُ العامة؟ فقال صاحبه: لا أدري. قال: إن علياً عليه السلام لم يكن يدينُ اللهَ بدينٍ إلا خالفَ عليه الأُمَّةُ إلى غيرِه، إرادةً لإبطالِ أمرِه. وكانوا يسألون أميرَ المؤمنين عليه السلام عن الشيء الذي لا يعلمونه، فإذا أفتاهم جعلوا له ضِدّاً من عندهم ليلبسوا على الناس" (٢).

المسألة الثانية: تتعلّقُ بأثرِ التَّقِيَّةِ في تعاملِ علماء الطائفةِ مع طُغُونٍ واتِّهاماتٍ شديدةٍ وردت عن الأئمةِ في حقِّ جماعةٍ من الرواةِ الكثيرين، ممن محلُّ ثقةِ الإماميةِ وتعظيمِهم. فكانت الإماميةُ لا تلتفتُ لتلك الطُغُونِ، ولا تجعلها سبباً لردِّ أحاديث أولئك الرواة، حتى لو ثبتَ قدحُ الأئمةِ فيهم، لأن ذلك القدحَ -في رأي الإمامية- إنما صدرَ من الأئمةِ على سبيلِ التَّقِيَّةِ. وسيأتي لذلك مزيدُ بسطٍ عند الحديث عن أثر التَّعَرُّعِ المذهبية في علم الرجال الإمامي في آخر الفصل الأول من الباب الثاني بإذن الله (٣).

المسألة الثالثة: وهي المتعلقةُ بتوظيفِ التَّقِيَّةِ من أجل تَغْطِيَةِ ما وردَ في كُتُبِ المذهبِ من مروياتٍ في سبِّ الصَّحابةِ، والوقِعةِ فيهم عليه السلام. وأكثرُ ما استُخدمَ هذا المسلكُ في المروياتِ المسيئةِ للخلفاء الثلاثة أبي بكرٍ وعُمَرُ وعُثْمَانُ، ولعائشةَ وحفصةَ عليه السلام. فهناك الكثيرُ والكثيرُ من مروياتِ المذهبِ يردُّ فيها قبائحُ في حقِّ هؤلاءِ منسوبةٌ لأحدِ الأئمةِ الاثني عشر. لكنَّ نقلَ تلك المروياتِ ومُخترَعيها كانوا يتحاشون تسميتَهم، ويستخدمون إشاراتٍ يفهمها أهلُ

(١) الفصول الغروية في الأصول الفقهية (ص ٤٤٤).

(٢) علل الشرائع (٢/٥٣١).

(٣) انظر ما سيأتي (ص ٨٢٢).

المذهب، فيعبرون -مثلاً- عن الصديق عليه السلام بالأول، وعن عمر عليه السلام بالثاني، وعن عثمان عليه السلام بالثالث، وربما استخذموا في الإشارة إليهم عبارة فلان وفلان، وفي أم المؤمنين عليها السلام يقولون: فلانة. وقد صنّف بعض علماء المذهب كتاباً أسماه: (مثالب الرجال والمرأتين)^(١). يعني الشيخين وعائشة وحفصة عليهن السلام. وفيما يأتي أمثلة تبين إعمالهم التقية في هذا الباب:

فمن ذلك:

رواية عند الكليني منسوبة للصّادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧] قال: "فلان، وفلان، وفلان"^(٢). يعني الخلفاء الثلاثة.

وعنه في قوله: ﴿أَوْ كُظُمْتَ فِي بُحْرِ لُجِّي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَتْ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠] قال: ﴿أَوْ كُظُمْتَ﴾ الأول وصاحبه. ﴿يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾ الثالث...^(٣).

وعنه -أيضاً- في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَوَدَدُوا كُفْرًا لَّنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٠] قال: "نزلت في فلان، وفلان، وفلان"^(٤).

ومن ذلك: رواية منسوبة للباقر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، قال: "هم -والله- أولياء فلان وفلان. اتخذوهم أئمة للناس دون الإمام الذي جعله الله للناس إماماً..."^(٥).

ومن ذلك: رواية عن الصّادق عليه السلام في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَىٰ﴾ [محمد: ٢٥] قال: "فلان، وفلان، وفلان. ارتدوا عن الإيمان في ترك

(١) رجال النجاشي (ص ٨١/١٩٦).

(٢) الكافي (١/٤٢٩).

(٣) الكافي (١/١٩٥)، ونحوه في تفسير القمي (٢/١٠٦).

(٤) الكافي (١/٤٢٠)، بحار الأنوار (٢٣/٣٧٥).

(٥) الكافي (١/٣٧٤)، الاختصاص (ص ٣٣٤)، تفسير العياشي (١/٧٢)، مستدرک الوسائل (١٨/١٧٦).

ولاية أمير المؤمنين عليه السلام " (١).

ومنه: خبر فيه أن الصادق عليه السلام كان يلحن في دبر كل مكتوبة أربعة من الرجال، وأربعاً من النساء. فلان وفلان وفلان ومعاوية. ويسميهم. وفلانة وفلانة وهند وأم الحكم بنت معاوية (٢).

وهناك مرويات أخرى كثيرة من هذا الجنس في كتب الطائفة يجري فيها إهام المقصود بهذه الطريقة التي لا تخفى على أي شيعي، وإن كانت تخفى على العامة من أهل السنة، دون علمائهم (٣). وقد رأيت المرجع المعاصر محمداً آصف الحسيني يلوم المجلسي (١١١هـ)، لأنه ترك التقيّة حين شرح تلك الأخبار وأشباهها في كتابه (بحار الأنوار)، فكان يبين الأعلام المقصودين بالذم فيها. فحين يأتي -مثلاً- لرواية أخرجها أبو جعفر ابن بابويه (٣٨١هـ) فيها عن الصادق عليه السلام أنه قال: "ثلاثة يكذبون على رسول الله صلى الله عليه وآله: أبو هريرة، وأنس بن مالك، وامرأة.. (٤)". يقول المجلسي: "يعني عائشة" (٥) عليها السلام.

وفي رواية أخرى أخرجها الكليني عن الصادق -أيضاً- عليه السلام، في تفسير قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الصَّكَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، قال: "الفحشاء والمنكر رجال... (٦)". قال المجلسي: "يعني أبا بكر وعمر" (٧) رضي الله عنهما.

وفي خطبة رواها الكليني منسوبة لعلي عليه السلام، فيها أنه قال: "قد قتل الله الجبارة على أفضل أحوالهم وآمن ما كانوا. أمات هامان، وأهلك فرعون... (٨)". قال المجلسي: قوله (أمات هامان)، أي: عمر. و(أهلك فرعون)، يعني أبا بكر (٩) رضي الله عنهما.

(١) الكافي (٤٢٠/١)، بحار الأنوار (٣٧٥/٢٣).

(٢) الكافي (٣٤٢/٣)، وسائل الشيعة (٤٦٢/٦).

(٣) انظر أمثلة أخرى مشابهة في الكافي: (٤١٣/١)، (٤١٥/١)، (٤٥٧/١)، (٢٢٥/٢).

(٤) الخصال (ص ١٩٠).

(٥) بحار الأنوار (٢١٧/٢).

(٦) الكافي (٥٩٨/٢).

(٧) بحار الأنوار (٣٢٤/٧).

(٨) الكافي (٣٢٨/٢).

(٩) بحار الأنوار (٥٨٤/٢٩).

وفي خبر رواه العياشي في تفسيره عن الباقر عليه السلام، وفيه أنه أمر بمعاداة أعداء الله، فسئل: ومن أعداء الله؟ قال: الأوثان الأربعة. قيل له: من هم؟ قال: أبو الفصيل، ورُمع، ونَعَثْلُ، ومُعاوية، ومن دانَ بدينهم. فمن عادى هؤلاء، فقد عادى أعداء الله^(١). فشرح المجلسي الرواية فقال: "أبو الفصيل: أبو بكر. لأنَّ الفصيلَ والبَكَرَ مُتقاربانِ في المعنى. ورُمع: مَقْلُوبٌ عُمَرُ. ونَعَثْلُ: هو عثمانُ كما صرَّحَ به في كُتُب اللغة"^(٢).

رضي الله عن الصديق والفاروق وذِي النورين وعلي وآله، ورضيَ عن أمَّهات المؤمنين، وأرغمَ من أبغضَهم وعاداهم.

كان المحسني يُلومُ المجلسيَّ لما في فعله من إلحاق الأذى بالشيعة الذين يعيشون في البلاد السنية. قال: "لم يُمسك المؤلفُ قلمه عن السبِّ والتفسيق والتكفير والطعن في جملة من أجزاء بحاره بالنسبة إلى قادة المخالفين. والله يعلم كم أضرت بالطائفة؛ نفساً، وعرضاً، ومالاً. على أنه هو الذي نقل الروايات الدالة على وجوب التقية وحُرمة إفشاء الأسرار، وأصرَّ على التصريح بمرجع ضمائر التشية في الروايات، مع أن عوامَّ المؤمنين يعرفونه، فضلاً عن خواصهم. فأَيُّ فائدة في هذا التفسير سوى إشعال نار الغضب والغيط والانتقام"^(٣).

والمجلسيُّ إنما خالف سيرة من سبقه، لأنه كان يعيش في ظلِّ دولة الصفويين، وكان الشيخ المقدم عندهم، فنبذ التقية، وصرَّح بما أُهمَّ في تلك الأخبار في مواضع كثيرة من كتابه. وقبله كان شيخ الصفويين الأقدم والأشهر عليُّ بن عبد العالي الكركي (٩٤٠هـ)، قد نبذ التقية —أيضاً—، فوضع كتابه: (نَفحاتُ اللاهوتِ في وجوبِ لعنِ الجبتِ والطاغوتِ)، يعني الشيخين عليه السلام. حشدَ فيه مَروياتِ اللعن، وقال في مقدمته مُبيناً سببَ طرحه التقية: "لما كشفَ (اللهُ) العُمةَ عن هذه الأمة بتأييدِ الدولة الصفوية، ونُكِّست رؤوس البدعة المتسمين بأهل السنة... رأيتُ أن أكتبَ رسالةً كاشفةً للقناع فيها تبيانُ كفرِ رؤوسِ أهلِ الأهواء..."^(١).

(١) تفسير العياشي (١١٦/٢).

(٢) بحار الأنوار (٥٨/٢٧).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (١٦٧/٢).

(١) الذريعة (٢٥٠/٢٤).

وكان هذا المفتون لا يسيّر ولا يركب إلا والسبب في ركابه يشتم أبا بكر وعمر عليه السلام، ومن على طريقتيهما^(١). وقد عاب صنيعة -أيضاً- بعض علماء المذهب، لا لأجل تعظيم الشيخين، بل لأجل مخالفته سنة التقيّة. قال الخوانساري (١٣١٣هـ) بعدما حكى عن الجزائريّ تلك الحكاية عن الكرّكي: "لا يخفى أن ما نقله عن الشيخ المزبور، من ترك التقيّة والمجاهرة بسبب الشيخين خلاف ما استفاضت به الأخبار"^(٢).

• خامساً: أثر المذهب في إضعاف ملكة نقد المتن:

ليس البحث هنا عن تمييز الضعيف من غيره. بل عن تمييز الكذب المختلق الذي يجزم العارف ببطلانه من خلال عرضه على الأصول الشرعيّة المحكّمة، أو الحقائق التاريخيّة المتواترة، أو على قواعد العقل الصّحيح. وقد يحصل تمييز الكذب -أيضاً- من خلال كثرة الممارسة لكلام من تنسب له الروايات، حتى يحصل للممارس خبرة به، وملكة يميّز بها كلامه من كلام غيره، كما قال الربيع بن خثيم رحمته الله: "إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نكره"^(٣).

وقال ابن الجوزي رحمته الله: "اعلم أن الحديث المنكر يقشعر منه جلد طالب العلم"^(٤). وقال ابن القيم رحمته الله: "سئلت: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر. وإنما يعلم ذلك من تزلّع من معرفة السنن الصّحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيه ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله، وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشعره للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وآله، كواحد من أصحابه رضي الله عنه. فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وآله، وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا

(١) لؤلؤة البحرين (ص ١٥٣).

(٢) روضات الجنات (٣٤٧/٤).

(٣) الكفاية في علم الرواية (٤٣١/١).

(٤) الموضوعات (١٠٣/١).

وقال ابن دقيق العيد: "كثيراً ما يحكمون بالوضع باعتبار أمورٍ ترجعُ إلى المرويِّ وألفاظِ الحديث. حاصله يرجعُ إلى أنه حصلتْ لهم لكثرةُ مُزاولةِ ألفاظِ النبي ﷺ هيئةً نفسانيةً، وملَكَةً قوِيَّةً يعرفونَ بها ما يجوزُ أن يكونَ من ألفاظِ النبوةِ وما لا يجوزُ، كما سُئل بعضهم: كيف تعرفُ أن الشيخَ كذابٌ؟ قال: إذا روى: (لا تأكلوا القرعةَ حتى تذبحوها)^(٢)."

أقول: وفي كُتبِ الروايةِ الإماميةِ ما هو أعجبُ من: (لا تأكلوا القرعةَ حتى تذبحوها). من العجائبِ والأساطيرِ التي جمعتها الأولون، ثم بقي من بعدهم يتداولونها، وينقلونها في تواليهم، دونِ اعتراضٍ على شيءٍ منها. والحديثُ هنا ليس في كُتبِ صنفها الأعمارُ ممن ليست لهم منزلةٌ في علمِ الروايةِ والدرايةِ الإماميةِ. بل هو حديثٌ عن أعلى وأشهرِ المصادرِ الحديثيةِ التي تفخرُ بها الإماميةُ، والتي صنفها أعلامُ الطائفةِ ورؤساؤها، ممن يوصفونَ بأنهم الأعرافُ بأخبارِ آلِ بيتِ النبوةِ ﷺ. فتلك المصادرُ دخلها من الباطلِ والأعاجيبِ ما يعسرُ حصره ويطولُ تتبعه. يدركُ هذا من ينظرُ في التبويباتِ التي تُعقدُ في كُتبِ الروايةِ لذكرِ معجزاتٍ وخوارقِ الأئمةِ ﷺ، حيثُ يردُّ تحت هذه التبويباتِ من المناكيرِ ما تتصاغَرُ عنده مقولةُ (لا تأكلوا القرعةَ).

فهذا الكلينيُّ والمفيدُ يرويانِ عن الصادقِ أن أباهُ الباقرَ عليه السلام كان قاعداً في الحجرِ، ومعه رجلٌ يحدثه، فإذا هم بوزغٍ يُؤلولُ بلسانه، فقال الباقرُ عليه السلام للرجل: أتدري ما يقول؟ قال الرجل: لا أعلمُ لي بما يقول. فقال الباقرُ: يقولُ واللهِ لئن ذكرْتُم عثمانَ عليه السلام بشتيمةٍ، لأشتمَنَّ علياً. ثم قال الباقرُ: ليس يموتُ من بني أُمَيَّةٍ مَيِّتٌ إلا مُسَخَّ وزغاً. وإنَّ عبدَ الملكِ بن مروانَ لما نزلَ به الموتُ مُسَخَّ وزغاً، فذهبَ من بينِ يديَّ مَنْ كانَ عنده، وكانَ عنده ولده. فلما فقدوه، عظمَ ذلكَ عليهم، فلم يدروا كيفَ يصنعونَ. ثم اجتمعَ أمرهم على أن يأخذوا جذعاً من النخلِ، فيصنعوه كهَيِّئَةِ الرجلِ. ففعلوا ذلك، وألبسوا الجذعَ درعَ حَدِيدٍ، ثم لَفُّوه في

(١) المنار المنيف (ص ٤٤).

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة (٦/١).

الأكفان، فلم يطلع عليه أحد من الناس إلا أنا وولده^(١).

وروى الكليني -أيضاً- خبراً فيه أن زوج ورشان^(٢) وقعا على الحائط عند أبي جعفر الباقر عليه السلام، فكلمهما أبو جعفر ساعة، ثم طارا. فسئل عن ذلك أبو جعفر فقال: "كل شيء خلقه الله من طير أو بهيمة أو شيء فيه روح، فهو أسمع لنا وأطوع من ابن آدم. إن هذا الورشان ظن بامرأته، فحلفت له ما فعلت. فقالت: أترضى بمحمد بن علي، فرضيا بي، فأخبرته أنه لها ظالم فصدقها"^(٣). وقد ذكر الرواية القطب الراوندي، وزاد فيها أن الذكر كان يريد أن يلاعن الأنثى عند الباقر^(٤).

وروى المفيد والصفار أن أبا جعفر الباقر عليه السلام كان على بغلته في سفر بين مكة والمدينة، إذ أقبل ذئب من رأس الجبل، فحبس الباقر بغلته، فدنا منه الذئب حتى وضع يده على سرجه، ومدّ عنقه إلى أذنه، وأدنى الباقر أذنه منه ساعة، ثم قال له: "امض فقد فعلت". فرجع الذئب مهزولاً، فأخبر أبو جعفر أصحابه أن الذئب شكاً إليه عسر ولادة زوجته في الجبل، وأنه أراد من الباقر أن يدعو الله لها، وألا يسلط أحداً من نسله على أحد من الشيعة^(٥). وذكر الرواية ابن شهر آشوب، وزاد فيها: أن الباقر لما عاد من سفره بعد شهر لقيه الذئب وزوجته وجرو، فعووا في وجهه، فأجابهم الصادق بمثل عوائهم(!)، ثم أخبر أصحابه أن الذئب أخبره أنه قد ولد له جرو، وأنه وزوجه كانوا يدعون له ولأصحابه، وأنه أمرهم ألا يؤذوا ولياً له ولأهل بيته، فضمّنوا له ذلك^(٦).

(١) الكافي (٢٣٢/٨)، الاختصاص (ص ٣٠١).

(٢) الورشان بفتح الواو والراء. طير شبه الحمام. (لسان العرب ٣٧١/٦).

(٣) الكافي (٤٧١/١).

(٤) الخرائج والجرائح (٢٩٠/١).

(٥) الاختصاص (ص ٢٠٠)، بصائر الدرجات (ص ٣٧١).

(٦) مناقب آل أبي طالب (٣٢٢/٣).

وروى الكليني وابن بابويه أن حمارة النبي ﷺ خاطبه وقال له: "بأبي أنت وأمي، إن أبي حدثني عن أبيه عن جدّه عن أبيه، أنه كان مع نوح في السفينة، فقام إليه نوح، فمسح على كفيه، ثم قال: يخرج من صلب هذا الحمار حمارة يركبه سيد النبيين وخاتمهم. قال: فالحمد لله الذي جعلني ذلك الحمار" (١).

وروى الكليني عن الباقر ﷺ أن علياً ﷺ كان يخطب على المنبر، إذ أقبل ثعبان من ناحية باب من أبواب المسجد، فهم الناس أن يقتلوه، فأرسل علياً أن كفوا، فكفوا. فأقبل الثعبان ينساب حتى انتهى إلى المنبر، فتناول فسلم على علي ﷺ، فأشار إليه علي أن يقف حتى يفرغ من خطبته. فلما فرغ أقبل عليه، وسأله: من أنت؟ قال الثعبان: أنا عمرو بن عثمان خليفتك على الجن، وإن أبي مات وأوصاني أن آتيك وأستطلع رأيك. وقد أتيتك يا أمير المؤمنين، فما تأمرني به وما ترى؟ فقال له علي ﷺ: أوصيك بتقوى الله، وأن تنصرف فتقوم مقام أبيك في الجن، فإنك خليفتي عليهم (٢).

وروى المفيد أن ابن مسعود أتى فاطمة، فسألها عن علي ﷺ، فقالت: "عرج به جبرائيل إلى السماء. قال: في ماذا؟ قالت: إن نفراً من الملائكة تشاجروا في شيء، فسألوا حكماً من الآدميين، فأوحى الله - تعالى - إليهم أن تخيروا، فاختاروا علي بن أبي طالب" (٣).

وروى الكليني والمفيد عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال: "إن لله مدينتين إحداهما بالشرق، والأخرى بالمغرب، عليهما سور من حديد، وعلى كل واحد منهما ألف ألف مصراع، وفيهما ألف ألف لغة. يتكلم كل لغة بخلاف صاحبتها. وأنا أعرف جميع اللغات وما فيهما وما بينهما. وما عليهما حجة غيري وغير الحسين أخي" (٤).

(١) الكافي (٢٣٧/١)، علل الشرائع (١٦٧/١).

(٢) الكافي (٣٩٦/١)، بصائر الدرجات (ص ١١٧).

(٣) الاختصاص (ص ٢١٣).

(٤) الكافي (٤٦٢/١)، الاختصاص (ص ٢٩١).

هذا ما ترويه الإمامية في خوارق الأئمة ومُعجزاتهم. وهناك متون أخرى مُنكرة كثيرة يذكرونها في مدح الشيعة وذم غيرهم يدرك من لديه عقل وتمييز ومعرفة — وإن كان شيعياً — أنها من المختلقات المكذوبات. وقد صدق الدكتور محمد حسين الذهبي رحمته حين ذكر مصادِر الرواية الإمامية، ثم قال: "الذي يقرأ في هذه الكتب لا يسعه أمام ما فيها من خرافات وأضاليل، إلا أن يحكم بأن متونها موضوعة، وأسانيدها مُفتعلة مصنوعة. كما لا يسعه إلا أن يحكم على هؤلاء الإمامية بأنهم قوم لا يُحسنون الوضع، لأنهم ينقصهم الذوق، وتعوزهم المهارة. وإلا فأى ذوق وآية مهارة في تلك الرواية التي يروونها عن جعفر الصادق عليه السلام، وهي أنه قال: (ما من مولود يولد إلا وإبليس من الأبالسة بحضرته. فإن علم الله أن المولود من شيعتنا حجه من ذلك الشيطان. وإن لم يكن المولود من شيعتنا أثبت الشيطان أصبعه في دبر الغلام فكان مأبونا^(١)، وفي فرج الجارية، فكانت فاجرة^(٢)). أظن أن القارئ معي في أن الذي وضع هذه الرواية واختلقها على جعفر الصادق، رجل ينقصه الذوق، وتعوزه المهارة..."^(٣).

وغالب الأباطيل والمنكرات في كتب الإمامية، مما يدور حول هذا المعنى، من ذم وسب وشتيم المخالفين ونسبة النقائص لهم، أو من قبيل الخوارق والأساطير المنسوبة للأئمة، والتي سهّل الغلو فيهم قبولها واستساغتها.

والذي يُريد أن يعرف كيف تطوّر المذهب، وتغيّات قلوب علماءه لقبول تلك البواطيل والمناكير في كتب الرواية، فيكفيه أن يتذكر أن قُدماء القُميمين من علماء الطائفة، كانوا يعدّون نفى السّهو عن الأئمة غلوّاً يُوجب تبديع صاحبه، وإسقاط مروياته، ثم لينظر — بعد هذا — في التبويبات الموجودة في أعلى كتب المذهب وأنفسها عند علماءه، وهو كتاب (الكافي) للكُليني، حيث يجد الناظر فيه مثل هذه العناوين الناطقة بأبعد صور الغلو:

(١) المأبون في اللغة هو المعيب والمتهم. ويطلق على من تفعل به الفاحشة. تاج العروس (١٤٩/٣٤).

(٢) الرواية أخرجه العياشي في تفسيره (٢١٨/٢).

(٣) التفسير والمفسرون (٣١/٢).

- بابُ أنَّ الأئمةَ يعلمونَ علمَ ما كانَ وما يكونُ، وأنهم لا يخفَى عليهم الشَّيءُ^(١).
- بابُ أنَّ الأئمةَ يعلمونَ جميعَ العلومِ التي خرجتْ إلى الملائكةِ والأنبياءِ والرُّسلِ^(٢).
- بابُ أنَّ الأئمةَ إذا شاءوا أن يعلموا علموا^(٣).
- بابُ أنَّ الأئمةَ يعلمونَ متى يموتونَ، وأنهم لا يموتونَ إلا باختيارهم^(٤).
- بابُ أنَّ الأئمةَ ورثوا علمَ النبي ﷺ، وجميعِ الأنبياءِ والأوصياءِ^(٥).
- بابُ أنَّ الأئمةَ عندهم جميعُ الكتبِ التي نزلتْ من عندِ الله، وأنهم يعرفونها على اختلافِ ألسنتها^(٦).
- بابُ أنَّ الأئمةَ هم أركانُ الأرضِ^(٧).
- بابُ أنه ليس في يدِ الناسِ من شيءٍ من الحقِّ إلا خرَجَ من عندِ الأئمةِ، وأن كُلَّ شيءٍ لم يخرجْ من عندهم فهو باطلٌ^(٨).

تلك فقط عناوينُ بعضِ الأبوابِ، وتحتها من الأخبارِ البواطِلِ والمنكراتِ ما يدركُ كذبَهُ من سلمَ قلبه وعقله من داءِ الغلوِّ. وقد نقلَ النجاشيُّ (٤٦٠ هـ) في رجاله ما يمكنُ أن يُفهمَ منه أن قراءةَ كتابِ (الكافي) وروايته كانت - في وقتٍ - تُعدُّ من أماراتِ الغلوِّ^(٩).

(١) الكافي (٢٦٠/١).

(٢) المرجع السابق (٢٥٥/١).

(٣) المرجع السابق (٢٥٨/١).

(٤) المرجع السابق (٢٥٨/١).

(٥) المرجع السابق (٢٢٣/١).

(٦) المرجع السابق (٢٢٩/١).

(٧) المرجع السابق (١٩٦/١).

(٨) المرجع السابق (٣٩٩/١).

(٩) قال النجاشي (ص ٧٤/رقم ١٧٨) في ترجمة (إسحاق بن الحسن بن بكران): "رأيتُه بالكوفة وهو مجاورٌ، وكان يروي كتابَ الكليني عنه، وكان في هذا الوقت غلوا، فلم أسمع منه شيئاً". وقد تصحفت لفظه (غلواً) في الطبعة إلى (علواً) كما بين ذلك الخوئي (معجم الرجال ١٣/١٥١). قال المامقاني -مفسراً عبارة النجاشي-: "غرضه - والله العالم - أنه لم يكن غالباً. لكن لما كانت رواية كتاب الكليني المتضمن لجملةٍ من شؤون الأئمة -عليهم السلام- في هذا الوقت غلواً رأيتُ أن روايتي عنه لانتيجة فيها، لأنهم لا يقبلونها. بل قد أُتهم بالغلوِّ بسبب ذلك.

فقد ابتدأ الأمر لدى الإمامية بعصمة الأئمة مع تجويز السهو عليهم، ثم تحول الحال، فصار نفى السهو عنهم من ضروريات المذهب^(١)، ثم آل الأمر -بعد ذلك- إلى أن الأئمة لا يخفى عليهم شيء، وأن عندهم علم ما كان وما يكون، وعلم الآجال، وعلم جميع الأنبياء! وحين ترسخ مثل هذه التصورات لدى العالم الإمامي، فلن تبقى له ملكة لنقد متون المرويات التي يفترها أهل الكذب والغلو. بل سوف يقبلها بقطع النظر عن مصدرها، وإن لم يقبلها فلن يعارضها، فضلاً عن أن يتشغل بالكتابة في تمييز كذبها من صدقها. وإذا كانت كثرة ممارسة ودراسة كلام المتكلم تثمر ملكة تمييز الصدق من الكذب عليه، فإن كثرة نقل ورواية مثل هذه الأعاجيب والخوارق تُفسد الذائقة العلمية، وتهدم ملكة التمييز والنقد، وتلغي قدرة المحدث على معرفة الصدق، مما هو كذبٌ محتق. ومتى اجتمع مع ذلك أساس عقدي مبناه الغلو، مع تصور قاصر للحقائق التاريخية المتواترة، فإن هذا يورث صدوراً وعقولاً مُسرعة لقبول الإفك والتزوير.

فمن رفع آل بيت النبوة فوق منازلهم الشريفة التي أنزلهم الله إياها، وأسبغ عليهم وصف العصمة الذي لم يدعوه لأنفسهم، وسأواهم بمراتب الأنبياء، بل رفعهم فوق منزلة الرسل جميعاً سوى محمد ﷺ^(٢)، واعتقد أن الله -تعالى- إنما خلق جميع ما خلق لأجل محمد ﷺ وآل بيته ﷺ، وأنه "لولاهم، لما خلق السموات والأرض، ولا الجنة والنار، ولا آدم وحواء، ولا الملائكة ولا شيئاً مما خلق"^(٣). من اعتقد هذا فإن عقله وقلبه سيكونان مهيين لقبول ما يخلقه الكذبة من خوارق ومعجزات تُنسب لأولئك الأئمة ﷺ الذين خلق الكون لأجلهم. حتى إن ما يتداوله علماء الطائفة عن الأئمة من خوارق ومعجزات يفوق تعدادها ما

فلذلك تركت الرواية عنه". تنقيح المقال (١/١١٤).

(١) انظر ما تقدم (ص ١١٢) وما بعدها.

(٢) ذكر ذلك ابن بابويه في: الاعتقادات في دين الإمامية (ص ٩٣). وقد حكى المفيد في ذلك للإمامية ثلاثة أقوال: أولها أن الأئمة أفضل من الأنبياء سوى محمد ﷺ، وثانيها أنهم أفضل منهم جميعاً سوى أولي العزم، وثالثها أن الأنبياء أفضل منهم. ثم رجح القول الأول. أوائل المقالات (ص ٧٠).

(٣) الاعتقادات في دين الإمامية (ص ٩٣).

ثبتَ لنبينا ﷺ، بل إنه يفوق جميع ما رُويَ لسائر الأنبياء -صلواتُ الله وسلامُهُ عليهم-. وقد رأيتُ ابنَ طاووسٍ (٦٦٤هـ)، يقابلُ بينَ خِوارقِ الأئمةِ ومُعْجِزاتِ الأنبياءِ، فقال -وهو يجادلُ القاضي عبدَ الجبارِ المعتزليَّ (٤١٥هـ) في ثبوتِ الإمامةِ والعصمةِ-: "كلُّ دَعْوَى يدَّعيها اليهودُ والنَّصارى في جُحودِ نَصِّ موسى وعيسى ﷺ على مُحَمَّدٍ ﷺ، ويَجِبُهم عبدُ الجبارِ عنها، فجوابُهُ لهم، هو جوابُ الشَّيعةِ له. مع أني أقولُ: إن الإماميةَ نقلُوا متواترينَ على كلِّ واحدٍ من أئمَّتهم مُعْجِزاتٍ خارقَاتٍ على مُرورِ الأوقاتِ، لو خالطَهُم عبدُ الجبارِ وأمثالُهُ واطَّلَعَ على ما أخفي عنه التواترُ بها لَعَلِمَ بِمَخْبَرِها.."(١).

وبسببِ عقيدةِ العصمةِ في الأئمةِ، وبسببِ ذاكِ الغلوِّ الذي تأسَّسَ على تلكِ الخوارقِ والمعْجِزاتِ المدَّعاةِ، صارَ علماءُ الطائفةِ يأنفونَ من أن يُنسَبَ لأحدٍ من أولئكِ الأئمةِ خِصَالاً بشريةً لا عيبَ فيها ولا مذمَّةٌ، إذ إن ملكةَ النقدِ لديهم لم تُعدْ قابلةً لإنزالِ الأئمةِ منزلةَ البشرِ. وقد رأيتُ ابنَ بابويه (٣٨١هـ) يستنكرُ خيراً جاء فيه أن فاطمةَ وعليّاً ﷺ جرى بينهما كلامٌ، فأصلَحَ النبيُّ ﷺ بينهما. قالَ ابنُ بابويه: "ليسَ هذا الخبرُ عندي بمُعتمَدٍ، ولا هو لي بمُعْتَقَدٍ... لأن عليّاً ﷺ وفاطمةَ ﷺ عليها السلامُ، ما كانَ ليقعَ بينهما كلامٌ يحتاجُ رسولُ الله ﷺ إلى الإصْلاحِ بينهما..."(٢).

وحينَ ترفعُ الطائفةُ هؤلاءِ الأئمةَ إلى تلكِ المراتبِ الخُرافيَّةِ، وحينَ تقبلُ عقولُ عُلمائِها تلكِ الخوارقَ والعجائبَ التي لا تُعَدُّ، فلا غرابةَ -بعدَ هذا- أن تكونَ نظرُتهم سوداءَ مظلمةً تجاهَ من يروْنهم خُصُوماً وأعداءَ لهم بعدما تواترتْ معْجِزاتُهم لتلكِ الدرجةِ التي لا تُبْقِي لمخالفيهم عُذراً أو تأويلاً. فمن هنا نشأت تلكِ الأحقادُ والضَّغائنُ على من لم يؤمنَ بإمامتِهم وعِصْمَتِهم، أو تقدَّم عليهم في الولايةِ. ويأتي على رأسِ هؤلاءِ المحقودِ عليهم: الصِّدِّيقونَ الثلاثةُ أبو بكرٍ وعمرُ وعُثمانُ، وأمَّهاتُ المؤمنينَ ﷺ، وسائرُ أعيانِ ذاكِ الجيلِ الطاهرِ الذين زكاهم الله في كتابه، وتواترَ فضلُهم، وعلمُهم، وبذلُهم، وجهادُهم، وتعظيمُهم لآلِ بيتِ النبوةِ، كما تواترَ -أيضاً- تعظيمُ الآلِ لهم، ومحبتُهم إياهم.

(١) سعد السعود (ص ١٨٧).

(٢) علل الشرائع (١/١٥٦).

ومما يلمسه الدارسُ لكتاباتِ علماءِ الطائفةِ أن نقدَهم وكلامَهم في مروياتِ الفروعِ الفقهيةِ يفوقُ كثيراً نقدَهم لما يُروى في فضائلِ الأئمةِ وعجائبهم وخوارقهم، بل إن النقدَ لتلك المروياتِ لا يكادُ يوجدُ، رغمَ كثرتها وشيوعها في كتبِ الروايةِ، ورغمَ أن الداعي للكذبِ فيها أقوى من الداعي للكذبِ في مروياتِ الفروعِ.

وحتى بعدَ التأسيسِ لعلمِ درايةِ الحديثِ وتقسيمِ الأخبارِ إلى الصحيحِ وغيره، فإنَّ هذا المنهجَ كانَ مُوجَّهاً في الأصلِ لمروياتِ الفروعِ التي يقعُ التنازعُ فيها بين علماءِ الطائفةِ. وأما مروياتِ فضائلِ الأئمةِ وخوارقهم، ومروياتِ مثالبِ الصحابةِ رضي الله عنهم، بما تضمنت من شتمٍ وتكفيرٍ وتفسيقٍ، فقلَّما تعرَّضت أسانيدُها للفحصِ والتَّحقيقِ، بل قد بقيت بمعزلٍ عن ذلك كله، وظلَّ علماءُ المذهبِ يتداولونها في تصانيفهم دونَ بذلِ جُهدٍ في تمييزِ صدقها من كذبها. ذلك أنَّ العقلَ الإماميَّ غالباً ما يفقدُ قدرته على النقدِ والتمييزِ حينَ يتعلَّق الأمرُ بالخوارقِ والمعجزاتِ المنسوبةِ للأئمةِ. ومما توقَّف عنده وعجِب له هاشمُ معروفُ الحسنيُّ (١٤٠٣هـ) ذلك التناقضَ الغريبُ في صنيعِ الشيخ محمدٍ تقيِّ التستريِّ (١٤١٥هـ)، حينَ وضعَ كتاباً بعنوانِ (الأخبارِ الدَّخيلة) بحثَ فيه الكذبَ في الأحاديثِ، وانتقدَ الأخبارَ التي وضعها العلَّاءُ في كتبِ الطائفةِ. ثم عادَ فأفسدَ جميعَ ما قرَّره وقعده لما كتبَ كتابه الآخرَ (قضاءُ عليٍّ رضي الله عنه)، حيث مَلأه بالأباطيلِ والخزعبلاتِ وما لا أصلَ له، لمجرَّدِ تضمُّنه مُعجزةً لعليٍّ رضي الله عنه ^(١).

وقد تقدَّم شرحُ التباينِ بينَ طريقةِ ابنِ المطهرِ الحلِّيِّ (٧٢٦هـ) في كتاباته الفقهيةِ، وطريقته حينَ يكتُبُ في العقائدِ والتواريخِ، حيثُ كانَ ينظرُ في الأسانيدِ فقط حينَ يبحثُ في الفروعِ الفقهيةِ، أما حينَ يسردُ مناقِبَ الأئمةِ، ومثالبَ من يراهم أعداءهم، فهو يحشو المروياتِ دونَ تمييزٍ ^(٢).

وتقدَّم أيضاً - عن المرجعِ محمدٍ صادقِ الصدرِ (١٤١٩هـ)، قوله إن الرواةَ الذين اعتنى المصنِّفونَ في الرجالِ ببيانِ حالهم هم فقط رواةُ أخبارِ الفروعِ الفقهيةِ، دونَ رواةِ أخبارِ

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ٢٨٢).

(٢) انظر ما تقدم (ص ٥٣).

العقائد والتواريخ والملاحم^(١). فحيثُ كانَ المرويُّ في تلك الأبوابِ موافقاً لما استقرَّ في النفوسِ من تصوُّراتٍ سابقةٍ، لم يكنْ هناك داعٍ للعنايةِ بفحصِ أحوالِ نقلتها، فضلاً عن فحصِ متونها، وعرضها على محكِّ النقدِ العلميِّ.

ومع رَفَضِ عُلماءِ الطائفةِ اعتمادَ مصادرِ أهلِ السنةِ الحديثيةِ، ومع طعنهم في صدقها، إلا أن جملةً منهم كانوا يترخَّصونَ في الأخذ منها حين يتعلَّقُ الأمرُ بفضائلِ وخوارقِ الأئمةِ، فتراهم ينقلونَ من أنزلِ المصادرِ السُّنيةِ التي عُرِفَ أصحابُها بنقلِ الواهياتِ، مثلُ كتابِ (مُسند الفردوس) للدَّيلمِيّ، وكتابِ (الحلية) لأبي نُعيم، و(مناقب عليٍّ) لأخطبِ خوارزم، وكتابِ (المناقب) لابنِ المغازليِّ، ونحوها من المصادرِ النازلةِ، التي لا تعرفُ الإماميةُ شيئاً عن أحوالِ رُوّاتها، والتي يعلنُ أهلُ السنةِ أنَّها مظنةٌ للأحاديثِ المناكيرِ. فترى النَّقلَ من مثلِ تلكِ المصادرِ شائعاً في كتاباتِ ابنِ شهر آشوب، وابنِ طاووسٍ، وابنِ المطهرِ الحليِّ، وغيرهم^(٢).

وقد يُقالُ إن هؤلاء كانوا ينقلونَ تلك المرويَّاتِ على سبيلِ الإلزامِ للمخالفِ، لا على سبيلِ اعتقادِ صحتها، لكنِّي رأيتُ في كلامِ بعضهم ما يفيدُ أن نقله كان على سبيلِ التصحيحِ والقبولِ، بحجَّةِ أن أهلَ السنةِ غيرُ متَّهمين فيما يروونه من فضائلِ الأئمةِ! فقد رأيتُ ابنَ طاووسٍ (٦٦٤هـ) نقلَ خبراً عجيباً من كتابٍ في التفسيرِ، لمصنَّفٍ سُنِّيٍّ سَمَّاهُ إبراهيمَ بنَ أحمدَ القزوينيِّ - ولم أعرف من هو-، وفي الخبرِ أن النبيَّ ﷺ أهدى إليه بساطاً، وأن أبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وعليّاً وطلحةَ والزُّبيرَ وابنَ عوفٍ وسعدَ بنَ أبي وقاصٍ رضي الله عنهم، جلسوا على ذلك البساطِ، وأن الرِّيحَ حملتهم جميعاً، حتى أتوا أصحابَ الكهفِ، فسَلَّم عليهم أبو بكرٍ وعمرُ رضي الله عنهما، فلم يردُّوا، ثم سَلَّم عليهم عليٌّ رضي الله عنه فرَدُّوا عليه سلامه... إلخ. قالَ ابنُ طاووسٍ بعدَ روايته هذا

(١) انظر ما تقدم (ص ٥٥).

(٢) انظر أمثلةً للنقل من تلك المصادر في: مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب (٢/٣، ٣، ٦، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٩، ٣٤)، الفضائل لابن شاذان: (ص ١١٢)، إقبال الأعمال لرضي الدين ابن طاووس: (١/٦١، ١٥٣)، الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، له -أيضاً-: (١٥، ١٦، ٦٠، ٦٩، ٧٤، ٨٦، ١٥٥، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٦، ٢٤١)، وفي كتاب اليقين لابن المطهر الحلي: (ص ٤٧٤)، ومنهاج الكرامة له -أيضاً-: (ص ٨٨، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٤)، وفي كتاب نهج الحق: (ص ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٥٥).

الخبر المنكر: "وإنما ذكرناه ههنا لأنه من رجال الجمهور، وهم غير متهمين فيما ينقلونه لمولانا علي من الكرامات" (١).

ثم رأيت الحر العاملي (١١٠٤هـ) يقعد لهذا المنهج فيقول -وهو يعدد القرائن الدالة على صحة الخبر-: "أن يكون الراوي من العامة غير متهم في تلك الرواية، لعدم موافقتها لاعتقاده، أو غير ذلك. ومن هذا الباب رواية العامة للنصوص على الأئمة عليهم السلام -ومعجزاتهم وفضائلهم، فإنهم بالنسبة إلى تلك الروايات ثقات، وبالنسبة لغيرها ضعفاء" (٢).

ثم زاد عبد الحسين الأميني (١٣٩٢هـ) في الإيضاح، حين تحدث عن مخاصمة أهل السنة بما في كتبهم من مرويات في فضائل آل البيت، فقال: "إن هذه الأخبار: إما أن تكون صحيحة السند عندهم، أو أن طرق هذه الأخبار متعددة لديهم، والتعدد يوجب الوثوق والاعتبار في الرواية. أو أن تكون هذه الأخبار مما يقطع بصحتها عادة، لأن كل رواية عندهم في فضائل آل محمد ﷺ، ومثالب أعدائهم فهي محكومة بوثاقة رجال سندها وصدقهم في تلك الرواية". ثم شرح أسباب توثيقهم في تلك الروايات خاصة، فقال: "إن من المتفق عليه أن من يروي في ذلك الزمن فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وأهل بيته عليهم السلام، أو أنه يروي حديثاً في مثالب من خالفهم، فإنه يكون قد ألقى نفسه في التهلكة". ثم استنبط الأميني من هذه المقدمة أن من يروي فضائل آل آذاك، لابد أن يكون من أهل الثقة والتجرد والإنصاف والصدق. ثم قال: "نستنتج من هذا أن كل ما روي في فضائل أهل البيت عليهم السلام - وكذلك مطاعن أعدائهم، هو صحيح. لا سيما مع روايته عندنا، وتواتر الكثير منه..". (٣). هذا ما قاله عبد الحسين الأميني. فهو يصور لقارئ كلامه أن رواية أي فضيلة لعلي وآله ﷺ، كانت من موجبات الهلكة في عصر الرواية. فلأجل هذا لم يكن يروي فضائلهم إلا الصادقون الثقات. ثم خرج بعد هذا بتصحيح جميع ما يروى في فضل علي وآله! ولو حملنا كلام الأميني هذا على محمل الخطأ لا المغالطة المتعمدة. فسوف نلمس أثر التصور الخاطئ للحقيقة التاريخية في إفساد ملكة نقد المرويات لديه. فالواقع التاريخي القطعي يشهد بنقيض

(١) سعد السعود (ص ١١٢).

(٢) وسائل الشيعة (٢٤٧/٣٠).

(٣) الوضاعون وأحاديثهم (٥٩-٦١).

كلامه، ويشهدُ بخطأ تصوُّراته. إذ إنَّ أهلَ الرواية لم ينقَطِعُوا قطُّ عن نقلِ فضائلِ عليٍّ وآله عليهم السلام. حتى قال الإمامُ أحمدُ وغيره: "لم يُروَ في فضائلِ أحدٍ من الصَّحابةِ بالأسانيدِ الحسانِ ما رُوِيَ في فضائلِ عليٍّ بن أبي طالبٍ عليه السلام"^(١). قال أبو بكرٍ البيهقي (٤٥٨هـ): "هذا لأنَّ أميرَ المؤمنينَ عليًّا عليه السلام عاشَ بعدَ سائرِ الخلفاءِ، حتى ظهرَ له مخالفون، وخرَجَ عليه خارجون، فاحتاجَ من بقيَ من الصَّحابةِ إلى روايةٍ ما سمعوه في فضائله ومراتبه ومناقبه ومحاسنه، ليردُّوا بذلك عنه ما لا يليقُ به من القولِ والفعلِ، وهو أهلُ كلِّ فضيلةٍ ومنقبةٍ، ومُستحقُّ لكلِّ سابقةٍ ومرتبةٍ..."^(٢).

وكتبُ أئمةِ أهلِ الحديثِ مشحونةٌ بذكرِ أخبارِ عليٍّ عليه السلام وفضائله ومناقبه، من غيرِ أن يلقي أصحابها بأيديهم إلى التهلكة كما توهمَ الأمينيُّ. والإمامُ البخاريُّ رحمته الله لم يتلف نفسه ولا ألقى بيديه للتهلكة حين جعلَ في صحيحه أبواباً كاملةً لفضائلِ الآلِ عليهم السلام. فالناظرُ في كتاب المناقبِ من صحيحه، يرى مثلَ هذه العناوين البارزة:

(بابُ مناقبِ عليٍّ بن أبي طالبٍ القرشيِّ الهاشميِّ أبي الحسن عليه السلام).

(بابُ مناقبِ جعفرِ بن أبي طالبٍ الهاشميِّ عليه السلام).

(بابُ ذكرِ العباسِ بن عبدالمطلب عليه السلام).

(بابُ مناقبِ قرابةِ رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومنقبةِ فاطمةَ —عليها السلام— بنتِ النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم).

(بابُ مناقبِ الحسنِ والحسينِ عليهم السلام).

(بابُ مناقبِ فاطمةَ —عليها السلام—)^(٣).

هذه التبويباتُ وأمثالها شائعةٌ ومُعْتَادَةٌ في دواوينِ الحديثِ السُّنِّيَّةِ، وتحتها من أخبارِ الفضائلِ والمناقبِ أعلاها وأصحُّها. ففضلُ عليٍّ وآله عليهم السلام، لم يكن يوماً محلَّ خلافٍ بينَ أهلِ السُّنة والإمامية، وإنما الخلافُ في إمامته الإلهية المنصوصة، وفي عصمته المدعاة، وفي شتمِ وتفسيقِ وتكفيرِ إخوانه من أعيانِ الصَّحابةِ وأمّهاتِ المؤمنينَ عليهم السلام، وفي روايةِ الخوارقِ والفضائلِ المكذوبةِ التي أغناه الله عنها بما صحَّ من مناقبه العظيمة، ومقامه الرفيع، ونسبه

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١١٥/٣).

(٢) تاريخ دمشق (٤٢/٤١٨).

(٣) انظر هذه الأبواب على الترتيب في الجزء الخامس من صحيح البخاري: (ص ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٠، ٢٧، ٢٩).

الشَّريف، وجهاده وعلمه، وسابقته في دين الإسلام رضي الله عنه وأرضاه.
وما يُنكره أئمة أهل الحديث من فضائل مكذوبة منسوبة لعليٍّ عليه السلام، ينكرون مثله فيما
ينسب لإخوانه الصديقين الثلاثة. فابن الجوزي في كتابه (الموضوعات)، قبل أن يعقد باباً
للموضوعات في مناقب عليٍّ، وضع قبله ثلاثة أبواب في بيان الأخبار الموضوعات في فضل
كل من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

فالمقصود هنا أن ذاك التصور المناقض للواقع التاريخي، دمر ملكة تمييز الصدق من
الكذب، فأدى بالأميين وغيره إلى تصحيح جميع المتن المروية في فضل عليٍّ عليه السلام في أي مصدر
سنيٍّ، سواء كان هذا المصدر ممن يلتزم الصحة أو لا. وسواء كان مؤلفه من أهل النقد والمعرفة
أو لم يكن.

مقابل هذا المنهج الواسع في قبول جميع المتن المروية في فضائل عليٍّ وخوارقه عليه السلام، نرى
منهجاً آخر ضيق المسالك في التعامل مع ما يروى في فضائل الخلفاء الثلاثة عليهم السلام. والسبب في
ذلك -أيضاً- تلك التصورات المذهبية التي أفسدت ملكة النقد العلمي.

فقد رأيت من علماء الطائفة من يقرُّ قاعدة عامة مفادها أن من علامة نكارة المتن
واختلاقه اشتماله على فضيلة لأحد الثلاثة عليهم السلام. ومن ذكر هذا عبد الحسين الأميني (١٣٩٢هـ)
نفسه، فقد عقد عنواناً: (المعالة في فضائل الخلفاء الثلاثة: أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم)، ومما
قاله تحت هذا العنوان: "كل ما لفقه القوم من الفضائل ورمقوه، إنما هي من مرمعات
الحديث^(١) لا يساعدها المعروف من نفسياتهم، ولا يتفق معها ما سجل لهم التاريخ من أفعال
وتروك^(٢)". فحكم الأميني بهذا الكلام حكماً عاماً شاملاً لا تفصيل فيه، على جميع ما جاء
في فضل أي من الثلاثة الخلفاء عليهم السلام بالكذب والاختلاق، مع أن ما يروى في فضلهم -
صحيحه ومكذوبه- ليس فيه نظير ما في المرويات المنسوبة لعليٍّ وآله من الخوارق والمعجزات

(١) قوله (رمقه): أي لفقه، وترميق الكلام تلفيقه. (القاموس المحيط ص ١١٤٦). وقوله: (مرمعات الحديث)، أي باطله.

يقال: أتى بمرمعات الأخبار، أي بالباطل منها. (القاموس المحيط ص ٩٣٤).

(٢) الغدير (٣٧٨/٩).

والأساطير، كما أن ما رُوِيَ في فضيلهم لا يشتمل على مثل ما اشتملت عليه المرويات المنسوبة لآل بيت النبوة من سبابٍ وشتمٍ وتكفيرٍ وتفسيقٍ لأهل الإسلام، مما يُتره عنها من هو دونهم في الفضل والدين.

وقد رأيت آخرين سبقوا الأميَّ لوضع تلك القاعدة العامة في رَفَضِ أيِّ متنٍ يتضمن فضيلةً لأحدِ الثلاثة عليه السلام. فقد قال عبدُ الله المامقاني (١٣٥١هـ) -وهو يعدُّ الأمارات التي يُعرفُ بها الخبرُ الموضوعُ-: "أن يكون الراوي مُخالفاً، والحديثُ في فضائل الخلفاء" ^(١).

وقبل ذلك كان ابنُ طاووسٍ (٦٦٤هـ) يُكذِّبُ كلَّ مقولةٍ بليغةٍ تنسب لأحدٍ من الصديقين الثلاثة عليهم السلام، لأنهم في رأيه لم يَكُونُوا أهلَ فصاحةٍ وبيانٍ، فلا يمكنُ أن يصدرَ عنهم شيءٌ من ذلك. فقد قال -وهو يعلمُ ولده علامات الأخبار المكذوبة-: "اعلم.. أن الذي تقفُ عليه في كُتُبِ التواريخ أو في كُتُبِ الآداب أو كُتُبِ الحكمة والخطب، فمهما وجدت فيه شيئاً منسوباً إلى أبي بكرٍ وعمرَ وأعداءِ أبيك عليٍّ عليه السلام، فاعلم أنها موضوعة، وليست من ألفاظ أولئك المتغلبين، وأن أكثرها نُسب إليهم في زمانٍ معاويةَ وابنه يزيدَ وأيام بني أمية. وما كان منهما في أيامهم، فهي من أهلِ الكتابة والخطابة من الصحابة الذين لهم عادة بالإصابة، لأن أبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ ما عرفنا أبداً منهم في الجاهلية مقاماً، ولا مقالاً يقتضي تصديق نسبة الفصاحة إليهم، ولا كانوا من هذا القبيل، ولا عولَ عليهم أحدٌ فيها" ^(٢).

هكذا ينقذُ الإماميون مُتونَ الأخبار. وبسببِ هذا المنهج المبني على غير شيء، فإن التشكُّك في الحقائق التاريخية المتواترة وإنكار الوقائع المستفيضة يشيع لدى الطائفة الإمامية أكثرَ من غيرها، حتى كتبَ بعضُ معاصريهم كتاباً قرَّر فيه أن الذي كان مع النبي في الغار لم يكن أبا بكرٍ عليه السلام ^(٣). وكتبَ آخرُ نافياً أن يكون النبي عليه السلام مدفوناً بحجرة عائشة عليها السلام ^(٤). وقديماً أنكر المفيد ^(٥) ما ثبت في التواريخ من تزوج عمر عليه السلام بأم كلثوم بنت علي بن أبي طالب عليه السلام،

(١) تلخيص مقباس الهداية (ص ٧٣).

(٢) كشف المحجة لثمره المهجة (ص ٧٤).

(٣) انظر كتاب (صاحب الغار، أبو بكر أم رجل آخر؟)، لنجاح الطائي.

(٤) ينظر كتاب (أين دفن رسول الإسلام محمد بن عبدالله عليه السلام)، لحمد بن علي برو العاملي.

(٥) المسائل السروية - المسألة العاشرة (ص ٨٦).

رُغم استفاضة الأخبار بذلك في كُتب الإمامية كما في كُتب أهل السنة^(١). حتى كان المجلسي^(٢) (١١١١هـ) يقول: "إنكار ذلك عجيب!"^(٣). وابن البرّاج (٤٨١هـ) لما رأى ثبوت ذلك، ذكر أن علياً إنما زوّج ابنته لعمرَ علي سبيل النقية^(٤). والمرجع المعاصر شهاب الدين المرعشي^(٥) (١٤١١هـ) لما لم يقدر على إنكار التزويج، استظهر بعد هذه القرون المتطاولة أن أمّ كلثوم لم تكن بنت علي أصلاً، بل كانت ربيته^(٦)! وزاد فذكر أنه لما توصل لذلك استوحش أن يُعلنه، حتى رأى من سبقه إليه. وهذا السابق الذي اطمأن بموافقة المرعشي ليس من المؤرخين الأوائل، بل هو مُعاصر مثله من شيعة الهند اسمه ناصر حسين اللكنوي^(٧) (١٣٦١هـ)، صنّف كتاباً بعنوان (إفحام الأعداء والخصوم، بتكذيب ما افتروه على السيدة أمّ كلثوم)^(٨).

كلّ هذا يفعلونه فرّقاً من إثبات مُصاهرة بين عمرَ وعليٍّ عليهما السلام، لأن تلك المصاهرة لا تستقيم مع ملكة النّقد الإمامية المستندة إلى تصوّرات تاريخية خاطئة، تفترض عداءً عقدياً بين دينك السيّدين. وهي العداوة التي زعم ابن طاووس (٦٦٤هـ) تواترها^(٩). وقد روى القطب الراوندي، عن جعفر الصادق أن عمرَ عليه السلام لما خطب أمّ كلثوم، أرسل عليٍّ إلى جنيّة يهودية من أهل نجران، يقال لها: (سحيفة بنت جريفة)، فأمرها، فتمثّلت في مثال أمّ كلثوم، وحجبت الأبصار عن أمّ كلثوم الحقيقية، فتزوّج عمرَ الجنيّة، فلم تزل عنده حتى قُتل، فحوت الميراث، وانصرفت إلى نجران، ثم أظهر عليٍّ أمّ كلثوم^(١٠)! وقد كان يُغني عن تكلف تلك الأساطير ألا يغفل أصحابها عن تزويج النبي صلى الله عليه وآله اثنتين من بناته لذي الثورين عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتزوّجه هو عليه السلام لابنتي أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما، زيادةً على مُصاهرات أخرى كثيرة بين آل بيت النبوة، وبين بُيوتات الصحابة رضي الله عنهم، وهي المصاهرات التي يشرف بها الطرفان ويفخران،

(١) انظر ما تقدم (ص ١٥٥).

(٢) مرآة العقول (٤٥/٢٠).

(٣) جواهر الفقه (ص ٢٦٢).

(٤) ذكره في شرح إحقاق الحق (٣٧٥/٢).

(٥) مترجم في أعيان الشيعة (٢٠٠/١٠).

(٦) من منشورات مكتبة نينوى الحديثة بطهران.

(٧) كشف المحجة لثمرة المهجة (ص ٧٣).

(٨) الخرائج والجرائح (٨٢٥/٢).

حتى جاء عن الصادق عليه السلام أنه كان يقول مفاخرًا: "ولدي أبو بكر مرتين"، إذ كانت أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عليه السلام، وأمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عليه السلام (١).

ولأجل كثرة مصادمة الإمامية للحقائق التاريخية، ولأجل كثرة تصديقهم المختلقات المنسوبة للأئمة، قال ابن تيمية: "ليس في الطوائف المنتسبة إلى القبلة أكثر كذبًا، ولا أكثر تصديقًا للكذب، وتكذيبًا للصدق منهم" (٢). "يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل، ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار، المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلًا بعد جيل" (٣). وإنما كانت الإمامية كذلك، لأنهم لا يملكون تواريخ صادقة، ولا نقلًا صحيحًا يزنون به ما يسمعون، وليس عندهم وثوق بما يرويه غيرهم، حتى لو بلغ حد التواتر القاطع للشكوك. وهذه الحال هي التي سهلت قبولهم تلك القبائح والشنائع التي وضعها الكذبة في حق أكرم الخلق بعد الأنبياء؛ أبي بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، وسعد، وعائشة، وحفصة عليه السلام، الذين تواتر فضلهم ودينهم وجهادهم وسابقتهم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ومما له علاقة بأثر التصورات المذهبية في طريقة نقد المتون لدى الإمامية ظاهرة تشيع في كتابات علماء الطائفة، حيث يكثر في كلامهم الاستناد إلى بلاغة الكلام المروي وفصاحته، فيجعلون من ذلك دليلًا على صحة نسبته للأئمة. وكأنه لا يمكن أن يصدر كلام بليغ من غير الأئمة، مع أن البلاغة صناعة العرب الكبرى التي عرفوا بها في الجاهلية والإسلام. وقد كان هذا المسلك أحد ما اعتمدته الإمامية في قبول تلك الخطب المنسوبة لعلي عليه السلام، المجموعة في كتاب (نهج البلاغة)، مع اتفاقهم على أن جامعها -دون أسانيد- الشريف الرضي (٤٠٦ هـ) أواخر القرن الرابع.

(١) تهذيب الكمال (٧٥/٥)، تذكرة الحفاظ (١٦٦/١)، الوافي بالوفيات (٢٧/٤). وانظره في المصادر الإمامية: عمدة

الطالب (ص ١٩٦)، كشف الغمة (٣٤٧/٢)، شرح إحقاق الحق (٢٩/١)

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٨٠/٢٨).

(٣) منهاج السنة النبوية (٩/١).

فقد عدَّ الوحيدُ البهبهانيُّ (١٢٠٥هـ) الكتابَ مثلاً، "لما يكونُ في متنه ما يشهدُ بكونه من الأئمةِ عليهم السلام" (١). وقال المرجعُ المعاصرُ، حسينُ الوحيدُ الخراسانيُّ: "إن من الخطأ إدراج بعض الروايات ذات المضامين العالية، ضمنَ مبحثِ صحَّةِ السندِ في الأصول. إذ لا وجهَ مع علوِّ المضمونِ لصُدُورِ العبارة عن غيرِ المعصوم عليه السلام". ومن هنا فلا حاجةَ للبحثِ في سندِ مثلِ كلمات (نهج البلاغة) (٢). وقال الطهرانيُّ (١٣٨٩هـ): "لم يبرز في الوجودِ بعد انقطاعِ الوحي الإلهيِّ أمسُّ به مما دوّنَ في نهج البلاغة" (٣).

وتقدّم قولُ المجلسيِّ الأول (١٠٧٠) عن الصَّحيفةِ السَّجَّادية: "إنَّ الوُجْدانَ الخاليَ عن التعصُّبِ يجزُمُ بأنَّها فوقَ كلامِ المخلوقِ، ويمكنُ أن تكونَ من كلامِ الله -تعالى-، بأن تكونَ منقولةً عن النبيِّ صلى الله عليه وآله" (٤).

وقال عبدُ الله شبر (١٢٤٢هـ) عن دعاءٍ يُعرفُ عند الطائفةِ بالزيارةِ الجامعة: "إنَّ فصاحةَ ألفاظِها وفقراتها، وبلاغةَ مضامينِها وعباراتها، تُنادي بصُدُورها من عَيْنِ صافيةٍ، نبعتَ من ينابيعِ الوحي والإلهام، وتَدْعُو إلى أنَّها خَرَجَتْ من ألسنةِ نَوَاميسِ الدِّينِ، ومَعَاقِلِ الأَنَامِ. فإنَّها فوقَ كلامِ المخلوقِ، وتحتَ كلامِ الخالقِ العَلامِ. فهي كسائرِ كلامهم الذي يُغني فصاحةَ مضمُونه وبلاغةَ مشحُونه، عن ملاحظةِ سنديه، كنهجِ البلاغةِ، والصَّحيفةِ السَّجَّاديةِ، وأكثرِ الدَّعَوَاتِ والمناجاةِ" (٥). وذكرَ نحوَ هذا المجلسيُّ الثاني (١١١١هـ) حيثُ قالَ عن سندِ الزيارة: "مجهولٌ. لكن نفسُ الزيارةِ شاهدٌ عدلٌ على صحتها" (٦).

مع أنَّ كثيراً من تلكِ الأدعيةِ التي يُستدلُّ ببلاغتها على ثبوتها، تتضمنُ ألفاظاً تنادي على نفسها بالاختلاق. فخطبُ كتاب (نهج البلاغة) المنسوبةُ لعليٍّ عليه السلام، تضمَّنت ألفاظاً وتراكيبَ حادثةً مُولَّدةً، واصطلاحاتٍ أصوليةً وفقهيةً مُتأخِّرةً، لم تكن مُستعملةً زمنَ عليٍّ

(١) الفوائد الرجالية (ص ٦٠).

(٢) نقله عنه تلميذه هاشم الهاشمي في: حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٢٩٢).

(٣) الذريعة (٤/١٤٤).

(٤) شرح مشيخة الفقيه، نقلاً عن الرسائل الرجالية (٢/٦٨٩).

(٥) الأنوار اللامعة (ص ٢٩-٣١).

(٦) ملاذ الأخيار (٩/٢٤٧).

عليه السلام^(١). وتلك الخطب التي جُمعت في القرن الرابع دون إسنادٍ، تبين أن بعضها مما ذكره الجاحظ (٢٥٥هـ) في (البيان) من كلام بعض أهل الأدب، فأوردَه صاحبُ (نهج البلاغة) منسوباً لعلِّي عليه السلام^(٢).

ومما يتوقفُ عنده الدارسُ لكتبِ الرواية الإمامية أنه رغمَ اشتغالها على متونٍ منكّرةٍ مركّبةٍ ظاهرةِ البطلان، إلا أنه - باستثناءِ بضعِ محاولاتٍ متواضعةٍ مُعاصرةٍ - لم يوجد لدى الطائفة طيلة تاريخها مُصنّفٌ واحدٌ يُعنى ببيانِ الأخبارِ المختلقةِ المكذوبة^(٣)، رغمَ أن كتبَ المذهبِ مملوءةٌ بالمروياتِ عن الأئمة التي بيدُون فيها تضجُّرهم من كثرةِ الكذبِ والافتراءِ عليهم، والدسِّ في كتبِ أصحابهم.

يقول هاشمٌ معروفُ الحسني (١٤٠٣هـ) في كلمةٍ فيها بعضُ الإنصافِ: "الذي لا يجوزُ التنكُّرُ له أن مُحدّثي أهلِ السُّنة من أواسطِ القرنِ الخامس كانوا أكثرَ وعياً وإدراكاً للأخطارِ التي أحاطت بالحديثِ الشريفِ من مُحدّثي الشيعة، فألّفوا بالإضافة إلى كتبِ الروايةِ وأحوالِ الرجالِ عشراتِ الكتبِ خلالَ قرنينِ من الزَّمانِ حولَ الموضوعاتِ... أما الشيعةُ فقد تجاهلوا هذا الموضوعَ، وكأنه لا يعنِيهم من أمرِهِ شيءٌ. في حين أن الموضوعاتِ بين مَروياتهم لا تقلُّ في عدديها وأخطارها عن الموضوعاتِ السُّنية. وكلُّ ما في الأمرِ أنهم عالجوا مشاكلَ الحديثِ عن طريقِ مؤلّفاتهم في علمي الرجالِ والدِّرايةِ اللذين يبحثان عن أحوالِ الرّاوي والرواية، ويضعان الخطوطَ العامّةَ لما يصحُّ الاعتمادُ عليه وما لا يصحُّ. ولكنهم لم يحاولوا خلالَ هذه القُرُونِ الطَّوالِ أن يضعوا ولو كتاباً واحداً يشتملُ على نماذجٍ من الموضوعاتِ في مُختلفِ المواضيع. في حين أنهم لا يزالون يُعانون مما تركته تلك الموضوعاتُ من آثارٍ سيئةٍ على المذهبِ

(١) انظر دفاعات محسن الأمين المتكلّفة عن مثل تلك الألفاظ في: أعيان الشيعة (١/٥٤٠).

(٢) انظر: منهاج السنة (٨/٥٦).

(٣) ترجم ابنُ حجر في اللسان (١٤٢/٢) لرجل اسمه (جهم بن صالح التميمي)، ونقل عن علي بن الحكم قوله عنه: "صنّف كتاباً فيما وُضِعَ على أهلِ البيت، أجادَ فيه". وعلي بن الحكم الذي ينقل عنه ابن حجر لم أعرف من هو، ولم أجد من ترجمه (انظر ما سيأتي ص)، وجهم بن صالح هذا غيرُ معروفٍ، ولم يذكره الطوسي ولا النجاشي في مصنفي الشيعة. وإنما ذكر اسمه مجرداً الطوسي في رجاله في الرواة عن جعفر الصادق، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا ذكر شيئاً مما يفيد في معرفته. (رجال الطوسي ص ١٧٦/رقم ٢٠٩١).

الشيعيِّ البعيد عن الشُّدُوذِ والأساطيرِ والخرافاتِ التي أدخلها المرتزقةُ من أتباعِ الحكَّامِ والقصاصونَ وقادةِ الفرقِ والأحزابِ"^(١).

ويقولُ حيدرُ حبُّ الله: "يبدو من المؤكَّد -تقريباً- أنَّ الشيعةَ لم يَعْرِفُوا تصنيفاً أو علماً أو اهتماماً خاصاً بظاهرةِ الموضوعاتِ في الأحاديثِ. لهذا لم نعثر -بعدَ تفتيشنا على مُصنِّفاتِهِمْ وكتِّبِهِمْ- على تصنيفٍ لهم بهذا العنوانِ أو ما يُشبههُ وفقَ ما تتبَّعناهُ. وذلك على خلافِ الحالِ مع أهلِ السُّنة. فالكتُّبُ في هذا المجالِ عديدةٌ، تبدأ من القرونِ الهجريةِ الأولى، وحتى الفتراتِ الأخيرة"^(٢).

ويقولُ حسينُ الراضي عبدُ الله: "قد تصدَّى علماءُ السُّنةِ إلى أفرادِ مؤلِّفاتٍ في الأحاديثِ الموضوعيةِ والضعيفةِ على حدة... ومع الأسف لم يتصدَّ أحدٌ من علماءِ الشيعةِ لذلك إلا نادراً"^(٣).

والظاهرُ أن قوله (إلا نادراً) يشيرُ به إلى مؤلِّفاتٍ مُعاصرةٍ سبقَ أن ذكرَها^(٤)، وأما مؤلِّفاتٌ مُتقدِّمةٌ عن عصرنا هذا، فذاك شيءٌ لا وجودَ له. وقد رأيتُ الدكتورَ محمدَ رضا رضوانَ طلب -عضو الهيئةِ العلميَّةِ بجامعة طهران- يتحدَّثُ عن المصنِّفاتِ في الأحاديثِ الموضوعيةِ، فاستفرغَ وسعَهُ في سردِ عناوينها، فعَدَّ اثني عشرَ مصنِّفاً كُلُّها لأهلِ السُّنة. ثم حشرَ معها مؤلِّفاً واحداً لمؤلِّفٍ مُعاصرٍ. ثم ختمَ بقوله: "وأغلبُ (!) مؤلِّفي هذه الكتبِ هم من أهلِ السُّنة"^(٥). أما الدكتورُ عبدُ الهادي الفضليُّ، فإنه حينَ بحثَ في الحديثِ الموضوع، عدَّ تسعةَ مؤلِّفاتٍ سُنِّيَّةٍ من القرنِ الرابعِ فما بعده، ثم قال: "يُلاحَظُ أن هذه الكتبَ أُلِّفَتْ بعدَ تدوينِ جوامعِ الحديثِ السُّنِّيَّةِ من صحاحٍ وغيرها. ولهذا السَّببِ لم تحاولِ أن تقتحِمَ حُصُونِ الصَّحَّاحينَ، لما لهُما من تقدِّيسٍ في نفوسِ أهلِ السُّنةِ في هذه الأزمانِ المتأخِّرة. ولو أنها أُلِّفَتْ قبلَ تأليفِ الجوامعِ لكانَ لها تأثيرٌ أقوى وفائدتها أكثر. إذ ربما حَالَت بين الإسرائيلياتِ

(١) الموضوعات في الأحاديث والآثار (ص ٨٨-٨٩).

(٢) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي (ص ٥٢٧).

(٣) المؤامرة الكبرى على مدرسة أهل البيت (ص ٤٥).

(٤) المرجع السابق (ص ٣٩١).

(٥) خبر الواحد مستنده وحجَّيته (ص ٦٥).

والجوامع" (١). والفضلي في كلامه هذا ينطلق من تصوّراته لعلم الدّراية الإمامي الذي نشأ مبتوت الأصل في مراحل متأخرة بعيدة عن عصر الرواية، وإلا فإن البحث في تمييز المكذوبات لدى أهل السنة، لم يبتدئ مع تصنيف كتب الموضوعات، بل إن كتب الموضوعات التي صنّفت في القرن الرابع وما بعده، إنما جاءت في خاتمة المطاف، فهي ثمرة جهود كبيرة متقدمة بذلها ثقات الأخبار من قداماء الحديث. وعمدة مصنفي تلك الكتب المتأخرة كلام الأوائل عن الأخبار وأحكامهم على الرواة.

ومع ذلك، فليس هذا موضع الغرابة في كلام الفضلي؛ إذ الغريب -حقاً- في كلامه ما ذكره حين أراد أن يعدّد مؤلفات الإمامية في بيان الأخبار الموضوعية، فقال: "ومن مؤلفات الإمامية: كتاب (الموضوعات في الآثار والأخبار) للسيد هاشم معروف الحسيني. معاصر". ولم يعلّق الفضلي هنا كما علّق هناك، ولم يبيّن مدى فائدة مُصنّفٍ يقيم موجز كتب في القرن الخامس عشر، ولا ذكر شيئاً عن أثره في تنقية الجوامع الإمامية من الموضوعات! مع أن هذا الكتاب لم يكن مختصاً ببحث الموضوعات في كتب الإمامية وحدهم. بل إن نصفه أو أكثر من نصفه كان موجّهاً لمرويات أهل السنة، ولمرويات الصحابة خاصة، حيث اجتهد المؤلف في إثبات أن الصحابة أول من ابتدأ الوضع على النبي ﷺ، وأنهم كانوا يختلقون الأخبار في ذم عليّ وفي فضائل الخلفاء الثلاثة ؓ. وقد اعتمد في كثير من كلامه على تلفيقات أحمد أمين في (فجر الإسلام) و(ضحاه)، وهي التلفيقات المنقولة عن المستشرق غولدتسيهر. وربما تورط المؤلف في بعض كذب ذاك المستشرق وتزويره (٢).

(١) أصول الحديث (ص ١٦٦).

(٢) من ذلك أن غولدتسيهر نقل عن الزهري أنه قال: "إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث". فعذ هذا إقراراً من الزهري بأن بني أمية أكرهوه على اختلاق الكذب. فجاء هاشم معروف (ص ١٣٣) فنقل عينا ما ذكره المستشرق، وعلّق قائلاً: "هذا الحديث يشكل اعترافاً من الزهري بأن الحكام كانوا يسخرون فريقاً من البارزين بين المسلمين لهذه الأغراض، ولو بالإكراه والإغراء". وعبارة الزهري / بعيدة كل البعد عما رامه ذاك المستشرق. فالزهري كان يحث على الحفظ، ولا يأذن بأن يكتب أحد عنه. ثم إنه رجع عن ذلك وقال: "كنا نكره كتابة العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا ألا نمنعه أحداً من المسلمين". روى ذلك عنه ابن سعد في الطبقات (٣٨٩/٢)، وعبدالرزاق في المصنف (٢٥٨/١١). وانظر ما كتبه الشيخ مصطفى السباعي في مناقشة تزوير هذا المستشرق في (السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٢١).

ومن المفارقات أن هاشماً الحسيني - وهو يكتب في التحذير من الكذب والوضع - كان يستند في بعض كلامه على أخبار مَكْذُوبَةٍ في فضائل الخلفاء الثلاثة عليهم السلام، مما اختلق بعد زمانهم. فكان ينقلها من كتب الموضوعات السنية - التي شرحت عللها وأدانت واضعها - ليدين بها الصحب الكرام عليهم السلام، وليرغم أنهم هم الذين اختلقوها^(١). بل ربما نقل روايات غير مُسندَةٍ عن مصادِر كُتِبَت في القرن السابع والثامن، ثم اتهم الصحابة باختلافها ووضعها^(٢). وحين تحدّث عن المرويات الإمامية المَكْذُوبَة في خوارق آل البيت، وفي شتم الخلفاء الثلاثة ولعنهم عليهم السلام، ذكر أن هذه الروايات إنما كانت ردّة فعلٍ من بعض الشيعة على ما وضعه الصحابة في ذم علي عليه السلام!^(٣) لكنه عاد في موضع آخر فبرأ الشيعة من تلك الأكاذيب المروية بأسانيدهم وفي مصنفاتهم، وزعم أنها مما دسّه بنو أمية وأعداء الأئمة لتشويه صورتهم^(٤). وحتى الأخبار الشيعة التي تضمّنت لعن معاوية عليه السلام، ففي رأيها أنها مما دسّه معاوية نفسه كي يبرّر لنفسه لعن علي عليه السلام!^(٥)

هذا حال أشهر كتاب إمامي يتحدّث عن الموضوعات. مع أن المؤلف حين ذكر طائفة من الموضوعات في كتب الطائفة لم يكن مقصوده الاستقراء والتبّع لتلك الأكاذيب، أو حتى لجزء منها، فحجم الكتاب لا يحتمل هذا. وإنما كان مقصود مؤلفه طرح ظاهرة الوضع والكذب في الروايات للبحث، فقدّم لأجل ذلك نماذج وأمثلة للموضوعات في سبيل التوضيح والشرح. لأجل هذا فإن الكتاب لم يقدّم شيئاً كثيراً في التنبيه على الموضوعات في كتب الرواية التي أقرّ المؤلف بكثرتها.

(١) الموضوعات في الأحاديث والآثار (ص ١٢٧، ١٢٩).

(٢) انظر مثلاً اعتماده على مرويات منقولة عن شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٦٥٦هـ) في (ص ١١٤)،

و(ص ١١٨). وانظر نقله عن (نهاية الأرب في فنون العرب) للنويري (٧٣٣هـ) في (ص ١٢٦).

(٣) الموضوعات في الأحاديث والآثار (ص ١١٣)، (ص ١٢٢).

(٤) المرجع السابق (ص ١٢٣).

(٥) المرجع السابق (ص ١٧٩).

المبحث الرابع:

موقف الإمامية من المرويات السنية.

والبحث هنا يختلف عن الكلام في موقفهم من رواية المخالف. فالذين من علماء الطائفة سهلوا في قبول رواية المخالف، إنما قصدوا ما يقع منها في أسانيد كتبهم. وأما دواوين الرواية السنية، فلم أرَ أحداً من علماء الطائفة يصرحُ بقبول ما فيها. بل المجهود في كلامهم التصريح بأن ما لم يرو من طرق الطائفة فلا عبرة به، باستثناء ما سبق عن بعضهم من قبول ما يروى في خصوص فضائل علي وآله عليه السلام. لأجل هذا فإن كتب الرجال الإمامية، لم تتعرض لذكر آلاف المحدثين من أهل السنة الذين لم تقع لهم روايات في كتب الطائفة؛ إذ لم يكن للبحث في أحوال هؤلاء ثمة عندهم. فالإمامية كما يقول عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ) "يتمتعون" من قبول روايات الحديث والسير والمغازي، من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم نقلة الأخبار والآثار ورواة التواريخ والسير، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا آثار الصحابة، وقاسوا فروعهم على فتاوى الصحابة عليهم السلام" (١).

فأما قدماء محدثي الطائفة، فكان اعتمادهم على ما يتداولونه من مرويات تنسب للأئمة وحسب، ولم يكونوا يعولون على شيء مما يرويه أهل السنة عن النبي صلى الله عليه وآله. وأما مدرسة المتكلمين البغدادية وما تفرع عنها بالنجف والحلة، فكتب أعيانها في الفروع، وبحوثهم في الإمامة، يكثر فيها نقل المرويات السنية، لكن لم يكونوا -في الغالب- يذكرونها للاستدلال والاعتماد. بل في مقام المخاصمة والإلزام لأهل السنة، بسبب البيئة المختلطة التي فرضت هذا المسلك. وإن احتجوا لأنفسهم بشيء من مرويات أهل السنة، فإنهم يهتمون بمصدر النقل، ولا يعزون الرواية لمصدرها. وربما تتابعوا على الاستناد لرواية سنية ينقلها المتأخر منهم عن المتقدم، من غير أن يتفطن لمصدرها السني، بسبب تلك الطريقة التي كان يسلكها المفيد والمرتضى وغيرهما من استعمال عبارات من جنس "تواترت الروايات"، و"أجمع أهل النقل"، و"هذا خبر مستفيض". وقد تقدمت الإشارة لشيء من ذلك.

(١) الفرق بين الفرق (ص ٣٠٨).

وقد رأيتُ ابنَ المُطَهَّرِ الحليّ (٧٢٦هـ) يصرِّحُ في أكثرَ من موضعٍ بغرضه من إيرادِ المرويَّاتِ السُنِّيَّةِ في كلامه. من ذلك مَوْضِعُ ذَكَرَ فيه روايةً سُنِّيَّةً، ثم قال: هي "وإن لم تكن حُجَّةً لنا، فهي في مَعْرِضِ الإلزام" ^(١). وفي مَوْضِعٍ آخر قال: "هذا الحديثُ ذكرناه في مَعْرِضِ الإلزام لا الاستدلال" ^(٢). وكثيراً ما يَعْرِضُ الخلافَ في مَسْأَلَةٍ، ثم يذكرُ أقوالَ فقهاءِ أهلِ السُّنَّةِ، ويوردُ دليلاً، ثم يردُّه بعبارةٍ من مثل: "هذه الروايةُ غيرُ مسندةٍ من طرفنا، فلا حُجَّةٌ فيها" ^(٣). ويوجدُ في كلامٍ كثيرٍ من فقهاءِ المذهبِ تعبيراتٌ مماثلةٌ ^(٤).

وحكى الوحيدُ البهبهانيُّ (١٢٠٥هـ) اتفاقَ الطائفةِ على ردِّ روايةِ المخالفينَ إذا وقعتْ في مصادِرهم، فقال: "اعلم أن المرتضى وجميعَ أصحابنا لا يرونَ" ^(٥) العملَ بأخبارِ الآحادِ التي يرويها من يخالفنا في الاعتقادِ وطرقها منهم. فأما ما كانَ راويه ثقةً من جُمَلِنَا، وطرقها أصحابنا عن النبيِّ والأئمةِ —عليهم السلام—، فإنها صحيحةٌ" ^(٦).

ولما عرَّفَ زينُ الدينَ العامليُّ (٩٦٥هـ) الخبرَ الموثَّقَ، وذكر أنه: "ما دخلَ في طريقه من نصِّ الأصحابِ على توثيقه، مع فسادِ عقيدته"، قال —شارحاً—: "احترزَ بقوله (نصَّ الأصحابُ على توثيقه) عمّا لو رواه المخالفونَ في صحاحهم التي وثَّقوا رواتها، فإنها لا تدخلُ في الموثَّقِ عندنا، لأنَّ العبرةَ بتوثيقِ أصحابنا للمخالفِ، لا بتوثيقِ غيرنا، لأننا لم نقبلْ إخبارهم بذلك. وبهذا يندفعُ ما يُتَوَهَّمُ من عدمِ الفرقِ بين روايةٍ من خالفنا مَن ذُكِرَ في حديثنا، وما رَوَّه في كتبهم. وحينئذٍ فذلك كُلُّه ملحقٌ بالضعيفِ عندنا... فيعملُ منه بما يُعملُ به منه" ^(١).

(١) منتهى المطلب، الطبعة الحجرية (٣٠٩/١).

(٢) منتهى المطلب (١٠٣/٣).

(٣) مختلف الشيعة (٢٠٠/٤)، وانظر أمثلة أخرى مشابهة في الكتاب نفسه: (٤٩٠/١)، (٣١٨/٢)، (٤٥/٣)،

(١٠٧/٧)، (١٣٣/٧). وفي منتهى المطلب (١٧/١)، (٣٠٧/٤). وفي تحرير الأحكام (٣٧٥/٢).

(٤) انظر مثلاً: كتاب الخلاف للطوسي (٣٧٩/٤)، وذكرى الشيعة لمحمد بن مكي (١٦٥/٤)، وجامع المقاصد لعلّي

الكركي (١٧٠/٣)، (١٥٣/٢)، وشرح اللمعة (٣٧٧/٤)، (٢١٤/٧)، ومسالك الأفهام (٢٩٣/٣)، كلاهما

لزين الدين العاملي، وبحار الأنوار للمجلسي (٢٢٠/٨٨).

(٥) تصحفت في الطبعة إلى: "لا يروي العمل...".

(٦) رسالة أخبار الآحاد، ضمن مجموع الرسائل الأصولية (ص ٣٤٦).

(١) الرعاية في علم الدراية (ص ٨٤).

وذكر المامقاني هذا الكلام بنصه (١٣٨٩هـ)^(١).

وقول العاملي: (فيعمل منه بما يعمل به منه)، يُشير به إلى ما ذكره هو عند حديثه عن الضعيف، حيث قال: "جوز الأكثر العمل به... في نحو القصص والمواظ والمواظيل والأعمال. لا في نحو صفات الله المتعال، وأحكام الحلال والحرام... قال: وهو حسن حيث لا يبلغ حدّ الوضع والاختلاق"^(٢). وهذا التفصيل في العمل بالضعيف مما لم تعرفه الطائفة من قبل، ولا أثر له في كلام علماء المذهب، بل هو من جملة ما نقله العاملي من تقارير ابن الصلاح حيث قال رحمه الله: "يجوز عند أهل الحديث التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله -تعالى-، وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواظ والقصص وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب..."^(٣). والتشابه بين عبارتيهما ظاهر.

ومن تابع العاملي في الأخذ بمرويات أهل السنة في الفضائل والقصص والمواظ، والدُّبَّاهي (٩٨٤هـ)، وأضاف لذلك أن المرويات السنية مما يمكن أخذه على سبيل الاعتبار، حين تكون شاهدة لما ترويه الطائفة. قال: "صاح العامة كلها وجميع ما يروونه غير صحيح، فلا يحكم بكذب كل واحد من أحاديثها ولا بصدقها، إلا بدليل من خارج. ولهذا لم يزل علماءنا المتقدمون والمتأخرون يتداولون نقل صحاحهم ورواياتهم بالرواية، وصار ذلك متعارفاً بينهم حتى اتصل إلينا من طرقنا وطرقهم. وإنما نقلها أصحابنا لما يترتب عليها من جواز العمل بالسُّنن والأدب والمواظ، وكل ما لا يتعلق بالأحكام وصفات ذي الجلال والإكرام، على ما اشتهر بين العلماء. ويمكن أن يستدل لذلك بحديث: (من بلغه شيء من أعمال الخير، فعمل به أعطاه الله ذلك، وإن لم يكن الأمر على ما بلغه). ولما تفيده من الاعتبار والشواهد في بعض الموارد"^(١).

ويقرب من هذا ما ذكره المجلسي (١١١١هـ)، في مطلع موسوعته (بحار الأنوار)، حيث

(١) مقباس الهداية (ص ٣٥).

(٢) الرعاية في علم الدراية (ص ٩٤).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٣).

(١) وصول الأخبار (ص ٩٤).

عدّد في أولها المصَادِرَ التي اعتمدَ عليها، ثم قال: "أما كُتُبُ المخالفين، فقد نرجعُ إليها لتصحيح ألفاظِ الخبر، وتعيينِ معانيه". ثم سردَ مجموعةً من كُتُبِ اللغةِ والشُّروحِ السُّنِّيَّةِ التي رجعَ إليها لضبطِ ألفاظِ الأخبارِ المرويةِ في المصَادِرِ الإمامية. ثم قال: "وقد نُورِدُ من كُتُبِ أخبارِهِم للردِّ عليهم، أو لبيانِ مَوَرِدِ التقيّة، أو لتأييدِ ما رُوِيَ من طريقنا"^(١).

وأما عبدُالحسينِ الأُميْنِيُّ (١٣٩٢هـ) فقال: "لا يصحُّ الاستدلالُ بكلِّ ما رُوِيَ من أحاديثٍ لدى أهلِ السُّنَّةِ، حتى عندهم أنفسهم. ولكننا نراها -بناءً على قاعدةِ الزمُّومِ بما ألزموا به أنفسهم- صالحةٌ للاحتجاجِ عليهم في إثباتِ فضائلِ أهلِ البيتِ -عليهم السَّلامُ-، ومثالبِ أعدائِهِم، حتى وإن ضَعُفوا جُملةً منها"^(٢).

أما نورُ اللهِ التُّسْتَرِيُّ^(٣) (١٠١٩هـ) فقد صرَّحَ وأقذَعَ في عباراته وقال: "إنَّ البخاريَّ ومُسْلِمًا وأضرابَهُما وضَّاعُونَ كذَّابُونَ عندَ الشَّيْعَةِ. بل حَكَمُوا بِحِمَاقَةِ البخاريِّ وقصُورِ فهمِهِ (!) عن التمييزِ بين الصَّحيحِ والضعيفِ..."^(٤).

هذا مجملُ موقفِ الإماميةِ من المصَادِرِ السُّنِّيَّةِ. ويبقى بعدَ هذا وقفةٌ مع شيخِ الطائفةِ أبي جعفرِ الطُّوسِيِّ (٤٦٠هـ)، فهو في نهجِه العامِّ لم يخرجْ عما عليه أهلُ المذهبِ من عَدَمِ التعويلِ على المصَادِرِ السُّنِّيَّةِ. إلا أنه حينَ كتبَ تفسيرَه (التيان في تفسيرِ القرآن)، ملأه بالمروياتِ والآثارِ السُّنِّيَّةِ، مع أنَّ المقامَ لم يكن مقامَ مجادلةٍ وعَرَضٍ للحُجَجِ، حتى يُقالَ إنه فعلَ ذلك للإلزام. وبخاصَّةٍ أنه لم يقتصرِ على نقلِ المروياتِ السُّنِّيَّةِ المرفوعةِ إلى النبي ﷺ، بل زادَ فنقلَ الآثارَ عن التابعينَ في التفسيرِ، كقتادةَ وأبي العالِيَّةِ وسعيدِ بنِ جُبَيْرٍ وأبي قِلَابَةَ والضَّحَّاكِ

(١) بحار الأنوار (٢٤/١).

(٢) الوضاعون وأحاديثهم (ص ٥٩).

(٣) القاضي نور الله بن شريف الدين بن نور الله المرعشي الحسيني التُّسْتَرِيُّ. مولده سنة (٩٥٦هـ) في بلدة تستر، ثم تحول إلى مشهد، ثم إلى الهند، وكان -على ما ذكر في ترجمته- يتقي ويظهر الانتساب لمذهب الإمام الشافعي، حتى ولَّاه بعضُ سلاطينِ أهلِ السنة القضاء، ثم وقف السلطان على تواليغه في نصرة المذهب الإمامي، فقبلَ إن أناساً دخلوا عليه فضرب حتى مات، وكان ذلك سنة (١٠١٩هـ). له تصانيف كثيرةٌ تبلغ المائة، أشهرها: (إحقاق الحق)، و(مجالس المؤمنين)، و(مصائب النواصب)، و(الصوارم المهركة، في رد الصواعق المحرقة).

ينظر: أمل الأمل (٣٣٦/٢)، أعيان الشيعة (٢٢٩/١٠)، الأعلام (٥٢/٨).

(٤) الصوارم المهركة (ص ٥٧).

وعِكرمة وغيرهم من أئمة التفسير من أهل السنة^(١). بل إنه أكثر من نقل ترجيحات واختيارات ابن جرير الطبري رحمه الله^(٢). وقد ذكر حفيده ابن طاووس (٦٦٤هـ)، أنه كان يستعمل الثقة في هذا الكتاب^(٣). وتبعه على ذلك الميرزا الثوري الطبرسي (١٣٢٠هـ)، لما أراد أن يوجه قول الطوسي في تفسيره بنفي التحريف عن القرآن الكريم، فقال: "لا يخفى على المتأمل في كتاب (البيان) للطوسي أن طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين"^(٤).

و الحمل على الثقة في هذا المقام، وإن كان غير مستبعد، إلا أن لدي ما هو أقرب وأوضح في تفسير اعتماد الطوسي على نصوص أهل السنة في تفسير القرآن. فالناظر في عموم مصنّفات الطوسي يجدّه صاحب مبادرات داخل المذهب. حيث طرّق في تواليه أبواباً لم يطرّقها أحد قبله من علماء الطائفة، كما أنه توسّع في علوم كانت كتابات من قبله فيها قليلة وموجزة. فهو أول من فتح باب قبول الآحاد من بين أصحابه المتكلمين، وهو أول من كتب في الجمع بين الأخبار المتعارضة، وهو أول من كتب في الاستدلال على الفروع الفقهية الإمامية. كما أنه شارك أستاذه المفيد والمرتضى في التأسيس لعلم أصول الفقه الإمامي. وكتابه في الرجال مع كتاب قرينه النجاشي (٤٥٠هـ) عمدة علماء الطائفة في تعديل الرواة وتجريحهم. وسيأتي بسط ذلك في ترجمته المفصلة عند الحديث عن كتابه (تهذيب الأحكام)^(١). لكن المقصود هنا أن من عادة من يشقّ طريقاً جديداً في التصنيف لم يسبقه إليه أحد من أسلافه، أو كان الذين سبقوه لم يستوعبوا فيما تصدّوا للكتابة فيه. من عادة مثل هذا أن يفتقر للمادة العلمية التي يعتمد ويبنى عليها. وقد ينقل في مثل تلك الحال - من مصادره لو وجد ما

(١) والكتاب مملوء للغاية بالنقول عن أولئك الأئمة. وللتمثيل فقط انظر في الجزء الأول منه:

(ص ١٧، ٢٠، ٣٢، ٣٦، ٦٩، ٩٨، ١٣٨، ١٥٠، ٢٠٠، ٢٤٦، ٢٩٧، ٣٢٣، ٣٧١، ٤٥٤).

(٢) انظر في الجزء الأول: (٧، ٩، ٤٧، ٤٨، ٦٠، ١٢٠، ١٣٨، ١٤٦، ١٥٣، ١٠١، ٢٣٣، ٤٦٣).

(٣) سعد السعود (ص ٢٨٧).

(٤) فصل الخطاب (ص ٣٨). ومن المعاصرين الذين حملوا تصرف الطوسي على محل الثقة، محمد محمود مرتضى

العاملي، في كتابه: الأنبياء فوق الشبهات (٢١٢/١).

(١) انظر ترجمته الموسعة فيما سيأتي (ص ٦٨٠).

يغنيه عنها لما التفت إليها. فالظاهر أن هذا ما أحوج الطوسي لأن يملأ تفسيره (التبيان) بالتقول عن أئمة أهل السنة - رحمهم الله -.

وكتاب (التبيان) للطوسي وإن لم يكن أقدم ما كتبه الإمامية في تفسير القرآن، إلا أنه كما يقول الطهراني (١٣٨٩هـ): "أول تفسير جُمع فيه أنواع علوم القرآن" (١). فالكتاب يعدُّ أول مُصنَّف شامل للطائفة تناول آيات القرآن كلها بالتفسير المنهجي الذي يعتمد عرض الآية، والحديث عن أوجه تفسيرها وسبب نزولها، وما فيها من قراءات، ومباحث لغوية، وأحكام فقهية، ومسائل أخرى تتعلق بعلوم القرآن، من معرفة المكي من المدني، والناسخ من المنسوخ، وغريب القرآن، ونحو ذلك.

و العالم الإمامي الذي يريد أن يكتب تفسيراً بهذا المنهج الشامل، لن يجد في ثراث أسلافه ما يساعده؛ إذ لم يكن للطائفة عناية بعلوم القرآن، وليس لهم شيء يُذكر في تفسير آياته سوى مرويات مفرقة تنسب للأئمة، وجل ما فيها يدور حول تأويل آيات الكتاب على معاني ولاية عليٍّ عليه السلام وإمامته. فحين شرع الطوسي في كتابة تفسيره بهذا المنهج الجديد على الطائفة، لم يجد أمامه سوى المصادر السنية، فاعتمدها، ونقل منها، وخلط معها في بعض المواضع أصول المذهب الإمامي، وأضاف ما روته الطائفة عن الأئمة في التفسير.

وقد شرح هو ذلك كله في مقدمة كتابه حيث قال: "أما بعد، فإن الذي حملني على الشروع في عمل هذا الكتاب أني لم أجد أحداً من أصحابنا - قديماً وحديثاً -، من عمل كتاباً يحتوي على تفسير جميع القرآن، ويشتمل على فنون معانيه. وإنما سلك جماعة منهم في جمع ما رواه ونقله وانتهى إليه في الكتب المروية في الحديث. ولم يتعرض أحد منهم لاستيفاء ذلك، وتفسير ما يحتاج إليه". فلما فرغ من شرح حال تفاسير الطائفة، انتقل للحديث عن أهل السنة، فقال: "فوجدت من شرع في تفسير القرآن من علماء الأمة، بين مطيل في جمع معانيه، واستيعاب ما قيل من فنونه - كالطبري وغيره -، وبين مقصر اقتصر فيه على ذكر غريبه ومعاني ألفاظه". ثم تحدّث عن مناهج المفسرين من أهل السنة، فذكر طريقة أهل اللغة كالزجاج والفرّاء، وذكر طريقة المتكلمين من المعتزلة كالبلخي والرماني، ثم قال: "وسمعت

جماعةً من أصحابنا - قديماً وحديثاً - يرغبون في كتابٍ مقتصدٍ يجتمع على جميع فنونِ علمِ القرآن، من القراءة والمعاني والإعراب والكلام عن التشابه... وذكر ما يختص أصحابنا به من الاستدلال بمواضع كثيرة منه على صحة مذاهبهم في أصول الديانات وفروعها^(١). تلك دوافع ومنهج الطوسي في كتابة تفسيره. وصنيعه هنا، يُشبهه صنيعه حين وضع كتابه (المبسوط) الذي خصَّصه للاستدلال على الفروع الفقهية. حيث لم يجد له سلفاً يعتمد عليه، فعول على كتب فروع الفقه الشافعي، فاحتذى حذوها، وسار على منوالها، فنقل الفروع الشافعية، ثم بحثها واستدل لها على الطريقة الإمامية، كما سيأتي^(٢).

ولأجل هذا المسلك، وقع في آراء الطوسي واختياراته تناقضات واضطرابات تقدم شرح كثير منها. وبسبب هذا تعرض لانتقادات بعض علماء الطائفة، حتى نسب إليه محمد تقي التستري (١٤١٥ هـ) التسبب في الخلافات والانشقاقات التي وقعت في صفوف المذهب لاحقاً. يقول التستري: "الشيخ له في كتبه اشتباهات واختلافات وتبديلات، أثر كل منها أثراً فيمن جاء بعده. حتى آل الأمر إلى حصول هذه الانقلابات. وسبب ذلك انقطاع المتأخرين عن المتقدمين، وعن كتبهم وتأليفهم، وعن طريقتهم وسيرتهم، وكون الشيخ في خاتمهم. ولو كان الشيخ في عصرٍ مُتقدِّمٍ على عصره، وسلك ما سلك لترك كتبه، كما تركت كتب ابن الجنيّد"^(٣).

(١) التبيان (١/٢-٢).

(٢) انظر ما سيأتي (ص ٦٩١)، (٦٩٦).

(٣) قاموس الرجال (١٢/٤١٢).

دراسة لأشهر جوامع الحديث عند الإمامية.

- اشتهر لدى الطائفة الإمامية منذ منتصف القرن العاشر الهجري أربعة مصنفات أطلق عليها اسم (الجوامع الأربعة)، أو (الكتب الأربعة). وهي لثلاثة من أعيان محدثي الطائفة، كلهم لقبه أبو جعفر، واسمه محمد. فعرفوا بالمحمدين الثلاثة. هذه الكتب هي:
- كتاب (الكافي) لمحمد بن يعقوب الكليني (٣٢٨هـ).
 - كتاب (من لا يحضره الفقيه) لأبي جعفر ابن بابويه القمي (٣٨١هـ).
 - كتاب (تهذيب الأحكام) لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ).
 - كتاب (الاستبصار) أيضاً، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي.

وحين أقول إن تلك الجوامع الأربعة اشتهرت بعد منتصف القرن العاشر، فلست أعني أن شيئاً منها لم يكن مشهوراً قبل ذلك. بل مرادي شهرتها بعنوان (الكتب الأربعة)، وتقدمها على غيرها في الاعتماد بين علماء المذهب.

وقد حاولت تتبع بداية تصريح علماء الطائفة بتقديم هذه المصادر الأربعة على غيرها، فوجدت مبدأ ذلك في كلام محمد بن مكي العاملي (٧٨٦هـ)، ذكر فيه هذه الكتب الأربعة، وجمع معها كتاباً خامساً، هو كتاب (مدينة العلم) لثاني محمد بن بابويه القمي (٣٨١هـ). ففي حديث له عدّد فيه أهم مصادر المذهب، فذكر طائفة من كتب الرجال، ثم ذكر كتب الرواية فقال: "وكتب الصدوق أبي جعفر ابن بابويه القمي، وكتاب (الكافي) لأبي جعفر الكليني فإنه وحده يزيد على ما في الصحاح الستة للعامة متوناً وأسانيد-، وكتاب (مدينة العلم)، و(من لا يحضره الفقيه)، قريب من ذلك. وكتابا (التهذيب)، و(الاستبصار)

نحو ذلك. وغيرُها مما يطولُ تعدّاده بالأسانيدِ الصّاح...^(١).

وجاءَ بعدَ ذلك عليُّ بنُ عبدِ العالِي الكَرَكِيُّ (٩٤٠هـ)، فقال: "من أصولِ أصحابنا التي أُشيرَ إلينا بالمشافهةِ العملِ برواياتِها: كتابُ (الكافي)، للشيخِ مُحَمَّد بنِ يَعْقُوبَ الكَلِينِي، وكتابُ (الاستبصار) للصدوقِ ابنِ بابويّة، وكتابُ (التهذيب) و(الاستبصار) للشيخِ أبي جعفرِ الطوسي"^(٢).

ولما وضعَ زينُ الدّينِ العامليُّ (٩٦٥هـ) كتابَه (الرّعاية في علم الدّراية)، تحدّثَ فيه عن كُتبِ الرّواية الإماميّة المتقدّمة، ثم قال: "لخصّها جماعةٌ في كُتبٍ خاصّةٍ تقريباً على المتناول. وأحسنُ ما جُمِعَ منها: الكتابُ (الكافي) لمحمد بن يعقوب الكَلِينِي، و(التهذيب) للشيخِ أبي جعفرِ الطوسي، ولا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، لأنَّ الأوّلَ أجمعُ لفنونِ الأحاديث، والثاني: أجمعُ للأحاديثِ المختصّة بالأحكامِ الشرعيّة. وأما (الاستبصار) فإنه أخصُّ من (التهذيب) غالباً، فيمكنُ الغناءُ عنه به - وإن اقتصَّ بالجمع بين الأخبارِ المختلفة، فإنَّ ذلك أمرٌ خارجٌ عن أصلِ الحديث -". فكتابُ (من لا يحضره الفقيه) حسنٌ -أيضاً-، إلا أنه لا يخرجُ عن الكتّابينِ غالباً". ثم قال: "وكيفَ كان: فأخبارنا ليست مُنحصرةً فيها. إلا أنَّ ما خرجَ عنها، صارَ الآنَ غيرَ مضبوطٍ، ولا يُكلّفُ الفقيهُ بالبحثِ عنه"^(٣).

ثم جاءَ بعده والدُّ البهائيُّ (٩٨٤هـ)، فقال: "أصولنا الخمسة: (الكافي)، و(مدينة العلم)، وكتابُ (من لا يحضره الفقيه)، و(التهذيب)، و(الاستبصار). قد احتوت على أكثرِ الأحاديثِ المرويّة عن النبي ﷺ والأئمّة المعصومين -عليهم السّلام- عندنا وأهمّها، بحيثُ لا يشدُّ عنها إلا النّزرُ القليلُ"^(١).

ولما وضعَ الشيخُ حسنُ (١٠١١هـ) كتابَه (مُنتقى الجُمان) ذكرَ في مقدّمته أنه سيوردُ فيه الصّحاحَ والحِسانَ "من الأخبارِ المتضمّنة للأحكامِ الشرعيّة المتداولة في الكُتبِ الفقهيّة، التي اشتملت عليها الكُتبُ الأربعة المختصّة بين المتأخّرين من العلّماء بزيادة الاعتناء لما رأوا لها من

(١) ذكرى الشيعة (٥٩/١).

(٢) رسالة استنباط الأحكام، ضمن مجموع رسائل الكركي (٤٨/٣).

(٣) الرعاية في علم الدراية (ص ٧٣).

(١) وصول الأخبار إلى أصول الأخبار (ص ٨٥).

المزِيَّة، بحيثُ استأثرت الآن من بين كُتُبِ حَدِيثِ أَهْلِ الْبَيْتِ -عليهم السلام- على كَثَرَتِهَا بِالْوُجُودِ والمَعْلُومِيَّةِ"^(١). ثم ذكرَ أن سببَ اقْتِصَارِهِ على هذه الكُتُبِ تَوَاتُرُهَا عن مُصَنِّفِهَا إجمالاً، وذكرَ أن "هذه الخُصُوصِيَّةَ المذكورةَ غيرَ متحقِّقةٍ فيما عداها"^(٢).

وجاءَ بعد ذلك ابنُه الشَّيْخُ البهائيُّ (١٠٣٠هـ)، فتعرَّضَ في خاتمة كتابه (الوجيزة) لذكرِ أهمِّ مصادِرِ الرِّوَايَةِ الإمامية، فذكرَ تلكَ الكُتُبَ الأربعةَ، وذكرَ معها كتابَ (مَدِينَةِ الْعِلْمِ)، وكتباً أخرى لابنِ بَابُويِّهِ الْقُمِّيِّ. ثم قال: "والأصُولُ الأربعةُ الأوَّلُ، هي التي عليها المدارُ في هذه الأعصارِ"^(٣).

ثم تتابعَ بعدَ ذلك عُلَمَاءُ الطَّائِفَةِ في الحديثِ عن (الكُتُبِ الأربعة)، أو (الجوامع الأربعة)، وصارت هي الأشهرُ من بين مصادِرِ الرِّوَايَةِ الإمامية. حتى قال الثُّورِيُّ الطَّبْرَسِيُّ (١٣٢٠هـ): "عليها تدوُّرُ رَحَى مَذْهَبِ الْفِرْقَةِ الناجيةِ الإمامية"^(٤). وقال مُرْتَضَى مُطَهَّرِي (١٣٩٩هـ): "أما أكثرُ المنابعِ اعتباراً وتقديساً عندنا -بعد القرآن- هي: الكُتُبُ الأربعةُ في الحديث: (الكافي)، (من لا يحضره الفقيه)، (التهذيب)، و(الاستبصار). وفي الخطب: كتابُ (فُجْجِ الْبَلَاغَةِ)، وفي الأدعية: (الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّة)"^(٥).

فأما كتابُ (مَدِينَةِ الْعِلْمِ) الذي وردَ ذكرُه في كلامِ بعضِ هؤلاء، والذي كان يُعدُّ خامسَ الكُتُبِ الأربعة، فلم يُعد له ذِكْرٌ بسببِ ضياعه وعَدَمِ وَقُوفِ المتأخِّرينَ عليه. وقد استظهر الطَّهْرَانِيُّ (١٣٨٩هـ) من عبارةِ والدِ البهائيِّ (٩٨٤هـ) المنقولةِ آنفاً أن الكتابَ كانَ عندهُ أو أنه على الأقلِّ كانَ مَوْجُوداً في زمانه^(١). ولم يظهر لي من عبارته ما يدلُّ على ذلك. بل الظاهرُ أن الكتابَ كان قد فُقِدَ قبلَ ذلك الوقت. ولو بقيَ مثله إلى زَمَنِ دَوْلَةِ الصَّفَوِيِّينَ لكانَ من العسيرِ ضياعُه بعدها. والظاهرُ أن والدَ البهائيِّ لم يكنَ تيقنَ ضياعَ الكتابِ، فعده

(١) منتقى الجمان (٢/١).

(٢) المرجع السابق (٢٧/١).

(٣) وجيزة في علم الدراية، مطبوع في العدد (٣٣) من مجلة تراثنا (ص ٤٣٥).

(٤) خاتمة المستدرك (٤٦٣/٣).

(٥) التعرف على القرآن (ص ٢٧).

(١) الذريعة (٢٥٢/٢٠).

تبعاً لغيره ضمن أشهر مصادر الإمامية. وكان أبو جعفر الطوسي (٤٦٠هـ) قد وصف الكتاب وذكر أنه أكبر من كتاب (من لا يحضره الفقيه)^(١)، وذكر ابن شهر آشوب (٥٨٨هـ) أنه في عشرة أجزاء^(٢). وقد بقي علماء الطائفة ينقلون عنه إلى أواخر القرن الثامن^(٣). لكن نقلهم عنه قليل للغاية، فلربما كان الوجود منه بعضه وليس جميعه. وآخر من رأته نقل منه محمد بن مكي العاملي المتوفى سنة (٧٨٦هـ)^(٤). ثم صار من بعده ينقلون مرويات الكتاب بالواسطة^(٥). وروى الميرزا النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ) عن أبيه عن جدّه، أن المجلسي (١١١١هـ) لما أراد تأليف موسوعته (بحار الأنوار) سمع أن باليمن نسخة منه فكتب للسُلطان الصفوي يخبره، فأوفد السُلطان أميراً من أركان الدولة إلى ملك اليمن بهدايا وتحف ثمينية من أجل تحصيل الكتاب^(٦). والظاهر أن ذاك المبعوث عاد بحُفي حنين، إذ إن المجلسي ينقل في بحاره عن الكتاب بالواسطة^(٧). وحكى الطهراني (١٣٨٩هـ) عن محمد باقر الشقي (١٢٦٠هـ) أنه بذل أموالاً في تحصيل الكتاب، فلم يظفر به^(٨). غير أن الطهراني ذكر -أيضاً- أنه رأى بخط الشيخ شبر بن فخر الموسوي^(٩)، المتوفى نهاية القرن الثاني عشر، ما يفيد أنه كانت لديه نسخة من

(١) الفهرست (ص ٢٣٨).

(٢) معالم العلماء (ص ١٤٧).

(٣) انظر نقولاً عن الكتاب في: فلاح السائل لابن طاووس (ص ٦٩)، (ص ٧٢)، (ص ٧٨)، (ص ٨٥)، (ص ٩٥)، (ص ١٢٧)، (ص ١٥٥). في الدر النظيم لابن حاتم العاملي (ص ٤٠)، (ص ٧٩٧)، ومنتهى المطلب لابن المطهر الحلي (٥٠/٤)، (٦٤/٤).

(٤) ذكرى الشيعة (١٦٥/٢).

(٥) انظر مثلاً: كشف اللثام، للفاضل الهندي (٧٢/١)، الحقائق الناضرة، ليوسف البحراني (٣٩٧/٣)، غنائم الأيام، للميرزا القمي (٢٦٥/١)، (٨٤/٢)، بحار الأنوار، للمجلسي (٢٥٢/٥٦)، (٣١٢/٧٨)، (٥٠/٨٠).

(٦) الفيض القدسي في ترجمة العلامة المجلسي. ملحق بطبعة بحار الأنوار (٣٤/١٠٢).

(٧) انظر: بحار الأنوار (٢٥٢/٥٦)، (٣١٢/٧٨)، (٥٠/٨٠).

(٨) الذريعة (٢٥٢/٢٠).

(٩) شبر بن محمد بن ثنوان بن عبدالواحد بن أحمد بن علي الخويزي الموسوي النجفي. من فقهاء الإمامية العراقيين. منسوب لبلدة الحويزة قرب البصرة. حيث ولد ونشأ بها. وكان قد قام بثورة ضد السلطة العثمانية، فاعتقل، ثم عفي عنه. فعاد للنحف، حيث توفي بها. له تصانيف منها: (الأطعمة والأشربة)، و(الجزيرة الخضراء)، و(حنة البرية في أحكام التقية) و(الجمع بين الفاطميتين)، وغيرها. قال الطهراني: "كان باقياً إلى سنة الطاعون الجارف في العراق

الكتاب^(١). فالله أعلم.

على أني لم أجد تفسيراً لعدّ هذا الكتاب ضمن أهم وأشهر مصادر الرواية عند الطائفة، مع أن نقل القدماء عنه قليل لا يكاد يذكر، والمتأخرون منهم لم يظفروا بنسخته. ولعل جميع ما نقله علماء المذهب عن الكتاب لا يبلغ العشر روايات. فكيف صار -والحال هذه- أحد أهم مصادر المرويات الإمامية؟!

وعلى أي حال فإن هذا الكتاب الذي كان يعدّ خامس الكتب الأربعة، لم يعد له وجود منذ قرون. وعمدة الطائفة اليوم في الاستدلال تلك الكتب الأربعة، التي كان الأخباريون وطائفة من الأصوليين يذهبون إلى تصحيح كل ما ورد فيها، في حين اختار جمهور الأصوليين منهج النظر في أسانيدها، مع تعويلهم كثيراً على الشهرة في حال افتقارهم للسند الجامع لشرائط الصحة. ويبقى -بعد هذا- الوقوف مع كل واحد من تلك الكتب الأربعة، للتعريف به، وبيان منهج مؤلفه، ومكانة كتابه بين علماء المذهب.

(١٨٦هـ)، ولعله توفي فيها". وأما الزركلي فأرخ وفاته سنة (١١٧٠هـ) جرماً.

ينظر: الذريعة (١٩٢/١)، (٢١٨/٢)، (٤٤٨، ٦٢/٤)، (١٠٥/٥، ١٣٧، ١٥٧)، الأعلام (١٥٤/٣).

(١) الذريعة (٢٥٢/٢٠).

المبحث الأول: كتاب الكافي

• أولاً: التعريفُ بالمؤلف.

الكَلِينِيُّ: منسوبٌ إلى (كَلَيْنَ) بضم الكاف، وإمالة اللام أو فتحها^(١)، وهي قريةٌ بالرَّيِّ، أخطأ الفيروزآباديُّ فضبطها بفتح الكاف وكسر اللام، على زنة (أمير)^(٢). قال ابن حجر رحمته: "هو اشتباهٌ منه"^(٣). وشذَّ أيضاً - زين الدين العامليُّ (٩٦٥هـ)، فذكر أن لامها مُشَدَّدة^(٤)، ولم يُوافقَه على ذلك أحدٌ فيما رأيتُ.

ومما ذكره الحافظُ ابنُ حجرٍ (٨٥٢هـ) أنَّ (كَلَيْنَ) قريةٌ من قُرى العراق^(٥). والمعروفُ أنَّها ببلادِ فارسِ قُربَ الرَّيِّ^(٦). فكأنه عني عراقُ العجم؛ إذ كانوا يسمُّونَ همدانَ وما وراءها إلى الشرقِ: عراقَ العجم^(١)، في مُقابلِ عراقِ العربِ المعروف. و(كَلَيْنَ) تقعُ بتلك النواحي، وهي اليومَ بين (قم) و(طهران)^(٢).

واسمُ الكَلِينِيِّ: أبو جعفرٍ مُحَمَّدُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاق.

هكذا تسوقُ المصادرُ السُّنِّيَّةُ والإماميَّةُ اسمه. لكنَّ الحافظَ ابنَ عساكرٍ ذكرَ قولينِ في اسمِ

(١) انظر في مصادر أهل السنة: الإكمال (١٤٤/٧)، تاريخ دمشق (٢٩٧/٥٦)، الأنساب (٩١/٥)، تاريخ الإسلام

(٢٥٠/٢٤)، سير أعلام النبلاء (٢٨١/١٥)، تبصير المنتبه (١٨٨/٧)، الوافي بالوفيات (١٤٧/٥)، تبصير المنتبه

(١٢١٩/٣)، توضيح المشتبه (١٨٨/٧). وانظر في المصادر الإمامية ما بحثه النراقي في عوائد الأيام (ص ٨٨٩).

(٢) القاموس المحيط (ص ١٥٨٤).

(٣) لسان الميزان (٤٣٣/٥).

(٤) بحار الأنوار (١٩٠/١٠٤).

(٥) تبصير المنتبه (١٢١٩/٣). وانظر مثله في: توضيح المشتبه (٣٣٧/٧).

(٦) انظر: الأنساب (٩١/٥)، معجم البلدان (٤٧٨/٤).

(١) انظر: تاريخ ابن الوردي (١٤٢/٢)، (٢١١/٢)، توضيح المشتبه (٣٧٩/٣)، صبح الأعشى (٤٠٥/٤).

(٢) دراية الحديث، لمحمد حسين الجلالي (ص ١٤٤).

أبيه، فقال: "محمد بن يعقوب، ويُقال: محمد بن علي، أبو جعفر الكليني"^(١). وتبعه على هذا التردد ابن الأثير (٦٣٠هـ) في (الكامل)، إلا أنه وقع في النسخة المطبوعة تصحيف، حيث جاء فيها في وفات سنة (٣٢٨هـ): "وفيهما توفي محمد بن يعقوب، وقُتل محمد بن علي، أبو جعفر الكليني"^(٢). وصواب العبارة (وقيل: محمد بن علي).

ولا يوجد في جميع مصادر الترجمة من رفع نسب الكليني إلى أبعد من جدّه إسحاق. كما لا يوجد فيها معلومات عن مولده وأسرته ونشأته. إلا أن النجاشي (٤٥٠هـ) ذكر أن علان الكليني حاله^(٣). وقد ذكر زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) أن في الرواة ثلاثة كلهم يقال له: علان الكليني، وكلهم يحتمل أن يكون حال الكليني^(٤). والثلاثة هم:

محمد بن إبراهيم الكليني^(٥).

وأخوه أحمد بن إبراهيم^(٦).

وأبوهما إبراهيم.

واستبعد المامقاني (١٣٥١هـ) الثالث لعدم شهرته، ولأنه لا توجد له ترجمة في كتب الرجال^(١). في حين رجح مصطفى التفرشي ألا يكون المقصود أياً من الثلاثة، وأن الأقرب أنه ابن أولهم: علي بن محمد بن إبراهيم^(٢)، بقرينة كونه شيخاً للكليني؛ حيث أكثر عنه في (الكافي)^(٣). ووافقه على ذلك محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ)^(٤). لكن ليس في الإكثار

(١) تاريخ دمشق (٢٩٧/٥٦).

(٢) الكامل في التاريخ (١٥٠/٧).

(٣) رجال النجاشي (ص ٣٧٧).

(٤) ذكر ذلك في تعليقه على (خلاصة الأقوال)، ونقله عنه التفرشي في نقد الرجال (٣٥٤/٤).

(٥) انظر ترجمته في: رجال الطوسي (ص ٤٣٩)، خلاصة الأقوال (ص ٢٥٠)، رجال ابن داود (ص ١٦٠).

(٦) انظر ترجمته في: رجال الطوسي (ص ٤٠٧)، خلاصة الأقوال (ص ٦٩)، رجال ابن داود (ص ٣٥).

(١) تنقيح المقال (٢٠٢/٣).

(٢) انظر ترجمته في: رجال النجاشي (ص ٢٦٠)، خلاصة الأقوال (ص ١٧٨)، رجال ابن داود (ص ١٤٠)، تنقيح المقال

(٣٠٢/٢).

(٣) نقد الرجال (٣٥٥/٤).

(٤) الفوائد الرجالية (٨٣/٣).

عنه ما يصلح أن يكون قرينةً مرجحةً في هذا المقام، وبخاصةً أن الثلاثة من بلدٍ واحدٍ. وقد اعترض الميرداماد (١٠٤١هـ) على من عدَّ علياً هذا خلافاً للكُليني، وذكر أنه ابنُ خاله^(١).

والمقصود أنه رُغمَ شهرةِ كتاب (الكافي) لدى الطائفة، إلا أن كُتِبَ الرجالِ الإماميةَ لا تقدّمُ الكثيرَ عن حياةِ مؤلفه الكُليني. وأوسعُ ترجمةٍ له في المصادرِ الرجاليةِ الإماميةِ الرئيسةِ تلك التي ساقها النجاشي (٤٥٠هـ) في رجاله، ولم تستغرق -في النسخة المطبوعة- سوى صفحةٍ واحدةٍ وبضعةِ أسطرٍ، ذهبَ أكثرُها في سردِ عناوينِ أبوابِ كتاب (الكافي)^(٢). ورُغمَ وجودِ دراساتٍ إماميةٍ مُعاصرةٍ مُوسَّعةٍ عن الكُليني، إلا أن تلك الدراساتِ تتحدثُ عن (الكافي) أكثرَ مما تتحدثُ عن الكُليني نفسه^(٣)، وإن جاءت بشيءٍ جديدٍ عنه، فهو من خلالِ استقراءِ كتابه، ودراسةِ طبقاتِ شيوخه وبلدانهم.

وشُحَّ المعلوماتُ في المصادرِ الإماميةِ أمرٌ مُعتادٌ، بل هو الأصلُ حتى في الشخصياتِ المشهورةِ كالكُليني وابنِ بابويه وأمثالهما من أعلامِ محدثي الطائفة. فالترجمةُ المفصلةُ المطوّلةُ عن حياةِ المحدثِ وأحواله، مما يُعزُّ وجوده في كُتُبِ الرجالِ الإماميةِ. وحينَ يعقدُ الباحثُ مُقابلةً بين ما تُقدّمه تلك المصادرُ عن مشاهيرِ محدثي الطائفة، وبين المعلوماتِ الوافرةِ التي تقدّمها المصادرُ السنيةُ عن أئمةِ الحديثِ من أهلِ السنة، فإنه يجدُ البونَ الشاسعَ بينهما، لا من جهةِ كثرةِ المعلوماتِ المتاحة، ولا من جهةِ توثيقِ تلك المعلوماتِ وتحريرها. بل ربما جاء في المصادرِ السنيةِ معلوماتٌ عن شيوخِ الإماميةِ لا توجدُ في مصادرِ الطائفة.

وبالنسبةِ للكُليني، فإنَّ مصادرَ أهلِ السنةِ والإماميةِ تشتركُ في ذكرِ اسمه، ونسبته، وسكناهُ بَغدادَ، وتذكرُ سنةَ وفاته -على خلافٍ سيأتي شرحه-.

وباستثناءِ عباراتِ المديحِ والثناءِ المتأخّرةِ عن زمانه، فإنَّ المصادرَ الإماميةَ تنفردُ بذكرِ أسانيدِ كتاب (الكافي)، وتذكرُ بضعةَ عناوينَ لمؤلّفاتٍ أخرى مفقودةٍ مُنسوبةٍ للكُليني. ومما

(١) الرواشح السماوية (ص ١٧٤).

(٢) رجال النجاشي (ص ٣٧٧).

(٣) من تلك الدراسات : (الشيخ الكليني البغدادي، وكتابه الكافي)، لثامر العميدي. وكتاب (الكليني والكافي)

لعبد الرسول الغفار، وكلاهما مطبوع.

تفرد الطوسي بذكره أن الكليني كان يلقب بأبي جعفر الأعور^(١). وقد استنكر هذا الوصف عبد الله المامقاني (١٣٥١هـ) متعللاً بأن أحداً لم يذكره سوى الطوسي^(٢)، مع أن المعلومات الإمامية عن الكليني مصدرها محصور في الطوسي وقرينه النجاشي.

وأما المصادر السنية، فقد اشتملت على أقرب تعريف بالكليني إلى زمانه، وذلك على لسان الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي^(٣) (٤٠٩هـ) رحمه الله المولود سنة (٣٣٢هـ)، بعيد وفاة الكليني بأربعة أعوام، حيث قال: "أما الكليني، بضم الكاف، والثون بعد الياء، فمحمد بن يعقوب الكليني من الشيعة. مُصنّف على مذهب أهل البيت"^(٤). وجاء في مصادر سنية أخرى أنه "كان يترل باب الكوفة في درب السلسلة ببغداد"^(٥). وأنه دخل دمشق وحدث في بعلبك^(٦).

لكن إن كان شح المعلومات عن الكليني أمراً غير مستنكر بالنسبة للمصادر الإمامية، فإن الذي يستوقف الدارس أن المصادر السنية لم تضيف الكثير عنه، وليس فيها تفاصيل عن حياته، رغم أنه أقام ببغداد وتوفي بها. فلم يكن بعيداً عن أعين محدثي أهل السنة ومؤرخيهم. ومع ذلك فلم يذكره أحد من أئمة الجرح والتعديل المعاصرين له، كالعقيلي^(٧) (٣٢٢هـ)، وابن حبان (٣٥٤هـ)، وابن عدي^(٨) (٣٦٠هـ)، والدارقطني^(٩) (٣٨٥هـ)، وغيرهم. وحتى الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) لم يذكره في تاريخه رغم عنايته بالترجمة لكل من ورد بغداد، ورغم ترجمته للكثير

(١) رجال الطوسي (ص ٤٣٩). وانظر: معالم العلماء (ص ١٣٤).

(٢) تنقيح الرجال (٢٠١/٣).

(٣) هو الحافظ أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن بشر بن مروان الأزدي المصري. محدث حافظ مؤرخ نسابه. سئل الدارقطني عن أعلم من لقي بمصر، فقال: "ما رأيت في طول طريقي إلا شاباً بمصر يقال له عبد الغني، كأنه شعله نار. وجعل يفخم أمره ويرفع ذكره. له: (المؤتلف والمختلف)، وجزء في (أوهام المدخل إلى الصحيح) للحاكم، و(مشبه النسبة). توفي سنة (٤٠٩هـ).

ينظر: تاريخ دمشق (٣٩٥/٣٦)، وفيات الأعيان (٢٢٣/٣)، تذكرة الحفاظ (١٠٤٧/٣).

(٤) مشبه النسبة (ص ٦٧)، وعن ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩٨/٥٦).

(٥) الإكمال (١٤٤/٧).

(٦) تاريخ دمشق (٢٩٧/٥٦).

من شيوخ الإمامية، كابن بابويه، والمفيد، والرضي، والمرتضى، والطوسي، وغيرهم. وأبو الحسن الأشعري رحمته (٣٢٤هـ) - المعاصر للكليني ببغداد - لما عدّد في كتابه (المقالات) أشهر مُصنّفي الإمامية ورُواة أحاديثهم، لم يذكر معهم الكليني^(١). وكذلك فعل بعده الشهرستاني (٥٤٨هـ)، حيث عدّد مشاهير مُصنّفي الطائفة، فابتدأ بمشام بن الحكم، وانتهى بالطوسي دون أن يذكر الكليني، الذي يُعدُّ اليوم أشهر وأوثق مُحدثي الطائفة^(٢).

بل إن ابن النديم مع كونه شيعياً بغدادياً^(٣)، ومع قرب عهده بزمن الكليني^(٤)، إلا أنه لم يذكره في فهرسته، ولا أشار لكتابه (الكافي).

ولما ذكر السمعاني (٥٦٢هـ) في أنسابه بلدة (كلين)، لم يذكر اسم محمد بن يعقوب فيمن يُنسب إليها، وأورد عوضاً عن ذلك - اسم مُحدث واحد غير مشهور^(٥). وكذلك ابن خلّكان (٦٨١هـ) لم يذكر الكليني في كتابه (وفيات الأعيان). وابن تيمية (٧٢٨هـ) في (منهاج السنة) رغم أنه ينقل من مُصنّفات أعيان الإمامية، من أمثال ابن بابويه والمفيد والمرتضى والكراكي والطوسي، إلا أنه لم يذكر الكليني قط، ولا ذكر كتابه (الكافي). وكذا ابن كثير (٧٧٤هـ) في تاريخه، لم يذكره وهو يعدُّ وفيات سنة (٣٢٨هـ)^(٦).

نعم، أشار للكليني الحافظ عبد العني بن سعيد الأزدي (٤٠٩) كما تقدّم آنفاً، وترجم له - باقتضاب - أبو نصر ابن ماكولا (٤٧٥هـ)، ومن بعده الحافظ ابن عساكر (٥٧١هـ)، ثم

(١) مقالات الإسلاميين (٦٣/١).

(٢) الملل والنحل (ص ١٩٠).

(٣) في تشيع ابن النديم، انظر: لسان الميزان (٧٢/٥).

(٤) بعض مصادر ترجمة ابن النديم تؤرخ وفاته سنة (٤٣٨هـ). وفي هذا نظر. فإنه في كتابه (الفهرست ص ٢٧٨) ترجم لـ محمد بن أحمد الصفواني، وقال: "لقيته في سنة ست وأربعين وثلاثمئة". فمع هذا يبعد أن تكون وفاة ابن النديم سنة (٤٣٨هـ)، إلا أن يكون من المعمرين. وقد ذكر الذهبي أنه لا يعرف سنة وفاته، وقدر أنه مات على رأس الأربعمئة. ووقع في ثلاثة مواضع من كتابه (الفهرست ص ٥٧، ٣٠٧، ٤٩٠) ما يدل على أنه كان يكتبه سنة (٣٧٧هـ). وذكر ابن حجر في اللسان (٧٢/٥) أنه وقف على موضع في (الفهرست) يدل على أنه صنفه سنة (٤١٢هـ). ولم أر ذلك في الكتاب.

(٥) الأنساب (٩١/٥).

(٦) البداية والنهاية (١١٧/١٥).

نقلَ عن هَـذِينَ ابْنِ الأَثِيرِ (٦٣٠هـ)^(١)، والذهبي (٧٤٨هـ)^(٢)، وابنُ الوردي (٧٤٩هـ)^(٣)، والصَّفَدِي (٧٦٤هـ)^(٤)، وابنُ حجرٍ (٨٥٢هـ)^(٥) وغيرُهم، إلا أن جُلَّ المَصَادِرِ السُّنِّيَّةِ القَرِيبَةِ من زَمَنِ الكُلَيْنِيِّ لم تذكُرْهُ. فَضْلاً عن أن تتحدَّثَ عن كتابه (الكافي). وهذا غريبٌ بالنسبةِ لمن يُوصَفُ بأنه عَيْنُ مُحدِّثِي الإماميةِ وأشهرُ جَامِعِي مَروياتِهِم.

والتفسيرُ الأقربُ لهذا كله أن شهرةَ الرَّجُلِ إنما جَاءَتْ مُتَأخِّرةً بعدَ وفاته بزمانٍ. وأما قبلَ ذلك فلم يَكُنْ له ذِكْرٌ واسعٌ خَارِجَ أوساطِ الإماميةِ. ذلك أنه تُوفِيَ ببغدادَ قبلَ أن تقومَ للشيعةِ دَوْلَةُ البُوَيَّهِيِّينَ التي فتحتَ للطائفةِ بابَ المَجاهرةِ بشتمِ السَّلفِ -رحمَهُمُ اللهُ-. وكانوا قبلَ قيامِها يُمنَعُونَ من ذلك. حتى إن الخليفةَ العباسيَّ أمرَ بهدمِ أحدِ مَسَاجِدِهِم؛ مسجدِ (براثا) سنة (٣١٣هـ)، لما بلغَهُ أنه يجتمعُونَ فيه على شتمِ الصَّحابةِ ﷺ^(٦).

لكن الحالَ بعدَ ذلك تغيَّرَ. فالكُلَيْنِيُّ تُوفِيَ سنة (٣٢٨هـ)، وبعده بأعوامٍ دخلَ البُوَيَّهِيُّونَ بغدادَ سنة (٣٣٤هـ)، وجعلوها مركزَ دَوْلَتِهِم، فنشطَ المذهبُ الإماميُّ، ونشطَ عُلماءُ الطائفةِ في إشهارِ عقائِدِهِم. وكان أصحابُ الكُلَيْنِيِّ آنذاك مُتوافرينَ، فصَارُوا يحدِّثُونَ بكتابِهِ -علناً- في مَسَاجِدِهِم ببغدادَ مع ما فيه من وقِيعَةٍ وشتمٍ للصَّحابةِ ﷺ^(١). فمن ثمَّ شاعَ الكتابُ في صفوفِ الطائفةِ بعدَ وفاةِ مؤلِّفِهِ. وقد ساعدَ على رَواجِهِ أنه أوَّلُ وأوسعُ مُصنَّفٍ إماميٍّ على طَريقَةِ الجوامعِ الحديثيةِ التي تشتملُ تبويباتٍ مُنَوَّعةً في العقائدِ والتاريخِ والآدابِ والأحكامِ والمناقبِ والمثالبِ وغيرها، حيثُ جمعَ فيه مؤلِّفُهُ ورَتَّبَ ما تفرَّقَ في نُسخِ رِوَاةِ الأخبارِ قبلَهُ. فلأجلَ هذا كله شاعَ الكتابُ وذاغَ ذِكْرُهُ بينَ عُلماءِ المذهبِ، ثم اشتهَرَ الكُلَيْنِيُّ -بعدَ ذلك- تبعاً لشُهرةِ كتابِهِ، وليسَ العكسُ. ويبدو أن نُسخَ الكتابِ -أيضاً- لم تجاوزَ شُهْرَتُهَا -أولَ

(١) الكامل في التاريخ (١٥٠/٧).

(٢) تاريخ الإسلام (٢٥٠/٢٤)، سير أعلام النبلاء (٢٨١/١٥).

(٣) تاريخ ابن الوردي (٢٦٢/١).

(٤) الوافي بالوفيات (١٤٧/٥).

(٥) تبصير المنتبه بتحريр المشتبه (١٢١٩/٣).

(٦) المنتظم (١٩٥/٦).

(١) رجال النجاشي (ص ٣٧٧).

الأمر - أوساطَ علماء المذهب. ذلك أن من ذكرتهم آنفاً ممن ترجموا للكُليني من علماء أهل السنة، لم يذكروا كتابه (الكافي). وأقدم ذكر رأيه للكتاب في مُصنّفات أهل السنة جاء في ثانياً ترجمة لأحد شيوخ الكُليني في (لسان الميزان) للحافظ ابن حجر رحمته (٨٥٢هـ)، حيث نقل نصاً فيه أن ذلك المترجم "من شيوخ أبي جعفر الكُليني صاحب كتاب (الكافي)"^(١). ومع ذلك فهذا النص إنما نقله ابن حجر عن أحد المصادر الإمامية، فلا دلالة فيه تقطع بوقوف الحافظ على الكتاب.

ومما يؤكد أن شهرة الكُليني إنما جاءت متأخرة بعد وفاته، أنه لا يوجد في جميع مصادر ترجمته - لدى أهل السنة والإمامية - أي نقل عن معاصريه له لقيه فائني عليه أو ذمه. ومع أنهم ذكروا في ترجمته أن له مُصنّفاً في الرجال^(٢)، إلا أنه لم يُحفظ له شيء في الكلام على الرواة. كما أن عدد الرويات من طريقه - فيما عدا أخبار كتابه (الكافي) - لا يُناسب مكانته التي ارتفع إليها لاحقاً لدى الطائفة^(٣). مما يعني أن مؤلفاته الأخرى لم تشتهر. وإن كانت هناك كتبٌ لغيره تروى بالإجازة من طريقه^(٤).

وما وجد من ثناء على الكُليني في كتب الطائفة، فمن أناسٍ لم يدركوا زمانه. وأقدمهم أبو العباس النجاشي (٤٥٠هـ) الذي وصفه فقال: "شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم.

(١) لسان الميزان (٢/٢٦٥).

(٢) انظر: رجال النجاشي (ص ٣٧٧)، الفهرست للطوسي (ص ٢١٠).

(٣) وأكثر ما توجد مروياته - من غير الكافي - في كتب ابن بابويه. انظر - مثلاً -: الأمل (ص ٥٤٣)، كمال الدين (ص ٤٨٣)، التوحيد (ص ١٥٣، ١٥٩، ١٦٠). وانظر خبراً مسنداً عند الطوسي في (الغيبة ص ٢٩٠). وقد علق الطوسي بضع مرويات عن الكُليني لم أحدها في الكافي (الغيبة ص ٦٤، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٦). ونقل ابن أبي الحديد في شرحه على نهج البلاغة (١١/٢) رواية نسبها للكُليني، ولم أفد عليها - أيضاً - في الكافي. مع أن تلك المرويات قد تكون من مصنّفات أخرى مفقودة للكُليني، وقد تكون من الكافي نفسه، لكن سقطت من النسخة التي وصلت إلينا. فإن في نسخ الكتاب اضطرابات وتصحيحات يأتي الحديث عنها قريباً.

(٤) روى النجاشي من طريقه كتاب (النوادر) للحسين بن محمد الأشعري، ومصنّفات أحمد بن محمد الأشعري، وكتاب سعيد بن عبالرحمن، وكتاب النوادر لسهل بن زياد الأدمي، وكتب علي الجراذيني، وكتب محمد بن الحسن بن شمون البغدادي. ينظر (رجال النجاشي: ص ٦٦، ٨٢، ١٨١، ١٨٥، ٣٣٦).

وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم^(١). وقال الطوسي (٤٦٠هـ): "جليل القدر، عالم بالأخبار"^(٢). ثم قال أبو علي الطبرسي (ق ٦هـ): "هو من أجل رواة الشيعة وثقاتها"^(٣). ووصفه ابن طاووس (٦٦٤هـ) بـ "الشيخ المتفق على ثقته وأمانته"^(٤). وثناء المتأخرين بعد هؤلاء كثير يطول تتبعه. لكن ليس في هؤلاء جميعاً من أسند شيئاً في الثناء عليه ممن أدركه وباشره، وهو ما يفترض تحققه في الأعيان والمشاهير، فكيف بمن يوصف بأنه المحدث الأشهر في طبقته، بل في جميع الطبقات بعده.

وأما المصادر السنية، فأقدم ما فيها كلمة الحافظ عبد الغني بن سعيد (٤٠٩هـ) المنقولة آنفاً. وقريب منها قول أبي نصر ابن مأكولا (٤٧٥هـ) عنه: "من فقهاء الشيعة، والمصنفين في مذهبهم"^(٥). وقال الحافظ ابن عساكر (٥٧١هـ): "من شيوخ الرافضة. قدم دمشق وحدّث بعبك"^(٦). وما في سائر المصادر المتأخرة بعد هؤلاء، لا يوجد فيه أكثر مما ذكرناه. فكلهم يُترجم له ويذكر أنه من علماء الإمامية المصنفين على مذهبهم. غير أن ابن الأثير (٦٣٠هـ) لما شرع في ذكر المحدثين في كل فن ومذهب، من الولاة، والفقهاء، والمتكلمين والقراء، والمحدثين، كان يعد في كل طبقة أعيان الإمامية المحدثين لمذهبهم، فذكر الكليني في المحدثين للمذهب على رأس المئة الثالثة^(١).

وفاة الكليني:

أما سنة وفاته فقد اتفقت المصادر السنية على سنة (٣٢٨هـ)^(٢). أما الإمامية فلم يتفقوا،

(١) رجال النجاشي (ص ٣٧٧).

(٢) رجال الطوسي (ص ٤٣٩). وانظر الفهرست (ص ٤٣٩).

(٣) إعلام الوري (٤٠٥/١).

(٤) كشف المحجة (ص ١٥٨).

(٥) الإكمال (١٤٤/٧).

(٦) تاريخ دمشق (٢٩٧/٥٦).

(١) جامع الأصول (٣٢٣/١١).

(٢) انظر: الإكمال (١٤٤/٧)، تاريخ دمشق (٢٩٨/٥٦)، الكامل في التاريخ (١٥٠/٧)، سير النبلاء (٢٨٠/١٥)،

فَارَّخَ النَّجَاشِيُّ وفاته سنة (٣٢٩هـ)^(١)، واختَلَفَ قولُ الطُّوسِيِّ، فَوَافَقَ النَّجَاشِيَّ في كتابه (الرِّجَال)، وَوَافَقَ في (الفِهْرِستِ)^(٢) مُؤَرِّخِي أَهْلِ السُّنَّةِ. وَتَابَعَهُ عَلَى قَوْلِهِ الثَّانِي رَضِيَ الدِّينُ ابْنُ طَاوُوسٍ^(٣).

وَلَمْ تَخْتَلِفِ الْمَصَادِرُ أَنَّ وَفَاةَ الْكَلْبِيِّ كَانَتْ بِبَغْدَادَ، حَيْثُ اسْتَوَظَنَهَا وَتَوَفَّى بِهَا. لَكِنْ لَا يَوْجَدُ مَا يَدُلُّ عَلَى مَبْدَأِ تَحْوِيلِهِ إِلَيْهَا وَمُدَّةِ إِقَامَتِهِ فِيهَا. وَفِي أَحَدِ أَسَانِيدِ الطُّوسِيِّ إِلَيْهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (الكَافِي) قُرِئَ عَلَيْهِ بِهَا سَنَةَ (٣٢٧هـ)^(٤)؛ أَيْ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِسَنَةٍ وَاحِدَةٍ. وَقَوْلُ النَّجَاشِيِّ إِنَّهُ كَانَ شَيْخَ الطَّائِفَةِ بِالرَّيِّ، يُشْعِرُ بِأَنَّ إِقَامَتَهُ بِبَغْدَادَ لَمْ تَطُلْ.

وَنَقَلَ الطُّوسِيُّ وَابْنَ مَآكُولَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِوَنَ الْحَاشِرِ (٤٢٣هـ) قَالَ: "رَأَيْتُ أَنَا قَبْرَهُ بِالْقُرْبِ مِنْ صَرَاةِ الطَّائِي"^(٥)، عَلَيْهِ لَوْحٌ مَكْتُوبٌ فِيهِ: هَذَا قَبْرُ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الرَّازِيِّ الْكَلْبِيِّ الْفَقِيهِ"^(١). وَقَالَ النَّجَاشِيُّ: "قَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِوَنَ: كُنْتُ أَعْرِفُ قَبْرَهُ وَقَدْ دَرَسْتُ"^(٢). وَنَقَلَ الثَّلَاثَةُ -ابْنَ مَآكُولَا، وَالنَّجَاشِيَّ، وَالطُّوسِيَّ- أَنَّهُ دُفِنَ بِمَقْبَرَةِ بَابِ الْكُوفَةِ. وَبَابُ الْكُوفَةِ يَقَعُ فِي الْقِسْمِ الْغَرْبِيِّ مِنْ بَغْدَادَ، إِلَى الْجَنُوبِ مِنْهُ فِي مُوَاجَهَةِ الْكُوفَةِ، يَدْخُلُ مِنْهُ الْقَادِمُ إِلَى بَغْدَادَ مِنَ الْحِجَازِ^(٣). إِلَّا أَنَّ الْإِمَامِيَّةَ الْيَوْمَ تَعْظُمُ قَبْرًا مَبْنِيًّا شَرْقِيَّ بَغْدَادَ يَنْسُبُونَهُ لِلْكَلْبِيِّ، وَيَتَخَذُونَهُ مَزَارًا. قَالَ يَوْسُفُ الْبَحْرَانِيُّ (١١٨٦هـ): "قَبْرُ هَذَا الشَّيْخِ الْآنَ، بَلْ قَبْلَ هَذَا الزَّمَانِ فِي بَغْدَادَ مَزَارٌ مَشْهُورٌ. وَعَلَيْهِ قُبَّةٌ عَالِيَةٌ"^(٤). وَعَلَى تَصْدِيقِ ذَلِكَ جَرَى عَامَةٌ عُلَمَاءُ الطَّائِفَةِ، وَإِنْ نَبَّهَ

تاريخ الإسلام (٢٥٠/٢٤)، الوافي بالوفيات (١٤٧/٥)، تبصير المنتبه (١٢١٩/٣)، توضيح المشتبه (١٨٨/٧).

(١) رجال النجاشي (ص ٣٧٧).

(٢) انظر: رجال الطوسي (ص ٤٣٩)، والفهرست (ص ٢١١).

(٣) كشف المحجة (ص ١٥٩).

(٤) الاستبصار (٣١٠/٤).

(٥) الصَّراةُ: شَعْبٌ مِنْ نَهْرِ عَيْسَى الْمَتَفَرِّعِ مِنَ الْفَرَاتِ، يَصُبُّ فِي الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ مِنْ بَغْدَادَ. انظر: تاريخ بغداد

(١١١/١-١١٢)، معجم البلدان (٣٩٩/٣)، نزهة المشتاق (٦٦٧/٢).

(١) الإكمال (١٨٦/٧).

(٢) رجال النجاشي (ص ٣٧٨).

(٣) تاريخ بغداد (٧٢/١)، المنتظم (٧٦/٨)، معجم البلدان (٤٥٩/١)، (٢٨٤/٣).

(٤) لؤلؤة البحرين (ص ٢٢٦).

بعضهم إلى الخطأ في ذلك، كما فعلَ عبدُ الله الأفندي (١١٣٠هـ)، حينَ قال: "قبرُه ببغدادَ. ولكن ليسَ في المكانِ الذي يُعرَفُ الآنَ بقبرِه"^(١).

مصنفاتُ الكلينيِّ:

أوردَ النجاشيُّ^(٢) (٤٥٠هـ) في ترجمته ستَّ مُصنِّفاتٍ هي:

١ كتابُ الردِّ على القرامِطة.

٢ كتابُ رَسائلِ الأئمَّة -عليهم السَّلام-.

٣ كتابُ تعبيرِ الرؤيا:

وفي نسبة هذا الكتابِ للكلينيِّ إشكالٌ. إذ إنَّ النَّجَاشِيَّ نسبَه له في ترجمته. لكنَّه عادَ في ترجمة رجلٍ اسمه (أبو العباسِ أحمدُ بنِ إصْفَهَبَدَ)، فقال: "لا يُعرَفُ له إلا كتابُ (تعبيرِ الرؤيا). وقال قومٌ: إنه لأبي جعفرٍ الكلينيِّ، وليس هو له"^(٣). وفعلَ مثلَ ذلك ابنُ شَهْرَآشُوبَ، فنسَبَ الكتابَ للكلينيِّ في مَوْضِعٍ^(٤)، ثم قالَ في ترجمة أحمدَ بنِ إصْفَهَبَدَ: "له كتابُ تعبيرِ الرؤيا، والناسُ يعزُّونه للكلينيِّ"^(٥).

٤ كتابُ الرِّجال.

٥ كتابُ ما قيلَ في الأئمَّة -عليهم السَّلام- من الشُّعر.

واقْتَصَرَ الطُّوسِيُّ من هذه الكُتُبِ على الثلاثةِ الأولى^(٦) ولم يذكُرِ الأخيرينِ. وجميعُ هذه المصنِّفاتِ لا يُعرَفُ عنها سِوَى عناوينها. ولم أرَ أحداً من عُلماءِ الطَّائِفَةِ نَقَلَ عنها شيئاً، إلا أنَّ ابنَ طاووسٍ ينقلُ في تواليفه عن الكتابِ الثاني (رَسائلِ الأئمَّة)^(٧). لكن قالَ النُّوريُّ

(١) ذكره في كتابه (رياض العلماء)، ونقله عنه حسين علي محفوظ في مقدمته لكتاب الكافي (٤١/١).

(٢) رجال النجاشي (ص ٣٧٧).

(٣) رجال النجاشي (ص ٩٧).

(٤) معالم العلماء (ص ١٣٤).

(٥) المرجع السابق (ص ٥٤).

(٦) الفهرست (ص ٢١٠).

(٧) انظر: كشف المحجة (ص ١٥٣)، (١٧٣)، (ص ١٥٩)، فتح الأبواب (ص ١٤٣).

الطَّبْرَسِيُّ (١٣٢٠هـ): "لم نَعثرُ على من نَقَلَ عنه بعدَه، فكأنه ضَاعَ من قِلَّةِ الهمَمِ، وانقلابِ الأَمَمِ"^(١). قُلْتُ: قد تقدَّم بيانُ تساهُلِ ابنِ طاووسٍ وطريقتهِ العَرَبِيَّةِ في قَبولِ النُّسخِ^(٢).

٦ كتاب الكافي:

وهو الأثرُ الوحيدُ الباقي للكلينيِّ كما أنه أشهرُ مصنَّفاته، بل هو أشهرُ كتبِ الروايةِ الإماميةِ على الإطلاق، كما سنفصِّله.

ثانياً: سببُ تأليفِ كتاب الكافي.

شرحَ المؤلفُ في المقدمةِ سببَ تأليفِ كتابه. حيثُ وردَ فيها أن سائلاً أبدى للكلينيِّ شكواه من اختلافِ الرواياتِ عن الأئمةِ، فالتَمَسَ منه وَضَعَ "كتابٍ كافٍ يَجْمَعُ فيه من جَمِيعِ فنونِ عِلْمِ الدِّينِ، ما يكتفي به المتعلِّمُ، ويرجعُ إليه المسترشدُ، ويأخذُ منه مَنْ يريدُ عِلْمَ الدِّينِ والعملَ به، بالآثارِ الصَّحيحةِ عن الصَّادقينَ -عليهم السَّلامُ-"^(٣).

ثم قالَ الكلينيُّ للسَّائلِ: "اعلمَ -يا أخي- أرشدك اللهُ أنه لا يَسَعُ أحداً تَمييزُ شيءٍ مما اختلفَ الروايةُ فيه عَنِ العُلَماءِ -عليهم السَّلامُ- برأيه، إلا على ما أطلقَه العالمُ"^(١) بقوله عليه السلام: (اعرضوها على كتابِ اللهِ، فما وافى كتابَ اللهِ وَعَلَيْكُمْ فخذوه، وما خالفَ كتابَ اللهِ فردُّوه). وقوله عليه السلام: (دَعُوا ما وافقَ القومَ، فإن الرِّشْدَ في خِلافِهِم)، وقوله عليه السلام: (خُذُوا بالمجمَعِ عليه، فإن المجمَعِ عليه لا ريبَ فيه). ونحن لا نعرفُ من ذلك إلا أقله. ولا نجدُ شيئاً أحوطَ ولا أوسَعَ من ردِّ علمِ ذلك كُلِّهِ إلى العالمِ عليه السلام، وقبولِ ما وسَّعَ من الأمرِ فيه بقوله عليه السلام: (بأبما أخذتم من بابِ التسليمِ وسِعَكم). وقد يسَّرَ اللهُ -وله الحمدُ- تأليفَ ما سألتَ، وأرجو أن يكونَ بحيثُ توخَّيتُ..."^(٢).

(١) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٢٧٥).

(٢) انظر ما تقدم (ص ١١٩).

(٣) الكافي (١/٨).

(١) العالم حيثُ يُطلقُ في كلامِ الإماميةِ فالمرادُ به موسى الكاظم -رحمه الله-. انظر: مدارك الأحكام (٨/٤٧٩)،

وسائل الشيعة (٣٠/١٥٠)، خاتمة مستدرک الوسائل (١/٢٨٦).

(٢) الكافي (١/٨-٩).

وفي هذا النصّ أمورٌ ذاتُ أهميةٍ، ألخصّها فيما يأتي:

- ١ بروزُ إشكالٍ كثرةِ اختلافِ الرواياتِ وتضادّها عن الأئمة.
- ٢ أن تمييزَ المرويّات - في رأيِ الكلينيّ - يُفترضُ أن يقومَ على ثلاثِ قرائنَ خارجةٍ لا علاقةَ لها بالنظرِ في الأسانيد. وهذه القرائنُ هي:
الأخذُ بما وافقَ القرآنَ.
أو بما خالفَ القومَ (يعني أهلَ السنة).
أو الأخذُ بالمجمَعِ عليه.
- ولم يُشرِ الكلينيُّ في كلامه أدنى إشارةٍ لفحصِ الأسانيدِ ونقدها.
- ٣ أن هذه القرائنَ الثلاثَ غيرُ مُجديةٍ في رأيِ الكلينيّ، فهي لا تفيدُ من يريدُ تمييزَ ما يؤخذُ به من المرويّاتِ المختلفةِ إلا في القليل.
- ٤ وحيثُ انسَدَّ الطريقُ إلى تمييزِ المرويّاتِ، فإنَّ الطريقَ المتبقيةَ تعتمدُ التسمُّحَ في الأخذِ بأيٍّ منها، والتوسُّعَ في ذلك، على اعتبارِ أن الأئمةَ سَوَّغوا ذلك، وأبرأوا ذمّةَ المكلفِ إذا أخذَ بشيءٍ مما يروى عنهم على سبيلِ التسليم.

فالمنهجُ المتَّبَعُ - إذن - عندَ الكلينيّ مبنيٌّ على التسليمِ بما يروى عن الأئمةِ وليسَ على فحصِ المرويِّ ونقده. وهذا ما يُبطلُ كلَّ ادّعاءٍ بأنه وأهلُ زمانه كانتَ بينَ أيديهم قرائنُ يستدلُّونَ بها على الصَّحيحِ من غيره. كما أن كلامه يدلُّ على أنه لم يلتزمِ الصَّحَّةَ - أصلاً - فيما أودعه كتابه من أخبارٍ، إلا أنه - مع ذلك - يرى جوازَ العملِ بتلك الأخبارِ، لا على أساسِ العلمِ بصحَّتها وثبوتها، بل من بابِ ما رُوِيَ عن الأئمةِ من الترخيصِ في الأخذِ بما يروى عنهم على سبيلِ التسليم!

إذا علِمَ هذا فإنَّ العجبَ - بعد ذلك - يطولُ من قولِ هاشمٍ معروفٍ الحسينيّ (١٤٠٣هـ): "درَسَ الكلينيُّ الروايةَ من ناحيةِ السَّنَدِ والمتنِ والملابساتِ التي تحيطُ بها. واعتبرَ الوثوقَ بالصدورِ مهما كانَ مصدره شرطاً أساسياً للاعتمادِ في الرواية. ولذلك احتاجَ إلى

عشرين عاماً لإنهاء الدراسة التي أعطت هذه النتائج الغنية بالفوائد في مختلف المواضيع^(١).

ثالثاً: عددُ مَروياتِ الكتاب:

قالَ فخرُ الدِّينِ الطُّرَيْحِيُّ (١٠٨٥هـ): "أما (الكافي) فجميعُ أحاديثه حُصِرَتْ في (١٦١٩٩) ستةَ عشرَ ألفٍ ومئةٍ وتسعةٍ وتسعينَ حديثاً.

الصَّحِيحُ منها باصطلاح من تأخَّر: (٥٠٧٢) خمسةُ آلافٍ واثنانِ وسبعونَ.

والحسنُ: (١٤٤) مئةٌ وأربعةٌ وأربعونَ حديثاً.

والموثَّقُ (١١١٨) ألفٌ ومئةٌ وثمانيةَ عشرَ حديثاً.

والقويُّ^(٢) منها: (٣٠٢) اثنانِ وثلاثمائة.

والضعيفُ منها: (٩٤٨٥) أربعمئةٍ وتسعةَ آلافٍ وخمسةٍ وثمانونَ حديثاً^(٣).

والطُّرَيْحِيُّ لم يعزُ هذا الإحصاءَ المفصَّلَ إلى أحدٍ قبله، وليس في تصانيفه القليلة ما يدلُّ على عنايةٍ بدراسةِ أسانيدِ مَروياتِ (الكافي). فلا يُعرَفُ هل هذه الأرقامُ منقولةٌ من غيره، أو أنها ثمرةُ عملٍ قامَ به. ومن الجائزِ أن تكونَ تلخيصاً لعملِ تلميذه المجلسيِّ (١١١١هـ)، فهو الذي عُرِفَ بتتبعِ أسانيدِ (الكافي)، حيثُ علَّقَ عليها جميعاً في شرحه (مرآة العقول). وقد فرغَ منه سنة (١٠٧٦هـ)^(١) في حياةِ أستاذه الطُّرَيْحِيِّ المتوفى سنة (١٠٨٥هـ)^(٢).

والظاهرُ أن يوسفَ البحرانيَّ (١١٨٦هـ) كان يُشيرُ للطُّرَيْحِيِّ حينَ نقلَ هذه الأرقامَ عن "بعضِ المشايخ المتأخِّرين"، وإن كان أبو المعالي الكلباسيُّ (١٣١٥هـ) ذكرَ أن البحرانيَّ قصدَ الشيخَ البهائيَّ (١٠٣٠هـ)^(٣)، إلا أني لم أجد ذلك في شيءٍ من مُصنَّفاتِ البهائيِّ.

(١) دراسات في الحديث والمحدثين (ص ١٣١).

(٢) القوي: اصطلاح غير شائع، يستعمله بعضُ علماء المذهب. ويعنون به -غالباً- ما يرويه إماميٌّ لم يرد فيه قدحٌ ولا مدحٌ. وهناك من يفسره بغير هذا. انظر الرواشح السماوية (ص ٧٢)، وخاتمة مستدرک الوسائل (٥٠٥/٣).

(٣) ذكر ذلك في كتابه (جامع المقال)، وعنه: علي آل محسن في كشف الحقائق (ص ٢٣-٢٤).

(١) مرآة العقول (٦٠٧/٢٦).

(٢) وجزمَ عبد الرسول الغفار في كتابه (الكليني والكافي ص ٤٠٢)، فنسبَ الأرقامَ للمجلسيِّ، وعزا ذلك إلى مقدمة مرآة العقول (٤٣٧/٢)، وهذا وهمٌ منه. فالمقدمة ليست للمجلسيِّ، وإنما هي للمعاصر مرتضى العسكري.

(٣) لؤلؤة البحرين (ص ٢٣٨).

وقد ذكر بحر العلوم (١٢١٢هـ) أن (الكافي) "ضبطت أخباره في ستة عشر ألف ومئة وتسعة وتسعين حديثاً"، وهو عين الرقم الذي ذكره الطريحي. لكنه أضاف إضافة ذات أهمية، فقال: "وجدت ذلك منقولاً عن خط العلامة"^(١)، يعني ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ).

وهذا العدد هو ما تتابع على ذكره جماعة من علماء المذهب^(٢).

لكن يلحظ هنا أن العدد الذي ذكره الطريحي لا يطابق التفاصيل التي ذكرها حين وزع أحاديث الكتاب على الصحيح والحسن والموثق والقوي والضعيف. فهو يذكر أن عدد أخبار الكتاب (١٦١٩٩) رواية، في حين أن مجموع ما ذكره (١٦١٢١) رواية. ولعل مرتضى العسكري (١٤٢٨هـ) راعى ذلك، حين ذكر أن عدة أخبار الكتاب (١٦١٢١) رواية. أما الطهراني (١٣٨٩هـ) فذكر أنها (١٦٠٠٠) رواية^(٣)، وذكر أن الرقم مثبت على بعض نسخه. والظاهر أنه رقم تقريبي، أسقطت منه الكسور.

أما الذين قاموا على طبع الكتاب من المعاصرين، أو درسوه بالتفصيل، فقد خفّضوا الرقم كثيراً: فعبّد الرسول العفّار ذكر أن عدد المرويات في الكتاب (١٥٥٠٣) رواية^(٤). وأنزل حسين محفوظ الرقم إلى (١٥١٧٦) رواية^(٥).

و مع أن الاختلاف في العدد أمر معتاد حين يكون الحديث عن كتاب بحجم (الكافي)، باعتبار اختلاف طريقة احتساب المرويات، وتفاوت النظر فيما يدخل منها في العدد وما لا يدخل، إضافة إلى احتمال وقوع الخطأ اليسير وفوات بعض المرويات. إلا أن الفارق بين الرقم الأخير، وبين الرقم الذي ذكره الأولون -والذي يزيد على ألف رواية- لا يحتمل مثل هذا

(١) الفوائد الرجالية (٣/٣٣١).

(٢) انظر: جامع المقال (ص١٩٣)، الفوائد الرجالية (٣/٣٣١)، الرسائل الرجالية (٤/٤٠٩)، الذريعة (١٧/٢٤٥)، دراسات في الحديث والمحدثين (ص١٣٦)، معالم المدرستين (٣/٢٧٣)، أهمية الحديث عند الشيعة، لمحتى العراقي (ص٨)، أصول الحديث، لعبدالهادي الفضلي (ص٥١).

(٣) الذريعة (١٧/٢٤٥). وقد وقع عنده مثل ما وقع في كلام البحراي. فإنه ذكر أن عدد مرويات الكافي (١٦٠٠٠) رواية، ثم فصل وذكر أن الصحيح منها (٥٠٧٢)، الحسن (١٤٤)، الموثق (١٧٨)، القوي (٣٠٢). ومجموع هذه الأرقام (١٥١٨١) رواية، وليس (١٦٠٠٠) رواية.

(٤) الكليني والكافي (ص٤٠٠).

(٥) مقدمة طبعة كتاب الكافي (١/٢٨) حاشية رقم (١).

التفسير. فإن لم يكن هناك خطأ، فمن المحتمل أن يكون مرجع الاختلاف إلى تفاوت كبير في النسخ زيادةً ونقصاً.

لكن الإشكال في عدد مرويات (الكافي) يتصاغر عند إشكال آخر يتعلق بعدد كتبه وعناوينها. فالكُليني سار في كتابه على طريقة أصحاب الجوامع، فقسّم مُصنّفه إلى كُتب، وقسّم الكُتب إلى أبواب. وقد ذكر كل من النجاشي والطوسي^(١) أسانيدهما إلى (الكافي)، وسردا عناوين كتبه، فوقع بينهما خلافٌ بعضه يسير، وبعضه الآخر مشكّل.

أما الخلاف اليسير فوقع في فصل بعض الكتب عند أحدهما، وجمعها عند الآخر. فالنجاشي فصل (كتاب العقل وفضل العلم) عن (كتاب فضل العلم)، في حين جمعهما الطوسي تحت عنوان واحد: (كتاب العقل وفضل العلم). وتكرّر هذا في كتاب (الأطعمة والأشربة) الذي جمعه النجاشي هكذا تحت عنوان واحد، في حين فصله الطوسي إلى كتابين اثنين. وفي النسخة التي بين أيدينا اليوم فصل كتاب (الصيّد) عن (كتاب الذبائح)، في حين جمعهما النجاشي والطوسي في كتاب واحد.

ومثل هذا الاختلاف أمره قريبٌ ولا إشكال فيه. لكن الإشكال جاء في تفرّد أحدهما عن صاحبه. فقد تفرّد الطوسي عن النجاشي بكتاب (العشرة)، مع أن تحت هذا الكتاب حسب النسخة التي بين أيدينا اليوم ثلاثين باباً^(١)!

كما تفرّد النجاشي بكتابين آخرين: كتاب القضاء والأحكام - وتحتّه حسب نُسختنا اليوم سبعة عشر باباً^(٢) -، وكتاب الوقوف والصدقات. ولا وجود له في نسختنا أصلاً. وأشكّل من هذا أن مجموع الكتب عند الطوسي بلغ ثلاثين، وعند النجاشي واحداً وثلاثين كتاباً. وهذا الرقم قريبٌ من واقع النسخة المطبوعة اليوم. لكن الحلّي (٧٢٦هـ) وزين الدّين العاملي (٩٦٥هـ) كانا يُنصّان - في إجازتهما برواية الكتاب عنهما عن شيوخيها - أن مجموع كتب (الكافي) يبلغ الخمسين كتاباً^(٣)! وهذا الإشكال مما لم أجد له تفسيراً. فالكافي

(١) رجال النجاشي (٣٧٧)، والفهرست للطوسي (ص ٢١٠).

(١) الكافي (٦٣٥/٢-٦٧٤).

(٢) الكافي (٤٠٦/٧-٤٢١).

(٣) انظر هذه الإجازات في بحار الأنوار: (١٤٦/١٠٤)، (٢٠/١٠٥)، (٩٠/١٠٧)، (١٥٩/١٠٥).

أشهرُ كُتُبِ الطَّائِفَةِ، وطريقُ الحَلِيِّ والعَامِلِيِّ إليه أشهرُ طُرُقِ الإجازاتِ التي يروي بها من بعدهم. والتفاوتُ هنا ليس في عَدِّ الأحاديثِ، ولا في عَدِّ الأبوابِ. بل في عَدِّ كُتُبِ يَفْتَرَضُ أنهما تشتملُ على أبوابٍ، وتحت كلِّ بابٍ حديثٌ واحدٌ على الأقل!

رابعاً: وَصْفُ الْكِتَابِ وَتَقْسِيمَاتُهُ:

الناظرُ في سَرَدِ النَّجَاشِيِّ والطُّوسِيِّ لِعَنَوينِ كُتُبِ (الكافي) لا يجدُ فوقَ الكُتُبِ تَقْسِيماً آخرَ أَكْبَرَ يُصَنِّفُها ويمَايزُ بينها. وقد شاعَ بينَ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ تَقْسِيمُ كِتَابِ (الكافي) إلى ثلاثة أقسامٍ كَبْرَى، هي:

١- قِسْمُ الْأُصُولِ:

ويشتملُ هذا القسمُ على ثمانية كُتُبٍ، هي:

كتابُ الْعَقْلِ وَالْجَهْلِ.

كتابُ فَضْلِ الْعِلْمِ.

كتابُ التَّوْحِيدِ.

كتابُ الْحُجَّةِ.

كتابُ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ.

كتابُ الدُّعَاءِ.

كتابُ فَضْلِ الْقُرْآنِ.

كتابُ الْعِشْرَةِ.

وهذا القسمُ يحتلُّ المجلدَينِ الأوَّلينِ من النُّسخَةِ المَطْبُوعَةِ اليَوْمَ في ثَمَانِ مجلِّداتٍ. وتسميته باسمِ (الأُصُولِ) مما يَنَاسِبُ كُتُبَ: (التَّوْحِيدِ)، و(الحُجَّةِ)، و(الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ). وأما الكُتُبُ الخمسةُ المتبَقِّيَةُ فليسَ هناكَ مناسبةٌ بينها وبينَ عُنْوَانِ: (الأُصُولِ). فكأنَّ التَّسْمِيَةَ جَاءَتْ فَقْطَ مُقَابِلَ قِسْمِ (الفُرُوعِ) الآتِي بعده، فَحَصَلَ تَجَوُّزٌ فِي إِدْخَالِ تِلْكَ الْكُتُبِ تَحْتَهَا. وقد أُفْرِدَتْ لِهَذَا الْقِسْمِ شُرُوحٌ وَحَوَاشٍ مُتَأَخِّرَةٌ بَعْدَ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ^(١).

(١) انظر: الذريعة (٩٥/١٣).

٢- قسمُ الفُروع:

ويبدأ هذا القسمُ من المجلدِ الثالثِ إلى المجلدِ السَّابعِ في النُّسخةِ المطبوعةِ، ويندرجُ تحته كتبُ الفُروعِ الفقهيَّةِ، بدءاً بكتابِ الطَّهارةِ، وانتهاءً بكتابِ الإيمانِ والنُّذورِ والكفَّاراتِ.

٣- قسمُ الرُّوضةِ:

ومكانه في النُّسخةِ المطبوعةِ المجلدُ الثامنُ الأخيرُ. ولا يوجدُ داخلَ هذا القسمِ كتبٌ ولا أبوابٌ، بل رواياتٌ مسروودةٌ لا رابطَ بينها، تشتملُ على خُطبٍ ومواعظٍ وأخبارٍ متفرقةٍ ليسَ بينها رابطٌ موضوعيٌّ. وقد نفى المولى خليلُ القزوينيُّ^(١) (١٠٨٩هـ) نسبةَ هذا القسمِ للكلينيِّ، ونَقَلَ مثلَ ذلكِ النَّفيِّ عن زينِ الدِّينِ العامليِّ (٩٦٥هـ). وزعمَ أن ذلكَ القسمَ مما جمعه ابنُ إدريسَ الحليُّ (٥٨٩هـ)، فألحقَ بكتابِ (الكافي)^(٢). حَكَى ذلكَ عنه عَصْرِيهِ الميرزا عبدُ الله الأُفنديُّ (١١٣٠هـ)^(٣)، نقلاً عن كتابه (الصَّافي في شرحِ الكافي). وهو شرحٌ غيرُ مطبوعٍ، مكتوبٌ بالفارسيَّةِ. لكنَّ الأُفنديَّ لم ينقلَ عن القزوينيِّ حُجَّتَهُ، فلا أدري على أيِّ شيءٍ اعتمدَ فيما ذكره. كما أُنِي لم أجدَ ما نسبَه لزينِ الدِّينِ العامليِّ في شيءٍ من مُصنَّفاته. وقد حُكيَ عن القزوينيِّ -أيضاً- أن قسمَ (الرُّوضةِ)، قد يكونُ من تصنيفِ ابنِ الجُنَيْدِ الإسكافيِّ، ويجوزُ أن يكونَ تصنيفاً مُفرداً للكلينيِّ ألحقَه بعضُ تلاميذه بالكافي^(٤).

وقسم (الرُّوضة) ذكره قديماً النَّجاشيُّ والطُّوسيُّ وهما يعدَّدان كُتُبَ (الكافي)، وكلاهما مُتقدِّمٌ على زمنِ ابنِ إدريسَ -الذي نسبَ له القزوينيُّ جمعَ كتابِ (الرُّوضة)-، كما أنهما

(١) المولى خليل بن الغازي القزويني. مولده سنة (١٠٠١هـ). وصفه الميرزا الطبرسيُّ بـ "العالم الجليل المتبحر"، وقال عنه عبد الله الأُفندي: "كان دقيقَ النظر، قويَّ الفكر، حسنَ التقرير، جيدَ التحبير، من أجلِّ مشاهيرِ علماء عصرنا، وأكملِ نَحَارِيرِ فضلاء دهرنا". له شرح بالفارسية على (الكافي) أسماء (الصافي). وشرح ناقص بالعربية أسمائه (الشافي)، انتهى فيه إلى وسط كتاب الطهارة، وله حاشية على عدَّة الأصول، وغير ذلك. توفي سنة (١٠٨٩هـ). جامع الرواة (٢٩٨/١)، خاتمة المستدرک (١٩٨/٢)، أعيان الشيعة (٣٥٥/٦)، معجم رجال الحديث (٧٨/٨).

(١) انظر: خاتمة مستدرک الوسائل (٥٣٦/٣)، الذريعة (٣٠٢/١١).

(٢) انظر: أعيان الشيعة (٣٥٥/٦)، الذريعة (١٠٤/١٥).

(٣) الرسائل الرجالية (١٣٥/٤)، (٦٣٤/٢).

يرويان الكتاب عن شيخهما المفيد، عن ابن قولويه، عن الكليني. وطريقهما عمدة من بعدهما في رواية (الكافي)^(١). فالله أعلم.

تلك أقسام كتاب (الكافي) حسب ما تعارف عليه علماء الطائفة. وكما ذكرت من قبل، فإن النجاشي والطوسي لم يذكرنا هذه القسمة المثلثة وهما يعددان كتب (الكافي)، وإنما عمداً إلى سردها دون إشارة لتوزيعها تحت عناوين أوسع. بل إن النجاشي ذكر ثلاثة من كتب قسم الأصول في ثانيا كتب الفروع، وهي: كتاب (العشرة)، وكتاب (الدعاء)، وكتاب (فضل القرآن)، ومن المستبعد أن يعمد النجاشي لهذا التفريق لو كان الكتاب مقسماً عنده. وأقدم إشارة رأيتها لتقسيم (الكافي)، كتاب نسبة محسن الأمين (١٣٧١هـ)، للنصير الطوسي (٦٧٢هـ) بعنوان (شرح أصول الكافي)^(٢). ولم أعرف المصدر الذي اعتمد عليه الأمين في نسبة هذا الكتاب للنصير الطوسي. فالطهراني (١٣٨٩هـ) رغم استيعابه في ذكر مصنفات الشيعة لم يذكر هذا الكتاب ولا أشار إليه. والذي يغلب على ظني - حسب ما رأيته في تصرفات علماء المذهب - أن التواضع على ذلك التقسيم الثلاثي بدأ في حدود القرن العاشر. وقد سرد الطهراني جملةً من المصنفات التي أفردت قسم (الأصول) بالشرح، وكلها ترجع للعاشر فما بعده^(١). كما أنه وجد منذ ذلك الوقت، أصول خطية ينفرد كل منها بقسم من تلك الأقسام الثلاثة، ولا يُعطي الكتاب كله^(٢).

خامساً: شيوخ الكليني في كتابه (الكافي):

الناظر في كتاب (الكافي) وأسانيده أخباره، لن يتعب حتى يدرك أن الكليني إنما كان يُفرغ في كتابه مرويات مأخوذة من النسخ الحديثية التي كانت مُتداولة بأيدي الطائفة. بمعنى أن الكليني لم يجمع في كتابه أخباراً كانت مُفردة مُفرقة، فتتبعها وتلقاها عن شيوخه إلى النبي

(١) انظر: رجال النجاشي (ص ٣٧٧)، والفهرست (ص ٢١٠).

(٢) أعيان الشيعة (١/١٤٥).

(١) الذريعة (١٣/٩٥-٩٨).

(٢) انظر: الشيخ الكليني البغدادي، وكتابه الكافي (ص ١٥٩).

والأئمة الاثني عشر. وإن وُجدَ شيءٌ من ذلك، فهو قليلٌ لا يُكادُ يُذكر. فالأصلُ فيما ينقله أخبارُ منتزعةٌ من نُسَخِ حَدِيثِيَّةٍ تلقَّاهَا إما بالسَّماعِ، أو الإجازة، أو الوجادة.

لأجلِ هذا فإن مجموعَ مَروياتِ الكتابِ الذي يقربُ من (١٦،٠٠٠) رواية، إنما أخرجه الكُليُّ من طريقِ (٣٧) شيخاً فقط. بل إنَّ مدارَ الكتابِ على ثمانيةٍ من أولئك السَّبعةِ والثلاثين، وما رواه عن الباقيين لا يبلغُ (٤٠٠) روايةً من مجموعِ (١٦،٠٠٠). وفي الكتابِ ما يقربُ من (١٠،٠٠٠) روايةً منقولةً عن اثنينٍ فقط من أولئك الثمانية^(١)! وما وُجدَ من مَروياتِ الكُليِّ خارجَ (الكافي) مع قَلَّتِه، فلم أرَ فيه روايةً عن غيرِ شيوخه فيه.

هذه الأرقامُ تشيرُ إلى أنَّ كثرةَ مَروياتِ الكُليِّ في كتابه، لا تصلحُ للدِّلالةِ على أنه كان مُحدَّثاً واسعَ الرِّوايةِ مُتعدِّدَ المِصادرِ، فسعةُ رِوايةِ المُحدِّثِ إنما تظهرُ من خلالِ كثرةِ شيوخه وتنوعهم، وليسَ من تعدادِ أحاديثه وحسب. وكثرةُ الشُّيوخِ من أهمِّ ما يحتاجه المُحدِّثُ كي يرتفعَ من درَجَةِ الناقلِ، إلى رُتَبَةِ النَّاقدِ الذي يفتَحُ له تعدُّدُ مِصادِرِه بابَ المُقارَنةِ والانتخابِ والوقوفِ على أوْهامِ الشُّيوخِ الثقاتِ، فضلاً عن كَذِبِ الكذَّابين.

ويمكنُ إدراكُ الفرقِ بين المُحدِّثِ الحافظِ واسعِ الرِّوايةِ، وبينَ راويِ النُّسخِ عن شيوخه المعدَّودين، بمُقارَنةِ كتابِ (الكافي) بمثلِ صَحيحِ الإمامِ البُخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ (٢٥٦هـ). فقد بلغَ تعدادُ الأحاديثِ التي انتَقَاهَا البُخاريُّ، وأدخَلَهَا في صَحيحِهِ (٧٣٩٧) حَدِيثاً بما فيها المُكرَّراتِ، وذلكَ حسبَ إحصاءِ الحافظِ ابنِ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ (٨٥٢هـ)^(١)؛ وهذا العَدَدُ لا يبلغُ نصفَ مَروياتِ (الكافي) -مع ما فيه من تكرارٍ- ومع ذلكَ فقد جاوزَ عَدَدُ شيوخِ البُخاريِّ الذين روى عنهم هذه الأحاديثَ (٣٠٠) شيخاً^(٢)، فضلاً عَمَّن روى عنهم خَارجَ الصَّحيحِ، أو مَن سَمِعَ منهم ولم يخرِّجْ لهم مَن ذَكَرَ هو أنهم يزيدونَ على الألفِ^(٣).

(١) انظر تفاصيل تلك الأرقام في كتاب: بحوث في علم الرجال (ص ٣٢٥-٣٢٦).

(١) هدي الساري، مقدمة فتح الباري (١/٤٦٨).

(٢) انظر رسالة: أسامي من روى عنهم محمد بنُ إسماعيل البُخاري، للحافظ ابن عدي. وانظر تعليق الدكتور عامر حسن صري بخاتمة الكتاب (ص ٢٣٣).

(٣) رواه عنه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥/٨٨٩/١٥٩٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢/١٠)، وابنُ عسَّاکر في تاريخ دمشق (٥٢/٥٨). وصحَّح سنَدَهُ ابنُ حجر في مقدمة الفتح (١/٤٧٩).

والفرق نفسه يظهر عند مقارنة (الكافي) بمثل صحيح الإمام مسلم رحمته (٢٦١هـ)، الذي تضمن بمكرراته (٧٣٩٥) رواية^(١)، أخرجها مسلم من طريق (٢٢٠) شيخاً^(٢). وكذلك الحال بالنسبة لكتاب (السنن) للحافظ أبي داود السجستاني رحمته (٢٧٥هـ)، حيث اشتمل الكتاب على نحو (٤٨٠٠)^(٣) حديث، نقلها عن أكثر من (٤٠٠) شيخ^(٤). بل لو عقدنا المقارنة مع كتاب صغير في حجمه، كموطأ الإمام مالك رحمته (٢٧٥هـ) برواية الليثي، حيث أحصى الحافظ أبو عمر ابن عبد البر (٤٦٣هـ) أحاديثه فبلغت (٧٩٣) حديثاً^(٥)، رواها الإمام مالك عن مئة شيخ^(٦). فلتقارن هذه الأرقام بستة عشر ألف حديث تروى عن سبعة وثلاثين شيخاً. أو بعشرة آلاف حديث تروى عن شيخين اثنين. هذه المقارنات المقصود منها بيان قلة الشيوخ الذي عول عليهم (الكليبي) في جمع أخبار كتابه، بقطع النظر عن رتبته في الثقة والضبط أو درجة مروياتهم التي أدخلها الكليبي كتابه. فهذا باب آخر محله المبحث الآتي.

سادساً: منزلة الكتاب بين علماء الطائفة، وحال أسانيده:

كما تقدم فإن كتاب (الكافي) يعدُّ أشهر وأوسع مصنف حديثي للطائفة. فبسبب وجود جملة من رواة الكتاب عن مؤلفه ببغداد وقت ازدهار النشاط الإمامي فيها، فقد حظي

(١) انظر: الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح (٣٩٤/١-٣٩٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥٦١/١٢).

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص ٣٢).

(٤) أحصاهم أبو علي الجبائي (٤٩٨هـ) في رسالته: (تسمية شيوخ أبي داود السجستاني الذين خرج عنهم في كتاب السنن) فبلغوا (٣٨٧) شيخاً. وقد ألحق محقق الطبعة أسماء (٤٩) شيخاً، ذكر أنهم مما فات الجبائي ذكره. ولأستاذنا الفاضل الدكتور زياد منصور استدراقات وتعقيبات على عمل المحقق نشرت في العدد (١٣٦) من مجلة الجامعة الإسلامية الصادر سنة (١٤٢٧هـ).

(٥) ذكر ابن عبد البر أن مجموع أحاديث الموطأ (٨٥٣)، فيسقاط البلاغات البالغ عددها (٦٠) يكون مجموع المسندات (٧٩٣) حديثاً. (تجريد التمهيد، لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ص ٢٥٨).

(٦) انظر: الموطآت، لنذير حمدان (ص ٢١٢).

الكتاب بالذَّيْع والانتشار، وصار المصدر الرئيس لمرويات المذهب، حتى قال عنه المفيد (٤١٣هـ): "هُوَ مِنْ أَجَلِّ كُتُبِ الشَّيْعَةِ وَأَكْثَرِهَا فَائِدَةً"^(١). وقال محمد بن مكي (٧٨٦هـ): "لم يُعْمَلْ لِلإِمَامِيَّةِ مِثْلُهُ"^(٢). وقال محمد أمين الأسترآبادي (١٠٣٣هـ): "سَمِعْنَا عَنْ مَشَايِخِنَا وَعُلَمَائِنَا أَنَّهُ لَمْ يُصَنَّفْ فِي الْإِسْلَامِ كِتَابٌ يُوَازِيهِ أَوْ يُدَانِيهِ"^(٣). وذكر الفَيْضُ الكَاشَانِيُّ (١٠٩١هـ) الكُتُبَ الأربعةَ، ثم وَصَفَ (الكافي) بأنه: "أَشْرَفُهَا، وَأَوْثَقُهَا، وَأَتَمُّهَا، وَأَجْمَعُهَا. لَا شَتْمَالَهُ عَلَى الْأَصُولِ مِنْ بَيْنِهَا، وَخُلُوَّهُ مِنَ الْفُضُولِ وَشَيْنِهَا"^(٤). وقال المجلسي (١١١١هـ) عنه: "أَضْبَطُ الْأَصُولِ وَأَجْمَعُهَا، وَأَحْسَنُ مُؤَلَّفَاتِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ وَأَعْظَمُهَا"^(٥). وقال بحر العلوم (١٢١٢هـ): هو "كِتَابٌ عَظِيمُ النِّفَعِ، عَدِيمُ النَّظِيرِ، فَائِقٌ عَلَى جَمِيعِ كُتُبِ الْحَدِيثِ، بِحُسْنِ التَّرْتِيبِ، وَزِيَادَةِ الضَّبْطِ وَالتَّهْذِيبِ، وَجَمْعِهِ لِلأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَاشْتِمَالِهِ عَلَى أَكْثَرِ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَطْهَارِ"^(١). وقال الطَّهْرَانِيُّ (١٣٨٩هـ): "هُوَ أَجَلُّ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ الْأَصُولِ... لَمْ يُكْتَبْ مِثْلُهُ فِي الْمَنْقُولِ مِنْ آلِ الرَّسُولِ ﷺ"^(٢). وقال: "اتَّفَقَ عُلَمَاءُ الشَّيْعَةِ عَلَى تَفْضِيلِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْحَدِيثِيَّةِ"^(٣).

وثناء علماء الطائفة على الكتاب كثيرٌ مُستفيضٌ. لكن مما رأيته أنهم إلى نهاية القرن العاشر، كانوا يثنون على جلال المؤلف، ويُفخِّمون أمر كتابه من جهة كثرة أخباره، واستيعابه، وجودة تبويبه وتقسيمه، ونحو ذلك من الصفات التي لا تعلق لها بتصحيح مضامين الكتاب. فلم يكونوا يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِصِحَّةِ جَمِيعِ مَرْوِيَّاتِهِ، وَقَدْ كَانَ هَذَا مُتَوَقَّعًا فِي ظِلِّ تَوَافُقِ خُرُوجِ الْكِتَابِ مَعَ بُرُوزِ النَّزْعَةِ الْكَلَامِيَّةِ لَدَى عُلَمَاءِ الْمَدْرَسَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ، وَالَّتِي كَانَتْ -نَسْبِيًّا- أَكْثَرَ جُرْأَةً فِي رَدِّ الْأَخْبَارِ وَنَقْدِهَا.

(١) تصحيح الاعتقادات (ص ٧٠).

(٢) ذكر ذلك في إجازة نقلها المجلسي في بحار الأنوار (١٩٠/١٠٤).

(٣) الفوائد المدنية (ص ٥٢٠).

(٤) الوافي (٥/١).

(٥) مرآة العقول (٣/١).

(١) الفوائد الرجالية (٣/٣٣٠).

(٢) الذريعة (١٧/٢٤٥).

(٣) الذريعة (١٣/٩٤).

لأجل هذا لما سُئِلَ المرتضى (٤٣٦هـ) عن خَبَرٍ أَخْرَجَهُ الْكُلَيْنِيُّ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ مِنْ (الكافي) قَالَ: "هَذَا الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ... وَإِنْ رَوَاهُ الْكُلَيْنِيُّ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ، فَكَمْ رَوَى هَذَا الرَّجُلُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فِي كُتُبِهِمْ مَا لَهُ ظَوَاهِرٌ مُسْتَحِيلَةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ. وَالْأَغْلَبُ الْأَرْجَحُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْخَبَرُ مَوْضُوعًا مَدْسُوسًا"^(١). بَلْ رَأَيْتُ مَوْضِعًا سُئِلَ فِيهِ الْمَرْتَضَى عَمَّا إِذَا كَانَ يَجُوزُ لِلْعَالِمِ أَوْ لِلْعَامِيِّ أَنْ يَرْجَعَ لِمِثْلِ (الكافي) "فِي تَعَرُّفِ أَحْكَامِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ مِنَ التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ". فَأَجَابَ: "لَا يَجُوزُ لِعَالِمٍ وَلَا عَامِيٍّ الرَّجُوعُ فِي حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ إِلَى كِتَابٍ مُصَنَّفٍ. لِأَنَّ الْعَمَلَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِلْعِلْمِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ. وَالنَّظَرُ فِي الْكِتَابِ لَا يُفِيدُ عِلْمًا. فَالْعَامِلُ بِمَا وَجَدَهُ فِيهِ لَا يَأْمَنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا عَلَى قَبِيحٍ". ثُمَّ قَالَ مَبِينًا فَائِدَةً (الكافي) وَأَمثالُهُ: "أَمَّا الْإِلْزَامُ لَنَا أَنْ لَا تَكُونَ فِي تَصْنِيفِ هَذِهِ الْكُتُبِ فَائِدَةٌ إِذَا كَانَ الْعَمَلُ بِهَا غَيْرَ جَائِزٍ، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ. لِأَنَّ مُصَنِّفَ هَذِهِ الْكُتُبِ قَدْ أَفَادَنَا - بِتَصْنِيفِهَا - حَصَرَهَا وَتَرْصِيفَهَا وَجَمَعَهَا مَذَاهِبَهُ الَّتِي يَذْهَبُ إِلَيْهَا فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ، وَأَحَالَهَا فِي مَعْرِفَةِ صَحَّتِهَا وَفَسَادِهَا عَلَى النَّظَرِ فِي الْأَدَلَّةِ وَوُجُوهِ صَحَّةِ مَا سَطَّرَهُ فِي كِتَابِهِ"^(٢). وَهَذَا جَارٍ عَلَى أَصُولِ الْمَرْتَضَى حَيْثُ كَانَ يَرْفُضُ الْآحَادَ وَيَعُوِّلُ فِي أَكْثَرِ مَسَائِلِهِ عَلَى دَعَاوَى الْإِجْمَاعِ وَالتَّوَاتُرِ، وَلَا يَمِيلُ كَثِيرًا لِلْإِسْتِدْلَالِ بِالْأَخْبَارِ.

وَقَدْ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ ابْنِ بَابَوَيْهِ الْقُمِّيِّ (٣٨١هـ)، وَالطُّوسِيِّ (٤٦٠هـ) تَضْعِيفَاتٍ لِأَخْبَارٍ أَخْرَجَهَا الْكُلَيْنِيُّ فِي كِتَابِهِ^(٣). وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمَفِيدِ (٤١٣هـ) أَنَّ أَخْبَارَ إِخْرَاجِ ذُرِّيَةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ صُلْبِهِ، إِنَّمَا رَوَاهَا الْحَشَوِيُّ وَأَهْلُ التَّنَاسُخِ^(٤). كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ وَعَنِ الْمَرْتَضَى، إِبْطَالُ أَخْبَارِ نَفْسِي نُقُصَانِ شَهْرِ رَمَضَانَ^(٥). وَتَقَدَّمَ - أَيْضًا - عَنِ الْمَرْتَضَى تَضْعِيفُ أَخْبَارِ تَحْرِيفِ الْقُرْآنِ^(٦). وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا رَوَاهُ الْكُلَيْنِيُّ فِي (الكافي). كَمَا أَنَّ تَقْرِيرَاتِ ابْنِ إِدْرِيسَ (٥٩٨هـ) مَمْلُوءَةٌ بِتَضْعِيفِ

(١) أجوبة المسائل الطرابلسيات، ضمن مجموع رسائل المرتضى (٤٠٨/١).

(٢) جوابات المسائل الرسية الأولى. ضمن مجموع رسائل المرتضى (٣٣٢/٢).

(٣) من لا يحضره الفقيه (٢٠٣/٤ رقم ٥٤٧٢)، الاستبصار (٧٦/٢ رقم ٢٣٠، ٢٣١)، (٣/٢٦١/٢ رقم ٩٣٤).

(٤) انظر ما تقدم (ص ٩٤).

(٥) انظر ما تقدم (ص ١٠٩-١١٠).

(٦) انظر ما تقدم (ص ٤٢٦).

الأخبار بوجه كونها آحاداً، دون تفريق بين ما يرويه الكليني وبين ما يرويه غيره^(١). والحلي (٧٢٦هـ)، حين قسّم الأخبار إلى أنواعها الأربعة، ثم عمل بذلك التقسيم، أجرأه في مرويات الكليني وغيره دون تفريق.

ولم أرَ أحداً قبل القرن الحادي عشر أطلق القول بقبول جميع ما في (الكافي)، إلا ما كان من ابن طاووس (٦٦٤هـ)، ومحمد بن مكي العاملي (٧٨٦هـ). أما الأول فإنه قال عن الكليني: "كتبه كلها معتمداً عليها"^(٢). وأصرح من هذا موضع آخر استنكر فيه على من يضعف أخباراً في الاستخارة، رواها الكليني والطوسي والكرّاجي، فقال: "هم من أعيان الثقات. فإما أن يترك العمل بالجميع، فلا يعمل شيء منه، أو يعمل بالجميع"^(٣). وأما محمد بن مكي (٧٨٦هـ)، فإنه احتج برواية مرسلة، ثم قال: "لا يضر الإرسال، فإن الكليني رحمه الله ذكرها في كتابه، والشيخ في التهذيب، وغيرهما". ثم نقل عن أبي القاسم الحلي (٦٧٦هـ) حكمه على الرواية بالشذوذ، وردّ عليه قائلاً: "كيف تكون شاذة، وقد دونها المحدثون في كتبهم، والمصنفون في مصنفاتهم"^(٤). وعبارات هذين تدلّ على أن موقفهما هذا لا يخص (الكافي) وحده، بل يشمل سائر الروايات المدونة في مصنفات الطائفة المشهورة.

أما من سواهما — ممن وقفت على كلامهم — فكأنوا يأخذون من (الكافي) ويدعون، ويقبلون منه ويردّون. لكن مع تضيّعهم بعض أخباره إلا أنّهم — في الغالب — لم يكونوا يفتشون في صحّة ما يحتجون به منها. فكأنّ الأصل عندهم قبولها والعمل بها، ما لم يقم مانع من معارضة شيء منها لنظرهم العقلي، أو لما اشتهر بين الطائفة، أو وقع عندهم تعارض بين الأخبار لا يمكن دفعه إلا بتضعيف بعضها. ولم يخرج عن هذا حتى من كان منهم يُقرّر — نظرياً — رفض الآحاد. وقد كان هذا نهجهم مع (الكافي) ومع سائر الكتب الأربعة. وقد ألمح لنحو هذا المعاصر هاشم معروف الحسني (١٤٠٣هـ) حيث ذكر نصوصاً لبعض القدماء فيها

(١) انظر مثلاً: السرائر (٢/٥٣٤).

(٢) إقبال الأعمال (١/٧١).

(٣) فتح الأبواب (ص ٢١١).

(٤) ذكرى الشيعة (٤/٢٦٧).

تضعيف لأخبار في (الكافي)، ثم قال: "مهما كان الحال، فالكُتُبُ الأربعة -وعلى رأسها (الكافي)- كانت بنظر المتقدمين من الفقهاء والمحدثين إلى أواخر القرن السابع الهجري -الذي ظهر فيه العلامة الحلي وأستاذه ابن طاووس- كانت من أوثق المصادر في الحديث، ولم يتردد في قبول مروياتها سوى من أشرنا إليهم". ثم يضيف: "على أن بعض المحدثين قد فسّر كلام المفيد والصدوق -الذي يدل بظاهره على التشكيك ببعض مرويات (الكافي)- قد فسّر كلامهما بما يرجع إلى أنهما يترددان في بعض مروياته إذا تعارضت مع غيرها، وكان المعارض لها أقوى سنداً وأظهر دلالة. وذلك لا يعني أنهما من نوع الضعيف، لأن تعارض الصحيح مع الأصح لا يمنع من وصفه بالصحة، كما لا يمنع من جواز العمل به والاعتماد عليه في غير مورد التعارض مع الأصح منه"^(١).

وما ذكره هاشم معروف هنا، نصّ على قريب منه الأخباري الميرزا الثوري الطبرسي (١٣٢٠هـ) حيث قال -وهو يقرّر صحة أخبار (الكافي)-: "أما طعن الصدوق أو المفيد في بعض أخبار (الكافي)، فإنما هو في مقام وجود معارض أقوى له -حقيقة أو في نظره- ولا يوجب ذلك الوهن في أخباره... والذي يوجب الوهن الطعن في خبر رواه الكليني وانفرد به، ولا معارض له". ثم قال: "هذا ورأيانهم يطعنون في الخبر عند التعارض، بما لا يطعنون فيه به عند انفراده. فكان الخبر عندهم عند انفراده له حكم، وعند ابتلائه بالمعارض له حكم آخر. فرمما كان فيه وهن لا يسقط به الخبر عن الحجية، فيغمضون عنه ويسترونه إذا انفرد، ويظهرونه إذا ابتلي بالمعارض"^(١).

هكذا كان منهج علماء الطائفة في التعامل مع (الكافي) ومع سائر الكتب الأربعة. بل مع سائر كتب الطائفة المشهورة. فلم يكن للكافي مزيد فضل على غيره فيما يتعلق بصحة الأخبار المودعة فيه. وإنما كان تميزه بالجمع والاستيعاب والترتيب والتبويب. ولم تبرز مقولة تصحيح جميع مرويات (الكافي)، إلا بعد التوسع في منهج فحص أسانيد الأخبار، حيث انكشف واقع أسانيد الكتاب، وظهر أن جلّها مما لم يتحقق فيه وصف الصحة والقبول. فمنذ

(١) دراسات في الحديث والمحدثين (ص ١٣٦).

(١) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٤٩٧-٤٩٩).

ذلك الحين برزت ردة الفعل المتمثلة في مقولة الأخباريين وطائفة من الأصوليين بأن مرويات (الكافي) وسائر الكتب الأربعة صحيحة، وأن صحتها ليست متوقفة على سلامة سندها من الطعن، لأنها محفوظة بقرائن الصحة والثبوت، ولأنها مأخوذة من الأصول الأربعمئة. فالذين أدخلوا ميزان علم (دراسة الحديث) على المذهب، وإن كانوا قصدوا دفع الشناعة عنه كما قيل، إلا أنهم في حقيقة الحال كانوا يحفرون القبور لمصادرهم في الرواية التي لا تحتمل مثل ذلك الميزان. فلأجل ذلك ظهرت مقولة التصحيح العام الشامل لمرويات المذهب، لقطع الطريق على من يريد التفتيش في أسانيدها.

وقد تميز (الكافي) - في نظر هؤلاء - من بين الكتب الأربعة بصفة جعلته الأولى بالتصحيح والقبول من سائرهما. ذلك أن مؤلفه عاش فيما يُعرف لدى علماء المذهب بزمان العيبة الصغرى. وهي ما بين سنة (٢٦٠هـ) - حيث ابتدأت غيبة الإمام الثاني عشر المفترض - إلى سنة (٣٢٩هـ) حيث مات آخر سفرائه الأربعة الذين كانوا يقومون بوظيفة الوساطة بينه وبين شيعته، فيوصلون إليه مسائلهم واستفتاءاتهم، ثم ينقلون لهم جواباته وفتاواه. وكانت وفاة الكليني سنة (٣٢٨هـ)، قبل عام واحد من وفاة أولئك السفراء الذين كانوا يعيشون بجواره في بغداد حيث كان يحدث الناس بكتابه. ومما ذكره النجاشي (٤٥٠هـ) أن الكليني استغرق في تصنيف (الكافي) عشرين سنة^(١). فكانت العادة تقضي بأن يُراجع الكليني أولئك السفراء كي يسألوا له الإمام الغائب، أو يعرضوا عليه الكتاب فيميز لهم الصدق من الكذب من بين آلاف المرويات التي تضمنها الكتاب، والتي شهد علماء المذهب بأن منها ما هو كذبٌ مختلقٌ ملصقٌ بالائمة. وهذا ما قال بوقوعه أو بجواز وقوعه بعض علماء المذهب. فقد كتب الأخباري خليل القزويني (١٠٨٩هـ) شرحاً على (الكافي) بالفارسية، زعم فيه أن الكتاب بأجمعه عُرضَ على صاحب الزمان فاستحسنه، وأن كل ما وقع فيه بلفظ (روي)، فهو مروى عنه بلا واسطة، وأن جميع أخباره حقٌ يتعين العمل به^(٢). وقال المجلسي الكبير (١٠٧٠هـ): "يمكن أن يكون كل حديث في هذا الكتاب بعنوان (وقد قال العالم)^(٣)، أو (وفي

(١) رجال النجاشي (ص ٣٧٧).

(٢) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٥٣٦).

(٣) يشير إلى خبرين في مقدمة الكافي (١/٧، ٨)، ذكرهما الكليني دون سند، بصيغة: (قال العالم).

حَدِيثٍ آخَرَ) ونحو ذلك، نقلاً عن صَاحِبِ الزَّمانِ، بتوسطِ أحدِ السُّفراءِ، إلا أن تقومَ قرينةٌ صَارِفَةٌ عن ذلك. ويمكنُ أن يكونَ قد وَصَلَ هذا الكتابُ إلى نظرِ إِصلاحِ الحِجَّةِ المنتظرِ، أرواحنا فِداه^(١). ولما ترجمَ عبدُ الله المامقاني (١٣٥١هـ) للكَلِينِي قال: "يَقَالُ إن جَامِعَهُ (الكافي) -الذي لم يُصَنَّفْ في الإسلامِ مثله- عُرضَ على القائمِ عليه السلام فَاسْتَحْسَنَهُ وقال: كافٍ لشيَعَتنا"^(٢). وهذه المقولةُ المنسوبةُ للقائمِ -ويعنونَ به الإمامَ المهديَّ الغائبَ- قد نقلها وردَّدها غيرُ واحدٍ من عُلَمَاءِ المذهبِ^(٣). لكنَّ جماعةً آخَرِينَ ضَعُفُوهَا ولم يثبتوها، منهم الميرزا النُّوريُّ الطبرسيُّ (١٣٢٠هـ) الذي قال: إن هذا الخبرَ "لا أصلَ له ولا أثرَ في مُؤلَّفاتِ أصحابنا". ونقلَ مثلَ ذلك عن الميرزا محمدٍ أمينِ الأُستِراباديِّ (١٠٣٣هـ)^(٤).

غيرَ أن تَضَعِيفَ هذا الخبرِ، لا يزيلُ الإشكالَ المتعلِّقَ بِمَعَاصِرَةِ الكَلِينِي وَسُكْنَاهُ في بَلَدٍ واحدٍ بجوارِ من يُقالُ إنهم وكلاءُ الإمامِ العَائبِ ونوَّابُه وأبوابُه. فإذا تصدَّى رأسُ محدثي الطائفةِ لجمعِ أهمِّ كتابٍ في مَعْرِفَةِ أخبارِ الأئمَّةِ، في وَقْتٍ كانَ الناسُ يَتَّصِلُونَ بالمعصومِ عبرَ السُّفراءِ ويرفعُونَ إليه حاجاتهم وشكاواهم واستفتاءاتهم، فلايُّ شيءٍ أَعْرَضَ الكَلِينِي عن ذلك؟ ولماذا لم يَعْرِضْ كتابَه على سُفراءِ الإمامِ؟ وكيفَ ينصُّ في مقدِّمة كتابه على عَدَمِ إمكانِ تمييزِ المروياتِ المختلفةِ عن الأئمَّةِ، وهو بِحُضْرَةِ سُفراءِ الإمامِ؟ بل لماذا سكتَ أولئك السُّفراءُ عن مثلِ هذا الكتابِ، إن لم يَكُونُوا مُقرِّينَ بصحَّته، وهو يُقرأ بجوارِهم؟!

هذه التساؤلاتُ مما يعسرُ على عُلَمَاءِ المذهبِ الجوابُ عنه. وقد كانت هذه إحدى أشهرِ الحُجَجِ التي تَمَسِّكُ بها من ذَهَبَ إلى تَصْحِيحِ مروياتِ (الكافي) من الأخباريينَ وغيرِهِم. وأوَّلُ من رأيته أشارَ لهذا الاحتجاجِ رضيُّ الدينِ ابنُ طاووسٍ (٦٦٤هـ)، فإنه لما أرادَ أن ينقلَ روايةً

(١) ذكر ذلك في شرحه الفارسي على (أصول الكافي)، ونقله مترجماً عبد الله المامقاني في تنقيح المقال (٢٠٢/٣).

(٢) تنقيح المقال (٢٠٢/٣).

(٣) انظر: رسالة في علم الدراية، لرفيع الدين الجبلائي الرشتي، ضمن مجموع رسائل في دراية الحديث (٢٦٢/٢)، وأهمية الحديث عند الشيعة، للمعاصر مجتبي العراقي (ص ٨)، والكليني والكافي لعبد الرسول الغفار (ص ٣٩٧).

(٤) خاتمة مستدرك الوسائل (٤٧٠/٣). وانظر في تضعيف الخبر: حول السنة المطهرة، للمرجع محمد بن مهدي الشيرازي الحسيني (ص ٦١)، ومعالم المدرستين، لمرتضى العسكري (٢٨٣/٣)، دراسات في الحديث والمحدثين (ص ١٣٣).

عن الكلينيّ سبقها بقوله: "الكلينيّ توفي ببغداد سنة ثمانٍ وعشرين وثلاثمائة، فتصانيفُ هذا الشيخ محمد بن يعقوبَ ورواياته في زمن الوُكلاء المذكورين، يجدُ طريقاً إلى تحقيق منقولاته"^(١). وقد نقل هذه العبارة الميرزا النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ) ثم قال: "نتيجة ما ذكره من المقدمات عَرَضُ الكتابِ على أحدهم وإمضاؤه وحُكمه بصحته. وهو عينُ إمضاء الإمام عليه السلام، وحُكمه أو تأليفه، كما هو بإذنه وأمره. وهذا وإن كان حَدْساً غيرَ قطعيٍّ، يُصيبُ ويخطئ، لا يجوزُ التشبُّثُ به في المقام، إلا أن التأملَ في مُقدماته يورثُ الظنَّ القويَّ والاطمئنانَ التامَّ والوثوقَ بما ذكره. فإنه رحمته كانَ في بلدٍ إقامةِ النواب، وكانَ غرضُه من التأليفِ العملُ به في جميع ما يتعلّقُ بأُمُورِ الدين... وكانَ بمحضَره ببغدادَ يسألونَ عن الحُجّةِ عليه السلام بتوسُّطِ أحدٍ من النوابِ عن صحّةِ بعضِ الأخبارِ وجوازِ العملِ به... فمن البعيدِ غايةَ البُعدِ أنه رحمته في طولِ مُدّةِ تأليفه -وهي عِشرونَ سنةً- لم يُعلمهم بذلك، ولم يعرضه عليهم. مع ما كانَ فيما بينهم من المخالطةِ والعِشرةِ بحسبِ العادة"^(٢). ثم قال الطبرسي: "وليس غرضي من ذلك تصحيحَ الخبرِ الشائعِ من أن هذا الكتابَ عَرَضَ على الحُجّةِ عليه السلام فقال: (هذا كافٍ لشيعتنا)، فإنه لا أصلَ له ولا أثرَ في مؤلّفاتِ أصحابنا... بل تصحيحُ معناه أو ما يقرُبُ منه، بهذه المقدمات المورثة للاطمئنانِ للمُنصفِ المتدبّرِ فيها"^(٣).

وحيث طرح الأسترابادي (١٠٣٣هـ) رأيه في تصحيح أخبارِ كُتبِ الراوية التي صنّفها من أدركَ صُحبةَ الأئمةِ أو أدركَ زمانهم، كانَ مما احتجَّ به "أنهم كانوا متمكّنين من استيعامِ أحوالِ أحاديثِ تلك الكُتبِ وإخراجِ ما يحتملُ أن يكونَ من بابِ الافتراءِ أو من بابِ السّهوِ عنها، بالعرضِ على الأئمةِ -عليهم السلام-... ومن المعلومِ عادةً أن مثلهم لا يغفلُ عن تلك الدّقيقةِ ولا يقصّرُ فيها... وكيفَ يحتملُ عاقلٌ أن يكونَ ما في الكُتبِ مرجعاً لجمٍّ غفيرٍ من العلماءِ والصّالحينَ من أصحابِ الأئمةِ -عليهم السلام- في عقائدهم وأعمالهم في مرّ الدُّهورِ والأعوامِ من زمنِ أميرِ المؤمنين عليه السلام، إلى آخرِ الغيبةِ الصّغرى، من غيرِ قطعهم بصحّةِ ما في تلك الكُتبِ مع تمكّنِ كلّهم أو جلّهم من استيعامِ حالِ تلك الكُتبِ، ومن أخذِ الأحكامِ

(١) كشف المحجة لثمره المهجة (ص ١٥٩).

(٢) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/ ٤٧٠).

(٣) المرجع السابق.

بطريق اليقين والمشافهة أو غيرها. ذلك ظنُّ الذين لا يُوقنون^(١).

وقال نعمة الله الجزائري^(٢) (١١٢هـ): "كان بعض المعاصرين يذهب إلى أن كتاب (الكافي) مما عرّض على مولانا صاحب الزمان -عجل الله تعالى فرجه-، لأنه كان في زمن العيبة الصغرى التي كان فيها الأبواب تخرج بالكتب والرسائل من الإمام إلى الشيعة في أقطار الأرض، وكأثوا يتمكّنون من الوصول إليه في أكثر الأوقات. فكيف يكون شيخنا الكليني رحمه الله في مثل ذلك العصر، ويؤلف مثل هذا الكتاب الجليل الذي أراد جعله مرجعاً للشيعة في أقطار الأرض، وكان متمكناً من عرضه على الناحية المقدسة، واستخبار رجاله منه، ليعلم اعتباراً أحاديثه، ويتميز الصحيح منها من غير الصحيح، ولا يعرضه عليه. وهذا القول لا يخلو من قرب كما لا يخفى"^(٣).

ولما ضعف المجلسي^(٤) (١١١هـ) دعوى عرض الكتاب على الإمام الغائب، عاد وقال: "نعم، عدم إنكار القائم وآبائه -صلوات الله عليه وعليهم- عليه وعلى أمثاله في تأليفهم ورواياتهم مما يورث الظن المتأخيم للعلم بكونهم -عليهم السلام- راضين بفعليهم، ومجوزين للعمل بأخبارهم"^(٥).

والمح لهذا المعنى بحر العلوم^(٦) (١٢١هـ)، فقال ممدّحاً (الكافي): "قد اتفق تصنيفه في العيبة الصغرى بين أظهر السفراء في مدة عشرين سنة"^(٧).
ومن اعتضد بمعاصرة الكليني للسفراء مصطفى الحميني^(٨) (١٣٩٨هـ)، فإنه ذكر أن ورود الحديث في أحد الكتب الأربعة قرينة تشهد بصحته، ثم قال: "ولا سيما في (الكافي) المؤلف في عصر العيبة الصغرى، الممكن ردعه -عجل الله تعالى فرجه- عنه بتوسيط السفراء. فإنه وإن لا يكون دليلاً على شيء -لاشتمال (الكافي) على الأخبار الضعيفة جداً-، ولكنه يوجب الوثوق والاطمئنان النوعي بما فيه من الأخبار الصحيحة، ولو كانت واحدة"^(٩)!

(١) الفوائد المدنية (ص ١٢٦).

(٢) ذكر ذلك الجزائري في شرحه على (تهذيب الأحكام). انظر: تنقيح المقال (٢٠٢/٣).

(٣) مرآة العقول (٢٢/١).

(٤) الفوائد الرجالية (٣٣١/٣).

(٥) تحريات في الأصول (٤١٤/٦).

ومن أشهر الدراسات عن كتاب الكليني تلك التي قام بها المعاصر عبد الرسول الغفار، بعنوان (الكليني والكافي). وقد رأيته يكرّر مثل هذا الكلام ويقول: "من البعيد غاية البعد أنه في طول عشرين سنة - وهي المدة التي ألف بها (الكافي) - لم يُعلم النّوّاب عن كتابه، ولم يُطلّعهم عليه. كما أنه من البعيد جداً أنه لم يطلع الإمام عليه والمصنّف على مقربة من أبوابه ووكلاته. وكيف لا يستفهم الناس أصحاب ووكلات النّاحية المقدّسة عن شأن هذا الكتاب الجليل، وكيف يُعمل به دون إشارة من الإمام عليه السلام، أو قلّ - على أقلّ تقدير - من النّوّاب الأربعة عليه السلام" (١).

وقال: "من الغريب جداً لو سلّمنا عدم اتصال الشيخ الكليني بالإمام المنتظر - عجل الله تعالى فرجه - على ما له من جلاله قدر، وعظيم منزلته... وأنه من المقرّبين إلى مشايخ الإمامية ببغداد، وعاصر الغيبة الصغرى والنّوّاب الأربعة، وله معهم صلات وتردّد، ويسألونه كبار الشيعة في مجالس هؤلاء النّوّاب العظام (١)... فكيف لا يصدر من الإمام بحقه أو كتابه شيء... فهلا رفع الشيخ الكليني رُقعة إلى الإمام، وهلا سألَه عمّا جمعه من الأحاديث في كتابه (الكافي)". ثم توصّل إلى أن: "من المحتمل المتناخم للواقع أن بعض أجزاء (الكافي) قد عُرضت على الإمام عليه السلام". ثم يضيف: "وربما يؤكّد هذا الاحتمال، فيكون بمصافّ اليقين، ما أدلى به المولى خليل القزويني من أن (الكافي) عُرض على الإمام الصّاحب جميعه عليه السلام، فشاهده واستحسنه" (٢).

كلّ هذه الأقاويل تشرح الإشكال الذي يعترض فكرة وجود سُفراء لإمام معصوم بحضرة الكليني وهو يجمع للإمامية أهمّ مصدرٍ لمروياتهم. فلو فرضت صحّة دعوى السّفارة، فإن سكوت أولئك السّفراء وإمساكهم عن نقد أو مدح أضخم وأهمّ مرجع للنصوص

(١) الكليني والكافي (ص ٣٩٢).

(١) كل هذا يقال عما يُفترض حصوله، وليس اعتماداً على نقلٍ ولو ضعيفٍ.

(٢) الكليني والكافي (ص ٣٩٦-٣٩٧). وأغرب من كتاب (الكافي) في هذا المعنى، كتاب (التأديب) الذي صنّفه السفير الثالث نفسه، الحسين بن روح النوبختي، فقد روى الطّوسيّ في (الغيبة ص ٣٩٠) أن النوبختي لما فرغ من تأليفه أرسله لمحدثي (قم) يستشيرهم في صحة ما ذكره فيه. فوافقوه عليه كلّ إلا حديثاً واحداً. فكيف يسأل السفير علماء (قم)، وهو على اتصال بالمعصوم صاحب الزمان؟!

المنسوبة للأئمة - وقد كتبه بحضرتهم رأس محدثي الطائفة - أمرٌ يعسرُ تبريره وتفسيره. وبخاصة مع شهادة أئمة الطائفة - من المفيد فمن دونه - بأن الكتاب دخلته الأكاذيب والموضوعات. على أن الإشكال هنا لا ينحصر في عدم نقد السُّفراء للكتاب، ولا في عدم عرضه عليهم. بل الإشكال الأكبر أن الكليني الذي كان يعيش معهم في بلد واحد، لم يحدث عن أحد منهم في كتابه برواية واحدة عن الإمام الغائب! ففي حين ملأ كتابه بالأسانيد المطولة إلى الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام، حتى استغرق في جمع أخبارهم عشرين سنة - على ما يقوله النجاشي -، فإنه مع هذا - فوّت على نفسه أعلى وأقرب إسناد يمكن أن يحصل عنده إلى إمام معصوم!

وأصعب من هذا كله تفسير قول الكليني بأول كتابه إنه لا يسعُ أحداً تمييز ما اختلفت فيه الرواية عن الأئمة، وأن السبيل المتاح الأخذ بها على سبيل التسليم لا غير. فلا مناص هنا من الوصول إلى نتيجة واحدة، وهي أن الكليني لم يكن مُصدّقاً موقناً بنظرية سُفراء الإمام الغائب وأبوابه.

وقد تكلف هاشم معروف الحسني (١٤٠٣هـ) توجيه هذا الإشكال، فقال: إن "الإمام عليه السلام في الغيبة الصغرى لم يكن الاتصال به ممكناً إلا في الضرورات. وليس منها تمحيص مرويات (الكافي)، لإمكان التوصل إلى معرفة الصحيح من غيره بالرجوع إلى علم الدراية وأحوال الرجال" (١).

وأقول: كيف يكون التوصل إلى معرفة الصحيح من غيره ممكناً، والكليني نفسه يقر بالعجز عن ذلك في مقدمة كتابه، ويذكر أنه لا خيار للإمامي إلا العمل ببعض المرويات المختلفة عن الأئمة على وجه التسليم (٢)؟! ثم أين ذهب دليل اللطف الذي يوجبُ على الله نصبَ إمامٍ معصومٍ في كلِّ وقتٍ، لئلا يقع الناس في الخطأ والخلاف؟! (٣) أو لم يكن التباسُ الصدق بالكذب في أخبار (الكافي) وأمثاله أحد أهم أسباب انشقاق الطائفة إلى أصوليين وأخباريين؟! ثم ما فائدة نصب إمامٍ معصومٍ غائب وإقامة نوابٍ له يرون الكذب يدخل على

(١) دراسات في الحديث والمحدثين (ص ١٢٨).

(٢) الكافي (١/٨-٩).

(٣) انظر ما تقدم (ص ٢٤٣).

أهمّ مصادر الرواية عن الأئمة، ثم لا يتفوهون بكلمة؟!)

مع أن ما ذكره هاشم معروف من أن الاتصال بالإمام وقت الغيبة الصغرى كان مقصوداً على الضرورات، لا يتفق مع ما تنقله مصنفات الطائفة ولا يلتئم مع تصرفات علمائها. فأخبارهم في رفع حوائجهم غير الضرورية عبر النواب كثيرة مشهورة في كتب الرواية. وقد عقدت أبواب في المصنفات الحديثية لذكر تلك الأخبار^(١). من ذلك ما رواه الطوسي عن أبي غالب الزراري^(٢) -أحد رواة (الكافي) عن الكليني- أنه كانت بينه وبين امرأته خصومة، فأتى ثالث السُفراء الحسين بن روح الثوبختي (٣٢٦هـ)، وطلب منه أن يسأل الإمام الغائب الدعاء له في أمر أهمه. فأخذ السفيّر ورقة فيها مسائل الناس، وكتب فيها: "والزراري يسأل الدعاء له في أمر قد أهمه". فلما كان بعد أيام عادوا إليه، فأخرج لهم الورقة وقرأ عليهم: "وأما الزراري وحال الزوج والزوجة، فأصلح الله ذات بينهما"، فلمّا عاد الزراري إلى الكوفة، جاءته زوجته مُعتذرة مُسترضية، فلم تخالفه حتى ماتت!^(٣)

ونقل النجاشي أن أبا الحسن ابن بابويه القمي -والد الصدوق-، كتب إلى الحسين بن روح رُقعةً يوصلها إلى الصّاحب يسأله فيها الولد، فكتب إليه الصّاحب: "قد دعونا الله لك بذلك. وسترزق ولدين ذكّرين خيرين". فرزق بعد ذلك بولديه أبي جعفر وأبي عبد الله. فكان أبو جعفر ابن بابويه يفرح ويقول: "وُلدت بدعوة صّاحب الأمر"^(٤)! وفي مرويّات المذهب أن توقّعات كانت تخرج من الإمام الغائب عبر سُفرائه في مدح بعض الرواة وذمّ آخرين^(٥). منها رواية نقلها الكليني نفسه في غير كتابه (الكافي) عن شيخ له مجهول اسمه

(١) انظر الغيبة للطوسي (ص ٢٨٥)، وما بعدها.

(٢) أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان الشيباني الكوفي، نزيل بغداد، أبو غالب الزراري. مولده سنة (٢٨٥هـ)، قال عنه النجاشي: "شيخ العصابة في زمنه ووجههم". له مصنفات منها: كتاب دعاء السفر، وكتاب التاريخ، وله رسالة إلى ابنه في ذكر آل أعين، وله غير ذلك. توفي سنة (٣٦٨هـ).

ينظر: رجال النجاشي (ص ٦٦)، الفهرست (ص ٧٧)، رجال الطوسي (ص ٤١٠).

(١) أخرجه الطوسي في الغيبة (ص ٣٠٤).

(٢) رجال النجاشي (ص ٢٦١).

(٣) انظر مثلاً: كمال الدين وتمام النعمة، لأبي جعفر ابن بابويه (ص ٤٨٣-٤٨٥)، واختيار معرفة الرجال، للكبشي

(٢/٨٤٧)، والغيبة، للطوسي (ص ٤١٠)، (ص ٤١٧).

(يعقوب بن إسحاق)^(١) زعم أنه خرج له توقيع من صاحب الزمان عبر السفير محمد بن عثمان العمري تضمن تحريماً وتعديلاً لبعض الروايات، كما تضمن أحكاماً لبعض الأشرطة^(٢). فكيف يُقال إن الاتصال بالغائب عبر السفراء كان مقصوداً على الضروريات؟! وهل كانت المصالحة بين راوي (الكافي) وامراته أشدَّ ضرورةً من تمييز الكذب من الصدق في أهم مصدرٍ تعتمدُه الطائفة في معرفة أخبار الأئمة؟!

وسوف يتعاضم هذا الإشكال حين ننظر في درجة الأسانيد التي كان الكليني يتوصل بها إلى أقوال الأئمة، فنرى ما يقرب من ثلثيها مما لا يمكن التعويل عليه بمجرده حسب شهادة علماء الطائفة المتأخرين الذين اعتنوا بفحصها.

ومن أشهر من تتبع أسانيد الكليني، ثلاثة:

المجلسي^(١١١هـ) في كتابه (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول ﷺ).

والباحث المعاصر محمد باقر البهبودي في كتابه (صحيح الكافي).

والمعاصر الآخر عبد الحسين عبد الله المظفر في كتابه (الشافي في شرح أصول الكافي).

والثالث من هذه الشروح خاص بقسم الأصول من كتاب (الكافي) الذي يحتل المجلدين الأولين من النسخة المطبوعة في ثمان مجلدات. وحيث اجتمع الثلاثة في دراسة أسانيد هذا القسم، فإني أورد النتائج التي توصلوا إليها، لمعرفة نسبة الأخبار التي ينطبق على أسانيدها وصف الصحة حسب مقاييس علم الدراية الإمامي^(١).

(١) انظر ترجمته في: معجم رجال الحديث (٢٣٧/٣).

(٢) أخرج الرواية ابن بابويه في كمال الدين (ص ٤٨٣) عن محمد بن محمد بن عصام الكليني -أحد رواة الكافي-، وأخرجها الطوسي في الغيبة (ص ٢٩٠) عن جماعة من شيوخه عن ابن قولويه، وأبي غالب الزراري -وكلاهما أيضاً من رواة (الكافي)-، وعن غيرهما، عن الكليني عن إسحاق بن يعقوب. والظاهر أن الرواية مما أخرجه الكليني في كتابه (رسائل الأئمة).

(١) وقد اعتمدت في هذه الإحصاءات على كتاب (الصلاح خير من النوم. حقيقة أم اتهام)، للباحث العراقي الفاضل علاء الدين البصير.

فمن أصل (٣٧٩١) روايةً تضمَّنَها قسمُ الأصولِ:
 صحَّ عندَ المجلسيِّ (١٠٢٤) روايةً.
 وصحَّ عندَ المظفرِ (١٠١٥) روايةً.
 في حين صحَّ عندَ البهَّوديِّ (٨٧٣) روايةً فقط^(١).

ومع نُزولِ نسبةِ الصحةِ كما يظهرُ من تلكِ الأرقامِ، فإنَّ مما يلحظه الناظرُ قِلَّةَ اتفاقِ
 الثلاثةِ على في التصحيحِ. فمن أصل (٣٧٩١) روايةً لم يتفق الثلاثةُ إلا على تصحيحِ (٣٢٠)
 روايةً فقط. وما عدا ذلك فهو إما خارجٌ عن حدِّ الصَّحيحِ عندهم جميعاً—وهو الأكثرُ—أو
 هو مما تفرَّدَ بعضهم بتصحيحه دون بعض.

هذا ما يتعلَّقُ بقسمِ الأصولِ من (الكافي). أما إن أردنا النظرَ في الكتابِ كُلِّهِ أصوله
 وفروعه ورووضته، فحسب ما ذكره الطُّريحيُّ ووافقه عليه كثيرون^(١)، فإنَّ الصَّحيحَ من
 الكتابِ يبلغُ (٥٠٧٢) روايةً.
 في حين بلغ مقدار المروياتِ الضَّعيفةِ (٩٤٨٥) روايةً.
 وبلغتِ الحسانُ (١٤٤) روايةً.
 وباقي أسانيد الكتابِ وقدره (١٤٢٠) روايةً موزَّعٌ بين الموثَّقِ والقويِّ، وهو ما يختلفُ
 علماءُ الطائفةِ في قبوله والاحتجاج به.

وقد علَّقَ هاشمٌ معروفُ الحُسَنيِّ (١٤٠٣هـ) على هذه الأرقامِ، فقال: "أحصى المجلسيُّ
 في كتابه (مرآة العقول) أكثرَ من ثلثي مَروياتِ (الكافي) مع النوعِ الذي لا يجوزُ الاعتمادُ
 عليه، إذا لم يكن مدعوماً ببعضِ القرائنِ التي تُرجِّحُ صدوره عن الأئمةِ—عليهم السلام—بعدَ

(١) لم أذكر مع هذه الأرقامِ ما صُنِّفَ تحت قسمي (الحسن) و(الموثَّق)، لأن البهَّودي لم يتعرض لهما. ولأن في
 الاحتجاج بالموثَّقِ خلافاً معروفاً.

(١) انظر: لؤلؤة البحرين (٢٣٨)، جامع المقال (ص١٩٣)، الفوائد الرجالية (٣/٣٣١)، الرسائل الرجالية (٤/٤٠٩)،
 الذريعة (١٧/٢٤٥)، دراسات في الحديث والمحدثون (ص١٣٦).

التَّحْقِيقُ الَّذِي أَجْرَاهُ فِي أُسَانِيدِهَا"^(١). فكأنه يرى أن ما ذكره الطُّرَيْحِيُّ منقولٌ عن المجلسيِّ. فإن ثبتَ هذا -وهو الظاهرُ-، فإن تصحيحَ المجلسيِّ -مع قِلَّتِهَا النَّسَبِيَّةُ- فإن كثيراً منها لا يخلو من نظرٍ وتأملٍ. ذلك أنه تجوَّزَ فأطلق اسمَ الصَّحِيحِ على أُسَانِيدٍ لم يتحقَّقَ فيه وصفُ الصَّحَّةِ حسبَ المقاييسِ الإماميَّةِ.

فمن ذلك أنه جرى على تصحيحِ رواياتٍ كثيرةٍ أخرجها الكلينيُّ عن شيخٍ له مجهولٍ اسمه (محمد بن إسماعيل). فكان مرَّةً يعلِّقُ على إسناده، فيقول: "مجهول". لكنه في قوَّةِ الصَّحِيحِ، لكون محمد بن إسماعيلَ من مشايخ الإجازات، ولا تضرُّ جهالته "^(١). وفي موضعٍ يقول عن مرويه: "مجهولٌ كالصَّحِيحِ"^(٢)، ومرَّةً يقول: "حسنٌ كالصَّحِيحِ"^(٣). وهذا الشيخُ المجهولُ ممن أكثرَ عنهم الكلينيُّ، وله في (الكافي) أكثرُ من (٤٠٠) رواية^(٤). وقد ذكرَ الشيخُ حسنُ (١٠١١هـ) أن اسمَ (محمد بن إسماعيل) مُشترَكٌ بين سبعةٍ من الرواة، ثلاثةٌ ثقاتٌ، وأربعةٌ مجاهيل. ثم استبعد أن يكونَ أيًّا منهم المقصودُ^(٥)!

ومثلُ هذا يُقالُ في مرويات إبراهيم بن هاشم القميِّ، الذي أخرجَ الكلينيُّ من طريقه أكثرَ من أربعةِ آلافِ روايةٍ، مع أنه لم يثبت فيه توثيقٌ في أصول المصادِرِ الرِّجَالِيَّةِ، حتى إن الحليَّ مع ترجيحِه قبولَ روايته، إلا أنه قال: "لم أقف لأحدٍ من أصحابنا على قولٍ في القَدَحِ فيه، ولا على تعديله بالتَّنْصِيصِ"^(٦). ومع ذلك فقد اختلفَ تصرُّفُ المجلسيِّ في التعاملِ مع مروياته، فكان مرَّةً يصفُها بالصَّحَّةِ، ومرَّةً يقول: "حسنٌ كالصَّحِيحِ"^(٧)، وفي مواضعٍ كان

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ٤٤).

(١) مرآة العقول (١/١٠١).

(٢) المرجع السابق: (١/١٢٨)، (١/١٣٨)، (١/٣٥)، (١/٩٧)، (٢/٨).

(٣) المرجع السابق: (٤/٣٥٣).

(٤) بحوث في علم الرجال (ص ٣٢٥).

(٥) منتقى الجمان (١/٤٣). وانظر بحثاً في تعيين (محمد بن إسماعيل) في خاتمة تنقيح المقال (٣/٩٥)، وفي العدد الرابع من مجلة علوم الحديث.

(٦) خلاصة الأقوال (ص ٥٠). ومن أهل السنة حكم عليه الخطيب البغدادي بالجهالة. (تاريخ بغداد ٣/٨٩).

(٧) مرآة العقول (١/٢٠١)، (٣/٤٣)، (٧/٣٦١)، (٨/٦٦)، (٨/٦٩)، (٨/٨٠)، (٨/٨٦).

يُحْكَمُ لَهَا بِالْحُسْنِ فَقَطْ^(١). ومرةً قَالَ عَنْ خَيْرٍ مِنْهَا: إِنَّهُ "وإن كَانَ حَسَنًا، إِلَّا أَن حَسَنَ إِبْرَاهِيمَ
بَنِ هَاشِمٍ لَا يَقْصُرُ عَنِ الصَّحِيحِ"^(٢). وَفِي مَوْضِعٍ قَالَ: "خَيْرُهُ فَوْقَ الْحَسَنِ، وَلَا يَقْصُرُ عَنِ
الصَّحِيحِ"^(٣). وَيَبْدُو أَن إِكْثَارَ الْكُلَيْبِيِّ عَنِ إِبْرَاهِيمَ صَعَّبَ عَلَى عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ إِهْدَارَ مَرْوِيَّاتِهِ،
فَتَكَلَّفُوا تَوْثِيقَهُ بِمَا لَا يَجْدِي^(٤).

وَاللَّكَلَيْبِيُّ شَيْخٌ آخَرٌ يُكْنَى (أَبَا دَاوُدَ) لَا يُعْرَفُ مِنْهُ^(٥). وَقَدْ ذَكَرَهُ الْمَجْلِسِيُّ فِي مَوْضِعٍ،
وَقَالَ: "لَمْ يَظْهَرْ لِي مِنْهُ إِلَى الْآنَ، فَفِيهِ جَهَالَةٌ"^(٦). وَمَعَ ذَلِكَ، فَكَانَ مَرَّةً يَصَحِّحُ رِوَايَتَهُ^(٧)،
وَمَرَّةً يَجْعَلُهَا مِنْ قَبِيلِ الْمُوثَقِ^(٨)، وَمَرَّةً يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالْجَهَالَةِ^(٩).

كَمَا رَأَيْتُهُ يُصَحِّحُ رِوَايَةً مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعُقَيْلِيِّ^(١٠)، مَعَ أَنَّهُ مَجْهُولٌ لَمْ
يُوثِّقْهُ أَحَدٌ^(١١). وَفِي مَوْضِعٍ صَحَّحَ رِوَايَةً فِيهَا رَجُلٌ مَبْهَمٌ^(١٢). كَمَا أَنَّهُ حَسَّنَ مَرْوِيَّاتِ غِيَاثِ بْنِ
كَلُوبٍ^(١٣) مَعَ تَنْصِيصِهِمْ عَلَى أَنَّهُ "عَامِيٌّ" أَيُّ سُنِّيٍّ^(١٤). فَكَانَ حَقُّهُ عِنْدَهُمْ أَن يُذَكَّرَ فِي قِسْمِ
الْمُوثَقِ، لَا الْحَسَنِ.

هَذِهِ الْمَوَاقِفَاتُ وَقَفْتُ عَلَيْهَا فِي كِتَابِ الْمَجْلِسِيِّ دُونَ تَتَبُعٍ وَاسْتِقْرَاءٍ كَامِلٍ لِتَصَرُّفَاتِهِ؛ إِذْ

(١) المرجع السابق (١٩٣/١، ١٨٤، ٢١٦، ٣٠٣، ٣٢٢)، (٣٩/٢، ٧١، ١٣٧، ١٤٢)،

(٢) المرجع السابق (١١٢/٨).

(٣) المرجع السابق (٧/١٣).

(٤) انظر -مثلاً- ما ذكره الخوئي في معجم رجال الحديث (٢٩٠/١).

(٥) انظر: معجم رجال الحديث (١٥٩/٢٢).

(٦) مرآة العقول (٣٦/١٣).

(٧) المرجع السابق (١٥٠/١٣).

(٨) المرجع السابق (٣٦/١٣)، (١٤٧/١٣).

(٩) المرجع السابق (٨/١٥)، (٨٥/١٥).

(١٠) المرجع السابق (٢٠١/١).

(١١) انظر ترجمته في: معجم رجال الحديث (١٥٠/٢).

(١٢) مرآة العقول (٢٢/١٣)، (٢٥/١٣).

(١٣) المرجع السابق (٤٣٤/٢٢)، (٢٦٢/٢٣)، (٢٤٢٨٧).

(١٤) معجم رجال الحديث (٢٥٤/١٤).

إن هذه الدراسة تضيق عن ذلك. وإنما المقصود هنا إبراز أمثلة منتخبة توضح أن تلك التصحيحات -مع قلتها- فقد حصل فيها تجوُّز وتوسُّع يجعل كثيراً منها لا يُسلم لصاحبها.

لأجل هذا لما جاء المعاصر محمد باقر البهودي، ودرس أخبار (الكافي) أصوله وفروعه وروضته، دراسةً مُستقلةً، ضَعَفَ الكثير مما حَكَمَ له المجلسي بالصحة. فقد انتهى إلى تضعيف ما يقرب من ثلاثة أرباع الكتاب، ولم يصف له من مروياته سوى (٤٤٢٨) رواية أفردا في كتاب بعنوان: (صحيح الكافي) طبع سنة (١٤٠١هـ)، وهو "ما أثار ضجةً في أوساط المؤسسة الدينية"، كما يقول حيدر حُبُّ الله^(١).

وقد أشار مرتضى العسكري إلى أن سبب قلة الصحاح عند البهودي يرجع إلى اعتماده على كتاب الرجال لابن الغضائري. قال: "لهذا لم يلقَ عمله المذكور القبول في الحوزات العلمية"^(٢). وفيما ذكره العسكري نظر. فكتاب ابن الغضائري معروف، وخلاف علماء الطائفة في التعويل عليه مشهور. وقد اعتمده غير البهودي من علماء الطائفة قديماً وحديثاً^(٣). ولا أظنُّ اعتراض الحوزات على عمل البهودي راجعاً إلى تضعيفاته المبنية على آراء ابن الغضائري. بل الظاهر أن السبب يرجع إلى أن البهودي أخرج نتيجة دراسته بطريقة صادمة تهمز مكانة (الكافي). وذلك حين أفرد ما صحَّ عنده تحت عنوان (صحيح الكافي)، وقدم له بمقدمة صريحة العبارة شرح فيها كثرة الموضوعات والأكاذيب في كتب المذهب، بما فيها (الكافي). فهذا السبب هو ما أثار حفيظة مراجع الطائفة. وإلا فليس هناك ما يستدعي الغضب ويثير الاعتراض، لو اقتصر الأمر على تضعيف أسانيد ثلاثة أرباع الكتاب، بعدما نصَّ كثيرون قبله على تضعيف أسانيد الثلثين منه. لكن هؤلاء كانوا يذكرون أرقاماً مجردة في بطون مؤلفاتهم، ومنهم من كان يعلِّق على مرويات الكتاب وهو يشرحها كما فعل المجلسي. أما صنيع البهودي فكان فيه صراحة لم تحتمل منه، حتى عدَّ بعضهم تصرفه "إساءةً كبيرةً إلى

(١) نظرية السنة (ص ٥٦٤).

(٢) معالم المدرستين (٢٨٢/٣) حاشية (١).

(٣) انظر ما سيأتي (ص ٩٦٩).

التراث الشيعي. بل إساءةً إلى أهل البيت^(١). ويذكرُ البهّوديُّ أن سببَ الغضبِ من كتابه يرجعُ إلا تسميته التي "أدّت إلى تساؤلِ الناسِ عمّا يرويه العلماءُ والخطباءُ، ومدى صحّته وسلامته". وقد استدعيَ المؤلّفُ إثرَ خروجِ الكتابِ إلى مكّتبِ المرجعِ حسينِ مُنتظريّ (١٤٣١هـ) - وكان الرّعيمَ الثاني بعدَ الحُمينيّ في إيران -، فقيلَ: إنه طَلَبَ منه أن يسحبَ نُسخَ كتابه من المكتبات، وقيلَ: بل طَلَبَ منه أن يخفّفَ من صراحةِ عباراته في المقدّمة التي وضعها بأوله. وقد تمّ طبعُ الكتابِ مرّةً أخرى، وجُعِلَ عنوانه (زُبدةُ الكافي)، بدلَ (صحيح الكافي)^(٢)، مما يوحي بأنه مُحرّدٌ اختصارٍ وتهذيبٍ للكتاب، بخلافِ العنوانِ الأوّلِ الذي يشيرُ إلى تنقيةٍ وتنظيفٍ من الضّعافِ والمكذوباتِ.

وأياً كان رأيُ علماءِ الطائفةِ في النتائجِ التي انتهت إليها البهّوديّ، فإن الأرقامَ التي ذكرها الآخرونَ تكفي للدلالةِ على غلبةِ الضّعفِ على أسانيدِ الكتاب. فإذا كانت الأسانيدُ الضّعافُ في الكتاب تبلغُ (٩٤٨٥)، فإن هذا يعني أن نسبةَ الضّعيفِ تقاربُ الثلثين. لأجلِ هذا فإن الثوريّ الطبرسيّ لما نقلَ هذه الأرقامَ عن يوسفَ البحرانيّ قالَ: "على ما ذكره فأكثرُ من نصفِ أخبارِ (الكافي) ضعيفٌ، لا يجوزُ العملُ به إلا بعدَ الانجبار. وأين هذا من كونه أجلّ كُتبِ الشيعةِ، ومؤلفه أوثقُ الناسِ في الحديثِ وأثبتهم؟!"^(٣).

ولأجلِ هذه النتائجِ المرّةِ التي أثمرتها دراسةُ أسانيدِ (الكافي)، فإن علماءَ المذهبِ كثيراً ما يحرصونَ على التنبيهِ على أن ضعفَ السندِ لا يعني سُقوطَ الروايةِ؛ إذ يمكنُ إثباتها بطريقٍ أخرى غيرَ طريقِ الإسنادِ! وهم هنا لا يتحدّثونَ عن إسنادٍ آخرٍ يجبرُ إسنادَ الكلينيّ، بل مقصودُهم التصحيحُ بالشهرةِ ونحوها مما تقدّمَ شرحه. وممن صرّحَ بذلك المجلسيُّ نفسه، فإنه في مطلعِ كتابه (مِرآةُ العقول) -وقبلَ أن يشرعَ في دراسةِ أسانيدِ (الكافي)- ذكرَ أن وجودَ الخبرِ في الأصولِ المعتمدةِ -ومنها (الكافي)- مما يُورثُ جوازَ العملِ به. ثم قالَ: "لكن لا بُدَّ من الرجوعِ للأسانيدِ لترجيحِ بعضها على بعضٍ عندَ التعارضِ. فإن كونَ جميعها مُعتبراً لا ينافي

(١) الكليني والكافي (ص ٤٣٢).

(٢) نظرية السنة (ص ٥٦٤-٥٦٥).

(٣) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٥٠٥).

كَوْنَ بَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ"^(١). وَهَذَا الْكَلَامُ يَعْنِي أَنَّ تَضْعِيفَهُ لِلْأَسَانِيدِ، لَيْسَ تَضْعِيفًا حَقِيقِيًّا، وَإِنَّمَا هُوَ تَضْعِيفٌ نَسْبِيٌّ يُقْصَدُ بِهِ تَقْدِيمُ الْأَصَحِّ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَقَدْ ذَكَرَ نَحْوًا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى هَاشِمٌ مَعْرُوفٌ الْحَسَنِيُّ (١٤٠٣هـ)، فَإِنَّهُ بَعْدَمَا تَحَدَّثَ عَنْ ضَعْفِ كَثِيرٍ مِنْ أَسَانِيدِ (الكَافِي) قَالَ: "اتَّصَفُ هَذَا الْمَقْدَارُ مِنْ مَرَوِيَّاتِ (الكَافِي) بِالضَّعْفِ، لَا يَعْنِي سُقُوطُهَا بِكَامِلِهَا عَنْ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ، وَعَدَمَ جَوَازِ الْإِعْتِمَادِ عَلَيْهَا فِي أُمُورِ الدِّينِ. ذَلِكَ أَنَّ وَصْفَ الرَّوَايَةِ بِالضَّعْفِ مِنْ حَيْثُ سَنَدِهَا وَبَلْحَظِ ذَاتِهَا، لَا يَمْنَعُ مِنْ قُوَّتِهَا مِنْ نَاحِيَةٍ ثَانِيَةٍ، كَوُجُودِهَا فِي أَحَدِ الْأَصُولِ الْأَرْبَعِمِئَةِ، أَوْ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْمَعْتَبَرَةِ، أَوْ مُوَافَقَتِهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ لَكُونِهَا مَعْمُولًا بِهَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ. وَقَدْ نَصَّ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّ الرَّوَايَةَ الضَّعِيفَةَ إِذَا اشْتَهَرَ الْعَمَلُ بِهَا وَالْإِعْتِمَادُ عَلَيْهَا، تَصْبِحُ كَغَيْرِهَا مِنَ الرَّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ. وَرَبَّمَا تَرَجَّحُ فِي مَقَامِ التَّعَارُضِ"^(١).

وَمُؤَدَّى هَذَا الْكَلَامِ الْعَوْدَةُ إِلَى قَاعِدَةِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الشُّهُرَةِ، وَهِيَ الْقَاعِدَةُ الَّتِي يَكْثُرُ الْفَرْعُ إِلَيْهَا عِنْدَ الْإِعْوَازِ، وَالَّتِي مُؤَدَّاهَا إِهْدَارُ كُلِّ فَائِدَةٍ لِعِلْمِ الدِّرَايَةِ.

سَابِعًا: مَتُونُ كِتَابِ (الكَافِي):

مَا تَقَدَّمَ أَنْفَاءً كَانَ بَحْثًا حَوْلَ الضَّعْفِ الدَّاخِلِ عَلَى أَسَانِيدِ (الكَافِي) حَسَبَ قَوَاعِدِ عِلْمِ الدِّرَايَةِ وَكُتُبِ الرِّجَالِ الْإِمَامِيَّةِ نَفْسِهَا. أَمَّا الْمَتُونُ فَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى طَرَفٍ مِنَ الْأَبَاطِيلِ وَالْأَسَاطِيرِ الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا كُتُبُ الطَّائِفَةِ عَامَةً وَمَعَهَا كِتَابُ (الكَافِي). وَأَزِيدُ مِنْهَا هُنَا أَمْثَلَةً أُخْرَى تُخَصُّ كِتَابَ (الْكُلَيْنِيِّ) لِتَوْضِيحِ طَرِيقَةِ مُؤَلِّفِهِ فِي حَشْوِ الْأَبَاطِيلِ دُونَ تَمْيِيزِ:

فَمِنْ ذَلِكَ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ امْتَلَأَ بِهَا الْكِتَابُ فِيهَا غُلُوٌّ ظَاهِرٌ فِي الْأَثْمَةِ، مِنْ نَسْبَةِ عِلْمِ الْغَيْبِ إِلَيْهِمْ، وَأَنْهُمْ يَعْلَمُونَ الْآجَالَ، وَيَعْلَمُونَ مَا شَاءُوا إِذَا شَاءُوا، وَأَنَّ لَدَيْهِمْ عِلْمَ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَنَّ لَدَيْهِمْ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ!

(١) مِرَاةُ الْعُقُولِ (٢٢/١).

(١) دَرَاثَاتُ فِي الْحَدِيثِ وَالْمُحَدِّثِينَ (ص ١٣٧).

فقد عقد الكلينيُّ بابَ (أن الأئمةَ —عليهم السَّلامُ— إذا شاءوا أن يَعْلَمُوا عَلِمُوا)، وروى فيه عن الصَّادِقِ (عليه السَّلام) قال: "إنَّ الإمامَ إذا شاء أن يَعْلَمَ عَلِمَ". وعقدَ بابَ (أن الأئمةَ عليهم السَّلامُ— يَعْلَمُونَ متى يَمُوتُونَ، وأنهم لا يَمُوتُونَ إلا بالاختيارِ منهم)! وعنه —أيضاً—: "أيُّ إمامٍ لا يَعْلَمُ ما يَصِيبُهُ وإلى ما يَصِيرُ، فليسَ ذلكَ بحجَّةٍ لله على خَلْقِهِ" (١).

كما عقدَ الكلينيُّ بابَ (أن الأئمةَ —عليهم السَّلامُ— يَعْلَمُونَ علَمَ ما كانَ وما يكونُ، وأنه لا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ)، وأخرجَ فيه عن جَعْفَرِ الصَّادِقِ (عليه السَّلام) أنه كانَ مع جَماعَةٍ من أَصحابِهِ في الحِجْرِ، فقال: عَلَيْنَا عَيْنٌ؟ فَالْتَفَتُوا يَمَنَةً وَيَسْرَةً، فلم يَرَوْ أَحَدًا، فقالوا: ليسَ عَلَيْنَا عَيْنٌ. فقال: رَبُّ الكَعْبَةِ، وَرَبُّ البَنِيَّةِ —ثلاثَ مراتٍ—، لو كنتُ بَيْنَ مُوسَى والخَضِرِ، لأخبرتُهما أني أَعْلَمُ مِنْهُمَا، ولأنبأتُهما بما ليسَ في أيديهِما. لأن موسى والخَضِرَ —عليهما السَّلامُ— أُعْطِيا علَمَ ما كانَ، ولم يُعْطِيا علَمَ ما يكونُ وما هُوَ كائِنٌ حتى تقومَ السَّاعَةُ. وقد ورثناه من رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَرِاثَةً" (١). هكذا روى الخبرَ، مع أن أوله ينقضُ آخرَه، فالذي يَعْلَمُ علَمَ ما كانَ وما يكونُ، كيفَ كانَ يسألُ جُلُساءَه إن كانتَ عليهمَ عَيْنٌ؟

و روى عن الصَّادِقِ (عليه السَّلام) أنه قال: "إني لأَعْلَمُ ما في السَّمَاوَاتِ وما في الأرضِ، وأَعْلَمُ ما في الجنَّةِ، وأَعْلَمُ ما في النارِ، وأَعْلَمُ ما كانَ وما يكونُ". قال الرَّاوي: ثم مكثَ هُنيئَةً، فرأى أن ذلكَ كَبُرَ على من سَمِعَهُ مِنْهُ، فقال: "عَلِمْتُ ذلكَ من كتابِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ)، إن اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) يقولُ: (فيه تبيانٌ كُلِّ شَيْءٍ)" (٢). وقد أخطأَ المَعْصُومُ هُنا، إذ ليسَ في كتابِ اللَّهِ آيَةٌ بهذا اللفظِ (٣).

وعن أبي جَعْفَرِ الباقِرِ (عليه السَّلام) أنه قال: "...أَتَرُونَ أَنَّ اللَّهَ —تبارك وتعالى— افترضَ طاعةَ أوليائه على عِبَادِهِ، ثم يُخْفِي عَنْهُمْ أَخبارَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ، ويقطَعُ عَنْهُمْ مَوادَّ العِلْمِ فيما

(١) الكافي (٢٥٨/١).

(١) المرجع السابق (٢٦١/١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) قالَ مُحَقِّقُ الطَبْعَةِ في الحاشية: "لعله نقلٌ بالمعنى، فإن في المصاحف (تبياناً لكلِّ شَيْءٍ)، أو كان في قراءتِهم عليهم

السَّلام!"

يَرِدُ عَلَيْهِمْ مِمَّا فِيهِ قَوَامٌ دِينِهِمْ؟". قِيلَ لَهُ: "أَرَأَيْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ قِيَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ -، وَخُرُوجِهِمْ وَقِيَامِهِمْ بِدِينِ اللَّهِ ﷻ، وَمَا أُصِيبُوا مِنْ قَتْلِ الطَّوَاعِيتِ إِيَّاهُمْ وَالظُّفَرِ بِهِمْ، حَتَّى قُتِلُوا وَغُلِبُوا؟". فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَدْ كَانَ قَدَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَضَاهُ وَأَمَضَاهُ وَحَتَّمَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ... وَلَوْ أَنَّهُمْ يَا حُمْرَانُ حَيْثُ نُزِلَ بِهِمْ مَا نُزِلَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﷻ وَإِظْهَارِ الطَّوَاعِيتِ عَلَيْهِمْ سَأَلُوا اللَّهَ ﷻ أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُمْ ذَلِكَ، وَأَلْحُوا عَلَيْهِ فِي طَلَبِ إِزَالَةِ مُلْكِ الطَّوَاعِيتِ، وَذَهَابِ مُلْكِهِمْ، إِذْنًا لَأَجَابَهُمْ، وَدَفَعَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، ثُمَّ كَانَ انْقِضَاءُ مُلْكِ الطَّوَاعِيتِ وَذَهَابُ مُلْكِهِمْ أَسْرَعَ مِنْ مَنْظُومٍ انْقَطَعَ فِتْبَدَدٌ" (١).

وَفِي بَابِ (مَا أُعْطِيَ الْأُئِمَّةُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - مِنْ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ)، رَوَى عَنْ الْبَاقِرِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَسَبْعِينَ حَرْفًا، وَإِنَّمَا كَانَ عِنْدَ آصِفٍ (٢) مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ فَتَكَلَّمَ بِهِ، فَخَسِفَ بِالْأَرْضِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَرِيرِ بَلْقَيْسَ حَتَّى تَنَاوَلَ السَّرِيرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ عَادَتْ الْأَرْضُ كَمَا كَانَتْ أَسْرَعَ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ. وَنَحْنُ عِنْدَنَا مِنَ الْأَسْمِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفًا. وَحَرْفٌ وَاحِدٌ عِنْدَ اللَّهِ - تَعَالَى - اسْتَأْثَرَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ..". (٣).

وَرَوَى الْكَلْبِيُّ عَنْ عَلِيِّ الرِّضِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "...نَحْنُ أَمْنَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ. عِنْدَنَا عِلْمُ الْبَلَايَا وَالْمَنَآيَا.. وَإِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَةِ النِّفَاقِ..". (٤).

وَرَوَى عَنِ الصَّادِقِ ﷺ قَالَ: "إِنْ سُلَيْمَانَ وَرِثَ دَاوُدَ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا وَرِثَ سُلَيْمَانَ، وَإِنَّا وَرِثْنَا مُحَمَّدًا. وَإِنَّ عِنْدَنَا عِلْمَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ وَتَبْيَانِ مَا فِي الْأَلْوَحِ...". (٥).

(١) المرجع السابق.

(٢) يعني صاحب نبي الله سليمان ﷺ الذي قال الله - تعالى - عنه: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا إِنِّي كَانَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ

إِلَيْكَ طَرَفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]

(٣) الكافي (١/٢٣٠).

(٤) المرجع السابق (١/٢٢٣).

(٥) المرجع السابق (١/٢٢٥).

وعن الباقر أن الله جمع لرسوله ﷺ علم جميع النبيين، وأنه صير ذلك لعلي ﷺ، فقال له رجل: "يا ابن رسول الله. أمير المؤمنين أعلم أم بعض النبيين؟ قال: اسمعوا ما يقول! إن الله يفتح مسامع من يشاء! إني حدثته أن الله جمع لحمد ﷺ علم النبيين، وأنه جمع ذلك كله لأمر المؤمنين ﷺ، وهو يسألني أهو أعلم أم بعض النبيين!"^(١).

وروى عن الصادق ﷺ قال: "إن في علي سنة ألف نبي من الأنبياء. وإن العلم الذي نزل مع آدم ﷺ لم يرفع. وما مات عالم فذهب علمه. والعلم يتوارث"^(٢). يعني أن علياً ﷺ ورث علم الأولين كلهم!

وروى عن محمد بن علي الجواد ﷺ أن الله "خلق محمداً وعلياً وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثم خلق جميع الأشياء، فأشهدهم خلقها وأجرى طاعتهم عليها، وفوض أمورها إليهم، فهم يحلون ما يشاءون، ويحرمون ما يشاءون، ولن يشاءوا إلا أن يشاء الله رب العالمين"^(٣).

أقول: لو كان علي ﷺ ورث علم النبي ﷺ - وليس كذلك - فقد أمر الله نبيه أن يقول للناس: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسْنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]. وأمره -أيضاً- أن يقول: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [هود: ٣١].

وأما أن الأئمة يعلمون ما في السماوات وما في الأرض، وأنها لا يخفى عليهم الشيء، وأنهم يعلمون علم ما كان وما يكون، فقد قال ﷺ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥].

وأما أن الأئمة يعلمون الرجل إذا رأوه بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق، فقد أخبر الله نبيه

(١) الكافي (٢٢٣/١).

(١) المرجع السابق (٢٢٢/١).

(٢) المرجع السابق (٤٤١/١).

ﷺ بأن من أهل المدينة منافقين لا يعلمهم، فقال: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُتَفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوهُ عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ تَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١].

وأما أن الأئمة عندهم علم المنايا، فقد قال الله ﷻ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤].

وكما أخرج الكليني أخبار العلو في الأئمة ﷺ، فقد أخرج عنهم -أيضاً- أخباراً كثيرة مرذولة، وفتاوى مستقبحة مستبشعة، فيها من السوء ما يترفع عنه أهل العقل والمروءة، فضلاً عن أهل الديانة والإمامة في الدين. وفي بعضها إزراء ظاهر بالشرع وبآل بيت النبوة، مما لا يختلقه على مثلهم إلا مستخف بمقام الدين والإيمان.

من ذلك ما رواه عن الصادق ﷺ أنه قال: "إذا أحل الرجل جاريته لأخيه، فهي له حلال". قيل له: فما تقول في رجل عنده جارية نفيسة، وهي بكر أحل لأخيه ما دون فرجها، أله أن يفتضها؟ قال: لا. ليس له إلا ما أحل له منها. ولو أحل له قبله منها لم يحل له ما سوى ذلك. قيل له: أرايت إن أحل له ما دون الفرج فغلبته الشهوة فافتضها؟ قال: لا ينبغي له ذلك. قيل له: أ يكون زانياً؟ قال: لا. ولكن يكون خائناً، ويغرم لصاحبها عشر قيمتها إن كانت بكراً، وإن لم تكن فنصف عشر قيمتها".

وعنه: "إذا أحل الرجل للرجل من جاريته قبله لم يحل له غيرها. فإن أحل له منها دون الفرج لم يحل له غيره. وإن أحل له الفرج حل له جميعها". وعنه أنه سئل عن عارية الفرج. فقال: حرام. ثم مكث قليلاً، ثم قال: لكن لا بأس أن يحل الرجل الجارية لأخيه".

وعن الباقر أنه قيل له: الرجل يحل لأخيه فرج جاريته؟ قال: نعم له ما أحل له منها".

وعن الكاظم ﷺ أن رجلاً سأل عن امرأة أحلت له جاريته. قال: "ذلك لك" (١).

وقد أخذ علماء الطائفة بتلك المرويات المرذولة، حتى قال ابن إدريس (٥٩٨هـ): "تحليل الإنسان جاريته لغيره من غير عقد جائز عند أكثر أصحابنا المحصلين، وبه تواترت الأخبار،

(١) الكافي (٤٦٨/٥-٤٧٠). وانظر: من لا يحضره الفقيه (٤٥٦/٣).

وهو الأظهرُ بين الطائفةِ، والعملُ عليه، والفتوى به. وفيهم من منع منه^(١). وقال ابنُ المطهرِ الحليُّ (٧٢٦هـ): "المشهورُ بين علمائنا إباحةُ وطءِ الجاريةِ بتحليلِ المولى للغير"^(٢). وقال الكركيُّ (٩٤٠هـ): "تواترت به الأخبارُ عن أهلِ البيتِ -عليهم السَّلامُ-، على وجهٍ لا سبيلَ إلى إنكاره"^(٣). وذكرَ يوسفُ البحرانيُّ (١١٦٨هـ) أن هذا القولَ: "من خواصِّ الإماميةِ أنارَ الله بُرهانهم"^(٤). ومع كثرةِ الرواياتِ في ذلك، ومع شهرةِ القولِ بهذا وشيوعه في كُتبِ الطائفةِ، إلا أنَّ المرتضى (٤٣٦هـ) كان يقولُ عن الإماميةِ: "ما وجدنا فقيهاً منهم أفتى بذلك، ولا أودعه مُصنفاً له ولا كتاباً..."^(٥)!!

ومما يشبهُ هذا ما رواه الكلينيُّ -أيضاً- في بابِ (الرَّجُلُ يَزُوجُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ، ثُمَّ يَشْتَهِيهَا) عن جعفرِ الصادقِ -وحاشاه- أنه قالَ: "إذا زَوَّجَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ، ثُمَّ اشْتَهَاها قَالَ لَهُ: اعْتَزِلْهَا، فَإِذَا طَمِثَتْ وَطِئَهَا، ثُمَّ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ إِذَا شَاءَ"^(٦). وعن جعفرِ الباقرِ عليه السلام في قولِ الله **حَالًا: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾** [النساء: ٢٤]، قالَ: "هو أن يأمرَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ وتحتَه أُمَّتَهُ، فيقولَ له: اعتزلِ امرأتك، ولا تقرِّبها. ثم يجسُّها عنه حتى تحيضَ، ثم يمَسُّها. فإذا حاضَتْ بعدَ مَسِّه إياها رَدَّها عليه بغيرِ نِكَاحٍ"^(٧). وعُلماءُ الطائفةِ يصحِّحونَ سندَ هذا الخبرِ، ويقولون به^(٨).

ومن الفُحْشِ في كتابِ الكلينيِّ ما أسنده عن النبيِّ صلى الله عليه وآله أنه كانَ إذا أرادَ تزويجَ امرأةٍ، بعثَ من ينظرُ إليها، ويقولُ للمبعوثَةِ: شَمِّي لَيْتَهَا، فَإِنْ طَابَ لَيْتُهَا^(٩) طَابَ عَرْفُهَا، وانظري

(١) السرائر (٢/٦٢٧).

(٢) مختلف الشيعة (٧/٢٦٩).

(٣) جامع المقاصد (١٣/١٧٨).

(٤) الحقائق الناضرة (٢٤/٣١٥).

(٥) الانتصار (ص ٢٨٠).

(٦) الكافي (٥/٤٨١).

(٧) المرجع السابق (٥/٤٨١).

(٨) انظر: الحقائق الناضرة (٢٤/٢٨٩)، نهاية المرام (١/٣٠٧)، رياض المسائل (١٠/٣٥٤).

(٩) اللَّيْتُ بالكسر: صفحة العنق. القاموس المحيط (ص ٢٠٥)، النهاية في غريب الحديث (٤/٥٨٥).

كعبها، فإن دَرِمَ كَعْبُهَا^(١)، عَظُمَ كَعْبُهَا^(٢). والكَعْبُ في لسان العرب: الفرجُ الضخمُ الممتلئُ الناتئ^(٣). وروى الخبر ابنُ بابويه (٥٣٨١هـ) ثم فسره وقال: "الكعبُ: الفرجُ"^(٤).

وهذا الخبرُ ونظائره مما فيه إسفافٌ واستغراقٌ في الحديثِ عن شهواتِ الفروجِ مما يعجبُ الناظرُ من كثرتِه وشيوعِه في المروياتِ المنسوبةِ للنبيِّ ﷺ ولآله ﷺ في كتبِ الروايةِ الإماميةِ، وعلى رأسها كتابُ الكلينيِّ، فقد أخرج -مثلاً- عن المصطفَى ﷺ أنه قال: "أطعمُوا حَبَلاكم ذكرَ اللبَانِ، فإن يكُ في بطنِها غلامٌ خرجَ ذكيَّ القلبِ، عالماً، شجاعاً. وإن تكُ جاريةٌ حسنَ خلقها، وعظمتُ عَجِزُتُها، وحظيتُ عندَ زوجها"^(٥).

ومن هذا القبيل ما رواه في باب (أنَّ اللهَ -تبارك وتعالى- خلقَ للناسِ أشكالهم) عن الصادق عليه السلام أن رجلاً جاء إلى النبيِّ ﷺ، فقال: "يا رسولَ الله، إني أحملُ أعظمَ ما يحملُ الرجالُ (يعني ذكره)، فهل يصلحُ لي أن آتي بعضَ ما لي من البهائم؛ ناقةً أو حِمارةً، فإن النساءَ لا يقوينَ على ما عندي؟ فقال رسولُ الله ﷺ: "إن اللهَ -تبارك وتعالى- لم يخلقك حتى خلقَ لك ما يَحْتَمِلُكَ من شَكْلِكَ. فانصَرَفَ الرجلُ، ولم يلبثْ أن عادَ إلى رسولِ الله ﷺ، فقال له مثلَ مقالتهِ في أولِ مرَّةٍ. فقال له رسولُ الله ﷺ: فأين أنتَ من السَّوداءِ العَنُطَنُطَةِ^(٦)؟ قال: فانصَرَفَ الرجلُ، فلم يلبثْ أن عادَ، فقال: يا رسولَ الله. أشهدُ أنك رسولُ الله حقاً. إني طلبتُ ما أمرتني به، فوقعتُ على شَكْلِي مما يَحْتَمِلُنِي، وقد أقنعتني ذلك"^(٧). وقد نقلَ الحرُّ العامليُّ (١١٠٤هـ) هذه الروايةَ عن الكلينيِّ، وعقدَ لها باباً بعنوان: (استحبابِ اختيارِ العظيمِ الآلةِ السَّوداءِ العَنُطَنُطَةِ)^(٨)! وعقدَ له المرجعُ حُسَيْنُ البُرُوجِرْدِيُّ (١٣٨٠هـ) بابَ (ما وردَ أن

(١) دَرِمَ كَعْبُهَا كَفَرَحَ: أي غَطَّاه الشَحْمُ واللَّحْمُ. القاموس المحيط (ص ١٤٢٩).

(٢) الكافي (٣٣٥/٥).

(٣) لسان العرب (٧٢٠/١).

(٤) من لا يحضره الفقيه (٣/٣٨٨)، المقنع (ص ٣٠٥).

(٥) الكافي (٢٣/٦).

(٦) العَنُطَنُطَةُ: طويلة العُنُقِ مع حسن القوام. (النهاية في غريب الحديث ٣/٣٠٩).

(٧) الكافي (٣٣٦/٥).

(٨) وسائل الشيعة (٦٠/٢٠).

من كان كبير الآلة، فعليه بالسوداء العنططة^(١)!

ومن ذلك: ما رواه عن الصادق عليه السلام أنه رأى صاحبه حنان بن سدير، وعليه نعل أسود، فقال له: "يا حنان ما لك وللسواد؟! أما علمت أن فيها ثلاث خصال: تضعف البصر، وتُرخي الذكر(!)، وتورث الهم، ومع ذلك من لباس الجبارين؟! قال حنان: فما ألبس من النعال؟ قال: عليك بالصفر، فإن فيها ثلاث خصال: تجلو البصر، وتشد الذكر(!)، وتدرأ الهم. وهي مع ذلك من لباس النبيين^(٢)".

ومن الأباطيل التي أدرجها الكليني في كتابه أخبار منكرة فيها عصبية جاهلية، وذم عام جائر لأجناس من الناس، مما لا يمكن صدورهم من أولئك الأكابر من أئمة آل بيت النبوة عليه السلام. فقد عقد باباً في (من تكره معاملته ومخالطته)، روى فيه عن الصادق عليه السلام أنه قيل له: إن عندنا قوماً من الأكراد، وإنهم لا يزالون يخيئون بالبيع فنخالطهم ونباعهم، فقال: "لا تخالطوهم، فإن الأكراد حي من أحياء الجن، كشف الله عنهم الغطاء، فلا تخالطوهم"^(٣).

وقد أخذ بذلك الطوسي^(٤٦٠هـ)، فقال في (باب آداب المتاجرة): "لا ينبغي أن يخالط أحداً من الأكراد، ويتجنب مبيعهم ومشاراتهم ومناكحتهم"^(٣). ونص الحلبي^(٧٢٦هـ): على كراهة "معاملة الأدين، وذوي العاهات، والأكراد"^(٤). وذكر مثل ذلك كثيرون من علماء الطائفة قدمائهم ومتأخريهم^(٥).

وعقد الكليني أيضاً - باب (من كره مناكحته من الأكراد والسودان وغيرهم)، وروى فيه عن علي عليه السلام أنه قال: "إياكم ونكاح الزنج فإنهم خلق مشوه".

(١) جامع أحاديث الشيعة (٨٧/٢٠).

(١) الكافي (٤٦٥/٦).

(٢) الكافي (١٥٨/٥)، ورواه أيضاً ابن بابويه في: من لا يحضره الفقيه (١٦٤/٣).

(٣) النهاية (ص ٣٧٤).

(٤) تبصرة المتعلمين (ص ١٢٠)، وانظر: تذكرة الفقهاء (١٧٨/١٢).

(٥) انظر: الدروس في فقه الإمامية (١٨٠/٣)، كفاية الأحكام (٤١٩/١)، مجمع الفائدة (١٢٩/٨)، مسالك الأفهام

(١٨٦/٣)، الحقائق الناضرة (٤٠/١٨)، رياض المسائل (١٦٢/٨).

وروى عن الصادق عليه السلام أنه قال: "لا تشتري من السودان. فإن كان لا بُدَّ فَمِنِ التَّوْبَةِ"^(١).
 فإنهم من الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِي أَخَذْنَا مِيثَقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٤]. أما إنهم -يعني التوبة وحدهم- سيذكرون ذلك الحظَّ،
 وسيخرج مع القائم عليه السلام منا عصابة منهم. ولا تنكحوا من الأكراد، فإنهم جنسٌ من الجنِّ
 كشف عنهم الغطاء".

وروى عن الصادق عليه السلام: "لا تُنكحوا الزنجَ والخزر"^(٢)، فإنَّ لهم أرحاماً تدلُّ على غيرِ
 الوفاء. قال: والهندُ والسندُ والقندُ ليسَ فيهم نَجِبٌ. يعني القنْدُهار"^(٣).
 وقد أخذَ بتلك المرويات شيخُ الطائفةُ أبو جعفر الطوسي (٤٦٠هـ)، فقال: "يكره نكاحُ
 جميعِ السودان، من الزنجِ وغيرهم، إلا التوبةَ خاصَّةً"^(٤). وذكرَ مثلَ ذلك غيرُ واحدٍ من كبارِ
 علماء المذهب"^(٥).

و روى الكليني عن الصادق عليه السلام أنه قال: "أهلُ الشامِ شرٌّ من أهلِ الروم. وأهلُ المدينةِ
 شرٌّ من أهلِ مكة، وأهلُ مكة يكفرون بالله جهرةً". وفي رواية: "إن أهلَ المدينةِ أخبثُ من
 أهلِ مكة، أخبثُ منهم سبعين ضعفاً"^(٥).

ومما يُشبهُ تلك المرويات في المعنى خبرٌ آخرُ رواه عن الباقر عليه السلام أنه قال: "لا خيرَ في وَلَدِ
 الزَّنى، ولا في بَشَرِهِ، ولا في شَعْرِهِ، ولا في لحمِهِ، ولا في دَمِهِ، ولا في شَيْءٍ منه. عَجَزَتْ عنه

(١) التوبة: بضم الميم، بلادٌ واسعة جنوبى مصر، تبدأ من أسوان. وكان يسكنها النصارى. معجم البلدان (٣٠٩/٥).

(٢) قيل: هم من الترك، وقيل من التتار، وقيل من الأكراد. تاج العروس (١٥٥/١١).

(٣) الكافي (٣٥٢/٥). والقنْدُهار: بضم القاف والدال، وقيل بفتحهمها، بلدةٌ عظيمةٌ قديمةٌ قربَ كابل. (معجم
 البلدان ٤٠٢/٤، رحلة ابن بطوطة ٢٧٦/١، تاج العروس ٤٨٠/١٣).

(٤) النهاية (ص ٤٦٤). والزنج: بالفتح وبالكسر. جنسٌ من السودان. وكذلك أهلُ النوبة. انظر: القاموس المحيط
 (٢٤٦/١)، لسان العرب (٧٧٤/١).

(٥) المهذب البارع (١٨٢/٣)، عوالي اللآلىء (٣٠٢/٣)، الحقائق الناضرة (١١١/٢٤)، جواهر الكلام (١١٦/٣٠)،
 وسائل الشيعة (٨٢/٢٠)، مستدرک الوسائل (١٩٢/١٤).

(٥) الكافي (٤٠٨/٢-٤٠٩).

السَّفِينَةُ، وَقَدْ حُمِلَ فِيهَا الْكَلْبُ وَالْخَتِيرُ"^(١).

وروى عن الصَّادِقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: "لَا تَعْتَسِلَ مِنَ الْبِئْرِ الَّتِي تَجْتَمِعُ فِيهَا غَسَّالَةُ الْحَمَّامِ. فَإِنْ فِيهَا غَسَّالَةُ وَلَدِ الزَّانِي، وَهُوَ لَا يَطْهَرُ إِلَى سَبْعَةِ آبَاءٍ. وَفِيهَا غَسَّالَةُ النَّاصِبِ، وَهُوَ شَرُّهُمَا"^(٢). وبناءً على هذا، فَقَدْ قَالَ بِنَجَاسَةِ وَلَدِ الزَّانِي جَمْعٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ، وَحُكِّيَ إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ عَلَيْهِ، بَلْ حُكِّيَ إِجْمَاعُهَا عَلَى كُفْرِهِ كُفْرًا لَا يَصِحُّ مَعَهُ إِيمَانٌ وَإِنْ أَظْهَرَهُ! قَالَ ابْنُ بَابَوَيْهِ (٣٨١هـ): "لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِسُورِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، وَوَلَدِ الزَّانِي، وَالْمَشْرُكِ، وَكُلِّ مَنْ خَالَفَ الْإِسْلَامَ."^(٣) وَقَالَ الْمُرْتَضَى (٤٣٦هـ): "قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مِنْ مَذْهَبِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَنَّ وَلَدَ الزَّانِي لَا يَكُونُ قَطُّ طَاهِرًا وَلَا مُؤْمِنًا بِإِثَارِهِ وَاخْتِيَارِهِ وَإِنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ، وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ قَاطِعُونَ وَبِهِ عَامِلُونَ"^(٤). وَقَالَ: "إِنْ طَائِفَتَنَا مُجْمِعَةٌ عَلَى أَنَّ وَلَدَ الزَّانِي لَا يَكُونُ نَجِيبًا وَلَا مَرْضِيًّا عِنْدَ اللَّهِ"^(٥). وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ (٥٩٨هـ): "وَلَدُ الزَّانِي، قَدْ ثَبَتَ كُفْرُهُ بِغَيْرِ خِلَافٍ"^(٥). لَكِنْ بَعْضُ مَنْ جَاءَ بَعْدَ هَؤُلَاءِ نَازَعَ فِي حُصُولِ الْإِجْمَاعِ"^(٦)!

وَمَا حَشَرَهُ الْكَلْبِيُّ فِي (الْكَافِي) مُخْتَلَقَاتٌ مُضْحِكَاتٌ مَنْسُوبَةٌ لِلْأَثَمَةِ، فِي مَدْحِ بَعْضِ الْبَهَائِمِ أَوْ ذَمِّهَا. مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ فِي بَابِ (جَامِعِ الدَّوَابِّ الَّتِي لَا تَوْكَلُ لَحْمَهَا) عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضِيِّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: "الْفِيلُ مَسْخٌ كَانَ مَلِكًا زَنَاءً. وَالذَّنْبُ مَسْخٌ كَانَ أَعْرَابِيًّا دُيُوثًا. وَالْأَرْنَبُ مَسْخٌ كَانَتْ امْرَأَةً تَخُونُ زَوْجَهَا وَلَا تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضِهَا. وَالْوَطَاطُ مَسْخٌ كَانَ يَسْرِقُ تَمُورَ النَّاسِ. وَالْقَرْدَةُ وَالْخَنَازِيرُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْتَدَوْا فِي السَّبْتِ. وَالْجَرِيثُ"^(٧) وَالضَّبُّ فِرْقَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يُؤْمِنُوا حَيْثُ نَزَلَتْ الْمَائِدَةُ عَلَى عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عليه السلام فَتَاهُوا،

(١) المرجع السابق (٣٥٥/٥).

(٢) الكافي (١٤/٣).

(٣) من لا يحضره الفقيه (٩/١).

(٤) الانتصار (ص ٥٤٤).

(٥) المرجع السابق (ص ٥٠٢).

(٥) السرائر (١/٣٥٧).

(٦) المعبر (٩٨/١)، مختلف الشيعة (١/٢٣١).

(٧) تقدّم (ص ١٥٨) أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ السَّمَكِ.

فوقعت فرقة في البحر وفرقة في البر. والفأرة فويسقة. والعقرب كان نماماً. والدب والزنبور كانت لحماً يسرق في الميزان". وروى عنه من طريق أخرى أنه قال: "الطاؤوس مسخ كان رجلاً جميلاً، فكابر امرأة رجل مؤمن تحبه، فوقع بها، ثم راسلته بعد، فمسخهما الله عجل طاؤوسين أنثى وذكرًا. ولا يؤكل لحمه ولا بيضه"^(١). وقد استدلل بالخبر فقهاء المذهب في حكم جلود ولحوم تلك الأصناف المذكورة^(٢).

ومن ذلك ما روى عن الكاظم عليه السلام: "في الديك خمس خصال من خصال الأنبياء: السخاء، والشجاعة، والقناعة، والمعرفة بأوقات الصلاة، وكثرة الطروقة -يعني النكاح-، والغيرة". وعن الصادق: "الديك الأبيض صديقي، وصديق كل مؤمن"^(٣).

ومنه: ما رواه عن الصادق عليه السلام قال: "إن الحوت الذي يحمل الأرض أسر في نفسه أنه إنما يحمل الأرض بقوته، فأرسل الله -تعالى- إليه حوتاً أصغر من شبر، وأكبر من فتر^(٤)، فدخلت في خياشيمه، فصعق، فمكث بذلك أربعين يوماً. ثم إن الله عجل رؤف (كذا) به ورحمه وخرج. فإذا أراد الله عجل بأرض زلزلة بعث ذلك الحوت إلى ذلك الحوت، فإذا رآه اضطرب فتزلزلت الأرض"^(٥)!

ومنه: ما روى عن الصادق عليه السلام في قصة أبرهة الحبشي لما أراد هدم الكعبة. وفيها أن عبد المطلب مرّ بالفيل، فقال له: يا محمود. فحرّك الفيل رأسه. فقال له عبد المطلب: أندري لم جاءوا بك؟ فقال الفيل برأسه: لا. فقال عبد المطلب: جاؤوا بك لتهدم بيت ربك. أفتراك

(١) الكافي (٢٤٦/٦).

(٢) انظر: تذكرة الفقهاء (٤٦٥/٢)، نهاية الأحكام (٢٧٥/١)، إيضاح الفوائد (١٣٠/٤)، مسالك الأفهام (٥١٧/١١)، الحقائق الناضرة (٢٢٣/٥).

(٣) الكافي (٥٥٠/٦).

(٤) الفتر: "ما بين طرف السبابة والإهام إذا فتحتهما". لسان العرب (٤٣/٥).

(٥) الكافي (٢٥٥/٨).

فاعل ذلك. فقال الفيلُ برأسه: لا...^(١).

ومنه: عن عليِّ الرضَى عليه السلام: "في كُلِّ جَنَاحٍ هُدُودٌ مَكْتُوبٌ بالسَّرِّيَانِيَّةِ: آلُ مُحَمَّدٍ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ". وعنه: "لا تَأْكُلُوا الْقَبْرَةَ وَلَا تَسْبُوْهَا وَلَا تَعْطُوْهَا الصَّبِيَّانَ يَلْعَبُونَ بِهَا. فَإِنَّهَا كَثِيرَةُ التَّسْبِيحِ لِلَّهِ -تعالى-، وَتَسْبِيحُهَا: لَعَنَ اللَّهُ مُبْغِضِي آلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام".^(١)

وعنه عليه السلام قال: "الْقَنْزُوعَةُ"^(٢) الَّتِي عَلَى رَأْسِ الْقَبْرِ مِنْ مَسْحَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ -عليهما السَّلَامُ-. وَذَلِكَ أَنَّ الذَّكَرَ أَرَادَ أَنْ يَسْفُدَ أَنْثَاهُ، فَامْتَنَعَتْ عَلَيْهِ. فَقَالَ لَهَا: لَا تَمْتَنَعِي، فَمَا أُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنِّي نَسْمَةً تُذَكِّرُ بِهِ. فَأَجَابَتْهُ إِلَى مَا طَلَبَ. فَلَمَّا أَرَادَتْ أَنْ تَبْيِضَ قَالَ لَهَا: أَيْنَ تَرِيدِينَ أَنْ تَبْيِضِي؟ فَقَالَتْ لَهُ لَا أَدْرِي. أُنْخِئْهُ عَنِ الطَّرِيقِ؟ قَالَ لَهَا: إِنِّي خَائِفٌ أَنْ يَمُرَّ بِكَ مَارٌّ الطَّرِيقِ. وَلَكِنِّي أَرَى لَكَ أَنْ تَبْيِضِي قُرْبَ الطَّرِيقِ. فَمَنْ يَرَاكَ قُرْبَهُ تَوْهَمَ أَنَّكَ تَعْرِضِينَ لِلْقُطْرِ الْحَبِّ مِنَ الطَّرِيقِ. فَأَجَابَتْهُ لَذَلِكَ، وَبَاضَتْ وَحَضَنْتْ، حَتَّى أَشْرَفَتْ عَلَى النَّقَابِ. فَبَيْنَا هُمَا كَذَلِكَ، إِذْ طَلَعَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ -عليهما السَّلَامُ- فِي جُنُودِهِ، وَالطَّيْرُ تَظَلُّهُ...". وَفِي الْقِصَّةِ أَهْمَا أَهْدِيَا لِسُلَيْمَانَ جَرَادَةً وَتَمْرَةً، فَمَسَحَ عَلَى رَأْسَيْهِمَا. فَحَدَّثَتْ لَهَا تِلْكَ الْقَنْزُوعَةُ مِنْ تِلْكَ الْمَسْحَةِ^(٣).

وَكَمَا رَوَى الْكَلْبِيُّ تِلْكَ الْعَجَائِبَ فِي فَضْلِ بَعْضِ الْبَهَائِمِ أَوْ ذِمِّهَا، فَقَدْ رَوَى أَشْبَاهًا لَهَا فِي الْأَطْعِمَةِ. فَقَدْ أَسْنَدَ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: "إِنْ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ شَكََا إِلَى اللَّهِ عَلَيْكَ الضَّعْفَ وَقَلَّةَ الْجَمَاعِ. فَأَمَرَهُ بِأَكْلِ الْمَهْرِيَّةِ"^(٤). وعنه: "عَلَيْكُمْ بِالْمَهْرِيَّةِ، فَإِنَّهَا تَنْشِطُ لِلْعِبَادَةِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا. وَهِيَ مِنَ الْمَائِدَةِ الَّتِي أُنْزِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام". وعنه أَنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ عليه السلام

(١) المرجع السابق (٤٤٧/١)، (٢١٦/٤).

(١) الكافي (٢٢٤/٦-٢٢٥).

(٢) الْقَنْزُوعَةُ: بَضْمُ الْقَافِ وَالزَّاي، وَفَتْحُهُمَا، وَكُسْرُهُمَا: الشَّعْرُ حَوَالِي الرَّأْسِ. الْقَامُوسُ الْحَيْطُ (٩٧٧/١).

(٣) الكافي (٢٢٦/٦).

(٤) المرجع السابق (٣٢٠/٦).

هَرِيْسَةً مِنْ هَرَائِسِ الْجَنَّةِ، فزَادَ فِي قُوَّتِهِ بَضْعَ أَرْبَعِينَ رَجُلًا^(١).

وعن موسى الكاظم عليه السلام : "إِنَّا وَشِيعَتُنَا خُلِقْنَا مِنَ الْحَلَاوَةِ، فَنَحْنُ نَحِبُّ الْحَلَوَاءَ"^(٢).

وعن الصادق عليه السلام : "أَكَلُ الْجَزْرِ يُسَخِّنُ الْكَلَيْتَيْنِ، وَيُقِيمُ الذِّكْرَ"^(٣).

ومن البواطل التي أخرجها الكليني في كتابه، مرويات كثيرة ظاهرة الاختلاق في مدح الشيعة، وأنهم مخلوقون من طينة غير طينة سائر الناس، وأن ذنوبهم مغفورة لهم مهما عملوا. وروى مع ذلك أخباراً فيها قذف لجميع من سوى الشيعة، وإسفاف في ذمهم وإصاق كل مرذول وقبيح بهم.

من ذلك ما روى عن الباقر عليه السلام أنه قيل له: إن بعض أصحابنا يفترون ويقذفون من خالفهم. قال: "الكف عنهم أجمل". ثم قال: "إن الناس كلهم أولادُ بغايا ما خلا شيعتنا"^(٤).

ومنه: ما روى عن الصادق عليه السلام في قوله - تعالى - : ﴿ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ﴾ [الإسراء: ٦٤]، قال: "إن الشيطان ليحيي حتى يقعد من المرأة كما يقعد الرجل منها، ويحدث كما يحدث، وينكح كما ينكح. قيل له: بأي شيء يعرف ذلك؟ قال: بحبنا وبغضنا. فمن أحبنا كان نطفة العبد. ومن أبغضنا كان نطفة الشيطان"^(٥).

وروى عن الصادق عليه السلام أنه قال: "إن الله عز وجل نزاع الشهوة من نساء بني هاشم وجعلها في رجالهم، وكذلك فعل بشيعتهم. وإن الله عز وجل نزاع الشهوة من رجال بني أمية وجعلها في نسائهم، وكذلك فعل بشيعتهم"^(٥).

وروى عن الباقر عليه السلام أن قال عن بني أمية: "إن أصحابهم أولادُ زنى"^(٦).

(١) المرجع السابق (٦/٣١٩-٣٢٠).

(٢) المرجع السابق (٦/٣٢١).

(٣) الكافي (٦/٣٧٢).

(٤) المرجع السابق (٨/٢٨٥).

(٥) المرجع السابق (٥/٥٠٢).

(٥) المرجع السابق (٥/٥٦٤).

(٦) المرجع السابق (٨/٣٤١).

أما مَدْحُ الشَّيْعَةِ، فَرَوَى فِيهِ عَنِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَنَّهُ قَالَ: "كُلُّ شَيْعَتِنَا فِي الْجَنَّةِ عَلَى مَا كَانَ فِيهِمْ. قِيلَ لَهُ: إِنْ الذَّنُوبَ كَثِيرَةٌ كَبَارٌ؟ قَالَ: أَمَّا فِي الْقِيَامَةِ فَكُلُّكُمْ فِي الْجَنَّةِ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ الْمَطَاعِ أَوْ وَصِيِّ النَّبِيِّ. وَلَكِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ فِي الْبَرْزَخِ"^(١).

وَعَنْهُ فِي خَبَرٍ طَوِيلٍ: "إِنَّ اللَّهَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مَلَائِكَةً يُسْقِطُونَ الذَّنُوبَ عَنْ ظُهُورِ شَيْعَتِنَا كَمَا يُسْقِطُ الرِّيحُ الْوَرَقَ فِي أَوَانٍ سَقُوطِهِ... مَا مِنْ آيَةٍ تَقُودُ إِلَى الْجَنَّةِ وَلَا تَذْكُرُ أَهْلَهَا بِخَيْرٍ، إِلَّا وَهِيَ فِيْنَا وَفِي شَيْعَتِنَا. وَمَا مِنْ آيَةٍ نَزَلَتْ تَذْكُرُ أَهْلَهَا بِشَرٍّ وَلَا تَسُوقُ إِلَى النَّارِ، إِلَّا وَهِيَ فِي عَدُوِّنَا وَمِنْ خَالَفِنَا..^(٢)".

وَرَوَى عَنِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) -أَيْضًا- أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يُعَذِّبَ أُمَّةً دَانَتْ بِإِمَامٍ لَيْسَ مِنَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي أَعْمَالِهَا بَرَّةً تَقِيَّةً. وَإِنَّ اللَّهَ لَيَسْتَحْيِي أَنْ يُعَذِّبَ أُمَّةً دَانَتْ بِإِمَامٍ مِنَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي أَعْمَالِهَا ظَالِمَةً مُسِيئَةً"^(٣).

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّ اللَّهَ ضَمِنَ لَهُ الْمَغْفِرَةَ لِمَنْ آمَنَ مِنْ شَيْعَةِ عَلِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَأَلَّا يَغَادَرَ مِنْهُمْ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً، وَأَنْ يُبَدِّلَ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ^(٤).

وَعَنِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَنَا مِنْ نُورٍ عَظَمَتِهِ، ثُمَّ صَوَّرَ خَلْقَنَا مِنْ طِينَةٍ مَخْزُونَةٍ مَكُونَةٍ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ.. وَخَلَقَ أَرْوَاحَ شَيْعَتِنَا مِنْ طِينَتِنَا وَأَبْدَانَهُمْ مِنْ طِينَةٍ مَخْزُونَةٍ مَكُونَةٍ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ الطِّينَةِ، وَلَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ فِي مِثْلِ الَّذِي خَلَقَهُمْ مِنْهُ نَصِيْبًا إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ، وَلِذَلِكَ صِرْنَا نَحْنُ وَهُمْ النَّاسُ. وَصَارَ سَائِرُ النَّاسِ هَمَجٌ لِلنَّارِ وَإِلَى النَّارِ".

وَعَنِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَنَا مِنْ أَعْلَى عَلِيَيْنَ، وَخَلَقَ قُلُوبَ شَيْعَتِنَا مِمَّا خَلَقْنَا، وَخَلَقَ أَبْدَانَهُمْ دُونَ ذَلِكَ... وَخَلَقَ عَدُوِّنَا مِنْ سِجِّينَ وَخَلَقَ قُلُوبَ شَيْعَتِهِمْ مِمَّا خَلَقَهُمْ مِنْهُ، وَأَبْدَانَهُمْ

(١) المرجع السابق (٢٤٢/٣).

(٢) الكافي (٣٦-٣٤/٨).

(٣) المرجع السابق (٣٧٦/١).

(٤) المرجع السابق (٤٤٤/١).

من دُون ذلك" (١). وعنه أَنَّ الشَّيْعَةَ مخلوقُونَ من طِينَةِ الأنبياء (٢).

ومن عجائبِ الفقه، بابٌ عقده الكُلينيُّ في كتاب الديات بعنوان (بابٌ من خطؤه عمدٌ، ومن عمدُه خطأ)، روى فيه عن الباقر (عليه السلام) أَنَّهُ سُئِلَ عن غلامٍ لم يُدرِك، وامرأةٍ قتلا رجلاً خطأً، فقال: إن خطأ المرأة والغلامَ عمدٌ، فإنَّ أحبَّ أولياءِ المقتولِ أن يقتلوهما قتلوهما، ويؤدُّوا إلى أولياءِ الغلامِ خمسةَ آلافِ درهمٍ... (٣).

وهذا الخبرُ يخالفُ إجماعَ المسلمين كافةً، وقد حاول الطوسيُّ تأويله، فذكر أن المقصودَ بالحديثِ ما كان قتلاً متعمداً مما يُعده المخالفون (أهل السنة) قتلَ خطأ (٤)!

تمثل تلك المرويَّات أجاب الكُلينيُّ مَطْلَبَ من سألَه وَضَعَ كتاب "يكتفي به المتعلِّم، ويرجعُ إليه المسترشدُّ، ويأخذُ منه من يُريدُ عِلْمَ الدِّينِ والعملَ به بالآثارِ الصَّحيحةِ عن الصادقين" (٥). وتلك الأباطيلُ الواهياتُ هي التي يقولُ الكُلينيُّ إنَّ أحداً لا يستطيعُ تمييزَ المختلفِ منها، وهي التي يذكُرُ أن الأئمةَ رخصُوا في الأخذِ بها على سبيلِ التسليم!!

وإن صحَّ ما ذكره النَّجاشيُّ من أن الكُلينيَّ بقيَ عِشرينَ عاماً في تصنيفِ هذا الكتابِ المشحونِ بالكذبِ، فإن الناظرَ لا يملكُ إلا أن يتساءل: ما الذي كانَ يفعله الكُلينيُّ طيلةَ تلك السَّناتِ العشرين؟! فمتونُ أخبارِ الكتابِ هذا حالها، وثلاثا أسانيدُه -على الأقل- محكُومٌ عليها بالضعفِ. ففيمَ احتاجَ الكُلينيُّ عقدينَ من الزَّمانِ كي يُصنِّفَ كتاباً بهذه الصِّفَةِ؟ وبأيِّ شيءٍ استحقَّ (الكافي) أن يُوصَفَ بأنه أجلُّ كُتُبِ الطائفةِ، وأنه لم يُعملَ للإماميةِ كتابٌ مثله،

(١) المرجع السابق (٣٨٩/١ - ٣٩٠).

(٢) المرجع السابق (٥/٢).

(٣) الكافي (٣٠١/٧).

(٤) تهذيب الأحكام (٢٤٣/١٠)، الاستبصار (٢٨٧/٤).

(٥) الكافي (٨/١).

بل لم يصنّف نظيرُ له في الإسلام؟! وأعجبُ من هذا كله أن يقعَ خلافٌ بينَ علماءِ المذهبِ: هل أخبارُ الكتابِ كلها صحيحةٌ أم لا؟ وأبعدُ منه في العَرابة أن تُكتبَ المطوّلاتُ في مُناقشةٍ: هل مروياتُ الكلينيِّ مقطوعٌ بثبوتها، أم أن ثبوتها متحققٌ بالظنِّ المتأخيمِ للعلم، أم أن من الجائزِ المناقشةُ في ثبوت بعضها؟!

وإذا كانت هذه ثمرةُ جهودِ رأسِ مُحدثي الطائفةِ، الذي يقالُ: إن (الأصولَ الأربعمئة) كانت بين يديه، مع قرب عهده بعصرِ الأئمةِ، ومع معاصرته ومجاورته لمن يُفترضُ أنهم نوابُ عن الإمام وسُفراء له، فما الظنُّ -إذن- بمن سواه؟!

وقد كان هاشمٌ معروفٌ الحسنيُّ (١٤٠٣هـ)، يعجبُ من الكلينيِّ -المقدّمِ عندهم في معرفة الحديث- كيف راجت عليه مثلُ تلك الأكاذيبِ، فكان يقولُ: "ليسَ غريبٌ على من ينتحلُ البدعَ أن يكونَ في مُستوى المخرّفينَ والمهوّشينَ. إنما الغريبُ أن يأتي شيخُ المحدثينَ بعدَ جهادٍ طويلٍ بلغَ عشرينَ عاماً في البحثِ والتنقيبِ عن الحديثِ الصحيحِ، فيحشدُ في كتابه تلكَ المرويّاتِ الكثيرةَ، في حينٍ أن عُيوبها متناً وسنداً ليست خفيّةً بنحوٍ تخفى على مَنْ هو أقلُّ منه علماً وخبرةً بأحوالِ الرواة" (١).

وقد ذكرَ قريباً من هذا الكلامِ مرتضى مُطهرّي (١٣٩٩هـ)، فقال -وهو يتحدثُ عن الكتبِ الأربعةِ، وعلى رأسها (الكافي)-: "لو نظرَ الإنسانُ في مضمونِ بعضِ الرواياتِ الواردةِ في هذه المصادرِ، يجدُها كلماتٍ فارغةً جوفاءَ ليسَ لها معنى". ثم يقولُ متحسراً: "يا للأسفِ الشديدِ، فإن كُتِبَ الحديثُ مشحوناً بالرواياتِ الموضوعةِ التي اختلقها بعضُ المغرضينَ المنحرفينَ، استجابةً لترواتهم الشخصية" (٢).

ومما يلمسه الدارسُ لموقفِ الإماميةِ من كتابِ (الكافي)، أن مثلَ تلك الانتقاداتِ المنهجيةِ النادرةِ من العسيرِ أن تصدرَ ممن هم في موقعِ الصّدارةِ والمرجعيةِ العلميّةِ، فمثلُ هؤلاء من الممكنِ أن يصدرَ منهم تضعيفُ مروياتٍ في الكتابِ، وقد يُكثرونَ من ذلك. لكن من الصعبِ أن يتوجّهوا بنقدٍ صريحٍ مباشرٍ لمنهجيةِ الكلينيِّ في حشدِ البواطِلِ والمختلقاتِ. فهذا النوعُ من

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ٢٥٣).

(٢) الإسلام ومتطلبات العصر (ص ١١٨).

النقد إنما يأتي من دارسين وباحثين ليس لهم موقع يجعل لکلامهم أثراً واسعاً. وقد بقي الكتاب يتداول بين علماء الطائفة طيلة القرون الماضية، وظلوا يسبغون عليه عبارات الثناء والتفخيم، ويعظمون من شأن مؤلفه الكليني، من غير أن يبدى أحد منهم اعتراضاً أو نقداً لطريقته في حشد المناكر والأباطيل. بل كان ظاهر حالهم الرضى بصنيعه في الجملة، فهم وإن بحثوا في ثبوت بعض مروياته -والتي غالباً ما تكون من مرويات الفروع المعارضة بغيرها- إلا أن منهم الكليني العام لم يكن أبداً محل نقدٍ واعتراضٍ. لأجل هذا كله اكتسب الكتاب مع مرور الوقت حصانة جعلت من العسير التعرض له بنقدٍ منهجيٍّ شاملٍ يختبر قيمته العلمية. وتعليقات المجلسي (١١١هـ) على أسانيد الكتاب في (مرآة العقول) لا ينطبق عليها توصيفُ النقد المنهجيِّ الشامل. فهو يصرح -كما تقدّم النقلُ عنه^(١)- بأن تضعيفاته ليست حقيقةً، بل هي تضعيفاتٌ نسبيةٌ، الغرض منها تقديمُ الأصحّ على الصحيح عند التعارض، وليس غرضها تنقية الكتاب مما داخله من كذبٍ واختلاقٍ. لهذا فإنه مع تعليقه على جميع أسانيد الكتاب، إلا أنه لم يحكم على روايةٍ واحدةٍ من رواياته بالوضع والاختلاق. بل كان يكتفي بالتعليق على السند وحده بعباراتٍ من مثل: (ضعيفٌ، مُرسلٌ، مجهولٌ... ونحو ذلك).

والمرجع المعاصر محمد آصف المحسني، رغم كثرة دراساته للأخبار، ومع كثرة تدقيقه في أسانيد المرويات في (الكافي) وغيره، بل ومع تنصيبه على أنه لا ينبغي الاستيحاش من كون نصف أخبار (الكافي) ضعيفةً لو فرض ذلك^(٢)، إلا أنه في موضعٍ من كلامه عن الكتاب نفى "احتمال وجود الروايات الموضوعية من قبل مؤلفه أو غيره"^(٣). مع أنه نصّ بعد ذلك مباشرةً على أن في الكتاب أخباراً غير قابلةٍ للتصديق^(٤).

(١) انظر ما تقدم (ص ٢٥٨).

(٢) بحوث في علم الرجال (ص ٣١٥).

(٣) المرجع السابق (ص ٣١٤).

(٤) بحوث في علم الرجال (ص ٣٤٩). وقد ضرب مثلاً لذلك بروايةٍ أخرجها الكليني (٢١١/١) عن جعفر الصادق عليه السلام، وفيها أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الزحرف: ٤٤]، قال: "فرسولُ الله ﷺ الذكرُ، وأهل بيته المسؤولون، وهم أهلُ الذكر" (٤). فالذي ركب هذا الخبر غفلَ عن أن الخطابَ في الآية موجّهٌ للنبي ﷺ، فإذا كان هو الذكرُ، فكيف يكون معنى الآية؟!

فباستثناء تلك الكلمة العابرة للمرتضى (٤٣٦هـ) التي ذكرَ فيها أن الكُلينيَّ وغيره رَووا في كتبهم ما له ظواهرٌ مستحيلةٌ، فإن الكتابَ لم يُوجَّهْ له قطُّ أيُّ نقدٍ منهجيٍّ، إلا ما كان من محاولاتٍ قليلةٍ صدرت من بعض الباحثين المعاصرين.

فمن هنا نستطيع أن نفهم الغضبة التي أثارها تصرفُ البهبوديِّ حين أخرج كتابه (صحيح الكافي). كما نستطيع أن نفهم موقفاً آخرَ لناقدٍ آخرَ، وهو الدكتور علي شريعتي (١٣٩٩هـ) حين صنَّفَ كتابه (التَّشيعُ العلويُّ، والتَّشيعُ الصفويُّ)، فعصَّبَ بالدَّولة الصَّفوية تبعاً لإفسادِ التشيعِ، بإدخالِ مفاهيمٍ منحرفةٍ مُغاليةٍ على ما سمَّاه تشيعاً علوياً أصيلاً، مع أن كثيراً من تلك المفاهيم التي كان يتحدث عنها ويلومُ الصَّفويينَ عليها مصدرها كتابُ (الكافي) الذي اعتمدته الشيعة قبل أن يُخلَقَ الصَّفويونَ ودولتهم. وقد أوردَ علي شريعتي هذا الاعتراضُ في حياته، فأجابَ بمناورةٍ تخاشى فيها المخاطرة بتوجيه نقدٍ مباشرٍ للكُلينيِّ^(١)؛ فكأنه كان يدرك الحساسيةَ الشديدةَ لدى الطائفة تجاه نقدِ الكتاب.

والاسمُ المعاصرُ الأبرزُ الذي كان صريحاً وواضحاً في نقده للكُلينيِّ وكتابهِ، انتهى به الأمرُ إلى نبذِ المذهبِ الإماميِّ، بعدما وصلَ إلى أن كثيراً من تصوُّراتِ الطائفة بُنيت على مثل تلك الأباطيل التي امتلأ بها (الكافي). أعني بذلك: أبو الفضل بن الرضى البرقعيُّ (١٤١٢هـ) رحمه الله، الذي تخرَّجَ في الحوزاتِ العلميَّةِ، وحازَ رتبةَ الاجتهادِ في المذهبِ، ونالَ رتبةَ (آية الله العظمى)، ودرَّسَ في الحوزةِ بقمِّ، ثم بعدَ البحثِ والاطلاعِ كتبَ يقولُ: "تبين لي أنني وجميعُ علماءِ مذهبنا غارقون في الخرافاتِ، وغافلون عن كتابِ الله، وتخالَفُ آراؤهم صريحَ القرآنِ وتعارضه"^(٢). ثم كانت له بعد ذلك جهودٌ في مقاومة البدعِ والخرافاتِ، عن طريقِ الكتابةِ والخطابةِ والتأليفِ، مما ترتَّبَ عليه ملاحقته بالأذى والسَّجنِ والنَّفي، بل ومحاولة اغتياله^(٣).

وكان من جُملةِ تواليفه كتابٌ فرَّغَ منه سنة (١٣٩١هـ)، جعلَ عنوانه: (كسرُ الصَّنمِ)، ويعني بالصَّنمِ كتابَ (الكافي). وقد شرَّحَ رحمه الله مقصوده فقال: "إن لكلِّ قومٍ صنماً خاصاً بهم. وذلك الصَّنمُ قد يكونُ حجراً، أو شَجَراً، أو إنساناً، أو يكونُ كتاباً. فكلُّ ما يجعلُ

(١) التشيع العلوي والتشيع الصفوي (ص ٢٣٧).

(٢) ذكر ذلك في ترجمته لنفسه الملحقه بكتابه كسر الصنم (ص ٣٩٠).

(٣) المرجع السابق.

الإنسان منحرفاً عن مسيرة العقل الصحيح، وينتج عنه التعصبُ الذمِّمُ، يمكن أن يُسمَّى صنماً. ومن ذلك -أيضاً- يكونُ كتابُ (أصول الكافي)، الذي يخالفُ القرآنَ في مُعْظَمِ محتوياته وموضوعاته... إنَّ هذا الكتابَ يجمعُ المتناقضاتِ والأضدادَ، ويضمُّ بين دفتيه من الخرافاتِ ما لا يُحصَى^(١)، وفي أحاديثه "غيوبٌ كثيرةٌ، سواءٌ من حيثُ السندُ وروايته كانت، أم من حيثُ المتنُ وموضوعاته. أما من حيثُ السندُ فمُعْظَمُ رواته من الضُعفاءِ والجهولينَ ومن الناسِ المهملينَ وأصحابِ العقائدِ الزائفةِ"^(٢).

وقد خصَّصَ البرُّقعيُّ كتابه (كسرُ الصنم) لمناقشةِ المرويَّاتِ الواردةِ في قسمِ الأصولِ من (الكافي) فقط. وشرَحَ النتائجَ التي انتهَى إليها، فقال: "عثرنا فيه على مئاتِ الإشكالاتِ، ورأينا أهلَ هذا الكتابِ غارقينَ في الخرافاتِ والأوهامَ، ووَجَدناه مخالفًا للقرآنِ، ولم نرهُ في الوقتِ ذاته موافقاً للقواعدِ العقليةِ"^(٣).

ومما ذكره أن تلك الأخبارَ الملفقاتِ كانت سبباً لإحداثِ الفُرقةِ بين المسلمين، وأنَّ "علماءَ المذهبِ المتأخِّرينَ لم يحاولوا دراسةَ هذه المسائلِ والتحقُّقَ فيها. بل قلَّدوا الرواةَ الذين سبقوهم، وكان الوضَّاعونَ من أشباهِ المتعلِّمينَ وأصحابِ الخرافاتِ قد أحدثوا أكثرَ هذه الأخبارِ في القرنِ الثاني والثالثِ، حيثُ لم يكنْ هناك حوزةٌ علميةٌ، أو مركزٌ للبحوثِ، أو جامعاتٌ ذاتُ مستوىٍ علميٍّ مرموقٍ لُتمحِّصَ تلك الأخبارُ"^(٤).

وقد استعرضَ البرُّقعيُّ في كتابه أخبارَ (أصول الكافي)، وتكلَّم عن أسانيدِها ومُتونِها. وبعدما رأى كثرةَ الضَّعافِ والمكذوباتِ، وفشَوْ نُصُوصِ العُلُوِّ في الائمةِ في الأخبارِ التي اعتمدها الكلينيُّ، انتقلَ من البَحْثِ في تقييمِ الكتابِ، إلى البَحْثِ في تقييمِ مؤلِّفه، فذكرَ أنَّ الكلينيَّ: "لم تكنْ لديه قُوَّةٌ علميةٌ"^(٥)، وأنَّ "بِضَاعَتَهُ قَلِيلَةٌ"^(١)، وأنه "لم يكنْ مُحَقِّقاً. وجمعَ

(١) كسر الصنم (ص ٢٩).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٧).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٧).

(٤) المرجع السابق (ص ٣٢).

(٥) المرجع السابق (ص ١٣٠).

كلَّ خَبَرٍ فِي كِتَابِهِ"^(٢). بَلْ أَخَذَتْهُ الْحَمِيَّةُ فِي بَابِ حَشْدٍ فِيهِ الْكُلَيْبِيُّ أَكْثَرَ مِنْ تَسْعِينَ رَوَايَةً تَضَمَّنَتْ تَحْرِيفاً لِمَعَانِي الْقُرْآنِ، فَقَالَ: "كُلُّ مَنْ يَطَّلَعُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُنْصِفِينَ يَوْقِنُ أَنَّ الْكُلَيْبِيَّ وَرَوَاتَهُ هُمْ أَعْدَاءُ الْقُرْآنِ. أَوْ عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ لَا يَعْتَقِدُونَ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَلَا يُؤْمِنُونَ بِهِ"^(٣).

وَمَعَ أَنَّ الْبُرْقُعِيَّ خَصَّصَ كِتَابَهُ هَذَا لِدِرَاسَةِ قِسْمِ الْأُصُولِ مِنَ (الْكَافِي)، إِلَّا أَنَّهُ نَبَّهَ إِلَى أَنَّ "التَّقْلَ فِي الْفُرُوعِ مِنَ الرُّوَاةِ الْوَضَّاعِينَ ذَاتِهِمْ الَّذِينَ تُقْلَ عَنْهُمْ الْكُفْرُ وَالشَّرْكُ بِاسْمِ أُصُولِ الْعَقَائِدِ"^(٤). وَقَالَ بَآخِرِ الْكِتَابِ: "تَمَّ الْمَجْلُدُ الْأَوَّلُ مِنَ (الْكَافِي) الَّذِي هُوَ فِي أُصُولِ الْعَقَائِدِ. وَيَجِبُ الْعِلْمُ أَنَّ فُرُوعَ (الْكَافِي) -أَيْضاً- قَدْ رُوِيَ عَنْ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ الْعُلَاةِ وَالْكَذَّابِينَ الْخَرَافِيِّينَ وَمُجْهُولِي الْحَالِ أَنْفُسِهِمُ الَّذِينَ تُقْلَ عَنْهُمْ الْأُصُولُ.. وَلَوْ شِئْنَا أَنْ نَعُدَّ الْخَرَافَاتِ الْوَارِدَةَ فِي الْفُرُوعِ، فَسَوْفَ نَحْتَاجُ مَجْلَدَاتٍ ضَخْمَةً لَذَلِكَ". ثُمَّ ذَكَرَ نَمَازِجَ وَأَمْثَلَةً^(٥).

وَإِذَا كَانَ عُلَمَاءُ الْمَذْهَبِ يَذْكُرُونَ أَنَّ (الْكَافِي) أَجَلُّ مُصَنَّفَاتِ الشَّيْعَةِ، فَإِنَّ الْبُرْقُعِيَّ خَرَجَ بِرَأْيٍ مُعَاكِسٍ، فَقَالَ فِي خَاتَمَةِ كِتَابِهِ: "إِذَا تَأَمَّلَ أَحَدٌ فِي (الْكَافِي) وَدَرَسَهُ"^(٦) بِدَقَّةٍ وَبَلَا تَعْصَبٍ وَغَرَضٍ، فَإِنَّهُ يَنْتَهِي إِلَى أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ أَبْطُلَ مَا جَاءَ بِهِ صَانِعُو الْمَذْهَبِ الشَّيْعِيِّ"^(٧).

أَقُولُ: وَمَا ذَكَرَهُ الْبُرْقُعِيُّ مِنْ أَنَّ الْكُلَيْبِيَّ لَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ تَمْيِيزٌ وَلَا قُوَّةٌ عِلْمِيَّةٌ يَعْرِفُ بِهَا الصِّدْقَ مِنَ الْكُذْبِ، هِيَ النَتِيجَةُ الَّتِي تَحَاشَى آخَرُونَ التَّصْرِيحَ بِهَا، فَانْكَفَوْا بِإِبْدَاءِ عَجَبِهِمْ مِنْ كَثْرَةِ الْأَبَاطِيلِ فِي كِتَابِهِ. فَمَا ذَكَرَهُ الْبُرْقُعِيُّ أَقَلُّ مَا يَخْرُجُ بِهِ النَّاضِرُ فِي الْكِتَابِ. إِذْ لَا يُوجَدُ فِيهِ كُلُّهُ مَا يَدُلُّ عَلَى فَحْصٍ وَانْتِقَاءٍ لِلْأَخْبَارِ، وَصَرِيحٌ مَا فِي مُقَدِّمَتِهِ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِنَتْلِكَ الْمُرَوِّياتِ عَلَى

(١) المرجع السابق (ص ١٧٨).

(٢) المرجع السابق (ص ١١٣).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٨٥).

(٤) المرجع السابق (ص ٤٤).

(٥) المرجع السابق (ص ٣٦٩).

(٦) فِي الطَّبْعَةِ (و دُرُوسُهُ)، وَأَظْنَهُ تَصْحِيفاً.

(٧) كَسَرَ الصَّنَمَ (ص ٣٧١).

سبيل التسليم والتفويض، وليس على سبيل العلم بصحتها وثبوتها. فالرجل - في أحسن الأحوال - جَماعٌ للأخبار، وليست الدراية من صنعته.

ونحن إذا تركنا ما في الكتاب من سُحفٍ وغلوٍ قد يستسيغه ضعيفُ العقل. فإن ثمة أخباراً أخرى لا يمكنُ المجادلةُ في بطلانها لعدمِ مطابقتها الواقع التاريخي.

من ذلك أن الكلينيَّ روى أن علياً عليه السلام ذكر الإمام الحادي عشر من ولده، وهو المهدي المنتظر، فقال: "تكونُ له غيبةٌ وحيرةٌ يضلُّ فيها أقوامٌ ويهتدي فيها آخرون". ف قيل له: وكم تكونُ الحيرةُ والغيبةُ؟ قال: ستة أيام، أو ستة أشهر، أو ست سنين^(١). ولو قال مخترعُ هذا المتن (سته قرون)، لكان كذبه قد ظهرَ اليوم، وقد أوشكت الستة قرونُ الثانية على التمام.

وروى الكلينيُّ عن الباقر عليه السلام في تفسير قوله - تعالى -: ﴿ فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسَنَّا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ۚ لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسْكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْتَلُونَ ۝ ١٣ ﴾ [الأنبياء: ١٢ - ١٣] قال: "إذا قامَ القائم، وبعثَ إلى بني أمية بالشام، هربوا إلى الروم. فيقول لهم الروم: لا ندخلنكم حتى تنصروا. فيعلقون الصُلبانَ في أعناقهم، فيدخلونهم..."^(٢). فتلك الرواية رُكبتَ زمنَ بني أمية، كما هو ظاهرٌ من سياقها. وقد ذهبت الآن دولةُ الأمويينَ قبل أن يقومَ قائمُ الإمامية فيلجأهم إلى الروم. ومع ذلك أخرجَ الكلينيُّ هذه الروايةَ في كتابه بعدما تبين كذبُها. إلا أن يكونَ من رأيه أن لبني أمية رجعةً ودولةً ثانيةً آخرَ الزمان!

وأخرجَ الكلينيُّ عن راوٍ يُقالُ له عليُّ بنُ مهزيار - أنه قال: "رأيتُ أبا جعفر الثاني عليه السلام في سنة خمسٍ وعشرين ومائتين، ودَّعَ البيتَ بعد ارتفاعِ الشمس..."^(٣). وأبو جعفر الثاني لقبُ تطلُّقه الشيعةُ على عليِّ بنِ محمدٍ الجواد، وكانت وفاته سنة (٢٢٠هـ)، كما ذكرَ ذلك

(١) الكافي (٣٣٨/١).

(٢) المرجع السابق (٥٢/٨).

(٣) المرجع السابق (٥٣٢/٤).

الكُلَيْبِيُّ نَفْسُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(١)!

وروى الكُلَيْبِيُّ عن الباقرِ خبراً فيه: "أن يزيدَ دخلَ المدينة وهو يريدُ الحجَّ... وفي الخبرِ أنه أرادَ أن يقتلَ رجلاً، فقالَ له الرجلُ: ليس قتلُك إيايَ بأعظمَ من قتلِكَ الحسين..."^(٢). وفي هذه الرواية من الخللِ أن يزيدَ بنَ معاويةَ لم يدخلَ المدينة بعدَ ولايته قطُّ، إذ لم يستقم له أمرُ الحجازِ حتى هلكَ باتفاقِ أهلِ التواريخ. وقد تنبَّه المجلسيُّ لهذا الإشكالِ الذي لم يدركه الكُلَيْبِيُّ، فقالَ: "يمكنُ أن يكونَ اشتبه ذلك على بعضِ الرواةِ وكانَ في الخبرِ أن ذلك جرى بينه وبينَ من أرسله... وهو مُسلمٌ بن عُقبة لأخذِ البيعة"^(٣).

و روى الكُلَيْبِيُّ عن أبي بصيرٍ قالَ: "قُبِضَ موسى بنُ جعفرٍ عليه السلامُ، وهو ابنُ أربع وخمسينَ سنةً في عامِ ثلاثٍ وثمانينَ ومائة"^(٤). وأبو بصيرٍ من مشاهيرِ رواةِ أخبارِ الطائفةِ، وهو مُتقدِّمٌ لم يدرك وفاةَ الكاظم. وقد علَّقَ الخوئيُّ على هذا فقالَ: "أبو بصيرٍ مات سنة (١٥٠هـ).. فلا يمكنُ أن يرويَ وفاةَ الكاظم عليه السلامُ"^(٥).

فمثلُ هذه الأخبارِ، مع ما تقدَّم من عجائبَ وأباطيلَ، ومع مُوافقةِ علماءِ المذهبِ على غلبةِ الضَّعْفِ في أسانيدِ (الكافي)، كلُّ هذا مما يجعلُ الناظرَ يحزمُ أن الكُلَيْبِيَّ في أحسنِ الأحوالِ - لم يكنْ أكثرَ من جامعٍ للأخبارِ لا أكثرَ. فهذا هو التفسيرُ الوحيدُ لشُيُوعِ الضَّعافِ والمكذوباتِ في كتابه، وبخاصَّةٍ مع إقراره بالعجزِ عن تمييزها في مُقدِّمةِ كتابه.

يقول هاشمٌ معروفُ الحسنيِّ (١٤٠٣هـ): "بعدَ التَّبَعِ في الأحاديثِ المنتشرة في مجاميعِ الحديثِ كالکافي والوافي وغيرهما، نجدُ أن العُلاةَ والحاقدینَ على الأئمةِ والهداةِ لم يترکوا باباً

(١) المرجع السابق (١/٤٩٢).

(٢) المرجع السابق (٨/٢٣٤).

(٣) بحار الأنوار (٤٦/٢٣٨). وانظر مرآة العقول (٢٦/١٧٩).

(٤) الكافي (١/٤٨٦).

(٥) معجم رجال الحديث (١١/٣٤٩).

من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفسادِ أحاديثِ الأئمةِ والإساءةِ إلى سمعتهم^(١). ويقربُ من هذا الكلام قولُ الدكتور محمد حسينِ الذهبيِّ رَحِمَهُ اللهُ: "كلمةُ الحقِّ والإنصافِ: أنه لو تصفَّحَ إنسانٌ أصولَ (الكافي)، وكتابَ (الوافي)، وغيرهما من الكتبِ التي يعتمدُ عليها الإماميةُ الاثنا عشريةُ لظَهَرَ له أن مُعظَمَ ما فيها من الأخبارِ موضوعٌ وَضَعَ كَذِبٌ وافتراءً"^(٢).

ثامناً: التصحيفاتُ في نُسَخِ الكتاب.

من اللافت للنظر أن الأصولَ الخطيَّةَ لكتابِ (الكافي) متأخِّرةٌ للغاية، وهو ما يُفترضُ عكسُه في كتابِ بشهرتهِ وتقدمه. فالطَّهرانيُّ (١٣٨٩هـ) حين ذكرَ الكتابَ عدَّدَ له بضعَ نُسَخٍ وَصَفَ بعضها بالتَّفاسَةِ، وكلُّها يرجعُ للقرنِ الحادي عشر، وليسَ عليها ما يُدلُّ على الأصلِ المنقولةِ عنه^(٣).

وبالبحثُ عبدُ الرسولِ الغفَّارُ - في دراسته للكتاب - تعرَّضَ لتعدادِ نُسَخِهِ، فذكرَ أنَّ بالمكتبةِ الرضويةِ بمشهدٍ مئةً وخمسينَ نسخةً خطيَّةً، ثم عدَّدها ونقلَ تاريخَ نُسَخِ كلِّ واحدةٍ منها، والناظرُ فيما نقله يرى أقدمها يرجعُ للحِقْبَةِ الصَّفَوِيَّةِ، في القرنِ العاشرِ وما بعده، عدا نُسَخَتَيْنِ اثنتين: إحداهما مُتقدِّمةٌ نسبياً فرَغَ منها ناسخُها سنةَ (٦٧٥هـ)^(٤). لكني رأيتُ البهْبُودِيَّ يصفُها، فإذا هي قِطْعَةٌ صَغِيرَةٌ من الكتابِ ليسَ فيها سوى: كتابِ الصَّيْدِ والذَّبائِحِ، وكتابِ الأطعمَةِ والأشربةِ، وكتابِ المعيشَةِ^(٥). والنسخةُ الثانيةُ كُتِبَتْ سنةَ (٨٩١هـ)^(٦)، لكن أشارَ فؤاد سزكينَ إلى أنها تُغطي المجلدَ الأوَّلَ من الكتابِ فقط^(٧).

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ٢٥٣).

(٢) التفسير والمفسرون (٣٢/٢).

(٣) الذريعة (٢٤٥/١٧).

(٤) الكافي والكليني (ص ٤٥٨).

(٥) معرفة الحديث (ص ٤٨).

(٦) الكافي والكليني (ص ٤٥٨).

(٧) تاريخ التراث العربي. المجلد الأول (٢٩٢/٣).

ومما ذكره عبدُ الرسولِ ثلاثُ نُسخٍ بمكتبةِ المرجعِ شهابِ الدِّينِ المرعشيِّ (١٤١١هـ) بقُمٍّ، أُرْجِعَ إحداهما للقرنِ السَّابعِ، والثانيةُ إلى القرنِ السَّابعِ والثامنِ، والثالثةُ إلى القرنِ التاسعِ والعَاشِرِ. ولا أدري كيف قَدَّرَ زمنَ تلكِ النُّسخِ بهذه الطَّريقةِ، فإنه جَرَى على نَقْلِ التَّاريخِ المُنْبَتِ على كُلِّ نَسْخَةٍ فيما عدا هذه النُّسخِ الثلاثِ، فإنه قَدَّرَها هكذا. وقد ذَكَرَ عليُّ أكبرُ الغِفَارِيُّ في تحقيقه للطَّبعةِ المتداوِلةِ اليومَ، أنَ المرعشيَّ أعانَهم في الطَّبعةِ الثَّانيةِ من الكتابِ، فأرسلَ إليهم ثلاثَ نُسخٍ خطِّيَّةٍ لِقِسْمِ (الأصُول) من الكافي، اثنتانِ منها ترجعُ للقرنِ الحادي عشر، والثالثةُ غيرُ مؤرَّخَةٍ^(١). كما أرسلَ لهم نسختينِ لِقِسْمِ (الفُرُوع) كُتِبَتَا سنة (١٠٧٦هـ)^(٢). وبعثَ إليهم بِنُسخَةٍ لِقِسْمِ (الرَّوَضَةِ) كُتِبَتْ سنة (١٠٩٠هـ)^(٣). وهذا ما يجعلُ من المستبعدِ أن يكونَ لدى المرعشيِّ نسخٌ تعودُ للقرنِ السَّابعِ أو الثامنِ. إلا أن تكونَ نُسخاً رَدِيئةً، أو غيرَ مكتملةٍ، فلا تفيِدُ في تحقيقِ الكتابِ.

وذكرَ سزكينُ أنَ بمكتبةِ بلديَّةِ الإسكندريَّةِ نُسخةٌ ترجعُ إلى القرنِ الثامنِ الهجريِّ^(٤)، فإن صحَّ تاريخُها، وكانت كامِلةً، فهي الأقدمُ من بينِ النُّسخِ المُنْبَتَةِ في الفهَّارسِ العربيَّةِ للمكتباتِ العامَّةِ.

وقد طُبِعَ الكتابُ أكثرَ من مرَّةٍ. لعلَّ أقدمَها طَبْعَةُ حَجَرِيَّةٌ خَرَجَتْ سنة (١٢٦٦هـ)، ولم يَبَيَّنْ عليها أينَ طُبِعَتْ. ثم خَرَجَتْ بطهرانَ طَبْعَةُ أُخْرَى حَجَرِيَّةٌ -أيضاً- سنة (١٢٧٨هـ). ثم طُبِعَ بتبريزَ سنة (١٢٨١هـ)، ثم تتابعتْ بعدَ ذلك طبعاتٌ أُخْرَى في إيرانَ والهندِ^(٥)، لم يُذكرَ شيءٌ عنِ الأصُولِ المعتمَدةِ في إخراجِها.

أما النسخةُ المشهُورةُ المتداوِلةُ اليومَ فهي التي قامَ بتحقيقِها ومُقابَلَةُ أصُولِها عليُّ أكبرُ

(١) مقدمة نشرة دار الكتب الإسلامية ، لطبعة الحيدري (٤٤/١).

(٢) مقدمة قسم الفروع من الكافي (٣/٣).

(٣) مقدم قسم الروضة من الكافي (٣/٨).

(٤) تاريخ التراث العربي. المجلد الأول (٢٩٢/٣).

(٥) معجم المطبوعات العربية في إيران (ص ٣٠٨)، وتاريخ التراث العربي، المجلد الأول (٢٩٢/٣). وقد وهمَ ثامر

العميدي، في كتابه (الشيخ الكليني وكتابه الكافي)، فذكر (ص ١٧٤) أن الكتابَ طُبِعَ سنة (١٠٥٦هـ)، وسنة

(١٠٦٢هـ)، ونسب ذلك إلى كتاب الذريعة للطهراني. وهذا خطأ صِرفٌ، فالطهرانيُّ في الموضع الذي نقل منه

العميدي (٢٤٦/١٧) إنما كان يتحدث عن تواريخ نسخ خطية للكتاب، ولم يكن يتحدث عن طبعاته.

الغفاري، وصدرت طبعاتها الأولى عن مطبعة الحيدري بطهران على دفعات:

ففي العام (١٣٧٤هـ) صدرَ قسمُ (الأصول) في مجلدين، اعتمدَ المحققُ فيه على طبعاتٍ سابقة، قامَ بمقابلتها على أربع نسخٍ خطية، كلها مما كُتِبَ في القرنِ الحادي عشر. ثم صدرت طبعةٌ ثانية سنة (١٣٨١هـ)، قُوبِلَت على ثلاثِ نُسخٍ أخرى: واحدةٌ منها بلا تاريخ، واثنانِ كُتِبَتَا في القرنِ الحادي عشر -أيضاً-. وقد أُضيفَت لها مُقدِّمةٌ تعريفيةٌ كتبها الدكتور حسين علي محفوظ.

وفي العام (١٣٧٧هـ) بدأ صدورُ المجلداتِ المشتملةِ قسمَ (الفروع)، فصدرَ المجلدُ الثالثُ والرابعُ سنة (١٣٧٧هـ)، ثم صدرَ الخامسُ سنة (١٣٧٨هـ)، ثم صدرَ السادسُ والسابعُ سنة (١٣٧٩هـ). وبذلك اكتمَلَ قسمُ (الفروع). وقد اعتمدَ المحققُ في إخراجِه على طبعاتٍ سابقةٍ للكتابِ قابلها على ثلاثِ نُسخٍ خطيةٍ كلها مما كُتِبَ في القرنِ الحادي عشر.

وكانَ قسمُ (الروضة) قد صدرَ سنة (١٣٧٧هـ) مُقابلاً على أربعِ نُسخٍ خطيةٍ، ثنتانِ منها كُتِبَتَا في القرنِ الحادي عشر، واثنانِ في القرنِ الثاني عشر^(١)!

فجميعُ الأصولِ المعتمدةِ في إخراجِ الكتابِ لا يرتفعُ شيءٌ منها إلى أبعدَ من القرنِ الحادي عشر. وكثرةُ النسخِ المكتوبةِ في تلكِ الحِقبةِ مما يؤكِّدُ دورَ الصَّفويين الظاهرِ في إحياءِ التراثِ الإمامي. غيرَ أن كُتِبَ الروايةَ ليستَ كغيرِها من مُصنَّفاتِ الفقه والأصول واللغة والآداب والتواريخ. ولن يكونَ هناكُ قيمةٌ علميةٌ ذاتُ بالٍ لِنسخةٍ مُصنَّفٍ حديثيُّ مُسندٍ كُتِبَت في القرنِ العاشرِ أو بعده، ما لم يُوجدَ عليها سماعاتٌ تؤكِّدُ اتصالها ومقابلتها بأصولٍ تقربُ من زمنِ الرواية. وبخاصَّةٍ أن كتابَ (الكافي) لم تُكتبَ عليه شُروحٌ أو تعليقاتٌ أو دراساتٌ مُتقدِّمةٌ تُضبطُ أسانيدَه ومُتُونَه، لئلا يقعَ فيها التصحيفُ والتحريفُ، فضلاً عن الدسِّ والتزوير. فالكتابُ مُدْ وَضَعَه مؤلفُه على رأسِ المئةِ الثالثةِ، وإلى نهايةِ القرنِ العاشرِ، لم يكتبَ عليه شرحٌ، ولا حاشيةٌ، ولا تعليقٌ، ولا استدراكٌ أو تعقيبٌ. ولا تكلمَ أحدٌ على ضبطِ

(١) مقدمة قسم الروضة من الكافي (٣/٨). وانظر تفاصيل طبعات الكتاب في (الشيخ الكليني البغدادي، وكتابه

الكافي)، لثامر العميدي (١٧٣-١٧٦).

ألفاظه، أو تفصيل أسانيده، أو شرح مُبهماتِه ومُشكلاتِه. وقد بَقِيَ الحالُ على هذا، إلى مطلعِ القرنِ الحادي عشر، حيثُ بدأ علماءُ الطائفةِ يحاولونَ تدارُكُ ما فات، فكتبوا شُروحَهم وحواشيَهم على الكتابِ، مُعتمدينَ على ما تحَصَّل بأيديهم من نُسخٍ متأخِّرة، تُرك أمرُ ضبطِها وإتقانها للنُساخِ وحدَهم على مدى سبعةِ قرونٍ.

لأجل ذلك كلُّه، فإن النُّسخةَ المتداولةَ اليومَ من الكتابِ مملوءةٌ بالتحريفاتِ والتصحيفاتِ التي يمكنُ اكتشافُ بعضها بمقارَنةِ مضامينِ الكتابِ بالمصادرِ التي رَوَتْ أو نقلت عنه، أو بواسطةِ الشُّروحِ المتأخِّرةِ التي تفتنُ أصحابُها لبعضِ تحريفاتِ النُّساخِ. وقد بيَّن المرجعُ أبو القاسمِ الخوئيُّ الكثيرَ من ذلك في (معجمَ رجالِ الحديث)، فمع أن كتابَه مخصَّصٌ لتراجُمِ الرِّجالِ، إلا أنه عقدَ بخاتمةٍ كثيرٍ من التراجُمِ عنواناً لبيانِ اختلافِ المصادرِ في سياقِ مَروياتِ الرَّاويِ المترجمِ، فنَبَّه على أخطاءٍ كثيرةٍ وقعت في الكُتبِ الأربعةِ -ومنها (الكافي)-. من هذه الأخطاءِ ما تباينت فيه النُّسخُ، ومنها ما اتفقت عليه مع كونه خطأً. وكثيرٌ منها من النَّوعِ المؤثرِ في تغييرِ سَنَدِ الروايةِ أو معنى متنها، وليست من الأخطاءِ الشَّكليةِ غيرِ المؤثرة. فهناك أخطاءٌ تقلبُ اسمَ الرَّاويِ فتجعلُه يشبهُ بغيره، وأخطاءٌ في دمجِ راوَيْنِ تحت اسمٍ واحدٍ، بتحويلِ لفظةٍ (عن) إلى (بن)، وأخطاءٌ في زيادةِ راوٍ في الإسنادِ، أو إسقاطِ آخر، أو دُخولِ سَنَدٍ في سَنَدٍ. علاوةً على الأخطاءِ الموجودةِ في المتنِ. وهذه الأخطاءُ لا علاقةَ لها بعملِ القائمينَ على طبعِ الكتابِ بل هي تحريفاتٌ وقعت في أصوله الخطيَّةِ. ولتوضيح ذلك أسوقُ فيما يأتي أمثلةً ونماذجَ لتلك الأخطاءِ والتحريفاتِ التي وقعت في (الكافي)، في مُتونه وأسانيده:

- أخطاءٌ في أسانيدِ الكتاب:

١ روى الكلينيُّ خبراً في (كتاب الصَّيام-باب قضاء شهرِ رَمَضانَ)، فقال في سَنَدِه: "عليُّ بنُ إبراهيمَ، عن أبيه، عن ابنِ أبي عُميرٍ، عن حمادٍ، عن الحليِّ، عن عبدِ اللهِ ابنِ المغيرة، عن عبدِ اللهِ بنِ سنانٍ، عن أبي عبدِ اللهِ عليه السلام قال: من أفطر شيئاً من شهرِ رمضان..."^(١). يقولُ الشيخُ حسنٌ (١٠٤هـ) مُعلِّقاً على هذا الموضع: "اتفقَ في الطريقِ غلطٌ في جميعِ

(١) الكافي (٤/١٢٠/ح٣).

ما عندي من نُسَخِ الكافي". ثم بيّن أن الصَّوابَ فيه: (عليُّ بنُ إبراهيمَ، عن أبيه، عن عبدِ الله بنِ المغيرة...). وأن جملة: (عن ابنِ أبي عُمير، عن حمادٍ، عن الحلبيِّ) أُقحِمت من سندِ الحديثِ المذكورِ بعده! ^(١).

٢ وروى الكلينيُّ خبراً في (كتابِ الوصايا-باب من ماتَ على غيرِ وصيّةٍ)، فقال في سنده: "عن أحمدَ بنِ محمدٍ، عن زُرعة، عن سَماعة، قال: سألتُ أبا عبدِ الله عليه السلام عن رجلٍ ماتَ وله بنون... ^(٢)".

وهذا السندُ فيه سقطٌ، والصوابُ: "عن أحمدَ بنِ محمدٍ، عن عُثمانَ بنِ عيسى، عن زُرعة، عن سَماعة...". بزيادة (عثمانَ بنِ عيسى)، كما جاء ذلك في سائرِ المصادر التي روتَ الحديثَ ^(٣).

٣ وروى الكلينيُّ خبراً في (كتابِ الديّات-باب من لا ديةَ له)، فقال في سنده: "عليُّ بنُ إبراهيمَ، عن أبيه، عن محمدٍ بنِ عيسى، عن يونس... ^(٤)".
وصوابه: "عن عليٍّ بنِ إبراهيمَ، عن محمدٍ بنِ عيسى، عن يونس". من غيرِ ذكر: (عن أبيه)، بعد عليٍّ بنِ إبراهيمَ، كما ثبت ذلك في سائرِ المصادر ^(٥).

٤ وروى خبراً في (كتابِ الصَّوم-باب من وجبَ عليه صومُ شهرينِ مُتتابعينِ) من طريق: "ابنِ أبي عُمير، عن أبانَ بنِ تغلبٍ، عن زُرارة قال: قلتُ لأبي جعفرٍ عليه السلام: رجلٌ قتلَ رجلاً في الحرم... إلخ ^(٦)".

وقد صوّب الشيخُ حسنٌ أن في السندِ تحريفاً. والصَّوابُ فيه: (عن أبانَ بنِ عُثمانَ)،

(١) منتقى الجمان (٥٤٢/٢).

(٢) الكافي (٥٤٥/١).

(٣) انظر: معجم رجال الحديث (١٣٥/١٢).

(٤) الكافي (٣/٢٩١/٧).

(٥) معجم رجال الحديث (٢٢٤/١٢).

(٦) الكافي (٩/١٤٠/٤).

بدل (أبان بن تغلب)^(١)، وهما راويان مختلفان.

٥ وروى خبراً في (أبواب التاريخ-باب الفياء والأنفال)، وجاء في مطلع سنده: "عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى بن يزيد"^(٢).
وقد اضطربت نُسَخُ الكتاب هنا فجاء في بعضها: "عيسى، عن يزيد"، بدل "عيسى ابن يزيد". واستظهر بعض الشُّراح أنه الأصح^(٣)، واحتمله الخوئي^(٤). وسواء كان هذا أو ذاك، فما في الاثنين معروف لدى علماء الطائفة.

٦ وروى خبراً في (كتاب الصلاة-باب القنوت في الفريضة) فقال في سنده: "...عن ابن أبي عمير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: القنوت في كل صلاة..."^(٥).
وقد شرح الشيخ حسن أن في إسناد هذا الخبر غلطاً واضحاً، وأنه قد سقط منه: (عن ابن أذينة) بين (ابن أبي عمير) و(زرارة)^(٦).

٧ وروى خبراً في (كتاب التاريخ-باب مولد أبي محمد الحسن بن علي)، فقال في سنده: "إسحاق: أخبرني محمد بن الربيع الشَّائِي"^(٧).
و وقع في بعض النسخ: (النَّسَائِي)، وفي بعضها: (النَّشَائِي)، وفي بعضها: (الشَّامِي)، وفي بعضها الآخر: (الشَّيْبَانِي). قال المازندراني (١٠٨١هـ): "الظاهر أن الكل تصحيف أو تحريف". وأنه محمد بن الربيع بن سويد السَّائِي، وهو من أصحاب أبي محمد الحسن

(١) منتقى الجمان (٥٦٧/٢).

(٢) الكافي (٥٤٥/١).

(٣) حاشية بدر الدين العاملي على أصول الكافي (ص ٢٨٣).

(٤) معجم رجال الحديث (١١١/٣).

(٥) الكافي (٣/٣٤٠/٧).

(٦) منتقى الجمان (٥٦/٢).

(٧) أصول الكافي (٥١١/١).

العَسْكَرِيَّ" (١). وهذا الاستظهار الذي لا يُوجد في النسخ ما يُسنده، سوف يُبنى عليه معرفة حال الراوي.

٨ وروى خبراً في (كتاب الوصايا-باب ما يجوز من الوقف والصدقة)، فقال فيه: "عن ابن بكير، عن الحكم بن أبي عقيقة، قال: تصدق أبي عليّ بدار... (٢). وصوابه: "عن الحكم أخي أبي عقيقة"، كما في كتب الرجال (٣).

٩ وروى خبراً في (كتاب الموارث-باب ميراث المماليك)، فقال في سنده: "علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن جعفر، عن عبد الله بن طلحة" (٤). وصوابه: (محمد بن حفص)، بدل (محمد بن جعفر)، كما استظهر ذلك الخوئي، بسبب تكرار هذا الإسناد في (الكافي)، ومن خلال مصادر الرواية الأخرى (٥).

١٠ وروى خبراً في (كتاب المعيشة-باب من يشتري الرقيق فيظهر به عيب)، فقال في سنده: "عن جميل بن صالح، عن عبد الملك بن عمير... (٦). والمعروف: "عبد الملك بن عمرو"، وهكذا أخرجه الطوسي في التهذيب (٧).

١١- وروى خبراً في (كتاب الأطعمة-باب ما يُقطع من أليات الضأن)، فقال فيه: "عن يعقوب بن يزيد، ويحيى بن المبارك... (٨).

(١) شرح أصول الكافي (٣٢٩/٧).

(٢) الكافي (١٨٥/٣٣/٧).

(٣) ينظر: رجال الطوسي (ص ١٨٥)، معجم رجال الحديث (١٧١/٧)،

(٤) الكافي (١٤٧/٧/٦).

(٥) معجم رجال الحديث (٣١١/١).

(٦) الكافي (٣١٤/٢١٤/٥).

(٧) المرجع السابق (٦٧/٧/٣).

(٨) المرجع السابق (٦/٢٥٥/٤).

وصوابه: "عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك..."^(١).

١٢- وروى خبراً في كتاب (الصلاة-باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر)، فقال في سنده: "عن سيف، عن منصور الصيقل، عن أبي عبد الله...."^(٢). قال الأردبيلي^(٣) (١١٠١هـ): "منصور بن الصيقل.. سهو، والصواب ميمون"^(٤). وقال المامقاني^(٥): "إبدال بعض نسخ (الكافي) في باب الرجل يصلي: ميمون بمنصور اشتباه من الناسخ"^(٦).

١٣- وروى خبراً في (كتاب الحج-باب ما يهدى إلى الكعبة) عن جعفر الصادق، جاء في سنده: "جعفر بن بشير، عن أبان، عن أبي الحر، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: جاء رجل إلى أبي جعفر عليه السلام، فقال: إني أهديت جارية إلى الكعبة... الخبر"^(٧). وأبو الحر هو: أيوب بن الحر. لكن الكليني روى الخبر عنه بالإسناد نفسه في (باب التوادر)، وجاء فيه: "عن أبي الحسن"، بدل "عن أبي الحر"^(٨).

(١) انظر: معجم رجال الحديث (٣١٩/١٥).

(٢) الكافي (٤٠٦/٣).

(٣) محمد بن علي الأردبيلي الحائري. من تلاميذ المجلسي الثاني. قال الطهراني: "لم نظفر بتاريخ ولادته، ولا وفاته". وكتابه جامع الرواة كان محل حفاوة علماء عصره، حتى أمر السلطان سليمان الصفوي باستنساخه ووقفه. وقد ذكر طابعو الكتاب أنهم رأوا بخط الناسخ تأريخ وفاة المؤلف سنة (١١٠١هـ). الذريعة (٥٤/٥).

(٤) جامع الرواة (٢٨٦/٢).

(٥) عبد الله بن محمد حسن بن عبد الله المامقاني. مولده بالنجف سنة (١٢٩٠). له عناية بعلم الرجال. كتب فيه كتابه الأشهر (تنقيح المقال في أسماء الرجال). قال عنه الطهراني: "هو أبسط ما كتب في الرجال". وله أيضاً- (مقباس الهداية في علم الدراية)، و(مخزن المعاني) في ترجمة والده. وقد ألحقه بآخره ترجمة لنفسه. وذكر الطهراني أن له كراريس في علم الرجال. توفي سنة (١٣٥١هـ).

ينظر: الذريعة (٤٦٧/٤)، مصفة المقال (ص ٢٥٠).

(٦) تنقيح المقال (٢٦٥/٣).

(٧) الكافي (٢٤٢/٤).

(٨) المرجع السابق (٥٤٥/٤).

تلك أمثلة للأخطاء الواقعة في أسانيد الكتاب. وأما المتون ففيها مثل ذلك، وربما أكثر. وكما سقت نماذج وأمثلة تبين نوع الأخطاء الواقعة في الأسانيد، أسوق أمثلة أخرى لتوضيح نوع التصحيقات والأخطاء في متون الكتاب.

- أخطاء في متون كتاب (الكافي):

١ من أسوأ أنواع التحريفات التي وقعت في الكتاب، أخطاء في نصوص الآيات القرآنية تكررت في مواضع من الكتاب. وأكثرها مما اتفقت عليه نُسخته^(١). مثل رواية عن الصادق عليه السلام قال فيها: "يقول الله - تعالى -: (ولقد أرسلنا رسلاً قبلك، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان)..."^(٢). وصواب الآية: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الحديد: ٢٥] والخطأ من هذا النوع مما يمكن حمله على السهو، حين يقع المرة والمرتين. أما مع تكراره، فليس لذلك معنى إلا أن الذين تولوا ضبط نص الكتاب، ليسوا من أهل العلم والمعرفة. هذا إن لم نقل إن الخطأ من الكليني نفسه. وقد رأيت محقق الطبعة في موضع صادفه خطأ في نص آية قرآنية، فقال: "لعله نقله بالمعنى، أو تلفيق، أو تصحيف من النسخ"^(٣)!

٢ ومن الأخطاء في متون الكتاب ما رواه الكليني في (كتاب التوحيد-باب حدوث الأسماء) عن جعفر الصادق عليه السلام قال: "إن الله خلق الأسماء بالحروف غير متصوت"^(٤). هكذا وقع في النسخة المطبوعة.

وقد ذكر بدر الدين العاملي -أحد المحققين على الكتاب- أن الثابت في النسخ المعتمدة من (الكافي): "خلق الأسماء غير منصوب"، وأضاف أن ذلك كله تصحيف صوابه: "خلق

(١) انظر أمثلة لذلك في: (١٩٠/١)، (١٩١/١)، (٢٢٩/١)، (٢٩٣/١)، (٤٦٤/١)، (٥٥١/٥)، (٢٨٣/٨).

(٢) الكافي (٢٩٣/١).

(٣) المرجع السابق (٥٥١/٥ هامش ٢).

(٤) المرجع السابق (١١٢/١).

الأسماء غير منعوت^(١).

٣ وروى الكليني خبراً في (كتاب التوحيد-باب آخر) عن الصادق عليه السلام أنه قال في وصف الله - سبحانه -: "ولكن الله بصير لا يَحْتَمِلُ شَخْصاً مَنْظُوراً إليه"^(٢). وصوابه: "لا يَجْهَلُ شَخْصاً مَنْظُوراً إليه" كما ذكره بدر الدين العاملي^(٣).

٤ وروى خبراً في (كتاب الطهارة-باب الجنب يأكل ويشرب..) عن جعفر الصادق: "لا بأس بأن يَحْتَجِمَ الرَّجُلُ، وهو جنب"^(٤). والخبر نقله حسين الخوانساري^(٥) (١٠٩٩هـ) عن (الكافي) بلفظ: "لا بأس أن يَحْتَضِبَ الرَّجُلُ وهو جنب". ثم ذكر اختلاف النسخ في هذا الموضع^(٦). وأشار لهذا الخلاف -أيضاً- يوسف البحراي^(٧) (١١٨٦هـ)، ونَبَّه عليه ناشرو الكتاب في حاشيته.

٥ وروى خبراً في (كتاب التوحيد-باب معاني الأسماء واشتقاقاتها)، عن موسى الكاظم أنه سئل عن معنى (الله)، فقال: "استولى على ما دقَّ وجلَّ"^(٨). والمعنى غير ظاهر. وقد تأوَّله المجلسي^(٩) (١١١١هـ) أولاً على أنه من باب تفسير الشيء بلازمه. لكنّه عادَ فاستظهر أن الخبر سقط منه شيء. واعتضد بأن الكليني رواه عن شيخه البرقي، والبرقي رواه في كتابه (المحاسن)

(١) حاشية على أصول الكافي (ص ٩١).

(٢) شرح أصول الكافي (١/١٢١).

(٣) حاشية على أصول الكافي (٩٧).

(٤) الكافي (٣/٥١/ح ١١).

(٥) حسين بن جمال الدين محمد الخوانساري، الأصفهاني. وصفه معاصره الحر العاملي فقال: "فاضل، عالم، حكيم، متكلم، محقق، مدقق، ثقة، ثقة، جليل القدر، عظيم الشأن، علامة العلماء، فريد العصر". له (شرح الدروس) في

الفقه، و(شرح الإشارات)، و(مقدمة الواجب). توفي سنة (١٠٩٩هـ).

ينظر: أمل الآمل (٢/١٠١)، والرسائل الرجالية للكلباسي (٢/٥٣٧).

(٦) مشارق الشموس (١/١٦٨).

(٧) الحقائق الناضرة (٣/١٤٩).

(٨) كتاب الكافي (١/١١٥/ح ٣).

بلفظٍ أكمل وأوضح، فقال فيه: عن أبي جعفرٍ أنه "سُئِلَ عن معنى قولِ الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: آية (٥)]، فقال: "استَوَى على ما دُقَّ وجلَّ"^(١).
 أقول: قد روى ابنُ بابويه (٣٨١هـ) الخبرَ بلفظه الناقصِ من غيرِ طريقِ الكليني^(٢). فإما أن نُسَاحَ الكتائينِ صحَّحوا أحدهما من الآخرِ، وإما أن الخطأ قديمٌ من رِوَاةِ فوق الكليني وابنِ بابويه.

٦ وروى في (كتاب الطَّهارة-باب القولِ عندَ دُخُولِ الخلاء...) أن جعفرًا الصادقَ عليه السلام سئل: "ما تقولُ في الفَصِّ يَتَّخِذُ مِنْ حِجَارَةٍ زُمْرْدٍ؟. قال: لا بأس به".
 وقد أشارَ محققو الطبعةِ إلى أن في نُسخٍ أخرى: (حِجَارَةٌ زَمْزَمٌ)، بدلَ (حِجَارَةٌ زُمْرْدٌ)^(٣).
 والخلافُ بين النُّسخِ في هذا خلافٌ مُتَقَدِّمٌ نَسْبِيًّا. فقد ذكرَ الخبرَ مُحَمَّدُ بْنُ مَكِيِّ الْعَامِلِيُّ (٧٨٦هـ) بلفظِ (زمزم)، وأشارَ لِنُسخَةٍ أُخْرَى فيها (زُمْرْدٌ)^(٤). وهو ما رجَّحه الميرداماد^(٥) (١٠٤١هـ). وجاءَ بعد ذلك الكاشاني (١٠٩١هـ) فصَوَّبَ لفظَةَ (زُمْرْدٌ)، واعتضدَ بأنه لا تُعرَفُ حِجَارَةٌ يُؤْتَى بِهَا مِنْ زَمْزَمٍ^(٦). وأما يوسفُ البحراني (١١٨٦هـ) فمالَ لترجيحِ لفظَةِ (زمزم)، ونقلَ عن بعضِ شيوخه أنه ما في أكثرِ النُّسخِ، وأن لفظَةَ (زُمْرْدٌ) "مما أخطأت به الكتاب"^(٧). والخبرُ أخرجه الطُّوسِيُّ في (التهذيب)، ووقعَ في نُسخِ كتابهِ نظيرُ ما وَقَعَ في نُسخِ (الكافي) من اختلافٍ^(٨).

(١) مرآة العقول (٣٩/٢).

(٢) معاني الأخبار (ص٤).

(٣) الكافي (١٧/٣/ح٥).

(٤) ذكرى الشيعة (١٦٧/١).

(٥) الرواشح السماوية (ص٢٦٧).

(٦) الوافي (٢٥٥/٤).

(٧) الحقائق الناضرة (٨٣/٢).

(٨) تهذيب الأحكام (٣٥٦/١/ح١٠٥٩).

٧ وفي (كتاب النكاح-باب تزويج الصبيان) روى خبراً في الرجل يزوّج ابنه وهو صغير، فعلى من يكون الصّدّاقُ. وفي الخبر قولُ جعفر الصّدّاقِ عليه السلام: "على الأب إن كان ضمّنه لهم. وإن لم يكن ضمّنه، فهو على الغلام. إلا أن يكون للغلام مالٌ، فهو ضامنٌ له، وإن لم يكن ضمنٌ" ^(١). ورواه الطوسيُّ من طريق الكلينيِّ باللفظ نفسه ^(٢).

والجملة الأخيرة منه غير واضحة المعنى. قال محمدٌ العامليُّ صاحبُ (مدارك الأحكام) (١٠٠٩هـ): "كذا فيما وقفتُ عليه من نسخ (الكافي) و(التهذيب)، ومعناه غير متّضح، وقد نقله في المسالك هكذا: (إلا أن لا يكون للغلام مالٌ)، والمعنى على ذلك واضح" ^(٣). ومُراده بالمسالك، كتابُ (مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام) لجدّه زين الدّين العامليِّ (٩٦٥هـ)، فقد ذكر الخبر هناك بلفظ: "إلا أن لا يكون للغلام مالٌ". لكنه لم يعز الخبر إلى كتاب (الكافي) ^(٤).

٨ وروى خبراً في (كتاب الروضة)، فيه أن النبيَّ صلى الله عليه وآله قال لفاطمة عليها السلام في رؤيا رأتها: "قولي أعودُ بما عادت به ملائكةُ الله المقربون، وأنبياءُ المرسلون، وعبادُ الصّالحون من شرٍّ ما رأيتُ في ليلتي هذه أن يُصيبني منه سوءٌ أو شيءٌ أكرهه". قال: "ثم انقلبي عن يسارك ثلاث مرّات" ^(٥).

قال المازندرانيُّ (١٠٨١هـ): "الظاهر أنه تصحيفُ (اتقلبي) بالتاء المثناة الفوقانيّة، والفاء من (التفل)، وهو شبيهٌ بالبرق" ^(٦).

(١) الكافي (٤٠٠/٥ ح/١).

(٢) تهذيب الأحكام (٣٨٩/٧ ح/١٥٥٩).

(٣) نهاية المرام (٤١١/١)، ويلحظ أن العبارة تم تعديلها في الطبعتين الموجودتين من الكافي والتهذيب. فأما طبعة الكافي، فقد صرح محققوها أنهم عدلوا بناءً على ما ذكره صاحب نهاية المرام، وليس بناءً على أصول خطية. وأما التهذيب، فليس فيه ما يدل على ما اعتمده طابع الكتاب في ضبط هذا النص. والطبعة عموماً شبه خالية من أي مقارنات بين الأصول والنسخ، مع أنها -حسب مقدمتها- مطبوعة عن أربع أصول خطية!

(٤) مسالك الأفهام (٢٨٤/٨).

(٥) الكافي (١٤٣/٨).

(٦) شرح أصول الكافي (١٤٠/١٢).

٩ وروى خبراً في (كتاب الذبائح-باب ما يُنتفع من الميتة) عن موسى الكاظم عليه السلام، وفيه: "لا يُنتفع من الميتة بإهاب ولا عَصَب". ثم قال بعد ذلك: "وكلُّ ما كان من السَّخَالِ الصُّوفِ وإنْ جُرَّ والشَّعْرُ والوَبَرُّ والإِنْفَحَةُ والقَرْنُ ولا يُتَعَدَّى إلى غيرها إن شاء الله" ^(١). قال الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ): "هكذا وجد هذا الحديث في (الكافي) و(التهذيبين) ^(٢)، وكأنه سقط منه شيء" ^(٣). وقال الخوانساري (١٠٩٩هـ): "لا يخفى أن في متن هذا الحديث خللاً، وكأنه سقط منه شيء" ^(٤). وكذا قال يوسف البحراني (١١٨٦هـ) ^(٥). وأيدهم -من المعاصرين- المرجع الخميني ^(٦) (١٤١٠هـ).

١٠ وروى خبراً في (كتاب التاريخ-باب مولد أبي جعفر محمد بن علي الثاني) وفيه أن المأمون نصب وصيفاتٍ يستقبلن "أبا جعفر إذا قعد في موضع الأخيـار" ^(٧). وقد وقع في نسخة المازندراني (١٠٨١هـ): (الأجناد) بدل (الأخيـار)، وأشار للفظـة الأخرى الواردة في بعض النسخ ^(٨). وأما المجلسي (١١١١هـ) فخطأ اللفظتين، وقال: "كلاهما تصحيف، والظاهر (الأختان) جمع الختن، كما في نسخ مناقب ^(٩) ابن شهر آشوب" ^(١٠).

١١ وروى الكليني خبراً في (كتاب الطهارة-باب الشك في الوضوء) عن الصادق عليه السلام قال: "إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضأ، وإياك أن تُحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك

(١) الوافي (٦/٢٥٩/٦).

(٢) تهذيب الأحكام (٩/٧٦/٣٢٣)، الاستبصار (٤/٩٠/٣٤١).

(٣) الوافي (٣/١٢٢).

(٤) مشارق الشموس (١/٣١٧).

(٥) الحقائق الناضرة (٥/٧٩).

(٦) المكاسب المحرمة (١/٤٧).

(٧) أصول الكافي (١/٤٩٤).

(٨) شرح أصول الكافي (٧/٢٨٨).

(٩) يعني كتاب مناقب آل أبي طالب، لابن شهر آشوب، والخبر عنده في (٣/٥٠١).

(١٠) مرآة العقول (٦/١٠١).

قد أحدثت" (١).

قال حسين الخوانساري (١٠٩٩هـ): "لا يخفى أن النسخ مختلفة في هذه الرواية"، ثم ذكر أن في بعض النسخ: (إذا استيقنت أنك قد توضأت، فأياك أن تحدث وضوءاً أبداً، حتى تستيقن أنك قد أحدثت). ثم شرح الأثر الفقهي المترتب على هذا الاختلاف (٢).

١٢ ذكر بدر الدين العاملي في حاشيته على (الكافي) رواية وردت في الكتاب، فيها أن عائشة رضي الله عنها لما جاء بالحسن ليُدفن في الحجرة بجوار النبي ﷺ قالت: "بحق أياكم اذهبوا". وذكر أن في بعض نسخ الكتاب: "نحوا ابنكم. اذهبوا" (٣). وهو المثبت في النسخة المطبوعة اليوم من غير إشارة لأي اختلاف في النسخ (٤).

١٣ - روى الكليني في (كتاب الطهارة-باب طهور الماء) خبراً عن جعفر الصادق رضي الله عنه، وفيه: "إن كنت أهرقت الماء فنسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت، فعليك إعادة الوضوء والصلاة وغسل ذكرك. لأن البول ليس مثل البراز" (٥). وقد روى الخبر الطوسي من طريق الكليني، لكن قال في آخره: "لأن البول مثل البراز" (٦)، فانقلب معنى الجملة للتقيض. وذكره بهذا اللفظ حسين الخوانساري (١٠٩٩هـ) نقلاً عن (الكافي)، وأشار لاختلاف وقع بين النسخ في هذا الموضع (٧)، وذكر مثل ذلك الفاضل الهندي (١٣٧هـ) (٨).

(١) الكافي (٣/٣٣/ح١).

(٢) مشارق الشموس (١/٣٨).

(٣) الحاشية على أصول الكافي (ص٢٠٢).

(٤) الكافي (١/٣٠٢/ح٣).

(٥) المرجع السابق (٣/١٨/ح١٩).

(٦) تهذيب الأحكام (١/٥٠).

(٧) مشارق الشموس (١/٨٦).

(٨) كشف اللثام (١/٢٤٤).

١٤ - رَوَى فِي (كِتَابِ الطَّهَّارَةِ - بَابِ تَحْنِيطِ الْمَيِّتِ وَتَكْفِينِهِ) عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ عليه السلام فِي صِفَةِ التَّكْفِينِ: "خُذِ الْعِمَامَةَ مِنْ وَسْطِهَا، وَانْشُرْهَا عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ رُدَّهَا إِلَى خَلْفِهِ، وَاطْرَحْ طَرَفَيْهَا عَلَى صَدْرِهِ" ^(١).

وَقَدْ ذَكَرَ الْفَاضِلُ الْهِنْدِيُّ أَنَّ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْكِتَابِ: (وَاطْرَحْ طَرَفَيْهَا عَلَى ظَهْرِهِ) ^(٢)، وَأَشَارَ لَذَلِكَ الْخِلَافِ مُحَقِّقُو الْكِتَابِ.

١٥ - رَوَى فِي (كِتَابِ الصَّلَاةِ - بَابِ فَضْلِ الصَّلَاةِ) عَنْ الصَّادِقِ عليه السلام: "مَا أَحْسَنَ الرَّجُلُ يَغْتَسِلُ أَوْ يَتَوَضَّأُ، فَيُسَبِّغُ الْوُضُوءَ ثُمَّ يَتَنَحَّى حَيْثُ لَا يَرَاهُ أَنْيْسٌ...". ^(٣)
قَالَ الْكَاشَانِيُّ: "فِي بَعْضِ نُسَخِ الْكَافِي (إِبْلِيسُ) مَكَانَ (أَنْيْسٍ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ" ^(٤)!

١٦ - رَوَى الْكُلَيْنِيُّ خَبْرًا فِي (كِتَابِ الطَّهَّارَةِ - بَابِ النُّوَادِرِ) فِيهِ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ مُوسَى الرَّضَى عليه السلام سُئِلَ عَمَّنْ لَا يَجِدُ مَاءً لِلْوُضُوءِ إِلَّا مِئَةً دِرْهَمٍ أَوْ أَلْفَ دِرْهَمٍ، أَيَشْتَرِيهِ أَوْ يَتِيمُّ؟ قَالَ: "لَا بَلْ يَشْتَرِي. قَدْ أَصَابَنِي مِثْلُ ذَلِكَ، فَاشْتَرَيْتُ وَتَوَضَّأْتُ. وَمَا يَشْتَرِي بِذَلِكَ مَالٌ كَثِيرٌ" ^(٥).

وَالْمَعْنَى فِي آخِرِ الْكَلَامِ غَيْرُ ظَاهِرٍ. وَقَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهِ النُّسَخُ.
فَجَاءَ فِي بَعْضِهَا كَمَا وَقَعَ هَهُنَا: "وَمَا يَشْتَرِي بِذَلِكَ مَالٌ كَثِيرٌ".
وَفِي بَعْضِهَا: "وَمَا يَسْرُنِي بِذَلِكَ مَالٌ كَثِيرٌ".
وَقَدْ نَقَلْتُ بَعْضَ الْمَصَادِرِ الْمَتَأَخِّرَةِ الْخَبَرَ عَنِ (الْكَافِي) بِاللَّفْظَيْنِ ^(٦). وَرَوَى الْخَيْرُ الطُّوسِيُّ،

(١) الْكَافِي (٣/١٤٤/٨).

(٢) كَشَفُ اللَّثَامِ (٢/٢٩٥).

(٣) الْكَافِي (٣/٢٦٤/٢).

(٤) الْوَاقِي (١/٢٣٠)، وَنَقَلَهُ فِي الْحَدَائِقِ النَّاضِرَةِ (٦/٥).

(٥) الْكَافِي (٣/٧٣/١٧).

(٦) نَقَلَهُ عَنِ الْكَافِي بَلْفَظٍ (يَشْتَرِي) ابْنُ الْمُطَهَّرِ الْحَلِيُّ فِي مَتْنِهِ الْمَطْلَبِ (١/١٤). وَبَلْفَظٍ (يَسْرُنِي) نَقَلَهُ عَنِ الْكَافِي

صَاحِبِ مَنَاقِبِ الْجَمَانِ (١/٣٤٤)، وَالْعَامِلِي فِي وَسَائِلِ الشَّيْعَةِ (٣/٣٨٩/ح ٣٩٤٨).

ووقع في نُسخ كتابه الاضطرابُ نفسه^(١).

وجاءَ في بعضِ نُسخ (الكافي) لفظُ ثالث: "وما يسوؤني بذلك مالٌ كثيرٌ". كما أشارَ لذلكَ محققو الكتاب. وهذا لفظُ روايةِ ابنِ بابويه في (الفقيه)، كما نقلَهُ عنه غيرُ واحدٍ^(٢)، وهو المَثْبُتُ في طبعةِ الكتاب. لكنَّ الناشرَ نَبهَ لاختلافِ نُسخه على الأوجهِ الثلاثةِ التي اختلفتَ فيها نُسخ (الكافي)، و(التهذيب)^(٣)!

هذه نماذجُ وأمثلةٌ توضِّحُ نوعَ التصحيِّفاتِ التي تَشِيعُ في مُتُونِ كتاب (الكافي). ومما يُلحَظُ في الأمثلةِ رقم (٥، ٦، ٨، ١٥) تطابقُ تصحيِّفاتِ نُسخ (الكافي) مع التصحيِّفاتِ والاختلافاتِ الواقعةِ في نُسخ (تهذيب الأحكام) للطُّوسي، وهناك المزيدُ من المواضعِ التي وَقَعَ فيها مثلُ هذا التَّطابُقِ في تصحيِّفاتِ نُسخِ الكتَّابَيْنِ^(٤). وهذه السَّمةُ وإن لم تَطَّردْ، إلا أنَّ تكرارها مما يُبعدُ احتمالَ وقوعِها مُصادفةً. بل الظاهرُ أنه كانتَ هُناكَ عَمَلِيَّاتُ تَصْحِيحٍ لألفاظٍ أَحَدِ الكتَّابَيْنِ مِنَ الْآخَرِ في بَعْضِ المواضعِ التي يَشْتَرِكُانِ فِيهَا في روايةِ الأخبارِ، بمعنى أن النَّاسِخَ كانَ يَتَصَرَّفُ وَيُصَحِّحُ فِي نَصِّ الْكِتَابِ، ولا يلتزمُ ما في الأصلِ الذي ينقلُ منه. و في الجُمْلَةِ فإن تَتَّبَعَ تصحيِّفاتِ واختلافِ نُسخِ كتاب (الكافي) مما يطولُ^(٥). وقد نقلَ الباحثُ المعاصرُ الدكتور محمد رضا رضوانُ عَمَّن وصفه بـ (أحدِ الخُبراءِ في فنِّ مَعْرِفَةِ الحديث)؛ موسى الزَّنجاني^(٦) (١٣٩٩هـ)، صاحبِ كتاب (الجامعُ في الرِّجال)، نقلَ عَنْهُ أنه

(١) أشارَ لذلكَ طابعو الكتاب في الحاشية. ونقله عنه بلفظ (يشترى) الخوانساري في مشارق الشموس (١١٢/١).

وبلفظ (يسري) نقله العاملي في الوسائل (٣٨٩/٣ ح ٣٩٤٨).

(٢) نقله عنه بهذا اللفظ: العاملي في الوسائل (٣٨٩/٣ ح ٣٩٤٨)، والبروجردى في جامع أحاديث الشيعة (٤٠/٣).

(٣) من لا يحضره الفقيه (١/٣٥ ح ٧١).

(٤) انظر أمثلةً لذلك في: منتقى الجمان (١١٧/٢)، (١٠٢/٣)، (٤٥٦)، (٣٧١)، معجم رجال الحديث (١١٣/١٣)،

كتاب الصلاة للخوئي (٣٢٢/٢)، كتاب الصوم للخوئي (٩٤/٢)، تقارير الحج للكلبايكاني (١٦٣/٣).

(٥) انظر للمزيد: معجم رجال الحديث (١٥٢/١)، (٢١٠/١)، (٢٩٦/١)، (٢٩٧/١)، (١٣/٢)، (٣٥/٢)،

(٤٣/٢)، (٤٩/٢)، (٨٤/٢)، (٩٥/٢)، (٩٧/٢)، (١٣٣/٢).

(٦) موسى بن عبد الله بن محمود بن عباس الزنجاني. ولد سنة (١٣٢٨هـ)، بقرية (كوجه قيا)، وبها تعلم، وقرأ على

كَانَ يَقُولُ فِي دُرُوسِهِ: "إِنَّ فِي كُلِّ سَطْرٍ فِي (الكافي) تعويضاتٍ تؤثرُ على المعنى"^(١). وقد يكونُ في هذا الإِطْلَاقِ مُبَالَغَةً، لَكِنْ يَبْقَى أَنَّ التَّحْرِيفَاتِ وَالتَّصْحِيفَاتِ شَائِعَةٌ بوضوحٍ في مُتُونِ وَأَسَانِيدِ الْكِتَابِ. وَشُرُوحُهُ خَيْرُ شَاهِدٍ عَلَى ذَلِكَ. وَلَوْ وَجِدَتْ لِلكِتَابِ نُسخٌ مُتَقَدِّمَةٌ مُتَقَنَةٌ مُوثَّقَةٌ، لَمَا ضَرَّ وَجُودُ نُسخٍ أُخْرَى مُصَحَّفَةٍ. لَكِنَّ الإِشْكَالَ أَنَّ نُسخَ الْكِتَابِ مَعَ تَأْخُرِهَا، فَإِنَّ اتِّفَاقَهَا عَلَى الْخَطَأِ كَثِيرٌ. مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ مَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ تِلْكَ الْأَخْطَاءِ وَالتَّحْرِيفَاتِ، إِنَّمَا كَانَ بِسَبَبِ اشْتِرَاكِ غَيْرِ الْكُلِّيِّ مَعَهُ فِي الرِّوَايَةِ، أَوْ بِسَبَبِ تَنْبِيهِ بَعْضِ الشُّرَاحِ فِي الْقُرُونِ الْمُتَأَخِّرَةِ عَلَى اخْتِلَافٍ وَقَعَ فِي النُّسخِ الْمُتَحَصِّلَةِ عِنْدَهُمْ. وَفِي الْغَالِبِ سَيَكُونُ ثَمَّةُ أَخْطَاءٍ أُخْرَى قَدْ انْسَدَّ بَابُ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا، لِعَدَمِ وَجُودِ مَا يَكْشِفُ حَقِيقَتَهَا. وَهَذَا مَعْنَى مَا أَشَارَ لَهُ مُحَمَّدٌ تَقِيُّ الشُّسْتَرِيُّ (١٤١٥هـ) حِينَ ذَكَرَ مَا فَقِدَ مِنْ كُتُبِ الطَّائِفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، ثُمَّ قَالَ: "وَبِضْيَاعِهَا اخْتَفَى كَثِيرٌ مِنَ الْحَقَائِقِ، وَبِوُصُولِ شَاذٍ مِنْهَا إِلَيْنَا اتِّفَاقًا يُسْتَكْشَفُ مِنْهَا أُمُورٌ وَزَلَّاتٌ وَقَعَتْ لِبَعْضِهِمْ، كَالشَّيْخِ وَغَيْرِهِ"^(٢).

لَأَجْلِ ذَلِكَ، فَإِنَّ تَصَرُّفَاتِ شُرَاحِ الْكِتَابِ وَدَارِسِيهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ثِقَتَهُمُ بِالنَّصِّ الْوَاصِلِ إِلَيْهِمْ ضَعِيفَةٌ. فَمَنْ أَسْهَلَ الْأَشْيَاءَ عَلَيْهِمُ الْحُكْمُ بِوُقُوعِ تَصْحِيفٍ أَوْ تَحْرِيفٍ فِي الْكِتَابِ. وَمِمَّا اعْتَادَهُ الْمَجْلِسِيُّ (١١١١هـ) فِي شَرْحِهِ لِلْكِتَابِ حِينَ يُشْكَلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي مَتْنِهِ رَمِيَّ الْعُهُدَةِ عَلَى النُّسَاحِ^(٣). وَهُوَ امْشِ الطَّبَعَةَ الْمُتَدَاوِلَةَ مَمْلُوءَةً بِعِبَارَاتٍ مِنْ جَنْسٍ: (كَأَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ النُّسَاحِ)، (كَأَنَّهَا زِيَادَةٌ مِنَ النُّسَاحِ)^(٤).

وَقَدْ رَأَيْتُ الْمَعَاصِرَ مُرْتَضَى الْعَسْكَرِيِّ (١٤٢٨هـ) لَمَّا رَأَى فِي الْكِتَابِ مَرْوِيَّاتٍ تُشْكَلُ

أبيه وأخيه الشيخ مهدي. ثم انتقل إلى قم لما بلغ العشرين، وأخذ عن عبد الكريم الحائري والكوهكمري وغيرهما. ثم تفرغ للتدريس والتصنيف. له (تهذيب الوسائل)، و(الجامع في الرجال)، و(مدينة البلاغة)، وحاشية على (العروة الوثقى)، وغير ذلك. توفي ودفن بقم سنة (١٣٩٩هـ). تراجم الرجال (٨٣١/٢).

(١) خبر الواحد مستنده وحجته (ص ٥٤).

(٢) قاموس الرجال (٣٩٣/١٢).

(٣) انظر: مرآة العقول (٢٤٢/٧)، (١٧٩/٨)، (٣٥٣/١٥)، (٢٤٠/١٦)، (٣٣٧/١٦)، (١٩٦/١٧).

(٤) انظر مثلاً: (٤٥٧/١ هـ/مش ٣)، (٣٧/٢ هـ/مش ٦)، (٧٨/٢ هـ/مش ٣)، (٥٩٢/٢ هـ/مش ٣)، (٤٢/٣ هـ/مش ١)، (١٨٤/٣ هـ/مش ١)، (٣٥٤/٣ هـ/مش ١)، (٤١٩/٣ هـ/مش ٢)، (١٣٣/٤ هـ/مش ٣)، (٤٨١/٥ هـ/مش ١)، (٥٥١/٥ هـ/مش ٢)، (٦٩/٦ هـ/مش ٢)، (٢٣٦/٦ هـ/مش ١).

على أصول الإمامية، رأيتُه يبادرُ إلى الحكم بوقوع تحريف في النسخ والأصول، رغم أن المواضع التي يتحدث عنها مما اتفقت فيه نسخ الكتاب، ومما تتابع عليه علماء المذهب منذ القرن الخامس على الأقل.

فقد روى الكليني عن الباقر عليه السلام قال: "الاثنا عشر الإمام من آل محمد كلهم محدث من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وولد علي بن أبي طالب عليه السلام. فرسول الله صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام والوالدان^(١). فهذا الخبر ظاهره أن الأئمة اثنا عشر من ولد علي عليه السلام، فيكونون معه ثلاثة عشر، وهذا ما لا يتفق وقواعد المذهب الإمامي.

لكن أخرج المفيد الخبر من طريق الكليني، فاختلف المتن عنده، حيث قال فيه: "الاثنا عشر الأئمة من آل محمد كلهم محدث، علي بن أبي طالب، وأحد عشر من ولده. ورسول الله وعلي هما الوالدان صلى الله عليهما^(٢)، فصار المتن بهذا اللفظ موافقاً للأصول الإمامية. ويقرب من هذا اللفظ الأخير ما أخرجه ابن بابويه أيضاً - من طريق الكليني: "اثنا عشر إماماً من آل محمد عليهم السلام". كلهم محدثون بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وعلي بن أبي طالب عليه السلام منهم^(٣).

فما رواه المفيد وابن بابويه من طريق الكليني لا يتفق مع ما في نسخ (الكافي)، وقد علق على ذلك مرتضى العسكري، فقال: "يظهر من استعراضنا الحديث عن (الكافي) ومن أخذ منه... أن النسخ قد أخطأوا في كتابة الحديث في (الكافي) بعد عصر الشيخ المفيد^(٤). وأقول: إني إنما أوردت كلام المرتضى لبيان سهولة الحكم بوقوع التحريف في نسخ الكتاب، وإلا فإن هذا الموضع بالذات لا يظهر فيه وقوع خطأ من النسخ لسببين: الأول: أن أبا جعفر الطوسي^(٥)، وأبا علي الطبرسي^(٦) أخرجاه من طريق الكليني باللفظ

(١) أخرجه الكليني (١٤/٥٣٣)، ورواه في موضع آخر من طريق أخرى بلفظٍ مقارب (٧/٥٣١).

(٢) الإرشاد (٣٤٧/٢)، ومن طريقه أخرجه الكراكي (ص ١٧).

(٣) الخصال (ص ٤٨٠)، وعيون أخبار الرضا (١/٦٠).

(٤) معالم المدرستين (٣/٢٦٢).

(٥) الغيبة (ص ١٥١).

(٦) أعلام الوري (٢/١٧١).

نَفْسِهِ الْمَثْبُتِ فِي (الكَافِي). وَكَذَلِكَ نَقَلَهُ ابْنُ شَهْرَآشُوبٍ^(١).

السَّبَبُ الثَّانِي: أَنَّ الْكُلَيْنِيَّ مَتَابَعٌ عَلَى اللَّفْظِ الْمَثْبُتِ فِي كِتَابِهِ. فَقَدْ رَوَى الْخَيْرُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ (٢٩٠هـ) فِي كِتَابِهِ (بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ، شَيْخِ شَيْخِ الْكُلَيْنِيِّ فِي تِلْكَ الرَّوَايَةِ^(٢).

فَالْحَمْلُ عَلَى التَّنْسَاخِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَا يَسُوغُ. بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَفِيدَ وَابْنَ بَابَوَيْهَ عَدَّلَا لَفْظَ الرَّوَايَةِ عَنِ الْكُلَيْنِيِّ، فَازَالَا مِنْهَا مَا بَدَا لَهُمَا أَنَّهُ غَلَطُوا لَا يَتَّفِقُ وَأَصُولُ الْمَذْهَبِ.

وَمِمَّا يُشَبِّهُ هَذَا خَيْرٌ آخَرُ رَوَاهُ الْكُلَيْنِيُّ -أَيْضًا- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ -عَلَيْهَا السَّلَامُ-، وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وَلَدِهَا، فَعَدَدْتُ اثْنِي عَشَرَ، آخِرُهُمُ الْقَائِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ، وَثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ"^(٣).

وَفِي هَذَا الْخَبَرِ مِثْلُ مَا فِي سَابِقِهِ مِنَ الْإِشْكَالِ، إِذْ إِنَّهُ يُثَبِّتُ اثْنِي عَشَرَ إِمَامًا مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَيَصِيرُونَ مَعَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ إِمَامًا. وَمَعَ أَنَّ الْخَيْرَ رَوَاهُ الْمَفِيدُ^(٤) (٤١٣هـ) مِنْ طَرِيقِ الْكُلَيْنِيِّ بِاللَّفْظِ نَفْسِهِ، وَعَنِ الْمَفِيدِ أَخْرَجَهُ الْكَرَاجَكِيُّ^(٥) (٤٤٩هـ)، وَنَقَلَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْقُدَمَاءِ^(٦)، وَمَعَ أَنَّ أَحَدًا لَمْ يَرَوْهُ عَنِ الْكُلَيْنِيِّ لَفْظًا آخَرَ كَمَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ. مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَإِنْ مُرْتَضَى الْعَسْكَرِيِّ (١٤٢٨هـ) أَلْصَقَ بِالتَّنْسَاخِ مُعْضِلَةً هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَكَمَ بِوُقُوعِ تَحْرِيفٍ فِي نُسْخَةِ (الكَافِي) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، مُتَعَلِّلًا بِأَنَّ ابْنَ بَابَوَيْهَ (٣٨١هـ) رَوَاهُ بِلَفْظٍ: "دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ، وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ". وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ: "الْأَوْصِيَاءُ مِنْ وَلَدِهَا"^(٧).

(١) مناقب آل أبي طالب (١/٢٥٦).

(٢) بصائر الدرجات (ص ٣٤٠).

(٣) الكافي (١/٥٣٢/٩).

(٤) الإرشاد (٢/٣٤٧).

(٥) الاستنصار (ص ١٨).

(٦) تقريب المعارف (ص ٤٢١)، إعلام الوری بأعلام الهدی (٢/١٦٦)، كشف الغمة (٣/٢٤٦)، (٣/٢١٠)، المسلك

في أصول الدين (ص ٢٧٨).

(٧) رَوَاهُ فِي عَيُونِ أَخْبَارِ الرِّضِيِّ (١/٥٢)، وَفِي الْخِصَالِ (ص ٤٧٧)، وَفِي كَمَالِ الدِّينِ (ص ٣١١، ٢٦٩، ٣١٣).

وأقول: هذه الرواية ليست من طريق الكليبي، فلا يمكن الاستدلال بها على تصحيح في نسخة كتابه. ومع ذلك، فقد ذكر ابن بابويه نفسه لفظ رواية الكليبي في موضع آخر^(١). كما أخرج اللفظ نفسه الطوسي من طريق أخرى عن جابر^(٢). فمن الواضح أن النسخ ههنا برءاء من معارضة هذا الخبر للأصول الإمامية.

ومما حمّله العسكريُّ نساخ الكتاب، خبرٌ مماثلٌ عن أبي جعفر الباقر، رواه الكليبيُّ من طريق أبي سعيد العصفري، وفيه أن رسول الله ﷺ قال: "إني واثني عشر من ولدي، وأنت يا عليُّ، زرُّ الأرض -يعني أوتادها وجبالها-. بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها. فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساحت الأرض"^(٣).

وقد حكم مُرتضى العسكريُّ هنا -أيضاً- بوقوع تحريفٍ من جميع نساخ كتاب (الكافي) على مرِّ القرون الماضية، وعمدته هذه المرة أنه وجد أصل أبي سعيد العصفري بمكتبة جامعة طهران، ضمن مجموع باسم الأصول الأربعمئة. فوجد الحديث فيه هكذا: "إني وأحد عشر من ولدي، وأنت يا عليُّ زرُّ الأرض..."^(٤).

وأقول: إن هذا المسلك من العسكريِّ يوضح ضعف الثقة في ضبط نص كتاب الكليبي، وإلا فإن أصل العصفري هذا، مما لا يمكن الوثوق به لأسباب ثلاثة:

أولاً: أن هذا الأصل غير موثوق بنسخته، فهو من الوجادات المنقطعة التي عثر عليها المجلسيُّ (١١١ هـ) في القرن الحادي عشر، وأقحمها في كتابه (بحار الأنوار)^(٥).

ثانياً: لو تعاونا عن توثيق نسخة الكتاب، فإن رآويه عن العصفري محمد بن علي، أبو سميعة الصيرفي، مشهور بالضعف بل بالكذب كما نقله النجاشي^(٦).

(١) من لا يحضره الفقيه (١٨٠/٤).

(٢) الغيبة (ص ١٣٩).

(٣) الكافي (١٧/٥٣٤/١).

(٤) معالم المدرستين (٢٦٥/٣).

(٥) بحار الأنوار (٤٣/١). وقد طبع هذا الأصل ضمن مجموع تحت عنوان (الأصول الستة عشر).

(٦) قال النجاشي: "ضعيف جداً، فاسد الاعتقاد، لا يعتمد في شيء، وكان ورد قم -واشتهر بالكذب بالكوفة- ونزل على أحمد بن محمد بن عيسى مدة، ثم تشهر بالغلو فجني، وأخرجه أحمد بن محمد بن عيسى عن قم". انظر: رجال النجاشي (ص ٣٣٢)، خلاصة الأقوال (ص ٣٩٩)، معجم رجال الحديث (٣١٩/١٧).

مع أنَّ العسْكَريَّ كَانَ فِي غِنًى عَنِ التَّعَلُّلِ بِتَحْرِيفِ النَّسَاحِ هُنَا. لِأَنَّ الْعُصْفَرِيَّ نَفْسَهُ مُخْتَلَفٌ فِي تَعْيِينِهِ، فَقِيلَ إِنَّهُ عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ الرَّوَاجِيَّ وَقِيلَ غَيْرُهُ. وَعَلَى كِلَا الْحَالَيْنِ، فَلَيْسَ فِي الْأُصُولِ الرَّجَالِيَّةِ لِلطَّائِفَةِ تَوْثِيقٌ لَهُ^(١). وَالْمَجْلِسِيُّ مَعَ تَسَاهُلِهِ، فَإِنَّهُ حِينَ ذَكَرَ كِتَابَهُ هَذَا، قَالَ: "لَعَلَّ أَخْبَارَهُ تَصْلَحُ لِلتَّأْيِيدِ"^(٢).

فَحِينَ يَتَجَاوَزُ الْعَسْكَرِيُّ مِثْلَ هَذَا الْمَخْرَجِ السَّهْلِ فِي الْخُلَاصِ مِنْ مُشْكِلِ هَذَا الْحَدِيثِ، ثُمَّ يَعْمَدُ إِلَى حَمْلِ التَّبَعَةِ عَلَى نَسَاحِ (الْكَافِي)، حِينَ يَفْعَلُ الْعَسْكَرِيُّ هَذَا، فَإِنَّا نَلْمَسُ ضَعْفَ الثِّقَةِ بِنَصِّ الْكِتَابِ، وَسُهُولَةِ التَّشْكِيكِ فِي سَلَامَتِهِ وَإِتْقَانِهِ.

وَيَبْدُو أَنَّ مُشْكَلَةَ تَحْرِيفَاتِ نُسخِ (الْكَافِي) لَيْسَتْ جَدِيدَةً وَلَا خَاصَّةً بِزَمَانِنَا هَذَا، فَقَدْ نَقَلَ الطَّبْرَسِيُّ عَنْ بهاء الدين العُودِيِّ^(٣) - مِنْ تَلَامِيذِ زَيْنِ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ (٩٦٥هـ) - أَنَّهُ حَكَى رُؤْيَا رَأَاهَا، فِيهَا أَنَّ الْكُلَيْنِيَّ دَفَعَ لَهُ وَلِبَعْضِ أَصْحَابِهِ جُزْءًا مِنْ كِتَابِهِ بِخَطِّ حَسَنٍ مُصَحَّحٍ. قَالَ: "فَجَعَلْنَا نَعْجَبُ مِنْ كَوْنِ نُسخَةِ الْأَصْلِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَسُرَرْنَا بِذَلِكَ كَثِيرًا، لَمَّا كُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ قَدْ ابْتُلِينَا بِهِ مِنْ رَدَاءَةِ النُّسخِ"^(٤).

تاسعاً: اختلاف رُواة الكافي عن مؤلفه.

وَإِذَا تَرَكْنَا مُعْضِلَةَ أخطاءِ النُّسَاحِ وَتَصْحِيفَاتِهِمْ فِي كِتَابِ (الْكَافِي)، فَإِنَّ ثَمَّةَ إِشْكَالٍ أَقْدَمَ، يَتَعَلَّقُ بِاخْتِلَافِ رُواةِ الْكِتَابِ عَنْ مُؤَلِّفِهِ. فَالنُّسخُ الْمَتَاحَةُ مِنَ الْكِتَابِ مِنْذُ زَمَنِ الْمَجْلِسِيِّ (١١١١هـ) - وَرَبْمَا قَبْلَهُ - تَمَّ جَمْعُهَا مِنْ رِوَايَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَوْجَدَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى اسْمِ جَامِعِهَا، وَلَا عَلَى صِحَّةِ الْأُصُولِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا. يَدُلُّ لَذَلِكَ مَا يَوْجَدُ فِي ثَنَائِ الْكِتَابِ

(١) انظر: رجال النجاشي (ص ٢٩٣)، الفهرست (ص ١٩٢)، معجم رجال الحديث (٢٢٧/١٠)، (٢٣٦/١٠).

(٢) بحار الأنوار (٤٤/١).

(٣) بهاء الدين، محمد بن علي بن الحسن العُودِيِّ العامليُّ الجزيني. مِنْ تَلَامِيذِ زَيْنِ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ (٩٦٥هـ). قَالَ عَنْهُ الْحُرُّ الْعَامِلِيُّ: "كَانَ فَاضِلًا، صَالِحًا، أَدِيبًا، شَاعِرًا". عُرِفَ بِكُتَابِهِ الَّذِي تَرَجَمَ فِيهِ لَشَيْخِهِ: (بَغِيَةِ الْمُرِيدِ فِي الْكَشْفِ عَنِ أحوالِ الشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ الشَّهِيدِ). بَقِيَ حَيًّا إِلَى سَنَةِ (٩٧٥هـ).

ينظر: أمل الآمل (١٦٧/١)، أعيان الشيعة (٤٢٤/٩).

(٤) خاتمة مستدرک الوسائل (٥٣٤/٣).

من إشارات لاختلاف وتباين بين رواياته يصل أحياناً لزيادة أحاديث بأكملها^(١).
ففي ثنايا الكتاب كثيراً ما ترد عبارة: (وفي نسخة: كذا)^(٢)، أو (وفي رواية: كذا)^(٣)، أو
(وفي رواية فلان: كذا)، ونحو ذلك من العبارات التي تدل على آثار مقارنة بين روايات مختلفة
للكتاب لا يعرف من الذي قام بها، ولا على أي شيء كان اعتماده، ولا متى كان وقت هذه
المقارنات.

وقد توهم بعض دارسي الكتاب أن تلك العبارات إنما هي مقارنات من الكليني نفسه
قصده منها إثبات الفروق بين الكتب التي يروي من طريقها^(٤). ولم يتفطن هذا إلى أن بعض
تلك المقارنات يرد فيها ذكر أسماء الرواة عن الكليني، فنجد في الكتاب -مثلاً- عبارات من
جنس: "في نسخة الصفواني"^(٥): كذا^(٦)، و"في نسخة ابن بابويه: كذا"^(٧). مما يعني أن جامع
النسخة المجهول كان يقارن بين نسخ وروايات مختلفة لكتاب (الكافي) نفسه.

يقول عبد الرسول الغفار -أحد الدارسين المعتنين بكتاب (الكافي)-: "قد تبين من
خلال تتبع أن النسخ التي رواها تلامذة الشيخ الكليني -قدس سره- بواسطة أو بدونها
كانت مختلفة، فعرض هؤلاء الرواة المتأخرون عن عصرهم تلك النسخ بعضها على بعض، فما

(١) ينظر مرآة العقول (٢٤٩/١).

(٢) الكافي (٤١/٢١٨)، (٤٤/٢٣/٨)، (٤٤/٢٤/٨)، (٥٣/٣٣/٨)، (٤٣٧/٢٩٠/٨)، (٤٧٥/٣٠٦/٨)،
(٥٦٠/٣٧٠/٨)، (٥٥١/٣٦١/٨).

(٣) انظر -مثلاً- في الكافي: (٥٥/٤٠/١)، (٣٤/٤١٢/١)، (١٣/٤٣٨/١)، (١٤/٢١٦/١)، (٦٣/٣٦/٨)،
(٥٣/٨٨/٨)، (٨٣/١٠٨/٨)، (٤٦٥/٣٠٥/٨)، (٥٦٣/٣٧٥/٨).

(٤) ينظر: الشيخ الكليني البغدادي، وكتابه الكافي، لثامر العميدي (ص ٢٤٠).

(٥) أبو عبدالله، محمد بن أحمد بن عبدالله بن قضاة بن صفوان الجمال. روى عن الكليني كتابه، وشاركه في بعض
شيوخه. وروى عنه أبو غالب الزراري وهارون بن موسى. له كتاب (الكشف)، و(الحجة) و(تأديب المتعلم).
ذكر ابن النديم أنه لقيه سنة (٣٤٦هـ)، وأنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب! لم تذكر سنة وفاته. لكن جاء في سند
عند النجاشي (ص ٥٩) ما يفيد أنه بقي حياً إلى سنة (٣٥٢هـ).

ينظر: رجال النجاشي (ص ٣٩٣)، فهرست الطوسي (ص ٢٠٨)، رجال الطوسي (ص ٤٤٣/رقم ٦٣١٨)،
فهرست ابن النديم (ص ٢٧٨)، خلاصة الأقوال (ص ٢٤٣)، مرآة العقول (١٩٨/٣).

(٦) انظر أمثلة ذلك: ج ١/ (٢٨٣/٣)، (٢٨٦/٤)، (٢٩٨/٣)، (٣٠٤/٣)، (٣١١/١)، (٣٢٥/٣).

(٧) الكافي (٤٦٨/١).

كَانَ فِيهَا مِنْ اخْتِلَافٍ أَشَارُوا إِلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ نُسخَةِ الصَّفَوَانِيِّ، أَوْ مِنْ نُسخَةِ النُّعْمَانِيِّ، أَوْ مِنْ نُسخَةِ ابْنِ بَابَوَيْهِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ" (١).

وقد رأيتُ الوحيدَ البَهْبَهَانِيَّ يعلِّقُ على أحدِ هذه المواضع، فقال: "الكافي ربما يَخْتَلِفُ في نُسخِهِ؛ إذ في عَرَضِ الكتابِ: (وفي نُسخَةِ الصَّفَوَانِيِّ: كذا)، (وفي نُسخَةِ النُّعْمَانِيِّ: كذا)، (وابنِ بَابَوَيْهِ، عن فلان، عن فلان)... ولما كَانَتْ النُّسخُ التي رَوَاهَا التَّلَامِذَةُ مُخْتَلِفَةً في بعضِ المواضع، فعَرَضَ الأفاضِلُ المتأخِّرونَ عن عَصْرِهِمْ نُسخَ الكتابِ بعضُهَا على بعضٍ، فما كَانَ فِيهَا مِنْ اخْتِلَافٍ أَشَارُوا إِلَيْهِ" (٢).

أقول: أما الصَّفَوَانِيُّ والنُّعْمَانِيُّ، فكلاهما من تلاميذِ الكُلَيْنِيِّ، ومن رُواةِ كتابه. والأوَّلُ منهما ذَكَرَ ابْنُ النَّدِيمِ أَنَّهُ لَقِيَهُ، وَأَنَّهُ كَانَ أَمِيًّا لَا يَقْرَأُ وَلَا يَكْتُبُ (٣)! ووقعَ في بعضِ أسانيدِ النجاشيِّ ما يفيدُ أَنَّهُ كَانَ حَيًّا سَنَةَ (٣٥٢هـ) (٤).

وأما ابْنُ بَابَوَيْهِ، فقد نَقَلَ البَهْبَهَانِيُّ (١٢٠٥هـ) عن خَالِهِ المَجْلِسِيِّ (١١١١هـ) قوله: "المَرَادُ بِهِ الصَّدُوقُ (٣٨١هـ)؛ فَإِنَّهُ مِنْ تَلَامِذَةِ الكُلَيْنِيِّ وَرُواةِ (الكافي) (٥)". وزَعَمَ بحرُ العُلُومِ (١٢١٢هـ) أَنَّ ابْنَ بَابَوَيْهِ أَقَامَ مَعَ الكُلَيْنِيِّ بضعاً وعشرين سنةً (٦). وعندي أَنَّ هَذَا كُلَّهُ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَأَنَّ سَمَاعَ الصَّدُوقِ مِنَ الكُلَيْنِيِّ كِتَابَهُ مِمَّا يُسْتَبَعَدُ، بَلْ مِمَّا يُقَطَّعُ بِنَفِيهِ. فَصَرِيحُ عِبَارَتِهِ فِي خَاتَمَةِ كِتَابِهِ (الفقيه) أَنَّهُ يَرَوِي (الكافي) عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ تَلَامِذِ الكُلَيْنِيِّ (٧). ومع إِكْثَارِهِ مِنَ الرِّوَايَةِ مِنْ طَرِيقِهِ فِي تَوَالِيفِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ قَطُّ إِلَّا بِالْوَاسِطَةِ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ المِيرْزَا التُّورِيُّ الطَّبْرَسِيُّ (١٣٢٠هـ) (٨).

(١) الكُلَيْنِيُّ والكافي (ص ٣٩٨).

(٢) الرسائل الأصولية (ص ١٩٦).

(٣) الفهرست (ص ٢٧٨).

(٤) رجال النجاشي (٥٩/رقم ١٣٦).

(٥) الرسائل الأصولية (ص ١٩٦).

(٦) الفوائد الرجالية (٣/٣٠١).

(٧) من لا يحضره الفقيه (٤/٥٣٤).

(٨) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٥٢٦). وقد تتبَّعَ الباحثُ صفاء الخزرجي جميعَ المواردِ التي روى فيها ابْنُ بَابَوَيْهِ مِنْ طَرِيقِ الكُلَيْنِيِّ فِي سَائِرِ مصنفاته. وليس فيها شيءٌ يرويه عنه دُونَ واسطة. انظر: مجلة فقه أهل البيت. العدد =

نعم، روى المفيد (٤١٣هـ) في رسالته (ذبائح أهل الكتاب) خبراً عن شيخه ابن بابويه عن الكليني^(١). لكن هذا لا يكفي في إثبات سماعه منه. فإن لم يكن هناك خلل في نسخة رسالة المفيد، فمن المرجح أن ابن بابويه علق خبراً عن الكليني، فرواه عنه المفيد بهذه الصيغة. يؤكد هذا أن المفيد يكثر في مصنفاته من الرواية عن الكليني بتوسط ابن قولويه، ولم يرو أبداً بواسطة ابن بابويه في غير هذا الموضع اليتيم. على أننا لو فرضنا صحة سماع ابن بابويه هذا الحديث من الكليني، فإن سماعه كتاب (الكافي) يبقى مستبعداً مع خلو مصنفاته من الرواية عنه بغير واسطة.

فالحاصل أن ابن بابويه الذي يرد ذكره في ثنانيا (الكافي) إن كان من تلاميذ الكليني فلن يكون الصدوق، بل هو آخر غيره. ويجوز أن يكون والده المعاصر للكليني، فإنه قدم بغداد في حياته، وتوفي معه سنة (٣٢٩هـ)^(٢). لكني لم أجد له ذكراً في شيء من طرق الإجازات إلى (الكافي). والذي يغلب على الظن أن اسم (ابن بابويه) المثبت في ثنانيا (الكافي) مصحّف من (ابن قولويه)، فهو المعروف برواية الكتاب عن مؤلفه، بل هو أشهر من رواه عنه.

والمجلسي الذي عدّ الصدوق من تلاميذ الكليني، صرح في موضع آخر بأنه من طبقة متأخرة تروي عن تلاميذ الكليني. فقد قال -وهو يتحدث عن اختلاف نسخ (الكافي)-: "نسخ (الكافي) كانت بروايات مختلفة... وكان بين تلك النسخ اختلاف، فتصدى بعض من تأخر عنهم (يعني تلاميذ الكليني)، كالصدوق محمد بن بابويه، أو الشيخ المفيد -رحمة الله عليهما- وأضربهما، فجمعوا بين النسخ وأشاروا إلى اختلاف^(٣) الواقع بينها"^(٤) اهـ

ففي هذا النص أن الصدوق (٣٨١هـ) متأخر عن طبقة تلاميذ الكليني. وهذا يتناقض مع ما نقله عنه البهبهاني من كونه أحد رواة (الكافي)، وأنه صاحب إحدى الروايات التي ترد الإشارة إليها في ثنانيا الكتاب.

الخامس (ص ٢٩٧). من إصدارات مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.

(١) ذبائح أهل الكتاب (ص ٢٧).

(٢) رجال النجاشي (ص ٢٦١-٢٦٢).

(٣) كذا في الأصل. ومثل هذه التعابير الأعجمية شائعة في الكتاب.

(٤) مرآة العقول (٣/١٩٨-١٩٩).

و مما يُلحَظُ في كلامِ المجلسيِّ هذا تنصيبُهُ على أن الصَّدُوقَ، والمفيدَ (٤١٣هـ)، وأضرابهما هُم الذين قامُوا بتلك المقارناتِ المثبتةِ في ثنایا نُسخِ (الكافي). لكنه لم يبيِّن مُستندَه في هذا. ولم أرَ أحداً قبلَه ذَكَرَ ذلك. فيبقى ما قاله دَعوى مجردةٌ تفتقرُ للبرهانِ، مع أن عباراته توحى بأن ما قاله ظنٌّ وتخمينٌ.

يبقى التنبيهُ على أن الزياداتِ والمقارناتِ الموجودةَ في (الكافي) لم تقتصرِ على رواياتِ أولئك الثلاثةِ المسمَّين: (الصفوانيِّ، والنعمانيِّ، وابنِ بابويه)، بل ثمة مواضعٌ يشيرُ فيها جامعُ النسخةِ إلى اختلافٍ في الألفاظِ، أو زيادةِ حديثٍ من بعضِ النسخِ والرواياتِ من غيرِ أن يسمِّيَ صاحبَ الروايةِ التي وردتِ عنده الزيادةُ. فتجدُ في ثنایا الكتابِ عباراتٍ من مثل: (في نسخةٍ كذا)، أو (في روايةٍ كذا). يقولُ عبدُ الرسولِ العفَّارُ: "هناك أحاديثٌ لم يُعرفَ أنها من نسخةِ الصفوانيِّ، أو النعمانيِّ، أو ابنِ بابويه القميِّ"^(١). والجهلُ بأصحابِ هذه الزياداتِ ما كانَ ليقعَ لو أن الكتابَ أُتقنَ نصُّه، فنُقِلَ مُتصلاً بالقراءةِ على الشيوخِ إلى مؤلفه.

ثم إنَّ هذه الزياداتِ منقطعةُ الإسنادِ، فلا يُوجدُ لروايةِ الصفوانيِّ أو النعمانيِّ أو ابنِ بابويه سندٌ مُتصلٌ لدى الطائفةِ، ولا شهرةٌ تغني عن السندِ. وقد عدَّ محمدٌ آصفُ المحسنيُّ أسماءَ رِوَاةِ (الكافي) عن الكلينيِّ، فلم يذكرْ هؤلاءَ معهم^(٢). والظاهرُ أن هذه الرواياتِ انقطعتِ في وقتٍ مُتقدِّمٍ. فالطوسيُّ والنجاشيُّ يرويانِ الكتابَ من طريقِ ابنِ قولويه (٣٦٨هـ)، عن الكلينيِّ فقط^(٣). وقد ذَكَرَ الطوسيُّ طريقاً أخرى يروي بها أكثرُ الكتابِ وليس جميعه^(٤)، لكنه لم يذكرْ سنداً لروايةِ الصفوانيِّ ولا لروايةٍ غيره ممن يردُّ ذكرُهم في المقارناتِ المثبتةِ داخلَ الكتابِ.

على أنا لو تركنا تلك المقارناتِ والرواياتِ المشارَ إليها، فإن الروايةَ الأصلَ التي أُضيفتِ إليها تلك المقارناتُ لا يُعرفُ صاحبُها. فنُسخُ الكتابِ ليسَ عليها سماعاتٌ مُتصلةٌ إلى المؤلفِ.

(١) الكليني والكافي (ص ٣٩٩).

(٢) بحوث في علم الرجال (ص ٣٢٤).

(٣) الفهرست (ص ٢١١)، رجال النجاشي (ص ٣٧٧).

(٤) الفهرست (ص ٢١٠).

وهي تبدئُ بعبارة: "أخبرنا محمد بن يعقوب...". من غير أن يوجد ما يُعرف بهذا الراوي المتكلم الذي ينقل الكتاب عن الكليني! وقد رأيتُ المجلسي (١١١١هـ) يقول بأول شرحه للكتاب: "الظاهر أن قائل (أخبرنا)، أحد رواة الكتاب، من النعماني والصفواني وغيرهما، ويحتمل أن يكون القائل هو المصنف كما هو دأب القدماء"^(١). وأما المازندراني (١٠٨١هـ)، فقال: "كأن هذا من كلام الرواة عنه، أو كلامه بلسانهم، أو إخبار عن نفسه بطريقة الغيبة"^(٢).

أقول: أما أن قائل (أخبرنا محمد بن يعقوب) هو الكليني نفسه، فمحال. فلم يكن من دأب القدماء أن يقول المصنف عن نفسه: "أخبرنا فلان" كما زعم المجلسي. وأما أن القائل الصفواني أو النعماني فبعيد؛ فكيف تكون النسخة من رواية أحدهما، ثم يرد في ثناياها عبارة: (و في نسخة الصفواني كذا)، و(في نسخة النعماني كذا)؟! فمن الواضح أن النسخة المروية منذ زمن المجلسي -وربما قبله- لا يُعرف طريقها ولا اسم راويها عن الكليني.

نعم، إن كانت النسخة رواية واحدة، وليست مُلفقة من أكثر من طريق، فالظاهر أن القائل: "أخبرنا محمد بن يعقوب"، تلميذ الكليني هارون بن موسى التلعكبري، بدليل ما جاء في موضع أول كتاب الصيد: "حدثنا أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري، قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني، قال: حدثني..."^(٣)، مع أني لم أر أحداً من علماء الطائفة تحدث عن ذلك.

ثم إن النسخة المطبوعة من الكتاب اليوم، فيها -زيادة على ما تقدّم- ما يدل على إقحام روايات من نسخ خطية متأخرة غير مشهورة، من غير تدقيق في مدى إتقانها. فمن ذلك ما جاء في حاشية أشهر طبعة للكتاب، في تعليق على روايتين أُضيفتا فيه: "هاتان الروايتان... لم نجدُهما في أكثر النسخ التي بأيدينا، وإنما وجدناهما في نسختين مخطوطتين في حدود القرن

(١) مرآة العقول (٢٥/١).

(٢) شرح أصول الكافي (٦٥/١).

(٣) الكافي، كتاب الصيد-باب صيد الكلب والفهد (٦/٢٠٢/ح١).

ومن عجائب الفهم ما ذكره أحد أشهر دارسي كتاب (الكافي)، حين امتدح هارون بن موسى، بأن الكليني شيخه روى عنه في هذا الموضع. (الكليني وكتابه الكافي ص ١١٢).

العاشر أثبتناهما هنا مزيداً للفائدة^(١).

ولم يذكر طابعو الكتاب شيئاً عن هاتين النسختين. فإقحام تلك الروايتين في الطبعة يتمشى مع النهج المتساهل الذي انتهجه علماء الطائفة في تناقل كتبهم منذ القدم. وإلا فمع شهرة الكتاب بأيدي الطائفة، ومع كثرة تداوله بينهم طيلة القرون السالفة، كيف ساع قبول زيادة روايتين عن (المعصوم!) تنفرد بهما نسختان لا يعرف عنهما إلا أنهما كتبتا في القرن العاشر؟! العاشر؟!

أقول هذا، على فرض صحة تاريخ النسختين. وإلا فإن المجلسي (١١١١هـ) - مع كثرة تتبعه للنسخ - لم يذكر هذين الحديثين في شرحه على كتاب (الكافي). ولا رأيت أحداً ذكرهما ممن تصدى لشرح الكتاب أو التعليق عليه. بل لم أجد لهاتين الروايتين ذكراً في أي مصدر آخر من مصادر الرواية الإمامية! فهما خبران دخلا على الطائفة في زمن قريب، في أعلى مصادرهم وأشهرها دون أدنى ممانعة أو تشكيك. ودخول هذين الخبرين لم يكن ناشئاً عن اختلاف روايات نقلها محدثون معروفون، بل منشؤه زيادة من نساخ متأخرين لا يعرف شيء عن أمانتهم، ولا عن ضبطهم وإتقانهم، كما لا يعرف شيء عن صحة أصولهم التي نقلوا منها، فضلاً عن أن يثبت سماعهم أو قراءتهم لتلك الكتب التي تصدّوا لنسخها.

(١) حاشية طبعة دار الكتب الإسلامية لكتاب الكافي (٢٨/١).

المبحث الثاني:

كتاب من لا يحضره الفقيه.

• أولاً: اسم المؤلف، ومولده، ونسبه:

عماد الدين، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي. يُعرف بابن بابويه. وقد غلب عليه بين الطائفة لقب (الصدوق)، وهو لقب غير مستعمل ولا معروف في المصادر التاريخية السنية، ولا في المصادر الإمامية قبل زمن الحلي (٧٢٦هـ) على ما سيأتي بيانه. ولم أرَ أحداً رفع نسبه إلى أبعد من جدّه بابويه. وباستثناء والده، فليس في آبائه من يُعرف. وهذا ما يُرجح أن والده كان أول من عُرف بين الطائفة بالعلم من أفراد تلك الأسرة التي برزت لاحقاً وخرج منها غير واحد من علماء المذهب^(١)، حتى كتب سليمان الماحوزي البحراني^(٢) (١١٢١هـ) رسالة في تعدادهم^(٣). وكان التشيع الإمامي غالباً عليهم، حتى إن صاحب تاريخ قزوین، ترجم لمحدث سنيّ منهم، فقال: كان "ينسب للتشيع، وقد كان ذلك في آبائه، وأصلهم من (قم)". ولكني وجدت الشيخ بعيداً منه، وكان يتبع فضائل الصحابة، ويؤثر روايتها، ويبالغ في تعظيم الراشدين"^(٤).

(١) ذكر ذلك محمد مهدي الخراساني في تقديمه لكتاب ثواب الأعمال (ص ٥).

(٢) أبو الحسن، سليمان بن عبد الله بن علي بن حسن السراوي، الماحوزي، البحراني. مولده سنة (١٠٧٥هـ). يعرف عند الطائفة بلقب المحقق البحراني. فقيه، عارف بالحديث والرجال، موصوف بقوة الحفظ، وطلاقة اللسان، والبراعة في المناظرة. انتهت إليه رئاسة المذهب بالبحرين. له تصانيف كثيرة منها: (الفوائد النجفية)، وكتاب (المعراج)، و(الشفاء الشافي). وكانت وفاته سنة (١١٢١هـ).

ينظر: أعيان الشيعة (٣٠٢/٧)، أنوار البدرين (ص ١٥٠).

(٣) الكنى والألقاب (٢٢٣/١)، أعيان الشيعة (٢٦١/٢). وقد طبع الكتاب بقم سنة (١٤٠٤هـ)، عن مكتبة المرعشي، بعنوان: (فهرست آل بابويه)، بتحقيق/أحمد الحسيني.

(٤) التدوين في أخبار قزوین (٣٧٧/٣).

فأما الأبُ عليُّ بنُ الحسينِ (٣٢٩هـ) فكانَ — كما يقولُ النجاشيُّ (٤٥٠هـ) ^(١) — "شيخَ القميينَ في عصره، ومُتقدِّمهم، وفقههم، [وثقتهم] ^(٢)". وقد نقلَ ابنُ النديمِ إجازةً عن خطِّ أبي جعفرٍ بمصنَّفاتِ والده ذكرَ فيها أن تعدادها يبلغُ المائتين ^(٣). والأبُ عليُّ بنُ الحسينِ هو صاحبُ رسالةِ (الشرائع) التي قالَ عنها محمدُ بنُ مكيِّ العامليُّ (٧٨٦هـ): "كان الأصحابُ يتمسكون بما يجدونَ في شرائعِ الشَّيخِ أبي الحسنِ ابنِ بابويه رحمته عند إعوازِ النُّصوصِ، لحسنِ ظنِّهم به، وأن فتواه كروايته" ^(٤). وقالَ المجلسيُّ (١١١١هـ)، وهو يذكرُ أبا جعفرٍ: "يُتْرَلُ أكثرُ أصحابنا كلامه، وكلامَ أبيه رحمته مِثْلَةَ النَّصِّ المنقولِ والخبرِ المأثور" ^(٥). و(الشرائع) رسالةٌ كتبها الأبُ لابنهِ أبي جعفرٍ تضمَّنَتْ طائفةً من الأحكامِ الفقهية. وقد ذكرَ أبو جعفرٍ تلكَ الرسالةَ في مُقدِّمة كتابه (الفقيه) ^(٦)، ونشرَ مقاطعَ منها في مُصنَّفاتِه، حيثُ يُكرِّرُ في مواضعٍ كثيرةٍ عبارةً: "قالَ أبي رحمته في رسالته إليَّ.. ^(٧)".

وقد توفي الأبُ ببلدةِ (قم) سنة (٣٢٩هـ) ^(٨).
ولأبي جعفرٍ أخٌ اسمه الحسين، له روايةٌ وتصانيفٌ. لكنه أقلُّ شهرةً ^(٩).
وقيلَ إن له أخاً ثالثاً اسمه الحسن، لم يتشاعَلَ بالعلم ^(١).

-
- (١) رجال النجاشي (ص ٢٦١). وانظر: فهرست الطوسي (ص ١٥٧).
(٢) لفظة (ثقتهم) مثبتة في النسخة المطبوعة. وقد ذكرها الحلبي في الخلاصة (ص ١٧٨). ومن عادته متابعة النجاشي ونقل ألفاظه دون عزو. لكن في كلام أبي علي الحائري (١٢١٦هـ) أن هذه اللفظة ليست في أصل كتاب النجاشي. انظر: منتهى المقال (٤/٣٩٦).
(٣) فهرست ابن النديم (ص ٢٧٧).
(٤) ذكرى الشيعة (١/٥١). وانظر الكلام عن رسالة الشرائع في الذريعة (١٣/٤٦).
(٥) بحار الأنوار (١٠/٤٠٥).
(٦) من لا يحضره الفقيه (١/٤).
(٧) انظر: من لا يحضره الفقيه: (١/٥٧، ٨١، ٨٨، ٨٩، ٩٨، ١٦٥، ١٦٩، ١٧١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٧٩)، المقنع: (ص ٤٣، ١١٢، ١٥١، ٢٧٣، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٣، ٥٠٢)، الهداية: (ص ١٨٨)، الخصال (ص ٣٣٣)، (ص ٥٢١)، علل الشرائع: (١/٣٠٧)، (٢/٤٣٧).
(٨) انظر ترجمته في: رجال النجاشي (ص ٢٦١)، فهرست الطوسي (ص ١٥٧)، خلاصة الأقوال (ص ١٧٨)، منتهى المقال (٤/٣٩٦)، خاتمة المستدرک (٣/٢٨٠)، تنقيح المقال (٢/٢٨٣).
(٩) انظر ترجمته في: رجال النجاشي (ص ٦٨).

أما أبو جعفر نفسه، فليس في مصادر ترجمته المتقدمة شيء عن تاريخ مولده. لكن لولادته قصة مُتداوِلَةٌ في كُتُبِ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ، يذكرونها في رأس فضائله ومناقبه ودلائل فضله وجلالته؛ حيثُ جاءَ في تلك القصة أنه إنما وُلِدَ بدعوةٍ من صاحب الزَّمانِ الغائب، بعدما توسَّطَ السَّفيرُ الثالثُ الحسينُ بنُ رُوحِ الثُّوبَخْتِي، فأوصَلَ رسالةً من ابنِ بابويِّه الأبِ إلى صاحب الزمان، يطلبُ منه فيها أن يدعوَ له بالولد. والقصة رواها أبو جعفر نفسه فقال: "حدَّثنا أبو جعفر محمد بنُ عليٍّ بنِ الأسود رحمته الله قال: سألني عليُّ بنُ الحسينِ بنِ موسى بنِ بابويِّه رحمته الله بعد موتِ محمد بنِ عثمانِ العمريِّ (السَّفيرِ الثاني) أن أسألَ أبا القاسمِ الرُّوحِيَّ (السَّفيرَ الثالثَ) أن يسألَ مولانا صاحبَ الزَّمانِ عليه السلام أن يدعوَ الله عزَّ وجلَّ أن يرزقه ولداً ذكراً. قال: فسألته فأخفى ذلك. ثم أخبرني بعد ذلك بثلاثة أيامٍ أنه قد دعاَ لعليِّ بنِ الحسينِ، وأنه سيولدُ له ولدٌ مباركٌ ينفعُ الله به، وبعده أولادٌ.

قال أبو جعفر محمد بنُ عليٍّ بنِ الأسود رحمته الله: وسألته في أمرِ نفسي أن يدعوَ الله لي أن يرزقني ولداً ذكراً، فلم يُجِبْني إليه، وقال: ليسَ إلى هذا سبيلٌ. قال: فولدَ لعليِّ بنِ الحسينِ رحمته الله محمدٌ بنُ عليٍّ وبعده أولادٌ، ولم يُولدَ لي شيءٌ."

يقولُ أبو جعفر ابنُ بابويِّه بعدما روى هذا الخبر: "كانَ أبو جعفر محمد بنُ عليٍّ الأسود رحمته الله كثيراً ما يقولُ لي -إذا رأيَني أحتلِفُ إلى مجلسِ شيخنا محمد بنِ الحسنِ بنِ أحمد بنِ الوليد رحمته الله، وأرغبُ في كُتُبِ العِلْمِ وحفظه-: ليسَ بعَجَبٍ أن تكونَ لك هذه الرَّغبةُ في العِلْمِ، وأنتَ وُلِدْتَ بدعاءِ الإمامِ عليه السلام"^(١). وذكر النجاشي (٤٥٠هـ) القصة، ثم نقلَ أن أبا جعفر كانَ يفخرُ ويقولُ: "وُلِدْتُ بدعوةٍ صاحبِ الأمرِ عليه السلام"^(٢).

تلك القصةُ اشتهرت في تصانيفِ عُلَمَاءِ المذهبِ، فلا يكادُ أحدٌ يُترجمُ لابنِ بابويِّه، إلا ويذكرها للدلالةِ على فضله ومكانته. وبصرفِ النَّظَرِ عن الكلامِ في أسطورةِ صاحبِ الزَّمانِ

(١) الغيبة للطوسي (ص ٣٠٩).

(٢) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٥٠٢)، ومن طريقه الطوسي في الغيبة (ص ٣١٩).

(٣) رجال النجاشي (ص ٢٦١).

الغائب ونوابه الأربعة، فإن في القصة أمرين يستوجبان التوقف:

أولاً: أن ابن بابويه سَمَّى شيخه فيها، فقال: (محمد بن علي بن الأسود)، وقد ذكرها النجاشي (٤٥٠هـ)^(١)، وابن طائوس (٦٦٤هـ)^(٢)، فسمّياه: (علي بن جعفر بن الأسود). وأياً ما كان اسمه، فالرجل مجهول لا يُعرف. وقد روى عنه هذه القصة أبو جعفر وأخوه الحسين^(٣). وروى عنه أبو جعفر في الموضع نفسه ثلاث روايات أخرى كلها تتعلق بصاحب الزمان ونوابه^(٤)! وترجم له الخوئي (١٤١٣هـ)، فلم يذكر في ترجمته إلا أنه من شيوخ ابن بابويه، وأنه ذكره "مُرضياً عليه ومُترحماً"^(٥). وعند جماعة من علماء المذهب أن هذا الترحم والترضي مُغن عن التوثيق^(٦). وأما المامقاني (١٣٨٩هـ)، فاستنبط توثيقه من اعتماد ابن بابويه الأب عليه، حين حمّله الرسالة إلى صاحب الزمان، فاعتبر هذا توثيقاً عملياً له^(٧). مع أن ابن الأسود هذا هو الذي يحكي القصة. وفي التوثيق بهذه الطريقة دورٌ ممتنع.

ثانياً: أن علماء المذهب يتفقون على أن ابن بابويه أدرك والده وروى عنه — وفي ذلك بحثٌ يأتي —. وهذه القصة لو ثبتت، لكانت الغاية في الفضل والشرف حسب التصورات الإمامية، ولكان أبو جعفر أحرص على نقلها عن والده. فهل يُعقل أن يعدل عن ذلك، ليروي أعظم فضائله عن شيخ مجهول لا يعرفه أحد؟!

وقد روى أبو جعفر قصة أخرى عجيبة فيها أن السمرري السفير الرابع أخبر أصحابه ببغداد ب وفاة الأب علي بن بابويه بقم. يقول أبو جعفر: "حدثنا أبو الحسين صالح بن شعيب الطالقاني رحمته الله في ذي القعدة سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، قال: حدثنا أبو عبد الله أحمد بن

(١) رجال النجاشي (ص ٢٦١).

(٢) فرج المهموم (ص ١٢٩).

(٣) الغيبة للطوسي (ص ٣٢١).

(٤) انظر: كمال الدين (ص ٥٠١) الأحاديث رقم (٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠).

(٥) معجم رجال الحديث (٣١٥/١٧).

(٦) انظر: الرواشح السماوية (ص ١٧٢).

(٧) تنقيح المقال (١٥٣/٣).

إبراهيم بن مخلد قال: حضرت بغداد عند المشايخ عليه السلام، فقال الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السمرى -قدس الله روحه- ابتداءً منه: رَحِمَ اللهُ علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي. قال: فكتب المشايخ تاريخ ذلك اليوم، فورد الخبر أنه توفي ذلك اليوم. ومضى أبو الحسن السمرى عليه السلام بعد ذلك في النصف من شعبان سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة^(١).

وصالح بن شعيب الطالقاني الذي روى عنه ابن بابويه هذا الخبر، مجهول لا يعرف، ولم يرو عنه مخلوق -في كتب الطائفة- سوى أبي جعفر وحده. وقد ترجم له أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ)، فلم يعرفه بأكثر من أنه "من مشايخ الصدوق"^(٢). وكذلك شيخه في القصة أحمد بن إبراهيم بن مخلد، فهو الآخر مجهول لا يعرف. وليس له ذكر في غير هذه الرواية، التي ينقلها شيخ مجهول روى عنه ابن بابويه وحده^(٣)!

وفي القصة أن وفاة علي بن بابويه كانت سنة (٣٢٨هـ)، وهذا خلاف ما في مصادر ترجمته أنه توفي سنة (٣٢٩هـ)^(٤). وكذلك الأمر بالنسبة للسفير الرابع السمرى، فإن الطائفة تؤرخ وفاته سنة (٣٢٩هـ)^(٥)، حيث ابتدأت بموته الغيبة الكبرى، وهذه الرواية تذكر وفاته سنة (٣٢٨هـ). وقد روى الطوسي الخبر من طريق ابن بابويه، فصحح التاريخ، وجعله موافقاً للمشهور: (٣٢٩هـ)!^(٦)

وقد شارك أبا جعفر في رواية الأخبار في فضل أبيه عن الشيوخ المجاهيل أخوه الحسين. فقد روى الطوسي (٤٦٠هـ) قال: "أخبرني جماعة عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن بابويه القمي، قال: حدثني جماعة من أهل قم، منهم علي بن أحمد بن عمران الصفار، وقريبه علويه الصفار، والحسين بن أحمد بن إدريس -رحمهم الله- قالوا: حضرنا بغداد في السنة التي

(١) كمال الدين (ص ٥٠٣)، ومن طريقه الطوسي في الغيبة (ص ٣٩٤).

(٢) معجم رجال الحديث (٧٩/١٠).

(٣) انظر مستدركات في علم الرجال (٢٤٤/١).

(٤) رجال النجاشي (ص ٢٦٢).

(٥) انظر: كشف المحجة (ص ١٥٩)، الفوائد الرجالية (٣٠١/٣)، الرسائل الرجالية (٢٦/٤)، خاتمة مستدرك الوسائل

(٤٦٨/٣)، مستدركات علم الرجال (٣٧٤/٧)، معجم رجال الحديث (١٨٢/١٣).

(٦) الغيبة (ص ٣٩٤).

توفي فيها أبي؛ عليُّ بنُ الحسينِ بنِ موسى بنِ بابويه، وكان أبو الحسنِ عليُّ بنُ محمد السَّمرِيُّ -قُدَّسَ سرُّه- يَسألنا كلَّ قَريبٍ عن خَبَرِ عليِّ بنِ الحسينِ عليه السلام فنقول: قد وَرَدَ الكتابُ باستقلاله. حتى كانَ اليومُ الذي قُبِضَ فيه، فسألنا عنه، فذكرنا له مثلَ ذلك. فقال لنا: أجزَّكم اللهُ في عليِّ بنِ الحسينِ، فقد قُبِضَ السَّاعَةَ...^(١).

وعليُّ بنُ أحمد الصَّفَّارُ لا يُعرَفُ^(٢)، وليس له ذِكرٌ في غيرِ هذه الرواية. ومثله عَلَوِيَّة الصَّفَّارُ، فهو الآخرُ مجهولٌ، لم يرو عنه سوى الحسينِ ابنِ بابويه^(٣). والحسينُ بنُ أحمد بنِ إدريس كذلك مجهولٌ لم يوثِّقه أحدٌ من المتقدمين^(٤).

وثمة قصةٌ أخرى في فضلِ ابنِ بابويه الأبِ ومُراسلته للإمامِ الغائب، أخرجها الطُّوسيُّ (٥٤٦٠هـ) -أيضاً- من طريقِ الحسينِ بنِ عليِّ بنِ بابويه، عن شيوخٍ مُبهمينَ لا يُعرفون. قال الطُّوسيُّ: "أخبرني جماعةٌ من أصحابنا، عن أبي عبدِ اللهِ الحسينِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ بنِ موسى بنِ بابويه، قال: حدثني جماعةٌ من أهلِ بلدنا المقيمينَ كانوا ببغداد -في السَّنة التي خَرَجَتْ فيها القرامِطة على الحاجِّ، وهي سَنةُ تناثرِ الكواكب- أنَّ والدي عليه السلام كتبَ إلى الشَّيخِ أبي القاسمِ ابنِ رُوح عليه السلام يستأذنُ في الخروجِ إلى الحجِّ. فخرجَ الجوابُ: "لا تخرجَ في هذه السَّنة". فأعاد، فقال: هو نَذْرٌ واجبٌ، أفيجوزُ لي القُعودُ عنه؟ فخرجَ الجوابُ: "إن كانَ لأبدٍ فكن في القافلةِ الأخيرة، فكانَ في القافلةِ الأخيرة، فسلمَ بنفسه، وقُتِلَ من تقدَّمه في القوافلِ الأخرى"^(٥).

مثلُ تلك الأخبارِ التي ينقلها ابنا بابويه في فضلهما وفضلِ أبيهما عن شيوخٍ مجاهيلٍ مما يوجبُ التَّوقُّفَ والنَّظَرَ. وبخاصَّةٍ حينَ يتفرَّدُ أحدُ منهما بالروايةِ عن أولئك المجاهيلِ، ولا يوجدُ من يُشاركه في التَّقليلِ عنهم. وإلا فلو صحَّ شيءٌ من ذلك عن أبيهما، لأمكنهما نقله بطريقٍ

(١) الغيبة (ص ٣٩٦).

(٢) انظر: مستدركات في علم رجال الحديث (٢٩٧/٥).

(٣) المرجع السابق (٢٧٢/٥).

(٤) انظر: رجال الطوسي (ص ٤٢٣)، نقد الرجال (٧٥/٢)، معجم رجال الحديث (٢٠٧/٦).

(٥) الغيبة (ص ٣٢٢).

معروفة موثقة. غير أن من الجائز أن تكون تلك الأخبار من قبيل القصص الرائجة التي اعتاد الناس تناقلها، فتلقاها ابنا بابويه عن شيوخ مجاهيل وحدنا بها.

ومما يشهد لذلك أن الطوسي (٤٦٠هـ) نقل قصة مولد أبي جعفر بدعاء الإمام الغائب من غير طريق ابني بابويه، لكن بسند آخر مُسلسل بالمجاهيل. فقد روى عن شيخه أبي العباس ابن نوح السيرافي، قال: حدثني أبو عبد الله الحسين بن محمد بن سورة القمي حين قدم علينا حاجاً، قال: حدثني علي بن الحسن بن يوسف الصائغ، ومحمد بن أحمد بن محمد الصيرفي المعروف بابن الدلال وغيرهما من مشايخ أهل (قم): أن علي بن الحسين بن موسى ابن بابويه كانت تحته بنت عمه محمد بن موسى بن بابويه، فلم يرزق منها ولداً. فكتب إلى الشيخ أبي القاسم ابن روح يسأل الحضرة أن يدعو الله أن يرزقه أولاداً فقهاء. فجاء الجواب: إنك لن تُرزق من هذه. وستملك جارية ديلمية وتُرزق منها ولدان فقيهان^(١). وابن سورة، والصائغ، وابن الدلال، كلهم مجاهيل لا يُعرفون^(٢)!

ومن هذا القبيل توقيع نقله الطبرسي بلا إسناد، ذكر أنه صدر من الإمام الحادي عشر أبي محمد العسكري إلى ابن بابويه الأب، يقول فيه: "...أما بعد. أوصيك يا شيخي، ومُعتمدي، وفقهه، أبا الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمي - وفقك الله لمرضاته - وجعل من ولدك أولاداً صالحين برحمته - بتقوى الله، وإقام الصلاة..."^(٣).

وهذه القصة أشد نكارة من سابقاتها، فالعسكري المتوفى سنة (٢٦٠هـ) يخاطب في هذا التوقيع علي بن بابويه المتوفى سنة (٣٢٩هـ) بعبارات: "شيخي"، و"مُعتمدي"، و"فقيهه"، مع أن بين وفاتيهما قرابة السبعين عاماً.

(١) الغيبة (ص ٣٠٨).

(٢) انظر: مستدركات في علم الرجال (١٩/٣)، (٣٤١/٥)، (٤٣٩/٦).

(٣) هذه الخطاب عزاه لكتاب الطبرسي غير واحد، لكنه ساقط من النسخة المطبوعة. ونقل بعضه تلميذ الطبرسي ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب (٥٢٧/٣). انظر: خاتمة مستدرک الوسائل (٢٧٧/٣)، طرائف المقال (٥٢١/٢)، لؤلؤة البحرين (ص ٣٨٤)، روضات الجنات (٢٧٣/٤)، الأنوار البهية (ص ٣١٩).

فالحاصل من هذا كله أنَّ أسانيد تلك القصص والأخبار كلها مظلمة منقولة عن مجاهيل لا يعرفون، ونحن إن برأنا ساحة أبي جعفر وأخيه من افتعالها، فإنَّ ثمة دلائل على أنه كانت هناك حكايات تُنسج حول عليّ ابن بابويه وولده، وكان أهل (قُم) يتداولونها بينهم، فجاء أبو جعفر وغيره، فتلقنوها عن شيوخ مجهولين، وأثبتوها في كتبهم. والإمامية عامة مولعون بنسبة الوقائع للغائب المنتظر. وقد تقدّم نقل بعضهم أن صاحب الزمان اطلع على (الكافي)، فاستحسنه، وقال: "هو كافٍ لشيعتنا".

وإنما أطلت في تحقيق ثبوت تلك القصص، لأمرين اثنين:
الأمر الأول: أن طائفة من علماء المذهب اتكأوا عليها في الردّ على من شكك في توثيق أبي جعفر ابن بابويه، فعُدّوا ما ورد فيها أبلغ توثيق وثناء عليه، حتى قال الخوئي: "إني لو اتقُ بأنَّ اشتهار محمد بن عليّ بن الحسين بالصدوق، إنما نشأ من اختصاصه بهذه الفضيلة التي امتاز بها عن سائر أقرانه وأمثاله"^(١). وفي توثيق ابن بابويه بحث يأتي قريباً.

الأمر الثاني: أن بحر العلوم (١٢١٢هـ)^(٢) وطائفة من الباحثين اعتمدوا القصة في تحديد سنة مولد أبي جعفر^(٣). فالقصة جاء فيها أن والده كتب يطلب الدعاء من التوبخيّ السفير الثالث بعد وفاة السفير الثاني محمد بن عثمان العمريّ. وكانت وفاة العمريّ سنة (٣٠٤هـ)، أو (٣٠٥هـ)^(٤)، فاستنبطوا من ذلك أن مولد أبي جعفر كان في حدود سنة (٣٠٦هـ).

(١) معجم رجال الحديث (٣٤٦/١٧). وانظر الفوائد الطوسية للحر العاملي (ص ٨).

(٢) الفوائد الرجالية (٣٠١/٣).

(٣) انظر: مقالة (الصدوق الثاني محمد بن بابويه القمي) لصفاء الخزرجي، منشورة بمجلة فقه أهل البيت، العدد الرابع (ص ١٥٩)، وانظر مقالة (مع الصدوق، وكتابه الفقيه) لثامر هاشم العميدي، المنشورة بمجلة علوم الحديث. العدد الثاني (ص ١١٠)، ومقدمة محمد صادق بحر العلوم، لكتاب علل الشرائع (ص ٩)، ومقدمة محمد مهدي الخراساني لكتاب ثواب الأعمال (ص ١١). ومقدمة مؤسسة البعثة، لطبعة كتاب الأمالي (ص ٣)، ومقدمة عبد الرحيم الشيرازي لكتاب معاني الأخبار (ص ٧٣).

(٤) انظر: الغيبة للطوسي (ص ٣٦٦). وانظر أيضاً: الكامل في التاريخ (٤٩٨/٦).

ومع أن القِصَّةَ -لو سُلِّمَ ثبوتُها جَدَلًا- لا تفيِدُ حُصُولَ الوِلَادَةِ بَعْدَ الدَّعَاءِ مُبَاشَرَةً، إِلَّا أَنْ ثَمَّةَ -أَيْضًا- مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْلَدَ ابْنِ بَابَوَيْهِ مُتَأَخَّرٌ عَنْ ذَلِكَ التَّأْرِيخِ بِكَثِيرٍ. فَقَدْ قَالَ النَّجَاشِيُّ (٤٥٠هـ) فِي تَرْجَمَةِ ابْنِ بَابَوَيْهِ: "كَانَ وَرَدَ بَغْدَادَ سَنَةَ (٣٥٥هـ)، وَسَمِعَ مِنْهُ شُيُوخُ الطَّائِفَةِ، وَهُوَ حَدَّثَ السَّنَّ". وَذَكَرَ النَّجَاشِيُّ أَنَّ وَالِدَهُ عَلِيٌّ بْنُ أَحْمَدَ النَّجَاشِيِّ كَانَ مِنْ سَمْعِ مَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي تِلْكَ السَّنَةِ^(١). فَإِذَا كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ حَدَّثَ السَّنَّ عَامَ (٣٥٥هـ)، فَلَنْ يَكُونَ مَوْلَدُهُ سَنَةَ (٣٠٦هـ) وَلَا قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ تَكَلَّفَ حَسَنُ الصَّدْرُ تَوْجِيهَ هَذَا الْإِشْكَالِ، فَذَكَرَ أَنَّ مَقْصُودَ النَّجَاشِيِّ أَنَّهُ كَانَ حَدَّثَ السَّنَّ بِالنِّسْبَةِ لِلشُّيُوخِ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ^(٢). وَتَكَلَّفَ مِثْلَ هَذَا الْجَوَابِ لَا مَعْنَى لَهُ، بَعْدَمَا عُلِمَ ضَعْفُ سَنَدِ مَا رُوِيَ فِي قِصَّةِ مَوْلَدِهِ.

● ثَانِيًا: رَحَالَتُهُ وَتَنَقُّلُهُ:

كَمَا أَنَّ مَصَادِرَ تَرْجَمَةِ أَبِي جَعْفَرٍ ابْنِ بَابَوَيْهِ لَمْ تَذْكُرْ شَيْئًا عَنْ سَنَةِ مَوْلَدِهِ، فَإِنَّمَا لَمْ تَذْكُرْ -أَيْضًا- شَيْئًا عَنْ نَشَأَتِهِ. لَكِنْ بِمَا أَنَّ (قَمَّ) كَانَتْ مَوْطَنَ وَالِدِهِ إِلَى أَنْ تُوُفِيَ سَنَةَ (٣٢٩هـ)، فَالْغَالِبُ أَنَّ أَبَا جَعْفَرَ نَشَأَ بِهَا فِي كَنَفِ أَبِيهِ. يُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّ قُدَمَاءَ شُيُوخِهِ كَانُوا مِنَ الْقَمِّيِّينَ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ أَسَاتِذُهُ الْأَشْهُرُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ (٣٤٣هـ). لَكِنَّ أَبَا جَعْفَرَ تَحَوَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى (الرَّيِّ) -طَهْرَانَ حَالِيًا^(٣)-، فَاسْتَوْطَنَهَا إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ، فَلَأَجَلَ ذَلِكَ وَصَفَهُ النَّجَاشِيُّ بِـ "نَزِيلِ الرَّيِّ"^(٤)، وَهِيَ الْعِبَارَةُ الَّتِي تُسْتَخْدَمُ عَادَةً فِيمَنْ نَزَلَ بِلَدًا، وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ بَابَوَيْهِ (الرَّيَّ)، فَوَصَفَهَا وَقَالَ: "مُسْتَقَرِّي وَوَطَنِي"^(٥). وَكَانَ التَّشْيُّعُ قَدْ شَاعَ بِالرَّيِّ مِنْذُ سَنَةِ (٢٧٥هـ) بَعْدَ تَغْلِبِ بَعْضِ الْوَلَاةِ الْمُتَشَيِّعِينَ عَلَيْهَا^(٦).

(١) رجال النجاشي (ص ٣٨٩).

(٢) نهاية الدراية (ص ٥٧٨)، وانظر نحو ذلك في معجم رجال الحديث (٣٤٩/١٧).

(٣) كانت (طهران) بالكسر، فيما مضى توصف بأنها قرية من قرى الري على بعد فرسخٍ منها. انظر: معجم البلدان

(٤/٥١)، اللباب في تهذيب الأنساب (٢/٢٩١).

(٤) رجال النجاشي (ص ٣٨٩).

(٥) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٣).

(٦) معجم البلدان (٣/١٢١).

وإذا كانت مَصَادِرُ ترجمة ابن بابويه لا تففي بشرح تفاصيل نشأته ورحلاته، إلا أن بعض الدارسين لسيرته من الإمامية المعاصرين حاولوا انتزاع طرفٍ من ذلك من سياقات أسانيده، فهو كثيراً ما يذكر في مطلع الإسناد مكانَ وسنة سماعه للحديث، فيقول: حدثنا فلان سنة كذا، ببلدة كذا. وفي تلك التواريخ ما يدل على أنه بقي يسمع من الشيوخ بقم إلى أواخر سنة (٣٣٩هـ)^(١). وله سماعات أخرى بالرِّي مؤرخة في سنة (٣٤٧هـ)^(٢). فالظاهر أن انتقاله من (قم) إلى (الرِّي)، كان فيما بين ذينك التاريخين (٣٣٩هـ-٣٤٧هـ).

ويظهر من عبارات وردت في كتاباته أنه حصلت له خطوة وقرب لدى ركن الدولة ابن بويه (٣٦٦هـ)، الذي كان يحكم (الرِّي) آنذاك. حيث كانت تُعقد لابن بابويه مناظرات ومباحثات بمجلسه. فقد عدَّ النجاشي في تصانيف ابن بابويه: (ذكر المجلس الذي جرى له بين يدي ركن الدولة)، و(ذكر مجلس آخر)، و(ذكر مجلس ثالث)، ثم رابع، وخامس^(٣). وقال ابن بابويه نفسه في كتابه (كمال الدين): "ولقد كلمني بعض الملحين في مجلس الأمير السعيد ركن الدولة عليه السلام، فقال.."^(٤).

ومما يؤكد قرب ابن بابويه من ركن الدولة ما ذكره بأول كتابه (عيون أخبار الرضى) من أنه لما عزم على السفر لزيارة مشهد الرضى سنة (٣٥٢هـ)، استأذن ركن الدولة، فإذن له وطلب منه الدعاء^(٥).

(١) انظر: عيون أخبار الرضى (٢٠٥/١، ٢٦٢)، (١٧٠/٢، ٢٢٦)، معاني الأخبار (ص ٣٠١)، الخصال (ص ١١).

(٢) انظر: الخصال (ص ١١)، معاني الأخبار (ص ٣٠١)، الأمالي (ص ٣٠٤، ٤٢٨، ٤٦٩، ٦٤١)، عيون أخبار الرضى (٢٠٥/١، ٢٦٢)، (٩/٢، ١٧٠، ٢٢٦).

(٣) رجال النجاشي (ص ٣٩٢). ولا أدري هل كانت تلك المناظرات التي أشار لها النجاشي مما جرى مع ركن الدولة نفسه، أو أنها مع آخرين في مجلس ركن الدولة. فمما نسب لابن بابويه مباحثة مع ركن الدولة قيل إن جعفر بن محمد الدوريسي -من أصحاب المفيد- أفردا في مصنف بعنوان (مناظرة ركن الدولة). وقد نقلها القاضي نور الله التستري (١٠١٩هـ) في كتابه بالفارسية (مجالس المؤمنين)، وترجمها إلى العربية عليُّ البروجردي (١٣١٣هـ) في (طرائف المقال)، فالله أعلم بصحة ذلك كله.

انظر: الذريعة (٢٩٣/٢٢)، (٣٧١/١٩)، طرائف المقال (٥٠٦/٢).

(٤) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٨٧).

(٥) عيون أخبار الرضى (٣١٢/٢).

ولابن بابويه سماعات مؤرخة يمكن أن يؤخذ منها أن له رحلة حج دخل فيها بغداد، والكوفة^(١)، والمدينة، آخر سنة (٣٥٤هـ)، وأول سنة (٣٥٥هـ)^(٢). وله ثلاث رحلات - على الأقل - إلى طوس، كان يزور فيها مشهد الرضى، ويسمع في طريقه من الشيوخ في البلاد التي يمر بها^(٣)، وقد أقام في إحداها مدة بنيسابور^(٤). كما أن له رحلة إلى بلاد ما وراء النهر^(٥) سنة (٣٦٨هـ)، دخل فيها سمرقند وفرغانة وبلخ وغيرها^(٦).

غير أني لم أجد ما يشير إلى رحلات في طلب العلم والرواية. فرحلاته المعروفة كانت إما إلى الحج، وإما بقصد زيارة قبر الرضى بطوس^(٧). وما وقع له من سماعات في غير (قم)

(١) ومروياته عن الكوفيين مؤرخة في سنة (٣٥٤هـ) كما في عيون أخبار الرضى (١٨٨/٢، ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٣٧). أما دخوله بغداد فكان سنة (٣٥٥هـ) على ما ذكره النجاشي، فيظهر من ذلك أنه دخل الكوفة في ذهابه للحج، ثم دخل بغداد في رحلة عودته.

(٢) ورد في موضع واحد من كتابه عيون أخبار الرضى (٦٢/٢)، قوله: "حدثنا أبو الحسن علي بن ثابت الدواليبي رحمه الله بمدينة السلام سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة، قال: حدثنا محمد بن علي بن عبد الصمد...". وهذا الموضع لا يتفق مع ما حكاه النجاشي من أن دخوله بغداد كان سنة (٣٥٥هـ). ومع تجويز أن يكون لابن بابويه رحلتان إلى بغداد، إلا أن الذي يغلب على الظن عدم سلامة هذا النص من التصحيف والتحريف. فقد روى ابن بابويه الحديث نفسه في كتابه الآخر (كمال الدين)، وقال فيه: "حدثنا أبو الحسن أحمد بن ثابت الدواليبي بمدينة السلام، قال: حدثنا محمد بن الفضل النحوي، قال: حدثنا محمد بن علي بن عبد الصمد"، فاختلف اسم شيخه فصار (أحمد بن ثابت)، بدل (علي بن ثابت)، وقال في نسبه: (الدواليبي)، بالباء، بدل (الدواليبي) بالنون. كما زاد في سلسلة الإسناد رجلاً فوق شيخه. وقد نقل المجلسي في بحار الأنوار (٢٠٥/٣٦) الرواية بهذا السند الأخير، ونسبها للكتابين (عيون الرضى)، و(كمال الدين). وهذه الصورة نقلها الطبرسي في إعلام الورى (١٨٦/٢)، والراوندي في قصص الأنبياء (ص ٣٥٩)، وهاشم البحراني في غير موضع من كتابه غاية المرام (١٥٠/١)، (٢٠٣/١)، (١٧٠/٢)، (٢٦٥/٢).

(٣) انظر: المقدمة التي كتبها محمد مهدي حسن الخراساني، لكتاب (ثواب الأعمال).

(٤) انظر: كمال الدين وتمام النعمة (ص ٢).

(٥) ما وراء النهر يقصد به البلاد شرقي نهر جيحون. (معجم البلدان ٤٥/٥).

(٦) انظر (ص ٢٣) من الترجمة الموسعة لابن بابويه التي كتبها عبد الرحيم الرباني الشيرازي، والتي طبعت بمقدمة كتاب معاني الأخبار. وانظر مقالة: (مع الصدوق وكتابه الفقيه) لثامر هاشم العميدي، المنشور بمجلة علوم الحديث. العدد الثاني (ص ١٢٢).

(٧) أورد ابن بابويه في كتابه الفقيه (٥٨٥/٢) عجائب في فضل زيارة قبر الرضى رحمه الله، منها أن من زاره بطوس كان له ثواب ألف حجة وألف عمرة مقبولة، وكتب له أجر مئة ألف صديق، ومئة ألف شهيد، ومئة ألف حاجٍّ ومعتمرٍ،

و(الرِّيِّ) كان يحصل له عَرَضاً في البلاد التي يمرُّ بها في طريقه. ولم يكن له في تلك الرِّحلات شيخٌ يمكن أن يُقالَ إنه تتلمذَ عليه. لأجل ذلك، فإن جميع شيوخه الذين أكثرَ عنهم كانوا إما من أهلِ (قَمِّ) حيثُ نشأ، أو من (الرِّيِّ) حيثُ استوطن.

إلا أن رحلته إلى بلاد ما وراء النهر، لم يظهر لي سببها ولا غرضه منها، وبخاصة أنه شرع في تلك الرحلة سنة (٣٦٨هـ)، أي قريباً من العقد الأخير من عمره، بعد نُضجِه وشُهرته، مما يعني أنها لم تكن في العمر المعتاد للتَّحصيلِ والسَّماعِ. وعبارته في مَطْلَعِ كتابه (الفقيه) توحى أن ثمة ما أُلْجأه إلى السَّفرِ إلى تلك البلاد. فقد قال، بأوّل كتابه: "أما بعدُ. فإنه لما ساقني القضاء إلى بلادِ العُربة، وحصلني القَدْرُ بأرضِ بلخ من قصبة إيلاق^(١)..."^(٢).

وأياً كان سببُ تلك الرحلة، فالظاهرُ أنه عادَ بعدها إلى موطنه (الرِّيِّ)، حيث توفي ودُفِنَ بها سنة (٣٨١هـ). ويوجد اليوم بطهران -الرِّيِّ سابقاً- بستانٌ معروفٌ تتوسّطه مقبرة يُقال لها: (مقبرة الشيخ الصدوق)، بها قبرٌ يُنسبُ إليه، عليه بناءٌ وقبة، يُزارُ ويتبرَّكُ به^(٣)، كما هو ديدنُ الإمامية مع مُعظميهم.

● ثالثاً: شيوخه:

يختلفُ حالُ ابنِ بابويه عن حالِ الكلينيِّ من جهةِ كثرةِ الشيوخ، وذلك بسببِ تلك الرِّحلات والتَّنقُّلاتِ التي لم يُذكرْ مثلها عن الكلينيِّ. وقد أحصى الميرزا التُّوريُّ الطَّبْرسيُّ (١٣٢٠هـ)، لابنِ بابويه أربعةً ومِئتي شيخٍ يروي عنهم في مُصنَّفاته، ثم قال: "ولعلَّ الناظر في أَسانيدِ غيره ممَّن يروي عنه بلا واسطةٍ أو معها يجدُ أكثرَ من ذلك"^(٤). أما المرجعُ أبو القاسمِ

ومئة الف مجاهد!

(١) قال ياقوت (٢٩١/١١): "مدينة من بلاد الشَّاش، المتصلة ببلاد الترك، على عشرة فراسخٍ من بلاد الشَّاش".

(٢) من لا يحضره الفقيه (٢/١).

(٣) انظر: طرائف المقال (٥٠٠/٢)، نهاية الدراية (ص ٥٧٨)، مقدمة علي أكبر الغفاري على كتاب من لا يحضره

الفقيه (١٤/١). وانظر مقالة صفاء الخزرجي المنشورة بمجلة فقه أهل البيت. العدد السابع (ص ١٥١)، ومقالة:

(مع الصدوق وكتابه الفقيه) لثامر العميدي، المنشور بمجلة علوم الحديث. العدد الثاني (ص ١٣٠).

(٤) خاتمة مستدرک الوسائل (٢٨٧/٥).

الخوئي^(١) (١٤١٣هـ)، والمعاصر عبد الرحيم الرباني الشيرازي^(٢)، فقد أحصيا ما يزيد على المئتين وخمسين ممن روى عنهم في مصنفاته^(٣).

غير أن الفاحص المتأمل يرى أن أكثر أولئك الشيوخ تغلب عليهم الجهالة، ولا يكادون يُعرفون من غير طريقه. كما أن كثيراً منهم لا يكون له سوى حديث واحد رواه عنه ابن بابويه، فعدّ من شيوخه. لأجل ذلك، فإن الخوئي (١٤١٣هـ) في معجمه كثيراً ما يترجم للراوي، ثم لا يعرفه بأكثر من كونه من "مَشَايخ الصَّدُوق"، وأنه روى عنه حديث كذا^(٤).

أما الشيوخ الذين أكثر عنهم ابن بابويه، وعليهم يدور أكثر حديثه، فستة:

١ - والده: علي بن بابويه القمي.

٢ - محمد بن الحسن بن الوليد القمي.

وقد تقدّمت الترجمة لكل منهما. فأكثر رواياته عن هذين. وبخاصّة والده. بل الظاهر أن مرويات هذين الشيخين وكتبهما رأس مال ابن بابويه في الرواية. ويأتي بعدهما أربعة شيوخ روايته عنهم كثيرة نسبة لغيرهم. وهؤلاء الأربعة هم:

٣ - محمد بن موسى بن المتوكل.

٤ - محمد بن علي؛ ماجيلويه القمي.

وقد ذكر أبو المعالي الكلّاسي (١٣١٥هـ) أن هذين مع الشيخين الأولين، هما العمدة في روايات ابن بابويه. والعمدة منهم الأول^(٥).

(١) معجم رجال الحديث (٣٤٧/١٧).

(٢) كتب ترجمة موسعة لابن بابويه ألحقت في مقدمة كتاب معاني الأخبار.

(٣) تنبيه: ذكر الطهراني في الذريعة (٢٣٢/٢٢) أن الذين روى عنهم ابن بابويه (من لا يحضره الفقيه) يبلغون (٥١٠) رجال. وهذا الرقم يعادل أكثر من ضعف الرقم الذي ذكره هؤلاء وهم يعدون أسماء شيوخه في جميع مصنفاته. فالظاهر أن الطهراني أدخل في ذلك أسماء الرواة الذين لم يدركهم ممن علّق عنهم أخباراً في الكتاب.

(٤) انظر أمثلة ذلك، في الجزء الأول من معجم رجال الحديث، في التراجم رقم: (٢٦٠)، (٣٣١)، (٣٨٩)، (٣٩١). وفي الجزء الثاني: (٣٩٤)، (٤٠٤)، (٤٠٥)، (٤٦٦)، (٥٠٩)، (٥١٨)، (٦٨٩)، (٧٠٤)، (٧٤٦). وفي الجزء الثالث: (٧٩٧)، (٨١٠)، (٨١٣)، (٨١٦)، (٨١٩)، (٨٥٢)، (٨٥٥)، (٨٥٥)، (٨٦٦)، (٩٠٣)، (٩٥٢)، (٩٧٠)، (١٠١٩)، (١١٦٨)، (١٤٤٣)، (١٨٦٣). وهناك مواضع أخرى كثيرة مشابهة يعسر تتبعها.

(٥) رسالة في لزوم نقد المشيخة، ضمن مجموع الرسائل الرجالية (٣٧٠/٤).

٥ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ موسى الدَّقَّاق.

٦ أحمدُ بنُ محمدٍ بنِ يحيى العَطَّارُ الأشعريُّ القميُّ.

ومع إكثارِ ابنِ بابويه النَّسَبِيَّ عن هؤلاء الأربعة الأخيرين إلا أنهم مجاهيلٌ لا يُعرفون. وكلُّهم - عدا الأخير - ممن تفرَّدَ هو بالرواية عنهم، ولم يشاركه أحدٌ في النقل عنهم كما يظهر من تراجمهم^(١). وقد اعتضدَ الشيخُ حسنٌ (١٠١١هـ) في توثيق بعضهم على مُجرَّدِ إكثارِ ابنِ بابويه عنهم^(٢)، قال: لأنَّ "قرائنَ الأحوالِ شاهدةٌ ببُعْدِ اتِّخَاذِ أولئك الأجلَاءِ الرَّجُلَ الضَّعِيفَ أو المجهولَ شيخاً يُكثِّرونَ من الرواية عنه، ويُظهرونَ الاعتناءَ به"^(٣).

وأكثرُ أولئك الأربعة روايةً في كُتُبِ ابنِ بابويه أوَّلهم: محمدُ بنُ موسى بنِ المتوكل. ومع أن الخوئيَّ (١٤١٣هـ) لا يعتمدُ توثيقاتِ المتأخِّرينَ بعد عصرِ الطوسيِّ والنَّجاشيِّ، إلا أنه في مُعْجَمِهِ استصعبَ الحكمَ عليه بالجهالة، فاجتهدَ في استنباطِ توثيقِ القُدَمَاءِ له من كلمةٍ لابنِ طاووسِ المتأخِّرِ (٦٦٤هـ) ذكرَ فيها حديثاً من طريقه، ثم قال: "رواة الحديث ثقاتٌ بالاتفاق". فنقلَ الخوئيُّ كلامَ ابنِ طاووسٍ هذا، ثم قال: "النتيجةُ أن الرَّجُلَ لا ينبغي التوقُّفُ في وثاقته"^(٤). غيرَ أنه في مَوْضِعٍ آخرَ احتاجَ لتضعيفه، فقال: "لم يثبت توثيقه من القُدَمَاءِ. نعم، وثَّقه العلامةُ في رجاله، إلا أنه اجتهداً منه"^(٥).

ومع إكثارِ ابنِ بابويه عن أولئك الأربعة المجاهيلِ، إلا أن روايته عنهم لا تقارَنُ أبداً بمروياته عن أبيه وعن شيخه ابنِ الوليد؛ إذ جُلُّ ما يرويه إنما هو من طريقِ هذين. ولتوضيح ذلك أنقلُ إحصاءً لبعضِ الباحثين المعاصرين، لعدَدِ ما رواه ابنُ بابويه عن كلِّ واحدٍ من أولئك الستة في أربعةٍ من كُتُبِهِ: (الخصالُ)، و(الأمالي)، و(معاني الأخبار)، و(التَّوْحِيدِ)^(٦).

(١) انظر تراجمهم مرتبين في معجم رجال الحديث: (٢٩٩/١٨)، (٥٨/١٨)، (٢٧٧/١٢)، (٢٧٩)، (١٢٠/٣).

(٢) منتقى الجمان (٤١/١).

(٣) المرجع السابق (٣٩/١).

(٤) معجم رجال الحديث (٢٩٩/١٨).

(٥) مصباح الفقاهة (٥٤٩/٢).

(٦) نقلتُ الإحصاءَ من بحثٍ للإمامي المعاصر صفاء الخزرجي بعنوان (الصدوق الثاني محمد بن بابويه القمي)، منشور

ويمكن من خلال ذلك الإحصاء معرفة مدار أحاديته.

الخصال	والده	ابن الوليد	ابن المتوكل	ماجيلويه	العطار	الدقاق
الخصال	٤٥٨	١٧٩	٥٧	٧٨	٤٢	...
الأمالي	١٧٨	٩٧	٨٧	٥٣	٤٤	٢٧
معاني الأخبار	٣١٦	١١٥	٤١	٣٣	٤	١٠
التوحيد	١٥٠	١٠٠	٤١	٢٣	١٧	٦٩
المجموع	١١٠٢	٤٩١	٢٢٦	١٨٧	١٠٧	١٠٦

هذا تعداد مرويات ابن بابويه في تلك الكتب الأربعة عن مشاهير شيوخه. وهي تبين أن عمده النقل عن والده وعن محمد بن الحسن بن الوليد، مع تقدم ظاهر في عدد مروياته عن أبيه. ولا غرابة في ذلك، إذا علمنا أن والده كان شيخ الطائفة في وقته، وأن أبا جعفر يروي عنه مئتين من مصنفاته^(١).

غير أني في شك كبير من ثبوت سماع الابن من أبيه. وذلك لما تقدم من قول النجاشي إن أبا جعفر قدم بغداد سنة (٣٥٥هـ)، وأنه كان حينها حدث السن. فإذا كان حدث السن عام (٣٥٥هـ)، فمن البعيد أن يدرك السماع من والده المتوفى سنة (٣٢٩هـ). يؤيد هذا أن أقدم السماعات المؤرخة في أسانيد أبي جعفر ترجع إلى سنة (٣٣٩هـ). فمن المحتمل جداً أن تكون روايته عن أبيه إجازة وليس سماعاً، وقد نص على ذلك النجاشي في أخيه الحسين، فذكر أنه إنما يروي عن أبيه بالإجازة^(٢)، ولا يعرف أي الأخوين أكبر.

= بمجلة (فقه أهل البيت)، العدد الرابع، (ص ١٥٩).

(١) فهرست ابن النديم (ص ٢٧٧).

(٢) رجال النجاشي (ص ٦٨).

ومما يؤيد ذلك تلك المرويات التي نقلها أبو جعفر في قصّة ولادته بدعوة الإمام الغائب. فسواء قلنا ببطلان تلك المرويات، أو سلّمنا صحتها جدلاً، فإنّ من البعيد جداً أن يكون أبو جعفر أدرك السماع من والده، ثم ينقل عن شيوخ مجاهيل أن والده كاتب صاحب الزّمان، فدعاً له بالوكد. بل الظاهر أن أبا جعفر لم يكن ليحدث بتلك القصّة عن أولئك الشيوخ، لولا أن عدم سماعه من أبيه أمرٌ معلومٌ.

ومما يؤكّد ذلك أيضاً: أن ابن بابويه لا ينقل في تصانيفه شيئاً من اختيارات والده، إلا بواسطة رسالة (الشرائع) التي تقدّم ذكرها، والتي كتبها أبوه إليه، فصار ينقل منها في مؤلفاته بعباراتٍ مثل: "قال أبي في رسالته إليّ". ومطلع الرسالة - كما نقله الطّهراني - يُفهمُ منها أنّها أشبه بالوصيّة^(١). فمن المرجّح - والله العالم - أن الأب كتب تلك الرسالة بآخر عمره لابنه الذي لم يبلغ سنّ السماع. ولو كان أبو جعفر أدرك السماع والتلمذ على والده، فما معنى أن يرسل له الأب رسالة وهو معه في البلد نفسه، ثم يعتمد الابن في معرفة آراء والده على تلك الرسالة؟ وقد كان من الممكن أن يُقال إنه بعث إليه الرسالة أثناء ترحّله وتنقله، لولا أن رحلات أبي جعفر متأخرة عن تاريخ وفاة والده، وليس في مروياته ما يُشير إلى خروجه من (قم) قبل سنة (٣٣٩هـ).

هذه القرائن مجتمعة ترجّح أن أبا جعفر إنما كان يروي كتب والده بطريق الإجازة والوجادة، وأنه لم يحصل له سماعٌ منه.

● رابعاً: مكانة ابن بابويه بين علماء الطائفة:

مصادر ترجمته السنية تشير إلى شهرته وتقدّمه بين علماء الإمامية، فقد قال عنه الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ): "نزل بغداد، وحدث بها عن أبيه، وكان من شيوخ الشيعة، ومشهور الرافضة"^(٢). ووصفه الذهبي (٧٤٨هـ) رحمه الله برأس الإمامية، وقال: "صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة. يضرب بحفظه المثل. يُقال: له ثلاثمائة مُصنّف... وكان أبوه من كبارهم

(١) الذريعة (٤٦/١٣).

(٢) تاريخ بغداد (٨٩/٣).

ومصنفيهم^(١).

وأما علماء الطائفة، فمُجمعون على إجلاله وتعظيمه. قال النجاشي (٤٥٠هـ): "شيخنا وفقهنا، ووجه الطائفة بخراسان"^(٢). وقال الطوسي (٤٦٠هـ): "جليل القدر.. كان جليلاً، حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقدًا للأخبار. لم ير في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه"^(٣). وقال ابن إدريس (٥٩٨هـ): "كان ثقة، جليل القدر، بصيراً بالأخبار، ناقدًا للآثار، عالماً بالرجال، حُفَظَةً"^(٤). ووصفه ابن طاووس (٦٦٤هـ) بالشيخ "المتفقي على علمه وعدالته"^(٥). وفي مسرد عناوين كتبه ورسائله التي ساقها النجاشي (٤٥٠هـ) ما يدل على أن مسائل كانت ترد إليه من شيعة العراق ومصر ونيسابور وقزوين، وغيرها^(٦).

وثناء علماء المذهب المتأخرين عليه كثير. غير أنه -مع ذلك- لم يسلم من قدح. فقد طعن عليه من جهتين: من جهة قدرته على التمييز بين ما يصح وما لا يصح من الأخبار، ومن جهة أمانته وثقته في رواية الأخبار.

فأما قدرته على التمييز بين الصحيح وغيره، فقد نفاها أشهر تلميذ له، وهو الشيخ المفيد (٤١٣هـ)، حيث قال -وقد سئل عن خبر رواه ابن بابويه-: "إنما روى أبو جعفر رحمته ما سمع، ونقل ما حفظ، ولم يضمن العهدة في ذلك. وأصحاب الحديث ينقلون الغث والسمين، ولا يقتصرون في النقل على المعلوم. وليسوا بأصحاب نظر وتفتيش ولا فكر فيما يروونه وتميز. فأخبارهم مختلطة، لا يتميز منها الصحيح من السقيم، إلا بنظر في الأصول، واعتماد

(١) سير أعلام النبلاء (٣٠٣/١٦).

(٢) رجال النجاشي (ص ٣٨٩). وكلمة (شيخنا) في تصرفات علماء الطائفة لا تعني التلمذة ولا تستلزم الإدراك، فقد يتحدث عالم عن آخر، فيصفه بتلك العبارة، وبينهما قرون متطاولة. وكلمة النجاشي المتوفى سنة (٤٥٠هـ) من هذا القبيل، فهو لم يدرك ابن بابويه، وليس له سماع منه.

(٣) الفهرست (ص ٢٣٧). وذكر نحوه من ذلك في الرجال (ص ٤٣٩).

(٤) السرائر (٥٢٩/٢).

(٥) فرج المهموم (ص ١٢٩).

(٦) رجال النجاشي (ص ٣٩٢).

على النَّظَر الذي يوصل إلى العلم بصحَّة المنقول"^(١).

وقال في موضعٍ آخر: "الذي ذكره أبو جعفر في هذا الباب لا يتحصَّل، ومعانيه تختلف وتتناقض. والسبب في ذلك أنه عمل على ظواهر الأحاديث المختلفة، ولم يكن ممن يرى النَّظَر فيميز بين الحق منها والباطل، ويعمل على ما يوجب الحجَّة. ومن عوَّل في مذهبه على الأقاويل المختلفة وتقليد الرواة كانت حاله في الضعف ما وصفناه"^(٢).

وقال في موضعٍ ثالثٍ ذكر فيه خبراً رواه ابن بابويه: "أصحابنا المتعلِّقون بالأخبار أصحاب سلامة، وبعد ذهن، وقلة فطنة، يمرُّون على وجوههم فيما سمعوه من الأحاديث ولا ينظرون في سندها، ولا يفرِّقون بين حقها وباطلها، ولا يفهمون ما يدخل عليهم في إثباتها، ولا يحصلون معاني ما يطلقونه منها"^(٣).

ويقرب من هذا قول المرتضى (٥٤٣٦هـ)، وهو يتحدث عن مسألة المنع من نقصان شهر رمضان، التي قال بها ابن بابويه^(٤): "الذين خالفونا في هذه المسألة عدُّ يسير، ممن ليس قوله بحجَّة في الأصول، ولا في الفروع، وليس ممن كلف النظر في هذه المسألة، ولا فيما هو أجلّ منها، لقصور فهمه ونقصان فطنه. وما لأصحاب الحديث -الذين لم يعرفوا الحق في الأصول ولا اعتقدوها بحجَّة ولا نظر بل هم مُقلِّدون فيها- والكلام في هذه المسائل، وليسوا بأهل نظر فيها ولا اجتهاد، ولا وصول إلى الحق بحجَّة. وإنما تعويلهم على التقليد والتسليم والتفويض"^(٥).

ومع اختلاف المأخذ، فإن عبارات المفيد والمرتضى تؤيِّد رأي شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) ^{رحمته} في ابن بابويه، حين ذكر جملة من مُصنِّفي الإمامية، ثم قال: "هؤلاء مع كثرة الكذب فيما يروونه، فهم أمثل حالاً من أبي جعفر محمد بن علي الذي صنَّف لهم وأمثاله؛

(١) المسائل السروية (ص ٧٣).

(٢) تصحيح اعتقادات الإمامية (ص ٤٩).

(٣) المرجع السابق (ص ٨٨).

(٤) تقدم شرح خلاف علماء الطائفة في المسألة (ص ١٠٦).

(٥) مسألة في المنامات، ضمن مجموع رسائل المرتضى (١٨/٢).

فإن هؤلاء يروون من الأكاذيب ما لا يخفى إلا على من هو أجهل الناس^(١).

وقد شهد ابن بابويه على نفسه أنه في مقام التصحيح والتضعيف مُقلدٌ لشيخه محمد بن الحسن بن الوليد. فقد قال في موضع من كتابه (من لا يحضره الفقيه): "كلُّ ما لم يصحَّحه ذلك الشيخ - قدس الله روحه - ولم يحكم بصحته من الأخبار، فهو عندنا متروكٌ غير صحيح"^(٢). وقال إثر حديث رواه: "كان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد عليه السلام سيء الرأي في محمد بن عبد الله المسمعي راوي هذا الحديث، وإني أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب، لأنه كان في كتاب (الرحمة)^(٣)، وقد قرأته عليه، فلم ينكره، ورواه لي"^(٤). وقد ذكر محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ) أن ذلك "دأبه في الجرح والتعديل، والتضعيف والتصحيح"^(٥). لأجل هذا قال المرجع أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ): "أما الصدوق فهو يتبع شيخه في التصحيح وعدمه"^(٦). وقال الباحث الإمامي حيدر حُبَّ الله: "سُجِّلَتْ ملاحظة منهجية تتصل بعدم وجود منهج علمي خاص بالشيخ الصدوق، وأن هذا العالم كان مجرد مُقلدٍ في الشؤون الرجالية لشيخه ابن الوليد"^(٧).

وسأتي الحديث - بإذن الله - عن طريقته في التصحيح والتضعيف، عند البحث في درجة أخبار كتابه (من لا يحضره الفقيه)، لكن المقصود هنا بيان أنه كانت هناك انتقادات قديمة حول ضعف تمييز ابن بابويه ما يصحُّ من الأخبار.

أما انتقاده من جهة الثقة والأمانة في النقل، فأقدم ما رأيته من ذلك نقل ذكره - منكرًا - له - الشيخ سليمان الماحوزي، المعروف بالحقق البحراني (١١٢١هـ) حيث قال: "كان بعض مشايخنا يتوقف في وثاقة شيخنا الصدوق - عطر الله مرقده -". قال: "مع أنه رئيس المحدثين،

(١) منهاج السنة النبوية (٩٦/٧).

(٢) المرجع نفسه (٩٠/٢-٩١).

(٣) كتاب لسعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري. المتوفى قريباً من سنة (٣٠٠هـ). انظر: الذريعة (١٧١/١٠).

(٤) عيون أخبار الرضا (٢٤/٢ ح ٤٥).

(٥) الفوائد الرجالية (٣٦٩/٢).

(٦) معجم رجال الحديث (٧١/١).

(٧) تأملات منهجية في قراءة التاريخ الإسلامي. مقالة منشورة في مجلة المنهاج، عدد (٢٨).

المعبر عنه في عبارات الأصحاب بالصدوق، وهو المولود بالدعوة، الموصوف في التوقيع المقدس بالفقيه...^(١).

وقد تعقب أبو علي الحائري (١٢١٦هـ) إنكار البحرائي هذا القول، فذكر أن من توقف في توثيق ابن بابويه لم يكن يقدح في عدالته وأمانته؛ إذ عدالته "من ضروريات المذهب"^(٢)، وذكر أن التوثيق أمر زائد على العدالة، يُراعى فيه الضبط والإتقان. فمن توقف في توثيقه إنما أراد أنه لم يحصل له الجزم بضبطه وإتقانه، حيث لم يرد في ترجمته ما يفيد ذلك. لكن الحائري عاد، فذكر أن وثاقة ابن بابويه مما "لا ينبغي التوقف فيها"^(٣).

ويبدو أن ما نقله البحرائي عن بعض شيوخه، مما حمل الحر العاملي (١١٠٤هـ) على أن يعقد مبحثاً مطوّلاً في (الفوائد الطوسية) لإثبات توثيق ابن بابويه^(٤). وقد كان المرجع أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) يعجب من التوقف في توثيقه، ويعد ذلك "من اعوجاج السليقة". وكان يقول: "لو نُوقِشَ في وثاقة مثل الصدوق، فعلى الفقيه السلام"^(٥).

وأقول: إن ما ذكره سليمان البحرائي (١١٢١هـ) عن بعض شيوخه نقلٌ مُجَمَّلٌ لا تفصيل فيه، فلا يمكن الجزم بمرايد صاحبه. لكني رأيت في كلام الميرزا النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ) ما يقتضي الطعن في أمانة ابن بابويه، وليس في ضبطه وإتقانه وحسب. حيث ذكر أنه كان يتصرف في متون الأخبار بما يوافق مذهبه. وقد ضرب لذلك مثلاً خبراً مطوّلاً أخرج ابن بابويه في كتابه (التوحيد) فيما يقرب من خمس عشرة صفحة^(٦)، فيه قصة رجل شاك في القرآن جمع آيات رآها متناقضة ثم جاء يسأل عنها علياً عليه السلام آية آية. والقصة ذكرها أحمد بن أبي طالب الطبرسي، بأطول مما رواه ابن بابويه، وفي تسع مواضع منها تنصيص من علي عليه السلام على أن القرآن عبث به وحذفت منه آيات^(٧). وحيث كان ابن بابويه ينكر نسبة

(١) نقله البهبهاني في تعليقه على منهج المقال (ص ٣١٨).

(٢) وهي عبارة كررها النوري الطبرسي في خاتمة مستدرک الوسائل (٢٦٢/٣).

(٣) منتهى المقال (١١٩/٤).

(٤) الفوائد الطوسية (ص ٧).

(٥) معجم رجال الحديث (٣٤٧/١٧).

(٦) التوحيد (٢٥٥-٢٦٩).

(٧) الاحتجاج (٣٥٨/١-٣٨٤).

القول بتحريف القرآن للشيعة، فقد حذف من الرواية تلك المواضع التسعة جميعاً. ولما كان الميرزا الطبرسي (١٣٢٠هـ) حامل لواء القول بتحريف القرآن، فقد تنبه وحده لتصرفه، فقال: "الشاهد على أنه الذي أسقطها عنه، أن الساقط هو المواضع التي صرح الكليني بوقوع النقص والتغيير في القرآن المجيد، وهي تسعة مواضع. ولما لم يكن النقص والتغيير من مذهبه ألقى منه ما يخالف رأيه"^(١).

وقد يعتذر عن ابن بابويه في مثل هذا، بأنه نقل الرواية من طريق أخرى، فجاء لفظها مختلفاً عن اللفظ الذي أورده صاحب (الاحتجاج). أو أن ما فعله كان من قبيل اختصار الرواية وتقطيعها، لا تحريفها وتغييرها، كما اعتذر بذلك الخوئي^(٢). لكن الإشكال الأوضح سيكون في هذا المثال الآخر الذي ذكره الطبرسي:

فقد أخرج الكليني في (الكافي) خبراً عن جعفر الصادق عليه السلام، تضمن ما يخالف عقيدة نفاة القدر، فجاء ابن بابويه وروى الخبر من طريق الكليني فعُدل في الرواية، كي تستقيم مع مذهبه القريب من معتقد العدلية النفاة^(٣). ولتوضيح ذلك أسوق الرواية كما وردت عند الكليني، ثم أسوق لفظها عند ابن بابويه، مع وضع خط تحت الفروق بين اللفظين:

فقد جاء الخبر عند الكليني عن الصادق عليه السلام هكذا:

"...حَكَمَ اللَّهُ وَعَلَى لا يقوم له أحدٌ من خلقه بحقه. فلما حَكَمَ بذلك وَهَبَ أَهْلَ مَحَبَّتِهِ الْقُوَّةَ عَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَوَضَعَ عَنْهُمْ ثِقَلَ الْعَمَلِ بِحَقِيقَةِ مَا هُمْ أَهْلُهُ. وَوَهَبَ لِأَهْلِ الْمَعْصِيَةِ الْقُوَّةَ

(١) خاتمة مستدرک الوسائل (١١/١٧٠).

(٢) معجم رجال الحديث (١٧/٣٤٩).

(٣) مذهبه في ذلك مضطربٌ مذبذبٌ، لكن محصله نفي القدر. وقد عقد في كتابه (الاعتقادات ص ٢٩) باب (الاعتقاد في أفعال العباد)، قرَّر فيه خلق الله للأفعال، لكنه فسر خلقها بمعنى العلم بمقاديرها، ثم عقد باب (نفي الجبر والتفويض) فسر فيه القدر بالأمر والنهي، ونقل عن الصادق عليه السلام أنه قال: "ذلك مثل رجلٍ رأيته على معصيته، فنهيته، فلم ينته، فتركته، ففعل تلك المعصية. فليس حيث لا يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية". وقد تعقب ابن بابويه المفيد في (تصحيح الاعتقادات ص ٤٢ وما بعدها) فوصف كلامه بالتناقض والاضطراب، وكان كلامه أصرح في نفي تقدير الله أفعال عباده.

على معصيتهم لسبق علمه فيهم، ومنعهم إطاقة القبول منه، فوافقوا ما سبق لهم في علمه، ولم يقدروا أن يأتوا حالاً تنجيهم من عذابه، لأن علمه أولى بحقيقة التصديق...^(١).

ثم جاء ابن بابويه فروى الخبر من طريق الكليني، وجعل لفظه هكذا:
 "...علم الله ﷻ ألا يقوم أحد من خلقه بحقه، فلما علم بذلك وهب لأهل محبته القوة على معرفته، ووضع عنهم ثقل العمل بحقيقة ما هم أهلوه. وهب لأهل المعصية القوة على معصيتهم لسبق علمه فيهم. ولم يمنعهم إطاقة القبول منه، لأن علمه أولى بحقيقة التصديق، فوافقوا ما سبق لهم في علمه، وإن قدروا أن يأتوا حالاً تنجيهم عن معصيته...^(٢).

فالتعديلات المقصودة في الرواية واضحة، ومغزاها ظاهر. وقد نقل الميرزا الطبرسي
 (١٣٢٠هـ) عند هذا الموضع عن أسد الله الكاظمي^(٣) (١٢٣٧هـ)، أنه قال: "أمر الصدوق مضطرب جداً... هذا الخبر مأخوذ من (الكافي)، وفيه تغييرات عجيبة، تورث سوء الظن بالصدوق، وأنه إنما فعل ذلك ليوافق مذهب أهل العدل".

ومما يشبه هذا خبر أخرجه الكليني عن جعفر الصادق ﷺ قال: "إن الله ﷻ خلق السعادة والشقاء قبل أن يخلق خلقه، فمن خلقه الله سعيدياً لم يغيضه أبداً. وإن عمل شراً أبغض عمله ولم يغيضه. وإن كان شقياً لم يحبّه أبداً، وإن عمل صالحاً أحبّ عمله وأبغضه لما يصير إليه. فإذا أحبّ الله شيئاً لم يغيضه أبداً. وإذا أبغض الله شيئاً، لم يحبّه أبداً"^(٤). ورواه

(١) الكافي (١/١٥٣).

(٢) التوحيد (ص ٣٥٤).

(٣) أسد الله بن الحاج إسماعيل الدزفولي الكاظمي. أخذ عن الوحيد البهبهاني، وعن محمد مهدي بحر العلوم، وعن جعفر كاشف الغطاء، وكان صهراً لهذا الأخير على ابنته. له تصانيف منها: (كشف القناع عن وجوه حجية الإجماع)، و(مقابس الأنوار ونفائس الأبرار)، و(منهج التحقيق في حكمي التوسعة والتضييق)، وغيرها. توفي سنة (١٢٣٧هـ)، وقيل سنة (١٢٣٥هـ)، وقيل (١٢٢٠هـ).

مرآة الكتب (ص ٣٣٩)، هدية العارفين (١/٣٠٢)، الذريعة (١/١٦٤، ٣٩١)، معجم المؤلفين (٢/٢٤١).

(٤) الكافي (١/١٣٥).

البرقيُّ (٢٧٤هـ) — أيضاً — بنحو هذا اللفظ^(١).

لكنَّ ابنَ بابويِّه أخرجَه بلفظ: "إنَّ اللهَ خلقَ السَّعادةَ والشَّقَاوَةَ قبلَ أنْ يخلُقَ خلقَه، فمن عَلِمَهُ اللهُ سَعِيداً لم يَبْغِضْهُ أبداً. وإنْ عَمِلَ شِراً أَبْغَضَ عَمَلَهُ ولم يَبْغِضْهُ. وإنْ كَانَ عَلِمَهُ شَقِيّاً لم يَحِبَّهُ أبداً، وإنْ عَمِلَ صَالِحاً أَحَبَّ عَمَلَهُ وَأَبْغَضَ لِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ. فإذا أَحَبَّ اللهُ شَيْئاً لم يَبْغِضْهُ أبداً، وإذا أَبْغَضَ شَيْئاً لم يَحِبَّهُ أبداً"^(٢). والتعديلاتُ هنا — أيضاً — ظاهرة. غيرَ أنَ المثالَ الأولَ أصرحُ؛ لأنَّ ابنَ بابويِّه رواه من طريقِ الكلينيِّ نفسه.

أقولُ: ومما يلتحقُ بهذا النوعِ، ما تقدَّمَ ذكرُه عند الحديثِ عن كتاب (الكافي)، حيثُ روى الكلينيُّ خبراً عن الباقرِ بلفظ:

"الاثنا عشرَ الإمامَ من آلِ مُحَمَّدٍ كُلِّهِمْ مُحَدَّثٌ من وَلَدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وولَدِ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فرَسُولُ اللهِ ﷺ وعليُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الوالدانِ"^(٣).

فلما كَانَ لفظُ الحديثِ يفيدُ أنَ الأئمةَ ثلاثةَ عشرَ، على خلافِ مُعْتَقَدِ الاثني عشريةِ، فقد أخرجَهُ ابنُ بابويِّه من طريقِ الكلينيِّ، وجعلَ لفظَه هكذا:

"اثنا عشرَ إماماً من آلِ مُحَمَّدٍ — عليهم السلامُ —. كُلِّهِمْ مُحَدَّثُونَ بعدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وعليُّ بنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهُمْ"^(٤). فأزالَ من متنه ما يُعارضُ مُعْتَقَدَ الاثني عشريةِ.

ومما يَريبُ في ابنِ بابويِّه (٣٨١هـ)، أَنه لما بلغَه أنَ الوَزِيرَ الصَّاحِبَ ابنَ عَبَّادٍ^(٥) (٣٨٥هـ) نَظَّمَ قَصِيدَتَيْنِ فِي مَدْحِ عَلِيٍّ بنِ مُوسَى الرِّضِيِّ عليه السلامُ، بادرَ ابنُ بابويِّه إلى تصنيفِ كتابه: (عيونُ

(١) المحاسن (١/٢٧٩/رقم ٤٠٥).

(٢) التوحيد (ص ٣٥٧).

(٣) أخرجه الكلينيُّ (١/٥٣٣/١٤)، ورواهُ من طريقٍ أخرى بلفظٍ مقاربٍ (١/٥٣١/٧).

(٤) الخصال (ص ٤٨٠)، وعيون أخبار الرضا (١/٦٠).

(٥) أبو القاسم، إسماعيل بن عباد بن عباس الطالقاني. الأديبُ الكاتبُ، وزيرُ مؤيد الدولة بن رُكن الدولة بن بُوَيَّه. اشتهرَ بلقبِ الصَّاحِبِ، لمصاحبته الوزيرَ أبا الفضلِ بنِ العميد. وكان معتزلياً يتشيعُ على مذهبِ الزيدية. له تصانيفُ منها: (المحيطُ في اللغة، و(الكافي) في التَرسُل، و(الإمامة) في مناقبِ عليٍّ عليه السلام. توفي سنة (٣٨٥هـ).

ينظر: وفيات الأعيان (١/٢٢٨)، المنتظم (٧/١٧٩)، سير النبلاء (١٦/٥١١)، لسان الميزان (١/٤١٣).

أخبار الرضى)، ليتحَفَ به الوزير^(١)، وقد استفتحه بهذه الثلاثِ رواياتٍ:
 عن عليّ الرضى عليه السلام قال: "ما قال مؤمنٌ فينا شعراً يمدحُنَا به، إلا بنى اللهَ عِزَّكَ له مدينةً
 في الجنةِ أوسعَ من الدنيا سبعَ مرَّاتٍ، يزوره فيها كلُّ ملكٍ مقربٍ، وكلُّ نبيٍّ مرسلٍ".
 وعن الصادق عليه السلام قال: "من قال فينا بيتَ شعرٍ بنى اللهَ -تعالى- له بيتاً في الجنةِ".
 -وعنه- أيضاً: "ما قال فينا قائلٌ بيتاً من الشعرِ، حتى يؤيِّدَ بروحِ القدس"^(٢).
 والرواياتُ الثلاثُ كلها مما تفرَّدَ بنقله ابنُ بابويه عن المجاهيلِ، ولا وجودَ لها في شيءٍ من
 مصادرِ الروايةِ الإمامية!

ومما يصلحُ أن يذكرَ هنا أن النجاشيَّ (٤٥٠هـ) في موضعٍ من كتابه (الرجال) قال:
 "ذكرَ لنا أحمدُ بن الحسين عليه السلام -يعني ابنَ الغضائريِّ- أنه رأى نُسخةً أخرجها أبو جعفر ابنُ
 بابويه، وقال: حدَّثنا محمدُ بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني...". ثم ساقَ سنداً كوفياً بتلك
 النسخةِ إلى عليّ بن موسى الرضى عليه السلام. قال ابنُ الغضائريِّ: "ولا يعرفُ الكوفيونَ هذه
 النسخةَ، ولا رُوِيَتْ من غيرِ هذا الطريقِ"^(٣).
 أقول: وقد روى ابنُ بابويه في مُصنَّفاته من تلك النسخةِ التي أخرجها للناسِ^(٤).
 والطالقاني -شيخه في هذا السندِ- مجهولٌ لا يُعرف^(٥)، ولم يرو عنه أحدٌ غيرُ ابنِ بابويه.

وابنُ بابويه -في الجملة- مُكثرٌ من روايةِ الغرائبِ عن المجهولين الذين لا يُعرفونَ من غيرِ
 طريقه، ولا يروي عنهم أحدٌ غيره. ومن ذلك تلك المروياتُ التي كانَ ينقلُها هو وأخوه عمَّن
 لا يُعرفونَ، والتي تدلُّ على فضلهما وفضلِ أبيهما، وأنها ولدا بدعوة صاحبِ الزمان!

(١) عيون أخبار الرضى (ص ١٢).

(٢) المرجع السابق (ص ١٥).

(٣) رجال النجاشي (ص ٢٥٧/رقم ٦٧٦).

(٤) انظر -مثلاً-: عيون أخبار الرضى (١/٨٥، ٨٦، ٩١، ٢٨٧)، صفات الشيعة (ص ٥٠)، علل الشرائع (١/١٤)،

١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، (٢/٥٠٧)، فضائل الثلاثة أشهر (ص ١٧)، (ص ٤٤)، معاني الأخبار (ص ٥٢).

(٥) انظر: معجم رجال الحديث (١٥/٢٣٠).

ومن ذلك (تفسيرُ الإمامِ العسْكَريِّ) الذي سبقَ الكلامُ عنه^(١)، وهو تفسيرٌ منسوبٌ للإمامِ الحادي عشر، لم تعرفه الطائفةُ كُلُّها إلا من طريقِ ابنِ بابويِّه عن شيخٍ مجهولٍ.

وقد رأيتُ لابنِ بابويِّه مرويَّاتٍ أخرى ينقلُها عن مجهولين تفرَّدَ بالنقلِ عنهم، يدورُ كثيرٌ منها حولِ الإمامِ الغائبِ وخوارقِ سُفرائه وأحكامِ جبايةِ الأموالِ إليهم. ولتوضيحِ ذلك أسوقُ فيما يأتي أمثلةً ونماذجَ لشيوخِ مجهولين روى عنهم أخباراً من هذا النوع:

*أبو محمَّد الحسن بن أحمد المَكْتَب.

ليس له ذِكرٌ في كتبِ الرِّجَالِ الأُصُولِ^(٢). وقد ترجمَ له الخوئيُّ (١٤١٣هـ)، فلم يذكر عنه أكثرَ من كونه شيخاً لابنِ بابويِّه، وأنه روى عنه مُترَحِّماً عليه^(٣).

وقد روى عنه ابنُ بابويِّه أنه قال: كنتُ بمدينةِ السَّلامِ في السَّنةِ التي توفِّيَ فيها الشَّيْخُ عليُّ بنُ مُحَمَّدِ السَّمَرِيِّ (آخرُ السُّفراءِ) -قَدَّسَ اللهُ رُوحَه-، فحضرتَه قبلَ وفاتهَ بأيامٍ، فأخرجَ إلى الناسِ توقيعاً نُسخْتُهُ: (بسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. يا عليُّ بنُ مُحَمَّدِ السَّمَرِيِّ. أعظَمَ اللهُ أجَرَ إخوانِكَ فيكَ. فإنكَ ميّتٌ ما بينَكَ وبينَ ستَةِ أيَّامٍ. فاجمَعِ أَمْرَكَ، ولا تُوصِ إلى أحدٍ يُقوِّمُ مقامَكَ بعدَ وفاتِكَ. فقد وَقَعَتِ الغِيبةُ الثَّانيةُ، فلا ظُهورَ إلا بعدَ إِذْنِ اللهِ وَرِجَالِهِ، وذلكَ بعدَ طُولِ الأَمَدِ، وقَسوَةِ القُلُوبِ، وامتلاءِ الأرضِ جَوَراً... قال: فنَسَخْنَا هذا التَّوقيعَ، وخرَجْنَا من عنده، فلما كانَ اليَوْمُ السَّادِسُ عُدْنَا إليه وهو يَجُودُ بِنَفْسِهِ. فقليلٌ له: من وصيِّكَ من بعدِكَ؟ فقال: اللهُ أمرٌ هو بالغُه. ومضى عليه السلام، فهذا آخرُ كلامٍ سَمِعَ منه^(٤).

وروى ابنُ بابويِّه -أيضاً- عن هذا الشَّيْخِ نفسَه دُعَاءً طويلاً ذَكَرَ أَنَّهُ ممَّا علَّمَهُ إِيَّاهُ العَمَرِيُّ السَّفِيرُ الثَّالثُ، ليقولَه في غِيبةِ صَاحِبِ الزَّمانِ، ومما جاءَ في الدَّعاءِ: "...اللهم ثبِّتني على طاعةِ وليِّ أَمْرِكَ، الذي سترته عن خَلْقِكَ، فبإذنِكَ غَابَ عن بَرِيَّتِكَ، وأمرُكَ يُنتَظَرُ وأنتَ

(١) تقدّم الكلام عنه (ص ٣٠٩).

(٢) مستدركات علم رجال الحديث (٣٤٨/٢).

(٣) معجم رجال الحديث (٢٧٢/٥).

(٤) كمال الدين (ص ٥١٦).

العالم غير مُعَلِّمٍ بالوقت الذي فيه صلاحُ أمرٍ وليِّكَ في الإذن له بإظهار أمره، وكشف ستره، فصبرني على ذلك، حتى لا أحبَّ تعجيلَ ما أخرتَ، ولا تأخيرَ ما عجلتَ، ولا أكشفَ عَمَّا سترته، ولا أبحثَ عَمَّا كتمته، ولا أنزعك في تدبيرك، ولا أقول: لم؟ وكيف؟ وما بال وليُّ الأمر لا يظهر...^(١).

* عمَّارُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ إسحاقِ الأسروشي^(٢).

شيخٌ آخرٌ مجهولٌ لم يرو عنه غيرُ ابنِ بابويه، ذكرَ أنه سمع منه بجبلِ بوتك من أرضِ فرغانة^(٣). وترجمته ليس فيها سوى أنَّ ابنَ بابويه روى عنه مُترَضِّياً عليه^(٤). روى عنه عن أحمد بن الخضر الحُجَنْديِّ أنه خرجَ يبحثُ ويسألُ، وسارَ عن وطنه ليتبينَ له ما يعملُ عليه - يعني في الغيبة-، فخرجَ له توقيعٌ من صاحبِ الزَّمان: "من بحثَ فقد طلبَ، ومن طلبَ فقد دلَّ، ومن دلَّ فقد أشاط^(٥)، ومن أشاطَ فقد أشرك^(٦)!". فكفَّ عن الطلبِ ورجع^(٦)! والحُجَنْديُّ المذكورُ في الروايةِ مجهولٌ -أيضاً-. والغريبُ أن الشاهرودي^(٧) (١٤٠٥هـ)، لما ترجمَ له ذكرَ أن الأسروشيَّ المجهولَ روى عنه مُترَحِّماً عليه! وأن توقيعاً خرجَ إليه من صاحبِ الزَّمان. ثم انتهى إلى حُسنِ روايته^(٨)، فقد حَكَمَ عليه بمُوجبِ ما روى هو!

* الحسينُ بنُ عليٍّ بنِ مُحَمَّدٍ القُميِّ.

شيخٌ مجهولٌ لم يرو عنه غيرُ ابنِ بابويه^(٩). والرجلُ منسوبٌ إلى (قُم) بلادِ الشيعةِ

(١) المرجع السابق (ص ٥١٢).

(٢) هكذا وقع في النسخة المطبوعة. ومن المحتمل أن يكون تصحيفاً، فالنسبة المعروفة: (الأشروشي). وهي نسبةٌ إلى أشروسن، بلدة من بلاد ما رواء النهر. معجم البلدان (١٩٧/١).

(٣) معجم رجال الحديث (٢٦٧/١٣).

(٤) تعليقه على منهج المقال (ص ٢٦٢)، طرائف المقال (١٨٠/١)، مستدركات علم رجال الحديث (٦/٥).

(٥) يقال: أشاط فلان دم فلان: إذا عرَّضه للهلكة. لسان العرب (٣٣٧/٧).

(٦) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٥٠٩).

(٧) مستدركات علم رجال الحديث (٣٠٨/١)، (٢٧٩/١). وانظر: معجم رجال الحديث (١١٧/٢).

(٨) مستدركات علم رجال الحديث (١٧١/٣)، معجم رجال الحديث (٥٤/٧).

وموئلهم، مما يعني أنه لن يكون من الشيوخ الأبعدين الذين لقيهم ابن بابويه في رحلاته وأسفاره. وقد روى عنه ابن بابويه خبراً، فيه أن امرأة أرادت أن تمتحن أبا القاسم ابن روح؛ السّفير الثالث، فدخلت عليه، وهذا الراوي عنده. فقالت: أيها الشيخ! أي شيء معي؟ فقال لها: ما معك فألقيه في الدّجلة، ثم ائتيني حتى أخبرك. فذهبت المرأة، فألقت ما معها في الدّجلة، ثم رجعت إليه، فنادى أبو القاسم جارية له، وقال: أخرجني إلى الحقة^(١). فأخرجت إليه حقة، فقال للمرأة: هذه الحقة التي كانت معك ورميت بها في الدّجلة. أخبرك بما فيها، أو تخبريني؟ فقالت له: بل أخبرني أنت. فقال: في هذه الحقة زوج سوار من ذهب، وحلقة كبيرة فيه جوهرة، وحلقتان صغيرتان فيهما جوهرة، وخاتمان أحدهما فيروزج والآخر عقيق. فكان الأمر كما ذكر، لم يغادر منه شيئاً. ثم فتح الحقة، فعرض ما فيها على المرأة، فنظرت المرأة إليه، فقالت: هذا الذي حملته بعينه، ورميت به في الدّجلة. قال الراوي (شيخ ابن بابويه): فغشي عليّ وعلى المرأة فرحاً بما شاهدناه من صدق الدّلالة. قال ابن بابويه: ثم قال الحسين بعدما حدثني بهذا الحديث: أشهد عند الله ﷻ يوم القيامة بما حدثت به أنه كما ذكرته، لم أزد فيه ولم أنقص منه. وحلف بالأئمة الاثني عشر -صلوات الله عليهم- لقد صدق فيما حدثت به، وما زاد فيه وما نقص^(٢).

*محمد بن عليّ بن مّثيل.

شيخ مجهول، من شيوخ ابن بابويه، لم يشاركه أحد في الرواية عنه^(٣). روى عنه واحدة من خوارق السّفير الثالث أبي القاسم ابن روح الثّوبختي. وفي الرواية أن ابن مّثيل هذا ذكر امرأة اسمها زينب من أهل (آبة) -بلدة قرب ساوه^(٤)- معها ثلاثمائة دينار، أرادت أن تدفعها لأبي القاسم ابن روح (السّفير الثالث)، فذهب معها ابن مّثيل ليترجم كلامها لأبي القاسم.

(١) الحقة: بضم الحاء، وعاء من خشب أو عاج. تاج العروس (١٧٢/٢٥).

(٢) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٥١٨-٥١٩).

(٣) انظر ترجمته في معجم رجال الحديث (٣٦٤/١٧)، مستدركات علم رجال الحديث (٢٤٢/٧).

(٤) هكذا عرّفها ياقوت في معجم البلدان (٥٠/١)، و(ساوه) مدينة حسنة بين الري وهمذان كما قال في موضع آخر

(١٧٩/٣)، وقد ذكر أن أهل (آبة) شيعة، وأهل (ساوه) سنة، وبينهم حروب على المذهب.

قال: فلما دخلت عليه أقبل أبو القاسم يكلمها بلسان أبي فصيح، فقال لها: "زينب! چونا، خويذا، كوابذا، چون استه". ومعناه: كيف أنت؟ وكيف كنت؟ وما خبر صبيانك؟ قال: فاستغنت عن الترجمة، وسلمت المال، ورجعت^(١).

وروى ابن بابويه عنه، عن عمه جعفر بن محمد بن متيل -وهو أيضاً مجهول لم يوثق^(٢)- أن محمد بن عثمان العمري (السفير الثاني) دعا، فأخرج له ثياباً معلمةً وصرةً فيها دراهم، وأمره أن يذهب إلى واسط، فيدفعها إلى أول رجل يلقاه عند صعوده من المركب إلى الشط بواسط. فذهب ابن متيل، فلما لقيه أول رجل سلمه الثياب والصرة، فأخبره الرجل أن فلاناً مات، وأنه خرج لطلب كفته، فلما حل الصرة إذا فيها ما يحتاجه من ثياب وكافور وكري الحمال والحفار^(٣).

*محمد بن علي بن أحمد البزرجي.

شيخ مجهول لا يعرف^(٤). روى ابن بابويه عنه، عن محمد بن الحسن الصيرفي من أهل بلخ -مجهول أيضاً- أنه خرج يريد الحج، فحمل معه سبائك من ذهب أعطيتها ليوصلها إلى السفير الثالث أبي القاسم التوبختي، وفي الرواية أنه ضاعت منه سبيكة، قال: فسبك مكانها من ماله بوزنها. فلما قدم على أبي القاسم، ودفع إليه ما كان معه، مد يده إلى السبيكة التي

(١) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٥٠٣). ويمثل هذه المرويات كانت أموال الشيعة تؤخذ باسم صاحب الزمان الغائب. وقد روى الطوسي في الغيبة عن محمد بن علي الشلمغاني -وكان مقرباً من السفير الحسين بن روح النوبختي، ثم اختلفا- روى عنه الطوسي (ص ٣٩٢) أنه قال: "ما دخلنا مع أبي القاسم الحسين بن روح في هذا الأمر، إلا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه. لقد كنا نتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف". يعني بذلك تنافسهم على أموال الشيعة. لكن النوبختي أخرج للناس توقيعاً من صاحب الزمان في لعن الشلمغاني وتكفيره، فلم تنصت الشيعة لقوله! (انظر ترجمة الشلمغاني في: معجم رجال الحديث ٥٠/١٨). وهناك غير الشلمغاني ممن كانت تجبى إليه الأموال بوكالة من سفير صاحب الزمان، فلما تنازع مع السفير التالي أخرج فيه توقيعاً من الإمام الغائب بلعنه. انظر -مثلاً- ما ذكره الحلبي في الخلاصة (ص ٤٣٣) عن محمد بن علي بن بلال.

(٢) انظر ترجمته في مستدركات علم رجال الحديث (١٤٢/٢).

(٣) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٥٠٤).

(٤) معجم رجال الحديث (٣٢٧/١٧)، مستدركات علم رجال الحديث (٢١٤/٧).

صَنَعَهَا الصَّيْرِيُّ، فَقَالَ: لَيْسَتْ هَذِهِ السَّبِيكَةُ لَنَا، وَسَبِيكُنَا ضَيَّعَتْهَا بِسَرَخُسَ حَيْثُ ضَرَبْتَ خَيْمَتَكَ فِي الرَّمْلِ، فَارْجِعْ إِلَى مَكَانِكَ وَانْزِلْ حَيْثُ نَزَلْتَ، وَاسْتَجِدْهَا، وَاسْتَعُوذْ إِلَى هُنَا فَلَا تَرَانِي. فَارْجَعَ الصَّيْرِيُّ، فَوَجَدَ السَّبِيكَةَ، وَانْصَرَفَ إِلَى بَلَدِهِ. ثُمَّ إِنَّهُ حَجَّ بَعْدَ ذَلِكَ، وَكَانَ التُّوْبَخْتِيُّ تَوَفَّى، فَدَفَعَ السَّبِيكَةَ إِلَى السَّفِيرِ الرَّابِعِ، عَلِيِّ السَّمَرِيِّ^(١).

وَرَوَى ابْنُ بَابَوَيْهِ عَنْ هَذَا الْبَزْرُجِيِّ -أَيْضًا- قِصَّةً طَوِيلَةً جَاءَ فِي ثَنَائِهَا أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ أَضَافَهُ بِسَامِرَاءَ، وَأَنَّهُ دَعَا جَارِيَةً فَقَالَ لَهَا: حَدِّثِي مَوْلَاكَ بِحَدِيثِ الْمِيلِ وَالْمَوْلُودِ، فَذَكَرَتْ لَهُ الْجَارِيَةُ أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ طِفْلٌ وَجِعَ. فَأَمَرَتْهَا مَوْلَاثُهَا أَنْ تَمْضِيَ إِلَى دَارِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَسْكَرِيِّ الْإِمَامِ الْحَادِي عَشَرَ، فَتَطْلُبَ مِنْهُمْ شَيْئًا يَسْتَشْفُونَ بِهِ. فَمَضَتْ الْجَارِيَةُ إِلَيْهِمْ وَسَأَلَتْهُمْ، فَقَالَتْ حَكِيمَةٌ -عَمَةُ الْعَسْكَرِيِّ-: إِيْثُونِي بِالْمِيلِ الَّذِي كُحِّلَ بِهِ الْمَوْلُودُ الَّذِي وُلِدَ الْبَارِحَةَ (تَعْنِي الْإِمَامَ الثَّانِي عَشَرَ)، فَأُتِيتُ بِمِيلٍ، فَدَفَعْتَهُ إِلَى جَارِيَةِ الْهَاشِمِيِّ، فَكَحَلُوا بِهِ الطِّفْلَ فَعُوفِيَ. وَبَقِيَ الْمِيلُ عِنْدَهُمْ يَسْتَشْفُونَ بِهِ.

وَمَغْزَى الْقِصَّةِ بَطُولُهَا إِبْتَاتُ أَنَّ الْعَسْكَرِيَّ خَلَّفَ وَلَدًا، لِيَكُونَ الْإِمَامَ الْغَائِبَ.

* مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الشَّيْبَانِي.

* عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَرَّاقُ.

* عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّقَاقِ.

* الْحَسَيْنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هِشَامٍ الْمُؤَدَّبِ.

وَالْأَرْبَعَةُ كُلُّهُمْ بِجَاهِيلٍ، قَالَ عَنْهُمْ الْخَوَّي (١٤١٣ هـ): "لَمْ يَرِدْ فِيهِمْ تَوْثِيقٌ"^(٢). وَلَمْ يَرَوْا عَنْهُمْ غَيْرَ ابْنِ بَابَوَيْهِ^(٣). وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ بَابَوَيْهِ عَنْهُمْ جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْأَسَدِيِّ^(٤)، أَنَّ

(١) كَمَالُ الدِّينِ وَتَمَامُ النِّعْمَةِ (ص ٥١٦).

(٢) مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ (١٦٥/١٦).

(٣) انْظُرْ تَرَاوِجَهُمْ مَرْتَبَيْنِ فِي مَعْجَمِ رِجَالِ الْحَدِيثِ (٥٨/١٦)، (٩١/١٣)، (٢٧٧/١٢)، (٢٧٩)، (١٨٩/٦).

(٤) قَالَ عَنْهُ النَّجَاشِيُّ: "كَانَ ثَقَّةً، صَحِيحَ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ رَوَى عَنِ الضَّعَفَاءِ، وَكَانَ يَقُولُ بِالْجَرِّ وَالتَّشْبِيهِ". وَقَالَ

الطُّوسِي: "كَانَ أَحَدَ الْأَبْوَابِ". رِجَالُ النَّجَاشِيِّ (ص ٣٧٣)، رِجَالُ الطُّوسِيِّ (ص ٤٣٩)، الْفَهْرَسْتُ (ص ٢٢٩).

توقيعً خرَجَ له من صاحبِ الزَّمانِ على يدِ نائبهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ العَمَرِيِّ، فيه جُمْلَةٌ من الأحكامِ، أكثرُها يَدُورُ حَوْلَ دَفْعِ الأموالِ لصاحبِ الزَّمانِ عبرَ نائبهِ! ومما جاءَ في التوقيعِ: "...أما ما سألتَ عنه من أمرِ الوقفِ على ناحيتنا، وما يُجَعَلُ لنا، ثم يَحْتَاجُ إليه صاحبه، فكلُّ ما لم يُسَلِّمْ فصاحبه فيه بالخيار. وكلُّ ما سَلِّمَ فلا خيارَ فيه لصاحبه، احتاجَ فيه إليه صاحبه، أو لم يَحْتَاج. افتقرَ إليه أو استغنى. وأما ما سألتَ عنه من أمرٍ من يستَحِلُّ ما في يده من أموالنا، ويتصرَّفُ فيه تصرفه في ماله من غيرِ أمرنا. فمن فَعَلَ ذلك فهو مَلْعُونٌ ونحنُ خُصَمَاؤُهُ يومَ القيامةِ. فقد قالَ النبي ﷺ: (المستَحِلُّ من عِترتي ما حَرَّمَ اللَّهُ مَلْعُونٌ على لِسَانِي وَلِسَانِ كُلِّ نَبِيٍّ). فَمَنْ ظَلَمْنَا كَانَ من جُمْلَةِ الظَّالِمِينَ، وكانَ لعنةُ اللَّهِ عَلَيْهِ لقولِهِ -تعالى-: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨] ...^(١).

هذه المرويات -وأمثالها كثيرٌ- إنما أَرَدْتُ من سياقها بيانَ نوعِ الأخبارِ التي يُكثِرُ ابنُ بابويِّه من التفرُّدِ بنقلها عن الشيوخِ المجاهيلِ، الذين لا يُشارِكُهُ أحدٌ في الروايةِ عنهم. وهو ما قلتُ إنه مما يوجبُ الارتيابَ في نقله.

● خامساً: إطلاقُ لَقَبِ (الصَّدُوقِ) على ابنِ بابويِّه:

تقدَّمْ آنفاً احتِجاجُ بعضِ علماءِ الطائفةِ في توثيقِ ابنِ بابويِّه بالاتفاقِ على إطلاقِ لَقَبِ (الصَّدُوقِ) عليه، باعتباره لقباً يفيدُ التزكيةَ والتوثيقَ. وقد شاعَ إطلاقُ هذا اللقبِ عليه وعلى أبيه عليٍّ على ألسنةِ علماءِ المذهب. لكن حيثُ أُطْلِقَ اللقبُ فالمرادُ به الابنُ كما يَذكرُ الكلِّبَاسِيُّ (١٣١٥هـ)^(٢). ويردُّ كثيراً في استعمالهم التعبيرُ بلقب: (الصَّدُوقَيْنِ)، ويقصدونَ الابنَ وأباه، وقد يُسمَّونَ الأبَ الصَّدُوقَ الأوَّلَ، والابنَ الصَّدُوقَ الثاني.

لكنِّي لم أَرَ هذا اللقبَ مُستعمَلاً لدى الأوائلِ من علماءِ المذهبِ إلى نهايةِ القرنِ السابعِ^(٣). وإنما كانوا يُطْلِقُونَ عليه لَقَبَ (عمادِ الدِّينِ)^(١). وأما لَقَبُ (الصَّدُوقِ) فلا وُجُودَ له

(١) كمال الدِّينِ وتمام النعمة (ص ٥٢٠).

(٢) الرسائل الرجالية (٢٣/٤).

(٣) ولا يردُّ على هذا قولُ ابنِ إدريسَ في السرائر (٥٣٢/٢) عن ابنِ بابويِّه الابن: "...من ذلك ما أورده شيخنا

-فيما وقفت عليه- عند مُترجميه من القُدَماء؛ فلم يذكره بذلك النّجاشيُّ (٤٥٠هـ)، ولا الطُّوسيُّ (٤٦٠هـ)، ولا حتى من تأخّر عن هذينِ كابنِ شَهْرَآشُوبَ (٥٨٨هـ)^(٢). كما أنّ الذين رَوَوْا عنه بالإِسنادِ، أو نقلوا من كتبه كانوا يذكرونه باسمه وكنيته. وإن اختصروا ذكره باسم: (ابنِ بابويّه)، وربّما قالوا: (أبو جعفر ابنِ بابويّه). هكّذا كان يذكّره المفيدُ (٤١٣هـ) حين يروي عنه^(٣)، وهكّذا كان يُسمّيه المرتضَى (٤٣٦هـ)^(٤)، وابنُ إدريسَ الحلّيُّ (٥٩٨هـ)^(٥)، وأبو عليٍّ (٥٤٨هـ)^(٦) وأبو منصُورٍ (٦٦هـ)^(٧)، الطَّبْرَسِيّانِ، وابنُ طاوُوسٍ (٦٦٤هـ)^(٨)، وأبو القاسمِ الحلّيُّ (٦٧٦هـ)^(٩).

وقد تلمّستُ مبدأ إطلاقِ لَقَبِ (الصّدوق) عليه، فترجّحَ لديّ أنّ الذي سَمَّاهُ وشَهَرَهُ

الصدوق أبو جعفر محمّد بن عليٍّ..". وقولُه في موضعٍ ثانٍ (١٩٦/١) عن الأب: "ما اخترناه مذهبُ الشيخ الصدوقِ عليٍّ بنِ بابويّه..". كل هذا لا يفيدُ تلقيهَما بذلك اللقب. فابنُ إدريسَ ذكرَ ذلك على سبيلِ التوصيفِ، وليس على سبيلِ اللقبِ المشتهر. وقد استعملَ هذه الصّفةَ مع أبي جعفرِ الطوسي، فقال في موضعٍ (٥٢/١): "قال الشيخ السعيدُ الصدوقُ أبو جعفرِ الطوسي..".

(١) سماه بذلك: الطوسي في الاستبصار (٣٢٦/٤، ٣٢٧، ٣٣٢)، وابنُ أبي الفتح الإربلي في كشف الغمّة (٧٨/٣)، وابن الصباغ في الفصول المهمة (١٠٠٠/٢).

(٢) انظر: رجال النجاشي (ص٣٨٩)، الفهرست (ص٢٣٨)، رجال الطوسي (٤٣٩)، معالم العلماء (ص١٤٦).

(٣) انظر مثلاً: ذبائح أهل الكتاب (ص٢٧)، الأمالي: (ص٩)، (ص٤٣)، (ص٤٤)، (ص٥١)، (ص٥٣)، (٦٧)، (ص١٣٠)، (ص١٥٧)، (ص٢١٣)، (ص٢١٧)، (ص٢١٨)، (ص٢١٩)، (ص٢٣٦)، (ص٢٤٧)، (ص٢٨٠)، (ص٢٨١)، (ص٢٨٣)، (ص٢٨٥)، (ص٣٣٥).

(٤) انظر: الانتصار (ص٤٥٢، ٤٩١)، رسائل المرتضى (١٧٦/١)، (٢٤٢/١)، (٤٠١/١)، (٢٩/٢)، (٣١٠/٣).

(٥) انظر: السرائر (٢/٢٥٥)، (٢/٣٧٣)، (٢/٥٢٩)، (٣/٢٥٩). مستطرفات السرائر (ص٦١٥)، (ص٦٢٧).

(٦) انظر: مجمع البيان (١/١٦٣)، (١/٣٧٥)، (٤/٢٨١)، (٤/٢٨٢)، (٤/٢٨٣)، (٥/٣٦٤)، (٧/٢٥١). إعلام الوری (١/٤٤)، (١/٥٩)، (١/٤٠٨)، (١/٥٣٨)، (٢/٤٠)، (٢/٤٧)، (٢/٥٥)، (٢/١٦٣)، (٢/١٧٣).

(٧) انظر: الاحتجاج (١/٦)، (٢/٨٥)، (٢/٣٠٠).

(٨) انظر: إقبال الأعمال: (١/٣٠)، (١/٣٤)، (١/٣٥)، (١/٣٨)، (١/٤٢)، (١/٤٣)، (١/٤٨)، (١/٥٣).

الطرائف في معرفة الطوائف: (ص١٨٣)، (ص٢٥١). سعد السعود: (ص٧٩)، (ص٨٤)، (ص١٢٣)،

(ص٢٣٣). فتح الأبواب: (ص١٣٦)، (ص٢٣١)، (ص٢٣٥)، (ص٢٣٨)، (ص٢٥١)، (ص٢٥٣).

(٩) انظر: المعبر (١/٣٣)، (١/٤٠)، (١/٤٢)، (١/٤٣)، (١/٤٥)، (١/٤٧)، (١/٥٨)، (١/٦٠)، (١/٦٦).

بذلك ابنُ المطهرِ الحلِّي (٧٢٦هـ). وذلك في الأجزاء المتأخرة من كتابه (مختلف الشيعة)، الذي استغرق في تأليفه ما يقربُ من العشرة أعوام، حيثُ ابتدأه قبلَ سنة (٦٩٩هـ)، وبقيَ يكتبُ فيه إلى سنة (٧٠٨هـ)^(١)، ولم يُعرف تاريخُ فراغه منه.

وقد رأيتُه في الأجزاء الأولى من الكتاب يُكثرُ من التَّقلُّلِ عن ابنِ بابويّه، فكانَ يذكرُه باسمه ولا يُلقبُه^(٢). سارَ على هذا إلى أواخرِ مباحثِ سُجُودِ السَّهْوِ، حيثُ بدأ ينقلُ عنه بصيغة: (قال الصدوقُ أبو جعفر ابنُ بابويّه)^(٣)، أو (قال الصدوقُ محمدُ ابنُ بابويّه)^(٤)، أو (قال الصدوقُ ابنُ بابويّه)^(٥). ثم معَ نهايةِ كتابِ (الصَّوم) صارَ يختصرُ، فيعبّرُ عنه أحياناً بلقبِ (الصدوق) مُفرداً^(٦)، ثم جعلَ ذلك الوصفَ علماً عليه في المواضع اللاحقة.

والذي يؤيِّدُ أنَ تصرفَ الحلِّي (٧٢٦هـ) هذا كانَ مبدأً لإطلاقِ لقبِ (الصدوق) على ابنِ بابويّه أنَ الحلِّي نفسه ترجمَ لابنِ بابويّه في كتابه (خُلَاصَةُ الْأَقْوَالِ فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ) فذكرَ اسمه وكنيته وبلده، وأثنى عليه، لكن لم يذكرَ له ذلك اللقبُ^(٧). معَ حرصه في كتابه هذا على تمييزِ الرُّوَاةِ بألقابهم التي شهِروا بها^(٨). وقد أحصيتُ له في ذلك الكتابِ ما يقربُ من الثلاثينَ

(١) استظهر الطهراني (الذريعة ٢٠/٢١٩-٢٢٠) أن تصنيفَ الكتابِ ابتدأ حوالي سنة (٦٩٩هـ)، بناءً على ما رآه منقولاً عن خط الحلِّي بخاتمة كتاب الصلاة من (مختلف الشيعة). لكن ذكرَ محققو (قواعد الأحكام) في تقديمهم له (٨٢/١) أن بدار الكتب الوطنية بتبريز نسخةً من (مختلف الشيعة) كتبت سنة (٦٩٧هـ)، فإن كانت تلك النسخة منقوصةً، وإلا فإن تاريخها خطأ لا محالة. إذ من المقطوع به أن الحلِّي لم يفرغ من كتابه في ذلك التاريخ.

(٢) انظر -مثلاً- مختلف الشيعة (١/١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧).

(٣) المرجع السابق (٢/٤٣١)، (٣/٥٣، ٥٥، ٧٦، ٩١، ١١٠، ١١٦، ١٣١، ١٨٣، ١٨٤).

(٤) المرجع السابق (٣/٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤٣، ٤٤٧).

(٥) المرجع السابق (٣/٢٦٤، ٤٢٦، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٩، ٤٩٦)، (٤/٢٨٨).

(٦) المرجع السابق (٣/٥٦٩، ٥٩٣، ٥٩٤)، (٤/٢٧، ٥٧، ٨٦، ٩١، ٩٤، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٣).

(٧) خلاصة الأقوال (ص ٢٤٨).

(٨) انظر -مثلاً- في الخلاصة قوله في بعض التراجم: "يعرف بابن الحاشر" (ص ٧٢)، "يعرف بفقحة العلم" (ص ٨٩)، "يعرفُ بدنَدان" (ص ٩٩)، "يعرف بالمرعشي" (ص ١٠١)، "يعرف بالمكفوف" (ص ١٨٠)، "يعرفُ بابن المعلم" (ص ٢٤٨)، "يعرف بالميمون" (ص ٢١٩)، "يعرف بالطلحي" (ص ٢٦٤)، "يعرف بالرواسي" (ص ٢٥٦)، "يعرفُ بالزمام" (ص ١٥٥)، وغير ذلك.

أَيْضاً، فَإِنَّ الْحَلِّيَّ فِي مُصَنَّفَاتِهِ الْأُخْرَى الْأَقْدَمِ، لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ ابْنَ بَابُوَيْهِ إِلَّا بِاسْمِهِ وَكَنْيَتِهِ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلْ فِي الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ لِقَبِّ (الصَّدُوقِ). يَظْهَرُ هَذَا مِنْ مُرَاجَعَةِ كُتُبِهِ: (مُتَهَيِّ الْمَطْلَبِ)، وَ(تَحْرِيرُ الْأَحْكَامِ)، وَ(قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ)، وَ(تَبْصِرَةُ الْمُتَعَلِّمِينَ)^(٣). وَخَاصَّةً فِي الْكِتَابَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، فَإِنَّهُ أَكْثَرَ فِيهِمَا مِنَ التَّقْلِيدِ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ قَطُّ بِلِقَبِّ (الصَّدُوقِ).

ومما ذكره زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) أن (مختلف الشيعة) آخر ما صنفه الحلي في الفقه^(٤). وفي كلام الحلي نفسه ما يُشير لتأخر تصنيفه كتاب (المختلف)^(٥). لكن ذكر الطهراني (١٣٨٩هـ) أن كتاب (تذكرة الفقهاء) خاصة متأخر عن (المختلف)، حيث فرغ من

(١) انظر خلاصة الأقوال: (ص٤٨، ١٠٢، ١٢٩، ١٤١، ١٨٢، ٢٠٦، ٢١٥، ٢٢٦، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٦٢، ٢٩٧، ٣٢٣، ٣٢٩، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤٠٤، ٤١٢، ٤١٨، ٤٣١، ١٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٤). ولا يُشكّلُ على هذا ما ذكره الحلّي في سياق أحد أسانيده (ص٤٤٤)، حيث قال: "لنا طُرُقٌ إلى الشيخ... الصدوق أبي جعفر ابن بابويه...". فهذا توصيفٌ مجردٌ وليس لقباً، وقد ذكر مثل هذا عند ذكر الكليّين وابن قولويه وغيرهما من الرواة. انظر: (ص٢٠٢، ٢١٠، ٢٤٩، ٤٣٠).

(٢) ترجمَ الحلبي لنفسه في الخلاصة (ص ١٠٩) وذكر ما يفيدُ أنه كان يكتبُ الترجمةَ سنة (٥٦٩٣هـ)، لكن الظاهرُ أنه كان يراجعُ الكتابَ ويزيدُ فيه، فقد ذكر في الترجمةِ جملةً من مصنفاته المتأخرة، ومنها (مختلف الشيعة).

(٣) انظر أمثلةً لذلك في منتهى المطلب: (٢٧/١)، ٣٠، ٣٧، ٦٩، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٩١، ١١٣، ١١٧، ١٤٧، ١٦٠، ١٦٣، ١٧٥، ١٩٤، ٢٠٨، ٢٣٧، ٢٤٤، (٢٢/٢)، ٢٥، ٣٢، ٤٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٣٧، تحرير الأحكام: (١/٥٠، ٥٢، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٧، ٨٢، ٩٧، ١٠٨، ١٥٧، ١٥٩، ١٩٥، ٢١٢، ٢٣٠).
الألفين (ص ٣٣٧)، قواعد الأحكام (٣/٣٦٠)، تبصرة المتعلمين (ص ٢٦٨).

(٤) رسالة صلاة الجمعة، ضمن مجموع رسائل الشهيد الثاني (١٩٥/١).

(٥) قال في كتاب الطهارة من كتاب مختلف الشيعة (٢٩٣/١): "الذي اخترناه في كتبنا، مثل: (منتهى المطلب)، و(التحرير)، و(قواعد الأحكام)، و(التلخيص)، وغيرها: أنه لا يجوز المسح على الرجلين منكوساً..". وذكر في خلاصة الأقوال (ص ١٠٩) أنه فرغ من المجلد السابع من (منتهى المطلب) سنة (٦٩٣هـ)، وهو ما يعني تقدم تأليفه على (مختلف الشيعة). وجاء أيضاً- في بعض نسخ (المنتهى) في خاتمة الجزء السادس منه بخط مؤلفه أنه فرغ من كتابته سنة (٦٨٨هـ)، كما نقله صاحب الذريعة (١٢/٢٣).

بعض أجزائه سنة (٧١٦هـ)، وبعضها سنة (٧٢٠هـ)^(١).

أقول: وهذا يتفق مع ما ترجح لدي في أصل تسمية ابن بابويه بلقب (الصدوق)، وأن مبدأ ذلك كان من تصرف الحلبي في كتابه (مختلِف الشيعة). فهو في كتابه (تذكرة الفقهاء) المتأخّر عن (المختلِف) استعمل لقب (الصدوق) بكثرة في الإشارة إلى ابن بابويه^(٢). وقد فعل مثل هذا -بقلة- في كتاب ثالث، هو كتاب: (نهاية الأحكام في معرفة الأحكام)^(٣)، والظاهر أنه -أيضاً- من مؤلفاته المتأخّرة، حيث أحال فيه على (تذكرة الفقهاء)^(٤)، مما يعني أنه كتبه بعده، أو أنه كان يؤلّف الكتّابين في وقت واحد. وكانت تلك طريقته في التصنيف^(٥). وقد ذكر في موضع من (نهاية الأحكام) -بعد فراغه من أحكام (دفن الميت)- أنه كان يكتبه سنة (٧٠٥هـ)^(٦)، فتمام الكتاب سيكون بعد هذا التاريخ.

فالحاصل من هذا كله أن الحلبي في مُصنّفاته الأقدم لم يكن يُطلق لقب (الصدوق) على ابن بابويه. بخلاف مُصنّفاته المتأخّرة بعد (مختلِف الشيعة)، حيث حوّل ذلك اللقب إلى اصطلاح تلقاه عنه علماء المذهب بعده، فأشاعوه والتزموه.

● سادساً: مؤلّفات ابن بابويه.

كما تميّز ابن بابويه عن الكليني بكثرة الشيوخ، فقد تميّز عنه -أيضاً- بكثرة التصنيف. وقد ذكر هو في مُقدّمة كتابه (من لا يحضره الفقيه) أنه لما كان بأرض بلخ سمع منه الشريف محمد بن الحسن بن إسحاق^(٧) ما كان معه من مُصنّفاته، قال: "وهي مِثْتا كتاب، وخمسة

(١) الذريعة (٢٠/٢٢٠). وانظر في الذريعة -أيضاً- (٤٣/٤).

(٢) انظر -مثلاً- في تذكرة الفقهاء: (٢٥/١، ٢٦، ٣١، ٨٧، ١٣٧، ١٦٦، ١٩٩، ٢٦٥).

(٣) نهاية الأحكام (١/٣٥٩، ٤٢٩، ٥٤٠، ٥٤٢)، (٢/٢٦٢).

(٤) نهاية الأحكام (٢/٩٩).

(٥) انظر ما ذكره في ترجمته لنفسه في خلاصة الأقوال (ص ١٠٩) حيث ذكر تواليف كثيرة له لم يكتمل أكثرها.

(٦) نهاية الأحكام (٢/٢٩٢).

(٧) يأتي الحديث عنه عند الكلام في سبب تأليف كتاب (من لا يحضره الفقيه).

وأربعون كتاباً^(١). وقد تقدّم أنّ رحلته إلى تلك البلاد، كانت سنة (٣٦٨هـ)، أي قبل وفاته بثلاث عشرة سنة، صنّف فيها المزيد.

ومما قاله أبو جعفر الطوسي (٤٦٠هـ)، في ترجمته: "له نحو من ثلاثمائة مُصنّف"^(٢)، ثم ذكر عناوين أربعين منها. أما النجاشي (٤٥٠هـ) فزاد على ذلك، وذكر في ترجمته قرابة المئة وثمانين عنواناً^(٣). لكن ليس في كلام أيّ منهما ما يفيد وقوفه على جميع تلك المصنّفات التي ذكرها عناوينها. فأما الطوسي فإنه بعدما ذكر أن مؤلفاته نحو الثلاثمائة، قال: "وفهرستُ كتبه معروف"، فكأنه أخذ العناوين من ذلك الفهرست. وأما النجاشي، فبعدما عدّد العناوين قال: "أخبرني بجميع كتبه، وقرأتُ بعضها على والدي عليّ بن أحمد بن العباس النجاشي رحمه الله، وقال لي: أجازني جميع كتبه"^(٤).

أما الموجود من مصنّفات اليوم، فستة عشر كتاباً، هي:

١ - من لا يحضره الفقيه: ويأتي الكلام عنه مفصلاً.

٢ - عيون أخبار الرضى.

وهو كتابُ جمع فيه أخبار وأحاديث عليّ بن موسى الرضى عليه السلام، كتبه كي يُتخف به الوزير ابن عباد كما تقدّم ذلك آنفاً.

٣ - الخصال.

كتابٌ في الأخلاق. قال في مُقدمته: "إني وجدتُ مشايخي وأسلافي -رحمة الله عليهم- قد صنّفوا في فنون العلم كتباً، وأغفلوا عن تصنيف كتابٍ يشتمل على الأعداد والخصال المحمودة والمذمومة..."^(٥).

(١) من لا يحضره الفقيه (٢/١).

(٢) الفهرست (ص ٢٣٧).

(٣) رجال النجاشي (٣٩٢).

(٤) المرجع السابق (٣٩٢).

(٥) الخصال (ص ١).

٤ - معاني الأخبار.

كتابُ جمعٍ فيه المرويَّاتُ في تفسيرِ الأسماءِ والألفاظِ والحُرُوفِ، يتضمَّنُ أبواباً من جنس: (بابٌ في معنى "الله" وَعَلَى)، (بابٌ في معنى الواحد)، (بابٌ في معنى الصِّمد)، (بابٌ في معنى الحُرُوفِ المقطَّعةِ في أوائلِ السُّورِ)، (بابٌ في معنى الاستواءِ على العرشِ)، (بابٌ معاني حُرُوفِ المعجمِ)، (بابٌ معاني أسماءِ الأنبياءِ والرُّسلِ)، ونحو ذلك.

٥ - كمالُ الدِّينِ وتمامُ النِّعمة.

ويقالُ في اسمه -أيضاً-: (إكمالُ الدِّينِ وإتمامُ النِّعمة)^(١)، والكتابُ يتحدثُ عن غيبةِ الإمامِ الثاني عشر. وقد ذكرَ بأوَّلِهِ سببَ تأليفِهِ، وأنه لما كانَ مُقيماً بَنيسابُورَ، وَجَدَ أَكثَرَ الشَّيْعَةِ الْمُخْتَلِفِينَ إِلَيْهِ "قد حَيَّرَهُمُ الْعِيبَةُ، وَدَخَلَ عَلَيْهِمْ فِي أَمْرِ الْقَائِمِ الْمُتَّقِي الشُّبُهَةُ". وذكرَ أَنَّ شَيْخاً مِنْ بُخَارَى قَدِمَ عَلَيْهِ، شَكَى إِلَيْهِ أَنَّ بَعْضَ الْفَلَاسِفَةِ شَكَّكَهُ فِي أَمْرِ الْقَائِمِ لَطُولِ غَيْبَتِهِ، وَانْقِطَاعِ أَخْبَارِهِ، وَأَنَّهُ طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يُصَنِّفَ كِتَاباً فِي أَمْرِ الْعِيبَةِ، فوَعَدَهُ بِذَلِكَ. ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ بَابُوَيْهِ أَنَّهُ رَأَى -بعدَ ذَلِكَ- بِمَنَامِهِ صَاحِبَ الزَّمَانِ يَأْمُرُهُ أَنْ يُصَنِّفَ ذَلِكَ الْكِتَابَ^(٢).

٦ - التوحيد.

قالَ بأوَّلِهِ: "إِنَّ الَّذِي دَعَانِي إِلَى تَأْلِيفِ كِتَابِي هَذَا، أَنِي وَجَدْتُ قَوْماً مِنَ الْمُخَالَفِينَ، يَنْسُبُونَ عِصَابَتَنَا إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ وَالْجَبْرِ، لَمَّا وَجَدُوا فِي كُتُبِهِمْ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي جَهِلُوا تَفْسِيرَهَا، وَلَمْ يَعْرِفُوا مَعَانِيهَا، وَوَضَعُوهَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا..."^(٣).

٧ - الاعتقاداتُ في دينِ الإمامية.

وهو مَتْنٌ فِي مُعْتَقَدِ الْإِمَامِيَّةِ، وَلَيْسَ كِتَابَ رِوَايَةٍ. وَقَدْ تَعَقَّبَهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ تَلْمِيزُهُ الْمَفِيدُ فِي كِتَابِهِ (تَصْحِيحُ الْعَقَائِدَاتِ).

(١) الذريعة (٢/٢٨٣)، (١٣٧/١٨).

(٢) كمال الدِّين وتمام النعمة (ص ٢-٣).

(٣) التوحيد (ص ١٧).

٨ - الأمايلي.

وهي مجالسُ أملاءٍ مُتفرقةٌ عقدها بالرَّيِّ وطُوسَ ونيسابُورَ، فيما بينَ سنةٍ (٣٦٧هـ) وسنةٍ (٣٦٨هـ)، كما يظهرُ من التَّوَارِيخِ التي يذكُرُها في مَطْلَعِ كُلِّ مَجْلِسٍ.

٩ - علل الشرائع والأحكام.

كتابٌ في بيانِ عللِ الأسماءِ والأحكامِ والأفعالِ. يتضمَّنُ أبواباً من مثل: (العِلَّةُ التي من أجلها سُمِّيَتِ السَّمَاءُ سماءً، والدُّنْيَا دُنْيَا، والآخِرَةُ آخِرَةً..)، (العِلَّةُ التي من أجلها سُمِّيَ آدَمُ آدَمَ)، (العِلَّةُ التي من أجلها عُبدَتِ الأصنامُ)، (العِلَّةُ التي من أجلها سُمِّيَتِ النِّسَاءُ نِسَاءً)، (العِلَّةُ التي من أجلها سُمِّيَ الطُّوفَانُ طُوفَانًا)، ونحو ذلك.

١٠ - ثوابُ الأعمال.

١١ - عقابُ الأعمال.

وهما في الثَّوَابِ والعِقَابِ المرتَّبينِ على أعمالٍ مخصوصةٍ. والكتابانِ مجموعانِ في أكثرِ الأصولِ الخطيَّةِ، كما ذكرَ مُحَمَّدٌ مَهْدِيُّ الخُرَّاسَانِيُّ في تقديمه للكتاب^(١). لكنَّ الظاهرَ أنَّهما كتابانِ مُنفردانِ، كما تدلُّ عليه مُقدِّمةُ (ثوابُ الأعمال)، حيثُ قالَ فيها: "إنَّ الذي دَعَانِي إلى تأليفِ كتابي هذا مَا رُويَ عن النَّبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (الدَّالُّ على الخَيْرِ كِفَاعِلُهُ، وَسَمِيَّتُهُ (ثَوَابُ الْأَعْمَالِ))"^(٢). وقد مَيَّزَ الكتَّابَيْنِ عَن بَعْضِهِمَا النَّجَاشِيُّ والطُّوسِيُّ في ترجمةِ ابنِ بابويَّةِ^(٣).

١٢ - المقنع.

مُختَصَرٌ في الفُرُوعِ، لم يلتزم فيه ذكرُ الأدلَّةِ، وما ذكرَ دليلاً فإنَّه يسوقُه بغيرِ إسنَادٍ.

١٣ - الهداية.

مُختَصَرٌ ثانٍ، لكنَّ في الأصولِ والفروعِ. ابتدأه بأبوابٍ في التَّوْحِيدِ والنُّبُوَّةِ والإمامةِ

(١) انظر مقدمة تحقيق ثواب الأعمال (ص ٢٨).

(٢) ثواب الأعمال (ص ٢).

(٣) انظر: رجال النجاشي (ص ٣٨٩)، فهرست الطوسي (ص ٢٣٨).

والتقية، ثم شرع في أبواب الفروع. وقد ذكره الطهراني باسم (الهداية بالخير)^(١).

١٤ صفات الشيعة.

جز صغير في خصائص الشيعة وصفاتهم، وفيه -مع صغره- زور ظاهر مما يتتره عن التكلم بمثله أولئك الأكابر من آل بيت النبوة، من جنس رواية ذكرها عن الصادق عليه السلام أنه قال: "إذا كان يوم القيامة دُعي الخلق بأسمائهم، ما خلانا وشيعتنا، فإننا لا سيفاح بيننا". "البرص شبه اللعنة، لا يكون فينا ولا في ذريتنا، ولا في شيعتنا". وعن الكاظم عليه السلام قال: "من عادى شيعتنا، فقد عادانا، ومن والاهم فقد والانا، لأنهم منا، خلِقُوا من طينتنا... شيعتنا ينظرون بنور الله، ويتقلبون في رحمة الله... من رد عليهم فقد رد على الله، ومن طعن عليهم فقد طعن على الله، لأنهم عباد الله حقاً، وأولياؤه صدقاً. والله إن أحدهم ليشفع في مثل ربعة ومضّر، فيشفعه الله -تعالى- فيهم"^(٢).

١٥ فضائل الأشهر الثلاثة.

ذكر الطهراني (١٣٨٩هـ) أنه "ثلاثة أجزاء: فضائل رجب، وفضائل شعبان، وفضائل رمضان. وكل منه كتاب مستقل مختصر". قال: "لكن لا اختصارها، واجتماع أبواب الثلاثة في مجلد واحد اشتهر الجميع باسم واحد". واستدل على ذلك بأنه المؤلف نفسه يحيل في كتابه (الفقيه) على كل واحد منها منفرداً^(٣). وهذا الكتاب لم يذكره الأوائل في سردهم لمصنفات ابن بابويه، فلم يذكره لا النجاشي ولا الطوسي. فكأنه كان مفقوداً في زمانهم. والنسخة الموجودة اليوم مما ظهر زمن المجلسي (١١١١هـ).

١٦ مُصَادَقَةُ الإخوان.

مُصَنَّفٌ في آداب العشرة. وعنوانه مذكور في ترجمة ابن بابويه عند النجاشي^(٤). وقد

(١) الذريعة (٢٥/١٧٤).

(٢) صفات الشيعة (ص ٤).

(٣) الذريعة (١٦/٢٥٢).

(٤) رجال النجاشي (ص ٣٩٠).

اعتمدَ نُسخته الموجودةَ اليومَ المجلسيُّ (١١١١هـ)^(١)، والحرُّ العامليُّ (١١٠٤هـ)^(٢)، والميرزا الطبرسيُّ (١٣٢٠هـ)^(٣) في موسوعاتِهِم الحديثية، وتابعَهُم غيرُهُم من عُلَماءِ الطائفةِ بعدَ زَمَنِ المجلسيِّ. ثم اكتشفَ الطَّهرانيُّ (١٣٨٩هـ) -بالنَّظَرِ إلى أَسْمَاءِ شُيوخِ المؤلِّفِ- أن النُّسخةَ إنما هي كتابُ (الإخوان) لعلِّي بنِ بابويه الأب (٣٢٩هـ)، وليستَ لأبي جعفرِ الابنِ^(٤).

تلك كُتُبُ ابنِ بابويهِ الموجودةُ اليومَ بأيدي الإمامية. وللمرجعِ مُحَمَّدٍ آصِفَ الحسينيِّ بحثٌ حَوْلَ صحَّةِ وسلامةِ النُّسخِ الواصلةِ إلينا من أَكثَرِ هَذِهِ المؤلِّفاتِ^(٥). لكني أثبتُّها بناءً على ما اعتمدَهُ عامةُ عُلَماءِ المذهبِ الذين قَبَلُوها وصَحَّحُوا نسبَتَها.

● سابعاً: سببُ تأليفِ كتاب (من لا يحضره الفقيه).

ذكرَ ابنُ بابويهِ في مقدِّمةِ الكتابِ سببَ تأليفِهِ، فقال:

"أما بعدُ. فإنه لما ساقني القضاءُ إلى بلادِ العُربَةِ، وحَصَّلَني القَدْرُ بأَرْضِ بَلْخَ من قَصَبَةِ إِيلاقَ، ورَدَّها الشريفُ الدِّينِ، أبو عبدِ اللهِ -المعروفُ بِنِعْمَةٍ-؛ مُحَمَّدُ بْنُ الحُسَيْنِ بنِ إِسْحاقَ ابنِ الحُسَيْنِ بنِ الحُسَيْنِ بنِ إِسْحاقَ بنِ مُوسَى بنِ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيِّ ابنِ أَبِي طالبٍ -عليهمُ السَّلامُ-، فدَامَ بِمَجَالِسَتِهِ سُرُورِي، وانشرحَ بِمِذاكَرَتِهِ صَدْرِي، وعَظُمَ بِمُودَّتِهِ تَشَرُّفِي، لأَخلاقٍ قد جَمَعَهَا إلى شَرَفِهِ... فذاكَرَني بِكِتَابِ صَنَّفَهُ مُحَمَّدُ بْنُ زَكْرِيَّا المِطَّيَّبُ الرازيُّ (٣١١هـ)^(٦)، وترجمَهُ بِكِتَابِ (من لا يحضره الطَّيِّبُ)، وذكرَ أَنَّهُ شَافٍ في مَعْنَاهُ، وسألَني أَن أُصَنِّفَ لَهُ كِتَاباً في الفِقْهِ والحلالِ والحرامِ، والشَّرَائِعِ والأَحْكَامِ، مُوفِياً على جَمِيعِ ما

(١) انظر: بحار الأنوار (٢٠٧/٧٨)، (١٢/٨٠).

(٢) انظر: وسائل الشيعة (٢٥٩/٢)، (٢٢٠/١٢)، (٥٨١/١٤)، (٥٨٦/١٤).

(٣) مستدرک الوسائل (٢٠٩/٧)، (٧٨/٩)، (٣٩٣/١٢)، (٢٧٤/١٦).

(٤) انظر: الذريعة (٩٧/٢١).

(٥) انظر بحوث في علم الرجال (ص ٥٠٨).

(٦) أبو بكر مُحَمَّدُ بنِ زَكْرِيَّا الرازي. من أَهلِ الرِّيِّ، وُلِدَ وتعلَّم بها، ثم ارتحلَ إلى بَغدَادَ في سَنِ الثَّلاثين. اشتغلَ أَوَّلَ أمرِهِ بالكِيمياءِ، ثم عُنيَ في كِبَرِهِ بالطبِّ والفِلسَفَةِ، فنبَغَ واشتهر. لَهُ تصانيفُ كَثِيرَةٌ، سَمِيَ مِنْهَا صاحبُ طبقاتِ الأَطْباءِ (٢٣٢) كِتَاباً ورسالةً. توفِّي سنة (٣١٣هـ).

ينظر: سِير أعلام النبلاء (٣٥٤/١٤)، هدية العارفين (٤٥٨/١)، الأعلام (١٣٠/٦).

صَنَّفْتُ فِي مَعْنَاهُ، وَأَتَرَجَّمُهُ بِ— (مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهَةُ)، لِيَكُونَ إِلَيْهِ مَرْجَعُهُ، وَعَلَيْهِ مُعْتَمَدُهُ، وَبِهِ أَخَذُهُ... فَأَجِبْتُهُ—أَدَامَ اللَّهُ تَوْفِيقَهُ— إِلَى ذَلِكَ..."^(١).

وَلَمْ أَجِدْ فِي مَصَادِرِ الطَّائِفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ تَرْجَمَةً لِهَذَا الشَّرِيفِ الَّذِي يَذْكُرُ ابْنَ بَابُوَيْهِ فَرَحَهُ بَلْقِيَاهُ، وَأَنَّهُ لِأَجْلِ مَطْلَبِهِ صَنَّفَ كِتَابَهُ. وَالَّذِينَ تَرْجَمُوهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يَنْقُلُونَ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ "مَشَايِخِ الصَّدُوقِ"، وَأَنَّهُ لِأَجْلِهِ صَنَّفَ كِتَابَ (الْفَقِيهِ)^(٢). وَقَدْ بَحَثْتُ عَمَّا إِذَا كَانَ ابْنُ بَابُوَيْهِ ذَكَرَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، فَوَجَدْتُهُ فِي كِتَابِهِ (كَمَالُ الدِّينِ) نَقَلَ عَنْهُ أَعْجُوبَةً ظَاهِرَةً الْبُطْلَانِ؛ زَعَمَ فِيهَا أَنَّهُ حَجَّ سَنَةَ (٣١٣هـ)، فَلَقِي رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ أَدْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ! قَالَ: "وَكَانَ إِذَا رَأَيْتَهُ قُلْتَ هَذَا ابْنُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ سَنَةً، أَسْوَدُ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ، شَابٌّ، خِفُ الْجَسْمِ، آدَمٌ، رُبْعٌ مِنَ الرِّجَالِ"^(٣)، خَفِيفُ الْعَارِضِينَ، إِلَى الْقَصْرِ أَقْرَبَ". وَقَدْ صَحَّحَ ابْنُ بَابُوَيْهِ رَوَايَتَهُ هَذِهِ^(٤)! وَهَذَا الشَّابُّ الَّذِي أَدْرَكَ زَمَنَ النَّبُوَّةِ ثُمَّ بَقِيَ شَابًّا إِلَى بَدَايَةِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ، هُوَ نَفْسُهُ الَّذِي نَقَلَ نِعْمَةَ اللَّهِ الْجَزَائِرِيِّ (١١٢هـ) أَنَّهُ رُؤِيَ بِالشَّامِ فِي الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ^(٥)!!

• ثَامِنًا: وَصْفُ الْكِتَابِ، وَنَهْجُ مُؤَلِّفِهِ:

كِتَابُ (مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهَةُ) خَصَّصَهُ مُؤَلِّفُهُ لِمَسَائِلِ الْفُرُوعِ، فَلَمْ يَعْقِدْ فِيهِ أَبْوَابًا لِمَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ، وَلَا لَغَيْرِهَا مِمَّا لَيْسَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي مَبَاحِثِ الْفُرُوعِ. وَقَدْ نَصَّ الْمُوَلِّفُ عَلَى شَرْطِهِ هَذَا فِي مَوْضِعٍ بِأَوَائِلِ كِتَابِ (الْوَصِيَّةِ)، لَمَّا اسْتَطَرَدَ فَأَوْرَدَ بَضْعَةً أَخْبَارٍ تَوْيِّدُ مُعْتَقَدَ الْإِمَامِيَّةِ فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَلِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ —بَعْدَ ذَلِكَ—: "وَقَدْ أَخْرَجْتُ الْأَخْبَارَ الْمُسَنَدَةَ الصَّحِيحَةَ فِي هَذَا الْمَعْنَى فِي كِتَابِ (كَمَالُ الدِّينِ) وَتَمَامِ النَّعْمَةِ فِي إِثْبَاتِ الْغَيْبَةِ وَكَشْفِ الْحَيَرَةِ"، وَلَمْ أُورِدْ مِنْهَا شَيْئًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، لِأَنِّي وَضَعْتُ هَذَا الْكِتَابَ لِمُجَرِّدِ الْفَقْهِ دُونَ غَيْرِهِ"^(٦).

(١) مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهَةُ (٢/١).

(٢) إِكْلِيلُ الْمَنْهَجِ فِي تَحْقِيقِ الْمَطْلَبِ (ص ٤٤٠)، مُسْتَدْرَكَاتُ عِلْمِ الرِّجَالِ (٨/٥٤٣)، طَرَائِفُ الْمَقَالِ (١/١٨٦)، مُعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ (٢٢/١٦).

(٣) الْآدَمُ: الْأَسْمَرُ، وَالْأُدْمَةُ السُّمْرَةُ. وَالرَّبْعُ: الرَّجُلُ بَيْنَ الطُّوْلِ وَالْقَصْرِ. انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ (٨/١٢)، (١/٩٢٧).

(٤) كَمَالُ الدِّينِ وَتَمَامُ النِّعْمَةِ (ص ٥٤٣-٥٤٤).

(٥) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ فِي حَاشِيَةِ (ص ٢٩٧).

(٦) مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهَةُ (٤/١٨٠).

ولم يُخَلِّ ابنُ بابويه بشرطه هذا إلا بآخر الكتاب، حيثُ عقدَ (باب النوادر)، ونقلَ فيه أخباراً مُتفرقةً لا رابطَ بينها، منها ما له علاقةٌ بالإمامة، ومنها مروياتٌ في الآدابِ والمواعظِ وخطبِ الأئمة^(١).

أما ما عدا ذلك، فالكتابُ ليسَ فيه سوى مروياتِ الفروعِ الفقهية؛ حيثُ استفتحَه بأبوابِ أحكامِ المياه، ثم مرَّ على سائرِ أبوابِ الفقه، حتى انتهى إلى أبوابِ الموارث. فبلغَ مجموعُ مروياتِ الكتابِ -على ما ذكره البهائيُّ (١٠٣٠هـ) - (٥٩٦٣) روايةً^(٢).

أما عن منهجِ ابنِ بابويه في انتقاء الأخبار، فقد شرحه في المقدمة، حينَ قال: "لم أقصدُ فيه قصدَ المصنِّفينَ في إيرادِ جميعِ ما رَوَوْهُ. بل قصَدْتُ إلى إيرادِ ما أُفتي به، وأحكمُ بصحته، وأعتقدُ أنه حُجَّةٌ فيما بيني وبينَ ربِّي تقدَّسَ ذكرُه وتعلَّاتُ قدرُته"^(٣). ومعنى هذا أنه لم يوردِ في كتابه إلا ما صحَّ عنده. لكنَّ الظاهرَ أنه عَنِ بذلك الأخبارَ التي يُوردها في مقامِ الاحتجاجِ والاستدلالِ، وإلا فقدَ ذكرَ في كتابه أخباراً ردَّها وحكمَ بضعفها^(٤).

وقد تعمَّدَ ابنُ بابويه تعليقَ أسانيدِ كتابه، فكانَ إذا ذكرَ الخبرَ حَذَفَ أوَّلَ إسناده "لئلا تكثُرَ طُرُقُه"^(٥)، كما صرَّحَ بذلك في مُقدِّمة الكتاب. فكانَ يوردُ الأخبارَ مُعلَّقةً، وربما أوردَها دونَ إسنادٍ أصلاً. ثمَّ إنه لما ختمَ الكتابَ ساقَ بآخره أسانيدَه إلى الرُّواة الذينَ علقَ عنهم أسانيدَه، فقال: "كلُّ ما في هذا الكتابِ عن عَمَّارِ بنِ موسى السَّاباطيِّ، فقد رَوَيْتُه عن أبي ومحمَّد بنِ الحسن بنِ أحمد بنِ الوليد عليه السلام عن سعيد بنِ عبدِ الله... وكلُّ ما كانَ في هذا الكتابِ عن علي بنِ جعفر، فقد رَوَيْتُه عن أبي عليه السلام عن محمد بنِ يحيى العطار...". وبهذه الطريقة وصلَ ابنُ بابويه أسانيدَه إلى المشايخ الذينَ علقَ عنهم أخبارَ كتابه. وقد عُرفَ هذا

(١) انظر: من لا يحضره الفقيه (٣٥٢/٤) وما بعدها.

(٢) لؤلؤة البحرين (ص ٣٩٤)، وانظر: خاتمة مستدرك الوسائل (٤٨٧/٥)، الذريعة (٢٣٢/٢٢).

(٣) من لا يحضره الفقيه (٣-٢/١).

(٤) انظر مثلاً: (١٦٢/١)، (٢٥/٤)، (٢٢٤/٤).

(٥) من لا يحضره الفقيه (٣/١).

القِسْمُ بِآخِرِ الْكِتَابِ لَدَى الطَّائِفَةِ بِاسْمِ: (مَشِيخَةُ الْفَقِيهِ)، أَوْ (مَشِيخَةُ الصَّدُوقِ).

وقد قامَ ابنُ المطهَّرِ الحليُّ (٧٢٦هـ) بخاتمة كتابه (خلاصة الأقوال) بانتقاء تلك الطرقِ فذكرَ ما صحَّ منها عنده^(١). ثم جاءَ الحرُّ العامليُّ (١١٠٤هـ) فرتبَ المشيخةَ كلّها حسبَ أسماءِ الرّجال الذين علّقَت عنهم المرويّاتُ، فذكرهم مُرتبينَ على حُرُوفِ المعجم^(٢). وجاءَ بعده الميرزا الثوريُّ الطبرسيُّ (١٣٢٠هـ) فشرحَ المشيخةَ وتكلّمَ عن أحوالِ رجالها في المجلدَيْنِ الرابعِ والخامسِ من كتابه (خاتمة مُستدرِك الوسائل)^(٣).

ومن الواضح أن ابنَ بابويّه إنما حذَفَ الأسانيدَ وجمعها كلّها في (المشيخة)، لأنَّ الأصلَ في مرويّاتِ كتابه أنّها مأخوذةٌ من مؤلّفاتٍ أو نُسخٍ سابقةٍ يرويها عن شيوخه، إما بالإجازة أو السّماع. فلو ذكرَ إسنادَه لكلِّ حديثٍ لامتلأ الكتابُ بالأسانيدِ المكرّرة. فلأجل ذلك آثَرَ جَمَعَ تلكَ الأسانيدَ في مَوْضِعٍ واحدٍ. وقد صرّحَ في مُقدِّمة كتابه أن أخبارَه مأخوذةٌ من مصادِرَ سابقةٍ، فقال: "جميعُ ما فيه مُستخرجٌ من كُتُبٍ مشهُورةٍ، عليها المعوّلُ، وإليها المرجعُ"، ثم عدَّ جُمْلَةً من تلكَ الكُتُبِ، وقال: "وغيرُها من الأصولِ والمصنّفاتِ التي طرقي إليها معرووفةٌ في فهرستِ الكُتُبِ التي رويْتُها"^(٤). فابنُ بابويّه -إذن- كالكلينيِّ لم يجمعَ في كتابه أحاديثَ سمعها مُفردةً مفرّقةً، بل أخذَ نُسخاً ومُصنّفاتٍ سابقةً عليه، فانتقى منها ما أودعه كتابه من أخبارٍ.

والمُتأملُ في الأسانيدِ التي ذكرها في (مَشِيخَتِهِ) يخرجُ بالنتيجةِ نفسها التي سبقَ شرحُها، وهي: أن مدارَ حديثه وروايته إنما هو على الكُتُبِ التي رواها عن أبيه، أو عن شيوخه محمدَ ابنِ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ الوليدِ. فأكثرُ الأسانيدِ التي وصلها في المشيخة، كانت تبدأ بأحدِ هذينَ أو بهما معاً. وقد أحصى الباحثُ صفاءَ الخزرَجِيُّ عدَدَ المعلّقاتِ التي وصلها ابنُ بابويّه من طريقِ شيوخه السّنة المشاهير الذين أكثرَ عنهم، فجاءت الأرقامُ على النحو الآتي:

(١) ذكر ذلك في الفائدة الثامنة من الفوائد التي ختم بها كتابه خلاصة الأقوال (ص ٤٣٧).

(٢) وسائل الشيعة (٢٢/٣٠).

(٣) خاتمة مستدرِك الوسائل (٥/٤).

(٤) من لا يحضره الفقيه (٣/١).

فقد وصل مُعلّقاته عن (٢٣١) شيخاً من طريق والده.
 ووصل مُعلّقاته عن (١٣٦) شيخاً من طريق محمد بن الحسن بن الوليد.
 وعن (٥٣) شيخاً من طريق ماجيلويه.
 وعن (٤٣) شيخاً من طريق محمد بن موسى بن المتوكل.
 وعن (٧) شيوخ من طريق الدقاق.
 وعن (٥) شيوخ من طريق العطار^(١).

ورواية ابن بابويه عن غير هؤلاء قليلة للغاية. فمن هذه الأرقام نخرج بأن مصدر جُلّ مروياته تلك الكتب التي يرويها عن أبيه، أو عن شيخه ابن الوليد. فمنها انتخب أكثر الأخبار التي فرّقها في أبواب كتابه هذا، بل في سائر مُصنّفاته.

غير أن أسانيد ابن بابويه التي ساقها في المشيخة لم تف بمرويات الكتاب المعلقة كلّها، حيث ترك قرابة (١٢٠) شيخاً علّق عنهم أخباراً كثيرة في الكتاب، ولم يذكر سنده إليهم في المشيخة^(٢). مع أنه أورد أسانيدَه إلى شيوخ لم يعلّق عنهم شيئاً في الكتاب^(٣). وحسب إحصاء البهائي^(٤) (١٠٣٠هـ)، فإن مجموع مرويات الشيوخ الذين لم يذكر ابن بابويه إسناده إليهم يبلغ: (٢٠٥٠)، أو (٢٠٥٥)^(٥)، من أصل (٥٩٦٣) رواية تضمّنّها الكتاب. لذا فإن من الغريب قول الكاشاني (١٠٩١هـ) إن ابن بابويه وصل مراسيلَه في المشيخة، "ولم يُخلّ بذلك إلا نادراً"^(٦)، فتلك الأرقام تدلّ على أن ثلث مرويات الكتاب مُرسلة غير مُسنّدة.

(١) انظر مقالة: (الصدوق الثاني محمد بن بابويه القمي)، المنشورة بمجلة (فقه أهل البيت)، العدد الرابع، (ص ١٥٩).
 وانظر أرقاماً مقاربة في مقدمة محمد مهدي الخراساني لكتاب ثواب الأعمال (ص ١٥).

(٢) خاتمة مستدرك الوسائل (٤٩٠/٥).

(٣) ذكر ذلك المجلسي الأول في (روضة المتقين)، كما نقل ذلك الكلّباسي في رسالة (لزوم نقد المشيخة)، ضمن مجموع الرسائل الرجالية للكلّباسي (٢١٠/٤).

(٤) لؤلؤة البحرين (ص ٣٩٤)، وانظر: خاتمة مستدرك الوسائل (٤٨٧/٥)، الذريعة (٢٣٢/٢٢).

(٥) الوافي (٣١/١).

لكن نقلَ الميرزا التُّوريُّ الطَّبْرَسِيُّ (١٣٢٠هـ) عن كتابِ (اللوامع القدسيَّة) ^(١) - وهو شرحٌ بالفارسيَّةِ على كتابِ (من لا يحضره الفقيه) للمجلِّسِيِّ الأوَّلِ (١٠٧٠هـ) ^(٢) - نقلَ عن مؤلِّفه قوله إنه بيَّنَ أسانيدَ تلكَ المراسيلِ من مصادرٍ أخرى، غيرَ أنه قال: "هي تقربُ من خمسمئة" ^(٣). وهذا الرقمُ لا يتفقُ مع العددِ الذي ذكره البهائيُّ (٢٠٥٠)، فلربما كان للمجلِّسِيِّ اصطلاحٌ خاصٌّ في معنى المراسيلِ، لا يشملُ جميعَ معلَّقاتِ الكتابِ.

● تاسعاً: منزلةُ الكتابِ، ورُتبةُ أسانيدِهِ.

كتابُ (من لا يحضره الفقيه) "أحدُ الأصولِ الأربعةِ للشيعةِ المعتمدِ عليها عندهم" ^(٤)، وهو الثاني في ترتيبِ تلكَ الكُتبِ التي ذهبَ طائفةٌ من علماءِ المذهبِ إلى تصحيحِ جميعِ ما فيها. وقد ذكرَ الميرزا التُّوريُّ الطَّبْرَسِيُّ (١٣٢٠هـ) أنه أصبحَ الكُتبُ وأتقنُها بعد (الكافي) ^(٥). أما بحرُ العلومِ (١٢١٢هـ)، فنقلَ أنَّ "من الأصحابِ من يذهبُ إلى ترجيحِ أحاديثِ (الفقيه) على غيره من الكُتبِ الأربعةِ، نظراً إلى زيادةِ حفظِ الصدوقِ، وحُسنِ ضبطِهِ، وتثبتِهِ في الروايةِ، وتأخُّرِ كتابِهِ عن (الكافي)، وضمانِهِ لصحَّةِ ما يُوردُهُ..." ^(٦). بل زادَ بحرُ العلومِ على ذلكَ، فنقلَ الاتفاقَ على صحَّةِ أخبارِ كتابِ (الفقيه)، وقال: إنه "أحدُ الكُتبِ الأربعةِ التي هي في الاشتهارِ والاعتبارِ كالشمسِ في رابعةِ النهارِ. وأحاديثُهُ معدودةٌ في الصحاحِ من غيرِ خلافٍ ولا توقُّفٍ من أحدٍ" ^(٧).

والقولُ بصحَّةِ جميعِ مروياتِ الكتابِ مما يتفقُ مع موقِفِ مؤلِّفه الذي نصَّ على أنه لن يذكرَ فيه إلا ما يُفني به ويحكمُ بصحَّتِهِ.

(١) خاتمة مستدرک الوسائل (٤٩٠/٥).

(٢) انظر التعريف بالكتاب في: الذريعة (٩٤/١٤).

(٣) خاتمة مستدرک الوسائل (٤٩٠/٥).

(٤) الذريعة (٢٣٢/٢٢).

(٥) خاتمة مستدرک الوسائل (٥/٤).

(٦) الفوائد الرجالية (٣٠٠/٣).

(٧) المرجع السابق (٢٩٩/٣).

وأقدم إشارة صريحة لتقدم الكتاب ورفعته لدى الطائفة، رأيته في عدة مواضع من كلام ابن طاووس (٦٦٤هـ)، وذلك حين يريد أن يحتج بخبر منقول منه، فإنه يسبق احتجاجه بالتأكيد على أن مؤلفه: "قد ضمن في خطبة كتابه صحة ما يرويه فيه، وأنه رواه من الأصول المنقولة عن الأئمة..."^(١). وقال في موضع: "وجدت في كتاب (من لا يحضره الفقيه)، وهو ثقة معتمد عليه.."^(٢). ويقرب من هذا كلام لأبي القاسم الحلبي (٦٧٦هـ)، حين أورد روايتين وصفتا بالشذوذ، فاعتراض على ذلك، وقال: "لا نسلم شذوذهما. وكيف يقال ذلك، وقد ذكرهما الحسين بن سعيد، والكليني، والطوسي رحمهم الله في (التهذيب) و(الاستبصار)، والشيخ أبو جعفر محمد بن بابويه في كتاب (من لا يحضره الفقيه)، وهو الكتاب الذي أودعه ما يعتقد، وجعله حجة فيما بينه وبين ربه"^(٣).

ويلحظ في كلام هؤلاء التأكيد على كلمة ابن بابويه في مقدمة كتابه، التي نص فيها على أنه لن يروي في الكتاب إلا ما صحَّ عنده. لكنّه وإن ذكر ذلك، إلا أنه لم يقصد بكلامه أنه سينظر في الأسانيد وأحوال الرواة كي يميز الصحيح من غيره. وقد تقدّم -قريباً- أنه كان في هذا الشأن مقلداً لأستاذه ابن الوليد، كما تقدّم قول المفيد إن ابن بابويه لم يكن من أهل النظر والتمييز بين الصحيح من غيره^(٤). فمقصود ابن بابويه من الاقتصار على الصحيح، أنه سيعتمد في انتقاء الأخبار على وجودها في كتب الطائفة التي يراها معتمدة، وهي الطريقة التي كانت شائعة عند محدثي الطائفة. يدل على ذلك أنه بعدما أعلن التزامه رواية الصحاح دون غيرها، قال: "وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول، وإليها المرجع...". ثم ذكر أمثلة لتلك الكتب التي اعتمدها. فمن هنا نفهم كيف أورد في كتابه أخباراً معلقة، وأخرى دون إسناد. وقد شرح أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) نهجه في التصحيح، فقال: "كل رواية كانت في كتاب شيخه ابن الوليد أو كتاب غيره من المشايخ العظام والعلماء الأعلام، يعتبرها الصدوق رواية صحيحة، وحجة فيما بينه وبين الله تعالى. وعلى هذا الأساس ذكر في

(١) إقبال الأعمال (٢/٢٤). وانظر مثله في (٢/٥٩)، (٣/٤٢)، فتح الأبواب (ص٢٥٣)، فرج المهموم (ص١٢٩).

(٢) كشف المحجة لثمره المهجة (ص١٢٣).

(٣) المسائل العزمية، ضمن مجموع الرسائل التسع (ص١٢١).

(٤) انظر ما تقدم (ص٩٤).

كتابه طائفة من الرسائل" (١).

وقد بنى بعضُ علماء المذهب على هذا أنه لا حاجة لفحص الأسانيد التي يسوقها ابنُ بابويه إلى أصحاب الكتب المصنفة. لأنه حين يروي من طريقهم، فهو ينقل من مصنفاتهم المشهورة المتواترة عنهم، وإنما ذكر الإسناد إليهم لمجرد التيمُّن والتبرُّك. ومَن كان يذهب لهذا المجلسي الكبير (١٠٧٠هـ)، والمرجع حسين البروجردي (١٣٨٠هـ)، والمرجع الآخر المعاصر جعفر السبحاني (٢). وضعف هذا القول مما لا يخفى. فمن أين لهؤلاء أن كلَّ خير يروى عن صاحب كتاب مشهور، فلا بُدَّ أن يكون منقولاً من ذلك الكتاب؟ ومن أين لهم أن كلَّ كتاب ينقل عنه ابنُ بابويه، فهو متواترٌ تواتراً يُغني عن النظر في الإسناد إليه؟

وقد رأيتُ ابنَ بابويه نفسه، يروي من طريق بعض المصنفين القدماء، ثم يشير إلى غرابة الرواية وتفرد فلان المتأخر بها، أو يذكر أنه نقلها من كتاب آخر متأخر، مما يعني عدم وقوفه عليها في الكتاب المتقدم. من ذلك ما رواه في عقوبة الجامع في نهار رمضان، حين أورد خبراً من طريق الفضل بن عمر -وهو من أصحاب المصنفات (٣)- عن جعفر الصادق (عليه السلام)، ثم قال عقبه: "لم أجد ذلك في شيء من الأصول، وإنما تفرد بروايته عليُّ بن إبراهيم بن هاشم" (٤).

ومن ذلك: أنه روى خبراً في من طريق محمد بن سنان -وهو من قدماء المصنفين (٥)-، عن جعفر الصادق (عليه السلام) في الرجل يحزنه الأمر، ويريد الحاجة، قال: يُصلي ركعتين، ويقرأ من أحدهما: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ألف مرة...". وذكر أنه نقل الخبر من كتاب محمد ابن أحمد الأشعري صاحب (نواذر الحكمة) (٦).

(١) معجم رجال الحديث (٨٧/١).

(٢) انظر: كليات في علم الرجال (ص ٣٨٤-٣٨٨).

(٣) انظر: رجال النجاشي (ص ٤١٦).

(٤) من لا يحضره الفقيه (١١٧/٢).

(٥) انظر: رجال النجاشي (ص ٣٢٨).

(٦) من لا يحضره الفقيه (٥٦٢/١).

فهذا وأمثاله مما يبطلُ دعوى أن كلَّ حديثٍ يرويه ابنُ بابويه من طريقٍ أحدِ مصنّفي الكتب، فلا بدَّ أن يكونَ منقولاً من مُصنّفه، وأنَّ شهرةَ تلكِ المصنّفاتِ وتواترها مما يُغني عن البَحْثِ في أسانيدِ الأخبارِ المرويةِ من طريقِ أصحابها في كتابِ (الفقيه).

وقد رأيتُ الحرَّ العامليَّ (١١٠٤هـ) يقرّرُ هذه الدّعوى، لكنَّ حصرَها في خصوصِ المرويّاتِ المعلّقة، فمن رأيه أن ابنَ بابويه إنما "ابتدأ في كلِّ حديثٍ باسمِ صاحبِ الكتابِ الذي نقلَ منه"^(١). وذكرَ قريباً من هذا الباحثُ المعاصرُ هاشمُ معروفٍ الحسنيُّ^(٢). وقد ردَّ هذا القولَ أبو القاسمِ الخوئيُّ (١٤١٣هـ) بحجّةٍ جليّةٍ ظاهرةٍ، فذكرَ أن كثيراً من علّقَ عنهم ابنُ بابويه مرويّاته ليسوا من أصحابِ الكتبِ أصلاً^(٣). فهو يُعلّقُ أخباراً عن النبيِّ ﷺ، ويعلّقُ عن بعضِ الصّحابة، ويعلّقُ عن الأئمّة، ويعلّقُ عن رُواةٍ آخرين لا تُعرفُ لهم مُصنّفاتٌ. فكيف يُقالُ -مع هذا- إن معلّقاته مما نقله عن مُصنّفاتٍ مشهورةٍ متواترةٍ؟!

وإنما لجأ بعضُ علماء الطائفةِ لمثلِ هذه الأقوالِ لمعالجةِ إشكالِ شُيوعِ المراسيلِ والأسانيدِ الواهيةِ في كتابِ (من لا يحضره الفقيه). فبسببِ نهجِ ابنِ بابويه المبنيّ على التقليدِ دونَ النظرِ في أسانيدِ الأخبارِ التي يسوقها، فقد أدرجَ في كتابه -زيادةً على المراسيلِ- أخباراً كثيرةً مرويةً من طريقِ الموصوفينَ بالكذبِ، والمطعونَ عليهم في كتبِ تراجمِ الرّجالِ الإماميّةِ:

فمن الكذبةِ الذين أخرجَ لهم في كتابه:

*محمّدُ بنُ عليٍّ الكوفيُّ، أبو سُمينة الصّيرفيُّ^(٤).

ذكرَ الفضلُ بنُ شاذانَ أنه أشهرُ المشهورينَ بالكذبِ^(٥). وقال النّجاشيُّ (٤٥٠هـ): "ضعيفٌ جداً، فاسدُ الاعتقادِ، لا يُعتمدُ في شيءٍ. وكان وردَ قُومٌ -وقد اشتهرَ بالكذبِ-

(١) وسائل الشيعة (٢١/٣٠).

(٢) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ٥٨).

(٣) معجم رجال الحديث (٧٦/١).

(٤) من لا يحضره الفقيه (٤١٣/٤). وذكره في أسانيد مشيخته (٤٧٥/٤)، (٥١٨/٤).

(٥) اختيار معرفة الرجال (٨٢٣/٢).

بالكوفة... ثم تشهر بالغلو فجفي، وأخرجه أحمد بن محمد عن قُمٍّ^(١).

* علي بن أبي حمزة الباطني^(٢).

قال علي بن الحسن بن فضال: "كذابٌ مُتهمٌ"^(٣). وروى الكشي عن علي الرضى أنه قال له: "أنت وأصحابك أشباه الحمير"، وروى أنه شهد عليه بعد موته بأنه "دخل النار"، وأنه "ضرب في قبره ضربة اشتعل قبره نارا"^(٤). رَوَا ذلك فيه، لأنه كان ممن وقفَ على الكاظم عليه السلام، ولم يقل بإمامة ابنه الرضى. وقد ذكر الطوسي أنه كانت عنده أموالٌ جمعها لموسى الكاظم عليه السلام، فلما توفي الكاظم جحد الباطني إمامة ابنه الرضى طمعاً في المال^(٥).

* ابنه: الحسن بن علي بن أبي حمزة الباطني^(٦).

قال الكشي: "الحسن بن علي بن أبي حمزة كذابٌ غال"^(٧). وروى عن ابن فضال أنه قال فيه: "كذابٌ، ملعونٌ.. لا أستحل أن أروي عنه حديثاً واحداً"^(٨).

* يونس بن ظبيان^(٩).

ذكره الفضل بن شاذان في المشهورين بالكذب^(١٠). وقال النجاشي: "ضعيفٌ جداً، لا يلتفت إلى ما رواه. كلُّ كتبه تخطيطٌ"^(١١). وروى الكشي بإسنادٍ صحَّحه الخوئي^(١٢) أن رجلاً

(١) رجال النجاشي (ص ٣٣٢).

(٢) روى عنه ابن بابويه في مواضع منها: (٢٣٦/٣)، (١٣٣/٤). وروى من طريقه في المشيخة (٤٣٢/٤).

(٣) اختيار معرفة الرجال (٧٠٦/٢).

(٤) المرجع السابق (٧٤٢/٢-٧٤٣).

(٥) الغيبة (ص ٦٣).

(٦) ذكره في أسانيد مشيخته (٥١٨/٤).

(٧) اختيار معرفة الرجال (٧٤٢/٢).

(٨) المرجع السابق (٨٢٨/٢). وانظر رجال النجاشي (ص ٣٧).

(٩) روى عنه ابن بابويه خبرين اثنين: (٥٩٨/٢)، (٣٩٤/٤).

(١٠) اختيار معرفة الرجال (٨٢٣/٢).

(١١) رجال النجاشي (ص ٤٤٨).

حَدَّثَ عَنْ يُونُسَ عِنْدَ عَلِيِّ الرِّضِيِّ عليه السلام فَغَضِبَ عَلَيَّ، وَقَالَ لِلرَّجُلِ: "اخرُجْ عَنِّي لَعْنَكَ اللَّهُ، وَلَعْنٌ مِنْ حَدَّثِكَ، وَلَعْنُ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ أَلْفَ لَعْنَةٍ، يَتَّبَعُهَا أَلْفُ لَعْنَةٍ، كُلُّ لَعْنَةٍ مِنْهَا تُبَلِّغُكَ قَعَرَ جَهَنَّمَ...". وَفِي الْخَيْرِ أَنَّ الرِّضِيَّ أَخْبَرَ أَنَّ يُونُسَ فِي جَهَنَّمَ مَعَ فِرْعَوْنَ وَآلِ فِرْعَوْنَ^(٢).

*سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الدَّيْلَمِيُّ^(٣).

قال ابنُ العَصَائِرِيِّ: "كَذَّابٌ غَالٍ"^(٤). وقال النَّجَاشِيُّ (٤٥٠هـ): "قِيلَ: كَانَ كَذَّابًا غَالِيًّا. وَكَذَلِكَ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ لَا يُعْمَلُ بِمَا انفردَا بِهِ مِنَ الرَّوَايَةِ"^(٥). وقد رَوَى لَهُ ابْنُ بَابُوَيْهٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ.

*أَبُو الْبَخْتَرِيِّ، وَهَبُ بْنُ وَهَبٍ الْقُرَشِيُّ^(٦).

قال النَّجَاشِيُّ (٤٥٠هـ): "كَانَ كَذَّابًا"^(٧). وقال الْفَضْلُ بْنُ شاذَانَ: "كَانَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ مِنْ أَكْذَبِ الْبَرِيَّةِ"^(٨). وقال الطُّوسِيُّ: "ضَعِيفٌ جَدًّا عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ"^(٩). وَرَوَى الْكَشِّيُّ عَنْ عَلِيِّ الرِّضِيِّ عليه السلام أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ مَا يَرَوِيهِ أَبُو الْبَخْتَرِيُّ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام فَقَالَ: "لَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ، وَمَلَأَتْكَه، وَرُسُلُهُ"^(١٠). وَهَذَا الرَّأْيُ -الَّذِي أَخْرَجَ لَهُ ابْنُ بَابُوَيْهٍ- مِمَّا اتَّفَقَتْ عَلَى تَكْذِيبِهِ كَلِمَةُ الْإِمَامِيَّةِ، مَعَ كَلِمَةِ حُفَاطِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ^(١١).

(١) معجم رجال الحديث (٢٠٤/٢١).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٦٥٨/٢).

(٣) روى عنه في مواضع منها: (٥٤٣/١)، (٢٤٨/٤)، وذكره في أسانيد مشيخته (٤٧٤/٤).

(٤) خلاصة الأقوال (ص ٣٥٠).

(٥) رجال النجاشي (ص ١٨٢).

(٦) روى عنه في مواضع منها (١٤٣/٣)، (١٧٨/٣)، (١٨٩/٣)، وذكره في أسانيد مشيخته (٤٧٨/٤).

(٧) رجال النجاشي (ص ٤٣٠).

(٨) اختيار معرفة الرجال (٥٧٩/٢).

(٩) تهذيب الأحكام (٧٧/٩).

(١٠) اختيار معرفة الرجال (٥٩٧/٢).

(١١) انظر: تاريخ بغداد (٤٨١/١٣)، تهذيب الكمال (١٣٢/٣١)، ضعفاء العقيلي (٣٢٤/٤)، الكامل في الضعفاء

وهناك آخرون غير هؤلاء من الكذابين والمتهمين الذين أخرج عنهم ابن بابويه في كتابه الذي ضمن صحته، وجعله حجة فيما بينه وبين الله وَعَلَى. وهذا ما يؤيد أن الرجل لم يكن من أهل التمييز فيما يروي، وإنما كان يعتمد على ما يجده في الكتب التي يثق بها. يؤكد هذا أنه في مواضع قليلة من الكتاب، علق على بعض الأخبار فضعفها، فجاء كلامه في غاية الاضطراب والتناقض، حيث كان يطعن في الخبر بما يوجد مثله في الأخبار الأخرى التي صححها واحتج بها. فمع أنه أخرج لأبي البختري، وذكره في أسانيد مشيخته، إلا أنه في موضع ذكر حديثاً من طريقه، ثم قال: "جاء هذا الحديث هكذا في رواية وهب بن وهب، وهو ضعيف..."^(١).

وفي موضع آخر ساق حديثاً، فقال في سنده: "...عن إبراهيم بن إسحاق، عمن سأل أبا عبد الله عليه السلام..."^(٢). ثم ذكر أنه لا يفتي بهذا الحديث لأن إسناده منقطع. ومقصوده بالانقطاع إهمام الراوي الذي سأل أبا عبد الله الصادق عليه السلام. وقد طعن في كتابه في حديثين آخرين بالعلّة نفسها^(٣). مع أنه في مواضع كثيرة احتج بأسانيد من هذا النوع. منها مثلاً: حديث ذكره جاء في سنده: "...عن يونس بن يعقوب، عمن سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: أكثر الخير في النساء..."^(٤).

وقال في حديث آخر: "روى الريان بن الصلت، عمن أخبره عن أبي الحسن عليه السلام قال: من تنور يوم الجمعة فأصابه البرص، فلا يلومن إلا نفسه..."^(٥). وفي موضع ثالث: "روى حريز، عمن حدثه عن أبي جعفر عليه السلام أنه كان لا يرى بأساً

(٦٣/٧)، ميزان الاعتدال (٣٥٣/٤).

(١) من لا يحضره الفقيه (٢٥/٤).

(٢) المرجع السابق (٣٨٤/٢).

(٣) المرجع السابق (٣٨/١)، (٣٩/١).

(٤) المرجع السابق (٣٨٥/٣).

(٥) المرجع السابق (١٢٠/١).

بأن يُصَلِّيَ الماشي وهو يمشي، ولكن لا يسوقُ الإبل" (١).

وفي موضع: "روى جميل بن درّاج، عمّن أخبره عن أحدهما عليه السلام (يعني الباقر، أو الصادق) في الشُّهُودِ إذا شَهِدُوا على رَجُلٍ، ثم رجَعُوا عن شَهادَتِهِمْ..." (٢).
وقال مرّةً: "روى حمّاد بن عيسى، عمّن أخبره، عن حريز بن عثمان، عن أبي جعفر عليه السلام قال: "أول من سُوِّهَ عَلَيْهِ مَرِيْمُ بنتُ عمران..." (٣).
وهناك أمثلة أخرى كثيرة من هذا النوع، مُفرّقة في ثنايا الكتاب.

ومما يُشبهه هذا أنه أوردَ أخباراً في إسقاطِ قضاءِ الصَّومِ عمّن ظنَّ الغُروبَ فأفطَرَ، ثم قال: "ولا أُفتي بالخير الذي أوجبَ عليه القضاءَ، لأنَّ راويه سَمَاعَةَ بنَ مِهْرَانَ كانَ واقِفيّاً" (٤). وهذا الإعلالُ يبلغُ الغَايَةَ في العَرَابَةِ. فهو -فيما رأيتُ- الموضعُ الوحيدُ في الكتابِ الذي طعنَ فيه المؤلِّفُ في خَيْرِ بكونِ راويه من الواقِفةِ، مع أنَّ الكتابَ مملوءٌ بالروايةِ عن مشاهيرهم كعلي بن أبي حمزة البَطَّائِنِيِّ، والفضل بن يونسَ، والحسن بن محمد بن سَمَاعَةَ. وفي الكتاب -أيضاً- أخبارٌ من روايةِ عَمَّارِ السَّاباطِيِّ (٥) وغيره المنسُوبين لمذهبِ الفُطُوحِيَّةِ. بل فيه مروياتٌ كثيرةٌ من طريقِ مُحدثي أهلِ السُّنَّةِ، كسَعِيدِ بنِ المَسِيَّبِ، وابنِ سِيرِينَ، والزُّهريِّ، وابنِ جُرَيْجٍ، وسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وسُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وغيرهم (٦). كلُّ تلك المروياتِ -وغيرها كثيرٌ- يوردها ابنُ بابويه محتجاً بها، ثم يأتي في موضعٍ واحدٍ ليردَّ خبراً لأن راويه سَمَاعَةَ من الواقِفةِ! أعجب من هذا أنه احتجَّ بروايةِ سَمَاعَةَ كثيراً في الكتابِ نفسه (١).

(١) المرجع السابق (٤٥٣/١).

(٢) المرجع السابق (٦١/٣).

(٣) المرجع السابق (٨٩/٣).

(٤) المرجع السابق (١٢١/٢).

(٥) ينظر روايته عن الفضل بن يونس (٤٣١/٢)، (٤١٦/٣)، وعن الحسن بن سَمَاعَةَ (٢٣١/٤)، وعن عمار الساباطي (٢٠١/٢، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٧، ١٥٣).

(٦) ينظر روايته عن ابن المسيب (٤٥٥/١)، (١٧٠/٤)، وابن سيرين (٢٨٦/٤)، والزُّهري (٧٧/٢)، (١٠٨/٣)، (٢٥٥/٤)، (٤٨٢/٤)، وعن الثوري (١٤٥/١)، (٢٨/٤)، وعن ابن عُيَيْنَةَ (٤٨٠/٢)، (٤٨٢/٤).

(١) انظر مثلاً: (١٣١/٢، ٣٨٧، ٤٤٨)، (٤٤/٣، ١٨٤، ٣٥٥، ٤٧٤)، وانظر في المشيخة (٤٢٧/٤، ٥٣١).

ومن مظاهر الاضطراب في نهج ابن بابويه: أنه صرح في موضع من الكتاب بالتزامه ترك جميع ما ضعفه أستاذه محمد بن الحسن بن الوليد (٣٤٣هـ)، وذلك حين نقل عنه تضعيف خبر، ثم قال: "كل ما لم يُصحَّحْه ذلك الشيخ -قدس الله روحه- ولم يحكم بصحته من الأخبار، فهو عندنا متروك غير صحيح" (١).

وكان ابن الوليد طعن في أربعة وعشرين من الرواة الواقعيين في أسانيد كتاب الأشعري (نواذر الحكمة) (٢)، فلم يرو لابن بابويه ما كان من طريقهم حين حدّثه بالكتاب. ومع ذلك، فإن ابن بابويه تجاوز طعن أستاذه في كثير من أولئك الضعفاء، فأكثر من الاحتجاج بأخبارهم، ولم يلتزم بأحكام أستاذه كما وعد. فمن هؤلاء الذين احتج بهم:

أحمد بن هلال (٣).

وسهل بن زياد (٤).

ومحمد بن هارون (٥).

وأبو يحيى الواسطي (٦).

ومحمد بن عليّ الهمداني (٧).

والحسن بن الحسين اللؤلؤي (٨).

ومحمد بن عبد الله بن مهران (٩).

وأبو عبد الله الجاموراني الرازي (١٠).

(١) المرجع نفسه (٩٠/٢-٩١).

(٢) تقدم بسط الكلام عن ذلك (ص ٣٤٥).

(٣) روى عنه في موضع (١٣٤/٣)، وذكره في أسانيده بالمشيخة (٥١٧/٤، ٥٢٨).

(٤) انظر رواياته في المواضع: (١٨٢/٢، ١٩٦)، (٣٤٥/٣)، (١٩٥/٤، ٢٠٠، ٢١٨)، (٤٦٨/٤، ٤٧٧، ٥١٥).

(٥) روى عنه في موضع واحد (١٥٢/٤).

(٦) روى عنه في موضع واحد (١٥٢/٤).

(٧) ذكره في أسانيد مشيخته (٤٦٥/٤).

(٨) روى من طريقه في المشيخة: (٤٧٦/٤).

(٩) علق عنه رواية (٣٧٤/٣)، ثم ذكر إسناده إليه في المشيخة (٥٢٥/٤).

وجعفر بن محمد بن مالك الفزاري^(٢).
ومحمد بن علي الكوفي، أبو سُمينة الصيرفي^(٣).

هؤلاء عشرة من جُملة الشيوخ الأربعة والعشرين -وقد يوجَد غيرهم فاتني ذكرهم-
من الضعفاء الذين أسقطهم ابن الوليد، واحتجَّ بهم ابن بابويه.

ورغم هذا الاضطراب في فهمه، ورغم احتجاجه بمرويات الكذابين والمتهمين والضعفاء
والجهولين، فإن جماعة من علماء الطائفة ذهبوا إلى تصحيح الأخبار المراسيل التي لم يُسندها في
كتابه، بحجة أنه عالم ثقة، فلا يمكن أن يُرسل إلا ما صحَّ عنده!

ومن قرَّر هذا ابن المطهر الحلي^(٧٢٦هـ)، فإنه نقلَ خبراً أورده ابن بابويه بلا سندٍ ثم
قال: إنه "وإن كان مُرسلاً، لكنَّ الشيخَ أبا جعفر ابن بابويه من أكابر علمائنا، وهو مشهورٌ
بالصدق والثقة والفقه. والظاهر من حاله أنه لا يُرسل إلا مع غلبة ظنه بصحة الرواية"^(٤).

ونسبَ سليمان الماحوزي البصري^(١١٢١هـ) مثلَ هذا القولَ لمحمد بن مكي العاملي^(٧٨٦هـ)، وعزى ذلك لكتابه (شرح الإرشاد)^(٥). ونقلَ الميرداماد^(١٠٤١هـ) هذا المذهبَ
عن الحليِّ ومحمد بن مكي، ثم قال: "يشبه أن التحقيق يُساعده، والفحص يستصحه"^(٦).

وقال البهائي^(١٠٣٠هـ) -وهو يتحدث عن مراسيل كتاب (الفقيه)-: "ينبغي ألا يقصر
الاعتمادُ عليها من الاعتمادِ على مسانيدِهِ، من حيثُ تشريكه بين النوعين في كونه مما يُفتي
به، ويحكمُ بصحته، ويعتقدُ أنه حجةٌ بينه وبين ربه سبحانه"^(١). وقال المولى مراد

(١) روى من طريقه في المشيخة: (٥٢٤/٤).

(٢) علق عنه (٤٠٢/٤)، ثم ذكر إسناده إليه بالمشيخة (٤٩٢/٤).

(٣) تقدمت مواضع روايته عنه.

(٤) مختلف الشيعة (١٣٥/٢).

(٥) كتاب في الفقه غير مطبوع عنوانه (غاية المراد في شرح الإرشاد) انظر الذريعة (١٧/١٦).

(٦) الرواشح السماوية (ص ٢٥٥).

(١) نقله عنه الطبرسي في خاتمة مستدرک الوسائل (٥٠٠/٥).

التفرشي^(١) (١٠٥١هـ): "الاعتمادُ على مَراسيلِهِ يَنبغي ألا يَقْصُرَ عن الاعتمادِ على مَسَانِيدِهِ، حيثُ حَكَمَ بِصَحَّةِ الكُلِّ"^(٢). ونقلَ بَحْرُ العلوم (١٢١٢هـ) هذا المذهبَ، ثم قالَ: "هذه المزيَّةُ من خَواصِّ هذا الكتابِ، لا توجَدُ في غَيرِهِ من كُتُبِ الأصحابِ"^(٣).
وكانَ الخوئيُّ يُفَصِّلُ في هذا، فيرى أن ما أرسَلَهُ ابنُ بابويَّةٍ بِصِغَةٍ (قالَ) الجازِمَةُ، فإنه يكونُ حُجَّةً، وما رواهُ بِصِغَةٍ (رُوي)، فليسَ بِحُجَّةٍ. ثم إنه رَجَعَ عن ذلك^(٤).

وهؤلاء الذين تَبَنَّوا هذا المسلكَ، ليسُوا ممن كانَ يَخْتارُ طَريقَةَ الأخباريينَ في تَصحيحِ جميعِ مَروياتِ المذهبِ، فَهُم يَدْرُسُونَ ما يَروِيهِ ابنُ بابويَّةٍ مُسَنِّداً، فربما صَحَّحُوهُ وربما ضَعَّفُوهُ. لكنَّهُم يَرونَ صِحَّةَ ما يَذْكُرُهُ بلا إِسنادٍ، بِحُجَّةٍ أَنَّهُ عَالِمٌ وَلَنْ يُرْسِلَ إِلا ما يَضمُنُ صِحَّتَهُ. مع أنَّ ابنَ بابويَّةٍ قد ضَمِنَ صِحَّةَ أَخبارِ الكتابِ كُلِّها، ما أرسَلَ مِنْها وما أَسَنَدَ. فلا مَعْنى لِمَتابعَتِهِ في تَصحيحِ ما أرسَلَ، ثُمَّ مَخالفَتُهُ في تَصحيحِ ما أَسَنَدَ. وقد رَأيتُ في مُرسَلاتِهِ ما أَسَنَدَهُ غَيرُهُ فإذا هُوَ من طَريقِ المَتَّهِمِينَ. مثَلُ دُعَاءِ طَوِيلٍ ذَكَرَهُ فيما يُقالُ عَندَ قَبرِ عَلِيِّ عليه السلام^(٥). وقد أخرجَهُ الكُلينيُّ والطُّوسيُّ من طَريقِ سَهْلِ بنِ زيادٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ أَوْرمَةَ عَمَّن حَدَّثَهُ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام^(٦). وَمَعَ ما في الخَبَرِ من إرسالٍ، فإن سَهْلَ بنَ زيادٍ مُضَعَّفٌ عَندَهُم. قالَ عَنهُ النَّجاشيُّ: "كانَ ضَعيفاً في الحديثِ، غَيرَ مَعْتَمَدٍ فِيهِ. وكانَ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ عِيسَى يَشْهَدُ عَلَيْهِ بِالغُلُوِّ والكُذْبِ"^(١). أما مُحَمَّدُ بنُ أَوْرمَةَ فَقَد نَقَلَ الطُّوسيُّ عَن ابنِ بابويَّةٍ نَفْسَهُ أَنَّهُ قالَ عَنهُ: "كُلُّ ما

(١) مراد علي خان التفرشي. مولده سنة (٩٦٥هـ) موصوف بسعة العلم والتبحر في مختلف الفنون، وبخاصة العقلية منها. قرأ على الميرزا إبراهيم الهمداني، وعلى بهاء الدين محمد العاملي. له تصانيف منها: (التعليقة السجادية)، و(العريضة المهدوية) في علم الكلام، و(لب الفرائد) في أصول الفقه، وغير ذلك. توفي سنة (١٠٥١هـ).

ينظر: جامع الرواة (٢/٢٢٣)، أعيان الشيعة (١٠/١١٦)، معجم رجال الحديث (١٩/١١٩).

(٢) خاتمة المستدرک (٥/٤٩٩).

(٣) الفوائد الرجالية (٣/٣٠٠).

(٤) مصباح الأصول (٢/٥٢٠).

(٥) من لا يحضره الفقيه (٢/٥٨٧).

(٦) الكافي (٤/٥٦٩)، تهذيب الأحكام (٦/٢٨).

(١) رجال النجاشي (ص ١٨٥).

تفرّد به لم يُجزِ العملُ عليه ولا يُعتمدُ"^(١). واحتمالُ أن يكونَ هذا الخبرُ مروياً عندَ ابنِ بابويه باللفظِ نفسه من طريقٍ آخرَ، احتمالُ ضعيفٍ للغاية، فمثلُ هذا مما يندُرُ وجودُه في كُتبِ الطائفةِ في تلكِ الطبقاتِ.

فالحاصلُ مما تقدّمَ أن كتابَ ابنِ بابويه رُغمَ التزامِ مؤلفه ألا يُخرجَ إلا ما صحَّ عندهُ، فإن مؤلفه لم يتحاشَ أن يرويَ فيه عن المتهمينَ بالكذبِ، فضلاً عن ضعفِ الحديثِ.

هذا كله إذا كنا نتحدّثُ عن الأسانيدِ. أما إن جئنا للمتونِ فالكتابُ لا يختلفُ عن (الكافي) من جهةِ اشتماله على المتونِ العجيبةِ ظاهرةِ البطلانِ.

فمن ذلكِ روايةٌ علّقَها عن أبي عبدِ الله جعفرِ الصادقِ عليه السلام قالَ فيها: "أوّلُ من قدّمَ الخطبةَ على الصّلاةِ يومَ الجمعةِ عثمانُ. لأنّه كانَ إذا صلّى لم يقِفِ النَّاسُ على خطبته وتفرّقوا وقالوا: ما نصنعُ بمواعظه وهو لا يتعظُّ بها، وقد أحدثَ ما أحدثَ. فلمّا رأى ذلكَ قدّمَ الخطبتينِ على الصّلاةِ"^(٢).

هذه الروايةُ أخرجها ابنُ بابويه في كتابه (الفقيه)، وقالَ بموجبها، فكانَ يرى أن محلَّ خطبتي الجمعةِ يتعيّنُ أن يكونَ بعدَ الصّلاةِ^(٣)! فشدَّ بهذا عن جماعةِ المسلمين، حتى الشيعةِ منهم. وهذا الخبرُ الذي نقله بلا إسنادٍ، وبنى عليه مذهبه مما انتقده عليه علماءُ الطائفةِ أنفسهم؛ إذ إن تقدّمَ الخطبتينِ يومَ الجمعةِ مما تواترَ نقله، فلم يخالف فيه أحدٌ. قالَ ابنُ المطهرِ الحلّي (٧٢٦هـ): "لا نعرفُ فيه مُخالفاً"^(٤). وقالَ محمّدُ العاملي (١٠٠٩هـ): "هذا هو المعروفُ من مذهبِ الأصحاب... والمستندُ فيه فعلُ النبي صلى الله عليه وآله، والأئمةِ عليهم السلام، والصّحابةِ، والتابعينَ، والأخبارُ المستفيضةُ الواردةُ بذلك"^(٥). وذكرَ الفاضلُ الهندي (١١٣٧هـ) أن هذا مما

(١) الفهرست (ص ٢٢٠).

(٢) من لا يحضره الفقيه (٤٣٣/١).

(٣) قرر ذلك في كتابه الهداية (ص ٢٤٦)، وفي عيون أخبار الرضى (١١٩/١)، وفي علل الشرائع (٢٦٥/١).

(٤) منتهى المطلب (الطبعة الحجرية): (٣٢٧/١).

(٥) مدارك الأحكام (٣٧/٤). وانظر المرويات الإمامية في تقديم الخطبتين في وسائل الشيعة (٣٣٢/٧).

ثبت "بالنصوص والإجماع". ومما جزم به أبو القاسم الحلبي (٦٧٦هـ) في (شرائع الإسلام) - أشهر متون الفقه الإمامي - أن من بدأ بالصلاة قبل الخطبتين، لم تصح جمعته^(١).

وقد رأيت الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ) يجتهد في تفسير شذوذ ابن بابويه في هذه المسألة، فقال - بعدما نقل الرواية -: "كذا وجدنا الحديث في نسخة (الفقيه). وكأنه قد وقعت لفظة الجمعة مكان لفظة العيد سهواً، ثم صار ذلك سبباً لإيراد الصدوق الحديث في باب الجمعة، وزعمه ورؤده فيه"^(٢). وذكر آخرون غير الكاشاني مثل هذا الاعتذار^(٣). ومعنى هذا أن ابن بابويه خرق إجماع المسلمين بناءً على تصحيح في الرواية!

أما يوسف البحراني (١١٨٦هـ) فقال: "ما ذكره الصدوق وهم صرف، وغفلة محضة عن تدبر الأخبار المستفيضة بتقديهما في صلاة الجمعة"^(٤). وهذا كله مما يؤكد ما قيل عن ضعف ابن بابويه وعدم قدرته على تمييز المرويات ونقدها.

وقد يعجب الناظر - أول الأمر - كيف يمكن لتصحيح في النقل أن يتسبب في التباس مثل هذه الفريضة المتواترة تواتراً عملياً، على واحد من أعلام الطائفة وأعيانها. لكن العجب يزول حين نعلم أن تعطيل الجماعات والجمعات كان شائعاً في الإمامية آنذاك، بحجة غيبة الإمام الشرعي الذي لا تنعقد الجمعة إلا به. وقد تقدم قول ابن البشاري المقدسي - المعاصر لابن بابويه - إن أهل قم: "تركوا الجماعات، وعطلوا الجامع، إلى أن ألزمهم ركن الدولة عمارته ولزومه"^(٥).

ومن عجائب مرويات ابن بابويه في كتابه: خبر أخرجه عن علي بن الحسين عليه السلام في شرح علة الكسوف والخسوف، قال فيه: إن الله "...وكل بالفلك ملكاً معه سبعون ألف

(١) شرائع الإسلام (٧٤/١)، وانظر مثل ذلك في كشف اللثام (٢٤٦/٤).

(٢) الوافي (٧٨/٣).

(٣) انظر مثلاً: وسائل الشيعة (٣٣٢/٧)، كشف اللثام (٢٤٦/٤)، ذخيرة المعاد (٣١١/٢)، مصباح الفقيه (٤٤٧/٢).

(٤) الحقائق الناضرة (٨٣/١٠).

(٥) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (ص ٣٩٥).

مَلِكٍ، فَهَمُّ يُدِيرُونَ الْفَلَكَ. فَإِذَا أَدَارُوهُ دَارَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مَعَهُ، فَتَرَلَّتْ فِي مَنَازِلِهَا الَّتِي قَدَّرَهَا اللَّهُ -تَعَالَى-، لِيَوْمِهَا وَلَيْلَتِهَا. فَإِذَا كَثُرَتْ ذُنُوبُ الْعِبَادِ وَأَحَبَّ اللَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَهُمْ بِآيَةٍ مِنْ آيَاتِهِ، أَمَرَ الْمَلِكَ الْمُوَكَّلَ بِالْفَلَكَ أَنْ يُزِيلَ الْفَلَكَ عَنْ مَجَارِيهِ. قَالَ: فَيَأْمُرُ الْمَلِكُ السَّبْعِينَ أَلْفَ مَلِكٍ أَنْ أَزِيلُوا الْفَلَكَ عَنْ مَجَارِيهِ. قَالَ: فَيُزِيلُونَهُ. فَتَصِيرُ الشَّمْسُ فِي ذَلِكَ الْبَحْرِ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْفَلَكَ. فَيَنْطَمِسُ ضَوْؤُهَا وَيَتَغَيَّرُ لَوْنُهَا. فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ ﷻ أَنْ يُعْظِمَ الْآيَةَ غُمِسَتْ فِي الْبَحْرِ عَلَى مَا يَحِبُّ أَنْ يَخُوفَ عِبَادَهُ بِالْآيَةِ قَالَ: وَذَلِكَ عِنْدَ انْكَسَافِ الشَّمْسِ. وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بِالْقَمَرِ. فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ ﷻ أَنْ يَجْلِبَهَا وَيُرُدَّهَا إِلَى مَجْرَاهَا، أَمَرَ الْمَلِكَ الْمُوَكَّلَ بِالْفَلَكَ أَنْ يَرُدَّ الْفَلَكَ عَلَى مَجْرَاهِ، فَيَرُدَّ الْفَلَكَ وَتَرْجِعُ الشَّمْسُ إِلَى مَجْرَاهَا. قَالَ: "فَتَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ وَهِيَ كَدِرَةٌ وَالْقَمَرُ مِثْلُ ذَلِكَ. ثُمَّ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: أَمَّا إِنَّهُ لَا يَفْزَعُ لِلْآيَتَيْنِ وَلَا يَرْهَبُ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ شَيْعَتِنَا. فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمَا، فَافْزَعُوا إِلَى اللَّهِ -تَعَالَى- وَارْجُوهُ".

وَكَأَنَّ ابْنَ بَابُويَةَ اسْتَشْكَلَ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَعَلَّقَ عَلَيْهِ، بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ كُسُوفٌ آخَرُ غَيْرَ الْكُسُوفِ الْمَعْتَادِ! قَالَ: "إِنَّ الَّذِي يُخْبِرُ بِهِ الْمُنْجِمُونَ مِنَ الْكُسُوفِ فَيَنْفِقُ عَلَى مَا يَذْكُرُونَهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْكُسُوفِ فِي شَيْءٍ. وَإِنَّمَا تَجِبُ الْفَزَعُ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَالصَّلَاةِ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ، لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الْمَنْظَرِ، وَشَبِيهَةٌ لَهُ فِي الْمَشَاهِدَةِ..."^(١).

وَمِنَ الْبَوَاطِلِ الَّتِي رَوَاهَا ابْنُ بَابُويَةَ أَخْبَارٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى تَرْتِيبِ أَجُورٍ مُضَاعَفَةٍ عَلَى زِيَارَةِ قُبُورِ الْأَئِمَّةِ، وَجَعَلَ زِيَارَةَ قُبُورِهِمْ أَعْظَمَ أَجْرًا مِنْ حَجِّ بَيْتِ اللَّهِ.

فَمِنْ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ عَنْ بَشِيرِ الدَّهَّانِ أَنَّهُ قَالَ لِلصَّادِقِ ﷺ: رُبَّمَا فَاتَنِي الْحَجُّ فَأَعْرِفُ عِنْدَ قَبْرِ الْحُسَيْنِ؟ قَالَ: أَحْسَنْتَ يَا بَشِيرُ. أَيَّمَا مُؤْمِنٍ أَتَى قَبْرَ الْحُسَيْنِ ﷺ عَارِفًا بِحَقِّهِ فِي غَيْرِ يَوْمِ عِيدٍ كُتِبَتْ لَهُ عَشْرُونَ حَجَّةً، وَعَشْرُونَ عُمرَةً مَبْرُورَاتٍ مُتَقَبَّلَاتٍ، وَعَشْرُونَ غَزْوَةً مَعَ نَبِيِّ مُرْسَلٍ، أَوْ إِمَامٍ عَادِلٍ. وَمَنْ أَتَاهُ فِي يَوْمِ عِيدٍ كُتِبَ لَهُ أَلْفُ حَجَّةٍ وَأَلْفُ عُمرَةٍ مَبْرُورَاتٍ مُتَقَبَّلَاتٍ، وَأَلْفُ غَزْوَةٍ مَعَ نَبِيِّ مُرْسَلٍ، أَوْ إِمَامٍ عَادِلٍ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ لِي بِمِثْلِ الْمَوْقِفِ؟ قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيَّ شِبْهَ الْمَغْضَبِ، ثُمَّ قَالَ: "يَا بَشِيرُ. إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَتَى قَبْرَ الْحُسَيْنِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ

(١) من لا يحضره الفقيه (١/٥٤٠).

عَارِفًا بِحَقِّهِ، فَاعْتَسَلَ بِالْفُرَاتِ، ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ، كَتَبَ اللَّهُ ﷻ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَجَّةً بِمَنَاسِكَهَا، وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: وَعُمْرَةٌ" (١).

و رَوَى عَنْ الْبَاقِرِ ﷺ قَالَ: "مُرُوا بِزِيَارَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ فَإِنْ زيارَتَهُ تَدْفَعُ الْهَدَمَ وَالْعَرَقَ وَالْحَرْقَ وَأَكَلَ السَّبْعَ" (٢).

وَأَسْوَأُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ رَوَايَةٌ أَخْرَجَهَا مَنْسُوبَةً لِلصَّادِقِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- يَبْدَأُ بِالنَّظَرِ إِلَى زُورِ قَبْرِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ. قِيلَ لَهُ: قَبْلَ نَظَرِهِ إِلَى أَهْلِ الْمَوْقِفِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لِأَنَّ فِي أَوْلَئِكَ أَوْلَادَ زِنَى، وَلَيْسَ فِي هَؤُلَاءِ أَوْلَادُ زِنَى" (٣).

وَكَمَا رَوَى الْكُلَيْنِيُّ أَخْبَارًا مَرْدُودَةً فِي قَذْفِ وَشْتَمِ غَيْرِ الشَّيْعَةِ، فَإِنَّ كِتَابَ ابْنِ بَابُوَيْهِ لَمْ يَتَّعِدْ عَنْ ذَلِكَ. فَفِيهِ عَنِ الْبَاقِرِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ ﷻ خَلَقَ الشَّهْوَةَ عَشْرَ أَجْزَاءٍ؛ تِسْعَةٌ فِي الرِّجَالِ، وَوَاحِدَةٌ فِي النِّسَاءِ، وَذَلِكَ لِبَنِي هَاشِمٍ وَشِيعَتِهِمْ. وَفِي نِسَاءِ بَنِي أُمَيَّةَ وَشِيعَتِهِمْ الشَّهْوَةُ عَشْرَةٌ أَجْزَاءٍ؛ فِي النِّسَاءِ تِسْعَةٌ، وَفِي الرِّجَالِ وَاحِدَةٌ" (٤).

وَفِي بَابِ (التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْجَمَاعِ) عَلَّقَ ابْنُ بَابُوَيْهِ عَنِ الصَّادِقِ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَذْكُرِ اللَّهَ، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ الْجَمَاعِ، وَكَانَ مِنْهُ وَلَدٌ كَانَ ذَلِكَ شَرَكَ الشَّيْطَانِ. وَيُعْرِفُ ذَلِكَ بُحْبِنًا وَبُغْضًا" (٥). يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَبْغَضَهُمْ فَإِنَّ أَبَاهُ لَمْ يَسْمَعْ عِنْدَ الْجَمَاعِ! وَيَقْرُبُ مِنْ هَذَا مَا رَوَاهُ -أَيْضًا- عَنِ الصَّادِقِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لَا يُبْغِضُنَا إِلَّا مَنْ خُبِثَ وَلَادَتُهُ، أَوْ حَمَلَتْ بِهِ أُمُّهُ فِي حَيْضِهَا" (٦).

وَمَنْ أَنْكَرَ مَا رَأَيْتُهُ فِي كِتَابِ ابْنِ بَابُوَيْهِ رَوَايَةً مُطَوَّلَةً فِيهَا وَصَايَا مَنْسُوبَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ

(١) المرجع السابق (٢/٥٨٠).

(٢) المرجع السابق (٢/٥٨٢).

(٣) المرجع السابق (٢/٥٨٠).

(٤) المرجع السابق (٣/٤٦٧).

(٥) المرجع السابق (٣/٤٠٤).

(٦) المرجع السابق (١/٩٦).

يشرحُ فيها لعلِّي ابنِ أبي طالبٍ ﷺ كيفَ ومتى يجامع امرأته!

فقد روى عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ ﷺ أن النبي ﷺ أوصى علياً ﷺ فقال: "يا عليُّ. إذا دخلتِ العروسُ بيتك، فاخلعِ خُفَّيها حينَ تجلسُ واغسلِ رجليها، وصُبِّ الماءَ من بابِ دارِكِ إلى أقصى دارِكِ. فإنك إن فعلتَ ذلكَ أخرجَ اللهُ من بيتك سبعينَ ألفَ لونٍ من الفقرِ، وأدخلَ فيه سبعينَ ألفَ لونٍ من البركةِ، وأنزلَ عليه سبعينَ ألفَ رحمةٍ تُرفرفُ على رأسِ العروسِ حتى تنالَ بركتها كلَّ زاويةٍ في بيتك، وتأمينَ العروسُ من الجنونِ والجذامِ والبرصِ أن يصيبها ما دامت في تلكِ الدَّارِ.

وامنعِ العروسَ في أسبوعها من الألبانِ والحلِّ والكزبرةِ والثُّفاحِ الحامضِ. فقال عليُّ ﷺ: يا رسولَ اللهِ، ولأيِّ شيءٍ أمنعُها هذه الأشياءَ الأربعة؟ فقال: لأنَّ الرَّحِمَ تَعْقُمُ وتبرُدُ من هذه الأربعةِ الأشياءِ عن الولدِ. ولَحَصِيرٌ في البيتِ خيرٌ من امرأةٍ لا تلدُ.... ثم قال: يا عليُّ: لا تُجامعِ امرأتك في أوَّلِ الشَّهرِ ووَسَطِهِ وآخِرِهِ. فإنَّ الجنونَ والجذامَ والخبلَ لِيُسْرِعُ إليها وإلى ولدها.

يا عليُّ. لا تجامعِ امرأتك بعدَ الظُّهرِ، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ في ذلكَ الوقتِ يكونُ أحولَ، والشَّيْطانُ يفرحُ بالحولِ في الإنسانِ. يا عليُّ، لا تتكلَّمُ عندَ الجماعِ، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ لا يؤمِّنُ أن يكونَ أحرَسَ. ولا ينظُرَنَّ أحدٌ إلى فرجِ امرأته، وليغضَّ بصره عندَ الجماعِ، فإنَّ النظرَ إلى الفرجِ يورثُ العمى في الولدِ.

يا عليُّ، لا تجامعِ امرأتك بشهوةٍ امرأةٍ غيرِكِ، فإني أخشى إن قُضيَ بينكما ولدٌ أن يكونَ مُحَنَّنًا أو مُؤَنَّنًا مُحَبَّلًا.

يا عليُّ، من كانَ جنباً في الفراشِ معَ امرأته، فلا يقرأ القرآنَ، فإني أخشى أن تنزلَ عليهما نارٌ من السَّماءِ فتحرقهُما....

يا عليُّ، لا تجامعِ امرأتك، إلا ومعك خِرقةٌ ومع أهلِكَ خِرقةٌ، ولا تمسحاً بخِرقةٍ واحدةٍ فتقعَ الشَّهوةُ على الشَّهوةِ، فإن ذلكَ يُعقبُ العداوةَ بينكما، ثم يؤدِّيكما إلى الفُرقةِ والطلاقِ.

يا عليُّ، لا تجامعِ امرأتك من قِيامٍ، فإن ذلكَ من فِعْلِ الحميرِ، فإن قُضيَ بينكما ولدٌ كانَ بوَّالاً في الفراشِ كالحميرِ البوَّالةِ في كلِّ مكانٍ.

يا عليُّ لا تجامعِ امرأتك في ليلةٍ الأضحى، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ يكونُ له ستُّ

أَصَابِعَ أَوْ أَرْبَعُ أَصَابِعَ.

يا عليُّ، لا تجامع امرأتك تحت شجرة مثمرة، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ يكونُ جَلاداً قَتالاً عَرِيفاً.

يا عليُّ، لا تجامع امرأتك في وجهِ الشَّمسِ وتلألؤها، إلا أن تُرحيَ سِتراً فيستركما، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ لا يزالُ في بؤسٍ وفقرٍ حتى يموتَ.

يا عليُّ، لا تجامع امرأتك بين الأذانِ والإقامة، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ يكونُ حَرِيصاً على إهراقِ الدِّماءِ.

يا عليُّ، إذا حملتِ امرأتك فلا تجامعها إلا وأنتَ على وُضوءٍ، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ يكونُ أعمى القلبِ بخيلِ اليدِ.

يا عليُّ، لا تجامع أهلك في النِّصفِ من شَعَبانَ، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ يكونُ مَشْؤماً ذا شامةٍ في وجهه.

يا عليُّ، لا تجامع أهلك في آخرِ درجةٍ منه (يعني شَعَبانَ)، إذا بقيَ يومانِ، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ يكونُ عَشَّاراً أو عَوناً للظالمينَ، ويكونُ هَلاكُ فِئامٍ من الناسِ على يديه.

يا عليُّ لا تجامع أهلك على سَقُوفِ البُنيانِ، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ يكونُ مُنافقاً مُرائياً مُبتدِعاً.

يا عليُّ، إذا خرجتَ في سفرٍ فلا تجامع أهلك من تلك اللَّيلةِ، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ ينفقُ ماله في غيرِ حقٍّ، وقرأ عليه السلام: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الإسراء: ٢٧].

يا عليُّ، لا تجامع أهلك إذا خرجتَ إلى سَفَرٍ مسيرةَ ثلاثِ أيامٍ ولياليهنَّ، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ يكونُ عَوناً لكلِّ ظالمٍ.

يا عليُّ، عليك بالجماعِ ليلةَ الإثنينِ، فإنه إن قُضيَ بينكما ولدٌ يكونُ حَافِظاً لكتابِ اللهِ، رَاضِياً بما قَسَمَ اللهُ وَجَلَّ.

يا عليُّ، إن جامعَتَ أهلك ليلةَ الثلاثاءِ، فقُضيَ بينكما ولدٌ، فإنه يُرزَقُ الشَّهادةَ بعد شَهادةِ أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، ولا يُعَذِّبُهُ اللهُ معَ المشركينَ، ويكونُ طَيِّبَ النِّكْهَةِ والفَمِ، رَحِيمَ القلبِ، سَخِيَّ اليدِ، طَاهِرَ اللِّسانِ مِنَ الغِيبةِ والكَذِبِ والبُهتانِ.

يا عليُّ، إن جامعَتَ أهلك ليلةَ الخميسِ، فقُضيَ بينكما ولدٌ، فإنه يكونُ حاكِماً من

الحُكَّام، أو عالماً من العلماء. وإن جَامَعَتَهَا يَوْمَ الحَمِيسِ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ عَنِ كَبَدِ السَّمَاءِ، فَقُضِيَ بَيْنَكُمَا وَلَدٌ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَقْرَبُهُ، وَيَكُونُ قِيَمًا، وَيَرْزُقُهُ اللَّهُ وَبِكُلِّ السَّلَامَةِ فِي الدِّينِ والدُّنْيَا.

يا عليُّ، وإن جَامَعَتَهَا لَيْلَةَ الجُمُعَةِ، وَكَانَ بَيْنَكُمَا وَلَدٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ خَطِيئًا قَوَّالًا مُفَوَّهًا. وإن جَامَعَتَهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ بَعْدَ العَصْرِ، فَقُضِيَ بَيْنَكُمَا وَلَدٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَعْرُوفًا مَشْهُورًا عَالِمًا. وإن جَامَعَتَهَا فِي لَيْلَةِ الجُمُعَةِ بَعْدَ العِشَاءِ الآخِرَةِ، فَإِنَّهُ يُرَجَى أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ مِنَ الْأُبْدَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

يا عليُّ، لَا تَجَامِعْ أَهْلَكَ فِي أَوَّلِ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ إِنْ قُضِيَ بَيْنَكُمَا وَلَدٌ لَا يُوْمَنُ أَنْ يَكُونَ سَاحِرًا مُؤَثِّرًا لِلدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ.

يا عليُّ، احْفَظْ وَصِيَّتِي هَذِهِ كَمَا حَفِظْتُهَا عَنْ جَبْرِئِلَ الْعَلِيِّ (١).

مِثْلُ هَذَا السِّيَاقِ النَّازِلِ، مِمَّا يَنَادِي عَلَى نَفْسِهِ بِالْبُطْلَانِ وَالِاخْتِلَاقِ؛ إِذْ فِيهِ مِنَ السُّخْفِ وَالسَّفَهِ مَا يُتَرَّه عَنْ مِثْلِهِ ذُووُ الْعُقُولِ وَالْحِجَى، فَكَيْفَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَنْ يَفْتَرِيَ مِثْلَ الْإِفْكِ فَيُلِصِّقَهُ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مُسْتَحِفٌّ بِمَقَامِ النُّبُوَّةِ. وَإِذَا أَدْخَلَ ابْنُ بَابُوَيْهِ هَذَا الزُّورَ فِي كِتَابِهِ الَّذِي اشْتَرَطَ أَلَّا يَذْكَرَ فِيهِ إِلَّا مَا يَحْكُمُ بِصَحَّتِهِ، وَمَا يَتَدَيَّنُ بِهِ، فَإِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ يَكُونُ قَدْ أَصَابَ كُلَّ الْإِصَابَةِ، حِينَ ذَكَرَ أَنَّ ابْنَ بَابُوَيْهِ وَأَمثَالَهُ يَرُوُونُ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ "مِنَ الْأَكَاذِبِ مَا لَا يَخْفَى إِلَّا عَلَى مَنْ هُوَ أَجْهَلُ النَّاسِ" (٢).

● عَاشِرًا: طَبَعَاتُ الْكِتَابِ.

طُبِعَ الْكِتَابُ أَوَّلَ مَرَّةٍ طَبْعَةً حَجَرِيَّةً بِتَبْرِيزَ سَنَةِ (١٣٢٤هـ)، ثُمَّ طُبِعَ ثَانِيَةً بِطَهْرَانَ طَبْعَةً حَجَرِيَّةً أُخْرَى سَنَةِ (١٣٤٥هـ)، وَثَالِثَةً بِطَهْرَانَ —أَيْضًا— سَنَةِ (١٣٧٦هـ)، وَذَلِكَ بِعِنَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْمَوْسَوِيِّ الزَّرَنْدِيِّ.

ثُمَّ طُبِعَ طَبْعَةً حَدِيثَةً بِطَهْرَانَ سَنَةِ (١٤٠٣هـ)، وَصَدَرَ فِي أَرْبَعِ مُجَلَّدَاتٍ عَنْ دَارِ الْكُتُبِ

(١) المرجع السابق (٣/٥٥٠-٥٥٤).

(٢) منهاج السنة النبوية (٩٦/٧).

الإسلاميّة، بتحقيق حسن الموسوي الخراساني.
 ثم أعيد طبعه بقمّ بتحقيق عليّ أكبر الغفاريّ، وصدر في أربع مجلّاتٍ عن مؤسّسة النّشر
 الإسلاميّ، سنة (١٤٠٤ هـ). هذه الطبعة هي المتداولة اليوم^(١).

(١) معجم المطبوعات العربية في إيران (ص ٣١٨).

المبحث الثالث:

كتاب تهذيب الأحكام

• أولاً: التعريفُ بالمؤلف.

أبو جعفر، محمد بن الحسن بن علي الطوسي. ترجمَ لنفسه في كتابه (الفهرست)، فلم يذكر في سياق اسمه أكثر من ذلك^(١)! ولم يذكر -زيادةً على الاسم- سوى قائمة عناوين مُصنّفاته^(٢). كما ترجمَ له قرينه وبلديه النجاشي (٤٥٠هـ)، فلم يُضِف شيئاً سوى قوله: "جليل في أصحابنا، ثقة، عيّن، من تلاميذ شيخنا المفيد"، ثم ساق جملةً من عناوين كتبه^(٣). فمع تأخر زمن الطوسي نسبةً للكَلْبِيّ وابن بابويه، ورغم مكانته الكبرى في صفوف الطائفة، إلا أن ذلك لم يشفع له ليكون استثناءً من ظاهرة شح المعلومات التاريخية لمُحدثي الطائفة، وبخاصّةٍ فيما يتعلّق بالمولد، والنشأة، والتعلم.

وقد جاءت بعضُ المعلوماتِ اليسيرة عنه في مصدرٍ متأخّرٍ نسبياً؛ إذ ترجمَ له ابنُ المطهر الحلي (٧٢٦هـ) فقال: "وُلِدَ -قدّسَ الله روحه- في شهرِ رَمَضانَ سنةَ خمسٍ وثمانينَ وثلاثمئة. وقَدِمَ العراقَ في شُهورِ سنةِ ثمانٍ وأربعمئة. وتوفي ﷺ ليلةَ الإثنين، الثاني والعشرين من الحَرَم، سنةَ ستينَ وأربعمئةٍ بالمشهدِ المقدّسِ العروِيّ -على ساكنه السّلام- (يعني النّجف)، ودُفِنَ بدارِهِ...هاجرَ إلى مشهدِ أميرِ المؤمنينَ (عليه السلام)، خوفاً من الفتنِ التي تجددتَ ببغداد، واحترقتَ كُتُبُهُ وكُرسِيُّ كانَ يجلسُ عليه للكلام"^(١) اهـ.

(١) جرى متأخرو علماء الطائفة في القرنِ العاشرِ وما بعده على زيادة: (الحسن) بآخر اسمه، فيقولون في نسبه: محمد ابن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي. (انظر للمثال: شرح اللمعة ١١٢/٤). ولم أجد ذلك في ترجمته لنفسه، ولا في مصادر ترجمته المتقدمة لدى الطائفة، ولا عند علماء أهل السنة، فلا أعرفُ مستند ذلك. إلا أن يكون مأخوذاً من مواضع في نسخة كتابه (الأمالِي)، حيثُ جاء ذكرُ اسمه بهذا السياق. والأمرُ هنا موقوفٌ على سلامة النص في تلك المواضع. انظر -في الأمالِي- مثلاً: (ص ٥٤٣، ٥٦٨، ٥٧٤، ٥٧٩، ٥٨٦، ٥٩٣).

(٢) الفهرست (ص ٢٤٠).

(٣) رجال النجاشي (ص ٤٠٣).

(١) خلاصة الأقوال (ص ٢٤٩).

وقد أفادَ هذا النصُّ أن مَوْلَدَ الطُّوسِيِّ كان سنة (٣٨٥هـ)، غيرَ أن الحَلِّيَّ لم يذكر مصدره الذي نقلَ عنه هذه التَّاريخَ.

كما أفادَ نصُّ الحَلِّيِّ المنقولُ أن الطُّوسِيَّ قَدِمَ بَغدَادَ سنة (٤٠٨هـ)، وهذه المعلومةُ أشارَ لها الطُّوسِيُّ نفسه، في كتابه (الغِيبَةُ)، حيث قالَ وهو يَصِفُ قَبْرَ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ العَمَرِيِّ: "كُنَّا ندخُلُ إليه، ونزُورُهُ مُشَاهِرَةً. و[ذلك]^(١) من وَقتِ دُخُولِي إلى بَغدَادَ —وهي سنة ثمانٍ وأربعمِائة— إلى سَنَةِ نَيْفٍ وثلاثينَ وأربعمِائة"^(٢).

وقولُ الحَلِّيِّ: إن الطُّوسِيَّ "هاجَرَ إلى مَشْهَدِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام خوفاً من الفتن..."، يشيرُ بذلكَ إلى ما تعرَّضَ له الطُّوسِيُّ والشَّيْعَةُ عَامَةً، بعدَ أَفُولِ نَجْمِ دَوْلَةِ البُويهيِّينَ الشَّيْعَةِ، وشُرُوقِ شَمْسِ دَوْلَةِ السَّلاجِقَةِ الأتراكِ السُّنَّةِ، حيثُ تَغَيَّرَ الحالُ على الشَّيْعَةِ ببَغدَادَ، وَقَوِيَتْ شَوْكَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ كَانُوا سَاحِطِينَ من مَظاهِرِ الرِّفْضِ العَالِي التي كانتَ الإمامِيَّةُ تَجاهِرُ بها زَمَنَ البُويهيِّينَ.

وقد وَصَفَ الباحِثُ المعاصِرُ واعظُ زادَه الخراسانيُّ تَغْيِيرَ الحالِ على الشَّيْعَةِ في تلكَ السَّنَاتِ، فذكرَ أَهمُّهم: "فَقَدُوا الحُرِّيَّةَ في إقامَةِ تلكَ المراسِمِ والحفَلاتِ المذهبيَّةِ المَكشُوفَةِ"^(٣). يعني بذلكَ تلكَ الشَّعائِرَ والمَآثِمَ التي كَانَتْ ترعَاها وتَشجُّعُ عليها مُلُوكُ بني بُويهِ، والتي كانَ يَجاهِرُ فيها بسَبِّ الصَّحابةِ عليهم السلام، فكانَ يَقَعُ بسَبِّ ذلكَ كُلِّ عامٍ —وفي عَاشُوراءَ— خاصَّةً، خُصُومَةٌ وفتنٌ وِدِماءٌ^(١). وكانتَ سَلاطينُ بني بُويهِ تَكْفُفُ الفَرِيقَيْنِ عن بَعْضِهما إذا اشْتَدَّتْ خُصُومَتُهُمَ واقتتلوا، مع مِيلِ ظاهِرٍ لجانِبِ الشَّيْعَةِ. ثم مع الاضطرابِ الذي رافَقَ سُقُوطَ دَوْلَةِ البُويهيِّينَ، وظُهورِ دَوْلَةِ السَّلاجِقَةِ، وَقَعَتْ سنة (٤٤٧هـ)^(٢) فتنَةٌ عَامَةٌ "قُتِلَ فيها خَلْقٌ" كما

(١) في النسخة المطبوعة (وكذلك)، وقد صحَّحت العبارة بما يدل عليه السياق.

(٢) الغيبة (ص ٣٥٨).

(٣) حياة الشيخ الطوسي، لواعظ زادة الخراساني، ضمن مجموع الرسائل العشر (ص ٣٩).

(١) انظر أمثلة لتلك الوقائع في البداية والنهاية، لابن كثير: (٢٣١/١٥)، (٢٣٧/١٥)، (٢٥٥/١٥)، (٢٦١/١٥)،

(٢٦٤/١٥)، (٢٨٣/١٥)، (٥٠٠/١٥)، (٥١٩/١٥)، (٥٣٤/١٥)، (٢٦٣/١٥).

(٢) انظر: مختصر تاريخ دولة آل سلجوق (٥-٢٤)، المنتظم (٣٤٨/١٥)، البداية والنهاية (٧٢٩/١٥).

يُقُولُ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ^(١). وَمِنْ فُرُوعِ تِلْكَ الْفِتْنَةِ الْعَامَّةِ، قِتَالُ بَيْنِ السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ، وَصَفَهُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ، فَقَالَ: "وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالرَّافِضَةِ عَلَى الْعَادَةِ، فَاقْتَتَلُوا اقْتِتَالًا شَدِيدًا مُسْتَمِرًّا، وَلَا تَمَكَّنَ الدَّوْلَةُ مِنْ أَنْ يَحْجُزُوا بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ"^(٢). وَعَلَى إِثْرِ تِلْكَ الْوَاقِعَةِ قَبَضَ سُلْطَانُ السَّلَاجِقَةِ طُغْرُكْبَك^(٣) (٤٥٥هـ) عَلَى آخِرِ سَلَاطِينِ بَنِي بُيُوتِ الْمَلَقِّبِ بِالْمَلِكِ الرَّحِيمِ^(٤) (٤٥٠هـ)، وَأَوْدَعَهُ السَّجْنَ، فَأَهْمَى بِذَلِكَ سُلْطَانُ بَنِي بُيُوتِهِ^(٥).

وَفِي تِلْكَ السَّنَةِ كَانَ الطُّوسِيُّ يَكْتُبُ كِتَابَهُ (الْغَيْبَةُ)^(٦)، وَقَدْ أُلْحَ فِيهِ لِنَتِكَ التَّغْيِرَاتِ، حَيْثُ ذَكَرَ فِي مَطْلَعِهِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَسْبَابِ غَيْبَةِ صَاحِبِ الزَّمَانِ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ سَيُشْرَحُ ذَلِكَ، "مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ، وَشَعَثِ الزَّمَانِ، وَعَوَاقِقِ الزَّمَانِ، وَصَوَارِفِ الْحَدَثَانِ..^(٧)".

وَفِي الْعَامِ التَّالِي (٤٤٨هـ)، وَبَعْدَمَا اسْتَمَّ أَمْرُ السَّلْجُوقِيَّةِ يَنْقُلُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَزِيِّ (٥٩٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ نُودِيَ بِبَغْدَادَ فِي مَسَاجِدِ الْكَرْخِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَحَالِّ الشَّيْعَةِ، نُودِيَ فِي الْأَذَانِ بِشِعَارِ السُّنَّةِ: (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ). قَالَ: "وَأُزِيلَ مَا كَانُوا يَسْتَعْمَلُونَهُ فِي الْأَذَانِ (حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ)، وَقُلِعَ جَمِيعُ مَا كَانَ عَلَى أَبْوَابِ الدُّورِ وَالدُّرُوبِ مِنْ (مُحَمَّدٌ وَعَلِيٌّ خَيْرُ الْبَشَرِ). وَدَخَلَ إِلَى الْكَرْخِ مُنْشِدُو أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ بَابِ الْبَصْرَةِ، فَأَنْشَدُوا الْأَشْعَارَ فِي مَدْحِ

(١) تاريخ الإسلام (٢٢/٣٠). وانظر: المنتظم (١٦٣/٨).

(٢) البداية والنهاية (٧٢٩/١٥).

(٣) محمد بن ميكائيل بن سلجوق، أبو طالب، يُلقب بركن الدين طغرل بك -بفتح الباء وقيل بكسرِها-. مؤسس الدولة السلجوقية، موصوفٌ بالشجاعة والحلم. وكان قبلَ تملكه يسكن وقومَه بلاد ما رِواءِ النهر. ثم توسع غرباً، فشمل ملكه خراسان وبلاد الري. وبدخوله بغداد أعاد الهيبة للملك بني العباس بعدما كان يضمحل حيث كان يُدعى في الخطب بالعراق لملوك العبيديين بمصر. وكانت وفاته -رحمه الله- سنة (٤٥٥هـ).

ينظر: وفيات الأعيان (٦٣/٥)، سير أعلام النبلاء (١٠٧/١٨)، النجوم الزاهرة (٧٣/٥)، الأعلام (١٢٠/٧).

(٤) أبو نصر، خسرو بن أبي كاليجار، ابن سلطان الدولة، ابن بهاء الدولة، ابن عضد الدولة البويهية. خاتمة ملوك بني بويه. وكان ضعيفاً قليل التدبير. توفي محبوساً بقلعة الري سنة (٤٥٠هـ)، ودامت ولايته ست سنين.

ينظر: المنتظم (٦٤/٨)، سير النبلاء (١٠٤/٣٥)، البداية والنهاية (٧٣٠/١٥)، شذرات الذهب (٨٦/٣).

(٥) تاريخ الإسلام (٢٢/٣٠).

(٦) ذكر ذلك في ثنایا الكتاب نفسه (ص ١١٢).

(٧) الغيبة (ص ٢).

الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ^(١). قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: "وَذَلِكَ أَنَّ النَّوَّءَ الْأَوَّلَ اضمَحَلَّ، فَكَانَتْ بَنُو بَوَيْهِ تَقْوِيَهُمْ وَتَنْصُرُهُمْ، فَزَالُوا وَبَادُوا، وَأَذْهَبَ اللَّهُ دَوْلَتَهُمْ، وَجَاءَ اللَّهُ بِقَوْمٍ آخَرِينَ مِنَ الْأَتْرَاكِ السَّلْجُوقِيَّةِ، يَحْبُونَ السُّنَّةَ، وَيُوَالُونَ أَهْلَهَا، وَيَعْتَرِفُونَ بِرَفْعَةِ قَدْرِهَا، وَيَرَفَعُونَ مَحَلَّهَا" ^(٢).

وَكَانَ الطُّوسِيُّ فِي قَلْبِ تِلْكَ الْأَحْدَاثِ، إِذْ كَانَ يَسْكُنُ مَحَلَّةَ الْكَرْخِ بِبَغْدَادَ، وَمِمَّا نَقَلَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ (٥٩٧هـ) أَنَّهُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ أَمَرَ رَئِيسُ الرُّؤَسَاءِ ^(٣) (٤٥٠هـ) وَزِيرُ الْخَلِيفَةِ الْقَائِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ ^(٤) (٤٦٧هـ) بِقَتْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْجَلَابِ ^(٥)، "لَمَّا كَانَ يَتَظَاهَرُ بِهِ مِنَ الْعُلُوِّ فِي الرَّفْضِ". قَالَ: "فَقُتِلَ وَصُلِبَ عَلَى بَابِ دُكَّانِهِ". قَالَ: "وَهَرَبَ أَبُو جَعْفَرِ الطُّوسِيُّ، وَنَهَبَتْ دَارُهُ" ^(٦). فَهَذَا مَا عَنَاهُ ابْنُ الْمُطَهَّرِ حِينَ ذَكَرَ هِجْرَةَ الطُّوسِيِّ إِلَى النَّجَفِ فِرَارًا مِنَ الْفِتَنِ.

وَيَبْدُو أَنَّ انْتِهَابَ دَارِ الطُّوسِيِّ فِي تِلْكَ النَّوْبَةِ وَقَعَ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ، لَكِنْ فِي الْعَامِ التَّالِي (٤٤٩هـ) كُبِسَتْ دَارُهُ — كَمَا يَنْقُلُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ — وَأُخِذَ مَا فِيهَا مِنْ دَفَاتِرَ، وَأُخِذَ كُرْسِيُّهُ الَّذِي يَجْلِسُ عَلَيْهِ لِلدَّرْسِ، فَأُحْرِقَ ذَلِكَ كُلُّهُ ^(١). وَقَدْ تَرَجَّمَ ابْنُ النَّجَّارِ ^(٢) (٦٤٣هـ) فِي تَارِيخِهِ

(١) المنتظم (١٧٢/١).

(٢) البداية والنهاية (٧٣٦/١٥).

(٣) أبو القاسم، علي بن الحسن بن أبي الفرج بن المسلمة. روى عنه الخطيبُ ووَثَّقَهُ. واستكتبه القائمُ ثم استوزره. قال الحافظُ الذهبي: "كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الْكِبَرَاءِ وَنُبَلَاءِهِمْ". وَذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ أَنَّهُ "كَانَ كَثِيرَ الْأَذْيَةِ لِلرَّافِضَةِ" وَكَانَتْ وَفَاتِهِ سَنَةَ (٤٥٠هـ).

تاريخ بغداد (٣٩١/١١)، المنتظم (١٩٦/٨-١٩٧)، سير النبلاء (٢١٦/١٨)، البداية والنهاية (٧٣٥/١٥).

(٤) أمير المؤمنين القائم بأمر الله أبو جعفر عبد الله بن القادر بالله أحمد الخليفة العباسي. مولده سنة (٣٩١هـ)، وُوبِعَ بِالْخِلَافَةِ سَنَةَ (٤٢٢هـ)، وَدَامَتْ خِلَافَتُهُ خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ سَنَةً تَقَلَّبَتْ بِهِ الْأَحْوَالُ فِيهَا. وَكَانَ ذَا تَدِينٍ وَعَدْلٍ، كَثِيرَ الْحِلْمِ وَالْحَيَاءِ، فَصِيحَ اللِّسَانِ، أَدِيبًا خَطِيبًا، شَاعِرًا. تَوَفِّيَ سَنَةَ (٤٦٧هـ).

ينظر: تاريخ بغداد (٣٩٩/٩)، المنتظم (٥٧/٨)، الوافي بالوفيات (٣٥٠/٥)، سير أعلام النبلاء (٣٠٧/١٨)،

(٥) لم أجد له ترجمةً.

(٦) المنتظم (١٧٢/١)، البداية والنهاية (٧٣٦/١٥).

(١) المنتظم (١٧٩/٨)، الكامل في التاريخ (٣٣٩/٨)، البداية والنهاية (٧٤٣/١٥).

(٢) محمد بن محمود بن حسن البغدادي، أبو عبد الله ابن النجار، صاحب الذيل على تاريخ الخطيب البغدادي. صاحب رحلة ورواية واسعة. قال الذهبي عن كتابه: "هُوَ فِي مِثْقَى جِزْءٍ بَنِيَّ بِحَفْظِهِ وَمَعْرِفَتِهِ، وَكَانَ مَعَ حَفْظِهِ فِيهِ دِينٌ وَصِيَانَةٌ وَنَسْكٌ". تَوَفِّيَ سَنَةَ (٦٤٣هـ).

تنظر ترجمته في مطلع (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) لابن الدمياطي، الملحق بطبعة تاريخ بغداد (١/١٨)، الوافي

للطُّوسِيِّ، فقال: "أُحْرِقَتْ كُتُبُهُ بِمَحْضَرٍ مِنَ النَّاسِ فِي رُحْبَةِ جَامِعِ النَّصْرِ، وَاسْتَتَرَ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ، بِسَبَبٍ مَا يَظْهَرُ عَنْهُ مِنْ انْتِقَاصِ السَّلَفِ"^(١).

تلك قصَّةُ تحوُّله من بغدادَ إلى النَّجَفِ. وقد بقيَ هناكَ ثنِي عَشْرَةَ سَنَةً اشْتَغَلَ فِيهَا بِالتَّأْلِيفِ وَالتَّدْرِيسِ، إِلَى أَنْ تَوَفَّى وَدُفِنَ بِدَارِهِ سَنَةَ (٤٦٠هـ) فِي قَوْلٍ أَكْثَرَ الْمُؤَرِّخِينَ. وَالْمَصَادِرُ الْأَقْدَمُ الَّتِي ضَبَطَتْ وَفَاةَ الطُّوسِيِّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ هِيَ الْمَصَادِرُ السُّنِّيَّةُ، فَقَدْ أَرَّخَ وَفَاتِهِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، كُلُّ مَنْ: عِمَادُ الدِّينِ الْكَاتِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ^(٢) (٥٩٧هـ)، وَالْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ (٥٩٧هـ)، وَابْنُ الْأَثِيرِ (٦٣٠هـ)، وَابْنُ النَّجَّارِ (٦٤٣هـ)، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ هَؤُلَاءِ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ (٧٤٨هـ)، وَالتَّاجُ السُّبْكِيُّ (٧٧١هـ)، وَالْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ (٧٧٤هـ)، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ (٨٥٢هـ)، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ. كُلُّ هَؤُلَاءِ أَرَّخُوا وَفَاةَ الطُّوسِيِّ سَنَةَ (٤٦٠هـ)^(٣). وَشَدَّ عَنْهُمْ الصَّفَدِيُّ (٧٦٤هـ) فَجَعَلَ وَفَاتَهُ سَنَةَ (٤٥٩هـ)^(٤). وَهَذَا الْقَوْلُ قَرِيبٌ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ وَفَاةَ الطُّوسِيِّ كَانَتْ مَطْلَعَ سَنَةِ السِّتِّينَ، فِي الْحَرَمِ مِنْهَا^(١). أَمَّا الْقَوْلُ الْبَعِيدُ فَهُوَ مَا نَقَلَهُ ابْنُ حَجَرٍ عَنْ "بَعْضِهِمْ" أَنَّهُ أَرَّخَ الْوفاةَ سَنَةَ (٤٦١هـ)^(٢).

بالوفيات (٧/٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣١/٢٣)، فوات الوفيات (٣٦/٤).

(١) نقله عن ذيل ابن النجار على تاريخ بغداد: ابن حجر في اللسان (١٣٥/٥). وانظر نحوه في السير (٣٣٥/١٨).
(٢) أبو عبد الله محمد بن صفى الدين بن محمد بن نفيس الدين، شاعرٌ، أديبٌ، مترسِّلٌ. نشأ بأصبهانَ، ثم قدم بغدادَ في حداثته، وتفقَّه وسمع الحديث بالمدرسة النظامية. ثم عمل مع الوزير ابن هبيرةَ، وبعد وفاته تحوَّلَ إلى دمشقَ، وكتب لسلطين الأيوبيين. وشهر بصنعة الإنشاء. له تصانيف منها: حريدة القصر وحريدة العصر، والبرق الشامي، والفتح القدسي، وغيرها. توفي بدمشق سنة (٥٩٧هـ).

وفيات الأعيان (١٤٧/٥)، العبر (٢٩٩/٤)، الوافي بالوفيات (٦١/١)، طبقات الشافعية الكبرى (١٧٩/٦).
(٣) انظر: مختصر تاريخ دولة بني سلجوق (ص ٣٣)، المنتظم (٢٥٢/٨)، والكامل في التاريخ (٣٨١/٨)، وسير أعلام النبلاء (٣٣٥/١٨)، وتاريخ الإسلام (٤٩١/٣٠)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٢٦/٤)، والبداية والنهاية (١٦/١٦)، (ص ١٧٠)، ولسان الميزان (١٣٥/٥).

(٤) الوافي بالوفيات (٢٥٨/٢).

(١) الكامل في التاريخ (٣٨١/٨)، تاريخ الإسلام (٤٩٠/٣٠)، سير النبلاء (٣٣٥/١٨)، لسان الميزان (١٣٥/٥).

(٢) لسان الميزان (١٣٥/٥).

أما المصادرُ الإماميةُ، فحيثُ كان النجاشيُّ أكثرَ من يُعني بذكرِ سِنِّي الوفياتِ، وقد توفي قبلَ الطوسيِّ سنة (٤٥٠هـ)، فإنَّ أقدمَ مصدرٍ إماميٍّ أرَّخَ وفاةَ الطوسيِّ -فيما رأيتُ- كتابُ (معالمُ العلماءِ)، لابنِ شهرآشوبَ المازندرانيِّ (٥٨٨هـ)، غيرَ أنه أخطأ، فجعلَ وفاته سنة (٤٥٨هـ)^(١)، ثم جاء بعده ابنُ المطهرِ الحلِّيُّ (٧٢٦هـ) فخالفه، ووافقَ عامَّةَ مؤرِّخي أهلِ السنةِ، فأرَّخَ وفاةَ الطوسيِّ سنة (٤٦٠هـ)^(٢)، ووافقَه على ذلك مُعاصِرُه ابنُ داودَ الحلِّيُّ^(٣)، وتابعَهُما سائرُ من جاء بعدهما من علماءِ الطائفةِ.

ويُوجد اليومَ بالنجفِ قبرٌ معروفٌ يُنسبُ للطوسيِّ، عليه مَسجِدٌ يُعرفُ بمسجدِ الطوسيِّ، وهو مزارٌ تتركُّ به الإماميةُ كما هو حالها مع معظميها^(٤). حتى ذكرَ محسنُ الأمينِ (١٣٧١هـ) الدُّرُوسَ التي كانت تُعقدُ بالمسجدِ، فقال: "كانَ العلماءُ يستمِدُّونَ من بركاتِ قبرِ الشيخِ لكشفِ غوامِضِ المسائلِ، ومُشكلاتِ العلومِ"^(٥)!!

● ثانياً: مترلةُ الطوسيِّ بين علماءِ الطائفةِ.

لا يختلفُ المؤرِّخونَ في تقدُّمه وعلوِّ مكانته بين علماءِ الطائفةِ، فقد وصفه عِمادُ الدِّينِ الكاتبُ الأصفهانيُّ (٥٩٧هـ) فقال: "كانَ إمامَ الشيعةِ، وهو الذي صنَّفَ التفسيرَ، ويسرَّ من أُمُورِهِم العسيرَ"^(١). وقالَ عنه ابنُ الأثيرِ (٦٣٠هـ) "فقيهُ الإماميةِ"^(٢). وقالَ الحافظُ الذهبيُّ (٧٤٨هـ): "شيخُ الشيعةِ وعالمُهم"^(٣)، "كانَ يُعدُّ من الأذكياءِ لا الأزكياءِ"^(٤). يعني لما كانَ

(١) معالمُ العلماءِ (ص ١٤٩).

(٢) خلاصةُ الأقوالِ (ص ٢٤٩).

(٣) رجالُ ابنِ داودَ (ص ١٦٩).

(٤) الفوائدُ الرجاليةُ (٣/٢٤٠)، خاتمةُ المستدرِكِ (٣/١٦٧)، مجلةُ علومِ الحديثِ، العدد (٦)، (ص ١٣٦-١٣٧)، حياةُ

الشيخِ الطوسيِّ، لواعظِ زاده الخراسانيِّ، ضمنَ مجموعِ الرسائلِ العشرِ (ص ٤٠). وحياةُ الشيخِ الطوسيِّ، للطهرانيِّ،

مطبوعٌ بمقدمةِ تفسيرِ التبيان (١/٤٢).

(٥) أعيانُ الشيعةِ (٩/١٦٦).

(١) مختصرُ تاريخِ دولة آلِ سلجوق (ص ٣٣).

(٢) الكاملُ في التاريخِ (٨/٣٨١).

(٣) تاريخُ الإسلامِ (٣٠/٤٩٠).

عليه من الوقعة في الصحابة والسلف -رحمهم الله-.

وأما علماء الطائفة أنفسهم، فقد شاع بينهم إطلاق لقب (شيخ الطائفة) عليه، وحين يُطلق في مصنفاتهم لقب (الشيخ) فإنه ينصرف إليه دون غيره^(٢). وقد تقدّم قول عصره النجاشي (٤٥٠ هـ) عنه: "جليل في أصحابنا، ثقة، عين"^(٣). وقال ابن المطهر (٧٢٦ هـ) الحلبي: "شيخ الإمامية -قدس الله روحه-، رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المترلة، ثقة، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقهاء والأصول والكلام والأدب. وجميع الفضائل تُنسب إليه. صنف في كل فنون الإسلام. وهو المهذب للعقائد في الأصول والفروع، الجامع لكمالات النفس في العلم والعمل"^(٤). وقال ابن دؤاد الحلبي: "شيخنا شيخ الطائفة وعمدتها -قدس الله روحه-، أوضح من أن يوضح حاله"^(٥). بل نُقل عن جماعة القول بأنه هو صاحب الزمان المنتظر، لكن الله صوره في غير صورته لحكمة ومصلحة^(٦)!!

وكلامهم في الثناء عليه كثير. وإنما نقلت من ذلك النصوص الأقدم. والمتأخرون بعد هؤلاء لهم كلام منتشر في مدحه والثناء عليه، أبلغه قول محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢ هـ): "شيخ الطائفة المحقة، ورافع أعلام الشريعة الحقة، إمام الفرقة بعد الأئمة المعصومين، وعماد الشيعة الإمامية في كل ما يتعلق بالدين، محقق الأصول والفروع، ومهذب فنون المعقول والمسموع، شيخ الطائفة على الإطلاق، ورئيسها الذي تلوّى إليه الأعناق"^(١).

(١) سير أعلام النبلاء (٣٣٥/١٨).

(٢) خاتمة مستدرك الوسائل (١٦٦/٣)، لكن ذكر الطهراني في ترجمته للطوسي المطبوعة بمقدمة تفسير التبيان (٨/١) أن لفظ (الشيخ) في العصور المتأخرة، قد يُطلق ويراد به الشيخ مرتضى الأنصاري (١٢٨١ هـ).

(٣) رجال النجاشي (ص ٤٠٣).

(٤) خلاصة الأقوال (ص ٢٤٩).

(٥) رجال ابن داود (ص ١٦٩).

(٦) رسالة لزوم نقد المشيخة، لأبي المعالي الكلباسي، ضمن مجموع الرسائل الرجالية (١٧٩/٤).

(١) الفوائد الرجالية (٢٢٨/٣).

وَيَكْفِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَكَانَتِهِ، أَنْ تَوَالِفَهُ فِي الْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَالْفِقْهِ، وَالْأُصُولِ، تَعَدُّ فِي طَلِيعَةِ مَا كُتِبَ لَدَى الْإِمَامِيَّةِ فِي هَذِهِ الْفُنُونِ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ مُصَنَّفَاتِهِ. كَمَا أَنَّ أَسَانِيدَ كُتُبِ الطَّائِفَةِ إِنَّمَا تُرَوَّى مِنْ طَرِيقِهِ، فَهُوَ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ مَنْ قَبْلَهُ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ^(١)؛ إِذْ لَا يَكَادُ يُوْجَدُ كِتَابُ الْيَوْمِ وَمِنْذُ قُرُونٍ تُرَوِّيه الْإِمَامِيَّةُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الطُّوسِيِّ.

وَلَأَجْلِ إِسْهَامَاتِهِ فِي مُخْتَلَفِ الْفُنُونِ، وَتَوْسُّعِهِ فِي التَّصْنِيفِ، فَقَدْ غَلَبَ عَلَى عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ بَعْدَهُ -إِلَى زَمَنِ ابْنِ الْمُطَهَّرِ الْحَلِيِّ (٧٢٦هـ)- مُتَابَعَتُهُ وَالتَّزَامُ تَقْرِيرَاتِهِ. وَقَدْ أَثْبَتَ هَذَا الْحَلِيُّ نَفْسَهُ فَقَالَ: "لَمَّا انْتَقَلَ إِلَى جَوَارِ الرَّحْمَنِ، وَنَزَلَ بِسَاحَةِ الرِّضْوَانِ، دَرَسَ هَذَا الْعِلْمَ بَعْدَهُ، وَطُمِسَتْ مَعَالِمُهُ، وَانْمَحَتْ مَرَاسِمُهُ، وَلَمْ يَتَعَلَّقِ الْمُتَأَخَّرُونَ بَعْدَهُ إِلَّا بِفَوَائِدِهِ، وَلَمْ يَغْتَرِفُوا إِلَّا مِنْ بَحْرِ فَرَائِدِهِ، وَلَمْ يَسْتَضِيئُوا إِلَّا بِأَنْوَارِهِ، وَلَمْ يَسْتَخْرِجُوا إِلَّا دُرَرَ نَثَارِهِ..."^(٢). وَفِي الْمَعْنَى نَفْسِهِ يَقُولُ الطَّهْرَانِيُّ (١٣٨٩هـ): "مَضَتْ عَلَى عُلَمَاءِ الشَّيْعَةِ سُنُونَ مُتَطَاوِلَةٌ، وَأَجْيَالٌ مُتَعاقِبَةٌ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ الْهَيِّنِ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَعْدُوَ نَظَرِيَّاتِ شَيْخِ الطَّائِفَةِ فِي الْفَتَاوَى، وَكَأَنَّهُمْ يَعْدُونَ أَحَادِيثَهُ أَصْلًا مُسَلَّمًا، وَيَكْتَفُونَ بِهَا، وَيَعْدُونَ التَّأْلِيفَ فِي قِبَالِهَا، وَإِصْدَارَ الْفَتَاوَى مَعَ وُجُودِهَا تَجَاسُرًا عَلَى الشَّيْخِ، وَإِهَانَةً لَهُ..."^(٣). وَيَقُولُ مُحَمَّدٌ رِضَا الْمُظَفَّرُ (١٣٨١هـ): "مِمَّا يَلْفِتُ النَّظَرَ عَنْ مَقَامِهِ الْعِلْمِيِّ أَنْ كُلَّ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ -إِلَى مُدَّةِ قَرْنٍ- كَادَ أَنْ يَكُونَ مُقَلِّدًا لَهُ فِي آرَائِهِ، لَا يَتَخَطَّى قَوْلَهُ وَلَا يَحِيدُ عَنْ رَأْيِهِ، حَتَّى كَادَ يُخَشَى أَنْ يَنْسَدَّ بَابُ الْاجْتِهَادِ عِنْدَ الشَّيْعَةِ"^(٤).

● ثالثاً: هل كان الطُّوسِيُّ شافِعِيَّ المذهب؟

كَمَا تَقَدَّمَ فَإِنَّ مَصَادِرَ تَرْجُمَةِ الطُّوسِيِّ لَيْسَ فِيهَا الْكَثِيرُ عَنْ نَشْأَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، وَلَا يُوْجَدُ فِيهَا مَا يَفِيدُ عَنْ حَالِهِ أَوَّلَ أَمْرِهِ. وَمَا نَقَلَهُ الْحَلِيُّ يَفِيدُ أَنَّ مَوْلَدَهُ كَانَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ سَنَةِ

(١) انظر ما تقدم (ص ٢٧٤).

(٢) منتهى المطلب (١/١١).

(٣) ذكره في ترجمته للطُّوسِيِّ المطبوعة بمقدمة تفسير التبيان (١/٨).

(٤) نقله عن المظفر، محسن الأمين في أعيان الشيعة (٩/١٦٠).

(٣٨٥هـ)، وأن مقدّمه بغداد كان في أشهر سنة (٤٠٨هـ)، أي أن عمره حين قدم بغداد كان اثنتين وعشرين سنة.

وقد ذكر جماعة من مؤرّخي أهل السنة أنه تفقّه أوّل مقدّمه بغداد على مذهب الإمام الشافعي رحمته، ثم درس بعد ذلك على المفيد (٤١٣هـ)، وتحوّل على يديه لمذهب الإماميّة. فلأجل ذلك أدخله السبكي (٧٧١هـ) في طبقات الشافعية، وقال: "كان ينتمي إلى مذهب الشافعية"^(١). وقبله ذكر الذهبي (٧٤٨هـ) أنه: "قدّم بغداد، وتفقّه أولاً للشافعي". ثم أخذ الكلام وأصول القوم عن المفيد^(٢). وقال في موضع: "تفقّه للشافعي، ولزم الشيخ المفيد مدة، فتحوّل رافضياً"^(٣). وذكر مثل ذلك صلاح الدين الصفدي (٧٦٤هـ)^(٤)، وبعدهم جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)^(٥).

ولم أر أحداً نقل هذا أقدم من الحافظ الذهبي رحمته. وقد أشار بآخر كلامه إلى ترجمة الطوسي في (ذيل تاريخ بغداد) لابن النجار (٦٤٣هـ)، فمن المرجح أن يكون تاريخ ابن النجار مصدر تلك المعلومة. لكن القطعة اليسيرة المتبقية اليوم من الكتاب لا تشمل أسماء المحمّدين. وليس في مصادر ترجمة الطوسي ما يُعين على تحقيق ذلك. لكن ثمة قرائن ودلالات تسند تلك المعلومة وتؤيّدّها. وبيان ذلك فيما يأتي:

أولاً: الطوسي جاء إلى بغداد في حداثة عمره سنة (٣٨٥هـ)، وظاهر نسبته إلى طوس، يفهم منها أنه قدّم من تلك البلدة، أو أنه من أسرة تنتمي إليها. وقد ذكر المؤرّخ ابن البشاري المقدسي (٣٩٠هـ) صاحب (أحسن التقاسيم) أن أهل طوس - في وقته - كانوا جميعاً على مذهب الإمام الشافعي رحمته^(١).

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٢٦/٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣٣٤/١٨).

(٣) تاريخ الإسلام (٤٩١/٣٠). وقد قال الخطيب في تاريخه (٢٣١/٣) عن المفيد: "هلك به خلق من الناس".

(٤) الوافي بالوفيات (٢٥٨/٢).

(٥) طبقات المفسرين (ص ٨٠).

(١) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (ص ٣٢٣).

ثانياً: أقدم شيخ سمع منه الطوسي ببغداد، كان الشيخ المقرئ أبا محمد الحسن بن محمد بن يحيى، ابن الفحام السامري. كان "يتفقه على مذهب الشافعي، وكان يرمى بالتشيع"، كما يقوله الخطيب البغدادي^(١). وقد عدّ الذهبي في الآخذين عنه أبا جعفر الطوسي^(٢). وفي المجلس العاشر من (الأمال) سرد الطوسي نفسه قرابة الخمسين حديثاً مما سمعه منه^(٣). فإن صح أن مقدم الطوسي ببغداد كان سنة (٤٠٨هـ)، فسيكون هذا الفقيه الشافعي المتشيع من أوائل الشيوخ الذين أخذ عنهم، لأنه توفي تلك السنة^(٤).

ثالثاً: في شيوخ الطوسي القدماء أسماء أخرى، تدل على أنه كان يحضر مجالس مشاهير علماء أهل السنة في السنوات الأولى من قدومه ببغداد. فمن الشيوخ الذين أكثر عنهم: أبو الحسن، أحمد بن محمد بن موسى بن هارون، المعروف بابن الصلت الأهوازي. ذكره الحلبي في علماء العامة (أهل السنة) الذين روى عنهم الطوسي^(٥). ولأجل إكثار الطوسي من الرواية عنه، عدّه الطهراني (١٣٨٩هـ) مع الخمسة شيوخ الذين عليهم مدار حديثه^(٦). والرجل مترجم في المصادر السنية. روى عنه الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، وقال: "كتبته عنه، وكان صدوقاً صالحاً"^(٧). وهو من قدماء شيوخ الطوسي، إذ كانت وفاته في جمادى الآخر من سنة (٤٠٩هـ)، أي بعد سنة من قدوم الطوسي ببغداد، وفي (الأمال) ما يدل على أن الطوسي سمع منه في شهر صفر من تلك السنة التي توفي بها^(٨).

(١) تاريخ بغداد (٤٢٤/٧). وقد وقع في النسخة المطبوعة: (كان ثقة على مذهب الشافعي)، وصوبت النص من أنساب السمعاني (٣٤٨/٤)، لمناسبته السياق.

(٢) معرفة القراء الكبار (٣٧٢/١).

(٣) الأمال (ص ٢٧٤).

(٤) انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (٣٤٨/٤)،

(٥) ذكر ذلك في إجازته الكبرى لبني زهرة، كما في بحار الأنوار (١٣٦/١٠٤). لكنه عدّه كوفياً. وهو غلط منه.

فالرجل ببغداد المولد، كما ذكره الخطيب (٣٧٠/٤)، والطوسي نفسه يذكر في أماليه (ص ٣٣١) أنه سمع منه: "بمسجده بشارع دار الرقيق ببغداد".

(٦) حياة الشيخ الطوسي، مطبوع بمقدمة تفسير التبيان (٣٤/١).

(١) تاريخ بغداد (٣٧٠/٤). وانظر: العبر (١٠٢/٣)، ميزان الاعتدال (١٣٢/١)، لسان الميزان (٢٥٥/١).

(٢) الأمال (ص ٣٣١).

ومن قُدماء شيوخ الطُّوسِيِّ من مُحدّثي أهل السُّنة: الشيخُ المعمرُ المسندُ أبو عمرَ ابنُ مَهْدِيٍّ، عبدُ الواحدِ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ عبدِ اللهِ البَزَّازِ الفَارِسِيِّ، عقدَ الطُّوسِيُّ المجلسَ التاسعَ من أُماليه، لرواية بعض مسموعاته منه^(١)، وقد صرَّح الطُّوسِيُّ في غيرِ موضعٍ^(٢) أن سماعه من ذلك الشيخِ المعمرِ، كان في السُّنة التي توفي فيها، سنة (٤١٠هـ).

وفي المجلسِ الرابعِ عشرَ من (الأُمالي) ^(٣)، روى الطُّوسِيُّ طائفةً من مسموعاته من الشيخِ المسندِ أبي الحسينِ ابنِ بشرانِ الأُمويِّ البَغْداديِّ المُعَدِّلِ، المتوفى سنة (٤١٥هـ)^(٤). وفي أحدِ المواضعِ ذكرَ أن سماعه منه كان سنة (٤١١هـ)^(٥).

وفي المجلسِ الحادي عشرِ^(٦)، ذكرَ بعضَ مسموعاته من الشيخِ الحافظِ أبي الفتحِ مُحَمَّدِ ابنِ أحمدَ بنِ أبي الفوارسِ المتوفى سنة (٤١٢هـ)^(٧)، ونصَّ في موضعٍ أن سماعه منه —أيضاً— كان في شهرِ ذي القعدةِ من سنة (٤١١هـ)^(٨).

ومن الشُّيوخ الذين أكثرَ عنهم في (الأُمالي)، مُسندُ بغدادَ، الشيخُ أبو الفتحِ، هِلَالُ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ جَعْفَرٍ الكُسْكُرِيِّ، المعروفُ بهِلَالِ الحَفَّارِ، المتوفى سنة (٤١٤هـ). وقد عقدَ الطُّوسِيُّ لحديثه المجلسَ الثاني عشرَ من أُماليه، وذكرَ في مطلعِه أن سماعه منه كان سنة (٤١٤هـ)^(٩).

(١) المرجع السابق (ص ٢٣١).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٥٧)، (ص ٢٦٩).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٨٩)، (ص ٣٩٤).

(٤) قال عنه الخطيبُ البغداديُّ: "كان تامَّ المروءة، ظاهر الديانة، صدوقاً ثبتاً". انظر: تاريخ بغداد (٩٨/١٢)، المنتظم

(١٨/٨)، سير أعلام النبلاء (٣١١/١٧).

(٥) الأُمالي (ص ٣٩٤).

(٦) المرجع السابق (ص ٢٨٥).

(٧) قال عنه الخطيبُ البغداديُّ: "كان ذا حفظٍ، ومعرفةٍ، وأمانةٍ، وثقةٍ، مشهوراً بالصلاح". انظر ترجمته في: تاريخ

بغداد (٣٥٢/١)، المنتظم (٥/٨)، تذكرة الحفاظ (١٠٥٣/٣)، الوافي بالوفيات (٦٠/٢).

(٨) الأُمالي (ص ٣٠٦).

(٩) المرجع السابق (ص ٣٣١).

ورُغمَ شهرة الحفّار في المصادر والأسانيد السُنّية^(١)، إلا أن إكثار الطوسي من الرواية عنه، جعل بحر العلوم (١٢١٢هـ)، يتشكك في كونه سنياً. قال: "يَعُدُّ أن يكونَ هذا الرجلُ من العامة. ولم أجِدْ له ذِكْراً في رجالهم"^(٢)!!

وهناك آخرون غير هؤلاء من شيوخ السُنّة ببغداد ممن سمع منهم الطوسي. وقد سرّد ابن المطهر الحلّي (٧٢٦هـ) في إجازته الكبرى، جماعة من أسماء المحدثين من أهل السُنّة الذين سمع منهم الطوسي، وحدث عنهم في تصانيفه^(٣). وهذا الإكثار من الرواية عن مُحدثي أهل السُنّة، مما يعزُّ وجوده عند علماء الطائفة في تلك الطبقة وما قاربها.

رابعاً: في تصرفات أبي جعفر الطوسي واختياراته في الفروع ما يؤيد ويؤكد صِلته القويّة بفروع أهل السُنّة عامّة، والشافعيّة خاصّة. ذلك أنه في مسائل كثيرة من كتابه (المبسوط) وغيره كان يميل لمذهب الشافعيّة ويُرجّح اختيارهم. بل ربما ترك ما اتفق عليه أصحابه الإماميّة، واختار قول الإمام الشافعيّ رحمته. لأجل ذلك أكثر ابن إدريس الحلّي (٥٩٨هـ) من نقدِه والطعن عليه في مواضع كثيرة من هذا النوع.

وفيما يلي أمثلة توضّح ذلك :

١- في كتاب (الخلاف)، وفي مسألة في باب (الديات) رجّح الطوسي قولاً في تعريف العاقلة^(١)، فتعقبه ابن إدريس وقال: "هذا قول الشافعيّ، اختاره شيخنا في مسائل خلافه"^(٢)، ولم يذكر في استدلاله إجماع طائفتنا ولا أخبارهم. بل ذكر أخبار آحاد من طريق المخالف التي استدلل بها الشافعيّ. وباقي أصحابنا على خلاف شيخنا في ذلك، فهو المنفرد بالقول"^(٣). ثم ذكر رجوع الطوسي عن قوله هذا.

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٧٥/١٤)، الأنساب (٢٣٧/٢) (٧٠/٥)، المنتظم (١٥/٨)، سير أعلام النبلاء (٢٩٣/١٧)، العبر (١٢٠/٣)، المعين في طبقات المحدثين (ص ٣٢).

(٢) الفوائد الرجالية (١٠٢/٤).

(٣) انظر: بحار الأنوار (١٣٦/١٠٤).

(١) الخلاف (٢٧٧/٥).

(٢) يعني في كتاب (الخلاف).

(٣) السرائر (٣٣٢/٣).

وقد نقل الحلّي كلام ابن إدريس ولم يتعقبه بشيء^(١)، مع حرصه الشديد على الذبّ عن الطوسي في وجه انتقادات ابن إدريس^(٢).

٢- في مسألة في باب (العصب) قوى الطوسي قولاً ومالاً إليه^(٣)، فقال ابن إدريس: "الذي قواه... مذهب الشافعي... لا مذهب أصحابنا"^(٤).

٣- في مسألة أخرى ذكرها الطوسي في أبواب البيوع^(٥)، قال ابن إدريس: "ما ذكره فيه مذهب الشافعي... ومذهبنا بغير خلافٍ يخالف مذهب الشافعي"^(٦).

٤- في مسألة في الباب نفسه قال ابن إدريس: "اختار شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه وفي مبسوطه قول الشافعي... ولم يتمسك بإجماع الفرقة، ولا بالأخبار، ولا بكتاب الله - تعالى - ... ولم يذهب أحدٌ من أصحابنا إلى هذا المقال، ولا أودعه في كتاب، سوى شيخنا أبي جعفر في هذين الكتابين المشار إليهما"^(٧).

٥- في مسألة في كتاب (النكاح) قال ابن إدريس مُعلقاً على قول ذكره الطوسي: "هو رأي الشافعي، لا رأي الإمامي"^(٨).

(١) مختلف الشيعة (٩/٢٩٠).

(٢) انظر أمثلة لدفاع الحلّي عن الطوسي، وردّوده على ابن إدريس في مختلف الشيعة : (١٥١/٥)، (١٤٨/٥)،

(٨٩/٦)، (٣٩٥/٦)، (١٩/٧)، (٨٥/٧)، (٣١٤/٧)، (٣٧٩/٩)

(٣) المبسوط (٣/١٠٥).

(٤) السرائر (٢/٤٩٦).

(٥) المبسوط (٢/١٥٦).

(٦) السرائر (٢/٣٣٦).

(١) المرجع السابق (٢/٥١٢).

(٢) المرجع السابق (٢/٥٣٦).

٦- في باب (الوصية) من كتاب (المبسوط) أورد الطوسي بعض التفريعات^(١)، فعلق ابن إدريس: "هذا الكتاب معظمه في فروع المخالفين وكلام الشافعي وتخرجاته، ولم يُورد أصحابنا في ذلك شيئاً، لا رواية، ولا تصنيفاً"^(٢).

٧- في باب (التعزية) قال الطوسي: "يكره الجلوس للتعزية يومين وثلاثة إجماعاً"^(٣). ومع حكاية الطوسي الإجماع في المسألة يعلق عليه ابن إدريس قائلاً: "لم يذهب أحد من أصحابنا المصنّفين إلى ذلك، ولا وضعه في كتابه. وإنما هذا من فروع المخالفين وتخرجاتهم"^(٤). أقول: وهذا القول المذكور مذهب الشافعية رحمهم الله^(٥).

٨- في مسألة أخرى في باب العقود من كتاب (اليوع)، رجح الطوسي قولاً^(٦)، فتعقبه ابن إدريس وقال: "هذا الذي ذكره رحمته مذهب المخالفين لأهل البيت -عليهم السلام-... فلا يظن ظان ويشتبّه على من يقف على كتابه (المبسوط) أن جميع ما قاله فيه واختاره مذهب أصحابنا. بل معظمه مذهب المخالفين وفروعهم، اختار منها ما قوي عنده في الحال الحاضرة، ولم يعاود النظر فيه"^(١).

٩- في باب (المعادن وأحكامها) قال ابن إدريس: "الصحيح ما قدّمناه. وما ذكره الطوسي في مبسوطه مذهب الشافعي"^(٢).

(١) المبسوط (٥٢/٤).

(٢) السرائر (١٩٠/٣).

(٣) المبسوط (١٨٩/١).

(٤) السرائر (١٧٣/١).

(٥) انظر المجموع شرح المهذب (٢٦٨/٥)، إغاثة الطالبين (١٤٥/٢).

(٦) المبسوط (١٠٠/٢).

(١) السرائر (٣٦٥/٢).

(٢) المرجع السابق (٤٨٧/١).

١٠- في باب (الإقرار) سرَدَ الطُّوسِيُّ جملةً من المسائل^(١)، فعَلَّقَ عليه ابنُ إدريسَ وقال: "لم يذكرْ هذه المسائلَ أحدٌ من أصحابنا، إلا شيخنا أبو جعفرٍ في مَبْسُوطه ومَسَائِلِ خِلَافِهِ. وهَذَانِ الْكِتَابَانِ بَعْضُهُمَا فُرُوعُ الْمَخَالِفِينَ وَتَخْرِيجَاتُهُمْ، وَأَخْبَارُنَا خَالِيَةٌ مِنْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ مُصَنَّفَاتُ أَصْحَابِنَا"^(٢).

١١- في باب (صِفَةِ الشَّاهِدِ) من (كِتَابِ الشَّهَادَاتِ) اخْتَارَ الطُّوسِيُّ قَوْلًا^(٣)، فعَلَّقَ عَلَيْهِ ابنُ إدريسَ: "هَذَا الْقَوْلُ لَمْ يَذْهَبَ إِلَيْهِ رحمته إِلَّا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَلَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا... وَلَا شَكٌّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ تَخْرِيجٌ لِبَعْضِ الْمَخَالِفِينَ، فَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا هَهُنَا وَنَصَرَهُ، وَأَوْرَدَهُ عَلَى جِهَتِهِ، وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، لِأَنَّ هَذَا عَادَتُهُ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يُورَدُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ"^(٤).

١٢- فِي مَسْأَلَةٍ فِي بَابِ (الْإِيمَانِ) قَالَ ابنُ إدريسَ: "هَذَا الصَّحِيحُ الَّذِي لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَصْحَابِنَا. وَالَّذِي اخْتَارَهُ رحمته فِي مَبْسُوطِهِ وَفِي مَسَائِلِ خِلَافِهِ فِي كِتَابِ (الطَّلَاقِ) مَذْهَبُ بَعْضِ الْمَخَالِفِينَ"^(٥).

١٣- فِي مَسْأَلَةِ بَبَابِ الْوَكَالَةِ^(١) قَالَ ابنُ إدريسَ: "أَمَّا مَا أَوْرَدَهُ شَيْخُنَا فِي مَبْسُوطِهِ، فَهُوَ مَذْهَبُ الْمَخَالِفِينَ"^(٢).

تلك بعضُ الأمثلةِ والتَّماذِجِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ يَطُولُ تَتَبُّعُهَا^(٣)، وَإِنَّمَا أَوْرَدْتُ مِنْهَا مَا يَكْفِي

(١) المبسوط (١٣/٣).

(٢) السرائر (٥٠٣/٢).

(٣) المبسوط (٢١٧/٨).

(٤) السرائر (١١٨/٢).

(٥) المرجع السابق (٤٢/٣).

(١) المبسوط (٣٦٣/٢).

(٢) السرائر (٨٦/٢).

(٣) انظر المزيد منها —مثلاً— في السرائر: (١٥٢/١)، (٥١٦/١)، (٦٢٩/١)، (٤٨٣/٢)، (٤٩١/٢)، (٥٠٠/٢)،

ليبان أثر مذهب أهل السنة عامة، والشافعية خاصة، على اختيارات الطوسي في الفروع. وقد رأيت ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) يتغيظ من تعليقات ابن إدريس وتعقباته على الطوسي في مثل تلك المسائل، فكان يجهد في دفع كلامه، متعللاً بكون الطوسي إنما يتبع الدليل، وموافقة اختياره لقول الشافعية لا تعني تقليده لهم^(١)، لأن كلامه "أصل في نفسه، سواء اتفق موافقته للغير أو مخالفته"^(٢).

وكلام ابن المطهر هذا غير وارد على ابن إدريس البتة، وليس له علاقة بمحل النقد والاعتراض. لأن ابن إدريس لا يتحدث عن كون الطوسي أخذ بقول الشافعية تقليداً وبلا دليل. بل هو ينتقد أصل خروجه عن قول (الطائفة المحقة!) إلى قول مخالفهم في تلك المسائل، سواء فعل ذلك تقليداً محضاً، أو لقناعته بدليل قولهم. وبخاصة أن ابن إدريس يحكي اتفاق الإمامية في جملة من تلك المسائل التي أخذ فيها الطوسي بقول المخالفين. والحلي في مواضع من دفاعاته عن الطوسي كان يجهد في نفي شذوذه عن مذهب الطائفة، ويحاول أن يذكر سلفه في اختياراته من علماء المذهب^(٣)، لكنه غالباً ما يعجز عن ذلك، فيكتفي بتقريب ابن إدريس على نسبة الطوسي للتقليد المجرد. وجميع الأمثلة التي أوردتها آنفاً لم يقدر الحلي أن يذكر للطوسي فيها سلفاً من علماء المذهب. بل كل هذه الاختيارات مذكورة فقط لدى علماء الشافعية وغيرهم من علماء أهل السنة. وقد رأيت ابن إدريس في أكثر من موضع يضيق ذرعاً بتصرف الطوسي فيشدّد في عباراته ويشنع، فيقابل الحلي تشديده بعبارات أشد وأعنف، من غير أن يُفند دعواه. ففي مسألة في باب (الديات) ذكر الطوسي ثلاثة أقوال نسبها للشافعي، واختار أحدها، ثم قال: "دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم"^(٤). فانتقده ابن إدريس بحدة، وقال: "هذا قول الشافعي اختاره شيخنا. ثم استدل شيخنا بما يضحك الشكلى، فقال: (دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم). يا سبحان الله! من أجمع معه على ذلك؟! وأي أخبار

(٢/٥١٢)، (٣/٢٢٢).

(١) انظر مختلف الشيعة (٥/٤٨)، (٦/٨٩)، (٧/١٩)، (٧/٨٥).

(٢) المرجع السابق (٦/٣٩٥).

(٣) المرجع السابق (٥/١٥١)، (٧/٣١٤)، (٩/٣٧٩).

(٤) الخلاف (٥/٢٠٤).

لهم فيه؟! ^(١). فيأتي الحلِّي ليرُدَّ، ويقول: "هذا جهلٌ من ابنِ إدريس، وقلةُ تأملٍ، وعدمُ تحصيلٍ. وذلك لقصورِ قوّته المميّزة، وشِدّة جرّاته على شيخنا رحمته، وكثرة سلاطته، وسوء أدبه، مع قصوره عن أن يكونَ أقلَّ من تلامذة شيخنا رحمته" ^(٢). ثم يواصل الحلِّي التهجمَ على ابنِ إدريس من غير أن ينقضَ دعواه على الطوسيِّ. بل إنه تحاشى التعليقَ على موضعِ النقدِ ومحلِّ الاعتراضِ. فالطوسيُّ يحكي إجماعاً، ويدّعي أخباراً تؤيّد ذلك الإجماعَ. وابنُ إدريس ينفّي أن يكونَ أحدٌ من الطائفةِ قالَ بقولِ الطوسيِّ، فضلاً أن يكونَ هناك إجماعٌ، وينفي - أيضاً - أن يكونَ هناك خبرٌ واحدٌ يعضدُ قوله، فضلاً عن وجودِ أخبارٍ كما هي دعوى الطوسيِّ. والحلِّي اكتفى فقط بتقريع ابنِ إدريس، لكن لم يُقدِّم ما ينقضُ دعواه، ولم يذكرَ سلفاً للطوسيِّ من علماء الطائفة، ولا ذكرَ خبراً من طريقهم يؤيّد قوله.

وقد نقلَ الأخباريُّ حسينُ الكركيُّ العامليُّ (١٠٧٦هـ) عن جماعةٍ من علماء الإمامية أنَّ الطوسيَّ في (المبسوط) إنما عمّدَ إلى كُتبِ الشافعية، ولخصَّ منها كتابه، وذكرَ فيه الأقوال والأدلة على اختلافها، ورجّح ما اختاروه. قال: "ولهذا اضطربَ كلامه - أحياناً - حتى توهمَ بعضُ المتأخّرين أنه منهم" ^(٣)هـ. ولأجلِ اختياراتِ الطوسيِّ الكثيرة الموافقة لمذهبِ الشافعيِّ ذكرَ الشيخُ المعاصرُ محمدُ تقيُّ التستريُّ (١٤١٥هـ) أنَّ كتابي الطوسيِّ (المبسوط) و(الخلاف) كانا سبباً لدُخولِ فقهِ السُّنة في فقهِ الشيعة ^(١). ويقولُ واعظُ زاده الخراسانيُّ: "نحنُ نعلمُ أنَّ الطوسيَّ لاحظَ طريقةَ أهلِ السُّنة في تأليفِ كتابه (المبسوط)" ^(٢).

ويؤكدُ هذا الباحثُ الإماميُّ حيدرُ حُبُّ الله، فيقولُ -وهو يشرحُ نهجَ الطوسيِّ في (المبسوط)-: "لم تكنْ أمامَ الطوسيِّ -فيما يبدو- عيّاتٌ شيعيّةٌ ليحدوْ حدوها في تأليفه للمبسوط. من هنا أخذَ الفروعَ التي طرحها أهلُ السُّنة في مُصنّفاتهم، وحاولَ أن يعطيَ

(١) السرائر (٣/٣٨٧).

(٢) مختلف الشيعة (٩/٣٨٠).

(٣) هداية الأبرار (ص ١٣٦).

(١) قاموس الرجال (١٢/٤٠٦).

(٢) ذكر ذلك في رسالته عن حياة الطوسي، المطبوعة بأول: الرسائل العشر (ص ٥٢).

مواقفَ شيعيةً لها. وعبرَ هذا الطريقِ دخلت الأفكارُ والمقولاتُ والفروضُ والخلافاتُ السُّنيةُ إلى الداخلِ الشَّيعيِّ. فبعدَ أن أَلَفَ الطُّوسيُّ (الخلافَ) على أساسِ الفقهِ المقارنِ، وأغرقَ السَّاحةَ الشَّيعيةَ بآراءِ الفقهِ السُّنيِّ ومناقشتها، على نطاقٍ شَمَلَ الفقهَ من أوَّلِهِ إلى آخرِهِ، مكَّنهُ ذلكَ من تقديمِ تجربةٍ (المبسوطِ) بشكلٍ بارِعٍ. وهكذا شعرَ الفكرُ الشَّيعيُّ أنه باتَ مُطالباً بمتابعةِ الخلافاتِ والفكرِ السُّنيِّ في جزئياته ومناهجه بصورةٍ أكبرَ من خلالِ مُتابعتهِ كتابِ (المبسوطِ) الذي فتحَ لمرحلةٍ جديدةٍ. وهذا ما أثارَ حَفِيظَةَ بعضِ الفقهاءِ كابنِ إدريسَ الحلِّيِّ. إلا أن مجيءَ العلامةِ الحلِّيِّ غيَّرَ الأوضاعَ قطعاً الطريقَ على مُنتقدي تجربةِ الشَّيخِ الطُّوسيِّ رُغمَ مَظاهرها المحافظة. فقد خاضَ العلامةُ إطارَ الفكرِ السُّنيِّ على نطاقٍ واسعٍ، وتعلَّمَ بشكلٍ مُتميزٍ العلومَ الدِّينيةَ عندَ أهلِ السُّنةِ، حتى تتلمذَ على بعضِ عُلمائهم^(١).

فالحاصلُ من هذا كُلِّهِ أَنَّ الطُّوسيَّ كانَ ميَّالاً في الفروعِ لمسائلِ الفقهِ الشَّافعيِّ خاصَّةً، والفقهِ السُّنيِّ عامَّةً. وهذا الميلُ شَمَلَ منهجَ التَّصنيفِ وعرضَ المسائلِ، كما شَمَلَ الاختياراتِ والترجيحاتِ.

وفي ذلكَ كُلِّهِ ما يؤيِّدُ ما ذكره الذهبيُّ وغيره من تفقُّه الطُّوسيِّ أولَ الأمرِ على مذهبِ الشَّافعيةِ، قبلَ أن يتحوَّلَ لمذهبِ الإماميةِ.

• رابعاً: شيوخُ الطُّوسيِّ.

لم يكنْ حالُ الطُّوسيِّ كحالِ ابنِ بابويه في كثرةِ الشُّيوخِ وتنوُّعِ بلدانهم. لكنَّه يمتازُ عنه بأن الجِهالةَ في شيوخه أقلُّ. والسَّببُ في هذا —واللهُ أعلمُ— أن ابنَ بابويه كانت له رحلاتٌ وتنقُّلاتٌ، فكان يروي عن الجاهيلِ الذين يلقاهم في ترحُّله ممن لا تُوجد لهم تراجمٌ في كُتبِ الرِّجالِ الإماميةِ. أما الطُّوسيُّ، ففيما عدا تحوُّله إلى النَّجفِ بعدَ سُقُوطِ دَوْلَةِ البُوِيهيِّينَ، فإنَّه لم أجِدْ في مَصَادِرِ ترجمته، ولا في أماليه، ولا في سائرِ مُصنَّفاتِه ما يشيرُ إلى ترحُّلٍ وتنقُّلٍ بعدما استقرَّ مقامه ببغدادَ أولَ عمره. لأجلِ هذا فإنَّ جُلَّ شيوخه من العراقيِّينَ، من بغدادَ وما قاربها. وفيهم قِلَّةٌ من قُمَّ وغيرها، ممن يغلبُ على الظنِّ أنَّهم وردوا ببغدادَ فسَمِعَ منهم، إذ إنَّ بغدادَ في ذلكَ الوقتِ أضحتَ مَرَكزاً إمامياً تُشدُّ إليه الرِّحالُ.

(١) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي (ص ٢٢٨).

وقد رأيته يقول في ترجمة أبي العباس أحمد بن محمد بن نوح: "مات عن قرب، إلا أنه كان بالبصرة، ولم يتفق لي لقاءه"^(١). وهذا الرجل من مشاهير رواة المذهب الكثيرين، ممن يُفترض حِرص الطوسي على السماع منه، وبخاصة أنه كان من أهل البصرة القريبة منه، لكن الظاهر أن الطوسي اكتفى بمن اجتمع عنده ببغداد من أعيان الطائفة وكبرائها، علاوة على محدثي أهل السنة الذين سمع منهم، وروى عنهم.

ومما قلل من جهالة شيوخ الطوسي بالنسبة لابن بابويه، أن اثنين من المصادر الرجالية الأربعة المشهورة من تأليفه هو: (الفهرست، والرجال)، وقد ترجم فيهما لجماعة من شيوخه، فرفع الجهالة عنهم. كما أن كتاب الرجال الآخر الأهم (رجال النجاشي) كتبه قرينه وبلديه الذي شاركه في الرواية والسماع من الشيوخ البغداديين. ومع ذلك، فقد بقي جملة من شيوخ الطوسي مجهولين لا يعرفون، لكن الأمر بالنسبة إليه كان أخف من حال ابن بابويه الذي تقدم شرح حال شيوخه.

وقد اجتهد الميرزا النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ) في إحصاء شيوخ الطوسي فاستخرج أسماءهم من مؤلفاته ومن الأسانيد المذكورة في الإجازات، فتحصل عنده سبعة وثلاثون شيخاً فقط^(١)، ثلثهم من محدثي أهل السنة^(٢). وذكر محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ)^(٣)، وتبعه المامقاني^(٤): أن مدار روايته على أربعة من هؤلاء السبعة والثلاثين، وأضاف الطهراني (١٣٨٩هـ)^(٥) معهم شيخاً خامساً أكثر الطوسي من الرواية عنه في مصنفاته، فجعله ممن يدور

(١) الفهرست (ص ٨٤). وقد ترجم له النجاشي في رجاله (ص ٨٦)، فقال عنه: "كان ثقة في حديثه، متقناً لما يرويه، فقيهاً، بصيراً بالحديث والرواية، وهو أستاذنا، وشيخنا، ومن استفدنا منه". وذكر له تصانيف منها: كتاب (أخبار الوكلاء الأربعة)، والطوسي في كتابه (الغيبة) يروي عنه بالواسطة أخباراً عن الوكلاء، فالظاهر أنه ينقل من كتابه هذا. انظر -مثلاً- في الغيبة: (ص ٣٠٧، ٣٨، ٣٢٤، ٣٥٥، ٣٦٣).

(١) انظر خاتمة المستدرک (١٨٣/٣).

(٢) انظر بحار الأنوار (١٠٤/١٣٦).

(٣) الفوائد الرجالية (٩٥/٤).

(٤) تنقيح المقال (٨٥/٣).

(٥) حياة الشيخ الطوسي، مطبوع بمقدمة تفسير التبيان (٣٤/١).

عليهم حديثه. والخمسة هم:

١- أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، الشيخ المفيد (٤١٣هـ).

٢- أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله بن الغضائري (٤١١هـ)^(١).

وهذان معروفان مشهوران، ورواية الطوسي عنهما كثيرة، وبخاصة أولهما، فهو - كما يقول محمد واعظ زاده -: "العمدة في منقولات الشيخ تقريباً"^(٢).

٣- أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البرازي (٤٢٣هـ).

يُعرف بابن الحاشير، وبابن عبدون. ترجم له الطوسي في رجاله، فلم يذكر فيه توثيقاً، لكن قال عنه: "كثير السماع والرواية، سمعنا منه"^(٣). وترجم له - أيضاً - تلميذه النجاشي، وقال: "كان قوياً في الأدب"^(٤). وذكره أبو نصر ابن مأكولا (٤٧٥هـ)، فقال: "من شيوخ الشيعة... رأيت له فهرستاً بخط أحمد بن محمد الوتار بما سمعه، وهو شيء كثير"^(٥).

٤- أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن أبي جند.

أكثر الطوسي من الرواية عنه، والرجل مجهول لا يُعرف حاله. وقد نصَّ الشيخ حسن ابن زين الدين العاملي (١٠١١هـ) على أنه "غير مذكور في كتب الرجال"^(١).

وهؤلاء الأربعة هم الذين ذكرهم بحر العلوم، وأما الخامس الذي أضافه الطهراني، فهو:

٥- أحمد بن محمد بن موسى بن هارون، ابن الصلت الأهوازي (٤٠٩هـ).

تقدم ذكره في قدام شيوخ أهل السنة الذين سمع منهم أبو جعفر الطوسي. وقد اعتمد

(١) له ترجمة مفصلة تأتي عند الحديث عن كتابه في الرجال (ص ٩٦٠).

(٢) حياة الطوسي، ضمن مجموعة: الرسائل العشر (ص ٢٢).

(٣) رجال الطوسي (ص ٤١٣).

(٤) رجال النجاشي (ص ٨٧).

(٥) الإكمال (٢/٢٩٤).

(١) متقى الحمان (٤٠/١). وانظر: إيضاح الاشتباه (ص ٢١٦).

عليه في الرواية عن الحافظ أبي العباس بن عُقْدَةَ (٣٣٢هـ). وأكثر ما تأتي رواية الطوسي عن هذا الشيخ في كتابه (الفهرست). أما في (التهذيب) و(الاستبصار) فروايتُه عنه نادرة. فلذلك لم يذكره بحر العلوم وهو يعدُّ الشيوخ الأربعة الذين عليهم مدار رواية الطوسي. لكن بحر العلوم بعدما فرغ من ذكر أولئك الأربعة أشار لهذا الشيخ، وقال: "وقد روى الشيخ رحمته في (الفهرست) كثيراً عن أحمد بن محمد بن موسى، المعروف بابن الصلت الأهوازي، وهو رواية أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقْدَةَ الحافظ المشهور. وربما روى عن غير هؤلاء الخمسة، وهو قليل جداً" (١).

وقلة شيوخ الطوسي، مع كثرة مروياته، دليل على أن الغالب عليه رواية الكتب المصنفة، دون الأحاديث المفردة. وقد أشار لهذا المرجع محمد آصف المحسني فذكر أن الطوسي في (التهذيب) إنما كان ينقل من الكتب، ولم يكن ينقل أخباراً وقعت له مفردة (٢).

• خامساً: مُصنّفات الطوسي.

في الترجمة التي عقدها الطوسي لنفسه، عدَّ من تواليفه اثنين وأربعين كتاباً (٣). وله بضع تصانيف غيرها لم يذكرها، أضافها الطهراني (١٣٨٩هـ) في دراسته عن حياته، فبلغ المجموع سبعة وأربعين مؤلفاً (٤). إلا أن أكثر من نصف تلك العناوين لم يصل إلينا. والموجود اليوم من تصانيفه قرابة العشرين.

وتماز تواليف الطوسي عن مثل الكليني وابن بابويه بالتنوع والمشاركة في فنون مختلفة. فبقطع النظر عن القيمة العلمية لكتاباتِه، وعمّا وُجّه إليها من انتقادات، فإن الرجل وضع لأصحابه في أكثر من فن كتاباً أصبح أصلاً مقدّماً في بابِه لدى الإمامية. فلذلك ذكر المرجع أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) أنه كان: "منطلق رحلة جديدة من تطوّر الفكر الفقهي

(١) الفوائد الرجالية (٩٥/٤).

(٢) بحوث في علم الرجال (ص ٣٦٤).

(٣) الفهرست (ص ٢٤٠).

(٤) ذكر ذلك في دراسته لحياة الطوسي المطبوعة بمقدمة تفسير التبيان (١٧/١-٣٣).

والأصولي في الإطار الشيعي^(١). وحيث إنَّ المقام هنا ليس مقامَ استيفاءِ الكلام عن جميع ما كتبه^(٢)، فإني أوردُ فيما يأتي نبذاً عن أشهرِ مُصنِّفاتِه التي شَقَّتْ للإمامية دروباً جديدةً ساروا عليها من بعده، والتي كان لها أثرٌ ظاهرٌ في توجيه مسيرة المذهب.

فمن أشهرِ تواليفه:

١- كتابُ (المبسوط).

وهو كتابٌ في الفقه المقارن، خصَّصه لذكرِ التفرعاتِ الفقهية والاستدلالِ عليها، وإن لم تكن منصوصةً في كُتب الرواية. مع العناية بذكرِ مذاهبِ العلماء في المسألة، وبحثِ استدلالاتهم. وقد أشارَ في مقدمته إلى أن الإمامية لم تعهد هذا النوعَ من الكتابة، وأنهم كانوا يستوحشون من ذكرِ الفروع غيرِ المنصوصة^(٣). وتقدّم قريباً شهادةً غيرِ واحدٍ من علماء الطائفة أن الطوسيَّ تابعَ في وضعِ كتابه هذا النهجَ المتبعَ لدى فقهاءِ أهلِ السنة، وأنه أدخلَ فيه على الإمامية فروعَ الفقه الشافعي.

٢- كتابُ (عدّة الأصول).

أقدمُ وأشهرُ كُتبِ الإمامية في أصولِ الفقه. قالَ عنه بحرُ العلوم (١٢١٢هـ): "أحسنُ كتابِ صنّفَ في الأصول"^(١). وقال الطهراني (١٣٨٩هـ): "هو أبسطُ ما أُلّفَ في هذا الفنّ عند القدماء"^(٢). ولم يوجد للطائفة قبله تصنيفٌ في هذا الفنّ، إلا رسالةً مختصرةً مفقودةً كتبها

(١) ذكر ذلك في رسالة بعثها إلى مؤتمر عُقدَ بمشهد سنة (١٣٨٥هـ) بمناسبة مضي ألف سنة على وفاة الطوسي، نقلاً عن مجلة تراثنا، عدد (٥٢)، الصفحة (٣٩).

(٢) تنظر قائمة مصنّفاته في الترجمة التي عقدها هو لنفسه في الفهرست (ص ٢٤٠)، ويمكن -أيضاً- مراجعة ما كتبه محسن الأمين في أعيان الشيعة (١٦٥/٩)، وما كتبه الطهراني في ترجمته بمقدمة تفسير التبيان.

(٣) انظر ما تقدم (ص ١٧٧).

(١) الفوائد الرجالية (٢٣١/٣).

(٢) حياة الطوسي، للطهراني، مطبوع بمقدمة تفسير التبيان (٢٤/١).

المفيد (٤١٣هـ) بعنوان (التذكرة في أصول الفقه)^(١). وللمرتضى (٤٣٦هـ) -شيخ الطوسي- كتاب في الأصول أسماه: (الذريعة في أصول الشريعة). لكن الظاهر أن كتاب الطوسي مُتقدّم عليه، بقرينة أن الطوسي قال في مُقدّمته: "لم يُصنّف أحدٌ من أصحابنا في هذا المعنى، إلا ما ذكره شيخنا المفيد أبو عبد الله في المختصر الذي له في أصول الفقه، ولم يستقصيه، وشذّ منه أشياء يُحتاج إلى استدراكها، وتحريرات غير ما حرّرها. فإن سيدنا المرتضى -قدّس الله روحه^(٢)- وإن أكثر في أماليه^(٣) وما يُقرأ عليه شرح ذلك، فلم يُصنّف في هذا المعنى شيئاً يُرجع إليه، ويُجعل ظهراً يُستند إليه"^(٤).

وقد عاب المرتضى في مُقدّمة كتابه (الذريعة) صنيع من كتب في أصول الفقه، فأدخل فيها مباحث أصول الدين. وهذا ما فعله الطوسي في (عدة الأصول)، فكأنه كان يعنيه بالتّقد^(٥)، مما يؤكّد سبق الطوسي في الكتابة الأصولية على شيخه. ومما يُجدرُ التذكير به هنا أن تقارير الطوسي في كتابه (عدة الأصول) حول أخبار الآحاد، كانت اللبنة الأولى لتأسيس علم (دراية الحديث) الإمامي.

٣- التبيان في تفسير القرآن.

وهو كما وصفه الطهراني (١٣٨٩هـ): "أول تفسير جُمع فيه أنواع علوم القرآن"^(١). وقال عنه بحر العلوم (١٢١٢هـ): "كتابٌ جليل، كبير، عديم النظر في التفاسير"^(٢). وكانت التفاسير الإمامية قبله تقتصر على نقل المرويّات المنسوبة للأئمة في تأويل آي القرآن. فجاء الطوسي ففتح للطائفة باب التفسير المنهجيّ الشامل المفصّل.

(١) تقدّم (ص ٩٨) أن الكراكي ضمّن كتابه (كتر الفوائد) موجزاً لهذه الرسالة.

(٢) قد يفهم من هذا الدعاء أن الطوسي كتبه بعد وفاة أستاذه. لكن من المحتمل ألا يكون من كلام الطوسي، وأنه من عمل النساخ الذين جرت عادتهم بإقحام ألفاظ الدعاء في مثل هذه المواضع فيما ينسخونه من كتب.

(٣) يبدو أنه يقصد مسائل أصولية أملاها المرتضى على تلاميذه. وقد أشار لها المرتضى في مقدمة الذريعة (٥/١).

(٤) عدة الأصول (٣/١).

(٥) انظر الذريعة في أصول الفقه (٥/١)، وقارن بالمباحث الأولى في مطلع كتاب عدة الأصول.

(١) الذريعة (٣/٣٢٨).

(٢) الفوائد الرجالية (٣/٢٢٨).

وكما ذكر الطوسي في مقدمة (العدة) أنه لم يسبق للكتابة في أصول الفقه، فقد قال في مقدمة التفسير: "أما بعد، فإن الذي حملي على الشروع في عمل هذا الكتاب أي لم أجد أحداً من أصحابنا - قديماً وحديثاً -، من عمل كتاباً يحتوي على تفسير جميع القرآن، ويشتمل على فنون معانيه. وإنما سلك جماعة منهم في جميع ما رواه ونقله وانتهى إليه في الكتب المروية في الحديث. ولم يتعرض أحد منهم لاستيفاء ذلك، وتفسير ما يحتاج إليه"^(١).

ومفسرو الإمامية بعد الطوسي عالة على كتابه (التيان). ويليه في الشهرة والمكانة تفسير (مجمع البيان في تفسير القرآن) لأبي علي الطبرسي (ق ٦هـ). ومع أن هذا الأخير قيد في مقدمة تفسيره مؤاخذات على الطوسي، إلا أنه أشاد بفضله وسبقه، وأقرّ باعتماده عليه، فقال - بعدما تحدّث عن أهمية علم التفسير -: "إلا أن أصحابنا عليهم السلام لم يدوّنوا في ذلك غير مختصرات، نقلوا فيها ما وصل إليهم في ذلك من الأخبار، ولم يُعنوا ببسط المعاني وكشف الأسرار. إلا ما جمعه الشيخ الأجل السعيد أبو جعفر الطوسي - قدس الله روحه - من كتاب (التيان)، فإنه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق، ويلوح عليه روعة الصدق... وهو القدوة أستضيء بأنواره، وأطأ مواقع أسرارهِ..."^(٢).

٤ - مصباح المتّجّد.

كتاب في الأدعية وفضائل الأعمال، وهو - أيضاً - أصل في بابه لدى الطائفة، قال عنه الطهراني (١٣٨٩هـ): "من أجل الكتب في الأعمال والأدعية وقُدوتها، ومنه اقتبس كثير من كتب الباب، فهو أصلها". ثم ذكر عناوين المصنّفين الذين تابّعوه واقتبسوا منه^(٣).

٥ - النهاية في مجرّد الفقه والفتاوى.

كتاب في الفقه، التزم فيه ذكر المسائل المنصوصة دون غيرها من التفرّعات. وصفه

(١) التيان (١/١).

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن (٣٣/١).

(٣) الذريعة (١٨/٢١).

محسن الأمين (١٣٧١هـ) بأنه "من أعظم آثاره، وأجل كتب الفقه، ومتون الأخبار"^(١). وهذا الكتاب بقي من عصر مؤلفه إلى زمن أبي القاسم الحلبي (٦٧٦هـ) المتن الفقهي المعتمد لدى الطائفة، "فكان بحثهم وتدريسهم وشروحهم غالباً فيه وعليه"^(٢)، إلى أن كتب أبو القاسم كتابه (شرائع الإسلام)، فتحولوا إليه لكونه أوسع منه في التفريع.

٦- الفهرست.

٧- كتاب الرجال.

٨- اختيار معرفة الرجال.

وهذه الثلاثة كتب، مع كتاب (رجال النجاشي) تعدُّ أصول كتب الرجال المعتمدة لدى الإمامية. والأولان منهما من تصنيف الطوسي، والثالث مما اختصره وهذب أصله، فصار اعتماد الطائفة عليه، بعدما فقد أصله الذي صنّفه أبو عمرو الكشي. وسيأتي تفصيل الكلام - بإذن الله - عن هذه الكتب في الباب الثاني المخصّص لعلم الرجال الإمامي.

٩- تهذيب الأحكام.

١٠- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار.

وهذان الكتابان موضوع هذا المبحث والذي بعده. وهما - مع (الكافي) و(الفقيه) - في طليعة كتب الرواية الإمامية الأشهر، وهي الأصول المعروفة بالكتب الأربعة، التي عليها مدار أخبار المذهب، والتي ذهب طائفة إلى تصحيح جميع ما فيها كما تقدّم.

فهذه عشرة كتب من مؤلفات الطوسي، كلٌّ منها أصل في باب، وعمدة في فقه لدى الإمامية. وفي هذا كفاية لمعرفة مقام الطوسي عند علماء الطائفة.

(١) أعيان الشيعة (١٦٦/٩).

(٢) خاتمة مستدرک الوسائل (١٦٩/٣).

• سادساً: سبب تصنيف كتاب (تهذيب الأحكام).

شرح الطوسي في مقدمة كتابه سبب تأليفه، فقال: "ذاكرني بعض الأصدقاء -أيده الله- ممن أوجب حقه علينا، بأحاديث أصحابنا -أيدهم الله، ورحم السلف منهم-، وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر، إلا وبإزائه ما يضادّه، ولا يسلم حديث إلا وفي مُقابلته ما يُنافيه"^(١).

هذا الكلام من الطوسي يذكرُ بكلام الكليني في مقدمة كتابه حين شرح سبب تأليفه، فتحدّث عن شكوى بعض أصحابه إليه، من اختلاف الروايات عن الأئمة وتضادّها^(٢)، وهذا ما يؤكّد أن ظاهرة تعارض المرويّات، مع غياب منهج واضح في التعامل معها، كان من أبرز الإشكالات التي عانت منها الطائفة قديماً. وهي الإشكالات التي أدّى تراكمها إلى ولادة علم (دراية الحديث) بصورته المتبعة منذ القرن السابع وإلى اليوم.

ثم يشرح الطوسي -بعد ذلك- الانتقادات السنيّة الموجهة للطائفة الإماميّة فيما يتعلّق باضطراب رواياتها عن الأئمة الذين تعتقد عصمتهم، فيقول: "حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا، وذكروا أنه لم يزل شيوخكم -السلف والخلف- يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذي يدينون به الله -تعالى-، ويُشنعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أن هذا مما لا يجوز أن يُتعبّد به الحكيم، ولا أن يُبيح به العليم. وقد وجدناكم أشدّ اختلافاً من مخالفيكم، وأكثر تبايناً من مبائنيكم. ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك، دليل على فساد الأصل"^(٣) اهـ.

ومع أن التعارض في ظواهر الأخبار مما يوجد في مرويات أهل السنة، إلا أن الانتقاد السنيّ الذي ينقله الطوسي هنا موجه إلى اعتماد الإماميّة على قاعدة (جوب اللطف)، التي

(١) تهذيب الأحكام (٢/١).

(٢) انظر ما تقدم (ص ٥٤٢).

(٣) تهذيب الأحكام (٢/١).

جعلها مُتَكَلِّمُو الطَّائِفَةِ الدَّلِيلَ الْعَقْلِيَّ لِإثباتِ عَقِيدَةِ الْإِمَامَةِ، حيثُ يَقَرُّونَ أَنَّ الْأَرْضَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَخْلُوَ مِنْ إِمَامٍ، لِأَنَّ عَدَمَ الْإِمَامِ يُفْضِي إِلَى الْاِخْتِلَافِ فِي الدِّينِ، فَكَانَ نَصْبُ الْإِمَامِ لُطْفًا وَاجِبًا عَلَى اللَّهِ، كَيْ يَأْخُذَ عَنْهُ النَّاسُ دِينَهُمْ بِطَرِيقِ الْعِلْمِ الْمَانِعِ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى الظُّنُونِ الْمَوْجِبَةِ لِلْاِخْتِلَافِ^(١). فَاَلْمُعْتَرِضُ عَلَى الْإِمَامِيَّةِ هُنَا يَقُولُ: إِنَّ الْإِمَامَةَ الَّتِي اعْتَقَدَهَا الطَّائِفَةُ عَاصِمَةٌ مِنَ الْاِخْتِلَافِ، وَمَانِعَةٌ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى الظُّنُونِ فِي أَمْرِ الدِّينِ، لَمْ تَمْنَعْ مِنَ اِخْتِلَافِ عُلَمَائِهَا فِي أَحْكَامِ دِينِهَا بِسَبَبِ تَعَارُضِ الْمَرْوِيَّاتِ عَنْ أَثْمَتِهَا. وَإِذَا كَانَ أَهْلُ السُّنَّةِ لَا يَرَوْنَ عَيْبًا فِي خِلَافِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ فِي الْأَحْكَامِ الظَّنِّيَّةِ. فَإِنَّ هَذَا لَا يَسَعُ عُلَمَاءَ الْإِمَامِيَّةِ الَّذِينَ كَانُوا يَمْنَعُونَ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ، وَيُوجِبُونَ بِنَاءَ الْأَحْكَامِ عَلَى الْعِلْمِ، وَيَطْعَمُونَ عَلَى مَنْ يَعْتَمِدُ الظَّنَّ الرَّاجِحَ فِي أَمْرِ الدِّينِ.

ثُمَّ يَوَاصِلُ الطُّوسِيُّ شَرْحَ مُعْضَلَةِ تَعَارُضِ الْمَرْوِيَّاتِ الْإِمَامِيَّةِ، فَيَقُولُ: "حَتَّى دَخَلَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِمَّنْ لَيْسَ لَهُمْ قُوَّةٌ فِي الْعِلْمِ، وَلَا بَصِيرَةٌ بِوُجُوهِ النَّظَرِ وَمَعَانِي الْأَلْفَاظِ شُبْهَةٌ. وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ رَجَعَ عَنْ اعْتِقَادِ الْحَقِّ لَمَّا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ، وَعَجَزَ عَنْ حَلِّ الشُّبْهَةِ فِيهِ. سَمِعْتُ شَيْخَنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ -أَيَّدَهُ اللَّهُ- يَذْكُرُ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْهَارُونِيَّ الْعَلَوِيَّ كَانَ يَعْتَقِدُ الْحَقَّ، وَيَدِينُ بِالْإِمَامَةِ، فَارْجَعَ عَنْهَا، لَمَّا التَبَسَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي اِخْتِلَافِ الْأَحَادِيثِ وَتَرْكِ الْمَذْهَبِ، وَدَانَ بغيرِهِ لَمَّا لَمْ يَتَيَّنْ لَهُ وَجُوهُ الْمَعَانِي فِيهَا. وَهَذَا يُدْلُّ عَلَى أَنَّهُ دَخَلَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ، وَاعْتَقَدَ الْمَذْهَبَ مِنْ جِهَةٍ التَّقْلِيدِ. لِأَنَّ اِخْتِلَافَ فِي الْفُرُوعِ لَا يُوجِبُ تَرْكَ مَا ثَبَتَ بِالْأَدْلَةِ مِنَ الْأَصُولِ"^(١).

وَأَبُو الْحَسَنِ الْهَارُونِيُّ الَّذِي ذَكَرَهُ الطُّوسِيُّ هُنَا هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْحَسَنِيِّ الْعَلَوِيِّ. مِنْ وَلَدِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام. أَحَدُ أَئِمَّةِ الزَّيْدِيَّةِ مِنْ أَهْلِ طَبَرِ سَتَانَ. بُويعَ لَهُ بِبِلَادِ الدَّيْلَمِ سَنَةَ (٣٨٠هـ)، وَاتَّخَذَ لِقَبَ (الْمُؤَيَّدَ بِاللَّهِ). لَهُ مُصَنَّفَاتٌ عَلَى طَرِيقَةِ الزَّيْدِيَّةِ^(٢)، وَكَانَتْ وَفَاتِهِ سَنَةَ (٤١١هـ). وَالطُّوسِيُّ يَنْقُلُ هُنَا عَنْ أَسَاتِذِهِ الْمَفِيدِ، أَنَّ

(١) تقدم (ص ٢٤٣) الكلام عن استعمال الإمامية دليل (وجوب اللطف) لإثبات عقيدة الإمامة.

(١) تهذيب الأحكام (٢/١).

(٢) من مصنفاته: كتاب (التجريد) في الفقه وشرحه، و(النقض على ابن قبة الإمامي)، و(الآداب في علم الكلام)،

وكتاب (الأمالي)، وغيرها.

ذاك الشيخ كان إمامياً، ثم رجع إلى مذهب الزيدية، لما رأى تعارض المنقولات عن الأئمة. وقد عاب الطوسي صنيعة، مُتعللاً بأن اختلاف الروايات في الفروع لا يوجب القَدَح في الأصول. مع أن اختلاف الروايات الإمامية لم يقتصر على الفروع دون الأصول، ثم إنَّ الاختلاف في الفروع يقدح في مقصد الإمامة الذي يفترض فيه أن يكون عاصماً من وقوع الخلاف حسب دليل (وجوب اللطف).

يُكمل الطوسي شرح سبب تأليف كتابه، فينقل عن صديقه الذي ذكره في اختلاف الروايات الإمامية قوله: "إذا كان الأمر على هذه الجملة، فلاشتغال بشرح كتاب يحتوي على تأويل الأخبار المختلفة والأحاديث المتنافية، من أعظم المهمات في الدين، ومن أقرب القربات إلى الله -تعالى-". ثم قال الطوسي -بعد ذلك كله-: "فقصدت إلى عمل هذا الكتاب، لما رأيت من عظم المنفعة في الدين، وكثرة الفائدة في الشريعة، مع ما انضم إليه من وجوب قضاء حق هذا الصديق -أيده الله تعالى-"^(١).

فهذا سبب تأليف الطوسي كتابه (التهذيب)، فقد كان المقصد الرئيس للكتاب، حلَّ تعارضات الأخبار. وقد وقع له في سبيل ذلك تكلفات بعيدة، عجب منها الشيخ محمود شكري الآلوسي رحمه الله (١٣٤٢هـ)، فذكر أنه "ركب متن عمياء، وخبط خبط عشواء، فأتى بالتكلفات البعيدة والتعسفات غير السديدة"^(١). ثم أورد الآلوسي مثلاً من موضع قرَّر فيه الطوسي عدم صحة الوضوء بغير ما ينطبق عليه اسم الماء المطلق، ثم أورد رواية مُشكلة عن علي الرضى عليه السلام، فيها أنه سئل عن الرجل يغتسل بماء الورد، ويتوضأ به للصلاة؟ قال: "لا بأس بذلك"^(٢). أورد الطوسي هذه الرواية، ثم حاول أن يتأولها، فذكر أن من الجائز أن يكون المقصود بها جواز التحمُّل برائحة ماء الورد في الصلاة. وكأنه أدرك ضعف هذا

تنظر ترجمته في: الحقائق الوردية في تراجم الأئمة الزيدية (٢/٦٥)، الأعلام (١١٦/١).

(١) تهذيب الأحكام (١/٣-٤).

(١) صب العذاب على من سب الأصحاب (ص ٢٩٨).

(٢) تهذيب الأحكام (١/٢١٨).

التأويل، فأتبعه بجوابٍ آخرٍ أبعدَ منه، فذكرَ أن من الجائزِ ألا يكونَ المرادُ بالخبرِ ماءَ الوردِ المعروف، بل المقصودُ به: الماء الذي وقع فيه وردًا! (١).

وللطوسيٍّ من مثلِ هذا التكلُّفِ في كتابه نظائرُ. وقد عابَ عليه بعضُ علماءِ المذهبِ ذلك. منهم الفيضُ الكاشانيُّ (١٠٩١هـ)، الذي ذكرَ أن كتاب (تهذيب الأحكام) مُشتمَلٌ على "تأويلاتٍ بعيدةٍ وتوفيقاتٍ غيرِ سديدةٍ" (٢). ونقلَ يوسفُ البحرانيُّ (١١٨٦هـ) عن بعضِ مشايخه قوله: إن الطوسيَّ "وقعَ له خبطٌ عظيمٌ في كتابي الأخبارِ في تحلُّله للاحتِمالاتِ البعيدة، والتَّوجيهاتِ الغيرِ السَّديدة". وظاهرُ صنيعِ البحرانيِّ الموافقةُ على هذا النقدِ، كما يقوله محسنُ الأمين (١٣٧١هـ) (٣).

• سابعاً: وصفُ الكتاب، ومنهجُ الطوسيِّ فيه.

(تهذيبُ الأحكام) إن لم يكنْ أقدمَ مُصنَّفاتِ الطوسيِّ على الإطلاقِ - كما استظهره محسنُ الأمين (١٣٧١هـ) (٤) - فهو يقيناً من مُصنَّفاتِه المتقدِّمة التي كتبها أوائلَ عمره. إذ إنه أحالَ عليه في كثيرٍ من كُتبه اللاحقة (١)، في حينِ لم يذكرْ فيه أيَّ كتابٍ آخرَ له. ما عدا إشارةً لكتابه (الفهرست) وردت في (المشيخة) الملحقَة بآخرِ الكتاب (٢). وقد نبّه كثيرٌ من دارسي الكتاب إلى أن تصرُّفه في أبوابِ الطَّهارة يدلُّ على شُرُوعه في تصنيفه في حياةِ أستاذه المفيد المتوفى سنة (٤١٣هـ)، بقرينة أنه كانَ إذا نقلَ عنه يقول: "أخبرني الشيخُ أيَّده الله" (٣). ثم

(١) المرجع السابق (٢١٩/١).

(٢) الوافي (٤٥/١).

(٣) أعيان الشيعة (١٦٣/٩).

(٤) المرجع السابق (١٦١/٩).

(١) انظر: عدة الأصول (١٣٧/١)، الخلاف (٩١/١)، (٣٤٧/١)، (٢٦٢/١)، المبسوط (٣٥٦/١)، (١٢٣/٧)، (١٣٣/٧)، النهاية (ص ٢٣٥)، (٢٤٣)، التبيان (١٢١/٣)، (١٣١/٣)، الجمل في العقود والعبادات، ضمن مجموع الرسائل العشر (ص ٢٤٥). وقد ذكر (تهذيب الأحكام) في طليعة مصنفاته في ترجمته التي عقدها لنفسه في الفهرست (ص ٢٤٠).

(٢) تهذيب الأحكام (١٨٨/١٠).

(٣) انظر أمثلة ذلك بأول الكتاب (٢/١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩). وهناك مواضع أخرى كثيرة.

من أوائل كتاب الصلاة إلى آخر الكتاب، صار يترحم عليه إذا نقل عنه^(١). وقد جعل الطوسي أبواب كتابه (التّهذيب) على ترتيب مسائل متن (المقنعة) في الفقه، الذي صنّفه أستاذه المفيد (٤١٣هـ). وهو متن مختصر مجرّد من الأدلة. استفتح المفيد بستان أبواب في التوحيد والنبوة والإمامة والمعاد، قبل أن يشرع في أبواب الفروع^(٢). وقد ذكر الطوسي أنه إنما اختار (المقنعة) لكونها "بعيدة من الحشو"، فلأجل ذلك اختارها لتكون مسائلها مدار أحاديث كتابه. غير أنه نصّ على أنه سيتجاوز الأبواب العقديّة المذكورة بأولها، وأنه سيبدأ بأبواب الطهارة، لأنّ مقصود كتابه الفروع لا الأصول^(٣).

وكان الطوسي أوّل شروعه في الكتاب يعتزم الالتزام بمسائل مقنعة المفيد دون زيادة، حيث قال في المقدمة: "ولم أقصد الزيادة عليها لأني -إن شاء الله تعالى- إذا وفق الله الفراغ من هذا الكتاب، ابتدئ بشرح كتاب يجتمع على جميع أحاديث أصحابنا أو أكثرها، مما يبلغ إليه جهدي وأستوفي ما يتعلّق بها إن شاء الله تعالى"^(٤).

كان هذا ما عزم عليه الطوسي عندما شرع في تصنيف الكتاب. وقد رسم لنفسه منهجاً ثقيلاً واسعاً في تناول المسائل، فقال -وهو يرسم خطة كتابه-: "أترجم كلّ باب على حسب ما ترجمه (يعني المفيد). وأذكر مسألة مسألة، فأستدلّ عليها: إما من ظاهر القرآن، أو من صريحه أو فحواه، أو دليله أو معناه. وإما من السنّة المقطوع بها، من الأخبار المتواترة، أو الأخبار التي تقترب إليها القرائن التي تدلّ على صحتها. وإما من إجماع المسلمين -إن كان فيها إجماع-، أو إجماع الفرقة المحقّة. ثم أذكر -بعد ذلك- ما ورد من أحاديث أصحابنا المشهورة في ذلك، وأنظر فيما ورد بعد ذلك مما ينافيها ويضادّها، وأبين الوجه فيها: إما بتأويل أجمع بينها وبينها، أو أذكر وجه الفساد فيها، إما من

(١) انظر مثلاً في الكتاب: (١٢/٢)، (١٤)، (١٨)، (٢٦)، (٣٣)، (٣٥)، (٣٩)، (٤١)، (٤٢)، (٤٥).

(٢) انظر المقنعة (٢٩-٣٤)، الذريعة (١٢٤/٢٢).

(٣) تهذيب الأحكام (٤/١).

(٤) المرجع السابق.

ضَعَفَ إِسْنَادُهَا، أَوْ عَمَلَ الْعَصَابَةِ بِخِلَافِ مُتَضَمَّنِهَا. فَإِذَا اتَّفَقَ الْخَبْرَانِ عَلَى وَجْهِ لَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، بَيَّنْتُ أَنَّ الْعَمَلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِمَا يُوَافِقُ دِلَالَةَ الْأَصْلِ، وَتَرْكُ مَا يَخَالِفُهُ. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ مِمَّا لَا نَصَّ فِيهِ عَلَى التَّعْيِينِ حَمَلَتْهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْأَصْلُ^(١).

كَانَ هَذَا مَا رَسَمَهُ الطُّوسِيُّ لِنَفْسِهِ أَوَّلَ الْأَمْرِ، فَكَانَ يَنْوِي عَرْضَ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ وَالِاسْتِدْلَالَ عَلَيْهَا بِهَذَا الْمَنْهَجِ الْوَاسِعِ الْمَطْوَّلِ، مَعَ الْإِلْتِزَامِ بِمَا وَرَدَ فِي (الْمَقْنَعَةِ) دُونَ زِيَادَةٍ. غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكْدَ يَجَاوِزْ كِتَابَ الطَّهَّارَةِ، حَتَّى اسْتَثْقَلَ هَذَا الْمَسْلُكُ فَأَضْرَبَ عَنْهُ، وَاخْتَارَ مِنْهَجًا أَخْصَرَ وَأَيْسَرَ فِي عَرْضِ الْمَسْأَلَةِ، مَعَ التَّوَسُّعِ فِي ذِكْرِ فُرُوعٍ لَمْ يُورِدْهَا الْمَفِيدُ فِي مَخْتَصَرِهِ.

وَقَدْ شَرَحَ تَرَاجُعَهُ عَنْ نَهْجِهِ الْأَوَّلِ فِي مَشِيخَتِهِ الْمُلْحَقَةِ بِآخِرِ كِتَابِهِ، فَقَالَ: "شَرَطْنَا فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ أَنْ نَقْتَصِرَ عَلَى إِيرَادِ شَرْحِ مَا تَضَمَّنَتْهُ الرِّسَالَةُ (الْمَقْنَعَةُ)، وَأَنْ نَذْكُرَ مَسْأَلَةً مَسْأَلَةً، وَنُورِدَ فِيهَا الْإِحْتِجَاجَ مِنَ الظُّوَاهِرِ وَالْأَدَلَّةِ الْمَفْضِيَةِ إِلَى الْعِلْمِ، وَنَذْكُرَ مَعَ ذَلِكَ طَرَفًا مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَاهَا مَخَالِفُونَا، ثُمَّ نَذْكُرَ -بَعْدَ ذَلِكَ- مَا يَتَعَلَّقُ بِأَحَادِيثِ أَصْحَابِنَا -رَحِمَهُمُ اللَّهُ-، وَنُورِدَ الْمُخْتَلَفَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْهَا، وَالْمُتَّفَقَ عَلَيْهَا. وَوَفَّيْنَا بِهَذَا الشَّرْطِ فِي أَكْثَرِ مَا يَحْتَوِي عَلَيْهِ كِتَابُ الطَّهَّارَةِ. ثُمَّ إِنَّا رَأَيْنَا أَنَّهُ يَخْرُجُ بِهَذَا عَنِ الْعَرَضِ، وَيَكُونُ -مَعَ هَذَا- الْكِتَابُ مَبْتُورًا غَيْرَ مُسْتَوْفٍ، فَعَدَلْنَا عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِلَى إِيرَادِ أَحَادِيثِ أَصْحَابِنَا، الْمُخْتَلَفِ فِيهِ وَالْمُتَّفَقِ. ثُمَّ رَأَيْنَا -بَعْدَ ذَلِكَ- أَنَّ اسْتِيفَاءَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْمَنْهَاجِ، أَوَّلَى مِنَ الْإِطْنَابِ فِي غَيْرِهِ، فَرَجَعْنَا وَأَوْرَدْنَا مِنَ الزِّيَادَاتِ مَا كُنَّا أَخْلَلْنَا بِهِ"^(١).

فَاسْتَقَرَّ نَهْجُ الطُّوسِيِّ فِي الْكِتَابِ عَلَى عَقْدِ تَبْوِيْبٍ لِلْفَرْعِ الْفِقْهِيِّ، ثُمَّ سَرَدَ الْمُرَوِّياتِ الْمُؤَيَّدَةَ لَهُ. وَإِنْ وَجِدَتْ أَخْبَارٌ إِمَامِيَّةٌ مُعَارِضَةٌ ذَكَرَهَا، ثُمَّ اجْتَهَدَ فِي تَأْوِيلِهَا، وَرَبَّمَا ضَعَّفَهَا. فَصَارَ كِتَابُهُ بِذَلِكَ أَقْدَمَ مُصَنَّفٍ لِلطَّائِفَةِ فِي التَّوْفِيقِ بَيْنَ مُخْتَلِفِ الْأَخْبَارِ.

أَمَّا طَرِيقَتُهُ فِي سِيَاقِ الْمُرَوِّياتِ، فَقَدْ سَلَكَ مَسْلَكًا وَسَطًا بَيْنَ طَرِيقَةِ الْكُلِّيِّ الَّذِي كَانَ يَسُوقُ الرِّوَايَةَ بِتَمَامِ إِسْنَادِهَا، وَبَيْنَ طَرِيقَةِ ابْنِ بَابَوَيْهِ الَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ تَعْلِيقُ الْأَسَانِيدِ. فَكَانَ

(١) تهذيب الأحكام (٤/١).

(١) مشيخة تهذيب الأحكام، الملحقه بآخر الكتاب (٤/١٠).

الطُّوسِيُّ مرةً يروي الخبرَ بإسناده كاملاً، وأكثرُ ما وقعَ منه ذلك في أبوابِ الطَّهَّارَةِ من أوَّلِ الكتابِ^(١). وفي الأغلبِ كانَ يُعلِّقُ الإسنادَ فيَحذفُ منه أوَّلَه. وقد نصَّ في المقدِّمة على أنه إذا علَّقَ خبراً عن صاحبِ كتابٍ مُصنَّفٍ فهو مما أخذَه من ذلك الكتابِ. قال: "اقتصرنا من إيرادِ الخبرِ على الابتداءِ بذكرِ المصنِّفِ الذي أخذنا الخبرَ من كتابه، أو صاحبِ الأصلِ الذي أخذنا الحديثَ من أصله"^(٢). وهذا من أهمِّ الفُروقِ بين نَهجِ الطُّوسِيِّ ونَهجِ ابنِ بابويِّه (٣٨١هـ)، الذي لم يشر لمثل ذلك أبداً، كما نبَّه على ذلك الشيخُ حسنُ العامليُّ^(٣).

ثم إن الطُّوسِيَّ بآخرِ الكتابِ فعلَ مثلَ ما فعلَ قبلَه ابنُ بابويِّه، فسرَدَ مَشِيخَةً أوردَ فيها أسانيدهُ إلى المصنِّفينَ وأصحابِ الأصولِ الذين علَّقَ عنهم رواياتِ كتابه. ومما قاله بأوَّلِ تلك المَشِيخَةِ: "حيثُ وفَّقَ اللهُ -تعالى- للفراغِ من هذا الكتابِ، نحنُ نذكرُ الطُّرُقَ التي يُتوصَّلُ بها إلى روايةِ هذه الأصولِ والمصنِّفاتِ، ونذكرُها على غايةٍ ما يمكنُ من الاختصارِ، لتخرجَ الأخبارُ بذلك عن حدِّ المراسيلِ، وتلحقَ بابابِ المسنداتِ"^(١). غيرَ أنه في مَشِيخَتِه لم يصلِ جميعَ مُعلَّقاتِ كتابه، بل تركَ كثيراً منها، فلم يبيِّن تمامَ سَنَدِه إليها. كما سيأتي بيانُ ذلك.

يقولُ الفيضُ الكاشانيُّ (١٠٩١هـ) -شارحاً نَهجَ الطُّوسِيِّ في سياقِ الأسانيد-: "قد يجري في كتابي (التَهذيبُ، والاستبصارُ) على وتيرةِ الكلِّينِ، فيذكرُ جميعَ السَّنَدِ حقيقةً أو حُكماً"^(٢). وقد يقتصرُ على البعضِ، فيذكرُ أواخرَ السَّنَدِ ويتركُ أوَّلَه. وكلُّ موضعٍ سلكَ فيه هذا المسلكَ -أعني الاقتصارَ على البعضِ-، فقد ابتدأَ فيه بذكرِ صاحبِ الأصلِ الذي أخذَ الحديثَ من أصله، أو مؤلِّفِ الكتابِ الذي نقلَ الحديثَ من كتابه"^(٣).

(١) انظر: أعيان الشيعة (١٦٢/٩).

(٢) مَشِيخَةُ تَهذيبِ الأحكام، الملحقَةُ بآخرِ الكتاب (٤/١٠).

(٣) منتقى الجمال (٢٤/١). وانظر: بحوث في علم الرجال (ص ٣٣٧)، (ص ٣٤٠).

(١) مَشِيخَةُ تَهذيبِ الأحكام، الملحقَةُ بآخرِ الكتاب (٥/١٠).

(٢) الظاهر أنه يعني بقوله (حكماً)، ما يقعُ من إحالة على سندٍ سابق.

(٣) الوافي (٣٢/١). وانظر مثل ذلك في تنقيح المقال (٨٤/٣)، ومستدركات علم الرجال (١٢/١).

● ثامناً: عدد مرويات (تهذيب الأحكام).

لم أرَ علماء الطائفة غنوا بإحصاء أخبار الكتاب، كما فعلوا مع (الكافي). وقد رأيتُ يوسفَ البحراني (١١٨٦هـ) يقول: "لم يحضرنِي عَدُّ ما اشتمَلَ عليه من الأحاديث. وإن لم يزدْ على أحاديث (الكافي) لم يقصُر عنها. والاشتغالُ بعَدِّها ليس من المهمَّات" (١). ونقلَ النُّوريُّ الطُّبرسيُّ (١٣٢٠هـ) عن نُسخةٍ عنده من الكتاب -وصفها بالجليلة، التامة، المبالغ في تصحيحها وضبط عدد الأبواب، وأحاديث كل باب- نقلَ عنها أن عددَ أخبار الكتاب بلغت (١٣٥٩٠) خبراً. وذكرَ أنه امتحنَ ذلك العدَّ فوجده صحيحاً (٢). وذكرَ محسنُ الأمين (١٣٧١هـ)، والطهراني (١٣٨٩هـ) مثلَ هذا الرقم (٣). وهو قريبٌ من الترتيم المُثبت في النُّسخة المطبوعة اليوم، والتي يبلغ ما فيها (١٣٩٢٩) خبراً (٤).

لكن يُشكِّلُ على ذلك ما ذكره الطُّوسيُّ نفسه في (عِدَّة الأصول)، حين قال -وهو يتحدث عن تعارض الأخبار-: "قد ذكرتُ ما وردَ عنهم -عليهم السلام- في كتابي المعروف بـ (الاستبصار)، وفي كتاب (تهذيب الأحكام)، ما يزيدُ على خمسة آلاف حديث" (١). والتفاوت بين الرقمين ظاهرٌ. وقد ذهبَ بعضُ الأفاضلِ المحققين إلى أن ذلك الاختلاف راجعٌ إلى دَسٍّ وتزويرٍ تعرضَ له الكتابُ مُذْ زَمَنِ الطُّوسيِّ وإلى اليوم (٢). غيرَ أن الذي يظهرُ أن الطُّوسيَّ في كلمته المنقولة من (عِدَّة الأصول)، لم يكن يتحدث عن مجموع أحاديث كتابه، بل كان يقصدُ خصوصَ الأخبارِ المتعارضة من جُملة ما اشتمَلَ عليه الكتاب، وهي الأخبارُ التي أفردها في كتابه الأصغر (الاستبصار)، والذي نصَّ بآخره على أن مجموع ما فيه (٥٥١١) خبراً (٣).

(١) لؤلؤة البحرين (ص ٣٩٦).

(٢) خاتمة مستدرک الوسائل (٤١٥/٦).

(٣) الذريعة (٥٠٤/٤).

(٤) انظر إحصاء المرويات في النسخة المطبوعة الذي قام به محققو خاتمة مستدرک الوسائل (٤١٥/٦).

(١) عدة الأصول (١٣٨/١).

(٢) أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (٤٣٦/١).

(٣) الاستبصار (٣٤٣/٤).

● تاسعاً: منزلة الكتاب عند الإمامية، وحال أسانيدِهِ.

كتاب (تهذيب الأحكام) ثالثُ الكتبِ الأربعةِ الأهمِّ لدى الإمامية. بل هو الأوَّل والأوسعُ من بين ما كتبه في مروياتِ الفروعِ الفقهيَّة؛ إذ لا يوجد لدى الطائفة كتابٌ يضارعه في هذا المعنى. وقد امتدحه بذلك مؤلفه، فقال: إنَّ أخباره "مُشمِّلةٌ على أكثر ما يتعلَّق بالفقه من أبوابِ الأحكام، وأنه لم يشُدَّ عنه في جميع أبوابه وكتبه مما وردَ في أحاديث أصحابنا، وكتبهم وأصولهم ومُصنِّفاتهم، إلا نادرٌ قليلٌ، وشاذٌّ يسيرٌ"^(١). وذكر المجلسي (١١١١هـ) أنه "أجمعُ الكتبِ الحديثيةِ لمُداركِ الأحكام، وأشملها لأدلةِ الحلالِ والحرامِ"^(٢).

لأجل ذلك فإن ابنَ المطهرِ الحلِّيَّ (٧٢٦هـ) لما وَضَعَ كتابه (التَّذكرة) في الفقه، لم يعتمد في الاستدلالِ على غيرِ مروياتِ الطوسيِّ في (التهذيب) إلا ما ندر، كما ذكرَ ذلك محسنُ الأمين^(٣) (١٣٧١هـ). ولما عقدَ زينُ الدينِ العامليُّ (٩٦٥هـ) مُقارنةً بينَ (الكافي) و(تهذيب الأحكام) قال: "لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر. لأنَّ الأوَّلَ أجمعُ لفنونِ الأحاديث، والثاني: أجمعُ للأحاديثِ المختصَّة بالأحكامِ الشرعيةِ"^(٤).

ويذكر بحرُ العلوم (١٢١٢هـ) أن الكتابَ صار "للفقيه فيما يتغيه من رواياتِ الأحكام مُغنياً عمَّا سواه في الغالب، ولا يُغني عنه غيره في هذا المرامِ"^(٥). ويقولُ النوريُّ الطبرسيُّ (١٣٢٠هـ): "هو أعظمُ كُتبِ الحديثِ في الفقه منزلةً، وأكثرها منفعةً"^(٦).

وكلامُ علماء المذهبِ في الثناءِ على (تهذيب الأحكام) كثيرٌ. فالكتابُ يُعدُّ المصدرَ الرئيسَ الذي يُعوَّل عليه فقهاءُ الإمامية في تحقيقِ أدلةِ الفروعِ الفقهيَّة. وقد أحصى الطهرانيُّ (١٣٨٩هـ) ستةَ عشرَ شرحاً وعشرينَ حاشيةً مما كتبه علماءُ الإمامية على الكتاب^(٧).

(١) مقدمة الاستبصار (٢/١).

(٢) ملاذ الأخيار (٤/١).

(٣) أعيان الشيعة (١٦١/٩).

(٤) الرعاية في علم الدراية (ص ٧٣).

(٥) الفوائد الرجالية (٢٢٩/٣).

(٦) خاتمة مستدرک الوسائل (١٣/٦).

(٧) الذريعة (٥٠٦/٤).

أما فيما يتعلق برتبة أسانيده ومترلتها صحّة وضعفاً. فسوف أرجئ الكلام في هذا، إلى المبحث المخصّص لكتاب (الاستبصار) المختصر من (تهذيب الأحكام)، إذ الكلام في أسانيد أحاديث الكتّابين واحد.

• طبعات كتاب (تهذيب الأحكام):

طُبع الكتاب أوّل مرّة بطهران طبعة حجرية في مجلّدين سنة (١٣١٧هـ).
ثم قُوبلت هذه النسخة على بعض الأصول الخطيّة، وصدرت منه طبعة أخرى جديدة في عشرة أجزاء عن دار الكتب الإسلاميّة بطهران، سنة (١٣٩٠هـ)، بتحقيق حسن الموسوي الخراساني. وأعيد إصدار هذه الطبعة ثانية بالتّجفّر فيما بين سنة (١٩٥٨م)، وسنة (١٩٦٢م)^(١). وهذه الطبعة هي المتداولة إلى اليوم، حيث أُعيد تصويرها مراراً^(٢).

(١) فهرست المطبوعات العراقية (١/٤٧).

(٢) معجم المطبوعات العربية في إيران (ص ٢٨٨).

المبحث الرابع

كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار

• أولاً: وصف الكتاب، وسبب تأليفه.

(الاستبصار) كتاب في مَروياتِ الفُروعِ الفِقهيةِ أيضاً، اختصره مؤلفه الطُّوسيُّ من كتابه الأكبر (تهذيب الأحكام)، فلذلك اعتادَ علماء المذهب إطلاقَ اسم (التهذيبين) على الكتابين. وقد شرح الطُّوسيُّ الفرقَ بينهما، فقالَ عن (الاستبصار): "هو يشتملُ على عدَّةِ كُتبٍ (تهذيب الأحكام)، غيرَ أنَّ هذا الكتابَ مَقْصُورٌ على ذِكرِ ما اختلفَ من الأخبارِ، والأوَّلُ يجمَعُ الخلافَ والوفاقَ"^(١).

يعني بذلك أن كتاب (تهذيب الأحكام) شاملٌ لَتَوَعِينِ من الفُروعِ الفِقهيةِ:

- الفروع التي وقعَ تعارضٌ بين أدلتها.

- والفروع التي اتفقت أدلتها فلم تتعارض.

أما كتاب (الاستبصار) فخاصٌّ بالنوعِ الأوَّلِ فقط، وهو المتعلِّقُ بالفُروعِ الفِقهيةِ التي وقعَ التعارضُ بين النصوصِ المرويةِ فيها. فكان الطُّوسيُّ يَعْقِدُ التبويبَ، ثم يوردُ الحديثَ الذي يأخذُ به، ثم يُتبعه بما عارضه، ليتأوَّلَه بما يُسْقِطُ التعارضَ، أو يُضَعِّفه.

وقول الطُّوسيِّ إن (الاستبصار) يشتملُ على عدَّةِ كُتبٍ (تهذيب الأحكام)، إما أنه حُكْمٌ أغلبيٌّ، أو أنَّ الطُّوسيَّ غفلَ -وهو يقولُ هذا- عن اشتمالِ (التهذيب) على كتابٍ كاملٍ لا وُجُودَ له في (الاستبصار)، وهو كتابُ (المزار) المتضمَّنُ أكثرَ من خمسين باباً^(١).

وقد شرح الطُّوسيُّ سببَ تأليفِ (الاستبصار)، فقال: "إن جماعةً من أصحابنا، لما نظروا في كتابنا الكبيرِ الموسومِ بـ (تهذيب الأحكام)، ورأوا ما جمَعْنَا فيه من الأخبارِ المتعلقةِ بالحلالِ

(١) الفهرست (ص ٢٤٠).

(١) تهذيب الأحكام (١٠٥-٢/٦).

والحرام...تشوّفت نفوسهم إلى أن يكون ما يتعلّق بالأحاديث المختلّفة مُفرداً على طريق الاختصار". وذكر أنّ (التهذيب) "يصلح أن يكون مذكوراً يلجأ إليه المبتدي في تفقّحه، والمنتهي في تذكّره، والمتوسّط في تبجّره". وأما (الاستبصار)، "فيفزّع إليه المتوسّط في الفقه لمعرفة، والمنتهي لتذكّره... وإن كان المبتدي لا يخلو -أيضاً- من الانتفاع به"^(١).

فمن هذا الشّرح للفرق بين الكتابين، نفهم أن (الاستبصار) أخصّ من (التهذيب)، وأن (التهذيب) مُشتملٌ على مرويات ومَسائل (الاستبصار) وزيادة. وقد بلغ مجموع الأخبار المودّعة في (الاستبصار) -حسب إحصاء مؤلّفه- (٥٥١١) رواية^(٢). وهذا العدد قريبٌ مما في النسخة المطبوعة، والذي يبلغ (٥٥٥٨) رواية.

وقد شرح الطّوسي في الخاتمة تقسيم أجزاء كتابه، فقال: "اعلموا -أيّدكم الله- أني جزأت هذا الكتاب ثلاثة أجزاء: الجزء الأوّل والثاني يشتملان على ما يتعلّق بالعبادات. والثالث يتعلّق بالمعاملات وغيرها من أبواب الفقه"^(٣). ثم فصل عدّد أحاديث كل قسم.

أما منهجه في سياق أسانيد الأخبار، فقد شرّحه -أيضاً- بآخر الكتاب، فقال: "كنت سلكت في أوّل الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها، وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الأوّل والثاني. ثم اختصرت في الجزء الثالث، وعوّلت على الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت من كتابه أو أصله. على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصّل بها إلى هذه الكتب والأصول حسب ما عمّلت في كتاب (تهذيب الأحكام)"^(٤).

غير أن توصيف الطّوسيّ لنهجه في سياق الروايات لا يطابق واقع الكتاب، فقوله إنه كان يسوق كامل الإسناد في القسم المتعلّق بالعبادات لا يتفق مع حال ذلك القسم المملوء بالروايات المعلّقات، بل لا يبعد القول بأن المعلّقات فيه أكثر من الموصولات.

نعم هناك فرق بين قسم العبادات وما بعده من جهة أن قسم العبادات مزيجٌ من

(١) الاستبصار (١/٢-٣).

(٢) المرجع السابق (٤/٣٤٣).

(١) الاستبصار (٤/٣٤٢).

(٢) المرجع السابق (٤/٣٠٤).

الموصولات والمعلقات، في حين أن ما بعده مما لا يكاد يوجد فيه خبرٌ موصولٌ. وأكثر ما يوجد الخبر الموصول في قسم العبادات في الأخبار التي يُصدّر بها الطوسيُّ الباب. فهو يبدأ الباب بذكر الخبر المؤيد لاختياره، فيذكره - في الغالب - موصولاً. ثم يتبعه بالروايات المعارضة، فيذكرها - في الغالب - مُعلّقة، ثم يُجيب عنها. فلعلّه أرادَ بعبارته المتقدمة الأخبار التي يُصدّر بها الكتاب، دون الأخبار المعارضة، وإن كان لم يلتزم وصل أي من النوعين.

وقد وفي الطوسيُّ بما وعدَ فحتم الكتاب بمشيخة ساقٍ فيها أسانيدُه إلى أصحاب المصنّفات، وهي تكادُ تُطابقُ الأسانيدَ التي ذكرها في خاتمة (التهذيب)، وفيها من الإشكال ما في أختها؛ إذ إنها لم تستوعب جميعَ معلقات الكتاب، كما سيأتي.

أما عن طبعات الكتاب، فقد طُبِعَ أولَ مرّةٍ في لُكنو بالهند سنة (١٣٠٧هـ). ثم طُبِعَ ثانيةً بطهران سنة (١٣١٧هـ).

ثم طُبِعَ بالنجف سنة (١٣٧٥هـ) في أربع مجلدات، بإشرافِ عليٍّ الآخوندِيّ، وتحقيقِ حسنِ الموسويِّ الخراساني^(١). ثم أعادت دارُ الكتبِ الإسلاميّةِ بطهرانَ تصويرَ هذه الطبعة مراراً^(٢). وصورةُ هذه الطبعة هي المتداولة إلى اليوم.

● ثانياً: منزلة كتاب (الاستبصار) لدى الإماميّة.

يعدُّ كتابُ (الاستبصار) رابعَ الكتبِ الأربعةِ الأشهرِ والأصحِّ لدى الإماميّة. وقد وصفه الطّهْرانيُّ (١٣٨٩هـ) فقال: "أحدُ المجاميعِ الأربعةِ الحديثيّةِ التي عليها مدارُ استنباطِ الأحكامِ الشرعيّةِ عندَ الفقهاءِ الاثني عشرية، منذُ عصرِ المؤلّفِ حتى اليوم"^(٣). وقد صنّفَ علماءُ الطائفةِ عليه أكثرَ من خمسة عشرَ شرحاً وتعليقاً في القرنينِ الحادي عشرَ والثاني عشرَ^(٤)، في

(١) فهرس المطبوعات العراقية (ص ١٤٧)، أعيان الشيعة (١٦٥/٩).

(٢) معجم المطبوعات العربية في إيران (ص ٢٧٧).

(٣) الذريعة (١٣/٢).

(٤) المرجع السابق (١٥/٢).

الحقبة الصَّفَوِيَّة التي شاعَ فيها العنايةُ بكتبِ الرواية.

غيرَ أني لم أجِدَ تفسيراً مقبُولاً لعدِّ الكتابِ في طليعةِ مصادِرِ الطائفةِ، واعتباره أحدَ أركانِ أصولها الحديثيةِ الكبرى، مع ما عُلِمَ من كونه اختصاراً لكتاب (تهذيب الأحكام). فالكتابُ - كما وصفه الفيضُ الكاشاني (١٠٩١هـ) -: "بضعةٌ من (التهذيب)"، وهو - كما يقولُ زينُ الدِّينِ العامليُّ (٩٦٥هـ) -: "أخصُّ من (التهذيب)"، فيمكنُ الغناءُ عنه به" (١)، فلا معنى - إذن - لأن يُعدَّ الكتابُ أصلاً مُنفرداً في صدارةِ أهمِّ كتبِ الروايةِ الإماميةِ؟!

وحيثُ يُقالُ إن (الاستبصارَ) اختصارٌ لـ (التهذيب) فليسَ المقصودُ فقط أنَّ (التهذيب) يشملُ المرويَّاتِ المعارضةَ وغيرِ المعارضةِ، في حين أنَّ (الاستبصارَ) خاصٌّ بما وقعَ فيه التعارضُ. بل حتى في المرويَّاتِ المتعارضةِ التي يُفترضُ أن يشتركَ فيها الكتابانِ، فإن الطوسيَّ حين يُوردُ مسألةً كثرتَ فيها الأخبارُ، فإنه يقتصرُ على ذِكرِ بعضها في (الاستبصار)، مُكتفياً بما بسطه في (التهذيب). وقد نصَّ على هذا بآخرِ (الاستبصار) فقال: "أوردتُ في كُلِّ بابٍ عقده: إما جميعَ ما رويَ فيه، إن كانت الأخبارُ قليلةً، وإن كان ما يتعلَّقُ بذلك البابُ كثيراً جداً، فقد أوردتُ منه طرفاً مُقنعاً، وأحلتُ بالباقي على الكتابِ الكبير" (١).

لأجلِ هذا قلتُ: إنه لا معنى لأن يُذكرَ (الاستبصارُ) ضمنَ المصادِرِ الرئيسةِ لمرويَّاتِ المذهبِ إلى جوارِ أصله الأكبرِ (التهذيب). ولا ينفَعُ في الجوابِ عن هذا ما ذكره بعضُ المعاصرينَ من أنه وجدَ "جُملةً يسيرةً من الأحاديثِ في (الاستبصار)"، لم يذكرها الشَّيْخُ في (التهذيب) أصلاً" (٢). فمع أنَّ هذا الباحثُ لم يُوردِ أمثلةً لتلك الأحاديثِ، ولا ذكرَ عددها، إلا أن وجودَ تلك الجُملةِ اليسيرةِ لا يكفي لأن يُذكرَ الكتابُ في مُقدِّمةِ مصادِرِ الروايةِ، مع وجودِ أصله الأعمِّ (تهذيب الأحكام).

(١) الرعاية في شرح البداية (ص ٧٣).

(١) الاستبصار (٣٠٥/٤).

(٢) مقالة: دور الطوسي في علوم الشريعة، لثامر العميدي. مجلة تراثنا. عدد (٥٤)، (ص ٢٦٧).

● ثالثاً: هل التزم الطوسي صحة الإسناد فيما يرويه في (التهذيب)، و(الاستبصار)؟

صريح كلام الطوسي في مقدمة الكتابين أن ما أودعه فيهما مقبول عنده، باستثناء تلك الأخبار التي يُصرّح بضعفها ويطنّ في أسانيدِها. بل ظاهر كلامه أن الأصل عنده في الأخبار المدونة في مصادر المذهب القبول، ما لم يقع بينها تعارض لا سبيل لدفعه إلا بردّ الأضعف سنداً. أما مع عدم المعارض، أو مع معارض يمكن تأويله، فإن الطوسي يقبل الخبر ولا يلتفت لحال سنده^(١).

فإذا نظرنا لما قرّره في مُقدّمتي الكتابين، نجدّه يُنصُّ على اجتِهاده في استيعاب جميع مرويات الفقه في كتابه (تهذيب الأحكام)، حيث قال في وصفه: "لم يشذّ عنه في جميع أبوابه وكتبه مما ورد في أحاديث أصحابنا وكتبهم وأصولهم ومصنّفاتهم إلا نادراً قليلٌ وشاذٌ يسيرٌ"^(١). ويصفه في موضع، فيذكر أنه "يشتمل على جميع أحاديث الفقه المتفق عليه والمختلف فيه"^(٢).

أما كتابه (الاستبصار) المخصّص للأخبار المتعارضة، فهو يصفه ويقول: "أنا أرجو ألا أكون أخللت بأحاديث مختلفة تُعرف إلا وقد أوردت، إلا شاذاً نادراً، فإني لا أدعي أني أحيط بجميع ما روي في هذا الفن، لأن كتب أصحابنا عليه السلام المصنّفة والأصول المدونة في هذا الباب كثيرة جداً، وربما يكون قد شذّ منها شيء لم أظفر به"^(٣).

فهذه العبارات تدلّ على أن استيعاب مرويات الفقه كان من مقاصد كتابه (التهذيب)، في حين أن استيعاب المتعارض منها كان مقصد كتابه (الاستبصار). فإذا نظرنا —بعد ذلك— في تعامله تلك الأخبار التي حشدها في الكتابين، تبين أن الأصل عنده فيها القبول بقطع النظر عن حال الإسناد.

(١) تقدمت الإشارة لذلك (ص ١٣٧).

(١) تهذيب الأحكام (٢/١).

(٢) الاستبصار (٣٠٥/٤).

(٣) المرجع السابق (٣٠٤/٤).

فقد تحدّثَ في مُقدِّمة (الاستبصار) عن الأخبار، فذكرَ أنّها نوعان: مُتواترٌ مُفيدٌ للعلم، وغيرُ مُتواترٍ. ثم تحدّثَ عن الأخبارِ غيرِ المُتواترة، فذكرَ أنّ "منها يوجبُ العلمَ -أيضاً-، وهو كلّ خبرٍ تقتَرِنُ إليه قرينةٌ توجبُ العلمَ". ثم شرحَ مقصوده بالقرينة، فذكرَ أنّها دليلُ العقل، أو موافقةُ ظواهرِ القرآنِ أو السنةِ المقطوعِ بها، أو موافقةُ إجماعِ المسلمين أو إجماعِ الطائفة. ثم قالَ بعدَ ذلك:

"أما القسمُ الآخرُ، فهو كلّ خبرٍ لا يكونُ مُتواتراً، ويتعرّى من واحدٍ من هذه القرائن. فإن ذلكَ خبرٌ واحدٍ. ويجوزُ العملُ به على شروطٍ، فإذا كانَ الخبرُ لا يعارضُه خبرٌ آخرُ، فإن ذلكَ يجبُ العملُ به، لأنه من البابِ الذي عليه الإجماعُ في النَّقلِ، إلا أن تُعرَفَ فتاواهم بخلافه، فتركُ لأجلها العملُ به".

فمن هذه العبارة نفهم أن خبرَ الواحدِ الذي يجبُ العملُ به له شرطان: ألا يوجدَ خبرٌ يعارضُه. وأن لا تعارضُه فتوى الطائفة.

وكما هو ظاهرٌ فليسَ في كلامه أدنى إشارةٍ للنَّظرِ في حالِ الإسنادِ. والشرطان اللذان ذكرهما شرطانِ عدميّانِ يتعلّقانِ بالمتن، وليساً أوصافاً وجوديّةً يشترطُ تحقُّقها في سندِ الخبرِ.

ثم شرحَ -بعدَ ذلك- نهجه في التعاملِ مع الأخبارِ المتعارضة، فقال: "مهما تمكّنتُ من تأويلِ بعضِ الأحاديثِ من غيرِ أن أطعنَ في إسنادِها، فإنّي لا أتعدها"^(١). وذكرَ أنه سيحتجُّه في الجمعِ بينها على وجهٍ لا يُسقطُ شيئاً منها ما أمكنَ^(٢). ومعنى هذا أنه لا يعمدُ للنَّظرِ في الإسنادِ إلا مُضطراً حينَ يعجزُ عن الجمعِ بين المرويَّاتِ المتعارضة. فلاجلِ ذلكَ قلتُ إن النَّظرَ في الأسانيدِ لم يكنْ عُمدةً في التعاملِ مع الأخبارِ؛ وأنَّ الأصلَ عنده في مرويَّاتِ المذهبِ الصَّحَّةُ والقبُولُ.

هذا ما تبينَ لي من مسلكه، وقد أوقعه هذا في تناقضاتٍ ظاهرةٍ في تعليقاته على

(١) تهذيب الأحكام (٣/١).

(٢) الاستبصار (٣/١).

الأسانيد. وحيث لم يفهم منهجه أكثر الذين جاؤوا بعده، فإن تلك التناقضات الشائعة في الكتاب حيرت الكثيرين من علماء الطائفة، حين رأوه يُضعف بعض الأسانيد في موضع، ثم يقبلها ويحتج بها في موضع آخر في الكتاب نفسه. وحين رأوه كررات كثيرة يطعن في بعض الروايات لمجرد كونها آحاداً، مع أن جُلَّ -أو جميع- مرويات كتابه من الآحاد! وقد توقّف عند تناقضاته زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) فذكر أنه "وقع له في الحديث والفروع الغرائب، فتارة: يعمل بالخبر الضعيف مُطلقاً، حتى إنه يُخصّص به أخباراً كثيرة صحيحة حيث تُعارضه بإطلاقها. وتارة: يُصرّح برّد الحديث الضعيف لضعفه. وأخرى: برّد الصحيح مُعللاً بأنه خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً!"^(١). والمتّبع لطريقة الطوسي وتطبيقاته العملية يرى ما ذكره زين الدين العاملي واضحاً كلّ الوضوح.

و هذه أمثلة ونماذج تبينُ نهجه المتناقض في الكلام عن الأسانيد:

المثال الأول :

ذكر في (الاستبصار) خبراً من رواية (عمار السَّاباطي)، ثم علّق عليه قائلاً: "قد ضَعَفَهُ جماعة من أهل الثَّقَلِ، وذكروا أن ما ينفردُ بِنَقْلِهِ لا يُعْمَلُ عَلَيْهِ، لأنه كان فَطَحِيّاً فَاسِداً المذهب. غير أننا لا نطعن في الثَّقَلِ عليه بهذه الطريقة، لأنه وإن كان كذلك، فهو ثقة في الثَّقَلِ لا يُطعنُ عليه"^(١). لكن في موضع آخر من الكتاب أوردَ خبرين من رواية (عمار) هذا، ثم قال: "هو ضَعِيفٌ فَاسِدُ المذهب، لا يُعْمَلُ على ما يَخْتَصُّ بِروايته. وقد اجتمعت الطائفة على تركِ العمل بهذا الخبر"^(٢).

المثال الثاني:

(عليُّ بنُ حَديد)^(٣): أخرج الطوسي كثيراً من مروياته، وتباينَ منهجه في التعامل معه.

(١) الرعاية شرح البداية (ص ٢٧-٢٨).

(١) الاستبصار (٩٥/٣).

(٢) المرجع السابق (٣٧٢/١).

(٣) مترجم في معجم رجال الحديث (٣٣٦/١٣).

ففي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ احْتَجَّ بِحَدِيثِهِ، وَلَمْ يَعْلُقْ عَلَى سَنَدِهِ بِشَيْءٍ^(١).
 وفي بعض هذه المواضع كَانَ يَذْكُرُ الرِّوَايَةَ مِنْ طَرِيقِهِ، وَقَدْ عَارَضَتْهَا رَوَايَةٌ أُخْرَى، فَيَلْجَأُ
 لِتَأْوِيلِ مَتْنِ رِوَايَتِهِ، وَلَا يَذْكُرُ شَيْئًا عَنْ حَالِهِ^(٢).
 ثُمَّ تَرَاهُ فِي مَوْضِعٍ يَرُدُّ رِوَايَتَهُ، وَيَقُولُ: "ضَعِيفٌ جِدًّا، لَا يُعَوَّلُ عَلَى مَا يَنْفَرِدُ بِهِ"^(٣).

وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ أَسَانِيدِ الطُّوسِيِّ: (عَلِيُّ بْنُ حَدِيدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا...)، وَاخْتَلَفَ
 تَصْرُفُهُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ هَذَا السَّنَدِ -أَيْضًا- :
 فَتَارَةً يَسْتَدِلُّ بِالرِّوَايَةِ بِهَذَا السَّنَدِ، وَلَا يَعْلُقُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ^(١).
 وَتَارَةً يُضَعِّفُهَا لِأَنَّ عَلِيًّا لَمْ يُسَمِّ أَصْحَابَهُ الَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ^(٢).
 وَتَارَةً أُخْرَى يَجْمَعُ بَيْنَ التَّضْعِيفِ بِالْإِرْسَالِ، وَبِحَالِ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، فَيَقُولُ: "مُرْسَلٌ"^(٣)،
 وَرَاوِيهِ ضَعِيفٌ، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ حَدِيدٍ^(٤). وَمَقْصُودُهُ بِالْإِرْسَالِ أَهْمَامُ الرَّاوي.

المثال الثالث:

(أَحْمَدُ بْنُ هَلَالٍ): رَوَى الطُّوسِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ كَثِيرًا، وَقَدْ اضْطَرَبَ -أَيْضًا- فِي التَّعَامُلِ مَعَ
 مَرَوِيَاتِهِ كَمَا اضْطَرَبَ فِي مَرَوِيَّاتِ (عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ).
 فَمَرَّةً يَحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ، وَيَلْجَأُ لِتَأْوِيلِ مَا عَارَضَهَا^(٥).
 وَمَرَّةً يَسْتَدِلُّ بِهَا، وَيَتَكَلَّفُ تَأْوِيلَهَا لِلْجَمْعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَوَايَاتٍ عَارَضَتْهَا^(١).

-
- (١) انظر -مثلاً- في (تهذيب الأحكام) فقط : (٢٥٦/١) (٤١٢/١) (٤٥٣/١) (٤/٢) (١٠٣/٢) (١٣٩/٢)
 (١٨٤/٢) (٢٧١/٢)، (٣٦٦/٢) (١٨٠/٣) (٢٦٩/٣) (٢٧٢/٣) (٣٠٢/٣) (٨٤/٥).
 (٢) الاستبصار (٧/١)، (٢٧٢/٢)، (٣٣٢/٢).
 (٣) الاستبصار (٩٥/٣)، وانظر -أيضاً- : تهذيب الأحكام (١٠١/٧).
 (١) تهذيب الأحكام (٢٨٧/٨)، (٢٥٠/١٠)، الاستبصار (٣١٧/٣).
 (٢) تهذيب الأحكام (٢٣٩/١)، الاستبصار (٤٠/١).
 (٣) مقصوده بالإرسال، قول الراوي هنا (عن بعض أصحابنا)، فهم يسمون إهمام الراوي إرسالاً.
 (٤) الاستبصار (٤٠/١).
 (٥) المرجع السابق (٢٨/١).

ومرةً يستدلُّ بها لتفسيرٍ تعارضٍ بينَ رواياتٍ أخرى^(٢).
ثم تراه -بعد ذلك- في مواضعٍ أخرى يردُّ الروايةَ، ويقولُ عن أحمد بن هلال: "ضعيفٌ"
فاسدُ المذهب، لا يلتفتُ إلى حديثه"^(٣). "ضعيفٌ جداً"^(٤). "مشهورٌ بالغلوِّ واللعنة، وما يختصُّ
بروايته لا نعملُ عليه!"^(٥).

المثال الرابع:

(محمد بن سنان): أكثرُ الطُّوسِيِّ الروايةَ من طريقه، ونقلَ في (الغيبة) ثناءَ الإمامِ التاسعِ
محمد بن عليٍّ الجوادِ عليه^(١). ثم اختلفَ تعاملُهُ مع مروياته:
فمرةً يحتجُّ بخبره، ويتأوَّلُ الروايةَ المعارضةَ له^(٢).
ومرةً يستدلُّ بخبره، ويجهدُ في تأويله لوجودِ الخبرِ المعارِضِ له^(٣).
ومرةً يستعينُ بروايته لتفسيرٍ تعارضٍ بينَ مروياتٍ أخرى^(٤).
ثم تُفاجأُ به في موضعٍ يقولُ: "محمد بن سنانٍ مطعونٌ عليه ضعيفٌ جداً. وما يختصُّ
بروايته ولا يشاركه فيه غيره لا يُعملُ عليه"^(٥).

=

- (١) المرجع السابق (٥٤/١)، (١٥٦/١)، (٢٦٦/١)، (٤٣١/١). تهذيب الأحكام (٤٨/١)، (٢٩/٢).
- (٢) المرجع السابق (١٢٠/١)، (١٥٠/١)، (٢٤٣/١)، (٣١/٣).
- (٣) المرجع السابق (٢٨/٣).
- (٤) المرجع السابق (٣٥١/٣).
- (٥) تهذيب الأحكام (٢٠٤/٩).
- (١) الغيبة (ص ٣٤٨). وقد صحَّح الرواية عن الجواد الخوئي في (معجم الرجال ١٧/١٦٣). ومع ذلك قال المفيد عن محمد بن سنان: "مطعونٌ فيه. لا تختلف العصابةُ في تهمة وضعفه". (جوابات أهل الموصول ص ٢٠).
- (٢) الاستبصار: (٣٠/١)، (٢٨٢/١)، (٣٠١/١)، (٣٠٢/١)، (٤٤٦/١)، (٢٥٩/٢).
- (٣) الاستبصار: (١٨١/١)، (٦٧/٢)، (٤٩/٢)، (١٧٥/٢)، (٢٦٥/٢)، (١٥٩/٣)، (١٦١/٣)، (١٧١/٣)، (٢٥٤/٣)، (٢٢٠/٤)، (٢٩٧/٤).
- (٤) الاستبصار: (١٩٩/١)، (٢٨٤/١)، (٣١٤/١)، (٢٦٨/٢)، (٣٠٦/٢)، (٣١٣/٢)، (١٨١/٣)، (١٩٦/٣)، (٢١٨/٣)، (٢٢٠/٤)، (٢٨٥/٤).
- (٥) الاستبصار (٢٢٤/٣).

المثال الخامس :

(أبو خديجة، سالم بن مكرم الأسدي^(١)):

استدل في مواضع بخبره، وتكلف تأويل معناه لوجود معارض له^(٢).

وفي موضع استشهد به للتوفيق بين روايات متعارضة^(٣).

ثم في موضع ثالث قال عن رواية له: "هذا الخبر لم يروه غير أبي خديجة وإن تكرّر في الكتب، وهو ضعيف عند أصحاب الحديث"^(٤).

هذه نماذج توضّح فحج الطوسي في الكلام عن الأسانيد، وهناك المزيد غيرها. لكني اقتصرْتُ على ما يكفي لإثبات أن النّظر في الإسناد لم يكن أصلاً يُراعى، ولا فحجاً ثابتاً يلتزمه، وإنما يلجأ لذلك عند الحاجة لردّ الرواية في حال معارضتها لرواية أخرى، فحينئذ يُفتش في إسنادهَا، وربّما ضعّفَهَا بما لا يناسب منهجَه. وقد أشار لهذا المعنى المرجع المعاصر عليّ السيستاني، حين رأى الطوسي يردُّ أحد مراسيل محمد بن أبي عمير، مع تنصيصه في (عدة الأصول) على أنه لا يُرسل إلا عن ثقة وأن الطائفة جعلت مراسيله بمنزلة مسانيد غيره^(١). ومع ذلك، فحين احتاج لردّ خبره قال: هو "مرسل"، وما هذا سبيله لا يُعارض به الأخبار المسندة^(٢). يقول السيستاني -معلقاً على هذا التناقض من الطوسي-: "الشيخ قد تكفل لحل ظاهرة التعارض بين الأخبار. وذلك مما أُلجأ -أحياناً- إلى اتباع الأسلوب الإقناعي في البحث المتمثل في حمل جملة من الروايات على بعض المحامل البعيدة، أو المناقشة في حجيتها ببعض الوجوه التي لا تنسجم مع مبانيه الرجالية والأصولية المذكورة في سائر كتبه. وهذا ظاهر لمن تتبّع طريقته -قدس سرّه- في الكتابين"^(٣).

(١) ترجمته في معجم رجال الحديث (٢٤/٩).

(٢) الاستبصار (٤٠/١)، (٢١٠/١).

(٣) المرجع السابق (٣٤/٢)، (٢١٧/٤).

(٤) المرجع السابق (٣٦/٢).

(١) عدة الأصول (١٤٥/١).

(٢) تهذيب الأحكام (٢٥٧/٨ رقم ٩٣٢). وانظر -أيضاً-: (١١٩ رقم ٤٣/١)، (١١٣ رقم ٣١٣/٩).

(٣) قاعدة لا ضرر ولا ضرار (ص ٢٠)، هامش (٢). وعنه المحسني في: بحوث في علم الرجال (ص ٣٣٤).

ومما يُشارُ إليه هنا أن هذا الاضطراب من الطوسيِّ كان أحد أسباب انشقاق الطائفة إلى أصوليين وأخباريين في تعاملهم مع المرويات، فكان الأصوليون يرون تضعيفه لبعض الأخبار وطعنه في أسانيدِها، فيجعلون هذا من أدلتهم على أن أسلافهم لم يكوّنوا يعتقدون صحة جميع أخبار المذهب. في حين كان الأخباريون ينقلون استشهاده واحتجاجه بأسانيد ظاهرة الضعف والسقوط، ليبرهنوا على أن ضعف الإسناد لا يصلح أن يكون سبباً للقبح في روايات الطائفة، وبنوا على ذلك أن طعن الطوسيِّ في بعض الأسانيد، ليس طعناً حقيقياً، وإنما هو من قبيل الاجتهاد في تقديم الأصح على الصحيح.

يقول الأخباريُّ محمدُ أمين الأسترآباديُّ (١٠٣٣هـ) عن الطوسيِّ: "إنه كثيراً في كتابي الأخبار ما يتمسكُ بأحاديثٍ ضعيفةٍ بزعم المتأخرين، بل بروايات الكذابين المشهورين، مع تمكنه من أحاديثٍ أخرى صحيحةٍ مذكورةٍ في كتابه. بل كثيراً ما يعمل بالأحاديث الضعيفة عند المتأخرين ويترك ما يصادفها من الأحاديث الصحيحة عندهم" (١).

ويذكر محمدُ باقر المجلسيُّ (١١١١هـ) أن الطوسيَّ حين يضعف سنداً ما، فهو "لا يعتبر هذا الضعف إلا عند التعارض". قال: "فإننا نرى كثيراً أنه يستدلُّ على الأحكام بأخبار عليِّ ابنِ حديدٍ وأضرابه، ثم عند التعارضٍ يقدر فيهم" (٢).

ويذكر حسينُ الكركيُّ (١٠٧٦هـ) أن الطوسيَّ "لا يردُّ خبراً، إلا إذا عارضه خبرٌ أقوى منه" (٣). وأنه بناءً على عمل الطائفة "ربما طرح خبر الثقة في مُقابلة خبر المجروح" (٤).

وأما الحرُّ العامليُّ (١١٠٤هـ)، فيقول: "أما تضعيفُ الشيخ بعض الأحاديث بضعفِ راويه، فهو تضعيفٌ غير حقيقي... وعذره ما ذكره في أول (التهذيب) من رجوع بعض الشيعة عن التشيع بسبب اختلاف الحديث، فهو كثيراً ما يرجح بترجيحات العامة. على أن

(١) الفوائد المدنية (ص ١٢٩). وقد ذكر الأسترآبادي هذا الكلام وهو في صدد الاستدلال على أن الطوسي أخذ تلك الأحاديث من أصولٍ معتمدةٍ صحيحةٍ عنده. فلم يكن يعول في ثبوتها على الأسانيد.

(٢) ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار (١/٢٧).

(٣) هداية الأبرار (ص ١٥٣).

(٤) المرجع السابق (ص ١٧).

الأقرب هناك أن مراده أنه ضعيفٌ بالنسبة إلى قُوَّةِ مُعارضه، لا ضَعِيفٌ في نفسه، فلا ينافي ثبوته! ومما يوضح ذلك أنه لا يذكره إلا في مقامِ التعارض، بل في بعضِ مواضعِ التعارض. وأيضاً، فإنه يقول: هذا ضعيفٌ لأن راويه فلانٌ ضعيفٌ، ثم نراه يعملُ بروايةِ ذلك الراوي بعينه، بل بروايةٍ من هو أضعفُ منه في مواضعٍ لا تُحصى. وكثيراً ما يُضعفُ الحديثَ بأنه مُرسَلٌ، ثم يستدلُّ بالحديثِ المرسَلِ. بل كثيراً ما يعملُ بالمراسيلِ وبروايةِ الضعفاءِ ويردُّ المسندَ وروايةَ الثقاتِ" (١).

يبقى التنبيهُ هنا إلى أمرٍ أخيرٍ فيما يتعلَّقُ بنهجِ الطوسيِّ في التعاملِ مع الأخبارِ المتعارضة، فهو بعدما بحثَ طرقَ الجمعِ بينها، تحدَّثَ عن صورةٍ يتعدَّرُ فيها الجمعُ، وتكونُ الأخبارُ المتعارضةُ مُتساويةً من جهةِ الإسنادِ، بحيثُ لا يمكنُ تقديمُ بعضها على بعض. ففي هذه الصورةِ اختارَ الطوسيُّ نهجَ الكلينيِّ المتقدمَ شرحه (١)، فذكرَ أن المكلفَ هنا يكونُ مخيراً في العملِ بما شاء، لأن الأئمةَ أذنوا بذلك. ونصُّ عبارته: "إذا لم يمكنِ العملُ بواحدٍ من الخبرين إلا بعدَ طرحِ الآخرِ جملةً لتضادِّهما وبعْدِ التأويلِ بينهما، كانَ العاملُ -أيضاً- مخيراً في العملِ بأيِّهما شاءَ من جهةِ التسليم. ولا يكونُ العاملانِ بهما على هذا الوجهِ إذا اختلفا، وعملَ كلُّ واحدٍ منهما على خلافِ ما عملَ الآخرُ مُخطئاً ولا مُتجاوزاً حدَّ الصوابِ؛ إذ رويَ عنهم -عليهم السَّلامُ- أنهم قالوا: (إذا أوردَ عليكم حديثانِ ولا تجدونَ ما ترجحونَ به أحدهما على الآخرِ مما ذكرناه كنتم مُخيرينَ في العملِ بهما)" (٢).

● خامساً: موقفُ الإماميةِ من أحاديثِ كتابي (تهذيب الأحكام)، و(الاستبصار):

بما أنَّ الكتَّابينِ من الأصولِ الحديثيةِ الأربعةِ الأشهرِ لدى الطائفةِ، فإنه يجري فيهما ما جرى في (الكافي) و(الفقيه) من خلافٍ حولِ اعتبارِ جميعِ ما فيهما. فأحاديثُ الكتَّابينِ في

(١) وسائل الشيعة (١١١/٢٠). وانظر نحو ذلك في (٢٧٤/٣٠).

(١) انظر ما تقدم (ص ٥٤٢).

(٢) الاستبصار (١/٤-٥).

رأي طائفة من علماء المذهب محكوم بصحتها وثبوتها كما تقدم شرح ذلك مفصلاً^(١). وهذه طريقة الأخباريين وجماعة من الأصوليين.

يقابل هؤلاء موقف آخر متشدّد اتخذهُ ابنُ إدريس الحلّي (٥٩٨هـ) الذي كان ينتقد منهج الطوسي في (التهذيب)، ويقول إنه "أورد فيه كل غث وسمين"^(٢). غير أن موقف ابن إدريس هذا، فرغ عن رأيه في أخبار الآحاد، فانتقاداته للطوسي ليست صادرة عن تدقيق في سلسلة أسانيدِهِ، بل هي انتقادات مبنية على خلافٍ منهجي بين الرجلين. يظهر هذا من موضع كان ابن إدريس يلوم فيه الطوسي على تكلفه الجمع بين الآحاد المتعارضة فيقول: "له جهل في كتابه (الاستبصار) توسّطاتٌ عجيبَةٌ لا أستجملها له. والذي حمّله على ذلك جمعه بين المتضادات، وهذا لا حاجة فيه. بل الواجب الأخذ بالأدلة القاطعة للأعداء، وترك أخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، فإنه أسلم للديانة. لأن الله - تعالى - ما كلّفنا إلا الأخذ بالأدلة وترك ما عداها"^(٣).

فهذا الموقفان المتقابلان ليسا موضع حديثنا هنا. فالبحث في هذا العنوان إنما هو في موقف علماء المذهب الذين تبنوا منهج النظر في أسانيد الأخبار عند الطوسي وغيره.

وأول من تعرّض لنقد أسانيد الطوسي: ابن المطهر الحلّي (٧٢٦هـ) في خاتمة كتابه (خلاصة الأقوال)، حيث عقد عشر فوائد خصّص الثامنة منها للبحث في أسانيد مشيختي (التهذيب) و(الاستبصار) إضافةً لمشيخة ابن بابويه في (الفقيه)، فانتقى من تلك المشيخات الثلاث الأسانيد الخالية من الرواة المتروكين. وقد شرح نهجه في الانتقاء، فقال: "نحن نذكر في هذه الفائدة - على سبيل الإجمال - صحّة طرقهما (يعني الطوسي وابن بابويه) إلى كل واحدٍ واحدٍ ممّن يوثق به، أو يُحسن حاله، أو وثق وإن كان على مذهبٍ فاسدٍ، أو لم يحضرن حاله. دون من تُردّ روايته ويُترك قوله. وإن كان الطريق فاسداً [تركناه]^(٤) وإن كان

(١) انظر ما تقدم (ص ٢٣٧)، (٢٦٦).

(٢) السرائر (٣/٢٨٩).

(٣) المرجع السابق (٢/٤٢٢).

(٤) في النسخة المطبوعة (ذكرناه)، وهو خطأ فيما يظهر من سياق الكلام.

في الطَّرِيقِ مِنْ لَا يَحْضُرُنَا مَعْرِفَةُ حَالِهِ مِنْ جَرَحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ تَرَكْنَاهُ -أَيْضاً-"^(١).

لَكِنَّ الْإِشْكَالَ أَنَّ الطُّوسِيَّ حِينَ سَاقَ أَسَانِيدَهُ فِي الْمَشِيخَتَيْنِ، لَمْ يَسْتَوْعِبْ جَمِيعَ مَا عُلِّقَ فِي كِتَابَيْهِ، فَهُوَ كَمَا يَقُولُ بَحْرُ الْعُلُومِ (١٢١٢هـ): "لَمْ يَسْتَوْفِ الطُّرُقَ كُلَّهَا، وَلَا ذَكَرَ الطَّرِيقَ إِلَى كُلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُ بِصُورَةِ التَّعْلِيقِ"^(٢).

وَفِي سَبِيلِ حَلِّ هَذَا الْإِشْكَالِ جَاءَ مُصْطَفَى التَّفَرُّشِيِّ فِي الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ، فَسَلَكَ مِنْهَجًا تَلْفِيقِيًّا عَرَفَ عِنْدَ الطَّائِفَةِ بِمَنْهَجِ: (تَعْوِيضِ الْإِسْنَادِ)^(٣). فَكَانَ يَأْخُذُ الْأَسَانِيدَ الَّتِي سَاقَهَا الطُّوسِيُّ إِلَى أَصْحَابِ الْكُتُبِ وَالْمُصَنِّفَاتِ الَّذِينَ تَرَجَمَ لَهُمْ فِي كِتَابِهِ (الْفَهْرِسْتُ)، فَيَصِلُ بِهَا مَا عُلِّقَ عَنْ أُولَئِكَ الْمُصَنِّفِينَ فِي (التَّهْذِيبِ) وَ(الْإِسْتِبْصَارِ)^(٤).

وَمَعَ هَذَا التَّجَوُّزِ الَّذِي سَلَكَهُ التَّفَرُّشِيُّ فَقَدْ بَقِيَتْ أَسَانِيدُ كَثِيرَةٍ لَمْ تَتَّصِلْ، وَأَسَانِيدُ أُخْرَى ضَعِيفَةٌ لَمْ تَنْفَعَهَا تَعْوِيضَاتُ التَّفَرُّشِيِّ. وَلَرُبَّمَا كَانَ هَذَا مَا حَدَا بِالتَّفَرُّشِيِّ إِلَى التَّوَسُّعِ فِي قَبُولِ الْأَسَانِيدِ، حِينَ مَالَ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ -أَصْلًا- إِلَى النَّظَرِ فِي حَالِ الرِّجَالِ الْوَاقِعِينَ فِيمَا بَيْنَ الطُّوسِيِّ وَبَيْنَ أَصْحَابِ الْكُتُبِ الْمُصَنِّفَةِ، بِاعْتِبَارِ شُهْرَةِ تِلْكَ الْكُتُبِ. وَنَصُّ عِبَارَتِهِ: "اعْلَمْ أَنَّ الشَّيْخَ الطُّوسِيَّ -قُدَّسَ سِرُّهُ- صَرَّحَ فِي آخِرِ (التَّهْذِيبِ)، وَ(الْإِسْتِبْصَارِ)، بِأَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي نَقَلْنَاهَا مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ وَالْأَصُولِ أُخِذَتْ مِنْ كُتُبِهِمْ وَأَصُولِهِمْ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ وَالْأَصُولَ كَانَتْ عِنْدَهُ مَعْرُوفَةً، كَالْكَافِي وَالتَّهْذِيبِ وَغَيْرِهِمَا عِنْدَنَا فِي زَمَانِنَا هَذَا... فَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ قَائِلُ بَصِيحَةِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ كُلِّهَا -وإن كَانَ الطَّرِيقُ إِلَى هَذِهِ الْكُتُبِ وَالْأَصُولِ ضَعِيفًا، إِذَا كَانَ مُصَنِّفُو هَذِهِ الْكُتُبِ وَالْأَصُولِ وَمَا فَوْقَهَا مِنَ الرِّجَالِ إِلَى الْمَعْصُومِ ثِقَاتٍ- لَمْ يَكُنْ مَجَازِفًا"^(٥).

(١) خلاصة الأقوال (ص ٤٣٥).

(٢) الفوائد الرجالية (٤/٧٥)، وانظر: أعيان الشيعة (٩/١٦٣).

(٣) انظر الكلام عليه في كتاب: دروس تمهيدية في القواعد الرجالية (ص ٢٧٣-٢٧٦).

(٤) نقد الرجال (٥/٣٣٠).

(٥) نقد الرجال (٥/٤٢٥).

بعد التَّفَرُّشِيِّ جاءَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَرْدَبِيلِيُّ (١١٠١هـ)، فوسَّعَ منهجَ (تعويضِ الإسناد)، وابتكرَ طريقةً جديدةً لتصحيحِ أسانيدِ الطُّوسِيِّ الضَّعِيفَةِ، ووَصَلَ المَعْلُقِ منها. فقد نظَرَ في الكتَّابَيْنِ فوجدَ الطُّوسِيَّ يَروِي في مَوَاضِعَ عن أَصْحَابِ الكُتُبِ، فيذكرُ إسنادهُ إليهم كاملاً، ثم رآه يعلِّقُ عنهم رِوَايَاتٍ في مَوَاضِعَ أُخْرَى. فاعتبرَ تلكَ المَعْلَقَاتِ مَوْصُولَةً بالإسنادِ المذكورِ في الرِّوَايَاتِ الأُخْرَى التَّامَّةِ. كما أنه نظَرَ في أسانيدِ الطُّوسِيِّ الضَّعِيفَةِ التي يَروِي بها كُتُبَ القُدَمَاءِ في المَشِيخَةِ، فلفَّقَ لها أسانيدَ صَحِيحَةً من الأحاديثِ المَفرَدَةِ التي رواها في ثنايا الكتابِ من طريقهم، ثم جمعَ ذلكَ في كتابِ أسماءِ (تصحيحِ الأسانيد)^(١).

ولربما عَمَدَ الْأَرْدَبِيلِيُّ إلى التَّلْفِيقِ بينَ أَكْثَرِ من إسنادَيْنِ للخُروجِ بإسنادٍ واحدٍ صَحِيحٍ. ولتوضيحِ منهجِهِ أُسَوِّقُ هَذَا المِثَالَ الَّذِي أوردَهُ المَرَجُعُ حُسَيْنُ البُرُوجِرْدِيُّ (١٣٨٠هـ):
فقد علَّقَ الطُّوسِيُّ في كتابِهِ أَرْبَعاً وَثَلَاثِينَ رِوَايَةً عن (عليٍّ بنِ الحَسَنِ الطَّاطَرِيِّ)، ثم ذكرَ إسنادهُ إليه في المَشِيخَتَيْنِ، فإذا هُوَ مُسَلَّسٌ بالمجاهيل^(٢).

فجاءَ الْأَرْدَبِيلِيُّ، فوجدَ الطُّوسِيَّ في مَوْضِعٍ من (تَهْذِيبِ الأَحْكَامِ) علَّقَ بضعةَ أخبارٍ: عن موسى بنِ القَاسِمِ، عن عليٍّ بنِ الحَسَنِ الطَّاطَرِيِّ^(٣)، فاعتبرَ أن جميعَ ما علَّقَ عن الطَّاطَرِيِّ فهو مَروِيٌّ عن موسى بنِ القَاسِمِ عنه!

لكن بقيَ الإشْكَالُ في كونِ الإسنادِ لا يزالُ مُعَلَّقاً عن موسى بنِ القَاسِمِ، فذهبَ الْأَرْدَبِيلِيُّ إلى كتابِ (الفَهْرِسْتِ)، فوجدَ طريقَ الطُّوسِيِّ إلى موسى بنِ القَاسِمِ صَحِيحاً. ثم بَنَى على ذلكَ صِحَّةَ جميعِ ما علَّقَهُ الطُّوسِيُّ عن الطَّاطَرِيِّ، واعتبرَهُ مَروِيّاً بالإسنادِ نَفْسِهِ الَّذِي ذكرَهُ الطُّوسِيُّ إلى موسى بنِ القَاسِمِ عنه^(٣)!

هذه الطَّرَائِقُ التي سَلَكَها كُلُّ من الْأَرْدَبِيلِيِّ والتَّفَرُّشِيِّ، لم تَكُنْ مُسْتَعْمَلَةً لَدَى عُلَمَاءِ المَذْهَبِ، فَالحَلِّيُّ — كما تقدَّمَ — كانَ يَقْصُرُ نظَرَهُ على الأسانيدِ المذكُورَةِ في المَشِيخَةِ فَقَطْ، ولا

(١) انظر: جامع الرواة (٤/٤٧٣).

(١) الاستبصار (٤/٣٢٨)، تهذيب الأحكام (١٠/٧٦).

(٢) تهذيب الأحكام (٥/١٣٩).

(٣) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية (ص ٢٧٦).

يعتبر ما عداها، وهذا ما كان يفعله علماء المذهب بعده. لكن مع توسع البحث في (علم الدراية) بعد القرن العاشر، برزت مثل هذه المسالك التي قصد أصحابها تعويض النقص والعوز في أسانيد التهذيبين. غير أن هذا المسلك التلفيقي لم يقبله جميع علماء المذهب، بل كان لبعضهم انتقادات واعتراضات عليه. فقد حكى بحر العلوم (١٢١٢هـ) قول من يرى عدم الحاجة لنقد طرق الطوسي إلى أصحاب المصنفات، ونسبه إلى "جماعة من المتأخرين"، ثم رده وأنكره^(١)؛ إذ إنه -في رأيه- مبني على أن جميع الكتب التي كان الطوسي ينقل منها كانت في وقته مشهورة متداولة متواترة عن أصحابها كتواتر (الكافي) و(التهذيب) في عصرنا هذا، فلا يتوقف قبول ما فيها على صحة الإسناد إلى مؤلفيها. وقد علق بحر العلوم على هذه الدعوى فقال: "دعوى تواترها كتواتر كتبهما عندنا ممنوعة، بل غير مسموعة، كما يشهد بذلك من تتبع الرجال والفهارست". قال: "ويضعف هذا القول: إطباق المحققين من أصحابنا والمحصلين منهم على اعتبار الواسطة والاعتناء بها، وضبط المشيخة وتحقيق الحال فيها، والبحث عما يصح وما لا يصح منها، وقدحهم في السند بالاشتغال على ضعيف أو مجهول"^(٢). وهناك ملحظ آخر نبه عليه أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ)، حيث ذكر أن الطوسي وإن نص على أن جميع من علق عنهم في كتابه هم من أصحاب المصنفات، إلا أنه لم يشترط -كما اشترط ابن بابويه- أن تكون تلك الكتب معروفة مشهورة معتبرة^(٣).

يضاف لهذا أن الطوسي نص على أن مقصوده من تعليق الروايات الاختصار^(٤)، فلم يكن حذفه أوائل الإسناد بسبب الاستغناء عنه، وعدم الحاجة إليه. ثم إنه عندما شرع في ذكر أسانيده إلى أصحاب المصنفات، ذكر أنه فعل ذلك: "لتخرج الأخبار بذلك عن حد المراسيل، وتلحق بباب المسندات"^(٥). وقد توقف عند كلامه هذا بحر العلوم (١٢١٢هـ) فذكر أن مقتضى هذا الكلام "أن الباعث على حذف الوسائط قصد الاختصار مع حصول الغرض

(١) الفوائد الرجالية (٧٦/٤).

(٢) المرجع السابق (٧٧-٧٨/٤).

(٣) معجم رجال الحديث (٧٧/١).

(٤) مشيخة الاستبصار (٣٠٥/٤).

(٥) مشيخة التهذيب (الأحكام) الملحقه بآخر الكتاب (٥/١٠).

بَوْضَعِ الْمَشِيخَةِ، لَا عَدَمَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا كَمَا قِيلَ، وَإِلَّا لَمَا احتِيجَ إِلَى الاعتذارِ عَنِ التَّرْكِ. بَلْ كَانَ الذِّكْرُ هُوَ الْمَحْتَاجُ إِلَى الْعُذْرِ. فَإِنَّهُ تَكَلَّفَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ". قَالَ: "وَقَدْ صَرَّحَ الشَّيْخُ فِي مَشِيخَةِ (التَّهْذِيبِ) بِأَنْ يُرَادَ الطَّرِيقُ لِإِخْرَاجِ الْأَخْبَارِ بِهَا عَنْ حَدِّ الْمَرَايِيلِ وَالْحَاقِهَا بِالْمُسْنَدَاتِ"^(١). وَذَكَرَ قَرِيباً مِنْ هَذَا الْكَلَامِ الْمَرْجِعُ مُحَمَّدٌ آصَفُ الْحَسَنِيِّ^(٢).

يُضَافُ لِهَذَا أَنَّ الطُّوسِيَّ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ جَمِيعَ مَا يَرْوِيهِ مِنْ طَرِيقِ أَصْحَابِ الْمَصَنَّفَاتِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَأْخُوداً مِنْ مُصَنَّفَاتِهِمُ الْمَشْهُورَةِ لَوْ فُرِضَتْ شَهْرَتُهَا. فَهُوَ إِنَّمَا قَالَ هَذَا فِي خُصُوصِ الْأَخْبَارِ الَّتِي يُعَلِّقُهَا عَنْ أَصْحَابِ الْمَصَنَّفَاتِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ حَسَنُ الْعَامِلِيِّ (١٠١١هـ)^(١). وَبَنَاءً عَلَيْهِ، فَلَا يَسُوغُ أَنْ يُؤْخَذَ سَنَدُهُ بِرَوَايَةِ مُفْرَدَةٍ إِلَى صَاحِبِ كِتَابٍ، ثُمَّ يُنْقَلَ هَذَا السَّنَدُ لِيَكُونَ طَرِيقاً لَجَمِيعِ مَا يَرْوِيهِ عَنْهُ. إِذْ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ نَقْلَ تِلْكَ الرِّوَايَةِ مِنْ كِتَابٍ آخَرَ يَرْوِيهِ مِنْ طَرِيقِ ذَاكَ الْمَصْنَفِ^(٢).

• سَادِساً: هَلْ أَسَانِيدُ الطُّوسِيِّ مُتَّصِلَةٌ بِالسَّمَاعِ؟

سَبَقَ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْبَابِ^(٣) بَيَانُ مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمَرْجِعُ مُحَمَّدٌ آصَفُ الْحَسَنِيُّ مِنْ أَنَّ الطُّوسِيَّ فِي كِتَابِهِ (الْفَهْرِسْتِ) حِينَ يَذْكُرُ عُنْوَانَ مُصَنَّفٍ مُتَقَدِّمٍ، وَيُسَوِّقُ سَنَدَهُ إِلَيْهِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ وَقُوفَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَصْنَفِ. كَمَا أَنَّ وَقُوفَ الطُّوسِيِّ عَلَى نُسخَةٍ مِنْ كِتَابٍ مُصَنَّفٍ يَرْوِيهِ بِالْإِجَازَةِ، لَا يَعْنِي ضَرُورَةً أَنْ تَكُونَ تِلْكَ النُّسخَةُ مِمَّا تَلَقَّاهُ عَنْ شُيُوخِهِ بِطَرِيقِ الْمَنَاوَلَةِ، أَوْ أَنَّهُمَا مِمَّا قَابَلَهُ بِأَصُولِهِمْ. بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ كَثِيراً مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي يَرْوِيهَا بِالْإِجَازَةِ إِمَّا أَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهَا أَصلاً، أَوْ أَنَّهُ مِمَّا تَحَصَّلَ عَلَى نُسخَتِهِ بِالشَّرَاءِ وَنَحْوِهِ.

(١) الفوائد الرجالية (٧٧/٤).

(٢) بحوث في علم الرجال (ص ٣٣٨).

(١) منتقى الجمان (٤٢/١).

(٢) انظر الفوائد الرجالية (٧٥-٧٦/٤)، رسالة (في لزوم نقد المشيخة)، ضمن مجموع الرسائل الرجالية (١٩٨/٤).

(٣) انظر ما تقدم (ص ٢٧٥).

هذا بالنسبة للأسانيد المذكورة في كتابه (الفهرست). لكن ماذا عن أسانيد التي يسوقها في سائر مصنفاته الحديثية، ككتابي (تهذيب الأحكام) و(الاستبصار)؟ فهل كان الطوسي يقتصر فيها على رواية ما سمعه أو قرأه أو تناول نسخته من الشيوخ، أو أنه قد يعتمد - مع ذلك - على ما يقع له من نسخ بطريق الشراء أو غيره، مكتفياً بما تحصل له من إجازات بعناوين تلك الكتب؟

وإذا كان يقتصر على الرواية من الكتب التي سمعها أو قرأها أو تناولها من الشيوخ، فهل كان يُراعي ذلك - أيضاً - في الطبقات الأعلى من سلسلة الإسناد التي يسوقها، فيتحرى أن تكون النسخة التي وقعت له متصلة إلى المؤلف بالسَّماع أو القراءة أو حتى المناولة؟ أو أنه تجوز، فروى ما وقع له، دون تفتيش في طريق وصول النسخة إلى شيخه؟

هنا رأيتُ المرجع أصفَ المحسني يتردد، ثم يستظهر - ولا يجوز - أن أسانيد (التهذيب) ونحوه مختلفة عن أسانيد (الفهرست)، قال: "لا بد أن تكونا كذلك، وإلا لأصبحت روايات (التهذيب) كلها غير معتبرة". لكنه يستدرك بعد هذا، ويقول: "نعم، لا أجد في المشيخة وغيرها تصريحاً بأن الشيخ تلقى أحاديث (التهذيب) من شيوخه - وياليتني وجدته، وياليت الشيخ صرح به - ولكن الظواهر حجة، فنقنع بالظهور والاستظهار، مع احتمال كون طرق المشيخة كطرق (الفهرست) في المؤدى"^(١).

أقول: مما يؤيد الاحتمال الأخير ما نقله الكشي (٣٨٥هـ) عن حمدويه بن نصير^(٢)، أن شيخه أيوب بن نوح^(٣) دفع إليه دفترأ فيه أحاديث محمد بن سنان^(٤)، وقال: "إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإني كتبت عن محمد بن سنان، ولكن لا أروي لك أنا عنه شيئاً؛ فإنه

(١) بحوث في علم الرجال (ص ٣٦٨).

(٢) قال عنه الطوسي في رجاله (ص ٤٢١): "عديم النظر في زمانه. كثير العلم والرواية، ثقة، حسن المذهب". وهو

مترجم في معجم رجال الحديث (٢٦٨/٧).

(٣) ثقة مشهور عند الطائفة. مترجم في معجم رجال الحديث (١٧٠/٤).

(٤) نقل النجاشي (ص ٣٢٨) عن ابن عقدة أنه قال عنه: "ضعيف جداً لا يُعول عليه، ولا يُلتفت إلى ما تفرّد به".

وضعه الطوسي - أيضاً - وآخرون. وتفرّد بتوثيقه المفيد في موضع من كلامه، وإن كان ضعفه في موضع آخر.

وانظر - للمزيد -: الفهرست (ص ٢١٩)، معجم رجال الحديث (١٦٠/١٧).

قالَ قَبْلَ مَوْتِهِ: كُلُّ مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ لَمْ يَكُنْ لِي بِهِ سَمَاعٌ وَلَا رِوَايَةٌ. إِنَّمَا وَجَدْتُهُ^(١). فهذا الشيخُ يَقَرُّ لأَصْحَابِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ أَنَّهُ كَانَ يَحْدِّثُ بِمَا لَيْسَ لَهُ بِهِ سَمَاعٌ وَلَا رِوَايَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ رِوَايَاتِهِ شَائِعَةً فِي مُصَنَّفَاتِ الطُّوسِيِّ. بَلْ فِي سَائِرِ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ. حَتَّى قَالَ الْوَحِيدُ الْبَهْهَانِيُّ (٥١٢٠٥هـ): "أَجْمَعَتِ الْأَجَلَةُ الثَّقَاتُ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ"^(٢). وَقَدْ أَحْصَى الْخُوَيْنِيُّ (١٤١٣هـ) الْأَسَانِيدَ الَّتِي وَرَدَ اسْمُهُ فِيهَا فِي الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ فَبَلَغَتْ (٧٩٧) سَنَدًا. بَلْ إِنَّ الْكَلْبِيَّ وَالطُّوسِيَّ أَخْرَجَا عَنْهُ مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ الَّذِي أَخْبَرَ عَنْهُ بِتِلْكَ الْحِكَايَةِ^(٣). وَهَذَا مَا يَجْعَلُ الشَّكَّ يَتَطَرَّقُ لِلْأَسَانِيدِ الْمَذْكُورَةِ فِي كُتُبِ الطُّوسِيِّ الْمُسَنَدَةِ مِنْ جِهَةِ اتِّصَالِ أَخْبَارِهَا بِالسَّمَاعِ أَوْ الْقِرَاءَةِ أَوْ حَتَّى الْمَنَاوَلَةِ.

وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الْمَشَابِهَةِ أَنَّ الطُّوسِيَّ رَوَى فِي (التَّهْذِيبِ) خَبْرًا مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ أَبِيهِ الْحَسَنِ^(١). وَقَدْ قَالَ النَّجَاشِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ: "لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِيهِ شَيْئًا، وَقَالَ: كُنْتُ أَقَابِلُهُ وَسَنِي ثَمَانِ عَشْرَةَ سَنَةً بَكْتُبِهِ، وَلَا أَفْهَمُ إِذْ ذَاكَ الرِّوَايَاتِ، وَلَا أُسْتَحِلُّ أَنْ أُرْوِيَهَا عَنْهُ. وَرَوَى عَنْ أَخَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِمَا"^(٢).

وَمَا يُؤَكِّدُ تَسَاوِيَّ أَسَانِيدِ (التَّهْذِيبِ) وَأَسَانِيدِ (الْفَهْرِسْتِ)، أَنَّ الطُّوسِيَّ فِي مَشْيَخَتِهِ الْمَذْكُورَةِ بِخَاتَمَةِ (التَّهْذِيبِ)، بَعْدَمَا سَاقَ أَسَانِيدَهُ إِلَى الْمَصَنَّفَاتِ الَّتِي نَقَلَ مِنْهَا، قَالَ: "قَدْ أَوْرَدْتُ جُمْلَةً مِنَ الطَّرِيقِ إِلَى هَذِهِ الْمَصَنَّفَاتِ وَالْأَصُولِ، وَلِتَفْصِيلِ ذَلِكَ شَرَحٌ يَطُولُ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْفَهَارِسِ الْمَصَنَّفَةِ فِي هَذَا الْبَابِ لِلشُّيُوخِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - مِنْ أَرَادَ أَخَذَهُ مِنْ هُنَاكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ نَحْنُ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ (فَهْرِسْتِ) الشَّيْخَةِ"^(٣). فَظَاهِرُ هَذِهِ الْإِحَالَةِ

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/٧٩٥).

(٢) تعلية على منهج المقال (ص ٣١١).

(٣) انظر مثلاً: الكافي (٣/٥٠٦)، (٥/٣٤٣)، وتهذيب الأحكام (١/٣١٣).

(١) تهذيب الأحكام (٤/١٦٤/رقم ٤٦٢).

(٢) رجال النجاشي (ص ٢٥٨/رقم ٦٧٦).

(٣) مشيخة (التَّهْذِيبِ)، بِخَاتَمَةِ تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: (١٠/٨٨).

تساوي الأسانيد المذكورة في (المشيخة) مع الأسانيد المذكورة في (الفهرست)، فما يرد على هذه يرد على تلك.

ومما يزعزع الثقة في اتصال النسخ التي اعتمدها الطوسي: تلك الأخطاء والأوهام والتحريفات المتكاثرة التي وقعت له في كتابه، وهو ما شهد به طائفة من علماء المذهب. حتى قال محمد تقي التستري (١٤١٥هـ): إن "تهذيبه واستبصاره مشحونان من التحريف"^(١). ويذكر التستري في موضع آخر: أن كتب الطوسي لما كانت مبنية مرتبة فقد أكب عليها من جاء بعده، وهجروا الكتب المتقدمة غير المرتبة، مما أدى إلى ضياعها. لكن ما شذ من تلك الكتب فوصل إلينا، يكشف عن زلات وقعت للطوسي ولغيره^(٢).

وحين كان الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) يرد على الأخباريين قولهم إن أخبار المذهب مفيدة للقطع، كان يذكرهم بما "صدر من الشيخ (الطوسي) وغيره من الغفلات والاشتباكات، وما وقع منهم من الاضطرابات في المقامات"^(٣). فكان يجعل مثل هذه الغفلات والاشتباكات من أكبر موانع القول بقطعية مروياته.

ولما وقع اختلاف في لفظ رواية بين الكليني والطوسي، رجح علي الكركي (٩٤٠هـ) رواية الطوسي، وقال: "الشيخ أعرف بوجوه الحديث وأضبط"^(٤). فتعقبه صاحب المدارك (١٠٠٩هـ)، وذكر أن ما قاله فيه "نظر بين يعرفه من يقف على أحوال الشيخ ووجوه فتواه"^(٥). يعني بذلك كثرة أغلاطه وتضارب أقواله.

وأما يوسف البحراني (١١٨٦هـ) فكان كلامه عن تحريفات الطوسي وأوهامه أصرح وأوضح، فكان يقول: "قد نبهنا في كتاب (الحقائق الناضرة) على ما وقع له من الثقصان في متون الأخبار، حتى إن كثيراً ممن يعتمد في المراجعة عليه ولا يراجع غيره من كتب الأخبار،

(١) قاموس الرجال (٤٠٤/١٢).

(٢) قاموس الرجال (٣٩٣/١٢).

(٣) رسالة الاجتهاد والأخبار، ضمن مجموع الرسائل الأصولية (ص ١٧٤).

(٤) جامع المقاصد (٢٨٤/١).

(٥) مدارك الأحكام (٣١٨/١).

وقعوا في الغلط، وارتكبوا في التفصي^(١) عنه الشطط". لكنه عاد فاعتذر عنه وقال: "وبالجمله فإن الشيخ المذكور وإن كان فضله أعظم من أن تحويه السطور، إلا أنه لمزيد الاستعجال في التصنيف، والحرص على كثرة التأليف، وسعة الدائرة، والاشتغال بالتدريس والفتوى والعلم ونحو ذلك، وقع في هذه الأحوال الظاهرة لكل من أعطى النظر حقه في هذا المجال^(٢)". وبمثل هذا اعتذر محمد تقي المجلسي^(٣) (١٠٧٠هـ) عن أخطاء الطوسي فذكر أن "كل ما وقع من الشيخ من السهو والغفلة باعتبار كثرة مشاغله العظيمة^(٤)! ويقول محمد تقي التستري: "كان سبب عجلته إرادته التقدم في كل فن"^(٥).

لكن يُشكل على مثل هذه الاعتذارات أن كتابي (التهذيب) و(الاستبصار) من مصنفات الطوسي المتقدمة التي كتبها في شبابه، قبل أن تحصل له صدارة الإفتاء والتدريس، بل قبل أن تحصل له الشهرة في صفوف الطائفة. فقد تقدم أنه شرع في كتابة (التهذيب) في حياة شيخه المفيد المتوفى سنة (٤١٣هـ)، وكان الطوسي حينها في العشرينات من عمره، ثم بعد وفاة المفيد انتقلت الزعامة إلى المرتضى إلى أن توفي سنة (٤٣٦هـ)، وفي حياة المرتضى بدأ يبرز اسم الطوسي، ثم بعد وفاته تولى الطوسي زعامة الطائفة.

وعلى أي حال، فبقطع النظر عن عذر الطوسي، فإن المقصود هنا أن شيوع التصحيقات والتحريقات في مصنفاته مما اشتهر لدى علماء المذهب ومُصنفيه، حتى قال يوسف البحراني^(٦) (١١٨٦هـ) في موضع -وهو يعلق على واحد من هذه الأخطاء-: "هذه الزيادة سقطت من قلم الشيخ كما لا يخفى على من له أنس بطريقته. سيما في (التهذيب)، وما وقع له فيه من التحريف، والتصحيح، والزيادة، والنقصان في الأسانيد والمتون، بحيث أنه قلما يخلو حديث

(١) أصل التفصي: الخلاص، والخروج من الضيق إلى الشدة (لسان العرب ١٥/١٥٦). وكأنه يعني أن بعض من يتابع

الطوسي فيما يخطئ فيه من متون الأخبار وأسانيدها، يتكلفون شططاً في تأويلها والخروج من إشكالاتها.

(٢) لؤلؤة البحرين (ص ٢٩٧)، وانظر مثل ذلك في رسالة (لزوم نقد المشيخة)، ضمن مجموع الرسائل الرجالية لأبي

المعالي الكلباسي (٤/١٧٦).

(٣) روضة المتقين، نقلاً عن الرسائل الرجالية لأبي المعالي الكلباسي (٤/١٧٦).

(٤) قاموس الرجال (١٢/٣٩٣).

من ذلك في متنه أو سنده كما هو ظاهر للممارس^(١). يعلّق على هذا التّقدّ الشّدِيد المرجع أبو القاسم الخوئي^(١٣٤١هـ)، فيقول: "ما ذكره -قدّس سرّه- وإن كان لا يخلو عن نوع من المبالغة، إلا أنه صحيح في الجملة. والخلل في روايات التهذيب كثير"^(٢). وقال الخوئي في موضع آخر: "أما خطؤه في (التهذيب) و(الاستبصار)، فكثير"^(٣). ومما ذكره يوسف البحراي^(١١٨٦هـ) أن هاشم البحراي^(٤) (١١٠٧هـ) رسالة بعنوان (تنبيهات الأديب في رجال التهذيب)^(١)، "نبّه فيها على أغلاط عديدة لا تكاد تحصى كثرة، فيما وقع للشيخ في أسانيد الكتاب المذكور"^(٢).

وقد تتبع الشيخ حسن بن زين الدين العاملي^(١١٠١هـ) أخطاء كثيرة وقعت للطوسي في تفسير الرواة المهملين في الأسانيد، زيادة على تصحيحات أخرى كثيرة وقعت له في المتون تشهد بما ذكره هؤلاء^(٣). بل رأيت في مواضع يطيل التعجب، ويشدّد النكير عليه، حتى قال في واحد منها: "لا أدري كيف وصلت غفلة الشيخ إلى هذا المقدار"^(٤).

(١) الحقائق الناضرة (٢٠٩/٤).

(٢) معجم رجال الحديث (١٠٦/١).

(٣) المرجع السابق (٩٩/١).

(٤) هاشم بن سليمان بن إسماعيل بن عبد الجواد الحسيني البحراي التوبلي الكتكاني. ساق نسبه في بعض كتبه إلى الشريف المرتضى. رئيس المذهب في وقته بالبحرين. قال عنه تلميذه الحر العاملي: "فاضل، عالم، ماهر، مدقق، فقيه، عارف بالتفسير والعربية والرجال". وقال يوسف البحراي: "كان فاضلاً، محدثاً، جامعاً، متبعاً للأخبار بما لم يسبقه إليه سابق سوى شيخنا المجلسي". لكن ذكر أن مصنفاته ليس فيها سوى الجمع والتأليف من غير تحقيق أو ترجيح. له مصنفات قيل إنها تزيد على السبعين، منها (إثبات الوصية)، و(البرهان) في التفسير، و(مدينة المعاجز)، وغيرها. توفي قريباً من سنة (١١٠٧هـ).

ينظر: لؤلؤة البحرين (ص ٦٣)، أمل الآمل (٣٤١/٢)، أنوار البدرين (ص ١٣٦)، أعيان الشيعة (٢٤٩/١٠).

(١) هكذا ذكر البحراي عنوان الكتاب، وقد ذكره الطهراني في الذريعة فسماه مرة (٣٥٨/٢): (تنبيه الأريب في إيضاح رجال التهذيب)، ومرة (٤٤٠/٤) سماه: (تنبيه الأريب، وتذكرة اللبيب في إيضاح رجال التهذيب).

(٢) لؤلؤة البحرين (ص ٦٥).

(٣) انظر نماذج لهذه الأخطاء في منتقى الجمان: (٢٤٣/١، ٢٥٨)، (٥٠/٢، ١٩٥)، (٥٣٦)، (٥٨/٣، ١٩٦، ٦٤٠).

(٤) ذكر ذلك في حاشيته على الاستبصار (مخطوط)، ونقله عنه الكلّباسي في الرسائل الرجالية (٣٣٣/٢).

تلك انتقادات من علماء الطائفة تشهد بشيوع التحريفات في أخبار كتابي الطوسي، وتزيد من احتمال اعتماده على نسخ غير متقنة لم تصل إليه بطريق معتبر. ولتوضيح مرادهم، أسوق فيما يأتي نماذج من تلك التصحيفات والأخطاء التي يبعد صدورها من لديه ضبط وإتقان ومعرفة بمضامين الكتب التي يروي منها.

وتحرزاً من أن يكون الخطأ والتصحيح بسبب خلل في الطبعة الحالية، فسوف أقصر على ذكر التصحيقات والتحريفات التي نبه عليها علماء المذهب أنفسهم، وبخاصة ما نبه عليه الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (١٠١١هـ) الذي كانت تحت يده نسخة (التهذيب) بخط الطوسي نفسه:

١- في باب (ما يسجد عليه وما يكره) روى الكليني خبراً في الصلاة على الخمرة^(١)، فقال في سنده: "أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله عن حمران...." (٢).

وقد روى الطوسي هذا الخبر، فوقع له فيه "تصحيف عجيب"، كما يصفه الشيخ حسن (١٠١١هـ) (٣). فقد رواه بإسناد غاية في التحريف، قال فيه:

"عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن جميل بن دراج، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عقبة، عن حمران...".

هكذا ذكره في (الاستبصار) (٤)، ورواه في (التهذيب) معلقاً عن الحسين بن سعيد (٥).

وقد تأملت هذا التحريف العجيب لسند الرواية، فوجدت منشأ التباساً وتداخلاً وقع بين إسندين منقولين من كتاب (الكافي). فالكليني بعدما ساق الخبر، أتبعه بحديث آخر، من طريق: "محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن جميل بن

(١) حصير صغير قدر ما يسجد عليه، ينسج من سعف النخل. لسان العرب (٢٥٤/٤).

(٢) الكافي (٣/٣٣٢/رقم ١).

(٣) منتقى الجمان (٢/٥٠).

(٤) الاستبصار (١/٣٣٥/رقم ١٢٥٩).

(٥) تهذيب الأحكام (٢/٣٠٥/رقم ١٢٣٤).

دَرَّاج، عن أبي عبد الله...^(١). فالظاهرُ أنَّ سَنَدَ هذه الروايةِ دخلَ في سَنَدِ الروايةِ السابقةِ عندَ الطُّوسِيِّ، فأوردَ ذلكَ الإسنادَ الغريبَ الملفَّقَ من سَنَدَيْنِ مختلفَيْنِ. فمن الجائزِ أن يكونَ الخطأُ حصلَ من الطُّوسِيِّ نفسه، ومن الجائزِ أنه نقلَ من نسخةٍ غيرِ متقنةٍ من (الكافي).

٢- روى الطُّوسِيُّ في باب: تلقين المحتضرين، عن الصادق عليه السلام قال: "الكفنُ قميصٌ غيرُ مَزْرُورٍ، ولا مَكْفُوفٍ، وعِمَامَةٌ يُعَصَّبُ بها رأسُه، ويُردُّ فضلُها على رِجْلَيْهِ"^(٢).
وقوله (يُردُّ فضلُها على رِجْلَيْهِ) مشكِلٌ. قال الشيخُ حسنٌ: هو "تصحيْفٌ بلا توقُّفٍ، وفي بعض الأخبار الضَّعِيفَةِ (يلقى فضلُها على وجهه)، وهو قريبٌ لأن يُصحَّفَ برِجْلَيْهِ"^(٣).

٣- روى الكلينيُّ في (باب: أنه يُعَقُّ يومَ السَّابعِ للمولودِ) عن الصادق عليه السلام قال: إذا أتى للمولودِ سبعةُ أيامٍ، يُسمَّى بالاسم الذي سَمَّاهُ اللهُ تعالى....^(٤). وقال في سياقِ إسناده: "...عن أحمدَ بنِ الحسنِ بنِ عليٍّ، عن عمرو بنِ سعيدٍ...."^(٥).
فجاء الطُّوسِيُّ ورواه في (باب: الولادة والنَّفاس والعَقِيقَةُ) من طريقِ الكلينيِّ، فقال فيه:
"عن أحمدَ بنِ الحسنِ، عن عليٍّ بنِ عمرو بنِ سعيدٍ...."^(٦).
وقد حكمَ الخوئيُّ بوقوعِ تحريفٍ عند الطُّوسِيِّ في هذا الموضعِ^(٧).

٤- وفي (باب: الزيادات على الصَّوم) علَّقَ الطُّوسِيُّ خبراً في تأخيرِ قضاءِ رمضانَ إلى شعبانَ، فقال بأوَّله:

عن محمد بنِ يعقوبَ (الكلينيِّ)، عن يعقوبَ بنِ يزيد...
ثم علَّقَ بعده خبرينِ آخرين، فقال:

(١) الاستبصار (١/٣٣٥/رقم ١٢٦٠).

(٢) تهذيب الأحكام (١/٣٠٨/رقم ٨٩٤).

(٣) منتقى الجمان (١/٢٥٨). وقد روى الكلينيُّ هذا الخبرَ (٣/١٤٦/رقم ٩)، ووقعَ عنده الخطأُ نفسه.

(٤) الكافي (٦/٢٨/رقم ٩).

(٥) تهذيب الأحكام (٧/٤٤٣/رقم ١٧٧١).

(٦) معجم رجال الحديث (٢/٨٤).

وعنه، عن هارون بن الحسن بن جبلة...

وعنه، عن علي بن السندي...^(١).

وظاهر هذا أن تلك الأخبار الثلاثة مما علّقه الطوسي عن محمد بن يعقوب الكليني. لكن الكليني ليس له رواية عن أي من هؤلاء الثلاثة، فلذلك حكم الشيخ حسن بوقوع تصحيح هنا، وذكر أن الصواب: (محمد بن علي بن محبوب)، بدل: (محمد بن يعقوب)، وقال: هذا "ما يقتضيه حكم الممارسة"^(٢).

٥- وروى الكليني في (باب: فضل صوم شعبان وصلته برمضان) عن النبي ﷺ قال: "من صام شعبان كان له طهراً من كل زلة..."، فقال في سياق سنده:

"...عن الحسين بن مخرق أبي جنادة السلولي، عن أبي حمزة..."^(١).

فجاء الطوسي، فرواه في (باب: صيام شعبان)، من طريق الكليني، فقال فيه:

"...عن الحسين بن مخرق وأبي جنادة السلولي....."^(٢).

وقد حكم الخوئي بوقوع التحريف في رواية الطوسي^(٣).

٦- روى الطوسي في (باب: حكم الجنابة) عن معاوية بن حكيم، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: "إذا أمنت المرأة والأمة من شهوة، جامعها الرجل أو لم يجمعها، في نوم كان ذلك أو يقظة فإن عليها الغسل"^(٤).

هكذا أخرج الرواية في (التهذيب)، وهكذا نقلها عنه يوسف البحراني (١١٨٦هـ)

(١) تهذيب الأحكام (٤/٣١٦/رقم ٩٦٠).

(٢) منتقى الجمان (٢/٥٣٦).

(١) الكافي (٤/٩٣/رقم ٨).

(٢) تهذيب الأحكام (٤/٣٠٨/رقم ٩٢٨).

(٣) معجم رجال الحديث (٧/٩٣).

(٤) تهذيب الأحكام (١/١٢٢/رقم ٣٢٤).

وغيره^(١). ومعاوية بن حَكِيم متأخِّر لا يروي عن الصادق عليه السلام^(٢). قال الخوئي: "لا شك أن هذا من سهو القلم أو تحريف التَّسَاخ"^(٣)، واعتضد بأن الطوسي روى الخبر نفسه في (الاستبصار)^(٤)، فقال: (معاوية بن عَمَّار)، بدل: (معاوية بن حَكِيم).
و(معاوية بن عَمَّار)^(٥) جدُّ (ابن حَكِيم)، وهو المعروف بالرواية عن الصادق عليه السلام.

٦- روى الطوسي في (باب: ميراث من لا وارث له من العصبة والموالي) خبراً عن علي عليه السلام في الرجل يموت ويترك مالا ليس له وارث...". فقال في سياق سنده:
"...عن خلاد، عن السري يرفعه إلى أمير المؤمنين..."^(١).

وهذا الإسناد وقع فيه تحريف، وصوابه: (عن خلاد السري). هكذا رواه الكليني^(٢). وقد نبّه لهذا التحريف الميرزا الطبرسي^(٣) (١٣٢٠هـ)، لكنه رجّح أن صوابه (خلاد السدي)^(٣).

تلك نماذج من تحريفات الطوسي وتصحيقاته. وهناك غيرها كثير. وأشد ما رأيته عنده خطأ منهجي نبّه الشيخ حسن العاملي^(١) (١٠١١هـ) على تكرار وقوعه من الطوسي. ذلك أنه حين يروي حديثاً من طريق كتاب (الكافي) للكليني، فيكون الكليني قد اختصر الإسناد فذكر آخره، وأحال في أوله على حديث مذكور قبله، فلا يتنبه الطوسي لصنيعه هذا، فيروي الحديث من طريق الكليني بسند منقوص، مُسقِطاً منه شيخ الكليني وربما أسقط آخر فوقه.

(١) الحقائق الناضرة (١٥/٣). وانظر: مستند الشيعة (٢٥٤/٢)، مصباح الفقيه (١/١ق/١ص/٢١٩)، وسائل الشيعة (٤٧٤/١)، بحار الأنوار (٣٦٨/٥٧).

(٢) انظر ترجمته في: رجال النجاشي (ص ٤١٢)، الفهرست (ص ٢٤٧)، معجم رجال الحديث (٢١٩/١٩).

(٣) معجم رجال الحديث (٢٢٥/١٩).

(٤) الاستبصار، باب: أن المرأة إذا أنزلت وجبَ عليها الغُسل في النوم واليقظة (١٠٥/١/الرقم ٣٤٧).

(٥) انظر ترجمته في: رجال النجاشي (ص ٤١١)، الفهرست (ص ٢٤٧)، معجم رجال الحديث (٢٣٠/١٩).

(١) تهذيب الأحكام (٣٨٧/٩/رقم ١٣٨٢)، وهو أيضاً - في الاستبصار، باب: ميراث من لا وارث له من ذوي الأرحام (٧٣٥/١٩٦/٤).

(٢) الكافي (١٦٩/٧/رقم ٢).

(٣) خاتمة مستدرک الوسائل (٨٥/١).

ومثل هذا الخطأ إنما يكثر وقوعه ويتكرر ممن يروي نسخاً لم يتقن مضامينها.

يقول الشيخ حسن: "اعلم أنه اتفق لبعض الأصحاب توهم الانقطاع في جملة من أسانيد (الكافي)، لغفلتهم عن ملاحظة بنائه لكثير منها على طرق سابقة، وهي طريقة معروفة بين القدماء. والعجب أن الشيخ (الطوسي) رحمه الله ربما غفل عن مراعاتها، فأورد الإسناد من (الكافي) بصورته، ووصله بطريقه عن الكليني من غير ذكر للواسطة المتروكة، فيصير الإسناد في رواية الشيخ له منقطعاً"^(١). "وقد علم من حال الشيخ عدم التفطن لهذا في أسانيد (الكافي) مع وضوح الأمر فيها"^(٢). وقد شرح محمد بن الشيخ حسن (١٠٣٠) طريقة الكليني في الإحالة على سند متقدم، ثم قال: "هذه طريقة القدماء، وكثيراً ما اتبعها الكليني. وربما غفل عنها الشيخ، فيضيع بسببها أحاديث كثيرة"^(٣).

ولتوضيح مقصود الشيخ حسن وابنه، أسوق هذا المثال من كتاب (الكافي) للكليني، ثم أبين كيف رواه الطوسي في كتابه (تهذيب الأحكام):

قال الكليني في كتاب (الحج) من فروع (الكافي):
(عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي... فذكر حديثاً عن جعفر الصادق عليه السلام في طواف النساء)^(٢).

(١) منتقى الجمان (٢٤/١-٢٥).

(٢) المرجع السابق (٤١/٣). ومن أشهر الدراسات للکافي، كتاب (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي. وقد رأيت وقوع الخطأ نفسه الذي وقع فيه الطوسي، فعد (ص ٢٦٢-٣٤٦) أكثر من تسعين شيخاً ذكر أن الكليني روى عنهم أخباراً معلقة دون إسناد، وهو لم يدرك زمانهم. وجل ما ذكره الباحث — إن لم يكن كله —، من هذا النوع الذي يحيل فيه الكليني على إسناد سابق.

(١) ذكر ذلك في كتابه (استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار)، ونقله عنه الكلباسي في رسالة (لزوم نقد المشيخة)، ضمن مجموع الرسائل الرجالية (٢٣٨/٤).

(٢) الكافي-كتاب الحج — باب طواف النساء (٣/٥١٣/٤). وطواف النساء: طواف توجه الإمامية على المعتمر عمره مفردة بعد فراغه من سعيها، وعلى الحاج بعد فراغه من سعي الحج. ومن لم يأت به فإن الجماع ودواعيه حرام عليه. ينظر (تحرير الأحكام ٦/٢)، (مستند الشيعة ١٣/١٨).

ثم قال الكليني بعده:

(أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحُصَيَّانِ والمرأة الكبيرة، أعليهم طواف النساء؟ قال: نعم عليهم الطواف كلهم^(١)).

فلم يقل الكليني في أول الإسناد الثاني: (عدة من أصحابنا) اكتفاءً بذكرها في الحديث السابق، وهي طريقة شائعة لدى المحدثين، لا تلتبس على من يعرف طبقات الرواة المذكورين في السند. وقد جرى عليها الكليني كثيراً في كتابه. فلما جاء الطوسي ليروي هذا الخبر الثاني من طريق الكليني لم يتفطن لذلك، فساق الإسناد هكذا^(٢):

(محمد بن يعقوب (الكليني)، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن يقطين...).

فأسقط منه شيوخ الكليني الذين حدثوه عن أحمد بن محمد^(٣).

هذا الخطأ في فهم تركيبة الإسناد يتكرر كثيراً من الطوسي عندما ينتزع حديثاً من كتاب (الكافي)، ليدرجه في كتابه (تهذيب الأحكام)^(٤). ولثلاثي توهم متوهم أن النقص في السند من قبل نساخ الكتاب وليس من الطوسي نفسه، قال الشيخ حسن عند أحد المواضع التي وقع فيها نقص: "ولا عهدة فيه على النساخ، فإنه بهذه الصورة في النسخة التي عندي للتهذيب بخط الشيخ"^(٥). ونظراً لكون الطوسي شيخ الطائفة، ونظراً لمكانته بين علماء المذهب، فقد تابعه الذين جاءوا بعده على هذا الخطأ المتكرر، ولم ينبج من ذلك مثل ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) الاسم الأبرز منذ زمن الطوسي وإلى اليوم، فقد جرى معه على الأخذ بظواهر تلك الأسانيد المختصرة، ولم يفهم تصرف الكليني فيها^(٦). بل إن الشيخ حسناً لما

(١) الكافي-كتاب الحج - باب طواف النساء (٥/٥١٣/٤).

(٢) تهذيب الأحكام، كتاب الحج-باب زيارة البيت (٥/٢٥٥/٨٤٦).

(٣) وانظر خطأ آخر مماثلاً في الكافي (٤/١٧٧/١، ٢)، وتهذيب الأحكام (٤/٢٨٩/٨٧٦).

(٤) ينظر أمثلة لهذه الأخطاء في منتقى الجمان: (١/٣٨٢، ٣٨٦)، (٣/١٣، ٣٢، ٤٠، ٥٢، ٥٥، ١١٥، ١٤٧، ١٥١، ١٧٩، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٧٤، ٢٣٧).

(٥) منتقى الجمان (١/٣٨٢).

(٦) المرجع السابق (٣/٣٢).

شَرَحَ تلكَ الأخطاءَ المتكررةَ في أسانيد الطُّوسِيِّ، قال: "مَا رَأَيْتُ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ تَنَبَّهَ لِهَذَا! بَلْ شَأْنُهُمُ الْأَخْذُ بِصُورَةِ السَّنَدِ الْمَذْكُورِ فِي الْكُتُبِ"^(١).

وَإِنْ صَحَّ هَذَا الْإِطْلَاقُ فَفِيهِ مَا يَطُولُ الْعَجَبُ مِنْهُ، فَمَعَ شُهْرَةَ كِتَابِ الْكُلَيْنِيِّ مِنْذُ مَطْلَعِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ، بَقِيَتْ هَذِهِ الْأَسَانِيدُ مَفْهُومَةً عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا، حَتَّى عِنْدَ شَيْخِ الطَّائِفَةِ الطُّوسِيِّ وَعَلَامَتِهَا الْحَلِيِّ، إِلَى أَنْ جَاءَ الشَّيْخُ حَسَنُ (١٠١١هـ) فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ لِيُشْرَحَهَا، وَيُيَسِّنَ مَقْصُودَ الْكُلَيْنِيِّ مِنْهَا! مَعَ أَنْ مِنْهَجَ الْعَطْفِ عَلَى إِسْنَادٍ سَابِقٍ مِمَّا يَشْبَعُ فِي كُتُبِ الرِّوَايَةِ، وَلَا يُشْكَلُ أَمْرُهُ عَلَى مُحَدِّثٍ مَارَسَ الْأَسَانِيدَ، وَعَرَفَ طَرِيقَةَ الرِّوَاةِ فِي سِيَاقِهَا^(٢).

وَهُنَاكَ فِي الْكِتَابَيْنِ تَصَرُّفَاتٌ أُخْرَى لِلطُّوسِيِّ تَوْكِّدُ أَنَّهُ كَانَ يَسُوقُ أُسَانِيدَ لَمْ يَكُنْ يَفْهَمُ سِيَاقَهَا وَتَرْكِيبَهَا. فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ رَوَى خَبْرًا قَالَ فِيهِ:

"أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ الْكِنْدِيِّ عَنِ الرُّضِيِّ الْكَلْبَاسِيِّ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ... إِلَى آخِرِ الْخَبَرِ".

هَكَذَا رَوَى الطُّوسِيُّ هَذَا الْخَبَرَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ قَالَ عَقِبَهُ:

وَعَنْهُ: عَنْ أَبِي هَمَّامٍ عَنِ الرُّضِيِّ الْكَلْبَاسِيِّ مِثْلَهُ^(٣).

فَالطُّوسِيُّ هُنَا أَرَادَ أَنْ يُوَكِّدَ الرِّوَايَةَ بِذِكْرِهَا مِنْ طَرِيقٍ ثَانِيَةٍ، مَعَ أَنَّ السَّنَدَ الْأَوَّلَ عَيْنُ السَّنَدِ الثَّانِي، فَأَبُو هَمَّامٍ هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ هَمَّامٍ الْمَذْكُورُ فِي السَّنَدِ قَبْلَهُ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مَصَادِرُ تَرْجُمَتِهِ^(٤)، وَكَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ زَيْنُ الدِّينِ الْعَامِلِيُّ (٩٦٥هـ)^(٥). بَلْ إِنَّ الطُّوسِيَّ نَفْسَهُ تَرَجَّمَ

(١) المرجع السابق (١/٢٤-٢٥).

(٢) وَقَدْ رَأَيْتُ بِدَرِ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكَافِي (ص ١٩٦، ٢٠٢)، لَمَّا لَمْ يَتَنَبَّهْ لِتَصَرُّفِ الْكُلَيْنِيِّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَسَانِيدِ، وَرَأَى الرَّاويَ الْمَذْكُورَ أَوَّلَهَا لَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ شَيْخًا لَهُ، حَكَمَ عَلَى بَعْضِ أَحَادِيثِ الْكِتَابِ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ رِوَايَةِ الْكُلَيْنِيِّ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هِيَ إِضَافَاتٌ وَزِيَادَاتٌ مِنْ رِوَاةٍ غَيْرِهِ! وَفِي هَذَا كُلِّهِ مَا يَشْهَدُ وَيُؤَيِّدُ كَثْرَةَ اعْتِمَادِ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ عَلَى كُتُبٍ لَمْ يَتَقَنُوا مَضَامِينَهَا. فَهَذِهِ الْأَخْطَاءُ وَالْأَوْهَامُ الَّتِي تَتَكَرَّرُ هِيَ عَلَامَةُ الْاعْتِمَادِ عَلَى النَّسْخِ دُونَ أَنْ يَصَاحِبَهَا سَمَاعٌ أَوْ قِرَاءَةٌ، أَوْ قَدْ يَكُونُ صَحْبُهَا السَّمَاعُ، غَيْرَ أَنَّهُ سَمَاعٌ غَيْرُ مُتَقَنٍ.

(١) تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، كِتَابُ الْوَصَايَا-بَابُ الْوَصِيَّةِ الْمُبْهَمَةِ (٩/٢١٠/رقم ٨٢٩).

(٢) رِجَالُ النَّحَاشِيِّ (ص ٣٠/رقم ٦٢)، خِلَاصَةُ الْأَقْوَالِ (ص ٥٧/رقم ١٩).

(٣) ذَكَرَهُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْاسْتَبْصَارِ، وَنَقَلَ عَنْهُ الْكَلْبَاسِيُّ فِي مَجْمُوعِ الرِّسَالَةِ الرَّجَالِيَةِ (٤/٢٤٨).

لإسماعيل في كتابه (الرجال)، ونصَّ على أنَّ كنيته أبو همام^(١). والرجل معروفٌ بالرواية عن الرضّى، له كتابٌ روى منه الطُّوسِيُّ نفسه غيرَ مرَّةٍ^(٢).

ومما يُصلحُ لأن يذكرَ هنا: أنَّ الطُّوسِيَّ روى في كتاب الحجِّ من (تهذيب الأحكام) أخباراً، كان يقولُ في سياقِ إسنادهَا:

"موسى بن القاسم، عن عليٍّ، عنهما، عن ابن مُسْكَان"^(٣).

ولا يوجد قبل الأخبار المروية بهذا السند ما يصلح أن يرجع إليه ضميرُ التثنية المذكور فيه. وظاهرُ هذا أن الطُّوسِيَّ انتزعَ الخبرَ من كتابٍ آخرٍ مُشتمِلٍ على مرجعِ الضميرِ في روايةٍ سابقةٍ. فنقل الطُّوسِيُّ الروايةَ بصورتها، فترك الضميرَ بلا مرجعٍ.

وقد حاولَ الشيخُ حسنُ العامليُّ (١٠١١هـ) أن يفسّرَ مرجعَ الضميرِ، فذكر أنه وجدَ مواضعَ بعيدةً في الكتاب، يقولُ فيها الطُّوسِيُّ: "موسى بن القاسم، عن عليٍّ بن الحسنِ الجرميِّ، عن محمد بن أبي حمزة ودرُست، عن عبد الله بن مُسْكَان". فاستظهر تطابقَ الإسنادين، ورجّح أن ضميرَ التثنية يرجعُ لابن أبي حمزة ودرُست. قال: "وما أدري كيف وصلت غفلةُ الشيخ رحمه الله إلى هذا المقدار"^(١).

أقول: والإشكالُ هنا ليسَ في كون مرجعِ الضميرِ في روايةٍ بعيدةٍ عنه وحسب. بل الذي رأيته في الكتاب أن المواضعَ البعيدةَ التي يتحدثُ عنها الشيخُ حسنٌ، جاءت متأخرةً بعد الروايةِ المُشتمِلةِ على الضميرِ^(٢)، أي أنَّ الضميرَ صارَ مُتقدِّماً على مرجعه! فلذلك عجبَ من صنيعه أبو المعالي الكلباسيُّ، فعلقَ قائلاً (١٣١٦هـ): "لم يتفق مثله في كلامٍ من الكلمات، ولا في فنٍّ من الفنون. بل هو خارجٌ عن جميعِ أقسامِ رجوعِ الضميرِ"^(٣).

(١) رجال الطوسي (ص ٣٥٢).

(٢) انظر -مثلاً- هذه في تهذيب الأحكام: (١/٢١٠/رقم ٦٠٩)، (١/٢١١/رقم ٦١٢)، (١/٤٥١/رقم ١٤٦٨)، (٢/٣٠/رقم ٨٩)، (٢/٢٧١/رقم ١٠٨٠)، (٣/٣١٧/رقم ٩٨٣)، (٥/٢٧٨/رقم ٩٤٩).

(٣) انظر: تهذيب الأحكام (٥/١١٣/رقم ٣٦٨)، (٥/١١٨/رقم ٣٨٦)، (٥/١٦٠/رقم ٥٣٦)، (٥/٣٤٧/رقم ١٢٠٣)،

(١) هامش منتقى الجمان (١/٣٧). وانظر الرسائل الرجالية للكلباسي (٤/٢٥١).

(٢) انظر: التهذيب (٥/١٣٩/رقم ٤٥٩)، (٥/٣٠٨/رقم ١٠٥٣)، (٥/٣٢٦/رقم ١١١٨)، (٥/٣٤٢/رقم ١١٨٦)، (٥/٣٥٨/رقم ١٢٢٠)، (٥/٣٥٨/رقم ١٢٤٥).

(٣) رسالة في لزوم نقد المشيخة، ضمن مجموع الرسائل الرجالية (٤/٢٥٣).

وكان الشيخ حسنٌ قد نبّه في أكثر من موضعٍ، إلى أن مثل هذا الإشكالِ يكثر في تصرُّفاتِ الطُّوسِيِّ، فهو ينقلُ رواياتٍ مقطوعةً عن سياقاتها في مصادرها الأصولِ. وربّما ضَعَفَ الإسنادَ بالجهالةِ بمرجعِ الضمير. وفي أحدِ المواضعِ قال الشيخُ حسنٌ: "كنتُ أظنُّ اختصاصَ هذا بالتأخّرِينَ لَعَدَمِ اطلاعِهِم على سببِ الإضمار... ثمّ إني وقفتُ في كلامِ الشَّيْخِ (الطُّوسِيِّ) على الرَّدِّ بهِ في غيرِ موضعٍ. وهذا هو العَجَبُ"^(١).

ومن صَوَرِ التحريفاتِ والتصحيّفاتِ التي تقعُ عندَ الطُّوسِيِّ أنه ربّما كرّرَ الخبرَ الواحدَ في كتابيه، فيختلفُ سياقُ إسنادِهِ في كلِّ مرّةٍ. فمن ذلك أنه روى عن الصَّادِقِ (عليه السلام) في رجلٍ دبرَ غلاماً له، فأبقَ الغُلامُ، ومضى إلى قومٍ فتزوَّجَ منهم، ولم يُعلمهم أنه عبدٌ...".
فقد أخرج الطُّوسِيُّ هذا الخبرَ على ثلاثةِ أوجهٍ:
فقال مرّةً -وهو يسوقُ إسنادَه-:

"...عن الحسنِ بنِ عليٍّ، عن عبدِ اللهِ بنِ المغيرة، عن الحسنِ بنِ عليٍّ بنِ فضّالٍ..."^(١).
وقال مرّةً:

"...عن الحسنِ بنِ عليٍّ بنِ عبدِ اللهِ بنِ المغيرة، عن الحسنِ بنِ عليٍّ بنِ فضّالٍ..."^(٢).
وقال في مرّةٍ ثالثةً:

"...عن الحسنِ بنِ أبي عبدِ اللهِ بنِ أبي المغيرة، عن الحسنِ بنِ عليٍّ بنِ فضّالٍ..."^(٣).
وقد نبّه الخوئيُّ (١٤١٣هـ)، على هذا الاختلافِ^(٤)، وكيف اضطربَ الطُّوسِيُّ في سياقِ الإسنادِ في المواضعِ الثلاثة. غيرَ أن مثلَ هذا الموضعِ الذي لم يذكره الأوائلُ مما يصعبُ الجزمُ

(١) منتقى الجمان (٤٤٢/٢). وانظر أمثلة أخرى مشابهة في (٤٤/٢)، (٢٧٩/٢)، (٤١١/٢)، (٤٤٢/٢)،

(٥٠٥/٢)، (٥٢٥/٢)، (٤٠/٣)، (٥٨/٣)، (١٩٧/٣).

(١) الاستبصار، باب المدبر يأبى، فلا يوجد إلا بعد موت من دبره. (٤/٣٣/رقم ١١٢).

(٢) تهذيب الأحكام، باب التدبير (٢٥٨/٨/رقم ٩٦٦).

(٣) تهذيب الأحكام، باب العقود على الإمام (٣٥٣/٧/رقم ١٤٣٧).

(٤) معجم رجال الحديث (٤٤/٢)، (٢٦٥/٥).

بكون الاضطراب فيه من الطوسي نفسه، أو من النسخ.

والمقصود هنا: أن تكرار الأخطاء وتنوعها من الطوسي، وتتابع الأوهام والتحريفات فيما يسوقه من أخبار ومرويات، أمر له دلالة التي تضع تساؤلاً حول حال أسانيد، وطريقته في تلقي النسخ ورواية المصنفات. بل إن هذا يضع تساؤلاً حول خبرته بالأسانيد، وهل هو محدث ناقد متثبت، أم أنه راو ناقل تحصيل له من الكتب والمصنفات والإجازات ما لم يتحصل لغيره، فاستعمل ذلك في مصنفاته دون أن يكون متقناً لما ينقله منها.

وقبل ختم الكلام عن التصحيقات والتحريفات التي وقعت للطوسي، أشير هنا لأمر استوقفني أثناء تتبعها. ذلك أي رأيت مواضع ينص فيها علماء المذهب على وقوع تصحيف وتحريف فيها، ثم بمراجعة النسخة المطبوعة أجد النص على الصواب. فإن لم يكن هذا تصرفاً من القائمين على الطبعة، وإلا فإن من المحتمل أن تلك الأخطاء التي نص عليها علماء المذهب كانت تستدرك وتصحح في نسخ الكتاب المتأخرة، وبخاصة أن بعض تلك الأخطاء مما نبه عليه الشيخ حسن الذي كان يعتمد على نسخة عنده يقول إنها بخط الطوسي نفسه. فمن أمثلة ذلك:

أن الكليني في (باب: الرجل يحج من الزكاة أو يعتق) روى من طريق علي بن الحكم، عن عمرو، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: سألت عن الرجل يجتمع عنده من الزكاة الخمسمئة والستمئة يشتري به نسمة فيعتقها، فقال: إذن يظلم قوماً آخرين حقوقهم...^(١).

وعمرؤ المذكور في السند لا يعرف من هو، فالإسناد لأجله ضعيف.

لكن الطوسي -حسب ما نقله غير واحد عنه- روى هذا الخبر من طريق الكليني، فصحّف وقال: (عن عمرو بن أبي نصر)، بدل: (عن عمرو عن أبي بصير). فصار الإسناد بهذا التصحيف صحيحاً، لأن عمرو بن أبي نصر معروف وثقه النجاشي^(٢). فلأجل ذلك حكم

(١) الكافي (٥٥٧/٣) رقم ٢.

(٢) رجال النجاشي (ص ٢٩٠). وانظر: معجم رجال الحديث (٨٣/١٤).

صاحبُ (مدارك الأحكام) بصحَّة هذا الإسناد^(١).

يقولُ يوسفُ البحرانيُّ (١١٨٦هـ) عن رواية الطُّوسِيّ هذه: "هو تصحيفٌ منه -قُدس سرّه-، وسهوّ واقعٌ في عبارته، وإنما هو (عن عمرو، عن أبي بصير). وصاحبُ المدارك قد اغترَّ بنقلِ صاحب (التهذيب) لها بهذه الكيفيّة، فنظّمها في الصحيح واستدلَّ بها"^(٢). وقال السَّبزواريُّ (١٠٩٠هـ): "كأنّه وقع في (التهذيب) سهو"^(٣).

ومَن عزى الخبرَ إلى (تهذيب الأحكام) بهذا السِّياقِ المصحَّفِ الشيخُ حسنٌ (١٠١١هـ)، لكنّه عكسَ فجعلَ الخطأ من نُسَخ (الكافي) لا (التهذيب)^(٤). وعلى أيِّ الحالين، فإنّي لم أجد أحداً عزى الخبرَ للطُّوسِيّ بالسِّياقِ الذي ذكره الكلينيُّ. ومع ذلك فإنَّ النُّسخةَ المطبوعةَ اليومَ مُطابقةٌ لما في (الكافي)، وليسَ فيها أيُّ إشارة، ولو لاختلافٍ في نُسَخ الكتاب^(٥)!

ومما يُشبهه هذا أن الكلينيَّ روى خبراً في (باب الإحرام يوم التروية)، فقال فيه:
عليُّ بنُ إبراهيم، عن أبيه، عن ابنِ أبي عمير.
ومحمَّد بن إسماعيل، عن الفضلِ بن شاذان، عن ابنِ أبي عمير وصفوان:
عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا كانَ يومُ التروية -إن شاء الله-
فاغتسل، ثم البس ثوبيك... وذكر الخبرَ بتمامه^(٦).
ورواه الطُّوسِيّ في (باب: الإحرام للحجّ)، من طريق الكلينيِّ^(٧). لكن ذكرَ الشيخُ حسنٌ
أن الإسنادَ الثاني الذي فيه (عن ابنِ أبي عمير وصفوان) ساقطٌ من (تهذيب الأحكام). غيرَ أنه
مُثبَّتٌ في النُّسخة المطبوعةَ اليومَ^(٨).

(١) مدارك الأحكام (٢٦٤/٥)، (٢١٧/٥).

(٢) الحقائق الناضرة (١٨٢/١٢).

(٣) ذخيرة المعاد (١/٣/٤٥٥).

(٤) منتقى الجمان (٤٠٢/٢). وانظر: مجمع الفائدة (١٥٩/٤)، غنائم الأيام (١٣٩/٤)، بلغة الفقيه (٩١/٢).

(٥) تهذيب الأحكام، باب من الزيادات في الزكاة (١٠٠/٤/رقم ٢٨٢).

(٦) الكافي (٤٥٤/٤/رقم ١).

(٧) تهذيب الأحكام (٣/١٦٧/٥).

(٨) منتقى الجمان (١٧٤/٣).

ففي هذا ما يرجح أنه كان ثمة تصحيحات وتصويبات أُدخلت على الكتاب، بعد تنصيب الشراح والفقهاء المتأخرين عليها.

• سابعاً: إشكالان في نسخ كتابي الطوسي.

تقدم عن الشيخ حسن العاملي (١٠١١هـ) أنه كانت عنده نسخة (تهذيب الأحكام) بخط مؤلفه. كما أن والد البهائي (٩٨٤هـ) كتب على نسخه ما يفيد أنه قابلها بنفسه وصححها -إلا قليلاً منها- على نسخة الطوسي. ومما يذكر اليوم أنه يوجد بمكتبة خاصة بترير الجزء الأول من الكتاب بخط مؤلفه^(١). ومعنى هذا أن نسخة الطوسي بقيت بعده متداولة على مدى ستة قرون على الأقل. ومع ذلك، فقد كثرت شكاوى علماء الطائفة من أمرين: تحريفات لنص الكتاب من قبل نسخائه تُضاف للتحريفات التي وقعت من الطوسي نفسه، زيادة على إشكال ثانٍ يتعلق باختلاط كلام الطوسي بنصوص المرويات.

أما تحريفات النسخ، فقد قال نعمة الله الجزائري (١١٢هـ) -و هو يتحدث عن نسخ (تهذيب الأحكام)- : "من تتبع نسخ (التهذيب) مثلاً يرى أن الحديث الواحد يختلف فيه ألفاظه على اختلاف النسخ بما يتفاوت به المعنى. وكذلك بقية الأصول"^(٢). يعني أن هذه الخصلة مما تشترك فيه الأصول الحديثية الأخرى مع (تهذيب الأحكام).

ويقول الشيخ حسن (١٠١١هـ): "قد رأيت في نسخة (التهذيب) التي عندي بخط الشيخ رحمه الله عدة مواضع سبق فيها القلم إلى إثبات كلمة (عن) في موضع (الواو). ثم وصل بين طرفي العين، وجعلها على صورتها واواً. والتبس ذلك على بعض النسخ، فكتبها بالصورة الأصلية في بعض مواضع الإصلاح، وفشا ذلك في النسخ المتجددة"^(٣).

أما الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) فقد وسع الكلام، وشهد بشيوع التحريفات في نسخ الكتب الأربعة كلها (الكافي، الفقيه، التهذيب، الاستبصار). ونص عبارته: "الكتب الأربعة

(١) الذريعة (٤/٥٠٤).

(٢) منبع الحياة (ص ٦٥).

(٣) منتقى الجمان (١/٢٦).

عندنا مُشتهرةً اشتهارَ الشَّمْسِ. وقد كُثرت قِراءَتُها ومُذاكرَتُها ومُلاحظَتُها، وبلغت الكثرةُ غَايَتَها. بل وأكثرُ النُّسخِ قد كُثرت القِراءةُ فيها وصَحَّحَها المشايخُ. ومع ذلك لا تكادُ توجدُ نُسخةٌ ليست فيها أغلَاطٌ مُضِرَّةٌ واشتباهاً مُفسِدةً. حتى إنه ربما يُعَلِّمُ أن نُسخةَ الأصلِ كانت كذلك" ^(١). قال: "وشاهدنا بعضَ فُحولِ المُحدِّثينَ الذينَ بلَغُوا في المِهارةِ في الحديثِ أَقصى مراتبِها، قد صَدَرَت منه أمورٌ بسببِ سَقَطٍ كانَ في نُسخةِ كتابهِ" ^(٢). وقريبٌ من هذا قولُ الشَّيخِ حَسَنِ: "يَتَفَقُّ كثيراً في أَخْبَارِنَا المُتكرِّرةِ وَقوْعُ الاختلافِ في أَسانيدِها بِإثباتِ واسطةٍ وتركِها، ويقوَى في النَّظَرِ أَنَّ أَحَدَهُما غَلَطَ من الناسِخينَ" ^(٣).

والغريبُ أَنَّ الحُرَّ العامليَّ (١١٠٤هـ) حينَ قرَّرَ مذهبَهُ في تصحيحِ جميعِ مروياتِ كُتُبِ المذهبِ المشهُورةِ، أوردَ على نَفْسِهِ اعتراضاً يَتعلَّقُ باختلافِ النُّسخِ وعَدَمِ اتفاقِ أَسانيدِها وألفاظِها، ثم أجابَ عن ذلك، بأنَّ "اختلافَ النُّسخِ المعتمَدةِ نظيرُ اختلافِ القِراءاتِ في القرآنِ، فما يُقالُ هنا يُقالُ هنا". بل زادَ على ذلك فقال: "على أَنَّ اختلافَ النُّسخِ لا يَتغيَّرُ به المعنى غالباً، بخلافِ اختلافِ القِراءاتِ" ^(٤). وهذا الكلامُ لا يدلُّ على ثِقَةٍ بِنُسخِ كُتُبِ الروايةِ، بقَدَرِ ما يدلُّ على ضَعْفِ الثِقَةِ بِنَصِّ القرآنِ الكريمِ. وإلاَّ فَإِنَّ اختلافَ القِراءاتِ لا علاقةَ لَهُ بالتصحيحِ والتحريفِ.

والمقصودُ من هذا أَنَّهُ إِنْ كانَ الطُّوسِيُّ اعتمدَ في جَمعِ أَخْبَارِ كتابهِ على نُسخٍ غيرِ مُتَّصِلَةٍ إلى مَوَلِّفِها، فَإِنَّ كثرةَ اختلافِ النُّسخِ بَعْدَهُ وتضارُّها، يُشعِرُ بِحُصُولِ تساهُلٍ آخَرَ في طَرِيقَةِ نَقْلِ الكتابِ عنه، حيثُ لم يُتَقَنَّ نَصُّ كتابهِ ولم يُضَبَطْ، مما تَرْتَّبَ عَلَيهِ وَقوْعُ تصحيفاتٍ آخَرَ لاحِقَةٍ، تضافُ لتصحيفاتِ الطُّوسِيِّ نَفْسِهِ.

أما الإشكالُ الآخرُ الذي تشكَّى منه عُلَماءُ الطَّائِفَةِ في كُتَابِ الطُّوسِيِّ، فهو اختلاطُ

(١) الرسائل الأصولية (ص ١٩٣).

(٢) المرجع السابق (ص ١٩٣).

(٣) منتقى الجمان (١/١٢).

(٤) وسائل الشيعة (٣٠/٢٧٢).

كلامه بنصوص المرويات، فهو حين يسوق الرواية، ثم يذكر بعدها كلاماً من عنده، فإن علماء المذهب كثيراً ما يعجزون عن التمييز بين كلامه وبين نص الرواية. وهذا الإشكال نفسه موجودٌ —أيضاً— في كتاب ابن بابويه (من لا يحضره الفقيه).

وأقدم من رأيته نبيه على هذا والدُّ البهائي (٩٨٤هـ)، حيث قال: "قد وقع لنا في كتاب (التهذيب) مواضع حكمنا فيه بالإدراج ومواضع يغلب على الظن، ومواضع يشك فيها. وسبب ذلك عدم فصل النسخ الحديث عن غيره بدائرة ونحوها. فإذا وقع كلام للمصنف مناسب للحديث أوهم كونه منه"^(١). وهذا الكلام يعني أن ضبط نص الكتاب كان متروكاً لاجتهادات النسخ، وأن الكتاب لم يرو متصلاً بالسَّماع إلى مؤلفه.

ويظهر من كلام الشيخ حسن العاملي (١٠١١هـ) أن هذا الإشكال صادفه حين وضع كتابه (منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان)، فقد ذكر بأوله أنه سوف يفصل بكلمة (قلت) بين نص الرواية، وبين ما يتكلم به بعدها، قال: "حذراً من الالتباس الذي كثر وقوعه في كتاب (من لا يحضره الفقيه)، وفي (التهذيب). حيث [يتفق]^(٢) فيهما إيراد كلام على إثر الحديث. فكَم قد زيد بسببه في أحاديث ما ليس منها، ولم يتبين الحال إلا عن فصل تدبر. وربما انعكست القضية، فنقص من الحديث شطره، لظن كونه من غيره، فالاختراز عن وقوع مثله مُهم"^(٣).

وتحدث الفيض الكاشاني (١٠٩١) عن كتاب (من لا يحضره الفقيه)، فقال: "ربما يشته الحديث فيه بكلامه، ويشته كلامه في أول الحديث بتمامه"^(٤). وكأن أبا المعالي الكلباسي (١٣١٥هـ) لم يُعجبه التعبير هنا بلفظة (ربما)، فقال: "بل ما ذكر كثير الوقوع"^(٥)، ثم أضاف: "وكذا الشيخ —أيضاً— قد يذكر في (التهذيب) في ذيل الحديث ما يشابه الحديث

(١) وصول الأخبار (ص ١١٥).

(٢) في الأصل (تتفق) بالتأنيث، وقد صححته بما يدل عليه السياق.

(٣) منتقى الجمان (٢٣/١).

(٤) الوافي (٥/١).

(٥) الرسائل الرجالية (٢٦٤/٤).

ويوجبُ الاشتباه. بل هو كثيرٌ"^(١). ثم أوردَ أمثلةً لتلك الالتباساتِ في الكتّابين، أسوقُ منها
أمودجاً واحداً يوضحُ المراد:

- فقد روى الكلينيُّ عن جعفرِ الصادقِ عليه السلام قال: "إذا بُعِدَتْ بأحدِكم الشُّقَّةُ ونأت به
الدارُ، فليعلُ على مَترِله، وليصل ركعتين، [وليؤمَّ بالسَّلامِ]^(٢) إلى قُبورِنا، فإن ذلك يصلُ
إلينا". وروى الخبرَ بهذا اللفظِ ابنُ بابويه في (الفقيه)، وابنُ قولويه في (كامل الزيارات)،
وذكره المفيدُ بهذا السياقِ في (المقنعة)^(٣).

أما الطوسيُّ فذكرَ الروايةَ بسياقٍ أطولَ لم يَتميِّز فيه نهايةَ كلامِ جعفرِ الصادقِ عليه السلام، فقالَ
في روايته عنه: "إذا بُعِدَتْ بأحدِكم الشُّقَّةُ، ونأت به الدَّارُ، فليعلُ على مَترِله، وليصل ركعتين،
وليؤمَّ بالسَّلامِ إلى قُبورِنا، فإن ذلك يصلُ إلينا. وتُسَلِّمُ على الأئمَّةِ -عليهم السَّلامُ- من بعيدٍ،
كما تُسَلِّمُ عليهم من قريبٍ، غيرَ أنك لا يصحُّ أن تقولَ: (أتيتُك زائراً)، بل تقولُ موضعه:
(قصَدْتُ بقلبي زائراً؛ إذ عَجَزْتُ عن حُضورِ مَشْهَدِكَ، ووَجَّهْتُ إليك سَلامِي لِعلمي بأنه
يَبلغُك -صلى الله عليك-، فاشفعُ لي عند ربِّك، وتدعُو بما أَحَبَّبتُ"^(٤).

هذا السياقُ المطوَّلُ مشى على ظاهِرِه الحرُّ العامليُّ (١١٠٤هـ)، فأوردَه بِكَمالِه منسُوباً
إلى جعفرِ الصادقِ عليه السلام، ثم أشارَ إلى روايةِ الكلينيِّ المختصرةِ^(٥). وكذلك فعلَ المرجعُ حسينُ
البروجرديُّ (١٣٨٠هـ)^(٦). أما المجلسيُّ (١١١١هـ)، فذكرَ الروايةَ بتمامِها ثم قالَ عقبها:
"قولُه: (ويُسَلِّمُ على الأئمَّةِ -عليهم السَّلامُ- إلى آخرِ الكلامِ)، من كلامِ الشَّيخِ، وليسَ من
تَمَّةِ الخبرِ كما يَظْهَرُ من (الكافي)..."^(٧).

(١) المرجع السابق (٢٦٦/٤).

(٢) هكذا في نسخة الكتاب، ولها وجهٌ صحيح، ومن المحتمل أن يكون الصواب: (وليؤمَّ بالسَّلام).

(٣) الكافي، نوادر أبواب الزيارات (٤/٥٨٧/رقم ١)، من لا يحضره الفقيه، باب زيارة جميع الأئمَّة -عليهم السَّلامُ-

(٢/٥٩٩/رقم ٣٢٠٢)، كامل الزيارات (ص ٤٨٠/رقم ٧٣٣)، المقنعة (ص ٤٩٠).

(٢) تهذيب الأحكام، كتاب المزار، باب من بُعِدَتْ شُقَّتُه وتعذرَ عليه قَصْدُ المشاهد (٦/١٠٣/رقم ١٧٩).

(٣) وسائل الشيعة، أبواب المزار، باب استحباب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله والأئمَّة (٤/٥٧٧/رقم ٣).

(٤) جامع أحاديث الشيعة (٢/٣١١/رقم ٤٤٦٣).

(٥) بحار الأنوار (٩٨/٣٧٠).

قلتُ: بل الظاهرُ أن الزيادةَ لاهي من تمامِ الروايةِ، ولا من كلامِ الطوسيِّ. فقد ذكرها بتمامِها أستاذُه المفيدُ^(١). فإمّا أن الإدراجَ منه، أو من أحدٍ فوقه فالتبسَ الأمرُ على تلميذه الطوسيِّ، ثم التبسَ على غيره.

المبحث الأول:

تعريفه علم الرجال ونشأته.

• أولاً: تعريف علم الرجال الإمامي.

أقدم من رأيتُه وضعَ حدّاً يُعرّف بعلم الرجال عند الإمامية: مُلا محمد جعفر الأسترآبادي، المعروف بلقب شريعتمدار^(١) (١٢٦٣هـ)، وقد قال في حده: "علمٌ يُقتدَرُ به على معرفة أحوال خبر الواحد، صحّةً وضعفاً وما في حكمهما، بمعرفة سنده ورؤاؤه سلسلةً متنه، ذاتاً ووصفاً، مدحاً وقدحاً، وما في معناهما"^(٢).

ثم جاء بعده آخرون وضعوا حدوداً مُشابهة، فقال بعضهم: هو "ما يُبحثُ فيه عن أحوال الراوي من حيث اتصافه بشرائط قبول الخبر وعدمه"^(٣).

وقيل: "ما وُضع لتشخيص رؤاة الحديث ذاتاً ووصفاً، مدحاً وقدحاً"^(٤).

وقيل: هو "العلمُ الباحثُ عن أحوال رؤاة الأخبار الواردة عن رؤساء الدين، من حيث

(١) المزار (ص ٢١٥).

(١) عرّف به الطهراني في الذريعة (١/١)، فقال: "الحاج مولى محمد جعفر -المعروف بشريعتمدار- ابن المولى سيف الدين الأسترآبادي، نزيل طهران، والمتوفى سنة (١٢٦٣هـ)، والمدفون بالنجف، في الإيوان الذهبي شمال المنارة الشمالية". وقال عنه في موضع آخر: "أحد كبار علماء الإمامية ومُصنّفيهم المتقنين في هذا القرن. ولد في (نوكنده) من قرى بلوك انزان في (١١٩٨هـ)"، وذكر أن له تصانيف قيمةً في الفقه والأصول والكلام والرجال والحديث والتفسير والرياضيات وغير ذلك. (طبقات أعلام الشيعة ١/٢٥٣).

(٢) ذكره في كتابه (لب الباب في معرفة الرجال)، ونقله عنه المامقاني في تنقيح المقال (١/١٧٢).

(٣) الوجيزة في علم دراية الحديث، ضمن مجموع رسائل في دراية الحديث (٢/٥٢٥).

(٤) توضيح المقال في علم الرجال (ص ٢٩).

الأحوال التي لها مدخل في الرد والقبول، وتمييز ذواتهم عند الاشتباه^(١). والمعنى في هذه التعاريف مُتقارب، فلذلك لما ساق المامقاني (١٣٥١هـ) في مطلع كتابه (تنقيح المقال) بعضاً من هذه الحدود، وزاد عليها تعاريف أخرى، ذكر أن المقصود منها جميعاً "المعرفة في الجملة لا المعرفة التامة الموجبة للتدقيق في قيودها"^(٢). وبقطع النظر عن دقة تلك الحدود وأيّها الأولى، فالذي يعيننا منها أن معناها يدور حول المعنى نفسه لعلم الرجال السني.

● ثانياً: نشأة علم الرجال الإمامي.

عمدة الإمامية اليوم في معرفة رواة أخبارهم على أربعة مصنفات رئيسية يسمونها (الكتب الرجالية الأربعة). هذه الكتب هي:

١ اختيار معرفة الرجال. وهو مختصر الطوسي (٤٦٠هـ) لكتاب رجال للكشي.

٢ كتاب رجال النجاشي (٤٥٠هـ).

٣ كتاب الفهرست.

٤ كتاب الرجال. وكلاهما لأبي جعفر الطوسي (٤٦٠هـ).

وسياقي - بإذن الله - في الفصل الثاني من هذا الباب دراسة مفصلة لهذه الكتب الأربعة. وإنما المقصود من ذكرها هنا البحث في بداية البحث الرجالي الإمامي. فهذه الأصول الأربعة اشتملت على نقول تدل على وجود مصنفات أخرى سابقة عليها. غير أن تلك المصنفات الأقدم - كما يقول المرجع أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) - "لم يبق منها عين ولا أثر"^(١).

وبعض الباحثين المعاصرين من الإمامية استند على وجود تلك المصنفات فيما مضى، لإثبات قدم علم الرجال الإمامي، وزاد آخرون، فنقبوا في التراجم التي عقدها النجاشي والطوسي، فكانوا كلما وجدوا في ترجمة فلان أن له كتاباً بعنوان (الرجال)، جعلوا ذلك

(١) تنقيح المقال (١/١٧٢).

(٢) المرجع السابق.

(١) معجم رجال الحديث (١/٤٥).

دليلاً على أصالة البحث الرجالي لدى الطائفة.

يقول المرجع المعاصر علي الفاني الأصفهاني: "ساد الاعتقاد قديماً وحديثاً - عند بعض مخالفينا بعدم وجود أثر للبحوث الرجالية عندنا أو تأخرها، مما يعني التشكيك في المذهب وفي كل مروياتنا، لرجوع الدعوى إلى تأخر البحث عن الجرح والتعديل زماناً عن وقت صدور الروايات أو نقلها أو نشرها"^(١). ثم شرع الفاني في الرد والنقض، فاستشهد بعبارة تتكرر في كتاب النجاشي (٤٥٠هـ) تثبت أنه كان ينقل من كتب رجالية متقدمة. مثل قوله بعد كلام له في إحدى التراجم: "ذكر ذلك أصحاب الرجال". وقوله في ترجمة أخرى: "ذكره أصحابنا في الرجال"^(٢). ثم زاد الفاني فسرد بضع مصنفات ذكرها النجاشي والطوسي بعنوان (الرجال) في بعض تراجم كتابيهما المختصين بذكر المصنفين من الإمامية. وبعدما فرغ الفاني من سياق حجته قال: "قد تحصل مما ذكرناه بأن دعوى أن لا رجال عندنا ولا مصنفات دعوى دافعها الهوى والتهمة من غير علم". ثم استدرك وقال: "ورغم ذلك، فإن معظم تلك الكتب لم تصل إلينا - بما هي كتب منفردة ومستقلة - وإنما وصلت عبر كتب جمع من الأصحاب يدور على كلماتهم مدار التوثيق في عصرنا"^(٣).

هذا المسلك الذي نهجه الفاني لإثبات تقدم علم الرجال لدى الإمامية سار عليه جملة من الباحثين الإماميين المعاصرين. مع أن ثمة إشكالاً كبيراً يجعل هذا الاستدلال قاصراً عن القيام بدعوى وجود توألف غرضها ومقصدها عين غرض علم الرجال بمعناه الاصطلاحي الذي قدمنا تعريفه. وحاصل هذا الإشكال أن تلك الكتب المتقدمة لم يكن لها أثر ذو بال في الكتب التي جاءت بعدها، والتي يفترض أن مؤلفيها أدركوا تلك المصنفات قبل فقدها. فالكتب الأربعة المتأخرة لم تنقل لنا الكثير عن الأوائل في الكلام عن الرواة توثيقاً وتضعيفاً. فأكثر ما نجده في كتابي النجاشي (٤٥٠هـ) والطوسي (٤٦٠هـ) إنما هو كلام لهما في توثيق الرواة وتعديلهم، وما ينقلونه عن غيرهم فقليل لا يغطي إلا القليل من الرواة. والكشي وإن كان -

(١) بحوث في فقه الرجال (ص ٢١).

(٢) رجال النجاشي (ص ٩٠/ترجمة رقم ١٢٤)، (ص ٢٤/ترجمة رقم ٤١).

(٣) بحوث في فقه الرجال (ص ٢٣-٢٦).

في الغالب - ينقل الكلام عن غيره، إلا أن ما نقله - أيضاً - قليل جداً، إذا كنا نتحدث عن علم قائم يهدف إلى تمييز الرواة ثقةً وضعفاً في باب الرواية. وبسبب هذا الحال فإن أقوال النجاشي والطوسي وأحكامهما على الرجال صارت عمدة الإمامية في توثيق الرواة وتجريحهم، بل ربما نزل بعض علماء المذهب - بسبب الإعواز - فاعتمد على أقوال ابن طاووس (٦٧٣هـ) وابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ). ففي حين يذكر المرجع أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) - تبعاً للطهراني (١٣٨٩هـ) - أن الكتب الرجالية الإمامية منذ زمن الحسن بن محبوب (٢٢٤هـ)، إلى زمن الطوسي (٤٦٠هـ) بلغ تعدادها نيفاً ومئة كتاب^(١)، نجد التوحي (١٠٧١هـ) - مقابل ذلك - يذكر أن المزيين والمجرحين انحصروا في ثمانية، أقدمهم الكشي المتوفى منتصف القرن الرابع، وبعد الكشي ذكر التوحي النجاشي (٤٥٠هـ) والطوسي (٤٦٠هـ)، وعصريهما ابن الغضائري، ثم نزل إلى ابن شهر آشوب المازندراني (٥٨٨هـ)، ثم إلى ابن طاووس (٦٧٣هـ) وتلميذه ابن المطهر (٧٢٦هـ) وابن داود. قال: "وربما توجد التركيبة والجرح لغيرهم أيضاً"^(٢). يشير بهذا إلى النقول القليلة عن غيرهم.

هذه الحقيقة تفتح باب النظر في حقيقة وحال تلك المصنفات المتقدمة التي يذكرها الطوسي والنجاشي في التراجم بعنوان (الرجال). فهل كانت تلك المصنفات تُعنى بالبحث في أحوال الرواة ومقامهم في باب الرواية؟ أو أنه كان لها غرض آخر غير ذلك؟

للإجابة عن هذا السؤال، نحتاج أولاً للوقوف عند خمس مقدمات أذكرها إجمالاً، ثم أفصل الكلام في كل منها:

المقدمة الأولى: أن أكثر المنقول عن مُتقدمي الإمامية إنما يتعلق بالكلام في رُواة أخبار الأئمة الاثني عشر، أما رُواة أحاديث النبي ﷺ، فلم ينقل عنهم في ذلك شيء يذكر.

المقدمة الثانية: أن هذا المنقول في الكلام عن رُواة أخبار الأئمة قليل لا يفي بالغرض.

المقدمة الثالثة: أن أكثر هذا المنقول إنما يتعلق بالبحث في مذاهب الرواة، ومن النادر أن

(١) معجم رجال الحديث (٤١/١).

(٢) الوافية (ص ١٦٦).

يوجد نقلٌ صريحٌ واضحٌ في بيان مراتبهم في باب الرواية.

المقدمة الرابعة: وتتعلق بكثرة الرواة المجهولين الذين لم يوجد للأوائل كلامٌ فيهم.
المقدمة الخامسة: أنه لم يوجد لدى الإمامية قبل القرن الخامس علمٌ مبرزٌ عُرف بكثرة التفتيش عن الرواة، فنقل عنه كلامٌ كثيرٌ في التوثيق والتضعيف.

تلك خمسٌ مقدماتٌ ينبنى عليها تحقيقُ حالِ الكتبِ الرجاليةِ السابقة على الأصولِ الأربعةِ المعتمدةِ اليوم. وفيما يأتي تفصيلُ هذه الخمس:

المقدمة الأولى: لأيِّ شيءٍ لم تعتنِ المصادرُ الإماميةُ بالترجمة لرواةِ أحاديثِ النبي ﷺ؟
رغمَ أن مصطلح (السنة) عند الإمامية يشملُ المروياتِ عن النبي ﷺ، كما يشملُ المروياتِ عن الأئمةِ الاثني عشر، إلا أن علمَ الرجالِ الإماميَّ -من أولِ نشأته وإلى اليوم- لم يكن معنياً بالكلامِ عن نقلِ أحاديثِ النبي ﷺ. فقد كان -ولم يزل- تمييزُ ونقدُ رواةِ الأحاديثِ النبويةِ صنعةً سنّيةً خالصةً، حتى ما كان منها مروياً من طريقِ المنسوبين إلى المذهبِ الإماميِّ. أما كتبُ الرجالِ الإماميةُ فلم تكن معنيةً بهذا، بل كان غرضُها ومدارُها روايةَ الأخبارِ المنسوبةِ للأئمةِ الاثني عشر وحسب.

وقد يقالُ هنا إنَّ إهمالَ البحثِ في مراتبِ رواةِ الأحاديثِ النبويةِ يرجعُ إلى الموقفِ الإماميِّ المنحرفِ -بداهةً- عن روايتها من الصحابةِ وأئمةِ أهلِ السنة. غيرَ أن هذا التوجيهَ وإن كان يحملُ قدراً وافراً من الصحة، إلا أنه لا يكفي لتفسيرِ ذاك الإعراضِ التامَّ عن البحثِ في رواةِ الأحاديثِ النبويةِ، فقد كان من المفترضِ أن تُترجمَ الإماميةُ لأولئك الرواة، ثم ليضعّفوهم -إن أرادوا- أو يكذبوهم، تماماً كما فعلَ أهلُ السنة مع من يتهمونه من محدثي الشيعة الإمامية. وبخاصةً أنا وجدنا الإماميةَ في كتبهم يُترجمونَ لرواةِ من أهلِ السنة ممن وقعوا في أسانيدِ أخبارهم المنسوبةِ للأئمةِ الاثني عشر^(١). فلو كان ثمةَ علمٍ إماميٍّ قائمٌ وقتَ روايةِ وتدوينِ الأحاديثِ النبويةِ، لوجدنا عندَ الإماميةِ نقلاً عن قدامائهم في الكلامِ عن رواةِ

(١) يأتي لذلك مزيدُ بحثٍ عند الكلامِ عن كتبهم الرجاليةِ في الفصل الثاني من هذا الباب بعونِ الله.

الأحاديث النبويّة، كما وجد لهم بحث متأخّر في رُواة أخبار الأئمّة الاثني عشر. لأجل هذا، فإن الذي يظهر أن السبب الرئيس الذي أثمر قلة المنقول عن قدماء الإماميّة في الكلام عن رُواة الأحاديث النبويّة، مرده إلى تأخّر علم الرجال عندهم إلى وقت كان أمرُ السُنّة النبويّة قد فرغ منه واستتم بناؤه. فبداية علم الرجال الإمامي جاءت بعد اكتمال بُنيان علوم السُنّة النبويّة، وبعد انصرام العصر الذهبي لتدوينها والتفتيش في أحوال رُواتها، فلذلك انحصرت وظيفته في الكلام عن رُواة أخبار الأئمّة الاثني عشر. فالإماميّة بعدما انتهت خلافاتها في تعيين الأئمّة، وبعدها حسمت أمرها، فاستقرّ مذهبها على اثني عشر إماماً، وجدت بين يديها أكواماً من المرويّات المختلفة المتناقضة، التي تناقضتها الشيعة على اختلاف آرائها، فعند ذاك ظهرت حاجتها للكلام في رُواة تلك الأخبار.

المقدّمة الثانية: وتعلّق بقلة النصوص المنقولة عن الأوائل في الكلام عن الرُواة.

وهذا مما لا يحتاج إلى تدليل أو برهنة لوضوحه في كُتب الرجال الأربعة الأصول، فالتوثيقات والتضعيفات في هذه الكتب جُلّها من إنشاء الطوسي أو النجاشي في القرن الخامس^(١)، وهناك نقول قليلة عن الطبقتين السابقتين عليهما: طبقة الكشي، وطبقة شيوخه ممن عاشوا أواخر القرن الثالث. أما من فوق هؤلاء فالنقل عنهم في التوثيق والتضعيف عزيز للغاية، بل لا يكاد يوجد. وما في كُتب الرجال من نقل متقدّم، فغالبه نصوص تنسب لبعض الأئمّة الاثني عشر، في مدح فلان -من الرُواة عنهم- أو ذمه، وليس هذا مما نحن فيه؛ إذ الشأن كله في ثبوت تلك النصوص التي أقيم علم الرجال وعلم الدراية لأجلها.

ففي المدّة التي تسمّيها الإماميّة (زمن الحضور)، المنتهية بوفاة الإمام الحادي عشر الحسن العسكري سنة (٢٦٠هـ)، كان هناك رُواة كثير ينقلون أقوالاً منسوبة للأئمّة، ومع ذلك لم يوجد عن أهل تلك الطبقات كلام كثير في تجريح أولئك الرُواة أو تعديلهم.

فإذا نظرنا -مثلاً- لطبقة الرُواة عن عليّ والحسن والحسين وزين العابدين عليهم السلام، فإننا نجد

(١) وسيأتي بسط ذلك في الفصل الثاني المخصص لدراسة الكتب الرجالية الأربعة تفصيلاً.

الكلام في توثيق الرواة وتضعيفهم معدومٌ تماماً عنهم؛ فلم ينقل عن أحدٍ من أدرك هذه الطبقة حرفٌ واحدٌ في هذا المعنى، حسب ما رأيته في الأصول الأربعة.

وفي طبقة الرواة عن الباقر (١١٤هـ) والصّادق (١٤٨هـ) عليه السلام، ليس هناك سوى نصٍّ واحدٍ يقيم طريف أسنده الكشي عن فُراتٍ الأحنف، وفيه أنه قال: "العُقيليُّ كان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وكان خماراً، ولكنّه يؤدي الحديث كما سمع!"^(١). ولم أجد نقلاً آخر عن فُراتٍ الأحنف هذا، وهو —على أيِّ حال— ضعيفٌ مُتهمٌ بالغلوِّ والكذب عند الطائفة^(٢). والعُقيليُّ المذكورُ في كلامه لا يُعرف من هو، ولا أيُّ شيءٍ روى!

وفي طبقة الرواة عن موسى الكاظم (١٨٣هـ) وطبقة الرواة عن عليٍّ الرضى (٢٠٣هـ) عليه السلام، لم أجد —أيضاً— سوى نصٍّ واحدٍ أسنده الكشي عن يونس بن عبد الرحمن اليقطيني، وفيه أنه قال عن رجلٍ: "كان شيخاً من الأخيار"^(٣). ولم أجد عن يونس نقلاً غير هذا في الكلام عن الرواة. وعبارته تلك تتضمن ثناءً مجملاً لا يستلزم التوثيق في الرواية.

أما طبقة الرواة عن محمد بن عليٍّ الجواد (٢٢٠هـ) عليه السلام، فلم أجد أيَّ نقلٍ عنهم في الكلام عن الرواة توثيقاً وتضعيفاً.

وفي طبقة الرواة عن عليٍّ بن محمد الهادي (٢٥٤هـ) عليه السلام، هناك اسمٌ واحدٌ فقط نُقلت عنه نصوصٌ كثيرةٌ نسبياً وهو عليُّ بن الحسن بن فضالٍ. وقد بلغ المنقول عنه في الكلام عن الرواة ثلاثين نصّاً. وهذا الرجل لا تعرفُ سنة وفاته. فإن صحَّ ما ذكره الطوسي —حين عدّه في الرواة عن الهادي عليه السلام—، فمن الممكن القول إنه من أقدم المتكلمين من الإمامية في الرجال. وهو —يقيناً— أكثرُ من نُقل عنه كلامٌ في هذا المعنى من المتقدمين على عصرِ الطوسيِّ

(١) اختيار معرفة الرجال (١/٣١٢).

(٢) انظر: رجال ابن الغضائري (ص ٨٤/رقم ١٠٨)، رجال الطوسي (ص ١١٩/رقم ١٢٠٦).

(٣) اختيار معرفة الرجال (٢/٨٦٥/رقم ١١٢٧).

والتَّجَاشِيَّ. والرجُلُ منسُوبٌ لمذهبِ الفطحيَّةِ، مشهُورٌ بذلك في كُتُبِ الطائفةِ، وسيأتي تفصيلُ الكلامِ عنه قريباً.

وفي طبقةِ الرواةِ عن الحسنِ بنِ عليٍّ العسْكَريِّ (هـ ٢٦٠) عليه السلام، هناك الفضلُ بنُ شاذانَ النَّيسَابُوريُّ. ومجموعُ ما نُقِلَ عنه في الكلامِ عن الرواةِ أربعةَ عشرَ نصّاً. منها ثلاثةَ عشرَ رواها عنه الكشِّيُّ^(١)، ونصٌّ واحدٌ ذكره الطُّوسيُّ^(٢).

وهناك -أيضاً- رجلٌ اسمه الحسنُ بنُ موسى الخشَّابُ، ذكره الطُّوسيُّ في طبقةِ الرواةِ عن العسْكَريِّ عليه السلام. لكنَّهُ عَادَ فذكره في طبقةٍ من ليس له روايةٌ عن الأئمةِ^(٣). وقد روى الكشِّيُّ عنه سبعةَ نصوصٍ، ليسَ فيها ما يتعلَّقُ بالتوثيقِ والتَّضعيفِ في الروايةِ، بل جميعُ ما نُقِلَ عنه اتَّهَمَ لبعضِ الرواةِ بمذهبِ الواقفةِ^(٤).

هذا كلُّ وجدته من كلامٍ في الرِّجَالِ منقولٍ عمَّنَ عاصروا الأئمةَ. ومجموعه خمسةٌ وأربعونَ نصّاً فقط. وقد كانَ آخرُ الأئمةِ وفاةَ الحسنِ بنِ عليٍّ العسْكَريِّ. وبما أنه توفي سنة (هـ ٢٦٠)، فمن المفترضِ أن الرواةَ عنه بقوا إلى أواخرِ القرنِ الثالثِ، وربما بدايةِ الرابعِ. وهذه الحِقْبَةُ (من بدايةِ القرنِ الأوَّلِ، إلى نهايةِ الثالثِ) -تعدُّ في البيئَةِ السُّنِّيَّةِ الأوسَعِ- العصرَ الذهبيَّ لتدوينِ ونَقْدِ المروياتِ والتفتيشِ عن الرِّجَالِ. ومع ذلكَ فإنَّ مجموعَ ما نُقِلَ عن قُدماءِ الإماميةِ في هذا المعنى خمسةٌ وأربعونَ نصّاً فقط، مدارُّها على رجلينِ اثنين!

وحتى في الطَّبَقَاتِ التَّالِيَةِ لَزَمَ الرواةِ عن الأئمةِ، فمعَ أن المنقولَ عنها أكثرُ من المنقولِ

(١) انظر في اختيار معرفة الرِّجَالِ ، النصوص المرقمة: (١٥٤، ٦٦١، ٨٣٩، ٨٥٠، ٨٩٣، ٩١٠، ١٠٦١، ٩٢٩، ٩٩٩، ١٠٠١، ١٠٠٥، ١٠٥٥).

(٢) رجال الطُّوسي (٥٦١٩/٣٧٩).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٩٨/رقم ٥٨٤٠)، (ص ٤٢٠/رقم ٦٢٦٨).

(٤) انظر: اختيار معرفة الرِّجَالِ، المرويات رقم (٨٨٦، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٤، ٨٩٧، ١٠٤٩).

عن الطبقات السابقة عليها، إلا أن القلة تبقى وصفاً ملازماً. ففيما بين مطلع القرن الرابع، وإلى زمن النجاشي (٤٥٠هـ) والطوسي (٤٦٠هـ)، لم يُنقل الكثير من الكلام في توثيق الرواة وتضعيفهم. وقد قمت بإحصاء تقريبي، فوجدت في تلك الحقبة عشرة أسماء فقط نُقل عنها كلام في هذا المعنى. فيهم من نُقلت عنه الكلمة والكلمات، وأحسنهم حالاً من نُقل عنه بضعة عشر نصاً. وهؤلاء العشرة هم:

- ١ حمادويه بن نصير، من شيوخ الكشي أو من شيوخ شيوخه^(١). وقد أخرج عنه ثلاثة نصوص في الكلام عن الرواة^(٢). وروى عنه -أيضاً- ستة عشر نصاً ينسب فيها التجريح والتعديل لمبهمين، مستخدماً عبارات من جنس: (عن بعض أصحابنا)، أو (عن بعض مشايخي). وفي جملة ذلك كلام لا يفيد في توثيق الراوي أو تضعيفه.
- ٢ نصر بن الصباح. من شيوخ شيوخ الكشي، لم يوثقه أحد، بل هو متهم عند الطائفة بالغلو^(٣). وله عند الكشي ثلاثة عشر نصاً في الكلام عن الرواة^(٤).
- ٣ محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (٣٤٣هـ) شيخ أبي جعفر ابن بابويه، نقل عنه النجاشي والطوسي خمسة نصوص في الكلام عن الرواة^(٥). وقد تقدم إسقاطه مرويات أربعة وعشرين من شيوخ صاحب كتاب (نواذر الحكمة) بسبب اتهامهم بالغلو^(٦).
- ٤ محمد بن مسعود العياشي، من شيوخ الكشي، وله عنده أربعة عشر نصاً^(٧).

(١) انظر التردد في كونه شيخاً للكشي، أو شيخاً لشيوخه، فيما يأتي (٨٤٧-٨٤٨).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٧٦١، ٩٠٤، ٩٥٦).

(٣) انظر: اختيار معرفة الرجال (٢/ص ٦١٣/رقم ٥٨٤)، رجال النجاشي (ص ٤٢٨/١١٤٩)، رجال الطوسي (ص ٤٤٩/رقم ٦٣٨٥)، معجم رجال الحديث (١٥١/٢٠).

(٤) اختيار معرفة الرجال: (٣٨٤، ٩٩٥، ٩٩٨، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٩٥، ١١٠٣، ١١١٧، ١١١٩، ١١٣٧، ١١٤٠).

(٥) انظر: رجال النجاشي (ص ٣١٦/رقم ٨٦٥)، (ص ٣٣٣/رقم ٨٩٦)، (ص ٣٧٣/رقم ١٠١٩)، فهرست الطوسي (ص ١٢٣/رقم ٢٦٩)، (ص ١٣٠/رقم ٣٠٠)، (ص ٢٦٦/رقم ٨١٣).

(٦) رجال النجاشي (ص ٣٨٥/١٠٤٥). وانظر ما تقدم (ص ٣٤٥).

(٧) اختيار معرفة الرجال (٦٧٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ١٠١٤، ١٠٦٤، ١٠٧٠، ١٠٨١، ١١٥١).

- ٥ ثم الكشِّيُّ نفسه، وله في كتابه سبعة عشر نصًّا^(١).
- ٦ أبو جعفر ابنُ بابويه الملقَّب بالصدِّوق (٣٨١هـ)، ذكر الطُّوسِيَّ أن له كتاباً في الرِّجَال لم يُكْمَلْه^(٢). ومع ذلك لم أجد عنه سوى أربعة نصوصٍ أوردها الطُّوسِيُّ^(٣).
- ٧ هارونُ بنُ موسى التَّلْعُكْبَرِيُّ (٣٨٥هـ)، نقلَ عنه الطُّوسِيُّ نصَّينَ فقط^(٤).
- ٨ الحسينُ بنُ عُبيدِ الله العَضَائِرِيُّ (٤١١هـ)، نقلَ عنه النَّجاشِيُّ نصًّا واحداً^(٥).
- ٩ ابنه أحمدُ بنُ الحسين، روى عنه النَّجاشِيُّ نصَّينِ اثْنينِ^(٦). وينسبُ له كتابٌ في الرِّجَال يأتي الحديثُ مبسوطاً عنه في الفصل الثاني من هذا الباب^(٧).
- ١٠ أبو العباسِ أحمدُ بنُ محمَّد بنِ نُوح السِّيرَافِي، من شيوخ النَّجاشِيِّ (٤٥٠هـ)، له كتابُ الزِّياداتِ على ابنِ عُقْدَةَ، ترجمَ فيه لأصحابِ جعفرِ الصَّادقِ عليه السلام الذين لم يذكرهم ابنُ عُقْدَةَ في مصنِّفه الذي أفرده لذكرهم^(٨). لكنني لم أجد له في التجريح والتعديل سوى نصَّينَ فقط نقلَهُما عنه تلميذه النَّجاشِيُّ^(٩).

هؤلاء أبرزُ من نُقِلَ عنهم كلامٌ في الرُّوَاةِ في المدَّةِ بين عَصْرِ الأئمَّةِ، وعَصْرِ النَّجاشِيِّ (٤٥٠هـ) والطُّوسِيِّ (٤٦٠هـ). ومجموعُ هذه النصوصِ قرابةَ الثمانين. فإذا أضفنا لها ما نُقِلَ عمَّن أدركوا الرُّوَاةَ عن الأئمَّةِ، أصبحَ مجموعُ المنقولِ: مئةً وخمسةً وعشرين نصًّا. وهذا العددُ ضئيلٌ للغاية لا يفي بدعوى وجودِ علمٍ قائمٍ يُعنى بالبحثِ في أحوالِ الرُّوَاةِ. وبخاصَّةٍ إذا علِمنا

(١) المرجع السابق: (٤٢، ٤٢، ١٤٩، ٢٣٥، ٤٧١، ٥٨٤، ٥٩١، ٧٤٨، ٧٦٦، ٨٣١، ٨٤٧، ١٠١٦، ١٠٦١،

١٠٦٢، ١٠٧٧، ١٠٨٠، ١٠٨١).

(٢) الفهرست (ص ٢٣٨/رقم ٧١٠).

(٣) انظر: الفهرست (٢١٦/رقم ٦١١)، (٢٢٠/رقم ٦٢٠)، (٢٢٣/رقم ٦٢٤)، رجال الطُّوسِيِّ (٤١٢/٥٩٧٤).

(١) رجال الطُّوسِيِّ (ص ٤٣١/رقم ٦١٨٣)، (ص ٤٣١/رقم ٦١٨٤).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٨٤/رقم ١٠٤٥).

(٣) المرجع السابق (ص ١٢٢/رقم ٣١٣)، (ص ١٥٥/رقم ٤٠٨).

(٤) انظر ما سيأتي (٩٦٢).

(٥) رجال النَّجاشِيِّ (ص ٨٦/رقم ٢٠٩)، الفهرست (ص ٨٤/رقم ١١٧).

(٦) المرجع السابق (ص ٣٤٤/رقم ٩٢٩)، (ص ٤١٩/رقم ١١٢٢).

أن الطُّوسِيَّ في رَجَالِهِ عَدَّ (٣٢٢٤) رَاوِيًا فِي طَبَقَةِ الرُّوَاةِ عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ وَحَدَهُ، فَضلاً عَنْ الرُّوَاةِ مِنْ سَائِرِ الطَّبَقَاتِ.

المقدمة الثالثة: وفيها أن كلامَ القُدماءِ -مع قَلْتِهِ- فإنَّ أَكْثَرَهُ إنما يتعلَّقُ بالبحثِ في مَذَاهِبِ الرُّوَاةِ. ومن النادرِ أن يوجدَ نقلٌ صريحٌ في بيانِ مراتبهم في بابِ الرُّوَاةِ. حتى ما يُوجدُ من توثيقٍ وتضعيفٍ، فإنه كثيراً ما يكونُ مُقْتَرِناً بالمخالفةِ أو الموافقةِ في المذهبِ. ذلك أن النُّصُوصَ الأقدمَ في الكلامِ عن الرُّوَاةِ إنما جاءت استجابةً وثمرَةً للانشقاقاتِ التي حدثت داخلَ المذهبِ، والتي نتجَ عنها كلامٌ في مذاهبِ الرُّوَاةِ، فصارَ بعضُ أعيانِ الطائفةِ يتكلَّمُ بأن فلاناً من الأصحابِ، وفلانٌ من الواقفةِ، وذاك من الفطحيَّةِ، وهذا من الغلاةِ، والآخرُ من الناووسيةِ أو الخطابيةِ. وربَّما صاحبَ ذلك اتِّهامٌ بالكذبِ مبنيٌّ على التُّهمةِ في المذهبِ. فمن هذه التَّصنيفاتِ كانت بدايةُ علمِ الرِّجَالِ الإماميِّ. ومنها ظهرتِ بوادرُ الكلامِ في الرُّوَاةِ مع مَطْلَعِ القرنِ الثالثِ. لأجلِ هذا فإنَّ من النادرِ جداً أن يُوجدَ للقُدماءِ -الذين ابتدأوا البحثَ- الرِّجَالِيُّ تضعيفٌ لغيرِ المتَّهمينَ في مذاهبهم.

وقد كانَ من أبرزِ الخلافاتِ التي أثمَرَتِ الكلامَ في الرُّوَاةِ نزاعٌ قديمٌ داخلَ المذهبِ فيما يَسُوغُ وما لا يَسُوغُ أن يُنسَبَ للأئمةِ من خِصَالٍ. فكانَ لأهلِ قُمٍّ في ذلك رأيٌ يَعُدُّونَ من جَاوَزَهُ مُعَالِيًا^(١)، وربما شَدَّدُوا عَلَيْهِ فَاثْمَمُوهُ، وأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَلَدَةِ. وقد أَسْنَدَ الْكَشِّيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ السَّلُولِيِّ^(٢) قَوْلَهُ عَنْ أَحَدِ الرُّوَاةِ: "أُخْرِجَ مِنْ قُمٍّ فِي وَقْتٍ كَانُوا يُخْرِجُونَ مِنْهَا مَنْ أَثْمَمُوهُ بِالْعُلُوِّ"^(٣). ومن أشهرِ مَنْ عُرِفَ بِتَصَدِّيهِ لِهَذَا الْأَمْرِ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى الْأَشْعَرِيِّ -أَحَدُ الرُّوَاةِ عَنْ عَلِيِّ الرُّضِيِّ (٢٠٣هـ)-، وكانت له وَجَاهَةٌ وَصَدَارَةٌ بَيْنَ أَهْلِ قُمٍّ^(٤)، فكانَ

(١) انظر ما سيأتي (ص ٧٩٧).

(٢) يُعْرَفُ بِلقَبِ شَقْرَانَ، يروي عنه الْكَشِّيُّ في كتابه. وقد ذكره الطُّوسِيُّ في طبقة من لم يدرك الرواية عن الأئمة الاثني عشر. رجال الطُّوسِي (ص ٤٠٧/رقم ٥٩٢٩).

(٣) اختيار معرفة الرِّجَال (٢/٧٩٩/رقم ٩٩٠).

(٤) قال عنه التَّجَاشِي (ص ٨١/رقم ١٩٨)،: "شيخُ القميين، ووجههم، وفقههم غير مدافع. وكان -أيضاً- الرئيسَ

يُشَدَّدُ عَلَى مَنْ يَعتَبِرُهُمْ غَالِينَ فِي الْأَثْمَةِ، فَيَطْعَنُ عَلَيْهِمْ، وَيَرْمِيهِمْ بِالْكَذِبِ، وَيَسْعَى فِي إِخْرَاجِهِمْ مِنَ الْبَلَدِ. مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ النَّجَاشِيُّ فِي تَرْجَمَةِ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى كَانَ يَشْهَدُ عَلَيْهِ بِالْغُلُوِّ وَالْكَذِبِ، وَأَنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ قُمْ إِلَى الرَّيِّ^(١). وَفِي تَرْجَمَةِ أَبِي سُمَيْنَةَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّيْرَفِيِّ أَنَّهُ تَشَهَّرَ بِالْغُلُوِّ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٢). وَجَاءَ فِي كِتَابِ (الرِّجَالِ) الْمُنْسُوبِ لِابْنِ الْغَضَائِرِيِّ فِي تَرْجَمَةِ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَبْعَدَهُ عَنْ قُمْ، ثُمَّ أَعَادَهُ وَاعْتَذَرَ إِلَيْهِ^(٣). وَقَدْ أَشَارَ الْوَحِيدُ الْبَهْبَهَائِيُّ إِلَى أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ إِذْ نَسَبَ الرَّجُلَ لِلْغُلُوِّ أَتَمَّهُ بِالْكَذِبِ وَوَضَعَ الْحَدِيثَ. قَالَ: "وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ"^(٤). وَهَذَا الرَّجُلُ -مَعَ شُهْرَتِهِ وَرِئَاسَتِهِ-، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ لَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى عِنَايَةٍ بِالتَّفْتِيشِ عَنْ ضَبْطِ الْمَوَاقِفِ وَإِتْقَانِهِمْ لِمَا يَرَوْنَ. فَالْتَّقِلْ عَنْهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى لَا يَكَادُ يُوجَدُ. وَلَمْ أَرِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا نَصًّا أَخْرَجَهُ الْكَشِّيُّ عَنْهُ، فِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَوِي عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، لِأَنَّهُ كَانَ يُتَّهَمُ فِي بَعْضِ رَوَايَتِهِ، ثُمَّ رَجَعَ أَحْمَدُ عَنْ ذَلِكَ وَتَابَ^(٥).

المقدمة الرابعة: وتتعلّق بكثرة الرّواة المجهولين الذين لم توجد لهم تراجم بأيدي المتأخّرين، أو وُجِدَتْ لَهُمْ تَرَاجِمٌ لَكِنَّهَا قَاصِرَةٌ، لَا تَتَعَرَّضُ لِلتَّوْثِيقِ وَالتَّضْعِيفِ فِي الرِّوَايَةِ. فَالَّذِي يَنْظُرُ فِي كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنِ الْأَسَانِيدِ بَعْدَ نَشْأَةِ عِلْمِ الدِّرَايَةِ فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ وَمَا بَعْدَهُ، يَدْرِكُ دُونَ عَنَاءِ أَنَّ الْجَهَالََةَ بِحَالِ الرَّأَوِيِّ هِيَ أَكْثَرُ الْعُيُوبِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْأَسَانِيدِ الْإِمَامِيَّةِ. وَكَلِمَا ارْتَفَعَتْ طَبَقَةُ الرَّأَوِيِّ، كَلِمَا كَانَ مِظَنَّةُ الْجَهَالََةِ. وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ الْبَحْثَ فِي أَحْوَالِ الرِّوَاةِ إِنَّمَا جَاءَ مُتَأَخِّرًا بَعْدَ انْسِدَادِ طَرِيقِهِ. فَلِذَلِكَ صَارَتْ كُتُبُ الرِّجَالِ الْإِمَامِيَّةِ تَعَانِي فَقْرًا شَدِيدًا فِي التَّعْرِيفِ بِرِوَاةِ الْأَخْبَارِ الْمُنْسُوبَةِ لِلْأَثْمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْإِثْنِ عَشَرَ. فَمَعَ أَنَّ شُحَّ

الذي يلقي السلطان بها".

(١) رجال النَّجَاشِيِّ (ص ١٨٥/٤٩٠). والخبرُ مذكور في كتاب الرِّجَالِ الْمُنْسُوبِ لِابْنِ الْغَضَائِرِيِّ (ص ٦٧/رقم ٦٥).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٣٢/رقم ٨٩٤).

(٣) رجال ابن الغضائري (ص ٤١/رقم ١٠). وانظر خلاصة الأقوال (ص ٦٣).

(٤) التعليقة على منهج المقال (ص ٢٢).

(٥) اختيار معرفة الرِّجَالِ (٢/٧٩٩).

المعلومات سمةً غالبيةً في تراجم رُواة أخبار المذهب عامةً، إلا أن هذا الشُّحَّ ظهر أكثر ما ظهر في طبقة الرواة عن عليٍّ والحسين وزين العابدين عليهم السلام، بل والباقر عليه السلام -أيضاً-. فكتب الرجال الإمامية لا تقدّم الكثير في التعريف بالرواة عن هؤلاء الأكابر عليهم السلام. وإن وُجدَ كلامٌ عن أحدهم فلأجل إثبات تشييعه أو نفيه في الغالب. ومن النادر جداً أن يوجد كلامٌ عن حاله في باب الرواية. وقد رأيت الطوسي (٤٦٠هـ) في رجاله عقد ثلاثة أبواب لذكر الرواة عن عليٍّ والحسن والحسين عليهم السلام، فذكر في تلك الأبواب (٥٨٩) راوياً، لم يوثق أي واحد منهم. وفي الباب المخصّص لطبقة أصحاب عليٍّ بن الحسين زين العابدين عليهم السلام عقد (١٧٠) ترجمة، وثق فيها راوياً واحداً فقط، وفي طبقة أصحاب الباقر عليه السلام، ذكر (٤٦٧) راوياً، وثق منهم ستة فقط. وهذه التوثيقات كلها من إنشاء الطوسي نفسه، وليست منقولةً عن أحد أقدم منه^(١).

وكذلك الحال بالنسبة للنجاشي (٤٥٠هـ)، فهو حين وضع كتابه في (الرجال) كان مقصوده ذكر المصنفين من الإمامية، ولم يقصد الترجمة لعموم الرواة. وحيث إن المصنفين إنما كثروا في طبقات متأخرة، فقد قلّ ذكره للرواة عن عليٍّ والحسين وزين العابدين. وإن ذكر أحداً من تلك الطبقة المتقدمة، فوثقه أو ضعفه، فإنما يُنشيء من عند نفسه غالباً، ومن النادر جداً أن ينقل عن مُتقدّم. وفي هذا دلالة على أن الأوائل من أهل المذهب لم يُقدّموا لتأخيرهم شيئاً ذا بال في الكلام عن الرواة توثيقاً وتضعيفاً.

لأجل ذلك، فإن المرجع المعاصر عليّاً الفاني الأصفهاني، كاد أن ينفي وجود علم الرجال لدى أصحابه الإمامية، فقد قال في إقرار صريح بضعف بُنيان هذا العلم لدى الطائفة: "لا يوجد لدينا علمٌ لدراية الرجال بالمعنى الدقيق. بل غاية ما ينبغي قوله هو: أن البحث الرجالي يتعلّق بدراسة أوضاع وأحوال كلّ شخص في عمود زمانه التاريخي، وتجميع القرائن والملاحظات حوله، بما يورث نوعاً من سُكون النفس وإدعائها بصدق الرجل والتزامه الدقة والضبط، وعدم تجرئه على الوضع والافتراء والكذب... ومن هنا فإننا نلتزم بوجود فقهٍ للرجال مرتبطٍ ببحث ما تقدّم بيانه، وبأنه لا علم لدينا لدراية الرجال بما لهذه الكلمة من معناها

(١) يأتي مزيد تفصيل لذلك (ص ٩٣٠) عند الكلام عن كتاب (رجال الطوسي) بإذن الله.

الحرفي^(١).

وذكر الباحث المعاصر محيي الدين العُرفي^١ أن قلة التوثيقات الصادرة من القدماء، أدت إلى إشكال في تمييز الرواة ذوي الأسماء المشتركة، كما أدت إلى صعوبة في حل التعارض حين يختلف اثنان في توثيق راوٍ أو تضعيفه^(٢).

وسأتي قريباً مزيد تفصيل للطعن بالجهالة عند البحث في أسباب الطعن في الراوي. وإنما المقصود هنا بيان أن الجهالة بأحوال الرواة أمر ظاهر وغالب في المصادر الإمامية. ولولا تلك التوثيقات المتأخرة التي نشرها النجاشي^٢ (٤٥٠هـ) والطوسي^٣ (٤٦٠هـ) في كتبهم الثلاثة، لأطبقت الجهالة على الأسانيد الإمامية.

المقدمة الخامسة: وفيها أنه لم يُوجد لدى الإمامية قبل القرن الخامس علمٌ مُبرَزٌ عُرفَ بكثرة التفتيش عن الرواة، فنُقِلَ عنه كلامٌ كثيرٌ في التوثيق والتضعيف. فمن بداية عصر الرواية عن الأئمة، وإلى مجيء النجاشي^٢ (٤٥٠هـ) والطوسي^٣ (٤٦٠هـ)، لم يوجد في تاريخ المذهب الإمامي نقادٌ صرفوا همّهم للبحث في أحوال الرجال، كما هو الحال لدى خبراء وصيارفة الجرح والتعديل من أهل السنة، كشعبة والثوري والقطان وأحمد وابن معين وابن المديني وغير هؤلاء ممن تقدّم عليهم أو لحقهم، من الذين استفادوا وشهروا كلامهم في ناقلي الروايات. فالخبير الرجالي الناقد المتقدم مما لا وجودَ ظاهراً له في تاريخ المذهب الإمامي.

فإذا استثنينا بضع نفر نُقِلَ عن أحدهم الكلمة والكلمتان في مدح فلانٍ أو ذمه، فإن المتكلمين في الرجال -توثيقاً وتضعيفاً- لا يبلغون السبعة أو الثمانية، والمنقول عن هؤلاء قليل لا يفي بالغرض كما تقدّم. وأكثر من تكلم ونُقِلَ كلامه في الرجال: علي بن الحسن ابن فضال، وجميع المنقول عنه لم يُجاوز الثلاثين نصّاً، وفي هذه الثلاثين ما لا يُفيد في التعريف بحال الراوي ومترلته في باب الرواية، على ما تقدّم.

(١) بحوث في فقه الرجال (ص ٣٦).

(٢) قواعد الحديث (ص ١٧٥).

ومع أن النَّجَاشِيَّ يذكُرُ في بعضِ التراجم أن صاحبها كان عارفاً بالرجال، غيرَ أني لا أجدُ عن أولئك العارفينَ نقلاً في التوثيقِ والتضعيفِ. ومن وُجِدَ له فقليلٌ. بل بعضُ أولئك الذينَ يذكُرُ عنهم النَّجَاشِيُّ المعرفةَ بالرجال، مجاهيلٌ لا أجدُ من وثَّقَهم، كما هو الحالُ في أحمدَ بنِ محمدَ بنِ الرِّبيعِ^(١). فقد روى النَّجَاشِيُّ في ترجمته عن عبدِ اللهِ بنِ العلاءِ^(٢) قال: "كانَ أحمدُ بنُ محمدَ بنِ الرِّبيعِ عالماً بالرجال"، ولم أجدُ عن هذا نقلاً في الكلامِ عن الرواة، كما لم أجدُ أحداً نصَّ على توثيقه هو، أو نقلَ أيَّ شيءٍ عنه^(٣).

تلك هي المقدماتُ الخمسُ التي يبنى عليها الجوابُ عن حَقِيقَةِ الكُتُبِ المتقدِّمة التي تُذكرُ في ثنايا التراجم بعنوان (الرجال). ومن خلال هذه المقدمات نفهم: أن علمَ الرجالِ الإماميَّ لم يكنْ له وجودٌ إلى أواخرِ القرنِ الثالث. وأنه إلى زمنِ النَّجَاشِيِّ والطوسيِّ في القرنِ الخامس، بقيَ المنقولُ في الكلامِ عن الرواة قليلاً لا يكفي للحديث عن وجودِ بحثٍ منهجيٍّ شاملٍ في أحوالِ الرواة. وأنَّ البحثَ في تلكِ الحقبةِ كان يتوجَّهُ أصالةً إلى مذهبِ الراوي. وأنَّ الجهالةَ غالباً على رُواةِ أخبارِ المذهبِ، وخاصةً القدماءُ منهم. وأنه لم يكنْ لدى الإماميةِ إلى زمنِ النَّجَاشِيِّ والطوسيِّ عِلْمٌ تصدَّى وانصرفَ للتفتيشِ في أحوالِ رُواةِ أخبارِ المذهبِ.

إذن نستطيعُ —بعدَ هذا— أنْ نقُولَ: إنَّه ما من سبيلٍ للجزمِ، أو حتى الادِّعاء بأنَّ تلكِ المصنَّفاتِ المتقدِّمةَ المذكورةَ بعنوانِ (الرجال)، كانت تتصدَّى للبحثِ في توثيقِ الرواة وتضعيفهم في بابِ الروايةِ. فلو كانت كذلكَ لظهرَ أثرُها جلياً فيما جاء بعدها من تواليف.

(١) رجال النَّجَاشِيِّ (ص ٧٩/رقم ١٨٩).

(٢) قال عنه النَّجَاشِيُّ: "ثقة"، من وجوه أصحابنا، يقالُ إنَّ له كتابَ الصَّابِيا، ويقالُ: إنَّه لمحمد بن عيسى بن عبيد، وهو رواه عنه. وله كتابُ النوادرِ كبيرٌ. معجم رجال الحديث (١١/٢٧٧).

(٣) انظر ترجمته في: رجال النَّجَاشِيِّ (ص ٧٩)، رجال ابن داود (ص ٤٣)، معجم رجال الحديث (٣/٦٢).

وحيثُ لم يظهر ذلك الأثر، فإن من المرجح أن تلك الكتب إنما وُضعت بغرضِ الكتابةِ التاريخيةِ المجردة، بقصدِ التعريفِ بعلماءِ الشيعةِ الإمامية، وتمييزهم عن غيرهم. يؤكدُ هذا أن طائفةً من تلك الكتب تنسبُ لأناسٍ لم ينقل عنهم كلامٌ في الرواةِ قطُّ، ومن نقل عنه شيءٌ من هذا فقليلٌ لا يناسبُ علماً له مؤلفٌ في التجريح والتعديل. والنظرُ في كتاب (الرجال) للنجاشيِّ مما يزيد الأمرَ إيضاحاً، فهو كتابٌ يحملُ عنوانَ (الرجال). ومع ذلك لم يكن التوثيقُ والتضعيفُ غرضه؛ إذ كان مقصداً مؤلفه جمعُ أسماءِ المصنِّفين من الشيعة، وذكرُ أسانيدِهِ إلى مصنفاتهم. وما ذكره في التراجم من توثيقٍ أو تضعيفٍ، فإنما جاء تبعاً ولم يكن المقصدُ من وضع الكتاب^(١). لأجل ذلك سكتَ عن مئاتٍ من المترجمين فلم يوثقهم ولم يضعفهم. وقد قال المرجعُ آصفُ المحسنيُّ مفسراً صنيعةً: "عذرُهُ عندي أنه لم يكن يعلمُ أن توثيقاته تصير بعدَ مدةٍ من الزمن ذاتَ أهميةٍ عظيمةٍ، بحيثُ تدخلُ فيما يتوقَّفُ عليه استنباطُ الأحكامِ الشرعيةِ"^(٢). هذه الإشارةُ من المحسنيِّ تشيرُ إلى أن توثيقاتِ النجاشيِّ وتضعيفاته إنما اكتسبتَ أهميتها بعد توسُّعِ علماءِ الطائفةِ في النظرِ في الأسانيدِ، إثرَ التحولاتِ التي طرأت على المذهبِ، وهو الشيءُ الذي لم يكن يحطُّ بهالِ النجاشيِّ حينَ كان يوثقُ هذا ويضعفُ ذاك. فالرجُلُ في الأصلِ مؤرِّخٌ عارفٌ بالأنسابِ، لديه إجازاتٌ واسعةٌ بكتبِ علماءِ الطائفةِ. لكنَّ الحاجةَ حوَّلتَهُ بعدَ وفاته بقرونٍ إلى ناقدٍ خبيرٍ توزنُ بكلماته أسانيدُ المرويَّاتِ، مع أني لم أجد له ما يدلُّ على عنايةٍ أو مشاركةٍ في تصحيحِ الأخبارِ وتضعيفها.

فالحاصلُ من هذا كله أن تسميةَ كتابٍ مُتقدِّمٍ باسم (الرجال) لا تعني ضرورةً أنه يبحثُ في علمِ الرجالِ بمعناه وحدِّه الذي استقرَّ عند الطائفةِ لاحقاً والذي يبحثُ في توثيقِ الرجالِ وتضعيفهم في باب الرواية. وبخاصَّةٍ إذا تذكرنا شهادةَ الكثيرين من علماء المذهبِ بأن القدماءَ لم يكونوا يبنونَ موقفهم من الأخبارِ على ظواهرِ أسانيدِها. فعلمُ الرجالِ الإماميُّ إنما استقرَّ مفهومهُ وغرضهُ في مرحلةٍ متأخرةٍ جداً بعد التوسُّعِ في علمِ الدراية في القرنِ العاشر. وقد أشارَ

(١) انظر تفصيل ذلك فيما يأتي (ص ٨٨٧).

(٢) بحوث في علم الرجال (ص ٢٤١).

لقريب من هذا المعنى الباحثُ الإماميُّ المعاصرُ محمد رضا الحُسينيُّ، فإنه ذكرَ أنَّ الكُتُبَ المصنَّفةَ في تراجمِ الرُّواةِ كانت لها أغراضٌ متنوِّعةٌ، كالترتيب على الطبقات كما فعل الطُّوسيُّ في رجاله، أو الترجمة للمؤلفين كما في الفهارس، أو ذكرِ الطُّرق كما في المشيخات. ثم قال: "أما التوثيقُ والتضعيفُ الواردُ فيها، فإنما هو أمرٌ ثانويٌّ غيرُ مقصودٍ بالذاتِ"^(١). ومما ذكره الشيخُ حسن بنُ زين الدِّين العامليُّ (١٠١١هـ) أن "أكثرَ الكُتُبِ المصنَّفةِ في الرِّجالِ لمتقدِّمي الأَصحابِ، اقتصرُوا فيها على ذِكرِ المصنِّفين، وبيانِ الطُّرقِ إلى روايةِ كُتُبهم"^(٢).

هذا كله من حيثِ الجُملة، أما من جهةِ التفصيلِ، فإن ثمةَ عناوينَ يكثرُ استشهادُ الباحثينَ المعاصرينَ بها لإثباتِ تقدُّمِ الكتابةِ في علمِ الرِّجالِ لدى الإماميةِ. وفيما يأتي أُقدِّمُ عَرَضاً لأشهرِ الأمثلةِ التي يذكرونها في هذا المقام:

— كتابُ عُبيدِ اللهِ بنِ أبي رافع.

وهو رسالةٌ تُنسبُ إلى عُبيدِ اللهِ بنِ أبي رافعٍ رحمتهُ اللهُ في تسميةِ أصحابِ عليٍّ عليه السلام الذين شهدوا معه حُرُوبه. وعُبيدُ اللهِ تابعيٌّ ثقةٌ معروفٌ، أخرجَ له الشيخانِ البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما^(١). وكان أبوه أبو رافعٍ مولى النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وآله. وكان عُبيدُ اللهِ كاتباً لعليٍّ عليه السلام، وشهدَ معه قتالَ الخوارجِ بالنَّهروان. فلأجلِ ذلك انتحلته الإماميةُ، وعدَّوه منهم، شأنهم في كلِّ من ناصرَ علياً عليه السلام ووالاه. ثم صاروا بعدُ يَفخَرُونَ بتلكِ الرسالةِ المنسوبةِ إليه. فقد ذكرَ الطَّهرانيُّ (١٣٨٩هـ) أنه "أولُ مَنْ صَنَّفَ في الإسلامِ في أسماءِ الرِّجالِ الذين شايَعُوا أميرَ المؤمنين". وقال في مَوْضِعٍ: "هُوَ أولُ مَنْ صَنَّفَ في المغازي والسِّيرِ والرِّجالِ في الإسلامِ. لم نَعْرِفْ من سبقه

(١) ذكر ذلك في تقديمه لكتاب رجال ابن الغضائري (ص ٢٧).

(٢) منتقى الجمان (٣٩/١).

(١) قال ابن معين، وأبو حاتم الرازي، وابن سعد، والعجلي، والخطيب البغدادي: "ثقة". وقال ابن معين مرةً: "لا بأس به". وذكره ابن حبان في الثقات.

ينظر: الثقات للعجلي (١٠٩/٢)، تاريخ ابن معين (٤٥٥/٣)، الثقات لابن حبان (٦٨/٥)، الجرح والتعديل

(٣٠٧/٥)، تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٥٢/٢)، تاريخ بغداد (٣٠٤/١٠).

فيه" (١). وقال محسن الأمين (١٣٧١هـ) تحت عنوان (مؤلفو الشيعة في علم الرجال والطبقات والتراجم): "فمن التابعين: عبيد الله بن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين" (٢). وذكر قريباً من هذا المعاصر جعفر السبحاني، والباحثان حسين الراضي، وحسن الأمين (٣).

وعبيد الله بن أبي رافع رحمه الله لم يُنقل عنه شيء مما يوافق مقالات الإمامية أو أي من سائر فرق الشيعة. ورواياته شائعة في مصنفات أهل السنة، حتى قال عنه ابن سعد: "ثقة، كثير الحديث" (٤). وقتاله مع علي عليه السلام بالنهروان أو غيرها لا يجعله شيعياً إمامياً.

ومع ذلك، فلو تجاوزنا عن انتحال الإمامية إياها، فإن تلك الرسالة المنسوبة إليه، وإن كان لها ذكر في كتب أهل السنة والإمامية معاً، إلا أنها لم تثبت عنه بطريق معتبر عند أي من الفريقين؛ إذ هي من رواية أبي نعيم الطحان؛ ضرار بن صرد الكوفي -متهم عند أهل السنة (١)، مجهول عند الإمامية (٢)- وهو يروي النسخة من طريق محمد بن عبيد الله بن أبي رافع -ضعيف جداً عند أهل السنة (٣)، ومجهول أيضاً عند الإمامية (٤)- وقد نبه الحافظ ابن

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٨٣/١٠)، (١٨١/٤).

(٢) أعيان الشيعة (١٤٩/١).

(٣) انظر: كليات في علم الرجال (ص ٥٥)، تاريخ علم الرجال (ص ٩)، مستدركات أعيان الشيعة (١٨٨/١).

(٤) الطبقات الكبرى (٢٨٢/٥).

(١) كذبه ابن معين وابن شاهين. وقال البخاري والنسائي: "متروك الحديث". وقال أبو حاتم: "صدوق"، يكتب حديثه، ولا يحتج به". وقال الدارقطني وابن قانع: "ضعيف". وقال الساجي: "عنده مناكير". وقال ابن حبان: "كان فقيهاً عالماً بالفرائض، إلا أنه يروي المقلوبات عن الثقات، حتى إذا سمعها من كان داخلاً في العلم شهد عليه بالجرح والوهن". وقال في موضع: "سيء الحفظ، كثير الخطأ".

الجرح والتعديل (٤٦٥/٤)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٥٩)، الكامل في الضعفاء (١٠١/٤)، تاريخ أسماء

الضعفاء لابن شاهين (ص ١١٣)، المجروحين (٤١٧/١)، (٣٨١/٢)، تهذيب التهذيب (٤٥٦/٤).

(٢) ذكر الشاهرودي أنه لم يذكر في كتب الرجال الإمامية. مستدركات علم رجال الحديث (٢٧٩/٤).

(٣) قال ابن معين: "ليس بشيء". وقال البخاري: "منكر الحديث". وقال أبو حاتم الرازي: "منكر الحديث جداً، ذاهب". وقال الدارقطني: "متروك، له معضلات".

ينظر: التاريخ الكبير (١٧١/١)، الجرح والتعديل (٢/٨)، سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم ٤٧٧).

(٤) أورد له النجاشي (ص ٣٥٣/رقم ٩٤٥) ترجمة مقتضبة خالية من التوثيق. وانظر: معجم رجال الحديث (٢٨٦/١٧).

حَجَرٍ جَلَّلَهُ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى الضَّعْفِ الشَّدِيدِ فِي السَّنَدِ السَّنِّيِّ لِتِلْكَ النُّسْخَةِ^(١). وَأَمَّا السَّنَدُ الْإِمَامِيُّ فِيهِ زِيَادَةٌ - عَلَى هَاتَيْنِ الْعَلَتَيْنِ - مَجَاهِيلُ أَرْبَعَةٌ وَقَعُوا فِي السَّنَدِ الَّذِي سَأَلَهُ الطُّوسِيُّ^(٢)، وَقَدْ تَصَحَّفَ اسْمُ (ضِرَارِ بْنِ صُرْدٍ)، عِنْدَهُ إِلَى (صَفْوَانَ بْنِ مَرْدٍ)^(٣). فَسَنَدُ الْكِتَابِ لَدَى الطَّائِفَةِ إِذَنْ مُسَلْسَلٌ بِالْمَجَاهِيلِ. فَلِذَلِكَ قُلْتُ إِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُمْ بِطَرِيقٍ مُعْتَبَرٍ.

هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِإِسْنَادِ الْكِتَابِ. وَأَمَّا الْكِتَابُ نَفْسُهُ، فَلَمْ أَرِ فِي كَلَامٍ أَحَدٍ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ مَا يَفِيدُ وَقُوفَهُمْ عَلَيْهِ وَنَقْلَهُمْ مِنْهُ. وَبِالنَّسْبَةِ لِحَدَّثِي أَهْلِ السُّنَّةِ، فَأَقْدَمُ مِنْ رَأْيْتِهِ يَنْقُلُ عَنْ تِلْكَ النُّسْخَةِ: الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَضْرَمِيُّ^(٤) (٥٢٩٧هـ)، الْمَشْهُورُ بِلَقَبِ (مُطَيَّنٍ)^(٥). فَقَدْ رَوَى عَنْهُ الطَّبْرَانِيُّ وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ قَوْلَهُ: "فِي كِتَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ فِي تَسْمِيَةِ مَنْ شَهِدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَذَا وَكَذَا"^(٦). وَالتَّبْرَانِيُّ نَفْسُهُ (٣٦٠هـ) لَهُ طَرِيقٌ أُخَرَى رَوَى بِهَا نَصُوصاً مِنْ تِلْكَ النُّسْخَةِ^(٧). وَمِنْ طَرِيقِ الطَّبْرَانِيِّ رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ جَلَّلَهُ^(٨). وَمَنْ كَانَ

(١) قَالَ فِي الْإِصَابَةِ (٤٠٧/١) فِي تَرْجَمَةِ (ثَعْلَبَةَ بْنِ قِيْظِي): "الْإِسْنَادُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ضَعِيفٌ جَدًّا". وَقَالَ فِي تَرْجَمَةِ (جَبَلَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ ٤٥٦/١): "تَكَرَّرَ لَنَا أَنَّ الْإِسْنَادَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ضَعِيفٌ جَدًّا". وَانْظُرْ نَحْوَ ذَلِكَ فِي (٤٥١/١)، (٨٤/٢)، (٦٠٩/٣)، (٥٢٣/٤)، (٥٩٨/٥)، (٢٢٥/٦).

(٢) ذَكَرَ الطُّوسِيُّ الْكِتَابَ وَقَالَ: "رَوَيْنَاهُ بِالْإِسْنَادِ عَنِ الدُّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ مَرْدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ - وَكَانَ كَاتِبَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَزَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ مُوسَى، وَعَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ، وَعَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ لَيْسَ لَهُمْ تَرَاجُمٌ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ الْإِمَامِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ.

(٣) الْفَهْرَسْتُ (ص ١٧٥/الترجمة رقم ٤٦٧). وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَهُ اخْتِلَافٌ فِي سِيَاقِ الْإِسْنَادِ، قَالَ فِيهِ: "...عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ".

(٤) أَبُو جَعْفَرٍ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْخَضْرَمِيِّ. يَعْرِفُ بِلَقَبِ (مُطَيَّنٍ). حَافِظٌ مَشْهُورٌ، سَمِعَ أَحْمَدَ بْنَ يُونُسَ، وَيَحْيَى بْنَ بَشْرٍ، وَأَبَا نُعَيْمٍ الْمَلَاثِيَّ وَغَيْرَهُمْ. وَعَنْهُ: أَبُو بَكْرٍ النَّجَادُ، وَابْنُ عُقْدَةَ، وَالتَّبْرَانِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَجَمَاعَةٌ. قَالَ عَنْهُ الدَّارِقُطِيُّ: "ثِقَةٌ، جَلِيلٌ". صَنَفَ (الْمُسْنَدَ)، وَ(التَّارِيخَ). وَتَوَفَّى سَنَةَ (٥٢٩٧هـ).

يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ (٣٠١/١)، تَذَكُّرَةُ الْحَفَازِ (٦٦٢/٢)، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (٤١/١٤)، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ (٦٠٧/٣)، الْوَاقِفِي بِالْوَفَايَاتِ (٣٤٥/٣)، لِسَانُ الْمِيزَانِ (٢٣٣/٥).

(٢) انْظُرْ: الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ (١٤٦/٢، ٢٥٩، ٢٨٧، ٢٨٨).

(٣) الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ (٢٢٣/٣، ٢٧٣، ٢٧٦)، (١٤/٤، ٣٠، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٣)، (٣٥/٥، ٦٠، ٦٩، ٢٢٥).

(٤) مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ: (٥٢٦/٢، ٥٥٦، ٥٩١، ٧٢٧، ٧٥٥، ٧٦٧، ٨٣٥، ٨٦٠، ٩٥٥، ٩٥٧، ٩٦١، ١٠٠٦،

ينقل -أيضاً- من تلك النسخة: الحافظ أبو منصور محمد بن سعد الباوردي^(١) -أحد شيوخ الحافظ ابن منده (٣٩٥هـ)- . كل هؤلاء كانوا ينقلون من تيك النسخة المنسوبة لابن أبي رافع، في حين لم أجد لدى الإمامية أي نقل عنها. إلا ما كان من شيخ الطائفة الإسماعيلية بمصر؛ أبي حنيفة النعمان بن محمد المغربي^(٢) (٣٦٣هـ). فقد علق إسناده هذه النسخة في كتابه (شرح الأخبار) فقال: "محمد بن سلام بإسناده عن عون بن عبد الله، عن أبيه -وكان كاتباً لعليّ عليه السلام-، أنه سئل عن تسمية من شهد مع عليّ عليه السلام حروبه من المهاجرين والأنصار -الذي بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة- ومن التابعين، ومن أفاضل العرب -وكان عالماً بذلك-، فقال:.... شهد معه من بني عبد المطلب: الحسن والحسين...". ثم ذكر الرسالة بتمامها منقوصة الإسناد^(٣). فإن صح هذا النقل، فإن موضوع الرسالة لا علاقة له بالتوثيق والتضعيف في الرواية، وإنما هو سرد تاريخي مجرد لأسماء من شهدوا مع عليّ عليه السلام حروبه. وجهوهم ممن ليس له رواية أصلاً. وبناءً على ذلك، فحتى لو فرض ثبوت سند تلك الرسالة، وأن مصنفها من الإمامية، فإنها لا تصلح أن تدرج ضمن المصنفات الرجالية، حسب تعريف علم الرجال الذي ذكره علماء الطائفة. وبخاصة بعدما استقر أمر الإمامية على قبول رواية مخالفيهم، فحينئذ لم يعد ثمة ثمرة لإثبات كون الراوي من شيعة عليّ عليه السلام أو من غيرهم، ما لم يوجد في ترجمته ما يفيد توثيقه في الرواية.

(١١٠٥)، (١١٦٤/٣).

(١) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٢٨٦/١، ٤٦٠)، (٤٠٢/٣)، (٣٩٦/٤، ٤٩١، ٥٢٣، ٦٠٣، ٧١٤، ٧٢٤)، (٥٩٨/٥)، (٢٢٥/٦).

(٢) أبو حنيفة، النعمان بن أبي عبد الله محمد بن المنصور بن أحمد بن حيون. كان قاضي المعز العبيدي، قدم معه من إفريقية إلى مصر، ومات بها. موصوف بالمعرفة وسعة العلم. قال الذهبي: "كان مالكيًا، فارتد إلى مذهب الباطنية". وقيل: بل كان حنفي المذهب، قبل أن يتحول إلى مذهب الإسماعيلية. له من المصنفات: (الاقتصار)، و(اختلاف الفقهاء)، و(دعائم الإسلام)، وغيرها. مات سنة (٣٦٣هـ).

ينظر: وفيات الأعيان (٤١٥/٥)، سير أعلام النبلاء (١٥٠/١٦)، اتعاظ الحنفا (ص ٤٩)، لسان الميزان (١٦٧/٦)، النجوم الزاهرة (١١١/٤).

(١) شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار (٣٦-١٦).

— (الرَّجَال) لعبدِ الله بنِ جبَلَة (٢١٩هـ):

كتابُ ذكره النَّجاشيُّ بهذا العُنوان^(١)، حينَ ترجمَ لعبدِ الله بنِ جبَلَة بنِ حَيَّان بنِ أبجر الكِنانيِّ، المتوفى سنة (٢١٩هـ). وقد استشهدَ بِعُنوانِ هذا الكتابِ غيرُ واحدٍ من الإماميَّةِ المعاصرينَ لإثباتِ تقدُّمِ عِلْمِ الرَّجَالِ الإماميِّ^(٢). مع أنَّ هذا الرَّاوي -الذي يُقالُ إنه أَلَفَ في عِلْمِ الرَّجَالِ- لم يُنقلَ عنه في كُتُبِ الطَّائِفَةِ حَرْفٌ واحدٌ في الكلامِ عن الرُّوَاةِ، بل لم يُذكرَ في ترجمته ما يُفيدُ معرفته بهذا الفنِّ. وكتابُ (الرَّجَال) الذي يُنسبُ إليه -شأنه شأنُ أكثرِ المصنِّفاتِ التي يسوقُها النَّجاشيُّ في ثَنايا التَّراجمِ- لا يَعرفُ عنه سوى عُنوانه وحَسَبِ، فلا سبيلَ إلى معرفةٍ ما إذا كانَ مَعْنِيًّا بالبحثِ في توثيقِ الرُّوَاةِ وتضعيفِهِم. ثم إنَّ النَّجاشيَّ لما ذكره ساقَ إليه أَسناداً مُظْلِماً مُسَلَّساً بِمَجاهيلَ لا يُعرَفُ حالُهُم^(٣).

— كتابُ (المشيخة) للحسنِ بنِ محبوبٍ السَّرَّادِ (٢٢٤هـ).

ذكره الطُّوسِيُّ بهذا العُنوانِ في ترجمة الحسنِ بنِ محبوبٍ^(٢)، ففهمَ بعضُ شُيوخِ الإماميَّةِ المعاصِرونَ أنه كتابٌ في تراجمِ الشُّيوخِ، فصاروا يُعدُّونَ ابنَ محبوبٍ في طَلِيعَةِ المصنِّفينَ في عِلْمِ الرَّجَالِ^(٣). بل ذكرَ المرجعُ عليُّ الفاني الأصفهانيُّ أنَّ كتابَ ابنِ محبوبٍ هذا يَمَكِّنُ أن يُعَدَّ

(١) رجال النَّجاشي (٢١٦/رقم ٥٦٣).

(٢) ذكره محسن الأمين في أعيان الشَّيْخَةِ (١٤٩/١)، والطهراني في الذريعة (٨٠/١٠)، والشاهروودي في مستدرک سفينة البحار (٣٧٥/٧)، وجعفر السبحاني في أضواء على عقائد الشَّيْخَةِ (ص ٢٨٥)، وفي رسائل ومقالات (ص ٨٦)، وحسن الأمين في مستدرک أعيان الشَّيْخَةِ (١٨٩/١)، والدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابيه أصول علم الرَّجَالِ (ص ٣١)، وأصول الحديث (ص ٢٤).

(١) قال النَّجاشي (٢١٦/رقم ٥٦٣)، بعدما ذكر كتبه ومنها كتاب (الرَّجَال): "أخبرنا بجميعها الحُسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، عن حميد. وأحمد بن عبد الواحد، عن علي بن حبشي بن قوتي، عن حميد قال: حدثنا أحمد ابن الحسن البصري، عن عبد الله بن جبلة". وأحمد بن جعفر، وعلي بن حبشي، وأحمد بن الحسن البصري، كلهم ممن لم يرد فيهم توثيق في المصادر الرَّجَالِيَّةِ الإماميَّةِ.

(٢) الفهرست (ص ٩٦/رقم ١٦٢). وانظر ترجمته في: خلاصة الأقوال (ص ٩٧). وما يذكرُ هنا أن ابن شَهْرَآشُوب المازندراني (٥٨٨هـ) نسبَ في (معالم العلماء ص ٦٩) للحسن بن محبوبٍ كتاباً بِعُنوانِ (معرفةُ رُوَاةِ الأخبار). لكن لم يذكرُ مستندَه في ذلك. ولم يسقُ له إسناداً.

(٣) ذكره الشاهروودي في مستدرک سفينة البحار (٣٧٥/٧)، وجعفر السبحاني في أضواء على عقائد الشَّيْخَةِ

"بداية التَّمَوِّ الحقيقيِّ للبحثِ الرَّجَالِيِّ"^(١). مع أنَّ مُصْطَلَحَ (المَشِيخَة) في عُرفِ الرُّوَاةِ والحدِّثينَ يُسْتَعْمَلُ للدَّلَالَةِ على مُصَنَّفٍ يَشْتَمِلُ مَرْوِيَّاتٍ مَرْتَبَةً على أَسْمَاءِ شُيُوخِ المَصْنَفِ^(٢)، وليسَ بالضَّرُورَةِ أنْ تَتَضَمَّنَ المَشِيخَةُ توثيقاً وتضعيفاً؛ إذ ليسَ ذلكَ مَقْصَدُ مُؤَلِّفِهَا غَالِباً. يَشْهَدُ لذلكَ ويؤكِّدُهُ أنَ الحَسَنَ بنَ مَحْبُوبٍ مع شُهْرَتِهِ وَجَلَالَةِ قَدْرِهِ عِنْدَ الإِمَامِيَّةِ، إلَّا أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ عَنْهُ كَلَامٌ فِي الرُّوَاةِ قَطُّ، مع أنَّ مَشِيخَتَهُ بَقِيَتْ -على أَقْلٍ تَقْدِيرٍ- إلى زَمَنِ عَبْدِ الكَرِيمِ ابنِ طَاوُوسٍ^(٣) المتوفى سنة (٦٩٣هـ)، حيثُ صَرَّحَ بالنقلِ عنها في كتابِهِ (فَرَحَةُ الغُرِّي)^(٤). ومِمَّا يُوَيِّدُ كَوْنََ تِلْكَ (المَشِيخَة) كِتَابَ رِوَايَةٍ أَن ابنَ إِدْرِيسَ الحَلِّيِّ (٥٩٨هـ) نَقَلَ بَعْضاً مِنْ مَادَّتِهَا فِي (المُسْتَطَرَفَاتِ)، وَجَمِيعُ مَا نَقَلَهُ إِنَّمَا هُوَ مَرْوِيَّاتٌ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الكَلَامِ فِي الرُّوَاةِ^(٥). كَمَا أَنَّ النَّجَاشِيَّ حِينَ تَرَجَّمَ لِرَاوِ اسْمِهِ (دَاوُدُ بْنُ كُورَةَ)، ذَكَرَ أَنَّهُ رَتَّبَ مَشِيخَةَ ابنِ مَحْبُوبٍ عَلَى أَبْوَابِ الفَقْهِ^(٦).

— كِتَابُ (الرَّجَالِ) لِمُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ المَحَارِبِيِّ.

وَمُؤَلِّفُهُ أَحَدُ شُيُوخِ الحَافِظِ أَبِي العَبَّاسِ ابنِ عَقْدَةَ المتوفى سنة (٣٣٣هـ). فَقَدْ ذَكَرَ لَهُ النَّجَاشِيُّ كِتَاباً بِعُتْوَانِ (الرَّجَالِ)^(٧)، فَلِذَلِكَ عَدَّهُ بَعْضُ المَعَاصِرِينَ فِي أَوَائِلِ المَصْنُفِينَ فِي عِلْمِ

(ص ٢٨٥)، وفي رسائل ومقالات (ص ٨٦)، وعبد الهادي الفضلي في أصول علم الرجال (ص ٣١).

(١) بحوث في فقه الرجال (ص ٢٤).

(٢) انظر: المعجم المفهرس، لابن حجر (١/٢٩٧).

(٣) عبد الكريم بن أحمد بن موسى بن جعفر، ابن طاووس الحسيني. غياث الدين أبو المظفر. فقيه إمامي، عالم بالأنساب والشعر. مولده سنة (٦٤٨هـ)، بالغ قرينه ابن داود الحلبي في إطرائه. وذكر له تصانيف منها: كتاب (الشمس المنظوم في مصنف العلوم)، و(فرحة الغري بمعرفة قبر أمير المؤمنين علي). توفي سنة (٦٩٣هـ).

ينظر: رجال ابن داود (ص ١٣٠)، خاتمة مستدرک الوسائل (٢/٣٢٠)، أعيان الشيعة (٨/٤٢).

(١) فرحة الغري بمعرفة قبر أمير المؤمنين علي (ص ١٢٧).

(٢) مستطرفات السرائر (ص ٥٨٩-٦٠٠).

(٣) رجال النجاشي (ص ١٥٨/رقم ٤١٦).

(٤) المرجع السابق (ص ٣٥٠/رقم ٩٤٣).

الرَّجَالِ الإمامي^(١). وحالُ هذا الرَّجُل كحالِ سابقيه، لم أجدُ في كُتُبِ الطَّائِفَةِ أَيَّ نَقْلِ عَنْهُ فِي الْكَلَامِ عَنِ الرَّوَاةِ.

— كِتَابُ (الرَّجَالِ) لِمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدِ بْنِ يَقُطِينِ.

مؤلفه أحدُ الرَّوَاةِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَوَادِ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٢٠هـ). ذَكَرَ النَّجَاشِيُّ لَهُ كِتَابًا بِهَذَا الْعُنْوَانِ: (الرَّجَالِ)^(٣). وَلَمْ أَجِدْ نَقْلًا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ يَتَعَلَّقُ بِالْكَلَامِ فِي الرَّوَاةِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ فَقَطْ أَسْنَدَهُمَا عَنْهُ الْكَشِّيُّ^(٤). وَفِي أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ رَاوٍ فَسُئِلَ عَنْهُ، مِمَّا يَنْفِي إِحْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ مُنْتَزَعًا مِنْ كِتَابٍ مُصَنَّفٍ.

— كِتَابُ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ الزُّبَيْرِ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيِّ.

وهذا الرَّجُلُ مِنْ طَبَقَةِ الرَّوَاةِ عَنْ عَلِيٍّ الرِّضِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٠٣هـ)، وَلَهُ —أَيْضًا— رِوَايَةٌ عَنْ أَصْحَابِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٤٨هـ). تَرَجَّمَ لَهُ الطُّوسِيُّ وَالنَّجَاشِيُّ وَقَالَا: (لَهُ كِتَابٌ)^(٥)، وَلَمْ يَزِدَا عَلَى ذَلِكَ. وَعِبَارَةٌ (لَهُ كِتَابٌ) تُسْتَعْمَلُ عَنْدهُمَا فِي الْإِشَارَةِ لِمَنْ لَهُ كِتَابٌ رِوَايَةٍ عَنْ الْأَثَمَةِ. وَمَعَ ذَلِكَ، فَقَدْ ذَكَرَ الطَّهْرَانِيُّ (١٣٨٩هـ) فِي تَصَانِيفِ الشَّيْعَةِ: (رَجَالَ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ)، قَالَ: "يُنْقَلُ عَنْهُ كَثِيرًا فِي (لِسَانِ الْمِيزَانِ) بِعُنْوَانٍ: ذَكَرَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ فِي رَجَالِ الشَّيْعَةِ"^(٦). وَالتَّهْرَانِيُّ يُشِيرُ بِهَذَا إِلَى نَصُوصٍ فِي التَّجْرِيعِ وَالتَّعْدِيلِ يَنْقُلُهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي

(١) أَعْيَانُ الشَّيْعَةِ (١/١٤٩)، مُسْتَدْرَكُ سَفِينَةِ الْبَحَارِ (٧/٣٧٧).

(٢) مَعْجَمُ رَجَالِ الْحَدِيثِ (١٨/١١٩). وَرِوَايَتُهُ عَنِ الْجَوَادِ مُحَلُّ إِشْكَالٍ، لِأَنَّ الْجَوَادَ تَوَفَّى سَنَةَ (٢٢٠هـ). مَعَ أَنَّ نَصْرَ ابْنِ الصَّبَّاحِ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى أَصْغَرَ مِنْ أَنْ يَرُويَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٢٢٤هـ)، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ رِوَايَتُهُ عَنِ الْجَوَادِ أَبْعَدَ. لَكِنْ نَقَلَ النَّجَاشِيُّ فِي تَرْجُمَةِ الْبِزْنَطِيِّ (ص ٧٥/١٨٠) أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى سَمِعَ مِنْهُ سَنَةَ (٢٢٠هـ). أَمَّا الطُّوسِيُّ —فَكَعَادَتَهُ— عَدَّهُ مَرَّةً فِي أَصْحَابِ الرِّضِيِّ، ثُمَّ عَدَّهُ فِي أَصْحَابِ الْهَادِي، ثُمَّ فِي أَصْحَابِ الْعَسْكَرِيِّ. ثُمَّ ذَكَرَهُ فِي الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ رِوَايَةٌ عَنِ الْأَثَمَةِ!

(٣) رَجَالُ النَّجَاشِيِّ (ص ٣٣٤/رقم ٨٩٦).

(١) اخْتِيَارُ مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ (٢/٧١١/رقم ٧٧٦)، (٢/٧٥٣/رقم ٨٥٨)، (٢/٧٩٩/رقم ٩٨٩).

(٢) رَجَالُ النَّجَاشِيِّ (٢٧٤/رقم ٧١٨)، الْفَهْرَسْتُ (ص ١٥١/رقم ٣٧٦). وَانْظُرْ تَفْصِيلَ تَرْجُمَتِهِ فِي: مَعْجَمُ رَجَالِ الْحَدِيثِ (١٢/٤٢٥).

(٣) الذَّرِيعَةُ (١٠/١٣٥).

(اللسان) منسوبةً لعليّ بن الحكم، فاستنبطَ منها الطَّهرانيُّ أن للمترجمِ كتاباً في الرِّجَال. وعندي أن الطَّهرانيَّ واهمَّ فيما ذكره بلا ريب. وقد بحثتُ عن ترجمةٍ لعليّ بن الحكم الذي ينقلُ عنه الحافظُ ابنُ حجرٍ، فلم أظفرَ بشيءٍ. غيرَ أن من المقطوع به أنه شيعيٌّ آخرٌ متأخِّرٌ عن هذا. يظهرُ ذلك من خلالِ تتبُّعِ التَّصوُّصِ المنقولةِ عنه. ففي بعضِ العبارات التي نقلها ابنُ حجرٍ وردَ ذكرُ ابنِ عقدة (٣٣٣هـ)، وفي موضعٍ وردَ ذكرُ أبي جعفر ابنِ بابويه (٣٨١هـ). وفي موضعٍ نقلَ عنه ترجمةً لأحدِ شيوخ أبي جعفر الطُّوسيِّ (٤٦٠هـ)^(١). فمثلُ هذا متأخِّرٌ لا يمكنُ أن يكونَ ممن أدركَ الروايةَ عن عليِّ الرضَى قطعاً.

— كتاب (رجال البرقي):

وقد اختلفَ قولُ الطائفةِ في تعيينِ مؤلِّفِ هذا الكتاب، فأكثرُهم ينسبُه إلى أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمَّد بنِ خالدِ البرقيِّ، المتوفى سنة (٢٧٤هـ) أو (٢٨٠هـ). ومنهم من نسبَ الكتابَ إلى أبيه أبي عبدِ اللهِ محمَّد بنِ خالدٍ^(١).

أما الأبُ فمعدودٌ عندهم في أصحابِ الكاظمِ والرضَى والجوادِ عليهم السلام، ترجمَ له النَّجاشيُّ والطُّوسيُّ واختلفا فيه، فضعَّفه الأولُ ووثَّقه الثاني، غيرَ أن أحداً منهما لم يذكرْ له كتاباً في الرِّجَال^(٢). وكذلك فعلَ ابنُ شهر آشوبَ المازندرانيُّ (٥٨٨هـ). لكنَّ قالَ ابنُ النديم: "له من الكتبِ كتابُ (العويص)، وكتابُ (التَّبصرة)، وكتابُ (الحاسين)، وكتابُ (الرِّجَال)، فيه ذكرُ من روى عن أمير المؤمنين عليه السلام"^(٣). وعندي أن هذا خطأٌ ووهمٌ من ابنِ النديم، فجميعُ هذه العناوين ذكرها النَّجاشيُّ (٤٥٠هـ) والطُّوسيُّ (٤٦٠هـ) في جُملةِ مُصنَّفاتِ البرقيِّ الابنِ لا الأب. ومن البعيدِ أن يتواطأ الاثنانِ على أربعِ مُصنَّفاتٍ بالعنوان نفسه، فالظاهرُ أنَّ ابنَ النديم خلطَ مُصنَّفاتِ هذا بذاك. وحيثُ لم يتفطنَ الطَّهرانيُّ (١٣٨٩هـ) لذلك، فقد توهمَ وجودَ

(١) انظر هذه النقول على الترتيب في: لسان الميزان (٢٦٢/٢)، (٢٧١/٢)، (٢٧٢/٢).

(١) انظر: الفوائد الرِّجاليَّة لبحر العلوم (١٥٦/٤)، قاموس الرِّجَال (٣١/١)، كليات في علم الرِّجَال (ص ٧١)، وقواعد الحديث للغريفي (ص ١٩٦)، وتاريخ علم الرِّجَال، لحسين الرازي (ص ٢).

(٢) انظر: رجال النَّجاشي (٣٣٥/رقم ٨٩٨)، الفهرست (٢٢٦/رقم ٦٣٩)، رجال الطُّوسي (٣٧٧/رقم ٥٥٨٥).

(٣) فهرست ابن النديم (ص ٣٠٩).

كَتَائِبَ اثْنَيْنِ، فَعَدَّ فِي تَصَانِيفِ الشَّيْعَةِ كِتَابًا أَسْمَاهُ (رِجَالُ الْبَرْقِيِّ الْكَبِيرِ) نَسَبَهُ لِلْأَبِ، وَكِتَابًا بِعُنْوَانِ (رِجَالُ الْبَرْقِيِّ الصَّغِيرِ) وَنَسَبَهُ لِلْأَبْنِ^(١). وَمَشَى عَلَى هَذَا الْخَطِّ أَيْضًا - حَسَنُ الصَّدْرِ (١٣٥٤هـ) فَعَدَّ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ أَوَّلَ الْمُصَنِّفِينَ فِي عِلْمِ (الرِّجَالِ). وَالْأَصْلُ فِي هَذَا كُلِّهِ ذَاكَ الْغَلْطُ الْأَوَّلُ مِنْ ابْنِ النَّدِيمِ.

وَالْبَرْقِيُّ الْإِبْنُ أَشْهُرُ مِنَ وَالِدِهِ. قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ (٧٤٨هـ): "مِنْ رُؤُوسِ الْإِمَامِيَّةِ. لَهُ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ تَدُلُّ عَلَى تَبَحُّرِهِ وَسَعَةِ رِوَايَتِهِ. وَقَدْ أَتَى فِيهَا بِالطَّمَامَاتِ وَالْمَنَاكِيرِ. وَأَلَّفَ فِي كُلِّ فَنٍّ"^(٢). وَحَسَبَ مَا يَذْكُرُهُ ابْنُ النَّدِيمِ فَإِنَّ كِتَابَ (الرِّجَالِ) الْمُنْسُوبَ لَهُ إِنَّمَا هُوَ جُزْءٌ مِنْ مُصَنَّفٍ لَهُ كَبِيرٌ اسْمُهُ كِتَابُ (الْحَاسِنِ)، يَشْتَمِلُ عَلَى قُرَابَةِ الثَّمَانِينَ كِتَابًا ضَاعَ أَكْثَرُهَا^(٣). ذَكَرَ النَّجَاشِيُّ مِنْهَا كِتَابًا بِعُنْوَانِ (الطَّبَقَاتِ) وَكِتَابًا بِعُنْوَانِ (الرِّجَالِ). وَجَمَعَ ابْنُ النَّدِيمِ وَالطُّوسِيُّ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ، فَذَكَرَا الْكِتَابَ بِعُنْوَانِ: (طَبَقَاتُ الرِّجَالِ)^(٤). وَفِي تَرْجُمَةِ أَبِي جَعْفَرٍ ابْنِ بَابَوَيْهِ (٣٨١هـ) ذَكَرَ النَّجَاشِيُّ فِي جُمْلَةِ مُصَنَّفَاتِهِ كِتَابًا بِعُنْوَانِ (الْمَعْرِفَةُ بِرِجَالِ الْبَرْقِيِّ)، فَلَا أَدْرِي هَلْ هَذَا مُصَنَّفٌ فِي التَّعْرِيفِ بِرُوَاةٍ أَحَدٍ كُتِبَ الْبَرْقِيُّ الْكَثِيرَةَ، أَوْ أَنَّهُ ذُو عِلَاقَةٍ بِكِتَابِ الرِّجَالِ الَّذِي نَتَحَدَّثُ عَنْهُ.

وَمَعَ إِكْثَارِ النَّجَاشِيِّ (٤٥٠هـ) وَالطُّوسِيِّ (٤٦٠هـ) الرُّوَايَةَ مِنْ طَرِيقِ الْبَرْقِيِّ، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ عِنْدَهُمَا نَقْلًا عَنْهُ فِي الْكَلَامِ عَنِ الرُّوَاةِ. وَكُلُّ الَّذِي رَأَيْتُهُ عِنْدَهُمَا نَصَّانٍ لَيْسَ فِيهِمَا مَا يَفِيدُ التَّوَثِيقَ أَوْ التَّضْعِيفَ^(٥). وَهَذَا مَا يَضَعُفُ احْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ ذَاكَ الْكِتَابُ مَعْنِيًا بِهَذَا الْجَانِبِ، وَإِلَّا لِأَكْثَرِ مِنَ النَّقْلِ عَنْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ مُتَوَافِرًا فِي زَمَانِهِمَا وَبَعْدَ زَمَانِهِمَا. يَدُلُّ لَذَلِكَ مَا أَفَادَهُ ابْنُ النَّدِيمِ مِنْ أَنَّ كِتَابَ (الْحَاسِنِ) بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ - وَفِيهَا كِتَابُ الرِّجَالِ - كَانَ عِنْدَ أَسْتَاذِهِ أَبِي عَلِيٍّ

(١) الذريعة (١٠٠/١٠).

(٢) تاريخ الإسلام (٢٨٣/٢٠).

(٣) فهرست ابن النديم (ص ٣٠٩).

(٤) انظر: رجال النجاشي (٧٦/رقم ١٨٢)، الفهرست (٦٢/رقم ٦٥).

(٥) انظر ترجمة عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن في (رجال النجاشي ص ٢٤٨)، وترجمة علي بن مهزيار في

(فهرست الطوسي ص ٢٤٨).

مُحَمَّدُ بْنُ هَمَامٍ الْإِسْكَافِيُّ المتوفى سنة (٣٣٦هـ)^(١). والظاهر أن الكتاب بقيَ مُتداوِلاً بعد ذلك بأزمانٍ. يدلُّ على هذا بضعةُ نقولٍ ذكرها ابنُ المطهرِ الحلِّيُّ (٧٢٦هـ) وعصرُيه ابنُ داودَ^(٢). ومع قلةِ هذه النُّقول، فليس فيها سوى ثلاثةِ نصوصٍ تضمَّنت توثيقاً لثلاثةٍ من الرواة^(٣). يضافُ لذلك سَبْعُونَ راوياً ذكرهم الحلِّيُّ بآخرِ القسمِ الأوَّلِ من كتابه قال: إن البرقيَّ عدَّهم في أصفياء عليٍّ عليه السلام^(٤). فهذه الشواهدُ كلُّها تُرَّجِّحُ أن مقصودَ كتابِ البرقيِّ كان تمييزَ الشيعةِ من غيرهم. ولم يكن التوثيقُ والتَّضعيفُ في الروايةِ غرضه ومقصده.

وبعد زَمَانِ الحلِّيِّ انقطعَ خبرُ الكتاب، ولم يُعد أحدٌ ينقلُ عنه. حتى إن الحرَّ العامليَّ (١١٠٤هـ) مع كثرةِ تَبُعِهِ، لم يقف عليه، فهو ينقلُ عنه بواسطةِ كتابِ الحلِّيِّ^(١). وقد عدَّدَ الأجزاء التي وصلت إلى زمانه من كتابِ (الحاسن)، فذكرَ أحدَ عشرَ كتاباً ليس منها كتابُ (الرَّجَال)، ثم قال: "وباقِي كُتُبِ (الحاسن) لم تصل إلينا"^(٢).

لكن جاءَ بعد ذلك الميرزا الطَّبرسيُّ (١٣٢٠هـ)، فكان يقولُ إنَّ الكتابَ موجودٌ في زمانه، وأنه يملكُ نسخةً منه^(٣). ثم في وقتنا هذا طُبِعَ الكتابُ على أربعِ نُسخٍ خطيَّةٍ فيما ذكرَ محققوه. غيرَ أن طائفةً من المعاصرينَ لم يقنعوا بصحَّةِ هذه النُّسخ. منهم محمدُ آصفُ المحسنيُّ

(١) قال عنه النَّجاشي: "شيخُ أصحابنا ومتقدِّمهم. له منزلةٌ عظيمةٌ، كثيرُ الحديث". وقال الطُّوسي: "جليلُ القدر، ثقةٌ، له رواياتٌ كثيرةٌ". وذكر له النَّجاشي كتاباً بعنوان (الأُنوار في تاريخ الأئمة عليهم السلام). وكانت وفاته سنة (٣٣٦هـ).

ينظر: رجال النَّجاشي (٣٧٩/رقم ١٠٣٢)، الفهرست (٢١٧/رقم ٦١٢)، معالم العلماء (ص ١٣٦/رقم ٦٧٧).
(٢) ينظر: خلاصة الأقوال: (ص ١٤٢، ١٥٤، ١٦٣، ٣١٤، ٣٩٠، ٤١٠، ٤١١). ورجال ابن داود: (ص ١٠٥، ١٢٥، ٢٠٠، ٢٢٠، ٢٤٦، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٩٢، ٢٤٨).

(٣) ينظر ترجمة داود بن الورد، وإبراهيم بن إسحاق بن أزور في (خلاصة الأقوال ص ١٤٢، ٣١٤). وانظر ترجمة فضيل بن محمد في (الخلاصة ص ٢٢٨)، وفي (رجال ابن داود ص ١٢٥).

(٤) خلاصة الأقوال (٣٠٦-٣١٠).

(١) انظر مثلاً وسائل الشيعة (٣٠/٤٩١، ٥١٥، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٩).

(٢) المرجع السابق (٣٠/١٥٥).

(٣) خاتمة مستدرک الوسائل (٤/٤٠).

الذي لم يرتضِ جميع ما ينقله المتأخرون عن البرقي^(١). وقد أشار المرجع أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) إلى أن الكتاب ليس كسائر المصادر الرجالية الأربعة التي اشتهرت وتداولتها الأيدي طبقة بعد طبقة^(٢).

وقريب من هذا موقف محمد تقي التستري^(٣) (١٤١٥هـ) الذي ذكر أن أسماء الكتاب وكناه مختلطة، وكان يرى أنه لم تصل منه نسخة صحيحة^(٤). بل زاد على هذا، فدرس النسخة واستنبط منها شواهد تنفي أن يكون الكتاب من تأليف البرقي الابن أو الأب. فمن تلك الشواهد أنه ورد في الكتاب عند ذكر أصحاب علي الهادي (أحمد بن أبي عبد الله)، وهو نفسه البرقي الابن^(٥). وجاء في ذكر أصحاب الرضى أبو عبد الله محمد بن خالد البرقي، قمي^(٦). وهذا نفسه البرقي الأب. ومن البعيد أن يترجم الابن لوالده، ثم يقتصر على كلمة "قمي". وأبلغ من هذا أن النسخة المطبوعة هذه فيها نقول عن سعد بن عبد الله الأشعري^(٧) القمي^(٨). وسعد هذا من طبقة تلاميذ البرقي الابن، توفي سنة (٣٠١هـ)^(٩). أيضاً، فقد ورد في الكتاب في طبقة أصحاب العسكري: "عبد الله بن جعفر الحميري، الذي سمعت منه"^(١٠). وعبد الله بن جعفر أيضاً - من الرواة عن البرقي الابن، فمن البعيد أن يعبر عنه بهذه الصيغة. وبسبب هذه الإشكالات فإن المعاصر جعفر السبحاني نفى أن يكون الكتاب للبرقي الابن. بل رجح أنه من تأليف بعض ولده، أو ولد ولده!!

أما المرجع علي الفاني الأصفهاني، فبعدما درس نسخة الكتاب، انتهى إلى التقليل من شأنه، وقال: "لا أهمية له تذكر، لعدم تعرضه للتوثيق والتضعيف إلا نادراً جداً. فإنه اقتصر على ذكر الطبقات بلحاظ أصحاب كل إمام. ولذا تنحصر فائدته في ذلك. مضافاً إلى معرفة

(١) بحوث في علم الرجال (ص ٥٠٠-٥٠١).

(٢) معجم رجال الحديث (٩٥/١).

(٣) قاموس الرجال (٢٢٣/١١)، (٣٦٨).

(٤) رجال البرقي (ص ٥٩).

(١) المرجع نفسه (ص ٥٤).

(٢) رجال البرقي (ص ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٦).

(٣) انظر ترجمته في رجال النجاشي (ص ١٧٧/رقم ٤٦٧)، الفهرست (١٣٥/رقم ٣١٦).

(٤) رجال البرقي (ص ٦٠-٦١).

بعض المهملين الذين قد يتعرضُ لذكرهم دون غيره^(١).
أقول: وهذا الكلام الأخير يعضد ما ذكرته قبل، من أن وجود مُصنّف مُتقدّم بعنوان (الرجال)، لا يكفي للدلالة على أنه يبحث في توثيق الرواة وتضعيفهم.

— كتاب (الرجال) للحسن بن علي بن فضال (٢٢١هـ)، أو (٢٢٤هـ).

ومؤلفه منسوبٌ عند الطائفة إلى مذهب الفطحية الذين لم يقولوا بإمامة موسى الكاظم بعد أبيه جعفر الصادق عليه السلام. بل قالوا بإمامة الابن الآخر عبد الله بن جعفر المعروف بلقب (الأفطح). وقد روى النجاشي في ترجمة الحسن بن فضال هذا ما يفيد — إن صح — رجوعه قبيل موته إلى القول بإمامة الكاظم^(٢)، وذكر له كتاباً بعنوان (الرجال). غير أنه لا يختلف عن الآخرين، فليس في كتب التراجم المتأخرة نقلٌ عنه في تجريح الرواة وتعديلهم، مع كثرة روايتهم للأخبار من طريقه.

كتاب (الرجال) لعلي بن الحسن بن فضال.

وهو ابنُ المذكور قبله. رجَّح الخوئي أن وفاته بعد سنة (٢٧٠هـ)^(١). وكتابه (الرجال) ذكره كلُّ من النجاشي والطوسي^(٢). وذكره ابن حجر (٨٥٢هـ) باسم (رجال الشيعة)^(٣). وعدّه السخاوي (٩٠٢هـ) في طليعة ما صنّف في تراجم الشيعة^(٤). ومن خلال تتبع كتب الرجال الإمامية، فإن ابن فضال هذا يعدُّ أكثر من نُقل عنه كلامٌ في تجريح الرواة وتعديلهم من الطبقات المتقدمة على عصر النجاشي والطوسي. وقد قدّمتُ أن المنقول عنه في الكلام عن الرواة يبلغ الثلاثين نصّاً.

(١) بحوث في فقه الرجال (ص ٢٨).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/٨٣٦/رقم ١٠٦٧)، رجال النجاشي (ص ٢٥٨/رقم ٦٧٦).

(١) معجم رجال الحديث (١٢/٣٦٠).

(٢) رجال النجاشي (ص ٢٥٨/رقم ٦٧٦). الفهرست (ص ١٥٦/رقم ٣٩١).

(٣) لسان الميزان (١/٤٠).

(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ (ص ١٠٧).

والظاهر أن كتابه في (الرجال) كان متداولاً ومعروفاً حتى بين محدثي أهل السنة إلى مطلع القرن الخامس على أقل تقدير. فكان بعضهم ربما نقل عنه في التعريف برواة الشيعة. فممن نقل عنه الحافظ أبو سعيد ابن يونس (٣٤٧هـ)^(١). وكذا الحافظ أبو عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) نقل عنه في أربعة مواضع من كتابه (المؤتلف والمختلف)؛ إذ كان يذكر الراوي، ويقول: "من شيوخ الشيعة، ذكره ابن فضال"^(٢). ومن نقل عنه -أيضاً- الأمير أبو نصر ابن ماكولا (٤٧٥هـ)^(٣). غير أنه لا يعرف ما الذي جرى على كتاب ابن فضال بعد هذه الطبقة. وقد رأيت ابن دواد الحلبي -في أواخر القرن السابع- يذكر (ابن فضال) في جملة المصادر التي استقى منها مادة كتابه^(٤)، لكن لم يظهر لي هل كان ينقل من كتابه، أو أنه ينقل عنه بالواسطة. ومثل هذا يقال في نصوص قليلة ذكرها ابن المطهر الحلبي والحافظ ابن حجر. وقد تتبع أكثر ما أورده الثلاثة عن ابن فضال، فوجدته إما مأخوذاً من كتاب الكشي، أو من النجاشي، أو الطوسي، أو عن ابن عقدة. وربما نقل ابن حجر بواسطة الحافظ الدارقطني^(٥). وأياً ما كان الأمر فإن النصوص المنقولة عن ابن فضال في تجريح الرواة وتعديلهم رغم كثرتها نسبة لما ينقل عن غيره، إلا أنها تبقى قليلة إذا كنا نبحت عن ناقد صرف همته للتفتيش عن أحوال الرواة.

هذا ما يتعلّق بالمصنّفات المتقدمة التي يذكرها بعض الباحثين للتدليل على تقدّم عناية الإمامية بعلم الرجال. ومهما كانت القيمة العلمية لتلك المصنّفات، فإن المتأخّرين من علماء الطائفة لم يقفوا عليها. فبعضها مما فقد في وقت متقدّم، وبعضها وصل إلى زمن النجاشي والطوسي ثم انقطع خبره كما يشهد بذلك الباحثون المعاصرون من الإمامية المتخصّصين في

(١) انظر ترجمة (أبي الحسن بن خازم الأنماطي) في الإكمال، لابن ماكولا (٢٩٠/٢).

(٢) المؤتلف والمختلف (٤٣٢/١)، (٧٧٥/٣)، (٨٢٢)، (٢٠٩٣/٤).

(٣) الإكمال (٥٤/٢)، (٢٩٠)، (٣١٧)، (١٩٨/٧).

(٤) رجال ابن داود (ص ٢٦).

(٥) لسان الميزان (٣٥٧/٢).

علم الرجال. قال المرجع أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) -بعدما ذكر الكتب الرجالية الأربعة-: "أما باقي الكتب الرجالية المعروفة في عصر الشيخ والنجاشي، فلم يبق منها عين ولا أثر في عصر المتأخرين"^(١). وقال الطهراني (١٣٨٩هـ): "أما سائر الكتب القديمة، فقد ضاعت أعيانها الشخصية من جهة قلة الاهتمام بها، بعد وجود عين ألفاظها مدرجة في الأصول الأربعة المتداولة عندنا"^(٢). وقال جعفر السبحاني: "من المأسوف عليه، أنه لم تصل هذه الكتب إلينا، وإنما الموجود عندنا -وهو الذي يعد اليوم أصول الكتب الرجالية- ما دون القرنين الرابع والخامس"^(٣). وقال حسين الراضي: "لم يصلنا منها ومن أسمائها إلا القليل جداً، ومع ذلك فقد حفظ لنا التاريخ عدداً من أسماء المؤلفين في هذا المجال"^(٤). وقال عبد الهادي الفضلي: "لم يصل إلينا شيء من هذه الكتب، إلا ما ذكره شيخنا الطهراني في (الذريعة) من وجود كتاب (الطبقات) للبرقي حتى عصرنا هذا"^(٥).

لأجل ذلك فإن علماء الطائفة اليوم إنما يقولون في كلامهم عن الرواة على أحكام الطوسي والنجاشي، وهي الأحكام المتأخرة التي لم يقدموا تفسيراً لاعتمادها وقبولها، مع تأخيرها وعدم ظهور مستندها في الغالب.

فالحاصل مما تقدم أن البحث الرجالي الإمامي إنما ظهرت بواكره الأولى -على ضعف- في القرن الثالث، ثم توسع قليلاً في القرن الرابع، لكن بقي محدوداً للغاية لا يفي بالغرض. ثم في القرن الخامس وضع النجاشي (٤٥٠هـ) والطوسي مصنفاتهما (٤٦٠هـ) التي قام عليها بنیان الفن عند الإمامية. وقد أشار الطوسي في مطلع كتابه (الرجال) إلى ضعف وقصور المصنفات السابقة عليه، فقال: "لم أجد لأصحابنا كتاباً جامعاً في هذا المعنى، إلا مختصرات قد ذكر

(١) معجم رجال الحديث (٤٥/١).

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٨١/١٠). ودعوى وجود عين ألفاظها في الأصول الموجودة اليوم مما لا دليل عليه، إن لم نقل إن الدليل يأبأها.

(٣) كليات في علم الرجال (ص ٥٧).

(١) تاريخ علم الرجال (ص ٢٩).

(٢) أصول علم الرجال (ص ٣٢).

كلُّ إنسانٍ طرفاً منها. إلا ما ذكره ابنُ عُقْدَةَ (٣٣٣هـ) من رجالِ الصَّادِقِ عليه السلام فإنه قد بلغَ الغايةَ في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمة -عليهم السلام-^(١). فالطُّوسِيُّ هنا يشيرُ إلى أنه لم يُوجد للطائفةِ قبله كتابٌ جامعٌ يعني بتتبعِ أحوالِ رُواةِ الأخبارِ، وأنَّ ما كُتِبَ قبله لا يعدُّ أن يكونَ مختصراتٍ لا تفي بالغرضِ. إلا ما كانَ من كتابِ ابنِ عُقْدَةَ في ذكرِ أصحابِ الصَّادِقِ. والذي يظهرُ أن كتابَ ابنِ عُقْدَةَ -أيضاً- مع تعريفه بالرُّواةِ عن الصَّادِقِ عليه السلام، إلا أن التوثيقَ والتضعيفَ لم يكن ظاهراً فيه؛ فالكتابُ كانَ عندَ النجاشيِّ والطُّوسِيِّ، وكانَا ينقلانِ منه في التعريفِ بالرُّواةِ وأسمائهم وأنسابهم، لكن لم ينقلَا عنه شيئاً ذا بالٍ في التجريحِ والتعديلِ. فالغالبُ أن حاله مثلُ حالِ تلكِ المختصراتِ المتقدمةِ التي ذكرها الطُّوسِيُّ في كلامه.

المبحث الثاني

طرق تعديل الرواة وتجربتهم

بعد استقرار القولِ بِحُجِّيَّةِ الآحادِ، ثم شُيُوعِ عِلْمِ الدَّرَايَةِ الإماميِّ في القرنِ العاشرِ وما بعده، عطفت الإماميةُ على المصادرِ الرَّجَالِيَّةِ المتاحةِ بحثاً عن تحقيقِ لأحوالِ رُواةِ أخبارِها. لكنَّ مع قِلَّةِ وضعِ المادَّةِ التي قدَّمتها تلكَ المصادرُ، فإنَّ علماءَ المذهبِ احتاجوا إلى وضعِ قواعدٍ كُلِّيَّةٍ واسعةٍ يؤخِّدُ منها توثيقُ الرُّواةِ المجاهيلِ، فصارَ منهم من يلتقطُ عباراتٍ وردَّتْ عرضاً في بعضِ الكتبِ المتقدمةِ، لينتزعَ منها قاعدةً عامَّةً يبيِّنُ عليها توثيقَ جُمْلَةٍ من المجاهيلِ الذين لم يتكلَّمْ عنهم الأوائلُ. وقد نشأ على إثرِ ذلكِ مُصطلحٌ لدى المعاصرينَ عُرفَ باسمِ (التوثيقاتُ العامة):

(١) رجال الطوسي (ص ١٧).

فمن علماء الطائفة من ذهب إلى حجية خبر كل مسلم لم يظهر منه فسق، وإن لم يرد فيه توثيق أو تزكية، ونسب بعضهم هذا القول إلى الطوسي^(١).

وذهب أبو القاسم الحلبي (٦٧٦هـ) وغيره إلى الاحتجاج بخبر كل إمامي لم يثبت فسقه، حتى أطلق القول بقبول السند الذي يقول فيه الراوي: "أخبرني بعض أصحابنا". واستقرأ الخوئي (١٤١٣هـ) هذا الرأي في تصرفات ابن المطهر الحلبي (٧٢٦هـ)^(٢)، وقرره صراحة الباحث المعاصر محمد رضا الحسيني في تقديمه لكتاب (رجال ابن الغضائري)، حيث قال: "إن أصالة الوثاقة في المؤمن تكون فاعلة ومؤثرة فيمن ثبت انتماءه المذهبي إلى الإمامية. وبهذا نتمكن من تمييز وثاقة مجموعة كبيرة من الرواة، ولا نقف على المأزق الذي يدفعنا إلى التشبث بالتوثيقات العامة المتعملة، والتي قد ينكشف عوارها بعد حين، وتقلب الأحكام، وتغير الفتاوى، وتظهر الفضائح"^(٣).

أما المحدث الثوري الطبرسي، فكان يذهب إلى أن رواية الثقة عن رجل تكشف عن كون ذلك الرجل ثقة أيضاً!! وقد عجب الخوئي (١٤١٣هـ) من هذا الرأي، وقال: "لو صححت هذه الدعوى، لم تبق رواية ضعيفة في كتب الثقات من المحدثين"^(٢).

وذهب جماعة إلى توثيق جميع الرجال الواقعيين في أسانيد كتاب (كامل الزيارات) لابن قولويه، بناءً على قول صاحب الكتاب بمقدمته: "ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشاذل من الرجال"^(٣).

(١) قواعد الحديث (ص ٥٥). وانظر مناقشة الفاني الأصفهاني لهذا القول في: بحوث في فقه الرجال (٦٢-٧٣).

(٢) معجم رجال الحديث (١/١٧٨)، (٢/٥٧)، (٣/٤٤)، (١٢١)، (٤/٣٠)، (٦/٩٠)، (٩/٣٢٥)، (٣٣٧).

(١) مقدمة كتاب رجال ابن الغضائري (ص ٢٧).

(٢) معجم رجال الحديث (١/٦٩).

(٣) كامل الزيارات (ص ٣٧)، وانظر مناقشة هذه القاعدة فيما تقدم (ص ٣٥٠).

وذهب آخرون إلى توثيق جميع الرجال الواقعيين في أسانيد كتاب (تفسير القمي)، بناءً على ما جاء في مقدمته: "ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم، وأوجب ولايتهم، ولا يقبل الله عملاً إلا بهم" (١). اهـ

وحكم طائفة بوثاقه جميع شيوخ النجاشي الذين روى عنهم في كتابه (٢)، بناءً على قوله في إحدى التراجم: "رأيت هذا الشيخ، وسمعت منه كثيراً، ثم توقفت عن الرواية عنه إلا بواسطة بيني وبينه" (٣). وقال في ترجمة ثانٍ: "رأيت هذا الشيخ وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعفونه، فلم أرو عنه شيئاً وتجنبت، وكان من أهل العلم والأدب" (١). قال بحر العلوم (١٢١٢): "وهذا أصل نافع في التعويل على مشايخ النجاشي" (٢).

وذهب زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) إلى توثيق جميع شيوخ المذهب منذ وقت الكليني إلى اليوم، قال: "لما اشتهر في كل عصر من ثقتهم، وضبطهم، وورعهم، زيادةً على العدالة" (٣).

وذهب البهائي (١٠٣٠هـ) إلى توثيق الرجال الذين تكثر الرواية من طريقهم، وإن لم يرد فيهم تزكية، وبخاصة إذا صحح علماء المذهب المتأخرون أحاديث تروى من طريقهم. قال: "قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح

(١) تفسير القمي (٤/١). وانظر ما تقدم (ص ٣٤٨).

(٢) الفوائد الرجالية، لبحر العلوم (٤/١٤٥).

(٣) رجال النجاشي (ص ٣٩٦/رقم ١٠٥٩).

(١) المرجع السابق (ص ٨٦/رقم ٢٠٧).

(٢) الفوائد الرجالية (٤/١٤٦).

(٣) الرعاية في شرح البداية (ص ١٩٣).

ولا قدح، غير أن أعظم علمائنا المتقدمين - قدس الله أرواحهم - قد اعتنوا بشأنه، وأكثرُوا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين قد حكّموا بصحّة رواياتٍ هو في سندها. والظاهر أن هذا القدر كافٍ في حصول الظنّ بعدالته^(١).

ومع تدقيقات الخوئي نسبةً لغيره من علماء الطائفة، فإني رأيته في ترجمة أبي يعلى الجعفريّ يقول: "الرجل وإن لم يُصرّح بوثاقته، إلا أنه يكفي في اعتباره كونه خليفة الشيخ المفيد، الجالس مجلسه، وامتنازُه بذلك عن سائر تلامذة الشيخ المفيد - قدس سرّه - على جلالَتهم وكثرتهم، فالرجل غنيٌّ عن التوثيق"^(٢).

وقالت جماعةٌ بتوثيق جميع الرواة عن جعفر الصادق عليه السلام، بناءً على قول المفيد (١٤١٣هـ): "إن أصحاب الحديث قد جمَعُوا أسماءَ الرواة عنه عليه السلام من الثقات، على اختلافهم في الآراء والمقالات، فبلغُوا أربعة آلاف رجلٍ"^(٣). وذكر ابن شهر آشوب (٥٥٨٨هـ) قريباً من هذا^(٤). وقد تقدّم البحث في ذلك^(٥).

وذهب طائفةٌ إلى توثيق الشيوخ الذين يتكرّر ذكرهم في الأسانيد، مع ترضي الراوي عنهم أو ترحمه عليهم. قال محمد باقر الأسترآبادي، الميرداماد (١٠٤١هـ): "ثم إن لمشايخنا الكبراء مشيخةً يُوقَرُونَ ذكرهم، ويكثرُونَ من الرواية عنهم، والاعتناء بشأنهم، ويلتزمُونَ إردافَ تسميتهم بالرضيلة عنهم أو الرحمة لهم ألبتة^(٦)، فأولئك - أيضاً - ثبت فحماء، وأثبت أجلاء، ذكروا في كتب الرجال أو لم يذكروا، والحديث من جهتهم صحيح معتمد"

(١) مشرق الشمسين (ص ٢٧٦).

(٢) معجم رجال الحديث (٢٢٥/١٦).

(٣) الإرشاد (١٧٩/٢).

(٤) مناقب آل أبي طالب (٣٧٢/٣).

(٥) انظر الكلام عن توثيق المفيد فيما تقدم (ص ١٨٤).

(٦) يعني: الترضي عنهم أو الترحم عليهم عند ذكرهم.

عليه، نُصَّ عَلَيْهِم بِالْتَرْكِ وَالْتَوْثِيقِ أَوْ لَمْ يُنْصَ" ^(١) اهـ. ورأيتُ الْوَحِيدَ الْبَهْبَهَانِيَّ (١٢٠٥هـ) يوثِّقُ رَجُلًا بِتَرْحُمِ ابْنِ بَابُوَيْهِ عَلَيْهِ ^(٢)، مع أن النَّجَاشِيَّ قال في ترجمته: "روى عن المجاهيلِ أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً. رأيتُ أَصْحَابَنَا يُضَعِّفُونَهُ" ^(٣).

وذهب طائفةٌ إلى الحكمِ بتوثيقِ جميعِ شيوخِ الإجازاتِ، بحجةِ أن علماءَ المذهبِ لا يمكنُ أن يستعجزوا من لا يوثقُ به. وقد نسبَ الْبَهْبَهَانِيَّ (١٢٠٥هـ) هذا الرَّأْيَ إلى جدِّه مُحَمَّدٍ تَقِيٍّ الْمَجْلِسِيِّ الْكَبِيرِ (١٠٧٠هـ)، ونقلَ عن سُلَيْمَانَ الْبَحْرَانِيِّ (١٠٦٤هـ) قوله: "مَشَايِخُ الْإِجَازَةِ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْوَثَاقَةِ" ^(٤). وصرَّحَ بمثلِ ذلكِ كثيرونَ من علماءِ المذهبِ ^(٥). لكن كانَ الْخَوَّيُّ (١٤١٣هـ) يأبى هذا المسلكَ ويرفضُه ^(٦). وصرَّحَ الْبَاحِثُ محيي الدِّينِ الْغُرَيْفِيُّ بأنَّ الْإِفْتِقَارَ لِلتَّوْثِيقَاتِ الْمَنْقُولَةِ هو ما أُلْجَأَ إلى اعْتِمَادِ هذا المذهبِ. قال: "لأجلِ قِلَّةِ التَّوْثِيقَاتِ، اضْطُرُّوا إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ مَشَايِخَ الْإِجَازَةِ أَجْمَعَ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى تَوْثِيقٍ، حيثُ لَمْ يُنْصُوا عَلَى تَوْثِيقِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ، فَجَعَلُوا الشَّيْخُوخَةَ كَافِيَةً فِي اعْتِبَارِ الْحَدِيثِ" ^(٧).

وذكرَ الْمَامَقَانِيُّ (١٣٥١هـ) من طُرُقِ مَعْرِفَةِ ثِقَةِ الرَّأْيِ وَعَدَالَتِهِ ثُبُوتَ رُؤْيَيْهِ لِلْمَهْدِيِّ الْعَائِبِ الْمُنْتَظَرِ ^(٨). فقالَ —وهو يعدُّ طُرُقَ التَّوْثِيقِ—: "منهَا تَشْرُفُ الرَّجُلِ بِرُؤْيَا الْحُجَّةِ الْمُنْتَظَرِ —عَجَّلَ اللَّهُ فَرَجَهُ، وَجَعَلْنَا مِنْ كُلِّ مَكْرُوهِ فِدَاهُ—، فَإِنَا نَسْتَشْهَدُ بِذَلِكَ عَلَى كَوْنِهِ فِي مَرْتَبَةِ

(١) الرواشح السماوية (ص ١٧٦). وانظر الفوائد الرجالية لمهدي الكجوري (ص ١١٣).

(٢) التعليقة على منهج المقال (ص ١٣٣). وانظر استنكار الخوئي صنيع البهبهاني في معجم الرجال (١٤٤/٦).

(٣) رجال النَّجَاشِيِّ (ص ٦٤/رقم ١٤٩).

(٤) الفوائد الرجالية (ص ٤٤).

(٥) انظر: تعليقة على منهج المقال (ص ٢٥)، الفوائد الحائرية (ص ٢٢٦)، الحقائق الناضرة (٢٣/٢)، (٤٧/٦)،

(٢٢١/١٣)، مستند الشيعة (٤٣٥/٥)، قوانين الأصول (ص ٤٨٥)، الفوائد الرجالية لبحر العلوم (٢٥/٣)، خاتمة

مستدرك الوسائل (٧٦/١، ٢٥٠)، (٥١٣/٣)، نقد الرجال (٣٣٢/٥)، جامع الرواة (٥٣٦/٢)، تنقيح المقال

(٢١١/١)، مصباح الفقيه (١٢/١/٢)، الاجتهاد والتقليد للحميني (ص ٤٥)، نهاية الدراية (ص ٤٠٩).

(١) كتاب الطهارة (٣٧٩/٤).

(٢) قواعد الحديث (ص ١٧٣).

(٣) منتهى المقال (٢١/١).

العدالة ضرورة أنه لا يحصل تلك القابلية إلا بتصفية النفس، وتخليّة القلب من كل رذيلة، وعراء الفكر عن كل قبيح". ثم سرد جماعة من رأوا الإمام الغائب^(١). وذكر المرجع على الفاني والشاهرودي نحواً من ذلك^(٢). وقبلهم عقد الحائري^(٣) (١٢١٦هـ) في مقدمة رجاله عنواناً (في ذكر جماعة رأوا القائم عليه السلام أو وقفوا على معجزته)^(٤). ومن هذا قول النجاشي^(٥) (٤٥٠هـ) في ترجمة علي بن سليمان بن الحسن: "كان له اتصال بصاحب الأمر عليه السلام، وخرجت إليه توقيعات، وكانت له منزلة عند أصحابنا..."^(٦). وكثير من تلك الأخبار التي يأتي فيها أن فلاناً رأى الإمام الغائب تكون مروية من طريق الراوي نفسه المراد توثيقه!

وقال الداماد محمد باقر الأسترآبادي^(٧) (١٠٤١هـ): "من المتقرر أن آية جلاله الرجل وصحة حديثه، تضعيف العامة (أهل السنة) إيّاه، مع اعترافهم بجلالته"^(٨).

هذه جملة من مسالك وطرق التوثيق العامة التي استعملها علماء الطائفة. وجميعها مما ظهر وشاع في العصور المتأخرة بعد وضوح الافتقار إلى التوثيق المنصوصة عن الأوائل. فأما الكتب الرجالية الأربعة الأصول، فالذي وجدته فيها أربعة طرق كانوا يتوصلون بها إلى توثيق الراوي أو جرحه. هذه الأربعة هي:

١ نص الإمام (المعصوم):

ففي كتب الرجال الإمامية - وخاصة كتاب الكشي - مرويات منسوبة لبعض الأئمة الاثني عشر في ذم فلان أو مدح فلان من أهل زمانهم. وهذا النوع من النصوص يعدّ "أعلى

(١) تنقيح المقال (٢١١/١).

(٢) بحوث في فقه الرجال (ص ١٥٨)، مستدركات علم الرجال (٥٩/١).

(٣) منتهى المقال (٢١/١).

(٤) رجال النجاشي (ص ٢٦٠/رقم ٦٨١).

(٥) نقله عن الداماد، عبد الله المامقاني في تنقيح المقال (٣٩٢/١)، والظاهر أنه مأخوذ من تعليقات الداماد على كتاب

الكشي (٦٦٠/٢). فهناك نص مشابه لكنه ناقص عما نقله المامقاني.

مَرَاتِبِ التَّوْثِيقِ"^(١) عِنْدَ الطَّائِفَةِ، لابتِنَائِهِ عَلَى عَقِيدَةِ عِصْمَةِ الْإِمَامِ. فَبِسَبَبِ الْعِصْمَةِ صَارَتْ تَرْكِةُ الْإِمَامِ أَعْلَى دَرَجَاتِ التَّوْثِيقِ، كَمَا أَنَّ ذَمَّهُ لِلرَّأْيِ أَشَدُّ دَرَجَاتِ التَّضْعِيفِ؛ إِذْ كَلَامُ الْإِمَامِ -حَسَبَ أَصُولِ الطَّائِفَةِ- نَصٌّ شَرْعِيٌّ لَا يَصْدُرُ عَنْ اجْتِهَادٍ قَابِلٍ لِلخَطَأِ. وَمِمَّا يَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا الْأَصْلِ، تِلْكَ التَّوْقِيعَاتُ الْمَكْتُوبَةُ الَّتِي تَرَوِي كُتُبُ الطَّائِفَةِ أَنَّهَا صَدَرَتْ مِنْ بَعْضِ الْأَثَمَةِ فِي الشَّنَاءِ عَلَى بَعْضِ الرُّوَاةِ أَوْ ذَمِّهِمْ.

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّجَاشِيِّ (٤٥٠هـ) فِي تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أُورْمَةَ -وَكَانَ يُتَّهَمُ بِالْغُلُوِّ-: "قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ رَأَى تَوْقِيعَ أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ (الْهَادِي) عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَهْلِ قُمْ فِي مَعْنَاهُ وَبِرَأْيِهِ مِمَّا قُذِفَ بِهِ"^(٢).

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْكَشِّيِّ فِي تَرْجَمَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّيْسَابُورِيِّ: "حَكَى بَعْضُ الثَّقَاتِ بَنِيْسَابُورَ، أَنَّهُ خَرَجَ لِإِسْحَاقَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ مِنْ أَبِي مُحَمَّدٍ (الْعَسْكَرِيِّ) عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوْقِيعٌ: يَا إِسْحَاقُ سَتَرْنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ بَسْتَرَهُ، وَتَوَلَّاكَ فِي جَمِيعِ أُمُورِكَ بِصُنْعِهِ.... أَقْرَأْ كِتَابَنَا هَذَا عَلَى الْبَلَالِيِّ، فَإِنَّهُ الثَّقَةُ الْمَأْمُونُ، الْعَارِفُ بِمَا يَجِبُ..."^(٣).

وَقَالَ الطُّوسِيُّ فِي الْغَيْبَةِ (٤٦٠هـ): "رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: خَرَجَ إِلَى الْعَمْرِيِّ فِي تَوْقِيعٍ طَوِيلٍ اخْتَصَرْنَاهُ: وَنَحْنُ نَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ -تَعَالَى- مِنْ ابْنِ هِلَالٍ، -لَا رَحِمَهُ اللَّهُ-، وَمَنْ لَا يَبْرَأُ مِنْهُ. فَأَعْلِمِ الْإِسْحَاقِيَّ"^(٢) وَأَهْلَ بَلَدِهِ مِمَّا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ حَالِ هَذَا الْفَاجِرِ، وَجَمِيعٍ مِنْ سَأَلَكَ وَيَسْأَلُكَ عَنْهُ"^(٣).

وَعَالِبًا مَا تُؤَاتِي التَّوْقِيعَاتُ مَنْسُوبَةً إِلَى الْإِمَامِ الثَّانِي عَشَرَ، مَهْدِيٍّ الْإِمَامِيَّةِ الْمُنْتَظَرِ، فِي الْمَدَّةِ الَّتِي تُسَمِّيْهَا الْإِمَامِيَّةُ (الْغَيْبَةُ الصُّعْرِيَّ)، الَّتِي كَانَ فِيهَا سُفْرَاءُ يَتَوَسَّطُونَ بَيْنَ الْإِمَامِ الْغَائِبِ وَشِيعَتِهِ، كَانَ أُولَئِكَ السُّفْرَاءُ يُبْرِزُونَ لِلنَّاسِ تَوْقِيعَاتٍ تُنْسَبُ لِلْغَائِبِ تَتَضَمَّنُ تَجْرِيحًا وَتَعْدِيلًا لِبَعْضِ الرِّجَالِ. قَالَ الطُّوسِيُّ (٤٦٠هـ): "قَدْ كَانَ فِي زَمَانِ السُّفْرَاءِ الْحُمُودِينَ أَقْوَامٌ ثَقَاتٌ، تَرِدُ

(١) دراية الحديث ، لمحمد حسين الجلالي (ص ٣٤٢).

(٢) رجال النجاشي (ص ٣٢٩/رقم ٨٩١).

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/٨٤٤/رقم ١٠٨٨). ولم أعرف مقصوده بالبلالي.

(٢) لم أعرف مراده بالإسحاق.

(٣) الغيبة (ص ٣٥٣).

عليهم التوقيعاتُ من قِبَلِ المنصوبين للسِّفارةِ من الأصل". ثم ساقَ أسماءَ جماعةٍ ممن يُقالُ إنه خرجت من الإمامِ الغائبِ توقيعاتٌ بتوثيقهم! وأتبع ذلكَ برواياتٍ، منها ما أخرجه عن أبي محمدٍ الرازي قال: "كنتُ وأحمدُ بنُ أبي عبدِ الله بالعسكرِ، فوردَ علينا رسولٌ من قِبَلِ الرجلِ (يعني الإمامَ المنتظر)، فقال: أحمدُ بنُ إسحاقَ الأشعريُّ، وإبراهيمُ بنُ مُحَمَّدٍ الهمداني، وأحمدُ ابنُ حمزة بنِ اليسعِ ثقاتٌ"^(١). وقد اعتمدَ عليُّ البروجرديُّ هذه الروايةَ فحكمَ بتوثيقِ الثلاثة^(٢). مع أن رَأيها أبا محمدٍ الرَّازيَّ مجهولٌ لا يُعرف^(٣).

وقد عجبَ الخوئيُّ (١٤١٣هـ) من مَسَلِكِ طائفةٍ من علماء المذهب، حيثُ جرَّوا على اعتمادِ مروياتٍ في التوثيقِ والتضعيفِ عن الإمام، من غير أن ينظروا في أسانيدِها، كما عجبَ من صنيعِ بعضهم حينَ يحتجُّونَ بروايةٍ عن الإمامِ فيها توثيقٌ لفلانٍ، مع أن الروايةَ منقولةٌ من طريقِ الراوي نفسه المرادِ توثيقه، قال: "إنَّ في هذا دوراً ظاهراً"^(١).

ومن أمثلة ذلكَ ما رواه الكشيُّ من طريقِ راوٍ اسمه (أحمدُ بنُ إبراهيمِ المِراغي) قال: "كُتِبَ أبو جعفرٍ مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ جعفرِ القُمِّيِّ العَطَّارُ - وليس له ثالثٌ في الأرضِ في القُربِ مِنَ الأصلِ - يَصِفُنَا لصاحبِ الناحيةِ^(٢) عليه السلام، فخرجَ^(٣): وَقَفْتُ على ما وصفتَ به أبا حامدٍ - أعزَّهُ اللهُ بطاعته - وفهمتُ ما هو عليه - ثمَّ اللهُ ذلكَ له بأحسنه، ولا أخلاه من تفضُّله عليه، وَكَانَ اللهُ وَلِيَّه..."^(٤). فبسببِ هذه الروايةِ أدخلَ ابنُ المطهرِ الحلِّيُّ (٧٢٦هـ) هذا الرجلَ في القسمِ الأوَّلِ من كتابه الذي خصَّه بمن يعتَمِدُهُمْ ويَقْبَلُ روايتَهُمْ^(٥)!

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: طرائف المقال (٢٧٥/١، ٢٧٤، ٢٧٧). وانظر مثلاً آخر في الكتاب نفسه (٢٠٤/١).

(٣) الغيبة (ص ٤١٥).

(١) معجم رجال الحديث (٢٦٨/١).

(٢) قال التفرشي: "كل ما وردَ عن صاحبِ الناحية، فالظاهرُ أنه القائمُ عليه السلام". نقد الرجال (٣١٧/٥). وذكر

الأردبيليُّ مثل ذلك. جامع الرواة (٤٦٢/٢).

(٣) يعني خرج توقيع من الإمامِ الغائب.

(٤) اختيار معرفة الرجال (١٠١٩/٧١٥/٢).

(٥) خلاصة الأقوال (ص ٩٦).

٢ اختصاصُ الراوي بالإمام (المعصوم):

فَقَرُبُ الرَّاوي من الإمامِ واختصاصُه به عَادَةً ما يَكُونُ له أبلغُ الأثرِ في تَرْكِيتِهِ والثناءِ عَلَيْهِ والوثوقُ به عِنْدَ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ فِي الغالبِ^(١)، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قد لا يَعتَبِرُ ذلكَ. ومن عِبَارَاتِ التَّزْكِيَةِ المُسْتَحْدَمَةِ عِنْدَهُمْ: "كَانَ خَصِيصًا"^(٢)، أَي مُقَرَّبًا من الإمامِ.

وقد ذَكَرَ المامَقَانِيُّ (١٣٥١هـ) من طُرُقِ مَعْرِفَةِ وَثَاقَةِ الرَّاوي: "أَنْ يَتَّخِذَهُ الإمامُ المَعصُومُ وَكِيلًا أو خَادِمًا مُلَازِمًا أو كَاتِبًا، فَإِنَّهُ مِنْهُ تَعْدِيلٌ لَهُ، لَعَدَمِ تَعَقُّلِ صُدُورِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مِنْهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِ العَدْلِ الثَّقَةِ، ضَرُورَةَ اسْتِلْزَامِ إِرْجَاعِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ العَدْلِ مَفَاسِدَ عَظِيمَةٍ لَا يُعَقَّلُ تَمْكِينُهُ مِنْهَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا سُتْرَةَ عَلَيْهِ"^(٣). وَقَالَ عَلِيُّ البُرْجَرْدِيُّ (١٣١٣هـ): "كَوْنُهُ وَكِيلًا لِأَوَّلِي الأَمْرِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - يَدُلُّ عَلَى الوَثَاقَةِ كَمَا لَا يَخْفَى"^(٤). وَوَسَّعَ الوَحِيدُ البَهْبَهَائِيُّ (١٢٠٥هـ) فَنَفَى العُلُوَّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ المَتَّهَمِينَ بِهِ، بِسَبَبِ مَجَالَسَتِهِمُ الأئِمَّةَ، وَمَخَالَطَتِهِمُ إِيَّاهُمْ، وَمُصَاحَبَتِهِمْ، وَتَرَدُّدِهِمْ إِلَيْهِمْ، وَرَوَايَتِهِمْ عَنْهُمْ"^(٥).

فَلْيُقَارَنَ هَذَا بِمَوْقِفِ الإِمَامِيَّةِ مِمَّنْ لَزِمُوا النَّبِيَّ ﷺ، فَجَالَسُوهُ، وَصَحَّبُوهُ، وَعَزَّرُوهُ، وَهَاجَرُوا، وَأَنْفَقُوا، وَجَاهَدُوا مَعَهُ، وَرَوَوْا عَنْهُ ﷺ. مَعَ أَنَّ فِيمَنْ قَالُوا: إِنَّهُ كَانَ مِنْ وَكَلَاءِ الأئِمَّةِ جُمْلَةٌ مِنَ المَطْعُونِ عَلَيْهِمْ، حَتَّى عَقَدَ الكَاضِمِيُّ فَصْلًا فِي الوُكَلَاءِ المَذْمُومِينَ"^(٦).

٣ نَصُّ عَالَمٍ مُتَقَدِّمٍ مُعَاَصِرٍ أو قَرِيبٍ مِنْ زَمَنِ الرَّاوي.

قال أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ): "مِمَّا تَثَبَّتْ بِهِ الوَثَاقَةُ أو الحَسَنُ: أَنْ يُنْصَرَ عَلَى ذَلِكَ أَحَدُ الأَعْلَامِ: كَالْبَرْقِيِّ، وَابْنِ قُؤْلُوبَيْهِ، وَالْكَشِّيِّ، وَالصَّدُوقِ، وَالْمَفِيدِ، وَالتَّجَاشِيِّ، وَالشَّيْخِ

(١) انظر: الفوائد الرجالية (٣٢).

(٢) انظر: رجال التجاشي: (ص ١٤/رقم ١٢)، (ص ٩٣/رقم ٢٣٠)، (ص ١٦٧/رقم ٤٤١)، (ص ٣٢٢/رقم ٨٨٠)، الفهرست (ص ٧٣/رقم ٨٢)، (ص ٩٨/رقم ١٦٤)،

(٣) تنقيح المقال (١/٢١٠).

(١) طرائف المقال (١/٢٢٩)، وانظر -أيضاً- (١/١٥٨).

(٢) تعليقة على منهج المقال (ص ٢٧٦). وانظر: كليات في علم الرجال (ص ٣٤٥). وانظر مناقشة هذا الرأي والإيرادات عليه في: بحوث في فقه الرجال (ص ١٦٣).

(٣) عدة الرجال (١/٨٤).

وأضربهم" ^(١). وقد تقدّم أن المنقول في كتب الطائفة عن المتقدمين على زمن الطوسي والتجاشي قليل لا يسد حاجة الباحث في الأسانيد الإمامية. وأن اعتماد الطائفة إنما هو على أحكام التجاشي والطوسي المتأخرين عن عصر الرواية. وسيكون هناك بحث موسّع لكتائيهما في الفصل الثاني من هذا الباب بإذن الله ^(٢). لكن الذي يعيننا هنا أن أقوال هذين الرجلين وأحكامهما على الرجال -مع تأخرهما- صارت عمدة علماء الطائفة في الأحكام على الرواة. مع أن قبول توثيقهما مُشكل للغاية، وذلك لسببين اثنين:

الأول: عدم وضوح مستنديهما في توثيق رجال مُتقدمين على زمانهما بكثير. فهل هذا التوثيق مبني على اجتهاد مجرد، أم هو إخبار ونقل عن كتب سابقة عليهما؟ فإذا كان حكمهما اجتهاداً مجرداً، فعلى أي شيء بُني هذا الاجتهاد؟ وما الفرق بين اجتهاديهما واجتهاد من بعدهما إلى يومنا هذا؟ أما إن كان كلامهما مبنياً على نقل عن غيرهم، فكيف يُقبل التوثيق عن مجهول لا يُعرف؟ وإذا اختلف قول أحدهما عن قول صاحبه، فكيف يرجح بينهما مع الجهل بمستند قوليهما؟ هذه التساؤلات مما يعسر إعطاء جواب مقبول عنه. وقد كان أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) وتلميذه محمد آصف الحسيني -كسائر علماء الطائفة- يقبلان توثيقاتهما ويعتمدانها، لكنهما -في الوقت نفسه- يرفضان اعتبار توثيقات من جاء بعدهما، كابن طاووس (٦٧٣هـ) وابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) وعصره ابن دؤاد ^(١)، وحجتهم أن توثيقات هؤلاء لا يُعرف مُستندُها، فقد تكون مبنية على اجتهاد، وليس على نقل عن مُتقدم، فكيف يُقبل توثيقهم مع تباعد الزمان بينهم وبين من يوثقونهم؟ وقد اعترض المرجع علي السيستاني بأن هذا وارد حتى على توثيقات التجاشي والطوسي ^(٢). وذكر نحوه من هذا الباحث محيي الدين العريفي، فقال: "إن الفقهاء أجمع يعتبرون توثيقات الشيخ الطوسي والتجاشي ونظائريهما من القدماء مُطلقاً، حتى إذا وثقوا بعض أصحاب النبي ﷺ، وأمير المؤمنين

(١) معجم رجال الحديث (٤١/١).

(٢) انظر ما يأتي (ص ٨٨٠)، (ص ٩٢٨).

(١) معجم الرجال (٤٢/١)، (١٤٤/٢١)، (٢٠٣)، كتاب الطهارة (٣٧٤/٨)، بحوث في علم الرجال (ص ١٧).

(٢) قاعدة لا ضرر ولا ضرار (ص ٢٣). وانظر في المسألة كتاب (الفوائد الرجالية) لمهدي الكجوري (ص ٦٨).

عليه السلام، مع أن الفصل بين الموثق والموثق يزيد على أربع مئة سنة، فإن النجاشي توفي سنة (٤٥٠هـ) والطوسي توفي سنة (٤٦٠هـ). فلو كان فصل الزمن الطويل بينهما مانعاً من قبول التوثيق لضعف الحس، كيف تُقبل تلك التوثيقات^(١). ولأن الإشكال في الجهتين واحد، فإن الأكثر من علماء المذهب لم يقتصرُوا على توثيقات الطوسي والنجاشي، بل نزلوا إلى طبقات متأخرة، حتى قال المرجع المعاصر علي الفاي الأصفهاني: "إن توثيق المتأخرين إن لم يكن من حيث القيمة - أعلى من توثيق المتقدمين، فهو لا يقلُّ عنه!"^(٢). والفاي يجري هذا حتى في توثيقات أمثال المجلسي (١١١١هـ) في القرن الحادي عشر. مع أن جملة من توثيقات أولئك قد يقرن بها التصريح بعدم وقوفهم على كلام للأوائل في الراوي الذي وثقوه، كما في قول ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) في ترجمة إبراهيم بن هاشم: "لم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القَدَح فيه ولا على تعديله بالتصحيح. والروايات عنه كثيرة، والأرجح قبول قوله". وقال في ترجمة أحمد بن إسماعيل بن سمكة: "لم ينصَّ علماءنا عليه بتعديل، ولم يرد فيه جرح، فالأقوى قبول روايته مع سلامتها من المعارض"^(٣).

أما السبب الثاني الذي يقدح في اعتماد توثيقات النجاشي والطوسي، فيرجع إلى عدم تحرير مذهب الرجلين فيما يقدح وما لا يقدح في الراوي. وهما في هذا المعنى يشتركان مع غيرهما من المتكلمين قبلهما في الرجال. فالنجاشي ليس له كلام في صفات الراوي مقبول الرواية، المستحق وصف (الثقة). والطوسي كلامه في هذا - مع قلته - فهو أيضاً مضطرب شديد الاضطراب بشهادة الأكابر من علماء المذهب كما تقدم^(٤). فحين يُطلق أحدهما توثيقاً أو تضعيفاً مجملاً لا تفصيل فيه، فالذي يأتي بعدهما، إما أن يأخذ بقولهما على سبيل التقليد المحض، أو أن يرفض الأخذ بما لا يعرف وجهه وحجته. والطائفة كلها قد اختارت مضطربة الطريق الأول لكونه أقل سوءاً.

(١) قواعد الحديث (ص ١٩٠).

(٢) بحوث في فقه الرجال (ص ٩٦).

(٣) خلاصة الأقوال (ص ٤٩)، (ص ٦٦).

(٤) انظر ما تقدم (ص ١٢٩)، (ص ٧٢١).

فالأوائل حيث لم يتكلموا ولم يخوضوا في صفة من يُقبل حديثه ومن لا يُقبل، فإنّ ما أخذهم في توثيق الرواة وتخرجهم التبست واستبهمت على من جاء بعدهم. حتى قال الكاشاني (١٠٩١هـ): "في الجرح والتعديل وشرائطهما اختلافات وتناقضات واشتباهاً لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس، كما لا يخفى على الخبير بها"^(١). وقد رأيت البهائي (١٠٣٠هـ) يستشكل تصرف من يقبل التوثيق من ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) -مع تأخيره- بحجة أن تعديله مبني على تعديل القدماء، مع أنا لا نعلم مطابقة مذهبه لمذاهب القدماء في شرط العدالة. بل إنا نعلم أن مذهبه في هذا يخالف مذهب الطوسي على الأقل^(٢). وقد تقدّم كيف كان القميون يطعنون في الراوي، ويتهمون به بالغلو، وربما كذبوه، بسبب قوله بما صار لاحقاً قول الطائفة كلها، بل صار ضروري مذهبها^(٣)!

ويتأكد هذا الإشكال حين ترد في كلام النجاشي أو الطوسي أو غيرهما كلمة: (ثقة) هكذا دون تفصيل، حيث كثيراً ما يلتبس التوثيق في المذهب بالتوثيق في الرواية. فهل المراد أن هذا المترجم ثقة في دينه، غير متهم في أمانته؟ أو مذهبه؟ أم أن الحكم بتوثيقه يعني أن المعدل قد خبر ضبطه وإتقانه لما يروي فوثقه؟ كل هذا مما يُحتمل، لأن مدلول كلمة (ثقة) عند الإمامية، لا يطابق مدلولها عند محدثي أهل السنة، إذ إن التفتيش في ضبط الرواة وإتقانهم لما يروون كان أصل مقصد محدثي أهل السنة. وعنايتهم بهذا الجانب كانت ظاهرة في تصرفاتهم كلّ الظهور، فمن البدهي أن ينصرف إطلاقهم التوثيق إلى هذا المعنى قبل أي معنى آخر. أما محدثو الإمامية فليس لهذا الجانب حضور ظاهر في أحكامهم على الرجال، بقدر حضور البحث في مذهب الراوي. بل إن تفتيشهم في الضبط والإتقان قليل نادر. كيف والطوسي نفسه معروف بكثرة الخطأ وعدم الضبط مع كونه وقرينه النجاشي رأس المتكلمين في الرواة^(٤).

هذه السمة في علم الرجال الإمامي تعدّ من أظهر الفروق بينه وبين نظيره السني.

(١) الوافي (٢٥/١).

(٢) الوجيزة في علم الدراية، ضمن العدد (٣٣) من مجلة تراثنا (ص ٤٣٩).

(٣) انظر ما تقدم (ص ١١٢)، (ص ٧٦٢).

(٤) انظر ما سيأتي (ص ٩٤٤).

فمحدثو أهل السنة كان بحثهم في الأصل عن صدق الراوي وإتقانه للرواية، والكلام في مذهبه يأتي تبعاً. وإذا أُطلق التوثيق في كلامهم، فإنه ينصرف إلى التوثيق في الرواية، ولا يلزم من ذلك الموافقة في المذهب. أما المتكلمون في الرجال من الإمامية، فكلامهم في مذهب الراوي - غالباً - هو الأصل، والبحث في رتبته في الرواية يأتي تبعاً. فلأجل ذلك يكثر في كلام محدثي أهل السنة توثيق وقبول رواية من يروونه بدعيّاً مخالفاً متى ثبت عندهم صدقه وإتقانه، كما يكثر عندهم - أيضاً - تضعيف من لا يتهمونه في دينه ومذهبه، إذا لم يكن ضابطاً مُتَقَنّاً لما يروي. بل قد أطلقوا تضعيف جماعات ممن يُعدّون من أعيان أهل السنة وكُبرائهم وفقهائهم، بسبب عدم الضبط والإتقان للرواية عند التحديث بها. حتى قال أبو الزناد^(١) (١٣٠هـ) رحمه الله: "أدركتُ بالمدينة مئةً كلهم مأمونٌ، ما يؤخذ عنهم شيءٌ من الحديث، يقال: ليس من أهله"^(٢). وقال الإمام مالك رحمه الله (١٧٩هـ): "أدركتُ سبعينَ عند هذه الأساطين - وأشار إلى مسجد الرسول ﷺ - يقولون (قال رسولُ الله ﷺ)، فما أخذتُ عنهم شيئاً، وإنَّ أحدهم لو اتَّمَنَ على بيتِ مالٍ لكانَ به أميناً، إلا أنهم لم يَكُونُوا من أهلِ هذا الشأن"^(٣). أما المصادرُ الإماميةُ، فلا يكادُ يوجَدُ فيها تضعيفٌ لأيٍّ من أعيان المذهب بسببِ عدمِ ضبطه وإتقانه. بل من النادرِ أن يوجَدَ عندهم تضعيفٌ لراوٍ غيرِ متَّهمٍ في مذهبه.

ومن الإشكالات التي تحول دون تحرير اصطلاحات الطوسيِّ والنجاشيِّ تفرُّدهما بالحكم

(١) عبد الله بن ذكوان، أبو عبد الرحمن القرشي المدني. ولد سنة (٦٥هـ)، وحدث عن أنس بن مالك وأبي أمامة، وابن المسيب، وغيرهم. "كانَ من علماء الإسلام، ومن أئمة الاجتهاد" كما يقول الذهبي. وكان الثوري يسميه (أمير المؤمنين في الحديث). توفي سنة (١٣٠هـ)، وقيل (١٣١هـ).

ينظر: طبقات خليفة بن خياط (ص ٢٥٩)، تاريخ دمشق (٤٤/٢٨)، تهذيب الكمال (٤٧٦/١٤)، ميزان الاعتدال (٤١٨/٢) سير أعلام النبلاء (٤٤٥/٥)، تهذيب التهذيب (٢٠٣/٥).

(١) أخرجه مسلمٌ في مقدمة صحيحه (١٥/١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٤٠٧/رقم ٤٢٥)، وابن عدي في الكامل (١٧٧/١)، والخطيب في الكفاية (ص ١٥٩).

(٢) أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٦٨٤/١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٤٠٧/رقم ٤١٨)، والعقيلي في الضعفاء (١٢/١)، وابن حبان في المجروحين (٤١/١)، والحاكم في المدخل إلى الإكليل (ص ٤٨)، والخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص ١٥٩)، وفي الجامع لأخلاق الراوي (١٣٩/١ رقم ١٦٨)، وابن عبد البر في التمهيد (٦٦/١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٥٢/٥٥).

على أكثر الرواة، مما يسدُّ بابَ مقارنة أحكامهما بأحكام غيرهما. فتراجِم رجال الإمامية لا يوجد فيها ذاك الشراء الذي نراه في تراجم محدثي أهل السنة من جهة وفرة النُّقول وكثرة كلام الأئمة في بيان حال الرواة، وبخاصة الكثيرين منهم. فأغلبُ تراجم الإمامية لا يوجد فيها سوى كلام الطوسي والنَّجاشي، وكثيراً ما ينفرد أحدهما عن صاحبه بتوثيق الراوي أو تضعيفه. فلذلك صار مدارُ تصحيح أكثر أخبار المذهب على كلمة تخرج من أحد هذين الرجلين، صواباً كانت تلك الكلمة أو خطأً. بل لو وقع تصحيح من الناسخ أو دخلت ترجمة في ترجمة في كلام أحد هذين، فإن المتأخِّر لن يجد أَمامه سوى البناء على ما يقرأ، والاعتماد عليه. وسيأتي -بإذن الله- مزيدُ بسطٍ لكلام الرجلين في الفصل الثاني من هذا الباب، عند الحديث عن كتابيهما^(١).

٤ - الوقوفُ في كتابِ الراوي على مرويات غلوَّ تُوجبُ جرحه.

وهذا المسلكُ موجودٌ في كلام بعض علماء الطائفة، حيث كانوا يطعنون في الراوي إذا وقفوا له على كتاب أو مرويات تتضمن أخباراً يرونها غلوّاً يوجبُ الطعن في ناقله. وربما سمّوا الغلوَّ تخليطاً، فلا يفهم من ذلك معنى الاختلاط الذي يذكره محدثو أهل السنة قاصدين به تغيُّر الحفظ.

والنَّجاشي (٤٥٠هـ) أكثر من رأيته يتوصَّل إلى تضعيف الراوي من خلال ما يراه في كتابه مما يعدُّه غلوّاً. فمن ذلك:

قوله عن رجلٍ: "له كتابٌ فيه تخليط"^(١).

وقال عن آخر: "له كتابٌ في تفسير الباطنِ تخليطٌ كلُّه"^(٢).

وقال عن ثالثٍ: "صنَّفَ كتباً كثيرةً، أكثرها على الفساد"^(٣).

وقال مرةً: "قال لي بعضُ أصحابنا: إنَّ هذا الكتابَ كتابٌ ملعُونٌ فيه تخليطٌ"^(٤).

(١) انظر ما سيأتي (ص ٨٨٠)، (ص ٩٢٨).

(١) رجال النَّجاشي (ص ١٦٤/رقم ٤٣٤).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٥١/رقم ٦٦٠).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٦٥/رقم ٦٩١).

وقال بإحدى التراجم: "ضعيفٌ جداً، لا يُلتفتُ إلى ما رواه، وكلُّ كتبه تَخْلِطُ"^(٢).

وربما فعل النّجاشيُّ العكس، فتوصّل مما يراه في كتابِ الرّاوي إلى نفي تهمَةِ الغلوِّ عنه. من ذلك أنه قال عن أحدِ الرّواة: "غَمَزَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، وَذَكَرَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ مَذَاهِبَ مُنْكَرَةً، وَلَيْسَ فِي كُتُبِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ"^(٣).

وقال عن آخر: "قَالَ قَوْمٌ مِنَ الْقُمِيِّينَ إِنَّهُ غَلَا فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمَا رَأَيْنَا لَهُ رِوَايَةً تُدَلُّ عَلَى هَذَا"^(٤).

هذا ما وجدته من الطُّرُقِ الشائعة لدى علماء الإمامية في توثيقٍ وتجريحِ رواقهم.

المبحث الثالث

أسباب جرح الرواة.

تباينت أسبابُ الطّعنِ في الرّاوي في كُتُبِ الطّائفةِ، فأحياناً يتوجّه الطّعنُ إلى صِدْقِ الرّاوي وأمانته، وأحياناً يتوجّه إلى ضَبْطِهِ وإِتْقَانِهِ، وأحياناً إلى دِينِ الرّاوي ومَذْهَبِهِ. وفيما يأتي أذكرُ تفصيلَ ما وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ أسبابِ جَرَحِ الرّواةِ فِي الكُتُبِ الرَّجَالِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْأَصُولِ الَّتِي عَلَيْهَا اعْتِمَادُ عُلَمَاءِ الطّائِفَةِ:

(١) المرجع السابق (ص ٢٦٧/رقم ٦٩٢).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٤٩/رقم ١٢١٠).

(٣) رجال النّجاشي (ص ٢٥٦/رقم ٦٦٩).

(٤) المرجع السابق (ص ٣٨/رقم ٧٧).

١ الجرحُ بالمذهب.

وأعني به نسبة الراوي إلى العامة -أي أهل السنة-، أو إلى إحدى المذاهب الشيعية المخالفة للاتني عشرية في تعيين الأئمة المعصومين: كالزيدية، والواقفية، والفطحية، والنأوسية، والكيسانية، وغيرهم. وهذا النوع من الجرح أكثر ما يوجد في كتب الطائفة، وإن تفاوت موقف علماء المذهب في اعتباره مُسقطاً لرواية الراوي على ما تقدم شرحه.

٢ الجرحُ بالغلو.

وهذا النوع وإن كان مُندرجاً في النوع قبله، إلا أني أفردته بعنوان لأنه من أكبر وأظهر أسباب الطعن في الراوي عند قدماء الإمامية، وبخاصة القميين منهم؛ إذ كانوا -مع قولهم بالعصمة- يعدّون مجاوزة ما كانوا يعتقدونه في الأئمة غلوّاً يوجب القدح في صاحبه^(١). وكان موقفهم ممن يرونه غالباً شديداً عنيفاً، حتى كان ابن بابويه القمي (٣٨١هـ) يقول: "اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنهم كفار بالله -تعالى-، وأنهم شرّ من اليهود والنصارى والمجوس والقدرية والحرورية، ومن جميع أهل البدع والأهواء المضلّة"^(٢). وقد تقدّم بيان طريقتهم في القيام على الغلاة وإخراجهم من بلدة قم.

غير أن الطعن في الراوي بالغلو -صار بعد نشأة علم الدراية في القرون الأخيرة- محل إشكال وتردّد. ذلك أن علم الدراية نشأ بعدما انتحلت الطائفة كثيراً مما كان يعدّه قدامؤها غلوّاً في الأئمة! فلذلك صار علماء المذهب يتوقفون في الأخذ بقدح الأوائل في الرواة الموصومين بالغلو. لهذا قال المامقاني (١٣٥١هـ): "رُمي القدماء الرجل بالغلو لا يُعتمد عليه، ولا يُركنُ إليه، لوضوح كون القول بأدنى مراتب فضائلهم (يعني الأئمة) غلوّاً عند القدماء، وكون ما نُعده اليوم من ضروريات التشيع غلوّاً عند هؤلاء. وكفاك في ذلك عدّ الصدوق نفياً السهو عنهم غلوّاً"^(٣)، مع أنه اليوم من ضروريات المذهب. وكذلك إثبات قدرتهم على

(١) يأتي قريباً كلامُ البهبهاني في بيان الغلو الذي كان الأوائل يجرحون به.

(٢) الاعتقادات في دين الإمامية (ص ٩٧).

(٣) انظر ما تقدم (ص ١١٢) وما بعدها.

العلم بما يأتي، بتوسط جبرائيل والنبي غلوا عندهم، وهو اليوم من ضروريات المذهب، وهكذا^(١). بل ذكر في موضع أن المتبع يدرك أن "أكثر من رمي بالغلو بريء من الغلو في الحقيقة"^(٢). وقال - في موضع آخر -: "قد نبهنا غير مرة على أن رمي القدماء - سيما القميين منهم - الرجل بالغلو لا يعتنى به. لأن الاعتقاد بجملة مما هو الآن من ضروريات المذهب كان معدوداً عندهم من الغلو. ألا ترى عندهم نفى السهو عن النبي ﷺ والأئمة غلوا؟! مع أن من لم ينف السهو عنهم اليوم لا يعد مؤمناً. ولقد أجاد الفاضل الحائري حين قال: رمي القميين بالغلو وإخراجهم من قم لا يدل على ضعف أصلاً. فإن أجل علمائنا وأوثقهم غال على زعمهم، ولو وجدوه في قم لأخرجوه منها لا محالة"^(٣).

ولم أعرف مقصوده بالفاضل الحائري، إلا أن يكون أبا علي محمد بن إسماعيل المازندراني^(١) (١٢١٦ هـ) فإن له نصاً مشابهاً، لكن بغير اللفظ الذي نقله المامقاني هنا^(٢). وكان محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢ هـ) يصف القميين "بالمسرعين إلى الطعن بأدنى سبب"^(٣). وكان يقول: "في الاعتماد على تضعيف القميين وقدهم في الأصول والرجال كلام معروف. فإن طريقتهم في الانتقاد تخالف ما عليه جماهير النقاد، وتسرعهم إلى الطعن بلا سبب ظاهر مما يريب اللبيب الماهر"^(٤). ويقول المعاصر جعفر السبحاني: "المراجع إلى كلمات القدماء يجد أنهم يرمون كثيراً من

(١) تنقيح المقال (٣/٢٤٠).

(٢) المرجع السابق (١/٢١٢).

(٣) تنقيح المقال (١/٣٣٤). وانظر أيضاً - في الكتاب نفسه: (٢/٨٥)، (٢/٩٣)، (٣/١٢٢).

(١) محمد صالح بن أحمد بن شمس الدين، السروي المازندراني، ثم الأصفهاني. صهر محمد تقي المجلسي على ابنته. كان متصوفاً معنياً بالعلوم العقلية والطب. شرح الكافي وروضته، وقيل إنه شرع في شرح فروع الكافي. لكن توقف، ولم يتم. وله شرح على زبدة الأصول، وعلى معالم الدين. توفي سنة (١٠٨١ هـ)، وقيل (١٠٨٦ هـ).

ينظر: أمل الآمل (٢/٢٧٦)، أعيان الشيعة (٧/٣٦٩)، الذريعة (١٣/٩٧).

(٢) منتهى المقال (١/٧٧).

(٣) الفوائد الرجالية (١/٣٤١).

(٤) المرجع السابق (٢/٣٦٨).

الرُّوَاةِ بِالْغُلُوِّ حَسَبَ مَا اعْتَقَدَ بِهِ فِي حَقِّ الْأَئِمَّةِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غُلُوًّا فِي الْوَاقِعِ"^(١).

فموقفُ قُدماءِ الطائفةِ من مرويَّاتِ الغلاةِ كَانَ أَوْضَحَ وَأَظْهَرَ صُورِ التَّحَرُّزِ فِي الرُّوَايَةِ فِي تَارِيخِ الْإِمَامِيَّةِ غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْجَانِبَ الْمَشْرِقَ -مَعَ ضَعْفِ تَأْثِيرِهِ- ، فَإِنَّ الْمَتَأَخِّرِينَ أَسْقَطُوهُ وَالْغَوْهُ حِينَ تَحَوَّلَ الْمَذْهَبُ كُلُّهُ إِلَى مَا كَانَ يَعُدُّهُ الْأَوَائِلُ غُلُوًّا. فَلِذَلِكَ لَمْ يَبْعُدْ مِنَ الصَّوَابِ حَيْدَرُ عَلِيِّ قَلَمْدَارَانَ (١٤٠٩هـ) حِينَ قَالَ: "إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الشَّيْعَةِ الْيَوْمَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُمْ لَيْسُوا مِنَ الْغَلَاةِ، وَلَا مِنْ الْبَنَانِيَّةِ^(٢)، أَوْ الْخُطَّابِيَّةِ، أَوْ الْمَغِيرِيَّةِ^(٣)، أَوْ الْبَشِيرِيَّةِ^(٤)، أَوْ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، أَوْ الْقَرَامِطِيَّةِ، وَيَبْرُؤُونَ مِنَ الْكُلِّ، بَلْ حَتَّى يَبْرُؤُونَ مِنَ الشَّيْخِيَّةِ^(٥) وَالصُّوفِيَّةِ، يُؤْمِنُونَ -ظَاهِرًا وَبَاطِنًا- بِعَقَائِدَ وَأَفْكَارٍ تَتطَابَقُ -مَعَ الْأَسَفِ- مَعَ عَقَائِدِ أَوْلَئِكَ الْغَلَاةِ الَّذِينَ كَانَ الْأَئِمَّةُ يَلْعَنُونَهُمْ وَيَتَبَرَّؤُونَ مِنْ عَقَائِدِهِمْ"^(٦).

وَقَدْ حَاوَلَ الْبَاحِثُ الْإِمَامِيُّ ثَامِرُ الْعَمِيدِي حَلَّ هَذَا الْإِشْكَالِ، فَذَكَرَ أَنَّ الْقُدَمَاءَ الَّذِينَ رَمَوْا بَعْضَ رُوَاةِ الْأَخْبَارِ بِالْغُلُوِّ إِنَّمَا أَرَادُوا مَنَعَ نَشْرِ فِضَائِلِ أَهْلِ الْبَيْتِ الَّتِي لَا يَسْتَسِيغُهَا الْعَامَّةُ

(١) كليات في علم الرجال (ص ٢٤٦).

(٢) فرقة من الكيسانية القائلين بإمامة محمد بن الحنفية. تنسب لرجل اسمه بنان بن سمران من أهل الكوفة، كان يدعي النبوة، ويتأول على نفسه قوله تعالى: ﴿هَذَا يَكُونُ لَنَايَسَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، ومن أصحابه من يزعم أن محمد بن الحنفية نصبه إماما من بعده. وكان يقول بالتناسخ. فلذلك قتله الأمير خالد بن عبد الله القسري.

انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٦، ٢٣)، الفرق بين الفرق (ص ٢٧٧)، الأنساب للسمعاني (١/١٧٨). وانظر في المصادر الإمامية: الرسائل الرجالية (٣/٢٩١)، توضيح المقال (ص ٢١٦).

(٣) فرقان غاليتان تنسبان للمغيرة بن سعيد، وأبي الخطاب، المذكورين (ص ٦٨)، (٦٩).

(١) إحدى فرق الواقعة. ينسبون لمحمد بن بشير الأسدي. كان يقول: إن موسى بن جعفر لم يمُت، وأنه حي غائب، وأنه القائم المهدي المنتظر، وأنه استخلفه في غيبته، وجعله وصيه وأعطاه خاتمه. قاموس الرجال (٩/١٣٩).

(٢) هم أتباع أحمد بن زين الدين الأحسائي، المولود سنة (١١٦٦هـ)، والمتوفى سنة (١٢٤١هـ). ويُسمون -أيضاً- الكشفية، نسبةً إلى الكشف والإلهام الذي يقولون به. وهي فرقة انشقت عن الإمامية أواخر القرن الثاني عشر، جمعوا بين التصوف، والفلسفة، وبينهم وبين سائر الإمامية خصومات وتكفير.

ينظر: الشيخية، نشأتها وتطورها، لحسن آل طالقاني. أعيان الشيعة (٢/٥٨٩)، الأعلام (١/١٢٩).

(٣) طريق النجاة من شر الغلاة (ص ١٢٠).

(أهل السنة)، وذلك "الضمان وحدة الموقف أولاً، وعدم نفور الطرف الآخر ثانياً"^(١)!

والظاهر أن أقدم من نبه -بوضوح- إلى التباين في تحديد معنى الغلو بين القدماء والمتأخرين -وعنه أخذ من جاء بعده-: الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ)، فقد قال -وهو يعلق على وصف رواة الأخبار بالغلو-: "اعلم أن الظاهر أن كثيراً من القدماء -سيما القميين منهم والعضائري- كانوا يعتقدون للأئمة -عليهم السلام- منزلة خاصة من الرفعة والجلالة، ومرتبة خاصة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم. وما كانوا يجوزون التعدي عنها. وكانوا يعدون التعدي ارتفاعاً وغلواً حسب معتقدهم. حتى إنهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً. بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم، أو التفويض الذي اختلف فيه -كما سنذكر-، أو المبالغة في معجزاتهم، ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتزيينهم عن كثير من النقائص، وإظهار كثير قدرة لهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً^(٢) أو مورثاً للتهمة به"^(٣).

والوحيد البهبهاني ومثله المامقاني بعدما قررا تباين منهج القدماء عن المتأخرين في تحديد معنى الغلو ذكرا أنه لا بد من "التأمل في جرحهم بأمثال هذه الأمور"^(٤).

وقول البهبهاني هذا أثار حفيظة باحث معاصر، وهو حسين الراضي، الذي وضع يده على ثمره هذا التباين بين القدماء والمتأخرين، فقال -معتزلاً على البهبهاني-: "كلامه هذا أصبح كالقاعدة عند كثير ممن يريد أن يوثق الغلاة والوضّاعين، والكذابين، الذين ضَعَفَهم القميون وابن الغضائري وأخرجوهم من قم"^(٥).

(١) مقالة: دور الطوسي في علوم الشريعة، مجلة تراثنا (٥٩)، الصفحة (١٥٨).

(٢) الارتفاع في اصطلاح كتب الرجال الإمامية كلمة مرادفة للغلو، كما سيأتي بيانه.

(٣) تعليقة على منهج المقال (ص ٢١).

(٤) تعليقة على منهج المقال (ص ٢١)، مقباس الهداية (١١٩/٢).

(٥) المؤامرة الكبرى (ص ٣٤٦). والظاهر أن هذا رأي جديد لحسين الراضي، وإلا فقد سبق له أن قرّر عين ما قرّره

البهبهاني، وذلك في كتابه (تاريخ علم الرجال ص ٢٧).

هذا التباين بين موقف القميين وموقف الوحيد البهبائي ومن وافقه، مردّه إلى خلافات وانشقاقات قديمة وقعت في تعيين خصائص الأئمة، وما يصلح أن ينسب لهم. وقد رأيت في كتب الرجال الإمامية رواة متهمين بالغلو، وهم يتهمون غيرهم بالتهمة نفسها. كما في ترجمة الحسن بن الصباح، فقد اتهمه النجاشي والكشي بالغلو^(١). وهو نفسه كان يقول عن علي بن حَسَكَة: "من الغلاة الكبار، ملعون"^(٢). وقال عن الحسين بن علي الخواتيمي: "كان غالياً ملعوناً"^(٣). وذكر ثلاثة من الرواة وقال عنهم: "كأنوا من الغلاة الكبار، ملعونين"^(٤).

ومثله في ذلك محمد بن أورمة، ومحمد بن موسى الهمداني، فقد طعن عليهما بالغلو، ومع ذلك ذكر النجاشي في ترجمة كل منهما أن له كتاباً في الرد على الغلاة^(٥)!

قال الخوئي (١٤١٣هـ) مفسراً: "يمكن الجواب عن ذلك بأن الغلو له درجات، ولا مانع من أن يكون شخص غالياً بمرتبة، ويلعن غالياً آخر أشد منه في الغلو"^(١). لأجل ذلك كان الوحيد البهبائي (١٢٠٥هـ) يقول: "الظاهر أن القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية أيضاً، فربما كان الشيء عند بعضهم فاسداً، أو كُفراً، أو غلوّاً، أو تفويضاً، أو جبراً، أو تشبيهاً، أو غير ذلك. وكان عند الآخر مما يجب اعتقاده، أو لا هذا ولا ذاك... فعلى هذا ربما يحصل التأمل في جرحهم بأمثال الأمور المذكورة"^(٢). وقبل الخوئي كان نعمة الله الجزائري يحصل التأمل في أسباب الجرح والتعديل مما يختلف فيه الآراء والأنظار. ومن ذلك أن محمد بن سنان مشهور بينهم بالضعف، ومتهم بالغلو وارتفاع القول. وقد نقل السيد ابن طاووس عن المفيد - عطر الله مرقديهما - توثيقه والثناء عليه^(٣). وإن ما طعنوا عليه هو سبب توثيقه

(١) رجال النجاشي (ص ٤٢٨/رقم ١١٤٩)، واختيار معرفة الرجال (١/٧١/رقم ٤٢).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/٨٠٢/رقم ٩٩٥).

(٣) المرجع السابق (٢/٨٠٤/رقم ٩٩٨).

(٤) المرجع السابق (٢/٨٠٦/رقم ١٠٠٢).

(٥) انظر: رجال النجاشي (ص ٣٣٠/رقم ٨٩١)، (ص ٣٣٨/رقم ٩٠٤).

(١) معجم رجال الحديث (٢٠/١٤٩).

(٢) تعليقة على منهج المقال (ص ٢٢-٢٣).

(٣) نقل ابن طاووس في كتابه (فلاح السائل ص ١٢) دفاع المفيد عن محمد بن سنان، وردّه على من ضعفه. لكن المفيد نفسه في كتابه (جوابات أهل الموصل ص ٢٢) قال: "مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه".

والاعتمادُ عليه. لأن السَّادَةَ الأطهارَ -عليهم أفضلُ الصَّلواتِ- خَصَّوه بِغَرائبِ الأسرارِ التي لم يَطَّلِعَ عليها غيره. ونحوُ هذا الرجلِ كثيرٌ من الرِّجَالِ في هذا الحالِ"^(١). يعني أن ابن سينا وكثيراً من المتهمين بالغلو، لم يكونوا غلاةً أبداً، لأن الأئمةَ هم الذين خَصَّوهم وعَلِّموهم ما حسبه الناسُ غُلواً! وبناءً على هذا ينبغي أن يكون ما طعنَ به عليهم سبباً لتوثيقهم! وأغربُ من هذا ما ذكره المامقاني (١٣٥١هـ) حين قال: "منشأ ذلك من أئمتنا، حيثُ إنهم لما وَجَدُوا أن الشَّيْطَانَ دَخَلَ مع شِيعَتِهِم من هذا السَّبِيلِ لإِضْلالِهِم -وَفَاءَ لما حَلَفَ به من إغواءِ عِبَادِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ- حَذَرُوهُمْ من القَوْلِ في حَقِّهِم بِجُمْلَةٍ من مراتِبِهِم، إِبْعَاداً لَهُم عَمَّا هُوَ غُلُوٌّ حَقِيقَةٌ، فَهُمْ مَنَعُوا الشَّيْعَةَ من القَوْلِ بِجُمْلَةٍ من شُؤُوهُمْ، حِفْظاً لَشُؤُونِ اللَّهِ -جَلَّتْ عَظَمَتُهُ- حيثُ كَانَ أَهَمُّ من حِفْظِ شُؤُوهُمْ، لَأَنَّهُ الْأَصْلُ، وشُؤُوهُمْ فَرَعٌ شَأْنُهُ، نَشَأَتْ من قُرْبِهِم لَدَيْهِ، ومَثَلَتِهِمْ عِنْدَهُ"^(٢).

لكن مما يَلَحَظُ هنا أن عُلَمَاءَ الطائِفَةِ الَّذِينَ ذَهَبُوا إلى عَدَمِ اعتبارِ طَعْنِ الْأَوَائِلِ في الرَّاوي بالغلو، أَغْفَلُوا الكلامَ عن الجرحِ المَحْمَلِ المَنْقُولِ أَيْضاً عن الْأَوَائِلِ، والذي يَحْتَمِلُ أن يكونَ مَبْنَاهُ التُّهْمَةُ بِالْغُلُوِّ. وهذا ما يُعِيدُنَا لِإِشْكَالِ عَدَمِ مَعْرِفَةِ مُسْتَنَدِ التَّجْرِيحِ والتَّعْدِيلِ الْمُنْسُوبِ لِأَناسٍ لَا تَعْرِفُ مَذَاهِبُهُمْ فيما يقدَحُ في الرواة.

٣ - الجرحُ بِالرَّوَايَةِ عن الضُّعَفَاءِ والمُجْهُولِينَ.

فمِمَّا يَرُدُّ في كُتُبِ الرِّجَالِ غَمَزُ الرَّاوي بِإِكْثَارِهِ من الرَّوَايَةِ عن الضُّعَفَاءِ. كَمَا في قَوْلِ النَّجَاشِيِّ (٤٥٠هـ) في تَرْجَمَةِ الْعِيَّاشِيِّ: "ثَقَّةٌ، صَدُوقٌ، من عُيُونِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ، وَكَانَ يَرَوِي عن الضُّعَفَاءِ كَثِيراً"^(١). وَقَالَ في تَرْجَمَةِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ: "ثَقَّةٌ في نَفْسِهِ... يَرَوِي عن الضُّعَفَاءِ، وَيَعْتَمِدُ الْمَراسِيلَ"^(٢). وَقَالَ في تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانِ الرَّازِيِّ: "يَعْرِفُ وَيُنْكِرُ،

(١) منبع الحياة (ص ٢٩).

(٢) تنقيح المقال (١/٢١٢).

(١) رجال النجاشي (ص ٣٥٠/رقم ٩٤٤).

(٢) المرجع السابق (ص ٦١/رقم ١٤٤).

بَيْنَ يَنْ، يَرَوِي عَنِ الضُّعْفَاءِ كَثِيرًا"^(١). وقد يَجْرَحُونَ الراوي بِالرُّوَايَةِ عَنِ الْمُجْهُولِينَ، كَمَا وَقَعَ عِنْدَ النَّجَاشِيِّ -أَيْضًا- حِينَ قَالَ عَنْ رَجُلٍ: "رَوَى عَنِ الْمَجَاهِيلِ أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً، رَأَيْتُ أَصْحَابَنَا يُضَعِّفُونَهُ"^(٢). وَرَبَّمَا قَالُوا: "يَرَوِي الْمُنَاكِيرَ"^(٣). وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَقْصُودَهُم بِالرُّوَايَةِ عَنِ الضُّعْفَاءِ أَوْلَئِكَ الرُّوَاةُ الْمُتَهَمُونَ لَدَى الطَّائِفَةِ بِالْعُلُوِّ. وَبِالْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ أَحَادِيثُ الْعُلُوِّ.

٤ الجرحُ بالجهالة:

مَعَ وُجُودِ الْمِائَةِ مِنَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ يَسْكُتُ عَنْهُمْ النَّجَاشِيُّ وَالطُّوسِيُّ، إِلَّا أَنَّ مِنَ النَّادِرِ أَنْ يُوْجَدَ فِي الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ تَصْرِيحٌ بِالْحُكْمِ عَلَى أَحَدٍ بِالْجَهَالَةِ. فَهَم -فِي الْغَالِبِ- إِنْ لَمْ يُوْثَّقُوا الرَّاوي سَكَنُوا عَنْهُ. وَمَا وَجَدْتُهُ مِنْ تَصْرِيحٍ بِالْجَهَالَةِ قَلِيلٌ لَا يَبْلُغُ الْعَشْرِينَ مَوْضِعًا^(٤). لَكِنْ بِسَبَبِ أَوْلَئِكَ الرُّوَاةِ الْمُسْكُوتِ عَنْهُمْ فَإِنَّ التَّضْعِيفَ بِالْجَهَالَةِ صَارَ أَكْثَرَ مَا يَتَكَرَّرُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى أَسَانِيدِ الْمَرْوِيَّاتِ بَعْدَ التَّوَسُّعِ عِلْمِ الدِّرَايَةِ فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ وَمَا بَعْدَهُ. وَقَدْ كَانَتْ غَلْبَةُ الْجَهَالَةِ عَلَى رُوَاةِ الْمَذْهَبِ مِنْ أَكْبَرِ أَسْبَابِ اعْتِرَاضِ الْأَخْبَارِيِّينَ عَلَى طَرِيقَةِ الْأَصُولِيِّينَ فِي الْبِنَاءِ عَلَى ظَوَاهِرِ الْأَسَانِيدِ. وَقَدْ أَقْرَأَ الْحَرُّ الْعَامِلِيُّ (١١٠٤هـ) بِأَنْ تَنْصِصَ الْأَوَائِلَ عَلَى عَدَالَةِ الرُّوَاةِ نَادِرٌ جَدًّا. وَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ خَطَأً مِنْ يَشْتَرِطُهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ -فِي رَأْيِهِ- يُفْضِي إِلَى ضَعْفِ الْأَحَادِيثِ كُلِّهَا^(٥). وَذَكَرَ الْفَيْضُ الْكَاشَانِيُّ (١٠٩١هـ): أَنَّ طَائِفَةً مِنَ رُوَاةِ الْمَذْهَبِ الْكَثِيرِينَ "لَيْسُوا بِمَذْكُورِينَ فِي كِتَابِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ بِمَدْحٍ وَلَا قَدْحٍ"^(٦).

وَبِسَبَبِ كَثَرَةِ الْجَهَالَةِ وَغَلْبَتِهَا عَلَى رُوَاةِ أَخْبَارِ الْمَذْهَبِ، فَإِنَّ الشَّيْخَ عَبْدَ اللَّهِ الْمَاقَنِيَّ (١٣٥١هـ) حِينَ جَمَعَ كِتَابَهُ (تَنْقِيحُ الْمَقَالِ فِي عِلْمِ الرِّجَالِ) وَضَعَ بِأَوَّلِهِ فِهْرِسْتًا بِأَسْمَاءِ الرُّوَاةِ، وَوَضَعَ أَمَامَ كُلِّ اسْمٍ نَتِيجَةَ دِرَاسَتِهِ لِحَالِهِ وَخُلَاصَةَ حُكْمِهِ عَلَيْهِ، فَخَرَجَ أَكْثَرُهُمْ مُحْكُومًا عَلَيْهِ

(١) المرجع السابق (ص ٣٣٨/رقم ٩٠٣).

(٢) المرجع السابق (النَّجَاشِيُّ ١٤٩/٦٤).

(٣) اختيار معرفة الرِّجَال (٢/٦١٤/رقم ٥٨٥).

(٤) اختيار معرفة الرِّجَال (رقم ١١٤٠)، رجال النَّجَاشِيِّ (٥١٢)، الفهرست (١٠١٢، ١٠٤٢، ٥٠٠١، ٥٠٣٦،

٥٠٨١، ٥١٣٩، ٥١٤٠، ٥١٤١، ٥٠٩٧، ٥١٩٠، ٥٢٢٩، ٥٢٣٠، ٥٣٠٧، ٥٣٨٠، ٥٣٨١، ٥٣٨٦).

(١) وسائل الشَّيْعَةِ (٣٠/٢٦٠).

(٢) الوافي (١/٢٥).

بالجهالة. حتى قال الطَّهرانيُّ (١٣٨٩هـ): "إِنَّ النَّاطِرَ فِيهِ لَا يَرَى إِلَّا الْجَاهِيلَ"^(١). مع أنَّ الطَّهرانيَّ نفسه وَصَفَ كِتَابَ (تَنْقِيحُ الْمَقَالِ) بأنه "أَبْسَطُ مَا كُتِبَ فِي الرَّجَالِ"^(٢)، على اعتبار أن مؤلفه اجتهد فيه في تحقيق أحوال المترجمين واستيفاء الكلام فيهم، ومع ذلك فلم يستطع أن يُخرج أكثرهم من دائرة الجهالة.

لأجل ذلك فإن بعض علماء الطائفة صار يُسهِّل في شرط ارتفاع الجهالة عن الراوي. حتى ذكر بعضهم أن الجهالة ترتفع عن الراوي، متى ثبت كونه إمامياً! وقد رأيت والد البهائيِّ (٩٨٤هـ) يقول عن الراوي المجهول: "لو علِمَ صحَّةُ عقيدته ارتفعت جهالته من هذه الحيثية، وكان ذلك نوعاً من المدح، فربما دَخَلَ في القسم الحسن. وكذا إذا روى عنه الناس، وله كتابٌ ونحو ذلك"^(٣). وقبل ذلك كان أبو القاسم الحلِّيُّ (٦٧٦هـ) يقول: "المجهول النسب إذا عُرِفَ إسلامه، لم يكف ذلك في قبول روايته. فإن عُرِفَ عدالته قبلت. لأننا نتيقن ارتفاع الفسق المانع من قبول الشهادة"^(٤). ومقصوده بالعدالة قوله بالإمامة. وفي هذا المعنى قول الوحيد البهبائيِّ (١٢٠٥هـ): "إِنَّ ذِكْرَ النَّجَاشِيِّ لِلرَّجُلِ دُونَ أَنْ يَطْعَنَ عَلَيْهِ يُعَدُّ مِنْ أَمَارَاتِ مَدْحِهِ"^(٥). وذكر نحواً من هذا محمد باقر الأسترآباديُّ الدَّامَادُ (١٠٤١هـ)، فقال: "إِنَّ مَنْ يَذْكُرُهُ النَّجَاشِيُّ مِنْ غَيْرِ ذَمٍّ وَمَدْحٍ يَكُونُ سَلِيماً عِنْدَهُ مِنَ الطَّعْنِ فِي مَذْهَبِهِ، وَعَنْ الْقَدَحِ فِي رِوَايَتِهِ، فَيَكُونُ -بِحَسَبِ ذَلِكَ- طَرِيقُ الْحَدِيثِ مِنْ جِهَتِهِ قَوِيّاً لَا حَسَنّاً. وَلَا مُوثِقاً"^(٦). ووسَّع آخرون، فقرروا أن من يذكُرهُ الكشيُّ -أيضاً- فهو إماميٌّ ممدوحٌ. نصَّ على ذلك عبدُ الله المامقانيُّ^(٧) (١٣٥١هـ). وذكر السُّبحانيُّ أن هذه طريقة ابن داود وسائر القدماء من علماء الطائفة^(٨). والظاهر أن التفرشيَّ سارَ على هذا الطريق، فقد تكرر منه في كتابه الحكمُ بقبول

(١) الذريعة (٤/٤٦٦).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق (ص ١٩٠).

(٤) معارج الأصول (ص ١٥٠).

(٥) الفوائد الرجالية (ص ٥٩).

(٦) الرواشح السماوية (ص ٦٨).

(٧) مقباس الهداية (٢/٢٨٦).

(٨) كليات في علم الرجال (ص ٢٤).

رَوَايَةٍ مَنْ لَا يُعَرَفُ حَالُهُ. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَنْ أَحَدِ الرُّوَاةِ: "لَمْ أَقِفْ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى قَوْلٍ فِي الْقَدَحِ فِيهِ، وَلَا عَلَى تَعْدِيلِهِ بِالتَّنْصِيسِ. وَالرُّوَايَاتُ عَنْهُ كَثِيرَةٌ، وَالْأَرْجَحُ قَبُولُ خَبَرِهِ"^(١). وَفِي تَرْجُمَةٍ ثَانِيَةٍ قَالَ: "لَمْ يُنْصَ عَلَيْهِ عُلَمَاؤُنَا بِتَعْدِيلٍ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ جَرَحٌ. فَلِأَقْوَى قَبُولُ رَوَايَتِهِ لِسَلَامَتِهَا عَنِ الْمَعَارِضِ"^(٢).

٥ الطعن بالكذب:

وهذا النوع عادةً ما يكون مَقْرُونًا بِالطَّعْنِ فِي مَذْهَبِ الرَّاوي وَرَمِيهِ بِالْغُلُوِّ. فَلَمْ أَجِدْ فِي كُتُبِ الطَّائِفَةِ رَاوِيًا مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُتَّهَمًا أَيْضًا فِي مَذْهَبِهِ. كَمَا لَمْ أَجِدْ رَاوِيًا مُوَافِقًا فِي الْمَذْهَبِ، مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ. وَإِنْ وُجِدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَاتْنِي، فَقَلِيلٌ لَا عِبرَةَ بِهِ. فَمِنْ الشَّائِعِ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ الْإِمَامِيَّةِ أَنْ تَجِدَ عِبَارَاتٍ مِنْ جَنْسِ: "غَالٍ، كَذَابٌ، فَاسِدٌ الْمَذْهَبِ وَالْحَدِيثِ"^(١). "كَانَ ضَعِيفًا فِي حَدِيثِهِ، مُتَّهَمًا فِي دِينِهِ"^(٢). "غُمِرَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: كَانَ غَالِيًا كَذَابًا"^(٣). "مُتَّهَمٌ غَالٍ"^(٤). "كَذَابٌ، غَالٍ، يَرُوي عَنِ الْغُلَاةِ، لَا خَيْرَ فِيهِ"^(٥). "كَذَابٌ، مُتَّهَمٌ"^(٦). "كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ وَضْعًا، وَيُرُوي عَنِ الْمَجَاهِيلِ، وَسَمِعْتُ مَنْ قَالَ: كَانَ -أَيْضًا- فَاسِدَ الْمَذْهَبِ وَالرُّوَايَةِ"^(٧). "غَالٍ، كَذَابٌ"^(٨). "ضَعَّفَهُ الْقَمِيُونُ بِالْغُلُوِّ، وَكَانَ ابْنُ الْوَلِيدِ يَقُولُ: إِنَّهُ يَضَعُ الْحَدِيثَ"^(٩). وَقَدْ يَتَّهَمُ الرَّاوي فِي مَوْضِعٍ بِالْكَذِبِ فَقَطْ، لَكِنْ نَجِدُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، أَوْ

(١) نقد الرجال (١/٩٥).

(٢) المرجع السابق (١/١٠٧).

(١) رجال النجاشي (ص ٣٥٠/رقم ٩٤٢).

(٢) الفهرست (٩/٣٩).

(٣) رجال النجاشي (ص ١٨٢/رقم ٤٨٢).

(٤) اختيار معرفة الرجال (٢/٦٥٧/رقم ٦٧٢).

(٥) رجال النجاشي (ص ٢٢٦/رقم ٥٩٤).

(٦) اختيار معرفة الرجال (٢/٧٠٥/رقم ٧٥٥)، (٢/٧٤٢/رقم ٨٣٤).

(٧) رجال النجاشي (ص ١٢٢/رقم ٣١٣).

(٨) رجال الطوسي (ص ٣٥٩/رقم ٥٣١).

(٩) رجال النجاشي (ص ٣٣٨/رقم ٩٠٤).

في مصدرٍ آخرٍ اتَّهامه بالغلو.

٦ الجرحُ بالفسق العملي:

وهذا النوعُ قليلٌ في كُتُبِ الرِّجَالِ الإمامية. منه ما جاء في ترجمة أبي حمزة الثمالي عند الكشي حيث فيها عن ابن فضال قال: "كان أبو حمزة يشربُ النيذ، ومُتهمٌ به، إلا أنه قال: تركَ قبلَ موته" ^(١). وروى في ترجمة محمد بن الفرات: "كانَ يَغْلُو في القول، وكانَ يشربُ الخمر" ^(٢). وفي ترجمة أبي نجران "أبو نجران هو الذي كانَ يشربُ" ^(٣).

٧ الجرحُ بالاختلاطِ وتغيُّرِ العقل:

وهذا قليلٌ -أيضاً-، بل نادرُ الوجود. والذي وجدته من ذلك عبارةً واحدةً وردت في ترجمة أحمد بن محمد الجوهري عند الطوسي، حيث قال عنه: "كانَ سَمِعَ الحديثَ وأكثرَ، واختلَ في آخرِ عمره" ^(١). وذكر النجاشي في ترجمته نحوهً من ذلك ^(٢).

المبحث الرابع

ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمامية

الذي يراجعُ كتبَ الدِّرايةِ الإمامية، أو كُتُبَ الرِّجَالِ المتأخِّرةِ المصنَّفةَ بعدَ القرنِ العاشرِ يرى مؤلفيها يشرحون ألفاظاً في تجريحِ الرُّوَاةِ أو تعديلهم غيرَ مُستعملةٍ في المصادرِ الرجاليةِ الأربعةِ الأصول. ذلك أنَّ كثيراً من تلك المصنَّفاتِ المتأخِّرةِ إنما ينقلُ أصحابها من كُتُبِ علومِ

(١) اختيار معرفة الرِّجَال (٢/٤٥٥/رقم ٣٥٣).

(٢) المرجع السابق (٢/٨٢٩/رقم ١٠٤٦).

(٣) المرجع السابق (٢/٦١٠/رقم ٥٨٠).

(١) الفهرست (ص ٧٩/رقم ٩٩)، ورجال الطوسي (ص ٤١٣/رقم ٥٩٨٣).

(٢) رجال النجاشي (٨٥/رقم ٢٠٧).

الحديث السُّنِّيَّة كما تقدَّم شرحُ ذلك^(١)، فترى أصحابها ينقلون ما يجدون هناك، من غير التفاتٍ لوجود تلك الألفاظِ في كتبِ الرِّجَالِ الإماميَّة. وربما كان نقلهم من كتبِ رجاليَّةٍ إماميَّةٍ متأخِّرةٍ سرَّت إليها اصطلاحاتٌ سُنِّيَّةٌ لم يكن لها ذكرٌ في كتبِ الإماميَّةِ الأقدم. فتجد مثلاً عبد الله المامقاني (١٣٥١هـ) -صاحبَ أشهرِ الكتبِ الرِّجاليَّةِ المتأخِّرة- عندما ذكرَ ألفاظَ تعديلِ الرواةِ، ذكر على رأسها: "عدلٌ، إماميٌّ، ضابطٌ"، و"عدلٌ من أصحابنا الإماميَّةِ ضابطٌ"، ثم قال: "هذا من أحسنِ العبائرِ وأصرَحِها في جعلِ الرِّجُلِ من الصِّحاح. وقد نفى بعضُ من عاصرنا من الأجلَّةِ الخلافَ في إفادته التَّركيَّةَ المترتِّبَ عليها التصحيحُ بالاصطلاح المتأخِّر"^(٢). وقد فتشتُ كتبَ الرِّجَالِ الأصولِ فلم أَرَهُم أبداً استعملوا كلمةَ (ضابطٌ) في وصفِ أيٍّ من الرواةِ المترجمين.

وهناك أمثلةٌ أخرى مشابهةٌ يذكرُ فيها المامقاني وغيره ألفاظاً غيرَ مستعملةٍ عند الإماميَّة. والبحثُ في معاني تلك الألفاظِ لا فائدةٌ من ورائه، لأجل ذلك، فإني -في هذا المبحث- لن أورد سوى الألفاظِ التي رأيتها مُستعملةً في الكتبِ الأربعةِ الأصولِ الأقدم. وسوف أبدأ بذكر ألفاظِ التعديلِ، ثم ألحقها بذكر ألفاظِ الجرحِ والذمِّ.

أولاً: ألفاظُ تعديلِ الرواةِ.

● أشهر ما يُستعملُ في تعديلِ الرواةِ في كتبِ الطائفةِ لفظُ (ثقة)، وربما تُكرَّرُ فيقال: (ثقة، ثقة). وقد أكثرَ من استعمالها النَّجاشيُّ والطُّوسيُّ في كتابيهما فوصفاً بها رجالاً كثيرين مُعاصرينَ لهما ومُتقدِّمينَ عن زمانهما.

والناظرُ في كتبِ المتكلمينَ في عِلْمِ الرِّجَالِ من مُتأخِّري عُلماءِ المذهبِ يراهم يُفسِّرونَ اللفظةَ -غالباً- من خِلالِ مدلولها اللُّغوي^(١)، لا من خِلالِ استقراءِ استعمالاتِ قُدمائهم. وقد

(١) انظر (ص ٣٧٥)، وما بعدها.

(٢) مقباس الهدية (ص ٦٧).

(١) انظر مثلاً: مشرق الشمسين (ص ٢٧١)، ومقباس الهداية (ص ٦٧).

أطال المامقاني (١٣٥١هـ) في شرح مذاهب علماء الإمامية في معناها، فذكر أن المتأخرين يستعملونها على وجهين: عام، وخاص. فالتوثيق بالمعنى العام يعنون به أن الراوي محل الطمأنينة والثوق، بقطع النظر عن مذهبه. وأما إذا أرادوا المعنى الخاص، فيكون المقصود أنه إمامي موثوق به^(١).

وكلام المامقاني هذا خص به متأخري علماء المذهب بعد عصر النجاشي والطوسي. وأما بالنسبة للحقبة الأقدم فإن مدلول لفظة (ثقة) كثيراً ما يكون ملتبساً غير واضح الدلالة كما قدمت^(٢). فمن الجائز أن يكون المراد بها التوثيق في المذهب - باعتبار ذلك أكثر ما كان يشغل القدماء في كلامهم عن الرجال -، ومن المحتمل أن يكون المراد التوثيق من جهة الصدق والأمانة وعدم تعمّد الكذب. وقد يُقصدُ بها ضبط الراوي وإتقانه؟ وقد يكون المراد تلك المعاني مجتمعة. بل من الوارد جداً أن يكون المراد بإطلاق لفظة (ثقة) عدم ثبوت ما يقتضي الجرح، بناءً على مذهب من يرى أن الأصل عدالة الراوي الإمامي وثقته؟ كل هذه المعاني مما يُحتمل عند إطلاق لفظة (ثقة). والسبب في ورود تلك الاحتمالات - كما تقدّم - عدم وضوح مستندها، زيادةً على عدم ظهور مذهب الموثق.

وقد ذهب أبو علي الحائري (١٢١٦هـ) إلى أن الكلمة عند إطلاقها تُفيد الحكم بكون الراوي عدلاً إمامياً^(١). أما الحر العاملي (١٠٤هـ) فكان يرى أن وصف "الثقة يجمع الفسق والكفر"، وأن المعنى المستفاد منها محصور في "كون الإنسان يؤمن منه الكذب عادة"^(٢).

وهذا المعنى الذي أشار له الحر العاملي هو القدر الذي يمكن الاطمئنان بإرادته عند الإطلاق. أما ما يتعلّق بالانتساب لمذاهب مخالفة، أو ضبط الراوي وإتقانه لما يروي، فاستنباط ذلك من كلمة (ثقة) مُشكّل، وإن جرى على ذلك عامة علماء المذهب. وبخاصّة إذا تذكرنا أن تلك الكلمة أكثر ما ترد في كتاب رجال النجاشي، الذي لم يوضع أصلاً بغرض

(١) مقباس الهداية (ص ٦٧).

(٢) انظر ما تقدم (ص ٧٩٣).

(١) منتهى المقال (١/٤٣).

(٢) الفوائد الطوسية (ص ١٣).

الكلام عن رُواة الأخبارِ جَرَحاً وتعديلاً^(١).

لكن في بعضِ المواضعِ قد يُلْحَقُ بلفظةِ (ثقة) ألفاظٌ أخرى تزيلُ اللبسَ، وتجعلُ الكلامَ واضحاً في بيانِ مقامِ المترجمِ في بابِ الروايةِ. لكن هذا النوعُ قليلٌ في مصادرِ الرجالِ الإماميةِ. ومن الأمثلة على ذلك:

- "ثقةٌ، مشهورٌ، صحيحُ الحديثِ"^(٢).
- "ثقةٌ، بصيرٌ بالرجالِ والأخبارِ، مستقيمُ المذهبِ"^(٣).
- "ثقةٌ في روايته، غيرَ أنه حُكِيَ عنه مذاهبُ فاسدةٌ في الأصولِ"^(٤).
- "كانَ من أصحابنا، ثقةٌ في حديثه، مَسْكُوناً إلى روايته"^(٥).
- "كانَ يُسَمَّى الميزانَ من ثقته"^(٦).

● ومن الألفاظِ المستعملةِ في التعديلِ في كتبِ الرجالِ الإماميةِ كلمةٌ: (لا بأسَ به)، رأيتها في مواضعٍ قليلةٍ عند الكشيِّ والنَّجاشيِّ والطُّوسيِّ^(٧). وقد جمع النَّجاشيُّ في موضعين بينها وبين التوثيق، فقال: "ثقةٌ، لا بأسَ به"^(٨). وفي هذه الكلمةِ من الإشكالِ، نظيرُ ما في كلمةِ (ثقة). فهل المرادُ بها التزكيةُ في الروايةِ،

(١) انظر ما سيأتي (ص ٨٨٧).

(٢) رجال النَّجاشي (ص ٤٠/رقم ٨٢).

(٣) رجال الطُّوسي (ص ٤٤٠/رقم ٦٢٨٨).

(٤) الفهرست (ص ٨٤/رقم ١١٧).

(٥) رجال النَّجاشي (ص ٨٥/رقم ٢٠٥).

(٦) رجال الطُّوسي (ص ١٢٣/رقم ١٢٣٠).

(٧) انظر عند الكشي: (ص ٨١٢/رقم ١٠١٤)، (ص ٦٣٦/رقم ٦٤٤) (ص ٧١١/رقم ٧٧٣). وانظر -عند النَّجاشي-

ترجمة خضر بن عيسى (ص ١٥٣/رقم ٤٠١)، وترجمة سهل بن أحمد الديباجي (ص ١٨٦/رقم ٤٩٣)، وترجمة علي

بن حسان الواسطي (ص ٢٧٦/رقم ٧٢٦)، وترجمة هلال بن إبراهيم الوراق (ص ٤٤٠/رقم ١١٨٦)، وفي رجال

الطُّوسي ترجمة أحمد بن أبي عوف (ص ٤٠٨/رقم ٥٩٣٦)،

(٣) انظر مثلاً -عند النَّجاشي- ترجمة حفص بن سالم (ص ١٣٥/رقم ٣٤٧)، وترجمة إبراهيم بن صالح الأنماطي

(ص ١٥/رقم ١٣).

أو أن المقصودَ التزكيةَ في المذهب. وقد ذكرَ الوحيدُ البهبهانيُّ (١٢٠٥هـ) الاحتمالين، ورجَّحَ حملها -عند الإطلاق- على التزكية في المذهب دون الرواية^(١)، ورجَّحَ الحائريُّ شمولها المعنيين^(٢). أما زينُ الدين العامليُّ (٩٦٥هـ) فيرى أن المقصودَ بها أن الرجلَ الموصوفَ بها قريبٌ من الخير لا أكثر. بل زادَ فقال: "من المشهور أن نفيَ البأسِ يوهمُ البأسَ"^(٣). يعني أن إطلاقها على الراوي يعني أن ثمة ما يوجبُ النظرَ فيه.

● وثمة ألفاظٌ أخرى تدلُّ على وصفِ الرجلِ بسعةِ الروايةِ والحِفْظِ والمعرفة، من غيرِ تعرُّضٍ للتوثيقِ في الرواية. فمن أمثلة ذلك:

"جَلِيلُ الْقَدْرِ، كَثِيرُ الرِّوَايَةِ"^(٤).

"جَلِيلُ الْقَدْرِ، وَاسِعُ الْأَخْبَارِ، كَثِيرُ التَّصَانِيفِ"^(١).

"عَالِمٌ، جَلِيلٌ، وَاسِعُ الْعِلْمِ، كَثِيرُ التَّصْنِيفِ"^(٢).

● ومن الألفاظِ التي استعملوها في مدحِ الرواةِ كلماتٌ مختلفةٌ الألفاظِ تدلُّ في مجملها على ثناءٍ وتزكيةٍ عامَّةٍ للراوي، وقد تتضمنُ الشَّهادةَ بزُهدِهِ وعبادته، أو جلالته وتقدُّمه لدى الطائفة، دونَ التعرُّضِ لحاله في بابِ الرواية، وهذا كثيرٌ جداً. ومن أمثلته:

"خَيْرٌ، فَاضِلٌ"^(٣).

"جَلِيلُ الْقَدْرِ"^(٤).

"صَالِحٌ، مُسْتَقِيمُ الْمَذْهَبِ"^(١).

(١) تعلية على منهج المقال (ص ١٧).

(٢) منتهى المقال (١/٦٣).

(٣) الرعاية في شرح البداية (ص ٢٠٧).

(٤) الفهرست (ص ٢٢٠/رقم ٦٢٢).

(١) المرجع السابق (ص ١٣٥/رقم ٣١٦).

(٢) رجال الطوسي (ص ٤٢١/رقم ٦٠٨١).

(٣) المرجع السابق (ص ٤٥١/رقم ٦٤٠٢).

(٤) المرجع السابق (ص ٤٣٦/رقم ٦٢٤٣).

"من وُجوه هذه الطائفة" (٢). "

"راو، مُصنّف، زاهد، عالم" (٣).

"جليل القدر، صاحب تصانيف" (٤). ونحو ذلك.

● ومن ألفاظ التعديل المستعملة في كتب الإمامية: "كان خصيصاً"، أي له اختصاص بأحد الأئمة. وقد يستعملون ألفاظاً أخرى مقارنة تؤدي المعنى نفسه.

ثانياً: ألفاظ التجريح:

● يأتي على رأس ألفاظ تجريح الرواة عند الطائفة عبارات كثيرة شديدة القبح تتضمن اللعن أو الرمي بالكذب والوضع. من جنس: "كذاب" (١)، "ملعون" (٢)، "كذاب، متهم" (٣). "عدو الله ملعون" (٤). "كذاب، ملعون" (٥). "خارجي، ملعون" (٦). "يضع الحديث" (٧)، ونحو ذلك. وغالب من يرمون بتلك العبارات من المتهمين في مذاهبهم. وقد يقع التصريح بذلك، فيقال: "كذاب، غال" (٨)، "غال، ملعون" (٩). "كذاب، متهم" (١). "متهم، غال" (٢).

(١) المرجع السابق (ص ٤٤٠/رقم ٦٢٨٦).

(٢) رجال النجاشي (ص ٣٩/رقم ٨٠).

(٣) رجال الطوسي (ص ٤٠٧/رقم ٥٩٢١).

(٤) المرجع السابق (ص ٤٢٧/رقم ٦١٤١).

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/٧٤٢/رقم ٨٥١)، رجال النجاشي (ص ٤٣٣/رقم ١١٥٥).

(٢) رجال الطوسي (ص ٧٦/رقم ٧٢٨).

(٣) اختيار معرفة الرجال (٢/٧٥٥/٧٠٥)، (٢/٧٤٢/٨٣٤).

(٤) رجال الطوسي (ص ٧٦/رقم ٧٢٨).

(٥) اختيار معرفة الرجال (٢/٧٠٦/٧٥٦)، (٢/٨٢٧/١٠٤٢).

(٦) رجال الطوسي (ص ٨٤/رقم ٨٤٣).

(٧) رجال النجاشي (ص ١٢٢/رقم ٣١٣)، (ص ٢٣٤/رقم ٦٢٠)، (ص ٢٣٥/رقم ٦٢١).

(٨) رجال النجاشي (ص ٢٢٦/رقم ٥٩٤)، اختيار معرفة الرجال (٢/٧٤٢/رقم ٨٣١)، رجال الطوسي

(٥٣١٤/٣٥٩).

(٩) رجال الطوسي (ص ٣٤٤/رقم ٥١٣٧).

وقد تَرَدُّ ألفاظُ أخرى أشدُّ وأقْدَعُ فيها قَدْفٌ صَرِيحٌ بالكُفْرِ أو الزَّنى مروِيٌّ على لسانِ الأئمَّةِ، مثلُ ما رَوَوْا عن عليِّ الرضِيِّ عليه السلام أنه قالَ عن بعضِ أصحابه لما رأى كتابَه: "هَذَا كِتَابُ ابْنِ زَانٍ لَزَانِيَّةٍ. هَذَا كِتَابُ زَنْدِيقٍ لَغَيْرِ رُشْدِهِ" ^(٣). ومثل ما رَوَوْا عن الصَّادِقِ عليه السلام أنه قالَ عن بعضِ أصحابه: "يا كافرُ، يا مشرِكُ" ^(٤).

● ومن أشدَّ عبارات الجرح عندَ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ —وبخاصَّةِ القُدَمَاءِ مِنْهُمْ— ألفاظٌ تتضمَّنُ الوَصْفَ بِالْغُلُوِّ على المعنى الذي تقدَّم أنفًا.

وقد يعبرُ في الطَّعن بالغلوِّ بعبارته الواضحة: "يَرْمَى بِالْغُلُوِّ" ^(١). "أَظْهَرَ الْقَوْلَ بِالْغُلُوِّ" ^(٢). "تَشَهَّرَ بِالْغُلُوِّ" ^(٣). وقد تستعملُ عباراتٌ أخرى مثل: "من أهل الارتفاع"، "يذهبُ مذهبَ الارتفاع" ^(٤). "في مذهبه ارتفاعٌ" ^(٥). "كانَ من الطَّيَّارَةِ". "في أشعاره ما يدلُّ على أنه من الطَّيَّارَةِ" ^(٦). كلُّ هذا مما يفيدُ الرميَّ بالغلوِّ ^(٧).

ومن ألفاظهم في هذا المعنى رميُّ الرَّاوي بالتَّفْوِيضِ، كقولهم: "كانَ يَقُولُ بالتَّفْوِيضِ". "يَرْمَى بالتَّفْوِيضِ" ^(٨). ولهم في تفسيرِ التَّفْوِيضِ أقاويلٌ أشهرُها: أن يعتقِدَ الرَّاوي أن الله فَوَّضَ

(١) اختيار معرفة الرِّجَال (٢/٧٤٢/رقم ٨٣٤).

(٢) المرجع السابق (٢/٦٥٧/رقم ٦٧٢).

(٣) اختيار معرفة الرِّجَال (٢/٧٨٨/رقم ٩٥٣).

(٤) المرجع السابق (٢/٦١٢/رقم ٥٨١).

(١) رجال الطُّوسِي (ص ٣٩١/رقم ٥٧٧).

(٢) الفهرست (ص ١٤٩/رقم ٣٧٠).

(٣) رجال النُّجاشِي (ص ٣٣٢/رقم ٨٩٤).

(٤) اختيار معرفة الرِّجَال (٢/٦١٩/رقم ٥٩١)، (٢/٨٢١/رقم ١٠٢٨).

(٥) رجال النُّجاشِي (ص ١٥٥/رقم ٤٠٨)، (ص ٢٢٨/رقم ٦٠٤)، (ص ٣٨٤/رقم ١٠٤٤).

(٦) اختيار معرفة الرِّجَال (٢/٨٩٦/رقم ٩٧٧)، (٢/٧٠٤/٧٤٨)، رجال الطُّوسِي (ص ٤٤٩/رقم ٦٣٨٥).

(٧) عدة الرِّجَال (١/١٥٤).

(٨) رجال الطُّوسِي (ص ٤٠٧/رقم ٥٩٢)، (ص ٤٤٧/رقم ٦٣٥٦).

الأئمة المعصومين في الخلق والرّزق والتدبير، وأعطاهم العلم بمكنون السماء والأرض^(١)—تعالى الله عن ذلك—.

● ومن ألفاظهم في الطعن في الراوي، وصفه بالتخليط. فتراهم مثلاً يقولون:
"ضعيف، مخلط". "مختلط"^(٢).
"كان ضعيفاً مخلطاً"^(٣).

"صنّف كتباً في الغلو والتخليط"^(٤).

"معدن التخليط، له كتاب في التخليط"^(١).

وموارد استعمال هذه اللفظة تدلّ على أنّ مرادهم منها -في الأصل- أنّ الراوي ممن يحدث بمرويات الغلو في الأئمة^(٢)، فتكون -على هذا- من جنس ألفاظ: "غال"، أو "من أهل الارتفاع". لكن ذهب أبو علي الحائري^(٣) (١٢١٦هـ) وعليّ البروجردي^(٤) (١٣١٣هـ) إلى أنّ المقصود بوصف التخليط أنّ الراوي لا يُبالي عمّن يأخذ. وفرّعا على هذا أن الجرح بذلك لا يقتضي الطعن في الراوي نفسه، وأنه متى روى عن ثقة فروايته مقبولة^(٥). لكنّ الأكثرين يفسرون اللفظة على معنى التهمة بالغلو. نعم، قد يجيء معها قرينة تصرفها إلى المعنى الذي أشار له الحائري. كما وقع في كتاب الكشي عن ابن فضال أنه سُئل عن رجل: هل كان يتهّم بالغلو؟ فقال: "أما الغلو فلا لم يتهّم. ولكن كان مُخلطاً"^(٦).

(١) عدة الرجال (١/١٥٨)، منتهى المقال (١/٧٨)، مقياس الهداية (ص ٨٧)، الفوائد الرجالية، لمهدي الكجوري (ص ١٢٢)، طرائف المقال (٢/٣٥٦).

(٢) رجال النجاشي (ص ٣٧٣/رقم ١٠١٩)، (ص ٢٨٤/رقم ٧٥٤).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٧٣/رقم ١٠١٩).

(٤) الفهرست (ص ١٥٦/رقم ٣٨٩).

(١) رجال النجاشي (ص ٧٣/رقم ١٧٧).

(٢) انظر: توضيح المقال في علم الرجال (ص ٢١٢)، الفوائد الرجالية لمهدي الكجوري (ص ١٢١).

(٣) منتهى المقال (١/١١٥-١١٨)، جامع الرواة (٢/٦٢٤).

(٤) اختيار معرفة الرجال (١/٤٠٥/٢٩٦).

● ومن الألفاظ الشائعة في استعمالهم كلمة (ضعيف)، فيستعملونها مفردة^(١)، فيشكل المراد منها كما يُشكل المراد بكلمة (ثقة)، نظراً لعدم وضوح مُستند التضعيف. فلذلك نازع الوحيد البهبهاني^(٢) (١٢٠٥هـ) في دلالتها على ضعف الراوي نفسه، لما رأى القدماء يطلقونها على الثقة في نفسه إذا روى عن الضعفاء^(٣). بل جزم محسن الأعرجي الكاظمي^(٤) (١٢٢٧هـ) بأن "مطلق التضعيف غير قادح"^(٥).

لكن قد يُصاحب التضعيف ما يُفيد في حمله على معنى الضعف في الرواية، مثل قولهم: "كان ضعيفاً في حديثه، مُتهماً في دينه"^(٦). "ضعيف جداً، له كتاب... وهو كتاب رديء الحديث، مضطرب الألفاظ"^(٧). "كان ضعيفاً في حديثه"^(٨). وفي مواضع أخرى يُقيد الكلام بما يدل على معنى الضعف في المذهب، كقولهم: "ضعيف في مذهبه". "كان ضعيفاً في مذهبه"^(٩). وعند الحائري^(١٠) (١٢١٦هـ) هذه العبارات كلها وما في معناها لا تقتضي ضعف حديث الراوي مُطلقاً، وإنما تفيد فقط عند الترجيح^(١١)!

وقد يضعف الراوي مع التنصيص على صدقه وأمانته. مثل قول النجاشي عن رجل: "كان وجهاً بقم، وحديثه ليس بذاك النقي"، وقوله عن آخر: "ليس بالنقي، وإن كنا لا نعرف عنه إلا خيراً". وقوله عن ثالث: "سيد في هذه الطائفة، غير أني رأيت بعض أصحابنا يغمز عليه في بعض رواياته"^(١٢). لكن هذا النوع قليل جداً في كتب الطائفة.

(١) الفهرست (ص ١٤١/رقم ٣٣٧)، رجال الطوسي، التراجم رقم: (٢٣٧٠، ٢٩١٠، ٣٢٣٢، ٤٧٦٣، ٣٢٨٤)،

رجال النجاشي، التراجم رقم (٧٥/، ٧٦، ٥٣٣).

(٢) الفوائد الرجالية (ص ٣٦).

(٣) عدة الرجال (١/١٥٣).

(٤) الفهرست (ص ٣٩/رقم ٩)، (ص ٢١٧/رقم ٦١٠).

(١) رجال النجاشي (ص ٦١/رقم ١٣٨).

(٢) المرجع السابق (ص ١٨٨/رقم ٤٩٨).

(٣) المرجع السابق (ص ٧٤/رقم ١٧٨)، (ص ٧٤/رقم ١٧٨)، (ص ١٥٤/رقم ٤٠٨).

(٤) منتهى المقال (١/١١٨).

(٥) رجال النجاشي (ص ٨٨/رقم ٢١٥)، (ص ١٩٠/رقم ٥٠٩)، (ص ٦٤/رقم ١٥٢).

● ومن عباراتهم في الجرح: "يُرَوِّي عن الضُّعَفَاء"، "يُرَوِّي عن الغُلَاة"^(١). "يَعْتَمِدُ المراسيل"^(٢). "كثِيرُ المراسيل"^(٣). والأوائل كانوا يجرِّحُونَ الرَّاوي بتلك الأوصاف. قالَ محمدُ تقيُّ التُّسْتَرِي (١٤١٥هـ): "هُوَ عَيْبٌ عَظِيمٌ عِنْدَ الْقُدَمَاءِ"^(٤). وقال الخوئي (١٤١٣هـ) شارحاً وَجَهَ الطَّعْنِ بهذا: "معنى ذلك أنه لم يكن مُتَثَبِّتاً في أمر الرواية، فيروى كل ما سمعه عن أي شخص كان. وأما الرواية عن ضَعِيفٍ أو ضَعِيفِينَ أو أَكْثَرَ في مَوَارِدَ خَاصَةٍ فهذا لا يَكُونُ قَدْحاً. ولا يوجد في الرواية من لم يرو عن ضَعِيفٍ، أو مَجْهُولٍ، أو مَهْمَلٍ، إلا نادراً"^(٥). لكن بعض المتأخرين خالفوا القدماء في ذلك، كما فعل بحر العلوم (١٢١٢هـ) حين قال: "الحق أن الرواية عن الضُّعَفَاء لا تقتضي تضعيف الراوي. ولا ضَعْفَ الرواية إذا كانت مُسَنَدَةً عن ثقة، وكذا اعتماد المراسيل، فإنها مسألة اجتهادية والخلاف فيها معروف، ورواية الأجلاء عن الضُّعَفَاء كثيرة"^(٦). أقول: ومثل هذا مما يزيد في الإشكال -أيضاً- فيما يتعلّق باعتماد التضعيفات غير المفسّرة للقدماء، مع اختلاف طريقتهم عن طريقة من بعدهم في تعيين ما يقتضي الجرح وما لا يقتضيه.

● ومن ألفاظ التَّجْريح عندهم كلمة: "ليس بذاك". ومع وُضُوح دلالتها على العَمَزِ، فإن طائفة استنبطوا منها الشَّاءَ على الرَّاوي الموصوف بها! فقد نقل الوحيّد البهبهاني (١٢٠٥هـ) عن المجلسي (١١١١هـ) أن تلك اللفظة من ألفاظ التَّجْريح، ثم قال: "ولا يخلو من تأمل، لاحتمال أن يُرادَ ليسَ بحيثُ يوثقُ به وُثُوقاً تاماً، وإن كان فيه نوعٌ وُثُوقٍ، كقولهم:

(١) انظر: رجال النَّحاشي (ص٦٢/رقم١٤٤)، (ص٧٦/رقم١٨٢)، (ص٨٤/رقم٢٠٢)، (ص٢٦٣/رقم٦٨٨)، (ص٢٢٦/رقم٥٩٤)، الفهرست (ص٦٢/رقم٦٥).

(٢) رجال النَّحاشي (ص٦٢/رقم١٤٤)، (ص٧٦/رقم١٨٢)، (ص٣٤٨/رقم٩٣٩)، الفهرست (ص٦٢/رقم٦٥)، (ص٦٦/رقم٧٠).

(٣) رجال النَّحاشي (ص٨٠/رقم١٩٢).

(٤) قاموس الرِّجَال (٣٩٧/١٢).

(٥) معجم رجال الحديث (٦٦/١).

(١) الفوائد الرِّجَالِيَّة (٣٣٨/١).

(ليس بذاك الثَّقة)، ولعلَّ هذا هو الظاهر، فيُشعرُ إلى نوعٍ مدحٍ^(١)!

● ومن ألفاظهم الدَّارجة في تجريح الرُّواة الطَّعنُ في مذهب الراوي بنسبته إلى العامَّة (أي أهل السُّنة)، أو إلى إحدى الفِرَق الشَّيعيَّة المخالفة للاثني عشرية، فيرمونه بكونه (واقفياً)، أو (فطحيّاً)، أو (ناووسياً)، أو (زيدياً)، أو (مُفوضاً)، ونحو ذلك. وقد تقدّم مراراً أمثلةً ونماذجٌ لهذا النوع من الجرح.

● ومن ألفاظهم المستعملة كلمةٌ (يُعرفُ منه ويُنكرُ). استعملها الطُّوسيُّ والنَّجاشيُّ في بضع مواضع^(٢). وذكر الخوئيُّ (١٤١٣هـ) أنها بمعنى التَّخليط، ورأى أنها لا تقتضي ضعف الراوي^(٣). وذكر المامقانيُّ (١٣٥١هـ) أنَّ الذي تحصَّل له من تتبع مَواردِ الكلمة: "ورودُ حديثِ الرَّجلِ تارةً مقبُولاً للعُقُولِ موافقاً لظواهرِ الكتابِ والسُّنة، ككونِ الصَّلَاةِ تتكلَّمُ! وكونِ (الفحشاءِ والمنكرِ) أسماءَ رجالٍ! وكونِ (ذكرُ اللهِ أكبرُ) هم الأئمةُ!" قال: "وقد تَبَعْتُ كثيراً من مَواردِ قولهم في رجلٍ: يُعرفُ ويُنكرُ، فوجدتها على هذه الصِّفة، ووجدتُ ما ينكرُ منها عندهم قد ثبتت صحَّته بالبراهين الواضحة، وصارَ من ضروريَّاتِ مذهبِ الإماميَّة اليوم"^(٤). وحاصلُ هذا التقريرُ يرجعُ إلى خلافِ الطَّائفةِ في تحريرِ معنى العُلُوِّ.

تلك أشهرُ ألفاظِ التجريحِ في كُتبِ الطَّائفةِ، ومن الواضح أنَّ الإشكالَ الرئيسَ فيها وفي ألفاظِ التعديلِ -أيضاً- يرجعُ إلى ما يشبه انسدادَ الطريقِ أمامَ الباحثِ إن أرادَ تحريرَ المرادِ منها. فتحريرُ معنى اللفظةِ يحتاجُ إلى استقراءِ مَوادِّها عندَ المتكلِّمِ بها، وإلى دراسةٍ مُقارِنةٍ

(١) تعلية على منهج المقال (ص ٢٤).

(٢) انظر في رجال النَّجاشيِّ ترجمة عبد الرحمن بن أحمد السمرقندي (ص ٢٣٦/رقم ٦٢٤)، وسعد بن طريف الحنظلي (ص ١٧٨/رقم ٤٦٨)، وفي فهرست الطُّوسيِّ ترجمة إسماعيل بن علي بن رزين (ص ٥٠/رقم ٣٧)، و ترجمة أحمد ابن

الحسين بن سعيد (ص ٦٥/رقم ٦٧).

(١) معجم رجال الحديث (٣٩/٩).

(٢) تنقيح المقال (١٩٣/١).

لأحوال الرواة الموصوفين بها. لكن حين تكون اللفظة صادرةً ممن لم يُنقل عنه كلامٌ كثيرٌ في الرواة، ولا يُعرف مذهبه فيما يُشترطُ في الراوي، وما يقدح فيه، وحين تكون ترجمة الموصوف باللفظة فقيرةً شحيحةً، لا يوجد فيها غير نصٍّ أو نصين، فيكون حال الراوي موقوفاً على المراد باللفظة، والمراد باللفظة موقوفاً على معرفة حال الراوي، فعندئذٍ يبقى كثيرٌ من ألفاظ التجريح والتعديل عصياً دون تحرير المراد منه.

لأجل ذلك، فإن علماء الطائفة غالباً ما يلجؤون إلى تفسير ألفاظ التجريح والتعديل بمعزلٍ عن قائلها، من خلال النظر إلى مدلولها اللغوي وحسب. فهم لا يحررون اصطلاحاتٍ، بقدر ما يشرحون حروفاً وألفاظاً يبحثون عما تحتمله من معنى. فلا تجد عندهم—مثلاً—أن معنى تلك اللفظة عند فلان كذا، ومدلول تلك الكلمة عند فلان كذا. فمثل هذه المباحث لا تكاد تراها في كتب الرجال الإمامية.

المبحث الخامس

أثر النزعة المذهبية في التجريح والتعديل.

مُعتَقَدُ الإِمَامَةِ والعِصْمَةِ لدى الإِمَامِيَّةِ كَانَ له أثرٌ مباشرٌ في صِيَاغَةِ مَحْمَلِ تَصَوُّرَاتِ الطَّائِفَةِ المتَّصِلَةِ بِعُلُومِ الشَّرِيعَةِ، سَوَاءً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِجَانِبِ المَعْتَقَدِ، أَوِ الفِقْهِ، أَوِ أَصُولِ الفِقْهِ، أَوِ التفسيرِ، أَوِ التاريخِ، أَوِ غَيْرِ ذَلِكَ. وَعِلْمُ الرِّجَالِ الإِمَامِيِّ لم يَكُنْ بِمَعزِلٍ عَنِ ذَلِكَ كُلِّهِ. فَقَدْ ظَهَرَ أَثَرُ المَذْهَبِ فِيهِ بِوضُوحٍ شَدِيدٍ. وَقَدْ تَجَلَّى هَذَا الأَثَرُ فِي عِدَّةِ جَوَانِبٍ. أَظْهَرُهَا:

١- الاعتقادُ الكاملُ بِصِحَّةِ الأحكامِ عَلَى الرُّوَاةِ المَبْنِيَّةِ عَلَى مَرْوِيَّاتٍ مَنسُوبَةٍ لِأَحَدِ الأئِمَّةِ الاثْنِي عَشَرَ. وَهَذِهِ ثَمَرَةٌ مَبَاشِرَةٌ لِعَقِيدَةِ العِصْمَةِ. وَإِذَا كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ مَنْ يَدَقُّقُ فِي أَسَانِيدِ تِلْكَ المَرْوِيَّاتِ، إِلَّا أَنَّ الغَالِبَ مِنْهُمْ لَا يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ. وَالجَمِيعُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الرُّوَايَةَ مَتَى ثَبَّتَ عَنِ الإِمَامِ، فَلَا كَلَامَ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ فِي ذِمِّ الرَّاويِ أَوْ مَدْحِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا النُّوعَ يُعَدُّ أَعْلَى مَرَاتِبِ الحُكْمِ عَلَى الرُّوَاةِ^(١).

٢- كما ظَهَرَ أَثَرُ المَذْهَبِ فِي الثَّنَاءِ عَلَى الرَّاويِ بِلِقَائِهِ مَهْدِيَّ الإِمَامِيَّةِ الغَائِبِ المُنْتَظَرِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ المَامَقَانِيِّ أَنَّ مِثْلَ هَذَا يُعَدُّ مِنْ طَرِيقِ تَوْثِيقِ الرَّاويِ^(٢).

٣- وَظَهَرَ أَثَرُ المَذْهَبِ -أَيْضاً- فِي كَثْرَةِ الجَرَحِ والطَّعْنِ المَبْنِيِّ عَلَى الانقِسَامَاتِ الدَاخِلِيَّةِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ. حَيْثُ يَكْثُرُ الطَّعْنُ عَلَى الرُّوَاةِ بِوَصْمِهِم بِالْعُلُوِّ وَفَقاً لِتَبَايُنِ آرَاءِ عُلَمَاءِ المَذْهَبِ فِيمَا يُعَدُّ غُلُوءاً. كَمَا يَكْثُرُ الطَّعْنُ فِي الرَّاويِ بِنِسْبَتِهِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ المَذَاهِبِ الشَّيْعِيَّةِ المَخَالَفَةِ. فَالَّذِي يَنْظُرُ -مِثْلاً- فِي تَرَاجُمِ القِسْمِ الَّذِي خَصَّصَهُ الطُّوسِيُّ لِلرُّوَاةِ عَنْ مُوسَى الكَاضِمِ عليه السلام (١٨٣هـ) يَجِدُ أَكْثَرَ مَا يَتَكَرَّرُ فِيهِ الطَّعْنُ فِي الرَّاويِ بِنِسْبَتِهِ لِمَذْهَبِ الوَاقِفَةِ. حَيْثُ اخْتَلَفَتِ الطَّائِفَةُ بَعْدَ مَوْتِ الكَاضِمِ فِي تَعْيِينِ الإِمَامِ التَّالِي، فَكَانَ مِنْهُمْ فِتْنَةٌ تَوَقَّعَتْ، وَلَمْ تَثْبُتْ الإِمَامَةُ لِآخِرِ بَعْدِهِ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ تُطْلَقُ عَلَيْهِمُ الإِمَامِيَّةُ لِقَبِّ (الوَاقِفَةِ). ذَكَرَ مِنْهُمْ الطُّوسِيُّ فِي

(١) انظر (ص ٧٨٧).

(٢) تنقيح المقال (٢١١/١)، بحوث في فقه الرِّجَال (ص ١٥٨).

تلك الطبقة أربعة وخمسين راوياً، وذكر ستة آخرين في طبقات تالية^(١).

ومما يُذكر هنا إشكالٌ نبّه عليه أبو عليّ الحائريّ (١٢١٦هـ) حيثُ يردُّ في بعض التراجم اتّهامُ أصحابها بالوقوفِ على الكاظم، وعدمِ إثباتهم الإمامة بعده لابنه عليّ الرضّى. مع أن أولئك المترجمين ماثوا في عصر الكاظم! وفيهم آخرون لهم رواية عن عليّ الرضّى عليه السلام. وهذا يُبين ما يفترض في موقف من لا يؤمن بإمامته. بل فيهم من روى أن الأئمة اثنا عشر^(٢). فمثل هذه المواضع تثير تساؤلاتٍ حول صدق تلك التوصيفات المذهبية الموجودة في الكتب الرجالية.

٤- وقد ظهر أثر المذهب -أيضاً- في تلك المواقف الحادّة التي اتخذها بعضُ علمائه من مرويات من لا يؤمن بأصل الإمامة والعصمة، وهم عمومُ أهل السنة من الصحابة فمن دونهم. حيثُ تكمن المعضلة الكبرى لدى الطائفة في موقفها القائم أصلاً على إكفار هؤلاء. فالإمامية بعدما جعلوا الإمامة أصلاً ينتفي الإيمانُ عمّن لا يقولُ به، خرجوا بإثبات الكفر على مخالفهم فيها، فترعوا عنه ووصفوا العدالةَ المشترطَ في الرواية. ومما يكثرُ في مصادر الرواية الإمامية نصوصٌ فيها أحكامٌ بالكفر العامّ منسوبة للأئمة الاثني عشر. فهم يروون عن الباقر -مثلاً- قوله: "إن الله تعالى نصبَ عليّاً علماً بيناً، فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصبَ معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة، ومن جاء بعداوته دخل النار"^(٣).

وروا عن الصادق أنه سئل عن أهل البصرة، فقال: ما هم؟ قيلَ له: مُرجئة، وقَدَرِيَّة، وحرورية. فقال: "لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة، التي لا تعبدُ الله على شيء"^(٤). وعن الفضيل قال: دخلتُ على أبي جعفر الباقر عليه السلام وعنده رجلٌ، فلما قعدتُ قام الرجلُ، فخرج. فقال لي: يا فضيلُ، ما هذا عندك؟ قلتُ: وما هو؟ قال: حروريٌّ. قلتُ:

(١) رجال الطوسي (٣٢٩-٣٤٩).

(٢) منتهى المقال (٨٢/١).

(١) الكافي، كتاب الإيمان والكفر - باب الكفر (٢/٣٨٨/رقم ٢٠).

(٢) الكافي، كتاب الإيمان والكفر - باب الكفر (٢/٣٨٧/رقم ١٣).

كافرًا. قال: إي والله مُشركٌ" (١).

وعن الصادق عليه السلام قال: "أهل الشام شرُّ من أهل الروم. وأهل المدينة شرُّ من أهل مكة. وأهل مكة يكفرون بالله جهرة" (٢).

وعن أبي بصير، عن أحدهما -الباقِر أو الصادق-، قال: "إن أهل مكة ليكفرون بالله جهرة، وإن أهل المدينة أحيثُ من أهل مكة، أحيثُ منهم سبعين ضعفاً" (٣).

فمثل هذه الأخبار التي صاغت النظرة الإمامية لسائر أهل الإسلام، ظهر أثرها أول ما ظهر في موقفهم من مرويات الصحابة الكرام عليه السلام، وقد تقدّم شرح بعض ذلك في مبحث (أثر المذهب في منهج التعامل مع المرويات) (١). فكلمة الطائفة مُتَّفِقَةٌ على إهدار مرويات أمثال الصديق والفاروق وعثمان وعائشة وحفصة وأبي هريرة وابن عمر وغيرهم عليه السلام من كبار رواة حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم. ردّ الإمامية حديثهم بعدما حكموا عليهم بالارتداد، لعدم إزعاجهم لإمامة علي عليه السلام بمعناها الإمامية. وقد نقل أبو الحسين الملقب (٣٧٧هـ) عن هشام بن الحكم تكفيره للصحابة بتقديمهم أبا بكر على علي عليه السلام، ثم نقل عنه قوله: "إن السنة لا تثبت بنقلهم؛ إذ هم كفار" (٢). وقال عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ) عن الإمامية: "هم بأجمعهم لا يقبلون شيئاً مما روي عن الصحابة عليه السلام في أحكام الشريعة" (٣). لذا لما سئل أحمد بن حنبل رحمه الله عن الصلاة وراء أهل البدع قال: "...أما الرافضة الذين يردّون الحديث فلا" (٤).

وموقف الإمامية من الصحابة عليه السلام يلخصه قول المفيد (٤١٣هـ): "اتفقت الإمامية على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استخلف أمير المؤمنين في حياته ونصّ عليه بالإمامة بعد وفاته، وأن من دفع

(١) الكافي، كتاب الإيمان والكفر -باب الكفر (٣٨٧/٢) رقم (١٤).

(٢) الكافي، كتاب الإيمان والكفر -باب في صنوف أهل الخلاف وذكر القدريّة والخوارج (٤٠٩/٢) رقم (٣).

(٣) الكافي، كتاب الإيمان والكفر -باب في صنوف أهل الخلاف وذكر القدريّة والخوارج (٤١٠/٢) رقم (٤).

(١) انظر ما تقدم (ص ٤٨١).

(٢) التنبيه والرد (ص ٣٧).

(٣) الفرق بين الفرق (ص ٣٠٨).

(٤) طبقات الحنابلة (١/١٦٨).

ذلك، فقد دفع فرضاً من الدين... واتفقت الإمامية وكثير من الزيدية على أن المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام ضلال فاسقون، وأنهم بتأخيرهم أمير المؤمنين عليه السلام عن مقام رسول الله ﷺ عصاة ظالمون، وفي النار بظلمهم مخلدون^(١) اهـ.

أما أثر هذه النظرة على باب الرواية، فيشرحه قول المعاصر هاشم معروف الحسني (١٤٠٣هـ) لما عقد فصلاً لبحث عدالة الصحابة رضي الله عنهم، فأورد فيه نصوص ذم المنافقين في القرآن والسنة، ثم قال: "يستفاد من مجموع ذلك أن التفاق كان متفشيًا بين الصحابة"^(٢). وفي موضع آخر قال: "إذا كانوا بهذا المستوى الذي وصفهم به الله ورسوله ﷺ، كما تنص على ذلك المرويات التي أثبتتها الشيخان في صحيحيهما، فلماذا نستبعد عليهم أن يكذبوا على الرسول ﷺ، ويضعوا مئات الأحاديث ليدعموا بها فريقاً أو رأياً، أو ليشوشوا على الإسلام ومبادئه..^(٣) وقال: "لا شك أن الكذب في الحديث قد شاع بين الحجازيين منذ عصر الصحابة، ولم يعد حديثهم محلاً للوثوق والاطمئنان، مما دعا فقهاء الأمصار إلى الانكماش عنه، وعدم الاطمئنان إليه"^(٤).

وقد تقدم شرح صنيع محسن الأعرجي (١٢٢٧هـ) حين عقد مبحثاً لذكر أكابر الصحابة، فأخرج منهم العشرة المبشرين بالجنة وأمهات المؤمنين. وأدخل فيهم أبا طالب، واثنين من الشيعة المتأخرين عن طبقة الصحابة رضي الله عنهم. ولما ترجم الشاهرودي لجاشع بن مسعود رضي الله عنه، قال: "قتل يوم الجمل مع عائشة قبل القتال الأكبر، فهو من أضعف الضعفاء"^(٥).

وذكر محمد حسين آل كاشف الغطاء (١٣٧٣هـ) أن الإمامية "لا يعتبرون من السنة إلا ما صحَّ لهم من طرق أهل البيت عليهم السلام - عن جدِّهم ﷺ... قال: أما ما يرويه مثل: أبي هريرة وسمرة بن جندب، ومروان بن الحكم، وعمران بن حطان الخارجي، وعمر بن

(١) أوائل المقالات (٤٠-٤٢).

(٢) دراسات في الحديث والمحدثين (ص ٨١)، (٨٩-٩٢).

(٣) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ١٠٥).

(٤) المرجع السابق (ص ١٤٤).

(٥) مستدركات علم الرجال (٣٤٨/٦).

العاص، ونظائرهم، فليس لهم عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة" (١).
 وذكر الثستري (١٤١٥هـ) معرض بن علاط السلمي رضي الله عنه، فقال: "عدّه الجزري في أصحاب الرسول ﷺ، قائلاً: قُتل يوم الجمل. فإن كان مراده مع عائشة، فمن الضعفاء" (٢).

وبعد الصحابة الكرام، جاء دور التابعين، فأنهم ما نالهم من التجريح والطعن، وبخاصة من كان منهم مُدْخِلاً لبني أمية، أو تولى لهم القضاء. فالمفيد (٤١٣هـ) -مثلاً- كان يقول عن التابعي عبد الملك بن عمير (١٣٦هـ): "من أبناء الشام وأجلاف مُحاربي أمير المؤمنين عليه السلام، المشتهرين بالنصب والعداوة له ولعترته. ولم يزل يتقرب لبني أمية بتوليد الأخبار الكاذبة في أبي بكر وعمر، والطعن في أمير المؤمنين عليه السلام حتى قلّدوه القضاء. وكان يقبل فيه الرشا، ويحكم بال جور والعدوان، وكان مُتجَاهراً بالفجور والعبث بالنساء" (١). وحاشا ابن عمير رحمته الله من ذلك كله. وما أثار الإمامية عليه، إلا أنه كان رأساً في الكوفة وكان قاضيها أيام بني أمية (٢).

ولما ذكر المعاصر محمد آصف الحسيني فاطمة بنت الحسين رضي الله عنه، قال: "إن صح ما نقله أبو الفرج في (مقاتل الطالبين) -على ما ببالي من السابق- من تزويجها الثاني برجل سوء أموي (يعني عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان)، فهو مُثَبَّت لها عيباً عُرفياً، وعليه فلا نستوحش لأجل نسبها من ردّ خبرها بجهالة حالها، فإن القوانين العلمية فوق أمثال هذه العواطف والأحاسيس" (٣).

ولما ترجم ابن داود الحليّ لمحمد بن طلحة بن عبيد الله في القسم الأول من (رجاله)،

(١) أصل الشيعة وأصولها (ص ٢٣٦).

(٢) قاموس الرجال (١٠/١٤٩).

(٣) عبد الملك بن عمير بن سويد بن جارية القرشي. أبو عمرو الكوفي. أدرك زمن النبي ﷺ، ورأى علياً رضي الله عنه، وأبا موسى الأشعري، وحدث عن جماعة من الصحابة والتابعين. ولي قضاء الكوفة، وعمر حتى صار من كبار مسندي أهل الكوفة. اختلف المحدثون في ضبطه، مع اتفاقهم على فضله وجلالته. توفي سنة (١٣٦هـ).

ينظر: الجرح والتعديل (٥/٣٦٠)، تهذيب الكمال (١٨/٣٧٠)، ميزان الاعتدال (٢/٦٦٠).

(١) الإفصاح (ص ٢٢٠).

(٢) انظر: أخبار القضاة (٣/٣).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (٢/٢٧٨).

الخاص بالثقات عنده، انتقده الخوئي (١٤١٣هـ)، وتعجب من صنيعه مُتعللاً بأن محمد بن طلحة كان في عسكر أهل البصرة يوم الجمل^(١).

٤- إقحام مبدأ التقيّة في توجيه المرويّات المتعارضة عن الأئمة في ذمّ أو مدح بعض أصحابهم. فقد كان من مسلك علماء المذهب في توجيه تلك التعارضات الادعاء بأنّها إنما صدرت من الإمام على سبيل التقيّة بقصد حماية أصحابهم، لئلا يؤذيه المخالفون إذا علّموا أنّهم من شيعة آل البيت!

ولم يكن هذا المسلك معروفاً في كتابات مشاهير المصنّفين في الرجال كابن الغضائريّ والتّجاشي والطّوسي، وحتى من جاء بعد هؤلاء كالحليّ وابن داود، وإنما برز هذا في كتابات المتأخّرين بعد القرن العاشر، حين ظهرت للوجود قواعد علم الدراية الجديدة التي احتاج أصحابها إلى معالجة تعارض المرويّات في الجرح والتعديل.

وقد فتشت عن أصل وبداية هذا المسلك لدى المتأخّرين فوجدته بدأ من إشكال كبير في ترجمة زرارة بن أعين الكوفي^(١) التي عقدها أبو عمرو الكشي في رجاله. وزرارة من أعيان الطائفة وكبرائها، مُكثّر من الرواية عن الباقر والصّادق عليه السلام. وهو من أصحاب الإجماع الذين قيل إن الطائفة أجمعت على قبول ما يصحّ عنهم^(٢). لكن جاء في ترجمته عند الكشيّ مرويّات متناقضة عن جعفر الصّادق، بعضها يرفعه لمرتبة البرّة الأتقياء أهل الجنة، وفي بعضها أنه أحبّ الناس إلى الصّادق، وأنه لولاه لذهبت أخبار الإمام الباقر عليه السلام. وبعضها الآخر فيه

(١) معجم رجال الحديث (٢٠٤/١٧).

(١) أبو الحسن، وأبو عليّ، زرارة بن أعين - واسم أعين عبد ربه - بن سُنّس. كان جدّه سُنّس من رهبان النصارى. قال التّجاشي: "كان شيخ أصحابنا في زمانه ومقدّمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكلماً، شاعراً، أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه". توفي سنة (١٥٠هـ).

ينظر: رجال التّجاشي (ص ١٧٥)، الفهرست (ص ١٣٣، ٢١٠)، رجال الطّوسي (ص ٣٣٧)، خلاصة الأقال (ص ١٥٣)، رجال ابن داود (ص ٩٧).

(٢) انظر ما تقدم (ص ٣٥٢).

لَعْنُهُ^(١) وتكذيبه والدعاء عليه، ووصفه بالخيانة والكذب والظلم ونفي الإيمان عنه، وأنه شرٌّ من اليهود والنصارى. كما تضمنت الترجمة طُعوناً من زُرارة نفسه مُوجَّهةً للإمام جعفر الصادق عليه السلام^(١).

وتعارضُ أقوال المعدِّل في الرَّاوي الواحدِ مما يُوجد نظيره لدى مُحدثي أهلِ السُّنة، فيكونُ محمولاً -في الغالب- على اختلافِ الاجتهادِ وتغيُّره. لكنَّ الفرقَ هنا أن التعارضاتِ الإماميةَ منسوبةٌ لمن يُفترضُ أنه إمامٌ معصومٌ عن الخطأ، فلا مجالَ لحملِ بعضِ كلامه على تغيُّرِ الاجتهادِ، وأنه تبينَ له من حالِ الرَّاوي ما لم يكنِ يعرفه.

ومن بينِ ما أوردَه الكشيُّ في ترجمةِ زُرارةَ خبرٌ مُطوَّلٌ من طريقِ ابنه عبدِ الله فيه أن الصادق عليه السلام قالَ له: "اقرأ مني على والدك السَّلام. وقلْ له: إني إنما أعيبك دِفاعاً مني عنك. فإنَّ الناسَ والعدوَّ يسارعونَ إلى كلِّ من قُربناه وحمَدنا مكانه لإدخالِ الأذى فيمنَ نحبه ونقُربه، ويرمونه لمحبتنا له وقُربه ودُنُوّه منا، ويرونَ إدخالَ الأذى عليه وقتله... فأحببتُ أن

(١) مما يُذكر هنا أنه قد جاءت روايةٌ فيها أن الصادق سئل عن شيءٍ نقله عنه زُرارة فقال: "كذب عليَّ والله. كذب عليَّ والله. لعنَ الله زُرارة، لعنَ الله زُرارة". والروايةُ أخرجهَا الكشيُّ (١/٣٦١-٣٦٢) من طريقِ محمد بن أبي القاسمِ أبي عبد الله المعروف بماجيلويه، عن زياد بن أبي الحلالِ عن جعفر الصادق. وهذا سندٌ صحيحٌ بموجب المقاييس الإمامية. وهو من أصرح ما رُويَ في ذمِّ زُرارة. وقد طعنَ في اتصالِ هذه الروايةِ ابنُ طاووسٍ كما في (التحرير الطاووسي ص ٢٤٥)، وتبعه على ذلك زين الدين العامليُّ (أعيان الشيعة ٥١/٧)، وكذلك فعلَ بعضُ المعاصرينَ (انظر: مقدمة تاريخ آل زُرارة ص ٦٥، وهامش بحار الأنوار ٤٥/٥)، حيث ذكر هؤلاء أن ثمة انقطاعاً بين محمد بن أبي القاسمِ ماجيلويه، وبين زياد بن أبي الحلال، وتعلَّلوا بأن ابنَ بابويه (٣٨١هـ) يروي عن ماجيلويه فهما متعاصران، فيبعدُ مع هذا أن يكونَ لماجيلويه روايةٌ عن أحدٍ من أصحابِ جعفر الصادق المتوفى سنة (٤٨هـ). هذا الكلامُ إما أنه خطأ أو تدليسٌ. وقد بيَّنَ موضعَ الخللِ فيه الشيخُ حسنُ بن زين الدين العامليُّ في (التحرير الطاووسي ص ٢٤٥). فماجيلويه محمد بن أبي القاسمِ المذكور في سندِ الروايةِ يختلفُ عن ماجيلويه المعاصر لابن بابويه. فالمعاصرُ لابن بابويه اسمه محمد بن علي، وأما هذا فاسمه محمد بن أبي القاسم، وهو من طبقةِ شيوخِ ابن بابويه، حيث يروي عنه بتوسطِ شيخه ابنِ الوليد، وشيخه محمد بن علي. وهو عمُّ الأول كما ذكره الطوسي (الفهرست ص ٢٠)، وكما تدلُّ عليه مواضعٌ كثيرةٌ في أسانيد ابن بابويه. منها ما في (الأمالي ص ٧٨، ٢٣١، ٢٥٤، ٢٧١، ٢٨٧، ٣٢٦، ٣٥٣)، وفي التوحيد (ص ٤٨، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٠، ١٤٠). وفي الخصال: (ص ٨، ١٠، ١٣، ١٦، ٣٩). والفقيه (٤/٤٢٤، ٤٣١، ٤٣٦، ٤٧٨، ٤٩٣).

(١) اختيار معرفة الرجال (ص ٣٤٥).

أَعْيَبَكَ لِيَحْمَدُوا أَمْرَكَ فِي الدِّينِ بِعَيْبِكَ وَنَقْصِكَ، وَيَكُونُ بِذَلِكَ مِمَّنْ دَافَعُ شَرِّهِمْ عَنْكَ...^(١).
 هذه الرواية تعلّقت بها أنظار المترجمين لزُرارة من المتأخرين، فصَارُوا حين يُعالجون
 تعارض المرويات فيه، يحملون ما صحَّ منها على أن جعفرًا عليه السلام إنما قصدَ بدمه ولَعنه وتكذيبه
 درء الأذى عنه، لئلا يعلم المخالفون أنه من أصحاب جعفر فيقتلوه. وإن كان بعض علماء
 المذهب اختارَ تضعيف أخبار الذم من جهة أسانيدِها، لكنَّ هذا المسلك لا يأتي على منهج
 اعتبار الشهرة والاستفاضة، فكما قال محسن الأمين (١٣٧٧هـ) في ترجمته لزُرارة: "أخبار
 القدح كأخبار المدح، مُستفيضة إن لم تكن مُتواترة. فلا محلَّ للجواب بضعف السند. بل
 الجواب الحملُ على التقيّة، المعتضدُ بالأخبار الناصّة على ذلك"^(٢).

وقبل ذلك كان الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (١٠١١هـ) يقول: "الأولى في
 الجواب عن أخبار الطعن حملها على التقيّة. وقد وردَ ذلك في حديث رواه الكشي. وطريقه
 وإن لم يكن صحيحاً، لكنّه على وجه أكمل مُساعدٍ للاعتبار"^(٣).

هذا أقدم نصّ وقفتُ عليه في حمل الطعن في الراوي على محمل التقيّة. وقد سارَ عليه
 علماء الطائفة من بعد الشيخ حسن. فقد جاء محمد الأردبيلي^(٤)، وأورد أخبار مدح زُرارة،
 ثم أتبعها بأخبار ذمّه، ثم قال: "كفى جواباً عنها وعُذراً فيها ما روي في الصحيح... ثم ذكر
 الرواية المتقدمة الدالة على التقيّة"^(٥).

(١) المرجع السابق (ص ٣٤٩). وقد ضعفَ هذه الرواية الشيخ حسن بن زين الدين العاملي، على ما نقله عنه محسن
 الأمين في (أعيان الشيعة ٥١/٧).

(٢) أعيان الشيعة (٥١/٧).

(٣) نقله عنه محسن الأمين في أعيان الشيعة (٥١/٧). ولم أقف عليه في مصنفاته المطبوعة.

(٤) محمد بن علي الأردبيلي العروى الحائري. من تلاميذ المجلسي الثاني. اشتهر بكتابه (جامع الرواة) الذي كان محلّ
 حفاوة علماء عصره، وقد ذكر الطبرسي أنه بقي في تأليفه عشرين سنة. وكان السلطان سليمان الصفوي قد أمرَ
 باستنساخه ووقفه. وله -أيضاً- كتاب تصحيح الأسانيد. قال الطهراني: "لم نظفر بتاريخ ولادته، ولا وفاته".
 وذكر طابعو (جامع الرواة) أنهم رأوا بخط الناسخ تاريخ وفاة المؤلف سنة (١١٠١هـ).

ينظر: الفيض القدسي، للطبرسي، طبعة ملحقة ببحار الأنوار (٨٥/١٠٢)، الذريعة (٥٤/٥)، مصفى المقال
 (ص ٤٢٩هـ)، أعيان الشيعة (٤٤٢/٩)، مستدرک سفينة البحار (٢٦٠/٥).

(٥) جامع الرواة (٣٢٥/١).

وذكرَ مثلَ ذلكَ مُعاصِرُهُ الحُرَّ العامِلِيُّ (١٠٤هـ)، لَكِنَّهُ وَسَّعَ دَائِرَةَ التَّقِيَّةِ لِتَشْمَلَ مَا قِيلَ فِي غَيْرِ زُرَّارَةَ، فَقَالَ: "رُويَ أَحَادِيثُ فِي ذَمِّهِ يَنْبَغِي حَمْلُهَا عَلَى التَّقِيَّةِ، بَلْ يَتَعَيَّنُ. وَكَذَا مَا رُويَ فِي حَقِّ أَمْثَالِهِ مِنْ أَجْلَاءِ الْإِمَامِيَّةِ، بَعْدَ تَحَقُّقِ الْمَدْحِ مِنْهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ"^(١). وَقَدْ تَكَرَّرَ هَذَا الْمَعْنَى فِي كَلَامِ الْحُرِّ الْعَامِلِيِّ عَنِ الرُّوَاةِ، فَكَانَ يُرَدُّ عِبَارَاتٍ مِنْ مِثْلِ: "فِيهِ بَعْضُ الذَّمِّ يَأْتِي الْوَجْهَ فِي مِثْلِهِ فِي زُرَّارَةَ"^(٢).

ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْسُفُ الْبَحْرَانِيُّ (١١٨٦هـ)، فَأَدْخَلَ الْمَسْأَلَةَ فِي مَبْحَثٍ فِقْهِيٍّ، تَحْتَ عُنْوَانٍ: (مَوَارِدُ جَوَازِ الْغِيْبَةِ)، فَذَكَرَ: غِيْبَةُ الْمُؤْمِنِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُ، وَقَالَ عَنْ هَذَا الْمَبْحَثِ مُفَاجِرًا: "لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَصْحَابِ فِيمَا أَعْلَمُ". ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِرِوَايَةِ الْكَشِّيِّ الَّتِي فِيهَا حَمَلُ مَا قِيلَ فِي زُرَّارَةَ عَلَى قَصْدِ حِمَايَتِهِ مِنَ الْأَذَى. وَمِمَّا أَضَافَهُ أَنْ مَا جَاءَ عَلَى لِسَانِ زُرَّارَةَ مِنْ قَدَحٍ فِي جَعْفَرِ الصَّادِقِ عليه السلام فَهُوَ -أَيْضًا- مُحْمُولٌ عَلَى التَّقِيَّةِ. ثُمَّ فَعَلَ الْبَحْرَانِيُّ كَمَا فَعَلَ الْحُرُّ الْعَامِلِيُّ، فَوَسَّعَ دَائِرَةَ الْحَمَلِ عَلَى التَّقِيَّةِ وَقَالَ: "بِهَذَا الْخَبَرِ -أَيْضًا- يَجِبُ عَمَّا وَرَدَ فِي الْهَشَامِيِّينَ^(١) عليهم السلام، لَا سِيَّمًا مَا نُقِلَ عَنْهُمَا مِنَ الْجِسْمِ وَالصُّوْرَةِ، وَتَقْرِيرِ الْأَثْمَةِ -عَلَيْهِمُ السَّلَامُ- عَلَى ذَلِكَ، وَذَمُّهُمْ لِهَمَّا، مَعَ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى مِثْلَتِهَا، وَلَا سِيَّمًا هَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ"^(٢).

ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ مُرْتَضَى الْأَنْصَارِيِّ (١٢٨١هـ)، وَتَابَعَ الْبَحْرَانِيَّ، فَأَدْخَلَ الْمَسْأَلَةَ فِي مَبْحَثِ الْغِيْبَةِ مِنْ كِتَابِهِ (الْمَكَاسِبِ)، فَتَحَدَّثَ عَنِ الْغِيْبَةِ بِقَصْدِ دَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْمَغْتَابِ، ثُمَّ قَالَ: "وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا وَرَدَ فِي ذَمِّ زُرَّارَةَ"^(٣).

وَحِينَ يَصِلُ هَذَا التَّأْوِيلُ إِلَى (وَسَائِلِ) الْعَامِلِيِّ، وَ(حَدَائِقِ) الْبَحْرَانِيِّ، وَ(مَكَاسِبِ) الْأَنْصَارِيِّ. فَلَا غَرَوَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَشْبِعَ فِي تَصَرُّفَاتِ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ، إِذْ إِنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ أَشْهُرُ مَصَادِرِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ لَدَى مُتَأَخِّرِي عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ. لِأَجْلِ ذَلِكَ صَارَ الْجَمِيعُ يَتَأَوَّلُ الطُّعُونَ

(١) وَسَائِلُ الشُّبُعَةِ (٣٧٣/٣٠).

(٢) انظر: وَسَائِلُ الشُّبُعَةِ (١٤٥/٢٠)، (١٢٧/٢٠)، (١٣٩/٢٠)، (١٦٢/٢٠).

(١) يَعْنِي هَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ، وَهَشَامُ بْنُ سَالِمِ الْجَوَالِيقِيِّ.

(٢) الْحَدَائِقُ النَّاضِرَةُ (١٦٧/١٨-١٦٨).

(٣) الْمَكَاسِبُ (٣٥٤/١).

في زُرَّارَةَ بِالتَّقِيَّةِ^(١)، ثم أَخَذُوا -بعد ذلك- في التَّوَسُّعِ فَعَمَّمُوا الْكَلَامَ حَتَّى تَحَوَّلَ هَذَا الْمَسْلُكُ إِلَى قَاعِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِ عِلْمِ الرِّجَالِ حِينَ تَتَعَارَضُ الْأَخْبَارُ فِي مَدْحِهِمْ وَقَدْحِهِمْ. أَوْ حِينَ يُوَثِّقُهُمْ عُلَمَاءُ الْمَذْهَبِ، مَعَ وُرُودِ الذِّمِّ عَنِ الْإِمَامِ الْمُعْصُومِ. فَلَمْ يُعَدِّ الْحَمْلُ عَلَى التَّقِيَّةِ خَاصًّا بِزُرَّارَةَ، بَلْ بَاتَ مَخْرَجًا سَهْلًا وَمُفَضَّلًا لِلخُرُوجِ مِنَ التَّبَاسِ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ.

قال المرجعُ أبو القاسم الخوئي^(٢) (١٤٢٢هـ) -بعدما ذكرَ روايةَ الحَمَلِ عَلَى التَّقِيَّةِ-: "هذه الصَّحِيحَةُ صَرِيحَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِذَا صَدَرَ مِنْهُ عَيْبٌ أَوْ نَقَصٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زُرَّارَةَ وَأَضْرَابِهِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّقِيَّةِ وَحَفَظَ نَفْسَهُمْ"^(٣).

وقال المعاصرُ عليُّ النَّمَّازِيُّ الشَّاهِرُودِيُّ: "هذه الصَّحِيحَةُ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الْعَيْبَ وَالنَّقْصَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زُرَّارَةَ وَأَضْرَابِهِ مِنْ بَابِ التَّقِيَّةِ"^(٤).

وقال المرجعُ جعفرُ السُّبْحَانِيُّ: "أما الرُّوَايَاتُ الْوَارِدَةُ فِي قَدْحِهِ، فَلَا تُعَارِضُ مَا دَلَّتْ عَلَى مَدْحِهِ قَطْعًا. لِأَنَّهَا إِمَّا مُرْسَلَةٌ أَوْ مُوْتَقَّعَةٌ، مَعَ احْتِمَالِ صُدُورِهَا عَنْ تَقِيَّةٍ، كَمَا صَدَرَتْ فِي حَقِّ سَائِرِ الْأَجْلَاءِ"^(٥).

ثم رأيناَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ يُعْمِلُونَ الْقَاعِدَةَ مَعَ رُوَاةٍ آخَرِينَ، كَمَا فَعَلَ أَبُو الْقَاسِمِ الْخَوَّيُّ فِي تَرْجُمَةِ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ^(٦) (١٢٨هـ)، الَّذِي كَانَ يَقُولُ: إِنَّ عِنْدَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ^(٧)، سِوَى مَا يَرَوِيهِ عَنْ ابْنِهِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَتَّى قَالَ الْحُرُّ الْعَامِلِيُّ: "الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَا رَوَى أَحَدٌ بِطَرِيقِ الْمَشَافَهَةِ عَنِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - أَكْثَرَ مِمَّا رَوَى

(١) انظر مثلاً: بحوث في فقه الرجال (ص ٣٧-٣٨).

(٢) معجم رجال الحديث (١٩٩/٤). وانظر: (٢٥٢/٨).

(٣) مستدركات علم الرجال (١٨/٢).

(٤) كليات في علم الرجال (ص ٤٦٨).

(٥) جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي. روى عن سالم بن عبد الله بن عمر، وعن الشعبي، وطاووس وجماعة، والشيعة تروي عنه أخباراً عن محمد بن علي الباقر، وعن جعفر الصادق. وكان شعبة والثوري يحسنان القول فيه، وتركه يحيى القطان وابن مهدي وأكثر أئمة الحديث. توفي سنة (١٢٨هـ).

ينظر: التاريخ الكبير (٢/٢١٠)، الكامل في الضعفاء (٢/١١٣)، الضعفاء للعقيلي (١/١٩١)، تهذيب الكمال

(٤/٤٦٥)، ميزان الاعتدال (١/٣٧٩)، تهذيب التهذيب (٧/١٠).

(٦) روى ذلك عنه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (١/٢٠).

جابر^(١). ومع تلك المرويات الكثيرة المؤلفة، فقد ثبت عن زُرارة بن أعين أنه سأل الصادق عن جابر الجعفي، فقال: "ما رأيته عند أبي إلا مرة واحدة. وما دخل علي قط"^(٢). عند هذه الرواية قال الخوئي: "لا بُدَّ من حمِّله على نحو من التورية"^(٣). وكان الميرزا الطبرسي^(٤) (١٣٢٠هـ) قد اعترضه هذا الإشكال قبل الخوئي، فقال: "هو إما محمولٌ على التقيَّة عن زُرارة، وهو في غاية البعد، أو موضوعٌ..."^(٥). ويلحظ هنا اختلافٌ في ميل كلٍّ من الخوئي والطبرسي في معالجة الرواية: فالأول أدرك أن الرواية قوية الإسناد إلى زُرارة، وهو ممن نُقل الإجماع على قبول ما يصحُّ عنهم^(٦)، والذي سبق أن تأولت الطائفة أخباراً لعنه وتكذيبه عن الصادق كي تسلم مروياته. فلذلك أضرب الخوئي عن الطعن في سند الخبر، ومال إلى حمِّله على التقيَّة. وأما الطبرسيُّ فمال إلى الطعن في ثبوت الخبر، لما تطفن إلى أن مخرج التقيَّة يضيِّقُ عنه؛ إذ لا معنى لأن يستعمل الإمام التقيَّة مع زُرارة الذي يُفترض أنه من أخصَّ أصحابه، وهو يسأله عن آخر من خاصَّة أصحابه أبيه. فالحمل هنا على التقيَّة لا مناسبة له. فمقتضى ما ذكره الخوئي أن الإمام لعن زُرارة وذمه على سبيل التقيَّة كي يدفع عنه أذى المخالفين، ثم استعمل التقيَّة مع زُرارة نفسه لما سأله عن جابر الجعفي!

وقد تعلَّق الخوئي بالحمل على التقيَّة مع راوٍ آخر مُكثر، اسمه (صفوان بن يحيى)؛ إذ روي عن الباقر عليه السلام أنه كان يلعنه، مع توثيق الطائفة له. فقال الخوئي: "لا بُدَّ من حمل هذه الرواية على التقيَّة، كما حملنا الروايات الواردة في ذم زُرارة عليها"^(٧).

وحين رأى محمد حسين المظفر^(٨) (١٣٧٥هـ) كثرة الطعونات في رِوَاة أخبار المذهب، قال

(١) وسائل الشيعة (٣٠/٣٢٩).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/٤٣٦).

(٣) معجم رجال الحديث (٤/٣٤٤).

(٤) خاتمة المستدرک (٤/٢١٦).

(٥) انظر (ص ٣٥٢).

(٦) معجم رجال الحديث (١٠/١٣٨).

-وهو يذكر هُشَامَ بنَ الحَكَمِ-: "جاءت فيه بعضُ المطاعنِ. ومثله بتلك المترلة في الذَّبِّ عن أهلِ البيتِ -ذلك الذَّبُّ الذي ما زال أثرُه حيًّا إلى اليومِ- كيف لا يحتالُ حُسَّادُه وأعداؤه في إنقاصِه وهدمِ ما بناه. على أنه قد طعنَ فيه الإمامُ نفسه ليدفعَ بذلكَ عنه السُّوءَ"^(١). وقالَ عن هُشَامِ بنِ سَالمِ الجَوَالِيقِيِّ: "جاءت فيه مطاعنٌ كما جاءت في غيره من أجلَّةِ أنصارِ أهلِ البيتِ وأصحابهم الثقات. والجوابُ عنها عامَّةٌ معلومٌ، كما أنهم يذكرونَ الجوابَ عن كلِّ طعنٍ طعنَ (يعني بالحملِ على التقيَّة). وكيف يصحُّ في أمثالِ هؤلاءِ الأعاضيمِ قدحٌ؟ وهل قامَ دينُ الحقِّ، وظهرَ أمرُ أهلِ البيتِ إلا بصوارمِ حُجَجِهِم وقواطعِ براهينِهِم؟"^(٢).

وإنَّ مما يثيرُ العجبَ تساهلُ علماءِ الإماميَّةِ في طرحِ كلامِ (المعصومين!) في يَمِّ التقيَّةِ. مع أنَّ أصلَ تجويزِ التقيَّةِ عليهم، مما يعودُ على قاعدةِ الإمامةِ والعصمةِ بالبطلانِ. إذ من لوازمِ استعمالِ الإمامِ التقيَّةِ تضليلُ المكلفينَ وسدُّ بابِ الهدايةِ عليهم، فيكونُ عدمُ الإمامِ خيراً لهم من وجودِ إمامٍ يعلمُهم خلافَ الحقِّ. وقد كانَ رأسُ أدلَّتِهِم على إثباتِ الإمامةِ والعصمةِ أنَّ اللهَ لو لم ينصبَ للناسِ معصوماً في كلِّ وقتٍ لوقَعُوا في الخطأَ والخلافِ. فما معنى أن ينصبَ اللهُ ﷺ إماماً معصوماً من الخطأ، لكنَّه يستعملُ التقيَّةَ مع أصحابه وشيعته؟! وإن من أشدِّ المفارقاتِ في المذهبِ الإماميِّ تشديدَ علمائِهِ على من يجوزُ السَّهْوُ على الأئمةِ بحُجَّةِ أن هذا يتعارضُ مع منصبِ الإمامةِ، ثم تسهيلُهم في حملِ أقوالِهِم على محملِ التقيَّةِ!

على أنَّ كثيراً مما يُعلِّقه علماءُ المذهبِ على مشجَبِ التقيَّةِ، مما يُدركُ العارفُ بالتاريخِ أن الصادقَ وأبائَهُ وبنِيهِ -رحمَهُم اللهُ- لم يَكُونُوا في مقامٍ يُحَوِّجُهُم لاستعمالِها لو فرضَ تسويغُهُم إياها. ففي حالِ زُرَّارَةَ المشروحِ آنفاً، نجدُ الروايةَ التي أخذَ بها علماءُ المذهبِ تذكُرُ أن المخالفينَ (أهلَ السُّنة) كانوا يمدحُونَ من ذمَّه الصادقُ، ويذمُّونَ من مدَّحه، بل ويفتَشونَ عَمَّن لم يلعنه الصادقُ ويكذِّبه كي يفتُلوه ويسفِكُوا دمَهُ. فلأجلِ هذا كانَ الصادقُ يلعنُ صاحِبَهُ زُرَّارَةَ، ويكذِّبه، ويصفُّه بأقبحِ الأوصافِ، كي لا يَعْرِفَ أهلُ السُّنة أنه من أصحابِهِ

(١) الإمام جعفر الصادق (١٧١/٢).

(٢) المرجع السابق (١٧٢/٢).

فبادرُوا إلى أذيتِهِ وقَتَلِهِ. هذا ما تفيدهُ الرَّوَايَةُ، مع أن أئمةَ أهلِ السُّنَّةِ بالمَدِينَةِ كانوا هُم أصحابُ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وكان هُوَ محلَّ تَعْظِيمِهِم وتَوْقِيرِهِم، بل كانَ أَحَدَ أئِمَّتِهِم في العِلْمِ والدِّينِ، لكن لم يَقُولُوا - كما تقولُ الإماميَّةُ - بعصمته وإمامته الإلهيَّة. نعم، كانَ هُوَ ونظراؤه من أعيانِ آلِ البيتِ محلَّ رِيبةٍ سَلاطينِ بني أُمِيَّةٍ أوقاتِ الفتنِ والحروبِ التي صَاحَبَتِ ثوراتِ العلويِّينَ المتكرِّرةَ عليهم، والتي من أشهرِها ثورةُ عَمِّ جَعْفَرٍ؛ زَيْدِ بنِ عَلِيٍّ (١٢٢هـ)، وثورةُ ابنِ عَمِّهِ صَاحِبِ النَّفْسِ الزَّكِيَّةِ^(١) (١٤٥هـ) - رَحِمَهُمُ اللهُ -. وكلا الثَّورَتَيْنِ كانتا في حَيَاةِ جَعْفَرٍ (عليه السلام)، فكانَ السَّلاطينُ آنذاك يَتَوَجَّسُّونَ من أعيانِ بني هاشمٍ وكُبرائِهِم، وبخاصَّةٍ أن بعضَ تلكَ الأحداثِ وافَقَتِ قَلائِلَ وتَقَلُّباتٍ سياسيَّةٍ بسببِ انحلالِ دولةِ بني أُمِيَّةٍ وظُهورِ دولةِ العَبَّاسيِّينَ الذينَ رَفَعُوا شعارَ آلِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَوَّلَ أَمْرِهِم. لكنَّ مع هذا كُلِّهِ فَلَمْ يَصِلِ الحالُ قطُّ إلى تَتَبُّعِ أصحابِ جَعْفَرٍ وقَتْلِهِم، حتَّى يضطَرَّ الصَّادِقُ إلى لعنِ وذمِّ وتكذيبِ أصحابِهِ كي يَصُونَ دماءَهُم. وما حَصَلَ من تَضْيِيقِ وِريَّةٍ تجاهَ بعضِ الآلِ، إنَّما كانَ شأنَ السَّلاطينِ والأُمراءِ، ولم يَكُنْ لُعلماءِ أهلِ السُّنَّةِ مَدخَلٌ في هذا. فلم يَكُونُوا كما تصوِّرُهُم تلكَ الرَّوَايَةُ، يذمُّونَ من مدَّحَهُ جَعْفَرٌ، ويمدِّحُونَ من ذمَّهُ. بل قد نالَ أولئكَ العُلَماءُ من الأذى بسببِ تلكَ الفتنِ مثلاً ما نالَ غَيرَهُم، حتَّى قيلَ إنَّ مالِكَ بنَ أَنَسٍ (رحمَهُ اللهُ) لم يَرَوْهُ جَعْفَرٌ حتَّى ظَهَرَ أَمْرُ بني العَبَّاسِ^(٢). لكنَّ مع هذا، فإنَّ مُصاحِبَةَ جَعْفَرٍ والرَّوَايَةَ عَنْهُ لم تَكُنْ أَبَداً مُوجِبَةً لِلقَتْلِ، وقد أَخَذَ ورَوَى عَنْهُ سَوى مالِكٍ أئمةٌ كَبارٌ من أعلامِ أهلِ السُّنَّةِ، من أمثالِ: يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ الأنصاريِّ، وسُفْيَانَ الثَّورِيِّ، وشُعْبَةَ بنِ الحَجَّاجِ، وسُفْيَانَ ابنِ عُيَيْنَةَ، وابنِ جُرَيْجٍ، ويَحْيَى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ، وكثيرينَ غَيرِهِم^(٣).

(١) هو مُحَمَّد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليه السلام). ثارَ على العَبَّاسيِّينَ زَمَنُ المنصورِ، فقتلَ سنة (١٤٥هـ). انظرَ خِبرَ ثورتهِ في: تاريخِ الرسل والملوك (٤/٤٢٥)، ومقاتلِ الطالبيين (١/٦٧)، (١/٧٥)، وتاريخِ ابنِ خلدون (١/٢٠٠).

(٢) روى ذلكَ أبو بكرِ ابنُ أبي خثيمة، عن مصعبِ الزبيري، عن الدَّرَاوَردي. كما في تهذيبِ الكمال (٥/٧٦)، وسيرِ أعلامِ النبلاء (٦/٢٥٦).

(٣) انظر: تهذيبِ الكمال (٥/١٧٤).

ثم إنَّ القولَ بأنَّ جَعْفراً رحمته كانَ يَحْمِي زُرَّارَةَ ويدْفَعُ عنه بَلْعَنَهُ وَشَتْمَهُ والْبَرَاءَةَ مِنْهُ، ممَّا تَأْبَاهُ كُتُبُ الطَّائِفَةِ نَفْسُهَا؛ إِذْ هِيَ مَمْلُوءَةٌ بِأَخْبَارٍ تَنْسَبُ لِلصَّادِقِ فِي مَدْحِ آخَرِينَ غَيْرِهِ، وَذِكْرِ فَضَائِلِهِمْ، فَهَلْ كَانَ الصَّادِقُ يَرِيدُ أَنْ يُقْتَلَ هَؤُلَاءِ، وَيَسْلَمَ لَهُ زُرَّارَةُ وَحْدَهُ، فَخَصَّهُ بِتِلْكَ اللَّعْنَاتِ وَالشَّتَائِمِ؟!

بل إنَّ ترجمةَ زُرَّارَةَ نَفْسِهِ فِيهَا مِنَ الْمَدَائِحِ لَهُ مَا يُعَادِلُ أَخْبَارَ ذَمِّهِ وَلَعْنِهِ، أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهَا، فَلَمْ يَكُنْ يَكْتُمُ الْإِمَامُ تِلْكَ الْمَدَائِحَ حَتَّى لَا يَتَعَرَّضَ زُرَّارَةُ لِلأَذَى وَالْقَتْلِ؟!

ثم إنَّ مَا قَصَدَهُ (المَعْصُومُ!) لَمْ يَتَحَقَّقْ. فَالرَّوَايَةُ الْمَنْسُوبَةُ لَهُ رحمته تَقُولُ: "...فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُعْيِكَ لِیَحْمَدُوا أَمْرَكَ فِي الدِّينِ بَعِيكَ وَنَقِصِكَ، وَيَكُونَ بِذَلِكَ مِنَّا دَافِعٌ شَرُّهُمْ عَنْكَ..."^(١). فَالْإِمَامُ -حَسَبَ الرِّوَايَةِ- طَعَنَ فِي زُرَّارَةَ كَيْ يَحْمَدَهُ الْمُخَالَفُونَ، فَيَنْدَفِعَ عَنْهُ شَرُّهُمْ. فَلَوْ فُرِضَ صِحَّةُ هَذَا عَنْهُ، وَكَانَ هَذَا مَقْصَدَهُ، فَقَدْ أَخْطَأَ وَأَبْطَلَ عِصْمَتَهُ؛ إِذْ إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَمْ يَمْدَحُوا زُرَّارَةَ وَلَا أَثْنَوْا عَلَيْهِ بِخَيْرٍ، فَلَمْ تَنْفَعْ تَقِيَّةُ الْإِمَامِ الْمَدْعَاةُ فِي إِخْفَاءِ حَالِ زُرَّارَةَ عَنْ أُمَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ. بَلْ إِنَّ أَقْوَالَ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ جَاءَتْ مُوَافَقَةً لِمَا رُوِيَ عَنِ الصَّادِقِ مِنْ ذَمِّ وَقَدْحٍ فِي زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ. فَقَدْ أَدْخَلَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي الضُّعْفَاءِ، وَرَوَى عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ ذَمَّهُ، وَرَوَى عَنِ الْحَمِيدِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "سَمِعْتُ رَافِضِيًّا يُقَالُ لَهُ زُرَّارَةَ بْنُ أَعْيَنَ"^(٢)، وَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: إِنَّ زُرَّارَةَ رَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ كِتَابًا؟ فَقَالَ سُفْيَانُ: "مَا رَأَى هُوَ أَبَا جَعْفَرٍ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَتَّبِعُ حَدِيثَهُ". ثُمَّ قَالَ سُفْيَانُ: "كَانُوا ثَلَاثَةً إِخْوَةً: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ، وَحُمْرَانُ بْنُ أَعْيَنَ، وَزُرَّارَةُ بْنُ أَعْيَنَ، وَكَانُوا شِيعَةً". وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ: "زُرَّارَةُ بْنُ أَعْيَنَ، وَحُمْرَانُ بْنُ أَعْيَنَ، ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ يُفَرِّطُونَ فِي التَّشْيِيعِ. وَزُرَّارَةُ أَرَادَهُمْ قَوْلًا"^(٣). وَحَكَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّ زُرَّارَةَ كَانَ فَطَحِيًّا ثُمَّ رَجَعَ^(٤). وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "يَتَرَفَّضُ"^(١)، "فِيهِ رَفَضٌ بَيْنٌ"^(٢).

(١) اختيار معرفة الرجال (ص ٣٤٩).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٩٦/٢).

(٣) الكامل في الضعفاء (٢٤١/٣). وقد سقط من النص ذكر الثالث، عبد الملك بن أعين. فلا أدري أهو خلل في أصل

الكلام، أم في الطبعة.

(٤) لسان الميزان (٤٧٣/٢).

فحالُ زُرارةَ لم يكنْ مَسْتُوراً، ولم يلتبسْ أمرُه قطُّ على نُقَّادِ الرِّجالِ من محدِّثي أهلِ
السُّنةِ. وتلك اللعناتُ المنسوبةُ للصَّادقِ في حقِّه لم ينتجَ عنها رِفْعَتُهُ لديهم، بل قد رَوَوْا هُـم
قَدَحَ جَعْفَرٍ فيه، وزادُوا عليه ما عَرَفُوهُ من حالِه، فكيفَ يُقالُ بعدَ هذا إن أولئك الأئمَّةَ من
أهلِ السُّنةِ كانوا يمدِّحُونَ من يذمُّه جَعْفَرٌ، ويذمُّونَ من يمدِّحُه؟!

(١) ميزان الاعتدال (١٠٢/٣).

(٢) المغني في الضعفاء (٢٣٨/١).

المبحث الأول اختيار معرفة الرجال

• أولاً: تعيين مؤلف الكتاب:

المشهور والمستقر اليوم بين علماء المذهب أن (اختيار معرفة الرجال) مختصر انتخبه الطوسي (٤٦٠هـ) من الأصل الأكبر المفقود الذي صنّفه أبو عمرو الكشي. هذا ما يصرّح به علماء الطائفة المتأخرون بعد القرن العاشر. ومن نصّ على ذلك الدّاماد؛ محمد باقر الأسترآبادي (١٠٤١هـ)، ويوسف البحراي (١١٨٦هـ)^(١)، وأبو علي الحائري (١٢١٦هـ)^(٢) وغيرهم^(٣). بل هذا مما تكاد تتفق عليه كلمة علماء الطائفة. لكن نسب المرجع المعاصر علي خامنئي لجماعة من أعيان المذهب أن النسخة الموجودة اليوم ليست منتخبة الطوسي، بل هي الأصل نفسه الذي صنّفه الكشي. نقل هذا عن أحمد ابن طاووس (٦٧٣هـ)، وعن ابن داود وابن المطهر الحليين (٧٢٦هـ)^(٤). ولم أجد في كلام أي من الثلاثة ما يشير لذلك. بل ظاهر كلام ابن طاووس في مقدّمة كتابه (حل الإشكال) يخالف هذا النقل. فإنه ذكر أنه سيجمع في كتابه "أسماء الرجال المصنّفين وغيرهم، ممن قيل فيهم مدح أو قدح"، وذكر أنه استقى مادة كتابه من خمسة كتب، عدّ منها مختصر الطوسي لكتاب الكشي^(٥). ولو كان الكتاب الأصل عنده، لما اعتمد المختصر.

ومما يؤكّد أن النسخة الموجودة اليوم هي منتخبة الطوسي ثلاثة أمور:

- (١) لؤلؤة البحرين (ص ٤٠١).
- (٢) منتهى المقال (١٤٤/٦).
- (٣) انظر: خاتمة مستدرک الوسائل (٢٨٦/٣)، تنقيح المقال (١٦٥/٣)، أعيان الشّيعه (١٦٥/٩)، قاموس الرجال (٣٩٧/١٢)، بحوث في علم الرجال (ص ٢٢٥).
- (٤) الأصول الأربعة في علم الرجال (ص ٢٨).
- (٥) انظر: التحرير الطاووسي (ص ٤-٥).

الأوّل: أن في النسخة موضعين أحالَ فيهما الطُّوسِيُّ على كتابه (الفِهْرِسْتُ). ففي ترجمة أبي يحيى الجُرْجَانِيَّ قال: "سندكُ بعضَ مُصنِّفاته، فإنها مِلاحٌ. ذكرناها في كتاب الفِهْرِسْتُ"^(١). وفي ترجمة الفضل بن شاذان، قال: "قيلَ أن للفضلِ مئةً وستينَ مُصنِّفاً، ذكرنا بعضها في كتاب (الفِهْرِسْتُ)..."^(٢).

الثاني: أني رأيتُ النَّجَاشِيَّ (٤٥٠هـ) قرينَ الطُّوسِيَّ، ينقلُ عن كتابِ الكَشِّيِّ نصُوصاً لم أجدها في النُّسخةِ الموجودةِ اليومَ. من ذلك أنه في ترجمة أبان بن تغلب، نقلَ عن الكَشِّيِّ قوله: "روى أبانُ عن عليِّ بنِ الحُسَيْنِ عليه السلام"^(٣). وفي ترجمة الحُسَيْن بن إشْكِيْب، نقلَ قوله: "هو القُمِّيُّ، خادِمُ القَبْرِ...المقيمُ بِسَمَرْقَنْدَ وكَشَّ، عالمٌ، مُتَكَلِّمٌ، مُؤَلِّفٌ لِلْكِتَابِ"^(٤). وهذان النّصانِ لم أقِفَ عليهما في النُّسخةِ الموجودةِ اليومَ.

بل أن الطُّوسِيَّ نفسه في كتابه (الفِهْرِسْتُ) ترجمَ لراوٍ اسمه: (داوُد بن أبي زيد)، فذكرَ أن له كُتُباً ذكرها الكَشِّيُّ في كتابه^(٥). كما أنه نقلَ عن الكَشِّيِّ ترجمةَ الأَخْبَارِيِّ أبي مِخْنَفٍ لوط بن يحيى^(٦)، وكلُّ هذا مما لا وجودَ له في النُّسخةِ الموجودةِ اليومَ. وهناك نصوصٌ أخرى كثيرةٌ، بل وتراجُمُ كاملةٌ ينقلُها الحافظُ ابنُ حجرٍ رحمته الله عن كتاب الكَشِّيِّ، ولا وجودَ لها في المختصر الذي بين أيدينا. وسيأتي قريباً تفصيل ذلك.

الثالث: أن الطُّوسِيَّ لما ترجمَ لنفسه ذكرَ من مؤلِّفاته كتابَ (اختيار الرِّجال)^(٧). وهذا العنوانُ قريبٌ من عنوان: (اختيارُ معرفةِ الرِّجال) المثبت على النُّسخةِ المتداوِلةِ.

(١) اختيار معرفة الرِّجال (ص ٨١٤/الترجمة ١٠١٦).

(٢) المرجع السابق (٢/٨٢٢/الترجمة ١٠٢٨).

(٣) رجال النَّجَاشِي (ص ١٠/الترجمة ٧).

(٤) المرجع السابق (ص ٤٤/الترجمة ٨٨).

(٥) الفِهْرِسْتُ (ص ١٢٦/رقم ٢٨٣).

(٦) رجال الطُّوسِي (ص ٨١/رقم ٧٩٦)، وكذا في الفِهْرِسْتُ (ص ٢٠٤/رقم ٢٠٤).

(٧) الفِهْرِسْتُ (ص ٢٤٠/الترجمة ٧١٤).

كلُّ هذا مما يؤكِّد أنَّ النسخةَ الموجودةَ اليومَ هي المختصرُ الذي انتخبه الطُّوسيُّ. وهذا الأمرُ أصبحَ اليومَ مما يُشبهُ المسلَّماتَ لدى الطَّائفةِ. ولولا ما نقله الخامنئيُّ لما كان ثمةَ ما يستدعي البحثَ في إثبات ذلك.

ومنتخبُ الطُّوسيِّ لم يشتمل على مُقدِّمةٍ تفصِّحُ عن كاتبها أو تشرِّحُ نهجَه في تأليفِ الكتابِ أو اختصارِه. لكن ذكرَ عليُّ ابنُ طاووسٍ (٦٦٤هـ)، ما يقتضي أنه كانت هناكُ خطبةٌ مثبتةٌ بأوَّلِ الكتابِ. فقد نقلَ عن نسختهِ ما لفظه: "أملَى علينا الشيخُ الجليلُ الموفِّقُ أبو جعفرٍ محمدُ بنُ الحسنِ بنِ عليِّ الطُّوسيِّ -أدام الله علوه-، وكان ابتداءُ إملائه يومَ الثلاثاءِ السادسَ والعشرينَ من صفرَ، سنةٍ ستٍّ وخمسينَ وأربعمئةٍ، في المشهدِ الشريفِ المقدَّسِ الغرويِّ -على ساكنه السَّلامُ-، قال: هذه الأخبارُ اختصرتها من كتابِ الرِّجالِ لأبي عمروٍ محمدٍ بنِ عُمرَ بنِ عبدِ العزيز، واخترتُ ما فيها"^(١). وقد أفادَ هذا النصُّ أنَّ الطُّوسيَّ أملَى اختيارَه بالنَّجفِ أولَ سنةٍ (٤٥٦هـ)، أي أنه من كُتبِ الطُّوسيِّ المتأخِّرةِ.

أما ما الذي عمِلَه الطُّوسيُّ في كتابِ الكشِّيِّ، وكيفَ كانَ منهجُه في اختصارِ الكتابِ، فقد قالَ أبو عليٍّ الحائريُّ (١٢١٦هـ) في ترجمتهِ للكشِّيِّ: "ذَكَرَ جُمْلَةً من مَشاينَا أنَّ كتابَ رِجالِهِ المذكورَ كانَ جَامِعاً لِرِوَاةِ العَامَةِ وَالْخَاصَّةِ، خَالِطاً بَعْضَهُم بِبَعْضٍ. فَعَمَدَ شَيْخُ الطَّائِفَةِ - طابَ مَضْجَعُهُ - فَلَخَّصَهُ، وَأَسْقَطَ مِنْهُ الْفَضَالَاتِ، وَسَمَّاهُ بِاخْتِيارِ الرِّجالِ"^(٢). يعني أنَّ أصلَ كتابِ الكشِّيِّ كانَ يَتَضَمَّنُ تَراجِمَ سُنِّيَّةٍ وَشِيعِيَّةٍ، فَلَخَّصَهُ الطُّوسيُّ، وَاکْتَفَى بِتَراجِمِ الشِّيعَةِ، وَأَسْقَطَ مِنْ سِوَاهُمْ. وَذَكَرَ الْأَعْرَاجِيُّ^(٣) (١٢٢٧هـ)، وَالْمَاقَنِي^(٤) (١٣٥١هـ) نَحْوَ ما هَذا. غيرَ أنَّ هَذا القَولَ مِمَّا لا دَليلاً عَلَيهِ، بَلِ الدَّليْلُ يَأْبَاهُ. لِذَلِكَ لَمْ يَرْتَضِهِ المَعاصِرُ مُحَمَّدٌ تَقِيُّ التُّسْتَرِي^(٥) (١٤١٥هـ) الَّذي كانَ يَري أنَّ كِتابَ الكَشِّيِّ وَمُنْتَخَبَ الطُّوسِيِّ - كَغيرِهِما - مِنْ كُتُبِ

(١) فرج المهموم (ص ١٣٠).

(٢) منتهى المقال (١٤٤/٦).

(٣) عدة الرِّجال (٤٦/١)، (١١٦/١).

(٤) تنقيح المقال (١٦٥/٣).

الرَّجَالِ الْإِمَامِيَّةِ-، مَوْضُوعُهُمَا تَرَاجُمُ الرِّجَالِ الْوَاقِعِينَ فِي أَسَانِيدِ كُتُبِ الطَّائِفَةِ، سُوءًا كَانُوا مِنَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ -وهو الأكثر-، أَوْ كَانُوا مِنَ الشَّيْعَةِ غَيْرِ الْإِمَامِيَّةِ. أَوْ حَتَّى مِنْ مُحَدِّثِي أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ اتَّفَقَ وَرُودُ أَسْمَائِهِمْ فِي أَسَانِيدِ الْأَخْبَارِ الْإِمَامِيَّةِ^(١).

وَحَالُ الْكِتَابِ يَشْهَدُ بِمَا ذَكَرَهُ التُّسْتَرِيُّ، فَقَدْ تَضَمَّنَ مُخْتَصَرُهُ تَرَاجِمَ لِأَسْمَاءِ سُنِّيَّةٍ مَشْهُورَةٍ، مِنْ أَمْثَالِ: سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَالْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ^(٢)، وَغَيْرِهِمْ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ-. كَمَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ تَرَاجِمُ لِمَجَاعَةٍ مِنْ رِجَالِ الزَّيْدِيَّةِ بِشَهَادَةِ الْكَشِّيِّ نَفْسِهِ، مِنْ أَمْثَالِ: هَارُونَ بْنِ سَعْدِ الْعِجْلِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَالِمِ بَيَّاعِ الْقَصَبِ، وَسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ^(٣).

فَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ أَلَّا دَلِيلَ يُسَنِّدُ مَا نَقَلَهُ الْحَائِرِيُّ عَنْ مَشَائِخِهِ. وَيَبْقَى فَجْجُ الطُّوسِيِّ فِي اخْتِصَارِ الْكِتَابِ وَالِانْتِخَابِ مِنْهُ غَيْرَ وَاضِحٍ الْمَعْلَمِ. بَلْ إِنِّي فِي شَكٍّ مِنْ كَوْنِهِ اقْتَصَرَ عَلَى مَجَرَّدِ الْإِخْتِيَارِ وَالِانْتِخَابِ دُونَ أَنْ يُضَيِّفَ تَعْلِيقَاتٍ مِنْ عِنْدِهِ اخْتَلَطَتْ بِكَلَامِ الْكَشِّيِّ. فَكَمَا ذَكَرْتُ -آنفًا- فَإِنَّ هُنَاكَ نَصِّينَ فِي الْكِتَابِ فِيهِمَا إِحَالَةٌ عَلَى كِتَابِ (الْفَهْرَسْتِ) لِلطُّوسِيِّ، وَلَوْ لَمْ تَرِدْ تِلْكَ الْإِحَالَتَانِ لَبَقِيَ ذَانِكَ النَّصَّانِ مَنْسُوبَيْنِ لِلْكَشِّيِّ.

● ثَانِيًا: مَتَى فُقِدَ كِتَابُ الْكَشِّيِّ؟

ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَائِرِيِّ (١٢١٦هـ)، أَنَّ أَصْلَ كِتَابِ الْكَشِّيِّ مَفْقُودٌ مِنْذَ الْقَرْنِ السَّابِعِ عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ. فَقَدْ عَقَدَ تَرْجُمَةً لِلْكَشِّيِّ تَحَدَّثَ فِيهَا عَنْ كِتَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: "الْمَوْجُودُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ -بَلْ وَزَمَانَ الْعَلَامَةِ (٧٢٦هـ) وَمَا قَارِبَهُ- إِنَّمَا هُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ (الطُّوسِيِّ) لَا الْكَشِّيِّ الْأَصْلَ"^(٢). وَذَكَرَ نَحْوًا مِنْ هَذَا الْمِيرْزَا الثُّوْرِيُّ الطَّبْرَسِيُّ (١٣٢٠هـ)^(٣)، وَالْمَعَاصِرُ مُحَمَّدُ

(١) انظر: قاموس الرجال (١٢/٤١٥).

(٢) انظر تراجمهم على الترتيب: (٢٣٢/١)، (٣٣٥/١)، (٤٦٨/٢)، (٦٨٧/٢)، (٦٩٠/٢)، (٦٨٩/٢).

(١) اختيار معرفة الرجال: (٤٩٧/٢)، (٤٩٩/٢).

(٢) منتهى المقال (١٤٤/٦).

(٣) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٢٨٦).

تقيُّ التُّسْتَرِيَّ (١٤١٥هـ)^(١). ويشهد لما ذكره ما تقدّم عن ابنِ طاووسٍ (٦٧٣هـ) أنه اعتمدَ في تصنيفِ كتابه (حلُّ الإشكالِ) على مُختَصَرِ الطُّوسِيِّ. وإن كانَ وقعَ في بعضِ أَسَانِيدِ الإِجَازَاتِ ما قد يوهِمُ أنَّ أصلَ الكتابِ قُرِئَ على ابنِ المطهَّرِ الحليِّ^(٢)، غيرَ أنَّ أَقْرَبَ مَنْ يُمكنُ الجزمُ بأنَّ نُسخةَ كتابِ الكشِّيِّ كانتَ بينَ يديه: أبو جعفر الطُّوسِيُّ (٤٦٠هـ)، الذي قامَ بتَهذِيبِ الكتابِ والانتخابِ منه. ويمكنُ الاطمئنانُ -أيضاً- إلى أنَّ قرينهَ وعَصْرِيهَ النَّجَاشِيَّ (٤٥٠هـ)، كانتَ لديه نُسخةٌ من الكتابِ، كما يظهرُ من سياقِ ترجمته للكشِّيِّ. حيثُ ذَكَرَ الكتابَ، وساقَ سَنَدَه إليه، وأثنى على فَوَائِدِهِ، وانتقدَ كَثْرَةَ تحريفاته وأغلاطِهِ. وفي كتابِ (مناقبِ آلِ أبي طالبِ) لابنِ شَهْرَآشُوبَ المازَنْدَرَانِيَّ (٥٨٨هـ) وردَ نَقْلٌ عن كتابِ الكشِّيِّ^(٣) لا وُجُودَ له في النُّسخةِ الموجودةِ اليومَ من مُنتَخَبِ الطُّوسِيِّ. وقد ذكرَ النُّورِيُّ الطَّبْرِسِيُّ (١٣٢٠هـ) هذا الخبرَ نقلاً عن ابنِ شَهْرَآشُوبَ، وقالَ: "لم أجِدْ هذا الخبرَ في النُّسخِ التي رأيناها"^(٤). لكنَّ هذا النصَّ الوحيدَ لا يكفي للدَّلالةِ على أنَّ نسخةَ الكتابِ كانتَ عندَ ابنِ شَهْرَآشُوبَ، إذ إنَّ ثمةَ تبايُنًا واختلافًا في الزِّيَادَةِ والنَّقْصِ بين نُسخِ مُنتَخَبِ الطُّوسِيِّ، كما سيأتي بيانه. وعليه فإنه لا يوجدُ ما يدلُّ على أنَّ نسخةَ كتابِ الكشِّيِّ وقعتَ لأحدٍ بعدَ زَمَنِ الطُّوسِيِّ.

لكنَّ أبا المعالي الكَلْبَاسِيَّ (١٣١٥هـ) نقلَ نصوصاً عن بعضِ عُلَمَاءِ المذهبِ في القرنِ العَاشِرِ والحادي عشرَ، تفيدُ أنَّ أصلَ كتابِ الكشِّيِّ كانَ عندهم، وأنهم كانوا يُراجِعُونَهُ، وَيَسْتَدْرِكُونَهُ منه على مُنتَخَبِ الطُّوسِيِّ.

فمما ذكره: أنَّ الحليَّ (٧٢٦هـ) نقلَ خبراً عن كتابِ الكشِّيِّ، فساقَ سَنَدَهُ هكذا: "عن جعفرِ بنِ أحمدَ بنِ أيُّوبَ، عن صفوانَ، عن منصورٍ، عن أبي سَلَمَةَ الجمَّالِ..."^(٥). فلمَّا جَاءَ

(١) قاموس الرجال (١١/١٣٢).

(٢) انظر: بحار الأنوار (١٠٤/٢٢٤-٢٢٥).

(٣) مناقب آل أبي طالب (٣/١١٨).

(٤) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٢٨٧).

(٥) خلاصة الأقوال، ترجمة خالد بن جرير (ص١٣٦).

زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) عند هذا الموضع قال: "سندُه مجهولٌ مضطربٌ. فإنَّ الشَّيخَ (الطُّوسيَّ) في اختياره رجالَ الكشيِّ رواه مثل ما ذكره المصنِّف. وفي كتاب الكشيِّ رواه عن: جعفر بن أحمد، عن جعفر بن بشير، عن أبي سلمة الجمال^(١). يعني أنَّ ما في مختصر الطُّوسيِّ يخالف ما في الكتاب الأصل. وقد تعقبه فوهَّمه محمد عليُّ الأسترآباديُّ (١٠٢٨هـ)، فذكر أنَّ ما في كتاب الكشيِّ مطابق لما في اختيار الطُّوسيِّ^(٢). وظاهرُ هذه المقارنة أنَّ الأصل ومختصره كانا تحت يديَّ كلِّ من العامليِّ والأسترآباديِّ. يؤيِّدُ هذا أنَّ الأسترآباديَّ في موضع آخر، في ترجمة راوٍ اختلفَ في ضبط اسمه: أهو (بنان) أو (بيان)، فذكر الخلاف، ثم قال: "التحقيقُ أنه (بيان) بالتحتمية بعد الموحدة، كما في اختيار الشيخ من الكشيِّ، وفي أكثر الروايات في الكشيِّ"^(٣). وظاهرُ هذا أنَّ لديه أكثر من نسخة من كتاب الكشيِّ. وهناك مواضع أخرى مُشابهة يُقارَنُ فيها الأسترآباديُّ بين أصل الكتاب ومختصر الطُّوسيِّ^(٤).

ومما يشبهُ هذا نصُّ للسبزواري (١٠٩٠هـ) تكلم فيه عن نسب أبي بصير -أحد مشاهير الرواة عن الباقر والصادق عليه السلام -، فذكر أنه أسديٌّ، ثم قال: "كما يظهر من رجال التجاشيِّ، والكشيِّ، واختيار الرجال"^(٥). وظاهرُ عطفه (اختيار الرجال) على كتاب (الكشيِّ) أنَّ الكتابين كليهما كانا تحت يده.

هذه النصوصُ ربما أفادت أنَّ أصل كتاب الكشيِّ كان موجوداً عند هؤلاء. لكنَّ محمد تقيُّ الثستري (١٤١٥هـ) استبعد ذلك في تعليق له على كلام زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) المنقول آنفاً. ففي رأيه أنَّ الأمر التبس عليه بسبب اختلاف نسخ (مختصر الطُّوسيِّ). فكان يُقارَنُ بين نُسختين مُختلفتين من المختصر، متوهِّماً أنَّ إحداهما تمثل أصل الكتاب. واستدلَّ على ذلك بأنَّ النصَّ الذي نسبهُ العامليُّ لأصل كتاب الكشيِّ ونفاهُ عن اختيار الطُّوسيِّ، نقله

(١) حاشية خلاصة الأقوال، ضمن رسائل زين الدين العاملي المشهور لدى الطائفة بلقب الشهيد الثاني (٩٦٥/٢).

(٢) ذكر ذلك في كتابه (منهج المقال)، ونقله عنه الكلبي في (الرسائل الرجالية ١٧٨/٣).

(٣) منهج المقال (٩٧/٣).

(٤) انظر تلك الأمثلة في: الرسائل الرجالية للكلبي (١٧٩/٣).

(٥) ذخيرة المعاد (١٢٢/١ ق/١).

بعض المتأخرين من اختيار الطوسي^(١).

وما ذكره التستري^(٢) متوجه؛ إذ القرائن تشهد باستبعاد بقاء الكتاب إلى زمن هؤلاء. ولو وجدت نُسخته عند زين الدين العاملي لما فات ابنه الشيخ حسناً (١٠١١هـ) الوقوف عليه، فكلامه في مقدمة كتابه (التحرير الطاوسي) يدل على أنه لم ير الكتاب، ولم يقف عليه^(٣). ثم إن كتاب الكشي مع أهميته - لو بقي إلى القرن العاشر والحادي عشر، لكان من البعيد ضياعه بعد ذلك الوقت. إذ إن هذين القرنين الصفويين شهدا حركة إحياء للتراث الإمامي عامة، ولكتب الرواية والرجال خاصة.

لكن - مع ذلك - فإن الذي يقوى عندي أن نسخة من كتاب الكشي كانت بمصر بين يدي الحافظ ابن حجر^(٤) (٨٥٢هـ). ذلك أي رأيته ينقل عن الكتاب تراجعاً كاملة ونصوباً كثيرة، لا وجود لها في مختصر الطوسي المتداول اليوم.

فمن ذلك:

أنه في ترجمة (الحسين بن زيد الكوفي) قال: "ذكره الطوسي في مصنف الشيعة، وذكره الكشي كذلك، وقال: هو حزمي، منسوب إلى بني حزمة بن مرة بن عوف"^(١). وفي ترجمة (إبراهيم بن حريث)، قال: "ذكره الكشي في رجال جعفر الصادق^(٢) من الشيعة"^(٢).

وفي ترجمة (إبراهيم بن محمد بن العباس الحنلي)، قال: "ذكره أبو عمرو الكشي في رجال الشيعة، وقال: روى عن علي بن الحسن بن فضال"^(٣). وفي ترجمة (إدريس بن هلال) قال: "ذكره الكشي في رجال الشيعة، وقال: كان أحد

(١) انظر: مستدركات أعيان الشيعة (١/٩٣).

(٢) التحرير الطاوسي (ص ٤).

(١) لسان الميزان (٢/٢٨٤/الترجمة ١١٨٢).

(٢) المرجع السابق (١/٤٦/الترجمة ١٠١).

(٣) المرجع السابق (١/١٠٤/الترجمة ٣٠٦)، وفي الأصل (فضالة)، بدل (فضال)، والظاهر أنه تصحيف، فعلي بن الحسن بن فضال، هو المعروف المشهور في هذه الطبقة في كتب الإمامية.

رَجَالِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ^(١). وذكرَ نحو ذلك في ترجمة (إدريسَ بنِ يوسفَ)^(٢).
وفي ترجمة (آدمَ المراديِّ) قال: "ذكرَهُ أبو عمرو الكشيُّ في رَجَالِ الشَّيْعَةِ، وقال: رَوَى
عن جعفرِ الصَّادِقِ عليه السلام^(٣)."

وهناك أمثلةٌ أخرى كثيرةٌ من هذا النوع يطولُ ذكرُها. وكثرتها تبعُدُ إمكانَ الحملِ على
تباينٍ في نُسخٍ مختَصِرِ الطُّوسِيِّ. فقد أحصيتُ في (لسانِ الميزان) أكثرَ من خمسينَ موضعاً، ينقلُ
فيه ابنُ حجرٍ عن الكشيِّ نصوصاً، بل تراجمَ لا وجودَ لها في الكتابِ الذي بينَ أيدينا^(٤). مما
يرجِّحُ أنَّ الحافظَ كانَ يملكُ نسخةً من أصلِ كتابِ الكشيِّ. وبخاصَّةٍ معَ عدمِ أشارتهِ في أيِّ
من هذه المواضعِ إلى أنه ينقلُ من المختصرِ.

ويمكنُ أن يُعزِّدَ هذا الاحتمالُ بموضعٍ في كتابِ (لسانِ الميزان)، حيثُ عقدَ ابنُ حجرٍ
ترجمةً لراوٍ اسمه (جعفرُ بنُ أحمدَ البخاريِّ)، وعرفه بأنه "راويةُ أبي عمرو الكشيِّ". وذكرَ أنه
روى عنه كتابه في معرفةِ الرِّجالِ^(٥). فمن الممكنِ أن يؤخذَ من هذا أن النُّسخةَ التي وقعت
لابنِ حجرٍ من طريقِ هذا الراوي. في حينِ أن الطوسيَّ يروي نسخةً التي انتخبَ منها من
طريقِ هارونَ بنِ موسى التَّلَعُكْبَرِيِّ (٣٨٥هـ)^(٦).

● ثالثاً: تسميةُ الكتابِ:

أما ما انتخبَهُ الطُّوسِيُّ، فقد اشتهرَ باسمِ (اختيارُ معرفةِ الرِّجالِ). وهذه التَّسميةُ تُشعرُ
بأنَّ الكتابَ الأصلَ اسمه: (معرفةُ الرِّجالِ). وبهذه التَّسميةِ ذكره ابنُ شَهْرَآشُوبَ (٥٨٨هـ)، في

(١) المرجع السابق (٣٣٤/١/الترجمة ١٠٢٢).

(٢) المرجع السابق (٣٣٤/١/الترجمة ١٠٢٣).

(٣) المرجع السابق (٣٣٧/١/الترجمة ١٠٣٨).

(٤) انظر مثلاً في الجزء الأول من (لسانِ الميزان) التراجم رقم: (١٠٤١، ١٠٦٣، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٧٣، ١١٩٤،

١٢٠٧، ١٢٦١، ١٣٦٢، ١٣٧٠، ١٤٥٨، ١٤٦٤).

(٥) لسانِ الميزان (١١٠/٢/رقم ٤٤٦).

(٦) الفهرست (ص ٢١٧)، ومن طريقِ الطُّوسِيِّ رواه الحلي في خلاصة الأَقوال (ص ٤٤٥).

أكثر من موضع^(١). وحين ترجم كل من الطوسي والنجاشي للكشي، اختصرا فذكرا الكتاب باسم (كتاب الرجال)^(٢). وبهذا الاسم ذكره محمد بن مكي العاملي (٧٨٦هـ)^(٣).

غير أن ابن شهر آشوب (٥٨٨هـ)، في موضع آخر ترجم للكشي، فقال: له كتاب (معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين)^(٤). فلا أدري هل قصد كتابه هذا أو قصد كتاباً غيره. ولم أجد أحداً نسب للكشي كتاباً بهذا العنوان غيره. لكني رأيت النجاشي في ترجمة نصر ابن الصباح^(١) -أحد الذين أكثر الكشي النقل عنهم- ذكر له كتاباً بعنوان (معرفة الناقلين). ثم نسب في موضع ثانٍ العنوان نفسه للعايشي^(٢) -أشهر شيوخ الكشي-. والظاهر أن ثمة لبساً في تعيين مؤلف هذا الكتاب؛ إذ من البعيد توافق الثلاثة على التأليف بعنوان واحد.

● رابعاً: اسم الكشي ونسبته.

أبو عمرو، محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي. هذا كل ما ذكر في سياق اسمه، فلم يرفع أحد نسبته فوق جدّه، ولا نسب لغير بلدته^(٣). لكن رأيت روايتين عند ابن بابويه (٣٨١هـ) وقع في سلسلة سندها: "...حدثني أبو عمرو محمد بن عبد العزيز الأنصاري الكشي...."^(٤). فإن كان هذا أبا عمرو الكشي، فإن في نسبته للأنصار غرابة؛ إذ لم يذكر أحد مثل هذا في ترجمته، ولا في سياق أسانيده.

أما نسبته (الكشي): ففي ضبطها بحث واختلاف. وقد نُقل عن النجاشي (٤٥٠هـ) أنه

(١) مناقب آل أبي طالب (٣٧٥/٢)، (٢١/٣)، (٢٨٨، ٣٦٩، ٤٧٩).

(٢) رجال النجاشي (ص ٣٧٢/١٠١٩)، الفهرست (٢١٧/رقم ٦١٤)، رجال الطوسي (ص ٤٤٨/٦٢٨٨).

(٣) ذكرى الشيعة (٥٩/١). وانظر: سماء المقال (٨٧/١).

(٤) معالم العلماء (ص ١٣٧).

(١) رجال النجاشي (ص ٤٢٨/رقم ١١٤٩).

(٢) رجال النجاشي (ص ٣٥١/رقم ٩٤٣).

(٣) رجال النجاشي (ص ٣٧٢/١٠١٩)، الفهرست (٢١٧/رقم ٦١٤)، معالم العلماء (ص ١٣٧)، خلاصة الأقوال

(ص ٢٤٧)، رجال ابن داود (١٨٠).

(٤) التوحيد (ص ٤١٧)، (ص ٤٤١)، عيون أخبار الرضا (١٣٩/٢).

ضَبَطَهَا بضمَّ الكَافِ^(١)، ولم أجد ذلك في كلامه. والمتأخرون من علماء المذهب يضبطونها بفتح الكَافِ، وبالشَّينِ المعجمة المشدَّدة^(٢). وفي هذا إشكالٌ عند أهل الأنساب والمعرفة بالبلدان. ذلك أنَّ (كشَّ) بفتح الكَافِ والشَّينِ المُشدَّدة، بلدةٌ على ثلاثِ فَراسِخٍ من جُرجان^(٣)، وليست هي البلدة التي يُنسبُ إليها أبو عمرو الكشِّيُّ؛ إذ هو منسوبٌ إلى بلدةٍ أخرى وراءَ نهرٍ جيحونٍ قُربَ (سمرقند)، حيثُ نشأ هناك، وأخذَ عن جُملةٍ من علماءها، وفي مقدّمهم أستاذه محمدُ بنُ مسعودٍ العيَّاشيُّ السمرقنديُّ^(٤).

وهذه البلدة التي ينسبُ له الكشِّيُّ: ضَبَطَهَا أهلُ المعرفة بكسرِ الكَافِ، وبالسَّينِ المهملة. فيُقالُ في النسبة إليها: (الكسِّيُّ). قال ابنُ الأثير (٦٣٠هـ): "أما (كس) البلدةُ المعروفةُ التي عندَ (سمرقند)، فهي بكسرِ الكَافِ وبالسَّينِ المهملة المشدَّدة. والنسبةُ إليها (كسِّي). وأكثرُ ما يَقُولُها من لا عِلْمَ عنده: (كشِّي) بفتح الكَافِ وبالشَّينِ المعجمة"^(٥). وضَبَطَهَا ابنُ مَكُولا (٤٧٥هـ) —أيضاً— بالكافِ المكسورة والسَّينِ، ثم قال: "والعراقيون وغيرُهم يَقُولُونَهُ بفتح الكَافِ". قال: "وربَّما صحَّفه بعضهم فقالوا بالشَّينِ المعجمة، وهو خطأ". قال: "ولما عبرتُ نهرَ جيحونَ، وحضرتُ بُخارَى وسمرقندَ، وجدتهم جميعهم يَقُولُون: (كس) بكسرِ الكَافِ وبالسَّينِ المهملة"^(٦). وذكر نحواً من هذا الزَّبيديُّ (١٢٠٥هـ)، فإنه حكى قولين في فتح الكَافِ وكسرها، ثم قال: "ولا تقلُ بالشَّينِ المعجمة، فإنه تصحيفٌ"^(٧). ونقل الصَّفديُّ (٧٦٤هـ) وجهين في كسرِ الكَافِ وفتحها، لكن لم يذكر خلافاً في السَّينِ المهملة^(٨). أما السَّمعانيُّ (٥٦٢هـ) فإنه ضَبَطَهَا —أيضاً— بالكسرِ وبالسَّينِ، ونسبَ ذلك للحُفاظِ.

(١) نقله عنه صاحب سماء المقال (٦٩/١).

(٢) الرواشح السماوية (ص ١٢٧)، خاتمة المستدرك (٢٩٠/٣)، الرسائل الرجالية (١٨١/٣)، سماء المقال (٦٩/١).

(٣) الأنساب (٧٧/٥)، الباب في تهذيب الأنساب (١٠٠/٣)، معجم البلدان (٤٦٢/٤).

(٤) رجال النجاشي (ص ٣٧٢). وانظر: الرواشح السماوية (ص ١٢٧)، خاتمة مستدرك الوسائل (٢٩٠/٣).

(٥) الباب في تهذيب الأنساب (١٠٠/٣).

(٦) الإكمال (١٤٤/٧).

(٧) تاج العروس (٤٤٣/١٦).

(٨) الوافي بالوفيات (٢٢٤/١٩).

لكنه رَجَعَ فَقَالَ: إِنَّ المشهورَ بفتح الكافِ وبالشينِ المنقوطة^(١). وأما ياقوتُ (٦٢٦هـ) فضبطها بالفتح وبالشينِ، ثم ذكرَ كلاماً يزولُ به الإشكالُ، فقال: "قد تُعَرَّبُ فتكتبُ بالسَّينِ المهملةِ، والمحدثون يُخطِّئونَ من يقولها بفتح الكافِ والشينِ. وليسَ ذلكَ عندنا بخطاً لأمرين؛ أحدهما: أنَّ أهلها وجميعَ مَنْ بما وراءَ النَّهرِ لا يقولونَ إلا (كَش) بفتح الكافِ والشينِ المعجمة^(٢)، وهم أعرَفُ ببلدِهم. والثاني: أنه اسمُ أعجميٍّ يُتَلَعَّبُ به"^(٣). يعني بذلك أنَّ تعريبَ الأسماءِ الأعجميةِ يقعُ فيه عادةً مثل هذا التباينِ. وقد ارتضى الحافظُ ابن حجرُ هذا التوجيه^(٤). وهو ظاهرُ صنيعِ الحافظِ الذهبي^(٥).

فالحاصلُ من هذا كله أنَّ (الكشِّي): بفتح الكافِ وبالشينِ المعجمةِ استعمالٌ دارجٌ مشهورٌ لا يُعَابُ. غيرَ أنَّ النسبةَ الأشهرَ عندَ المحدثين: (الكسِّي) بالكسرِ وبالسَّينِ المهملةِ. ويجوزُ فيه فتح الكافِ. ولم أرَ مَنْ جمعَ بين الكافِ المكسورةِ والشينِ المنقوطةِ.

• خامساً: حياةُ الكشِّي وشيوخه، وتلاميذه.

لم أجد للكشِّي ترجمةً في المصادرِ السُّنيَّةِ. أما المصادرُ الإماميةُ، فكعادتها شحيحةٌ لا تقدِّمُ الكثيرَ، ولم أجد فيها أيَّ إشارةٍ لتاريخِ مولده أو سنة وفاته، فضلاً عن تفاصيلِ نشأته وسيرته العلمية. وقد أسِفَ لذلك المرجعُ المعاصرُ محمدُ آصفُ الحسيني، فقال: "من المؤسفِ أنه ليسَ لدينا علمٌ كثيرٌ بتاريخ مؤلفه.. ولا بأصل كتابه"^(٦).

والمعلومةُ الوحيدةُ عن نشأة الكشِّي وردت في ترجمته عند النجاشي^(٧) (٤٥٠هـ)، حيث نقلَ أنَّ الكشِّي "صحبَ العياشي، وأخذَ عنه، وتخرَّجَ في داره التي كانت مَرْتَعاً للشَّيعةِ وأهلِ

(١) الأنساب (٧٠/٥).

(٢) وهذا يخالف ما نقله ابنُ مأكولا عنهم.

(٣) نقله عن ياقوت ابن ناصر الدين في (توضيح المشتبه ١٨٦/٧)، ولم أجد هذا النص في (معجم البلدان).

(٤) تبصير المنتبه (١٢١٧/٣).

(٥) سير أعلام النبلاء (٢٣٥/١٢).

(٦) بحوث في علم الرجال (ص ٢٢٥).

العِلْم" ^(١). وأشار الطُّوسِيُّ إلى نحوٍ من هذا حينَ ترجمَ للكشِّيِّ، فوصَّفه بأنه "من غِلْمَانِ العِيَّاشِيِّ" ^(٢)، يعني أنه ممن تَتَلَمَّذَ عليه ^(٣).

ومرادُّهما بالعِيَّاشِيِّ: أبو النَّضْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ السَّمَرَقَنْدِيُّ، صاحبُ التفسيرِ المعروفِ عندَ الإمامِيَّةِ بتفسيرِ العِيَّاشِيِّ. كَانَ رَأْسَ الطَّائِفَةِ بِسَمَرَقَنْدٍ. وَصَفَهُ ابْنُ شَهْرَآشُوبَ (٥٨٨هـ)، فَقَالَ: "يُقَالُ: أَبُو النَّضْرِ أَفْضَلُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ عِلْمًا" ^(١). وَكَانَ هَذَا الشَّيْخُ مُكَثِّرًا مِنَ التَّصْنِيفِ، ذَكَرَ ابْنُ النَّدِيمِ أَنَّهُ كَتَبَ مِائَةً وَخَمْسَةً وَسَبْعِينَ مُصَنَّفًا ^(٢). وَقِيلَ: بَلْ زَادَتْ تَوَالِفُهُ عَلَى الْمُتَتَيْنِ ^(٣). وَكَانَ فَوْقَ هَذَا - ذَا ثَرَاءٍ وَمَالٍ وَرِثَةٍ مِنْ أَبِيهِ. وَقَدْ رَوَى النَّجَاشِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ أَنَّ دَارَهُ كَانَتْ كَالْمَسْجِدِ، مَا بَيْنَ نَاسِخٍ، أَوْ مُقَابِلٍ، أَوْ قَارِيٍّ، أَوْ مُعَلَّقٍ، مَمْلُوءَةً مِنَ النَّاسِ" ^(٤).

وَقَوْلُ النَّجَاشِيِّ إِنَّ الْكَشِّيَّ تَخَرَّجَ عَلَى الْعِيَّاشِيِّ فِي تِلْكَ الدَّارِ، مِنَ الْمَحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى نَقْلِ خَاصٍّ. لَكِنْ مِنَ الْوَارِدِ - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ اسْتَنْبَطَ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ الْكَشِّيِّ نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ أَكْثَرَ فِيهِ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنِ الْعِيَّاشِيِّ لِلْغَايَةِ. وَقَدْ أَحْصَيْتُ مَرْوِيَّاتِهِ الصَّرِيحَةَ عَنْهُ فَبَلَغَتْ ثَلَاثُمِئَةً وَتَسَعَ رَوَايَاتٍ مِنْ أَصْلِ حَوَالِي أَلْفٍ وَمِئَتِي رَوَايَةٍ اشْتَمَلَ عَلَيْهَا مُنْتَخَبُ الطُّوسِيِّ ^(٥). مِمَّا يَعْنِي أَنَّ أَكْثَرَ مِنْ رُبْعِ الْكِتَابِ مَرْوِيٌّ عَنِ الْعِيَّاشِيِّ. وَثَمَّةُ رَوَايَاتٍ أُخْرَى أَكْثَرُ مِنْ هَذِهِ، يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْكَشِّيَّ يَرْوِيهَا - أَيْضًا - مِنْ طَرِيقِهِ كَمَا سَيَأْتِي شَرْحُهُ.

وَالْعِيَّاشِيُّ مِمَّنْ يُمْكِنُ الْإِطْمِئْنَانُ لَكَوْنِهِ مِنْ شُيُوخِ الْكَشِّيِّ الَّذِينَ أَخَذَ عَنْهُمْ، خِلَافًا لِأَكْثَرِ الشُّيُوخِ الَّذِينَ تَبَدَّيْ بِهَمْ أَسَانِيدُ الْكِتَابِ. فَإِنَّ فِي إِثْبَاتِ أَخْذِ الْكَشِّيِّ عَنْهُمْ صُعُوبَةً وَعُسْرًا.

(١) رجال النَّجَاشِيِّ (ص ٣٧٢).

(٢) رجال الطُّوسِيِّ (ص ٤٤٠/رقم ٦٢٨٨).

(٣) انظر رجال الخاقاني (ص ١٢١).

(١) معالم العلماء (ص ١٣٥).

(٢) فهرست ابن النديم (ص ٢٧٤).

(٣) فهرست الطُّوسِيِّ (ص ٢١٢).

(٤) رجال النَّجَاشِيِّ (ص ٣٥١).

(٥) حسب النسخة المطبوعة، فعدد مرويات الكتاب (١١٥١)، غير أنه مرَّ بي في ثنايا الكتاب أخبارٌ غيرُ مرقَّمة.

ذلك أنَّ أكثرَ الأخبارِ المنقولةِ في كتابِ الكشيِّ تبدأ باسمِ الراوي دونَ ذكرِ صيغةِ السَّماعِ منه، فتلَبَّسُ بذلكُ مُسنداتُ الكتابِ بمُعلقاته. فمنَ بَيْنِ حَوالي ألفِ ومائتي روايةٍ لم يُذكرِ السَّماعُ بأوَّلِ الإسنادِ إلا في أقلِّ من مئتينِ وثلاثينَ. ومنَ مجموعِ حَوالي ستينِ شيخاً بُدئتَ بهم الأسانيدُ، لم يُذكرِ السَّماعُ إلا عن تسعةٍ وعشرينَ منهم. وهذه الحالُ تجعلُ من الصَّعبِ التحقُّقَ من كَوْنِ الروايةِ مسموعةً، أو مُعلَّقةً ناقصةً الإسنادِ. وقد ذكرَ المرجعُ المعاصرُ محمدُ آصفَ المحسنيُّ أنَّ الذين روى عنهم الكشيُّ بلا واسطةٍ بظاهرِ العبارةِ أكثرُ من ستينِ راوياً. قال: "لكنَّ الخبيرَ المتأملَ يعلمُ أنَّ جملةً منهم ليسوا من مشايخه، وإنما روى عنهم مُرسلاً"^(١). ومما يزيدُ في الإشكالِ واللبسِ أنَّ أولئك الشُّيوخَ إما أن يكونوا مجاهيلَ -وهذا الغالبُ-، أو أنَّ تراجمهم تحيُّ قاصرةٌ مُقتضبةٌ لا تفيدُ شيئاً في معرفةِ طبقةِ أحدهم أو سنةِ وفاته. ذلك أنَّ عنايةَ كتبِ الرِّجالِ الإماميةِ بسننِ الوفياتِ ضعيفةٌ للغاية. وقد فتشتُ تراجمَ أولئك الشُّيوخِ أجمع، فلم أرَ منهم واحداً ذُكرتْ سنةُ وفاته.

وثمةُ إشكالٍ أكبرُ يضافُ لما تقدَّم. فبعدَ دراسةٍ وتأملٍ تبينُ لي أنه لا يمكنُ الوثوقُ دائماً بأنَّ لفظةَ (حدثني) -المذكورةُ في مطلعِ جملةٍ من أسانيدِ الكتابِ- صادرةٌ من الكشيِّ نفسه. وذلك لأسبابٍ ثلاثة:

السببُ الأوَّلُ: أنَّ طائفةً من أولئك الرواةِ المسبوقةِ أسماءُهم بكلمةِ (حدثني)، روى عنهم الكشيُّ في مواضعٍ أخرى من الكتابِ، وأدخلَ بينه وبينهم وسائطَ.

السببُ الثاني: أنَّ نسخةَ كتابِ الكشيِّ كانَ مشتملةً على أغلاطٍ منذُ القِدَم. فالنَّجاشيُّ (٤٥٠هـ) لما ترجمَ للكشيِّ قال: "له كتابُ الرِّجالِ، كثيرُ العلمِ، وفيه أغلاطٌ كثيرةٌ"^(٢).

السببُ الثالثُ -وهو الأهم-: أنَّ النُّسخةَ المتاحةَ اليومَ هي ما انتخبه الطُّوسيُّ من

(١) بحوث في علم الرِّجال (ص ٢٢٨).

(٢) رجال النَّجاشي (٣٧٢/١٠١٩).

الكتاب الأصل. وقد تقدّم أنّ الطُّوسِيَّ لديه قصُورٌ في فهم تركيبة الإسناد حين يختصره الراوي بحذف أوله مكتفياً بالإحالة على إسناد سابق^(١). فكان الطُّوسِيُّ لا يتفطن لمثل هذا حين ينتزع الحديث من وسط الكتاب، فينقله ناقصاً الإسناد. والذي ظهر لي أنّ هذا الخطأ تكرر منه وهو يقوم بالانتخاب من كتاب الكشّي. وبخاصّة فيما يتعلق بمرويات الكشّي عن أستاذه العياشي. فمن المرجح أنّ الكشّي بسبب إكثاره عن العياشي، كان يختصر اسمه من بعض الأسانيد، مكتفياً بذكره في رواية سابقة، فانتزع الطُّوسِيُّ تلك المرويات من سياقها، وأدرجها في مختصره دون أن يتنبه لسقوط اسم العياشي منها. لأجل ذلك، فإن كثيراً من الأسانيد المثبتة فيما انتخبه الطُّوسِيُّ من كتاب الكشّي تبدأ بأسماء رواة من شيوخ العياشي، مما يرجح احتمال سقوط اسمه من أوائل تلك الأسانيد. وكأنّ المعاصر البهوديّ تنبه لهذا، حين ذكر أنّ الطُّوسِيَّ "ذكر الأسانيد المعلقة على ما وجدها، من دون إصلاحها، فصعب على الناظرين تمييز صحيحها من سقيمها"^(٢).

ولو أنّ للكشّي مرويات كثيرة خارج كتابه، لتوفرت أمثلة عديدة تثبت هذا. لكن الإشكال أنّ الرواية من طريقه نادرة جداً في المصادر الإمامية، ولم أقف من ذلك إلا على تسع روايات فقط^(٣). ومع ذلك، ففي واحدة منها ما يشرح الإشكال: فمن الرواة الذين تبدّئ بهم الأسانيد في منتخب الطُّوسِيَّ: جعفر بن محمد بن معروف. وقد يُنسب إلى جدّه، فيقال: جعفر بن معروف. هذا الراوي له في الكتاب خمس وعشرون رواية^(٤). ثلاث منها مسبقة بلفظ: "حدثني"^(٥). مما يعني بظاهره أنّ الكشّي يروي عنه. وقد

(١) انظر ما تقدم (ص ٧٤٢).

(٢) معرفة الحديث (ص ٥٦).

(٣) انظرها في: كمال الدين (ص ٣١٦، ٣٢٩، ٤٨٠)، أمالي المفيد (ص ٥٣٠)، أمالي الطُّوسِيَّ (٥٣/٤٥، ٥٤)، (٥٦/٤٦)، (٣٨٤/٢٢٢)، (٩٢٦/٤١٢). ومرويات الطُّوسِيَّ في (الأمالي) عن الكشّي موجودة في كتاب الكشّي بالأرقام (٦٣٥)، (٤٩٥)، (٧٩٤).

(٤) اختيار معرفة الرجال: (٥٣، ٦٠، ٦١، ٨٩، ١٠٣، ١٠٧، ١٤٣، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٧، ٢١٠، ٣٧٥، ٣٩٥، ٤٨٨، ٦٠٥، ٧٦٩، ٨٢٤، ٨٦١، ٩١٣، ٩١٤، ٩٤٥، ٩٧٤، ١٠٢٢، ١٠٢٥، ١٠٥٢).

(٥) انظر ذلك في الروايات رقم (١٦٩، ٢١٠، ٦٠٥).

جاءَ في إحدى هذه الروايات:

حدثني جعفر بن معروف، قالَ حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَدَّافٍ، عَنْ عَمْرِ
ابنِ يَزِيدَ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَا ابْنَ يَزِيدَ أَنْتَ - وَاللَّهِ - مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ...^(١).

هذه الرواية عَيْنُهَا أَخْرَجَهَا الطُّوسِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْأُمَالِي) مِنْ طَرِيقِ الْكَشِّيِّ، فَأَدْخَلَ
الْعِيَّاشِيَّ بَيْنَ الْكَشِّيِّ وَجَعْفَرِ بْنِ مَعْرُوفٍ، فَصَارَتِ الرَّوَايَةُ: (عَنِ الْكَشِّيِّ، عَنِ الْعِيَّاشِيِّ، عَنْ
جَعْفَرٍ)^(٢). لَكِنَّ الطُّوسِيَّ حِينَ كَانَ يَنْتَخِبُ مِنْ كِتَابِ الْكَشِّيِّ جَعَلَهَا: (عَنِ الْكَشِّيِّ، عَنْ
جَعْفَرِ بْنِ مَعْرُوفٍ)، دُونَ تَوْسُطِ الْعِيَّاشِيِّ.

وَمَا يَرْجَحُ الرَّوَايَةَ التَّامَّةَ أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ مَعْرُوفٍ شَيْخٌ لِلْعِيَّاشِيِّ لَهُ عَنْهُ رَوَايَاتٌ خَارِجٌ
كِتَابِ الْكَشِّيِّ^(٣). وَيُذَوُّ أَنَّ تِلْكَ الرَّوَايَةَ التَّامَّةَ وَقَعَتْ لِلطُّوسِيِّ مُفْرَدَةً عَنْ كِتَابِ الْكَشِّيِّ، فَلَمْ
يَلْتَبَسْ عَلَيْهِ سِيَاقُهَا. وَدَلِيلُ هَذَا أَنَّ الطُّوسِيَّ يَرْوِي كِتَابَ الْكَشِّيِّ مِنْ طَرِيقِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى
التَّلْعَكْبَرِيِّ عَنِ الْكَشِّيِّ^(٤)، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ أَخْرَجَهَا مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْهُ.

وَهُنَاكَ مِثَالٌ ثَانٍ يَشْرَحُ الْخَلَلَ فِي انْتِخَابِ الطُّوسِيِّ مِنْ كِتَابِ الْكَشِّيِّ. فَقَدْ وَرَدَ فِي
مَنْتَخَبِهِ رَوَايَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِهَذَا اللَّفْظِ: "كُتِبَ إِلَيَّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ..."^(٥). وَظَاهِرُ هَذِهِ
الْعِبَارَةِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَا الْكَشِّيُّ، وَأَنَّ الْفَضْلَ بْنَ شَاذَانَ كُتِبَ إِلَيْهِ كِتَابًا. لَكِنَّ تَرْجُمَةَ الْفَضْلِ فِيهَا
أَنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ (٢٦٠هـ)، فَمَنْ الْبَعِيدُ جَدًّا أَنْ يَكُونَ الْكَشِّيُّ أَدْرَكَهُ فِي سَنٍّ يُمْكِنُ فِيهِ أَنْ يَتَوَجَّهَ
إِلَيْهِ بِكِتَابٍ. وَبِالنَّظَرِ فِي سَائِرِ مَرْوِيَّاتِ الْكَشِّيِّ نَجَدُ هَذِهِ الْعِبَارَةَ تَكَرَّرَتْ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ عَلَى
لِسَانِ الْعِيَّاشِيِّ لَا الْكَشِّيِّ^(٦). لَكِنَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ خَاصَّةً لَمْ يُذَكَّرِ الْعِيَّاشِيُّ بِأَوَّلِ الْإِسْنَادِ، وَلَا

(١) اختيار معرفة الرجال (٦٠٥).

(٢) أمالي الطوسي (٤٥/رقم ٥٣).

(٣) كمال الدين (ص ٤٤١، ٤٤٢، ٦٤٤)، تهذيب الأحكام (٢٣٢/٨١/٤)، الاستبصار (١٥٣/٤٧/٢)، أمالي
الطوسي (ص ٤٥)، (ص ٤٦).

(٤) الفهرست (ص ٢١٧)، ومن طريق الطوسي رواه الحلي في خلاصة الأقوال (ص ٤٤٥).

(٥) اختيار معرفة الرجال رقم (٦٠٠).

(٦) انظر الروايات رقم (٣٨٠، ٦٩١، ٧١١).

وردَ اسمه في الرواياتِ السابقةِ عليه. وليسَ لهذا معنى إلا أنه كانت هناك في أصلِ الكتابِ روايةٌ سابقةٌ عن العيَّاشيِّ أسقطها الطُّوسيُّ، ثم نقلَ هذه الروايةَ ناقصةً الإسنادَ.

وثمة مثالٌ ثالثٌ قريبٌ مما تقدَّم:

فمن الرواةِ الذين أخرجَ لهم الكشيُّ: أبو سعيدٍ، جعفرُ بنُ أحمدَ بنِ أيُّوبَ السَّمرقنديِّ. له في الكتابِ سبعٌ وثلاثون روايةً. اثنا عشر منها مبدوءةٌ باسمه دونَ صيغةٍ تحديثٍ^(١)، مما يوهِّمُ سماعه منه. وقد قالَ النَّجاشيُّ في ترجمته: "روى عنه محمدُ بنُ مسعودٍ العيَّاشيُّ"، ثم ذكرَ النَّجاشيُّ عن نفسه أنه يروي عن هذا الرَّجلِ، من طريقِ الكشيِّ عن العيَّاشيِّ^(٢). وظاهرُ هذا أنَّ الكشيَّ إنما يروي عن هذا الرَّجلِ بتوسطِ العيَّاشيِّ. وقد جاء في كتابِ الكشيِّ تسعُ رواياتٍ عن جعفرٍ هذا من روايةِ العيَّاشيِّ عنه^(٣). وستُ عشرة روايةٌ ذُكرتْ بواسطةِ راوٍ اسمه طاهرُ بنُ عيسى الورَّاق^(٤).

هذا الأمثلةُ تشرحُ الإشكالَ في أسانيدِ نسخةٍ مُنتخبِ الطُّوسيِّ من كتابِ الكشيِّ. وهو إشكالٌ يَرِدُ على الأقلِّ - على جميعِ الرواياتِ المبدوءةِ بأسماءِ شيوخٍ ثبتَ أنهم من شيوخِ أستاذِهِ العيَّاشيِّ.

ومن أشهرِ الشيوخِ الذين تتكرَّرُ الروايةُ عنهم في الكتابِ: أبو الحسن، حمَدَوَيْهِ بنُ نُصَيْرِ بنِ شَاهِي الكشيِّ. وصفه الطُّوسيُّ، فقال: "عَدِمُ التَّظْيِيرِ في زمانه، كثيرُ العِلْمِ والروايةِ، ثقةٌ، حسنُ المذهبِ"^(٥). وفي كتابِ الكشيِّ عنه ما يقربُ من المئتين وخمسين روايةً. ورُغمَ مبالغةِ الطُّوسيِّ في الشَّناءِ عليه، فإنَّ روايةَ هذا الشَّيخِ في غيرِ كتابِ الكشيِّ عَزِيْزةٌ، بل لا تكادُ تُذكرُ.

(١) انظر -مثلاً- الروايات: (٦٦٣، ٦٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢).

(٢) رجال النَّجاشي (٣١٠/١٢١).

(٣) انظر الروايات المرقمة: (٥٩، ١٠٥، ١٨٢، ٢٨١، ٤٩٥، ٦١٤، ٧٠٢، ٧١٨، ٨٨٣، ٩٢٢).

(٤) انظر -مثلاً- الروايات: (٣٤، ٣٥، ١٦٤، ١٦٨، ٢٣٠، ٣٢٢، ٣٧٦، ٣٩٢، ٥١٣، ٥١٤، ٦٤٩).

(٥) رجال الطُّوسي (٦٠٧٤/٤٢١).

كما أن النجاشي والطوسي لم يذكرأه في العلماء المصنّفين من الشيعة. ومع إكثار الكشي من الرواية عنه، ومع وقوع التصريح بالسماع منه في أكثر من سبعين موضعاً يقول فيها: "حدثني حمدويه بن نصير"^(١)، ومع ورود روايتين عنه في الجرح والتعديل، ذكرتا بلفظ: "سألت حمدويه بن نصير عن فلان"^(٢). مع ذلك كله فإن لديّ في إثبات سماع الكشي منه نظراً وتأثلاً، للأسباب الثلاثة التي شرحتها آنفاً. فالمعروف بالرواية عن حمدويه إنما هو العياشي شيخ الكشي. بل الكشي نفسه أخرج في موضعين من كتابه روايتين عن حمدويه بتوسط أستاذه العياشي^(٣). وجميع روايات حمدويه التي وقفت عليها خارج كتاب الكشي منقولة من طريق العياشي عنه^(٤)، إلا روايتين من طريق الكشي، عن حمدويه؛ إحداهما أخرجها المفيد، والثانية عند الطوسي^(٥). وأخشى أنه وقع فيهما الخلل نفسه. وبخاصة أنهما مرويتان من طريق حيدر بن محمد السمرقندي، وقد ترجم له الطوسي، فذكر أنه يروي عن الكشي مصنفات العياشي^(٦).

ولحمدويه بن نصير أخوان أخرج عنهما الكشي أيضاً. أولهما: اسمه إبراهيم، ترجم له الطوسي فقال: "ثقة، مأمون، كثير الرواية"^(٧). وقد أخرج الكشي عنه بضعا وخمسين رواية. لكن لم يذكره إلا مقرّوناً بأخيه حمدويه، فجميع مروياته مبدوءة بلفظ: "حدثنا حمدويه وإبراهيم ابنا نصير"^(٨). وبناءً على ذلك، فإن هذه الروايات يرد عليها ما يرد على روايات

(١) انظر أمثلة لتصريحه بالسماع منه في هذه المواضع: (١٤٤)، (١٥٢)، (٢١١)، (٢١٥)، (٢١٧)، (٢١٩)، (٢٢١)، (٢٢٦)، (٢٢٧)، (٢٢٩)، (٢٣١)، (٢٣٧)، (٢٤٢)، (٢٤٦)، (٢٤٧)، (٢٥٠)، (٢٥٢)، (٢٧١)، (٢٧٤)، (٢٧٥)، (٢٧٦)، (٢٨٦)، (٣٠٠)، (٣١٥)، (٣١٨)، (٣٢٨)، (٣٣٥)، (٣٥٩)، (٣٦١).

(١) اختيار معرفة الرجال (٦٠٠)، (٧٦١).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٦٥٩)، (٧٥٣).

(٣) انظر رواياته عنه في: معاني الأخبار (ص ٢٠١، ٣٣٩)، تهذيب الأحكام (٢/١٨٩، ٧٥١)، (٢/٣٤٣/١٥٩٢)، (١٥٩٣، ١٥٩٤)، (٣/٣٠٧/٩٠٥).

(٤) أمالي المفيد (ص ٢٣)، وأمالي الطوسي (ص ٤١٢).

(٥) رجال الطوسي (٤٢٠/٦٠٧٣).

(٦) المرجع السابق (ص ٤٠٧).

(٧) اختيار معرفة الرجال (رقم ٢٣١).

حَمْدَوَيْهِ مِنْ اِحْتِمَالِ اَنْ تَكُونَ مَرْوِيَةً بِوِاسَطَةِ الْعِيَّاشِيِّ.

أما الأخ الثالثُ لهما، فاسمه محمدُ بنُ نُصَيْرٍ. والظاهرُ أنَّ حاله مع الكشِّيِّ كحالِ أخويه حَمْدَوَيْهِ وإبراهيمَ. فقد أخرجَ عنه الكشِّيُّ إحدى وثلاثينَ روايةً. منها أربعةٌ وعُشرونَ بواسطةِ العِيَّاشِيِّ عنه^(١). ومنها خمسُ رواياتٍ تبدىُ باسمه دُونَ ذِكْرِ صِيغَةِ التَحْدِيثِ^(٢). ووقعَ في مَوْضِعٍ واحدٍ فقط: "حدَّثني محمدُ بنُ نُصَيْرٍ"، وفي مَوْضِعٍ ثانٍ عَطَفَ على أخيه: "حدَّثنا حَمْدَوَيْهِ، ومحمدُ ابنا نُصَيْرٍ"^(٣). والذي يترجَّحُ عندي أنَّ هذه الرواياتِ كُلُّها منقولةٌ بتوسطِ العِيَّاشِيِّ، وأنَّ الطُّوسِيَّ انتزعَها من سياقها، ولم يتفطنَ لعطفها على أسانيدَ سابقةٍ منقولةٍ عن العِيَّاشِيِّ. يؤكِّدُ هذا أنَّ لمحمدَ بنِ نُصَيْرٍ خارجَ كتابِ الكشِّيِّ بضعاٌ وعشرينَ روايةً، كُلُّها منقولٌ من طريقِ العِيَّاشِيِّ^(٤)، ولم أقف على روايةٍ واحدةٍ مَرْوِيَةٍ من طريقِ الكشِّيِّ عن محمدِ بنِ نُصَيْرٍ. بل لم أجد روايةً عنه من غيرِ طريقِ العِيَّاشِيِّ.

هذا ما ترجَّحَ لديَّ في روايةِ الكشِّيِّ عن أولئك الإخوةِ الثلاثة؛ أبناءِ نُصَيْرٍ. وهو احتمالٌ راجحٌ يصعبُ القطعُ به مع ضياعِ أصلِ كتابِ الكشِّيِّ، ومع الافتقارِ لترجمةٍ وافيةٍ له ولبنِ نُصَيْرٍ، إضافةً لندرةِ رواياتِ الإخوةِ الثلاثةِ خارجَ كتابِ الكشِّيِّ.

وبعدَ تحريرِ هذه النتيجةِ رأيتُ في كلامِ محمدِ تقيِّ التُّسْتَرِيِّ (١٤١٥هـ) ما يوافقها في خصوصِ مَرْوِيَّاتِ (محمدِ بنِ نُصَيْرٍ)، دُونَ أخويه (حَمْدَوَيْهِ، وإبراهيمَ). فالتُّسْتَرِيُّ لما رأى كثرةَ روايةِ الكشِّيِّ عن محمدٍ بتوسطِ العِيَّاشِيِّ، استنبطَ عَدَمَ سماعِهِ منه، فقال: "إنما يروى عن أخويه (إبراهيمَ بنِ نُصَيْرٍ)، و(حَمْدَوَيْهِ بنِ نُصَيْرٍ)...، وأما هذا فيروى عن العِيَّاشِيِّ عنه". ثم

(١) انظر -مثلاً- الروايات رقم: (٧٥٠، ٢٧٠، ٣٤٨، ٤٤٩، ٤٦٠، ٦٤٨، ٦٥٩، ٦٨٠، ٦٨٣، ٧١٦، ٧٥٠).

(٢) انظرها في المرويات رقم (١٩٤، ٢٦٩، ٤٩٦، ٥٩٩، ٦١٦).

(٣) اختيار معرفة الرجال (رقم ٦٥٠).

(٤) انظر مثلاً: ما رواه ابنُ بابويه في: من لا يحضره الفقيه (٢/رقم ٢٠٨٢)، وعلل الشرائع (١/٧٢)، وعيون أخبار الرضا (١/١٥٠)، وكمال الدين (٣٩٤)، ومعاني الأخبار (٣٣٩)، (٣٦٩). وانظر: ما رواه الطُّوسِيَّ في تهذيب الأحكام (١/١٠٣٦، ١٠٣٧)، (٢/٧٧٧، ١٥٩٥، ٤٨٧)، (٣/٨٤٤، ٩٤٢، ٩٤٣). وما رواه الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل (١/٤١، ٤٢، ١٩٠، ٢٦٣، ١٠٩٠)، والعياشي في تفسيره (٢/٢١، ٢٢، ٣٤٣).

ذكر أن ما وقع في الكتاب بصيغة (حدثني محمد بن نصير)، فهو معطوف على رواية سابقة ذكر فيها العياشي^(١).

ومن النظائر التي تُلحق بهذا فتؤكده: روايات أخرجهما الكشي من طريق راو اسمه: نصر ابن الصباح، أبو القاسم البلخي. فقد أورد الكشي عنه ثمان وخمسين رواية. وقع في ست منها: (حدثني نصر بن الصباح)^(١). غير أن الخوئي (١٤١٣هـ) استبعد سماع الكشي منه باعتبار علو طبقته. قال الخوئي: "لا يبعد أن يكون رواية الكشي عنه بواسطة محمد بن مسعود العياشي". لكنه عاد فاستشكل الروايات التي وقع فيها تصريح بالسماع^(٢). وعندي أن فيها ما في روايات أبناء نصير. فأصل الإشكال في الجميع جاء من عطف الأسانيد على بعضها في أصل الكتاب، مما أوقع الطوسي في الخطأ وهو ينتخب المرويات منه^(٣). يؤيد هذا أن النجاشي حين ترجم لنصر بن الصباح، قال: "روى عنه العياشي"^(٤)، ولم يذكر الكشي في الرواة عنه.

ومثل هذا يُقال في روايات كثيرة أخرجهما الكشي من طريق شيخ اسمه: (جبريل بن أحمد الفاريابي). فقد روى له في الكتاب سبعين رواية. ست وعشرون منها تبتدئ باسمه دون تصريح بالسماع منه^(٥)، وفي سبع وعشرين روى الكشي عن العياشي عنه^(٦). وفي سبعة عشر

(١) قاموس الرجال (٦٢٦/٩).

(١) اختيار معرفة الرجال (١٢٥، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥٨٤، ٥٩٧، ٨٠٤).

(٢) معجم رجال الحديث (١٥١/٢٠).

(٣) والظاهر أن النجاشي وقع في الخطأ نفسه في ترجمته لنصر بن الصباح (ص ٤٢٨/١١٤٩).

(٤) نقل عبارة النجاشي غير واحد من علماء المذهب، منهم: الأردبيلي في جامع الرواة (٢/٢٩٠)، والكلباسي في الرسائل الرجالية (٣/٣٣٥)، وعلي كني في توضيح المقال (ص ٢٩٩)، والتفرشي في نقد الرجال (٥/٩)، والبروجرد في طرائف المقال (٢/٦٥٦)، والخوئي في معجم رجال الحديث (١٥١/٢٠)، والتستري في قاموس الرجال (١٠/٣٥٢). ومع ذلك، فقد وقع في النسخة المطبوعة: (روى عنه الكشي)، بدل: (روى عنه العياشي).

فإما أنه تصحيف، أو أنه تصرف من طابعي الكتاب بنوه على ظواهر أسانيد اختيار معرفة الرجال.

(٥) انظر أمثلة منها في الروايات رقم: (١٣، ٢١، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٧، ٩٦، ١١٩، ١٣٢).

(٦) انظر مثلاً: (٢٢، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٨٢).

مَوْضِعاً اسْتُفْتِحَتْ رَوَايَاتُ هَذَا الشَّيْخِ بِعِبَارَةٍ: "وَجَدْتُ بَخْطَ جَبْرِيلَ بْنِ أَحْمَدَ"^(١). وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْوِيَّاتِ كُلَّهَا مِنْ طَرِيقِ الْعِيَّاشِيِّ، فَالرَّجُلُ مِنْ شُيُوخِهِ، وَجَمِيعُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ رَوَايَاتِهِ خَارِجَ كِتَابِ الْكَشِيِّ مَنْقُولٌ مِنْ طَرِيقِ الْعِيَّاشِيِّ عَنْهُ^(٢). مِنْهَا رَوَايَةٌ اسْتَعْمَلَ فِيهَا صِيغَةَ الْوَجَادَةِ الَّتِي تَكَرَّرَتْ فِي كِتَابِ الْكَشِيِّ: "وَجَدْتُ بَخْطَ جَبْرِيلَ"^(٣).

وَمِثْلُهُ: الْحَسِينُ بْنُ إِشْكِيْبَ. وَقَعَتْ لَهُ فِي الْكِتَابِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَوَايَةً، ثَنَانٍ مِنْهَا تَبْدَأْنَ بِاسْمِهِ مَجْرَداً مِمَّا يُوْهِمُ أَكْثَمًا مِنْ رَوَايَةِ الْكَشِيِّ عَنْهُ. أَمَّا الْبَقِيَّةُ فَمَرْوِيَّةٌ مِنْ طَرِيقِ الْعِيَّاشِيِّ عَنْهُ^(٤). وَلِلْعِيَّاشِيِّ رَوَايَةٌ عَنْهُ -أَيْضاً- خَارِجَ كِتَابِ الْكَشِيِّ^(٥).

وَمِمَّا يَشْبَهُ هَذَا أَيْضاً: مَرْوِيَّاتُ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ، أَبِي صَالِحِ الْكَشِيِّ. لَهُ فِي الْكِتَابِ خَمْسَ عَشْرَةَ رَوَايَةً عَلَى الْأَقْلِ^(٦). خَمْسٌ مِنْهَا مَسْبُوقَةٌ بِلَفْظٍ: "حَدَّثَنِي". وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَائِلَ الْعِيَّاشِيَّ، فَالرَّجُلُ مِنْ شُيُوخِهِ، رَوَى عَنْهُ خَارِجَ كِتَابِ الْكَشِيِّ^(٧).

وَمِثْلُهُ: آدَمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَلَانِسِيُّ الْبَلْخِيُّ. لَهُ فِي الْكِتَابِ سَبْعُ رَوَايَاتٍ. سِتٌّ مِنْهَا تَبْتَدِئُ بِاسْمِهِ دُونَ صِيغَةِ تَحْدِيثٍ، وَوَاحِدَةٌ جَاءَ بِأَوَّلِهَا: "حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُحَمَّدٍ"^(٨). وَالرَّجُلُ -أَيْضاً- مِنْ

(١) انظر أمثلة منها في الروايات: (٥٨٩، ٧١٣، ٧٤١، ٨٣١، ٨٣٨، ٨٤٢، ٨٦٢، ٩٣٣، ٩٩١، ٩٩٥).

(٢) انظر مثلاً: كمال الدين (ص ٣٢٩، ٤١٣، ٦٤٢)، معاني الأخبار (ص ٢٠٢).

(٣) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٣٥١).

(٤) الكشي: (٢٩٠، ٣٧٩)، (٤٧، ٨٤، ١٩١، ٢٣٢، ٥٥١، ٦٩٠، ٧٠٦، ٧٣٧، ٧٤٠، ٨٢١، ٩٦١).

(٥) انظر ما رواه ابن بابويه في التوحيد (ص ١٧٩)، والخصال (٣٤٣)، وفضائل الأشهر الثلاثة (ص ٣١).

(٦) اختيار معرفة الرجال (٣٩، ٢٥٨، ٣٩٠، ٤٤٥، ٥١١، ٥٣٥، ٦٦٩، ٧٠٠، ٨٤٧، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٨٠، ١٠٤١، ١١١٦).

ووقع في الروايتين: (٤٤٠)، (١٠٧٦): خلف بن حامد، وخالد بن حامد، والظاهر أنه تصحيف.

(٧) انظر: كمال الدين (ص ٢٨٦)، (ص ٦٤٤).

(٨) اختيار معرفة الرجال: (٤٣، ٣٣٨، ٩٢٤، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٥٤، ١٠١٧).

شيوخ العياشي، له عنه روايات في غير كتاب الكشي^(١).

ومثله: محمد بن إبراهيم الوراق السمرقندي. له في الكتاب رواية مسبوقة بلفظ: "حدثني"^(١). وهو من شيوخ العياشي، روى عنه خارج كتاب الكشي^(٢).

وهناك آخرون غير هؤلاء ممن تبدأ بهم أسانيد كتاب الكشي، وهم في طبقة شيوخ أستاذه العياشي. وكثرة هذه الأمثلة تقوي ما ذكرته؛ من أن الطوسي حين انتخب الكتاب لم يتفطن للأسانيد المعطوفة على بعضها، فنقل أسانيد الكشي منقوصة، فصار شيوخ العياشي في الظاهر شيوخاً للكشي.

وإذا كانت الأمثلة السابقة يغلب على الظن فيها سقوط اسم العياشي من أولها، فإن ثمة أسانيد أخرى يحتمل أن يكون الساقط منها غيره. فهناك شيوخ علق عنهم الكشي، ثم روى عنهم في مواضع أخرى بواسطة آخرين غير العياشي.

من ذلك: محمد بن موسى الهمداني. له في كتاب الكشي ست روايات. واحدة منها مبدوءة باسمه دون تصريح بالسماع منه. وواحدة بتوسط محمد بن قولويه. واثنان بتوسط علي بن محمد بن قتيبة. واثنان بتوسط محمد بن أحمد^(٣).

ومثله: إسحاق بن محمد البصري. له في كتاب الكشي ثمان وعشرون رواية. منها رواية

(١) انظر: كمال الدين (ص ٤٠٧، ٤٣٦، ٤٤١، ٤٨٢)، إعلام الوری (٢/٢٥٠).

(١) اختيار معرفة الرجال (٢٢٤). وجاء في الرواية رقم (٤٨١): حدثني إبراهيم الوراق السمرقندي، فمن المحتمل أن يكون سقط اسم محمد من أول السند. فتكون هذه رواية ثانية.

(٢) انظر رواية العياشي عنه في كمال الدين (ص ٤٨١).

(٣) المرجع السابق: (٣١٣، ٣١٤، ٣٥٤، ٥٠٠، ٦١٨، ١٠٨٦).

واحدة مبدوءة باسمه دون تصريح بالسَّماع منه^(١). وخمس روايات بتوسط أحمد بن علي بن كلثوم^(٢) -من شيوخ العياشي^(٣)- وست عشرة رواية بتوسط نصر بن الصباح^(٤). وست روايات بتوسط العياشي^(٥).

هذه الروايات وأمثالها تبرز صعوبة تمييز مشايخ الكشي من خلال كتابه، سواء وقع التصريح بالسَّماع منهم، أو لم يقع. وبخاصة مع غلبة الجهالة عليهم، إذ لا يوجد فيهم من له ترجمة وافية يمكن الاستفادة منها في إثبات سماع الكشي منه أو نفيه. بل أكثرهم لو لم يرو له الكشي في كتابه لما عُرف. وأكثر التراجم التي عقدها الطوسي لبعضهم في فهرسته ورجاله مُستفادة من كتاب الكشي نفسه، كما يظهر للمتأمل.

غير أن ثمة أسماء أخرى يغلب على الظن -بالنظر للطبقة- أنهم شيوخ للكشي. منهم: علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري. ترجم له النجاشي فقال: "عليه اعتمد أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال"^(٦). وقد عددت مرويات الكشي عنه، فبلغت ثمانية وأربعين رواية. منها ست عشرة ذكر فيها السَّماع منه^(٧).

وإنما رجحت أن هذا الراوي شيخ للكشي، لسببين:
الأول: أنه رغم إكثار الكشي عنه في الكتاب، فإنه لم يذكر قط واسطة دونه.
الثاني: أن أكثر ما ورد في الكتاب من طريق هذا الراوي أخبار ومسائل في الرجال

(١) اختيار معرفة الرجال (٤١٤).

(٢) المرجع السابق: (١٠١٥، ١٠١٨، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٧).

(٣) انظر رواية العياشي عنه في كمال الدين (ص ٣٥٠)، (ص ٤٠٨).

(٤) اختيار معرفة الرجال: (٤٢، ٤٤، ١٢٥، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٦٣، ٣٦٤، ٥٠٥، ٥٨٤، ٥٩٧، ٧٤٨، ٨٠٤، ١٠٤٣، ١١٤٦).

(٥) المرجع السابق: (٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٥٨٣، ٥٩١، ٧٤٢).

(٦) رجال النجاشي (ص ٢٥٩/رقم ٦٧٨).

(٧) انظرها في الروايات رقم: (٥٤، ٥٦، ١٠٤، ١٩٦، ٢٧٩، ٣٧٢، ٣٨٠، ٤٥٣، ٧٧٥، ٧٨٨، ٩٠٢، ٩١٠، ٩٢٥، ٩٢٦، ١٠٥٤، ١٠٥٥).

يرويهما عن الفضل بن شاذان أحد مشاهير محدثي الطائفة^(١). وكانت وفاة الفضل سنة (٢٦٠هـ)^(٢)، وعلى هذا، فإن طبقة الراوي عنه ستكون مناسبة لطبقة شيوخ الكشي.

ومثله: الحسين بن الحسن بن بNDAR القمي. له في الكتاب ثتان وعشرون رواية. ورد في أربعة عشر منها التصريح بالسماع^(٣). وحال هذا الشيخ يشبه حال علي بن محمد بن قتيبة. فالكشي لم يذكر واسطة قبله في جميع رواياته عنه. كما أن هذا الشيخ يروي عن سعد بن عبد الله الأشعري المتوفى سنة (٣٠١هـ)، مما يرجح أنه من طبقة شيوخ الكشي.

ومثله في ذلك: محمد بن قولويه. له في الكتاب أربع وخمسون رواية. أكثرها وقع فيه التصريح بالسماع^(٤). ولم يذكر الكشي في الكتاب واسطة بينهما في جميع هذه المواضع. وجل رواياته عن سعد بن عبد الله الأشعري المذكور آنفاً^(٥).

فمثل هؤلاء يغلب على الظن أنهم شيوخ للكشي. أما بالنسبة لأكثر الأسماء المذكورة في مطلع أسانيد كتابه فأمرهم مُشكَلٌ. وبخاصة من لم يُكثِر الكشي عنهم. إذ يوجد في الكتاب حوالي عشرين شيخاً ليس لهم فيه سوى الرواية والروايتين. وليس لهم تراجم، أو روايات خارج كتابه تعرف بها طبقاتهم، من أمثال: محمد بن بشير^(٦)، ومحمد بن رشيد الهروي، وإبراهيم بن المختار، وعلي بن يزداد الصائغ، وأحمد بن إبراهيم السُني، وإبراهيم بن علي الكوفي، وأحمد بن محمد الخالدي، وأحمد بن إبراهيم القرشي^(٧)، وغيرهم.

(١) انظر أمثلة لمروياته عنه (٣٨، ٥٤، ٥٦، ١٠٤، ٢٧٩، ٣٦٧، ٣٨٠، ٤٥٣). وانظر أمثلة لمسائل في الرجال يرويها عنه: (١٢٠، ١٥٤، ٥٥٨، ٩١٠، ٩٢٩، ٩٥١، ٩٧٩، ١٠٣٣).

(٢) اختيار معرفة الرجال (١٠٢٨).

(٣) انظر مثلاً الروايات رقم (١٧٥، ٢١٨، ٢٢٠، ٣٠٩، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٣٢، ٥٤١، ٥٧٠، ٧٤٥، ٩٦٩).

(٤) انظر مثلاً الروايات رقم (١١١، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٨٩، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣٤).

(٥) انظر أمثلة في الروايات رقم (٢٠، ١١١، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٩، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢١).

(٦) هكذا وقع اسمه في سند الرواية رقم (٣٢١)، ويحتمل أنه مصحف من: (محمد بن نصير).

(٧) انظر رواياتهم مرتبين: (٣٢١، ٥٠٦، ٩١٦، ١٠٩، ١١٤٨، ٤٤٨، ٥٥٢، ٤٧٧، ٧١٥).

هذا ما يتعلّق بشيوخ الكشيّ. أما تلاميذه فمصادرُ ترجمته -أيضاً- شحيحةٌ في هذا الجانب كما في غيره. ولئن كان بالإمكان معرفة بعض شيوخه بواسطة أسانيد كتابه، فإنّ هذا المسلك لا يفيدُ في تمييز تلاميذه الرواة عنه. لكنّ بالنظر في الأسانيد التي نُقلَ بها الكتاب، وبالنظر في مرويات الكشيّ القليلة في سائر مصادر الرواية الإماميّة، وجدتُ له خمسةً من التلاميذ الرواة عنه:

- ١ أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه (٣٦٨هـ)، من طريقه روى النجاشي كتاب الكشيّ عن مؤلّفه^(١).
- ٢ هارون بن موسى التلعكبري (٣٨٥هـ)^(٢). ومن طريقه روى الطوسي الكتاب.
- ٣ حيدر بن محمد السمرقندي. ترجم له النجاشي، وذكر أنه يروي عن الكشيّ. وقد وجدتُ له روايات قليلةً عنه في كتب الأمالي الإماميّة^(٣). والظاهر أنه قرين له، ومن طبقته، فقد وصفه الطوسيُّ بأنه "من غلمان العياشي"^(٤)، وهو الوصف الذي سبق أن أطلقه على الكشيّ -أيضاً-. كما أن من الرواة عنه: هارون التلعكبري الراوي عن الكشيّ.
- ٤ جعفر بن أحمد البخاري: وقد تقدّم أن الحافظ ابن حجر رحمته ترجم له وعرفه بأنه "راوي أبي عمرو الكشيّ". وأنه روى عنه كتابه في معرفة الرجال^(٥). لكنّ لم أجد لهذا الراوي ترجمةً عند غير ابن حجر.
- ٥ عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار. تقدّم أن ابن بابويه روى عنه، عن الكشيّ بضعة أخبار^(٦).

(١) انظر روايته عنه في رجال النجاشي (ص ١٢١).

(٢) الفهرست (ص ٢١٧)، ومن طريق الطوسي رواه الحلي في خلاصة الأقوال (ص ٤٤٥).

(٣) انظر: أمالي المفيد (ص ٢٣)، أمالي الطوسي (٥٣/٤٥)، (٣٨٤/٢٢٢)، (٩٢٦/٤١٢).

(٤) الفهرست (١٥٩/١٢٠).

(٥) لسان الميزان (٢/١١٠/رقم ٤٤٦).

(٦) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٣١٦، ٣٢٩، ٤٨٠).

هؤلاء فقط من وقفت على رواية لهم عن الكشي.

● سادساً: طبقة الكشي وسنة وفاته.

لم تذكر مصادر ترجمة الكشي سنة وفاته. وقد استظهر الزركلي أنها كانت في حدود سنة (٣٤٠هـ)^(١)، أما إسماعيل البغدادي فاحتمل وفاته حوالي سنة (٢٩٦هـ)^(٢). ولم يظهر لي على أي شيء اعتمداً. أما المرجع المعاصر علي الخامني، فذكر أن وفاته كانت في حدود منتصف القرن الرابع^(٣).

ومع الإشكالات التي سبق شرحها فيما يتعلق بشيوخ الكشي، فإن النظر في طبقة تلاميذه أفضل سبيل لمقاربة سنة وفاته. وقد تقدم أن من الرواة عنه جعفر بن قولويه، المتوفى سنة (٣٦٨هـ)^(٤)، وهارون بن موسى التلعكبري المتوفى سنة (٣٨٥هـ)^(٥). كما أن النجاشي المتوفى سنة (٤٥٠هـ) يروي عنه بتوسط رجلين^(٦). فالذي يظهر - والله أعلم - أن ما ذكره خامني أقرب للصواب، وأن وفاة الكشي كانت في حدود منتصف القرن الرابع، وربما قبل ذلك بيسير. فقد تقدم أن ابن بابويه (٣٨١هـ) يروي عنه بتوسط شيخه عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار^(٧). وسماع ابن بابويه من هذا الشيخ كان بنيسابور سنة (٣٥٢هـ)، كما صرح بذلك في أكثر من موضع^(٨). كما أن ترجمة الطوسي لحيدر بن محمد السمرقندي - الراوي عن الكشي -، تدل على أنه كان حياً سنة (٣٤٠هـ). حيث ذكر الطوسي أن

(١) الأعلام (٣١١/٦).

(٢) هدية العارفين (٢٢/٢).

(٣) الأصول الأربعة في علم الرجال (ص ٢٤).

(٤) انظر روايته عنه في رجال النجاشي (ص ١٢١).

(٥) الفهرست (ص ٢١٧)، ومن طريق الطوسي رواه الحلي في خلاصة الأقوال (ص ٤٤٥).

(٦) انظر رجال النجاشي (ص ٣٧٢/رقم ١٠١٨).

(٧) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٣١٦، ٣٢٩، ٤٨٠).

(٨) انظر مثلاً: التوحيد (ص ٢٤٢)، (٢٦٩)، وعيون أخبار الرضا (١/١٠٦، ١٢٩، ١٤٥)، (١٠٩/٢).

التَّلْعُكُبْرِيَّ سَمِعَ مِنْهُ تِلْكَ السَّنَةَ^(١).

فهذا القرائنُ مجتمعةً تقوي احتمالَ أن تكونَ وفاةُ الكَشِّيِّ قبلَ منتصفِ القرنِ الرابعِ^(٢).
أما تعيينُ سنةِ وفاته، فلم أجدُ لذلكُ سبيلاً.

وقد يُشكَلُ على هذا ما ذكره محسنُ الأمين (١٣٧١هـ) من أنَّ الكَشِّيَّ وجعفرَ بنَ مُحَمَّدٍ ابنِ قَوْلَوِيَه (٣٦٨هـ) يروِي كلُّ منهما عن الآخر^(٣). فيُحتمَلُ على هذا أن يكونا قرينين من طبقةٍ واحدةٍ. لكني لم أرَ روايةً عن جعفرِ ابنِ قَوْلَوِيَه في كتابِ الكَشِّيِّ، وقد ذكرَ الخوئيُّ (١٤١٣هـ) أنه لم يظفرَ بشيءٍ من ذلك أيضاً. والذي يغلبُ على ظني أن اشتباهاً حصلَ لمحسنِ الأمين. ذلك أن الكَشِّيَّ إنما روى وأكثرَ في كتابه عن مُحَمَّدٍ بنِ قَوْلَوِيَه القُميِّ^(٤)، وسَمَّاهُ في موضعٍ فقال: مُحَمَّدُ بنُ قَوْلَوِيَه الجمال^(٥). وقد ترجمَ الطُّوسِيُّ لِمُحَمَّدٍ هذا، وذكرَ أنه والدُ جعفرِ بنِ قَوْلَوِيَه^(٦). فيكونُ محسنُ الأمينُ قد خلطَ بين الأبِ وابنه.

● سابعاً: مكانةُ الكَشِّيِّ وكتابه عند علماء الطائفة.

أما الكَشِّيُّ نفسه، فقد وصفه النَّجاشيُّ (٤٥٠هـ)، فقال: "كانَ عَيْنًا، ثَقَّةً، وروى عن الضُّعَفَاءِ كثيراً"^(٧). وقال عنه الطُّوسِيُّ (٤٦٠هـ): "ثَقَّةٌ، بصيرٌ بالأخبارِ وبالرِّجالِ، حسنُ الاعتقادِ"^(٨). زادَ في موضعٍ آخر: "مُسْتَقِيمُ المذهبِ"^(٩).

(١) رجال الطُّوسِي (٦٠٧٣/٤٢١).

(٢) وانظر لمزيد البيان: الرسائل الرَّجالية للكلباسي (١٨٣/٣).

(٣) أعيان الشيعة (١٦٥/٩).

(٤) انظر أمثلةً من روايات الكَشِّيِّ عن مُحَمَّدٍ بنِ قَوْلَوِيَه، في الأخبار المرقمة: (٢٠، ١١، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٩، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٥١، ٢٥٣).

(٥) اختيار معرفة الرِّجال (١٠٨٦).

(٦) رجال الطُّوسِي (ص ٢٣٩/٦٢٧٢).

(٧) رجال النَّجاشي (ص ٣٧٢/١٠١٩).

(٨) الفهرست (٢١٧/رقم ٦١٤).

(٩) رجال الطُّوسِي (ص ٤٤٠/رقم ٦٢٨٨).

فهل هذه العبارات مَبْنِيَّةٌ عَلَى نَقْلِ؟ أَوْ أَلْهَا أَوْصَافٌ مُسْتَبْطَئَةٌ مِنْ كِتَابِهِ؟ كَلَا الْإِحْتِمَالَيْنِ وَارِدٌ. لَكِنْ إِذَا نَظَرْنَا فِي وَصْفِهِمْ إِيَّاهُ بِالْمَعْرِفَةِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّجَالِ، فَسَيَكُونُ لَدَيْنَا أُمُورٌ تَسْتَوْقِفُ النَّاضِرَ الْمُتَأَمِّلَ:

من هذه الأمور: أَنَّ الْكَشِّيَّ لَا يُعْرِفُ الْكَثِيرَ عَنْهُ، وَلَا يُعْرِفُ بَعِيرَ هَذَا الْكِتَابِ.

ومنها: نُدْرَةُ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَرَوَى مِنْ طَرِيقِهِ خَارِجَ كِتَابِهِ.

ومنها: قَلَّةُ كَلَامِهِ عَنِ الْأَخْبَارِ وَالرِّجَالِ.

ومنها: قَلَّةُ تَلَامِيذِهِ الرَّائِينَ عَنْهُ.

ومنها: إِهْمَالُ كِتَابِهِ الْأَصْلِ.

ومنها: الْجَهْلُ بِتَارِيخِهِ وَسَنَةِ وَفَاتِهِ.

فترجمة الكشيِّ لم يذكر فيها مُصَنَّفٌ لَهُ سِوَى كِتَابِهِ فِي الرِّجَالِ. وَرَوَايَاتُهُ خَارِجَ هَذَا الْكِتَابِ لَا تَبْلُغُ الْعَشَرَ. وَثَلَاثٌ مِنْ هَذِهِ الْعَشْرِ مَرْوِيَّةٌ مِنْ كِتَابِهِ. وَمَا لَمْ يَوْجَدْ فَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ الْمَفْقُودِ. وَأَمَّا كَلَامُهُ عَنِ الْأَخْبَارِ وَالرِّجَالِ فَقَلِيلٌ لِلْغَايَةِ. وَمَا فِي الْكِتَابِ مِنْ جَرَحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ فَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ غَيْرِهِ، إِلَّا مَا نَدَرَ. وَقَدْ أَحْصَيْتُ مَا صَدَرَ مِنْهُ هُوَ مِنْ تَجْرِيحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ، فَلَمْ أَجِدْ فِي الْكِتَابِ كُلِّهِ سِوَى سَبْعَةِ عَشَرَ نَصًّا فَقَطْ^(١)، مَعَ أَنَّ الْكِتَابَ اشْتَمَلَ عَلَى تَرَاجُمٍ لَأَكْثَرَ مِنْ خَمْسَمِئَةِ رَاوٍ. أَمَّا تَلَامِيذُ الْكَشِّيِّ الرَّائُونَ عَنْهُ، فَلَمْ أَجِدْ سِوَى أَوْلَئِكَ الْخَمْسَةِ الَّذِينَ سَمَّيْتَهُمُ، وَاثْنَانِ مِنْهُمْ مَجْهُولَانِ لَا يُعْرَفَانِ. وَأَمَّا سَنَةُ وَفَاتِهِ فَلَمْ يُنْصَرَّ عَلَيْهَا أَحَدٌ مِنَ الْقَدَمَاءِ، وَلَوْ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ. وَالْمَوْجُودُ مِنْ ذَلِكَ تَقْدِيرَاتٌ وَمُقَارِبَاتٌ يَذْكُرُهَا بَعْضُ الْمَعَاصِرِينَ. زِيَادَةً عَلَى هَذَا كُلِّهِ، فَإِنَّ النَّجَاشِيَّ (٤٥٠هـ) حِينَ تَرْجَمَ لَهُ امْتَدَحَ كِتَابَهُ بِأَنَّهُ "كَثِيرُ الْعِلْمِ"، لَكِنَّهُ اسْتَدْرَكَ فَذَكَرَ أَنَّ فِيهِ "أَغْلَاطًا كَثِيرَةً"^(٢)، وَعَابَ عَلَيْهِ رِوَايَتَهُ عَنِ الضُّعْفَاءِ. وَمِمَّا نَبَّهَ عَلَيْهِ التُّسْتَرِيُّ (٤١٥هـ) أَنَّ النَّجَاشِيَّ فِي رِجَالِهِ لَمْ يَعْتَمِدْ كِتَابَ الْكَشِّيِّ فِي تَرَاجُمِ

(١) انظرها في الروايات ذوات الأرقام: (٤٢، ١٤٩، ٢٣٥، ٤٧١، ٥٨٤، ٥٩١، ٧٤٨، ٧٦٦، ٨٣١، ٨٤٧،

١٠١٦، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٧٧، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٩١). مَعَ التَّنْبِيهِ إِلَى أَنَّ أَرْبَعَةً مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ جَاءَ

الْجَرَحُ فِيهَا عَرْضِيًّا وَسَطَ الْإِسْنَادِ، فَظَاهِرٌ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ الْكَشِّيِّ، وَمِنْ الْمَحْتَمَلِ أَنْ تَكُونَ تَعْلِيْقًا مِنَ الطُّوسِيِّ.

(٢) رِجَالُ النَّجَاشِيِّ (١٠١٩/٣٧٢).

كثيرةً عَقَدَهَا، ولم ينقل ما رواه الكشيُّ في أصحابها^(١). فإن أراد أنه أهمل الكثير مما نقله الكشيُّ في الرواة، فنعم. أما إن أراد أنه لم يعتمد نقله إطلاقاً، فليس الأمر كما قال. فقد نقل النَّجاشيُّ عن الكشيِّ في أكثر من ستِّ عشرة ترجمة^(٢).

لأجل ذلك كله فإن الذي يظهر -والله أعلم- أن الكشيَّ وكتابه لم تكن لهما شهرة ومكانة تُذكرُ قبل زمن الطوسيِّ. فلو كان الرجل مشهوراً معروفاً، لشاعت مروياته في كتب الطائفة، ولكثر تلاميذه، ولعرفت سنة وفاته -على الأقل- كما عرفت سنة وفاة تلميذه ابن قولويه والتلعكبريِّ. فالحديث الإماميُّ آنذاك: إما أن يشتهر بكثرة رواياته، أو بكثرة تلاميذه، أو بكثرة تصانيفه. والكشيُّ لم يتحقق له شيء من ذلك. ورُغم قرب زمن النَّجاشيِّ والطوسيِّ من زمن الكشيِّ، فإن ترجمتهما له جاءت موجزةً مقتضبةً، لا تتناسب مع المكانة التي يتبوَّها اليوم. وفحوى ترجمته عندهما مما يحتمل أن يكون مُستفاداً من كتابه، إذ لم يُضيفا فيها جديداً سوى ذكر إسنادهما الذي يرويان به الكتاب.

فالذي يظهر أن الشهرة إنما حصلت للكشيِّ وكتابه بعدما برز اسم الطوسيِّ (٤٦٠هـ)، وبعدها عكفت الطائفة على تصانيفه، والتي منها انتخابه كتاب الكشيِّ، فكان هذا سبباً لحفظ بعض مادة الكتاب من الضياع. فلما جاء بعد ذلك زمن ابن طاووس (٦٧٣هـ)، وبدأ يشيع منهج النظر في الأسانيد، اعتنى ابن طاووس بمنتخب الطوسيِّ، فجعله أحد مصادر كتابه الرِّجاليِّ المسمَّى (حلُّ الإشكال). ثم جاء ابن داود وابن المطهر الحليَّان، فاعتمدا منتخب الطوسيِّ، وأكثرَا من النقل عنه وهما يؤلفان كتابيهما في الرجال. فمُنذُ ذلك الوقت برز اسم الكشيِّ، ليكون مختصراً كتابه أحد أهم مصادر الرجال الإمامية. حتى قال عنه الداماد (١٠٤١هـ): "هو أحد الأصول التي إليها استناد الأصحاب، وعليها تعويلهم في رجال

(١) قاموس الرجال (٣٩٨/١٢).

(٢) انظر -مثلاً- في رجال النَّجاشيِّ التراجم رقم: (٣٠، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨٨، ١٩٨، ٢٥٤، ٤٢٥، ٦٥٩،

٨١٧، ٨٩٣، ٨٩٦، ١٢٠٨، ١٢٣١).

الحديث^(١). فليُقارَن هذا بإهمالِ العُلَماءِ للكتابِ قبلَ زمنِ الطُّوسيِّ، بل إلى زمنِ ابنِ طاوُوسٍ. وليُقارَن هذا —أيضاً— بما ذكره التُّستريُّ من أنَّ النَّجاشيَّ لم يعتمد كثيراً على كتابِ الكشيِّ بسببِ كثرةِ أغلاطه. فهذه المقارنةُ تدلُّ على أنَّ الطُّوسيَّ هو الذي أحيى ذكرَ كتابِ الكشيِّ وأشهرَ أمره بعدما كادَ يندثرُ خبره، وينمحي أثره.

وهذه النتيجةُ هي ما يفسِّرُ لنا ضياعَ النُّسخةِ الأصلِ من كتابِ الكشيِّ. فالكتابُ لم تُكن له شهرةٌ، ولا كانَ محلَّ عنايةِ عُلَماءِ الطائفةِ. لكن لما وقَّعتَ نسخته بيدَ الطُّوسيِّ، وعمدَ إلى تهذيبها والانتخابِ منها، تلقَّفَ مَنْ جاءَ بعده النُّسخةَ المهدَّبةَ، ثم شاعت تلك النُّسخةُ بعدَ زمنِ ابنِ طاوُوسٍ، حتى لم يعد أحدٌ يسألُ عن الكتابِ الأصلِ.

يقولُ محمدُ تقيُّ التُّستريُّ (١٤١٥هـ) —وهو يتحدثُ عن الأغلاطِ والتَّصحيفاتِ الواقعةِ في كتابِ الكشيِّ—: "سببُ حُصولِ التَّصحيفِ في أصلِ الكشيِّ، لا بُدَّ أنه كانَ لرداءةِ خطِّه، وقلةِ مُراجعةِ أهلِ عصره لكتابه. لأنه كانَ يروي عن الضُّعفاءِ كثيراً. وشيخُه العيَّاشيُّ الذي تخرَّجَ عليه —أيضاً— كانَ يروي عن الضُّعفاءِ كثيراً. وهو عيبٌ عظيمٌ عندَ القُدماءِ. وكانَ شيخُه الآخرُ الذي كانَ أكثرَ منه —بعدَ العيَّاشيِّ— نصرًا الغالي^(١). كما أنَّ أكثرَ ما قاله العيَّاشيُّ أخذه من عليِّ بنِ فضالٍ الفطحي^(٢).

وثمة نصٌّ آخرٌ عن المرجعِ عليِّ خامنئي يؤكِّدُ ضَعْفَ عنايةِ عُلَماءِ الطائفةِ بأصلِ كتابِ الكشيِّ، وذلك حينَ قال: "كتابُ الكشيِّ لم يقعَ بيدَ أحدٍ من عُلَماءِ هذا الفنِّ بعدَ عصرِ الشيخِ الطُّوسيِّ والنَّجاشيِّ. كما أنَّ الظاهرَ —أيضاً— عدمُ رواجِ هذا الكتابِ قبلَ الشَّيخِ. وبعدَ تهذيبه وتلخيصه، هُجِرَ هذا الكتابُ تماماً. فنالت خلاصته —لأنها خلاصته— اعتباراً أكبرَ، واحتلت مكانته^(٣).

(١) الرواشح السماوية (ص ٧٨).

(١) يعني نصر بن الصباح الذي تقدم عند الحديث عن شيوخ الكشي (ص ٧٦٠).

(٢) قاموس الرِّجال (٣٩٧/١٢).

(٣) الأصول الأربعة في علم الرِّجال (ص ٣١).

● ثامناً: وصفُ كتابِ الكشِّيِّ.

كتابُ الكشِّيِّ يَخْتَصُّ من بينِ مَصَادِرِ الرِّجَالِ الإماميَّةِ، بِاشْتِمَالِهِ على أخبارٍ مُسَنَدَةٍ في الكلامِ عن الرواةِ. فما عَدَاهُ من المَصَادِرِ الرِّجَالِيَّةِ لا يوجَدُ فيها -غالباً- سوى أقوالٍ لمؤلِّفِها المتأخِّرينَ عن زَمَنِ الروايةِ. وما يوجَدُ فيها منسُوباً للأوائلِ، فأكثرُه منقولٌ عن الكشِّيِّ، أو مذكورٌ بغيرِ إسنادٍ.

وقد تقدَّم أنَّ منتخَبَ الطُّوسِيِّ كانَ يشتملُ على مُقدِّمةٍ. لكنَّ النسخةَ الموجودةَ اليومَ، خاليةٌ من ذلك، فقد افْتُتِحَتْ بِسَرْدِ سبعةِ أخبارٍ في فَضْلِ روايةِ أَحَادِيثِ الأئمَّةِ، وبيانِ أنَّ العِلْمَ إنما يُؤخَذُ عن شيعتِهِم دُونَ سِوَاهِم. ثم ذَكَرَ بعد ذلك أربعَ رواياتٍ في فَضْلِ أَصْحَابِ عَلِيٍّ عليه السلام. وبعدَ ذلك شرَعَ في التراجُمِ مُبتدئاً بترجمةِ سَلَمَانَ الفَارَسِيِّ عليه السلام.

ولم يلتزم الكشِّيُّ ترتيباً مُعيَّناً في سياقِ التراجُمِ، فلم يُرتَّبِ كتابه على طبقاتِ الرواةِ، ولا على الترتيبِ الهجائيِّ للأسماءِ. وإن كانَ قدَّم في بدايةِ الكتابِ تراجُمَ أَصْحَابِ عَلِيٍّ عليه السلام غيرَ أَنَّهُ لم يلتزمِ الترتيبَ بعدَ ذلك. ولربما كانَ سببُ ذلك عَدَمَ تميُّزِ طبقاتِ أَكْثَرِ الرواةِ وخَفَاءَ سِنِي وفياتِ أَكْثَرِهِم. والكتابُ -في الجملةِ- ليسَ فيه عنايةٌ بِضَبْطِ التواريخِ. فمن النادرِ أنْ تُذكَرَ في ترجمةِ الرَّاوي سنةُ وفاته. فمن مجموعِ (٥١٥) راوياً ترجمَ لهم الكشِّيُّ^(١)، ذَكَرَ سنةَ الوفاةِ لثلاثةِ عشرَ منهم^(٢).

أما بالنسبةِ لمضامينِ التراجُمِ، فيمكنُ تقسيمُها إلى ثلاثةِ أنواعٍ: النوعُ الأوَّلُ: رواياتٌ منسوبةٌ للأئمَّةِ في مدحٍ أو ذمٍّ بعضِ الرواةِ عنهم. والنوعُ الثاني: نصوصٌ ينقلها الكشِّيُّ -غالباً- عن شيوخِهِ أو شيوخِ شيوخِهِ في تجريحِ الرواةِ وتعديليهِم.

(١) حسب إحصاء حسن الأمين في مستدركات أعيان الشيعة (١/١٩٢).

(٢) انظر في الكتاب النصوص ذوات الأرقام: (٢٢٣، ٤٥٦، ٤٧٥، ٥١٥، ٥٧٧، ٥٧٢، ٩٦١، ٦٩٤، ٩٨٤،

١٠٢٨، ١٠٩٤، ١١٢٥).

والنوع الثالث: كلامٌ عن الرواة للكشِّي نفسه.

أما النوع الأول المتضمّن رواياتٍ منسوبةً للأئمة في التجريح والتعديل، فإنّ الكشِّي في سياقها لها يتّبع - في الغالب - مسلك السرد المجرد، بمعنى أنه يسوق تلك المرويّات دون أن يعلّق عليها بشيء، حتى لو كانت تلك الروايات متناقضة متعارضة. فترى الكشِّي يسوقها كما هي دون أن يتعرّض للكلام عنها، أو حلّ التعارض بينها.

وأوضح مثال على هذا: ترجمة زُرارة بن أعين التي تقدّم الكلام عنها^(١). حيث أوردَ فيها رواياتٍ عن الصادق عليه السلام تُزكّيه وتُثني عليه، وتجعله من أهل الجنة، ومن السابقين المقربين، وأنه كان أحبّ الناس إلى الصادق، وأنه لولاه لذهب حديث الباقر. ثم ساق رواياتٍ أخرى عن الصادق - أيضاً - تتضمّن لعنه، وأنه يكذب عليه، وأنه إيمانه سيُسلب منه، وأنه لا يموت إلا تائهاً، وأنه لم يحدث أحدٌ في الإسلام كما أحدث هو^(٢). وقد ساق الكشِّي هذه الروايات، ولم يعلّق إلا على رواية واحدة جاء فيها ذمّ عامٌّ لآل زُرارة^(٣).

وفعل الكشِّي مثل هذا مع كثيرين غير زُرارة، كما في ترجمة: عبد الله بن عباس عليه السلام، وكذلك في ترجمة هشام بن الحكم، وهشام بن سالم، ومحمّد بن مسلم الطائفي، ومحمّد ابن علي بن النعمان^(٤)، وغيرهم. كل هؤلاء أوردَ في تراجمهم مرويّاتٍ في المدح والقدح، ولم يتوقّف عند تعارضها، ولا حاول التوفيق بينها.

واختلاف المرويّات في الرجل الواحد هنا، لا يمثّل اختلاف الأقوال في الراوي في كتب الجرح والتعديل السنيّة. فأقوال محدّثي أهل السنة من المقبول أن يقع بينها تباين مرده إلى اختلاف الاجتهاد بين علماء الحديث، بل من الجائز أن يتغيّر قول الإمام الواحد في جرح

(١) انظر ما تقدم (ص ٨٢٢).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٣٤٥-٣٨١).

(٣) انظر الخبر رقم (٢٣٥).

(٤) انظر تراجمهم: (٢٧١/١)، (٥٢٦/٢)، (٣٤٩/٢)، (٣٨٣/١)، (٤٢٢/٢)، (٦١٢/٢).

الرَّأوي أو تعديله. أما بالنسبة للمرويات الإمامية، فالإشكال فيها أنها منسوبة لمن تفترضُ عصمته، فلا يجوز أن يقع تناقض أو تعارض بينها. لأجل هذا فإنَّ صنيع الكشيِّ في سردِ مروياتٍ متناقضةٍ، مع سكوته عنها يعدُّ قصوراً ظاهراً.

غير أنَّ هذا المسلك وإن غلبَ على الكشيِّ، فإنَّ له في كتابه مواضع قليلة خرج فيها عنه، فأبدى بعض النقد والاعتراض على المرويات التي يذكرها.

من ذلك أنه في ترجمة حذيفة بن اليمان عليه السلام أوردَ خبراً واحداً في الشئ عليه، ثم قال عقيبَه: "سندُه منقطع"^(١). مع أنَّ السندَ متصلٌ إلى عليِّ الرضى عن حذيفة. أي أنَّ الانقطاع بين عليِّ الرضى وحذيفة. وليس من عادة الإمامية التعليل بانقطاع فوق الإمام المعصوم!

وفي ترجمة المفضل بن عمر - وكان يُرمى بقول الخطابية الغلاة أتباع أبي الخطاب -، أوردَ الكشيُّ أخباراً متعارضةً في مدحه وقَدَحِه، منها خبرٌ عن الصادق عليه السلام في الشئ عليه ذكره، ثم علّق عليه بأنَّ جميعَ رواته - عدا شيخه العياشي - من أهل الارتفاع، يعني الغلو. وأوردَ خبراً آخر في مدحه، ثم قال بعده: "أسدُ بن أبي العلاء يروي المناكير، لعلَّ هذا الخبر إنما روي في حال استقامة المفضل قبل أن يُصبحَ خطائياً"^(١). مع أنه أوردَ في الترجمة خبراً عن عليِّ الرضى في الشئ على المفضل بعد مماته^(٢)!

وفي ترجمة يونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين^(٣)، أوردَ أخباراً في الشئ عليه، ثم ساقَ أخباراً أخرى من طريق مشايخ قمٍّ في ذمّه والقَدَح فيه، منها خبرٌ يرويه أحدُ أشهرِ شيوخ قمٍّ،

(١) الخبر رقم (٧٢).

(١) انظر الروايتين رقم (٥٩١)، (٥٨٤).

(٢) انظر الرواية رقم (٥٨٢).

(٣) انظر ترجمته في: رجال النجاشي (ص ٤٤٧/رقم ١٢٠٨)، الفهرست (ص ٢٦٦/رقم ٨١٣)، رجال الطوسي

(ص ٣٤٦/رقم ٥١٦٧).

أحمدُ بنُ محمدٍ بنِ عيسى الأشعريُّ فيه: عن عليِّ الرضّى، أنه قالَ في يونسَ: "ابنُ زانٍ لزانيةٍ... زنديقٌ لغيرِ رُشدِهِ". ثم علقَ الكشيُّ -بعد ذلك-، فقالَ: "فليُنظرِ الناظرُ فيتعجبُ من هذه الأخبارِ التي رواها القميّونَ في يونسَ، وليُعلمَ أنّها لا تصحُّ في العقلِ...". ثم ذكرَ أنَّ أحمدَ بنَ محمدٍ بنِ عيسى رجَعَ عن وقيعته في يونسَ. قالَ: "ولعلَّ هذه الرواياتُ كانت من أحمدَ قبلَ رجوعِهِ"^(١). وكانَ قد ذكرَ قبلَ ذلك أنَّ أحمدَ رجَعَ عن ذمِّ يونسَ لرؤيا رآها!^(٢).

وهذا الجوابُ أعجبُ من سابقِهِ؛ إذ إنَّ أحمدَ بنَ محمدٍ بنِ عيسى، لم يكنْ يذمُّ يونسَ بكلامٍ من عندِ نفسه، بل كانَ يروي أخباراً عن الأئمةِ (المعصومين!) في ذمِّهِ ووصفِهِ بتلكَ البداءةِ، فكيف يُقالُ إنه رجَعَ عن ذمِّهِ لرؤيا رآها؟!

وفي ترجمة أبي الخطاب المتهم بالغلو نقلَ خبراً فيه أنه مدَّ يده إلى حية الصّادق (عليه السلام)، ثم علقَ الكشيُّ وقالَ: "هذا غلطٌ ووهمٌ في الحديث إن شاء الله... وذلك أنَّ مثلَ أبي الخطاب لا يحدثُ نفسه بضربِ يده إلى حيةٍ أقلَّ عبدٍ لأبي عبدِ الله، فكيف هو عليه السلام"^(١).

وفي ترجمة يونسَ بنِ ظبيانَ، أوردَ ثلاثة أخبارٍ في ذمِّهِ وأنه كانَ غالباً يدّعي النبوةَ. ثم ذكرَ روايةً عن الصّادق (عليه السلام) يقولُ فيها عنه: "رَحِمَهُ اللهُ، وبنى له بيتاً في الجنة. كانَ والله مأموناً على الحديث"^(٢). ثم علقَ على سَنَدِ الروايةِ بأنَّ فيها مجهولاً، وقالَ: "هذا حديثٌ غيرُ صحيح، مع ما قد رُوِيَ في يونسَ بنِ ظبيانَ".

وفي ترجمة شُعيبِ العرقُوفِيِّ أوردَ خبراً واحداً فيه مدحٌ له وضعَّفَ سندَهُ، لكن قالَ بعد ذلك: "لم أسمع في شُعيبٍ إلا خيراً"^(٣).

(١) انظر الرواية رقم (٩٥٥).

(٢) انظر الرواية رقم (٩٥٢).

(١) انظر الرواية رقم (٥١٩).

(٢) انظر الرواية رقم (٦٧٥).

(٣) انظر الرواية رقم (٨٣١).

هذه المواضع هي التي رأيتُ الكشِّيَّ تعقَّبَ فيها مروياته بالنَّقدِ. وفي موضعٍ واحدٍ رأيتُه يعلِّقُ على روايةٍ ليقوِّمها ويثبتها، وذلك في ترجمة عبد الله البرقي، حيثُ أخرجَ من طريقه خبراً في تحريم النَّبيذ. ثم قال: "عبدُ الله البرقيُّ هذا عاميٌّ. إلا أنَّ حديثه هذا حسنٌ قريبُ الإسنادِ"^(١). قال هذا، مع أنه لم ينقل شيئاً في ترجمته يُفيدُ توثيقه!

أما النوعُ الثاني من أخبارِ كتابِ الكشِّيِّ: وهو النصوصُ التي ينقلها عن شيوخه أو شيوخِ شيوخه في تجريحِ الرواةِ وتعديلهم. فهذا النوعُ في كتابِ الكشِّيِّ أقلُّ من النوعِ الأوَّل. وقد أحصيتُ الذين نقلَ عنهم، فبلغوا (١٥) شيخاً، نقلَ عنهم (١٠٥) من نصوصِ التعديلِ أو التجريح. غيرَ أنَّ مدارَ نُقُوله على ستةٍ منهم، والبقيةُ إنما نقلَ عنهم الكلمةَ والكلمتين. هؤلاء الستةُ هم:

- ١ عليُّ بنُ الحسنِ بنِ فضالٍ. نقلَ عنه (٢٧) نصّاً.
- ٢ حمْدَوَيْهِ بنُ نُصَيْرٍ، نقلَ عنه (١٩) نصّاً.
- ٣ الفضلُ بنُ شاذانٍ. نقلَ عنه (١٧) نصّاً.
- ٤ محمدُ بنُ مسعودٍ العيَّاشيُّ. نقلَ عنه (١٤) نصّاً.
- ٥ نصرُ بنُ الصَّبَّاح. نقلَ عنه (١٣) نصّاً.
- ٦ الحسنُ بنُ موسى. نقلَ عنه (٧) نصوصٍ فقط.

وبالنسبة للشيخ الثاني: حمْدَوَيْهِ بنِ نُصَيْرٍ، فإنَّ أكثرَ ما جاءَ عنه من الكلامِ في الرواةِ لم يكن من قوله. بل هو مما ينقله عن مُبْهَمين لا يسمِّيهم، بل يستعملُ عباراتٍ من مثل: "عن بعضِ أصحابنا"، أو "عن أشياخي" أو "عن بعضِ المشايخ"، ثم يسوقُ كلاماً في جرحِ الراوي أو تعديله^(١). ولم يخرج عن ذلك إلا في ثلاثة مواضع، حكمَ فيها بنفسه^(٢).

(١) انظر الخبر رقم (٢٠٦).

(١) انظر الروايات رقم (٣٥٧، ٥٦٦، ٦٠٠، ٦٧٦، ٦٩٤، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٢٠، ٧٨٣، ٨٨٩، ٩٠١، ١٠٢٣، ١٠٤٢، ١٠٤٩، ١١٤١).

(٢) انظر الروايات رقم (٧٦١، ٩٠٤، ٩٥٦).

أما النوع الثالث: وهو ما يتعلّق بكلام الكشّي نفسه في الرواة، فهو قليلٌ للغاية؛ إذ الغالبُ عليه النّقل. لذا قال أبو المعالي الكلباسيّ (١٣١٥هـ): "مَوْضُوعُ الْكِتَابِ لِذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْقَادِحَةِ وَالْمَادِحَةِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ الْكَشِّيُّ بِشَيْءٍ إِلَّا نَادِرًا"^(١). وقد نبّه الأردبيليّ (٩٩٣هـ) إلى خطأ يتكرّر من ابن داود الحليّ في رجاله، حيثُ كثيرًا ما ينقل عن الكشّيّ توثيق الرواة في رجالٍ لم يزد الكشّيّ على ذكر روايةٍ مادحةٍ لهم^(٢).

وبسبب طريقة الكشّيّ الغالبة في النّقل المجرد، فإنّ من العسير استنباطُ فهمه في تخرّيج الرواة وتعديلهم. وآراؤه -مع قِلَّتِها-، فإنّ مدارها الجرحُ بالغلوّ. وقد يعمدُ في بعضِ المواضع إلى محاولة استنباط ذلك من خلال ما يرويه المترجم. ففي ترجمته للشاعر سُفيان بن مُصعب العبديّ، أوردَ عن الصادق عليه السلام أنه قال عنه: "عَلِّمُوا أَوْلَادَكُمْ شِعْرَ الْعَبْدِيِّ، فَإِنَّهُ عَلَى دِينِ اللَّهِ". ثم عقّب الكشّيّ وقال: "في أشعاره ما يدلُّ على أنه كان من الطيّارة"^(٣) يعني الغلاة. وفي ترجمة داود بن القاسم الجعفريّ، ذكرَ أنه كانت له منزلةٌ عند الأئمة: الجواد والرّضى والعسكريّ، ثم قال: "وتدلُّ روايته على ارتفاعٍ في القول"^(٤). يعني الغلوّ أيضًا.

أما التوثيق فلم يكن الكشّيّ معنيًا به، وقد نبّه لذلك الأردبيليّ (٩٩٣هـ) حين قال: "ليس التوثيق عادةً الكشّيّ"^(٥). كما أنه لم يكن معنيًا بتحقيق حال المترجمين من خلال ما يُورده في تراجمهم. لهذا عجبَ زين الدين العامليّ (٩٦٥هـ) من صنيع محمد بن مكيّ (٧٢٨هـ) حين قوَّى راويًا بحجّة أن الكشّيّ ذكره "ولم يعرض له بدم"^(٦). قال زين الدين: "مجرد ذكر الكشّيّ له لا يُوجب قبولاً له، فقد ذكر في كتابه المقبول وغيره. بل لو ذكره جميعُ المصنّفين ومن هو أجلُّ من الكشّيّ، لم يُفد ذلك قبوله. فكيف بمثل الكشّيّ الذي يشتملُ

(١) الرسائل الرّجالية (١٨٣/٣).

(٢) مجمع الفائدة (٤٣/٨).

(٣) اختيار معرفة الرّجال (٧٠٤/٢) رقم (٧٤٨).

(٤) المرجع السابق (٨٤١/٢) رقم (١٠٨٠).

(٥) مجمع الفائدة (٤٣/٨).

(٦) ذكرى الشّعبة (١٠٨/٤).

كتابه على أغاليط من جرح لغير مجروح بروايات ضعيفة، ومدح لغيره كذلك، كما نبه عليه جماعة من علماء أهل هذا الفن؟ والغرض من وضعه ليس معرفة التوثيق وضده كعادة غيره من الكتب. بل غرضه ذكر الرجل وما ورد فيه من مدح وجرح، وعلى الناظر طلب الحكم^(١).

وقد أحصيت آراء الكشبي نفسه في الرواة فلم أجد في الكتاب سوى (١٧) نصاً فقط. وبإضافة أقواله لأقوال الشيوخ الذين ينقل عنهم، يصير مجموع ما في الكتاب من نصوص التجريح والتعديل (١٢٣) نصاً.

أما نصوص التعديل فمجموعها (٥٧) نصاً:
 منها (٥) فيها تنصيب على التوثيق في رواية الحديث.
 ومنها (٢٤) نصاً ورد فيها التعديل بلفظة: (ثقة).
 ومنها (٢٨) نصاً، فيها ثناء بالخير والصلاح والفضل، دون تصريح بلفظ التوثيق.

فأما ما فيها تنصيب على التوثيق في الرواية، فثلاثة منها ليست نصوصاً إمامية. بل هي أقوال سنية نقلها الكشبي في توثيق بعض رواة أخبار المذهب. منها: نص مروى عن سفيان الثوري^(١٦١هـ)، قال فيه عن جابر الجعفي: "صدق في الحديث، إلا أنه كان يتشيع"^(١). والنص الثاني عن يحيى بن معين^(٢٣٣هـ) قال فيه عن أبي الصلت الهروي: "نقي الحديث.. ولكن كان شديد التشيع، ولم ير منه الكذب"^(٣). والنص الثالث يظهر أنه عن الحافظ أحمد بن سيار المروزي^(٢٦٨هـ)^(٤)، قال فيه عن أبي الصلت: "ثقة، مأمون على

(١) رسالة وجوب صلاة الجمعة، مطبوعة ضمن مجموع باسم رسائل الشهيد الثاني (١٩٩/١).

(١) انظر الرواية رقم (٣٤٦).

(٢) وقد تصحف في نسخة الكشبي إلى (يحيى بن نعيم)، ولا شبهة في أن الصواب (يحيى بن معين)، فالخبر مروى بسند سني من طريق عباس الدوري راوي تاريخ يحيى بن معين.

(٣) انظر الرواية رقم (١١٤٨).

(٤) وقع في النسخة المطبوعة من رجال الكشبي: (أحمد بن سعيد الرازي)، والظاهر أنه أحد التصحيفات الشائعة فيها، وأن الصواب (أحمد بن سيار المروزي). إذ لم أجد في كتب الإمامية ترجمة لأحمد بن سعيد الرازي. وسند الرواية =

الحديث، إلا أنه يحبُّ آلَ الرُّسُولِ ﷺ، وكانَ دينَه ومَذَهِبَه" (١).

أما النصُّ الرابعُ فذاك الذي رواه الكشِّيُّ عن أحد المتَّهِمِينَ في كُتُب الطَّائِفَةِ؛ فِرَاتُ بن أَحْنَفَ العَبْدِيِّ (٢) أنه قال: "العُقَيْلِيُّ كَانَ من أَصْحَاب عَلِيٍّ، وَكَانَ خَمَّاراً، وَلَكِنَّهُ يُؤَدِّي الحديثَ كما سمع" (٣)!!

أما النصُّ الخامسُ، فقد وردَ عَرَضاً في ثَنَاءِ ترجمةٍ أُخْرَى، حيثُ قالَ الكشِّيُّ في مَطْلَعِ إحدى الروايات: "أحمدُ بنُ عَلِيٍّ بنِ كُلْثُومِ السَّرَخَسِيِّ -وَكَانَ من القَوْمِ (١)، وَكَانَ مَأْمُوناً على الحديثِ- حدَّثني إِسْحَاقُ بنُ مُحَمَّدٍ....." (٢).

أما التعديلُ بلفظة (ثقة)، ففيه البحثُ الذي تقدَّم (٣)؛ إذ مدلولُ تلك الكلمة في لسان عُلَمَاء الإمامية، لا يحملُ المعنى نفسه عند محدِّثي أهل السنة، والذي يتضمَّن توثيق الرَّاوي في دينه وأمانته وكذا في ضبطه وإتقانه.

والناظرُ في سياقاتِ نصوصِ التعديلِ في الكتابِ عموماً، يرى مدارها على أمرين: إما تزكية الرَّاوي في مذهبه، -وهو الغالبُ-، وإما الثناءُ عليه بكونه مأموناً غير متَّهِمٍ في صدقه، حتى مع مخالفته في المذهب. فأما كونُ الرَّاوي مُتَّهَباً مُتَّهَباً لما يروي فلم أجد ما يدلُّ على العناية بهذا الجانب. ولم أرَ في الكتابِ راوياً أُثني عليه في مذهبه، ثم ضُعِّفَ في روايته. إلا في

سُنيُّ، فالرَّاوي عن أحمد: (بركةُ بن الحسن) من محدِّثي أهل السنة، ومن طبقة أصحاب أحمد بن سيار المروزي، (انظر ترجمته في الإكمال ٨/٣، وسؤالات السلفي لخميس الحوزي ٨٦/١). وأحمدُ بن سيارٍ لقي أبا الصَّلْتِ الهرويَّ، وله تاريخٌ ينقلُ منه الخطيبُ البغداديُّ (المتفق والمفترق ١٠٨٣/٢)، ترجمَ فيه لأبي الصَّلْتِ الهرويَّ، وذكر فيه كلاماً طويلاً بمعنى النصِّ المنقولِ هنا رواه عنه الخطيب في (تاريخ بغداد ٤٨/١١).

(١) الرواية رقم (١١٤٩).

(٢) انظر: رجال الطوسي (١٢٠٦/١١٩)، خلاصة الأقوال (ص ٣٨٧)، معجم رجال الحديث (٢٧٢/١٤).

(٣) الرواية رقم (١٥٣).

(١) والسياق يدل على أنه يعني بالقوم: الغلاة.

(٢) الرواية رقم (١٠١٥).

(٣) انظر ما تقدم (ص ٨٠٧).

موضع واحد روى فيه الكشي عن الفضل بن شاذان قوله عن أحد الرواة: "يروي المناكير، وليس بعال"^(١). وكلمة (المناكير) في لسان علماء الطائفة يراد بها النصوص المشتبهة على ما يرونها غلوًا^(٢)، وإن كانوا يختلفون في حد الغلو.

ومما يؤكد ضعف العناية بجانب الضبط والإتقان، حال نصوص التجريح في الكتاب، فجميع الرواة الذين ورد في الكتاب طعن عليهم، كلهم من المتهمين في مذاهبهم عند الإمامية، عدا راوياً واحداً جرح بالجهالة.

فقد ورد في الكتاب (٦٦) نصاً في تجريح الرواة.

منها نص واحد فيه جرح بجهالة الراوي^(١).

و(٥٩) نصاً طعن في مذهبه: إما بكونه فطحياً، أو واقفياً، أو ناووسياً، أو مرجئاً، أو من العلالة، أو من العامة (أهل السنة). وقد يجمع فيها بين التهمة في المذهب، والرمي بالكذب^(٢).

و في خمسة نصوص وقع اتهام تسعة من الرواة بالكذب مجرداً. لكن بمراجعة تراجمهم عند الكشي وعند غيره تبين أن الجميع متهمون في مذاهبهم عند الإمامية^(٣).

ويوجد نص واحد فقط، جاء عرضاً في موضع أراد فيه الكشي أن يضعف خبراً في الشناء على الفضل بن عمر المتهم بالغلو، فطعن في أحد رواة الخبر بأنه: "يروي المناكير"^(٤). ولم أجد

(١) الرواية رقم (٨٥٠). وثمة موضع آخر ملتبس. ففي الرواية رقم (٢٩٦) نقل الكشي عن ابن فضال أنه قال عن أبي بصير: "أما الغلو فلا. لم يتهم. ولكن كان مخلطاً". وتكررت هذه الرواية بالرقم (٩٠٣). لكن نص هذه الرواية في سلامته إشكال كثير. انظر قاموس الرجال (٣٨٦/١٢)، (٤٥١/١٢)، (٤٧١/١٢).

(٢) انظر -مثلاً- في كتاب الكشي: الرواية رقم (٧٦٦).

(١) الرواية رقم (١١٤٠).

(٢) انظر -مثلاً- الروايات رقم: (٨٣١)، (٨٥١)، (٧٥٥)، (٧٥٦).

(٣) انظر الروايات رقم: (٥٥٨)، (٨٥١)، (٩٩٩)، (١٠٠١)، (١٠٠٥)، (١٠٣٣).

(٤) انظر الرواية رقم (٥٨٥).

ترجمة لهذا الراوي. غير أن الكشي - كأكثر علماء الطائفة - يستعمل كلمة (الناكير) للدلالة على أخبار الغلو في الأئمة. مما يرجح أن هذا الراوي - أيضاً - متهم في مذهبه^(١). وبخاصة أن الرواية التي ورد فيه اسم هذا الراوي، والتي أراد الكشي تضعيفها، تتعلق بالثناء على متهم بالغلو.

فالحاصل من هذا كله أن الجرح في كتاب الكشي في مجمله يدور مع مذهب الراوي. ولا يعني هذا أن كل مطعون في مذهبه مُضعفٌ عنده. لكن العكس هو الموجود في الكتاب، فكل راوٍ أورد فيه جرحاً، فهو متهم في مذهبه عنده.

● تاسعاً: الصحابة في كتاب الكشي.

عقد الكشي في كتابه تراجم لجماعة من أصحاب النبي ﷺ، وكعادة الإمامية، فإنه في ترجمته هؤلاء لم يكن ينظر في سيرتهم وأخبارهم وسابقتهم وجهادهم مع النبي ﷺ، بل كان ينظر إليهم من خلال موقفهم من علي ﷺ، وهل كانوا خصوماً له أو أنصاراً حسب الصورة التي ترسمها الروايات الإمامية. فبهذا الاعتبار أورد مدائح في تراجم كل من: سلمان الفارسي، وأبي ذر، وعمار بن ياسر، وخزيمة بن ثابت، وسهل بن حنيف، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله ﷺ^(١). ومما نقله عن الفضل بن شاذان - أحد أعيان المذهب - قوله: "من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام: أبو الهيثم بن التيهان، وأبو أيوب، وخزيمة بن ثابت، وجابر بن عبد الله... فسمى ستة عشر صحابياً"^(٢).

وفي ترجمة أبي أيوب الأنصاري ﷺ أورد - أيضاً - عن الفضل بن شاذان أنه سئل عن

(١) انظر الرواية رقم (٧٦٦).

(١) انظر تراجمهم في الكتاب على التوالي (٢٦/١، ٩٨، ١٢٦، ٢٦٠، ١٦١، ٢٠٠، ٢٠٥).

(٢) اختيار معرفة الرجال (رقم ٧٨).

قتال أبي أيوب مع معاوية بن أبي سفيان المشركين، فقال: "كان ذلك منه قلة فقه وغفلة. ظن أنه يعمل عملاً لنفسه، يقوي به الإسلام ويوهي به الشرك. وليس عليه من معاوية شيء كان معه أو لم يكن" (١).

أما في ترجمة ابن مسعود رضي الله عنه فنقل عن الفضل أنه قال عنه: "خلط ووالى القوم ومال معهم وقال بهم" (٢). وفي ترجمة بلال وصهيب رضي الله عنهما، روى عن جعفر الصادق أنه قال: "كان بلال عبداً صالحاً، وكان صهيب عبداً سوء يكي على عمر" (٣). وروى عن الباقر أنه قال: "ألا أخبركم بأهل الوقوف (يعني الذين توقفوا في القتال مع علي رضي الله عنه): أسامة بن زيد وقد رجع فلا تقولوا إلا خيراً، ومحمد بن مسلمة، وابن عمر مات منكوباً" (٤).

وإن لم يكن الطوسي أسقط شيئاً من تراجم الصحابة في كتاب الكشي، فإن الذي يظهر من صنيعه أنه إنما ترجم لمن ظهر عنده أنه كان من أنصار علي رضي الله عنه، أو من كان أمره ملتبساً، فذكره ليحلي حاله لأهل المذهب. أما من تقطع الإمامية بكونهم خصوماً لعلي رضي الله عنه فإن الكشي لم يترجم لأحد منهم. وعلى رأس هؤلاء كبراء الصحابة: الصديق والفاروق وعثمان وطلحة والزبير وسائر أمهات المؤمنين. بل إنه أضرب عن ذكر أكثر الصحب الكرام رضي الله عنهم، فلم يذكر منهم إلا القليل. وهو بهذا يسير على الطريقة الإمامية التي تجعل الأصل في الصحابة التفاف، ما لم يثبت عكس ذلك. والبراءة من التفاف تكون عندهم بولاية علي رضي الله عنه حسب مفهومها الإمامي. لأجل ذلك، فإن الكشي مع إغفاله تراجم أولئك الأكابر، إلا أنه أدرج في الكتاب مرويات كثيرة في ذمهم والوقعة فيهم، ذكرها في ثانياً تراجم لغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. وأوضح مثال على ذلك، ما أورده في ترجمة محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، حيث ذكر مرويات سوء منسوبة للصادق جعفر رضي الله عنه، فيها: أن محمد بن أبي بكر من أنجب النجباء، غير أنه من بيت سوء، وأن النجابة إنما جاءت من قبل أمه لا من قبل أبيه، وفيها

(١) المرجع السابق (رقم ٧٧).

(٢) المرجع السابق (رقم ٧٨).

(٣) المرجع السابق (رقم ٧٩).

(٤) المرجع السابق (رقم ٨١).

أنه بايعَ عَلِيًّا عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْ أَبِيهِ وَمِنْ عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(١). وفي الكتابِ مَروياتٌ أُخرى مُشابهةٌ فيها طعنٌ على جملةٍ من أعيانِ الصَّحَابَةِ الْأَطْهَارِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ ^(٢).

وقد امتدَّت هذه الطُّعُونُ لِتَشْمَلَ جَمْعاً من أئمةِ السَّلَفِ وأعيانهم بعدَ جيلِ الصَّحَابَةِ. من ذلك أنه نُقِلَ عن الفضلِ بنِ شاذانَ أنه سئلَ عن الزُّهَّادِ الثَّمَانِيَةِ: (الرَّيِّعُ بنِ خُثَيْمٍ، وَهَرَمُ بنِ حَيَّانَ، وَعَامِرُ بنِ عَبْدِ قَيْسٍ، وَأُوَيْسُ الْقَرْنِيِّ، وَأَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ، وَمَسْرُوقُ بنِ الْأَجْدَعِ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ)، فَأَثْنَى عَلَى الْخَمْسَةِ الْأَوَّلِ لَأَنَّهُمْ "كَانُوا معَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمِنْ أَصْحَابِهِ، وَكَانُوا زُهَّاداً أَتْقِيَاءَ". ثم قالَ: "وأما أَبُو مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ، فَإِنَّهُ كَانَ فَاجِراً مُرَائِياً، وَكَانَ صَاحِبَ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَحْتِثُّ النَّاسَ عَلَى قِتَالِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... وَأَمَّا مَسْرُوقٌ، فَإِنَّهُ كَانَ عَشَّاراً لِمُعَاوِيَةَ.. وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ كَانَ يَلْقَى أَهْلَ الْكُوفَةِ بِمَا يَهُوُونَ، وَيَتَصَنَّعُ لِلرَّئَاسَةِ، وَكَانَ رَئِيسَ الْقَدْرِيةِ..." ^(١).

● عاشرًا: الأغلاط والتحريفات في كتاب الكشي:

كتابُ الكَشِيِّ منذُ الْقِدَمِ مَوْصُوفٌ بِكَثْرَةِ أَغْلَاطِهِ وَتَحْرِيفَاتِهِ. وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ نَبَّهَ لَذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ النَّجَّاشِيُّ (٤٥٠هـ)، فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ وَصَفَ الْكِتَابَ فَقَالَ: "كَثِيرُ الْعِلْمِ، وَفِيهِ أَغْلَاطٌ كَثِيرَةٌ" ^(٢). وَهَذِهِ الشَّهَادَةُ لَهَا أَهْمِيَّتُهَا الْبَالِغَةُ، إِذْ إِنَّ النَّجَّاشِيَّ مِمَّنْ وَقَفَ عَلَى أَصْلِ كِتَابِ الْكَشِيِّ، فَهُوَ لَمْ يَكُنْ يَتَحَدَّثُ عَنِ النُّسخَةِ الْمُخْتَصَرَةِ الَّتِي انتخبَهَا الطُّوسِيُّ.

أما المعاصرُ مُحَمَّدُ تَقِيُّ التُّسْتَرِيِّ (١٤١٥هـ) ففِي رَأْيِهِ أَنَّ الْأَغْلَاطَ وَالتَّحْرِيفَاتِ إِنَّمَا وَقَعَتْ مِنْ نُسَاخِ الْكِتَابِ لَا مِنْ الْكَشِيِّ نَفْسِهِ، وَحُجَّتُهُ أَنَّ تِلْكَ الْأَغْلَاطَ مِمَّا "لَا يَشْتَبِهُ فِي مِثْلِهِ الْأَغْبِيَاءُ، فَضْلاً عَنْ مِثْلِهِ مِنَ الْأَجْلَاءِ" ^(٣). وَهَذَا الرَّأْيُ وَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلاً، إِلَّا أَنَّ ظَاهَرَ عِبَارَةِ

(١) اختيار معرفة الرجال، المرويات رقم (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦).

(٢) انظر -مثلاً- المرويات رقم: (٥٩، ٦٠، ٩٥، ١٠٨، ١١٨، ٣٦٣).

(١) اختيار معرفة الرجال (١/٣١٤/رقم ١٥٤).

(٢) رجال النَّجَّاشِيِّ (١٠١٩/٣٧٢).

(٣) قاموس الرجال (٣٩٦/١٢). وانظر نحو ذلك في (٤٨٦/٩).

التَّجَاشِيَّ أَنْ الْأَغْلَاطَ إِنَّمَا وَقَعَتْ مِنَ الْكَشِّيِّ نَفْسِهِ. وَإِذَا كَانَ التُّسْتَرِيُّ أَرَادَ الدَّفْعَ عَنِ الْكَشِّيِّ حِينَ أَلْقَى التَّبِعَةَ عَلَى التُّسَاخِ، فَإِنَّ تِلْكَ الْأَغْلَاطَ الَّتِي يَقُولُ: إِنَّمَا لَا تَشْتَبِهْ إِلَّا عَلَى الْأَغْيَاءِ، قَدْ رَاجَتْ عَلَى الطُّوسِيِّ، فَنَقَلَهَا مُقَرَّأً لَهَا وَهُوَ يَقُومُ بِانْتِخَابِ الْكِتَابِ، بَلْ إِنَّهُ اعْتَمَدَ بَعْضَ تِلْكَ الْأَغْلَاطِ وَبَنَى عَلَيْهَا فِي كِتَابِهِ (الرَّجَالِ).

وفيما يأتي نماذج وأمثلة للأغلاط التي وقع فيها الكشِّيُّ:

١- في ترجمة يحيى بن أمّ الطَّوِيلِ، أوردَ خَبْرًا عن الباقرِ فيه أنه ذكرَ جماعةً ممن آذاهم الحجاجُ، ومما وردَ في الخبرِ: "أما سعيدُ بنُ المسيَّبِ فنَجَا، وذلك أنه كَانَ يُفْتِي بِقَوْلِ الْعَامَّةِ، وَكَانَ آخِرَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"، وأما أبو خَالِدٍ الْكَابُلِيُّ، فَهَرَبَ إِلَى مَكَّةَ وَأَخْفَى نَفْسَهُ فَنَجَا. وأما عامرُ بنُ وَائِلَةَ فَكَانَتْ لَهُ يَدٌ عِنْدَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فَلَهَى عَنْهُ...^(١).

ففي هذا الخبرِ جَعَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ الْمَوْلُودَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ! وَمَنْ الْوَاضِحُ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِسَعِيدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ وَصْفٌ لِعَامِرِ ابْنِ وَائِلَةَ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ، فَهُوَ آخِرُ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَاةً^(٢). وَهَذَا الْمَوْضِعُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْكَشِّيَّ نَفْسَهُ نَقَلَهُ مِنْ مَصْدَرٍ دَخَلَهُ تَحْرِيفٌ وَخَلَلٌ. وَقَدْ نَقَلَ الطُّوسِيُّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ كَمَا هِيَ، وَلَمْ يُعْلَقْ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ.

٢- من أغلاطه الْفَاحِشَةُ أَنَّهُ ذَكَرَ الْأَخْبَارِيَّ الشَّهِيرَ أَبَا مِخْنَفٍ لُوطَ بْنَ يَحْيَى، الْمَتَوَفَّى مُنْتَصَفَ الْقَرْنِ الثَّانِي، فَعَدَّهُ مِنْ صَحْبِ عَلِيٍّ وَالْحُسَيْنِ ﷺ! وَهَذَا الْخَطَأُ الْفَادِحُ مِمَّا أَسْقَطَهُ الطُّوسِيُّ فِي مِنتَخِبِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ نَقَلَهُ عَنِ الْكَشِّيِّ فِي كِتَابِيهِ (الْفَهْرِسْتُ)، وَ(الرَّجَالِ)، ثُمَّ تَعَقَّبَهُ فَذَكَرَ أَنَّ الَّذِي صَحَبَ عَلِيًّا ﷺ إِنَّمَا هُوَ يَحْيَى وَالِدُ أَبِي مِخْنَفٍ^(٣). وَهَذَا -أَيْضًا- غَلَطٌ مِنَ الطُّوسِيِّ، فَوَالِدُ أَبِي مِخْنَفٍ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيًّا ﷺ. وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْمَعَاصِرُ مُحَمَّدُ تَقِيَّ

(١) اختيار معرفة الرجال (١/رقم ١٩٥).

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/٢٦٠/رقم ١٠١٥٩).

(٢) الفهرست (ص ٢٠٤/رقم ٢٠٤)، رجال الطوسي (ص ٨١/رقم ٧٩٦).

التُّسْتَرِيُّ (١٤١٥هـ)، فذكرَ أنَّ الذي كانَ من أصحابِ عليٍّ عليه السلام إنما هو مِخْنَفُ بْنُ سُلَيْمٍ، والدُّ جَدُّ أَبِي مِخْنَفٍ^(١). وهذا هو الصَّوَابُ، فإنَّ أبا مِخْنَفٍ اسْمُهُ: لوطُ بْنُ يُحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مِخْنَفِ بْنِ سُلَيْمٍ^(٢). ومِخْنَفُ كانَ من قُوَّادِ جيشِ عليٍّ يومَ الجَمَلِ، وقد ولاه بعدَ ذلكَ على أصبَهانَ، ثم شهدَ معه صُفَيْنَ، وقُتِلَ بها، وكانتَ لَهُ صُحْبَةٌ عليه السلام^(٣).
وغلَطُ الكَشِّيِّ في طبَقَةِ أخبارِ شِيعِيٍّ شَهِيرٍ كأبي مِخْنَفٍ، يوجبُ التَّردُّدَ فيما وُصِفَ به من المَعْرِفَةِ بالأخبارِ وبالرَّجَالِ، وبخاصَّةٍ مع ما يُضَافُ لذلكَ من أخطاءٍ أخرى مُشابهةٍ.

٣- ومن أخطاءِ الكَشِّيِّ الظَّاهِرَةِ أَنَّهُ سَمَّى جَمَاعَةً من أصحابِ عليٍّ بنِ موسى الرِّضَى المتوفى سنة (٢٠٣هـ)، فعَدَّ معهم: أبا العباسِ عبدَ اللَّهِ بنِ جَعْفَرٍ الحِمِيرِيَّ^(١). وهذا غَلَطٌ فَاحِشٌ آخرُ نَبَّهَ عليه أبو القاسمِ الخوئيُّ (١٤١٣هـ)، ومحمَّدُ تقيُّ التُّسْتَرِيُّ (١٤١٥هـ)^(٢). فأبو العباسِ الحِمِيرِيُّ من مشاهيرِ رُوَاةِ الشَّيْعَةِ ومُصَنِّفِيهِمْ، متأخِّرٌ عن طبَقَةِ أصحابِ الرِّضَى، بل الظَّاهِرُ أَنَّهُ من مُعاصِرِي الكَشِّيِّ. إذ هو من شيوخِ محمَّدِ بنِ الحسنِ بنِ الوليدِ المتوفى سنة (٣٤٣هـ)، وقد ذكرَ النَّجاشيُّ في تَرْجُمَتِهِ أَنَّهُ قَدِمَ الكُوفَةَ وَحَدَّثَ بها بعدَ سنة (٢٩٠هـ)^(٣). فمن المؤكَّدِ أَنَّهُ لم يكنْ من أصحابِ الرِّضَى، ومع البُعْدِ الزمانيِّ بينهما، فإنَّ الحِمِيرِيَّ مُكثِرٌ من التَّصْنِيفِ، ورواياته في كُتُبِ المَذْهَبِ كَثِيرَةٌ. وليس فيها روايةٌ واحدةٌ عن الرِّضَى عليه السلام. بل إنَّ للحِمِيرِيَّ كتاباً مذكوراً في تَرْجُمَتِهِ عُنْوَانُهُ: (قُرْبُ الإسنادِ إلى الرِّضَى)، وهذا العُنْوَانُ يُقصدُ به الأسانيدُ العالِيَةُ القَرِيبَةُ التي يروي بها أخبارَ الرِّضَى. وهذا الغَلَطُ الظَّاهِرُ مما مشى على الطُّوسِيَّ -أيضاً- فأقرَّهُ في مُنتَخَبِهِ، واعتمده في كتابه (الرَّجَالِ)، حيث سَمَّى الحِمِيرِيَّ في جُمْلَةِ أصحابِ

(١) قاموس الرجال (٣٩٦/١٢).

(٢) انظر: تاريخ الرسل والملوك (٦٢/٣)، اللباب في تهذيب الأنساب (٥٢٩/١)، الإصابة (٧٨٥٣/٥٥/٦).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٤٢٥/٨)، تاريخ الرسل والملوك (٣٦/٣، ٤٨)، معرفة الصحابة (٢٦١١/٥)، طبقات الحديثين بأصبهان (٢٧٨/١)، الاستيعاب (٢٥٣٤/١٤٦٧/٤)، تاريخ دمشق (٤٧٩/٤٢).

(١) اختيار معرفة الرجال (٨٦٤/٢).

(٢) معجم رجال الحديث (١٥٠/١١)، قاموس الرجال (٣٩٦/١٢).

(٣) رجال النَّجاشي (ص ٢١٩).

الرَضَى^(١). فكانَ صَنِيعُ الطُّوسِيِّ مَثَارَ عَجَبِ التُّسْتَرِيِّ وَإِنْكَارِهِ^(٢).

٤- ومن أغلاطه المشابهة لما تقدّم: أنه عدّد محمد بن إسماعيل بن بزيع في أصحاب أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام، ثم رجّع فذكره في جملة أصحاب محمد بن علي الجواد^(٣). مع أن الباقر توفي سنة (١١٤هـ)، والجواد وُلِدَ سنة (١٩٥هـ)^(٤)، فالجمع بين صحبتيهما متعذّر. وقد يتّضح سببُ هذا الغلطِ بالنّظر في الخبر الذي أورده الكشيُّ تحت الترجمة في الموضعين، فقد ساق بسنده عن محمد بن إسماعيل بن بزيع أنه قال: "سألت أبا جعفر عليه السلام أن يأمر لي بقميص أعدّه لكفني...". فلربّما أشكل على الكشيِّ معرفة المقصود بأبي جعفر في الرواية، فالباقر والجواد كلاهما يُكنى أبا جعفر، فلعلّه لذلك أورّد الرّجل في أصحاب كلٍّ منهما، وذكر له هذه الرواية. مع أن طبقة ابن بزيع وترجمته في سائر المصادر تقطع الشكّ، وتبعد احتمال إدراكه الباقر عليه السلام^(٥).

٥- في ترجمة أبي طالب عبد الله بن الصّلتِ القميّ، كرّر الكشيُّ الخطأ السابق، فعده في أصحاب الباقر، ثم أعاد ذكره في أصحاب الجواد عليه السلام، وفي الموضعين ساق بإسناده عنه أنه قال: "كتبْتُ إلى أبي جعفر عليه السلام بأبياتٍ شعرٍ، وذكرتُ فيها أباه..."^(٦). فالظاهر أن منشأ الغلط هنا هو نفسه المذكور في المثال السابق.

٦- وفي ترجمة حماد بن عيسى الجهنيّ، قال الكشيُّ: "عاش إلى وقت الرضّى عليه السلام،

(١) رجال الطوسي (ص ٣٧٠/رقم ٥٥٠٧).

(٢) قاموس الرجال (١٢/٣٦٩).

(٣) اختيار معرفة الرجال (٢/٥١٤)، (٢/٨٣٥).

(٤) انظر: وفيات الأعيان (٤/١٧٥)، الوافي بالوفيات (٤/٨٠). وانظر أيضاً - لدى الإمامية: الإرشاد للمفيد

(٢/٣٠٧)، تحرير الأحكام للحلي (٢/١٢٥).

(١) انظر: معجم رجال الحديث (١٦/١٠٣).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/٥١٤)، (٢/٨٣٥).

وتوفي سنة تسع ومئتين^(١). وظاهر العبارة أن المترجم مات سنة (٢٠٩هـ) زمن إمامة علي الرضى. مع أن الرضى عليه السلام توفي سنة (٢٠٣هـ). وقد تابع الطوسي - في كتابه (الرجال) - الكشي على هذا الخطأ، فذكر مثل ما ذكره^(٢). أما النجاشي فتنبه لذلك، وذكر أن وفاته إنما كانت زمن أبي جعفر محمد بن علي الجواد عليه السلام^(٣).

٧- ومن أغلاطه الظاهرة أنه في ترجمة معاوية بن عمار الدُهني - أحد الرواة عن الصادق والكاظم -، ذكر أنه "عاش مئة وخمسة وسبعين سنة"^(٤). ولو صحَّ هذا، لكان معاوية قد أدرك زمن النبوة^(٥). لكن ترجمته عند النجاشي تشرح الخلل في كلام الكشي، فالمئة والخمسة والسبعون، إنما هي سنة وفاة المترجم، لا مقدار عمره^(٦).

وفي كتاب الكشي أمثلة أخرى لأغلاط من هذا النوع أشار لبعضها التستري^(١) الذي يظهر أنه كان معنياً بدراسة الكتاب وتفحصه، حيث تتبَّع الكثير من أخطائه في مواضع من كتابه (قاموس الرجال). وكان من رأيه أن نسخة الكتاب "لا وثوق بها"^(٢)، وأنها "مشحونة من التصحيف وتخليط العناوين والأخبار"^(٣)، وأنه "لا عبرة بما تفرَّد به" الكتاب^(٤)، لأنه "وقع فيه تحريفات عظيمة"^(٥)، و"قلما تسلم ترجمة منه، بل خبر منه من التحريف"^(٦).

(١) المرجع السابق (٦٠٥/٢).

(٢) رجال الطوسي (ص ١٨٧/٢٢٩٤).

(٣) رجال النجاشي (ص ١٤٢/رقم ٣٧٠).

(٤) اختيار معرفة الرجال (٢/٥٩٦).

(٥) سماء المقال (١/٨٤).

(٦) رجال النجاشي (ص ٤١٠/رقم ١٠٩٦).

(١) قاموس الرجال (١٢/٣٩١).

(٢) المرجع السابق (١٠/٢٦٩).

(٣) المرجع السابق (١٢/٣٨٧).

(٤) المرجع السابق (١٢/٤١٩).

(٥) المرجع السابق (١٠/٤٣٣).

(٦) المرجع السابق (١٢/٣٩١).

ومن التحريفات التي نَبَّهَ عَلَيْهَا التستريُّ مَوَاضِعُ تَتَعَلَّقُ بِأَوْهَامٍ غَرِيبَةٍ فِي أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ،
حَيْثُ كَانَ الْكَشِّيُّ يَعْقِدُ لِلرَّأَوِيِّ عُنْوَانًا، ثُمَّ يُورِدُ عَنْهُ خَبْرًا، فَيَكُونُ اسْمُ الرَّأَوِيِّ فِي عُنْوَانِ
الترجمة، مُخَالَفًا لِاسْمِهِ فِي الْخَبْرِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ!

فترأه عقدَ ترجمةً لـ (أبي علي بن بلال)، ثم ذكر خبراً عن (علي بن بلال)^(١).
وترجم لـ (نوح بن صالح)، وأوردَ تحت الترجمة خبراً وحيداً عن (نوح بن شعيب)^(٢).
وعقدَ ترجمةً لـ (أبي عبد الرحمن الكِنْدِيِّ المعروف بشاه رئيس)، ثم أوردَ تحت الترجمة
خبراً وحيداً عن (أبي عبد الله الكِنْدِي المعروف بشاه رئيس)^(٣).
وعقدَ ترجمةً لـ (محمد بن أحمد بن نُعَيْم الشَّاذَلِيِّ)، وذكرَ تحتها خبراً واحداً عن (محمد
بن شاذان بن نُعَيْم)^(٤).
وعقدَ ترجمةً لـ (أبي الحسن محمد بن مَيْمُون)، وأوردَ في الترجمة خبرين عن (محمد بن
الحسن بن مَيْمُون)^(٥)!

وهناك أخطاءٌ أخرى تَتَعَلَّقُ بِأَسْمَاءِ مُحَدِّثِي أَهْلِ السُّنَّةِ الْوَاقِعِينَ فِي أَسَانِيدِهِ، ففِي مَوْضِعٍ
سَمَّى الْإِمَامَ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، يَحْيَى بْنَ نُعَيْمٍ. ورأيتُهُ فِي مَوْضِعَيْنِ رَوَى مِنْ طَرِيقِ الْحَافِظِ عَبْدِ بَن
حُمَيْدٍ، فَسَمَّاهُ عُبَيْدُ بْنُ حُمَيْدٍ^(٦). وَفِي مَوْضِعٍ نَقَلَ رِوَايَةً مِنْ طَرِيقِ الْحَافِظِ يَعْقُوبَ بْنَ شَيْبَةَ،
فِيهَا أَنَّ الْأَمِيرَ مُحَمَّدَ بْنَ يَوْسُفَ الثَّقَفِيَّ (٩١هـ)، أَمَرَ بِضَرْبِ حُجْرٍ بِنِ عَدِيٍّ. وَهَذَا غَلَطٌ،
فَالَّذِي رُوِيَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَوْسُفَ ضَرَبَهُ إِنَّمَا هُوَ حُجْرُ الْمَدْرِيِّ^(٧)، وَأَمَّا حُجْرُ بْنُ عَدِيٍّ رضي الله عنه فَلَمْ

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/٧٩٩/ رقم ٩٩١).

(٢) المرجع السابق (٢/٨٣٢/ رقم ١٠٥٦).

(٣) المرجع السابق (٢/٨٠٦/ رقم ١٠٠٢).

(٤) المرجع السابق (٢/٨١٤/ رقم ١٠١٧).

(٥) المرجع السابق (٢/٨١٤/ رقم ١٠١٨).

(٦) المرجع السابق (٢/٨٧٢/ رقم ١١٤٨)، (١/١٤٣/ رقم ٦٣، ٦٤).

(٧) انظر: الثقات للعجلي (١/٢٨٨)، المستدرک علی الصحیحین (٢/٣٩٠/ رقم ٣٣٦٦)، تاریخ مدینة دمشق

يُدرِكُ إمرةَ محمدَ بنِ يوسفَ، وقِصَّةُ قتلِهِ زمنَ معاويةَ رضي الله عنه مشهُورةٌ^(١).

وربما عَقَدَ الكَشِّيُّ عُنْوَاناً لِرَاوٍ، ثم ذَكَرَ تَحْتَ العُنْوَانِ أَخْبَاراً تَتَعَلَّقُ بِرَاوٍ آخَرَ، أَوْ يَذْكُرُ خَبِراً أَجْنَبِيّاً لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْمُتَرْجِمِ!

فمن ذلك أَنَّهُ تَرْجَمَ لـ (سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ)، ثم أوردَ خَبِراً عَنْ (سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ)^(٢).
وفي تَرْجُمَةِ (أَبِي بَصِيرٍ لَيْثِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ الْمَرَادِيِّ) أوردَ خَبِراً فِي مَدْحِ (أَبِي بَصِيرٍ الْأَسَدِيِّ)^(٣)، وَهُوَ آخَرُ غَيْرِهِ، اسْمُهُ (يَحْيَى بْنُ الْقَاسِمِ). وَالْعَجِيبُ أَنَّهُ سَمَّى الْمُتَرْجِمَ فِي الْعُنْوَانِ: (أَبَا بَصِيرٍ لَيْثِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ الْمَرَادِيِّ)، ثُمَّ خَتَمَ التَّرْجُمَةَ بِرَوَايَةٍ فِيهَا أَنَّ ابْنَ فَضَّالٍ سُئِلَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، فَقَالَ: "اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ الْقَاسِمِ.. وَكَانَ مَوْلَى لِبْنِي أَسَدٍ"^(٤)!

وفي تَرْجُمَةِ أَبِي الْخَطَّابِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي زَيْنَبٍ، أوردَ أَخْبَاراً كَثِيرَةً فِي ذَمِّ آخَرِينَ غَيْرِهِ^(٥).
وَأَغْرَبُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ: عَقَدَ عُنْوَاناً عَنْ فِرْقَةٍ (الْفَطْحِيَّةِ)، ثُمَّ ذَكَرَ تَحْتَهُ خَبَرَيْنِ أَجْنَبِيَّيْنِ عَنِ الْعُنْوَانِ^(٦). ثُمَّ تَرْجَمَ بَعْدَهُمَا لِهَشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْفَطْحِيَّةِ^(٧)، وَذَكَرَ فِي التَّرْجُمَةِ خَبَرَيْنِ لَا تَعَلُّقَ لِهَما بِهَشَامٍ^(٨)!

وَمِنَ الْأَغْلَاطِ وَالتَّحْرِيفَاتِ الظَّاهِرَةِ فِي الْكِتَابِ خَبْرُ رَكِيكُ الْعِبَارَةِ، رَوَاهُ عَنْ مُوسَى الْكَاطِمِ رضي الله عنه، وَلَفْظُهُ: "إِنَّ لِلَّهِ مَعَ كُلِّ طَاجِيَةٍ وَزَيْرٍ مِنْ أَوْلِيَائِهِ يَدْفَعُ بِهِ عَنْهُمْ دَعْوَةَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينٍ وَمَا وَلَدَ! قَالَ: لَيْسَ حَيْثُ يَذْهَبُ. أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ فِي صُلْبِ الْكَافِرِ

(٣١٠/٥٦)، تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي (٦/٤٧٠). وانظر —أيضاً— المنتخب من العلل للخلال (ص ٢٨).

(١) انظر: الإصابة (١٦٣١/٣٧/٢).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٦٩٢/٢/رقم ٧٣٩).

(٣) المرجع السابق (١/٤٠٠/٢٩١).

(٤) المرجع السابق (رقم ٢٩٦).

(٥) انظر الأخبار رقم (٥٣٧، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥٠).

(٦) اختيار معرفة الرجال (٢/٥٢٤/رقم ٤٧٣، ٤٧٤).

(٧) المرجع السابق (٢/٥٢٤).

(٨) المرجع السابق (٢/٥٢٤/رقم ٤٧٨).

بمترلة الحصاة تكون في الليلة يصيبها المطر فيغسلها، ولا يضر الحصاة شيئاً^(١).

هكذا ورد الخبر في الكتاب، والخلل في متنه ظاهر. لكن المامقاني (١٣٨٩هـ) استظهر أن هذا المتن مركب من خبرين دخلا في بعضهما. وأن الرواية الأولى تنتهي عند قوله: (دعوة أبي عبد الله). وأما ما بعدها، فهو خبر آخر سقط سنده ومبتدأ متنه^(٢). وقد أخرج الكليني الخبر من طريق علي بن يقطين أنه سأل الكاظم عليه السلام، فقال: "إني أشفقت من دعوة أبي عبد الله على يقطين وما ولد. فقال: يا أبا الحسن ليس حيث تذهب. إنما المؤمن في صلب الكافر بمترلة الحصاة في اللبنة، يجيء المطر فيغسل اللبنة ولا يضر الحصاة شيئاً^(٣)".

هذا ما يتعلق بالتحريفات والتصحيحات التي وقعت في كتاب الكشي. وبسببها كان الباحث المعاصر مرتضى العسكري (١٤٢٨هـ) ينسب لعلماء المذهب أنهم ضعفوا الكتاب، ولم يعتمدوا عليه^(١). وقبله كان الميرزا الطبرسي (١٣٢٠هـ) يرى أن التصحيحات لم يكن سببها فقط خلل في أصل كتاب الكشي، بل كان من رأيه أن تصحيحات وتحريفات أخرى طرأت على النسخة التي انتخبها الطوسي -أيضاً-، فكان يقول: "اعلم أنه قد ظهر لنا من بعض القرائن أنه قد وقع في اختيار الشيخ -أيضاً- تصرف من بعض العلماء أو النساخ، بإسقاط بعض ما فيه، وأن الدائر في هذه الأعصار غير حاوٍ لتمام ما في الاختيار. ولم أر من تنبه لذلك. ولا وحشة من هذه الدعوى، بعد وجود القرائن..."^(٢). وقد اعتضد في كلامه بسقوط خطبة الكتاب التي نقلها عنه ابن طاووس، واستشهد -أيضاً- بوجود نقول أخرى عن الكتاب ذكرها بعض علماء المذهب، ولا وجود لها في النسخة الموجودة اليوم. وقريب من هذا قول المعاصر حسن الأمين: "العجب أن كتاب (اختيار الرجال) أيضاً -وهو المنتخب المنقح من ذلك الكتاب، ولا شك في أنه أصلاً بريء من كثير من اشتباهات كتاب الكشي

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/٧٣٤/رقم ٨٢٠).

(٢) تنقيح المقال (٢/٣١٦).

(٣) الكافي، كتاب الإيمان -باب كون المؤمن في صلب الكافر (٢/١٣).

(١) انظر رسالته عن عبد الله بن سبأ (٢/١٧٨).

(٢) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/٢٨٧).

وأغلاطه-، هو الآن مُصَابٌ بتحرِيفَاتٍ وَتَصْحِيفَاتٍ وَاشتباهاتٍ كثيرةٍ"^(١).

إذن فقد اجتمع على الكتاب أخطاءٌ من الكشِّيِّ نفسه، أو من نُسَّاخ كتابه، زيادةً على أخطاءٍ من نُسَّاخ منتخَب الطُّوسيِّ. وهذا ما يُزَعِّزُ ثِقَةَ قَارِئ الكتابِ في النَّصِّ المَثْبُتِ أمامه. فلذلك تكلم في الكتاب من تكلم. وإن كان أكثر الطائفة يقبلونه.

المبحث الثاني:

كتاب رجال النجاشي.

• أولاً: اسم المؤلف ونسبه.

أبو الحسين، أو أبو العباس^(١)، أحمد بن عليّ النجاشي الأسديُّ. ترجم لنفسه في كتابه ترجمة موجزة، وساق فيها اسمه ونسبه كاملاً. فهو -حسب ما ذكره-: أحمد بن عليّ بن

(١) مستدركات أعيان الشيعة (١/٩٣).

(١) كناه (أبا الحسين) معاصره أبو الحسن سليمان الصهرشي في كتابه (قبس المصباح) على ما نقله بحر العلوم في (الفوائد الرجالية ٤٠/٢). وهذه الكنية ذكره أحمد ابن طاووس كما في (التحرير الطاووسي ص ٥)، وابن المطهر في (خلاصة الأقوال) في ترجمته للمرتضى، كما في الفوائد الرجالية (٣٨/٢) والكلباسي في الرسائل الرجالية (١٩٨/٢). وهذه الكنية -أيضاً- ذكره الحلبي في إجازته الكبرى المشهورة لبني زهرة. ونقل بحر العلوم أنه جاء في أكثر نسخ رجال النجاشي في مطلع الجزء الثاني: "الجزء الثاني من كتاب فهرست أسماء مصنفي الشيعة... مما جمعه الشيخ الجليل أبو الحسين أحمد بن عليّ بن العباس النجاشي الأسدي".

أحمد بن العباس بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن النجاشي بن عثيم بن أبي السَّمَالِ سِمَعَانَ بن هُبَيْرَةَ الشَّاعِرِ. من بني أُسَدِ بن خُزَيْمَةَ^(١). فهو عربيٌّ من بني أُسَدِ.

وسِيَّاقُ نَسَبِهِ يَظْهَرُ أَنَّهُ من بَيْتِ عِلْمٍ وَشَرَفٍ لَدَى أَصْحَابِهِ الْإِمَامِيَّةِ. فَجَدُّهُ الْأَعْلَى: الشَّاعِرُ أَبُو السَّمَالِ سِمَعَانُ بن هُبَيْرَةَ، كَانَ ذَا جَاهٍ وَشَرَفٍ وَكَرَمٍ، حَتَّى قِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُغْلَقُ بَابَ دَارِهِ. أَدْرَكَ زَمَنَ الثُّبُوءِ، لَكِنْ لَيْسَ لَهُ رُؤْيَةٌ. وَكَانَ مِمَّنْ ارْتَدَّ مَعَ طُلَيْحَةَ الْأَسَدِيِّ، ثُمَّ رَجَعَ وَأَنَابَ. وَرُوي أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام جَلَدَهُ الْحَدَّ لَشُرْبِهِ الْخَمْرَةَ فِي رَمَضَانَ، وَقِيلَ: بَلْ طَلَبَهُ لِيُحْدِثَهُ فَهَرَبَ^(٢). وَقَدْ وَفَدَ بَعْدُ عَلَى مُعَاوِيَةَ عليه السلام فَأَكْرَمَهُ وَأَجَازَهُ.

أما جَدُّهُ عَبْدِ اللَّهِ بنُ النَّجَاشِيِّ، فَكَانَ وَالِيًّا عَلَى الْأَهْوَازِ زَمَنَ أَبِي جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ^(٣). وَتَنَقَّلَ كُتُبُ الرِّوَايَةِ الْإِمَامِيَّةِ مُرَاسَلَةً وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ عليه السلام^(٤). فَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ النَّجَاشِيُّ يَفْخَرُ بِتِلْكَ الْمُرَاسَلَةِ فِي تَرْجُمَتِهِ لِنَفْسِهِ^(٥).

وَلَجَدُّهُ الْآخَرُ إِبْرَاهِيمُ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ رِوَايَةً وَذِكْرًا فِي الْأَسَانِيدِ الْإِمَامِيَّةِ^(٦).

أما جَدُّهُ الْأَقْرَبُ الْعَبَّاسُ، فَقَدْ عَدَّهُ الطُّوسِيُّ فِي أَصْحَابِ عَلِيِّ بنِ مُوسَى الرِّضِيِّ عليه السلام^(٦).

أما عليُّ ابن طاووسٍ، فَكُنَّاهُ (أبا العباس) كما في (إقبال الأعمال ٥٣/١)، وكذلك فعل ابنُ المطهرٍ حين ترجمه في الخلاصة، (٢٥٣/٧٢) فقال: "كان أحمدٌ يكنى أبا العباس". ورأيتُ في كتابِ النجاشي نفسه في ترجمة (عبد الرحمن بن أبي نجران ٦٢٢/٢٣٥) ذكر كتبه ثم قال: "قال أبو العباس: لم أرَ منها إلا كتابه في البيع والشراء". والظاهر أنه يعني نفسه. ومن المحتمل أن يكون ينقل عن شيخه أبي العباس السيرافي. فالله أعلم. ونقل المامقاني عن بعضهم - ولم يسمه - أنه كنَّاه أبا الخير. تنقيح المقال (٧٠/١).

(١) رجال النجاشي (٢٥٣/١٠١).

(٢) انظر: تاريخ الأمم والرسول والملوك (٦٠٨/٢)، المؤلف والمختلف (١٢٤٠/٣)، جمهرة أنساب العرب (١٥٩/١)، تاريخ مدينة دمشق (٤٧٤/٤٩)، الإكمال (٦٥٤/٤)، تبصير المنتبه (٦٩٣/٢)، الوافي بالوفيات (٢٧٥/١٥)، توضيح المشتبه (١٦٠/٥)، الإصابة (٢٦٤/٣). وانظر: رجال الطوسي (٤١٤٤/٢٨٥).

(٣) نقل ذلك النجاشي نفسه في رجاله (١٠١/رقم ٢٥٣)، (٢١٣/رقم ٥٥٥).

(٤) تهذيب الأحكام (٩٢٥/٣٣٣/٦). وانظر: اختيار معرفة الرجال (٦٣٢/٢/رقم ٦٣٤).

(٥) رجال النجاشي (ص ٢١٣/رقم ٥٥٥).

(٦) انظر: رجال النجاشي (١٥٩/رقم ٤١٨).

(٦) رجال الطوسي (٣٦١/رقم ٤٥).

ويظهر أن والده علي بن أحمد من أهل العلم —أيضاً—، إذ له ذكر في الأسانيد الإمامية^(١)، وقد روى أبو العباس مُصَنَّفَاتٍ من طريقه في غير موضع من كتابه^(٢).

● ثانياً: مولده وسنة وفاته.

لم يذكر هو في ترجمته لنفسه سنة مولده. لكن نقل ابن المطهر الحلي أن ولادته كانت في شهر صفر، سنة (٣٧٢هـ). كما ذكر أن وفاته كانت في جمادى الأول، سنة (٤٥٠هـ). وجميع من جاء بعد الحلي تابعه على ذكر سنة الوفاة. لكن يُشكّل على ذلك أن النجاشي ترجم في كتابه لأبي يعلى الجعفري، محمد بن الحسن العلوي، وأرخ وفاته سنة (٤٦٣هـ)^(١)! وحلّ هذا الإشكال، ذكر التفرشي أن هذا تصحيف، وأن الصواب فيه سنة (٤٣٣هـ)^(٢)! وهذا بعيدٌ للغاية، فتأريخ وفاة المترجم مثبت في مصادر أخرى. فقد ذكره ابن الجوزي، وأرخ وفاته في السنة نفسها^(٣). أما الذهبي والصفدي فذكرا وفاته سنة (٤٦٥هـ). لذلك لم يقبل الخوئي (١٤١٣هـ) دعوى التصحيف، ورجح أن ابن المطهر وأهم في تعيين سنة وفاة النجاشي^(٤). ومن المحتمل أن تكون ترجمة أبي يعلى، أو تأريخ وفاته —على الأقل— مقحمة في نسخة الكتاب.

● ثالثاً: شيوخ النجاشي ورحلاته وتلاميذه.

كان مقام النجاشي ببغداد، ولا يُوجد في ترجمته ما يشير إلى رحلة وانتقال. وسماعاته في الكتاب لا تدل على شيء من ذلك —أيضاً—. إلا أن فيها ما يدل على أنه كان يتردد إلى

(١) عيون أخبار الرضا (٢/٣٥/رقم ١٠).

(٢) انظر —مثلاً— التراجم رقم (٦٧١)، (٩٤٧)، (٨٩٣).

(١) رجال النجاشي (٤٠٤/رقم ١٠٧٠).

(٢) نقد الرجال (١٧٤/٤) حاشية رقم (١).

(٣) المنتظم (١٣٧/١٦).

(٤) معجم رجال الحديث (٢٢٥/١٦).

بعض مواطن الشيعة قرب بغداد، فله سماعات ذكرها في ثانيا أسانيدہ بالنحف، والكوفة، وسامراء^(١). وظاهر ترجمته لأستاذه أبي العباس السيرافي أنه أخذ عنه في البصرة^(٢).

وعدم ارتحال النجاشي ثمرة إقامته ببغداد التي كانت مركز التشيع وقبلته آنذاك، وبخاصة أنه جاء في خاتمة عصر الرواية التي كانت تتطلب رحلة وسفراً. وبسبب إقامته ببغداد تقياً له الرواية عن جماعات من شيوخ المذهب كما يظهر من أسانيد كتابه. وقد تتبع أسماءهم المرجع أبو القاسم الخوئي^(٣) (١٤١٣هـ)، فذكر أنهم يزيدون على الأربعين، ثم سرد أسماء أربعة وستين^(٤). غير أن فيما ذكره تكراراً؛ إذ كان النجاشي ينوع في سياق أسماء شيوخه، فيتوهم الناظر التعدد. وقد اجتهد بحر العلوم (١٢١٢هـ) في تمحيص عددهم، فبلغوا عنده ثلاثين^(٥). واستدرك عليه أبو الهدى الكلّباسي^(٦) (١٣٥٦هـ) شيخين فاته ذكرهما^(٧).

لكن أشهر شيوخه الذين أكثر عنهم سبعة، هم:

- ١ أبو عبد الله، محمد بن محمد، ابن الثعمان المفيد (٤١٣هـ). قال عنه: "شيخنا وأستاذنا"^(٨). وأكثر عنه في الكتاب، وأطال في ترجمته ما لم يُطَل في غيره.
- ٢ أبو العباس أحمد بن علي بن العباس بن نوح السيرافي. كان من شيوخ الإمامية بالبصرة، وصفه النجاشي، فقال: "هو أستاذنا، وشيخنا، ومن استفدنا منه"^(٩). وقد عول عليه كثيراً في معرفة الرجال. ويبدو أنه كان له اختصاص بذلك الشيخ، إذ أوصى بكتبه أو بعضها إليه بعد وفاته. فلذلك كان النجاشي كثيراً ما يُصدّر النقل عنه بعبارة: "وجدت بخط أبي

(١) انظر التراجم رقم: (١٦٥)، (١١٨٨)، (١٥١)، (١٧٨)، (٩٥١).

(٢) رجال النجاشي (ص ٨٦/رقم ٢٠٩).

(٣) معجم رجال الحديث (٢/١٦٧).

(٤) الفوائد الرجالية (٢/٥٠-٨٣).

(٥) الرسائل الرجالية (١/٢١١).

(٦) رجال النجاشي (٣٩٩/رقم ١٠٦٧).

(٧) المرجع السابق (٨٦/رقم ٢٠٩).

العباس ابن نوح فيما وصى إليّ به من كتبه...^(١). وظاهر كلام الطوسي أن كتب هذا الشيخ كانت مسودات، لم تخرج للناس^(٢).

٣ أبو الحسن أحمد بن محمد بن عمران بن موسى، يُعرف بابن الجندي (٣٩٦هـ). وكان هذا الشيخ قد عمّر نحواً من تسعين سنة، كما يظهر من ترجمته عند الخطيب البغدادي^(٣)، فلذلك أفاد منه النجاشي علو الإسناد، فقال في ترجمته: "أستاذنا رحمه الله، ألحقنا بالشيوخ في زمانه"^(٤).

٤ أحمد بن عبد الواحد بن أحمد، أبو عبد الله البرّاز (٤٢٣هـ)، يُعرف بابن عبدون، وبابن الحاشر. تقدّم ذكره في ترجمة تلميذه الطوسي. قال عنه النجاشي: "شيخنا.. كان قوياً في الأدب. وقد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب..^(١)".

٥ أبو عبد الله، الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري (٤١١هـ). من قدماء شيوخه، موصوف بسعة الحفظ^(٢)، وللنجاشي منه إجازة بجميع كتبه^(٣).

٦ أبو الفرج الكاتب، محمد بن علي بن يعقوب بن إسحاق، ابن أبي قرّة القنائي. أكثر النجاشي عنه، مع أن ظاهر ترجمته أنه من أقرانه، غير أنه كان كثير الرواية والسّماع، وكان ورّاقاً ينسخ الكتب. وصفه النجاشي، فقال: "كان ثقة، وسمع كثيراً، وكتب كثيراً، وكان يورق لأصحابنا ومعنا في المجالس.. أخبرني وأجازني بجميع كتبه"^(٤).

(١) انظر التراجم رقم (١٥٨)، (٢٥٤)، (٢٨٦)، (٣٠٢)، (٥٧٥)، (٨٦٧).

(٢) الفهرست (٨٤/رقم ١١٧).

(٣) تاريخ بغداد (٧٧/٥).

(٤) رجال النجاشي (٨٥/رقم ٢٠٦).

(١) المرجع السابق (٨٧/رقم ٢١١).

(٢) تاريخ الإسلام (٢٨/٢٧٧).

(٣) المرجع السابق (٦٩/رقم ١٦٦).

(٤) رجال النجاشي (٣٩٨/رقم ١٠٦٦).

٧ أبو الحسين، عليُّ بن أحمد بن محمد بن أبي جَيدٍ القُمِّيِّ. تقدَّم ذكره في شيوخ الطُّوسيِّ. وتقدَّم هناك قولُ الشَّيْخِ حَسَنِ بنِ زَيْنِ الدِّينِ العَامِلِيِّ (١٠١١هـ) إنه "غَيْرُ مَذْكُورٍ في كُتُبِ الرِّجَالِ"^(١). ومع ذلك فإن رواية النَّجَاشِيِّ عنه كثيرة.

هؤلاء أبرزُ شيوخ النَّجَاشِيِّ الذين أكثرَ من الرواية عنهم في كتابه. وأسمائهم مُستنبطة من الأسانيد المذكورة في كتابه. ذلك أنه لم يتطرَّق لذكر شيوخه في ترجمته لنفسه التي عقدها في الكتاب. وليس هناك مصدر آخر يمكنُ التعويلُ عليه في ذلك.

أما تلاميذ النَّجَاشِيِّ، فلا يُعرف منهم سوى اثنين:

الأول: راوي كتابه عنه: عِمَادُ الدِّينِ، أَبُو الصَّمَّصَامِ، ذُو الْفَقَارِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مَعْبَدٍ الحَسَنِيُّ المَرْوَزِيُّ. ترجم له منتجبُ الدِّينِ ابنُ بابويه (٥٨٥هـ)، وذكر أنه يروي عن المرتضى والطوسيِّ. قال: "وقد صادفته، وكان ابن مئة سنة وخمس عشرة سنة"^(١). ولم يذكر أن له رواية عن النَّجَاشِيِّ. وإنما عُرفَ هذا بسبب ورود اسمه في أسانيد الإجازات المتأخرة التي يروى بها كتاب النَّجَاشِيِّ. ومن أشهرها إجازة ابن المطهر الحلِّي (٧٢٦هـ) الكبرى التي ساق فيها سنده إلى النَّجَاشِيِّ من طريق هذا الراوي^(٢).

الثاني: أبو الحسنِ سُلَيْمَانَ بنِ الحسنِ بنِ سُلَيْمَانَ الصَّهْرَشْتِيِّ. ترجم له -أيضاً- منتجبُ الدِّينِ، وقال: "فقيه، وجه، دين". قرأ على شيخنا الموفق أبي جعفر الطوسيِّ، وجلس في مجلسِ دَرَسِ سَيِّدِنَا المَرْتَضَى^(٣). ولم يذكر له رواية عن النَّجَاشِيِّ. لكن نقل الميرزا عبد الله الأفندي أن هذا الصَّهْرَشْتِيَّ قالَ بآخر كتابه (قبسُ المصباح): "فصل: أخبرنا الشيخُ الصَّدُوقُ، أبو

(١) متقى الجمان (٤٠/١). وانظر: إيضاح الاشتباه (ص ٢١٦).

(١) فهرست منتجب الدين (ص ٦٢).

(٢) انظرها في بحار الأنوار (٩٥/١٠٤). وانظر -أيضاً-: (١٠٥/٧٤، ١٠٠)، (٣٠/١٠٦)، (١٠٧/١٥، ٥٧، ٥٩،

٦٦، ٧٢، ٨٣).

(٣) فهرست منتجب الدين (ص ٦٨).

الحسين، أحمد بن علي بن أحمد النجاشي الصيرفي.. ببغداد في آخر شهر ربيع الأول، سنة اثنتين وأربعين وأربعمئة، وكان شيخاً بهياً، ثقة، صدوق اللسان..^(١). ونقل بحر العلوم (١٢١٢هـ)، بعض هذا النص عن كتاب (قُبسُ المصباح) أيضاً^(٢). وذكر الطهراني (١٣٨٩هـ) أنه وقف على نسخة من الكتاب، فرأى فيها رواية الصهرشتي عن النجاشي^(٣).

ولم أجد للنجاشي تلميذاً روى عنه غير هذين. لكن جاء في إجازة الحلبي ما يفهم منه أن لأبي جعفر الطوسي رواية عن النجاشي^(٤). ولم أر ذلك في شيء من تصانيف الطوسي. بل إن الطوسي لم يترجم للنجاشي، وهو يجمع أسماء المصنفين من الشيعة في كتابه (الفهرست). كما أنه لم يرو من طريقه كتاباً مصنفاً ولا حديثاً واحداً. ولو صححت للطوسي رواية عن النجاشي، فهي من قبيل رواية الأقران، فالنجاشي حين ترجم للطوسي، ذكره كما يذكر الأقران، فقال عنه: "جليل من أصحابنا، ثقة، عين، من تلامذة شيخنا أبي عبد الله"^(٥) يعني المفيد. وطبقة الطوسي والنجاشي في الرواية واحدة، إذ بين مولديهما ثلاث عشرة سنة. فذلك اشتركا في جملة من الشيوخ.

• رابعاً: مُصَنَّفَاتُ النِّجَاشِيِّ.

لا يوجد بيد الإمامية للنجاشي سوى كتابه في الرجال. مع أن له أربع مُصَنَّفَاتٍ أخرى ذكرها هو في ترجمته لنفسه. وهذه المصنفات هي:

١ الجمعة وما ورد فيها من الأعمال.

٢ كتاب الكوفة وما فيها من الآثار والفضائل.

(١) رياض العلماء لعبد الله الأفندي. نقلاً عن مقدمة جعفر السبحاني لكتاب إصباح الشيعة (ص ١٣).

(٢) الفوائد الرجالية (٢/٤٠).

(٣) الذريعة (١٧/٣٠).

(٤) بحار الأنوار (١٠٤/١٣٧).

(٥) رجال النجاشي (٤٠٣/رقم ١٠٦٨).

٣ كتاب أنساب بني نصر بن قعين، وأيامهم، وأشعارهم.

٤ كتاب مختصر الأنوار، ومواضيع النجوم التي سمتها العرب. هكذا ورد اسم الكتاب في طبعة (رجال النجاشي) المتداولة، وهكذا نقله المامقاني^(١). وسبق إلى ظني أنه مصحف، وأن الصواب: (مختصر الأنواء ومواضيع النجوم التي سمتها العرب). ثم رأيت الكلباسي ذكر الكتاب بهذه التسمية^(٢).

تلك عناوين المصنفات التي ساقها النجاشي لنفسه. ومنها يظهر ميله للكتابة التاريخية. كما يظهر منها إقلاله من التصنيف. فلذلك لم أعرف من أين قال ابن دواد الحلبي حين ترجم له: "ثقة، معظم، كثير التصانيف"^(٣). وقد جعل أبو الهدي الكلباسي (١٣٥٦هـ) إقلال النجاشي من التصنيف أحد أسباب ضبطه وإتقانه، وتقدمه في معرفة الرجال^(٤).

• خامساً مكانة النجاشي وكتابه لدى الإمامية.

تكاد تتفق كلمة علماء المذهب على إجلال النجاشي والإقرار له بالتقدم في معرفة الرجال. قال عنه ابن المطهر الحلبي (٧٢٨هـ): "ثقة، معتمد عليه عندي"^(٥). وقال ابن دواد: "ثقة، معظم، كثير التصانيف"^(٦). وقال زين الدين العاملي (٩٦٥هـ): "ظاهر حال النجاشي أنه أضبط الجماعة، وأعرفهم بحال الرجال"^(٧). وقال بحر العلوم (١٢١٢هـ): "أحد أركان الجرح والتعديل، وأعلم علماء هذا السبيل. أجمع علماؤنا على الاعتماد عليه، وأطبقوا على الاستناد في أحوال الرجال إليه"^(٨). وقال الميرزا الثوري الطبرسي (١٣٢٠هـ): "جلالة قدره،

(١) تنقيح التحقيق (٩٠/١).

(٢) الرسائل الرجالية (٢١٠/٢).

(٣) رجال ابن داود (ص ٤٠/رقم ٩٧).

(٤) سماء المقال (١٩٩/١).

(٥) خلاصة الأقوال (ص ٧٢/رقم ٥٣).

(٦) رجال ابن داود (٤٠/رقم ٩٧).

(٧) مسالك الأفهام (٤٦٧/٧).

(٨) الفوائد الرجالية (٣٥/٢).

وعظيم شأنه في الطائفة، أشهر من أن يحتاج إلى نقل الكلمات^(١). "هو أبو عُذْرَةَ هذا الفنّ وسابقُ حَلْبَتِهِ، كما يُعَلِّم من كتابه الذي لا نظيرَ له في كُتُب الرِّجال"^(٢). وقال: "هو أفضل من خطّ في علم الرِّجالِ بقلمٍ، أو نطقَ بفمٍ. فهو الرِّجلُ كلُّ الرِّجل. لا يُقاسُ بسواه، ولا يُعدَّل به من عَداه. كلما زدتَ به تحقيقاً ازدَدتَ به توثيقاً. وهو صاحبُ الكتابِ المعروفِ الدائرِ الذي اتَّكَل عليه كافةُ الأصحاب"^(٣).

وكلامُ علماء المتأخِّرينَ في الثناء على النَّجاشيِّ كثيرٌ منتشرٌ. ومن أظهر ما يُبرِز مكانته وكتابه لدى الطائفة، أنهم مع إجلالهم لمقام أبي جعفر الطُّوسيِّ، فقد صرَّحَ غيرُ واحدٍ من محقِّقِيهم بأن قول النَّجاشيِّ مقدَّم على قوله عند التعارض^(١).

● سادساً: سببُ تأليف الكتاب، وموضوعه، وعُنوانه.

أما سببُ تأليف الكتاب، فقد ذكره النَّجاشيُّ نفسه في المقدمة. حيثُ قال بعد الحمدِ والثناء: "أما بعد، فإني وقفتُ على ما ذكره السيّد الشريفُ —أطال الله بقاءه وأدام توفيقه— من تعيُّير قومٍ من مخالفينا أنه لا سَلَفَ لكم ولا مُصَنِّف. وهذا قولٌ من لا عِلْمَ له بالناس، ولا وقفَ على أخبارهم، ولا عَرَفَ منازلهم وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقيَ أحداً فيعرفُ منه. ولا حُجَّةَ عَلَيْنَا لِمَنْ لم يَعْلَمْ ولا عَرَفَ. وقد جمعتُ من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته لعدم أكثرِ الكُتُب. وإنما ذكرتُ ذلك عُذْراً إلى مَنْ وقعَ إليه كتابٌ لم أذكره"^(٢).

(١) خاتمة مستدرک الوسائل (١٤٧/٣).

(٢) المرجع السابق (٦٧/١).

(٣) المرجع السابق (١٤٦/١).

(١) انظر: الفوائد الرجالية (٤٦/٢-٥٠)، الرسائل الرجالية (٣١٦/٢، ٣٣٥) خاتمة مستدرک الوسائل (١٤٨/٣)،

سماء المقال (١٩٨/١)، تنقيح المقال (٧٠/١). وانظر مقالة حيدر حب الله بعنوان: (تأملات منهجية في منهجية

قراءة التاريخ الإسلامي)، منشورة بمجلة المنهاج، عدد (٢٨).

(٢) رجال النَّجاشي (ص ٣).

فمن هذا التقديم نفهم أن النجاشي وقف على كلام لمن وصفه بـ (السيد الشريف)، فيه أن مخالفي الإمامية يعيرونهم بأنهم ليس لهم أسلاف ولا مصنفون. ولم يسم لنا النجاشي ذاك الذي وصفه بـ (السيد الشريف). وأياً كان المقصود، فإن هذه العبارة تفيد أن الغرض من تصنيف الكتاب دفع تيك التهمة، وإثبات أن للإمامية مؤلفات وعلماء مصنفين. فلهذه الغاية وضع النجاشي كتابه. فهو -إذن- لم يقصد الكلام عن رُواة الأخبار خاصة، بل كان مقصوده تتبع أسماء مصنفي الكتب عامة. فلأجل ذلك لم يقتصر على تراجم رُواة الأخبار، بل ذكر معهم تراجم لأدباء وشعراء ومتكلمين ليس لهم تعلق بالرواية والنقل. وبالمقابل فإنه لم يترجم لكثير من الرواة الذين ليس لهم كتب مصنفة. ولهذا العلة لم يقع في الكتاب تراجم للصحابة عليهم السلام، حتى من كان منهم موالياً لعلي عليه السلام حسب النظر الإمامية، عدا أبا رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإن النجاشي استفتح بترجمته الكتاب، وزعم أن له كتاباً في السنن والأحكام والقضايا^(١).

أما عنوان الكتاب، فقد اشتهر بين علماء المذهب باسم (رجال النجاشي). وذكره الحليون: أبو القاسم (٦٧٦هـ) وابن المطهر (٧٢٦هـ) وابن داود باسم: (كتاب الرجال)^(٢). والظاهر أنها تسمية مبناها التجوز، ولا تعبر عن عنوان الكتاب الذي وضعه له مؤلفه؛ بقرينة أن أبا القاسم الحلي نفسه ذكره في موضع باسم: (كتاب المصنفين)^(٣)، وذكره الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) غير مرة باسم (مصنفي الشيعة)^(٤). وهذه التسمية أقرب لمضمون الكتاب، كما أنها تطابق ما ورد في مطلع الجزء الثاني من نسخة الكتاب، حيث جاء فيها: "الجزء الثاني من كتاب فهرست أسماء مصنفي الشيعة، وما أدركناه من مصنفاتهم، وذكر طرف من كُناهم وألقابهم ومنزلهم وأنسابهم، وما قيل في كل رجل منهم من مدح أو ذم"^(٥).

(١) رجال النجاشي (٤/رقم ١).

(٢) انظر: المعبر (٩٢/١)، والمسائل الكمالية، ضمن مجموع الرسائل التسع (ص ٢٩٦)، وخلاصة الأقوال (ص ٧٢)، ورجال ابن داود (ص ٤٠).

(٣) المعبر (٢٩٢/١).

(٤) لسان الميزان: (٣٣٤/١، ٣٩٨، ٤٢١)، (٢/٢٤، ٦٩، ١١٤، ٢٤٩٢٨٧).

(٥) رجال النجاشي (ص ٢١١).

• سابعاً: منهج النَّجاشي في سياق التراجم.

شرح النَّجاشي ترتيبه للكتاب، فقال: "جعلتُ للأسماء أبواباً على الحُرُوف، ليُهَوَّنَ على الملتبس لاسمٍ مخصوصٍ منها". فهو -إذن- قصدَ ترتيبَ الكتابِ على الأحرُف. لكنَّه استفتح قبلَ ذلك بتراجمٍ من وصفهم بـ "المتقدِّمين من سلفنا الصَّالح". ويعني بهم قدماً أصحابِ عليٍّ عليه السلام. فعَدَّ منهم خمسةً غيرَ مرتَّبينَ على الحُرُوف. وجعلَ أولهم أبا رافعٍ عليه السلام مولى رسولِ الله ﷺ. وإنما عدَّه من (السَّلف الصَّالح) لا لأجلِ صُحبته النبي ﷺ، بل لأجلِ ما قيلَ من أنه كانَ معَ عليٍّ عليه السلام في حُرُوبه^(١).

بعد ذلك شرع النَّجاشي في ذكرِ أسماء المترجمين فرتبها -كما وعدَ- على الحُرُوف، فجعلَ لكلِّ حرفٍ باباً. لكنَّه التزمَ الترتيبَ في الحرفِ الأول من اسم المترجم فقط. ولم يلتزم ترتيبَ الأسماء داخلَ الباب الواحد. أما تعدادُ تراجم الكتاب، فقد ذكرَ محمدٌ آصفُ المحسنيُّ أنهم أكثرُ من (١٢٤٠)^(١). وعدَّهم حسبَ ترقيم الطَّبعة المتداولة (١٢٦٩).

وقد اشترطَ في المقدِّمة أن يوردَ إلى المترجم طريقتين واحداً فقط. قال: "لئلا تكثرَ الطُّرُق فيخرجَ عن الغرض"^(٢). وأعاد التأكيدَ على هذا الشرطِ أكثرَ من مرةٍ في ثنايا الكتاب^(٣). لكنَّه -مع ذلك- لم يلتزمه. ففي تراجم كثيرةٍ كان يسوقُ أكثرَ من إسنادٍ إلى المترجم^(٤).

(١) اختلف في وفاته عليه السلام. فقيل توفي في خلافة عثمان -وهو قول الواقدي-، وقال ابنُ حبانٍ بل توفي زمن عليٍّ عليه السلام. انظر: الإصابة (١٣٤/٧).

(١) بحوث في علم الرجال (ص ٢٤٠).

(٢) رجال النَّجاشي (ص ٣).

(٣) انظر مثلاً: (ص ١١٦/رقم ٢٩٧)، (ص ١٢٧/رقم ٣٢٨)، (ص ٢٣١/رقم ٦١٢).

(٤) انظر مثلاً التراجم رقم: (٨، ١٩، ١٣٦، ١٧٩، ١٨٣، ٢٥٧، ٢٧٣، ٤٣٠، ٥٤٧، ٨٦٧).

وبالمقابل هناك مواضع كثيرة، كان يترجم فيها للرجل، ويذكر أن له كتاباً، ثم لا يسوق أي سند إليه^(١). وقد ينص على عدم وقوفه على الكتاب. كما في ترجمة عليم بن محمد البكري، حيث ذكر له كتاباً ثم قال: "لم نره، ولم يخبرني أحد من أصحابنا أنه رآه. غير أنه ذكر في الفهرستات"^(٢). وذكر نحواً من هذا في مواضع أخر^(٣).

وفي بعض التراجم كان يقتصر على التعريف بالرجل، ولا يذكر أنه له كتاباً مصنفاً^(٤). بل ربما عقد الترجمة، ونص على أنها صاحبها ليس له كتاب أصلاً. كما ترجمة عبد الملك ابن عتبة الهاشمي، حيث قال: "ليس له كتاب"^(٥). وفي ترجمة الحسن بن عطية الحنط، قال: "لم أرَ أحداً من أصحابنا ذكر له تصنيفاً"^(٦). وترجم لرجل اسمه (ثبيت)، فقال: "يروي عن أبي عبد الله عليه السلام، وله عنه أحاديث، وما أعرفها مدونة"^(٧). وإدخال أمثال هؤلاء في الكتاب لا يتفق مع موضوعه المخصص للمصنفين من علماء المذهب.

ومع ذكره من ليس له كتاب مصنف، فإنه -بالمقابل- أهمل ذكر جماعة من مصنف الطائفة، كما يظهر هذا من مقارنة كتابه بكتاب (الفهرست) لقريته الطوسي. وأظهر مثال على ذلك: أنه لم يترجم للحسن بن محبوب السراي، أحد مشاهير رواة المذهب، وأحد من اصطلاح على تسميتهم: (أصحاب الإجماع)، وهم الذين نقل الكشي الإجماع على قبول ما يصح عنهم^(٨). بل ذكر الطوسي أنه كان "يعد في الأركان الأربعة في عصره"^(٩). ومن

(١) انظر -مثلاً- التراجم رقم (١٣٩، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٨).

(٢) رجال النجاشي (٣٠٤/رقم ٨٢٩).

(٣) انظر -مثلاً- التراجم رقم: (١٤، ١٠١، ١٠٢، ٢١٣، ٢١٦، ٣٥١، ٥١٩، ٧٠١، ١٢٥٤).

(٤) انظر -مثلاً- التراجم رقم (٥١، ٥٥، ٣٩١، ٤٨٥، ١٠٩٢، ١١١٦).

(٥) رجال النجاشي (٢٣٩/رقم ٦٣٥).

(٦) المرجع السابق (٤٦/رقم ٩٣). لكن الطوسي ترجم للرجل، وذكر أن له كتاباً (الفهرست ١٠٢/رقم ١٨٨).

(٧) رجال النجاشي (ص ١١٧/رقم ٣٠١).

(٨) انظر ما تقدم (ص ٣٥٢).

(٩) الفهرست (ص ٩٦/رقم ١٦٢).

المقطوع به أن النجاشي لم يتركه جهلاً به أو بكتبه. بل وقع ذلك منه سهواً وغفلةً. فقد ذكره -عرضاً في ثنايا كتابه- حوالي عشرين مرةً على ما نقله محسن الأمين (١٣٧١هـ)^(١). بل رأيت أنه قال في ترجمة جعفر بن بشير: "له كتاب المشيخة، مثل كتاب الحسن بن محبوب، إلا أنه أصغر منه"^(٢). وقد ترجم الطوسي للحسن بن محبوب في (الفهرست)، فذكر له تسع مصنفات يرويها الطوسي عن شيوخ النجاشي^(٣).

ومن المصنفين المشاهير الذين لم يترجم لهم النجاشي -أيضاً-: أحمد بن الحسين بن عبيد الله، ابن الغضائري. أهمل ذكره النجاشي مع أنه أكثر من النقل عنه. وصرح في بعض المواضع أنه ينقل من كتابه (التاريخ)^(٤). وابن الغضائري هذا له كتاب في ذكر المصنفات الإمامية، وحسب ما يذكره الطوسي، فهو أول كتاب موسّع للإمامية في هذا الباب^(٥). ويوجد نقول في تراجم النجاشي يغلب على الظن أنها مأخوذة من كتابه هذا^(٦).

● ثامناً: هل اقتصر النجاشي على الترجمة للإمامية وحدهم؟

تقدم أن موضوع كتاب النجاشي المصنفون من الإمامية. غير أن هذا التوصيف لا يطابق كثيراً من التراجم التي أوردناها. فقد أدخل في الكتاب رواةً من خارج المذهب الإمامي. فكان يذكرهم ويشير إلى أنهم صنفوا شيئاً يتعلق بأحد الأئمة الاثني عشر. من ذلك أنه ترجم لحفص بن غياث، لأن له كتاباً فيه أحاديث عن جعفر الصادق عليه السلام. ولم يشير لمذهبه، خلافاً للطوسي الذي ترجم له في الفهرست، وقال: "عامي المذهب"^(٧).

(١) أعيان الشيعة (٢٣٤/٥).

(٢) رجال النجاشي (١١٩/رقم ٣٠٤). وانظر -أيضاً-: (ص ١٥٨/رقم ٤١٦).

(٣) الفهرست (٩٢/رقم ١٦٢).

(٤) رجال النجاشي (ص ٧٧/رقم ١٨٢).

(٥) الفهرست (ص ٣٢).

(٦) انظر -مثلاً- التراجم رقم: (٧٤، ١٥٤، ٢٠٠، ٢٨٧، ٣٠٦، ٣١٠، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٩٥، ٥٢٧، ١٢٥٤).

(٧) الفهرست (ص ١٦٦/رقم ٢٤٢).

وترجم -أيضاً- لوْهَيْب بن خَالِدٍ رحمته الله، وقال: "له عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ نُسْخَةٌ"^(١). ولم يشر لمذهبه. لكن ساقَ إِسْنَادَهُ إلى تلك النُّسخة، بطريقٍ سُنِّيٍّ، من روايةِ الحافظِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيٍّ، عن أَبِي سَلَمَةَ التَّبُودَكِيِّ^(٢)، عن وَهَيْبٍ.

وترجم للحافظِ يَعْقُوبَ بنَ شَيْبَةَ السَّدُوسِيِّ، وقال: "صاحبُ حديثٍ من العامة. غيرَ أَنَّهُ صَنَّفَ مُسْنَدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، رواه مع مسانيد جماعةٍ من الصحابة..". وقال بآخر الترجمة: "له كتابُ الرسالةِ في الحَسَنِ والحَسَيْنِ"^(٣).

وترجمَ لِلْفُضَيْلِ بنِ عِيَاضٍ رحمته الله، وقال: "بَصْرِيٌّ، ثَقَّةٌ، عَامِيٌّ. رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ نُسْخَةٌ"^(١). ثم ساقَ سَنَدَهُ إليه من طريقٍ سُنِّيٍّ أيضاً.

وترجمَ لِأَبِي عَاصِمٍ النَّبِيلِ، الضَّحَّاكِ بنِ مَخْلَدٍ الشَّيْبَانِيِّ. لكن تصحَّفَ الاسمُ عندهُ إلى (الضَّحَّاكِ بنِ مُحَمَّدٍ). وقال في ترجمته: "عاميٌّ. رَوَى عَنْ جَعْفَرِ عليه السلام كتاباً"^(٢).

وترجمَ لِمُحَمَّدِ بنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ، وقال: "عاميٌّ. له كتابُ الرَّدِّ على الحَرْقُوصِيَّةِ"^(٣). ذَكَرُ طَرُقِ يَوْمِ الْغَدِيرِ"^(٤). وساقَ سَنَدَهُ إليه من طريقٍ سُنِّيٍّ، عن أَبِي إِسْحَاقَ، إِبْرَاهِيمَ بنِ مَخْلَدٍ الْبَاقِرْحِيِّ^(٥) (٤١٠ هـ) -أحدِ شُيُوخِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ- عن أَبِيهِ^(٦) (٣٧٠ هـ)، عن أَبِي جَعْفَرٍ.

(١) رجال النَّجاشي (ص ٤٣١/رقم ١١٥٨).

(٢) تصحَّفَ في المطبوعة إلى (السودكي).

(٣) رجال النَّجاشي (ص ٤٥١/رقم ١٢١٧).

(١) المرجع السابق (ص ٣١٠/رقم ٨٤٧).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٠٣/رقم ٥٤٧).

(٣) لم أعر فرقةً بهذا الاسم، إلا أن يكون أرادَ بهم الخوارج، نسبةً لحرقوص بن زهير، ذي الثَّدْيَةِ.

(٤) رجال النَّجاشي (ص ٣٢٢/رقم ٨٧٩).

(٥) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٦/١٨٩).

(٦) انظر ترجمته -أيضاً- في تاريخ بغداد (١٣/١٧٦).

وهناك تراجمُ لرواةِ آخرين غير مشهورين، ذكرهم ووصفهم بأنهم "من العامة"^(١).

وإيراده مثل هذه التراجم فيه غرابة، لأنه إن كان سيُدخلُ في الكتاب كل من صَنَّف شيئاً في أحاديث الأئمة، فيلزمه ذكر جماعاتٍ من محدثي أهل السنة الذين جمعوا حديث علي بن أبي طالب عليه السلام. بل إن ذكره يعقوب بن شيبه لمجرد كونه صَنَّف مسند علي ضمن مسانيد جماعة من الصحابة، يلزمه أن يذكر جميع مصنفّي مسانيد الصحابة من أئمة أهل السنة. إذ ما من محدثٍ سنيٍّ جمع مسانيد الصحابة، إلا وذكر في طليعتهم مسند علي عليه السلام. أما الذين كتبوا في فضائل علي عليه السلام، فكثيرون -أيضاً-، وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله في كتابه (فضائل الصحابة)، والإمام البخاري الذي عقد في صحيحه أبواباً لفضائل علي، وفضائل الحسين، وفضائل فاطمة عليها السلام. والذي يظهر لي في معنى ذكر النجاشي هذه الأسماء في كتابه أنه رأى عناوين مصنفاتهم في فهرست الكتب التي أجازته شيوخه بروايتها، فلذلك أدخلهم في كتابه، وعدّهم فيمن صَنَّف للإمامية. وقد كان في الشيعة القدماء محدثون يخالطون أهل السنة، ويروون كتبهم، وبخاصة من لم يكن منهم مغالياً في تشييعه.

وكما أدخل النجاشي في الكتاب تراجم سنية، فقد ترجم لرواة معدودين في الزيدية. وربما نصّ على أنهم من الزيدية^(١)، وربما نازع في ذلك كما فعل في ترجمة أحمد بن صبيح حيث قال: "الزيدية تدّعيه، وليس بصحيح"^(٢).

ومن أشهر المنسوين للزيدية الذين ذكرهم النجاشي: الحافظ أبو العباس ابن عقدة^(٣) (٣٣٢هـ)، فقد ذكره وقال عنه: "رجلٌ جليلٌ في أصحاب الحديث، مشهورٌ

(١) انظر التراجم (١١٦، ١٧١، ٣٩٧، ٥٥٠).

(١) انظر التراجم رقم (٧٩٥)، (٨٣٠)، (١٢٠١).

(٢) رجال النجاشي (ص ٧٨/رقم ١٨٤).

(٣) اشتهر في كتب الإمامية نسبته لمذهب الزيدية. وهو ما ذكره عنه ابن النجار. وقد أسند الحافظ الذهبي من طريقه إلى سفيان الثوري قال: "لا يجتمع حبُّ علي وعثمان إلا في قلوب نبلأ الرجال". ثم علق الذهبي قائلاً: "قد رُمي

بالحفظ.. وكان كُوفياً، زَيْدياً، جَارُودياً على ذلك مات. وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم، ومُداخَلته إياهم، وعِظَم محله وثِقته وأمانته^(١). ولم يقتصر النجاشيُّ على الترجمة له، بل إنه اعتمدَ عليه كثيراً في تراجم الكتاب. ذلك أن ابنَ عُقْدَةَ صَنَّف كتاباً في الرِّجَالِ الرُّوَاةِ عن جعفرِ الصَّادِقِ عليه السلام، وقد صرَّح النجاشيُّ بالنقل من هذا الكتاب في غيرِ مَوْضِعٍ^(٢).

أما رجالُ الواقفةِ والفطحيةِ ونحوهم، فالكتابُ مملوءٌ بهم، فهؤلاء لا غنى للإمامية عنهم، إذ عليهم يدورُ جُلُّ حديثِ الطائفةِ.

ومن الغرائب التي رأيتها في كتابه أنه عدَّ في الإمامية الشاعرَ أبا تمام. ترجمَ له، وقال: "كانَ إمامياً، وله شعرٌ في أهل البيت -عليهم السلام- كثيرٌ. وذكرَ أحمدُ بن الحسين (يعني ابن الغضائري) أنه رأى نسخة عتيقة -قال: لعلها كُتِبَت في أيامه أو قريباً منه- وفيها قصيدة يذكر فيها الأئمة -عليهم السلام-، حتى انتهى إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام، لأنه توفي في أيامه. وقال الجاحظُ في كتاب (الحيوان): وحَدَّثني أبو تمام الطائيُّ، وكانَ من رؤساءِ الرافضة" ^(١). أقول: أما ما نسبهُ لكتاب (الحيوان)، فلم أجده فيه. وأما قوله: إنَّ أبا تمامٍ تُوِي في زمن أبي جعفر الثاني -ويعني به الجواد-، فعَبْرٌ صحيح؛ إذ إن أبا جعفرٍ توفي سنة (٢٢٠هـ)، وأبو تمامٍ توفي سنة (٢٣١هـ)، وقيل (٢٢٨هـ)^(٢). فالله أعلم.

وحيثُ كَثُرَت في الكتابِ تراجمُ غيرِ الإمامية، فقد رأيتُه يستعملُ في الكتابِ كلمةً لم أرها عند غيره. إذ وَصَفَ غيرَ واحدٍ من المترجمين بأنه "غيرُ مُتَحَقِّقٍ". ففي ترجمة سُلَيْمَانَ الشَّاذْكُونِيِّ قَالَ: "ليس بالمتحقق بنا، غير أنه روى عن جماعة من أصحابنا، من أصحاب أبي

ابن عقدة بالتشيع. لكن روايته لهذا ونحوه يدلُّ عدم غلوِّه في تشيعه. ومن بلغ في الحفظ والآثار مبلغ ابن عقدة، ثم يكون في قلبه غلٌّ للسابقين الأولين، فهو معاندٌ أو زنديقٌ". سير أعلام النبلاء (٣٤٣/١٥).

(١) رجال النجاشي (٩٥/٩٣٣).

(٢) انظر التراجم رقم (١٢٢، ١٢٥، ٢٨٨، ٣٢٩، ٣٥٣).

(١) رجال النجاشي (ص ١٤١/رقم ٣٦٧).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٢٥٢/٨)، بغية الطلب (٤٢٨/٤)، وفيات الأعيان (١٧/١١).

جعفر بن محمد الكلباسي، وكان ثقة^(١). وفي ترجمة عبد الملك بن هارون بن عنترة قال: "روى عن أصحابنا، ورووا عنه. ولم يكن مُتَحَقِّقاً بأمرنا"^(٢). وفي ترجمة أحمد بن عبد الله بن أحمد الوراق، قال: "كان من أصحابنا، ثقة في حديثه، مسكوناً إلى روايته... وما يتحقق بأمرنا مع اختلاطه بالعامية، وروايته عنهم، وروايتهم عنه"^(٣). وفي ترجمة عبد الرحمن بن بدر، قال: "ثقة، ليس بالمتحقق"^(٤). وقد فسرها الكلباسي (١٣١٥ هـ) فقال: "الظاهر أن الغرض أنه لم يتحقق مذهبه عندنا"^(٥). ومن المحتمل أن يكون المراد أن المترجم لم يكن مُعَلِّناً بمذهبه. أو أنه شيعي، لكن لم يكن تامَّ الموافقة لما عليه الإمامية. كلُّ هذا مما تحتمله العبارة.

يبقى هنا وقفة مع قاعدة ذكرها غير واحد من متأخري علماء المذهب. حيث قرروا أن الأصل فيمن ذكرهم النجاشي في كتابه أنهم من الإمامية، ما لم ينصَّ على خلاف ذلك^(١). بل كان ابن داود الحلي على ما استقرَّاه الدَّامَادُ - يُدْخِلُ الراوي في قسم الممدوحين إذا رأى النجاشي ترجمه ولم يذكر فيه مغمزاً^(٢).

لكن بناءً على ما تقدَّم، فإن الذي يظهر من صنيع النجاشي أنه يترجم لمن رأى له مُصَنِّفاً له تعلق بالأئمة بقطع النظر عن مذهبه. وذلك خلافاً لما أوهمته مقدمة كتابه التي ذكر فيها أنه سيجمع المصنِّفين من الإمامية. غير أنه كان يُنبِّه على مذهب المترجم متى علمه، وعرف حاله. لكن ما كلُّ من ترجم له يكون مذهبه معروفاً لديه. فلذلك لا يمكن أن يُسْتَبَطَّ مذهب الراوي من سكوت النجاشي عنه. فليس كلُّ من وقف النجاشي على كتاب له، يكون عليمًا

(١) رجال النجاشي (ص ١٨٤/رقم ٤٨٨).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٤٠/رقم ٦٣٧).

(٣) المرجع السابق (ص ٨٥/رقم ٢٠٥).

(٤) المرجع السابق (ص ٢٣٨/رقم ٦٣١).

(٥) الرسائل الرجالية (٣/٢١٥).

(١) انظر: الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني (ص ٥٩)، عدة الرجال (١/١١٥)، خاتمة مستدرك الوسائل (٣/١٥٢)،

معجم رجال الحديث (١/٩٦)، بحوث في علم الرجال (ص ٢٤١، ٢٤٣).

(٢) الرواشح السماوية (ص ١١٥)، وانظر تعقبات الكلباسي في سماء المقال (١/١٨٣-١٩٢).

بحاله ومذهبه. وقد رأيتُ في سياقِ بعضِ تراجمه ما يدلُّ على أنه لا يَعْرِفُ المترجم، ولا يدري من هو. من ذلك أنه ترجم لراو اسمه (خَيْثَمَة)، وقال: "لا يَعْرِفُ بغير هذا". وساقَ سنده إلى كتابٍ يُنسَبُ له^(١). وذكرَ راوياً بكنيته (أبي حَيَّون)، وقال: "لا يَعْرِفُ بغير هذا". وساقَ سنده إليه^(٢). وترجمَ لراو اسمه (عبدُ اللهِ بنُ أبي خَالِدٍ)، وقال: "لا يَعْرِفُ بأكثرَ من هذا. له كتابُ المناقب"^(٣). وهناك أمثلةٌ أخرى مُشابهة^(٤)، فيها دلالةٌ على أن النَّجاشيَّ كان يُترجمُ لرواةٍ لا يعرفهم، فضلاً عن أن يَعْرِفَ مذهبهم. وبناءً على هذا، لا يمكنُ أن يُقالَ إن كلَّ من سَكَتَ النَّجاشيُّ عن مذهبه، فهو من الإمامية.

● تاسعاً: الجرحُ والتعديل في كتاب النَّجاشي.

كما تقدّم، فإن موضوع كتاب النَّجاشيَّ ذكرُ أصحاب المصنّفات. ولم يذكر في تقديمه للكتاب أنه سيعرضُ للكلام عن أصحاب تلك المصنّفات بالتجريح والتعديل، ولا أشار إلى أن هذا من مقاصد كتابه. لكن جاءت الإشارة لذلك في العنوان المثبت في مطلع الجزء الثاني من الكتاب، حيثُ قال: "الجزء الثاني من كتابٍ فهِرِسَتْ أَسْمَاءُ مُصَنِّفِي الشَّيْعَةِ، وما أدركناه من مُصَنِّفاتهم، وذكرُ طرفٍ من كُنَاهُم وألقابهم ومنازلهم وأنسابهم، وما قيلَ في كلِّ رجلٍ منهم من مدحٍ أو ذمٍّ"^(١).

فهذه الجملةُ تفيدُ التزام النَّجاشيَّ ذكرَ ما قيلَ من مدحٍ أو ذمٍّ في كلِّ ترجمة. لكن ذكرَ محمدُ آصفَ الحسينيُّ أنه "سكت عن توثيقِ جملةٍ من الأجلاء". قال: "وعذرُهُ عندي أنه لم يكن يعلم أن توثيقاته تصيرُ بعدَ مدّةٍ من الزَّمن ذاتَ أهميةٍ عظيمةٍ، بحيثُ تدخلُ فيما يتوقَّفُ عليه استنباطُ الأحكامِ الشرعيةِ"^(٢).

(١) رجال النَّجاشي (ص ١٥٤/رقم ٤٠٦).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٥٨/رقم ١٢٥٠).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٢٩/رقم ٦٠٧).

(٤) انظر -مثلاً-: ترجمة عمارة بن زيد الخيواني (ص ٣٠٣/رقم ٨٢٧)، وأبي طالب الأزدي (٤٥٩/رقم ١٢٥٥).

(١) رجال النَّجاشي (ص ٢١١).

(٢) بحوث في علم الرجال (ص ٢٤١).

ومع إهمال النَّجاشيِّ الكلامَ عن كثيرين ممن ذكرهم، إلا أنَّ كلامه في الرواة فاقَ كلامَ جميعِ علماء الطائفة في طبقته والطبقات المتقدمة عليه. وأكثر ما يقع في كلامه التوثيق. فهو ينثر في التراجم توثيقاته بسخاءٍ بالغٍ. وقد أحصى محمدُ آصفُ المحسنيُّ الرواة الذين وثَّقهم فبلغوا أكثرَ من ستمئةٍ وأربعين رجلاً^(١)، من مجموع حوالي ألفٍ ومئتين وسبعين رجلاً ترجم لهم. أما المجرَّحون فبلغوا -فيما أحصيته- السبعين. والغالبُ على النَّجاشيِّ أنه يجرِّحُ ويعَدِلُ بنفسه، خلافاً لما كانَ عليه الكشيُّ الذي غلبَ عليه الثَّقَلُ من غيره. وقد ذكر محمدُ آصفُ المحسنيُّ أنَّ النَّجاشيِّ "يوثِّقُ الرجلَ بلا نسبةٍ إلى أحدٍ إلا نادراً. ولكنه ينسبُ التضعيفَ إلى غيره في جملةٍ كثيرةٍ من الموارد، ولعلَّها الأغلبُ"^(٢). والذي رأيته في الكتاب أن تضعيفاته هو أكثرُ من التضعيفات التي ينسبها لغيره. فقد أطلقَ بنفسه تضعيفَ أربعةٍ وأربعين راوياً^(٣). وضعَّفَ خمسةَ عشرَ آخرين مُستخدِماً عباراتٍ من جنس: "ضعَّفَه أصحابنا"^(٤). وفي أربعة عشرَ موضعاً نسبَ التضعيفَ لأسماءٍ مُعيَّنة. أما التوثيقُ، فما ينقله عن غيره قليلٌ لا يكادُ يُذكرُ في جَنبِ توثيقاته هو.

والذي يظهرُ من توثيقاته المتكاثرة، أنه يجعلُ الأصلَ في الراوي الإماميَّ الثقةَ والعدالةَ، ما لم يقف على موجب الجرح، فلذلك كثرت توثيقاته التي تفرَّد بها.

ومن السمات البارزة في مسلك النَّجاشيِّ أنه -فيما عدا الجرحَ بالغلو- لم يكن يجعلُ المخالفةَ في المذهبِ حائلاً دون الحكم بثقة الراوي. فقد وثَّق جماعاتٍ مع تصريحه بأنهم من الواقفة أو الفطحية، أو حتى من أهل السنة.

فمن الواقفة الذين وثَّقهم: عليُّ بنُ الحسنِ الطَّاطريِّ. قال عنه: "كانَ فقيهاً، ثقةً في حديثه. وكان من وجوه الواقفة"^(٥).

(١) المرجع السابق (ص ٢٤٠).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٤٠).

(٣) انظر -للمثيل- التراجم رقم (٤٠، ٧٥، ٧٦، ١٣٨، ١٧٨، ٢٣٨، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٣٢، ٣٦٠، ٤١٠).

(٤) انظر -مثلاً- التراجم رقم (٥٦، ٥٨، ١١٨، ١٤١، ١٤٩، ١٥٢، ٢٤٧، ٢٦٤، ٥١٣، ٦٢١، ٦٢٠).

(٥) رجال النَّجاشي (ص ٢٥٥/رقم ٦٦٧).

وقال في الحسين بن أبي سعيد المكاربي: "كان هو وأبوه وجهين في الواقفة، وكان الحسين ثقةً في حديثه. ذكره أبو عمرو الكشي في جملة الواقفة، وذكر فيه ذمومًا، وليس هذا موضع ذكر ذلك" (١).

وفي ترجمة الحسن بن محمد بن سماعة قال: "من شيوخ الواقفة، كثير الحديث، فقيه، ثقة، وكان يعاند في الوقف ويتعصب" (٢).

وقال عن محمد بن عبد الله بن غالب: "ثقة في الرواية، على مذهب الواقفة" (٣).
ومن الفطحية الذين وثقهم: أحمد بن الحسن بن علي بن فضال. قال عنه: "يقال: إنه كان فطحياً. وكان ثقة في الحديث" (١).

وفي ترجمة علي بن أسباط المقرئ، قال: "كوفي، ثقة، وكان فطحياً" (٢).
وفي ترجمة علي بن الحسن بن علي بن فضال، قال: "فقيه أصحابنا بالكوفة، ووجههم، وثقتهم، وعارفهم بالحديث، المسموع قوله فيه. سمع منه كثيراً، ولم يُعثر له على زلة فيه، ولا ما يشينه، وقل ما روى عن ضعيف. وكان فطحياً" (٣).

أما رواة أهل السنة، فقد وثق عدداً منهم، مع تنصيبه على أنهم "من العامة".
ففي ترجمة الفضيل بن عياض قال: "بصري، ثقة، عامي" (٤).
وقال عن إسحاق بن بشر: "ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. من العامة" (٥).
وفي ترجمة أصرم بن حوشب قال: "عامي، ثقة" (٦).

(١) المرجع السابق (ص ٣٨/رقم ٧٨).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٠/رقم ٨٤).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٤٠/رقم ٩١٣).

(١) المرجع السابق (ص ٨٠/رقم ١٩٤).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٥٢/رقم ٦٦٣).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٥٨/رقم ٦٧٦).

(٤) المرجع السابق (ص ٣١٠/رقم ٨٤٧).

(٥) المرجع السابق (ص ٧٢/رقم ١٧١).

(٦) المرجع السابق (ص ١٠٧/رقم ٢٧١).

وفي ترجمة الحسين بن علوان، قال: "كوفي، عامي... ثقة" ^(١).

أما الرواة الموصوفون بالغلو، فكان يضعفهم ويطعن فيهم.
من ذلك: علي بن العباس الجراذيني، قال: "رُمي بالغلو، وغُمزَ عليه، ضَعِيفٌ جداً" ^(٢).
وقال في الحسين بن عبيد الله السعدي: "ممن طعنَ عليه بالغلو" ^(٣).
وقال في ترجمة أحمد بن علي الأيادي الرازي: "قال أصحابنا: لم يكن بذاك. وقيل: فيه غلو وترفع" ^(٤).

وفي ترجمة ربيع بن زكريا الكوفي، قال: "طعنَ عليه بالغلو. له كتابٌ فيه تخليط، ذكر ذلك أبو العباس ابن نوح" ^(٥).
وفي ترجمة سهل بن زياد الأدي قال: "كان ضَعِيفاً في الحديث، غير مُعْتَمَدٍ فيه. وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهدُ عليه بالغلو والكذب، وأخرجَه من قَمِّ إلى الرِّيِّ" ^(٦).

وربما نقلَ رَمِيَ الرَّأوي بالغلو، ولم يوافق عليه، وذكرَ ما يُبرِّؤه، كما فعلَ في ترجمة محمد بن بحر الرُّهني، حيثُ قال: "قال بعضُ أصحابنا: إنه كان في مذهبه ارتفاعٌ. وحديثه قريبٌ من السَّلامة. ولا أدري من أين قيلَ ذلك" ^(٧).

وفي ترجمة أبي طالب عبيد الله بن أبي زيد الأنباري قال: "ثقةٌ في الحديث، عالمٌ به، كان قديماً من الواقفة"، ثم أثنى عليه بالتعبُدِ والتزهُدِ. وقال: "كان أصحابنا البغداديون يرمونه بالارتفاع. له كتابٌ أضيفَ إليه يُسمَّى كتابَ الصَّفوة. قال الحسين بن عبيد الله: قدِمَ أبو طالب بغداداً، واجتهدتُ أن يُمكنني أصحابنا من لقائه فأسمعَ منه، فلم يفعلوا ذلك". يعني

(١) المرجع السابق (ص ٥٢/رقم ١١٦).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٥٥/رقم ٦٦٨).

(٣) المرجع السابق (ص ٤٢/رقم ٨٦).

(٤) المرجع السابق (ص ٩٧/رقم ٢٤٠).

(٥) المرجع السابق (ص ١٦٤/رقم ٤٣٤).

(٦) المرجع السابق (ص ١٨٥/رقم ٤٩٠).

(٧) المرجع السابق (ص ٣٨٤/رقم ١٠٤٤).

● عاشرًا: المصادرُ السُّنية في كتاب النجاشي.

تصريحُ النَّجَاشِيِّ بالمصادرِ التي ينقلُ منها قليلٌ. فهو كثيرًا ما يُترجمُ للرجُل، ويقولُ: "ذكره أصحابنا"^(٢)، أو يقولُ: "ذكره بعضُ أصحابنا في الفهرستات"^(٣)، ونحو ذلك من العبارات. لكن قد يُصرِّحُ بمصدرِ التَّقلِ في بعضِ المواضع. وفي بعضها يمكنُ معرفةُ مصدره بالنظرِ في سِلْسِلَةِ الإسنادِ. وقد رأيتُ في مَصَادِرِهِ التي اعتمدَ عليها جملةٌ من مُصَنَّفَاتِ محدِّثي أهلِ السُّنة - رَحِمَهُمُ اللهُ -. فرمّا نقلَ عنها بنفسه، ورمّا نقلَ عنها بتوسُّطِ بعضِ شيوخه.

ففي ترجمةِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ روى بإسناده إلى ابنِ سَعْدٍ، قوله: إِنَّ أَبَا رَافِعٍ "كَانَ [عَبْدًا]"^(١) لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﷺ، فَوَهَبَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَشَّرَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِسْلَامِ الْعَبَّاسِ أَعْتَقَهُ". وهذا النصُّ منقولٌ من كتابِ (الطبقات الكبرى) لابنِ سَعْدٍ^(٢).

وفي ترجمةِ عُبيدِ اللهِ بْنِ الْحَرِّ الْجُعْفِيِّ. أوردَ النَّجَاشِيُّ -بواسطةِ شَيْخِهِ السَّيرافي- نصًّا عن (التاريخ الكبير) للإمامِ البُخاري^(٣).

وفي ترجمةِ زيادِ بْنِ الْمُنْذِرِ، نقلَ -أيضًا- عن شَيْخِهِ السَّيرافي قوله: "هو ثَقْفِي، سَمِعَ عَطِيَّةَ، وَرَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ. وَرَوَى عَنْهُ مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ. يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ. قاله البُخاري". وهذا النصُّ منقولٌ من التاريخ الكبير^(٤).

(١) المرجع السابق (ص ٢٣٢/رقم ٦١٧).

(٢) انظر -مثلاً- التراجم رقم: (٤١، ٥٨، ١٠١، ١١٩، ١٤٤، ١٧٥، ٢١٣، ٢٥٦، ١٩٣، ٥١٨، ٥٢١).

(٣) انظر -مثلاً- التراجم رقم: (١٤، ١٠٢، ٦٤٠، ٨٢٩).

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من النسخة المطبوعة من كتاب النَّجَاشِيِّ.

(٢) الطبقات الكبرى (٧٣/٤)، وقارن بما في رجال النَّجَاشِيِّ (ص ٤).

(٣) انظر التاريخ الكبير (٣٧٧/٥)، وقارن بما في رجال النَّجَاشِيِّ (ص ٩/رقم ٦) مع التنبيه إلى بعض التصحيف الواقع

في نسخة كتاب النَّجَاشِيِّ.

(٤) انظر التاريخ الكبير (٣٧١/٣)، وقارن بما في رجال النَّجَاشِيِّ (ص ١٧٠/رقم ٤٤٨).

ونقل النَّجَاشِيُّ بِنَفْسِهِ عن تاريخ البُخَارِيِّ في ترجمة خالد بن طَهْمَانَ^(١). وفي الموضع نفسه نقل عن الإمام مُسْلِم بن الحجاج رحمته قوله عن خالد: "له نسخة أحاديث رواها عن أبي جعفر عليه السلام"^(٢). وقد ترجم الإمام مُسْلِم لخالد بن طَهْمَانَ، في كتابه (الكُنَى) في باب (أبي العلاء)، لكن لم يذكر هذا النص الذي نقله النَّجَاشِيُّ^(٣).

وفي ترجمة أبان بن تغلب، قال: "ذكره أبو زرعة الرَّازِيُّ في كتابه (ذكر من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام) من التابعين ومن قاربهم)...". ولم أجد من ذكر هذا الكتاب. وفي الترجمة نفسها نقل عن البلاذري^(٤).

وفي ترجمة عبد المؤمن بن القاسم، نقل عن كتاب (ذيل المذيل)، لابن جرير الطبري^(٥). وفي ترجمة محمد بن أبي عمير، نقل عن كتاب (البيان والتبيين) للجاحظ نصاً لم أجده بلفظه، لكن وجدت في الكتاب ما يُقاربه^(٦).

● أحد عشر: هل وقف النَّجَاشِيُّ على المصنّفات التي أسندها في كتابه؟

هذا السؤال له أهميته البالغة. ذلك أن من أكبر الإشكالات الواردة على كتب الرواية الإمامية ضعف توثيق نسخها؛ إذ قلما توجد نسخة حديثة إمامية متقدمة يمكن الوثوق والاطمئنان إلى طريقة وصولها إلى أيدي علماء المذهب. والمتأخرون من الإمامية بعد شيوع علم دراية الحديث في القرن العاشر وما بعده، كثيراً ما تقع لهم نسخة متأخرة لكتاب مُتقدِّم، وحين يجتهدون في تثبيت هذا الكتاب وتصحيحه، تراهم يعتمدون -في جملة ما يعتمدون- على أن المجلسي^(١) (١١١ هـ) أو غيره يروي الكتاب بإسناده إلى النَّجَاشِيِّ (٤٥٠ هـ) أو الطوسي^(٢) (٤٦٠ هـ)، وأن هذين روياه بإسنادهما إلى مُصنّف الكتاب.

(١) انظر التاريخ الكبير (١٥٧/٣)، وقارن بما في رجال النَّجَاشِيِّ (ص ١٥١/رقم ٣٩٧).

(٢) رجال النَّجَاشِيِّ (ص ١٥١/٣٩٧).

(٣) الكنى والأسماء (ص ٨٣).

(٤) رجال النَّجَاشِيِّ (ص ١٠/رقم ٧).

(٥) رجال النَّجَاشِيِّ (ص ٢٤٩/رقم ٦٥٥).

(٦) البيان والتبيين (٥٩/١)، وقارن بما في رجال النَّجَاشِيِّ (ص ٣٢٦/رقم ٨٨٧)، (ص ١٥/رقم ١٤).

أما المجلسيُّ فقد تقدّم الكلام عن نهجه المتساهل ومذهبه الواسع في تلقي النسخ وقبولها. وبيّنى البحث هنا في النجاشي والطوسي: فهل سياقهما الإسناد إلى صاحب كتاب مُصنّف يعني أنهما وقفًا على نسخة ذلك الكتاب؟ وإن كانا وقفًا عليه، فهل النسخة التي وقفًا عليها مرويّة بالسند الذي يذكرانه في الترجمة؟ أم أن الأسانيد التي يذكرانها من جنس أسانيد الإجازات المتأخّرة، والتي لا تستلزم الوقوف على الكتاب؟

وقد تقدّم في الباب الأوّل من هذه الدّراسة الإشارة إلى ما كان يؤكّد عليه المرجع محمد آصف الحسيني من أن تلك الأسانيد التي يمتلئ بها كتاب (الرجال) للنجاشي، وكتاب (الفهرست) للطوسي لا تستلزم وقوفهما على الكتب التي يذكرانها. وأن الأصل والغالب على ما يذكرانه، إنما هي كتبٌ أُجيزا بعنواناتها، كما يحصل في سائر الإجازات. ثم قد تقع لهم نسخ تلك الكتب بالشراء أو غيره^(١).

وهناك في كتابي النجاشي والطوسي مواضع كثيرة تؤكّد وتشهد بما يقوله الحسيني. وسوف أذكر في هذا المقام ما يتعلّق بأسانيد النجاشي خاصّة، وأرجئ الكلام عن أسانيد الطوسي إلى المبحث الرابع الخاص بكتابه (الفهرست)^(٢).

فأظهر ما اعتضد به الحسيني موضعٌ قال فيه النجاشي عن أحد الرواة: "شيخٌ من أصحابنا ثقة. سمع الحديث فأكثر. ابتعت أكثر كتبه. له كتاب (عمل رجب)، وكتاب (عمل شعبان)، وكتاب (عمل شهر رمضان). أخبرنا عنه عدّة من أصحابنا"^(٣). ففي هذا النص، نرى النجاشي يفصل بين سنده إلى المؤلف، وبين طريقة حصوله على نسخة كتبه.

وهناك أمثلة أخرى بعضها أوضح في الدلالة على المطلوب من هذا المثال الذي ساقه الحسيني. فمن ذلك: ما ذكره النجاشي في ترجمة (عبد الرحمن بن أبي نجران)، حيث قال: "له

(١) ينظر: بحوث في علم الرجال (ص ٣٦١)، (ص ٣٧٤).

(٢) انظر ما تقدم (ص ٩١٩).

(٣) رجال النجاشي، ترجمة علي بن محمد بن يوسف بن مهجور (ص ٢٦٨/رقم ٦٩٩) ..

كتبٌ لم أرَ منها إلا كتابه في البيع والشراء". ثم ذكرَ بعد ذلك إسناده إليه بجميع كتبه. وساقَ أسانيدَ أخرى لكتبٍ مخصوصةٍ غيرِ كتابِ البيع والشراء^(١).

وفي ترجمة محمد بن الحسن بن علي المحاربي، ذكرَ له كتاب (الرجال)، ثم قال: "سمعتُ جماعةً من أصحابنا يصفونَ هذا الكتاب". ومعنى هذا أنه لم يقف عليه. لكنَّه بعد ذلك مباشرةً ساقَ إسناده إليه^(٢).

ومثل ذلك ما ذكره في ترجمة (علي بن محمد بن جعفر)، حيثُ قال: "له كتاب (الكامل)، يُقال: إنه في معنى كتاب الحسين بن سعيد". وظاهرُ هذا أنه لم يقف على الكتاب. لكنَّه ساقَ بعد ذلك إسناده إليه بجميع كتبه^(٣).

وفي ترجمة (أحمد بن محمد بن خالد البرقي)، سردَ أسماءَ كتبه، ثم قال: "وذكرَ بعضُ أصحابنا أن له كتباً أخرى، منها كتاب (التّهاني)، وكتاب (التعازي) وكتاب (أخبار الأئم)". ومعنى هذا أنه لم يقف على هذه الكتب. لكنَّه ساقَ بعد ذلك إسناده إليه بجميع كتبه^(٤).

وفي ترجمة (علي بن محمد العدوي)، ساقَ أسماءَ مُصنَّفاته، وكانَ ينقلُ وُصفَها عن شيخه (سلامة بن ذكا)، فيقولُ عن أحدها: إنه (ألفان وخمسمئة ورقة)، وعن آخرٍ إنه (نحو ألفين وخمسمئة)، وعن ثالثٍ أنه (ثلاثة آلاف). كلُّ هذا يذكرُه النَّجاشيُّ نقلاً عن شيخه (سلامة)، مما يعني أنه لم يقف بنفسه على كتبِ المترجم. لكنَّه بعد ذلك ختمَ الترجمةَ بذكرِ إسناده إلى جميع تلك الكتب^(٥).

(١) المرجع السابق (ص ٢٣٥/رقم ٦٦٢).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٥٠/رقم ٩٤٣).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٦٢/رقم ٦٨٦).

(٤) المرجع السابق (ص ٧٧/رقم ١٨٢).

(٥) المرجع السابق (ص ٢٦٣/رقم ٦٨٩).

وفي ترجمة (يوسف بن عقيل البجلي) قال: "يقول القميون إن له كتاباً. وعندي أن الكتاب لمحمد بن قيس". ثم ساق سنده إلى يوسف بن عقيل بعدما نفى الكتاب عنه^(١).

وفي ترجمة (أحمد بن إبراهيم بن المعلى) قال النجاشي -وهو يعدد كتبه-: "كتاب مثالب القبائل، حسن على ما حكى لي، لم يجمع مثله". وظاهر هذا أنه لم يقف على الكتاب. لكنه قال -بعد ذلك-: "أخبرنا بكتبه الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن وهبان الدبيلي، عنه بها"^(١).

وفي ترجمة إسماعيل بن جابر الجعفي قال: "له كتاب ذكره محمد بن الحسن بن الوليد في فهرسته"، وظاهر هذا أنه إنما عرف الكتاب بوروده في فهرست ابن الوليد. لكنه -بعد ذلك- ساق إسناده إليه^(٢).

وفي ترجمة الحسن بن موسى الخشاب قال: "قيل إن له كتاب (الحج)، وكتاب (الأنبياء)". ثم ساق سنده إليه^(٣).

وهناك أمثلة أخرى كثيرة يطول تتبعها، كلها تشهد أن الغالب والأصل فيما يذكره النجاشي إنما هو أسانيد إجازات لا تقتضي ضرورة الوقوف على الكتاب المروي. نعم، هناك في الكتاب مواضع ليست قليلة يُصرح فيها النجاشي بسماعه الكتاب. لكن الغالب ليس كذلك. وعليه فما لم يذكر السماع أو القراءة، وإلا فإن أسانيده لا تفيد أكثر من أن المترجم له كتاباً بالعنوان المذكور. أما صحة النسخ، فلا يستفاد من تلك الأسانيد.

(١) المرجع السابق (ص ٤٥٢/رقم ١٢٢١).

(١) المرجع السابق (ص ٩٦/رقم ٢٣٩).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٣/رقم ٧١).

(٣) المرجع السابق (ص ٤٢/رقم ٨٥).

بل إنَّ في الكتابِ ما يقتضي أنه ما كلُّ كتابٍ يذكرُه النَّجَاشِيُّ في التراجم، ويسوقُ
سندَه إليه، تكونُ نسبته للمترجم ثابتةً عنده. فقد رأيتُه يُضعِفُ بعضَ الرُّوَاةِ، بل ويكذبهم، ثم
هو يعتمدُ عليهم في نسبةِ الكتبِ للمترجمين وروايتها عنهم.

من ذلك أنه ترجمَ لمحمد بن عليٍّ، أبي سُمينة الصَّيرِيَّ الكوفيَّ، فضَعَفَه ورَمَاهُ بالكذب^(١).
ثم في ترجمة حفص بن عاصم السُّلَمِيَّ قال: "له كتابٌ رواه عنه محمد بن عليٍّ الصَّيرِيَّ، أبو
سُمينة"^(٢). وفي ترجمة سلام بن عبد الله الهاشميَّ قال: "له كتابٌ صَغِيرٌ، رواه عنه أبو سُمينة
الكوفي"^(٣). وذكرَ مثلَ ذلك في تراجمٍ أخرى^(٤).

ومما يُشبهُه هذا أنه ترجمَ لجعفر بن محمد بن مالك الفزاريَّ، فضَعَفَه جداً، ونقلَ عن ابن
العُصَّائريِّ قوله فيه: "كان يضعُ الحديثَ وضَعاً، ويروي عن المجاهيل". ثم قال النَّجَاشِيُّ: "ولا
أدري كيفَ روى عنه شيخُنا النبيلُ الثقةُ أبو عليٍّ ابنُ همامٍ، وشيخُنا الثقةُ أبو غالبٍ
الزُّرَّاريُّ"^(٥). ثم -بعد هذا-، تراه يروي من طريقه كثيراً من المصنَّفات التي يذكرُها في
التراجم^(٦).

• اثنا عشر: الأوهامُ والأغلاطُ في كتاب النَّجَاشِيِّ.

رُغم أن كتاب النَّجَاشِيِّ لا يقارَنُ بكتاب الكشيِّ من جهة كثرةِ الأغلاطِ والأوهامِ، إلا
أنه مع ذلك وقعت فيه أخطاءٌ ليست بالقليلة، فيها ما يحتملُ أن يكونَ من صَنِيعِ النَّسَاحِ،

(١) المرجع السابق (ص ٣٣٢/رقم ٨٩٤).

(٢) المرجع السابق (ص ١٣٦/رقم ٣٤٩).

(٣) المرجع السابق (ص ١٨٩/رقم ٥٠٣).

(٤) انظر مثلاً: ترجمة ربيع بن زكريا (ص ١٦٥/رقم ٤٣٤)، ونوح بن الحكم (ص ٤٢٩/رقم ١١٥٢)، والهيثم بن واقد

(ص ٤٣٦/رقم ١١٧١)، وإسماعيل بن مهران (ص ٢٧/رقم ٤٩).

(٥) رجال النَّجَاشِيِّ (١٢٢/رقم ٣١٣).

(٦) انظر -مثلاً-: ترجمة جابر الجعفي (ص ١٢٩/رقم ٣٣٢)، وترجمة صالح بن عقبة الأسدي (ص ٢٠٠/رقم ٥٣٤)،

وترجمة عبد الله بن هليل (ص ٢٣٠/رقم ٦١١)، وترجمة عبد الله بن عنيسة (ص ٣٠٢/رقم ٨٢٢)، وترجمة محمد ابن

أبي يونس (ص ٣٣٠/رقم ٨٩٢)، وغيرهم.

وفيها ما ظاهره أن الغلط فيه من النجاشي نفسه.

فمن النوع الثاني: ما ذكره في ترجمة أحمد بن محمد بن عمرو، حيث قال: "مات أحمد بن محمد سنة إحدى وعشرين ومئتين، بعد وفاة الحسن بن علي بن فضال بثمانية أشهر"^(١). مع أنه في ترجمة الحسن بن علي بن فضال قال: "مات الحسن سنة أربع وعشرين ومئتين"^(٢)!. والتناقض بين الكلامين ظاهر. وقد تبعه على هذا التناقض - ولم يتنبه - له ابن المطهر الحلبي (٧٢٨هـ) في رجاله^(٣).

وفي ترجمة بريد بن معاوية ذكر في مطلعها أنه "مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام" يعني جعفر الصادق عليه السلام. ثم في آخر الترجمة التي لم تتجاوز بضعة أسطر قال: "مات بريد بن معاوية سنة مئة وخمسين"^(٤). فأول الترجمة ينقض آخرها، لأن جعفرًا توفي سنة (١٤٨هـ). وهذا ثابت حتى في المصادر الإمامية^(٥). والعلة عن تاريخ وفاة الإمام (المعصوم!) من مثل النجاشي مما يستكثر ويشير العجب. وقد تابعه -أيضاً- على هذا التناقض ابن المطهر الحلبي، فذكر مثلاً ذكره^(٦). ونقل الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) أن بعض المحققين نسب النجاشي بسبب هذا وغيره إلى كثرة الغلط، لكنه لم يوافق على ذلك في حق النجاشي، وإن غمز الحلبي بسبب متابعت النجاشي في أغلاطه، فنسبه إلى "قلة التأمل". ثم عاد فاعتذر له، وذكر أنه لم يتنبه لتلك الأغلاط "بسبب كثرة تصانيفه، وسائر أشغاله"^(٧).

وفي ترجمة أحد شيوخه الذين قرأ عليهم، قال في سياق نسبه: "الحسن بن أحمد بن

(١) رجال النجاشي (ص ٧٥/رقم ١٨٠).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٦/رقم ٧٢).

(٣) خلاصة الأقوال (ص ٦١)، (٩٨).

(٤) رجال النجاشي (ص ١١٢/رقم ٢٨٧).

(٥) انظر: الكافي باب مولد أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام (١/٤٧٢)، الإرشاد (٢/١٨٠).

(٦) خلاصة الأقوال (ص ٨٢).

(٧) تعلية على منهج المقال (ص ٩٦).

القاسم بن محمد بن علي بن أبي طالب^(١). ومعنى هذا أن محمد بن الحنفية رحمته الله المتوفى سنة (٨٠هـ) يكون والد جد شيخ النجاشي المتوفى بعد منتصف القرن الخامس. قال أبو القاسم الخوئي^(٢) (١٤١٣هـ): "هو غير قابل للتصديق"^(٣).

وفي ترجمة أبي رافع، أسند النجاشي من طريق محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده أبي رافع، عن علي عليه السلام أنه كان إذا صلى قال في أول الصلاة... الحديث". ثم لم يلبث أن ساق خبراً قال في سياق سنده: "...عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع - وكان كاتب أمير المؤمنين - أنه كان يقول: "إذا توضأ أحدكم للصلاة، فليبدأ باليمين..."^(٤). وهذا السند فيه خلل ظاهر. فإن أبا رافع هو من كان مع علي عليه السلام، وأما حفيده فلا يمكن أن يدرك ليكون كاتباً لعلي.

ومن الأغلاط التي يغلب على الظن أنها تصحيفات طرأت على نسخة الكتاب، ما جاء في ترجمة أحمد بن داود بن علي القمي، حيث قال في التعريف به: "أخو شيخنا الفقيه القمي". وصوابه: "أبو شيخنا" كما نبه عليه الكليني^(٥) (١٣١٦هـ)^(٦)، لأن المقصود بالكلام أن المترجم والد محمد بن أحمد بن داود القمي المذكور في موضع آخر من الكتاب^(٧).

وفي ترجمة محمد بن سنان، ذكر له كتاب (الطرائف)، ثم قال: "أخبرناه الحسين، عن أبي غالب عن جده أبي طالب محمد بن سليمان...". ومحمد بن سليمان هذا أفرد له النجاشي ترجمة في موضع آخر، فكنّاه (أبا طاهر)، بدّل (أبي طالب)^(٨).

(١) رجال النجاشي (ص ٦٥/رقم ١٥٢).

(٢) معجم رجال الحديث (٢٧١/٥).

(٣) رجال النجاشي (ص ٦/رقم ١)، (ص ٧/رقم ٢).

(٤) الرسائل الرجالية (٢٧٤/٢).

(٥) رجال النجاشي (ص ٩٥/٢٣٥)، (ص ٣٨٤/رقم ١٠٤).

(٦) المرجع السابق (ص ٣٢٨/رقم ٨٨٨)، (ص ٣٤٧/رقم ٩٣٧).

وفي الكتاب أغلاطٌ أخرى كثيرةٌ من هذا النوع يطول ذكرها، تتبّع طائفةٌ منها أبو المعالي الكلّباسي^(١). وبسبب كثرتها كان محمدٌ تقيُّ التستريُّ (١٤١٥هـ) يرجّح عدم وصول نسخةٍ صحيحةٍ تامةٍ إلى من بعد العلامة^(٢) يعني ابن المطهر الحليّ (٧٢٨هـ). وقد رأيتُ الحافظ ابن حجر رحمه الله (٨٥٢هـ) ينقل عن الكتاب أشياء لا وجودَ لها في النسخة الموجودة اليوم. فقد نقل عنه ترجمة جبريل بن أحمد الفاريابي^(٣) -أحد شيوخ العياشي-، ولم أجد له ذكراً في النسخة الموجودة اليوم.

وفي ترجمة إسماعيل بن إبراهيم القصير، قال ابن حجر: "روى عن جعفر الصادق. روى عنه عليُّ بن الحسن. وله مُسنَدٌ حسنٌ كثيرُ الفوائد. قاله النَّجاشيُّ"^(٤). ولم أجد هذا في ترجمة إسماعيل عند النَّجاشي^(٥).

في ترجمة الحسين بن حمدان الخصينيّ، قال ابن حجر: "ذكر النَّجاشيُّ أنه خلطَ وصنّف في مذهب النصيرية، واحتجّ لهم. قال: وكان يقول بالناسخ والحلول"^(٦). ولم أجد هذا في ترجمته من كتاب النَّجاشي^(٧).

وفي ترجمة جعفر بن مازن الكاهليّ، نقل ابن حجر عن النَّجاشيِّ قوله: "أقدمه المأمون بغداداً وأجازَه. قال: وكان راويةً للحديث والشعر"^(٨). ولا وجودَ لهذا في ترجمته^(٩).

(١) الرسائل الرجالية (٢/٢٧٤).

(١) قاموس الرجال (٩/١٩٨، ٤١٧)، (١١/٢٦).

(٢) لسان الميزان (٢/٩٤). وفي النص الذي نقله ابن حجر عن النَّجاشي إشكالاً. فقد حكى عنه قوله عن جبريل الفاريابي: "ما ذاكرته بشيءٍ إلا مرّ فيه، كأنما يقرأ من كتاب، ما رأيتُ أحفظَ منه. وقال لي: ما سمعتُ شيئاً فنسيته". وهذا النقل يفيدُ أن النَّجاشيَّ لقي جبريلَ وسمع منه. وهذا غير ممكن. فجبريل من طبقةٍ أعلى، يفترض أن بينه وبين النَّجاشي رجلين على الأقل. وأخشى أن النص المنقول إنما هو من كلام (العياشي)، لا (النَّجاشي).

(٣) لسان الميزان (١/٣٩٢).

(٤) رجال النَّجاشي (ص ٣٠/رقم ٦١).

(٥) لسان الميزان (٢/٢٧٩).

(٦) رجال النَّجاشي (ص ٦٧/رقم ١٥٩).

(٧) لسان الميزان (٢/١٢١).

وفي ترجمة إسحاق بن جندب الفرائضي، نقل ابن حجر عن النجاشي أنه "وصفه بالعبادة والتصنيف"^(١). ولم أجد ذلك -أيضاً- في ترجمته في كتاب النجاشي^(٢).

وفي ترجمة إسماعيل بن عليّ الخزاعي نقل ابن حجر عن النجاشي قوله: "كان من رجال الشيعة وعلمائها ومُصنفيها..."^(٣). ولا وجود لهذا في ترجمته من النسخة المطبوعة^(٤).

وفي ترجمة الحسين بن عبيد الله الأشعري نقل ابن حجر أن النجاشي ترجم له وقال عنه: "طعن عليه بالعلو، ويرمى بالعظائم، وكتبه صحيحة. وروى عنه أحمد بن يحيى"^(٥). ولم أجد هذه الترجمة في كتاب النجاشي.

(١) رجال النجاشي (ص ١٢٥/رقم ٣٢٣).

(١) لسان الميزان (١/٣٥٩).

(٢) رجال النجاشي (ص ٧٣/رقم ١٧٥).

(٣) لسان الميزان (١/٤٢١).

(٤) رجال النجاشي (ص ٣٢/رقم ٦٩).

(٥) لسان الميزان (٢/٢٩٧).

المبحث الثالث

كتاب الفهرست ، لمحمد بن الحسن الطوسي

أما المؤلف، فهو أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ)، تقدّم التعريف به عند الكلام عن كتابه (تهذيب الأحكام)^(١). فنحصر الكلام هنا عن كتابه (الفهرست).

• أولاً: موضوع الكتاب، وعنوانه.

موضوع (الفهرست)، شرحه مؤلفه في عنوانه الذي ساقه بتمامه لما ترجم لنفسه، حيث قال: "فهرست كتب الشيعة، وأصولهم، وأسماء المصنفين منهم، وأصحاب الأصول والكتب، وأسماء من صنّف لهم وليس منهم"^(٢).

فموضوع الكتاب -إذن- عين موضوع كتاب (رجال النجاشي)، وغرض التأليف كان جمع أسماء المصنفين من الشيعة. ويلحظ هنا أن الطوسي لم يعبر بكلمة (الإمامية)، بل استخدم كلمة (الشيعة)، فلذلك لم يتناقض حين أدخل في الكتاب جماعة ممن نصّ على أنهم من رجال الزيدية، مثل ابن عقدة، وزياذ بن المنذر، وأبي الفرج الأصفهاني، وعمر بن موسى الوجيهي^(٣)، فضلاً عن ذكر أتباع الفرق الشيعية الأخرى كالواقفية والفتحية^(٤).

وقوله في العنوان: (وأسماء من صنّف لهم وليس منهم) الظاهر أنه عني به من كان من أهل السنة ممن لهم مصنفات تتعلق بأحد الأئمة الاثني عشر، على ما تقدّم شرحه في منهج النجاشي. فبناءً على ذلك أدخل في الكتاب جماعة من علماء أهل السنة، ممن لهم تصانيف من هذا النوع.

(١) انظر (ص ٦٨٠).

(٢) الفهرست (ص ٢٤٧/رقم ٧١٤).

(٣) انظر تراجمهم بالأرقام: (٨٦، ٣٠٣، ٨٩٩، ٥٠٨).

(٤) انظر -مثلاً- التراجم رقم (٨٢، ٩٦، ٣٩٠، ٣٩١، ٤٦٣).

فمن أهل السنة الذين أوردَهم في كتابه:

- محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) ذكره، وقال: "صاحب التاريخ، عامي المذهب، له كتاب غدير خم وشرح أمره وتصنيفه" (١).
- الحافظ يعقوب بن شيبان السدوسي (٢٦٢هـ) ذكره، وقال: "عامي المذهب. له كتاب في تفضيل الحسن والحسين... وله كتاب مسند أمير المؤمنين وأخباره في الجمل وصفين والنهروان..." (٢). وأظن هذه العناوين أجزاء من مسند يعقوب الكبير.
- حفص بن غياث (١٩٤هـ) ذكره، وقال: "عامي المذهب. له كتاب معتمد" (٣).
- الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد، ابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، ذكره وقال: "عامي المذهب، له كتب منها مقتل الحسين عليه السلام، ومقتل أمير المؤمنين عليه السلام" (٤).
- أبو الحسن علي بن محمد المدائني الأخباري (٢٢٥هـ) ذكره، وقال عنه: "عامي المذهب، وله كتب كثيرة حسنة في السير، وله كتاب مقتل الحسين بن علي -عليهما السلام-، وكتاب الخوذة لأمر المؤمنين عليه السلام" (٥).
- طلحة بن زيد، ذكره -أيضاً-، وقال: "عامي المذهب، إلا أن كتابه معتمد" (٦).
- الرجل متهم لدى أهل السنة بوضع الحديث (٧).
- عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم المقرئ (٣٤٩هـ)، ذكره وقال: "عامي المذهب، إلا أن له كتاباً في قراءة أمير المؤمنين عليه السلام وحروفه وتصنيفه" (٨).

(١) الفهرست (ص ٢٢٩/رقم ٦٥٤).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٦٥/رقم ٨١٠).

(٣) المرجع السابق (ص ١١٦/رقم ٢٤٢).

(٤) المرجع السابق (ص ١٧٠/رقم ٤٤٩).

(٥) المرجع السابق (ص ١٥٩/رقم ٤٠٥).

(٦) المرجع السابق (ص ١٤٩/رقم ٣٧٢).

(٧) انظر: تهذيب الكمال (١٣/٣٩٥)، ميزان الاعتدال (٢/٣٣٨)، تهذيب التهذيب (١٨/١٥).

(٨) الفهرست (ص ١٩٤/رقم ٥٥٢).

ومن ذكرهم الطوسي في الكتاب: عبَّادُ بنُ يعقوبَ (٢٥٠هـ)، ذكره، وقال: "عامي، له كتابُ أخبارِ المهدي" (١). وعبَّادُ هذا هو الرَّواجيُّ، موصوفٌ لدى أئمةِ أهلِ السنة بالغلوِّ في التشيع (٢).

ونظراً لشرطِ الطوسيِّ الواسعِ في ذكرِ المصنِّفين، فإنه نصَّ على أنه سُمِّيَ الإمامية عن غيرهم، وذلك حينَ قال في المقدمة -وهو يشرحُ منهجه في التعريفِ بالترجم-: "وأبين عن اعتقاده، وهل هو مُوافقٌ للحقِّ، أو هو مخالفٌ له. لأن كثيراً من مُصنِّفي أصحابِ الأصُولِ ينتحلون المذاهبَ الفاسدة، وإن كانت كتبهم مُعتبرة" (٣). وبناءً على التزامِ الطوسيِّ ببيانِ مذهبِ الراوي، ذهبَ بحرُ العلوم (١٢١٢هـ) إلى أن جميعَ من يذكُرهم في كتابه، فهم من الشيعة الإمامية، إلا أن يُنصَّ على خلاف ذلك في ترجمته لهم (٤). وذكر نحو هذا محسنُ الأعرجي (١٢٢٧هـ) ومحسنُ الأمينُ من المعاصرين (٥). لكن فيما ذكره نظرٌ كثيرٌ. لأن المتأملَ في الكتابِ يجدُ الطوسيَّ لم يلتزم ما وعدَ به من بيانِ مذاهبِ المترجمين. وقد نبّه على ذلك المرجعُ المعاصرُ عليُّ الخامنئيُّ، فذكر أن الطوسيَّ سكَّتَ عن بيانِ مذاهبِ جماعةٍ من المنتسبين للفرقِ الشيعية المخالفة للاثني عشرية، كالفطحية، والواقفة، وغيرهم. لكنَّ خامنئيَّ يؤكِّدُ على أن الطوسيَّ التزمَ التنبيهَ على مذاهبِ المترجمين من العامة (أهل السنة). قال: "لذلك، ففي أيِّ موضعٍ يسكتُ الشيخُ عن التعرُّضِ لذكرِ مذهبِ الفردِ، ولم يقيده بشيءٍ، يجبُ الاطمئنانُ إلى أنَّ هذا الشخصَ ليسَ عامياً، لكن لا يلزمُ أن يكونَ إمامياً دائماً. بل ربما ينتسبُ إلى أحدِ الفرقِ الشيعية الأخرى كالفطحية والواقفية أو غيرهم" (٦). وقبله ذكرَ الخوئي (١٤١٣هـ) قريباً

(١) المرجع السابق (ص ١٩٢/رقم ٥٤٠).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١٧٥/١٤)، ميزان الاعتدال (٣٧٩/٢)، تهذيب التهذيب (٧٣/٢٠).

(٣) الفهرست (ص ٣٢).

(٤) الفوائد الرجالية (١١٤/٤).

(٥) معجم رجال الحديث (٩٧/١)، أعيان الشيعة (١٦٣/٩).

(٦) الأصول الأربعة في علم الرجال (ص ٤٩).

من هذا الكلام^(١). وفيما ذكره نظرٌ وبحثٌ، ذلك أن الطوسيَّ أوردَ في كتابه تراجمَ لجماعةٍ من أهلِ السُّنةِ، وسَكَتَ عن مذاهِبِهِم أيضاً. فمن ذلك:

- الإمام مالكُ بنُ أنسٍ (١٧٩هـ) ذكره، وقال: "له كتابٌ"، ثم ساقَ سندهَ إليه^(٢). ولم يُشيرَ لمذهبه، ولا ذَكَرَ عُنْوَانَ كتابه الذي أوجبَ ذكره في المصنِّفينَ للإمامية.
- الحافظُ أبو حاتمٍ محمدُ بنُ إدريسَ الحنظليُّ الرازيُّ (٢٧٧هـ) ذكره، وقال: "له كتابٌ". وساقَ سندهَ إليه^(٣)، ولم يذكر - أيضاً - عُنْوَانَ كتابه.
- الحافظُ أبو بكرٍ ابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٣٥هـ) ذكره مرةً، وقال: "له كتابُ الصَّلَاةِ، وكتابُ الفرائض"، وأعادَ ذكره في مَوْضِعٍ آخَرَ، وقال: "له كتابٌ"^(٤).
- الحافظُ عبدُ الباقي بنُ قانعٍ (٣٥١هـ) صاحبُ معجمِ الصَّحابةِ. ترجمَ له، وقال: "له كتابُ السُّنَنِ عن أهلِ البيت"^(٥).

وفي الكتابِ مُصنِّفونَ أَقلُّ شهرةً، نصَّ النَّجاشيُّ على أَنهم من العامة (أهلِ السُّنة)، في حينِ أوردَهم الطُّوسيُّ ساكتاً عن مذاهِبِهِم. مثلُ: الحسينِ بنِ عُلوَانَ الكوفيِّ^(٦)، وثابتُ بنُ شُرَيْحٍ^(٧). بل ثمةَ رِوَاةٌ سَكَتَ الطُّوسيُّ عن مذاهِبِهِم في (الفهرست)، مع أَنه نصَّ على أَنهم من العامة (أهلِ السُّنة) في كتابه (الرجال) مثل: عبَّاد بنِ صهيبٍ^(٨)، ومسعدة بنِ صدقةٍ^(٩).

(١) معجم رجال الحديث (٩٧/١).

(٢) الفهرست (ص ٢٤٩/رقم ٧٥٢).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٢٤/رقم ٦٢٩).

(٤) المرجع السابق (ص ٢٦٨/رقم ٨٢٤)، (ص ٢٧١/رقم ٨٣٩).

(٥) المرجع السابق (ص ١٩٤/رقم ٥٥٣).

(٦) رجال النَّجاشي (ص ٥٢/رقم ١١٦)، الفهرست (ص ١٠٨/رقم ٢٠٧).

(٧) رجال النَّجاشي (ص ١١٦/رقم ٢٩٧)، الفهرست (ص ٩١/رقم ١٤٠).

(٨) رجال الطُّوسي (ص ١٤٢/رقم ١٥٣١)، الفهرست (ص ١٩٢/رقم ٥٤٢).

(٩) رجال الطُّوسي (ص ١٤٦/رقم ١٦٠٩)، الفهرست (ص ٢٤٨/رقم ٧٤٤).

فسكوت الطوسي عن شرح مذهب المترجم لا يفيد كونه إمامياً، ولا حتى شيعياً بالمعنى الأعم. وغاية ما يمكن استنباطه من ذكره للراوي أن له كتاباً يتعلّق بأحد الأئمة الاثني عشر، إما في فضائلهم، أو أخبارهم، أو في جمع حديثهم وما يروى عنهم.

على أن ذكر الطوسي تراجم سنية فيه إشكال كالذي سبق إيرادُه على النجاشي. فمع أن الطوسي -خلافًا للنجاشي- نصّ على أنه سيذكر من صنف للإمامية وإن لم يكن منهم، فإن اقتصاره على تلك الأسماء السنية محل إشكال. فبعض هؤلاء المترجمين أطلق الطوسي القول بأن له كتاباً، ولم يذكر عنوان هذا الكتاب الذي أوجب ذكر صاحبه فيمن صنف للإمامية. وبعضهم وإن ذكر لهم عناوين كتب تتعلّق بعليٍّ وآله عليه السلام، إلا أن تخصيص هؤلاء بالذكر ليس له معنى، ذلك أن محدثي أهل السنة الذين صنفوا في فضائل عليٍّ عليه السلام، أو جمعوا مسنده كثيرين يصعب حصرهم، فاقتصار الطوسي على ذكر هؤلاء دون غيرهم تصرف غير مفهوم. ولم أجد لذلك وجهاً سوى ما سبق ذكره في تفسير تصرف النجاشي المشابه. فالظاهر أن الطوسي رأى أسماء هؤلاء في فهرست المصنّفات التي أجازها شيوخه بروايتها، فأدخلهم في كتابه، وترك نظراءهم ممن صنفوا مثل تصانيفهم لمجرد أنهم لم يذكروا في الفهرست الإمامية، فحفيت عليه تصانيفهم.

وثمة في الكتاب إشكال آخر يخلُ بشرط مؤلفه، فمع أن الكتاب مخصّص لذكر المصنّفين، فقد أدخل الطوسي فيه جماعة ليس لهم تصانيف أصلاً. منهم الصحابيُّ أبو ذر الغفاري رضي الله عنه، فقد ذكره وقال: "أحد الأركان الأربعة"^(١)... له خطبة يشرح فيها الأمور بعد النبي صلى الله عليه وآله..."^(٢). وكذلك سلمان الفارسي رضي الله عنه، ذكره وقال: "روى حديث الجاثليق"^(٣) الرومي الذي بعثه ملك

(١) يعني بالأركان الأربعة الصحابة الذين جاءت الروايات الإمامية بأنهم لم يرتدوا بعد النبي صلى الله عليه وآله، وهم: (أبو ذر، وسلمان الفارسي، والمقداد، وعمار بن ياسر) رضي الله عنهم.

(٢) الفهرست (ص ٩٥/رقم ١٦٠).

(٣) الجاثليق: بفتح التاء المثناة: رئيس للنصارى (القاموس ص ١١٢٥). وخبره أخرجه ابن بابويه في كتاب التوحيد (ص ١٨٢)، (ص ٢٨٦)، (ص ٣٨٦)، والطوسي في الأمالي (ص ٢١٨).

الرُّومَ بعد النبي ﷺ^(١). وهناك تراجمُ أخرى كثيرةٌ يذكرُها الطُّوسِيُّ، ولا يذكرُ لأصحابها مُصَنَّفَاتٍ، بل يكتفي بكلمة: "لهُ رواياتٌ"^(٢). وظاهرُ هذه الكلمة أن المترجم ليس له كتابٌ مُصَنَّفٌ. فإدخالُ أمثال هؤلاء في الكتاب لا يتفقُ وشرطه.

• ثانياً: سببُ تأليف الكتاب.

شرح الطُّوسِيُّ في مفتتح كتابه دافعَ تأليفه، فقالَ -بعدَ الحمدِ والثناء-: "أما بعدُ، فإني لما رأيتُ جماعةً من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديثِ عَمِلُوا فَهْرَسَ كُتُبِ أَصْحَابِنَا وما صَنَّفُوهُ من التصانيفِ وروَوْهُ من الأصولِ، ولم أجد أحداً استوفى ذلك ولا ذكرَ أكثره. بل كلُّ منهم كان غرضه أن يذكرَ ما اختصَّ بروايته وأحاطت به خزانته من الكتبِ، ولم يتعرَّض أحدٌ منهم باستيفاءِ جميعه إلا ما قصده أبو الحسين، أحمدُ بن الحسين بن عبيد الله رحمته، فإنه عَمِلَ كِتَابَيْنِ: أحدهما ذكرَ فيه المصنَّفاتِ، والآخرُ ذكرَ فيه الأصولَ. واستوفاهما على مَبْلَغٍ ما وَجَدَهُ وَقَدَّرَ عَلَيْهِ. غيرَ أن هذينِ الكتابَيْنِ لم ينسخهُما أحدٌ من أصحابنا، واختَرَمَ هو رحمته، وعَمِدَ بعضُ ورثته إلى إهلاكِ هذينِ الكتابَيْنِ وغيرهما من الكتبِ على ما حَكَى بعضهم عنه. ولما تَكَرَّرَ من الشيخِ الفاضلِ -أدامَ الله تأييده- الرغبةُ فيما يجري هذا المجرى، وتوالى منه الحثُّ على ذلك، ورأيتُه حريصاً عليه، عَمَدْتُ إلى كتابٍ يشتملُ على ذِكْرِ المصنَّفاتِ والأصولِ، ولم أفرِدَ أحدهما عن الآخرِ لئلا يطولَ الكتابُ..."^(٣).

فمن هذا التقديمِ نخرجُ بأن تأليفَ كتابِ (الفهرست) جاء بطلبٍ وإلحاحٍ ممن وصفه الطُّوسِيُّ بـ "الشيخِ الفاضل". لكنَّه لم يسمِّ هذا الشيخَ، ولم أجد ما يُفيدُ في معرفته. كما أفادت هذه التَّقدِمةُ أنه لم ينهض أحدٌ قبلَ الطُّوسِيِّ بِعَمَلٍ مُستوفٍ يجمعُ مُصَنَّفِي عُلَمَاءِ المذهبِ. إلا ما كانَ من أحمدَ بن الحسين، ابنِ العَضَائِرِيِّ (٤١١هـ)، فإنه كتبَ كتابَيْنِ فُقِدَا، ولم يقفَ عليهما الطُّوسِيُّ. أحدهما خاصٌّ بالأصولِ، والآخرُ بسائرِ المصنَّفاتِ. ولم

(١) الفهرست (ص ١٤٢/رقم ٣٣٨).

(٢) انظر -مثلاً- التراجم رقم: (١١٥، ١١٦، ١٢٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ٢٢٣، ٦٧٥، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٨٨).

(٣) الفهرست (ص ٣١-٣٢).

يشرح الطُّوسِيُّ الفرقَ بين (الأصول) و(المصنّفات) عنده. وقد تقدّم أنّ لعلماء المذهب المتأخّرين خلافاً في تفسير مصطلح (أصل)^(١). لكنّ الظاهر من سياق كلام الطُّوسِيِّ ومن تصرّفه داخل الكتاب أنه يعني بالأصول الكتب الحديثيّة المسندة.

• ثالثاً: تاريخ تصنيف الكتاب.

يُفهم من كلام الطُّوسِيِّ المنقول آنفاً أنّ كتابه هذا مُتقدّم على كتاب قرينه (النّجاشي) المتوفى قبله سنة (٤٥٠هـ)، حيث نفى أن يكون أحد سبقه للتصنيف في هذا الباب. ومما يؤكّد ذلك أن النّجاشي لما ترجم للطُّوسِيِّ، ذكر في مُصنّفاته كتاب (الفهرست)^(٢). وقد أفاد الميرزا الطّبرسيّ (١٣٢٠هـ) أن النّجاشي في مواضع من كتابه ينقل عن "بعض الأصحاب"، ويعني به الطُّوسِيّ^(٣).

والظاهر أن الطُّوسِيَّ شرع في تصنيف (الفهرست) في وقت مبكّر. ذلك أنه أشار إليه في خاتمة (مشيخة تهذيب الأحكام)^(٤). وقد تقدّم أن (التهذيب) من كتب الطُّوسِيِّ المتقدّمة جداً^(٥). لكنّ الظاهر أن الطُّوسِيَّ كان يُراجع (الفهرست) ويلحق به. يدلّ على ذلك ترجمته لنفسه حيث ذكر فيها جملة من مُصنّفاته المتأخّرة، مثل كتابه (اختيار الرجال)^(٦)، الذي شرع في إملائه سنة (٤٥٦هـ)^(١). ومما يعضد هذا أنه ذكر شيخه المرتضى (٤٣٦هـ) في سياق أحد أسانيده بأوّل (الفهرست)، ودعا له بعبارة: "أدام الله تأييده"^(٢)، وهي عبارة تشعّر أن المرتضى

(١) انظر (ص٦٣٦).

(٢) رجال النّجاشي (ص٤٠٣/رقم١٠٦٨).

(٣) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/١٤٨)، وانظر: قاموس الرجال (١٢/٣٩٨).

(٤) تهذيب الأحكام (١٠/٨٨).

(٥) انظر ما تقدم (ص٧٠٨).

(٦) الفهرست (ص٢٤٠/الترجمة ٧١٤).

(١) انظر ما تقدم (ص٨٣٤).

(٢) الفهرست (ص٣٨/رقم٧).

كان حياً حينها. لكن لما ترجم له وَسَطَ الكتابِ أثبتَ تاريخَ وفاته^(١). فإما أنه تُوفيَ أثناءَ تصنيفِ الكتابِ، أو أن الطوسيَّ ألحقَ تأريخَ الوفاةِ بعدما أتمَّ تأليفه.

ومن دلائلِ تجددِ الإلحاقاتِ في الكتابِ أن الطوسيَّ عقدَ بآخِرِهِ (بابُ: من عُرفَ بكنيته، ولم أقفَ له على اسم)، وهذا العنوانُ يُفترضُ أن يكونَ مُخصَّصاً للرُّواةِ الذين لم يعرفِ الطوسيُّ أسماءَهم. لكنَّه أدرجَ فيه رَاوياً كنيته (أبو الفضل الصَّابُوني)، ذكره وقالَ في ترجمته: "اسمه مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيِّ"^(٢). فالغالبُ أن هذه إضافةٌ متأخِّرةٌ ألحقها الطوسيُّ بعدما وقَفَ على اسم المترجم.

يشبهُ ذلكَ ما فعله في باب (من عُرفَ بِقَبِيلَتِهِ أو لَقَبِهِ أو بِلَدِهِ)، حيثُ ذَكَرَ تحتَ هذا العنوانِ: (ابنُ أَبِي عَقِيلٍ الْعُمَانِيُّ)، ثم قالَ في ترجمته: "اسمُه الحَسَنُ بْنُ عَيْسَى، يُكْنَى أبا عَلِيٍّ"^(٣). فالظاهرُ أن التسميةَ هنا ألحقتَ بالترجمةِ بعدَ تمامِ الكتابِ.

• رابعاً: التجريحُ والتعديلُ في كتاب (الفهرست).

قال الطوسيُّ في مُقدِّمةِ الكتابِ: "فإذا ذَكَرْتُ كُلَّ واحدٍ من المصنِّفينَ وأصحابِ الأصولِ، فلا بُدَّ من أن أشيرَ إلى ما قيلَ فيه من التعديلِ والتجريحِ، وهل يُعوَّلُ على روايته أو لا"^(٤). فمن هذه العبارةِ نفهمُ أن الطوسيَّ جعلَ من مقاصدِ كتابه العنايةَ بما قيلَ في الرُّواةِ من جرحٍ وتعديلٍ. لكنَّ التزامه بهذا الشرطِ، لم يختلفَ عن التزامه بشرحِ مذهبِ الرَّاوي. فأكثرُ الأسماءِ التي ذكرها في كتابه لم يتعرَّضَ لما قيلَ فيهم من تجريحٍ أو تعديلٍ. وقد أحصيتُ من وثَّقهم فبلغوا (٩٧) من جُمْلَةِ (٩١٢) راوياً ترجمَ لهم. أما التضعيفُ فأقلُّ من ذلكَ بكثيرٍ، إذ لم يضعِّفَ في الكتابِ سوى (٢٠) راوياً فقط. وهذه الأرقامُ تظهرُ ضَعْفَ التزامه بذكرِ التجريحِ والتعديلِ.

(١) المرجع السابق (ص ١٦٤/رقم ٤٣١).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٨١/رقم ٩٠١).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٨٣/رقم ٩١٠).

(٤) الفهرست (ص ٣٢).

وجميع التوثيقات الموجودة في الكتاب من إنشاء الطُّوسِيِّ نفسه، بمعنى أنه لم يكن ينقل التوثيق عن غيره. أما التضعيفات، فربما ضَعَّفَ هو^(١)، وربما نقل التضعيف عن غيره. والذين نقل عنهم التضعيف ثلاثة: شيخه ابنُ عبدون^(٢)، ومحمد بن الحسن بن الوليد^(٣)، وأبو جعفر ابن بابويه القمي^(٤). وقد ينسب التضعيف إلى غير مُعَيَّن، كأن يقول في الترجمة: "ضعفه جماعة من أصحابنا"، "طعن عليه وضعف"، "متهم بالغلو"^(٥)، ونحو ذلك.

ومن طريقة الطُّوسِيِّ في (الفهرست) أنه لم يكن يرى انتساب الراوي إلى مذهب من مذاهب الشيعة غير الاثني عشرية موجباً للقدح في روايته. فقد وثق جمعاً من الرواة مع تنصيبه على أنهم من فرق شيعية مخالفة. فتجد في الكتاب عبارات من جنس: "كان فطحياً، إلا أنه ثقة، وأصله مُعْتَمَدٌ عليه"^(٦). "ثقة في الحديث، واقفي المذهب"^(٧). "أمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر، وكان زيدياً جارودياً"^(٨). "فطحى المذهب، ثقة، كوفي، كثير العلم، واسع الرواية، جيد التصانيف، غير مُعَانِدٍ، وكان قريب الأمر إلى أصحابنا الإمامية القائلين بالاثني عشر"^(٩). "فطحى المذهب، إلا أنه ثقة"^(١٠).
إلا أني لم أره قط أطلق توثيق أحد من رواة أهل السنة. لكنّه استعمل مع بعضهم عبارة: "عامي المذهب، كتابه مُعْتَمَدٌ"^(١١). ومن المعلوم أن تصحيح الكتاب، لا يعني التوثيق المطلق.

(١) انظر ذلك في التراجم رقم: (٨، ٩، ٧٦، ٣٧، ٩١، ١٠٧، ٢٢٤، ٣٣٧، ٣٧٠، ٣٨٩، ٤٦١، ٦١١).

(٢) الفهرست (ص ١٦٢/رقم ٤٢٤).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٦٦/رقم ٨١٣).

(٤) المرجع السابق (ص ٢١٦/رقم ٦١١)، (ص ٢٢٠/رقم ٦٢٠)، (ص ٢٢٣/رقم ٦٢٤).

(٥) المرجع السابق (ص ٢١٦/رقم ٦١٠)، (ص ٢١٩/رقم ٦١٩)، (ص ٢٠٨/رقم ٥٩٨).

(٦) المرجع السابق (ص ٥٤/رقم ٥٢).

(٧) المرجع السابق (ص ٦٢/رقم ٦٤).

(٨) المرجع السابق (ص ٧٣/رقم ٨٦).

(٩) المرجع السابق (ص ١٥٦/رقم ٣٩١).

(١٠) المرجع السابق (ص ١٧٣/رقم ٤٦٣).

(١١) المرجع السابق (ص ١١٦/رقم ٢٤٢)، (ص ١٤٩/رقم ٣٧٢).

يبقى بعد هذا الوقوف مع ملحظٍ يتعلّق بتواريخ وفيات المترجمين. فقد رأيتُ الطوسيُّ قليلَ العناية بهذا الجانب في كتابه. فمن مجموع (٩١٢) مُترجماً، ذكرَ تاريخَ وفاة (١٧) منهم فقط^(١). مع أنّ فيهم من ذكر التّجاشيُّ وفاته، أو ذُكرت وفاته في المصادر السّنية، كحال أولئك المحدثين المشاهير الذين ترجمَ لهم.

• خامساً: هل وقف الطوسيُّ على جميع المصنّفات التي أسندها؟

تقدّم عند الكلام عن (رجال النّجاشي) أنه حين يسوق في التراجم أسانيده إلى بعض الكتب والمصنّفات، فلا يلزم من هذا أن يكون وقفَ على تلك الكتب. وحال الطوسيِّ فيما يظهر لا يختلفُ عنه في هذا المعنى. فما كلُّ كتاب يذكره يكون قد وقفَ عليه. بل ظاهرُ حاله أن كان ينقل عناوين مُصنّفات المترجمين من فهرستات كتبٍ أجزَ بروايتها، وإن لم يقف عليها. والدلائل التي تؤكّد هذا كثيرة في كتابه.

من ذلك أنه في ترجمة أبان بن عثمان، قال: "ما عُرِفَ من مُصنّفاتِه إلا كتابه الذي يجمعُ فيه المبدأ والمبعثَ والمغازي والوفاة والسّقيفة والرّدة" ثم ساقَ سنده لهذا الكتاب الذي يقول إنه لم يعرف لأبان غيره. ثم قال -بعد ذلك-: "وله أصلٌ أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل..."^(٢). ومعنى هذا أنه لم يقف على ذلك الأصل الذي ساقَ إسناده إليه.

و في موضعٍ آخر نقل عن شيخه ابن بطة أن للراوي محمّد بن أبي عمير أربعة وتسعين كتاباً. مما يعني أنه لم يقف هذه الكتب، وأنه إنما عرفَ تعدادها بما ذكره هذا الشيخ. لكنه قال بعد ذلك: "أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة، عن ابن بابويه... ثم ساقَ إسناده إليه"^(٣).

وفي ترجمة أبي العباس السّيرافي، عدّد كتبه ومُصنّفاتَه، ثم قال: "كان في المسوّدّة، ولم يوجد منها شيءٌ". ثم ساقَ سنده إليه بجميع رواياته^(٤).

(١) انظر التراجم رقم: (٧، ٦١، ٦٤، ٧٢، ٨١، ٨٦، ٨٨، ٩٤، ٩٩، ١٠٧، ١٦٤، ١٩٣، ٣٨٨، ٦٠٢، ٦٦٥، ٦٧٢، ٧١١).

(٢) الفهرست (ص ٦٠/رقم ٦٢).

(٣) المرجع السابق (ص ٢١٨/رقم ٦١٧).

وفي ترجمة العياشي نقل عناوين كتبه بواسطة فهرست ابن التميمي، ثم قال -بعد ذلك-: "أخبرنا بها جماعة من أصحابنا، عن أبي المفضل... ثم ساق إسناده إليه"^(٢). وفعل مثل ذلك في أكثر من ترجمة^(٣).

وفي ترجمة عبد الله بن جعفر الحميري، ذكر جملة من تصانيفه، ثم قال: "و زاد ابن بطة كتاب (الفترة والحيرة)، وكتاب (فضل العرب)"، ومعنى هذا أنه لم يقف على هذين الكتابين الذين ذكرهما ابن بطة. لكنّه قال -بعد ذلك-: "أخبرنا بجميع كتبه ورواياته الشيخ المفيد، عن أبي جعفر ابن بابويه..."^(٤).

فهذه الدلائل وغيرها تفيد أن ذكر الطوسي للكتاب لا يعني أن نسخته كانت عنده، بل لا يعني ذكره للكتاب أنه كان موجوداً في زمانه.

● سادساً: مكانة (الفهرست) لدى الإمامية، وما وجه له من انتقادات؟

كتاب (الفهرست) يُعدُّ أحد أركان علم الرجال الإمامي. قال عنه الميرزا الطبرسي (١٣٢٠هـ) "هو من الكتب الجليّة"^(١). وذكر ابن شهر آشوب المازندراني (٥٨٨هـ) أن الطوسي جمع فيه "ما لا نظير له"^(٢). وقال محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ) عنه وعن كتاب (رجال الطوسي): "هذان الكتابان هما أجل ما صنّف في هذا العلم، وأجمع ما عمل في هذا الفن. ولم يكن لمن تقدّم على الشيخ ما يُدانيهما جمعاً واستيفاءً، وجرحاً وتعديلاً"^(٣).

(١) المرجع السابق (ص ٨٤/رقم ١١٧).

(٢) المرجع السابق (ص ٢١٢/رقم ٦٠٤).

(٣) انظر -مثلاً- التراجم رقم (٣٥٦، ٣٨٠، ٥١٩).

(٤) الفهرست (ص ١٦٧/رقم ٤٣٩).

(١) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/١٧٥).

(٢) معالم العلماء (ص ٣٨).

(٣) الفوائد الرجالية (٢/٤٧).

وبسبب شهرة (الفهرست)، فقد وصل لأيدي بعض علماء أهل السنة، كما أشار لذلك الحافظ الذهبي حين ترجم للطوسي، فقال: "رأيت له مؤلفاً في فهرسة كتبهم وأسماء مؤلفيها"^(١). أما ابن حجر فقد أكثر من النقل عنه في (لسان الميزان)^(٢). فكان يفيد منه في التعريف برواة الشيعة الذين ليس لهم ذكر في مصادر أهل السنة.

لكن مع ذلك، فإن كتاب (الفهرست) تعرض لانتقادات بسبب أوهام وأغلاط وقعت للطوسي فيه. وقد أرجع محمد تقي التستري^(٣) (٥٨٨هـ) هذه الأغلاط إلى اعتماد الطوسي على كتاب الكشي مع ما فيه من تحريفات، كما أرجع جملة من تلك الأغلاط إلى إكثار الطوسي من النقل عن فهرست ابن النديم (٤٣٨هـ) الذي لم تكن له خبرة ومعرفة^(٤). وقد ذكر المرجع محمد آصف المحسني أن: "من دقق النظر في فهرست الشيخ رحمه الله وجد جملة وافية منه مأخوذة من فهرست ابن النديم حرفياً بلا تغيير"^(٥).

فأما أخطاء الطوسي التي تابع فيها الكشي، فقد تقدّم ذكر أمثلة لها في المبحث الأول من هذا الفصل^(٦). وأما أخطاؤه التي تابع فيها ابن النديم، فقد أورد التستري بضع أمثلة لها. منها أن ابن النديم حين ذكر الحافظ أبا بكر ابن الجعابي^(٧) (٣٥٥هـ)، قلب اسمه وأخطأ فيه، فقال:

(١) سير أعلام النبلاء (٣٣٥/١٨).

(٢) انظر مثلاً: (٤٩/١)، (٥٠)، (٥٣)، (٥٦)، (٩٧)، (١١٠)، (١٥٧)، (٣٣٥)، (٣٣٧)، (٤٢٣)، (٤٢٤)، (٤٣٩).

(٣) قاموس الرجال (٢٠٩/٩)، (٣٩٥-٣٩٤/١٢).

(٤) بحوث في علم الرجال (ص ٢٥٥).

(٥) انظر (ص ٨٧٢).

(٦) محمد بن عمر بن محمد بن سلم التميمي البغدادي الجعابي. مولده سنة (٢٨٤هـ)، حافظ مشهورٌ يتشيع. سمع من الباغندي، وقاسم المطرز، وتخرج على ابن عقدة. ولي قضاء الموصل، فلم يحمّد، وطعن عليه في غير الرواية. سمع منه الدارقطني، وابن منده، وابن شاهين، وجماعة. توفي سنة (٣٥٥هـ).

ينظر: تاريخ بغداد (٢٦/٣)، تذكرة الحفاظ (٩٢٥/٣)، الوافي بالوفيات (٢٤٠/٤)، لسان الميزان (٣٢٢/٥).

(عَمَرُو بْنُ مُحَمَّدٍ)، بَدَلَ (مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ)^(١)، فَجَاءَ الطُّوسِيُّ وَتَابَعَهُ عَلَى الْقَلْبِ^(٢)، مَعَ أَنَّهُ تَرَجَّمَ لِابْنِ الْجَعَابِيِّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِاسْمِهِ (مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ)^(٣).

وَمِنْ تَقْرِيرَاتِ ابْنِ النَّدِيمِ مَا ذَكَرَهُ فِي تَرْجُمَةِ (عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَيْثَمِ التَّمَّارِ)، حَيْثُ قَالَ فِي تَعْرِيفِهِ: "أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامَةِ"^(٤). يَعْنِي أَنَّهُ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْإِمَامَةِ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ. وَقَدْ تَابَعَهُ الطُّوسِيُّ عَلَى ذَلِكَ^(٥). وَالْمَعْرُوفُ فِي سِيَاقِ اسْمِ هَذَا الْمُتَرْجِمِ: (عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شُعَيْبِ بْنِ مَيْثَمِ التَّمَّارِ)^(٦)، فَاسْقَطَ ابْنُ النَّدِيمِ شُعَيْبًا مِنْ سِيَاقِ نَسَبِهِ، وَتَابَعَهُ الطُّوسِيُّ عَلَى ذَلِكَ. كَمَا أَنَّ الْمَعْرُوفَ الْمَشْهُورَ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْإِمَامَةِ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ، إِنَّمَا هُوَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ، أَسَاطُذُ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ^(٧). وَقَدْ تَرَجَّمَ الطُّوسِيُّ نَفْسَهُ لَهُشَامٍ فِي (الْفَهْرِسْتِ)، وَقَالَ: "كَانَ مَنْ فَتَقَ الْكَلَامَ فِي الْإِمَامَةِ..."^(٨).

وَبَسَبَبِ كَثْرَةِ اعْتِمَادِ الطُّوسِيِّ عَلَى ابْنِ النَّدِيمِ، فَقَدْ عَدَّ التُّسْتَرِيُّ هَذَا مِنْ أَسْبَابِ تَرْجِيحِ أَقْوَالِ النَّجَاشِيِّ عَلَى الطُّوسِيِّ عِنْدَ التَّعَارُضِ^(٩).

وَمِنْ الْإِتْقَادَاتِ الَّتِي وُجِّهَتْ لِلطُّوسِيِّ فِي فِهْرِسْتِهِ أَنَّهُ رُبَّمَا غَفَلَ فَتَرَجَّمَ لِلرَّجُلِ الْوَاحِدِ مَرَّتَيْنِ، مِمَّا يُوْهِمُ التَّعَدُّدَ. وَمِنْ نَصٍّ عَلَى هَذَا الْإِتْقَادِ الْمَرْجِعُ أَبُو الْقَاسِمِ الْخَوْثِيُّ^(١٠). وَهَذَا الْمَأْخُذُ ظَاهِرٌ فِي الْكِتَابِ بِصُورَةٍ غَرِيبَةٍ، وَرُبَّمَا وَقَعَ تَكَرُّارُ التَّرْجُمَةِ لِلرَّائِي الْوَاحِدِ فِي مَوَاضِعَ مُتَقَارِبَةٍ. فَمِنْ التَّرَاجِمِ الَّتِي رَأَيْتُهُ كَرَّرَهَا: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ^(١١)، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ^(١٢)،

(١) فِهْرِسْتِ ابْنِ النَّدِيمِ (ص ٢٧٩).

(٢) الْفَهْرِسْتِ (ص ١٨٥/رقم ٥٠٥).

(٣) فِهْرِسْتِ الطُّوسِيِّ (ص ٢٢٩/رقم ٦٥٥).

(٤) فِهْرِسْتِ ابْنِ النَّدِيمِ (١/٢٤٩).

(٥) فِهْرِسْتِ الطُّوسِيِّ (ص ١٥٠/رقم ٣٧٤).

(٦) انْظُرْ: رِجَالُ النَّجَاشِيِّ (ص ٢٥١/رقم ٦٦١).

(٧) انْظُرْ قَامُوسَ الرِّجَالِ (١٢/٣٩٥).

(٨) الْفَهْرِسْتِ (ص ٢٥٨/رقم ٧٨٣).

(٩) قَامُوسُ الرِّجَالِ (١٢/٣٩٨).

(١٠) مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ (١/٩٧).

(١١) الْفَهْرِسْتِ (ص ٢١٥/رقم ٦٠٥)، (ص ٢٣٦/رقم ٧٠٦).

وأبو إسماعيل الفراء^(٢)، وإسماعيل بن أبان^(٣)، وعلي بن شجرة^(٤)، ومحمد بن بNDAR^(٥)، ومحمد بن حكيم^(٦)، والحافظ أبو بكر ابن أبي شيبة^(٧)، وأبو حفص الرُّماني^(٨)، وأبو الصباح مولى آل سام^(٩)، وغيرهم. بل إني رأيته ترجمَ لمحمد بن شريح ثلاثَ مرَّاتٍ^(١٠). وبعضُ هذه المواضع مما يَحْتَمِلُ السَّهْوَ والغَفْلَةَ. لكن كثرتها تقوِّي الظنَّ بأن الطُّوسيَّ لم يكن صاحبَ تحقيقٍ ومَعْرِفَةٍ بأحوالِ الرُّوَاةِ، وأن عَمَلَهُ كَانَ أَشْبَهَ بِعَمَلِ الْمُفْهَرِّسِينَ، فَكَانَ لِأَجْلِ ذَلِكَ يَتَوَهَّمُ التَّعَدُّدُ فِي الرَّأْيِ الْوَاحِدِ. وسيأتي ما يؤيِّدُ هذا عند البحثِ في كتابه الآخر (الرجال). ولو حملنا تلك التراجمَ المكرَّرةَ على مجردِ السَّهْوِ والغَفْلَةِ، فإن هذا يعني أن نُسخةَ الكتابِ لم تُبَيِّضْ ولم تحرَّرْ بعد كتابتها.

● سابعاً: سلامةُ نسخةِ كتابِ الفهرستِ.

مع أن ابنَ داود الحليَّ الذي عاشَ إلى أوائل القرنِ الثامنِ كان يذكرُ أن لديه نسخةً من الكتابِ بخطِ الطُّوسيِّ نفسه^(١)، إلا أن عُلَمَاءَ الطَّائِفَةِ تحدَّثُوا عن تحريفاتٍ وتصحيقاتٍ واسعةٍ دخلت على نُسخِ الكتابِ، بل منهم من ذكرَ أنه لم تصل إلينا نُسخةٌ صحيحةٌ منه. فقد نقل أبو الهدى الكلَّباسيُّ (١٣٥٦هـ) عَمَّن وصفه بـ "بعضِ المهرة" أن "أكثرَ النُّسخِ الموجودةِ في

(١) المرجع السابق (ص ٤١/رقم ١٤)، (ص ١٩٩/رقم ٥٦٦).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٧٨/رقم ٨٨٠)، (ص ٢٧٩/رقم ٨٩٣).

(٣) المرجع السابق (ص ٥١/رقم ٤٠)، (ص ٥٢/رقم ٤٤).

(٤) المرجع السابق (ص ١٥٩/رقم ٤٠١)، (ص ١٦٠/رقم ٤١٠).

(٥) المرجع السابق (ص ٢١٦/رقم ٦٠٩)، (ص ٢٢٣/رقم ٦٢٥).

(٦) المرجع السابق (ص ٢٢٧/رقم ٦٤٧)، (ص ٢٣٢/رقم ٦٨٠).

(٧) المرجع السابق (ص ٢٦٨/رقم ٨٢٤)، (ص ٢٦٩/رقم ٨٣٩).

(٨) المرجع السابق (ص ٢٧٨/رقم ٨٨٢)، (ص ٢٨٠/رقم ٨٩٤).

(٩) المرجع السابق (ص ٢٧٩/رقم ٨٨٩)، (ص ٢٨٠/رقم ٨٩٦).

(١٠) المرجع السابق (ص ٢١٧/رقم ٦١٥)، (ص ٢٣٠/رقم ٦٦٦)، (ص ٢٣١/رقم ٦٧٠).

(١) انظر: رجال ابن داود (ص ١٢٩/ترجمة رقم ٩٥٥)، (ص ١٢٣/رقم ٨٩٨)، (ص ٢٦٤/رقم ٣٧٦).

أيدي أبناء الزَّمان، قد لَعِبَتْ بها أيدي التَّصْحِيفِ، وولَّعَتْ بها حوادثُ الغَلَطِ والتَّحْرِيفِ"^(١). ويقولُ المرجعُ المعاصرُ عليُّ الخامنئيُّ: "بناءً على ما ذكره الكثيرُ من خُبراءِ هذا الفنِّ، فإنَّ نُسخَ كتابِ (الفِهْرِستِ) - كأكثرِ الكُتبِ الرَّجَالِيَّةِ القَدِيمَةِ المَعْتَبَرَةِ الأخرى مثلِ كتابِ الكَشَشِيِّ والنَّجَاشِيِّ والبرقيِّ والعضائريِّ - قد ابتليت جميعاً بالتَّحْرِيفِ والتَّصْحِيفِ، ولحِقَتْ بها الأضرارُ الفادحةُ، ولم تصلْ منها لأبناءِ هذا العصرِ نُسخةٌ صحيحةٌ". وقد اعتضدَ خامنئي في كلامه بالاختلافِ والتضاربِ الواقعِ بينَ نُقولِ المتأخِّرينَ بعدَ ابنِ داودَ عن الكتابِ. قال: "ففي أيِّ مَوْضِعٍ لا يتطابقُ النَّقلُ بينَ نُسخِ (الفِهْرِستِ) الموجودةِ معَ ما ينقلُه ابنُ داودَ عن الكتابِ المذكورِ، يجبُ أن يُقدِّمَ ما ينقلُه ابنُ داودَ دونَ تأمُّلٍ"^(٢).

أقول: ومن أمثلة ما أشارَ إليه خامنئيُّ أن الطُّوسيَّ ترجمَ لراوٍ اسمه (عبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ الحُصَيْنِيِّ)^(٣)، بالحاءِ المهملةِ والضَّادِ المعجمةِ. وقد قال ابنُ داودَ في ترجمته: "رأيتُ في (الفِهْرِستِ) بخطِّه - يعني الطُّوسيَّ -: (عبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ الحُصَيْنِيِّ) بفتحِ الحاءِ المعجمةِ، وكسْرِ الصَّادِ المهملةِ، والياءِ المثناةِ تحتَ، والباءِ المفردةِ"^(٤).

وفي ترجمة الحسين بن إشكيب، نقلَ ابنُ داودَ عن الطُّوسيِّ أنه قالَ عنه في (الفِهْرِستِ): "عالمٌ، فاضلٌ، مُصنِّفٌ، مُتكلِّمٌ"^(٥). ولا وجودَ لهذا في نُسخةِ (الفِهْرِستِ)، بل لا وجودَ فيها لترجمةِ (الحسين بن إشكيب) معَ أنه من المصنِّفين الذين يُفترضُ ذكرُهم كما تدلُّ عليه ترجمته عند النَّجَاشِيِّ^(٦). وقد ذكرَ زينُ الدِّينِ العامليُّ (٩٦٥هـ) أنه لم يجد ذلكَ في نُسخَتينِ عندهُ من كتابِ (الفِهْرِستِ)^(٧)، وذكرَ مثلَ ذلكَ غيرُ واحدٍ من علماءِ الطائفةِ^(٨).

(١) سماءُ المقال (١/١٣١).

(٢) الأصولُ الأربعة في علم الرجال (ص ٥٢).

(٣) الفهرست (ص ١٦٧/رقم ٤٣٦).

(٤) رجال ابن داود (ص ١٢٣/رقم ٨٩٨).

(٥) المرجع السابق (ص ٧٩/رقم ٤٧٣).

(٦) رجال النَّجَاشِيِّ (ص ٤٤/رقم ٨٨).

(٧) حاشية خلاصة الأقوال، لزين الدين العاملي، ضمن مجموع رسائله (٩٤٩/٢).

وأوضح مثال يشهد بوجود الخلل في نسخ كتاب (الفهرست) أن الطوسي نفسه في كتابه (الرجال) لما ترجم لأستاذه الحسين بن عبيد الله الغضائري (٤١١هـ)، قال: "له تصانيف ذكرناها في الفهرست"^(٢). ونسخة كتاب (الفهرست) ليس فيها ترجمة للغضائري أصلاً. وقد رجح الخوئي أن تكون الترجمة سقطت من نسخ (الفهرست) التي وصلت إلينا^(٣). واعتضد بأن ابن داود الحلبي ترجم للغضائري، ورمز له برمز الفهرست^(٤).

أقول: وأبلغ من رمز ابن داود أن الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) رحمه الله، ترجم للغضائري، وقال في ترجمته: "ذكره الطوسي في (رجال الشيعة ومصنفاتها)، وبالغ في الثناء عليه، وسمى جده إبراهيم، وقال: كان كثير الترحال، كثير السماع، خدّم العلم، وكان حكمه أنفذ من حكم الملوك"^(١). ونقل الحافظ الذهبي (٧٤٨هـ) هذا النص أيضاً - منسوباً للطوسي^(٢)، ولم أر أحداً من علماء المذهب نقله عن (الفهرست)، مع أهميته بالنسبة لمثل الغضائري.

وكما قلت في كتاب (الكشي)، فإن الذي يظهر لي أن الحافظ ابن حجر رحمه الله كانت لديه - أيضاً - نسخة من (الفهرست) أوفى من النسخة المتداولة لدى متأخري علماء الطائفة بعده إلى يومنا هذا. فقد رأيت في مواضع كثيرة ينقل أشياء لا وجود لها في طبعة الكتاب، ولم أرها في شيء من كلام علماء الطائفة.

فمن ذلك أنه في ترجمة الحسن بن علي بن أبي المعيرة قال: "ذكره الطوسي في مصنف الشيعة الإمامية، وأفرد له خبراً منكراً، رواه عن الحارث، عن الباقر، فيه: أن في طينة قبر

(١) انظر أعيان الشيعة (٤٥٨/٥).

(٢) رجال الطوسي (ص ٤٢٥/رقم ٦١١٧).

(٣) معجم رجال الحديث (٢٢/٧).

(٤) رجال ابن داود (ص ٨٠/رقم ٤٨٢).

(١) لسان الميزان (٢٨٨/٢، ٢٩٧).

(٢) تاريخ الإسلام (٢٧٧/٢٨)، سير أعلام النبلاء (٣٢٩/١٧).

الحسين بن علي شفاءً من كلِّ داءٍ، وأمنًا من كلِّ خوفٍ" (١). وليس في النسخة المطبوعة شيء من ذلك. والذي فيها فقط أن للمترجم كتاباً (٢).

وفي ترجمة الحسين بن علوان الكلبي، قال ابن حجر: "ذكره الطوسي في مصنفه الشيعة، وقال: روى عن أبي عبد الله -يعني جعفر الصادق عليه السلام- وأورد له عن جعفر أنه سمعه يحدث عن علي عليه السلام مرفوعاً: (حُسنُ البشرِ بالناسِ نصفُ العقلِ، والتدبيرُ نصفُ العيشِ، والمرأةُ الصالحةُ...)، وبه: (ثلاثةٌ لا يُنصفونَ من ثلاثةٍ: شريفٌ من وضيعٍ، وحليمٌ من سفيهٍ، ووقورٌ من فاجرٍ)" (٣). وترجمة الحسين بن علوان في النسخة المطبوعة من (الفهرست) ليس فيها شيء سوى أن له كتاباً ساق الطوسي سندَه إليه (٤).

وفي ترجمة الحسين بن أحمد بن إدريس القمي قال ابن حجر عليه السلام: "ذكره الطوسي في مصنفه الشيعة الإمامية وقال: "كان ثقةً، روى عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي...." (١). وهذه الترجمة كلها لا وجود لها في النسخة المطبوعة من (الفهرست).

وفي ترجمة (آدم بياع اللؤلؤ) نقل ابن حجر أن الطوسي في (الفهرست): "أثنى على علمه وحفظه" (٢). وترجمته في النسخة المطبوعة ليس فيها أيُّ ثناء (٣).

وفي ترجمة (الحارث بن محمد بن الثعمان)، قال ابن حجر: "ذكره الطوسي في مصنفه الشيعة، وقال: له كتابٌ يُعتمدُ عليه" (٤). وليس في النسخة المطبوعة ترجمة للحارث هذا. نعم،

(١) لسان الميزان (٢/٢٣٧).

(٢) الفهرست (ص ١٠١/رقم ١٨٣).

(٣) لسان الميزان (٢/٣٠٠).

(٤) الفهرست (ص ١٠٨/رقم ٢٠٧).

(١) لسان الميزان (٢/٢٦٢).

(٢) المرجع السابق (١/٣٣٦).

(٣) الفهرست (ص ٥٦/رقم ٥٨).

(٤) لسان الميزان (٢/١٥٩).

فيها ترجمة للحارث بن الأحوّل^(١). ورجّح الخوئي أنه الحارث بن محمد بن النعمان^(٢). لكن مع ذلك، ليس في ترجمة الحارث بن الأحوّل تلك العبارة التي نقلها ابن حجر. وفي ترجمة الحسن بن علي بن زياد الوشاء، قال ابن حجر: "ذكره الطوسي في مصنفي الشيعة الإمامية، وذكر له أشياء منكرة"^(٣). وليس في النسخة المطبوعة سوى أن له كتاباً.

وفي ترجمة إبراهيم بن عثمان الخزاز، نقل أن الطوسي في (الفهرست) "أثنى على ورعه وزهده"^(٤). ولم أجد هذا في ترجمته في (الفهرست)، والذي فيها فقط أنه "ثقة"^(٥).

هذه النصوص التي ينقلها الحافظ ابن حجر، وقبله ابن داود، تكشف عن نقص وخلل كبير في نسخة (الفهرست) التي وصلت إلينا.

(١) الفهرست (ص ١١٩/رقم ٢٥٥).

(٢) معجم رجال الحديث (٥/١٦٢).

(٣) لسان الميزان (٢/٢٣٥).

(٤) المرجع السابق (١/٨٠).

(٥) الفهرست (ص ٤١/رقم ١٣).

المبحث الرابع كتاب رجال الطوسي

• أولاً: سبب تأليف الكتاب، وعنوانه، وترتيبه، وتاريخ تصنيفه.

ذكر الطوسي بأول الكتاب سبب تأليفه، فقال: "أما بعد، فإني قد أجبْتُ إلى ما تكرر سؤال الشيخ الفاضل فيه، من جمع كتاب يشتمل على أسماء الرجال الذين رَوَوْا عن رسول الله ﷺ، وعن الأئمة عليهم السلام - من بعده إلى زمن القائم عليه السلام، ثم أذكرُ بعد ذلك من تأخرَ زمانه من رُواة الحديث، أو عاصرهم ولم يرو عنهم" (١).
فهذه الجملة تفيد أن الطوسي وضع كتابه إجابةً لطلب من وصفه بـ "الشيخ الفاضل"، غير أنه لم يُسم هذا الشيخ، ولم أجد في الكتاب، ولا في المصادر الأخرى ما يكشف ذلك.

وقد شُهر الكتاب بين الطائفة باسم (رجال الطوسي). وهي تسمية مختصرة للعنوان الكامل الذي ذكره الطوسي في ترجمته لنفسه في (الفهرست)، حيث ذكر في جملة تصانيفه: "كتاب الرجال الذين رَوَوْا عن النبي ﷺ والأئمة الاثني عشر ومن تأخر عنهم" (٢). فهذا عنوان الكتاب الأكمل، وتسميته برجال الطوسي اختصاراً له. غير أن بحر العلوم (١٢١٢هـ) وحده أغرب فأسماه (كتاب الأبواب)، ذكر ذلك وهو يُعدُّ مُصنَّفات الطوسي، فقال: "كتاب الأبواب، المرتب على الطبقات من أصحاب رسول الله ﷺ إلى العلماء الذين لم يدركوا

(١) رجال الطوسي (ص ١٨).

(٢) الفهرست (ص ٢٤١).

الأئمة" ^(١). وهذه تسمية غريبة لم أرَ أحداً ذكرها قبل بحر العلوم رغم تأخره. ومن الجائز أنه لم يقصد تسمية الكتاب، وإنما أراد توصيفه بأظهر خصائصه، وهو ترتيبه المخالف لسائر المصادر الرجالية الأربعة. فالكتاب لم يُرتَّب على الحروف، بل قسَّمه الطوسي إلى أربعة عشر باباً، فبدأ بباب (من روى عن النبي ﷺ)، ثم أتبعه بباب (من روى عن أمير المؤمنين ﷺ)، ثم أتبعه بباب من روى عن (أبي محمد الحسن بن علي ﷺ)، وهكذا حتى ذكر الأئمة الاثني عشر كلهم، ثم ختم بباب (من لم يرو عن واحد من الأئمة). وكان يُرتَّب الأسماء في كل باب على حروف المعجم. فلعله لأجل هذا الترتيب أسماه بحر العلوم (كتاب الأبواب).

وكما أشار الطوسي بأول (الفهرست) إلى أنه لم يسبق للتأليف على منواله، فقد ذكر مثل ذلك في مقدمة كتاب (الرجال) حيث قال: "ولم أجد لأصحابنا كتاباً جامعاً في هذا المعنى، إلا مختصرات قد ذكر كل إنسان طرفاً منها. إلا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق ﷺ فإنه قد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمة عليهم السلام. فأنا أذكر ما ذكره، وأورد من بعد ذلك ما لم يورده" ^(٢). فالطوسي هنا يشير إلى أنه لم يسبق إلى تصنيف جامع في هذا الباب، وأن من قبله إنما كتبوا مختصرات موجزة. إلا ما كان من ابن عقدة، فإنه جمع كتاباً في الرواة عن جعفر الصادق ﷺ. وقد وصف ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) كتاب ابن عقدة هذا، فذكر أنه ترجم فيه لأربعة آلاف رجل من الرواة عن الصادق، وأخرج فيه لكل رجل الحديث الذي رواه ^(٣). وعبارة الطوسي المنقولة آنفاً تدل على أنه اعتمد على كتاب ابن عقدة في سرد أسماء أصحاب جعفر الصادق، وقد ظهر أثر ذلك جلياً في الكتاب، حيث بلغ عدد المترجمين في الباب الخاص بالرواة عن جعفر الصادق ﷺ (٣٢٢٤) من أصل (٦٤٢٩) رجلاً اشتمل عليهم الكتاب، مما يعني أن قرابة نصف المترجمين هم من أصحاب الصادق ﷺ.

(١) الفوائد الرجالية (٣/٢٣١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) خلاصة الأقوال (ص ٣٢١).

أما تأريخ تصنيف الطوسي للكتاب، فلم أرَ ما يفيدُ في تعيينه. والظاهرُ أنه صَنَّفَه بعد (الفهرست)، إذ تضمَّن الكتابُ إحالاتٍ كثيرةً عليه^(١)، في حين أنه لم يذكر كتابَ (الرجال) في (الفهرست)، إلا في ترجمته لنفسه التي يغلبُ على الظنُّ أنها من جملة المواضع التي ألحقها أو زادَ فيها بعد تمام الكتابِ كما تقدَّم بيانُ ذلك^(٢).

ومن المرجَّح أن كتابَ (الرجال) من مُصنَّفاتِ الطوسي القديمة. وإذا لم يكن يلحقُ بالكتاب ويُضيفُ إليه كما فعلَ في (الفهرست)، فبالإمكان تقريبُ تأريخ فراغه منه بعد سنة (٤٢٣هـ)، وقبل (٤٣٦هـ). ذلك أنه ترجمَ في البابِ الأخيرِ لأستاذه ابنَ عبدونَ وأرخَ وفاته سنة (٤٢٣هـ)^(١)، ولم يذكر في الكتابِ كلَّه تاريخاً بعد هذا. وفي البابِ نفسه ترجمَ لأستاذه المرتضى المتوفى سنة (٤٣٦هـ)، فكان في الترجمة يدعُو له قائلاً: "أدام الله -تعالى- أيامه"، "مدَّ الله في عُمره"^(٢). وهذا يفيدُ أنه انتهَى إلى البابِ الأخيرِ من الكتابِ في حياة المرتضى (٤٣٦هـ)، وبعد وفاة ابن عبدون (٤٢٣هـ).

• ثانياً: منهجُ الطوسي في سياق التراجع.

كلامُ الطوسي في المقدمة يدلُّ على أن غرضَ كتابه جمعُ أسماءِ الرواة عن النبي ﷺ والرواة عن الأئمة الاثني عشر، ولم يذكر أنه سيعرضُ للكلامِ عنهم جرحاً وتعديلاً؛ والظاهرُ أن هذا لم يكن مقصداً كتابه. ومع أنه وثقَ وضعفَ في طائفةٍ من التراجع، إلا أن ذلك قليلٌ إذا ما قيسَ بعددِ الرواة الذين ذكرهم والبالغُ مجموعهم (٦٤٢٩) راوياً؛ إذ كان الغالبُ عليه سياقُ الاسمِ مجرداً من أي توثيقٍ أو تضعيفٍ. لذلك ذكرَ الميرزا الطبرسيُّ (١٣٢٠هـ) أن التوثيقَ

(١) أحصيتُ له في كتابِ (الرجال) واحداً وعشرين موضعاً أحالَ فيها على (الفهرست)، انظرها في التراجع رقم: (٤٩٩٤، ٥٩٥٣، ٥٩٦٣، ٥٩٩٢، ٥٩٩٣، ٦٠٠١، ٦٠٢٦، ٦٠٣٣، ٦٠٣٨، ٦٠٧٣، ٦٠٨١، ٦٠٩٢،

٦١٤١، ٦١٤٣، ٦١٩١، ٦٢٠٩، ٦٢٦٢، ٦٢٦٨، ٦٢٧٥، ٦٢٨٢، ٦٢٧٧).

(٢) انظر ما تقدم (٩١٦-٩١٧).

(١) رجال الطوسي (ص ٤١٣/رقم ٥٩٨٨).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٣٤/رقم ٦٢٠٩).

الموجودة بالكتاب إنما جاءت استطراداً، ولم تكن من أغراض تأليف الكتاب، وذكر أن سكوت الطوسي عن الحكم على أكثر المترجمين كان السبب الرئيس للجهل بحال كثير من رواة الأحاديث^(١).

ومما يلحظه الناظر في الكتاب أن كلام الطوسي في التجريح والتعديل يتفاوت قلة وكثرة باختلاف الأبواب. ففي حين يقل كلامه عن الرواة في الطبقات الأولى، نرى كلامه أكثر في طبقة أصحاب موسى الكاظم، وعلي الرضى خاصة.

ففي القسم الذي خصصه للرواة عن النبي ﷺ عقد (٤٦٨) ترجمة، ولم ينص على التوثيق أو التضعيف في أي منها، إلا ما وقع في ترجمة أهبان بن صيفي^(٢)، فإنه جرحه بقوله: "سيء الرأي في علي^(٣)".

أما الأبواب الثلاثة التي خصصها لذكر أصحاب علي وأصحاب الحسن، وأصحاب الحسين^(٤)، فكما أشار الباحث المعاصر علي الغريفي فإن الطوسي لم يوثق أي واحد ممن ذكرهم في هذه الأبواب^(٥)، والبالغ عددهم (٥٨٩) راوياً. لكنه أثنى على ثلاثة منهم ثناء عاماً لا علاقة له بالرواية:

فقال في ترجمة قيس بن عبادة: "ممدوح"^(٦).

وفي ترجمة قيس بن سعد بن عبادة امتدحه بأنه: "ممن لم يُبايع أبا بكر^(٧)".

(١) خاتمة مستدرک الوسائل (١٧٥/٣).

(١) رجال الطوسي (ص ٢٤/رقم ٣٤). ويمكن أن يضاف هنا ما جاء في ترجمة محمد بن حبيب النضري، حيث نقل الطوسي (٣٨٨/٤٨) فيها عن ابن عقدة قوله: "في حديثه نظر". لكن الظاهر أن ابن عقدة لم يقصد تضعيفه، وإنما أراد تضعيف الحديث الواحد الذي روي عنه، والذي به تثبت صحبته وروايته عن النبي ﷺ. انظر: معجم الصحابة لابن قانع (١٨٥/١)، الإصابة في تمييز الصحابة (١٠/٦).

(٢) قواعد الحديث (ص ١٦٤).

(٣) رجال الطوسي (ص ٨٠/رقم ٧٨٥).

(٤) المرجع السابق (ص ٧٩/رقم ٧٧١).

وفي ترجمة المهديّ مولى عثمان بن عفّان عليه السلام قال: "كان ممدوحاً، وهو الذي بايع أمير المؤمنين على البراءة من الأولين" ^(١) يعني الخلفاء الثلاثة عليهم السلام.
و هذه الشاء المذهبيّ مع قلّته، فهو يتعلّق بالعدالة الإماميّة، وليس بالثقة في الرواية.

وأما التجريح في هذه الأقسام الثلاثة فقليل أيضاً. فقد وصف اثنين من الرواة عن الحسين عليه السلام بالجهالة ^(٢)، وطعن في مذاهب ثمانية من الرواة عن عليّ عليه السلام؛ فوصم خمسة منهم برأي الخوارج ^(٣)، وذكر عبد الله بن سبأ، وقال: "رجع إلى الكفر، وأظهر الغلو" ^(٤)، وذكر الصحابيّ عمرو بن حريث عليه السلام وأقذع في حقّه إذ كان من ولادة بني أمية في العراق ^(٥). وذكر عطاء بن أبي رباح، وقال: "مخلط" ^(٦). وسائر التراجم في هذه الأقسام لم تشتمل على أيّ تجريح أو تعديل.

وفي طبقة أصحاب عليّ بن الحسين زين العابدين عليه السلام عقد (١٧٠) ترجمة، وثق فيها راوياً واحداً، فقال عنه: "صحيح الحديث". وجرح آخر فقال: "يرمى بالغلو والتفريط في القول" ^(٧). وذكر الإمام الزهريّ رحمته الله، وقال عنه: "عدو" ^(٨).

أما في طبقة أصحاب الباقر عليه السلام، فقد ذكر (٤٦٧) راوياً، وثق منهم ستة فقط ^(٩)، وذكر عمرو بن دينار رحمته الله، وقال عنه: "أحد أئمة التابعين، وكان فاضلاً عالماً" ^(١٠). ولم يضعف في

(١) المرجع السابق (ص ٨٣/رقم ٨٣٦).

(٢) المرجع السابق (ص ١١٥/رقم ١١٤٧)، (ص ١٠٣/رقم ١٠١٣)، (ص ١٠٥/رقم ١٠٤٢).

(٣) انظر التراجم رقم (٤٧٣، ٦٢٠، ٧١١، ٧٣٨، ٨٤٣).

(٤) رجال الطوسي (ص ٧٥/رقم ٧١٨).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٦١٩).

(٦) رجال الطوسي (ص ٧٥/٧٢١). ومن المحتمل أن يكون في هذا الموضع تصحيفاً. فقد نقل ابن داود في رجاله (ص ٢٥٨/رقم ٣١٩) الترجمة باسم (عطاء بن رباح)، وقال: "بالياء المثناة من تحت... كذا رأيته بخط الشيخ".

(٧) رجال الطوسي (ص ١١٩/رقم ١٠٢٦).

(٨) المرجع السابق (ص ١١٩/رقم ١٢١٨).

(٩) انظر التراجم رقم: (١٢٣٠، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٣٣٤، ١٥٤٥، ١٥٨٩).

هذا القسم سوى أبان بن أبي عيَّاش^(٢)، لكنَّه حكمَ بالجهالة على ستة وعشرين^(٣)، وذكر ستة آخرين وصفهم بكلمة "عامي"^(٤). وسائر التراجم ليس فيها تحريج ولا تعديل.

أما طبقة أصحاب جعفر الصادق عليه السلام فقد استغرقت القسم الأكبر من الكتاب، إذا بلغ عدد المترجمين في هذا القسم (٣٢٢٤) راوياً، أي ما يُعادلُ نصفَ مجموع تراجم الكتاب. لكنَّ الطُّوسيَّ لم يوثق من هؤلاء سوى سبعة فقط^(١)!

وقد أدرج في هذا القسم الفقيه عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون وقال عنه: "ثقة عند العامة"^(٢)، وذكر الحافظ يحيى بن سعيد القطان، وقال: "كان من أئمة الحديث"^(٣). وذكر الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وقال عنه: "كان جليل القدر"^(٤).

أما الذين جرَّحهم الطُّوسيُّ في هذه الطبقة فسبعة أيضاً. خمسة وصفهم بكلمة "ضعيف"^(٥)، والسادس زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب عليه السلام، ذكره وقال: "فيه نظر"^(٦). ومن الغرائب في هذا القسم أنه ذكر فيه عبَّاد بن كثير الباهلي، وقال: "كان سُفيانُ الثوريُّ يُكذِّبه"^(٧). ولم أعرف وجهاً لأن يعتمد كلام الثوريِّ في جرح هذا الراوي خاصةً.

(١) رجال الطُّوسي (ص ١٤١/رقم ١٥٢٣).

(٢) رجال الطُّوسي (ص ١٢٦/رقم ١٢٦٤).

(٣) انظر مثلاً- التراجم رقم (١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٥٣٥).

(٤) انظر التراجم رقم (١٣٣٨، ١٣٧١، ١٤٠٢، ١٥١١، ١٥٣١، ١٥٧٥).

(١) انظر التراجم رقم (٢٠٨١، ٢٠٨٤، ٢٢٩١، ٢٦٦٣، ٤١٢٢، ٤٢٥٧). وقد ترجم لراو اسمه: محمد بن قيس

الأسدي مرتين، ووثقه في الموضعين (٤٢٦٩، ٤٢٧١).

(٢) رجال الطُّوسي (ص ٢٣٩/رقم ٣٢٧٧).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٢١/رقم ٤٧٨٩).

(٤) المرجع السابق (ص ٢٨٨/رقم ٤١٨٦).

(٥) انظر التراجم رقم (٤٧٦٣، ٢٣٧٠، ٢٩١٠، ٣٢٣٢، ٣٢٨٤).

(٦) رجال الطُّوسي (ص ٢٠٧/رقم ٢٦٧٦).

(٧) المرجع السابق (ص ٢٤٤/رقم ٣٣٦٨).

وفي طبقة أصحاب موسى الكاظم عليه السلام حكم بتوثيق (٣٢) راوياً، من مجموع (٢٧٢).
وجرح (١٢): اثنان منهم وصفهم بكلمة "ضعيف"^(١). وقال عن الثالث: "يرمى بالغلو"،
وقال عن رابع: "غال ملعون"^(٢). وحكم على ثمانية بالجهالة^(٣).

أما طبقة أصحاب علي الرضى عليه السلام، فقد وثق في هذا القسم أكثر مما وثق في غيره. فقد
ذكر فيه (٣١٨) راوياً، وثق منهم (٤٨)، وجرح (١٧) آخرين: اثنا عشر منهم جرحهم
بالجهالة^(١)، وخمسة رماهم بالغلو^(٢). وذكر ثلاثة آخرين وصفهم بكلمة "عامي"^(٣).

وفي طبقة الرواة عن محمد بن علي الجواد عليه السلام، وثق (١٠) من مجموع (١١٥)، وفي
ترجمة واحدة نقل عن الفضل بن شاذان قوله عن المترجم: "كان فقيهاً، صالحاً، عالماً،
مرضيّاً"^(٤). ولم يجرّح في هذا القسم سوى اثنين، ضعف أحدهما، ورمى الآخر بالغلو^(٥).

وفي الرواة عن علي الهادي عليه السلام، عقد (١٨٤) ترجمة، وثق فيها (٢٦) راوياً. وجرح
(١٥) آخرين، ضعف منهم أربعة^(٦)، ورمى عشرة بالغلو^(٧)، وقال عن واحد: "ملعون"^(٨)!

(١) المرجع السابق (ص ٣٣٤/رقم ٤٩٧٧)، (ص ٣٤٣/رقم ٥١٢٤).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٤٣/رقم ٥١٠٩)، (ص ٣٤٤/رقم ٥١٣٧).

(٣) انظر التراجم رقم (٥٠٠١، ٥٠٣٦، ٥٠٨١، ٥١٣٩، ٥١٤٠، ٥١٤١، ٥٠٩٧، ٥١٩٠).

(١) انظر التراجم رقم (٥٢٢٩، ٥٢٣٠، ٥٣٠٧، ٥٣٨٠، ٥٣٨١، ٥٣٨٦، ٥٤٧٢، ٥٤٧٣، ٥٤٩٤، ٥٥١١، ٥٥١٢، ٥٥١٣).

(٢) انظر التراجم رقم (٥٣١٤، ٥٣٦٣، ٥٤٠٤، ٥٤٤٨، ٥٤٣٢).

(٣) انظر التراجم رقم (٥٣٢٨، ٥٤٨٢، ٥٤٩٩).

(٤) المرجع السابق (ص ٣٧٩/رقم ٥٦١٩).

(٥) المرجع السابق (ص ٣٧٥/رقم ٥٥٤٨)، (ص ٣٧٨/رقم ٥٦٠٢).

(٦) مرجع سابق (ص ٣٩١/رقم ٥٧٨٥)، (ص ٣٨٨/رقم ٥٧١٢)، (ص ٣٨٩/رقم ٥٧٣٧)، (ص ٣٩١/رقم ٥٧٧٤).

(٧) انظر التراجم (٥٦٤٧، ٥٦٧٥، ٥٦٨٢، ٥٨٠٣، ٥٧٢٦، ٥٦٥١، ٥٦٨٠، ٥٧٤٥، ٥٧٤٠، ٥٧٤٢).

(٨) رجال الطوسي (ص ٣٩٢/رقم ٥٧٨٥).

وفي باب أصحاب الحسن العسكري، بلغ عدد المترجمين (١٠٢): وثق منهم (١٠)^(١)، ومدح واحداً بأنه "وكيل أبي الحسن، وأبي محمد، وصاحب الدار"^(٢). يعني الهادي والعسكري والمهدي الغائب. ولم يجرح في هذا القسم سوى أربعة رماهم بالغلو^(٣).

وفي الباب الأخير، باب (من لم يرو عن واحد من الأئمة) بلغ عدد المترجمين (٥٠٩). وثق منهم (٣٤). وفي ترجمة اثنين آخرين استعمل كلمة: "لا بأس به"^(٤). وفي (١٨) ترجمة كان يذكر ثناء عاماً بالخير والصلاح، أو سعة العلم والمعرفة، أو كثرة التصنيف^(٥). وجرح في هذا القسم (١٧) راوياً، ضعف منهم سبعة^(٦)، ووصف ثمانية بالغلو^(٧)، وقال عن واحد "مخلط"^(٨)، وقال عن آخر: "كثير الرواية، إلا أنه اختل في آخر عمره"^(٩). ومما يذكر هنا أن الطوسي أدخل في (باب من لم يرو عن واحد من الأئمة) جماعة ممن عرفوا بالرواية عنهم، وفي رأي البهبودي أنه قصد بذلك الطعن في مروياتهم^(١٠).

وكما هو ظاهر، فإن هذه الأرقام تشير إلى ضعف التزام الطوسي بتجريح الرواة وتعديلهم في هذا الكتاب. فإذا تجاوزنا عن عدم دلالة بعض كلامه على التوثيق في الرواية أو التضعيف فيها، فإن مجموع التراجم التي جرح فيها وعدل يبلغ (٣١٠) من مجموع تراجم

(١) انظر التراجم رقم (٥٨٧١، ٥٨٢٢، ٥٨٤٧، ٥٨٤٩، ٥٨٥٦، ٥٨٥٧، ٥٨٧٧، ٥٨٨٦، ٥٨٨٧، ٥٨٨٨).

(٢) رجال الطوسي (ص ٣٩٨/رقم ٥٨٣٣).

(٣) انظر التراجم رقم (٥٨٤٥، ٥٩٠١، ٥٩٠٢، ٥٩٠٣).

(٤) رجال الطوسي (ص ٤٠٨/رقم ٥٩٣٦)، (ص ٤٤٠/رقم ٦٢٨٧).

(٥) انظر التراجم رقم (٥٩٢٠، ٥٩٢٥، ٥٩٤٩، ٦٠٢٦، ٦٠٧٢، ٦٠٨١، ٦٠٨٧، ٦١١٧، ٦١٤٠، ٦٢٠٩، ٦٢٧٤، ٦٢٧٩، ٦٢٨٦، ٦٢٤٣، ٦٢٧٧، ٦٢٨٢، ٦٣١٧، ٦٤٠٠).

(٦) انظر التراجم رقم (٥٩٧٣، ٥٩٧٤، ٥٩٩٤، ٦٢١٨، ٥٣٦٠، ٦٣٦١، ٦٣٦٢).

(٧) انظر التراجم رقم (٥٩٢٣، ٥٩٢٤، ٦٠٠٦، ٦٠٢٠، ٦١٦٥، ٦٣٥٦، ٦٣٦٤، ٦٣٨٥).

(٨) رجال الطوسي (ص ٤٣٤/رقم ٦٢١٧).

(٩) المرجع السابق (ص ٤١٣/رقم ٥٩٨٣).

(١٠) معرفة الحديث (ص ٥٥).

الكتاب البالغة (٦٤٢٩)، مع التنبيه على أن بعض التراجم مكررة، فهو قد يذكر الراوي ويوثقه في أصحاب الباقر مثلاً، ثم يعيد توثيقه في أصحاب الصادق عليه السلام.

ومما يلحظ في الكتاب أن الطوسي يوثق ويضعف من عند نفسه، ومن النادر أن ينسب الكلام في الرواة لغيره. ولم أره نقل عن غيره إلا في سبعة مواضع: ففي ترجمتين نقل التضعيف عن الثوري وابن نمير. وفي ترجمة عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، قال: "ثقة عند العامة"^(١). ونقل في موضعين توثيقاً عن التلعكبري، ومرة نقل تضعيفاً عن ابن بابويه، وفي موضع نقل توثيقاً عن الفضل بن شاذان^(٢).

أما عناية الطوسي في كتابه هذا بتاريخ الوفيات، فهي -أيضاً- قليلة بالنسبة لعدد الرواة المرجمين في الكتاب، حيث لم يؤرخ تاريخ الوفاة إلا في (١٥٤) ترجمة فقط. وقد تباينت أقسام الكتاب في ذلك تبايناً شديداً.

ففي الرواة عن النبي ﷺ أرّخ وفاة (٢٦) صحابياً جلّهم ممن قُتل مع النبي ﷺ في معاربه. وفي قسم الرواة عن علي عليه السلام أثبت وفاة (١٠) فقط؛ سبعة منهم قُتلوا معه بصرفين، واثنان قُتلا يوم الحرة، وواحد قُتل قبيل النهروان^(٣).

وفي طبقة أصحاب الحسن عليه السلام لم يؤرخ وفاة أي من المترجمين. وفي طبقة أصحاب الحسين عليه السلام ذكر أحد عشر ممن قُتلوا معه عليه السلام^(٤). ويلحظ في هذه الطبقات أن تواريخ الوفيات أثبتت لارتباطها بأحداث ظاهرة مشهورة.

(١) رجال الطوسي (ص ٢٣٩/رقم ٣٢٨)، (ص ٢٤٤/رقم ٣٣٦٨)، (ص ٢٣٩/رقم ٣٢٧٧).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٣١/رقم ٦١٨٣، ٦١٨٤)، (ص ٤١٢/رقم ٥٩٧٤)، (ص ٣٧٩/رقم ٥٦١٩).

(٣) انظر التراجم رقم (٤٩٥، ٦٢٣، ٦٤٣، ٦٨٦، ٧٥٧، ٧٧٠، ٦٠١، ٤٨٩، ٧٠٨، ٧٠٤).

(٤) انظر التراجم (٩٦٥، ٩٨٥، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٣٧، ١٠٣٩، ١٠٥٥).

وفي طبقة أصحاب زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام ذكر الطوسي وفاة ثمانية من أصحابه عليهم السلام، ستة منهم من مشاهير محدثي أهل السنة^(١)، ممن ضبط محدثو أهل السنة تواريخ وفياتهم، وهم: إبراهيم النخعي، والحكم بن عتيبة، وحبيب بن أبي ثابت، وسالم بن أبي حفصة، وعبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، وعبد الله بن شبرمة. والاثنا الآخران الذين ذكر الطوسي وفياتهما هما: (أبان بن تغلب) و(أبو حمزة الثمالي)^(٢)، ومع تشييعهما، فهما - أيضاً - من رواة حديث أهل السنة الذين ضبطت تواريخ وفياتهم هناك.

وفي طبقة أصحاب محمد بن علي الباقر عليه السلام أرّخ الطوسي وفاة ستة فقط. ثلاثة منهم من محدثي أهل السنة: أيوب السختياني، والحجاج بن أرطاة، وداود بن أبي هند^(٣). والرابع: جابر بن يزيد الجعفي، وهو - أيضاً - مع تشييعه - إلا أنه من رواة حديث أهل السنة، وقد نقل الطوسي تاريخ وفاته عن أحمد ويحيى بن معين^(٤).

أما طبقة أصحاب جعفر الصادق عليه السلام، والتي استغرقت أكثر من نصف تراجم الكتاب، فقد أرّخ الطوسي فيها وفاة (٦٧) راوياً. وهذا القسم من الكتاب مما اعتمد فيه الطوسي على كتاب ابن عقدة كما تقدم^(٥). فلعله أفاد منه تلك التواريخ.

أما طبقات الرواة عن سائر الأئمة بعد الصادق - وهي الطبقات التي تميز فيها رواة حديث أهل السنة عن رواة أخبار الإمامية -، فقد ظهر فيها الفقر الشديد في ضبط الوفيات:

ففي طبقة أصحاب موسى الكاظم أثبت الطوسي وفاة راوٍ واحد فقط^(٦).

(١) انظر التراجم (١٠٧٣، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٤٥، ١١٧٧، ١١٨٤).

(٢) رجال الطوسي (ص ١٣٢/رقم ١٣٦٠)، (ص ١٣٥/رقم ١٤١٠).

(١) المرجع السابق (ص ١٢٥/رقم ١٢٦٢)، (ص ١٣٣/رقم ١٣٧٦)، (ص ١٣٤/رقم ١٣٩٦).

(٢) المرجع السابق (ص ١٢٩/رقم ١٣١٦).

(٣) مقدمة رجال الطوسي (ص ١٧).

(٤) المرجع السابق (ص ٣٣٥/رقم ٤٩٩٤).

وفي الأبواب الأربعة المخصصة لأصحاب (الرَضَى، والجواد، والهادي، والعسكري) لم يذكر الطوسي تاريخ وفاة أي من أصحابهم الذين رَوَوْا عنهم. أما طبقة من لم يرو عن أحد من الأئمة، فمع تأخر أصحابها وقرب زمانهم، فإن الطوسي لم يثبت فيها سوى وفاة (٢٤) راوياً، من جملة (٥٠٩)!

● ثالثاً: شرط الطوسي في كتابه.

ذكر محسن الأعرجي الكاظمي (١٢٢٧هـ) أن كتاب (الرجال): "إنما وُضِعَ لجمع أصحابهم (يعني الأئمة)، وظاهر الصُحبة الاستقامة، وكَوْنُ التابع على ما عليه المتبوع، كما أن ظاهر صُحبة النبي ﷺ الإسلام، مع أنه إذا كان هناك انحراف نَبه عليه، كما هو جاري العادة"^(١) اهـ. ومقصود الأعرجي بهذا أن الأصل فيمن ذكرهم الطوسي أنهم من الشيعة الإمامية. غير أن الناظر في الكتاب أدنى نظر يُدرك بطلان هذه الدّعى. فالطوسي نص في المقدمة على أنه سيجمع أسماء الرواة عن النبي ﷺ والرواة عن الأئمة، ولم يشير قط إلى الالتزام بذكر الشيعة دون غيرهم، والتراجع التي عقدها تشهد أنه لم يكن يلتفت لمذهب المترجمين الذين حشّروهم في الكتاب. ويكفي أنه ذكر في قسم الرواة عن النبي ﷺ (٤٦٨) راوياً عدّ منهم الخلفاء الثلاثة أبا بكر وعمر وعثمان، وذكر أبا هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو، وعائشة وحفصة رضي الله عنهن. بل إنه ترجم لمعاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم. وهؤلاء جميعاً ممن لا تختلف الإمامية في البراءة منهم، وأنهم ليسوا من شيعة علي رضي الله عنه.

وإذا تجاوزنا طبقة الصحابة الكرام رضي الله عنهم نجد الطوسي أقحم في الكتاب جملة من أعيان أهل السنة وأعلامهم، كأبي حنيفة ومالك وأحمد^(٣). بل ذكر جملة من أمراء بني أمية والعباسيين، كمروان بن الحكم، وعبيد الله بن زياد، والخليفة أبي جعفر المنصور^(٤). وهؤلاء -أيضاً- لا

(١) عدة الرجال (ص ١١٦).

(٢) انظر تراجمهم مرتبين: (٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٣٠١، ٢٨٥، ٢٩٦، ٤٣٣، ٤٣٤، ٣٦٦، ٣١٥، ٣٦٧).

(٣) انظر التراجم رقم (٤٦٩٢، ٤٤٣٢، ٥٢٠١).

(٤) انظر تراجمهم مرتبين: (٣٧٩، ٧٦٢، ٣١٠٢).

عَلاَقَةٌ لَهُم بِالشَّيْعَةِ. لِأَجْلِ ذَلِكَ عَابَ التُّسْتَرِيُّ عَلَى الطُّوسِيِّ "عَدَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُخَالَفِينَ" فِي أَصْحَابِ الْأُئِمَّةِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ أَدْخَلَ فِي كِتَابِهِ "الْمُؤْمِنَ وَالْمُنَافِقَ"، وَأَن صَنِيعَهُ هَذَا التَّبَسُّعُ عَلَى الْمُتَأَخِّرِينَ فَعَدُّوا فِي الْإِمَامِيَّةِ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ^(١). غَيْرَ أَنَّ هَذَا الِاعْتِرَاضَ غَيْرُ وَارِدٍ عَلَى الطُّوسِيِّ، فَإِنَّهُ إِذَا ذَكَرَ أَنَّهُ سَيَّرَجِمُ لِلرُّوَاةِ عَنِ الْأُئِمَّةِ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهُ سَيَّرَجِمُ لِأَصْحَابِهِمْ. وَالطُّوسِيُّ وَسَائِرُ الْإِمَامِيَّةِ لَا يَعُدُّونَ مَنْ لَمْ يَكُنْ إِمَامِيًّا صَاحِبًا لِلْإِمَامِ، وَإِنْ رَوَى عَنْهُ.

لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ مِنْهُجَ الطُّوسِيِّ فِي اخْتِيَارِ تَرَاجُمِ الْكِتَابِ غَيْرُ مَنْضَبٍ. حَيْثُ تَرَجِمَ لِرِجَالٍ كَثِيرِينَ لَيْسَ لَهُمْ رَوَايَةٌ أَصْلًا. وَبِخَاصَّةٍ فِي الْقِسْمِ الْمَخْصَصِ لِلرُّوَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّهُ اعْتَمَدَ فِيهِ عَلَى الْكُتُبِ السُّنِّيَةِ الْمَصْنُفَةِ فِي تَرَاجُمِ الصَّحَابَةِ ﷺ - كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ -، وَتِلْكَ الْكُتُبُ لَمْ يَقْتَصِرْ أَصْحَابُهَا عَلَى ذِكْرِ الرُّوَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بَلْ كَانُوا يَذْكُرُونَ كُلَّ مَنْ نَالَ شَرَفَ الصُّحْبَةِ وَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ لَهُ رَوَايَةٌ. وَالطُّوسِيُّ لَمَّا لَمْ يَتَنَبَّهُ لَذَلِكَ، صَارَ يَنْقُلُ فِي كِتَابِهِ تَرَاجِمَ الصَّحَابَةِ غَيْرِ الْمَشَاهِيرِ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ رَوَايَةٌ، وَتَرَاجِمَ الَّذِينَ اسْتُشْهِدُوا بُعِيدَ الْهَجْرَةِ وَلَمْ تَحْفَظْ لَهُمْ رَوَايَاتٌ، كَأَنَسِ بْنِ مُعَاذٍ، وَأَخِيهِ أَبِي بْنِ مُعَاذٍ، وَأَوْسِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَسْعَدَ بْنِ زُرَّارَةَ، وَأَيْمَنَ بْنِ أُمِّ أَيْمَنٍ^(٢)، وَغَيْرِهِمْ كَثِيرٌ. بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ أَكْثَرَ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ الطُّوسِيُّ فِي الرُّوَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ لَهُمْ رَوَايَةٌ عَنْهُ. وَالَّذِينَ رَوَوْا عَنْهُ ﷺ أَكْثَرُهُمْ إِذَا أُخْرِجَ أَحَادِيثُهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَلَيْسَ لَهُمْ رَوَايَةٌ فِي الْمَصَادِرِ الْإِمَامِيَّةِ.

وَكَذَلِكَ الْحَالُ بِالنِّسْبَةِ لِلرُّوَاةِ عَنِ عَلِيٍّ، وَعَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ﷺ، فَالطُّوسِيُّ ذَكَرَ فِي هَذَا الْقِسْمِ كُلِّ مَنْ حُفِظَ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُمْ فِي حُرُوبِهِمْ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ رَوَايَةٌ عَنْهُمْ. وَقَدْ رَأَيْتُهُ يَذْكُرُ فِي الرُّوَاةِ عَنِ عَلِيٍّ ﷺ مَوْلَاهُ قَتْبَرًا، وَقَالَ فِي التَّرْجِمَةِ: "لَمْ نَعَثُرْ لَهُ عَلَى رَوَايَةٍ"^(٣). وَذَكَرَ فِي الرُّوَاةِ عَنِ الْحُسَيْنِ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ قَتَلُوا مَعَهُ ﷺ، مَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسَ لَهُمْ رَوَايَةٌ عَنْهُ. وَذَكَرَ فِي الرُّوَاةِ عَنِ الْبَاقِرِ: مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَالَ: "لَيْسَ لَهُ

(١) قاموس الرجال (٤٠٥/١٢)، (٢٢٣/١١).

(١) انظر تراجمهم على الترتيب في رجال الطوسي بالأرقام (١٢، ١٤، ٣٢، ٢٨، ٥١).

(٢) رجال الطوسي (ص ٧٩/رقم ٧٧٢).

عنه رواية^(١). وفي الرواة عن عليّ الرضى ذكر: إبراهيم بن عبد الحميد، وقال: "أدرك الرضى عليه السلام ولم يسمع منه"^(٢). وذكر في أصحاب الحسن العسكري: أحمد بن إدريس القمي، وقال: "لحقه السلام، ولم يرو عنه"^(٣). فذكر هؤلاء ونظرائهم يُشكل على موضوع الكتاب المخصص للرواة عن الأئمة.

وقد يُعْتَدَرُ عن الطوسيّ بأنه قصد جمع أسماء من أدرك زمان الأئمة، وإن لم تكن له رواية. لكن يُشكَلُ على هذا أنه أفرد بآخر الكتاب قِسْماً خاصاً بمن لم يدرك الأئمة، أو أدركهم ولم يسمع منهم. وقد شرح ذلك كله في أوّل الكتاب، فقال: "أما بعدُ فلإني قد أجبتُ إلى ما تكرر سؤال الشيخ الفاضل فيه، من جمع كتاب يشتمل على أسماء الرجال الذين رَوَوْا عن رسول الله ﷺ، وعن الأئمة عليهم السلام - من بعده إلى زمن القائم عليه السلام، ثم أذكر - بعد ذلك - من تأخّر زمانه من رُواة الحديث، أو من عاصروهم ولم يرو عنهم"^(١). فهذه الجملة تفيد أن مقصوده جمع الرواة عن النبي ﷺ والأئمة، وعليه فإن ذكره أناساً ليس لهم مرويات لا يستقيم وشرط كتابه.

ومن الأمور غير الواضحة في كتاب الطوسيّ منهجه في اعتبار كلام أهل السنة في الرواة، ففي حين نقل كلاماً للثوري ولابن نمير في الكلام عن بعض الرجال الذين ذكرهم، رأيتهُ يُترجمُ لبيث بن أبي سليم، ويقول عنه: "مجهول"^(٢)، رغم أنه معروف مشهور، وكلام محدثي أهل السنة فيه كثير.

أما موقفه من كبار الصحابة الكرام عليه السلام، فقد رأيتهُ تحاشى الحكم على أحد منهم، فكان يذكرهم في الرواة عن النبي ﷺ ذكراً مجرداً من أي حكم بتوثيق أو تضعيف.

(١) المرجع السابق (ص ١٢٠/رقم ١٢١٩).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٥١/رقم ٥١٩٥).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٩٧/رقم ٥٨٣١).

(١) مقدمة رجال الطوسي (ص ١٧).

(٢) رجال الطوسي (ص ١٤٤/رقم ١٥٦٩).

• رابعاً: نسخة كتاب (رجال الطوسي).

كان ابن داود الحلبي -أيضاً- يذكر أن لديه نسخة من كتاب (رجال الطوسي) بخط مؤلفه، وقد رأيتُه ينقل منها نُصُوصاً لا توافُق ما في النسخة التي بأيدينا اليوم. فمن ذلك أنه ذكرَ في الرواة عن الباقر عليه السلام راوياً اسمه (عبدُ الله بن عمرو)، وقال عنه: "مجهول". كذا رأيتُه بخط الشيخ أبي جعفر في كتاب (الرجال)^(١). والنسخة الموجودة اليوم، ليس فيها سوى اسم هذا الراوي مُجرّداً من وصف الجهالة^(٢).

وفي نُسختنا من (رجال الطوسي) ترجمة لراوٍ اسمه (مَعْمَرُ بنُ يحيى بنِ سَام)، قال عنه الطوسي: "دَجَاجِيٌّ كوفيٌّ!"^(١). وفي رجال ابن داود: "العجليُّ الكوفي"، ثم قال ابن داود: "الذي أعرفه مَعْمَرُ بنُ يحيى بنِ سَام، بالباء المفردة والسين المهملة المشددة، كذا رأيتُه بخط الشيخ أبي جعفر عليه السلام"^(٢).

وفي نُسختنا ترجمة لراوٍ اسمه (عبدُ العَفَّارِ بنُ حبيبِ الطائي الجازي)^(٣)، قال ابن داود: "ورأيتُ بخط الشيخ أبي جعفر في كتاب الرجال: (عبدُ العَفَّارِ بنُ حبيبِ الحارثي) بالحاء المهملة، والراء والثاء المثناة"^(٤).

وفي نسختنا ترجمة لراوٍ اسمه (عبدُ الله بنُ مُحَرِّزِ الكوفي)^(٥)، وقد ضبطه ابن داود براءين مهملتين (مُحرَّر)، ثم قال: "كذا رأيتُه بخط شيخنا أبي جعفر"^(٦).

(١) رجال ابن داود (ص ٢٥٤/رقم ٢٨٣).

(٢) رجال الطوسي (ص ١٤٢/رقم ١٥٣٥).

(١) المرجع السابق (ص ١٤٥/رقم ١٥٧٨).

(٢) رجال ابن داود (ص ١٩١/رقم ١٥٨٢).

(٣) رجال الطوسي (ص ٢٤١/رقم ٣٣١٧).

(٤) رجال ابن داود (ص ١٣٠/رقم ٩٦٤).

(٥) رجال الطوسي (ص ٢٦١/رقم ٣٧١٧).

(٦) رجال ابن داود (ص ١٣٣/رقم ٩٩٨).

وفي نسختنا من الكتاب ترجمة لراو اسمه (نوح بن الحكم المَرْهَبِيُّ)^(١)، وقد قال ابن داود: "رأيتُه بخط الشيخ الموهبي بالواو"^(٢).

وفي الكتاب ترجمة للصحابي (عبادة بن الصّامت رضي الله عنه)، وفيها قول الطوسي: "ابن أخي أبي ذرٍّ، وكان ممن أقام بالبصرة، وكان شيعياً"^(٣). وابن أخي أبي ذرٍّ، اسمه عبد الله بن الصّامت الغفاري^(٤)، أما عبادة فأنصاري خزرجي معروف. وقد نقل ابن داود الترجمة عن (رجال الطوسي)، وقال فيها: "عبد الله بن الصّامت"^(٥).

وهناك مواضع أخرى كثيرة خالف فيها نقل ابن داود، ما هو موجود في نسخة الكتاب المتاحة بأيدي علماء الطائفة منذ قرون. فإن صحت دعوى ابن داود بوجود نسخة عنده بخط الطوسي فإن هذا يعني أن النسخة المتاحة اليوم دخلها الكثير من التحريف. وقد رأيت ابن حجر رحمته الله يترجم لإدريس بن أبي إدريس المَرْهَبِيِّ، ويقول: "ذكر الطوسي قصته في شأن عبد الله بن طاووس. وآثار الوضع عليها لائحة"^(٦). وترجمة إدريس في (رجال الطوسي) ليس فيها سوى اسمه دون ذكر لأي قصة^(٧).

● خامساً: المصادر السنية في كتاب (رجال الطوسي).

تصريح الطوسي بمصادر كتابه قليل. لكن في ذلك القليل ما يفيد نقله عن جملة من المصادر السنية. فقد اعتمد نقلاً عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، في تعيين سنة وفاة جابر

(١) رجال الطوسي (ص ٣١٤/رقم ٤٦٦٩).

(٢) رجال ابن داود (ص ١٩٧/رقم ١٦٤٣).

(٣) رجال الطوسي (ص ٥٩/رقم ٦٤٩).

(٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٥/١٢٠).

(٥) رجال ابن داود (ص ١٢٠/رقم ٨٧٦).

(١) لسان الميزان (١/٣٣٣).

(٢) رجال الطوسي (ص ١٦٣/رقم ١٨٥٣).

ابن يزيد الجُعفي، أحد أشهر رُواة المذهب^(١). وصرَّح غير مرة بالتَّقلُّ عن (التاريخ الكبير) للإمام البخاري^(٢). وصرَّح -أيضاً- بالتَّقلُّ عن محمد بن إسحاق صاحب السيرة^(٣)، وعن معجم الصحابة للبغوي^(٤). ونقل في موضع عن كتاب (المعارف) لابن قتيبة^(٥).

وهناك مواضع كان الطوسيُّ ينقل فيها من مصدرٍ سنيٍّ دون أن يصرِّح بذلك، وأكثر ما وقَّع منه ذلك في القسم المخصَّص للرُّواة عن النبي ﷺ. والظاهر أنه اعتمد كثيراً على كتاب (معجم الصحابة) لأبي القاسم البغوي (٣١٧هـ)، كما يتضح ذلك بمقارنة مضامين التراجم. ففي ترجمة الصحابيِّ (بشير بن الخصاصية) ﷺ -مثلاً- قال الطوسيُّ: "سكن الكوفة، وكان اسمه زحماً، فسماه رسولُ الله ﷺ بشيراً"^(١). والذي ذكر أنه بشيراً ﷺ سكن الكوفة إنما هو البغويُّ، قال الحافظ ابنُ عساكر: "عدَّاه في أهل البصرة... وذكر البغويُّ أنه سكن الكوفة، وأراه وهم فيه"^(٢).

وفي ترجمة جعدة بن هبيرة قال الطوسيُّ: "يقال: إنه وُلِدَ على عهدِ رسول الله ﷺ، وليست له صحبة. نزل الكوفة"^(٣). وهذا النصُّ بحرفه من كلام البغويِّ رحمه^(٤).

وفي ترجمة جندب بن عبد الله قال الطوسيُّ: "يقال: جندبُ الخير، وجندبُ الفاروق، وجندبُ ابنِ أمِّ جندب"^(١). والنصُّ بحرفه -أيضاً- من كلام البغويِّ^(٢).

(١) رجال الطوسي (ص ١٢٩/رقم ١٣١٦).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٥/رقم ٥٤)، (ص ٣٢/رقم ١٣٩)، (ص ٣٦/رقم ٢٠٠)، (٣٣/رقم ١٤٨)، (٣٨/رقم ٢١٦).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٣/١٤٨).

(٤) المرجع السابق (ص ٢٤/٣٧).

(٥) المرجع السابق (ص ١١٥/رقم ١١٤٧).

(١) المرجع السابق (ص ٢٨/رقم ٨٤).

(٢) تاريخ دمشق (١٠/٣٠٨).

(٣) رجال الطوسي (ص ٣٣/رقم ١٥٦).

(٤) معجم الصحابة (١/٤٨٩).

وفي ترجمة جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال الطوسي: "قيل إن طولَه كان ستة أذرع" ^(٣). وهذه المقولة لا وجودَ لها في المصادر الإمامية، وإنما رواها البغوي بإسناده عن إبراهيم بن إسماعيل الكهيلي قال: "كان طولُ جرير بن عبد الله ستة أذرع" ^(٤).

وفي ترجمة بشير بن عقربة قال الطوسي: "أبو اليمان، نزل الشام. روى حديثاً واحداً" ^(١). وهذا ما ذكره البغوي في ترجمته، فإنه قال: "يكنى أبا اليمان. نزل الشام". ثم روى له حديثاً، وقال عقبه: "لا أعلم لبشير بن عقربة غير هذا" ^(٢).

وفي ترجمة ثابت بن الضحّاك، قال الطوسي: "ثابت بن الضحّاك بن خليفة الأنصاري. سكن الشام، وكان قد بايع تحت الشجرة" ^(٣). وفي كتاب البغوي: "ثابت بن الضحّاك بن خليفة الأنصاري. سكن الشام، وكان ممن بايع تحت الشجرة" ^(٤).

وفي ترجمة الحارث بن أقيش، قال الطوسي: "سكن البصرة، وروى حديثاً واحداً" ^(٥). وفي كتاب البغوي: "سكن البصرة"، ثم روى له حديثاً، وقال: "لا أعلم للحارث بن أقيش غير هذا الحديث" ^(٦).

(١) رجال الطوسي (ص ٣٢/رقم ١٤٤).

(٢) معجم الصحابة (١/٥٣٤).

(٣) رجال الطوسي (ص ٣٣/رقم ١٤٨).

(٤) معجم الصحابة (١/٥٦٣).

(١) رجال الطوسي (ص ٢٨/رقم ٨٦).

(٢) معجم الصحابة (١/٢٩٦-٢٩٨).

(٣) رجال الطوسي (ص ٣٠/رقم ١١٢).

(٤) معجم الصحابة (١/٣٩٧).

(٥) رجال الطوسي (ص ٣٦/رقم ١٨٦).

(٦) معجم الصحابة (٢/٥٩).

وإنما كثر اعتماد الطوسي على المصادر السنية في طبقة الصحابة الرواة عن النبي ﷺ، لأن المصادر الإمامية لا تُقدّم الكثير مما يتعلّق بأهل هذه الطبقة ﷺ. ولعلّ الطوسي أقدم من أفرد للصحابة باباً خاصاً بتراجيحهم.

● سادساً: الانتقادات الموجهة لكتاب رجال الطوسي.

كتاب (الرجال) للطوسي تعرّض لانتقادات شديدة لم يتعرّض لمثلها سائر كتب الرجال الإمامية الرئيسة، وذلك بسبب أغلاط فاحشة وقعت لمؤلفه، حتى ذكر محمد تقي التستري (١٤١٥هـ) أنه من "أقلّ كتب الشيخ (الطوسي) اعتباراً"^(١). وبسبب أغلاط الطوسي في هذا الكتاب، مع ما تقدّم من أوهامه في (الفهرست)، كان محمد إسماعيل الخواجوئي (١١٧٣هـ) يرى أن "إخبار الشيخ بأحوال الرجال لا يفيد ظناً ولا شكاً في حال من الأحوال"، وعلّل ذلك بأن كلامه في هذا الباب محلّ الاضطراب^(٢).

ومن أبرز أوجه الخلل في كتاب (الرجال) أن الطوسي كثيراً ما يذكر الرجل في القسم المخصّص للرواة عن أحد الأئمة، وقد يكرّر ذكره في الرواة عن إمام آخر، ثم تراه بعد ذلك يُدخله بسلام في القسم الأخير المخصّص لمن لم يرو عن أحد من الأئمة! من ذلك أنه ذكر قتيبة بن محمد الأعشى في الرواة عن الصادق ﷺ، ثم أدرجه في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة^(٣)!

وذكر كليب بن معاوية الأسدي في الرواة عن الباقر ﷺ، ثم ذكره في الرواة عن الصادق ﷺ، ثم أعاد ذكره فيمن لم يرو عن واحد من الأئمة^(٤)! وذكر فضالة بن أيوب في الرواة الكاظم ﷺ، ثم ذكره في الرواة عن الرضا ﷺ، ثم أدخله فيمن لم يرو عن واحد من الأئمة^(٥)!

(١) قاموس الرجال (١٢/٤٨٧).

(٢) نقله الحائري في الرسائل الرجالية (٢/٣٢٤).

(٣) رجال الطوسي (ص ٢٧٢/رقم ٣٩٢٣)، (ص ٤٢٦/رقم ٦٢٤٨).

(٤) المرجع السابق (ص ١٤٤/رقم ١٥٦٠)، (ص ٤٣٦/رقم ٢٦٤٩).

وذكر محمد بن عيسى اليعقوبي مرةً في الرواة عن الرضى رحمته الله، ومرةً في الرواة عن الهادي رحمته الله، وثالثةً في الرواة عن العسكري، ثم أدخله فيمن لم يرو عن واحدٍ من الأئمة^(٢).
 وذكر القاسم بن محمد الجوهري مرةً في الرواة عن الصادق، ومرةً في باب الرواة عن الكاظم، ثم أدرجه في باب من لم يرو عن واحدٍ من الأئمة^(٣).
 وذكر بكر بن محمد الأزدي في الرواة عن الصادق رحمته الله، وفي الرواة عن الكاظم رحمته الله، وثالثةً في الرواة عن الرضى رحمته الله. ثم أعاد ذكره فيمن لم يرو عن واحدٍ من الأئمة^(٤).
 وذكر الحسين بن الحسن بن أبان مرةً في أصحاب العسكري، ثم أعاد ذكره فيمن لم يرو عن واحدٍ من الأئمة^(٥).

وهناك أمثلة أخرى مُشابهة توضح اضطراب الطوسي في توزيع الرجال بين أقسام كتابه، وقد نبه الشيخ محمد العاملي (١٠٠٩هـ) صاحب (مدارك الأحكام) على أن من يراجع كتاب الطوسي يدرك كثرة وقوع ذلك منه^(١). وأشار التفرشي إلى غلطٍ من هذا النوع وقع فيه الطوسي، ثم قال: "مثل هذا كثير في كتابه، مع قطعنا بالاتحاد"^(٢). يعني مع جزمنا بأن الطوسي حين نفى وأثبت الرواية عن الإمام إنما كان يتحدث عن راوٍ واحدٍ قطعاً. وذكر نحواً من هذا محسن الأعرجي الكاظمي (١٢٢٦هـ)، فقال: "تراه يذكر الرجل تارةً في رجال الصادق عليه السلام، وأخرى في رجال الكاظم عليه السلام، وتارةً فيمن لم يرو، مع القطع بالاتحاد"^(٣).

(١) المرجع السابق (ص ٣٤٢/رقم ٥٠٩٢)، (ص ٣٦٤/رقم ٥٣٨٣)، (ص ٤٣٦/رقم ٦٢٣٧).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٦٧/رقم ٥٤٦٤)، (ص ٣٩١/رقم ٥٧٥٨)، (ص ٤٠١/رقم ٥٨٨٥)، (ص ٤٤٨/رقم ٦٣٦١).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٧٣/رقم ٣٩٤٦)، (ص ٣٤٢/رقم ٥٠٩٥)، (ص ٤٣٦/رقم ٦٢٤٤).

(٤) المرجع السابق (ص ١٧٠/رقم ١٩٨٧)، (ص ٣٣٣/رقم ٤٩٥٥)، (ص ٣٥٣/رقم ٥٢٣٢)، (ص ٤١٧/رقم ٦٠٣٢).

(٥) المرجع السابق (ص ٣٩٨/رقم ٥٨٤٣)، (ص ٤٢٤/رقم ٦١٠٩).

(١) ذكره في كتابه (استقصاء الاعتبار)، ونقله عنه الكليني في رسائله الرجالية (٢/٣٣٠).

(٢) نقد الرجال (٤/٤٥)، وانظر مثل ذلك في الكتاب نفسه: (٢/٢٥٠)، (٣/٩)، (٣/٢١).

(٣) عدة الرجال (١/١٨٦).

وقد حاول بعض علماء المذهب تأويل مُراد الطوسي فيما نفاه وأثبتته، وذكرُوا أوجهاً بعيدةً مُتكلِّفةً شرحها محمدٌ مهديُّ بحر العلوم (١٢١٢هـ)، ثم قال: "والحقُّ ضَعْفُ هذهِ الوجوهِ كُلِّها، وأنَّ عبارةَ الشيخِ رحمته قاصرةٌ في هذا الباب عن تأديةِ المراد" ^(١). وتحدّث في موضعٍ عن اختلافِ أقوالِ الطوسي في الرجال، فقال: "أراؤه في هذا وغيره لا تكادُ تنضبطُ" ^(٢). وقال الميرزا الطبرسيُّ: "قد وقع فيما لا رافعَ له إلا الحملُ على الغفلة" ^(٣). وذكر أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ) بعضَ التوجيهاتِ والاعتذاراتِ، ثم قال: "لا يرجعُ شيءٌ منها إلى محصلٍ" ^(٤). قال: "والتوجيهُ الصحيحُ أن ذلك قد صدرَ من الشيخ لأجل الغفلة والنسيان، فعندما ذكر شخصاً في من لم يرو عنهم عليهم السلام، غفل عن ذكره في أصحاب المعصومين عليهم السلام - وأنه روى عنهم بلا واسطة، فإن الشيخ لكثرة اشتغاله بالتأليف والتدريس كان يكثرُ عليه الخطأ، فقد يذكُر شخصاً واحداً في باب واحدٍ مرتين، أو يترجم شخصاً واحداً في فهرسته مرتين" ^(٥).

وما أشار إليه الخوئي بأخر كلامه، يتعلّق بانتقادٍ آخرٍ موجّه للطوسي في كتابه (الرجال)، فإنه كان كثيراً ما يكرّر الترجمة للراوي في الباب الواحد مرتين، وفي موضعين متقاربين. ومن أمثلة ذلك:

- سعيد بن هلال الثقفي، كرّر ذكره مرتين في أصحاب جعفر الصادق عليه السلام ^(٦).
- الحسن بن زياد الصيّقل، ذكره مرتين في أصحاب الباقر عليه السلام ^(٧).
- علي بن عامر الخفاف، ذكره مرتين في أصحاب جعفر الصادق عليه السلام ^(٨).

(١) الفوائد الرجالية (٤/١٤٣).

(٢) المرجع السابق (٤/٧٨).

(٣) خاتمة مستدرک الوسائل (٣/١٧٥).

(٤) معجم رجال الحديث (١/٩٧).

(٥) المرجع السابق (١/٩٩).

(٦) رجال الطوسي (ص ٢١٤/رقم ٢٨٠٢)، (ص ٢١٤/رقم ٢٨١١).

(٧) المرجع السابق (ص ١٣١/رقم ١٣٤١)، (ص ١٣٣/رقم ١٣٨٢).

(٨) المرجع السابق (ص ٢٤٥/رقم ٣٣٩٠)، (ص ٢٤٧/رقم ٣٤٣٩).

- جعفر بن حيان الكوفي، ذكره - أيضاً - في أصحاب الصادق مرتين^(١).
- مروان بن يحيى، ذكره في أصحاب علي الرضى عليه السلام مرتين^(٢).
- محمد بن منصور بن نصر الخزاعي، ذكره - أيضاً - في أصحاب الرضى مرتين^(٣).
- محمد بن حمزة، ذكره في أصحاب محمد بن علي الجواد مرتين^(٤).

وهناك أمثلة أخرى غير هذه، ولم أجد لذلك تفسيراً سوى ما تقدّم عند الكلام عن كتابه (الفهرست)، فعمل الطوسي كان أشبه بعمل المفهرس لا المحقق، فكان ينقل أسماء الرواة الذين ذكرهم من قبله في كتبهم من غير تحقيق أو تحرير. لأجل ذلك قال الميرزا محمد علي الأسترآبادي^(٥) (١٠٢٨هـ): "عادة الشيخ (الطوسي) في الكتاب نقل جميع ما ذكره الأصحاب، وإن احتمل الاتحاد. وظاهر النجاشي تحقيق الحال"^(٦). قال أبو المعالي الكلباسي^(٧) (١٣١٥هـ): "مقصوده أنه لا وثوق بتعدد العنوان من الشيخ في كتاب (الرجال)؛ إذ ليس بناؤه على الاجتهاد، بل ذكر ما ذكره الأصحاب. فيمكن اتحاد المعنوي مع تعدد العنوان"^(٨).

وقد لحظ محمد باقر البهبودي أن الطوسي حين يكرّر تراجم الرواة المجروحين، يكتفي بجرّحهم في موضع واحد، ويسكت في المواضع الأخرى، وذكر أمثلة كثيرة تشهد بذلك، ثم فسّر تصرفه بأنه كان يتعمّد هذا لئلا يبرز الجرح للناظرين^(٩)! وعلى أي الأحوال، فإن في الكتاب شواهد كثيرة وأغلاطاً عجيبة من نوع آخر، تؤكد أن الطوسي لم يكن محققاً عارفاً بأحوال الرواة، وأن عمله كان جمعاً بغير تحقيق.

(١) المرجع السابق (ص ١٧٥/رقم ٢٠٧٢)، (ص ١٧٥/رقم ٢٠٧٦).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٦٥/رقم ٥٤٢٥)، (ص ٣٦٨/رقم ٥٤٧٢).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٦٥/رقم ٥٤١٦)، (ص ٣٦٦/رقم ٥٤٤٤).

(٤) المرجع السابق (ص ٣٧٨/رقم ٥٥٩١)، (ص ٣٧٨/رقم ٥٦٠٣).

(١) منهج المقال، نقلاً عن محسن الأمين في أعيان الشيعة (٤/٦٢٤).

(٢) الرسائل الرجالية (٢/٣٢٩).

(٣) معرفة الحديث (ص ٥٤).

من ذلك أنه ذكر في أصحاب موسى الكاظم عليه السلام يحيى بن زيد بن علي بن الحسين^(١) المقتول سنة (١٢٥هـ)^(٢)، مع أن المصادر السنّية والشيعة تؤرّخ مولد الكاظم سنة (١٢٨هـ)، أو (١٢٩هـ)^(٣). وقد نقل ابن داود الحلي أن الطوسي قال في ترجمته ليحيى: "أولاده عيسى، ومحمد ويحيى، وداود، وعلي، وأحمد"^(٤). وهذا النص ساقط من نسختنا المطبوعة اليوم. فإن صحّ هذا النقل، فهو خطأ آخر، إذ إن المذكور في التواريخ أن يحيى بن زيد قُتل وعمره ثمان عشرة قبل أن يُعقب^(٥).

ومن أغلاط الطوسي -أيضاً- أنه ذكر ثابتاً البُناني المتوفى سنة (١٢٣هـ)^(١)، فيمن روى عن علي عليه السلام، وقال: "يكنى أبا فضالة، من أهل بدر، قُتل معه عليه السلام بصفين"^(٢). مع أنه ذكر ثابتاً في أصحاب علي بن الحسين عليه السلام، وقال: "تابعي سمع من أنس"^(٣). وفي رأي محمد تقى التستري (١٤١٥هـ) أن الطوسي في الموضع الأول خلط بين ترجمة ثابت البُناني، وبين ترجمة الصّحابي (أبي فضالة الأنصاري)^(٤). ويشهد لما ذكره أن البغوي ذكر في ترجمة أبي فضالة قريباً مما ذكره الطوسي في ترجمة ثابت البُناني^(٥).

(١) رجال الطوسي (ص ٣٤٦/رقم ٥١٦٩).

(٢) انظر: تاريخ الرسل والملوك (٢٤٣/٤)، سير أعلام النبلاء (٣٩١/٥). وفي مطلع الصحيفة السجادية (ص ٦١٩) ما يفيد أنه قتل في حياة جعفر الصادق. وانظر: عمدة الطالب (ص ٢٥٩)، خاتمة مستدرک الوسائل (١٧٨/٣).

(٣) انظر: صفة الصفوة (١٨٧/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٧٠/٦). وانظر في المصادر الإمامية: الكافي (٤٧٦/١)، تهذيب الأحكام (٨١/٦)، المقنعة (ص ٤٧٦)، تحرير الأحكام (١٢٣/٢).

(٤) رجال ابن داود (ص ٢٠٣).

(٥) المعارف لابن قتيبة (ص ١٢٦)، عمدة الطالب (ص ٢٦٠).

(١) انظر: التاريخ الكبير (١٥٩/٢)، الطبقات الكبرى (٢٣٢/٧)، ثقات ابن حبان (٨٩/٤).

(٢) رجال الطوسي (ص ٥٩/رقم ٤٩٥).

(٣) المرجع السابق (ص ٥٩/رقم ٤٩٥)، (ص ١١١/رقم ١٠٨٤).

(٤) قاموس الرجال (٤٦٤/١١).

(٥) نقله عن البغوي ابن حجر في الإصابة (٣٢٢/٧)، و ترجمة أبي فضالة الأنصاري ساقطة من النسخة المطبوعة من (معجم الصحابة).

ومن أغلاط الطُّوسِيِّ أنه تابع الكشِّيَّ فذكرَ أبا العباسِ الحِميريَّ في أصحابِ الرُّضَى المتوفَّى سنة (٢٠٣هـ)، وأبو العباسِ مُتأخِّرٌ بقي إلى رأسِ الثلاثمئة^(١)!

ومما رأيته لدى الطُّوسِيِّ من تناقضٍ أنه في (الفهرست) ترجمَ لحيدرِ بنِ محمدٍ بنِ نُعيمِ السَّمَرَقنديِّ، وذكرَ أنه قرأَ على العياشيِّ جميعَ كتبه ورواها عنه، ثم ترجمَ له في (الرجال)، وذكرَ أنه يروي كُتُبَ العياشيِّ عن الكشِّيِّ^(٢)!

وذكرَ الصَّحابيُّ بَشِيرَ بنَ الخِصَاصِيَّةِ^(٣) رحمته الله فيمن روى عن النبي صلَّى الله عليه وآله، وقال: "كان اسمُه زَحْمًا، فسَمَّاهُ النبيُّ صلَّى الله عليه وآله بَشِيرًا". ثم ترجمَ له فيمن روى عن عليٍّ عليه السلام، وقال: "كان اسمُه بَرَبَرٌ فسَمَّاهُ رسولُ الله صلَّى الله عليه وآله بَشِيرًا"^(١)!

وفي ترجمة (إسحاق بن يسار) قال: "والدُّ محمدِ بنِ إسحاقَ، صاحبِ الواقدي"^(٢)، ومحمدُ بنُ إسحاقَ لم يكن صاحباً للواقديِّ، ولا له روايةٌ عنه، بل هو مُتقدِّمٌ عليه، وأعلى منه طبقةً، تُوفي سنة (١٥١هـ) في قولٍ الأكثرِ، وقيلَ (١٥٤هـ)^(٣)، والواقديُّ توفي سنة (٢٠٧هـ)^(٤). والذي يروي عن الواقديِّ، إنما هو الحافظُ أبو بكرٍ محمدُ بنُ إسحاقَ الصَّاعانيُّ.

وفي ترجمة المسيبِ بنِ حَزْنٍ، والدِ التابعيِّ سَعِيدِ بنِ المسيبِ، قالَ الطُّوسِيُّ: "يكنى أبا سَعِيدٍ، أوصى إلى أميرِ المؤمنين عليه السلام"^(٥). والذي رُوِيَ أنه أوصى إلى عليٍّ عليه السلام إنما هو حَزْنٌ،

(١) انظر قاموس الرجال (٣٩٦/١٢).

(٢) الفهرست (١٢٠/رقم ١٥٩)، الرجال (ص ٤٢١/رقم ٦٠٧٣).

(٣) انظر ترجمته في الطبقات الكبرى (٥٥/٧)، التاريخ الكبير (٩٧/٢)، ثقات ابن حبان (٣٣/٣).

(١) رجال الطُّوسِي (ص ٢٨/رقم ٨٤)، (ص ٥٨/رقم ٤٨٨).

(٢) المرجع السابق (ص ١٠٩/رقم ١٠٦).

(٣) تاريخ بغداد (٢١٤/١)، وفيات الأعيان (٢٧٧/٤)، ميزان (٤٦٨/٣)، تذكرة (١٧٢/١).

(٤) تاريخ بغداد (٣/٣)، وفيات الأعيان (٢٤٨/٤)، ميزان الاعتدال (٦٢٢/٣)، تذكرة الحفاظ (٣٤٨/١).

(٥) رجال الطُّوسِي (ص ٨٣/رقم ٨٣٤).

وليس المسيّب، والرواية بذلك نقلها الطوسيُّ نفسه في منتخبِه من كتابِ الكشيِّ^(١).

وفي تعدادِه أصحابَ الحسنِ بنِ عليٍّ عليه السلام ذكرَ أبا إسحاقَ الهمدانيَّ، ثم بعده مباشرةً ذكرَ أبا إسحاقَ السبيعيَّ^(٢)، وهو هو؛ فسبيعُ بطنٌ من همدان^(٣).

وفي ترجمة الصَّحابيِّ أُسيد بن حُضيرٍ، قال: "سَكَنَ المدينةَ. يُقالُ له: حُضيرُ الكتائبِ. قُتلَ يومَ بُعَاثٍ. آخى رسولُ الله صلى الله عليه وآله بينه وبينَ زيدِ بنِ حارثةٍ"^(٤). هكذا قال! وإن كان النصُّ سليماً، ففيه خطأ فاحشٌ جداً. فإنَّ حربَ بُعَاثٍ من وقائعِ الأوسِ والخزرجِ قبلَ مقدَمِ النبيِّ صلى الله عليه وآله المدينةَ^(٥)، فكيف يُقتلُ فيها أُسيدٌ، ثم يُقال: إن النبيَّ صلى الله عليه وآله آخى بينه وبينَ زيدِ بنِ حارثةٍ؟! والصَّوابُ أنَّ الذي قُتلَ يومَ بُعَاثٍ إنما هو حُضيرٌ والدُ أُسيدٍ عليه السلام، وهو الذي كان يُعرفُ في الجاهليَّةِ بحُضيرِ الكتائبِ^(٦).

ومن أغلاطِه -أيضاً- ما تقدَّم من عدِّه والدَ لوطِ بنِ يحيى في أصحابِ عليٍّ عليه السلام^(٧).

وفي ترجمة أبي بن مُعاذٍ بنِ أنسٍ بنِ قيسٍ، ساقَ نسبَه هكذا، ثم قال: "أخو أنسٍ بنِ مُعاذٍ، وهما لأم"^(٨). والمعروفُ أنَّهما أخوان لأبٍ وأمٍّ^(٩). والعجيبُ أن الطوسيَّ ترجمَ قبلَ

(١) اختيار معرفة الرجال (١/٣٣٢/رقم ١٨٤).

(٢) رجال الطوسي (ص ٩٦/رقم ٩٥٥، ٩٥٦).

(٣) الباب في تهذيب الأنساب (٢/١٠٢)، معجم البلدان (٣/١٨٧).

(٤) رجال الطوسي (ص ٢٣/رقم ٢٣).

(٥) انظر: تاريخ الأمم والملوك (١/٥٥٧)، دلائل النبوة للبيهقي (٢/٤٢٠)، دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني

(١/٢٩٣)، الروض الأنف (٢/٤١٥)، سيرة ابن هشام (٢/٢٧٥).

(١) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/٦٠٤).

(٢) انظر ما تقدم (ص ٨٧٣).

(٣) رجال الطوسي (ص ٢٢/رقم ١٤).

(٤) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/٥٠٣).

ذلك بسطرين لأنس، وساق نسبَه كنسبِ أخيه أبي، فقال: "أنسُ بن مُعَاذِ بنِ أنسِ بنِ قيسِ الأنصاري"^(١). لكنّه عادَ بعد ذلك، فذكر أنّهما أخوانٍ لأُم!

وله من مثل هذه الأغلاطِ أشباهُ تشهدُ أنه لم يكن يحرّرُ التراجمَ التي يذكرُها. وقد تقدّم الكلامُ عن أغلاطه وأوهامه في كتابه (الفهرست)، وكذا في كتابيه (تهذيب الأحكام) و(الاستبصار). وقد جرى علماءُ الطائفةِ على الاعتذارِ عنه بإكثاره من التصنيف، وأنه لأجل ذلك كانت تقعُ له الأغلاطُ، وبعضُهم يزيدُ، فيذكرُ أن الطوسيَّ كان كثيرَ الأشغالِ، فلذلك لم يكن يتفرّغُ لتحريرِ كتبه كما يجب. ومن اعتذرَ بمثل هذا محمدُ مهديُّ بحرُ العلوم (١٢١٢هـ)، فإنه قرّرَ أن أقوالَ النَّجاشيِّ في الرجالِ مُقدّمةٌ على الطوسيِّ عند التعارضِ، ثم علّلَ ذلك بأسبابٍ ذكرَ منها: "ما علّمَ من تشعُّبِ علومِ الشَّيخِ (الطوسيِّ)، وكثرةِ فنونه، ومشاغله، وتصانيفه في الفقه والكلام والتفسير وغيرها، مما يقتضي تقسيمَ الفكرِ وتوزُّعَ البالِ. ولذا أُكثِرَ عليه النَّقضُ والإيرادُ، والنقدُ والانتقادُ في (الرجال) وغيره"^(٢). ومُنَّ قدّمَ النَّجاشيُّ على الطوسيِّ -أيضاً- محسنُ الأعرجيُّ الكاظميُّ (١٢٢٧هـ)، وقد علّلَ تأخيرَ أقوالِ الطوسيِّ، فقال: "لتسرُّعه وكثرةِ تآليفه في العلومِ الكثيرة. ولذلك عَظُمَ الخللُ في كلامه"^(٣). وذكرَ في موضعٍ كثرةَ أغلاطه، ثم قال: "وليس ذلك بعزيرٍ في جنبِ الشَّيخِ (عليه السلام) في تعلُّله وكثرةِ علومه، وتراكمِ أشغاله ما بين تدريسٍ وكتابةٍ وتأليفٍ وكلامٍ وإفتاءٍ وقضاءٍ وزيارةٍ وعبادةٍ، وغير ذلك"^(٤). وقبلَ ذلك كان محمدُ العامليُّ، صاحبُ المداركِ (١٠٠٩هـ) يقدِّمُ ابنَ بابويه على الطوسيِّ حينَ يتعارضُ نقلُهما، قال: "لأنه أثبتُ في النَّقلِ؛ إذ تجويزُ العَجَلَةِ في نقلِ الشَّيخِ (الطوسيِّ) ظاهرٌ كما يُعلمُ في مواضع"^(٥).

(١) رجال الطوسي (ص ٢٢/رقم ١٢).

(٢) الفوائد الرجالية (٢/٤٨).

(٣) عدة الرجال (١/١٨٦).

(٤) المرجع السابق (١/٢٥٦).

(٥) ذكره في حاشية له على التهذيب، ونقله الكلباسي في الرسائل الرجالية (٢/٣٣١).

أقول: ومع كثرة أغلط الطوسي وأوهامه، وشيوع تحريفاته وتصحيفاته، فإنه العمدة في علم الرواية الإمامي، فمن طريقه تُروى مُصنّفات الطائفة، وهو صاحبُ اثنين من كتب الرواية الأربعة الأشهر، وصاحبُ اثنين من كتب الرجال الأربعة الرئيسة، والكتاب الرجالي الثالث؛ كتابُ الكشي، لا تُعرف الطائفة إلا بنسخته المحرّفة التي انتخبها الطوسي. فلو كان ثمة ميزان عدل في تقييم الرجال، لكانت تلك الأخطاء المتكاثرة من الطوسي في روايته للأخبار، وفي معرفته بالرجال سبباً لإعادة النظر في صحّة التّحويل على أحكامه، والاعتماد على نقله. فكُتبه في الرواية مشحونة بالأغلط الفاحشة، وكلامه في الرجال مضطرب كثير الغلط والخلل، وتناقضاته في المسائل لا تكاد تنتهي، وانتقادات المحقّقين من علماء المذهب له مشهورة معروفة، فمثله كان ينبغي أن يُصنّف في الضعفاء، غير أن جلالته اسم له لدى الإمامية، وعجزهم عن الاستغناء عن تواليفه جعلت مثل هذا أمراً يشبه الحالات، لأجل ذلك رأيتُ أبا المعالي الكلّباسي (١٣١٥هـ) يُفيض في الكلام عن أخطاء الطوسي وبيان انتقادات علماء المذهب له، ثم في النهاية قال: "لكن -مع جميع ما ذكر- لا يخرجُ كلامه عن التمسك والاستناد إلى يوم التّناد؛ حيث إنَّ من أعزّه الله -سبحانه- لا يخرج عن العزِّ ولو اجتمع الجنُّ والإنس على أن يخرجوه منه، وكان بعضهم لبعض ظهراً وظهيراً!"^(١)

وهذا المسلك في النّقد لا يُشبه طريقة محدّثي أهل السنة الذين كانوا يفصلون بين سعة العلم والجلالة، وبين الثّقة والاعتماد في النّقل والنّقد، فكم من عالمٍ فقيه ذي مكانة، أطلق أهل الحديث تضعيفه؛ إذ كان قليل الضّبط، كثير الوهم، حتى مع صدقه وسعة علمه. لكن مثل هذا قليل لدى علماء الإمامية، فمن النادر أن يوجد عالمٌ إماميٌّ اثنا عشريٌّ، غير متهم في مذهبه، ومع ذلك ضعّف في ضبطه وإتقانه.

(١) الرسائل الرجالية (١٧٩/٤).

المبحث الخامس كتاب الرجال، لابن الغضائري

- أولاً: نبذة عن الكتاب، والإشكال في مضامينه.
هو كتاب أصله مفقود، وفيما عدا أحمد ابن طائوس (٦٧٣هـ) — وربما تلميذه ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ) —، فإنه لا سبيل إلى الجزم بأن أحداً من علماء الطائفة وقف عليه. وحسب ما

يُنْقَلُ عَنْ ذَلِكَ الْكِتَابِ، فَقَدْ كَانَ مُخْتَصَرًا صَغِيرًا مُخْتَصَّصًا بِذِكْرِ الرُّوَاةِ الضُّعْفَاءِ مُرَتَّبِينَ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَمِ^(١). فَلَأَجَلَ ذَلِكَ رُبَّمَا سُمِّيَ كِتَابَ (الضُّعْفَاءِ)^(٢). وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ هُنَا مَعَ الْأَصُولِ الرَّجَالِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ لِأَنَّ فَقْدَ أَصْلِهِ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ وَصُولِ مَضَامِينِهِ إِلَيْنَا، وَلِأَنَّ مَا وَصَلْنَا مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُؤَلِّفَهُ كَانَ يَتَمَيَّزُ بِنَفْسٍ خَاصَّةٍ فِي نَقْدِ الرُّوَاةِ يَقِلُّ وَجُودُهُ لَدَى الْإِمَامِيَّةِ، فَكَلَامُهُ عَنِ الرُّوَاةِ - فِي الْغَالِبِ - يَأْتِي مُفَسَّرًا مَفْصَلًا، وَعِبَارَاتُهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَجْتَهِدُ فِي الْحُكْمِ عَلَى الرَّائِي مِنْ خِلَالِ فَحْصِ مَرَوِيَّاتِهِ وَالنَّظَرِ فِي مَضَامِينِهَا، فِي مَسْلَكٍ يُشَبِّهُ بَعْضًا مِنْ طَرِيقَةِ مُحَدِّثِي أَهْلِ السُّنَّةِ فِي نَقْدِ الرُّوَاةِ. وَفِيمَا يَأْتِي أَسْوَقُ مَخْتَارَاتٍ تَوْضِيحُ الْمَقْصُودِ:

فَمِمَّا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ مِنْ عِبَارَاتٍ فِي نَقْدِ الرُّوَاةِ:

- "كَانَ كَذَّابًا، يَضَعُ الْحَدِيثَ مَجَاهِرَةً، وَيَدَّعِي رَجَالًا غُرَبَاءَ لَا يُعْرَفُونَ، وَيَعْتَمِدُ مَجَاهِيلًا لَا يُذَكِّرُونَ، وَمَا تَطَيَّبُ الْأَنْفُسُ مِنْ رِوَايَتِهِ، إِلَّا فِيمَا رَوَاهُ مِنْ كُتُبٍ جَدَّهَ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ غَيْرُهُ".

- "رَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (فَضْلًا إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) كِتَابًا مُصَنَّفًا، فَاسَدَ الْأَلْفَاظُ، تَشْهَدُ مَخَايِلُهُ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ.. لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَلَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ".

- "أَتَمَّهُ الْقُمِيُّونَ بِالْعُلُوِّ، وَحَدِيثُهُ نَقِيٌّ لَا فَسَادَ فِيهِ، وَمَا رَأَيْتُ لَهُ شَيْئًا يُنْسَبُ إِلَيْهِ تَضَطَّرِبُ فِيهِ النَّفْسُ، إِلَّا أَوْرَاقًا فِي تَفْسِيرِ الْبَاطِنِ، وَمَا يَلِيقُ بِحَدِيثِهِ، وَأُظْهِرْتُ مَوْضُوعَةً عَلَيْهِ...".

- "غَالٍ فَاسِدٌ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، رَأَيْتُ لَهُ شِعْرًا يَحْلُلُ فِيهِ مُحَرَّمَاتُ اللَّهِ ﷻ".

- "يُرْوَى عَنِ الْعُلَاةِ خَاصَّةً، وَمَا رَأَيْتُ لَهُ قَطُّ رِوَايَةً صَحِيحَةً. وَهُوَ مَتَّهَمٌ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ".

- "لَيْسَ حَدِيثُهُ بِالتَّقِيٍّ، يَضْطَرِبُ تَارَةً وَيَصْلُحُ أُخْرَى. وَيُرْوَى عَنِ الضُّعْفَاءِ كَثِيرًا، وَيَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ شَاهِدًا".

- "لَهُ كِتَابٌ فِي الزِّيَارَاتِ، مَا يَدُلُّ عَلَى خُبَثٍ عَظِيمٍ، وَمَذْهَبٍ مُتَهَفَتٍ، وَكَانَ مِنْ كَذَّابَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ".

(١) انظر: الرواشح السماوية (ص ١٨٢).

(٢) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٨٩/١٠).

- "رَأَيْتُ لَهُ كِتَابًا سَمَّاهُ (تَفْسِيرَ الْبَاطِنِ)، لَا يَتَعَلَّقُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِسَبَبٍ".
- "لَهُ تَصْنِيفٌ فِي الْمَمْدُوحِينَ وَالْمَذْمُومِينَ، يَدُلُّ عَلَى خُبْرَتِهِ وَتَهَالُكِ مَذْهَبِهِ".
- "كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ مُجَاهِرَةً، وَلَا يَحْتَشِمُ الْكَذِبَ الصُّرَاحَ، وَأَمْرُهُ مَشْهُورٌ".
- "ضَعِيفٌ جَدًّا، كَثِيرُ التَّفَرُّدِ بِالْغَرَائِبِ".
- "يُرْوِي الْغَرَائِبَ، وَيَعْتَمِدُ الْمَجَاهِيلَ، وَأَمْرُهُ مُظْلَمٌ".
- "قَالَ الْقُمِّيُّونَ: كَانَ غَالِيًّا، وَحَدِيثُهُ -فِيمَا رَأَيْتُهُ- سَلَامٌ".
- "طَعَنَ الْقُمِّيُّونَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ الطَّعْنُ فِيهِ، إِنَّمَا الطَّعْنُ فِيْمَنْ يُرْوِي عَنْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يُيَالِي عَمَّنْ يَأْخُذُ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْأَخْبَارِ".
- "أَمْرُهُ قَرِيبٌ، قَدْ طُعِنَ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ شَاهِدًا"^(١).

تلك نماذج من عبارات الكتاب التي يبرز فيها النفس الناقد. ومما يذكر هنا أن كتاب ابن الغضائري هذا اشتمل على نقدٍ منهجيٍّ لاثنتين من المصنّفات التي تناولتها أيدي علماء الطائفة: كتاب (سليم بن قيس)، وكتاب (تفسير العسكري). فقد درس الكتّابين وحكم عليهما بالوضع والاختلاق^(٢). فلأجل ذلك كله كان محمد تقي التستري (١٤١٥ هـ) يبالغ في الثناء عليه وعلى كتابه، حتى قال في بعض كلامه: "لا ريب في جلالة ابن الغضائري، وسعة اطلاعه، وأنه وقف على كتب لم يقف عليها الشيخ (يعني الطوسي)... ولم أر مثله في دقة النظر، ونقده زيف الرجال... ولم أر في كتابه شيئاً لا يكون له شاهد أو يكون خطأً محققاً"^(١). وقال أبو الهدى الكلّباسي (١٣٥٦ هـ): "لا يبعد أن يكون أعلم من النجاشي بأحوال الرجال وتصانيفهم الذي هو من رؤساء هذا الفن. وكذا من العلامة -يعني الحلبي- على الإطلاق"^(٢).

(١) انظر هذه العبارات مرتبة في التراجم رقم: (٤١، ٣٤، ١٣٣، ١٣١، ٢٤، ٧، ٨٧، ٨٨، ٩٥، ٩٦، ١٩، ٢٠، ١٢، ١٠، ٥٠).

(٢) انظر ما تقدم (ص ٣١٠)، (٣٢١).

(١) قاموس الرجال (١٢/٤٠٠).

(٢) سماء المقال (١/٢٩).

غير أن الكتاب تحيط به إشكالات تاريخية كثيرة من جهة ثبوته وتعيين مؤلفه الناقد. وهذه الإشكالات كان من الممكن أن تطوى فلا يتوقف عندها علماء الطائفة - كما فعلوا مع كتب أخرى مشابهة - لولا أن كتاب ابن الغضائري تضمن تجريحات وطعوناً في حق جملة من الرواة الذين وثقهم النجاشي أو الطوسي. فهذه العلة حملت طائفة من علماء الإمامية على الكلام في ابن الغضائري وكتابه. فمقارنة ما ورد في الكتاب بأحكام النجاشي والطوسي تظهر التباين الكبير في تقييم الرواة. وفيما يأتي أسوق نماذج لرواة ورد الطعن فيهم في هذا الكتاب المنسوب لابن الغضائري، ثم أقارن ذلك بما ذكره النجاشي أو الطوسي فيهم:

- سهل بن أحمد الديباجي من مشاهير شيوخ المرتضى (٥٤٣٦هـ).

قال عنه النجاشي: "لا بأس به، كان يخفي أمره كثيراً. ثم ظاهر بالدين في آخر عمره"^(١). وترجم له الطوسي فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٢). وفي كتاب ابن الغضائري: "كان ضعيفاً، يضع الأحاديث، ويروي عن المجاهيل..."^(٣).

- سليمان بن داود الشاذكوي:

قال النجاشي: "كان ثقة"^(٤).

وفي كتاب ابن الغضائري: "ضعيف جداً، لا يلتفت إليه، يوضع كثيراً على المهمات"^(١).

- إبراهيم بن عمر اليماني:

قال عنه النجاشي: "شيخ من أصحابنا ثقة"^(٢).

بينما في كتاب ابن الغضائري: "ضعيف جداً"^(١).

(١) رجال النجاشي (ص ١٨٦/رقم ٤٩٣). ومراده أنه كان يخفي تشيعه، ثم أظهره في آخر عمره.

(٢) رجال الطوسي (ص ٤٢٧/رقم ٦١٣٨).

(٣) رجال ابن الغضائري (ص ٦٧/رقم ٦٦).

(٤) رجال النجاشي (ص ١٨٤/رقم ٤٨٨).

(١) رجال ابن الغضائري (ص ٥٨/٦٥). والجملة الأخيرة من كلامه لم يظهر لي معناها.

(٢) رجال النجاشي (ص ٢٠/رقم ٢٦).

-إسماعيلُ بنُ مِهْرانَ:

قالَ عنه النَّجاشيُّ والطُّوسيُّ: "ثقةٌ، مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ"^(٢).

وفي كتابِ ابنِ الغضائريِّ: "ليسَ حديثُهُ بالنَّقِيٍّ. يَضْطَرُّ تَارَةً، وَيَصْلُحُ أُخْرَى. وَيُرْوَى
عن الضُّعَفَاءِ كَثِيرًا. وَيَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ شَاهِدًا"^(٣).

-إبراهيمُ بنُ سُلَيْمَانَ النَّهْمِيَّ:

قالَ النَّجاشيُّ والطُّوسيُّ: "ثقةٌ في الحديثِ"^(٤).

وعندَ ابنِ الغضائريِّ: "يُرْوَى عن الضُّعَفَاءِ كَثِيرًا. وفي مَذْهَبِهِ ضَعْفٌ"^(٥).

-يحيى بنُ مُحَمَّدٍ بنِ عُلَيْمٍ:

قالَ النَّجاشيُّ: "ثقةٌ، عَيْنٌ"^(٦).

وفي كتابِ ابنِ الغضائريِّ: "ضعيفٌ"^(١).

-يعقوبُ السَّرَّاجُ:

قالَ النَّجاشيُّ: "كوفيٌّ، ثقةٌ"^(٢).

بينما في كتابِ ابنِ الغضائريِّ: "ضعيفٌ"^(٣).

-خلفُ بنُ حَمَّادٍ الأَسَدِيَّ:

(١) رجال ابن الغضائري (ص ٣٦/رقم ٢).

(٢) رجال النَّجاشي (ص ٢٦/رقم ٤٩)، الفهرست (ص ٤٦/رقم ٣٢).

(٣) رجال ابن الغضائري (ص ٣٨/رقم ٧).

(٤) رجال النَّجاشي (ص ١٨/رقم ٢٠)، الفهرست (ص ٣٨/رقم ٨).

(٥) رجال ابن الغضائري (ص ٩٧/رقم ١٤٦).

(٦) رجال النَّجاشي (ص ٤١/رقم ١١٨٨).

(١) رجال ابن الغضائري (ص ١٠٢/رقم ١٥٥).

(٢) رجال النَّجاشي (ص ٤٥١/رقم ١٢١٧).

(٣) رجال ابن الغضائري (ص ١٠٢/رقم ١٥٤).

قال النَّجَاشِيُّ: "كوفي، ثقة" (١).

وفي كتاب ابنِ الغَضائريِّ: "أمره مختلط. يُعرف حديثه تارةً، ويُنكر أخرى. ويجوز أن يخرجَ شاهداً" (٢).

—صَبَاحُ بْنُ يَحْيَى الْمَزِينِي:

قال النَّجَاشِيُّ: "كوفي ثقة" (٣).

وفي كتاب ابنِ الغَضائريِّ: "ضعيف". يجوز أن يخرجَ شاهداً" (٤).

—مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَرْمَكِيُّ:

قال النَّجَاشِيُّ: "كان ثقةً، مُستقيماً" (٥).

وفي كتاب ابنِ الغَضائريِّ: "ضعيف" (٦).

تلك نماذج من تعارضِ أحكامِ ابنِ الغَضائريِّ مع آراءِ النَّجَاشِيِّ والطُّوسِيِّ. وثمة أمثلةٌ أخرى لرُواةٍ عرّف بهم النَّجَاشِيُّ أو الطُّوسِيُّ، وسكتا عن توثيقهم أو تضعيفهم، في حين طعنَ فيهم ابنُ الغَضائريِّ فضعفهم وربما كذبهم. فمن ذلك:

جعفر بن إسماعيل المنقري:

سكتَ النَّجَاشِيُّ عن توثيقه أو تضعيفه (١).

وقال ابنُ الغَضائريِّ: "كان غالياً كذاباً" (٢).

(١) رجال النَّجَاشي (ص ١٥٢/رقم ٣٩٩).

(٢) رجال ابن الغضائري (ص ٥٦/رقم ٤٤).

(٣) رجال النَّجَاشي (ص ٢٠١/رقم ٥٣٧).

(٤) رجال ابن الغضائري (ص ٧٠/رقم ٣).

(٥) رجال النَّجَاشي (ص ٣٤١/رقم ٩١٥).

(٦) رجال ابن الغضائري (ص ٩٧/رقم ١٤٦).

(١) رجال النَّجَاشي (ص ١٢٠/رقم ٣٠٨).

(٢) رجال ابن الغضائري (ص ٤٧/رقم ٢٥).

الحسن بن حذيفة:

سكتَ عنه الطُّوسي^(١).

وقال ابنُ الغضائريِّ: "ضعيفٌ جداً، لا يُرتفعُ به"^(٢).

صالح بن عُقبة بن قيس:

سكتَ عنه النَّجاشيُّ والطُّوسيُّ^(٣).

وعندَ ابنِ الغضائريِّ: "غال، كذابٌ، لا يُلتفتُ إليه"^(٤).

المقاسم بن الربيع:

سكتَ عنه النَّجاشيُّ^(٥).

وجاءَ في كتابِ ابنِ الغضائريِّ: "ضعيفٌ في حديثه، غالٍ في مذهبه، لا التفاتَ إليه، ولا ارتفاعَ به"^(١).

تلك أمثلةٌ توضِّحُ التباينَ بين أحكامِ ابنِ الغضائريِّ وأحكامِ النَّجاشيِّ والطُّوسيِّ. وبسبب هذا التباينِ فإن طائفةً من متأخري عُلماءِ المذهبِ لم يعجبهم مسلكُ ابنِ الغضائريِّ في التَّقدِّرِ، فأكثروا من الطَّعنِ عليه، ورموه بالجرأة على تضعيفِ الثَّقَاتِ، والجهلِ بمراتبِ الرواة، على ما سيأتي تفصيله.

● ثانياً: التعريف بمؤلف الكتاب.

ابنُ الغضائريِّ لقبٌ يُطلقُ على اثنين من عُلماءِ المذهبِ، أولهما: أبو عبدِ اللهِ الحُسينُ بنُ

(١) رجال الطُّوسي (ص ١٨٠/رقم ٢١٦١).

(٢) رجال ابن الغضائري (ص ٥٠/رقم ٣١).

(٣) رجال النَّجاشي (ص ٢٠٠/رقم ٥٣٢)، رجال الطُّوسي (ص ٢٢٧/رقم ٣٠٧٠).

(٤) رجال ابن الغضائري (ص ٦٩/رقم ٧٠).

(٥) رجال النَّجاشي (ص ٣١٦/رقم ٨٦٧).

(١) رجال ابن الغضائري (ص ٨٦/رقم ١١٤).

عُبَيْدُ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، المتوفى سنة (٤١١هـ). والثاني: ابنه أحمد. وقد ذكر غير واحد أنه حيث يُطلق (ابن الغضائري)، فإنه ينصرف إلى الابن^(١). وبعضهم يجعل (الغضائري) لقباً للأب، ويخص الابن بلقب (ابن الغضائري)^(٢). وثمة خلاف بين علماء الطائفة في أي الاثنين مؤلف كتاب (الرجال). وقبل الدخول في تفاصيل هذا الخلاف أبدأ - أولاً - بالتعريف بكل منهما:

أما الأب، فهو: "أبو عبد الله، الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن عبد الله العطاردي الغضائري"^(٣). هكذا ساق نسبه الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)، وهو أتم سياق وجدته في المصادر السنية والإمامية معاً. ولم أر لدى الإمامية تنصيصاً على توثيقه، غير أن الرجل من مشاهير محدثي الطائفة في وقته، شيخ للطوسي والنجاشي. قال عنه الأول: "كثير السماع، عارف بالرجال". وقال في موضع: "كان كثير السماع خدام العلم، وطلب العلم لله تعالى، وكان حكمه أنفذ من حكم الملوك"^(٤). وعمل علماء المذهب كله يدل على علو رتبة الغضائري عندهم، فلأجل ذلك قال الميرداماد (١٠٤١هـ): "العلامة (الحلي) ومن تأخر عنه من الأصحاب إلى زمننا هذا في كتبهم الاستدلالية قد استصحوا أحاديث كثيرة هو في أسانيدها، وأمره أجل من ذلك، فإنه من أعظم فقهاء الأصحاب وعلمائهم..."^(٥). وقال الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ): "الظاهر أنه من المشايخ الأجلّة، والثقات الذين لا يحتاجون إلى النص بالوثاقة، وهو الذي يذكر المشايخ قوله في الرجال، ويعدونه في جملة الأقوال، ويأثرون به في مقابل أقوال الأعظم الثقات، ويعبرون عنه بالشيخ، ويذكرونه مترحماً، ويكثرون من ذكر

(١) انظر: الفوائد الرجالية (١٥٣/٤)، قواعد الحديث (ص ١٩٨).

(٢) الرسائل الرجالية للكلباسي (٣٨٣/١، ٣٨٦).

(٣) لسان الميزان (٢٨٨/٢، ٢٩٧).

(٤) هذا النص نقله عن الطوسي الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام (٢٧٧/٢٨)، والحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٢٨٨/٢، ٢٩٧). والظاهر أنه منقول من ترجمة الغضائري الساقطة من نسخة (فهرست الطوسي) المتداولة، وقد تقدّم التنبيه على ذلك (ص ٩٢٥) عند الكلام عن كتاب (الفهرست). ومما يحسن التنبيه عليه هنا تصحيف وقع في الطبعة الهندية من (لسان الميزان) في ترجمة ابن الغضائري، حيث ورد فيها (٢٨٨/٢): "روى عنه أبو جعفر الطوسي وابن النحاس"، صوابه: "وابن النجاشي".

(١) الرواشح السماوية (ص ١٨٠).

قوله والاعتناء بشأنه^(١).

وقد وصف الحافظ الذهبي (٥٧٤٨هـ) مكانة الغضائري عند الطائفة، فقال: "شيخ الرافضة... كان يحفظ شيئاً كثيراً وما أبصر"^(٢). وقال في موضع: "يوصف بزهدٍ وورعٍ وسعة علم. يُقال: كان أحفظ الشيعة لحديث أهل البيت غثه وسمينه. روى عنه أبو جعفر الطوسي وابن النجاشي الرافضيان... وهو من طبقة الشيخ المفيد في الجلالة عند الإمامية، يفتخرون بهما، ويخضعون لعلمهما حقاً وباطله"^(٣).

وللغضائري تصانيف كثيرة ذكر منها النجاشي^(٤): كتاب (مواطن)^(٥) أمير المؤمنين، و(الرد على الغلاة والمفوضة)، و(التسليم على أمير المؤمنين عليه السلام بإمرة المؤمنين)، و(النوادر)، و(تذكير العاقل وتنبيه الغافل)، و(البيان عن حبة الرحمن)، و(كشف التمويه والغمة)، و(سجدة الشكر)، و(فضل بغداد)، و(عدد الأئمة). و(مناسك الحج)، و(يوم الغدير)، وكتاب (في قول أمير المؤمنين عليه السلام: ألا أخبركم بخير هذه الأمة).

وجميع هذه الكتب مما لا يُعرف وجوده اليوم. بل الظاهر أنها لم تجاوز عصر مؤلفها.

ولم تختلف المصادر أن وفاة الحسين بن عبيد الله الغضائري كانت سنة (٤١١هـ)^(١).

(١) تعلية على منهج المقال (ص ٦٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٥٤١/١).

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٢٩/١٧).

(٤) رجال النجاشي (ص ٦٩/رقم ١٦٦).

(٥) هكذا في طبعة رجال النجاشي: (مواطن أمير المؤمنين)، وفي طبعة لسان الميزان في أحد المواضع (٢٨٨/٢) نقلاً عن النجاشي: (بواطن)، وفي موضع آخر (٢٩٧/٢): (مواطن)، وهكذا وقع في تاريخ الإسلام (٢٧٧/٢٨)، وفي سير أعلام النبلاء (٣٢٩/١٧).

(١) تنبيه: مما يتعين الإشارة إليه هنا أن الحافظ ابن حجر ترجم للغضائري في موضعين من كتابه لسان الميزان (٢٨٨/٢)، (٢٩٧/٢). وقد نقل في آخر الموضوع الثاني عن النجاشي أنه قال عن الغضائري: "طعن عليه بالعلو، ويرمى بالعظائم، وكتابه صحيح". وروى عنه أحمد بن يحيى. هكذا وقع في طبعة حيدر آباد من (لسان الميزان)، وهو غلط بلا ريب. فالنجاشي تلميذ للغضائري، وهو أعرف الناس به. ولن يتحدث عنه بصيغة "طعن عليه، ويرمى بالعظائم". وبعد مراجعة طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية من (اللسان ١٨٦/١) بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، تبين أن خلافاً وقع في الطبعة الهندية، وأن ترجمة دخلت في أخرى، وأن هذا النص المنقول عن النجاشي إنما أورده ابن حجر في ترجمة تالية، لراو اسمه (الحسين بن عبيد الله الأشعري القمي). وهي ترجمة ساقطة

أما ابنه: أحمد بن الحسين. فليس له ترجمة في كتب الرجال الإمامية الأربعة الأصول. وقد ذكر غير واحد من علماء المذهب أنه لا يوجد في الكتب الرجالية توثيق له^(١). كما أن مصادر أهل السنة لم تترجم له أيضاً. غير أن فيما تفرّق من كلام النجاشي ما يُفيد أنه كانت له معه نوعٌ صُحبة في الطلب. ففي إحدى التراجم التي ساقها النجاشي ذكر كتاباً، ثم قال: "قرأته أنا وأحمد بن الحسين رحمهما الله على أبيه"^(٢). وفي ترجمة ثانية قال: "قرأ أحمد بن الحسين كتاب الصلاة، والزكاة، ومناسك الحج... على أحمد بن عبد الواحد في مدة سمعتها معه"^(٣). وقال في ترجمة علي بن محمد بن شيران: "كنا نجتمع معه عند أحمد بن الحسين"^(٤). وفي ترجمة عبد الله بن أبي عبد الله الطيالسي ذكر النجاشي له كتاباً، وقال: "رواه أبو الحسين النصيبي، أخبرناه بقرأة أحمد بن الحسين..."^(٥). ففي هذا كله ما يشعر أن أحمد بن الحسين كان من طبقة النجاشي.

وقد ورد ذكر له في مقدمة كتاب (الفهرست) للطوسي، حين تحدّث الطوسي عن الذين سبقوه في وضع فهرست لمصنّفات الإمامية، فقال: "لم أجد أحداً استوفى ذلك ولا ذكر أكثره... إلا ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله رحمهما الله، فإنه عمّل كتابين، أحدهما ذكر فيه المصنّفات والآخر ذكر فيه الأصول"^(١)، واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه. غير أن هذين الكتابين لم ينسخهما أحدٌ من أصحابنا، واحترم هو رحمهما الله، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنه"^(٢).

من طبعة (اللسان) الهندية، كما أنها ساقطة أيضاً - من (رجال النجاشي).

(١) انظر: نقد الرجال (١/١١٩)، تنقيح المقال (١/٥٧).

(٢) رجال النجاشي (ص ٨٣/رقم ٢٠٠).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٥٨/رقم ٦٧٦).

(٤) المرجع السابق (ص ٢٦٩/رقم ٧٠٥).

(٥) رجال النجاشي (ص ٢١٩/رقم ٥٧٢).

(١) تقدم (ص ٣٦٣) الإشارة إلى خلاف الطائفة في معنى كلمة: (أصل).

(٢) الفهرست (ص ٣٢).

وقد أفادَ هذا النصُّ من الطُّوسيِّ أمرين اثنين:

الأول: أن أحمدَ بنَ الحسين توفى قبلَ الطُّوسيِّ، أي قبلَ سنة (٤٦٠هـ). ويمكنُ أن يُضافَ لهذا أن النَّجاشيَّ المتوفى سنة (٤٥٠هـ) كثيراً ما يترحمُ على أحمدَ بنِ الحسين حينَ يذكُرُه^(١). فما لم يكنْ ذاك التَّرحُّم المتكرِّرُ مما جرَّت بإضافته عادةُ نَسَاحِ الكُتُب، فإن من المرجَّح أن وفاةَ أحمدَ بنِ الحسين مُتقدِّمةٌ -أيضاً- على وفاةِ النَّجاشيِّ. ولفظة (اخترَمَ) التي استعملها الطُّوسيُّ توجي بوفاةٍ في سنٍّ مُبكرٍ.

الثاني: أفادَ نصُّ الطُّوسيِّ أن لأحمدَ بنِ الحسينِ العَضائريَّ كتابين: أحدهما في ذكرِ المصنِّفاتِ الإمامية، والآخرُ في ذكرِ الأصول. غيرَ أن الطُّوسيَّ ينقلُ أنَّ هذينِ الكتابين أُهْلِكَا فلم يبقَ لأحدٍ من عُلَماءِ المذهب. لكنَّ الطُّوسيَّ بعدما ذكر ذلك قال: "على ما حكى بعضهم". فكأنه لا يجزمُ بذلك. والذي يظهرُ -والله أعلم- أن هذينِ الكتابين كانا عند النَّجاشيِّ، أو أحدهما على الأقل. ذلك أنه كان في التراجم التي يعقدها لمصنِّفي الإمامية، كثيراً ما ينقلُ عناوينَ كُتُبِ المترجمين عن أحمدَ بنِ الحسينِ العَضائريِّ. ففي ترجمة جعفر بن عبد الله -مثلاً- قال النَّجاشيُّ: "قال أحمدُ بنُ الحسينِ رحمته: رأيتُ له كتابَ المتعة يرويه عنه أحمدُ بنُ محمدٍ..."^(١).

وفي ترجمة جعفر بن أحمد السَّمَرَقنديِّ قال: "ذكرَ أحمدُ بنُ الحسينِ رحمته أن له كتابَ الرَّدِّ على مَنْ زعمَ أن النبيَّ ﷺ كانَ على دينِ قومه قبلَ النبوة"^(٢).

ولما ذكرَ مُصنِّفاتِ الحسين بنِ محمدٍ الأزديِّ قال: "ذكرَ ذلك أحمدُ بنُ الحسينِ رحمته"^(٣). وفي ترجمة أحمدَ بنِ الحسين بنِ الصَّيقل، قال: "قال أحمدُ بنُ الحسينِ رحمته: له كتابٌ في

(١) انظر -مثلاً- التراجم رقم (٧)، (١١٧)، (١٨٢)، (٢٠٠)، (٣٠٦)، (٣١٠)، (٣٦٧).

(١) رجال النَّجاشي (ص ١٢٠/رقم ٣٠٦).

(٢) المرجع السابق (ص ١٢١/رقم ٣١٠).

(٣) المرجع السابق (ص ٦٦/رقم ١٥٤).

الإمامة أخبرنا به أبي عن العطار...^(١).

وفي ترجمة بُريد بن معاوية قال: "قال أحمد بن الحسين إنه رأى له كتاباً يرويه عنه علي بن عُقبة بن خالد الأسدي"^(٢).

وهناك مواضع أخرى كثيرة غير هذه نقل فيها النجاشي عناوين مُصنّفات المترجمين عن أحمد بن الحسين، مما يرجحُ وقوفه على كتابه الذي وضعه في ذكر مُصنّفات الطائفة. فإما أن قصة إتلاف كتب أحمد بن الحسين غير صحيحة، أو أن النجاشي استنسخ بعضها في حياة قرينه ابن الغضائري، ثم أتلف الورثة أصولها بعد وفاته.

ولم أجد في كلام النجاشي والطوسي تسمية شيء من مُصنّفات أحمد بن الحسين، غير أن النجاشي في ترجمة أحمد بن عبد الله البرقي قال: "قال أحمد بن الحسين في تاريخه: توفي أحمد بن عبد الله بن أبي عبد الله البرقي في سنة أربع وسبعين ومئتين"^(٣). فلا أدري هل قصد بالتاريخ عين كتابه في مُصنّفي الإمامية، أو أنه كتاب آخر لابن الغضائري. وأياً ما كان الأمر فإنه لا يُعرف اليوم شيء عن تلك المُصنّفات المنسوبة لابن الغضائري.

وكما لا تُعرف عناوين مُصنّفاته، ولا سنة وفاته، فإني لم أجد تنصيصاً على توثيقه لدى الطوسي أو النجاشي. غير أن تصرف الثاني يدلُّ على أنه كان يعتبر أقواله في (الرجال). لأجل ذلك قال الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ): "من تتبّع (الخلاصة)^(١)، و(النجاشي) وجدَ أهما يقبلان قوله مطلقاً..."^(٢).

● ثالثاً: الخلاف في نسبة كتاب (رجال ابن الغضائري).

كما تقدّم فقد وقع بين الطائفة خلاف في نسبة كتاب (الرجال) للأب أو الابن.

(١) المرجع السابق (ص ٨٣/رقم ٢٠٠).

(٢) المرجع السابق (ص ١١٢/رقم ٢٨٧).

(٣) المرجع السابق (ص ٧٧/رقم ١٨٢).

(١) يعني كتاب (خلاصة الأقوال في أحوال الرجال) لابن المطهر الحلي.

(٢) تعليقة على منهج المقال (ص ٥٠).

ولتوضيح كيف وقع هذا الاختلاف، لا بُدَّ -أولاً- من شرح حال الكتاب وبيان كيف ظهر للوجود، وكيف تناقلته أيدي علماء الإمامية.

ففي القرن السابع، ورد أول ذكر لهذا الكتاب، حين وضع أحمد ابن طاووس (٦٧٣هـ) مُصَنَّفًا جامعاً في الرجالِ أسماءَهُ (حلُّ الإشكالِ في معرفة الرجال)، ذكر بأوله أنه استوعب فيه مادة خمسة مُصَنَّفَاتٍ: كُتِبَ الرجالُ الأربعة المشهورة، وكتاب ابن الغضائري. وكتاب ابن طاووس هذا مما فُقد أثره منذ قرون، غير أن أحد علماء القرن العاشر، عبد الله التستري الأصفهاني^(١) (١٠٢١هـ)، ذكر أنه وقف على نُسخته الأصل بخط مؤلفه، فانتزع منها نصوص ابن الغضائري، وأفردها فيما عُرف بعد ذلك بـ (رجال ابن الغضائري).

وكان الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (١٠١١هـ) يذكر أنه وقف -أيضاً- على النسخة الأصل من الكتاب، فجرد منها نقول ابن طاووس عن الكشي خاصة في كتاب أسماء (التحرير الطاووسي)، وقد نقل بأوله مقدمة ابن طاووس، ومما جاء فيها قوله -وهو يذكر المصادر التي اعتمدها-: "... وكتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري في ذكر الضعفاء خاصة"^(١). فعبارة ابن طاووس هذه تُعدُّ إشارة لكتاب ابن الغضائري، وهي صريحة في نسبة الكتاب للغضائري الابن، وبهذا أخذ الأكثر من علماء الطائفة^(٢). وقد رأيت الباحث محيي الدين الغريفي يذكر بأن كتاب ابن الغضائري إنما وصلنا من طريق ابن طاووس الذي نسب الكتاب لابن، قال: "وعليه، فلا يُلتفت إلى التردد في المؤلف، وهل أنه أحمد المذكور، أو والده الحسين"^(٣).

(١) عبد الله بن الحسين التستري الأصفهاني. ترجم له تلميذه التفرشي فقال: "شيخنا وأستاذنا، الإمام العلامة المحقق المدقق، جليل القدر، عظيم المتزلة، دقيق الفطنة، كثير الحفظ... ما رأيت أحداً أوثق منه... وأكثر فوائد هذا الكتاب من تحقيقاته... له كتب منها: شرح قواعد الحلبي. مات بأصفهان سنة (١٠٢١هـ).

ينظر: نقد الرجال (٩٩/٣)، مصفى المقال (ص ٢٤٢).

(١) التحرير الطاووسي (ص ٥).

(٢) انظر: تعليقة على منهج الرجال للبهاني (ص ٦٦)، الفوائد الرجالية لبحر العلوم (١٥٣/٤)، نقد الرجال (١١٩/١)، قواعد الحديث (ص ١٩٨).

(٣) قواعد الحديث (ص ١٩٨).

لكن يُشكّل على هذا أن جامع الكتاب عبد الله التُّستريّ (١٠٢١هـ) نقلَ بِخَاتَمِهِ نصّاً عن ابنِ طَاوُوسٍ يَقُولُ فِيهِ: "إِنَّ أَحْمَدَ بْنَ الْحُسَيْنِ - عَلَى مَا يَظْهَرُ لِي - هُوَ ابْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْغَضَائِرِيِّ"^(١). وهذا النصُّ يَفيِدُ أن ابنَ طَاوُوسٍ نَفْسَهُ لم يَكُنْ جَازِماً بِتَعْيِينِ الْمُؤَلِّفِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَتْ لَهُ نُسخَةُ كِتَابٍ عَلَيْهِ اسْمُ (أَحْمَدَ بْنَ الْحُسَيْنِ)، فَاسْتَظْهَرَ أَنَّهُ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ. يُوَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ طَاوُوسٍ قَالَ - بَعْدَ مَا ذَكَرَ مَصَادِرَهُ -: "وَلِي بِالْجَمِيعِ رِوَايَاتٌ مُتَّصِلَةٌ، عَدَا كِتَابِ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ"^(٢). وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الْكِتَابَ وَقَعَ لَهُ وَجَادَةً، وَلَيْسَ لَهُ بِهِ إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ يَعْنِي مُؤَلِّفَهُ. وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ جُلَّ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ اعْتَمَدُوا قَوْلَ ابْنِ طَاوُوسٍ وَجَعَلُوهُ دَلِيلَ إِثْبَاتِ الْكِتَابِ لِلْغَضَائِرِيِّ الْإِبْنِ. وَرَبَّمَا يَعْضِدُ هَذَا مَا جَاءَ فِي إِحْدَى تَرَاجِمِ الْكِتَابِ، حَيْثُ قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي تَرْجُمَةِ (أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، أَبِي الْعَبَّاسِ الرَّازِيِّ): "حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ كَانَ فِي مَذْهَبِهِ ارْتِفَاعٌ"^(٣). وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَلَيُّ بِالْإِبْنِ، فَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِكَثْرَةِ الثَّقَلِ عَنْ أَبِيهِ.

أَمَّا الَّذِينَ نَسَبُوا الْكِتَابَ لِلْغَضَائِرِيِّ الْأَبِ - وَهُمْ الْأَقْلُ -، فَأَقْدَمُهُمْ زَيْنُ الدِّينِ الْعَامِلِيُّ (٩٦٥هـ)؛ إِذْ قَالَ فِي بَعْضِ إِجَازَاتِهِ - وَهُوَ يَسُوقُ مَرْوِيَّاتِهِ مِنْ طَرِيقِ الطُّوسِيِّ -: "وَعَنِ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ: مُصَنَّفَاتِ وَمَرْوِيَّاتِ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْغَضَائِرِيِّ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا: كِتَابُ الرَّجَالِ". وَكَرَّرَ ذَلِكَ - وَهُوَ يَسُوقُ مَرْوِيَّاتِهِ مِنْ طَرِيقِ النَّجَاشِيِّ - فَقَالَ: "وَعَنِ النَّجَاشِيِّ مُصَنَّفَاتِ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْغَضَائِرِيِّ، صَاحِبِ كِتَابِ الرَّجَالِ"^(١). فَهَذَا أَقْدَمُ نَصٍّ يَنْسِبُ الْكِتَابَ لِلْأَبِ. وَقَدْ نَقَلَ عَبْدُ النَّبِيِّ (!) الْجَزَائِرِيُّ^(٢) (١٠٢١هـ) عِبَارَةَ الْعَامِلِيِّ هَذِهِ فِي نِسْبَةِ الْكِتَابِ لِلْأَبِ، ثُمَّ قَالَ: "وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ بَعْضُ

(١) رجال ابن الغضائري (ص ١٠٥). وانظر الرواشح السماوية (ص ١٨١).

(٢) التحرير الطاووسي (ص ٥).

(٣) رجال ابن الغضائري (ص ٤٣/رقم ١٨).

(١) بحار الأنوار (١٥٩/١٠٥)، (١٦٠/١٠٥).

(٢) عبد النبي بن سعد الدين الجزائري، نسبة للجزائر - اسم لمنطقة الأهوار على شط الفرات جنوبي العراق -، وصفه المجلسي بـ "شيخ المحققين". وقال الطبرسي: "رئيس الإسلام والمسلمين، وسلطان المحققين المدققين". ووصفه عباس القمي بالبحر في فن الحديث والرجال. توفي سنة (١٠٢١هـ).

ينظر: بحار الأنوار (١٥٩/١٠٧)، خاتمة مستدرك الوسائل (١٧٨/٢)، الكنى والألقاب (٣٣١/٢)، (٣٣/٢).

المعاصرين" ^(١). قلت: وممن رأيته صرّح بذلك من معاصريه المولى الأرذبيلي (٩٩٣هـ) ^(٢).

فمن هذا كله يتبين أن ابن طاووس (٦٧٣هـ) أقدم من نسب الكتاب للابن، في حين أن زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) أقدم من نسبه للأب. والقرب النسبي إلى زمن المؤلف مما يرجح جانب ابن طاووس. لكن الإشكال أن كلامه لم يكن إلا استظهاراً مبناه تشابه الاسم المثبت على النسخة مع اسم ابن الغضائري؛ فلذلك جاء كلامه غير جازم. أما العاملي فإنه وإن تأخر زمانه نسبة لابن طاووس، إلا أن له مزية رواية الكتاب إجازة بالسند المتصل إلى مؤلفه، غير أن في سياق ذلك الإسناد نظراً. ذلك أنه يروي الكتاب في إجازته من طريق كل من الطوسي والنجاشي، وهذان الاثنان لم يذكرنا رجال ابن الغضائري في كتابيهما المختصين بذكر المصنفات الإمامية. ومع كثرة كلامهما في الرجال، ومع روايتهما ونقلهما عن شيوخهما الغضائري، فإني لم أرهما نقلاً في التراجم شيئاً يطابق ألفاظ ما في هذا الكتاب. يضاف لذلك أن النجاشي حين ترجم للغضائري الأب ذكر أنه أجازته بجميع كتبه ومصنفاته، ثم عدّ عناوين طائفة منها، ولم يذكر فيها كتاباً في (الرجال) ^(٣)، مع أنه أولى بالذكر من غيره. لأجل ذلك حكم الخوئي أبو القاسم (١٤١٣هـ) بأن ما ورد في إجازة العاملي "سهوً بين" ^(٤). وقال الميرداماد (١٠٤١هـ) -وهو يذكر الأب-: "لم يبلغني إلى الآن من أحد من الأصحاب أن له في الرجال كتاباً" ^(٥).

وقد رأيت المجلسي (١١١١هـ) -عمدة من بعده في الإجازات ورواية الكتب- رأيته يتردد في نسبة الكتاب، مع ميله إلى إضافته للابن. فقد قال في مقدمة (بحار الأنوار): "يظهر من رجال السيد ابن طاووس -قدس سيره- على ما نقل عنه شيخنا الأجل مولانا التستري أن صاحب (الرجال) هو أحمد بن الحسين بن عبيد الله، ولعله أقوى". وقال في موضع: "هو إن

(١) حاوي الأقوال في معرفة الرجال (١/١١٣).

(٢) مجمع الفائدة (٨/٤٥٥).

(٣) رجال النجاشي (ص ٦٩/رقم ١٦٦).

(٤) معجم رجال الحديث (١/٤٤).

(٥) الرواشح السماوية (ص ١٨١).

كَانَ الْحَسَيْنَ، فَهُوَ مِنْ أَجَلَّةِ الثَّقَاتِ، وَإِنْ كَانَ أَحْمَدَ - كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ -، فَلَا أَعْتَمِدُ عَلَيْهِ كَثِيرًا^(١). يعني لجهالته.

فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ نِسْبَةَ الْكِتَابِ لِلابْنِ أَوْ الْأَبِ تَبْقَى مَحَلَّ بَحْثٍ وَنَظَرٍ. بَلْ لَوْ كَانَ ثَمَّةَ لَدَى الطَّائِفَةِ مِنْهَجٌ عِلْمِيٌّ فِي تَوْثِيقِ الْمَصْنُفَاتِ لَكَانَ مِنَ الْمَتَوَجَّهَةِ التَّوَقُّفُ فِي إِثْبَاتِهِ عَنِ الْاِثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا. ذَلِكَ أَنَّ الْكِتَابَ لَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ قَبْلَ ابْنِ طَاوُوسٍ، وَالَّذِينَ جَاءُوا بَعْدَهُ إِنَّمَا نَقَلُوا عَنْهُ، وَهُوَ إِنَّمَا اعْتَمَدَ نُسخَةً وَجَدَهَا، فَنَسَبَهَا - غَيْرَ جَازِمٍ - لِلابْنِ.

● رَابِعًا: مَصِيرُ نُسخَةِ كِتَابِ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ.

تَبَيَّنَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ قِصَّةَ الْكِتَابِ كُلِّهَا إِنَّمَا بَدَأَتْ مَعَ تِلْكَ النُّسخَةِ الْيَتِيمَةِ الَّتِي عَثَرَ عَلَيْهَا ابْنُ طَاوُوسٍ دُونَ إِسْنَادٍ، فَاسْتَظْهَرَ نِسْبَتَهَا لِلْغَضَائِرِيِّ الْابْنِ. وَلَمْ أَجِدْ بَعْدَ ابْنِ طَاوُوسٍ مَنْ يُمْكِنُ الْجَزْمُ بِوُقُوفِهِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ، إِلَّا أَنَّ يَكُونُ تَلْمِيذَهُ ابْنُ الْمُطَهَّرِ الْحَلِيِّ (٧٢٦هـ)، فَإِنَّهُ أَكْثَرَ مَنْ نَقَلَ نِصُوصَ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ فِي (خُلَاصَةِ الْأَقْوَالِ فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ). بَلْ فِي بَعْضِ عِبَارَاتِهِ مَا يَفِيدُ أَنَّهُ كَانَ يَنْقُلُ عَنْ كِتَابَيْنِ فِي الرِّجَالِ كِلَاهُمَا مِنْ تَصْنِيفِ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ. فَفِي تَرْجُمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُصَادَفٍ قَالَ: "اِخْتَلَفَ قَوْلُ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ فِيهِ، فَفِي أَحَدِ الْكِتَابَيْنِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَفِي الْآخَرِ أَنَّهُ ثَقَّةٌ"^(١). وَقَالَ فِي تَرْجُمَةِ عَمْرِؤِ بْنِ ثَابِتٍ: "ضَعِيفٌ جَدًّا. قَالَهُ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ. وَقَالَ فِي كِتَابِهِ الْآخَرَ... طَعَنُوا عَلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ، وَلَيْسَ عِنْدِي كَمَا زَعَمُوا، وَهُوَ ثَقَّةٌ"^(٢). وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الْحَلِيَّ يَنْقُلُ مُبَاشَرَةً مِنْ كِتَابَيْنِ لِابْنِ الْغَضَائِرِيِّ، لَكِنْ اسْتَبْعَدَ الْمَرْجِعُ الْحُوَئِيُّ (١٤١٣هـ) أَنَّ يَكُونُ كِتَابُ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ وَصَلَ إِلَى الْحَلِيِّ بِطَرِيقٍ مَعْتَبَرٍ. وَحِجَّتُهُ أَنَّ الْحَلِيَّ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي إِجَازَتِهِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي ذَكَرَ فِيهَا مَرْوِيَّاتِهِ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ^(٣).

وَقَرِيبٌ مِنْ صَنِيعِ ابْنِ الْمُطَهَّرِ صَنِيعُ قَرِينِهِ ابْنِ دَاوُدَ الْحَلِيِّ، فَإِنَّهُ حِينَ وَضَعَ كِتَابَهُ فِي

(١) بحار الأنوار (٢٢/١)، (٤١/١).

(١) المرجع السابق (ص ٤٠٤). وبهذين النصين وما يشابههما استدلل محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ) على خطأ ما نقله الطوسي من أن ورثة ابن الغضائري أعدموا كتبه. الفوائد الرجالية (٤٩/٢ - ٥٠).

(٢) خلاصة الأقوال (ص ٣٧٧).

(٣) معجم رجال الحديث (٤٤/١).

الرجال، ذكر في مُقدِّمته المصَادِرَ التي اعتمدَها، فعَدَّ منها رَجَالَ ابْنِ الغَضَائِرِيِّ^(١)، ثم مَالاً الكتابَ بالنَّقلِ عنه. لكنَّ ليس في كلامِهِ ما يبيِّنُ هل كانَ ينقلُ من كتابِ ابْنِ الغَضَائِرِيِّ، أو أنه كانَ ينقلُ بواسطةِ كتابِ أستاذِهِ ابْنِ طَاوُوسٍ. ومما يُرجِّحُ الاحتمالَ الثاني قولُهُ في ترجمةِ أستاذِهِ: "أكثرُ فوائدِ هذا الكتابِ ونُكته من إشاراته وتحقيقاته"^(٢).

أما من بعدَ هؤلاءِ الثلاثةِ (ابْنِ طَاوُوسٍ وتلميذِهِ)، فلم أجدُ مُعيَّناً صرَّحَ بوقوفِهِ على الكتابِ. فالظاهرُ أن خبرَ تلكِ النُّسخةِ ابتداءً وانتهى في عَصْرِ ابْنِ طَاوُوسٍ.

● خامساً: موقفُ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ من نصوصِ كتابِ ابْنِ الغَضَائِرِيِّ.

إذا كانَ ابْنُ طَاوُوسٍ أوَّلَ من أبرَزَ الكتابَ واعتمدَ نصوصَهُ، فقد تلقَّاهُ عُلَمَاءُ الطَّائِفَةِ بعده بالقبولِ على مَدَى قُرُونٍ لم يظهرَ فيها اعتراضٌ أو تشكيكٌ في ثبوته، أو طعنٌ في مؤلفِهِ. فقد اعتمدَهُ ابْنُ المطَّهَرِ وابنُ داوُدَ الحليَّانِ كما تقدَّم. حتى إنَّ ابْنَ المطَّهَرِ ربما أسقطَ ما يجِدُهُ من تعديلٍ للرَّوِي بِجَرَحِ ابْنِ الغَضَائِرِيِّ. فعَلَّ ذلكَ في ترجمةِ (صباحِ بنِ قيسٍ) حيثُ أسقطَ توثيقَ النَّجَاشِيِّ له بتضعيفِ ابْنِ الغَضَائِرِيِّ^(١). وفعلَ مثلَ ذلكِ في ترجمةِ (ظفرِ بنِ حمْدُون)، و ترجمةِ (عبدِ اللهِ بنِ أيُّوبَ بنِ راشدٍ الزُّهريِّ)^(٢).

ومن اعتمدَ نصوصَ ابْنِ الغَضَائِرِيِّ من مُعاصِرِي ابْنِ طَاوُوسٍ: الحسنُ بنُ أبي طالبٍ اليوسُفِيُّ، المعروف بلقبِ الفاضلِ الآبي^(٣)، فقد نقلَ واعتمدَ في كتابهِ (كشفُ الرُّمُوزِ) على

(١) رجال ابن داود (ص ٢٥).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٥). ولا يشكلُ على هذا وجودُ نصوصٍ في (رجال ابن داود) غيرَ مذكورةٍ في (رجال ابن الغضائري). فمن المرجح أن التستري حين جمع كتاب (رجال ابن الغضائري) لم يستوعب جميع نقول ابن طاووس عنه. ذلك أن نسخة كتاب ابن طاووس كانت ممزقة مشرقة على التلف كما شهد بذلك الشيخ حسن بن زين الدين (التحرير الطاووسي ص ٣).

(١) خلاصة الأقوال (ص ٣٦٠).

(٢) المرجع السابق (ص ١٧٣)، (ص ٣٧٣).

(٣) زين الدين، أبو محمد الحسن بن أبي طالب، ابن أبي المجد اليوسفي. يعرف بلقب الفاضل الآبي. ويعرف أيضاً -بابن الربيب. من تلاميذ أبي القاسم الحلي (٥٦٧هـ). اشتهر بكتابه (كشف الرموز) الذي شرح فيه كتاب (المختصر النافع) لأستاذه الحلي. ولا يعرف له كتابٌ غيره. كما لم تذكر سنة وفاته. وقد نصَّ بآخر كتابه أنه

نصوص لابن الغضائري^(١). وهو وإن لم يكن ممن تتلمذ على ابن طاووس وأخذ عنه، غير أن كلامه ما يشير إلى أنه لقيه وجالسه^(٢). وقد أكثر من نقل اختياراته وترجيحاته. ويبدو أنه كانت له عناية بمصنفاته، فلأجل ذلك قال عنه بحر العلوم (١٢١٢هـ): "يختص بالنقل عن السيد ابن طاووس أبي الفضائل في كثير من المسائل"^(٣). فالظاهر أن نقله عن ابن الغضائري كان بواسطة كتب ابن طاووس.

وبعد هذه الطبقة جاء محمد بن مكي العاملي (٧٨٦هـ)، فكان يعد كتاب ابن الغضائري من جملة المصادر التي تُعرف بها أحوال رجال الطائفة. يدل لذلك قوله في معرض مدحه مذهب الإمامية: "ومن رام معرفة رجالهم والوقوف على مصنفاتهم، فليطالع: كتاب الحافظ ابن عقدة، وفهرست النجاشي وابن الغضائري..."^(٤). ثم جاء زين الدين العاملي (٩٦٥هـ) فتابع هؤلاء، وأدرج أقوال ابن الغضائري في تصانيفه^(١).

أما أحمد الأردبيلي (٩٩٣هـ)، فقد اعتضد بأقوال ابن الغضائري في مواضع^(٢). لكنّه أشار مرّةً إلى أن أحداً لم يوثقه^(٣)، غير أنه لم يطعن في ثبوت الكتاب عنه. وبعد هؤلاء كان محمد العاملي، صاحب المدارك (١٠٠٩هـ) ينقل عن ابن الغضائري، ويستند لأقواله^(٤). وكذلك

فرغ منه بحياة أستاذه سنة (٦٧٢هـ).

ينظر: رجال بحر العلوم (١٧٩/٢)، أعيان الشيعة (٦٣١/٤).

(١) انظر: كشف الرموز (١٦٧/١)، (٥٤٥)، (٣٨/٢)، (٢٥٩)، (٣٢٦)، (٣٧٢).

(٢) المرجع السابق (٩٧/٢).

(٣) الفوائد الرجالية (١٨٠/٢).

(٤) ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة (٥٩/١).

(١) انظر: مسالك الأفهام (٢١٨/٧)، (٤٦٧)، (٤٥٨/١١)، (٣٩/١٣).

(٢) انظر: مجمع الفائدة (٣١٢/٤)، (٣٥/١٠)، (٤٥٤/١٠)، (٤٤٠/١٣)، (٤٦/١٤).

(٣) المرجع السابق (٤٥٥/٨).

(٤) انظر: مدارك الأحكام (٢٥٩/٣)، نهاية المرام (٨٧/٢).

فعل البهائي (١٠٣١هـ)^(١).

كل هؤلاء كان يعتبر أقوال ابن الغضائري ويعتمدها. ولم أجد في تلك الطبقات أحداً تردّد أو تلجّج في قبولها. فلأجل ذلك قال محمد إسماعيل الخواجوي (١١٧٣هـ): "السلف والخلف من علمائنا عليه السلام كانوا يعتمدون على قوله ونقله وجرّحه وتعديله. وذلك لمن له قليل من الإنصاف ظاهر". بل قال: "لا شبهة في أن قوله معتمد، وكتابه مرجوع إليه. والتشكيك فيه تشكيك في العاديّات وما يجري مجراها من البدهيّات"^(٢).

لكن بعد شيوع علم دراية الحديث لدى الإمامية، ومع التوسّع في منهج نقد الأسانيد حدث تحول شديد في موقف جماعة من علماء المذهب من ابن الغضائري، إذ بدأ طائفة منهم يتحدثون عن تشدّده وتعنته في تجريح الرواة، وتكلّم غير واحد عن عدم اعتبار أقواله في نقد الرجال. ومن أقدم من رأيته ذكر ذلك الميرداماد؛ محمد باقر الأسترآبادي (١٠٤١هـ)، فإنه وصفه فقال: "مُسَارِعٌ إلى التضعيف بأدنى سبب"، وقال في موضع: "مُسَارِعٌ إلى الجرح حرّداً"^(٣)، ومبادرٌ إلى التضعيف شططاً"^(٤). وقريب من ذلك قول المجلسي الكبير (١٠٧٠هـ): "أنت خير بأن ابن الغضائري، لم يكن له معرفة بفحول أصحابنا وبجرّحهم"^(٥). وأما المجلسي الصغير (١١١١هـ)، فقال عن كتاب ابن الغضائري: "الاعتماد على هذا الكتاب يُوجب ردّ أكثر أخبار الكتب المشهورة"^(٦). وقال الوحيّد البهبهاني عنه (١٢٠٥هـ): "غير مُصرّح بتوثيقه، ومع ذلك قل أن يسلم أحد من جرّحه، أو ثقة من قدّحه، وجرّح الأعظم الثقات وأجلاء الرواة الذين لا يناسبهم ذلك. وهذا يُشير إلى عدم تحقيقه حال الرجال كما هو حقّه، وكون

(١) انظر: الحبل المتين (ص ١٨٣)، مشرق الشمسين (ص ٢٧٣).

(٢) الفوائد الرجالية (ص ٢٩٣).

(٣) الحرّد: القصّد. انظر: القاموس المحيط (ص ٣٥٣)، لسان العرب (١٤٤/٣).

(٤) الرواشح السماوية (ص ١٨٢)، (ص ١٠٠).

(٥) نقله عنه صاحب تنقيح المقال (٥٣/٢).

(٦) بحار الأنوار (٤١/١).

أكثر ما يعتقده جرحاً ليس في الحقيقة جرحاً.... لا شك أن ملاحظة حاله، توهين الوثوق بمقاله^(١). وقال الميرزا محمد الأخباري (١٢٣٢هـ): "ليس بمقبول القول. نعم، ربما قبل قوله عند الترجيح، أو عدم المعارض، فإنه - مع عدم توثيقه - قد كثر منه القدح في جماعة لا يناسب ذلك حالهم"^(٢). وزعم مرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ) أن من المعروف أن تضعيفات ابن الغضائري لا تقدح في الراوي^(٣). أما الثوري الطبرسي (١٣٢٠هـ)، فكان يطلق على ابن الغضائري لقب (الطعان)^(٤). وقال المامقاني (١٣٥١هـ): "كثرة تضعيفات ابن الغضائري في غير محلها سلبتنا الوثوق بتضعيفه"^(٥). وقال محسن الأمين (١٣٧١هـ): "لم يسلم منه أحد فلا يُعتمد على تضعيفه"^(٦).

أما بحر العلوم (١٢١٢هـ)، فقد جاء كلامه أطول وأكثر تفصيلاً؛ إذ ذكر جماعة ممن وصفهم بـ (أجلاء الأصحاب المعروفين بالتوثيق)، و(أعاضم الرواة وأصحاب الحديث) الذين ضعفهم ابن الغضائري، ثم قال: "اعتمد في الطعن عليهم - غالباً - أموراً لا توجب قدحاً فيهم، بل في رواياتهم، كاعتماد المراسيل، والرواية عن الجاهيل، والخلط بين الصحيح والسقيم، وعدم المبالاة في أخذ الروايات، وكون رواياتهم مما تُعرف تارة، وتنكر تارة أخرى، وما يقرب من ذلك. هذا كلامه في مثل هؤلاء المشاهير الأجلة. وأما إذا وجد في أحدٍ ضعفاً بيناً، أو طعناً ظاهراً - وخصوصاً إذا تعلق بصدق الحديث -، فإنه يُقيم عليه النوائج، ويبلغ منه كل مبلغ، ويمزقه كل ممزق"^(١).

تلك العبارات - ومثلها كثير - جاءت في سياق التحول الذي دخل على الطائفة بعدما شاع وذاع فيهم علم دراية الحديث. فمع شهرة ابن الغضائري وأقواله، إلا أن هذا المأخذ في

(١) تعليقه على منهج المقال (ص ٥١).

(٢) منهج المقال. نقلاً عن قواعد الحديث (ص ٢٠١).

(٣) فرائد الأصول (٧١/٣).

(٤) حاشية مستدرک الوسائل (٤١٤/٥)، (٣٣٤/٥).

(٥) تنقيح المقال (٩٨/١).

(٦) أعيان الشيعة (١٠٣/٢).

(١) الفوائد الرجالية (٣٦٩/٢).

نقده كان غائباً عن الطائفة إلى مطلع القرن الحادي عشر. فأقواله كانت معتبرة عند النجاشي (٤٥٠هـ)، والطوسي (٤٦٠هـ)، ثم ابن طاووس (٦٧٣هـ)، وتلميذه ابن داود وابن المطهر (٧٢٦هـ)، إلى زمن محمد بن مكي (٧٨٦هـ)، ثم زين الدين العاملي (٦٩٥هـ)، فطيلة هذه القرون المتتابعة كانت أقوال ابن الغضائري معتمدة معتبرة، وكان علماء المذهب متسالمين على قبولها والأخذ بها. وكما يقول الغريفي: فإن "كتب الرجال مشحونة بتضعيفاته، والبناء على ضعف كثير من رواتنا يستند إليه"^(١). لكن مع مطلع القرن الحادي عشر، وبعد التوسع في الكلام عن الأسانيد، ظهر الإشكال في اعتبار أقواله التي ستؤدي إلى إسقاط طائفة من مشاهير رواة المذهب. فمن هنا بدأ النقد يتوجه إليه، وصار يتهم بالتشدد وعدم المعرفة بمراتب الرواة.

هذا المسلك في نقد ابن الغضائري شاع منذ القرن الحادي عشر. لكن في العقود المتأخرة ظهر مسلك آخر، أول من ابتدأه -فيما رأيت- آغا بزرك الطهراني (١٣٨٩هـ) حين عمّد إلى نفي الكتاب أصلاً عن ابن الغضائري، بل رجّح أنه "إنما ألفه بعض المعاندين للآثني عشرية، المحبين لإشاعة الفاحشة في الذين آمنوا، وأدرج فيه من الأكاذيب والمفريات". وذكر أن "المؤلف لهذا الكتاب كان من المعاندين لكبراء الشيعة، وكان يريد الوقعة فيهم بكل حيلة ووجه، فألف هذا الكتاب، وأدرج فيه بعض مقالات ابن الغضائري تمويهاً ليقبل عنه جميع ما أراد إثباته من الوقائع والقبائح"^(٢). ويقرب من هذا قول المرجع المعاصر علي الفاني الأصفهاني: "يحتمل جداً أنه من وضع وافتراءات الوضّاعين"^(٣). واستروح المرجع الخوئي (١٤١٣هـ)^(٤) لذلك المخرج، وكذا الباحث المعاصر محي الدين الغريفي^(٥).

وأقول: لو أراد أحد أن يُزري بالطائفة وعلمائها، لما وجد أشد من مثل هذا التخريج. فبناءً على ما يقوله هؤلاء، فإن أعيان المذهب وكبرائه، راج عليهم كتاب مكذوب، اختلقه

(١) قواعد الحديث (ص ١٩٨).

(٢) الذريعة (٨٩/١٠). وانظر في الكتاب نفسه، حاشية (٢٨٥/٤).

(٣) بحوث في فقه الرجال (ص ٢٩).

(٤) معجم رجال الحديث (٩٦/١).

(٥) انظر: قواعد الحديث (ص ٢١٢).

بعضُ مُعَانِدِيهِمْ، فَاعْتَمَدُوهُ طِيلَةَ هَذِهِ الْقُرُونِ، وَعَوَّلُوا عَلَيْهِ، وَبَنَوْا نَظَرَهُمْ عَلَى مَا فِيهِ، إِلَى أَنْ
تَنَبَّهَ لاختلافه الطَّهْرَانِيُّ بعدَ تصرُّمِ سَبْعَةِ قُرُونٍ مِنَ الْعِزَّةِ وَالْقَبُولِ!

الخاتمة

وبعد:

فحيثُ يسَّرَ الرَّحْمَنُ إِيْتِمَامَ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَأَعَانَ عَلَى إِيْتِمَامِهَا، فَإِنَّ الْبَاحِثَ خَرَجَ مِنْهَا
بنتائجٍ يُمْكِنُ تَلْخِيصُهَا فِيْمَا يَأْتِي:

١ - كتب الرواية الإمامية معنية - قبل كل شيء - بحشد ما يروى منسوباً للأئمة الاثني عشر، ولم يكن لمؤلفيها عناية بتتبع ما يروى عن النبي ﷺ. وقد كان هذا من أهم أسباب إعراض محدثي أهل السنة عن تلك المصنفات، حيث إنهم مع إجلالهم لأولئك الأئمة، إلا أنهم لا يعتقدون عصمتهم، ولا يعدّون أقوالهم حجة في الدين. وقد كانت همتهم مصروفة لجمع أقوال النبي، وأثار أصحابه ﷺ.

٢ - هذه الكتب مع ضعف عنايتها بأحاديث النبي ﷺ، فقد كانت ولم تزل تعاني من إشكال كبير في توثيق نصوصها وضبط مضامينها. فلا يكاد يوجد مصنف حديثي إمامي واحد سالم من التصحيفات والتحريفات الواسعة. وهذا سبب آخر لإعراض محدثي أهل السنة عن تلك المصنفات.

٣ - كما أن أهل السنة أعرضوا عن مصنفات الإمامية، فإن الإمامية - أيضاً - أعرضوا عن مصنفات أهل السنة ومروياتهم، ولم يعتمدوا على شيء منها، لاعتبارات مذهبية تتعلق بموقفهم من مخالفهم في أصل الإمامة.

٤ - علم أصول الحديث الإمامي، وإن كان من الناحية النظرية يعني بالمرويات عن النبي ﷺ والأئمة الاثني عشر الذين تنتسب إليهم الإمامية، إلا أن قلة المرويات الإمامية المرفوعة إلى النبي ﷺ عند الطائفة، جعلت وظيفة هذا الفن محصورة في أخبار الأئمة.

٥ - علم أصول الحديث الإمامي، نشأ متأخراً في القرن العاشر الهجري، فكان بينه وبين عصر الرواية عن الأئمة الاثني عشر ما يقرب من السبعة قرون.

٦ - هذه الفجوة الزمنية بين عصر الرواية، وعصر التقعيد لعلم أصول الحديث، تسببت في عجز هذا الفن عن الوفاء بمقصوده. فلذلك غلب على المصنفين فيه البناء على ما قرره قبلهم علماء أهل السنة، بعد إجراء تعديلات وإضافات تناسب المذهب.

٧ - عَجَزَ علمِ درايةِ الحديثِ الإماميِّ عن الوفاءِ بغرضه وغايته، جعلَ هذا الفنَّ يَفْقِدُ أثره العمليَّ حتى مع كثرةِ المصنَّفات فيه. فطريقةُ علماء المذهب - في الجملة - قبل هذا الفنِّ وبعده لم تتغيَّر؛ إذ بقيَ الأصلُ عندهم جوازُ الأخذِ بما اشتهرَ في كتبِ الروايةِ عندهم، بقطعِ النَّظَرِ عن حالِ أسانيدِها.

٨ - كان لاتصالِ مُتَكَلِّمي الإماميَّةِ بالمعتزلةِ زمنَ دَوْلَةِ البُوَيْهِيِّينَ الأثرُ الأظهرُ والأقوى في إثارةِ مسائلِ علمِ درايةِ الحديثِ عندَ الإماميَّةِ.

٩ - خلافاً لما عندَ أهلِ السُّنَّةِ، فإن المتكلمينَ من الإماميَّةِ - وليس المحدثينَ - هم الذين أسَّسُوا قواعدَ النَّظَرِ في المرويَّاتِ، فلذلك جاءتِ تقاريرُهم متنافرةً مع ما كانَ عليه مُحدثو الطائفةِ ورُواةُ أخبارِها.

١٠ - هذا التنافرُ والتناقضُ القديمُ، هو أصلُ الخلافِ الذي نشأ لاحقاً بين فريقَي (الأصوليين)، و(الأخباريين) اللذين لم يكنْ أيُّ منهما أولى بطريقةِ القدماء من الآخرِ.

١١ - كانَ للأصولِ العقديَّةِ الإماميَّةِ أثرٌ مباشرٌ في صياغةِ قواعدِ الروايةِ، وبخاصَّةِ ما يتعلَّقُ بموقفهم من خبرِ الواحدِ، وموقفهم من روايةِ المخالفين.

١٢ - علمُ الرِّجالِ الإماميِّ نشأ - أولَ ما نشأ - استجابةً للانقساماتِ الداخليَّةِ في المذهبِ الإماميِّ. فلذلك غلبَ على المتكلمينَ فيه البحثُ في مذاهبِ الرُّواةِ، وقلَّ كلامُهم عن جوانبِ الضبطِ والإتقانِ، فضلاً عن البحثِ في تفاصيلِ تواريخِ الرُّواةِ وطبقاتهم.

١٣ - عُمْدَةُ الإماميَّةِ في الكلامِ على رُواةِ الأخبارِ، كلامُ المصنِّفينَ في التراجمِ في القرنِ الخامسِ الهجريِّ، وهو الكلامُ الذي لا يُعرَفُ مستنده.

١٤ - لم تنهض الإمامية لتفسير ألفاظ التجريح والتعديل المستعملة عندها إلا بعد نشأة علم الدراية في القرن العاشر، فذلك صعب على علمائها تمييز اصطلاحات القدماء، وتحرير مقاصدهم في كلامهم على الرواة.

١٥ - ما ينقله بعض علماء أهل السنة عن كتب الرجال الإمامية لم يكن نقلاً على سبيل الاعتماد، فهم لم يكونوا يبنون على ما فيها توثيق أحد أو تضعيفه. وإنما ينقلون عنها على سبيل الاعتضاد لبيان مذهب المترجم وأنه من الشيعة، إذا لم يجدوا فيه كلاماً لنقاد الرجال من أهل السنة.

١٦ - تبقى الأصول الخطية الإمامية في الرواية وعلم الرجال في حاجة لدراسة وتمحيص. ومثل هذا العمل مما تضيق عنه هذا الدراسة، غير أن مما توصلت إليه من نتائج أن التدقيق في الأصول الخطية لمثل كتاب (الكافي)، أو (من لا يحضره الفقيه)، أو الكتب الرجالية الإمامية الأربعة، سوف يكشف الكثير من الحقائق الغائبة.

هذا وأسأل الكريم المَنَّان أن يبارك في هذا العمل، وأن ينفع به كاتبه وقاربه، وأن يجعله من عُدة الآخرة وزادها. والحمد لله أولاً وآخراً،، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة مصادر البحث

١. آلاء الرحمن في تفسير القرآن.

محمد جواد البلاغي النجفي. ط. الثالثة. مكتبة الوجداني. قم-إيران.

٢. الآيات الناسخة والمنسوخة.

محمد بن إبراهيم النعماني. تحقيق: علي جهاد الحساني. ط. الأولى. مؤسسة البلاغ. بيروت-لبنان (١٤٢١هـ).

٣. الإبانة عن أصول الديانة.

علي بن إسماعيل الأشعري. ط. الثانية. دار الكتاب العربي. بيروت-لبنان (١٤١٠هـ).

٤. أبجد العلوم.

صديق حسن خان القنوجي. ط. الأولى. دار ابن حزم. بيروت-لبنان (١٤٢٣هـ).

٥. الإبهاج في شرح المنهاج.

علي بن عبد الكافي السبكي. ط. دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٤هـ).

٦. اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء.

أحمد بن علي المقرئ. تحقيق: جمال الدين الشيال. ط. الثانية. وزارة الثقافة والنشر. مصر (١٤١٦هـ).

٧. الاجتهاد والتقليد.

روح الله الخميني. ط. الأولى. مؤسسة تنظيم ونشر آثار الخميني. (١٤١٨هـ).

٨. أجوبة مسائل جار الله.

عبد الحسين شرف الدين. ط. الثانية. مطبعة العرفان. صيدا-لبنان (١٣٧٣هـ).

٩. أجوبة المسائل البهبهانية.

يوسف بن أحمد البحراني. تحقيق: أحمد بن خلف البحراني. دار إحياء الأحياء. مطبعة المعمورة. قم-إيران.

١٠. الاحتجاج.

أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي. دار النعمان للطباعة. النجف-العراق (١٣٨٦هـ).

١١. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم.

محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء الشامي، ابن البشاري المقدسي. ط. الثانية. مصورة عن طبعة (ليدن). نشر دار صادر. بيروت-لبنان.

١٢. إحقاق الحق وإزهاق الباطل.

نور الله الحسيني المرعشي التستري. تحقيق: شهاب الدين المرعشي. نشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي. قم - إيران.

١٣. إحياء معالم الشيعة بأخبار الشريعة.

عبد علي بن أحمد آل عصفور البحراني. تحقيق: حسن آل عصفور. ط. الأولى. مطبعة شريعت. قم - إيران (١٤٢٧هـ).

١٤. أخبار القضاة.

محمد بن خلف بن حيان اللخمي. المعروف بلقب (وكيع). تحقيق: عبدالعزيز مصطفى المراغي. ط. الأولى. المكتبة التجارية الكبرى. مصر - القاهرة (١٣٦٦هـ).

١٥. الاختصاص.

محمد بن محمد بن النعمان. الشيخ المفيد. ط. الثانية. تحقيق: علي أكبر الغفاري. دار المفيد للطباعة والنشر. بيروت - لبنان (١٤١٤هـ).

١٦. اختيار معرفة الرجال.

محمد بن الحسن الطوسي. تحقيق: السيد مهدي الرجائي. نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. قم - إيران (١٤٠٤هـ).

١٧. أدب المرتضى.

عبدالرزاق محيي الدين. ط. الأولى. مطبعة المعارف. بغداد - العراق (١٩٥٧م).

١٨. الأربعون.

روح الله الخميني. تحقيق: محمد الغروي. نشر مؤسسة الأعلمي. بيروت - لبنان (٢٠٠٣م).

١٩. الإرشاد.

محمد بن محمد بن النعمان المفيد. ط. الثالثة، مؤسسة الأعلمي. بيروت - لبنان (١٤١٠هـ).

٢٠. إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان.

الحسن بن يوسف، ابن المطهر الحلي. تحقيق: فارس حسون. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم - إيران (١٤١٠هـ).

إرشاد الغي إلى مذهب آل البيت في صحب النبي ﷺ.

محمد بن علي الشوكاني. ط. الأولى. تحقيق مشهور حسن آل سلمان. دار المنار. الرياض-السعودية (١٤١٢هـ).

٢١. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول.

محمد بن علي بن محمد الشوكاني. تحقيق: محمد سعيد البدري. ط. الأولى، دار الفكر. بيروت (١٤١٢هـ).

٢٢. أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري.

عبدالله بن عدي الجرجاني. تحقيق: عامر حسن صبري. ط. الأولى. دار البشائر الإسلامية. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

٢٣. استحقاق الإمامة.

عمرو بن بحر الجاحظ. ضمن مجموع "رسائل الجاحظ" تحقيق د. علي أبو ملح. ط. الثالثة. دار ومكتبة الهلال. بيروت-لبنان (١٩٩٥م).

٢٤. الاستغاثة.

علي بن أحمد بن موسى، أبو القاسم الكوفي. طبعة دون بيانات النشر.

٢٥. الاستنصار.

محمد بن علي بن عثمان، أبو الفتح الكراكجي. ط. الثانية. داء الأضواء. بيروت-لبنان (١٤٠٥هـ).

٢٦. الاستيعاب في معرفة الأصحاب.

يوسف بن عبدالله بن محمد عبدالبر النميري. ط. الأولى. تحقيق/علي بن محمد البجاوي. دار الجليل. بيروت-لبنان (١٤١٢هـ).

٢٧. أسد الغابة في معرفة الصحابة.

علي بن محمد، ابن الأثير الجزري. ط. الأولى. تحقيق: عادل أحمد الرفاعي. دار إحياء التراث العربي. بيروت-لبنان (١٤١٧هـ).

٢٨. الإسلام ومتطلبات العصر.

مرتضى مطهري. ترجمة: د. محمود البستاني. ط. الأولى. دار الأمير. بيروت-لبنان (١٩٩٢م).

٢٩. الإصابة في تمييز الصحابة.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: علي البجاوي. دار الجيل. بيروت-لبنان (١٤١٢هـ).

٣٠. اصطلاحات الأصول.

علي المشكيني. ط. الخامسة. دفتر نشر الهادي، قم-إيران (١٤١٣هـ).

٣١. أصل الشيعة وأصولها.

محمد حسين آل كاشف الغطاء. ط. الأولى. تحقيق: علاء آل جعفر. مؤسسة الإمام علي رضي الله عنه (١٤١٥).

٣٢. الأصول الأربعة في علم الرجال.

علي خامنئي. ترجمة: ماجد الغرباوي. ط. دار الثقلين. ط. الأولى. بيروت-لبنان (١٤١٥هـ).

٣٣. الأصول الأصيلة.

محمد محسن، الفيض الكاشاني. سازمان چاپ دانشگاه. إيران (١٣٩٠هـ).

٣٤. أصول الحديث.

عبدالهادي الفضلي. ط. الأولى، دار المؤرخ العربي. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

٣٥. أصول الحديث وأحكامه.

جعفر السبحاني. دار الأضواء للطباعة. ٢٠٠٤م

٣٦. أصول الدين.

عبدالقاهر بن طاهر البغدادي. ط. الثالثة، دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٤٠١هـ).

٣٧. الأصول الستة عشر.

منسوب لجماعة من المحدثين. ط. الثانية. دار الشبستري. قم-إيران (١٤٠٥هـ).

٣٨. أصول الفقه.

محمد رضا المظفر. نشر دانش إسلامي. (١٤٠٥هـ).

٣٩. أضواء على عقائد الشيعة.

جعفر السبحاني. ط. الأولى. مؤسسة الإمام الصادق. قم-إيران (١٤٢١هـ).

٤٠. إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرّة العين بمهمات الدين.

عثمان بن محمد شطا الدمياطي البكري. نشر: دار الفكر. بيروت-لبنان.

٤١. اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين.

محمد بن عمر الرازي. ت. طه عبدالرؤوف سعد، مصطفى الهواري. نشر مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة (١٣٩٨هـ).

٤٢. الاعتقادات في دين الإمامية.

محمد بن علي بن بابويه، أبو جعفر الصدوق. ط. الثانية. تحقيق: عصام عبدالسيد. دار المفيد للطباعة والنشر. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

٤٣. الأعلام.

خير الدين الزركلي. ط. الثامنة. دار العلم للملايين. بيروت-لبنان (١٣٨٩م).

٤٤. إعلام الوري بأعلام الهدى.

الفضل بن الحسن، أبو علي الطبرسي. ط. الأولى. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. قم-إيران (١٤١٧هـ).

٤٥. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ.

محمد بن عبد الرحمن السخاوي. دار الكتاب العربي. بيروت-لبنان (١٤٠٣هـ).

٤٦. إعلام الموقعين عن رب العالمين.

محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية. تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة-مصر (١٣٨٨هـ).

٤٧. أعيان الشيعة.

محسن الأمين. ط. الخامسة. بيروت-لبنان (١٤٢٠هـ).

٤٨. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان.

محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، ابن قيم الجوزية. تحقيق: محمد حامد الفقي. ط. الثانية. دار المعرفة. بيروت-لبنان (١٣٩٥هـ).

٤٩. إفحام الأعداء والخصوم بتكذيب ما افتروه على سيدتنا أم كلثوم.

ناصر حسين الموسوي اللكنوي الهندي. مكتبة نينوى الحديثة. طهران-إيران.

٥٠. إقبال الأعمال.

علي بن موسى بن جعفر، رضي الدين ابن طاووس. تحقيق: جواد القيومي. ط. الأولى. مكتب الإعلام الإسلامي. قم-إيران (١٤١٤هـ).

٥١. الاقتصاد.

محمد بن الحسن، أبو جعفر الطوسي. مكتبة جامع جهلستون. طهران-إيران (١٤٠٠هـ).

٥٢. إكليل المنهج في تحقيق المطلب.

محمد جعفر بن طاهر الخراساني الكرباسي. ط. الأولى. تحقيق: جعفر الأشكوري. دار الحديث للطباعة والنشر. قم-إيران (١٤٢٥هـ).

٥٣. الإكمال في رفع الارتياح عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى.

علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا. ط. الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٤١١هـ).

٥٤. الألفين.

الحسن بن يوسف الحلبي، جمال الدين ابن المطهر. مكتبة الألفين. الكويت (١٤٠٥هـ).

٥٥. ألفية السيوطي.

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. ط. الثانية مكتبة ابن تيمية. القاهرة-مصر (١٤٠٩هـ).

٥٦. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع.

عياض بن موسى اليحصبي. ط. الأولى. تحقيق/ أحمد صقر. دار التراث. مصر- القاهرة (١٣٧٩هـ).

٥٧. الأمالي.

محمد بن علي بن بابويه القمي. ط. الأولى. نشر مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة. قم-إيران (١٤١٧هـ).

٥٨. الأمالي.

محمد بن الحسن الطوسي. ط. الأولى. دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع. قم-إيران (١٤١٤هـ).

٥٩. الإمام الشيرازي، ملامح الشخصية، وسمات الفكر.

حسن بن موسى الصفار. ط. الأولى. نشر: هيئة محمد الأمين. بيروت-لبنان (١٤٢٣هـ).

٦٠. الإمام جعفر الصادق عليه السلام.

محمد حسين المظفر. ط. الأولى. دار الزهراء للإعلام العربي. بيروت-لبنان (١٩٩٩م).

٦١. الإمام مسلم بن الحجاج، ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث.

مشهور حسن آل سلمان. ط. الأولى. دار الصميعي للنشر والتوزيع. الرياض-السعودية (١٤١٧هـ).

٦٢. الإمامة والتبصرة من الحيرة.

علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي. تحقيق: محمد رضا الحسيني. ط. الثانية. مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. بيروت-لبنان (١٤١٢هـ).

طبعة أخرى: تحقيق: مدرسة الإمام المهدي. ط. الأولى. قم-إيران (١٤٠٤هـ).

٦٣. الإمامة والنص.

فصل نور. ط. الأولى، دار الصديق — صنعاء (١٤٢٥هـ).

٦٤. أمل الآمل.

محمد بن الحسن، الحر العاملي. تحقيق: أحمد الحسيني. نشر مكتبة الأندلس. بغداد-العراق.

٦٥. إنباء الغمر بأبناء العمر.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق/ د. محمد عبد المعيد خان. ط. الثانية: دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٤٠٦هـ).

٦٦. الأنبياء فوق الشبهات.

محمد محمود مرتضى العاملي. ط. الأولى. دار الحسين للطباعة والنشر. قم-إيران (١٤٢٢هـ).

٦٧. الانتصار.

علي بن الحسين الموسوي، الشريف المرتضى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٥هـ).

٦٨. الأنساب.

عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني. ط. الأولى. تحقيق: عبد الله عمر البارودي. دار الفكر. بيروت-لبنان (١٩٩٨م).

٦٩. أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين.

علي بن حسن البلادي البحراني. تحقيق: محمد علي محمد رضا الطبسي. مطبعة النعمان. النجف (١٣٧٧هـ).

٧٠. الأنوار البهية.

عباس القمي. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٧هـ).

٧١. أنوار الهداية.

مصفى أحمد، روح الله الخميني. ط. الأولى. مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني. إيران (١٤١٣هـ).

٧٢. الأنوار اللامعة في شرح الزيارة الجامعة.

عبدالله شير. ط. الأولى. مؤسسة الوفاء. بيروت-لبنان (١٤٠٣هـ).

٧٣. أهمية الحديث عند الشيعة.

آقا مجتبی العراقي. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤٢١هـ).

٧٤. أوائل المقالات.

محمد بن محمد بن النعمان المفيد. تحقيق: إبراهيم الأنصاري. ط. الثانية. دار المفيد للطباعة والنشر. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

٧٥. أوثق الوسائل في شرح الرسائل.

موسى بن جعفر بن أحمد التبريزي. انتشارات كتيبي قم-إيران (١٣٩٧هـ).

٧٦. إيضاح الاشتباه.

الحسن بن يوسف الحلبي. تحقيق: محمد الحسون. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم. إيران (١٤١١هـ).

٧٧. إيضاح المكنون عن أسامي الكتب والفنون.

إسماعيل باشا بن محمد أمين. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٤١٣هـ).

٧٨. أين دفن رسول الإسلام محمد بن عبد الله ﷺ.

محمد علي برو العاملي. ط. الأولى. دار المحجة البيضاء (١٤١٣هـ).

٧٩. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار.

محمد باقر المجلسي. ط. الثانية. تحقيق: إبراهيم الميانجي، ومحمد باقر البهبودي. مؤسسة الوفاء. بيروت-لبنان (١٤٠٣هـ).

٨٠. بحوث في تاريخ السنة المشرفة.

أكرم ضياء العمري. ط. الرابعة (١٤٠٥هـ).

٨١. بحوث في علم الرجال.

محمد آصف المحسني. ط. الرابعة. مطبعة طاووس بمشت. قم-إيران (١٤٢١هـ).

٨٢. بحوث في فقه الرجال.

تقريرات بحث علي الفاني الأصفهاني، جمع علي حسين مكّي العاملي. ط. الثانية. مؤسسة العروة الوثقى. إيران (١٤١٤هـ).

٨٣. البداية والنهاية.

إسماعيل بن عمر، ابن كثير الدمشقي. تحقيق د/عبدالله التركي. ط. الأولى، دار هجر. مصر (١٤٠٩هـ).

٨٤. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع.

محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة - بيروت.

٨٥. البرهان في أصول الفقه.

عبدالمالك بن عبدالله بن يوسف الجويني. أبو المعالي. تحقيق: عبدالعظيم محمود الديب. ط. الرابعة. دار الوفاء. المنصورة-مصر (١٤١٨هـ).

٨٦. بغية الطلب في تاريخ حلب.

عمر بن أحمد بن أبي جرادة، كمال الدين، ابن العديم. تحقيق: د. سهيل زكار، ط. الأولى. دار الفكر. بيروت - لبنان.

٨٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.

عبدالرحمن بين أبي بكر السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. صيدا-لبنان.

٨٨. بناء المقالة الفاطمية.

أحمد بن موسى بن طاووس. تحقيق: السيد علي العدناني الغريفي. ط. الأولى. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. قم-إيران (١٤١١هـ).
بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية.
أحمد بن عبدالحليم بن تيمية. ط. الأولى. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. السعودية (١٤٢٦هـ).

٨٩. البيان في تفسير القرآن.

أبو القاسم الخوئي. ط. الرابعة. دار الزهراء للطباعة والنشر. بيروت-لبنان (١٣٩٥هـ).
٩٠. البيان والتبيين.

عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق: فوزي عطوي. ط. الأولى. دار صعب. بيروت (١٩٦٨م).

٩١. تاج العروس من جواهر القاموس.

محمد مرتضى الحسيني الزبيدي. دار الهداية.

٩٢. تاريخ ابن خلدون.

عبدالرحمن بن محمد بن خلدون. ط. الخامسة. دار القلم. بيروت-لبنان (١٩٨٤م).

٩٣. تاريخ ابن الوردي.

عمر بن مظهر، ابن الوردي. ط. الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٤١٧هـ).

٩٤. تاريخ الإسلام.

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. ت. عمر عبدالسلام تدمري. ط. الأولى. دار الكتاب العربي، لبنان — بيروت (١٤٠٧هـ).

٩٥. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين.

عمر بن أحمد بن عثمان، ابن شاهين. تحقيق: عبدالرحيم القشقري. مكتبة الرشد. الرياض-السعودية. ط. الأولى. (١٤٠٩هـ).

٩٦. تاريخ الأمم والرسل والملوك.

محمد بن جرير الطبري. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان.

٩٧. تاريخ بغداد.

أحمد بن علي الخطيب البغدادي. نشر دار الكتب العلمية — بيروت.

٩٨. تاريخ ابن أبي خيثمة.

أبو بكر، أحمد بن زهير بن حرب. تحقيق: صلاح فتحى هلال. ط. الأولى. دار الفاروق الحديثة. القاهرة-مصر (١٤٢٥هـ).

٩٩. تاريخ التراث العربي.

فؤاد سزكين. ترجمة/محمود فهمي حجازي. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض-السعودية (١٤١١هـ).

١٠٠. تاريخ خليفة بن خياط.

خليفة بن خياط الليثي العصفري. تحقيق: أكرم ضياء العمري. ط. الثانية. مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان (١٣٩٧هـ).

١٠١. تاريخ دمشق.

علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم ابن عساكر. ط. الأولى. تحقيق: عمر غرامة الغمروي. دار الفكر. بيروت-لبنان (١٤١٩هـ).

١٠٢. تاريخ الشيعة.

محمد رضا المظفر. ط. الثانية. دار الزهراء للطباعة والنشر. بيروت — لبنان (١٤٠٨هـ).

١٠٣. تاريخ الغيبة الصغرى.

محمد صادق الصدر. ضمن موسوعة الإمام المهدي. ط. دار التعارف للمطبوعات — بيروت-لبنان (١٩٩٢م).

١٠٤. تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره

جعفر السبحاني. دار الأضواء. بيروت — لبنان.

١٠٥. التاريخ الكبير.

محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. نسخة مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية. حيدرآباد. الهند. (١٣٦٢هـ).

١٠٦. تاريخ يعقوبي.

أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر الكاتب العباسي اليعقوبي. دار صادر. بيروت-لبنان.

١٠٧. التاريخ

يحيى بن معين. رواية عباس الدوري. تحقيق: د. محمد نور سيف. ط. الأولى. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة (١٣٩٩هـ).

١٠٨. تأويل مختلف الحديث.

عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. تحقيق: محمد زهري النجار. دار الجيل. بيروت-لبنان (١٣٩٣هـ).

١٠٩. التبصرة في أصول الفقه.

إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، أبو إسحاق. تحقيق: محمد حسن هيتو. ط. الأولى. دار الفكر، دمشق (١٤٠٣هـ).

١١٠. تبصرة المتعلمين.

الحسن بن يوسف الحلبي. ط. الأولى. تحقيق: أحمد الحسيني، وهادي اليوسفي. انتشارات فقيه. قم-إيران (١٣٦٨هـ.ش).

١١١. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة.

طاهر بن محمد الإسفراييني. تحقيق/كمال يوسف الحوت. ط. الأولى. عالم الكتب. بيروت-لبنان (١٩٨٣م).

١١٢. تبين كذب المفترى فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري.

علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر. ط. الثالثة. دار الكتاب العربي. بيروت-لبنان (١٤٠٤هـ).

١١٣. تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.

يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي. نشر مكتبة القدسي.

١١٤. تحرير الأحكام.

الحسن بن يوسف الحلبي، جمال الدين ابن المطهر. تحقيق: إبراهيم البهادري. ط. الأولى. مؤسسة الإمام الصادق. قم-إيران (١٤٢٠).

١١٥. التحرير الطاووسي.

حسن بن زين الدين العاملي. ط. الأولى. تحقيق: فاضل الجوهري. مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي. قم-إيران (١٤١١هـ).

١١٦. تحريرات في الأصول.

مصطفى أحمد، روح الله الخميني. ط. الأولى. مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني. إيران (١٤١٨هـ).

١١٧. تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار.

محمد بن عبد الله بن محمد اللواتي أبو عبد الله ابن بطوطة. ط. الرابعة. تحقيق: د. علي المنتصر الكتاني. مؤسسة الرسالة. بيروت-لبنان (١٤٠٥).

١١٨. التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف.

علي الحسيني الميلاني. انتشارات الشريف الرضي.

١١٩. تدوين الحديث و الفقه.

الحاج حسين الشاكري. ط. الأولى. (١٤١٨هـ).

١٢٠. تدوين السنة الشريفة.

محمد رضا الجلاي. ط. الثانية. مطبعة المكتب الإعلامي الإسلامي. (١٤١٨هـ).

١٢١. تدوين القرآن.

علي الكوراني العاملي. ط. الأولى. دار القرآن الكريم (١٤١٨هـ).

١٢٢. التدوين في أخبار قزوين.

عبدالكريم بن محمد الرافي القزويني. تحقيق: عزيز الله العطاردي. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٤٠٨هـ).

١٢٣. التذكرة بأصول الفقه.

أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد. تحقيق: مهدي نجف. ط. الثانية. دار المفيد للطباعة والنشر. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

١٢٤. تذكرة الفقهاء.

الحسن بن يوسف الحلبي، جمال الدين ابن المطهر. ط. الأولى. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. قم-إيران (١٤١٤هـ).

١٢٥. تراجم الرجال.

أحمد الحسيني. نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي. قم-إيران (١٤١٤هـ).

١٢٦. تسديد الأصول

محمد المؤمن القمي. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم-إيران (١٤١٩هـ).

١٢٧. تسمية شيوخ أبي داود السجستاني الذين خرج عنهم في كتاب السنن.

الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الغساني، أبو علي الأندلسي. ط. الأولى. تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٩٩٨م).

١٢٨. التشيع العلوي والتشيع الصفوي.

علي شريعتي. ترجمة وتحقيق/حيدر مجيد. ط. الثانية. دار الأمير للثقافة والعلوم. بيروت-لبنان (٢٠٠٧م).

١٢٩. تصحيح اعتقادات الإمامية.

محمد بن محمد بن محمد بن النعمان المفيد. تحقيق: حسين درگاهي. ط. الثانية. دار المفيد للطباعة والنشر. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

١٣٠. تطور الفكر السياسي الشيعي.

أحمد الكاتب. ط. الثالثة. دار الشورى. لندن (١٤٢٦هـ).

١٣١. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة.

أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل بن حجر العسقلاني. تحقيق: إكرام الله إمداد الحق. ط. الأولى. دار البشائر. بيروت-لبنان (١٩٩٦م).

١٣٢. التعليقة على رجال الكشي.

محمد باقر بن شمس الدين الحسيني، الميرداماد. تحقيق: السيد مهدي الرجائي. ط. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. قم-إيران (١٤٠٤هـ).

١٣٣. تعليقة على منهج المقال.

محمد باقر، الوحيد البهبهاني. مطبوع بآخر رجال الخاقاني. تحقيق/ محمد صادق بحر العلوم. مكتب الإعلام الإسلامي. قم-إيران (١٤٠٤هـ).

١٣٤. تفسير ابن جرير الطبري.

محمد بن جرير بن يزيد الطبري. ط. دار الفكر. بيروت-لبنان (١٤٠٥هـ).

١٣٥. تفسير ابن كثير.

إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. دار الفكر. بيروت-لبنان (١٤٠١هـ).

١٣٦. تفسير القمي.

علي بن إبراهيم بن هاشم القمي. بعناية/ طيب الموسوي الجزائري. ط. الثالثة. دار الكتاب للطباعة والنشر. قم - إيران (١٤٠٤هـ).

١٣٧. التفسير والمفسرون.

محمد حسين الذهبي. ط. السابعة. مكتبة وهبة. القاهرة-مصر (٢٠٠٠م).

١٣٨. تفصيل وسائل الشيعة، إلى تحصيل مسائل الشريعة = وسائل الشيعة.

١٣٩. تقريب المعارف.

تقي بن نجم الحلبي. تحقيق: فارس تبريزيان الحسون (١٤١٧هـ).

١٤٠. التقرير والتحبير.

محمد بن محمد بن أمير الحاج الحنبلي. ط. الأولى. تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٤١٩هـ).

١٤١. تقارير في أصول الفقه.

لعلي بناه الاشتهادي من بحث المرجع حسين البروجردي. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٧هـ).

١٤٢. التلخيص في أصول الفقه.

عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجويني. أبو المعالي. تحقيق: عبدالله جولم النبالي، بشير أحمد العمري. دار البشائر الإسلامية، بيروت (١٤١٧هـ).

١٤٣. تلخيص المحصل.

محمد بن محمد بن الحسن، النصير الطوسي. ط. الثانية. دار الأضواء. بيروت-لبنان (١٤٠٥هـ).

١٤٤. تلخيص مقباس الهداية.

علي أكبر الغفاري. من منشورات جامعة الإمام الصادق. إيران.

١٤٥. التنبيه والإشراف.

علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن المسعودي. ط. دار صعب. بيروت-لبنان.

١٤٦. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع.

محمد بن أحمد بن عبدالرحمن الملطي الشافعي. تحقيق: يمان بن سعد الدين المياديني. ط. الأولى. دار رمادي للنشر. الدمام-السعودية (١٤١٤هـ).

١٤٧. تنزيه الأنبياء.

علي بن الحسين الموسوي، أبو القاسم المرتضى. ط. الثانية. دار الأضواء. بيروت-لبنان (١٤٠٩هـ).

١٤٨. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة والموضوعة.

علي بن محمد بن عراق الكتاني. ط. الثانية. تحقيق: عبدالله بن الصديق الغماري. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٩٨١م).

١٤٩. تنقيح تحقيق أحاديث التعليق.

محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي. تحقيق: أيمن صالح شعبان. ط. الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٤١٩هـ).

١٥٠. تنقيح المقال في علم الرجال.

عبدالله المامقاني. الطبعة الأولى للكتاب الحجرية. خالية من بيانات النشر.

١٥١. تهذيب الأحكام.

محمد بن الحسن الطوسي. تحقيق/حسن الموسوي الخرساني. ط. الثالثة، دار الكتب الإسلامية طهران — إيران.

١٥٢. تهذيب التهذيب.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ط. الأولى. دار الفكر. بيروت-لبنان (١٤٠٤هـ).

١٥٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال.

يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي. ط. الأولى. تحقيق/د. بشار عواد معروف.

مؤسسة الرسالة. بيروت-لبنان (١٤٠٠هـ).

١٥٤. تهذيب اللغة.

محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهرى. ط. الأولى. تحقيق: محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربى. بيروت-لبنان (٢٠٠١م).

١٥٥. تهذيب المقال في تنقيح رجال النجاشي.

محمد علي الأبطحي. ط. الثانية. مطبعة نكارش (١٤١٧هـ).

١٥٦. التوحيد.

محمد بن علي بن بابويه القمي، أبو جعفر الصدوق. تحقيق: هاشم الحسيني الطهراني. نشر جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم.

١٥٧. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم.

محمد بن عبدالله بن محمد القيسي، ابن ناصر الدين الدمشقي. ط. الأولى. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة. بيروت-لبنان (١٩٩٣م).

١٥٨. توضيح المقال في علم الرجال.

ملا علي كني. تحقيق: محمد حسين مولوي. ط. الأولى. دار الحديث. قم-إيران (١٤٢١هـ).

١٥٩. التوقيف على مهمات التعاريف.

محمد عبد الرؤوف المناوي. تحقيق: محمد رضوان الداية. ط. الأولى. دار الفكر. دمشق-بيروت. (١٤١٠هـ).

١٦٠. الثقات.

أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي. ط. الأولى. تحقيق: عبد العليم بن عبد العظيم البستوي. مكتبة الدار. المدينة المنورة (١٤٠٥هـ).

١٦١. الثقات.

محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي. ط. الأولى. تحقيق: شرف الدين أحمد. دار الفكر. بيروت-لبنان (١٣٩٥هـ).

١٦٢. جامع أحاديث الشيعة.

حسين الطباطبائي البروجردي. المطبعة العلمية. قم-إيران (١٣٩٩هـ).

١٦٣. جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ .

المبارك بن محمد، أبو السعادات ابن الأثير الجزري. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. ط. الثانية. دار الفكر. بيروت-لبنان (١٤٠٣هـ).

جامع البيان في تأويل القرآن = تفسير ابن جرير الطبري.

١٦٤. جامع الترمذي.

محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار إحياء التراث العربي. بيروت-لبنان.

١٦٥. جامع الرواة ، وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد.

محمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري. ط. مكتبة المحمدي.

١٦٦. الجامع الصحيح.

محمد بن إسماعيل البخاري. مصورة عن طبعة بولاق (١٣١٢هـ). نشر دار طوق النجاة. ط. الأولى. بإشراف د. محمد زهير الناصر. بيروت-لبنان (١٤٢٢هـ).

١٦٧. الجامع الصحيح.

مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي. بيروت-لبنان.

١٦٨. جامع المدارك.

أحمد الخوانساري. تحقيق: علي أكبر الغفاري. ط. الثانية. مكتبة الصدوق. طهران-إيران (١٤٠٥هـ).

١٦٩. جامع المقاصد في شرح القواعد.

علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي العاملي. ط. الأولى. مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. قم-إيران (١٤١١هـ).

١٧٠. جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الرجال.

فخر الدين الطريحي. تحقيق: كاظم الطريحي. مطبعة سيد الشهداء. قم-إيران (١٤٠٥هـ).

١٧١. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

أحمد بن علي بن ثابت ، أبو بكر الخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان. مكتبة المعارف. الرياض-السعودية (١٤٠٣هـ).

١٧٢. الجرح والتعديل.

عبدالرحمن بن محمد بن أبن حاتم الرازي. مصورة عن طبعة حيدر آباد (١٣٧١هـ).

١٧٣. جوابات أهل الموصل.

محمد بن محمد بن النعمان المفيد. تحقيق/الشيخ مهدي نجف. ط. الثانية. دار المفيد للطباعة والنشر. بيروت-لبنان(١٤١٤هـ).

١٧٤. جواهر الفقه.

عبدالعزیز بن نحریر، ابن البراج الطرابلسي. ط. الأولى. تحقيق: إبراهيم البهادري. نشر مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١١هـ).

١٧٥. جواهر الكلام.

محمد حسن الجواهري النجفي. ط. الثانية. تحقيق: عباس القوجاني. دار الكتب الإسلامية. طهران-إيران (١٣٦٥هـ.ش).

١٧٦. حاشية التفتازاني على مختصر ابن الحاجب.

مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني. ت. شعبان محمد إسماعيل. ط. مكتبة الكليات الأزهرية. (١٣٩٣هـ).

١٧٧. حاوي الأقوال في معرفة الرجال.

عبد النبي الجزائري. ط. الأولى. مؤسسة الهداية لإحياء التراث. قم-إيران.

١٧٨. الحبل المتين.

محمد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثي. ضمن مجموع في طبعة حجرية من مطبوعات مكتبة بصيرتي. قم-إيران.

١٧٩. الحقائق الناضرة.

يوسف بن أحمد البحراني. ط. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

١٨٠. الحقائق الوردية، في مناقب الأئمة الزيدية.

حميد بن أحمد الوادعي الهمداني، حسام الدين المحلي. ط. الثانية. (١٤٠٥).

١٨١. حقائق التأويل في متشابه التترييل.

محمد بن الحسين بن موسى، الشريف الرضي. تحقيق: محمد رضا آل كاشف الغطاء. ط. دار المهاجر. بيروت-لبنان.

١٨٢. الحق المبين في تحقيق كيفية التفقه في الدين.

محمد محسن، الفيض الكاشاني. تحقيق: مير جلال الدين الحسيني الأرموي. نشر: سازمان چاپ دانشگاه.

١٨٣. الحق المبين في تصويب رأي المجتهدين، وتخطئة الأخباريين.

جعفر كاشف الغطاء. تحقيق: محمد كاظم الروحاني. ط. الأولى. وزارة الثقافة الإسلامية. طهران-إيران (٢٠٠٢م).

١٨٤. حكام اليمن المؤلفون المجتهدون.

عبدالله محمد الحبشي. ط. الأولى. دار القرآن الكريم. بيروت (١٣٩٩هـ).

١٨٥. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.

أحمد بن عبدالله الأصبهاني. ط. الرابعة. دار الكتاب العربي. بيروت-لبنان (١٤٠٥هـ).

١٨٦. حوار مع فضل الله.

هاشم الهاشمي. ط. الثانية. دار الهدى. قم-إيران (١٤٢٢هـ).

١٨٧. حول السنة المطهرة.

محمد الحسيني الشيرازي. ط. الأولى، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

١٨٨. حياة الحيوان الكبرى.

أحمد بن موسى الدميري. تحقيق: أحمد حسن بسج. ط. الثانية. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٤٢٤هـ).

١٨٩. خاتمة مستدرك الوسائل.

الميرزا حسين النوري الطبرسي. ت. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. ط. الأولى. مطبعة سيد الشهداء. قم-إيران (١٤١٥هـ).
خبر الواحد، مستنده وحجيته.

محمد رضا رضوان طلب. ط. الأولى. دار الحق. بيروت-لبنان (١٤١٦هـ).

١٩٠. الخرائج والجرائج.

قطب الدين الراوندي. ط. الأولى. تحقيق: محمد باقر الأبطحي. مؤسسة الإمام المهدي. قم-إيران (١٤٠٩هـ).

الخراجيات = قاطعة اللجاج في تحقيق حل الخراج.

١٩١. الخدعة. رحلتي من السنة إلى الشيعة.

صالح الورداني. دار النخيل للطباعة والنشر. بيروت-لبنان (١٤١٦هـ).

١٩٢. خصائص الأئمة.

محمد بن الحسين بن موسى، الشريف الرضي. تحقيق: محمد هادي الأميني. مجمع البحوث الإسلامية. مشهد-إيران.

١٩٣. الخصال.

محمد بن علي، ابن بابويه القمي. تحقيق: علي أكبر الغفاري. نشر جماعة المدرسين بحوزة قم. إيران (١٤٠٣هـ).

١٩٤. الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الاثني عشرية.

محب الدين الخطيب. المطبعة السلفية. القاهرة. (١٣٩٣هـ).

١٩٥. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال.

الحسن بن يوسف، ابن المطهر الحلي. تحقيق: جواد القيومي. ط. الأولى مؤسسة نشر الفقاهة -إيران (١٤١٧هـ).

١٩٦. الخلاف.

محمد بن الحسن أبو جعفر الطوسي. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم-إيران (١٤٠٧هـ).

١٩٧. دراسات في الحديث والمحدثين.

هاشم معروف الحسيني. دار التعارف للمطبوعات. بيروت-لبنان.

١٩٨. دراسات في علم الدراية.

علي أكبر الغفاري. ط. الأولى. جامعة الإمام الصادق. إيران-طهران (١٣٦٩هـ.ش).

١٩٩. دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية.

حسين علي منتظري. ط. الأولى. مكتب الإعلام الإسلامي. قم-إيران (١٤٠٨هـ).

٢٠٠. دراسات منهجية لبعض فرق الرافضة والباطنية.

عبدالقادر بن محمد عطا صوفي. ط. الأولى. مكتبة أضواء السلف-الرياض (١٤٢٦هـ).

٢٠١. دراية الحديث.

محمد حسين الجلاي. مؤسسة الأعلمي. ط. الأولى. بيروت-لبنان (١٤٢٥هـ).

٢٠٢. الدر المنضود.

محمد رضا الموسوي الكلبايكاني، وهو تقرير أبحاثه جمعها علي الكريمي الجهرمي. ط. الأولى.

دار القرآن الكريم. قم-إيران (١٤١٢هـ).

٢٠٣. الدر النظيم.

يوسف بن حاتم العاملي. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤٢٠هـ).

٢٠٤. درر الفوائد.

عبدالكريم الحائري اليزدي. ط. الخامسة. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران.

٢٠٥. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة.

أحمد بن علي بن حجر العسلاي. ط. الثانية. مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية.

حيدرآباد-الهند (١٣٩٢هـ).

٢٠٦. الدروس الشرعية في فقه الإمامية.

محمد بن مكّي العاملي. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٢هـ).

٢٠٧. دلائل النبوة، ومعرفة أحوال صاحب الشريعة.

أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. ط. الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت-

لبنان (١٤٠٨هـ).

٢٠٨. دين ضد دين.

د. علي شريعتي. ط. الأولى (١٤٢٣ هـ) دار الأمير — بيروت.

٢٠٩. ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد.

محمد باقر السبزواري. مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. طبعة حجرية غير مؤرخة.

٢١٠. الذريعة إلى تصانيف الشيعة.

محمد محسن آغا بزرك الطهراني. ط. الثالثة. دار الأضواء. بيروت-لبنان (١٤٠٣هـ).

الذريعة في أصول الشريعة.

علي بن الحسين، الشريف المرتضى. ت/ أبو القاسم گر جي. ط. دانشگاه طهران-إيران.

٢١١. رأس الحسين.

أحمد بن عبدالحليم بن تيمية. طبعة لا يوجد عليها بيانات النشر.

٢١٢. رجال ابن الغضائري.

أحمد بن الحسين الغضائري. جمع عبدالله التستري. ط. الأولى. تحقيق: محمد رضا

الجلالي. دار الحديث للطباعة. قم-إيران (١٤٢٢هـ).

٢١٣. رجال بحر العلوم = الفوائد الرجالية.

محمد مهدي بحر العلوم. تحقيق/ محمد صادق بحر العلوم، و حسين بحر العلوم. ط. الأولى.

مكتبة الصادق-إيران (١٣٦٣هـ.ش).

٢١٤. رجال ابن داود.

الحسن بن علي بن داود الحلبي. تحقيق محمد صادق آل بحر العلوم. ط. المطبعة الحيدرية،

النجف (١٣٩٢هـ).

٢١٥. رجال الخاقاني.

علي الخاقاني. تحقيق: محمد صادق بحر العلوم. ط. الثانية. مركز الإعلام الإسلامي. قم-إيران

(١٤٠٤هـ).

٢١٦. رجال الشيعة في أسانيد السنة.

محمد جعفر الطوسي. مؤسسة المعارف الإسلامية. قم-إيران (١٤٢٠هـ).

٢١٧. رجال الطوسي.

محمد بن الحسن الطوسي. تحقيق: محمد جواد القيومي. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي.

قم-إيران (١٤١٥هـ).

٢١٨. رجال النجاشي.

أحمد بن علي النجاشي. ط. الخامسة. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٦هـ).

رحلة ابن بطوطة = تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار.

٢١٩. الردود والنقود على كتاب عوالي الآلي.

شهاب الدين المرعشي. مطبوع بمقدمة عوالي الآلي. ط. الأولى. تحقيق: الحاج آقا مجتبی العراقي. مطبعة سيد الشهداء. قم-إيران (١٤٠٣هـ).

٢٢٠. الرسائل.

روح الله الخميني. تحقيق: مجتبی الطهراني. مؤسسة إسماعيليان. إيران (١٣٨٥هـ).

٢٢١. الرسائل التسع.

جعفر بن الحسن، أبو القاسم المحقق الحلي. تحقيق: رضا الأستاذي. ط. الأولى. مكتبة آية الله العظمى المرعشي بقم-إيران (١٤١٣هـ).

٢٢٢. رسائل الشهيد الثاني.

زين الدين بن علي العاملي. ط. الأولى. تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية. بإشراف رضا المختاري. قم-إيران (١٤٢٢هـ).

٢٢٣. الرسائل العشر.

محمد بن الحسن الطوسي. وهو مجموع من مؤلفاته أخرجته مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم — إيران.

٢٢٤. رسائل الكركي.

علي بن عبدالعالي، نور الدين الكركي. ط. الأولى. تحقيق/ محمد الحسون. نشر مكتبة المرعشي. قم-إيران.

٢٢٥. رسائل المرتضى.

علي بن الحسين، الشريف المرتضى. إعداد/ مهدي الرجائي، وتقديم/ أحمد الحسيني. نشر مؤسسة النور للمطبوعات. بيروت — لبنان.

٢٢٦. رسائل في دراية الحديث.

جمع أبو الفضل حافظيان. ط. الأولى. دار الحديث. قم-إيران (١٤٢٥هـ).

٢٢٧. رسائل ومقالات.

جعفر السبحاني. ط. مؤسسة الإمام الصادق. قم-إيران.

٢٢٨. رسالة أبي داود السجستاني إلى أهل مكة.

سليمان بن الأشعث السجستاني. تحقيق: محمد لطفي الصباغ. ط. الثانية. دار العربية. (١٣٩٤هـ).

٢٢٩. رسالة حول التفسير المنسوب للإمام العسكري.

رضا الأستاذي. مطبوعة ضمن مجموع (الرسائل الأربعة عشر). ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٥هـ).

٢٣٠. رسالة حول التفسير المنسوب للإمام العسكري.

محمد جواد البلاغي. مطبوعة ضمن مجموع (الرسائل الأربعة عشر). ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٥هـ).

٢٣١. الرسالة النافعة بالأدلة القاطعة.

عبدالله بن حمزة، المؤيد بالله الحسيني. ضمن المجموع المنصوري. ط. الأولى. مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية (٢٠٠٢م).

٢٣٢. الرعاية في شرح البداية.

زين الدين بن علي بن أحمد العاملي. ط. الثانية. تحقيق: عبدالحسين محمد علي البقال. نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي. قم-إيران (١٤٠٨هـ).

٢٣٣. رواية الأخبار عن الأئمة الأطهار.

محمد الصادق. ط. الأولى (١٤٢٧هـ).

٢٣٤. روض الجنان.

زين الدين بن علي العاملي (الشهيد الثاني). طبعة حجرية نشرتها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. قم — إيران.

٢٣٥. روضات الجنات.

محمد باقر الموسوي الخوانساري. ط. الأولى. الدار الإسلامية للطباعة النشر. بيروت-لبنان (١٤١١هـ).

٢٣٦. رياض المسائل.

علي الطبطبائي. بتقديم/ محمد مهدي الآصفي. ط. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة

المدرسين . قم-إيران (١٤١٢هـ).

زبدة الأصول.

محمد بن الحسين، بهاء الدين العاملي. ط. الأولى. تحقيق: فارس حسون كريم. مرصاد. (١٤٢٣هـ).

٢٣٧. الزيدية، نشأتها ومعتقداتها.

إسماعيل بن علي الأكوخ. ط. الثالثة (١٤٢١هـ).

٢٣٨. السرائر.

محمد إدريس الحلي . ط. الثانية. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٠هـ).

٢٣٩. السراج الوهاج في لدفع قاطعة اللجاج.

إبراهيم بن سليمان القطيفي. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم-إيران (١٤١٣هـ).

٢٤٠. سعد السعود.

علي بن موسى بن طاووس. منشورات الرضى. قم-إيران (١٣٦٣هـ).

٢٤١. السلوك لمعرفة دول الملوك.

أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ. ط. الأولى. تحقيق محمد عبدالقادر عطا. دار الكتاب العلمية، بيروت-لبنان (١٤١٨هـ).

٢٤٢. سماء المقال في علم الرجال.

أبو الهدى الكلّباسي. تحقيق: محمد الحسيني القزويني. ط. الأولى. مؤسسة ولي العصر. قم-إيران (١٤١٩هـ).

٢٤٣. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي.

عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي المكي. تحقيق/عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٤١٩هـ).

٢٤٤. سنن الدارقطني.

علي بن عمر الدارقطني. تحقيق: عبدالله هاشم اليماني. دار المحاسن. القاهرة-مصر.

٢٤٥. سنن سعيد بن منصور.

سعيد بن منصور الخراساني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط. الأولى. الدار السلفية. الهند (١٤٠٣هـ).

٢٤٦. السنن الكبرى.

أحمد بن شعيب النسائي. ت. عبدالغفار البنداري، وسيد كسروي حسن. دار الكتاب العربي. بيروت-لبنان (١٤١١هـ).

٢٤٧. السنن الكبرى.

أحمد بن الحسين البيهقي. مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد-الهند. ٢٤٨. السنة.

أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر الخلال. تحقيق: عطية الزهراني. دار الراية. الرياض (١٤١٠هـ).

٢٤٩. السنة ومكانتها في التشريع.

مصطفى السباعي. ط. الرابعة. المكتب الإسلامي. بيروت-لبنان (١٤٠٥هـ).

٢٥٠. سؤالات الحافظ السلفي خميس الحوزي عن جماعة من أهل واسط.

أحمد بن محمد السلفي. تحقيق: مطاع الطرايشي. ط. الأولى. دار الفكر. دمشق-سوريا (١٤٠٣هـ).

٢٥١. سؤالات الدارقطني.

أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني. تحقيق: محمد بن علي الأزهرى. ط. الأولى. دار الفاروق الحديثة. مصر-القاهرة (١٤٢٧هـ).

٢٥٢. سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر.

علي صدر الدين بن أحمد نظام الدين، ابن معصوم المدني. ط. الثانية. مطابع علي بن علي. الدوحة-قطر (١٣٨٢هـ).

٢٥٣. سلامة القرآن من التحريف.

فتح الله الحمدي. ط. الأولى. دار مشعر. طهران-إيران (١٤٢٤هـ).

٢٥٤. سير أعلام النبلاء.

محمد بن أحمد بن الذهبي أبو عبد الله. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي. ط.

التاسعة. مؤسسة الرسالة ، بيروت-لبنان (١٤١٣هـ).

٢٥٥. سيرة ابن هشام.

عبد الملك بن هشام المعافري. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. دار الجيل. بيروت (١٤١١هـ).

٢٥٦. الشافي في الإمامة.

علي بن الحسين الموسوي، الشريف المرتضى. تحقيق: عبد الزهراء الحسيني الخطيب. ط. الثانية. مؤسسة إسماعيليان. قم (١٤١٠هـ).

٢٥٧. شرح إحقاق الحق.

شهاب الدين المرعشي. تحقيق: إبراهيم الميانجي. نشر مكتبة آية الله المرعشي. قم-إيران.

٢٥٨. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة

والتابعين ومن بعدهم.

هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي. تحقيق: أحمد سعد حمدان. ط. الثانية. دار طيبة للنشر والتوزيع. الرياض-السعودية (١٤١١هـ).

٢٥٩. شرح أصول الكافي.

محمد صالح المازندراني. بتصحيح/السيد علي عاشور. الطبعة الأولى. دار إحياء التراث العربي. بيروت-لبنان (١٤٢١هـ).

٢٦٠. شرح ألفية الحديث.

عبدالرحيم بن الحسين العراقي. نشر دار الباز. مكة المكرمة-السعودية.

٢٦١. شرح اللمعة الدمشقية.

زين الدين بن علي بن أحمد العاملي. ط. الأولى. تحقيق: محمد كلانتر. ط. الأولى. نشر جامعة النجف الدينية (١٣٨٦هـ).

٢٦٢. شرح المواقف في علم الكلام.

علي بن محمد الحنفي، الشريف الجرجاني. ط. الأولى. تحقيق: عبدالرحمن عميرة. دار الجيل. بيروت-لبنان (١٤١٧هـ).

٢٦٣. شرح نهج البلاغة.

عز الدين بن هبة الله بن محمد، ابن أبي الحديد المدائني. ط. عيسى البابي الحلبي وشركاه. مصر

(١٣٧٨هـ).

٢٦٤. شذرات الذهب في معرفة أخبار من ذهب.

عبد الحي بن أحمد بن محمد، ابن العماد الحنبلي. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط. ط. الأولى. دار ابن كثير. دمشق — سوريا (١٤٠٦هـ).

٢٦٥. شرح الأخبار، في فضائل الأئمة الأطهار.

القاضي أبو حنيفة، النعمان بن محمد المغربي. تحقيق: محمد الحسيني الجلاي. ط. الثانية. مؤسسة النشر الإسلامي. قم — إيران (١٤١٤هـ).

٢٦٦. الشريف الرضي حياته ودراسة شعره.

الدكتور عبد الفتاح الحلو. ط. هجر للطباعة والنشر. القاهرة — (١٤٠٦هـ).

٢٦٧. الشريف الرضي، دراسة في عصره وآدابه.

حسين محمود أبو عليوي. ط. الأولى. مؤسسة الوفاء. بيروت — لبنان (١٤٠٦هـ).

٢٦٨. الشعور بالعمور.

صلاح الدين بن خليل الصفدي. ط. الأولى، ت. عبد الرزاق حسين. دار عمار، عمان الأردن (١٤٠٩هـ).

٢٦٩. الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب.

يوسف بن أحمد البحراني. ط. الأولى. تحقيق: مهدي الرجائي. مطبعة أمير. قم — إيران (١٤١٩هـ).

٢٧٠. شواهد التزليل، لقواعد التفضيل.

عبيد الله بن أحمد، الحاكم الحسكاني. تحقيق: محمد باقر المحمودي. ط. الأولى. مجمع إحياء الثقافة. طهران — إيران (١٤١١هـ).

٢٧١. الشواهد المكية في مداحض حجج الخيالات المدنية.

نور الدين علي بن علي الموسوي العاملي. مطبوع بحاشية الفوائد المدنية. تحقيق: رحمة الله الرحمتي الأراكي. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم — إيران (١٤٢٤هـ).

٢٧٢. الشيخ الكليني البغدادي، وكتابه الكافي.

ثامر هاشم حبيب العميدي. ط. الأولى. مكتب الإعلام الإسلامي. قم — إيران (١٤١٤هـ).

٢٧٣. الشيخية، نشأتها وتطورها، ومصادر دراستها.

محمد حسن آل طالقاني. ط. الأولى. دار الآمال للمطبوعات. بيروت-لبنان (١٤٢٠هـ).

٢٧٤. الشيعة الاثنا عشرية، ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم.

محمد محمد إبراهيم العسال. ط. الأولى. مؤسسة منصور للطباعة و التوزيع. (١٤٢٧هـ).

٢٧٥. الشيعة في الميزان.

محمد جواد مغنية. ط. الرابعة. دار التعارف للمطبوعات. بيروت-لبنان (١٣٩٩هـ).

٢٧٦. الشيعة وفنون الإسلام

السيد حسن الصدر. لا يوجد بيانات نشر.

٢٧٧. الشيعة والقرآن

إحسان إلهي ظهير. ط. الثالثة. إدارة ترجمان السنة. لاهور-باكستان (١٤٠٣هـ).

٢٧٨. صب العذاب على من سب الأصحاب.

محمود شكري الآلوسي. تحقيق: عبدالله البخاري. ط. الأولى. مكتبة أضواء السلف. السعودية-الرياض (١٣١٧هـ).

٢٧٩. صبح الأعشى في صناعة الإنشا.

أحمد بن علي الفزاري القلقشندي. تحقيق: عبدالقادر زكار. نشر/ وزارة الثقافة السورية. دمشق (١٩٨١م).

٢٨٠. الصحابة.

علي الحسيني الميلاني. ط. الأولى. مركز الأبحاث العقائدية. قم-إيران (١٤٢١هـ).

٢٨١. صحيح الكافي.

محمد باقر البهبودي. طبعت سنة (١٤٠١هـ)، وليس عليها بيانات نشر.

٢٨٢. الصحيفة السجادية.

منسوبة لعلبي بن الحسين زين العابدين. بتقديم/ محمد باقر الصدر. ط. الأولى. مؤسسة أهل البيت. بيروت-لبنان (١٤٠٨هـ).

٢٨٣. الصراط المستقيم لمستحق التقديم.

- علي بن يونس البياضي. تحقيق: باقر البهودي. المكتبة الرضوية لإحياء الآثار الجعفرية.
٢٨٤. صفات الشيعة.
- محمد بن علي، ابن بابويه القمي. الناشر: كانون انتشارات عابدي. طهران-إيران.
٢٨٥. الصفويون والدولة العثمانية.
- علي بن حسن عطر جي. بتقديم/ محمد بن حسن عطر جي. ط. الأولى (١٤١٤هـ).
٢٨٦. الصوارم المهرقة في جواب الصواعق المحرقة.
- نور الله التستري. تحقيق: جلال الدين المحدث. مطبعة نهضت. طهران (١٣٦٧هـ)
٢٨٧. الصلاة خير من النوم، حقيقة أم اتهام.
- علاء الدين البصير. ط. الأولى. مطبعة الميثاق. بغداد (٢٠٠٢م).
٢٨٨. صيانة القرآن عن التحريف.
- محمد هادي معرفة. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٨هـ).
٢٨٩. الضعفاء الكبير.
- محمد بن عمر بن موسى، أبو جعفر العقيلي. ط. الأولى. تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. دار
المكتبة العلمية. بيروت-لبنان (١٤٠٤هـ).
٢٩٠. الضعفاء والمتروكون.
- أحمد بن شعيب النسائي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط. الأولى. دار الوعي الإسلامي.
سوريا-حلب (١٣٩٦هـ).
٢٩١. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.
- محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار النشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
٢٩٢. طبقات أعلام الشيعة.
- آغا بزرك الطهراني. تحقيق: علي نقى متزوي. ط. الثانية. مؤسسة إسماعيليان.
٢٩٣. طبقات الحنابلة.
- محمد بن الحسين بن خلف الفراء، ابن أبي يعلى. دار المعرفة. بيروت-لبنان.
٢٩٤. طبقات الشافعية.
- أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة. تحقيق: الحافظ عبد العليم خان. ط. الأولى. عالم

الكتب. بيروت-لبنان (١٤٠٧هـ).

٢٩٥. طبقات الشافعية الكبرى.

عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين السبكي. تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي. نشر دار إحياء الكتب العربية.

٢٩٦. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها.

عبدالله بن محمد بن جعفر، أبو الشيخ الأصبهاني. ط. الأولى. تحقيق: عبدالغفور البلوشي. دار الرسالة. بيروت-لبنان (١٤١٢هـ).

٢٩٧. طبقات المفسرين.

عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: علي محمد عمر. ط. الأولى، مكتبة وهبة. القاهرة-مصر (١٣٩٦هـ).

٢٩٨. طبقات المفسرين.

أحمد بن محمد الداودي. ط. الأولى، تحقيق: سليمان بن صالح الخزيم. نشر مكتبة العلوم والحكم. الرياض — السعودية (١٤١٧هـ).

٢٩٩. الطبقات الكبرى.

محمد بن سعد بن منيع الزهري. تحقيق: إحسان عباس. الطبعة الأولى. دار صادر. بيروت-لبنان (١٩٦٨م).

٣٠٠. طبيعة الخلاف بين الأصوليين والأخباريين.

وهو جزء من كتاب (منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين)، لعبدالله بن صالح السماهيجي. قام بإخراجه المستشرق أندرو. ج. نيومان. مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية. المجلد (٥٥) سنة ١٩٩٢م.

٣٠١. طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال.

علي أصغر بن محمد شفيع الجابلق البروجردي. ط. الأولى. تحقيق: مهدي الرجائي. نشر. مكتبة (آية الله العظمى) المرعشي. قم-إيران (١٤١٠هـ).

٣٠٢. الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف.

علي بن موسى بن جعفر بن طاووس. ط. الخيام، قم-إيران (١٣٩٩هـ).

٣٠٣. الطريقة الصفوية ورواسيها في العراق المعاصر.

د. مصطفى كامل الشبي. ط. الأولى. مكتبة النهضة. بغداد (١٣٨٦هـ).

٣٠٤. العالم الإسلامي في العصر العباسي.

د. حسن أحمد محمود. د. أحمد إبراهيم الشريف. ط. الخامسة. دار الفكر العربي. القاهرة.

٣٠٥. عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى.

مرتضى العسكري. ط. الأولى. نشر المجمع العلمي الإسلامي. قم-إيران (١٤١٧هـ).

٣٠٦. العبر في خبر من غير.

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: محمد صلاح الدين المنجد. ط. الثانية. مطبعة حكومة الكويت. الكويت (١٩٨٤م).

٣٠٧. العثمانية.

عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق: عبدالسلام هارون. دار الكتاب العربي. مصر.

٣٠٨. عدة الرجال.

محسن بن الحسن الحسيني الأعرجي الكاظمي. ط. الأولى. مؤسسة الهداية لإحياء التراث. قم-إيران (١٤١٥هـ).

٣٠٩. العدد القوية، لدفع المخاوف اليومية.

علي بن يوسف، أبو الحسن ابن المطهر الحلي. تحقيق: مهدي الرجائي. ط. الأولى. مكتبة آية الله المرعشي. (١٤٠٨هـ).

٣١٠. العدة في أصول الفقه.

محمد بن الحسن الطوسي. تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي. ط. الأولى. مطبعة ستارة — قم-إيران (١٤١٧هـ).

٣١١. العصمة في الفكر الإسلامي.

حسن حميد عبيد الغرباوي. ط. الأولى. دار طيبة (١٤٢٨هـ).

٣١٢. عقائد الإمامية.

محمد رضا المظفر. تحقيق: حامد حفي داود. انتشارات أنصاريان. قم-إيران.

٣١٣. علل الشرائع.

محمد بن علي بن بابويه القمي. تقديم: محمد صادق بحر العلوم. المكتبة الحيدرية. النجف - العراق (١٣٨٥هـ).

٣١٤. العلماء أسوة وقدوة.

محمد تقي الشيرازي الحسيني. ط. الأولى (١٤١٦هـ).

٣١٥. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب.

أحمد بن علي الحسيني، جمال الدين ابن عنبه. تحقيق: محمد حسن آل الطالقاني. ط. الثانية. المطبعة الحيدرية - النجف (١٣٨٠هـ).

عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار.

يحيى بن الحسن بن الحسين، ابن البطريق الحلبي. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين. قم - إيران (١٤٠٧هـ).

٣١٦. عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة.

عبدالعزیز بن محمد فارح. ط. الأولى. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف (١٤٢٥هـ).

٣١٧. العواصم والقواصم.

محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني. ط. الأولى. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت - لبنان (١٤١٢هـ).

٣١٨. علم الدراية.

حسين المؤيد. دار التفسير. ط. الثانية. شريعت. قم - إيران (١٤٢٣هـ).

٣١٩. علم الرجال ، نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع.

محمد بن مطر الزهراني. ط. الأولى. مكتبة دار المنهاج. الرياض - السعودية (١٤٢٧هـ).

٣٢٠. العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ.

صالح بن مهدي المقبل. مصر (١٣٣٨هـ).

علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح.

٣٢١. عوائد الأيام.

أحمد بن محمد مهدي النراقي. ط. الأولى. مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية (١٤١٧هـ).

٣٢٢. عيون أخبار الرضى.

محمد بن علي بن بابويه القمي. أبو جعفر الصدوق. تحقيق: حسين الأعلمي. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت-لبنان (١٤٠٤هـ).

٣٢٣. عيون الأنباء في طبقات الأطباء.

أحمد بن القاسم، ابن أبي أصيبعة. تحقيق: نزار رضا. مكتبة الحياة. بيروت-لبنان.

٣٢٤. غاية المرام، وحجة الخصام، في تعيين الإمام، من طريق الخاص والعام.

هاشم البحراني التوبلي. تحقيق: علي عاشور.

٣٢٥. الغدير.

عبدالحسين الأميني النجفي. ط. الرابعة. دار الكتاب العربي. بيروت-لبنان (١٣٩٧هـ).

٣٢٦. غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام.

أبو القاسم بن محمد حسن القمي. تحقيق: عباس تبريزيان. ط. الأولى. مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي. إيران (١٤١٧هـ).

٣٢٧. غنية التروع إلى علمي الأصول والفروع.

حمزة بن علي، ابن زهرة الحلبي. تحقيق: إبراهيم البهادري. ط. الأولى. مؤسسة الإمام الصادق. قم-إيران (١٤١٧هـ).

٣٢٨. الغيبة.

محمد بن الحسن الطوسي. تحقيق: عباد الله الطهراني. علي أحمد ناصح. ط. الأولى. مؤسسة المعارف الإسلامية. قم-إيران (١٤١١هـ).

٣٢٩. الغيبة.

محمد بن إبراهيم النعماني. تحقيق: فارس الحسون. ط. الأولى. منشورات أنوار الهدى. قم-إيران (١٤٢٢هـ).

٣٣٠. فائق المقال في الحديث والرجال.

أحمد بن عبد الرضا البصري. تحقيق/ غلا محسين قصيرية. ط. الأولى. مكتبة الداور، قم-

إيران (١٤١٠ هـ).

٣٣١. الفتاوى الكبرى.

أحمد بن عبدالحليم بن تيمية. ط. دار المعرفة. بتقديم حسنين محمد مخلوف. بيروت-لبنان.

٣٣٢. فتح الأبواب بين ذوي الألباب وبين رب الأرباب.

علي بن موسى بن جعفر، رضي الدين ابن طاووس. تحقيق: حامد الخفاف. ط. الأولى. مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. بيروت-لبنان (١٤٠٩ هـ).

٣٣٣. فتح الباري، بشرح صحيح البخاري.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محب الدين الخطيب. المطبعة السلفية. القاهرة.

٣٣٤. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث.

محمد بن عبدالرحمن السخاوي. تحقيق: علي حسين علي. ط. الأولى (١٤٠٧ هـ)، المطبعة السلفية، بنارس-الهند.

٣٣٥. فتوح مصر وأخبارها

عبد الرحمن بن عبد الله عبد الحكم بن أعين القرشي، أبو القاسم المصري. ط. الأولى. تحقيق: محمد الحجيري. دار الفكر. بيروت-لبنان (١٤١٦ هـ).

٣٣٦. الفتوح.

أحمد بن أعثم. تحقيق: علي شيري. ط. الأولى. دار الأضواء. بيروت-لبنان (١٤١١ هـ).

٣٣٧. فرائد الأصول.

مرتضى بن محمد أمين الأنصاري. تحقيق/ لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم! ط. الأولى. مجمع الفكر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٩ هـ).

٣٣٨. فرج المهموم في تاريخ علم النجوم.

علي بن موسى بن جعفر، رضي الدين ابن طاووس. نشر/ منشورات الرضي. قم-إيران (١٣٦٣ هـ.ش).

٣٣٩. فرحة الغري في تعيين قبر أمير المؤمنين علي عليه السلام.

عبدالكريم بن طاووس الحسني. تحقيق: تحسين آل بيب الموسوي. ط. الأولى. مركز الغدير للدراسات الإسلامية. (١٤١٩ هـ).

٣٤٠. فرق الشيعة.

الحسن بن موسى النوبختي. ط. دار الأضواء ، بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

٣٤١. الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية.

عبد القاهر بن طاهر البغدادي. ط. الثانية ، دار الآفاق الجديدة. بيروت-لبنان (١٩٧٧م).

٣٤٢. فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب.

طبعة حجرية. إيران. (١٢٩٨هـ).

٣٤٣. فصل القضا في الكتاب المشتهر بفقهاء الرضا.

حسن الصدر. مطبوع ضمن مجموع بعنوان (الرسائل الأربعة عشرة) بتحقيق/رضا الاستادي.

ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٥هـ).

٣٤٤. الفصل في الملل والأهواء والنحل.

علي بن أحمد بن سعيد، أبو محمد ابن حزم الظاهري الأندلسي. دار النشر: مكتبة الخانجي. القاهرة-مصر.

٣٤٥. الفصول الغروية في الأصول الفقهية.

محمد حسين الحائري. دار إحياء العلوم الإسلامية. قم-إيران (١٤٠٤هـ).

٣٤٦. الفصول المختارة.

علي بن الحسين الموسوي، الشريف المرتضى. تحقيق: نور الدين جعفریان الأصبهاني وآخرين.

ط. الثانية. دار المفيد للطباعة والنشر. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

٣٤٧. الفصول المهمة في تأليف الأئمة.

عبد الحسين شرف الدين الموسوي. ط. الأولى. قسم الإعلام الخارجي لمؤسسة البعثة.

٣٤٨. الفصول المهمة في أصول الأئمة.

محمد بن الحسن ، الحر العاملي. ط. الأولى. تحقيق: محمد بن محمد القائيني. مؤسسة معارف

إسلامي. قم-إيران (١٤١٨هـ).

٣٤٩. الفصول المهمة في معرفة الأئمة.

علي بن محمد بن أحمد المالكي، ابن الصباغ المكي. ط. الأولى تحقيق: سامي الغريزي. دار

الحديث. قم-إيران (١٤٢٢هـ).

٣٥٠. فضائح الباطنية.

محمد بن محمد الغزالي تحقيق / عبدالرحمن بدوي. ط. دار الكتب الثقافية-الكويت.

٣٥١. الفضائل.

شاذان بن جبرئيل القمي. المطبعة الحيدرية. النجف-العراق (١٣٨١هـ).

٣٥٢. فضائل الأشهر الثلاثة.

محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي. تحقيق: ميرزا غلام رضا عرفانيان. ط. الثانية. دار المحجة البيضاء. بيروت-لبنان (١٤١٢هـ).

٣٥٣. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة.

عبدالحبار بن أحمد الهمداني. تحقيق: فؤاد سيد. الدار التونسية للنشر.

٣٥٤. الفقه.

محمد تقي الشيرازي الحسيني. ط. الثانية. دار العلوم. بيروت-لبنان (١٤٠٧هـ).

٣٥٥. الفقيه والدولة، الفكر السياسي الشيعي.

حيدر إبراهيم. ط. الأولى. دار الكنوز الأدبية. بيروت-لبنان (١٩٩٨هـ).

٣٥٦. الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية.

علي حسن الجابري. ط. الأولى. دار إحياء التراث. قم-إيران (١٩٧٧م).

٣٥٧. فهرس الفهارس.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد شكور محمود. ط. الأولى. مؤسسة الرسالة. بيروت-السعودية (١٤١٨هـ).

٣٥٨. فهرست منتخب الدين.

منتجب الدين علي بن بابويه الرازي. تحقيق: سيد جلال الدين. نشر مكتبة المرعشي النجفي. إيران- قم.

٣٥٩. الفهرست.

لحمد بن إسحاق ابن النديم. دار المعرفة. بيروت-لبنان (١٣٩٨هـ).

٣٦٠. فوائد الأصول.

محمد علي الكاظمي الخراساني. تحقيق: رحمة الله الأراكي. مؤسسة النشر التابعة لجامعة المدرسين بقم-إيران (١٤٠٦هـ).

٣٦١. الفوائد الرجالية.

مهدي الكجوري الشيرازي. تحقيق: محمد كاظم رحمان ستايش. دار الحديث. قم-إيران (١٤٢٤هـ).

الفوائد الرجالية = رجال بحر العلوم

محمد مهدي بحر العلوم. تحقيق/ محمد صادق بحر العلوم، و حسين بحر العلوم. ط. الأولى. مكتبة الصادق-إيران (١٣٦٣هـ.ش).

٣٦٢. الفوائد الطوسية.

محمد بن الحسن، الحر العاملي.

٣٦٣. الفوائد المدنية.

محمد أمين بن محمد شريف الأسترآبادي. تحقيق: رحمة الله الرحمتي الأراكي. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين. قم-إيران (١٤٢٤هـ).

٣٦٤. فلاح السائل.

علي بن موسى بن طاووس. مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي حوزة. قم-إيران.

٣٦٥. الفيض القدسي في ترجمة العلامة المجلسي.

الميرزا حسين النوري الطبرسي. مطبوع ضمن بحار الأنوار للمجلسي. أول المجلد (١٠٢).

٣٦٦. قاعدة لا ضرر ولا ضرار ، للسيستاني.

تقرير بحث المرجع علي السيستاني. مطبعة مهر، قم-إيران (١٤١٤هـ).

٣٦٧. قاطعة اللجاج في تحقيق حل الخراج = الخراجيات.

علي بن عبد العالي الكركي. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم-إيران (١٤١٣هـ).

٣٦٨. قاموس الرجال.

محمد تقي التستري. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٩هـ).

٣٦٩. القاموس المحيط، والقابوس الوسيط، لما ذهب من كلام العرب شماميط.
محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. ط. الثالثة، بإشراف/محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة.
بيروت-لبنان (١٤١٣هـ).
٣٧٠. القرآن مصون عن التحريف.
لطف الله الصافي. ضمن مجموع رسائل للمؤلف ليس عليها بيانات نشر.
٣٧١. القرآن وروايات المدرستين.
مرتضى العسكري. ط. دانشگده أصول الدين. قم-إيران (١٤١٦هـ).
٣٧٢. القضاء في الفقه الإسلامي.
كاظم الحائري. ط. الأولى. مجمع الفكر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٥هـ).
٣٧٣. قواطع الأدلة في الأصول.
منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، أبو المظفر. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل.
ط. دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٨هـ).
٣٧٤. قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث.
محمد جمال الدين القاسمي. دار إحياء السنة النبوية. ط. الأولى (١٣٩٩هـ).
٣٧٥. قواعد الحديث.
محيي الدين الموسوي الغريفي. ط. الثانية. دار الأضواء. بيروت — لبنان.
٣٧٦. قواعد العقائد.
محمد بن محمد بن الحسن، النصير الطوسي. ط. الثانية. ملحقة بتلخيص المحصل. دار الأضواء.
بيروت-لبنان (١٤٠٥هـ).
٣٧٧. كامل الزيارات.
جعفر بن محمد بن قولويه. أبو القاسم القمي. تحقيق: الشيخ جواد القيومي. ط. الأولى. مؤسسة
النشر الإسلامي (١٤١٧هـ).
٣٧٨. الكامل في التاريخ.
علي بن أبي الكرم الشيباني، عز الدين ابن الأثير. تحقيق: عبدالله القاضي. ط. الثانية. دار
الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٤١٥هـ).

٣٧٩. الكامل في الضعفاء.

عبدالله بن عدي بن عبدالله، أبو أحمد الجرجاني. ط. الثالثة. تحقيق: يحيى مختار غزاوي. دار الفكر. بيروت-لبنان (١٤٠٩هـ).

٣٨٠. كتاب الصوم.

أبو القاسم الخوئي. تقارير على مستند العروة الوثقى جمعها مرتضى البروجردى. المطبعة العلمية. قم-إيران (١٣٦٤هـ.ش).

٣٨١. كتاب الحج.

محمد رضا الكلبيكاني. تقارير جمعها أحمد الصابري الهمداني. ط. الأولى. مطبعة الخيام. قم-إيران (١٤٠٠هـ).

٣٨٢. كتاب سليم بن قيس الهلالي.

سليم بن قيس الهلالي. تحقيق: محمد باقر الزنجاني. ط. الأولى. مطبعة الهادي. قم-إيران (١٤٢٠هـ).

٣٨٣. كتاب الصلاة.

أبو القاسم الخوئي. تقارير على مستند العروة الوثقى جمعها الميرزا علي الغروي التبريزي. ط. الثالثة. دار الهادي-قم-إيران (١٤١٠هـ).

٣٨٤. كتاب الطهارة.

روح الله الخميني، مطبعة مهر. قم-إيران (١٤١٠هـ).

٣٨٥. كتاب الطهارة الأول.

محمد رضا الموسوي الكلبيكاني. دار القرآن الكريم. قم-إيران.

٣٨٦. كتاب الطهارة.

مرتضى الأنصاري. ط. الأولى. مؤسسة الهادي. قم-إيران (١٤١٥هـ).

٣٨٧. كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة وكيفية مذهبهم وبيان اعتقادهم.

محمد بن مالك الحمادي اليماني. محمد بن عثمان الخشت. مكتبة الساعي (١٤١٨هـ).

٣٨٨. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام.

عبدالعزیز بن أحمد البخاري، علاء الدين. تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر. دار الكتب

العلمية، بيروت (١٤١٨هـ).

٣٨٩. كشف الحقائق.

علي آل محسن. ط. الثالثة. دار الميزان. بيروت-لبنان (١٤١٩هـ).

٣٩٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.

ملا كاتب جلبي مصطفى بن عبدالله الرومي، المعروف بحاجي خليفة. ط. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان (١٤١٣هـ).

٣٩١. كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء.

جعفر كاشف الغطاء. انتشارات مهدي. أصفهان-إيران.

٣٩٢. كشف الغمة في معرفة الأئمة.

علي بن عيسى بن أبي الفتح الإريلي. ط. الثانية. دار الأضواء. بيروت-لبنان (١٤٠٥هـ).

٣٩٣. كشف اللثام عن قواعد الأحكام.

محمد بن الحسن الأصفهاني، الفاضل الهندي. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٦هـ).

٣٩٤. كشف المحجة لثمره المهجة.

علي بن موسى بن طاووس. المطبعة الحيدرية. العراق-النجف (١٣٧٠هـ).

٣٩٥. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (تحقيق الآملي).

الحسن بن يوسف، ابن المطهر الحلبي. تحقيق: آية الله حسن زاده الآملي. ط. السابعة. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٧هـ).

٣٩٦. كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين.

الحسن بن يوسف، ابن المطهر الحلبي، تحقيق: حسين الدركاهي. ط. الأولى (١٤١١هـ).

٣٩٧. الكشكول.

يوسف بن أحمد البحراني. مكتبة نينوى الحديثة. طهران-إيران.

٣٩٨. كفاية الأحكام.

محمد باقر السبزواري. ط. الأولى. تحقيق: مرتضى الواعظي. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-

إيران (١٤٢٣هـ).

٣٩٩. كفاية الأصول.

محمد كاظم الخراساني. ط. الأولى. مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث. قم-إيران (١٤٠٩هـ).

٤٠٠. الكفاية في علم الرواية.

أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي. تحقيق: أبي عبد الله السيوري، وإبراهيم حمدي. المكتبة العلمية. المدينة المنورة-السعودية.

٤٠١. كثر الفوائد.

علي بن محمد بن عثمان الكراكي. مكتبة المصطفوي. قم-إيران (١٣٦٩هـ.ش).

٤٠٢. الكليات.

أيوب من موسى، أبو البقاء الكفوي. تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري. ط. الثانية. مؤسسة الرسالة. بيروت-لبنان (١٤١٩هـ).

٤٠٣. الكليني والكافي.

عبدالرسول الغفار. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم. إيران (١٤١٦هـ).

٤٠٤. الكليني والكافي.

عبدالرسول الغفار. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٦هـ).

٤٠٥. كمال الدين وتمام النعمة.

محمد بن علي بن بابويه القمي. تحقيق: علي أكبر الغفاري. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤٠٥هـ).

٤٠٦. الكنى والأسماء.

مسلم بن الحجاج النيسابوري. بعناية/مطاع الطرايشي. ط. الأولى. دار الفكر. دمشق-سوريا (١٤٠٤هـ).

٤٠٧. الكنى والألقاب.

عباس القمي. طبع بتقديم محمد هادي الأميني. مكتبة الصدر - طهران.

٤٠٨. لسان العرب.

محمد بن مكرم، جمال الدين ابن منظور الإفريقي. ط. دار صادر — بيروت.

٤٠٩. لسان الميزان.

أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني. ط. الثالثة. مصورة عن طبعة حيدر آباد. نشر مؤسسة الأعلمي. بيروت-لبنان (١٤٠٦هـ).

٤١٠. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث.

علي الوردي. ط. الأولى. انتشارات الشريف الرضي. قم-إيران (١٣٧١هـ).

٤١١. لمحة في أصول الحديث.

محمد أديب الصالح. ط. السادسة، المكتب الإسلامي. بيروت-لبنان (١٤١٨هـ).

٤١٢. لؤلؤة البحرين في الإجازة لقري العنين.

يوسف بن أحمد البحراني. تحقيق: صادق بحر العلوم. مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر.

٤١٣. اللباب في تهذيب الأنساب.

علي بن محمد الشيباني ابن الأثير الجزري. دار صادر. بيروت-لبنان (١٤٠٠هـ).

٤١٤. مبادئ الوصول إلى علم الأصول.

الحسن بن يوسف، ابن المطهر الحلي. تحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال. ط. الثالثة. مكتب الإعلام الإسلامي. إيران (١٤٠٤هـ).

٤١٥. المبسوط.

محمد بن الحسن الطوسي، أبو جعفر. تحقيق: محمد تقي الكشفي. المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية، إيران (١٣٨٧هـ).

٤١٦. المتفق والمفترق.

أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي. تحقيق: محمد صادق الحامدي. ط. الأولى. دار القادري. دمشق-سوريا. (١٤١٧هـ).

٤١٧. المجازات النبوية.

محمد بن الحسين الموسوي. تحقيق: طه محمد الزيتي. نشر مكتبة بصيرتي. قم — إيران.

٤١٨. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين.

أبو حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

٤١٩. مجمع البيان في تفسير القرآن.

الفضل بن الحسن الطبرسي. ط. الأولى. مؤسسة الأعلمي. بيروت-لبنان (١٤١٥هـ).

٤٢٠. مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان.

أحمد بن محمد الأردبيلي. تحقيق: مجتبي العراقي وآخرين. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١١هـ).

٤٢١. المجموع شرح المذهب.

محي الدين يحيى بن شرف النووي. نشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٧م.

٤٢٢. مجموع الفتاوى.

أحمد بن عبدالحليم بن تيمية. جمع الشيخ/ محمد بن قاسم. نشر دار الإفتاء السعودية.

٤٢٣. المحاسن.

أحمد بن محمد بن خالد البرقي. تحقيق: جلال الدين الحسيني. دار الكتب الإسلامية.

طهران-إيران (١٣٧٠هـ).

٤٢٤. المحاسن النفسانية في الأجوبة الخراسانية.

حسين بن محمد آل عصفور. راجعه/ د. حبيب عبدالكريم المرتضى. ط. الأولى. دار المشرق

العربي (١٣٩٩هـ)

٤٢٥. المحدث الفاصل.

الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب. ط. الثالثة. دار الفكر

(١٤٠٤هـ).

٤٢٦. محاضرات في الإلهيات.

جعفر السبحاني. مؤسسة الإمام الصادق. قم-إيران.

٤٢٧. المخرر في الحديث.

محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي. تحقيق: يوسف المرعشلي وآخرين. ط. الأولى. دار

المعرفة. بيروت-لبنان (١٤١٥هـ).

٤٢٨. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين.

محمد بن عمر، فخر الدين الرازي. تحقيق: د. حسين آتاي. ط. الأولى (١٤١١هـ)، مكتبة دار التراث. مصر-القاهرة.

٤٢٩. الحصول من علم أصول الفقه.

محمد بن عمر بن الحسين الرازي. تحقيق: طه جابر العلواني. ط. الأولى. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية — الرياض (١٤٠٠هـ).

المحكم والمتشابهة = الآيات الناسخة والمنسوخة.

٤٣٠. مختار الصحاح.

محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. تحقيق: محمود خاطر. مكتبة لبنان ناشرون-بيروت-لبنان (١٤١٥هـ).

٤٣١. مختصر تاريخ دولة آل سلجوق.

محمد بن محمد بن حامد الأصفهاني. عماد الدين الكاتب. اختصار الفتح بن علي الأصفهاني. ط. الأولى. مطبعة الموسوعات. مصر (١٣١٨هـ).

٤٣٢. مختلف الشيعة.

الحسن بن يوسف الحلبي. ط. الثانية. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٣هـ).

٤٣٣. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام.

محمد بن علي العاملي. ط. الأولى. نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. قم-إيران (١٤١٠هـ).

٤٣٤. مدخل التفسير.

محمد فاضل اللكراني. مطبعة الحيدري. طهران-إيران (١٣٩٦هـ).

٤٣٥. المدخل إلى كتاب الإكليل.

محمد بن عبد الله، ابن البيع، الحاكم النيسابوري. تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد. دار الدعوة. الإسكندرية.

٤٣٦. مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار.

أبو الحسن الشريف بن محمد طاهر الفتوي العاملي. لا يوجد عليها بيانات الناشر.

٤٣٧. مرآة الكتب.

علي بن موسى بن محمد شفيع التبريزي. تحقيق: محمد علي الحائري. ط. الأولى. مكتبة المرعشي العامة. قم-إيران (١٤١٤هـ).

٤٣٨. المراجعات.

عبدالحسين شرف الدين. تحقيق: حسين الراضي. ط. الثانية. (١٤٠٢هـ).

٤٣٩. المسائل الحائريات.

محمد بن الحسن الطوسي. ضمن مجموع الرسائل العشر. نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم — إيران.

٤٤٠. المسائل السروية.

محمد بن محمد بن النعمان المفيد. تحقيق: صائب عبد الحميد. ط. الثانية. دار المفيد للطباعة والنشر. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

٤٤١. المسائل الصاغانية.

محمد بن محمد بن النعمان، الشيخ المفيد. تحقيق: السيد محمد القاضي. ط. الثانية. دار المفيد للطباعة والنشر. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

٤٤٢. المسائل العكبيرة.

محمد بن محمد بن النعمان المفيد. تحقيق: علي أكبر الإلهي الخراساني. ط. الثانية. دار المفيد للطباعة و النشر. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام.

زين الدين بن علي العاملي. ط. الأولى. مؤسسة المعارف الإسلامية. قم-إيران (١٤١٣هـ).

٤٤٣. المسالك و الممالك.

عبيدالله بن عبدالله بن خرداذبه. مصورة عن طبعة (لیدن ١٨٨٦م). نشر دار صادر. بيروت-لبنان.

٤٤٤. مستدرک سفينة البحار.

علي النمازي الشاهرودي. تحقيق: حسن بن علي النمازي. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران

(١٤١٩هـ).

٤٤٥. مستدرك الوسائل، ومستنبط المسائل.

حسين النوري الطبرسي. ط. الأولى ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. بيروت-لبنان (١٤٠٨هـ).

٤٤٦. المستدرك على الصحيحين.

محمد بن عبد الله، الحاكم النيسابوري. نشرة مصورة عن طبعة حيدر آباد. بإشراف د. عبدالرحمن المرعشلي. دار المعرفة . بيروت-لبنان.

٤٤٧. مستدركات في علم الرجال.

علي النمازي الشاهرودي. ط. الأولى. مطبعة شفق. طهران-إيران (١٤١٢هـ).

٤٤٨. مستطرفات السرائر.

محمد بن إدريس الحلبي. ط. الثانية. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١١هـ).

٤٤٩. مستمسك العروة الوثقى.

محسن الحكيم. نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي. قم-إيران (١٤٠٤هـ).

٤٥٠. مستند الشيعة.

أحمد بن محمد مهدي النراقي. ط. الأولى. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. قم-إيران (١٤١٧هـ).

٤٥١. المسح على الرجلين.

محمد بن محمد بن النعمان المفيد. تحقيق: مهدي النجفي. ط. الثانية. مؤسسة دار المفيد للطباعة و النشر. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

٤٥٢. المسلك في أصول الدين.

جعفر بن الحسن، أبو القاسم المحقق الحلبي. تحقيق: رضا الأستاذي. ط. الثانية. مجمع البحوث الإسلامية. مشهد — إيران (١٤٢١هـ).

٤٥٣. مشارق الشموس.

حسين بن جمال الدين محمد الخوانساري. ط. مؤسسة آل البيت — عليهم السلام — لإحياء التراث. طبعة حجرية.

٤٥٤. مشارق الشموس الدرية، في أحقية مذهب الأخبارية.

عدنان بن علوي آل عبد الجبار البحراني. ط. الأولى. المكتبة العدنانية. البحرين (١٤٠٦ هـ).

٤٥٥. مشتبه النسبة.

عبدالغني بن سعيد الأزدي. ط. الحجرية الأولى. بعناية: محمد محيي الدين الجعفري الزيني.

٤٥٦. مشرق الشمسيين وإكسير السعادتين.

لبهاء الدين العاملي. نشر مكتبة بصيرتي. قم — إيران.

٤٥٧. المشروطة والمستبدة.

رشيد خيون. ط. الأولى. معهد الدراسات الاستراتيجية. بغداد/بيروت (٢٠٠٦ م).

٤٥٨. مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين.

محمد عبدالحسن محسن الغراوي. ط. الأولى. مكتب الإعلام الإسلامي. قم-إيران.

٤٥٩. مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عن الإمامية الاثني عشرية.

إيمان صالح العلواني. ط. الأولى. دار التدمرية. الرياض-السعودية (١٤٢٩ هـ).

٤٦٠. مصباح الأصول.

تقرير بحث أبو القاسم الخوئي، محمد سرور البهسودي. ط. الخامسة. مكتبة الداوري. قم-

إيران (١٤١٧ هـ).

٤٦١. مصباح الفقاهة.

تقارير أبحاث أبي القاسم الخوئي. للميرزا محمد علي التوحيدي. مؤسسة نشر الفقاهة. إيران

(١٤٢٠ هـ)

٤٦٢. مصباح الفقيه.

آقا رضا الهمداني. مكتبة النجاح. طهران-إيران.

٤٦٣. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي.

أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي. نشر المكتبة العلمية. بيروت-لبنان.

٤٦٤. مصفى المقال في مصنفى علم الرجال.

آقا بزرگ الطهراني. ط. الثانية. دار العلوم للتحقيق، بيروت-لبنان (١٤٠٨ هـ).

٤٦٥. المصنف.

عبدالرزاق بن همام الصنعاني. ط. الثانية. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. المكتب الإسلامي. بيروت-لبنان (١٤٠٣هـ).

٤٦٦. المصنف في الأحاديث والآثار.

عبدالله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط. الأولى. مكتبة الرشد. الرياض-السعودية (١٤٠٩هـ).

٤٦٧. معارج الأصول.

جعفر بن الحسن الهذلي، أبو القاسم الحلبي. تحقيق: محمد حسين الرضوي. ط. الأولى. ٤٦٨. المعارف.

عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. تحقيق: ثروت عكاشة. ط. دار المعارف. القاهرة. ٤٦٩. معاني الأخبار.

محمد بن علي، أبو جعفر الصدوق. تحقيق: علي أكبر الغفاري. ط. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين. قم-إيران. (١٣٧٩هـ).

٤٧٠. معالم العلماء.

محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني. قم-إيران.

٤٧١. معالم المدرستين.

مرتضى العسكري. مؤسسة النعمان للطباعة والنشر. بيروت-لبنان (١٤١٠هـ).

٤٧٢. المعالم الجديدة للأصول.

محمد باقر الصدر. ط. الثانية. مطبعة النعمان. النجف-العراق (١٣٩٥هـ).

٤٧٣. المعالم الدينية في العقائد الإلهية.

يحيى بن حمزة بن علي الحسيني العلوي الطالبي. ط. الأولى. دار الفكر المعاصر. بيروت-لبنان (١٤٠٨هـ).

٤٧٤. المعبر في شرح المختصر.

جعفر بن الحسن، أبو القاسم المحقق الحلبي. تحقيق: جماعة بإشراف : ناصر مكارم شيرازي. مؤسسة سيد الشهداء. قم-إيران (١٣٦٤هـ. ش).

معجم ألفاظ الفقه الجعفري.

أحمد فتح الله. ط. الأولى. مطابع المدوخل. الدمام (١٤١٥هـ).

٤٧٥. معجم البلدان.

ياقوت بن عبد الله الحموي. ط. الأولى. دار الفكر — بيروت.

٤٧٦. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات رجال الحديث.

أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوئي. ط. الخامسة (١٤١٣هـ).

٤٧٧. معجم قبائل العرب.

عمر رضا كحالة. دار العلم للملايين. بيروت-لبنان (١٣٨٨هـ).

٤٧٨. معجم المطبوعات العربية في طهران.

عبد الجبار الرفاعي. ط. الأولى. وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي. إيران-طهران (١٤١٤هـ).

٤٧٩. معجم مقاييس اللغة.

أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام هارون. نشر اتحاد كتاب العرب (١٤٢٣هـ).

٤٨٠. معجم المؤلفين.

عمر رضا كحالة. مكتبة المثنى. بيروت-لبنان.

٤٨١. المعجم الوسيط.

إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار. ط. مجمع اللغة العربية.

٤٨٢. معرفة الحديث. تاريخ نشره وتدوينه وثقافته عند الشيعة الإمامية.

الشيخ محمد باقر البهبودي. مركز انتشارات علمي و فرهنگی. طهران-إيران.

٤٨٣. معرفة الصحابة.

أحمد بن عبد الله، أبو نعيم الأصبهاني. تحقيق: عادل العززي. ط. الأولى. دار الوطن. الرياض-

السعودية (١٤١٩هـ).

٤٨٤. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.

محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله الذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف وآخرين. ط.

الأولى. مؤسسة الرسالة. بيروت (١٤٠٤هـ).

٤٨٥. المعرفة والتاريخ

يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: أكرم ضياء العمري. ط. الأولى. مكتبة الدار.

المدينة النبوية - السعودية (١٤١٠ هـ).

٤٨٦. المعونة في الجدل.

إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، أبو إسحاق. تحقيق: علي بن عبدالمعزير العميري. ط. الأولى. جمعية إحياء التراث، الكويت (١٤٠٧ هـ).

٤٨٧. المعين في طبقات المحدثين.

محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله الذهبي. تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد. ط. الأولى. دار الفرقان. عمان - الأردن (١٤٠٤ هـ).

٤٨٨. المغني في الضعفاء.

محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله الذهبي. تحقيق: نور الدين عتر.

٤٨٩. مفاتيح الجنان.

عباس القمي. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت - لبنان.

٤٩٠. مفاهيم القرآن - العدل والإمامة.

جعفر السبحاني. ط. مؤسسة الإمام الصادق. قم - إيران (١٤٢٠ هـ).

٤٩١. مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلين.

علي بن إسماعيل، أبو الحسن الأشعري. تحقيق: هلموت ريتز. دار إحياء التراث العربي. بيروت - لبنان.

٤٩٢. مقالات الأصول.

آغا ضياء العراقي. تحقيق: مجتبي الموحدي، ومنذر الحكيم. ط. الأولى. مجمع الفكر الإسلامي. قم - إيران (١٤٢٠ هـ).

٤٩٣. مقباس الهداية في علم الرواية.

عبدالله المامقاني. طبعة ملحقة بالنسخة الحجرية من تنقيح المقال للمؤلف.

٤٩٤. مقتبس الأثر ومجدد ما اندثر.

للشيخ محمد حسين الأعلمي الحائري. ط. الأولى مطبعة حكمت. قم - إيران (١٣٧٤ هـ).

٤٩٥. مقدمة ابن الصلاح.

أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: د. نور الدين عتر. دار الفكر المعاصر.

بيروت-لبنان (١٣٩٧هـ).

٤٩٦. مقدمة ابن خلدون.

عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي. ط. دار الشعب.

٤٩٧. المقنع.

محمد بن علي بن بابويه القمي. مؤسسة الإمام الهادي. (١٤١٥هـ).

٤٩٨. المقنع في علوم الحديث.

عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، سراج الدين ابن الملقن. تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع. ط. الأولى. دار فواز للنشر. الأحساء-السعودية (١٤١٣هـ).

٤٩٩. المقنع في الغيبة.

علي بن الحسين الموسوي، الشريف المرتضى. تحقيق: محمد علي الحكيم. ط. الأولى. مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. بيروت-لبنان (١٤١٦هـ).

٥٠٠. المقنعة.

محمد بن محمد بن النعمان المفيد. مؤسسة النشر الإسلامي. ط. الثانية. قم-إيران (١٤١٠هـ).

٥٠١. المكاسب المحرمة.

روح الله الخميني. ط. الثالثة. مؤسسة إسماعيليان للطباعة. قم-إيران (١٤١٠هـ).

٥٠٢. الملل والنحل.

محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر الشهرستاني. ط. دار الفك. بيروت-لبنان.

٥٠٣. المنار المنيف في الصحيح والضعيف.

محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية. ط. الأولى. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. المكتب الإسلامي. دمشق-سوريا (١٣٩٠هـ).

٥٠٤. مناقب آل أبي طالب.

محمد بن علي بن شهر آشوب. ط. المطبعة الحيدرية. النجف-العراق (١٣٧٦هـ).

٥٠٥. منبع الحياة ، وحجية قول المجتهد من الأموات.

نعمة الله الجزائري. مطبوع بذييل كتاب الشهاب الثاقب في وجوب صلاة الجمعة العينية للفيض الكاشاني. نشر: دار الأعلمي. بيروت — لبنان.

٥٠٦. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم.

عبدالرحمن بن علي، ابن الجوزي. ط. الأولى ، دار صادر ، بيروت-لبنان (١٣٥٨هـ).

٥٠٧. منتقى الأصول.

محمد صادق الروحاني. وهي تقريراته على (كفاية الأصول) جمعها عبدالصاحب الحكيم. ط. الثانية. مطبعة الهادي (١٤١٦هـ).

٥٠٨. منتقى الجمال في الأحاديث الصحاح والحسان.

حسن بن زين الدين العاملي. ت. علي أكبر الغفاري. ط. الأولى ، مؤسسة النشر الإسلامي ، إيران — قم.

٥٠٩. منتهى المطلب في تحقيق المذهب.

الحسن بن يوسف الحلبي. ط. الأولى. مجمع البحوث الإسلامية. مشهد- إيران (١٤١٢هـ).

٥١٠. منتهى المطلب في تحقيق المذهب.

الحسن بن يوسف، ابن المطهر الحلبي. ط. حجرية.

٥١١. منتهى المقال في أحوال الرجال.

محمد بن إسماعيل المازندراني، أبو علي الحائري. ط. الأولى مؤسسة آل البيت — عليهم السلام- لإحياء التراث. قم- إيران (١٤١٦هـ).

٥١٢. المنحول في تعليقات الأصول.

محمد بن محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد. تحقيق: محمد حسن هيتو. ط. الثانية ، دار الفكر، دمشق (١٤٠٠هـ).

٥١٣. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية.

أحمد بن عبدالحليم بن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط. جامعة الإمام محمد بن سعود.

٥١٤. منهاج الكرامة في معرفة الإمامة.

الحسن بن يوسف، ابن المطهر الحلبي. تحقيق: عبد الرحيم مبارك. ط. الأولى. انتشارات تاسوعاء. قم- إيران (١٣٧٩هـ.ش).

٥١٥. منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين.

عبدالله بن صالح السماهيجي. نسخة خطية مصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة المرعشي. بمدينة

قم ، رقم (١٠١٨).

٥١٦. المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية.

جواد علي. منشورات الجمل.

٥١٧. المذهب.

عبدالعزیز بن نحریر، أبو القاسم ابن البرّاج الطرابلسي. ط. مؤسسة سيد الشهداء. بإشراف جعفر السبحاني (١٤٠٦هـ).

٥١٨. المذهب البارع في شرح المختصر النافع.

أحمد بن محمد بن فهد الحلي. تحقيق: مجتبی العراقي. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤٠٧هـ).

٥١٩. المؤلف والمختلف.

علي بن عمر الدارقطني. تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. ط. الأولى. دار الغرب الإسلامي. بيروت-لبنان (١٤٠٦هـ).

٥٢٠. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.

أحمد بن علي بن عبد القادر، تقي الدين المقرئ. دار صادر — بيروت.

٥٢١. موسوعة مؤلفي الإمامية.

إعداد: مجمع الفكر الإسلامي. ط. الأولى. مطبعة شريعت. قم-إيران (١٤٢٠هـ).

٥٢٢. الموسوعة الفقهية الميسرة.

محمد علي الأنصاري. ط. الأولى. مجمع الفكر الإسلامي (١٤٢٠هـ).

٥٢٣. الموطآت.

نذير حمدان. ط. الأولى. دار القلم. دمشق-سوريا (١٤١٢هـ).

٥٢٤. موقف الشيعة الإمامية من باقي فرق المسلمين.

عبدالمالك بن عبدالرحمن الشافعي. ط. الأولى. مكتبة الرضوان. البحيرة-مصر (١٤٢٦هـ).

٥٢٥. موسوعة الإمام المهدي.

محمد صادق الصدر. ط. الأولى. مؤسسة دار الكتاب الإسلامي. إيران (١٤٢٤هـ).

٥٢٦. المؤامرة الكبرى على مدرسة أهل البيت — قراءة من الداخل.

حسين الراضي عبدالله. دار المحجة البيضاء. ط. الأولى. بيروت-لبنان (١٤٢٩هـ).

٥٢٧. الموضوعات.

عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي. تحقيق/ عبدالرحمن محمد عثمان. ط. الثانية. دار الفكر. بيروت-لبنان (١٤٠٣هـ).

٥٢٨. الموضوعات في الآثار والأخبار.

هاشم معروف الحسيني. دار التعارف للمطبوعات. بيروت-لبنان (١٤١٧هـ).

٥٢٩. ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار.

محمد باقر المجلسي. تحقيق: مهدي الرجائي. ط. الأولى. نشر مكتبة آية الله المرعشي العامة. قم-إيران (١٤٠٦هـ).

٥٣٠. ميزان الاعتدال في أسماء الرجال.

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: محمد علي البجاوي. جار المعرفة. بيروت-لبنان.

٥٣١. الناصريات.

علي بن الحسين الموسوي، أبو القاسم المرتضى. نشر رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية. (١٤١٧هـ).

٥٣٢. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.

يوسف بن تغرى بردى. ط. وزارة الثقافة والإرشاد القومي — مصر.

٥٣٣. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق.

محمد بن عبدالله الإدريسي الحموي. ط. الأولى. عالم الكتب. بيروت-لبنان (١٤٠٩هـ).

٥٣٤. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام.

علي سامي النشار. ط. الثامنة. دار المعارف. القاهرة-مصر.

٥٣٥. نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي، التكون والصيرورة.

حيدر حب الله. ط. الأولى، دار الانتشار العربي. بيروت-لبنان (٢٠٠٦م).

٥٣٦. نفس الرحمن في فضائل سلمان.

حسين النوري الطبرسي. تحقيق: جواد القيومي. ط. مؤسسة الآفاق (١٤١١هـ).

٥٣٧. نقد الرجال.

مير مصطفى الحسيني التفريشي. ط. انتشارات الرسول المصطفى. قم.

٥٣٨. النكت الاعتقادية.

محمد بن محمد بن محمد بن النعمان المفيد. ط. الثانية. تحقيق: رضا المختاري. دار المفيد للطباعة والنشر. بيروت-لبنان (١٤١٤هـ).

٥٣٩. نهاية الأصول.

حسين الطباطبائي البروجردي. وهي أبحاثه التي قررها محمد حسين منتظري. ط. الأولى. قم-إيران (١٤١٥هـ).

٥٤٠. نهاية الأفكار.

آقا ضياء العراقي. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤٠٥هـ).

٥٤١. نهاية الدراية في شرح الكفاية

محمد حسين الغروي الأصفهاني. ط. الأولى. تحقيق: رمضان قلي زاده المازندراني. انتشارات سيد الشهداء. قم-إيران (١٣٧٤هـ.ش).

٥٤٢. نهاية الدراية في شرح الوجيزة.

حسن الصدر. تحقيق/ ماجد الغرباوي. مطبعة الاعتماد. قم-إيران.

٥٤٣. نهاية المرام في شرح مختصر شرائع الإسلام.

محمد بن علي العاملي. تحقيق: الحاج آغا مجتبى العراقي، وآخرين. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٣هـ).

٥٤٤. النهاية.

محمد بن الحسن الطوسي. ط. الثانية. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٠هـ).

٥٤٥. النهاية في غريب الحديث والأثر.

المبارك بن محمد بن الأثير الجزري. تحقيق: أحمد الزواوي، محمود الطناحي. المكتبة العلمية. بيروت-لبنان (١٣٩٩هـ).

٥٤٦. نهج الحق وكشف الصدق.

الحسن بن يوسف، ابن المطهر الحلي. تحقيق: عين الله (!) الحسيني الأرموي. دار الهجرة. قم-

إيران (١٤٢١هـ).

نور البراهين في أخبار الطاهرين.

نعمة الله الجزائري. ط. الأولى. تحقيق: مهدي الرجائي. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٧هـ).

٥٤٧. الهداية.

محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي. ط. الأولى. نشر: مؤسسة الإمام الهادي. قم-إيران (١٤١٨هـ).

٥٤٨. هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار.

حسين بن شهاب الدين الكركي العاملي. ط. مؤسسة إحياء التراث.

٥٤٩. هداية المسترشدين.

محمد تقي الرازي الأصفهاني. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

٥٥٠. الوافي.

محمد محسن، الفيض الكاشاني. ط. الأولى. نشر مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. أصفهان-إيران (١٤٠٦هـ).

٥٥١. الوافي بالوفيات.

صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. تحقيق/ أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى. ط. دار إحياء التراث العربي — بيروت (١٤٢٠).

٥٥٢. الوافية في أصول الفقه.

المولى عبدالله بن محمد البشروي الخراساني، الفاضل التوني. تحقيق: محمد حسين الرضوي الكشميري. ط. الأولى. مجمع الفكر الإسلامي. إيران (١٤١٢هـ).

٥٥٣. الواقفية، دراسة تحليلية.

رياض محمد حبيب الناصري. ط. الأولى. نشر المؤتمر العالمي للإمام الرضا، مشهد-إيران (١٤٠٩هـ).

٥٥٤. الوجيز في معرفة الكتاب العزيز = مقدمة تفسير آلاء الرحمن.

محمد جواد البلاغي. من منشورات المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية. ط. الأولى. تحقيق: محمد مهدي نجف. (١٤١٩هـ).

٥٥٥. الوجيزة في علم الدراية.

محمد بن الحسين بن عبد الصمد البهائي الحارثي. ضمن العدد (٣٣) من مجلة تراثنا.

٥٥٦. وسيلة الوصول إلى حقائق الأصول.

أبو الحسن بن محمد بن عبد الحميد الأصفهاني. أبحاث قررها تلميذه الميرزا حسن السبزواري. ط. الأولى. مؤسسة النشر الإسلامي. قم-إيران (١٤١٩هـ).

٥٥٧. وسائل الشيعة.

محمد بن الحسن، الحر العاملي. ط. الثانية، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. قم-إيران (١٤١٤هـ).

٥٥٨. وصول الأخيار إلى أصول الأخبار.

حسين بن عبد الصمد العاملي، والد البهائي العاملي. تحقيق: عبد اللطيف الكوهكمري. ط. الأولى. مطبعة الخيام (١٤٠١هـ).

٥٥٩. الموضوعون وأحاديثهم.

عبد الحسين الأميني. ط. الأولى. تحقيق: رامي يوزبكي. مركز الغدير للدراسات الإسلامية. (١٤٢٠هـ).

٥٦٠. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.

أحمد بن محمد بن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. ط. دار الثقافة. بيروت-لبنان.

٥٦١. ولاية الفقيه عند الشيعة الاثني عشرية، وموقف الإسلام منها.

أحمد سيد أحمد علي. ط. الأولى. مكتبة الإمام البخاري. مصر (١٤٢٨هـ).

٥٦٢. مجلة تراثنا.

تصدرها مؤسسة آل البيت -عليهم السلام- لإحياء التراث. قم-إيران.

٥٦٣. مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

العدد (١٣٦)، سنة (١٤٢٧هـ).

٥٦٤. مجلة علوم الحديث.

من إصدارات كلية علوم الحديث بطهران.

٥٦٥. مجلة فقه أهل البيت.

من إصدارات مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي. إيران.

٥٦٦. مجلة الفكر الجديد.

العدد الأول. إصدار الإسلام-لندن.

٥٦٧. مجلة المنهاج.

مجلة فصلية، تصدر من مركز البحوث المعاصرة. بيروت-لبنان.

٥٦٨. جريدة عكاظ السعودية.

العدد رقم (٢٤٦١)، بتاريخ (١٤٢٩/٣/٥هـ)، الموافق (٢٠٠٨/٣/١٣م).

٥٦٩. جريدة الوقت البحرينية.

العدد رقم (٦٤٧)، بتاريخ ١٩/١١/١٤٢٨هـ، الموافق ٢٩/١١/٢٠٠٧م. والعدد رقم

(٦٦٩)، بتاريخ ١١ ذي الحجة ١٤٢٨هـ، الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠٠٧م. والعدد (٦٥٥)،

٢٧ ذي القعدة (١٤٢٨هـ)، الموافق ٧ ديسمبر (٢٠٠٧م).

فهرس الأعلام المترجم لهم في البحث

الصفحة	اسم العلم
٣٢١	أبان بن أبي عياش
٥٣٣	إبراهيم الكليني
٢٠٧	إبراهيم بن سليمان القطيقي
٨٣	إبراهيم بن سيار النظام
٧٦	إبراهيم بن هاشم القمي
٨٨٣	ابن الجندي
٥٤	ابن المغازلي
٦٨٣	ابن النجار
٨١	ابن أبي الحديد
٥٣٣	أحمد بن إبراهيم الكليني
٧٠٦، ١٦	أحمد بن الحسين بن هارون العلوي = المؤيد بالله
٩٦٢	أحمد بن الحسين، ابن الغضائري
١٥٠	أحمد بن عبد الرضى البصري
٨٩٣، ١٠١	أحمد بن عبدون الحاشر
٧٦٢	أحمد بن علي السلولي

١٦٥	أحمد بن علي بي أبي طالب الطبرسي
٤٠٤	أحمد بن فهد الحلي
٢١١	أحمد بن محمد الأردبيلي
٦٩٩	أحمد بن محمد الأهوازي
٦٣١	أحمد بن محمد العطار الأشعري
٥٤	أحمد بن محمد بن إبراهيم الشعلي
٧٧٤	أحمد بن محمد بن خالد البرقي
٨٨٣	أحمد بن محمد بن عمران، ابن الجندي
٧٦	أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري
٦٩٨	أحمد بن محمد بن نوح
٣١	أحمد بن موسى، ابن طاووس
٥٣	أخطب خوارزم
٢٤	ابن إدريس الحلي = محمد بن منصور
٢١١	الأردبيلي، أحمد بن محمد
٣٢	الأسترآبادي = محمد أمين الأسترآبادي
٦٣٩	أسد الله الكاظمي الدزفولي
١٤	الإسفرائيني = شاهفور بن طاهر بن محمد
٨٢	الإسكافي
٢٠٤	إسماعيل الصفوي
١٣٤	إسماعيل بن أبي زياد السكوبي
٢٠٤	إسماعيل بن حيدر، صفى الدين.
٦٤٠	إسماعيل بن عباد الطالقاني
٨٤	إسماعيل بن علي النوبختي
٦٠	الإسنوي

٧٣	ابن الأشعث
٨٠	الأشعري
٢٢٩	الأعرجي
٢١	الأفطح = عبدالله بن جعفر الصادق
٢٦٤	آقا رضا الهمداني
٥٦	ألاجيتو خدابنده
٣٠٣	أمير حسين
٤٤٨	الأوردبادي
٢٠	الإيجي = عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار
٧٣٢	أيوب بن نوح
١٥	ابن بابويه = محمد بن علي بن بابويه
٣٠٧	بحر العلوم
٦٦٦	أبو البختری
١٢٣	ابن البراج
٧٥	ابن البشاري المقدسي
٩٠	بشر بن المعتمر
٦٩٠	ابن بشران
٤٣٠	ابن البطريق
٩٦	البلخي المعتزلي
٦١٥	بهاء الدين العودي
٢٦	البهائي = محمد بن الحسين
٩٦٥	التستري، عبد الله بن الحسين
٤٨٤	تقي بن نجم، أبو الصلاح الحلبي
١١٠	التلعكبري = هارون بن موسى

١٥٠	التوني = عبد الله بن محمد
٣٣٤	ثابت البناني
٥٤	الثعلبي
٨٢٦	جابر بن يزيد الجعفي
٨٢	جاحظ
٩٦	الجبائي، أبو علي = محمد بن عبد الوهاب البصري
٩٧	الجبائي، أبو هاشم = عبد السلام بن محمد
٩٢١	الجبالي، محمد بن عمر
٨٥٥	جعفر بن أحمد البخاري
٦٢	جعفر بن الحسن، أبو القاسم الحلبي
٨٠	جعفر بن المعتصم، الخليفة المتوكل
٧٦	جعفر بن محمد، ابن قولويه
٢٣٠	جعفر كاشف الغطاء
٣١	جمال الدين ابن طاووس = أحمد بن موسى
٣٨٠	ابن أبي جمهور الأحسائي
٦٩٩	ابن أبي جيد
٥١	ابن الحاجب = عثمان بن عمر بن أبي بكر
٨٩٣، ١٠١	ابن الحاشر = أحمد بن عبدون
٤٤٣	حبيب الله الرشدي
٣٣	الحر العاملي = محمد بن الحسن
٨٠	أبو الحسن الأشعري
٤٤٢	الحسن الشيرازي
٩٧٠	الحسن بن أبي طالب اليوسفي
٦٤٢	الحسن بن أحمد المكتب

٤٤٣	الحسن بن جعفر الأشتياني
٣٥	الحسن بن داود الحلبي
٣١	حسن بن زين الدين العاملي = الشيخ حسن
٤٤٣	الحسن بن عبد الله المامقاني
٦٦٥	الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني
٧٧٢	الحسن بن محبوب السراذ
١٧٢	الحسن بن محمد بن سماعة
٧٥٩	الحسن بن موسى الخشاب
١٥	الحسن بن يوسف، ابن المطهر الحلبي
٦٩٠	أبو الحسين ابن بشران
٦٠	حسين آل عصفور
٣٢	حسين العاملي
٣٢	حسين الكركي = حسين بن شهاب الدين
٦٤٦	الحسين بن إبراهيم المؤدب
٦٠٠	الحسين بن جمال الدين الخوانساري
٢٧٩	الحسين بن سعيد الأهوازي
٣٢	حسين بن شهاب الدين
٣٦٤	الحسين بن عبد الصمد الحارثي
٩٦٠	الحسين بن عبيد الله الغضائري
٩٧	الحسين بن علي البصري، أبو عبد الله المعتزلي
٦٤٣	الحسين بن علي القمي
٤٤٣	الحسين بن محمد الكوهكمري
٢٢٤	الحسين بن محمد الماحوزي البحراني
١٥	الحلي = الحسن بن يوسف

٧٣٢	حمدويه بن نصير
١٢٤	حمزة بن علي، ابن زهرة الحلبي
٢٨٣	الحميري
٢٩١	حنين بن إسحاق العبادي
٨٥٥، ٨٤٨	حيدر بن محمد السمرقندي
٥٦	خدا بنده
٦٨٢	خسرو بن أبي كاليجار، ابن بويه، الملك الرحيم.
٦٩	أبو خطاب
٥٤٨	خليل بن الغازي القزويني
٤٩	الخواجهوني = محمد بن إسماعيل
٣٣	الخوانساري
٢٧	الداماد = محمد باقر الاسترآبادي
٣٥	ابن داود = الحسن بن داود الحلبي
٢٦٦	الدربندي
٨٨٤	ذو الفقار بن محمد الحسيني المروزي
٦٨٣	رئيس الرؤساء
٥١	الرافعي = عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم
١٥٩	الراوندي
١١٧	رضي = محمد بن الحسين الموسوي
٣٥	رضي الدين ابن طاووس = علي بن موسى بن جعفر
٤٣٤	رضي الدين الحسيني
٧٦	ركن الدولة ابن بويه الديلمي
٨٢٢	زرارة بن أعين
٥٦٦	الزراري

٧٩٣	أبو الزناد
١٢٤	ابن زهرة الحلبي
٨٥	زيد بن علي بن الحسين
٧٩٨	زين الدين الأحسائي
٢٧	زين الدين العاملي = الشهيد الثاني
٩٧٠	زين الدين اليوسفي
٢١٣	زين الدين بن محمد بن الحسن العاملي
٧٥	سعد بن عبد الله الأشعري
١٥٩	سعيد بن عبد الله الراوندي
٤٥٠	سلطان محمد بن حيدر الخراساني
٣١٨	سليم بن قيس
٨٨٥	سليمان بن الحسن الصهرشتي
٢٢٤	سليمان بن عبد الله البحراي
٦٦٦	سليمان بن عبد الله الديلمي
٦١٨	سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراي
١٢٩	سهل بن زياد الأدمي
٢٨١	شاذان بن جبرائيل القمي
٢٠٤	شاه إسماعيل الصفوي
٢٠٥	شاه طهماسب
١٤	شاهفور بن طاهر بن محمد الإسفراييني
٥٣٠	شبر بن فخر الموسوي
٥٣٠	شبر بن محمد بن ثنوان الموسوي
٧٥٢	شريعتمدار
١١٧	شريف الرضي

٧١	الشريف المرتضى
٤٣٨	الشريف بن محمد الفتوي
٦٤٥، ٣٠٦	الשלماغاني
٨١	ابن شهر آشوب المازندراني
٣٩	الشهيد الأول = محمد بن مكي العاملي
٢٧	الشهيد الثاني = زين الدين العاملي
٢٥	شيخ الطائفة = الطوسي
٣١	الشيخ حسن = حسن بن زين الدين العاملي
٢٥٤	صاحب المدارك = محمد بن علي العاملي
٨٢٩	صاحب النفس الزكية
٦٤٠	الصاحب بن عباد
١٧	صالح بن مهدي المقبلي
١٥	الصدوق = ابن بابويه
١٩٤	صفي الدين الأردبيلي
٤٨٤	أبو الصلاح الحلبي
٦٩٩	ابن الصلت الأهوازي
٧٦٩	ضرار بن صرد
١٧٢	الطاطري = علي بن الحسن
٣١	ابن طاووس = أحمد بن موسى
٣٥	ابن طاووس = رضي الدين
١٢٣	الطبرسي = أبو علي الفضل بن الحسن
١٦٥	الطبرسي = أحمد بن علي بن أبي طالب
١٤٣	الطريحي
٦٨٢	طغرل بك السلجوقي

٢٠٥	طهماسب
٢٥	الطوسي = محمد بن الحسن
٨١	عبد الحميد بن هبة الله، ابن أبي الحديد
٢٠	عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار = الإيجي
٧٣	عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث الكندي
٦٠	عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي
٤٤٩	عبد الرزاق بن علي الحائري
١٢٣	عبد العزيز بن نحرير بن البراج الطرابلسي
٤٨٧	عبد الغفار بن القاسم
٥٣٥	عبد الغني بن سعيد الأزدي
٧٧٢	عبد الكريم بن أحمد، ابن طاووس
٣٠٦	عبد الله الأفندي
٩٧	أبو عبد الله البصري = الحسين بن علي المعتزلي
٣٠٧	عبد الله الطبطبائي
٩٦٥	عبد الله بن الحسين التستري
٧٦٥	عبد الله بن العلاء
٦٨٣	عبد الله بن القادر بالله، القائم بأمر الله
٧٧١	عبد الله بن جبلة
٢٨٣	عبد الله بن جعفر الحميري
٥٧	عبد الله بن صالح السماهيجي
٧٥	عبد الله بن محمد ، ابن البشاري المقدسي
١٥٠	عبد الله بن محمد التوني
٤١٣	عبد الله شبر
٨٢١	عبد الملك بن عمير

٩٦٧	عبد النبي بن سعد الدين الجزائري
٣٧٢	عبد علي البحراي
٣٠٩	عبد علي الحويزي
٥١	عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الرافي
٥٩٩	عبدالله المامقاني
٩٦	عبدالله بن أحمد البلخي، المعتزلي
٢٠	عبدالله بن جعفر الصادق = الأفتح
١٧	عبدالله بن حمزة بن سليمان = المنصور بالله
٧٩٣	عبدالله بن ذكوان، أبو الزناد
٧٦٨	عبيد الله بن أبي رافع
٥١	عثمان بن عمر بن أبي بكر، ابن الحاجب
٤٨٢	عدي بن ثابت
٦٤٥، ٣٠٦	ابن أبي العزاقر
٣٤٨	علي بن إبراهيم القمي
٦٦٥	علي بن أبي حمزة البطائي
٦٤٦	علي بن أحمد الدقاق
٦٣١	علي بن أحمد الدقاق
٦٩٩	علي بن أحمد، ابن أبي جيد
٨٠	علي بن إسماعيل الأشعري
١٧٢	علي بن الحسن الطاطري
١٢٣	علي بن الحسن الطبرسي
٦٨٣	علي بن الحسن بن أبي الفرج
١٠٤	علي بن الحسين، ابن بابويه
٧١	علي بن الحسين، أبو القاسم المرتضى

٧٧٤	علي بن الحكم الكوفي
٢٢٣	علي بن سليمان البحراني
٥٨	علي بن عبد العالي الكركي
٦٤٦	علي بن عبد الله الوراق
٢١٩	علي بن علي بن الحسين الموسوي
٣٥	علي بن موسى بن جعفر، ابن طاووس
٦٨٤	عماد الدين الكاتب الأصفهاني
٨٨٤	عماد الدين، ذو الفقار بن محمد المروزي
٦٤٣	عمار بن الحسين الأسروشي
٨٢	عمرو بن بحر الجاحظ
٦١٥	العودي
٣٤٢	العياشي
٥٦٦	أبو غالب الزراري
٩٧٠	الفاضل الآبي، زين الدين اليوسفي
١٥٠	الفاضل التوني
٢٦٦	الفاضل الدربندي
١٤٣	فخر الدين بن محمد الطريحي
٤٢١	فرات بن إبراهيم الكوفي
٨٨٤	أبو فرج الكاتب
٢٨١	فضل بن شاذان
٤٠٤	ابن فهد الحلبي
٦٩٠	ابن أبي فوارس
٣٢	الفيض الكاشاني = محمد بن مرتضى
٦٨٣	القائم بأمر الله، الخليفة العباسي

٦٢	أبو القاسم الحلبي
٢٢٩	أبو القاسم القمي
٤٤٨	أبو القاسم بن محمد تقي الأوردبادي
٦٦	ابن قبة الرازي
٧٦	ابن قولويه
٣٢	الكاشاني = الفيض الكاشاني
٢٣٠	كاشف الغطاء
٩٨	الكرائجي = محمد بن علي
٣٣٤	لوط بن يحيى
٧٠٦، ١٦	المؤيد بالله = أحمد بن الحسين بن هارون
٥٩٩	المامقاني = عبد الله بن محمد حسن
٨٠	المتوكل، الخليفة العباسي
٢٢٠	المجلسي الأول
٧٤	المجلسي الثاني
٢٢٩	محسن بن حسن الأعرجي الكاظمي
٦٢	المحقق الحلبي = جعفر بن الحسن
٢٦٤	المحقق الهمداني
٢٠١	محمد الأخباري
٣٢	محمد أمين الأسترآبادي
٢٧	محمد باقر الأسترآبادي = الداماد
٤٤٣	محمد باقر الإيرواني
٣٣	محمد باقر الخوانساري
٣٠٥	محمد باقر الشفقي
٧٤	محمد باقر المجلسي

٦٥	محمد باقر، بن المولى محمد أكمل
٥٣٣	محمد بن إبراهيم الكليني
٣٢٤	محمد بن إبراهيم النعماني
٧٦	محمد بن أحمد الأشعري
٦٤٦	محمد بن أحمد الشيباني
١٣	محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملقى
٤٩	محمد بن إسماعيل الخواجوي
٣٣	محمد بن الحسن = الحر العاملي
٢٥	محمد بن الحسن = الطوسي
٧٦	محمد بن الحسن الصفار
٧٧٣	محمد بن الحسن المحاربي
٣٤٥	محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد
٤٠٤	محمد بن الحسين الحلبي
٢٦	محمد بن الحسين العاملي = البهائي
١١٧	محمد بن الحسين الموسوي = الشريف الرضي
٧٧٤	محمد بن خالد البرقي
٦٥٦	محمد بن زكريا الرازي
٤٣٤	محمد بن سليمان الخطي السليماني
٦٨٤	محمد بن صفى، الكاتب الأصفهاني
٦٦	محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي
٧٧٠	محمد بن عبد الله الحضرمي
٨٢	محمد بن عبد الله السمرقندي، أبو جعفر الإسكافي
٨٢٩	محمد بن عبد الله بن الحسن، النفس الزكية
٢٠١	محمد بن عبد النبي، الميرزا الأخباري

٧٦٩	محمد بن عبيد الله بن أبي رافع
١٥	محمد بن علي ابن بابويه = ابن بابويه
٨٢٤	محمد بن علي الأردبيلي
٤٢٥	محمد بن علي البزرجي
٢٥٤	محمد بن علي العاملي
٩٨	محمد بن علي الكراكجي
٣٨٠	محمد بن علي بن أبي جمهور الأحسائي
٦٤٤	محمد بن علي بن متيل
٨٨٤	محمد بن علي بن يعقوب، أبو الفرج الكاتب
٨١	محمد بن علي، ابن شهر آشوب المازندراني
٩٢١	محمد بن عمر الجعابي
٧٧٣	محمد بن عيسى بن يقطين
٢٠	محمد بن محمد بن الحسن الطوسي = النصير الطوسي
١٤	محمد بن محمد بن عبد السلام المفيد
٦٨٣	محمد بن محمود بن حسن، ابن النجار البغدادي
٣٢	محمد بن مرتضى = الفيض الكاشاني
٣٤٢	محمد بن مسعود العياشي
٣٩	محمد بن مكّي العاملي = الشهيد الأول
٢٤	محمد بن منصور = ابن إدريس الحلّي
٦٨٢	محمد بن ميكائيل بن سلجوق
٧٧٦	محمد بن همام الإسكافي
٥٣٢	محمد بن يعقوب الكليني
٧٧	محمد تقي الأصفهاني
٢٢٠	محمد تقي بن مقصود، المجلسي الأول

٧٥٢	محمد جعفر شريعتمدار
٤٤٩	محمد جواد بن موسى آل محفوظ العاملي
٤٩٠	محمد حسن الجواهري
٤٤٨	محمد حسن الكرهرودي، السلطان آبادي
٤٤٦	محمد حسين الحائري
٤٤٦	محمد حسين الشهرستاني
١٤٤	محمد حسين النائيني
٧٩٧	محمد صالح، بن أحمد المازندراني
٤٤٣	محمد طه آل نجف التبريزي
٦٤٥، ٣٠٦	محمد علي الشلمغاني
٤٤٠	محمد علي بن كاظم الأعرجي
٢١٤	محمد علي، بن إبراهيم الأسترآبادي
٤٣٦	محمد كاظم الخراساني
٤٤٢	محمد كاظم اليزدي
٣٠٧	محمد مهدي بحر العلوم
٣٠٥	محمد هاشم الخوانساري
٤٤٥	محمود بن أبي القاسم المعرب الطهراني
٣٣٤	أبو مخنف = لوط بن يحيى
٦٧١	مراد علي خان التفريشي
٧١	المرتضى
٦٦	مرتضى الأنصاري
٦٦	مرتضى بن محمد الأنصاري
٧٧٠	مطين، محمد بن عبد الله الحضرمي
٤٤٥	المعرب الطهراني

١٤	المفيد = محمد بن محمد بن عبد السلام
١٧	المقبلي = صالح بن مهدي
٤٠٤	المقداد بن عبد الله السيوري
٢٦٦	ملا آقا بن عابد الدربندي
١٣	الملطي = محمد بن أحمد بن عبد الرحمن
٦٨٢	الملك الرحيم، خسرو بن كاليجار، ابن بويه
١٧	المنصور بالله = عبد الله بن حمزة بن سليمان
٣٥	موسى بن جعفر بن طاووس
٦٠٦	موسى بن عبد الله الزنجاني
٢١١	المولى الأردبيلي
٤٤٨	المولى باقر الواعظ الكجوري
٢١٤	الميرزا الأسترآدي، محمد علي بن إبراهيم
٤٤٣	الميرزا حبيب الله الرشتي
٤٤٢	الميرزا حسن الشيرازي
٣٦	الميرزا حسين بن محمد تقي = النوري الطبرسي
٢٠١	الميرزا محمد الأخباري
١٤٤	النائيني = محمد حسين
٧٦٠	نصر بن الصباح
٢٠	النصير الطوسي = محمد بن محمد بن الحسن
٨٣	النظام
٧٧٠	النعمان بن محمد المغربي
٣٢٤	النعمان
٦٠	نعمة الله الجزائري
٨٤	النوبختي = إسماعيل بن علي

٢١٩	نور الدين الموسوي
٥٢٣	نور الله بن شريف التستري
٣٦	النوري الطبرسي = الميرزا حسين بن محمد تقي
١٦	الهادي إلى الحق = يحيى بن الحسين بن القاسم
٨٦	الهادي بن إبراهيم، ابن الوزير
٤٥٠	هادي بن الحاج ملا محمد أمين الطهراني
١١٠	هارون بن موسى التلعكبري
٧٠٦، ١٦	الهاروني
٧٣٦	هاشم بن سليمان البحراني
٨٦	واصل بن عطاء
٣٦٤	والد البهائي
٦٥	الوحيد البهائي
٣٥	ورام بن أبي فراس النخعي
٣٤٥	ابن الوليد
٦٦٦	وهب بن وهب القرشي
٧٥	ياقوت الحموي
٤٣٠	يحيى بن الحسين الحلبي
١٦	يحيى بن الحسين بن القاسم = الهادي إلى الحق
٣٠٨	يحيى بن صاعد
٤٤٢	اليزدي
٣٣	يوسف بن أحمد البحراني
٦٦٥	يونس بن ظبيان

فهرس الفرق المعرف بها في البحث

الصفحة	اسم الفرق
٢٨	الأخباريون
١٩، ١٨	الإسماعيلية
٢٨	الأصوليون
١٢	الإمامية
٤٨	البترية
٧٩٨	البشرية
٧٩٧	البنانية
٩٧	البهشية
٢٣٦	التفضيلية
١٥، ١٣	الجارودية
٧٨٩، ٧٠	الخطابية
١٣	الزبدية
٧٩٨	الشيخية
٤٨	الصالحية
٨٩	العدلية
٤٠٥	العلائية
٢١، ٢٩	القطحية
١٨	القرامطة

١٩	الكيسانية
٧٩٨	المغربية
١١٢	المفوضة
٢٥٧	الناوسية
٢٩	الواقفية
٢٣٦	الوعيدية

فهرس العناوين

٣	المقدمة
٤	أسباب اختيار الموضوع
٥	أهداف الموضوع
٦	الدراسات السابقة
٧	خطة البحث
٩	منهج العمل في البحث
	التمهيد
١١	التعريف بمفردات العنوان
١١	تعريف علم أصول الحديث، وعلم الرجال
١٢	التعريف بالإمامية
	الباب الأول: أصول الرواية عند الإمامية
	الفصل الأول: قواعد الإمامية في أصول الرواية
	المبحث الأول:
	تعريف علم أصول الحديث عن الإمامية، ونشأته، وأشهر المصنفات فيه
٢٦	تعريف علم أصول الحديث عند الإمامية
٢٨	نشأة علم (أصول الحديث) عند الإمامية
٣٥	التعريف بابن طاووس
٣٧	التقية في كتابات ابن طاووس

٤١	التعريف بالحلي
٤٢	اضطراب الحلي وتناقضه في حكمه على الأسانيد
٦٢	سبب تأخر الكتابة الإمامية في علم الدراية
٧٢	حال الرواية الإمامية قبل تقسيمات الحلي
٩٣	أثر المعتزلة في نشأة علم الدراية الإمامي
١٠٦	خلاف الإمامية في جواز نقص شهر رمضان
١١٢	خلاف الإمامية في تجويز السهو على الإمام
١١٦	موقف مدرسة بغداد الكلامية من خبر الآحاد
١٢٩	موقف الطوسي من خبر الآحاد
١٤١	خبر الآحاد، بين إجماع المرتضى، وإجماع الطوسي
١٥٤	الرافضون للآحاد، بين النظرية و التطبيق
١٧١	تفسير موقف مدرسة بغداد الكلامية من أخبار الآحاد
١٧٦	تفسير موقف الطوسي من أخبار الآحاد
١٨٧	أثر موقف الطوسي في نشأة علم الدراية الإمامي
١٩٨	خلاف الأصوليين والأخباريين
١٩٨	أسباب الانقسام
٢٠٣	العرض التاريخي للخلاف الأصولي الأخباري
٢٣٤	تفسير الخلاف بين الأصوليين والأخباريين
٢٧١	علم دراية الحديث قبل عصر المفيد
٢٧١	إشكال توثيق المصنفات
٢٨٩	تأخر الأصول الخطية الإمامية
٢٩٥	نماذج تشرح إشكال توثيق المصنفات
٢٩٥	الصحيفة السجادية
٣٠٣	فقه الإمام الرضى
٣٠٩	تفسير الإمام العسكري
٣١٥	قرب الإسناد إلى الإمام الرضى

٣١٧	الإمامة والتبصرة من الحيرة
٣١٨	كتاب سليم بن قيس
٣٣٠	الأخطاء التاريخية في كتاب سليم بن قيس
٣٤٢	صناعة الدراية في المصنفات الإمامية قبل عصر المفيد
٣٤٥	كتاب (نودر الحكمة) لمحمد بن أحمد الأشعري
٣٤٨	كتاب تفسير القمي
٣٥٠	كتاب كامل الزيارات لابن قولوية
٣٥٩	منهج اعتماد المرويات قبل زمن المفيد
٣٧٥	أشهر مصنفات الإمامية في دراية الحديث
٣٧٨	كتاب الرعاية في شرح البداية
٣٨٩	وصول الأخيار إلى أصول الأخبار
٣٩١	كتابتا (معالم الدين)، و(منتقى الجمان)
٣٩٢	الوجيزة في الدراية
٣٩٤	الرواشح السماوية
٣٩٤	مقباس الهداية
٣٩٤	معرفة الحديث
٣٩٧	المبحث الثاني: شروط قبول الحديث عند الإمامية
٤١٦	موقف الطائفة من شهرة مرويات تحريف القرآن الكريم
٤١٦	تاريخ مقولة تحريف القرآن الكريم
٤٣٥	الأصوليون القائلون بتحريف القرآن الكريم
٤٤١	قصة ظهور كتاب (فصل الخطاب في تحريف كلام رب الأرباب)
٤٤٥	الكتابات المعارضة لكتاب (فصل الخطاب)
٤٤٧	الكتابات المؤيدة لكتاب (فصل الخطاب)
٤٦٠	المبحث الثالث: أثر المذهب في منهج التعامل مع المرويات
٤٦٠	أثر المذهب في تعريف الإمامية للسنة
٤٦٥	حكم الراوي المخالف لعقيدة الإمامة

٤٨١	موقف الإمامية من مرويات الصحابة <small>عليهم السلام</small>
٤٩١	أثر مذهب التقية في التعامل مع المرويات
٤٩٩	أثر المذهب في إضعاف ملكة نقد المتون
٥٢٠	المبحث الرابع: موقف الإمامية من المرويات السننية
الفصل الثاني: دراسة لأشهر جوامع الحديث الإمامية	
٥٢٧	أشهر جوامع الحديث الإمامية
٥٣٢	المبحث الأول: كتاب الكافي.
٥٣٢	التعريف بالمؤلف
٥٣٩	تاريخ وفاة الكليني
٥٤١	مصنفات الكليني
٥٤٢	سبب تأليف كتاب الكافي
٥٤٤	عدد مرويات الكافي
٥٤٧	وصف كتاب الكافي وتقسيماته
٥٤٩	شيوخ الكليني في كتابه الكافي
٥٥١	مترلة الكافي عند الإمامية، ودرجة أسانيده
٥٦٩	متون كتاب الكافي
٥٩١	التصحيفات في نسخ الكافي
٥٩٤	أخطاء في أسانيد الكتاب
٥٩٩	أخطاء في متون الكتاب
٦١١	اختلاف رواة الكافي عن مؤلفه
٦١٨	المبحث الثاني: كتاب من لا يحضره الفقيه
٦١٨	اسم المؤلف ومولده ونسبه
٦٢٧	رحلاته وتنقله
٦٢٩	شيوخه
٦٣٣	مكانة ابن بابويه بين علماء الطائفة
٦٤٧	إطلاق لقب الصدوق على ابن بابويه

٦٥١	مؤلفات ابن بابويه
٦٥٦	سبب تأليف كتاب (من لا يحضره الفقيه)
٦٥٧	وصف الكتاب ومنهج مؤلفه
٦٦١	مترلة الكتاب، ورتبة أسانيده
٦٧٨	طبقات الكتاب
٦٨٠	المبحث الثالث: كتاب (تهذيب الأحكام)
٦٨٠	التعريف بالمؤلف
٦٨٥	مترلة الطوسي بين علماء المذهب
٦٨٧	هل كان الطوسي شافعي المذهب
٦٩٧	شيوخ الطوسي
٧٠٠	مصنفات الطوسي
٧٠٨	وصف الكتاب ومنهج الطوسي فيه
٧١٢	عدد مرويات (تهذيب الأحكام)
٧١٣	مترلة الكتاب عند الإمامية، وحال أسانيده
٧١٤	طبقات كتاب تهذيب الأحكام
٧١٥	المبحث الرابع: كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار
٧١٥	وصف الكتاب وسبب تأليفه
٧١٧	مترلة الكتاب لدى الإمامية
٧١٩	هل التزم الطوسي صحة الإسناد
٧٢٦	موقف الإمامية من كتابي (تهذيب الأحكام)، و(الاستبصار)
٧٣١	هل أسانيد الطوسي متصلة بالسماع
٧٤٨	إشكالان في نسخ كتاب الطوسي
الباب الثاني: علم الرجال عند الإمامية	
الفصل الأول: قواعد علم الرجال عند الإمامية	
٧٥٢	المبحث الأول: تعريف علم الرجال الإمامي ونشأته
٧٥٢	تعريف علم الرجال الإمامي

٧٥٣	نشأة علم الرجال عند الإمامية
٧٥٣	حال الكتب الرجالية قبل الأصول الأربعة
٧٦٨	كتاب عبيد الله بن أبي رافع
٧٧١	كتاب الرجال، لعبد الله بن جبلة
٧٧٢	كتاب (المشيخة) للحسن بن محبوب السراد
٧٧٣	كتاب (الرجال)، لمحمد بن الحسن المحاربي
٧٧٣	كتاب (الرجال)، لمحمد بن عيسى بن يقطين
٧٧٤	كتاب علي بن الحكم الكوفي
٧٧٤	كتاب (رجال البرقي)
٧٧٨	كتاب (الرجال)، للحسن بن علي بن فضال
٧٧٩	كتاب (الرجال)، لعلي بن الحسن بن فضال
٧٨٢	المبحث الثاني: طرق تعديل الرواة وتجريحهم عند الإمامية
٧٨٢	التوثيقات العامة
٧٨٧	نص الإمام المعصوم
٧٨٩	اختصاص الراوي بالإمام المعصوم
٧٩٠	نص عالم متقدم
٧٩٤	الوقوف في كتاب الراوي على مرويات الغلو
٧٩٦	المبحث الثالث: أسباب جرح الرواة عند الإمامية
٧٩٦	الجرح بالمذهب
٧٩٦	الجرح بالغلو
٨٠٢	الجرح بالرواية عن الضعفاء والمجهولين
٨٠٢	الجرح بالجهالة
٨٠٤	الطعن بالكذب
٨٠٥	الجرح بالفسق العملي
٨٠٥	الجرح بالاختلاط وتغير العقل
٨٠٦	المبحث الرابع: ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمامية

٨٠٧	ألفاظ تعديل الرواة
٨١٠	ألفاظ التجريح
٨١٧	المبحث الخامس: أثر التزعة المذهبية في التجريح والتعديل
٨١٩	أثر المذهب في الموقف من روايات صحابة النبي ﷺ
٨٢٢	إقحام التقية في تفسير كلمات الجرح والتعديل المنسوبة للأئمة
	الفصل الثاني: دراسة لأشهر كتب الرجال عند الإمامية
٨٣٢	المبحث الأول: كتاب رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال).
٨٣٢	تعيين مؤلف الكتاب
٨٣٥	متى فُقدَ كتاب الكشي
٨٣٩	تسمية الكتاب
٨٤٠	اسم الكشي ونسبته
٨٤٢	حياة الكشي، و شيوخه، وتلاميذه
٨٥٥	طبقة الكشي، وسنة وفاته
٨٥٧	مكانة الكشي و كتابه عند علماء الإمامية
٨٦٠	توصيف كتاب الكشي
٨٧٠	الصحابة في كتاب الكشي
٨٧٢	الأغلاط والتحريفات في كتاب الكشي
٨٨٠	المبحث الثاني: كتاب رجال النجاشي
٨٨٠	اسم المؤلف ونسبه
٨٨١	مولده وسنة وفاته
٨٨٢	شيوخه، ورحلاته، وتلاميذه
٨٨٦	مصنفات النجاشي
٨٨٦	مكانة النجاشي و كتابه لدى الإمامية
٨٨٧	سبب تأليف الكتاب، وموضوعه، وعنوانه
٨٨٩	منهج النجاشي في سياق التراجم
٨٩١	هل اقتصر النجاشي على الترجمة للإمامية وحدهم

٨٩٦	الجرح والتعديل في كتاب النجاشي
٩٠٠	المصادر السننية في كتاب النجاشي
٩٠١	هل وقف النجاشي على المصنفات التي أسندها في كتابه؟
٩٠٥	الأوهام والأغلاط في كتاب النجاشي
٩١٠	المبحث الثالث: كتاب الفهرست، لمحمد بن الحسن الطوسي
٩١٠	موضوع الكتاب وعنوانه
٩١٥	سبب تأليف الكتاب
٩١٦	تاريخ تصنيف الكتاب
٩١٧	التجريح والتعديل في كتاب (الفهرست).
٩١٩	هل وقف الطوسي على جميع المصنفات أسندها في (الفهرست)
٩٢٠	مكانة (الفهرست) لدى الإمامية، وما وجه له من انتقادات
٩٢٣	سلامة نسخ كتاب (الفهرست)
٩٢٨	المبحث الرابع: رجال الطوسي
٩٢٨	سبب تأليف الكتاب، وعنوانه، وترتيبه، وتاريخ تصنيفه
٩٣٠	منهج الطوسي في سياق التراجم في كتاب (الرجال)
٩٣٧	شرط الطوسي في كتابه
٩٤٠	نسخة كتاب (رجال الطوسي)
٩٤٢	المصادر السننية في كتاب (رجال الطوسي)
٩٤٤	الانتقادات الموجهة إلى كتاب (رجال الطوسي).
٩٥٤	المبحث الخامس: كتاب رجال ابن الغضائري
٩٥٤	نبذة عن الكتاب، وما فيه من إشكال.
٩٦٠	التعريف بمؤلف الكتاب
٩٦٥	الخلاف في نسبة الكتاب
٩٦٨	مصدر نسخة كتاب ابن الغضائري
٩٦٩	موقف علماء الطائفة من نصوص كتاب ابن الغضائري
٩٧٥	الخاتمة

٩٧٨	الملحقات
٩٨٠	فهرس المصادر والمراجع
١٠٤١	فهرس الأعلام المترجمين
١٠٥٨	فهرس المذاهب والفرق